



فهرست الجلد الثاني من المنهج

| | | | | |
|------------|-----|-----|-----|------|
| كتاب | باب | فصل | باب | كتاب |
| البسوق | باب | فصل | باب | كتاب |
| ١٢ | ١٢ | ١٢ | ١٢ | ١٢ |
| كتاب | باب | فصل | باب | كتاب |
| خيار العيب | باب | فصل | باب | كتاب |
| ١٣ | ١٣ | ١٣ | ١٣ | ١٣ |
| كتاب | باب | فصل | باب | كتاب |
| المراجعة | باب | فصل | باب | كتاب |
| ١٤ | ١٤ | ١٤ | ١٤ | ١٤ |
| كتاب | باب | فصل | باب | كتاب |
| الحقوق | باب | فصل | باب | كتاب |
| ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ |
| كتاب | باب | فصل | باب | كتاب |
| الكفالة | باب | فصل | باب | كتاب |
| ١٦ | ١٦ | ١٦ | ١٦ | ١٦ |
| كتاب | باب | فصل | باب | كتاب |
| العاذلي | باب | فصل | باب | كتاب |
| ١٧ | ١٧ | ١٧ | ١٧ | ١٧ |
| كتاب | باب | فصل | باب | كتاب |
| الرجوع عن | باب | فصل | باب | كتاب |
| ١٨ | ١٨ | ١٨ | ١٨ | ١٨ |
| كتاب | باب | فصل | باب | كتاب |
| الاستئذان | باب | فصل | باب | كتاب |
| ١٩ | ١٩ | ١٩ | ١٩ | ١٩ |
| كتاب | باب | فصل | باب | كتاب |
| المضارب | باب | فصل | باب | كتاب |
| ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ |

| | | | | |
|-----|------|-----|-----|------|
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٨٧ | ١٨٧ | ١٨٧ | ١٨٧ | ١٨٧ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٨٨ | ١٨٨ | ١٨٨ | ١٨٨ | ١٨٨ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٨٩ | ١٨٩ | ١٨٩ | ١٨٩ | ١٨٩ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٩٠ | ١٩٠ | ١٩٠ | ١٩٠ | ١٩٠ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٩١ | ١٩١ | ١٩١ | ١٩١ | ١٩١ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٩٢ | ١٩٢ | ١٩٢ | ١٩٢ | ١٩٢ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٩٣ | ١٩٣ | ١٩٣ | ١٩٣ | ١٩٣ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٩٤ | ١٩٤ | ١٩٤ | ١٩٤ | ١٩٤ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٩٥ | ١٩٥ | ١٩٥ | ١٩٥ | ١٩٥ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٩٦ | ١٩٦ | ١٩٦ | ١٩٦ | ١٩٦ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٩٧ | ١٩٧ | ١٩٧ | ١٩٧ | ١٩٧ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٩٨ | ١٩٨ | ١٩٨ | ١٩٨ | ١٩٨ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ١٩٩ | ١٩٩ | ١٩٩ | ١٩٩ | ١٩٩ |
| فصل | كتاب | باب | فصل | كتاب |
| ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ |

وهذا آخر فهرست الجلد الثاني من المنهج
الخارج ٣٧٩



۷۷۱



مذاهب في بيان أحكام البيوع

وجه المناسبة بينه وبين ما قبله أن ما قبله إزالة الملك لا إلى مالك وفيه اليد
وكان ما قبله بمنزلة البسيط وهو المركب. وهو أي البيع الذي دل عليه البيوع في اللغة
مقابله شيء بشئ سواء كان مالا أو لا. ولذا قاله في شرحه بفتح دالهم كما عن المحقق
وفي القاموس بألفه يبيع ببيعاً وبيعاً والقياس ببيعاً إذا باعه وإذا اشتراه ضد وهو
مبتع ومبتوع وباعه من السلطان سعيه إليه وهو باع والبيع بفتح الباء الكسر السلعة ج باع
وكسب البائع والمشتري والمساومة انتهى. وقال ابن القطاع وبعثت يد الدار بتعدي المفعول
وقد تدخل من على المفعول الأول على وجه التأكيد فيقال بعثت من زيد الدار ويزيد ما دخلت الدار
فكان من يقال بعثت الشيء وبعثت لك في زائدة وباع زيد الدار يعني اشتراها وباع
عليه القاضي أي من غير رضاه وإنما جمعه نظراً إلى أنواعه فإنها بالنظر إلى إطلاق البيع أربعة
نأخذ وموقوف وقاسد وباطل. فالقاسد ما أفاد الحكم للحال. والموقوف ما أفاد عند الأمانة
والقاسد ما أفاد عند القبض. والباطل ما لم ينفذ أصلاً كذا في الحاوي وغيره. وبالنظر إلى البيع
أربعة. مائة بضعة وصرف وسلم وبيع مطلق وهو بيع العين بالدين. وبالنظر إلى الثمن خمسة
مرا بعة وتولية وإشراك ووضعية ومساومة **هو ما دل عليه شيء من غيب فيه بمثل أي شيء**
مرغوب فيه ولما كان هذا السؤال مبادلة رجلين بما هما بطريق التبرع أو الهبة بشرط العوض
فإنه ليس ببيع ابتداءً وإن كان في حكمه بقاء أراد إخراج ذلك فقالت **على وجه مخصوص** ويراد
به الإيجاب والقبول والتعاطي. وفي الكفر البيع يلزم بالإيجاب وقبول أي حكم البيع يلزم بهما لأنه
عمل ما غيره وأنه يلزم بهما مع أن البيع ليس إلا بهما لأنهما ركناه على ما حققناه وما قبل أنه معنى شيء
كما قد مضى فليس هو الحكم فالمحقق من الشرع ليس الاثبات الحكم المعلوم من تبادله الملكين عند
وجود الفعلين أعني الشترطين بوضعهما سبباً شرعياً وليس هذا شيء ثالث كذا حققته في فتح القدير
وفي شرح الوقاية من كتاب النكاح فالعقد ربط اجزاء النظر في الإيجاب والقبول مع ذلك الارتباط
وإنما قلنا هذا لأن الشرع يفتقر للإيجاب والقبول إذا كان عقد النكاح لا أمور خارجية كالشرائط
وغيرها. وقد ذكرنا في شرح التنقيح في فصل الذي كالمبيع فإن الشرع يحكم بأن الإيجاب والقبول
الموجودين حسناً يرتبطان ارتباطاً حقيقياً فيحصل معنى شيء يكون ملك المشتري إنزاله فذلك
المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجعول المركب من الإيجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعي لأن
البيع مجرد ذلك المعنى الشرعي والإيجاب والقبول آلة له كما توهم البعض لأن كونها أركاناً في ذلك

خرج بالسيرة عن غريب كذا شراب
والحكمة والدم

خرج بالهيئة بشرط العوض
والشرع كمن في البيوع

والله اعلم

ولاشك أنه مستعمل على العمل الأربع فبإدلة المال بالمالك علة صورية والإيجاب بالقبول
والتعاطي علة مادية والمبادلة تكون بين اثنين منها العلة الفعلية والعلة الغائية هي
الملك انتهى. أقول يشير بهذا إلى أن العمل الأربع هو الأكل. وأعلى أن كل
مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له من علة مادية يكون ذلك المركب بها بالقوة كالحق للشرع
وعلة صورية يكون بها بالفعل كالهبة للحاصلة للشرع عند تركه إيجابه. وعلة فعلية كالحق في حق
بالتجارة للشرع. وعلة غائية تبعث على إيجاده كجلوس السلطان مثلاً عليه وقد يصح في القياس
إلى علة واحدة أو علتين أو ثلاثاً وإذا عرفنا الأربع كان كل من أيقن الاقناع ليس المراد من التعريف
بالعمل أن تكون هي نفسها مقترنة لأنها مبادلة للملك فلا تكون محمولة عليه ومن شرط المعرف صحة حمله على
المعرف بل المراد أن الماهية تحصل أيضاً بالقياس إلى العمل كلها أو بعضها بعمان محمولة عليها فتعرف تلك
الماهية بما كذا في بعض التحقيقات **ويكون البيع بقول** خربت واشتريت **وفعل** وهو التعاطي
أما القول بالإيجاب وهو الإثبات **وهو ما ذكرناه أولاً** **وهو ما دل عليه قولنا على الرضا**
سواء كان بعث واشتريت. ولما ذكرنا الإيجاب ما يدل على أن القول هو ما يدل على ناسي من كلام
حدهما سواء كان بعث واشتريت **وهما أي الإيجاب والقبول** **عبارة عن كماله في نية من**
لعمل والتعليق ما ضيق خربت واشتريت **أوجالين** كافي للثانية **ولكن لا يحتاج الأول**
وهو الصادر بلفظين ما ضيق **النية بخلاف الثاني** فإنه يحتاج إليها **على الصحة** كما في المعنى إلى
البدن وبه جزم في النظر إلى ما في صرح به شارح النظم شيخنا شيخ الإسلام عبد البر في شرحه
له حيث قال وفي القنية في أول الباب بعد أن ذكره كثر الأئمة المكي يفتقر بلفظين مستقبلين
ذكر صفتهما بالحق أرزمية مادة أرزمية وأراد الإيجاب ينبغي أن يكون. ثم رقم المحقق وقال لا ينعقد وفي
شرح القدير والنجاشي مثله. قال البدر في كنجواب شرف الأئمة صواب فقد أطلق في جمع التعاريف
والكفاية فقال وقوله ابتعت كعوله بعث. وفي الكفاية البيع لا ينعقد إلا بلفظين يبينان عن التملك
والملك على صيغة الماضي والحال بأن يقول أحدهما بعث فيقول الآخر اشتريت قال البدر في التوفيق بين
المحققين أنه إن أراد بالمضارع الحال ينعقد وإن أراد به الاستقبال والوجد لا ينعقد لأن المضارع
يحمل للحال والاستقبال ينص على هذا في شرح الطحاوي وفي النسخة باللفظين الماضيين ينعقد بل
النية وأما بصيغة المستقبل لا ينعقد إلا بالنية بأن يقول البائع ابعت منك هذا العقد باللفظ أو بغيره
أو عظيمك فقال المشتري اشتريت منك أو أخذ وبني الإيجاب للحال أو كان أحدهما بلفظ الماضي والأخر
بالاستقبال مع نية الإيجاب للحال فإنه ينعقد فإن لم ينو لا ينعقد. قال صاحب القنية قلت وهذا البقعة
وهو أن الشرع جعل الإيجاب والقبول علة الرضا والخيار عن الحال أدلة على الرضا وقت العقد من
الماضي فقول الهداية ولا ينعقد بلفظين أحدهما لفظ المستقبل بحله ما إذا خلا عن النية أو مراده المستقبل
المصدر بالبين أو سوف فإنه لا يحتمل غيره وعليه فلا يرد على كلام الهداية شيء ما تقدم **ونصحه إضافة**
أي البيع إلى عضو يصح إضافة العتق إليه مثل الوجه والرقبة والفرج **والدلالة أي وإن لم يصح إضافة**
العتق إليه كالظن والبطن لا يصح إضافة البيع إليه وقوله قد فعلت ونم وهما التمس ورضيت وأعطيت
بكذا وأخذ **قبول** يعني أن ما دل على معنى بعث واشتريت ينعقد البيع به أيضاً فإذا قال بعثت منك هذا
بكذا أقال رضيت أو قال اشتريت هذا منك فقال خذ يعني بعثت بذلك فخذ فإنه أمر بالاحتمال
وهو لا يكون إلا بالبيع فكانه قال بعثت منك به فخذ فقد رتب البيع اقتضاه فثبت البيع باعتباره وفروقه
في الولوية في القول بنم بين أن يترد البائع بالإيجاب أو المشتري فإن يترد البائع فقال بعثت عليك

عبارة القنية كذا البيع شققة بلفظين
مستقبلين كذا قال المحقق في رخصته
بارد أو صدي وقال لا يحتاج إلى
وأراد الإيجاب يفتقر إلى وجود

أو يبيع كذا في شرح الوهبانية

فيصير في الارواح. وفيما اذا كانت مختلفة في الرواج مستوية في المائدة وينصرف الى الارواح
ايضا. وفيما اذا استوت فيهما واما الاختلاف في الاستحقاق المصيري والرشقي فيجوز في دفع ايضا
بما فلو طلب البائع احدها للمشتري ان يدفع غيره لان امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري ولا يفضل
تسنت ولما قلنا ان النقد لا يقع في المعاوضة كذا في البيع. في بيع شئ الطاوي رجل قال لا خير
اشترت منك هذا الثوب او هذه الدار او هذه البطيخة بمسرة ولم يقل بمسرة ذنانا او بمسرة ذراهم ان
كاذبة في البيع الناس بالدرهم والدينار والعلوس ينعقد البيع في الدار بالبرصة ذنانا وفي الثوب
بمسرة ذراهم وفي البطيخة بمسرة اذ لم يحدد الدلالة وان كان في بلد لا يمتنع الناس بهذه المسئلة
ينصرف بما يمتنع الناس بذلك النقد كذا في بيع العساوي **وصح بيع الطعام كجلا وجزا فأي صح**
بيع الطعام وهو الحطة وكذا سائر الحبوب كالعدس والخضرا بطريق الجارة مخراب كذا
اذا كان بخلاف جنسه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف النوعان فبيعهما كيف شئت بخلاف ما اذا
باع بجنسه بخلافه فانه لا يصح لاحتمال الربا. فان قلت لا دلالة في الحديث الشريف على المنع
عند اتفاق النوعين لانه مفهوم في الشرط وهو ليس حجة. قلت الدليل عليه صدر الحديث المبيح
للمعقود الشرط وان لم يكن راس مال **كلمة** فانه لا يصح **اذا كان بجنسه وهو دون نصف صاع لعدم**
الخرجي وهو نصف الصاع فلا يكون ربا. كما سياتي في تقريره **وصح البيع باننا وجر لا يعرف قدره اذا لم**
يحمل الاتا الفصان والحجر التفتت كذا فيكون من خب وحديد فان احتملها لم يجر كالزئبق والفرارز
والخيار والبطيخ لان هذه الجملة لا تقضي الى المساواة لان البيع يوجب التسليم في الحال وهلاكه
قبل التسليم نادر وبه اندفع ما رواه الحسن من عدم الجواز للجملة وما في المحذور هو الاصح كما في حصة
ولا يرد عليه السلف فانه لا يجوز له حيا في انه لا بد من معرفة مقدار المشتري فيه لان التسليم لا يكون فيه الا
بعد حلول الاجل والهلاك قبله غير نادر واحتمال الفساد ملحق بحقيقته **وصح البيع في صناع في بيع**
صبرة كل صاع بكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى **وصح البيع في الكحل ان سمي جملة ففقدناه** اي الصبرة
او كالحا في المجلس وقال لا يصح مطلقا. لابي حنيفة رحمه الله تعالى ان صرف اللفظ الى الكحل متعددا لجملة البيع
والتمن جملة لا تقضي الى المساواة لان البائع يطلب تسليم الثمن اولا والتمن غير معلوم فيقع البيع
واذا تعدد الصرف الى الكحل يصرف الى الاقل وهو معلوم الى ان تروى الجملة في المجلس باحد الامرين للتمن
فيكون لان ساعات المجلس بمنزلة ساعة واحدة كما تقر في محله. فان قلت سلمنا انعقاد فاسد الكحل
ينقلب جائزا اذا كان فاسدا يحكم اجل بمحلول او شرط للحيا رابعة ايام. قلت احبب عنه بان الفساد
في صلب العقد قوي يمنع من الانقلاب فتعينده بالمجلس وما ذكرتم الفساد فيه ليس في صلب العقد بل
لامرعارض لا يتعين بالمجلس لضعفه بظهور اثره في اليوم الرابع وبامتداد الاجل. ولها ان هذه جملة ازالها
في ايدى بها وما كان كذلك فهو غير مانع. اما ان ازالها بايدى بها فلا ترفع بكيل كل منهما. وقد يلو
بغيرها اخترازا عن البيع بالرم فانه لا يجوز لان ازالها اما بعد البائع ان كان هو ارام او بعد المشترى ان كان
الراقم غير وعلى كل حال فالمشتري لا يتعدى الى ازالته. واما ان كل ما هو كذلك فهو غير مانع كذا اذ اباع عبدا
من عبدين على ان المشتري بالخيار. واجيب لابي حنيفة ان القياس فيه الفساد ايضا الا ان يجوزناه
بالنص ونقناه انه في معنى ما ورد به النص على ما سياتي فيكون ثابتا بدلالة النص والاشتمال بالنص
لا يتعدى الى غيره وهذا لم يجوز ابو حنيفة فيما نحن فيه قياسا واشتمالا ثم اذا جاز في فقهين واجد
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كان للمشتري الخيار لتعريف الصفقة عليه دون البائع لان التعريف وان
كان في حقه ايضا لكنه جاز قبله بالامتناع عن تسوية جملة الفقرا فان راضيا به وهذا صحيح

بيع الرجل بقره لا يجوز الا اصابه فان
علم المشتري انه الرم في المجلس عليه
جائز ايضا فان

لمن له الثمن قبل ان علمه بالارواح
ممن باع لم يره

ولم يسه واما اذا لم يعمل بها فالوجه ان يترك منزله من باع ما لم يره كاياني فلا خيار له وفيه بحث
ذكره الاكل في شرح الهداية. اقول ظاهرهما في الهداية ان جميع قولهما لا خيار له كما هو عادته
وقد صرح في الخلاصة في نظير بان النووي على قولهما. قال شيخنا في بحر وقد صنعت ضابطا
فقهييا لم اسبق اليه كلمة كل بعد نص يحتمل الاستعراق افراد ما دخلته في المنكر واجزا في المعرف
وهو ان الاقرار ان كان ما لا يعمل بها فيقال لم تنص للجملة الى المساواة فانه لا يكون على اصلها من الامتناع
كمسئلة التعليق والامر بالدفعة. والآذان كان لا يمكن قصرها في المجلس في على الواحد اتفاق
كالاجارة والاقرار والكمالة. والآذان كانت الافراد متفهمة لم يصح في بيع كبيع قطيع كل
شاة بكذا وصح في الكحل عندنا كالصبرة والاصح البيع في واحد عنده كالصبرة انتهى **وقد سئل**
في الكحل في بيع شاة الشاة كذا في القاموس جماعة الغنم او الكثير منها او من الضان خاصة جمع
ثقل وثلاث انتهى. وفي الرمز قال الشاة بنت الشاة المشاة وتسديت الام قطع الغنم **او ثوب كل**
شاة او ذراع بكذا اي فسد البيع في بيع ثوب كل شاة بدراهم في بيع ثوب كل ذراع بدراهم مثله ففقد
لف وضرب مرتب كما لا يخفى. اطلق الثوب تبعا لما في اكثر الروايات وهو غيرها وليد العتابي في شرح الجامع
الصغير بربوب يضمن التبعيض واما في الكحل باس فينبغي ان يجوز عند ذراع واحد كذا في الطعام كذا في
غاية البيان. وفيه القينة اشترى ذراعا من خبصة او ثوب من جانب معلوم لا يجوز ولو قطعه وسئل
ايضا الا ان يقبل وعن أبي حنيفة جواز ذراع واحد فاسد ولكن لو قطع وسئل فليس للمشتري الامتناع وعلى
هذا لو باع غصنا من شجرة من موضع معلوم حتى لو اشترى الاوراق باعصاها وكان موضع قطعها معلوما
ومضى بغيرها فليس للمشتري ان يسترد الثمن انتهى. وفي السراج الوهاج قال الخلو في الاصح ان
عند أبي حنيفة اذا احاط علمه بعدد الاغنام في المجلس لا يتقلب العقد صحيحا لكن لو كان البائع على رضاء
ورضى المشتري ينعقد البيع بينهما بالتراضي كذا في الفوائد الظهيرية ونظيره البيع بالرقم انتهى
وكذا اي مثل ذاك يجري الحكم **في كل معدود مستفاوت** كالبقرة والابل والعتيد والبطيخ والرمات
والسفرجل **وان باع صبرة على انها مائة صاع بمائة وهي اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل حصته**
او ماله وما زاد البائع هذا تقرير على ما تقدم من قوله وصح في الكحل ان سمي جملة ففقدناه يعني اذا
سمي الجملة فان نقص ما سماه في المشايخ خير لتعريف الصفقة عليه فلم يعم رضاه بالموجود وان
زاد شي عليه فهو للبائع لان البيع وقع على مقدار معين والقد ليس بوصف. وفي غاية البيان وكذا
الحكم في كل مكمل او موزون ليس في تبعيضه ضرر **وان باع الذروع مثله** اي على انه هاية ذراع
مثله **اخذ المشتري الاقل بكل الثمن** اي اذا اظهر اقل ما سمي من الذراع ان اترك لغزاة الوصف
المشروط المرغوب فيه كذا اذا اشتراه على انه كاتب فوجد غير كاتب **واخذ الاكثر بلا خيار للبائع**
لان الذراع في المذروع وصف لانه عبارة عن طول فيه لكنه يستلزم زيادة اجزاء فان لم يفرق بين
كان تابعا محضا فلا يقابل شي من الثمن فاذا قال على انها مائة ذراع بمائة ولم يزد فوجدها نقصا كان عليه
جميع الثمن وانما يتخير لغزاة الوصف كما قدمناه وان وجدها زائدة فالمشتري الزيادة ولا خيار للبائع
كما اذا باعه على انه مائة فوجد سلما **وان قال** في بيع المذروع **كل ذراع بدراهم اخذ المشتري**
الاقل مما سماه بحصته من الثمن **او ترك وكذا** اخذ الاكثر مما سماه **كل ذراع بدراهم او شئ** البيع
لان الذراع وان كان وصفا لكنه لما افرده بمن صار اضدادا وارتفع عن التبعية فنزل كل ذراع منزلة
ثوب فاذا وجدها ناقصة خير لانه لو اخذها بكل الثمن لم يكن اخذ كل ذراع بدراهم ولو وجدها زائدة
لم يسلم له صيرورة. اخذ خير بين ان ياخذ الزايد بحصته وبين ان يصنع دفعا للضرر لزام الزايد

والشاة بالضم جماعة
الادوية وكذا
الزئبق

شاة الاوراق
في اعضائها

وفي القصة في باب ما يتعلق مع الاشياء
اشترى اوراق القوس لم يبين موضع
القصة كذا معلوم عن صاحب ونور
الاغصان سنة كذا في شرحه وادعها
وذكر ان لم يضر بالشرح والادعها
توت لم تقطع قبل سنة يجوز ولست
لا يجوز لانه سنة موضع قطعها
وتحاشا زواياها فقلت

والشاة

قال بعض اهل التحقيق وفيه بحث من وجهين اما الاول فهو ان كل ذراع ان كان بمنزلة ثوب
على حدة فسد البيع اذا وجد بها اكثر او اقل كما لو كان العقد واردا على اثواب عشرة وقد وجد ثوب
احد عشر او تسعة على ما ياتي. واما الثاني فهو ان المزارع لو كان اصلا با فرد ذكر الثمن اشبع وهو
الزيادة في العقد كما اذا باع صبرة على انها عشرة ائنة فاذا هي اصل عشر فان الزيادة لا تدخل
الا بصفة على حدة وقد تقدم وهو ما دخلت في تلك الصفة. والجواب عن الاول ان الاثواب
مختلفة فتكون العشرة المبينة بمجمله بصفة تقضي الى المزارعة والذراعان من ثوب
واحد ليس كذلك. وعن الثاني ان الذراع الزائد لو لم يدخل كان بايضا بعض الثوب وفسد البيع
فيمكن بالدخول تحريما للجواز والعقود الزائدة ليس كذلك انتهى **وفسد بيع عشرة اذرع من**
مائة ذراع من دار او حمار لا فرق في ذلك بين ان يكون مما ينقسم او مما لا ينقسم فانه فاسد
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هو جاز **لا اشتري** اي لا يشتد بيع عشرة اسهم من مائة سهم
اتفاقا لها في الخلافية ان عشرة اذرع من مائة ذراع كعشرة اسهم من مائة سهم في كونها عشرة
فتخصيص الجواز باحد طرفي العقد ولا يثبت ان الذراع حقيقة في الالة التي يدور بها واثوابها
ههنا مستندة فيصير مجازا لما يحمله بطريق الحال واردة المحل وما يحمله لا يكون الا بصفة اشترط
الانه فعل حتى يقتضي تحلا حسيما والمشاغ ليس كذلك لما يحمله لا يكون مشاعا فلا يستعمل فيه
الذراع لعدم تجوز الجواز وذلك اي عشرة اذرع غير معلوم ههنا اذ لم يعمل ان عشرة من اذرع
من الدار فيكون مجزوا لجهالة تقضي الى المزارعة بخلاف السهم فانه امر عقلي لا يقتضي تحلا حسيما
فيجوز ان يكون في الشايح فالجهالة لا تقضي الى المزارعة وان صاحب عشرة اسهم لم يشترط
لصاحب تسعين سهما في جميع الدار على قدر نصيبها منها وليس لصاحب اكثر من عشرة اسهم ان يشترط
القليل من جميع الدار في قدر نصيبه من اى موضع كان ولا فرق عندنا بين ما اذا غلج حلة الذراع
كما اذا قال عشرة اذرع من هذه الدار من مائة ذراع وبين ما لم يعمل كما اذا قال عشرة اذرع من
هذه الدار من غير ذكر ذراعان جميع الدار في الصحيح لجهالة المائة من الجواز خلافا
لما يقوله الخصاص كذا في الاكلية **اشترى عددا من قبيعي** ثيابا او غنما كما في الجوهر **على انه**
كنا فنقص او زاد فسد لجهالة المبيع في الزيادة ومجمله الثمن في النقطة ان احتياجه الى ايتام
من المعدوم ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا نخلا فمجر او جمل فيها نخلة لا تشتري فسد كما في البحر
كالوباع عدلا او غنما واشترى واحدا بغير عيشه فانه فاسد **ولو بعينه جاز** البيع صريح
به في الخانية. وفيها اهل الشريكين في الدار اذا باع بيتا معينا من الجاه لا يجوز بيع نصف بيت معين
شايحا وكذا الوبايع من الاعنام المشتركة او الثياب المشتركة نصف واحد يعني انتهى **ولو بين ثمن**
كل من القيمي ونقص المبيع صح بقدره وخير وان زاد فسد لانه اذا قال كل ثوب بكذا فلا محالة
مع النقصان ولكن المشتري يختار لفرق الصفة عليه ولم يجز في الزيادة لان جهالة المبيع لا
تربط به لوقوع المزارعة في تعيين العشرة المبينة من الاحد عشر وقيل عند ابي حنيفة لا يجوز في
فصل النقصان ايضا وليس بصحيح. قلت وفي البرازية اشترى عددا لانه كذا فوجد ان زيد والبائع
غائب يعزل الزائد ويستعمل الباقي لانه ملكه انتهى. وكأنه استعان بالبيع فاسد لجهالة الزائد
وقد صرح في الخانية والعقبة بان محال قال فيه استحسن ان يعزل ثوبا من ذلك ويستعمل البقية وفيها
قبلة اشترى شيئا فوجد ان زيد قد رفع الزيادة الى البائع والباقي خلاف له في المشتريات وفي ذوات
القيم لا يحل له حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت تلك الزيادة مما لا يجري فيها الطنة فيخيب

ذكره

يعزل انتهى وهو يقتضي عدم الحل عند خيبة البائع بالاولى فهو معارض لما تقدم **اشترى**
ثوبا على ان عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف بك خيار وشعري
تسعة ونصف بخيار عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ياخذ في الوجه الاول باخذ عشرة اشا وفيه
الثاني بفسد وقال محمد في الاول ياخذ به اجرة ونصف ان شاء وفي الثاني بتسعة ونصف
ويجوز لان من ضرورة متابلة الذراع بالدرهم متابلة نصفه فيجري عليه. ولا يبيس الله لما افرد
كل ذراع ببدره نزل كل ذراع منزلة ثوب على حدة وقد انقص. ولا يبيس حنيفة ان الذراع ونصف في الاصل
واما اخذ حكم المقدار بالشروط وهو معتد بالذراع فمعتد به فاد الحكم الى الاصل وقيل في اكثر ما يبيس
الذي لا يتفاوت جوازه لا يطيب للمشتري ما زاد على المشروط لانه بمنزلة الموزون حيث لا يضمن
الفصل وعلى هذا قالوا يجوز بيع ذراع منه كذا في الهذلية. وفي البحر معزيا الى النخبة قول ابي حنيفة
اصح ومن المشايخ من اخذ قول محمد وهو اعلم الاقوال كما لا يخفى انتهى **هذا فصل**

مسائل هذا الفصل ببنية على قاعدتين. احدها ان كل ما هو من اقسام المبيع عرفا فادخل في
المبيع وان لم يكن صريحا. والثانية ان ما كان متصلا بالمبيع اتصالا كان تباينه في الدخول
وتعني بالقرار الحال الثاني على معني ان ما وضع لانه يفصله البشر في ثاب الحال ليس باتصال
قرار وما وضع لانه يفصله فيه فهو اتصال قرار هكذا قرر المحققون من مشايخنا وهذا معني ما
قلت في المختصر **كلما كان في الدار من البنا او متصلا به يتبعها دخل في بيعها ثم فرع على**
من الاصل قوله **فقد دخل** لان اسم الدار يتناول العرصة والبنا في العرف فان قلت
لا تشمل تناول البنا في العرف فانه لم يدخل في باب الايمان التي مبنيها على العرف كما تقدم. قلت
ان تناوله اياه باعتبار كونه صفة لها وهي اذ لم تكن ذاعية الى اليمن لا يتعقد بها كما تعقد في محله
والبنا ليس بدار الى اليمن فلم يتعقد به وحيث بالدخول بعد الاضمار انتهى ولان البنا متصل بالارض
اتصال قرار فيكون تابعا له **والفاني** اي مفتاح غلق متصل باب الدار بخلاف المنفصل وهو
المغفل فانه ومفتاحه لا يدخلان **والشك في المصطلح والسنن والدرج المتصلة في بيعها** اي في
بيع الدار لا اتصال بها وكذا يدخل الحجر الاسفل من الرمي وكذا الاعلى استحسانا اذا كانت مركبة في الدار
لا المسقولة. وفي الخانية لو اشترى بيتا رجا بكل حق هو له او بكل كثير او قليل هو فيه ذكر محمد في
الشروط ان له الاعلى والاسفل. وكذا لو كان فيه قدر غاش موصولا بالارض وقيل الاعلى لا يدخل انتهى
ويدخل الشجر في بيع الارض بل ذكر اي غير تخصيص عليه **متممة كانت** الاشجار **اولا** اي اولم
تكن متممة على الاصح **اذا كانت موضوعة فيها** اي في الارض **للمتدار** فاشبه البنا فتدخل تبعها
صغيرة كانت او كبيرة الا الياسسة فانها على شرف القلع فهي كالخطيب الموضوع كذا في فتح القدير
وقيد بنا بكونها متصلة للقرار لانه لو كان فيها اشجار صغيرة نحو ك في فضل الربيع وتباع فانها ان
كانت تقطع من اصلها تدخل في البيع وان كانت تقلع من وجه الارض فهي للبائع الا بالشرط كذا في الخانية
وفي البحر معزيا الى الظهيرية باع ارضا فيها قطن لم يدخل الثمر واما اصله فمهم من قال لا يدخل وهو
ومهم من قال يدخل انتهى. وشجرة البناذجان قال في الخانية واما قوائم البناذجان قال الشيخ الامام
شمس الامة السرخسي رحمه الله تعالى يدخل في بيع الارض. وقال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده رحمه الله
يجب ان يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم القطن. وقد ذكرنا قبل هذا اما نصه واختلفوا في شجر
القطن والصحيح انها لا تدخل. واما اكثر ما كان مثله على ظاهر الارض لا يدخل في بيع الارض من غير ثوب

كذا في الخانية

يؤخذ

ان المتضمن يتطل بطلان المتضمن ولكن ظاهر كلام شيخنا في حرم التعريف بين ما اذا بطل
المتضمن وبين ما اذا فسد فلا يتطل في الاول ويستند في الثاني والله اعلم **ما جاز ان اراد**
العقد عليه بانفسه صح استثنائه منه هذه قاعدة مذكورة في عامة المستترات فتعريف علم
مسايل منها ما ذكرناه بقولنا **فصح استثنائه ان طال معلوم من بيع ثم تخله** لانه يصح ان اراد
العقد عليه وكان بيع قفاز من صنعة جاز فكذا استثنائه بخلاف استثنائه الخلل من الجارية كالحامل او
الشاة والخراف الحيوان فانه غير جائز اذا باع هذه الشاة الا اليتمها وهذا البند الا يرد وما
ذكرهنا من صحة الاستثناء وصحة البيع معه يتبع لما في اكثره هو المفهوم من ظاهر الرواية
وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز وهو اقيس بذهب الامام في بيع صنعة طعام كل قفاز يرد
فانه فسد البيع بها لانه قدر المبيع وقت العقد وهو لان في استثنائه ان طال معلومه على الاتحاد
وان لم تقض الى المنازعة فالحاصل ان كل مسألة تقضي الى المنازعة بطله فليس يلزم ان ما لا يقضي
اليها يصح معها بل لا بد من عدم الاضطرار اليها في الصحة من كون المبيع على حدود الشرع الاتري
ان المتبايعين قد تراضيا على شرط لا يقتضيه العقد وعلى البيع الجاهل بمجهول كقدوم الخراج وغيره
ولا يصح ذلك مستحكما كذا في فتح القدير وقيد بغير تخله يعني على راس التخل لانه لو كان محدودا
واستثنى منه ارطال اجاز انتقاها لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف استثنائه ان طال مما
على التخل لوان ان لا يكون الا ذلك القدر فيكون استثناء الكل من اكل كذا في بعض شروح الهداية
وقد جزم القدر وري في محصره بعدم الجواز وهكذا ذكر في الاختيار ومضى عليه برهان الشريعة
وضد الشريعة قال في الاختيار وهو الصحيح وقيل يجوز قال العلامة الشيخ قاضي خراساني
بعد ذكره لذلك وفي شرح الهداية عدم الجواز اقيس بذهب ابي حنيفة في مسألة بيع صنعة طعام
كل قفاز يرد فانه فسد البيع لمصلحة قدر المبيع وقت العقد وهو لان هذا وقد يقام من كلام
الزيلي ان رواية عدم الجواز هي رواية الحسن ورواية بل هي رواية ابي اسحق ايضا عن ابي حنيفة
وبما قال ابو حنيفة قال المغلي قال ابو اسحق قال ابو حنيفة اذا باع طعاما مجازفة الا فخر او استثنى
منه كيك معلوما فساد لا يجوز وهو قول ابو اسحق ولم يوقت ابو حنيفة اذا كان العمل بطريقه
انه اكثر من قفاز ولا يحيط العمل به لم يوقعه على ذلك هذا لفظه في النوادر وهو محذور عند الله تعالى فاجوز
الاستثناء في البيع على وجه اخر فقال في كتاب الحجج بعد ما روي عن القاسم بن محمد انه كان يبيع
ثمارة وليست بتيقن بعضه اذا استثنى شيئا في حلقه ربحا او غشا وسداسا فخر او استثنى شيئا في حلقه
ويبين صفة الاستثناء الصحيح انتهى ثم شبهه بقوله صح قوله **كبيع بر في سنبلة وباقلا واردين**
وسمى في قشرها وجوز ولون وفستق في قشرها الاول اي كاصح بيع بر في سنبلة الى اخره
لانه حال مستغنى به فيجوز بيعه في قشر ولا يجوز بيعه بمشكه من سنبلة الخطة لاحتمال الربا كما في
فتح القدير وكذا لا يجوز فيضيل البر بخطة والفصيل الصغير بخلاف اخضر الحلف الرواب كذا في التصانيع
فان قلنا الفرق بين ما ذكر وبين ما اذا باع حب قطن في قطن بعينه او يوزي ثم في غير بعينه
فانه لا يجوز مع انه ايضا في علفه قلنا اشار ابو اسحق الى الفرق بان النوى هناك معتبر عذرا
ها كذا في العرف فانه يقال هذا عذرا قطن ولا يقال هذا نوى في ثمر ولا حب في قطنه ويقال
هذه الخطة في سنبلة وهذا لون وفستق ولا يقال هذه قشور فيها لوز ولا يذهب اليه وهم وما
ذكرناه يخرج الجواب عن امتناع بيع اللبن في الصبر والحم في الشاة والالبنة والاكراع والخل فيها
والدقيق في الخطة والزي في الزيتون والعصير في العنب وخود لال حيث لا يجوز لان ذلك معلوم

قال في الزهد يمكن ان يبيع عند ما تشاء
سواء افسد او لم يفسد في بيع العبرة
شأنه على حاله ان يفسد او لا يفسد معلوم
بالضرورة ولا يحتاج الى معرفة
العقد والتميز فيما يفسد في معلوم
انما كلام النهر

وفي جامع الفوائد ليس في قشرها
سواء افسد او لم يفسد في بيع العبرة
انما هذا قول النهر وبيع الطعام كذا
وجزا فافهم

في التوفيق والاشترى

في العرف ولو اشترى لؤلؤة في صدق قال ابو اسحق يجوز البيع وله الخيار اذا راي وقال
تجل لا يجوز وعليه الفتوى كذا في الخاتمة **والساقلة القول** بشرط من اللام والقصر واذا قلت
الساقلة بالمد خففت كذا في الصحاح وقيدنا بالقصر الاول وهو الاعلى تنصيصا على منع
الخلاف فان الساقلة لا يجوز بيع ذلك كله وله في بيع السنبلة قولان ذكرنا من خلاصته في شرح
له ان المعقود عليه مستور غائب عن البصر ولا يعلم وجوده فلا يجوز بيعه وما رواه مسلم
واحمد وغيرهما انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع التخل حتى ترها وعن بيع السبل حتى يبيض
وبما من من العاهة المراد به السلم يعني لا يجوز الا بسلام فيه حتى يوجد بين الناس الاتري
الى ما رواه مسلم والبخاري باسناداه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اذ ابيع الله ثمرة فتم تتخل
ما لا خيك فيكون حجة لنا ايضا في هذا الموضع لانه يقتضي جواز بيعه بعدما يبيض مطلقا
من غير قيد بالقرن ولو كان كما قاله تعالى حتى يقرن هكذا قاله الزيلي في شرح الكتب ومن
ثم جعله الاكل في العناية دلالة على ذلك وحكم ما بعد العناية خلاف ما قبلها قال وفيه نظر
لانه استدلال بمفهوم العناية **والاولى ان يستدل بقوله** نهى عن بيع التخل يقتضي المشروعية كما عرفت
وقد رده من خلاصته في شرحه بقوله اقول فيه بحث لانه المشروعية هي مشروعية الاصل مع عدم
مشروعية الوصف وهو عين الفساد فالدليل بقيد خلاف المدعى لان المدعى صحة البيع والليل
يفيد فسادا بل الصواب ان يقال ان الاستدلال به مبني على ما قال صاحب المحم في البدع
ان العناية عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم فعد قال صاحب التلويح في بحث المعارضة
ولما خرج ان مفهوم العناية متفق عليه انتهى **واجرة كيل وعقد ووزن ودفع على بائع** اذا باع
المكيل بمكيالة او المعدود عدل او الموزون موازنة واحتاج الى اجرة الكيل والعداد والوزن
ففي على البائع لان البائع واجب عليه وهو لا يحصل الا بصفة الافعال وما لا يتم الواجب الا به
فهو واجب وفيه المجتبى لو اشترى وقدر خطب في المصروف لخل على البائع انتهى وقيد بالكيل لان
صت الخطة في الوعاء على المشتري وكذا اخرج الطعام من السفينة وكذا قطع العنب المشتري
جزافا عليه وكذا كل شيء باعه جزافا كالثوم والبصل والجزر اذا خلى بينها وبين المشتري وكذا
قطع الثمر اذا خلى بينها وبين المشتري كذا في الخلاصة كما ذكره في البحر الرائق والذي ينبغي
من الخلاصة وفيه المبتنى القول المشتري ان الدراهم كلها جياذ فان قال البائع هي ردية اجتر
الانتقاد عليه والوزن على المشتري وفيه باب العين لو اشترى حنطة مكيالة فالكيل على البائع
وصبره وفيه وعاء المشتري على البائع ايضا هو المختار وفيه المنقح اخرج الطعام من السفينة على المشتري
ولو اشترى حنطة في سنبلة فعلى البائع تحصيلها بالذوس والتذرية ودفعها الى المشتري هو
المختار وفيه باب السنين رجل اشترى عنب جزافا فقطعه على المشتري وكذا كل شيء باعه جزافا كالثوم
والجزر والبصل اذا خلى بينها وبين المشتري وكذا قطع الثمر على المشتري وفيه باب العين لو اشترى
شيئا في جزاب فقطع الجزاب على البائع واخر اجزاء على المشتري انتهى **واجرة وزن ثمن ونقد على مشتري**
لانه من تمام التسليم وتسليم الثمن على المشتري فكذا ما يكون من تمامه وهذا هو الصحيح كما في الخلاصة
وهو ظاهر الرواية كما في الخاتمة وبه كان يعني الصدر الشهيد وقال وبه يعني الا اذا قبض البائع
الثلث ثم جاز به بعب الزيافة فانه على البائع **واما اجرة نقد الدين** فانه على المدين الا اذا قبض
رب الدين ثم ادعى عدم النقد فالاجرة على رب الدين لانه بالقبض دخل في ضمانه فالناقد انما يضمن له
ليست في ذلك حكمة فالاجرة عليه **واطلاق في اجرة الناقد فثلثا اذا قال المشتري دراهم فثلثه او لا**

قول

يصح اشتراطه فيها اكثر من ثلاثة ايام وكذا يصح اشتراطه للمحتاج وهما في البرازية واما اشتراط
في الوقت فجائز عند اي حنيفة واي سن بقا على اصله من اشتراط الغلة لنفسه . وفي جامع
النفوساين هو يصح في ثمانية اشياء . في بيع واجارة وقسمة وبيع على مال بعينه وبغير عينه وكتابة
وخلع وحق على مال لو شرط المرأة والعتق فيصنع عند اي حنيفة رحمه الله تعالى ولو شرط الزوج والمولى
لم يجز وفاقا ولو شرط المهر لغيره لاجاز لا لغيره ان ذلك نفقض الرهن متى شأنا خيار ولو كفل بنفسه او مال
وشرط الخيار لم ينعقد له او الكفيل جاز انتهى . ويصح شرط الخيار في الايمان بان قال ابراهيم علي
ابي بالخيار ذكره فخر الاسلام من بحث الخصال . ويصح اشتراطه في تسليم الشفعة بعد طلب المواتية
ذكره فيه ايضا وينبغي في حصته في المزارعة والمعاملة لانها اجارة في خمسة عشر موضعا ولا يصح
في النكاح والطلاق واليمين والندرة والقرار والسك والوكالة كذا في البحر فان اشترى شخص شيئا
على ان ياتي له ثلثه ايام فلا يبيع صح البيع وقال زفر لا يصح لانه بيع شرط فيه
الاقالة الفاسدة فالصحة ما يفسد فالفاسد اولى وبه قال الثلاثة . ولنا ان ابن عمر رضي
الله عنهما باع ناقه بض الشراء ولم يذكر عليه اصل من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين والى ربيعة
ايام لا يصح يعني عندها وقال مجاهد بن جبر اي ماستيبا سنة على اصله والاصح ان ابا يوسف
يوافق الامام هنا لكنه اجاز في شرط الخيار عمدا لا لث . وهو ما روي عن ابن عمر انه اجاز الخيار
شهرين وعجل في هذه المسئلة بالقياس فان نفقذ في الثلاث ايام فيما اذا شرط اكثر
من ثلاثة ايام جاز البيع لانه اشقاط للفسد قبل تفرقه وقال زفر ان نفقذ فاسدا فلا يتقبل جاز وبه
قال الامام الشافعي رضي الله عنه وقول الزيلعي هذا باجماع لم يظهر صحته هذه المسئلة على مجموع
اما لا يثبت الوقت او يثبت وقتا محجولا بان يقول على انه لم ينفذ اياما او يثبت معلوما وهو اكثر من ثلاثة
ايام فهو في هذه الصور كلها فاسد الا ان ينفذ في الثلاث ايام قلنا وان يثبت وقتا معلوما وهو
ثلاثة ايام او دونه فانه يجوز والله تعالى اعلم ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره اي خيار
البائع قد تقدم ان خيار الشرط قد يكون لاحد العاقدين وقد يكون لهما معا فاما اذا كان للبائع
فالمبيع لا يخرج من ملكه بالاتفاق والتميز يخرج من ملك المشتري بالاتفاق فيملك على المشتري
بقيته اذا قبضه باذن البائع لان البيع يفسخ بالهلاك لانه كان موقفا ولا يفسد بدون التحلل
فمنه مقبوضا بغيره على سؤم الشراء وفيه القيمة كذا في الهذلية . والتميز بالقيمة البدل يشمل المتيقن
فانه مضمون بالمثل والقيمي فانه مضمون بالقيمة ويخرج عن ملكه مع خيار المشتري يعني
اذا كان الخيار للمشتري لان البائع لازم من جانبه . وتحقيقه كانه العناية ان الخيار انما ينعقد مع
البدل عن ملك من له الخيار لانه شرع نظر له دون الآخر واما ان البدل اذا خرج عن ملك من
ليس له الخيار لا يدخل في ملك من له ذلك عند اي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ينعقد له خيار ما لم يملك
لودخل لزم اجتماع البدلين في ملك رجل واحد حكاه في المأونة ولا اصل له في الشرع لان المعاونة
تقتضي المساواة ولو قبض بالمدبر فان غاصبه اذا ضمن لصاحبه ملك البدل ولم يخرج المدبر
عن ملكه فكان البدل ان يجتمعين في ملك واحد . واجب بان قوله حكاه في المأونة بدفع القبض
فان ضمان المدبر ضمان جنائية وليس كضمانه ويطلب عندها لانه لما خرج عن ملكه فلم يدخل في
ملك الآخر يكون زائلا الى مالك يعني سائبة ولا عهد له به في الشرع . ولو قبض بما اذا اشترى
مقبول الكعبة عبد السيد انه الكعبة يخرج البائع عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري واجب
بان كلامنا في التجارة وما ذكرتم ليس منها بل هو ملحق بتوابع الاوقاف وحكم الاوقاف قد تقدم وخرج

وفي الحواشي والوقف على قول الثاني وفي
البرازية والافاقا كالمبيع كونه شرط
الخيار فانه كذا في النور في البرازية
نראה في سنة عشر

والاقرار على ان الماينة انما ينعقد في الايام
على الفسخ اشترى في ثمانية ايام فلا يصح
الوصية كما لا يصح في العرف والاسم حتى
لو شرط الخيار . وفيها لاجلها العقد
كان في جامع النفوساين فان شرطها
باقها شرط في الاجارة والبيع والاراء
والكفالة والرهون والعقود والشفعة
والصلح والمخلوع والمطلوع والوقف والفسخ
والاقالة لا الضلع والاقراء والوكالة
والنكاح والمطهر والسلم نذكرها
فخذ انعم

اي ملك البائع

وخرج المذهب ان شرطه على ثمانية ايام
او شهر للوقف . وفيه كذا في النور
وقفا بالوكالة عن الواقف او سخي
فان كان من الواقف لا وقاف والكلام في
التجارة غير طاهر

فلا في حنيفة

قول ابي حنيفة بان شرعية الخيار ونظرا للمشتري ليترق فيقف على المصلحة فلو دخل في
ملكه ربما كان عليه لاله بان كان المبيع قريبا فيعتق عليه من غير اختياره فعاد على موضوعه
بالنقص فاذا قبضه باذن البائع وهلك فيه ملك في يده بالشرع . وكذا اذا دخله عيب ومن ثم قلنا
كتعيبه بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع كما تقدم اتفاقا وشراده عيب لا يرتفع كان قطعت يده
واما ما جاز ارتفاعه كالمريض فهو على خياره اذا زال في الايام الثلاثة له ان يفسخ بعد الارتفاع
واما اذا مضت والعيب قائم لزم العقد لتعذر الرد . ومما رده بقوله كتعيبه تشبيهه بالهلاك
في الصورتين اعني في صورة ما اذا كان الخيار للبائع والمشتري فان التعيب المذكور كالحلك
يوجب القيمة في الاولى والثمن في الثانية . وبه صرح صاحب العناية حيث قال وتبين ما ذكر
ان هلاك المبيع وتعييبه يوجب القيمة على المشتري اذا كان الخيار للبائع ويوجب الثمن اذا كان للمشتري
وفرق بينهما بان المبيع اذا تعيب في يد المشتري والخيار له تعذر الرد كما قبض ولذلك اذا هلك
والهلاك لا يعري عن مقدمة عيب فيه ملك والعقد قد لزم وثم قيل من الثمن المسمى . واما اذا كان
للمشتري البائع فلم يمتنع الرد على المشتري بدخول العيب لان الخيار للبائع لانه فيه ملك والبيع موقوف
فيلزم القيمة انتهى خلافا لها يعني ابا يوسف ومحمد وهو تقدم الكلام على بيان من هبهما ولا يخرج
شي منهما اي من المبيع والثمن من ملك البائع والمشتري اذا كان الخيار لهما بالاتفاق كما
في العناية فان تصرف البائع حاز وكان فسخا ولذلك ان تصرف المشتري في الثمن ان كان غنيا
وتصرف كل منهما فيما اختاره باطل وايضا هلك قبل التسليم بطل البيع وان هلك بعد بطل البيع
ولزمه قيمته وايضا فسخ البيع في المدة افسخ البيع وايضا اجاز بطل خياره وصار العقد بائنا من
جانبه والاخر على خياره وان لم يوجد منهما اجارة ولا فسخ حتى مضت المدة لزم المبيع ولو اجاز اضرها
وفسخ الاخر بطل البيع بينهما سواء سبق الفسخ او الاجارة او كانا معا ولا عبرة للاجارة بكل حال
وهذا القسم غير مذكور في كثير من المصنفين والله تعالى اعلم وشرع الله اي شرع ما ذكر من الخلاف بيان
اي حنيفة وصاحبه من ان الخيار اذا كان للمشتري يخرج المبيع من ملك البائع ولا يدخل في ملك
المشتري عنده وعند غيره في . عشر مائة يجمعها قولك استحق عنك فخر
الالف من الامة اذا اشتراها بشرط الخيار وكانت زوجته لم يفسد النكاح عنده خلافا لها والخيار
باقي اجماعا فان وطئها في المدة فان كانت بكر ابطال خياره اتفاقا وان كانت ثيبا فان لم ينقضها
الوطئ لا يبطل الخيار عنده ويبطل عندها وان نقضها ابطال اجماعا . السنين من الاستبراء اذا استبرأها
وجازت في مدة الخيار لم يثبت من الاستبراء عنده خلافا لها . الحائض المحرمة اذا اشترى عبدا
او جارية وكان دارم محرمة منه لم يعتق عليه وخياره باق عنده خلافا لها . العاق من العريان اذا
اشترىها وقرضا بعد الشراء وهي ثيب لم يصرف ايضا فلا يسقط الخيار خلافا لها . العبد من الوردية
اذا اشترى شيئا او دعه عند البائع في مدة الخيار فملك فهو من مال البائع عنده خلافا لها
الزاني من الزوجة اذا اشترى زوجته فولدت في مدة الخيار لم يصرف ولزم عنده خلافا لها . وقيل
في فتح القدير والبحر تبعا لما في النهاية بما اذا ولدت قبل القبض اما اذا ولدت بعد يسقط الخيار اتفاقا
وتصير ولد المشتري لانه تعيبت عنده بالولادة . وفي الثانية اذا ولدت يبطل خياره وان كان
الولد ميتا ولم تنقضها الولادة لا يبطل خياره انتهى . الكاف من الكسب اذا اشترى عبدا فكسبه
عنه في مدة الخيار فالكسب للبائع اذا فسخ البيع عنده خلافا لها . الفاء من الفسخ اذا اشترى
جارية بالخيار ثم فسخ البيع لم يجب الاستبراء على البائع عنده خلافا لها . الحاء من الحرام اذا اشترى نسي

بني ربيعة
كما يعلم من
غيره

بن ذمي آخره بالخيار فاستلم احداهما فهو المبيع عنده خلا فالحصاة **المعبر من الماذون**
اذا اشترى العبد الماذون له شيئا بالخيار ثم انقضت المدة يكون خياره باقيا
فان اجاز البيع فالمبيع له بغير ثمن وان فسخ عاد الى المبيع بغير ثمن وعندها بطل خياره **وقد تمت**
المسائل العشرة فان قلت اذا كان الخيار للمشتري فالثمن لم يخرج من ملكه فاجابه ان المبيع
عن الثمن قبل ان يملكه **اجيب** بان القياس ينفي صحة هذا الايراد وجوز استحسان حصوله بعد
وجود سبب الملك وهو العقد والله اعلم **وقد زاد بعض الشارحين** عاذرناه مسائل منها ما
اذا اشترى العبد في بيع مسلمان في ماله فاشترى المبيع عنده لم يخرج عن ملكه وعندها لم يخرج عن رده
ومنها لو اشترى دارا على انه بالخيار وهو ساكنها باجارة او اعاره فاستدام سكنها قال الشري
لا يكون اختيارا وهو كابتداء السكنى **وقال** خواهر زاده استدامها اختيارا بعد الملك العين
وعنده ليس بالخيار **ومنها** خلاه اشترى طبيا بالخيار فقبضه ثم احرى والطبي في يده ينتقض
بالاجماع ولو كان للمشتري فاحرم للمشتري ان يردده **ومنها** اذا كان الخيار للمشتري وفسخ العقد
فالزوايد ترد على المبيع عنده لانها لم تحدث على ملك المشتري وعندها للمشتري لانها حدثت على
ملكه انتهى **اجاز من له الخيار** سواء كان المبيع او المشتري او الاجنبي **صح ولو كان ذلك مع محصل**
صاحبه لانها استقاط حق فلا يعتبر علم صاحبه بها كالطلاق والعاق **وان فسخ** المبيع بالتقاول
بان يقول المبيع او المشتري فسخت **لا** اي لا يصح فسخه **الا اذا علم** صاحبه بذلك عند اتي خيفه
ومحل زجرهما الله تعالى وقال ابو يوسف يكون وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى **والا** يوسف ان من له الخيار
مسلط على فسخ العقد من جهة صاحبه وكل ما هو كذلك لا يتوقف فعله على علم صاحبه كالاجارة وهو
قياس منه لا حري شطري العقد على الآخر وضح ذلك بعد اشتراط الرضا ويجعل ذلك كالوكيل
بالمبيع فانه له ان يتصرف فيما وكل به وان كان الموكل غائبا لانه مسلط من جهة **ومنها** ان الفسخ
تصرف في حق الغير وهو العقد بالرفع وهو لا يعتبر عن المضرة اما اذا كان الخيار للمبيع فالمشتري
عنه لا يعتبر تمام البيع السابق فيتصرف فيه فيلزمه عرامة القيمة بطلان المبيع وقد تكون القيمة
اكثر من الثمن ولا خفاء في كونه ضررا **واما** اذا كان للمشتري فالمبيع عسي يعتمد تمامه ولا يطلبت
لسلخته مشتريا وقد تعوت مدة ايام رواج بيع المبيع وفي ذلك ضرر لا يخفى والتصرف المشغل
على ضرر في حق الغير يتوقف على علمه لا محالة كما في عزل الوكيل **واما** الجواب عن قول ابي يوسف
في طلب من العناية والله تعالى اعلم **واما** قيدنا الفسخ بكونه بالتقاول لان الخلاف فيه اما اذا فسخ بالفعل
فانه يفسخ حكما اتفاقا في الحضر والغيبة لانه لا يشترط العلم في الحكمي كعزل الوكيل والمضارب
والشريك وجرح الماذون له في التجارة بارتداد وحق وجوب صريح به شيخنا في نعم **ومثال**
الفسخ بالفعل ان يتصرف المبيع في مدة الخيار يتصرف المالك كاد اعقب المبيع او باعه او كانت
جارية فوطئها او قتلها او ان يكون الثمن عينا فتصرف المشتري فيه تصرف المالك فيما اذا
كان الخيار للمشتري فان العقد يفسخ صريح به الاكل في العناية وغيره من المسايخ **والمراد** بالعناية
عنه وعلمه وبالحضرة علمه هكذا قالوا ومن شرطه عتق بالعلم وبمقابلته فلو فسخ في غيبته فبلغه في المدة
ثم الفسخ لحصول العلم به ولو بلغه بعد مضي المدة ثم العقد بمضي المدة قبل الفسخ كذا في الهداية **ثم**
فصح في بيان ما يكون اجازة من له الخيار فقال **وتم العقد بموت** اي بموت من له الخيار ولا ينتقل
الى الورثة **وقال** الامام الشافعي يورث عنه لانه حق لان له في البيع فيجري فيه الارث كخيار
العيب وبه قال الامام مالك **ولنا** ان الغرض منه التامل لغرض نفسه وقد بطلت اهلية التامل

خلا في خيار العيب

بخلاف خيار العيب لان المورث استحق المبيع سليما فكل الوارث لانه ورث خياره
كما قالوا اذا علمت هذا ظهر ان خيار التفرير وهو ما اذا غر المبيع المشتري او بالعكس ووقع
البيع بينهما بغير فاحش لا يورث لانه مجرد حق ثبت للمبيع او للمشتري كما في خيار الشرط **وقد تمت**
ومضي المدة وتم ايضا بمضي المدة اي مدة الخيار لان عدم الفسخ كان لتمكنه من الفسخ في المدة
فلاذا مضت ارتفع المانع فتم العقد **والاجازة** اي مع توابع الاعتاق كالتمديد والكتابة
وكذلك كل تصرف لا يحل الا في الملك كالوطى والتفصيل والتمسك بشهوة يتم به البيع وكذا كل
تصرف لا ينفذ الا في الملك كالبيع والاجارة **وهو** كذا اذا كان الخيار للمشتري ووجد منه
شي من هذه الاشياء وان كان الخيار للمبيع وفعل هذه الاشياء الفسخ البيع ولو كان الفعل يحل في غير
الملك لا يتم به البيع كالاستخدام والركوب وغرض ذلك لانه يفعل للاستخدام والتجربة فلا يكون
دليل الا شئنا **وطلب الشفعة** بها اي بالدار المشروط فيها الخيار **من المشتري اذا كان**
الخيار له وقولي وطلب الشفعة اولى من قوله اكثر والاخذ بشفعة لان طلبها مستقط وان لم
يأخذها كما في المعراج **وقيد** به لان طلبها لا يسقط خيار التروية والعيب كما في المعراج ايضا
وصورتها ان يشتري دارا بشرط الخيار ثم يتبع دهر اخري بحسبها فيأخذها المشتري بشرط
الخيار بالشفعة ثم البيع لان الاخذ بها لا يكون الا بالملك فكان دليل الاجازة **ولو شرط**
المشتري الخيار لغيره صح الشرط عندها **وقال** زفر لا يجوز لانه من احكام العقد فيختص
بالعاقد وبه قال الامام الشافعي في قوله **ولنا** ان تصرفات العاقد تصان عن الغير **ومما**
اكثر فاشترطه لغیر العاقد اشتراط العاقد فيجعل كانه شرط الخيار لنفسه ويجعل الاجنبي
نايبا عن نفسه اقتضا تصحيا تصرفه فاذا كان نايبا عنه **فان اجاز احداهما البيع او تصرف**
البيع صح لان كلاهما يملك التصرف اصالة او نيابة **فان اجاز البيع احدهما** اي احدا الاثنين
ومما من شرط الخيار له من المتعاقدين والغير وهو الاجنبي **وعكس** اي نقض البيع **الاخر**
فلا سبق منها **اولى** لوجوده في زمان لا يراعه فيه اصل ونصرف الاخر بغير لغو **ولو كانا**
اي اللفظان المذكوران **معاً** اي بمقتضى بان اجاز احدهما ونقص الآخر وخرج الكلامان **فصح**
فالفسخ احق من ايهما كان وهو رواية عن ابي س **وعن** محل تصرف العاقد اولى لقوته وبقته
ذلك ان تصرف النايب انما يحتاج اليه عند انقضاء تصرف المنوب واما عند وجوده فلا احتياج
اليه **واستشكل** بما اذا وكل رجلا بطلاق امرأته السنة فطلقها الوكيل والموكل معا فان الواقع
طلاق احدهما لا بعينه **واجيب** بان الترجيح محتاج اليه عند نافي الفعلين كالفسخ والاجارة
واما اذا اتخذوا المطلوب حاصل به ونه فلا حاجة اليه **ووجه** القول الاول ان الفسخ اولى لان
المجان يلحقه الفسخ كالواجاز والمبيع هلك عند المبيع والمفسوخ لا يلحقه الاجارة فان العقد اذا فسخ
بطلان المبيع عند المبيع لا يلحقه الاجارة ولا خفاء في قوة ما يطرأ على غيره على ما ليس كذلك قال
الاكل في العناية قيل وقوله ابي س اصح والله تعالى اعلم **وصححه** قاضي خان معزيا الى المبسوط وقال
الزبيعي وهو الاصح وبه جزم في اكثر وكثير من المتون فكان هو المذهب ومن ثم عرفت ان عليه في هذا
المختصر **تراضيا على فسخ الفسخ** واعادة العقد بينهما **اجاز** يعني ان الفسخ يحكم الخيار بمقتضى
الفسخ في نفسه حي لو تقاسمنا ثم تراضيا على فسخ الفسخ وعلى اعادة العقد بينهما **اجاز** اي في
معتريا الى المبسوط **باع** شخص عشرين على ان بالخيار **في احدها** اي في احد العتدين ثلاثة ايام
ان فضل من كل واحد منهما **وعين** الذي فيه الخيار **صح** البيع لان الذي فيه الخيار كالمختار

خيار التفرير

لو قال فطلبها

عن العقد فكان الرضا فيه غير فاعلم يكن ذلك الرضا معلوما وثمة معلوما لا يجوز ان
 جحالة المبيع والمثل مفسد للمبيع ولن يكونا معلومين الا بالتفصيل والتعيين **والا** اي وان
 لم يفضل المثل ولم يعين الذي فيه الخيار **لا** يصح المبيع لجهالة وكذا لو عين المثل ولم يفضل
 الاخر الا بالتفصيل لجهالة المبيع فانه اربعة انواع **•** ولو اشترى كيليا او وزنيا او عددا او
 مكيلا بالخيار في نصفه جاز فصل المثل اولا لان النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت **•** ولا فرق
 بين ان يكون الخيار للمبايع او للمشتري ذكره العيني في شرح المكنز بصل الزبدي وقد قدمناه **•** فان
 قلت لو كان عدم التفصيل مفسدا للعقد في الآخر لمفسد في القن اذ اجمع بينه وبين المذبر
 او اوالولر ولم يفضل المثل **•** اجيب بان التفصيل مفسد اذا ادى الى البيع بالخصصة ابتداء فاما
 اذا منع عن انعقاد العقد في حق الحكم مانع كشرط الخيار فانه يجعل العقد فيما شرط فيه الخيار
 في حق الحكم كالمعذور فلو انعقد في حق الآخر انعقد بالخصصة ابتداء وهي بحسب قوله وليس فيما اذ اجمع
 بين القن والمذبر ما يمنع عن انعقاده في حق الحكم ولهذا لو قضى القاضي بجواز انعقاده فكان قسمته
 المثل في البقاء صيانة لحق محترم عقده فسخ العقد على المذبر وام الولد لا ابتداء بالخصصة فاعلم **•**
وكذا الحكم لو كان الخيار للمشتري مذكور في بعض المعبرات **وصح خيار التعيين للمشتري**
 وهو ان يبيع احد العتدين او التوأمين على ان ياخذ ايما شاء او يبيع احد التلثة على ان ياخذ ايما شاء
فيما دون الاربعة ما في الاربعة فلا يجوز ذلك وهذا استحسان **•** وقال زفر والساجي لا يجوز هذا
 اضلا وهو القياس لجهالة المبيع **•** وجده الاستحسان انه شرع الخيار للحاجة الى دفع العتدين لجهالة
 ما هو الارفق والافوق والحاجة الى هذا النوع من البيع متحققة لانه يحتاج الى اختيار من يثق برأيه
 او اختيار من يشترجه لاجله ولا يمكنه البائع من التحمل اليه الا بالشرء كيلا يتبع امانة في يده
 فكان في معنى خيار الشرط وهذه الجهة لا تنفي الى المنازعة لتعيين من له الخيار فلا يمنع الجواز
 غير ان هذه الحاجة تنفذ بالثلاثة لوجود الجهد والرد والوسط فيها ولا حاجة الى الاربعة ويقتض
 الرخصة للحاجة وكون الجهة لا غير مفضية الى المنازعة فلا يثبت باحدها **•** ثم قيل لشرط ان
 يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الصغرى **•** قال في الاية
 هو الصحيح وقيل لا يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير فيكون ذكره على هذا الاعتبار اتفاقا لا اشتراكا
قال فيحتمل ان يكون هو الصحيح فعلى قول هذا القائل اذا لم يشترط خيار الشرط يلزم العقد في احدها
 حتى لا يرد الا احدها وعلى قول الكرخي له ان يرد بها لان هذا الخيار عنده بمنزلة خيار الشرط ولو
 شرط خيار التعيين لبياع اخلاف المشايخ فيه فذكر الكرخي في محضره انه يجوز استحسانا وذكر
 في المحرر انه لا يجوز لانه يجوز للمشتري الحاجة مخالفا للقياس ولا حاجة اليه للمبايع واذا كان
 خيار التعيين للمشتري وقبضه ما فضل احدها او تعييب لزم البيع فيه بتمتع لا متاع الرد بالعيب
 وتعيين الآخر لانه لان الرضا تحت العقد احدها والذي لم يرض في العقد قبضه باذن مالكه
 لا على سواه الشراء ولا بطريق الوضعية فكان امانة في يده هذا اذا هلك احدها قبل الآخر وان هلكا
 معا يلزم منه ثمن كل واحد منهما الشيوع البيوع والامانة فيها لعدم الاولوية بجعل احدها مبيعا واما امانة
 فلا فرق بين ان يكون المثل متفقا او مختلفا وكذا لو هلكا على التفاق ولا يرد في الاول منهما يجب
 بوقف عن كل واحد منهما لما قلنا بخلافه اذا تعييب ولم يبدل كما حيث يبيع خياره على حاله وله ان
 يرد احدها لانها محل لابتداء البيع فكذا التعيين بخلافه لانه لو لم يرض له ان يرد بها وان كان فيه
 خيار الشرط لان العيب يمنع من الرد بخيار الشرط **ولو اشترى** اي ولو اشترى انسان عبدا **بالخيار**

نصف

المشتري

اي للمشتري **فرضي احدها** بالبيع بان اسقط خياره **لا يرد** **الآخر** عند ابي حنيفة وقيل لا
 له ان يرد لانه لو لم يملك فسخه كان الرضا عليه لارضاه وفيه ابطال لما ثبت من حقه لان كلا
 من الاجازة والفسخ حقه وبه قالت الثلثة **•** وله ان رد احدها دون الآخر يوجب عيبا في المبيع لم يكن
 عند البايع اعني عيب الشركة **•** وخصه في الميراث عن البتة بما اذا كان بعد القبض اما قبله فليس
 له الرد يعني اتفاقا **وكذا** اي على هذا الخلاف **خيار الروية وخيار العيب** فان قلت يبعده منها
 رضي منه تعييب التبعيض قلت اجيب بانه ان سلم فخر رضي به في ملكهما لا في ملك نفسه **•** ثم شبهه
 بما تقدم مسئلة اخرى فقال **•** كما يلزم البيع لو اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة **على ان الخيار**
لها اي للبائع **فرضي احدها دون الآخر** فليس لاحدها الا انفراد اجازة او رده **•** قال في الخاتمة
 رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان البائع بالخيار فرضي احدها بالبيع ولم يرض
 الاخر لم يملك المبيع في قول ابي حنيفة انتهى **اشترى عبدا بشرط حبه وكتبه فظهر العيب بخلافه**
 اي بخلاف ما ذكره بان كان غير حبان او غير كاتب **اخذه بكل الثمن** المسمى ان شاء **او ترك** لغواة
 الوصف المرغوب فيه **بخلاف شرائه شاة على انها حامل** **او تحلب** **كنز او طلا** حيث يفسد البيع
 لانه ليس من قبيل الوصف وانما هو من قبيل الشرط المعاسد اذ لا يعرف حقيقة لانه يحتمل انه لبن
 او حمل او انتفاخ حتى لو شرط انها خلوت او لم يولد لا يفسد لانه وصف **•** ولو قال يجنب كذا وكذا
 صاعا او كيت كذا قدر يفسد لما ذكرنا بشرطه ان يقدر على الكتابة والخبر قدر ما ينطق عليه اسم
 الكاتب والخبر وان كان لا يحسن هذا المقدار فله الخيار **•** ولو اشترى بقره على انها تحلب فولدت
 عذرة فشرب اللبن وانفق عليها فانه رد ها والولد وما شرب من اللبن ولا شيء له فيما انفق لان
 البيع وقع فاسدا فكانت في ضمانه والنفقة عليه **•** ولو اشترى شاة على انها تبيض فاذا هو معزج
 البيع وله الخيار لان حكمها واحد في الصدقات **•** وكذا لو اشترى بقره فاذا هي جاموس كذا في البحر
 معزيا الى الفوازك **•** وفيه المجتبى عن جمع البحاري الاصل فيه ان الاشارة مع التسمية اذا اجتمعا فان
 كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعقد فاسد وان كان من جنسه فالعقد جائز ثم ان كانت
 المشار اليه دون المسمى كان الخيار للمشتري والافاد والنياب اجناس والمذكور مع الانثى في بني
 آدم جنسان كما في سائر الحيوانات واذا كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فاما يتعلق العقد
 بالمسمى اذ لم يعمل المشتري به اما اذا عمل به فالعقد يتعلق بالمشار اليه كمن قال بعثك هذا الحمام
 واسار الى العتد فانه يصح **•** اشترى ثوبا على انه هروي فاذا هو بلخي فالبيع فاسد عندنا وكذا على
 انه كتان فاذا هو قطن او ابيض فاذا هو مصبوغ او بعصف فاذا هو بن عفران او دارا على ان ياتها
 حجر فاذا هو لبن او على ان لا يات فيها او تحلب فاذا فيها بيا او تحلب او ارضها على ان اشجارها كلها ممتعة فاذا
 واحد منها غير ممتعة فسد البيع فيها **•** ولو اشترى جارية على انها مولدة الكوفة فاذا هي مولدة بغداد
 او غلاما على انه تاجر وكاتب او غيرهما فاذا هو لا يجنبه او على انه تحلب فاذا هو حصي او خني او على انه
 او على انها بخله فاذا هو بخل او على انها ناقة فوجدها فحلب او على انه كرم ما عن فوجد الحمر ضان او على
 ان هذا الحيوان حامل فوجدها غير حامله جاز البيع فيها واما لها وله الخيار **•** ولو اشترى على انه
 بطل فوجد بطلا او حمارا او بعيرا فاذا هو اسان او ناقة او جارية على انها رتقا او حبل او شيب فوجد
 بخلافه الى خير جاز ولا خيار له فيه **•** واما له اذ اوجد على صفة خير من المشروطة **•** اشترى شاة
 او ناقة او بقره على انها حامل فسد البيع لانه رواية الحسن والاصح في الامة جواز وعلى انها خلوت
 او لم يولد جاز وعلى انها تحلب كذا وتضع بعد شهر فسد **•** باع دارا فيها من الجوزع والابواب والخشب

في المسمى في قوله ارشاة طرا
 بالخيار طرا طرا ايام فليس بها بطل
 خياره في المحسنة

جنس واحد

والفعل فاذا ليس فيها شيء من ذلك لا خيار للمشتري الى هناك ولا المجتبي. وفيه الخافيه ولو باع
جارية على انه بري من الحمل جاز ولو باع على انها حامل تكلموا فيه قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله تعالى
ان كان الشرط من قبل البائع جاز لانه براءة عن العيب وان كان الشرط من قبل المشتري لا يجوز
الشرط لان الشرط اذا كان من قبل المشتري كان مقصوده ان يادة وانها موهومة فيفسد البيع
كالشرط للحمل في البهائم وهكذا روي هشام عن محمد بن محمد بن عمار الله تعالى قال جاز البيع الا ان يظهر
المشتري انه يحتاج الى الطير وهذه اشارة الى ما قاله الفقهاء ابو جعفر رحمه الله تعالى. وروي الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا اشترى جارية على انها حامل فاذا هي ليست بحامل كان البيع لازما
وليس للمشتري ان يردّها. ووجه ما قلنا ان الحمل في الجوزاري عند الناس فكان شرط الحمل منزلة
شرط البراءة عن العيب فيجوز البيع في الصحيح من الجواب حتى لو كان في بلد يربون في شراء الجوزاري
لاجل الاولاد كان فاسدا انتهى **والقول المنكر في الخيار** اي لو قال احد المتبايعين شرطين للخيار
وانكر الآخر فالقول قوله **كاي في دعوى الاجل والمضي** فان القول المنكر **اشترى جارية بالخيار**
فرد عنها بديلا قايلا بانها المشتراة فتنازع البائع والمشتري فقال البائع غيرت وطبيعة
لست كذلك وانكر المشتري التغيير والبيع للبائع بينة **فالقول للمشتري مع العيان وجاز للبايع**
وطؤها لان المشتري لما ردّها رضى بملكها من البائع بذلك الثمن فكان ببيع ان يتكلمها كذا في
الرد والغير بغيره عن الواقعات **ولو قال البائع عند رده كان يحسن ذلك لكنه ليس عندك**
فالقول للمشتري لان الاصل عدم الخبر والكتابة فكان الظاهر ما هو له كذا في تبين الصحت
ولو اشترته من غير اشتراط كتابة وخبره وكان يحسن ذلك فبنيته في يد البائع رده عليه
لانه استحق تسليمه على الصفة التي ورد عليه العقد فاذا انسيه فقد تغير البيع قبل القبض فيردّه
كذا في شرح الكنز للامام الزليخى. وفيه اذا اختار الاصل اخذ بجميع الثمن لان الاوصاف لا يتايلها
شي من الثمن لكنها تابعة اذا الجنس متحد ولهذا لا يفسد العقد ولو اختلفت يفسد انتهى.

هذا باب في بيان احكام خيار الروية

قدم على خيار العيب لانه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزوم الحكم والردوم بعد التمام والاضافة
من قبيل اضافة الشيء الى شرطه لان الروية شرط بقوت الخيار وعدم الروية هو السبب لثبوت
الخيار عند الروية هو اي الخيار يجب في الشراء والدجارة والتسمة والصالح عن دعوى المال
على شي ببينه ذكره في البحر معزيا الى انصراف وخيار الروية لا يثبت في كل عقد لا يفسخ بالرد
كالمهر وبذلك الخلع والصالح عن القصاص والرد بخيار الروية فتخ قبل القبض وبعد ولا يحتاج الى القبض
ولا رضى البائع وينفسخ بقوله ردت الا انه لا يصح الرد الا بعد البائع عند ما خلاه فالتسائي وهو يثبت
حكم لا بالشرط ولا بتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى انه لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل
خياره ولم يرد الثمن وكذا لو ملك في يده او صار الى حال لا يملك فتخ بطل خياره كذا في السراج الوهاج
صح الشراء والبيع لما لم يربى اي المشتري والبائع يمتنع يجوز ان يشتري شي لم يربى وكذا يجوز
ان يبيع شي ملكه ولم يربى كما اذا ورثه. كما روي ان عثمان رضي الله عنه باع ارضه بالبصرة من كنانة
ابن عبد الله رضي الله عنه فقيل لعبد الله انك قد غبت فقال لي الخيار لاني اشترت مالم اراه
وقيل لعثمان انك قد غبت فقال لي الخيار لاني بعت مالم اراه فخرهما جابر بن مطعم رضي الله عنه
فقبض بالخيار لطاعة وكان ذلك بحضور من الصحابة رضي الله عنهم. والمراد بالروية اعلل بالمقصود

رجل

كتاب في بيان احكام

من باب عموم المجاز فصارت الروية من افراد المعنى المجازي يشمل ما اذا كان المبيع ما يقع
بالشك كالمسك وما اشتراه بعد رويته فوجده متغيرا او ما اشتراه الا على. وفيه القنية
اشترى ما يذاق لثلا سقط خياره **والاشارة اليه** او الى المبيع او الاشارة الى مكانه **شرط**
المجاز حتى لو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع كاي في البحر. ونص عبارته واطلاق
الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سمي جنس المبيع او لا وسواء اشار الى مكانه او اليه وهو حاضر
مشتور او لا مثل ان يقول بعت منك ما في كفي وعامة المشايخ قالوا اطلاق الجواب يدل
على الجواز عند وطائفة قالوا لا يجوز لخصالة المبيع من كل وجه والظاهر ان المراد بالاطلاق
ما ذكره من الجنس الاية وصاحب الاسرار والذخيرة من ان الاشارة اليه او الى مكانه شرط الجواز حتى
لو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع مثل ان يشتري ثوبا في جراب او زينا في زق او خنجر
في غرارة من غير ان يوصيها ويمنه ان يقول بعتك درة في كفي صفتها كذا او هذه الجارية وهي
حاضرة متبينة بعد القول بجواز ما لم يعلل جنسه اصلا كان يقول بعتك شي بعتك كذا في
فتح القدر. وفيه حاشية اخي زاده ذكر هذا البحث قال فقال عامة مشايخنا اطلاق الجواب
يدل على جوازه وهو الاصح وقال بعضهم لا يجوز يؤول ما في جامع الفصولين من الفصل الثالث
يشترط كون المبيع حاضرا موجودا مهيئا مقدورا للتسليم وما في المبسوط من ان الاشارة اليه
او الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه او الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى. وفيه العناية قال
القدوري من اشترى شي لم يره فالبائع جازن فعناء ان يقول الرجل بعتك الثوب الذي في
كفي هذا وصفته كذا او الدرّة التي في كفي هذه وصفته كذا او لم يذكر الصفة او يقول بعت منك
هذه الجارية المنقبة فانه جازن عندنا وله الخيار اذا رآه وعندنا لا يجوز وكذلك العيان
الغائب المشار الى مكانه وليس في ذلك المكان بذلك الاسم غير ماسي والمكان معلوم باسمه والعيان
معلومه. قال صاحب الاسرار لان كلاما في عين هو بحال لو كانت الروية حاصلة لكان البيع جائزا
اي بالاجماع قال الامام الشافعي المبيع مجهول والمجهول لا يصح بيعه كالبيع بالرقم. ولما قوله
صلى الله عليه وسلم من اشترى شي لم يره فله الخيار اذا رآه وهو نص في الباب فلا يترك بديلا
فان قيل هو معارض بحديث حكيم بن حزام وهو انه قال عليه الصلاة والسلام لا تبع ما ليس عندك
والمراد ما ليس بمشترى لا بما عاين على ان المشتري اذا كان رآه فالعقد جائز وان لم يكن رآه
عند العقد قلنا بل المراد الذي عن بيع ما ليس بملكه بل قيل قصة الحديث فان حكيم بن حزام رضي الله
تعالى عنه قال يا رسول الله ان الرجل يطلب مني بعة لست عندي فابيعها منه ثم اذحل الشوق
فاستجدها فاشترها فاسلمها اليه فقال عليه الصلاة والسلام لا تبع ما ليس عندك. وقد
اجمنا على انه لو باع عينا مريتا لا يملكه ثم ملكه فسلم لم يحز وذلك دليل واضح على ان المراد ما
ليس في ملكه والمعقول وهو ان الجارية لعدم الروية لا تقتضي الى المزارعة مع وجود الخيار فانه
اذ لم يوافق رده ولا نزاع ثمة يقتضي خياره وانما افضت اليها لوقفت بانها لم يملك العقد ولم تكن
به وصار ذلك بحالة الوصف في المتعين المشار اليه بان اشترى ثوبا ماسيا واليه غير معلوم
عدد درعانه فانه يجوز كونه معلوم العين وان كان ثمة جهالة كونه لا تقتضي الى النزاع انتهى
وله اي للمشتري ان يردّه اي ان يرد الشيء الذي اشتراه ولم يره **اذا رآه لما رويته وان رضى**
قبلة اي قبل ان يراه لان الخيار يعلق بالروية على ما رويته ولو فسخته قبلها اي قبل الروية **صح**
فسخه في الاصح في المحيط قيل لا يملك فسخته قبلها وقيل بملكه وهو الاصح لان الفسخ كالملاك بالبيع

باب في بيان احكام خيار الروية
والمراد بالروية ما عاين على ان المشتري اذا كان رآه فالعقد جائز وان لم يكن رآه عند العقد قلنا بل المراد الذي عن بيع ما ليس بملكه بل قيل قصة الحديث فان حكيم بن حزام رضي الله تعالى عنه قال يا رسول الله ان الرجل يطلب مني بعة لست عندي فابيعها منه ثم اذحل الشوق فاستجدها فاشترها فاسلمها اليه فقال عليه الصلاة والسلام لا تبع ما ليس عندك. وقد اجمنا على انه لو باع عينا مريتا لا يملكه ثم ملكه فسلم لم يحز وذلك دليل واضح على ان المراد ما ليس في ملكه والمعقول وهو ان الجارية لعدم الروية لا تقتضي الى المزارعة مع وجود الخيار فانه اذ لم يوافق رده ولا نزاع ثمة يقتضي خياره وانما افضت اليها لوقفت بانها لم يملك العقد ولم تكن به وصار ذلك بحالة الوصف في المتعين المشار اليه بان اشترى ثوبا ماسيا واليه غير معلوم عدد درعانه فانه يجوز كونه معلوم العين وان كان ثمة جهالة كونه لا تقتضي الى النزاع انتهى

بذلك بسبب عدم لزوم البيع كالعارية والوديعة والوكالة والشركة وعدم اللزوم تأت
بسبب جملة البيع كذا في البحر **ويثبت الخيار** أي خيار الروية **مطلقاً غير موقت** بمره مالم
يوجد منطلقة هو الأصح كإني العناية وفي البحر واختلفوا هل هو مطلق أو موقت فقبل موقت
بوقت المكان الفسخ بعدها حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط خياره وإن لم توجد الاجازة صريحاً
ولادلالة وقيل يثبت الخيار مطلقاً بغير عليه في ثوابه من رستم وذكره في الأصل وهو الصحيح
لاطلاق النص والعبرة لعين النص لا لمقتضاه وعزاه إلى الخطأ والله تعالى اعلم **ويشترط لعينه علم**
البائع بالعينه لما في عدم علمه من التعديل **ولا خيار لبائع مالم يره** وهو قول أبي حنيفة آخر
رجع إليه الحديث عثمان المتقدم **وكفي روية ما يؤذن** أي يعمل بالمقصود كوجه ضئيلة و
وجه رقيق ووجه دابة **وكيفها** وأما ذكر الكفيل في الرواية لأنه إذا رأى وجهها فقط لا يستط
خياره لأن المؤخر موضع مقصود فيها بخلاف الرقيق وهو قول أبي س. وقال محمد لا خيار له لأن
الأصل في الحيوان الوجه فيكتفي برويته كالعند **وروية ظاهر ثوب مطوي** وفيه خلاف
زفره يقول لا بد من بشرة كله قلنا قل ما يتفاوت جوانب ثوب واحد فيمكن الاستدلال ببعض
على البعض إلا أن يكون في باطن الثوب ما يقصد بالنظر كوضع العسل ووجه العامة فيجوز لا يسقط
خياره بدون النشر والخيار قول زفره في كثير من المعتبرات **وكفت ايضاً روية داخل دار**
وقال زفره لا بد من روية داخل البيوت وهو الأصح لأن مرافقها تختلف فلا بد من روية ذلك كله وفي
جامع الفصولين وبه يعني وظاهر الرواية أنه إذا رأى خارجها أو رأى سحر البستان من خارج
فأنه يكتفي به. وفي البحر والأصح أن جواب الكتاب على وفاق عاداتهم في الابنية فإن دورهم
لم تكن متغايرة يومئذ فاما اليوم فلا بد من الدخول داخل الدار للتفاوت فالنظر إلى ظاهرها
لا يوقع العمل بالداخل. وفي الجوهر لا بد من روية داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى
وكفي جرس شاة لحم المقصود به **وكفي نظر شاة قنية** أي لا بد أن ينظر إلى سائر
جسدتها في الظهيرة وفي شاة القنية لا بد من النظر إلى ضرعها وسائر جسدتها التي تليق
فإن بعض العبارات ربما انفردت على روية ضرعها. وشاة القنية هي التي تجلس
في البيوت لأجل النتاج اقنية اتخذت لعنق قنية أي أخذ المال للفسل لا للتجارة. وفي
الجوهر ولو اشترى بقره طوباً فرأى كلها ولم يضرعها فله الخيار لأن الضرع هو المقصود
وكفي ذوق مطبوخ لأنه المعروف المقصود وإن كان ما يشتمل على شاة كالمسك. وفي رواية
اشترى ناقة مسك فأخرج المسك منها ليس له الرد بخيار الروية ولا خيار العيب لأن الإخراج
يُدخل عيباً ظاهراً حتى لو لم يدخل كان له أن يرد بخيار العيب والروية جميعاً انتهى لا يكتفي روية
خارج دار وصحنها على المفتي به كما تقدم تقريره **وروية دهن في زجاج** أي لا يكتفي بذلك
قال في الجوهر ولو رأى ما اشتراه من وزان حاجة أو في امرأة أو كان المبيع على شفا حوض فراه في
الماء فليس ذلك بروية وهو على خياره لأنه لم يره على حقيقته وهيئته وتجانس هذا من نظر الزم
من وزان حاجة فإنه يتعلق به حرمة المصاهرة ولو افترقه فيما عدا الزواج ولو كانت في وسط الماء
فراى فرجها عن شهوة وهي فيه تثبت حرمة المصاهرة كذا في الفتاوى انتهى **وكفي روية وكيل قبض**
روية وكيل شراء لا يكتفي **روية رسول** أي رسول المشتري **أعلم** أن هذا وكيل بالشراء
وكيل بالقبض ورسولاً صورة التوكيل بالشراء أن يقول الموكل كن وكيل عني بشراء كذا. وصورة
التوكيل بالقبض أن يقول كن وكيل عني بقبض ما اشتريته وما رأيته. وصورة الرسالة أن يقول

كذلك رسولاً عني بقبض

كن رسولاً عني بقبضه فروية الوكيل الأول تسقط الخيار بالاجماع ورؤية الوكيل الثاني
تسقط عند أبي حنيفة إذا قبضه بالنظر إليه فيجوز له أن يرد ما لا يرد ما لا يرد عيب وأما
إذا قبضه مستوراً ثم رآه فاسقط الخيار فإنه لا يسقط لأنه إذا قبضه مستوراً انتهى التوكيل بالقبض
الناقص فلا يملك استقاطه فصدر الصيرورة اجنبياً وإن أرسل رسولاً فقبضه بعد ما رآه
فالمشتري أن يرد. وقالوا الموكل بالقبض والرسول سواي في أن قبضهما بعد الروية لا يسقط خيار
المشتري **وصح عقد لا عني** أي بغيره وشراؤه وسائر عقوده لأنه مكلف محتاج إليها فضاء
كالبيع والتعامل بالناس به من غير تكليف ضار بمنزلة الإجماع. وفي العوائد التي بينت أن العني
كالبيع إلا في اثني عشر مسألة لأجماع عليه ولا جمعة ولا جمعة ولا جمعة ولا جمعة ولا جمعة ولا جمعة
كونه شاهداً ولو فيما يقبل فيه الشهادة بالتسامع على المذهب ولاديه في عينه وأما الواجب مكلف
عند وكراهه إذا نهى وأقامته إلا أن يكون على القوم ولا يجوز اعتناقه عن الكفارات ولا كونه يائماً
اعظم ولا قاضياً ويكره ذبحه انتهى **وسقط خياره** أي لا عني **إذا اشترى بحسن مبيع** إذا كان مما
يُعرف بالحسن إذا وجد الحس منه قبل الشراء وأما إذا اشترى قبل الحس لا يسقط خياره بل يثبت باتفاق
الروايات ويمتد إلى أن يوجد منه ما يدل على الرضى من قوله أو فعل في الصحيح **وشتمه** إذا كان ما يعرف
بالشم كإني البصير **ودوقه** أن كان ما يعرف بالذوق **وكصف عفاؤه** له لأنه لا يسبيل إلى معرفته
الابه حتى يسقط خياره بعد ذلك وعني أي س. أنه اشترط مع ذلك أن يوقف في مكان لو كان بصيراً
منه وقال الحسن لو كل وكيل قبضه له وهو يراه وهو أشبه بقول أبي حنيفة. وقال بعض أئمة تسلم
يسقط خياره بمس الخيطان والأشجار مع الوصف أو البصر بعد الوصف وبعد ما وجد منه ما يدل
على الرضا فلا خيار له لأن العقد تم ولو اشترى البصير عني قبل الروية انتقل إلى الوصف لو جوزه
العجز قبل العلم هنا كله **إذا وجد** المذكورات من الشم والذوق والحس ونحوها من الأعمى **فيل**
شراؤه ولو وجد بعد شرائه ثبت له الخيار **بها** أي بالمد كوزات لأنها مسقطه
فيتمد الخيار مالم يوجد منه ما يدل على الرضا من قوله أو فعل في الصحيح كما قدمناه ذكره في
تبين الكثر وغيره **ومن رأى أحد ثوبين فاشترى أحدهما ثم رأى الثوب الآخر فله ردها** أي يرد
الثوبين إن شاء لأن روية أحدهما لا تغني عن روية الآخر بتفاوت فبق خياره فيما لم يره **لا رد الآخر**
ووجه له عليه الصلاة والسلام عن طريق الصفة فبردها جميعاً ضرورة **ولو اشترى ما**
رأى قاصداً لشراؤه أي حال كونه قاصداً لشراؤه عند رويته فلوراه لا يقصد الشراء ثم رآه
فله الخيار كما في الظهيرة معتبر عنه بقيل ووجه ظاهر كما قال شيخنا رحمه الله تعالى لأنه إذا رأى
لا يقصد الشراء لا يتأمل المتغير فلم يقع معرفة ولقوة مذكره عولنا عليه في هذا المختصر والله
تعالى أعلم **عالم بما نه من يده وقت** أي وقت الشراء فلم يعمل به له الخيار لعدم الرضا كما في الحراية
فلا خيار له لأن العمل بالأوصاف حاصل له بالرؤية السابقة على الوجه المذكور **الاول إذا تغير**
فيختار لأن تلك الرؤية لم تقع معلومة بأوصافه فكانه لم يره **رأى ثوباً باق في البائع بعضاً ثم**
اشترى الباقي ولا يرد فله الخيار ولكن لو راى ثوبين ثم اشترى أحدهما ثم تغير فله
الخيار لأنه ربما يكون الأردى بأكثر الثمين وهو لا يعمل كإني البحر معزيا إلى الظهيرة **ولو سمي**
كل واحد منهما أي من الثياب عشرة لا أي لا خيار له لأن الثمن لما لم يختلف استويا في الأوصاف انتهى
كذا في البحر معزيا إلى الخط. وفي المجتبى اشترى ثوباً لم يره ليس للبائع أن يطالبه بالثمن قبل رويته
وفيه وليس في الدراهم والدرهمين خيار الروية ولو كان إتمام من الثمنين أو ثوباً أو ثوباً

وكذا رواية وعنده شيخنا وغيره على روستي كذا
جميع ما لا يعرف بالحسن والشم والذوق لا بد من
وصفه كما في السنة ودر بطون كذا في الروية لا بد من
الاجماع الموضحة الذي يكتفي منه روية البصير
الرقية وكفيل الدابة وذكره لأنه إذا كان كذا
في كذا العدد والامة بالوصف فلا معنى كذا
الحسن كما في التهر

مَصُونًا قَالَهُ الْخِيَارُ وَلَوْ بَيَّعَ بَيْنَ بَيْنَيْنِ فَلَمَّا خَارَ الْخِيَارُ انْتَهَى **وَالْقَوْلُ الْبَائِعُ إِذَا اخْتَلَفَ فِي**
التَّغْيِيرِ مَعَ بَيْعِهِ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ جَادَثٌ وَسَبَبُ الْإِزْمَارِ طَاهِرٌ لِقَوْلِهِ فِي الْكَنْزِ وَهُوَ قَعْدٌ بِمَا أَذْكَرَ
 الْمُدَّةَ قَرِيبَةً وَمِنْ ثَمَرِ قَوْلِهِ **لَوْ كَانَتْ قَرِيبَةً** وَبِهَا الْقَيْدُ صَرَّحَ فِي الْخَزَائِرِ قَالَهُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدٌ لَهُ
 أَمَا إِذَا بَعْدَتْ الْمُدَّةُ بَارِئًا رَأَى جَارِيَةً شَابَةً ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً وَزَعَمَ الْبَائِعُ أَنَّهَا لَمْ تَتَغَيَّرْ
 فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي وَبِهِ يَنْفِي الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَالْإِمَامُ ظَهْرُ الدِّينِ الْمُرْعِيَانِي كَرَاهِيَةً فِي الذَّخِيرَةِ وَفِي الْمَنَاهِجِ
 قَالَهُ قَوْلُهُ يَعْنِي صَاحِبَ الْهَدَايَةِ إِلَّا إِذَا بَعْدَتْ الْمُدَّةُ عَلَى مَا قَالُوا أَيْ الْمُسْتَخْرُونَ اسْتِثْنَاءً مِنْ قَوْلِهِ
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الظَّاهِرَ يَشْهَدُ لَهُ فَإِنَّ الشَّيْءَ يَتَغَيَّرُ
 بِطَوْلِ الزَّمَانِ وَمِنْ شَهْدِهِ الظَّاهِرُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ وَالْيَدُ مَا لَمْ تَسْمَعْ الْأَيَّةَ السَّرْحِيَّ وَقَالَ إِرَائِي
 لَوْ كَانَتْ جَارِيَةً شَابَةً رَأَاهَا فَاشْتَرَاهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِعَشْرِينَ سَنَةً وَزَعَمَ الْبَائِعُ أَنَّهَا لَمْ تَتَغَيَّرْ كَانَ يَصْدُقُ
 عَلَى ذَلِكَ **وَأَنْ يَصِدَّقَ فَلِلْمُشْتَرِي** وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ **كَأَنَّ اخْتِلَافًا فِي الرُّوْيَةِ** أَيْ كَانَ الْقَوْلُ
 لِلْمُشْتَرِي لَوْ اخْتَلَفَ فِي أَصْلِ الرُّوْيَةِ لِأَنَّهُ امْرُؤٌ جَادَثٌ وَالْمُشْتَرِي يَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ مَعَ بَيْعِهِ وَفِي
 الْحَيْطُ لَوْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّه فَانْكَرَ الْبَائِعُ كَوْنُ الْمُرْدُودِ وَبِصِحَّةِ الْقَوْلِ لِلْمُشْتَرِي وَكَذَلِكَ فِي خِيَارِ
 الشَّرْطِ لِأَنَّهُ انْفُسُ الْعَقْدِ بَرْدُهُ وَبَقِيَ مِلْكُ الْبَائِعِ فِي يَدِهِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْقَائِضِ فِي تَغْيِيرِ
 مِلْكِهِ أَمَّا كَانَ أَوْضَحًا كَالْمُرْدُودِ وَالْقَائِضِ وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي الرُّدِّ بِالْعَيْبِ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ لِأَنَّ
 الْعَقْدَ لَا يَنْفُسُ بِنَفْسِ الْمُشْتَرِي حَتَّى يَلْزِمَهُ الْقَائِضُ فَبَقِيَ الْمُشْتَرِي مُدْعِيًا حَقَّ الْفَسْخِ وَالْبَائِعُ يَكُونُ
 فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ كَرَاهِيَةً فِي الْحَقِّ **أَشْتَرِي عَدْلًا** وَلَمْ يَزِدْ وَالْعَدْلُ بِأَكْثَرِ الْمَثَلِ وَمِنْهُ عَدْلُ الْمُتَاعِ
وَبَاعَ مِنْهُ ثَوْبًا أَوْ هَبَ وَسَلَّمَ رَدَّهُ بِخِيَارٍ رُوِيَتْ أَوْ شَرَطَ لِأَنَّهُ
 تَعَذَّرَ الرَّدُّ فَيَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ وَفِي زِدَ مَا بَقِيَ تَقْرِيقُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ التَّمَامِ لِأَنَّ خِيَارَ الرُّوْيَةِ وَالشَّرْطِ
 يَنْتَعَانُ تَامًا مَخْلُفًا فِي خِيَارِ الْعَيْبِ لَتَامًا مَعَهُ بَعْدَ الْقَبْضِ وَقَدْ أَخْلَفَ فِي الْكَنْزِ بِقَيْدِ التَّسْلِيمِ فِي الصَّفَقَةِ
 وَلَا يَرُدُّهُ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ بَصَرًا لِأَنَّهُ وَلَزِمَ قَبْضُهَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْمَسْئَلَةُ مَوْضُوعَةٌ فِيمَا أَذْكَرَ
 كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ كَأَقْدَمِهِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَالْأَمُّ يَصِحُّ بَيْعُ الثَّوْبِ قَبْلَ قَبْضِهِ كَرَاهِيَةً فِي الْجَمَاهِيرِ
 وَأَمَّا قَبْلَهُ فَالْأَمُّ لَا تَمُتُ الصَّفَقَةُ مَعَهُ لَعَمْرُ بَقِيَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَبْضِ وَعَدْلِهِ فِيمَا إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا
 وَلَمْ يَقْبِضْهُ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ بِأَحَدِهَا فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ الْعَيْبَ وَحْدَهُ بَخْلَافَ مَا إِذَا كَانَ بَعْدَ قَبْضِهَا فَلَوْ
 عَادَ إِلَيْهِ لَسَبَبٌ هُوَ فَسَخُّهُ فَبَقِيَ عَلَى خِيَارِ الرُّوْيَةِ كَرَاهِيَةً كَرَاهِيَةً فِي الْحَدَايَةِ وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ مَا اعْتَمَدَ الْقَدِيرِي
 بَعْدَ سَقُوطِ خِيَارِ الشَّرْطِ وَعَلَيْهِ اعْتَمَدَ الْقَدِيرِي كَرَاهِيَةً فِي الْحَدَايَةِ وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ مَا اعْتَمَدَ الْقَدِيرِي
 صَحِيحَةٌ قَاضِيَانِ وَحَقِيقَةُ الْمَخْطُوفِ مُخْتَلَفٌ فَشَمَلُ الْأَيَّةِ لِحُظِّ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ مَا نَعَا زَالَ فَيَعْمَلُ الْمُقْتَضَى
 وَهُوَ خِيَارُ الرُّوْيَةِ عَمَلُهُ وَلِحُظِّ عَلَى هَذِهِ الرُّوْيَةِ سَقَطَ وَإِذَا اسْتَعْمَلَ لَا يَمُودُ بِسَبَبٍ وَهَذَا أَوْجَهُ لِأَنَّ
 نَفْسَ هَذَا التَّصَرُّفِ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا وَيُطِيلُ الْخِيَارَ قَبْلَ الرُّوْيَةِ وَبَعْدَهَا انْتَهَى

هَذَا بَابُ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ خِيَارِ الْعَيْبِ
 آخِرُ خِيَارِ الْعَيْبِ لِأَنَّهُ يَنْتَعِلُ الْإِزْمَارَ وَاضَافَةَ الْخِيَارِ إِلَى الْعَيْبِ مِنْ قِبَلِ أَضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ
مَنْ وَجَدَ بِشَرِيَّةً مَا يَنْقُصُ الثَّمَنَ عِنْدَ التَّجَارِ وَهَذَا هُوَ تَقْرِيفُ الْعَيْبِ شَرْعًا وَأَمَّا فِي الْأَقْدَامِ فَيَاكُ
 وَبَابُ الْمُتَاعِ عَيْبًا مِنْ بَابِ سَارٍ هُوَ عَائِبٌ وَعَائِبُهُ صَاحِبُهُ هُوَ عَيْبٌ يَتَعَذَّرُ وَلَا يَتَعَذَّرُ وَالْقَائِلُ مِنْ هَذَا
 عَائِبٌ وَعَائِبٌ مُبَالِغَةٌ وَالْأَسْمَاءُ الْعَائِبُ وَالْمُعَابَةُ وَعَيْبُهُ بِالْمُسْتَدْرِ إِلَى الْعَيْبِ وَاسْتَعْمَلَ الْعَيْبُ
 أَسْمَاءً وَجَمَعَ عَلَى عَيْبٍ كَرَاهِيَةً مِنَ الْمَصْبُوحِ وَقَسَمَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَشَرَّحَ الْكَنْزُ لِلْعَيْبِ بِمَا يَخْلُوعُهُ أَصْلُ الْفُطْرَةِ

كأنه استغنى عن قوله ببيع لأنه لا يخلو في الصفة
 ببيع ولا يشترط كذا في الشهر
 والله تعالى أعلم بالصواب
 المعتمد حيث ذكره

السليمة انتهى

السليمة انتهى وإنما كان العيب ما ذكر من كونه ينقص الثمن عند التجار لأن القصور ينقص
 المصلحة وذلك بانتقال القيمة والمراجع في معرفته عرف أهله وهم التجار وأرباب الصنائع
 إن كان المبيع من المصنوعات كذا في فتح القدير وهو لا يخرج عن التعريف لأن المقصود من
 التجار أرباب المعرفة بكل تجارة وصنعة كما لا يخفى فقولك شيخنا بعد ذكره كلامه كماله فلا يقتصر
 الحكم على التجار يشير به إلى أن قول الكثر غير جامع خلافاً لتحقيق بل كلام الكثر بالقول تحقيق
 والله تعالى أعلم أطلقه فقال **أخذ بكل الثمن أوردته** أي المبيع المعيب بجميع ثمنه أوردته على البائع
 لأن مقتضى العقد يقتضي السلامة من العيب فغند فواته لم يختر ولا ينقص من الثمن شيئاً لأن الأوصاف
 لا يقابلها شيء من الثمن بخلاف ما إذا أصارت مقصودة بالاتفاق بأن حدث العيب بفعل البائع
 بعد البيع قبل القبض حيث يسقط من الثمن بحصته إذا اختار الأخذ أو حدث عند المشتري عيب
 آخر حيث يكون له الرجوع بنقصان العيب على البائع على ما يحجى إن شاء الله تعالى ثم شرع يبين ما ينقص
 الثمن عند التجار فقال **كأن يباقي** وهو هروب العيب والجارية **والبول في الغرائز والسرقة**
 لأنها تعجب بنقصان القيمة عندهم إذا وجد هذه الأشياء من صغير غير معتبر لا يكون عيباً وإن كان مميلاً
 يكون عيباً إذا نما غير الأول لأن البول قبله لضعف الماشية كذا في الباطن والاباق قبله
 تحت العيب **والسرقة** لعلالة المبالاة وبعد يكونان عيباً في الباطن حتى لو وجد شيء فيها عند
 البائع قبل البلوغ ووجد عند المشتري بعد ليس له أن يردّه لأن الأول بالبلوغ ولو وجد عند
 البائع قبل البلوغ ثم وجد عند المشتري أيضاً قبله يردّه به ما لم يبلغ لاتحاد السبب وكذا إذا وجد
 عند البائع بعد البلوغ ثم عند المشتري أيضاً بعد يردّه والسرقة لا تختلف بين أن يكون من الولي
 أو من غيره إلا إذا سرق من الولي شيئاً لا يملك فإنه ليس بعيب وإن سرق منه طعاماً ليس بعيب فهو عيب
 ولو سرق شيئاً ليس بخو الفلوس والغلس لا يكون عيباً ولو نهب البيت يكون عيباً وإن لم يأخذ
 والاباق إذا خرج يكون عيباً بالاتفاق وإن لم يخرج اختلف فيه **والأشبه** أن يقال إن كانت
 البقرة كغيرها من المواشي لا يكون عيباً وإن كان صغيراً بحيث لا يخفى عليه أهلها لا يكون عيباً **وكلاًها**
تختلف صغيراً وكبيراً وقد تقدم معناه وحاصل الجواب فيها كما في الرمز فتدبر عن الحققة أن هذه
 الأشياء في الصغير الذي لا يعقل ولا يملك ولا يكون عيباً فإذا كان صغيراً ما قد يكون عيباً ولكن
 عند اتحاد الحالة يثبت حق الرد لا عند الاختلاف بأن يثبت بأنه باق عند البائع ثم الباق عند المشتري
 كلاهما في حالة الصغير أو كلاهما في حالة الكبر لأن سبب وجود هذه الأشياء في حالة الصغير
 عيب وهو قلة المبالاة وقصور العقل وضعف الماشية وفي حالة الكبر يكون السبب سوء اختيار
 وذات الباطن فإذا اتفق المختلطان على أن السبب واحد فيكون هذا العيب ثابتاً عند البائع
 فاما إذا اختلف فلا يعرف لأنه يجوز أن يزول الذي كان عند البائع ثم حدث النوع الآخر عند المشتري
 فلا يكون له حق الرد كالعبد إذا أصاب عند البائع ثم ضم عند المشتري فإن كان هذا الثاني غير
 ذلك النوع لا يثبت حق الرد وإن كان من نوعه يثبت حق الرد فافهم **والجنون** لأنه فساد في الباطن
 كما في الرمز وفي التلويح هو اختلال القوة التي بها أدراك الحقائق وبه يعقل تعريف العقل من أنه
 القوة المذكورة **وهو أي الجنون لا يختلف بها أي** بالصغير والكبير حتى لو وجد عند البائع في
 صغيره وجاءه عند المشتري بعد الكبر يردّه ومقداره أن يكون أكثر من يوم وليلة وما دونه
 لا يكون عيباً وقيل المطبق عيباً وما دونه لا وفي فتح القدير ولا بد من المعاودة عند المشتري
 بعد الوجود عند البائع والأفلا يرد إلا في مسایل الأولى وثالث الجارية **والثانية** القول بأن الزنا

ولعله
 ويرد بالبلوغ فإنه عاوده بعد
 البلوغ يكون عيباً متى

لأنها في الصغير لقصور العقل وضعف الماشية
 فهي عيب وإن كان صغيراً لا يكون عيباً
 الباطن فمن عيب أو لضعف الماشية كذا في
 تحت أن الباق أو الباق عند البائع ثم عند
 المشتري في حالة الصغير أو الكبر ثم الرد
 وحده الاختلاف لا

الثالثة ولادة الجارية عند البائع او غيره فانها عيب شره على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا عند المشتري لان الولادة عيب لان **الضعف** الذي حصل بالانزول ابراهيم عليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا ترد انتم وفي الرمز قال الشيخ ابو المعين **الضعف** في شرح الجامع الكبير وحكى عن الشيخ ابي بكر الاسكاف البلخي ان الجنون ايضا بمنزلة البول في الفراش والابق والسرق فلا يمكن المشتري ان يرد بالجنون اذا جاز عند في حالة الكبر اذا كان الجنون عند البائع في حالة الكبر ايضا انتهى وفي العناية في رد كلام صاحب العناية في مسئلة الجنون ثم قال وليس معناه ان المداودة في يد المشتري ليست بشرط كما مال اليه شمس الائمة الحلواني وشيخ الاسلام وهو رواية المنهجي بن علي ان آثاره لا ترتفع وذلك يتبين في حاله عينية لان الله تعالى قد اراد على ان لا يبيح من اثم سبي والاصل في العقد ان لا يبيح ولا يبيح ولاية الرد الابناء ودية وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير انتهى وفي جواهر الفتاوى اشترى ثمره كرم او ثمر اعلى نخيل ولا يمكن قطاؤها ولا جازها لعلة الزنا بغير اراد ان يردده فضا على وجها ان كان بعد القبض فليس له ان يردده لان هذا ليس بعيب في المبيع وان كان قبل القبض فان انقص المبيع ببناء اول الزنا بغير ارادة ان يمتنع عن القبض ويمنع البيع كتحرق الصفقة عليه انتهى **والبحر** **والذفر** قال في العناية بالبحر ثمن راحية العنق والذفر راحية مؤدية تحي من الابط. والذفر بالزنا المجردة حرة الراحية طيبة كانت او كريمة. ومنه مسك اذفر وابط ذفر. وهو ولد الفقها من قولهم الذفر في الجارية وهكذا في الرواية انتهى. وفي الرمز والذفر يفتح الدال والفاء وسكونها ايضا ثمن الابط. وفي المحصرة الذفر الثمن رجل اذفر وامراه ذفر. واما الذفر بالزنا المجردة فتوجه من طبيب او ثمن وشر ما خص به الطبيب فقبل مسك اذفر انتهى **والزنا والتوليد** اي ولد الزنا هذه الاربعة تكون عيبا فيها اي في الامة دون العلام لانه يخل بالمقصود فيها وهو الاستفاد وطلب الولد والمقصود من العلام الاستخدام وهذه الاشياء لا تخل به **الا ان يفتش الا ولان فيه** اي في العلام والمراد بالاولين البحر والذفر وهو استثناء من مقدار تقدير ان المذكور لا يكون عيبا في العلام في كل الاحوال الا ان يكون البحر والذفر فاحشا بحيث يمنع القرب من المولي والاضراب الاخر وغيره سواء كان في الخلاصة او يكون **الزنا عادة له** وهو ان يتكرر منه الزنا اكثر من مرتين كما في البحر **والكفر فيما** اي في الجارية والعلام يكون عيبا سواء كان المشتري مسلما او ذميا كما في السراج والجامع انتهى. قال الشيخنا وهو غريب في الذي **اقول** ليس بغريب لما عجل من ان العيب ما انقص الثمن عند التجار ولا شك ان الكفر بحد الصفقة لان المسلم يفر عن وجهه ولا يصح للاعتاق في بعض الكفارات فتحت الرغبة الكل وهو اقب العيوب لان المسلم يفر عن وجهه ولا يصح للاعتاق في بعض الكفارات فتحت الرغبة اطلقه فسل كلف العلام والجارية والنصراني واليهودي والمجوسي كافي البحر معزيا الى البناية وما اذا شرط اسلامه فظهر كلفه او اطلق وما اذا كان قريبا من بلاد الكفر او من بلاد اسلام ولو شرط كلفه فظهر اسلامه لا يردده لان الشرط للمشتري من عيبه فصار كما اذا اشترى على انه عيب فاذا هو سلم **وعدم الحيض والاستحاضة** لان انقطاع الحيض واستمرار الدم علامة الدال لان الحيض هو الاصل في بنات ادم وهو دم صحت فاذا لم يحض فالظاهر انه عن ذمها ولان قالوا لا تستمع دعواه في جانت طاعة الا اذا ذكر سببه من ذم او جمل ويقتضي في الارتضاع اقصى غاية البلوغ سبعة عشر سنة عند الامام وخمسة عشر عند غيره فذلك بقول الامة لانه لا يعرف غيرها ولكن لا ترد بقولها بل لابد من استحالة البائع فترد بكونه ان كان بعد القبض وان كان قبله فذلك في الصحيح ولو ادعاه في يد

اقول قوله ان المسلم يفر عن وجهه والعلام يكون عيبا سواء كان المشتري مسلما او ذميا كما في السراج والجامع انتهى. قال الشيخنا وهو غريب في الذي اقول ليس بغريب لما عجل من ان العيب ما انقص الثمن عند التجار ولا شك ان الكفر بحد الصفقة لان المسلم يفر عن وجهه ولا يصح للاعتاق في بعض الكفارات فتحت الرغبة الكل وهو اقب العيوب لان المسلم يفر عن وجهه ولا يصح للاعتاق في بعض الكفارات فتحت الرغبة اطلقه فسل كلف العلام والجارية والنصراني واليهودي والمجوسي كافي البحر معزيا الى البناية وما اذا شرط اسلامه فظهر كلفه او اطلق وما اذا كان قريبا من بلاد الكفر او من بلاد اسلام ولو شرط كلفه فظهر اسلامه لا يردده لان الشرط للمشتري من عيبه فصار كما اذا اشترى على انه عيب فاذا هو سلم

قصيرة لم تسمع

قصيرة لم تسمع واقبلها ثلثة اشهر عند الثاني واربعة اشهر وعشر عند الثالث وابدا وهما من وقت الشراء ولم يشترط قاضي خان لصحة دعوى الانقطاع تعيين ان يكون عن ذم او جمل ووجه في فتح القدير لانه وان لم يكن عن ذم او جمل طريق اليه وطريق توجه المضمومة على ما صححه في فتح القدير ان يدعي انقطاعه للحال ووجوده عند البائع فان انكر وجوده عند وعرف بالانقطاع في الحال استخبرته الجارية فان ذكر انها منقطعة انجست المضمومة فيحلف ما وجد عنده فان نكل ردت عليه **والتسليم القديم** وهو ما كان عن ذم اما المتعارف فلا كما في فتح القدير وهو المراد بكونه قد يما لات د وانه يدل على الرأ ولان قال في جامع العضولين التسليم عيب ان فحش والافلا انتهى **والذين** لا ف مالمية تكون مشغولة به والغرماء يقدون على المولى **اطلقه** فاشترى دين العبد والجارية وما اذا كان مطالب به للحال او ما اخر الى ما بعد العتق. وقرق بينهما الاقام الشافعي وهو حسن اذا لا ضرر على المولى في الثاني وجوابه انه يلحقه ضرر بنقصان ميراثه حيث كان وارثا له كما في فتح القدير وبه صرح مسكين في شرح الكتر حيث قال والدين اي الدين الذي يطالب به في الحال لا الدين المؤجل فلهذا ليس بعيب كذا في الذخيرة. والمراد بالموجب الى العتق. وفي السراج الوهاج اذا كان على العبد دين او في رقبته جناية فهو عيب لانه يجب بيعه عنه ودفعه فيها فليس حتى رقبته بذلك ويتصور هذا فيما اذا حدثت الجناية بعد العقد قبل القبض اما اذا كانت قبل العقد فالبيع يصير البائع مختارا للجناية فاذا قضى المولى الدين قبل الردي سقط الرد لان المعنى الموجب الرد قد زال انتهى وكذا اذا ابرأ الغريم كافي الزانية **والشعر والحاشي العين** لانها يضعفان البصر ويورثان العمى والاضحية لهما **وكذا كل مرض فيها** اي في العين ولو عيب ومنه السبل كافي البحر نقل عن السراج وكثر الذرع **والتلول** عيب قال في القاموس في فضل النسا المثلثة التلول كن بنور حلة الذري ويشترط ان يمتد بر على صور شي. فنه منكسوس ومشقوق ومعلق ومسامي عظيم الراس مستدق الاصل وطويل مققف ومنفتح وكله من خلط غليظ يابس يلحقه اف سوداوي او مركب منهما جمع ثايل انتهى. وهذا هو المراد هنا كما لا يخفى وقيد بالكثر في بعض شروح الهداية **وكن الكبي عيب** لو كان الكبي **عن ذم او لا** اي وان لم يكن عن ذم الا يكون عيبا وقدر كراحياب المتولين ما ذكرناه من ضابط العيب ثم ذكر وعاد من العيوب كما ذكرنا لكن لم يذكرها كراحيابها ولكن ارادها في هذه المختصرات يؤدي الى خلاف المقصود منها لان المقصود منها الاجتنان والاختصار كما لا يخفى وقد اكد اصحاب الفتاوى من ذكرها فليس اجماع ذلك والله اعلم **حدث عيب آخر عند المشتري** بعد اطلعه على عيب كان عند البائع **رجع بنقصانه** لانه تعذر الرد بسبب العيب الحادث وطريق معرفته ان يقوم وبه هذا العيب ثم يقوم وهو سالم فاذا عرف التعاوت بين العتقين يرجع عليه بحضه من الثمن حتى اذا كان عشر القيمة مثلا يرجع عليه بعشر الثمن وان كان ثلثا فثلثه **وله** اي للمشتري **الرد** اي رد المبيع الذي حدث فيه عيب آخر **برضي البائع** لانه رضي بالتزام الضرر وبل دون رضاه لا يرد له الضرر ولو رضي البائع بذلك واراد المشتري حبس المبيع والرجوع بحضه العيب ليس له ذلك بل ان شاء المشتري امسكه ولا يرجع بحضه العيب وان شاء رده كذا في الجوهر. فان قلت اين ذهب قولك ان الاوصاف لا يما لها شي من الثمن قلت اجبت عنه بانه اذا صارت مقصودة بالتناول حقيقة او حكما كان لها حصه من الثمن وهذا كذا قال والله اعلم **اشترى ثوبا فاطلع على عيب** اي في الثوب بعد قطعه **رجع به** اي بالعيب يعني بنقصانه لتعذر الرد بالقطع **فان قبله** فان قيل الثوب المذكور

عبارة الزنا كذا بعد ان ذكر عبارة الفقه قال من علم ان الزنا على المشتري ان يفتش في رقبته مشغولا بها وتقدم الغرامة على المولى وهذا صرح في تحفصه ما اذا كان في رقبته وبه صرح مسكين حيث قال الخ

البايع كذا اي بقطعه له اي البايع **ذلك** اي القبول لان الامتناع لحقه وقد رضى به
ولو اشترى بغيره ففخره فوجد امعاه فاسد لا اي لا يرجع بالنقصان عند ابي حنيفة لان الخسر
 فساد للمال كما اذا كان عبدا ففعله كالمبيع **المشتري الثوب بعد القطع** فانه لا يرجع على البايع
 بشئ لانه صار حائبا له بالمبيع اذ الردي غير متعين بالقطع برضى البايع فكان مفقوتا الردي بخلاف
 ما اذا خاطبه ببعده حيث لا يبطل الرجوع بالنقصان لانه لم يصير حائبا له بالمبيع لاستماع الرد قبله
 بالخطاطة من غير علم بالعييب وبعده بعد استماع الرد لا تأثير له **فلو قطع** اي فلو قطع المشتري
 الثوب **وخاطبه او صبغه** باي صبغة كان **اولت** اي اوخط المشتري **التوبى بسمن ثم اطلع**
على عيب رجع بنقصانه اي اطلع على عيب في الثوب او التوبى بعد هذه الاشياء رجع على البايع بنقصانه
 لتعذر الرد بسبب الزيادة بخلاف الزيادة المتصلة كالسمن والحال حيث لا يمنع الرد بالعيب
 في ظاهر الرواية وهي نوعان متولدة من الاصل كالحال وغير متولدة منه كالصبغ وقد ذكرناهما
 والنقصان ايضا نوعان متولدة من المبيع كالولد والفر واللين وتولد ذلك فانه يمنع الرد اذا حدث
 بعد القبض واما اذا حدث قبل القبض فلا يمنع الرد كما ذكره في الاختيار وغير متولدة منه كالكتف
 فانه لا يمنع الرد بالعيب والفتوى فاذا فسخ المشتري بجانبا كما يرجع بالنقصان **لو باع** اي البايع
في هذه الصور وهي القطع والصبغ والتوبى بعد التمسك بالسمن وكل ذلك **بعد رده**
العيب لتعذر الرد ولا تأثير للمبيع لاستماع الرد قبله فلا يصير حائبا بخلاف القطع من غير خطاطة
او مات العبد بعد اطلاده على العيب فذلك يرجع بالنقصان لاستماع الرد حقيقة **او اعتقه**
 اي العبد بعد اطلاده على العيب فذلك يرجع بالنقصان لاستماع الرد حقا وكذا لو تبرع او اشتد
 الجارية **والمراة** من الاعتاق ان يوجد منه قبل العمل بالعيب وان اعتقه بعد العمل به لا يرجع بالنقصان
 لان اقراره عليه دلالة الرضى والقياس ان لا يرجع به وان كان قبل العمل به وهو قول الشافعي
 كالقتل او كان المبيع **طعاما فاكله** بعد اطلاده على العيب **او كان المبيع ضامما فاكل بعضه**
 فانه يرجع بالنقصان عندها فيما اكل ثم قال ابو يوسف يرد ما بقي ان رضى البايع لان استحقاق الرد في بعض
 دون الكل فيوقف على رضاه وقال محمد يرد الباقي مطلقا لان رده ممكن حيث لا يصير التبعيض
 ويرجع بالنقصان فيما اكله لتعذر رده وعند ابي حنيفة لا يرجع بشئ وقد اعتمد صاحب الكتن
 وغيره وعولت في المنع على قولها لا يخرجها الفتوى عليه في كثير من المعبرات **قال في النهاية**
 والفتوى على قولها **وفي الاختيار** وقال لا يرجع استسنا في الاكل لانه عمل بالمبيع ما هو المقصود
 منه بالشراء والمعاد فيه فصار كالاعتاق ثم قال وعلى هذا الخلاف اذا جلس الثوب حتى تحرق ولو
 اكل بعض الطعام فذلك لا جواب عنه وعندها انه يرجع بنقصان العيب في الجميع وعندها يرد ما
 بقي ويرجع بنقصان ما اكل لانه لا يصير التبعيض عليه الفتوى **وفي البحر** والحاصل ان الفتوى
 على قولها في الرجوع بالنقصان انتهى **وفي المجتبى** اكل بعض الطعام يرجع بنقصان عيبه ويرد ما
 بقي عند محمد وبه يعني ايضا **ولو اشترى طعاما فاطعمه ابنه الصغير او الكبير او امراته او مكاتبه**
او ضيقه لا يرجع بشئ وان اطعم عبده او مملوكه او ام ولد يرجع لانه ملكه باق انتهى **ولو اعتقه**
على مال او قتله اي قتل العبد بعد اطلاده على عيب **لا** اي لا يرجع بشئ لانه جلس بدله في الاول
 والرد امتنع بفعله وهو مضمون عليه في الثاني **شري نحو بيض ويطبخ** يجوز ولو زبد وبند
 وقتا وخيار **فكسره** فانه لو اطلع قبل كسره فانه يرد كما صرحوا به وبهذا الظاهر الاحتياج
 الى هذا القيد وقد اخل به صاحب الكتن وهو لا ينبغي **فوجد فاسدا يستغنى به** هو وغيره من الفقهاء

وفي الظاهر الاصل في خسر هذه المسائل
 ان كل من وضع يكون المبيع فاما على ملك
 المشتري وملكه الرد رضى البايع فافرض
 عن ملكه لا يرجع بالنقصان وكل موضع
 يكون المبيع فاما على ملكه لا يرد
 وان رضى البايع فافرض عن ملكه
 يرجع بالنقصان

وان باع نصفه لرجل بنقصانه
 ويرد ما بقي عنده وبه يعني

والثوب علقا

والدواب علقا لهم **فله** اي للمشتري **نقصانه** يرجع به على البايع ولا بد هنا من قيد آخر وهو
 ان لا يتنازل عنه ثوبا بعد العمل بعينه لانه لو كسر فزاده ثم تنازل منه شيئا لم يرجع بنقصانه
 لرضاه به **وان لم ينتفع به اصلا فله كل الثمن** اي وان لم ينتفع به باق وجعل البيض حرة والفتوى
 مرة والجوز ونحوه فاليك يرجع بكل الثمن لانه ليس مال فكان المبيع باطلا **وقيد بوجوب المبيع**
 اي جميعه لانه لو وجد البعض منه فاسدا فان كان قليلا جاز البيع لعدم خلوه عنه عادة ولا
 تخارجه وان كان كثيرا فالصحيح عنده الطلاق وعندهما يجوز في حصته الصحيح منه والعلل
 الثلاث وما دونها في الحاية والكثير ما زاده **وفي فتح القدر** لو اشترى دقيقا فخر بنقصانه
 وظن انه موزن ما بقي ويرجع بنقصان ما خسر انتهى **وفي المجتبى** والواقعات هو المختار ولو كان
 سمننا ذائبا فاكله ثم اقر البايع انه كان وقت قبضه فانه يرجع بنقصان العيب عندها وبه يعني
 كذا في المجتبى **باع المشتري ما اشتراه** اي المبيع الذي اشتراه **فرد المشتري منه عليه** اي على
 المشتري الاول **بعيب** اي بسبب عيب **رد على بايعه لو رد عليه بقضا بعد قبضه** لان الرد
 بالقضا فسخ في حق الكل فيكون كانه لم يبعه غايه الامرانه انكر قيام العيب كنه صار مكرما
 شرعا بالنقصان كما في الهداية **اطلعه فمثل القضا بيمينه** وقراره وانى القبول فقبض عليه
 كما في الكافي **وقيدنا بقوله** بعد قبضه اي قبض المبيع لانه لو كان قبل قبضه ففسخ في حق الكل
 سواء كان بقضا او رضاه كذا في المعراج فعرضنا الى المسوطة كذا في البحر **وقد اخل صاحب الكتن**
 وكثير من اصحاب المتون بهذا القيد وقيد في البحر ايضا بان يكون البيع قبل الاطلاع على العيب
 اذ لو كان بعد لم يمس له الرد على بايعه ولو رد عليه بما هو فسخ وعزاه الى الصغرى **ولو كان الرد**
برضاه اي بالتراضي لا يرد على بايعه وقيل في عيب لا يحدث مثله كالاصبع الزايدة يرد
 لتيقن به عند البايع الاول والاصح انه لا يرد عليه في الكل كذا في الرمن **قال** وهذا اذا كان
 الرد بعد القبض وان كان قبله فله ان يرد على بايعه وان كان بالتراضي في غير العقار لان بيع
 العقار قبل القبض فلا يمكن جعله بيمينه في حق غيره فعمل فسخا في حق الكل وفي العقار خلاف
 المشايخ على قول ابي حنيفة والظاهر انه بيع جديد في حق البايع الاول وعند محمد فسخ وعند ابي
 يبيع في حق الكل انتهى **ادعي عيبا بعد قبضه المبيع لم يجز للمشتري على دفع الثمن** الى البايع
 لاحقا لان يكون صادقا في دعواه **بل يبرهن** اي يثبت البينة لاثبات العيب بانه وجد بالمبيع
 عنده اي عند المشتري لانه اذا لم يوجد العيب عنده لم يمس له ان يرد به العيب وان كان به عند البايع
 لاحتمال انه زال فاذا برهن انه وجد عنده يحتاج ان يبرهن ايضا ان هذا العيب كان به عند البايع
 لاحتمال انه حدث عنده فلا يثبت الرد فاذا ثبت انه كان فيه عند البايع فسخ العقد بينهما استغنى
 في الحالين عنده وعند البايع **او حلفت بايعه** اذا لم يكن للمشتري بينة على وجود العيب
 عنده وقيامه في الحال على قولها لانه اذا اقر به لزمه فاذا انكره حلفت فان حلف بري وان نكل
 ثبت قيام العيب للحال ثم حلفت ثانيا على ان هذا العيب لم يكن فيه عنده فان حلف بري وان نكل
 فسخ القاضى للعقد بينهما **واختلفوا** على قول ابي حنيفة فمثل حلفت وقيل لا يحلف وهو الاصح
 لان الحلف يترب على دعوى صحيحة ولا يصح الدعوى الامن خصم ولا يصير خصما فيه لا بعد قيام
 العيب عنده ولا يبرهن من تربت البينة تربت الدن كما في الحدود والاشياء الستة عنده **وان ادعى**
عيبه شهوده بان قال شهودي بالشام **دفع الثمن ان حلف بايعه** لان في الانتظار ضررا
 بالبايع وليس فيه كثير ضرر على المشتري لانه على حجة متى قام ما رد عليه المبيع واخذ منه الثمن

وان نكل لزم العيب بنكوله اي وان نكل البائع لزم المبيع لانه النكول حجة فيه بخلاف
 الحدود حيث لا يكون فيها حجة ولهذا لم يخلف فيها **ادعي المشتري اياها** اي اياها البائع الذي
 اشتراها فان نكل البائع وادعى المشتري عليه لم يخلف **بالباع** اي بايع العبد حتى يبرهن اي يقيم
 البينة **المشتري انه** اي ان العبد **ابق عنده** اي عند نفسه **فان يبرهن** اي المشتري اقام
 البينة **خلف** البائع حينئذ لان البائع لم ينتصب خصما حتى يثبت المشتري ان العيب
 وجعل فيه عند المشتري عند ابي حنيفة وعندنا يخلف وقد مر ايضا ثم كفيته الخلف ان يخلف
باسم ابي قحط هذا هو الاخطا او ما ابق عندك قط كما في الكنز لكن قال المتأخرون فيه ترك
 النظر لمشتري لانه يحمل انه باعه وقد كان ابق عند غيره وبه يرد عليه وفيه ذم له عنه وكذا
 قولهم باعه لقد باعه وما به هذا العيب ليس فيه نظر لمشتري ايضا لان العيب قد يحدث بعد البيع
 قبل التسليم وهو موجب الرد وبالله ما يستحق عليك الرد من الوجه الذي ذكره وبالله لقد سلك
 وما به هذا العيب ولو كانه الرجعي في اباي العبد اكبر يخلف بالله ما ابق عندك ببلغ مبلغ
 الرجال لان الاباق في الصغير من رول بالبلوغ ولا يخلف بالله لقد باعه وما به هذا العيب
 ولا باعه لقد باعه وسلكه وما به هذا العيب هذا في العيوب التي لا تظهر للقاضي ولا يعرف
 اهي حادثة عند المشتري ام لا. **وما العيوب التي لا تحدث مثلها كالاصبع الزاوية او الناقصة**
 فان القاضي يقضي بالرد من غير تخلف لمتيقنه بوجوده عند البائع الا اذا ادعي البائع رضى
 المشتري به واثبت بطريقه فالحاصل ان العيوب انواع. **الاولى** ان يكون ظاهرا للحاكم فيحكم ما ذكرنا
والثاني ما لا يعرفه الا الاطباء كوجع الكبد والطحال فخرقته اذا انكر البائع بقوله فيقبل في
 قيام العيب للحال ولوجوده للضرورة قوله واحد منهم عدل ثم لا بد من عدلين لاثباته عند البائع فرد
 عليه اذا لم يدعي الرضى به. **والثالث** عيوب لا يعرفها الا النساء كالزنا والفعل فيقبل في قيامه
 للحال قوله امرأة واحدة ثقة ثم ان كان بعد القبض لا يرد بقولهن بل لا بد من تخلف البائع وان
 كان قبله كذلك عند رجل. **وعند الجوس** يرد بقولهن من غير عدلين البائع. **والرابع** عيوب غير ظاهرة
 للقاضي ولا يختص بمعرفة الا الاطباء ولا النساء كالزنا والفعل فيقبل في قيامه
المبيع فان كانا مستحقا قبل القبض **خير في الكحل** لتفريق الصفقة قبل التمام **وان كان** استحقاقه
تمة اي بعد القبض **خير في القمقي** لا في غيره لان التبعيض في القمقي كالشوب عيب فيجوز خلاف
 المثلي. وفي شروط ظهير الدين المرعشي ان اذا استحق نصف الدار شيئا او ثلثها او ربعها
 فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقي ورجع بجميع الثمن وان شاء امسك ما بقي ورجع على
 البائع بثلث المستحق وان استحق منها موضع بعينه ان كان قبل القبض فهو بالخيار كما ذكرنا
وان كان بعد القبض فلا خيار له ورجع بثلث المستحق. **وقال** للضاد انه ان يرد الكحل ويرجع بالثمن
 وذكر في بيوع شرح الطحاوي اذا اشترى شيئا ثم استحق بعضه فان كان شيئا لا يمكن تمييزه الا بغير
 كالدرار والاراضي والكرم وزوجي الخف وبصر اعي الباب والعبد يتخير المشتري والافلا. وذكر
 في آخر باب الرضا من شرحه ايضا اذا استحق بعض المبيع فانه ينظر ان استحق قبل القبض بطل البيع في
 مقدار المستحق والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء رضى بخصته من الثمن وان شاء رد سواها
 استحقاق ما استحق لو رث العيب في الباقي او لا يورث لان الصفقة بالاستحقاق تفريقا على المشتري
 قبل التمام وكذلك اذا كان الاستحقاق بعد قبض البعض دون البعض واستحق المقبوض او غير القبض
 فالجواب على ما ذكرنا انه غير لتفريق الصفقة قبل التمام ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فان البيع

فردع اشترى جارية وادعى انها غيبه فحكم البائع
 لا يرد لانها رجلان والنساء كذا في شرح
 فاضل قفا وفي الدرر ان اراد المشتري الرد
 ولم يدع البائع عليه شيئا سقط لا يخلف
 وعند الثاني يخلف صيانة للقبض واكثر
 الصفقة كلفه لا باعه ما سقط حقه
 في الرد والعيب من الوجه الذي يرد عليه نصا
 ولا لا وادعى العيب في هذا كذا في
 الذي يستحق فيها الخصم وطلب
 المدعي الثاني المرأة اذا اطلعت للصفقة
 في مال القاب والثالث للشفقة
 على ذلك في الخلاصة وغيره

في مقدار المبيع

في مقدار المستحق باطل ثم ينظر ان كان استحقاق ما استحق يورث عيبا في الباقي كما اذا كان
 المعقود عليه شيئا واحدا ما في تبعيضه ضرر كالدرار والكرم والعبد ونحوها فالمشتري
 بالخيار في الباقي ان شاء رضى بخصته من الثمن وان شاء رد سواها اذا كان المعقود عليه شيئا وفي
 الحكم كذا واحد فاستحق احداهما فلا خيار في الباقي وان استحق ما استحق لا يورث عيبا في الباقي
 كما اذا كان المعقود ثوبين او عديدين فاستحق احدهما او صبرة مخططة او حلة وزني فاستحق بعضه فانه
 لا ضرر في تبعيضه فيلزم الباقي المشتري بخصته من الثمن وليس له الخيار في هذه الحالة في شرحه كذا في
 الفصول العارضة **وان قبض المشتري احدها** اي اصل المبيعين **دون الآخر** فيما اذا وقع المبيع على ثوبين
فحكمه حكم ما قبل قبضهما فيثبت الخيار للمشتري سواء رد الاستحقاق على المقبوض او غير التفريق للصفقة
 قبل التمام كما تقدم **وهو اي خيار العيب على التراخي** عندنا قال في فتح القدير خيار العيب على
 التراخي عندنا فلا يسطر بعد العمل به بالتأخير انتهى. وفي البحر اطلع على عيب بالعلم او الرابة فلم يجد
 المالك فاطعه وامسكه ولم يتصرف فيه بايدل على الرضا بترده لو حضر ورجع بالنقصان ان هلك
 وفي الحواوي القدي ان اذا امسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على ان كان رضى وهو غيب
 والمعتد انه على التراخي انتهى. ثم فرع على كون خيار العيب على التراخي بقوله **فلو خاصم** المشتري
 البائع في العيب **تترك** للضرورة اياها **ثم عاد اليها** **واضمر** **الرد** بالعيب ولا يمنع منه
 ما ذكر من ترك للضرورة ما لم يوجد منه ما يطله قال في خلاصة الفتاوي ولو اشترى دارا
 في المضرب خصم البائع لاجل الرد بالعيب ثم ترك للضرورة ثم عاد الى الضرورة فقال البائع له
 امسكت هذه المدة فقال المشتري انما امسكت لانظر هل هذا عيب له ان ترد اني وضعت حد لك
 الكمال في فتح القدير وعزم الى المجتبى. وفي خلاصة الفتاوي رجل اشترى دابة او غلاما فوجد
 به عيبا ولم يجد البائع لوجه فاطعه وامسكه ولم يتصرف فيه نصرا فادرك على الرضى فانه يرد على
 البائع لو حضر ولو هلك يرجع بالنقصان **واللبس والركوب والمداواة رضى بالعيب** اي
 لبس الثوب بعد اطلاعه على العيب وركوب الدابة بعده والمداواة بالمبيع بان كان عند اقتضائه
 دوا رضى بالعيب لانه دليل استينافه وامسكه وكن الاجارة والرهن والكتابة والتمسك على تبين
 والسكنى بخلاف خيار الشرط فان اللبس ونحوه ليس فيه دليل اختيار المالك فيه. **واعمل** ان
 المداواة انما تكون رضى بعيب دواة اما اذا ادعى المبيع من عيب قد برى منه البائع وبه عيب
 اخر فانه لا يمنع الرد كما في التوكول الجية. **وقيد** بحد الاشكال الاستحرام بعد العمل بالعيب لا
 يكون رضى استحسانا لان الناس يتوسعون فيه وهو لو اختار هكذا اطلعه في المبسوط ونقل
 عن الشيخ في النزاهة ان الصحيح ان الاستحرام رضى بالعيب في المرة الثانية الا اذا كان
 في نوع اخر. وفي الصغير الاستحرام مرة واحدة لا يكون رضى الا اذا كان على كرم من العبد انتهى
 كذا في البحر **لا يكون الركوب للرد** اي لاجل رد ما على صاحبه **اولشراء العلف لها او للشيء**
 اي لتسوية الدابة من الحوض والنهر ونحوها رضى بالعيب استحسانا للاحتياج اليه **ولا يرد له** منه
 اي لا بد من الركوب في ذلك اي في شراء العلف والتسوية وهذا لا بد من ذلك اما لصقها بها
 او لغيره او لكون العلف في جراب واحد اما اذا كان له بدل منه فهو رضى كاي في المضاربة وعليه قول
 شيخنا فقيد به من اكثر حيث قال اطلعه وهو كذلك في الرد واما في التسوية فاشترى العلف
 فلا بد ان يكون لا بد له منه لصقها بها او لغيره او لكون العلف في جراب واحد اما اذا كان له بدل
 منه فهو رضى وعزم الى المضاربة واقتصر عليه. وفي الرمن بعد ان ذكر ان الركوب للمسي او للرد

بعد اطلاعه على العيب
 ومداواة المبيع

اولا العلف لا يكون رضى بالعيب استحقاقا لانه لا يمكن ان يكون له
من الركوب بل بان كان العلف في عذرك واحد او لا تساق ولا تقاد وقيل الركوب للرد لا يكون رضى
كيف ما كان ولا غير يكون رضى الاعل ضرورة انتهى. وهذا هو الذي عول عليه شيخنا في بحر
تقدم عليه فيكون قوله في المختصر ولا بد منه قيد في الركوب لسرا العلف والسقي والله اعلم
وما يدل على صحة هذا ما في جامع الفصولين ادعي عيبا في حمار فركبه ليرده فخرج عن البيعة
فركبه جائيا فله الرد انتهى. وفي البرازية لو ركب لينظر الى سترها او ليس لينظر الى قدره فهو رضى
وفي فتح القدر يوجد عيبا في السرج فلهما فهو عذر. وأشار في المختصر بالركوب لغير حاجة
الى ان كل تصرف يدل على الرضى بالعيب بعد العلم به يمنع الرد والارشاد من ذلك البيع والعرض
عليه. وفي نوادر شيخنا رحمه الله تعالى في الدرر اذ اوجدها البائع زبوا ففرضها على البيع
فانه لا يمنع الرد لان ردها لكونه على المشتري خلاف حقه لان حقه في الحمار فلم يدخل الزبوا في
ملكه بخلاف المبيع العين فانه ملكه فالعرض رضى بعينه. وقيدنا بالبيع لانه لو اشترى ثوبا
فعرضه على الخياط لينظره امكنه ان لا يطل حقه في رده بعيب وكذا لو عرضها على المقومين
ليقوموا كانه في جامع الفصولين. وفي البرازية لو قال له البائع بعد الاطلاع انتم بها قال لا نعلم
ولا يتمكن من الرد قال الشيخ وينبغي ان يقول بل قوله نعم لا. لان لم عرض على البيع ولا تقرر
ملكه. اطلع على عيب فقال البائع بعه والاردته على فخرج فلم يقبله ليرده ولو وجد الثمن
من يوافقا للمشتري انفعه فان لم يرج ففعل فخرج رده استحقاقا انتهى. وقد اكثر اصحاب
الفقهاء من هذه الفروع المناسبة للقيام فارجع اليها **اختلفا بعد التفتا بضم في عدد ابيع**
يعني اشترى عبدا وبعث ايضا فوجده عيبا فقال البائع بعتك هذا واخرعه وقال المشتري
بعتك وجده فادعى دعوى البائع برقم تخصيص الثمن على قدر الرد وله واقلنا بعد التقابض
والمقبوض بان اشترى عبدين فقال البائع قبضتهما وقال المشتري ما قبضت الا احدهما
فالقول للمشتري في الصورتين لانه قابض بالقول والتقابض كانه في الغصب وقد صرح في البحر
ان القول بالتأبض فيما قبضه مطلقا مقدارا او صفة او تعيينا فلو جاز ليرد المبيع بخلاف شرط اوردته
فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه بخلاف ما اذا جاز له. بخيار عيب
فان القول بالبائع كانه في العادة. وقرئ بينهما في فتح القدير. واذا اختلفا في تعيين الزمان
فالقول للمشتري كانه في الظهيرية. واذا اشترى عبدين احدهما بالف حاله والاخر بالف الى سنة
صفة او صفتين فوجدها عيبا فرده ثم اختلفا فقال البائع ردت ما عنده اجل وقال
المشتري ما كان عنده عاجلا فالقول للبائع سواء. هلك ما في يد المشتري او لا والعالم ولو كان
الثمنان مختلفين فردها بعيب فادعي البائع ان ثمن المردود كذا وعكس المشتري فالقول للمشتري
كنا في الظهيرية وتماه ينظر في البحر **اشترى شخص عبدين صفقة واحدة** يعني في عقد واحد
وقبض احدهما ووجد بالآخر عيبا اخذها اي العبد من جميعا **اوردها جميعا** وليس له ان
يرد المصيب وحده لان فيه تعريق الصفقة قبل التمام. وعن ابي سنان اذ اوجدها العيب بالمقبوض
له ان يرده وحده لان الصفقة فيه تمت لتماها في حقه **ولو قبضهما ثم وجد باحدهما عيبا**
رده المصيب وحده خلافا لفرقة في ردده وحده لان فيه تعريق الصفقة ولما انه تم في
بعد التمام فلا يمنع من الرد وحده. قيد بترجيح ظهور العيب عن القبض لانه لو وجد باحدهما عيبا قبل
القبض فان قبض المصيب منهما الزمان. اما العيب فلو وجد الرضا به واما الآخر فلا بد له لا عيب به ولو قبض

المشتري

المشتري منهما فلو كانا متعينين فقبض احدهما ليردها جميعا لانه لا يمكن الزام المبيع في المقبوض
دون الآخر لما فيه من تعريق الصفقة على البائع ولا يمكن استقاطه حقه في غير المقبوض لانه لم
يرض به ولو اعتق السليم وابعه بعد قبضه لزمه الآخر كذلك تتفرق الصفقة على البائع لان الصفقة
لا يتم الا بقبض المبيع كذا في المختصر ذكر في البحر **كالقبض كليا او جزئيا** مثل الثوب والشعر والزي
ووجد بقبضه عيبا فان له رد كله او اخذه بعينه لانه كالمسئ الواحد فليس له ان ياخذ البعض
سواء كان قبل القبض او بعده كما لو لب الوارد اذ وجد بقبضه عيبا بخلاف العبدين ولا فرق بين
ما اذا كان في وعاء واحد او وعاءين وقيل اذا كان في وعاءين يكون بمنزلة عبدين حتى يرد الوعاء
الذي وجد فيه العيب وحده **اشترى جارية فوطئها او قبلها او قسمها بشروط ثم وجد بها عيبا**
لم يرد لها مطلقا اي سواء كانت بكر او ثيبا فنقصها الوطئ او لا لان كلا منها عيب حادث ورجع
بالنقصان لاستناع الرد **الا اذا قبلها البائع** اي رضى باخذها لان الاستناع كان لحقه فاذا
رضي زال الاستناع هكذا في كثير من المعصيات **ويؤثر الرد بالعيب القديم بعذر والى العيب**
الحادث يعني اذا اشترى شيئا فوجد فيه عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم يرد له لان حدوث العيب
عنده مانع من الرد واذا كان جازا الرد لعود المبيع كذا في المختصر **ظهر عيب بمشري الغائب**
عند القاضي في صفقة اي المبيع **عند عدله** فاذا اهلك **فصل على المشتري ان** اذا قضى اي
قضى القاضي **بالرد على بايعه** يعني اشترى جارية من رجل وغاب البائع فاطلع المشتري على عيب
للجارية فرقع الامر الى القاضي واثبت عند الشراء العيب فاخذها القاضي ووضعها على يدي
عده فانت في يده وحضر البائع ليس للمشتري ان يسترد الثمن لان الرد على البائع لم يثبت لكان
عيبه وكان الهلاك على المشتري. قال في الخلاصة قلت ينبغي ان يكون هذا ايضا اذ لم يقبض القاضي
بالرد على البائع بل اخذها منه ووضعها عند عدله اما اذا قضى القاضي بالرد فينبغي ان يهلك
من مال البائع ويسترد المشتري الثمن. لان اقصى ما في الباب ان هذا قضاء على الغائب من غير خضم
وكنه ينبغي في اظهر الروايات عن اصحابنا انتهى **قتل المقبوض او قطع بسبب عند البائع رد**
المقطوع لبقائه عيبه **واخذ ثمنها** اي ثمن المقطوع والمقتول يعني اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم
به فقطع عند المشتري له ان يرده ويأخذ ثمنه وقالا لا يرد له بل يرجع بايين فتمته سارقا وغير
سارق على هذا الخلاف اذ اقبل في يد المشتري بسبب وجد في يد البائع وهو بمنزلة الاستحقاق
عنده وبمنزلة العيب عندها لها ان الموجود في يد البائع بسبب القطع والقتل وهو لا ينافي في الالة
فينفذ العقوبة لكنه يعيب فيرجع بنقصانه لتعذر الرد. وله ان سبب الوجوب حصل في يد البائع
والوجوب ينفي الى الوجود فيضاف الوجود الى السبب السابق. وقوله ولم يعمل به المشتري فيفيد على
مذهبنا لان العمل بالعيب رضائه ولا يفيد على قوله في الصحيح لان العمل بالاستحقاق لا يمنع الرجوع
كما قرر في مباحث الاستحقاق وظاهر كلام اكثر انه ليس بخبر بين امساكه والرجوع بنصف الثمن
كما هو ظاهر كثر من المختصرات وليس كذلك بل هو بخبر فله امساكه واخذ بنصف الثمن لانه بمنزلة
الاستحقاق لا العيب كذا في الزيلعي في تبين الكثر حتى لو مات بعد القطع خفف الفدية رجع بنصف
الثمن عنده كالاستحقاق. وكذا عتقه المشتري ثم قتل او قطعت يده به فانه لا يرجع عنده بشيء
لغوات المالية به وعندنا يرجع بالنقصان. وقيد بكونه قطع عند المشتري لانه لو قطع عند البائع
ثم باعه فأت المشتري فانه يرجع بالنقصان عنده ايضا وبالقطع لانه لو اشترى من يضافات
منه عند المشتري او عبدا رضى عند البائع فجلد عند المشتري فأت به يرجع بالنقصان عنده ايضا

لأن المريض والمقطوع عند البائع انما ماتا بنزادة الآلام وتراذها عند المشتري وهم لم يتوقفا
عند البائع وزنا العبد يوجب التحلل والموت غير فلا يوافق البائع بالم يكن عنده • وكان الزوج
امته البكر ثم باعها وقبضها المشتري ولم يعلم بالنكاح ثم وطئها الزوج لا يرجع بنقض النكاح
وان كان زوالها بسبب كان عند البائع لأن النكاح لا يستحق بالبائع كذا في فتح القدير **وضع البيع**
بشرط البراءة من كل عيب بأن باع عبدا واشترط انه بريء من كل عيب فيه **وان لم يسم أي العيب**
علمه البائع ولم يعلمه وقف عليه المشتري او لم يقف اشار اليه او لا يوجد كان عند العقد والقبض
او وجدت بعد العقد قبل القبض عند أي خفية وأي يوسف في رواية قاله في العينة • وقال
الامام الثاني رضي الله عنه لا يصح الا ان يعاد العيوب كلها وفي جواز البيع بهذا الشرط
قولان لأن البراءة من العيوب المجنونة لا تصح عنده لأن في الإبراء معنى التملك حتى يرتد بالرد ولا يصح
تعليقه بالشرط وتعليل المجنون كبيعته وبه قال احمد • ونحن نقول هذه الحالة لا تنفي الى المباحة
فلا يمنع الصحة وعند زفر البقمي جاز والشرط فاسدا اذا كان مجهولا حتى اذا ذكر العيوب وعادها
صح البراءة عنها • وكان ابن أبي ليلى يقول لا يصح البراءة من العيب مع التسمية ما لم يسم المشتري
وقد خربت هذه المسئلة بينه وبين أبي حنيفة في مجلس أبي جعفر الدرأني فقال له أبو حنيفة
أرأيت لو باع جارية في المثلثي منها عيب كان يجب على البائع ان يري المشتري ذلك الموضع منها
أرأيت ان بعض خرم أمير المؤمنين باع عبدا برأسه ذكره برص كان يلزمه ان يري المشتري ذلك
وما زال حتى انجحه وضحك الخليفة ما صنع به **وبدله فيه الموجود والحادث قبل القبض** في قوله
الثاني وقد ذكر مع الامام في المبسوط وشرح الطحاوي وفيه الخاتمة انه ظاهر من ههنا • وقال احمد
لا يدخل فيه الحادث وهو قول زفر لأن البراءة تتناول الثابت • ولا يمس ان الغرض من الباع
باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة من الموجود والحادث واجهوا انه لو ابرأه من كل
عيب به لا يدخل الحادث ولو قال ابرأه من كل عيب به • وما يحدث لم يصح اجماعا فاستشكل
على قوله أبي إسحاق لأنه مع التخصيص لا يصح فكيف يصح وبطلان تخصيصه ولكن هذا على رواية الشيخين
واما على رواية المبسوط فيصح الاستبراء باعتبار انه يعبر السبب وهو العقد مقام العيب الموجب للرد
وفي البديع لو باع على انه بريء من كل عيب يحدث بعد البيع فالبيع بهذا الشرط فاسد عندنا لأن
البراءة لا تشمل الاضافة وان كان اسقاطا فحينئذ معنى التملك ولهذا لا يقبل الرد فلا يحتمل الاضافة
نصا كالتعلق فكان شرط فاسدا فاسدا البائع انتهى **فلا يرد بعيب** هذا نتيجة ما ذكر من الاصل
وهو صحة البراءة من كل عيب وان لم يسم العيوب **براءة من كل عيب** **فلا يرد بعيب** **فلا يرد بعيب** **فلا يرد بعيب**
العادة **وما سواه مرض** قال في الجوهره ولو قال على انه بريء من كل عيب عند أبي حنيفة رحمه الله
البراءة كان في الجوف من طحال او فساد خيض وما سواه يسمى مرضا وقال ابو إسحاق الكل ولو
قبل الثوب بعينه بشر من الخروق ويدخل في ذلك ولو ابرأه من كل عيب سوادا تدخل الخمر
والخضر او من كل عيب تدخل القروح الدائمة كرا في البحر معزيا الى المصراع • وفي الخاتمة رجل اشترى
عبدا ويرى اليه البائع من كل عيب ثم وجد السرقة او الباق او الزنا فانه لا يرد وان وجد به مرضا
رؤد • والمراد من الغائبة في البيع السرقة والابق والزنا • ولا يدخل فيه الكي والاشتر والرد
والثلل والامراض وان براء البائع من كل عيب يدخل فيه العيوب والادوا وان براء من كل عيب
على المرض ولا يدخل فيه الكي والاصبع الزاين ولا اشترى قد براء • وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
الرا هو المرض الذي يكون في الجوف من طحال او كبد وتوخذ ذلك انتهى • وهذا ما عولنا عليه في المختصر

قال في الزهد وفيه في العيب لفظ فيه
سوء كاسم في قوله فاسد فاسدا
الحادث لو قال من كل عيب ولو قال
ما يحدث صح عنه الثاني كالمسوط

قال في الزهد وفيه في العيب لفظ فيه
سوء كاسم في قوله فاسد فاسدا
الحادث لو قال من كل عيب ولو قال
ما يحدث صح عنه الثاني كالمسوط

اعتمادا على ما هو معروف في العادة والا فالمتشهور من المذهب الاول • وانما قدينا بالعادة
لأن الرأى في اللغة هو المرض سواء كان بالجوف او غير وهو الموافق لما قدمه قاضيان من انه
يقع على المرض وبه صرح في الخلاصة • قال في القاموس الروا ما داوت به وثبتت وقصود
المرض انتهى **اشترى عبدا فقال لمن ساءه اياه اشتره فلا عيب به فلم يتفق البيع فوجد**
به عيبا رده على بايعه بشرطه • منورته اشترى زيد من عمرو غلاما فاراد ان يبيعه من يري
فقال لبيك حين المساومة اشتره فلا عيب فيه فلم يبع الغلام من بكر فوجد زيد به عيبا كانت
ينبغي ان لا يجوز رده على البائع لاقراءه بعدم العيب لكنه يرد على البائع **ولا يمنع من الرد عليه**
اقراره السابق بعد العيب لأنه مجاز عن الترويج لظهور انه لا يخلو عن عيب مما يستيقن
القاضي بان ظاهره غير مراد له **ولو عيبه** أي العيب بان قال لا عيب به ولا شك لا أي
لا يرد له لاحاطة العمل به الا ان لا يحدث مثله بان قال ليس به اصبع زاين ثم وجد به اصبع
زاين له ان يرد له لتيقننا بكونه في اقراره كقوله لغيره قطعت يديك ويد صحيحة **قال عدي**
هذا ابق فاشتره بمي فاشتراه وباع من آخر فوجد اي المشتري الثاني ابقا لا يرد
لما سبق من الاقرار اي من اقرار البائع الاول **فما لم يبرهن انه ابق عنده** أي عند البائع
الاول المتقرر لان الموجود من البائع السكوت عند اقراره بالبائع الاول واقراءه ليس بحجة على
المشتري الاول وهو البائع الثاني **اشترى جارية لها لبن فارصعت صبيا له ثم وجد بها**
عيبا كان له ان يرد لها لأنه استخدمها كالواستخدامها في غير ذلك وقد قدمنا ان الاختار
لا يكون عيبا **قال المشتري ليس به اصبع زاين او نحو مما لا يحدث ثم وجد به دال كان**
له الرد لكونه مكنيا بالاحس باع عبدا وقال البائع للمشتري برئت اليك من كل عيب به
الا لا يباق فوجد ما ابقا فله الرد ولو قال لا اباق فوجد ابقا له قال قاضي خان لأنه
اخبر انه ابق يعنى في قوله الا باقة فيكون راضيا به قبل الشراء بخلاف قوله الا اباق لأنه
ليس كذلك **فما لم** وفي الخاتمة رجل اشترى عبدا على رجل على البراءة من كل عيب في هذا العبد ثم
اشتراه احد الشاهدين فوجد ابقا ولو شهد على البراءة من اباقة ثم اشتراه احد الشاهدين فوجد
ابقا ذكر شمس الامية السرخسي رحمه الله تعالى فقال ليس له ان يرد بخلاف الوجه الاول لأن في
الوجه الاول لم يصف الاباق اليه فلا يكون اقرارا بعيب الاباق فيه اما في الوجه الثاني اضاف
الابق اليه فكان اخبارا بانه ابق قال وقد مر نظيره ولو قال انا بريء من كل عيب في قبلك دخل
العيب هو المختار ومن الدرك زاهدي وبه جزم في الخاتمة **مشتري عبدا واواة قال اعقب البائع**
او دبرا واستولد الامة او هو خراصل وانكر البائع خلقت لعجز المشتري عن الالبات
فان حلف قضى على المشتري بما قاله من العقب والتدبير والاستيلاء لاقراره بما ذكر ورجع بالعيب
ان عيبه لأن المثل الرجوع ان لسه عن ملكه الى غيره بان شأه او اقراره ولم يوجد حتى لو قال
باعد وهو ملك فلان وصدره فلان واخذه لا يرجع بالنقصان لأنه اخذه عن ملكه في الظاهر
باقراءه كانه وجهه كذا في شرح منكره وعزاه الى الجامع الكبير **وجد المشتري لغنيمة مخزقة**
من الاما واوبينه عيبا لا يرد عليها أي لو اشترى رجل من الامام او امينه غنيمة مخزقة
قدينا به لانها لو لم تكن مخزقة لم يجز بيعها لانها لم تملك كما مر في كتاب السير واطلع فيها على عيب
لا يرد عليها أي الامام وامينه لأن الامين لا ينتصب خصما بل يرد على منصوب **الامام**
يعني ينصب له الامام خصما **ولا يجلفه** لأن فائدة الحلف التكول ولا يصح تكوله واقراءه فاذا

اعتمادا على ما هو

رَدَّ عَلَيْهِ الْمُبِيعُ بَعْدَ ثَبُوتِهِ أَيُ ثَبُوتِ الْعَيْبِ يُبَاعُ وَيُرْفَعُ الثَّمَنُ **وَيُرَدُّ النَقْصُ وَالْفَضْلُ إِلَى مَجْلَةٍ** أَيُ أَنَّ نَقْصَ الثَّمَنِ الْآخِرَ عَنِ الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ الْمُبِيعُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ يُعْطَى مِنْهَا وَكُلُّ الرِّبَايَةِ تَوْضُوعٌ فِيمَا كَانَ الْمُبِيعُ مِنْهُ لِأَنَّ الْعَرْمَ بِالْعَمَلِ كَمَا قَرَّرَهُ مِنْ خَشَرَةٍ فِي شَرْحِهِ وَمُتَّبِعُهُ . لَكِنْ قَالَ مُؤَلَّفَاتِي بَحْرُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ الْأَمَامَ يَصِحُّ بَعْدَ الْفَضْلِ وَلَوْ فِي دَارِ الْحَرْبِ كَأَنِّي التَّخْلِصُ وَشَرْحُهُ وَقَوْلُهُمْ لَا يَصِحُّ بَيْعُهَا قَبْلَ الْعَيْبَةِ وَفِي دَارِ الْحَرْبِ مَحْذُورٌ عَلَى عِزِّ الْأَمَامِ وَابْتِنَاءً عَلَيْهِ . وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَهُ مَحْذُورٌ لَيْسَ بِقَيِّدٍ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ وَجَدَ الْمُشْتَرِيَ بِشَرْيْعِهِ عَيْبًا أَوْ أَرَادَ الرَّدَّ بِهِ فَاصْطَلَحَ عَلَى أَنَّ **يُرْفَعُ الْبَائِعُ إِلَى الرَّاهِ إِلَى الْمُشْتَرِيَ وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ جَانٌ وَيُجْعَلُ حُظُّهُ مِنَ الثَّمَنِ وَعَلَى الْعَكْسِ** وَهُوَ أَنَّ يَصْطَلَحُ عَلَى أَنْ يُرْفَعَ الْمُشْتَرِيَ إِلَى الرَّاهِ إِلَى الْبَائِعِ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ غَيْرَ الرِّبَايَةِ فَلَا يَجُوزُ . وَفِي الصَّغَرِ أَيْ عَيْبًا فِي جَارِيَةٍ فَانْكَرَ فَاصْطَلَحَ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى أَنْ يَبْرِي الْمُشْتَرِيَ الْبَائِعَ عَنْ ذَلِكَ الْعَيْبِ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهَذَا الْعَيْبِ أَوْ كَانَ . لَكِنْ بَرِئْتُ وَصَحْتُ كَانَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُشْتَرِيَ وَيَأْخُذَ مَا أَدَّى مِنَ الثَّمَنِ . وَفِي الْعَيْنَةِ بَاعَ الْمُشْتَرِيَ بَعْدَ الصَّلَاحِ عَنْ الْعَيْبِ ثُمَّ زَالَ الْعَيْبُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِيَ الثَّانِي لَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى مُشْتَرِيهِ بِذَلِكَ الصَّلَاحِ إِنْ زَالَ بِمَجْلَةٍ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ وَالْآخِلَةِ أَنْتَهَى . وَفِيهَا اشْتَرَى هَذَا لَوْ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا قَدْ يَأْخُذُ الرَّدَّ فَصُوِّغَ بَيْنَهُمَا بَيْنَارٌ وَاحِدٌ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا آخَرَ قَدْ يَأْخُذُ بِرَدِّهِ دِينَارٌ وَقِيلَ يَرْجِعُ بِتَقْصَانِ الْعَيْبِ أَنْتَهَى **رَضِيَ** **الْوَكِيلُ بِالْعَيْبِ لَزِمَ الْمُوَكَّلُ إِنْ كَانَ الْمُبِيعُ مَعَ الْعَيْبِ** أَيُ الْعَيْبِ الَّذِي بِهِ **يُسَاوِي الثَّمَنَ** الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ **وَأَلَا** أَيُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُبِيعُ مَعَ الْعَيْبِ يُسَاوِي الثَّمَنَ **لَا يَلْزَمُ الْمُوَكَّلُ** .

هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ .
 آخَرُ عَنْ الصَّحِيحِ كَوْنُهُ عَقْدًا مَخَالِفًا لِلَّذِينَ وَصَّحُوا الْوَلُولِيَّ مِنَ الْفَضْلِ الْبَائِعِ بِأَنَّهُ مُقْصِيَّةٌ يَجِبُ رَفْعُهَا . وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي بَابِ الرُّبَا أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ فَاسِدٍ قَدْ تَوَرَّقَ . وَالْفَاسِدُ لَهُ مَعْنِيَانِ الْقَوِيُّ وَاصْطِلَاحِي فَالْأَوَّلُ ضَرْبٌ كَضَرْبِ عَقْدٍ وَكُرْمٍ فَادَا وَفَسَدٌ أَضْرَابُ ضَلُوحٍ وَفَوَاسِدُ وَفَسَادٌ كَأَنِّي الْقَامُوسُ . وَالثَّانِي وَهُوَ لَاصْطِلَاحِي مَا كَانَ مُشْرُوعًا بِأَصْلِهِ لَا بِوَضْعِهِ . وَلَا يَحْتَاجُ عَلَيْهِ مُنَاسَبَتُهُ لِلْمَعْنَى الْقَوِيَّةِ . وَمِنْ أَدَمٍ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ أَصْلِهِ كَوْنُهُ مَا لَا مَقْصُودَ مَا لِأَجْوَارِهِ وَصَحَّتْ فَإِنْ كَوْنُهُ فَاسِدًا يَجِبُ صَحَّتْ . وَكُلُّ رَدٍّ بِالْفَاسِدِ هُنَا مَا يُمْسِكُ الْبَاطِلَ لِأَنَّهُ يَذْكُرُونَ فِي هَذَا الْبَابِ الْبَاطِلَ أَيْضًا . وَأَمَّا لَعَبُ الْبَابِ بِالْفَاسِدِ دُونَ الْبَاطِلِ وَإِنْ كَانَ مُشْتَمَلًا عَلَيْهِ وَعَلَى الْبَاطِلِ كَمَا تَرْتَمَى كَثْرَةُ وَقُوعُهُ بَعْدَ اسْتِبَاةِ الْبَاطِلِ هُوَ مَا لَا يَكُونُ صَحِيحًا أَصْلًا وَوَضْعًا وَالْفَاسِدُ قَدْ عَلِمَتْهُ كُلُّ مَا أَوْرَثَ خِلَافًا فِي رُكْنِ الْبَيْعِ فَهُوَ مُبْطَلٌ وَمَا أَوْرَثَهُ فِي غَيْرِهِ كَالنَّكاحِ وَالنِّسَاءِ وَالْوَأْدِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ الْمُقْصُودُ مِنْهُ وَعَدَمُ الْإِطْلَاقِ عَنْ شَرْطٍ لَا يَقْتَضِيهِ وَغَيْرُ ذَلِكَ فَهُوَ مُفْسَدٌ وَعَلَيْهِ تَنْقِصُ الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ فَيُقَالُ **بَطُلَ بَيْعٌ مَا لَيْسَ بِمَالٍ كَالْدَمِ وَالْمَيْتَةِ** أَرَادَ بِالْأَمْرِ الْمُسْتَفْصَحُ أَمَّا بَيْعُ الْكَبِدِ وَالطَّحَالِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ وَإِذَا بِالْمَيْتَةِ مَا سَوِيَ السَّمَكِ وَالزَّرَادِ . وَقَيِّدُ فِي الْمَنَاءِ الْمَيْتَةِ بِالْمَيْتَةِ لَعْنَةٍ وَهِيَ الَّتِي مَاتَتْ حَتْفًا أَيْهَا لَا تَعُدُّ مَا لَا عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ لَهْ دِينَ سَمَوِي قَالَ وَأَمَّا قَيِّدُنَا بِقَوْلِنَا لَعْنَةٍ لِيُخْرِجَ الْمُخْتَفِقَ وَأَمَّا لَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ عَنْهُمْ بِعَنْ لَهْ الذَّبِيحَةِ عِنْدَنَا وَلِهَذَا إِذَا بَاعَ أَحَدٌ أَفِيمًا بَيْنَهُمَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِلُّهَا عَنْهُمْ . وَفِي الذَّبِيحَةِ أَرَادَ بِالْمَيْتَةِ مَا مَاتَتْ حَتْفًا أَيْهَا لَعْنَةٍ أَمَّا الَّتِي مَاتَتْ بِالسَّبَبِ كَالْحَنْقِ وَالْجَرْحِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ الذَّبَحِ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ لَا بِاطْلَانِ أَنْتَهَى وَلِذَا كَانَ ذَبَاحُ الْجَوْشَنِ مَالٌ مُتَقَوِّمٌ عَنْهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْفَرَسِ كَمَا فِي الْمَرْجَحِ . قَالَ سَيِّحُنَا فِي بَحْرٍ وَحَاصِلُهُ أَنَّ فِيمَا لَمْ يَمُتْ

جائز ذبحه المصنف
 في التجلد فان كانت
 ميتة عندنا بخلاف الميتة
 حنفت انفة فان
 بيعه فيما بينهما
 صح

حنفت انفة

حَتْفًا أَيْهَا بَلْ بِسَبَبٍ غَيْرِ الذَّبَاةِ رَوَاتَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكَافِرِ فِي رَوَايَةِ الْجَوَانِ وَفِي رَوَايَةِ الْفَسَادِ وَأَمَّا الْبُطْلَانُ فَلَا وَفِي حَقِّهَا فَكُلُّ سَوَاءٍ . وَفِي الْعَرْمِ مَعْنِيَانِ إِلَى الْبَدَايِعِ وَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعُ الْمَيْتَةِ وَالْأَمَامُ وَذَبِيحَةُ الْجَوْشَنِ وَالْمَرْكُ وَالْمَرْكُ وَمَرْكُ التَّحْمِيَةِ عَنِ عَيْنِهَا وَذَبِيحَةُ الْجَوْشَنِ وَالصَّبِي الَّذِي لَا يَمُوتُ وَلَكِنْ ذَبِيحَةُ صَيْدِ الْحَرَمِ مَحْذُورٌ مَا كَانَ الذَّبَاةُ أَوْ حَلَا لَا وَذَبِيحَةُ الْحَرَمِ لِأَنَّ الْكُلَّ مَيْتَةٌ وَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعُ صَيْدِ الْحَرَمِ سَوَاءً كَانَ صَيْدَ الْحَرَمِ أَوْ الْجِلَّ أَنْتَهَى **وَالْحَرْمُ وَالْبَيْعُ بِهِ** أَيُ جَعْلُهُ مَتًا بِأَدْخَالِ الْبَائِعِ عَلَيْهِ **وَالْعَدَمُ وَمَكِينٌ حَقُّ التَّعْلِيلِ** فَإِنَّهُ مُعَدُّومٌ مُخَضَّرٌ **وَالْمَضَامِينُ** جَمْعُ مَضْمُونَةٍ وَهِيَ مَا فِي أَصْلَابِ الْغَوْلِ مِنَ الْمَاءِ **وَالْمَلَاةُ** جَمْعُ مَلْفُوحَةٍ وَهِيَ مَا فِي الْبَطْنِ مِنَ الْخَنِينِ وَيَجِبُ أَنْ يَجْلَّ حَتْفًا عَلَى مَا سَيَكُونُ وَالْأَمَامُ حَلَا وَسَائِرُ بَيْعِ الْحَلِّ فَاسِدٌ لَا بِاطْلَانِ هَكَذَا قَرَّرَهُ مِنْ خَشَرَةٍ . لَكِنْ فِي الْحَرْمِ الرَّايِقُ قَالَ عِنْدَ قَوْلِهِ أَكْثَرُ وَالْحَلُّ وَالنَّسَاجُ أَجَى لَا يَجُوزُ بَيْعُهُمَا . وَالْحَلُّ يَكُونُ الْمَرْبُوعِي الْجَنْبَيْنِ **وَالنَّسَاجُ** جَمْلُ الْجَبَلَةِ وَالْبَيْعُ فِيهَا بِاطْلَانِ **وَالنَّسَاجُ** وَهُوَ جَمْلُ الْجَبَلَةِ لَهْنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْجَبَلِ وَجَمْلُ الْجَبَلَةِ وَلَمَّا فِيهِ مِنَ الْغَيْرِ . وَفِي مَصْنُوعِ عَبْدِ الرَّازِقِ نَهَى عَنْ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَاةِ وَجَمْلُ الْجَبَلَةِ . وَفِي تَلْخِيصِ النِّهَايَةِ بَيْعُ الْحَاوِلِ الْبَاطِلِ وَقَدْ تَسَكَّنَ نَسَاجُ النَّسَاجِ وَهُوَ يُعَوِّدُ إِلَى الدُّوَابِّ وَالنَّاسِ أَنْتَهَى **وَبَيْعُ أَمَةٍ تَبَيَّنَ أَنَّهُ عَبْدٌ وَعَكْسُهُ** أَيُ بَطُلَ بَيْعِ أَمَةٍ ظَهَرَ أَنَّهُ عَبْدٌ وَعَكْسُهُ وَهُوَ بَيْعُ عَبْدٍ تَبَيَّنَ أَنَّهُ جَارِيَةٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ كَبْشًا فَادَا هُوَ نَجْحَةٌ حَيْثُ يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ وَيُخْتَصَرُ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْإِشَارَةَ مَعَ التَّحْمِيَةِ إِذَا اجْتَمَعَ فِي مَخْتَلَفِي الْجِنْسِ يَتَعَلَّقُ الْعَقْدُ بِالْمَسِيٍّ وَيَبْطُلُ لَأَنْفَرَامِهِ وَفِي مُتَخَدِّي الْجِنْسِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَسِيٍّ أَيْهَا وَيَنْعَقِدُ لِرُجُوعِهِ وَيُخْتَصَرُ لِفَوَاتِ الْوَصْفِ كَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ خَبَّازٌ فَادَا هُوَ كَاتِبٌ . وَفِي مَسْئَلَتِنَا الذَّكَرُ مِنْ بَنِي آدَمَ جَسَدَانِ يَتَفَاوَتَانِ فِي الْأَغْرَاضِ وَفِي الْمَعْيُومَاتِ جَسَدَانِ وَاحِدَانِ يَتَفَاوَتَانِ فِيهَا وَهُوَ الْمُتَعَدِّدُ وَالْأَصْلُ كَالْحَلِّ وَالرَّبْسُ جَسَدَانِ . وَالْوَدَّارِي وَالزَّرَادِي عَلَى مَا قَالُوا جَسَدَانِ مَعَ اتِّحَادِ أَصْلِهِمَا كَمَا فِي الْهَدَايَةِ . وَالْأَصْلُ الْمَذْكُورُ لِحَدِّ ذِكْرِ بَابِ النِّكَاحِ وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ هُنَا وَيُجْرَى فِي سَائِرِ الصُّقُوفِ مِنَ النِّكَاحِ وَالْإِجَارَةِ وَالصَّلَاحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ وَالْخَلْعِ وَالْعَتَقِ عَلَى مَا لَمْ . وَمِنْ الْمُخْتَلَفِ جَسَدَانِ مَا إِذَا بَاعَ فُضَّاعًا عَلَى أَنَّهُ يَأْفُوتُ فَادَا هُوَ زَجَاجٌ فَالْبَيْعُ بِاطْلَانِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ . وَبَطُلَ بَيْعُ **مَرْكُوكِ التَّحْمِيَةِ عَمْدًا** وَكَمَا مَاضٍ إِلَيْهِ . فَإِنْ قُلْتُ يَتَبَيَّنُ أَنْ يَجُوزَ الْعَقْدُ فَيَاضُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ فِيهِ فَإِنَّ الشَّاعِرَ فِي بَيْعِ الْغَنَافَةِ كَالْمَرْبُوعِي يَنْفَعِدُ فِيهِ الْبَيْعُ بَعْضُ الْقَاضِي . قُلْتُ حَرَمُهُ مِنْصُومٌ عَلَيْهَا وَلَا مَسَاحَ لِدَّجْهَادٍ فِي مَوْرِدِ النُّصْرِ فَلَا يَنْتَبِهُ خِلَافُهُ وَلَا يَنْفَعِدُ بِالْعَضَاةِ كَمَا فِي الْكَافِي . وَبَطُلَ **بَيْعُ الْكِرَابِ وَكَرِي الْأَضَارِ** قَالَ فِي الْوَلُولِيَّةِ وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ عَمَارَةٌ فِي أَرْضٍ رَجُلٌ فَبَاعَهَا كَانَ ذَلِكَ بَيًّا أَوْ شَجَارًا جَائِزًا بَيْعُهُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِ طَرَفًا وَكَأَنَّهُ كَانَ كَرَابًا أَوْ كَرِي الْأَضَارِ وَخَوْفُهُ فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِمَالٍ وَلَا شَيْءٌ بِمَعْنَى مَا لَا يَجُوزُ أَنْتَهَى يَعْنِي يَبْطُلُ فَإِنَّهُ دَاخِلٌ حَتَّى قَوْلُنَا بَطُلَ بَيْعُ مَا لَيْسَ بِمَالٍ كَالْإِجَارَةِ وَالْجَوَانِ فِي الْكِرَابِ وَكَرِي الْأَضَارِ وَخَوْفُ ذَلِكَ صَرَّحَ فِي الْخَانِيَةِ مُعَلَّلًا لَهُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَالٍ مُتَقَوِّمًا أَنْتَهَى . وَبَطُلَ **بَيْعُ مَا فِي حَكْمِهِ** أَيُ مَا فِي حَكْمِهِ مَا لَيْسَ بِمَالٍ **كَأَمَّا الْوَلُولِيَّةُ وَالْمَكَاتِبُ وَالْمَدْبَرُ الْمُطْلُوقُ** فَإِنْ بَيْعَ هُوَ لَا بِاطْلَانِ لَكِنْ لَيْسَ كِبُطْلَانِ بَيْعِ الْحَرَمِ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ أَبَدًا وَبَقَا لَعْدَمِ تَحْلِيلَتِهِ الْبَيْعُ بِثَبُوتِ حَقِيقَةِ الْحَرَمِ وَبَيْعُهُ هُوَ لَا بِاطْلَانِ لِقَوْلِ الْحَرَمِ لَا ابْتِدَاءً لَعْدَمِ حَقِيقَتِهَا وَلِهَذَا جَائِزُ بَيْعِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَبَعْدَ التَّقَرُّرِ بِبَطْلِ مَا قِيلَ لَوْ بَطُلَ بَيْعُ هُوَ لَا لِكَانِ كِبَيْعِ الْحَرَمِ وَلَزِمَ بَطْلَانُ بَيْعِ الْقَتْلِ الْمَضْمُونِ إِلَيْهِمْ فِي الْبَيْعِ كَالْمَضْمُونِ إِلَى الْحَرَمِ لِأَنَّ لَعْدَمَ دَخْلِهِ فِي الْبَيْعِ أَبَدًا لَكُونِهِ مُخْلَاةً فِي الْجَمَلَةِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ لَتَعْلُقِ حَقِيقَتُهُ فِي الْقَتْلِ بِحَصَّتِهِ مِنْ أَلْفِهِمُ وَالْبَيْعُ بِالْحَصَّةِ بَقَا جَائِزًا كَمَا مَرَّ بِخِلَافِ الْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْبَيْعِ لَعْدَمِ الْحَكْمِيَّةِ لَزِمَ الْبَيْعُ بِالْحَصَّةِ أَبَدًا

وانه باطل وسياتي الكلام على هذا ان شاء الله تعالى. ولو رضى المكاتب بالبيع ففيمه روايتان
والاظهر الجواز. والمراد المدبر المطلق دون المقتد فانه يجوز بيعه ومن ثم قيدناه بالمطلق
ولو بيع المكاتب بغير رضى فاجاز بيعه لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ كزافي
لخاتمه. وفيه ايضا صلاح الاصل ان بيع الثلاثة باطل موقوف بغير رضى جازي ابا رضى في المكاتب
وبالقضاء في الآخرة لقيام المالية انتهى. قال شيخنا في جرح وهو ضعيف لانه لا بد في المكاتب من
الرضى قبل البيع على الصحيح ونفاذا للعصا ببيع ام الولد ضعيف. ففي قضاء البرازية الاظهر عدم
النفاذ وصح في فتح القدر النفاذ بقضاء القاضي. وبيع معتق البعض كالحرق وولد المدبر كالحرق وكذا
ولد ام الولد والمكاتب كمن لم يدخل الولد في الكتابة كذا في السراج الوهاج وبيع مال عطف على
بيع مال ليس بمال غير منتقم كخزير وميتة لم تمت حثفت انها بالثمن اي بالثمن لانه
ولكننا نرى في الفلوس النافعة وهو متعلق بقوله وبيع مال وانما بطل بغيرها بالثمن لانه
لا ينفذ الحكم في طرف المبيع فان المبيع هو الاصل في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف
الثمن والاصل ليس محلا للملك بل ان الثمن لان ثبوته في الزمة انما هو حكما لملكه بمقابلة
ملك مال آخر فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت في الزمة فلا يثبت فيه الملك لاستحالة ثبوت الملك
في المقدور وان قولت بمعنى فسد البيع حتى ملك ما يباع بها وان لم يملك عين الخمر والخزير
وقيد المصة بالقيود المذكورة فيكون ما لا يخلو من الخمر والخزير لومات حثفت انها لا يكون مالا
عند اهل الزمة ايضا وبطل ايضا ببيع قرن صنم الى حرود كيتة ضمت الى ميتة حانت
حثفت انها قد يرد به ليكون كالحرق وانما بطل ببيع الخمر الزكية وارث سمي ثمن كل لان الخمر
غير داخل في البيع اصلا لكونه غير مال وبضمه الى الثمن جعل شرط القبول الثمن وقيل
غير المال شرط القبول المبيع فبطل البيع. وفي العناية وميتة كالتسمية عند كالميتة
والمكاتب وام الولد كالمدر بن تحلف ببيع قرن صنم الى مدبر او قرن غيره او ملك الى وقف
ولو تخلفوا ما به فانه صحيح في الثمن وعنده الملك عند علمائنا الثلاثة وقال الزفر لا يصح لان
محل العقد المجموع ولا يتصور ذلك لانها المحلية في المدبر وخم كالمول والمكاتب وقد
جعل قبول العقد فيه شرطا لصحة العقد في المال فيفسد كالفصل الاول والفريق بين النصيبين
لا يخيصة مطلقا ولها اذا لم يفسد الثمن ان المدبر وخم يدخل تحت البيع ثم ينقض في حقه
فينفسد الثمن عليها حالة النفاذ وهو غير مفسد وفي الفصل الاول والخم لم يدخل في البيع
اصلا فلجواز البيع فيما ضم اليه لكان بيعا بالخصصة ابتداء فلا يجوز لجحالة الثمن عند العقد
وتماه في شروح العناية والكنز كما بطل ببيع صبي لا يقبل قديسه لان الصبي العاقل اذا باع
او اشترى انفسه بغيره وشرائه موقوف على اجازة وليه ان كان لنفسه وناذرا بلا عصة عليه
ان كان لغيره بطريق الوكالة ومجنون ورجع ادعي لم يغلب عليه تراب وشعر انسان وكذا
شعر الخنزير وولده مطلقا وعظمه وعصبه على الصحيح كسعر الادمي وعظمه كذا في البحر وقيدنا
رجع الادمي بكونه لم يغلب عليه تراب لانه لو كان مغلوبا به جاز بيعه كما في بعض المستبررات
وعبارة مولانا في جرح تفيد ان المخلوط بتراب يجوز بيعها مطلقا. وعبارته ولم ينفذ ببيع
الخنزير ودود القتر الاتبع والابيع العذرة الخالصة بخلاف السرقة والمخلوطة بتراب اسى
وبيع ما ليس في ملكه اذ من شرط العقد عليه ان يكون موجودا اما لا متعلقا بملكه في نفسه
وان يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وان يكون مقدورا لتسلم فلم ينفذ ببيع المقدور

قال في الزهر وهو اول ثم نقلنا في باب
عنه العتق الا اوجه الا انما هو متوقف
على قضاء اخر مضى او رد او غيره
العين للجانب 3

قوله وولد المدبر كمن لم يدخل الولد
المدبر كمن لم يدخل الولد كمن لم يدخل
باب العتق لانه لا يتبعه الاب لا يخلو

وماله خطر العدم

وماله خطر العدم كسراج النجاج والحمل واللبن في الضرع والتمر والزروع قبل الظهور
والبن في البطيخ والنوى في التمر والحم في المشاة والخية والسم والالية فيها واكال عصا
وراسها والتجبر في السهم وهذا الفصل على انه ياقوت فاذا هو جازي او هذا الثوب المصري
فاذا هو مصري او هذا العبد فاذا هو جازي كما تقدم او ذرا على ان ياتها آخر فاذا هو لبن او
لوث على انه تصبوع بعصف فاذا هو بن عصف او حنطة في جوث فاذا هي دقيق او دقيق فاذا
هو خبز وهذا الثوب العثر فاذا الخنث من ملح ولو كان سدره من قز وصح لو كان عكسه مع الخيار
اذ الخنث هي الاصل وهذا الثوب على ان طهرا رثه وبطائه وحشوه من كز فاذا الظهارة من
غير المعين فانه ينعقد مع الخيار. قال شيخنا في جرح بعد نقله لما قد مره وما تاتى فيه
واخرجوه عن هذه القاعدة ما في القنية الاشياء التي توجد من البائع على وجه الخرج كاهو العادة
من غير بيع كالعدس والمخ والريش وخوها ثم اشترىها بعد ما التفتت صح انتهى. ويجوز بيع
المعدوم وهذا ولا ينفذ بيع الذين من غير من هو عليه ويجوز من المدبرون لعدم الحاجة الى التمسك
ولم ينفذ بيع المصنوع من غير الغاصب اذا كان الغاصب منكرا له ولا يمتد وكذا بيع الآبق
في ظاهر الرواية كاي البحر لا يطرق السكك فانه صحيح لانه عليه الصلاة والسلام يبيع ما
ليس عند الانسان ورخص في السلم وسياتي الكلام عليه في باب ان شاء الله تعالى وبطل ببيع صرح
بنفي الثمن فيه اما لو سكت عن الثمن فانه ينعقد فاسدا. قال في الخلاصة وفي مجموع النوازل
قال لاخر بعت منك هذا العبد بعشرة دراهم ووهبت منك العشرة وقال الاخر اشتريت لا يصح
البيع كالوباع بدون الثمن. وفي النوازل السراج جازي ولم تجز الحبة. وفي التجريد لوباعه ركن
عن الثمن يثبت الملك اذا اتصل به القبض في قول ابي اس ومحمد رحمهما الله تعالى ولو قال بعت بغير
ثمن لم يملك المبيع وان قبض لان مطلق البيع يقتضي المعاوضة واذا سكت عن الثمن كان غرضه
قيمه فيصير كانه قال بقيمه وكذا جميع الباعات الفاسدة تكون مضمونة بالقيمة بخلاف ما اذا
قال بعت بغير ثمن لانه لا عبرة للمقتضي مع الصريح بخلافه هنا في الايضاح انتهى. وفي التفت
ذكر من جملة البيوع الفاسدة بيع المضطر قال وهو ان يضطر الرجل الى طعام او شراب او لباس او غيرها
فلا يبيعهما البائع الا باكثر من ثمنها بكثير وكذا في السرانه انتهى وحكمه اي حكم ما تقدم بحقه
وهو البيع الباطل عدم ملك المشتري اياه اذا قبضه فلا ضمان لو هلك المبيع عنده اي
عند المشتري لان المقبوض امانة عنده لان العقد اذا بطل بغير مجرد القبض باذن المالك وهو لا
يوجب الضمان الا بالتعدي وقيل يكون مضمونا لانه يصير كالمقبوض على سؤم السراة وهو ان يبي
التمن فيقول اذهب بكذا فان رضيت به اشتريته بعشرة اما اذا لم يرضه فذهب به فذلك
عنده لا يضمن نصر عليه الفقيه ابو الليث قبل وعليه الفتوى كذا في العناية. ثم كما فرغ عن
بيان البيع الباطل شرع في بيان البيع الفاسد فقال وفسد اي بيع ما سكت اي وقع السكت
فيه عن الثمن فان البيع لا يبطل به بل يفسد ويثبت الملك بالقبض لان مطلق البيع يقتضي
المعاوضة فاذا سكت كان غرضه القيمة فكانه باع بقيمه فيفسد ولا يبطل وقد تقدم الكلام عليه
وفسد ايضا ببيع عرض محض وعكسه وهو بيع عرض لا يشتري العرض انما يقصد
تملك العرض وفيه ايزان العرض لا الخمر يعني ذكر الخمر معتبرا في تمام العرض لا في حق نفس الخمر
حتى فسدت التسمية ووجبت قيمة العرض لا الخمر. وكذا اذا باع الخمر بالعرض بان اذل الباني
العرض اذ يعتبر شراء العرض لا الخمر لكونه معاوضة وفسد ايضا ببيعة اي العرض باقر الولد

باب الخمر
وجز الخمر

بخلاف ما اذا كانت الطائفة
من غير المعين

وفي الخمر بيع الزهر الظاهر ان ما في
القنية ضعيف لا سيما لا يكون
بيعا باعناط 3

بيع المضطر
فاسد

والمكاتب والمدبر حتى لو تقاضى ملك المشتري أي بشر العرض العرض لأنهم يدخلون في
 العقد حتى لا يظلم العقد فيما ضمت إلى واحد منهم وبيع معه ولو كانوا كالحمل لطل وفسد ببيع
سمك لم يفسد لأنه ببيع ما لا يملكه هكذا قرره مالك حنبل وفيه شرحه وهذا التعليل يفتيد
 بطلانه لما تقرره من أن ببيع ما لا يملكه السابغ باطل لا فاسد لكن محل وقوعه فاسد أن كان بالعرض
 لأنه مال غير متقوم لأن التقويم بالاحراز ولا إحراز. قال في شرح الوقاية إعلانه نظر كثيرا
 من المسائل في سلك واحد وقال لم يجوز لكن لم يبين أن البيع باطل أو فاسد فأننا أبين ذلك أن
 شاء الله تعالى ففي السمك الذي لم يفسد ينبغي أن يكون البيع فيه باطلا إذا كان بالدرهم والدنانير
 ويكون فاسدا إذا كان بالعرض لأنه مال غير متقوم لأن التقويم بالاحراز ولا إحراز. وأما السمك
 الذي يفسد والقي في خيطه لا يؤخذ منها بلا خيطه ينبغي أن يكون البيع فاسدا لأنه مال مملوك
 لكن في تسليمه عشر انتهى. وهذا الكلام يفسد أحكاما فساد السمك قبل صيده بما إذا كان
 بالعرض والآخر من قسم الباطل والله تعالى أعلم. وفي البحر والسمك قبل الصيد أي لم يجز
 تبعه لكونه باع ما لا يملك فيه فيكون باطلا انتهى **أوصيد ثم البقي في مكان لا يؤخذ منه**
الأبجيلة فإنه فاسد لكونه غير مقدور التسليم قال في البحر قال ومعناه إذا أخذ ثم
 القاه فيها **وان أخذ السمك من الخطرة بدوضا** أي بدون الحيلة صح البيع لكونه مقدور
 التسليم وأما إذا اجتمعت فيها بانفسها ولم يسد عليها المدخل لا يجوز لعدم الملك ولا يجوز
 إحرازه بحيرة لتصاد منها السمك من أحد كما في البحر معزيا إلى الأيضاح **إذا دخل السمك**
فيها بنفسه ولم يسد مدخله لعدم الملك كما تقدم **وفسد بيع طير في الهوي لا يرجع**
 معناه أن يأخذ صيداً يملكه ثم يرسله من يد غيره فيفسده. وأما قيد بناءه من ذلك لأن بيع
 الطير في الهوي قبل أن يأخذ باطل كما في البحر وغيره لأنه غير مملوك فيكون القسم الأول
 وهو الباطل ولو ضاده وسلكه في الصورة الأولى لا يعود إلى الجواز عند مشايخنا وعلى
 قول الكرخي يعود وكذا على الطحاوي ولا فرق بين أن يجعل الطير مبيعاً أو غنماً. وقيد بقوله
 لا يرجع لأنه إذا كان من عادته أن يطير ويرجع إلى مكانه كما في الحمام يصح كما في الخائنة. وعبارته
 وأن باع طيراً له يطير أن كان ذا جناح يعود إلى بيته ويقدر على أخذه بلا تكلف جاز ببعده والافلا
 وفي الخدابة والحمام إذا علم عودها وأمكن تسليمها جاز ببيعها لأنها مقدور التسليم يوافقه وصرح
 به في البحر معزيا إلى الذخيرة لكن قال في البحر قبله أطلقه يعني صاحب الكرخي أطلق في عدم جواز الرجوع
 في الهوي فمثل ما إذا كان الطير مبيعاً أو غنماً أو شئاً ما إذا كان من عادته أن يعود إلى بيته وهو النكاح
 ثم نقل ما عن قاضيان فظاهر طراد أنه المذهب هو عدم الفرق فإن الظاهر أن مراده بالظاهر ظاهر
 الرواية لكنه لم يعثره إلى أحد فيحمل على أن مراده بالظاهر الظاهر من حيث الدراية لا الرواية انتهى
 لكن ذكر في العناية ببيع الطير على ثلاثة أوجه. الأول ببعده في الهوي قبل أن يضطاده وهو لا يجوز لعدم
 الملك. والثاني ببعده بعد أن أضده وأرسله من يد غيره وهو أيضاً لا يجوز لأنه غير مقدور التسليم. والثالث
 ببيع طير يذهب ويحكي كالحمام وهو أيضاً لا يجوز في الظاهر ثم ذكر ما قلناه من أن قاضيان والظاهر
 أن مراده به ظاهر الرواية. وفي فتح القدير وذكر التمرناشي لوباع طير يذهب ويحكي كالحمام فالظاهر
 أنه لا يجوز انتهى **وان كان يطير ويرجع صح** وقد مر أنه. وفي شرح الكرخي الذي يلي إذا كان الطير يطير
 في الهوي ولا يرجع لم يجز ببعده وأما إذا كان له ولرعيه يطير عنه في الهوي ثم يرجع إليه جاز ببعده
 والحمام إذا علم عودها وأمكن تسليمها جاز ببيعها لأنه مقدور التسليم انتهى **وفسد أيضاً بيع الحمل**

قوله يوافقه
 أي يوافقها
 الخائنة
 انتهى

وأما ما يبيع النجاس

وأما كان ببيع النجاس باطلا وبيع الحمل فاسدا لأن عدم الأول مقطوع به وعدم الثاني مشكوك
 فيه كما في شرح الدرر والغدير. وفسر صاحب العناية الحمل بالجنين انتهى. وفي البحر والحمل والنجاس
 أي لا يجوز بيعهما. والحمل يسكن المير بمعنى الجنين والنجاس جبل الخجلة والبيع فيها باطل انتهى النبي
 صلى الله عليه وسلم عن بيع الحمل وحمل الخجلة ولما فيه من الغرر. وفيه مصنف عبد الرزاق نهى
 عن المضامين والملاقيع وحمل الخجلة انتهى **وفسد بيع أمة الإخلاء** لما تقرره من أن ما لا يصح إفراده
 بالفسد لا يصح استثنائه من العقد والحمل كذلك لأنه بمنزلة أطراف الحيوان لا يباع إلا ببيع الأصل
 يتناولها فلا استثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح فيصير شرطاً فاسداً والبيع يفسد به **وفسد أيضاً**
بيع لبن في ضرع للغرر لاحتمال كونه انتفاعاً ولأنه متنازع في كيفية التملك وربما يولد أذن في
 المبيع بغيره والضرع لذات الظلف كالندي للمرأة والجمع ضرع مثل فليس وفلس كذا في المصاح
وفسد بيع لؤلؤ في صدق للغرر وهو مجهول لا يعلم وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليمه إلا بضرع
 وهو كسر الصدف. وعلى أي حال الجواز لأن الصدف لا ينتفع به إلا بالكسر فلا يعد ضرعاً. قد مر
 لأنه لو باع تراب الذهب والفضة في غداً جاز لكونها معلومة وتعلم بالقبض. وفي السراج الوهاج
 لو اشترى دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤ فهي للبائع ولو باع كرش شاة من بوجة لم تستلج جاز وأجاز
 على البائع والمشتري بالخيار إذا رآه. والتلولؤ الدر واحد بضم. والصدف محركة غشت الدر الواحد
 والجمع صداف ذكره في القاموس **وفسد بيع صوف على ظفر غنم** لأنه من أوصاف الحيوان ولأنه
 ينبت من أسفل فيخلف المبيع بغيره بخلاف القوام لا يها تن يد من أعلى وبخلاف الفصيل لأنه يمكن قلعها
 من القطع في الصوف متعين فينتفع التنازع في موضع القطع وقد مر أنه عليه الصلاة والسلام
 نهى عن بيع الصوف على ظفر الغنم وعلى اللبن في الضرع وسمن في لبن وهو حجة على الخيس في يجوز
 بيع الصوف على ظفر الغنم في رواية عنه كذا في الهداية. وفي الإمام الفاضلي عدم جواز بيع قوام
 الخلاف لأنه وإن كان يعلم من أعلاه لموضع القطع مجهول فهو كرش اشترى شجرة على أن يقطعها المشتري
 لا يجوز لمخالفة موضع القطع وما ذكره من منع بيع الشجر ليس متفقاً عليه بل هي خلافية منهم من منعها
 إذا لم يقطع من جوف الأرض ومنهم من أجازه للتقادم بخلاف الفصيل لأنه يعلم فلا تنازع فيما
 يبعده قايماً في الأرض. وفي السراج الوهاج لو سلك الصوف واللبن بعد العقد لم يجز أيضاً
 ولا ينقلب صحيحاً انتهى. والخلاف وزان كتاب شجر الصنف صاف الواحدة خلاف ونصوا على تخفيف
 الدام. وزاد الصاغاني وتشد يد من لحن القوام **وفسد بيع جردع في صنف وذراع من**
ثوب بضرع التبقيض لأنه لا يمكن تسليمه إلا بضرع. وقيد بالتوب لكونه يضرع التبقيض
 كالعمامة والفصيل لأنه إذا كان لا يضرع القطع كما كبرياس فيجوز كما في العناية والبحر. وقول
 الطحاوي في آخر من حايط وذراع من كبرياس أو دينار لا يجوز ممنوع في كبرياس أو محمول على
 كبرياس يتعيب به أما ما لا يتعيب فيه فيجوز كما يجوز بيع قنبر من صبرة فلو قطع البائع الذراع
 أو قطع الجردع قبل فسخ المشتري عاد صحيحاً لزوال المفسد وهو الضرر. ولو باع النوي في القنبر
 أو البز في البطيخ لم يصح وأن شقها وأخرج المبيع لأن فيه وجودها احتمالاً أي هو شيء مغيب
 وهو في خلافه فلا يجوز ببعده. فإن قلت بيع الخطة في سبيلها وأما لها ببيع ما في وجوده
 احتمالاً فإنه شيء مغيب في خلافه وهو جاز. قلت يجب أن جاز باعتبار صحة إطلاق
 اسم المبيع عليه وعلى ما يتصل به فإن الخطة إذا بيعت في سبيلها أو غايباً لم يمت هذه الخطة
 فالمدكور صحيحاً هو المفقود عليه فصح العقد بحاله لتصح لفظه وأما بزر البطيخ والنوي القنبر

وَحَبَّ الْفُطْرَنَ فَاسْمُ الْمَبِيعِ وَهُوَ الْبَزْرُ وَالنَّوَى وَالْحَبُّ لَا يُنْطَلَقُ عَلَيْهِ إِذْ لَا يُقَالُ هَذَا بَزْرٌ وَنَوًى
وَحَبُّ بِلْيَالٍ هَذَا بَطِيخٌ وَتَمْرٌ وَقُطْنٌ فَلَمْ يَكُنِ الْمَبِيعُ مَذْكُورًا أَوْ مَا هُوَ الْمَذْكُورُ فَلَيْسَ بِمَبِيعٍ وَهَذَا
عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَرَى تَحْصِيلَ الْعَمَلَةِ وَاضِحٌ وَطَرِيقٌ مِنْ لَا يَرَى ذَلِكَ عَرُوفٌ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ **وَقَدْ**
لَيْسَ بِمَبِيعٍ ضَرْبَةُ الْقَانِصِ وَهُوَ بِالْعَفَافِ وَالنَّوَى الضَّيْدُ بَانَ يَقُولُ بَعَثْتُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْقَائِ
هَذِهِ الشَّكَّةُ مَرَّةً بَكَرًا **وَقَدْ** أَيْضًا ضَرْبَةُ الْقَانِصِ قَالَ فِي تَهْذِيبِ الْأَزْهَرِيِّ نَبِيٌّ عَنْ ضَرْبَةِ
الْقَانِصِ وَهُوَ الْعَقْدُ أَمْ يَنْ يَقُولُ أَعْرَضَ غَوْصَةً فَمَا أَخْرَجَتْهُ مِنَ اللَّذِي فِيهِ بَلْكَزٌ وَهُوَ مَبِيعٌ
بِاطِلٌ لِعَدَمِ بِلَاكِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْعَقْدِ فَكَانَ غَرَرًا وَجَهًا لَهُ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ **وَصَحِيحٌ فِي**
الْبَنَاءِ رَوَايَةُ الْقَانِصِ بِالْعَيْنِ **وَفِي** الْقَانِصِ الْعَقْدُ أَمْ يَنْ يَقُولُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ عَلَى الْوَلَوِّ أَيْ
وَلَمَّا كَانَ الْحَكْمُ فِيهِمَا وَاحِدًا جَعَلْتُ بَيْنَهُمَا **وَمِنْ** صَرَحَ بِكُلِّ الْحَكْمِ فِيهِمَا وَاحِدًا صَاحِبُ الْعَنَابَةِ
فَأَنَّهُ قَالَ عِنْدَ قَوْلِ الضَّيْدِ ضَرْبَةُ الْقَانِصِ **الْقَانِصُ** الضَّيْدُ يَقَالُ قَنْصٌ إِذَا صَادَ وَضَرْبَةُ
الْقَانِصِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الصَّدْرِ بِضَرْبَةِ الشَّكَّةِ يَقَالُ ضَرْبُ الشَّكَّةِ عَلَى الطَّيْرِ الْقَاهَا وَمِنْهُ
نَبِيٌّ عَنْ ضَرْبَةِ الْقَانِصِ **وَفِي** تَهْذِيبِ الْأَزْهَرِيِّ عَنْ ضَرْبَةِ الْقَانِصِ وَهُوَ الْعَقْدُ أَمْ يَنْ يَقُولُ
وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لَتَا جَرَا غَوْصَةً لَمْ أَخْرَجْتُهَا مِنْ بِلْكَزٍ أَوْ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ وَهُوَ أَنَّهُ
يَجْهَلُ وَأَنْ فِيهِ غَرَرٌ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَدْخُلَ فِي الشَّكَّةِ شَيْءٌ مِنَ الصَّيْدِ وَأَنْ لَا يَخْرُجَ مِنَ الْعَقْدِ
شَيْءٌ أَنْتَهَى **وَقَدْ** نَظِمَ مَوْلَانَا خُشْرُو هَذَا الْمَبِيعِ فِي سِلَاقِ الْفَاسِدِ وَعَلَامَةُ بَحْثِهِ الْمَبِيعُ فَتَبَعَتْهُ فِي الْمَخْصَرِ
لَكِنْ جَبَّ أَنْ يَرَادَ بِالْفَاسِدِ هُنَا الْبَاطِلُ لِأَسَمِعْتُ مِنْ تَصَرُّعٍ صَاحِبِ فَتَحِ الْقَدِيرِ بِهِ مُعْضَلًا
لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْمَبِيعِ **وَفِي** شَرْحِ الْوَقَايَةِ قَالَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا لِمَا ذَكَرْنَا فِي الطَّرِيقِ فِي الطَّو
أَنْتَهَى **وَقَدْ** قَرَأْنَا فِي هَذَا الْمَخْصَرِ أَنَّ مَوْلَانَا الْبَاطِلُ بِمَبِيعٍ مَا لَيْسَ فِيهِ مَلَكَةٌ وَاللَّهُ تَعَالَى **وَالْمَرْبُوبَةُ** يَفْتِي
لَمْ يَجْزِ وَهُوَ مَبِيعُ الثَّمَرِ بِلَا الشُّكَّةِ عَلَى رَأْسِ الْخَيْلِ بِتَمْرٍ بِلَا الشُّكَّةِ بِجُزْءٍ مِنْ كَيْلِهِ خَرَصًا
أَيْ خَرَزًا وَطَنًا لِاحْتِقَاقِهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِثْلُهُ كَيْلًا حَقِيقًا لَمْ يَبْقَ مَا عَلَى الرَّاسِ تَمْرٌ بِلَا تَمْرٍ بِجُزْءٍ
كَالَّذِي يَقَابِلُهُ مِنَ الْجُزْءِ **وَأَمَّا** لَمْ يَجْزِ لَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيٌّ عَنِ الْمَرْبُوبَةِ وَالْمُخَاقَلَةِ **وَالْمُخَاقَلَةُ**
بِمَبِيعِ الْخُطَّةِ فِي سَنَابِلِهَا مِثْلُ كَيْلِهَا خَرَصًا وَلِأَنَّهُ بَاعَ مَكِيلًا بِمَكِيلٍ مِنْ جَنْبِهِ فَلَا يَجُوزُ خَرَصًا
لِأَنَّهُ فِيهِ شُبُهَةٌ أَرَبًا لِلْحَقِيقَةِ بِالْحَقِيقَةِ فِي التَّحْرِيمِ كَالْوَقَايَةِ وَكَانَ أَوْضَعُ عَلَى الْأَرْضِ وَبَاعَ أَصْلَهَا
بِالْأَخْرِ خَرَصًا وَبِمَبِيعِ الْعَنْبِ بِالزَّيْتِ عَلَى هَذَا كَذَا فِي الْعَنَابَةِ وَفِيهِ كَلَامٌ لِأَنَّهُ فَتَرَ الْمَرْبُوبَةَ بِأَسَمِعْتُ
مَنْ يَبِيعُ الثَّمَرِ بِالشُّكَّةِ عَلَى رَأْسِ الْخَيْلِ بِتَمْرٍ بِالشُّكَّةِ وَهُوَ ظَلْفُ الْحَقِيقِ لِأَنَّ الثَّمَرِ بِالشُّكَّةِ حَمْلُ
الشَّجَرِ رُطْبًا كَانَ أَوْ بُسْرًا أَوْ غَيْرَ وَادَّامَ يَكُنْ رُطْبًا جَانِ لَا خِلَافَ فِي الْجَنْسِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ يَبِيعُ رُطْبًا
بِشَجَرٍ إِلَى آخِرِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى **وَالْمَرْبُوبَةُ وَالْمَرْبُوبَةُ وَالْقَائِلُ** هَذِهِ يَوْمَ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ
فَبَنِي عَنْهَا وَهِيَ أَنْ يَتَرَ أَوْضَ الرَّجُلَانِ عَلَى سِلْعَةٍ أَيْ يَتَسَاوَمَا فَادَّامَ الْمُسَاهَا الْمُشْتَرِي أَوْ بَنَدَ هَا
أَيْ الْمَبِيعِ أَوْ وَضَعَ الْمُشْتَرِي عَلَيْهَا خَصَاةً لَزِمَ الْمَبِيعُ رَضَى الْمَبِيعُ أَوْ لَمْ يَرْضَ وَالْأَوَّلُ يَبِيعُ
الْمَرْبُوبَةَ وَالثَّانِي الْمَرْبُوبَةَ وَالثَّلَاثُ الْقَائِلُ لِلْجَرِّ لِأَنَّ فِيهَا تَقْلِيلًا بِالْخَطَرِ وَلَا يَدْرِي فِي هَذِهِ السُّبُوعِ
أَنْ يَسْبِقَ الْكَلَامُ مِنْهَا عَلَى الْعَنْ كَمَا فِي الْبَحْرِ **قَالَ** شَارِحُ الْوَقَايَةِ هَذِهِ السُّبُوعُ فَاسِدَةٌ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَا يَبِيعُ
مُتَعَلِّقًا بِأَصْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ فَيَكُونُ كَالْقَارِ **وَقَدْ** بَيَّنَّ مِنْ قَبْلِ بَيْنِ الْحَاكِمِ الْمَبِيعُ وَهَذَا إِذَا م
يَشْتَرِطُ فِيهِ خِيَارَ التَّعْيِينِ وَأَنْ اشْتَرَطَ فِيهِ بَانَ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا عَلَى أَنْ يَأْخُذَ بِمَا شَاءَ جَازٍ وَقَدْ
بَيَّنَّا أَنَّهُ يَجُوزُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ مِنْ عَيْنٍ لَا يَجُوزُ وَلَا خِلَافَ فِيهِ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَوْ قَبَضَ مَا وَمَا تَامَعًا
يُضْمَنُ نِصْفَ قِيَمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُضْمَنٌ بِالْقِيَمَةِ لِأَنَّهُ مُقْبُوضٌ بِحَكْمِ الْمَبِيعِ الْفَاسِدِ وَالْآخَرُ أَمَانَةٌ

غير مخصص
العدة

وَلَمْ يَصْرَحْ

وَلَيْسَ أَصْلُهَا بَانًا وَلِي مِنَ الْآخِرِ فَشَاعَتْ الْأَمَانَةُ وَالضَّمَانُ وَلِهَذَا لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ صَحِيحًا بَانَ كَانَ فِيهِ
خِيَارُ الْمُشْتَرِي يُضْمَنُ نِصْفَ ثَمَرٍ كُلِّ وَاحِدٍ وَالْفَاسِدُ مُعْتَبَرٌ بِالصَّحِيحِ وَالْقِيَمَةُ هُنَا كَأَنَّ ثَمَرَهُ وَلَوْ تَامَا
مَرَّتَيْنِ مُضْمَنُ قِيَمَةِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ مُضْمَنُ تَعْدَارِ الرَّدِّ فِيهِ وَتَامَا فِي الْبَحْرِ **وَقَدْ** بَيَّنَّ **الْمَرْبُوبَةُ**
وَأَجَارَ نَحْنُ أَيْ الْمَبِيعُ الْمَرْبُوبُ وَهُوَ الْكَلَّا فَلَمْ يَدْرَ عَلَى مَا لَا يَمْلِكُهُ لَأَسْتَرَاكَ النَّاسُ فِيهِ بِالْحَدِيثِ
النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ **الْمَاءُ وَالْكَلَّا وَالنَّارُ** وَأَمَّا الْأَجَارَةُ فَلَمْ يَحْدِثْ عَلَيْهَا سَبَلٌ عَلَى اسْتِثْلَاكِ عَيْنِ مَبِيعٍ
وَلَوْ عَقِدْتَ عَلَى اسْتِثْلَاكِ عَيْنِ مَلُوكٍ بِأَنْ اسْتَأْجَرَ بِقَرَّةٍ لِيَشْرِبَ الْبَانُ لَا يَجُوزُ نَحْنُ **أَوَّلَى** وَفِي
الْمُصْبَاحِ وَالرَّغْبِ بِالْكَسْرِ وَالْمَرْبُوبُ بِمَعْنَى الْكَلَّا لِأَنَّ بَيْعَ رِقَّةِ الْأَرْضِ وَأَجَارَهَا جَائِزٌ **وَمَعْنَى**
الشُّكَّةِ فِي النَّارِ الْأَصْطِلَاقُ وَتَحْفِيفُ الشَّيْبِ يَفْعَلُ إِذَا وَقَدَ رَجُلٌ نَارًا فَكُلُّهَا أَنْ يَصْطَلِيَ بِهَا
أَمَّا إِذَا ارَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِالْحَبِّ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَبَا ذَرٍّ صَاحِبِهِ وَمَعْنَاهُ فِي الْمَاءِ الشُّرْبُ وَسُقَى الدُّوَابَّ
وَالْإِسْتِغْنَاءُ مِنَ الْآبَارِ وَالْحَيَاضِ وَالْأَنْهَارِ الْمَلُوكَةِ وَفِي الْكَلَّا أَنْ لَهُ احْتِشَاشُهُ وَأَنْ كَانَ فِي أَرْضِ
مَلُوكَةٍ غَيْرَ أَنْ لَصَاحِبِ الْأَرْضِ أَنْ يَمْنَعَ مِنَ الدُّخُولِ فِي أَرْضِهِ وَإِذَا مَنَعَ فَلْيَعْنِ أَنْ يَقُولَ إِنَّ لِي فِي
أَرْضِكَ حَقًّا قَامًا أَنْ تَوْصِلَنِي إِلَيْهِ أَوْ تَحْتَشَهُ أَوْ تَسْتَقِي وَتَدْفَعَهُ لِي وَصَرَحَ مِنْكَ خُشْرُو **وَقَدْ** بَيَّنَّ
هَذَا الْمَبِيعُ وَصَرَحَ فِي شَرْحِ الْوَقَايَةِ بِبُطْلَانِهِ وَعَلَامَةُ بَحْثِهِ الْأَجْرَانِ وَاللَّهُ تَعَالَى **وَالْمَرْبُوبَةُ**
وَبَيْضُهُ **وَالْخَلُّ** أَمَّا الدُّرُودُ فَالْمَذْكُورُ هُنَا مِنْ الْجَوَازِ مُطْلَقًا مِنْ هَبِّ حَمَلٍ لَكُونُهُ مُنْقَضًا بِهِ وَكُنَّا
الْخَلُّ يَجُوزُ بَيْعُهُ عِنْدَهُ وَالنَّوَى عَلَى قَوْلِهِ فِي دُرُودِ الْقَزْنَ كَمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَصَرَحَ فِي الْخُزْعةِ
وَالْخِلَافَةِ بَانَ النَّوَى عَلَى قَوْلِهِ أَيْضًا فِي بَيْعِ الْخَلِّ **وَالْحَبُّ** مِنْ صَاحِبِ الْكَتْرِ كَيْفَ اخْتَارَ قَوْلَهُ
بِهِ فِي الدُّرُودِ دُونَ الْخَلِّ بِمَا مَرَّجَ وَعَلِمَهُ لَمْ يَطْلَعْ عَلَى أَنَّ النَّوَى عَلَى قَوْلِهِ فِيهِمَا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجُوزُ
بَيْعُ الدُّرُودِ لِأَنَّهُ مِنَ الْهَوَاءِ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَجُوزُ إِذَا ظَهَرَ فِيهِ الْقَزْنُ تَبَعًا وَأَمَّا بَيْضُهُ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ لَمَّا كَانَ الصُّرُورَةُ وَقِيلَ أَبُو حَنِيفَةَ كَمَا فِي دُرُودِهِ وَكَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
وَأَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ بَيْعُ الْخَلِّ وَبِحَرِّ جُزْءِهِ إِذَا كَانَ يَحْتَرُّ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ مُنْقَضٌ بِهِ حَقِيقَةً وَشَرْعًا
يَجُوزُ بَيْعُهُ وَأَنْ كَانَ لَا يَحْتَرُّ كَالْبَنْفَلِ وَالْحَارِ وَلَهُمَا أَنَّهُ مِنَ الْهَوَاءِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ كَالزَّيْتِ وَالْإِسْتِغْنَاءُ
بِمَا يَخْرُجُ مِنْهُ لَا يَبِينُهُ فَلَا يَكُونُ مُنْقَضًا بِهِ قَبْلَ الْخُرُوجِ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ النَّوَى عَلَى قَوْلِهِ مِنْ ثَمَرٍ
جَزْمًا بِالْجَوَازِ فِي الْمَخْصَرِ **خِلَافَ غَيْرِهَا** أَيْ غَيْرِ دُرُودِ الْقَزْنَ وَالْخَلِّ مِنَ الْهَوَاءِ **فَأَنَّهُ** لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ
اتِّفَاقًا كَالْحَيَاتِ وَالْعَقَامِ وَالْوَزْعِ وَالْقَنَاقِزِ وَالْجَمَلِ وَالضَّبِّ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الْبَحْرِ إِلَّا الْكَلَّا
كَالصَّدْفِ وَالسَّرَطَانِ وَالسُّلْفَانَةِ وَفَرْسِ الْبَحْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَذَا فِي فَتَحِ الْقَدِيرِ **وَفِي** الْمُجْتَبَى وَلَا يَجُوزُ
بَيْعُ هَوَاءٍ إِلَّا فِي رَمَائِهِ الْبَحْرِ كَالسَّرَطَانِ وَالصَّدْفِ وَالْإِسْمَكِ وَمَا يَجُوزُ الْإِسْتِغْنَاءُ بِجِلْدِهِ أَوْ عَظْمِهِ
فَالْحَاصِلُ أَنَّ جَوَازَ الْمَبِيعِ يَدْرُجُ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ أَيْ هَذَا ظَاهِرٌ فَلَيْسَ الْمَقُولُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ تَعَالَى **وَفِي**
الْمُجْتَبَى أَيْضًا وَجُزْءُ الْبَيْعِ الْعَلَقُ صَحِيحٌ بِهِ يَفْتِي بِحَاجَةِ أَنْتَهَى **وَالْأَبَقُ** لَهْنِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِأَنَّهُ
لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ وَهَذَا الْمَبِيعُ فَاسِدٌ لَوْ جُودَ الْمَالُ الْمُتَقَرَّرُ لِأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ عَلَى تَسْلِيمِهِ **الْأَمِنْ** بَيْنَ عَيْنِ
أَنَّهُ أَيْ الْأَبَقُ **عِنْدَهُ** فَأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَجُوزُ لَزَامُ الْمَانِعِ وَهُوَ عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ **وَصَرَحَ** بِضَادِ هَذَا
الْبَيْعِ شَارِحُ الْوَقَايَةِ وَتَبَعَهُ مَوْلَانَا خُشْرُو فَأَنَّهُ نَظَمَهُ فِي سِلَاقِ الْفَاسِدِ **لَكِنْ** فِي الْبَحْرِ وَلَوْ بَاعَهُ عَدَا
مَنْ الْأَبَقُ لَا يَتِمُّ ذَلِكَ الْعَقْدُ لِأَنَّهُ وَقَعَ بِاطِلًا لَا نَعْدَامَ الْحِلَّةِ كَبَيْعِ الطَّيْرِ فِي الْمَصَا **وَعَنْ** أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ
يَتِمُّ الْعَقْدُ إِذَا لَمْ يَبِيعْ لِأَنَّ الْعَقْدَ انْقَضَ لِقِيَامِ الْمَانِعِ وَالْمَانِعُ قَدْ ارْتَفَعَ وَهُوَ الْعَجْزُ عَنِ التَّسْلِيمِ كَمَا إِذَا
أَبَقَ الْمَبِيعُ **وَهَكَذَا** يُرْوَى عَنْ جَمَلٍ كَذَا فِي الْمَصْرِيَّةِ وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَبِهِ كَانَ يَفْتِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ **بِالْمُجْتَبَى**
كَأَنَّهُ الذَّخِيرَةُ **وَرَجَّحَ** فِي فَتَحِ الْقَدِيرِ الْقَوْلَ بِالْفَسَادِ بَعْدَ حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِيهِ بِقَوْلِهِ وَالْوَجْهَ عِنْدِي أَنَّ عَدَمَ

وهو ما ترعاه الدواب للبحر المالح
انتهى فيه المبرجى بمعنى صح

تير لواء عطاء امرأة لاخرى بزر العرق النصف
فماست عليه حتى ادركت فالتفت لصاحبه
البر لا تترك من بين يديها ما هو على صاحبه
البر لا تترك من بين يديها ما هو على صاحبه
وشر لا تترك من بين يديها ما هو على صاحبه
بالنصف منها او دجاها لكونه النصف
بالنصف كثره العيني وعنه وقال في الزهر
والنصف في كل نصف في النصف النصف
لكونه الحادث منه بالنصف مثلا وهو
وزنه والنصف النصف بالجماع كله
لصاحب النصف واللعلى اجره كله
والله اعلم

والسلف

القدرة على التسليم بفساد المبتطل انتهى. وما يقوي به القول بالفساد صحة اعتاقه وتدريبه
وهو دليل بقاء الخلل ولو فوات الخلل لما جاز بهذا القول أخذ الكرخي وجماعة من مشايخنا كافي العناية
وفتح القدير ثم قرع على ما ذكر بقوله **ولو باعه** أي **البيع** ثم عاد من **بابه** **يتم البيع** على القول بالفساد
لزوالمنا من التسليم **وقيل** قايله أبو عبد الله البجلي لا يتم البيع على **الأظهر** من الرواية كونه
وقع باطلا. فالقول كافي في فتح القدير أن اختلاف الرواية والمساخ فيه بناء على الاختلاف في أنه باطل
أو فاسد فأنك قلت أن ارتفاع المفسد في الفساد يردده صحيحا لأن البيع قائم مع الفساد وارتفاع
المبتطل لا يردده لأن البيع لم يكن قائما بصفة المبتطل بل بعد ما فوج به المبتطلان عدم القدرة على التسليم
ووجه الفساد قيام المالية والملك انتهى **ولكن امرأة في وعاء** فترده دفعا لما عسي يتوهم أن
بيعه في الضرع لا يجوز كسائر البان الحيوانا في الوعاء يجوز **ولو كانت المرأة أمة** في ظاهر
الرواية. وعن أبي إسحق أنه يجوز بيع لبن الأمة لأنه يجوز إيراد البيع على نفسها فيجزى بها اعتبارا
لجزءها بكل والجواب أنه اعتبارا مع وجود الفارق فلا يجوز. وبينا أن الرق حل نفسها وما حل فيه
الرق جاز بيعة وأما اللبن فلا رفق فيه لأن الرق يخص محل القوة التي هي ضد الرق يعني العتق وهو
أي الخلل هو الخي ومفناه أنها صفتان متعلقتان على موضوع واحد فمما صدان وإذا الحياة في اللبن
لا يرد عليه الرق ولا العتق لا تنقأ الموضوع **وشعر الخنزير** لأنه نجس العين فليس بماله فلا يجوز
بيعه وعليه الإجماع ولأنه نجس العين ونجس العين لا يجوز بيعه أهانة له **وجاز الانتفاع به** أي
بشعر الخنزير **الخنزير** للضرورة لأن غيره لا يعمل عمله. فان قلت إذا كان كذلك وجب أن يجوز
بيعه. قلت اجبت عنه بأن يوجب مباح الأصل فلا ضرورة إلى بيعه وعلى هذا قيل إذا كان لا يولد
ألا بالبيع جاز بيعه لكن الثمن لا يطيب الباع وقال أبو الميثان كانت الاسكفة لا يجوز شعر
الخنزير إلا بالشراب يعني أن يجوز لم الشرا ولو وقع في الماء فسد عند أبي إسحق لأن الإطلاق للضرورة
ولا ضرورة إلا في حالة الاستعمال وقال محمد لا يفسد لأن إطلاق الانتفاع به دليل طهارته ووقع
الظاهر في الماء لا ينجسه. **والظاهر** من صنيع الهداية اختيار قول أبي إسحق حيث أخر دليله قبل هذا
إذا كان مستوفيا وأما المجرور فظاهر كذا في الترتيب وقاضيان كذا أفاده الأكل في العناية. وفي
فتح القدير قال أبو إسحق أنه لو وقع في ماء قليل فسد وعند محمد لا ينجسه لأن محل الانتفاع به دليل
طهارته والصحيح قول أبي إسحق لأن حكم الضرورة لا يبعد أهائه وهي في الخنزير فيكون بالنسبة إليه فقط
كذلك انتهى. أقول هذا مخالف لما في الخبر من قوله وغيره الذي أن كان نجس العين كالخنزير والكلب
على القول بأنه نجس العين لا ينجسه إذا لم يصل إلى الماء وهو الأصح وقيل دبره منقلبت إلى الخياض
فلم يفسد الماء بخلاف غيره من الحيوانات انتهى. **فإن فضية هذا الكلام** أن الأصح أنه ان وقع في الماء
القليل لا يفسد لأن الكلام في بيزد وزا القدر الكثير لا ينجي والله تعالى أعلم. فان قلت قد تناقض
كلام صاحب الهداية ومن تبعه فانه جعل البيع في شعر الأدمي وفي لبن المرأة أهانة مانعة من جواز
البيع للمزور الأكرام والبيع ينجيه **وجعله** في سبيل بيع الخنزير والخنزير براعنا فبطل المزور/ الأهانة
شرحها والبيع أعز. قلت اجبت عنه بأن الفعل الواحد قد يكون بالنسبة إلى محل أهانة وبالنسبة
إلى آخر أكرام مثله لو أمر السلطان بعض شيا من كدواب يلزم الوقوف بالحضرة مع الواقفين
فكان غاية الأكرام له ولو أمر القاضي بذلك كان غاية الإهانة له فالخنزير والخنزير في غاية الإهانة
شرعا فلو جعل مبيعا مقابله ببدل الذراهم أو الثياب كان غاية الكرامة والأدمي مكرم شرعا وإن
كان كافرا فإيراد العتق عليه وأبتراله به والخافق بالجمادات إذ لاله انتهى. صرح في فتح القدير

وحالة الوقوع غير حالة الاستعمال

وقيل كخنزير في البر لا يفسد

الأدب كرم وان كان كافرا

شرح الوقاية

وشرح الوقاية بطلان هذا وصرح في الوقاية بطلان بيع الجلد قبل أن يدبغ أيضا كما
سأ في تقريره فهو من القسم الباطل وقد ذكره من لا خسر وفي قسم الفساد وليس منه كما علمت
وجلد ميتة قبل الدبغ لأنه غير منتفع به لخاصته قال صلى الله عليه وسلم لا تنتفعوا من الميتة
بأهاب وهو اسم لغير المداوغ كذا روي عن الخليل. فان قلت نجاسته بجاورة بانضال الكرشوات
ومثله لك يجوز بيعه كالنوب النجس فكيف حكمه بطلانه. قلت اجبت عنه بأنها خلقتة فما لم
يزايله بالرباع فهو كعين الجمل بخلاف نجاسة النوب فانها ليست كذلك. فان قلت قوله لا تنتفعوا
نهي وهو يقتضي المشروعية فمن أين الدأجوان. قلت انه نهي عن الأفعال وهو لعدم الجواز كحقته
الأكل في تقريره **وبعد** أي بعد الدبغ **يباع** جلد الميتة **ويستفاد به** لطهارته حينئذ **لغير الأكل**
فانه لا يجوز أكله بعد الدبغة وإن كان طاهرا ذكره في السراج الوهاج حيث قال مسئلة جلد الميتة
بعد الدبغ هل يجوز أكله إذا كان جلد حيوان ما كرك اللحم قال بعضهم نعم لأنه طاهر بجلد الشاة
المذكاة وقال بعضهم لا يجوز أكله وهو الصحيح لقوله تع حرمت عليكم الميتة وهذا جزء منها وقال
عليه الصلاة والسلام في شاة ميمونة إنما يحرم من الميتة أطعمتها مع امره لم بالدبغ والانتفاع وأما
إذا كان جلد ما لا يؤكل كالخار فإنه لا يجوز أكله إجماعا لأن الدبغ فيه ليس باقوي من الذكاة ودكانه
لا ينجيه فكذا دباغه انتهى **كما يستفاد به** **بالاحتياط** **حياته منها** أي من الميتة كعظمها وعصبها وصوفها
وشعرها وریشها ومنقارها وظلمتها وأظفارها فان هذه الأشياء طاهرة لا تعلب الحياة فلا تجلها
الموت وتقدم الكلام عليه في الطهارة. **والفيل** كالخنزير نجس العين عند محمد فيكون حكمه حكمه
وعند أبي حنيفة وأبي إسحق هو كسائر السباع نجس السور والخم لا العين فيجوز بيع عظمه والانتفاع
به في الخلل والمعاملة والركوب فكان كالكلب يجوز الانتفاع به. قيل وروي أن النبي صلى الله عليه
وسلم اشترى لحا طمة رضي الله تعالى عنها سوارين من عاج فظهر استعمال الناس له من غير تكسر ومنهم
من حكى إجماع العلماء على جواز بيعه. وفي البخاري قال الأزهري في عظام الميتة نحو الفيل وغيره
أدركت ناسا من سلف العلماء يشتطون بأولي هون فيها لا يرون بأسا. وقال ابن سيرين وأبو
لاباس تجارة الحاج. **وروي** أبو إسحق عن أبي حنيفة منع بيع القرد وروي الحسن عنه أنه يجوز بيعه
وهو المختار ولأنه ما يستفاد به في بعض الأشياء انتهى **وهو شبيه ما باع بنفسه أو بوكيله بأمره**
من الثمن الأول **قبل نقد الثمن** وأما منعنا جواز استعماله بقوله عائشة رضي الله تعالى عنها لملك
المرأة وقد باعته بثمانية بعد ما اشترت بثمان مائة بيث ما شريت واشترت أبي زيد بن رستم
أن الله تعالى أبطل حجه وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لم يبت ولأن الثمن لم يدخل في ضمانه
فإذا وصل إليه المبيع وقعت المقاصة بقي له فضل يك عوض علفا وما إذا باع بالعرض لأن الفضل
أما يظهر عند المجانسة. أطلق في الثمن فإذا كان الحكم المذكور وهو فساد البيع مشروطا إذا لم
يقبض جميع الثمن حتى لو قبض بعضه ولم يقبض الباقي فالفساد على حاله وبه صرح في السراج الوهاج
حيث قال لا يجوز أن يشتريه بأقل من الثمن وأن يقبض منه درهم ولا بد من نقد جميع الثمن انتهى. وفي
الفتية لو قبض نصف الثمن ثم النصف بأقل من نصف الثمن لم يجر وكذا لو أكل الباع على المشتري انتهى
وشرائه من لا يجوز شراؤه له كوله وقاله **كشراؤه بنفسه** فلا يجوز أيضا حلفا عما في غير التبع
والمكاتب وكذا الحكم لوباعه وكالة من غيره أو اشتراه بطريق الوكالة لغريم إذا كان هو الباع وسئل
كله شراؤه الكل أو البعض كالمشقة وخروج شراؤه الباع ووكيله عند الإمام لأن العقد
وقع له كونه أصلا في الحقوق خلا فالأما كونه قابلا مقامه ولكن لا تطيب إلى يادة له عند الإمام وإن ملكه

للمتة

بيع القرد

واما شرآ البائع من اشترى من مشترىه فجاء من اتفاقا كما في البحر. وشرط في السراج الوهّاج
لجوز ان شراء وارث البائع ان يكون من يتجوز شهادته لكونه في حياته والا لا يجوز وهو قيد أغفله
كثير وان كان معلوما من بيان حكم سواء من لا يجوز شهادته له. والمساواة بالسرا من مشترىه حقيقة
او حكما كالسرا من وارث مشترىه. والفرق بين الوارثين ان وارث البائع انما لم يقم مقامه لان هذا
ما لا يورث وهو انما يقوم مقامه فيما يورث بخلاف وارث المشتري فانه قام مقامه في ملك العيان
وهذا من احكامها. وقيد ببيع لان الجبيع لو انتقص خرج ان يكون شراء ببيع فيكون التقصاات
من الثمن في مقابلة ما انتقص من العيان. سواء كان بقدر ما انتقص او اكثر منه. وعلى هذا انتزع ما لو
الجارية عند المشتري ثم اشتراها البائع باقل ان كانت الولادة تنقصها جاز كما لو دخلت عيب
عند المشتري ثم اشتراها منه باقل وان لم تنقصها لا يجوز لانه يتحصل به ربح لم يدخل في ضمانه
كنا في فتح القدر. ولا بد ان يكون التقصاات فيها من حيث الذات لان العين لو نقصت قيمتها بتغير
الاسعار لم يجز الشراء باقل لان تغير السعر غير معتبر في حق الاحكام كما في حق العاصب وغيره
فعاد اليه المبيع كما خرج عن ملكه فيظهر ان ربح كذا في تبين الكثر. ولا بد ان يكون ربح من عدم التجران
من اتحاد الثمن فان اختلف جلس الثمن جاز مطلقا يعني سواء كان الثمن البائى اقل من
الاول ولا لان النسخ لا يظهر عند اختلاف الجنس والدراهم والدينارين جنس واحد ههنا
حتى لو كان العقد الاول بالدرهم فاشتراه بالدينارين وقيمتها اقل من الثمن الاول لم يجز استمكنا
وجاز قياسا وهو قول زفر لا يهاجس ان حتى لا يجري ربا الفضل بينهما. ولنا انهما جنسان صورة
وجنس واحد معنى لان المقصود بهما واحد وهو القيمة فبالنظر الى الاول يصح وبالنظر الى الثاني
لا يصح فقلنا المحرم على المبيع لقوله عليه الصلاة والسلام ما اجتمع الحلال والحرام الا وقد غلب
الحرام الحلال. وانما قد بنا بقولنا ههنا لان الدرهم لا يجري مجرى الدينارين في جميع الاحوال
بل يجري في مواضع دون مواضع. قال الهادي في فصوله ان الدينارين يجري الدرهم في
سبعة اشياء. احدها اذا كان على الرجل دين درهم وقد استنع من القضا فوقع من ماله في يد القاضي
دنانير كان له ان يصرفها بالدرهم حتى يقضى عنه ولا يفعل ذلك في غير الدينارين يعني عند اتيح
وعندها في غير الدينارين ايضا. والثاني اذا كانت المضاربة درهم فأت رب المال وعزل المضارب
عن المضاربة وفي يد درهم او دنانير لم يكن للمضارب ان يشتري بها شيئا ولكن يصرف الدينارين بالدرهم
ولو كان في يد مال آخر سوى الدينارين من العروض او الكيل او الموزون كان له ان يصرف فيه حتى
يحوّله الى راس المال ولو باع المتاع بالدينارين لم يكن له ان يستبدل به غير الدرهم. والثالث اذا كانت
المضاربة درهم في يد المضارب فاشترى متاعا بكيلى او وزنى كن للمضارب دون المضاربة
ولو اشترى بالدينارين كان الشراء على المضاربة. والرابع اذا باع ثوبا بدين درهم نسيته ثم اشتراه
بشي من الكيل او الموزون او العروض وهو اقل قيمة من الثمن الاول جاز ولو اشتراه بدنانير وهي اقل
قيمة من الدرهم لم يجز وقد ذكرناه آنفا. والخامس اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم فباعه باثني عشر ثم
اشتراه بدنانير لا يبيعه من اجله لانه يحتاج الى ان يحط من الدينارين بوجه وهو درهمان في قول ابي ح
ولا يترك ذلك الا بالحد والظن ولو اشتراه بغير ذلك من الكيل او الوزنى او العروض باعه
من اجله على الثمن الثاني في كل من غير حظ. السادس لو اخبر الشفع ان المشتري اشترى الدار بالف
درهم فبطل الشفعة ثم تبين انه قد اشتراها بدنانير قيمتها الف درهم او اكثر بطلت الشفعة وان
كان الشراء بمال آخر لم تبطل ولو كان الشراء بعد او شيء من ذوات القيمة ان كانت قيمته مثل الف

ورب عند المشتري
ثم اشتراها البائع

واكثر بطلت

او اكثر بطلت شفعته وان كانت اقل لم تبطل الشفعة لان ههنا ياخذ بالقيمة وفي الاول بالمثل
والسابع اذا اكن الرجل على ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بخمسين دينارا فقيمتها الف درهم واكثر
كان البيع على حكم الاكراه ولو باعه بكيلى او وزنى او عرض لم يكن البيع على حكم الاكراه. ثم قال وزايت
في بعض الكتب الفضة القديمة الدراهم والدينارين جنس واحد عند ابن ابي ليلى مطلقا وعندنا في بعض
الاحكام كذلك كالزكاة وقيم المتلفات والروش الخبايا وكذلك في الشراكات اذا كان مال احد
درهم ومال الآخر دنانير ولذا ان كان راس مال المضاربة دنانير فاشترى بالمضارب دراهم
لا يملك رب المال نصيبه انتهى. وصح البيع فيما ضمن اليه اي الى شراء ما باعه باقل قبل نقد الثمن كما ان
اشترى جارية بخمس مائة ثم باعها واخرى معها من البائع قبل ان ينقد الثمن تخمس مائة فالبيع جائز
في التي لم يشتريها من البائع ويصدق في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن في مقابلة التي لم يشتريها
منه فيكون مشتريا للآخرى باقل مما باع وهو فاسد عندنا ولم يوجد هذا المعنى في صاحبها ولا يستقيم
الفاسد لكونه ضعيفا لا جهادا فيه اولاه باعتباره شبهة الربا اولاه طاري لانه يظهر بانقسام
الثمن او المقاضاة فلا يشتري الي غيرها وزيت على ان يزمنه بظرفه ويطرح عنه بظرف كراي كراي
اي لم يجز البيع بهذا الشرط لانه شرط لا يقتضيه العقد فيفسد فان مقتضاه ان يطرح عنه
وزن الطرف ما يوجد وعسى يكون وزنه اقل من ذلك او اكثر فشرط مقدار معين يخالف لمقتضاه
بمخلاف شرط طرح وزن الطرف عنه فانه يجوز لكونه موافقا لمقتضاه ولو اختلفا في تفسير
الظرف وقدره فالقول للمشتري يعني لوزن المشتري الزق فوزن فجا عشرة ارطال فقال
البائع الزق غير هذا وهو خمسة ارطال فالقول للمشتري لان هذا الاختلاف اما ان يعتبر في تفسير
الزق المتعرض او مقدار الثمن فان كان الاول فالمشتري قابض والقول قول القابض ضمينا كما في صاحب
او امينا كالمودع وان كان الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه
ينكر الزيادة والقول للمكرم مع يمينه واذا برهن البائع قبلت يمينه. فان قلت الاختلاف في
الثمن يوجب التحالف فوجه العدول الى الخلف. قلت اجيب بان موجهه اذا كان قصدا وهذا
ضمي لوقوعه في ضمن الاختلاف في الزق. والفقهاء فيه ان الاختلاف لا يترتب في الثمن انما يوجب
التحالف ضرورة ان كل واحد منهما مدع عقدا آخر واما الاختلاف بناء على اختلافهما في الزق فلا يوجب
الاختلاف في العقد فلا يوجب كذا في العناية وصح بيع طريق حد اولا وههنا اي بيع طريق
بين له طول وعرض ولم يبين له ذلك صحيح اما الاول فظاهر واما الثاني فله ان لم يبين ثمة
بعرض باب الدار العظمى كذا في النهاية وعلى التقديرين فيكون عينا معلوما فيصير بيعه وكل اتصح
ههنا لا يصح بيع مسيل الماء وههنا لانه مجهول اذ لا يدري قدر ما يشغله من الماء وصح بيع
حق المرور بفتح بلا خلاف يعني بالاجماع ورواه في رواية وهو رواية ابن ساعدة. وفي رواية
الزيادات لا يجوز وصحة الفقيه ابو الليث بانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز
وكذا صح بيع الشرب تبعا للارض بالاجماع ورواه في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه نصيب
من الماء ولم يجز في اخرى وهو اختيار مشايخ بخاري للجهالة. وفيه الخافيه رجل اشترى شرا ببايع
ارض وفي تلك القرية يباع المياه بغير ارض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع وشرط
ان يكون على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان للخراج يكون على صاحب الارض فلو باع الماء
بدون الارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع ارض له قال الفقيه ابو جعفر لا يجوز البيع
في الشرب الا ان يجيز البائع الاول لان المشتري الاول لم يملك الشرب بالشراء والقبض لان بيع الشرب

بيع لا يقع على موجود. **الآتي** انه لو باع الارض والشرب جان البيع وان كان الما منقطعاً وقت
 البيع وانما يقع البيع في الما على ما يحدث وقت فاذا لم يشتر شيئاً موجود الا يملك بالقبض
 فلا يجوز بيعه ثانياً لأنه على ملك الاول. **قال** مولانا رضي الله عنه وعندي هذا الجواب مشكلاً ينبغي
 ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان بيع الشرب وشره وان كان
 لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبه اخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى. وقد جرت العادة ببيع
 الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع يباع فاسداً يملك بالقبض فاذا باعه
 بعد القبض وجب ان يكون. **ويؤيد هذا ما ذكره في الاصل** رجل باع الشرب بعبد وقبض العبد واعتقه
 جان عتقه ولو لم يكن الشرب محل البيع لما جاز عتقه كالواشترى عبداً بمائة اودر وقبضه لا يجوز
 عتقه انتهى. **قال** شيخنا عبد الله بن شريح النظم الوهابي بعد حكايته الكلام قاضي خان المتقدي
 قلت ويظهر لي فرق بين الشرب والشرا بالشر والشر لان هذين لا يفتك لملك بوجه لعله
 فالبينة وتنفقهما بخلاف الشرب لانه يقبل الملك ولو بغير قبض ان يكون عوضاً في الجملة فرائي
 جانباً لاعتق حتى ينفذ لان الشرب محل البيع كاصح به ولا يلزم من كونه محل البيع تبعاً صحة بيعه
 منفرداً افتقاراً انتهى. **ومراده** بالصحة في قوله صحة بيعه الافتقار فان قاضي خان لم يرد صحة
 وانما ادعى فساداً كالاجبي لا يصح بيع حق التسييل وهبته لانه اذا كان على السطح كان حق التملك
 وقد مر ان بيعه باطل وان كان على الارض كان محجوراً لا يحصا له محله **ولا البيع الى التبرور** بغير
 تبرور وهو اول يوم في الربيع **والتميز جان** وهو الخريف وانما لم يميز لان التبرور يختلف بين ترويض
 السلطان وتبرور الدهاقين وتبرور الخوص كما في شرح من لا يخفى ومغزياً الى الكفاية **وجنوم**
النضاري وفطر اليهود اذا لم يذره المنفق **ان اي** لا يصح لهالة الاجل وهي مفضية الى الثمانية
 في البيع لا يبتدأه على الماكسة الا اذا كانا يفران فانه يكون معلوماً عندها **خلاف التاجيل وفطر**
النضاري بعد ما شرعوا في صنومهم بالايام لان صنومهم بالايام معلوم فلا محالة فيه فلا
 فساد فان قيل لم يخص الصوم بالنضاري وفطر اليهود فيلزم ان صور النضاري غير معلوم
 وفطرهم معلوم واليهود بعكسه مع انه اذا باع الى صنوم اليهود فالحكم كذلك لا يتفاوت فيكون المعنى
 الى صنوم النضاري وفطرهم والى فطر اليهود وصنومهم فالتعني بذكر احداهما انما كذا في السراج الوهاج
والى قدر الحاج والحصاد والرياس والقطف اي لا يجوز البيع الى هذه الاجال لانهما تقدم
 وتاخر. **والحصاد** بفتح الحاء وكسرهما ومثاله القطف وهو الغنم والدياس وهو دوس الحبوب
 بالقدم لينكسر واسله الدواس بالواو لانه من الدوس قلبت الواو بالهمزة قبلها ولم يبدل الحاء
 هنا وكذا في اكثر ذكره في الهذلية واختلاف في بناء فقبل جز الصوف من ظهر الغنم وقبل جزان
 الغنم قاله الخلواني وفي نسخة الهذلية وفيه القدير بالزاي. وذكر ان يبيع الله بالزال المعجمة عام في
 قطع الثمار وبالمهمله خاص بالخل انتهى فلي هذا لم يكن بالزاي وذكره في المصباح في فصل الزال
 المعجمة وفصل الزاي وان كلامهما بمعنى قطع وهما من باب قتل **ولو باع مطلقاً عنها** اي عن هذه
 الاجال ثم **اجل الثمن اليها** اصح التاجيل فساد لكونه تاجيلاً للدين فالمفسد ما كان في صلب
 العقد كذا في الهذلية وفيه الخاتمة تباعاً جازاً ثم آخر الثمن الى الحصاد قال محمد بن الفضل
 يفسد البيع وعن محمد لا يفسد ويصح التاخير لان التاخير بعد البيع بشرع فيقبل التاجيل الى جهوى
 كالكفالة اليها انتهى. وفيه القنية ببيع بالثمن نصفه نقد ونصفه الى رجوعه من ديستان فهو فاسد
 والفنوي على انصرفه الى شراى انتهى **كاشح** **لوكمل الى هذه الاوقات** لان الجملة اليسيرة متحملة في الكفالة

اعلم ان معنى تاجيل الثمن اذا كان الاجل معلوماً
 والتميز الذي بين النضاري وفطر اليهود في
 في الفهم

وهذه الجملة

وهذه الجملة يفسر مستدركة لاختلاف الصحابة فيها ولانه معلوم الاصل. **الآتي** ان
 الجملة تحتمل في اصل الدين بان يكفل بما ذاب على فلان ففي الوصف اولى بخلاف البيع فانه لا
 يحتملها في اصل الثمن فكذا في وصفه **واسقط الاجل قبل حلوله والافتراق** يعني لو اسقط
 من له الاجل وهو المشتري الاجل المفسد للبيع قبل الحصاد والدياس والقطف وقد مر الحاج
 انقلب البيع صحيحاً لان الفساد كان للثمن زعة وقد ارتفع فقره وهذه الجملة في شرط زائد لاني
 صلب العقد بخلاف بيع الدرهم بالدرهم لان ينفك صحيحاً باسقاط الدرهم الزائد لان الفساد في
 صلب العقد وبخلاف اسقاط الاجل في النكاح الموقت لكونه متعة وهو غير عقد النكاح. **وقال**
 في مختصر القدروري تراصياً على اسقاطه بضمير التعنية وخالفه في اكثر فو هذا الضمير كما وقع
 في هذا المختصر لقوله في الهذلية وقوله في الكتاب تراصياً خرج وفقاً لان من له الاجل يستفيد
 باسقاطه لانه خالص حقه انتهى. **وبه** صرح في المجتبى حيث قال رافعا المشرخي اذا انفق على
 اسقاط الخمار ينقلب جائزاً لكن لا ينفرد احداهما بالاسقاط وفيه البيع الى الاجال المجبولة ينفرد
 من له الاجل بالاسقاط انتهى. **وقيدنا** بقولنا قبل حلوله والافتراق لانه لو اسقط قبل حلوله بعد
 الافتراق لا ينقلب صحيحاً كالواسقط بعد حلوله. **وقد اطلق** في اكثر وغيره الاسقاط قبل حلوله
 ولم يقيدوه بما قبل الافتراق وقد صرح بهذا القيد ابن مالك في شرح المجموع حيث قال ولو
 اسقط الاجل قبل حلوله وقبل التفريق قيدنا بقولنا قبل التفريق لانه لو تفريقاً قبل البطلان
 تاكد الفساد ولا ينقلب جائزاً اتفاقاً انتهى. **قلت** ولم ان هذا القيد لغيره **وامر المسلم ببيع**
خمره وخنزيره وشراهما ذمياً يعني صح ذلك كاصح ما تقدم وهو المعطوف عليه وهذا عند ابي حنيفة
 خلافهما **وامر المحرم بغيره ببيع** فانه صحيح ايضاً على الخلاف قالوا الموكل لا يلي هذا التصرف فلا
 يولي غيره كوكيل المسلم بجوساً بغيره ولا يثبت الوكيل بنقل الى الموكل فصار كانه من
 باسمه بنفسه ولو باشر بنفسه لم يجز فكذا التوكيل به وقال ابو حنيفة المعتبر في هذا الباب اهلية
 اهلية التوكيل واهلية الموكل فالاولى اهلية العاقد وهي اهلية التصرف في المأمور به والنضاري
 ذلك والثانية اهلية ثبوت الحكم له والموكل ذلك حكماً لتفقد ليلزم انفكاك المحكوم
 عن المالك لا ترى الى صحة ثبوت ملك الخمر للمسلم ارثاً اذا اسلم مورثه النضاري ومات
 عن حر وخنزير. فان قلت الوزاة امر جبري والتوكيل امر اختياري فاني يتشابهان
 قلت اجبت عنه لان ثبوت الحكم اعني الملك للموكل بعد تحقق العلة اعني مباشر التوكيل
 جبري كذا لا يثبت بدون اختياره كما في الموت. **والآتي** ان الماذون له النضاري اذا اشترى
 خمرًا يثبت الملك فيها لمولاه المسلم بالاتفاق واذا ثبتت اهليته ان لم يمتنع العقد بسبب العلة
 لانه جالب لاسالب ثم الموكل به ان كان خمرًا ظاهراً وان كان خنزيراً سائياً لكن قالوا هذه
 الوكالة مكرهه اشكرهاه وقولها الموكل لا يملكه فلا يولي به غيره منقول عن الوكيل بشرع عبد
 بعينه اذا وكل اخيراً يثبت فانه يثبت الملك للتوكيل الاول وهو بنفسه لا يملك الشرا لنفسه **والآتي**
 اذا امر ذمياً ببيع خمر او خنزير خلقه ذمياً وهو لا يلي التصرف بنفسه وبالي الذي اذا وصي
 الى مسلم وقد ترخص فان الوصي يولي ذمياً بالبيع والقسمه وهو لا يلي ذلك بنفسه والقاس
 على من يولي الجوسى مدفع بان حقوق العقد في النكاح ترجع الى الموكل والوكيل صغير لا غير
 ثم شرع في بيان الفساد الواقع في العقد بسبب الشرط وذكر اصلاً جامعاً لفروع اصحابنا
فقال **وبيع بشرط** عطف على قوله الى التبرور ذمياً ولا يصح البيع بشرط لا يقتضيه العقد

قلت قد نقلت من كلامه عن شرح الطحاوي
 مع فيه اخر وعراه امر الموكل بالطلاق

صيد ٥٥

ولا يلاجه وفيه نفع لا جدها اي احد العاقلين او لم يبيع من اهل الاستحقاق اي
استحقاق النفع بان يكون آدميا ولم يجر العرف به ولم يرد الشرع بجوازه اما اذا جري
العرف به كبيع فحل مع شرط التبرك او ورد الشرع به بخيار الشرط فلا فساد كشرط ان
يقطعه ويحفظه اي لو شرط المشتري الى البائع ان يقطع الثوب المبيع ويحفظه له قبا فانه
شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدها **ويستخرج منه شرطان** اي المبيع وهو بعد هذا نظر
شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع وانما قاله شرطا لان الخيار اذا كان ثلاثة
ايام جاز ان يشترط فيه الاستحسان ذكره مسلكه في سنده **او يعتقه او يدبره او يكاتبه**
او يستولرها او لا يخرج القن عن ملكه هذا مثال لشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
لمبيع وهو المستحقة فان القن يجبه ان لا يتداوله الايدي فيوجد زيادة خالية عن العوض
فيمسك البائع ثم فرع على الاصل المذكور بقوله **فيصح بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك**
المشتري او لا يقتضيه ولا ينع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الراية المبيعة فانها ليست
باهل النفع **او لا يقتضيه لكن جري العرف به كبيع نعل على ان يجردوه ويشركه استحسانا**
للتعامل فيه فانما اشتبهت ايهما الطالب ان تبلغ الى غور مباح هذا الباب وتحقيق ما تقدم
على وجه يتضح لنوي الاسباب فليكن اولها ان تحتزم بين ما يبطل بالشرط الفاسدة وما
لا يبطل من النواع الشرايط الصحيحة والفاسدة ثانيا **فأعلم ان كل ما كان مباداة**
ماله بمال يبطل بالشرط الفاسدة لانها من باب الربوا وهو يخصر بالمعاوضة المالية دون
غيرها من المعاوضات والتبرعات لان الربوا هو الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشرط
الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يملكه فيكون فضلا خاليا عن العوض وهو الربوا
ولا يتصور ذلك في المعاوضات غير المالية كالنكاح والطلاق على مال والخلع ونحو ذلك ولا
في التبرعات كالهبة والصدقة فيبطل الشرط ولا يصح تصرفه فيه الا ترى انه عليه الصلوة والسلام
اجاز العصري وبطل الشرط **اما الشرايط في انواع منها ما يقتضيه العقد ومعناه انه يجب**
بمجرد العقد وان لم يشترط به ومنه يعلم معنى ما لا يقتضيه العقد ومثال الاول ظاهر وهو لا يفسد
العقد أصلا والثاني قد يكون مثلا كشرط ان يرهق المشتري شيئا بعينه او يعطيه كنبلا وهو
لا يفسد العقد ايضا بل يوجب به ومنها ما لا يلائم العقد لكن الشرع وارد بجواز كالخيار والاجل
وخصه وتيسر افانه لا يفسد العقد فانه لما ورد الشرع به دل انه من باب المصلحة دون المفسدة
وهذا جواب الاستحسان والقياس ان يفسد كونه شرطا بخالف مقتضى العقد وهو بثبوت الملك
في الحال في العوضين او هو متعارف كمن اشترى نعل بشرط حذوه فانه لا يفسد ايضا كما خرج
به سابقا **ومنها ما انتفى فيه الملازمة والتعارف وورد الشرع وفيه منفعة لاحد العاقلين**
كالبيع بشرط ان يصبه المشتري او البائع او يقتصره كذا وفيه منفعة للمعقود عليه وهو من اهل
الاستحقاق كالقيد اذا بيع على ان يعتقه المشتري او يدبره فالبيع فاسد وان روي الحسن عن
ابي حنيفة جواز **ومنها ما يكون فيه منفعة للمعقود عليه لكن ليس من اهل الاستحقاق حقا على الغير**
كمن اشترى دابة بشرط ان لا يبيعهها او ارسلها في الرعي فالبيع جائز والشرط باطل وعزائي تس
انه لا يجوز **ومنها ما يكون منفعة لاجنبي كبيع بشرط ان تقرض فلانا كذا وفيه فساد اختلاف**
بين المشايخ واختار صاحب الوفاية بتمامها لاجل عدم الفساد وهو رأي بعضهم لكن
الظاهر هو القول بالفساد لان دليله الافضاء الى النزاع بسبب الشرط كما صرحوا به وهو جار في

شرط العرفي لا يفسد الشرع به بقوله
شرعنا نفع على ان يشركه ابناءه

الصورة المذكورة

الصورة المذكورة كذا في حاشية اخي زاده **وفي البحر الرائق بعد ان ذكر ما يتعلق به من**
الابحاث قال ويخرج ايضا ما اذا شرط منفعة لاجنبي كانه يقرض البائع اجنبيا فالبيع صحيح
كاي في الذخيرة معزيا الى الصدر الشهيد قال وذكر القدروري انه يفسد وجوبه ان يقول
المشتري للبائع اشتريت منك هذا على ان تقرضني او تقرض فلانا **وفي المنتقى قال** يحل كل
شرطه المشتري على البائع يفسد به البيع فاذا شرطه على اجنبي فهو باطل كما اذا اشترى دابة على ان
يصبه فلان الاجنبي كذا فهو جائز وهو بالخيار **ومن ذلك ما اذا اشترى شيئا على ان يحل فلان الاجنبي**
كذا عنه جاز البيع وهو بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شترك **وروي ابن سماعة عن ابي حن**
اذا اشترى من اخو شيئا على ان يصيب البائع لابن المشتري او لاجنبي من الثمن كذا فساد البيع **ويخرج ايضا**
شرطه فيه مضر لاحدها كالرباع لو باع بشرط ان لا يبيعه ولا يصبه جاز البيع وهو قول ابي حن ومحمد
وفي قول ابي س قاسد وهو رواية ومن منفعة البائع المفسدة للبيع ما اذا شرط ان يدرغ المشتري
الثمن الى غير المبيع لسقوط مونة القضاء عنه ولان الناس يتفادون في الاستحسان فممن من يباح
وممن من يكره انتفى **فان قلت** نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط وهو باطل فانه يقتضي
عدم جواز في شرط يقتضيه العقد ايضا **قلت** هو في صورة اشتراط ما يقتضيه العقد ليس
بشرط حيث افاد ما افاده العقد المطلق **فان قلت** اذا لم يفسد الشرط المتعارف العقد يلزم ان
يكون العرف قاضيا عن الحديث **قلت** ليس بقاض عليه بل قاض على القياس لان الحديث معلول بوقوع
النزاع المخرج للعقد عن المقصود به وهو قطع المنازعة والعرف يعني النزاع فكان موافقا لمعنى الحديث
فليبق من الموانع الا القياس على ما لا عرف فيه بجامع كونه شرطا والعرف قاض عليه انتهى **ثم لما كان**
حكم الشيء كونه اثرا ما يفسد به يعقبه ذكر احكام البيع الفاسد عقبيه والبيع عندنا ينفق باعتبار
غير ما مر الى صحيح وفاسد وباطل وموقوف وعند الشافعي الى صحيح وباطل لا غير واذا قبض المشتري
المبيع مرضي بآبائه صريحا او دلالا بان قبضه في مجلس العقد بحضرة **في البيع الفاسد** قد بنا
به احراز اعز الباطل ولم اقبله بقولي وكل من عوضه مال كايده به في الكفر لانه انما قيد به ليخرج
البيع الساطل كبيع الميتة والدم والبيع مع نفى الثمن ولا يحتاج اليه لانه خرج بقيد الفاسد فلا حاجة
الى اخرجه ثانيا وفيه صريح في الاصطلاح قال لان فساد البيع لا يوجد بدون هذا الشرط **فان قلت**
انه لو وجد بدونه فيما اذا باع وسكت عن ذكر الثمن **قلت** لا يوجد لان اضر العوضين حينئذ القيمة وهي
مذكورة كما صرح به في الذخيرة على ان الشرط وجود المالية في العوضين كايده به في الجوهر **ولم يثبت**
البائع عنه **ملكه بمشله ان** كان المبيع **مثليا او لا** بان لم يكن مثليا ملكه **بقيته يوم قبضه** هذا
اذ لم يكن فيه خيار شرط اما اذا كان فيه خيار شرط فلا ينعى الملك في الصحيح فكذا في الفاسد
كذا في فتح القدير **وما ذكرناه من التفضيل بين القيمي والمثلي هو الصواب** وقوله في الكفر يتبع
للمقدور في ملكه بقيته معناه اذا كان المبيع من ذوات القيم كالحيوان والعدديات المتعارفة فاما
في ذوات الامثال كالمكملت والموزونات والعدديات المتعارفة فيجب المثل لانه مضمون بنفسه
بالقبض فثابته الغضب والحكم في الغضب كذا لانه بناء على ان المثل صورة ومعنى اعدل من المثل معنى
فلا يعدل عنه الا اذا تعذر وانما يعتبر بقيته يوم القبض وان زادت قيمته في يد فاتفقه فانه دخل
في ضمانه بالقبض فلا يعتبر بالمضروب كذا في الكافي **وقال الشافعي** لا يملكه وان قبضه لانه خرج
فلا يتاخر به نعمة الملك ولان الناس في المشروعية كساف بينهما ولهذا لا يفسد قبل القبض فصاحب
كاذا باع بالميتة او باع الحرة بالدرهم **ولنا ان** ركن البيع صدر من اهله ودفع في محله فوجبا القول

واقول هذا هو الاحاطة اليه من الكسب او عا
الزمن في اول الباب وفيه فلا بد من النظر
بهذا العقد لا خراجا او باطلا وهذا ما يجب
ان نفهم من كلامهم ومن غلط في الهمزة وفيها
وهو كالمعنى فيه ثم اريد في الواجب ان يفسد
قال في قول صاحب الهمزة شرط ان يكون
العوضان كل منهما متحققا كمن اشترى البعير
ليظهر حقيقة فان الكسب قد يفسد في
محل الاصل للبطل ايضا وهذا اظهر

بالنقد والاشك في الاهلية والحلية وركنه مبادلة المال بالمال وهو حاصل والنهي عن
الافعال الشرعية يقتضي تقرير الشرعية لانه يقتضي تصور النهي عنه اذ النهي عما لا يتصور ان
وتحقيقه كما في كتب الاصول ان مدار الامر والنهي المقدورية فالنهي عن الافعال الحسية يقتضي كونها
مقدورة حسا وعن الامور العقلية كونها مقدورة عقلا وعن الافعال الشرعية يقتضي كونها مقدورة
شرعا والا كان عبثا محضا فان الطير ان عن الامور الحسية فاذا قلت لشخص لا تطير فيكون كل من يسمعه
لا يتفكر القدرة وكذا اذا قلت لا عني لا تبصر والبيع من الافعال الشرعية فاذا نهى عنه وجب ان يكون
مقدورا شرعا وهو المعنى بقول علمائنا النهي عن الفعل الشرعي يقتضي الشروعية باصله وغير الشروعية
بوصفه فان الاول ناظر الى المقدورية شرعا والثاني الى النهي ففصل البيع مشروع وبه ينال نفع الملك
انما الحرمة لا من عارضي وعدم ثبوت الملك قبل القبض كذا يودي الى تقرير الفساد يعني لو ثبت الملك
قبل القبض وجب تسليم الثمن ويجب على البائع تسليم المبيع لا يمانع من واجب العقد فيتعذر الفساد
وهو لا يجوز لانه واجب الرفع بالاسترداد وكل ما هو واجب الرفع بالاسترداد لا يجوز تقريره واذا كان
واجب الرفع بالاسترداد يعني اذا كان المبيع مقبوضا فلا يكون واجب الرفع بالاسترداد عن مطالبته
اذا المتعاقدان او في كونه اسهل سلك منه عن المطالبة والاحضار والتسليم والتسليم الرفع بالاسترداد
فان قلت لو لم ينفذ الملك قبل القبض لم ينفذ بعد لان كل ما يمنع عن ثبوت الملك بالبيع قبل القبض
يمنع بغير اختيار الشرط وايضا انه لو افاد بعد القبض كان تقرير الفساد **قلت** اجيب عنه اما عن
الاول بانه ممنوع والا لزم ان يكون الشيء مع غيره كالشيء لانه عنده وهو محال وخيار الشرط انما هو
فيه القبض وعنده لان ثبوت الملك فيه معلق بسقوط الخيار معني لانه يقول على اني بالخيار **وطالب**
بالشرط مقدوم قبل وجوده وتعلقه بالشرط لم يختلف بين وجود القبض وعدمه فلم يلزم ان يكون
الشيء مع غيره كالشيء لانه غير لان الشرط اهدر الغير يعني القبض **واما** عن الثاني بان تقرير الفساد
بعد القبض يثبت في ضمن الضمان فان القبض يوجب الضمان فان لم ينتقل الملك من المضمون الى الضامن
لا اجتماع البدل لانه في ملك شخص واحد وهو لا يجوز والضمانيات لا تعتبر فيها انتهى **والقول فيها** اي في
القيمة **المشتري** لان البائع يربي عليه الزيادة وهو ينكر **وعلى كل واحد منهما** اي من البائع والمشتري
فسخ اي فسخ البيع الفاسد سواء كان قبل القبض او بعده اما اذا كان قبل القبض فلما تقدم انه
لم ينفذ الحكم فكان الفسخ من ان ينفذ الحكم واما اذا كان بعده فلا يخلو اما ان يكون الفساد في أصل العقد
اي لمعني في أصل التمسك ببيع درهمين وبيع ثوب بخمسة وشرط ان لا يشتري ما ينتفع به
أصل المتعاقدين والبيع الى الغير وزد المهرجان فان كان الاول كان لكل منهما فسخه بخره صاحبه عند
عند اي خيفة وبخره ههما الله تع لقوة الفساد وعند اي من حضرته وخيبته وان كان الثاني
فلكل منهما ذل اذا كان قبل القبض واما اذا كان بعده فللذي له الشرط ان يفسخه بخره صاحبه
ما دام المبيع في يد المشتري على حاله لم يزد ولم ينقص واما اذا لم يكن كذلك ففيه تفصيل مذکور
في شرح الطحاوي ولا يشترط فيه اي في الفسخ قضاء قاض به كما في القيمة واذا اصر اي البائع
والمشتري على امساك اي امساك المشتري فاسدا وعلم به القاضي له فسخه فحق الشرع كذا في البرزخية
وكل مبيع فاسد يردده المشتري على بايئة او صدقة او ببيع او بوجه من الوجوه **ودفع في**
يد بايئة فهو متاركة وبيع المشتري من ضمانه قال في البرزخية قاضي طري رده المشتري الى
البائع صار تاركا للبيع وبيع عن ضمانه انتهى وفيه القينة كل مبيع يبيع فاسدا رده المشتري على البائع
بضبة او صدقة او ببيع او بوجه من الوجوه كالودعة والاعادة والاجارة والغصب والسرقة ووقع

في يد البائع

اشاعا

في يد البائع فهو متاركة للبيع وبيع المشتري من ضمانه انتهى **وكذا** لو اشتراه وكيل البائع يترأ
المشتري اذا سلمه اليه وكذا لو رده الى البائع برهن وكذا في بيع موقوف بان غصب قفا فباعه
من رجل بمرشاه غاصبه باقل ما باع يكون فسخا للبيع الاول والزيادة للمشتري لا لغاصبه ولا
لما كره **وعن** محمد بن ابراهيم فاسدا ثم باعه بمرشاه من بايئة يكون فسخا اذا قبض لاقبله كذا في
جامع الفصولين **ثم** قال والاصل ان المشتري بحصة اذا وصل الى المشتري بحصة اخرى انما يعتبر باصلا
بحصة مستحقة لو وصل اليه من المشتري عليه اما اذا وصل من جهة غير ذلك **حتى** ان المشتري فاسدا
اذا وهب المشتري من غير بايئة او بايئة فوهبه ذلك الرجل البائع الاول وسلمه لا يترأ المشتري عن تيممه
لم يضر العين واصلا الى البائع بالحصة المستحقة لما وصل من جهة اخرى والمهر لو عينا فوهبه من غير
زوجها وهو وهبه من زوجها ثم طلعا قبل الدخول فلزمها نصف قيمة العين عليها ولو وهبته
بيد زوجها لا يبرج علمنا بشيئ انتهى **فان باعه** اي باع المشتري المشترا فاسدا **بيعاً بائناً صحيحاً**
قيد به لانه لو باعه فاسدا لا يمنع القبض كالمبيع الذي فيه الخيار لانه ليس بلامد **فغير بايئة** قيد
به لانه لو باعه من بايئة كان نقضا للمبيع كما تقدم تقريره **وفساد** **بغير اكره** والمحال ان فساد
قيد به لانه لو كان فاسدا بالاكراه فان تصرفات المشتري كلها تنقض بخلاف سائر البائعات
الفاسدة كما في البرزخية **قيد** بالمبيع الفاسد احرازه عن الاجارة الفاسدة لما في جامع الفصولين
قيل ليس بفساد ان يواجر من غير اجارة صحيحة وقيل يملكها بعد قبضه كمشتر فاسدا له البيع
جائز وهو الصحيح الا ان للوجر الاول نقض الثانية لانها نقض بالاعذار انتهى **او وهبه وسلم** يعني
اذا وهبه المشتري ارتفع الفساد ونفذ وامتنع الفسخ وشرط في الهذلية التسليم فيها لانها لا تنقذ
الملك الابدية بخلاف البيع وفيه جامع الفصولين ثم الاصل ان المانع اذا زال كفاك رهن وزجوع هبة
وعجز مكاتب وزد مبيع على المشتري بعيب بعد قبضه بمقتضى فسخا حق الفسخ لو لم يقض بقبضه كانت
هذه العقود لم توجد لكونه فسخا من كل وجه في اكل انتهى **ولا فرق** في الرجوع في الهبة بين القضا وغيره
كما في فتح القدير واعلم ان المشتري فاسدا لا يطيب لمشتري ويطيب لمن انتقل الملك منه اليه كقول
الثاني ملكه بغيره صحيح بخلاف المشتري الاول فانه يحل له التصرف فيه ولا يطيب له لانه ملكه بغيره
فاسد **ولو** دخل دار القرب بامان واخذ مال الخري بغير طيبة من نفسه واخرجه الى دار الاسلام ملكه ولا
يطيب له ويعني بالرد ويقضي له ولو باعه صح بيعه ولا يطيب لمشتري ولا يطيب للاول بخلاف البيع
الفاسد كذا في البحر معربا الى الاستيعاب **او اعقده** اي اعقق المشترا فاسدا العبد بعد قبضه
وتوابع الاعاق كمن من التدبير والاستيلاء والكتابة صرح في جامع الفصولين بالاستيلاء فقال
اذا جلت صارت ام ولد وصرح الزيلعي وغيره بالكتابة **قيد** بانقولنا بعد قبضه لانه لو اعقده قبل قبضه
لم يجز **قال** في الفصول العاديات وفي فتاوي طبر الدارين اذا اشترى عبدا فاسدا ثم امر البائع بالعق
قبل القبض فاعقده جاز ولو اعقده المشتري بنفسه لم يجز فقد ملك المأمور بالامر ما لا يملكه الا بعد
بنفسه واما كان كذلك لانه لما امر البائع بالعق فقد طلب ان يسلمه على القبض فاذا اعقق البائع
بامر من امر المشتري قابضا مقتضاه بقاء عليه وهكذا ذكره في المسئلة في نوادر صاحب المحرر وقال
فيها ايضا وعلى هذا اذا اشترى جنطة فاسدا فلم يقبضه المشتري حتى امر المشتري البائع بالحقن
فلحقن بغير المشتري قابضا **وذكر** قاضيان هذه المسائل على خلاف هذا فقال اذا اشترى عبدا فاسدا
فاسدا فقال البائع قبل القبض اعقده عني فاعقده البائع عند كان العتق عن البائع دون المشتري
وكذلك لو اشترى جنطة فاسدا فامر البائع بالحقن كان الدقيق للبائع وكذلك لو كان سكا

للمد

الحرم

وفي خط الاشياء المدة بتقدير العلم بها الا في حق الوارث وقده في الظاهر بان لا يعلم رباب الاحوال

فامر البائع بذبحها فذبحها فكان في المسئلة روايتان او وقع غلط من الكاتب في بعض المواضع انتهى
او وقفه يعني العتق فاسترا فاسترا قال الامام الحنفى في احكام الاوقاف لو اشترى
ارضاً ببيع فاسترا ووقفها وقفاً صحيحاً وجعل آخرها تسكين فقال الوقف فيها جائز
وعليه قيمتها للبائع من قبل انه اشتد كذا حين وقفها واخرجها عن ملكه انتهى. وهكذا اصرح به في
الاستعاف. لكن في جامع الفصولين ولو وقفه او جعله مسجداً لا يبطل حقه انتهى. قال شيخنا رحمه الله
ويستحب ان يجعل على ما قبل العتق اما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد تبعاً للزومه. والظاهر ان ما
في جامع الفصولين تبعاً للمعادي ليس بصحيح ثم نقل ما قد سناه عن الامام الحنفى ومن ثم عوقبنا
عليه في هذا المختصر والله تع الموفق للصواب **او هتته** اي المبيع فاسترا لانه من العقود اللازمة
فيمنع حق الرد فاذا افك او فسخ قبل العتق بالقيمة عاد حق الاسترداد ذكره في البحر وغيره **او**
اوصى به اي بالمبيع فاسترا فاذا اوصى به المشتري ثم مات سقط الفسخ لان المبيع انتقل من
ملكه الى ملك الموصى له وهو ملك مستر فصار كالوفاة بخلاف ما اذا مات المشتري فان لوانه
الفسخ والبائع ايضا لان الوارث قائم مقام المورث كذا في السراج الوهاج. قالوا كل تصرف
قولي فانه يمتنع الفسخ الا الاجارة والنكاح فلا يمتنع لانه لا اجارة بفسخ بالاعتذار ورفع الفساد
من الاعتذار والنكاح كفسخ فيه الاخراج عن الملك ولكن اذا ردت الجارية الى البائع وانفسخ البيع
هل يفسخ النكاح قال في السراج الوهاج انه لا يفسخ لانه لا يفسخ بالاعتذار وقد عقد المشتري
وهي على ملكه انتهى. قلت يكل على هذا ما في القول الجدية من الفصل الاول من كتاب النكاح لو
زوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانقض البيع فان النكاح يبطل في قول ابي س وهو المختار لان
البيع متى انتقض قبل القبض انتقض من الاصل يعني فضاء كانه لم يكن فكان النكاح باطلاً انتهى. الا
ان يجعل ما في السراج على قول محل والله تع اعلى **فقد** البين الفاسد في جميع الصور المتقدمة وشمع
الفسخ فاذا زال المانع عاد الفسخ كما قد سناه مفصلاً **ولا يبطل حق الفسخ بموت آخرها** اي
احد من البائع والمشتري وبه يعني كذا في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل فانه اردت الوقوف
عليه فارجم اليه والله تع اعلى **ولا ياخذ** البائع اي لا ياخذ المبيع باي بعد الفسخ حتى يرد
تمنه لان المبيع مقابل به فيصير مجبواً به كالرهن **فان مات اي البائع والمشتري الحق به**
اي بما اشتراه حتى ياخذ تمنه لانه مقدم عليه في حياته فكذلك على ورثته وعزمائه بعد وفاته كما سناه
فياخذ المشتري ذراهم الثمن بعينها لو كانت قايمة لانها متعين في البيع الفاسد في الاصح
وياخذ مثلها لو كانت ذراهم الثمن **ها فائدة** لانها مسئلة كذا في الهداية والفصول وغيرها **وطاب**
لبائع ما ربح في الثمن لا للمشتري في المبيع. صورته اشترى جارية ببيعاً فاسترا ووقفها
فباعها وربح فيها تصدق بالربح ويطيب للبائع ما ربح في الثمن. قال في الهداية والفرق ان الجارية
ما يتعين قيمتها العقد بما فيها من الخشب في الزرع والدرهم والدينارين لا يتعينان في العقود فلم
يتعلق العقد الثاني بقيمتها فلم يمكن الخشب فلا يجب التصديق. قال صدر الشريعة فان قيل ذكر
في الهداية في المسئلة السابقة لكانت ذراهم الثمن قايمة ياخذها بعينها لانها متعينان بالتعيين
في البيع الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب فصار ايضاً فضاء ما قلتم من عدم تعيين الدرهم والدينارين
قلت يمكن التوفيق بينهما بان هذا العقد شبهة الغصب وشبهة البيع فاذا كانت قايمة
اعتبر شبهة الغصب سيما في رفع العقد الفاسد واذا لم تكن قايمة فاشترى بها شيئاً يعتبر شبهة
البيع حق لا يشري الفساد الى بدله لما ذكرنا من شبهة الشبهة انتهى. قال من خسر في اقول

كل تصرف قولي فانه يمتنع الفسخ الا الاجارة والنكاح

في قوله الوارث قائم مقام المورث كذا في السراج الوهاج

ولا يخفى على المتأمل

ولا يخفى على المتأمل المصنف ان ما ذكره لا يفيد التوفيق بين كلا في الهداية وانما يفيد ذلك
لمسئلة فيرد عليه ما يرد على الهداية فالوجه ما قال في العناية انما يستقيم على الرواية الصحيحة
وهي انها لا تتعين الا على الاصح وهي التي تقدمت وانها متعين في البيع الفاسد لانها بمنزلة المفسد
انتهى. قال شيخنا رحمه الله تع ثم اعلم ان قولهم تبعاً لما في الجامع الصغير ان الزرع يطيب للبائع
في الثمن النقد دليل على ان العقد لا يتعين في البيع الفاسد على الاصح وقولهم انه يتعين على الاصح
بخلافه ولم ار من اوضحه من الشارحين وقد ظنر لي انه لا منافاة بينهما فلو انما نصي انه يتعين
على الاصح بالنسبة الى وجوب رد عين ما اخذ وقالوا هنا لا يتعين اي بالنسبة الى انه يطيب
له ما ربحه فهو متعين من جهة فساد الملك كالمغصوب وغير متعين من جهة ان فاسد الملكا وضات
كصحيحاً فاعتبروا الوجه الاول في لزوم عين المغصوب والثاني في جرده انتهى وهو في الحقيقة
راجع الى فرق صدر الشريعة كالا يخفى. وفي فتح القدير ولا شك ان هذا انما هو على الرواية القليلة
انه لا يتعين النفوذ في البيع الفاسد اما على الرواية الغالبة يتعين فحكم الزرع في النوقيل كالمغصوب
لا يطيب انتهى وهو جواب صاحب العناية بعينه كالا يخفى فليكن القول عليه والله تع اعلى **كطاب**
زرع مال ادعاه ففضلي اي المال له ثم **ظهر عدمه بنصاً** فاما صورته رجل قال لآخر
لي عليك ألف درهم فاقضها فقضاها ثم تصادقا انه لم يكن عليه شيء وقد نصرت فيها المدعي
وزرع طاب له الزرع ولا يجب التصديق به لان الحب لفساد الملك ههنا لان الدين وجب بالتمنية
ثم استحق بالتصادق وبذلك استحق ملكه فلا يعمل فيما لا يتعين. الا ترى انه لو باع عبداً جارية
فاقتنه المشتري ثم استحق الجارية لا يبطل العتق في العتق ولو لا انه ملك لكان لطل لانه
لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم. وكذا لو خلف لا يفارق عزيمة حتى يستوفى حقه فباعه عبداً الغني
بالدين فقبضه الخالف وفارقه ثم استحق العتق مولاة ولم يجز البيع لم يحث الخالف لان الدين
مطلوب ما في ذمته بالمبيع وهو بذلك المستحق فلا يحث الخالف بالاستحقاق. قال في فتح القدير واعلم
ان ذلك باعتبار رزعه انه قبض الدرهم بيد لا بما يرمي به ملكه اما لو كان في اصل دعواه الدين متعدياً
الكذب فرفع اليه لا يملكه اصلاً لانه متيقن انه لا يملك له انتهى. قال شيخنا وظاهر اطلاقه خلافه
لان المستطوره اليه وجوبه بالتسمية لازع المدعي ويدل عليه مسئلة الخلف فانه لو غصب
دراهم وقضى بها دينه ثم بين انها مفضولة فانه لا جنت عليه وكذا لو غصب عبداً انتهى
بني او غرس في ما اشتراه فاسترا لزمه قيمته ما اي اذ ابني في دار شرها فاسترا او غرس
في ارض شرها فاسترا لزمه قيمته ما اي قيمة الدار والارض هذا عند ابي حنيفة وعندنا ينقض
البنا وكذا الغرس وهذه المسئلة من المسائل التي انكر ابو س رحمه الله تع روايتها عن ابي حنيفة فان ابا
يوسف قال لمجرم رحمه الله تع ما رويت لك عن ابي حنيفة رحمه الله تع انه ياخذها بقيمتها بل رويت
انه ينقض البنا وقال محل رحمه الله تع بل رويت الاخذ بالقيمة لكن نسبت فشك ابو يوسف
رحمه الله تع في روايته عن ابي حنيفة رحمه الله تع ومحمد بن ربح عن ذلك وخلفه على نسيان ابي س
فانه ذكر في كتاب الشفعة ان المشترا استرا فاسترا اذا ابني فيها فلا يشفع الشفعة عند ابي حنيفة
رحمه الله تع وعندنا لا شفعة له وهذا يدل على انقطاع حق البائع بينا المشتري عند ابي حنيفة
خلافها كذا في شرح الوقاية. وفيه الفصول ولو وقف المشترا استرا فاسترا او جعله مسجداً
لا يبطل حق الفسخ ما لم يبين فاذا ابني بطل في قول ابي حنيفة. وعن س الاسجار بمنزلة البنا
وذكر في المضايك من شرح الطحاوي ان رواية في المبيع الفاسد لا يمنع حق الفسخ لان زيادة مسئلة

في بحث فان عدم التعيين سواء كان
في المفسد او في المبيع انتهى
انما هو في العقد الباطل لا في العقد الصحيح
ان الاول لا يقول انما يستقيم بالقيمة
فانما هو في العقد الباطل

فيما قلنا ان غير متعين البين
حيث يجب النقد في كل البائع
ورواية

اي بالارزاق او في ذمته جاري او اقراره
المقر او اقراره او اقراره كذا في اقراره
لا يجرى اقراره عن غيره من اقراره
على من اقره عند من اقره لا يجرى
كاسم ولا يطيب له ربحه ولا يجرى
بنا على اقراره ان اقره من اقراره
شراسته ثم بين ان وكذا او فانه لا يجرى
فقدنا ان لا يجرى بغيره وهذا
فقدنا عند من

غير متولدة كالصبي والخياطة ولست الشوق بالتمن او بالعسل. **واما البناء والاشجار**
 يمنع الرد عند بيع حنيفة وتجري فيه الشفعة لانقطاع حق البائع كالوزن المستتر عن ملكه
 تجري فيه الشفعة بالاجماع وعندنا لا تجري فيه الشفعة للبائع ان يسترد ويقلع الاشجار انتهى
 ثم لما فرغ من بحث البيع الفاسد وكان المكره ادنى درجة منه لكنه شفعة من شفعة الحقبة
 واخر عنه ولم يفتي بذلك ما ذكر في اصول الفقه ان القبح اذا كان لا يضر بجاور كان مكرها
 واذا كان لو شفع متصل كان فاسدا قال **كره البيع عندنا اذا كان الاول** هذه الكراهة تحريمية
 لا فعلية فلا يفي الاثم. **والمراد** بكونها اي هذه التبعات دون الفاسد دونه في عدم فساد العقد
 لا في حكم المنع الشرعي كحققه الكمال. **وحاصل ما تقر في الاصول** في هذا المقام ان كل منعه عنه
 فلا يخلو فان كان لعينه افاذ بطلانه وان كان لغريم فان كان لوصف كبيع الربا والبيع بشرط
 مضيد افاذ فسادا وان كان لجاور هذه البيوع المكره فاد كراهة التحريم مع الصحة. **واما كراهة**
البيع عندنا ان الجملة لقوله تم وذروا البيع ثم فيه اخلال بواجب السعي على بعض الوجوه وقد
 ذكرنا الاذنان المستعبر في باب الجملة ولما كان النهي فيه لمعنى خارج وان لا يفي صلح العقد
 ولا في شرائط الصحة كان مكرها لافساد. **اطلقه** فمثل ما اذا ابتاعا معا وهما عتسان اليها
 وما في النهاية من عدم الكراهة مشكل لاطلاق الآية في جوفه في بعض الوجوه يكون تخصيصا
 وهو نسخ وهو لا يجوز بالرأي كذا في تبين اكثر. **وشرح** في العناية بما في النهاية حيث قال لانه
 يخل بواجب السعي اذا فعد او وقفا يبتاعان واما اذا ابتاعا معا فبطلان فلا يخل فيصير بلك كراهة
 انتهى وفي الجوهر ولا يكون البيع والشر في حالة الشئ اذا لم يشغله انتهى. **وفي الجرح** بطلان
 السراج الوهاج انه لو باع او اشترى حالة السعي فهو مكره ايضا انتهى. **اقول** فبناء على هذا لا
 يكره هذا البيع في حق النساء والمسافرين والمرضى وكل من لا يجب عليه السعي لعدم وجوب السعي عليه
 والله تعالى. **واما ما ذكر** ان يبيع من لم يخصص القطعي بالرأي فيمكن ان يجاب بانه خص منه
 من لم تجب الجملة عليه فحان تخصيصه بالمعنى او بانه على رأي بعض علماء الاصول وعامة الفقهاء
 من جواز تخصيص العام بالمعنى ابتداء لان دلالة ظنية عندهم وان كان المشهور خلافه والله تعالى
 وفي المضمرات والذي يبيع ويشترى في المسجد اعظم اثمنا واثقل وزرا كذا في البحر **كره التجش**
 لهنيه عليه الصلاة والسلام عنه وهو بفتحين. **وهو** ان يزد الرجل في الثمن ولا يزد الشراء
 لتعيب غير ويجري في النكاح وغير حيث قال عليه الصلاة والسلام لا تشا جشوا اي لا تنقلوا
 ذلك وسبب ذلك ايقاع رجل فيه بان يزد من الثمن وهو خراج والخراج قبيح جاووز هذا البيع فكان
 مكرها كذا في العناية **اذا كانت التسعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ التسعة** قيمتها لا
 يكره. **قال** الاكل في العناية بعد ان قرر ان سبب النهي عن التجش الخراج كما تقدم وظهر من هذا ان
 الرأغب في التسعة اذا اطلبها من صاحبها بانقص من ثمنها فزاد شخص لا يزد الشراء الى ما بلغ تمام قيمتها
 لا يكون مكرها لانها الخراج انتهى. **وفي الجوهر** وهذا النهي محمول على ما اذا اطلبه المشتري بمثل
 قيمته او اكثر اما اذا اطلبه باقل من قيمته فلا بأس ان يزد في ثمنه الى ان يبلغ قيمته فبيعه وان لم يكن له
 رغبة فيه انتهى **كره التسوم على سوم غير بعد اذ تفاق على مبلغ الثمن والا** بان لم يتفقا
 على مبلغه لا يكره. **واذا** كره ذلك لهنيه عليه الصلاة والسلام عن السوم على سوم غيره. **قال** عليه
 الصلاة والسلام لا يستأجر الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه وهو يعني في معنى النهي
 فيفيد المشروعية. **وصورة** كذا في العناية ان يئسا ورجلا على التسعة والبائع والمشتري

قوله تجشمية الى اخره
 وكذا جميع المكرهات
 في هذا الباب
 كما في فتح القدير
 انتهى

قال في الكواشي السعدية وفيه من
 وجه ان النهي حيث كان متعلقا بالمال
 بسبب كذا انتهى انتهى

بعضه

رضيا بذلك ولم يعقد العقد البيع بما طلب منه الاول من الثمن وكذلك في النكاح اما
 اذا لم يجز فلا بأس بذلك لانه بيع من يزد. **وقد روي** عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم باع قنطرة وطلعا ببيع من يزد **كره تلقى الجلب** لحديث الصحيحين عن ابن
 عباس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتلقى الرجلان وان يبيع حاضر لبادي فقلت
 لابن عباس ما معني قوله حاضر لبادي قال لا يكون له سمسار والتلقي صورتيان. **احدها** ان يتلقى
 المشترون للطعام منهم في سنة حابة ليعتوم من اهل البلد بزيادته. **وثانيها** ان يشترى منهم
 بارخص من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر. **ومحل النهي** عندنا **اذا كان يضر باهل البلدة او بغير**
الضرر على الواردين اما اذا اشتقيا فلا يكره صرح به الاكل في العناية وغيره في غير **كره بيع**
الحاضر لبادي كما تقدم من النهي **في حالة فحظ وعوز** وهو بيع من اهل البلد وطعما في الثمن ريبا
 لما فيه من الاضرار بهم **والا** اي ان لم يكن في حالة فحظ وعوز لا يكره لانعدام الضرر كاي الهذلية وغيره
 وفسره في الاختيار بان يجلب لبادي التسعة فياخذها الحاضر ليعتوم له بعد وقت باغلي من السعر
 الموجود وقت الجلب انتهى. **فعلى** الاول الحاضر مالم يبيع والبادي مشتري. **وعلى الثاني** الحاضر سمسار
 والبادي صاحب التسعة. **ويشهد** الثاني آخر الحديث دعوا الناس يزدق بعضهم بعضا. **ولما قال**
 في المجتبى هذا التفسير اصرح ذكره في زاد الفقهاء لموافقة الحديث انتهى. **وفي** الفصول العادية عن أبي
 س لو ان اعرابا قد بوا الكوفة وارا ذوا ان يماروا فيها ويضرب ذلك باهل الكوفة قال منعهم عن ذلك
 قال الاتري ان اهل البلدة يخشون عن الشر المحرم فضا اولى نهى وهذا هو افع التفسير الاول **لا**
 يكره **بيع من يزد** ما قد مره من عدم الاضرار والحديث وهو انه عليه الصلاة والسلام باع قدحاً
 وطلعا ببيع من يزد ولا نهى ببيع الفقراء والحاجة ماسة اليه **ولا يفرق بين صغير وذي رجم**
تحريم منه لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين اجته
 يوم القيامة. **وهذا** لنبى صلى الله عليه وسلم لعلى رضي الله عنه غلام من اخوين صغيرين ثم قال له
 ما فعل الغلامان فقال بعت احدهما فقال ادرك اذ لك وتروي الزدود اذ دود ولان الصغير
 يستأنس بالصغير وبالكبير والكبير تبعاً له فكان في بيع احدهما قطع الاستئناس والمنع من التفاهة
 وفيه ترك الرحمة على الصغير وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم المنع معلول بالقرابة المحترمة
 للنكاح حتى لا يدخل فيه حجر قريب ولا قريب غير محرم ولذا قيد بيني الرحم المحرم من جهة
 الرحم والا يرد عليه ابن العم اذا كان احا من الرضاع فانه رجم وليس له هذا الحكم. **واطلقه** فمثل الصغير
 والكبير ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدهما له والاخر لغريم فلا بأس ببيع احدهما **الا اذا كان**
حق مستحق كن فم احدهما بالحاجة وببيعه بالدين ورده ببيع لان المنظور اليه دفع الضرر
 عن غيره لا الاضرار به كذا في الهداية والمراد التفريق بينهما بالبيع او الهبة او الوصية وغير ذلك من
 اسباب الملك كما في الجوهر فلا يرد على عبارة المختصر التفريق باعتاق احدهما بال او بغيره او بتدبير
 او اشتداد الامة او كتابة احدهما فانه جائز اذ لو منع عن اكل اضرار المالك يجوز عليه بمفع من التصرف
 في ماله راسا وكذا لا يرد عليه مالو كان في ملكه ثلاثة احدهم صغير فان له بيع احد الكبيرين لان العملة
 ما هو مظنة الضياع والاستيحاش وقد بقي له من يقوم مقام الثالث. **وفي** الكفاية اجتمع له عدد من
 اقاربه لا يفرق بينه وبين واحد اختلفت جهة القرابة كالمال او الحال واتحدت كخالفين عند أبي س
 لانه يتوحد بغير اق الكمل. **والصحيح** في المذهب انه اذا كان مع الصغير اياه ببيع من سوى الام لان
 منفعة الامر تعني عن من سواها وان كانت احق بالحضانة من غيرها فمقتضى الصورة مستثناة من اختلاف الجهة

حتى دخل اخر على سومه فانه يجوز كذا
 كرهه لا يشترط ان يباشر في الاضرار
 وبما يتبعها من تفكك عن البيع مكان
 مكرها اذا اجمع البائع الى البيع

يراجع في الجوهر ما يراه في البيع احدا
 منهم ولو منع من بيعه او خاله حاز
 بيعه وكان من سوا الام سوى
 الام بغيره الا ان لا
 قاله

والجدة كالألم فلو كان معه جدة وعمه وحالة جاز بيع العمه والحالة ولو كان معه أخوان أو أخوة
كبار فالصحيح أنه يجوز بيع ما سوي واحد منهم وهو الاستحسان لأن الشفقة أمر باطن لا يوقف عليه
فيعتبر السبب ولا يعتبر الكثرة بعد مع الأقرب وعند الاتحاد في الدرجة والجهة أصدرها يعني وكذا لو ملأ
أخوة ثلاثة كبار أو ثلاثة صغار أو باع مع كل صغير كبير أجاز استحسانا فلو كان معه أخت شقيقة
وأخت لأب وأخت لأم باع غير الشقيقة ولو أدعاه رجلان فصارا ابوين له ثم ملكوا حمله القياس أن
يباع أصدرها الاتحاد مجتمعا وفي الاستحسان لا يباع لأن الابن في الحقيقة وأجد فاحتمل كونه الذي يبيع
فيتمتع احتياطا فصار الأصل أنه إذا كان معه عدد أكثرهم البعد جاز بيعه وإن كانوا في درجة فإن كانوا
من جنس مختلفين كالأب والأم والحالة والعمه لا يفرق ولكن يباع الكل أو يملك الكل وإن كانوا من
جنس واحد كالأخوين والعين والحالين جاز أن يملك مع الصغير أصدرها ويبيع ما سواه. ومثل الحالة
والعمه أخ لأب وأخ لأم كذا في فتح القدير **بخلاف الكبيرين والزوجين** لأنه ليس في معنى ما ورد
به النص. وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام فرق بين مارية وسيرين وكانا كبيرتين اختين ولا
يدخل الزوجان لأن النص ورد على خلاف القياس فيقتصر على مودة فإن فرق في موضع المنع كونه كاتبة
وجاز العقد. وعلى أبي تراب أنه لا يجوز في قرابة الولاد ويجوز في غيرها. وعنه لا يجوز في الجميع لأن الأمر
بالإدراك والرد لا يكون إلا في البيع العاسد. وكذا أن ركن البيع صدق من أهله في محله وأما الكراهية
لمعنى تجاوز فشابه كراهية الاستئمان **وكما يكره التفريق ببيع يكره بقسمة في الميراث والغنائم**
قال في الجوهر وكل ما يكره من التفريق في البيع يكره في القسمة في الميراث والغنائم انتهى

هذا فصل في بيان أحكام الفضيولى

وهو كإتيان الجرسية إلى الفضول جمع الفضل أي الزيادة. وفي المعرب وقد علمت جمعة على ما لا يخفى
قيل. فضول بلا فضيل وسن بلا سنا. وطول بلا طوب. وعرض بلا عرض
ثم قيل لمن يشتغل بالآمينه فضولي وهو في اصطلاح الفقهاء من ليس بوكيل وفتح الفاء خطأ انتهى
هو أي الفضولي من يتصرف في حق غيره دخل فيه الوكيل والوصي والولي والفضولي فهو بمنزلة المبيع
فلما قال **بغير إذن شرعي** خرج الوكيل والوصي وكل من يتصرف بالاذن الشرعي وانطبق التعريف
على الفضولي **كل تصرف صدر منه أي من الفضولي من بيع أو كاخ أو طلاق أو حبة وكذا كل ما صح به**
الوكيل كإصرح به الكمال في شرحه للمصداية حيث قال. تصرفات الفضولي تنوقف عندنا إذا أصدرت
والتصرف بخير أي من يقد على الإجازة سواء كان تملكها كالبائع والإجازة والحبة والتزويج والتزوج
أو إسقاطا حتى لو طلق الرجل امرأة غيره أو اعتق عبده أو أجاز طلقه أو يعتق انتهى **وله أي لهذا التصرف**
مخير حاله وقوعه انعقد موقوف فإ وما لا فلا. قال المعادي الأصل عندنا أن العقود تنوقف على
الإجازة إذا كان له مخير حاله العقد وإن لم يكن له مخير حاله العقد لا يتوقف وبطل. وقال الشافعي
رحمته الله العقود لا تنوقف بحال بياضه الصبي المحجور إذا باع ماله أو اشترى أو تزوج امرأة أو زوج
أمته أو كاتب عبده أو عقد عقدا يجوز عليه لو فعله وليه في حال الصغر فإذا فعله الصغير بنفسه
يتوقف على إجازة وليه ما دام صغيرا. ولو بلغ قبل أن يجيز الولي فجاز بنفسه جاز ولا يجوز بنفسه لو
من غير إجازة. ولو طلق الصبي امرأة أو خالها أو اعتق عبده بخائنا أو بوض أو وهب ماله أو نكح
به أو زوج عبده امرأة أو باع ماله محاباة فاحسبه أو اشترى شيئا بأكثر من قيمته قدر ما يتغلب الناس
في مثله أو عقد عقدا ماله لو فعله وليه حال صغره لا يجوز عليه فذلك كلها باطلة وإن أجازها الصبي

عليه

إجازة الصبي
البلوغ غير مبني

فإن لم يكن له

بعد البلوغ لم يجز لأنه لا يجز لها وقت العقد فلا يتوقف على الإجازة إلا إذا كان لفظ إجازته
بعد البلوغ يصلح لا يترا العقد فيصح على جهة الإبتدأ الأعلى جهة الإجازة بخلاف بقول بعد البلوغ
أو وقت ذلك الطلاق والعناق فيصح لأنه يصلح لا يترا. قال. وتام هذا ينظر في بيع شرح
الطحاوي قال. والشرا لا يتوقف إذا وجد نفاذا على المشتري حتى لو اشترى حر بالغ لرجل بغير أمره
كان ما اشترى لنفسه إجازا الذي اشتراه له أو لم يجز وإن لم يجد نفاذا عليه يتوقف على إجازة من
من اشترى له كالصبي المحجور والعبد المحجور إذا اشترى شيئا لنفسه فانه يتوقف فإن أجاز جاز
وتصرف العبد إلى المخير دون العاقلة وهذا إذا أضاف العاقلة العقد إلى نفسه وأما إذا أضاف
إلى الذي اشتراه له بان قال. بع عندك هذا من فلان بكذا أو قبله فانه يتوقف على إجازة من قبل له
ولو قال. اشترى كذا لاجل فلان نفاذ البيع بعث أو قال. البائع بعته منك لاجل فلان فقال
المشتري قبلت نفذ على نفسه ولا يتوقف وهذا إذا لم يسبق من فلان التوكيل ولا الأمر فلو سبق
أحدها فاشترى الوكيل نفذ على الموكل وأن أضاف التوكيل الشراء إلى نفسه وتصرف العبد البهائم
كان من أهل الشراء لنفسه ولا يتصرف إلى الموكل من شرح الطحاوي انتهى **وقف ببيع مال الغير ملك**
قيدنا بالملك لأنه لو باع بغيره لم ينعقد أصله كما في البحر ففلا عن البدائع وأما إذا باعه من نفسه
فبيع شراؤه لنفسه وهي معروفة فقد صرحوا بأن الواحد لا يتولى الطرفين في البيع إلا في الأب
وقال شيخنا في فوائده بيع الفضولي يتوقف إلا في ثلاث. فباطل إذا شرط الخيار فيه لما لا
وهي في التيق. وفيما إذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيما إذا باع محررا من غاصب بغير رض آخر
لما لا به وهي في فتح القدير انتهى. أقول. يشكل على هذا أي على ما نقله شيخنا عن البدائع ما قالوا
من أن المبيع إذا استحق لا يفسخ العقد في ظاهر الرواية بقضا القاضي بالاستحقاق والمستحق
أجازته. وجه اشكاله أن البائع باع لنفسه لا لغيره الذي هو المستحق مع أنه توقف على الإجازة
ويشكل عليه بيع الغاصب فانه يتوقف على الإجازة فالظاهر نفع ما في البدائع فلا ينبغي أن
يقول عليه كذا لعنه لغزوع المذهب والله مع أهل وقف ببيع العبد والصبي المحجورين

على إجازة مولاة وعلى إجازة الأب والوصي. **وقف ببيع مال من فاسد عقل غير رشيد على إجازة**
القاضي وقف ببيع **الموهون والمستأجر والأرض في من أجرة الغير على إجازة المرفوض والمخير**
والمزاع ولو تأسسنا الإجماع لزمه أن يسلمه إلى المشتري وكذا الوقضي الراهن المال أو إزاره الميراث
وردد الرهن عليه ثم البيع **وقف ببيع شيء مرقده والبائع يعلم والمشتري لا يعلم** توقف ان علم المشتري
في مجلس البيع نفذ وإن تصرفا قبل العلم بطل وذكر من لا خسر وهنا من حلة الموقوف ببيع المبيع
من غير المشتري قال يعني لو باع شيئا من زيد ثم باعه من بكر لا ينعقد الثاني لو تأسسنا الأول
لا ينعقد الثاني لكن يتوقف على إجازة المشتري إن كان بعد القبض وإن كان قبله في المنقول لا
وأما في العقار فلي للخلاف انتهى وأعرض عنه لأنه لا يرجع في الحقيقة إلى ما تقدم من بيع مال
الغير لأن المشتري ملكه بالشراء كما لا يخفى على أن قوله لا ينعقد الثاني يتا قصده قوله بعد لكن
يتوقف على الإجازة لأن غير المصدق لا يتوقف عليها كما لا يخفى **وقف ببيع المرقود عند أبي حنيفة**
وقد مر بيانه وقف **البائع بما باع فلان والبائع يعلم والمشتري لا يعلم** إن علم في المجلس
صح والباطل **وقف ببيع بمثل ما يبيع الناس به أو بمثل ما أخذ به فلان** ذكر في شرح
الشافعي أنه لا يجوز وفي نسخة الإمام السرخسي هذا إذا لم يعلم المشتري بطل فإن علم في المجلس
فنص أي حنيفة روايتان هكذا ذكر من لا خسر وفي شرحه. ويظهر لي أن الأولى من هذين المشككتين

على أن فرق بين الميراث وبين غيره
لأنه لو كان الميراث لم يكن له إجازة
لأنه لو كان الميراث لم يكن له إجازة
لأنه لو كان الميراث لم يكن له إجازة

كذا في الزهد قال في الزهد
أكثر ما يشتري من غاصب عبدا
فإن عتقه أو باعه فإجازة المالك
نفذ العقد لا البيع أما ما مضى
فإن علم أن كلامهم بغير نفع
المشتري من الغاصب موقوف
والمراد به في الميراث المستوفى
لأن فائدة النفاذ لا تقتضي له
وم لا معنى قول الميراث الفضولي
فإن ينعقد بغيره موقوف أو ما لا ملك
أما إذا عتقه بغيره فإجازة
فيعتد بهما في الميراث المستوفى
فإن ينعقد بغيره موقوف أو ما لا ملك
أما إذا عتقه بغيره فإجازة

إجازة الميراث
لا ينعقد فاستقام الكلام

وهي البعثة بمنزلة ما يبيع الناس انما خالفت الاولى فانه حكمي فيها عدم الجواز اصل من حيث
تفاحش الخيانة فيها بخلاف الاولى والله اعلم **وقفت ببيع الشيء بغيره لم يجز للمحكمة**
ولو عينت في المجلس جان ووقف ببيع في المجلس وقد حقق في البيع ووقف ببيع الغائب
على اجازة المالك فان اجازة جان وان رده بطل كذا قالوا ويجب عليه على ما اذا باعه لما ملكه
اما اذا باعه لنفسه فلا يتوقف بناء على ما ذكره شيخنا عن المذاهب كما تقدم من انه لا بد ان يبيعه
لما ملكه لا لنفسه لكن ظاهر اطلاق المشايخ التوقف على الاجازة يشكك في ما قاله الا ان يحمل على ما
ذكرنا والله اعلم **وحكمه** اي حكم هذا البيع الصادر من الفضولي اذا كان له بغيره حال وقوعه
كما تقدم **قبول الاجازة من المالك اذا كان البائع والمشتري والمبيع قايما والمراد بكون**
المبيع قايما ان لا يكون متغيرا بحيث يغير شيئا آخر فانه لو باع ثوب غير بغير امره فصنع
المشتري واجازة البائع بغيره ولو قطعه وخطه ثم اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا آخر
وانما قيل بان البيع لا ينكح الموقوف لا يطل بموت العاقد ولو تزوجت امة بغير اذن مولاهما
ثم مات المولى فانه ينفذ باجارة الوارث اذا لم يحل له وطؤها واذا اجاز المالك البيع وكان
التمن نقدا صار مملوكا له امانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل لان الاجازة الاوحدية كمال وكالة
السابقة ولو لم يجز المالك وهكذا التمن في يد الفضولي اختلف المشايخ في رجوع المشتري
عليه بماله والاصح كاي القينة ان المشتري ان علم انه فضولي وقت الاداء الرجوع له والارجع
عليه وصريح النجاشي بانه امانة في يده فلا ضمان عليه اذا هلك سواه هل قبل الاجازة او بعد
انتهى **لكن ما صححه في القينة** اعتمد شيخنا عبد البر في شرحه للنظم الوهباني **ونظرة**
وان كان التمن عرضا كان مملوكا الفضولي واجازة المالك اجازة نفذ لا اجازة عقد لانه لما
كان العرض متغيرا كان شراء من وجه والشراء لا يتوقف بل ينفذ على المباشرة وان وجد نفاذا فليكن
مككاه وباجازة المالك لا تمتثل اليه بل ياتى اجازته في النقد لا في العقد ثم يجب على
الفضولي مثل المبيع ان كان مثليا والا فقيمه لانه لما صار البذل له صار مشتريا لنفسه مال
الغير مستقرضه في ضمن الشراء فيجب عليه رده كالموذي دينه بمال الغير واستقرار غير المشي
جائز ضمنا وان لم يجز قصدا ولا يشترط قيام المبيع في سبيله من مبالغ الفضولي مذكورة في
الخلاصة من اللقطة قال اللقطة اذا باع اللقطة بغير امر القاصي ثم جازاها بعد ما هلك
العين ان شأفتها البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه اخذ
عامة المشايخ انتهى **وهكذا قالوا في اللقطة** اذا تصدق بملك العين فاجاز المالك بعد هلاك
صحت **وكذا التمن لو كان عرضا** اي كاي شرط قيام المبيع يشترط قيام التمن ايضا اذا كان عرضا
وصاحب المتاع ايضا اي كاي شرط قيام المبيع والتمن المذكورين بشرط قيام صاحب المتاع
حتى لو باعه متاع غيره فمات صاحب المتاع قبل ان يجيز البيع فاجاز وارثه لا يجوز **وحكمه ايضا** ان
اخذ التمن او طلبه من المشتري وقوله اي المالك **بيش ما صنعت احسنت او اصببت وهبته**
التمن من المشتري والتصدق به عليه اجازة في الفضول العادية ذكر في بيع العدة في البيع
الموقوف اذا اخذ التمن او طلبه بكون اجازة **وفي بيع قاصي جان باع عند غيره فقال**
المولى احسنت او اصببت او وفتت لم يكن اجازة ولان رده لانه يترك الاستبراء وان قبض
التمن يكون اجازة **وكذا لو قال كفيتموني برونه المبيع او قال احسنت فجزاك الله تع خيرا لم يكن اجازة**
الا ان يجزاه الله تع قال قوله احسنت او اصببت اجازة استحسننا انتهى وهو المختار كما في فتح القدير

تأمل

مما في القصة

عبارة الاشهاد لا يقع الا اجازة بعد
تلك العين الا في اللقطة وفي اجازة
الموذي بيع المارون المذكورين بعد ذلك
انتهى انتهى
ويشترط اجازة بيع القصد في الشيء
فقد يبيع لشخص المالك لبايع بآراء
الضمان ضرورة طلاق استثناء
فقد عرف

اي المالك

فقد عرفت

ومن ثم عولنا عليه في هذا المختصر **وفي الفضول ايضا ولو وهب التمن من المشتري او تصدق**
به عليه يكون اجازة ان كان العقد قايما **وقوله** اي المالك **لا اجيز رده** اي للبيع الموقوف
بخلاف المستاجر اذا قال لا اجيز بيع الاجر ثم اجاز جاز ذلك كما في الخلاصة وافاد كلامه ان المالك
مخير بين اجازته ومنحه بخلاف الفضولي فان له فسخه فقط حتى لو اجاز المالك بعد فسخ الفضولي
لا ينفذ ولو كان العقد الموقوف وانما كان له ذلك ليدفع الحقوق عن نفسه فانه بعد الاجازة يصير
كالوكيل فترجع حقوق العقد اليه فيطالب بالتسليم ويحاجم بالعيب وفي ذلك ضرره فله رده
عن نفسه قبل ثبوته **قال البرازي والمشتري فسخ البيع قبل الاجازة** تجزأ عن لزوم العقد بخلاف
الفضولي في النكاح ليس له ان يفسخ بالقول ولا باللفظ لانه معتبر بحض فبا الاجازة تنتقل العبارة
الى المالك فنصير الحقوق منوطه به لا بالفضولي انتهى **سمع ان فضوليا باع ملكه فاجاز ولم يعمل**
مقدار التمن فلما علم رده البيع فالمعتبر اجازته ذكر في كتاب الاحكام في الفقه في مسائل الوكالة
سئل طهر الدين المرعشي في رده الله تع عن رجل سمع ان فضوليا باع ملكه فاجاز ولم يعمل مقدار التمن
فلما علم رده البيع فالمعتبر اجازته امر رده قال اجازته انتهى ومثله في البرازية **فان قلت** ما الفرق
بين هذا وبين ما ذكره قاضي خان من قوله رجل اوصى بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم اوصى بوصايا
ولا يعملون ما اوصى به ذكر في المنقعي انه لا يصح اجازتهم وانما تصح اجازتهم اذا اجازوا وبعد العمل قلت
يمكن ان يقال في الفرق ان الفضولي في سبيله البيع بالاجازة صار كالوكيل حتى صح خطه عن التمن
علم المالك بالخط ولم يعمل كاي البرازية **والوكيل بالبيع يملكه بما عني** وهان بخلاف اجازة الوارث
في سبيله الوصية لانه انما تجوز بعد موت المورث لا قبله فافترقا **وفي فتاوي قاضي خات**
الفضولي اذا باع مال غيره وصاحب المال حاضر فلم يقل شيئا لم يكن سكنه اجازة في آخر فضل الاقالة
انتهى **وفي فتاوي طهر الدين** بيع الفضولي اذا اختلف البائع والمشتري فقال المشتري المبيع كان
ما اكواقت الاجازة وقال البائع لا بل هلك بعد الاجازة فالقول بالبائع كذا في العادية **اشترى من**
غاصب عبدا فاعقته او باعه فاجاز المالك او ادي الغاصب او المشتري الضمان اليه
نفذ الاول وهو العتق لا ينفذ الثاني وهو البيع وهذا عندهما **وقال محمد** لا يجوز عتقه ايضا
لان ملكه **وفي الحديث** لا عتق لابن آدم فيما لا يملك وهذا لان عقد الفضولي موقوف وهو لا ينفذ
لعدم النفوذ وثبوته عند الاجازة استنادا فتاوى ثابت من وجه زابل من وجه فلا يصح شرط اللاتمام
وهو الملك الكامل لاطلاقه في الحديث وهو الكامل ولذا لو اعقته الغاصب ثم ادي الضمان لم يصح
العتق مع ان الملك السات له بالضمان اقوي من الملك السات للمشتري حتى ينفذ بيع الغاصب
باد الضمان ولا ينفذ بيع المشتري باجارة المالك الاول وكذا لو اعقته المشتري والخيار للبائع
ثم اجاز البيع لا ينفذ عتقه وكذا اذا قبض المشتري من الغاصب ثم باعه ثم اجاز المالك البيع الاول
لم ينفذ الثاني مع ان البيع اسرع نفاذا من العتق حتى صح بيع المكاتب والمأذون دون عتقهما **وكذا**
اذا باع الغاصب المضمون ثم ادي الضمان نفذ بيعه ولو اعقق ثم ادي الغاصب الضمان صح بيع الغاصب
وبطل عتقه ولما ان الملك موقوف فيه فيستوفى الاعناق مرتبا عليه وينفذ بنفاذه كاعتاق
المشتري من الرهن يتوقف وينفذ باجارة الرهن واعناق المشتري من الوارث حال استغراق التركة
بالدين فاجاز الغريم اعناق الوارث عبدا من التركة وهي مستغرقة به فقصي الدين او اثر الغريم
فانه ينفذ وهذا لان العتق من حقوق الملك والسئ اذا توقفت لوقف محققة واذا نفذت بحقوق
بخلاف اعناق الغاصب نفسه لانه لم يوضع للملك وانما ملكه ضرورة اذا الضمان فلم يكن يثبت له

فقالوا انما اجازنا ما اوصى به

البيع

الحال ولا يستباليه ولن لا يتعدي الى الزوائد بخلاف المالك في بيع الفضيحة فانه يتعدي الى
الزوائد المصلحة والمنفعة بخلاف ما اذا كان فيه خيار البائع لانه ليس بطلق والكلام فيه
وهو مانع من انعقاده في الحكم اصطلاحاً فلم يوجد المالك فيه . قيد بعقوب المشتري لان عتق العاصب
لا ينفذ باء الضمان لما بيناه . وقيد في الكثر باجازه بيعة لانه لا ينفذ باء الضمان من العاصب
ولكن يرد عليه ان المشتري اذا ادى الضمان ينفذ على الصحيح لان ملك المشتري ثبت مطلقاً بسبب
مطلق وهو الشراء بخلاف العاصب لانه سبب ضروري فكان المالك فيه ناقضاً هكذا ذكره الزبلي
فقد فرق بين اداء العاصب الضمان وبين اداء المشتري منه . وصرح في الهذلية بان عتق المشتري
ينفذ باء الضمان من العاصب وهو الاصح فلا فرق بين اداء الضمان من العاصب او من المشتري وجري
على ذلك في البينة ومن ثم عولنا عليه في هذا المختصر **ولو قطعت يد** اي يد العبد الذي باعه
الفضولي **عند مشتريه فاجيز اي** البتة اي ثم اذن المالك البتة **فان شئ** اي ارشيد العبد
يكون له اي لشترته لان المالك يثبت له من وقت الشرا فثبت ان القبط ورد على ملكه وعلى هذا
كل ما يحدث من البتة **كالكتب والولد والعقير قبل الاجازة** يكون للمشتري وكذا الحكم في ارش
جميع جراحاته فمن كرا اليد مثلاً وهو لا يحضر كالاجنبي . فان قلت يشك على هذا اذا غصب عبداً
فقطعت يده وضمنه العاصب فانه لا يملك الارش وان ملك المضمون وما اذا قال الفضولي لامرأة
امرئ بك فطلعت نفسها ثم بلغ الخبر الزوج فاجاز صح التعويض دون التطليق وان ثبت المالك
لها من حين التعويض حكماً للاجازة . قلت اجيب عنه بان المالك في المضمون يثبت ضرره على
ما عرف وهي تدفع ببوئته من وقت الاداء فلا يملك الارش لعدم حصوله في ملكه وعن الثاني بان
الاصل ان كل تصرف توقف حكمه على شئ ان يجعل معلقاً بالشرط لاسباب من وقت وجوده لئلا يتخلف
الحكم عن السبب الا فيما لا يجعل التعليق بالشرط كالبيع ونحوه فانه يعتد سبباً من وقت وجوده
متأخر حكمه الى وقت الاجازة فعندها يثبت المالك من وقت العقد والتعويض مما يحتمله ليجعل الموجود
من الفضولي معلقاً بالاجازة فعندها يصير كانه وجد الآن فلا يثبت حكمه الا من وقت الاجازة **ونصدق**
بما ناد على نصف الثمن وجوباً لان فيه شبهة عدم المالك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع
وارش اليد الواحدة في الحر نصف الترية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان
بمقابل الثمن فغنيما زاد على نصف الثمن شبهة عدم المالك فيصدق به وجوباً كما افاده في فتح القدير
وقيد بما زاد لانه لا يتصدق بالكل وان كان فيه شبهة عدم المالك لكونه مضموناً عليه بخلاف ما زاد
ووزع في الكافي فقال ان لم يكن مقبوضاً فغنيما زاد ربح ما لم يضمن وان كان مقبوضاً فغنيما شبهة
عدم المالك **بأن شخص عتقه غيره بغير امره فبرهن المشتري اي** اقام البينة **على اقرار رب العبد**
اي ما لك انه لم يأمره بالبيع اي بيع العبد المذكور **واراد المشتري رد المبيع المذكور ودت** ببنية
اي لم تقبل لبطالان دعواه بالتناقص اذا قد اقرها على العبد وهما عاقلان اعتراف منهما بصحة دعواه
والبنية لا تنفي الا على دعوى صحيحة فاذا بطلت الدعوى لا تقبل . فان قلت يشك على هذا ما ذكره
في الزيادة ان المبيع اذا ادها رجل فصدق المشتري فدفع اليه ثم برهن على اقرار البائع بان العبد
لمسحق برئ بذلك الرجوع بالثمن تقبل ببنية . قلت اجيب عنه بان العبد في يد المشتري هنا
وهناك في يد المسحق وشرط الرجوع بالثمن ان لا يكون العين سالمة للمشتري فلذلك لم يرجع هنا ورجع
هناك . وقيل اختلف الجواب باختلاف الوضع فوضوح ما ذكره هنا فيما اقام البينة على ان البائع اقر قبل
البيع بان المبيع لمسحق واقر انه على الشرا يعني ذلك فيكون متناقضاً وموضوع ما ذكره في الزيادة فيما

من ان العاصب ليس سبباً موضوعاً
لان اعادة المالك انما ثبتت المالك ضرورة
اداء الضمان فيقصر على ذلك

على اقرار البائع
الفضولي او برهن
المشتري

ان اقره المالك

اذا برهن ان البائع اقر بعد البيع انه لمسحق فلا ينافي وهذا هو الوجه فان في مسألة الزيادة
العين في يد المشتري ايضا كما في البحر فكل عن غاية البيان . وشار في المختصر بعدم قبول البينة
الى عدم قبول قوله لولم يكن له بنية فلو ادعى البائع بعد البيع ان صاحبه لم يأم به بيعة وقال المشتري
امرئ او ادعى المشتري عدم الامر فادعى البائع الامر فالفق لم يرد على الامر لان الاخر متناقض وليس له
ان يستعمله لان الاستحالة يترتب على الدعوى الصحيحة لا الباطلة . واعترض بعض العلماء على قولهم
بانه متناقض فلا تستمع دعواه ولا ببنية بان التوفيق ممكن لجواز ان يكون المشتري اقر على الشراء ولم
يعمل باقرار البائع بعد الامر ثم ظهر له ذلك بان قال عدول سمعناه قبل البيع اقر بذلك ويشهدون
به ومثل ذلك ليس مانع وهذا الموضوع موضع تأمل . قلت اجيب عنه بانه وان امكن التوفيق لم يقبل لكونه
ساعياً في نقض ما من حصته وكل من سعى في نقض ما من حصته فسحقه مردود عليه فقولهم ان امكن التوفيق
يدفع التناقض على احد القولين مقيد بما اذا لم يكن ساعياً في نقض ما من حصته انتهى كذا افاده شيخنا في محرم
والتمتيد بدعوى المشتري مثال ومن ثم قلت **كالواقف البائع البينة انه باع بلاء امرأته**
على اقرار المشتري بذلك فانه لا يقبل . قال في الخلاصة والبرازية عند معروف لرجل في يد اخيه
رجل قال البائع بعت بلاء امرأته او برهن على اقرار المشتري انه باعه بغير امر المالك لا تقبل التناقض
ولا يملك تحليف المالك وكذا الوادي المشتري ايضا فاد العقد دون البائع واصله ان من سعى في نقض
ما من حصته لا يقبل الا في موضعين . اشترى عبداً وقبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب
بكذا وبرهن يقبل . الثاني وهب جاريتاً واستولى عليها المصوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها او شراها
وبرهن يقبل ويسترد هاتوا العقد انتهى . وفيه كلام لانه انما يقبل في الحرية لاختفاء ولا خفاء في العبد
والاستيلاء لانه لا يخفى على العاقل فعل نفسه ويجب ان لا تقبل التناقض ولا يحكم ببينة . واجيب
عنه بانه انما يقبل وان كان تناقضاً حلاً على انه فعل ذلك ثم ندم وتاب الى الله تعالى فاقرب بدينه واستيلاء
او اعتقه فقبل حلاً لخرجه عن العصية بخلاف التناقض في دعوى المالك فانه غير مستوع . اقول
ما قرره شيخنا ونقلناه عنه في صدر هذه الصفحة من قوله فقولهم ان امكن التوفيق يدفع التناقض على
احد القولين لا يعارضه ما نقلناه هنا عن الخلاصة والبرازية من انه اذا سعى في نقض ما من حصته
لا تقبل الا في موضعين وعلى القول بامكان التوفيق فان كلام شيخنا يقتضي عدم القبول في هذين
الموضعين وان امكن التوفيق لانه ساع في نقض ما من حصته فتأمل . وفي البرازية وقول المشتري
بعد القبض اعتقه بائعه او دبره او كان حر الاصل مقتصر على نفسه لا يتعدي الى بائعه ولا بنيه ولا ولده
موقوف فان برهن رجع بالثمن واستقر الولاء على البائع وان برهن على تخريبه ان اقر بالبينة قبله من فلان
ان صدقه فلان اخذ العبد لان كنهه انتهى . وفي فضل الاستحقاق لو اقر بعد اداء ذلك البائع
واشترى منه ثم استحق منه فانه يرجع بالثمن على البائع انتهى . والمسوق لقبول ذلك الخفاء كالخفاء
وان اقر البائع المذكور بان رب العبد لم يأمه بالبيع اي ببيع العبد المذكور **ووافقه**
عليه المشتري استغنى البائع في حقه لا في حق المالك ان كان بهما لان التناقص لا يمنع صحة
الاقرار لعدم التهمة فالمشتري ان يسأله فيه فينتفقان فينتقص في حقه لا في حق رب العبد
وهو المراد بالمالك في عبارة المختصر ان كنههما وادعى انه كان امرأه فاذا لم يفسخ في حقه بطلت
البينة بالثمن عندها لانه وكيله وليس له مطالبة المشتري لبرأته بالتصادق وعند أبي سنان ان يقال
فاذا ادعى رجع به على البائع بقا على ان ابرأ الوكيل المشتري على الثمن صحيح عندها ويضمن للموكل وعنده
لا يصح ولو كان على العكس بان انكر المالك التوكيل وتصادق الله وكله فاذا اقام الوكيل البينة لنكته

هو صاحب البينة

من سعى في نقض ما من حصته فسحقه مردود عليه

والاستحلف المالك فان حلف لم يلزمه وان نكل لزمه لان النكول كالاقرار ولو غاب المالك
بعد الانكار وطلب البائع الفسخ فسخ القاضي البيع بينهما لانه ثبت عند القاضي ان البيع كان
موقوفا فان طلب المشتري تاخر الفسخ يحلف المالك على انه لم يامر لم يباخر لان سبب الفسخ قد تحقق
فلا يجوز تاخره لاجل اليقين فلو حضر المالك وحلف اخذ العبد وان نكل عاد البيع ولو كان المالك
حاضرا وغاب المشتري لم يخذ العبد لان البيع صحيح ظاهرا فلا يصح القضاء على الغائب بفسخه والبائع ان
يحلف رب العبد انه ما امر ببيعه فان نكل ثبت امره وان حلف ضمن البائع ونفذ بيعه كالعاصب اذا
باع المعضوب ثم ملكه باء الضمان ولم يقدر اقرار البائع بكونه عند القاضي كما يقدر به في الكفر والوقا
لما في البيع من باب اليقين ان اقراره عند القاضي وغيره سواء الا ان البيعة تختص بمجلس القاضي فلذا
ذكر قوله عند القاضي انتهى **باب داخره بغير امره ثم اعترف بالبائع بالفسخ وانكر المشتري ثم**
يضمن البائع الدار لان اقراره لا يصدق على المشتري فان برهن المالك اخذها لانه نكر
دعواه بها فاذ لم يثبت المالك وهو صاحب الدار البيعة كان التلف مضافا الى عجزه عن اقامة البيعة
لا الى عجز البائع لان العاصب لا يجوز بيعه وفي الكفر واخذها المشتري في بيانه لكن صرح شراعه
بانه قد اتفقا في وانما ذكره ليعلل حكم غيره بالاولى ومن صرح بكونه وقع اتفاقا الاكل في العتابة
ومن لم يذكر في هذا المختصر وفي الهذلية لم يضمن البائع عند ابي حنيفة كمن اقر بالعص وهو قول
ابي سفيان وكان يقول ولا يضمن وهو قول محمد وهي مسئلة غصب لعقار واراد بالدار العتامة
بقربية اذ ظاهرا في بيانه **فروع** تتعلق بهذا الفصل باع الامة فضولي من رجل وزوجها منه
فضولي آخر فاجيزا معا ثبت الاقوي فخصم ملوكة لان وجهه ولو زوجه فاجيزا كل من رجل فاجيزا بطلا
ولو باعاه كل من رجل فاجيزا انصف بينهما ويختار كل منهما بين اخذ النصف او الترك ولو باعاه
فضولي واخر اؤرهنه او زوجه فاجيزا معا ثبت الاقوي فيجوز البيع ويبطل غيره لان البيع
اقوي وكذا ثبت البيعة اذا اؤرهنه او زوجه فضولي واخر وكل من العتق والكتابة والتدبير احق من غيرها
لانها لازمة بخلاف غيرهما والاجارة احق من الرهن لافادتها بذلك المنفعة بخلاف الرهن والبيع احق من الرهن
لان البيعة تبطل بالشروع فنيما لا يبطل بالشروع كبيعة فضولي عند ابي حنيفة وبيع اؤرياه يستويان لان
البيعة مع القبض يابى البيع في افادة الملك وبيعة المشاع فيما لا ينفك صحته في اخذ كل النصف
وتماه في فتح القدير

هذا باب في بيان احكام الاقالة
لا يخفى عليك ان الخلاص عن حيث البيع الفاسد والمكروه لما كان بالفسخ كان الاقالة تعلقا مما
بها فاعقب ذكرها ايضا وهي في اللغة من القيل لامن القول والهرق السلب كاذب اليه بعض
برليل قلت البيع بكسر القاف كذا في العتابة قال في القاموس قلته البيع بالكسر واقلته فسخه
واستقاله طلب اليه ان يتبائله وتقاليل البيعان وقال الله عز وجل واذا قلنا انتهي ذكرها
في القاف مع الياء وفي المصباح اقاله عزيمته اذ ارغفه من سقوطه والاقالة في البيع لانها رفع العقد
قاله قيل من باب باع لغة واستقاله البيع فاقاله انتهى وفي شرح المجمع للامام العيني قال هي
من اقال اخبر يادى ولها ظاهر ال صحة ما ذهب اليه الاكل وجري عليه سجننا في بحرنا من القيل
لان القول كما تقدم وامامنا شراها فاختارته في هذا المختصر حيث قلت **هي رفع البيع** وفي
الجوهرة هي رفع العقد وهو تعريف للاسم من اقاله البيع والاجارة ونحوها وما ذكرناه هو تعريف صحيح
وهو ما نحن بصدد البحث عنه واما الطلاق فهو رفع قيد النكاح لا رفع النكاح كما حقق في محله

ونسخ الاقالة

ونسخ الاقالة بلفظين ما ضيق او احدهما مستقبل هذا بيان ركنها وهو الايجاب والقبول
اللان علمها وشرط ان يكونا بلفظين ما ضيق او احدهما مستقبلا والاخر بماض كما قلنا فقال
اقلت عند ابي حنيفة والي سفيان كالتكاح وقال محمد لا ينعقد الا بما ضيق كالبائع وفيه الحاشية ذكر مع
محمد قول ابي حنيفة حيث قال ولا ينسخ الاقالة بلفظ الامر في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
ولو قال تشتري اقلني هذا البيع فقال المشتري اقلت لا تتم الاقالة عندها ما لم يقل البائع
قبلت انتهى وفي الجوهرة ونسخ بلفظين يعبر باحدهما عن الماضي وبالاخر عن المستقبل مثل النكاح
لانه لا يحضرها المساواة كالتكاح وهذا قولها وقال محمد لا ينسخ الا بما ضيق كالبائع انتهى فقد جعل
قول الامام مع ابي سفيان كقيدناه ومن ثم عولنا عليه في المختصر وفي شرح القدير الاقالة
ثبتت بلفظين احدهما يعبر به عن الماضي والاخر عن المستقبل كقول الرجل قلني فيقول له صاحبه
اقلت وقال محمد هو كالبائع لا يصح الا بلفظين يعبر بهما عن الماضي وفي الفتاوى اختار قول محمد
رحمه الله كذا في الخلاصة ونسخ **بما سخحك وتركك وتاركك ورفعك وبما لتعاطي كالبائع**
كافي الحاشية والخلاصة وفي البرازية ينعقد به كالبائع من اهل الجانبين وهو الصحيح وفي السراجية
الاقالة اذا كانت بالقول لا بد من الايجاب والقبول وان كانت بالفعل وهو التعاطي لا بد من التمسك
والتعبر من الجانبين انتهى **ويتوقف على قبول الاخر في المجلس ولو كان القبول فعلا اي يتوقف**
قبول الاقالة على المجلس كافي في التجريد وكما يصح قبولها في مجلسها نصا بالقول يصح قبولها دلالة بالفعل
كما اذا قطعه فيصا فزعمه قاله المشتري وما يتفرع على اشتراط اتحاد المجلس ما في الفتية كالرلال
بالتنزل الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال البائع لا دفعه بضامن فاجبره المشتري
فقال انا لا اريد ايضا لا يفسخ لانه ليس من الفاظ الفسخ لان اتحاد المجلس في الايجاب والقبول
شرطي في الاقالة ولم يوجد انتهى وفي الصيرفية اشترى مسابونا وكان رطبيا فتعاىلا بعد البائع فباع
البائع انقص هل له ان ياخذ من المشتري بانقص قال لا لان البائع يصدق في ذلك **اشترى في البيعة**
المتة فتعلقت السفينة فقال المشتري اقلت البيع الحق في البحر ان قال في مجلس الاقالة فاقاله
والافلا هكذا في السير الكبير **قلت** قال القاضي بديم الدين ان كان الغالب الغرق في الحال لا يكون
اقاله والا اذا قاله **سئل** برهان الدين قال تركت هذا البيع ولم يقل البائع شيئا بل اخذ المبيع
قال لواردها في مجلس الاقالة فاقاله **والافلا** قال البائع هذا المبيع وقع غالبا على فارقه عليه
فقال البائع لغريم بعه لكي تعلم بقضائه ورضى المشتري بذلك قيل لا يكون اقاله بل يكون توكيلا وان
بالبائع لاجل المشتري وهو اختيار القاضي بديم الدين وقيل اقاله لان قوله بعه نوع تصديق وقد
رضي به المشتري **لو قال** ببيع اعطيتك العبد فقال اعطيتك فاقاله ولو قال البائع بعه لي
فمنعني بالانفاق وان باعه لم يجز بيعه اتفاقا كذا في التجريد **قلت** وعن الزاهد الصائبي لو قال
لبايعه بعه لتسك فقال قبلت وانا ابين الفسخ وعجز كذا **قلت** وفي المتن اذا قال بعه
فاعتقه البائع جان عند ح لان الاعناق قبول الاقالة عنده ولو قال بعت لي هذا الشيء غالبا ففزع
انت ورد الثمن فقال البائع انا ما بعتك شيئا فقال المشتري انا ما اشتريت منك شيئا فاقاله **سئل**
سئل القاضي بديم الدين قال لا يبيع ثم على ان المشتري كان وطى البيعة قال برة ها وبأخذ ثمنها
وهكذا عند الزاهد الصائبي **فقال** لا وتفا سحا فونة الرد على البائع لانه عاد الى ملكه فونة ردده عليه
قال القاضي بديم الدين سوا اتفاقا لا بحضور البيعة او بغيره **فقال** لو انا ما بعتك شيئا
بعد الاقالة واجبا على المشتري يجب فونة الرد عليه قال على البائع لانه رضي حيث اقاله بغيره المبيع

فقال البائع

وشرائط صحتها منها رضى المتعاقدين لان الكلام في رفع عقد لانهم واما رفع ما ليس بلامه
فلن له الخيار بعد صاحبه لا برضاه. ومنها بقا الحمل لما ساقى ان البيع اذا اهلك لانصح الاقالة
ومنها قبض بطل الصرف في اقالة الصراف اما على قول ابي سفيان فظاهر لانها بيع واما على قولهم فلا
بيع في حق ثالث وهو حق الشرع. ومنها ان يكون البيع قابلا للفسخ بخيار من الخيارين فلو زاد زيادة
من الفسخ لم يصح الاقالة خلاصا ولا يشترط لصحتها بقا المتعاقدين فتصح اقالة الوارث والوريث
ولا يصح اقالة الوصي كاي القنية. ومنها ان لا يبيع البائع الثمن للمشتري قبل قبضه في شر الماذون
فلو وجبه له لم تصح الاقالة بعدها كما في خزانة الغنيتين. ومنها ان لا يكون البيع باكثر من القيمة
في بيع الوصي فان كان لم تصح اقالته كما فيها ايضا. واما صفتها فهي مندوب اليها للمحدث
من اقال نادما بغيره اقال الله عثرته يوم القيمة. وقد يكون واجبة وذلك في صورة ما اذا
كان عقد امكر ومكر في البحر الرابع. واما حكمها فاختلف فيه على اقوال كما ساقى في تقرير
ونصح اقالة المتولي ان كان ذلك اي عقد الاقالة خيرا للوقف والا لا اي وان لم ذلك
خيرا للجهة الوقف لانصح الاقالة **اعلم** ان من ملك البيع ملك اقالته فصحت اقالته
الموكل ما باعه وكيله وقالة الوكيل بالبيع ويضمن. وفي الفوائد الزينية الا في مسائل الاولى
الوصي لو اشترى من مديون البيت دارا بغيره وقيمتها خمسون فلما استوفى الدين اقالته
لم تصح اقالته. الثانية العتد الماذون اشترى غلاما بالف وقيمته ثلثة الاف لانصح اقالته
ولا يمكن ان الرد بالعيب بخلاف الرد بخيار الشرط والروية كرا في بيع القنية. الثالثة المتولي
على الوقف اذا اشترى شيئا باقل من قيمته لانصح اقالته وكذا اذا اجر ثم اقال ولا صلاح فيه
لوقف لم يجز كما فيها ايضا. وفي بعض المواضع منها اي من القنية ان كان قبل القبض جائز
والالا. الرابعة الوكيل بالشر لا تصح اقالته بخلاف الوكيل بالبيع تصح ويضمن. الخامسة الوكيل
بالشئ على قبضه فيه وانما يضمن الوكيل بالبيع اذا كان بعد قبض الثمن اما قبله فيملكها في قول
مكر في البحر فمضى الى الظهيرة قال وفيها والوكيل بالاجارة اذا ناقض مع المستاجر قبل تسليم
المنفعة وقبل قبض الاجرة سوا كان الاجر عينا او دينا انتهى. وفي فقاوي الفضل اذا باع المتولي
او الوصي شيئا باكثر من قيمته لا يجوز اقالته وان كانت بمثل الثمن الاول انتهى. وفي الصيرفة
اذا فسخ القيم الاجارة مع المستاجر هل يصح ولو صح بغيره عليه ام على الوقف قال ان لم تكن الاجرة متعاقبة
يصح وبغيره على الوقف انتهى. وفي شرح الجمع لابن ملك ولو اقاله اي الوكيل بالبيع العقد صح قيد
به لان الوكيل بالشر لا يملك الاقالة انتفاها اذا لم يقبض الثمن فلو قبضه ثم اقال لا يصح
لانها بالحوالة صارا قابضا دونه وضامنا للوكيل الثمن او باقائه اراد استقاطه فلا يعتبر كرا في
الخلاصة. ودليلها السنة والجماع. وسببها الحاجة اليها. ومحاسنها ازالة الغم عن الناس
وتفريج الكرب عن المكروب **واعلم** تصح اقالة الاقالة فلو تعايل البيع ثم تعايل الاقالة
ارتفعت الاقالة وحاد البيع كرا في البحر قال في الفوائد الزينية الا في مسألة وهي اقالة الشئ
فانها لا تقبل الاقالة كادكره الشارح يعجز عن ان يبي من الدعوى من باب التحالف. وفي الجوهر
لا تصح الاقالة في النكاح والطلاق والعاقبة انتهى **وهي** اي الاقالة **فسخ في حق المتعاقدين**
فيما هو من موجبات العقد قال الزبلي في شرح اكثر قوله فسخ في حق المتعاقدين غير مجرب
على اطلاقه لانه انما يكون فسخا فيما هو من موجبات العقد وهو ما يثبت بفسخ العقد من غير شرط
واما اذا لم يكن من موجبات العقد وانما يجب بشرط زائد فالاقالة فيه تعتبر بيعا جديرا في حق المتعاقدين

وكذا اذا كان على الوكيل
دين لرجل فاما له المشتري
فياخذ الثمن ثم
اقال لا يصح

ايضا اذا اشترى

ايضا كما اذا اشترى بالدين الموكل عينا قبل حلول الاجل ثم تعايل يعود الدين حاله لانه باعه
منه وكذا اذا تعايل ثم ادعى رجل ان المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك لم تقبل شهادته كانه هو
الذي باعه ثم شهد انه لغيره ولو كانت فسخا قبلت. **الاتري** ان المشتري لو رد المبيع بغير قبض
وادعى المبيع رجل وشهد المشتري بذلك تقبل شهادته لانه بالفسخ عاد ملكه القديم فلم يكن متعلقا
من جهة المشتري كونه فسخا من كل وجه وكذا لو باع عبدا بطعام بغير عينة وقبض ثم تعايل
لا يتعين الطعام المقبوض للرد كانه باعه من البائع بطعام غير معين وكذا لو قبض ارضي من الثمن
الاول او اوجده منه يجب رد مثل المشروط في البيع الاول كانه باعه من البائع بمثل الثمن الاول
وقال الفقيه ابو جعفر يجب عليه رد مثل المقبوض لانه لو وجب عليه مثل المقبوض الزم به زيادة
ضرب بسبب تبرعه ولو كان الفسخ بخيار روية او شرط او عيب بقضا يجب رد المقبوض اجمعا
لان فسخ من كل وجه انتهى. ثم فرع على كونه فسخا فوعا ذكر الاول بقوله **فتصل اي الاقالة بعد**
ولادة المبيعة لانمتاع الفسخ بسبب ان زيادة ولو كانت بيعا لم يجز ان قالوا هذا اذا اولدت
بعد القبض واما اذا اولدت قبله فالاقالة صحيحة عنده وذكر الثاني بقوله **ونصح الاقالة بعد**
الثلث الاول ونصح بالتكوت عند اي من الثمن الاول ويجب الثمن الاول بخلافه في
البحر فسخا عن البائع ولذا قال في فتح القدير لو كان الثمن عشرة دنانير ودفعت اليه الدراهم
عوضا عن الدنانير ثم تعايل وقد رخصت الدراهم رجع بالدنانير التي وقع العقد عليها لا بما دفع
وكذا لو رد بالعيب وكرا في الاجارة لو فسخ انتهى **او اذا باع المتولي والوصي للوقف او للصغير**
شياء باكثر من قيمته او اشترى اي المتولي والوصي شيئا للوقف او للصغير حيث لا يجوز اقالته
وان كان بمثل الثمن الاول رعاية لجانب الوقف وحق الصغير **وان شرط اي ولو شرط غير قبض**
اي بمثل الثمن الاول **او اكثر منه اي من الثمن الاول او اقل** اي صحت الاقالة بمثل الثمن الاول
وان شرط غير. اما الاول فلان الاقالة فسخ والفسخ لا يكون الا من الثمن الاول. واما الثاني
فلان الشرط فاسد والاقالة لا تفسد بالشرط الفاسد **الام تعيبه** اي المبيع عند المشتري
استثنى من قوله او اقل فان الاقالة حينئذ تجوز باقل من الثمن الاول لان نقصان الثمن يكون
مقابلته الغايت بالعيب ولا بد ان يكون النقصان بقدر حصصة الغايت ولا يجوز ان ينقص من الثمن
اكثر منه كرا في فتح القدير وتبيين اكثر. وفي البحر فسخا عن بعض شروط الهذلية انه نقل عن تاج
الشرعية هذا اذا كانت حصصة العيب مقدار المخطوط او زائرا او ناقضا بقدر ما يتعارف الناس
فيه وذكر الثاني بقوله **ولا تفسد بالشرط** لان فساد البيع الزوم الربا كما مر ولا ريب في الفسخ
وان لم يصح تعليقها به اي بالشرط وسياتي الكلام على ما يصح تعليقه بالشرط وما لا يصح ومن
صور تعليقها لوباع ثورا من زيد فقال اشتريته رخيصا فقال زيد ان وصلت مشتريا بالزيادة
فبعت منه فوجد فباع باز يد لا ينمقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة لا الوكالة بالشرط كرا في
البرزانية انتهى. وذكر الرابع بقوله **وجاز للبائع بيع المبيع منه قبل قبضه** يعني اذا تعايل ولم يرد
المشتري المبيع حتى باع منه ثانيا جاز ولو كانت بيعا لفسد لانه باعه قبل القبض ولو باعه من غير
المشتري لم يجز لانه بيع جدي في حق غيره. وذكر الخامس بقوله **وجاز قبض المكيل والموزون منه**
بلا اعادة كبشاه ووزنه يعني اذا كان المبيع مكيلا او موزونا وقد باعه منه باكمل او الوزن ثم
تعايل واشترى المبيع من غير ان يقيدا اكمل او الوزن جاز ولو كان بيعا لم يجز. وذكر السادس بقوله
وجاز هبة المبيع منه بعد الاقالة قبل القبض ولو كانت بيعا لا يفسخ لان البيع يفسخ بهبة المبيع

المشروط

للبائع قبل القبض **وبيع في حق ثالث** عطف على قوله فسخ. قال في النهاية للخلاف فيما إذا
ذكر الصنع بلفظ الإقالة ولو ذكر بلفظ المعاينة والتسوية لا يجعل بيعا اتفاقا إعمالا لموضوعه
اللفظي وبه صرح في البحر الرائق. قال وفي بعض نسخ الن يلى فانه لا تكون فسخا وهو متفق فلم لا
يخفى. قال في السراج الوهاج أما إذا كانت بلفظ البيع كانت بيعا إجماعا إذا قال البائع له بعني
ما اشتريت فقال بعت كان بيعا هذا إذا تقايل بعد القبض وإن كانت قبل القبض هي فسخ في
حق الكل في غير المعاينة بعد رجوعها ببيعها ذكره الزيلعي. وقد فرغ على كونها بيعا فزعموا ذكر الأول بقوله
فلو كان المبيع عقارا فكل الشفعة شفعة ثم تقايل لا قضى له بها أي قضى للشفيع الذي
سكن الشفعة بالشفعة ولا يمنع من ذلك تسليمها قبل الإقالة لكونها بيعا جديرا في حقه كأنه اشتراه
منه. وذكر الثاني بقوله **ولا يرد البائع الثاني على الأول بعيب عليه بعد رجوعها** أي بعد الإقالة
يعني إذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقايل ثم أطلع على عيب كان في يد البائع فازاد أن يرد على البايع
ليس له ذلك لأنه يبيع في حقه كأنه اشتراه من المشتري منه. وذكر الثالث بقوله **وليس للواهب**
الرجوع إذا باع الموهوب له من آخر ثم تقايل يعني إذا كان البائع حكيلا أو موهوبا وقد باعه بعه
بأكمل أو الموهوب ثم تقايل واسترد المبيع من موهوبا فباعه الموهوب له ثم تقايل ليس للواهب
أن يرجع في هبته لأن الموهوب له في حق الواهب كالمشتري من المشترا منه. وذكر الرابع بقوله **والمشتري**
إذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن جاز للبائع شراؤه منه بالاقبل يعني إذا اشتري شيئا فقبضه
ولم ينقد الثمن منه حتى باعه من آخر ثم تقايل وعاد إلى المشتري فاشتراه منه قبل نقد ثمنه باقل من
الثمن جاز وكان في حق البايع كالمملوك بشرائه من المشتري الثاني. وذكر الخامس بقوله **وإذا اشتري**
بمروض التجار عند الخدمة بعد ما حال عليها الحول وجده عيبا فرده بغير قضا واشتر
المروض فصلت في يده لم تسقط الزكاة يعني إذا اشتري بمروض التجار عند الخدمة بعد ما
حال عليها الحول فوجده عيبا فرده بغير قضا واشتره المروض فصلت في يده فإن الزكاة لا تسقط
عنه لأنه يبيع جديرا في حق الثالث وهو الفقير لأن الرد بالعيب بغير قضا إقالة **وبيع صحته** أي الإقالة
هلاك المبيع لا ينافي مع البيع والأصل فيه المبيع **لا الثمن** ولهذا إذا هلك المبيع قبل القبض يتحمل
البائع بخلاف هلاك الثمن **وهذا كقبضه** أي بعض المبيع **ببيع الإقالة بقدره** اعتبارا للبعض بأكل
وإذا هلك أصل البديلين في المعاينة صححت الإقالة في البايعين أي من البديلين لأن كل
واحد منهما يبيع فكان المبيع باقيا وعلى المشتري قيمة المالكين إن كان قيميا ومثله إن كان مثليا
لأذا هلكا بخلاف البديلين في الصرف إذا هلكا لعدم التعيين ولذا لا يلزمهما الإزالة المثل بعدها. وفي
السراج الوهاج اشتري عبدا بقرض فوضه أو موصوع ما يتعين تقاضا ثم هلك العبد في يد المشتري
ثم تقايل والعوض قائم في يد البايع صححت وعلى البايع رد العوض بعينه أو قيمته من المشتري قيمة العبد
ذهبا وفي البرازية تقايل فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه بطلت الإقالة انتهى **وأن**
اشترى عبدا فقطعت يده وأخذ رأسها ثم تقايل صححت الإقالة ولزمه بجميع الثمن **ولأن البايع**
من رأس العبد إذا علم وقت الإقالة أنه قطع يده وأخذ رأسها وإن لم يعلم بخير بين الأخذ بجميع الثمن
وبين الترتل كذا في القنية فإن قلت يشك على اشتراط صحة الإقالة قيام المبيع ما صرحوا به من
صحة إقالة السلم قبل قبض السلم فيه سواء كان رأس المال عينا أو ذينا وسواء كان قابلا في يد المسلم أو هالكا
فإن كان رأس المال عينا فقيمة ردت وإن كانت هالكة ردت المثل إن كان مثليا وقيمة إن كان قيميا وإن
كان ذينا ردت مثله قايما أو هالكا لعدم التعيين وكذا إقالة بعد قبض السلم فيه إن كان قابلا ويرد رطل

الموهوب

من الموهوب

عين المقبوض لكونه متعينا كالعن البرايه. قلت اجيب عنه بأن المسلم فيه وإن كان ذينا حقيقته
فله حكم العين حتى لا يجوز الاستدراك به قبل قبضه والله تعالى اعلم **وبقي إقالة الإقالة ثم فرغ عليه بقوله**
فلو تقايل المبيع ثم تقايلها أي الإقالة أن تفتت وعاد عقدا لإقالة الإقالة الشك فانه
لا يصح ذكره في الفوائد الزينية والله تعالى اعلم
هذا باب في بيان أحكام المراجحة
والتولية لما فرغ مما يتعلق بالأصل وهو المبيع من البيوع الدائمة وغير الدائمة وما ينشأ عن
في بيان الأنواع التي تتعلق بالثمن من المراجحة والتولية وغيرها وهي في اللغة كإقالة الشارحون أيضا
مصدر وفي غيرهما إذا جعله وليا. وفي القاموس التولية في البيع نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن
الأول من غير زيادة. وأما شرعا فذكرناه بقولنا **المراجحة بيع ما ملكه بما قام عليه** **وفضل** أي بفضله
على ما قام عليه **والتولية ببيعته** **بثمنه الأول** وفي أكثر التولية ببيع بثلث سابق والمراجحة به وبزيادة
أقول أورد عليه الغضب وهو ما إذا ضاع المضمون عند الغاصب وضمن قيمته ثم وجد جاز له بيعه
مراجحة وتولية على من فسخ وهذا غير وارد على ما عرفناه بالمراجحة لكنه يرد على تعريف التولية لذكر الثمن فيها
ويمكن أن يجاب بأن القيمة كالثمن وهو يضمن جوازا غير وارد على صاحب الكثر يعرف المراجحة في الضرر بنقل
ما ملكه بالعقد الأول وبالثمن الأول مع زيادة من وعجز عن عليه بأنه غير مطرد ولا منعكس. **أما الأول**
فلأن من اشتري ذينا يربا بالدرهم لا يجوز بيع الدرهمين بمراجحة مع صدق التعريف عليه. **وأما الثاني** فما
تقدم من مسألة المضمون إذا جاز فانه يجوز بيعه بمراجحة ولا عقد أضلا وبأنه مشتمل على إيهام يجب عنه
ظهور التعريف وذلك لأن قوله بالثمن الأول إما أن يراد به عين الثمن الأول أو مثله لاستبدال الأول بالثمن
الثمن الأول صار ملكا للبائع الأول فلا يكون مراد في البيع الثاني ولا إلى الثاني لأنه لا يتخلو إيمان أن يراد
المثل من حيث الجنس أو المقدار أو الأول ليس بشرط لما ذكر في الإيضاح والمحيط أنه إذا باعه من راجحة فإن كان
ما اشتراه به له مثل جاز سواء جعل الزرع من جنس رأس المال الدرهم من الدرهم أو من غير الدرهم من الدرهمين
أو على العكس إذا كان معلوما يجوز به الشراء لأن الكل ثمن والثاني يقتضي أن لا يضم إلى رأس المال أجره **وتقار**
والصناع والطران وغيرها لأنها ليست بثمن في العقد الأول ومن لم يثبت في تعريف المراجحة ما قام عليه
ليدخل ما ذكر على أن الثمن لا يشترط في المراجحة أضلا فانه لو ملك ثوبا بصفة أو وصية ففقد منه ثم باعه من راجحة
على تلك القيمة جاز والمسئلة في المبسوط فيل فكل هذا الأول إن يقال نقل ما ملكه من السلم بما قام عليه
وقد أجاب عنه الأكل في العناية فارجع إليه **وشرط صحته ما أي المراجحة والتولية كون العوض مثليا**
فلا صحة للمراجحة ولا التولية في ذوات القيمة لما تقرران مشاهما على الاحتراز عن الحيثية وشبهتها والاحتراز
عن الحيثية في القيميات أن أمكن فقد لا يمكن عن شبهتها لأن المشتري لا يشتري المبيع إلا بقيمة ما دفع
فيه من الثمن إذا لا يمكن دفع عينه حيث لم يملكه ولا دفع مثله إذا الغرض من عده فتعينت القيمة وهي مجهولة
تعرف بالجنس والظن فيمكن فيه شبهة الحيثية إذا كان المشتري بمراجحة من ملك ذلك البذل من البايع
الأول بسبب من الأسباب ومن لم يثبت **أو مملوكا للمشتري** فانه يشتريه بمراجحة من مملوك من مملوك أو
شيء من المكمل أو المودون الموصوف لاقتدار على الوفاء بالتزام **وكون الزرع معلوما** وعبارة الجمع ولا يصح
ذلك حتى يكون العوض مثليا أو مملوكا للمشتري والزرع مثلي معلوم انتهى قال شيخنا في جرحه وتفسيره
الزرع بالمشي اتفاقا لجواز أن يزرع على عين قيمته مشارا إليه ولذا قال في فتح القدير أو يزرع هذا النوع
وقيد الزرع بكونه معلوما للاحتراز عما إذا باعه من ماله يزرعه لا يجوز لأنه باعه برأس المال وببعض قيمته
لأنه ليس من ذوات الأمثال كذا في النهاية. ويعني قوله يزرعه أي يزرع مقدار درهم إلى عشرة دراهم فإن كان

ادام

تعريف
درة يان دة

الغن الاول عشرين كان الزخ بزيادة درهمين وان كان ثلاثين كان الزخ ثلاثة دراهم فكذا يقتضي
 ان يكون الزخ من جنس راس المال لانه جعل الزخ مثل عشر الثمن وعشر الشئ يكون من جنسه كذا في النهاية
 يعني ما كان راس المال قيمته مملوكا للمشتري لا يجوز بحالة الزخ واما اذا كان الزخ شيا مشارا اليه
 بجمله المقدار فانه يجوز فقوله والرخ مثل معلوم شرط في القيمة للملك للمشتري كما لا يخفى وفي
 بعض شروح الهداية ونقطة دة بفتح الدال وسكون الهاء اسم العشرة بالفارسية وبزيادة بالياء
 اخر الحروف وسكون الراء اسم احد عشر بالفارسية انتهى **ويضم في راس المال اجر القطار والبيع**
والطراز والكتل وحمل الطعام وسوق العنم واجرة الفسل والخياطة وكسوة واجرة
التمسار المشروط في العقد لان العرف جار بالمحاق هذه الاشياء راس المال في عادة التجار
 ولان كل ما يربى في البيع او قيمته يلقى به هذا هو الاصل وما عدا ذلك فانه هذه الصفة واطلق في البيع
 فسل الاسود وغيره كما اطلق حمل الطعام فسل البر والرجل وقيد بالاجرة لانه لو فعل شيئا من ذلك يربى
 لا يفسد وكذا لو تطوع فطوع بحد او باعارة وكذا يضم تخصيص الدار وطى البئر وكذا الاضمار والتمسار
 والمساء والكراب وكسح الكروم وسقيها والزرع وغيره من الاشياء وفي التجرعة على المخطط يضم طعام البيع
 الا ما كان سرفا وزيادة فلا يضم وكسوته وكراه واجرة الخمران الذي يوضع فيه واما اجرة التمسار والدلال
 فقال الربيع ان كانت مشروطة في العقد يضم والا فاكترهم على عدم الضم في الاول ولا يضم اجرة
 الدلال بالاجماع انتهى وهذا جزم من كسوة وفيه شبه وشبهه ففعلت عليه **ويقول قار على بكذا**
ولا يقول اشترى به لانه كذب وهو حرام وكذا اذا قور الموروث ونحوه يقول ذلك وكذا اذا قور
 على الثوب شيئا وباعه برقه فانه يقول رقه كذا وسوا كان مارية مؤافقا لما اشتراه به او ان يرد
 حيث كان صادقا في الرق كذا في فتح القدير **لا يضم اجرة الطبيب والدلالة والراعي ونفقة**
نفسه وجمل الايق وكرا بيت للحفظ وما يؤخذ في الطريق من الظل الا اذا جرت العادة
بضمه وفي البحر ان اجرة السمار تضم في ظاهر الزاوية والتفصيل المذكور فوسيلة ونسب الزاوية الى
 التمسار قال وفي الدلالة قبل لا يضم والمرجع العرف كذا في فتح القدير وفي المجتبى انه يضم اجرة التمسار
 مطلقا وقيل اذا لم تكن مشروطة في العقد ولا يلقى اجرة الدلال بالاجماع ولا من الجلال والبراق
 في الدواب والسياب في الرقيق انتهى **فان ظهر خيانه البائع في مائة باقاره** اي البائع
او برهان اي بيته قامت على ذلك **او ينكره** اي ينكر البائع عن الدين وقد ادعاه المشتري هذا هو
 المختار وقيل لا تثبت الا باقراره لانه في دعوى الخيانة منافق فلا يتصور بيته ولا ينكره ولو لم
 سماعها كدعوى العيب وكذا دعوى الخط فانها سمع انتهى **اخذه بكل ثمنه اورده وله الخط في التولية**
 يعني عند ظهور خيانه فيها وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يخط فريما وقال محمد بن يحيى فريما
 ان الاعتبار بالمسحبة لكونه معلوما والتولية والمراعاة تزويج وترتيب فيكون وصفا موعودا فيه كوصف
 السلامة فيختار لقواته ولا يبيس ان الاصل فيه كونه تولية ومراعاة ولهذا ينبغي بقوله وليتلك بالثمن
 الاول او بعتك مراعاة على الثمن الاول اذا كان ذلك معلوما فلا بد من التمسار الاول وذلك بالخط
 غير انه يخط في التولية قدر الخيانة من راس المال وفي المراعاة منه ومن الزخ ولا يبيس خيفته انه لو لم
 يخط في التولية لا يبيس تولية لانه يربى على الثمن الاول فتغير التصرف فتمتن الخط وفي المراعاة لو لم
 يخط يبيس مراعاة وان كان يتفاوت الزخ فلا يتغير التصرف فانكر القول بالتحسين وقوله وله الخط اي
 استقاط قدر الخيانة من المسمى وفي السراج الوهاج وصورة الخيانة في التولية اذا اشترى ثوبا بثمنه
 وقبضه ثم قال الاخر اشترى به بعشرة ووليتك ما اشترى به فاطم على ذلك **ويبان الخط في المراعاة**

لا تضم

كقول ابو يوسف

على قول ابي اس اذا اشترى بعشرة وباعه بن خمسة ثم ظهر انه اشتراه بثمانية فانه يحيط قدر الخيانة
 من الاصل وهو الخمس وهو درهان وما قابله من الزخ وهو درهم فبما خسر الثوب باثني عشر درهما انتهى
ولو هلك المبيع او استهلك في المراجعة قبل رده او حرق به ما يبيع منه اي من الورود **لزمه حرج**
المسعى ومنه خياره لانه مجرد اختيار لا يبقا بله شي من الثمن كخيار الروية والشرط بخلاف خيار
 العيب لان المستحق منه للمشتري الجزء الغايث وعند العجز عن تسليمه سقط ما يبقا بله من الثمن **شراه**
ثانيا بعد بيعه بن فان راجع اي اراد المشتري ان يبيع مراعاة **طرح مانع** اي كل ربح كان قبل
 ذلك **وان استغرق الزخ ثمنه لم يراج** صورة اشترى ثوبا بعشرين ثم باعه مراعاة بشك ثمانين
 ثم اشتراه بعشرين فانه يبيعه مراعاة على عشرة ويقول قام على بعشرة ولو اشتراه بعشرين ثم باعه
 بأربعين مراعاة ثم اشتراه بعشرين لا يبيعه مراعاة اصلا وعند هاتين ارجح على عشرة في الفصلين **لها**
 ان العقد الثاني عقد مجرد فيقطع الاحكام عن الاول فيجوز بيع المراجعة عليه كما اذا تخلل ثالث
 ولا يبيس خيفته ان شبهة حصول الزخ الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه تاكده بعد كونه على سرف
 الزوال بالوقوف على عيب والشبهة في باب المراجعة كالحقيقة احتياطا بخلاف ما اذا تخلل ثالث
 بان اشترى من مشتري لان التاكيد حصل لغيره وفي البحر نقلا عن المحيط انما قاله ابي حنيفة اوفى
 وما قاله ارفق انتهى **ومحل الاختلاف** عند البيان اما اذا بين فقال كنت بعثته فربحت فيه كذا ثم
 اشترى به بكذا وانا ابيعه الان بكذا براج كذا جاز اتفاقا كذا في فتح القدير **وقيد بالشر** لانه لو
 وهب له ثوب فباعه بعشرة ثم اشتراه بعشرة فانه يراج على عشرة وان كان يتاكد به انقطاع حق
 الواهب في الرجوع لكنه ليس بما فلا تثبت هذه الوكادة الا في عقد فيه الربا كذا في فتح القدير
 ومحل ما تقدم ما اذا باعه بجعل الثمن الاول اما لو باعه بوصيف او دابة او غير ذلك اشتراه بعشرة
 فانه يبيعه مراعاة على عشرة لانه عاد اليه ما ليس من جنس الثمن الاول ولا يمكن طرده الا باعتبار القيمة
 وتعيينها لا يخلو عن شبهة الغلط كذا في فتح القدير **وان يبيع مراعاة لغيره سيد شري**
من ما ذونه المستغرق دينه لرقبته فيد به اذ لو لم يكن على العبد دين فباع من مولاه شيئا لم يضر لانه
 لا يضر للمولى شيئا لم يكن له قبل البيع لابلال الرقبة ولا يملك المصروف **على ما شري الماذون** اتفاق
 بقوله راج **صورته** اشترى عبد ماذون له في التجارة ثوبا بعشرة وعليه دين بحيث فباعه من المولى
 بحسنة عشر فانه يبيعه مراعاة على عشرة **كعكسه** وهو ان يشتري المولى ثوبا بعشرة فباعه من عبده
 الماذون له المديون بحسنة عشر فانه ايضا يبيعه مراعاة على عشرة لان هذا العقد وان كان صحيحا
 في نفسه فيه شبهة العدم لان العبد ملكه وما يربى يده لا يخلو عن حقه فاعتبر عرما في حق المراجعة وفي
 الاعتبار الاول فيصير كأن العبد اشتراه للمولى بعشرة في الفصل الاول وكانه يبيعه للمولى في الفصل
 الثاني فيصير الثمن الاول والمكاتب كالمديون لوجود التهمة بل كل من لا تقبل شهادة له كالاصوك والغرق
 واحد الزوجين واحد المتقاضي كذا في ذلك وخالفه فيما عدا العبد والمكاتب وفي فتح القدير لو اشترى
 من شريكه سلعة ان كانت ليست من شركته يراج على ما اشترى ولا يبيس وان كانت من شركته يراج ما يبيع
 نصيب شريكه على ضمانه في الشراء الثاني ونصيب نفسه على ضمانه في الشراء الاول بخلاف تكون السلعة
 اشترى بها لغرض شركته فاشترى بها احداهما من صاحبه باللف وما يبيس فانه يبيعهما مراعاة على الف وباية
 لان نصيب شريكه من الثمن الاول ضمانية فيبيعهما على ذلك انتهى **ولو كان مضاربا بالنصف باع مراعاة**
رب المال باثني عشر ونصف يعني اذا كان مع المضارب عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة
 وباعه من رب المال خمسة عشر فانه يبيعه مراعاة باثني عشر ونصف لان مثنى هذا البيع على الاحتراز
 عن الخيانة وشبهتها وفي بيعه مراعاة على خمسة عشر شبهة خيانة لان هذا البيع اي بيع الثوب من رب المال

عدم

سماة ونصيب

وان حكم بحجازه عندنا عند عدم النسخ خلافا لفرقة شبهة العدم. وجه قول زفران البيع
مبادلة المال بالمال وانما يتحقق بالسخرة لا بما له نفسه فلا يكون البيع موجودا. وجه الجواب
عندنا استماله على الغايه فان فيه استغادة ولاية التصرف لان بالتسليم الى المضارب انقطع
ولاية رب المال عن ماله في التصرف فيه فالشرا من المضارب يحصل له ولاية التصرف وهو مقصود
كان مشتملا على الغايه فيعتقد لان الانقضاء يتبع الغايه. الا ترى انه اذا جمع بين عبده وبين غيره
واشترها بصفقة واحدة جاز البيع فيهما وقل عبده في عقده لغايه انقضاء الثمن وامانت
فيه شبهة العدم فلما ذكرنا من تقليل زفران قد استوضح صاحب الهداية بقوله الا ترى انه يعني
المضارب وكيل عن رب المال في البيع الاول من وجه وعلى هذا وجب ان لا يجوز البيع بينهما كما لا يجوز البيع
بين الموكل ووكيله فيما وكله فيه واذا كان فيه شبهة العدم كان البيع الثاني كالمعذور في حق نصف
النسخ لان ذلك حق رب المال فيحط عن الثمن احترازا عن شبهة الخيانة ولا شبهة في اصل الثمن وهو عشرة
ولا في نصيب المضارب فيبيع مائة على ذلك **برايح** من يريد المراجعة **بلا بيان** اي من غير بيان انه
اشتراه سليما بكن من الثمن **فتعيب عنده** اي اصابه العيب عنده بعد ذلك وامان بان نفس
العيب فلا بد منه لقوله عليه الصلاة والسلام من غشنا فليس منا فلا يجوز اخفاؤه. قال في الخلاصة
قبيل التصرف رجل اراد ان يبيع سلعة بعينه وهو يعلم يجب ان يبينها ولو لم يبين قال بعض مشايخنا
يصير فاسقا مردود الهبة قال لصداقه الشهيد ولا نأخذ به انتهى **بالتعيب** اي بتعيب المبيع عنده
والتعيب مصدر وتعيب اي صار معيبا بلا صنع احد باقاة ساقية ويلحق به ما اذا كان يصنع المبيع ومثل
ما اذا كان نقصان العيب يسيرا او كثيرا وعن محمد انه ان نقصه قدر لا يتقارب الناس فيه لا يبيعه مائة
بلا بيان وذلك كلامه انه لو نقص بتغير السعر بامر الله لم لا يجب عليه ان يبين بالاولى انه اشتراه في حال
خلائه وكذا لو انقص الثوب طول مكته او توسخ **ووطي الثيب ولم ينقصها الوطي** يعني ببيع مائة
ولا يجب عليه البيان اذ لم يجلس عنده شي يقابل له الثمن لان الاوصاف لا يقابلها الثمن الا اذا كانت مقصودة
بالامتلاك ولهذا قال ولم ينقصها الوطي وكان مانع البضاعة لا يقابلها الثمن. قال قلت يرد على قولهم
الغايه وصف لا يقابل شي من الثمن ما اشتراه باجل فان الاجل وصف لا لا يخفى ومع ذلك لا يجوز بيعه
مراجعة بلا بيان. قلت اجبت باعطا الاجل جزوا من الثمن عادة وكان كالحزب والله اعلم. قال قلت
يرد على قولهم مانع البضاعة لا يقابلها شي من الثمن ما اذا اشترى حارية فوطيها ثم وجد بها عيبا استمر بها
وان كانت ثوبا وقت الشراء احتباسه جزوا من المبيع عنده. قلت اجبت عنه بان عدم الرد انما هو مانع
وهو انه اذ ردها فلا يخلو امانع العقر احترازا عن الوطي مجانا او من غير عقر لوجه الى الاول لعود الحارية
مع زيادة الزيادة تمتع المصنع ولا الى الثاني لسلامة الوطي له بلا عوض وهو لا يجوز **و بيان التعيب**
ووطي البكر عتيقها او غير لانها صار بمتصورة بالامتلاك فيقابلها شي من الثمن وكذا اذا وطئها
وهي بكر لان العذرة جزء من العين يقابلها الثمن وقد جسيما. ومثل ما اذا تكسر الثوب بشتم ووطئته ودخل
تحت الاول ما اذا اصاب الثوب قرص فان اوجرق ناب والقصر بالقاء والتعيب مصدر عيبه اذا احدث
فيه عيبا. واطلقنا في تعيب غير المشتري فمثل ما اذا اخذ المشتري الارض او لا وما اذا كان بامر المشتري
وبغير امره وما وقع في الهداية من التعميد بقوله واخذ المشتري ارشه انقاضي للوجوب كما في فتح القدير. ثم
اعلم ان زفران لا يراي الابا لبيان في المسائل واختاره العقيد ابو الليث فقال وقول زفران الجود
وبه نأخذ ووجه في فتح القدير **اشتراه بالف تسية وباع برح مائة بلا بيان خير المشتري** لان
للاجل شبهها بالمبيع الا ترى انه يزاد في الثمن للاجل الاجل والشبهة في هذا ملحقة بالحقيقة فصار كأنه اشترى

شئنا ونبيع

شئنا ونبيع احدهما مراجعة بشئنا والاقدم على المراجعة بوجوب السلامة عن مثل هذه الخيانة فاذا اظهر
غيره كاي العيب. والحاصل ان عدم بيان اصل الاجل خيانة وكذا بيان بعضه واخفا البعض **فان تلف**
اي هلك المبيع اما باقاة ساقية او بامتلاك المشتري. وهذه العبارة اولى من عبارة اكثر لان حكم
الاتلاف يعلم من حكم التلف بالاولى بخلاف العكس كما لا يخفى **لزم من كل التلف** وهو الاتلاف والمائة حسا لا
لان الاجل لا يقابل شي من الثمن كذا في الهداية. وقيل كلام لانه تناقض لانه قال عند قيام المبيع ان الثمن
يزداد بالاجل وعند هلكه قال انه لا يقابل شي. وجهه ان الاجل في نفسه ليس بمالك فلا يقابل شي فمتى
اذا لم يشترط زيادة الثمن بمقابلته فمتى زاد في الثمن لاجله اذا ذكر الاجل بمقابلته زيادة الثمن
قصدا فاعلم بالاية المراجعة احترازا عن شبهة الخيانة ولم يعتبر ما لا يفي حق الرجوع عند الحقيقة والاعمال
وكذا التولية اي في مثل المراجعة فيما ذكرنا من الخيانة عند قيام المبيع وعدم الرجوع حال هلكه لا يتناها
على الثمن الاول. وينبغي ان يحتمل قوله وكذا التولية عاين الى جميع ما ذكره المراجعة فلا بد من البيان في التولية
ايضا في التعيب ووطي البكر ومنه في التعيب ووطي الثيب. وعن ابي اسد انه يرد القيمة ويسترد كل الثمن
وهو نظير ما اذا استوفى النوف مكان الجياد وعمل بعد الاتفاق. وقيل بقوله بثن حال وهو قول فيرجع بعض
ما بينهما كذا في الهداية. وقال ابو جعفر المختار الفتوى الرجوع بفضل ما بينهما كذا في البحر. وفي فتح
القدير ولو لم يكن الاجل مشروطا في العقد ولكنه معناه التخييم قبل الايد من سبانه لان المعروف كالمشروط
وقيل ببيعه ولا يبيعه لان الثمن ما كان الا حالا في العقد اما لو فرضنا انه باعه بلا شرط اجل فلم يبق له
شئ من ذلك فلا شك ان بيعه مائة بالالف انتهى **ولي رجل شيئا** اي باع له بالتولية **بما قام عليه**
او بما اشتراه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد البيع لحالة الثمن **وكذا المراجعة** اي في مثل
التولية فيما ذكر **وخير المشتري** بين اخذه وتركه لان الفساد لم يتقرر **لو علم في مجلسه** اي المشتري
لانه اذا حصل العلم في المجلس قبل كابت العقد وصار كما خيرا القبول الى آخر المجلس. قيل بالمجلس لانه
بعد الافتراق عنه يتقرر الفساد فلا يقبل الاصلاح. ونظير بيع الشيء برقه اذا علم في المجلس. وانما يتحقق
لان الرضا لم يتم قبله لعدم العلم فيختياره في خيار الروية. وظاهر كلامهم ان هذا العقد ينعقد بضرعية
الصحة وهو الصحيح خلافا لما روي عن محمد انه صحيح له عمر ضمة الفساد كذا في فتح القدير. قال شيخنا
في بحر وينبغي ان تظهر ثمة الاختلاف في حرمة مباشرة فعلى الصحيح تحريمه وعلى الضعيف لا والله اعلم
لا رد بعين فاحش في ظاهر الرواية ويقتضي بالرد ان غره والد لا اي لا يفتي به. الثمن في اللغة
قال في القاموس غننه في البيع يغنيه غننا ويحرك او بالعكس في البيع انتهى. وفي المصباح غننه
في البيع والشرا غننا من باب ضرب مثل غننه فان غننا وغننه اي نقصه. وقيل بالبناء للمفعول فهو مفعول
اي منقوص في الثمن او غير والعينية اسم منه انتهى. في القنية من اشترى شيئا وغننا فيه غننا فاحشا فله ان
يرده على البائع بحكم العين وفيه روايتان ويقتضي بالرد رفعا بالناس. ثم رجم لآخر وقع البيع بعين فاحش
ذكر المصاح وهو ابو بكر الرازي في واقعاته ان المشتري ان يرد ويباع ان يسترده وهو اختيار ابي بكر
الزنجري والقاضي الجلال ثم اكثر روايات كتاب المضاربة انه يرد بعين فاحش وبه يقتضي. ثم رجم لآخر وقال
ليس للرد والاسترداد وهو جواب ظاهر الرواية وبه افني بعضهم. ثم رجم لآخر وقال ان غن المشتري البائع
فله ان يسترده وكذا ان غن البائع المشتري له ان يرد. ثم رجم لآخر وقال قال البائع للمشتري قيمته كذا فاحش
ثم ظهر انما اقل فله الرد وان لم يقل ذلك فلا وبه افني صدر الاسلام والزهري والريعي مولى ولو لم يضر البائع
لكن غن الدال فله الرد ولو اشترى فيلقى الاربيس خارج البيل من لم يكن عالما بسعر البيل بعين فاحش
فللبائع ان يرجع على المشتري بالقياس مثله في حق المشتري قال للفرق لا معرفة لي بالفرق فابني بقر

فان رجل يغرل هذا الغزال ولم يعمل به المشتري فجعل نفسه دلا لا يبيعهما واشترى ذلك
الغزال بان يد من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى صاحبه نفسه ثم غلب بالغبين وبما صنع فله رد الباقي
بحسب من الثمن قال رضي الله عنه والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف الى صاحبه ويسترد
جميع الثمن كن اشترى بيتا فملأ من بر فاذا فيه وكان عظم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل اتفاق شيء
منه وبعد يرد الباقي ومثل ما انفق ويسترد الثمن كذا ذكره ابوس ومثل انتهى فقد عجزت ظاهرا
المذهب عند الرد بغير فاحش ولكن بعض شايخنا افني بالرد به وفي البحر عجزا الى خراصة
الفتاوي فخرج بغير فاحش فالمذهب ليس له الرد وقال ابو بكر يعني بالرد انتهى وبعضهم افني به ان
غرم الآخر وبعضهم افني بظاهر الرواية من عدم الرد مطلقا انتهى قلت وفي الصيرفة اختار
عماد الدين الرد بالغبين الفاحش اذا لم يعمل به المشتري وكذا في واقعات المصاوص وعليه اكثر
روايات المضاربة وبه يعني واختاره الكسفي وابو اليسر ابن دوي وقال الامام جلال الدين
جلدي ان غرم فله الرد والافلا والصحيح ان ما يدخل تحت تعويم القومين فيسبر وما لا فاحش انتهى
وكما يكون المشتري مضربا مضروبا يكون البايع كذلك كما في فتاوي قاري الهذلية وفي جواهر
الفتاوي لو اشترى شيئا باقل من قيمته جاز ولو قال البايع قيمته كذا وهو اكثر من قيمته واشترى
لا يعرف قيمة الاشياء فاشترى شيئا على قول البايع فانه يكون له الخيار لانه يصير غاراما اذا كان
عارفا بقيمة الاشياء واشترى باكثر مما كان جاز واصحابنا يقولون في الغبون انه لا يرد لكن هذا في مضون
لم يعرف اما في مضون غير يكون له حق الرد استدلوا لا بمسئلة المراجعة ذكره الامام علا الدين السبكي
في تحفة الفقهاء وفيه تبين اكثر وقالوا في الغبون غيبا فاحشا لانه يرد على بايعة بحكم الغرر
وقال ابو علي السبكي فيه روايات عن اصحابنا يعني رواية الرد رفعا بالناس وكان صدر الاسلام
ابو اليسر يعني بان البايع ان قال المشتري قيمة متاع كذا وقال يساوي فاشترى بناء على ذلك
وظهر خلافه له الرد بحكم انه غرم وان لم يقل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا يرد به كيف ما كان
والصحيح ان يعني بالرد ان غرم والافلا انتهى ونقصه في بعض المبيع غير ما نفع منه اي من الرد
بالغبين الفاحش على القول به كما تقدم في مسئلة الغزال من كلام القنية قلت ولم اطلع في
كلامهم على ما لو مات من ثبت في حقه الغرر برجل ينقل الحق فيه لوارثه حتى يملك الرد كما في خيار العيب
اولا كما في خيار الرؤية والشرط لكن الظاهر عندي الثاني وقواعدهم شاهدة به فقد صرحوا بان الحق
المجرد لا تورث واما خيار العيب فانما ثبت فيه حق الرد لوارث باعتبار ان الوارث ملكه سليما فاذا
ظهر فيه عيب رده وليس ذلك بطريق الارث كما يفيد كلامهم وتعليقهم عدم ثبوت الخيار للمورث
في خيار الرؤية والشرط بانه ليس الاستثنائية وارادة فلا يتصور انتقاله الى الوارث وهكذا عرضته على
بعض الاعيان من اصحابنا فان رضاه وافني بموجبه والله اعلم

هذا فصل في بيان احكام المبيع قبل قبضه والزيادة والخطا وما جيل التدبیر
لا يخفى عليك وجه ايراد الفصل هنا لان المسائل المذكورة فيه ليست من باب المراجعة ووجه ذكرها في باب
المراجعة الاستطراد باعتبار تقيدها بقيد زائد على البيع المجرى عن الاوصاف كالمراجعة والتولية **صح**
بيع عقار لا يخفى هلاكه قبل قبضه هنا عند اي حصة واي س وقال محمد لا يجوز الاطلاق الحديث
وهو الذي عن بيع ما لم يقبض وقياسا على المنقول وعلى الاجارة ولها ان ذكر البيع صدر من اهله في محله
ولا غرر فيه لان الهلاك في العقار نادرا بخلاف المنقول والغرر المنهي عن انقضاء العقد والخروج

مطلوبه

مطلوب به فلا بد لامل الجواز والاجارة قبل على هذا الاختلاف ولو سلم فالمعقود عليه في الاجارة
المنافع وهلاكها غير نادرا وهو الصحيح كما في المعنانية وغيرها وعليه الفتوى كذا في الكافي وقوله بما
لا يخفى هلاكه لانه لو كان موضع لا يؤمن عليه ذلك لا يجوز كالمعقود ذكره في البحر عجزا الى المحبوب
وفي الاختيار حتى لو كان على سطح البحر او كان المبيع طولا لا يجوز بيعه قبل القبض انتهى وفي البناء اذا
كان موضع لا يؤمن ان يصير حرا او يعلب عليه الرمال لم يجز وانما عجزا للصحة دون النفاذ والزم
لان النفاذ والمزوم موقوفان على تقدير الثمن او رضى البايع والافلا باي ابطاله بخلاف ما لا يقبل
القبض كالعقود والتدبير والاستيلاء قيد بالبيع لانه لو اشترى عقارا فوجبه قبل القبض من غير
البايع يجوز عند الكل كذا في الخاتمة لا يصح **بيع منقول** لهنيه صلى الله عليه وعلى بيعة ما لم يقبض
ولان فيه غررا ينشأ عن القدر على اعتبار الهلاك **بخلاف هبة والتصدق به واقرضه قبل**
القبض من غير البايع فانه صحيح عند محمد **عليه السلام** خلافا لابي س واما كتابة العبد المبيع قبل
القبض موقوفة وبيع حبه بالثمن وان نقضت كذا في تبين اكثر ولا خصوصية لها
بل كل عقد يقبل النقص ولو موقوف كما قدمناه واما تزويج الجارية المبيعة قبل قبضها فجاز لان
الغرض لا يمنع جوازها بل دليل صحة تزويج الايق واما الوصية به قبل القبض فصحيحة اتفاقا لانها
احد الميراث ولو تزوجها قبل القبض ثم فسخ البيع انقضى النكاح على قول ابي س وهو المختار كما في
الولو الحية واطلاق المبيع فمثل الاجارة لانها بيع المنافع والصلح لانه بيع قالوا اما لا يجوز بيعه
قبل القبض لا يجوز اجارته ولا يجوز بيع الاجرة العين قبل القبض لانها بمنزلة المبيع واراد بالمعقود
المبيع المنقول فجاز بيع غيره كالمزور وبطل الخلع والعقود عن مال وبطل الصلح عن ذم العبد والاصل
كما في البحر عجزا الى الايضاح ان كل عوض مذكور بعد ينفسخ بطله قبل قبضه فالنصف فيه غير
جائز وما لا يجازي واطلاق مبيع منقوله فمثل ما اذا باعه من بايعة قبل قبضه فانه لم يصح ولا ينقضي
كاساني **ولو وهبه اي وهب المنقول قبل قبضه فقبله البايع انقضى البيع** لان الهبة مجاز من
الاقالة **ولو باعه اي باع المشتري المنقول منه اي من البايع قبل قبضه لم يصح البيع** انتهى
المذكور وفي الخاتمة اشترى عبدا وقبضه ثم تقايلا المبيع ولم يتقابضوا حتى اشترى من البايع
جان شراؤه ولو باعه البايع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه انتهى **اشترى آخر مكبلا بشرط**
الكيل حرم بيعه واكله حتى يكيله ومثله الموزون والمعدود غير الدراهم والدنانير
لهنيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري ولا يراها
يحمل ان يرد على المشروط وذلك البايع والنصف في مال الغير حرام فيجب التجرع عنه قيد بكونه
بشرط الكيل لانه لو اشترى بمجازفة لا يحرم البيع والاكل قبل الكيل لان الكيل له ويكون البيع فاسدا
كانصر عليه في الجامع الصغير لان سبب النهي امتزاجه الى المبيع ولكن الضر انما هو في البيع فالحق اياه
منع الاكل قبل الكيل وكل تصرف يثني على المالك كالهبة والوصية والحقوق بالكيل الموزون وفي فتح
القدير وينبغي الحاق المعدود الذي لا يتفاوت كالجوز والبيض اذا اشترى بالعد وبه قال ابو حنيفة
في الظاهر والروايات عنده فافسد البيع قبل العد انتهى وفي المجتبى ولو اشترى المعدود عدافا لموزون
لحرمة الزيادة عليه وعندها كالمزور لانه ليس من الروايات ثم ان باعه فيما لم يجز له بيعه كان فاسدا
انتهى وفي القنية واذا باع قبل الكيل فباع الثاني جاز ومن قال رضي الله عنه فقوله ومن دليل
على ان بيعه قبل الكيل فاسد انتهى واعلم انه لا يلزم من حرمة اكله قبل الاعادة كون الطعام حراما فقد
نص في الجامع الصغير انه لو اكله وقد قبضه بلا كيل لا يقاتل اكله حراما لانه اكل بلل نفسه الا انه

وكذا كل تصرف يقبل النقص اذا فعله
المشتري قبل القبض او بعده بغير
اذن البائع فالبائع ابطال له

البيع الاول

انتم لترك ما امر به من الكيل وكان هذا الكلام اضداد في سائر المبيعات بيضا فاسد اذا قبض بها
فلكلها فاكلها وقد تقدم الحكم انه لا يحل اكل ما اشتراه فاسدا وهذا يبين ان ليس كل ما لا يحل كله
اذا اكله ان يقال فيه اكل جزا كما في فتح القدير. ويشهد لما في فتح القدير ما قال في الخلاصة
وفي قولنا ان شمس الامة الخلو اني لو اكل من الكرم الذي دفع معاولة وهو قد خلف لا ياكل حراما ما بحيث
اما عندها فلا يشك وعندي في حنيفة كذلك لان ذلك عقد فاسد عنده فقد اكل ملك نفسه انتهى
وقد غير الدوام والربا ينزلانما يجوز التصرف فيما بعد قبض قبل الوزن كذا في الايضاح **وكفي**
كيله اي المبيع من الباي بمحضره اي بحضرة المشتري بعد البيع على الصحيح لان المبيع صار
معلوما بكل واحد وتحقق معنى التسليم ونحل الحديث اجتماع الصفتين على ما ستقرر في السلك
ان شاء الله تعالى كذا في الهذلية. وقد بحضرة المشتري ما بعد البيع لانه اذا كاله الباي قبل البيع مطلقا
او بعد في حنيفة المشتري لا يكون كافيا كاحص خرابه. قال الكمال ومن هنا نبت فرع وهو ما لو
كيل طعا ومحضرة رجل ثم اشتراه في المجلس ثم باعه مكايلا قبل ان يكت له بعد شرايه لا يجوز هذا
المبيع سواء اكله المشتري منه ولا لانه لما لم يكتل بعد شرايه هو لم يكن قابضا فبيعه بيع مالم
يقبض انتهى **ولو كان الكيل والموزون** **منا جاز التصرف فيه قبل كيله** في الكيل **ووزنه**
في الموزون لانه اذا جاز قبل القبض فقبل الكيل اولى كذا في البحر نعتا عن المحيط هذا كله في غير
بيع النطاق. اما هو فقال في القنية ولا يحتاج في بيع النطاق في الموزون الى وزن المشتري
ثانيا وان صار بيضا بالقبض بعد الوزن انتهى وفي الخلاصة وعليه الفتوى انتهى **لا المذوق**
اي لا يجزم ببيعه والمصرف فيه قبل اعادة الذرع فعل القبض **وان كان اشتراه بشرط** اي
بشرط الذرع لان الزيادة له اذا الذرع وصف في البوب واحتمال النقص اما لو بوج خياره وقد اشقطه
بيعه بخلاف العقد **الا اذا افرد لكل ذراع** **منا فهو في حرمه** ما ذكر من البيع والمصرف **كفون**
صرح بذلك الامام ان يبيع في تبين الكثر وكذا صرح به الامام المعيني في شرح الكثر بعباله **وجاز**
التصرف في الثمن ببيع وهبه واجارة ووصية وملك من عليه بعوض وغير عوض **قبل قبضه** قيام
المطلب وهو الملك وليس فيه غرر الانقضاء بالهلاك لعدم تعيينها بالتعيين بخلاف المبيع كذا في الهذلية
وظاهر انه مخصوص بالابتين والحكم اعم منه ومن ثم قلت **تعيين بالتعيين** يعني الثمن **اولا** يتبين
كالدرهم والدينار وبه صرح الكمال في فتح القدير حيث قال سواء كان ما يتبعين او لا يسوي بذلك الصرف
والسلك لان القبض من حكم عين المبيع في السلك والاستبدال بالمبيع قبل القبض لا يجوز وكذا في الصرف
وايد بالتمسك. وفي العناية التصرف في الثمن قبل القبض جائز سواء كان مما لا يتبعين كالنقد او مما يتبعين
كالكيل والموزون حتى لو باع ابل بدينار او بكي من الخطة جاز ان ياخذ بدينار شيئا آخر. قال ابن عمر
رضي الله عنهما كنا ببيع ابل بالمبيع فهاخذ مكان الدرهم الدينار وكان الدينار بدينار الدرهم وكان
يجوز به رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى **وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كمنه واجرة وضمان متلف**
سوي صرف وسلم فيجوز الصرف في الدينون كلها قبل قبضها يسوي الصرف والسلك كما قدمناه
وكذا يجوز التصرف في الموزون والموصى به قبل القبض كاي الثمن **وصح الزيادة في الثمن ان**
قبل الباي في المجلس حتى لو زاده فلم يقبل حتى تفرقا بطلت كذا في الخلاصة. وقد ترك هذا القيد
صاحب الكثر والوقاية وهو ما لا يرد منه **وكان المبيع قايما** فلا يصح بعد هلاك المبيع في ظاهر الرواية
لان المبيع لم يبق على حاله فصح الاعتراض عنه والشيء يثبت ثم يستند بخلاف الخط لانه يحال يمكن اخراج
البذل عما يقابله فيلحق باصل العقد استنادا انتهى بخلاف الزيادة في المبيع فانها جائزة بعد هلاكه

لما ثبت بمقابلة

لما ثبت بمقابلة الثمن وهو قايما كذا في الخلاصة. وفي الخلاصة ايضا شرطها في الثمن
من المشتري بقاء المبيع وكونه محلا للمقابلة في حق المشتري حقيقة ولو كانت جارية فاعتقها
او برها واستولدها او كاتبها او باعها من غيره بغير القبض ثم زاد في الثمن لا يجوز والمذكور في كذا
قولها وهما رويان عن ابي حنيفة انه يجوز ولو اجرها او رهنها واشترى شاة فنحنها ثم زاد في الثمن
جان بخلاف ما اذا ماتت الشاة ثم زاد في الثمن فانه لا يجوز لانها لم يبق محلا للمبيع بخلاف الاول
حيث قام الاسم والصورة وبعض المسامحة وجملة هذا في كتاب نظم الرشد وسبتي قال احد عشر شاة
اذا فعل المشتري ثم زاد في الثمن لا يصح الاول اذا كان حنطة فطنها او دقيقا فحنن او لحما فجعله قليلا
او سكباجة او جعله اربا اربا او كان عبدا فاعتقه او كاتبه او دبره واستولد الجارية او قطعا
فجزله او غز لا يفسخ. **لما في عشر** او كانت جارية فماتت ولو فعل اثني عشر ثم زاد يجوز او كاتبا
المبيع لو كان شاة فنحنها وان كان محلوفا فنحنه او غير محلوفا فحنن او كاتبا فحنن او كاتبا فحنن
من غير ان يقطعه او جاز في حنيفة سيفا او كانت جارية فحنن او كاتبا فحنن او كاتبا فحنن
ومنها اذا باعها ثم ان المشتري الثاني لقي الباي فزاد في الثمن جان. ومنها المزارع اذا زاد رب
الارض المدرس في نصيبه والبدن منه قبل ان يستند جاز وبعد لا الكيل في النظم انتهى. وفي الخلاصة
لوند المشتري بعد ما زاد يجز اذا اتمتع كاي في الخلاصة. واطلق فيمن زاد فمثل المشتري ووارثه فصم الزيادة
العقد او بعد مدة كاي في الخلاصة ايضا. واطلق فيمن زاد فمثل المشتري ووارثه فصم الزيادة
من الورثة كما يصح من المتقدمين كذا في الخلاصة **وصح الخط منه** اي من الثمن **ويكفي** اي الزيادة
والخط **باضل العقد** وعند زفر لا يلحقان وانما يصحان على اعتبار ان الصلة لانه لا يمكن تصحيح
الزيادة ثمة لانه يصير ملكه عوض ملكه فلا يلحق باصل العقد وكذا الخط لان كل الثمن صار مقابلا
بكل المبيع فلا يمكن اخراجه فصار بزا معتبرا. ولما انما بالخط والزيادة يغيران العقد من وصف
مستروع الى وصف مشروع وهو كونه رابحا او خاسرا او غدا ولها ولاية الرفع فاولي ان يكون له
ولاية التغير فصار كما اذا اسقط الخياط او شرطاه بعد العقد ثم اذا صح يلحق بالعقد لان وصف
الشيء يقوم به لا بنفسه بخلاف خط الكيل لانه يبدل لاصله لا تغيير لوصفه ولذا اقبلنا بقولنا
منه كما وقع في الكثر وغيره لاجراج خط الكيل. وقاية الالتحاق تظهر في مسایل. **الاولى** التولية
والثانية المراجعة فيجوز اعل الكيل في الزيادة وعلى الباقي بعد المخطوط. **الثالثة** الشفعة حتى يافز
الشفيع بما بقي في الخط وانما كان له ان ياخذ بدون الزيادة لما فيها من ابطال حقه الثابت فلا يمكن
الرابعة في الاستحقاق حتى يتعلق الاستحقاق بالجميع فيرجع المشتري على الباي بالكل ولو اجاز
المشتري المبيع اخذ الكيل. **الخامسة** في مجلس المبيع فله حصة حتى يقبض الزيادة. **السادسة** في
فساد الصرف بالخط او الزيادة للربا كما نهى عنده متفاضلا ابتداء ومنع البوت صحة الزيادة فيه
والخط ولم يبطل البيع ووافقه محل في الزيادة وجواز الخط على انه هبة معتبرة كذا في الخلاصة
وصح الزيادة في المبيع ولز الباي دفعها **ان قبل المشتري** ذلك **وتلحق ايضا بالعقد**
فيصير لها حصة من الثمن **حتى لو هلك** الزيادة **قبل قبض سقط حصتها من الثمن** بخلاف
الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء بها كقبض قبل القبض وكذا اذا زاد في الثمن عرضا
كما لو اشتراه بمائة وتقا بضا ثم زاد المشتري عرضا قيمته خمسون وهلك العرض قبل التسليم
ينفسخ العقد في ثلاثة كذا في القنية **ولا يشترط الزيادة في المبيع** فصح بعد هلاكه بخلاف
الزيادة في الثمن كالتقدم تقريره مفسدا. ثم لما فرغ من ذكر الزيادة في المبيع شرع يذكر الخط منه فقال

اولها

من جنس الثمن او من غيره وما اذا كان

منه

ويصح الخط من المبيع ان كان المبيع ديناً وان كان المبيع عيناً لا يصح قال في المحظرات
المبيع ان كان ديناً يصح للخط منه وان كان عيناً لم يصح لانه اسقاط والعين لا يصح انتمى
كرا في البحر واطلق في الخط من الثمن فمثل ما اذا كان قبل قبضه او قبضه فاذا خط عنه بعد ما اوفاه
التمن او ابراه فقال في الذخيرة لو وهب بعض الثمن من المشتري قبل القبض وابراه عن البعض فهو خط
وان كان بعد القبض ثم خط البعض او وهبه صح ووجب على البايع مثل ذلك على المشتري ولو ابراه
عن البعض بعد القبض لا يصح وكان يجب ان لا يصح الهبة وللخط بعد القبض ايضا كالابر لان المشتري
قد برى من الثمن بالايضا والهبة وللخط لم يصادف ديناً قايماً في ذمة المشتري **ولكواب ان الدين**
باق في ذمة المشتري بعد لقضاء لانه لم يقض عين الواجب حتى لا يبقى في الذمة انما قضى مثله فبقي
نما في ذمة على حاله الا ان المشتري لا يطالب به لانه مثل ذلك على البايع بالقبض فلو طاب البايع
المشتري بالثمن كان المشتري ان يطالب البايع ايضا فلا تعبد مطالبة كل واحد منهما صاحبه فعمل
ان الثمن باق في ذمة المشتري بعد لقضاء والهبة وللخط صادف ديناً قايماً في ذمة المشتري بقدر
القضاء وانما يصح الابر لان الابر على نوعين برأه قبض واستيفاء وبرأه اسقاط فاذا اطلق قبل
على الاول لانه اقل كانه نص عليه وقال ابرائك برأه قبض واستيفاء وفيه لا يرجع ولو قال ابرائك
برأه اسقاط صح ووجب على البايع رد ما قبض من المشتري بخلاف الهبة وللخط لا يتنوع الى نوعين
وانما هي اسقاط واذا وهب كل الدين او اخط ابراه منه فهو على ما ذكرنا هذه اجملة ما اورد شيخ الاسلام
في شرح كتاب الشفعة وفي شرح كتاب الرهن وذكر شمس الائمة الشرح في الباب الثاني في شرح
كتاب الرهن ان الابر المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البايع رد ما قبض من المشتري
وسواء بين الابر والهبة وللخط فيا مل عند الفتوى **واختلفوا فيما اذا ابراه ولم يبين انما اسقاط او**
استيفاء فان قلنا هل يبقا الدين بعد ايضاه فايد اخري **قلت** نعم لو كان بالدين رهن ثم قضاه
الدين ثم هلك الرهن في يد المرحض هلك بالدين ووجب عليه رد المقبوض **فلا فاما لو ابراه ثم هلك**
قال الزيلعي في بابه والفرق ان الابر لا يقطع به الدين اصلاً وبلا استيفاء لا يسقط لقيام الواجب
للمدين كرا في البحر وفي شرح النظم الوهابي في معنى الى النهاية والمبسوط باع متاعا وقبض الثمن من
المشتري ثم ابراه البايع المشتري من الثمن بعد القبض يصح ابراهه ويرجع المشتري على البايع بما كان
دفعه اليه من الثمن وكان الواجب ان الدين المديون بعد ايضاه الدين وقبضه صح ورجع المديون عليه كما في
والاصل فيه ان الدين يقضي بمائتها لا باعياها فاذا ابراه في الذمة بقي ما قبضه لا في مقابلة شيء
و يتعلق بالزيادة ايضا فلا يطالب المشتري بالمبيع حتى ينفذ الزيادة والبايع حبه حتى يقبضها
واذا استحق المبيع رجع المشتري على بايعه بالكل واذا اجاز المستحق استحق الكل واذا ارد المبيع ببيع
او خيار شرط او روية رجع المشتري بالكل وفي الخاتمة من الشفعة الوكيل بالمبيع اذا باع الدار بالثمن ثم
ان الوكيل خط عن المشتري مائة من الثمن صح خطه ويضمن قدر الخطوط الا من يبيع المشتري عن المائة
وياخذ الشفعة الدار بجميع الثمن لان خط الوكيل لا يلتحق باصل العقد انتهى **ولزم تاجيل كل دين** لان
الدين حقه فله ان يؤخره سواء كان ثمن مبيع او غير تيسر اعلى من عليه الاتري انه يملك ابراهه فلو كان
فكرا موقفاً ولائذ من قبوله من عليه الدين فلو لم يقبله بطل التأخير فيكون حاله الا كذا ذكره الاشعياي
ويصح تعليق التاجيل بالشرط فلو قال رب الدين لمن عليه الف حالة ان دفعت الى خمس مائة
فالحسن مائة الاخرى مؤخره عنك الى سنة فهو جائز كرا في الذخيرة **الا القرض** استثناء من قوله

قال في الزيادة والفرق ان الابر لا يقطع به الدين اصلاً وبلا استيفاء لا يسقط لقيام الواجب
للمدين كرا في البحر وفي شرح النظم الوهابي في معنى الى النهاية والمبسوط باع متاعا وقبض الثمن من
المشتري ثم ابراه البايع المشتري من الثمن بعد القبض يصح ابراهه ويرجع المشتري على البايع بما كان
دفعه اليه من الثمن وكان الواجب ان الدين المديون بعد ايضاه الدين وقبضه صح ورجع المديون عليه كما في
والاصل فيه ان الدين يقضي بمائتها لا باعياها فاذا ابراه في الذمة بقي ما قبضه لا في مقابلة شيء
و يتعلق بالزيادة ايضا فلا يطالب المشتري بالمبيع حتى ينفذ الزيادة والبايع حبه حتى يقبضها
واذا استحق المبيع رجع المشتري على بايعه بالكل واذا اجاز المستحق استحق الكل واذا ارد المبيع ببيع
او خيار شرط او روية رجع المشتري بالكل وفي الخاتمة من الشفعة الوكيل بالمبيع اذا باع الدار بالثمن ثم
ان الوكيل خط عن المشتري مائة من الثمن صح خطه ويضمن قدر الخطوط الا من يبيع المشتري عن المائة
وياخذ الشفعة الدار بجميع الثمن لان خط الوكيل لا يلتحق باصل العقد انتهى **ولزم تاجيل كل دين** لان
الدين حقه فله ان يؤخره سواء كان ثمن مبيع او غير تيسر اعلى من عليه الاتري انه يملك ابراهه فلو كان
فكرا موقفاً ولائذ من قبوله من عليه الدين فلو لم يقبله بطل التأخير فيكون حاله الا كذا ذكره الاشعياي
ويصح تعليق التاجيل بالشرط فلو قال رب الدين لمن عليه الف حالة ان دفعت الى خمس مائة
فالحسن مائة الاخرى مؤخره عنك الى سنة فهو جائز كرا في الذخيرة **الا القرض** استثناء من قوله

فلزم اي فلا يلزم

فلزم اي فلا يلزم تاجيله وانما كان كذلك لكونه اعارة وصلة في الابتداء حتى يصح بلفظ الاعارة
ولا يملك من لا يملك التبرع كالصبي والوجي ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبارا لا يتبدل لا يلزم
التاجيل فيه كما في الاعارة اذ لا يجزئ في التبرع وعلى اعتبارا لا يتبدل لا يصح لانه يصير بيع الدراهم
بالدينار بنية وهو ربا ومراهم كما قال بعض المحققين من الصحة الزوم ومن عدم صحته في القرض عدم
الزوم ومن ثم صرح بالزوم لانه المراد لا بالصحة **واطلعه فمثل ما اذا اجمله بعد الاستهلاك او**
قبله هو الصحيح وليس من تاجيل القرض تاجيل بدل الدراهم او الدراهم المستهلكه اذ باستهلاكها
لا يصير قرضا **والحيلة في لزوم تاجيل القرض ان يحيل المستقرض القرض على آخر دينه فيؤجل**
المقرض ذلك الرجل الحال عليه فيكون حينئذ الا اذا اوصي بان يقترض من ماله الف درهم
فلا تا الى سنة او اوصي بتاجيل قرضه على زيد سنة فلزم ان يستثنى من المستثنى
وهو قوله الا القرض صرح بالقرض الاول في الهضاية قال ويلزم من ثلثه ان يقترضه ولا يطالب به قبل المدة
لان وصيته بالتبرع بمنزلة الوصية بالخزنة والسكنى فيلزم حقا للموصي انتهى **والقرض الثاني** صرح
به في القنية حيث قال له قرض على انسان فاوصي ان يؤجل سنة صح فلزم انتهى **ولا يتصور عدم لزوم**
في القرض بل كذلك لا يصح تاجيل الدين في صورة الامني لومات المديون وحل المال فاجل الدين
على وارثه لم يصح لان الدين في الذمة وفايد التاجيل ان يتجر فيؤدي الثمن من ثا المال فاذا مات
منه الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التاجيل كرا في الخلاصة وظاهره انه في كل دين
وذكره في القنية في القرض **الثانية** اجل المشتري الشفع في الثمن كاسيا في ان ساء الله تع فيها
وهو مذكور في القنية وفي الخلاصة بموت البايع لا يطل الاجل ويطل بموت المشتري **الثالثة**
تاجيل من المبيع عند الاقالة لا يصح كرا في القنية والحاصل كما قال شيخنا رحمه الله تع ان تاجيل الدين على
ثلاثة اوجه **باطل** وهو تاجيل بدل الصنف والتمل **وصحيح** غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت
وتاجيل الشفع وعن المبيع بعد الاقالة **ولا زوم** في ما عدا ذلك **وفي الخاتمة** المديون اذا قال برئيت
من الاجل ولا حاجة لي في الاجل لهذا الدين لم يكن ابطلا للاجل ولو قال ابطلت الاجل وقال تركته
صارحا لا والمديون اذا قضى الدين قبل حلول الاجل باسحق المقبوض او وجد زبوا فردة كان
الدين عليه الى اجله ولو اشترى من مدونه الاجل شيئا بالدين وقبضه ثم تعاد المبيع لا يعود الاجل انتهى
ولو وجد بالمبيع عيبا فرده بقضاء عاد الاجل ولو كان بهذا الدين الموكل كميل لا يعود اكفاله في الوجهين
وفي الخلاصة وابطال الاجل يطل بالشرط الفاسد ولو قال كلما دخل بخر ولم توفد فاما حال
صح والمال يصير خاك في حيل شمس الائمة للكلواي رحمه الله تع **وفي جمع الفتاوي** معنى الى كفاية
المكتف التمرقندي ولو كان له على اخر ثمن مبيع فمكمله بخوما على انه ان اخر عليه بخا فاما عليه
حال فالامر كما شرط وفيه نقلا عن اقرار الخزانة اذ امانات الرجل وعليه ديون صارحا لا لان الدين
انتقل الى الزكة والعين لا تقبل الاجل ولهذا الواجل رب الدين الورثة بهذا الدين لا يصح انتهى
وفي القنية قضى المديون الدين الموكل قبل الحلول او مات فاحذر من تركته فجواب المتأخرين انه
لا ياخذ من المراجعة التي جرت المباعدة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل له ايضاً في
نعم قال ولو اخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضي الاجل فللمدين ان يرجع منها بحصة ما بقي من
الايام للمدين **السفر قبل حلول اجل الدين قرب حلوله ام بعد ليس للمدين بيعه ولكن يفتقر**
الى ان يحل فيمنعه من السفر حينئذ الى ان يوفيه حقه انتهى
هذا فصل في بيان احكام القرض

في القاموس من القرض وكيسر ما سلفت من امانة او احسان وما تعطيه لتتقاضاه واقرضه
اعطاه قرضا وقطع له قطعة يجازي عليها واقترض من ماله القرض والقراض والمقارضة المقارضة
كانه عقد على الضرب في الارض والسعي فيها وقطعها بالشرا هو اي القرض في الشرع **عقد مخصوص**
يعني بلفظ القرض ويحتمل **يرد** هذا العقد على دفع مال بمنزلة الجلس لانه يشترط دفع الوديعة
والعارية والهبة والصدقة والمثل والقيمة **مستلبي** خرج دفع مال قيمته **لرد** مثله خرج الوديعة
والعارية لانه يجب رد العين فيها والهبة والصدقة لانه لا يجب عليه رد شي فيها واما دفع مال
مستلبي بطريق الهبة لرد مثله فقد خرج بقوله عقد مخصوص على ما فسره به واخصر منه ان
يقول ما يعطيه من مثلي ليتقاضاه وفيه المعنى اللغوي مع زيادة **وصح** القرض في مثلي لا في
غيره من القيميات لانه المستقرض من رد مثله **فصح** استقرض الدرهم والدينار وكل ما ياكل
او يوزن او يقيس **فصح** استقرض جوز وبيض ولحم قال في البحر معزيا الى المحيط ويجوز
القرض في ما هو من ذوات الامثال كالكيل والموزون والعدي المتقارب كالجوز والبيض لان
القرض مضمون بالمثل ولا يجوز في غير المثل لانه لا يجب دين في الذمة وبذلك المستقرض بالقبض
كالصحيح والمقبوض بقرض فاسد يتعين للقرض في القرض الجازم لا يتعين بل يرد المثل وان كان قايما
وعن ابي سنان ليس له اعطاه غيره الا برضاه وعارية ما جاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية ولا
يجوز قرضه جازم لانه ان قرضه درهم مكسرة بشرط رد صحبة او اقرضه طعاما في مكان بشرط رده
في مكان آخر فان قضاه اجوده بلا شرط جازم ويجوز الدائن على قبول الاجرة وقيل لا انتهى وفي الخلاصة
القرض بشرط اخر له والشرط ليس بلام ان يقرض على ان يكتب اليه بل كذا حتى يوفى دينه انتهى
وفي الفصول العارضية استقرض الخمر وزنا جازم ولا يجوز قرض الخمر والدينار عند ابي حنيفة وعند
يحيى وزنا لا عدا او قيل الى السكك يجوز عدا او لا يجوز في الزيادة انتهى وفي العناية ولا جبر
في استقرضه اي الخمر عند ابي حنيفة عدا او وزنا لانه يتفاوت بالخمر من حيث الطول والعرض
والعاطف والرقه وبالحسن باعتبار جود ودرهه وبالتمويه في كونه جازم او جبري خمر جذا او
عتيقا فيكون بخلافه وبما تقدم والتاخر فانه في اول التوبة لا يجزئ مثل ما في آخره وهذا هو المانع
عن جواز المسك عندها وعند محمد يجوز استقرضه عدا او وزنا ترك قياس المسك بالمقابل وعند
ابي سنان يجوز وزنا ولا يجوز عدا المتفاوت في احاده وعليه الفتوى كما في الهراية انتهى وفي مجمع
الفتوى ويجوز القرض في كل عده من متقارب وفي كل كيت في ووزني ولا يجوز قرض الحيوان والعتاق
والخشب وكل ما كان متفاوتا وفي الانصاح كل ما ضمن بالمثل في باب الاستهلاك يجزي القرض
فيه والمكسرات والموزونات والعدديات ذوات الامثال وفي مقارنات نظم النذر وشي وما
هناك عنده بالقيمة لا يجوز استقرضه والذريات لقائل بالقيمة فلا يجوز استقرضها انتهى
وفي جامع الفصولين القرض الفاسد يبيد المالك كصحيحة حتى لو استقرض بيتا فقبضه ملكه
وكذا ساير الاعيان وجب القيمة على المستقرض ثم على بطلانه فت وقال لم يجز قرض الفهم كتاب
وحطب وخشب وقصب وسائر الرياحين الرطبة والبقول اذ الواجب في القرض رده المثل وابت هذا
بمثلية وكذا الحيوان لم يجز عندنا لما مر وجوز السافي كما يجوز سلمه الا في الجوازي واما الغنما
والوسمة والحمسة والرياحين اليابسة التي تكال فلا بأس باستقرضها لانه مضمونة بالمثل في
كل موضع لا يجوز القرض لم يجز الانتفاع به لعدم الجمل ويجوز الثبوت الملك كبيع فاسد اذ المقبوض
بقرض فاسد كقبوض ببيع فاسد انتهى **استقرض من الفلوس الراجة والعدي فكسدت فعليه**

بيعه

مثلا كاسدة لا قيمتها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال في مجمع الفتاوى ولو استقرض الفلوس من الراجة
والعدي فكسدت قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه مثلا كاسدة ولا يقوم قيمتها وقال ابو يوسف عليه السلام
يوم القبض وقال محمد عليه قيمتها في آخر يوم كانت راجة وعليه الفتوى وكذا لو عصب الفلوس الراجة
فكسدت فهو على هذا الخلاف وذكر في المبسوط في مسألة الاستقراض ولو قلت او خصت فعليه رد
المثل بالاتفاق وذكر فيه ايضا وان استقرض ذائق فلوس او نصف درهم ثم رخصت او غلت لم يكن عليه
الامثل العدد الذي اخذ لان المقبوض على وجه القرض مضمون بمثله ولا مضمون بقيمة الدائنة وكذا ان
لو قال قرضتني عشرة دراهم فعليه مثله ولا ينظر الى غلبة الدراهم ورخصتها وكذا ان كل ما ياكل او
يوزن وان استقرض فأكسده برائى فلوس والراثة عشرة دراهم فلوسا ولم يوفى الفلوس حتى غلت او رخصت
فعليه عشرة دراهم فلوسا لان بالعدالة والرخص لا ينعقد صفة الثمنية فصار هو بقيمة الدائنة مضمونا ما يوفى
بالفلوس وذلك عشرة دراهم ولو صرح بذلك العشر لم يتغير العدد بعد ذلك بالعدالة والرخص فكذا مثله
استقرض طعاما بالعرفاق فاضرب صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق يوما قرضه
عند الثاني يعني ابا سنان رحمه الله تعالى وعند الثالث وهو محمد بن الحسن الشيباني يوم اخذت ابا سنان
عليه ان يرجع الى العراق فياخذ طعامه كرا في الخانية والعمادية وفي الخانية ولو استقرض الطعام
بسكره فيه الطعام من خيل فلقية القرض في بلده فيه الطعام غاليا فاضرب الطال بجمعة فليس
له ان يجلس المطلوب ويومر المطلوب بان يوثق له حتى يعطيه طعامه في البلد الذي استقرض
فيه انتهى وفي الفصول العارضية ولو اقترض الدرهم بخارية بخاري ثم لقي المستقرض في بلد لا يتدبر
على تلك الدراهم قال ابو سنان وهو قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه قد راسا ذاهبا وجائيا ويستوفى
منه بكميل ولا يباذنه بغيره وقيل هذا اذا القية في بلد تروج فيه تلك الدراهم الا انها لا تؤخذ فانه
يؤخذ على ما ذكرنا فاما اذا كانت لا تنفق في هذا البلد فانه يغيره بغيره وكن ذلك لو باع الدرهم بالدينار
سائما التقي في بركة اخرى لا تؤخذ فيها تلك الدراهم انتهى **استقرض شيئا من الفواكه ككيل او**
وزنا فلم يقبضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأخيرها الى محي الحديث الا ان يتراضيا
على القيمة هكذا صرح به في الخانية والعمادية قال في العارضية وهذا لا يشبه الفلوس اذا كسدت
لان هذا ما لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسدة وفيها لو استقرض من رجل درهم فاقامه القرض بالدرهم
فقال له المستقرض القها في المساقا لها قال محمد رحمه الله تعالى عليه لا شيء على المستقرض كذا ذكر في فتاوى
قاضيخان وذكر في عزيب الرواية وكذلك الدين والسكك ولو كان هذا في كرم طعام لم يسبب الشراء
او دية له عنده بخلافه اليه بحكم الشراء بعد ما صح الشراء او بحكم الوديعة فقال القية في الماء
ففعل يكون قابضا والهلاك على المشتري والمودع لان في القرض والدين والسكك له ان يعطي غيره وفي
الشراء والوديعة ليس له ذلك انتهى في فتاوى قاضيخان اذا قال المستقرض وجرت القرض زيوفا
او بهرجة وكان ذلك بعد ما استهلكها لا يرجع على القرض بشي ولكنه يرد مثله ولو اقترض صبي
محجورا او معتوها فاستهلكه الصبي او المعتوه لا يضمن عندها وعند ابي سنان يضمن وان اقترض عتقا
محجورا فاتفقه لا يوافقه قبل الحق عندها وهو الوديعة سواء وذكر في تاسيس النظر في الفقه
ولو باع من صبي محجورا لا يوافقه اليه واستهلكه الصبي لا ضمان عليه عند ابي سنان ومحمد وعند ابي سنان
يضمن وعلى هذا الخلاف اذا اقترضه او دفعه فاتفقه او الوديعة انتهى **وملك المستقرض القرض**
بنفس القبض عندها اي عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي سنان لا يملك وبقاء على هذا الخلاف في انعقاده
بلفظ القرض فيقول ينعقد به وقيل لا وقيل الاول قياس قولها والثاني قياس قوله ذكره الزيلعي رحمه الله تعالى

مثلا كاسدة لا قيمتها

وفي البحر قال في انقضاءه بلفظ القرض قولان اصحهما عدم الانقضاء كما في الكسف والاولا
وفي فتاوى الصيرفية الاصح الانقضاء انتهى قال شيخنا وينبغي اعتداده لما انه يفيد بطلان العمل
في الحال انتهى ولقد دفع المستقرض الى المقرض دراهم ليصرفها بن ما يريد فاخذ حقه منه وهو وكيل
ولو تلفت قبل ان يستوفي دينه لا يبطل دينه وبيع الدين بالدين جائز اذا افرق عن قبضها في الصر
او عن قبض احداهما في غير تصرف استقرض عشرة دراهم وارسل عبده لياخذها من المقرض فقال المقرض
دفعته اليه واقر الصند به وقال دفعته الى يولاي فانكر المولى قبض العشرة والقول له ولا
شي عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقر انه قبضها بحق **اقترض صبيها فاستهلكه الصبي**
لا يضمن وكذا المعتوه ولو كان المستقرض عبدا فنجى راد بواخذ به قبل العتق وهو كالودعة
وقد قدمنا الكلام عليه **استقرض من اخيه دراهم فأتاه المقرض بها فقال المستقرض اني**
في الماء فالتها لا شيء على المستقرض ولو كان هذا في كبري حكمة السراة او ودعة له عنده
وقال له البعد في الماء ففعل بكون قابضا كما تقدم تحقيقه وبيان الفرق نقلا عن غريب الرواية
والقرض لا يتعلق بالجانب من الشروط فالقاسد فيها لا يبطله ولكنه يلغوا شرطه
اخر فلو استقرض الدرهم المكسوة على ان يؤد صحيا كان باطلا وعليه مثل ما قبض
صرح به في الخاتمة وقال مولانا في بخره ولا يجوز قرض حر نفعيا بان اقرضه دراهم مكسرة بشرط
رذة صحية او اقرضه طعاما في مكان بشرط رذة في مكان آخر فان قضاءه اجد بلا شرط جاز ويجوز
الدين على قبوله الجود وقيل لا كرا في البحر نقلا عن المحيط وفي الخلاصة القرض بالشروط حرام والشرط
ليس بلام بان يقرض على ان يكتب الى بلد كذا حتى يوفيه دينه انتهى **فروع** رجل عليه عشرة دراهم
من قرض او عصب او بيع وله على صاحب كسرة دينار قبا يباعا الدينار بال عشرة وافر قاجان لان البيع
وقع على ما في ذمة كل واحد منهما وما في ذمة كل واحد منهما في يده حكما فلا يبطل بالافتراق الا ترى
انهما لو تقاضا الدينار بال درهم جاز والمقاصة بخلاف الجنس لا تكون الا ما دله وكذا لو كان عليه
كسرة حنطة لرجل ثم الله اقرض صاحب الكرك من حنطة ثم ان المستقرض استقرض القرض من المقرض
بر درهم جاز سواء كان المقرض قايما بيد المستقرض او لم يكن اما اذا لم يكن قايما فهو قول الكل فان كان
قايما فكذلك في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لو كان المقرض لا يجوز شراؤه لان عندهما
يملك القرض بنفسه القبض وعند ابي حنيفة لا يملك ما دام قايما فلا يجوز شراؤه فسخا للقرض بخلاف ما لو
استقرض بالدينار بن درهم ثم اشتراه بالدرهم فان البيع الثاني لا يكون فسخا الاول لان القرض حال الاجل
لان سبب الملك بالقرض القبض وهو قائم فلا يفسخ القرض كرا في الخاتمة **ويجب ان يقيد الجواز في**
مسئلة شرا القرض من المقرض بر درهم بما اذا قبض الدرهم قبل الافتراق لما في البرازية ولو كان له
على آخر طعام او فلو شرا فاستراه من عليه بر درهم وتفرقا قبل قبض الدرهم بطل وهذا ما يحفظ فان
المستقرض للحنطة او الشعير يتلفها ثم يطالبه المالك لا ويجوز عن الاداء فيبطلها مقرضا منه باخذ
العقد من اجل ويسمونه كيد من كيدى وانه فاسد لانه افتراق عن دين دين انتهى كلامه **شرى الشيء**
البيتر بمن نجا اذا كان له حاجة الى القرض المستقرض يجوز ويكره وفي استقراض البيتر قبل اخلاف
المساجح بناء على انه مثل ام فروة القيم **ثم قال واستقرض العبد من العبد في بلاد ما يجوز الاجزاء**
ولم يتعذر من استقرض الخيرة وينبغي ان يجوز من غير وزن وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن خيرة
يتعاطاها الجحزان يكون ربا فقال ما زلت اراهم حسنا فهو عند الله حسن وما راه المسلمون قبيحا
فهو عند الله قبيح وهكذا سيج بوا **اتفق من قصاب لحومنا ولم يكن كانه قرض او شرا فذلك قرض فاسد**

يتفرقا

وفي القنية من باب القرض

ملكه بالقبض ولا يجل

ملكه بالقبض ولا يجل كله **القرض الفاسد يفيد الملك عند القبض** يجوز استقراض من ليس
قال رحمه الله تعالى وقد كتبت في الغصب ان الدين من ذوات القيمة فينبغي ان لا يجوز استقراضه **م**
عشرون رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وامروه ان يدفع الدرهم الى واحد منهم فدفعه ليس له ان يطالب
منه الا حصته **قال رحمه الله تعالى** وحصل بهذا رواية مسيلة اخرى ان التوكيل بقبض القرض يصح وان لم
يصح التوكيل بالاستقراض اكل من القنية **هذا باب في بيان احكام الربو**
لما فرغ من ذكر ابواب البيوع التي امر الشارع بمباشرتها بقوله تعالى واستقراضا من فضل الله شئ في بيان
انواع بيوع بني الشارع عن مباشرتها بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا اذ كان الذي يعقب الامر
وهذا لان المقصود من بيان كتاب البيوع بيان الحلال الذي هو بيع شرعا والحرام الذي هو الربوا
ولهذا لما قبل المحل الا بصف شيئا في الزهد قال صنف كتاب البيوع ومراة بيئت فيه ما يجمل
ويجزم وليس الزهد الا الاجتناب من الحرام والرجعة في الحلال **والربا في اللغة هو الزيادة من ربا**
المال اي زاد وبيع فيقال ربوي بكسر الراء ومنه الاسيا الربوي وفتح الراء خطأ ذكره في المغني
وفي الصباح الربا الفضل والزيادة وهو مقصور على الشهر ويثني ربوان بالواو على الاصل وقد
يقال ربوان على التحريف وينب اليه على لفظه فيقال ربوي قاله ابو عبيد وغيره **وزاد المطري**
فقال الغني في النسبة خطأ انتهى وليس المراد مطلق الفضل بالاجماع فان فتح الاسواق في سائر
بلاد المسلمين لا يستفصل ولا اشتراجه **واما المراد فضل مخصوص فلذا عرفت شرعا بقوله**
هو فضل اي فضل احد المتعاضدين على الاخر بفضل قبيح شعير على شعير يبر لا يكون ربيا خال
ذلك الفضل عن عوض قبيح شعير يخرج بيع كبري وكبر شعير بكبري شعير فان التثني في فضلا
على الاول لكنه غير خال عن العوض لصرف الجنس الى خلاف جنسه بمعاشر شعري وهو الكيل والوزن
فضله عشرة اذرع من الثوب المصروي على خمسة اذرع منه لا يكون ربيا لانها القدر الشري مشروط
ذلك الفضل لاحد المتعاضدين فلو شرط لغيرها لا يكون ربيا **وقد اهل صاحب الكسب ايضا القصد**
وهو قيد لا بد منه وقيد به في الوقاية قال شارحا انما قيد به لانه لو شرط لغيرها لا يكون ربيا
في المقايضة قيد لان الفضل الخالي عن العوض الذي في المقايضة ليس ربيا وفي البحر معزيا
الى البناءة قال علمائنا وهو بيع فيه فضل مستحق لاحد المتعاضدين خال عما يقابل من عوض
شرط في هذا العقد وعلى هذا سائر انواع البيوع الفاسدة من قبيل الربا **وفي الذخيرة من كتاب**
المدائيات من الفضل الثاني عشر من المتفرقات قال **فهر اذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم**
فضة بعشرة دراهم فزاد عليها ذائفا فوهبه ولم يدخله في البيع ان لم يكن مشروطا في الشراء لانه
المراء لانه اذا اوجب الدائق منه ان يقدم الربا قالوا فما يصح هبة الدائق اذا كانت الدرهم بحيث
يصرفها اكثر لانه حينئذ هبة مشاع مما لا يحتمل القسمة انتهى وفي جمع العلوم الربا شرعا عبارة
عن عقد فاسد وان لم يكن فيه زيادة لان بيع الدرهم بالدرهم نسبية ربيا وان لم يتحقق فيه زيادة انتهى
اقول ولا يراد على هذا ما عرفت انه الربا لان ربا النسبة فيه فضل حكى والفضل في كلامنا اعم منه
ومن الحقيقي **وظاهر ما في جمع العلوم وغيره** كما قال شيخنا ان المشتري يملك الدرهم الزائد اذا قبضه
فيما اذا اشترى درهمين فانه جعلوه من قبيل الفاسد وهكذا صرح بما لا صواب في بحث الذي
فقالوا ان الربا وسائر البيوع الفاسدة من قبيل ما كان مشروعا باصله دون وضعه **وقد صرح في**
القنية معزيا الى البردوي انه ذكر في غنا الفقه من جملة صور البيوع الفاسدة جملة العقود الربوية

لمع

يملك المعوض فيها بالقبض انتهى. وهو محرم بالكتاب والسنة والاجماع. أما الكتاب فأيات منها وأخره
الربا والمراد به فيها الفضل وهو الزيادة لتعلق التحريم به لأن الأحكام لا تتعلق إلا بفعل المكلفين
ومنها لا تأكلوا الربا أي بالزيادة في بيع الأموال الربوية عند بيع بعضها بحسنه. وأما السنة
فأكثر من أن يحصى قال الإمام الأبي حنيفة اتفقوا على أنه إذا انكر ربا الشيء يكتفى فيه ربا الفضل في
القدر واختلاف فإن ابن عباس لا يرى الربا إلا في النسبة الحديث. أما الربا في النسبة وكلمة إنما للخص
الإنعام الصحابة احتجوا بأحاديث ولجواب عن تعلق ابن عباس أنه ينصرف إلى ما ليس بمكيل ولا موزن
لعوله آخره إلهام كليل أو وزن. وقد روي أن ابن عباس رجع عن هذا القول فلم يثبت رجوعه فاجمع
المتابعين بعده يرفعه انتهى. وفي الخلاصة لو قضى بجواز بيع الدرهم بالدرهمين بزيادة باعيا منهما
أضلا يقول ابن عباس لا ينفذ وإن كان مختلفا بين الصحابة لأنه لا يعمل إلا بأصل من الصحابة وافقه
فكان مخرجنا انتهى **وعلمت** لوجوب المسألة ضمنى يلزم عند قول الربا هكذا قاله التفتا في. وفي
اصطلاح الأصول العلة ما يضاف إليه ثبوت الحكم بلا واسطة فخرج الشرط لأنه لا يضاف إليه ثبوته
والسبب والعلامة وعلامة العلة لأنها بالواسطة **القدر** وهو الكيل والوزن **والجنس** أي مع الجنس
وقولنا القدر والجنس مثل من قول بعضهم هو الكيل مع الجنس والوزن مع الجنس وأما كان مثل لأنه
يتناولها وليس كل واحد منهما بافتراده يتناول الآخر والأصل فيه الحديث المشهور الذي تلقته العلماء
بالقبول. وهو قوله صلى الله عليه وسلم الحنطة بالحنطة مثل القمح بالقمح والتمر بالتمر والفضة بالفضة والذهب بالذهب
السنة الحنطة والتمر والذهب والفضة على هذا المثال ومذاهب على غير هذا الخطاب
ومما روي ابن الصامت وأبي سعيد الخدري ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم إجماع. ويزوي
برواتين بالرفع مثل بئيل وبالنصب مثل بئيل. ومعنى الأول بيع الحنطة حذو المضاف وأقيم المضاف
إليه مقامه وأخرى بأعرابه وبئيل خبره. ومعنى الثاني بيعوا التمر. والمراد بالمسألة المماثلة من حيث
الكيل بدليل ما روي كميل بئيل وكذلك في الموزون وزنا بوزن فيكون المراد به ما يدخل تحت الكيل أو
الوزن لا ما يسلط عليه اسم الحنطة فإن بيع حبة من حنطة بحبة منها لا يجوز لعدم التقويم مع صدق اللفظ
عليه ويخرج منه المسألة من حيث الجودة والرداءة بدليل حديث عباد بن الصامت جدها ورد بها
سرا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسر بعضه بعضا. فإن قلت تعدد بيعوا بوجوب البيع هو
مباح. قلت يجب أن الوجوب يفرض إلى الصفة كقولك منته وأنت شريد وليس المراد الآخر
بالموت ولكن بالكون على صفة الشهد إذا مات كذلك المراد الأمر بكون البئيل على صفة المسألة
وقوله يدبر المراد به عند ما عين بعين وعند ما يفسر بقبض قبض. وقوله والفضل ربا. الفضل من
حيث الكيل خرام عندنا وعند فضل ذات أصلها في الآخر **خارم**. قال في الهذلية والحكم معلول بأجماع
التابعين إخراج عن قول داود من المتأخرين وعثمان البني من المتقدمين أن الحكم مقصور على الأشياء
السنة والنظر غير معلول لكن العلة عندنا ما ذكرنا من القدر والجنس وعند السافعي رضي الله عنه
الطمع في المظنونات والتمنية في الأثمان والجنسية شرط لعمل العلة عملها حتى لا يعمل العلة المذكورة
عنده لا عند وجود الجنسية وحيد لا يكون لها أثر في تحريم الشئ فلا تسلي هو وبأي هروبي
جازعنده وعندنا لم يحرم لوجوده وضمي العلة وعام تحقيقه يطلب من العناية **فإن وجد أي القدر**
والجنس خرم الفضل كقوله بئيل بئيل من منه **وخرم الشئ** ولو مع التساوي كقوله بئيل بئيل
بئله أو بئله بئيله **وأن عذر ما حله وأن وجد أصلها أصل الفضل وخرم الشئ** وتحقيقه
أنه إذا ثبت أن علة الحرمة شيان فأما أن يوجد أو يعذر ما يوجد أو يوجد أصلها دون الآخر فالأول ما تقدم

والثاني يظهر عنه

والثاني يظهر عنه جل التفاضل والشا لعدو العلة الحرمة والأصل فيه الإباحة وقد ثبت
بوجود العلة التي هي القدر والجنس فيظهر عند هذا أن عدم يثبت شيئا وإذا وجد أحدهما وعذر
الآخر حل كل التفاضل وخرم الشئ أن يسلي هروبي أو في هروبي أو حنطة في شئ فخرمة الفضل لا يصفى
وخرم الشئ بأصلها حتى لو باع عبدا بعبدا إلى أجل لا يجوز لوجود الجنسية. ثم فرع على ما ذكر من الأمثل
بقوله **خرم بيع كيلي ووزني بحسنه** أي بيع الكيل بالكيل والوزن بالوزن واختلاف الجنس
كما في فتح القدر يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود والحنطة والتمر جنسان عندنا لأن
أفراد كل منهما في الحديث يدل على ذلك والثوب الهروي والمروى بسكون الراء جنسان لاختلاف الصيغة
وقيام الثوب بها وكذا المستوح ببغداد وخراسان والبدن الأرمي والطالقان والتمر كله جنس واحد
والحديث والرصاص والشب اجناس وكذا غزل الصوف والشعر والشمع الصافي والبقرى والمغز والأبنة
واللحم وشحم البطن اجناس وهذه البنسج والجري جنسان والأدهان المختلفة أصولها اجناس
ولا يجوز بيع رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ مطبوخ لأن الطيب زيادة انتهى **متفا ضلوا ولو عجز**
مطبوخ بخص واحد فإن الأول من الكميات والثاني من الموزونات والطمع غير معتبر عندنا بل عند
الإمام السافعي **وحل** بفتح ذلك **متفا ضلوا** البر والتمر والمخ مكيلا أبدا لغير رسول الله
صلى الله عليه وسلم عليها فلا تتغير أبدا فيستمر التباين بالكيل ولا يلتفت إلى التساوي بالوزن
دون الكيل حتى لو باع حنطة بحنطة وزنا لا يكيل بجزء. والذهب والفضة موزونة أبدا لغير على
وزنها فلا بد من التساوي في الوزن حتى لو تساوى الذهب بالذهب كيك لا وزنا لم يحرم وكذا الفضة
بالفضة لأن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجبة علينا لأن النص أقوى من العرف فلا يترك
الأقوى بالأدنى وما لم ينص عليه فهو محمول على عادات الناس لأنها دلالة على جواز الحكم وعن أبي يوسف
اعتبارها على خلاف النص لأن النص عليه في ذلك الوقت إنما كان للعامة فكانت هي المنظور إليها في ذلك
الوقت وقد تبدلت. وأما الإسلام في الحنطة وزنا ففيه روايتان والقوي على الجواز لأن الشرط كونه
معلوما وفي الكافي القوي على عادات الناس انتهى كذا في البحر **وحل** بفتح الجنس بحسنه **بلا معيار**
شرعي وهو ما دون نصف الصاع **كحفنة بحفنتين** و**تفاحة بتفاحتين** و**فلس بفلسين**
بأعياها و**تمر بتمرين** و**درة من ذهب وفضة ما لا يدخل تحت الوزن** بمثلها لأنها
لم تكن مكيلا ولا موزونا فافتردت إحدى العليتين وهي القدر فجاز التفاضل سواء كان بضعف
الآخر أو بأضعافه حيث لم يدخل تحت كيل أو وزن أما التفاحة والتمر فظاهر وكذا الحكم في بيع
بيضة ببيضتين وجوزة بجوزتين وأما الحفنة من الحنطة والتمر فالمراد بها ما دون نصف
صاع لأنه لا تقدر برية الشرع بما دونها فلم يكن من ذوات الأمثال ولا بد أن لا يوجد نصف الصاع
فلو باع ما دون نصف صاع بنصف صاع لم يجوز لوجود المعيار من أحد الجانبين فتحقت الشهادة
وعلى هذا لو باع ما لا يدخل تحت الوزن كالذرة من ذهب وفضة بالدين فلحقه جاز لعدم التقدير
شرعا إذ لا يدخل تحت الوزن. وقيد بالتفاضل لأنه لا يجوز الشئ لوجود الجنس. وفي فتح القدر
قولهم لا تقدر برية الشرع بما دون نصف الصاع يعرف منه أنه لو وضعت مكاييل أصغر من نصف
الصاع لا يعتبر التفاضل بها. وفي جمع التقاريف لأرواية في الحفنة بالقفين واللب بالجوزين الصحيح
ثبوت الربا ولا يسكن الخاطر إلى هذا بل يجب بعد التعليل بالفضة إلى صيانة أموال الناس. تحريم
التفاحة بالتفاحتين والحفنة بالحفنتين أما أن كانت مكاييل أصغر منها كما في دينارين وضع رطل
القدح وثمان القدح المضري فلا شك وكون الشرع لم يقدر بعض المقدرات الشرعية في الواجبات والآلية

كما لكفارات وصديقة الفطر باقل منه لا يستلزم اهدار التناوب المتيقن بل لا يحل بعد تيقن
 المتناضل مع تيقن تخريم اهداره ولقد اعجب غاية العجب من كلامهم هذا **وقد روي المعلى عن محمد بن ابي
 القرة بالتمرين** وقال كل شيء حرم في الكثير فالقليل منه حرام انتهى **وما نص على كونه كيليا**
او وزنيا فهو كذلك ابراهيم يصح بيع حنطة بحنطة وزنا كالوباع ذهباً بذهب او فضة
 بفضة **كذلك مع التناوب وما لم ينص الشارع عليه اي على كونه كيليا او وزنيا حمل على العرف**
 وقد قدناه **والمتبرع ببيع في غير الصرف بلا شرط نقابض كغير مال الربا المصنوع**
 المصنوع وهو التمكن من الصرف بخلاف الصرف لعدم تعيينه الا بالقبض فاشترط فيه لتعيين والربا
 باليد في التعيين وهو في النقدين بالقبض وفي غيرها بالتعيين فلم يلزم الجمع بين معنيين
 مختلفين وانما اشترط القبض في المصنوع من الذهب والفضة باعتبار اصل خلقته وببانه لا ذكر
 الاستيعاب بقوله واذا ابتاع كيليا بكيل او وزنيا بوزي كلاهما من جنس واحد او من جنسين
 مختلفين فان البيع لا يجوز حتى يكون كلاهما عيناً اذيف اليه العقد وهو حاضر او غائب بعد ان
 يكون موجوداً في ملكه والتفويض قبل الافتراق بالابدان ليس بشرط لجواره الا في الذهب
 والفضة ولو كان احدهما عيناً اذيف اليه العقد والاخر ديناً موصوفاً في الزمة فانه ينظر
 ان جعل الدين منهما عيناً والعين مبيعاً كان البيع بشرط ان يتعين الدين منهما قبل التفرق
 بالابدان وان جعل الدين منهما مبيعاً لا يجوز وان احضر في المجلس والذي ذكر فيه البائس
 وما لم يدخل فيه البائس **وبيانه** اذا قال بعت هذه الحنطة على انها فقير بفقير من شعير جيد
 فالبيع جائز لانه جعل العين منهما مبيعاً والدين الموصوف مشا ولكن قبض الدين منها قبل التفرق
 بالابدان شرط لان من شرط جواز هذا البيع ان يحصل الافتراق عن عين بعين وما كان ديناً
 لا يتعين الا بالقبض ولو قبض الدين منهما ثم تفرق جان البيع قبض العين منهما او لم يقبض ولو
 قال اشتريت منك فقير حنطة جيدة بهذا القفيز من الحنطة او قال اشتريت منك قفيز
 شعير جيد بهذا القفيز من الحنطة **فانه لا يجوز وان احضر الدين في المجلس لانه جعل الدين**
مبيعاً فصار بائعاً ما ليس عنده وهو لا يجوز انتهى **وجيد مال الربوا رديه سواء** اي جيد
 ما جعل فيه الربا كوديته حتى لا يجوز بيع احدها بالآخر متفاضلاً لقوله عليه الصلاة والسلام
 جيدها وزد فيها سواء **قيد بالربا لان الجودة معتبرة في حقوق العباد فاذا اختلف**
جيد الزمة مثله قدره وجودة ان كان مثلياً وقيمتها ان كان قيمياً ولكن لا تستحق بالطلاق
عقد البيع حتى لو اشترى حنطة او شيئاً فوجده ردياً بلا عيب لا يرد كما في البحر مع ما لم يصرف
 المحيط واعتبر في الاموال الربوية في مال التيسر فلا يجوز للوصي بيع فقير حنطة جيدة
 بفقير ردي وينبغي ان يعتبر في مال الوقف لانه كالتيسر كذلك في البحر ايضا **قال** فكتبنا في
 الفوائد انها معتبرة في اربعة هذان وفي حق المريض حتى يفقد من الثلث وفي الزهر الغلب
 اذا انكسر من المرض ونقصت قيمته فان المرض يضمن قيمته ذهباً ويكون رهناً عنده **باع فلو**
بمثله او برأه او دنائيه فان فقد اصلها دون الاخر جان وان افتراق الاعن قبض احدهما
 لا يجوز ولو اشترى مائة فلس بدينار فقبض الدين ولم يقبض الفلوس حتى كسدت لم يبطل البيع وان
 ويختار المشتري ان شاء قبضها كاصدة وان شافح البيع ويبطل البيع استحساناً لان كسادها
 بمنزلة الخلل لان المقصود منها الزواج فهو لها كالحياة ولو قبض منها عين ثم كسدت بطل
 البيع في النصف وزد نصف درهم اعتباراً بالقبض باكل ولو نخصت لم يبطل ولا خيار للمشتري ولو

خطم حبه او قال بعثت نكاحه
الحنطة على انها فقير تقير

کتابخانه الفلوس

كسدت البعوض ثم قبل قبضها بطل البعوض عند أبي حنيفة وعندنا لا يفسد ويحب قيمتها ولو
كسدت أفسس القرض فغلبه مثلها عنده وعندنا قيمتها من الدرهم وكنز الوغص واستهلك ثم
عند أبي إسحق تعتبر القيمة يوما القبض وعند محمد يوم الكسار والاصح عند الامام ان عليه قيمتها يوم
الانقطاع من الذهب والفضة. ولو اشترى فلوسا وتباعا بضاعتي ان كل واحد منهما بالخيار وتفرقا
على ذلك فسد البعوض لان الخيار يمنع صحة القبض ولو كان احدهما بالخيار فالبيع جائز عندهما لان الخيار
لا يمنع ثبوت الملك في المبيع فوجد القبض المستحق في احدهما وعلى قول أبي حنيفة لا يجوز لان الخيار
يؤثر في الجانبين فيمنع صحة القبض وان باع فلان بعينه بفلسين باعها بغير شرط الخيار يجوز
انتهى ما في المحيط كذا في البحر **كأجاز بيع لحم حيوان ولو من جنسه** اي جنس الحيوان وهذا عند
أبي حنيفة وأبي إسحق وقال محمد لا يجوز اذا كان من جنسه الا اذا كان اللحم المفترضا اكثر من اللحم
الذي في الحيوان ليكون اللحم بمقابلته ما فيه والباقي من اللحم بمقابلته السقط وهو يفتحين
ما لا ينطلق عليه اسم اللحم كالجلد والكرش والامعاء والطحال وصار كالحل وهو بالملك دخل السهم
بالسهم. ولها انه باع الموزون بما ليس بموزون فصار كبيع السيف بالحديد لان الحيوان لا يوزن
عادة ولا يمكن معرفة ثقله بالوزن بخلاف تلك المسئلة لان الوزن في الحال يعرف قدر الوزن
اذا امين ولو باع شاة مذبوحة بشاة حية يجوز عند الكل. وعلى هذا اذا كان مذبوحا غير
مسلوخين بشاة مذبوحة لم تسلم يجوز. وفي البحر نكاح عن شئ الطاوي لو كانت الشاة
مذبوحة غير مسلوخة فلم يشترها بالكم الشاة فالجواب في قولهم جميعا كما قال محمد. وان ادبر كسفة
غير المفصولة عن السقط انتهى. فان قلت اذا اختلف الجنسان ولم يشتملها الوزان البعوض
نسبة وليس كذلك هنا. قلت اجيب بان النسبة ان كانت في الشاة الحية فهو سلم في الحيوان
وان كان في البدن الآخر فهو سلم في اللحم وكلاهما لا يجوز كذا في العناية **وكأجاز بيع كرايس بقطن**
وغزل مطلقا اي كيف ما كان لا خلت وما جنسا لان الثوب لا ينعض ليعود غزلا او قطن او كرايس
الثياب من اللحم والجمع كرايس **كبيع قطن بغزل في الاصح** لاختلاف الجنس وهو قول محمد وقال ابو
يوسف لا يجوز الامتساويا قالوا وقول محمد اظهر وفيه للطاوي وهو الاصح انتهى. وفي العناية بيع الجزية
بالغزل يجوز على وجه الاعتبار فصح الاصح انه لا يصح. ثم رزم لبعض المشايخ يجوز كيف ما كانت
ثم رزم لبعضهم وقال لا يجوز كيف ما كان. ثم علم بعلامة عك باع ديباجا وزنه حساية بابر يس
وزنه الف يجوز كذا في عن أبي إسحق لا بأس بغزل قطن بثياب قطن يرايد لانها ليسا بموزونين ولا
جنسين وكذلك غزل كل جنس بثيابه اذا كانت لا توزن تلك الثياب. ثم قال ولا اعلم فيه خلافا
عن اصحابنا. ثم قال بيع الخبز بالن كبيع لا يجوز لانه خير فيه ميت به قال ابو حنيفة. لا بأس بالخبز
قرص بقرصين يرايد وان تساوبا كسرا ميت فضا نض ان بيع الخبز يجوز كيف ما كان عند أبي
حنيفة وأبي إسحق ومحمد رحمهم الله وعند زر بن موزون. فجواب عمر الحافظ على قول زر بن موزون وبيع الرقيق
بالخبز يجوز لان الرقيق فيه صار ميتا كما ميت بيع العنب بالبرس ينبغي ان يجوز كيف ما كان
لتغيره بالتسار بدليل ان العصير من ذوات الامثال والبرس من ذوات القيم طم. اللبن والحليب
جنس واحد. ويجوز بيع الصابون بالصابون مثلا بمثل انتهى. وكأجاز بيع **رطب برطب او بيع**
رطب بتمر متماثا وعنب بنبيب كذا اي متماثا ايضا. اما الاول فهو قول أبي حنيفة
وقال الباقر من العلماء ومنهم ابو إسحق ومحمد لا يجوز. واجمعوا ان بيع الرطب بالتمر متفاضلا
لا يجوز ولحم مختلفه بعضها ببعض متفاضلا ولبن بغير لبن عجم وجاز ايضا بيع **خل ذقل**

اشارة

٢
بالتراية

الاشياء

بفتح الدال والقاف وهو الردي من القدر **بجمل عيب** متساويا ومتفاضلا وانما جاز ذلك لان اصولها اجناس مختلفة حتى لا يضم بعضها الى بعض في الزكاة واسماؤها ايضا مختلفة باعتبار الاضافة كدقيق الشعير والبر والمقصود ايضا يختلف والمعتبر في الاتحاد في المعنى الخاص دون العام ولو اعتبر العام لما جاز بيع شيء بشيء اصله قيد بالمختلفة لان غيرهما لا يجوز متفاضلا كقلم البقر والجاموس والبنهما او الحمر والمضروا والضان او البهائم او الحمر والارباب والبخاري لاتحاد الجنس بليل الضم في الزكاة للتكثير فكذا جاز ما لم يختلف المقصود كشمع الخنزير وصفوف الضان او ما يتبدل بالصنعة لاختلاف المقاصد وكذا جاز بيع الجنس بالمختلفة متفاضلا وكذا بيع الزيت المطبوخ بغير المطبوخ او الدهن المروي بالبنفسج بغير المروي منه متفاضلا فان قلت لم جاز بيع لحم الطير بفضله ببعض متفاضلا مع انه من جنس واحد ولم يتبدل بالصنعة قلت انما جاز بيع بعضه ببعض متفاضلا لكونه غير موزون عادة فلم يكن مقدرا فلم توجد العلة فحاصله ان الاختلاف باختلاف الاصل والمقصود او بتبدل الصنعة وفيه فتح القدرين وينبغي ان يستثنى من لحم الطير الدجاج والاوز لانه يوزن في عادة ديار اهل مصر لظنه اتمى وكذا يجوز بيع خيل التمر بجمل العنب متفاضلا كما ذكرنا وكذا عصبها لاختلاف اصلها جنتا وتخصيص القول باعتبار العادة لان الذي قال هو الذي كان يتخذ خلقا في العادة ومنها جاز بيع اناي صغيرا او جديا ارضا اقل من الآخر وكذا قنينة بقمقمتين وابرة ببارتين ونحوه من وسيف بسيفين وقذوة بقراتين ما لم يكن شيء من ذلك من اصل القدرين فيمتنع التفاضل وان اصطحا بعد التصايف على ترك الوزن والاقصا على العدد والصوره كما في فتح القدرين **وجاز ايضا بيع شيء بظن بالية** او بلم متفاضلا وان كانت كلها من الضان لانها اجناس مختلفة لاختلاف الاسماء والصور والمقادير وجاز بيع خبز بخر او دقيق متفاضلا ببيع الخبز بالحطبة والدقيق اما ان يكون حاله كونهما نقدين او حاله كون احدهما نقدا والآخر نسبة فان كان الاول جاز لانه صار عدليا او موزونا وكذا يخرج عنه مكيل من كل وجه والحطبة مكيلة فاختلف الجنس وجاز التفاضل وعليه الفتوي وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يخبر فيه اي لا يجوز والتركيب للمنافعة في الذي لانه تكرر في سياق النفي فعمد نفي جميع جهات الخبز وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون الحطبة والدقيق نسبة او الخبز فان كان الاول جاز لانه اسهل موزون وفيه مكيل يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره وان كان الثاني جاز عند ابي حنيفة رحمه الله لانه اسهل في موزون ولا يجوز عندنا لما نذكره قال المصنف يعني صاحب الحاشية والفتوي على قول ابي حنيفة في العنابة وجاز بيع اللين بالخبز لاختلاف المقاصد والاسم وبه صرح في الحاوي لا يجوز بيع **بن بريق او سويق مطلقا** يعني لا متفاضلا ولا متساويا لانه جنسه من وجه وان خص باسم آخر فيجوز لشبهة الربا والمصارف في الكيل وهو غير مسوقها بخلاف بيع السمسم بالسمسم حيث يجوز لان المصارف فيه الوزن وهو مسوق والسويق هو الخبز من السمسم والحطبة وغيرها ذكره الكرماني في باب من مضغ من السويق ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متساويا ولا يجوز تفاضلا لاتحاد الاسم والصور والمعنى ولا عبرة باحتمال التفاضل كما في البر بالبن وقيل ابن الفضل ما اذا كانا ملبوسين والالا يجوز وان باعه بمسكه موازنة ففيه روايتان وبيع الخنول بغير الخنول لا يجوز المتساويا كما في الخلاصة **واما بيع الدقيق بالسويق** فلا يجوز مطلقا عند وجان عندنا مطلقا لاختلاف الجنس ولكن يراى ان القدر يجمعهما وله انهما جنس واحد من لانها من اجز الحنطة ولهذا يجوز ان يباعا بالحطبة لاتحاد الجنس وعدم السويق وكذا لا يجوز بيع اصل ارضا

قال في الزهري هذه العادة لم تعرف الا في مصر وانما كانت في رتبة
الاشياء

باصل الآخر وفي

باضل الآخر وهي المتعلية بغير المتعلية لما ذكرنا فكذا الجزآن لا يجوز بيع ارضا بالآخر اذ الجزآن لا يخالف الكل ويغوات بعض المقاصد لا يخرج من ان يكون جنسا له كاصل ارضا مع اصل الآخر وبيع المتعلية بالمتعلية والسويق بالسويق متساويا جاز لاتحاد الجنس كما ذكره ابن بليغ ولا يجوز بيع **الزيتون بزيت والسهم بجمل** وهو السهم حتى يكون الزيت في صورة بيع الزيتون به **والخنول** في صورة بيع السهم به **الكرما في الزيتون والسهم** وفيه الفت والفت والشركب وهو ان يرجع الزيت للزيت والثاني للثاني كما عرف في فن البديع اعلم ان البيع لا يجوز في ثلاث صور الاولى ان يعمل ان الزيت الذي في الزيتون اكثر لتحقيق الفضل من الدهن والتقل الثانية ان يعمل التساوي لخلو التقل عن العوض الثالثة ان لا يعمل انه مثل او اكثر او اقل فلا يصح عندنا لان الفضل الموقوم كالحق احتياطا **وعندنا** فجزان لان الجزآن هو الاصل والفاضل لوجود الفضل الخالي فاما لم يعلم لا يفسد ويجوز البيع في صورة بالاجماع ان يعمل ان الزيت المنفصل اكثر ليكون الفضل بالتقل وكذا بيع الخنزير بدهنه والدين بسمته والتمر بغيره وكل شيء ليعقله قيمة اذا بيع بالخالص منه لا يجوز حتى يكون الخالص اكثر وان لم يكن ليعقله قيمة كتراب الذهب اذا بيع بالذهب او تراب الفضة اذا بيع بالفضة لا يشترط ان يكون الذهب او الفضة اكثر مما في التراب لان التراب لا قيمة له فلا يجعل بازا به شيء حتى لو جعل فسد لربا الفضل وفي الحاوي وان باع حنطة بحنطة في سبيلها لم يحزن وان باع قصيل حنطة بحنطة ككلا وجزا فجاز وان لم يشترط التراب انتهى وفي الخلاصة ببيع الحنطة بالحنطة بجزان فله لا يجوز وكذا كل ما يكال او يوزن فلو طهر التساوي في المجلس يجوز وبعد الافتراق من المجلس لا يجوز عند المشرقة انتهى **ولو اشترى حنطة في سبيلها بحنطة من زارة لا يجوز عندنا** الا ان يعمل ان المذرة است اكثر ذكره قاضي خان في فتاواه **ويستقرض الخبز وزنا وعدا** هذا من ذهب محل رحمه الله تعالى وعليه الفتوي كاي شريح الجمع وفيه فتح القدرين وانما اري ان قوله محض احسن وقال ابو حنيفة يستقرض وزنا لا عدا وقال ابو حنيفة لا يستقرض بهما وذكر ابن بليغ ان الفتوي على قول ابي حنيفة وبه جز صاحب الكتب فينه وانما اخترنا قول محض في هذا المختصر لكونه يسيرا وازقى والله تعالى اعلم **والاربعة بين سيد وعبد** لانه وما في يده بملكه اطلقه في اكثر وقيدناه بقولنا **اذا لم يكن دينه مستغفرا لقيته وتسبى** واما اذا كان مستغفرا فيجري الربا بينهما اتفاقا لعدم الملك **عنده للمولى في كسبه** كما لم كاتب وعندنا المتعلق حق الغير وهكذا اعتمد من كسبه في سته وشرحه **لكن في البيع** فلهذا عن المصراع بعد ان ذكرنا ما قررناه والتحقيق انه على اطلاقه ولا ربا بينهما وان كان مديونا مستغفرا وانما يفسد الزاير المتعلق حق الغير بما يده كالواحد منه شيئا بغير عقد ولو كان عليه دين غير مستغفر فلا ربا كما يطميه كلام المختصر وفي ما ذون الحنطة اذا اخذ المولى من كسب المادون شيئا لم يفسد دينه للمولى ما اخذ وان كان عليه دين الاخذ من ولو قليلا لم يفسد **وفابنه** لولحقه آخر يرد المولى جميع ما اخذ بخلاف ما اذا اخذ منه ضريبة وعليه دين فانها تسلم له استحقاقا **والدين** وامر الولد كالمصدق بخلاف المكاتب وكذا **الاربعة بين متفاوئين وشريك العنان اذا تبايعا من مالها** اي من مال الشركة وان كان من غير جري بينهما وكذا **الاربعة بين خري ومسلمة** اي في دار الحرب عندنا خلافا لابن تين وفي البتية وكذا اذا باع غمرا او خنزيرا او ميتة او قمارهم واخذ المال كل ذلك يحل له **ولها الحديث** لاربعة بين المسلم والخري في دار الحرب ولان مالهم مباح وبفقدا لاهان منهم لا يصير مضمونا الا لانه التمر وان لا يتعرض لهم بغيره ولا لبا في اي يصر بدون رضاهم فاذا اخذ برضاهم اخذ ما لا مباحا بلا عذر فيملكه بحكم الاباحة السابقة الا انه لا يخفى انه انما يقتضي حل مباحة العقد اذا كانت الزاوية

ان ظهر التساوي في المجلس يجوز لا بعده

يشاؤها المسلم والمسلمة من ذلك اذ يشمل ما اذا كان الدرهمان من جهة المسلم او من جهة الكافر
وجواب المسئلة بالحل عام في الوجهين كما في فتح القدير **وحكم من اشترى في دار الحرب كحريمي عند أبي**
حنيفة لان خاله غير محصور عنده فيكون ملكا له بائنه اما اذا هاجر اليها ثم عاد اليها لم يحن الربا
معه لكونه احرم ماله بدارنا فكان من اهل دار الاسلام كما في الجوهرة وفيه المجتبى معزيا الى الكفاية
مستأن مننا باشترى رجل مملوكا كان او ذميا في درهم او من اهل هالك شيئا من العقود التي لا تجوز
فيما بيننا كالربويات وبيع الميتة جان عند هاجلا فالابي س انتى والله سبحانه وتعالى اعلى

هذا باب في بيان احكام الحقوق

فيل من حق مايل هذا الباب ان تذكر في الفصل المصل باول كتاب البيوع الا ان المصنف التزم
ترتيب الجامع الصغير وتبع الما وقع في الهداية والكنز ولان الحقوق توارث فيسليق ذكرها بعد
ذكر مايل البيوع كما افاده في العنائة والحقوق جمع حق وفيه المصباح الحق خلاف الباطل وهو مضاد
حق الشيء من بابي ضرب وقتل اذا وجب وبثت ولهذا يقال لمراق دار حقوقا وفيه القاموس
الحق من اسمائه نع ومن صفاته والقرآن وضد الباطل والامر بالمعصية والموت والحزم وواحد الحقوق
والحقه اخص منه وحققة الامر انتهى **اشترى بيتا فخر لا يدخل فيه المملوك ولو قال بكل**
حق هو له ما لم ينض عليه فان نض عليه دخل لان البيت اسم مسقف واجل يصلح للبيعة والعلو
شله والشي لا يكون تبع المملوك **وكن لا يدخل العلو ايضا بشرط ان لا يكون له** ان يقول للمشتري
بكل حق هو له او يقول بمراقه او يقول بكل قليل او كثير هو فيه او منه لان المنزل له بغيره
بالدار وبالبيت لانه اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكن فيه الرجل باهله مع ضرب
فصنوعه فيه وانه ليس فيه اضطلق فليشبه الدار يدخل بذكر التوام وشبه البيت لا يدخل من غير ذكر
توفيره عليه ما حظا وفيه الكافي ان هذا التفصيل يثبت على حرف الكوفة وفيه عرفا يدخل
العلو في الكل سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار والاحكام تبتني على العرف ففتى في كل اقليم
وفي كل عصر عرف اهله وفيه جامع الفضولين وما ينكر في دعوي القمار من قوله بحقوقه ومراقه
فحقه عبارة عن سئل وطريق وغيره وفاقا ومراقه هذا ابي س جارة عن منافع الدار وفيه
ظاهر الرواية المرافقة هي الحقوق انتهى **ويدخل المملوك بشرا دار وان لم يكن كشيء من ذلك** لان
الدار اسم لما ادير عليه الخدود من الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف والعلو
اجزائه فيدخل فيه من غير ذكر وفيه البناء الدار لغة اسم لقطعة ارض ضربت لها الحدود وميتت
عما يحا ومهاباد ارة خط عليها فنحن في بعضها دون الفضل ليجمع فيها مراقي الصحرا لا شتر فاح
ومنافع الابنية للاسكان وغير ذلك ولا فرق بين ما اذا كانت الابنية بالماء والتراب او بالحجارة
والعتاب انتهى كما في البحر وفيه القاموس الدار المحل لجميع البناء والفرصة كالدارة وقد يذكر انتهى
فان حل البناء في كلامه على ما هو الا من كونه بالماء والتراب او بالحجارة والعتاب وفاق مانع البناء
كما لا يخفى **كالكنيف** اي كاي دخل الكنيف بشرا الدار وان لم يصرح به لان الكنيف منها وكما يدخل
في شراء الدار **بشرا الدار** لا يدخل في حيزها **والبيتان الداخل لا يدخل الخارج الا اذا كان**
اصغر منها اي من الدار فدخل لانه يعد من الدار عرفا اما اذا كان اكبر منها او مثله لا يدخل الباشا
والكنيف المستراح وفيه المصباح الكنيف الساق ويسمى الكنيف لانه يستراح به وقيل للمرحاض
كنيف لانه يسترقاض الحاجة وللمع كنف مثل ندير ونذر انتهى **والظلة** وهي السباط الذي يكون

احد طرفيها على الدار

احد طرفه على الدار والاخرى على الدار الاخرى او على اصطوانات في السكة كما في فتح القدير
وفي المصباح والظلة بالضم كهيئة الصفة انتهى وفيه المعرب قول الفقهاء ظلة الدار يريدون
السدة التي تكون فوق الباب انتهى وفيه القاموس والظلة ايضا كالصفة يستريح عن الجوار البرية انتهى
لا يدخل في بيع دار لا بكل حق ونحوه بان يقال بمراقه او بكل قليل وكثير هو فيه كما في البحر فمقتضا
الى البناء ويدخل الباب الاعظم في بيع بيت **او دار مع ذكر المراق** لان الباب الاعظم من مراقه
كما في الخاتمة لا يدخل الطريق والمسيل والشرب الا ان يقول **بمراق كل حق ونحوه** المسيل هو موضع
جري الماء من المطر وغيره **والشرب** بكسر الشين هو الضيق من الماء في بيع المكن او الارض لان هذه
الاشياء تابعة من وجهها باعتبار وجودها بدون المبيع فلا يدخل الابن كالحقوق والمراق وفيه الجامع
الصغير زوي عن محمد بن يعقوب عن ابي ج في الرجل يشترى الثلث في الدار او المنزل والمسكن قال
لا يكون له الطريق الا ان يقول بكل حق هو له او بمراقه او يقول بكل قليل وكثير هو فيه او منه فيكون له
الطريق وقال قاضيان اذا كان طريق الدار المبيعة او مسيل ما بها في دار اخرى لا يدخل من غير ذكر الحق
لانه ليس من هذه ولكنه من حقوق هذه الدار فلا يدخل الابن كالحقوق **خلاف الاجارة** حيث يدخل فيها
هذه الاشياء اذا استأجر دارا او أرضا لانها تعدل لانتفاع ولهذا الاستثنى هذه الاشياء عن عقد الاجارة
تبطل ولا يدخل مسيل ما المزب اذا كان في ملك خاص ولا يسقط الشئ فيه وقد راجع الحام يدخل لانه
متصل بالبناء وكذا الحجر المستقل من الرمي وكذا الاعلى اسحفا واولاات المتصلة بالبيت ذكره العيني
في شرح الكنز والرهن **والوقف** في الخلاصة يدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالاجارة
ولو اقر بدار او ضاح عليها او وصى بها ولم يذكر حقوقها ومراقها لا يدخل الطريق صرح به
في الخاتمة واما اذا اقتسموا ولم يذكر طريقا فان امكنه فتح باب صحت والا فسد ولا يدخل الابن كالحقوق
وفي البيع يدخل بذكر الحقوق وان امكنه فتح باب **وبيان الفرق بين القسمة والاجارة وبين البيع**
في بعض شروح الهداية

هذا باب في بيان احكام الاستحقاق

ذكر هذا الباب عقب باب الحقوق للمناسبة التي بينهما لفظا ومعنى في المصباح استحق فلان الامر
استوجبته قاله الفارابي وجاعة فالامر مستحق بالفتح اسم تفعل ومنه خروج المبيع مستحقا انتهى
الاستحقاق نوعان احدهما **بسط الملك** اي تزيل له بالكلية بحيث لا يبقى لاحد عليه حق الملك
كالعق والحرية الاصلية **ونحوه** كالتمديد والكتابة والاستيلاء **وثانيهما ناقل له** اي للملك من
شخص **كالاستحقاق به** اي بالملك فان ادعى زيد على بكر ان ما في يده من العبد ملك له وبرهن عليه
والنوعان بعدا لقائما في انهما يجعلان المسحق عليه ومن يملك ذلك الشيء من حصته مستحقا عليه
حقا وان اصر بهما لو ادعى واقام البينة على المسحق بالملك المطلق لا تقبل بينته يختلفان بوجه آخر
فالناقل لا يوجب فتح العقد في ظاهر الرواية والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من تلقى الملك منه
فلا تستمع دعوي الملك منهم بل دعوي النجاج ولا يرجع على بايعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل
ما لم ينع على المكفول عنه والمبطل بوجهه اي بوجه فتح العقد على الروايات كلها وكل واحد من الباعة
الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه ويرجع على الكفيل ولو قبل انقضاء عليه اي على المكفول عنه
والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة فلا تستمع دعوي الملك من احد وكذا العتق وفروعه كالتمديد
والاستيلاء واما في الملك النورخ من الخارج لا يقبله يعني اذا قال زيد لبكر انك عتدي بملكك
هذه خمسة احوال فقال بكر اني كنت عبد بشر ملكي منذ ستة اعوام فاعتقني فبرهن عليه ان رفع دعوي زيد

من حيث انها تعدل للانتفاع بالمسكن قال
دول عنها اصل من وجه

فتوى الزهر عن البحر قال والمذكور
في نظر ابراهيم انما اذا لم يملكه
فتى بملك وقد ظهر ذلك وقتنا القسمة
صحت والام بغير اشد وفي العتق
ولا يدخل الطريق في المسيل بها الا ان
صرح ولا يكتفى بغيره فخر الحق

الملك

ثم اذا قال عمر ولو بكر انك عتدي ملكك منذ سبعة اعوام وانت ملكي الآن فبرهن عليه تقبل
 وينسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا **العتدي** ويدل عليه ان قاضيخان قال في اول البينوع في شرح الزيارات
 فصارت مسائل الباب على قسمين. احدى عتق في ملك مطلق وهي بمنزلة حرية الاصل والعقابة قضاء
 على كافة الناس. والثاني العتق بالعتق في الملك المودع وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا
 يكون قضا قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة كذا حققه من لا خسر
 من باب الاستحقاق **والعتق بالوقف قبل كالحرية** يكون قضا على الناس كافة **وقيل** لا يكون كالحرية
 لسمع فيه دعوى ملك ووقف آخر **وهو المختار** قال في الخلاصة والعقابة بوقفية موضع هل يكون قضا
 على الناس كافة اختلف المشايخ فيه. وفي كتاب الدعوي مخرجا الى الفتاوي الصغرى ارض في يد رجل
 ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة والله متولي ذلك الوقف وذكر الشرايط
 وابنت بالبيته وقضى القاضي بالوقفية ثم جاز رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه تسمع بخلاف
 المعتد اذا ادعى العتق على انسان وقضى القاضي بالعتق ثم ادعى رجل ان هذا المعتد ملكه لا تسمع
 لان العتق بالعتق قضا على جميع الناس بخلاف الوقف قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى لم يجرأ رواية
 لكن سمعت ان فتوي السيد الامام ابي شجاع على هذا. وفي فوايد شمس الائمة الحلواني وركن الاسلام
 على السفدي رحمه الله تعالى ان الوقف كالمعق في عدم سماع الدعوي بعد قضا القاضي بالوقفية لان
 الوقف بقدر ما ثبت بشرايطه لا يبطل الا في مواضع مخصوصة وهكذا في النوازل انتهى. قال مولانا
 في بحر وصح العادي في الفصول ان العتابة ليس قضا على كافة لتسمع فيه دعوى الملك وقدم مولانا
 نقله نقلا عن الصغرى من دعوي النكاح من كتاب الدعوي اذا قضى القاضي لانسان بنكاح امرأة
 او بولاء عتاقة ثم ادعاه الاخر لا تسمع في آخر الباب الرابع والمائة من ادب القاضي انتهى. ثم قال
 فقد ظهر بوضوح ان العتابة يكون على كافة في الحرية والنكاح والولاء خاصة وفي الوقف بقصر
 على الاصح انتهى. وفي الفتاوى كالمكررية لابن العزس ان القضا بالوقف لا يكون كالحق تسمع فيه دعوي
 ملك ووقف آخر قال وهو الصحيح هكذا نقلناه عنه في رسالتنا المسماة بمسئلة الحكماء على الاحكام
ويثبت رجوع المشتري على بايعه بالتمسك اذا كان الاستحقاق بالبيعة لان البيعة حجة معتدلة
 كسائر ما تقر به اما اذا كان الاستحقاق باقرار المشتري او بنكوله عن اليان او باقرار وكيل المشتري
بالخصومة او بنكوله فلا يثبت الرجوع بالتمسك لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره. وفي شرح خلاصة
 مخرجا الى زيادات ابي بكر بن حاتم البخاري اشترى دارا واشترى رجل باقرار المشتري او بنكوله عن اليان
 لا يرجع على بايعه بالتمسك فان اقام المشتري البيعة ان الدار ملك المشتق يرجع على بايعه بالتمسك لا تسمع
 بيعة اما لو اقام البيعة على اقرار البائع ان المبيع ملك المشتق تقبل وبنا على البائع بالتمسك ولو لم يتم بيعة
 على اقرار البائع بما ذكره وكنته طلب بيعة بالله نعم ما هي لدى كان له ذلك لانه يحتمل ان ينكل عن اليان
 فيصير بنكوله كالمعق ويترد منه التمسك بعد ذلك كذا في العاديات **والبيعة حجة معتدلة** لانها لا تقصر
 حجة الا بقضا القاضي وله ولاية عامة فينفذ قضاؤه في حق كافة **لا اقرار** لانه حجة بغيره لا يتوقف
 على القضا والمعق والاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه كذا ذكره الزبلي وظاهر ان معنى التعدي انه
 يكون العتابة قضا على كافة الناس في كل شيء قضيه با لبيته وليس كذلك وانما يكون العتابة على كافة
 في عتق ونحوه كافر ساء ثم قرع عليه بقوله **فلو استحققت مبيعة ولدت بيعة تتبعها ولدها** **شك**
العتابة اي بالولد والمراد انها ولدت من غير مولاه وفي الكافي ولدت لابا سبيلا ده ثم قيل يترجل
 الولد في العتابة بالام لان محل اقال اذا قضى القاضي بالاصل لا يبيع لها وقيل بشرط العتابة بالوليد

قال في شرح الزيارات
 في حريته والعتابة
 خاصة في الوقف بغيره على الاصح
 انتهى

لهو الامم وان

وهو الاصح وان اقر المشتري **لها** اي بالجارية لرجل لا يتبعها ولدها في اخذ المقر له الجارية
 فقط لان الاقرار حجة قاصرة فيثبت بها الملك المجزئة ضرورة صحة الاختار وقد انفذت
 باثباته بعد الانفصال فلا يظهر الاستحقاق في حقه ولهذا لا يرجع المشتري بالتمسك على البائع
 عند استحقاق المبيع بالاقرار ولان المالك يقدر على اثبات الملك للمحال فمحل اقراره على ذلك
 بخلاف الشهود فانهم لا يقدرون على اثبات الملك بشهادتهم لستحقاق ان لم يكن ما لكاله قبل ذلك
 فيكون اظهار الملك من الاصل فيه حجة بزوايد. وذكر في النهاية ان الولد انما لا يتبعها في الاقرار
 اذا لم يدرعه المقر له اما اذا ادعاه كان له لان الظاهر انه له ولا خصوصية للولد بل زوايد المبيع
 كلها على التفضيل. وفي البرازية من فضل الاستحقاق استحقاق الجارية بعد موت الولد لا يوجب
 على المشتري شيئا كزوايد المصنوع انتهى **ومنع التناقص** وهو كما في المصباح المتراجم لغة يقال
 تناقص الكنانان تناقصا كان كل واحد نقض كلام الآخر وفي كلامه تناقص اذا كان بعضه يقتضي
 انطاك بعض انتهى. وفي القاموس والمنهاضة في القول ان يتكلم بما يتناقص معناه اي يتخالف
 انتهى. ومعناه في على المنطق اختلاف قضيتين بالسلب واليجاب بحيث يقتضي لانه ان يكون
 احدهما صادقة والاخرى كاذبة وتام تحقيقه يطلب من شرح التمسكة للعقب والظاهر ان مراد
 القضا به المعنى الدعوي **دعوي الملك** لان القاضي لا يمكنه ان يحكم بكلام المتناقص اذا اظهرها
 ليس باولي من الاخر فسقطا وهذا اصل لقروعة كثيرة مذكورة في الدعوي ولا باس بايراد نية منها
 فن ذلك ما في الرمز واليه مخرجا الى الظهيرية رجل ادعى على رجل مقدار معلوما بانه دين له عليه
 وانكره المدعي عليه ثم ادعى ان ذلك المقدار عند من جهة الشركة فانه لا تسمع دعواه لانه متناقص
 في كلامه ولو كان الامر بالعكس تسمع لامكان التوفيق لان مال الشركة يجوز ان يكون ديننا المحجود
 والدين لا يصير مال الشركة. ومنها ما ذكر فيها ايضا رجل ادعى على اخيه اخوة وادعى عليه النفقة
 فقال المدعي عليه ليس هو باخي ثم مات المدعي وخلف اموال كثيرة فجاء المدعي عليه يطلب ميراثه
 وقال هو باخي لا يقبل ولا يقضي له بالميراث لانه متناقص ولو كان مكان دعوي الاخوة دعوي شقيقة
 او الابوة والمسئلة بحالها يقبل ذلك منه ويقضي له بالميراث. ومنها ما ذكر فيها ايضا ادعى
 عينا في يد انسان انها لفلان وطلبني بالخصومة فيها ثم ادعى انها له واقام البيعة على ذلك يصير
 متناقصا فلا تقبل بيته ولو ادعى انها له ثم ادعى بعد ذلك انه لفلان وكله بالخصومة فيسه
 واقام البيعة على ذلك قبلت بيته ولا يصير متناقصا انتهى. وان اردت الوقوف على كثير من الفروع
 المتعلقة بهذا الاصل فعليك بمراجعة كتب الفتاوي. وقد وقع اختلاف في ان امكان التوفيق
 يكفي لدفع التناقص او لا بد من التوفيق بالفعل ذكر القائلين في خلاصة. وفي البرازية مخرجا
 الى المخدري انه اختار ان التناقص ان كان من المدعي لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان
 وان كان من المدعي عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر حجة
 في الدفع لا في الاستحقاق والمدعي مستحق والمدعي عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لا في الاستحقاق
 ويقال ايضا ان تعذر الوجود لا يكفي الامكان وان اتحد يكفي الامكان انتهى. وساقى هذا مزيد
 تحقيق ان شاء الله تعالى لا يمنع التناقص دعوي الحرية كالكاتب اذا اقام بيعة على ان مولاه اعتقه
 قبل الكتابة فانه تقبل بيته فالتناقص لا يمنع صحة الدعوي في العتق لانه امر مجري فيه الحفا
 لانه امر ينفرد به المولى فربما لا يعمل الصداقة ثم يعمل بعد ذلك ولا يمنع ايضا دعوي **التناقص**
 للحفا فانه يثبت على العتق. وصورة لوباع عبدا ولده عند وبياعه المشتري من آخر ثم البائع الاول

لان التناقص هنا معتق لانه
 سببه ما يخفى

ادعي انه ابنه سمع دعواه ويطلب الشراء الاول والثاني لان النسب يثبت على العلوق فيجوز
عليه فيعذر في التناقص كذا في الرهن وفي جامع الفصولين قال است وارثه ثم ادعي انه وارثه
وبين الحجة سمع لان التناقص في النسب مفعول عنه انتهى ولا يمنع ايضا دعوى **الطلاق** لان
الزوج يتفرد به وصورة كذا في الرهن اذا اختلفت من زوجات اقامت بينة الله كان ظمنا ثلثا
قبل الخلع فانه تقبل بينتها ولها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة لاستقلال الزوج بايقاع
الثلاث عليها من غير ان يكون لها على بطلان وليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقص بل المراد انما كانت
بينتها على الخلع فانه يعنى فيه التناقص **قن** ذلك ما في الظهيرية اشترى دار لابنة الصغير من نفسه
واسمها على ذلك شهودا فكبر الابن ولم يعمل بما صنع الابن ثم ان الابن باع الدار من رجل وسلمها اليه ثم
ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الابن فادعي الدار على المشتري وقال ان ابني اشترى هذه
الدار لي من نفسه في صغري وهي ملكي واقام على ذلك بينة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي
انك متناقص في هذه الدعوى لان استجارك الدار مني عتاف منك ان الدار ليست لك فادعي
الدار بعد ذلك يكون منك تناقضا قال الصحيح ان هذا لا يصلح دفعا لدعوى المدعي وان كان هذا
تناقضا لان هذا التناقص لا يمنع صحة الدعوى كما فيه من الخلف فان الاب يستقل بالشرا للصغير
وعن الصغير لنفسه والابن لا يعمل له بذلك انتهى وفي البرازية معنى تا الى الصغير اشترى ثوبا في
منديل ثم زعم انه له ولم يعرفه قال يقبل وفي الزخيرة قيل لا يقبل في المسائل كلها وفي العيون
قد مر بطلان واشترى واستأجره او ادمه ادعاه قائلا بانه دار ابنته ماتت وكذا ميراثا وكان لم يعرفه
وقت الاستئمان لا تقبل قال والقبول صحيح كذا في البحر **أقول** ربما يشك على هذا ما في الفقرة الثانية
لمدعي الدين ابن الغرس من قوله لو ابراه ابراه مطلقا واقر انه لا يستحق عليه شيئا ثم ظهر بعد ذلك ان
المرء كان قبل الاقرار والاقراء مشقوا الذمة من متروك ابني الميرور لم يعمل الاقر بذلك ولا يوجب ابنته
الا بعد الاقرار والابرا لم يكن له المطالبة بذلك ويعمل الاقرار والابرا عكسه ولا يعذر المدعي في ذلك انتهى
وفيه اشكاله ان الخلف هنا ثم منه في مسئلة الدار المتقدمة كما لا يخفى ثم اعلم ان التناقص الذي
لا سمع دعواه اذا قال تركت احد اهل بياني فانه يقبل منه قال في البرازية مخرجا الى الذخيرة ادعاه
مطلقا فلعله المدعي عليه بانك كنت ادعيته قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعي ادع عليه الا ان
بعض السبب وترك المطلق يقبل ويبطل الدفع انتهى وفيها مخرجا الى الحيط ادعي على اخر عند الحاكم
بالشرا والارث ثم ادعاه عند الحاكم ملكا مطلقا ان ادعي الشرا من معروف لا تقبل وان كان ادعاه
من رجل مجهول او قال من رجل ثم المطلق عند الحاكم يقبل **دلت المسئلة** انه لا يستلزم في التناقص كون
المتناقصين في مجلس الحكم بل يكفي يكون الثاني في مجلس الحكم انتهى **ثم قرع** على كذا من الاصل وهو ان
التناقص في دعوى الحرية مفعول عنه فقال **فلو قال عبد لشري اي رجل يطلب شرا عبد اشترى**
فانا عبد لكان **فاشتراه** اي الرجل العبد بانه على كذا **فاذا** اي العبد **خر** اي ظهر خرا
واذا هنا خلفا جاة كالذي في قوله خرجت فاذا التبع حاضرا كما لا يخفى **فان كان البائع حاضرا**
او غائبا عينة مخرجة يعنى يدرى ابن هو **فلا شيء** على العبد لو جرد من عليه الحق وهو البائع
والله اي ان لم يدر البائع ابن هو **رجع المشتري على العبد** بالثمن عند ابني حنيفة ويجوز لان المقر
بالعبودية ضمن سلامة نفسه والمشتري اعتمد على امره واقراره انه عبده اذ القول قوله في الحرية
فيجعل ضامنا للثمن عند تقدير رجوعه على البائع دفعا للغير والضرب **ورجع العبد على البائع**
بالثمن اذ اظهر به لانه قضى دينه عليه وهو مضطرب فيه فلا يكون مستبرعا كغير الرهن اذ قضى الدين

فانه في النسخة هذا الاستخراج ما لم ينفذ

من ذلك

والاولى عندى اشتراطها عند الحاكم
او من شرطها الدعوى كونها لدية
كما سياتي والله الموفق كذا في النسخة

فذلك لا يشك

تخليصه الرهن

لتخليصه الرهن **وعند ابني** لا يرجع المشتري على العبد باني لان ضمان الثمن بالمعاوضة
او بالكتابة فلم يوجد واحد منهما فصار كذا اذا قال اشترى او قال انا عبده ولم يرد على ذلك فانه
لا رجوع عليه باني بالاتفاق كما صرح به الكمال وافاده العيني في شرح الكنت وغيره **فان قلت**
يشك على هذا قول ابني حنيفة رحمه الله تعالى فان الدعوى شرط عند قبول الشهادة بالحرية بكوب
العقود حق العبد والتناقص فيه يمنع صحة الدعوى فكيف تقبل بينته على الحرية بعد اقراره بالرق
قلت قيل ان كان في حرية الاصل فالدعوى ليست بشرط عند لقضائه مخيم فزوج الام لا ت
المشهود يجب عليهم تعيين امره في حرية الاصل فيخرج على المولى وحرية الفرج حق الله تعالى وفي حقوق
الله تعالى الدعوى ليست بشرط كما في عتق الامه فلا يكون التناقص مانعا والمجهول على ان دعوى العبد
شرط عند في الحرية الاصلية والطارية لانها حق العبد وهو الصحيح لكن التناقص لا يمنع صحة
الدعوى وقبول الشهادة فيها لخفا الحال عليه وهو العلوق فيعنى التناقص **اما الحرية الاصلية**
فلان الصغير قد يجلب من دار الحرب ولا يعمل بحرية ابويه او بحرية احدهما باسلامهما او باسلام واحد
فيها ويعتقد انه رقيق فيعتد بالرق ثم يتبين له الحال بعد ذلك فيدعي الحرية فيعذر في التناقص
واما في العتق الطاري فلان المولى يستدبره ويجوز على العبد فيعذر في التناقص **عندك**
الرهن بان قال العبد ارهبني فاني عبد فارض فاذا هو حر حيث لا يرجع المرقص على العبد بحال
سواء كان الرهن حاضرا او غائبا لان الرهن ليس بمعاوضة الا تزي انه يجوز في موضع لا يجوز فيه
المبادلة كمن صرف ورأس مال السكك والمكسر فيه فلا يمكن ان يجعل الامر به ضمانا لسلامته
او هو ضمن عقد المعاوضة **كما لو قال** السائل عن امن الطريق اسلك هذا الطريق فانه امن فسلكته
فنهبت ما له يضمن **وكذا لو قال** كل هذا الطعام فانه ليس مستوفى فاكله فمات غير انه يستحق العقوبة
عند الله تعالى وبذلك الاجبي لانه لا يضمن بقوله لعدم اعتماده على قوله فلا يتحقق الضرر وفي الخاتمة
الضرر يرجع باحد امرين اما بعد المعاوضة او قبض يكون للرافع كالوديعة والاجارة اذا اهلكك
الوديعة او العين المستأجرة ثم جاز رجل واستحق العين وضمن المودع والمستأجر فان المودع والمستأجر
يرجع على الدافع باضمن وكذا كل من كان بمقتضاها وفي الاعارة والهبة لا يرجع على الدافع باضمن انتهى
باع عقار **برهن انه وقف محكوم ببل ومه قبل والا** اي وان لم يكن محكوما ببل ومه لا يقبل
البرهان لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعاق كذا في فتح القدير وهكذا اعتمد مولانا
صاحب البحر فيه **وما اعتمد** الشيخان رحمهما الله تعالى من التقصير بقتله العادي في فضوله عن فتاوي
رشد الدين وقد مر قبله اختلاف في قبول البينة على ذلك ثم قال والى القول مال الصدر الشهيد
رحمه الله تعالى وقال الفتية وقال بعض الناس لا تقبل البينة وكنا لانها خدبة **وفي الخلاصة والبرازية**
تقبل البينة وان لم تصح الدعوى وهو المختار وفي خزانة الاكل باع ضيعة ثم قال كنت وقفها اشرا
واقام البينة على ذلك تقبل وينتقص البيع وبه نأخذ والى يلحق صواب القول بعدم القبول وينبغي ان
يقول على ما اعتمد الشيخان اعني كمال الدين ومولانا صاحب البحر من التفصيل والله اعلى **اشترى**
شيئا ولم يقبضه حتى ادعاه اخر انه له **لا سمع دعواه بدون حضور البائع والمشتري**
لان الملك للمشتري واليدر البائع والمدعي يدعيهما فشرط القضا عليهما حضورهما ولو قضى له بضم
ثم برهن البائع او المشتري على ان المشتري باعها من البائع ثم هو باعها من المشتري قبل ولزم البيع لانه
تقرر القضا الاول ولا ينقضه ولو دفع القاضي البيع بطلب المشتري ثم برهن ان المشتري باعها منه ياخذها
وتسبى له ولا يعود البيع المنتقض ولو قضى المشتري بعد اثباته ثم برهن البائع على بيع المشتري منه بعد البيع

تبقى الامة ببيع عند اي حنيفة وليس له ان يكثر منها المشتري لفقد العتق بالعتق باطلا
وظاهر عند كذا في فتح القدير لا عبرة بتاريخ الفينة فلو قال المشتري غابت هذه منذ سنة
فقال البائع لي بيعة انها كانت ملكا لي منذ سنتين لا تدفع المضمومة ذكر صاحب المحيط في
دعوي فتاواه المتفرقة اذا كان في يد رجل حار وجا آخر ادعى انه حار واقام البيعة وحكم له القاضي
ودفع له سجد ليرجع على بانيه فلما اراد الرجوع على البائع قال البائع للمشتري من كم مرة غاب هذا
الحار منك فقال منذ سنة فقال البائع الاول انا اقيم البيعة ان هذا الحار كان في ملكي منذ سنتين
لا تدفع المضمومة بهذا **وذكر في باب الدعوي والبيعات** استحق دابة من يد انسان وقال المشتري في
دعواه غابت الدابة عني منذ سنة فقبل ان يقضي بالدابة المشتري اخبر المشتري عليه البائع عن القضية
فاقام البائع بيعة ان الدابة ملكه منذ عشرين سنة يقضي القاضي بالدابة للمشتري لانه ما ذكر تاريخ
الملك انما ذكر غيبة الدابة فبقي دعواه الملك من غير تاريخ والبائع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوي
المشتري لانه تلقى الملك من محضه فصار كان المشتري ادعى ملك بايعة بتاريخ عشرين غير ان
التاريخ لا عبرة له حاله الا انفراد عند اي حنيفة رحمه الله تعالى فبسقط اعتبار ذكر التاريخ وبقي الدعوي
في الملك المطلق فقطني بالدابة للمشتري والله تعالى اعلم كذا في الفصول العادية **العمل يكونه ملك**
الغير لا يمنع من الرجوع عند الاستحقاق قال في الفصول وذكر في فتاوي الديار ياري اشترى شيئا
وهو يعلم انه ليس ملك البائع ثم استحق يرجع فلما اقام البائع بيعة ان المشتري اقر بعد الشراء
بملكه المبيع للمشتري لا يطل حق الرجوع باليمن انتهى **وفي الفينة من باب في الاستحقاق** اقر بيمين
صريحاً انه لفلان ثم اشتراه منه ثم استحق فالاصح انه يرجع باليمن على بايعة وقبل لا يرجع والمضيق
هو الاول **ثم عمل بسلامة سسر** وقال اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده فرجع باليمن لم يطل
اقراره حتى لو وصل بعد ذلك الى يده بسبب مما فاته يؤمر بمسئله اليه بخلاف ما اذا اشتراه ولم يقوله بالملك
لان نفس الشراء وان كان اقراراً بالملك كمنه محتمل بخلاف النص به انتهى **لا يحكم القاضي بسجل الاستحقاق**
انه كتاب كذا بل لا بد من الشهادة على مضمونه يعني اذا استحق دابة من يد المشتري يجاري وقبض
المشتري السجل ووجد بايعة بسمر فقد اراد الرجوع عليه باليمن واظهر سجل قاضي بخاري واقام البيعة
ان هذا كتاب قاضي بخاري لا يجوز لقاضي سمر قد ان يعمله ويقضي المشتري عليه بالدابة التي
اشترها من هذا البائع واخرجنا من يد المشتري عليه هذا وهذا لان الخطيب شبه الخط فليجوز الاعتداد
على نفس السجل بل يشترط ان يشهدوا على قضا القاضي وعلى نفس المشتري عليه كذا في الفصول العادية
كذا اي مثل ما ذكر ما سوي نقل الشهادة والوكالة المراد بما سواها الحاضر والسجلات والفصول
فان في كل منها يجب الشهادة على مضمون المكتوب لان المقصود بكل منها كونه حجة على الخصم وهو لا يكون
الا به بخلاف نقل الوكالة والشهادة فان المقصود بهما حصول العمل للقاضي ولهذا لا يجوز كون
شهود الطريق كفاً وان كان الخصم كافراً **ولا رجوع في دعوي حق مجهول من دار ضلوع على شيء**
واستحق بعضها الجواز ان يكون دعواه فيما بقي وان قل فادام في يد شيء لم يرجع ولو استحق كلها
اي كل الدار التي ادعاها زلة كل العوض المستحق انه اخذ عوضاً عما لا يملكه فزده **واستغنى عنه**
صحة الصلح عن مجهول وعدم اشتراط صحة الدعوي لصحة يعني استغنى ما تقدم من الحكم شيان
احدهما ان الصلح عن المجهول حايث لانه لا يقضي الى المنازعة **الثاني** ان صحة الصلح لا تنقصف على صحة
الدعوي لصحة هذا دعوي حتى لو برهن لم يقبل الا اذا ادعى اقرار المدعي عليه به **فيد بالمجهول** لانه
لو ادعى قد راى معلوماً كى بهما لم يرجع مادام في يده ذلك القرار وان بقي اقل منه رجع بحساب ما استحق

في جامع الفصول

وفي جامع الفصولين شراه فبني فاستحق نصفه وورد المشتري ما بقي على البائع فله ان يرجع
على بايعة بئمه ونصف قيمة البتة لانه ضرر في النصف ولو استحق نصفه المعين فلو كانت
البتة في ذل النصف خاصة رجع بقيمة البتة ايضا ولو كان البتة في النصف الذي لم يستحق فله
ان يرد البتة ولا يرجع بشيء من قيمة البتة ولو شرى نصفه مشاعاً فاستحق نصفه قبل القسمة
فالمبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد القسمة فالمبيع نصف الباقي وهو الربع **سئل بعضهم** عن من
شرى ارضاً فيها اشجار حتى دخلت بلاء ذكر فاستحق الاشجار هل لها حصه من الثمن قال لا كما في ثوب
قن وقته وبرقة حار فان ما يدخل تبعاً للاحصه له من الثمن انتهى **ورد جمع المدعي عليه بحصته**
في دعوي كلها ان استحق شيء منها صورته ادعى كل الدار فصول على شيء كايه فاستحق بعضها
اي بعض الدار رجع بحصته لان الصلح على مائة وقع على كل الدار فاذا استحق منها شيء بيت ان المدعي
لا يملك ذلك القدر فيرد بحسابه من العوض ولو صالح من الدنانير على الدرام وقبضها اي الدرام
فاستحق اي الدرام بعد التفريق رجع بالدنانير لان هذا الصلح في معنى الصلح فاذا استحق البتة
بطل الصلح فوجب الرجوع كذا في شرح القدر لئلا خسر والله تعالى اعلم

هذا باب في بيان احكام السلم

لما فرغ من انواع البيع التي لا يشترط فيها قبض العوضين او ادها شرع في بيان ما يشترط فيه ذلك
وقدم السلم على الصرف كقول الشرط فيه قبض احد العوضين فهو بمنزلة المفرد من المركب وهو في اللغة
عبارة عن نوع بيع يجعل فيه الثمن كذا في العناية **وفي القاموس** السلم بالتحويل السلف انتهى ومثله
في الصحاح سلم الرجل في الطعام سلف فيه **وفي البحر** قال وفي المصباح السلم في البيع مثل السلف
وزن ومعنى واسلمت اليه بمعنى اسلفت ايضاً انتهى **وفي المعراج** ان المهم فيه التسليم اي ازال
سلامة الدرام بتسليمها الى غلش مؤجل **وفي الفقه هو بيع اجل** وهو السلم فيه **بما اجل** وهو
المال قال في العناية وفي اصطلاح الفقهاء هو اخذ عاجل باجل فيل فهو بالمعنى اللغوي الا ان
في الشرع اقترنت به زيادة شرائط وورد بان السلعة اذا بيعت بمثل مؤجل وجد فيه هذا المعنى
وليس يسلم ولو قيل بيع اجل باجل لا اندفع ذلك انتهى **وذكره ركن البيع** من الايجاب والقبول
بان يقول رب السلم لاخر السمت اليك عشرة دراهم في كرخطة او اسلفت فقال لاخر قبلت
ويسمى صاحب الدرام رب السلم والمسلم ويسمى الاخر المسلم اليه والخطه مثلاً المسلم فيه
وفي البحر وينقصد بلفظ البيع على الاصح اعتبار المعنى انتهى **وحكمه** اي السلم بثبوت الملك للمسلم
اليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه اي ثبوت الملك للمسلم اليه في الثمن ولرب السلم في السلم فيه
على طريق اللق والنشر المرتب **ويذكر على كونه** عمداً مشروعا الكتاب والسنة **اما الكتاب** فقوله
تعالى يا ايها الذين امنوا اذا انتم بائعون بدين الى اجل سمي فاكتبوه بيمينهم فاكتموا وفايد
قوله سمي الا علام بان من حق الاجل ان يكون معلوماً ووجه الاستدلال كما في العناية ما روي عن ابن
عباس رضي الله تعالى عنهما شهد ان الله تعالى اهل السلف المضمون وانزل فيها اي في السلف على ما قبل الدائنة
القول آية في كتابه وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا انتم بائعون بدين الى اجل سمي فاكتموا وفايد
السبب ولا معتبر به **قلت** عموم اللفظ يتناول له فكان الاستدلال به **واما السنة** فاروي عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وحض في السلم والقياس باي جواره
لانه بيع المعروم اذ المبيع هو المسلم فيه كمن اتى كناه بالنظر انتهى **ويصح السلم فيما يمكن ضبط قيمته**

بعضه القربة ومحميها جاز البيع ومقتضى القاعدة المذكورة ان لا يجوز اذا عتق هذه القربة
ولكن مقدارها كذا في فتح القدير وفي القنية السلي في المختلف فيه فان كان موضعها جرت
المعادة فيه بالسلب وذكر الشرايط صح انتهى **وبن قريشة وتمر بخلة بعينه** اي لا يصح لاحتمال
انه يفتقر بمما آفة فلا يقدر على التملك واليه اشار صلى الله عليه وسلم بقوله ارايت اذا منع
الله ثمرة هذا البستان ثم يستحل احدكم مال اخيه فان منعه الله لا يستحق بهذا البيع شيئا ان لم
يخرج ذلك البستان شيئا فكان في بيع ثمر هذا البستان عجز الانفاخ فلا يصح بخلاف ما اذا
اسل في حنطة صعيدية او ثمانية فان احتمال ان لا يثبت في الاقل شي برتبة صنف فلا يبلغ
الغرض المانع من الصحة ولما اقتربا القربة كما وقع في اكثر احتراز اعز الاقل وتعين البستان
كتعين الخلة **الا اذا كانت النسبة** اي نسبة الثمرة الى الخلة او القربة **بيان الصفة**
لا لتعين الخارج من أرضها بعينه كالخسرا في بخاري والشافعي وهي قربة حنطتها جرة بفرغانة
لاباس وكما يقتضي والمرجي برباها لانه لا يراد حصول الثابت هناك بل الاقل ولا يتوهم
انقطاع الحنطة هناك لانه اقل من ذلك اذا قال من حنطة هرة يريد هرة خراسان ولا يتم انقطاع
طعام اقليم كاله فالسلي فيه وفي طعام العراق والشمس سواء وفي الخلاصة وغيرها لو اسل في
حنطة هرة لا يجوز وفي ثوب هرة وذكر شروط السلي يجوز لان حنطتها يتوهم انقطاعها اذ
الاضافة لتخصيص البقعة فيحصل السلي في موهوم الانقطاع بخلاف اضافة الثوب لانها لبيان
الجنس والنوع لا لتخصيص المكان ولذا لو اتى السلي اليه ثوب هروي في غير ولاية هرة
من جنس هروي يعني من صنفه ومؤننه بخبر رب السلي على قوله فظهر ان المانع والمقتضى العرف
فان تصور كون النسبة لبيان الصفة فقط جاز والا فلا كذا في فتح القدير ثم قال وفي شرح
الطحاوي **لو اسل في حنطة حديقة قبل حروثها** فالسلي باطل لانها منقطعة في الحال وكونها
موجودة وقت العقد الى وقت الحول شرط انتهى وفي الجوهر ولو اسل في حنطة جديدة او في
ذرة حديثة لم يجز لانه لا يدرى يكون في تلك السنة شيئا ام لا انتهى **وشروط** اي شرط جواز السلي
تسعة اشيا ذكر منها ثمانية الاول **بيان جنس الحنطة** والتميز قبل بيان الجنس كقوله في صعيدية
او بحري وهذا ليس بصحيح بل بيان الجنس ما ذكرناه والذي ذكره هذا القائل هو النوع ذكره القيني
والثاني بيان نوع كالتسليمية والحبكية في الحنطة والبرقي والمكثوم في القمح **والثالث بيان**
صفة كالجيد والردي والوسط **والرابع بيان قدر** كقوله عشرة اكرار في الكميات وعشرة ارطال
في الموزونات وعشرة اعداد في المعدادات **والخامس بيان اجل** كقوله الى شهر ونحوه وقال الشافعي
الاجل ليس بشرط لانه عليه الصلاة والسلام رخص فيه مطلقا ولنا قوله عليه الصلاة والسلام
في آخر الحديث الى اجل معلوم **واما تقديره** فالى المتعاقدين وقيل ثلاث ايام رواه الطحاوي
عن اصحابنا اعتبارا بشرط الخيار وقيل اكثر من نصف يوم وعن الكوفي انه ينظر الى مقدار السلم
فيه والى عرف الناس في التأجيل في مثله فان اجل فيه مقدار ما يؤجل الناس في مثله جاز والا فلا
والفتوي على ما ذكرنا بقولنا **واقلة** اي اقل الاجل في السلي شهر روي ذلك عن محمد لان مادونه
عاجل والشهر وما فوقه اجل وفي البحر بعد ذكره لاقوال المتقدمين قال وما في الكتاب يعني
الكثر هو الاصح وبه يعني قال وفي النهاية وقال الصمد الشهيد في طريقتيه المطولة والصحيح
ما رواه الكوفي انه مقدار ما يمكن فيه تحصيل السلي فيه انتهى فقد اختلف التصحيح لكن المتقدم
في الاحتياط وفي فتح القدير بعد نقل تصحيح الشهيد وهو جدي بان لا يصح لانه لا يضابط بتحقق فيه

والشافعي

كذا في الكوفي

كذا عن الكوفي من رواية اخرى انه ينظر الى مقدار السلم فيه والى عرف الناس في تأجيل مثله
كل هذا يفتح فيه المسانعات بخلاف المقدار المعين من الزمان انتهى قال شيخنا بعد حكايته كلامه
الحال قولك هو جدي بان يصح ويؤول عليه فقط لان من الاشياء ما لا يمكن تحصيله في شهر فيؤدي
التقدير به الى عدم حصول المقصود من الاجل وهو القدرة على تحصيله انتهى قلت كلام شيخنا هنا
جدي بعد القبول لانه انما يتجه لو كان الذي يقدره بالشهر يوجب التقدير به ويمنع التقدير بالزمن
وليس فليس فانه اذا لم يحصل في مدة الشهر والتفت على زيادة عليه جاز لا مانع من ذلك اصلا فلا
موقع لقوله فيؤدي التقدير به الى عدم حصول المقصود من الاجل الخ كما لا يخفى وفي الحاوي القدي
ولا بأس بالسلي في نوع واحد ما يكال او يوزن على ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت
آخر ولا يجوز السلي الى اجل مجهول **ويبطل** الاجل بموت **المسلي اليه لا بموت رب السلي** لان الاجل
لا يبطل بموت رب الدين **فيقول** هل السلي فيه من تركته **حالا** لبطلان الاجل **والسادس قدر رأس**
مال اذا كان العقد يتعلق على مقداره كما في مكمل وموزون **وعندي غير متفاوت** هذا عند
ابي حنيفة وقال لا يحتاج الى ذلك اذا كان معين لانه صار معلوما بالاشارة كما في الثمن والدين
وله ان محالة قدر رأس المال قد يفيض الى محالة السلي فيه بان ينفق بعضه ثم يجد بالباقي عيبا فبطل
ولا يتحقق له الاستبدال في مجلس العقد فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غير ولا يدرى قدره فيفسخ
الى محالة السلي فيه فيجب التحرز عن مثله **والسابع بيان مكان الايقاع** اي ايقاع المسلي فيه **فما** اي الذي
له محل ومؤنة من الاشياء اي اذا كان مما يحتاج نقله الى اخره والمحل بالفتح الثقل قال في النهاية
يصنون ماله ثقل يحتاج في حمله الى ظهر واجرة حمال **والمؤنة** الكلفة وقال لا يحتاج الى تعيينه
وبسمله في موضع العقد لان التسليم موجب العقد فيتعين له موضع وجوده كما في البيع ولهذا
وجب تسليم رأس مال السلي في ذلك المكان فكذلك البذل الاخر اذا العقد يوجب المساواة لانه السبب
الموجب للحكام المتعلقة به والتسليم من محلهما فيتعين له موضع وجوده دلالة مالم ينعين له
مكانا اخر بالنظر فيتعين له ذلك المكان لانه يفوق الدلالة **ولا يخفى** ان تعيين مكان العقد
اما بالتعيين صريحا او ضرورة وجوب التسليم عليه في الحال ولم يوجد اذا السلم لا يجوز الا بموجب
فيكون التسليم مؤخر ضرورة بخلاف البيع والابتداء والقرض والغصب لانه واجب التسليم في الحال
فتعين موضع وجود السبب ضرورة ولانه لو تعين مكان العقد لما جاز تغيره بالشرط لمكان
البيع في حق العين وكتعين مكانا العقد فيما اذا عقد في جهة البحر وفائدة لا يخفى فاذا لم يتعين
ولم ينعين مكانا اخر بقي مجهولا محالة فاحشة فيؤدي الى المانع فنعقد كاختلاف الصفة لان
قيمة ماله محل ومؤنة يختلف باختلاف الاماكن كما يختلف باختلاف الصفة الا ترى ان الخطب
في المدون اعلا منه في القري **شرطا الايقاع في مدينة فكل محلهما سواء فيه** اي في الايقاع
حيثما وافاه في محلهما بري وليس له ان يطالبه في محله اخرى كذا في البرازية وفيما قبله
شرط حمله الى منزل رب السلي بعد الايقاع في المكان المشروط لا يصح لاجتماع الصنفين الاجارة
والعجارة وشرط الايقاع خاصة او المحل خاصة او الايقاع بعد المحل جاز لان شرط الايقاع بعد الايقاع
على قول عامة المشايخ كشرطه ان يوفيه في محله كذا ثم يوفيه في منزله ولو شرط الايقاع او المحل بعد
المحل لم يجز وفي بعض النوازل بشرط المحل بعد المحل يصح لان المحل لا يوجب الملك لرب السلي فلما شرط المحل
ثانيا صار كشرطه مرة وكذا الايقاع بعد المحل والايقاع بعد الايقاع والما شرط ذلك صار الايقاع الاول
سقطا انتهى **وما** اي والذي **لا حل له كسك وكافور وصغار لول** لا يشترط فيه **بيان مكان**

البنية

الايمان وتوفيه حيث شاء هذا هو المذكور في الاجازات وهو الاصح لان الاماكن كلها سواء كان في
 البحر ولو عين فيما ذكر **مكانا قيل لا يتعين** وقيل **تعيين في الاصح** كذا في فتح القدير. وصح في المحيط
 انه يتعين موضع العقد فيما لا محل له لان القيمة تختلف باختلاف الاماكن فالكا فورا كثر قيمته في المصير
 لكثرة الرغبة في المصير وقلة ثبات في التردد انتهى **والشرط الثاني قبض رأس المال قبل الافتراق**
 اي قبل افتراق المتعاقدين لان المتكامل اذا اجل بجاهل وذلك بالقبض قبل الافتراق كما في الصرف
 ولا فرق بين ان يكون رأس المال مائتين او لا. وقال قبل الافتراق ولم يقل في المجلس فلهذا على ان القبض
 في المجلس بشرط. وفيه البرازية وان مكث الى الليل وسارا فرسخا او اكثر ثم سلم جاز وان قام اهلهما
 او فاهلهما لم يكن فسخا. ولو اسلم عشرة في كبر ولم تكن الدراهم عنده فدخل المنزل ليخرجه ان توافي عن السلم
 اليه بطل وان بحيث يراه لا. وصحت الكفالة والحالة والارتمان برأس مال السلم انتهى **وهو شرط**
بقاياه على الصحة لا شرط انفقاده بوصفها اي بوصفها الصحة قال في البحر وظاهر كلامه يعني
 صاحب الكثرة انه شرط بقاياه على الصحة فينعتقد صحيحا بدونه ثم يفسد بالافتراق بلا قبض وسأيت
 فائدة الاختلاف في الصرف **ولو ابي السلم اليه قبض رأس المال اجبر عليه** ذكر في الخلاصة. وفيه
 الواقعات باع عبدا بثوب موصوف في الزمة فان لم يضرب الثوب اجلا لا يجوز لان الثوب لا يجب في
 الزمة الا سائما فالاجل شرط فلو ضرب الاجل جاز لوجود شرطه فلو افتراق قبل قبض العبد لا يبطل العقد
 لان هذا العقد اعتبر سائما في حق الثوب بعبدا في حق العبد ويجوز ان يقتصر في حق واحد حكم عقدين
 كما في الهبة بشرط العوض فكذا في قول المولي لعبد اذا ديت الى العا فانها حرة اعتبر فيه حكم البهين
 وحكم المتأوضة انتهى. والشرط التاسع الذي لم يذكر في المختصر هو القدرة على تحصيل السلم فيه. وفيه
 معزيا الى الغاية شرابط صحة السلم سبعة عشر. ستة في رأس المال واحد عشر في السلم فيه. وفيه
 اما الذي في رأس المال. فاحدها بيان الجنس انه درهم او دينار او من سائر الموزونات كالحدود والظن
 او في المكاييل كالخططة والشعير. الثاني بيان النوع انما بخارية او سمرقندية اذا كان في البلد نقود
 مختلفة. الثالث بيان الصفة من الجودة والرداءة والوسط. الرابع ابع اعلام قدر رأس المال وقدر ثباته
 الخامس كون الدرهم والدينار منفردة عند ابي حنيفة وعندها ليس بشرط وهذا باطل على سبيله اخري
 وهو ان السلم اليه اذا وجد كثر رأس المال زيو فافزده واستبدل في مجلس الرد بفسد السلم في المرد
 عند ابي حنيفة فاما واشترط الانتقاد اخترازا عن الفساد وهما لم يشترطاه. والسادس تعجيل رأس
 المال وقبضه قبل الافتراق باثباتهما سواء كان رأس المال عينا او دينا. وقال مالك لا يشترط
 تعجيله ان كان عينا وان كان دينا يشترط في قول وفي قول يوما او يومين وفي الصرف يشترط قتل
 الافتراق باثباتهما اجماعا سواء كان عينا كالشعر والمضغ او دينا كالدرهم والدينار. واما التي في
 السلم فيه. فاحدها بيان الجنس. والثاني بيان النوع. والثالث بيان الصفة. والرابع اعلام قدر رأس
 مال السلم فيه انه كثر او قليل بكتل معروف عند الناس. والخامس ان لا يشترط البديلين اخذ وصفي عليه
 وبالفصل وهو القدر المنفق او الجنس لان خزيمة التماس يتحقق به. والسادس ان يكون السلم فيه مما
 يتعين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الدرهم والدينار وفيه التبر لا يجوز على قياس كتاب الصرف
 لانه الحق بالمضروب ويجوز على قياس رواية كتاب الشركة لانه الحق بالعرض وهو رواية عن ابي
 يوسف. والسابع الاصل. والثامن ان لا ينقطع. والتاسع ان يكون العقد باثبات السلم فيه خيار الشرط
 والعاشر بيان مكان الايمان فيما له محل وثبوت. الحادي عشر كون السلم فيه مضبوطا بالوصف
 كالاجناس الاربعة المكمل والموزون والذري والعدي المقارب انتهى. ثم فرع على اشتراط قبض رأس المال

قبل الافتراق بقوله

قبل الافتراق بقوله **فان اسلم رجل الى آخر ما يتي درهم في كبر** واكثر بضم الكاف وتشديد
 الواو استون قنبرا والقنبر ثمانية مكاكيل والمكوك صاع ونصف. وقيل الكنار يكون قنبرا
 وانصاب مائة على الحاد وقوله **دينا** على صيغة المائة عليه اي على السلم اليه **ومائة** عطفت عليه
 وقوله **نقد** صفة اي ومائة منقودة وهذا من قبيل قولهم خذوا هذا المال فاقبضوه درهمها اي تقبضوا
 بصدقه القصة وكذلك التقدير ههنا. اسلم ما يتي درهم في كبر من مقسومة بصدقه القصة اعني مائة منها دين
 في ذمة السلم اليه ومائة نقد هارب السلم. وفيه عامة شيخ الكثر مائة دين عليه ومائة نقد بالرفع فيهما
 فوجهه ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي منها مائة دين ومنها مائة منقودة **وافترقا على ذلك قال السلم في**
جصة الدين باطل لانه دين دين وضع في جصة النقد لوجود قبض رأس المال في المجلس بقدره ولا يبيح
 الفساد لانه طاراذ السلم وقع صحيحا في الكل فلهذا لو افتد مائتين قبل الافتراق صح في الكل. وعند زفر
 السلم باطل في الكل كسريان الفساد ولما ما بيننا **ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا**
لرب السلم في السلم فيه قبل قبضه اي قبل قبض السلم اليه رأس المال وقبل قبض رب السلم السلم فيه
بشركة وتولية لان السلم فيه بيع والتصرف فيه قبل القبض لا يجوز ولرأس المال شبه بالبيع فلا يجوز
 التصرف قبل القبض ففي التولية ملكه بعوض وفي الشركة تملك بصدقه بعوض فلا يجوز. وصورة الشركة
 فيه ان يقول رب السلم لاخر اعطيتي مثل ما اعطيت السلم اليه حق يكون السلم فيه لك كذا في الايضاح
 وانما صرح بالتولية لرد قول من قال يجوز بيع السلم فيه مرا بحة وتولية وجزم به في الحاوي فقال
 ولا باس ببيع السلم قبل قبضه مرا بحة وتولية وهو قول ضعيف والمذهب منه ما. وقد سارا الى منع
 بيع السلم بالاولي سواء كان من عليه او من غيره كما في الحاوي. فلوناع رب السلم فيه من السلم اليه باكثر
 من رأس المال لا يصح ولا يكون اقاله كذا في القصة. ولو وهبه منه قبل قبضه وقبل الهبة لم يصح وكان
 اقاله ووجب عليه رد رأس المال وكذا لو ابراه كذا او بعضا **ولا يجوز لرب السلم شي من السلم اليه**
برأس المال بعد اقاله في عقد السلم الصحيح بعد وقوعه **قبل قبضه** بحكم الاقاله لقوله عليه
 الصلاة والسلام لا تأخذوا من السلم الا ما اقلتم او اسلمتم حال قيام العقد او رأس مال حال
 انقضاؤه فاستند الاستدلال فصار رأس المال بعد الاقاله بمنزلة السلم فيه قبله فباح حكمه من حرة
 الاستدلال بغيره فحكم رأس المال بعد ما حكمه قبلها الا انه لا يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبلها
 لكونها ليست بيعا من كل وجه ولهذا جاز ابراه عنه وان كان لا يجوز قبلها. وفيه البديع قبض رأس المال
 انما هو شرط حال بقا العقد فاما بعد ارتفاده بطريق الاقاله او بطريق آخر فقبضه ليس بشرط في مجلس
 الاقاله بخلاف القبض في مجلس العقد وقبض ربك الصرف في مجلس الاقاله لانه شرط صحة الاقاله كقبضها
 في مجلس العقد. ووجه الفرق ان القبض في مجلس العقد في البديلين ماسرط لعينه وانما شرط التعيين
 وهو ان يصير البديل مبيعا بالقبض صيانة عن الافتراق عز دين دين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقاله
 في السلم لانه لا يجوز استبداله فيعود اليه عينه فلا تقع الحاجة الى التعيين في مجلس الاقاله بالقبض
 فكان الواجب نفس القبض فلا يراي له المجلس بخلاف الصرف لان التعيين لا يحصل الا بالقبض لان استبداله
 جاز فلا بد من شرط القبض في المجلس التعيين انتهى كذا في البحر الرائق. وقيل يكون السلم صحيحا لانه لو كان
 فاسدا جاز الاستبدال قال في جامع الفصولين وجاز الاستبدال في السلم الفاسد اذا رأس ماله في يد
 السابح كغصوب ففتح استبداله انتهى **بخلاف الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه** اي عن البديل
بشرط قبضه في مجلس الاقاله بخلاف السلم وبيان الفرق في الايضاح الكثر ما في **ولو شري السلم اليه**
كرا من الخطه وكان رب السلم اسلم اليه في كرا خطه **واسر رب السلم بقبضه** اي بقبض الكرا الذي اشتراه

نصف رأس المال ليكون
 نصف السلم فيه لك
 وصورة التولية ان
 يقول لاخر اعطيتي

ولم يقبضه من البائع **قضا** أي لأجل القضا عليه من الكثر المسألة فيه **لم يصح** لأنه اجتمع هنا
صنفان صنف بين المسلم إليه وبين المشتري منه وصنف بين المسلم إليه وبين رب المال كلاهما بشرط
الكيل فلا بد من الكيل مرتين ولم يوجد. والأصل أنه صلى الله عليه وسلم يبيع الطعام حتى يجزي
فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ويحكم ما إذا اجتمعت الصنفتان فيه وأما صفقة واحدة
فيكتفي بالكيل فيه مرة في الصحيح **وصح لو كان الكيل قضا وأمر بقرضه به** بأن أقرضه كرا من الحنطة
ثم أن المستقرض اشتري كرا من غيره وأمر المقرض بقبضه قضا لحقه فانه يصح وإن لم يعد الكيل لأن
القرض عارة فكان المقرض عين حقه تقديره فلم يكن اشتد إلا **كأصح لو أمر المسلم إليه رب السلم**
بقبضه أي بقبض الكرا منه أي من البائع **له** أي لأجل المسلم إليه ثم يقبضه ثانيا لنفسه أي لنفس
رب السلم بأن يعيد الكيل ثانيا **ففعّل** أي رب السلم ذلك بأن كاله له ثم قبضه لنفسه بالكيل ثانيا
أمر السلم إليه رب السلم أن يكيل المسلم فيه في ظرفه فكاله في ظرفه أي في ظرف رب السلم **بغير قبض**
أي غيبة رب السلم **أو أمر المشتري البائع بذلك فكاله في ظرفه** أي في ظرف رب السلم **لم يكن قبضا**
لحقه **بخلاف كيله في ظرف المشتري بأمره** بأن اشتري بأمري وأدفع إلى البائع ظرفا وأمره أن
يكيله ويعمله في ظرف ففعّل البائع ذلك والمشتري غائب صح ويكون قضا لحقه لأن المشتري ملك الرب
بنفس الشرا فيصح أمره بمضادفته ملكه فيكون قابضا يجعله في ظرف ويكون البائع ويملك في أملاك الطرف
فيكون الطرف في يد المشتري حكما فكان الواقع فيه واقعا في يده حكما ولهذا اكتفى بذلك الكيل في الصحيح
الآن ترى أنه لو أمر بالطحن أو بالعناية في البحر ففعّل يكون على الأمر في السوا ويتقرر العمل عليه وفي السلم
على الأمور ما قلنا **فان قلت** البائع لا يصح أن يكون وكيل في القبض حتى لو وكل به لا يصح توكله ولا
يكون قابضا له فكيف يتصور أن يكون وكيل له هنا **قلت** لما صح أمره كونه ما كاصار وكيله
ضرورة وكمن شئ يثبت ضمانا وإن لم يثبت قضا والله تعالى أعلم **فقد تابكون الطرف** للمشتري لأنه لو كان
للبائع فأمم المشتري بالكيل فيه ففعّل لم يصح قابضا لكون المشتري استعار طرفه ولم يقبضه فلا يصح
في يده فكذا ما يقع فيه فصار كالوأمم أن يكيله في ناحية من بيت البائع فان المشتري لا يكون قابضا
فان البيت بنواحيه في يد البائع وفي البحر عزبنا إلى البائع لو استعار المشتري من البائع غرابه وأمره
أن يكيله ففعل صار قابضا بالتخلية اجماعا ان كان المشتري حاضرا ولا لأمم ليلها اليه عند حجر سوا
كانت الغرابية هنا **والا** **وقال أبو إسحاق** كانت بغيره صار قابضا **والا** انتهى **وقد بغيره** لأنه إذا كان
حاضرا صار المسلم إليه قابضا سوا كانت الغرابية أو البائع أو كانت مستأجرة وبه صرح الفقيه أبو الليث
كرا في البناءة **والقبض** بطرف الأمر لغيره منه حكم ما إذا أمر بكياله في طرف المسلم إليه بالأي وفي قد
سوي بينهما في البناء كرا في البحر **كيل العين ثم كيل الدين في ظرف المشتري قبض وعكسه**
وهو كيل الدين ثم كيل العين **لا** أي لا يكون قبضا **صورت** رجل استل في كرا حنطة فلما حل الأجل اشتري
رب السلم من المسلم إليه كرا حنطة بغيرها ودفع رب السلم ظرفا إلى المسلم إليه ليكمل الكرا المسلم إليه فيه والكر
المشتري في ذلك الطرف فان بنا بكيل العين المشتري في الطرف صار قابضا للعين لصحة الأمر فيه
والدين المسلم فيه لمضادفته بحكمه كن استقرض حنطة وأمر المقرض أن يزرعها في أرضه **وان بنا بالدين**
لم يصح قابضا لشيئ منها **أما الدين** فلم يدر صحة الأمر فيه **وأما العين** فلا بد من خلطه بملكه قبل التسليم
فصار ممتلكا عند أي صح فيقبض البائع وهذا الخلط غير مرضي لجواز أن يكون مراده البداية بالعين
وعندها المشتري بالخيار أن شاء فقبض البائع وان شاء تركه في الخلط لأن الخلط ليس باستهلاك عندهما
كرا في الهداية **وخصه** فاصبحان بقول محمد **أما عند أبي إسحاق** إذا بنا بالدين يصير قابضا لها جميعا

كالعبد بالعين

كالوعدا بالعين ضرورة اتصاله بملكه في الصورتين إذا خلط ليس باستهلاك **وقال محمد**
يصير قابضا للعين دون الدين فيشتري كان فيه ولم يبرأ من الدين **وكذلك** لو استقرض من رجل
كرا أو دفع إليه غرابه ليكيله فيها ففعل وهو غائب لم يكن قبضا لأن القرص لا يملك قبل القبض فكان
الكر على مالك المقرض فلم يصح الأمر كرا في البحر **سئل رجل** إلى رجل **انه في كرا من من مثله وقبضت**
الامة يعني قبضا المسلم إليه **فتقايك السلفيات** أي ثم ماتت الامة قبل أن يقبضها رب السلم
بحكم الأقاله **بقي** التقابل أي الأقاله على حالها **وأما مات** الامة قبل الأقاله **فتقايك** أي ثم مات
بعد موتها **صح** أي التقابل أي الأقاله بعد موتها **وعلمه** أي يجب على المسلم إليه قيمتها أي قيمة الامة
يوم القبض فيها أي في المسلمين لأن شرط صحة الأقاله بقا العقد وهو يبقى بقاء المقض
عليه والمعقود علمه في السلم هو المسلم فيه وهو باق في ذمة المسلم إليه بعد هلاك الجارية فإذا
انسخ العقد وجب عليه رد الجارية وقد عجز بموتها فيجب عليه قيمتها كما لو تقاضاهم تقاضا بعد
هلاك أصلها أو هلاك أصلها بعد الأقاله **وانما** اعتبر يوم القبض لأن سبب الضمان كالمضرب **كذا**
المقايضة وهي بيع العين بالعين كما مر في وجهه يعني بقي الأقاله بعد هلاك أحد العوضين
لأن كل واحد منهما مبيع من وجه ومن من وجه ففي الباقي يقبض المبيعة وفي الحال الثمنية **بخلاف**
الشرا بالعين فيها يعني إذا اشتري أمة بالعت فتقايك فماتت في يد المشتري بطلت الأقاله ولو تبايع
بعد موتها فالأقاله باطلة لأن الامة هي الأصل في المبيع فلا يبقى بعد الهلاك فلا تصح الأقاله ابتداء
ولا تبقى انتهائا لعدم محلها **تقايك البيع في عبد قابض** بعد الأقاله **من يد المشتري فان لم يتبلا**
المشتري **على تسليمه** أي تسليم العبد الذي ابقى **بطلت الأقاله والبيع بحاله** هكذا صرح به
في القسبة **والقول لم يرد الامة** بأن قال هو شرطنا طعاما رديا وقال الآخر لم نشرط **ولم يرد**
التاجيل بأن قال هو شرطنا التاجيل وقال الآخر لم نشرط شيئا لأنه يدعي الصحة إذا سلم الردي
الأمور لا موصوفا وكان الظاهر هذا **لا** أي ليس القول **لنا في الوصف** وهو الرداءة **والأجل**
والأصل فيه أنها إذا اختلفت في الصحة فإن خرج كلام أحدهما خرج الثبوت كان باطلا وكان القول
قول من يدعي الصحة وإن خرج مخرج الخصومة فكذا **عند أبي حنيفة** أن اتفاقا على عقد واحد **وعند**
القول للذكر ثم تقاضيل المسئلة أن تقول لو أسل دراهم إلى رجل في كرا حنطة فقال المسلم إليه شرطنا
رد يا وقال رب السلم لم نشرط شيئا كان القول قول المسلم إليه لأن رب السلم منعته في إنكاره
الصحة وفي عكسه بأن ادعى رب السلم شرط الردى وانكر المسلم إليه الشرط أصلا كان القول للرب
السلم عند أبي حنيفة لأنه يدعي الصحة وعندها القول للمسلم إليه لأنه منكروا قال المسلم إليه لم
يكن أجل وقال رب السلم له أجل كان القول للرب السلم لأن المسلم إليه منعته في إنكاره ما منعته
وهو الأجل وهو حق له فكان باطلا **وفي عكسه** ادعى المسلم إليه الأجل وانكر رب السلم القول للمسلم
إليه عند أبي حنيفة وعندها القول للرب السلم لأنه منكروا عليه وهو الأجل فكان القول قوله **ولم يخلع**
في مقدار القول المطالب مع يمينه لأنكار الزيادة **وأي من قبل وان بن هنا قضى بيمينه**
المطلوب لاثبات الزيادة **وان اختلفا في منفيه فالقول للمطلوب** لأنكاره توجه المطالبة
فان برهننا قضى بيمينه المطلوب **والاستصناع** هو في اللغة طلب الصنعة **وفي** القاموس الصنعة
ككتابة حرف الصانع وعمله الصنعة انتهى **فعلى** هذا الاستصناع لغة طلب عمل الصانع **وشرعنا**
أن يقول لصاحب خفت أو مكعب أو صفايا صنع لي خفا طوله كرا وسعته كرا أو دشتا أي بركة
نسع كرا ووزن كرا على هيئة كرا بكر أو يعطي العين السلي أو لا بأجل معلوم كالتقدم في السلم **سئل جري**

للبائع

فيه **التعامل امر لا** وهذا عندنا بي حنيفة وقالوا ان ضرب الاجل فيما فيه تعامل فهو اشتعاع وان
ضرب فيما لا تعامل فيه فهو سئل لتعذر جعله اشتعاعا ويجعل الاجل فيما فيه تعامل على الاستعمال
وله انه يحتمل السئل فحتمل عليه وهو اولى كونه ثابتا بالكتاب والسنة والاجماع مطلقا. **واما الاجماع**
فما ليعامل ويختص بمافيه تعامل ولان الاجل لتأخير المطالبة وذلك بالزوم وهو في السئل رتبة
وقيدنا الاجل بكونه المتقدم في السئل وهو شرط فاقوه لانه اذا كان اقل من شهر كان اشتعاعا ان جري
فيه تعامل والا ففاسد ان ذكره على وجه الاستعمال وان كان لا اشتعاع بان قال على ان انقضى
منه عدا او بعد غير كان صحيحا. **وفضل المصداق** واي فحتمل من المستصنع استعمالا ومن الصانع
ثم فائدة كونه سائلا ان يشترط فيه شرائط من القبض قبل الافتراق وعدم الغياب الى غير ذلك من الاكام
وبينونه اي بدون الاجل **فما فيه تعامل** الناس **تحت** **والمقمة** **وطست** في الصحاح الطست
الطست بفتح طي ابدل من احدي السنين تا لا اشتعاع فاذا اجتمعت اوصاف ردوت السئل لانه
فصلت بينهما بالفتاوى قلت طاس وطيس انتهى. **وتجني** القاموس الطس الطست والطس طس
وطيس وطسات والطس طس ثمانية والطس طس حرفة انتهى. **وفي** **الغرب** **الطست** **ثلاثة** وهي
اجمية والطس تعريتها والجمع طشاش وطشوش وقد يقال الطسوت ذكره في الثن المجمة. **والقمة**
بالضم مقرونة. **وقال** الاصمعي هو زوي والجمع قائم كذا في الصحاح **صح** اي الاستعناع **بيعا لا**
عدة **للاجماع** **الثابت** **بالتعامل** **من** **لأن** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **الي** **يوم** **هذا** **وهو** **من** **افقوي** **الحج**
وقد **اشتصنع** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **فانما** **وميز** **او** **القياس** **ان** **لا** **يجوز** **لانه** **بيع** **المعدوم** **وبه**
قال **زفر** **والشك** **لكن** **ترك** **العمل** **به** **بما** **ذكرنا** **واختلفوا** **في** **كونه** **مواعدة** **او** **معاذرة** **فالحاكم** **الشهر**
والصفار **ومحمد** **بن** **سلمة** **وصاحب** **المبسوط** **مواعدة** **وانما** **انقضى** **عند** **الفراغ** **بالنقطة** **ولان** **كان** **للتصان**
ان **لا** **يعمل** **ولا** **يجب** **عليه** **مخلاف** **السئل** **والمستصنع** **ان** **لا** **يقبل** **ما** **يأتي** **به** **ويرجع** **عنده** **والصحيح** **من** **الذهب**
كا **في** **الجواز** **ان** **بيعا** **لان** **يجز** **ذكر** **فيه** **القياس** **والاستحسان** **وهما** **لا** **يجريان** **في** **المواعدة** **ولان** **جواز** **فيما**
فيه **تعامل** **خاصة** **ولو** **كان** **مواعدة** **لجان** **في** **اكل** **وسماه** **ايضا** **شرا** **فقال** **اذ** **اراه** **المستصنع** **فله** **الخيار** **لانه**
اشترى **مالم** **ير** **ولان** **الصانع** **يملك** **الذ** **راهم** **بقبضها** **ولو** **كانت** **مواعدة** **لم** **يملكها** **وفي** **الوزن** **الصحيح** **ان**
الاستعناع **يجوز** **بيعا** **انتهى** **تفرق** **على** **كونه** **بيعا** **بقوله** **فيجبر** **الصانع** **على** **عمله** **ولو** **كان** **عنه** **لم** **يجب**
وبه **جزم** **ملا** **خروف** **في** **مختصر** **وشرحه** **وبه** **صرح** **في** **العناية** **حيث** **قال** **وهو** **بالخيار** **ان** **شا** **المتعلق**
اخذه **وان** **شأ** **ترك** **لانه** **اشترى** **مالم** **ير** **ومن** **هو** **كذلك** **فله** **الخيار** **كما** **تقدم** **والخيار** **للتصان** **كذا** **اذا** **كره** **في**
المبسوط **فيجبر** **على** **العمل** **لانه** **بايع** **مالم** **ير** **وهو** **كذلك** **لا** **خيار** **له** **وهو** **الا** **صح** **بنا** **على** **جعل** **بيعا** **لا** **عدة**
وعن **ابي** **حنيفة** **ان** **له** **الخيار** **ايضا** **ان** **شا** **فعل** **وان** **شأ** **ترك** **دفع** **الضرر** **عنه** **لانه** **لا** **يمكنه** **تسليم** **المعقود**
عليه **الا** **بضرر** **وهو** **قطع** **الصرف** **وانتلاف** **الخط** **وعن** **ابي** **س** **انه** **لا** **خيار** **لها** **لما** **الصانع** **فلما** **ذكرنا** **اولا**
واما **المستصنع** **فلان** **الصانع** **انلف** **ماله** **يقطع** **اليوم** **وعنه** **ليصل** **الي** **بلده** **فلو** **بعت** **له** **الخيار** **تضرر**
الصانع **لان** **غير** **لا** **يشترط** **بمسله** **الآتي** **ان** **الواعظ** **اذا** **اشتصنع** **منبر** **اولم** **ياخذ** **فالعامة** **لا** **يشترط**
اصلا **انتهى** **لكن** **في** **البحر** **الرايق** **قال** **وانما** **يجب** **الصانع** **على** **العمل** **والمستصنع** **على** **اعطاء** **المسي** **لانه** **لا**
يمكنه **الابتناف** **عين** **له** **والاجارة** **تسحق** **فما** **العزم** **ثم** **قال** **وحكمه** **هو** **الجواز** **دون** **الزوم** **لان** **جواز**
الحاجة **وهي** **في** **الجواز** **لا** **الزوم** **ولا** **يجز** **الامر** **عنه** **ولو** **كان** **عدة** **لجان** **رجوعه** **والمبيع** **هو** **العين**
لا **اعلم** **كاذب** **اليه** **ابو** **سعيد** **البرقي** **فان** **لا** **بان** **الاستعناع** **استفقال** **من** **الصنع** **وهو** **لعمل** **وفرق** **على**
كونه **العين** **فان** **جاء** **اي** **الصانع** **بمصنوع** **غيره** **او** **بمصنوعه** **قبل** **العقد** **فاخذه** **صح** **ولو** **كان** **المبيع** **عملة**
بقوله

كالطست والطست
والطست

لأنه لا ينعقد

لما صح ولا ينعقد اي المبيع له اي لا ينعقد بغير رضاه فصح بيع الصانع لمصنوعه قبل رؤيته **آمن**
ولو **بيع** **له** **لم** **يصح** **بيعه** **وله** **اي** **للمرا** **اخذه** **وتركه** **بعد** **رؤيته** **لانه** **اشترى** **مالم** **ير** **ولم** **يصح** **الاستعناع**
فيما **لا** **يتعامل** **كالنقوب** **الاباجيل** **يعني** **لوا** **مرا** **جاك** **ان** **يبيع** **له** **شيا** **با** **يعزل** **من** **عنده** **بدراهم** **معلومة**
لم **يجز** **اذا** **لم** **يجز** **فيه** **التعامل** **فيبقى** **على** **اصل** **القياس** **الا** **اذا** **عسر** **ط** **فيه** **الاجل** **وبان** **سرايط** **السئل** **فيجوز**
يجوز **بطريق** **السئل** **وما** **يتفرع** **على** **ما** **قد** **ساه** **عن** **صاحب** **الجزم** **من** **عده** **لزومه** **ما** **في** **فتاوي** **قاضي** **خان**
من **الدعوي** **رجل** **استصنع** **رجلا** **في** **شي** **ثم** **اختلفا** **في** **المصنوع** **فقال** **المستصنع** **لم** **تفعل** **ما** **امرتك**
وقال **الصانع** **فعلت** **قالوا** **لا** **يمن** **فيه** **لا** **اخذها** **على** **الاخر** **ولو** **ادعي** **الصانع** **على** **رجل** **انك** **استصنعت**
الحق **في** **كنا** **واكثر** **المدعي** **عليه** **لا** **يجل** **انتهى**

هذا باب في بيان احكام المتفرقات

وعبر **عنها** **في** **الهداية** **بمسائل** **متنوعة** **وفي** **مختصر** **ملا** **خروف** **بمسائل** **شتى** **والمعنى** **واحد** **وحا** **ملها**
ان **المسائل** **التي** **تتخذ** **عن** **ابواب** **المعتقد** **لم** **تذكر** **فيها** **اذا** **استدركت** **سميت** **بها** **اي** **متفرقات**
من **ابوابها** **او** **متنوعة** **عن** **ابوابها** **اشترى** **ثورا** **او** **فستانا** **خرب** **لا** **استيناس** **الصبى** **لا** **يصح** **ولا**
يضمن **مسلته** **كذا** **في** **القنية** **وقيل** **بخلافه** **ثم** **عمل** **في** **القنية** **بعلامة** **طب** **وقال** **ص** **ويضمن** **مسلته**
وصح **بيع** **الكلب** **والفهد** **والسباع** **علمت** **اولا** **روى** **ابي** **حنيفة** **انه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **رخص** **في**
ثن **الكلب** **للصيد** **فلنظ** **الرخصة** **تدل** **على** **الاستباحة** **ولانه** **مال** **متقوم** **آلة** **الاصطيد** **ادفع** **بيعه**
كالباوي **برليل** **ان** **السار** **اباح** **الاستعناع** **به** **جراسة** **واضطيا** **دا** **افكر** **ذا** **بيعا** **وهذا** **على** **القول** **المعنى**
بهم **طهارة** **عينه** **بخلاف** **الخنزير** **فانه** **بخس** **العين** **واما** **على** **رواية** **انه** **بخس** **العين** **كالخنزير** **فقال** **في**
فتح **القدير** **ولو** **سئل** **بجاسة** **عينه** **في** **توجب** **خرمة** **اكله** **لامنع** **بيعه** **بل** **منع** **البيع** **يمنع** **الاستعناع** **شرعا**
ولما **الجزء** **من** **بيع** **السرقة** **والبيع** **منع** **بجاسة** **عينه** **لا** **طلاق** **الاستعناع** **بهما** **عندنا** **بخلاف** **العدوة** **لم**
يطلق **الاستعناع** **بها** **لمنع** **بيعهما** **فان** **ثبت** **شرعا** **اطلاق** **الاستعناع** **بها** **مخلوطة** **بالتراب** **ولو** **بالاستهلاك**
كالاستعناع **بالزيت** **الخبس** **كا** **قيل** **فان** **بيع** **ذلك** **التراب** **التي** **في** **جفنه** **وبه** **قال** **مشايخنا** **واما** **استع**
بيع **الخمر** **لنصر** **خاف** **في** **منع** **بيعهما** **وهو** **الحديث** **ان** **الذي** **خرم** **شرعا** **خرم** **بيعهما** **انتهى** **ولا** **يفرق** **بين** **المعلم**
وغيره **والفقهاء** **وغيره** **هكذا** **الطلاق** **في** **الاصل** **فشي** **العدو** **يري** **على** **هذا** **الطلاق** **ونصر** **في** **نوا** **درهشام**
عن **محمد** **على** **جواز** **بيع** **العقود** **وتضمن** **من** **قتله** **قيمه** **وعن** **ابي** **س** **منع** **بيع** **العقود** **وذكر** **في** **المبسوط**
انه **لا** **يجوز** **بيع** **الكلب** **المعقود** **الذي** **لا** **يقبل** **التعليق** **وقال** **هذا** **هو** **الصحيح** **من** **المذهب** **وهكذا** **نقول**
في **الاسد** **اذا** **كان** **يقبل** **التعليق** **ويصا** **دبه** **انه** **يجوز** **بيعه** **وان** **كان** **لا** **يقبل** **التعليق** **والاصطيد** **دبه** **لا**
يجوز **قال** **والفهد** **والباري** **يقتل** **بذل** **التعليق** **فيجوز** **بيعهما** **على** **كل** **حال** **انتهى** **وفي** **شرح** **ملا** **خروف**
صح **بيع** **كل** **ذي** **ناب** **او** **مخالب** **كالكلب** **والفهد** **والسباع** **والطيور** **الجوار** **ح** **علمت** **اولا** **لانه** **مال** **متقوم**
آلة **لا** **اصطيد** **قال** **الا** **الخنزير** **لانه** **بخس** **العين** **انتهى** **وبه** **صرح** **الاكل** **في** **العناية** **حيث** **قال** **بيع** **الكلب**
وكل **ذي** **ناب** **من** **السباع** **جائز** **مسلما** **كان** **او** **غيره** **فعل** **في** **رواية** **الاصل** **انتهى** **وفي** **قاضي** **خان** **بيع** **الكلب**
المعلم **جائز** **وكذا** **البيع** **السنور** **وسباع** **الوحش** **كالطيور** **جائز** **عندنا** **مسلما** **كان** **اولم** **يكن** **وبيع**
الفيل **جائز** **وفي** **العدو** **رواية** **عن** **ابي** **س** **انتهى** **وفي** **شرح** **الوهبانية** **مصر** **يا** **الي** **الجحش** **والمزبد** **بيع**
العدو **يجوز** **وكذا** **بيع** **جميع** **الحوانات** **سوي** **الخنزير** **فهو** **مختار** **لانه** **يقتنع** **به** **وكذا** **يقتنع** **بجلده**
قال **وشراء** **الفيل** **يجوز** **لانه** **منقوع** **به** **لانه** **يحمل** **عليه** **وفي** **الجزازية** **وشراء** **السباع** **جائز** **ولما** **لا**
وبيع **الفيل** **جائز** **وفي** **الجحش** **والمزبد** **ان** **المختار** **الفتوي** **جواز** **بيع** **لم** **الزوج** **من** **السباع** **وكذا** **الكلب**

ع

والخمار لانه طاهر وينتفع به في اطعام سبوره بخلاف لحم الخنزير الذي يوجب حيث لا يطعم سبوره
 انتهى. وفي بيع شرح الكنتز كذا يعني الاصح جواز بيع البقر لانه يمكن الانتفاع بجلده وعظمه وصححه
 في البنايع كانه في البحر عدم الجواز لانه لا يشتري للانتفاع بجلده عادة بل لتلبيته وهو حرام انتهى
كما صح بيع خبز حرام كثير وصحة بيعه هكذا ذكره في القنية **واذ في القيمة التي تشتري الجواز**
البيع فليس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز نقله في القنية ايضا **كما لا يجوز بيع هوام الارض كالخنزير**
 والعقارب والفار والذئب والفتاد والضب **والهوام البحر كالسرطان** والصفند
 وكذا كل ما كان في البحر الا السمك. وما جاز الانتفاع بجلده او عظمه كذا في البحر من غير ما الى البنايع
 وفي القنية وبيع غير السمك من دواب البحر ان كان له ثمن كالسفنقور وجلود الخنزير وغيرها يجوز والا فلا
 وجعل الما قبل يجوز حيا لا ميتا والحسن اطلاق الجواز. وذكر ابو الليث يجوز بيع الحيات اذا كان ينتفع بها
 في الادوية وان لم ينتفع بها لا يجوز. ورواه في البنايع بانه غير سديد لان الحمار مشرعا لا يجوز الانتفاع
 به للتداوي كالحمار فكيف ينتفع به في شئ من البنايع انتهى **ويجوز بيع دهن بحسب وينتفع به اي بالدهن**
الحسب لا يستصاح كذا في فتح القدير وغيره من الكتب المعتمدة **والذي كالمسل في بيع غير الخنزير والخنزير**
وميتة لم تحت ختف انفسها فانها كالخنزير لانه مكلف محتاج فشرع في حقه اسباب المعاملات
 فكل ما جاز لنا من الصرف من البنايع والشر وغيرها جاز له وما لا يجوز من البنايع وغيره لا يجوز له
 الا الخنزير والخنزير فان عقدهم فيها كعقدنا على العصير والشاة فيجوز له السلب في الخنزير والخنزير
 وفي البحر من غير ما الى البنايع لا يجوز من بيع الخنزير والخنزير اما على قول بعض مشايخنا فلا يباح
 الانتفاع به شرعا لانه كان في حقه. وعند البعض حرمتها ثابته على العموم في حق المسجل
 والكافر لان الكفار يحاطون بالشرائع في المحرمات وهو الصحيح من مذهب اصحابنا فكانت الحرمة
 ثابتة في حقه كغيره لا يجوزون بيعها لانهم لا يعتقدون حرمتها ويبيعونها وقد امرنا بتركهم
 وما يدينون انتهى. **فقد بالخمر والخنزير لا تالا ليجوز في ما بينهم بيع الميتة والدم وما الماخضة والتي**
جرح في غير موضع الذبح وذبايح الجحور كالخنزير. قال في الاصلاح فالمستثنى غير مختص
 بهما كالتيمم من الهذاية. ومن ثم قلت وميتة لم تحت ختف انفسها تبعا لسلكه. لكن في البرازية
 وبيع الجوسي دبحته او ما هو ذبح عنده كالحق من كافر جاز عند الثاني انتهى. وطاهر كذا قال
 شيخنا انه غير جاز عند الاول والثالث وحديث المستثنى مختص بالخنزير والخنزير لا كذا في
 الاصلاح. وفي البرازية ايضا بيع متروك التسمية عذرا من كافر لا يجوز انتهى **وصح شراره اي**
الذي عبد اسلم او مصحفا ويحبر على البيع كذا في البحر وغيره. وفيه لو اشترى كافر من
 كافر عبد اسلم او فاسدا اجبر على رده ويجوز البائع على بيعه لان رفع الفساد واجب حقا
 لكسره فيجوز على الرد ليس هذا الفساد ثم يجبر البائع على بيعه فان اعتقه الذي جاز وان ذبحه جاز
 ويسعى في قيمته وكذا لو كانت امه فاستولدها ويوجب الذي ضربا لانه وطى مسئلة وذلك حرام
 فان كاتبه جاز ولا يعترض عليه فان عجز اجبر على بيعه. وكذا الذي اذا ملك شقضا من مسلم ففوق
 كالكمل. واذا كان احد المتعاقدين مسلما والاخر ذميا لم يجز بينهما الا ما يجوز بين المسلمين. ولو
 اقراض النصراني نصرانيا حرام اسلم المقرض سقطت الخبز لتعذر قبضها وان اسلم المستقرض فعز
 اي حنيفه سقط لها وعنده ان عليه قيمتها وهو قول محل تعذره لمعنى من جهة انتهى **وطى زوج**
التشتراة قبض لا ينكحها لان الوطى من الزوج حصل بتسليم المشتري فصار منسوب اليه
 كانه فعلة بنفسه وان لم يوطاها لا يكون قبضا استحسانا لانه لم يتصل بها من المشتري فعمل يوجب

منعه في الخمر جاز ان يشبه البهائم
 الخمر له ولا قول لها يكون فيه وقد
 التزم بمثل في طلاق الفقه والمعنى
 لشبهه لان ما ذكره من ان يكون مرتبة
 الخمر اذا اذبحه الذي انتهى ٥

نقص في الناز

نقصا في الذات وانما هو عيب من طريق الحكم. ودل وضع المسئلة ان تزويج الامة قبل فسخ
 جاز بخلاف بيعها لان النكاح لا يبطل بالعدوى والبيع يبطل بغيره ليل صحة تزويج البعد الا بقودون
 ببيعهم **فلا ينقض البيع بطل النكاح في المختار** كما هو قول أبي إسحق وهو المختار كما قاله الصمد
 فلا فالحمد لان البيع اذا انتقض قبل القبض انتقض من الاصل فصار كأن لم يكن فكانا النكاح باطلا
 وقدر القاضي الامام ابو بكر بطلان النكاح بطلان البيع قبل القبض بما اذا لم يكن بالموت حتى لو
 ماتت الجارية بعد النكاح قبل القبض لا يبطل النكاح وان بطل البيع كذا في فتح القدير. وقد
 بالنكاح لان العتق والتدبير قبض وان لم يكن فعلا حيا لان العتق انما للملك والتدبير من فروعه
اشترى شيئا منقولا وغاب المشتري قبل القبض ونفذ الثمن غيبة معروفة فاقام بائعه بئنه
انه باعه منه لم يبع في دينه اي لم يبعه القاضي في دين الشايع لانه يتوصل اليه حقه بالذمساب اليه
 فلا حاجة الي بيعه لان فيه ابطال الحق المشتري في العين **وان حصل مكانه بيع** البيع اي باعه القاضي
 لدينه اي لدين البائع لان القاضي يضبط ناظر العاجزين ونظرهما في بيعه لان البائع يصل به
 الى حقه والمشتري تبرأ منه من ثمنه ويتخلص من تراكم نفقته. فان قلت القضا على الغائب لا يجوز
 تكليف جاز هنا. قلت ليست بئنه البائع هنا القضا على الغائب وانما هي لغنى التهمة وانكشاف
 الحال. فان قلت هذا بيع قبل القبض وهو غير جائز فكيف يباع. قلت هذا البيع ليس بمقصود
 هنا لان المقصود احيا حقه في ضمنه وصح بيعه والتي يصح ضمنا وان لم يصح قصدا. وقيل لو كل القضا
 من يقبضه ثم يبيعه وفيه نظر لما فيه من ابطال الدين البائع قبل ان يثمن ثم اذا بيع واوفى منه فان
 فضل شئ منه يملك للمشتري الغائب لانه يملكه وان لم يلف بالدين ويعتق شئ منه تبع البائع اذا ائتم
 به. وقد بناه المنقول احرازه عن الفقهاء فان القاضي لا يبيعه كذا في النهاية وجامع النصولين **وان**
شري انسان شيئا وغاب واحد منهما فللمحاضر دفع ثمنه وقبضه اي قبض البائع كله **وله ايضا ختف**
 اي قبض البائع عن شريكه اذا حضر حتى **ينقد شريكه** الثمن عندهما وقال ابو اسحق اذا نقل المحاضر الثمن
 لا يباذ الا بضيقه بطريق المسئلة وكان متبرعا فيما ادي عن صاحبه وللخلاف في مواضع في قبض
 جميع البائع على تعذر بائعه الثمن كله والثاني في قبض البائع عند اذا حضر. والثالث
 في الرجوع عليه بما ادي. والرابع في اجبار البائع على تسليم نصيب الغائب من المبيع الى المحاضر عند
 ايضا الثمن كله فعندهما يجبر وعنده لا. لا في شئ ان المحاضر قضى دينه على الغائب بغير اقره وكان متبرعا
 فيه فلا يجبر على التسرع ولا رجوع في التبرعات وهو اجنبى عن ضيقه فلا يقبضه ولهذا لو كان حاضرا
 يكون متبرعا بالاجماع. ولها ان المحاضر مضطر الى اكل الثمن لان البائع حق قبض كل المبيع الى ان
 يستوفي كل الثمن فلا يكون متبرعا مع الاضطرار فانهم **باع شيئا بالذهب مثقالا ذهب وقبضه تنصفا**
 اي الذهب والفضة **به** اي بالمثقال بان يجب ضمانه مثقالا من الذهب وضمانه مثقالا من الفضة
 لانه اضاف المثقال اليهما على السواء بشرط بيان الفضة من الجودة وغيرها بخلاف ما لو قال ان يذم
 والدين انشائه فانه لا يحتاج الى بيان الصفة وينصرف الى الجاهل كذا في فتح القدير والعناية **وفي بيعه**
شيئا بالذهب والفضة تنصفا فيجب النصف من الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهم وزن
سبعة يعني المصرة منها وزن سبعة مثاقيل كما تقدم تقريره في كتاب الكا لانه اضاف العقد
 اليهما فنصرف الى الوزن المعهود من كل واحد. وأشار في المختصر الى انه لو قال لعائد على كذا خطبة
 وشعر وسهم فانه يجب من كل جنس ثلث الكسرة وهذا في المعاملات كلها كالمهر والوصية والوديعة والوصية
 والامارة وبذلك الخلع وغيره في الموزون والمكيل والعدود والمذروع. وفي فتح القدير في الدراهم

اي مكان المشتري
 بان لم يبرر رايه هو
 مؤيد

ينصرف الى الوزن المعهود وزن سبعة ويجب كون هذا اذا كان المتعارف في بلد المعد في اسم
 الدراهم او وزن سبعة والمتعارف في بعض البلاد الا ان كالمشام والمجان ليس كذلك بل وزن ربع ودرهم
 من ذلك الدراهم واما في عرف مصر لفظ الدراهم ينصرف الى وزن سبعة فاما دونه فقلنا وخفة يستعمله نصف فضة
 الفلوس لان يعقد بالفضة فيصرف الى درهم بوزن سبعة فاما دونه فقلنا وخفة يستعمله نصف فضة
 انتهى قال بولمان في بحره بعد نقله لكلامه قال وعلى هذا اذا شرط بعض الواقف بمصر ثلث تحقيق دراهم
 ولم يقيد بها ينصرف الى الفلوس الخاسر. واما اذا قيد بها بالنفقة كواقف الشيخية والضرعية فتنسبة
 ينصرف الى الفضة لما في المغرب النفقة القطعة المذابة من الذهب او الفضة ويقال نفقة فضة
 على الاضافة للبيان انتهى. وفي المصباح النفقة القطعة المذابة من الفضة وقبل الذي وبهي بئر انتهى
 وفي القاموس النفقة القطعة المذابة من الذهب والفضة والمجموع نفقة وانتهى. اقول وقد وقع
 مثل ذلك في شرط وقف المرحوم سيجر الجاوي كن قيديها بالنفقة فانه شرط لا ينافي بما معه نفقة لان
 نفقة وللصديق كذلك وكذا السائر بآب الوظايف بما معه وقد اشكل على كثير من علماء غزه وكنت
 اقول ان النفقة كانت تطلق على الفضة تطلق على الذهب كما تقدم عن القاموس بل يعرف مصر الآن تطلق على
 الفلوس الخاسر ايضا فلا بد ان يعرف على ما تطلق النفقة ليعمل بما عرفت فان لفظ النفقة مشترك
 فلا بد ان يتخرج احد وجوهه ليكون مؤلا ليعمل به فان لم يكن الى معرفة ذلك سبيل فالعمل على الاستئذان
 القديمة الوقت فينظر كيف اعتبرت النفقة فيها فيتبع وهذا هو الذي يجب ان يقول كما عرفت لولا على
 الاستئذان في نظائره كالرجوع الى معرفة الخراج ونحوه وبه افتى شيخ الاسلام ابي السعود العمادي
 مفتي الديار الرومية وما معها رحمه الله تعالى وكفت عليه بخطه الشريف والله ولي التوفيق والهادي الى
 احسن طريق **ولو قبض زينا بل جدي جا هلا به** اي غير عالم بانها زينة **ونفق اي هلاك او انفق**
 اي اتلفه **فهو قضى ويرى ولا رجوع عليه بشي** وقيد من ذلك خسر وفيه مختصر بكونه جاهلا بكونها زينة
 تبعا لما في العناية فانه قيدر ذلك بعدم على القابض وقد اهل هذا القيد في اكثر. قال شيخنا رحمه الله في شرحه
 اطلعت فمثل ما اذا علم بكونها زينة فاما اذا لم يعلم قال وهذا عندها وقال ابو اسحاق لم يعلم ببرد مثل
 زبونه ويرجع بالجهد لان حقه في الوصف كالقيد وقد تعدد الرجوع بصفة الجوده فتبين رد مثل
 المقبوض والرجوع بالجهد ولما ان المقبوض من جنس حقه بربيل انه لو يجوز في الصرف والبيع جان
 ولوم تكن من الجنس لكان استبدالها وهو حرام فلم يبق الا الجوده ولا قيمة لها وقد حصل به الاستيفاء
 اذا علمت هذا ظهر ان القيد انما افاد بيان محل الاختلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي اسحاق لانه لو
 علم بصدقها وانفقتها كان قبضا اتفاقا او ليعمل الحكم في صورة عدم العلم بالطريق الاولى كما لا يخفى
 وقيد بالزينة لان لو كانت ستوق او نهرة فالتكليف فانه يرد مثلها ويرجع بالجهد اتفاقا وفي
 الواقعات الحسامية من البيوع تكلموا في معرفة الزبوف والتهرجه. قال ابو نصر الزبوف دراهم
 مضوشة اما التهرة التي تضرب في غير ارساطان. **والستوقه صغر موم بالفضة**. وقال
 الفقيه ابو جعفر الزبوف ما زينة بيت المال يقال في عرفنا غطير يفي لا غير والتهرجه ما لا يقبله
 التجار انتهى كذا في البحر **ولو فرج او باض طير في ارض رجل وتكسر فيها ظبي فهو له** اذ لا خلاف في ذلك
 من الغرغ والبيض والظبي لمن اخذه لانه مباح سبقت يد اليه **الا اذا هتأ ارضه لئلا يفسد**
او كان صاحب الارض قريبا من الصيد بحيث يقدر على اخذه لو مد يده فهو لصاحب الارض
 لانه صار اخذ له بقدر التمكن من الاخذ حقيقة ان لم يكن اخذ له بارضه كذا في البحر معزيا الى الذخيرة
 قال ومثله في شرح الطحاوي ووقع في اكثر تكسر ومثله دخل كاسه وهو باكثر بيته وكسر الظبي

على ما عرفت

كقوله في باب شرط

كقوله من باب شرط دخل كاسه كذا في المصباح وفي المغرب كسر الظبي دخل في الكاس كقوله
 من باب طلب وتكسر مثله ومنه الصيد اذا تكسر في ارض رجل اي استتر. ويروي تكسر وانكسر
 وفي فتح القدير وفي بعض النسخ تكسري وقع في اكثر تكسر ويحترز به عاكس رجل فيها فانه لئلا يفسد
 لا لاخذ ولا ليجعل بصا حيا لا يرضى. ثم قال ومن جنس هذه المسائل لو اخذ في ارضه خيطه فدخل
 الحمار والسهك ملكه ولو اخذت لحاجة اخرى فمن اخذ السهك فهو له وكذا في خنز الحفيرة ان حفرتها
 للصيد فهو له او لغرض آخر فهو له لاخذ وكذا صوف وضع على سطح بيت فاستل بالمطر فحصره رجل فان
 كان وضعه لئلا فهو لصاحبه والا فاما لاخذ انتهى. وفي البحر معزيا الى الذخيرة ان اغلق الباب
 على الصيد ولم يقبل به لم يصير جزءا لكاله حتى لو خرج الصيد بعد ذلك فاذن غير ملكه انتهى
 وفي المنتقى رجل نصب حبالة فوقع فيها صيد فاضطرب وقطمها وانفلت فجا آخر واخذ الصيد بالصيد
 لاخذ ولو جاز صاحب الحبالة لياخذ فلما دنى منه بحيث يقدر على اخذه فاضطرب وانفلت فاجزه
 آخر فهو لصاحب الحبالة والظفر ان فيها صاحب الحبالة وان صار اخذ له الا انه في الاول بطل الاخذ
 قبلنا كره وفي الثاني بطل بعد تاركه وكذلك صيد البازي والكلب اذا انفلت على هذا التفصيل
صيد يعلق بشبكة نصبت للجفاف ودرهم او سكر ينثر في قمع على ثوب لم يعد له اي سابقا وتكر
يكف اي لاحقا حتى اذا اعد الثوب لذلك فهو لصاحب الثوب وكذا اذا لم يعد لما وقع فيه كفه صار لغيره
 له بخلاف ما اذا غسل الثوب في ارضه لانه عد من انزله فيملكه تبعا لارضه كالشجر النابت فيها والتراب
 المجتمع فيه من جريان الماء وان لم تكن مقبرة ولهذا يجب في الفصل المشر اذا اخذ من ارض المشر ما اي الذي
يجوز له بشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به اي بالشرط اربعة عشر شيئا على ما وقع في اكثر الاول البيع
 فاذا باع عبدا وشرط استعماله شهرا او ذرا على ان يملكها البائع شهرا فالبيع باطل اي فاسد لا تقدم
 في بابه والاصل ان ما كان مبادلة مال بملك فانه لا يصح بالشرط الفاسد انتهى عن بيع وشرط وما كان
 مبادلة مال بغير مال او كان من التبرعات فانه لا يبطل به لان الشرط الفاسد من باب الربا وهو مختص
 بالمعاوضات المالية دون غيرها من غير المالية والتبرعات فيبطل الشرط فقط واصل آخر ان التعليق
 بالشرط المحض لا يجوز في التملك كما ويجوز فيما كان من باب الاسقاط المحض كالطلاق والعاق والكل اما
 كان من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه بالشرط الملائم وكذا التبرعات. اطلق في عدم
 صحة تعليقه بالشرط تبعا لتكثير وهو محمول على ما اذا علمه بكلمة ان بان قال بعتك هذا ان كان كرا
 ونيسر البيع مطلقا صار ان كان او نافعا الا في صورة واحدة وهو ان يقول بعتك هذا ان رضيت فلان
 به فانه يجوز اذا وقته بملكه ايام لانه اشترط الخيارات في اجبي وهو جائز. وفي جامع الفصولين ولو
 قال بعتك هذا فاني فاني فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال بعتك هذا ان رضيت فقال قبلت
 ثم البيع انتهى. وان كان التعليق بكلمة على فغنيته تفصيل تقدم تقريره **والثاني العيشة بان كان تملك**
 دين على الناس فاقسموا التركة من الدين والعين على ان يكون الدين لاصدقهم والعين لباقيين في فاسدة
 وصورة تعليقه ان يقتسموا دارا وشرطا رضى فلان فسد ايضا لان العيشة فيها معنى المبادلة فهي
 كالبيع كذا ذكر العيني مع ان البيع يصح تعليقه برضى فلان ويكون شرط خيارا اذا وقته **والثالث الاجارة**
 بان اخذ دابة بشرط ان يعرضه المستاجر او يصري اليه او اجره اياها ان قدم زيد كذا ذكر العيني. ومن
 صورها كاي المستاجر جازا بوقت احتراق كل شهر بكذا على ان يعمره ويحسب ما ينفعه من الاجرة لان
 شرط العارة على المستاجر فليس العقد فعليه اجر المثل وله ما انفعه واجر مثل قيامه عليه واشترط
 تطيين الدار ومرفعتها او تعليق الباب عليها او اذ قال جدي في سقمها على المستاجر ففسد العقد

في الاشياء تعليق البيع كقوله ان باطل
 الا فاذكره المصنف وتكسر على صحيح
 الا كانا ما يقتضيه العقد او لا كما
 او جري الوقت او ورد الشرح به او
 كان لا ينفع فيه لاحد مما عزم على
 البيوع فغنيته مستلحون تعليقه فيها
 وكذا في البيع وقد قدم المصنف في
 البيع الفاسد بعينه فاسم

وكذا شرط كبري المنزلة وحسن بئر قنبرها وان يسرق قنبرها وكذا على ان يرد هامة مكروبة هكذا اطلقه في
الحاكي. وفصل اخر اورد فيه فان شرطه في المرة فسدت وبعد انقضاءها لا. والصحيح ان شرطه في المرة
فسدت والا فان قال آجر تلك بكرة بان تكرها بعد انقضاء المرة فتردها على مكروبة فلا تصد. وان قال
على ان تكرها بعدها فهي فاسدة الكل من فتاوي الولوالجي. ويستثنى من اطلاق قوله لا يصح تعلية بالشرط
ما صرحوا به في الاجازات لوقال لعاصب داره فتردها والافاخر كل شهر كن فسدت ولم يفرع وجب المسامحة
مع انه تعلية بعد التفرع انتهى **والرابع الاجازة** بالزاي المجعلة بان باع فضولي عبده فقال اجزته بشرط
ان تقرضني او تصري الي او علق اجازته بشرط لان الاجازة بيع معنى كذا ذكره العيني ولا خصوصية لاجازة
البيع بل كل ما لا يصح تعلية بالشرط اذا انقضى موقفا لا يصح تعلية اجازته بالشرط حتى النكاح وتلك
عليه ما في جامع الفصولين والبرازية وتعلية الاجازة بالشرط باطل كقوله ان زاد فلان في الثمن فقد اجزت
ولو زوج بنته الباقية بدارضاها قبلها للغير فعالت اجزت ان رخصت امي بطلت الاجازة
اذ التعلية يبطل الاجازة اعتبارا بابتداء العقد انتهى **والخامس الرجعة** هكذا ذكرتها هنا تبعا للكتاب
والوقاية وسائر المعبرات بان قال لطلقة الرجعية واجعتك على ان تقرضيني كذا او ان قدم زيد
لانا استدانة المالك فتكون معتبرة بابتدائه فكذا لا يجوز تعليةها بابتداء لا يجوز تعليةها ايضا كذا ذكره
العيني قال شيخنا في بحر وهو سهو ظاهر وخطا صريح في كتابي في الكتاب ان النكاح لا يبطل بالشرط
وان كان لا يصح تعلية والمذكور في الظهيرة والجوهرة والبدايي والتواريخ من الرجعة الله لا يصح
تعلية بالشرط ولا اضافتها ولم يذكرها بتبطل بالشرط الفاسد وكيف يصح ان يقال به واصل النكاح
لا يبطل بالشرط الفاسد مع ان المصنف لم يفرق بين الرجعة فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعلية بل فيكون
كذلك في الخلاصة والبرازية من البيوع والعاذي في فصوله وجامع الفصولين وفي فتح القدير من البيوع
ولم ارا احدا نبه على ذلك وقد وقع في تحطيطه هؤلاء ثم جزمتم بها وكان يجب ان تذكر الرجعة مع النكاح
في القسم الثاني وما يدل على بطلان قول المصنف ومن وافقه ما في البدايي من كتاب الرجعة انها تصح مع
الاكراه والمهر والمهر والمهر والخطا كالنكاح انتهى فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد لم تصح مع المهر لان ما يصح
مع المهر لا يبطل الشرط الفاسد وما لا يصح مع المهر تبطل الشرط الفاسد هكذا ذكر الاصوليون
في بحث المهر من قسم الغواض. وفي الحاكي في الحكم الشهد وتعلية الرجعة بالشرط باطل ولم يذكرها بتبطل
بالشرط الفاسد انتهى **والسادس الصلح على مال** اي مال بان قال صلحتك على ان تستعني بي في الدار
سنة مثلا او ان قدم زيد لانه مفاوضة مال مالي فيكون تبعا كذا ذكره العيني **والسابع الابراء عن**
الدين بان قال ابرأتك عن ديني شررا او ان قدم فلان لانه عليك من وجه حتى يرتد
بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتعلية فلا يجوز تعلية بالشرط. قيد بالدين
لان الابراء عن الكفالة يصح تعلية بشرط ملايم كقوله ان واقيت به غدا فانت بري فوافاه به بري من
المال وهو قول البعض واختاره في فتح القدير وقال انه الوجه مقلدا بانه اسقاط لا تعلية ذكره في الكفالة
وعلى هذا فيعمل قوله فيها وبطل تعلية المرأة من الكفالة بشرط على ما اذا كان من ملاءمة. وفي فتاوي
قاضي خان من فصل في هبة المرأة من الزوج. ولو قال الطالب لديونة اذ امت فانت بري من ذلك الدين
الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب المطلوب ولو قال انت بري من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة
كقوله ان دخلت الدار فانت بري من مالي عليك لا يبرأ انتهى. وفيها لو قالت المرتضة لن وجهي ان تمت من مري
هذا فمري عليك صدقة او انت في حل من مري فانت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها لان هن مخاطرة
فلا تصح انتهى. قال شيخنا بعد حكايته لما قد سناه وحاصله ان التعلية بموت الراي صحيح الا اذا كانت

كذا في البحر

الاست بفتح الاء

الدين والامانة

المديون وارثا له وعلق في مرض موته فيكون مخصصا لاطلاق الكتاب انتهى. وفي البرازية
من الدعوي قال المديون دفعت الى فلان فقال ان كنت دفعت اليه فقد ابرأتك صح لانه تعلية بامر
كائن انتهى **والثامن عن الوكيل** بان قال لوكيله عز لتلك على ان تصري الي سني او ان قدم فلان
لانه ليس ما يخلف به فلا يجوز تعلية بالشرط كذا ذكره العيني وفيه نظر مذكور في البحر **والعاشر الاقرار**
بان قال على ان اعتكف ان شئني الله مع مريض او ان قدم زيد لانه ليس ما يخلف به كقول الوكيل فلا يصح تعلية
بالشرط كذا ذكره العيني. قال شيخنا في بحر وعندي ان ذكره في هذا القسم خطا من وجهين من كونه يبطل
بالشرط الفاسد ومن كونه لا يصح. **اما الثاني** فقال في القنية باب الاعتكاف قال الله على اعتكاف شهر
ان دخلت الدار ثم دخل فقلية اعتكاف شهر عند علمائنا انتهى. فاذا صح تعلية بالشرط لم يبطل بالشرط
الفاسد لما في جامع الفصولين وما جاز تعلية بالشرط لا يبطله الشرط الفاسد انتهى. لكنه ذكر في
الاعتكاف من جملة ما لا يصح تعلية بشرط ويبطل بفساده وذكر في البرازية من هذا القسم ايجاب الاعتكاف
فقال وتعلية وجوب الاعتكاف بالشرط لا يصح ولا يلزم وقد ناقض الحال كلامه فانه جعل ايجاب الاعتكاف
ما لا يصح تعلية وعراه الى الخلاصة في كتاب البيوع ولم يقل في رواية مع انه قد مر في باب الاعتكاف
ان الاعتكاف الواجب هو المندور تجزرا او تعلية وهو صريح في صحة التعلية بالشرط وكذا وقع للامام
العيني فانه ذكره في شرح الكنت لا يصح تعلية. وقال في شرح الهذلية من باب الاعتكاف والواجب
ان يقول الله على ان اعتكف يوما او شهرا او تعلية بشرط فيقول ان شئني الله مع مريض انتهى. وتام تحقيقه
بطل من البحر الرازي **والعاشر المزارعة** بان قال زارعتك ارضي على ان تقرضني كذا او ان قدم
فلان لانها اجارة فلا يصح تعلية بالشرط كذا ذكره العيني. وفي البرازية من المزارعة
شرط في المزارعة على المزارع ائرب الارض ما ليس من اعمال المزارعة فسدت وما يثبت وما يبي الخارج
او يزيد في وجود الخارج فهو من عمل المزارعة وما لا يثبت ولا يبي في الخارج فليس من اعمالها
فاذا شرط على المزارع ائربها المصدا او الزيات فسدت من ائربها كان البذر في ظاهر الرواية انتهى
والحاوي عشر المسئلة وهي المسئلة بان قال ساقيتك شجرة او كرمي على ان تقرضني كذا او ان
قدم فلان لانها اجارة ايضا كذا ذكره العيني **والثاني عشر الاقرار** بان قال لفلان على كذا ان اقرضني
او ان قدم فلان لانه ليس ما يخلف به فلا يصح تعلية بالشرط بخلاف ما اذا علق بموته او بجي الوقت
فانه يجوز ويجعل على الله فعل ذلك لا احتراز عن المحذور او دعوي الاجل فيلزمه الحال ذكره العيني
ومن فروع تعلية ما في البحر فتل عن المنسوط والخيوط والولوالجية في كتاب الكفالة لو ادعي على رجل
ما لا فقال له المطلوب ان لم اتك غدا فهو على لم يلزمه ان لم يات به غدا لانه تعلية الاقرار بالخطر
وتعلية بالشرط باطل انتهى **والثالث عشر الوقف** بان قال وقف داري ان قدم فلان او وقف
داري عليك ان اجزتي بقدر وفلان لانه ليس ما يخلف به ايضا فلا يصح تعلية بالشرط كذا ذكره العيني
وفي جامع الفصولين والوقف في رواية فظاهر ان في صحة تعلية روايتين. وفي فتح القدير من
كتاب الوقف وشرطه ان يكون متجزا غير معلق فلو قال ان قدم ولدي فداوي صدقة موقوفة على ابنتي
فجاز ولا يصح وقفها انتهى **والرابع عشر التحكيم** بان يقول المحكم اذا اهل شررا او قال لا تصد
او كافرا اذا اعتقت او اسكت فاحكم بيننا وهذا عند الراي وعند محمد يجوز تعلية بشرط اضافته
الى زمان كالوكالة والعصاة. وله ان التحكيم بولية صورة وصالح معنى فبا اعتبار انه صالح لا يصح تعلية
ولا اضافته وباعتبار انه بولية يصح فلا يصح بالثالث والاحتمال ذكره العيني. وفي فتاوي قاضي خان
من القضا الغنوي على قول ابي اس وما ياي والذي لا يبطل بالشرط الفاسد سبعة وعشرون على ما ذكر

قال في الزهر وكا ينفق ان يقال ان اجارة
الورثة يصح لانه مانع للوصية كونه وارثا
قال وسحقني ايضا ما اذا علق امر كائن
وكان اذ كان الشرط متعارفا ومبينه

تعلية

في هذا المختصر. **الاول القرض** بان قال اقرضتك هذه المائة بشرط ان تخدمني شهرا مثلا
فانه لا يبطل هذا الشرط وذلك لان الشروط الفاسدة من باب الربا وانه مختص بالمبادلة المالية
وهذه العقود كلها ليست بمبادلة مالية فلا يؤثر فيها الشروط الفاسدة ذكره العيني وفي البرازية
وتعليق القرض حرام والشرط لا يلزم منه انتهى **والثاني الهبة** بان قال وهبت لك هذه الجارية بشرط
ان يكون خلعها لي **والثالث الصدقة** بان قال تصدقت عليك بمائة على ان تخدمني جمعة مثلا
والرابع النكاح بان قال تزوجتك على ان لا يكون لك مهر يصح النكاح ويفسد الشرط ويصح مهر المثل
كما عرفت في موضعه **والخامس الطلاق** بان قال طلقتك على ان لا تنزجي عيري **والسادس الخلع**
بان قال خالعتك على ان يكون لي الخيار من ستمها بطل الشرط ووقع الطلاق ووجب المثل **والسابع**
العقود بان يقول اعتقك على ان يكون لي الخيار بمائة ايام **والثامن الرهن** بان قال رهنت
عندك عدي بشرط ان استخدمه ومن هذا القبيل ما في رهن البرازية قال اخذته رهنا على انه
ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم صار رهنا وبطل الشرط وهلك بالدين ثم قال قال اوفيتك
مالا الى كذا ولا فالرهن لك بالمال بطل الشرط وصح الرهن وقال الثاني في بطل الرهن ايضا انتهى
والتاسع الاوصية بان قال اوصيت اليك على شرط ان تزوج ابنتي **والعاشر الوصية** بان قال
اوصيت اليك ثلث مالي ان اجاز فلان **والحادي عشر الشركة** بان قال شاركتك على ان تصدني
كزا ومن هذا القبيل ما في شركة البرازية لو شرط العمل على اكثرهما مالا او الربح بينهما نصفان لم يجز
الشرط والربح بينهما املا ثا انتهى **والثاني عشر المضاربة** بان قال ضاربتك في الف على النصف
في الربح ان شافلان او ان قدم زيد ذكره العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط وفي البرازية لا يبطل
بالشرط الفاسد ولو شرط من الربح عشرة دراهم فسدت لانه شرط بل لقطع الشركة انتهى وفيها
دفع اليه الفاعل ان يدفع ربا المالك الى المضارب ارضاء بزمه سنة او دارا لكتفي سنة بطل الشرط
وجازت المضاربة ولو شرط المضارب للمالك ان يدفع له ارضا او دارا سنة فسدت لانه جعل
نصف الربح عوضا عن عمله واجرة داره انتهى ثم قال ولو شرط على ان يكون النفع على المضارب
اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت انتهى **والثالث عشر القضا** بان قال الخليفة وليت
قضا مئة مثلا على ان لا تقبل ابرا ويصح تعليقه بالشرط قال في البرازية لو شرط في التعبد انه
مقي فسق ينجز العزل انتهى كذا ذكره شيخنا في جرحه وهو بعيد صحة تعليق العزل بالشرط لانه
تعليق القضاء بالله تعالى **والرابع عشر الامارة** بان قال الخليفة وليت امارا الشام
مثلا على ان لا تتركب ففسد الشرط فاسد ولا يبطل امره به **والامارة** مصدر كالامارة بالكثر
يقال فلان امر وامر عليه اذا كان وليا وقد كان سوقا اي انه تجرب والتأثير تولية الامارة
يقال هو امير من امر وقامر عليه اي تسلط كذا في الصحاح وفي صحيح البخاري انه سخر صوب
على الامارة ويكون مائة يوم القيمة وفي البرازية استخلف رجلا وشرط عليه ان لا يرتدي ولا
يشرب الخمر ولا يمتثل امر احد من القضاة والعشيرة وان فعل شيئا من ذلك انجز ولا يبطل قضاؤه فيما
مضى فلان السلطان رجلا القضا وشرط عليه ان لا يستمع خصومة رجل بعينه يصح الشرط ولا ينفذ
قضا القاضي في هذا الرجل ويجب على السلطان ان يفصل قضيت ان اعتراف قضية انتهى **والخامس**
عشر الكفالة بان قال كفلت عريك ان اقرضتني كذا ذكره العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط
وفي البرازية لو قال كفلت به على انه مقي طوبت به او كلما طوبت به في اهل شهر صحت فاذا طال به
فله اجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا اتم الشهر من المطالبة الاولى لم يلزم العليق ولا يكون للمطالبة

الثانية تاجيل انتهى

التيانية تاجيل انتهى ثم قال كفلت على انه بالخيار عشرة ايام او اكثر يصح بخلاف البيع لان
مباها على التسع انتهى **والسادس عشر الخوالة** بان قال احلتك على فلان بشرط ان لا ترجع عليه
عند التوي ذكره العيني يعني يصح الخوالة ويبطل الشرط فيرجع عليه عند التوي ويصح تعليقه بالشرط
ومنه اشتراط الخيار والخوالة وهو جازم في البرازية ومن صور فساد الخوالة ما اذا شرط في الخوالة
ان يعطى المال المحال به المحال عليه المحال من من دار الخوالة لانه لا يقدور على الوفاء بالملتمز بخلاف
ما اذا التزم المحال عليه الاعطان من من دار نفسه لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره
كما اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل انتهى ومن ارادة على اطلاق
المصنفين والله تعالى اعلم **والسابع عشر الوكالة** بان قال وكنتك ان ابرأني عمالك على ذكره العيني
وهو مثال لتعليقها بالشرط وفي البرازية تعليق الوكالة بالشرط جازم وتعليق العزل به
باطل وتنع على ذلك انه لو قال كلما عزلتك فانت وكيل الله صحيح لانه تعليق الوكيل بالعزل
وسايق طريق عزله ولو قال كلما وكنتك فانت معزول لم يصح لانه تعليق العزل بالشرط وفي
البرازية الوكالة لا تبطل بالشروط الفاسدة اي شرط كان **والثامن عشر الاقالة** بان قال
اقلتك عن هذا البيت ان اقرضتني كذا ذكره العيني وفيه العينة لا يصح تعليق الاقالة بالشرط
وتقدم في باب الاقالة انها لو تعلق بك اقل من اثني عشر اوجس آخر لم يفسد وجب لمن الاول
وهو مثال انها لا تبطل بالشروط الفاسدة واما ما ذكره العيني فمثال لتعليقها وفي البرازية
ويجوز اشتراط الخيار فيها **والثاسع عشر الكتابة** بان قال الولي لعبدك كاتبتك على الف بشرط
ان لا تخرج من البلد او على ان لا تعال فلانا او على ان تعمل في نوع من التجارة فان الكتابة على هذا الشرط
صح ويبطل الشرط فله ان يخرج من البلد ويعمل ما شاء من انواع التجارة مع اي شخص شاء وذلك لان الشرط
غير اخل في صلب العقد واما اذا كان ذا خلا في صلب العقد بان كان في نفس الكتابة على خسر ونحوها
فانها تفسد على ما عرفت في موضعه ذكره العيني وفي البرازية كاتبتها وهي حامل على ان لا يلد ولدها
في الكتابة فسدت لانها تبطل بالشرط الفاسد **والعشرون اذن العبد في التجارة** بان قال لعبد
اذن لك في التجارة على ان تجر لي شرا او على ان تجرني كذا فان اذنه يكون عاما في التجارة والاقا
ويبطل الشرط **والحادي والعشرون دعوى الولد** بان قال لامته التي ولدت هذا الولد مني ان رضيت
امرا في بذل كذا في البحر الرابح ولا يخفى عليك ان هذا انما يصح مثلا لا لتعليق دعوى الولد
من الامه بالشرط واما العيني لم يمتل له بشي والله تعالى اعلم **والثاني والعشرون الصالح عن دم العبد**
بان صالح ولي المقتول عن القاتل على شي بشرط ان يقرضه ويصدي اليه شي فان الصالح صحيح والشرط
فاسد ويسقط الدم لانه من الاسقاطات فلا يجتمل الشرط **والثالث والعشرون الجراحة** بان صالح
عنه بشرط اقرضني او اهاديه **والرابع والعشرون عقد الزمة** بان قال الامام لرجلي بطل عقد
الزمة ضربت عليك الجزية ان شافلان مثلا فان عقد الزمة صحيح والشرط باطل كذا في البحر وهو كما
لا يخفى مثال لتعليق عقد الزمة بالشرط **والخامس والعشرون تعليق الرد بالعيب** بان قال من
له خيار الشرط في البيع ردوت البيع او قال اسقطت خياري ان شافلان فانه يصح ويبطل الشرط
والسادس والعشرون بخيار الشرط اي وتعليق الرد به بان قال من له خيار الشرط في البيع ردوت
البيع او قال اسقطت خياري ان شافلان فانه يصح ويبطل الشرط **والسابع والعشرون عزل القاضي**
بان قال الخليفة للقاضي عزلتك عن القضاء ان شافلان فانه ينجز ويبطل الشرط ما ذكرنا هذا اقول
مولانا في جرحه تبعا للعيني وهو يصح مثلا لا لتعليق بالشرط لا لتعزم كالا يخفى ولم يذكر في اكثر

ثم اعلم ان الخوالة تبطل ببعض الشروط
كأن البرزانية

اجاب في الزمان هذا الخوالة
وليس الكلام فيه انتهى

البدل

كان نسخا مصنفه صافيا
سواء الكاتب والافق نسخا العيني
سليمان النجدي

ولا غيره من المتون مسألة تعليق الاسلام بالشرط ولذا لم يذكرها في هذا المختصر استغناء
عنها بما ذكرناه من ان الاقرار لا يصح تعليقه بالشرط لانه عبارة عن التصديق القلبي والاقرار
وقد كرمولنا صاحب الجرح فيه انه لا يصح تعليق الاسلام بالشرط قال كما في فتاوي قاري الهامة
انتهى والذي في الفتاوي المذكورة سئل اذا قال ذي النامسلى او ان فعلت كذا فانا مسلم ثم فعله
او تلفظ بالشهادتين لا غير هل يصير مسلماً. اجاب لا يحكم باسلامه في شيء من ذلك كذا في علمنا وانا نتم
ذكر اختياره في ذلك والله تعالى اعلم. وهو لا يخفى لا يفيد ما ذكره شيخنا فان اقراره بعد الصلوة ليس
سبباً على التعليق وانما هو مبني على ان قول الذي انما مسلم او اشهد ان لا اله الا الله وان يحل رسول الله
ليس باسلام بل لا بد من التبري كما عرفت تفصيله في الكتب المبسوطة. وانما يؤخذ عدم صحة تعليقه
بالشرط من قولهم في المتون والشروح والفتاوي بعدم صحة تعليق الاقرار بالشرط وهذا ظاهر
والله تعالى اعلم. وتحقيقه انه لا يخفى في ان الاسلام تصديق بالجنان واقرار باللسان وكلاهما لا
يصح تعليقه بالشرط. ومن المعلوم ان الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شيء غالباً يكون شيئاً لا يريد
كونه فلا يقصد تحصيل ما علق عليه فكيف يجعله مسلماً مع تباعده عن الاسلام بتعليقه على ما لا يريد
كونه وقد ذكر ان يلمى وغيره ان الاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك ونظير في الاقامة والصيام فلا يصح
المقتر مسافراً ولا الصيام معطر ولا الكافر مسلماناً بحجده لانه ترك فيما اذا علقه المسلم على فعل
وفعله والظاهر انه مختار في فعله فيكون قاصداً للكم فيكون بخلاف الاسلام انتهى وما نصحه اضافته
الى المستقبل اربعة عشر الاول **الاجارة** مضافة ضرورة معنى قول علماءنا الاجارة تنفرد سبعة
فساعد على حسب حدوثها والثاني **فسخها** لانه معتبر بها فتجوز مضافاً كما ان فسخ البيع وهو الاقالة
يُعتبر به حتى لا يكون تعليقه بالشرط والاضافة الى الزمان كالبيع **والثالث المراجعة** والرابع
المعاملة لانها اجارة حتى ان من يجيزها لا يجيزها الا بظرفها وبراعي فيها شرائطها والخامس
المضاربة والسادس **الوكالة** فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات لان تصرف المضارب
والوكيل قبل العقد والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفاً حتماً على المالك فهو بالعقد والتوكيل
استقطه فيكون اسقاطاً فيقبل التعليق كذا قاله ملا خري وفيه نظر لان كلامه في الاضافة لا في التعليق
والسابع الكفالة فانها من باب الالتزامات فيجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملام كما تقر
في موضع بخلاف الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقاً لما ذكر **والثامن الايصا** اي جعل
الشخص وصياً **والسابع الوصية** بالمال فانها لا ينعقد ان لا بعد الموت فيجوز تعليقها ما وافقها
والعاشر القضاء والحادي عشر **الامارة** فانها تولية وتعين بغير محض فجاز اضافتها **والثاني عشر**
الطلاق **والثالث عشر العتاق** فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر **والرابع عشر**
الوقف فان اضافته الى ما بعد الموت جائز وما لا يصح اضافته الى المستقبل عشرة **البيع** **واجازته**
وفسخه **والقسمة** **والشركة** **والهبة** **والنكاح** **والرجعة** **والصلح** على مال **والا براء** عن الدين فان هذه
الاشياء ملكيات فلا تجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لما فيه من معنى التمسك والله اعلم

لا يملك المتاع ووجوده لا يتصور
الا في المال فتكون

عبر في عامة الكتب

باب في بيان احكام الصّرف

هولغة الزيادة كذا قاله الخليل سمي هذا العقد به لان المطلوب به الزيادة ومنه سميت العبادة النافلة
صرفاً. قال صلى الله عليه وسلم من انتفى الى غير ابيه لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً والعدل هو العوض
سعيه لكونه اذا الحق الى المستحق وشرطه على الاجمال التقابض قبل الافتراق بذكر وان لا يكون فيه

خيار ولا تاجيل

خيار ولا تاجيل. واقسامه ثلاثة بيع الذهب بالذهب وبيع الفضة بالفضة وبيع احدهما بالآخر
وشرعاً هو بيع الثمن بالثمن اي ما خلق للتمتع كالذهب والفضة سواء كان جنساً بجنس كبيع
بالفضة او بالعكس ودخل تحت قولنا ما خلق للتمتع بيع المصنوع بالمصنوع او بالنقد فان المصنوع بسبب
ما اتصل به من الصيغة لم يبق متمسكاً بغيره بل يتبع في العقد ومع ذلك يبيعه صرف لانه خلق
للمتعنة **ويشترط التماثل والتقابض قبل الافتراق** بالابراز حتى لو ذهباً بمشيان في ناحية او
ناراً او اعمى فلهما في المجلس ثم تقابضاً قبل الافتراق صح وقد قال عمر رضي الله عنه وان وثب من
سطح فبث معه بخلاف خيار الخيرة اذ التحيز يملك فسطحاً ما يدرك على الرد والقيام دليل **ان اخذ اي**
التمتع جنساً كالذهب بالذهب والفضة بالفضة لا تقرب في الربا. وقوله عليه الصلاة والسلام
الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلاً بمنزلة النخل بالزيتون **وان وصليته اختلفا** اي المتجانسا
جودة وصياغة اذ لا عبرة لها لما مر في باب الربا **والا براء** اي لم يجز ان يبيعا **شرط التقابض** لما مر ان
اخذ خري في العلة يجوز ان يبيعا **فلو باع احدهما بالآخر** اي اخذ بمثل جنس يعني الذهب بالفضة
او بالعكس **او بفصل** **وتقابضاً فيه** اي في المجلس صح لم يذكر التساوي لانه ليس محل الاشتباه **ولا يتعين**
اي لا يتعين العوضان في الصرف كسائر العقود حتى اذا لم يكن عند احد من شي فاستغنى ضاقتا
قبل افتراقهما او استحق كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه او امسكا
ما اشار اليه في العقد واعطيا مثلاً اجاز **ويفسد اي الصرف بخيار الشرط** اذ يمتنع به استحراق
القبض ما بقي من الخيار لان استحقاقه مبني على الملك والخيار يفسده **والا براء** لانه يمنع القبض الواجب
ويصح الصرف مع اسقاطهما اي خيار الشرط والاجل **في المجلس** لارتفاع المفسد قبل تقرب **ظهر بعض**
التمتع **وتيفاً** **فرده** **ينقص فيه** اي في المردود **فقط** يعني لا في غيره بل يبيح لارتفاع القبض فيه فقط
لا ينصرف في غير الصرف قبل قبضه لانه واجب حقاً لله تعالى في تجزئ فواته **فلو باع ديناراً**
بدينار ولم يقبضها **واشترى بها** اي بالدينار **نوباً** او مكيلاً او موزوناً **فسد بيع الثوب** لان
قبض الصوف مستحق حقاً لله تعالى فلا يسقط باسقاط المتعاقدين فلم يجز بيع الثوب والصوف على حاله
يقبض بدينار من عاقده معه. فان قلت ان فساد الصرف حينئذ حق الله تعالى وصحة بيع الثوب بحقوق
المعبد فتعاقباً فما فيقصد حق المعبد لمفضل الله تعالى بذلك. **واجيب** بان بعد ثبوت الحقين ولم
يثبت حق المعبد بعد لانه يعقوب حق الله تعالى بعد تحققه فيمتنع لانه يرتفع والله تعالى اعلم. واعلم انتم
قرروا هنا كما في بعض شروح الهذلية ان البدلين في باب الصرف كل منهما من قبل العقد وحالته فلا بد
وجودهما في ملك المتصرفين ولا ينعقدان بالاشارة وكفى من وجه بعد العقد ضرورة ان العقد
لا بد له من متين فلا يجوز الاستبدال باحدهما قبل القبض لكونه بيعاً للبيع قبل قبضه **باع امة نعلين**
الف درهم مع طوق في عندها من فضة **فبطلت اي الطوق** **الف بالعين** **ونقد من الثمن الف او**
باعها بالعين **الف نقد** **والف نسئة** **او باع شيئاً حليته غسول** **ويخلص بلا ضرر** **بمايزه ونقد**
حسان **فانقضى الثمن** **الفضة** لان حصة الفضة يجب قبضها في المجلس لكونه بدل الصرف والظاهر
منها الاتيان بالواجب فيصرف المتأخر الى الجارية والعوض من الحال الثمن الطوق تحسناً للظن بالمثل
سواء سكت او قال خذ هذا من ثمنها اما اذا لم يبين فلان امرها يحل على الصلاح واما اذا قال خذ هذا
من ثمنها فان التمنية قد يراد بها الواحد منهما. قال الله تعالى فخذوا حوثهما واناسي احدهما. وقال
تخرج من ثمنها اللؤلؤ والمرجان والمراد احدهما. وفي الحديث قاذونا وقيما والمراد احدهما فيحل عليه
لظاهرهما بما لا اسلام ونظيره في الفقه اذا اجسما حضة او ولدتهما وكذا علق باصدها لا شتمالة

بالذهب والفضة بالفضة او بغير
جنس ببيع الذهب

ذكر

بخلاف ما اذا لم يذكر المفعول به لانه كان وهذا صورتان احدهما ان يبين ويقول فلهذا
نصفه من ثمن الخلية ونصفه من ثمن السيف. الثانية ان يجعل الكل من ثمن السيف وفيما يكون
المقبوض من ثمن الخلية لانهما شي واحد فيجعل عن الخلية لحصول مراده هكذا ذكره الزبيدي. وفيه التعبد
عن المصراع من غير ان يبين الميسر لوقاله فلهذا الخلية من ثمن السيف خاصة وقال الآخر ثم اوقال
لا وتفرقا على ذلك انتقض البيع في الخلية لان الترجيح بالاستحقاق عند المساواة في العقد او الاضافة
ولامساواة بعد تصحيح الدافع يكون المدفع من ثمن السيف خاصة والقول في ذلك قوله لانه هو المثلث
قال القول له في بيان حصته انتهى. ومن صرح به الاكل في العتابة. وفيه السراج الوهاج ولوقاله هذا الذي
يجلته حصته السيف كان من الخلية وجاز البيع لان السيف اسم الخلية ايضا لانها تدخل في بيته تبعاً
ولوقاله هذا من ثمن الفضل والجفن خاصة فسد البيع لانه صرح بذلك وان الالتماس فلم يكن حكمه على
الصحة انتهى. ويمكن التوفيق بان يحمل ما ذكره الزبيدي على ما اذا قال من ثمن السيف ولم يقل خاصة فيوافق
ما في السراج الوهاج. واما ما في المبسوط فاما قال خاصة وحينئذ كانه قال فلهذا من الفضل وفيه
فتح القدر بعد ان قرر مسئلة ما لو باع جارية قيمتها الف مثقال فضة في عنقها طوق فضة فيه الف
مثقال قال والاصل انه اذا بيع بغيره بغيره من جنس لا بد ان يرد الثمن على النقد المضمون اليه
ومثل هذا اذا باع شيئاً على ان يبيع في هذا السلك مسئلة ببيع المزرعة والمصنوع
من الذهب والفضة والخل اذا بيع بالدرهم والدينار هل يجوز ان لا يخرج الكلام في ذلك قال في البيع
الوسائل ذكر في المبسوط قال ومن محمد بن سيرين انه كان يكره بيع السيف المحلى بالفضة بالنقد بخافة
ان تكون الفضة التي اعطى اقل مما فيه ويكون ان يبيعه بالنسيئة ولا يري باساً بان يبيعه بالذهب
وبه فاذ لان يبيعه بالذهب جاز لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم بعد
ان يكون يراى به ولا يجوز بيعه بالنسيئة سواء باعه بالذهب او بالفضة لان العقد في حصته الخلية صر
فاستراط الاجل فيه فسد ولا ينعى الخلية من السيف الا بضرر ففسد العقد فيها فيفسد في الكا د فاما
للضرر. اما بيعها بالفضة على اربعة اوجه ان كان يعمل ان فضله الخلية اكثر فبفساد وكذلك اذا كانت
الخلية مثل النقر في الوزن لان الجفن والحابل فضل خال عن العوض فان مقابلة الفضة بالفضة في
البيع يكون بالاجزاء وان كان يعمل ان الفضة في الخلية اقل جاز العقد على ان يجعل المثل بالمثل والباقي
بالجفن والحابل عندنا خلافاً لما في وان كان لا يدري ايها اقل فالبيع فاسد عندنا لعدم العلم بالمساواة
عند العقد وثبوته الفضل وعندنا فلهذا جاز فان الاصل هو الجواز والفسد الذي هو الفضل الخالي عن
العوض ما لم يعمل به يكون العقد ملحقاً بالجواز. قلت وفيه الهذلية بمقتاه وكذا في بقية الكتب فتقر
لنا ان بيع المفضل الاول ان يباع بالذهب وكذا المزرعة بالفضة ولو بيع بالفضة اعني الدرهم
المضروبة او غيرها من الفضة فالواجب ان ينظر الى ما في المبيع من الفضة فان كانت قدر الدرهم
فلا يجوز وان كانت اقل من الدرهم الى هي الثمن فيجوز وان كانت اكثر فلا يجوز وان كانت لا يمكن حصر
قدرها فلا يجوز ايضا وفيه خلاف في وضار في صورة واحدة يجوز وهي ان تكون الفضة التي في المبيع
اقل من الثمن الذي هو الدرهم وفيه بقية الصور لا يجوز هذا اذا بيعت بالفضة فلو بيعت بالذهب
لا يحتاج الى هذا بل يجوز بالاقل وبالاكثر لكن لا بد من قبض العوض كما في الاول ايضا لا بد من القبض في
صورة الجواز ولو بيع المصنوع من الذهب المزرعة لم يكره منه بالدرهم فلا يحتاج الى معرفة قدره وهل هو اقل
او اكثر بل بشرط التقابل في المجلس لا غير فلو باعه بالذهب يحتاج فيه الى ما قدرناه من الوجوه الاربعة
وفيه وجه واحد يجوز كما في الفضة. والكضايط في هذا اشكاله ان اتحاد جنس الثمن والمبيع يعبر المتساوي

في الوزن والعتايف

في الوزن والتقابل في المجلس وعند الاختلاف لا يعبر المتساوي بل التقابل ووجه والله اعلم
فان افرقا اي المتساويان من غير قبض بطل في الخلية فقط وصح في السيف ان تخلص بلا ضرر
وان لم يخلص الا بضرر بطل العقد اصله. فهنا لان حصته الصرف يجب قبضها قبل الافتراق فاذا لم
يقبضها حتى افتراق بطل فيه لفقد شرطه وكذا في السيف ان كان لا يخلص الا بضرر لتعذر تسليمه
بدون الضرر كبيع جرد من سقف وان كان يخلص بدونه جاز للقدرة على التسليم فصار الجارية
من الطرق ومن باع اسماً فضة بفضة او ذهب وبنقد بعض ثمناي بعض من الاثام افتراقاً صح فيما
قبض فقط لا في غيره واشترى كافي الا انه لا يصرّف وهو يبطل بالافتراق قبل القبض فيقدر المصا
بغيره ما لم يقبض ولا يبيع لانه طاري ولا خيار للمشتري بخلاف هلاك احد المتدينين قبل القبض
وانما كان كذلك لان هذا لا يكون تفريقاً للصنفه ايضا لان التفريق من جهة الشرع باسقاط القبض
لا من العاقد فلا يثبت للمشتري خيار عيب الشركة لانها حصلت منه وهو عده النقد قبل الافتراق
بخلاف ما اذا هلك احد المتدينين قبل القبض حيث يثبت الخيار في ارض الباقي لعدم الصنع منه وان
استحق بفضة اي بعض الاثام ارض المشتري ما بقي بمسطة او رد لان الشركة في الاثام عيب لان
المتشقق يضر وهذا العيب كان موجوداً عند البيع فصار له فان اجاز المشتق قبل فسخ الحاكم
العقد جاز العقد اختلفوا في يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق قبل قبض المشتق وقبل قبض الفضا
والصحيح انه لا يفسخ ما لم يرجع المشتري على بايعه وقال الشنل الائمة الحلواني الصحيح من مذهب اصحابنا
ان القبض لا يكون فسخاً لمساواة ما لم يرجع كل على بايعه بالقضا وفي ظاهر الرواية لا يفسخ ما لم
يفسخ وهو الاصح وهو الذي عولنا عليه في هذا المختصر وتامه في فتح القدر. وفي الخلاصة وعن ابي ح
رحم الله تعالى في رواية الحضاف ان العاقد اذا قضى بعض المشتق بها كان قضاء بفسخ البيع حتى لو اجاز
المشتق البيع لا يجوز ولو كان الثمن جارية لا يحل البائع وطؤها وفي ظاهر المذهب على خلاف هذا
انتهى. وقد ذكرنا ما عر الحضاف في جرحه عند شرح هذه المسئلة وعزاه الى السراج الوهاج ولم
يخرج على غيره ونحوه في الجوهره وكان الثمن له ياخذ الباقي من المشتري ويملكه له اذا لم يبق ثمن
بعد الاجازة وبصير العاقد وكذا للمميز فتتعلق حقوق العقد به دون المجيز كما في قبيل البيع
والشراحي لو افرقا العاقدان قبل اجازة المشتق بطل العقد وان فارق المشتق قبل الاجازة والعاقدان
باقيان في المجلس صح العقد كما في الجوهره. اطلق في الخيار فمثل ما قبل القبض وبعد كما في البحر وكذا
باع رجل من آخر قطعة نقره وهي القطعة المزينة من الذهب والفضة كما تقدم عن القانوس فاستحق
بعضها اخذ ما بقي بمسطة بلا خيار يثبت له في ذلك لو كان الاستحقاق بعد قبضها وان كان
الاستحقاق قبل قبضها له الخيار لتفريق الصنفه عليه قبل التمام بخلاف ما بعد القبض تمام والذهب
والدرهم نظير النقرة لان الشركة في ذلك لا تقدر عيباً كما في اكثر من ذكر في الجوهره وصح بيع درهمين
ودينار بدرهم ودينارين بان يجعل كل جنس مقابلاً بخلاف جنسه فيقابل الدرهم بالدينارين والدينار
بالدرهم. وقال زفر والشافعي ومالك واحمد في رواية لا يجوز هذا العقد اصله لانه مقابلة اشتملت
على مقابلة الجنس وخلافه فلا يجوز كما قاله العيني وصح ايضا بيع كبري وكبر شعير بكبري وكبر شعير
شعير فيجعل كبري بكبر شعير وكبر شعير بكبري ببيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار فيجعل المشق
بمثلها والدينار بدرهم تصحيحاً للعقد وصح بيع درهمين ودرهمين غلة بفتح الغن المعجمة وتشديد
اللام وهو الذي يرد به المال ويقبله التجار. وقال بعضهم دراهم غلة اي منكره بدرهمين
صحيحين ودرهم غلة لانها جنس واحد فيعتبر المتساوي في القدر دون الوصف وفيه خلاف زفر

أيضا

عنه عليك

والثاني وضع من عليه عشرة دراهم من هي أي العشرة **لدينا** بمعول لقوله **بيع بها أي**
بمئة أو بمئة مطلق أي لم يقل بالمئة التي هي من تملك **أن دفع البائع الدين إلى المشتري**
وتفادى العشرة التي هي التي **بالعشرة** التي هي دين أما إذا قبل الدين بالمئة التي عليه ابتداء
 فلا نه جعل منه دراهم لا يجب قبضها ولا تعيينها بالقبض وهو جائز إجماعا لأن التعيين للاحتراز
 عن الربا ولا ريب في دين سقط وإنما الربا في دين يقع الخطر في غايته وكذا لو تصادف دراهم دينيا
 بدنا نير دينيا صح لغوات الخطر. وأما الثانية فهي ما إذا باعه بمئة مطلق ثم تقاضا فلهذا كوز
 هنا استحقاق والقياس عدم الجواز وهو قول زفر لكونه استبداد لا يبدل للصرف. **وجده الاستحسان**
 انهما لما تقاضا انقضت الأول وانقضى صرف آخر مقاضا إلى الدين فتثبت الاضافة اقتضاها لوجود
 البائع بأكثر من الثمن الأول. **أطلق في العشرة** الدين فكل ما إذا كانت عليه قبل عقد الصرف أو حدثت
 بعده وقيل لا يجوز التقاض بدلين حادثين بعد الأول أصح لأن التقاض هو المتضمن لغير الأول
 وإنما صرف آخر فيكتفي بالدين عند التقاض بخلاف رأس مال السلم حيث لا يجوز جعله قصاصا
 بدلين آخر مطلقا متقدما كان أو متأخرا لأن المشتري فيه دين ولو صحته المقاضاة برأس مال السلم لا يفتقر
 من دين بدلين ولكن لا يجوز إضافة الدين إلى الدين بغير الدين الذي على السلم اليد رأس مال السلم
 بخلاف الصرف انتهى **وما غلب فضته وذهب فضته وذهب فلا يصح بيع الخالص به ولا يصح**
بيع بقضه بغيره **المتساويا وزنا ولا يصح الاستقراض بها الكوز** لأنها لا تخلو من
 من قليل غش أوها لا ينطبقان عادة بدونه وقد يكون خلطا فيفسد البيع فصار كالردي وهو
 والمخير سوا عند المتعاقبة بالجنس فيجوز الغش معه وما فلا اعتبار له أصلا بخلاف ما إذا غلب الغش
 فإن الغش لو اعتبر كاسا في **والغالب الغش منها أي من الذهب والفضة في حكم عروض** لا في
 حكم الدرهم الذي فيه **فصح ببعده أي بيع الغالب الغش بالخالص كان الخالص أكثر من الغشوش**
 يعني إذا بيع الغشوش بالفضة الخالصة أو الذهب الخالص لا بد أن يكون الخالص أكثر من الغشوش أو
 الذهب الذي في الغشوش حتى يكون قدره مثله والزيادة بالغش على مثاليه يبيع الزيتون بالزيت فاعتبر
 الغش والذهب المغلوب بالغش حتى لا يجوز بيعه بجنسه الأعلى طريق الاعتبار ولم يعتبر الغش
 المغلوب بها فجعل كأنه كلة فضة أو ذهب ويبيع ببعده متفاضلا والعرق أن الغش والذهب الخلق
 موجود حقيقة أو حكما حتى يعتبر في بضاعته الزكاة بخلاف الغش المغلوب لأنه يحترق ويهلك
 حتى لو عرف أن الغش أو الذهب الذي في الغش الغالب يحترق ويهلك كان حكمه حكم الخالص الخالص
 فلا يعتبر أن أصلا ولا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا أن كان موزونا للربا **وصح بيعه بجنسه متفاضلا**
وزنا وعدا لأن الحكم للغالب فلا يضرب المتفاضل لجعل الغش مقابلا للفضة والذهب في الآخر
بشرط التقابل في المجلس لأنه صرف في البعض لوجود الغش أو الذهب من الجانبين ويشترط
 في الغش أيضا لأنه لا يقين لا بضرر **وان كان الخالص مثله أي مثل الغشوش أو أقل منه أو لا**
يدري أهو أقل أم مثله أو أكثر منه فلا أي لا يصح البيع للربا في الأولين أو لاحتماله في الثالث
وهو أي الغالب الغش لا يتعين بالتعيين أن راجع **والأى** وأن لم يرج **تعيين به أي بالتعيين**
 لأنه ما دام يرج كان متساويا فلا يتعين بالتعيين والأفوق سلعة فيتعين بالتعيين وإن كان يأخذها
 البعض فهي مثل الدرهم لا يتعلق العقد بعينها بل بجنسها أن كان البائع يعلم بحالها وإن كان لا يعلم
 بحالها وباعه بها على ظن أنها دراهم جيدة تعلق حقه بالجيد لوجود الرضا بهما في الأول وعدمه
 في الثاني وإشاره بالتعيين عند عدم رواجها وبعده عند رواجها إلى أنها لو هلك قبل القبض

لا يبطل العقد

عبارة الدرر كالزيتون

لا يبطل العقدان كانت رابحة ويبطل إن لم تكن **وصح المبيعة والاستقراض بما يروج منه**
 أي من الذي غلب غشه من الذهب أو الفضة **وزنا أو عددا أو بهما أي من حيث الوزن أو من حيث**
العدد أو الوزن أن كان تروج بهما لأن المعتبر فيها لانصر فيه العادة لأنها صارت بغلبة الغش
 كالفلوس فيعتبر فيها العادة كالفلوس فإن كانت تروج بالوزن فيه وبالعقد فيه وبهما فبطل منهما
والمساوي أي الذي استوي غشه وفضته أو غشه وذهبه حكمه كغالب الفضة وقال
 الذهب **في تباع واستقراض** يعني لا يجوز البيع لها ولا اقتراضها إلا بالوزن بمنزلة الدرهم
 المردية لأن الفضة فيها موجود حقيقة ولم تصر مغلوقة فيجب الاعتبار بالوزن شرعا وإذا
 أشار إليها في المبيعة كان بيانها لتدريجها ووصفها ولا يبطل البيع بملكها قبل القبض وتعيينه
 مثلها لكونها لم تتعين **وأما في الصرف فكيف بالغش** فيجوز بيعها بجنسها متفاضلا كما تقدم
 فلولا غشها بالفضة الخالصة لم يجز حتى يكون الخالص أكثر مما فيه من الغش لأنه لا غلبة لأحد هاهنا
 الآخر فيجب اعتبارها **وفي الخاتمة** أن كان بضمها صغرا أو نصفها فضة لا يجوز التقاض
 فظاهرها أنه أراد به فيما إذا بيعت بجنسها وهو بخلاف ما ذكرنا ووجهه كذا ذكر شيخنا أن فضتها
 لما لم تصر مغلوقة جعلت كأن كلها فضة في حق الصرف احتياطا انتهى **أشترى شيئا به أي**
 بالدين غلب غشه وهو نافع **أو اشترى شيئا بفلوس بفضة** حتى جاز البيع لقيام الاصطلاح
 على التسمية وعدم الحاجة إلى الإشارة لا تخافنا بالثمن **فكسد ذلك قبل التليم أي قبل تسليم**
إلى المبيع بطل البيع كالألف أي من أيدي الناس فإنه كالكسار وحكم الدرهم كذا إذا
 اشترى بالدرهم كسدت أو انقطعت بطل البيع ويجب على المشتري رد المبيع أن كان قايما ومثله
 إن كان هالكا وكان مثليا أو لا فقيمه وإن لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع أصلا وهذا عند الأئمة
 وقال لا يبطل البيع لأن المعتذر إنما هو التسليم بعد الكسار وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال
 بالوراج كالألف **أو اشترى شيئا بالربط ثم انقطع** وإذا لم يبطل وتعدرت عليه وجب قيمته لكن عند أبي
 يوسف يوم البيع وعند محمد يوم الكسار وهو آخر ما يعامل الناس بها **وفي الزخيرة** المتقوى على
 قول أبي ثعلبة في الحيط والتمعة والحقايق بقوله **محرر يفتي رفعا بالناس ولا يبي حنيفة** أن التمنية
 بالاصطلاح فبطل الزوال الموجب فيبقى البيع بلا غش والقدرا غايبا ولو عيها بصفة التمنية
 وقد انقضت بخلاف انقطاع الربط فإنه يعود غايبا في العام القابل بخلاف الخامس فإنه بالكسار
 رجع إلى أصله فكان الغالب عدم العود كذا في البحر **وجعل الكسار أن تترك المعاملة بها في**
جميع الكسار وإن كانت تروج في بعض الكسار لا يبطل كونه إذا لم يرج في بلد ثم فيغير المبيع أن
 شاعره وإن شأ أخذ قيمته **وحد الانقطاع عدم وجوده في الشوق وإن وجد في بلد الصيارف**
في البيوت كذا في الخاتمة وفي فتح القدر ما ذكر الكسار ذكره في العمود وقالوا أنه على قول محل
 وأما على قولها فلا **ويبيعني أن يتقوى** ببيع بالكسار في تلك البلدة التي وقع فيها البيع **بأنه على اختلاف**
 في بيع الفلوس بالفلوس عند ما يجوز اعتبار الاصطلاح بعض الناس وعند محمد لا يجوز اعتبار الاصطلاح
 أكمل فالكسار يجب أن يكون على هذا القياس أيضا ومثله في الانقطاع والفلوس النافقة إذا كسدت
 كذلك انتهى **ولو بفضت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله بالاجماع ولا يخير المبيع وعكسه لو**
غلت قيمتها وإن زاد **فكذلك المبيع على حاله ولا يخير المشتري ويبطل بغير ذلك**
العيار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدر وفي الخلاصة عن المحيط **لأنه باع متاعا غير**
أذنه بدرام مغلوقة واستوفها فكسدت قبل أن يرفعها إلى صاحب المتاع لا يفسد البيع

أو بالعدد

وذكر العيني في شرحه إلى أن يفتي بقوله
اليس هنا من مثله القرض

لما رده في نسخ الهداية حتى فرغ من شرحها
الخاصة بالدين والبيوت والموجود
في العيني وابن الملك غلط أو
في البيوت

اي يوم البيع في البيع ويوم القبض
في القبض وفي الزمان وفي الأجزاء
كالبيع والدين وفي النكاح وغيره
فيمد ذلك لغيره وان كان نقد
بعض النعم دون البعض
في أبيات

لان حق القبض له انتهى. وفي البرازية مخرجا الى المنتقى غلبت الغلوس او رخصت فعند الاما
الاول والثاني اولا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدرهم يوم البيع والقبض
وعليه الفتوى وهكذا في الزخيرة والخلاصة والعزوي والمنتقى. وفي فتاوي قاضيان يلزمه
المثل وهكذا ذكر السبجاني قال ولا ينظر الى القيمة كذا في البحر. وفي مجمع الفتاوي اشترى شيئا
بدرهم نقد البكر فلم ينقد حتى تغير الثمن ان كان لا يروج في السوق فسد البيع وان كان يروج لكن
انقضى لا ينقص البيع وليس تباع الا ذل خلاصه ومحيط رخص العدالي. قال الشيخ الامام الاجل
الاستاذ لا يعتبر هذا ويطلبه بما وقع العقد عليه والدين على هذا ولو كان يروج لكن انقضى قيمتها
لا يفسد وليس له الا ذل وبه يفتي الامام وفتوى الامام قاضي طبرستان على انه يطلب بالدرهم التي
يؤم البيع يعني بذلك العيار ولا يرجع عليه بالتفاوت والدين على هذا والافتقار والكساد سواء
انتهى **وصح البيع بفلوس نافذة وان لم يعين** لانها اموال معلومة وصارت اثمانا بالاصطلاح
فجاز بها البيع ووجبت في الزمة كالنقدين ولا يتعين وان قيمتها كالنقد الا اذا كانا غليظي
الحكم بينهما فحينئذ يتعلق العقد بينهما بخلاف ما اذا باع فلسا بفلسين باعيانها حيث يتعين من غير
تصريح لانه لو لم يتعين لنفسه البيع وهذا على قوتها واما على قول محمد لا يتعين وان صرحا واصله
ان اصطلاح العامة لا يبطل باصطلاحها على خلافه عنده وعندهما يبطل في حقهما كما قد مرناه **وبالكسبة**
لا يصح البيع حتى يعينها لانها سلم فلا بد من تعيينها **ويجب رد الفلوس الغرض اذا كسدت** اي يجب
رد مثلها عند اعيانها خيفة وقالا عليه رد قيمتها لتقدر ردّها كما قبضها لان المقبوض من المودود
لا فئات الماثلة فصار كما لو استقرض مثليا فانقطع لكن عندنا في س عليه القيمة يوم القبض وعند
محمد يوم الكساد **اشترى شيئا بنصف درهم فلو س صح وعليه فلوس تباع بنصف درهم وكذا**
يصح لو قال بثلاث درهما او ربعة وكذا لو اشترى بدرهم فلوس او بدرهمين فلوس جاز وكذا اذ باع
فلوس او بغيره فلوس لان التبايع بهذا الطريق يتعارف في القليل معلوم بين الناس لا تفاوت فيه
فلا يؤدي الى النزاع. واقتصر في الكثرة على ما دون الدرهم لانه لو اشترى بدرهم فلوس او بدرهمين فلوس
لا يجوز عند محمد لعدم التعريف وجوز البوس في اكل العرف وهو الاصح كائنه الكافي والمجتبي ومن ثم
سويّا بين ما دون الدرهم والدرهم في الجواز والرائي سدس الدرهم والغيره نصف السدس
ذكره في البحر ومن اعطى شخصا صيرفيا درهما فقال اعطني به اي بالدرهم نصف درهم
فلوسا او اعطني نصفاً من الفضة الاجبة فاقصة من الفضة صح هذا المقدم فيكون بنصف
درهم الاجبة بمقابلته الفضة ونصف درهم وجبه بمقابلته الغلوس ولو قال اعطني بنصفه فلوسا
وبنصفه نصفاً الاجبة يبطل في الكل عندنا في صح وعندنا صح البيع في الغلوس ويبطل فيما يقابل
الفضة. واصل الخلاف ان العقد يتكرر عنده بتكرار اللفظ وعندنا بتفصيل حتى لو قال اعطني
بنصفه فلوسا واعطني بنصفه نصفاً الاجبة جاز البيع في الغلوس ويبطل فيما بقي عندها. وقال
ابن خضر الاقطع هذا غلط من الناس لان العقد فيه فاسد عندنا في خيفة وعندنا جاز في الغلوس
فاسد في قدر النصف الآخر على اختلافهم في الصفقة الواحدة اذا تضمنت الصحيح والفايد وقال
في المنهاج الامام شرف الدين ابي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري القسبي اذا دفع درهما وقال
اعطني بنصفه درهما صغيرا وزنه نصف درهم الاجبة جاز البيع في حصة الغلوس ويبطل في حصة
الفضة قيل وعلى قياس قول ابي حنيفة يفسد في اكل وذكر القدر الذي انه يجوز البيع وكانت الغلوس
والفضة الاجبة بدرهم والله اعلم **وبما تقرظ ان الاموال ثلاثة الاول ثمن بكل حال**

الثلث

وهو النقدان

وهو النقدان صحته البيا ولا قبول بحسبه اولا والثاني مبيع بكل حال كالشباب والدوا
والثالث ثمن من وجه مبيع من وجه كالمثلثات فانها ان اتصل بها الباقي ثمن والوجه مبيع
واما الغلوس فان كانت رايحة الجفت بالثمن والحققت بالسلعة ومن حكمه اي حكم الثمن عدم
اشتراط وجوده في حلال الثمن **قد عدا العقد وعدم بطلانه** اي العقد بطلانه اي الثمن
ويصح الاستبدال له **في غير الصرف والسئل** اما فيما فلا يجوز **وحكم المبيع خلافا** اي الثمن
في الكل اي في كل ما ذكرنا من احكام الثمن فيشترط وجود المبيع في ملكه حتى لو باع ما ليس في ملكه
ثم اشتراه وسلم لم يحن ويبطل العقد بطلان المبيع قبل القبض ومن حكمها وجوب التساوي عند
المقابلة بالجنس في المقدورات كما تقرظ والله اعلم

كتاب في بيان احكام الكفالة

عقب البيوع يذكر الكفالة لانها تكون في البياعات غالباً ولاها اذا كانت بامر كان فيها
نصي المأوضة انتهى فاسب ذكرها عقب البيوع التي هي معاوضة وهي في اللغة الضم قال
الله تع وكفلهما زكريا اي ضمها الى نفسه وفري بتدبير العا ونصب زكريا اي جعله كافلا لها
وضامنا لمصالحها. وفي الشرع هي **ضم ذمة الى ذمة في المطالبة مطلقا** على الاصح وقيل في
الدين والمطالبة من طالبة ومطالبة وطالب من ياب قاتل كذا في المصباح واصله ان الكفيل
والكفول عنه صارا مطلوبين للكفول له سواء كان المطلوب من احد هما والمطلوب من الاخر كذا في
الكفالة بالمال اولا لا في الكفالة بالنفس فان المطلوب من الاصيل المال ومن الكفيل احضار
النفس ولغظ المطالبة باطلا فقه ينظمها هذا على رأي بعضه وجزء مسكين في شرح الكنتان
بان المطلوب منها واحد وهو تسلي النفس فان المطلوب عليه تسلي نفسه والكفيل قد التزمه
اذا علمت هذا ظهر لك انه لا يحتاج الى قول من لا خسر وهي ضم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس او
المال او التسليم لان المطالبة تشمل ذلك وانما تخرج الكفالة بالنفس من تعريف من عزمها بانها
ضم ذمة الى ذمة في المال لا لا يخفى **ركنها** اي الكفالة **ايجاب وقبول** بالالفاظ الآتية ولم يجعل ابو
يوسف في قوله الاخر القبول ركنا فجعلها تتم بالكفيل وحده في المال والنفس وتختلف على قوله
فجعل شوق على اجازة الطالب وقيل ينفذ وللطالب الرد وثمة الاختلاف فيما اذا مات المكفول
له قبل القبول من قال بالتوقف قال لا يواخذ الكفيل قال في المجتبى كفى لي بنفسه هذا او بالي
عليه فقال قد كفلت تمت الكفالة وان لم يقبل الاخر قبلت انتهى فقد افاد انها تنفذ بلفظين
احدهما مستقبل كاي في النكاح **وشرطها كون المكفول به نفسا كان او مالا مقدورا للتسليم** من
الكفيل حتى لا تصح الكفالة بالحدود والقصاص كاسيا في وفي الدين كونه صحيحا حتى لا يجوز الكفالة
ببدل الكتابة كاسيا في **وحكمها** اي الكفالة **لزم المطالبة على الكفيل** بما هو على الاصيل نفسا
كان او مالا **واهلها من هو اهل التباعد** بان يكون خرافا كلفا فلا يصح من العبد والصبي والمجنون
لكن يطلب بعد الفتق كذا في الخلاصة **والذي مكفول له** اذا فاد الكفالة ترجع اليه **والمدعي**
عليه مكفول عنه وسي الاصيل ايضا **والنفس اي** في الكفالة بالنفس او **المال** في الكفالة بالمال
مكفول به فالكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد ومن لزمته المطالبة كفيل **وقالة**
النفس تنفذ بكفالت بنفسه ونحوها ما يعبر به عن بدنه كراسه وجهه ورجله وعنقه **وبنصفه**
وثلثه وربعه وقد قد مرناه في الطلاق وقد ذكرنا وصحة الكفالة بالروح ولم يذكره في الطلاق
وبين في الوقع به وذكرنا في الطلاق الفرج ولم يذكره هنا ويتبع صحة الكفالة به اذا كانت امرأة كذا في البحر

النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال وقد تنع هنا صاحب الكفر وهو تنع صاحب الهداية في
بطلانها بئوت الكفيل وفي الكرخي في باب الصالح عن الحقوق التي ليست بالمال لا تبطل بئوت الكفيل
ويطالب وارثه باحضار كذا في السراج الوهاج. قيد بالكفالة بالنفس لان الكفيل بالمال اذا مات
لا تبطل لان حكمها بعد موته ممكن فيوحي من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بائنة وكان
الدين خاك فان كان موجلا لا يرجع لهم حتى يحل الاجل والافلا كذا واداه بنفسه لا يبرئ من الكفالة بئوت
الطالب وهو المكفول له وبسببه الكفيل الى ورثته فان سلمه الى بعضهم برئ منهم خاصة والبقاين
مطالبة باحضار وان كانوا اصغارا فلو صبههم مطالبة باحضار فان سلمه الى احد الوصيين بئرا
في حقه ولا خرمطالبة كذا في السراج الوهاج نقلا عن الشافعي. ومن الغريب ما في النظم الوهابي
وعزاه في الشرح الى الشافعي انها تبطل بئوت الطالب والمكفول في المذهب خلافه. وفي فروع الكرخي
الكفالة على الكفالة جارية وبئوت الاصيل يبطلان وبئوت الكفيل الاول بئرا الثاني. والحالة بعد
الحالة تبطل للحالة الاولى لان الكفالة للثاني والثانية تزيد والحالة نقلت وهما لا يجتمعان كذا
في البحر الركني ويبرأ الكفيل من فقهه اي بدفع المكفول بنفسه **الى من كفله حيث يمكنه مخاصمته وان**
لم يقل اذا دفعت اليك فانما برئ لان موجب الدفع اليه البراءة فتثبت وان لم ينص عليها كالمكفول
اذا سلم الدين والفاصبا اذا سلم الفصوب والكبايع اذا سلم البيع. اطلعه فمثل ما اذا قال سلمته اليك
بخصه الكفالة او لا ان طلبه منه واما اذا لم يطلبه فلا بد ان يقول ذلك واذا اقر الطالب ببطلان المكفول
له برئ الكفيل ولا يحتاج فيه الى المضل لان الظاهر انه لا يقر الا باستيفاء حقه ولو ائتم الكفيل المكفول
الى الطالب فاني ان يقبلكه اجبر على قبوله يعني انه يترك قابضا كالفاسد اذا رد العين والمكفول اذا
دفع العين بخلاف ما اذا سلمه فوضوئي فانه لا يجبر كما اذا قضى الدين فوضوئي اي غير ما مورس لك وقيد
بكونه يمكنه مخاصمته لانه لو سلم في بئنة او سواد او سجن حبسه فيه غير الظالم **ولو شرط تسليمه في**
مجلس القاضي سلم فيه لان الشرط مفيد فان سلمه في مجلسه برئ **ولم يجز تسليمه في غيره** اي في
غير مجلس القاضي فلو سلمه في السوق لم يبرأ وهو قول زفر وبه يعني في زماننا لهما وان الناس في اقاله
الحق ومحل الاختلاف في بئنة لم يمتد وانزع الغريم من يد الخصم كذا في البحر نقلا عن التارخانية وهذه
اصدي المسائل التي ينبغي بها بقول زفر رحمه الله تع. ومنها اقعود المريض في صلابة كقعود المصل في التمسك
ومنها سماع البينة من امرأة الغائب ليعقر القاضي لها نفقة. ومنها ان الوكيل بالخضومة لا يمل القبض
ومنها تضمين الساعي اذا سعى به الى السلطان وعزمه شيئا. ومنها ان رؤية البيت من الصحن لا تكفي
بل لابد من رؤية داخله. ومنها ان رؤية ظاهر التوب مطويا لا تكفي بل لابد من نشره. وفي سبعم وليس لمرأة
الحضرة. وفي الغنية كفيل بنفسه في البلد وسلمه في الرضا يتقصر ان كان فيها حاكم. وقال الغلاة الناجي
والبدرا الطاهر لا يصح. قال رضي الله تع عنه وجوابها حين لان اعلم قضاء رسا يتقصر خوادمه مظلمة
فلا يقدر على محاكمته على وجه العدل دون رسا يتقصر. ثم علم بعلامه فتح حرم وقال كان المكفول له مال
مع قوم في مدرسة فجاء الكفيل بالمكفول عنه وقال هو المكفول عنه فلم يجلس بل مر وخرج الى باب آخر
فضلا القدر تسليم منه انتهى. ولو سلمه في مصر آخر غير مصر الذي كفله فيه برئ عنه اي حنيفه ان كان فيه
سلطان او قاضي وكانت الكفالة غير مفيدة بمصر والافلا بئرا اتفاقا كذا في البحر نقلا عن التارخانية
وفيه نقلا عن التارخانية اذا شرط تسليمه عند القاضي فسلمه عند الامير او شرط تسليمه عند هذا
القاضي فسلمه عند قاض آخر جاز انتهى **وكذا يبرأ الكفيل بتسليم المطلوب بنفسه وتسليم وكيله**
ورسوله من كفالة هذا قيد في الجميع يعني لا يبرأ الكفيل حتى يقول المكفول سلمت نفسي اليك من الكفالة

الطاهر سراء

بغير بقول زفر
في مسائل

والوكيل والرسول

والوكيل والرسول كالمكفول لا بد من التسليم عنها والا لا يبرأ. اذا علمت هذا ظهر لك ان عبادة
هذا المختصرا وفي بقول من عبادة اكثر فانه جعل القيد خاصا بتسليم المطلوب بنفسه والحال
انه قيد في الجميع كما علمت والله تع اعلم **فان قال ان لم اوف به غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوافق**
به قدرته عليه او مات المطلوب ضمن المال لان الكفالة بالمال معلقة بشرط عدم الموافقة
وهو شرط متعارف يصح تسليمها به فاذا وجد الشرط لزمه المال ولا يبرأ عن كفالة النفس لانها كانت
ثابتة قبلها ولا تنافي كالمكفول باجملة. وقولنا مع قدرته عليه قيد لان ماله اذا عجز لا يلزمه الا
اذا عجز بئوت المطلوب او جنونه وبئوت المطلوب وان ابطل الكفالة بالنفس فانما هو في حق تسليمه
الى الطالب لا في حق المال. وقيد بئوت المطلوب لان الكفيل لو مات لم يوجد شرط الكفالة المعلقة
لان وارثه يقوم مقامه كئوت الطالب فان الكفيل اذا سلمه الى وارثه برئ ولو ابراه الطالب عن كفالة
النفس فلم يوافق به لا يجب له لغير شرطه **ولو اختلف اي الطالب والكفيل في الموافقة بالمكفول**
بان قال الطالب لم يوافق به وقال الكفيل وافقك به فالقول للطالب لانه يتكدر لك **والمالك**
لان على الكفيل لعدم ثبوت الموافقة وبه صرح في الخانية حيث قال ولو اختلفا فقال الكفيل
وافقتك به وقال الطالب لم يوافق به فالقول للطالب والمالك لان على الكفيل لان سبب وجوب
المالك التزام المالك بالكفالة الا ان الموافقة شرط البراءة فلا يجزى بقول الكفيل انتهى وفي البرزخ
وفي ما اذا اعلق المالك بعدم الموافقة لا يصدر الكفيل على الموافقة الا بحجة وببينة ما ذكر في نظم
الفقه قال الكفيل دفعة اليك اليوم الشرط وانك الطالب فالامر على ما كان في الابتداء ولا يمين
على واحد منهما لان كلاهما مدعي الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على المدعي عندنا انتهى
ادعي رجل على آخر مائة دينار ولم يبيتها بانها جيدة او ردية او شريفة او بئنة او مغرورية
لتصح الدعوي **فقال رجل ان لم اوفك به غدا فعليه المائة فلم يوافق به غدا فعليه المائة** وتصح
الكفالتان **والقول له اي قول المكفول له في البيان** لانه يدعي الصحة وتحقيق هذا المقام كما افاده
في العناية انه اذا ادعي على آخر مائة دينار وبيتها بانها جيدة او ردية هندية او مصرية او لم يبيتها
حقا فليعمل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه المائة فطلبه ولم يوافق به غدا فعليه المائة عند اي
حنيفة واي س آخر وقال مجاز لم يبيتها حتى يكتمل ثم ادعي بعد الكفالة مائة موصوفة بصفة لا تسمع
دعواه فلا يتمكن المدعي من مطالبة الكفيل بالكفالة وذلك لوجوب **أدعيها** ان الكفيل على في كفايته
مالا مطلقا عن الغيبة حيث لم ينسبه الى ما عليه بامر متردد قد يكون وقد لا يكون وهو عدم الموافقة
بالمدعي عليه غدا ولا تصح الكفالة على هذا الوجه وان يثبت الاحتمال انه لم يلتزم المالك الذي هو على
المدعي عليه بل التزم ما التزمه على وجه الشك ليعتد المدعي عليه في الحال وهذا الوجه منسوب الى الشيخ
الامام اي منصور الماتريدي وهو كما ترى يقتضي ان لا تصح الكفالة وان يبين المالك وبه صرح في العناية
والثاني ان الدعوي بلا بيان غير صحيحة فلم يجب احضار النفس وحينئذ لا تصح الكفالة بالنفس فلا
يصح ما يعني علمها وهذا منسوب الى الشيخ الامام ابي الحسن الكرخي وهو يقتضي الصحة اذا كان المالك
معلوما عند الدعوي ولها ان المالك ذكر معرفا لانه قال فعلى المائة فينصرف الى ما هو عليه وتكون
النسبة بوجوده فخرج من كونه رسة فكان المالك معلوما والدعوي صحيحة فصحت الكفالة بالنفس
والكفالة بالمال ككونها مبنية على الاولى وهذه النكته في مقابلة النكته الاولى لمجرد وقوله يعني
في الهداية والعادة جرت في مقابلة الثانية وتقريره ان المالك اذا لم يكن معلوما لا بأس به بل لان
العادة جرت بالاجمال في الدعوي في غير مجلس القضاء دفعا لجعل الخصوم والبيان عند الحاجة في مجلس

حله لا غيره بقوله اي للكفيل

القضا فتصم الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين التيقن البيان باطل الدعوى فكانه اراة
 بالمائة المطلقة في الابتداء المائة الذي يدعيها وبينها في الآخر وعلى هذا صحى الكفاية بالنفس
 والمال جميعا ويكنى القول قوله في هذا البيان لانه يدعي صحة الكفاية انتهى وفي الخلاصة قال
 اذا كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه الف درهم ولم يقل اني عليه ففرضي غدا ولم يوف
 به وفلان يقول لا شيء على والطالب يدعي الف والكفيل ينكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل الف
 درهم عند ابي حنيفة وابي ثعلبة الاول وفي قوله الآخر وهو قول محمد لا شيء عليه وهذا يقتضي ان الحاصل ان
 ابا حنيفة ومنه ويستفاد بان الالف يجب على الكفيل بمجرد دعوى المكفول له وان كان الكفيل ينكر
 وجوبه على الاصيل كذا في فتح القدر وفي السراج الوهاج لو ادعى على رجل الف فانكره فقال له رجل
 ان لم اوفك به غدا فاني على فكم يوف به غدا لا يلزمه شيء لان المكفول عنه لم يعترف بوجود المال ولا
 اعترف الكفيل ايضا فصار هذا ما لا متعلقا بخلاف يجوز انتم هذا فينبغي ان لا بد في سبيله الكتاب
 من اقرار المدعي عليه بالمائة والله تعالى اعلى لا يجزى على اعطى الكفيل بالنفس في حد اي حد كان وقود
 اي قصاص وهذا عند ابي حنيفة وقال ابا جعفر في حد القذف والقصاص دون غيرها ولو اعطى كفيلا
 برضاه بلا طلب في حد القذف والقصاص جان ذلك اتفاقا لما انا شرعت لتسليم النفس وهو
 واجب على الاصيل فصحت به كاي دعوى فمال بخلاف الحدود الخاصة لانها تخص حق الله تعالى
 وله اطلاق قوله عليه الصلاة والسلام لا كفالة في حد ولا في الاستيثاق وبناها على الذمة
 والحق التمرقائي في حد السرقة بما في جوارز الكفيل بنفس من عليه اجاعا وفي الاجبار عليها عندها
 وجعله من حقوق العباد ككون الدعوى فيه شرطا بخلاف غيره لعدم اشتراطها ولا يجب الخصم
 بسببها كما لم يكفل عنده بل لزمه الى قيام القاضي من محله فان يرضى والاخلى سبيله وليس بغير الجبر
 عندهما الجبر بالحس وانما هو الامر بالملازمة ولا يجلس بل لزمه فيها اي في الحد والقود حتى
يشهد شاهدان مستوران او عدل يعرفه القاضي بالعدالة لان الجلس هنا التهمة الفساد
 ونهاية المستورين تصح الحكم به فيصلح لاثبات التهمة وخبر الواحد حجة في الديانات والمعاملات
 فثبت بشهادة الواحد التهمة وان لم يثبت به اصل الحق والجلس بتهمة الفساد مشروع لانه عليه
 الصلاة والسلام جلس رجلا بتهمة بخلاف دعوى الاموال حيث لا يجب فيه ما لم يثبت لانها خاصة
 بمقومتها فلا يثبت الا بحجة كالحديث عنه وفي الرمز مغزيا الى الاجناس في التعزير لا يجلس حتى يبال
 عن عدل الشهود وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء الرجال ويجوز فيه العقوب
 فيه الكفاية وهو حق الادبي وفي نوادر ابي ثعلبة رواية بن ساعدة في الذي يجمع الخمر ويشربه ويترك
 الصلاة اجسده واودنه ثم اخرجه ومن نهم بالقتل والسرقة وضرب الناس فاني احبته واخذله
 في السجن الى ان يتوب لان شرا هذا على الناس وشرا الاول على نفسه انتهى ثم لما فرغ من الكفاية بالنفس
 شرع في بيان الكفاية بالمال فقال **ولو كان المال مجهول اذا كان ذلك المال دينيا صحى**
 وصحتها بالاجماع وصحت مع جملة المال لبيان على التوسع ولما جاز شرط الخيارات في الكفيل ثلاثة
 وبذلك عليه اجماع على صحتها بالذمة مع انه لا يعمل كم يستحق من المبيع كله او بعضه والدين الصحيح
هو ما لا يفسد الا بالاداء او الابدان ثم فرغ على ذلك بقوله فلا يصح بدل الكتابة لانه يفسد
 بدونهما بالتعجيل وكذا لا يجوز بدل البعائية عنده خلافا لما كذا في السراج الوهاج مع انه لا يفسد
 اذ هو لا يقبل التعجيل وكذا لا يصح الكفاية بدني على لينة المكاتب او عبده لان من دخل في مكاتبه
 فهو مكاتب لولا كذا في البرازية بخلاف ارض الشجرة وقطع الطريق فانه دين صحيح فصحت به

فاذا

المعروض العبد

وكذا لا يصح اي بالمال

قوله بالبر

اقول وما يشكل على هذا الاصل الكفاية بالنفقة المقر وضمة غير المستدانة فانها صحيحة مع
 ان دين النفقة ليس بصحة على ما ذكر من التفسير لانه تسقط بموت احد ما وبالطلاق كما تقدم تقرير
 ولم ان من اجاب عن هذا والكفاية من اذ فيه بالاستحسان بحجة اليه لابي ابياس والله اعلى
 وقيل بحالة المال لا حترار عن جملة الاصيل والمكفول له فانها ما نفعه حتى لو قال من غصبك
 من الناس او بايعك او قتلك فانا كفيل لك عنه او قال من غصبته انت او قتلته فانا كفيل له عنك
 لا يجوز الا اذا كانت تسير في المكفول عنه بخوان يقول كفلت لك بمالك على احد هذين فيجوز
 والتعجيل للمكفول له لانه صاحب الحق وفي البرازية شهدا على رجل انه كفل بنفس رجل فعرفه بوجه
 ان جابه لكن لا يعرفه باسمه يجوز له لو قال عند القاضي كفلت لرجل اعرفه بوجه لان الجاهل في الزمان
 لا تمنع صحته ويقال له اي رجل اتيت به وقيل انه هذا خلفت عليه برئت من الكفاية انتهى واطلق صحته
 فمثل كل من عليه المال حرا كان او عبدا ما ذونا او مجورا صبيبا او بالغا رجلا او امرأة مسلما او ذميا
 وكل من له المال لكن في البرازية الكفاية للصبي التاجر صحيحة لانه تبرع عليه وللصبي العاقل غير
 التاجر روايتان انتهى اقول اختار في انفع الوسائل انها تصح بقبول وليه والله تعالى اعلى **بكفلة**
مطلق يصح عنه اي عن فلان **بالف** درهم هذا مثال المعلوم وتصح ايضا بقوله كفلت عنه **بمال**
عليه اي بالذي ثبت له عليه اي عن فلان هذا مثال المجبور ويصح ايضا بقوله كفلت عنه **بما يدر**
في هذا المبيع يعني اذا استحق المبيع في دين المشتري ولزمه غرامة الثمن وهذا هو ضمان الذمة وهو
 الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع وفي البرازية من آخر الدعوى في فضل الاستحقاق وان استحق
 المبيع وله كفيل بالذمة لا يرجع على الكفيل بقيمة البتة والغرض انتهى وفي السراج الوهاج فاذا استحق
 المبيع كان للمشتري ان يخاصم البايع او لا فاذا ثبت عليه استحقاق المبيع كان له ان ياخذ الثمن من ايها شاء
 وليس له ان يخاصم الكفيل ولا في ظاهر الرواية وعن ابي ثعلبة ذلك واصفوا ان المبيع لو ظهر خرا كان
 له ان يخاصم ايها شاء انتهى وتصح ايضا بقوله **ما بايعت فلا فاعلي وما غصبك فلا فاعلي** وهذا
 من امثلة الكفاية بالمجهول وقيل كالمكفول له والمكفول عنه لانه اذا كان اخرها مجهولا لا تصح الكفاية
 في المبسوط ولو قال اذا بيعته شيئا فهو علي فباعه متاعا بالف درهم ثم باعه متاعا بعد ذلك بالف
 درهم لم يكفيل الاول دون الثاني لان حرف اذا يقتضي التكرار بخلاف كلما ومما اذا متي وان
 ولورجع الكفيل على هذا ضمان قبل ان يبايعه ونهه عن مبايعته ثم باعه بعد ذلك لم يلزمه شيء لان
 لزوم الكفاية بعد وجود المبايعه وتوجه المطالبة على الكفيل فاما قبل ذلك فهو غير مطلوب بشيء
 ولا ملزم في ذمته شيئا فيصح رجوعه بوضوح ان بعد المبايعه انما او جبتا المال على الكفيل دفعتا
 للضرورة عن الطالب لانه يقول انما اعتمدت في المبايعه فمعه على كفاية هذا الرجل وقد انفع هذا الغرور
 حين ناه عن المبايعه انتهى وفي الاول الجدية لو قال رجعت عن الكفاية قبل المبايعه ثم باعه لم يلزم
 الكفيل فرق بين هذه المسئلة وبين الكفاية بالذمة حيث قال اذا رجع الكفيل قبل الذمة لا يصح والفرق
 ان في هذه المسئلة هذه الكفاية مبنية على ما هو غير لازم والمبني على الشيء يكون تبعاله وتبع غير لازم لا يكون لازما
 ولوم يقل بايعه فهو قابل دلاله والامر غير لازم والمبني على الشيء يكون تبعاله وتبع غير لازم لا يكون لازما
 فاما الكفاية بالذمة غير مبنية على ما هو غير لازم مكررا في البحر او غلقت بشرط صريح ملايم اي تصح
 الكفاية اذا غلقت بشرط موافق وهو ان يكون الشرط سببا لوجوبه بخوان **استحق المبيع** اي حق قوله
 ان استحق المبيع مستحق فعلى الثمن فان استحقاق المبيع شرط وجوب الحق في ذمته وجاز التعليل به
 لما عيى الشرط او بشرط **لا تخان الاستعفاء بخوان قبل مريد** اي كقوله ان قبل مريد فعلى ما عليه

في المطلق نظر

ما يجب على البايع
 فبعدم هو بالخيار
 ولا يرجع على الكفيل
 محص

من الذين وهو اي زيد مكفول عنه والواو للحال فان قد و منه سبب موصول للاستيفاء منه ولم يذكر
بعض الشارحين لكنهم مفهوم قوله وهو مكفول عنه وقوله كره قولنا في بحر حيث قال ومنه انه لو علمنا
بقدر زيد الاجنبي لم يصح وظاهر ما في القنية الصحة على الاصح قال فيها لا يصح التعليق بشرط غير
مستعار في كل قول الدار وقد زيد الا ان الاصح ما ذكر ابو نصر انه يصح بقدر زيد في تحفة الفقهاء
انتهى قال وهو باطلا قد شامل لان جنبي ولكن ينبغي ان يحمل على انه مكفول عنه لقول الاكل في العناية قيد
بكون زيد مكفول عنه لانه اذا كان اجنبيا كان التعليق به كما في هبوب النخ انتهى وهكذا في فتح القدير
والحق انه لا يلزم ان يكون مكفول عنه قال في البداهة لان قد و منه وسيلة الى الاداء في الجملة لئلا يكون
مكفول عنه او مضاربه وبذلك عليه ما قد مشاه من الاصح انتهى او بشرط **لنغزوه** اي لتعذر الاستيفاء نحو
قوله **ان غاب زيد عن المصر فعلى ما عليه من الدين فخص حمله الشروط** التي يجوز تعليق الكفالة بها كذا
في الرهن **ولا يصح** تعليق الكفالة **بمخون ان هبت النخ او جأ المطر لانه** تعليق بالخطر فلا يصح كالبيع وذكر
في الهداية والكافي انه ان علق به تصح الكفالة ويجب المال حالا وهذا سهل لان الحكم فيه ان التعليق لا يصح
ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علقه بدخول الدار ونحوه ما ليس بملائم نعم لو جعل الاجل
في الكفالة الى هبوب النخ ونحوه لا يصح التاجيل ويجب المال حالا لا ذكره العيني **ولا تصح** الكفالة ايضا
بجهالة المكفول عنه او بجهالة المكفول له نحو ما ذاب لك على الناس او لاحد منهم فعلى قال
في شرح الطحاوي ولو قال لرجل ما ذاب لك على احد من الناس فهو على فانه لا يصح لجهالة المضمون عنه
وكذلك لو قال ما ذاب عليك لاحد من الناس فهو على فانه لا يصح لجهالة المضمون له وفي نوادرهم
عن محمد بن ابي اسحق قال لا يصح ما عصبك فلان وما سرقك فاني له ضامن جاز ذلك الضمان ولو قال ما عصبك اهل
هذه الدار فانا له ضامن فهو باطل حتى يشي ايسا نابعينه وفي الخلاصة رجل قال لودع ان اتلف
الموعد وديعتك او جحد فانا ضامن صح بخلافه ان اكل سبعة انتهى وفيه الفصول العادية بجهالة المكفول
عنه في الكفالة المضافة كانه في قوله ان عصبك انسان شيئا فانا كنفيل مانعة جواز الكفالة وجهالة
المكفول عنه في الكفالة المرسلة غير مانعة هكذا ذكر في الاصل وذكر شيخ الاسلام في الجامع في كتاب
الصالح من قال لغيره اسلك هذا الطريق فان اخذ مالك فانا ضامن فلكه فاخذ ماله كان الضمان صحيحا
والمضمون عنه مجبول ومع هذا جاز ان الضمان وفيه تهذيب القلاء بشي واخر كفا لشرح الطحاوي لو قال
ما ذاب لك على الناس او على احد من الناس فعلى لا يصح لجهالة المضمون له وكذلك لو قال ما ذاب لك الناس
او لاحد من الناس عليك فعلى لا يصح لجهالة المضمون له وكذلك لو قال ان اسلمت لك مالا احدا فانا ضامن
لا يصح كذا ذكر في الجامع في الفتاوى وفيه العدة لو قال ان عصب فلان ماله او واحد من هؤلاء القوم
فانا ضامن صح ولو قال ان عصبك انسان فانا ضامن لا يصح وكذلك لو قال ان اكل ابنتك سبع او اتلف
مالك سبع فانا ضامن لا يصح انتهى وفي السراجية قال لصيفه وهو يخاف على دابة من الذئب ان اكل الذئب
جارك فانا ضامن فاكله الذئب لم يضمن **رجل باع** من رجل شيئا بتعريف رجل وسلك العين وغاب المشتري
لا يجب على المرفوع شي هكذا ذكر وهو الصحيح وهو رواية الاصل وذكر في فتاوى مستخرج سمرقند ان الضمان
على المرفوع والصحيح ظاهر الرواية وتام المسئلة في الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفتاوى **او ما ذاب**
الناس او احد منهم فعلى هذا مال جهالة المكفول له وهي تمنع صحة الكفالة كاجز به مذكور في مختصر
وعنه في شرحه الى العادية وبه صرح في البحر الرائق **ولا تصح** الكفالة **بفقره** وقصاص لان شرطها
كون المكفول به مقدورا لتسليمه من الكفيل وهذا ان ليس كذلك وانما قال بنفسه وقصاص احتراز عن
الكفالة بنفس من عليه الحد والقصاص فانها يجوز صرح به في المباني و اشار اليه في الهراية ذكره في البحر

قيد بذكر المكفول له والمكفول عنه لانه
اذا كان احدا جاز به لا يصح الكفالة

قال في الهداية
في القنية

ثم قال وقد مشاه انه لا يجوز بنفس من عليه في الحد والخاصة **ولا تصح** ايضا **بجهالة معينة**
مستأجرة له وخدمة عبدين معينين مستأجر لهما اي للخدمة العجن عن التسليم لانه استحق عليه الحبل
على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة اخرى لا يستحق الاخره لانه اي بغير العقود الاثري ان المخرج لو
حمله على دابة اخرى لا يستحق الاخره فصار عاجزا ضرورة وكذا العبد للخدمة بخلاف ما اذا كانت الدابة
غير معينة لان الواجب على المخرج الحبل مطلقا والكفيل يقدر عليه بان يحمله على دابة نفسه **ومبيع ومرفوع**
وامانة اي لا تصح الكفالة بذلك **اما الكفالة بالمبيع** للمشتري فلان المبيع مضمون بغيره وهو الثمن
والكفالة بالاعيان المضمونة وان كانت تصح عندنا خلافا للشافعي لكن انما تصح بالاعيان المضمونة بنفسه
كالبيع ببيع فاسد او المقبوض على سؤم الشراء والمقبض لا بما كان مضمونا بغيره كالمبيع والمرفوع
لان من شرطها ان يكون المكفول مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج الا بدفعه او دفع بدله والمبيع
قبل القبض ليس بمضمون على البائع حتى لو هلك لا يجب عليه شي وانما يفسخ به البيع والمرفوع غير مضمون
على المرتين بنفسه وانما يفسخ دينه اذا هلك فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل وهو ليس بواجب على الاصيل
اطلقه فمثل ما اذا ضمن الرهن عن المرتين للرهن او عكسه كذا في جامع الفصولين **واما الامانة** كالوديعة
ومال المضاربة والشركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر فلا يمكن جعلها مضمونة على الكفيل وهي
غير مضمونة على الاصيل **وقالوا** ردة الوديعة ليس بواجب على المودع بل الواجب عدم الخلع عند طلب المودع
فلا يجب على الكفيل تسليمها صحيحة **قيد** بالكفالة بالعين لان الكفالة بتسليمها امانة او مضمونة صحيحة
وقايد حبيزة الترام احضار العين وتسليمها ولو عجز بان مات العبد المبيع او المستأجر او الرهن
انفسيت الكفالة وزان الكفالة بالنفس سوا **وما ذكر** شمس لاية السرخسي ان الكفالة بتسليم العانة
باطلة **فقد نص** في الجامع الصغير ان الكفالة بتسليم العارية صحيحة وكذا في المبسوط **ونص** القدروري
انها بتسليم المبيع جارية ونص في التختة على جميع ما اورناه ان الكفالة بتسليم صحيحة **والوجه** عندي
ان لا فرق بين الملاك الاول من الوديعة ومالك المضاربة والشركة وبين العارية وما مع من الامانات
اذ لا شك في وجوب الرد عند الطلب فان قال الواجب التحلية بينه وبينها بعد احضارها اليها ونحن
نعتي بالرد بما هو لازم من هذا ومن محل الرد واليه **قال** في الذخيرة الكفالة بتسليم المودع من الاجد
صحيحة كذا في فتح القدير **وصح** اي المتكفيل يضمن الكفالة **لو كان** المكفول به **مشترا** اي من مبيع لانه
دين صحيح على المشتري **وكذا اذا كان** **مختصوبا** لانه مضمون بعينه فان كان المضمون عينا قايما فليضمن
ايضا من احضارها وتسليمها وقيمتها ان هلك وان كان المضمون مشتمكا فالمضمون قيمته **وفي السراج**
الوجه ولو ادعي على رجل عصب الف درهم وهي في يده او منزله او ادعي شيئا يكون دينان من مكمل او بوزن
فضله رجل ما ادعي كان على الضامن ان ياتي بذلك الشيء بعينه فان لم يات بذلك الشيء لم يضمن حتى يستخذه
المدعي على المدعي عليه **وان ادعي** العا مستهلكا او كثر مستهلكا فضمنه رجل فهو ضامن من ساعته وان
لم يفته المدعي بعينه لان العين ما اتمت باقية فالضمان ينصرف الى احضارها وتسليمها الا بعد الاستحقاق
وان كانت هائلة فالضمان ينصرف الى القيمة فصار ضمانه دالة على الاعتراف بالضمان انتهى **وكذا اذا كان**
مقبوضا على سؤم الشراء اي على طلبه بعد تسمية الثمن لانه مضمون عليه حتى اذا هلك عند يجب
الضمان عليه اذ القيمة تقوم مقامه فامكن ايجابه على الكفيل وليستثنى من الثمن ما اشترى به صبي
مخجور عليه فكفل به رجل او كفل بالردك بعد ما قبض الصبي الثمن لم يصح الكفالة لكونه كفل بالثمن بضم
على الاصيل وان كفل بالردك قبل قبض الصبي صح كذا في الخانية **ومن ما تصح** به الكفالة من الاعيان
بدل الصالح عن الدملو كان عدا فكفل به انسان صح فان هلك قبل القبض فخلية قيمته **ومما** المرفوع والغلام

لان هذه الاشياء لا تبطل بصلوات المعلن كذا في الخافية. ولو كفل بالثمن فاستحق المبيع بري الكفيل
 ولكن لو رده ببيع بقضا او بغير قضاء او بغير روية او بشرط ولو كفل المشتري بالثمن لم يبرأ ثم استحق
 المبيع بري الكفيل ولو رده ببيع بقضا او بغير قضاء او بغير روية او بشرط ولو كفل المشتري بالثمن لم يبرأ ثم استحق
 او بصفه قبله بري الكفيل عن الكفل في الاول وعن النصف في الثاني حكاه لمرأة النوج. ولو كفل بالثمن
 ثم ظهر فساد البيع رجع الكفيل بما دفعه ان شاء على البايع وان شاء على المشتري وان فسد بعد صحته بان
 الخلفاء شرطوا فساد الرجوع على المشتري على البايع كذا في البحر فساد عن التارخانية وكذا اذا كانت
مبيعا فاسدا لان المقبوض في البيع العاسد مضمون عليه حتي اذا هلك يجب عليه قيمته ولا يصح
 الكفالة ايضا **بقول الطالب** وهو المكفول له او ما يقوم مقامه من وكيل او فضولي **في مجلس**
العقد عندها لانه تصرف في حق المكفول له فلا يصح الاقبوله ورضاه. وقال ابو ترس هي جائز لانه
 لانه لم يشترط حضور المكفول به ولا حضور المكفول عنه فلا يشترط حضور المكفول له وللخلاف
 في الكفالة بالنفس والماله جميعا وبكفيل ان يخرج نفسه عنها قبل اجازة بقول الفضولي كذا في شرح
 المجمع والحقايق وصريح فيما بان شرط العقد فيها لا يتوقف على ما ورا المجلس الا ان يقبل عن الطالب
 فضولي فانه يصح ويتوقف على اجازته. وفي البرازية الفضولي لو فسخ الموقوف لا يصح وفيها ان الفتوى
 على قول الثاني. قلت قال الطرسوسي في نفع الوسائل بعد ان ذكر الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد
 وبين ابي ترس كذا ذكرناه والفتوى على قولها انتهى. وفي تصحيح الشيخ قاسم والخيار قولها عند المحمدي الحنفى
 وغيرهما ذكر الطرسوسي ايضا ان قول صاحب البدائع في الذي يرجع الى المكفول له ان يكون عاقل فلا
 يصح قبول المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل لانها ليست من اهل القبول ولا يجوز قبول وليها عنها لان
 القبول مقبض من وقع الايجاب له ومن وقع له الايجاب ليس من اهل القبول ومن لم يقع الايجاب له فلا يصح
 قبوله هذا آخر كلامه وهذا مشكل بخالف لبقية الكتب والقواعد وقد صرح غيره بخلاف ما قاله فانه ذكر
 في النهاية ولو كفل للصبي ان كان مجورا عليه فان خاطب وليه وقبل صحته الكفالة وان خاطب اجنبيا
 وقبل عنه يتوقف على اجازة وليه وان لم يخاطب وليه ولا اجنبيا وانما خاطب الصبي فالمسئلة على الخلاف
 على قول ابي حنيفة ومحمد لا تصح الكفالة وعلى قول ابي ترس تصح. وذكر في المحيط الكفالة للصبي لا تجوز الا
 ان يخاطب وليه عنه عندها وقال ابو ترس تجوز لان عنده قبول المكفول له ليس بشرط لصحة الكفالة
 وعندنا شرط وقبول الصبي لا يصح فان كان ابو الصبي ووليده يخاطبه في الكفالة فذلك جائز في قولهم جميعا
 لانه قبول صحيح قائم مقام قبول الصبي هذه عبارته. والذي يظهر ان صاحب البدائع حصل له سهم في هذه
 المسئلة. فالذي يظهر ان يعمل بما قاله غير ما هو موافق للموافقات نقلناه ولا يلتفت الى ما ذكره في
 البدائع انتهى وهذا حكم الايشا **ولو اخبر عن حال غيبة الطالب او كفل وارث المريض عنه** ذلك
 في الصورتين من غير قبول اتفاقا ولو اختلفا فقال الطالب اخبر وقال الكفيل كان ايشا قال لقول
 للطالب كذا في البرازية. وفي السراج الوهاج لو قال فممت ما ففان على فلان وهما غائبان فقبل فضولي
 لم يلزمهما فاجازا فان اجاز المطلوب او لاه الطالب جازت وكانت كفالة بالامر وان كان على العكس جازت
 وكانت بغير الامر وان لم يقبل فضولي عن الطالب لم يجز مطلقا عندها وكذا لو كان الطالب حاضرا وقبل
 وزجني المطلوب فان رجعي قبل قبول الطالب رجع عليه وان بعد فلا رجوع انتهى. **واما الثانية** فضوليها
 بان يقول المريض لو ارشدتك فلان عني بما على من الدين فكفل به مع غيبة العزم لان ذلك وصية في الحقيقة
 ولهذا يصح وان لم يتم المكفول لم يلزم ولهذا قالوا انما تصح اذا كان له مال او يقال انه قائم مقام الطالب
 لحاجته اليه تصرفا لانه وفيه نفع للطالب فصار كما اذا حضر بنفسه وانما يصح هذا اللفظ ولا يشترط التقبيل

لا يبرأ من الدين

لانه يراد به التحقيق دون المسامحة ظاهرة في هذه الحالة فصار كالامر بالنكاح. **قيد بالوارث**
 لان المريض لو قال ذلك لاجنبى اختلف المسامحة فيه فمنهم من قال بالجواز تنزيلا للمريض منزلة
 الطالب ومنهم من قال بعدمه لان الاجنبى غير مطالب بقضا دينه بلا التزام وكان المريض والصحيح
 سواء الاول اوجه كذا في فتح القدير وحقق انها كفالة لكن يرد عليه توقفها على المال كما قدمناه وقام
 بتحقيقه يطلب من الجار ايق. **ولا تصح الكفالة ايضا عن ميت مفلس** بان لم يترك مالا وعليه ديون
 عند ابي حنيفة وقال لا صححة لما روي انه عليه الصلاة والسلام اتي بخنزة رجل من الانصار فسالك
 هل عليه دين قالوا نعم درهان او دينار فامتنع من الصلاة فقال صلوا على اخيكم فقاموا بوقادة فقال
 لها على يا رسول الله فضلى عليه ولانه كفل بدين ثابت لانه وجب لحق الطالب ولم يوجد لمسقط ولهذا
 يبقى في حق احكام الآخرة ولو تبرع به انسان يصح وكذا يبقى اذا كان به كفيل وله انه كفل بدين ساقط
 لان الدين هو الفعل حقيقة ولهذا يوصف بالوجوب لانه في الحكم مال لانه يؤول اليه في المال وقد
 عجز بنفسه وبخلفه ففات عاقبة الاستيفاء فيسقط ضرورة والتبرع لا يعتد قيام الدين واذا كان
 له كفيل او مال يخلفه قال ايضا الى الادا باق. **اطلعه فمئل** ما اذا كان الكفيل اجنبيا او وارث
 الميت ولو ابيه كذا في البحر فساد عن المعراج. **والجواب** عن الحديث انه يحتمل الاقرار عن كفالة ميت
 والارث والوعد وحكاية الفعل لا عموم لها. **وقيد بالكفالة بعد موته** لانه لو كفل في حياته
 ثم مات مقلتا لم تبطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يبطل الرهن لان سقوط الدين
 عنه في احكام الدنيا في حقه للضرورة فيقتدر بقدرها فابقينا في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة
 كذا في المعراج. **وبما قريناه** على ان الميت المفلس من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه ويستثنى من بطلان
 مسئلة في التخيير من بين الموت من عوارض الاهلية لو تقويت الدمة بالموت بعد الموت صحته الكفالة
 به فان حضر ميتا على الطريق قبلت به حيوان بعد موته فانه ثبت الدين مستندا الى وقت سبب الحضر
 الثابت حال قيام الدمة والمستند ثبت او لا في الحال ويلزمه اعتبارا في وقتها حينئذ به لكونها محل
 الاستيفاء انتهى كذا في البحر **ولا يصح بالثمن للموكل ولا يصح لرب المال به** يعني كفالة الوكيل للموكل
 بالثمن وكفالة المضارب لرب المال بالثمن فيما باعاه غير صحيحة لان حق القبض لها بحصة الاصل
 في البيع ولهذا لا يتطل موت الموكل ورب المال وبجزله ولو اجاز ان يكون الموكل وكفيل عن الوكيل في
 القبض ورب المال عن المضارب والوكيل والمضارب عزله لرجوع الحقوق اليهما وبشرط ان يكون الموكل
 ان لا شيء عليه للموكل ورب المال وحيث لو خلف ان لا شيء عليه للموكل والمضارب. **ولا تصح الكفالة**
للمشرك برين مشترك فيما اذا باع شيئا مشتركا معقدا واحدا لانه يصير ضمانا لنفسه لانه ما
 برين مشترك يورثه المشتري او الكفيل من الثمن الا وهو مشترك بينهما ولانه يورث الى قيمة الدين
 قبل قبضه وانه لا يجوز. **قيد بقوله** صفقة واحدة لانها لو باعاه صفقتان بان سمي كل منهما نصيبه
 ثمنهما ضمانا احدهما نصيبه للآخر لا متياز نصيب كل منهما فلا شركة. **وعبارة** هذا المختصر اولى
 بالقبول من عبارة الكنتي لان عبارة الكنتي مقيدة بما اذا بيع عند صفقة والحكم ليس يقتضيه هذا
 ويدل عليه ما في الخافية بجلان لها على رجل دين فكفل ادها لصاحبه بحصته من الدين لا تصح كفالة
 ولو تبرع ادها باءا نصيب صاحبه من الدين كان جائزا وكذا الرجل اذا مات وله دين على رجل وترك
 ابنين فكفل ادها لاجنه عن الدين بحصة اخيه لا تصح الكفالة ولو تبرع ادها فادعي حصته صاحبه
 من الدين صح تبرعه وهو بمنزلة الوكيل بالبيع اذا كفل بالثمن عن المشتري لا تصح كفالة ولو تبرع باءا
 الثمن عن المشتري صح تبرعه انتهى. وفي جامع الفصولين لها دين مشترك على آخر فضمن ادها نصيب صاحبه

ولا الكفيل به

بكذا عبارة التخيير وقت السبب
 وهو الحضر
 وبكذا انظر صاحب البحر في شرحه على الكفاية
 ثم قال بواحدة به على ان قوله لا يصح الكفالة
 عن الميت المفلس كذا في نسخة على عموم
 الخروج مشتمل على خبر ابي حنيفة والتقرير
 فيها اولى من حال التخيير فانه قال ان خلف
 فانه اشبه بعد موته برهن ضمان النفس
 على عاقلة وضمان المال في ماله انتهى
 بلفظه

لم يجز فيرجع بما ادي بخلاف ما لو اده من غير سبق ضمان فانه لا يرجع بما ادي ولو توى نصيبه
على المديون مرفى في مسائل التركة وفي صورة الضمان يرجع بما دفع اذا افضاه على فساد فيرجع كالم
اوي بكت له فاسدة ونظيره لو كفل ببدل الكفاية لم يصح فيرجع بما ادي اذا حب انه يجز على ذلك
لضمانه السابق وبمثل له لو ادي من غير سبق ضمان لا يرجع كسبره وكذا وكيل البيع اذا ضمن الثمن
لموكله لم يجز فيرجع ولو ادي بغير ضمان جان ولا يرجع انتهى **وبالعمدة** لا يشاء المراد بها الاطلاء ما على
الصك القديم وعلى العقد وعلى حقوقه وعلى الذك وعلى خيار الشرط فيتعذر العمل بها قبل البيان
فيستل المحالة بخلاف ضمان الذك فانه صحيح لانه عبارة عن ضمان الثمن عند استحقاق المبيع وهو
مستلوه وقد وردا التمسك فان قلت ينبغي ان يصرف الى ما يجوز الضمان به وهو الذك بصحبه لضرته
قلت انما يصرف اليه لان فراغ الزمة اصل فلا يثبت الشغل بالثك والاحتمال ولا يصح الكفاية
بالخلاص وهذا عند ابي حنيفة وقال ابي حنيفة بتا على تغييرها بتخليص المبيع ان قدر عليه ورة
التم ان لم يقدر عليه وهو ضمان الذك في المعنى واو حنيفة فستر بتخليص المبيع لا محالة ولا
قدرة له عليه لان التمسك لا يمكنه منه ولو ضمن بتخليص المبيع او رد الثمن جان لا مكان الوفا به وهو
تسلية ان اجاز المستحق او رده ان لم يجز فالخلاص راجع الى التمسك **ولو كفل بامر** اي بامر المطلوب
وهو من يجوز اقراره على نفسه بالديون وبذلك التمسك كاي في الجوهر **رجع الكفيل بما ادي عليه**
اي على المطلوب لانه وفي دينه عليه بامر معناه اذ ادي ضمن اما اذا ادي خلافه بان كان الدين
المكفول به جديا فادى رديا او بالعكس يرجع بالمالك المكفول به لا بما ادي لانه ملك الدين بالاداء
فترك منزلة الطالب كما اذا ملكه بالجهة او بالارث بان مات الطالب والكفيل وارثه او وصيه له
حال حياته وهو جائز للكفيل وان كانت لا تجوز لغرض عليه الدين لانه ينقل الدين عليه بمقتضى
الجهة ضرورة وله نقله بالحالة او بجعل كدنيين للضرورة بخلاف ما مور يقضا الدين فانه
يرجع بما ادي ان ادي من الدين وان ادي اجد لم يرجع الا بالدين لان حق رجوعه انما هو بالاداء
بامر ولذا لا يمكنه لو وجب له فيرجع بما ادي ما لم يخالف امره بالزيادة او بغيره **آخر** والمراد بالامر
في قوله ولو كفل بامر ان يستعمل كلامه على لفظة عني كما ان يقول كفل عني او ضمن عني لفعل فلوقال
ضمن الالف التي لفعل عني لم يرجع عليه عند الاداء لجواز ان يكون المصدر لرجوع او يتطلب التمسك
فلا يلزم المالك كذا في فتح القدير وخرج عنه كاي في البحر مسئلة في الخاتمة لوقال اذ دفع له كل يوم
دورها على ان ذلك على قدر دفعه كل يوم حتى اجتمع مال كثر فاكل على الكفيل انتهى قال وبه علم ان لفظة
عني ليست شرط بل هي وما تمام مقامها وهو على ان ذلك على وكذا الخلف يرجع بالاجماع وان لم يقل عني
والخلف هو الذي يعتاد الرجل مدابنته والاخذ منه ووضع الزمام عنده والاستحسان منه كذا في فتح
القدير **وان كان الكفيل بغيره** اي بغير امر اي امر المطلوب لا اي لا يرجع عليه لانه متبرع باذنيه
اطلقه فكل ما اذا كفل بغير امر ثم اجازها لان الكفاية لزمته ونفذت عليه بغير امر غير موجبة للرجوع
فك تنقله موجبة له كذا في الحا في وهذا اذا اجاز بعد المجلس اما اذا اجاز في المجلس فانما تبصر موجبة
للرجوع كذا في الفصول العادية **ولا يطالب كفيل اصيالك** مكفول به **قبل ان يؤدى الكفيل**
عنه اي عن الاصيل لانه انما التزم المطالبة وانما يتملك الدين بالاداء فلا يرجع قبل التملك
والكفيل اخذ الرهن من الاصيل قبل ان يؤدى عنه ذكره قاضيان حيث قال كفل عن رجل بال ثم ان
المكفول عنه اعطى الكفيل رهنا ذكر في الاصل انه لو كفل بمالك مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه
رهنا بئذ اجاز ان ياتي **فان لو زعم** الكفيل من جهة الطالب **لا دعه** اي لان هو الاصيل ايضا حتى يخلصه

بما ادي

بما ادي

على

اي لو زعم

واذا حبسه له

واذا حبسه له اي للكفيل **حبسه** اي حبس المكفول وهو مقيد بما اذا كانت الكفاية بامره
كما في البرازية والافلاكية لانه لا يصح له ما اذ دخله ليجلصه وقيد في السراج الوهاج ايضا
بما اذا لم يكن على الكفيل المطلوب دين مثله والافلاكية زعمه والله تعالى اعلم **وبري الكفيل بما اده**
الاصيل لان براءة الاصيل توجب براءة لانه لا دين عليه في الصحيح وانما عليه المطالبة لتسجيل
بقا وهايك دين هكذا ذكر الزيلعي تبعا للضمانية وظاهره كاي في البحر ان القائل بان الكفيل عليه
دين لا يبرأ بآداء الاصيل عنده وليس كذلك بل يبرأ اجماعا لان تعدد الدين عند القابل به حكمي
فيستقط بآداء واحد انتهى **ولو ابرأ الطالب الاصيل** وهو المطلوب **او اخر** الطالب **عنه** اي الاصيل
بان اجل دينه **بري الكفيل** في الصورة الاولى **وقاخر** الدين **عنه** اي عن الكفيل يعني يتاخر
في حقه ايضا لانه ليس عليه الا المطالبة وهي تبغ للدين فتسقط بسقوطه وتناخر بتاخره
وانما قال ابرأ الاصيل ولم يقل لو بري الاصيل لانه لا يلزم من براءة براءة لما في الخاتمة ضمن
له الفاعل فلان فبره فلان انه كان قضاء اياها قبل الكفاية فانه يبرأ الاصيل دون الكفيل
ولو بره لانه قضاء بعد ما يبرأ ان انتهى فقد بري الاصيل في الوجه الاول فقط وفي السراج
الوهاج ويشترط قبول الاصيل البراءة فان ردها ارتدت وهل يعود الدين على الكفيل فيه قولان
وموت الاصيل لقبوله وفي النهاية ان ابرأ الاصيل وتاجيله يرتدان بالرد وابرأ الكفيل يرتد
بالرد واما تاجيله فلا يرتد بالرد انتهى كذا في البحر وفي القنية براءة الاصيل انما توجب براءة
الكفيل اذا كانت بالاداء او بالابراء فان كانت بالخلف فلا لان الخلف يفيد براءة الخالف
فحبس **وفيما** طالب الدين الكفيل فقال له اصبر حتى يجي الاصيل فقال الدين لا يتعلق على
الاصيل انما يتعلق عليك فالجواب انه ليس للدين ان يطالبه بعد ذلك ولكن قيل لا يسقط حقه
في المطالبة وهو المختار لان الناس لا يريدون به نفي التعليق اصله وانما يريدون نفي التعليق
الحثي وفيه التعليق به تعليق المطالبة انتهى **ولا يتبع كس** اي الحكم المذكور وهو ان براءة الكفيل
لا توجب براءة الاصيل ولا التاخير عنه يوجب التاخير عن الاصيل لان عليه المطالبة وبقا الدين
على الاصيل بدونه جان بخلاف ما اذا كفل بمالك الحال مؤجلا الى شهر مثلك حيث يتاخر عن الاصيل
ايضا لانه لا مطالبة على الكفيل حال وجود الكفاية فانصرف الاجل الى الدين ذكره الزيلعي
وغیره **واذا اخل الدين المؤجل على الكفيل بموته** اي بموت الكفيل **لا يعمل على الاصيل** قال في
الفقهاء ويالوا لاجية ولومات الكفيل قبل الاجل هل عليه لان الاجل يسقط بموت من له الاجل
فان ادي ورثته لم يرجعوا على المطلوب الا الى اجله لان الكفيل انما يستحق الرجوع على الاصيل بالبراءة
وقد التزم الدين مؤجلا فلا يستحق الرجوع بالدين مجلا ولا تقوم الورثة مقامه في الرجوع انتهى
ومثله في شرح الوهبانية والجمع **كالاجل** الدين المؤجل على الكفيل **اذا اخل على الاصيل** اي
بموته وبه صرح في الوهبانية ايضا حيث قال ولومات المطلوب قبل اجله هل عليه ولم يعمل على
الكفيل اما الاصيل فلا نه مات من له الاجل واما الكفيل فلا نه لو اسقط الاصيل في حياته الاجل
يسقط في حقه ولا يسقط في حق الكفيل لانه يريد ان يلزم الكفيل زيادة لم يلزم الكفيل فكذا اذا
سقط الاجل بموته انتهى **صالح احد** اي الاصيل والكفيل **رب المال** عن الف الذي هو دين
عليه **على نصفه** اي الالف وهو خمسمية درهم **براءة** اي الاصيل والكفيل اما اذا صالح الاصيل
فطاهر لانه بالصلح يبرأ وبرأه توجب براءة الكفيل واما اذا صالح الكفيل فلا نه اضافته الى الالف
الدين وهي على الاصيل فبري عن خمسمية فبرأه توجب براءة الكفيل ثم يبرأ جميعا عن خمسمية باذنه الكفيل

ع
في الدرو لو ابرأ الطالب الكفيل
برأه وان لم يقبل

ويرجع على الاصيل خمسة ان كانت الكفالة باثمة بخلاف ما اذا صالح على جنس آخر لكونه
مبادلة فلكه فرجع بالالف . اطلقه فمثل ما اذا شرط الكفيل براءة الاصيل او لم يشترط
شيئا الا اذا شرط براءة الكفيل وحده **فببراءة الاصيل** ذكره النبي في شرح الكفن
وليس المراد ان الطالب ياخذ البدل مقابل براءة الكفيل عنها وانما المراد انما اخذ من الكفيل بحسن
مقاصد دينه ويرجع بالالف على الاصيل قال في الحصرية ولو كان صالحا عما استوجب من الكفالة
لا يبرأ الاصيل لان هذا ابراء الكفيل عن المطالبة انتهى قال في النهاية اي ما وجب بالكفالة وهو
المطالبة صورته ما في الميسر لو صالحه على مائة درهم على ان ابراء الكفيل خاصة من الباقي رجع
الكفيل على الاصيل مائة ورجع الطالب على الاصيل بستمائة لان ابراء الكفيل يكون فسخا للكفالة
ولا يكون اسقاطا للاصل الدين انتهى وهكذا في فتح القدير والله اعلم **صالح الكفيل الطالب**
على شيء ليس بربه عن الكفالة لم يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل قال في التتارخانية
الكفيل بالنفس اذا صالح الطالب على حسين دينار على ان ابراء من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا
يبرأ عنها ولو كان كفيل بالمال والنفس عن انسان واحد وصالح على حسين بالشرط بري . ثم قال
الكفيل بالنفس اذا قضى الدين الذي على الاصيل على ان يبريه عن الكفالة فمفعول جاز القضا والبر
واما اذا اعطاه عشرة ليس بربه عن الكفالة بالنفس فبراءة لم يسلم له العوض باتفاق الروايات
وفي براءة من روايت ان انتهى . وفي الخاتمة لو صالح الكفيل الطالب على شيء ليس بربه عن الكفالة لا يصح
الصلح ولا يجب المال على الكفيل انتهى . وهو باطلا قد سأل للكفالة بالمال والكفالة بالنفس
كذا في البحر الرائق **قال الطالب للكفيل برئت الى من المال الذي كفلت به رجع الكفيل**
على المطلوب اي على المكفول عنه بالمال اذا كانت الكفالة بامر الله اي اذا ضمن باجره لان البراءة
التي ابتدأ بها من المطلوب وانما هو الى الطالب لا تكون الا لا ينفك فترجع فصار كاقراءه بالتقضي
منه او التقد منه او الترفع اليه واستغنى عنه براءة المطلوب للطالب لا قراءه كالكفيل **وفي**
برئت او ابرأتك لا اي في قول الطالب للكفيل برئت بفتح التاء او ابرأتك لا رجوع للكفيل
على المطلوب اما في ابرأتك فلا خلاف فيه لانه ابراء لا ينفك الى غيره وذلك بالاسقاط فلم يكن اقراء
بالا ينفك وانت في كل بمنزلة ابرأتك . واما في برئت فتكلم محمد هو مثله لاحتماله البراءة بالاداء اليه
والا يبرأ فيثبت الاداء ولا رجوع بالشك **خلافه في يوسف في الاول** وهو قوله برئت فانه
يقول هو مثل الاول لانه اقرب براءة ابتداء بها من المطلوب والله الا ينفك بدون الابراء **وهكذا**
اي ما تقدم من برئت مع عينة الطالب ومع حضرته يرجع اليه في البيان لانه هو المجل حتى في
برئت الى لاحتمال ان ابرأتك مجازا وان كان بعيدا في الاستعمال حكاه في البحر بصيغة قيل وعزاه
الى النهاية . وفي فتح القدير والحواشي كالكفالة في هذا . قيد بقوله برئت لانه لو كتب في الصك
برئ الكفيل من الدراهم التي كفل بها كان اقراءا بالتقضي عندهم جميعا كقولهم برئت الى بقضيت
العرف فان العرف بين الناس ان الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا حصلت بالا ينفك وان
حصلت بالابراء لا يكتب الصك عليه فجعلت الكتابة اقراءا بالتقضي عرفا ولا عرف عند الابراء
كذا في فتح القدير . اختلف المتأخرون فيما قال المدعي عليه ابرأتني المدعي الذي يدعي على
سنة من قال هو اقراء بالمال كالمالك ابرأتني من المال الذي ادعاه ومنهم من قال لا يكون اقراء لان
المدعي يكون بحق ويبطل انتهى . وفي البرازية من الدعوي البراءة عن الدعوي لا يكون اقراءا
بالدعوي عند المتقدمين وخالفه المتأخرون ودعوي البراءة عن المال اقراء وقول المتقدمين صحيح انتهى

اي على المكفول عنه بالمال

وبطل تعليق

وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالمال **بالشرط** لما فيه من معنى التعليل كما في سائر البراءات
ويروي انه يصح لانه عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق ولهذا
لا يبرأ ابراء الكفيل بالرد بخلاف الاصيل كذا في الهداية وظاهره ترجيح عدم بطلانه بتاعلي الصحيح
كما ذكره شيخنا في بحر . ثم قال وقد كرر ان يعلم انه لا يصح التعليل ايضا وان لم يكن عليه الا المطالبة
لما فيه من تعليل المطالبة وهي كالدين لانها وسيلة اليه والتعليل لا يقبله . وفي الخاتمة لو
قال للكفيل اخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا اخرج لم يصح خراجا انتهى . فنثبت ان ابراء الكفيل
ايضا يبرأ بالرد . وفي المصراع قيل المراد بالشرط الشرط المحض الذي لا منفعة للطالب فيه اصلا
كخول الدار ومحى العذر لانه غير متعارف اما اذا كان متعارفا فانه يجوز ان ينعقد الكفالة لما في
الايضاح لو كفل بالمال والنفس وقال ان وافيتك عدا فانا بري من المال فوافاه عدا يبرأ من المال
فقد جوز تعليق البراءة عن الكفالة بالمال وكذا اذا علق البراءة باستيفاء البعض يجوز او علق
البراءة عن البعض بتجديد البعض يجوز ذكره في مبسوط شيخ الاسلام . فعلم ان المراد بالشرط الشرط
الغير المتعارف واختلاف الروايتين في صحة التعليل محمول على هذا رواية عدم الجواز فيما اذا كان
غير متعارف ورواية الجواز فيما اذا كان متعارفا انتهى . فعلى هذا ما وقع في هذا المختصر تبعا للكثر
محمول على شرط غير متعارف انتهى . وقيدنا الكفالة بكونها بالمال احتراز عن كفاية النفس فانه
يصح تعليق البراءة منها على تفصيل مذكور في الخاتمة قال اذا علق براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو
على وجوه ثلاثة . في وجه تجوز البراءة وبطل الشرط بخوان يكفل رجل بنفس رجل فبراءه الطالب عن
الكفالة على ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له
على مال ليس بربه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ عن الكفالة في رواية
الجامع واحدي روايتي الحواشي والكفالة وفي رواية اخري يبرأ عن الكفالة . وفي وجه تجوز البراءة
والشرط . وصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل وبما عليه من المال فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع
اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا انتهى **لا يسترد اصيل ما ادي الى الكفيل**
ليدفعه الى الطالب **وان لم يعطه طالبه** لانه يتعلق به حق القابض على احتمال قضائه الدين فلا
يجوز المطالبة ما بقي هذا الاحتمال كن تجل زكاته ودفعها الى الساعي ولانه ملكه بالتقضي على ما ذكر
اطلقه فمثل ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة فلا يسترد كونه لا يملكه بالتقضي لتمامه امانة والفرق
بينهما انه ان دفع على وجه الاقتضا كائن قال له اني لا آمن ان ياخذ الطالب حقه منك فانا اقضيك
المال قبل ان تؤديه لم يكن رسالة واما اذا قال له ابدل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب كانت
رسالة والفرق بينهما انما هو من جهة بطلان المدفوع للتقاضي وعدمه . واسأله في المختصر ان الكفالة
سائر الكفيل على الاصيل دين لو كفل بامر وهذا الواضح الكفيل منه رهنا قبل ان يؤدي عنه جان
ولو ابراء الكفيل او وجهه قبل الاداء عنه صح حتى لو ادي عنه لم يرجع فثبت ان له دينه عليه لكن لا
رجوع له قبل الاداء كذا في البحر . قال وقد سئل عن ما اذا دفع المديون الدين للكفيل لمؤديه الى
الطالب ثم نهاه عن الاداء هل يعمل بضمه . فاجبت ان كان كفيل بالامر لم يعمل بضمه لانه لا يملك الاسترداد
والاعل لانه ملكه انتهى **وان رجع** اي الكفيل به اي بالمال الذي قبضه الكفيل من المطلوب قبل ان
يعطي الطالب **طالب له** اي الكفيل لانه ملكه بالتقضي فكان الرجوع بملكه وظاهره انه لا يجب عليه
المصدق به ولا فرق بين ان يكون قضى الدين هو او قضاه الاصيل كانه في البحر وهو معتد بما اذا قبضه
على وجه الاقتضا كانه تقدم واما اذا قبضه على وجه الرسالة فانه لا يملك له فلا يطيب له الرجوع على قولها

قيد الكفالة بالمال لان تعليق البراءة
عن الكفالة بالنفس على وجهه في وجه
نقص البراءة وبطلان كما اذا ابرأه
الطالب على ان يعطيه الكفيل عشرة
درهم ويصح ان كانا اذا كان كفيل
بالمال ايضا بشرط الطالب عليه
ان يدفع اليه المال ويبرأ من الكفالة
بالنفس وفي وجه لا يصح كما لو
شرط عليه الطالب ان يدفع الدين ويرجع
بذلك على المطلوب كذا في الخاتمة
لمفسد كذا في النهر ٥

وعند أبي سبط له وأصله روح المراهم المضبوطة. **وَأَسَدِلُّ ابْنَ بَعْلَةَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ**
الخراج بالضمان ونزب ردة أي على قاضيه وهو الأصيل في الأصح كما في فتح القدير **فِيمَا يَتَعَيَّن**
بالتعيين كالخطة والسعي وهذا عند أبي ح في رواية الجامع الصغير وقال الأهول لا يردده وهو
رواية عنه وعنده الله يتصدق به. **وقد يأتين** لأن روح مالا يتعين لا يندب رده على المطلوب
وهل يطيب لك جليل إذا رده الكفيل عليه قال في البحر معزبا إلى البساية أن كان الأصيل فقيرا طاب
له وإن كان غنيا ففيه روايتان. **والأشبه** كما قال في شرح الجامع الصغير أن يطيب له
لأنه أثاره عليه لأنه حقه انتهى. **وقيد** بالكفيل لأن الفاضل إذا ربح وجب رده على المالك ويجوز
على الدفع له لأنه لا حق للفاضل في الربح كذا في البحر فساد على بعض شروح الهداية. **وفي فتح القدير**
أن الفاضل إذا أجاز المضروب ثم رده فإن الأجر له يتصدق به أو يردده إلى المضروب منه انتهى ولا يخالفه
بين هذا وبين ما تقدم لأن ذلك في صورة ما إذا أجاز في المضروب المتعين وروح فيه وهذا أيضا إذا
أجاز العين المضروبة فإنه يملك الأجر بالعقد كما في الخاتمة والخلاصة وغيرهما من الكتب المعتمدة
أجر الأصيل كغيبه ببيع الفينة ففعل بالمبيع والكفيل والروح الذي حصل للمبايع يكون **عليه**
أي الكفيل **لأنه لا يجر** أي لا على الأمر. **بيانه** أن الأصيل أمر الكفيل ببيع الفينة مثل أن تستقرض من
تاجر عشرة فيأتي فيبيع منه ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر مثلاً رغبة في ثيل الزيادة ليبيعه المستقرض
بشرة ويحمل خمسة سمي به لما فيه من الإعراض عن الدين إلى العين وهو مكروه لما فيه من الإعراض عن
سيرة الأقراض مطاوعة للمؤمن الجليل كذا في الهداية وتعبه الحال في فتح القدير بأنه غير صحيح هنا
أذ ليس المراد من قوله تعين على تحرير إذا ذهب فاستقرض فإن لم يرض المسئول أن يعرضك فاشتر منه
الحريس بأكثر من قيمته بل المقصود إذا ذهب فاشتر بمن أكثر من قيمته ليبيعه بأقل من ذلك الثمن لغیر
المبايع ثم يشتره بالمبايع من ذلك الغير بأقل الذي اشتراه به ويدفع ذلك الأقل إلى بايعه فيدفعه
بأيه إلى المشتري المديون فيسكن الثوب للمبايع كما كان ويستفيد الزيادة على ذلك الأقل وإنما
وسطا الثاني تحررا عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل بعد الثمن فإذا فعل الكفيل ذلك كان مستترا بمبايع
والمالك له في الحريس والزيادة التي يخسرها عليه لأن هذه العيانة حاصلة ضمان ما يجسر المشتري
نظرا إلى قوله على كانه أمر بالشراء لنفسه فما خسره فعلى وضمان الخسران باطل لأن الضمان لا يكون إلا
بمضمون والخسران غير مضمون. **لوقال بايع في السوق على أن كل خسران يلحقك فعلى لم يصح** وقيل هو
توكيل فأسد غير معين مقداره ولا منه فلا تصح الوكالة **لوقال** اشترى خطة ولم يبين مقداره
ولا ثمنها ولو كان المراد بقدر ما يتبع به أيضا الدين لأن قدره إنما هو من الحريز الذي يتبع به لا من
ما يشتره الكفيل به انتهى **كذلك بماذا إن له أو قضى له عليه أو بما أن منه له** أي كفيل عن رجل بما ذاب له عليه
فغاب الأصيل فبهره المدعي على الكفيل الله له على الأصيل **كأن لم يقبل** برهانه على الكفيل حتى
يحضر الغائب فيقتضى عليه لأن شرط وجود المال على الكفيل القضا بالمال على الأصيل ولم يوجد
وهنا في لفظ القضا ظاهر وكذا في الأخرى لأن معنى ذاب تغرد وهو بالقضا والمضمون مال يفتقر
وهذا ما ضي أبدا به المستقبل كقوله أطال الله تعالى بقاءك وجا صله أنه قضا على الغائب وهو الأصيل
من غير خصم عنه. **قال شيخنا** وأجزهم هنا بعدم القبول ينبغي أن يكون على الرواية الضعيفة أما على
أظهر الروايتين المحتى به من نفاذ القضا على الغائب فينبغي النفاذ ولم أن من نبت عليه هنا انتهى
أقول بل هو على كل الروايات لأن الكلام ليس في نفاذ القضا بعد وقوعه ليكون مفعلا على الرواية
القابلة بعدم النفاذ وإنما هو في قبول البينة وعدمه. **هذا والوجه** في زماننا عدم نفاذ القضا على الغائب

تقلع الزهر على الخواشع يعقوبه عن
العامرية ما يعيد القبول فراجع

لأن الامام الاعظم

لان الامار لا عظم اذا ولى قاضيا ببلدة ينص في مستور على نصيه عن القضا بالاقوال الضمنية
 فضلا عن القضا بخلاف مذهبه فيصير معزولا بالنسبة الى غير الصحيح من مذهبه فلا ينفذ قضاؤه
 فيه والله اعلم **وان برهن ان له على زيرا الغائب كنز وهو كفيل قضى على الكفيل** لان المدعي هنا
 مال مطلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم فانه مقيد بكون المال مقضيا به على الاصيل **ولو زاد**
بامر قضي عليها وانما اختلف الحكم بالامر وعدمه لانها يتغيران لان الكفالة بامر تبرع ابتداء
 ومفاوضة انتهاء وبغير امر ابتداء وانتهاء فمدعواه اخلها لا يقضى له بالآخر واذا قضى بالآخر ثبتت
 امر وهو يتضمن الاقرار بالمال فيصير مقضيا عليه والكفالة له بغير امر لا على جانبه لانه يقتد
 صحتها قيام الدين في ذم الكفيل فلا يتعدى اليه وفي الكفالة بامر يرجع الكفيل بما ادى على الامر
 وقال زفولا يرجع لانه لما انكر فقد ظلم في زعمه فلا يظلم غيره ونحن نقول صار مكد با شرعا فظلمنا زعمه
 فيد بقوله له على زير كنز وهو كفيل يعني عنه بهذا المقدار لان الكفالة لو كانت مطلقة بخوان يقول
 كفلت باللك على فلان فان القضا على الكفيل قضا على الاصيل سواء كانت بامر او بغير امر لان الطالب
 لا يتوصل الى اثبات حقه على الكفيل الا بعد اثباته على الاصيل لما ذكرنا ان القول قول الكفيل انه ليس
 للطالب على الاصيل شيء واذا كان كذلك صار الكفيل خصما عنه وان كان غائبا والمذهب عندنا ان
 القضا على الغائب لا يجوز الا اذا ادعي على الحاضر حقا لا يتوصل اليه الا باثباته على الغائب قالوا سألنا
 وهذا طريق من اراء اثبات الدين على الغائب من غير ان يكون بين الكفيل والغائب اتصال ولكن اذا اخطأ
 الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل ويدعي عليه مثل هذه الكفالة فيقول الرجل يا لكفالة ويذكر الدليل
 فيقيم المدعي البينة على الدين فيقضي به على الكفيل والاصيل ثم يبر الكفيل **والحاصل** كما في البحر ان
 على اربعة اوجه **مطلقة** عن المقدار او مقيدة به وبحل على وجهين اما بالامر او بعدمه فلا تفصيل في
 المطلقة وهي الحيلة في القضا على الغائب والمفضل في المقيدة ولا تصلح للحيلة لان شرط التعدي
 الى الغائب كونه بامر والحوالة على هذه الوجوه **وفي فتاوي قاضي خان** بعد ان ذكر ان الكفالة المطلقة
 هي الحيلة في الاثبات على الغائب قال وليس هو قضا على المسخر لان المدعي صادق في دعواه على الكفيل
 ثم يبر المدعي الكفيل عن المال والكفالة ويبقى المال على الغائب انتهى **كفالة الله بالدرك تسليما** لان
 الكفالة لو كانت مشروطة في البيع فتمامه بقبوله ثم بالدعوى يسعي في نقض ما تم من جهته وان لم
 تكن مشروطة فيه فالمراد بها احكام البيع وتزغيب المشتري فيه فلا يرعب فيه دون الكفالة فتدل
 منزلة الاقرار بملك البائع والمراد بكونها تسليما انها تصديق من الكفيل بان الدار ملك البائع حتى
 لو ادعي الكفيل الدار لنفسه على المشتري لم تستمع دعواه لانه لو صححت لرجع المشتري بحكم الكفالة فلا
 يغير كذا في النهاية **وفي الفصل الحادي عشر** من بيع الخلاصة من سعي في نقض ما تم من جهته لم
 يعتبر الا في موضعين **أولها** رجل اشترى عبدا وبقضه ونقد الثمن ثم ادعي ان البائع باعه قبل ذلك
 من فلان الغائب بكذا قبلت بينته **والثاني** اذا اوجب جاريتة من انسان فاستولها الوهوب له
 ثم اقام الوهاب بينة انه كان ذبرها واستولها قبلت بينته ويرجع على الوهوب له بالجارية والعق
 انتهى **قال** مولانا صاحب البحر والحضر المذكور ليس بصحيح لانه يرد عليه ما ذكره قاضي خان من البيوع
 لو ادعي المشتري ان المبيع حر تستمع دعواه وما لو باع ارصافا ادعي انه كان وقفها او اولا وقف فان بينته
 مقبولة على المختار ما ذكره الولول الحنفى لكن لا تستمع دعواه لئلا تقض مع انه ساع في نقض ما تم من جهته
 انتهى **اقول** لا يسكل ذلك على ما ذكر صاحب الخلاصة لان المسئلة المذكورة عن قاضي خان في معنى المسئلة
 الثانية واما مسئلة الوقف فالدعوى فيها غير مقبولة كذا ذكره فلا ترد وانما قبلت البينة لعدم اشتراط الدعوى

٧٠
قسم

علیم

كُتِبَ شهادته في صلح كُتِبَ فيه باع ملكه أو باع ببيعاً فافداً باتاً فانه يكون تسليماً أيضاً
 قالوا إذا كُتِبَ في الصلح باع وهو ملكه أو ببيعاً باتاً فافداً أو كُتِبَ شهادته لئلا كان تسليماً وكذا
 لو شهد عند الحاكم بالببيع وقضى بشهادته أو لم يقض كان تسليماً وذكر الخمر في كلام بعضهم
 لبيان أن مجرد الكتابة بكذا ختم لا يكون تسليماً بالاولى وإنما ذكره متاعاً على عادتهم فانهم كانوا يبيعون
 بعد كتابة اسمائهم على الصلح خوفاً من التعيير والتزوير والحكم لا يختلف وفي فتح القدير بالخير
 أمر كان في زمانهم إذا كُتِبَ الصلح جعل اسمه تحت رصاص مكتوباً ووضع نقشاً فانه كذا يشترط
 التبريد وليس هذا في زماننا **لا كُتِبَ شهادته ببيع مطلق** عن قيدا الملكية وكونه نافذاً باتاً فانه
 لا يكون تسليماً بل سماع بقدر دعوى الملكية أو ليس فيه ما يدل على إقراره بالملك للبايع لأن البيع
 قد يصدر من غير المال ولعله كتب الشهادة لتعظيم الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقتد بما ذكر
أو كُتِبَ شهادته على إقرار القادرين فانه أيضاً لا يكون تسليماً إذا لم يتعلق به حكم وإنما هو مجرد
 أخبار ولو أخبر أن فلان باع شيئاً كان له أن يدعيه **قال ضمنه لك إلى شهر وقال الطالب**
حال فالقول للضامن يعني إذا قال الكفيل للطالب ضمنه لك عن فلان العا إلى شهر فلا تطالبني
 الآن وقال الطالب هو جاك فالقول للكفيل **وعكسه** أي الحكم المذكور في قوله **لكن على ما**
إلى شهر مثلاً إذا قال الآخر وهو المقر له حالة فالقول أن الكفيل لم يقر بالدين ولا دين عليه
 في الصحيح كما تقر بل أقر مجرد المطالبة بعد الشهر والمطالب يدعي عليه المطالبة في الحق وهو ينكر
 فالقول له والمقر أقرب الدين أي ادعي حقا لنفسه هو تأخير المطالبة إلى شهر فلا يقبل قوله بكذا
ولا يؤخذ ضامن ذلك إذا اشترى المبيع قبل القضا على البايع بالمثل لأن البيع لا ينتقل
 بمجرد الاستحقاق عالم يقض بالمثل على البايع على ما تقدم فيه من الخلاف فلا يجب رد المثل على الاصيل
 فلا يجب على الكفيل **وصح ضمان الخراج والرهن به** أي بالخراج قبل المراد به الخراج الموقوف وهو الذي
 يجب في الذمة بأن يوظف الامام كل سنة في ماله على ما يراه لخراج القساسة وهو الذي يقسمه الامام
 من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كما قاله العيني وظاهره ان القساسة لا تطلق ومن ثم أطلقه صاحب
 الكنز فيه وغيره **قال مولانا** في بحر اطلعه فمثل الخراج الموقوف وخراج القساسة وخصه بعضهم
 بالموظفين وهو ما يجب في الذمة ونفي صحة ضمان بخراج القساسة لانه لا يمكن دينا في الذمة والرهن
 كما كفالة بجامع التوقيف فيجوز في كل موضع تجوز الكفالة فيه كما ذكرنا الشارح يعني الرهن وهو
 منقوض بالدرك فان الكفالة به جائزة دون الرهن انتهى **وكذا النوايب** يعني يصح التكفيل به
 جمع نايبة وهي المصيبة كاي في الصلح وفي الاصطلاح قبل ارادها ما يكون بحق كاجرة الخراس وكري
 التمر المشترك او المال الموقوف كجيش الجيش وقد الاسري وقيل المراد بها ما ليس بحق كالجبايات
 التي في زماننا ياخذها الظلمة بغير حق فان كان مراده هو الاول جازت الكفالة اتفاقاً لانه واجب
 مضمون وان كان مراده الثاني ففيه اختلاف المسايح فقال بعضهم لا تجوز الكفالة منهم صدر الاسلام
 البرزوي لانهم ذموا في المطالبة او الدين وهذا لا مطالبة ولا دين شرعيان على الاصيل فلم
 يتحقق ضمانها وقال بعضهم تجوز منهم فمن الاسلام على البرزوي اخذ صدر الاسلام المتقدم لانها في
 المطالبة مثل سائر الديون بل فوضها والمعتبر للمطالبة لانها شرعت لالتزام في المطالبة الجسدية
 كالمطالبة الشرعية ولذا قلنا من قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين بالتسليم اي العدا لا يجوز وان
 كان الاخذ بالاعذار لا وقلنا من قضى نايبة غيره بامر رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح
 كاي في الخاتمة كن قضى دين غيره بامر **وفي العناية** قال شمس الائمة هذا اذا امر به لاعن اكره اما اذا

في صلح

لا تتركه

كان مكوثها في الامر فلا يعتبر امره في الرجوع انتهى **وفي ايضاح الاصلاح والفتوى على الصلح**
 فانها كالديون الصحيحة حتى لو اخذت من الاكره له الرجوع على مالك الارض انتهى **والقسمة** بمعنى
 يصح بها التكفيل قبل هي النوايب بعينها او حصه منها وقيل هي النايبة الموظفة الاربعة والمراد
 بالنوايب ما يتوهمه غير راتب كذا في العناية **والحاصل** ان المسايح اختلفوا في ضمانها فابوبكر
 ابن سعيد ادعى ان هذه الكلمة غلط لان القسمة غلط لان القسمة مصدر والمصدر فاعل وهذا الفعل
 غير مضمون وزد بان القسمة تجي بمعنى المضرب **قال الله** وتبينهم ان القسمة بينهم والمراد النصيب
 والعقبة ابو جعفر الهندواني قال معناها ان احد الشريكين اذا طلب القسمة من صاحبه في
 الآخر عن ذلك فضمن انسان ليعق مرقم في القسمة جاز لان القسمة واجبة عليه وقال بعضهم
 معناها اذا اقتسمها ثم منع احد الشريكين قسم صاحبه فتكون الرواية على هذا قسمة بالضيق لا بالآ
 ورد قد علمت ان القسمة بالتأجي بمعنى القسم بكذا وقيل هي النوايب بعينها فالعطف لتبيين ان
 والتفسير وقيل ما يحضر الرجل منها ولكن كان ينبغي ان يعطف بالواو كما وقع في عبارة هذا المختصر
 ليكون من عطف الخاص على العام وقيل هي النايبة الموظفة الاربعة كل شهر او ثلاثة اشهر والنوا
 غير الاربعة كذا في العناية **قال كحفل سلك هذا الطريق فانه** أي الطريق **امن فسلك**
واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان محفوفاً واخذ ماله فانا ضامن والمسئلة بحالها ضامن وصار
 الاصل ان الضرر وانما يرجع على العا إذا حصل الضرر في ضمن المعاوضة او ضمن العارضة
 السلامة للضرر ونصا حتى لو قال الطحان لصاحب الخطة اجعل الخطة في الداروق فحاصلها
 في الداروق فذهب من ثمنه ما كان فيه الى الماء والطحان كان عالماً بضمن لانه صار غاراً في ضمن
 العقد بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد وهدمنا العقد يقتضي السلامة
 كذا في العاديات **فزوج** لا يلزم ما حصل احضار احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس
 القاضي بسماع دعوى عليه ولا يمنعها منه الا في مسائل الكفيل بالنفس عندنا بتدريه وفي الاب
 اذا امر اجنبياً بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع
 الفصولين **الثالث** سبحانه القاضي خلى رجلاً من السجونين حبسه القاضي بدین عليه فلوب
 الدين ان يطالب السجان باحضاره كاي في القسمة **الرابعة** ادعى اب مهربته على الزوج فادعى
 الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في خواجصا امر القاضي الاب
 باحضارها وكذا الوادي الزوج عليه سائياً آخر والا ارسل اليها اميناً من امانيه ذكره الولوالجي في
 فتاواه من القضا **كفل** بنفسه فاقطع له به انه لا حق له على المطلوب فله اخذ كفيله بنفسه
 هكذا في الترازية وجامع الفصولين الا اذا قال لا حق لي قبله ولا لموكل ولا لستيم انا وصيته
 ولا لوقف انا متولين فحينئذ يبرأ الكفيل وهو ظاهر **وفي البراءة** ضمان الغور في الحقيقة
 هو ضمان الكفالة انتهى **للكفيل** منع الاصيل من الشغل ان كانت الكفالة حالة ليخلصه منها إنما
 بالاداء او الابرا وفي الكفيل بالنفس يرد اليه كاي في الصغرى **ويبين** ان يقيدها اذا كانت بائنة
 كذا في النوايد الزينية

هذا باب في بيان احكام كفالة الرجلين

لرجل ما فرغ من ذكر كفالة الواحد ذكر كفالة الاثنين لما ان الاثنين بعد الواحد طبعاً فاجز
 وصفاً لئلا يربط الوضعية الطبعية **دين** علمها اي على اثنين **لاخر** بان اشترى بائنه عبداً **وكفيل** كل واحد
 من الاثنين **عن صاحبه جاز** ذلك **ولم يرجع على شريكه بشي** ما اذا اء الا بما اذا اء زائداً على النصف

عند القدرة كذا عبارة الاشباه

قال في الحاشية وان كانت موجبة ليس
 له منه قبل حلول الاجل قال في الزهر
 عند حلول الكفالة فان غاب امه لم يرد
 ذمها به لانه مال وياي ما روى الدرا
 المجل من انه قال له ان شئت
 فافترقه معي الى ان يحل وقت الكفالة
 فانتهى من السفر وينبغي ان يلزم
 الطالب ان يقرره في المطلوب

فان ادي زائد عليه رجع به لان كل واحد منهما في النصف اصيل وفي النصف كفيل فالتوبة
يصرف الى ما عليه أصالة. فان قلت قد اخل في المختصر بقيد لا بد منه وهو كون الكفالة بالامر
فانها اذا لم تكن كذلك لا توجب الرجوع. قلت لا اخل في المختصر بقيد لا بد منه وهو كون الكفالة بالامر
رجع والافلا وان كفلا اي الاثنان عن رجل بشي بالتعاقب بان كان على رجل دين الف درهم
مثلا فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه على الافراد. وقد اخل صاحب المختصر بقيد القيد وهو
ما لا بد منه فلو كفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل واحد منهما في كفاية في المسئلة الاولى في الصحيح
فلا يرجع حتى يزهد على النصف وكان لو كفل عن الاصل جميع الدين مقام كفل كل واحد منهما عن
صاحبه لان الدين ينقسم عليهما بنصفان فلو يكون كفيلا عن الاصيل بالجميع وكفل كل واحد منهما
بالجميع وهذا قيد لازم فلو كفل كل عن الاصيل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصفين
فكلا لاولي في ادي اذها رجع بنصفه على شريكه ثم يرجع على الاصيل ان شاء لان ما علمها مستغنى
فلا ترجع للبعض على البعض بخلاف ما تقدم او يرجع ان شاء بالكل على الاصيل لانه كفل بالجميع
بامره وان ابر الطالب اذها اي احد الاثنين اخذ الطالب الكفيل الآخر بكلمة اي بكل المال
لان براءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل فيبقى المال كله على الاصيل والآخر كفيل عنه بكلمة فبما
به وان افرق المفاوضان اي الشريكان شركة المفاوضة اخذ العريضة اي اي الاثنين
منهما بكل الدين لان كل واحد منهما كفيل على ما مر في الشركة. قيد بالمفاوضة لان شريك الفاعل
لا يؤخذ عن شريكه لانها لا تتضمن الكفالة بل الوكالة ولذا قال في البرازية من الشركة اقر اصل
برين في تجارتها وانكر الآخر من المعركة ان كان الذي تولاها وان اقرتها تولاها لانه نصفه
ولا يلزم المنكر شي وان اقرته تولاها لم يلزم شي انتهى ولا رجوع لما خوف منه على صاحبه حتى يوفي
اكثر من النصف لما يتبين في كفالة الرجلين كاتب شخص عبديه كتابة واحدة وكفل كل واحد
من العبدين عن صاحبه وادي اذها رجع على صاحبه بنصفه اي بنصف ما ادي وهذا استحسان
والقياس لا يجوز لان فيه كفالة المكاتب والكفالة بيد الكفالة فكل واحد بافراجه باطل
وعند الاجتماع اولى فصار كما اذا اختلفت كتابتهما. وجه الاستحسان ان تصرف الانسان يجب
تصحيحه بتدبرا لا يمكن وقد امكن تصحيح هذه الكفالة بان يجعل المال كله على كل واحد منهما
في حق المولى وفي حق نفسه وعقوب الآخر يتعلق باذنيه فيطالب المولى كل واحد منهما بجميع
بحكم الاصل لا بحكم الكفالة وايضا ادي عبق وعقب الآخر تبعاله كما في ولدا المكاتب لكن
كل واحد منهما كفيل في حق صاحبه لان المال في الحقيقة مقابل بينهما حتى انقسم عليهما فصار
كفالة باعليه أصالة وكفالة المكاتب باعليه أصالة جازين وكان كل واحد منهما اصلا في اكل كفاية
عن صاحبه باكل ولا تظهر الكفالة الا في حق صاحبه لانها ضرورة فتستقدر بعقدها حتى يكون
مطالبة المولى كل واحد منهما بجميع المال بحكم الاصل لا بحكم الكفالة فاذا ادي اذها شيئا
وقع عن كل البذل فيقع نصف ذلك عن صاحبه لاستوائهما فيرجع به عليه ولو رجع بالكل لا يتحقق
المساواة بخلاف ما اذا اختلفت كتابتهما لان عبق كل واحد منهما يتعلق باذنه المال على وجه وهو
صحيح في نفسه فله حاجة الى تصحيحه بما ذكرنا من الطريق. ثم المسئلة على ثلاثة اوجه. اذها ان
يكاتبها كتابة واحدة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فحكمه ما ذكرنا. والثاني ان يكاتبها كتابة
واحدة على الف ولم يزد على هذا فحكمه ان كل واحد منهما يلزمه حصته ويعقب باذنه حصته لان المقابلة
المطلقة تقتضي ذلك. والثالث ان يكاتبها كتابة واحدة على انهما ان اديا عبقا وان عجزا اذها

ولا آه

في القدر والميزان

في الرق ولم يذكر الكفالة كل واحد منهما عن صاحبه فعند زفر جواب هذا مثل الفضل الثاني
حتى يعتق احدهما باذنه حصته لان كل واحد منهما لم يلزم بالقبول الا حصته ولهذا ليس للمولى ان يطالب
اخذها بجميع البدل ولو ادي اذها الجميع لم يرجع على صاحبه بشي بخلاف ما اذا شرط كفالة كل واحد
منهما عن صاحبه ككفالة لا يعتق واحدا منهما ما لم يصل جميع المال الى المولى لان شرط المولى في
العقد يجب مراعاته اذا كان صحيحا شرعا وقد شرط العقب عند اديهما جميع المال نصا فلو اعتق
احدهما باذنه حصته كان مخالفا لشرطه. واما ما استدرك به زفر ممنوع فان هذا عندنا كالفضل
الاول في جميع ما ذكرنا فلهذا قلنا ما لم يصل جميع المال الى المولى لا يعتق واحدا منهما ذكره في بعض
كنا في تبيين اكثر ولو اعتق المولى احدهما اي احد العبدين المكاتبين فيما اذا كاتبا وشروط
كفالة كل واحد منهما عن صاحبه صح عتقه لوجود المصالح للعتق وهو الملل في الرقبة وبني
عن حصته من بدل الكتابة لانه لم يرض بالتزام المال الا ليكون وسيلة الى العقب ولم يبق وسيلة
فيستطع حصته ويبقى على صاحبه حصته لان المال في الحقيقة مقابلا برقبتهما وانما جعل
على كل واحد منهما كلمة احيا لا لصحيح الضمان واذا حصل له العقب استغنى عنه فاعتبر بقاها
بربها فيؤخذ عليها ضرورة فاذا تزوج سقط حصة العقب لما ذكرنا واخذ اياها منها
بحصة من لم يعتقه اما اخذ العقب فبالكفالة واما اخذ صاحبه فبالاصالة. فان قلت اخذ
العقب بالكفالة تصحيح الكفالة بيد الكفالة وهي باطلة. قلت اجابوا عنه بان كل واحد
منهما كان مطالبا بجميع الدين والباقي بقسطه على تلك الصفة لان العقب يكون على
وفق الثبوت فان اخذ العقب رجع على صاحبه لانه اذاه عنه بامره وان اخذ الاخر لا اي
لا يرجع عليه بشي لانه ادي عن نفسه واذا كفل شخص عن عبده ما لم يظهر في حق مولاه بل في
حقه يؤخذ به بعد عتقه كالنمذ باقرار او استقرار واستهلاكه وديعة فهو اي المال المذكور
حال وان لم يسمه اي يكون حالا على من كفل به كفالة مطلقة على قيد الحلول والمآجيل لان
المال حال على العبد لوجود السبب وقبول ذمته الا ان المطالبة تاخرت عنه بعسرته اذ هذه
الدون لا تتعلق برقبته لعدم طوق رها في حق المولى والكفيل غير معسر فصار كما لو كفل عن غائب
او مفلس بخلاف ما اذا كفل برين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل الا لانه التزم المطالبة برين والطالب
ليس له ان يطالب بالدين المؤجل في الحال ثم اذا ادي عنه يرجع به بعد العقب ان كان بامره لان
الكفيل بالاداء ملك الدين وقام مقام الطالب فلا يطالبه قبل الحرية ادي رقية عبدا فكفل
به رجل فان العبد المكفول برقبته قبل التسليم الى المدي فبرهن المدي اي اقام بينة انه
اي ان العبد له اي ملكه ضمن الكفيل فتمت اي قيمة العبد لانه تكفل عن ذي اليد بتسليم رقية
العبد لان المدي يدي غضب العبد على ذي اليد والكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها جازية
فيجب على الكفيل رد العين فان هلكت يجب عليه قيمتها بخلاف ما اذا ثبت الملل له باقرار ذي اليد
او بنكوله لان اقرار الاصيل ليس بحجة في حق الكفيل فلا يلزمه ما لم يقربه هو بنفسه ولو ادي
شخص على عبده ما لا باذنه قال اخذ مني كذا بالعقب واستهلكه وكفل بنفسه اي بنفسه عبدا رجل
فان العبد قبل التسليم الى المدي بري الكفيل لان العبد بري بعبته وبراته توجب براءة الكفيل
ولو كفل عبدا غير مديون عن سيده بامره صحته هذه الكفالة لان امر المولى بالتكفيل يصح اذالم
يكن عليه دين فاذا كان عليه دين مستغرق لا يجوز لانه يتضمن ابطال حق العبد كما لا يجوز رهنه
حينئذ وقد اخل في اكثر بعضا العتيد وهو قيد لا بد منه ثم اذا صح هذا فعقب العبد فاذا ادي المال

المولى

المكفول به لم يرجع به على المولى لانه لا يتحقق على المولى شيئا. وقال زفر اذا ادعى عنه بعد الحجة
وكانت الكفالة باثمة رجع به على المولى لتحقق الموجب للرجوع **او كفل سيده** اي سيده العبد عنه
اي عن العبد صحته الكفالة **فاذا** اي المولى المكفول به **بعد عتقه** اي بعد عتق العبد ولا يرجع
عليه ايضا عندنا خلافه في قوله **لم يرجع** واحصل منها اي من المولى والعبد **على الآخر** جواز المسيلتين
جميعا **كفل رجل عن رجل بعينه** اي امر المكفول عنه **فبلغه** اي المكفول عنه **فاجاز** الكفالة
لم تكن الكفالة موجبة للرجوع على المكفول لانهما انقضت غير موجبة للرجوع فلا تنقلب موجبة له
ذكره الزبلي وغيره. ثم فائدة كفاية المولى عن عبده وجوب مطا لبته بايثا الدين من سائر امواله
وفائدة كفاية العبد عن مولاه تعلقه برقبته **هذا كتاب** في بيان احكام **الحوالة**
المناسبة بينهما وبين الكفالة من حيث ان فيها التزاما على الاصيل كما في الكفالة ولهذا
جاز استعانة كل منهما للآخر اذا اشترط موجب احدهما للآخر عند ذكره الاخرى لكنه اخرج الحوالة
لانها تتضمن براءة الاصيل والبراءة تفقوا الكفالة فكذلك ما يتضمنها. والحوالة في اللغة هي النقل
وحرورها كيف ما تركت ذارت على معني النقل والحوالة. وفي اصطلاح الفقهاء هي **نقل الدين**
من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه واختلف المسامح في انها هل توجب البراءة عن الدين والمطالبة
جميعا او عن المطالبة دون الدين والمصحح من المذهب انها توجب البراءة من الدين كما في فتح القدير
المدينون بحيل والدين محتال ومحتال له ومحتال له يعني يطلق هذه الالفاظ في الاصطلاح
ومن يقبلها اي الحوالة محتال عليه ومحتال له يعني يطلق ايضا عليه هذان اللفظان **والمال**
بحاله وشروط لصحتها اي الحوالة **رضي اكل** اما رضى الاول فلان ذوي المروءات يتحمل غيرهم ما عليهم
من الدين فلا بد من الرضا واما رضى الثاني وهو المحتال فلان فيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والذمم
متفاوتة فلا بد من رضاه. واما رضى الثالث وهو المحتال عليه فلان في انتقال حقه الى ذمة اخرى والذمم
بلا خلاف في الاول وهو المحيل فان فيه خلافا فلم يشترطه صاحب الكفاية وشروطه القدر وري
والشروط للرجوع عليه فلا اختلاف في الروايات كما في ايضا في الاصطلاح فعلى هذا فالمراد بقوله
الا في الاول الخلاف بين المسامح في التعبير باسقاطه ومخرجه. قال في العناية وذكر في الزيادات
ان الحوالة تصح بدون رضاه لان التزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل لا يتصرف
به بل فيه نفعه لان المحال عليه لا يرجع عليه اذ لم يكن باثمة قبل وعلى هذا يكون فائدة اشراط الرجوع
عليه اذا كانت باثمة. وقيل لعل موضوع ما ذكر في القدر وري ان يكون للمحيل على المحال عليه دين بقدر
ما يقبل الحوالة فانها حينئذ تكون اسقاطا لمطالبة المحيل عن المحال عليه فلا يصح الا برضاه والظاهر ان
الحوالة قد يكون ابتداء او من المحيل وقد يكون من المحتال عليه والاول احواله وهي فعل اختياري لا يتحقق
بدون الارادة والرضا وهو وجه رواية القدر وري والثاني احتيالي يتم بدون ارادة المحتال عليه
ورضاه وهو وجه رواية الزيادات وعلى هذا اشراطه مطلقا كما ذهب اليه الاية السلكة بناء على
ان ايثا الحق حقه فله ايضا من حيث شاء من غير قياس عليه بتعيين بعض الحجات او عدم اشراطه بخلاف
كما ذهب اليه بعض السامعين بناء على رواية الزيادات ليس على ما ينبغي انتهى. واما رد الرضا القبول
في مجلس الايجاب فان قبوله في مجلس الايجاب شرط الانعقاد كما في البحر معزيا الى البدائع. ولكن في
البرازية احواله على غايه فقبل بعد ما علمت ولا تصح في غيبة المحتال كالكفالة الا ان يقبل رجل له
الحوالة انتهى فجعل القبول من المحتال والرضا منها وفي العناية ما يوافق ما في البرازية حيث قال

في الحوالة

صححة الحوالة تعتمد قبول المحتال له والمحال عليه ولا تصح الحوالة في غيبة المحتال له في قول
ابي حنيفة ومحمد رحت الله عليهما كما قلنا في الكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة للغايه ولا يشترط
حضره المحتال عليه لصحة الحوالة حتى لو احواله على رجل غايه ثم قبل الغايه فقبل صحته الحوالة انتهى
ومن الغريب ما في المجتبى احواله الغريم بغير رضى المحال عليه لا يجوز وقيل يجوز كالقبول بقبض
الدين. وفي الشروط الظهيرية رضى من عليه الحوالة ليس بشرط اجماعا. قلت معناه اذا كان مثل الدين
انتهى. والمذهب المعتمد انه لا بد من رضى المحال عليه سواء كان عليه دين او لا وسواء كان المحال به مثل الدين
او لا. واذا صحته الحوالة بغير رضى المحال عليه وغاب المحيل فادى المحال عليه ما يوجب براءة المحيل لغير اهل التمتع
دعواه. قال في البرازية غاب المحيل وزعم المحتال عليه ان ما كالمحتال على المحيل كان من ثمن خمر لا تصح
دعواه وان برهن على ذلك كما في الكفالة انتهى. وفي البحر حاكيا عن ذوق الكرايمى لو احواله امرأته
بصدقتها على رجل وقيل الحوالة ثم غاب الزوج فاقام المحتال عليه بينة ان نكاحها كان فاسدا وبطلان ذلك
وجها لا تقبل بينته. ولو ادعى انها كانت ابرأ من زوجها عن صداقتها وان الزوج اعطاها المهر او باع
بصدقتها منها شيئا وقبضت قبلت بينته وان كان المبيع غير مقبوض لا تقبل بينته والفرق ان يدعي
فساد النكاح متنا قضا ولا بد منه يدعي امرأته مستكر فلا تسع دعواه بخلاف دعوى الابراء او البيع فانه غير
مستكر وكذا هذا في الكفالة انتهى قال مولانا صاحب البحر فعلى هذا لو ادعى ان المحيل اوفاه الدين بقدر
تسعه وتقبل بينته لانه غير مستكر انتهى **ونص في الحوالة في الدين لاجل الدين** لان النقل الذي تضمنه
نقل شرعي وهو لا يتصور في الاعيان بل المتصور فيها النقل الجسدي فكان نقل الوصف الشرعي وهو
الدين فلا بد ان يكون للمحتال دين على المحيل ولذا قال في الخلاصة رب الدين اذا احواله رجلا على رجل
وليس للمحتال على المحيل دين فله وكالة وليت بحوالة انتهى. وفي العناية احواله عليه ماية من من لفظه
ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال على المحيل فقبل المحتال عليه ذلك لانه على غيره
المحيل من الدين بالقبول اي بقبول المحتال الحوالة على المحال عليه لان الاحكام الشرعية تبني على وفق
المعاني الشرعية فعني الحوالة النقل والتحويل وهو لا يتحقق الا بغير ذمة الاصيل بخلاف الكفالة
لانا النعم وهو لا يتحقق مع البراءة. وقوله من الدين رد على من يقول بانه يبرأ عن المطالبة لا الدين وقد تقدم
بيان المعتمد في ذلك ومراعاة الله ببراءة مؤقتة ومقتضي ما ذكر من براءة المحيل ان المشتري لو احواله
البائع بالدين على رجل لم يملك جبر المسبيع وكذا لو احواله المدين الى اهل لا يجلس الرهن ولو احواله الزوج
بصدقتها لم تجبر نفسها بخلاف العكس في الثلاثة وبه صرح في البحر قال ولكن المنقول في الزيادات
عكسه وهو ان البائع والراهن اذا اسقط حقهما في العكس ولو احواله لم يسقط لان المحال عليه قائم
مقام المحيل فلم يسقط مطالبتهما والمكاتب على عكس ذلك فانه ان احواله مولاه على رجل عتق وان احواله
عليه لم يعتق حتى يودي بذلك لانه معلق ببراءة ذمته وقد برئت اذا كان المكاتب محبلا لا اذا كان محالا
عليه انتهى. وفي جواهر الفتاوى رجل كفل عن رجل بالف درهم ثم ان الكفيل احواله الطالب بالالف المكفول
به على رجل فذلك كنبيل ان يطالب المكفول عنه بالالف قبل قبض الطالب من المحال عليه لان الحوالة الصحيحة
تبزي الكفيل والمكفول عنه فصار كما لو دفع المال الى الطالب فيرجع به على المكفول عنه انتهى **فلا يرجع**
المحتال على المحيل الا بالتوي لان براءة مقيدة بسلكه حقه اذ هو المقصود او يفسخ الحوالة لقوا منه
وانما تمحل الفسخ فصار كوصف السلكة في البيع وهذا اذا لم يشترط الخيار اما اذا جعل للمحتال الخيار
او احواله على ان له ان يرجع على ايمه شأ صح كذا في البرازية ومراعاة اذا كانت الحوالة باقية اما اذا فسخت
الحوالة فان للمحتال الرجوع بدينه على المحيل. وفي البرازية والمحيل والمحتال يمكن ان النقص وبالنقص يترك

المحال عليه انتهى. وفي البحر فقلنا عن الذخيرة بان لا يكون المحيل هو المحال عليه ثانيا لما في الذخيرة
رجل حال له عليه دين على رجل ثم ان المحال عليه احواله على الذي عليه الاصل بري المحال عليه
الاول فان توي المال على الذي عليه الاصل لا يعود المحال عليه الاول انتهى. فان قلت ان المحال
له وقت الحوالة بخيرين ان يقبل الحوالة فيقتل حقه الى مة المحال عليه وبين ان ياباها ابقا الحق في
ذمة المحيل وكل بخيرين شئين اذا اختار احدهما فعليه ولا يعود الى الاخر كالمضروب منه اذا اختار
تصميم احد الغاصبين ثم توي ما عليه لم يرجع على الآخر بشئ وكالمولي اذا اعتق عبده المديون فاختر
العزما استسما العبد ثم توي عليه من ذلك لم يرجعوا على المولي بشئ. قلت اجيب عنه بان قوله اذا
اختار احدهما تعين عليه اما ان يبريه شئين احدهما اصل والاخر خلف عنه او كل منهما اصل فان كانت
الثاني فليس ما نحن فيه فقياسه عليه فاسد وان كان الاول فلا نسل انه اذا اختار احدهما تعين بل اذا
اختار الخلف ولم يحصل المقصود كان له الرجوع الى الاصل لان اختيار الخلف وترك الاصل لم يكن الا متوقفا
فاضافة اثر الحق الى وصف به يقتضي بطله فاسد في الوضع. ومعنى التوي في اللغة المصلا وهو
وذلك الحصى وقد يد كاي المصباح. ومعناه في الاصطلاح فقد افاده بقوله وهو ان **يحدد** المحال عليه
الحوالة ويجعل ولا يبين له اي لكل واحد من المحيل والمحال على المحال عليه **او يثبت** المحال عليه
حال كونه **مفلسا** بان لم يترك ما لا عين ولا يدان ولا كفيلا ووجود الكفيل يمنع موته مطلقا على ما
في النيات وفي الخلاصة لا يمنع وان المحال لوانه الكفيل بعد موت المحال عليه فله ان يرجع بدنه
على المحيل. وفي البرازية اخذ المحال من المحال عليه بالمالك كفيلا ثم مات المحال عليه مطلقا لا يعود
الدين الى ذمة المحيل سواء كفله بامر او بغير امر والكفالة حالة او رهن به رهن ثم مات المحال عليه مطلقا
عاد الدين الى ذمة المحيل ولو كان مسلطا على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات المحال عليه مطلقا
بطلت الحوالة والتمن لصاحبها من انتهى **ولو اختلفا فيه** اي في كونه مات مطلقا **فالقول للمحال**
مع بینه على العمل صرح به في الجوهره حيث قال فان مات المحال عليه فعلى المحال مات مطلقا
المحيل فلا فذلك قال في المبسوط القول في المحال مع بینه على العمل كذا في النهاية. وبمثل صرح
الزيلي في شرح الكنت قال لتسكه بالاصل وهو المصرة كما اذا كان هو حيا وانكر البتة انتهى. وصرح
به في البرازية ايضا فقال ولو قال الطالب مات المحال عليه بلا تركه وقال المحيل مات عن تركه فالقول
للمطالب مع خلفه انتهى. ثم قال فيها قال المحيل مات المحال عليه بعد اداء الدين اليك وقال المحال
بل قبله وتوي حتى قبل الرجوع فالقول للمحال لتسكه بالاصل انتهى. ولو قل له الحاكم بعد ما حبسه
لا يكون توي عند ابي حنيفة وقال هو توي لانه عجز عن الاخذ منه بتقليد الحاكم وقطعه عن ملك ذمته
عندها مضار كعجز عن الاستيعان بالجود او بمرته مطلقا ولا يبي حنيفة ان الدين ثابت في ذمته
وتعدرا الاستيعان لا يوجب الرجوع. الا ترى انه لو تعدر لعنبة المحال عليه لا يرجع على المحيل وهذا لان
التوي في الدين لا يتصور حقيقة وانما يكون ذلك حكما بخروج محله من ان يكون محلا صالحا للوجوب
بموته معذرا او بالجود ولان الافلاس لا يتحقق عند لان المال عاود وراجح بمسبى لان فقير او بصير
غنيا وبالعكس ويحتمل انه استغنى في مجلس الحكم بان مات له قريب ثم وهذا نظير ما اوجب المحض
الشهود واقام البينة عليه لا تقبل لانه لا يتحقق لاحتمال ثوبته في المجلس وقيل هن المسئلة مبنية
على تحقيق الافلاس وعنده ولو مات وترك رهنا رهنه غير بامر او بغير امر وسلطه على البيع او
لم يسلطه يعود الدين الى ذمة المحيل لان عقد الرهن لم يبق بعد موت المحال عليه مطلقا اذ لم يبق
الدين عليه والرهن بين ولا دين محال بخلاف ما اذا ترك كفيلا بامر او بغير امر لان الكفيل خلف عنه

او هو محيل او كفل حاله ثم اجله الكفول
وان لم يبرح به كفيل ولكن تبرع محيل

طالب المحال عليه

طالب المحال عليه المحيل بما اي بالذي احواله اي بمثل ما احواله به **فقال المحيل اخلت دين**
بسبب دين ثابت لي عليك لم يقبل قوله بل **صحت** المحيل للمحال عليه **مثل الدين** الذي احواله
به لتحقيق السبب وهو قصدا دينه بامر ولكن المحيل يدعي عليه دين وهو منكروا القول قول المنكر
وهذا بالاجماع كما في الرمن شرح الكنت. فان قلت لم لا يجوز ان تكون الحوالة اقرارا منه بالدين عليه
قلت اجيب عنه بانها قد تكون بدونه اي الحوالة قد تكون بدون الدين على المحال عليه فيجوز انفا كانت
عنه وحينئذ يكون المقتيد بالدين تعييدا بلا دليل والله تعالى اعلم **وان قال المحيل للمحال اخلت لك**
على فلان لتقبضه في اي لا جلي ارادته وكله في قصته **فقال المحال اخلتني دين** اي بسبب دين
لي عليك فالقول للمحيل لان المحال يدعي عليه الدين وهو منكروا القول للمحال. فان قلت الحوالة
حقيقة في نقل الدين ودعوى المحيل انه احواله لتقبضه له خلاف الحقيقة بلا دليل. قلت اجيب عنه
بان دعواه تلك دعوى ما من هو محتملات لفظه وهو الوكالة فان لفظ الحوالة يستعمل فيها مجازا لما في
الوكالة من نقل التصرف من الموكل الى الوكيل فيجوز ان يكون مراده من لفظه ذلك فيصدق لكنه مع
بینه لان في ذلك نوع مخالفة للظاهر والله تعالى اعلم **احال** شخص آخر بما اي بالشيء الذي له **عند زيد**
حال كونه **وديعة** بان اودع عنده الف درهم مثلام احواله بامر به **صحت** الحوالة لانه اقر على ان يمسك
وكانت اولى بالجواز **فان هلكت الوديعة بري** زيد الذي هو المحال عليه لان الحوالة مقيدة بها اذ
لم يلزم ما التمس الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمضروب حيث لا يبرأ لانه يخلفه القيمة والقول
اي خلف كل فوات حتى هلك المضروب لا يخلف بان استحق بالبينة صار مثل الوديعة اعلم
ان الحوالة على ضربين. مطلقه ومقيدة. فالمطلقة ان يقول لرجل اخل لصدا على بالف درهم فتوى
اخلت. والمقيدة ان يقول اخلت بالالف التي ل عليك فيقول اخلت وكلاهما جائز وفي كليهما
ينزل المحيل من دين المحال له وليس له بعد الحوالة على المحيل سبيل الا ان يتوي ما على المحال له عليه لكن
بين المطلقة والمقيدة فرق وهو انها اذا كانت مقيدة انقطعت مطالبة المحيل من المحال عليه فان
بطل الدين في المقيدة او تبين براءة المحال عليه من الدين الذي قيدت به الحوالة بطلت الحوالة
مثل ان يشتري من رجل شيئا بالف ولم يرد الالف حتى احواله بها الرجل عليه فقبل ثم استحق المبيع او كما
المبيع عبدا فظهر حرا فان الحوالة في هذين الوجهين تبطل وكان المحال له ان يرجع على المحيل بدنه
وكذا لو قيل الحوالة بالف درهم عند رجل وديعة فضلت الالف عند المودع قبل ان يسلمها الى المحال له
فان الحوالة تبطل كما تقدم تقريره. **واما** اذا سقط الدين الذي قيدت به الحوالة بامر عارض ولم يتبين
براءة الاصيل لا تبطل الحوالة مثل ان يحال بالف من ثمن مبيع فضلك المبيع قبل تسليمه الى المشتري
سقط الثمن عنه ولا تبطل الحوالة ولكنه اذا ادي يرجع على المحيل بما ادي لانه قضى دينه بامر. **واما** اذا
كانت مطلقة فانها لا تبطل بحال من الاحوال ولا ينقطع فيها مطالبة المحيل على المحال عليه الا ان يوفى
فاذا ادي سقط ما عليه فصا ولو تبين براءة المحال عليه من دين المحيل لا تبطل ايضا ولو ان المحال
له ابرأ المحال عليه من الدين صح الا برأ سوا قبل المحال عليه ولم يقبل ولم يرجع المحال عليه على المحيل
بشي لان البراءة اسقاط وليست بتعليك فلصلا لم يرجع وان وجهه له يحتاج الى القول وله ان يرجع على
المحيل كما لو ادي لانه ملك ما في ذمته بالحصة فصا كما لو ملكه بالاد او كما لو مات المحال له فوريه المحال
عليه له ان يرجع على المحيل لانه ملكه بالارث فصا كما لو ملكه بالاد او لو رضي المحال له من المحال عليه برون
حقة وبراءة عن الباقي فانه يرجع على المحيل من لان القدر لا غير وان صالح على خلاف جنسه كما اذا صالح
على الداهم عن الدين ليس وفي العكس او على البعض فانه يرجع بجميع الدين لان ما ادي يصالح ان يكون عوضا

ثم انتهى الكتاب

عن جميع الذين **باع بشرط ان يحيل على المشتري بالتمن عزيمته** اي ببيان **بطل البيع** لانه
شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع ولو **باع بشرط ان يحيل بالتمن** صح لانه لو كان موجب
العقد ان الحوالة في العادة تكون على الامتلاك والاحسن قضا فصار كمن شرط الجوده وكونه مثله خسر وفي
اللدن والغرض ادي المال في الحوالة **التمن** فهو بالخيار ان **شارج** على القابض وهو المختار
وان شارج على المحيل وعلى هذا اذا باع الاجر المستاجر واحال بالتمن المستاجر من يد المشتري وهو قد
ادي التمّن الى المستاجر فهو مختار ان شارج على المستاجر القابض وكذا في كل موضع وزد الاستحقاق كذا
في الخلاء والبرازية • وفي فتاوي القاضي الاسام ومن صور فساد الحوالة ما اذا كانت الحوالة
بشرط ان يعطى المحال عليه مال الحوالة من ثمن دار المحيل او من ثمن عبده كانت الحوالة فاسدة لا ب
هذه الحوالة مما لا يتعدى على الوفاة وهو بيع الدار او العبد فان الحوالة بشرط لا يكون توكيد بيع
دار المحيل بخلاف ما اذا قبل المحال عليه الحوالة بشرط ان يعطى مال الحوالة من ثمن دار نفسه او من
ثمن عبده نفسه فانه يجوز الحوالة ولكن لا يجبر المحال عليه على بيع دار ولا بيع عبده وهو بمنزلة
ما لو قبل الحوالة على ان يعطى المال عند الحصاد فانه لا يجبر على اداء المال قبل الاجل انتهى **ولا يصح**
تأجيل عقدها فلو قال ضمنت بمالك على فلان على ان احيلك به على فلان الى شهر انصرف التأجيل
الى الدين لانه لا يصح تأجيل عقد الحوالة كذا في البحر فساد عن المحيط **فروع** يجوز قبول الحوالة
بمال اليتيم من الاب والوصي على امثلي من الاول لان نصرة فيما مقيد بشرط النظر وان كان مثله في الملاءة
اختلفوا على قولين • ولو اخطا لا يدينه الى اجل لم يجز كونه ابراء مؤقتا فيعتبر بالبراء الموقت وهذا
اذا كان ذنباً ورثه الصغير وان وجب بعقد ما جاز التأجيل عندها خلافا لابي سكر كذا في البحر فعرضنا
الى المحيط • وفي شرح النظم الوهابي بعد ان ذكر ان الحوالة بمال اليتيم صحيحة ان كان خيراً اليتيم
بان كان المحال عليه املاً من المحيل لانها ولاية نظرية وان كان المحيل املاً لا يجوز لانه فيه تضيق
مأله اليتيم على بعض الوجوه واذا كان كذلك الوصي فالاب اولى • قال وبقي هنا صور ما اذا اتسوبا
في الملاءة ففي الأخيرة حكى فيه اختلاف المشايخ وقاضي خان جزم بعقد الحوالة والوجه له لعدم
بيان كونه خيراً من الاول انتهى • وفي السراجية الوصي اذا احوال بمال اليتيم فان كان خيراً اليتيم
بان كان الثاني املاً صح انتهى • ومفهومه فيعذر عدم الحوالة في صور التناوب كما اعتمد قاضيان
وهو ظاهر جاز لانه حينئذ اشتغال بالافايرة له اصله والعقد انما شرعت لما تنبأت عليه
من الفايده والله تعالى اعلم • وفي الجوهر من كتاب المصارفة ان الوصي اذا احوال بمال اليتيم فانه
معتبر فيه الاصل لان نصرة مقيد بشرط النظر فان كان ذلك اصله جاز والام يجوز لانت
الوصي ينصرف اليتيم على وجه الاحتياط فلا احتياط فيه لا يجوز انتهى • فقوله والام يجوز
صادق بصور التناوب ايضا كما لا يخفى فيعذر عدم الحوالة فيها والله تعالى اعلم • رجل له على
رجل مال فقال الطالب للدين اجلني بما لي عليك على فلان على انك ضامن لذلك ففعل ففقد
جائز وله ان ياخذ بالمال ايما شاء لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لان الحوالة
بشرط عدم براءة المحيل كفالة • رجل احوال رجلاً على رجل بالفتا بالحا عليه بعد ذلك ثم جاء
الحال له وقال محمد بن المحال عليه ان يكون لي عليه شيء قال ابو سكر رحمه الله تعالى لا يصدق الحال
له وان اقام البينة انه جحد لا تقبل بيئته لان المشهود عليه غائب وان كان الحال حاضر وجحد
الحوالة وليس للحال بينة كان جحوده فيجوز الحوالة فيكون القول قوله في ذلك كذا في الخاتمة
وكيفت السفحة قيل هي بضم التين وقيل بفتحها واما التا مفتوحة فيهما تجمع على سقاة

فان يميز

فان سق بضم عينه سقته يقال الشيء المحكم سقي هذا العرض به لاحكام امره كذا في العناية
وفسرها بعضهم فقال هي كتاب ضا حبالا لوكيله ان يرفع ما لا قرضاً يا من به خطر الطريق
كذا في الصباح • وفي القاموس السفحة كسر طفة ان يعطى مال ولا جزاً قال في بلد المعطي فوفية
اياها ثم يستغنى من الطريق وفعله السفحة بالفتح انتهى • وحاصله عندنا قرض استفادته القرض
امن خطر الطريق انتهى عن فرض جرت نفعاً وقيل اذا لم تكن السفحة مشروطة فلا بأس به • وفي رمن
الحقايق حاكياً عن الفتاوى الصغرى السفحة ان كان مشروطاً في القرض فهو حرام والعرض
بضمان الشرط فاسد وان لم يكن مشروطاً جاز • وفي الواقعة رجل اقرض رجلاً ما لا على ان يكتب له بها
الى بلد كذا فانه لا يجوز وان اقرضه بغير شرط وكتب كان جائزاً • ولو قال اكتب لي سفحة على ان اعطي
لك هذا فلا خير فيه • وفي كفاية البيهقي وسفحة التجار مكروهة لانه ينتفع باسقاط خطر
الطريق الا ان يعرض مطلقاً ثم يكتب السفحة فلا بأس هكذا روي عن ابن عباس • فان قلت ما وجه
ذكر هذا في كتاب الحوالة • قلت اما هو لا فانهم اتبعوا القدر في فانه ذكره في كتاب الحوالة واما
وجه ذكره القدر في فاعيل لانه معاملة في الدين كالكفالة والحوالة • ونقل عن الامام بدر الدين
الكردي انه قال انما اورد هذا في الحوالة لانه احواله للخطر المتوقف على المستقر فيكون في معنى
الحوالة انتهى **ولو توكل المحيل على المحتال بقبض دين الحوالة لم يصح** والله تعالى اعلم

هذا كتاب في بيان احكام القضا

لما كان اكبر المنازعات تقع في البياعات والديون عقيبها بما يقطعها وهو قضا القاضي وله
معنيان • معنى في اللغة وهو بالمد كسا وكسبه ففي الصباح انه مصدر قضيت بين الخصمين
وعلمها حكمت • وفي الصباح القضا الحكم واصله قضاي لانه من قضيت الا ان اليها لما جات بعد الاية
هزئت والجمع الا قضيه وقضواي حكم ومنه قوله تعالى وقضى ربك الا تعبدوا الاياه • وقد يكون
بمعنى الفراغ وبمعنى الاداء ويكون بمعنى الصنم والتقدير • قال ابو ذؤيب
وعلمها مسرودتان قضاها • داود او صنع السوايق صنع
يقال قضا اي صدغه وقدره • ومنه قوله تعالى فقضا هن سبع سموات في يومين • ومنه القضا
والقدر • ويقال استقضيت فلان اي صير قاضياً انتهى • وفي القاموس القضا ويقض الحكم قضى عليه
يقضي قضياً وقضاً وقضية وهي الاسم ايضا • واما معناه الشرعي فقد افاده بقوله **هو فضل**
الخصومات وقطع المنازعات هكذا عرفه في المحيط كما نقله عنه مولانا في بحر • وعرفه العلامة
الكامل في فتح القدير بالالزام وفي البدائع بالحكم بين الناس بالحق وقد اطال في بيانه • وعرفه العلامة
قاسم بانه انشا الزام في مسائل الاجتهاد المتقارب فيما يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا فخرج القضا على
ظلال الاجماع وخرج ما ليس بحادثة وما كان من العبادات انتهى • وشرايطه في الحكم ان يكون بعد تقدم
دعوى صحيحة من خصم على خصم فان فقد هذا الشرط لم يكن حكماً وانما هو افتاء صريح به الامام الشافعي قال
وهنا شرط لفساد القضا في الجتهادات ذكره الرازي في فضوله والبرازي في فتاواه ونقل الشيخ قاسم
الاجماع عليه • وفي فتاوي قاضي خان انما يفسد القضا عند شرايط القضا من الخصومة وغيرها فاذا
لم يوجد لم يفسد انتهى • وفي الفتاوى البرزلية للعلامة ابن القيس وقد اتفق ائمة الحنفية والشافعية
على انه بشرط لصحة الحكم واعتباره في حقوق العباد الدعوى الصحيحة المجموعة شرعاً والله لا يدين في
ذلك من الخصومة الشرعية وان اختلفوا في تفصيل ما ورا ذلك وما تحته من الجزئيات ولم يقل احد

لاحد

ان حكاية حال المتشا هذين فيما صدر منهما على سبيل التفضل فضلا عن الاجمال نزاع ولا
خصوصية ولو صدر ذلك بلغظ ادعي هذا فيما شرح فيه الحال فكيف باوقات الاشارة اليه على سبيل
الاجمال واين النزاع الذي يرفع القاضى بقضايه وللضام الذي يعطيه الحاكم بحكمه وهل هذا
الامر الا من التهور والاقدم والتهافت بالامور الشرعية والقضا الحكيم بل ابلغ من ذلك اذا
حصلت الدعوى المسموعة بحسب الصورة وكان القاضى يعمل ان باطن الامر في ذلك ليس كظاهره
وانه لا تخاف ولا تمانع في نفس الامر بين المتدعين ليس له سماع هذه الدعوى ولا يقبل القضا
المترتب عليها ولا يصح الاحتيال لحصول القضا بمثل ذلك اذ كان القاضى عالما بحال هذه الدعوى
واما اذا لم يعمل غرر وقد قضا ولم يجرى هذا شي عمت به السلو وبلفت شهرة اعتباره عند
الاعيان الغاية القضي انتهى وفي الحاكم العقل والبلوغ والاسلام والخبرة والسمع والبصر والنطق
والسلامة عن كل عذر وان يكون مؤثرا في الحكم دون سماع الدعوى فقط كما في البحر من الغزاة
وفي النظم الوصافي ذكر ان الاصح صحة تولية الظرف وذكرنا في رسالتنا مسبعة الحكماء على
الاحكام ان السمع ليس بشرط على الاصح حتى يكون تولية الاطروش لانه يعرف بين المدعي والمدعي
عليه ويميز بين المظنوم وقيل لا يجوز لانه لا يسمع الاقرار فيصنع حقوق الناس والمراد من
الاطروش من يسمع ما قري من الاصوات اما من به ضمير او وقر وهو يفتح الواو النقل في الاذن
وباكثر الجمل فلا يصح للقضا لانه لا يسمع البينة فلا قدرة له على التمييز بين المدعي والمدعي عليه
وهكذا فصل شارح الوصافية وينبغي ان يكون الحكم كذلك في المعنى فان قلت قد يفرق بينهما
بان المعنى يقر بصورة الاستفهام ويكتب جوابه فلا يحتاج الى سماع كلام المستغنى قلت الظاهر
من كلامهم عدم الاكتفاء بغيره في القاضى مع انه يمكن فيه بان يكتب له جواب المدعي والمدعي عليه فيجب
بمكانه فكذلك في المعنى ويمكن ان يفرق بينهما بان القضا لا بد له من صبغة مخصوصة بعد دعوى
صحيحة من خصم حاضر على خصم حاضر فيحتاج فيه بخلاف الاشارة افادة الحكم الشرعي ولو بالاشارة
فلا يشرط فيه السماع والله تعالى اعلم **اهل الشهادة** اي القضا اهل الشهادة لان كلاهما من باب الولاية
لانه تنفيذ القول على الغير ولان كلاهما الزام اذ الشهادة ملزمة على القاضى والقضا ملزم على
المضمر فيا يشرط لاهلية الشهادة يشرط لاهلية القضا **وشروط اهليتها** اي الشهادة من
العقل والبلوغ والاسلام والخبرة والبصر ما سذكر في كتاب الشهادة **شرط اهليته** اي القضا
والقاضي اهلها اي اهل الشهادة **فيكون اهلها لكنه لا يقدر** اذ لا يؤمن عليه لعلة مبالاة
بواسطة فنفقه حتى لو قلد كان القضا انما كايصم بقول شهادته لوجود اصل الاهلية للشهادة ولا
تقبل لما ذكر حتى لو قبل القاضى وحكم بها كان انما لكنه ينفذ وفي القضاوي القاعدية هذا
اذ اقبل على ظنه صدف وهو ما يحفظ كذا في شرح القضاوي خسر ولا يقبل شهادته على عدوه ولا
يصح قضاؤه عليه لما تقر من ان اهل الشهادة وقد افي به مولانا مفتي الديار المصرية
شيخ الاسلام امين الدين بن عبد العالي ورايت بموجب ثقة نصروا الى بعض الفتاوى واطنه القضاوي
الكبرى الخاص ان سجل القضا ولا يقبل على عدوه ولا يقبل شهادته عليه انتهى وقد ذكر شيخ الاسلام
عبد البر في شرح الوصافية ان ابن وهبان ذكر في شرحه انه لم ير مسألة قضا القاضى على عدوه
منصوصة عنده قال وينبغي ان يفضل فيها بين ما كان يعلمه وما كان يشهده العداوة بمحض من
الناس فيكون في الثاني دون الاول قلت بل ينبغي القول بالنفا مطلقا اذ كان القاضى عدلا
والله تعالى اعلم **والقاضي لا يصح مغنيا** وبه جزم العلامة ابن الساعاتي في الجمع حيث قال

هذا موجود في النور السط من هذا
فراجع

فق
الشيخ امين الدين هذا هو
جد كانت هذه الفتوى
لايه والذليج تاج العارفين
الاميني قال الفقير فيكون
الفتوى شرعي في الاب اميني
الام رحمة الله عليه من اجل
وتصان به في كل وقت وقيل

كذلك وجد بخط العلامة صاحب الجليل
منه في شرحه
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

الابن القاضى انتهى

ولا يستغنى القاضى انتهى قال العلامة العيني في شرحه قال هذا الضاربة في المعنى اذا كان
قاسما ولا ان احدها انه لا يصلح لادن الفتوى من امور الدين والقاس لا يقبل قوله في البيانات
وهذا القول هو الذي اختار المصنف في المتن وهو قول العلامة ايضا وقيل يصلح انتهى وظاهر
ما في الخبر انه لا يعمل استغناء عن اتفاقا فانه قال الاتفاق على كل استغناء من عرف من اهل العلم
بالاجتهاد والعدالة او رآه منتصبا والناس يستغفون به فظنوا وعلى امتناعه ان ظن عدم احدها فان
جمل اجتهاده دون عدله فالحق يمنع استغنايه بخلاف المجتهد من غير اذ الاتفاق على المنع انتهى
فلا اقل من ان يكون ترجيحاً لعدم صلاحية وبما جزم في الجمع كذا ذكرناه واختاره في شرحه فقال
ان اولي ما يستدل به في فضل الرجة الالهية في تحقيق الواجبات الشرعية طاعة الله عز وجل
والعمل بحبل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على رايه وذهبه في استخراج
دقائق الفقه وكثير وهو في المعايير حقيق بائنا لخذلان عليه فقد اعتمد على ما لا يعتد عليه
ومن لم يعمل الله له نور افاله من نور **وقيل نعم** يصلح مغنيا وبه جزم صاحب الكثر وحكي ما جزم به في
الجمع بصيغة قبل وعلامة الزبلي في شرحه بانه يجتهد فزار النسبة الى الخطا انتهى **ويكتفي بالاشارة**
منه اي من المعنى **لا من القاضي** اذ لا بد للقضا من صبغة مخصوصة كتحقق والتمت اوضح عندي
او ثبت على الصحيح وفي القواعد التي نية الاشارة من الناطق باطله في وصية وغيرها الا في الاتفاق
والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كذا في التفتيح انتهى ومن ادعيه الايمان كافي انفع الوسائل
والاعلام بستر فلان ومكانه والاستخرا فلو طفت لا يستعمل فلان فاشارة اليه بشي من الجزمة خت
في بيته خذ منه فلان او لم يجز منه كذا في العارضية في بحث احكام السكوت **وبين القاضي من امر**
بخاصة اليه في الظهيرية ولا يباس القاضي ان يفتي من لم يخاص اليه ولا يفتي احد الخصمين فيما
يخصهم اليه انتهى كذا في البحر وفي الخلاصة القاضي هل يفتي فيه اقاويل والصحيح انه لا يباس به في مجلس
القضا وغيره وفي المعاملات والديانات انتهى ويمكن حمله على من لم يخاص اليه فيوافق ما في الظهيرية
ومن ثم عولت عليه في هذا المختصر **وياخذ القاضي كالمفتي بقول ابي حنيفة على الاطلاق ثم**
بقول ابي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول زفر والسنن بن زياد هكذا صححه في السراجية **ولا يخفى**
في الاخذ بقول من ذكر بل ياضد بقول ابي حنيفة اذ لم يكن مجتهدا **واذا اختلف مفتيان في جواب**
حادثة اخذ بقول اقلهما بعد ان يكون او رعاها ذكره في السراجية ايضا المصير شرط لنفاذ
القضا في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا اي لبيت المصير شرط لنفاذ القضا فينفذ
في القري وبه يعني كذا في البرازية اخذ القضا برسوخه او ارتشي **وحكم لا ينفذ حكمه** لانه في الاول
لم يصرف قاضيا وفي الثاني صار عاملا لنفسه والقضا يجب ان يكون خالصا لله تعالى ولا فرق بين
رسوخه ياخذها السلطان او قومه وهو عاملا ايضا كافي جامع الفضولين وفي الخلاصة الفتوى على
عدم نفاذه اذ اتولي بالرسوخ انتهى وفي الخاتمة نقل الاجماع على انه لا ينفذ حكمه فيما ارتشي ولو كان
القاضي عدلا **لا فسيق باخذها** اي الرسوخ **اشتق العزل** كوجود سبب الاستحقاق وقيل يفرل
لان المقتل اعتمد عدله فلم يرض بقضايه بل ومنه وينبغي ان يكون القاضي موقفا بانه في عفا
وعمله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه والاجتهاد وقد تقدم تفسير
شرط الاولوية على الصحيح وعند المصنف شرط لازم ومثله اي مثل القاضي المعنى يعني ينبغي
ان يكون موصوفا بالصفات المذكورة ولا يشرط فيه ايضا الاجتهاد قال في فتح القدر بعد ان ذكر
ما يصلح للقضا وما لا يصلح قال واعلم ان ما ذكر في القاضي ذكر في المعنى فلا يعني الا المجتهد وقيل

الاشارة من الناطق بخرجه في الاشياء
وزاد في الاشياء في احكام الاشياء
اشارة شارح في رواية الحديث
والاساس من الحزم الى الصديق

عبارة الزهر بنقول الحسن

وفي الحاوي القدسي الاصح ان العدة
بقوة المدرك وما في الفتاوى
في السرخس والفتاوى
التي عرف بها الاخبار عن الحكماء
وهو الاثر في قبل اخر القضا
اشارة على القضا وفيه نظر والقضا
عليه انتهى

وفي الزهر الفتوى ان الذي قد لا يشرط
الشفاء كالكافي فلهذا اختلفت

رأي الأصوليين على أن المعقود هو المجتهد فاما غير المجتهد من يحفظ أقوال المجتهد فليس بمفتي والظاهر عليه إذا سئل أن يذكر قول المجتهد كأي حنفية على جهة الحكاية فغير أن ما يكون في زماننا من فتوي الموجودين فليس بفتوي بل هو نقل كلام المفتي لياخذ به المستفتي وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين إما أن يكون له سند فيه اليقينة أو يأخذ من كتاب معروف وتواتره الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من النصاب المشهور للمجتهدين لأنه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم والمشهور وهكذا ذكر الراندي فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النواذر في زماننا لا يجزئ عزوها فيها إلى محمد ولا إلى أبيه لأنه لم تستمر في عصرنا في ديارنا ولم تتداول ثم إذا وجد النقل عن النواذر مثلك في كتاب مشهور معروف كالأثرية والمبسوط كان ذلك تعويضا على ذلك الكتاب فلو كان حافظا لا قاطنا للمختلفة للمجتهدين ولا يعرف الحجة ولا قدرة له على الاجتهاد والتمسح لا يقطع بقول منها يعني به بل يحكي المستفتي فيجوز المستفتي ما يقع في قلبه أنه الأصوب ذكره في بعض الجوامع. وعندني أنه لا يجب عليه حكاية كل ما بل يكفي أن يحكي قولها لأنها فان المعقل له أن يقول أي مجتهد شافا إذا ذكر أحدها فقلد حصل المقصود ثم لا يقطع عليه فيقول جواب مسئلتك كذا بل يقول قال أبو حنيفة حكم هذا كذا. ثم لو حكى الكل فالأخذ بما يتبع في قلبه أنه أصوب أو في الأقاليم لا يجره بما يقع في قلبه من صواب الحكم وحظاؤه وعلى هذا إذا استفتي فيقتهان اعني مجتهدين فاختلفا عليه الأولي أن يأخذ بما يميل إليه قلبه فيهما. وعندني أنه لو أخذ بقول الذي لا يميل إليه قلبه جان لأن مثله وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصحاب ذلك المجتهد أو أخطأ انتهى. وفي فتاوي قاضيخان فصل في رسم المفتي المعقود في زماننا من أصحابنا إذا استفتي في مسألة وسئل عن واقعة ان كانت المسئلة مروية عن أصحابنا في الروايات الظاهرة بلا خلاف بينهم فإنه يميل إليهم ويعني بقولهم ولا يخالفهم برأيه وان كان مجتهدا متقنا لأن الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا ولا يعدلهم واجتهادهم لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر إلى قول من خالفهم ولا يقبل حجة لانهم هم فروا الأدلة وميزوا بين ما صح وبين ما خد وأن كانت المسئلة مختلفة فيها بين أصحابنا فان كان مع أبي حنيفة أحد صاحبته يأخذ بقولها لفوق السرايط واستجماع أدلة الصواب فيصاحبا. وأن خالف أبا حنيفة صاحباه في ذلك فان كان اختلافا في عصر وزمان كالقضا بظاهر القول يأخذ بقول صاحبته لتغير أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوها يختار قولها لاجتماع المتأخرين على ذلك وفيما سوي ذلك قال بعضهم تختار المجتهد ويعمل بما أفتى إليه رايه. وقال عبد الله ابن المبارك يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتكلموا في المجتهد قال بعضهم من سئل عن عشر مسائل مثلا فيصيب في ثمانية ويخطئ في البقية فهو مجتهد. وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط وتعرفة النسخ والنسخ والحكم والمنازل والعمل بمبادئ الناس وعرفهم وان كانت المسئلة في غير ظاهرها رواية ان كانت توافق أصول أصحابنا يعمل بها وان لم يجد لها رواية عن أصحابنا وانفق فيها المتأخرون على شيء يعمل به وان اختلفوا بجتهدي يعني بما هو صواب عنده فان كان المفتي فعلا غير مجتهد يأخذ بقول من هو أفتى الناس عنده ويضيف الجواب اليه فان كان أفتى الناس عنده في مصر آخر جرح الله بالاحتساب ويثبت في الجواب ولا يجازف خوفا من الإفتراء على الله تعالى بتعمد الحلال وضد انتهى كلامه **ولا يطلب القضا أي بالقلب ولا يسأله بلسانه** لقوله عليه الصلاة والسلام من سئل القضا وكل إلى نفسه ومن أجبر عليه نزل عليه نكال يسده أي يلزمه الرشد ولو فقه للصواب **ويختار الأقدر والأولي به** أي ينبغي التمسك به ان يختار القضا من هو أقدر وأولى **ولا يكون فظا غليظا جارا غليظا** لأنه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضا فالرسول الله صلى الله عليه وسلم من قلده غير مملوكون

في زعمه

رعيته من هو أولى به فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين. وعمل القضا من أهم أمور الدين وأعمال المسلمين **ومن التقليد لمن خاف الخيف أو العجز** لئلا يكون ذريعة إلى مباسرة الظلم والتفاد من قبول تقليد القضا من السلطان. وهذه العبارة أولى ما وقع في بعض نسخ أكثر من التقليد أي النصيب من السلطان والخيف بمعنى الجور والظلم من خاف عليه يخيف إذا جاور وخوف قدرا فاقاة العدل لمخبر كخوف الجور. وهذه العبارة أولى من عبارة أكثر وهي الاقتضار على خوف الخيف لأن أصلها يلقي نص عليه العدل وروي. والمثل بالكرهية كراهة التحريم لأن الغالب الوقوع في محذور حينئذ **وأنت تعين له أي للقضا أو أئتمنه** أي ابن الخيف لا أي لا يكون وبه صرح في فتح القدير حيث قال ويجزئ الكراهة ما إذا لم يتعين عليه فان التصريح بفرض عين عليه وعليه ضبط نفسه الا ان كان السلطان يمكن ان يفصل المصنوعات ويتفرع لذلك انتهى وإذا لم يمكن السلطان فصل القضايا وفيه البلد قوم صالحون له الأمور كلها كذا في البرازية **والقضا رخصة والترك عزيمة** قال في البرازية وعامة المساج على أن التقليد رخصة والترك عزيمة وقد دخل في القضا قوم صالحون ونحوهم من قوم صالحون وترك الدخول أصل ديني وأدنى انتهى. وفي المصداقية الصحيح ان الدخول فيه رخصة طمأ في اقامة العدل. قال عليه الصلاة والسلام عدل ساعة خير من عبادة سنة. وعن مشرورق أنه قال لأن اقضي يوما واحدا بالحق والعدل أحب إلي من سنة أعزوها في سبيل الله تعالى والترك عزيمة فلعلمه يحط بظنه فلا يوفق له أو لا يعينه عليه غير كذا في السراج الوهاج **ويجزم على غير أهل الدخول فيه أي في القضا قطعاً** من غير تردد في الحرمة. وقد روي ان أبا حنيفة ذم القضا ثلاث مرات فإني حتى جيس وجلد كل مرة ثلاثين سوطا حتى قال له أبو س لو تقلدت لنفقت الناس فنظر إليه سببه الغضب فقال لو أمرت أن أقطع البحر سباحة كنت أقدر عليه وكما في بلد قاضي ونكسر رأسه ولم ينظر إليه بعد وهذا يدل على كراهة الدخول فيه وهو قول البعض وقد من أنه لا يكون للقادر عليه. وظاهر كلامه لا أمامه عرف من نفسه عدم القدرة فلا لم يقبل أو كان مذهبه أنه لا يجوز القبول إلا لمن أجبر عليه ولذا ضرب الإمام أيا ما وقيد بينا وخشيت واستغنى في الأصح من القبول ومات على الإبقاء كذا في البرازية. والحاصل كذا ذكره في البحر أنه فرض عين أن تعين وفرض كفاية للمتأهل عند وجود غير كونه رخصة ومكروه عند خوف العجز والخيف وينبغي أن يكون حراما عند غالب ظنه أنه يجوز في الحكم ومباح ما قدمنا ففقه الأحكام الخمسة انتهى. أقول في كونه فرض عين أن تعين نظر لانهم لم يشترطوا العمل في القاضي فضلا عن الاجتهاد وقالوا لا يمكن من القضا بفتوي غيرهم وإذا كان كذلك ففي أي صورة يكون متعينا. قال الذي ينبغي أن يعين عليه ان القاضي المحض ليس بأهل القضا وهذا الذي ينبغي ان يفهم عن الآية المتقدم هل كان حقيقة شيخ الاسلام بدر الدين بن النضر في رسالته الفواكه البدرية. ثم قال وبينا أنه ان المسائل الخلافية يعرف المراد بالحكم فيها من الحكم الذي ياز آية وبضد هاستبين الأشياء. وإذا انظرنا إلى قصر رتبنا وموضع الخلاف بيننا وبين السافعية ظهر ما قلناه وذلك أنهم يشترطون في أهلية القضا الاجتهاد المطلق ونحن لا نشترطه وإذا لم يشترط الاجتهاد فلا أقل من اعتبار التمسك بالعمل والفقه والتأهل في الجملة قال ويشهد لهذا المعنى مسألة وهي أنهم قالوا إذا تعين القضا وجب عليه قبوله ونقله وإذا تركه لم يمتنعين فالترك أفضل وليست شعري إذا حمل كلامه على ما في أهلية القضا على ظاهره وهو أن الجاهل أهل ففي أي صورة يتعين القاضي حتى يجب عليه الدخول في القضا فأنه حينئذ للعمل في الأهلية على ما ذكر فلا بد من تأهل بالعمل والفهم واقبله أن يحسن الخواص والمسايل الدقيقة

أقول وجود الجاهل لا يمنع نفسه ولكنه إذا لم يوجد غيره ولم نقل أنه وجد جاهل ففهم قوله تعالى في الأمر

وان يعرف طرق تحصيل الاحكام الشرعية من كتب المذهب وصندوق المساجد وكيفية الابرار والافراد
 في الوقائع والدعوى والحجج وتوابع ذلك ولو لم يكن له تحشم وموقع مما في النفوس والا
 فلا ينبغي ان ينسب الي مجتهد فصله عن امام الامة تجوز ولاية القضا التي هي اشرف مناصب الاشخاص
 بعد منصب الامامة الي بعض السوقة الذين لا يمتثلون الامور المعاشية فضلا عن كبارها **قال في**
المختار والاولى ان يكون القاضي مجتهدا فان لم يوجد فيكون من اهل الشهادة موثوقا به في دينه
وامانة وعقله وفهمه عالما بالغة والسنة وكن للالمعي فخر الله به عن امتنا خيرا انتهى
ويكون تقلد القضا من السلطان العادل والجايز اي الظالم لان علماء السلف تقلدوه من
الحجاج الا اذا كان لا يمكنه من القضا بالحق فيجوز عليه حينئذ ويجوز ايضا من اهل البغي وهم الذين
 خرجوا عن طاعة الامام لان الصحابة تقلدوه من عناية في نوبة على رضي الله عنهم وكان الحق
 بيد علي رضي الله عنه **وقد قال علي رضي الله عنه اخوانا بنوا عليا** **وقال الامام ابو محمد الباقر**
 في تصديق ادب القاضي لمخضاف قاضي اهل البغي والخوارج اذا كان منهم فقطضي بشي ثم رفع الي قاض آخر
 من اهل العدل لم يجز وانبطه لان الخوارج اذا خرجوا على اهل العدل بالسلح فانهم يستحلون اموالهم
 فلا تجوز شهادتهم واذا لم تجز شهادتهم لم يجز قضاؤهم فينقض وهو قول ابراهيم النخعي ولا يفتد
 على كتابه ايضا لانه لا يجوز قضاؤه فلا يفتد على كتابه كذا في زمن الحقايق **وهذا راجع**
 لصحة ما قلناه من عدم نفاذ قضا القاضي على عدوه لانه جعل عدما نفاذ القضا في عدم جواز
 الشهادة وهذا ظاهر والله تعالى اعلم **وفي الفصول العمدية ويجوز تقلد القضا من اهل البغي فانه ذكر**
 في باب الخوارج من سائر الاصل ان قلب اهل البغي على مدينة واستعملوا عليها قاضيا فقطضي باشيائهم
 ظن اهل العدل على تلك المدينة في وقعت قضاياه الي القاضي العدل فانه يفتد منها ما كان يفتد
 لو كان عدلا وكذلك لو قضى عليه بشي مما رآه الفقهاء بمضيه اذا كان مختلفا فيه كما في سائر القضايا
 وذكر المخضاف في ادب القضا اذا كان القاضي من اهل البغي ايضا لا يفتد القاضي قضاياه وأشار
 في اقصيته الي انه يفتد فانه قال هم بمنزلة فتاق اهل العدل والقاضي يفتد قاضيا على اصح
 الاقوال **وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في ادب القاضي من النوازل المتعلقات اذ اول رجل**
 قضا ببلدة وقضى ذلك القاضي في مختلف فانه لم يرفع الي قاض آخر فان وافق رأيه امضاه وان خالف
 انبطه وهو بمنزلة حكم المحكم **وذكر في الفتاوى والتقلد من اهل البغي يصح ويجز واستسقاء الباعث**
 لا تنزل قضاء العدل ويصح عزل الباعث لخصم حتى لو انهم الباعث بعد ذلك لا تنفذ قضاياهم
 بعد ذلك ما لم يقلدهم سلطان العدل ثانيا لان الباعث صار سلطانا بالقرعة والعلية انتهى **فاذا**
تقلد احد القضا طلب ديوان قاض قبله والدون الخرايط جمع خريطة وهو الكيس الذي
 فيه التجليات جمع سجل بكسر السين والجيم وتشد بدلا من اللام وهو الصل ومنه اسم القاضي وتسجيله
 والمحاضر وغيرهما مثل الصكوك التي فيها القرارات او قيم الاشياء ونصب الاوصياء في اموال البائس
 ويخوذ ذلك لان الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيجمل في يد من له ولاية القضا يكتب القاضي
 نسخا من احوالها في يد لا احتمال الحاجة اليها والاخرى في يد الخصم ولا يؤمن عليه التغير بزيادة او
 نقصان فان كانت الاوراق من بيت المال فلا إشكال في وضعها في يد القاضي الجديد وكذا اذا كانت
 من مال الخصوم او من مال القاضي في الصحيح ويثبت عدلين من امثاله او عدلا واحدا والاشان
 احوط ليقضان ديوان المعزول بمضيقه او بخصه امثله ويسلك المعزول شيئا فاما كان
 فيها من نسخ التجليات يجمعها في خريطة وما كان من نصب الاوصياء يجمعها في خريطة وما كان من نسخ

فما الاقارب

فيها الاوقاف يجمعها في خريطة وما كان من الصكوك يجمعها فاذا قبضنا ذلك ختمنا عليه
 نخزله عن التغير **ونظر القضا في الجدي في خال المحبوبين** لانه نصب ناظر المسلمين والمتراد
 المحبوبين في سجن القاضي فينبعث القاضي بثقة يحضره في السجن ويكتب اسماؤهم واخبارهم
 وسبب حبسهم ومن حبسهم **وفي شرح ادب القضا** يجب على القاضي كتابة اسم المحبوبين وابنه
 ومنه وما حبس بسببه وتاريخه فاذا غزل بعث النسخة التي فيها اسماؤهم الي المتولي لينظر فيها
 واما المحبوبين في سجن الوالي فيجب على الامام النظر في احوالهم ومما حصل ما ذكره الامام ابو يوسف
 في كتاب الخراج ان من حبس من اهل الدعارة والتلصص والجنائيات ولائها له ان تنقته في بيت
 المال وكسوته وكذا اسراء المشركين وان لا يبيت احد في قيد الارجل مطلوب بدم ويتبين ان
 يؤتي على هذا الامر رجلا صالحا يثبت اسماؤهم عنده ويدفع نفقتهم واذا هم شربا شهر يقعد ويدعو
 كل رجل ويدفع اليه بيده ويمنع عن الخروج في السلاسل يتصدق عليه فان هذا شي عظيم ومن
 مات منهم ولا ولي له ولا قرابة فان يحضر في بيت المال وامن بالصلوة عليه وينظر في احوالهم
 على ايام من كان عليه ادب اذ ب واطلق ومن لم يكن له قضية خلى سبيله الي آخر ما ذكره رحمه الله
 كذا في البحر **من اقر من حق او قامت عليه بينة الزمة** لان كلا منها حجة ملزمة **والمراد**
 الزمة المحبسة اي اذا حبسه كاشا راليه مسكين **ويصح ان يرد الزمة بالحق كما يفيد كلام العيني**
 في الزم واليه يشير بقوله كمال في فتح القدير قال سيجأ في بحر والظاهر عندنا ما قاله مسكين
 لان الثاني لا يطرد في كل اقرار لان المحبوب اذا اقر بسبب عقوبة خالصة كالزنا وشرب الخمر
 فقال اني اقررت عند القاضي المعزول اربع مرات في الزنا ولم يقرم الحد علي فان القاضي لا يقبل عليه
 لان ما كان منه في مجلس المعزول بطل ولكن يستقبل الموالي الامر فان اقر صده ثم بعد الجلد يتأني ويخبر
 عليه ثم يطلقه بكفيل بنفسه كذا في شرح ادب القضا لمخضاف **وقوله او قامت عليه بينة** اعمر
 من ان يشهد باصل الحق او يحكم القاضي عليه واما المعزول فلا يقبل قوله لو قال حبسته بحق عليه
 وكذا لو قال كنت حكمت عليه لعلة نكرا كذا في السراج الوهاج **وعلمه في الهراية بانه كواحد من الرعايا**
 وشهادة الفرد غير مقبولة لاسبابها اذا كانت على فعل نفسه **والانادي عليه** اي من لم يبيت عليه شي
 امر متاد ياكل يوم في محله وقت جلوسه من كان يطلب فلان بن فلان المحبوب بحق فليحضر حتى يجمع
 بينه وبينه فان حضر احد وادعي وهو على انكاره ابتد الحكم بينهما والاثاني في ذلك اياما على
 حسب ما يري القاضي فان لم يحضر القاضي احد اخذ منه كفيل بنفسه على الصحيح اتفاقا واطلقت
 فان قلت ما الفرق بين مسئلة القسمة فان ابا حنيفة لم ياخذ من الورثة كفيل وبين هذه المسئلة
 قلت الفرق بينهما ان احتمال واردة آخر فهو من هذا القاضي لا يحسنه الا بحق ظاهر وظاهره
 فهو من الله تعالى فان قال لا كفيل لي واني ان يعطى كفيل وجب ان يحاط نوعا آخر من الاحياط
 فينادي شرا فان لم يحضر احد اطلقه انتهى **وعمل القاضي في الودائع وغلات الوقف بيمينه او**
اقرار من هو في يده لان اقرار الاجنبي غير مقبول **فتد بعلات الوقف** لانه لا يعمل باقرار ذي اليد
 في اصل الوقف اذا حدة الورثة ولا يمينه وقال المعزول ان هذا وقف فلا بد من فلان سلمته الي هذا
 واقرذ والبد وكذا به الورثة لم يقبل قول القاضي وده والبد ويكون ميراثا بين الورثة ومما في
 شرح ادب القضا **ولم يعمل بقول القاضي المعزول الا ان يقر واليد انه سلمها اليه فيقبل**
قوله فيها اي في الودائع وغلات الوقف يعني لو قال من في يده المال لي وقال المعزول انه مال
 وقف او مال يقيم لم يقبل قوله لما بيننا انه الحق بواحد من الرعايا بخلاف القاضي لانه هو المحض

لانه يمكن بقوله في الاقرار حتى الخليفة الذي قلد القاضي لو اقر القاضي انه شهد عنه
الشهود بكرا لا يقضي به حتى يشهد عنه الخليفة مع آخر الواحد لا يقبل قوله. وهذه المسئلة
على وجه خمسة. **الاول** ان يقربانه سلمها اليه ومع ذلك يقربها لغيره فاذا بدا ذوا اليد بالاقراء
لغيره بتسليم القاضي فاقرا القاضي بانها الاخر وحكمه ان يسلم العين الى المقر له الاول ويضمن
المقر قيمته ان كان قيميا او مثله ان كان مثليا للقاضي باقراره الثاني يسلمها لمن اقره القاضي
الثاني ان يسلم القاضي وحكمه ان لا يقبل قوله للمقر. **الثالث** ان يقربان المقر سلم اليه ثم
يقرب به لغيره عكس الاول وحكمه عدم قبول الثاني. **الرابع** ان يقربا بالاقراء بتسليم القاضي ثم يقول
لا ادري لمن هو وحكمه قبول قوله القاضي. **الخامس** ان يقربانه تسلمه من القاضي وصديق القاضي لها
لغلا فيقبل قولها ويدفع الى القاضي ليدفعه الى فلان فلم يعمل بقوله في وجهه وعمل به في الاربعة
كل في البحر **ويقضي القاضي في المسجد وكذا السلطان** يعني يحكم في المسجد **او داره** لانه
صلى الله عليه وسلم حكم بين المتلاعنين في المسجد وقال للمديون قم فاقضه بعد ما امر الذين
بوضع الشرط وكان في المسجد. **واما كون الشريك يدره للقضا وهو محس فلا يمنع لان نجاسته نجاسة**
الاعتقاد على معنى التشبيه. **واما الحائض فتخرج محلها ليخرج اليها القاضي او يرسل نائبه**
كالوكانت الدعوى في دابة. **اطلق في المسجد فمثل غير الجامع لكنه اولى** قال فخر الاسلام هذا
اذا كان الجامع في وسط البلد اما اذا كان في طرف منها فلا لزجاجة المشقة فالاولى ان يختار سجرا
في وسط البلد وفي السوق. **ويجوز ان يحكم في بيته** وحيث كان الا ان الاول ما ذكرناه وبإذن
الناس على العوم ولا يمنع احدا لان كل احد حقا في مجلسه. **والاخرى ان يكون بيته في وسط البلد**
لما ذكرناه. وفي فتح القدير معزيا الى البسوط انه ينبغي للقاضي ان يعتذر للمعضي عليه ويبين له
وجه قضائه ويبين له انه قد حجته ولكن الحكم في الشرع كذا يقضي القضا عليه فلم يكن غير متباعد
ذلك اذ قد كانت للناس ولشبهة انه جار عليه ومن يسمع بخلافه في نفسه العامة غرضه وهو
يؤي اذا امكن اقامة الحق مع عدم ايقاف الصدور كان اولى انتهى. وفي الترخاينة قاله مشايخنا
ينبغي للقاضي اذا اراد الحكم ان يقول الخصمين احكم بينكما وهذا على وجه الاحتياط حتى انه اذا
كان في التقليد يصير حكما بحكمهما. وفي البرازية قضى القاضي بحق ثم امر ان يستأنف القضية
ثانيا. **يختر من العلماء لا يقر من ذلك على القاضي انتهى**. وفي الصيرفية وينبغي للقاضي انه اذا انتقم
اليه اخوان او بنو الاعمار ان لا يعجل بالقضا بينهم فيدفعهم قليلا كي يصطالحوا لان القضا وان
كان بحق ربما يكون سببا للعداوة انتهى. وفي جواب الفتاوي قاض قضى لرجل بشي وامر بكتابة
التسجيل للمدعي فطلب المعضي عليه نسخة السجل من المعضي له ليعرضه على الائمة هو الصحيح امر لا
فاشنع ولم يرفعه فان القاضي يلزمه ذلك. وفيها القاضي اذا كانت له خصومة على انسان فاستخلف
خليفة نقض به على خصمه لا ينفذ لان قضائيه كقضائيه بنفسه وذلك غير جائز واستشهد بما
ذكره من وكل رجلا بشي ثم صار الى وكيل قاضيا فيقضي لوكله في تلك الحادثة لم يجز لانه قضى
لمن ولاه ذلك فكل من نائب هذا القاضي. **قال** والوجه لمن ابشى مثل هذا ان يطلب من السلطان
الذي ولاه ان يولي قاضيا اخر حتى يختصا اليه فيقضي فيجوز او يتحاكما الى حاكم محكم وبتراضيا
بقضائيه فيقضي بينهما فيجوز انتهى. **لكن في السراجية القاضي اذا وقعت له حادثة او ولد**
فاناب غيره وكان من اهل الانابة فتخاصما عنده وقضى له او ولد جاز انتهى. وفي البرازية وكذا
الخليفة قضا مملكة له ولايات واذن له ان يولي على تلك الولايات قولي عليهم رجلا ثم ان واجدا من

ويشبه الى

قاله خاتم البر

قاله خاتم اليه فقضى الا على لا تسفل او على الاسفل او قضى الاسفل على الاعلى اوله يصح
لانه بمنزلة الشهادة فكل من يقبل شهادته له وعليه يصح قضاؤه له وعليه انتهى. وهذا كما ترى
بخالف ما قد ساءه عن جواب الفتاوي والله اعلم **وبعد القاضي هدية** لانه شبه الرئوس
فيجب عهدها وعلى هذا كانت الصحابة رضي الله عنهم. في المضمرات اذا دخلت الهدية من الباب
خرجت الامانة من الكوة. **والفرق بين الهدية والرئوس** ما قاله الا قطع ان الرئوس ما كان معها
شرط الاعانة بخلاف الهدية وفي خزائن المصنوع. **وذكر الهدية في الكتاب ليس احترازا**
اذ يحرم عليه الاستقراض والاستعانة من يحرم عليه قبول هديته كما في الخاتمة كذا في البحر
فان كان المصدي يتاذي بالرد يقبلها ويعطيه مثل قيمتها كذا في الخلاصة **الا ان له ان لا يرد**
من قرينه وهو ذو الرم المحرم لان في ردها عليه قطيعة الرم وهي حرام وهو مقيد بما اذا لم يكن
له خصومة اما اذا كانت له خصومة لا يقبل هديته كما في السراج الوهاج وغيره **او من جرت عادة**
بذلك لعدم التهمة حتى لو وجدت بان كان له خصومة او زادت على العادة يرد هاكلها في الاول
وما زاد عليها في الثاني. **وقيد فخر الاسلام بان لا يكون مال المديون قد زاد فتعذر ما زاد ما له فلا**
باس بقوله كذا في البحر. قال وظاهر كلام المصنف يعني صاحب الكفر يقضي له يقبل من القريب
وان لم يكن له عادة بالاهراء وفي كلام بعضهم ما يقضي له كالاجنبي لا بد ان يكون له عادة والا فلا
يقبلها منه الا ان يكون لغفره ثم اليسر لان الظاهر ان المانع ما كان الالفتم على وزان ما قاله
فخر الاسلام في الزيادة. **ولما اصل ان من له خصومة لا يقبلها مطلقا ومن لا خصومة له فان كان**
له عادة قبيل القضا قبل المساء والا فلا. وفي تصديق القلاسي ولا يقبل هدية الا من ذك
رهم محررا ومن وال تولي الامر منه او وال بقدم الولاية على القضا انتهى فعلى هذا ان يقبلها من ر
او من حاكم بلده المسي الا بالاساءة واقتصر في الترخاينة على من ولاه. وفي فتح القدير وكل من عمل
للمسلمين عملا حكمه في الهدية حكم القاضي انتهى. وظاهر انه يحرم قبولها على الوالي والغني وليس
كما قال فقد قال في الخاتمة ويجوز للائمة والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوى الخاصة لان ذلك
من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي الا ان يراد بالامام امام الجامع. **وقد ضم في الترخاينة**
الواعظ الى المفتي معللا بانه انما يصدي الى العالم بعلمه بخلاف القاضي انتهى. ولا يمنع ولا يستري
في مجلس القضا وغيره هو الصحيح لان الناس يهابون لاجل القضا كذا في الخاتمة. **هذا اذا كانت**
تلكى المونة من بيت المال او يعامل من يجابهه والا لا يمكن ولولوا مال المديون او الميت لا يمكن
كذا في البرازية ويرد ايضا **دعوة خاصة** يعني لا يحضرها وهي اي الدعوة الخاصة التي لا يتخذها
صاحبها لولا خصومة القاضي يعني وهي التي لا يتخذها صاحبها الا لاجله وقيل كل دعوة اتخذت
في غير العرس والختان فهي خاصة لم يقبل في الخاصة بل ان يكون من القريب او من غير وبين ما اذا
جرت له عادة بها او لم تجر. وفي الكافي وان كان بين القاضي وبين المصنف قرابة يجيبه في الدعوى
الخاصة قال كذا ذكره للخصم بلا خلاف وذكر الطحاوي ان على قولها لا يجيب الدعوى الخاصة للقريب
وعلى قول محمد يجيب. وفي الغاية ورفق ما بين الدعوى الخاصة والعامة قالوا ان كان لجماعة خمسة
نفر او ستة نفر الى عشرة ففي دعوة خاصة فان جاؤا في المسرة وفي دعوة عامة. **والصحيح ان صاحب**
الدعوة ان كان بجال لوعلى ان القاضي لا يحضر لا يمنع من اتخاذ الدعوة يجيب القاضي هذه الدعوة
فقد دعوى عامة وان كان بجال لوعلى انه لو اتخذ الدعوة لا يحضرها القاضي يمنع ولا يتخذ الدعوة
فقد دعوى خاصة فلا يجيبها القاضي كذا قاله العيني في الرمن. **وقيد في السراج الوهاج جواب**

حضور القاضي الدعوة العامة بما اذا كان صاحبها من بيتا اذا خذها له قبل تعلق القضا
 اما اذا لم يكن كذلك لا يحضرها لما في ذلك من الهمة واما اذا كانت الدعوة خاصة لا يحضرها ابدا
 سواء كانت لقريبه او لاجنبي عندها لان ذلك يدخل عليه الهمة وقال محمد لا بأس ان يجيبها اذا كانت
 لقريبه كما في الهداية لان في ذلك صلة الرحم وهو ما مورد فلا يمنع القضا من ذلك ثم بحث وقال
 وذكر صدر الاسلام ابو اليسر اذا كان للضيف حضوره لا يحضر دعوتهم العامة لما فيه من الهمة انتهى
وبشهاد الجنازة ويعود المريض لان هذا من حق المسلم على المسلم ففي الحديث الشريف للمسلم على المسلم
 ست حقوق اذا دعاه بجيبه. واذا مرض يوفيه. واذا مات يحضر. واذا اقامت عليه. واذا استخفى
 ينصحه. واذا اعطس يشتمه كذا في الهداية وهو لا يقطر بالقضا لكن لا يطيل مكثه في ذلك المكث
 وانما يعود بشرط ان لا خصوصية له والا فلا كذا في تبيين الكثرة والعناية **ويسوي بين الخصمين**
جلوسا اي من حيث الجلوس وسواء في ذلك الكبير والصغير والاب والابن والخليفة والرعية
 والذي والسريفي وفيه هذا دليل على ان القاضي ان يقضي على الملك الذي ولاه القضا وهكذا نقل
 شرح رضي الله تعالى عنه مع على رضي الله تعالى عنه ومع خصمه واحد من الرعية وعلى رضي الله تعالى عنه
 خليفة فاذا سوي بينهما في الفعل فلا يخرج عليه فيما يجدر في قلبه من الميل الى احدهما بعد ان حكم
 بينهما بالحق لان ذلك لا قدر له عليه كما في التكميل بين نسائه وفي العناية اذا حضر الخصام
 بين يدي القاضي وان كان احدهما من ولاة والاخر فقيرا او كانا اثنا او اثنا يسوي بينهما في المجلس
 فيجلسان بين يديه على الارض لانه لو جلسهما في جانب واحد كان احدهما اقرب الى القاضي فيفوت التسوية
 ولو جلس احدهما عن يمينه والاخر عن يساره فكذلك يفضل اليه. وان خاف من رجل السلطان الى القاضي
 يجلس السلطان مع القاضي في مجلسه والخصم على الارض يقوم القاضي من مكانه ويجلس الخصم ويبتعد
 على الارض ثم يقضي بينهما كما لا يكون مفضلا لاحد الخصمين على الاخر وفيه دليل على ان القاضي يكون
 له ان يحكم على من ولاه **واقبالا** اي كذلك يسوي بينهما من حيث الاقبال وهو التوجه والنظر والاصل
 فيه قوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتلي احدكم بالقضا فليسبق بينهما في المجلس والاشارة كذا في الفتا
 زاد فيه شيخنا في بحر ولا يرفع صوته على احد الخصمين دون الاخر قال زواه اسحاق بن راهويه
 وبمسألة زواه الدار قطني انتهى. ومثل كلامه المحضر المسلم والذي يسوي بينهما كما في فتاوي قاري الهداية
واسارة اي يسوي بينهما ايضا من حيث الاشارة لما تقدم من الحديث الشريف **ونظر** اي يسوي
 بينهما من حيث النظر ايضا ولا يرفع صوته على احد الخصمين دون الاخر الحديث. حكى في الولوالجية ان
 ابا سن وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لم ابل الى احد الخصمين حتى بالغ بالالف في خصوصية نصري
 مع الرئيد لم اسوي بينهما وقضيت على الرئيد ثم بقي انتهى **ويستع** القاضي عن **مسارة الخصم**
والاشارة اليه وتلقينه جنته والضحك في وجهه وصياقته لان فيها تهمة ومكسرة لقلب
 الآخر وفي الولوالجية وينبغي الذي يقوم بين يدي القاضي ان لا يسار احد من الخصمين في مجلس
 الحكم لانه باب القاضي انتهى واما منع من صياقة احدهما فراه الحسن قال جابر بن زيد على
 قاضا فلما قعد قال اني اريد ان اخاصم قال له تحول فان النبي صلى الله عليه وسلم لما اتا ان خصم
 الخصم الاوقمة خصمه. فتدب صياقة احدهما لان ان يصيبهما معا لما رويته **ولا يخرج** القاضي
مطلقا سواء كان مع احد الخصمين او مع غيرهما خازها اولا. ومراعاة اذا كان في مجلس الحكم واما
 في غير فلا يكسر منه لانه يذهب بالمهابة. في القاضي من خرج من حاوره مزاحا ومزاحا بضمها اوها
 اسنان دعب ومزاحه مزاحه ومزاحا ومزاحا انتهى. وفي الصحاح الدعابة بالضم المزاح من دعب لعب استمر

في هذا المزاح

فعل في هذا المزاح اللعب وفهم من منع الضحك في وجهه انه لا يقوم لاحدهما اذا قدم بالاولى
 ويتنعم عن تلقين **الشاهد شهادته** لان فيه اعانة احدهما على الآخر. اطلعه فسل ما اذا كانت
 في موضع تهمة او لا واستحسنه ابو سن في غير موضع التهمة لا يرد بقوله اغل مكانا شهد لها به المجلس
 وهو نوع رخصة عند رجع اليه بعد ما تولى القضا والعزيمة فيما قال لا لانه لا يخلو عن نوع رخصة
 وفي فتح القدر وظاهر الجواب ترجيح ما عن ابي سن. وفي العناية من باب الفتوى على قول ابي سن
 فيما يتعلق بالقضا لزيادة تجربته وكذا في البرازية من القضا والتلقين ان يقول له القاضي
 كلاما يستفيد به علما واما افتا القاضي فالصحيح انه لا بأس به في مجلس القضا وغيره لكن لا ينبغي
 اخذ الخصمين كذا في البحر بفتا عن خزائن الفتاوي. قال فيه وقد بدأ الشاهد لا يلقن الذي بالاولى
 وفي الثانية فان امر القاضي رجلين ليعلماه الدعوي والخصومة فلا بأس به خصوصا على قول ابي سن انتهى

بيان

هذا فصل في بيان احكام الحبس

يجمع على جنوس مثل فلوس وفلوس كذا في الصباح ولما كان الحبس من احكام القضا وتعلق به احكام افرد
 في فصل على حدة وهو مشروع بقوله تعالى ويؤفقا من الارض فان المراد به الحبس. وبالكسنة وهو ما روي ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس رجلا بالتهمة خلد الله لم يكن في زمان النبي عليه الصلاة والسلام
 وابي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم حبس وكان حبس في المسجد او الدار حيث امكن. ولما كان من
 على رضي الله تعالى عنه احدث السجن بناء من قصب وسماه نافعا فتقنه المصون في بيتي مسجد من مدر فسماه
 نحسا ولان القاضي يضرب لا يضل الحقوق الى مستحقها فان امتنع المطلوب من اداء حق الطالب
 لم يكن القاضي يدر من ان يجبره على الاداء او الاخله فان اجبر بالضرب فيكون بالحبس كذا في العناية
 والمحبس بالخا المجبة والتمساة الفوقية موضع التخييس وهو المدخل وروي بكسر الهمزة
 يدلل من وقع فيه. وفيه يقول على رضي الله عنه

الانري ابي كيسا مكيسا. بنيت بعدنا فمخيسا

وفي رواية حصنا حصينا كذا في البحر **صفتة** اي الحبس ان يكون موضع ليس به فراش ولا
 وطاء ولا يمكن اخذ ان يدخل عليه **لاستيناس** ليضجر قلبه ويؤفقا من الارض فان المراد به الحبس. وبالكسنة وهو ما روي ان
 وجبرانه لانه يحتاج اليهم للساورة والتدبير في قضا الدين ولا يمكن ان يكون عنده طويلا ولا يخرج
 للجمعة ولا جماعة ولا يخرج في فرض فضك عن الواجب والتفعل **ولا المحض رجلازة ولو كان بكفيل** هكذا
 ذكره الزيلعي لكن في الخلاصة يخرج بكفيل لجنارة الوادين والاحزاب والاولاد وفي
 عنهم لا يخرج وعليه الفتوى انتهى. وتقبه الحال في فتح القدر بان محل انض على خلافه قال شيخنا
 في بحر وقد يرد في بان نصر محمد في المدبون اصالة والكل في التكميل انتهى. قلت لم يظهر فرق
 بين المحبوس اصالة او كفالة والله اعلم. وكذا لا يخرج لمجي رمضان ولا اعياد ليضجر قلبه ويؤفقا من
 ولا يخرج لموت قريبه الا اذا لم يوجد من يرضاه ويكفنه فيخرج حينئذ لقراءة الاولاد. وفي رواية
 يخرج وان وجد من يحضه كذا ذكره الزيلعي **وان مرض المحبوس مرضا اضناه ولم يجد من يجده**
يخرج بكفيل والا لا اي وان وجد من يجده لا يخرج هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى هذا اذا كان الغالب
 هو الضمان وعز ابي سن لا يخرج به والهلاك في السجن وغيره سواء الفتوى على رواية محمد وانما يخرج
 بكفيل فان لم يجد كفيل لا يطلعه فان كفلا رجلا يطلعه وحضره الخصم ليست بشرط كذا في الخلاصة
 ولا يخرج للمعالجة لانه يمكن المعالجة في السجن وان احتاج الى الجماع لا يمنع من دخوله امرأة او جارية عليه

ان كان في السجن موضع ستره لان اقتضا شهوة الفروج كما اقتضا شهوة البطن وقيل ينبغي
لان الوطى من فضول الخواج بخلاف الاكل والشرب فان سبعة يودي الى الهلاك وهو برخص
له تناول مال الغير حالة المصلحة خوفا من الهلاك فكيف يجوز قبله لاجل الدين. **ولا يفتل ولا يجرد ولا يلبس**
من الكتب والاصح المنع كما في الخلاصة **ولا يضرب المحبوس لاجل الدين ولا يفتل ولا يجرد ولا يلبس**
ولا يفتل بين يدي صاحب الحق اهافه له. وفي المتن اذا خاف فراره قيد وفيها اذا خيف
انه يفر من السجن يجوز ان يجره الى السجن المصنوع واذا حبس المحبوس في السجن سمعت الايون في المال قال الامام
الارضا يدي يطعن الباب ويترقب له نعمة يلقى منها الماء والخبز وقال القاضي الراي فيه الى القاضي
انتهى ونحوه في الخلاصة. وفي جوارحه الفناء ويحبس في الجوز للقضاة ان يدخلوه في بيته ويطينونه
الكتاب عليه مكن فعل بعض القضاة هل هذا من ذهب اصحابنا قال رحمه الله نعم لا يجوز ذلك ولا يجوز
الضرب عليه لان ذلك زيادة على الحبس اما اذا كان على وجه يضرب من الحبس فانه يدفعه الى السلطان
ليحكم في موضع احكم كما فعله علي بن ابي طالب. وفيها بلدة ليس فيها قاض بان مات او عزل ولم يزل على
آخرين فله ان يأخذ ويترك من ليس له حتى يأخذ حقه لان ملازمته تتعلق به لانه فكله اما ليس
له ان يمنع عن الكتب والدخول في بيته. **والذي اشار اليه صلى الله عليه وسلم في حيث قال** لصاحب
الحق ائير واللسان **واراد باليد الملازمة وبالسنان التقاضي على وجه العنف**. **واما المنع عن**
الكتب والدخول في بيته على اهله فاما بحيث بالولاية والولاية له عليه فلا يمنعه عنه بخلاف القاضي
لان له ولاية المنع والحبس وغيره انتهى. وفيه الخافية اذا كان المحبوس ديون على الناس فان القاضي
يجزعه ليخاضم ثم يحبس انتهى. **وضرحو في كتاب الظهار انه اذا امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وضرح**
في كتاب النفقات انه لو امتنع من الاتفاق على قربة يضرب بخلاف سائر الديون انتهى. وعن ابي اس
ان القاضي يوزع لفضا دينه وعليه حل ما في الحديث من انه باع خرافه دينه اي اجرة **وتعيين**
مكانه اي مكان الحبس للقاضي لا لصاحب الحق الا اذا طلب المدي مكانا اخر غير الذي عتبه
القاضي لما في القضية ادعى على بنته مال وامر القاضي بحبسها وطلب الاب منه ان يحبسها في موضع اخر
فهر السجن حتى لا يصنع عرضه يجيبه القاضي الى ذلك وكذا في كل مدعى مع المدعى عليه انتهى. وفي
فتاوي قاضي الهذلي سئل اذا اراد الحاكم حبس غريمه في مدرسة او مكان غير السجن هل له ذلك
فاجاب العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي انتهى. **ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكرناه لان**
القاضي يمين مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق اما لو طلب صاحب الحق مكانا فاعبره في ذلك
له والله نعم اعلم. وفي البحر معزبا الى الحيط ويجعل للنساء سجن على جرة نعتا لوقوع الفتنه انتهى
واذا ثبت الحق للمدعي بيمينه عجل حبسه بطلب المدعي ذكر القاضي خان وهو قيد لازم وقد اخل
به في اكثر لظهور المطلب بالانكار **والا ايجان لم يثبت باليمين بل ثبت بالاقرار لم يعجل حبسه بل**
اذا امتنع حبسه وهو المذهب عندنا وعكسه سئل الامة السجسي لانه اذا ثبت باليمين سئل بان تعجل
به ويقول ما علمت ان له على ديننا الا الساعة فاذا علمت قضيت ولايتي في ذلك في الاقرار. **وقد سوي**
بينما صاحب اكثر حيث قال واذا ثبت الحق للمدعي امره بدفع ما عليه فان ابى حبسه الى اخره. **قال** الراي
والاحسن ما ذكره من فانه يؤمر بالايضا مطلقا لانه يحمل ان يؤمنه فلم يعجل حبسه قبل ان يبين حاله
بالامر والمطالبة بذلك ونحوه صاحب الهذلي ما ذكرناه من الفرق بين ما ثبت باليمين وبين ما ثبت
بالاقرار وهو المذهب كما تقدم. **اطلق الحق فتمثل الكثير والقليل ولو ادنا وهو سدس درهم**
ويحبس المدين في الثمن اطلعه فسل الاجرة الواجبة لانها من المنافع وتعمل ما على المستري وما على الربايع

كذا في البرزخية

فرد في النجاسة

بعد فسخ البيع بينهما باقالة او خيار وشمل راس مال السل بعد الاقالة ولا شك في دخول
الاجرة تحت قولهم او التزم به بعقدان لم يجعل من المنافع وتفاوت الحال فان دخلت تحت ما كان
ذلك مال حبس عليها على فوقي قاضيها ايضا وان لم يحبس عليها على ما افق به ولم ار من صرح بها
كرا في البحر **والقرض والمهر المعجل** قيد بالمعجل لانه لا يحبس في الموجد ويصدق في العسار وعلمه
الفوقي وفي الاصل لا يصدق في الصداق بلا فصل بين موجهه ومعجله كرا في البرزخية **وما الزمة**
بالكفالة لانه التزيم بعقد كالمهر. وفي البرزخية يتكفل المكفول له من حبس الكفيل والاصيل
وكفيل الكفيل وان كثر وانتهى. **قلت** وفي فتاوي قاضيها ان ربح الاقراض على الله لا يحبس
الا في من المبيع والقرض حيث قال. **وقال بعضهم** ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض ومن
المبيع والقول قول مدعي التمسار مروي ذلك عن ابي حنيفة وعليه الفتوى لان قدرته كانت
ثابتة في البدل فلا يقبل قوله في زوال القدره وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال فالقول للمدين
وقال بعضهم ما وجب بعقد لم يقبل قوله وان لم يكن بدلا عما هو مال انتهى. **فقد علمت ان الفتوى**
على الاول وهو انه لا يحبس الا فيما كان بدلا عن مال فلا يحبس في المهر والكفالة على المفتي به وهو
ذلك ما اختاره في اكثر تبع الهذلي وهو الذي عولت عليه في هذا المختصر. **وذكر الطرسوي**
في انفع الوسائل انه المذهب المفتي به فقد اختلفت الفتاوى فيما التزمه بعقد ولم يكن ذلك مال والفعل
على ما في المتن والفتاوي فالمعتمد على ما في المتن كافي في انفع الوسائل. **وكذا تقدم ما في الشروح**
على ما في الفتاوي. وقيل القول للمدين في الكل وقيل الدارين في الكل. **وقيل حكم الرعي الا في الفجر**
والعكسية. **والذي بالكثر المصيبة** الجمع ان ياكل في القاموس وصحة الكرايمسي في الفروق وفي
الحط وهو ظاهر الرواية كرا في البحر لا يحبس المدين **في عزمه** اي غير ما ذكر من القرض والمهر المعجل
وما الزمة بالكفالة **ان ادعى المدين الفقة** لان الاصل في الادعي العسر والمدي يدعي
امرا عارضا وهو الغنا فلا يقبل منه **الا ان يبرهن غريمه على غناه فيحبسه حينئذ بما راي**
وبطل تحت الفقة صور. **بدل الخلع** وبدل عتق نصيب الشريك وبدل المصوب ونفقة
الزوجات ونفقة الاقارب وارث الجنائيات وبدل دم العمد وما تاخر من المهر بعد الدخول
وبدل المتلفات وفي انفع الوسائل قوله وبدل المصوب بغيره اذا اعترف بالغصب وقال انه
فقير وقال المصوب منه انه موثر وبضاد قاعا الهلاك او حبس لاجل العمل بالهلاك كان القول
قوله الغاصب في الفقة لا قول المصوب منه هكذا ذكر السفينة وتاج الشريعة وحيثا الدين
الضرر فيما نقلناه عنه انتهى. **ولو قال المدينون حلفه الله ما يعمل ابني معسر يحبس القاضي الى ذلك**
ويحلفه الله ما يعمل اعساره فان حلف حبسه بطله وان نكل لا يحبس كرا في البرزخية معزيا الى
الحلواني. **والمراد بغيره قدرته الآن على قضا الدين فلو كان المحبوس مالا في بطله آخر بطله بكتل**
وان على القاضي عسره لكن له مال على اخريقا غريمه فان حبس غريمه الموصرا لا يحبس كرا في
البرزخية. **وقوله بما راي لا يقدر بغيره حبسه** وانما هو مفوض الى راي القاضي لانه للضجر والتسارع
لقضا الدين واحوال الناس فيه متفاوتة. **وقدر في كتاب الكفالة بشهرين او ثلاثة**. وفي
رواية الحسن بربعة وفي رواية الطحاوي بنصف الحول والصحيح ما ذكرناه وبه جزم في اكثر
صرح به في البرزخية. **فلوراي القاضي** اطلق قد بعد يوم فظاهر كلامهم ان له ذلك. **قال في الحط**
ان سأل عنه قبل مضي شهر انتهى. **وذكر الصديق الشهيد** ان كان الرجل لينا او صاحب عيال وشكى
عياله الى القاضي حبسه شهر ثم سأل عنه وان كان وفجأ حبسه ستة اشهر ثم سأل عنه وهذا

تجمل المهر الموجد بالطلاق الرجعي ولا
يؤيد الا بالرجعة معن المفتي
عمر الا اعلمه والبرزخية د

القول على ما في
المتون

لانه اذا عارض ما في المتن

العبارة

اذا كان حاله مشكوكا عند القاضي والاعمال بما ظهر كذا في الخبر **بِسَاءِ الْقَاضِي عَنْهُ** أي عن
المحبوس بعد حبسه بقدر ما يراه من خبره فان قامت على اعتساره بينة اطلعه ولا يحتاج الى
لفظ الشهادة وشرطه في الصغير والعدل الواحد يكفي والاشهاد احوط وكيفية ان يقول الخبر ان
حاله حال المحسوسين في نفقته وكسوته وحاله ضيقه وقد اخبرنا حاله في السرا والعدالة ولا يشك
لما يحضرون رب الدين فان كان غائبا سمعوا واطلعه بكفيل كذا في البرازية **فان لم يظهر له**
أي المحبوس **مال** بعد سؤاله عنه **خلده** أي خلى القاضي المحبوس يعني اطلعه من السجن لان عمره حيث
عنده فاستحق النظر الى المسيرة لذلك فحبسه بعد يكون ظاهرا وظاهرا كما قاله شيخنا انه يطلعه
بلا كفيل قال الا في مال البينة لما في البرازية • ولو كان لم يمت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار
لا يطلعه من الحبس قبل الاستيثاق الا بكفيل للصغار انتهى • وقد سألنا انه يطلعه بكفيل اذا كان رب
الدين غائبا وينبغي ان يكون مال الوقف كمال البينة فلا يطلعه القاضي الا بكفيل في تلكه مواضع
مستثناة • وأشار بقوله خلده الى انه لا يحبس من اخري للقول ولا لعينه حتى يثبت عزمه غناه
لما في البرازية • أطلق القاضي المحبوس فلا سبه ثم ادعى عليه آخر فالادعي انه مؤسر لا يحبس
حتى يثبت غناه انتهى • وفي النفع الوسايل ان الإفراج بمضي مدة مع اخبار واحد بحال المحبوس لا يكون
من بابا النبوت حتى لا يجوز للقاضي ان يقول ثبت عندي انه مؤسر كذا في النفع الوسايل **ولو قال**
من اراد القاضي حبسه **ابيع عرضي واقضي ديني اجملة القاضي ثلاثة ايام ولا يحبس**
قال في الخلاصة وفي الفتاوى التصغير في كتاب القضا لو قال المدعي ابيع عبدي هذا واقضي
الدين منه لا يحبس القاضي ويؤجله يومين او ثلاثة انتهى • وفي البرازية قال المدعي ابيع عرضي
واقضي ديني اجملة القاضي ثلاثة ولا يحبس ولو له عقار حبسه لبيعه ويقضي الدين ولو يمت
قليل انتهى • وفي شرح النظم الوهابي لشيخ الاسلام عبد الله بن عمر بن الخطاب في شرح الهذلية اذا ادعى رجل على
آخر ما لا يثبت فقال المدعي عليه ائتمني يوما او ثلاثة ايام لادفعه اليك فانه يمتل ولم يكن هذا
القول مستغنا من الاداء ولا يحبس كذا في الخصم يمتل لا يبرأ الدافع والمكاتب فتعجز لان الثلاثة مدة
ضربت شرعا لا يلاذ الاعذار انتهى • قلت وهذا مطلق غير مقيد بقوله ابيع عرضي وما تقدم فمقتد
فلعل المطلق عليه والله تعالى اعلم **ولو كان له اي للمدعيون عقار حبسه** أي القاضي لبيعه **وتبني**
الدين الذي عليه **ولو يمتل قليل** كذا في البرازية وسيا في تمام الكلام عليه في الخبر ان شاء الله تعالى
ولم يمنع القاضي غرما عنه أي لا يمنع من ملكه منته عند الامام وقال الامام عن الكوفة
منظر ابا نظار الله تعالى وهي اقوي من انظر العبد بالتاجيل وفعه لاحكامه • وله انه منظر الى
قدرته على الايتام وهو ممكن كل حين فيك زمونه كمالا يخفيه ولا نه قد يكتف في حاجه الدارة
في اخذ وقت فضل كسبه بخلاف الاجل لان الغريم ليس له ان يطالب قبل حلول الاجل مع القدرة على ادائه
لانه يؤخر وفيما نحن فيه نفس الدين حال ودمته مستغولة ولكن لا يطالب بعرضه وزوال العسر
مستوقع في كل لحظة فيك زمونه والصحيح قوله كذا في النفع الوسايل وفي المحيط انه ظاهر الرواية
احسن الاقوال في المسألة ما روي عن محمد بن ابي اسحاق قال يلازمه في قيامه وقعوده ولا يمنع من
الدخول على اهله ولا من الغدا ولا من العشا ولا من الوضوء والحل ولا يلازمه بنفسه وان
شاء بغيره ولا عبرة بالمدعي في رواية ولا يلازمه كمالا لان الليالي ليست بوقت اكث فلا يتوهم
وقوع المسألة في يد في الليالي فالمسألة لا تعيد حتى لو كان الرجل يكتسب في الليالي قالوا يلازمه
في الليالي هكذا قال الفقيه ابو جعفر انتهى كذا في البحر **ولا يقبل** أي لا يقبل القاضي **برهانه**

واخوانه وولده ومن احب
والصالح الراي منه الى
صاحب الدخان شاء لانه
يخفف

اي نهران المدعيون
والاخذ بالظهور ليس والظاهر
الملازمة في قول الامام في الخبر
لما في البرازية كقوله لا يلازمه
في احوال

اي برهان المدعيون **على افلاسه قبل حبسه** لانها بينة على المنفي فلا تقبل ما لم يتأيد بموته
وهو الحبس وتعد تقبل على سبيل الاحتياط لا على الوجوب وما ذكرناه هو اختيار عامة النسخ
كما في الهذلية وبه جزم في اكثر وهو الصحيح كما في النهاية وهو المختار كما في تصحيح العلامة قاسم
وعند محمد بن تقي تقبل وبه كان يعني الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل ونصير بن يحيى وعامة النسخ
على الاول كما في تبين الكثر • وفي فتاوى قاضي خان المدعيون اذا اقام البينة على الافلاس قبل
الحبس فيه روايتان • قال ابن الفضل الصحيح انها تقبل • قال قاضي خان ينبغي ان يكون ذلك ففوق ضا
الى القاضي ان على انه وفيه لا يقبل بينة قبل الحبس وان على انه لئن قبل بينة انتهى **وبينة يساره**
أحق من بينة اعتساره بالقبول عند التعارض لان اليسار غرض والبينة للايثان • وفي الحاشية
فان شهدوا انه مؤسر قادر على اداء الدين جاز وكفي ولا يشترط تعيين المال انتهى • واستثنى التكاليف
في فتح القدير بينة اليسار ما لو قال المدعي الله مؤسر وقال المدعي عليه اعسرت بعد ذلك
واقام بذلك بينة فانها تقبل لان معها على ما مر حادث وهو حدوث ذهاب المال انتهى • قال
شيخنا والظاهر انه بحث منه وليس يصح لجواز حدوث اليسار بعد اعتساره الذي ادعاه
والله تعالى اعلم • أطلق في قبول بينة اليسار فاذا قبلها وان لم يكن واقعيا ومأملا وفي البرازية
ولم يشترط بيان ما به اليسار انتهى وفي الخلاصة نحو • وفي القنية عن ابي بكر بن حاتم اقام المحبوس
بينة على اعتساره ورب الدين بينة على انه مؤسر ولم يمتلوا مقدار ما يملك قبلت منها دهم لان
المقصود منها اثباته في الحبس عليه قال ولو عتق نوا مقدار ما يملك لم يمكن قبولها لانها قامت
للمحبوس وهو متذكر والبينة متى قامت للمتكبر لا تقبل وقولهم انه مؤسر ليس كذلك فتقبل خلافا
ما اذا اقام الشفع بينة على ان له نصيبا في الدار بحسب الدار المشيعة او في الدار المشيعة فانها لا تقبل
انتهى • قلت وفي الغاية فيقول محمد بن حماد الله تعالى قبل البينة على اليسار وهو لا يثبت الا بالمال وتعد
العقابة لان الشهود لم يشهدوا بمقداره ولم تقبل فيما اذا انكر المشتري جوار الشفع وانكر ملكه
في الدار التي بيده في جنب الدار المشتراة فاقام الشفع بينة ان له نصيبا في هذه الدار ولم يمتلوا
مقدار نصيبه فان القاضي لا يقضي بغير البينة في الفرق بينهما • واجيب بان الشاهد على اليسار
شاهد على قدرته على قضاء الدين والقدرة عليه انما تكون بملك مقدار الدين فيثبت بغير الشهادة
قدرا بملك يكون قدر الدين مع كونه في نفسه اما الشاهد على النصيب فليس بشاهد على شيء يعلق
لان الغليل والكمير في استحقاق الشفعة سواء فوضح الفرق بينهما انتهى **وابر حبس المومنين**
لانه جزا الظل فاذا امتنع من ايقاع الحق مع القدرة عليه فخلد في الحبس • وفي الجامع الصغير رجل
اقر عند القاضي بدين فانه يحبس ثم يسأله عنه فان كان مؤسرا ابر حبسه وان كان مفسرا اخذ
سبيله • قال في الخبر الاسلام معنى المسألة اذا كان جاحرا فاقر عند القاضي وظهر للقاضي حقه عند
غيره ومما طلبه او ظهر له فمأطلعه بعد ما اقر عند غيره مخيفه حبسه لما من **ولا يحبس لما**
مضي من نفقة زوجته وولده لانها تسقط بمضي الزمان وان لم تسقط بان حكم الحاكم بها او
اضطرا الى وجان عليها فلا يلازمه بطلان منته بعد كذا ذكر ان يلبي ومراوده ان النفقة
الواجبة للجمعة داخله تحت قوله لا في غير فلا يحبس عليها ان ادعى الفقر الا ان تثبت المسرة
يسار فاذا ادعت المرأة بنفقة او كسوة مقدرة اجتمعت عليه وقال اني فقير فالقول قوله مع حجية
ولا يحبس اذا خلف فان اقامت بينة على يسار وطلبت حبسه حبسه القاضي **ولا يحبس اصل في**
دين من عده لانه لا يسقط العقوبة بسبب ولده وكذا لا يقصص عليه بقتله ولا يقبل بورثه ولا يحد بقتله

ولا يقذف امة المنيمة بطلبه. وقوله هنا انه لا يقضى ان المراد الاصل ابا او اماً
او جداً الا بالاولاد لا يقضى بحصر في باب الجنابات ان الجز لا يقضى بقتل ولد بنته فكذلك لا
يقضى بدينه. وفي المحيط ولا يقضى الابوان والجزان والجزان في النفقة لولدها انتهى. وظاهر
اطلاق قوله لا فرق بين الموتر والمتر ولكن ينبغي ان يتنبه لشيء وهو انه اذا كان مؤثراً
وامتنع من قضاء دين ولده وقيل لا يقضى بالقاضي يقضي دينه من ماله ان كان من جنسه والابا عنه
للقضا ببيعة مال المحبوس الممتنع عن قضاء دينه والصحيح عندها بيع عقاره كبقوله كما في البحر
بل يقضى اذا ابي لينفق عليه اي على الزوجة والولد لانها الحاجة الوقت وهو باليمن فقتل طلاقه
فيجب له دفع المهر له عند الاتري ان له قتله دفعاً عن نفسه وهكذا حكم الاجراء والجزات وان علو
لان في ترك الانفاق سبباً في هلاكهم. وقيل في السراج الوهاج الولد بالصغير والفقير والظاهر
ليس بقدر احترازي عن البالغ الزم الفقير فانه في معنى الصغير كما لا يخفى فيجب ائتماره اذا امتنع
من الانفاق عليه كما هو الظاهر. وقد فهم شيخنا في بحر احراز عن البالغ الزم الفقير حتى قال
فيه قائل والله تعالى اعلم. والحاصل انه اذا امتنع من الانفاق على اهله وان عداً فروعاً وان سفل وعلو
زوجته يجلس. وفي فتاوى قاري الهزلية اذا لم يكن الزوج صاحب ما يدره وعلم القاضي انه يضارها
في الانفاق فرض نفقتها عليه وراهم بقدر حالها واذا امتنع من ان يفرض شيئاً يجلس حتى يفرض انتهى
قال شيخنا وهو مشكل لان القاضي اذا فرض فلا حاجة الى فرض الزوج يجلس اذا امتنع انتهى. اقول
اذا حمل قوله واذا امتنع من ان يفرض عليه عدم قبوله لما فرضه عليه القاضي والامتناع من الانفاق
يؤول الاشكال والله تعالى اعلم. مسألة اذا كان المديون صغيراً وله ولي يجوز له قضاء ديونه والصغير
مالك جالس القاضي لو ابي اذا امتنع عن قضاء ديونه كذا في المحندي كذا في السراج الوهاج انتهى.
ولا يستخلف قاض الا اذا فرض اليه لان الذي فوض اليه القضا لا التقدير فلا يتصرف في
غير ما فوض اليه كالوكيل لا يوكل برون الموكل. اطلقه فمثل حاله العذر وغيرها كما في العتائية
فلو استخلف بك اذن فحكم الخليفة فاجاز القاضي جاز حيث كان الخليفة اهلاً للقضا فان كان
زقيفاً او مجرماً او كافراً لم يجوز وكذا اذا قضى بحضره القاضي كاي في الوكالة لان المقصود
حضور رايه. وفي جامع الفصولين القاضي لو قضى في كل اسبوع يومين بان له ولاية القضا
في يومين من كل اسبوع لا غير فقضى في الايام التي لم تكن له ولاية القضا فيها اذ اجازت نوبته اجاز
ما قضى جاز انتهى. وبما علم دخول الفصول في القضا قال شيخنا وظاهر كلامهم ان اجازة
قضا الفصول لا تنقضي على كون الفصولي خليفة من قاض ليس له ولاية الاستخلاف بل لو قضى
فصولي بلا استخلاف اصلاً فاجاز القاضي جاز. ثم قال اعلم ان قولهم كاي في الوكالة اذا وكل بك
اذن وفعل بحضرته معناه الوكالة بالبيع والنكاح ونحوهما اما الوكيل بالطلاق او العتاق
اذا احان او حضر لم يصح لان المقصود عتاقه كاي في المنيمة. واستظم كلامه المقبول الصريح
بان قال له وفي من شئت والتفويض دالة بطلان قاضي القضاة والدلالة هنا اقوي لان
في التصريح المذكور بطلان الاستخلاف لا العزل. وفي الدلالة يمكنكم كقوله ولت من شئت
واستبدل من شئت فان قاضي القضاة يتصرف فيه مطلقاً بتقليد اعز لا واد اقال له ولت
من شئت او استخلف كان نائبا عن الامار في التولية فلا يملك عزله كالوكيل اذا وكل ولا ينعزل
بموته وينعزل لان بقاء الوكيل بخلاف **المأمور باقامة الجمعة** فان له الاستخلاف وان لم يفوض اليه
ذلك لان الامار لما فوضها اليه مع علمه ان العواض المانعة من اقامتها من المرض والحديث في الصلاة

مع صنف الوقت

الا عظم

مع صنف الوقت وغيرها يعتبره ولا يمكن انتظار الامار الاعظم لانها لا تختم التفتش عن الوقت
فكان اذنا له في الاستخلاف دلاله وقا حيز سماع المصنوع الى وجوه الاذن من الامار اعظم يمكن
لانه غير موقوف كذا في البحر مغرباً الى المعراج وظاهره كما قال شيخنا ان الاستخلاف جائز وان لم يكن
لسبق الحدث في الصلاة كذا في الخطيب اوساً فحصل له مانع فاستنبأ خطيباً مكانه قال
وفي زروق اكثر ابي شي ما يفيد ايضا فانه قال بين القاضي والامار فرق فان القاضي لا يملك
الاستخلاف الا باذن والامار للجماع يملكه بل ومنه والفرق ان الضرورة متحققة ههنا لجواز ان
يسبقه الحدث قبل الصلاة فلو توقف على الاذن تفوت الجمعة ولا كذلك في القضا انتهى. وبما علم
ان ما ذكره في شرح الدرر والعز من ان الخطيب ليس له الاستخلاف ابتداء الا باذن لا اصل له واعيان
هو فصره فانه من بعض عبارات. وقد صرح العلامة بحال الدين بن جرير في الجمعة في تعداد الجمعة
بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط اول مرة فيكون الاذن مشتملاً على التولية انتظاراً وللخطبة واقامة الخطيب
ثانياً ولا يشترط الاذن لكل خطيب انتهى. وقد تقدم الكلام عليه في باب الجمعة. ثم ان احدث الخطيب
بعد ما خطب قبل السروع في الصلاة لم يجز له ان يستخلف الا من شهد الخطبة لانها شرط فيها فلا تنفد
بدونها وان كان سروع فيها جاز ان يستخلف من لم يدر كمالاً لانعدامها بالاصل فكان الثاني نائباً
فان قلت يستكمل على هذا من افسد صلواته ثم افتتح بهم الجمعة فانه جائز وهو مفتوح في هذه الحالة لم
يشهد الخطبة. قلت اجيب عنه بانه لما صح سروع في الجمعة وصار خليفة الاول الحق بن شهد
الخطبة. قال في العناية بعد ذكره لما تقدم واري ان الحاقه بالنائب لتقدم سروع في تلك الصلاة
او في قائل **نائب القاضي المفوض اليه** اي القاضي الذي فوض السلطان اليه الاستنباط تحت
نائب عن الاصل وهو السلطان فلا يعزله القاضي بغير تفويض العزل اليه منه اي من السلطان
بان قال استبدل من شئت تخميناً يجوز له العزل ولا ينعزل. المفوض اليه القاضي من نائبي السلطان
بعزل النائب اي بعزل السلطان له لانه نائب الاصل واعلم وبما صرح الامار الزيلعي في شرح اكثر
وفي الحاشية الخليفة اذا امان وله عمال وامراء فم على حالهم ذكر في ادب القاضي المختص قال
في المحيط وفي هداية الناطقي لومات القاضي لعزل خلفاءه وكذا مودة امير الناحية بخلاف موت
الخليفة السلطان اذا عزل القاضي لعزل نائبه بخلاف موت القاضي. وفي المحيط اذا عزل السلطان
العزل نائبه بخلاف موت القاضي حيث لا ينعزل نائبه هكذا قيل وينبغي ان لا ينعزل النائب بعزل
القاضي لانه نائب السلطان او نائب العامة الاتري انه لا ينعزل بموت القاضي وعليه كثير من المسايخ
انتهى. وفي العوازل المذكورة لاس العزس ونائب القاضي في زماننا ينعزل بعزله وبموته فانه نائب
من كل وجه انتهى. والمشهور المذكور في المختصر وبه جزم من ذلك خسر وفي مختصره والله تعالى اعلم **ونائب غيره**
اي غير المفوض اليه ان قضى عنده او اجازة اي لم يقض عنده لكن سمع انه قضى في غيبته واجازة
صح لان المقصود حصول راي الاول وقد وجد وقد تقدم تحقيقه **واذا ارفع اليه حكم قاض آخر**
نقله اذا كان مجتهداً فيه **الاما خالف كتاباً او سنة مشهورة او اجماعاً** ليتنحى الاجتهاد الاول
بالقضا فلا ينقضه اطلقه فمثل ما اذا كان موافقاً لرايه او خالف لكون لفظ الحكم ذكر في سياق الحكم
فيتم فليس في كلامه كذا ما يوهم انه انما يخصصه اذا كان موافقاً لرايه كازم الزيلعي. وفي البحر
نقل عن الجامع الصغير وما اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضي ثم جاف قاضي آخر يري غير ذلك امضاه
انتهى. وفي كلام الجامع الصغير في بيان تان اهلها انه قد يرد بالفقهاء لان القاضي اذا كان غير عال
بوضع الاجتهاد وانفق وقوع قضائه في موضع الاجتهاد فعلى قول عامة المسايخ لا يجب على الثاني تنبيه

ما اذا مات

كما ذكر في فصول المسترشني محالا الى المحيط والذخيرة فقال لو قضي في فضل مجتهد فيه
وهو لا يملك بذلك قبل ينفذ قضاءه وقامت له لا ينفذ وانما ينفذ اذا اعل بكونه مجتهدا فيه قال
شمس الائمة هو ظاهر المذهب وفي زمن الفقهاء يعني وقالوا شرطه ان يكون عالما باختلاف الفقهاء
حتى لو قضي في فضل مجتهد فيه وهو لا يملك بذلك لا يجوز قضاءه عند غائبه ولا يخصصه الثاني
ذكر في المحيط وقال شمس الائمة هو ظاهر المذهب انتهى وفي المواكفة البدرية لابن العزس قال
هل يشترط لنفوذ القضاء على الخالف على القاضي بالخلاف في الحكومة به اختلاف فيه ودرج غير واحد
انه ليس بشرط فينفذ على الخالف علم القاضي بالخلاف في المسئلة ام لم يعلم انتهى اقول يتبع اعتماد
عدم اشتراط العلم بالخلاف لاسيما في زماننا فان قضاءه مناسا لا معروف لم يراههم فضلا عن
علمهم بمذاهب بقية المجتهدين والله تعالى اعلم ثم رأت في الخلاصة ما يقوي ما اخترته حيث قال
ان هذا الشرط يعني كونه عالما باختلاف وان كان ظاهرا للمذهب لكن يعني بخلافه انتهى قال مولانا
في بحثه والتحقيق المقدم ان علمه بكون ما حكم به مجتهدا فيه شرط وما علمه بكون المسئلة اجتهادية
فلا قال ويرك عليه ما في الفتاوي الصغرى انتهى ولم يظهر الفرق بينهما حينئذ الثانية انه
قيد بقوله يري غيره ذلك وفي رواية القدوري لم يتغير من له فيحكم ان قوله امضاه فيما اذا كان مع
انتهى ومثل قوله حكم قاض ايضا ما اذا كان القاضي باقيا على قضاياه او مات او عزل كما في البحر
الى خرافة ان كل انتهى ولو قضي في المجتهد فيه مخالفا لرايه ناسيا لثبته عند ابي حنيفة وفي العاقل
روايتان وعندنا لا ينفذ في الوجحين واختلاف الترجيح في الثانية اظهر الروايتين عن ابي حنيفة
نفاذ قضاياه وعليه الفتوى وهكذا في الفتاوي الصغرى وفي المصباح معزيا الى المحيط الفتوى
على قولها وهكذا في الهذلية وفي فتاوي طبرستان الدين استحق السلطان ان ينقضه انتهى كذا في البحر
وفي فتح القدير فقد اختلف في الفتوى والوجه في الزمان ان يعني بقولها لان التارك عمدا لا ينفذه
الا هو باطل لا ينفذ جميل واما الناسي فلان المقلد انما يولاه ليحكم بمذهب ابي حنيفة فلا يملك مخالفة
فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم والمراد من تنفيذه الزام الحكم والفعل بمقتضاه بعد دعوى
صحيحة من خصم على خصم ولما قال البرازي وان ارادوا ان يثبتوا حكم الخليفة عند الاصل لا بد من
تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البينة كما لو ارادوا اثبات قضاء قاض اخر انتهى فلو رفغ
الى جنيف قضا ما كفى بك دعوى لم يثبت اليه ويحكم بمقتضى مذهبه ولا بد في امضا الثاني لحكم الاول
من الدعوى ايضا كما سمعت ولا يشترط احضار اليهود الاصل بل يكفي اعتمادا على قضا القاضي كما في
البحر معزيا الى البرازية وفي الفتاوى البدرية ان القاضي اذا ارتاب في حكم الاول له ان يطلب
شهود الاصل اذا تقرر ذلك ذلك وعلى ما هنا بل ظهر ان التاخير في الواقعة في زماننا
غير معتبر لضد ورها بلا دعوى وحادية فيكون معناه كما ذكر بعض المتأخرين احاطة القاضي
الثاني على اتمامه فله القاضي الاول وانه غير متعزز له والله تعالى اعلم وشرطان لا يخالف الكتاب
والسنة والاجماع فان خالف واحدا منهما لم يخصصه وانما ينقضه لانه ليس في محل الاجتهاد الصحيح
وهو خلاف الاختلاف ومثال ما خالف الكتاب القضاء بجل متروك التسمية عامدا لقوله تعالى
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بنا على انه شامل لربايع المسلمين كالمسكين بنا على ان الراوي
قوله تعالى وانه يفسق للفطيف واما اذا كانت الحال كانت مقيدة بما اهل به لغیر الله تعالى لان الفسق فسر به لان
او خفا اهل به لغیر الله تعالى ومثال ما خالف السنة المشهورة وهو مراد من اظهرها القضاء بشاهد وبين
فانه مخالف للحديث المشهور بالبينة على من ادعي واليه على من انكر ومثال القضاء بخالف الاجماع القضاء

كما لو قضي مع ام الولد غير عالم بانها ام الولد
فانه يجوز له ان يستأمر الولد
اجتهادية كذا القدر من الكمال عن شيخنا

لقد سهر

سنة كره في المتن في سائر نسخ احوالها
وكتب على اركان من تحت خطه محرر هذا المحل
في صدر

شيخ ابن الاثر

بيعت امهات الاولاد والمراد من الاجماع ما ليس فيه خلاف يستند الى دليل شرعي ثم شاع في
بيان بعض مسائل لا ينفذ قضا القاضي فيها فقال ولو قضي القاضي بشاهد وبين او بقتل
بتقنين الولي واحدا من اهل المحلة او بصحة نكاح المتعة او الوقت او بصحة بيع عبد مطلق البتة
او بسقوط الدين بمضي سنين او بصحة طلاق الدور وبثا النكاح وقضا عبد وصبي مطلقا
وكاف على مثل ابرا وتعد ذلك كالقضا بالتقريب بين الزوجين لعجز عن النفقة حال عيبه او
بصحة نكاح من بنية ابنته او ابنه او بصحة نكاح امر من بنية او بنتها او بسقوط المهر بلك بينة او اقرار
اخرا بقول البتة ان تقدم النكاح يوجب سقوط المهر او بعدم تاجيل البينين او بعدم صحة الرجعة
بلا رضاها او بعدم وقوع التلاذ على الحامل او بعدم وقوع الطلاق على غير المدخولة او بعدم وقوع
طلاق الحائض او بعدم وقوع الزاير على الواحدة او بعدم وقوع التلاذ بكلمة او بعدم وقوع الطلاق
في ظهر جامعها فيه او بنصف الحصان من طلق امراته قبل الدخول با بعد قبض المهر والتحصن او بالهامة
على خط ابنته او بنتها ودين او في الحدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين او بما في ديوانه
وقدرسي وبشهادة شاهد على ضل لا يدرى ما فيه الا انه يعرف خطه وخاتمه وبقتضا المرأة في جلد
وقود وبقتضا عبدا وصبي او بضرائ او في قسامة يقتل او فرق بين زوجين بشهادة واحدة واحدة
على الرضاغ الى غير ذلك من الفروع المذكورة في المطولات فان القضاء فيها لا ينفذ والاصل فيه
ما ذكره في شرح ادب القاضي المنسوب الى الحنفية لو قضي في موضع الاختلاف يجوز وفي موضع الخلاف
لا يجوز اراد بالاول ما كان فيه خلاف معتبر بالخلاف بين السلف واما دمج موضع الخلاف ما لم يكن
معتبرا ولم يعتبر خلاف السلفي قال الاستاذنا الفتوى على قضا صبي اذ ب القاضي انتهى كذا في البحر
الرائق يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل هكذا في العبادية والولوية والبرازية
والخلاصة وغيرها ووزعوا على الاول ما لو برهن الوارث على موت مورثه في يوم ثم برهنت امرأة
على ان مورثه كان نكحها بعد ذلك اليوم فيقضي لها بالنكاح وعلى الثاني لو برهن الوارث على انه قتل
يوم كذا فبرهنت المرأة على ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا يقتل وعلى هذا جميع العقود
والكرايات وكذا لو برهن الوارث على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعي عليه انه كان مات قبل هذا
بزمان يكون دفعا لدخوله تحت القضاء هذه عبارة البرازية وفي القينة من باب دفع الدعوى
ادعي عليه شيئا انه اشتراه من ابنته منذ عشرين والاب ميت للحال فاقامه والدين البينة انه مات
سنة عشرين سنة تسع وقال عمر الحافظ لا نشتم قال الاستاذنا رضي الله عنه والصواب جواب الحافظ
فينبغي ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء انتهى وينفذ القضاء بشهادة
الزور ظاهرا اي من حيث بين الناس مثل ثبوت التمكين والنفقة والقسمة وغير ذلك وباطنا اي
من حيث الباطن يعني بينه وبين الله تعالى مثل ثبوت المال والجل في العقود والفسوخ كالنكاح
والطلاق والبيع والسرا والاقالة والرد بالعتب والعتب وفي الصدقة روايتان وهما عند
ابي حنيفة وقال لا ينفذ الا ظاهرا لان شهادة الزور حجة ظاهرا فصارت كالقانون غير اهل لها وله قول
على رضي الله عنه لتلك المرأة شاهدك زواجك ولان القضاء لقطع المنازعة بينهما من كل وجه
فلو لم ينفذ باطنا كان تمديد لها وقال الفقهاء ابو الليث الفتوى على قولها وفي الولوية الجنية
وامم الشاهد ان اعماعظما وتكتفا باطنا عند شرطان الاول عدم علم القاضي بكونهم فلو علم
القاضي كذب اليهود لم ينفذ ذكره في فتح القدير من النكاح الثاني كون المحل قابلا فاذا كانت المرأة
تحت زوج او كانت ممتدة او ممتدة او محرمة بضاهرة او برضاغ لم ينفذ لانه لا يقبل الا بشا وانما لا ينفذ

لا ينفذ

شرح المصنف في باب ما ينفذ وعاره
الحال وعلى العيني بانفس القضاء مجتهد
فان شرعا حوز ذلك ثم نقل العيني القضاء
النفذ في الحد وشهادة رجل وامرأتين
انتهى وهذا المذهب مما صاحب الكفاية
فيما كلف من خبر في طرق الدور والنفذ
فمنه لذلك

ما ينفذ

الظاهر

الشهود والنكاح على قول بعض المشايخ. وفي شرح الجامع لقاضي خان ولم يشترط مهر الشهود
وذكر في بعض النسخ انه شرط وبه اذاعة المشايخ انتهى. والمعتبر الاشتراط كذا في النسخ. وفي الفصول
العادية لو قضى القاضي بالنكاح بشهود زور ينفذ قضاؤه ظاهر وباطن عند ابي حنيفة رحمه الله
ويجوز ذلك بمنزلة انشاء النكاح فان كان بحضور اليهود يصح النكاح والا فلا وهو الصحيح. وقد
يشاهد في النور لان القاضي لو قضى بشهادتهم فظهر انهم عبيد او كفار او محدرون في ذل لم ينفذ اجماعا
لانها ليست بحجة اصل بخلاف الفسق على ما عرف ولا مكان الوقوف عليهم فلم تكن شهادتهم حجة. وقد
بالشهادة لان القضاء باليمين الكاذبة لا ينفذ. قالوا لادعت ان زوجها اباطنا بطلا فأنكر خلفه القاضي
فخلت المرأة تعلم ان الامر كالت لا يسمعها الاقامة معه ولا ان تاحذر من ميراثه شا وهذا لا يشكل
اذا كان ثلثا لبطالان الحلية لادعاء قبل زواج آخر وفيما دون الثلث لا يشك في لادعاء قبل الزيادة
واجب بانه انما يثبت اذا قضى القاضي بالنكاح وهذا لم يقض به لاعترا فمابه كذا في تبيين الكفر **بخلاف**
الاملاك المرسلة فانه لا ينفذ باطنا فيها. وانما كان كذلك لان في اسباب الملك تنزاهوا وليس يثبت
القبض او بل من البعض وابان الملك مطلقا بغير سبب ليس في وسع البشر فثقل الا لبا بخلاف ما اذا
ادعي سببا فثقل الباع والسر او غيرها كما تقدم **قضى القاضي في مجتهد فيه بخلاف رايه لا ينفذ**
قضاؤه مطلقا يعني عامرا كان او ناسيا عندها وهو قول الشاذة ايضا لانه قضاؤه في المجتهد فيه
فقد يتركه الى غير من غير من حج فلا ينفذ به يعني كذا في شرح الجمع للمعيني وقد تقدم الكلام عليه
لا يقضى القاضي على غائب ولا يقضى له اي لا يصح ذلك قال في البرازية من القضاء قضي الغائب
او عليه لا يصح الا ان تكون عند خصم حاضر وبعدم الصحة صرح الرابلي وصاحب فتح القدير ومن
ثم فتراه بعده الصحة كما فسر شيئا عبارة اكثر به قال والاول ان يقصر بعدم الفناء لقوله اذا
نفذ قاضي آخر براه فانه ينفذ. واختلف النسخ في نفاذه فثبت لا ينفذ وقيل ينفذ ورجح الاول في
فتح القدير وانه لا بد من امضاء قاض آخر لان الاختلاف في نفس القضاء. وفي البرازية من القضاء قال
الامام ظهير الدين في نفاذ القضاء على الغائب روايان وعن نفي بعدم الفناء كذا ينظر قول
ابطال مذهب اصحابنا انتهى. والقائل بان الفقوي على الفناء خوار زاده. وفي البحر نقل عن منية
المفتي القضاء على الغائب بلا خصم فيه روايان وينفي بعدم الفناء. وقبل ان رآه قاض فقصي به ينفذ
وفي مجمع الفتاوى نقل عن المشي انه لا ينفذ وعليه الفقوي **الاحضون نايبه** استثناء من قوله لا يقضي
على غائب اي لا يصح قضاؤه على الغائب ولا له الا ان يحضر من يقوم مقامه **حقيقة كوكيله وصيه**
اي وصي الميت **ومتولي الوفاة** وظاهر الاستثناء في هذا المقام ان الوكيل او الوصي اذا حضر فان
القاضي انما يحكم على الغائب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل او الوصي ويكتب في السجل انه حكم على الميت
وعلى الغائب بحضور وكيله وصيه كذا في جامع الفصولين **او شرعا عطف على قوله حقيقة**
اي بانابة الشئ عنه **كوصي القاضي** اي المنصوب من قبله **او حكاما بان يكون ما يدعي على الغائب**
سببا لما يدعي على الحاضر فينصب الحاضر خصما عن الغائب ويصير القضاء عليه كالمقضى على الغائب
ثم ذكر مثالا في قوله كما اذا ابرهن على ذي دين انه اشترى اي المدي من فلان الغائب في حق الغائب
على الحاضر كان حكما على الغائب يعني اذا ادعي عينا في يد غيره انه اشترى من فلان الغائب واقام
البينة على ذي الدين وقضى به ثم خصم الغائب وانكر ذلك لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى إعادة
البينة لانه صار مقضيا عليه فان المدي لا يتوسل الى اثباته حقه الا باثباته على الغائب. وذكر
في المجتبى بعد ان على بطلانه شرط كل من ادعي عليه حقا لا يثبت عليه الا بالقضاء على الغائب

فالقضاء الحاضر

على الحاضر

قال القاضي على الحاضر قضا على الغائب وتظهر فاي ربه في سبيل. ومنها اقام بينة ان له على فلان
الغائب كذا وان هذا كميل عنه باشر يقضي على الغائب والحاضر لانهما كالمقضى ولو لم يقل باشر
لا يقضي على الغائب. ومنها لو اقام بينة انه كميل له بكل ما له على فلان وان له عليه الف كانت قبل
الكفالة يقضي على الحاضر والغائب ولا يحتاج الى دعوى الكفالة باشر بخلاف الاولى فتنبه. لان
الكفالة المطلقة لا توجب المال على الكميل تمام توجيه على الاصيل فصار كانه على بوجوب المال
على الاصيل فان نصب الحاضر عن الغائب خصما. ومنها ان القاذف اذا قال انا عبد لفلان فلا حد
علي فاقام المقدوف بينة ان فلانا اعتقه حد وكان قضا على الغائب بالعتق. ومنها لو قال له
يا ابن ابنة فقال القاذف ان امه فلان فاقام المقدوف بينة انها بنت فلان القرضية يحكم بالعتق
ويجوز. ومنها لو اقام بينة ان ابن عم الميت فلان وان الميت فلان بن فلان يجتمعان الى اب واهل
وانه وارثه فحسب قضي بالميراث والغيب على الغائب. ومنها لو اقام بينة ان ابوي الميت كانا مملوكين
له اعتقهما ثم ولد لهما هذا الولد وماتت امه مولاه ووارثه قضي بالولاء وكان قضا بالولاء على الابوين
وخوية المولودين بعد عتقهما. ومنها ما لو قال كذا ابن العبد الماذون ضمنك لذي يملك عليه ان
اعتقه مولاه فاقام بينة عليه ان مولاه اعتقه بعد الضمان والعتق والمولى غائب ان يقضي بالضمان
وكان قضا بالعتق الغائب وعلى الغائب. ومنها ما لو قال المشهود عليه الشاهد عتقه فاقام المدي
او الشاهد بينة ان مولاه اعتقه قبل الشهادة. ومنها ما لو ادعي شيئا في يد رجل انه اشتراه من
فلان واقام بينة يقضي له بالملك والسر من فلان. ومنها ما لو قد ف عتقه فاقام المقدوف بينة ان
مولاه اعتقه وادعي كذا الحد. ومنها ما لو اقام العبد المشترا بينة ان الباع كان اعتقه او رجل آخر
اعتقه وهو يملكه. ومنها ما لو قال لرجل ما بايئت فلانا ففعل فاقام الرجل بينة على الضامن ان
باع فلانا عتقه بالغ. ومنها ما لو اقام بينة على رجل انك اشتريت هذا الدار من فلان وانما شفعها
ومنها ما لو قال لرجل لعلك على الف فاقضها فاقام المأمور بينة انه قضاه يقضي بقض الغائب
والرجوع على الامر. ومنها ما لو قال لعن العبد الذي في يدي لفلان فاشتره لي وانقذ النمل واقام
المأمور بينة انه فعل ذلك. ومنها ما لو قال لرجل اضمن لهذا اديني فضمن فاقام الضمين
بينة ان فلانا اديك كذا وادعي قضيته عنك. ومنها الكفيل باشر اقام بينة على الاصيل ان
او في الطالب. ومنها ما لو اقام بينة على ان له على فلان الف وانه اقاله با عليه. ومنها ما لو اقام
بينة على رجل انه كان لفلان عليك الف اطلته بها على واديتها اليه. ومنها ما لو قال لرجل ان جني
عليك فلان فانا كميل بنفسه فاقام بينة انه جني عليه فلان. ومنها ما لو اقام بينة على رجل في يده
دار اقاله فاقامه والبد بينة ان المدي باعها من فلان وقبضها سطل بينة المدي وبلن السر الغائب
ومنها ما لو قال ذوالدين اودعني فلان فطلب تخليفه به فتكفل فقضى عليه نفذ على فلان. ومنها
وصل الى من زيد وكيل فلان باشر او من غائب غصبه منه وخلف المدي ما يعمل دفع زيد فقضى
عليه نفذ على فلان. ومنها ما لو اقام بينة على عتق ان مولاه اعتقه وانه قطع يده بعد ذلك او استدان
منه او اشترى منه او باع منه. ومنها ما لو قيل انه لو قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق
فاقامت بينة على الحاضر ان فلانا طلق امرأته. ومنها ما لو اقام الحاضر على القاتل بينة ان الولي
الغائب قد عفا تقبل البينة في جميع هذه الصور ويتضمن القضاء على الحاضر القضاء على الغائب
فيها انتهى **ولو كان ما يدعي على الغائب شرطا لما يدعيه على الحاضر لا** اي لا يكون الحكم على الحاضر
حكما على الغائب **اذا كان فيه انطال حق الغائب** كمن قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق

الكفارة

ان فلانا وهبها له وبيع
او اودع او باع. ومنها
ما لو اقامه والبد بينة

فأقامت زوجة الخالف بيعة ان فلا تطلق امرأته فرفع الطلاق على الخالف لا تقبل بيعة
 على الاصح لان فيه ضررا على الغائب لا بطلان نكاحه بخلاف ما لو لم يتضمن ضررا كالطلاق
 طلاقها بغير خول فلان الرار فانه يقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغائب. **واما جمل اثبات**
طلاق الغائب المذكورة في فصول العادي وغيره فكلها على الضعيف من ان الشرط كالتدبير
 منها حيلة الكفالة بغيرها فعلقة بطلان. **ومنها دعواها كقالة بنفقة العدة معلقة**
بالطلاق قال في جامع الفصولين ومع هذا لو حكم بالحرمة نفذ لا خلاف المشايخ. **وفي البراءة**
ادعي عليها ان زوجها الغائب طلبها وانقضت عدتها وتزوجها فاقربته بنو حجة الغائب
وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق بعرضها بانها زوجة الخالف ولا يحتاج الى عادة
 البيعة اذا حضر الغائب انتهى **ولو قضى على غائب بدينه** فضاوم في روايته وعليها
 فتوى خواهرزاده **وقيل لا في رواية** وبه كان يعني ظهير الدين كيتا ينظر قولا الى هدم مذهب
 اصحابنا وقد تقدم الكلام على ذلك وفي جمع الفتاوى معزيا الى المتن انه لا ينفذ وعليه
 الفتوى. **وفي الجور والمعتد ان القضا على الشخص لا يجوز** المجوز له خواهرزاده لانه انما
 ينفذ القضا على الغائب وهو عين القضا على الغائب الا لضرورة وهي في مسائل. **الاولى** على
 المديون العتق او الطلاق على عدم قضائه اليوم ثم تغيب الطالب وخاف الخالف الخنش
 فان القاضي ينصب ويكيل عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يثبت الخالف وعليه الفتوى كما في
 الخانية. **الثانية** المشتري بخيار اراد الرد في المرة فاخفى الباي فطلب المشتري من القاضي
 ان ينصب خصما عن البايع لكرهه عليه قبل ينصب نظر المشتري وقيل لا لانه لما باشر ولم ياذن
 منه وكذا مع احتمال غيبته فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له واذا لم ينصب وطلب المشتري من
 القاضي الاذن ان يرفع محله روايتان يعذر في رواية فينبعث من ادبيات على باب البايع ان
 القاضي يقول ان خصمك فلا يرد الرد عليك فان حضرت والا لنقضت البيع فلا ينقضه
 القاضي بلك اعزاد في رواية لا يعذر القاضي كذا في جامع الفصولين. **الثالثة** فعل بنفسه
 على انه ان لم يوافق به غرافد ينفذ على الكفيل فغائب الطالب فلم يجز الكفيل حتى يرضى له ان يده المال
 ولو وقع الكفيل الامر الى القاضي فنصب ويكيل عن الطالب وسئل اليه الكفيل عنه يبر او هو طلاق
 ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن ابي سكر في جامع الفصولين. **الرابعة** اذا اقراني الخصم
 والقاضي يرسل مينا ينادي على بابه ثلاثة ايام ثم ينصب عنه ويكيل للدعوى وهو قول ابي سكر
 استحسنته وعمل به واقاد في المختصر ما دخال كاف التشبيه في قوله كوكيله الخ عدم الضرر فان
 اصل الورثة كذلك ينصب خصما عن البايع قبل فيما لم يثبت وعليه لكن ان كان في عين فلا يبر من كونه
 في يده فلو ادعي عنها من الورثة على وارث للميت في يده لم تسلم وفي دعوى الدين فنصب خصما وان
 لم يكن في يده. **وفي جامع الفصولين من الرابع** والحاصل ان احد شركي الدين خصم عن الاخر في الوارث
 وفاقا وفي غيره عند ابي سكر لا عند ابي حنيفة. **وقال** كمال قول ابي حنيفة قياس وقول ابي يوسف
 استحسان ومحل مع ابي سكر انتهى. **ومن ذلك** من يبره مال الميت وان لم يكن وصيا ولا وارثا وفيه
 اختلاف المشايخ ومن ذلك بعض الموقوف عليه لما في القنية من باب الدعوى والبيعتان في الوقف
 بل اخبر مات احداهما وبقي في يده الخ والارث للميت ثم اقيام بيعة على واحد من اولاد الاخر ان الوقف
 بطن بعد بطن والباقي والواقف واحد يقبل وينصب خصما عن البايع. **ثم روى** لکن الامية الخراف
 وقال وقف بين جماعة فلو اجد منهم او وكيله الدعوى على واحد منهم او وكيله نص الدعوى اذا كان

القاضي هو

الفتوى

غيب

لغيره

الوقف واجرا. **ثم روى** القاضي عبد الجبار وقال لا يصح الدعوى على بعضهم ان كان المحذور
 في ايدي جميعهم ولا يصح القضا الا بقدر ما في يد الحاضر من انتهى. **قال** شيخنا شيخنا عبد البر بن
 السكينة في شرح النظم الوهابي بعد نفسه لما قد ساءه عن القنية ثم اعلى ان هذا فيما اذا كان اصل
 الوقف ثابا فالمستحق لا ينصب خصما في اثبات الوقف وقد صرح بذلك في المحرر فانه ذكر مسألة
 وقال فظن بعض مشايخ ديارنا ان هذه المسئلة دليل على ان دعوى الموقوف عليه ان هذا وقف
 عليه صحيح وليس الامر كما ظنوا وقد ذكر بعد ذلك ان المصنف اشار في وقعه في مسائل الى ان دعواه صحيحة
 قد كرهه مسائل علل عدم صحة الدعوى فيها بما مر آخر غير كون المدعي موقوفا عليه انتهى. **قل**
 وفي جامع الفصولين ذكر انه ينبغي بان الدعوى من الموقوف عليه لا تسلم بعد ان ذكر ان بعضهم قال
 تسلم وتقوم في العارضية **ولاية بيع التركة المستغفرة بالدين** **للقاضي لا للورثة** قال في
 العارضية وفي الصغيري الوارث لا يملك بيع التركة المستغفرة بالدين الا ان يرضي الغرماء حتى لو
 باع لا ينفذ وكذلك المولى اذا اجر على العبد المادون له وعليه دين يحيط ليس للمولى ان يبيع العبد
 وما في يده وانما يبيعه القاضي كذا انتهى. **ثم قال** وفي فتاوى رسل الدين اذا كانت التركة مستغفرة
 بالدين فاراد الوارث استخلاص التركة ونقد المال يجزى بدين الدين على القول لان استغراق التركة
 بالدين وان كان ملكا له ولكن لخصه حق استخلاص التركة اما لو قالوا نحن نؤدي الدين ولم يكن المال
 نقدا كان للقاضي ان يبيع التركة ويقضي حق الغرماء انتهى. **وفي القنية** قالت الورثة في التركة
 المستغفرة لا يعرض لها ولا يبيعها ولا يقضي الدين من مالها قبل يبيعها القاضي ووصيه عن الميت
 وقيل يجزى عن البايع اذا اطلب الغرماء فان استغفروا يبيعها القاضي ويقضي الدين شرط الدين
 المستغفوق ببيع المالك للوارث حتى لا يملك بيعها ولا يبيعها ولو وهب ثم سقط الدين لا ينفذ ولو
 اعقب ثم سقط نفذت. **قال** لامرأة ان دخلت دار فلان فانت طالق فدخلها بعد موته وعليه دين
 مستغفوق قال مجازي سلمة طلقت لان الدار ملك الميت. **وقال** ابو الليث لا يثبت لانه وان كان عليه
 دين فقد زال عن ملكه بالموت ولها ما بقى وقف عتق الوارث على مضا الدين ولو كان ملك الميت لم يطل انتهى
 قلت فان ادعى الله ان التركة اذا كانت مستغفرة بالدين منعت ملك الوارث كلها تكون
 باقية على ملك المورث عند مجازي سلمة وبه يندفع ما يقال ان الوارث يملكها بملك عين لا بملك
 نصرف برليل انه ينفذ العتق منه اذا قضى الدين والله تعالى اعلم. **وهذا** في دين غير الوارث اما اذا
 كانت مستغفرة بدين الوارث لا غير لا ينعى الارث كما في العارضية معزيا الى الجامع والله تعالى اعلم
يقرض القاضي مال الوقف والغائب واليتيم ويكتب الصك يعني يكتفي للقاضي الاقراض
 لانه كثر استغاله لا يمكن ان يباشر الحفظ بنفسه فلا بد له من الدفع لغيره والدفع بالقرض انظر
 لبيته وعون كونه مضونا والوديعة امانة ولا يقرض الا من يعرفه بالديانة والامانة ويكتب
 عليه ذلك لحفظه خوفا للنسيان كثر استغاله. **وفي البينة** معزيا الى جامع السريعة يقرض
 القاضي من الثقات. **والثقة** المكي الحسن العاملة. **وفي الاقضية** انما يملك القاضي الاقراض
 اذا لم يحصل غلة لبيته فان كان له وصي ولو منصوب القاضي لم يجز لانه من التصرف في ماله وهو
 منفع منه مع وجود وصيه كما في بيع القنية وهو الصحيح كما في جامع الفصولين وبه صرح في الفصول
 العارضية وصرح بانه يملك اقراض مال اليتيم والغائب انتهى. **وفي الجور** وله اقراض القطعة من المثلث
 واقراض مال الغائب وله بيع منقوله اذا خاف التلف قالوا وله ان ياخذ المال من الاب اذا كان مسرفا
 مبذرا او يصفه على يد غيره كذا في القنية. **وفي جامع الفصولين** انما يملك القاضي اقراضه اذا لم

والا

وفي الحديث من باع خيار الشرط الزكاة المستغفرة
 الدين يخرج من ملك المورث ولم يخل في
 كونه لورثة انتهى قول قاضي الجنبى
 لقول ابي الليث لا امان المصنف

اولا لم يملكها كونه سائبة ولا سائبة
 في الاسلام وظاهر كلام الغيبة ان
 الوارث

كذا في الحديث وكذا يملك اقراض مال
 الوقف كما في جامع الفصولين

اما اذا وجد فلا يملك هكذا
 روى عن محمد ويصح ان يشترط
 لجنان اقراض القاضي عدم
 وصي لبيته

يجد ما يشترطه له يكون له غلة ليس لغيره لا لو وجد من يضارب لانه انفع وكذا لانا يقرضه
 من مكي انتهى لا يقرض الاب والوصي مال اليتيم هكذا اقرضه في اكثر وغيره. وفي الاب روايات
 اظهرها انه كالوصي وهو الصحيح كما في الخاتمة. وفي الخلاصة وخزانة الفتاوى الصحيح ان الاب
 كالقاضي فقد اختلف الصحيح والمعتد ما في المتن والله اعلم ويستثنى من عدم جواز اقرض
 الاب والوصي على المعتد اقرضه للضرورة كحرق وضرب ويجوز انفاقا كما في البحر **ولو قضى القاضي بالبيع**
فالغرم عليه اي على القاضي في ماله ان قضى بذلك فمعتد واقرب اي بالاعتد **ولو قضى بالبيع**
خطا فعلى القاضي له اي فالغرم على القاضي له كذا في شرح الدرر والمعتد معزيا الى التتارخانية
 والواقعة للصديق الشهيد. وفي السراج الوهاج وقال محمد اذا جاز القاضي وقال تعذرت الجور
 لا ينفذ قضاؤه وينعزل عن القضاء ولو قضى بجدا او قضا او مال مضاربة ثم قال قضيت بالجور
 وانما اعلى ذلك ضمن من ماله وعزل عن القضاء انتهى **فروع** القضاء واجب على القاضي بعد ظهور
 عدالة الشهود حتى لو امتنع بيا ثم يستحق العزل ويفرز كما في تبين اكثر. وقد صرح في كتابي
 في سيف القضاء على البغاة بكمه وماله ما اذا لم يره واجبا وبه صرح في شرح الجمع من كتاب القضاء
 المتداين ان اذا لم يكونا من اهل ولايته وهو في ولاية قاض آخر لا ينفذ قضا القاضي فاما يصح في
 مصرم الذي جعل قاضيا فيها جوازا هو القسوي. وفي الخلاصة اختم تحريريان من اهل ولاية اخري
 عند قاضي اهل بلده قال يصح قضاؤه ويكون ذلك بمنزلة التحكيم منها هذا القاضي حتى لو كانت
 الدعوى في عتار وموضع في ولاية اخري ليس للقاضي ان يقضي على المدعي عليه بقضيه عنه
 وتسلمه الى المدعي لانه لا ولاية له على هذا بخلاف الدين والعين والحاضرة لان ولايته ثابتة على ذلك
 قال رحمه الله تعالى والصحيح ان قضا القاضي في الحدود يصح وان لم يكن الحدود في ولايته انتهى. وفيها
 ولا يكتفي بالكتابة في السجلات انه ثبت عنددي على الوجه الذي يثبت الحدود الشرعية وما لم يكن على
 الوجه لا يغني بصحة السجل وكذا لا يكتفي بقوله وشهد الشهود على موافقة الدعوى. وذكر الامام
 العسقي في نسخة حكاية شمس لا يمة الحلواني مع قاضي عنبته وردة المحاضر والسجلات بهذا ونقل
 عن شمس الاسلام انه كان يقول كيف يكتفي بقوله وشهدوا على موافقة الدعوى والذي يقول المدعي به
 ملكي والشاهد يقول المدعي به ملك المدعي فاني يكون بينهما موافقة. قال والخيار في هذا الباب
 ان يكتفي به في السجلات دون المحاضر لان السجل يرد من مصر الى آخر فيكون في التدارك خرج اما في
 المحاضر فيمكن التدارك انتهى. لا يقبل قول امين القاضي انه خلفت الخدرة الامع شاهد كذا في
 القرائن بينية. وفي التدارك ذكر من جملة ادب القاضي انه لا يحكم احد الخصمين بلسان لا يقرضه
 الاخر كذا في شرح الوهبانية.

باب في بيان احكام التحكيم
 لا يخفى عليك ان هذا باب من فروع القضاء واما خبر من حيث ان المحكم اذ في مرتبة من القاضي لا يقض
 حكمه على من رضى بحكمه وعموم ولاية القاضي وهو مشروع بالكتاب والاجماع. اما الكتاب فقوله تعالى
 فابصروا احكاما من اهلها وحكما من اهلها والصحابة رضي الله عنهم كانوا يجتمعون على جواز التحكيم وله
 مسانيد لغوي واصطلاحي. اما الاول يقال حكمت الرجل تحكما اذا امتعته بما اراد وبقال
 ايضا حكمته في مالي اذا جعلت اليه الحكم فيه فاحكم على في ذلك واحتكم الى الحاكم وتعاكرا بمعنى
 والمحاكمة الخاصة الى الحاكم كذا في الصحاح والمراد الثاني. وفي اللغة جعل الحكم في مال الى غيرك
 واما الثاني فذكر بقوله **هو تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما** وركنه لفظة الدال عليه مع قول

دال على حمله

ذلك فلو حكام جلا فلا يقبل لا يجوز حكمه لا بتقدير التحكيم كذا في البحر معزيا الى المحيط **وشروط**
 اي التحكيم من جهة المحكم بالكتاب **الفصل في شروط الحرية** فتحكيم الكتاب والعبد المأذون صحيح
 ولا يشترط الاسلام فيه فتحكيم الذي ذميا صحيح وتحكيم المرتد موقوف عنده فان حكم ثم قبل
 المرتد او لم يقبل بطل الحكم وان استلغى وعندها جاز بكل حال كذا في المحيط **وشروط من جهة المحكم بالفتح**
 اقتضت على قولي هنا بالفتح ليعلم ان الاول بالكسر لان اللفظ يحتمل احدها لا غير **صلاحية** اي المحكم
 للمقضا بكونه اهلا للشهادة كما تقدم تقريره فلو حكما عبدا او صبيا او ذميا او مجرورا في قذف
 لم يصح **وتشترط الاهلية المذكورة** وقته اي وقت التحكيم **ووقت الحكم جميعا فلو حكما عبدا**
فمعتق او صبيا فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفذ حكمه كذا هو الحكم **في مقتله** بتقدير الامام
 مع فتحها فانه لو قتل وهو عبث فمعتق او صبي فبلغ او ذمي فاسلم ثم حكم لا ينفذ حكمه وكذا لو كان مسلما
 وقت التحكيم ثم ارتد لم ينفذ ويصح ان يكون كافرا في حق كافر فلو اسلم احد الخصمين قبل الحكم لم ينفذ
 حكم الكافر على المسلم وينفذ المسلم على الذي وقيل لا يجوز المسلم ايضا كذا في المحيط **حكما** اي انسانا متعاقبا
 فتدنا به لانه لو لم يكن متعاقبا لم يصح فلو حكما اول من يدخل السجن لم يجز اجماعا للجملة **ليحكم بينهما**
 هذا الحكم **ببينة او اقرار او توكيد** حكمه **لو وقع حكمه بذكر في غير حد وفق اي قصاص ودية**
على عاقلة قيد بكونها على العاقلة لانها لو كانت على العاقل بان ثبت القتل باقراره او ثبت جراحه
 ببينة وارشا اقل مما يحتمل العاقلة خطأ كانت للجراحة او غير الا توجب القصاص نفذ حكمه وما
 في المختصر تبعا اكثر من منع القصاص هو قول المختصاف وهو الصحيح كما في فتح القدير. وما في
 المحيط من جواز فيه باعتبار انه من حقوق العباد ضعيف رواية ودراية لان القصاص لم يتخص
 حق العبد بل هو من قبيل ما اجمع فيه الحقان وان كان الغالب حق العبد بل دليل منع شهادة النساء
 فيه وكتاب القاضي الى القاضي كذا في البحر وكذا اختار الشيخ من جاز في هذا القذف ضعيف
 بالاولي لان الغالب فيه حق الله تعالى على الامم **وينفذ احدهما اي احد المحكمين بنقضه** اي نقض
 التحكيم بعد وقوعه لانه مقتدر من جهة ما كان محل منهما عزله وهو من الامور الجائرة فينفذ احدهما
 بنقضه كما ينفرد احد القادرين **في مضاربة وشركة وكالة** اذا لم تكن الوكالة بالتماس الحكم
 كاسياني الكلام عليه في باب ان شاء الله تعالى **فان حكم المحكم على الوجه المذكور لم يمس حكمه** لصدور
 عن ولاية شرعية فلا يبطل حكمه بغيرها لا يبرر حكمه **غيرها** ثم ذكر فائدة ذلك بقوله **فلو حكما**
في عيب بيع فقضى برده ليس البائع رده على بائعه الا برضا البائع الاول والثاني والتمس
 بحكمه كذا في فتح القدير. وفي الوولجية حكم المحكم في فتح البين المضافة الصحيحة انه ينفذ
 لانه فيما بينهما بمنزلة القاضي المولى وان كانا يفتقران في شيء آخر لكن هذا شيء لا يفتي به
 انتهى. وفي السراج الوهاج الا ان اصحابنا استغنوا من هذه الفتوى وقالوا لا يبرر فيها من حكم المولى
 كما لو رد كسك يتعاسر القوام انتهى. قال في البحر واعلم ان معنى قوله لا يفتي به لا يكتفي على الفتوى
 ولا يجاب باللسان بالحل وانما يكتفى المعنى كما افاده في الفتاوى الصغرى بقوله يكتفي هذا الفصل
 ولا يفتي به وظاهر الهداية ان مقصدا ان المعنى يجب بقوله لا يحل فليست مل فيه انتهى **وصح اخبارة**
باقرار احد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته اي بقا حكمهما لا اي لا يصح اخبارة
حكمه لانقضاء ولايته كالقاضي المنزول اذا قال قضيت عليك بكذا في الهداية **ولا يصح حكمه**
لا بونه وولده ووجه حكم القاضي بخلاف حكمهما اي القاضي والمحكم **عليهما** اي من ذكر
 من الابوين والولد والزوجة كالسادة. قيد بالاصول والفروع لان الحكم للاخوة والاولاد والاعمام

او كانت قد ماتت ولكن الجراحة كانت عند ام

جائز لان شهادته لم تجازة **حكماء رجلين فلا بد من اجتماعهما** يعني لو حكم احدهما بدون
الاخر لم يجز لانه امر يحتاج اليه الى الراي والرضا برأي الشئ فيما يحتاج فيه الى الراي لا يكون
رضي برأي الواحد كما في البيع والخلع ونحوها **ويضي القاضي المولى حكمه اي حكم المحكمات**
وافق مذهبه اذ لا فائدة في نقضه ثم في احكامه **والا** اي وان خالف **ابطله** فرق بين هذا
وبين ما اذا رفع الى القاضي فضا قاض اخر فانه لا يردده وان خالف رايه اذا كان ذلك في فضل
بجته فيه كما تقدم بيانه ووجهه ان الحكم له ولاية على المحكمين دون غيرها والقاضي الذي رفع
اليه حكمه غيرها فلا يكون حجة عليه وكان كالصالح فله ان يردده ان خالف رايه واما القاضي فله ولاية
على الناس فكان قضاؤه حجة في حق الكل فلا يكون لهذا القاضي ان يردده اذا صادف القضاة حجة
بان يكون فضلا بجته **وليس له اي للمحكم نقضه** **الحكم في غيره وحكمه بالوقت لا يرفع**
للخلاف على الصحيح كافي في الحاشية والبرازية وبجمع الفتاوي ثم ذكر فائدة بقوله **فلو رفع الى**
نوابه له في المذهب **حكمه ابتداء بلزومه** اي بلزوم الوقت بشرطه **ولا يعضه** لانه لم يقع معتبرا
والله اعلم

باب في بيان احكام كتاب القاضي الى القاضي وغيره

هذا ايضا من احكام القضا لكن لما كان لا يتحقق في الوجود الا باقتضائين كان مركبا بالنسبة
الى ما قبله فاجز عن البسيط وهذا اولى ما ذكره الذي يلحق من ان هذا الباب ليس من كتاب القضا
لانه انما هو نقل لها اذ او نقل حكم وحل ذلك ليس منه وانما اوردته فيه لانه من عمل القضاة فكان
ذكره فيه انساب قال شيخنا وحيث كان من علمه كان منه فكيف ينعينه والمراد بغيره ما ذكره في هذا
الكتاب من قوله والمرأة تفضي الى آخره **القاضي يكتب الى القاضي في غير محل وقوف** استخانا
والقياس ياتي جواز لان كتابه لا يكون اقوي من عبارته وهو لو اخبر القاضي الاخر في مجلسه
لم يعمل بغيره وكتبه اولى لانه قد يرد وانما جوزه لانه لا اثر على رضاه عن الحاجة ولا يستغني
عنه بالشهادة على الشهادة لان القاضي يحتاج فيها الى تعديل الاصول وقد يتعذر ولم يجز في
الحدود والقصاص لما فيه من الشبهة بزيادة الاحتمال ويترتب قوله في حد وقود كل شئ
من الزين والنكاح والطلاق والسفحة والوكالة والوصية والايضا والموت والورثة والقفل
اذا كان موجب المال والعقب من الحي والميت والعتب والامانة المبحومة من وديعة وغارية
ونضاربة والاعيان منقول وعقار او هو المروي عن محمد وعليه الفتوي وفي ظاهر الرواية
لا يجوز في المنقول الحاجة الى الاشارة اليها عند الدعوى والشهادة وعن الامام الثاني تجوز
في العبد خلية الاباق فيه لانه في الامة وعنه تجوز في الكل كذا في كثير من الكتب المعتمدة
وفي البرازية والتقدمون لم يأخذوا بقول الامام الثاني وعمل الفقهاء اليوم على التجوز في
الكل قال الامام الاسيبجاوي وعليه الفتوي **فان شهدوا اي الشهود على خصم حاضر حكيم**
بالشهادة لوجود الحجة وحضور الخصم **وكتب بحكمه** حتى لا يثنى لواقعة على طول الزمان
وليكون الكتاب مذكرا لها لانه لا يحتاج الى كتاب الحكم لانه قد تم بحضور الخصم بنفسه او
من يقوم مقامه **وهو اي كتاب الحكم السجل المحكمي** لانه سجلة اي حكمه بالحكم ذكره في الرمن
وفي الصباح السجل كتاب القاضي والجمع سجلة واسجلت للرجل اسجلا لا يكتب له كتابا وسجل
القاضي بالتشديد نصي وحكم وابنت حكمه في السجل انتهى فالسجل الحجة التي فيها حكم القاضي ولكن
هذا في عرفه وفي عرف كتاب كثير يضبط فيه وقائع الناس وما يحكم به القاضي وما يكتب عليه

وانما حكمه

وان لم يكن الخصم حاضرا لم يحكم لان الحكم على الغائب لا يجوز لما عرف ولو حكم به حاكم
يرى ذلك ثم نقل اليه نفذ بخلاف الكتاب المحكمي حيث لا ينفذ خلاف مذهبه لان الاول محكوم
به فلزمه والثاني ابتداء حكم فلا يجوز له كذا ذكره الذي يلحق **قال شيخنا** وهو يدل على ان الحاكم على
الغائب اذا كان حقيقا فان حكمه لا ينفذ لقوله يري ذلك وهو مفيد لان معنى قوله ان الغضا
على الغائب ينفذ في اظهر الروايتين اذا كان القاضي شافعيّا انتهى **وكتب القاضي الشهادة**
ليحكم القاضي المكتوب اليه اي بهذه الشهادة **على رايه** لا على راي القاضي الكاتب
وان كان تحت الفلاني القاضي الكاتب بخلاف السجل فانه ليس له ان يخالفه وينقض
حكمه كافي في البحر معزيا الى مينة الفتوي **وردد كتاب قاض الى قاض اخر في حادثة لا يراه القاضي**
المكتوب اليه وهو يختلف فيها لا ينفذه وان ورد فيها سجل نفعه لان السجل محكوم به وثبت
وانما نسلمها اليه ليحكم ولذا يحكم المكتوب اليه برايه وان خالف رايه راي الكاتب بخلاف السجل
كما تقدم تقرر **وقرر القاضي الكتاب بالشهادة عليهم** اي على الشهود الذين يشهدون عليهم لانهم
يشهدون عند الثاني فلا بد من قرأته عليهم ليقرؤن ما فيه اذ لا شهادة بدون العمل **وختم الكتاب**
عندهم اي عند الشهود **وسجل الكتاب اليهم** كيلا يتوهم التغير **بعد كتابة عنوانه في باطنه**
وهو ان يكتب فيه اسمه واسم رايه ووجه واسم القاضي المكتوب اليه وابنه وخلفه حتى لو اخل بشئ
منها لا يقبل الكتاب ولا بد من كتابة العنوان من داخل الكتاب **فلو كان العنوان على ظاهره** اي
ظاهر الكتاب **لم يقبل** قبل هذا في عرفهم اما في عرفنا العنوان يكون على الظاهر فيعمل به ويكتب
فيه اسم المدعي عليه واسم المدعي على وجه يقع القيين ويذكر الحق ويذكر الشهود ان شاء وان شاء انقضي
بذكر شهادتهم وعلى الجس لا يشترط على الشهود ان نقل الكتاب واختار شمس الامة لكونه اسهل
فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه نظر اليه ختمه ولا يقبله اي لم يقبل المكتوب اليه هذا
الكتاب **الا بحضور الخصم وشهوده** لانه يحكم به فلا يقبل الا بحضور الخصم والشهادة **ولا بد**
من شهادتهم وشهوده ولو كان الذي على ذي لانهم يشهدون على فعل المسئل وانما يحتاج اليهم اذا انكر الخصم
كونه كتاب القاضي **اذا افاق للخصم فلا حاجة اليهم** اي الى الشهود **بخلاف كتاب الامان**
من دار الحرب **حيث لا يحتاج الى بيينة** فيعمل به بغير بيينة لانه ليس علمه ومقتضاه اذا جاء الكتاب
من ملكهم يطلب الامان كافي في العناية **وفي الفوائد** الزبيدية لا يعمل بالخطر الا في مسألة كتاب
الامان وفي دفتر البياع والصراف والتمسار فانه حجة **والمراد** بعدم قبوله بلا خصم عدم قرأته
لا مجرد قبوله فانه لا يتعلق به حكم كذا في فتح القدير **وجوز** ابوت قبوله بلا بيينة ولكن لا يعمل به
لا بيينة **وفي السراجية** يقبل كتاب القاضي الى القاضي مع كسر الختم كذا عن شمس الامة الحلواني
ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين القاضيين كالشهادة على الشهادة هذا هو ظاهر الرواية
وجوزها محمد وان كانا في مصر واحد **وعز** ابوت ان كان في مكان لوعز الاداء الشهادة لا يستطيع
ان يثبت في اهله صح الاسهاد والكتابة **وفي السراجية** وعليه الفتوي **ويطلب ثبوت الكاتب**
وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة
وقال ابوت لا يبطل **واما بعدهما** اي بعد الوصول والقراءة **فلا يبطل** في ظاهر الرواية **ويبطل**
بجنون القاضي الكاتب **وردته وحده** لغرض **وعمايه** **ومسقة بعد عن الله** واذا قبله **الاستفاد**
اليه فيما اذا بطل وحكم به ثم رفع آخر فامضاه جان لمصادفته الاجتهاد واذا كان الاختلاف في نفس القضا

فانه ينفذ بالتفويض من قبل آخره. ولو فسق الكاتب او خرج عن اهلية الشهادة فان المكتوب اليه لا يقضي به سواء كان قبل قرأته او بعدها كذا في الحاشية. **ويبطل ايضا بموت المكتوب اليه**
الا اذا عظم بعد تخصيص بخلاف ما لو عظم ابتداء فانه لا يصح لاحد ان يحكم به واجاز ابو يوسف
حين ابتلى بالقضا واستحسنه كثير من المشايخ لهذا لا يروى في الخلاصة وعليه عمل الناس لا
يبطل الكتاب بموت الخصم لان وارده يعقوب معناه. اطلعه فسهل المدي والمدي عليه. وتعلم ما اذا
كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب او قبله لان وارده المطلوب والوصي قائم مقامه كذا في الحاشية
والكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه من جواز القضاء بعلمه جواز الكتابة بعلمه ومن منعه منعها
والتفاوت هنا ان القاضي يكتب بالعلم الحاصل قبل القضاء بالاجماع كذا قال بعضهم هكذا ذكر في
البحر ثم قال والاصح ان الكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه كذا في شرح ادب القضاء انتهى يعني من غير
تفاوت ومن اطلقناه في المختصر **ولا يقبل كتاب القاضي من محكم بل من قاض**
مولى من قبل الامام بحال اقامة الجماعة فلا يقبل من قاضي رستاق الى قاضي مصر وانما يقبل من
قاضي مصر الى قاضي مصر آخر ومن قاضي مصر الى قاضي رستاق كذا في السراج الوهاج معزيا الى السراج
وفيه واذا كان الكتاب الذي ورد عليه من لا يقبل شهادة كالوالدين والزوج جاز القضاء به
بخلاف ما اذا اترافوا اليه من غير كتاب وعزمه الى التبايع ايضا كتب قاضي كتابا الى من يقبل
اليه من قضاة المسلمين فوصل الى قاض نقدر القضاء بعد كتابة هذا المكتوب لا يقبل
لانه خطاب والخطاب انما يصح اذا كان له ولاية وقت الخطاب كذا في جواهر الفتاوى ذكر في اول
كتاب القضاء اعاد ذكره في بحث كتاب القاضي الى القاضي وقال لا يقبل رواية عن اصحابنا وغيره
الى شرح المبسوط وفي الجواهر ايضا قاض كتب كتابا حكما الى قاض آخر من قضاة المسلمين وجعل
الخطاب اليه وسعى المكتوب اليه باسمه فغير من المكتوب على ياتيه ليس للنايب ان يقبله لانه كتب
الى غيره ولو جعل الخطاب الى نايب الحكم بطل كذا وسماه باسمه ليس للنايب ان يقبله لانه لا يقبل كتاب
الا المكتوب اليه. قاضي قرية ارسل كتابا حكما الى قاضي بلد قال في الاموال الخطيرة لا يقبل
اما في الاموال اليسيرة فيقبل اذا كان شهود الاصل عدولا واجاب مرة اخرى وقال لا يقبل كتب
القضاة الذي على ريم وطسوج وانما يقبل كتب قضاة الامصار الذي يقيم فيها الحدود وينفذ
فيها حكم الحاكم لا فيما لا خطر له شرعا لان الولاية لا تثبت الا في محل قابل للولاية لمن هو اهل
له فلا يثبت بعد المحل انتهى. **اقول** الظاهر ان الخلاف بينهما في هذه المسئلة مبني على الخلاف
في ان المضطر هل هو شرط لتفاد القضاء ام لا فكلوا عن ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النوادر
انه ليس بشرط وبه يعني كذا في البرازية فبنا على هذا يعني بقبوله من قاضي رستاق الى قاضي مصر
او رستاق والله تعالى اعلم **والمرأة تقضي في غير محل وفود** لانها اهل الشهادة في غيرها فكانت اهل
للقضا وان اتم المولى لها الحديث لم يمنع قوم ولو امرهم امرأة رواء البخاري **وتصلح ناظرة**
وشاهدة ووصية قال المال الاتري انها تصلح شاهدة وناظرة في الاوقاف ووصية على الساعي
قال شيخنا في بحر وظاهر صحة تعريضها في النظر والشهادة في الاوقاف وان لم يكن بشرط الواقف
وقد اقيمت فمن شرط الشهادة في وقعة لفلان ثم بعد لولن فوات وترك بيتا انها تستحق
وظيفة الشهادة واستغفر به بعض القضاة ولا اعتبار به بعد ما ذكرنا **ولو قضت المرأة في**
حد وفود فرغ الى قاض آخر فامضاه ليس لغريم ابطاله صرح به في الخلاصة. واما قضاء
الختى فيصنع بالاولى ويبني ان لا يصح في الحدود والقصاص لشبهة الاثنية كذا في البحر **قضي**

نايب القاضي

الفتوى

نايب القاضي له اي للقاضي الذي استنابه **اولول** اي ولد مستنابه **جاز** قضاؤه
كما لو قضى الامام الذي قلده القضا اولول الامام وبه صرح في السراجية حيث قال
القاضي اذا وقعت له حادثة اولول فانا بغيره وكان من اهل الامانة تخاضعا عنه وقضى له
اولول جاز. القاضي اذا قضى الامام الذي قلده القضا اولول الامام جاز انتهى. وفي البرازية
نحوه وقد خالف فيه صاحب الجواهر والمحقق كما تقدم تقريره **ويقضي النايب بما شهدوا**
به عند الاصل وعكسه وهو قضا الاصل ما شهدوا به عند النايب في الخلاصة ولا يقضي القاضي
باخبار الخليفة باقرار رجل الا ان يشهد الخليفة مع رجل اخر عند القاضي الذي لم ياذن له
الخليفة بالاستخلاف قال رحمه الله تعالى وهذا دليل على النايب المطلق اذا سمع الشهادة جاز للقاضي
ان يقضي بتلك الشهادة باخبار النايب وكذا جاز للنايب ان يقضي بتلك الشهادة التي قامت عند
الاصل انتهى **فروع** القاضي اذا قضى في حادثة بحق ثم امر السلطان ان يسمع هذه الحادثة
نايبا بمشهد من العلماء لا يقترض على القاضي ذلك. وفي فوايد مشي الاسلام القاضي اذا استخلف
رجلا وشروط عليه ان لا يرتبى ولا يشرب الخمر ولا يمتثل امر احد من التعليل والشرط واذا فعل
شيئا من ذلك لا يفتي قاضيا. السلطان اذا قلده القضاء جاز واستثنى خضومة او حاكم فقيما
صح الاستئناس ولا يصير هو قاضيا في تلك الخضومة او في حق ذلك الرجل كذا في الخلاصة
وعلى هذا لو امر السلطان بعد من سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لاستسمع ويجب عليه عدم
سماعها ولو سمعها وقضى لا ينفذ لانه لا يصير قاضيا بالنسبة الى تلك الحادثة وبه اختلفت
مرار والله تعالى اعلم. الفتوى على ان النايب لا ينفذ بغير القاضي لانه نايب السلطان والامام
وبغير نايب القاضي لا ينفذ القاضي كذا في الفوايد الرينية. وفيها نقلا عن فتاوى القواعد
وخزانة المفتين ان السلطان اذا امر قضاة بتخليف اليهود يجب على العلماء ان ينصروا
ويقولوا له لا تكلف قضاة امر ان اطاعوك يلزم منه سخط الخالق وان عصوك يلزم منه
سخطك الى اخر ما فيها. امر القاضي حكمه الاختار السرخسي كقوله سلم الحدود الى المدي
والامر بدم الدين والامر بحبس كذا في العوائد البرازية. قال القاضي قضيت عليه بكذا
ببينة او امر بقبول كذا في الفوايد الرينية. وفي البحر واما اذا اخبر القاضي باقرار عن شيء
يصح رجوعه عنه كالحكم بقبول قوله بالاجماع وان اخبر عن ثبوت الحق بالبينة فقال قامت
بذلك بينة ومجدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك يقبل قوله في الوجهين انتهى. في جامع الفصولين
اربعة خصال لو حلت بالقاضي بغيره. ذهاب البصر والسمع والعقل والردة انتهى. وفي
الخلاصة وفي نوادرها من اجس القاضي اذا فسق او ارتد او عصى ثم صلح او اسلم او ابيض
نحوه على قضايه وما قضى في فسقه وعماه وردته لم يصح نقلا دليل على انه لم ينفذ بنفسه
سواء كان قاضيا من قبل او كان عدلا فسق وصار بالخليفة لا ينفذ بالعق انتهى. وفي
البحر معزيا الى الولوالجية اذا ارتد القاضي او فسق ثم صلح فهو على حاله لان المرتد امره موقوف
ولان الارتداد فسق وبفسق القاضي لا ينفذ الا ان ما قضى في حال الردة باطل بخلاف الحكم اذا
ارتد فانه يخرج والعرف من كونهما قال مولانا وما قدمناه عن البرازية من انه ينفذ لغوات
الدين بخالفه الا ان يقال بالردة ينفذ عن نقاد قضايه جمعا بينهما. وفي الواقيات الخاتمة
الفتوى على انه لا ينفذ بالردة فان امكن لا ينافي ابتداء القضا في اصدال واثبات حتى لو قلده
الكارم اسلم هل يحتاج الى تعليل اخر فيه روايات انتهى. وبه على ان ما في البرازية على خلاف

الفتوى

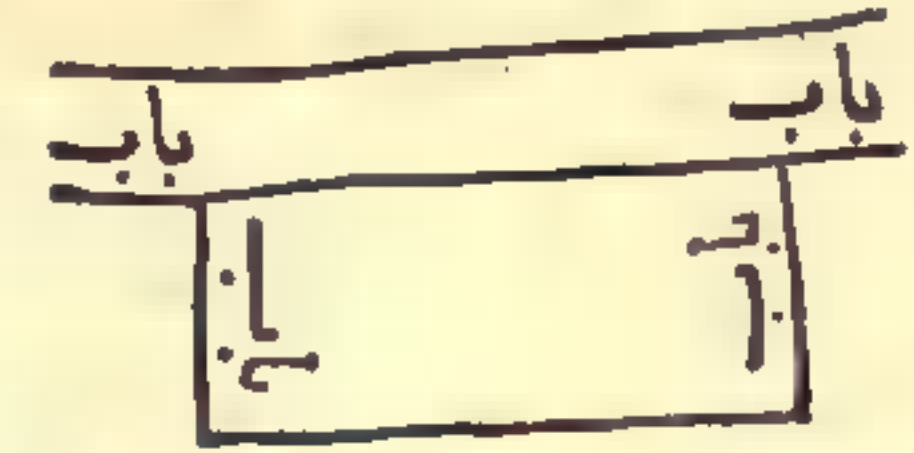
المفتي به وان ما ذكره في الخلاصة عن نوادر هشام عن ابي سحر هو المفتي به وعلمت ان
تقليد الحافظ صحيح وان لم يصح قضاؤه على المسائل كغيره والله تعالى اعلم

هذه مسائل مشتملة

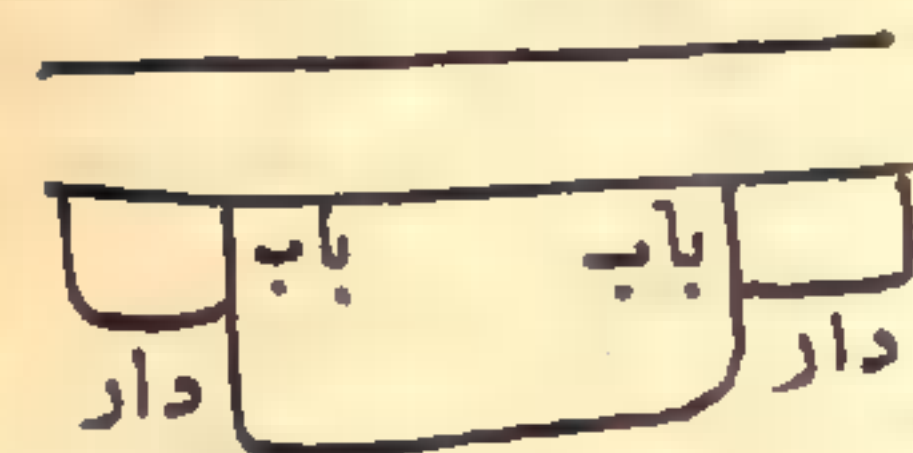
اي متفرقة وهو جمع شتيت وهو متفرق وهو هنا مرفوع على الوصفية للمسايل فاذا قلت جاني
القوم شقي يكون مضياً على الحال اي متفرق بين **يمنع صاحب سفل عليه** اي على السفل **علو لاخر**
من ان يتبدل اي لا يترك وتبدل من وتبدل من ضرب يضرب واصل يتبدل وتبدل من حذفت الواو لوقوعها
بين الواو والكسرة كما في بعد اصله **يؤخذ في سفله** صورته ان يكون بيت وفوقه طبقة كل واحد لطل
فليس لصاحب السفل وهو البيت التحتاني ان يترك فيه وتبدل **او ينفق كوة** تضم الكاف وتشدد الواو
وهي الطاقة وفيه الدبران بالفتح الروزنة ذكر الفتي وفي البحر والكنوز بفتح الكاف نقب البيت
والجمع على كوي وقد تضم الكاف في المفرد والجمع ويستعمل ما نتج الماء الى المزارع كمن في المزارع وفي
الصالح ان الجمع يمل ويقتصر **بل رضى لاخر** وهو صاحب علو عند ابي حنيفة وقال لا يفعل ما لا يضر
بالعلو وقيل ما حكمه من تفسير لقوله فلا خلاف وقيل بل فيه خلاف فعندها الاصل الاباحة لانه
تصرف في ملكه وهو يقتضي الاطلاق والاصل عدم الخطر لانه يتعلق به حق محترم للغير فصار كحق
المرء من المشتاجر في منع المالك عن التصرف منه والاطلاق يعارضه الرضا فاذا اشكل لا يترك
المنع على الله لا يمتنع عن نوع ضرر بالعلو من توهين البناء ونقصه فيمنع عنه ولهذا لا يملك صاحب
السفل ان يصد كالحجارة والسقف فكذا يفضله وقوله ابي حنيفة قياس كما ذكره في الاسلام وهل
يمنع صاحب العلو من التصرف في العلو اختلف المشايخ قال الواحشي في كتاب القصة على لرجل
وسئل ائمة اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة قال بعضهم لصاحب العلو ان يبنى ما يراه ما لم يضر
بالسفل وذكر في بعض المواضع ليس له ذلك اضر بالسفل او لم يضر هكذا ذكر في الجامع الصغير والختار
للفقهاء انه اذا اشكل انه يضر ام لا لا يملك واذا علم انه لا يضر يملك انتهى وجعله في الهداية على الخلاف
السابق كذا في البحر **رايعة** اي سكة من زاعة الشمس اذا مالت وتسمى المحلة والسكة رايعة لميلها
من طرف الى طرف وفيه تهذيب ديوان الادب الرايعة الطريق الذي خاد عن الطريق الاعظم وقوله
مستطيلة صفتها اي طويلة من استطال بمعنى طال **ينشعب** اي يتفرع عنها اي عن الرايعة
المستطيلة **مشكها** بمعنى مثل الرايعة رايعة اخرى طويلة ولكنها **غير مشكها** الى موضع آخر ولا
له طريق غير طريق الرايعة المستطيلة **يمنع اهل الدوالي عن فتح باب** من حائط دارهم **في القصور**
لان الباب يقصد للزور ولا حق لهم في الدخول فيها لكونها غير نافذة وانما ذلك لاهلها على الخصوص
الا ترى انه لو بيعت دار منها كان حق الشفعة لهم لاهل الاولى بخلاف ما اذا كانت الرايعة المنشعبة
نافذة لان الاستطراق حق العامة وهم من جملتهم وقيل لا يمنعون من فتح الباب لان له ان يرفع جداره
كله بالهدم فاو لا يكون له نقض البعض والصحيح هو الاول ولكن هذا فيما اذا اراد ان يفتح الباب
للمرور فانه يمنح استحسانا واذا اراد به الاستضافة والرجوع دون المرور لم يمنح من ذلك كذا نقله في
الاسلام عن الفتية ابي جعفر رحمه الله تعالى كذا في الرمز وفيه **مستدبرة لرق طرها** اي لا يمنع
اهلها بل يجوز لهم ان يفتحوا بابا في حائطه في اي جانب شاء لان هذه سكة واحدة وهي بمنزلة سكة
مستركة في دار وكل واحد منهم حق المرور في كلهما ولهذا لو بيعت فيها دار كانت الشفعة لكل
على السواء فيفتح الباب لا يحدث لنفسه حقا فلا يمنح والله تعالى اعلم

صورة الاولى

صورة الاولى



صورة الثانية



ولا يمنح الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر الحاصل من تصرفه المتعلق بغيره
ضررا يمتنع فيمنع من ذلك اعلم ان الانسان ان يتصرف في ملكه ما لم يضر بغيره ضررا
يمنع عليه الفتوى كاي البرازية وغيرها وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدم المنع والذي
عليه غالب المشايخ من المتأخرين الاستحسان في اجناس هذه المسائل وافني طائفة بجواب القياس
المروي واختار في العمادة المنع اذا كان الضرر يمتنع وطاهرا لرواية بخلافه وسئل شيخ الاسلام
سراج الدين قاري الهداية عن اراد ان يتخذ طاحونا بين حيران يوضعه عتيقة يخشى علمها منها
فصل له منه ام لا **فاجاب** اذا اخبر اهل الجيرة ان اتخذه الطاحون يوهن البناء في موضع فالفتوى
على انه ممنوع من التصرف على وجه يتضرر به الجار وان كان يتصرف في ملكه انتهى **في التهذيب**
ساعة لرجل فبني في ساحة بيتا وورقه حتى سدد على الجار نصب الريج والشمس او بني فيه مخزجا
او حماما او حفر بيتا بالوعة او اقعده فيه حرا ولا يمنح وان تلف به حائط جار لا يضمن اما صاحب
البناء لو فتح كوة في ساحته ونحوها لا يمنح والفتوى على انه ان كانت الكوة للنظر والساحة موضع
الناس يمنح كذا في المضمرات **ادعي رجل هبة على اخيه في وقت فسيل المدي يمينه فقال اخذها**
الحبة تقبل وقبله لا اي لا تقبل يمينه والفرق ان التوفيق في الوجه الاول ممكن فلا يتحقق
التناقض وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق فيتحقق التناقض فان صرح بالتوفيق فلا كلام
والا فهو ممكن ولو لم يكن كونهما تاريخا او ذكر لا حدهما يمتنع ان يقبل يمينه لانه يمكن التوفيق بان
يجعل السرا متاخرا ذكر الميثقي في الرمز وفي البحر قول اكثر محدثي الحبة اشارة الى انه لا يبد
من توفيقه ويجزم السرايح التي يليها بعد استراطه لا مكان وعنده انتهى ومن ثم قلت في
المختصر او لم يقل ذلك وفيه العرفا ولا خصوصية لهذه المسئلة بل في كل موضع حصل التناقض
من المدي او منه ومن شهوده او من المدي عليه فهل يمكن ان كان التوفيق لدفعه او لا بد منه اوفيه
تفصيل اقوال اربعة قال في البرازية اختار شيخ الاسلام ان امكان التوفيق يكفي وذكر بكر
وفي شرح الجامع الكبير ايضا ان التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان والقياس الاكتفاء بما
قال بكر ومحمد ذكر التوفيق في البعض ولم يذكر في البعض فيجمل السكون على الذهول وذكر المحمدي
واختار ان التناقض ان من المدي فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان وان اتخذ يميني الامكان
والتناقض كما يمنح المدعي لنفسه يمنح المدعي لغيره والتناقض يرتفع بتصدق الخصم ويرجع
المستأقض عن الاول باذيقول تركه وادعي بكذا او ينكره الحاكم كالأودعي انه كفل له عن مد يمينه
بالف فانكر الكفالة وترهن الراي انه كفل عن مد يمينه وحكم به الحاكم واخذ الكفول له منه ثم انت
الكفيل ادعي على المديون انه كفل عنه باثره وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لانه
صار مكرنا باسرها بالقضا وكذا اذا استحق المشتري من المشتري بالحكم يرجع على البايع بالنقص
وان كان كل مستر مكرنا بالملك لبايعه لكنه لما حكم ببرهان المستحق صار مكرنا باسرها باقتضال

والامر المدي عليه كفي ونحوه ايضا
ان قوله الوجه لا يكفي الامكان

القضا به انتهى ثم اعمل انهم اختلفوا في اشتراط كون الكلام عند القاضي فهو من شرطه
ومن شرط كون الشاقي عند القاضي فقط ذكر القولين في البرازية قال شيخنا وبينه ترجيح
الشاقي ولم يذكر وجهه واعلم انه الذي يتحقق به التناقض والله اعلم **على كالأدعي ولا انقض**
اي الدار مثلا وقت عليه ثم ادعاهما لنفسه او ادعاهما لغيره ثم ادعاهما لنفسه فانه
لا يقبل التناقض ولو ادعي المالك او لا شر ادعي الوقف يقبل كالأدعي ادعاهما لنفسه ثم لغيره
فانه يقبل في البرازية ومن قال لا خراش تربت من هذه الامة فانكر الاخر الشرايع
ان يطاها اي الجارية ان ترك الخصومة لان المشتري لما جحد كان فسخا من جهة اذ الفسخ
يحب به كما اذا جحد اذ اعزم الباي على ترك الخصومة ثم الفسخ بجحد العزم وان كان لا يثبت
الفسخ يعني بجحد العزم فقد اقترن بالفعل وهو مال الجارية ونفعلها وما ايضا هي ولانه
لما تقدر استيفاء الثمن من المشتري فان رضى الباي فستقبل بفسخه فان قلت لو جحد
قيام الجحود والعزم على ترك الخصومة مقام الفسخ لجحد لامرأة جحد زوجها النكاح وعزمت على
ترك الخصومة ان تزوج بزوجه آخر اقامه لها مقام الفسخ لكن ليس لها ذلك قلت اجيب
بان الشيء يقوم مقام غيره فاذا احتمل المحل ذل العزم بالصورة والنكاح لا يحتمل الفسخ بعد
الزوجه فكيف يقوم غيره مقامه بخلاف البيع والله اعلم **جحد ما عدل النكاح فسخ يعني ما**
المعقود تنفسه بالتجاذب لا النكاح كما في فتح القدر **فلو جحد انه تزوجها ثم ادعاه وبرهن**
اي اقام البينة على النكاح يقبل برهانه بخلاف البيع فانه لو انكر ثم ادعاه لا يقبل لان في
البيع الفسخ بالانكار والنكاح لا الا ترى انه لو ادعي تزوجا على الف فانكرت ثم اقامت البينة
على الفسخ قبلت ولا يكون انكارها كذا في الشهود وفي البيع لا يقبل ويكون كذا في الشهود
كرا في الاختيار والخلصة وكذا ادعت عليه وحلف عندها ولم يحلف عنده لا يحل لها التزوج
بغيره لان انكاره لا يكون فسخا فيحتاج القاضي بعده ان يقول فرقت بينهما ويقول الخصم
ان كانت زوجتي في طالق بائن وقيد بالبيع فيما تقدم لانه لو جحد الزوج والنكاح وحلف
وعزمت الزوجه على ترك الخصومة لم يكن لها ان تزوج والنكاح لا يحتمل الفسخ بسبب من
الاسباب كرا في فتح القدر وفي الجرح اعلم ان انكار النكاح كما لا يكون فسخا لا يقع به الطلاق
وان نوي بخلاف كسنت في امرأة فانه يقع به ان نوي عنده خلافا لما كان في طلاق البرازية
وفي البرازية ادعت الطلاق فانكره مات لا تملك مطالبة الميراث انتهى فمجرد الطلاق لا يقع
وفيها ادعي عليه البيع فانكره برهن على البيع فادعي المدعي عليه فسخه بسمع ولا يكون متناقضا
لان جحد ما عدل النكاح فسخ انتهى **ان يقبض عشرة دراهم من رجل ثم ادعي المقر انصار يوف**
صدوق لان الدرهم يقع على الزنوف كما تقع على الجواد والبهزجة اطلقه فمثل ما اذا بين ذلك
موصولا او مفصولا لكنه غير كماله ثم يفتيد ان البيان اذا وقع مفصولا يفتيد ان الموصل
اولي بالاعتبار ولو ادعي انفا مستوفى لا يصدق ان كان البيان مفصولا وصدق لو
كان البيان منه موصولا كما في النهاية وغيرهما ولو اقر بقبض الجواد لم يصدق في دعواه
الزيادة مطلقا يعني سواء كان موصولا او مفصولا وان اقر انه قبض حقه او الثمن او شئ في
حقه صدق في دعواه الزيادة لو كان بيانه ذلك موصولا والا اي وان لم يكن موصولا
بل كان مفصولا لا يصدق والفرق ان في المسائل المذكورة اقرب بقبض القدر والجودة بلفظ واحد
فاذا استثنى الجودة كان استثناء البعض من الكل فصح موصولا كقوله له على ألف لامة اما اذا

ان يقبض عشرة دراهم

كان يوف

اقرب بقبض عشرة دراهم فصح ان يقبض كل منهما بلفظ على حدة فاذا قال لا انها زنوف فقد استثنى
الكل من الكل في حق الجودة كقوله على مائة درهم ودينار لادينا كان باطلا وان كان موصولا كرا
في النهاية والزنوف فان ثبت بيت المال والبهزجة ما برده التجار والمستوفى بفتح العين
ما علب غشها فليست دراهم الا بجاز لان العبرة بالغالب وقيد بدعوى المقر لانه لو اقر بقبض
دراهم معينة ثم مات فادعي وارثه انما زنوف لم يقبل وكذا اذا اقر بالودعة او المضاربة او الغصب
ثم زعم انها زنوف لم يصدق الوارث لانه صار دينه في مال الميت كذا في البرازية **ان يدين بغير**
ادعي ان بعضه قرض وبعضه ربا وبرهن عليه قبل برهانه ذكره في القنية وغيرها وذكره
عبد القادر في الطبقات من الالقاب عن علي الدين كما في البحر **قال لا خراش على الف**
دراهم **فدعه** المقر له بان قال بل كان لي عليك في مكانه او بعده **فلا شئ عليه** اي على المقر لان
الاقرار قد ارتد برد المقر له والمثاني دعوى فلا بد من الجحد او تصديق الخصم بخلاف ما اذا قال
اشترت وانكره ان يصدق لان احد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ فلا ينفرد بالعقد والمضي انه
حقما فبقي فعل التصديق اما المقر له فينفرد برد الاقرار فانفردا كما في الهداية قلت
ونا قضية في الكافي بانه ذكرها ان احد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ وفيما تقدم انه لما تعدد
استيفاء الثمن من المشتري فان رضى الباي فستقبل بفسخه والتوفيق بين كل منه صعب
وذالك لانه قال لما تعدد استيفاء الثمن يستبد بهما لما اقر المشتري في مكانه بالشراء
لم يتعدرا لاستيفاء فلا يستبد بالفسخ ونقله الطحا في فتحه وافر بقره بعد وهو صحيح
واجاب عنه في العناية بانه لا مساقضة لانه انما حكم اولا بكونه فسخا من جهة لا مطلقا
اولا بكونه الاول فيما اذا ترك الباي الخصومة والشاقي فيما اذا لم يتركها قال في البحر
ان كل شئ يكون له ما جعلا اذا رجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدقه الاخر على انكاره فهو جائز بالبيع
والنكاح وكل شئ يكون فيه الحق كواحد كالحصة والصدقة والاقرار لا ينفذه اقراره بعد كما في القنية
ومن ادعي على اخر ما لا فقال المدعي عليه ما كان لك على شئ قط فبرهن المدعي اي اقام البينة
على الف اي على ان له عليه الف درهم **او على الا بر او على انه ابراه ولو كان دعواه الا ينف**
او الا بر بعد النقص اي بعد قضا القاضي بالمال كما في البحر معزيا الى المنعطف قال والفرق
بعد القضا صحيح الا في المسئلة الخمسة كاسيا في قبل برهان المدعي عليه اي بينته وقال زرق
لا يقبل لان القضا والا بر يكون بعد الوجوب وقد انكره فيكون متناقضا ولما ان التوفيق ممكن
لان غير الحق قد يقضي ويؤامنه يقال قضى بباطل وقد يصالح على شئ فيثبت ظاهرا ثم يقضي
كما يقبل برهانه لو ادعي النقص على اخر فانكر المدعي عليه **فبرهن المدعي** على ما ادعاه من القضا
ثم برهن المدعي عليه على المعقود او برهن على الصالح عنه اي عن القضا على مال وكذا في دعوى
الرق فان ادعي عبودية شخص فانكره فاقام المدعي بينة على دعواه ثم ادعي المدعي عليه العبودية ان
المدعي اعترفه واقام بينة تقبل وهذا اذا لم يصالح اما اذا انكر فصالحه على شئ ثم برهن على الا ينف
او الا بر لم يسم دعواه كما في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعي الا ينف صالحه فانه يقبل برهانه على
الا ينف كما في البحر معزيا الى الخزانة وقيد معزيا الى دعوى المنعطف لو اقام البينة ان له على فلان
اربعاية درهم ثم اقر المدعي ان يملك عليه ثلاث مائة سقط عن المنكر ثلاثة مائة عند أبي القاسم الصغار
وعند احمد بن عيسى بن المضر لا يسقط وعليه الفتوى انتهى **قال شيخنا** وليتأمل في وجه عدم التسقط
والظاهر ان وجهه ان المدعي عليه لما كان جاحدا فزعمه غير مسغولة بسبي في زعمه فاني يقع القضا

القنية

البيعة

ما كان له عليه شئ او قال بل هو
كسا او فلان ثم صدقه بان قال

والحال ان المدعي عليه برهن على
القضا اي على انه قضاه

الفتوى

وان زاد كلمة **ولا اعرفك ونحوه** مثل ولا رايتك او ولا تجري بيني وبينك معاملة اق
مخالطة او خلطة او ولا اخذ ولا عطا او ما اجتمعت معك في مكان كما في فتح القدير لا يقبل
برهانه على القضا او لا يبرأ القدر التوفيق بين كلاميه لانه لا يكون بين اثنين معاملة من غير
معرفة ذكر احكامه وقال القدر يري تقبل لا يمكن التوفيق لان المحتج والمخدرة قد ينادي
بالشك على بابه فبما يربط وكلايه بارضا الخصم بلا معرفة ثم يعرفه وخرج عليه في النهاية كما في
البحر تبعا للقاضي فان كان المدعي عليه لو كان من يتولى الاعمال بنفسه لا يقبل انتهى **افز ببيع**
عبد من فلان ثم جده صح لان الاقرار بالبيع بلا شك باطل كذا في اقرار البرازية **ادعي رجل**
على آخر انه باع امته منه فقال الاخر لم ابها منك فظفر بهن المدعي اقام بيعة على الشراء
منه فوجل المدعي بالحارية عيبا واراد ردّها عليه **فبرهن البائع انه اي المشتري بري اليه**
من كل عيب بھا لم تقبل بيعة البائع لان اشتراط البراءة تعين للمقدين اقتضا وصفا سلامة
الى غيره فيقتضي وجوب القدر اذ الصفة بدون الموصوف لا تصور وقد انكر فيكون منقضا
وعن ابي سنان انما يقبل لان التوفيق ممكن بان لم يبعها هو وانما باعها منه وكيله وبراءه عن العيب
فيكون صادقا بذلك وما في الكتاب هو ظاهر الرواية ومن هذا الجنس رجل ادعي على آخر العاودية
فانكر فلما اقام البيعة على الدينار ادعي المدعي عليه الرد او الحلاك ان قال اولا ليس لي على شي يبيع
وان قال ما اودعتني شي لا يسمع كذا في الخلاصة وذكر قبلنا ومن هذا الجنس صارت واقعة بستمته
صورتها امرأة ادعت على رجل انه تزوجها على كذا من المهر وطالبته بالمهر فانكر الزوج النكاح اضلا
فلما اقامت المرأة البيعة على النكاح ادعي الزوج انه خالفها على المهر يستعمل لانه يحمل الله زوجها منه
ابوه وهو صغير وهو لم يعمل انتهى **يطلب منك كتب ان سأل الله في آخره** اي يطلب مكتوب الشرا
والاقرار ونحوها اذا كتب اخر ان سأل الله تم فيطلب البيع ونحوه لان الاستسنا مبطل في القاموس
الصك اكتب بانتهى وفي الصك اكتب بانتهى معرب والخمضك وصكك وصكوك انتهى
اطلعه فتمل ما اذا اشتمل على شي واحد او شي وفي الثاني الاختلاف قال الامام اذا كتب بيع او اقرار
او اجارة او غير ذلك لم يكتب في آخره ان سأل الله تم بطل الكل قياسا لان الصك للاستيثاق وكذا
الاصل في الكلام للاستيثاق واسار الى ان الكتابة كالنطق فلا بد فيها من اتصال المسئلة فلو تزل
فرجة فان الاستسنا ينصرف الى ما يلزم اتفاقا كالسكوت وحاصله كما في البحر انهم اتفقوا على ان
المسئلة اذا ذكرت بعد جمل متعاطفة بالواو كقوله عبده حر وامرأة طالق وعليه الشيء الى بيت الله
تم الحرام ان سأل الله تم ينصرف الى الكل فيطلب الكل فشيء ابو حنيفة على حكمه واما اخر جازية كتب
الصك من عموم بعارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط المتعقب جملة متعاطفة العادة
وعلمها محل الحادث لا على انه قد يكتب لا بطل لغرض قد يتفق ولذا كان قولها استسنا را حجة
على قوله كذا في فتح القدير واما الاستسنا بالواو اخرا فينصرف الى الاخير كما في آية
ردّها في المحرود في العذف والحاصل ان الشرط اذا تعقب جملة متعاطفة متصلا بها فانه لكل
واما الاستسنا بالافالي الاخير فلو امر كاتبين باليمين واستثنى شيئا كان من الاخير ولو اقر بما لزم
كأية درهم وخمسين دينار اذ درهما ينصرف الى الاول استسنا **واما الاستسنا بان سأل الله** تم
بعد جملتين اي قاعين فاليهما اتفاقا وبعد طلاقين معلقين او طلاق معلق وعق معلق فاليهما
عند محو وعند ابي سنان الاخير واتفقوا على انصرفه الى الاخير في غير المعلق وفي المعطوف بعد
السكوت كما في ايضا انكر ما في كذا في البحر **ما ذكي فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقالت**

بعضا اي

الصالح

او لا شين

والشك

ورشته بل اسلمت قبله اي قبل موته **صدق** يعني يكون القول قولهم لا قولها وقال زفر
القول لها لان الاسلام حادث والاصل فيه ان يضاف الى اقرب اوقاته وهو ما بعد الموت فيضاف
اليه قلنا سببا لجرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى تحكما للحال كما في جريان ما الطحاوي
كما هو الحكم في مثل مات فقالت عرسه اسلمت قبل موته فلي الميراث **وقالوا اي الورثة**
بعد اي بعد موته فان القول للورثة ايضا لانها تدعي امر احداث والاصل في الحوادث ان يضاف
حدوثها الى اقرب الاوقات **قال** المودع بفتح الدال **هذا ابن مودعي كسر الدال الميت لا وارث**
له اي المودع غيره اي غير هذا الابن **دفعها** اي دفع المودع الوديعة اليه اي الى الابن لا قراره
بان ما في يد ملك الوارث خلافة عن الميت فصار كما اذا اقر بائنه مال المودع وهو حي اصاله قيد
باقراره بالبنوة لانه قال هذا اخو سقيته ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالتاضي يتبني في ذلك
والعراق ان استحقاق الاخ بشرط عدم الابن بجلد فالابن لانه وارث على كل حال وتماه مع بيان
مرة الثاني المذكور في فتح القدير وقيد بقوله لا وارث له غيره لانه لو قال له وارث غيره ولا ادري
امات ام لا لا يدفع اليه شي لا قبل التسليم ولا بعد حتى يقيم المدعي بيعة تقول لا تغفل له وارثا
غيره **واسأل بالوديعة الى ان المديون** اذا قال هذا ابن مودعي يؤمر بالدفع اليه بالاولي وقيد بكون
اخر ازاها اذا اقر انه وصيه او وكيله او المشتري منه فانه لا يدفعها اليه لما فيه من ابطال
حق المودع في العين بازالتها عن يده لان يد المودع كيد المالك فلا يقبل اقراره عليه ولا كذلك
بعد موته بخلاف ما اذا اقر انه وكيل الطالب بقض دينه حيث يؤمر بالدفع اليه لانه اقر بخالص
حقه اذ المديون تعضي بامساها فلو دفع الى الوكيل في الوديعة قبل لا يستردها لكونه ساعيا في
نقض ما اوجبه وكان ينبغي ان يستردها بطلان اقراره في حق المالك والحفظ واجب عليه وان كان
بالدفع متعديا ولذا ضمن اذا انكر المالك التوكيل ولو لم يسلمها الى الوكيل حتى ضاعت فعقل لا
يضمن وكان ينبغي ان يضمن عما في زعمه **قان اقر بائنه آخره اي للميت لم يعد اقراره اذا كثر**
الابن الاول فيقتضي الاول يعني اذا قال المودع هذا ابنه بعد اقراره بالاولى بانه ابنه وكذا
المقر له قضى بالمال المقر له الاول لان الثاني اقراره على الغير لصحة الاقرار الاول واختلف
المشايخون في ضمان المودع الثاني ففي البحر معزيا الى غاية البيان انه لا يعزم المودع الابن الثاني
شيئا باقراره لان استحقاقه لم يثبت فلم يتحقق التلف وهذا لانه لا يلزم من مجرد ثبوت البنوة
ثبوت الارث فلا يكون الاقرار بالبنوة اقرارا بالمال انتهى وفي النهاية فان قيل ينبغي ان يضمن
المودع هنا المقر له الثاني كما قلنا في مودع القاضي المعزول اذا ابرأ بالقرار بما في يد الانسان
ثم اقر بان القاضي المعزول سلمه فانه يضمن القاضي على ما مر من قبل قلنا ههنا يضمن نصيبه
اذا دفع الى المقر له الاول بغير قضا القاضي انتهى وهذا هو الصواب كما في فتح القدير **تركة قسمة**
بين الورثة او الغرما بشهود لم يقولوا لغفل له وارثا او غرما لم يكفوا اي لم يؤخذ منهم
كفيل بالانفس عند الامام وقال لا يؤخذ لان القاضي نصب ناظر للغييب والموت قد يقع بعتة فلا
يمكن له بيان كل الورثة او الغرما ويجوز ان يكون وارث غائب فيجب على القاضي الاحتياط بالتعجيل
مباغة في الاحياء ونقاد يامن الاثراء وله ان يجعله المكفول له بطل الكفالة كما مر في كتابها
فتدبرنا بقولنا بشهود لانه محل الخلاف فلو ثبت بالقرار خلافا في اخذ الكفيل وهي واردة على
اطلاق الكثرة وحاصل ما ذكره الصدر الشهيد كما في البحر ان المدعي لو برهن على انه مات وتبرأ
ميراثا لورثته ولم يدرى واعد الورثة ولا قالوا لا تغفل له وارثا غيره فان كان ذلك الوارث مما لا يجنب

لشانه

البناية

فان لا يقض له وان ينفذ احدكم
وقالوا لا ينفذ له وان ينفذ احدكم

فانه يقضي ولا يثبت في ولا يكفل وان مما يجب بحال فاني لم قضى وان شهدوا انه وارثه
وانه مات وتركها ميراثا ولم يقولوا له فعل له وارثا غير شلوهم القاضي زمانا ثم قضى ولا
ياخذ منه كنفه عند خلاها ويدفع لاحد الزوجين او للمصيبين عند محمد وعند ابي
اقلها قال ابو حنيفة هذا شئ احتاط به بعض القضاة وهو ظلم وتحتي به ابن ابي ليلى فانه كان
يفعله بالكوفة والكراد بالظلم المثل عن سوا السبيل وفيه دليل على ان المجتهد يخطئ ويصيب
وعلى ان ابا حنيفة بري من الاعتزال لا كاطنه البعض بسبب ما نقله يوسف بن خالد التميمي
عنه انه قال كل مجتهد مصيب والحق عند الله تعالى والدليل على صحة ما قبله انه لو حمل على ظاهر
لكان متناقضا اذ قوله الحق عند الله تعالى واحد يفيد ان كل مجتهد ليس صاحب الحق والا لكان متقدرا
فلزم ان يكون معنى قوله كل مجتهد مصيب اي يصيب حكم الله تعالى بالاجتهاد كذا في فتح القدير والحج
عن قوله الامام في حق ابن ابي ليلى مع كونه مجتهدا ما قاله في السلوح وعبارته والمخطئ في الاجتهاد
لا يثبت ولا يثبت الى الضلال بل يكون معذورا وما جوزا اذ ليس عليه الا بذل الوسع وقد
فعل فلم يثبت الحق لحنفا دليله الا ان يكون الدليل الموصول الى الصواب بيتا فاحظنا المجتهد لتقصير
منه وترك المباعدة في الاجتهاد فانه يعاتب وما نقل من طعن السلف بعضهم على بعض في مسائل
الاجتهاد اذ كان مثبتا على ان طريق الصواب يات في زعم الطاعين انتهى **ادعي شخص على آخر دأرا**
لنفسه ولا لغيره الغائب وبرهن المدعي عليه اي على ما رجاه اي اقام بينه على ذلك **اخذ**
المدعي نصف المدعي بفتح العين وهو النصف الذي هو نصيب الحاضر فقط وترك باقيه
اي ترك المدعي باقي المدعي وهو نصيب الغائب **في يد ذي اليد بلا تكفيل** من ذي اليد اي
لا يستوفى منه بكنيل عند ابي حنيفة **جحد دعواه اولم يجحد** وقال ان كان الذي هو في يده
جامدا اخذ منه وجعل في يده امين وان لم يجحد ترك في يده لان الحاضر خاين فلا يترك في يده وله
ان الحاضر ليس يضمن عن الغائب في استيفاء نصيبه وليس للقاضي ان يتعرض لودائع الناس ولا
لغيرها حتى ياخذها من ايديهم عنده فصار نظير ما اذا عرف القاضي ملكا لاسنان ثم رآه
في يد غيره فانه لا ياخذ منه ولا يتعرض له مالم يحضر خصم فكذا هذا فبعد ما اخذ نصيب الغائب
لان القاضي يقضي بالكل ارضا بخصومة الحاضر لا تصاب احد الورثة خصما لم يثبت فلما يقضي
بها ديونه وتنفذ وصاياه ولا تعاد اليه اذ احضر الغائب ولا القضاء ولم يترك الرابح فيه
اختلافنا وذكره في جامع الفصولين وصح انه لا يحتاج وكذا ينصب اذ هم فيما عليه مطلقا ان كان
دينا وان كان في دعوي عين فلا بد من كونها في يده ليكون قضا على اكل وان كان البعض في يده فقد
يقدره كاصح به في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه لا بد من كونها
كلها في يده في دعوي الدين ايضا وصح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق
ونجته سهر كذا في البحر **مسئلة** اي مثل العقار المنقول فيما تقدم من الحكم **في الاصح** اي اذا كانت
الدعوي في المنقول فقتل يؤخذ منه اتفاقا لا اختيارا المنقول الى الحفظ والنزع من يده ابلغ
في الحفظ ليلا يتلفه واما العقار فمحمول بنفسه وقيل المنقول على الخلاف ايضا يعني يترك
النصف في يد ذي اليد وهذا اصح لانه يحتاج الى الحفظ والترك في يده ابلغ في الحفظ لان المال
في يد الضامن اشد حفظا وبالا حار صار ضامنا ولو وضع في يد عدل كان امنا فيه فلو تلف لم
يضمن ولا ان اخذ الكفيل من الضمانة والقاضي وضع لقطعها لالا نساها كذا في شرح الدرر
والفرق وفي العناية بعد ان ذكر ان المنقول كالعقار في ترك حصه الغائب في يد الحاضر قال

وفي البحر من ان الكفيل في يد اهل الوفاء
يجب ان لا يبلو وهو قاضي الكوفة
صفي عن الخليفة

دفع من الظاهر

ولعل هذا هو الظاهر والله تعالى اعلم وفي البحر قال وقدر بالعتار لان المنقول يوضع عند
عدل الى حضور صاحبه وقيل هو كالعقار لا يؤخذ منه ولا يترك الله على قولها يؤخذ منه ويوضع على
يد عدل واجمعوا انه لا يؤخذ لو فتر كذا في جامع الفصولين انتهى وظاهر كلامه ترجيح انه ليس
كالعقار والله تعالى اعلم **او يصي بثلث ماله يقع** دليل على كل شئ من امواله لانها اخت الميراث والميراث
يجري في الكل فكذا هي ولو قال شخص مالي او ماله صدقة فهو اي قوله هذا يقع على مال
الزكاة والعقار استويا فيما فيصدق بالكل وبه قال زفر وكذا فرقنا بينهما استحسانا باعتبار
ان ايجاب العتد معتبرا بايجاب الله تعالى بخلافها لانها اخت الميراث تجري في كل مال كذا ذكرناه
واطلق في مال الزكاة فمثل جميع الاجناس كالسوايم والنقد من وعروض التجارة بلغت نصابا او لا
سواء كان عليه دين مستغرق لها او لا لان المعتبر جنس ما يجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن قدرها
وشروطها فان قضى دينه لزمه ان يتصدق بقدره ومثل الارض المشربة عند الثاني لكونها
مصرفا مصارف الزكاة ومنه مما فيها من معنى المونة ولزواج العتري في ارض الصبي والملك
والاوقاف وضربا حنيفة اليه في النهاية معزيا الى الترتيب ولا تدخل الخراجية لتخصها للمونة
وخرج رقيق الخدمة وورث السكنى واثاث المنازل وما كان من الخواص الاصلية وقد سوي في
المختصر تبعا للكثرين قوله مالي وبين قوله ما اهلك وهو الصحيح كانه يبين اكثر وهو مختار
صاحب الهداية فان لم يجد غير اي غير مال الزكاة اذ اخل تحت ايجاب **امسك منه** اي من ذلك
المال قدر قوته **فاذا املك غيره تصدق بقدره** اي بقدر ما امسك لان حاجته تقدره فبذلك
اهل كل صنعة قدر كفايته الى ان يتجدد له شئ وقدر بالمال والملك من غير تعيين شئ للاختلاف
عما اذا قال الف درهم من مالي صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو لا يملك الامانة لا يلزمه الا بقدر
ما يملك رواه ابن سعاة عن محمد وكذا عن نصر وبيه اخذ الغيبة وان لم يكن له شئ لا يجب عليه شئ
كذا في مال الفتاوي من الايمان كذا في البحر **وصح ايضا بلا على الوصي** حق لوباع شيان
التركة قبل العمل بالوصية جان السبع لا يصح التوكيل بلا على وكيل بالوكالة فلو باع قبل العلم
بصالحه بجزء والفرق ان الوصية خلافة فلا يتوقف على العمل تصرف الوارث ملكا وولاه حق
لوباع الحد مال ابن ابنه بعد موت الاب من غير علم بموته غاز واما الوكالة فاثبات ولاية التصرف
في ماله الاستحالة فالبقاء ولاية المولى والاذن للعتد والصبي في التجارة كالوكالة فلا يثبت
الا بعد العمل ولا يجوز تصرف الماذون قبله كذا اطلعه الزيلعي وفي شرح الجمع من الماذون
ان كان الاذن خاصا بان قال اذن لعبدتي فلان ولم يثبت بين الناس فعمل العتد به شرط
لصيرورته ماذونا فلا يجوز تصرفه قبل العمل انتهى ومثل الوكالة الامر باليد ثمرة حتى لو جعل
طرحا بغيرها لا يصير الامر بغيرها مالم نقل حتى لو طلق نفسها قبل العمل لا يقع كذا في الخاتمة
من فضل الامر باليد من الطلاق وفي وكالة البرازية وفي الجامع الصغير التوكيل قبل علم بالوكالة
لا يكون وكذا وعن الثاني خلافة اما اذا عمل المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعمل البائع التوكيل
كونه وكذا بالبائع بان كان المالك قال للمشتري اذهب بعبدتي الى زيد ففعل له حتى يبيعه بوكالة
عني منك فذهب به اليه ولم يجزه بالتوكيل فباعه منه فالمدكور في الوكالة انه يجوز وجعل معرفة
المشتري كمعرفة البائع وفي الماذون ما يرد عليه فان المولى اذا قال لاهل السوق بايعوا عبدتي
فبايعوه ولم يعمل به العتد يصح وفي الزيادة انه لا يجوز الى آخره **فلو عمل الوكيل بالتوكيل**
ولو من فاسق صح تصرفه فلا يشترط في المجين البلوغ ولا العدالة نعم يشترط التيقن فلو اخبر عدل

وهو حسن كذا في البحر

او غير عدل سوا كان كبيرا او صغيرا ميمرا او متصرفة ولا يثبت عن له اي عزل الوكيل **الاي**
بعد اي باخبار عدل فلا يشترط فيه لفظة الشهادة كما في فتح القدير **او مشتق من او فاسق**
كاخبار السيد بجناية عبده والشفيع والبكر والمسلم الذي لم يصحح وهذا عند ابي حنيفة
وقالا لا يشترط في الخبر لفظ الاشارة الى الخبر كلفظ ما ماله. وله ان فيها الزام من وجده دون
وجه فيشترط احد شرطيه الشهادة اما العدة او العدالة **ويشترط سائر الشروط في الشاهد**
قال في الخبر وجزم في تنقيح الاصول باسقاط سائر الشروط مع العدة او العدالة على قول الامام
الاظم فلا يثبت بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدد او العدالة وقيل من يثبت على هذا وهذا
مقتد بان يكون الخبر غير الخصم ورؤيته فلا يشترط فيه العدالة حتى لو اخبر الشفيع المشتري بنفسه
وجب الطلب اجاعا والرسول يعمل بخبره وان كان فاسقا اتقا قاصدا له او كذبه كاذكرا لاسبغاي
وكذا لو كان الرسول صغيرا. **وظاهر ما في العداية** انه لا بد ان يقول له اي رسول بعزلك ويثبت
العزل بكتاب الموكل ايضا. **ومقتد ايضا** بما اذا لم يصدره اما اذا صدره قبل ولو فاسقا. **ومقتد**
بما اذا بلغه العزل الحقيقي اما اذا كان العزل حكما فانه يثبت ويعزل قبل العمل كما صرحوا به. هذا
وظاهر اقتضاه صاحب الكنز على العزل او المشقوق فيفيد انه لا يقبل خبر الفاسق وهو منصف
والصحيح قبوله ويثبت هذه الاحكام لان ما يترجم خبر الفاسق اقوي من تأثير العزل برأيه
لوقضي بشهادة واحد عدل لم ينفذ وبشهادة فاسقين نفذ من في البحر. **ومن ثم قلت** في المختص
او فاسقين والله تعالى اعلم. **ثم اعلم** ان الامام محمد بن الحسن نقل عن حصة منها ولم يذكر في نسخة البكر وانما
قالها المشايخ وذكر من الحصة المخرج على الماذون كما في فتح القدير ولم يذكرها في المختص نعم لما في الكنز
الحاقا له بعزل الوكيل فيست. **قال شيخنا** وزدت عليه ثلثا. **أحداها** في الظهيرية من كتاب
النكاح قال البيهقي على الخلاف يرد به اذا قال رجل عدل هذه العين معيبة فاقدم على شرائه كانت
ذلك رضى بالعيب ان كان المخبر عدلا وان كان فاسقا فلا انتهى. **الثانية** في التمتع فتشرك
الثالثة عزل المتولي على الوقف على القول بصحته عزله بلا شرط او على قول الكل ان كان شرطه
الواقف ولم ارها ولكن صرحوا بانه وكيل الواقف فيستفاد من مسألة عزل الوكيل. **ويجب ان**
يزاد ايضا عزل القاضي ولم اره انتهى. **وقد جعل** في المختص لما في الكنز من هذه المسائل. **مسئلة**
المسل الذي يصاحبه وهو من محل في العواد. **وآجاز** الشيخ قبول خبر الفاسق حتى يجب عليه
الاحكام بخبره لان المخبر له رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدالة لا تشترط في الرسول
كقدماء وهو الاصح كما في تبيين الكنز. **قلت** وقد رده في فتح القدير والخبر بان عدم اشتراط
العدالة انما هو في الرسول الخاص بالارسال والافضل من على قوله ان لا تشترط العدالة في رواية
الحديث والله تعالى اعلم. **بائع قاضي او امينه عبد الرجل للمعز ما اي لاجل ديونهم واخذ المال اي**
التمن فضاء عند القاضي وامينه **واستحق العبد** ونزع من يد المشتري **لم يضمن** القاضي
او امينه التمن للمشتري لان امين القاضي قائم مقامه والقاضي قائم مقام الخليفة وكل واحد
منهم لا يلزمه الضمان لانه يؤدي الى اربابهم عن قبول الامانة فتعطل مصالح الناس. **واعلم** ان
امين القاضي هو من يقول له القاضي جعلتك امينا في بيع هذا العبد اما اذا قال بيع هذا
العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح انه لا يلزمه عهدة ذكره شيخ الاسلام من خواهراته
كما في البحر معزيا الى شرح التلخيص للفارسي. **اقول** والمسئلة مذكورة هكذا في الفتاوى والاولا الجية
والله تعالى اعلم. **وتوضيع العبد منه قبل التليم** الى المشتري لم يضمن ذكره الزيلعي في تبيين الكنز

الهداية

واضاح

والفعل الاخير

ولوقال الامين بعت وقبضت الثمن وقبضت العزم صدق بدين وعهدة الحاقا بالقاضي
كما في البحر معزيا الى شرح التلخيص **ورجع المشتري على العترة ما** لان البيع وقع له
فكانت العترة عليه من عند العقد وجعلها على العاقلة كما جعل العترة على الموكل عند تعذر جعلها على
الوكيل في المحجور عليه. وفي البحر انما ياب الامام كص ومنايا لناظر كص في قبول قوله فلو ادعى
ضباع مال الوقف او تعريضه على المستحقين وانكر فاقول له كالاصيل لكن مع اليقين وبه فارق
امين القاضي فانه لا يمين عليه كالعاقلة انتهى **ولو باعه اي العبد الوصي له** اي لاجل العترة
بامر القاضي له بالبيع **فاستحق العبد اومات قبل القبض من الوصي وضاع رجع المشتري**
على الوصي لانه هو العاقلة نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته كذا الوصي
الذي نصبه القاضي لانه نصبه ليكون قائما مقام الميت **وهو اي الوصي يرجع على العترة ما**
لانه عامل له وقيل لا يرجع عليهم لان الضمان وجب عليه بفعله والاول اصح لما ذكرنا والتعبد
في كلامهم بامر القاضي اتقا في هذا قال الامام الحصري وامر القاضي وعدم امره سواء ولو ظهر
بميت بعد ذلك مال رجع العزم فيه بريئة لان دينه لم يصل اليه ويرجع باضمن الوصي او المشتري
في المسئلة وقيل لا يرجع به في الثانية والاول اصح. **وصح** محمدا لينة الشرخلي عدم الرجوع
في الاولى فقد اختلف التصحيح كما في فتح القدير. **والشرخلي** يضمن السيل وسكون الراوي فتح
الحا المعجزة والكاف وفي آخرها التا ثالث الحروف نسبة الى شرخكت قرية بفرحان سمرقند
ينسب اليها محمد بن عبد الله بن فاعل ذكره عبد القادر في الطبقات **آخر القاضي الثالث** **لم يضمن**
ولم يعظم اياه حتى هلك كان الهلاك من ما لم يضمن اي العترة او الثلثان للورثة كما في الدرر
والعشر معزيا الى الواقيات **امرك قاض عدل بوجع او قطع اي يقطع يد شخص في السرقة او**
ضرب في حد قضى به بالذكور **في شعك فله** ولا يلام عليه عند الله لان طاعة اولي الامر واجبة
وقال بحر اخر لا يقبل قوله حتى يعاين الحجة لان قول القاضي يحتمل العدالة والعدالة لا يمين
وكثير من مشايخنا اخذوا به وقالوا اما احسن هذا في زماننا لان القضاة قد فسدوا فلا يؤمنون
على نقول الناس ودعائهم واموالهم الا في كتاب القاضي الى القاضي فانهم اخذوا به بظاهر الرواية
للضرورة وجه ظاهر الرواية في الاولى ان القاضي امين فيما في يده من امانة بطاعة اولي
الامر وطاعته في تصديقه وقبول قوله. **وقال الشيخ** ابو منصور ان كان القاضي عادلا لا يوجب
قوله لظاهر الامر وعدم رخصة للخطا والخيانة **وان كان القاضي عدلا جاهلا ان استفسر**
فاحسن الشرايط صدق والا لا اي وان لم يحسن تفسير الشرايط لا يقبل قوله وماله في الزنا
ان يقول القاضي اني استفسرت المقربة كما هو المعروف فيه وحكت عليه بالرحم ويقول في حد السرقة
استفتيت عندي بالحجة انه اخذ نصا من حرز لاسمته فيه وفي القصاص انه قتل عدلا بلا شبهة
فيغني عن تصديقه وقبول قوله ولم يقبل قوله غيرهما وهو جاهل فاسق وعالم فاسق لئلا يظن
بالجهل والجناية بالعنق **وكذا لا يقبل قوله لو كان فاسقا عالما كان او جاهلا كذا في الآيات**
يعاين الحجة اي يعاين سببا شرعا يحكم فيغني عن قبول قوله لاستفتاء الله **صحت شخص دهن**
لاسان عند اليهود وقال الصاب كانت الدهن خمسة **وانكره اي انكر قوله المالك قال**
للصاب ولو قتل شخص رجلا وقال قتلته لده او قتلته لقتله اي لم يسمع ذلك منه
اي لم يقبل قوله قال في البرازية من الاقرار صحت دهن لسان عند اليهود فاذا دعي ماله كضمانه
فقال كانت خمسة لوقع فائرة فالقول الصاب لانكار الضمان واليه يشهدون على الصاب

لا على عدم الحجة وكذا لو اختلفت لطرفا وطول بالضان فقال كانت ميتة فالتفتها
لا يصدر والشهود وان يشهدوا انه لم يجر في حكم الحال وقال القاضي لا يضمن فاعتزل عليه
بمسألة كتاب الاستحسان وهي ان رجل لو قتل رجلا قال كان ارتدا وقتل ابي فقتله قضا
او ليرة لا تستمع فاجاب وقال لانه لو قبل لا يجرى الى فتح العنقوان فانه يقتل ويقول كان القتل
وامر الدم عظيم فلا يميل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدماء هو حتى يحكم في المال بالنكول
وفي الدم جسد حتى يقر ويحلف واكتفى باليمين الواحدة وبخمس يمين في الدم انتهى **صدق قاض**
معهزول قال لن يدر اخذت منك الفاضلت به اي بالالف لتكرره ففت اليه اوقال
قضيت بقطع يدي في حق وادي زيد اخذه وقطعه ظمما واقر بكنيها وهو الحكم بالمال في
السئلة الاولى ويقطع اليد في الثانية **في قضائه** اي في وقت قضائه فعلم من هذا ان المأخوذ
منه المال والمقطوع يده اذ ان لم يكن قاضيا يومئذ وانما فعل ذلك قبل التقدير او بعد العمل
كان القول قول المدعي نزل عليه سمس الائمة السرخسي وقال صاحب الهدياء القول لقاضي ايضا
هو الصحيح لانه استند بفعله الى حالة معهودة منافية للضمان فصار كما اذا قال طلق او اعتقت
وانا مجنون والجنون كان معهودة منه

كتاب في بيان احكام الشهادة

لا يخفى ان التزم بيباد الى ان تعد يمينها على القضا اولى لان القضا موثق فعليها اذا كانت
ببوت الحق بها الا انه لما كان القضا هو المقصود من الشهادة قد تقدمت له المقصود على الوسيلة
والشهادة لغة اخبار قاطع تقول منه شهد الرجل على كذا ورجا قالوا شهد الرجل بسكون الهاء للتخفيف
كما في الصحاح وفي القاموس الشهادة خبر قاطع وقد شهد كعبل وكبر وقد تسكن هاء وشهادة
كسمة شهودا اخره فهو شاهد حتى يهود وشهد بالفتح و شهود وشهاد وشهده سالة
ان يشهد انتهى وشرا ما ذكره بقوله **هي اخبار صدق لاشارة حق بلفظ الشهادة في مجلس**
القاضي فقوله اخبار بمنزلة الجنس وقوله صدق خرج به الاخبار الكاذبة وقوله لاشارة حق
خرج به قول الرجل اشهد بكذا البعض العرفيات وقوله بلفظ الشهادة خرج به الاخبار بدون لفظ
الشهادة وسبب وجوب الطلب ذي الحق او خوف فوت حقه فان من عنده شهادة لا يعلم بصاحب
الحق وخاف فوت الحق يجب عليه ان يشهد بلا طلب **شروطها** اي الشهادة العقل الكامل والاضيق
والولاية والقدرة على التمييز بين المدي والمدي عليه فلا تقبل شهادة الصبي والمجنون
والمجنون والعبد والكافر على المسلم لعدم الولاية. وفتروا التمييز بالسمع والبصر كذا في شرح
الكثير للزبلي وفتح القدير والعناية. لكن زاد فيها الاستحسان كان المدي عليه مسلما وعندي
انه لا يحتاج اليه لانه خرج بذكر الولاية اذ لا ولاية للكافر على المسلم كذا ذكرناه. ومن شرائطها ان
لا تكون بينه وبين المتهود له قرابة الولاد ولا زوجية وان لا يرفع عن نفسه فريثا وان لا يميل
لنفسه مضمنا وان لا يكون بينه وبين المتهود عليه عداوة دينية كاسيا في مفضله وفي البحر مضمنا
الى البدائع وشرائطها ثمانية ما هو شرط التحمل او ما هو شرط لادائها. فالاول ثلثة العقل
وقت التحمل والبصر فلا يصح تحملا من مجنون وصبي لا يعقل واعمي وان يكون التحمل بمعية المتهود
به بنفسه لا بغيره الا في استيا مخصوصة يصح التحمل فيها بالتسامع ولا يشرط التحمل بالبلوغ
والحرية والاستلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبيا عاقلا او عبدا او كافرا او فاسقا ثم
بلغ الصبي وعقب العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند القاضي وقبل. واما شرائطها

الصحيح

خبر

ولزيد كذا شهادة اوى ما عنده
من الشهادة وهو يشهد به 8 شهود

فالبغية انزل

فاربعة انواع. منها ما يرجع الى الشاهد ومنها ما يرجع الى نفس الشهادة. ومنها ما يرجع الى مكانها
ومنها ما يرجع الى المتهود به. فما يرجع الى الشاهد البلوغ والحرية والبصر والنفق والعدالة
لكن هي شرط وجوب القبول على القاضي لا جواز وان لا يكون محمدا في قذف وان لا يجز الشاهد
الى نفسه مضمنا ولا يرفع عن نفسه بغير ما فلا تقبل شهادة الغرق لاصله والاصل لغيره واحد
الزوجه الا خرواوان لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل لموكله وان يكون عالما
بالمشهد به وقت الاداء اذ كثر له فلا يجوز اعتماده على خطه من غير ان يكون عنده خلافهما. واما
ما يخص بعضا فالاسلام ان كان المتهود عليه مسلما والذكورة في الشهادة بالحدود والقصاص
وتقدم الدعوي فيما كان من حقوق العباد وتوافقتا للدعوي فيما يشترط فيها فان خالفتم
تقبل الاداء وافق المدعي عند مكانه وفيما مراعاة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران
الا بعد مسافة والاصالة في الشهادة بالحدود والقصاص وتعد حضور الاصل في الشهادة على
الشهادة وما يرجع الى الشهادة لفظ الشهادة والعدد في زيادة ما يطلع عليه الرجال واتفاق
الشاهدين. وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضا. وما يرجع الى المتهود قد علم من الشرائط
الخاصة وركزها لفظ **اشهد** فلو اني بغير ما علم وعنه لا تقبل **وحكمها وجوب الحكم على**
القاضي بموجبها بعد التزكية يعني افتراضه **فلو امتنع** القاضي من الحكم بصا بعد وجود
شرائطها **اشهد** لتركه الغرض وهو قضا وبها **واستحق الغزل** لان القاضي يستحقه على المتهود
وعزير لا يركبه ما لا يجوز شرعا **وكفر اذ لم يزل الوجوب** اي ان لم يعتد افتراض القضا
عليه بعد توفير شرايطه. قال العلامة الكافي في رسالته المستمارة بسيف القضاة على العبادة
فان قلنا فليجب على القاضي الحكم بمقتضى الدعوي عند قيام البينة عليها على سبيل القبول
قلت نعم يجب عليه فورا حتى لو اخر الحكم بلا غدر عن اقالوا انه يكفر هكذا اطلقه وقيد ابن الملك
في شرح الجمع بما اذا لم يزم واجبا وهذا هو الظاهر وفي شرح الكثير ان يلحق ان القضا واجب عليه
بعد ظهور عن التماسا حتى لو امتنع يائم ويستحق الغزل ويعزير والله اعلم **وجب** اذ الشهادة
على الشاهد **بالطلب** من المدعي لو كان ذلك **في حق العبد** فيجزم كتمانها لقوله نعم ولا تكتموا
الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه في يمين عن الكتمان فيكون امرا بصدء حيث كان له ضد
واحد وهو كذب من الامر باداءه ولذا استند الاثم الى رئيس الاعضاء وهو الالة التي وقع بها
ادائها لما عرف ان اشادة الفعل الى محله اقوي من الاستناد الى كلفه فقوله ابصرته بعيني
ااكد من قوله ابصرته. والكتمان هو عقد القلب على ترك الاداء باللسان كذا ذكره الرازي
في احكام القرآن واستدل في الهدياء بضم الآية على فرض صحتها مع احتمال ان يراد مني الذين
عن كتمانها كما احتمل ان يراد مني المتهود قال القاضي ولا تكتموا الشهادة اي المتهود المدينون
والشهادة شهادتهم انتهى واذا كان محتملا فالاولى الاستدلال على فرض صحتها بالاجماع
ان لم يوجد بركه اي برك الشاهد اما اذا وجد من يقرب بالحق غير فله. واعلم انه انما يلزم ادائها
بشروط. الاول طلب المدعي فيما كان من حقوق العباد حقيقة كان ذلك الطلب وحكما وانما
قلنا حكما ليدخل من عنده شهادة لا يعقل بصاحب الحق وخاف فوت الحق فانه يجب عليه
ان يشهد بلا طلب كما في فتح القدير كونه طالبا لادائه حكما **وجب الاداء بلا طلب** لو كانت
الشهادة **في حقوق الله تعالى كعتق الائمة وطلاق امرأة** حرة كانت او امدة. قال في القنية
اجاب المشايخ في شهود شهدوا بالخمر العليظة بعد ما اخروا شهادتهم خمسة ايام من غير عذر

انما لا تقبل ان كانوا عالمين بانما يشهدان عيش الان واج. ثم نقل عن علا الحامي والخطيب
الانطاكي وكما لا الامة البسيطة شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث
لا تقبل ان كانوا عالمين بعيشهم عيش الان واج وكثير من المساجح اجابوا كذا في جنس هذا وان
كان تاخيرهم بعد رقتيل. ماتت عن امرأة وورثة فشهدوا بالشهود انه كان اقرب من حال صحة
ولم يشهدوا بذلك حال حياته لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكنوا الا انهم فسقوا
الى اخر ما فيها. وفي البرازية اذا طلب المدعي الشاهد لاداء الشهادة فاخر به عن رطاهين
ثم ادى لا تقبل. وفي فتح القدير عن شيخ الاسلام في صورة الاطلاق اذا تأخر عن رقتيل
ثم ادى لا تقبل لتمكن التهمة وقد يكون الاستحباب الاجرة ولا يخفى ان هذا التقطيل يفتيد
الشكوك. وعقبة الحكم بحشبان الوجه ان يقبل ويحمل على العذر الشرعي. قال شيخ شيوخنا
عبد البر في شرح الوهبانية وعندي ان الوجه كما قال الشيخ الاسلام وقد فسد الزمان وعلم
من حال الشهود التوقف لقبض النفود والله تعالى اعلم. والساني ان يعمل ان القاضي يقبل ثم اده
فان على الله لا يقبلها لم يلزمه كما في البحر وشرح الوهبانية وغيرها. الثالث ان يتعين عليه
الاذا فان لم يتعين بان كانوا جماعة فادي غيره من تقبل ثم اده فقبلت لم يأن بخلاف ما اذا
ادي غيره ولم يقبل فان لم يؤد من تقبل يأن بما متعاده وهذا اذا لم يكن شهادته اشهر
في القبول ان كان في الصلح جماعة تقبل شهادته ثم دونه وسعة ان يتعين بان لم يكن او كانت
لكن قبوله مع شهادته اشهر وجب كذا في فتح القدير. الرابع ان لا يخبر عدلان بطلان المشهور
به فلو شهد عند الشاهد عدلان ان المدعي قبض دينه او ان الزوج طلقها ثلاثا او ان المشري
اعتق العبد او ان الولي عفى عن القاتل لا يستغنى عن الشاهد بالدين والنكاح والقتل في الخلافة
وان لم يكن المخبر عدلا فالخيار للشهود ان شاؤوا شهدوا بالدين واخبروا القاضي بخبر القضا
وان شاؤوا امتنعوا عن الشهادة كذا في البرازية وان كان المخبر واحدا عدلا لا يستغنى عن
الشهادة وتامة في البحر. الخامس ان يكون القاضي الذي طلب الشاهد لاداء اعنده عدل الحيا
في البرازية. واحاب خلف بن الربيع فيمن له شهادة من فقت الى قاض غير عدل له ان يمتنع
عن الاداء اعني يشهد عند قاض عدل انتهى بخبره في السراجية معذره بان لا يقبل يخرج
انتهى. السادس ان لا يقف الشاهد على ان المخبر اقرب خوفا فان على هذا لا يشهد فان قال المخبر
اقررت خوفا وكان المخبر له سلطانا فقال المخبر اقررت خوفا منه ان وقف الشاهد على خوف
لا يشهد فان لم يقف شهد واخبر القاضي ان المخبر كان في يد عيون من اعوان السلطان كذا في
البرازية. السابع ان يكون موضع الشاهد قريبا من موضع القاضي فان كان بعيدا بحيث لا
يمكنه ان يذهب الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا الايام لانه يجمع
الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ثم ان كان الشاهد شيخا كبيرا لا يقدر على
المشي الى مجلس الحاكم وليس له شيء للركوب فركبته المدعي من عنده قالوا لا بأس به وتقبل شهادته
لانه من باب الاكرام للشهود وفي الحديث انكروا الشهود وان كان يقدرون وركبته المدعي من عنده قالوا
لا يقبل كما في شرح الكنت المني. وفيه الغنية للشهود في الاستاق واجتنب الى اداء شهادتهم
هل يلزم مكر الدابة قال لا رواية فيه ولكن سمعت من المساجح انه يلزم منهم انتهى. وفي فتح القدير
ولو وضع الشهود طعاما فاكلوا ان كان مهيأ من قبل ذلك تقبل وان صغره لاطهر لا تقبل
وعن محمد لا تقبل فيما وعن ابي سنان تقبل فيما للمساواة للبطارية باطعام من كل محل الا بسات

من يقر عليه شأها

من يقر عليه شأها او لا ويؤنبه ما تقدم من ان الاهل اذا كان بلا شرط ليقضي حاجته
عند الامير يجوز كذا قيل وفيه نظر فان الاداء فرض بخلاف الذهاب الى الامير انتهى. وفي البحر ان
صاحب الملقط جزمه بالقبول مطلقا. وفي شرح المنظومة الوهبانية للمصنف الفتوي على قول
ابي سنان والله تعالى اعلم. **وسنن ما** اي الشهادة **في الحدود** **ابن** لقوله عليه الصلاة والسلام الذي
شهد عنده لو سترته بثوب لكان خيرا لك والمخاطب هزال والضمير في سترته لما عزر رضي الله
تعالى عنه كذا قيل وتقبب الاستدلال بذلك بان ما عزر الاقرب الى ما ولم يشهد عليه اهل وانما هزال
اشار عليه بالاقرار فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهزال ذلك قال لم ادرك في الامر سعة. وفي
الحديث من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والاخرة. وفي قوله ابن اسحاق الى ان عذبه جاني اقامة للحجة
لما فيه من ازالة الفساد وتقليله فكان حسنا ولا يمارضه قوله تعالى ان الذين يحبون ان تسبغ الفاحشة
في الذين امنوا الامة لان ظاهرها امن يحبون ذلك لاجل ايمانهم وذلك صفة الكافر ولا يقصود
الشاهد ارتقا عما لا اشاعها وكذا لا يمارضه فضيلة السراية التي عن كتمانها لانها في حقوق
العباد بدليل قوله تعالى ولا ياتي بالشهاد اذا عاهد عوا اذ الحدود لا مدعي لها. وزد قوله من قال انما في
الديون بان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما ذكره الرازي اولانه عام مخصوص باحد ثبت
الستر. وفي فتح القدير فان قلت كيف صح لك القول بتخصيص عام الكتاب بصفة الاجتراء
وهي اجترار احاد وايضا شرط التخصيص عندكم المعارضة ومن اين ثبت ذلك. قلت
هذه الاخبار الواردة في طلب الستر بلغت مبلغا لا يخط بها عن درجة الشهرة لتعدد مقتضاها
مع قبول الامة لها فصح التخصيص بها وهي مستند الاجماع على تخيير الشاهد في الحدود فتدبر
الاجماع دليل ثبوت التخصيص واما المعارضة فانما هي شرط التخصيص في نفس الامر وهذا
التخصيص الذي ادعيه هنا ليس بذلك بل هو دفع للمعارضة على ما كتبناه في المعارضة
في كتاب تحرير الاصول من ان الجمع بين العام والخاص اذا تعارض بان يحمل على تخصيصه به
فاذا اوجب حمله على ذلك تضمن الحكم ما بانه كان مقارنا وانما ثبت محصيات اولها كذا في
في المعارضة المحرم على المسبب كان مفقدا على المحرم فتصح حكم الوجوب ترجيح المحرم وان لم يعمل
تقدمه بعلم يار حجة انتهى **ويقول الشاهد في السرقة** **احل** **لا سرق** احيا لصاحب السرقة
منه ولا يقول سرق بحافضة على السرقة لانه لو ظهرت السرقة لوجب القطع والضمان لا يجامع
القطع فلا يحصل احيا حقه. وفي غاية البيان ان قوله اخذ اولي من سرق وعلى هذا فيجعل قول
القادر ويوجب ان يقول اخذ على معني ثبت لا الوجوب لمصطلح عليه عند الفقهاء. وحكي الفخر
الرازي في التفسير ان هارون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفيهم ابو سنان فادعي رجل على اخوانه
خذ ما له من بيت فاقربا بالاخذ فسالك الفقهاء فافتوا بقطع يده فقال ابو سنان لانه لم يقرب بالسرقة
وانما اقرب بالاخذ فادعي المدعي انه سرق فاقربا فافتوا بقطع يده وخالفهم ابو يوسف فقالوا له
لهم قال لانه لما اقرب بالاخذ ثبت الضمان عليه وسقط القطع فلا يقبل اقربا بغيره بما سرق
الضمان عنه فنجوا انتهى **وبما** اي الشهادة **للن** **ثا** **اربعة** **جال** لقوله تعالى والذاتي يمين
الغاشية من سائر ما ستره واهل من اربعة منكم ولقوله تعالى ثم لم يأتوا باربعة شهر اول نظر اربعة
نظر في العدد والذكرة كذا في البحر بقاء عن البساية. فان قلت انكم لا تقولون بالمفهوم من ان
لكم عدد وجواز الاقل فاجاب الزيلعي انه بالاجماع. فان قلت المعارضة ثابتة بين هذه وبين
قوله فاستشهدوا شهودا من الامة. قلت اجبت بانها مبينة وتلك مانعة والتقديم للمانع فائدة

الفتوى

ثبت صحة ما تضمنه حكمنا بان

العتق المعلق بالن تايق بشهادة رجلين وان لم يجد المولى ويستخلف المولى اذا انكر المعتق
وفيه خلاف ذكره في الخاتمة وادب القضا للمخاض **وبضابطا لبقية الحدود والقود والسلام**
كأن ذكر قد خلت المتون من هذا وهو ما لا بد من ذكره فان شهادة القضاة غير مقبولة كما ذكره في الخلاصة
من الفاظ التكفير وكانه كاذب شينا لكونها تنجر الى قلة اذا اصر على كفه فصار كالشهادة
بالحدود والقصاص قال ولم ار من ثبت عليه وقيد في البرزانية بالرجل اما اذا كان المشهود عليه
بالاسلام امرأة فانها تقبل شهادة رجل وامرأتين باسلامها ومن ثم قيدته بقولي ذكره الله تعالى
وردة مسلم فانه لا بد من شهادة رجلين فلا تقبل شهادة النساء كاذب في المتأني من السير والظاهر
ان اصحاب المتون انما لم يصرحوا بها كفتا بذكر القود لكونها تحت لكن التصريح بها اولى والله اعلم
رجلان الحديث الذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل
والمخلفين من بعد ان لا شهادة للنساء في الحدود ولا في الشهادة البتة لقيامها مقام شهادة الرجال
فلا تقبل فيما يندري بالشهادة كذا في الحضارة وفيه العزم على ان خزانة الكل لو قضى بشهادة
رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو براه اولاهما ثم رفع الى آخره انما وفيه القول بالجملة
رجل قال ان شرب الخمر فلو كان خمره رجل وامرأتان انه شرب الخمر عتق العبد ولا يحد لان
هذه شهادة لا مجال لها في الحدود ولو قال ان سرق من فلان شيئا فعلي قياس ما ذكرنا ينبغي ان
يضمن المال ويعتق العبد ولا يقطع انما وعزى المسكين في الخاتمة الى اي س وفي خزانة الاكل
في مسئلة السرقة اضيقه ولا اعتقه عن محل كذا في العروة **وبضابطا للولادة واستهلاك الصبي**
للصلة عليه والبراءة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه الرجال الحديث شهادة النساء
جائز فيما لا يستطعم الرجال النظر اليه والجمع المحقق بالادلة والامراء به الجنس فتشاور الاقل
وهو الواحد وهو حجة على الامار الشافعي في اشراط الاربع ثم حكم في الولادة تقدم سره في باب
بوت النكاح وفيه البراءة تقدم سره في باب العتق وقيد بقوله الصلوة عليه لانه لا تقبل في حق
الارث عند ابي حنيفة لانه ما لا يطلع عليه الرجال واما في حق الصلوة فتقبل شهادتها اتفاقا لانتها
من امور الدين وعندها تقبل في حق الارث ايضا وبقولها قال الامار الشافعي واحد وهو ان ح كذا
في فتح القدير **واشار بقوله** فيما لا يطلع عليه رجل الى ان الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول
على ما اذا قال تعذر النظر اما اذا شهد بالولادة وقال فاجا نقض نظري عليها تقبل
شهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط وفيه السراج الوهاج واحمل ان الشيخ ذكره في اشياء
ثم خص شهادة امرأة واحدة وهذا التخصيص صحيح في حق البراءة لا في حق الولادة والعيوب فانها اذا
شهدت انها بكر يؤجل العتق ثم يفرق بينهما بعد لا يثبت بغيره وهو ان البراءة اصل حكم في
رقة البتة اذا استرأها بسوط البراءة فان قلنا انما يثبت بالبائع انما يكتفى بنبوة الى قولهم
والعتب يثبت بقولهم فيجوز البائع واما الولادة والعيوب فان شهادة رجل واحد تقبل ايضا فيها
بان قال فاجا نقض نظري اليها وقال بعض مشايخنا تقبل شهادته ايضا وان قال تعذر
النظر اليها فان قلت لو ثبت العتق بقولهم لا يجزى البائع بل ترد الجارية فكيف يكون تخلف
البائع نتيجة لنبوت العتق ونبوت العتق انما هو مثبت للولد لا للتخلف قلت نعماء العتق
يثبت بقولهم في حق سماع الدعوى وحق التخلف حتى انهم لو لم يقلن انما يثبت للبكر لستري ولاية
التخلف انما وفي خزانة الاكل ولا تقبل شهادته الكافر والمملوك واما تقبل شهادة الحق السامة
كذا في البحي **وبضابطا لغيرها** اي غير الحدود والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال **من المحقوق**

ثم قال في الفتوى في هذا
قوله ابو يوسف

لأنه كان

سواء كان الحق مالا او غيره اي غير المال كالنكاح والطلاق والوكالة والوصية واستهلاك
صبي الارث والعتاق والعتب **رجلان او رجل وامرأتان** وقال الامار الشافعي لا تقبل شهادة
النساء مع الرجال الا في الاموال وتوابعها كالاجل وشروط الخلاء لان الاصل عدم قبول شهادتهن
لنقصان العقل وقصور الولاية واختلاف الضبط ولكن في الاموال ضرورة باعتبار كثر وجودها
وقلة خطرهما فيقتصر عليهما وبه قال مالك واحد **وكذا ما روي ان عمر وعلي بن ابي سلمة**
اجازا شهادة النساء في النكاح والفرقة والاصل قبول شهادتهن لوجود ما يبنى عليه اهلية
الشهادة وهو المشاهدة والضبط والاداء وما يتبع منهن من قلة الضبط فهو يجوز بضم الاخرى اليها
هكذا ذكر العيني في المرتبة الحضارة ولم يذكر الجواب عن قوله لنقصان العقل وقصور الولاية
والجواب عن الاول كما في العتابة انه لا نقصان في عقلم فيما هو مناط التكليف وبيان ذلك ان
للمنفس الانسان اربع مرات **الاول** استعداد العقل وبني العقل الحيواني وهو حاصل لجميع افراد
الانسان في مبداء فطرته **والثانية** ان يحصل البدن بها باستعمال الحواس في الجزئيات فيتمت بها
لاكتساب الفكرات والفكر وبني العقل بالملكة وهو مناط التكليف **والثالثة** ان يحصل النظر
المفروق منها متى شاء من غير افتقار الى اكتساب وبني العقل بالفعل **والرابعة** هو ان يستحضرها
ويثبت اليها مشاهدة وبني العقل المستفاد وليس فيما هو مناط التكليف وهو العقل بالملكة
فمن نقصان كساهرة حاله في تحصيل البدن بها باستعمال الحواس في الجزئيات وبالجملة ان
ثبت فانه لو كان في ذلك نقصان لكان تكليفه دون تكليف الرجال في الاركان وليس كذلك
وقوله صلى الله عليه وسلم ناقصان عقل المراد به العقل بالفعل ولذلك لم يضمن الولاية والخلافة
والامارة وبما ظهر الجواب عن الثاني ايضا فامل **ولزم في الكل** اي في كل ما تقدم لفظ **اشهد**
بصيغة المضارع ولا يقوم غيره مقامه قال في المصباح جري على السنة الامة سلفها وخلفها في
اداء الشهادة اشهد مقتصرين دون غير من الالفاظ الدالة على تحقيق الشيء نحو اعلم وتيقن وهو
موافق لالفاظ الكتاب والسنة ايضا فكان كالايجاع على تعيين هذه اللفظة ولا يغلو عن معنى
التعبد اذ لم ينقل غيره ولعل السر فيه ان الشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء
عيانا فاستلزم في الاداء انما يبنى عن المشاهدة واختصت بشي يدل على ذلك وهو ما اشتق من اللفظ
وهو اشهد بلفظ المضارع ولا يجوز شهدت لان الماضي موضوع للاخبار عما وقع عرفت اي فيما
مضي من الزمان فلو قال شهدت احتمل الاخبار عن الماضي فيكون غير محبر به في الحال **وعليه قوله**
تعالى حكاية عن اولاد يعقوب عليه وعليهم السلام وما شهدنا الا بما علمنا لانهم شهدوا عند ابيهم
اولا بسرقة حين قالوا ان ابنك سرق فلما اتهموا اعتذروا عن انفسهم بانهم لا صنع لهم في ذلك
فقالوا وما شهدنا عندك سابقا بقولنا ان ابنك سرق الاجماع عايناه من اخراج الصواع من رجليه
والمضارع موضوع للاخبار في الحال فاذا قال اشهد فقد اخبر في الحال وعليه قوله تعالى قالوا شهدنا
لرسول الله اي نحن الآن شاهدون بذلك **وايضاف** فقد استعمل الشاهد في الغنم نحو اشهد بالله لقد
كان كذا اي اقسم فتضمن لفظ الشاهد معنى المشاهدة والشم والاعخبار في الحال فكان الشاهد قال
اقسم بالله تعالى لقد اطلقت على ذلك وانا الآن اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غير من الالفاظ
فلذا اقتصر عليه احتياطا واتباعا لما تقرر وفيهم اشهاد ان لا اله الا الله تعدي بنفسه لانه يعني
اعلى انما وقد افاد انه لا بد من لفظها في شهادة النساء ايضا وهو المعتد خلافا للمصنفين لانهم
يجعلونها من باب الاخبار لا الشهادة والصحيح الاول لانها شهادة يشترط لها الحرية ويجلس القاضي في اخصايتها

وبالسنة ان ثبت

دون غيرها

لقبولها أي الشهادة **والعدالة** وهي ان جاز عما يقتضيه حراما في دينه . وفيه الزخيرة احسن
ما قيل في تفسير العدل ان يكون مجتنباً لا يكون نصراً على الصغار ويكون صلاحه اكثر من
فساده وصوابه اكثر من خطايه . وفيه ايضا العدل من لم يظن عليه في بطن ولا في جوف اي لا يقال
انه ياكل الربا والمغصوب وما اشبه ذلك ولا يقال انه زاني فان موضع الطعن البطن والفرج ولهما
تواضع فاذا سئل عنهما ومن تواضع كان عدلاً ولا كذب من جملة الطعن في البطن لانه يخرج منه كذا في
السراج الوهاج **لوجوبه** اي لوجوب القضا على القاضي **لا لصحة** اي لصحة القضا يعني نفاذه
ثم فرع على هذا بقوله **فلو قضى بشهادة فاسق نفذ** فضاؤه . اعلم ان صاحب الكفر تبع صاحب
الهداية في اشتراط العدالة كلفظ الشهادة تسوية منهم بينهما وليس كذلك لان لفظ الشهادة ركن
لصحة الآداء واما العدالة فليست شرطاً لصحة الآداء وانما ظهورها شرط وجوب القضا على تراضي
كأدركناه وفيه صريح صريح السوية وصاحب البديع ولهذا قال في الهداية لو قضى لقاضي بشهادة
الفاسق صح عندنا في فتح القدير وكان القاضي عاصياً **الا ان يمنع منه** اي من القضا بشهادة
الفاسق **الامام** الاعظم بان قال مستنبطه لا تقضي بشهادة الفاسق **فلا** ينفذ القضا حينئذ
بشهادة الفاسق لما تقدم من ان القضايات تقتضي بالزمان والمكان والحادث على مثال
القضا بالاقوال الضعيفة اذا منع السلطان القضاة منها فان القضا لا ينفذ بها وعن ابي س
ان الفاسق اذا كان وجهياً في الناس كما شري السلطان والمكة وغيرهم تقبل شهادته لانه لا ينفذ
بشهادة الزور لوجهيه ويمتنع عن الكذب لمروته والاول الاصح لان هذا لتقليل في مقابلة النص
فلا تقبل كذا في فتح القدير قلت فعلى هذا فاذا ذكر في المجتبى بقوله واما شهادة الفاسق ان تخري
القاضي الصدق في شهادته تقبل والا فلا وما ذكره في القنية من قوله سار به خمر يسجي ويرتدع
اذا جرح للقاضي ان يقبل شهادته ان كان ذا مروءة وتخري في معالته في جرح صادقاً انتم
محول على ما عن ابي س كما صرح به شيخنا في بحر والله اعلم **وهي** اي الشهادة لو كانت **على حاضر**
يحتاج الشاهد في قبول شهادته **الى الاشارة** اي اشارة الشاهد **الى** ثلاثة مواضع اعني **المضمر**
والشهود **لن** كان **حيثما** احتراز عن الذين وان كانت الشهادة **على غائب او ميت فلا بد** في
قبول الشهادة من **نسبة** **الى جرح** بان يقال محمد بن عبد الله بن احمد **فلا يكفي** ذكر **اسمه واسم**
ابيه وصنائه الا اذا كان يعرف **بما** اي بالصناعة **لا محالة** باذ لا يكون له في بلد شريك
له في تلك الصناعة وان ذكر اسمه واسم ابيه وقبيلة وحرفته ولم يكن في محله رجل آخر في الاسم
وهذه الحرفة يكفي وان كان آخر مثله لا يكفي حتى يذكر شيئاً اخر يفيد التمييز ولو ذكر اسمه واسم ابيه
وفخذه وصنائه ولم يذكر الجرح يقبل بشرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء فعلى هذا لو ذكر لقبه واسمه
واسم ابيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي وفي اشتراط ذكر الجرح **فلا يقضي القاضي بذكر**
الجرح لانه وقع في فصل مجتهد فيه كذا في العادة وذكر في الهداية ان ذكر القبيلة وذكر
الجرح منزلة الجرح في التعريف ولو قال فلان بن فلان الخبي لم يجز حتى يبين يوم الى فخره الخاصة
لان التعريف لا يتم بالنسبة الى قوم لا يخصوص . وقيل الفرغانية نسبة عامة والاوز جند
خاصة . وقيل السمرقندي والبحاري عامة والنسبة الى السكة الضعيفة خاصة والى المحلة الكثير
عامة . وذكر الحاكم رحمه الله في اول شروطه ان **الدين** والقرية والكورة ليست بسبب التعريف
ولا تمنع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت . وفي فتاوي قاضيان ايضا ان كان الرجل باسمة
واسم ابيه وجب لا يحتاج الى اللقب وان كان التعريف لا يحصل الا بذكر اللقب بان كان يشار كنه

القضاة يقول
الضعيف لا تقبل

يؤخذ

في الخبرين

في المصر غير في الاسم واللقب كما في احمد بن محمد بن عمر فصار لا يقع التعريف لان في
المصريين انهم عزم في ذلك . قلت فالحاصل ان المستبرأ عما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك
كذا في الأصول العادية ايضا **ولا يسأل القاضي عن شاهد بلا طعن من الخصم** بل يقتصر
على ظاهر العدالة في المسئلة ولا يسأل ولا يتفحص ان الشاهد عدل او لا اذا لم يظن فيه الخضم
واذا اظن سال القاضي عنه في السر وركي في العلانية **الا في حد وقود** فانه يسأل في السر
وركي في العلانية فهما بالاجماع طعن للخصم او لا لانه يحال لا سقاطاً فيستلزم الاستقصا
فيها **وعند هاتين السال في الكل** اي في كل الحقوق **سرا وعلنا** وان لم يظن للخصم لادبنا القضا
على المحجة وهي شهادة العدل **به يعني** في هذا الزمان كذا في الهداية ومحل السؤال على قولها
عند جعل القاضي بجاحته وكذا قال في الملتقط القاضي اذا عرف الشهود بجرح او عدالة
لا يسأل عنهم انتم كذا في البحر **وكفي في التركة** قول المزكي **هو عدل في الاصح** لثبوت
الحرية بالدار كذا في الهداية وفي البحر حكاي عن السراجية والفتوي على انه يسأل في السر
وقد تركت التركة في العلانية في زماننا فكذا يجزئ المزكي ولا يخوف انتم . وفي البرازية
ويجب ان يعدل قطعاً ولا يقول هو عدل وعندي لاخبار الثقات ولو قال لا اعلم منهم الاخير
فوق تعديل في الاصح انتهى **والتعديل من الخصم الذي لم يرجع اليه في التعديل لم يصح**
اي تركية المدعي عليه الشاهد بقوله هو عدل غير مقبولة لان في زعم المدعي وشهوده ان
الخصم كاذب في انكاره مبطل في اضراره فلا يصح تعديل لا . وموضع المسئلة اذا قال هم عدل
الا انتم اخطاوا او يسئروا اما اذا قال صدقوا او هو عدل صدقة فقد اعترف بالحق كذا في الهداية
اطلعه في اكثر وقيد هنا بما اذا كان لم يرجع اليه في التعديل لانه اذا كان ما يرجع اليه في
التعديل صح قوله كما صرح به في البرازية . وسئل قوله للخصم المدعي والمدعي عليه وان كان المراد
من كلام المدعي وهو الظاهر فقدم صحة من المدعي بالاولي كتعديل الشاهد نفسه واما جرح
الشاهد نفسه فمقبول لما في البرازية وقول الشاهد انه ليس يعدل اقرار على نفسه جاز عليه
لكن ينبغي له ان لا يفعل انتم . وظاهرهما في الظهيرية كما في البحر انه ياتم بذلك حيث كان حارفاً
في شهادته لما فيه من ابطال حق المدعي . واطلعه فمثل ما اذا عدله المدعي عليه قبل الشهادة
او بعد ها كما في البرازية . وفي الخبرين قيا الى الحيط البرهاني من دفع الدعوى مخرباً الى الاثر جدي
اذا قال المدعي عليه بعد الشهادة لي دفع لا يكون تعديلك للشهود لجواز ان يكون الطعن في الشا
انتم . قلت بخلاف قول المدعي عليه في جواب دعوى الوكيل بالدين دفعته الى الموكل او براتي
فانه يكون اقراراً بالوكالة فيؤمر بالرد الى الموكل انتم . وفي جواب الفتاوي رجل ادعى على آخر
حقاً وشهد على ذلك والخصم لا يصدق الشهود والنقض من القاضي ان يخلف الشهود فان القاضي
لا يلتفت الى قوله ولا يخلف الشهود . ذكر في الكتاب له ادعى رجل انه شاهد له في حادثة كذا وانكر
الشاهد الشهادة لا يخلفه القاضي لانه متى احتج الى التحليف عسي ان يشهد ولو شهد لا تقبل
وبلها دة تحتاج الى التحليف حتى يشهد وحي يظن قلب القاضي بشهادته فهو غير مسعوف انتهى
وفي البحر مخرباً الى تصديق القضا يعني وفي زماننا لما تعدرت التركة لعلبة القضا اختار
القضاة كما اختار ابن ابي ليلى استحواك الشهود لعلبة الظن . قلت ولا يصفقه ما في الكتب
العمدة كالخلاف والبرازية من انه لا يمين على الشاهد لانه عند ظهور عدالة والكل مرعوفاً
خصوصاً في زماننا ان الشاهد يجوز له ان كان المزكي غالباً والمجهول لا يعرف المجهول انتهى

الفتوى

لمصلحة
يجوز

وفي الصبر فيه فوضه الى القاضي فان رآه جاز والله تعالى اعلم **وقوله** اي الخصم وهو المدعي عليه صدق قول اوهم عدول صدقة اعتراف بالحق فقوله مبتدأ واعتراف خبره فيحكم القاضي عليه بذلك بخلاف ما لو قال هم عدول ولم يزد عليه حيث لم يزد شي لانهم مع كونهم عدولا يجوز منهم التماس والخطا فلا يلزم من كونه عدولا ان يكون كلامه صوابا كذا في شرح الدرر والنفير وفي البحر بعد ان نقل ذلك عن الهراية قال وفي شرح ادب القضا للصدر الشهيد انه يكون مقرا بقوله صدق قول فيما شهد وابه علي وتقبله هم عدول فيما شهد وابه علي انتهى **وله** اي الشاهد ان يشهد بما سمع او راي مثل التبع والقرار وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه لانه على ما هو الوجه بنفسه وهو الشرط وقوله كالتبع مثال لها فانه ان عقدها بايجاب وقبول كان من المستنوع وان بالتعاطي فهو من المريبات واختلفوا هل يشهد بالتبع او بالاختار والاعطاء لكونه بيعا حكيما لا حقيقيا ذكره في بعض النسخ لكن مراد الثاني انه يجوز كل منهما لانه يتعين كونه بالتعاطي لما في البرازية وفي بيع التعاطي يشهدون بالاختار والاعطاء ولو شهدوا بالتبع جاز انتهى ولا يلزم من بيان التمسك في الشهادة على الشران ان الشران ممن يجوز لا يصح كافي البرازية وانما بقوله وان لم يشهد عليه الي انه لا يشترط ان يعمل المقر بالشاهد بالاولى فلو اختلف الشاهد وسر نفسه وبري وجد المقر ويعلمه والمقر لا يعلمه وسعد ان يشهد وهكذا يفعل بالظلمة كذا في خزنة الاكل والقرار يصح ايضا ان يكون مثالا لما امكنه من المسوغات فظاهروا ما كونه من المريبات فباكتسابه لما في البرازية من كتاب الاقرار كتب كتابا فيه اقرار بين يدي الشهود فحصل على اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا والله لا يكون اقرارا فلا يعمل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النسفي ان كتب مصدر امر سوما وعلى الشاهد حل له الشهادة على اقراره كذا وان لم يعمل الشاهدوا على به وعلى هذا اذا كتب الغائب على وجه الرسالة اما بعد ذلك على ان يكون اقرارا لان الكتابة من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون متكلما والعمامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للنجرة وفي حق الاخر لا يشترط ان يكون معنونا مصدر وان لم يكن الى الغائب الثاني كتب وقرا عند الشهود لم ان يشهد وابه وان لم يعمل الشاهدوا على الثالث ان يقرأ هذا عندهم غير فيقول الكاتب اشهدوا علي به الرابع ان يكتب عندهم ويقول اشهدوا علي بما فيه ان على ما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر القاضي ادعي عليه ما لا فخرج خطأ وقال انه حظ المدعي عليه هذا فان كان يكون خطه فاشكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وانا حررتة لكن ليس على هذا المار وثمة لا يجب كذا في هذا الا في ما ذكره الباعه والصرف والتمسك انتهى وقد في سراج الدين قاري الهراية بخلاف ما ذكرنا من التصحيح من قاضي خان فلا يقول عليه وانما يقول على هذا التصحيح لان قاضي خان من اجل من يعتمد على تصحيحه والله تعالى اعلم والتمسك لا يكون الا قول ولا والوادي التزوج فشهد له بانها زوجته تقبل كافي الخلاصة والاجارة كالتبع تنعقد بالقول وبالتعاطي والوقف فولا لا يشترط بيان الواقف على ما ذكره في وقف البرازية وشرطه لقبولها في كتاب الشهادة على الصحيح وفي البحر اذا شهد بالتبع فان كان المبيع في يد غير البائع فلا بد من ان يشهد بملك البائع بخلاف ما اذا كان في يده واما الشهادة بالاجارة فلا يشترط ان يشهد بان العين الموجه ملك الموجه والغرف اذا اجارة الغاصب المنصوب صحيح بل ان المال ويستحق الاجرة كذا في دعوى البرازية وكذا في الشهادة بالشر او القبط وكذا الهبة مع القبط ولا يحتاج ان يشهد بالملك للبائع والواهب كذا في التصغير والحاصل

انهم اذا شهدوا

انهم اذا شهدوا بالشر المرد عليه فلا بد من الشهادة بملك المدعي او البائع او يد البائع او ان البائع سلمه المستري وفي الشهادة بالبائع لا بد من ذكر ملك البائع او يد وهذا اذا شهدوا بالبائع على غير البائع فلو شهدوا به عليه لم يشترط شي منهما كافي منية المعنى انتهى وفي جواهر المتناوي عن محمد بن الحسن لا ينبغي للمفتي ان يكتبوا الشهادة في الوثائق والا قارب لان عند اداء الشهادة ينبغي ان المدعي عليه فيضربه انتهى **ولا يشهد على شخص محجب** اي مستور عنه لم يره **بسماعه منه** اي من ذلك الشخص المستور لاحتمال ان يكون غير اذ النعمة تشبه النعمة **الا اذا تبين القابل** بان يكون في البيت وحده وعلى الشاهد انه ليس فيه غير ثم جلس على المسلك وليس فيه مسلك غير فسمع اقرارا داخل ولم يره اذ حينئذ يحصل به العمل لكن ينبغي القاضي ان لا يقبله اذا فسره اذ ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند الصغير فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض الجوارث لكن اذا صرح به له لا تقبل كذا قاله من لا يخشى او يري شخصها اي شخص القابلة مع شهادة اشين بانها فلانة بنت فلان بن فلان قال القاضي ابو الميث اذا اقرت المرأة من وراء الحجاب وشهد عندها ان انما فلانة بنت فلان بن فلان لا يجوز لمن سمع اقرارها ان يشهد عليها الا اذا راي شخصها حال ما اقرت فحينئذ يجوز ان يشهد على اقرارها بروية شخصها لاروية وجهها قال ابو بكر الاشكاف المرأة اذا حشرت عن وجهها فبالت انما فلانة بنت فلان بن فلان وقد وهبت لزوجهي ثمري فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة عدلين انما فلانة بنت فلان بن فلان في العمانية وفي البحر ويشترط في الشهادة بالاقرار روية المقر لما في شهاداته في البرازية وذكر الخضاف رجل في بيت وحده ودخل عليه رجل وزاة ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسلك غير فسمع اقراره من الباب بدار روية وجهه حل له ان يشهد بما اقر وفي الميرون رجل خبا قوما لرجل ثم سأل عن شيء فاقروهم يستمعون كلامه ويرونه اجازت شهادتهم وان لم يروه وتبعوا كلامه لا يعمل بصحة الشهادة انتهى وفي الجامع الصغير شرط روية وجه المرأة ورايت الامام خا لي امرها بكشف الوجه وامرها بالخروج ويوبى ما في الميرون كذا في الخلاصة وفي جامع الفضل بن حشرت وجهها وقالت انما فلانة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجهي ثمري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انما فلانة بنت فلان بن فلان مادامت حية اذ يمكن الشاهد ان يسير اليها فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادتين عدلين بنين وقال قسكه لو اخبر الشاهد عدلان ان هذه المقر فلانة بنت فلان يكتبي هذه الشهادة على الاسم والنب عند ما عليه الفتوى الاتري انها لو شهدا عند القاضي يقضي بشهادتهما والقضا فوق الشهادة فجوز الشهادة باخبارهما بالطريق الاول فان عرفت باسما ونسبا عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا الفرع على شهادتهما يشهد القاضي عليهما بالاسم والنب وبالحق اصاله انتهى واما حكم الحاكم فيصح ان يكون من قبيل المستنوع بان كان بالقول ويصح ان يكون من المريبات ان كان بفعله وهذا بناء على ان يفعل القاضي يكون حكما وهو الحق كافي البحر قال ومن نقل ان يفعل القاضي حكم صاحب التجنيس والتمسك والذخيرة وصرح به في بيوع الحيط والامام شمس الاية السرخسي وفي بيوع فتاوي قاضي خان وصرح به محمد في الاصل قال اذا حضر الورثة الى القاضي وطلبوا القسمة وبينهم وارث غائب او صغير والتمسك عتار قال ابو حنيفة لا قسم بينهم باقرارهم حتى يقيموا بينة على الورث والورثة وقال ابو يوسف ومحمد اقسامهم ذلك باقرارهم فابو حنيفة قال لا قسم بقولهم ولا اقضي على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضي منه انتهى فافي الاصل قاطع المسألة كلها فتعين الرجوع الى الحق وفي فتح القدير من كتاب النكاح انه ليس يحكم لا تنفسا شرطه قال وهو الوجه ووجه في القواكة البديلة

انما فلانة بنت فلان بن فلان ما دامت حية اذ يمكن الشاهد ان يسير اليها فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادتين عدلين بنين

الفتوى

كما هو طريق الشهادة على الشهادة حتى ص

قضاء

والقاسية وعليه فيكون القضا من قبيل المسوق لا غير وأما الغضب والقتل فلا يكونان إلا من
المريتين وبهذا ظهر أن القضا من قبيل المسوق ولا قرار على المريتين وجعل الحكم من قبيل الأفعال كالغضب
والقتل فقد قصر فان الحكم من القاضي لا بد له من صيغة مخصوصة كحكمت والزمت ونحوها وان
كان يحصل بالفعل كما تقدم على تعريض والله تعالى أعلم والتحقيق ما تقدمناه **وإذا كان بين الخطيئين**
مشاهدة ظاهرة لا يحكم عليه بالمال هذا هو الصحيح كما تقدم نقله عن الخائنة وإن أفتى شيخ
الإسلام سراج الدين قاري أنه لا بد من خلافه **ولا يشهد على شاهد غير ما لم يشهد عليه أي**
ما لم يقل له الشاهد يشهد على شاهدني لأن الشهادة ليست موجهة بنفسها وإنما تصير موجهة بعد
النقل إلى مجلس القضا فيستلزم فيها التحمل ولم يوجد فلا يجوز وكذا إذا سمعه يشهد غيره على ما دته
لا يسع له أن يشهد لأنه لم يحمله وإنما حصل غيره ولا بد من قيد آخر لجوازها على ما دته غيره **الاول**
أن يقبل التحميل فلو شهد عليه فقال لا أقبل فإنه لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا يقبل
كما في القضية وبينه أن يكون هذا على قول من أنه لا يكره أن لا يفعل وأما على قول من أنه
يحبس فلا يطل بالرد لأن من حل غيره شهادة لم يطل بالرد **الثاني** أن لا ينهأه الضل بعد التحميل عنها
لما في الخلاصة معزيا إلى الجامع الكبير لو حضر لأصل الفرض عن الشهادة صح التي عند
عامة المسامحة وقال بعضهم لا يصح والاول أظهر انتهى **وقيد بالشهادة عليها لأن الشهادة بقضا**
القاضي صحيحة وإن لم يشهد بها القاضي عليه لكن ذكر في الخلاصة خلافا بين أبي حنيفة وبين أبي يونس
فما إذا سمعاه في غير مجلس القضا فجوز أبو حنيفة وهو الأقوى ومنعه أبو يونس وهو الاحوط انتهى
وجزم بالجواز في المصراع فتدلل بان القضا حجة ملزمة ومن سمع حجة ملزمة أن يشهد بها انتهى كذا في البحر
كفي واحد لكن كية وتنجية الشاهد والرسالة أي المزكي لأن التزكية من أمور الدين فلا يشرط فيها
الأدلة التي هي بحوزة ترقية الصدق والمراة والاعمال والحدود في العرف السائب لأن خبرهم في الأمور
الدينية **والاشارة الخوط** لأن فيه زيادة طائفة هذا كله في تزكية السروا ما تزكية الخلاصة
فيستلزم فيها جميع ما يشرط في الشهادة من الحرية والبصر وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لأن
معنى الشهادة فيها أظهر ولما يخص مجلس القضا كذا في الكافي وسنح مثلا خسر وفي المنظومة
الوصائية وشرحها أن قول الواحد العدل مقبول في أحد عشر مسألة **الاول** في التقويم لو أنكر
شخص شخصا وادعى أن قيمته تبلغ كذا فأنكر المدعي عليه أن يكون ذلك العدل كفي في اثبات قيمته
قول العدل الواحد **الثانية والثالثة** الجرح والتعديل يقبل فيما قول عدل واحد وهذا في تزكية السرو
وقال محمد لا بد من اثنين **الرابعة** تعدد أزواج المتلف **الخامسة** المتمزم العدل من لا يعرف القاضي
لغته من الاختصاص وقال محمد لا يكفي فيه أقل من اثنين **السادسة** ادعى المسلم البه جوده المدفوع وانكر
المسلم بعكسه يكفي فيه قول العدل الواحد **السابعة** إذا أخبر القاضي عدل بأفلا من المحبوس بعد
مضي المدة أطلقه مكنتا به **الثامنة** الرسالة من القاضي إلى المزكي **التاسعة** يكفي قول واحد في
اثبات العيب الذي يختلف فيه البائع والمشتري **العاشر** الصوم بروية هلال رمضان **الحادية عشر**
إذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعما أن يشهدا على موته انتهى **والتزكية للمزكي** تكون
بالامانة في دينه ولسانه ودينه وأنه صاحب بقطعة هكذا في فتاوي سراج الدين قاري الهذلية
وقد أخذ العلامة شيخ الإسلام ذلك من فتاوي الولوالجي وفي البحر معزيا إلى الملقط نصرا في عدل
ثم استدل بحدوده انتهى وفي السراجية الذي إذا سكر لا يقبل برأيه انتهى **ولا يشهد من رأي**
خطه ولم يذكرها أي الحادثة **كن القاضي والراوي** لا يعاد بالخط ما لم يذكر الواقعة والرواية

الصحيح

مقبول

وهذا كله من

وهذا كله قول أبي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام إذا علمت مثل الشئ فاشهد شرط أن
يكون عالما ولا يتصور العلم دون تذكّر الواقعة ولأن الخط ليس به الخط فلا يلزم رجعة لأنه لا يحتمل
التزوير وقال محمد يجوز لكل واحد من أن يعمل بالكتاب أن يتقن به وإن لم يتذكر الواقعة توسعة
للأمر على الناس **وقال أبو يونس** يجوز للراوي أن يعمل به لدلالة الظاهر وكذا القاضي أن يحكم بالشهادة
وأن يعرض القضا بذلك وليس للشاهد أن يشهد بروية خطه ما لم يتذكر الشهادة لأن سجله في فطرة
وهو في يده تحت ختمه فيؤمن من التبدل والتزوير وكتاب الرواة باين يمتد فيؤمن من التزوير بخلاف
كتاب الشهود لأن القضا يكون في أيدي الخصوم فلا يؤمن من التبدل **وقال شيخ الإسلام** الخلو في
يتبعي أن يفتي بقول محمد وهكذا في الاجناس كذا في الخلاصة **وجزم في البرازية** بأنه يفتي بقول محمد
وفي البحر معزيا إلى البتني بالحجة من وجد خطه وعرفه ونسب الشهادة وسعه أن يشهد إذا كان في حوزة
وبه نأخذ انتهى **وفي السراج الوهاج** وما قاله أبو يونس هو الصحيح به وقال في التقويم قولها هو الصحيح
ولا يشهد أحد بما لم يعاينه بالاجماع إلا في النسب بأن فلان ابن فلان أو أخوه **والموت** بأن
فلان مات **والنكاح** بأن فلان تزوج فلانة **والزخول** بأن فلان تزوج بفلانة ودخل بها
وولاية القاضي بأن فلانا قد تولي القضا من جهة فلان الإمام **وأصل الوقف** بأن فلانا وقف
هذه الضيقة مثلا واخترت بقوله أصل الوقف من شرائطه لأن أصله هو الذي يشهد دون شرائطه
ولا تقبل فيها بالتسامع وهو الصحيح كما في كثير من الكتب **وهو أي أصل الوقف كلما يتعلق به**
حكمة أي الوقف وتوقف عليه في البرازية وفي الوقف الصحيح إنما تقبل بالتسامع على أصله
لا على شرائطه لأنه يبقى على الأعضاء لا على شرائطه وكلما يتعلق به صحة الوقف ويتوقف عليه فهو
من أصله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو الشرائط **ونص الفضلي** على أنه لا يصح في الوقف الشهادة
بالتسامع واختار السرخسي جواز أن على أصله لا على شرائطه بأن يقولوا الله وقف على المسمى هذا أو
المعتر ههنا أما إذا لم يذكر ذلك لا تقبل **والمراد من الشرائط** بأن يقولوا إن قدرا من الفلانة كذا
ثم يصف الفاضل إلى كذا بعد بيان الحصة فلو ذكر هذا لا تقبل انتهى **وفي الفصول العارضية من العاشر**
المختار أن لا تقبل الشهادة بالشهر على شرائط الوقف انتهى واعتمد في المصراع وقواه في فتح القدير
بقوله فانت إذا عرفت قولهم في الأوقاف التي انقطع بوقتها ولم يعرف لها شرائط ومصارف
أنه يسلك بها ما كانت عليه في دواوين القضاة لم تقف عن تحسين ما في الجبتي لأن ذلك هو معنى
البوت بالتسامع انتهى **قلت** وجوابه أنه إنما عمل بما كان في دواوين القضاة عند الضرورة
والمدعي أعم كذا أفاده شيخنا رحمه الله تعالى وظاهره التقييد بما ذكر من الأشياء الستة كما وقع في عامة
المقود يترك على عدم قبولها به في غيرها من الأول والحق واختلف الفقهاء في تحمل الاختلاف في
الصدق فنقل الإمام السرخسي عدم قبولها فيه إجماعا ونقل استاذة الإمام الخلو أي أنه على الاختلاف
المفوق في الأول فغن أبي س الجواز فيها ومن ذلك المسمى فظاهره التقييد إنما لا تقبل فيه ولكن في
البرازية والعارضية وغيرها أن فيه روايتين والأصح الجواز انتهى **فله الشهادة بذلك إذا أخبره**
بها أي بحدوث الأشياء من يثق الشاهد به هكذا ذكر القدوري وأقصر عليه صاحب الكترو قوله
إذا أخبر بذلك على أن لفظة الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظ
وشرط في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا انتهى **وأشار المؤلف رحمه الله** بقوله من يثق به
إلى عدم اشتراط عدة وذكره في الخبر ولكن في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد أن يجزى عدلان
بخلاف الموت قال وفي الموت مسألة عجيبه هي إذا لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي

الصحيح

وفي المجلس المختار أن تقبل على
شرائط الوقف انتهى

لا يقتضي بشهادة وحده ما إذا يصنع قالوا بخبر بذل عد لا بمثلته وإذا سمع منه حل له الت
 يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقتضي بشهادة انتهى وظاهر ما في شرح الكثر
 أنه لا بد من خبر عدلين في الكل إلا في الموت وصحة في الظاهرية أن الموت كغيره وفي فتح القدير
 المختار لا اكتفاء بالواحد في الموت والعدالة إنما تسترط في الخبر في غير المتواتر أما في
 المتواتر فلا تسترط العدالة ولا لفظ الشهادة كافي في الخلاصة وفي العناية أن الاكتفاء بخبر
 رجلين أو رجل واحد في قول أبي إسحق ومحمد بن حماد الله تعالى وأما على قول أبي جعفر فلا يجوز الشهادة
 عالم يسمع ذلك من العامة بحيث يقع في قلبه صدق الخبر انتهى وإذا كان الرجل غريبا لا يسمعه
 أن يشهد بمسببه حتى يلقى من أهل بلد رجلين عدلين فيشهدان عنده على نفسه قال الخصاص
 وهو الصحيح كذا في الخبر نقل عن خزانة المفتين ومن في يد شي سوي رقيق يعبر عن
نفسه لك أن تشهد به أنه له أن وقع في قلبك ذلك لأن اليد اقضي ما يشهد به على
 الملك أذ هي مرجع الكلاله في الأسباب كلها فيكتفي بقا وعن أبي إسحق أنه يشترط مع ذلك
 أن يقع في قلبه أنه له قالوا ويحتمل أن يكون هذا تفسير لطلاق محل في الرواية قال المحقق
 الكاظم في فتح القدير قال الصدر الشهيد وبه نأخذ فهو قولهم جميعا انتهى ومن ثم قيل نأخذ بوقوعه
 في القلب والله تعالى أعلم فلورأي ذرة في يد كذا أسوأ كما في يد جاهل لا يشهد بالملك له
 بخبر يد كما في الكفرانية واستثنى في المختصر الرقيق أي العبد والامة تبعان لكن وقيدناه
 بكونه يعبر عن نفسه وقد اخل بالعقد صاحب الكثر لو قلنا إذا كانا صغيرين لا يصيران عن
 انفسهما فيما كالمساع لا يدلها فله أن يشهد بالملك لذي اليد وقد وقع في عبارة بعض المؤلفين
 الكبير والمراد به كما في الخبر نقل عن النهاية من يعبر عن نفسه سواء كان بالغاً أو لا وأما يشهد
 بالملك لذي اليد بشرط أن لا يخبر عدلان بأنه لغريم فلو أخبراه لم تجز له الشهادة بالملك له
 كما في الخلاصة وإذا رأى القاضي غنياً في يد رجل فإنه يجوز له القضاء بالملك له كافي في الخلاصة
 والبرازية قال شيخنا في بحر وبه ظن أن قول السارح يعني أن يلقى في تقرير الشاهد إذا
 فسر القاضي أن يشهد عن سماع أو معاينة يد لم يقبله أن القاضي لا يجوز أن يحكم بسمع نفسه
 ولو تواتر عنده ولا بد منه في يد إنسان سواه إلا أن يحل على ما قالوا لورأي شي في يد إنسان
 ثم رآه في يد غيره فإنه لا يثبت عنه منه من فإن يد غيره الأولى كما في الفتاوى فيما إذا ادعاه المال
 وما في الشرح فيما إذا لم يدعه **وإن فسر الشاهد للقاضي أن شهادته بالتسامع أو بمعاينة**
اليد ردت شهادته وهذا هو الصحيح كما ذكره مسكين في شرحه لكنه استثنى الموت والوقف
 فيقبل ولو فسر القاضي أنه أخبر من يثق به ومن ثم قلت **ألا في الوقف والموت إذا قال لا**
أخبرنا من نثق به على الأصح في الخلاصة لو شهد عند القاضي أن فلان مات وقال لا أخبرنا
 بذلك من نثق به جازت شهادته إنما هو الأصح والمضاف أيضاً جواز ذلك وفيه اختلاف المسأله انتهى
 ومقتضى التفسير القاضي أنه شهد بالتسامع أن يقول شهدنا لانا سمعنا من الناس ما إذا قال لا
 لم نؤمن ذلك ولكنه اشهر عندنا جازت كذا في الخلاصة والبرازية وفي البرازية عابن
 الشاهد ذابة تتبم ذابة ونزعه له أن يشهد بالملك والتمساح شهد أن فلان بن فلان مات وترك
 هذه الدار ميراثاً ولم يذكرها الميت فشهدا بأنها باطلة لأنها شهدا بالملك لم يعابنا بسببه ولا رأياه في
 يد كذا في انتهى

هذا باب في بيان احكام من تقبل شهادته ومن لا تقبله

خاتمة من بيان

لما فرغ من بيان ما تسمع فيه الشهادة وما لا تسمع شرع في بيان من تسمع منه الشهادة
 ومن لا تسمع وقدم ذلك على هذا لأنه محال الشهادة ومحال شروطها والشروط مقدمه على المتطلبات
 يقال قبلت القول حلت على الصدق كافي في المصباح والمراد من يجب قبول شهادته على القاضي
 ومن لا يجب لا من يصح قبولها ومن لا يصح لأن جملة ما ذكر من من لا يقبل الفاسق وهو لو قضى
 بشهادته مع خلاف العبد والصبي والزوجة والوالد والأهل لكن في خزانة المفتين إذا
 قضى بشهادة الأعمى والمجذوم وفي القذف إذا تاب أو بشهادة أهل الزنا مع آخر أصاحبه
 أو بشهادة الوالد لولده أو عكسه نفذ حتى لا يجوز للمثالي إبطاله وإن رأي بطلانه انتهى
 فالمراد من عدم القبول جملة كذا في البحر قلت قال العلامة يعقوب باشا في حاشيته لشرح
 الوقاية اعلم أن المصنف منع صاحب الأهلية ونظم كثيراً من الشهادة ذات في سبيل واحد وقال لا تقبل
 ولم يبين أنه لو قبل القاضي وحكم به هل يصح حكمه أم لا مع أنه يصح في بعضها دون بعض وأما
 أبين ذلك وأفضله أن شأ الله تعالى في شهادته الأعمى لو قبل القاضي وحكم بصاحبه حكمه لأنه
 مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادته مطلقاً كما تبصير وصح بعضنا في الكتب قوله ومملوك
 ومجذوم وفي قذف الخ لا يجوز للقاضي أن يقبل شهادته ويحكم بها وإن حكم بها لا يصح لأنه غير مجتهد
 فيه قوله وعد وبسبب الدنيا لأن المصاداة لأهل الدنيا حرام فمن أنكرها لا يمان من التقول
 عليه ولا يصح القاضي شهادته على من يصاديه لأنه ليس بمجتهد فيه وكذا لا يصح قبول الشهادة من
 والفرع لأنه ليس بمجتهد فيه أيضاً بخلاف شهادة الزوج والعريس لأنه مجتهد فيه وفي المحيط وقيل
 شهادته لو لم من الرضاع أو سيد لعبد ومكانته إلى قوله شهادة العبد لا يصح للقاضي قبول
 هذه الشهادة لأنها ليست بمجتهديات فيها قوله ونجست يفعل الردي لأنه فاسق والمراد من فعل
 الردي التمكن من اللواط كذا في شرح النهاية وبصح القاضي قبول شهادته لأن القاضي أن
 يقبل شهادته الفاسق كونه مجتهداً فيه وكذا لا يصح قبول نائحة ومغنية لما ذكر قوله ومن يلعب
 بالطيور أو الطيور أو يغني الناس لأنه فاسق ولو قبل القاضي وحكم به يصح لما ذكر قوله أو
 ينكح ما يجده أو يدخل إلى قوله أو يغويه الصلاة بهما لأن ذلك فسق فترده الشهادة ولو قبل
 القاضي وحكم به صح لما ذكره أبو بكر على الطريق أو يأكل فيه لأن فيه ترك الحروة بينهما يارتكاب
 الكذب كذا في جميع الكتب والظاهر أنه لا يصح للقاضي قبول شهادته لأنه لم ينقل خلاف حتى
 يكون مجتهداً فيه ولم يصحوا بكونه فسقاً حتى يدخل في حكمه قوله أو يظهر سب السلف لظهور
 فسقه كذا في الكتب فيصح القاضي قبول شهادته هذا آخر المقتضيل الذي وعدنا بذكره لكنه
 مبني على كون قول الشافعي أو مالك أو مثلهما معتبراً وكون المحل مجتهداً فيه بسببه وهو محل كلام
 انتهى لكن في بعض ذلك مخالفة لما تقدم عن خزانة المفتين والله تعالى أعلم **تقبل الشهادة من أهل**
الاهواء لأن فسقهم من حيث الاعتقاد وما وقع فيه الأندية وصار كمن ليسب المثل أو ياكل
 متروك السمكة عند استباحة الزنا بخلاف الفسق من حيث التقاطي وأهل الاهواء على ما ذكر
 في الكتب الكلامية أهل القبلة الذين لا يكون فسقهم معتقداً أهل السنة وهم الجبرية والقرائية
 والرافضة والخوارج والمعتزلة والمشبّهة وكل منهم ثلثي عشر في فقه فصاروا اثنتين وسبعين
 وأهل المقصود بصدر هويته من باب تقبل إذا احبسته وعلمت به ثم اطلق على قبل النفس والخلاف
 نحو الشيء ثم استعمل في ميل من مؤمر فيقال أتبع هواه وهو من أهل الاهواء والاهواء الممدود بين السما
 والأرض والجمع أهوية انتهى أطلقه هنا وفي الكثر وقيد في الذخيرة بخلافه لا يكفر به صاحبها

فإنه خلاف شهادة المجذوم فإنه لو قبل وحكم بها يصح لأنه مجتهد

فيه من تركه كبره فهو الجواب
 قال القسستاني لا يقال إنه يهتد به
 صواباً وأما سفيان فكيف يقبل شهادته
 لا نقول لا نسلم أنهم فاسقون بل الحسن
 لا يظنون على فعل القليل كما في الكثر في انتهى

المستخرج

وزاد في السراج الوهاج انه لا يكون ما جئنا وبكون عدلا في تعاطيه هو الصحيح انتهى **قال**
مولانا في بحر وليس هذا القيد في ظاهر الرواية فان الحاكم الشهيد في الكافي قال وقال ابو حنيفة
وابن ابي ليلى شهادة اصحاب الاهل جازية الا ترى ان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قد اختلفوا
واقبلوا وشهادة بعضهم على بعض كانت جازية فليس بين اصحاب الاهل من الاختلاف اشدها كانت
بينهم من القتل انتهى وفيه التقدير ان من وجب اكفاره منهم فلا اكثر على عدم قبوله انتهى وفي
الخط البرهاني وهو الصحيح وما ذكر في الاصل محمول عليه كذا في **الخطابيه** هم علة
الروافض يفسبون الى ابي الخطاب يعتقدون جواز الشهادة لكل من خلف عندهم انه يحق ويقولون
المسلم لا يخلع كاذبا وقيل يرون الشهادة لشيعتهم واجبة فيمكن الشبهة في شهادتهم وفيه التقدير
والحق بمرضاها لا الهام فلا تقبل شهادته واماروايته فالمختار في المذهب عدم قبولها لانهم يحتاجون
الى الحاجة فيحتاجون الى التقول والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الشهادة وفيه
السراج الوهاج قال في الاملا وقد اندرسوا وهلكوا ولم يبق لمن يقيم لهم الشهادة انتهى
وتقبل شهادته الذي على مثله لانه عليه الصلاة والسلام ارجان شهادة النصاري بعضهم
على بعض ولانه من اهل الولاية على نفسه واولاده الصغار فيكون من اهل الشهادة على حقه والفق
من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجنب على معتقد محرم دينه والكذب محظور الا ديان وقد
يقول بطله لانها لا تقبل على مسلم لادنية ولن يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا **وان اختلفا**
ملة كاليهود مع النصاري فيد بالذي لان المرتد لا شهادة له لانه لا ولاية له واختلفوا في شهادة
مرتد على مثله والاصح عدم قبولها بحال كذا في الخط البرهاني نقله شيخنا في بحر **وتقبل شهادته**
الذي على **المستأمن** كما تقبل شهادته المسلم عليه لان الذي اعلاه حاله كونه من اهل دارنا ولذا
يقتل المسلم بالذي ولا يقبل المستأمن **لا يقبل عكسه** وهو شهادة المستأمن على الذي يقصرون ولايته
عليه كونه ادني حاله **وتقبل شهادته منه** اي من المستأمن **على مثله** اي على مستأمن آخر **مع**
اتحاد الدارين اي اذا كانوا من اهل دار واحدة فان كانوا من اهل دارين كالروم والترك لا تقبل وعلى
هذا الارث لان اختلاف الدارين يقطع الولاية ويمنع التوارث بينهما بخلاف الذين من اهل دارنا
وتقبل من عدو بسبب الدين فان العداوة الدينية تترك على قوة دينه وعداوته بخلاف العداوة
الدنيوية فانها احرام فمن ارتكبتها لا يؤمن بالتقوى عليه **وتقبل من تكب صغيرة ان اجنب**
الكبائر كلها وقد اشارنا الى العدالة فانها شرط وجوب قبول الشهادة وهي الاستقامة وهي
بالاسلام واعتدال العقل وبما رضى به هو بضله ويصده وليس كما حادثة يدرك مداه ويكتفي
بقبولها بادناه كيكلا تضيق الحقوق وهو رجحان جهة الدين والعقل على الحق والشهوة **واحسن**
ما قيل فيه ما عن ابي تراب ان العدل ان يكون مجتبا عن الكبار غير مبصر على الصغار وان تكون مروتة
ظاهرة فعدوها منقوت لها وفيه الخائفة العاصي اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يحض عليه زمان
يظهر التوبة ثم بعضهم قد روي بسنة اشهر وبعضهم قد روي بسنة والصحيح ان ذلك موقوف على
رأي القاضي والعدل انتهى وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد بوزم كتاب فشهد تقبل من غير
مدع انتهى **وتقبل الشهادة من اقله** كثير لا يختص لان العدالة لا تمنع ترك اللعان لكونه سنة
عندنا **اطلعه** هنا تبعا لما في اكثر وقيد قاضي خان بان يتركه خوفا على نفسه اما اذا تركه بغیر
عذر لم تقبل وقيد في الهذلية بان لا يتركه استخفا بالدين اما اذا تركه استخفا فام تقبل لانه
لم يبق عذر لا وكان تقبل شهادته تصح امامته كذا في فتح القدير **فان قلت** ما بعد وقت اللعان قلت

لم يقدر له الامار

لم يقدر له الامار وقتا معلوما لعدم ورود النص وقد روي المتأخرون واختلفوا في ذلك
والمختار ان اول وقت سبع وآخر اثنتا عشرة كذا في الخلاصة من باب اليقين في الطلاق وهو
سنة للمجال منكرة للنسأ اذ جماع المخومة **قال** الحلواني كان النساء يختصن في زمن
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي النوازل ان ابن عباس رضي الله عنهما لا يجيز ذبيحة
الاقلق ولا شهادة وعلموا ان قالوا لو كل ذبيحة وتقبل شهادته ان كان لعذر ولا لا تقبل وبه
ناخذ كذا في البحر **وتقبل شهادته خبي** لان عمر قبل شهادته علقه الحصى ولانه قطع منه عضو
ظلموا وكذا الاقطع تقبل شهادته اذا كان عدلا لماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل
في سرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فتقبل شهادته كذا في السراج الوهاج نقله عن شرح ابن ابي عمير
وتقبل شهادته وكذا الزنا لان فسق الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما **اطلعه** فمثل ما اذا نكح
بالزنا او بغير ذلك فالمال في الاول **وتقبل شهادته خبي** والمراد به الشكل وهو امرأة في
الشهادة كذا في السراج الوهاج **وتقبل شهادته عتيق لمعتيقه وبكسبه** وهو شهادة معتيق لمعتيقه
لانه لا نكاح **وقد قبل شرح** شهادة قاتل لابي رضي الله عنه وكان عتيقه **وهو بفتح** القاف
والباي واما قاتل بضم القاف فهو جد سبيويه ذكره الذهبي في مشيخته الاسماء والانساب كذا في
البحر **فيدنا** بعد التهمة لانه المعتيق لو كان متما لم تقبل لمن اعنته ولذا قال في الخلاصة ولو
شهد المعتد بعد العتق على ان الثمن كذا عند اختلاف البائع والمشتري لا تقبل انتهى لانها يجزآن
لانفسهما نفعا باثبات العتق لانه لو لا شهادتهما لما عفا وقبض البيع المقضي لا يبطال العتق
قلت ولا يمارضه ما في الخلاصة بمنزلة الى العيون لو اشترى غلامين واعتقهما فشهدوا بولاها
على البائع انه قد اشتق في الثمن جازت شهادتهما انتهى لانها لا يجزآن بغير نفعا ولا يدفعان نفعا
وشهادتهما بان البائع ابرأ المشتري من الثمن كذا فيهما بالادعاء في الثانية **وتقبل شهادته لاختيه**
وعمة ومن محرم رضاعا او مصاهرة لانهم اهل التهمة لان الاملاك ومنافعها متباينة ولا
بسوطة لبعضهم في مال بعض وفي المحيط البرهاني وهو الجواب لا يشك فيما اذا شهد لاختيه والاب
ميت انما يشك فيما اذا شهد لاختيه والاب حي وينبغي ان لا تقبل شهادته لان منافع الاملاك
بين اختيه وابيه متصلة فكانه شهد لابيه **والجواب** ان شهادة الانسان لا يثبت لانه لا تقبل لان منافع
الاملاك بين الاب والابن متصلة فكانت الشهادة للاب شهادة لنفسه فلم تقبل واما شهادته لاختيه
فليست لنفسه اصلك لتباين الاملاك انتهى وفيه الغيبة ابعثت الخصومة حين وقع المدعي اخ
وابن عم بخاصمان له وقع المدعي عليه ثم شهد له في هذه الخصومة بعد هذه الخصومات لا تقبل شهادتهما
انتهى **قلت** وفي البحر بعد ان نقل ما ذكرناه عن الغيبة قال وفي خزانة الفتاوى اذا خصم
الشهود والمدعي عليه تقبل ان كانوا عدولا انتهى **قال** ويبنى حله على ما اذا لم يساعد المدعي في الخصومة
اولم يكثر ذلك منهم توفيقا انتهى ونقل في السراجية ما يوافق خزانة الفتاوى حيث قال اذا
تشاجرا ثم شهد احدهما على الآخر تقبل ان كان عدلا انتهى **وتقبل الشهادة من كافر على كافر**
تولاه مسلم او حتى كافر موكله مسلم يعني يجوز شهادة الكافر على كافر مولا مسلم وعلى
وكيل كافر موكله مسلم **لا عكسه** اي لا يجوز شهادة الكافر على كافر مولا كافر وعلى وكيل
مسلم موكله كافر فان مسلما كان له عبد كافر او ابن له بالبيع والشرا فشهد عليه شاهدان كافرين
بشرا او بيع جازت شهادتهما عليه لان هذه الشهادة قامت على ابيات امر على الكافر قصدا ولو لم منه
الحكم على الموالي المسلم ضحيا وان كان الموالي كافرا والعبد المأذون مسلما لا تقبل شهادته الكافر عليه

ظلم نصارى كن قطعت يده

فتش عن الوكيل شاهان كافران
بشهادته او يبيع

لا تمنع لانها

عنه الاشياء الاتباعا وخرقة
وهو انما سبب ما بعده مائل

لان هذه شهادة كافر قامت على ابيات امر على المسلم قصدا. ولو ان مسلما وكل كافر اشراف
بيع فشهد على الوكيل شاهان كافران او يبيع جازت شهادتهما عليه لانها قامت لاثبات
امر على كافر. ولو ان كافر وكل مسلما بشر او يبيع لا تقبل شهادتهما عليه لانها شهادة كافر قامت
لا يثبت حق على المسلم قصدا كذا في شرح الدرر والعزير لمن لا خسر وعزاه الى شرح المسعودي لتخصيص
الجامع الكبير. **وتقبل على ذي ميت وصية مسلم ان لم يكن عليه دين مسلم** ذكره في البحر المحيط
عن المحيط وفيه نقلا عن الولولجية نصرانيا ان شهدا على نصراني بقطع يد او قصاص ثم اسلم المشهود
عليه بعد القضاء بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات انتهى. وفيه تلخيص للجامع للصدر
سكتان نصراني مات عن مائة فاقام مسلما شاهدين نصرانيين عليه بمائة ومسلما ونصراني بمسألة
فالثلثان له والباقي بينهما والشركة باقراره بخلاف الاقرار لولا رثته واجنبي نظيره اقر لاجنبي في
مرضه فاقولوا رثته وعن ابي سبويه النصف لها لا شوقا ولو كان المنفرد نصرانيا فالثلث له والباقي
لها ويقدر المسلم وكذا لو كان شهود الشريكين مسلمين وشهودها نصرانيا او مسلما ان استقويا
نصراني مات عن ابنين واسلم احداهما فاقام مسلما شاهدين نصرانيين بعد موته وقسمته تركته بين
عليه يؤخذ من نصيب غير المسلم لعدم الحجج عليه كاقراءه. ولو اقام مسلما ذميين وذمي مسلما يقدر
المسلم وعن ابي سبويه ان قال محققا له الاخير وعلى هذا لو كان حيا ودعيا عينا في يده وعنه
انما للمسلم وفوقه بطلت بالحمل انتهى. وفيه الجمع لاشتركي ذمي دارا من مسلم فادعاه ذمي او مسلم بانه
ذميين يتبلمان في حقه ورة اها انتهى. وفيه الفوائد التي بينت لا تقبل شهادة كافر على مسلم الاضروقة
او تبعا فالاول ابيات توكيل كافر كافر في كل حق له بالكوفاة على خصم كافر فتعدي الى خصم
مسلم آخر وكذا شهادة على عبد كافر بين وبولاه مسلم وكذا شهادة على وكيل كافر بوجه مسلم
وهذا بخلاف العكس في المسلمين كونهما شهادة على المسلم قصدا وفيما سبق ضمننا. والثاني في سكتان
في الايضاح كافر ان على كافر ان ياتي كافر واحضر مسلما عليه حق للميت وفيه الغلب شهدا
ان النصراني ابن للميت فادعي على مسلم بحق وتماه في شهادة الجامع. **قلت** ما ذكره في الفوائد من
قبول شهادة الكافر على المسلم في الغلب والوصاية استحسان والقياس عدم القبول والعمل على الاحتياط
الا في مسائل الميت هن منها ولهذا جزم به صاحب الفوائد. وجه الاحتياط ما ذكره من خلافه
ان المسلمين لا يحضرون موت النصراني والوصاية تكون عند الموت غالباً وسبب ثبوت الغلب النكاح
وهو لا يحضرون نكاحهم فلو تقبل شهادة النصراني على المسلم في ابيات الايضاح الذي بناه على الموت
والغلب الذي بناه على النكاح اذ في ضياع الحقوق المتعلقة بالايضا فقبلت ضرورة ما قبلت
شهادة القابلة للضرورة انتهى. **وتقبل شهادة العمال والمراد بهم عمال السلطان عند عامة المشايخ**
لان نفس العمل ليس يفسق **الا اذا كانوا اعوانا على الظلم** فلا تقبل شهادتهم ذكره في البحر وغيره.
وقيل العامل اذا كان وجهه في الناس ذميمة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته كاتقل عن ابي يوسف
في الفاسق لانه لو جاهدته لا يقدّم على الكذب كذا في الهذلية يعني ولو كان عوناً على الظلم كما في الغشاة
وقيل اراد بالعمال الذين يعملون ويؤجرهم انفسهم للعمل لان من الناس من رد شهادة اهل الصناعات
الخشنة فافرد هذه المسألة لاظهار مخالفتهم وكيف لا يكتبهم اطيب كتب وينبغي تبيين القبول
بان تكون تلك الخرفة لا يثقة به بان تكون خرفة آبائه واجزاده والا فلا ضرورة له اذا كانت خرفة ذميمة
فلا شهادة له لما عرفت في حد العدل وكذا ينبغي تبيين القبول بان لا يكثر الكذب والخلف في الوعد
وذكر الصدر بالشهاد ان شهادة الرئيس لا تقبل وكذا الجاني والصراف الذي يجمع هذه الدراهم ويأخذها

طوعا لا يقبل

طوعا لا يقبل والمراد بالرئيس رئيس القرية وهو المسي في بلادنا شيخ البلد ومثله ثمرة في
في المراكب والعرفا في جميع الاصناف وضمنان للحياة في بلادنا لانهم كلهم اعوان على الظلم كذا في
فتح القدير. وفي السراجية معنى الى الفقيه ابي الليث ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز
فشهدا به جابر وان كان مثل بن يدر بن معاوية فلا انتهى. وفي المنظومة الوهبانية وشرح الامير كينز
ادعي فشهد له عماله وودوا وبنوه ونوابه وزعماءهم لا تقبل كسادة المزارع لرب الارض انتهى. وفي ريجان
البرازية لا تقبل شهادة الدلال ومخضرقضاة العهد والوكلاء المتفقلة والصكالك انتهى. لا تقبل
الشهادة **من لا عي بطلان** لان الاداة ينظر الى تعيين بالكتابة بين المشهود له والمشهود عليه
ولا يميز الا عي الالبانعة فيحسب عليه التلقين من الخصم اذ النعمة تستبى النعمة ورجايسار كغير
في الاسم والغلب فكان فيه شبهة فلا يبر من الاشارة والله يعذر فيه فلا تقبل ودخل تحت
قولي بطلان الاعي وقت الشهادة قبل التحمل او بعده وما اذا عي بعد الاداة قبل القضاء لان المراد بعد
قبولها عدم القضاء لان قيام اهليتها مشروط وقت القضاء لصيرورتها حجة عنده وصار كما
اذا خسر او خسر او فسق بخلاف موت الشاهد وعينه لان الاهلية بالموت قد انتهت وبالعينة ما
بطلت كذا في الهذلية ودخل تحتها ما كان طريقه السماع خلافا لابي سبويه في فتح القدير. ولو فوجوه
مزوي عن الامام كذا في الشرح واختاره في الخلاصة وعزاه الى المصناب جازما به من غير حكاية خلا
واشار المؤلف الى عدم قبول شهادة الاخرى بالاولى سواء كانت بالاشارة او بالكتابة وتماه ينظر في
شرح المنظومة لابن وهبان **ولا تقبل من من يتر** اذ الشهادة من باب الولاية والولاية له على احد
فلا تقبل شهادته ولو على كافر **ومملوك وصبي** اذ لا ولاية له على انفسهما فعلى غيرها اولى بطلان
فصل الحق والمكاتب وامر المولى كذا في الخلاصة ومعتق البعض كالمكاتب في زمن سعيته لا تقبل
شهادته كذا في البرازية والمدة بعد موت مولاه اذا لم يخرج من الثلث في زمن سعيته كالمكاتب
عند وخرميدون عندها كما في جنابات الجمع والكافي. وكذا لا تقبل شهادة المجنون. وفي المحيط
ومن يجز ساعة ويبيع ساعة فشهد في حال الصحة تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الاعمال والايضا
لا يمنع قبول الشهادة وقد رخص شيخنا جنونه يوم او يومين حتى لو خن يوما او يومين ثم افاق
فشهدا به جابر في حال الصحة انتهى كذا في البحر. وكذا لا تقبل شهادة المغفل قال في البحر والمحيط
قال محمّد بن ابي عمير صوام قوام مغفل يحسب عليه ان يلعن فيأخذ به قال هذا شر من الفاسق في
الشهادة. وعن ابي سبويه شهادة المغفل ولا اجيز تعدله لان التعديل يحتاج فيه الى الراي
والتدبير والمغفل لا يستقصي في ذلك انتهى **والان يتجمل اعي المملوك والصبي الشهادة في الرق**
يرجع الى المملوك **والصبي يرجع الى الصبي واديا** الشهادة **بعد الحرية** في المملوك **وبعد**
البلوغ في الصبي لانها اهل التحمل لان التحمل بالشهادة والسماع ويبقى الى وقت الاداء انما
وها لا ينافيان ذلك وها اهل عند الاداء واسار الى ان الكافر اذا تحلها على مسلم ثم اسلم فاداهما
تقبل كما في فتح القدير. واطلعه فمثل ما اذا لم يؤدها الا بعد الاهلية او ادها قبلها فردت ثم
زالت العلة فاداهما ثانيا ولذا قال في الخلاصة وميت ردت شهادة الشاهد بطلت ثم زالت
العلة فشهد في تلك الحادثة لا تقبل الا في اربعة. **العبد والكافر على المسلم والاعمى والصبي**
اذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا في تلك الحادثة فانهما تقبل انتهى. فعلى هذا لا تقبل
شهادة الزوج والاجير والمغفل والمتمم والفاسق بعد ردّها وادخال احد الزوجين مع الاربعة
كما في فتح القدير وهو ولا يبر من حكم القاضي برده شهادته كما في البحر. وفي السراجية اذا طعن

لمصلحة
تضارة العمل

وهو غلط من ابن الكمال لما قد شابه عن المشايخ من التصريح بان شربها بكثرة والحالفة الحديث
المشهور في الكباير انها سبعة وذكر منها شرب الخمر وليس في كلام الصغيري انما صغيرة كما لا يخفى
لكن في تعليقه نظر لان الكلام فيها لا يفي الحد وجرمها تثبت بدليل مقطوع به ولذا قالوا بكثرة
تسحبها وسقوط العدالة انما هو بسبب شربها لا بسبب وجوب الحد عليه انتهى. وذكر الصدر الشهيد
في شرح اذنب القضاء ان القضاء لا يقع الا في شرب الخمر من غير ادمان وتحت شرط الادمان
لنحوها وهو الصحيح انتهى ولا تقبل شهادة من يلعب بالصبيان اذ لا مروءة لمشله ولا يحسن
عن الكذب عادة كذا في الكافي **والطيبون والنظيرون** اما الاول فله غفلة واصرار على نوع
لنحو لان العابد ينظر الى العورات في الشطوح وغيرها فهو فسق فاما اذا امسك الحمار الايتياف
ولا يطيرها فلا تنزل عن الله لان امساكها في البوت مباح واما الثاني لانه من اللغو والمراد
بالطيبون كل الحيوان يكون شنيعا بين الناس احترازا عما لم يكن شنيعا كضرب القضيب فانه لا يمنع
قبولها الا ان يفتاح حسبان يرتضون به فيدخل كل كباير كذا في الجوهري كما في الحديث وفي الثانية
وان لعب بشي من الملاهي فلم يشغله ذلك عن الغزايض لا تبطل عدالة والملاعبة بالاهل والغزير
لا تبطل عدالة ما لم يمنع ذلك عن الغزايض فان كان اللعب بالملاهي لا يشغله عنه الا انه شنيع بين
الناس كالمزمار والطناير فذكر ان وان لم يكن شنيعا نحو الحد او ضرب القضيب لا الا اذا اغترس
بان كانوا يرتضون عند ذلك انتهى **ومن يعني للناس** لانه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة كذا في
الهداية فظاهرها ان العنت كبيرة وان لم يكن للناس بل لاسماع نفسه دفعا للوحشة وهو قول
شيخ الاسلام فانه قال بعموم المنع والامام السرخسي انما منع ما كان على سبيل اللغو ومنهم من جوزه
لنفس في عرسه او وليمة ومنهم من جوزه لاسماع نفسه دفعا للوحشة ومنهم من جوزه ليستفيد
به نظم القوافي وفصاحة اللسان. وفي فتح القدير التعني المحرم هو ما كان في اللفظ حالا
يجل كصفة المذكر والمرأة المنسية الحية ووصف الخمر المحبة اليها والذريات والمخانات والمجا
لمسلى او ذي اذا اراد التكل هجاء الا اذا اراد ايشاد الشكر لاستهاد به او ليعمل فصاحته
وبلا غته الى ان قال وفي الاجناس شغل مجدين شجاع عن الذي يتهم مع نفسه قال لا يقدح في
شهادته. **واما القراءة** بالالحان فاباها قوم وحظرها قوم والخيار ان كانت الالحان لا تخرج
للخروج عن نظرها ومدودها فباح والا فغير مباح كذا ذكر. وقد مضى في باب الادان ما يفيد ان
التحسين لا يكون الا في تعبير مقتضيات الخروف فلا يعني لهذا التفضيل انتهى. وذكر في البحر ان الذي
حرمة العنت مطلقا واشتد عليه بما في الزيادة من قوله اذا اوصى بما هو تعصية عندنا وعند
وذكر منها الوصية للمغنيين والمغنيات خصوصاً اذا كان من المرأة انتهى. قال فقد ثبت بض المذهب
على حرمة فانه قطع الاختلاف انتهى **او ينكح ما يحسد به** للفسق ومراعاة من يترك كبيرة واختلف
العلماء في الكبيرة والصغيرة على اقوال مذكورة في كتب الأصول والفروع. وفي النزاهة ولا
يجوز شهادة من ترك الصلاة بجماعة الا اذا تركها بآبائ وولاته ترك الجماعة الا بآبائ وولاته
الصلاة انتهى. وفي البحر معزيا الى الملقط وعن خلف من خرج للنظر الى قدوم الامير فليس بعدا
وكذا من شهد على صديق فطاعة الخاسين وهو ملعون وكذا كل من شهد على باطل اذا عرفه والا
فتقبل ولا تقبل شهادة من يجلس مجلس لغت او يسمع صوت المغنية ولا من يسمع الغناء وشهادة
الشاهدين ما لم يقدر في شئ مقبولة الا اذا هما انتهى. قالوا ولا تقبل شهادة بائع الاكمان وقيد
شمس الائمة السرخسي بما اذا تردد لذل العمل ولا تقبل لعدم ثبوت الموت والطاعون انتهى

القضية

لعل المغنية

فمنه

قلت وينبغي ان لا تقبل شهادة بائع الخنوط ايضا فانه يترصد ذل حتى ان بعضهم يقول
عند هجو الطاعون هذا سوقي وهذا من ايفاق سلعتي والله تع اعل **او يدخل الحمام بغير**
ازار لان كشف العورة حرام وراي ابو حنيفة رجل في الحمام بغير ازار فقال الا ايضا
الناس ما فعلوا الحكم ولا تدخلوا الحمام بغير ميتر. وذكر الكرخي ان من يمشي في الطريق
بالسراويل وجده ليس عليه غير لا تقبل شهادته لانه تارك للمروءة **او يلعب بسرداق**
يقا من شطرنج او بترك به الصلاة او يحلف عليه او يلعب به على الطريق او
يذكر عليه فسقا افاد كلامه ان اللعب بالنرد مبطل للعدالة مطلقا وهو كذا في العناية
وغيرها بخلاف الشطرنج فانه ليس مبطل للعدالة اذا تجرد عما ذكر لان الاجتهاد فيه تسامحا
لقول مالك والسافعي باجابه وهو مروي عن ابى س كافي المحتج من الخطر والادامة واختارها
شيخ الاسلام عبد البر بن النخبة اذا كان لا يحضره الدهن واختار ابو زيد الحكيم حله ذكره
شمس الائمة السرخسي كذا في البحر فكل من يحيط بالبرهان. وفي النزاهة سئل ابو القاسم
عن من ينظر الى لاعبه من غير لعب يجوز فقال اخاف ان يصير فاسقا انتهى. وقد سوي بين النرد
والشطرنج في اكثر فقهاء **او يقيم بالنرد والشطرنج الخ** وليس كذا في كاسمت وللخاسل
ان العدالة انما تسقط بالشطرنج اذا وجد واحد من جنس القمار وفوت الصلاة بسببه وبما كثر
الحلف عليه واللعب به على الطريق كافي في فتح القدير او يذكر عليه فسقا كافي السراج الوهاج والافلا
بخلاف النرد فانه مسقط مطلقا كافي البحر وغيره. **والنرد لعبة معروفة** وهو معروف كافي المصباح
وفي القاموس انه وضعه ازدي بن بابك ولهذا يقال النرد شئ انتهى **او ياكل الربا** لانه من
الكباير اي يأخذ القدر الزائد فالمراد بالاكل الاخذ وانما ذكر تبعا للانية الذين ياكلون الربا
وانما ذكر في الآية لانه اعظم منافع المال ولان الربا شائع في المطعومات. والمراد بالربا القدر
الزائد لا الزيادة. **واطلقه في الخصم تبعا للكثر وقيد في الاصل بان يكون مشهورا به وعلمه**
في الهداية بان الانسان قلما يتبع عن مباشرة المعقود الفاسدة وكل ذلك ربا انتهى وهو اولي
ما قيل لان الربا ليس بحرام محض لانه يفيد المالك بالقبض كالمبيعات الفاسدة وان كان
عاصيا مع ذلك وكان ناقضا في كونه كبير بخلاف اكل مال اليتيم ثم رده بمره والوجه
ما قيل لانه ان لم يشهر به كان الواقع ليس لامة اكل الربا ولا تسقط العدالة به كاتقدم في وجه
شرب الخمر بالادمان ولا يصح قوله انه ليس بحرام محض بعد الاتفاق على انه كبير والمالك بالقبض
شي آخر. **واما اكل مال اليتيم** فلم يبيده احد وانت تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي فلا فرق
بين الربا ومال اليتيم وللخاسل ان الفسق مانع شرعا من قبولها غير ان القاضي لا يثبت ذلك
الا بعد ظهوره له فاكل سوا وافرغ الن يبيها بان اكل مال اليتيم لم يدخل في ملكه ومال الربا
دخل لا يفيد شيئا كما لا يخفى **او ينول او ياكل على الطريق** لانه تارك للمروءة فاذا كان لا يستحي
عن مثل ذلك لا يمنع عن الكذب وكذا كل من ياكل في السوق بين الناس قال في النهاية اما اذا احتجب
الحا او اكل الفول على الطريق لا يقدح في عدالة لان الناس لا يستعجب ذلك. **والمراد بالبوك**
على الطريق اذا كان بحيث يراه الناس وكذا لا تقبل شهادة الخاس وهو كذا لالا اذا كان عدلا لا
يكذب ولا يحلف كذا في السراج الوهاج. **ومثله الذي يكسف عورته** ليستحي من جانب البركة
والناس حضور وقد كثر في زماننا كذا في فتح القدير وكذا كل ما يجمل بالمروءة يمنع قبولها وان لم يكن
محرما ولذا قال في الهداية ولا تقبل شهادة من يفعل الافعال المستحقة مثل البوك والاكل على الطريق

شبهه كافي

والمرءة ان لا ياتي الانسان بما يعتذر منه مما يجنبه عن مرتبة عند اهل الفضل وقيل السميت
لحسن وحفظ اللسان ويجنب الشغب والمجون والارتفاع عن كل خلق ديني. والسفوف رقة العقل
من قولهم ثوب سخيف اذا كان قليل الغزل كذا في فتح القدير **ويظهر سبب السلف** لظهور فسقه
قديما لظهور لانه لو كتمه تقبل كذا في الحضرة. قال في النهاية روي ابن جماعة عن ابي سنان قال
لا يقبل شهادة من سب اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واقبل شهادة من تبرأ منهم
وقد قوا بان اظهار شفقه لا ياتي به الاستقاط السخفة وشهادة السخيف لا تقبل ولا كذا
السمي لانه يعتد به بشا وان كان على باطل فلم يظهر فسقه. وفسر السلف في النهاية بالصفاة
والتابعين قال ومنهم ابو حنيفة رضي الله عنه ومثله في النهاية. وزاد في فتح القدير وكذا
المسلم والسلف. وانما قيدنا بالسلف تبعاً لكلامهم والافلاوي ان يقال او يظهر سب
يتم لان العدة لا تسقط بسب السلف وان لم يكن من السلف كما في النهاية والسراج وغيرهما
فان قلت ما الفرق بين السلف والخلف. قلت الفرق بينهما ان السلف الصالح الصالح الصالح
الاول من التابعين والخلف بفتح اللام من بعدهم في الخير واليكون في الشكر اذا فاده في الخير
نقل عن مختصر النهاية **شهد ان اباها اوصى اليه فان ادعاه اي الايصاح** صحة الشهادة يعني
قيل **وان انكر** ذلك الوصي لا اي لا تقبل شهادته لان القاضي لا يملك اجبار اهل على قبول
الوصية. ثم مثل قدم قبول الشهادة بمسألة اخرى بقوله **كالو شهد ان اباها وكله بقبض**
ديونه والحال انه قد ادعى الوكيل الوكالة **او انكر** وانما لا تقبل هذه الشهادة لانه
القاضي لا يملك بقبض الوكيل عن الغائب فلو ثبت لثبت بشهادته وهي غير موجهة فبطلت بخلاف
مسألة الوصية كذا ذكرنا **شهد الوصي بحق الميت لا تقبل خاصه او لا** صرح به في الخلاصة
والبرازية **ولو شهد الوكيل بعد عزله للموكل ان خاصه لا تقبل شهادته** والاي ان لم يخاصه
قبيل شهادته ولو وكله بالخصومة عند القاضي فخاصه المطلوب بالف درهم عند القاضي ثم
اخرجه الموكل عنها فشهد الوكيل ان الموكل على المطلوب مائة دينار تقبل ولو وكله عند غير القاضي
واشهد على الوكالة فخاصه المطلوب بالف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل منها فشهد له على
المطلوب بمائة دينار ما كان له عليه بعد القضاء بالوكالة لا تقبل كذا في البرازية ثم قال **واما**
شهادة الوصي بحق الميت على غير بعد ما اخرجه القاضي عن الوصاية قبل الخصومة او بعد ما
لا تقبل. وكذا لو شهد الوصي بحق الميت بعد ما ادركت الورثة لا تقبل. ودلت المسئلة على ان
القاضي اذا عزله الوصي ينغزل ولو شهد لبعض الورثة على الميت ان كان المهور ذله صغيرا لا يجوز
اتفاقا وان با لفا فكذا ان عنده وعند ما يجوز. ولو شهد بكبر على اجنبى تقبل في ظاهر الرواية
ولو شهد لنوارث الكبير والصغير في غير ميراث لم تقبل. ولو شهد الوصيان على اقرار الميت بشي
فصيان لنوارث بالغ تقبل انتهى. وفي شرح الكنز للزبيدي ان الوصي اذا اخرج من الوصاية بعد ما قبلها
ثم شهد لا تقبل شهادته. ثم قال فخاصه ان من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان
بعضه ان يصير خصما ولم ينصب خصما بعد تقبل شهادته وهذا الاصل من متفق عليه وتامة يتخذ
فيه من حيث القامه. وفي السراج الوقاح ان مات الرجل وقدر وصي الى رجل في حاله فلم يخاصه الوصي
حتى عزله القاضي عن الوصية وجعل فيها غيره فشهد الوصي الاول بشهادة الميت في حاله وفي غير
شهادته باطلة لان الوصي قبل محل الميت بزيل لانه لا يقدّر يخرج نفسه من الوصية ما لم يخرج القاضي
منها فصار فيما لو شهد به في مال الميت كالميت نفسه فاستوي في ذلك ان يخاصه او لم يخاصه

وفي الوكيل ان لم يخاصه

وفي الوكيل ان لم يخاصه فيما وكل فيه حتى عزله تقبل شهادته وان خاصه فيه ثم عزله لم تقبل
لان الموكل حتى وهو قائم في حق نفسه دون الوكيل والوكيل ان يخرج نفسه من الوكالة متى شاء
وهو يفعل من ذلك ما امر به الموكل فاذا عزله قبل الخصومة لم يلحقه تمة فيما شهد به فقبلت شهادته
واذا خاصه ثم شهد بعد عزله انقضت في ذلك فلم يقبل وهذا كله قولها. وقال ابو سنان هاشم لا
يجوز شهادة الوكيل خاصه او لم يخاصه كذا في شرح القاضي **واما اذا كان وكلا بالخصومة** فنزل
قبل ان يخاصه فشهادته مقبولة عندنا وقال ابو سنان لا تقبل **واما اذا خاصه ثم عزله لا تقبل** بالاجماع
واما شهادة الوكيل على موكله فمقبولة وكذا اذا شهد له في غير ما وكل فيه لان نقاء التهمة انتهى وفي
جامع الفتاوى اذا شهد لموكله قبل الخصومة تقبل في باب الرجلين يدخلان بين القوم من ادب القائي
ثم الشوط عند ما الخصومة في مجلس القاضي حتى لو خاصه في غير مجلس القاضي وعزله الموكل قبل الخصومة
عند القاضي فشهد الموكل تقبل شهادته له عندنا بحيث انتهى. ثم شبهه بالقبول مسئلة اخرى فقال
كسمة اثنان برين على الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما لثا هدين برين على الميت
صورة المسئلة اذا شهد اثنان برين على الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما لثا هدين برين على الميت
لا تقبل شهادتهما عندنا في حنيفة ومحمد لان كل فريق يشهد بالدين في الذمة ولا يشرك له في ذلك
وانما ثبتت الشركة في المقبوض بعد القبض وقال ابو سنان لا تقبل شهادتهما لان اهل الغنم يقبلان اذا
قبض شيئا من التركة برينه يشركا الفريق الاخر فصار كل شاهد لنفسه كذا في الجمع وشرح للمصنف
وفيه لو شهد كل فريق للآخر بوصية الميت بالثلث فانه لا تقبل الشهادة اتفقا **او مثل شهادة**
وصيتين لو ارتكب كبر في غير مال الميت فانها مقبولة ولو كانت الشهادة من الوصي **في ماله** اي
في مال الميت لا تقبل كونها بغير نفع الوصي ومن شرط قبولها ان لا يجزى مفعلا ولا تدفع مفعلا
ثم شبه هذه المسئلة في عدم قبول مسئلة اخرى فقال **كالشهادة على جريح مجروح** وهو بفتح الجيم
لغة من خرجه بلسانه جرحا عابيه ونقصه ومنه جرحت الشاهد اذا اظهرت فيه ما شذبه
شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اظهر فسق الشاهد فان لم يتضمن ذلك ابيات حق لله
تعالى او لعنه فهو جرح مجروح وان تضمن ابيات حق لله تعالى او لعنه فهو غير مجروح والاول هو المراد
من اطلاق الكثر كما انضج عنه في الكافي وهو غير مقبول **بعد التعديل وقبله** اي قبل التعديل قبلت
اي الشهادة على الجرح المجروح قال في شرح الوقاية لا تقبل الشهادة على الجرح المجروح اذا اقام البينة
على العدة اما اذا لم تقم البينة عليه فاجزى مجروحان اليهود فساق او اظهر الربا فان الحكم لا يجزى
قبل ثبوت العدة لانه لا سيما اذا اخرج مجروحان اليهود فساق واعتمد منك خسر وفيه من شذبه واجاد
في تحقيقه وتجريه ثم قال فاضحى لهذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصنفين بلا شعور على
مراد القائل ونعم ذلك اهل عن القواعد وعافا في حيث قال اقول فيه نظرا في الغرض من مثل هذه الشهادة
لا يعتبر سوا كان قبل تعديل اليهود او بعد فلا حاجة الى ما ذكر من الصور الفعلة لذلك والله اعلم
قلت ومراده بهذا ابن الكمال وفيه الجحبي ولو شهدوا على اقرار المدي بدين تقبل لان الاقرار
ما يدخل تحت الحكم مثل ان يشهدوا على يهود المدي بانهم فسقة او زناة او كلمة الربا او شربة
الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بوزور او انهم اجسروا في هذه الشهادة او ان المدي مبتطل في
هذه الدعوى او انه لا شهادة له على المدي عليه في هذه الحادثة وانما تقبل هذه الشهادة انت
بعد التعديل لان العدة لا بعد ما ثبتت لا ترتفع الا بابيات حق الشرع او لعنه كما عرفت وليس
في شي ما ذكر ابيات واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الرفع كما مر كذا قاله

ذكر في كتاب الوصايا وفاته في
سنة ١٠٠٠ للملك السيد كره المحنف

اقول ان الكمال متأخر عن هذا
مع ان هذه العبارة ليست عبارة
الاصلية

منه خسر وغيره. **فان قلت** لا نسلم انه ليس فيما ذكر اثبات واحد منهما يعني حق الله تعالى او حق العبد لان اقرارهم بشهادة الزور او بشرب الخمر مع ذهاب الراجحة موجب للعقوبين وهو من حقوق الله تعالى **قلت** الظاهر ان مرادهما بما يوجب حقا لله تعالى الحد لا التعزير لوقوعه وليس في وضع القاضي الزامه لانه لا ينفذ بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد ولا يسقط بها والله تعالى اعلم **وتقبل الشهادة لو شهدوا على اقرار المدعي بقسمهم او اقراره بشهادتهم يزور او بانه استأجرهم** على هذه الشهادة او انهم عبيد او محرومون بقذف او انهم زناوا او وصفتهم اي الزنا على ما تقدم في باب ما يوجب اقرار المدعي او بشرب الخمر **وتقبل** ان لم يزل ربح الخمر ولم يخلص شرب في الباقي. **وتقبل** بعد التقادم اذ لو كان متقادم لما تقبل بعد اثبات الحق به لان الشهادة بحرق متعادم مردودة او **شركة المدعي** فيما اذا كانت الشهادة في شركتهما او انه استأجرهم بكنها اي الشهادة واعظام ذلك اي الاجر ما كان في عهده من المال او اني صا لمحتكم على كذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على زورا وشهدوا زورا وانا اطلب ما اعطيتهم وانما قبلت في هذه الصور لان في بعضها حق الله تعالى وفي بعضها حق العبد والحاجة ماسة الى اجابة هذه الحقوق **شهد عدك ولم يترج** اي لم يزل عن مجلس القاضي حتى **قال او همت بعض ادي ولا منافضة قبلت** يعني اذا ذكر لفظا بعد ما شهد في شهادته فذكره يقبل ان لم يكن فيه منافضة في الحق في الجاع الصغير والمحيط انه اذا لم يترج من مكانه جاز ذلك ولم يشترط عد من المناقضة وانه شرط حسن ذكر الزاهد في كماله من خسر في الدرر والغرر وفي جواهر الفتاوى رجل شهد على وجه فيه خلل ثم اعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الخلل فان كان يحتاج الى زيادة فوق ذلك لا تقبل وان لم يكن بين الاول والثاني تناقض وانما كان اهال يحتاج اليه لان الظاهر ان الشهادة عند الاعلى ما شهد اولها وانما زاد ثانيا لتلخيصه وان تزوير واحتمال لا فلا تقبل استدلالا بما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجاع الصغير رجل شهد ولم يترج عن مكانه حتى يقول او همت بعض ادي ان كان عد لا تقبل ثم دعه بقوله لا يترج دليل انه اذا برح ثم عاد لا تقبل وفيه في البحر نقلا عن المحيط البرهاني بما اذا لم يكن فيه اليهود له وجعل فيه اطالة المجلس كالقيام عنه وهي رواية هشام عن محمد. **وتقبل** جواب المسئلة بان يكون قبل القضا اما بعده فان قالوا بعد القضا بالدر لا يترج لمن البتة فلا ضمان عليهم للشك وان قالوا ليس البتة له ضمان فبطلت **وان قال ذلك بعد قيامه اي** الشاهد عن المجلس لا تقبل ذلك منه وقد تقدم ان اطالة كالقيام عن المجلس ومعنى قبولها القضا بجميع ما شهد به لانه صار حقا للمدعي فلا يسلط بقوله او همت وعليه فالمراد بالقبول قبول شهادته لا قبول قوله او همت واختاره في الهداية لقوله في جواب المسئلة خازت ثم دعه وقيل يقضي بما بقي ان تدارك بنقصان وان بزيادة يقضي بها ان ادعاها المدعي لان ما حدث بعدها قبل القضا يجمل بحدوثه عند واليه مال شمس الائمة السرخسي واقتصر عليه قاضيان وعراه الى الجاع الصغير وعلى هذا معنى القول العمل بقوله الثاني فعلى الاول يقرأ الكثر بالتأني تقبل الشهادة وعلى الثاني بالياء اي يقبل قوله او همت واما عبارة هذا المختصر فظاهرة في ان المراد بها الشهادة كالايجبي. وفي البحر واطلق المؤلف القول فقبل ما اذا كان بعد القضا وبه صرح في النهاية فعن ياء الى اي تخ واني سر وعليه الفتوى كافي في الغاية ومعنى قوله او همت اخطأت ببيان ما كان يحق على ذكره او بزيادة كانت باطلة كذا في الهداية **بينة** انه مات من الجرح **اولي من بينة الموت بعد البرء** يعني رجل جرح انسانا ومات الجرح فاقام اولياؤه بينة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بينة انه بريء ومات بعد عشر ايام فبينة اولياؤه المقول اولي اقام اولياؤه مقول بينة على ان زيرا جرحه وقتله واقام زيد بينة على ان القتل

تذكر غلط

التمه

قال ابن زينا

قال ابن زينا لم يجز حني ولم يقتل بينة زيد اولي من بينة اولياؤه المقول كذا في المشتمل نقلا عن مجمع الفتاوى **وبينة القاتل اولي من بينة كونه القيمة مثل الثمن** يعني ان وصيا باع كرمه الصبي وبلغ الصبي وادعي غيبا واقام البينة واقام المشتري بينة ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبينة القاتل اولي لان ثبت امر اربا ولا لان بينة الفساد ارجح من بينة الصبي هكذا صرح به في الفصول العارضية وجزم به من خسر وفي مختصره. وفي القنية من الجدل الائمة التجاني فذكر مسئلة ثم قال ادعي عليه محارودا في يد اربا من ابيه واقام ذواليد البينة انه اشتراه من وصيه بمثل القيمة واقام المدعي البينة ان القيمة زائدة على ما اثبت ذواليد فقبول البينة المثبتة للزيادة اولي. وقال كثير منهم المثبتة لقلة الزيادة اولي انتهى. وقد اعتمد في النظم الوهباني ما عليه الاكثر من تقديم البينة المثبتة لقلة الزيادة وعلى ما عمل العارضية بصيغة قيل وقال الشيخ الاشعري في شرحه والظاهر عندي زحمان قبول بينة الزيادة الذي جزم به في العارضية ويرشد اليه كلام القنية والنظم مشعر بخلافه انتهى **وبينة كونه المختصف ذاعقل اولي من بينة كونه مخلوط العقل او مجنونا** يعني ان امة اقامت بينة ان مولاهما دبرها في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بينة انه كان مخلوط العقل فبينة الامة اولي. وكذا اذا خلع امراته ثم اقام الزوج بينة انه كان مجنونا وقت الخلع واقامت بينة على كونه عاقل حينئذ ان كان مجنونا وقت الخصومة فاقام وليه بينة انه كان مجنونا والمرأة على انه كان عاقل فبينة المرأة اولي في الفضلين. وفي المتأني شهرا بطلاقا وعقا وقال الاندلسي كان في صفة او مرض فبني على المرض ولو قال الوارث كان يصدي يصدق حتى يشهد انه كان صحيح العقل كذا في البرانية **وبينة الكراهة اولي من بينة الطوع** يعني لو اثبت اقرارا بشي طائعا فاقام المدعي عليه بينة اني كنت مكرها في ذلك الاقرار فبينة الكراهة اولي لانها تثبت خلاف الظاهر وهو الاصح كافي الفصول العارضية وعليه الفتوى كافي في الخلاصة. وفي البرانية قال وفي الملقط ادعي عليه الاقرار طائعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعي عليه ان ذلك الاقرار كان باكثر فبينة المدعي اولي وان لم يورخا او ارجح في التعاقب فبينة المدعي اولي انتهى. **اقول** كلامه يقتضي ان بينة الكراهة ارجح من بينة الطوع عند التعارض واما اذا لم يحصل التعارض فبينة الطوع اولي فتكون المسئلة ثلاثية وهي اما ان يورخا او لا فان كان الاول وهو ما اذا رخصا فاما ان يتخذ التاريخ او يختلف فان كان الاول فبينة الكراهة اولي وان كان الثاني وهو ما اذا اختلف التاريخ اولم يورخا فبينة الطوع اولي انتهى **فروع** الصحيح ان تاخير الزكاة لا يسلط العدالة وذكر الخاص عن قاضيات ان الفتوى على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر بلحق الفقهاء دون الج خصوصاً في زماننا كذا في شرح النظم الوهباني. **شهد على قضا ابيه لرجل قال ابو يوسف** لا تجوز شهادة الرجل على قضا ابيه وتجوز شهادته على شهادة ابيه قال الحسن بن زياد اذا شهد ابا القاض لرجل ان اباها قضى لهذا على هذا لم تقبل ما ادعى عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى على قضا ابيهما قال وفيها قول اخر انه يجوز قال وفيه نادر كافي في الغاية. **ذكر** الاسبيعي من اكل ثوب السبع سقطت عدالته عند الاكرو ولا بد من كونه في غير اداة التقوي على صوم الغد او ثوب السبع كافي في فتح القلوب ونحوه في المحسبي. **الشهادة** برهن مجبول صحيحة الا اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كافي في القنية الشهادة اذا بطلت في بعض بطلت في الكل كافي في سهاودة الظنينة الا اذا كان عبدان مسلم ونصراني شهد نصرانيان عليهما بالعنف فاقبل في حق النصراني فقط كافي في العتاق من كذا في الفوائد الزينية

الحج
الفتوى

عبارة الملقط فالبينة المدعي

وفيها ان سادة المعنى المتعارفين في الظهيرية والبرازية • حتى انتقل من مذهب الى
مذهب الشافعي هل يقال انه ارتد وهل تقبل شهادته قال ينبغي ان لا يقال له ذلك لانه لا يخرج به
عن الاسلام وان انتقل اليه لعلة مما لا يفي بالاعتقاد والخبرة على الانتقال من مذهب الى مذهب
كما يقوله ويميل طبعه اليه لغرض يحصل له فانه لا تقبل شهادته • رجلا شهد ان فلانا اقر فلان بصيغة
كنا اقرارا صحيحا او شهد انه اقر الله اشترى ضيعة كذا فلان ماله ووكالته فاقام المعترش هذين انه
اقر له ذلك نتيجة ولاجل خوف الظلمة اعتمدا عليه ونعت كجارية ان اقام مدعي التلجئة البينة
على اقرار الخصم تقبل بيمينته والا فلا تقبل لانه يمينها على النفي • رجل شهد ان فلانا حلف بطلاق امراته
في السوق وشهد اخر انه حلف في المسجد الجامع فالتقيد بالمكان لا يتعلق لصحة اليمين به فيكفوا
وتقبل شهادتهما على الحلف وهذا ظاهر انتهى • وفيها ايضا اذا كان الشهود جماعة فشهد واحد منهم على
الوجه فقال الباقيون نحن نشهد على مثل شهادته هذا لم يقبل القاضي ذلك حتى يتكلم كل شاهد بشهادته
ذكر المصنف في الباب السادس من ادب القاضي وهو باب القاضي يقتضي في الشهود • وذكر القاضي
ابو علي النسفي في شرحه عند ذكر هذه المسئلة نص على هذا في الجامع ومن سألنا عن من يقف على هذا
الرواية قال انه يكفي استدلالا بما ذكر في كتاب الحدود اذا قال الرجل يا زاني فقال آخر صدقت
هو كالتصديق صار قاذفا واكثر المسأخ على انه لا يكفي على ما نص المصنف وهو الاصح وعليه الفتوى انتهى

هذا باب في بيان احكام الاختلاف في الشهادة

عليك اولان تعلم ان هذا الباب مبني على اصول فقرة منها ان الشهادة على حقوق المباد لا تقبل
بل دعوى من مدعى لان ثبوت حقوقه يتوقف على مطالبته ولو بالتمكين بخلاف حقوق الله تعالى حيث
لا يشترط فيها الدعوى لان اقامة حقوق الله تعالى واجبة على كل احد وكل احد خصم في اثباتها فصار مكان
الدعوى موجودة • ومن ان الشهود اذا شهدوا باكثر من المدعى كان المدعى يكذبهم فقبل شهادتهم
واذا شهدوا باقل من ذلك قبل له اتفاق فيه • ومن ان الملك المطلق ان يد من المقتدر لثبوت من الاصل
والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب • ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين ليس كالاختلاف بين
الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي ان تكون كل منهما مطابقة للاخرى في معنى وفي لفظ
لا يوجب اختلاف المعنى • اما المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي ان يكون في المعنى فقط ولا
عزم في اللفظ كذا في الفصول • ونظرا لذلك ان قول صاحب الوقاية موافقة الشهادة للدعوى
كانت الشاهدين لفظا ومعنى شرط ليس كما ينبغي فقد مر الدعوى في حقوق المباد شرط
قبولها اي قبول الشهادة فان وافقتها اي وافقت الشهادة الدعوى قبلت الشهادة والا لا
اي ان لم توافقها الشهادة لا تقبل وهذا احد اصول المتقدم • ثم فرع على ما ذكر من الاصل المذكور
قال **فلو ادعى ملكا مطلقا فشهد الشهود به بسبب كالسرا والارث مثلا قبلت الشهادة لانهم**
شهدوا باقل ما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة معنى كامن وعكسه وهو ما لو ادعى
ملكا بسبب وشهد بذلك مطلقا لا تقبل لانما شهدوا باكثر ما ادعى فقبل كامن وكذا يجب مطابقة
الشهادتين لفظا ومعنى بطريق الوضع بانما يطابق لفظا على افادة المعنى بطريق الوضع
لا الصنعة وعند ما يكفي الاتفاق في المعنى حتى اذا ادعى من رجل مائة درهم فشهد شاهد بدرهم
واخر بدينار واخر بثلاثة واخر باربعة واخر بخمسة لم تقبل عنده لعدم المطابقة لفظا وعند ما
يغني باربعة لاتفاق الشاهدين الآخرين فيها معنى ولو شهد احدهما بالتمسك والاخر بالترويح

فقلت لا اتحاد

قلت لا اتحاد معناه كذا الهبة والعتبة ونحوهما ولو شهد احدهما بالتمسك والاخر
بالدين او مائة ومائتين او طلبة وطلقتين او ثلث وثلثت لا خلاف المعنيين كالوادي
عصبا او قتل فشهد احدهما به والاخر بالادوية حيث لا تقبل خلاف ما اذا شهدا باقرار
به حيث تقبل وكذا في كل قول جميع مع فعل لا تقبل الشهادة كالوادي عليه العاقبة احدهما
انه دفع هذا المدعي عليه العاقبة وشهد الاخر على اقرار المدعي عليه لا يسمع لان هذا قول وفعل وذكر والله
لا يجمع بين القول والفعل كذا في العينة وتقبل الشهادة على التمسك في اللفظ ومائة اي في شهادة
احدهما بالتمسك والاخر بالتمسك ومائة ان ادعى المدعي الاكثر وهو اللفظ والمائة لاتفاقهما في اللفظ
وتنشر احدهما مائة بخلاف ما اذا كان يدعي التمسك حيث لا تقبل لان المدعي كن من شهد بالتمسك
وهذا الذي ذكرنا هو في الدين وفي العينة تقبل على الواحد كما لو شهد واحد ان هذين
العبدان له واخر ان هذا له فقلت على العبد الواحد الذي اتفقا عليه اتفاقا كذا في باب
الشهادة في الشرب من الخيط ذكر من لا خسر وفي العقد لا اي لا تقبل مطلقا اي سوا قامت
على الاقل والاكثر وكان المدعي هو البائع او المشتري • ثم فرع على هذا الاصل بقوله **فلو شهد**
واحد بتمسك عتدا او كتابته بالتمسك والاخر بالتمسك وخمسائة ردت لان المقصود اثبات
السبب وهو العقد فالباع بالتمسك وخمسائة فاختلف المشهود به لاختلاف الثمن فلم يتم النصاب على
واحد منهما • فان قلت لانك ان المقصود اثبات العقد بل المقصود هو الحكم وهو الملك والسبب
وسيلة اليه • قلت اجبت بان دعوى السبب المعين دليل على ان ثبوته هو المقصود ليس ثبوت
الحكم عليه وهو الملك اذ لو كان مقصوده ثبوت الملك لا ادعاه وهو لا يحتاج الى سبب معين
فان الشهادة على الملك المطلق صحيحة وكان مقصوده السبب • فان قيل التوفيق ممكن لئلا
يكون الثمن اولا الفاضل في الثمن وعرف احدهما به دون الآخر • اجبت بان السيد الشهيد ابا الفاضل
ذهب الى ذلك وقال تقبل الشهادة بخلاف ما اذا شهد الجاهل كالف درهم ومائة ووجه ما ذكر
في النهاية وهو المذكور هنا السرا بالتمسك وخمسائة انما يكون اذا كان اللفظ وخمسائة ملتصقين بالشرا
واما اذا اشترى بالتمسك ثم زاد خمسية فلا يقبل اشترى بالتمسك وخمسائة ولهذا ياخذ المصنف باصل
الثمن • ثم ذكرنا دليلا اخر وهو قوله ولان المدعي مكذب احد الشاهدين ومثله العتق بماله
والصالح عن قود والرهن والخلع ان ادعى العتد في صورة الاولى والقائل في الثانية والثالثة
في الثالثة والخمسة في الرابعة لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المال بل اثبات العتد وهو يخص
لما عرف وان ادعى الاخر بان قال مولى العتد اعتقتك على الف وخمسائة والعبد يدعي الالف
او قال وفي القصاص صاحتك على الف وخمسائة والقائل يدعي الالف وكذا السابقان فكل دعوى
الدين في الوجوه المذكورة من انه تقبل على الالف اذا ادعى الف وخمسائة بالاتفاق واذا ادعى
الدين لا تقبل عنده خلافها وان ادعى الاقل من المائتين يقبل لوجوه الثلاثة من التوفيق
والتكذيب والتكوت عنهما لا يثبت العتق والطلاق باعتبار صاحب الحق فبقي الدعوى
في الدين وفي الرهن اذا كان المدعي هو الرهن لا يقبل لعدم الدعوى لانه لما لم يكن له ان يسترد
الرهن قبل قضا الدين كان دعواه غير مقبولة وكانت لم يكن وان كان هو الرهن كان بمنزلة الدين
يقضي باقل المائتين اجماعا • فان قلت عقد الرهن بالف وعجزم بالف وخمسائة ينبغي ان لا تقبل
البينة وان كان المدعي هو الرهن لانه كن ب احد شاهدين • قلت اجبت عنه بان الرهن غير لازم
في حق الرهن حيث كان له ولاية الرديتي شاة وكان في حكم العتد وكان الاعتبار لدعوى الدين

خلاف البيع بالتمسك

عنه

لان الرهن لا يكون الا بين فتمتل البينة كما في سائر الديون وتثبت الرهن بالالف ضمنا وتبع
للدين **والاجارة كالبيع في اول المدعى وكذا في المدعى** يعني ان الاجارة لا تخلو اما ان تكون
المدعى في اول المدعى او بعد مضيتها فان كان الاول لم يقبل الشهادة كما في البيع لان المقصود
اثبات العقد وقد اختلف باختلاف البدل وان كان الثاني فاما ان يكون المدعى هو الاجر او
المساجر فان كان الاجر فهو دعوى الدين يقضي باقل المالين اذا ادعى الاكثر لان المدعى اذا
انقضت كانت المنازعة في وجوب الاجر فصارت على المدعى على الف وخمسائة وشهداها بالف
والآخر بالف وخمسائة جازت على الف وان شهداها بالف والآخر بالف لم يقبل عند ابي حنيفة
كما تقدمت فلو ان كان المساجر قال في النهاية كان ذلك اعترافا منه بالاجارة فيجب عليه
ما اعترف به ولا حاجة الى اتفاق الشاهدين واختلافهما وهذا لا بد ان كان اقربا لاكثر لم يبق نزاع
وان اقربا لاقل فالاجر لا يخل منه بمسألة سوى ذلك وفي بعض الشروح فان كان المدعى من
المساجر فضرر دعوى العقد بالاجارة وهو في معنى الاول لان المدعى اذا كانت في العقد بطلت
الشهادة فيؤخذ المساجر باعتراقه كذا في النهاية **وصح النكاح بالالف استخانا** وقال ابي
باطلة ايضا لانه اختلاف في العقد لان المقصود من التباين السبب فاسببه البيع ولا يثبت
ان المال في النكاح تابع والاصل فيه الحل والاذواج والملك ولا اختلاف فيما هو الاصل فثبتته
فاذا وقع الاختلاف في البيع يقضي بالاقبل لا يتنازع عليه اطلقه فمثل ما اذا ادعت اقل المالين
او اكثرهما وهو الصحيح. وشمل ما اذا كان المدعى الزوج او المرأة وهو الاصح كما في النهاية. وقيل
الاختلاف فيما اذا كانت هي المدعية وفيما اذا كان المدعى هو الزوج فالاجماع على عدم قبولها لان
مقصودها قد يكون المال ومقصودها ليس لا العقد وصححة في الفوائد كما في النهاية **فروع**
وهو من كل جاز قال في الثانية رجل ادعى على رجل الف وقال له خمسائة منها من متاع قد قبضته
وخمسائة منها من عند قبضته وجاء بشاهدين شهداها على خمسائة من عند قبضته واخر على
خمسائة من متاع قد قبضته جازت شهادة فيما يقضي للدين بالف وان لم يكن على كل خمسائة الا انها
رجل واحد وشهادة العدة لا تثبت السبب انتهى. **ووجه** الاثبات فيه ان كل واحد منهما اقر بجزء منه
على خمسائة لا على الف فكان ينبغي ان يثبت الخمسائة لا الف. ولعل وجهه ان السبب لما اُلغِيَ يثبت
الالف مجموع شهادة تهما وفيه نظر ظاهر والله اعلم **ولزم** في صحة الشهادة **الحج بشهادة ابي**
اذا ان يشهد بملكه او يدين او يدين من يقوم مقامه من مستشير ومودع ومساجر وغاصب وغيرهم
وقت الموت وهذا عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف هو يقول ان ملك الوارث ملك الموت
فصار ما للشهادة بالملك للموت شهادة الوارث وما يقولون ان ملك الوارث ملكه في حق
العين حتى يجب عليه الاستبراء في الجارية المورثة ويجل الوارث الغني ما كان صدقة على الموت
الفقير فلا بد من النقل لانه يكتب بالشهادة على قيام ملك الموت وقت الموت لثبوت الانتقال
ضرورة وكذا على قيامه لان الايدي عند الموت تنقلب بيد ملك بواسطة الضمان والامانة
تصير مضمونة بالتجصيل فصار بمنزلة الشهادة على قيام ملكه وقت الموت واكتفي بيد الامين لان
يد قايمة مقام يده فاغني ذلك عن الحج والنقل. وقولي او يدين من يقوم مقامه او يدين من قول
او يدين مستعير لشكوك كلامنا الذين وغيرهم كالغاصب والمدين لا ينجي. فالجواب ان يقول الشاهد
مات وتركها ميراثا له او ما يقوم مقامه من ابيات ملكه وقت الملك او ابيات يدين او يدين من يقوم
مقامه فاذا اثبت الوارث ان العين كانت لموتيه لا يقضي له وهو محل الاختلاف بخلاف الحج

الصحيح

فان العين السبب حصل اتفاقها
على خمسائة

اذا اثبت ان العين كانت له فانه يقضي له بها اعتبارا بالاستصحاب اذا اقبل المباع وكذا اذا اقام
البينة انه اشتراها من فلان فانه يكفي ولا يحتاج الى اثبات ملك المبيع وقته لان الموضوع
لملك بخلاف الموت فانه من اجل ذلك لم يصح التعليق بقوله الوارث ان مات سيدك فانت حر **ولا بد**
مع الحج المذكور من بيان سبب الورثة واذا شهدوا انه اخوه فلا بد من بيان انه اخوه **لا يشهد**
واحد او اصدقاها صرح به في البحر وغيره وكذا اذا شهدوا انه عم او مولا لم يقبل لان المولى مشترك
فان قال هو مولا اعتقه ولا ينظر له وارثا غير محضين تقبل. وفيه الظهيرة ادعى انه وارث فلان
الميت واقام شاهدين شهدا انه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فان القاضي يسأل عما عن سبه
ولا يقضي قبل السؤال ولو اقام المدعي بينة انه وارث فلان وان قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى بانه
وارثه لا وارث له غيره واشهد فاعلى قضائه ولا يدرى باي سبب قضى فان القاضي يسأل المدعي
عن السبب الذي قضى له القاضي به فان بين قضائه بالميراث لان قضاء القاضي يحمل على الصحة
والسداد ما امكن ولا ينقض بالثبوت ولا يقضي بالسبب الذي بين المدعي لان هذا القاضي لا يدرى
ان القاضي الاول يقضي بذلك الثبوت ام لا انتهى. ومن شرط قبول الشهادة بالميراث ان يدرك الشاهد
الميت ولذا قال في التنازيع شهر ان فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدرك الميت
فشهداها باطلة لانها شهداها بملك لم يباين سببه ولا رايه في يد المدعي انتهى **ولا بد** ايضا من
قول الشاهد لا وارث له غير ذكره البرازي قال وقوله لا اعلم له وارثا غيري غير له لا وارث له
غيره ولو قال لا وارث له بارض كذا تقبل عند خلافه انتهى **وذكر اشهر الميت ليس بشرط** حتى لو
شهدوا انه جد ابويته ووارثه ولم يسر الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت. شهدا انه اخو الميت
وقضى به ثم شهد هذا لآخر على انه ابن الميت ايضا لا يبطل القضاء الاول بل يضمنان للمثاني ما
اخذ الاول من الميراث كذا في البرازية **ولو شهدا بيد حي منذ شهر ودت** وعزاي سبب تقبل لان
اليد مقصودة بالملك ولو شهدوا انها كانت ملكه تقبل فكذا هذا وصار كالشاهد وبالاجاز من
المدعي ووجه الظاهر وهو قولها ان الشهادة قامت بجهول لان اليد منقضية وهي متنوعة الى ملك
وامانة وضمان فتعذر القضاء باعادة الجهول بخلاف الملك لانه معلوم غير مختلف وبخلاف
الاخذ لانه معلوم وحكمه معلوم وهو وجوب الرد. وقوله منذ شهر ليس يقيد فان الخلاف ثابت فيما
لم يذكر فانه ذكر الامام القريشي لو شهدوا الحي ان العين كانت في يده لم تقبل لان اليد محتملة بيد
غصب او يد ملك فان كانت يد غصب عن ذي اليد لا يجب اعادته وان كانت يد ملك يجب اعادته
فلا يجب بالثبوت كذا في النهاية وجامع الفصولين **بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه او اقر المدعي**
عليه بذلك او شهدا هذا ان انه اقر انه كان في يد المدعي فانه يدفع الى المدعي لان الاقرار معلوم
فتصح الشهادة به وجهالة القربة لا تمنع صحة الاقرار. وفي البرازية الاصل في باب الشهادة ان الشهادة
بالملك المنقضي مقبولة لا باليد المنقضية لان الملك لا يتنوع واليد تنوع باحتمال انه كان له
فاستراه منه انتهى. ولو اقر انه كان بيد المدعي بغير حق ففته اخذ في قبضه هو اقر له باليد وبه يفتي
وقيل لا الا ان يقر انه كان بيد المدعي حتى كذا في جامع الفصولين **فروع** في البرازية شهدا انها زوجت
نفسها ولا ينظر لها في الحال امراته او لا او شهدا الله باع منه هذا العين ولا يدرى انه في ملكه
في الحال ام لا يقضي بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العقد شاهد في الحال
انتهى. هذا في العقد واما في الدين فالمضيق عليه عدم القبول. قال في القنية شهدا على اقرار
رجل بدين فقال المشهود عليه اتشاهد ان هذا القدر على الآن فالا لا يدرى هو عليك الآن ام لا

اذا اثبت ان العين

لا تقبل الشهادة انتهى. وقال قبله ادعي على آخر دينك على مورثه وشهدوا انه كان له على الميت
دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه انتهى. فموضوع الاولى في الشهادة على الاقرار وان كان
قال لا ادري انه عليك الا ان لا وهو ساكت عما اذا شهدوا انه كان له عليه كذا وقد بحث
الهادي انه ينبغي القبول وليس بمعارض لمصنوع عليه كاعتك وفي مسألة دين الميت لا بد في القبول
من اداة بما مات وهو عليه احتياطا في امر الميت ولهذا يختلف المذمعي مع اقامة البينة بخلاف
في دين الحي فحضر انما اذا شهد في دين الحي بانه كان عليه كذا فاعتدل الا اذا ساها بالخصم
عن البينة فالا لا بدري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا كذا في البحر الرائق. قلت ويعارض
هذا ما في معين الحكم من قوله نقل عن المحيط انه يثبت الدين على الميت بمجرد بيان الشاهدين
سببه من غير حاجة الى ان يقول مات وعليه دين. شهد على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب
فراس حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به بزمانه انتهى
والاحتياط لا يخفى. وفي جامع الفصولين ولو ادعي ملكا في الماضي وشهد به في الحال بات
قال كان هذا ملكي وشهدوا انه لم يقل يقبل وقيل لا وهو الاصح وكذا لو ادعي انه كان له وشهدوا انه
له لا تقبل لان اسناد المدي يترك على نفي الملك في الحال اذ لا فائدة للمدعي في الاسناد مع قيام
ملكه في الحال بخلاف الشاهدين لو اسندوا ملكه الى الماضي لان اسنادها لا يدل على النفي في
الحال لانها لا تميز فان بقاؤه الا بالاستصحاب والشاهد قد يجتزئ عن الشهادة لما ثبت باستصحاب
الحال لعدم تيقنه بخلاف المال فانه يعمل بثبوت ملكه يقينا يعلم بقاءه يقينا انتهى.

هذا باب في بيان احكام الشهادة على الشهادة.

ليس يخاف عليك ان الشهادة على الشهادة فرع شهادة الاصول فاستحققت الاخير في الذكر
وجوازها استحسان والقياس لا يقتضيه لان الادعاء بدينية لزممت الاصل لا حقا
المشهود له لعدم الاجازة والاثامة لا تجري في المبادات المدنية الا انهم استحسنوا جوازها
في كل حق لا يسقط بالشبهة لشدة الاحتياج اليها لان الاصل قد يعجز عن اداء البعض العوارض
فلزم جوازها في احوال الحقوق ولهذا خوزت وان كثرت اعني الشهادة على الشهادة وان بعدت
الا ان فيها شبهة البدلية لان البدل ما لا يضار اليه الاعتد المجزئ عن الاصل وهذه كذلك
فان قلت لو كان فيها معنى البدلية لما جاز الجمع بينهما لعدم جواز الجمع بين البدل والمبدل
لكن لو شهد احد الشاهدين وهو اصل واخران على شهادة شاهد اخر جاز. قلت اجبت عنه بات
البدلية انما هي في المشهود به فان المشهود به بشهادة الفروع هو شهادة الاصول والمشهود به
بشهادة الاصول هو ما عاينوه ما يدعيه المدعي واذا كان كذلك لم تكن شهادة الفروع بدلا عن شهادة
الاصول فلم يمتنع انما الاصول بالفروع واذا ثبت البدلية فيها لا تقبل فيما يسقط بالشهادة كراهة
الناسخ الرجاء هي اي الشهادة على الشهادة في جميع الحقوق كالا موال والوقف على
الصحيح احياله وضوابطه من راسه والتعزير كما صرح به في البحر نمك عن الاجناس وقضا القاضي
وكتابه ما في الخاتمة. وذكر في الاختيار وما يوجب التعزير من ابي حنيفة انه لا يقبل كسائر
المعقوبات وعن ابي سنان انه يقبل لان التعزير لا يسقط بالشبهة لما روي ان النبي صلى الله عليه
وسلم جلس رجلا بالتمعة والجلس تعزير **الدين** في حد وقول فليست بمقبولة لان تعزيرها بالثبوت
بشرط نفي حضور **الصل** اي لصل الشهادة على القضية بموت او مرض اي يكون مريضاً

لا يستطع به

لا يستطع به حضور مجلس الحاكم **او سفر** اي يكون غائبا مسيرة ثلاثة فصاعدا فان
جوازها الحاجة وانما تنس عند عجز الاصل وبصحة الدعي يتحقق العجز بدينية وعن ابي سنان
ان كان في مكان لو غدا لادى الشهادة لا يقدر ان يجيب باهله صح الاسناد احياء لمحقوق الناس
قالوا الا ان احسن وهو ظاهر الرواية والثاني ان في وبه اخذ الفقيه ابو الليث وكثير من المجتهد
وقال فجز الاسلام منه حسن وفي السراجية وعليه الفتوي وعن محمد يجوز كيف ما كان حتى
روي عنه انه اذا كان الاصل في زاوية المسجد فشهد الفروع على ما دته في زاوية اخرى من ذلك
المسجد تقبل ما دتهم وقد اقتصر في اكثر على ما ذكر فاذا ظهر المحضر في الثلاثة وليس كذلك
ومن ثم قلت **او كون المرأة مخدرة عند الشهادة** عند القاضي وبه صرح في القضية حيث
قال اذا كان الاصل امرأة مخدرة يجوز اسنادها على ما دته وهي لا تخالط الرجال ولو خرجت
لقضا حاجة او لحمام انتهى. وفي السراج لوهاج اذا كان شاهدا الاصل مجنونا في المصر فشهد على
شهادته هل يجوز للفروع ان يشهد على ما دته واذا شهد عند القاضي هل يحكم به قال في الزخيرة
اختلف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم ان كان مجنونا في مجلس هذا القاضي لا يجوز لان القاضي
يجزئه من بجه حتى يشهد ثم يعيده الى السجن وان كان في سجن الوالي ولا يمكنه الخروج للشهادة
يجوز. وذكر في البحر ان صاحب المذهب جوازها لجلس الاصل انتهى. ويمكن حمله على ما ذكر من
التفصيل والله اعلم. وقول عند الشهادة قيد في الجمع وانما قيدنا به لان العمل لا يشترط له
ان يكون بالاصول عند ما في البحر مقصرا الى خزائن المتقنين والاشهاد على ما دته نفسه يجوز
وان لم يكن بالاصول عند رحي لو حل بهم العذر من مرض او سفر او موت يشهد الفروع انتهى. وفي
السراجية الاشهاد على ما دته نفسه يجوز وان لم يكن بالاصول عند رحي اذا حل بهم عذر يشهد
الفروع وظاهر اكثر وعزم من الموقن انه يجوز بمجرد سفر الاصل بان يجاوز بيوت مصر قاصدا
ثلاثة ايام وكذا اليها وان لم يسافر تلك ايام وظاهر كلام المشايخ انه لا بد من غيبة الاصل ثلاثة
وكذا اليها كما اوضح به في الخاتمة. ولا يجوز للسلطان والامير الاشهاد على ما دتهما كما في القضية
وشروطها **دعة عدد عن كل اصل** لقول علي رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين
لا يشترط تقاضا من ذي هذا وذالك يعني بان يكون لكل شاهدان متقايان بل يكفي شاهدان
على كل اصل وفي اكثر ان شهد رجلان على شهادة شاهدين وظاهر ان ذلك شرط فلا تقبل شهادة
التمساع على الشهادة وبه صرح في الحاوي القدي. لكن قال شيخنا في عجز ان قوله ان شهد رجلان
وقع اتفاقا لانه يجوز ان يشهد عليها رجل وامرأتان تمام النصاب وكذا لا يشترط ان يكون
المشهود على ما دته رجلا لان المرأة ايضا ان تشهد على ما دتهما رجلان وامرأتان ويشترط
ان يشهد على ما دته كل امرأة نصاب الشهادة كذا ذكر الزيلعي. قال شيخنا في عجز وقد توهم القدي
في الحاوي انه قيد احترازا فيقال ولا تقبل شهادة النساء على الشهادة انتهى وهو غلط انتهى كلامه
ثم بان كيفية الشهادة بقوله **ويقول الاصل مخاطبا للفروع اشهد على ما دتي اني اشهد بكذا**
اي بان فلان بن فلان اقر عندني بكذا مثلك. قيد بقوله اشهد على ما دتي لانه لو لم يقل اشهد لم يتبع
ان يشهد على ما دته وان سمعها منه وقيد بقوله على ما دتي لانه لو قال اشهد على بذا لم يجز له
الشهادة لانه لفظ محتمل لاحتمال ان يكون الاشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون امرا بالاكذب
وقيد بعلي لانه لو قال بشهادتي لم يجز له لاحتمال ان يكون امرا بان يشهد مثل ما دته بالاكذب
وقيد بالشهادة على الشهادة لان الشهادة بقضا القاضي صحيحة وان لم يشهدا القاضي عليه كذا في البحر

الشهو

وذكر في الخلاصة اختلاف بين أبي حنيفة وأبي ثور فيما إذا سمعاه في غير مجلس القضا فتوزع أبو حنيفة وهو الأقوى ومنعه أبو ثور وهو الأصح انتهى. وأشار بعد ما شرط قبوله إلى أن سكوت الخصم عند تحمله يكفي لكن لو قال لا أقبل قال في القضية ينبغي أن لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل انتهى. وفي الحواشي القدرسي ولا ينبغي أن يشهد الشاهد على شهادة من ليس بعدله عنه انتهى **ويقول الفرع أشهدان فلا أنا أشهدني على شهادة بكذا وقال في أشهد على شهادة في ذلك** لأنه لا بد من شهادة من ذكره شهادة الأصل وذكر التحمل هو الأوسط وفيه خمس شينات ولها لفظ أطول من هذا فيه ثمان شينات واقتصر منه فيه أربع شينات بأن يقول أشهد على شهادة فلان بكذا ذكره في السير الكبير وهو اختيار الفقيه أبي الليث وأبي جعفر وشمال الأيمة السرخسي وهو أشهل واقتصر. وزوي أن أبا جعفر كان يخالفه فيه علماء عصره فخرج لهم الرواية من السير فانقادوا إليه. وقوله فلان تمثيل والافك بمر من بيان شاهد الأصل كما في الصغرى شهود الفرع يجب أن يذكروا أسما الأصول وأسماء الأيتم وأجرادهم حتى لو قال لا أشهد أن رجلاين يعرفاننا أشهدنا على شهادتهما إنما يشهدان بكذا أو قال لا استقيم ما أولنا عرفنا ما وهما لم تقبل لأنهما تحتلجان فة لا عن معرفة كذا في البحر **ويكفي بعدل الفرع أصله** وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في البحر نقلا عن الصغرى. ووجهه أن الفرع ما يباي نأقل عبارة الأصل إلى مجلس القاضي فبا لنقل ينتهي حكم النيابة فيصير اجنبيا فيصح تعديله. والمراد أن الغرض بغير قوت بالعدالة عند القاضي فعند الأصول وإن لم يعرفهم بصفاء فلا بد من تعديلهم وتعديل أصولهم **كما حد الشاهد بن صاحب** أي كتعديل أحد الشاهدين الآخر فانه يكفي إذا كان بعدل ثم وفاء بالعدالة عند القاضي واختار في الهذلية ونقل فيه قولين في النهاية والحاصل كما في الخاتمة أن القاضي ان عرف الأصول والغرض بالعدالة قضى بشهادتهم وإن عرف أحد هادون الآخر من من لم يعرفه وإذا شهد الفرع على شهادة أصل فردت شهادته لنفس الأصل لا تقبل شهادة أصلها بعد ذلك انتهى **وإن سكت أي الفرع عنه** عن تعديل الأصل **نظري** أي نظر القاضي في حاله فيما كفر عن الله فان ظهرت قبله والالا **وتبطل شهادة الفرع بانكار أصله الشهادة** أي الأشهاد بان قالوا لم نشهدهم على شهادة تناقوا أو عابوا أو شهد الغرض لم تقبل لأن التحمل لم يثبت للمتعارضين بين الخبرين وهو شرط. قيد بالانكار لأنهم لو سئلوا فسكتوا لم يبطل الأشهاد كذا في الخلاصة وفيها منقول إلى الجامع الكبير إذا شهد على شهادة رجلين أنه اعتق عبدا ولم يقض بشهادتهما حتى حضر الاصلان ونقض الغرض عن الشهادة صح انتهى عند عامة المساج وقال بعضهم لا يصح والاول الاظهر انتهى. وما يبطل الأشهاد خروج الأصل عن اهلية الشهادة فلو خرج الاصلان أو فسقا أو عيبا أو ارتبا أو جتا لم تجز شهادة الغرض كما في البحر معزيا إلى خزانة المفتين. وفي السراج الوقاح ويشترط بقاء شهود الأصل على اهلية الشهادة حتى لو فسقا أو عيبا أو خرجا لم تقبل شهادة الغرض انتهى **شهدا على شهادة اثنين على فلان بكذا** فلا بد من شهادة اثنين **وقال لا أخبرنا بحرفتها وجاء** **المدعي بامرأة لم يعرفها الضأ هي قيل له هات شاهد من الضأ هي فلا بد** لأن الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعي يدعي الحق على الحاضر فلمعنا غيرها فلا بد من تعريض تلك النسبة وفي البنازية وفي طلاق شيخ الاسلام أن عليه لعن فلان بن فلان الغلاني فجار رجل بهذا الاسم وأدعاه وقال أردت به رجلا آخر مستحي بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال انتهى وفي المصباح فلان وفلان بدون ألف ولا مكنية عن الأناهي وبما كناية عن التهام يقال

يذكر ما من فلان أن
أشهد باستقامته في
وأقتصر من الكل ما
فيه شينات

الصحيح

قال

ركبت الفلان وطلبت الفلانة انتهى **ومثله الكتاب المحكي** وهو كتاب القاضي إلى القاضي لأنه في معنى الشهادة على الشهادة إلا أن القاضي كمال ديانته وفوق ولايته يتفرد بالنقل وأما جواب المدعي عليه فان قال لست فلان بن فلان الغلاني كان البيان على المدعي وإن أقر أنه فلان وأدعي الاشتراك في الاسم والنسب كان البيان على المدعي عليه. ولذا قال في الخاتمة **وقال** إذا كتب كتابا وكتب في كتابه اسم المدعي عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعي عليه لست أنا فلان بن فلان الغلاني فالقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول القاضي مدعي أقم البينة أنه فلان ابن فلان فان قال المدعي عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الخلل أو في هذا التجار أو في هذه السلسلة رجل غربي بهذا الاسم يقول له القاضي أقم البينة ذلك فان أثبت ذلك تندفع عنه الخصومة كالقول على القاضي بمشارك له في الاسم والنسب لا يتعين هو ككتاب وإن لم يثبت ذلك يكون خصما وإن أقام المدعي البينة أنه كان باسمه ونسبه رجل آخر ومات ذلك لا يقبل قوله لأنه لا حق له في إثبات حياة ذلك الميت وإن كان يقبل ما قاله المدعي عليه فان كان يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وإن كان قبل ذلك وقبل وكان لا بد من وقت موت ذلك الرجل انتهى **ولو قال لا فيها التخيمة لم يجز حتى ينسبها إلى فخذها** لأن التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة إلى بني تميم لأنهم قوم لا يحصون ويحصل بالنسبة إلى الفخذ لأنها خاصة. وفتر في الهذلية الفخذ بالقبيلة الخاصة. وفي تعيين الكثر بالحد الأعلى. وفي المصباح الفخذ بالكثرة والتكون للتخفيف دون القبيلة وفوق البطن وقيل دون البطن وفوق القبيلة وهو مذكور لأنه بمعنى الفخذ من الأعضاء مؤنثة ولجمع فيها الفخذ **وخاصة** أن التعريف بالإشارة إلى الحاضر وفي الغائب لا بد من الاسم والنسب والنسبة إلى الأب لا يكفي عند الامام ومجمل ولا بد من ذكر الحد فلا نسائي فان لم ينسب إلى الحد ونسبه إلى الفخذ الأب الأعلى كسبحي وتجاري لا يكفي وإن إلى الحرفة لا إلى القبيلة والحد لا يكفي عند الامام وعندهما أن مصر واما نصافة يكفي وأن نسبها إلى زوجها يكفي والمقصود الاعلام. ولو كتب إلى فلان بن فلان الغلاني على فلان السندري عند فلان بن فلان الغلاني كفي اتفاقا لأنه ذكر تمام التعريف وهل يشترط شهادة الزايد على عدلين في أنها فلا بد بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على أنها فلا بد بنت فلان وقال لا شهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لأنه ليس وماه في الحق الراي **أشهر على شهادته ثم قضاه عنها لم يصح** أي نصيه فله أن يشهد على ذلك **كأن أن شهدا على شهادة مسلمين كحاف على كافر لم يقبل كذا شهادة على القضا كحاف على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة ابنه وعلى قضا ابنه في الصحيح** كما في الخاتمة من ظهر أنه شهد بن وريان أقر على نفسه أنه شهد زورا أو شهد بقتل رجل أو مائة كذا حيا أو شهد بروية الهلال فحضي لا يؤثروا وليس بالسماح له ولم ينزل الجدل واقتصر في الكثر على الإقرار قال بعض الشراح قيد بأقراره لأنه لا يحكم به إلا بأقراره وزاد شيخ الاسلام أن يشهد بموت واحد فيجيح كذا في فتح القدير وعندني فيه نظر لجواز أن يكون مستند فيها بخان الثقة ثم تبين خلافه وبه لا يظهر أنه شهد زورا بخلاف الشهادة على القتل وخرج ما لو ردت شهادته لهامة أو مخالفة بين الشهادة والردعي أو بين شهادتين فانه لا يضر لانا لا ندرى من هو الكاذب منهم المهود له أو الشاهدان أو أحدهما وقد يكره الذي لينسب الشاهد إلى الكذب ولا يمكن إثباته بالبينة لأنه من باب النفي والبينة حجة لا نشأت أما إذا أقر على نفسه فيقبل أقران ويجب عليه موجه من الضمان والتعريض ذكر السراج الزيلعي رحمه الله

لا حال وجوده في
الاسم والنسب

ذكر

الفتوى

بمن الخلفان

مثله لا يستوي فيهما الا بعد قبض المهر به تحقيقا للمعادلة انتهى. وهذا قول شيخ الاسلام
ثم قال في العزم اعل ان تضمن الشاهد لم يتصور في رجوعه لما في تنقيح المحبوبي المبرع عند تارة
بغزو الكرايشي شهدا هذا ان على رجل ان فلكنا اقرضه الف درهم وقضى القاضي بها ثم اقام القاضي
عليه بيعة على وجه الدف قبل القضاء امر القاضي برد الالف ولا يضمن الشهود. ولو شهدوا ان له عليه
الف درهم وقضى القاضي بذلك واخذ الالف ثم اقام القاضي عليه البيعة على البراءة قبل القضاء يضمن الشهود
ووجه الفرق ان في الوجه الاول يظهر كذبهم بخلاف انه اقرضه ثم ابراه وفي الوجه الثاني ظهر كذبهم
لانهم شهدوا عليه بالالف في الحال وقد بين كذبهم فصا رواه مسلمان عليه. الا ترى اذا قال المرأة
طالق ان كان لفلان عليه شيء فهذا الشهود انه اقرضه القاضي بماله ولا يحكم بالوفوع ولو شهدوا
ان عليه الف حكم بماله والوفوع عليه جميعا فبين بهذا ان الشهادة على الاقرار ليست شهادة على قيام
الحق في الحال والشهادة بالدين مطلقا شهادة على الحق في الحال انتهى. وفي الفصول العارضة نقلا عن اذات
الجامع لو شهدوا ان فلكنا اقرض فلانا عامرا اول الف درهم والمدرعي عليه جحد فقضى القاضي بذلك
ثم اقام المدرعي عليه البيعة ان المدرعي قد كان ابراه تقبل شهادتهما يوم عن كل شيء يدعيه فقله فقضى
القاضي بالبراءة وبرد المال فانه لضمان عليهما لانه لم يظهر تعذر كذبهما لان التوفيق ممكن لانه
يجوز انهما عاينا القرض عامرا اول فلهما بذلك ولم يعرفا البراءة ولم يتعرضا للحال. وبمثله لو شهدوا
بشهادتي القرض ولكن شهدوا ان لفلان على هذا الرجل الف درهم فقضى القاضي بشهادتهما وامر المدرعي
عليه برد الف وهو الالف الى المدرعي ثم اقام المدرعي عليه البيعة على البراءة فان الشاهد يضمنان
والمدرعي عليه بالخيار في تضمن المدرعي او الشاهد يضمنان لانها حقت عليه ايجاب المال في الحال فاذا
اقام البيعة على البراءة فقد ظهر كذبهما فصارا ضامنين فغير ما بخلاف الفصل الاول لان ثمة تحقيقا
المال في الحال وانما اخبر عن شيء ما لم يظهر كذبهما. ووضح كذبهما بانه قد حقت عليه البيعة
الطلاق ان المدرعي عليه اذا انكر المال وحلف ثم شهدوا على اقراره بذلك لم يثبت لما انه لم يحقق
عليه الايجاب ولو حققا في الحال حث فانضح الفرق انتهى. **والعبارة في باب ان كان ثمة**
من الشهود لا لمن رجع ثم فرع على هذا الاصل بقوله **فان رجع احدهما ضمن النصف** اذ بشهادة كل منهما
يقوم نصف الحجة فثبت احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الراجع ضمان ما لم يبق الحجة
فيه وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض المصلحة ثم يبقى بقاء بعض المصلحة كما ثبت في الحول
لا ينفرد على بعض النصاب ويقتضي منقورا ببقاء بعض النصاب **وان رجع احدهما ضمن النصف** اي **الرجع**
اذ بقي من يثبت بشهادته كل الحق **وان رجع اخر ضمن اي الراجعان النصف** اذ يبقى على الشهادة
من يبقى به نصف المال **وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمن الربع** اذ يبقى على الشهادة من
يبقى به ثلثه الا ربع **وان رجعت اي امرأتين فالحصون عليهما النصف** لبقاء من يبقى به النصف
وان رجع ثمان نسوة من رجل وعشر نسوة لم يضمن لبقا من يبقى بشهادته كل المال وهو رجل وامرأتان
وان رجعت اخري ضمن الثلث ربعه لبقا من يبقى به ثلثه ان باع الحق اذ النصف بقي بالرجل
والربع بالباقية فان رجعتا لغيرهما لاسداس اي ان رجع الرجل من الرجل والباقي القرض على
الكل اسداسا السدس على الرجل وخمس الاسداس على النسوة وهذا عند ارجح. وعندنا على الرجل
النصف وعلى النسوة النصف لانهن وان كثرن لم يضمن مقام رجل واحد. وله ان كل امرأتين مقام رجل
واحد الحديث. عدلت شهادة كل اثنين منهن بشهادة رجل واحد. وان رجعت العشر فقط فليكن نصف
الحق اتفاقا كما اذا رجع الرجل ورجع معه ثمان فعليه النصف ولا شيء عليهن كذا في المحيط وهو

في الشرح من هذا لا ينفق
حسن فراجع

تليق ان يكون

بل يجب ان يكون النصف اتما عند وعندهما انصافا. وذكر الاستحبابي لو رجع واحد
وامرأة كان النصف بينهما اشكنا ولو كان كما في المحيط لم يجب عليهما شيء ولو شهدا رجل وامرأة
ثم رجعوا فالضمان عليهما دونهما ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا فعندها على الرجل النصف
وعلى النسوة النصف وعند عليهما الخسان وعليهن ثلثه الا خاس ولو شهد رجل وامرأة فعليه النصف كله
عندها ولا شيء على المرأة وعند عليهما اشكنا **ولا يضمن راجع في النكاح** **شهدت امرأتان** عليه
او عليهما لا يمتثلان شيئا بعوض يقابلان والامتناع بعوض كذا اقلد **وان زاد عليه اي على مضر**
المثل ضمتاها اي الزيادة للزوج لانها اتمت ما كانا عليه من النكاح **باقل من**
متر مثلهما فلا ضمان لان منافع البضع غير متقومة عند الامتناع فلا يضمن بالتقويم اذ التضمن
يستدعي المماثلة. وفي المسطورة وشهدا انهما يضمنان ما نقص عندهما خذ لا يبيس وفي الهذلية
وشهدا انهما لا يضمنان وهو المقرر في المذهب **بخلاف ما لو شهدا عليهما بقبض المهر او قبضه**
ثم رجعا بعد القضاء ضمتاها لانها اتمت ما كانا عليه من المهر فليكن كذا كان او كثر اذ دون البعض
فضمن في البيع والشرا ما نقص عن قيمة المبيع او زاد فلو شهدا على البائع به بمثل القيمة او
اكثر فلا ضمان لانه امتد بعوض وان شهدا به باقل من قيمته ضمتا النقصان لانه بغير عوض ولو
شهدا على المشتري فلا ضمان لو شهدا بشرا به بمثل القيمة او اقل وان كان باكثر ضمتا ما زاد عليهما
كذا صرحوا وبهذا ظهر لان ان عبارة هذا المختصر اولى بالقبول من قول اكثر ولم يضمن في البيع الا لمن
ما نقص عن قيمة المبيع فانها قاصرة الدلالة على المقصود **ولو شهدا على البائع بالبيع بالقبض**
الى سنة وقيمتها الف فان شاء ضمن الشهود قيمته حاله وان شاء اخذ المشتري الى سنة وانما
اختار بربى الاخر فان اختار الشهود رجعا بائنا ثم على المشتري ويتصدقون بالنقصان فان
رد المشتري المبيع بعينه بالرضا او بغيره رجع على البائع بالتمن ولا شيء على الشهود وان رد
بعضا فالضمان على الشهود بحاله وان اذيا رجعا بائنا اذيا كذا في البحر مغزيا الى خزانة المفتشين
وفي الطلاق قبل وطى وظلوع ضمتا نصف المال او المتعة لانها اتمت ما كانا عليه من شرف النسوة
الا ترى انهما لو طأ وعنت ابن الزوج او ارتدت سقط المهر اضلك ولان الفرقة قبل الدخول في معنى
العنت فيوجب سقوط جميع المهر كما مر في النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المتعة فكان واجبا
بشهادتهما كذا في الهذلية والتعليل الاول للمقتدين والثاني لما خرب. وقولي ضمتا نصف المال
يعني اذا كان هناك مسمى. وقولي او المتعة لولا يكن هناك مسمى لانها الواجبة وقد اتمت ما كانا عليه
البحر مغزيا الى المحيط تزوجها بملك مهر وطلقها قبل الدخول فشهدا انهما اتمت المتعة على عبد
وقبضته وهي تنكر ثم رجعا لا يضمنان العبد بل المتعة وان كان مهرها عشرة ضمتا لها خمسة درهم
لان القاضي لم يقض لها بالعبد لكونه بعوضا فقد اتمت ما كانا عليه من المتعة لا العبد
بخلاف ما لو شهدا انهما صالحا عنها بعبد وقضى لها به ثم شهدا بقبضه ثم رجعا ضمتا قيمة العبد
لوقوع القضاء بالعبد انتهى **ولو شهدا انه طلقها ثلثا واخران انه طلقها واجرة قبل الدخول**
ثم رجعوا فضمنان نصف المهر على شهود الثلاثة لا غير لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة لانه لا
يعتد لان حكم الواحدة خرمه خفيفة وحكم الثلاثة خرمه غليظة ولو كان ذلك بعد وطى
او ظلوع فلا ضمان على احد كذا في البحر مغزيا الى المحيط **ولو شهدا بقبضه رجعا ضمن المتعة**
مطلقا لانها اتمت ما كانا عليه من غير عوض **والولاة للمعتق** لان العتق لا يتحول اليهما
بعض الضمان وهو لا يصلح عوضا. وانظم قولي مطلقا ما اذا كانا من مومنين او مومنين لانه ضمان

استلاف المثلث بخلاف ضمان الاعناق لانه لم يتلف الا ملكه ولزم منه فساد ملك صاحبه
فضمنه الشارع صله وهو امانة له . اطلاق العتق فانصرف الى العتق بلكمال فلو شهد انه اعتق
عبد على ضمانه وقيمه الف فقصي ثم رجعا ان شاء ضمن الشاهد من الالف ورجعا على العبد بجملة
ولو لا العبد لولي كذا في البحر من الخط **وفي التدبير ضيفا ما نقصه التدبير لانه بالتدبير**
فان بعض المتأفق من حيث التجارة بالاجرا من ملكه فانقص ملكه فضمنه فضا له بتقريبهما وان
مات المولى والعبد يخرج من ثلثه عتق وضمن الشاهد ان قيمته مائة او اقل من ثلثه عتق عن ملك
الورثة بغير عتق فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعي في ثلثه وضمن الشاهد ان ثلث
القيمة اذا عمل العبد السنتين ولم يرجع به على العبد فان عجز العبد عن السنتين يرجع به الورثة
على الشاهد من ويرجع به الشاهد على العبد عند ما كان في البحر من الخط قال وبه علم ان
ما ذكره الشارع ان يملك من العبد اذا كان معسرا فانهما يضمنان جميع قيمته مائة او اقل من ثلثه
عليه اذ ايسر لم يملك انما يرجع ان عليه بالسنتين وهو مخرج به في الميسر وصرح فيه
بانما يضمنان ثلث قيمته مائة او اقل من ثلثه في الميسر وقد استدل ان العتق على ان قيمته مائة او اقل
قيمه لو كان قنا **وفي الكتابة يضمنان قيمته ولا يعتق حتى تؤدي ما عليه اليهما فاذا اده**
عتق والولا الذي كاتبه فان عجز في ذلك كان لمولاه وردها اذن على الشهود انتهى كذا قاله
شيخنا في بحر وعزاه الى المخطوط قال وبه علم ان ما في فسخ القدر من ان الولد للذين شهدوا
عليه بالكتابة فهو والصواب الذي كاتبه بذلك الذين ويكتب لها اذ من المكاتب ان كان
بذلك الكتابة مثل قيمته او اقل وان كان اكثر تصدق ابا الفضل وان اراد المولى اتباع المكاتب ولا يضمن
كان له ذلك ذكره ابن بلي **وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتها اي الامة فان مات**
المولى عتقت وضمنا اي ضمن الشاهدان قيمتها للورثة يعني لو شهدا على اقرار المولى ان هذه
الامة ولدت منه وهو يتكفى فقصي القاضي بذلك ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعا في حياته ضيفا
نقصان قيمتها بان تقوم قنة وام ولد لوجان بينهما فيضنان النقصان فان مات المولى عتقت وضمنا
بقية قيمتها للورثة فان معها ولد فرجعا في حياته ضيفا قيمة الولد مع ضمان نقصانها فان
مات المولى بعد فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمن له شيئا ورجعا على الولد بما قبض
الاب منها من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه احد يضمن له نصف البقية
من قيمتها ويرجعا على الولد بما اخذ الاب منها لا بما قبض الاخ ولا يضمنان للاخ ما اخذه
الولد من الميراث فان رجعا بعد وفات المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهما ولا ضيفا
للاخ نصف البقية من قيمتها ونصف قيمة الولد لا ميراثا ولا يرجعا الولد منها وان كانت الشهادة
بعد موت المولى بان ترك ولدا وميتا وامة وتركه فشهدا ان هذا العبد ولدت هذه الامة من الميت
وصدقهما الولد والامة وقضى ثم رجعا ضمننا قيمة العبد والامة ونصف الميراث انتهى كذا في
البدائع **وفي القصاص الدية ولم يقتض** اي ضمننا هذا القصاص بوجوه مما بعد الاستيفاء
دية الشهود عليه ولا يقتض منهما . وقال الامام الشافعي يقتض منهما لوجود القتل تشبيها
فان المكرم بكل اولي لان الولي يعان والمكرم بمن . وكذا ان القتل متاعا لم يوجد وكذا تشبيها
لان سب ما يفضي اليه غالبا ولا يفضي اليه لان العتق مندوب اليه بخلاف المكرم لانه يوثق
بجوده ظاهر وان القتل الاختياري ما يقطع النسبة ثم لا اقل من تشبهه وهي ذرية القتل
بخلاف المال لانه يثبت مع الشبهات . ولو شهد بالقتل خطا ثم رجعا ضمننا الدية في مالهما

شهود

علم

الاثر

وكذا اذا شهدا

وكذا اذا شهدا بقطع يد خطا ضمننا نصفها وكذا اذا شهدا بسرقة فقطع ثم رجعا انتهى
كذا في البحر من الخط **وفي السراج الوهاج ان الدية على الشاهد من كونه في مالهما في ثلاث**
سنين ولا كفارة عليهما ولا يحرم الميراث بان كانا ولدي المشهود عليه فانما يرثانه انتهى
وضمن شهود الغرة بوجوه لان الشهادة في مجلس القضا صدقت منهم فكان التلف فضا
الهم لا يضمن شهود الاصل بقوله **لم يشهد الغرور على شهادة او اشهدناهم وعلطنا**
في صورتين اما في الاولى فلا يضمن السب وهو لا يشهد فلا يطل القضا لانه خبر بمجلس القضا
تكرهه الشاهد بخلاف ما قبل القضا واما في الثانية فهو قولها وقال يضمنون لان الغرور
تعلقوا بشهادة الاصول فضا كانهم حضروا ولها ان القضا وقع بشهادة الغرور لان القاضي يضي بما
يماين من الحجة وهي شهادة وقد ثبت ان الاختلاف مبني على ان الشهادة على الشهادة امانة وتوكيل عند
وعنده تحصيل وقوله **علطنا** انما في اذ لو قالوا رجعا عنها فلا ضمان ايضا عندنا **ولا اعتبار بقول**
الغرور كذب الاصول او علطنا لان ما قضى من القضا لا ينتقض بقوله فلا يجب الضمان عليهما
لانهم ما رجعا عن شهادتهما انما شهدوا على غيرهم بالرجوع **وضمن المكون بالرجوع** عن التزكية مع علمهم
بكونهم عبيدا اما مع الخطا فلا وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمنون لانهم اتفقوا على الشهود فضا
كشهود الاحصان وله ان التزكية اعمال للشهادة اذ القاضي لا يعمل بها الا بالتركية فصارت في معنى
علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانهم شرط محض والخلاف فيما اذا قالوا نعمنا او علمنا انهم عبيد
ومن ذلك زكيتهم اما اذا قال المزكي اخطأت فيها فلا ضمان اجماعا هكذا صرح به في البحر وغيره
ومن ثم قلت **اما مع الخطا فلا** وقيل الخلاف فيما اذا اخبر المكون بالحرية بان قالوا هم احرار اما
اذا قالوا هم عبيد فضا انما يضمنون اجماعا لان العبد قد يكون عذلا . **واطلاق** في ضمانهم
فمثل الدية لو زكوا شهود الزنا فزجهم فاذا الشهود عبيد او جوس فالدية على المزكين عندهم وبمكة
اذا رجعوا عنها بان قالوا علمنا انهم عبيد وقع ذلك زكيتهم اما اذا ثبتت اعلمها وزعموا انهم احرار
فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا يجد الشهود حد القذف لانهم قد فرجوا حيا وقد مات ولا يورث عنه
وقال الدية على بيت المال كذا في السراج الوهاج **وضمن شهود التعلق** لانهم شهود العلة
اذ التلف يحصل بسببه وهو الاعناق او التطلق وهم ايتقوا . اطلقه فمثل تعليق العتق
والطلاق فيضمنون في الاول القيمة وفي الثاني نصف الميراث كان قبل الدخول **لاشهود الاحصان**
اي لضمان عليهم لانه علامة وليس بشرط حقيقة . ثم اعلم ان الشرط عند الاصوليين ما يتوقف
عليه الوجود وليس يوثق في الحكم ولا يفيض اليه والعلة الموثقة في الحكم والسبب هو المقتضى الى الحكم لا ما يثبته
والعلامة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه وبهذا ظهر ان الاحصان شرط كذا ذكره الاكثر
لتوقف وجوب الحد عليه بكونه عقوبة ناشئة ولا افضاء **والشرط** اي لا يضمن وجود الشرط بصدق
والطلاق لما تقر ان اليقين هي العلة فاضيف الحكم اليها وبشرط لا يعارض العلة اطلاقه
فمثل ما اذا رجعا وضمهم او مع شهود العلة لكن عدم التضمن في الثاني اتفاق وفي الاول اختلاف
والمتأخر ما في الكتاب نص عليه في الزيادة واختاره الشافعي واخاره البردوي ما قبله كذا في البحر
وفي تبين اكثر والصحيح ان شهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزيادة وابيه ما لم يضمن
الاية السرخسي والي الاول مال فخر الاسلام على البردوي انتهى والله تعالى اعلم

هذا كتاب في بيان احكام الوكالة

شهود

اعقب الشهادة بالوكالة لان كل من الشاهد والوكيل ساج في تحصيل مراد غيره الموكل والمرعي معتمدا على
والوكالة لغة بفتح الواو وكسر هاء اسم للتوكيل وهو تفويض امرك الى من وكلته اعتمادا عليه فيه
تفويض منك او مجرد عنه والوكيل هو القائم بما في حق اليه كانه فاعيل بمعنى مفعول لانه موكل اليه
الامر اي مفوض اليه **التوكيل صحيح** بالكتاب والسنة والاجماع قال الله تعالى حكاية عن اصحاب الكهف
فايقنوا احدكم يورثكم هذه الى المدينة فكان البعث منهم بطريق الوكالة وشرع من قبلنا شرع لنا
اذا قضاه الله تعالى ورسله من غير انكار ولم يظهر نسخة **وكل عليه الصلاة والسلام** حكم ابن جرير
اصحبه وانفذ الاجماع عليه وهو خاص بالشا في ظاهره والاول محمول بقول ما صنعت من شئ فهو جائز
انت ووكيلك في كل شئ جائز امرك على ملك جميع انواع التصرفات من البيع والشراء الهبة والتصدق
والتقاضي وغير ذلك ولو طلق امراته جاز قال الصدوق الشهيد وبه يعني حتى يتبين خلافه
واختار ابن النيث انه لو طلق او وقف لم يجز كذا في الوكالة الجدية **وفوق** قاضي خان ان التوكيل
يختص بالمأوضات **وهو** اي التوكيل في اصطلاح الفقهاء **اقامة الغير مقام نفسه في**
تصرف جائز معلوم حتى ان التصرف اذا لم يكن معلوما يثبت ادنى التصرفات وهو الحفظ فيما
اذا قال وطنتك مالي وعيارة المختص اولى بالقبول من قول اكثر هو اقامة الغير مقام نفسه
في التصرف فانه يشمل الجايز والمعلوم وغيرهما **من يملكه** اي ذلك التصرف بيان للشرط الموكل
ثم فرع عليه بقوله **فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل بخلاف**
وعتاق وهبة وصدقة من التصرفات الصادرة وصح توكيله بما ينفعه بلا اذن وليه
كقبول الهبة ويصح توكيله بما تزد به من ضرر وتنفع كبيع واجارة ان كان الصبي الموكل
ما ذونا في التجارة **والا** اي ان لم يكن ما ذونا توقفت على اجازة وليه فان اجازة جاز والالا
لا كما لو باشر بنفسه **ولا يصح توكيل عبد مجنون وصح** توكيله لو كان العبد ما ذونا او مملوكا
وتوقف توكيل من يد فان اسلم ينفذ وان مات او لحق او قتل لا ينفذ بل يبطل عند اي حرج وقالوا
هو نافذ **وشل قوله** من يملكه الاب والوصي والولي فان لم يكن له من يملكه اكل ما يصح لم التصرف فيه
من امور الصبي والوقف **فان قلت** يشكل على هذا الاصل توكيل المسلم ذميا ببيع خمر او خنزير
وتوكيل المجرم الخلال ببيع الصيد فانه صحيح ولا يملكه الموكل **قلت** اوجب عنه بانه يملكه باقتل
التصرف وان امتنع بعارض من التمس **فان قلت** يرد عليه العبد الماذون في تزويج نفسه لاعمالك
التوكيل كما في الجرح فلا عن المحظوظ ان يملك ان يتزوج بنفسه **قلت** اوجب عنه بانه بمنزلة الموكل
عن سيده وان كان عاملا لنفسه والوكيل لا يتوكل الا باذن او تعمي **صح توكيل مسلم ذميا ببيع**
خمر او خنزير ومخرم حلالا ببيع صيد وان امتنع عنه الموكل بعارض وهو النهي وفيه الاشارة
الى ما ذكرنا من الجواب كما لا يخفى **ثم شرع** في بيان الشرط في التوكيل فقال **اذا كان الموكل يعقل**
العقد ولو كان التوكيل الموصوف بما ذكر **صبي او عبدا مجنونا** فلا يصح توكيل غير العاقل وفي
يتبعه الدهر وذكر السرخسي في الوكالة في باب البيع والشراء ان كان الموكل مجنونا فبيعه باطل
فان كان يعقل البيع والشراء فهو بمنزلة الصبي المجنون عليه **وذكر** في باب توكيل الزوج بالطلاق
ولو وكل مجنونا بطلاق امراته فقبل الوكالة في حال جنونه **ثم افاد** في قوله **وكا** لانه لا افاقة
يراد بممكن من التصرف ولا يزول ما كان ثابتا انتهى **وذكر** في الهبة انه يشترط ان يكون
الوكيل من يعقل العقد ويقصد فقال **لما خرجت** ان المراد بيقول العقد ان يعرف ان الشراء
جائز ببيع سلب الثمن والبيع على عكسه ويعرف الثمن الفاضل من اليسير والمراد بقصد

عالم

ان يقصد بغير

ان يقصد بثبوت الحكم او الزبح للاختراز عن بيع المكروه والحازك فانه لا يقع عن الاموات **قال**
شيخنا في حرم وفيه نظر لانه لا حاجة الى اشتراط عقلية الثمن الفاضل من اليسير فلو كان بيع الوكيل
عند الامام باطل او كثر نعم ان قيد عليه ان لا يبيعه بغير ما حش اشترط انتهى **اقول** ليس ما ذكر من
النظر واقسامه لانه التعريف انما هو للصبي العاقل وهو المجنون مطلقا كما ذكر المحققون في تعريفه
لانا لنظر في خصوص الوكالة حتى يحتاج الى ذكر هذا النظر والجواب عنه والله تعالى اعلم **واما** تعميهم
القصد بالاختراز عن بيع الهازل والمكروه فخرج عن المقصود لان الكلام الآن في صحة الوكالة لا في صحة
بيع الوكيل ولذا تركه في اكثر وتركتاه في المختصر ايضا **وفي** البحر حاكيا عن الواقعات الحسائية
الوكيل اذا اخلط ببيع ويعرف الشراء المجنون وهو بمنزلة المصنوع انتهى **بكل ما يباشره الموكل بنفسه**
بيان لصابط الموكل فيه وليس حرا فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع الخمر ويملك توكيل الذي يبيعه
ولا يملك الذي توكيل مستلما ببيع خمر وهو يملكه لانه يملك التوصل به بتوكيل الذي به قصدت
الصابط لانه لم يقل كل عقد يملكه يملك توكيل كل امر به بل التوصل به في الجملة **فان قلت** يرد
عليه توكيل الوكيل بلا اذن وتعمي فانه يملك العقد الذي وكل به ولا يملك التوكيل **قلت** اوجب
عنه بان المراد لنفسه والوكيل لا يملك العقد لنفسه وانما يملكه لموكله والله تعالى اعلم **وقولي** بكل ما
يباشر اولى من قول اكثر بكل ما يقصد ليس العقد وغيره من الخصومة وغيرها **ثم فرغت** على هذا
الاصل بقولي **فصح بخصومة في حقوق العباد برضى الخصم ان يكون الموكل مريضا او غائبا**
مدة سفر او مريضا اي للمنفذ او كان الموكل امرأة مخدرة او حائضا والمأكل بالمسجد او مجنونا
من غير حاكم الخصومة **اولا بحسن الذموي** هذا عند اي حنيفة وقالا يجوز بغير رضاه ولا خلاف في الجواز
انما الخلاف في الزوم **لما ان** التوكيل تصرفه في خالص حقه فلا يتوقف على رضاه غير كالتوكيل
بتقاضي الديون **وله ان** الجواب مستحق على المضمون وهذا لا يخصصه والناس متفانون في الخصومة
فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيستوقف على رضاه كالعبد المشترك اذا كاتبه امره باعتقالاته بخلاف
المريض والمسافر لان الجواب غير مستحق عليه ما هناك وممنه كحق لحق الضرورة والمخدرة لو خضرت
لا يمكنها ان تنطق بحقها لحياتها فيلزم توكيلها وهذا شئ استحسنته المتأخرون كذا في الهداية
وظاهر ان المخدرة لا ينص عليها في المذهب ولهذا قال في فتح القدير اما على ظاهر اطلاق الاصل
وغيره عن ابي حنيفة فلا فرق بين البكر والبنت والمخدرة والبرزة **والفتوي** على ما اختار من ذلك انتهى
واما كون المضمون من الاعذار من المدعي عليها اذا كان الحكم في المسجد فذكر في تبيين وغيره **وهو**
مقتد بما اذا كان الطالب لا مريض بالتأخير واما اذا رضى به فلا يكون عذرا **واما** حيف الطالب فهو
عذر مطلقا والنفس كالحيف كاي في البحر مصرى الى خزائنه المقتضين **واما اذا كان لا يحسن الذموي**
فهو عذره وبه صرح في الحاشية حيث قال ويجوز للمرأة المخدرة ان توكيل وهي التي لم تحالط الرجال بكر الكافة
او ثيبا كذا ذكر ابو بكر الرازي وعليه الفتوي **وكذا اذا علم** القاضي ان الموكل عاجز عن البيان في التصرف
بنفسه يقبل منه التوكيل **ثم انما** لا يجوز التوكيل بغير رضاه المضمون عند اي حنيفة لمن لا عذر له اذا المر
يكن الموكل حاضرا مجلس القضاء مع الوكيل انتهى **ومن** الاعذار الجبس اذا كان من غير القاضي الذي ترفع
اليه ذكره الزيلعي **وفي** البرازية وكونه مجنونا من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد
مجنونا له ان يشهد على شهادته قال القاضي ان في سجن القاضي لا يكون عذرا لانه يجوز له حتى يشهد
ثم يعيده وعلى هذا يمكن ان يقال في الذموي ايضا كذا بان يجب عن الذموي ثم يعاد ولو لم يعاد يرد
ان لم يؤخر عذره ثم يعاد انتهى **وقد اختار** في هذا المختصر قول الامام تبع الككن والوقاية وغيرها من التوق

انصو

الكنه

العدو

وقد اختلفت ترجيح المشايخ فافتي الفقيه بقولها وقال الصافي وهو المختار وبه اخذ الصغار ايضا وفي النهاية والصحاح قولها وقال الحلواني يجيز المعنى قال ونحن نفقي ان الراي الحاكم لا يكون من الاعذار ان كان الموكل شريفا حاضرا من دون بل الشريف وغيره في ذلك سوا كما في النسخ وغيره **وله الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى** قال في القنية لو رضي ثم مضى يوم فقال لا ارضي لعد ذلك انتهى وذكره في شرح المجمع معزيا اليها والتقييد باليوم اتفاني وانما المقصود ان له الرجوع عن الرضا ما لم يسمع القاضي الدعوى لما في القنية ايضا لو ادعى وكيل المدعي عند القاضي ثم انجس بشهود لم يسمعها ولم يرخص الحضم أي المدعي عليه بالوكيل ويريد ان يجاهم مع الحضم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على اصل في حقيقته **ولو اختلفا في كونها مخدرة** بان قالت انا مخدرة والوكيل لا نه وقال المدعي عليه الامر بخلافه او كانت المرأة من سادات اشراف فالقول لها **مطلقة** يعني بكر كانت او ثيبا لانه الظاهر من حالها وان كانت المرأة من الاوساط فالقول لها في انها مخدرة لو كانت بكر وان كانت المرأة من السافل فلك اي لا يكون القول قولها في انها مخدرة **في الوجهين** اي فيما اذا كانت بكر او ثيبا لان الظاهر غير شاهد لها والخروج بالحاجة لا يقدح فيه ما لم يكثر بان يخرج لغير حاجة كذا في البرازية وفي النسخ معزيا الى خزائن المفتين ان الطالب ليس له خاصة زوجا ولكن لا يمنع الزوج من الخصومة مع وكيل امراته او معها انتهى وفيها امرأة وكلت وكيلها بالخصومة فوجب عليها اليمين وهي لا تقدر بالخروج وبخاطلة الرجال في الخروج يثبت اليها الحاكم ثلاثة من العدول ويبطلها احدهم ويشهد الاخران على طعنهما او نكولها انتهى ومع التوكيل باثباتها واستيفائها **لا في حق وقود** اي يصح التوكيل باثبات جميع الحقوق واستيفائها الا في الحدود والقصاص لان لكل منهما مباشرة الموكل بنفسه فيملك التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانها تتدرج بالشبهات والمراد بالاثبات دفع ما عليه وبالاستيفاء القبض فيكون مضافا الى التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله ولو قال لا تدفع الدين الا بمحض فذلك ففعل بلا محضر ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل انه دفع محضه او قال لا تدفع الا بشهود فادعى دفعه بشهود وانكر الدين القبض خلف الوكيل انه دفع بشهود فاذا حلف لم يضمن كذا في النسخ ولا عن كافي الحاكم وفيه لو قال ادفعه بشهود فادفعه بشهود لم يضمن **واما** الوكيل يقبض الدين من احكامه انه يتقبل قوله في قبضه وصياحه ودفعه الى الموكل ويبرأ الغريم ولو كان من لا يقبل ثم ادته لوكيل بخلاف اقراره بقبض الطالب ولو وجب على الوكيل بالقبض مثله لم يبرأ موكله وقعت المقاصصة وكان الوكيل مديون الموكل ولا يملك الوكيل بقبضه الا بالبر والحبس واخذ الرهن ويملك اخذ الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الخوالة ويصح التوكيل بالقبض والقصاص بل رضي الحضم ولا ينفرد بوقت المطلوب ويغفر بوقت الطالب فلورغم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب حال حياته لم يصدق بلا حجة فان احوال الطالب بالماله بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل ان يطالب الخيل والمحال فلورغم الماله على المحال عليه وعاد الدين على الخيل فالوكيل يملك الطلب ولو كان بالماله كفيل واخذ الطالب كنفيل بعد التوكيل ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل والوكيل بالقبض قبض قبضه الا اذا نضر في ان لا يقبض الا الكل معا كذا في البرازية **وحقوق** جمع حق عقد لا بد من اضافته اي ذلك العقد الى الوكيل كبيع واجارة وصالح عن اقراره **يتعلق به** اي بالوكيل ان لم يكن الوكيل محجورا كمتسلمي بيع وقبضه وقبض من ورجوع به اي بالتمسك عند استحقاقه وخصومة في عيب بل فضل بين حضور موكله وعينته لان الوكيل هو العاقل حقيقة لان العقد

يقوم بالكلام

يقوم بالكلام وصحة عبارته لكونه آمنا وكذا احكاما لانه يستغني عن اضافته العقد الى الموكل ولو كان سفيرا عنه ما استغني عن ذلك كالرسول واذا كان كذلك كان اصيبك في الحقوق فثبت به بلفظ بين كونه موكله حاضرا او غائبا لما في النسخ نقله عن الفتاوى الصغرى لا تنتقل الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا وفي المحيط الوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون الموكل قبض الثمن واذا مات الوكيل عن وصي قال الفصل تنتقل الحقوق الى وصيه وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم فينصب وصيا عند القبض وقيل ينتقل الى موكله فيحتاج عند الفتوى انتهى وفي الخلاصة والوكيل لبيع باع محضه الموكل فاعنده على الوكيل وخضرة الموكل وعينته سوا ولو وكل الوكيل بغير ذن وعينته ببيع محضه الوكيل جاز والعنده على الوكيل الثاني انتهى وفي الجوهر الوكيل بالبيع اذا باع والموكل حاضر تكون العنده على الوكيل او على الموكل قال العنده على من اخذ منه الثمن لا على من باشر العقد هكذا وهو الصحيح من الاقوال فان القاضي الامام شرح الاسلام بالمعالي ذكر في محضه ان العنده على الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالباشر بنفسه فعليه العنده وذكر في الفتاوى الصغرى ان العنده على الوكيل محضه الموكل وعينته سوا والجواب المعتمد على ما ذكرنا او لا انتهى وظاهر كلام اصحاب المتون ان الوكيل بالاجارة يملك قبض الاجرة لانها كالثمن بل هي ثمن لان الاجارة بيع المنافع كذا ذكر في محله لكن في السراجية في باب ما يملكه الوكيل وما لا يملكه قال الوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة وطس امتا جربه انتهى قلت وفي النسخ وظاهر كلام المصنف ان الوكيل بالاجارة قبض الاجرة وعليه تسليم القيل الى المساجر وفي تبيين المفتي خلافه قال الوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة وجبر المستاجر به ولو وهب الاجرة قبل القبض جاز ان لم يكن شيئا بعينه انتهى قال وهو سبق قلم والصواب ما في كافي الحاكم ان الوكيل بالاجارة الخاصة في اثباتها وقبض الاجر وجلس المستاجر فان وهب الاجر بمساجر او براه جاز ان لم يكن بعينه ويضمنه وان بعينه لا وان ناقض الوكيل المستاجر الاجارة قبل ان يعمل فيها شأ جازت ذينا كان الاجر او عينا وبرا المستاجر الا ان يكون الوكيل قبض الاجر انتهى قال وعلى هذا يظن ان الوكيل بالاستجارة بالاجرة كالوكيل بالشراء انتهى **وشروط عدم تعلق حقوق** اي حقوق عقد لا بد من اضافته الى الوكيل به اي بالوكيل **لحق** اي باطل قال في الجوهر وكلمة بالبيع والشرع على ان لا يتعلق به الحقوق لا يصح هذا الشرط وفي البرازية وكلمة بالبيع بشرط ان لا يقبض الثمن فالنهي باطل وقد روي بالوكيل ان الرسول لا يرجع الحقوق اليه ولو ادعى انه رسول وقال البائع انه وكيل وطالبه بالثمن فالقول للمشتري والبينة على البائع اليد اشترى اليه في بيع الحائنة وشرطه الاضافة الى مرسله لما في البرازية والرسول في البيع والطلاق والعاق وانكاح اذا اخرج الكلام مخرج الوكالة بان اضاف الى نفسه بان قال طلقك وبعتك وزوجت فلانة منك لا يجوز لان الرسالة لا تضمن الوكالة لانها فاقضا وان اخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسلتي ببيع منك انتهى **والملك يثبت للموكل ابتداء** اختلف العلماء في هذه المسئلة فقال الكرخي يثبت للموكل ثم ينتقل الى الموكل وقال ابو طاهر يثبت للموكل ابتداء وهو الاصح ثم فرع على الاصل بقوله **فلا يمتنع قريب الوكيل بشيء** ولو ثبت الملك له ابتداء لمتنع ولا يمتنع بخاخ زوجة اي زوجة الوكيل لو اشترىها بطريق الوكالة به اي بشرايه **وهي** اي المتق وصاد النكاح ثابتان على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجته اي زوجة موكله وقال ابو زيد الوكيل نايب في حق الحكم اصيل في الحقوق

الصحيح

يقول بعت

الحق

فوافق الكرخي في الحقوق وأباطاها في حق الحكم وهذا الحسن ذكره الزاوي وصح الشارحون
ما في المختصر وهو المخرج ومعه في الكثر وغيره من المتون لكن لم يذكر هذا الاختلاف كمنه للاعتقاد
على عدم عتق قريبه الوكيل لو اشتراه وعده فسادا كما هو حالها واشترائها والعتق والفساد على الوكيل
لو اشترى وكيله قريبه موكله وزوجه لأن الملك للوكيل لم يكن مستقرا والموجب العتق والفساد
الملك المستقر هكذا أجاب الكرخي. وأشار في المختصر إلى أن الموكل لو عتق قبل قبض الوكيل فإنه
ينفرد عتاقه لكونه عتق ملك نفسه والبائع يأخذ الوكيل بالثمن ولا يسبيل له على الموكل وكذلك في
التدبير والاستيلاء ولو قبض الموكل ضمن قيمة الوكيل فبذرها إليه لئلا يكون محبوبته عنده إلى
أن يأخذ الثمن من الموكل كذا في البحر من سبوع الخاتمة وفي كل عقد لا بد من إضافة أي
إضافة ذلك العقد إلى موكله يعني لا يستغني عن الإضافة فيه إلى موكله كنعكاح وخلع وصالح
عن دبره أو عن النكاح وعتق على مال وكتابة وهبة وتصدق وأجرة وإيداع ودين وقراض
يتعلق بموكله ثم فرع على هذا الأصل بقوله **فلا مطالبة عليه** بغير معنى فيما إذا كان وكيله بالنكاح
من قبل الزوج وتسلم أي تسليم نفسه للزوجة فيما إذا كان وكيله من قبلها بالنكاح لأن الوكيل
فيها سفير شخص لا ترى أنه لا يستغني عن إضافة العقد إلى الموكل ولو أضافه إلى نفسه كان النكاح
له فضاء كالرسول وهذا لأن الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لأنه إسقاط فيبطل شيء فلا
يتصور صدوره من شخص وبوت حكمه لغيره فكان سفيرا **والمشتري الآيات** أي الاستثناء عن
دفع الثمن للموكل لكونه اجنبيا عن الحقوق لرجوعها إلى الوكيل أصالة ولو كان الموكل دفع الثمن
إلى الوكيل فاستهلكه وهو مفسد كان للبائع حبس المبيع ولا مطالبة له على الموكل فإن لم يتعد
الموكل الثمن إلى البائع باع القاضي الجارية بالثمن إذا رخصا وإذا كان في البحر موعدا إلى بيع
خزانة المفتين **وأن دفع المشتري الثمن إلى الموكل صح** دفعة **ولو مع نفي الوكيل** عن الدفع يعني
لوقوع الوكيل للموكل عن القبض ومع ذلك دفع له فإنه يبرأ استحقاقا في البرازية **ولا مطالبة**
لوكيل ثانيا لأن فضل الثمن المقتوض حق الموكل وقد وصل إليه ولا فائدة في الأخذ منه ثم في
الدفع إليه ولهذا لو كان المشتري على الموكل دين يقع المقاصة ولو كان له عليه ما دين يقع المقاصة
بين الموكل ودين الوكيل وبين الوكيل إذا كان وحده عند أي حبيفة ومحل كونه ملك
الزوجة عنه عندها ولكنه يضمنه للموكل في الفضل كذا في الهذلية. ولو أبرأه عن الثمن فعلا
برئ المشتري بأبراء الموكل دون وكيله ويستفاد من وقوع المقاصة بين الوكيل أن الوكيل
لو باع من ذائنه بدينه صح وبرئ ضمن الوكيل لموكله وهي في الذخيرة **ومثله** أي مثل الوكيل عند
ما دون لادين عليه مع مولا لما في البرازية. وذكر بكر لا يملك الموكل قبض ديون عبده المادون
إذا غاب لأنه فوق الوكيل لأنه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره وفي الوكيل إذا غاب لا يملك المادون
أولى ومع ذلك لو قبضه الموكل يبرأ المادون استحقاقا أن لم يكن على العبد دين وأن كان عليه
دين لا يبرأ لأن الحق للغير ماء والموكلي كالأجنبي انتهى والله تعالى اعلم

باب في بيان أحكام الوكالة بالبيع والشراء

أفرد لها باب على عدة كثرة الاحتياج إليها وقدم هذا الباب على سائر أبواب الوكالة لأنه أكثر
وقوعا وأصل حاجة وقدم بحث الشراء لأنه ينبئ عن إنبات الحق والبيع ينبئ عن إزالة
بعد الإنبات **وكله بشرأ ثوب هروي** أي منسوب إلى هرة مدينة بجراشان فتحت في زمن عثمان

بغير الثمن

رضي الله عنه **أو امرأ بشرأ فريس أو بعل صح** التوكيل لأنه لم يبق للجحالة بعد ما إعلام
الجنس إلا في الصفة وهي محالة في الوكالة استحقاقا لأن منها ما على التوسعة ككونه استغناء
وفي اشتراط بيان الوصف بعض المخرج وهو من دفع **وأن لم يسمه ثمنا** لأنه يبين أن جنس الثمن يصير
معلوما عادة فلا فرق بين التسمية وعدمها. قيد بالفرس والبغل للاختلاف في الشاة فمنهم من
جعلها من هذا القبيل وفي الخبر جعلها من الموقوتة وجرم به في الجوهر فقال الوكالة باطلة وما
اشتراه الوكيل فهو لنفسه وأما الخمار ففي البرازية وفي الخمار يضمن الضميمة مملوكة بحال الوكيل
وكن البعير ولو كان الموكل فالبرية فاشترى حمارا مصرية أو كان واحدا من المواشي فاشترى له
فرسا يملك بالملوك يملك ما موراثته ولو موكله **بشرأ دارا أو عبدا جان التوكيل** بذكر **إن**
سمي الموكل ثمنا أو نوعا لأنه يعمل بذكر الثمن في أي نوع مقصودة. أطلق فتملأ إذا كان
التمن يخص نوعا أولا وبه انفرج ما في الجوهر حيث قال وهذا إذا لم يوجد لهذا الثمن من كل نوع
أما إذا وجد لا يجوز عند بعض المتأخرين **والأدنى** وأن لم يسمي الثمن لا يصح لأنه حينئذ يملك
بجحالة الجنس وقد جعل في المختصر تبعا للمكتن الدار كالعبد موافقا لقاضي خان لكنه مع بيان
التمن بيان المحلة كما في فتاواه مخالفا للهداية فإنه جعلها كالنوب قال وكذا الدار تشمل
ما هو في معنى الأجناس لأنها تختلف اختلاف فاحشا باختلاف الأغراض والجيران والمراق والمحال
والمسكنان فتعذر الاستئصال انتهى. وذكر في المصالح أن ما في الهداية مخالفا لرواية المبسوط قال
والمشايخون من مشايخنا قالوا في ديارنا لا يجوز الاستئصال المحال انتهى. قال شيخنا وبه يحصل
التوفيق فيجعل ما في الهداية على ما إذا كانت تختلف في تلك الديار اختلاف فاحشا وكلام غير
على ما إذا كانت لا تتفاضل. وقولي أو نوعا أولى من اقتضار صاحب الكثر على بيان الثمن لأن
صحة بيان النوع كعبد رومي حبشي وأن لم يسم الثمن والخطة من هذا القبيل وبيان
المقتن ركبان الثمن كما في البرازية. وفي الخاتمة اشترى خطة لا يصح ما لم يبين القدر فيقول
كذا قفيرا ويبيع البكر الذي فيه **ولو موكله بشرأ ثوب أو ذابنة لا يصح التوكيل وأن**
سمي ثمنا للجحالة الفاحشة فإن الذابنة اسم لما يذب على وجه الأرض وعرفا للبخل والبغل
والخمار فقد جمع أجناسا وكذا النوب لأنه يتناول الملبوس من لا يلبس إلى الكساء ولهذا لا يصح
تسميته مبرا وإذا اشترى الوكيل وقع الشراء له كذا في النهاية. قيد بالمتكبر لأنه لو كان مضمنا
لا يحتاج إلى تسمية الجنس والصفة كذا في المصالح ذكره في البحر. الأصل أن الجحالة الفاحشة
وهي الجحالة في الجنس تمنح صحة الوكالة سواء بين الثمن أولا كالموكله في شراء ثوب أو ذابنة
وغوها والجحالة البسيطة لا تمنع وهي ما كانت في النوع المحض كالموكله بشرأ في ثوب أو حمار أو ثوب
هروي أو قروي وغوها والجحالة التي بين الجنس والنوع إن بين الثمن لا يمنع كالموكله بشرأ عبدا
أو جارية وبين النوع بأن قال عبدا تركيا أو حبشيا وغوها وأن لم يبين واحدا منهما لم يحز **ومثله**
طعاما وبين قدره أو دفع ثمنه على المعتاد لكل كل مطبوخ ومشوي به يعني كذا في
النهاية فتدبر عن الذخيرة. وفي الكثر قال يقع على البرود قبيحه والعتق إن يقع على كل مطبوخ
اعتبار الحقيقة كما في البين على الأكل إذا الطعام اسم لما يطعم. وجه الاستحسان أن
العرف أتملك وهو على ما ذكرناه إذا ذكر بقرونا بالبيع والشراء لا عرف في الأكل فبقي على الوضع
أطلقه في الكثر فتملأ ما إذا كثرت الدراهم أو قلت وقيل نظر إليها فإن كانت كثيرة فعلى
البر وأن كانت قليلة فعلى الحبس وأن كانت بين الأمرين فعلى الرقيق والفارق العرف

شرطه

وتعرف بالاجتهاد حتى عرف انه بالكثير من الدراهم يريد به الخبز بان كان عنده وليمه يتخذها
هو . بان له ان يشتري الخبز له . وقال بعض مشايخ ما ورد في النهر الطاهر في عرفنا تصرف
الى ما يمكن اكله يعني المتاد لكل كالحلم الشوي اي ما يمكن اكله من غير اذام دون الخطه والخبز
وقد ذكرنا ان الفتوي عليه ومن صرح بان الفتوي عليه صاحب الصيرفة وفي الوصية له
اي لشخص بطعام يدخل كل مطعم . وفي البرازية . ومن ايماننا لا يأكل طعاما فاكل دواء
ليس بطعام ولا غذاء كالسقمونيا لا يثبت ولو به حلاوة كالسكرين يثبت انما هو الوكيل
الرد بالغيث بعد موته اي موت الوكيل فان لم يكونا اي الوارث والوصي فلو كان ذلك
اي الرد بالغيث وكذا الوكيل بالبيع كذا في الخلاصة اطلقه فمثل ما اذا كان رده باذن
او غير اذنه واسا يكون الرد له الى انه لو رضى بالبيع فانه يلزمه من الموكل ان يشاء قبله وان شاء
الزم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك يصلح من الموكل كذا في البرازية والي ان الرد عليه
لو كان وكنت بالبيع فوجد المشتري بالبيع عيبا ما دام الوكيل حيا عاقلة من اهل الزمان العمد
فان كان محجوبا بدين على الموكل وفي البحر من ميا الى شرح الطحاوي وجد المشتري فيما اشتراه
عيبا رجع بالتمن على الوكيل ان كان نقده الثمن وان كان نقده الموكل اخذ من الموكل ولم يذكر
ما اذا نقده الثمن الى الوكيل ثم اعطاه هو الى الموكل ثم وجد المشتري عيبا برده على الوكيل ام الموكل
افنى القاصد بده على الوكيل كذا في البرازية والي ان الموكل اجنبي في الخصومة بالبيع
فلو اقر الموكل بالبيع وانكره الوكيل فانه لا يلزم الوكيل ولا الموكل شي لان الخصومة فيه من حقوق
العقد والموكل اجنبي فيه والي ان اقرار الوكيل بوجوب رده عليه ولو انكره الموكل لكن اقرار صحيح
في حق نفسه لاحق الموكل لانها وكالتة بالتسليم فلا يكون قوله ملزما على الموكل الا ان يكون
عيبا لا مجرد مثله في تلك المرة للقطع بقيام العيب عند الموكل وان امكن حدوث مثله في المرة
لا يرد على الموكل الا بترها ان على كونه عند موكله ولا يتخلفه وان نكل رده والزم الوكيل كذا في
البرازية ايضا وهذا اذا لم يسلمه الى موكله فلو سلمه الوكيل الى موكله امتنع على الوكيل رده اذ
بأمره لانه انما يحكم الوكالة ولان فيه انطال بده الحقيقية فلا يمكن منه الاباذنه ولهذا كان
خصما لمن يدعي في المشترا دعوى كالشفع وغيره قبل التسليم الى الموكل لا بعده . وفي جامع
الفصولين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا انتهى قيد بالبيع لانه لو وكله ببيع ثا
قباعه بيبعا فاسدا وسلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويشتد الثمن من الموكل
بغير رضاه لحق الشرع كذا في الفتنة والوكيل جيب المبيع الذي اشتراه للموكل بدين دفعه الوكيل
من ماله اي مال الوكيل اولا لانه انعقدت بينهما مبادلة حكيمة ولهذا اختلفا في الثمن يتما القاب
وفي وصايا الخاتبة الوصي اذا انعقد الوصية من مال نفسه له ان يرجع في تركه الميت على كل حال
اي سواء كانت الوصية العمد او لم تكن وعليه الفتوي قيد بقوله دفعه لانه لو لم يكن دفعه فله الجبس
بالاولي لانه مع الدفع ربما يتوهم انه متبرع بدفع الثمن فلا يجبه فافاد بالجبس انه ليس بمتبرع وان
له الرجوع على موكله بما دفعه وان لم يامر به صريحا لاذن حكما قد مره ولو اشتراه الوكيل
بنقد ثم اجمعه البائع كان للوكيل المطالبة حلا وهي الخيلة كذا في الخلاصة قيد بكونه اشتراه
بنقد لان الوكيل لو اشتراه بدين مؤجل تأجل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبه حلا وفي
الواقعات الحسامية ولو امر رجلا ان يشتري له جارية بالثمن فاشترها ثم ان البائع وهب الالف

البيع

الفتوي

في الوكيل فلو كان

من الوكيل فلو كان ان يرجع على الامر . ولو وهب منه خمسمائة لم يكن له ان يرجع على الامر الا بخمسمائة
ولو وهب منه خمسمائة ثم وهب منه ايضا الخمسمائة الباقية لم يرجع الوكيل على الامر الا بالخمسمائة
الاخرى لان الاول حق والثاني هبة ولو وهب منه تسعمائة ثم وهب منه المائة الاخرى وهذا كله
قياس قول ابي حنيفة وابي ثور والخمس انتهى كذا في البحر فلو هلك المبيع في يد الوكيل قبل
حبه هلك من مال موكله ولم يسقط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم يجلس يصير الموكل قابضا به
ولو هلك بعد حبه اي حبس الوكيل اياه فهو كبيع عند ابي حنيفة ويكون مضمونا ضمان الرحمن
عند ابي ثور وضمان الغضب عند زفر لانه منع بغير حق . ولما انه بمنزلة البائع منه فكان حبه لا ينفك
التمن فيسقط بطلان له ولا يثبت له ضمان بالجبس لا يستيفه بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف
المبيع لان البيع يفسخ بطلان له وهما لا يفسخ اصل العقد قلنا يفسخ في حق الموكل والوكيل كما اذا رده
الموكل بيبع ورضي الوكيل به والحاصل في مسئلة الاختلاف ان عندنا يسقط الثمن بطلان له وعند
ابي ثور بطلان الاقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن اكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك الفضل على
على موكله وعند زفر يضمن جميع قيمته ولا اعتبار بمعارضة الموكل بل بمعارضة الوكيل في صرف
وسلمه فرع على هذا الاصل بقوله فيسقط العقد بمعارضة اي الوكيل صا حبه وهو العاقل الاخر
قبل القبض لوجود الافتراق من غير قبض ولا اعتبار بمعارضة الموكل لانه ليس بعاقد والمستحق بالعقد
قبض العاقد وهو الوكيل فيصير قبضه وان كان لا يتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه وكذا
اطلقه في المختصر تبعا للكثر وغيره . وانظم كلامه ما اذا كان الموكل حاضرا او غائبا . قال شيخنا
في جرحه بعد ان ذكر ما قدمناه من عدم الفرق بين حضور الموكل وغيبته وما في النهاية من تعيينه بما
اذا كان الموكل غائبا اما اذا كان حاضرا لم يتغير معارضة الوكيل لكن الوكيل اصيبك في الحقوق في البيع
مطلقا والرسول فيما اي في الصرف والسلي لا يقتصر بمعارضة بل بمعارضة من سلبه لان الرسالة
في العقد لا في القبض وينتقل كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصح واستنبط
من وضع المسئلة صحة التوكيل بما لان كل ما ياشتره الموكل فيوكل به وهو في الصرف مطلق من الجانبين
واما في السلي فيجوز من جانب رب السلي بدفع رأس المال ولا يجوز من جانب المسلي اليه باخذ رأس
المال او بقبول السلي كذا في الجوهر وكذا بشر عشرة اوطال لم يدرهم فاشترى الوكيل ختمه
اي ضيق المذكور في الوكالة وهو عشرون رطلا بد درهم فما اي من الخمر الذي يباع منه عشرة
ارطال بد درهم لزم في هذا البيع الموكل منه اي من الخمر عشرة اوطال بنصف درهم عند ابي حنيفة
وعندهما يلزمه العشرون بد درهم لانه قيل المائون وزاده خير اوبه قالت الثلاثة . وله انه مائون
بشر اوطال مقدرة وليس بمائون بشر الزيادة فينقد الشر بالانصف . وانما قيد بقوله من ذلك
الخمر احترازا اذا اشترى عشرون رطلا بد درهم من الخمر لا يساوي ذلك فانه يصير مشتريا لنفسه
بالاجماع . وقيد بالموزونات لان في القيمات لا ينفذ شي على الموكل اجماعا فلو وكله بشر ثوب
هروي بعشرة فاشترى له ثوبا هرويا بعشرة ما يساوي كل واحد منهما عشرة لم يلزم الموكل لان
من كل واحد منهما مجهول لا يعرف الا بالخبر بخلاف الخمر لانه موزون بقدر فيقسم الثمن على اجزائه
وفي البرازية امره ان يشتري بعشرة دنانير فاشتراه بما يبي درهم وقيمة الدرهم مثل الدنانير
لزم الموكل خلافه لان فروجه ولو بعرض قيمتها مثل الدرهم لا يلزم الامر اجماعا . وفي الملقط مسافر
نزل خانا وامر انسانا ان يشتري له خادما بد درهم وانما يباع هناك المطبوخ والمشوي فاشترى
جان كذا في البحر ولو وكله بشر اشي بعينه غير الموكل لا يشتريه لنفسه عند عينة حيث لم يكن مخالفا

الباقية لا يرجع على الامر الا بالي

ضعيف

نظام

اي لا يجوز له ذلك لانه يؤدي الى تغير نية الامر من حيث انه اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه ولا
يملكه الا بخبر من الموكل كذا في الهداية والتعليل الاول يفيد عدم الجواز بقضي عدم الحل وبه
فسرناه تبعاً لما في البحر والمصباح وقصره ان يلبى بانه لا يتصور شراءه لنفسه وهو مناسب
للتعليل الثاني ولو اشتراه لنفسه فلو كان او متلفظا وقع للموكل وانما قيدنا بغير الموكل للاختلاف
عما اذا وكل العبد من يشتره له من مولا او اذن العبد بشرايه له من مولا فاشترى فانه يكون
لا امر ما لم يصح به للموكل انه يشتره فيها لا امر مع انه وكيل بشرايه في عينه لماسيا في وقتنا
بغضبه الموكل حتى لو كان الموكل حاضرا وصرح بانه يشتره لنفسه كان المشترا له لان له ان يعزل
نفسه بخضرة الموكل وليس له العزل من غير علمه وقتنا بعد المخالفة لماسيا في بيانه في المختصر
واشار بقوله لنفسه الى انه لا يشتره لموكل آخر بالاولى فلو اشتراه الثاني كان الاول وكله
بشرايه بالعد والمسا في بامية ديان فاشتره بامية ديان فهو الثاني كذا في الزانية ثم فسر
على ما تقدم من الاصل فقال **فلو اشتراه بغير المنقود** بان اشتراه بالعرض او بالحق او **او بخلاف**
ما سمي من الموكل له من الثمن وقع الشراء بالتوكيل لانه خالف امره فنقد عليه **اطلقه فمثل المخالفة**
في الجنس وفي القدر كما في الجواز وفي الهداية والمجمع قيد بخلاف الجنس فظاهر انه اذا سمي
له ثمن فاد عليه او نقص عنه ثمنه لا يكون مخالفا قال مولانا في بحر وظاهر ما في الكافي في الجاه
انه يكون مخالفا فيما اذا زاد لا فيما اذا نقص فانه قال وان قال اشترى ثوبا هرويا ولم يسم
الثمن فهو جائز على الامر وان سمي ثمنه فاد عليه شي لم يلزم الامر وكن ذلك ان نقص من ذلك الثمن
الا ان يكون وصفه له بصفته وسمي له ثمن فاشترى بتلك الصفة باقل من ذلك الثمن فيجوز على
الامر ان ياتي **وان كان وكله بشرايه بغير عينه فاشتره فالشراء يقع بالتوكيل الا اذا نواه للموكل**
او يشتره **بما له** اي بما له الموكل كذا اطلقه وفصله في الهداية فقال هذه المسئلة على وجوه اث
اضاف العقد الى زاهم الامر كان الامر وهو المراد عندي بقولي او يشتره بما له الموكل وهذا العقد
من ماله لان فيه تعضيك وخلافا وهذا بالاجماع وان اضاف الى درهم نفسه كان لنفسه خلافا له
على ما يحل له شرعا او يفعله عادة اذا الشراء لنفسه باضافة العقد الى درهم غير مستنكر شرعا وعرفا
وان اضاف الى درهم مطلقة فان نواه الامر فهو الامر وان نواه لنفسه فلنفسه لان له ان يعمل
لنفسه ويعمل الامر في هذا التوكيل وان تكاد با في النية يحكم العقد بالاجماع لانه دلالة ظاهرة
على ما ذكرنا وان توافقا على انه لم يخضه النية قال الحل هو لعمري لان الاصل ان كل احد يعمل لنفسه
الا اذا ثبت جحد لغيره ولم يثبت وعند ابي سن يحكم العقد لان ما اوقعه مطلقا يحتمل الوجهين
فيبقى موقفا فن اى المالين نقد فقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع تضادهما يحتمل النية
لا امر وفيما قلناه قبل حاله على الصلاح كما في حاله الكاذب والتوكيل في الامانة في الطعام
على هذه الوجوه انتهى وقول الامام فيما ذكره العراقيون مع محل وغيرهم ذكره مع الثاني **نعم انه**
اشترى عند الموكله فظالم وقال موكله بل شريته لنفسك فان كان العبد مقيما وضوح
اي والحال ان العبد حي قايم **فالقول للمامور** انه اشتراه لموكله لان نفسه اجازة مطلقا اي
سواء كان الثمن منقودا او غير منقود لانه اخبر عن امره بملك استنباطه والخبر به في التحقيق واليقين
يستغني عن الاشهاد فيصدق **وان كان العبد ميتا والحال ان الثمن منقود فكذا ذلك الحكم**
وهو قبول قوله لان الثمن كان امانة في يده وقد ادى الخرج عن عشرة الامانة من الوجه الذي امر
به فكان القول له **والا** اي وان لم يكن الثمن منقودا **فالقول للموكل** لانه اخبر عما لا يملك استنباطه

في الكفر

لان الميت لم يخل

لان الميت ليس بمخلد لانشاء العقد به وغرضه الرجوع بالثمن والامر منكرك كان القول قوله **وان كان**
العبد **غير معين** وهو حي فقال المامور اشترته لك وقال الامر بل اشترته لنفسك **وكذا يعني**
يكون القول للمامور **ان كان الثمن منقودا** لانه يخبر عما يملك استنباطه **والا** اي لم يكن الثمن منقودا
فلما امر عند ابي حنيفة وعندهما القول للمامور لانه اخبر عما يملك استنباطه فوضع كافي العين وعند ابي
حنيفة القول للمامور لانه موضع تهمة بان اشتراه لنفسه فاذا اراد الصفة فاحسنة الزمها الامر
بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لانه امين فيقبل قوله **قال يعني هذا العبد وفاء عمن انكر الامانة**
عمره ولما انكاره اي رجل قال لاخر يعني هذا العبد لفلان واني اشترته له فباعه ثم انكر ان اشترى
ان يكون فلان امر فقال فلان انا امرته فانه ياخذ لان قوله يعني لفلان اقرار منه لانه وكله فان
انكر الوكالة بعده صار تناقضا فلا يسمع قوله فيكون العقد للموكل وهذا معنى قولنا **ولما انكاره** اي بطل
الا ان يقول عمره المشتري له لم امره به اي بالشراء فلا ياخذ عمره لان الاقرار ارتد بوجه **الا**
ان يسم المشتري اليه اي الى عمره المشترا له فيكون له بالتسليم لان اقرار الاول قد ارتد بالردة
وصار ملكا للمشتري فاذا سلم بعد ذلك الى فلان المشترا له واخذ العقد بينهما بيع جليل بالمطالبة
فيكون الهدية عليه لانه مشتريا بالتعاطي من اشترى لغيره شيئا بغير امره حتى لزمه ثم سئل المشتري
الى المشترا له ودلت المسئلة على ان التسليم على وجه البيع يكفي لانفقاد البيع بالتعاطي في البيع
والنفيس وان لم يوجد نقد الثمن المعروف ولو جرد التراضي به وهو المعتبر في باب المعاوضات المالية
لقوله نعم الا ان تكون تجارة على تراض **امر** اي امر شخص شخصا **بشرايين معينين** والحال انه
لم يسم ثمنه فاشترى المامور له اي لا امره **احذرهما** اي احذر الشرايين المعينين كعبد بن مثلا **بقدر قيمة**
او بزيادة يتغابن الناس فيها صح الشراء والا لا اي وان اشتراه بزيادة لا يتغابن فيها الناس لا يصح
الشراء لان الوكيل بالشراء ليس له ان يشترى بغير فاحش بالاجماع بخلاف الوكيل بالبيع عند ابي حنيفة
على ما يحكي بيانه ان شاء الله تعالى واذا علمت ذلك ظهر لك ان كلامنا اكثر وقع مطلقا في محل التقييد وانما قيل
وقيدنا بالمعنيين تبعاً لكثير لكن لم يذكر الشارحون فائدة التقييد والظاهر انه اتفاق في غير المعين
كالعبد اذا نواه للموكل او اشتراه له ذكره شيخنا في بحر **وبشرايين بالف والحال ان قيمتهما**
فاشترى المامور احدهما اي احد العبد بن بنصفه اي بنصف الالف او اقل من نصف الالف **صح**
الشراء ولو اشترى احدهما **بالاكثر** من نصف الالف لا يصح يعني لم يلزم الامر قلت الزيادة او كثرت
الا ان يشترى الباقي في منهما مثلاً **بما بقي من الالف قبل الخصم** اي قيل ان يخصما ويتنازع فيه
هذا عند ابي حنيفة **وقال** ان اشترى احدهما باكثر من نصف الالف بما يتغابن الناس في مثله
وقد بقي من الالف ما يشترى مثله العبد الثاني فهو جائز لان التوكيل حصل مطلقا بلا تقدير
من كل واحد منهما بحساية والمطلق يحل على المتعارف وهو الشراء بالقيمة او بزيادة يسيرة قدر
ما يتغابن الناس فيه ولكن غرضه تحصيل العبد بن بالالف فلا بد ان يبقى من الالف قدر ما يشترى
بمثله الباقي ليحصل غرضه ولو امر رجل بدينه **بشرايين** اي كذا العبد مثلاً **بدن** له اي لا امر
عليه اي على المامور **وعينه** اي الشيء المامور بشرايه او عين **البائع صح** الشراء لانه لو اشترى
والا اي ان يبيع المشتري او الباقي **فلا يصح الشراء** يعني لا يلزم الموكل **ونقد الشراء على المامور**
وهذا عند ابي حنيفة وقالاه لان ماله مراد اقبضه المامور وعلى هذا الخلاف اذا امره ان يبيع
ما عليه لهما ان الدرهم والدينارين لا يتغابن في المعاوضات دينا كانت او عيناً الا ترى لو تبايعا
عيناً بدناً ثم تصادقا ان لا دين لا يبطل العقد فصار الاطلاق والتقييد فيه سواء فصيح التوكيل

العبد

ويكون الأمران يدرك الوكيل كيداً ولا يحنفة أنها متعين في الوكالات الا ترى انه لو قيل الوكيل
بالعين منها او بالدين فيها ثم اشتدك العين او سقط الدين بطلت الوكالة واذا ثبتت كان
هذا تحريك الدين من غير من عليه الدين من دون ان يملكه بقبضه وذلك لا يكون كما اذا اشترى بدين
على غير المشتري او يكون امراً بصرف ما لا يملكه الا بالقبض فله وذلك باطل كما اذا قال اعط ما لي عليك
من شئ بخلاف ما اذا عين البائع فانه يصير وكيله عنه في القبض ثم يملكه **ولو امره** اي لو امر
شخص مدونه **بالصدق بما عليه** امره لانه جعل المال لله تعالى وهو معلوم **كما امره لو**
امر الآخر المستاجر بجزء من اجرة من ما عليه من الاجرة وكذا الحكم لو امر بجزء من اجرة
يسوق الدابة وينفق عليها فانه يصح الامر اتفاقاً للضرورة لان المستاجر لا يجد الاجر في كل وقت
فاثبت العين مقام المجرى في القبض **ولو امر بجزء من اجرة** اي بجزء من اجرة بدين درهم **ودفع**
الامر لالف فاشترى والحال ان قيمته **كن لل** اي مثل ذلك **فقال** الامر اشترى بدين درهم
اي بنصف الف وهو خمسمائة **وقال المأمور** اشترى بدين درهم **فقال** الامر اشترى بدين درهم
وقد ادعى الخوارج عن عهدة الامانة والامر مدعي عليه خمسمائة وهو منك **وان** كان **قيمة** اي العبد المأمور
بشرايه **نصفه** اي نصف الف **فلا امر** بدين درهم لانه امر بشرايه فان كان **قيمة** اي العبد المأمور
بشرايه **فاحش** فيقيم الشرايه فيضمن خمسمائة **وان لم يدفع** الف **وقيمة** اي العبد المأمور بشرايه **نصفه**
اي نصف الف **فالمقول** **للامر** بدين درهم **وان** كان **قيمة** الف **فان** لم يبيع **العقد بينهما**
فيكون **الشرا المأمور** لان الموكل هنا كالبائع والوكيل كالمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن
فيجب التحالف ويبطل العقد فيكون المشتري الوكيل **ولو امره بشرايه** شي معين كعبد المأمور **من غير**
بيان من **للمأمور** **فقال** **للمأمور** **اشترى بدين درهم** كالف مثلاً **وصدق** **بدين درهم** فيما قاله **وقال**
الامر **اشترى بدين درهم** وهو خمسمائة **فخالفا** لانهما اختلفا في قدر الثمن وليس لهما بينة فوجب
المصير الى التحالف كما في المسئلة الاولى **ولو اختلفا** اي الامر والمأمور **في مقدار** اي مقدار
الثمن الذي عينه له **فقال** **الامر** **اشترى بدين درهم** **فقال** **للمأمور** **اشترى بدين درهم** **فقال** **للمأمور**
مع بينة لان ذلك يستفاد من حصته وكان القول قوله ويلزم العبد المأمور بخالفه فان برهنا
قدم برهان **للمأمور** لانها اكثر ابياتاً ولو امره بشرايه **اشترى** **فقال** **للمأمور** **اشترى** **فقال** **للمأمور**
ليس **هذا** **الشرا** **باجي** **فالمقول** **له** اي الامر مع بينة ويكون الوكيل **مشترياً** **لنفسه** **وعتق**
العبد **عليه** **اي** **على** **الوكيل** **لان** **عنه** **لانه** **ان** **آخر** **الموكل** **وعتق** **على** **وكله** **فيما** **اخر** **من** **ال** **ذكر** **في** **الخاتمة**
ولو امره **بشرايه** **فقال** **للمأمور** **اشترى بدين درهم** **فقال** **للمأمور** **اشترى بدين درهم** **فقال** **للمأمور**
فبا **عنه** **سيد** **عليه** **الحكم** **عتق** **العبد** **ولو امره** **بشرايه** **فقال** **للمأمور** **اشترى بدين درهم** **فقال** **للمأمور**
نفسه قبول الاعتراف بذلك والمأمور سفير عنه اذا ارجع اليه الحقوق فصار كما لو اشترى بنفسه
اذا كان اعترافاً **فقال** **للمأمور** **اشترى بدين درهم** **فقال** **للمأمور** **اشترى بدين درهم** **فقال** **للمأمور**
للمأوضة وامكن العمل بها اذا لم يبين فيحافظ عليه بخلاف شرا العبد بنفسه لان الجاز فيه متعين
واذا كان مأوضه بعث المالك له **والد** **للمسيد** **فإنما** **اي** **في** **الصورة** **الاولى** **والثانية** **لانه**
كتب **عنده** **وعلى** **العبد** **الف** **اخرى** **في** **الصورة** **الاولى** **بذلك** **الاعتراف** **كاعلى** **المشتري** **مثلاً**
اي مثل **الف** **في** **الصورة** **الثانية** **لظلال** **الاد** **افتمت** **لاستحقاق** **المولي** **ما** **اذا** **ه** **بجهة** **اخرى**
وهو انه كتب عبده وكان موكاله قبل الشراء وقبل العتق واسار باحتياج اضافة الى العبد الموكل
الى انه سفير لا ترجع الحقوق اليه فالمطالبة بالالف الاخرى على العبد لا على الوكيل وهو الصحيح وشي

العبد من سيد اعترافاً

العبد من سيد اعترافاً فله يمتد فيه احكام الشراء ثم قرع على هذا الاصل بقوله **فلو اشترى**
العبد نفسه الى العطاء **الشرا** كما ذكره مولانا في جرحه وعزاه الى المعراج ثم قال فعلى هذا لا يبطل
بالشروط الفاسدة ولا يرد عليه خيار شرط انتهى **كما صح في حصته اذا اشترى نفسه من مولاه**
ومعه رجل آخر وبطل الشراء في حصته شريكه صرح في الخاتمة من بحث الاستحقاق من البيع
حيث قال عبد اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بافت درهم صفقة واحدة ذكر في المشتري
انه يجوز في حصته العبد وحصته الشريك باطل ولا يشبه هذا الا اذا اشترى وكلمه مع رجل آخر
فانه يجوز العبد في الكل انتهى **القول** الفرق بينهما ان ما وقع من العبد لم يكن صفقة تقيده الشرا
لاذا الشراء جعلها عبارة عن الاعتراف فلم تعد العتق البتة في حق العبد ولا في حق شريكه
فان قلت جاز ان يجعل كمال في حق العبد ويجعل مفيداً للحكم في حق صاحبه **قلت** لا يستقيم
ذلك لانه يلزم منه استعمال اللفظ الواحد في معناه المجازي وهو الاعتراف ومعناه الحقيقي
وهو شئو المالك للمشتري وهو ممنوع عندنا بخلاف ما اذا اشترى وكلمه مع رجل لان صفقة الشرا
استعملت في معناه الحقيقي وهو شئو المالك لها كما لا يخفى والله تعالى اعلم **قال العبد اشترى**
نفسك من مولك **فقال** **للمولاه** **بعتي** **نفسك** **لغسلان** **ففعل** **المولي** **ذلك** **اي** **باعه** **على** **الوجه** **الذي** **كان**
فوق **اي** **الشرا** **واقام** **للامر** **وان** **لم** **يقبل** **لغسلان** **عتق** **العبد** **واما** **كان** **الحكم** **هكذا** **لان** **العبد** **يصلح** **وكلام**
عن غيره في شرا نفسه لانه اجنبي عن ماليته والبيع يرد عليه من حيث انه مال الا ان ماليته في يد
حتى لا يملك البائع الجبس بعد البيع فاذا اضاف الى الامر صلح فعله امسلاً لا فيقيم العقد الامر وان
عتق لنفسه فهو جرح لانه اعتراف وقد رضي به المولي دون المعاوضة والعبد وان كان وكيله بشرايه
ولكنه اني يجلس تصرف آخر وفي مثله ينفذ على الوكيل **ودخل** **تحت** **قوله** **وان** **لم** **يقبل** **لغسلان** **عتق**
ما اذا قال **بعتي** **نفسك** **لغسلان** **اي** **فانه** **يعتق** **بالاولى** **واما** **عتق** **في** **المطلق** **لانه** **يحمل** **الوجهين** **فلا** **يبيع**
امسلاً بالثبوت فيبقى التصرف واقعاً لنفسه وقد علم ما تقدم سابقاً ان قوله هنا في صورة
وقوعه لا امر يعني ليس اجاباً فاذا قال المولي بعت فلان من قبول العبد ليحصل الاجاب والقول
بخلافه في صورة وقوعه عتق فانه اجاب ويتم بقول المولي بعت من غير قبول العبد بقاء على ان الواحد
يتولى طرفي العقد في العتق كالتكاح ولا يتولى الطرفين في البيع **وفي** **الخصر** **اشارة** **الى** **انه**
يتم بقول المولي بعت لانه قال **ففعل** **كذلك** **في** **البحر** **معزياً** **الى** **المعراج** **فان** **قلت** **من** **المطالب** **بالثبوت**
قلت **المطالب** **الوكيل** **وهو** **العبد** **لما** **تقرر** **من** **ان** **الحقوق** **راجعة** **في** **البيع** **الى** **الوكيل** **فان** **قلت**
العبد **مجور** **عليه** **والوكيل** **اذا** **كان** **مجوراً** **عليه** **لا** **ترجع** **الحقوق** **اليه** **قلت** **زال** **الجرح** **بما** **للعقد** **الذي**
باسم **مفتري** **باب** **ان** **المولي** **كن** **قال** **لو** **او** **الله** **تعالى** **اعلى**

هذا فصل

في بيان احكام من يجوز للوكيل ان يعقد معه ومن لا يجوز
لا يعقد وكيل البيع والشرا من نرد شهادة له هذا عند ابي حنيفة **وقال** **لا يجوز** **بيع**
منه بمثل القيمة الا من عبده ومكانته لان التوكيل مطلق ولا يمتد الى الاملاك متباينة والمناقم متكافئة
بخلاف العبد لانه بيع من نفسه لان ما في يد العبد للمولي وكذا المولي حتى في كتب المكاتب وينقل حقيقة
بالبحر **وله** **ان** **مواضع** **الهمة** **مستشانة** **عن** **الوكالات** **وهذا** **موضع** **الهمة** **بدليل** **عدم** **قبول** **المسادة** **لان**
المناقم **منه** **مصلحة** **فصار** **بيعاً** **من** **نفسه** **من** **وجه** **ودخل** **في** **البيع** **الاجارة** **والتصرف** **والسلب** **على** **الضد**
لخلاف **الاد** **اذا** **اطلق** **له** **الموكل** **بان** **قال** **له** **بيع** **من** **شئت** **فيجوز** **بيع** **له** **من** **شهادته** **لانه**

مردوا الوجه الثماني عليه

بغيره

مثل القيمة كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة بلا خلافه وهي وأردة على اطلاق اكثر كما لا يخفى ذكر ذلك في البحر وفي السراج الوهاج لو اقرض بالبيع من مولاة فانه يجوز اجماعا الا ان يبيعه من نفسه او ولد الصغير او عبده ولا دين عليه فلا يجوز قطعا وان صرح له الموكل انتهى وان كان باقل بغير فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان لا يسير لا يجوز عنده ذلك فالأما وان كان بمثل القيمة فبغيره روايان. وقد بقوله له لانه لو عقده مع من يرد مولاة له لموكل كايه وابنه ومكاتبه وعنده المردون جان وكذا الوكيل المعبود اذا باع من مولاة كذا في الخلاصة. وقد بالوكيل لان الوصي لو باع منهم بمثل القيمة فانه يجوز وان خالفه لا يجوز وان قل والمضارب كالوصي كذا في السراج الوهاج **وصح بيع** اي بيع الوكيل **بما قل او اكثر وبالعرض وبالنسيئة ان كان ذلك التوكيل بالبيع للتمتع** هذا عند الامام وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتقارب الناس فيه ولا يجوز الا بالدرهم والذنان لان مطلق النقد يتقيد بالمتعارف من الحاجات فيستفيد بها قوتها والمتعارف بالبيع بمثل الثمن وبالنقد ولهذا يتقيد النعم والمجد والاصحية بزمان الحاجة فبني النعم بالمتعارف في الجهد بالصف وفي الاصحية بزمانها ولان البيع بغير فاحش بيع من وجه هبة من وجهه وكذا المقايضة بيع من وجه شراء من وجه فلا يتساوى مطلقا اشترى البيع. وله ان التوكيل بالبيع مطلق فيجري على اطلاقه في غير موضع النسيئة والبيع بالغير متعارف عند الحاجة الى الثمن والتبر من العين اي المالك والمسائل متنوعة على قول ابي حنيفة على ما هو المروي عنه وانه بيع من كل وجه حتى ان من خلف لا يبيع بعت به غير ان الادب والوصي لا يمكنه مع انه بيع لان ولايتهما نظرية ولا ينظر فيه والمقايضة شراء من كل وجه وبيع من كل وجه لوجود حد واحد بينهما. وفي البرازية ويعتق بقوله في مسئلة بيع الوكيل بما عثر وهما وبأي ثمن كان انتهى. ويستثنى من اطلاق الخصم الصنف لما في الخلاصة الوكيل ببيع المشتار بالدرهم اذا باع بما لا يتقارب فيه لا يجوز اجماعا انتهى وصرح به في الصغيرية وعلمه بان الصنف يبيع من وجه شراء من وجه انتهى. وأطلقه في اكثر وفيدته في المختصر بما اذا كان للحاجة لانه اذا لم يكن له ابل كان الحاجة لم يكن حكمه ما ذكر ومن ثم قلت **وان الحاجة لا يجوز ثمنه** اذا دفعت غزلا الى رجل لبيعها ويتعين النقد وبه يعني من كور في الخلاصة وكثير من المستورات كان الموكل قال بعه فاني محتاج الى ثمنه وهو لو صرح بذلك لم يجز بيعه نسيئة كما في النصف والله اعلم. وينبغي ان يكون الحكم كذلك في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة وقد اختلفت في ذلك في جندري عبيته السلطان المسفر مع جماعة ثقاته بعض الاعوان وكان المعلن اليه بعت محتاج الى مصرف كثير فوكل رجلا ببيع غلامه فباعها نسيئة فكتب في رقعة الفتوي لم يجز ذلك لوجود الدلالة الظاهرة على ارادة تحلافه والله اعلم. وهو بعيد ايضا بما اذا باع ما يبيع الناس فانه طول المرة لا يجوز. ولو قال بعه بالنقد فباعه بالنقد او بالنسيئة يجوز. قال ابو الفتح والفتوي على قول ابي س. ولو قال لا يبيع الا بالنقد فباع بالنسيئة لا يجوز. ولو قال بعه بالنسيئة بالثمن فباعه بالنقد بالف يجوز فان باعه باقل من الثمن لا يجوز كذا في الخلاصة. ثم قال لو قال بعه الى اجل فباعه بالنقد قال الشيخي الاصح انه لا يجوز بالاجماع انتهى. قال مولانا ولا يخالف بين الفريقين لان ما تقدمه عثر له ثمن او هبة لم يبيعه انتهى. وفي الخلاصة الوكيل بالطلاق والعتاق على ما لا خلاف في انتهى. قال مولانا وحل الاختلاف عدم التقييد من الامر فان عثر ثمن ثمن الاثما قد ثمن من بقيان النسيئة مع بيان الثمن فباع حلالا فانه يجوز انتهى. وفي الحاوي القدي وان امره ان يبيعه بشي معين فباعه بغيره او باقل منه لم يجز في قوله وان باعه بأكثر منه من ذلك الجنس جان انتهى

وهذا الخبر

وصح اخذ اي اخذ الوكيل فهو مصدر مضاف الى فاعله **رهنا** مفعوله **وكفلا** مفعول عليه **بالتمتع** متعلقهما **ولا ضمانا عليه** اي على الوكيل **ان ضاع** الرهن **في يده** في صورة اخذ الرهن **او توفي ما على الكفيل** لان الوكيل اصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفيل له توفيق به ولا ضمان وبيعه لجانب الاستتفا فيملكها بخلاف الوكيل يقبض الرهن لانه يملك نيابة وقد انا به في قبض الرهن دون الكفالة واخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض اصالة ولهذا لا يملك الموكل حجره عنه كذا في الهداية. قلت وهو مخالف لما في الخلاصة والبرازية من ان الوكيل يقبض الرهن لانه اخذ الكفيل فيحمل كلام الهداية على اخذ الكفيل بشرط البراءة فهي حوالة لا يجوز للموكل يقبض الرهن قبولها كما صرح به في البرازية والمراد بعدم الضمان عدمه للموكل والا فالدين قد سقط بهلاك الرهن اذا كان مثل الثمن بخلاف الوكيل يقبض الرهن اذا اخذ رهنا فضاغ فانه لا يسقط من دين الرهن بشي ولا ضمان على الوكيل كما في البرازية **ونقيض شراؤه** اي شرا الوكيل **بمثل القيمة وغبن تباع** وهو ما يدل تحت تفويهم المقويان لان النسيئة فيه متحققة فلمصلحة اشترا لنفسه فاذا لم يوافق النسيئة بغيره على ما مر. أطلقه فمثل ما اذا كان وكيل بشرا شي بغيره فلا يملك الشراء بغير فاحش وان كان لا يملك الشراء لنفسه لانه بالخالفه يكون مشتريا لنفسه فكانت النسيئة باقية كذا ذكره الزبيدي لكن في الهداية خلافه فانه قال حتى لو كان وكيل بشرا شي بغيره قالوا يستند على الامر لانه لا يملك شراؤه لنفسه انتهى. وذكر الاكل في العناية ان ما في الهداية قول عامة المسامحة وبعضهم قال لا ينفذ على الامر انتهى. وفي البحر نقضه عن الخبر انه لا ينفذ فيه انتهى وما ذكر بحله **اذا لم يكن سقعه معروفا** **وان كان سقعه معروفا كخبر ولحم ومغز وجبن لا يستند على الموكل وان قلت الزيادة ولو كان** فلسا واصل هكذا جزمه الزبيدي وفي النسيئة وبه يعني كما في البحر مغزيا الى البناية **وكله ببيع عند فباع بصفه صح** اي عند ابي حنيفة لان اللفظ مطلق عن قيد الفرق والاجتماع الامر في انه لو باع الكل بمن النصف يجوز عنده فاذا باع النصف اولى. وقال لا يجوز لانه غير متعارف لما فيه من ضرر الشركة الا ان يبيع النصف الآخر قبل ان يختصم الا ببيع النصف قد يقع وسيلة الى الامتثال بان لا يجد من يشتره بحكمة فيحتاج ان يفرق واذا باع الباقي قبل نقض البيع يتبين انه وقع وسيلة واذا لم يبيع ظهر انه وقع غير وسيلة فلا يجوز وهو استحسان عندنا كما في الهداية وظاهره ينفذ ترجيح قولنا ولو اخر مع دليله كما هو عادته والمغني به خلافه كما في البحر **وفي الشرا يتوقف على شرا باقية قبل الخصومة** اتفاقا فان اشترى باقية لمز الموكل لان شراء البعض قد يقع وسيلة الى الامتثال بان كان مؤثرا بين اثنين فينفذ على الامر وهذا بالاتفاق والفرق لابي حنيفة ان في الشرا يتحقق النسيئة على ما مر والاخر ان الامر بالبيع فضاو فملكه فيصح فيصير فيه اطلاقا والامر بالشرا صادف ملك الغير فلم يصح فلا يعتبر فيه التقييد والاطلاق **ولو رد مبيع بعيب على وكيله** اي لو رد المشتري المبيع على الوكيل بالعيب **بيته اقامها او نكوله** اي الوكيل حين توجه عليه البين **او اقراره** اي الوكيل فيما اي في عيب لا يحدث مثله **رده الوكيل على امره** لان البينة حجة مطلقة والوكيل مضطر في النكول لبعده العيب عن علمه باعتباره عدمه ما رسته البيع فيكون الامر وكذا باقر فيما لا يحدث لان القاضي يتقن بحدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاءه مستندا الى هذا الجرح وباويل استراطها في الكتاب ان القاضي يعلم انه يحدث في مدة شهر مثلكه استبته عليه تاريخ البيع فيفتقر الى هذه الحجة لظهور السارج او كان عيبا لا يضره الا النسا والاطباء وقولهم وقول الطبيب حجة في توجه الخصومة لا في الرد فيفتقر اليها في الرد حتى لو كان القاضي عاين البيع والعيب طاهر

المسألة

لا يحتاج الى شيء منها ولو رده **بقاره فيما حدث لا** اي لا يرد على الامر بل يلزم ما امر
 لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطر اليه لامكانه السكوت والتكول الا ان له ان يخاصم باي
 لانه بيع جليل في حق ثالث والبايع ثالثا والرد بالقضاء فهو ولاية القاضي غير ان الحجة
 قاصرة وهو الاقرار من حيث البيع كان له ان يخاصم ومن حيث المقصود لا يلزم الموكل الا بحجة ولو
 كان عيبا لا يحدث مثله والرد بعين فضا باقراره يلزم الموكل من غير خصومة في رواية لان الرد
 يتعين وفي عامة الرواية ليس له ان يخاصم لما ذكرنا **الاصل في الوكالة المخصوص وفي المضاربة**
المعوم في رفع على الاصل بقوله **فان باع الوكيل شيئا** اي مؤجلا **فقال الموكل امرتك بنقد**
وقال الوكيل اطلقت ولم تقيد بالنقد **صدق الامر** وهو الموكل لان معنى الوكالة على التعيين
 حتي لا يصح بدو بيان النوع **ببيان الجنس** والكل وهذا بالمخصوص في ذكر الاصل وفي الاختلاف
 في **المضاربة** بان قال رب المال امرتك ان تتبعه بنقد وقال المضارب اطلقت صدق **المضاربة**
 لان الاصل فيها **الطلاق** والعوم كما قدمناه فكان القول له بخلاف ما اذا ادعي رب المال المضاربة
 في نوع والمضارب في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لسقوط الاطلاق باقيا فاما فنزل
 الى الوكالة المحضة **لا يتغير تصرف احد الوكيلين وطه** لان الموكل رضي براءتهما لا براءى اصل
 والبدل وان كان مقدرا ولكن التعديل لا يمنع استعمال الراي في الزيادة واختيار المشتري للطلقة
 فكل ما اذا كان احداهما خرا بالغا قلا والاخر عبدا او صبيا محجورا عليه لكنه مقيد بما اذا وكلهما
 بكلام واحد اما اذا كانا توكلتاهما على التعاقد فانه يجوز لاحدهما الانفراد لانه رضي براءى كل واحد
 منهما على الانفراد وقت توكلتاه فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصية فانه اذا اوصى الى كل منهما
 بكلام على جهة لم يجوز لاحدهما الانفراد في الاصل لانه عند الموت صار اوصيتين جلة واحدة وفي الوكالة
 ثبت حكمها بنفس الوكيل **ومثل ما اذا مات احداهما او ذهب عقله فلا يجوز للاخر التصرف** وحده
 لعدم رضاه براءيه وحده ولو كانا وصيتين مات احداهما لا يتصرف في الباقي القاضي كافي وصايا
 الخاتمة **وفي الخاتمة** رجل قال لرجلين وكلت احدهما بشرا جاريتا بال درهم فاشتري احدهما
 اشترى الاخر فان الآخر يكون مشتريا لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جاريتا او وقع سر اوها في وقت
 واحد كانت الجاريتان للوكيل كذا ذكر في النوازل وعليه الفتوى انتهى **الا في خصوصية** فان لاحدهما
 ان يخاصم وحده لانهما وان كانت تحت حاج الى الراي الا ان اجتماعهما على الخصومة والتكلم يتعين ولانه
 يكتسب على القاضي ويصير شعبا فاما اجتماعهما على البيع فغير متعذر وظاهر ما في المختصر انه
 اذا خاصم احدهما لم يشترط حضرة الآخر وهو قول العامة لعدم الفائدة بسماعها وهو ساكت
 ذكر الزيلعي في شرح الكنت قال مولانا في شرحه وبه ظهران ما ذكره ابن ملك من اشتراط الحضرة
 صنف انتهى لكن لا بد من مباشرة راى الاخر حتى لو با شر احدهما بدون راى الاخر لا يجوز عندنا
 ذكر الامام العيني في رمنه **وفي البحر** بعد ان ذكر ما نقلناه هنا عن ابن ملك قال ولكن لا يملك
 الامع صاحبه وعزاه الى الخزانة **اقول** يمكن حمل ما عن ابن ملك على الراي فيكون موافقا لقول
 العامة وهو اولى من حمل الضعيف والله اعلم **وفي الجوهر** قال اذا انتهيا الى القبض
 فلا يجوز القبض حتى يجتمعا عليه انتهى **وعتق معين وطلاق معينة لم يعوضا** لانهما لا يحتاج
 الى الراي ويعتبر التقى فيه كالأجل **وقيدنا** بكون التوكيل بعين معين وطلاق معينة لانه لو
 وكلنا بطلاق واحد بغير عينة او عتق بغير عينة لا يتغير احدهما كراي السراج الوهاج
 لانه ما يحتاج الى الراي بخلاف المعين **وتعليق بمشتري** اي الوكيلين فانه لا بد من فعلهما لوقوع

استكمال

يجوز في الوصايا كلام الخاتمة تمام
 وانه قول من الاقوال

القول

اقول راجعت ابن الملك فرايت كلامه
 كما نقل عن العامة فكان نسخة الشيخ
 محرفة والله التوفيق

الطلاق لان العلق

الطلاق لان العلق بشئ لا ينزل عند وجود احدهما وهذا وارد على عبارة الكنت كما لا يخفى
 وقيد بقوله لم يعوضا لانها لو كانتا بندا فليس لاحدهما الانفراد لانهما يحتاج الى الراي **وفي**
 الخاتمة رجل وكل رجلين فخلع فخلعها احدهما لا يجوز كل لو خلعها احدهما واجاز الاخر لا يجوز حتى
 يقول الاخر قطعها انتهى **وتدبير** لانه كالاعتاق لا يحتاج الى الراي **ورد عين** كودية وقارية
 منصوب ومبيع فاسد كما صرح به في الخلاصة وبهذا ظهر ان عبارة المختصر اولى بالقبول من
 قول الكنت ورد ودية فانه ربما افهم الاختصاص بها وليس كذلك **وقيد بالرد** احتراز عن الاستحسان
 فليس لاحدهما القبض من صاحبه الامكان اجتماعهما للموكل فيه عرض صحيح لان حفظ اثنين
 ليس كحفظ واحد فاذا قبضه احدهما ضمن كله لانه قبض بعينه اذن المال **فان قيل** ينبغي ان يقضى
 النصف لان كل واحد منهما مأمور بقبض النصف **قلت** ذلك مع اذن صاحبه واما في حال الانفراد
 فغير مأمور بقبض شيء منه كذا افاده في السراج الوهاج **وتسليم هبة** فان لاحدهما ان يتفرّد قال
 في التلويحية وظاهر الواجب في تسليم الهبة للموكل له فلا حرج ان يتفرّد واذا وكلهما الموكل
 له في قبضتها من الواجب فليس لاحدهما الانفراد فالاول كذا الودية والثاني كاسترداد هبة
 وعقار المجموع هكذا واذا وكل اثنين لم يتفرّد احدهما في كل تسليم او عقد فيه بدل انتهى **ورد**
 عليه الهبة معين فانها عليك وله الانفراد **قال** في الخاتمة من باب الوصي فلو وكل رجلين
 بان يضا هذه العين ولم يعين الموكل له احدهما لا يتفرّد احدهما بل لا وعندي من يتفرّد وان
 عين الموكل له يتفرّد احدهما عند الكل انتهى **ورد** عليه استردام العين والافتضا فانه لا يتفرّد
 فيهما ولا تسليم ولا عقد كما ورد على الكنت قصدا للدين ورد ما عدا الودية والهبة للمعين **وقضا**
دين فان لاحدهما ان يتفرّد لعدم الاحتياج الى الراي **والوصاية والمضاربة والقضا**
والنقلية على الوقف كالوكالة فليس لاحدهما **الا يتفرّد** كراي البحر وغيره **والوكيل بقضا**
الدين لا يجبر عليه قال مولانا في فوايد لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل
 اذا وكله في دفع عين ثم غاب لكن لا يجبر الحمل عليه والمضروب والامانة سواء **وفما** اذا وكله بتسليم
 الرهن سواء كانت مشروطة فيه او بعد **وفما** اذا كان وكيله بالخصومة بطلب المدعي وغايب المدعي
 عليه **قال** ومن فروع الاصل لا يجبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير والكتابة والهبة من فلان والبيع
 منه وطلاق فلانة ومضاد من فلان اذا غاب الموكل انتهى **اقول** ما ذكره مولانا من انه لا يجبر وهو
 الذي عولنا عليه في هذا المختصر بخالف لما افق به قاري الهبة فانه سئل هل يجبر الوكيل في دين
 وجب على موكله اذا كان الموكل مال تحت يد وكيله وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا او
 غائبا **فاجاب** انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين
 او كان كفيلة به **والا فلا يجبر** انتهى **فقد افاد** انه اذا كان مأمورا بقبض الدين يجبر والله تعالى اعلم
 وفي الخاتمة رجل وكل رجلا بقبض كل حق له على الناس وعندهم ومعه وفي ايديهم ويقبض ما يحدث
 له وبالمعاشية بين شر كايه ويجبر من يري حبه وبالمعاشية عنه اذا راي ذلك وكتب في ذلك كتابا
 وكتب في آخره انه يخاصم ويخاصم ان قوما يدعون قبل الموكل بالاولى الموكل غائب فاق الوكيل عند
 القاضي انه وكيله وانكر المال واحضر الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يجلسوا او يسئل
 لان الجلس جزا الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ليس في الشهادة امر باء المال فلا ضمان للوكيل عن موكله
 فاذا لم يجب على الوكيل اذ المال من مال الموكل بامر موكله ولا بالامان عن الموكل فلا يكون الوكيل
 بالامتناع عن اذ المال فلا يجلس انتهى **وفي** الخاتمة ايضا من كتاب الوكالة رجل اكرى جالا الى الخ

هل يطالب المقتض هذا الحق على ما في الظاهر
 انه معطوف على ما يعوضه كما يعلم
 من العيني والرد وهو حق العباد
 الا علقا بمشيتها فندرس

اقول في كلام ابن الملك جوع ابدل الهما
 فحجت الخبر واما الاسترداد والافتضا
 فتدبر ايدى واما قضا الدين فذكره
 الكنت في جميع المتن وما عدا الوصية
 ملحق بها مائل

الان سند مذكورة في الاشياء

وتعقد الكراهة من غير الجاهل بالحوالات
الى الوكيل ببيع

وحمل الحولات على الجاهل وامر الجاهل بتحمل الحولات الى وكيله ببيع فقبل الوكيل الحولات
واذ ي بعض الكراهة واستنع عن اذا الباع في قالوا ان كان لصاحب الحولات دين على الوكيل وهو يقدر
بالدين والامر يجبر على دفع الباقي من الكراهة وان انكر الامر فللمحال ان يحلفه بانه تم ما قبل ان
صاحب الحولات امره بالتعويض وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر قال العادي في فصوله بعد نقله
لما ذكر عن قاضي خان والفرع الاخر من هذه المسئلة دليل على ان الوكيل يقض الدين من مال الموكل
لا يجبر على اذا الدين اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين والمسئلة كانت واقعة القوي انتهى وهذا موافق
لما ذكره مولانا في قوله وبوجه من هذا ان الوكيل يبيع عين من مال الموكل لو فادينه لا يجبر على البيع
وضريح العادي في فصوله بان الوكيل لا يبيع لا يجبر على البيع وكذا المأمور بقضا الدين من مال نفسه
لا يجبر وهذا بخلاف العمل فانه يؤمر ببيع الرهن اذا كان مأمورا ببيع الرهن فان ابي يبيعه القاضي انتهى
الوكيل لا يملك الا باذن امره بان يقول له اذنت لك في ان توكل وانما كان كذلك لانه فوض اليه التصرف
فوق التوكيل به وهذا لانه رضي برأيه والناس يختلفون في الاداء الا ان ياذن له الموكل لوجود
الرضا **الا في دفع زكاة** استثنى من الاستثناء الاول كالا يخفى ومعناه اذا اوكل بدين فزكاة ثم
وكل الوكيل آخر بدون الاذن فدفعها جان ولا يتوقف قال في الخاتمة من الاضحية لو وكل الوكيل بدفع
الزكاة ثم وشهد بدفعها الاخر جان ولا يتوقف **ود كركبته رجل وكل غير بشر** الاضحية فوكل الوكيل غيره
ثم وشهد فاشترى الاخر يكون موقفا على اجازة الاول ان اجاز جان ولا فلا انتهى **والا في قبض دين**
من في عياله اي لو وكل الوكيل بقبض الدين من في عياله فدفع المديون اليه فانه يتر الان يتر كده
ذكره النيسابوري في السرقه وعمره في البحر الى وكالة الخزانة **والا عند تقدير الثمن** له اي عند تقدير
المن من الوكيل لو كبله لان الراي يحتاج اليه لتقدير الثمن ظاهرا وقد حصل خلافه ما اذا وكل
وكيلين وقدر الثمن لانه لما فوض اليهما مع تقدير الثمن ظهران عرضه اجتماع رأيهما في الزيادة والنقصان
المشترى اما اذا لم يقدر الثمن وفوض الى الاول كان عرضه رايه في معظم الامر وهو التقدير في الثمن
كذا في الخاتمة وفي مينة المعقب قبل اذ باع الثاني بمن عينه الموكل جان بعينه الاول وفي الاصح لا
الاخضر الاول ولا يخالفه بين ما في الحاية وما صححه في المينة لان الاول فيما اذا قدر الوكيل
المن لو كبله والثاني فيما اذا قدر الموكل الاول لو كبله كالا يخفى ومعني قوله صح النفاذ على الموكل كذا
في البحر قلت العرف بما ذكره لم يتضح لي صحة لان الموكل اذا قدر الثمن لو كبله ينبغي ان يكون اولي بالبيان
من صورة ما اذا قدره الوكيل لانه اذا جان في صورة تقدير الوكيل لرأيه براه قباله لا تحري ان يكون
فيما اذا قدره بنفسه لان راي نفسه اولي بالاعتبار من راي غيره والله تع اعلم **والتعويض الى رايه**
كالاذن يعني اذا قال له اعمل برأيك كان بمنزلة قوله اذنت لك في التوكيل لاطلاق التعويض ولو قال
له ما صنعت من شيء فهو جان من بيع او شرا او عتق عبده او طلاق امراته ففضل لا ينفذ لان هذا ما يحلف
به فلا يقوم غير مقامه بخلاف البيع والشرا فانه لا يحلف بهما فقام غير مقامه كذا في القنية ومن
ثم قلت **الا في طلاق وعتاق** فلا يكون التعويض كالاذن فلا يملك ان يوكل بهما بالتعويض اليه
كما ذكرناه فان وكل الوكيل غيره **بدون ما** اي بدون الاذن والتعويض اليه **فصل الثاني** بحضرة
او بعينه **فاجازة الوكيل** **الاول** صح لان المقصود حضور رايه وقد حضر وتكلموا في حقيقته والصحيح
وجوبه الى الثاني لانه هو العاقد وعجابه اكثر فان وكل بلا اذن الموكل يعقد بحضرة اوباع اجنبى
فاجاز صح انتهى وظاهرها الاكتفاء بالحضرة من غير توقف على الاجازة وهذا قول البعض والعامة على انه
لا بد من اجازة الوكيل والموكل وان حضر الوكيل الاول لا يكفي والطلاق من العبارات المحمولة على الاجازة

انتهى

فوكيل هذا الوكيل غيره يعقد عبده
موكله او طلاق امراته

كذا في النهاية والسراج والختانية ومن ثم عولنا عليه لا على غيره **الا في طلاق وعتاق**
وانباء وخصومة وقضا دين فان فعله فيها غير معتبر قال مولانا في حقه وقيد بالعقد يعني صاحب
الكثر احترازا عن الوكيل بالطلاق والعتاق اذا اوكل غيره وطلق الثاني بحضرة الوكيل الاول والطلاق
الاجنبى فاجاز الوكيل فانه لا يقع لان الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني وهو متعلق بالشرط
بخلاف البيع وعقده واقصر الشارحون وقاضى خان على الطلاق والعتاق ونزاد الا برأى عن الدين
لما في القنية وكله بان يبري غيره عن الدين فوكل الوكيل فابراه بحضرة الاول لم يصح انتهى
وكان ينبغي ان يصح لانه لا يقبل التعلق بالشرط كالبيع ونزاد الخصومة وقضا الدين فلا يكفي
للحصة كالا في شرح الجمع وبخالفه في الخصومة ما في الخاتمة وان خاصم الوكيل الثاني والموكل حاضر
جاز لان الاول اذا كان حاضرا كانت الاول خاصم بنفسه كالوكيل بالبيع انتهى **وان فعل اجنبى**
فاجازة الوكيل جان الا في الشراء لانه ينفذ عليه ولا يتوقف متى وجدنا ذاه في العزاية قبل
للوكيل اصنع ما شئت له التوكيل ولو قال الوكيل الاول ذلك لو كبله لا يملك الثاني توكيل ثالث
وفي الاضحية لو قال السلطان استخلف من شئت فاستخلف اخر قال القاضي له ذلك استخلف
من شئت له الاستخلاف ايضا ثم وشهد انتهى **وان وكل الوكيل اخر به** اي بالامر او التعويض فهو اي
الثاني **وكيل الامر** ثم فرع على هذا الاصل بقوله **فلا ينزل بعزل موكله او موته وينزل لان**
الوكيل الاول والثاني **بموت الاول** وقد مر نظيره في بحث ادب القاضي وفي الخلاصة رجل
وكل رجل ببيع سني وشرايه وقال له اصنع ما شئت فوكل الوكيل رجل بذكر ان ثم مات الوكيل الا على
فالوكيل الاسفل على وكالته ولو اخرجه الوكيل الذي وكله جاز ولو اخرجه الموكل كان اخرجه جازا
ايضا سواء كان الوكيل الاول حيا او ميتا انتهى **فقد صح** عزل الوكيل لو كبله وهو مخالف لما في الهداية
من ان الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك الوكيل عزله الا ان يعرف كذا ذكر مولانا في حقه بين قوله اصنع
ما شئت فيملك عزله وبين قوله اعمل برأيك فلا يملك عزله والعرف ظاهر وعمله قاضي خان
بانه لما فوضه الى صنفه فقد رضي بصنفه وعزله من صنفه انتهى **قلت** فعلى هذا لو قلد السلطان
رجلا قضا بكرة وقال اصنع ما شئت فغضب نايبا ثم عزله يصح وان لم يفوض السلطان العزل له
صريحا لان النايب كوكيل الوكيل انتهى والله اعلى **اعلم** وفي الخاتمة اذا اوكل بموكل الوكيل وكل فانه
قال الوكيل لا يملك عزله الا اذا قال له وكل فلانا ان شئت او وكل من شئت فيملك عزله انتهى **قال**
لرجل فوصت اليك امر امراني صار الرجل المذکور وكيلا بالطلاق وتقدر فعله ذلك بالبيع
فان طلق في المجلس صح والافلا بخلاف قوله **وكلت** في امر امراني حيث لا يقتصر على المجلس كذا في
البرازية **فلا ولاية له على غيره** لم يجز نصره في حقه هذا هو الاصل ثم فرع على ذلك بقوله
فاذا باع عبدا ومكانت اودى مال صغيره الحر المسلم او شري واحد من ربه اي بذكر المال
او زوج صغيره كذا في اي حقه مسلمة لم يجز لواحد منهم ذلك لا انتفاء الولاية والولاية في مال
الصغير الى ادب ثم وصية اي وصي الادب لقيامه مقامه ثم وصي وصية اي وصي وصي الادب
وهذا يدل على ان الوصي يملك الا بصا سواء كان وصي الميت او وصي القاضى وفي الثاني خلاف
مذكور ذلك في النوازل النونية وغيرها **ثم الى ادب ثم الى وصية اي وصي الادب**
ثم الى وصية ثم الى القاضى ثم الى من نصبه القاضى قال في الخاتمة وصي وصي الادب
يكون بمنزلة وصي الادب وكذا وصي الحر يكون بمنزلة وصي الادب ووصي الحر بمنزلة وصي الحر ووصي
وصي القاضى بمنزلة وصي القاضى اذا كان غائبا ثم قال واذا مات الرجل وترك اولادا صغيرا

كذا في النهاية والسراج

يصح اشتنا الاقرار في ظاهر الرواية . وفي البرازية ولو وكله بالخصومة غير جائز الاقرار صح
ولم يصح الاقرار في الظاهر لو موصولا وفي الاقضية ومفصولا ايضا **وصح التوكيل بالادارة**
ولا يصير به اي التوكيل مفرا كذا في النهاية وبطل توكيل الكفيل بالمال لان التوكيل من عمل
غيره ولو صحها صار عاملا لنفسه في ابراهيمه فانما هو الركن ولان قبول قوله ملازم للوكالة
لكونه امينا ولو صحها لا يقبل بغيره لنفسه فيعدم بالاعراض لان ما هو نظير غير يكون اعتقه
عوله حتى ضمن قيمته للغير ما يطلب العبد بجميع الدين فلو وكل الطالب بقبض المال من العبد كان
باطلا لما بيناه كذا في النهاية . فان قلت يرد على هذا توكيل المدين بامر نفسه فانه صحيح مع كونه
عاملا لنفسه . قلت اجيب عنه بانه وان كان عاملا لنفسه بتفويض ذمته فهو عامل لرب الدين لا لغيره
ذمته وشروط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه امي . واما قول الزبلي في جوابه انه
تعليمات وليس بتوكيل كما في قوله لامراته فليطلق نفسك عن ظاهرها لو كان عليك لم يصح رجوع الدين
عنه قبل ابراهيمه بنفسه مع انه يصح كما في البحر **كالو وكله بقبضه من نفسه او عبده** فانه لا يصح
في الخلاصة **او وكل المحتال التحيل بقبضه من المحتال عليه** فانه غير صحيح كما في النهاية وكذا لا يصح
توكيل المدين وتوكيل الطالب بالقبض لما في الغنية ولو وكله بقبض ذمته على فدان فاخبر به المدين
فوكله ببيع سلعته وايضا عنه الى رب الدين فاعاها واخذ الثمن وهلك بطل من مال المدين
لاستحالة ان يكون قاصدا ومقتضيا والواحد لا يصح ان يكون وكيل للمطلوب والطالب في القضا
والاقتضا انتهى بخلافه **كفيل النفس والرسول ووكيل الامار ببيع الغنائم والتوكيل**
بالتزويج حيث يصح صانهم بالثمن والمهر لان كل واحد منهم سفير وغيره ذكره الزبلي **التوكيل**
بقبض الدين اذا كفله وبطل الوكالة لان الكفالة اقوى من الوكالة لكونها لازمة فتصلح
ناسخة بخلاف العكس ولكن كلما صح كفاية التوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت
الكفالة او تاخرت لكون الكفالة اقوى منها وتوكيل البيع اذا ضمن الثمن المتابع عن المشتري
لم يحز لانه يصير عاملا لنفسه كما مر فان ادعى بحكم الضمان رجوعه وبذنه اي بدون علم الضمان
لا اي لا يرجع كونه توكيلا **ادعى ان توكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امين بدفعه**
اي بدفع الدين اليه اي الى التوكيل لانه اقرار على نفسه لان ما يدفعه خالص حقه اذا الديون
تقصى باماله حتى لو ادعى انه وفي الدين الى الدين لا يصدق اذ لزمه الدفع الى التوكيل باقراره
ولم يثبت الا بغير دعواه **فان حضر الغائب فصدقه فيها** اي اذا حضر الموكل وصدق التوكيل
في دعواه الوكالة فلا كلام لحصول المقصود **والادعي ان لم يصدق في دعوى الوكالة امير**
الغريم بدفع الدين اليه اي الى الطالب **ثانيا** لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والقول
في ذلك قوله مع يمينه فيفسد الادان لم يحز استيفاءه حال قيامه **ورجع الغريم به اي**
بما دفعه على التوكيل ان كان مادفعه اليه باقيا في يده لانه ملكه وانقطع حق الطالب عنه
ولو كان بقاؤه حقا بان استهلكه التوكيل فانه باق ببقائه ولو قال في الخلاصة وان
استهلكه ضمن مثله فان ادعى التوكيل هلاكه او دفعه الى الموكل خلفه على ذلك وان مات الموكل وورثه
غيره او وهبه وهو قائم في يده التوكيل اخذ منه في الوجوه كلها وان كان ضمنه الا اذا صدقه على
الوكالة **وان ضاع اي المقبوض في يده التوكيل لا** اي لا رجوع عليه لانه بقصد بقاءه اعترف انه محق
في القبض وهو مظلوم في هذا الاثر والمظلوم لا يظلم غيره . فان قلت يرد على هذا ان اخذ
الا يبين اذا صدق المدين في دعواه الا يبين لم يثبت وكذا في الآخر ورجع الكذب عليه بالنصف

كونه

فيه نظر باعتبار سلطة الكفالة قدس
فكذلك الجواب المذكور في غيبة الغفقي وهو
التحقق في الجواب انتهى

فان يكون

فان المدين الرجوع على المصدق بالنصف ان كان لم يتركه غير الدين مع انه في زعمه ان الكذب
ظالم قلت اجيب عنه بان الرجوع على المصدق لكونه اقر على ابيه بالدين **الا اذا ضمنه بتشددين الميم**
ايحتمل ان يكون قد ضمنه اياه **عند الدفع** الى التوكيل بان يقول التوكيل بغيره وكيفية لكن لا آمن ان
يجحد الوكالة ويأخذ مني ثانيا فقلت كفيلا عنه بما اخذ مني ثانيا فيضمن التوكيل ذل الماخوذ فيكون
صحيحا على هذا الوجه الا انه ليس المدين ان يضمن التوكيل بالمال ياخذ الطالب مقدار الدين لان هذا
كفالة اضيفت الى حالة القبض فلم يكن كفيلا قبل ذل ويجوز تخفيف الميم على معنى الا ان يضمن
المال الذي اخذ منه والضمان البارز راجع الى ما اخذ منه الدين ثانيا وان كان الظاهر انه راجع
الى المال لانه من جميع الضمان في ضاع وما قبله لكنه غير صحيح لان ما في يده التوكيل امانة لتصديقه
على الوكالة فلا يجوز ان يضمنه اذ ضمانات الامانات باطل فتعين ان يكون المراد به ما اخذ الدين
ثانيا كذا قاله مولانا ويمكن ان يكون الضمان راجعا الى المال ومعنى ضمانه ضمان مثله وهو الظاهر
واسه له على . وظاهر اكثر وغيره انه لا رجوع على التوكيل حالة الهلاك الا اذا ضمن وليس كذلك ومنه قلت
او قال له قبضت منك على ان ابرئك من الدين قال في الخلاصة والبرازية **الا اذا كان الغريم قال**
اخاف ان حضر الدين ان يكون يديك فيها وضمنه او قال مدي الوكالة اقبض منك على ان ابرئك من الدين
كما اذا قال الاب للخت عند اخذ صداق بنته اخذ منك على ان ابرئك من مهر بنتي فان اخذت البنت
من الختن الصداق رجع الختن على الاب كذا هذا انتهى فلا رجوع عند الهلاك **سببان وكذا يضمنه**
اذ لم يصدق على الوكالة ودفع له ذلك على زعمه اي لم يصدق فانه يرجع عليه لانه ائتمار دفع له على
رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاءه رجع عليه . اطلقه فشكل ما اذا سكت لان الاصل فيه عدم التصديق
وما اذا كذبه والرجوع في الثاني اظهر فان ادعى التوكيل هلاكه او دفعه لموكله صدق التوكيل **بغيره**
وقد تقدمت مثله عن الخلاصة **وفي الوجوه المذكورة كلها ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب**
لان المؤذي صار حقا للغائب اما ظاهرا او محتملا فصار كما اذا دفعه الى فضولي على رجاء الاجازة
لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجازة كذا في النهاية . وذكر في جامع الفصولين قولين في الاسترداد
من الفضولي وعلى القول به لو دفع الى رجل ما لا يدين دفعه الى رب الدين فله ان يسترده لانه وكيل المدين
ولان من باشر التصرف لغرض ليس له ان يضمنه عالم يقع الناس من عرضه وكذا لو اقام الغريب
البينة انه ليس بتوكيل او على اقراره بذلك لم يقبل ولا يكون له حق الاسترداد ولو اراد استخلافه
على ذل لا يستخلف لان كل ذل يفتي على دعوى صحيحة ولم توجد لكونه ساعيا في نقض ما اوجبه
الغائب ولو اقام الغريب البينة ان الطالب جحد الوكالة واخذ مني المال تقبل ويترأوان انك
خلف فان نكل بري . وفي البرازية اقر بالدين وانكر الوكالة وطلب راعم الوكالة تخليفه على عد
عليه كونه وكيل فالامام رحمه الله لم يحلفه وصاحبه يخلفه انتهى . وفيها وان اراد الغريم ان
يخلفه بالله تم ما وكلته له ذل وان دفع على سكوت ليس له ان يحلف الدين الا اذا عاد الى التصديق
لكنه يرجع على التوكيل والتوكيل ان يحلف الغريم في الجحد والسكوت بالله ما يعمل ان الدين وكله
فان حلف ثم الامروان نكل لا يرجع على الغريم انتهى **قال ابن وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع**
بفتح الراء في معالته **لم يؤمر بالدفع اليه** لانه اقرار بماله الغير بخلاف الدين فاذا لم يصدق
لا يؤمر بالدفع اليه بالاولى وفي البحر معزيا الى كافي الحاكم واذا قبض رجل وديعة رجل فقال رب
الوديعة ما وكلته وحلف على ذل وضمن المستودع رجع على القايض ان كان بعينه وان قال قد
هلك بني او قال دفعته الى الذي وكلني وقد صدقه المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشي فان كذبه

من الفضولي وعلى القول به لو دفع

وان كان دفع عن كونه ليس له
ان يحلف وان عاد الى التصديق

بالوكالة او لم يصدره ولم يكن به اوصدقه وضمنه المال كان له ان يضمنه انما ولو اراد
بعد ما دفعها له لم يملك ذلك كونه ساعيا في نقض ما تم من جهة ولو هلك الوديعة عنده بعد ما
منع قيل لا يضمن وكان ينبغي الضمان لانه منعها من وكيل المودع في زعمه ولو ائتم الوكيل الله وكيل
في قبضه فادعي اليمين دفعها الى الموكل او الى الوكيل فالقول له في براءة نفسه كذا في كافي الحاكم انما
قلت وما ذكرناه من انه لا يؤمر بالدفع هو المشهور من كون في الهبة وغيرها لكن ذكر في شرح النظم
الوصفي في الشيخ شيخنا عبد البر معزيا الى شرح الجامع الصغير لقاضي خان وروي عن ابي سنان ان مؤمرا
بعدم الوديعة ونقل في العادة عن وكالة عزيب الرواية رجل في بين متاع فقال هذا الغلان وهذا
وكيل بالقبض جبر على الدفع في العين والدين كذا عن ابي سنان ونقل عن بعض المتأخرين القديمة وروي
ابن سامة عن محمد بن محمد بن عبد الله ان الوكيل يقبض العين اذا صدقه صاحب اليد يجبر بالتسليم اليه كالدين
والله اعلم ثم دفع بالودع الوديعة ولم يكن كما مور بالرفع ثم اراد الاسترداد ليس له ذلك قلت
نقل في العادة عن شرح الطحاوي لو ادعي الوكالة بقبض الوديعة وصدقه لا يجبر على التسليم وكذا لو
كن به او سكت لا يجبر ايضا ولو سكت لا يمكن من استرداده فان حضر المال وكذبه في الوكالة
ففي وجه واحد لا يرجع المودع على الوكيل وهو ما اذا صدقه ولم يستطع عليه الضمان وفي سائر الوجوه
يرجع عليه بيمينه ان كان قايما وبضمنه ان كان هالكا وفي الغايب الظهيرة عن شيخ الاسلام
علاء الدين انه لا يملك الاسترداد بعد الدفع بل هو امر لا يملك في نقض ما اوجبه وكان يجزي عن شيخه
ظهير الدين المرعشي ان الله كان يتردد في جواب هذه المسئلة وكان يقول لاروايتها لها وفي شرح الهواية
الحكاكي انه ان دفع بتصدق الوكالة لم يرجع بشئ ولو دفعه بالسكوت او بانكار الوكالة اوصدقه وضمنه
كان له ان يضمنه لما قلنا كذا في المشروط ولو دفعها في الوجوه كلها لا يملك الاسترداد لما ذكرناه
ساع في نقض ما تم من جهة وفي متن الرواية في الاشارة الى ذلك قال وانما اطلت فيها لاني افقت
في سنة بانه يستحق في عدم الاسترداد الدفع مع التصديق او السكوت او التاكيد فكتب تحت
خطي صاحب العلامة الطرابلسي رحمه الله تع الجواب ما افاده شيخ الاسلام واضع خطه اعلاه اعلاه
تعالى به الدين حيث دفع اليه مع التصديق فارسلت اليه بالنقول فلم يرجع وكتب لي بخطه انه اعتمد
ما في البرازي من قوله وفي المتن على عدم توكيله بقبضه ومع ذلك اعطاه فالتبوض امانة عنده
للرافع ان اراد الاسترداد قبل قدوم الغايب له ذلك وان ضاع في بين ضاع من الرافع ولا ضمان
على القابض ثم اخذ يفصل في الضياع قبل قدوم الغايب وبعد ولا يخفى على القاطن ان هذه المسئلة هي
للك المسئلة صورة وحكا لان الدفع في ههنا مع العمل بعدم الوكالة فهو وديعة محضه ولهذا لا يضمن
القابض بالضياع وفي صورته لا يعلم له بعدم الوكالة وانما دفع على انه وكيل فقد دفع بوجه ثم من جهة
فلا يسترد ويتقرر عليه الضمان والله تع اعلم اقول وما يسهل لصحة ما افق به شيخ الاسلام عبد البر
ما ذكره في الاختيار من قوله ادعي الله وكيل الغايب في قبض دينه وصدقه الغريم امر برفعه اليه لانه
اقرار على نفسه لان ما يقبضه انما يقبضه من ماله لما بيننا ان الدينون تقضي بامثالها فان جاء الغايب
فان صدقه والادفع اليه ثانيا لانه ما انكر الوكالة لم يثبت الاستيفاء وزجج على الوكيل ان كان في بين
لانه لم يحصل غرضه بالدفع وهو براءة ذمته من الدين وان كان هالكا لم يرجع لانه ما صدقه في الوكالة
فقد اعترف انه قبضه بحق وان الطالب ظالم له الا ان يكون دفعه اليه ولم يصدره لانه دفعه رجاء
الاجارة فاذا لم يحصل له ذلك رجع عليه وكذا ان اعطاه مع تصديقه وقد ضمنه عند الدفع اي
اخذ منه كفيلا بل لان الماخوذ كائنا مضمون على الوكيل في زعمه ما يضمنه وفي جميع هذه الوجوه

وكالته

الرافع

ليس للرافع استرداد ما دفع مالم يحضر الغايب لانه صار حقا للغايب قطعا او محتملا انما
وكذا اي مثل ما ذكر من الحكم كذا ادعي شخص شيئا لها اي الوديعة من المالك وصدقه المودع ثم
يؤمر بالدفع اليه لانه ما اذا حيا كان اقرار بملك الغير لانه من اهله فلا يصدق ان في دعوي البيع
عليه **ولو ادعي انتقا لها اي الوديعة بالارث او الوصية منه اي من المودع وصدقه المشتدع**
امر بالدفع اي بدفع الوديعة اليه اذا لم يكن على الميت دين مستغرق لانه لا يبقى ماله بعد موته
فقد انتقا على انه مال الوارث واثار الى ان الدين كذلك بالاولى وانما قلت او وصيته لان الوصية له
متركة منزلة الوارث عند عدمه كما صرحوا به ولم يترك الوصية في الكثر ولا بد من التمسك فيها الاحتمال
ان يكون له وارث آخر فان قلت هذه المسئلة ذكرت في مسائل شي من كتابا لبعضنا من هذا المختصر ومن
الكثر فنرها هنا تكرار قلت هكذا وقع في الهواية واجاب عنه الاكل بانه ذكرها هنا لا باعتبار ان
وهنا باعتبار الدعوي ولهذا صدر رها ههنا بقوله لا ادعي وهناك بقوله ومن اقر والله اعلم **ولو انكر**
موتة وقال لا ادري لا اي لا يؤمر بالتسليم اليه مالم يقبضه اليه ولو لم يقل في صورة دعوي الوصية
لم يتركه وارثا لم يكن صاحب اليد خصما وقيدنا بدعوي الارث والوصية للاجترار عن دعوي الاصل
اليه فانه اذا صدقه ذواليد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عيشا في يد الغير لانه اقراره وكيل صاحب المال
بقبض الوديعة او الغصب بعد موته فلا يصح كذا لو اقر الله وكيله في حياته بقبضه وان كان المال دينا
على الغير فليقول محل الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الاخير وهو قول ابي سنان لا يصدق ولا
يؤمر بالتسليم اليه وتماه في شرح الكثر وقد علم من ذلك ان مودع الميت ومد يونه ليس لها الدفع
الى مدعي الاصل ولو صدقاه لا يثبت ولا يترتب بالدفع قبل ثبوت انه وصي وقيد بما اذا لم يكن على
الميت دين مستغرق لما في جامع الفضولين في التركة دين فدفع المودع الوديعة الى الوارث بلا مشر
القاضي ضمن حينئذ لو مستغرة وهذا اذا لم يؤمن ولا فله الاخذ واذا الدين منه لوارثه ان يحضر
من عليه دين الميت فله قبضه لو لم يكن الميت مد يونا وله وصي او لا ولو مد يونا يحاكم ولا يقبض
وانما يقبض وصيه ولو ادعي مد يونا الى الوصي يبرأ اصله ولو لا وصي فدفع الى بعض الورثة يترتب
حصته خاصة انما **ولو وكله بقبض مال فادعي الغريم ما يستحق حق موكله** بان ادعي ان ربه
المال اخذه **دفع الغريم المال** الذي عليه اليه اي الى الوكيل لان الوكالة تبيحت والاستيفاء لم يثبت
بجرد دعواه فلا يؤخر الحق وقد جعلوا دعواه الاثبات لرب الدين جوابا للوكيل اقرارا بالدين وبما وكالة
والاثبات اشتغل بذلك اذا اطلب من الراين وادعي الاثبات فانه يكون اقرارا بالدين وكذا اذا اجاب
المدعي ثم ادعي الغلط في بعض الحدود فانه لا يقبل لان جوابه تسليم الحدود كافي في دعوي مينة الغنى
كذا في البحر وقولي ما يستحق موكله اولى من قول الكثر فادعي الغريم ان ربه المال اخذه لشمول
قولي ما اذا ادعي ابرا الموكل ولشئ له ما في جامع الفضولين ادعي ارضا وكالة انه ماله موكل
فبرهن فقال ذواليد انه ملكي وموكلك اقر به فلو لم يكن له مينة فله ان يخلع الموكل لا وكيله فوكله
لو غايب فللما ضا ان يحكم به موكله فلو حضر الموكل وحلف انه لم يقر له بقي الحكم على حاله ولو نكل بطل
الحكم انما **ولو وكله ببيع في امة وادعي البائع ان المشتري رضي بالبيع لم يرد عليه حتى يخلع**
المشتري فلو ردها الوكيل على البائع بالبيع وكذا موكل وصدقه على الرضى كانت له
لا للبائع والفرق ان التدارك ممكن هنا باشتراك الوكيل اذا ظهر للخطا عند نكواه وفي
الثانية غير ممكن لان القضا بالفسخ ماض على الصحة وان ظهر للخطا عند ابي حنيفة كما هو من جهة
ولا يستلحق المشتري عنده بغير ذلك لانه لا يغير فاما عندنا فالواجب ان يتجدد الجواب على هذا

او الوصية

فقط

في الفصلين ولا يؤخر لان التدارك ممكن عندهما لطلان القضا وقيل الاصح عند ابي س انه
يؤخر في الفصلين لانه يعتبر بالنظر حتى يستخلص المشتري لو كان حاضرا من غيره دعوى البائع فلو
رد لها الوكيل على البائع بالبيع في مسئلة الكتاب فحضر الموكل وصدقه على الرضا كانت له لا لايباع
عند الكل على الاصح لان القضا لم يكن عن دليل موجب للنقض وانما كان بحصوله بالدليل المسقط للرد
وهو الرضا ثم ظهر الدليل بخلافه فلا ينفذ باطنا كذا في النهاية **والمأمور بالانفاق او القضا او**
المشرا او التصديق اذا اسلك حادفا اليه ونفذ من خاله حال قيامه لم يكن متبرعا اذا لم
يصف الى غيره هذا ما لم يجله احكاما لا يخفى وهو ابي بالتبوت من قول اكثر ومن دفع الى رجل
عشرة ينفقها على اهله فانفق عليها عشرة من عند فاعسرة بالعسرة انتهى قال في البحر لان الوكيل
بالانفاق وكيل بالشرا وحكمه كذلك وقيل هذا استحسان والقياس لا يصير متبرعا وقيل القياس
والاستحسان في قضا الدين لانه ليس بشرا فاما الانفاق فيضمن الشرا فلا يدخل فيه وظاهر
كلامه انه اذا انفق دراهم مع بقا دراهم الموكل ولذا قال في النهاية هذا اذا كانت عشرة الدراهم قائمة
وقت الانفاق يضيف العقدين اليها او يطلق اما اذا كانت مستهلكة او اضاف العقدين الى عشرة لانه
يصير مشتريا لنفسه متبرعا بالانفاق لان الدراهم تبطل في الوكالة انتهى وهذا مستفاد من عبارة
هذا المختصر لا يخفى والاهل في كلام اكثر ليس بقيد احترازي لانه لا فرق بين الوكيل بالانفاق
بالبنا كاي في الخلاصة والوكيل ببيع الدار او اسلك الدار وباع دينار لا يصح والوكيل بالشرا
اذا اشترى ما امر به ثم انفق الدراهم بعد ما سأل الى امره نقد البائع غيرها جان ولو اشترى بنائين
غيرها ثم نقد بنائين الموكل فالشرا والوكيل وضمن الموكل ما يترتب للتقدي انتهى **واما مسئلة التصديق**
قال في القنية اعطاه دراهم ليتصدق بها عن زكاته فتصدق المأمور به زكاته نفسه تجزيه اذا تصدق
بها على نية الرجوع كالعم والوصي وقيدنا بتمام المدفوع لما في البرازية انفق الوكيل بالشرا الدراهم
على نفسه ثم اشترى ما امره او امر بصدقة الف فاعطاه فانفقه ونصدق بالف من عند لا يجوز ويضمن
وايث باقية عنده وتصدق بالف من عند جاز استحسانا وفي المنتقى امره ان يقبض من مديونه الف
ويتصدق فتصدق بالف ليس جميع المدفوع جاز استحسانا انتهى **وصي انفق من ماله على اليتيم**
ومال اليتيم غائب فهو اي الوصي مستطوع في الانفاق اذا ان يشهد الوصي على انه اي ماله
قرض عليه وان يرجع عليه فليكون مستطوعا وله ان يرجع قال في جامع الفصولين من التابعين والفرق
نقد من ماله من شي شرا له وله ونوي الرجوع يرجع ديانا لا قضا تمام يشهد ولو وثقا او طعنا
واشهد انه يرجع فله ان يرجع له ماله والا فلا وجوب عليه حينئذ ولو وثقا او طعنا لا يلزمه رجوع
وان لم يكن له مال لو شهد ولا لا ولو انفق عليه الوصي من ماله ومالك اليتيم غائب فهو مستطوع الا
ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع انتهى وفي القنية معلما بعلaque حتى وصي ينفق على الصغير
من ماله وحينئذ حتى بلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان انفق عليه ليرجع عليه حتى وصي
انفق من ماله نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الانفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق
ابا لم يرجع ط في الوصي اختلاف حتى استدان الوصي على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له مال فله ان يرجع
عليه اذا صار له مال والدراين يرجع على الصبي وكذا الاستعراض له وان لم يكن باذن الحاكم انتهى وفي
الخلاصة ولو اشترى الوصي طعاما للنفقة او كسوة بشهادة الشهود له ان يرجع في مال الصغير
وانما استرطاه الشهود لان قول الوصي يعتبر في الانفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم
الا بما يبيحه انتهى ومثله في البرازية وقت اوي قاضي خان فكان هو المعتمد والله اعلم

وكان

في البيت والوكيل الانفاق

يرجع

باب في بيان عزل الوكيل

هذا باب في بيان احكام عزل الوكيل
وجه تاخير العزل ظاهر لا يحتاج الى بيان ويستفاد ما استقر في المختصر الوكالة من القول
الغير اللان من الجانبين كالعارية ثم فرع على ذلك بقوله **فلا يدخلها خيار** شرط لانه
انما يحتاج اليه في عقد لان لم يتمكن من له الخيار من فسخه اذا اراد ولا يصح الحكم بها اي بالوكالة
مقصودا وانما يصح ضمن دعوى صحيحة على غريم كاي جامع الفصولين **فللموكل عزل الوكيل متى شاء**
ولو كان وكيله بالنكاح والطلاق لانه وان لم يلحقه الضرر يصير مكره بافصاحه عن وراثة الميراث
به حق العزل اما اذا انفق به فلا كالوكيل بالخصومة بالناس الطالب وخوم كاسيا في بيانه
بشرط على الوكيل وكذا الوكيل عزل نفسه بشرط على الموكل ولو كان عزل الموكل الوكيل قبل وجود
الشرط في المعلقة به اي بالشرط وهو الاصح كما في البرازية قال وقيل الصحيح ان العزل عن الوكالة
المعلقة لا يصح لانه اخرج فلا يتحقق قبل الدخول وفي شرح النظم الوهاب في العلامة عبد البير
عن شيخ الاسلام اذا وكل وكالة معلقة بالشرط لم يزل قبل وجود الشرط عند محضر يصح وبه اقل نصير
وعند ابي س لا يصح وبه اخذ بن سلة قال المصدر الشهيد بقول محضر نصير يعني انتهى **ويثبت**
ذلك يعني العزل من الوكالة بمشاة فتمت به اي بالعزل كقوله عزلتك واخرجتك عن الوكالة
ويثبت له كتابا بعزله **وارسله رسولا عدلا او غيره** اي غير عدل حرا كان الرسول او
عبد صغيرا كان الرسول او كبيرا اذا قال الرسول **الموكل ارسلني اليك بك بلغك عزله**
ايك عن وكالته ولو اشهد على العزل حال غيبة الموكل لم ينعزل ولو اخبره فضولي بالعزل
فلا بد من احد شرطى الشهادة اما العدة او العدة كاخو ايضا المتقدم بينها في مسائل شي
من كتاب القضا وحكم عزل القاضي على هذا التفضيل لانه لو كبل **وعلم له ومنها اي الوكالة من**
الجانبين اي من جانب الموكل والوكيل ثم فرع عليه بقوله **فللموكل عزل نفسه بشرط علمه**
موكله كالقاضي اذا عزل نفسه وعلى السلطان الذي قلده فانه يصير معزولا وان لم يعمل لا
ذكر العادي في قضا له وفي جواهر الفتاوي قال لما سئل عن قاضي ببلدة عزل نفسه عن
القضا والسلطان الذي ولاه القضا في بلكه آخر هل ينعزل بعزله حتى لو جلس في بيته
اياما ويقول عزلت نفسي عن القضا ثم خرج بشاعة الناس وجلس للقضا هل ينفذ قضاؤه قال
لا ينعزل الا اذا اقبل به السلطان ورضي بعزله نفسه وهذا كالوكيل بشرائى معين لما فيه من
تفويض الموكل كذا في الجواهر والامام والسلطان لما فوضها الامر اليه وقيل فقد انتقل هذا الامر
عن السلطان اليه ووجب عليه القيام به كذا الامانة في باب الصلاة اذا صار اماثا لانه القيام
بها ولم يكن له ان يعزل نفسه الا اذا صار بحال لا يمكنه المضي فيها فحينئذ يشحى العزل
وانما ينعزل باقائه غير مقام نفسه حتى لا تبطل صلاة القوم فكذا في هذا ما اذا اهل القضا
لا يملك عزل نفسه لما فيه من تفويض السلطان وابطال حقوق المسلمين فاذا عزل نفسه وعلى
السلطان ان يعجز عن القيام فانه يجزبه عنه ويكون اخرجه باقائه غير مقامه كما في الصلاة اذا
سبقه الحدث ينعزل بالاستخلاف والا فلا وان لم ينعزل بعزله نفسه فله ان يعود الى قضائه
بقيام ولايته كما كانت انتهى **وكله بقبض الدين ملك عزله ان بغير حضرة المدبون وان وكله**
بحضرتة لا اي لا يملك عزله لعلحق حقه به كما تقدم **اذا اعلى به اي بالعزل المدبون**
فحينئذ ينعزل ثم فرع عليه بقوله **فلودفع المدبون دينه اي دين الطالب اليه** اي الوكيل

يكون

الصحيح

الفتوى

هذا كتاب في بيان احكام الدعوى

لما كانت الوكالة بالخصومة لاجل الدعوى ذكر الدعوى عقبة الوكالة وهي في اللغة كافي العناية
عبارة عن قول يتصد به الانسان ايجاب حق على غيره انتهى وفي المصباح ادعيته طلبته لنفسه
والاسم الدعوى ودعوى فلان كذا اي قوله والدعوى المرفوعة وبعض العرب يثبتها بالالف فيقول الدعوى
وقد يضمن الادعاء معنى الاخبار فيدخل الباجوا فيقال فلان يدعي بكر فلان اي يجترى بك
عن نفسه ويجمع الدعوى بكسر الواو وفتحها وبعضهم قال الفتح اولى وبعضهم الكسر اولى ومنهم من سوي
بينهما ومثله القوي والقوي انتهى وفي القاموس ادعي بكذا ان عمله حقا او باطلا والاسم الدعوى
والدعوى ويكسر ان والدعوى الخلف والرفع الى الطامر ويضم كالمرداة وبالكسر الادعاء في النسب
انتهى وفي الكافي يقال ان يدعي عزمه لا فريد المدعي وعزم المدعي عليه والمالك للمرداة خطأ والمصداق
الادعاء افعال من دعا والدعوى على فعلى اسم منه والفرق بينهما فلا ينون يقال دعوى باطلة وقيل
وجمع ادعاوي بفتح الواو لا غير كقوي وفتاوي والدعوى في الحرب ان يقول الناس يا فلان انتى
واما معناه الشري فافاده بقوله هي قول مقبول يتصد به طلب حق قبل غيره اودفعه عن
حق نفسه قوله قول بمنزلة الجلس وقوله يتصد به طلب حق قبل غيره فضل عن الشهادة فانها وان
كانت قولاً مقبولاً عند القاضي لانه المراد كونه مقبولاً الا ان الشاهد لا يعتد به لئلا طالباً حقا قبل غير
وقوله اودفعه اي دفع الخصم من حق نفسه انما هو لدخول دعوى المعارضة اذ في سماعها وجهان والقوي
على صحة سماعها كاي للخصومة والبرازية والمدعي في المعارضة لا يطلب حقا عند غيره وانما يطلب دعوا
عن حقه وهذا اذا اريد بالحق في التعريف الامر الوجودي اما اذا اريد به ما هو الاعم من الوجودي والمادي
فيستغنى التعريف عن هذا التعريف اذا اريد بالطلب للطلب الخاص وهو ما كان بلفظ الدعوى بقرينة
المقام لم يخرج الى غير اخر لاخراج بين الاشتقاق وهو قوله غير حجة كافتل العلامة ابن الغرس قال
لانه قول مقبول عند القاضي لكنه حجة فلا بد من ارجاعه من تعريف الدعوى اقول فيضم من تسمية
بين الاشتقاق حجة توقف صحة القضا عليه فلو قضى بوجه لا يندلج ان من تقع من ذلك والشي
بالشي يذكر والمدعي من اذا ترك ترك والمدعي عليه بخلافه وهو الذي اذا ترك لا يترك
يعني لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعي عليه من يجبر على الخصومة اذا تركها وعرفه الفرق بين
من اهر ما يجبر عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المسامخ فيه فمنها ما في المختصر بتمامها
في اكثر وهو صريح صحيح وقيل المدعي من لا يستحق الاحتجاج والمدعي عليه من يكون مستحقا
بقوله من غير حجة كذا في البد وقيل غير ذلك وفي الخاتمة ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في
محلة على وجه فنفت الخصومة بين رجلين احدهما من محلة والاخر من محلة اخرى والمدعي يريد ان يخاصمه
الى قاضي محلة والاخر يابي ذلك اختلفت فيها التوس ومجر والصحيح ان العبرة لمكان المدعي عليه وكذا لو
كان احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة فاراد العسكر ان يخاصمه الى قاضي العسكر فعلى هذا انتهى
وعلمه في الخط كاي في البحر بان ابا يوسف يقول ان المدعي منبش الخصومة فيعتبر قاضيه ومجر يقول
ان المدعي عليه اذا فاضها وفي البرازية قاضيان في مصر طلب كل واحد منهما ان يذهب الى قاضي الخمار
للمدعي عليه عند مجر وعليه القوي انتهى هكذا نقل عبارة البرازية فلو انما صاحب البحر فيه ثم قال وهو
باطلة شاملا اذا اراد المدعي قاضي محلة المدعي عليه واراد المدعي عليه قاضي محلة المدعي ومما اذا
تعددت القضاة في المزاها الاربعة وكثر وكا في القاهرة فاراد المدعي قاضيا شافيا مثلك واراد الآخر

الدعوى

اخره

اصح

انتهى

المختار

ما لك مثلاً ولم يكونا في محلة ما فان الخيار للمدعي عليه وهذا هو الظاهر وبه افنت مراراً كثيرة انتهى
وفي الصبرية اذا قال المدعي انما اختصم الى قاضي فلان والمدعي عليه بل الى قاضي فلان وفي البلد
قاضيان ان كانا في موضع واحد فالقاضي الذي في موضعهما وان كان موضعهما مختلفين يذهب من البلد
الى المدعي عند ابي س وعندهما الى المدعي عليه يذهب به حيث شئت انتهى هذا وكل عبارات اصحابنا في
يقيدان فرض المسئلة الذي وقع فيها الخلاف بين ابي س ومجر فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض
على محلة واما اذا كانت الولاية لقاضيين ولقضاة على مصر واحد على السوا فيعتبر المدعي في الدعوى
فله الدعوى عند ابي قاض اراده اذ لا يظهر فايده في كون العبرة للمدعي عليه او للمدعي ويشهد لصحة هذا
ما قدمناه من تعديل صاحب المحط لم لو امر السلطان باجابه المدعي عليه وجب اعتباره لما فيه من منع غير
من اختاره المدعي عليه من القضاة من ماع هذه الدعوى فيصير معزولاً بالنسبة والقضاة يقبل ذلك كما
تقدمت في كتاب القضاء وركنها اي الدعوى اضافة الحق الى نفسه ان كان اصيلاً كقوله لي عليه كذا
او قضيتيه او امراته ونحوه او اضافة الى من ناب اي المدعي متنا به كاي الوكيل واب الصغير ووصيه
عند النزاع متعلق باضافة الحق واهلها اي الدعوى العاقل خرج به المجنون المختار خرج به الصبي
الغير المميز قال من لا خرو قال الاستر وسن في جامع احكام الصغار الدعوى من الصبي المجنون عليه
غير صحيحة اما الصبي الماذون له فدعواه صحيحة ان كان مدعيها وان كان مدعيها عليه فحوايه ايضا صحيح
انتهى وفي الملتقط ولا يصح خصومة الصبي لان يكون ماذوناً في الخصومة كذا في الفوائد الزينية
وشروطها اي شرط جواز الدعوى مجلس القاضي فلا تصح الدعوى في مجلس غير حتى لا يجب على المدعي
عليه جوابه وشرطها حضور خصم فلا يقضي على غائب معلومة المدعي اي وكون المدعي به معلوماً
اذ لو كان مجهولاً لا يمكن القضا به وكوفضا ملزمة اي ملزمة شاعلي الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثاً
لا يقدم عليه عاقل وشرطها ايضا كون المدعي ما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده باطلا
كقوله من لا يولد مثله لمثله هذا ابني او قال ذلك لمعروف النسب قال العلامة ابن الغرس في القواعد
البربرية ومن شروط صحة الدعوى ان يكون المدعي به ما يحتمل الثبوت بان لا يكون مستحيلاً عقداً او عادة
فان الدعوى والحال ماذكر ظاهرة الكذب في التحميل المعادي يقينية الكذب في التحميل العقلي مثال
الدعوى بالتحميل المعادي دعوى من هو معروف بالافتقار والحاجة وهو يافض الزكاة من الاغنيا على آخر
انه اقضه مائة الف دينار ذهبا نقداً دفعة واحدة وأنه تصرف فيها لنفسه ويطلبه برده بدلها فمثل
هذه الدعوى لا يكتفى اليها القاضي ولا يسأل المدعي عليه عن جوابها انتهى لكنه لم يستند في منع دعوى
التحميل المعادي الى نقل من المسامخ قال مولانا في بحر ولم اذكر حكم التحميل المعادي كدعوى فقير ان لا
عظيمة على غنى انه غضبها والظاهر عدم سماعها قال لم كتب بعد ذلك في آخر باب الخالف ما بين
فلتر اجمع انتهى وحكمها وجوب الجواب على الخصم المدعي عليه واقصر عليه في الكافي وزاد الزيلعي
وجوب التصديق على الخصم وفيه كلام لان حضور شرطها مقدم على فكيف يكون وجوبه حكم المتأخر عنها
وفي البحر مزيماً الى مينة المفتي ان المدعي اذا طلب من القاضي اخصار الخصم بحضور المدعي ان كان
في المصر او قريباً بحيث لو اجابه بيت في منزله وان كان ابعده منه قيل يافض باقامة البينة على توافقه ومعه
لاخصار خصمه المستور في هذا يكفي فاذا اقامها امر انساناً ليخصم خصمه وقيل يحلفه القاضي فان نكل
اقامه عن مجلسه وان حلف يامر ياخصره انتهى واما سبها فقال في العناية انه تعلق البقا المقدر بتمامها
المعاملات لان المدعي اما ان يكون راجعاً الى النوع او الى الشخص فلو كان ما يدعيه متفقاً في ذلك
ذكر المدعي انه في يد غيره حق فان الشيء قد يكون في يد غير المالك بحق كالرهن في يد الرهن والمبيع في

من اخره

البراه

يد البائع لاجل قبض الثمن **وطلت عطف على ذكر احضار** اي احضار ما يدعي عنه **ان امكن ليشتر**
اليه في الدعوى والشهادة لان الاعلام باقتضى ما يمكن شرط وذاتي المنقولات بالاشارة لانها
ابلع اسباب التعريف **وذكر قيمته ان تعذر بطلانها او عيبها** اي بطلانها لان الاعيان
تتفاوت والشرط ان يكون الدعوى في معلوم وقد تعذر مشاهدته فوجب ذكر قيمته لانها خلف عنه
قال الفقيه ابو الليث يشترط مع ذكر القيمة ذكر الكورة والاثوثة وقال قاضي خان وصاحب الدرر
ان كان العين غائبا وادعي انه في يد المدعي عليه فانكر ان يبين المدعي قيمته وصنفته تسع دعواه وتبين
بينته **وان تعذر احضارها مع بقائها اي بقا العين كرجي وصيرة طعام بعث القاضي**
امثله او حضر هو بنفسه ولا بد من الاشارة الى عينها وفي المجتبى تعرفوا الى الاستيعاب في الجامع **الضرب**
في مسئلة الشاهد ان اذا شهدوا على سرقه بقره واختلفوا في ثوبها فقبل المأددة خلافا لتمام قال
وهذه المسئلة تدل على ان احضار المنقول ليس بشرط لصحة الدعوى ولو شرط لاحتضرت ولما وقع
الاختلاف عند الشاهد في كونها ثم قال وهذه المسئلة الناسخ عنها غافلون **قلت ليس في ذلك**
ذليل على ما ذكر لانها اذا كانت غائبة لا يشترط ذكر القيمة بكونها مدعي **والا** اي ان لم تكن باقية
الكتفي في الدعوى بذكر القيمة هذا اذا ادعي العين اما اذا ادعي قيمة شيء مستهلك فلا بد من بيان
جنسه ونوعه **واختلفوا في بيان الكورة والاثوثة في الدابة كرا في البحر** من بيان الى الخزانة وجامع
الفضولين **وفي المجتبى** وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها ليضرب المدعي معلوما لان الغائب لا يعرف الا
بالوصف والقيمة قال ابو الليث رحمه الله تعالى يشترط مع بيان القيمة ذكر الكورة والاثوثة انتهى
ادعي اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة كفي ذلك وان لم يذكر قيمة
كل عين على حدة قال العادي في فصوله وذكر في آخر دعوى قاضي ظهر ادعي اعيانا مختلفة الجنس
والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة اختلف المتأخر بعضهم شرط التفضل
وبعضهم كفي بالاجمال وهو الصحيح لان المدعي لو ادعي غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان
القيمة بان ادعي ان الاعيان قائمة في يد او استهلكها وبيان قيمة الكل جملة تسع دعواه وتقبل
بينته **وفي الجامع** اذا ادعي انه غصب منه جارية ولم يذكر قيمتها تسع دعواه وتكون برد الجارية فان
يجز من ردّها كان القول في مقدار القيمة قول القاضي فاما صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة
فلا يصح اذا بين قيمة الكل جملة كان اولي وقيل يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى سرقه ليعلم ان
السرقه كانت نصيبا فاما فيما سوي ذلك فلا يشترط انتهى **ادعي قيمة شيء مستهلك اشترط بيان**
جنسه ونوعه واختلف في بيان الكورة والاثوثة في الدابة ذكر العادي في فصوله قال وذكر
الصدر الشهيد اذا ادعي قيمة دابة مستهلكة لا بد من ذكر الاثوثة والكورة ولا بد من بيان السن
وهذا على اصل ابي حنيفة رحمه الله تعالى مستقيم لان عند القضاء بقيمة المستهلك بناء على القضاء بملاك
المستهلك لان حق المالك عند باق في العين المستهلكة فانه قال يصح الصالح من العين المقتضوب
المستهلك على اكثر من قيمته فلم يكن العين المستهلكة ملكا لا يجوز الضمان على اكثر من قيمته لانه حينئذ
يكون الواجب في ذمة المستهلك قيمة المقتضوب وهو دين في الزمة واذا صالح من الدين على اكثر من قيمته
لا يجوز واذا كان القضاء بالقيمة بناء على القضاء بملاك المستهلك لا بد من بيان المستهلك في الدعوى
والشهادة ليعلم القاضي ماذا يقضي وهذا المتأخر يقول مع ذكر الاثوثة والكورة لا بد من ذكر النوع
بان يقول فرس او حمار او ما اشبه ذلك ولا يكفي بذكر اسم الدابة لانها مجتمعة انتهى وقد قد مر
شيئا مما يتعلق ببيان دعوى الادعاء لا بد من بيان مكانه اي مكان الادعاء **سواء كان له حمل**

احضار

اولا في الضمان

اولا في الغصب ان كان له حمل ومؤنة فلا بد من بيان اي بيان موضع الغصب فلا تصح الدعوى
بدون بيانه **والا** اي وان لم يكن له حمل ومؤنة لا يحتاج الى بيان مكان الغصب ذكر العادي
في فصوله وغيره قال وفي غصب غير المشي واستهلكه ينبغي ان يبين قيمته يوم الغصب في
ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك بين ان يضمنه قيمته يوم الغصب او يوم الاستهلاك فلا
بد من بيان القيمة انها قيمة اي اليومين انتهى **ويشترط التحديد في دعوى العقار كما في الشهادة**
عليه فانه يشترط التحديد ولو كان العقار مشهورا عند ابي حنيفة فلا يلزم في البحر من بيان
ثمنه المعنى **الا اذا عرف الشهود الدار بيمينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها** كرا في البحر نقل
عن الملقط **ولا بد من ذكر بطلانها الدار ثم المحلة ثم السكة** قال في جامع الفضولين في دعوى
العقار لا بد ان يذكر بطلانها الدار ثم المحلة ثم السكة فيها ولا بد من الكورة ثم المحلة اختيارا
لقول محل فان من جهة ان يدر بالاعم ثم بالاخض فالاخض وقيل بيدر بالاخض ثم بالاعم
فيقول دار في سكة كرا في محلة كرا في كورة كرا وقاسه على السكة فيقال فلا بد من بيان ان
ثم يذكر الحد فينبغي بالاقرب فيتر في الى الا بعد وقول محل احسن اذا لم يعرف بالخاص لا بالعموم
وفصل السكة حجة عليه اذا اعم اسمه فان احد في الدنيا كثيرا فاعرف والاقرب في الى الاخض فيقول
ابن احد فان عرف والاقرب في الى الحد انتهى **ويكتفي بذكر ثلثه** لوجود الاكثر فلا تفرق وعندنا في قول
يكتفي باثنين كما في الخانية بخلاف ما اذا غلط في الرابع لانه يختلف المدعي به ولا كذا لا تتصا
وفي جامع الفضولين وانما ثبت الغلط باقرار الشاهد اني غلطت فيه اما لو ادعاه المدعي عليه
لا تسع ولا تقبل بينته لان دعوى غلط الشاهد من المدعي غاي يكون بعد دعوى المدعي وجواب
المدعي عليه والمدعي عليه حين اجاب المدعي فقل صدقه ان المدعي بهذا الحدود فيصير مدعي الغلط
مناقضا بعد او يقول تصير دعوى الغلط في احد الحدود ان يقول المدعي عليه احد الحدود وليس
ما ذكره الشاهد او يقول صاحب الحد ليس هذا الاسم الذي ذكره الشاهد وبطل ذلك نفي والشهادة
على النبي لا تقبل **وهو في الملقط** قال المضاف اذا قضيت بثلث حدود اجعل الحد الرابع يقضي
بازاء الحد الثالث حتى يجاري الحد الاول يعني على الاستقامة انتهى كرا في البحر **وذكر اسماء**
اصحابها اي اصحاب الحدود لان التعريف يحصل بذلك **واسما السبايم** ليعتبروا عن غيرهم **ولا بد**
من ذكر الحد اي اب الاب اي حد كل واحد من اصحاب الحدود ان لم يكن الرجل مشهورا بين الناس
هذا عند ابي حنيفة لان تمام التعريف يحصل به وعندما اذا كان العقار مشهورا بشهرة الرجل لا يحتاج
الى تحديد وان كان الرجل مشهورا يكتفي بذكر الحصول المقتضود **وانه** بالفتح عطف على قوله
ذكر حدوده اي وذكر ايضا انه اي العقار **في يده** لان المدعي عليه لا يكون خصما الا اذا كان العقار
في يده فلا بد من ذكره وفيما سوي العقار لا يشترط ان يشهدوا انه في يد المدعي عليه لان القاضي
يراه في يده فلا حاجة الى البيان كرا في الخانية والعقار كما في المصاحح كذا وكل ملك ثابت له اصل
كالدار والتخل واما اطلاق على الشارع والجمع عقارات انتهى **وفي المضرب** العقار الضئيلة وقيل كل مال
له اصل كالدار والضئيلة انتهى **وفي جامع الفضولين** ادعي طاحونة وحدودها وذكر ادعاء العامة
الا انه لم يسم الا دوات القايمة والاول اصح انتهى **وقيد بدعوى الحدود** ادعوى من حدود لغير
يشترط بيان حدودها كما في السراجية **وفي جامع الفضولين** ولو ادعي من جميع لم يقبض الا بد من اقرار
المبيع مجلس الحكم حتى يثبت ابيع عند القاضي بخلاف ما لو ادعي من مبيع قبض فانه لا يجب احضاره
لانه دعوى الدين حقيقة انتهى **وين يدر** قوله **بغير حق** في دعواه **ان كان المدعي به منفردا** يعني بحد

ذكره في الشهادات

عليه

اقول يكون لا يجب المدعي بان هذا
ليس كذلك فلا يكون مدعي الغلط
بعد ما قضى فينبغي ان يفصل
الضمان عن الغلط في الغنة
لتحديد المدعي فلا تفتقر

لم يقع هذا الغلط في الحق بل في الدر
قد روي الذي يظهر انه عطف على جمل
او على الحد مائل

ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لا تقضي
الدعوى وقيل نعم اذا ذكر جميع
بأنها من الادوات

ان يقول في يد غيره حق اذا كانت الدعوى في المنقول اذ الشيء قد يكون في يد غير المالك
بحق كالمهر في يد المهرين **فقد بالدعوى** لانهم اذا شهدوا بمنقول انه ملك المدعي تقبل وان لم
يشهدوا انه في يد المدعي عليه بغير حق لانهم لما شهدوا بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره
الا بعارض والبيينة تكون على مدعي العارض ولا يكون على صاحب الاصل وقال بعضهم لا تنفع مالم
يشهدوا انه في يد المدعي عليه والا لا يصح **ولا يثبت يمين في العقار بقضاء بل لا بد من**
بيينة او على قاض بخلاف المنقول فعلى التهمة الموضوعة اذ العقار عساه في يد غيره بخلاف
المنقول لان اليد فيه مشاهدة **فقد بالدعوى** لما في شهادة البرازية شهدها انه ملكه ولم يتولى
في يد بغير حق يعني بالقبول انتهى **وليس ما ذكر من اشتراط ثبوت اليد في العقار بالبيينة او بعلم**
قاضي مطلقا في جميع الصور بل اذا ادعى المدعي ملكا مطلقا في العقار اما دعوى الغصب
والشر فلا اي فلا يشترط ثبوت اليد وبه صرح البرازي حيث قال بعد ذكر اشتراط ثبوت اليد
في العقار هذا اذا ادعاه ملكا مطلقا اما اذا ادعى الشراء من ذي اليد وقراره بانه في يد فأنكر
الشراء او اقر بانه في يد لا يحتاج الى اقامة البيينة على كونه في يد والفرق ان دعوى الفعل كما تصح
على ذي اليد يصح على غيره ايضا فانه يدعي عليه التملك والتخليك كما يتحقق من ذي اليد يتحقق من
غيره ايضا فعدم ثبوت اليد بالقرار لا يمنع صحة الدعوى اما دعوى الملك المطلق فدعوى
ترك التعرض من بازالة اليد وطلب ازالته لا يتصور الا من صاحب اليد وباقراره لا يثبت كونه ذا
اليد لاحتمال المواضعة كما قرره من قبل انتهى **وانه يطالب به** اي وذكر المدعي انه يطالب المدعي
عليه بالمدعي لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون موهوبا في يده او محبوسا باليمن
في يده وانما يزول هذا الاحتمال بالمطالبة **فلو كان دينه ذكر وصفه** لانه لا بد من تعريفه وهو
بالوصف **اطلقه فمثل الخيل والموزون نقدا او غيره وفي دعوى المثليات لا بد من ذكر الجنس**
والنوع والصفة والقدرة وسبب الوجوب ولذا قال في البحر معزيا الى الخزانة واذا ادعى عليه
عشرة افبيرة فخطبة دينه عليه ولم يذكر باي سبب لا تنفع ولا بد من بيان السبب لانها اذا كانت بسبب
الخطبة فاما يكون له حق المطالبة في الموضع الذي عيناه وان كانت بسبب التعرض او بسبب كون المبيع
يتبع مكان العرض والبيع مكان الايقاع وان كانت بسبب الغصب والاستهلاك فيكون له حق
المطالبة بتسليم الخطبة في مكان الغصب والاستهلاك انتهى **وليس القاضى المدعي عليه بعد**
صحة اي الدعوى ليكشف وجه الحكم بطلب المدعي **والالا** اي ان لم تصدر الدعوى من المدعي
صحة لا يسأل المدعي عليه لعدم وجوب الجواب عليه لها بخلاف الصحيحة فانه يجب عليه جوابها
وظاهر ان القاضي يسأله عنها وان لم يطلب المدعي **وفي السراجية** اذا حضر الخصمان لادان
ان يقول ما كذا وان شأك حتى يثبتاه بالكلام واذا تكلم المدعي بسكت الاخر ويسمع مقابلة
فاذا فرغ يقول المدعي عليه بطلب المدعي ما ذا تقول وقيل ان المدعي ان كان جاهلا فان القاضي
يسأل المدعي عليه بدون طلب المدعي انتهى **وفي شهادة الخزانة** انه يجوز للقاضي ان يامر بوطء
يصل المدعي الدعوى والمضومة اذا كان لا يقدر عليها ولا يحسنه انتهى كذا في البحر **فان اقر او انكر**
فبر من المدعي على دعواه قضى عليه لوجه الحجة الملزمة للقضا وفي المعراج ولفظ الحكم في الاقرار
بجان الزومة باقراره فلا حاجة الى القضا كونه حجة بنفسه لا يتوقف على القضا بخلاف البيينة
فان الشهادة غير حجة وانما تنصير حجة بالقضا وسقط احتمال الكذب انتهى **ولم يشترط في الخصم تبعا**
للكفر بطلب الخصم للقضا بعد الحجة لما في البرازية ويعلى المدعي عليه انه يريد القضا وهذا ادب

عند

غير لازم وكذا قول القاضي احكم ادب غير لازم **والاحلف بعد طلبه** اي ان لم يكن للمدعي
بيينة حلف القاضي المدعي عليه لقوله عليه الصلاة والسلام للمدعي انك بيينة فقال لا فقال
لنك بيينة سأل وربت اليمين على فقد ان البيينة فلا بد من السؤال ليعلم انه لا يستحلف ولا بد
من طلبه اليمين لان اليمين حقه **فقد يتخلف القاضي** لان المدعي عليه لو حلف بطلب المدعي عليه
بين يدري القاضي من غير استخلاف القاضي فليس يتخلف لان التحليف حق القاضي كذا في
الفتنة **ولو اوصطحا على ان يحلف عند غير القاضي** ويكون بريئا فلو باطل فلو برهن عليه يقبل
والاحلف ثانيا عند القاضي كذا في البرازية ويجب ان يعلم انه لا يحلف الا بعد طلب المدعي
عندها في جميع الدعاوي **وعند ابي سن** يستحلف بلا طلب في اربع مواضع **في الرد بالعيب** يحلف
المشتري بالله ما رضى بالعيب **والشفيع بالله** ما ابطلت شفيعتك **والمرأة اذا طلقت** فرض
النفقة على زوجها الفايب تخلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك النفقة **والراعي**
يخلف المستحق بالله ما بعث **واجموعا على ان من ادعى دينه على الميت** يخلفه القاضي بلا طلب الوصي
والوارث بالله ما استوفيته من المديون ولا من احد اذ اه اليك ولا قبضته لك قابض بافرك ولا
ابراءه منه ولا شيئا منه ولا اخلت بشي من ذلك به احد ولا عندك به ولا بشي منه رهن كذا في البرازي
واذا قال المدعي عليه لا اقر ولا انكر لا يستحلف بل يجلس ليقر او ينكر قال في الخلاصة
معزيا الى الاقضية رجل ادعى على اخر مال فلزمه السكوت فلم يجيب اصلا فوجد منه كفيل لم يسأل
جيرانه عسيبه افة في لسانه او سمعه فان اخبروا انه لا افة به يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجيب
ينكر منكر قال الامام الشريفي هذا قولها اما عند ابي سن فيجلس الى ان يجيب انتهى **قال مولانا**
في بحر بعد لقوله كحكم الخلاصة والفتوي على قول ابي سن فيما يتعلق بالقضا كما في الفتنة والبرازية
فلذا اقيمت بانه يجلس الى ان يجيب انتهى ومن ثم عولت عليه في هذا المختصر **وفي الجمع** ولو قال
لا اقر ولا انكر فالقاضي لا يستحلفه قال السراج بل يجلس عند ابي حج حتى يقر او ينكر وقال الاستحلف
انتهى **وفي السراج الوهاج** فان قال المدعي عليه لا اقر ولا انكر فهو منكر عندها فيستحلف وعند ابي
حنيفة ليس ينكر فلا يستحلف بل يجلس حتى يقدر فيقضي عليه او ينكر فيستحلف لان اليمين انما تنوبه
على المنكر صريحا وهذا ليس ينكر صريحا انتهى وهذا يوافق ما في الجمع **وفي البحر** معزيا الى البرازي
الاستحلف انه انكار انتهى وهو نص صحيح لقولها كما لا يخفى فان الاستحلف من الفاظ التصحيح كما في البرازية
اصططحا على ان يحلف عند غير قاض ويكون بريئا فلو باطل لان اليمين حق القاضي مع طلب
الخصم على ما تقر به ذكر فايد به بقوله فلو برهن عليه اي على حقه **يقبل والاحلف ثانيا عند**
قاض كذا في البرازية وكذا لو اوصطحا ان المدعي لو حلف فالخصم ضامن وحلف لم يتضمن
لما فيه من تعيين حكم الشرع **ولا ترد اليمين على مدعي** لقوله عليه الصلاة والسلام البيينة على
المدعي واليمين على من انكر فثبتة واليمين تنافي الشركة فجعل جنس الايمان على المنكرين وليس وراء
الجنس شي برهن المدعي على دعواه وطلب من القاضي ان يحلف المدعي انه محق في الدعوى
او على ان الشهود صادقون او محقون في الشهادة لا يجيبه القاضي الى طلبه على الشاهد
ان القاضي يخلفه له الاستيناع عن اداء الشهادة قال في البرازية برهن على دعواه فطلب
من القاضي ان يحلف المدعي انه محق في الدعوى او على ان الشهود صادقون او محقون في الشهادة
لا يجيبه **قال** علامة خوارزمي لا يحلف من بيان فكيف الشاهد فان قول الشاهد شاهد
بين لان لفظ شاهد عندنا وان لم يكن بالله يمين فاذا اطلب منه الشهادة في مجلس القضا وقال شاهد فحلف

الفتوى على قول
الاستحلف

الاستحلف

ولا يكره اليه لان امرنا باكرام الشهود وفي التحليف تعطيل الحقوق فان الشاهد اذا اعل
ان القاضي يحلفه بالنسوخ له الامتناع عن اداء الشهادة لانه لا يلزم عليه ومن اقر على الشهادة
يقدم على الخلف ايضا غالباً لتجوز الباطل واذا لم يحلف وردت دية فقد ظن بخلاف اليه
في الكتمان لان كلمات اللعان جارية تجري الحرف سبب التعليظ انتهى وفي القواعد ان البيعة
معزاة الى التديب وفي زماننا لما تعذر التزكية بغلبة الفسق اختار القضاة استحلال الشهود
كما اختاره ابن ابي ليث ليحصل عليه الظن انتهى وفي مناقب الكندي في باب اي س اعلم ان تحليف
المدي والشاهد امر منسوخ باطل والامر بالنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوي القاعدي وخزانة
المفتين ان السلطان اذا امر بقضائه بتحليف الشهود يجب على العلماء ان يصحوا السلطان ويقولوا له
لا تحلف قضائك امر ان اطاعوك يلزم منه سخط الخلق وان عصوك يلزم منه سخطك الى آخر
ما فيها انتهى **وبيئة الخارج في الملك المطلق** وهو الذي لم يذكر له سبب **احق من بيعة ذي اليد**
اذا اقام البيعة وقال الشافعي رضي الله عنه بقضي بيعة ذي اليد لا عتقها هاهنا لا يتقوى
الظهور فصار كالنكاح والنكاح وذي الملك مع الاعتاق والاستيلاء والتدبير ولكن ان بيعة
الخارج اكثر اثباتاً او ظاهراً لان قد رما اثبتته اليد لا تثبت بيعة ذي اليد لان اليد دليل على ملك
الملك بخلاف النكاح لان اليد لا تدل عليه وكذا على الاعتاق واختيه وعلى الولاء الثابت **وقضي**
القاضي عليه بنكوله مرة في مجلس القاضي بقوله لا احلف او سكنت من غير اقر لان النكول ذلك
على كونه باذ لا او بغير اذ لولا ذلك لا قدم على اليه اقامة الواجب دفعا للضرر عن نفسه فتخرج
هذا الجانب ولا وجه لرد اليه لما قد ساء وذكر ان يلحق في باب التحالف ان النكول لا يوجب شئاً
الا اذا اتصل بالقضا به وبدونه لا يوجب شئاً اما على اعتبار البذل فظاهر واما على اعتبار انه اقر
فلا نه اقر فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا بانفراذه وذكره الله لان ان يكون النكول في مجلس
القاضي انتهى ثم النكول قد يكون حقيقة كقوله لا احلف وقد يكون حكما بان يسكت وحكمه حكم الول
اذا علم انه لا اذ به من خسر او طرش هو الصحيح كذا في السراج الوهاج **وهل يشترط القضاء على**
فور النكول خلاف ذكره الزبيدي في شرح الكنز ولم ارفيه ترجيحاً **قضي عليه بالنكول ثم اراد ان**
يحلف لا يلتفت اليه والقضاء على حاله كذا في الخاتمة وفيها ولو ان المدي عليه بعد ما عرض عليه اليه
مرتين استعمله ثلاثة ايام ثم مضى وقال لا احلف فان القاضي لا يقضي عليه حتى ينكح ثلاثاً او
يستقبل عليه اليه ولا يصح بنكوله قبل الاستمالة وظهر من كلام المختصين بما في الكنز ان طريق
القضاء ثلاث بيعة واقرار ونكول وصرحوا بان منها على القاضي بشئ بعد القضاء في غير الحدود واما
القضاء فله القضاء به بعله كافي للخلاصة وظاهرها في جامع الفصولين ان الفتوي على ان القاضي
لا يقضي بعله لقضاء الزمان كافي في العروسيات ان القسامة من طرق القضاء بالدية وفي خسر
وزاد ابن الغرس في الفواكه البدرية سادساً لم اظفر به في كلام غيره وعبارته والحجة اما البيعة او الاقرار
او اليه او النكول عنه او القسامة او على القاضي بما يريد ان يحكم به او العرائن الدالة على ما
يطلب الحكم به دلالة واضحة بحيث تضمنه في حين المقطوع به فقد قالوا لو ظهر انسان من دار ومعه
سكين في يده مثلوت بالدماء سريع الحركة عليه اثر الخوف فدخلوا الدار في ذلك الوقت على الفور
فوجدوا بها انساناً مذبوحاً لذلك الجرح وهو نضج برمائه ولم يكن في الدار غير ذلك الرجل الذي
وجد بتلك الصفة وهو خارج من الدار انه لو خذ به اذ لا يمتري احد في انه قاتله والقول بانه ذبح
نفسه وان غير ذلك الرجل قتله ثم شؤن الحائط فذهب الى غير ذلك احتمال بعيد لا يلتفت اليه

اذ لم ينشأ عن دليل انتهى

اذ لم ينشأ عن دليل انتهى ثم اعلم ان القضاء بالنكول لا يمنع المقضي عليه من اقامة البيعة بما
يطلبه لما في الخاتمة من باب ما يبطل دعوى المدي رجل اشترى من رجل عبداً فوجده عيباً فخاضع
البائع فانكر البائع ان يكون العيب عنده فاستحلف فنكل فقضى القاضي عليه والزيد العبد ثم قال
العبد بعد ذلك قد كنت تتران اليه من هذا العيب واقام البيعة قبلت بيئته انتهى فان قلت ان
الامر بالنكول مخالف للكتاب والسنة والقياس لان الله تعالى قال واستشهدوا بزيوراتكم ولا
فان لم يكونا رجلين فليكن امراتان فالقضاء بالنكول يخالفه وقال صلى الله عليه وسلم البيعة للمدي
واليه على من انكروا من كبر ليس من النكول المدي عليه في الابتداء لكون الظاهر شاهداً له فنكوله صار
الظاهر شاهداً للمدي فيعود اليه الى جانب المدي ولهذا باننا في اللعان بالايان من جانب الزوج
بسرادة الظاهر فان الانسان لا يلوث في اسه كاذباً وان كان مدعياً قلت احبب عنه بان الكتاب والسنة
ليس فيما يملك على نفي القضاء بالنكول لان تخصيص السني بالزك لا يدل على نفي الحكم عما عداه والاجماع
يدل على جواز فانه زوي اجماع الصحابة على ذلك وما روي عن علي رضي الله عنه انه حلف للمدي بعد نكول
المدي عليه فقد روي عنه خلاف ذلك زوي عن شرح ان المنكول طلب منه رد اليه على المدي فقال ليس
الي الله سبيل وقضي بالنكول بين يدي علي رضي الله عنه فقال له علي رضي الله عنه قالون وهو
بلغة اهل الروم اصبت واذا ثبت اجماع بطل القياس على ان اللعان عندنا مهاداة موكلات بالاثمان
مقرونة بالعلن فائمة مقام حد القذف فكان معنى اليه فيها غير مقصود ولا يجوز ان يكون النكول لثبته
الحال لان ذلك يقتضي الاستمالة من القاضي ليتكشف الحال لازد اليه فان رد اليه لا وجه له لما
قد ساء في قوله ولا يرد اليه على المدي انتهى **شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف** احترازاً
عن الوقوع في اللزام **وان ابي خصمه الاحلفه ان اكبر زايه ان المدي مبطل حلفه والا لا اي وان غلب**
على ظنه انه محق لا يحلف كذا في البرازية **وتقبل البيعة لو اقامها المدي بعد اليه اي بعد عي
المدي عليه عند العامة** لا عند البعض والصحيح قول العامة لان البيعة هي الحجة في الاصل فاما اليه
فكالحلف عن البيعة لانه لا كلام للخصم صير اليها الضرورة فاذا اجاب الاصل انتهى حكم الحلف كانه لم يوجد
اصلاً كذا في البحر وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يقول المدي لا بيعة لي ولا يقول ذلك وبه صرح في
السراج الوهاج حيث قال وقد قالوا ان المدي عليه اذا حلف فاقام المدي البيعة بما ادعاه قضى به وان
ذكر المدي قبل اليه ان لا بيعة له لما روي عن عمرو شريح وطاوس انهم قالوا اليه المدي العاجز اخوان
تروى من البيعة العادلة انتهى **ويظهر كذب باقامتها اي البيعة لو ادعاه اي الذين بلا سبب فحلف**
المدي عليه ثم اقام البيعة **وان بسبب فحلف ثم اقامها اي البيعة لا اي لا يظهر كذب به** قال في السراج
الوهاج ثم اذا قطع القاضي الخصومة بين المدي عليه فالمدي عليه على دعواه بعد ذلك حتى لو اقام البيعة
بعد ذلك على وفق دعواه قبلت فاذا قبل هل يظهر كذب به ام لا عند المحل لا يظهر وعند ابي يونس بن عمار
انه اذا ادعي المال من غير سبب فحلف ثم اقام البيعة لا يظهر كذب به بالبيعة لجواز ان الله وجد القرص في الامرا
وفي الجامع رجل قال لامرأته انت طالق ان كان لعنك على شئ فشهد شاهدان ان فلانا اقرضك الفنا
قبل اليه يقضي القاضي بالمال لا يثبت لجواز ان الله وجد القرص ثم وجد الامرا ولو شهد ان لعنك عليه الفنا
وقضي بذلك يثبت كذا في النهاية انتهى ويخفى في الجوهر هكذا العبارة فيما وقفت من نسخة السراج والحق
والظاهر ان في هذا المحل سقط من النسخ فان حق العبارة ان يقال ان ادعي المال بسبب فحلف ثم اقام
البيعة لا يظهر كذب به وان ادعاه بغير سبب يظهر كذب به يدل عليه قوله في التعليق لجواز ان الله وجد القرص
ثم الامرا وبه صرح في جامع الفصولين حيث قال والفتوي في مسئلة الذين ادعاه بغير سبب فحلف

النكول والبيعة من المدي عليه

الصحيح

وان ادعاه بغير سبب يظهر كذب به

الفتوى

ثم برهن ظهر كذب له ولو ادعاه بسبب يخلف انه لا دين له ثم برهن على السبب لا يظهر كذب له لجواز انه
وجد القرض ثم وجد الابراء والايضا انتهى. وهذا في كثير من الكتب لكن في شرح الكثر للمدعي وهل يظهر
كذب المنكر بما قامه البينة والصواب انه لا يظهر كذب حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يثبت في
بينه انه ان كان لفلان على الفادعي عليه فانكر خلف ثم اقام المدعي البينة ان له عليه الفادعي قبل جند
اي من يظهر كذبه وعند محل لا يظهر انتهى. وفي الثانية من الطلاق والنفوي على انه يثبت وهو قول
ابي تر واحد الروايتين عن محل انتهى **ولا تخلف في شكك ورجعة وفي استلاد ورفق وان**
ولا وجد وان وقال لا يتخلف في الكل الا في الحدود والمعان لان النكول اقرار لا يملك على كونه
كاذبا في النكار كما قرر فكان اقرارا او براءة والافان يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة
والحدود تدرى بالشبهة والمعان في معنى الحد ولا يبي حنيفة انه يملك لان معه لا يقع اليقين واجبة
المقصود وانزاله باذ لا اولى كيد يصير كاذبا في النكار والحد لا يجري في هذه الاشياء وفاية الاستلاد
القضاء بالنكول فلا يتخلف الا ان هذا يترك للرفع المصونة فيملكه المكاتب والعبد المأذون بمنزلة الصيانة
اليسيرة وصحة في الدين بتاعل زعم المدعي وهو يقتضيه حق النفس والبدن معناه ههنا ترك
المع والتمس المال ههنا كذا في الهداية. وفي الظهيرة تفسير البذل عند ترك النازعة والاعراض
عنها وصورة النكاح انكر هو اولى نكاحا. والرجعة ادعى على امرأة رجعة ففي العدة تثبت بقوله وان
كذبته لانه ادعى امرامال استينافه الحال وبعد ما لو صدقته يثبت بتصادقها ولو كان بته ولا
بينه فعلى قولها يتخلف لا على قوله وكذا لو ادعت انه راجعها وكذا في صورة الفسخ في الايلا قال
فيث وانكرت فلوا دعاه في مرة الايلا يثبت بقوله ولو بعد مضيتها فان صدقته يثبت والالا او ادعت
انه فاة اليه في مرة او بعد ما وانكر الزوج وصورة الرق ادعى على مجبول الحال انه فاة او ادعى مجبول
الحال على رجل انه عبده وانكر المولي. وصورة النسب ادعى مجبول النسب انه ابوه وابنه. وصورة امومة
الولد ان تدعى ام الولد انها ولدت من سيدها. وصورة الولد ان تدعى انه مولاه الاسفل والاعلى
انتهى. اطلق في الولد فاستظهر ولاية الفتاة وولا المولاة كايه الكافي واذا لم يتخلف في النكاح فلا
يتخلوا ما ان يكون المدعي له الزوج وقال انا اريد ان تزوج اختها واربعها فان القاضي لا يمكنه
من ذلك لانه اقرار من امراته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج اختها واربعها وان
كانت الدعوى من المرأة فعنده لوقالت ابي اريد ان تزوج فان القاضي لا يمكنه من ذلك الا قد اقرت
ان لها زوجا فلا يمكنها التزوج باخر فان قالت ما خلاص عن هذا وقد بقيت الدهر ولا بينة لي وهذه
تسمى عضة ابي حنيفة رضي الله عنه فانه يقول القاضي للزوج طلقها فان ابي اجبر القاضي عليه
فان قال الزوج لو طلقها لزم مني مهر فلا افعل ذلك يقول القاضي له فلها ان كنت امراتي فانت كالحق
فتطلق لو كانت امراته والا فلا ولا يلزم مني فان ابي اجبر القاضي فان فعل تخلف عن تلك العدة
كرا في البحر فقل عن البدل ايعم ادا لم يتخلف المنكر عنه في النكاح هل يقبل بينة المدعي بنظر فان
كان نسبا يثبت بالافان تقبل بينته مثل الولد والوالد وان لم يثبت باقراره لا تقبل بينته مثل
الجد وولل الولد والاعام والاخوة والاولاد هم لا في فيه عمل النسب على الغير بخلاف دعوى المولي
الا على او الاسفل حيث يقبل وان ادعى انه معشوق جده ونحو ذلك فينظر تامة في السراج الوهاج
والنفوي على انه يتخلف في الاشياء السبعة قال في الكنز قال القاضي الامام عز الدين
النفوي على انه يتخلف المنكر في الاشياء الستة والمراد به قاضي خان كما صرح به مسكين في شرحه
وهو صاحب الكنز له في شرح الجامع الصغير مع انه صرح به في فتاواه ايضا وصرح الزيلعي بان غير الاشياء

في عهده

على النفوي

على النفوي اختار قولها للنفوي على ما ذكره في المختصر واختار المتأخرون من مشايخنا على ان
القاضي ينظر في حال المدعي عليه فان رآه متعنتا يتخلفه اخرا بقولها وان رآه مظلوما لا يتخلفه
اخرا بقول ابي حنيفة وفيه الولو الجية النفوي على قولها وهو اخيار الفقهاء ابي الليث ومن عدلها
سنة كصاحب الكنز يجعل امومية الولد تابعة لثبوت النسب ومن لم يجعلها كذلك عدلها سبعة كما وقع
في هذا المختصر وغيره في جامع الفصولين بالاشياء السبعة وفيه ادعى نكاحا فحيلة دفع اليه
عنه على قولها ان تزوج فلا يتخلف لانها لو نكحت لا يحكم عليها لانها لو اقرت بعد ما تزوجت لم يجز اقرارها
وكذا لو اقرت بنكاح الغائب قبل صح اقرارها لكن يبطل بالتكذيب ويندفع عنه اليقين وقيل لا يصح اقرارها
فلا تندفع عنه اليقين انتهى. وفي الولو الجية رجل تزوج امرأة بشهادة شاهد من ثم انكرت وتزوجت
ومات شهود الاول ليس الزوج الاول ان يحاكمها لانها لم يتخلف والمقصود منه النكول ولو اقرت
صريحاً لم يجز اقرارها لكن يحاكم الزوج الثاني ويخلفه فان خلف برى وان نكل فله ان يحاكمها ويخلفها
فان نكلت يقضي بها المدعي وهذا الجواب على قولها المعني به انتهى **ويستخلف السارق فان نكل ضمن**
ولم يقطع لان المسوط بغيره شأن الضمان ويعمل فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما اذا شهد
عليه رجل وامرأتان. قيد بحد السرقة لانه لا يتخلف في غير من الحدود اجماعا ولو كان حد القذف
الا اذا تضمن خفا بان غلق عتق عبده بالزنا وقال ان زنيته فانت حر فادعى العبد انه قد زني
ولا بينة عليه يستخلف المولي حتى اذا نكل ثبت العتق وولا الزنا ذكره الزيلعي وصححه الخوازي خلافا
للمرخسي وهي في فتاوي قاضي خان وخمير زنيته لملكه ولذا قال في الثانية وهل يصير العبد
قاذ فالمولاه بهذا الكلام ذكر المتأخر في ادب القضاء ما هو اشار الى انه يصير قاذ فافان قال وقد
اتي الذي خلف عليه ولم يقل انه زني تخبرنا عن ذلك وذكر في الحدود رجل قذف غيره فقال رجل آخر
للقاذف هو كما قلته يصير الثاني قاذ فام اذا طلف المولي ههنا كما هو المختار يتخلف على السبب بالله
ما زنيته بعد ما طلف بعقوبت عبده ههنا انتهى. وفي الثانية انه لا استخلاف في احد ولا ثلث خضلة
بعضا يتخلف فيه وبعضها متفق عليه فليراجع والله تعالى اعلم **النسابة تجري في الاستخلاف** يعني يجوز
ان يكون شخص نائبا عن اخر له حق على غيره في طلب اليه عن المدعي عليه اذا عجز عن اقامة البينة **لا الخلف**
يعني لا يجوز ان يكون شخصا نائبا عن شخص اخر توجه عليه اليه ليتخلف من قبله وقرع على الاول بقوله
فالوكيل والوصي والمقولي واب الصغير ملك الاستخلاف اي يملك ان يطلب الخلف من المضم ولا
يتخلف اي واحد من الوكيل وغيره **الا اذا صح اقراره** اي اقرار واحد منهم على الاصيل كالوكيل بالبيع
او المضمومة في الرد بالعيب من جهة المالك ليس يتخلف لان اليه لرجا النكول ولو اقر الوصي صريحا لا يصح
فلهذا لا يتخلف فاما الوكيل فاقرار صحيح على الموكل فكن انكوله. وفي الخلاصة كل موضع لو اقر لزمه
فاذا انكر يتخلف الا في ثلاث. منها الوكيل بالسرا اذا وجب بالمشتري عينا فاراد ان يرد به بالعيب
واراد البائع ان يخلفه باسه تع ما يعلم ان الموكل رضي بالعيب لا يتخلف فان اقر الوكيل لزمه ذلك ويتقبل
حق الرد. الثانية لو ادعى على الامر رضاه لا يتخلف وان اقر لزمه. الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى
المدينون ان الموكل ابراه عن الدين وطلب بين الوكيل على العمل لا يتخلف وان اقر به لزمه انتهى. ومن طالع ما
في الثانية من ما ذكرناه عنها من انه لا استخلاف في احد ولا ثلث خضلة وطالع ما ذكره مولانا في بحر من
ان البائيم اذا انكر قيام العيب لمحال لا يتخلف عند الامام ولو اقر به لزمه والشاهد ان النكر رجوعه لا يتخلف
لنقطع ولو اقر بها قطع انتهى على ما في الخلاصة من التماسه والقصور. وفي البحر وقال السجاني ولا
يتخلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المقولي المسجد والاقواف الا اذا ادعى عليه العقد

النفوي

والوكيل لا يتخلف
والوصي لا يتخلف
والمقولي لا يتخلف

فليس تخلفون حينئذ انتي **التخلف على فعل نفسه يكون** على البتة اي انه ليس كذلك والبتة القطع
والتخلف على فعل غيره على العلم اي انه لا يعمل انه كذلك وجه الاول ظاهر واما وجه الثاني فلا بد
لا يعمل ما فعل غيره ظاهرا فلو حلف على البتة لا امتنع عن اليمين مع كونه صادقا فها ليعتقده وطوبى
بالعلمي فاذا لم يفعل مع الامكان صار با ذلا او مقرا هذا اصل المقرر عند امتناع وكان الامام مخيرا للاسلام
ينزل عليه حرقا وهو ان التخلف على فعل غيره على العمل **الا اذا كان شا يتصل به** اي بالخالف وفتح
عليه بقوله **فان ادعى سرقته العذر او اباقة يخلف** اي البائع مع انه فعل الصريحي ان
مشتري العبد اذا ادعى انه سارق او ابق واثبت اباقة او سرقته في يد نفسه وادعى انه ابق او سرق
في يد البائع وازاد التخلف يخلف البائع بالله ما ابق ما سرق في يدي وهذا تخلف على فعل الغير واما صح
لان تسليمه سليمان عن العيوب واجب عليه اي البائع فالتخلف يرجع على ما ضمن البائع بنفسه فيكون على
البتة **واذا ادعى سرقته الشراعي** اي قوله وفعل غيره على العمل يعني اذا اشترى زيد من عمرو شيئا ثم
ادعى بكر انه اشتراه قبله ويجوز عن البيعة **يخلف خصمه** وهو بكر على العمل اي انه لا يعمل انه اشتراه
قبله لما تركه اذا ادعى دين او عينا على وارث **ادعى القاضي كونه ميراثا او اقر به المدعي او**
برهن الخصم عليه كذا في العادة **ولو ادعاهما اي الدين والعين الوارث على غيره** يخلف المدعي عليه
على البتة لا العمل ويخلف جاحدا للعد فان نكل فان كان في النفس حبس حتى يبرأ ويخلف
وفيما دونه يقتصر هذا عند ابي حنيفة وقالوا لزمه الارض فنهما لان النكول اقرار فيه شبهة عندها
فلا يثبت به القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص بمعنى من جهة من عليه كذا اذا اتق
بالخطا والولي يدعي العمد وله ان الاطراف يسلك باستلزام الاموال فيجري فيها البذل بخلاف النفس
فانه لو قال قطع يدي فقطعه لا يجب لصان وهذا اعمال الكفر الا انه لا يباح لعدم الغايرة وهذا
الكفر مفيد لا نفع الخصومة فصار كقطع اليد لا كلمة وقلم السن للوجع واذا امتنع القصاص في النفس
والعين حق مستحق يحبس به كاي في العتامة **قال المدعي لي بيعة خاضعة وطلب بين خصمه لم يخلف**
اي عند ابي حنيفة وقال ابو اسحق يخلف لان اليمين حقة بالحديث المعروف فاذا طالبته به يجيبه ولا يبرح
ان يثبت الحق في اليمين مرتبة على العجز عن اقامة البيعة بما روي فلا يكون حقه دونه ومجمل مع ابي يوسف
فيما ذكره للحصاف ومع ابي حنيفة فيما ذكره الطحاوي **أطلق** في حضورها فمثل حضورها في مجلس ولا خلاف
انه لا يخلف وحضورها في المص وهو محل الاختلاف وفيه المجتبي وقد رت العينة بسيرة السفر انتهى
وقيد بحضورها لانه لو كانت غائبة لا يخلف بلا خلاف كذا في البحر **قال** وظاهر ما في خزانة المفتين من
فانه قال الاستحلاف يجري في الرهاوي الصحيحة اذا انكر المدعي عليه ويقول المدعي لا شهود لي او شهود
عني او مرضي **وبما خذل القاضي كفيلا نفع من خصمه بنفسه ثلاثة ايام** كيك لا يغيب نفسه فبضم
حقه واخذ الكفيل مجرد الدعوي استحسانا عندها لان فيه نظر المدعي وليس فيه كثير ضرر بالمدعي عليه
وهذا لان الضمير مستحق عليه بمجرد الدعوي حتى تعدي عليه وبجاء بينه وبين اشغاله فضع التكفيل
باختصار والتقدير ثلاثة ايام مروي عن ابي حنيفة وهو الصحيح كذا في الكافي وصح في الخاتمة انه الى
جلوس القاضي مجلسا وهذا اذا طلب المدعي الا فلا يطلب القاضي به كفيلا كاي في الخاتمة وفيه الصغرى هذا
اذا كان المدعي عالما بذلك اما اذا كان جاهلا بالقاضي يطلب رواة ابن سماعة عن محمد انتهى **أطلق** في الخصم
فمثل ما اذا كان حاملا او جرحا وما اذا كان ما عليه حقيقا او خطيرا كذا في الهداية **وقيد** بقوله
لي بيعة خاضعة التكفيل ومعناه في المصريح لو قال المدعي لا بيعة لي او شهود عني غيب لا يكفل العدم
الغايرة كذا في الهداية وفي المجتبى لو قال المشتري لي بيعة على الابقاء لا يجبر على الابقاء بل يخلفه

اي يخلف على العلم

الحكم

الصحيح

ثلاثة ايام بشرط
حضوره عندئذ ايام واطلقه
في الحكم

ثلاثة ايام بشرط ان يدعي حضورا للشهود ولو قال شهودي غيب يقتضي عليه بغيرهما الي
ولو ادعى الاثرا وقال لي بيعة خاضعة يمهله ثلاثة ايام **واطلقه** في الكثر وهو مقتدر بالثقة كافي
به في هذا المختصر تبعاً للبرازي وغيرهم وفتح في البرازية بان يكون له دار وجانوت بمكاله انتهى
وفتح في الصغرى كاي في البحر بان لا يخفي بنفسه ولا يضرب من الكفل بان يكون له دار وجانوت وجانوت
مفروفا لا يسكن في بيت بكره يترك ويحب وهذا شيء يحفظ جدا انتهى **قال** مولانا وينبغي ان يكون
العتبة ثقة بوظايفه بالاقواق وان لم يكن له ملك في دار وجانوت لانه لا يتركها ويحب ان يكون
امتنع من ذلك اي من اعطاء الكفيل لازمة بمقدار مدة التكفيل اي دار معه حيث دار اي بمقدار
مدة التكفيل المذكورة او يبعث معه امينا حتى يدور معه قال مولانا نفلا عن الصغرى ورايت في
زيادات بعض المسايخ ان الطالب لو امر غيره بملاك زمة مديون فليدبون ان لا يرضى عن ابي حنيفة
لها وجعله في عاتقه التوكيل بغير رضى الخصم لكن لا يجسه في موضع لان ذلك حبس وهو غير مستحق
عليه بنفس الدعوي ولا يسفله عن التصرف بل هو يتصرف والمدي يدور معه واذا انتهى المطلوب الى داره
فان الطالب لا يمهله من الدخول الى اهله بل يدخل المطلوب الى اهله والملاك من على باب داره انتهى **الا ان**
يكون للخصم عريضا فيلزمه الى انتهى مجلس القاضي وكذا لا يكفل الا الى آخر المجلس **فتقوى** والا
فالى انتهى مجلس القاضي راجع الى الملاك من التكفيل وهو ولي من قوله الكثر ولو كان عريضا لازمة بمقدار
مجلس القاضي **وعلمه** في الهداية بان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضرا رابه يمهله عن التصرف
ولا ضرر في هذا المقدر ظاهرا والمراد من العريض المسافر لما في البرازية لو كان المدعي عليه مسافرا وعرف
ذلك منه لا يوزن منه كفيل واجله الى آخر المجلس فان برهن في المجلس والاخلى سبيله ولو قال انا اخرج
عدا او لي ثلاثة ايام يكفيله الى وقت الخروج وان انكر الطالب خروجه نظر الى زبده او بعث من يثق
به الى رفقاؤه فان قالوا عدا يخرج مضمنا يكفيله الى وقت الخروج انتهى **قال** لا بيعة لي وطلب من القاضي
يمينه اي يمين خصمه **فخلفه القاضي ثم برهن** على دعواه بعد اليمين **قيل** ذلك منه اي قبل الرها
من المدعي **وقيل** لا اي لا يقبل قابله ثم قال في الخاتمة المدعي اذا استخلف المدعي عليه فخلع اقام
المدعي البيعة على حقه تقبل بيئته عندها وكذلك لو كان المدعي طلب يمينه وقال لا بيعة لي فلما
خلع اقام البيعة بعد ذلك تقبل بيئته عندها في حنيفة وكذا لو كان المدعي قال كل بيعة آتي بضم
فضم شهود زورا وقال مالي عند فلان وفلان شهادة في هذا المال الذي ادعى ثم اتى برجلين فتشهدا
له بذلك جازت شهادتهما في قوله ابي حنيفة **ولو ان المدعي قال** المدعي عليه عند طلب اليمين اذا حلف
فانت بري من المال الذي لي عليك فخلع ثم اقام المدعي البيعة على الحق تقبل ويقتضي له بالمال انتم
وقد جزم بالقبول في السراج الوهاج كما قدمناه عنه **وفي** العمدية نقل عن الزخري ان المدعي اذا قال
لا بيعة لي وحلف المدعي عليه بطلب المدعي ثم جاء المدعي ببيعة فروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
رحم الله تع انه تقبل بيئته وعن محمد لا تقبل ثم نقل عن مختصر الطحاوي وفيما لو قال الشهود لا شهادة لنا
ثم شهدوا روايتان عن اصحابنا رحمهم الله تع وعلى هذا اذا قال المدعي كل بيعة آتي بصافني شهود زور
واي بالبيعة اوقال لا شهادة لي عند فلان فيما ادعى على هذا **ثم** نقل عن فتاوي طبرستان ان اذا قال
المدعي عليه لا دفع لي ثم جاء بالدفع فتدقيل يكون على الخلاف فيما اذا قال لا بيعة لي واستخلف المدعي عليه
ثم اتى بالبيعة تقبل عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند محمد لا تقبل وهكذا ذكر في عامة الفتاوي انتهى
ادعى المديون الا يصال فانكر المدعي ذلك ولا بيعة له على مدعيه وطلب يمينه **فقال المدعي**
اجعل حقي في الخمر ثم استخلفني له ذلك صرح به في العينة واليمين باسمه تعالى لا بطلاق وتحتاق

لقوله عليه الصلاة والسلام من كان خالفا فلحقه بالخلف بالله أو لغيره. وفي البحر من ياتي الخرافة
واليمين بالله مع ذكر اسمه تعالى وهو ان يقول والله اني. وظاهره انه لا يخلف بغير هذا الاسم فلو كان
بالرحمن او الرحمن لا يكون يمينا ولم اره صريحا اني ولا يخلف بغير من طلاق وعناق **وقيل ان است**
الضرورة فنزل الى القاضي قال في الهراية وقيل في زماننا اذا اتم الخلف سماع القاضي
ان يخلف بذلك لقلة المسألة باليمين بالله مع كراهية الهراية وهو ضعيف لما في الخلاصة والخلف
بالطلاق والعناق والامان المعلقة لم يجوز اكثر مما جاز اني. وفي البحر من ياتي الى التاخر فيه
النفوي على عدم الخلف بالطلاق والعناق اني. وفيه منية القتي لم يجوز اكثر مما جاز وان است
الضرورة يعني ان الراي فيه للقاضي سماعا لبعض اني. وفي الخرافة وان اراد المدعي تخليفه
بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يجزئ القاضي لان الخلف بالطلاق والعناق حرار من غير
من جوزه في زماننا والصحيح ما في ظاهر الرواية اني **فلو حلف به اي بالطلاق ونكل عن اليمين**
فقطي عليه لم ينفذ على الاكثر قال في البحر بعد ان نقل ما عن المسنة وفيه خرافة الغيبين كما في المسنة
وراد فلو حلف القاضي بالطلاق فنكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه على قول الاكثر اني وظاهر
انه مفرغ على قول الاكثر من انه لا يخلف بما فلك اعتبار بنكوله عنهما ولما من قال بالخلف بهما
فيصير نكوله ويقضي به لان الخلف بهما الرجا النكول فيقضي به والا فلا فائدة اني فقلت
وهذا كلام ظاهر يجب قبوله والتعويل عليه لان الخلف انما يقصد للنتيجة واذ لم يقض بالنكول
عنه فلا ينبغي الاستعانة به وكلام العقلاء فضلا عن العلماء العظام يتصان عن الغفول والاعمال
ولو طلب المدعي عليه تخليف الشاهد او المدعي انه لا يعمل ان الشاهد كاذب لا يجزئ القاضي لانتفاء
امره بما كابر اليهود والمدعي لا يجب عليه اليمين لاسيما اذا اقام البينة **ويغلظ بذكر اوصاف**
مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعمل من السر ما يعجز
من العلانية ما قلنا هذا عليك ولا قبل لك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه **والا اختيار**
في صفة اي التعليل الى القاضي قال في البحر وفي خرافة الغيبين والاختيار في صفة
التعليل الى القضاة يزيد وفيه ما ساقا وينصون ما ساقا وانتي وتبني ان يختار كذا تكرر
عليه اليمين لان المستحق يمين واحدة وان ساقا القاضي لم يغلف ويقصر على بالله او بالله وقيل لا
يغلف على المصروف بالصلح وقيل يغلف في الخطير من المال دون المصروف **فلو حلف بالله ونكل**
عن التعليل لا يقضي عليه به اي بالنكول لان المقصود بالخلف بالله مع وقيل حصل ذكره الذي يلحق في
شرح اكثر لا بزمان **ومكان اي لا يغلف القاضي بهما لان المقصود تعظيم المقسم به وهو حاصل**
بدون ذلك وفيه اجاب ذال خرج على القاضي حيث يكلف حضورها وهو مدفع وظاهر ما في الهراية
ان المنفي وجوب التعليل بهما فيدرك على مشروعيته وان لم يجب وظاهر الكافي انه غير مشروع ولذا قال
الذي يلحق فلا يشترط وظاهر ما في المحيط كافي البحر ان التعليل به ليس بحسن عندما اصلك فيفقد الاباحة
ويكن ذكره انه لا يجوز التعليل بالمكان اني وفي النواوي القوي ولا يستحب تغليب اليمين على
المسكن بزمان ولا مكان اني وظاهره انه يساه لانه انما ينبغي الاستحباب وهو لا يستلزم تقي الاما حنة
بخلاف العكس كما لا يخفى **ويستحب اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله**
الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثنى بالله تعالى لقوله
عليه الصلاة والسلام لابن صوريا العور **اشهدك بالله الذي انزل التوراة على موسى** ات
حكم الزنا في كتابك هذا ولان اليهودي يعتقد نبوة موسى عليه السلام والنصراني بنوة عيسى عليه السلام

النفوس

الى ذكره

ذكر الشتم وغيره

في غلط كلامه

فيغلظ على كل واحد بنكر المنكر على نبيه وما ذكر من صورة تخليف المجوسي من كون في الاصل
كافي البحر. ودعي عن اي حنيفة انه لا يستحب احد الابعاد مع خالصا وذكر الحضا فانه لا يستحب
غير اليهودي والنصراني في الابعاد مع وهو اختيار بعض مشايخنا لان ذكر النار مع اسم الله تع تعظيم
لها وما ينبغي تعظيم خلاف الكتاب لان كتب الله تع معظمة والوثنى لا يخلف الابعاد مع لان الكفر
باسم معتقدون الله تع قال الله تعالى ولين سالتهم من خلقهم ليقولن الله كن قالوا ويك كل عليه ان
الدهرية منهم لا يعتقدونه ولا لاله في الآية الشريفة على ذكر لان الوثنى يعتقدون الله تع ويعتقد
ان الله تع خالقه والله تع اعلم. وفي البحر معزيا الى المحيط ان ما ذكر في الكتاب قول محمل وما ذكر الحضا
قولها وظاهر كلامه ان الكافر اذا حلف بالله تع فقط ونكل عما ذكر انه يكفي ولا يقضي عليه بالنكول عن
الوصف لانه من باب التعليل فيكفي بالله تع والله تعالى اعلم. **وايهودي نسبة الى هود بن**
عربي وسي بالجمع وبالمضارع من اصاد اذ ارجع ويقال هو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
جان تنوينه وقيل نسبة الى يهود بن يهود بن يعقوب عليه السلام والصلاة والسلام. **ودجل نصراني**
بفتح النون وامراة نصرانية ورجل نصراني ونصرانه ويقال هو نسبة الى قرية اسمها نصره
قال الواحدي ولهذا قيل في الواحدي نصراني على المياس. **والنصارى جمعة مثل مهري ومهاري**
ثم اطلق النصراني على كل من تعبد بهذا الدين. **والمجوسي امة من الناس وهي كلمة فارسية وتجرس**
دخل في دين الجوس كما يقال نقود او تنصرا اذ دخل في دين اليهود والنصارى. **والوثن الصنم**
سوا كان من خشب او حجر او غيره. **وللمع وثن مثل اسد واسد واوثان** وينسب اليه من يدين
بعبادته على لفظه فيقال رجل وثني كذا في المصباح **ولا يخلفون في بيوت عباد ائمتهم** لان
القاضي لا يخضرها بل هو ممنوع عن ذلك كراهية الهراية. **قلت** وليس بقصوده شخصه عدم
حضورها بالقاضي فان حكم كل مثل كذا في القاضي البحر معزيا الى التاخر خانية يكره للمسكن الدخول
في البيعة والكنيسة وانما يكره حيث الله تجمع الشياطين لامن حيث ان له حق الدخول اني
ويحلفه القاضي على الحاصل اي بالله ما بينكم نكاح وبيع قائم وما يجب عليك رده
وما هي باين جنك الا في دعوي نكاح وبيع وعصب وطلاق على طريقة الفق والمشر
المرب كما لا يخفى ولا يخلف بالله ما بيعت لانه قد ساق العين ثم يقال فيه ولا يخلف في النكاح ما بينكم
لانه يظن انه عليه الخلع ولا في العصب ما عصبته لانه رجماره وفي الطلاق ما طلقته لان النكاح
قد يجد بعد الابانة فيخلف على الحاصل في هذه الوجوه لانه لو حلف على السب يتضرر المدعي عليه
وهذا قول ابي حنيفة ومحمد اما على قول ابي س يخلف في جميع ذال على السب الا اذا عزم بما ذكرنا
فيخلف على الحاصل وله معنيان لغوي واصطلاحي هذان الاول كافي القاموس الحاصل من كل شيء
ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا وتحصيله اني. **والثاني تخليفه على صورة انكار المنكر عند**
وعند ابي س يخلف على السب وهو صورة دعوي المدعي وبما انه اذا ادعي عنه ودعيه او قضا او عصب
او بيمنا فهو ينكر ويقول ليس لي على شيء فعلى قولها يخلف على صورة انكاره بالله ليس له عندك شيء
ولا عليك دين وعنده باسم ما اودعه ولا باعه ولا اقضه ذكره الاستيعابي. **وقوله** الا ان متعلق بالجمع كما
افاده مسكين في شرح الكفا **الا اذا لم ترك النظر المدعي فيخلف على السب كدعوي شفعة بالحق**
ونفقة مستقاة والمضام لا يراها اي لا يري الشفعة بالحق ونفقة المستقاة بان كان ساقضا
وكن في سب لا يرفع كعند مسلم يدعي عتقه اعلم ان الاصل ان يخلف على الحاصل اذا كان سببا برفع
الا اذا كان فيه ترك النظر في جانب المدعي فيخلف على السب بالاجماع وذلك مثل ان تدعي بنتوتة

قارن الكمال وعليه فيما ذكره
الدهري لم اره في غيره

نفقة العدة والزوج من لا يراها او ادعى شفعة بالجوار والمشتري لا يراها لانه لو خلف على المشتري
 يصدق في يمينه في معتقده فينفق النظر في حق المدعي وان كان سببا لا يرفع برافق بالتخلف
 على السبب بالاجماع كالعند المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامة والعند الكافر لانه يكره الرق
 عليها بالردة والتحاق برار الحرب وعليه بنفقة العتق والتحاق ولا يكره على العبد المسلم كذا في النهاية
 ومراوده بقوله لا يجب عليك رده يعني ان كان قايما قال في الخلاصة ما يجب عليك رده ولا مثله ولا
 بطله ولا شيء من ذلك وفي الطلاق الرجعي يخلف بالله ثم ما هو طالق في النكاح الذي بينكما وفي الطلاق
 التلاخي يخلف بالله ما طلقتهما تلكا في النكاح الذي بينكما انتهى فان قلت قد غفل صاحب النهاية
 والشارح عن مسألة النكاح فانهم اذ ظهروا في المسائل التي يخلف فيها على الحاصل عندها لان ابا حنيفة
 لا يقول بالتخلف في النكاح ولذا قال في الاستيعاب انه يخلف في النكاح على قولها لا على قوله قلت
 يمكن الجواب عنه فان يقال ان الامام قد علق على قولها وان كان لا يقول به كتنزيهه في الزاوية على قولها
 والمذهب في التخلف قولها وهو ظاهر الرواية كما في البحر فقل عن خزانة المفتين هذا وقد استبعد ما تقدم
 من مسألة الشفعة بالجوار ونفقة المبتوتة انه لا اعتبار بمن هب المدعي عليه واما مذهب المدعي ففيه
 اختلاف فيقتل لانه لا اعتبار به ايضا واما الاعتبار بمن هب القاضي فلو ادعى شافعي شفعة الجوار عند
 حنفي سمعنا وقيل لا وقيل يسأله القاضي هل يعتقد وجوبها اولا وفي شرح الصلح الشهيد ان الاجير
 اوجه الاقوال واحسن انتهى وهذا صحيح فكان هو المعتبر **وفي الامة مسئلة كانت او كافر والعبد**
الكافر يخلف المدعي عليه على الحاصل كما قدمنا بيانه وصح قول الخالف والصلح مندولا يخلف
المدعي عليه بعد اي بعد ما ذكر من البذر والصلح اما الجوار فلما روي عن عثمان رضي الله عنه انه اذا
 ادعى عليه اربعون درهما فاعطى شيئا او فدي بيمينه ولم يخلف وعن جديفة انه افدي بيمينه بالمال
 ولانه لو خلف يقع في القتل والقالب فان الناس بين تصديق ومكذب فاذا افدي بيمينه فقد صان
 عن منه وهو حسن قال عليه الصلاة والسلام ذبوا عن اعراضكم باموالكم وذكر الصلح الشهيد ان
 الاحترار من اليمين الصادقة واجبة انتهى ومراوده ثابت بدليل جوار الخلف صادقا واما لا يخلف بعد
 لانه اشقط خصوصيته باخذ البذل عنه كذا في البحر **ولو اسقطه اي اليمين قصدا بان قال بركبت**
من الخلف او تركته عليه او وهبته لا يصح وله التخلف وكذا اذا اشترى بيمينه لم يجز وقال الاله
 ان يتخلفه لان الشراء عقد تملك المال بالمال واليمين ليست بالمال كذا في النهاية والعناية وفي
 شرح مسكن في الافتداف يكون مال قبل المدعي وقد يكون باقل منه واما الصلح منه فانما يكون فيه على
 مال هو اقل من المدعي غالب كذا في النهاية انتهى وفي دعوى البرازية قال المدعي بركبت من الخلف
 او تركت عليه الخلف او وهبته لا يصح وله التخلف بخلاف البراة عن المال لانه التخلف للحاكم انتهى

هذا باب في بيان احكام الخالف
 لا يخفى في رعاية الترتيب الطبيعي في تاخير بيان الاصل عن بيان الواجب لئلا يفسد الوضع الطبع
اختلفا في قدر عمن او يبيع حكم من برهن اي اختلف البائع والمشتري في قدر احداهما واقام احدهما
 بينة قضيه لان في الجانب الاخر مجرد الدعوى واليمين اقوي منها والبرهان الجحد وايضا كما قيل
 النون زانية وقيل ضلوبة وحكي الازهري القولين فقال في باب السك في النون زانية وقوله برهن
 فلان مؤكده والصواب ان يقال ابره اذا جابا لبرهان كما قال ابن الاعرابي وقال في باب الرباعي
 برهن اذا اتى بحجته كذا في الصباح **وان برهنا اي وان اقام كل منهما البينة بما ادعاه فله يثبت الزيادة**

في الخلف

اي يحكم لثبت الزيادة لانه خالص عن المعارض **وان اختلفا فيما اي في الثمن والمبيع جميعا**
قد برهنا ان البائع لو كان الاختلاف في الثمن لانها هي المبيعة للزيادة وقيل **برهنا المشتري**
لوي في المبيع لانها مبيعة للزيادة والاختلاف في وصف الثمن او في الجنس فالحكم فيه كذا في النهاية
 فلو اختلفا في جنس الثمن واقاما البينة فالبينة بينة من لا اتفاق على قوله فلو قال البائع بعتك
 هذه الجارية وقال المشتري اشتريتها منك بماية دينار واقاما البينة فبينته البائع اولى كذا في النهاية
وان عجزا ولم يرخص احدهما بدعوى الآخر تخالف اي استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى صاحبه
 فان كان قبل القبض فهو قياسي لان كل منهما منكروا ما بعده فاستخاف في فقط لان المشتري لا يدعي
 شي لان المبيع سلم له بقي دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري ينكر فيمكنه بحلفه كتمانها
 بالقبض وهو قوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلف المتبايعان والشفعة قائمة بعينها تخالفا وترادا
 فيدعيه رضاها للزارة الى ان القاضي يقول لكل منهما ايمان ان ترضي بدعوى صاحبك والافتخار
 لان المقصود قطع المنازعة وهذا جهة فيه لانه ربما لا يرضيان بالفضخ فاذا علم به يتراضيان
 وقولي ولم يرخص واحد منهما بدعوى صاحبه اولى من قول اكثر ولم يرضيا لان شرط الخالف عدم رضى
 واحد لا عدم رضى كل منهما كما لا يخفى **واشار بعضهما الى ان البيع ليس فيه خيار لاحدهما ولها قال**
في الخلاء صدها اذا كان للمشتري خيار الروية او خيار عيب او خيار شرط لا يتحالفان انتهى والبائع
 كما للمشتري والمقصود ان من له الخيار يمكن من الفضخ فلا حاجة الى الخالف **وبدأ بالمشتري يعني**
فالمشتري لو يبيع عمن بدل وهذا قول محمول على من اشترى آخر وهو رواية عن ابي حنيفة وهو الصحيح
 لان المشتري اشترى انكارا لانه يطالب او لا بالثمن اولانه يتحمل فائدة التكرار وهو الزاد الثمن
 ولو برأ به من البائع تناخر المطالبة بتسليم المبيع الى زمان استيفاء الثمن وكان ابو يوسف
 رحمه الله تعالى يقول او لا يبرأ به من البائع لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلف المتبايعان
 فالقول ما قاله البائع **والله اي ان لم يكن بيع عمن بدلين بل كان بيع عمن بعين او دين بدلين فهو**
اي القاضي مخير للاستواء وصفه اليمين ان يخلف البائع بالله ما باعه بالف ويخلف المشتري
 ما اشتراه بالفين وقال في الزيادة ان يخلف بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالفين ويخلف المشتري
 ما اشتراه بالفين ولقد اشتراه بالف بضم الالف الى الفين تاكيدا والاصح الاقتصار على الفين لان
 الايمان على ذلك وجعت ذلك عليه ضربك المشقة بالله ما فلتل ولا عظم له فاقوله **وبما قدرناه**
 علمت ان قول اكثر وبرا بين المشتري اطلاق في محل التقييد والله تعالى اعلم **وفسخ القاضي البيع**
بطلب احدهما فلا يفسخ البيع بخلفهما لانه لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فيبقى بيع مجهول فيفسخه
 القاضي قطعا للمنازعة او يقال اذا لم يثبت البذل يبقى بيعا بلا بدل وهو فاسد ولا يبرأ من الفضخ
 في فاسد البيع فلو كان المبيع جارية للمشتري وطوها ولو فسد بنفس الخالف لم يجز له في النهاية
 نصرا الى المبسوط وقيل بطلب احدهما لانه لا يفسخه بدون طلب احدهما كذا في المصراح **وظاهر**
 ما ذكره الشارحون انهما لو فسخوا الفضخ بذكر توقف على القاضي وان فسخ احدهما لا يكفي وان اكنى بطلب
 احدهما كذا في البحر **ومن نكل لزمه دعوى الآخر** لانه جعل باذ لا يبرأ يدعو معا رضى الدعوى الآخر
 قلنا القول بنبوته وهذا كله اذا كان الاختلاف في البذل مقصودا فان كان في ضمن شيء كاختلافهما
 في الزرق فلا تخالف والقول للمشتري في انه الزرق لانه اختلاف في المقصود والقول فيه قول
 القابض فقد مر بيانه واما اذا اختلفا في الوصف فان كان في وصف الثمن تخالفا وان كان في وصف
 المبيع كالوقال المشتري اشترى هذا العبد لي انه كاتب او خيبر فقال البائع لم اشترط بالقول البائع

بعدك هذا

ولا تخالف كذا في الظهيرة ولا تخالف في أجل وشروط وقبض بعض من والقول المتكرر
مع يمينه ولا تخالف بعد هلاك المبيع وحلف المشتري هذا عندها الا اذا استهلكه في يد البائع
غير المشتري وقال محل يتخالفان ويصح البيع على قيمة المالك وعلى هذا اذا خرج المبيع عن ملكه
او صار بحال لا يقدر على رده بالعيوب كما ان كل واحد منهما يدعي غير العقد الذي يدعي صاحبه والاخر
ينكره وأنه يقدر دفع زيادة الثمن في تخالفان كما اذا اختلفا في جسد الثمن بعد هلاك السلعة وهما
ان تخالف بعد القبض على خلاف القياس لما ان كل واحد منهما يدعي ما يدعيه وقد ورد الشرع به في حال
قيام السلعة والتخالف فيه يفضي الى الغش ولا كذا لان بعد هلاكها لا ارتفاع العقد فلم يكن ٥
في معناه ولانه لا يثبت الا بالاختلاف في السبب بعد حصول المقصود وانما يراعى من الفائدة
ما يوجب العقد وفائدة دفع زيادة الثمن ليست من وجوبه وهذا اذا كان الثمن ديناً فان كان عينا
يتخالفان لان المبيع كل منهما وكان قائماً ببقاء الحق عليه فيرة ويرد الآخر مثل الحال ان كان
مثلياً وقيمته ان كان قيمته بخلاف ما اذا اختلفا في جسد الثمن بان ادعى احدهما انه ذراهم والاخر
انه دنانير لا يثبت بينهما ما يتفق على ثمن فلا بد من التخالف للغش وهذا اتفاق عليه وهو كاف للطمع ويصح
على ان الاختلاف في جسد الثمن كالاختلاف في قدره الا في مسألة هي ما اذا كان المبيع هالكاً وتماه
في البحر وفي السراج الوهاج وان اختلفا في جسد الثمن بعد هلاك السلعة بان ادعى احدهما انه اشتري
بالف درهم والاخر انه باعه بالف دينار تخالفان ولو كان المشتري رد القيمة انتهى ولا تخالف بعد هلاك
بعضه الا ان يرضى البائع بترك حصته المالك كعقد من مات اصرها عند المشتري فقال
البائع الثمن الف وخمسين وقال المشتري بل الف والتخالف معتنع عند ابي حنيفة الا ان يرضى البائع
ان يترك حصته المالك والقول قول المشتري مع يمينه لانه هو المتكبر ولا في بدل كتابة ورأس
مالك بعد اقالة التسلل اما اذا اختلفا في الثمن والمكاتب في بدل الكتابة اي في مقدار
فعدم التخالف قول الامام الاعظم والقول بعدم يمينه وقال لا يتخالفان وتصح الكتابة كالبائع
بجامع قبول الغش وله ان يتخالف في المعروضات اللازمة وبدل الكتابة غير لان على المكاتب مطلقاً
فلم تكن في معنى البيع ولان فائدة النكول ليقضي عليه والمكاتب لا يقضي عليه به وان اقام احدهما
بينة قبلت وان اقامها فبينته المولى او لم يثبتها الزيادة لكن يعنى باء اقرار ما برهن عليه
ولا يمتنع وجوب بدل الكتابة بعد عتقه كالمكاتبه على الف على انه ان ادعى خمسين عتق وكالواستحق
البذل بعد الاداء اما اذا اختلفا في رتب التسلل والمسل اليه بعد اقاله عقد التسلل في مقدار رأس المال
لم يتخالفوا والقول للتسلل اليه مع يمينه ولا يعود التسلل لان اقاله في باب التسلل لا تخلف النقص لانه
استقام فلا يعود بخلاف البيع واعلم ان حكم رأس المال بعد اقاله كحكمه قبلها فلا يجوز الاستدلال به
بعدها الا في مسيلتين لا تخالف اذا اختلفا فيه بغيرها بخلاف ما قبلها ولا يشترط لصحة قبضه
قبل الافتراق بخلاف ما قبلها وقد يبا الاختلاف بعدها لا يمتنع لو اختلفا قبلها في قدره تخالفان لا خلاف
في جسد ووزنه وصفته كالاختلاف في المسكن فيه في الوجوه الاربعة كذا في البحر قال وقد عمل من
نقدتهم هذا ان اقاله تعقل اقاله الا في اقاله التسلل وان البر لا يقبلها انتهى وان اختلفا
اي المتأخران في مقدار الثمن بعد اقاله اي بعد ما تقابلت تخالفان اذا لم يكن لها بينة لو كان
كل من المبيع والثمن مقبوضاً ولم يرد المشتري الى بايعه بحكم اقاله وان رده اي رد المشتري
المبيع اليه الى بايعه بحكم اقاله لا اي لا تخالف عند ابي حنيفة واي س خلاف محل لانه يرضى بالنقص
مستكلاً بعد القبض ايضا وما قال ان لا يمتنع ان لا تخالف مطلقاً لانه انما ثبت في البيع المطلق بالثقة

هذا الاية سبب التردد في احوالها
لا خلاف المشتري فقط الا عند
ابي يوسف ٥

والاقالة في قضائها

والاقالة فصح في حقيقتها الا انه قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كما قسنت
الاجارة على البيع قبل القبض والوارث على الوارث والقيمة على العين فيما اذا استهلكه في يد البائع
غير المشتري وان اختلفا اي الزوجان في القدر المستحق من المهر بان قال الزوج انه تزوجها
بالف مثلاً وقالت الزوجة تزوجني بالفين قضى لمن اقام البرهان اي حكم لمن اقام البينة لانه
يصح دعواه وان برهنا اي وان اقام كل من الزوجين بينة على دعواه فللمرأة اي فالبينة بينة
المرأة لانها ثبتت الزيادة اذا كان مهر المثل شاهداً للزوج بان كان مثل ما يدعي الزوج او اقل
لان بينتهما ثبتت خلاف الظاهر وان كان شاهداً لها بان كان مثل ما تدعيه او اكثر فبينته اولى
لأبائها الخط وهو خلاف الظاهر فيبينته المولى وان كان غير شاهد لكل منهما بان كان بينهما
فالمرأة تزوجت مهر المثل على الصحيح وقد اختلف المتأخرين في اكثر من كلامه اطلاقاً في محل
التعبد كالاختلاف في المهر فمثل ما اذا اختلفا في قدره كالف والالف او في
جسده كقوله هو هذا العقد وقالت هذه الجارية الا في فضل واحد وهو انه اذا كان مهرها مثل
قيمة الجارية او اكثر فلها قيمة الجارية لا عينها كما في الهذلية والظهيرية وان عجزا فالاولم
يفسخ النكاح لان اثر التخالف في انقضاء التسمية والله لا يجعل بصفة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف
البيع لان عدم التسمية يفسد على ما ترقيض فان قيل التخالف مشروع في البيع والنكاح ليس في
نقصه سلمناه لكن فايدته فسخ العقد والنكاح ههنا لا يفسخ اجيب بان موجه في البيع كون
كل واحد من المتعاقدين مدعياً ومنكرام عدمه كان الترجيح وهو ههنا موجود فالجواب به وانما لا يفسخ
النكاح لما ذكر في الكتاب ونوضيحه ان الغش في البيع انما كان لبقاء العقد ببدل والنكاح ليس
كذلك لان له موجباً اصلياً يضار اليه عند انقضاء التسمية وهذا على طريق تخصيص العطل والتجوز
فخلص ونخلص غير معلوم كذا قرر في الاكل في العناية ويبدل بيمينه اي يمين الزوج لان اول
اليمينان عليه فيكون اول اليمين عليه كذا في البحر عزى الى الظهيرية ويحكم مهر مثلها اي يحل
مهر مثل المرأة حكماً فيقضي بقوله لو كان كماله اي مثل مقالة الزوج او اقل من مقالة ويقضي
بقوله اي المرأة لو كان ما تدعيه المرأة كمالها او اكثر منه ويقضي به اي بمهر المثل لو كان
مهر المثل بينهما اي بثل ما يدعيه وتدعيه وهذا اعني التخالف او لام التحكيم قول اكثر من لان
مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتخالف ولهذا تقدم في الوجوه كلها
واما على تخريج الرازي فالتحكيم قبل التخالف ولو اختلفا اي الاجرة والمستاجر في الاجارة قبل
الاستيفاء تخالفان لان التخالف في البيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء
نظير ٥ اطلعه فمثل الاختلاف في البدل او المبدل كما في الهذلية وفيه الهذلية الاختلاف في
قدر المدة يوجب التخالف انتهى كذا في البحر وفيه فان وقع الاختلاف في الاجرة يرضى بيمين المستاجر
ككونه منكراً او جواً وان وقع في المنفعة يرضى بيمين المؤجر واما نكل لزمه دعوى صاحبه واما
برهن قبل فان برهنها فبينته المؤجر اولى في الاجرة وبينته المستاجر اولى في المنفعة وان كان الاختلاف
فيما قبلت بينة كل منهما فيما يدعيه من الفضل بخوان يدعي هذا شهر البصرة والمستاجر شهرين بخنة
فينقض شهرين بعشرة انتهى وبعد اي بعد الاستيفاء لا اي لا تخالف والقول للمستاجر وهذا
عندها ظاهر لان هلاك المقصود عليه يمنع التخالف عندها وكذا على اصل محل لان الهلاك انما لا يمنع
عنده في المبيع لما ان له قيمة تقوم مقامه في تخالفان عليها ولو جري التخالف هنا وفسخ العقد
فله قيمة لان المنافع لا تثقور بنفسها بل بالعقد وتبين ان لا عقد واذا امتنع فالقول للمستاجر مع يمينه

هذا المخرج في زيادة الباقي مظهر
والاولى منه فها تخالف في الدرر
٥

نظر

لانه هو المستحق عليه. ونظير هذه المسئلة في التفضيل اجازة عقد الفضيحة ان اجازها
الحال قبل الاستيفاء الاجر له وان بعد فلهما قد وان في بعض المدة فالماضي المتأخر والمستقبل
لما كان في مينة المعنى انتهى ولو كان اختلافا **بعض** اي بعض العقود عليه **تأجيل**
وفيه العقد في الباقي والقول في الماضي للمستاجر لان العقد فيه دفعة واحدة فاذا انعذر
البعض انعذر في الكل والمراد بالاستيفاء التمكن منه في المدة وبعد به عدمه لما عرف انه قائم مقامه
في وجوب الاجر. ومن فروع التنازع في الاجارة ما في مينة المعنى ادعى ان من اجارها اجارة
والآخر شرا فاقدر الذي عليه المستاجر فلدعى الشراء ان يخلفه على دعوى الشراء ولو اجارة فاقدر
لاحد ما ليس لاخر ان يخلفه. آخر دامة بعينها من رجل ثم من آخر فاقام الاول بينة فان كان الاجر
حاضرا تقبل عليه البينة وان كان مقرا بما ادعى عليه هذا المدة وان كان غائبا لا تقبل انتهى
وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما صالح له مع بئنه
لان الظاهر شاهد له. والمتاع في اللغة كاي المصاحح كل ما ينتفع به كالطعام والشراب واثاث
البيت واصله ما ينتفع به من الزاد وهو اسم من متعته بالتقبل اذا اعطيته ذلك ونظير المتعة
والمرأة بالمتاع هنا ما كان في البيت ولو ذهبا او فضة. قالوا والصالح له العامة والقبيل
والطيلسان والسناد والمنطقة والكتب والعروس والدرع والحديد والقول في ذلك له مع بئنه
وما يصلح لها الخمار والاساور وخواتيم النساء والخيل ونحوها فالقول لها فيها مع
اليمين قالوا الا اذا كان الزوج يبيع ما يصلح لها فالقول له لتعارض الظاهرين وكذا اذا كانت
تبيع ما يصلح له لا تقبل قوله لما ذكرنا. وفيه للخائنة لو اختلفت في متاع النساء واقاما البينة
يقضي للزوج. اطلق الزوجان فشميل المسلمين والمسلم مع الذمية والحري والمملوك والمكاتبين
كاي البنايع والزوجين الكثرين والصغيرين اذا كان الصغير يجامع كاي خزانة الاكل واما
اذا كان احداهما خرا او اخر مملوكا فبما في. وتدل اختلفت في حال بقا التكاح وما بعد العزقة كما في
الكافي وما اذا كان البيت ملكا لها او لاحدها خاصة كاي خزانة الاكل كاي في البحر **والقول له**
اي الزوج في الصالح لهما اي في متاع يصلح للرجل والمرأة لان المرأة وما في يد هاتي يد الزوج
والقول في الدعاوي لصاحب اليد بخلاف ما يحتج بها لانه يعارضه ظاهرا قوي منه ولا فرق
بين ما اذا كان الاختلاف حال قيام التكاح او بعد ما وقعت العزقة وما يصلح لهما العزقة والامتناع
والاواني والريق والمنزل والعار والمواشي والنفقة كاي الكافي والبيت للزوج الا ان يكون
لها بينة عزاه في خزانة الاكل الى الامام لا عظم كاي في البحر **ولو اقاما بينة يقضي بينهما**
لانها خارجة ذكره في الخائنة **وان مات احد الزوجين واختلف وارثه اي وارث**
الميت مع الحي في المشكل والقول في ذلك للحي لان البينة دون الميت فيكون بئنه من رجل للاختلاف
عما اذا طلعت في المرض ومات الزوج بعد انعقاد المثل لو ارث الزوج لانها صارت اجنبية
لم يبق لها يد وكان هذا بمنزلة ما لو مات الزوج قبل الطلاق كاي في الخائنة وفي البحر كما عرفت
الاكل لو مات الزوج فقالت الورثة قد كان طلقك في حياته فلا يصدق قواي في حق الامتناع والقول
قولنا مع بئنه باسسه مع ما قيل انه طلقها وان علم انه طلقها فلا في صحة او مرضه وقبل مات بعد
انعقادها فاما كان من متاع الرجال والنساء فهو لورثة الزوج وان مات في عهدة المرأة فهو للمرأة
كانه لم يطلق انتهى. وفي السراج الوهاج ولو كان للرجل اربع نسوة فان كن في بيت واحد فتعاقب البيت
بين النسوة ارباعا وان كن في بيوت مختلفة فتعاقب كل بيت بعينه بينه وبين المرأة التي تسكنه

لقد اورد عقد الاجارة بغير سائر
شأ عنه فصار كل جزء من المتعة كأنه
استبداد العقد عليه بخلاف البيع لان
العقد اجماع

بالتقبل

مستدرك كمن المذكور عبارة الشافعي
بحر ونهاية

العدة

ولو ان رجلا

ولو ان رجلا طلق امراته في حال حياته ثلثا او باينا ثم اختلفت فلا كلام للمرأة في ذلك
وكذا اذا مات الزوج فذلك كله لورثة الزوج ولو طلعتا طلاقا باينا او ثلثا في مرضه ثم مات
بعد انعقاد البينة فلا كلام لها في المشكل لما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق فاذا مات الزوج
بعد الطلاق كان لوارثه وان مات قبل انعقاد البينة فالمشكل للمرأة لان الحق ثابت لها ما دامت في
العدة كالمرأة وصار كاي الزوج مات وبقيت هي فكان لها في قول ابي حنيفة واما غير المشكل فهو
على الاختلاف ولو اختلف المهر والمساكن في متاع البيت فالقول قول المستاجر مع بئنه وليس للرجل
الا ما عليه من ثياب بدنه. واذا اختلفا سكا في وعطارة في آلات الاساكفة والآلات العطارين
وهي في ايديهم قضى بينهما بضميل ولا ينظر الى ما يصلح لكل واحد منهما كاي في النهاية انتهى **ولو**
كان احدهما اي احدا من الزوجين مملوكا فالقول للمرأة في الحياة والحي منها في الموت لان
يد الحر اقوي ولا يد للميت فخلت يد الحي عن المعارض. اطلق المملوك فانتظم الماذون والمكاتب
وبطلها كالحرة لان لها يد معتبرة **اعتقت الامة واختارت نفسها في البيت قبل**
العقد فهو للرجل وما بعد اي بعد العقد قبل ان تختار نفسها فهو على ما وصفناه في الرجل
ذكره في البحر وعزاه الى خزانة الاكل. وفي السراج الوهاج ولو كان الزوج خرا والمرأة مكاتبه او امته
او مدبرة او ام ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختلفت في متاع البيت في احد ما قبل العقد فهو للرجل
وما احدثا بعده فمما فيه كالحري انتهى. وفي مسئلة اختلفت في الزوجين تسعة اقوال من كونه في الخائنة
اجالا وحكماها في خزانة الاكل كاي في البحر. وفي السراج الوهاج ذكرها تسعة من اراد الوقوف على
ذلك فليراجع ما ذكرناه ونحتمل المطولة **رجل معروف بالفقر والحاجة صار بئنه غلام**
وعلى عنقه بذررة وذلك بداره فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو
للمعروف باليسار وكذا ان كان في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول الذي هي على عنقه
هي لي وادعاه صاحب المنزل فهو لصاحب المنزل رجل في سفينة بها ذقيق فادعى كل
واحد السفينة ومما فيها واحدهما يعرف ببيع الذقيق والآخر يعرف بانه ملاح فالذقيق
لذي يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف انه ملاح عملا بالظاهر كاي في البحر وعزاه الى خزانة
الاكل وفيه ايضا معزيا اليها وفي نوادر ابن سامة عن ابي اس دخل رجل في منزل يعرف الملاح انه
مناذي ببيع الذهب او الفضة او المتاع ومعه شيء من ذلك فادعياه فهو لمن يعرف ببيعه ولا يصدق
ربا المنزل وان لم يكن كذلك فالقول قول رب المنزل. وفي نوادر ابن رستم عن رجل خرج من
دار انسان على عنقه متاع راه فوم وهو معروف ببيع مثله من المتاع فقال صاحب ذلك المتاع
متاعي والحامل يدعيه فهو الذي يعرف به وان لم يعرف به فهو لصاحب الدار. سفينة فمراكب
واخر مسيك واخر يجذب واخر يملها وكلهم يدعون في يمين المراكب والمسيك والخارجة اختلفا
ولا شيء لسا. رجل يقود قطارا من الابل ورجل راكب بعير امها فادعياه كلاهما ينظران كان على اكل
حمل المراكب ومعاذ فكلتا المراكب والقائد اجبره وان لم يكن على الامل شيء فليترك البعير الذي عليه
وما بقي فهو للقائد اما لو كان بعيرا او غنما عليها رجلان احدهما قائد والاخر سائق فليسا بق
الا ان يقود ساة معه فيكون له ثلث الساة وصرها هكذا في نوادر بعضي انتهى

هذا فصل في بيان احكام دفع الدعاوي

اخر ذكر من لا يكون خصما عن يكون خصما لان معرفة المكاتب قبل معرفة الامة عذر فان قلت

هذا الفصل مشتمل على بيان من يكون خصما ايضا . قلت سلمناه لكن من حيث الفرق لابن حنبل
 القصد الاصل قال **واليد هذا الشيء او دعنيته او اعاريته او تجرته او رهنه** **زيت القاء**
او غصبته منه اي من الغائب **وبرهن عليه** اي على ما ذكر **دفعته خصومة المدعي** لانه اثبت بيئته
 ان يدعي ليست بيد خصومه وهذه نسخة كتاب الدعوى لان صورها خمس وديعة واجارة واعارة ورهن
 وغصب . اولان فيها خمسة اقوال للعلماء . الاول ما في المختصر وهو قول ابي حنيفة . الثاني قول
 ابي يوسف واختاره في المختار ان المدعي عليه ان كان صالحا فحاقا قال الامام وان كان معروفا بالحيث
 لم يتدفع عنه لانه قد يدفع ما له الى ما قد يؤدعه اياه ويشهد فيجاء لابطال حق غيره فاذا اثبت به
 القاضي لا يقبله . الثالث قول محمد بن النضر ان السهو اذا اقالوا انصرفه بوجهه فقط لا يتدفع فصدقه لا بد من
 معرفته بالوجه والاسم واللب . وفي البرازية وتقول الامة على قول محمد . وفي العمادية لو قالوا انصرفه
 باسمه ونسبه لا يؤخذ لم يذكر محمد في شيء من الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد ان يقولوا انصرفه
 باسمه ونسبه وبكيفية معرفة الوجه والنقص على انهم لو قالوا او دعنيته او رهنه او اعاريته او تجرته لم يتدفع . الرابع قول
 ابن شبره انما لا يتدفع عنه مطلقا لانه يتعدى ايات الملك الغائب لعدم الخصم عنه ودفع الخصم
 بناء عليه قلنا مقتضى البيئته شيان ثبوت الملك الغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة المدعي
 وهو خصم فيه ثبت وهو كالمكيل بنقل المرأة واقامة البيئته على الطلاق . الخامس قول محمد بن ابي ليلى
 يتدفع بدون بيئته لاقراره بالملك الغائب قلنا انه صار خصما بظاهريه فهو باقراره برهنه ان يحرك
 حقا مستحقا على نفسه فلا يصدرق الا بالحجة كالودعي يقول الذين من ذمته في مدعيه غير هذا ادعي
 المدعي ملكا مطلقا في العين كما افاده علمه بيقينه ويدعي عليه ما سأل من المسائل المتأصلة له ومن
 المعلوم ان فرض هذه المسئلة بعد اقامة المدعي البرهان لما تقر في كلامهم من ان الخارج هو المطالب
 بالبرهان ولا يحتاج المدعي عليه الى الدفع قبله . **وحاصله** ان المدعي لما ادعي الملك المطلق فيما في يده المدعي
 عليه انكره وطلب من المدعي البرهان فاقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعي عليه ما ذكره ورهن
 على الدفع . وفي الخبر كذا الحكم لو قال وكلي صاحبته بحفظه كما في المبسوط وكذا الحكم لو قال **استثنى**
فيها فلان الغائب كاني للخلصة . وكذا الحكم لو قال سرقته منه او اخذته منه او ضل منه فوجدته
 كاني للخلصة والاولان راجعان الى الامانة والسكينة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة
 والافا الى الامانة فالصور عشرة وبه على ان الصور لم تنحصر في الخبر فالاول ان نفس المخصة
 بالثاني وفي البرازية ويلحق بها دعوى كونها مزارعة بان ادعي عليه ارضا فبرهن على انها في يده بالثبوت
 من فلان بن فلان فلا بد في الغائب ويلحق المزارعة بالاجارة او الوديعة فلا بد ادعي الخصم نص على ذلك
 في كتاب الدعوى والبيئات انتهى . قال شيخنا رحمه الله تعالى وهو ذهابه كما ذكرناه . واطلق في قوله هذا
 الشيء فانظم المنقول والمقدار كما في الخبر فلا عن المبسوط قال وظاهر قوله هذا الشيء انه قائم لا
 الاشارة الى المسئلة لا تكون الا الى موجود في الخارج فهو مودع انه لا يتدفع لو كان المدعي هاكنا وبه صرح
 في البناية اخذ من خزانه الاكل فتا عبد الله في يد رجل اقام رجل البيئته انه عنده واقام الذي
 ما في يده انه او دعنيته او غصبته او اجاره لم يقبل وهو خصم فانه يدعي الدين عليه وايداع الدين لا
 يمكن ثم اذا حضر الغائب وصدقه في الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن المدعي اما لو كان غصب
 لم يرجع وكذا في العارية والاقاق مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد يوما يكون عبدا لم يستقر عليه
 الضمان . جارية في يده هربت عنها فاقام رجل البيئته انها له وطلب ارض العين واخذ الجارية واقام
 ذوالبيد البيئته على الوديعة وغيرها فلا خصومة بينهما ولو كانت ولدت ثم ماتت والمسئلة بحالها

اقول من شيع فراجع دلع الش
 الابن فليراجع البحر

اقول صرح في البرازية بالحقاق
 كما رتب وصرح به رجوعها
 الى الخمسة السابقة باطلا فقام
 مع اعتبار الاصل ما عثر

جمله القاضي

جمله القاضي خصما في حق القيمة ولا يقضي بالولد ويقف فيه ويجعله تبعا لادم بخلاف
 الارش وتامه ينظر في الخبر **وان قال ابتعته من الغائب او قال المدعي غصبته او سرقني**
وقال ذوالبيد او دعنيته فلا بد وبرهن عليه لا اي لا يتدفع بيان لمسلمين حاصل الاول ان المدعي
 ادعي في العين ملكا مطلقا وانكر المدعي عليه فبرهن المدعي على الملك فدفعه ذوالبيد بانه اشتراها
 من فلان الغائب وبرهن عليه لم يتدفع عنه الخصومة يعني فيقتضي القاضي ببرهان المدعي لانه لما راع
 ان يدعي ملكا اعترف بكونه خصما فاضطر في قال غايبا الى المدعي عليه . وحاصل الثانية ان
 المدعي ادعي بفساد على ذوالبيد فلا دفعه بل دعوى الايداع من الغائب وبرهن فانها لا تتدفع لانه انما صار
 خصما بدعوى ذوالبيد ويصح دعوى الفعل وقد بين فعل الغصب للعين وفعل السرقة للمفعول فخرج
 ما اذا ادعي الاول للمفعول بان قال غصبني كاني البرازية وانما قيد في السرقة بالمفعول ليعلم حكم
 ما اذا ادعي المفاعل بالاولى وهو اتفاق وفيه المبني للمفعول الاختلاف فقال محمد هو كمن قال فعل الغصب
 للمفاعل وهو القياس واستحسننا وجعلناه من دعوى الفعل عليه لان في ذكر المفاعل ساعة الفاحشة
 بخلاف الغصب ولو ادعاه بالمصدر لم يذكره السارخون . وفي البرازية ادعي انه ذاك وفيه يد غصب
 فبرهن ذوالبيد على الايداع قيل يتدفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انه لا يتدفع انتهى **قال في غير**
مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه ودعيه عندي من فلان يتدفع مع البرهان على ما ذكر
ولو برهن المدعي على ما قلته الاول يجعله خصما ويحكم عليه لما في البرازية وذكر الوتر قال
 في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه ودعيه عندي او رهن من فلان يتدفع اذا برهن على ما
 ذكر ولو برهن عليه المدعي انه افتر بكونه ملكا له في غير مجلس الحكم يجعله خصما ويحكم عليه لان سبق اقراره
 بمنع من الدفع انتهى . قال قولنا وبه على ان دعوى الشراء من الغائب مثال والمرا دان ذال المدعي
 ملكا لنفسه سواء اطلعه او قيد بشرا او هبة مع قبض او صدقة كذا لال واطلق الشراء افضل القياس مع
 القبض كما في البحر معزيا الى ادب القضا المحضاف والله تعالى اعلم **وان قال المدعي ابتعته من فلان**
وقال ذوالبيد او دعنيته فلا بد ذلك دفعته الخصومة وان لم يبرهن وحاصله ان المدعي ادعي
 الملك بسبب من جهة الغائب فلا دفعه ذوالبيد بان يدعي من الغائب فقد اتفقا على اصل الملك فثبت
 للغائب فيكون وضوفا الى يد ذوالبيد من جهة فلم تكن يد خصومة الا ان يقيم المدعي بيئته ان فلان
 وكله بقبضه لانه اثبت بيئته كونه احمى بامساكها ولو صدقه ذوالبيد في شرايه منه لا يأمم القاضي
 بالتسليم اليه حتى لا يكون قضا على الغائب باقراره وهي عجيبه . قد يتلحق اليد من الغائب الاحتراز عما
 اذا قال ذوالبيد او دعنيته وكيل فلان ذلك لم يتدفع الا ببيئته لانه لم يثبت تلحق اليد من اشتري هو
 منه لا كاد ذي اليد ولا من جهة وكسبه لا كاد المدعي وكذا الواجب بالبيئته انه دفعها الى الوكيل ولم
 يشهد وان الموكل دفعها الى ذوالبيد ذكره النابلي وقد اقتصر في اكثر على دعوى الشراء من الغائب
 وهو ليس بعين احترازي وانما هو قيد انفا في ومن ثم قلنا **ولو ادعي انه له غصبه منه فلا**
الغائب وبرهن عليه وزعم ذوالبيد ان هذا الغائب او دعنيته عنده اندفعته الخصومة ولو كان
مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا اي لا يتدفع قال في البرازية معزيا الى الاخيرة ادعي انه
 له غصبه منه فلا بد الغائب وبرهن عليه وزعم ذوالبيد ان هذا الغائب او دعنيته عنده يتدفع لا اتفاقا
 على وصول العين من غير وان صاحب اليد ذلك الرجل بخلاف ما لو كان مكان دعوى الغصب سرقة
 فانه لا يتدفع بزعم ذي اليد ايداع ذال الغائب في الاستحسان انتهى

هذا باب في بيان احكام ما يدعي عليه **مجلس**

عجيب

لما انتهى القول من ذكر الواحد من المدعيين شرع في بيان حكم الاثنين لان الواحد قبل الاثنين
تقدم حجة خارج في ملك مطلق على حجة ذي يد وان وقت احدهما فقط لان الخارج هو
المدعي والبينة المدعي بالحديث كما مر وفيه خلاف الامام الثاني في رضى الله تعالى عنه ولا عبرة
بالتاريخ حاله الا انفراد الا اذا ارادوا والبرهان السابق لان التاريخ عبرة عند ابي حنيفة في دعوى
مطلق الملك اذا كان الطرفين وهو قول ابي ساس الاخير وقول محل اول وهو قول الجرح وعلى قول
ابي ساس اول وهو قول محل اخر لا عبرة له بل يقضى بالخارج **قال** في دعواه **هذا العبد في غاب عني**
منذ شهرين وقال ذواليد من سنة فقتي المدعي ولا يلتفت الى بينة المدعي عليه لان ما ذكر
المدعي تاريخ غيبة العبد عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا خاليا عن التاريخ
وصاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حاله الا انفراد لا يعتبر عند ابي حنيفة فكان دعوى صاحب
اليده دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقتضى بينة الخارج وذكر ملكه في جامع الفتاوى
ثم قال اقول يقضى للمدعي عند ابي ساس لانه يترجح المودع حاله الا انفراد ويبني على يقيني بقول
ابي ساس لانه ارفق واظهر كذا في جامع الفصولين انتهى **ولو برهن خارجا على شيء قضى به اي يد**
الشيء للحديث يميز بين طرفه ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة اقام
كل واحد البينة فقتضى بها بينهما نصفين وحديث القرعة كان في الابتداء نسخ ولان المطلق
للمدعي في حق كل واحد منهما محتمل الوجود بان يعتبر احدهما سبب الملك والاخر كبر فضحك السامع وكان
يجب العمل بهما ما امكن وقد امكن بالتصنيف اذ المحل يقبله وانما ينصف لاستوائهما في سبب
الاستحقاق **فان برهننا في دعوى نكاح سقطت التهمة** لان المحل لا يقبل الاستراك
واذا انفردت الفرق القاضي بينهما حيث لا ترجح كافي القينة واذا انفردت او كان قبل الدخول فلا
شيء على كل واحد منهما كذا في البحر فقل على منية المفتي وهذا مقتد بما اذا كان المرعيان حينئذ المرأة
اما لو برهننا عليه بعد موتها ولم يؤرخا او ارخا واستقوي تاريخهما فانه يقضى بالنكاح بينهما وعلى
كل واحد منهما نصف المهر وبيان ميراث زوج واحد فان جاء بولادته ثبت النسب منهما ويرث من كل واحد
منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث اب واحد كذا في الخلاصة وهي اي المرأة لمن صدقة
لان النكاح ما يحكم به بتصادق الزوجين **اذ لم تكن المرأة المتنازع فيها في يد من كذبته ولو كان**
دخل من كذبته لخصا اي بالمرأة ولما اذا كانت في يد الآخر او دخل بها فلا اعتبار بالمصدق لانه
دليل على سبق عقده **فان ارخا اي المدعيان لنكاحهما** **فالسابق التاريخ الحق بها من الآخر ولا يقضي**
ما ذكر من كونها في يده او دخل بها مع التاريخ لكونه صريحا وهو يفوق الدلالة ولو ارخا احدهما فقط فاما
لمن اقرت له وهو مصرح به في الخلاصة والبرازية كالوارخ احدهما والاخر يد فانهما الذي اليد كما
في البرازية **وان اقرت المرأة لمن لا حجة له فهي له وان برهن الآخر قضى له** برهنانه لانه ثور
دعواه والبرهان اقوي من التصديق **ولو برهن احدهما على النكاح لم يبرهن الاخر لم يقض له**
اذ لا شيء اقوي من البرهان **الا اذا ثبت سبقه** لان البرهان مع التاريخ اقوي من البرهان بدونه
كالم يقض ببرهان خارج على ذي يد ظهر نكاحه **الا اذا ثبت سبقه** اي اثبات سبق نكاحه على
نكاح ذي اليد **وان برهننا على شراء شيء من ذي يد فلكل نصفه بنصف الثمن او تركه اي لو برهن**
الخارجان على الشراء من ذي اليد خير من كل منهما انما اذا اخذ النصف بنصف الثمن وان سترك لان الثاني
يقضى به بينهما نصفين لاستوائهما في السبب فصار كفضولي باع كل منهما من رجل واجاز
المالك البيعان فان كل منهما يتخير لانه تغير عليه شرط عقده فلعل رغبته في تلك الحال **وان ترك**

وقضى له اي وقضى القاضى له
بنكاحها

ان

احدهما بعد ما قضى

احدهما بعد ما قضى لها لم يباحن الاخر كله لانه صار مقضيا عليه بالنصف فانفسح البعق فيه
لظهور استحقاقه بالبينة لولا بينة صاحبه **فقد بقوله بعد القضا لانه قبل القضا له اذن البيع**
لانه يدعي الكل ولم يفسخ سببه والعود الى النصف للزوجة ولم توجد ونظيره تسليم احد الشفعين
قبل القضا ونظيره الاول تسليمه بعد القضا واستدل به **وهو اي ذلك الشيء المدعي شراؤه** **فالسابق**
منها تاريخا **ان ارخا** لانه اثبت الشراء في زمن لا يباين رده فيه احد فانه في الآخرته فان كان
البائع قبض الثمن منه رده اليه كذا في السراج الوهاج **وهو لذي يد ان لم يؤرخا او ارخا احدهما**
لان تمكنه من قبضه دليل على سبق شراؤه ولا يمتنع استوينا في الاثبات فلا تنقضي اليد بالثبوت بالثبات
قال في العروضاها كتابا كذا في السراج الوهاج **وهو لذي يد ان لم يؤرخا او ارخا احدهما**
يؤرخا او ارخا احدهما فقط وانما يتاخر صاحبه اذ سبق تاريخ غيره لان الصريح يفوق الدلالة
م قال سولي اشكال في بيان الكتاب وهو ان اصل المسئلة مفروضة في خارجين تنازع فيما في يد ثالث
فاذا كان مع احدهما قبض كان ذا يد تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة **ثم رأت في المعراج ما يزيله من**
جواز ان يرا دانه اثبت بالبينة قبضه فيما مضى من الرمان وهو الآن في يد البائع انتهى **الا انه يشك**
ما ذكره بعد عن الزخيرة من ان ثبوت اليد لاحدهما بالمعينة انتهى والخلاف فيها مسئلة اخرى وكان ينبغي
افرادها وحاصلها ان خارجا وذا يد ادعي كل الشراء من ثالث وبرهننا قدم ذواليد في الوجوه الثلاثة
والخارج في وجه واحد **ولذي وقت ان وقت احدهما فقط ولا يد لها** ثبوت ملكه في ذال الوقت
واحتمل الآخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضى له بالثبات **والشراء الحق من هبة وصدقة اي لو برهن**
خارجا على ذي يد احدهما على الشراء والآخر على الهبة منه كان الشراء اولي من الهبة والصدقة لان
الشراء اقوي لكونه معاوضة من الجانبين ولانه ثبت الملك بنفسه والمالك في الهبة يتوقف على القبض
ان لم يؤرخا وهذا قيد لا يد منه وقد اخل به صاحب الكتب **فلو ارخا واتخذ المملك فالسابق تاريخا**
منها **الحق بخلافه** اذا اختلف المالك فانما سوا في صورة التاريخ وعدمه لان كل منهما خصم عن
ملكه في اثبات ملكه وهما فيه سواء بخلاف ما اذا اتخذ لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدّر الاقوي
ولو ارخت احدهما فقط فالموترعة اولي كافي البحر معربا الى المحيط **وقيد بكونها خارجا من الاحتراز**
عما اذا كانت في يد احدهما والمسئلة بحالها فانه يقضى بالخارج الا في سبق التاريخ فهو للاسبق وان
ارخت احدهما فقط فلا ترجح لها كافي المحيط وان كانت في ايديهما يقضى بينهما الا في السابق التاريخ
فهي له كدعوى ملك مطلق وهذا اذا كان المدعي به ما لا يقسم كالعبد والراية واما فيما يقسم كالدار
فانه يقضى للمدعي الشراء لان مدعي الهبة اثبت بالبينة الهبة في الكل ثم استحق الآخر نصفه بالشراء واستحقاق
نصف الهبة في مضاع يحتمل القسمة يبطل الهبة بالاجماع فلا تقبل بينة مدعي الهبة وكان مدعي الشراء
منفردا باقامة البينة كذا في المحيط **وفي العارية والصحيح انها سوا الان السوء الطاري لا يقبل الهبة**
والصدقة ويفسد الرهن كذا في البحر **اقول** ليس الاستحقاق من قبيل السوء الطاري بل هو من قبيل اتفاق
قال في الكافي وهما ارضان ورعا وسلم فاستحق الزرع بطلت الهبة في الارض لان الزرع مع الارض
بحكم الاتصال كشي واحد فاذا استحق احدهما صار كأنه استحق البعض الثاني فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة
كذا في الكافي **وفي الفضولين ان السوء الطاري لا يقبل الهبة بالاتفاق** وهو ان يرجع في بعض الهبة
شائعا اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لا طار كذا ذكره شيخ الاسلام ابو بكر في هبة المحيط هكذا اقر
منه خسر وفي شرحه **ثم قال** اقول عد صورة الاستحقاق من امثلة السوء الطاري غير صحيح والصحيح ما في
الكافي والفضولين فان الاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طار عليها انتهى

والشراؤها من سوا يعني لو ادعى احدهما الشراء من ذي اليد وامرأة انه تزوجها عليه فها هو الاستواء
في القوة فان كل واحد منهما معاوضة بثبت الملك بنفسه وهذا عند الجس وقال محمد الشراوى ولها
على الزوج القيمة لانه امكن العمل بالبيعتين بتقدم الشراء اذا تزوج على عين مملوك الغير صحيح فثبت
قيمه عند تعدد تسليمه وافاد باستوائهما انهما بينهما فيكون للمرأة نصفها ونصف قيمتها على الزوج
لاستحقاق نصف المسمى والمشتري نصفها ويرجع بنصف الثمن ان كان اذاه وله فسخ البيع ليقرب نصف
عليه **هذا اذا لم يورثها او رثها واستوي تاريخهما فان سبق تاريخ احداهما كانت احدى** من الآخريه
صريح في البحر معزيا الى البناية وقيد بالشرا لانه لو اجتمع نكاح وهبة او رهن فالنكاح اولى
كما في العاديه وفي جامع المصولين اقول لو اجتمع نكاح وهبة يمكن ان يعمل بالبيعتين لو استويا بان تكون
منكوحه لرا وهبة للآخر بان يصب اتمه المنكوحه فينبغي ان لا تبطل بيته الهبة قدر راعى كل ريب المومن
وقد على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح انتهى قال مولانا في بحر وقد كتبت
في حاشيته انه وهم لانه قيم ان المراد لو تنازع في اتمه احداهما ادعى اياها بالهبة واخرها تزوجها
وليس مرادهم وانما المراد من النكاح المهر كما عثر به في الكتاب ولذا قال في المحيط والشراوى من النكاح عند
محمد وعند الجس هاتوا **محذر ان المهر صلة من وجه الى آخره فقد اطلق النكاح واراد المهر وما يدل على ما**
ذكرناه ان العاديه تاذكر ان النكاح اولى قال في ان كانت العين في يد احداهما فيقتضي بها بينهما نصفيين
الا ان يورثا وتاريخ احداهما سبق فيقتضي له ان يثبت فكيف يتوهم عاقل ان الكلام في المنكوحه بعد قوله
يكون بينهما نصفيين فيما اذا كانت في ايديهما فآخر الكلام انك التمس واوضح كل تخمين وحكم
بغالب الجامع على انه نعم عنه قال ويبين انهما لو تنازعا في الامه ادعى احداهما انها ملكه والاخرها منكوحه
وهما من رجل واحد وبرهنا ولا مزج ان يثبت لعدم المنازعة فتكون ملكه منكوحه لاخرها كجسته الجامع
ولم اراه صريحا والله نعم اعمل **ورهن مع قبض احدى من هبة بلا عوض معه** اي مع القبض يعني لو ادعى
احدهما رهنه مقبوضا والاخره هبة ومنصفا وبرهنا فالرهن اولى وهذا استحسان والقياس ان الهبة اولى
لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت **وروجه الاستحسان** ان المقبوض يحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير
مضمون وعند الضمان اقوي وقيد الهبة بكون بلا عوض وهو قيد لازم اخل به صاحب الكثر والوقاية
لانها لو كانت بشرط العوض في اولى من الرهن لانها بيع انتهاء والبيع اولى من الرهن لانه عقد ضمان يثبت
الملك صورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الفلأك معني لا صورة فكذا الهبة بشرط العوض كذا في البحر
وقيد بكون العين في يد ثالث اذا لو كانت في ايديهما فيقتضي بها بينهما نصفيين الا ان يورثا
وتاريخ احداهما سبق فيقتضي له **وان برهن خارجا على ملك مورث او شرا مورث من واحد او خارجا**
على ملك مورث وذو يد على ملك مورث اقدم فالسابق احق لانه اثبت انه اول المالكين فلا يتساقط
الملك الا من حصته ولم يتلق الاخر منه **وان برهن على شرا متيق تاريخهما من آخر او وقت احداهما فقط**
استويا لان توقيت احداهما لا يترك على تقدير الملك لجواز ان يكون الآخر اقدم بخلاف ما اذا كان البايع
واحد لانهما اتفقا على ان الملك لا يتلقى الا من حصته فاذا اثبت احداهما تاريخا يحكم به حتى يبين انه
تقدمه شرا غير **م** اعلم ان البيعة على الشرا لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها كافي
البحر معزيا الى خزانه الاكل وفي السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على الشرا من فلان حتى يشهدوا انه
باعها وهو يمين يملكها او يشهدوا انها لهذا المدعي اشتراها من فلان بكذا ونقد الثمن وسلمها اليه لان
الانسان قد يبيع ما لا يملك لجواز ان يكون وكيل او متعدي فلا يسحق المشتري الملك بذلك فلا بد من
ذكر ملك البايع او ما يدل عليه انتهى وفي البرازيه ان كان المبيع في يد البايع تقبل من غير ذكر ملك البايع

بعد

وان كان في يد غيره

وان كان في يد غيره والمدعي يدعيه لنفسه ان ذكر المدعي شهوده ان البايع يملكها او قالوا سلمها
اليه وقال سلمها الى اوقال قبضت وقالوا قبض اوقال ملكي اشتريتها منه وهي تقبل فان شهدوا
على الشرا والنقد ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البايع ولا ملك المشتري لا تقبل المدعي
ولا الشهادة ولو شهدوا باليد للبايع دون الملك اختلفوا انتهى **فان برهن خارجا على الملك وذو**
اليد على الشراء منه او برهن على سبب ملك لا يتكرر كالنكاح وحلب لبن وجز صوف وذو
اليد احق بيان مسيلتين تقدم قديما بينة ذي اليد على الخارج **•** الاولى برهنه على ملك مورث وسبق
تاريخ ذي اليد وهذا عندها ورواية عن محمد وعنه عدم قبولها رجع اليه لان البيعتين قامت على نطق
الملك ولم يتصرفا لخصه الملك وكان التقدير والتأخير سوا ولها ان البيعة مع الخارج متضمنة
تسقي الوقف فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت قبضه لغريم بعد لا يكون الا بالتسليم من حصته وبينه
ذي اليد على الدفع مقبولة وعلى هذا الخلاف لو كان الدار في ايديهما والمعتق مائيتا فمضى تاريخ
ذي اليد لانه لو لم يكن لها تاريخ او استوي تاريخهما او رثت احداهما فقط كان الخارج اولى وكذا
لو كانت في ايديهما فانها تقدم الموقفة على غيرها بخلاف ما اذا كانت في يد ثالث فانها سوا وعند
الشافعي تقدم الموقفة وعند الثالث المطلقة **•** الثانية لو اقام كل من الخارج وذي اليد بينة على
النكاح فصاحب اليد اولى لان البيعة قامت على ما لا يدل عليه اليد فاستويا وترجح بينة ذي
اليد باليد فيقتضي له وهذا هو الصحيح **•** وثالثة من السنة ما روي جابر بن عبد الله ان رجلا ادعى
ناقة في يد رجل واقام البيعة انها ناقته ثبت واقام الذي في يد البيعة انها ناقته فتجسدتا فقتلها
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي في يد وهذا حديث صحيح مشهور فصارت مسألة النكاح
مختصة كذا في البحر فقل عن المحيط **•** والتحقق بالنكاح ما لا يتكرر سببه كونه في مقناه لانه
دعوى اولية الملك كالنسخ في النيا ابني لا ينسخ الامر كالنيا بالعطنة وغزل القطن وحلب
اللبن واتخاذ اللبن واليد والمرعي وجز الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في مقناه فيقتضي
به الخارج بمنزلة الملك المطبق مثل الخنز والبنا والعرس وزراعة الحنطة والحبوب فان اشكل ترجع الى
اهل الخبرة فان اشكل عليهم فيقتضي به الخارج لان العضا ببيئته هو الاصل وانما عدل بخبر النكاح
فاذا برهن الخارج انه ثوبه سجد وبرهن ذي اليد كذا قال على انه لا ينسخ الامر فهو الذي اليد وان
على تكرار سجد فهو الخارج كذا اذا اشكل وكذا اذا اختلفا في صوف وبرهن كل انه صوفه جاز
من عنه فانه يقتضي به الذي اليد فان قلت كيف يكون الجز في مقناه وهو ليس بسبب لاولية الملك
لان الصوف كان مملوكا له قبله **قلت** اجيب عنه بانه كوصف الشاة ولم يكن مالا مقصودا الا بعد
الجز ولذا لم يجز بيعه قبله انتهى **وان برهن كل من المدعين على الشرا من آخر بلا وقت سقط وتبرك**
الملك المدعي به في يد من معه وهذا عندها وعلى قول محمد يقتضي بالبيعتين ويكون للخارج لان العمل
بهما يمكن فيجعل كانه استري ذي اليد من الآخر وقبض مباع لان القبض دالة السبق ولا يعكس الامر
لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في المعار عنده ولها ان الاقدم على الشرا اقرار منه بالملك
للبايع فصارا كانهما قامت على الاقرارين وفيه التماس بالاجماع كراهتها ولان السبب يبراد لحكمه وهو
الملك ولا يمكن العضا لذي اليد الا بملك مستحق فيقتضي العضا له بمجرد السبب وانه لا يفيد **ولا يزج**
بزيادة عذر الشهود فان الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرع على هذا الاصل بقوله **فلو اقام**
احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فمسا سوا في ذلك وكذا لا ترجح **بزيادة العدل** لان
المصبر في الشاهد اصل العدالة وهي ليست بذي حد فلا يقع الترجيح بها دار في يد اخر ادعى رجل نصف

عنده

وآخرها وبرهانها فلا قول رابعها والباقي في الآخر بطريق المنازعة وقال لا الثالث له والباقي
 للمثاني بطريق العول والمضاربة. اعلم ان ابا حنيفة اعتبر في هذه المسئلة طريق المنازعة وهو
 ان النصف سالم لدى الكل بلا منازعة بقي النصف الآخر وفيه منان فتمت على السواء فينتصف
 فلصاحب الكل ثلثة ارباع ولصاحب النصف اربع وهو اعتبر طريق العول والمضاربة وانما سمي بهذا
 لان المسئلة كذا ونصف المسئلة من اثنين ويقول الى ثلثة ولصاحب الكل سيمان ولصاحب النصف
 سيمان هذا هو العول. واما المضاربة فان كل واحد يضرب بعد رقبته فصاحب الكل له ثلثان من الثلاثة
 فيضرب الثلثين في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الثلث في الدار فيحصل له ثلث
 الدار لان ضرب الكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في الستة فانه ثلث الستة وهو ثلثان
 ولو كانت الدار في ايدى يميني للمثاني اي فالدار كلها لصاحب الجميع نصفها على وجه التقضا
 ونصفها الا على وجه التقضا لان دعوي مدعي النصف ينصرف الى ما في يده لتكون يده بأكمل حقه في حقه
 لان كل امور المسلمين على الصحة واجب مدعي النصف لا يدعي شيئا مما في يد صاحب الجميع فكل النصف
 لدى الجميع بلا منازعة فبقي ما في يده الا على وجه التقضا اذ اقصاه بدون الدعوي والجميع يثبت للخارج
 وذي اليد فيما في يد صاحب النصف فتقدر مبنية للخارج ولو كانت في يد ثلثة فادعي واحد من كل واحد
 وآخر ثلثها وآخر نصفها وبرهانها في مضمونة عنده بطريق المنازعة وعندها بالهول وببينة ينظر
 في الكافي ولو برهانها على نتائج دابة وارضا قضى لمن وافق سنها تاريخه لان علامة الصدق
 ظهرت فيمن وافق تاريخه سنها فحق بيمينته بذلك وفيه الاخرى ظهرت علامة الكذب فيجب
 ردها ولا فرق في ذلك بين ان تكون الدابة في ايدى يميني او في يد احدها او في يد ثالث لان الكافي
 لا يختلف فلو لم يوزعها قضى بها الذي اليد ان كانت في يد احدها ويقضى بها لها ان كانت
 الدابة في ايدى يميني او في يد ثالث ذكره الزيلعي وغيره وان لم يوزعها يثبت ما اذا اشكل
 سنها بان لم يعمل وما اذا خالف سنها تاريخها فافضا تكون لها على الاصح بالشرط السابق كافي البحر
 والتعسير بعد المرافعة اولى من قول اكثر وان اشكل فاعلمت والله تعالى اعلم فلما ان كانت في ايدى يميني
 او كانا خارجين فان كان في يد احدها قضى بها له اي لصاحب اليد لانه لا اشكل الا بالشرط
 التاريخان فصاحبها لم يوزعها وان خالف سن الدابة التاريخين بطلت البينة لان طهر
 كذب التاريخين فثبت في يد من كانت في يده والاصح انما لا يبتلان بل يقضى بها بينهما ان كانا
 خارجين او كانت في ايدى يميني وان كانت في يد احدها يقضى بها الذي اليد ذكره الزيلعي وقد مضى
 ايضا نقله عن البحر والله تعالى اعلم برهان آخر للخارجين على الغضب والآخر على الودعة استويا
 معناه اذا كان عين في يد رجل فاقام رجلا على البينة احدها بالغضب والآخر بالودعة استويا
 دعواها حتى يقضى بها بينهما نصفان لان الودعة نصيب غصبا بالمجور حتى يجب عليه الضمان ولا
 يسقط بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالف بالفعل من غير مجور على ما ثبتته في موضعه انما الله
 الناس احرار الا في الشهادة والحدود والقصاص والقفل هذا هو الاصل المقرر في كتبهم
 ثم قرع على هذا الاصل بقوله فلو ادعى انسان على شخص مجهول الحال لا يعمل حريته ولا عدها انه
 عبده فانكر وقال انما هذا الاصل فالقول له لانه يثبت بالاصل فالظاهر ما هو له والقول
 قول من شهد له الظاهر والادب احق من اجزالك والراكب احق من اجز الجاهل ومن في
 السراج احق من رديعه معناه اذا تنازعنا في قبض احدها الاية والآخر متعلق بكمه كان رديعه
 احق به. ومثله لو تنازعنا دابة واحدها ركبها والآخر اخذ بجوامعها واحدها ركب بسرجها والآخر

والدابة بهذا العبارة الاشياء

رديعه قال الكافي

رديعه قال الكافي احق من الآخر بلجامها وكذا من هوراكب بسرجها احق من الرديف لانه تصير
 اللابس والراكب اظهر فانه يختص بالملك فكان صاحب يد والمتعلق خارج فكان اولى وذو جملتها
 احق من على كونه بها اي اذا تنازعنا في دابة وعليها جمل لاهلها والآخر كون فالاول اولى لانه
 اكثر تصرفا فيها ولو كانا ركبنا على السرج يكون بينهما لاستوياهما في التصرف ولو كان احدهما ساقا
 بذنبها والآخر مسك بلجامها قالوا لا ينبغي ان يقضى بها لمن عسك لجامه لانه لا يتعلق بالجام غالبا
 الا المالك بخلاف المتعلق بالذنب والخاص على البساط والمتعلق به سواء معناه لو تنازعنا في
 بساط احدهما فاعل عليه والآخر متعلق به فهو بينهما نصفان بحكم الاستويا بينهما لا بطريق التقضا
 لان الجاوس ليس بيد عليه بخلاف الركوب والابن لا يري انه يصير بها غاصبا لثبوت يده عليه ولا يصير
 غاصبا بالقعود على البساط وكذا اذا كانا جالسين عليه فهو بينهما كمن معه ثوب وطرفه مع آخر
 حيث يكون الثوب سواء بينهما لان يد كل منهما ثابت فيه وان كان يد احدهما في الاكثر ولا من حجه به لما مر
 من ان الترجيح لا يكون بالاكثرية لاهدية اي لا تكون هدية مع الآخر حتى لو كانت معه لاوجب
 التصف لاهلها لست بثوب لاضا غير منسوجة فلم يكن في يده شيء من الثوب فلا يراه الاخر بخلاف
 جالسي دار تنازعنا فيها حيث لا يقضى بها بينهما لا بطريق الترك ولا بغريم لان الجاوس لا يد
 على الملك ولا احتمال انها في يد غيرها وهما على انه ليس في يد غيرها للحايط لمن حذو وعدها او
 متصلا به اتصالا تربيع اتصالا التربع لانهما انما يمتدان لحيط طامع جدارين اخرين بمكان تربيع
 وان كان الجدار من خب فالتربيع ان يكون ساج احدهما مركبا في الآخر واما اذا انقلب وادخل فلا يكون
 مربعا فلا عزم به ولا با اتصال الملازمة من غير تربيع لعدم الملازمة فلا يدل على انها ثيابا لالمن
 عليه هرادي وهي خيالات توضع على الجذوع ويلقى عليه التراب فانها غير معتبرة وكذا البوارى لانه
 لم يكن استعماله وضعفا اذ الحايط لا يثبت لها بل التفت وهو لا يمكن على الهرادي والبوارى بل يقضى به
 بين الجار من لو تنازعنا يعني اذا تنازعنا في حايط ولا حدها عليه هرادي ولا يثبت للآخر عليه شيء
 فهو بينهما اذ لا يخص به صاحب الهرادي وفي فتاوي قاضي خان لاهلها عليه جذع واحد والآخر عليه
 هرادي او بوارى او لم يكن له عليه شيء فهو لصاحب الجذع وذو بيت من دار كذا بيوت في حق
 صاحبها يعني اذا كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد زيد والبيوت الباقية في يد بكر فهي
 اي الساحة بينهما حال كونهما نصفين لاستوياهما في استعمالها وهو المروء فيها والتقاضي وكسر
 الخط ووضع الامتعة ونحو ذلك فصار في نظر الطريق بخلاف الشرب اذا تنازعنا فيه فانه
 فيقدر بها لا يرضى اي يقسم بينهما بقدر اراضيهما لان الشرب يحتاج اليه لاجل سقي الارض فعند
 كثره الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بالاراضي بخلاف الانتفاع بالساحة فانه لا يختلف
 باختلاف الاملاك كالمروء في الطريق برهانها اي الخارجان على يد في ارض اي على ان كل منهما
 يد فيها قضى بيدها لان اليد فيها غير متناهة لتعذر احضارها والبينة تثبت ما غاب عن علم
 القاضي ولو برهن عليه احدها او كان تصرف فيها بان بني او حضر قضى بيده اما الاول
 فلقية الحجرة فان المدعى موقوف واما الثاني فلوجود التصرف والاستعمال فيها لان التمكن من
 هذه الاشياء دليل على انها في يده ادعي الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا العيان كان ملكه
 يقبل لان شهادتهم تثبت الملك في الحال والماضي وما ثبت في زمان يحكم بقايتة ما لم يوجد دليل
 كذا في العادة نقله عن الحيط صبي يعقب اي يتبعك ويملك ما يقول قالنا اخرها القول له لانه

جزم به الشئ نقله عن الدخيرة

اذا كان يُعْتَر عن نفسه فلا يقبل دعوي اصل عليه انه عبده عند انكاره الابينة كالبائع فان
قال انا عبد فلان وهو غير ذي اليد **قضى له اليد** اي قضى به الذي هو معه لانه اقر ان له
لايد له حيث اقر على نفسه بالرق فكان ملكا لمن في يده كالتقاسم فان قلت الاقرار بالرق ضرر فكان
الواجب ان لا يقبل في حق الصبي قلت اجيب عنه بان الرق لم يثبت بقوله بل يدعي ذي اليد
لعدم المعارض لدعوي الحرية لانه لما صار في يد المديعي بقي كالتقاسم في يده فيقبل اقراره عليه **فكأن**
وادي الحرية تعطل مع البرهان لان التناقض في دعوي الحرية لا يمنع صحة الدعوي كما تقدم تحقيقه
وانتفع اعلم

سمع

باب في بيان احكام دعوي النسب
لما فرغ من بيان دعوي الموال شرع في بيان دعوي النسب لانه اكثر وقوعا فكان اهم ذكره
فقد مره اعلم ان الدعوى نوعان احدها دعوى الاستيلاء وهو ان يكون العلوق في ملك المدعي
والثاني دعوى التعرير وهو ان لا يكون العلوق في ملك المدعي والاول اولى لانه سبق لاستنادهما
الى وقت العلوق واقتضار دعوى التعرير الى الحال وسياتي توضيحه ان شاء الله
لاقل من ستة اشهر من بيعت فادعاء ثبت نسبه وصارته امر وله وقال زفر والسافعي
لا يثبت لان بيعه اقرار منه بانها امه فبالدعوة يصير ناقضا ولنا ان يثبت النسب على الحقيقة فيقف
فيه التناقض فتقبل دعوى في ملكه بالولادة لاقل فانه كالبينة العادلة في
اثبات النسب منه اذ الظاهر عدم الرضا منها وامر النسب على الحقيقة فقد يظن الحرية ان العلوق ليس
منه ثم يظهر انه منه فكان عذرا له في اسقاط اعتبار التناقض واذا صحت الدعوة واستندت الى
وقت العلوق فيظهر انه باع امه وله **فيمنع البيع** لعدم جواز بيع ام الولد **ويؤثر الثمن** لان سلامة
الثمن مبنية على سلامة البيع بخلاف دعوي اب البائع لعدم انعقاد العلوق على ملكه اذ كان له ثلث
الثلث على ولده وقد زال ذلك بالبائع **وان ادعاه المشتري قبله يثبت** اي نسبه منه ويحجر
على انه نكحها او استولها او اشترها **ولو ادعاه معه اي مع البائع او بعده لا** اي لا يثبت
نسب المشتري لان دعوي البائع دعوى استيلاء وكون اصل العلوق في ملكه ودعوي المشتري
دعوى تحرير باصل العلوق لم يكن في ملكه والاولى اقوى لما مر **وكذا يثبت النسب من البائع لو**
ادعاه بعد موت امه وقد ولدت لان قل وبأخذه ويسترد المشتري كل الثمن لان الولد هو الاصل
في النسب لانها تستفيد الحرية منه **الا تزي الى قوله عليه الصلاة والسلام** اعن بها ولدها
فالثابت لها حق الحرية وبه حقيقة الحرية والحقيقة اقوى من الحق فيستتم الاذي ولا يضره
قوات النسب بخلاف **موت الولد** فانه اذا مات دون الام فادعاه البائع وقد ولدت لاقل لم يثبت
نسبه لاستغنائه بالموت عن النسب ولم يضر امه وله لان الاستيلاء دفع النسب فلو ثبت لكان اصله
وهو باطل **وبأخذه ويسترد المشتري كل الثمن** عند ابي حنيفة وفي قول ابي ثور وحمل رحمة الله
لا يرد حصة الام وهذا على ان ماليتها ام الولد غير منقوبة عند ابي حنيفة رجع الله في العقد والنسب
فلا يضمنه المشتري وعندهما فيضمنه ولو اشترها وهي حرة ثم باعها فوالت او ولدت في يد البائع
ثم باعها ثم ادعى الولد لم يصدق قلت لان من شرط صحتها قيام الملك وانصاف العلوق بملكه وقد
انعدما **ميت** ولو ولدت في يده لاقل من ستة اشهر او اكثر ثم باعها فادعاه ابو وصدة البائع لم
يصدق فان ادعاه بعد لم يصدق ايضا كذا في المجتبى **واعتاقا** اي اعتاق المشتري الام والول
كونهما حتى لو اعتق الام لا الولد فادى البائع الولد انه ابنه صحته دعوى ونسبه منه ولو

عبارة الدرر لعدم انعقاد العلوق

عبارة الدرر واستولدها ثم اشترها

موقوفه

اعتق الولد الام

اعتق الولد لا الام لم تصح دعوى له في حق الولد ولا في حق الام **اما الاول** فلان ان صح
بطل اعتاقه والعتق بعد وقوعه لا يحتمل البطلان **واما الثاني** فلان ما تبع له فاذا لم يصح في حق الاصل
لم يصح في حق التابع ضرورة **والثاني كذا يثبت** لانه ايضا لا يحتمل النقص لثبوت بعض آثار النسب
كاستناع التملك للغير وفيما اذا اعتق المشتري الام او ذرية لها يرد البائع على المشتري حصته من
الثمن عندها يرد عليه الثمن في الصحيح كذا في الموت كذا في الهبة **وذكر في المبسوط** يرد حصته
من الثمن لاحتسابها بالاتفاق ووفق على هذا بين الموت والعتق بان القاضي كذا في البائع فيما يرد حيث جعلها
مستغنة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجب التكرار في فضل الموت فيما يرد زعمه فيسترد حصتها ايضا
كذا في الكافي **ولو ولدت لاكثر من حولين من وقت البيع وصدقه المشتري اي صدق المشتري**
البائع يثبت النسب اذ عدم ثبوته قبل التصديق لرعاية حقه واذا اصدقه زال ذلك المانع **وهي**
ام ولد نكاحا اذ هي امه ولدت من زوجها فملكها ولم يبطل البيع للحزم بان العلوق ليس في ملكه فلا
يثبت حقيقة العتق ولا حقه لانه دعوى تحرير وغيره لان البائع ليس من اهله **باع من ولده عنده وادعاه**
بعد بيعه مستثني يثبت نسبه وصدقه لان اتصال العلوق بملكه كالبينة كأمرو البائع يحتمل النقص
وباله من حق الدعوة لا يحتمل فيستحق البيع لاجله **وكذا الحكم لو كانت الولد او رهنه او جرة او**
كانت الام او رهنه او اجرتها او رهنه او جرة حيث يثبت النسب وتورد هذه التصرفات
بخلاف الاعتاق على ما مر **فان احد الثقات من المولودين عنده** التوثيق امان ولان بين ولادتهما
اقل من ستة اشهر فيكونان من ما واحد اذ لا يتصور علوق الثاني حادما اذ لا يحتمل اقل من ستة اشهر
والعلوق على العلوق متعذر لانها اذا حبست ينسب في الرحم واذا كان كذلك **واعتقه المشتري**
ثم ادعى البائع الاخر يثبت نسبه ما منه وبطل عتق المشتري لان الذي عند ظهر انه خرا الاصل فيقتضي كونه الاصل
والاخر رقيقا وقد خلفا من ما واحد وكان هذا نقص الاعتاق باعقوفه وهو حرية الاصل ولو لم يكن
العلوق في ملكه يثبت نسب الذي في يده دون البائع لان هذه دعوى تحرير فيقتصر على محل ولايته
ولو كان في يده صبي فقال هو ابن عبدي فكذا الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابنه ابر او ان جحد
العبد **وقال ان جحد العبد هو ابن المولي** وعلى هذا الخلاف اذا قال هو ابن فلان ولده على فراشه
ثم ادعاه لنفسه قلت والحيلة في اسقاط دعوى البائع في العلام الذي علق في ملكه ان يفتقر
البائع انه ابن عبده فلان فلا تصح دعواه ابر كذا في المجتبى **قال عمرو لصبي معه هو ابن زيد**
ثم قال هو ابني لم يكن ابنه وان وصليته **جحد زيد بنوته** وهذا عند ابي حنيفة وقال اذا جحد
زيد بنوته فهو ابن المولي واذا اصدقه زيد او لم يدر تصدقه ولا تكذبه لم يصح دعوى الجحد عندهم
لها ان الاقرار اذ تدبره زيد فصار كان لم يكن والاقرار بالبائع يرد بالرد وان لم يحتمل النقص وكذا
ان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته والاقرار بملكه لا يرد بالرد اذا تعلق به حق المقتله حتى لو صدقه
بعد التكرار يثبت النسب منه وايضا تعلق به حق الولد فلا يرد بصدقه ولو قال لصبي هذا الولد
منني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني يصح اذ بالاقرار بان ابنه تعلق حتى المقتله والمقتله اما حق المقتله
فانه ثبت نسبه من رجل معين حتى يمتني كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس هذا الولد مني ثم قال
ليس مني لا يصح المنع لان النسب يثبت واذا ثبت النسب لا يمتني بالنعني وهذا اذا اصدقه الابن اما بغيب
التصديق فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بان جحد الابن ثم عاد الى التصديق يثبت
النسب لان اقرار الاب لم يبطل لعدم تصديق الابن فيثبت النسب فلو انكر الاب الاقرار فاقام الابن

عبارة الدرر لعدم انعقاد العلوق

البينة انه اقرب ابنه تقبل بينته والاقرار بانه ابني مقبول لانه اقرار على نفسه بانه خروجه اما
 الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه اقرار على الغير كذا في العادة **ولو كان الضبي مع مسئل وكاف فقال**
المسل هو عتيدي وقال الكافر هو ابني فهو خراب الكافر لان الاسلام مرجح ايما كان والتزجج بينه
 التعارض ولا تعارض هنا لان النظر للضبي واجب ونظره فيما ذكرنا او في لانه يسأل سرف الحرية خالا
 وسرف الاسلام مالا اذ دلائل الوجوه ظاهرة وفيه عكسه الحكم بالاسلام متبع وجزمه عن الحرية اذ
 ليس فيه وسعة اكتسابها فان قلت هذا محال كجواب وهو قوله نعم والمعتد من خير من مشرك ودلائل
 التوحيد وان كانت ظاهرة لكن الاثبات بالبرهان قوي الاتري الى كفاية مع ظهوره لاي دليل التوحيد
 وقد تقدم في المضانة ان الزينة الحق بولها المسئل مالم يعقل الايمان او يخاف ان ياتى الكفر بالنظر قبل
 ذلك واحتمال الضرر بعد **قلت** اجيب عنه بان قوله نعم ادعوه لايامهم يوجب دعوى الاولاد بالانحصار
 ومدعي النسب بان دعوى لا يحتمل النقص فتعارضت الاثبات وفي الاحاديث الدالة على المرجحة بالضمان
 نظر لها كونه فكانت اقوي من المانع وكذا لا يجوز والاصل عدمه الاتري الى انتشار الاسلام بعد الكفر
 في الافاق وبترك المضانة لا يلزم رفق فيقتل منها بخلاف ترك النسب منها فان المصير بعد الى الحق
 وهو ضرر عظيم لا محالة هذا والله تعالى بالصواب فلو كانت دعوى تمام دعوى النبوة فالمسل اولى ترجحا
 للاسلام وهو اوفر النظرين كذا في العنانية **قال** ونوقض بعلامه بضرائي ادعي على بضرائي وبضرائية
 انه ابنها وادعاء مسل وسيله انه ابنها واقام كل واحد من الطرفين ببيته فقد تواترت الدعوات
 في النبوة ولم يتزجح جانب الاسلام واجيب بان البينتين وان استويا في اثبات النسب بغير اشكاح
 لكن ترجحت بيته العالم من حيث انه ثبت حقا لنفسه لان معظم المنفعة في النسب للولد والوالدين
 لان الولد يعثر بعد الاب المعروف والوالدان لا يعثران بعد الولد وبينة من ثبت حقا لنفسه اولى
 وفيه نظر لانه اضعف من الاسلام في الترجيح لا محالة والجواب انه يقوي بقوله صلى الله عليه وسلم في بيته
 على المدعي لانه اشبه المدعيين لكونه يدعي حقا لنفسه انتهى **قال زوج امرأة لصبي متهما هو ابني من**
غيرها وقالت هو ابني من غيرهم فبوا بينهما لو كان الابن غير معتبرا والا اي وان كان معتبرا فهو من صدق
 لان كل منهما اقرب للولد بالنسب وادعي ما يبطل حق صاحبه فيصير اقرارها له ولا يبطل حق صاحبه بغيره
 قوله ولا يتزجح احداهما على الآخر لاستواء بينهما في قيامهما عليه وقيام الفرائض بينهما دليل ظاهر
 على انه منهما ولو دللت انه اشتراها فاستحققت **عزم الاب قيمة الولد** باجماع الصحابة ولان النظر
 من الجانبين واجب فيجعل الولد اخر الاصل في حق ابيه ورفيقا في حق مدعيه نظر المماثل الولد حاصل
 في يده بلا تغير منه فكيف يصححه الابا لمع كاي في ولد المفضلة فلذا يعتبر قيمته يوما التحايم لانه يوم المنع
 وهو حر لانه خلق من ماله ولم يرز الولد برقيقته كارضية في الامة المنكوسة **وكذا الحكم لو ملكها بسبب**
آخر كما لو تزوجها على انها حرة فولدت له ثم استحققت وحاصله انه اذا وطئ امرأة معتد اعلى ملك
 يمين او نكاح فولدت ثم استحققت الوالدة فزاد الاب قيمة الولد **فان مات الولد قبل المصنوعة فلا شيء على**
ابيه وارثه لان الولد لو كان مملوكا لستحق حقيقة لم يكن مضمونا عليه فان ولد المفضوب اما انه عتدا
 على ما عرف في موضعه فاولي ان لا يكون مضمونا عليه مع عدم الملك حقيقة وكذا اذا ترك ما لا لادان
 الارث ليس يترك عنه فلا يقوم مقامه فلم يجعل سلامة الارث سلامة نفسه **فان قتله ابوه او غيره**
 اي غير ابيه وقبض الولد من دينه قدر قيمته **عزم الاب قيمته** لان سلامة بطله سلامة منه ومنع بطله
 كمنه وان لم يقبض شيئا لا يجب عليه لان المنع لا يتحقق فيما يصل اليه وان قبض اقل من قيمته وجب

اقوله نقل من الكمال عن المحقق انه
 يكون مسل لان حكمه دار الاسلام
 فاحفظ

بالجزم

عليه بنور

عليه بقدره اعتبارا للمبعض بالكل وبخلاف ما اذا قتله الاب لان المنع تحقق بقتله كما في ولد
 المفضوب اذا قتله الفاضل **ورجع بها كتمتها على يا بيعها** اي رجع بالقيمة كما يرجع بالعتق على
 بائع الامة **لا بعقرها** اي لا يرجع على البائع بالزمن من العتق بوطئها لان البائع صار كعتقك مباشرة
 عليه من البدل لان البائع مبيى على مساواة البدل من في حكم الضمان فلما كان العتق من جانب المشتري
 سألما البائع وجب ان يكون المبيع سألما للمشتري وذلك بان يجعل البائع كعتقك بسبب تملك ذلك
 فصار كانه قال للمشتري ان الحكم قد ثبت لك فان ضمنتك احد يدعي باطل فانما ضامن لك بما ضمنتك
 ولان البائع التزم سلامة ما عن العيب اذ المساومة تقتضي ذلك ولا يجب فوق الاستحقاق فيرجع عليه
 وكذا ان هلك عند المشتري فضمنه المشتري قيمتها وقيمة الاولاد يرجع المشتري على البائع بالعتق
 وبما ضمن من قيمة الاولاد لما ثبتنا ولا يرجع عليه بقيمة الجارية لان اخذ قيمتها منه كاخذ عتقها وفيه
 لا يرجع الابا لعتق فكل هذا لو كان اذا زوجه رجل على انها حرة فاستحققت يرجع الاب على المزوج بقيمة الولد
 اذ الاستيلاء مبني على التزوج فيكون الاستيلاء مبني على التزوج وسرط التجارية فكان السارط صا
 حلة فتزل كالقبيل انا كعتقك بحلفك بسبب هذا العقد او يقال ما لزم من الضمان انما لزم بالاستيلاء
 والاستيلاء حكم التزوج لانه موضع فكان المزوج صاحب علة فيضاد الحكم اليه بخلاف ما اذا اخبره
 رجل انها حرة واخبرته هي وتزوجها من غير شرط الحرية حيث يكون الولد رقيقا ولا يرجع على الجارية
 لان الاخبار بسبب محض لان العقد حصل باختيار الرجل والمرأة وانما ياخذ حكم العلة بالضرورة وذلك
 باخذ امرين بالشرط او بالمساومة ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصي بشي من قيمة الاولاد وعند
 الشافعي يرجع لان العزور قد تحقق له منه بايجابه الملك له فيها واخباره انما مملوكة **قلت** تجرد
 العزور لا يكتفي الرجوع فان من اخبر انسانا ان هذا الطريق اشرك فسكرها فاخذ المصنوع ماله لم يرجع على
 المخبر بشي بخلاف البيع فانه عقد معاوضة يوجب السلامة او الضمان على ما بيننا وهذا تبرع وهو
 محسن وليس على المحسن من سبيل وبخلاف التزوج لانه موضوع للاستيلاء وطلب الفصل قال عليه
 الصلاة والسلام من اخبرنا بغيره او اكثر من الحديث فاذا لم يسلم له ما هو المقصود به رجع بذل على من
 غرمه والمقصود بوضع الصنة اظهار الجود والسماحة وبوت الملك وهذا المقصود بتحقيق بدون الاستيلاء
 ولو باعها المشتري من آخر فاستولها الثاني ثم استحققت رجع المشتري الثاني على البائع الثاني بالعتق
 وقيمة الولد ويرجع المشتري الاول على البائع الاول بالعتق ولا يرجع عليه بقيمة الولد عند الرجوع
 وقا لا يرجع عليه بقيمة الولد ايضا لان البائع الاول ضمن الثاني سلامة الولد في ضمن البيع ولم
 يسلم له حيث اخذ منه قيمة الولد فيرجع به عليه كاي في العتق والرد بالعيب ولا يبي حنيفة ان البائع
 الاول ضمن للمشتري سلامة اولاده دون اولاد المشتري منه لان ضمان السلامة انما يثبت بالبيع
 والبيع الثاني لا يضاف اليه وانما يضاف الى البائع الثاني لمباشرة باختياره به بسبب الاول
 بخلاف العتق لان البائع الاول ضمن للبائع الثاني سلامة المبيع فلم يسلم له فلا يسلم البائع الثاني بخلاف
 الرد بالعيب لان المشتري الاول استحققه سليما فلم يوجب والله تعالى على بالصواب

وسرط التجارة صا غير له الوصف
 لهذا التزوج ص

مستلوا

فينقطع

هذا كتاب في بيان احكام الاقرار
 مناسسته بالمدعي لان حال المدعي عليه دائر بين الاقرار والانكار والى الاقرار اقرب لان انكار
 في المسئل الصدق وهو في اللغة انكار من قر الشيء اذا ثبت واقعه غير ان انكسره وفي الشرع
 هو اخبار بحق عليه الغير من وجه **انما من وجه** ثم فرع على كل من الشبهين فقال **فللاول**

عليه

اي للوجه الاول وهو الاخبار **صريح اقراره لملوك الغير ويلزمه تسليمه اذ ملكه** ثم هذه من الزمان
بعد الاقرار ولو كان ملكا لم يصح كعدم وجود الخلل القابل للاشياء وهو كونه ملكا للمقر لان ايجاده
معنى بلفظ يتارنه في الوجود فيمتنع فيه التخلف **ولا يصح اقراره بطلاق وعناق مكرها** لبقاء
دليل الكذب وهو الاقرار بخبر يحتمل الصدق والكذب فيجوز تخلف مدلوله الوصف عنه ولو
كان انشا الصرح لانه يمتنع فيه التخلف **وصح اقرار المأذون بعين في يده** وصح اقرار المسكين بخبر ونصف
دأره مشاعرا ولو كان انشا لما صح **والمرأة بالزوجة من غير شهود ولا تتم دعواه عليه بانه**
اقر له بشي معين من غير ان يقول وهو ملكي يعني اذا ادعى عليه شيئا لما اقر له به ولا تتم دعواه
لان الاقرار بخبر لا سبب له في المقر وقد علم وجوب المدعي به على المقر بالاقراء فكانه
قال اطلبه بما لا سبب لوجوبه عليه اولزومه الا اقراره وهذا كلام باطل لما علم من كلامه ان الاقرار
ليس بسبب الملك وان المقر له اذا كان يصح ان المقر كاذب في اقراره لا يحل له تناول المقر به واما
اذا قال هو ملكي وانه اقر به شئتم دعواه وتماه في فصول العادة وغيرها من كتب الفتاوى ثم فرع
على الوجه الثاني وهو الانشا بقوله **ولم اشأ في لوردة المقر له اقراره ثم قيل لا يصح** ولو كان اخبارا
لصح **والملك الثابت به** اي بالاقرار لا يظهر في حق الزايد المستملكة **فلا يملك المقر له ولو**
كان اخبارا ملكا اقره مكرها او عبد مأذون بحق معلوما او مجبول صح اعلم ان شرطه التكليف
والطوع مطلقا والحرية تقتضي الحال لا مطلقا فصح اقرار العبد للحال فيما لا تمتعه فيه كالحدود
والنقصان ولو خرم ما فيه تمتعه الى ما بعد العتق والمأذون بما كان من التجارة للحال وناخر بالسر من
الى العتق كاقراء بجباية ومهر موطوءة بلا اذن والصبي لما ذون كالعبد فيما كان من التجارة لا فيما
ليس منها كالكفالة واقراء السكران بطريق مظهر صحيح الا في حال ذنا وشرب الخمر ما لا يقبل الرجوع
وان بطريق مباح **لا ولزمه بيان ما حصل بندي قيمة** اي اذا اقر بالمجهول كشيء وحق صرح اقراره
ولزمه البيان بما له قيمة فلا يصح في حجة حنيفة وصبي حرم جارية وقوله اردت حق الاسلام في حق
والقول للمقر مع خلفه في تعيين المجبول **ان ادعى المقر له اكثر منه** لان المقر له يدعي عليه شيئا
وهو ينكره والقول للمقر والمكره واما حصة المقر له فانفة من صحت ان تنفذ كل واحد من الناس على كذا
والا فلا خد من علي كذا ولا يجوز على البيان وكل منهما ان يخلعه كذا في الجرم فيصير عليه وفي شرح
الكنز لم يذكر بعد ان ذكر ان حصة المقر له لا تمنع صحة الاقرار ويجوز على البيان بخلاف الجاهل في المقر
له سواء نفاخت الحصة بان قال على الف درهم لو اقر من الناس او لم تنفذ احش بان قال على الف لا خير
هذين لان المجبول لا يصح مستقلا اذ لا يمكن جزم على البيان من غير تعيين المدعي فلا يفيد فائدة ذكره في
الاية رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والناسط في واقعة انه اذا نفاخت لا يجوز وان لم
تنفذ احش بان لان صاحب الحق لا يعد ومن ذكره وفي مثله يؤمر بالتدبير لان المقر له ليس صاحب الحق
ولا يجوز على البيان لانه قد يؤدي الى ابطال الحق عن المستحق والقاضي يضبط لا يصلح الحق الى مستحق
لا لانه بطلان حقه وبطلان فاعاق اقره عذبه ثم نسبه بخلاف حصة المقر له لان الاخبار على البيان
لا يؤدي الى ابطال حقه وبطلان فاعاق اقره عذبه لان العتق لم ينزل في المحل فلا يؤدي الاجار الى بطلان
حقه ولان المقر له اذا اتفقا على الاخذ من المقر واسطحا بينهما امكن دعواه فافصح اقراره وقال
في الكافي وهو الاصح ولو كان المقر عليه مجبولا بان قال لك على اجزا الف درهم لا يصح لان المقضي عليه
مجبول ذكره في النهاية انتهى وصح الاقرار بالعام كانه يدعي من قليل وكثيرا وعبد ومساكين او جميع ما يقر
بما وجميع ما ينسب لفلان واذا اختلفا في عين انما كانت موجودة في يده وقت الاقرار ولا فاقول قول المقر

الا ان يقر المقر له

شأنه

الا ان يقر المقر له البينة انما كانت موجودة في يده وفيه ولو قال جميع مالي او ما املكه لفلان
كان حصة لا يجوز الا بالالتصريح **ولو قال لفلان على دار او عبد لا يلزمه شي كذا في الخائنة وغيرها**
واعلم ان القبول ليس من صحة الاقرار لكنه يرتد برة المقر له قال في الخلاصة الاقرار والاثبات لا
يجتا جان الى القبول ويرتدان بالرد وكل الحكم موضح به في كثير من الكتب المعتمدة **اقول** يشكل على
هذا ما في الفصول العارضة من قوله وان ادعى الرجل عينا في يده رجل واراد استحقاقه فقال صاحب
اليد هذا العين لفلان الغائب لا تندفع اليه عنده ما لم تنق البينة على ذلك بخلاف ما اذا قال
هذا لابني الصغير والفرقان الاقرار الغائب توقف عمله على تصديق الغائب فلا تكون العين مملوكة
له بمجرد اقرار ذي اليد فلا تندفع عنه اليه واما اقراره للصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي نصيب
العين ملكا للصبي بمجرد اقراره فلا يصح اقراره بعد ذلك لغيره فلا يفيد التخليف لان فائدة
التكليف الذي هو كالاقرار انتهى وفيه الخائنة واما الاقرار الغائب لا يلزمه بل يتوقف على التصديق
فيفيد تخلفه كما لو اقر لولده الكبير الا ترى انه لو اقر لولده الصغير بعين ثم اقر به لغيره لا يصح اقراره
ولو اقر لولده الكبير الغائب او اجنبي ثم اقر به لآخر قبل حضور الغائب صح اقراره لثاني لما قلنا انتهى
خلاصه وهذا في عامة كتب المسامحة المعتمدة **وجه اشكاله** انهم مصرحون بعدم اشتراط القبول
مطلقا وهو ينطبق ما اذا كان المقر له حاضرا او غائبا وما نقلناه عن العادة والخائنة بخلافه
وقد اجاب عنه بعض علماء العصر بعد اطلاعه على ما استشكلته بعد تسليمه ان الاقرار الغائب
يتوقف على التصديق في الصورة المذكورة بان المقصود ان تمامه وكما له يتوقف عليه فلما لم يحل
صح الاقرار بالمقر به لغيره وبعد الحال بلحق التصديق الصريح يات من من حقوق الرد والابطال
ومراد صاحب الخلاصة والبرازية ومن تخا نحوها ان صحة اصل الاقرار لا يتوقف على التصديق
فيفيد ظهور الملك وبوته وان لم يحصل صرح القبول بان كان مع السكوت فانه يثبت الملك لكن
يرتد بالرد وبما قلنا صرح في حجة الفتاوى ونص بمباراة الاقرار يصح من غير قبول لكن المطلاب
يقف على ابطال الملك للمقر له يثبت من غير تصديق وقبول لكن يبطال برده والمقر له اذا صدق المقر
في الاقرار ثم رده لا يصح الرد انتهى **فظهر ان الاقرار خالص** حالة كمال وهي ما اذا حقه التصديق
والقبول فيرتد بالرد ولكن يثبت الملك ووجه بعض المحققين ذال بان الاقرار اعتبارا من اضرها
اعتبار كونه تملكها والثاني اعتبار كونه اظها رافقا كان يحتمل الصدق والكذب ويحتمل الخوف
ضرر بالمقر له كانه في الحصة اعتبر كونه اظها رافقا في حق ملك المقر له المقر به من غير قبول وتصديق
واعتبر كونه تملكها في حق الرد لئلا يمتنع دفع ما توفهم من الضرر لئلا يمكن احتمال الكذب في الخبر ولا يخفى
وجه المناسبة لكل من الاعتبارين لمن تدبر **قلت** وهذا قول يسببه ان يكون وسطا جامع بين التعيين
الشهورين في انه تملك او اظها رافقا لا يلزم مشهوره والراجح منهما معروف انتهى **اقول** هذا
الكلام غير دافع للاشكال لانه لا يخلو اما ان يكون الاقرار صحيحا بدون التصديق ام لا فان كان
صحيحا يمتنع الاقرار به لغيره وان لم يكن صحيحا لا يؤثر كونه كاملا او لا انما يظهر كانه من كلامه
في كونه يرتد بالرد ام لا فاقام ذلك والله اعلم اعلى بالصواب **ولا يصدق المقر في بيانه اقل من**
درهم في قوله على لفلان مال لان ما دونه من الكسور لا يطل عليه اسم المال عادة وهو يعتبر
ولا يصدق في اقل من النصاب في قوله لفلان مال عظيم من الذهب والفضة ومن خمس
وعشرين من الابل ومن قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة لانه اقر بما لم يوصف بالعظم
فيصير هذا الوصف والنصاب عظيم في الشرع حتى اعتبر صاحبه غنيا والوجوب عليه مؤساة الفقراء

شرطه

ظاهر الرد وحاله ورواها وهو
اذا لم يخف القصد في القبول

وكذا عرفنا حتى بعد من الاغنيا عادة **•** وعن ابي حنيفة انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم لانه
نصاب الصدقة والمهر وهو عظيم حيث تقطع به اليد المحترمة ويستباح به البضع المحترم **•** وعنه مثل
جواب الكتاب وهو قولها ثم يعتبر ان يبلغ نصابا يؤخذ من جنسه الزكاة من المال الذي بينه فيه
حتى اذا بينه في الابل لا يصدق في اقل من خمس وعشرين لان ما دون ذلك قليل حيث لا يجب فيه الزكاة
من جنسه والاصح انه على قوله يبي على حال المقر في الفقر والغنا فالاعليل عند الفقير عظيم واضعف
ذلك عند الغني ليس بعظيم وهو في الشرع متعارض فان المائتين في الزكاة عظيم وفي السرة والمهر
العشرة عظمة فيرجع الى حاله ذكره في النهاية وحوالي الهراية معربا الى المبسوط كما قاله ابن بكير **•**
ولا يصدق المقر في اقل من ثلاثة نصاب في اموال عظام يعني من اي مال فسه به لان اقل
للجمع ثلاثة فلا يصدق في اقل منه لئلا يتيقن به وان بينه بغير مال الزكاة يعتبر ان يبلغ قيمة قدر
ثلاث نصاب ويعتبر الا الذي في ذلك الغنيق به ويبلغ على قياس ما روي عن ابي حنيفة ان يعتبر فيه
حال المقر كما ذكرنا وفي **دراهم ثلاثة** اعتبارا لادنى الجمع وفي **دراهم كثيرة عشرة** اي لا يصدق
في اقل منها عند ابي حنيفة لانها اقصى ما ينتمي اليه اسم الجمع وقال لا يصدق في اقل من مائتين
لان صاحب النصاب مكثروا به قال مالك في رواية وعند السافعي واحد يلزمه مائة وان كان هذا
اذا قال على دنانير كثيرة او غنما كثيرة او حنطة كثيرة ينصرف الى اقل نصاب يؤخذ منه ما هو من
كثيره او وصايف كثيرة فعنده عشرة وعند ما يلزمه مائة او مائتي درهم وان قال غصبت
ابنك كثيرة او بقر كثيرة او غنما كثيرة او حنطة كثيرة ينصرف الى اقل نصاب يؤخذ منه ما هو من
جنسه عندها وهو خمسة وعشرون من الابل والثلثون من البقر والاربعون من الغنم وخمسة او سبعة
من الحنطة وعند يجمع الى بيان المقر ولو قال على مال نفيس او كريم او خطير او جليل قال السافعي
ثم اجد منصوصا عليه وكان الجواب في قول يلزمه مائة ان لو قال على درهم او دينار فعليه درهم
تام ودينار تام لانه يصير حجة مجتبي **•** ولو قال له على **كرا درهما** يجب **درهم** لانه تفسير للمهر
وفي التهمة والذخيرة وغيرهما يلزمه درهما لان كرا الكناية عن العدد واقل العدد انسان اذا كان
لا يصدق حتى يكون معه شي آخر وفي شرح المختار قيل يلزمه عشرون وهو القياس لان كرا تذكر
العدد عرفا واقل عدد غير مركب يذكر بعد الدراهم بالنصب عشرون ولو ذكره بالخفض روي عن محمد
انه يلزمه مائة وعند السافعي واحد يلزمه درهم في الرفع والنصب وفي الغرض جزوه كذا في
ولو قال له على درهم يلزمه درهم واحد لان الدرهم معلوم القدر في جنسه فلا يلزمه ادا قلده بقوله
عظيم لانه وصف له ولو قال على درهم فعليه درهم تام لان التفسير قد يدل على سبيل الاستقلال فلا
ينقص عن الوزن والمعتبر هو الوزن المتأد في كل زمان ومكان وكذا في الهراية لان النصاب يجري
على المعتاد فلا يعرض عنه الابحجة كذا في تعيين الكرا **•** ولو قال له على **كرا كرا** درهما يجب **احد عشر**
درهما لانه ذكر عدد من مائة في غير حرف العطف واقل ذلك من العدة المفتر احد عشر واكثر تسعة عشر
والاقل يلزمه من غير بيان والزيادة تقع على بيانه وعند السافعي يلزمه درهم **•** ولو قال له على
كرا وكرا بحرف العطف يجب **احد وعشرون** درهما لانه فضل بينهما بحرف العطف واقل ذلك
من العدد المفتر احد وعشرون واكثر تسعة وتسعون فالأقل يلزمه من غير بيان والزيادة تقع
على بيانه وعند حنيفة السافعي رحمه الله لم يلزمه درهما **•** ولو قلت **بتشديد الامام** **بلا و او**
فالواجب احد عشر ومعهما اي مع الواو بان قال كرا وكرا وكرا **•** فالواجب **مائة واحد وعشرون**
وان ربع نيل الف يعني اذا ربع بان قال كرا وكرا وكرا وكرا **•** بان على مائة واحد وعشرين

لا تصغير حجة

الذم في

الف درهم فيجب الف ومائة وعشرون **•** ولو خمس بان قال كرا وكرا وكرا وكرا وكرا **•** ولو سبعة بان قال كرا وكرا
ولو سبعة بان قال كرا وكرا وكرا وكرا وكرا وكرا **•** ولو سبعة بان قال كرا وكرا
وكرا وكرا وكرا وكرا وكرا وكرا **•** وعلى هذا كلما زاد عدد المعطوفات بالواو زيد عليه ما جرت
به العادة الى ما لا يتناهى **•** ولو قال كرا وكرا درهما ودينارا فعليه احد عشر مائة **•** ولو
ما اذا قال كرا وكرا درهما وكرا دينار حيث يلزمه من كل واحد منهما احد عشر كرا في الرمز **•** وفي
الجهر لو قال له على درهم فوق درهم لزمه درهما لان فوق يستعمل للزيادة بدليل قول مالك
فوق مائة **•** وان قال مائة تحت درهم لزمه درهم واحد لان تحت تدل على طريق النقصان فلزمه مائة
به وهو درهم لا ينقص مائة كرا في العاصي **•** وان قال درهم مع درهم او درهم فدرهم او درهم
ثم درهم لزمه في جميع ذلك درهما لان المعطوف غير المعطوف عليه انتهى **•** ولو قال له **علي او قال له قبلي**
فوق اقرارين لان على اللزوم وقبلي يبي عن الضمان فيقال تقبل فلان عن فلان اي
ضمن وسيكفيك قبلي لانه ضامن **•** **وصدق ان وصل به** اي بقوله علي او قبلي **هو دليلا** لانها
ينبغي ان عن الوجوب والخط واجب على التوقيع والمال محله بخلافه في ارادة الحال بخلافه
خلاف الظاهر فلا ينصرف اليه عند الاطلاق ويجوز تفسيره به متصلا لانه محله بخلافه **•** **وان فصل**
لا اي لا يصدق وانما لا يصدق اذا كان منفصلا لانه تقرر حكمه بالسكوت فلا يجوز تفسيره بعد ذلك
كما في المختار من الاستسنا والشرط **•** وفي بعض نسخ القدر في قوله قبلي انه اقرار بالامانة لان
اللفظ يتناولها يقال ليس لي قبل فلان حق يكون اقرارا بالدين والامانة جميعا وهذا لان حقيقة اقراره
عن الجعة فيتناولها والامانة اذا نالها فيحل عليه والاول هو المذكور في المبسوط وهو الاصح لان رتبة
في الدون اغلب **•** **ولو قال عندي او قال معي او قال في بيتي او كسيتي او صندوقي** فنص اقرار
بالامانة لان هذه المواضع محل المعين لا الدين اذا الدين محله الزمة والعين محتمل ان تكون مضمونة
وامانة والامانة اذا نالها فيحل عليها للتيقن به وهذا لان كلمة عند المظروف ومع للمقران ومعا
لمكان معين فيكون من خصائص العين ولا يحتمل الدين لاستحالة كونه في هذه الاماكن فاذا كانت
من خصائص العين تعينت الامانة كما ذكرنا ولان هذه الكلمات في العرف والعادة تستعمل في الامانة
ومطلق الكلام يحتمل على العرف **•** **قال جميع مالي او ما املكه له** اي لمن يدينه **•** **هبة لا اقرار** اذا
كرا فلا بد من التسليم لانه من تمامها ولو كان اقرارا لم يجز الى ذلك **•** قال في الخاتمة رجل
قال جميع ما يعرف بي او جميع ما سب لي فهو لفلان قال ابو بكر الاشجاني رحمه الله مع هذا اقرار
ولو قال جميع مالي او جميع ما املكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجب على ذلك ولو قال
جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا انتهى **•** والاصل في هذا انه ان اضاف المقر به الى ملكه كان هبة
لان قضية الاضافة تنافي حكمه على الاقرار الذي هو اخبار لا اضافة فيجعل ارضا فيكون هبة
فيستلزم فيه ما يستلزم في الهبة ولا يشك على هذا قوله جميع ما في بيتي فانه اقرار كما تقدم لان الاضافة
فيه اضافة نسبية لا اضافة مائة الى مائة **•** ومن فزع هذا الاصل ما في الخاتمة معربا الى
المنقح اذا قال ارضي هذه وكرها لفلان او قال ارضي هذه وكرها لفلان او قال ارضي هذه وكرها لفلان
من غير كان جائزا ويكون ملكا **•** وذكر في المنقح رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان او قال
نصف غلة هذا البستان او قال ارضي هذه وكرها لفلان او قال ارضي هذه وكرها لفلان او قال ارضي هذه وكرها لفلان
بما في هذا لا يجوز ولا يلزمه بض الاقرار شي قالوا اذا اضاف المال الى نفسه بان قال عندي
هذا لفلان يكون هبة على كل حال وان لم يضاف الى نفسه بان قال هذا المال لفلان يكون اقرارا

دين ولو دلف وكرا اذا قال ليس لي قبل فلان م

وذكر في المنقح رجله قال داري هذه لولدي الا صاعن يكون باطلا لانها صفة فاذا لم يبين الاول
 كان باطلا وان قال هذه الدار للاصاعن من ولدي فهو اقرار وهي ثلاثة من اصغرهم لانه لم يصف
 الدار الى نفسه ولكن لوقال تلك دراهي هذه لفلان كانت هبة ولو قال تلك هذه الدار لم يفلان
 يكون اقرارا **القول** قوله قاضي خان فمما سبق نقله عنه الارض التي ولد بها كذا الولدي
 فلان وهو صغير عليك ينال في قضية الاضافة التي في نفسه لخلقه منها والله تعالى اعلم وفيه القينة رقم اعلى
 التغري وقال اقرار الاب لولده الصغير بعين ماله عليك ان اضاف ذلك الى نفسه في الاقرار وان اطلق
 فاقرا كما في سدين داري وتلك هذه الدار ثم روى الشيخ الاية البخاري وقال اقرار في الحالتين لا عليك
 وقال في كتابه بعد ان رقم لشيخ الاية البخاري قال الاب جميع ما هو حق ومكسب فهو ملك ولدي هذا
 الصغير فهو كرامة لا عليك بخلاف ما لو عتبه فقال خالوتي الذي امكك او داري لابي الصغير فهو هبة
 وتم بكونها في يد الاب ثم رقم لشيخ الاية البخاري وقال قوله هذه الدار لك او هذه الارض لك هبة
 لا اقرار ثم روى الخطيب وقال عتدي هذا لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد موتي كان
 هبة قياثا واستحسانا ثم روى الاصل وقال لو قال هذه الدار لفلان فاقرا ولو قال داري هذا
 لفلان فبينة لانه اضاف الدار الى نفسه وكانت هبة وفيه الاول لم يصف فتمحض اقرارا انتهى **قلت** بعض
 هذه العروق يقتضي التسوية بين الاضافة وعدمها فبغير ذلك في المسئلة خلافه ومثله الابن الصغير
 يصح فيه المصنف بدون البين لان كونه في يده قبضه فلا فرق بين الاظهار والتحليل بخلاف الاجنبي
 فانه يشترط في التحليل القبض دون الاقرار والتحليل في حقه ايضا لا فتارة الى القبض فمقرر
 والله تعالى اعلم وهذا مسئلة كثيرة الوقوع وهي ما اذا اقر شخص لآخر بزار او بداره لكنه لم يصف ذلك
 الى نفسه حال الاقرار لكن من المعلوم ان كثير من الناس ان ذلك ملكه فيكون اقرارا او يكون تحليلا
 يراد فيه شرائط التحليل ينبغي ان يكون تحليلا فراجح فيه شرايطه وقد يشهد له ما في القينة من قوله
 اقر الصحيح بعين في يده لفلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من تلك المالك
 لان اقراره موقوف على ان يموت الابن ولا فينقل ويدين ان يموت الاب ولا فينقل فصار اقرارا لميتا
 في المرض قال رحمه الله تعالى فصار كالتمتع ان المريض اذا اقر بعين في يده لاجنبي فاما يصح اقراره بـ
 جميع المالك اذا لم يملكه اياها في حال مرضه معلوما حتى يمكن جعل اقراره اظهارا فاما اذا علم ملكه
 في حال مرضه فاقرا به لا يصح الابن تلك ماله قال رحمه الله تعالى وحسن من حيث المعنى انتهى **قال**
 رجل لآخر لي عليك درهم فقال مخاطب **ترتبه اي الالف او انتقده او اجلتي به او قضيتك**
او ابرأني منه او تصدقت به علي او وهبته لي او اخلتلك به علي يد فهو اقرار له **بما** اي بالان
 لان المالك ياتى عن المذكور في جميع ذلك فيكون اقرارا وكذا اذا قال خذها او ائتني بها او استوفها هذا
 اذا لم يكن على سبيل الاستعارة اما اذا كان على سبيل الاستعارة او شهد اليهود بذلك لم يلزمه شيء اما اذا ادعى
 انه قال مستعرا لم يقبل منه كن طلق امراته وقال عتيت طلاقا من وثاق **وبلا ضمير لا** اي لا يكون اقرار
 بها اذا قال انتقده او ائتن لانه لا دليل حينئذ على انصرفه الى المذكور فيكون كلاما مستعرا فلا يلزمه شيء
 والاصل فيه ان الجواب ينتظم اعادة الخطاب ليعتد الكلام فكل ما يصلح جوابا ولا يصلح ابتداء يجعل جوابا
 وما يصلح للابتداء لا يثبت او يصلح لها فانه يجعل ابتداء لوقوع الشك في كونه جوابا لا يثبت له الا
 بالسك فان ذكر الضمير يصلح جوابا لا يثبت وان لم يذكر لا يصلح جوابا ولا يصلح ابتداء وجوابا فلا
 يكون اقرارا بالسك هذا اذا كان الجواب مستقلا وان كان غير مستقل كقوله تصدقت بكذا اقرارا مطلقا
 لانه غير مستقل وقد اخرج جوابا وهو صالح له فصار ما تقدم من الخطاب كالصالح فادعي انه

ولو كان في سنة الصفر من مجمل
 القسمة طرفة العيون بين الاقرار

انها من اقراره

ابراه منها او تصدق عليه بها او وهبها اياها كان اقرارا لان هذه الاشياء استلوا الوجب فيكون
 اقرارا بها وكذا دعوى الاحالة بها يكون اقرارا **وكن** لو قال والله لا اقبضكم بها ولا ارضيكم بها
 لانه يعني القضا والوفد في وقت معين وذلك لا يكون الا بعد وجوب اصل المال عليه واما اذا لم يكن
 اصل المال واجبا عليه فالقبض يكون مستغنيا ابرأ ولو قال رجل لآخر اعطني ثوب عتدي هذا فقال
 نعم كان اقرارا منه بالعبد والثوب له وكذا لو قال ائتمني بكذا ائتمني بكذا ائتمني بكذا ائتمني بكذا
 دأبني هذا واعطني سرها او لجامها فقال نعم كان ذلك كله اقرارا منه لما بينا لان كلمة نعم
 لا تستقبل فلا بد من حملها على الجواب كقوله يصير لفلان ولو قيل له هل لفلان عليك كذا فافا وما يراه بنعم
 لا يكون اقرارا لان الاشارة من الاخر من قايمة مقام النطق لا من غير ذكره في الكلام **وفي** الثانية رجل
 ادعى على اخي عليك الف درهم فقال لا اعطيتكم بها لا يكون اقرارا **ولو** قال لي عليك الف درهم
 فقال المدعي عليه لا على الف درهم ما بعدك من ذلك عن محمد رحمه الله تعالى انه قال لا يلزمه شيء
 قال لان آخر كلامه ما بعدك دليل على انه لم يرده الصدوق **فمقتله** لو قال ما بعدك من الثريا
 قال ههنا يلزمه لانه لم يصف ذلك الى الالف **رجل** قال لغيره اقرضتك مائة درهم فقال لا اعود
 بها او قال لا اعود بعد ذلك فهو اقرار ولو قال استقرضت من احد سواك او قال من احد غيرك
 او قال ما استقرضت من احد قبلك او قال ما استقرضت من احد بعدك لم يكن اقرارا **قال اليسري**
عندك الف فقال مخاطب في جوابه **بلي فهو اقرار له بها اي بالالف وان قال نعم لا**
 اي لا يكون اقرارا **قال** في الجوهر وان قال رجل اقض الالف التي عليك فقال غدا او ائتمني بها
 من قبضه او ائتمني اياها وانت كثير المطالبة فصار كله اقرارا وكذا اذا قال لي عليك الف فقال والله
 لا بقيت استقرض منك غيرها او قال كم تمن لي بها على فهو اقرار **وان** قال تتحاب فليس باقرار
 وان قال اليسري عليك الف فقال بلي فصار اقرارا وان قال نعم فليس باقرار **وقال** بعضهم هو اقرار لان
 الاقرار يحل على العرف لا على دقايق العربية انتهى **قلت** وانما الفرق للحال بين بلي ونعم وان كان كل منهما
 من حروف الايجاب لما تقرر في كلامهم من ان بلي جواب الاستعانة بالمنقح بالاثبات ونعم جوابه بالنفي
 والله تعالى اعلم **والدعي بالراس من القادر على الكلام ليس باقرار** **عالم وعق وطلاق وتيم**
ونكاح واجارة وهبة بخلاف الاستعارة والفتاء والعت والكتف قال في القواعد الزينية
 الاشارة من الساطق باطلة في وصية وعينها في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والعتق
 كن في التفتيح وكذا الحكم في الامان كما في افغ الوسايل **وفي** الفصول العاديه من احكام السلطنة
 وفي ايمان الزيادة انما يحث فيه بالاشارة او احلف لا يظهر سرفلان او لا يقبل او لا يفعل فلانا
 سرفلان او حلف ليكمن سر او يخفيه او يستره او خلف لا يبرأه على فلان فاجره به بالكتابة
 او برسالته او كلام او سرفلان كان سرفلان كذا او كان فلان كذا فاسأله براسه اي نعم
 حث في جميع هذه الوجوه **وكن** اذا حلف لا يستخدم فلانا فاسأله بشي من الخدمة حث في جميع
 خدمه فلان او لم يخبر به انتهى **وهذا** كما لا يخفى خارج عن القادر وهي قولهم الاشارة من الساطق غير مقبولة
 والله تعالى اعلم **وان اقر رجل بدين مؤجل وادعي المقتله حله كزمنه** اي المقتل حال كون الدين **لا**
 لانه اقر بحق على نفسه وادعي حقا على المقتله فاقرا في حقه حجة وفي حق غيره دعوى ولا تقبل دعواه
 بغير حجة **وعند السافني** واصل كزمنه مؤجلا مع مينة كره في ال من كذا قراره **بعيد** في يده انه لرجل
وانه استاجر منه فانه لا يصدق في الاجارة لانه دعوى لا حجة عليها **ويستحل المقتله** **نعم**
 اي في التاجيل والاجارة **بخلاف** ما لو اقر بالدرهم السود فذكر به في صفتها حيث يلزمه اي المقتل

او لا يقبل

ما اقربه فقط ولا يتقبل قول المعتزله فيه لان الشؤد نوع من الزام والقول قول المقر في النوع
 والاجل لا يثبت بنفسه بل بالشرط فالقول قول المقر في العوارض **كافرا** **الكفيل** **يد** **ين** **تجمل**
 فانه يكون القول قوله في الاجل دون المعتزله لان الاجل في الكفالة يثبت فيها من غير شرط بان كفل
 ذينا مؤجلا **وشراؤه** **جارية** **منتقبة** **اقرار** **بالملك** **بما** **يكتب** **في** **جواب** **وكذا** **الاستيلاء**
والاستيلاء **والعارة** **والاستيلاء** **والاستيلاء** **والاستيلاء** **والاستيلاء** **والاستيلاء** **والاستيلاء** **والاستيلاء**
 في البحر وغيره ومن صرح بكونه اقرارا عند حشر في شرحه المشهور وفي شرح النظم الوهابي لشيخ
 شيخنا عند البرزخ فاما ما قاله والحاصل ان رواية الجامع ان الاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء
 ونحوها اقرار بالملك للمساكين من غير شرط من رواية الزيادة انه لا يكون ذلك
 اقرارا بالملكية وهو الصحيح كذا في العادة. وحكي في اتفاق الروايات على انه لا يملك للمساكين منه
 ونحوه فيه وعلى الخلاف بتبني صحة دعواه بملكها ما اورد فيه نفسه او لغيره وانما جزمنا بها بكونه
 اقرارا اخذنا برواية الجامع الصغير واسم اعلم **ولو** **قال** **رجل** **له** **علي** **مائة** **ودهم** **كلها** **دراهم** **استج**
 لوقوف ذمهم بتفسير المائة المبهمة والقياس ان يرجع في تفسير المائة اليه وهو قول الامام الشافعي
وفي **قوله** **علي** **مائة** **وتوب** **وما** **يكتب** **في** **تفسير** **المائة** **لانها** **مبهمة** **والثوب** **عطف** **عليها** **لانتقير**
لها **وفي** **قوله** **مائة** **وتلا** **ثوب** **كلها** **ثياب** **ويكون** **الاثواب** **تفسير** **المائة** **لانه** **ذكر** **دين** **في** **مبين**
 وازد فيما بالتفسير فصرفا اليها لعدم العاطف وعند الامام الشافعي والامام مالك تفسير المائة
 اليه في الكل وعند الامام احمد المسمى من جنس المفسر في الفصول ذكره القيني في رمنه. **فان** **قلت**
الاثواب **يجمع** **لا** **يضلم** **تفسير** **المائة** **قلت** **اجاب** **عنه** **الا** **كلها** **ما** **اقرنت** **بالثلاثة** **صا** **والكثرة** **واحد** **انتم**
والاقرار **بداية** **في** **اصطبل** **تلازمه** **اي** **الذابة** **فقط** **يعني** **لا** **يلزم** **الاصطبل** **لان** **غضبا** **للعاد** **لا** **يتحقق**
 عندها وعلى قياس قول المقر يضمنها وعلى هذا الطعام في البيت **والاقرار** **بما** **يلزمه** **خلقته** **وفضته**
 جميعا لاطلاق الاسم على جميع الاجزاء ولهذا يدخل الغصن في بيع الخاتم من غير تحمية **والاقرار** **بتسيف**
 يلزمه **جفنة** **بفتح** **الجيم** **وهو** **غدة** **اي** **غدة** **جم** **حالة** **بكر** **لحاوي** **علا** **قد** **السيف**
 مثل الخجل وقال الاصمعي خايل السيف لا واحد لها من لفظها وانما واحدها محل **وكذا** **نصله**
 اي حله لان اسم السيف يطلق على الكل **والاقرار** **بمحلة** **بفتح** **الميم** **بفتح** **الميم** **وهو** **بيت** **مزين**
 بالثياب والاسرة والستور يجمع على محله يلزمه العبدان وهو جمع عود **والكسوة** **لان** **الاسم** **يطلق**
 على هذه الجملة **والاقرار** **بمنزلة** **فوق** **صرة** **وهي** **وعاء** **يعمل** **من** **الخوص** **وغيره** **ويقال** **وعاء** **القر** **منسج**
 من قصبه **قال** **صاحب** **الجمهرة** **اما** **القوصرة** **فا** **حسبها** **دخيل** **وقدر** **روي** **افلح** **من** **كانت** **له** **قوصرة**
 ياكل منها كل يوم مرة **ثم** **قال** **ولا** **ادري** **ما** **صح** **هذا** **البيت** **وفي** **الجوهرة** **القوصرة** **بروي** **بشرا**
 الا وتضمنها وهي وعاء القر يتخذ من قصب وانما شئ في قوصرة ما دام فيها القر والافني زبيل
ثم **اشتر** **البيت** **او** **بطعام** **في** **جوالق** **او** **بطعام** **في** **سفينة** **او** **توب** **في** **مذبل** **او** **توب** **في**
توب **يلزمه** **الظرف** **كالظروف** **لان** **الاقرار** **بالظروف** **لا** **يتحقق** **بدون** **ظرفه** **وتوقال** **من** **قوصرة**
لا **اي** **لا** **يلزمه** **القوصرة** **لان** **كلمة** **من** **الاستماع** **فيكون** **مقرا** **بالمنزوع** **وعلى** **هذا** **الطعام** **في** **الجوالق**
 وفي السفينة وغضبا للتوب في المذبل **كتب** **في** **عشرة** **فانه** **يلزمه** **الظروف** **وهو** **التوب** **لا** **العشرة**
 عند ابي س لان العشرة اثنان لا تكون ظرفا للتوب واحد في العادة كما لو قاله عصبته توبا في درهم
 وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه احد عشر توبا لانه قد يجوز ان يلف التوب باللفظ في عشرة اثنان
 ابا س رحمه الله تعالى يقول ان حرف في يستعمل في البين والوسط قال الله تعالى فاذهل في عبادة

في الفصل الذي قبله باب الاقرار

اقرار بانه

تميز

فمن التمر

فوقع التمسك والامتنان الزم كذا في الجوهر **وكطعام** **في** **بيت** **فانه** **يلزمه** **الظروف** **دون**
 الظرف الاصل في جنس من المسائل ان الظرف ان يمكن ان يجعل ظرفا حقيقة ينظر فان امكن تقبله
 لزمانه وان لم يمكن تقبله لزمانه المظروف خاصة عندها لان الغضب الموجب الضمان لا يتحقق في غير التمسك
 ولو ادعي انه يتقبل المظروف لا يصدرق لانه اقرب نصيب ما اراه هو مطلق فيحل على الحال وعند محل زمانه
 جميعا لان غرضه المفعول متصور عنده وان لم يمكن ان يجعل ظرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول كقول
 درهم في درهم لم يلزمه الثاني لانه لا يصلح ان يكون ظرفا له **والاقرار** **بخمسة** **في** **خمسة** **وعني** **المقر**
 بكلامه هذا **الضرب** **المصطلح** **عليه** **عند** **المسالك** **وهو** **تضعيف** **احد** **العديدين** **بقدر** **ما** **في** **الاخر** **من**
 الاجزاء لا عبرة بذلك يلزمه **خمسة** **وعشر** **ان** **عني** **مع** **لان** **اللفظ** **وهو** **حرف** **في** **يتم** **بما** **اذا**
 قوي بحيث كلامه صحت بنية لا سيما اذا كان فيه تشديد على نفسه على ما عرفت في موضعه وقال زفر
 وللحسن يلزمه خمسة وعشرون **فروع** **لوقال** **لا** **تشهد** **وا** **ان** **لعلنا** **على** **الف** **درهم** **لا** **يكون** **اقرارا** **كرا**
 في الثانية وقال قبل ذلك لو ان رجلا قال لغيره اخبر فلانا ان له علي الف درهم لحقه او من حقه
 كان ذلك اقرارا. وفي تفصيل عقد الغوايد بتكثير قيد الشرايد حاكيا عن التمسك لوقال قل لفلان
 ان له علي الف او اخبره او اعلمه فكذا اقرار وكذا لوقال له غير اخبر فلانا او اعلمه او ابشره او قوله
 له ان له عليك الف او اشهد له فقال نعم اما اذا قال لا تخبر فلانا ان له علي الف او لا تشهد فلانا
 على بالف ذكر محل قوله لا تخبر اقرار وقوله لا تشهد ليس باقرار. **قال** **وذكر** **في** **آخر** **الباب** **ان** **قوله**
لا **تخبر** **ابتداء** **ليس** **باقرار** **كقوله** **لا** **تشهد** **قال** **الكرخي** **وعامة** **المنع** **على** **ان** **الصحيح** **ما** **ذكر** **في** **آخر** **الباب** **وما**
 ذكرهنا انه اقرار غلط وقع من الكاتب. **وقال** **مساج** **لا** **يل** **هذا** **هو** **الصواب** **قال** **في** **الفنية** **وهو** **الصحيح**
 قلت واعتمد كونه اقرارا في شئبة الفنية واسم اعلم ونحوه في جوابها المتساوي. وفي الفصول العادية
 اذا قال ذوا اليد ليس هذا لي وليس ملكي او لا حق لي فيه او ليس لي فيه حق او ما كان لي او نحو ذلك فلا
 شأن له حين ما قال ثم ادعي ذلك احد فقال ذوا اليد هو لي صح ذلك منه والقول قوله وهذا التناقض
 لا يمنع لان قوله ليس هذا لي واسماء ذلك ما ذكرنا لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار بالمجهول باطل والتناقض
 انما يمنع اذا تضمن ابطلا حق على احد ولو كان لذي اليد شأنه يدعي ذلك حين ما قال هذه اللفاظ التي
 ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقرارا منه بالملك للسان وهو في باب من القضا في آخر الجامع وعلى رواية
 دعوى الاصل لا يكون اقرارا للسان لكن العاضد يسأل ذوا اليد فهو ملك المدعي فان اقربه امره بالتسليم
 اليه وان انكر ما من المدعي باقائه البينة عليه ولو اقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع
 من باب القضا ان قوله ليس هذا ملكا لي او ما كان لي يمينه من الدعوى بعد ذلك التناقض وانما يمنع ذوا اليد
 على ما قلنا من اليد واليد كور في شرح الجامع ادعي دارا في يد رجل فاقام المدعي عليه بينة على اقرار المدعي
 ان الدار ليست ملكا لي او ما كانت لي ان رفعت بينة المدعي وقد مر مثلها انتهى. **اقرار** **رجل** **بما** **لا** **يمكنه** **صح** **اقرار**
 حتى لو ملكه المقر يوم من الدهر يوم من التسليم الى المقر له وهذه المسئلة تذكر على ان الاقرار ليس بسبب
 الملك لانه لا يملك عليك ما ليس بملكك كذا في مجمع التناوي معزيا الى فتاوي قاضيان وفيه بطلان الفصل
 عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح عن المدعي يكون اقرارا قاضي طبرستان. **ابرا** **في** **عن** **الدعوى** **ليس** **باقرار** **ابن** **كريب**
 عن هذا المال اقرارا حتى انه لو قال ابرا في من هذا الدعوى او صا حتى من هذا الدعوى من هذه الطريق
 لا يكون اقرارا خلاصه. وفي الفتاوى الزينية الاقرار بشئ محال باطل. **قال** **اقرار** **له** **بار** **ش** **به** **التي**
 قطعها حسابه درهم وبيرة صحيحان لم يلزمه شي كذا في التناوي رائية من كتاب الجبل قال وعلى هذا ان ثبت
 بطلان اقرار انك بتدب من السهام لوارث وهو ان يد من الغنضة الشرعية لكونه محال لشرعا. مثلا

كان اقرارا ولو قال لا تخبر فلانا
الا على الف درهم

مشايخ
بخاري

تافق غيرنا

طلب الصلح عن الدعوى
لا يكون اقرارا

لومات عن ابن وبنت فاقرا الابن ان التركة بينهما نصفين بالسوية فالاقراء باطل لما ذكرنا ولكن لابد
من كونه محالاً لمن كل وجه والا فذكر في التاخر خاتمة من كتاب الجليل انه لو اقران لصا الصغير على الف
درهم قرضاً من ماله او من ثمن مبيع باعنيته صح الاقرار مع ان الصبي ليس من اهل المبيع والقرض ولا يتصور
ان يكون منه لكن انما يصح باعتباره ان الميراث محل لثبوت الدين للصغير عليه بالحل انتهى وانظر الى قولهم
ان الاقرار بالحل صحيح اذا بين سبباً صالحاً كالمراث والوصية وان بين ما لا يصلح كالبيع والقرض
بطل كونه محالاً انتهى **ومن درهم الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة يلزمه تسعة** وهذا عند
ابن حنيفة وقال لا يلزمه العشرة كلها وقال زفر يلزمه ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر
حداً والحد لا يدخل في الحدود فلا يدخل العاشران فصار كما اذا قال لعنان هذا من هذا الخياط الى هنا الخياط
او ما بين هذين الخاطين فان الخاطين لا يدخلان في الاقرار فكذلك هذا ولا يمس محل العاية لانه ان
يكون موجوداً اذا المعدوم لا يصلح ان يكون حراً للوجود ووجوده بوجوبه فدخل العاشران بخلافه وما ذكر
من المحسوس لانه موجود فيصالح حراً فلا يدخلان وله ان العاية لا تدخل في العاشر لان الحد غير المحذور
فصار هو الاصل كما قال زفر لكن هذا لا بد من ادخال العاية لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول
اذ لا ينفصل بدون الاول فدخلت العاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في ادخال الثانية فافترسنا فيها
بالقياس فلا يدخل ولا العدة يقتضي ابتداء فاذا اخرجنا الاول من ان يكون ابتداء صار الثاني هو الاول
فيخرج هو ايضا من ان يكون ابتداء كالاول ولكن الثالث والرابع الى اخره فيؤدي الى خروج اكل من ان يكون
واجباً فكان باطلاً ولو قال لعنان **كر خطبة الى كرى سفير لثمنه** اي اكر الخطبة والكر السفير
الا فقيز الان العاشر من السفير هو العاية الثانية وعندنا يلزم ان الكرا ان **ولو قال له علي**
عشره درهم الى عشرة دنانير يلزمه الدرهم وتسعة دنانير عند ابن حنيفة وعندنا يلزمه عشرة
دنانير ذكر المسيلتين في النهاية وفيه قوله **له من داري ما بين هذا الخياط الى هذا الخياط له ما**
بينهما فقط لما ذكرنا ان العاية لا تدخل في المقتضى **وصح الاقرار بالحل المحتمل وجوده وقته** اي
وقت الاقرار قال الزبلي اذ صح الاقرار بالحل انما يصح اذا جات به في مدة يعلم انه كان موجوداً وقت
الاقرار او يتجهل وذلك باننا ننصفه لاقول من ستة اشهر اذا كانت ذات زوج او اقل من سنتين من وقت
الفراق اذا كانت مفترقة **ولو كان للحل المشربة غير آدمي** كالواقف محل بعية فانه يصح وينفذ بايدي مدية
يتصور عند اهل الفخر على ما جرت به عادة من ذكر الزبلي وفيه الجوهرة قال الخنجر في الوصية بالحل اذ لم
يكن من المولى وكان بائناً بظن ذابته اذا علم وجوده في البطن وكذا في جوار الوصية يعتبر الى سنتين واقل
مدة حل الدواب سوى السائمة ستة اشهر واقل مدة حل السائمة اربعة اشهر **وصح الاقرار له اي للحل ان بين المقر**
سبباً صالحاً يتصور للحل كالارث والوصية فتقوله ان بين سبباً صالحاً يتعلق بالاقرار بالحل
لان الاقرار بالحل هو الذي يشترط فيه بيان السبب الصالح لانما ان بين سبباً صالحاً بان قال مات ابو
فوزة او وصي له به فلا يجوز ولا فلا وهذا عند ابن سريج يجوز الوصية له وان لم يبين السبب للحل
في الخلافة ان الاقرار حجة موجبة فيجوز اعماله ما امكن وقد امكن خله على السبب الصالح لانه يمكن ان يورثه
او وصي له به فلا يصح والى الابطال مع الامكان فصار كاقراء العبد لما دون له في التجارة فانه يجوز
لامكان الجواز وان احتمل الفساد بان اقر بما ليس من التجارة ولهذا جاز اقراره بالحل مع احتمال الفساد
ولا يمس ان يجازى طريقان الارث والوصية وليس احدهما باو من الاخر فيبطل كمن اشترى عبداً باف
ثم باعه وعبد آخر معه من البائع بالف وخساية فانه يبطل في العبد المشتري وان امكن جواز بان
يجعل الالف او اكثر حصه المشتري والباقى حصه الآخر بخلاف اقراره لما دون له لان لصحة جهة واحدة

بعد ان ياتي ما ياتي في الصلح الاخرى منها

الاولى

ذلك

جائزة

في الوصية

وهي الوصية على ما قالوا لان الحل وصح لا يملك الا بالوصية فتعني سبباً ولان مطلق الاقرار
ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولهذا يجوز اقرار العبد لما دون له وينفذ اقرار احد المتعاقدين
على شريكه ولو لا ذلك لما جاز ولا نفذ فصار كما اذا صح به ولا يتصور البيع مع البين ولا يملك عليه
احد فيبطل وخالفه ان المسئلة ثلاث متوارة اما ان يهرم الاقرار فهو على الخلاف **واما ان يبين سبباً**
صالحاً فيجوز بالاجماع **واما ان يبين سبباً غير صالح** فلا يجوز بالاجماع ولا يقال ظاهر اقراره يقتضي
الوجوب فكيف يقدري على ابطاله ببيان سبب غير صالح والابطال رجوع عن الاقرار وهو لا يمكن الرجوع
لانا نقول ليس برجوع وانما هو بيان سبب محتمل لانه محتمل ان احد من اوليائه باعه عنه فنجيب ان
ذلك صحيح فيقتضيه وبصنيفه الى الجين ايضا مجازاً كما يقال بنى فلان داراً وان كان الباني غيره
وهو الاجزاء **فان ولدته حياً لاقل من نصف حركه فله ما اقر وان ولدته ولدت حياً**
فلهما اي فالمقتضى بينهما نصفان وان كان احدهما ذكر او الاخر اثنى فكل للذكر في الوصية وفي الارث
لأن ذكر مثل حظ الانثيين وقد ذكرنا ان الاقرار بالحل جائز بالاجماع وان ابره ولم يبين السبب وذكرنا
الفارق لا يمس بينه وبين الاقرار له **وان ولدته ميتة فلورثة الموصي اي يرد الى ورثته**
او المورث لان هذا اقرار في الحقيقة لها وانما ينقل الى الجين بعد ولادته ولم ينفصل فيكون لورثتها
وتوضيحه ان المقر اذا قال وصي له به فلا بد ثم ولد ميتة فانه يرد الى ورثة الموصي الذي قال المقر
انه اوصى بالحل وقوله او ورثة ابنته يعني ان قال المقر مات ابو فورثته فانه يرد الى ورثة ابنته
ان ولد ميتة على بقول المقر في المسئلتين **وان فسر المقر اقراره بقوله ببيع او اقرض او اضم او اضم**
الاقرار لغا اي بطل وقد تقدم بيانه **والاقرار للرضيع صحيح وان بين المقر سبباً غير**
صالح منه حقيقة كالاقراض ذكرنا مولانا صاحب الجفرية **اقر بشيء على انه بالخيار** بان قال
له علي الف درهم قرض او غضب او ورثة او عارية قايمة او متبركة على اني بالخيار ثلاثة ايام
لزمه المال بلا خيار يعني يبطل شرط الخيار لان الاقرار اخبار وليس باخبار ولا خيار لا يقبل
الخيار ولانه في معنى التعليق بالشرط والخبر لا يحتمل ذلك **وان صدق المقر له** لا عزم بصدقة
الا ان اقر بعد بيع وقع **بالخيار له** فانه يصح الاقرار ويثبت الخيار اذا صدق المقر له او اقام
عليه بينة لان المقر به عقد يقبل الخيار فيصح اذا ثبت الحجة **الا ان يكره المقر له** فلا يثبت
الخيار وكان القول قول المقر له لانه من المعارض كالاجل والقول في المعارض قول المنكر ثم شبه
بعض المسئلة مسئلة اخرى فقال **كاقراره بدين بسبب كفا له على انه بالخيار في مدة ولو**
كانت المدة طويلة او قصيرة فانه يجوز ان صدق المقر له لان الكفا له عقد يصح فيه خيار
الشرط بخلاف الصور المتقدمة لانها افعال لا تقبل الخيار فكذا الاقرار بها كذا في بيان اكثر
الا مريكتا به الا قرارا قرارا فانه يعني لو قال للصكاك اكتب لعنان خط اقرارك
بالف على يكون اقراراً ويجل للصكاك ان يشهد بالمال عليه وكذا لو قال اكتب ببيع هذا الدار
يكون اقراراً بالبيع كذا ولو قال للصكاك اكتب طلاق امرأتى تطلق كذا ولو لم يكتب
كذا في العمادية وفي الثانية وقد يكون الاقرار بالبيان كما يكون بالسكان رجل كذا على نفسه
ذكر حق بخصه قوماً واملاه على انسا ان يكتب ثم قال اشهدوا على هذا العنان كان اقراراً ويجل
لم ان يشهدوا عليه بالمال المكتوب فيه وان لم يقرأ الصك على السهود ولم يقرأه عليه لان الكتاب
وان كان محكماً الا انه لما اقرهم بالسهادة لم يبق الاجمال وان كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقرأ
عليهم ولم يقرأ اشهدوا على ذكر في الكتاب انه لا يكون اقراراً حتى لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك

الحال وقال القاضي الامام ابو علي المنفي رحمه الله تعالى ان كان مصدرا مرسوما نحو ان يكتب
بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه فلان بالف درهم وعلم الشاهد بما
فيه وشعنه ان يشهد عليه بالمال وان لم يقل اشهدوا ولو ان غير الكاتب قرأ عليه الكتاب
بين يدي الشهود فقال الكاتب اشهدوا على ما فيه كان ذلك اقرا وان لم يقل اشهدوا لا يكون
اقرا **ولو كتب بين يدي قوم اثنين كتابا وقال الشهود اشهدوا على ما فيه ان علموا ما فيه حل لهم**
ان يشهدوا عليه والا فلا سوا كان الكتاب مكتوبا او لم يكن **واذ كتب على وجه الرسالة بان يكتب**
هذا من فلان بن فلان الى فلان بن فلان اما بعد فان الالف درهم من قبل فلان يكون اقرا
حل لهم ان يشهدوا عليه ببال المال اذا علموا ما فيه وان لم يقر عليه لم يشهدوا **وان كتب**
على وجه الرسالة في ثياب او خرقة او غيرها لم يكن ذلك اقرا ولا يجعل لهم ان يشهدوا عليه بذلك
اقرا الا ان يقولوا له اشهدوا على هذا المال **وكل ما عرفت في الاقرار فهو في الطلاق والمناق**
كذلك الا في الحدود والقصاص انتهى **سئل شيخ الاسلام قاضي الهادي عن شخص ادعى على شخص**
بحق واظهر خطه بغيره فقال فانكر المدعي عليه هل يجلفه القاضي انها ليست خطه ام على عدم الاستحسان
او يستكتبه **فاجاب اذا كتب على رسم الصكوك ويجرد انه خطه يجلف على انه ليس بخطه لانه انكر**
الكتابة ويستكتبه القاضي وقال اهل الخبرة ها واحد لزمه الحق **واذا اعترف انه خطه وانكر**
ما كتب فيه جلف المقر له ان المقر به قبضه وقضى له ولم يلم يجلف لا يقضى له والله تعالى اعلم
قلت وفيه قاضي خان ما تلخصه لو ادعى ما لا فانكر المدعي عليه كونه خطه فاستكتب فكتب
وبين الخطين مائة ظاهرة **اخلفوا قال بعضهم يقضى بالمال وقال بعضهم لا وهو الصحيح**
ولو اقر به المدعي عليه ولكن قال ليس على المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا معناه
لا يصدق ويقضى عليه بالمال **اذا علمت هذا ظهر ان الشيخ المجتهد في خلاف الصحيح وانتم على**
واما خط الصراف والسحب رجمه **قال في شرح الوهبانية معزيا الى خزانه الاكمل صراف كتب**
على نفسه بال معلوم وخطه معلوم بين التجار واهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطالب من الورثة
وعرض خط الميت بحيث عرفت الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة
بين الناس بمثلها انتهى **احد الورثة اقر بالدين يلزمه كله وقيل حصته واختاره ابو الليث**
يعني اذا ادعى رجل ميتا على ميت واقر بعض الورثة به ففي قول اصحابنا يوزن من حصته المقر جميع الدين
قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن الاختيار عندي ان يوزن منه ما يخصه من الدين وهو قول
الشافعي والبصري وابن ابي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم من تابعهم وهذا القول ابعد من الضرد
وذكره في الاية للحواشي ايضا قاله شايخنا هان زيادة شئ لم يشترط في الكتب وهو ان يقضى القائل
عليه باقراره اذ يجرد الاقرار لا يجعل الدين في نصيبه بل يجعل بقضا القاضي ويظهر ذلك بمسئلة
ذكرها في الزيادات وهي ان اقر الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل الدين كان على الميت
فانه يقبل وتتم سادة المقر فلو كان الدين يجل في نصيبه يجرد اقراره لزمان لا تقبل منه اذ لا
فيه من دفع المقر قال وينبغي ان تحفظ هذه الزيادة فان فيه فائدة عظيمة كذا في المضول العادية
اشهد على الف في مجلس واشهد رجلين آخرين في مجلس آخر لزم القائل اعلم ان المقر في الكتب
الاصلية ان المقر او المنكر اذا اعيد معروفا كان الثاني عين الاول ولو اعيد منكر كان الثاني
غير الاول كيلا يظل فائدة التعريف والتذكير الى هذا المعنى اساذ ابن عباس رضي الله عنهما في قوله
تعالى ان مع الصبر ثوابا يغلب عسر يسرين **وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ما لان اذا تعدد**

المادة وشهد

اشهاد وشهد بخلاف اتحاد الشهود والشهود بخلاف ما اذا كان الاشهاد على الصك لانه
اعادة المعترف كذا في المعني وقال قاضيان في فتواه رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهد
فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائة قال الشيخ الامام شمس الاية للحواشي رحمه الله تعالى هذه مسئلة
ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الاصل وذكرها للخصاف رحمه الله تعالى في ادب القاضي وزاد على ما ذكر في الاصل
وجعلها على وجوه وشوش في ذلك فالخامس ان نقول هذه المسئلة على وجوه اما ان اضاف اقراره الى سبب
والسبب واحد او مختلف ولا يضيف الى سبب فان اضاف الى سبب بان قال له على الف درهم من هذا
العقد ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان فلان عليه الف درهم من هذا العقد والعقد
واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال
فلان على الف درهم من هذه الجارية ثم قال فلان على الف درهم من هذا العقد وفي هذا الوجه يلزمه
اما لان في قولهم سوا اقر بذلك في موطن او في موطنين وان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه
بالمال صكا فان كان الصك واحدا كان المال واحدا عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صك بالف
درهم واشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال **واختلفا في الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم**
يعتد صكا لكنه اقر مطلقا فان كان اقرار الاول عند غير القاضي بحضور شاهدين واقرار الثاني
عند القاضي يلزمه مال واحد **وكذا لو اقر اول عند القاضي بالالف واثبت القاضي ذلك في ديوانه**
ثم اعاده الى القاضي في مجلس آخر فاقربا لالف فادعي الطالب المائتين والمطلوب يدعي انه مال واحد كان
القول قول المطلوب **وان كان الاقرار عند غير القاضي او كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند**
غير القاضي فان كان الشاهد على كل اقرار شاهدا واحدا قالوا واحد عند الكل كان ذلك في موطن او موطنين
وان اشهد على الاقرار الاول شاهدا واحدا وعلى الثاني شاهدين او اكثر في مجلس آخر على قول ابي س ومحمد
رحمهما الله تعالى يكون المال واحدا **واختلف المسايخ في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر ان عدمه يكون**
المال واحدا ايضا وانما يتعدى المال عنده اذا تمت الحجة على الاقرار الاول بان كان عند القاضي او بمائة
شاهدين اما اذا لم يتم فلا وان شهد على كل اقرار شاهدين عند غير القاضي ذكر الخصاف رحمه الله تعالى
ان على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه المالان ان اشهد في المجلس الثاني الشاهدين الاولين وان شهد
غيرهما كان المال واحدا وبعض المسايخ قالوا اذا كان ذلك في موطنين واشهد على كل اقرار شاهدين
عند ابي حنيفة يلزمه المالان جميعا سوا الشاهد على اقرار الثاني الاولين او غيرها **قال شمس الاية للحواشي**
رحمه الله تعالى هكذا ذكر الخصاف رحمه الله تعالى والظاهر ان الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقراران في موطنين
اما اذا كانا في موطن واحد يكون المال واحدا وروي عن محمد رحمه الله تعالى قال على قياس قول ابي حنيفة
يلزمه المالان جميعا على كل حال اذا اشهد على كل اقرار شاهدين وقال يلزمه مال واحد عند الكل وان
جاء شاهدين على اقراره بالالف ثم جاء شاهدين آخرين على اقراره بالالف ولا يدرى ذلك كان في موطن او
موطنين بنسبة الشهود ذلك فيما لان الا ان يعمل انه كان في موطن واحد قال ابو بكر الرازي رحمه الله تعالى
في الصورة يلزمه مال واحد **وان شهد شاهرا على الف سود وشاهرا على الف بيض فاما لان**
ولو اقر بالف درهم ومائة دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر في اختلاف زفر
ويقول انه يلزمه الف درهم ومائة دينار في قول ابي حنيفة وابي س رحمهما الله تعالى ولو قدم الى القاضي
وادعى عليه الف فاقربا ثم دعاه الى القاضي في مجلس آخر عليه خمسين فاقربا فقال الطالب قد اقر
لي بالف وخمسين وقال المطلوب انما له على الف فان كان القول قول المطلوب ويكون اقراره الثاني في مجلس
عن موجب اقرار الاول واجبا بالزيادة فيلزمه الزيادة ويجب عليه الفان انتهى اقر ثم ادعى المقر

اشهاد وشهد بخلاف اتحاد الشهود والشهود بخلاف ما اذا كان الاشهاد على الصك لانه اعادة المعترف كذا في المعني وقال قاضيان في فتواه رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهد فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائة قال الشيخ الامام شمس الاية للحواشي رحمه الله تعالى هذه مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الاصل وذكرها للخصاف رحمه الله تعالى في ادب القاضي وزاد على ما ذكر في الاصل وجعلها على وجوه وشوش في ذلك فالخامس ان نقول هذه المسئلة على وجوه اما ان اضاف اقراره الى سبب والسبب واحد او مختلف ولا يضيف الى سبب فان اضاف الى سبب بان قال له على الف درهم من هذا العقد ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان فلان عليه الف درهم من هذا العقد والعقد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال فلان على الف درهم من هذه الجارية ثم قال فلان على الف درهم من هذا العقد وفي هذا الوجه يلزمه اما لان في قولهم سوا اقر بذلك في موطن او في موطنين وان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال صكا فان كان الصك واحدا كان المال واحدا عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صك بالف درهم واشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلفا في الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعتد صكا لكنه اقر مطلقا فان كان اقرار الاول عند غير القاضي بحضور شاهدين واقرار الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد وكذا لو اقر اول عند القاضي بالالف واثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم اعاده الى القاضي في مجلس آخر فاقربا لالف فادعي الطالب المائتين والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقرار عند غير القاضي او كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غير القاضي فان كان الشاهد على كل اقرار شاهدا واحدا قالوا واحد عند الكل كان ذلك في موطن او موطنين وان اشهد على الاقرار الاول شاهدا واحدا وعلى الثاني شاهدين او اكثر في مجلس آخر على قول ابي س ومحمد رحمهما الله تعالى يكون المال واحدا واختلف المسايخ في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر ان عدمه يكون المال واحدا ايضا وانما يتعدى المال عنده اذا تمت الحجة على الاقرار الاول بان كان عند القاضي او بمائة شاهدين اما اذا لم يتم فلا وان شهد على كل اقرار شاهدين عند غير القاضي ذكر الخصاف رحمه الله تعالى ان على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه المالان ان اشهد في المجلس الثاني الشاهدين الاولين وان شهد غيرهما كان المال واحدا وبعض المسايخ قالوا اذا كان ذلك في موطنين واشهد على كل اقرار شاهدين عند ابي حنيفة يلزمه المالان جميعا سوا الشاهد على اقرار الثاني الاولين او غيرها قال شمس الاية للحواشي رحمه الله تعالى هكذا ذكر الخصاف رحمه الله تعالى والظاهر ان الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقراران في موطنين اما اذا كانا في موطن واحد يكون المال واحدا وروي عن محمد رحمه الله تعالى قال على قياس قول ابي حنيفة يلزمه المالان جميعا على كل حال اذا اشهد على كل اقرار شاهدين وقال يلزمه مال واحد عند الكل وان جاء شاهدين على اقراره بالالف ثم جاء شاهدين آخرين على اقراره بالالف ولا يدرى ذلك كان في موطن او موطنين بنسبة الشهود ذلك فيما لان الا ان يعمل انه كان في موطن واحد قال ابو بكر الرازي رحمه الله تعالى في الصورة يلزمه مال واحد وان شهد شاهرا على الف سود وشاهرا على الف بيض فاما لان ولو اقر بالف درهم ومائة دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر في اختلاف زفر ويقول انه يلزمه الف درهم ومائة دينار في قول ابي حنيفة وابي س رحمهما الله تعالى ولو قدم الى القاضي وادعى عليه الف فاقربا ثم دعاه الى القاضي في مجلس آخر عليه خمسين فاقربا فقال الطالب قد اقر لي بالف وخمسين وقال المطلوب انما له على الف فان كان القول قول المطلوب ويكون اقراره الثاني في مجلس عن موجب اقرار الاول واجبا بالزيادة فيلزمه الزيادة ويجب عليه الفان انتهى اقر ثم ادعى المقر

غيره استحسن

وادعى

وهي المطولة

انه كاذب في الاقرار **يُحْتَلَفُ الْمُفْتَرِ لَهُ أَنْ الْمُفْتَرِ لَمْ يَكُنْ كَاذِبًا هَذَا عِنْدَ أَبِي سَوْجِهٍ** يُفْتَى كَافِي كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَعَبِّرَاتِ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَجْهٌ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ **وَكُنَّا الْحُكْمَ بِحُرْمَةِ لَوَادِي وَارِثَ الْمُفْتَرِ وَأَنْ كَانَتِ الرَّعْوِي عَلَى وَرِثَةِ الْمُفْتَرِ لَهُ فَالْيَمِينُ عَلَيْهِمْ بِالْعَمَلِ أَنَا لَا نَعْمَلُ أَنَّهُ كَانَ كَاذِبًا** قَالَ فِي تَرْجُومَةِ قَوْلِهِ وَمِنْ الْمَسَائِلِ الْكَثِيرَةِ الْوَقُوعُ أَنَّهُ أَقْرَبُ دَعْوَى أَنَّهُ كَاذِبٌ فِي الْأَقْرَارِ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ لَكِنَّهُ يُفْتَى عَلَى قَوْلِ أَبِي سَوْجِهٍ أَنَّ الْمُفْتَرِ لَهُ يُحْتَلَفُ أَنْ الْمُفْتَرِ لَمْ يَكُنْ كَاذِبًا وَكَذَا لَوَادِي وَارِثَ الْمُفْتَرِ فَعِنْدَ الْبَعْضِ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ حَقَّ الْوَرِثَةِ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا زَمَنَ الْأَقْرَارِ وَالْأَصَحُّ الْخُلُيفُ لِأَنَّ الْوَرِثَةَ أَدْعَاؤُهَا أَمْرٌ اخْتِيَارِي لَوْ أَقْرَبَهُ الْمُفْتَرِ لَهُ يُلْزَمُ وَإِذَا انْكَرَيْتُ خُطْفَ وَأَنْ كَانَ الرَّعْوِي عَلَى وَرِثَةِ الْمُفْتَرِ لَهُ فَالْيَمِينُ عَلَيْهِمْ بِالْعَمَلِ أَنَا لَا نَعْمَلُ أَنَّهُ كَانَ كَاذِبًا أَنْتَهَى

باب بيان أحكام الاستئنا وما في معناه

لما ذكر موجب الاقرار بلا غير شرع في بيان موجبه مع الغير وهو الاستئنا وما في معناه في كونه غير او هو الشرط والاستئنا استعجال من الشيء وهو الصرف وهو الاخراج والتكلم بالشيء في نفسه وهو ما لا يصح اخرجه هو اي الاستئنا تكلم بالشيء في بعد الثبوت باعتبار الحاصل من مجموع الترتيب ونفي باعتبار الاجزاء وتحقيقه انه لا حكم فيما بعد الابدال مسكونه عند عدم القصد كسيلة الاقرار في قوله على عشرة الاثلاثه لغرض ان الغرض الاستئنا فقط فنفي الثلاثه اشاره لاعتباره واثبات السبعة عكسه وعند القصد ثبت لما بعدها نفى ما قبلها ككلمة التوحيد نفي واثبات قصدا فالاستئنا تكلم بالشيء في بعد الثبوت باعتبار الحاصل من مجموع الترتيب ونفي واثبات باعتبار الاجزاء فالعادل على الغرض الامايه له طريقان في التعبير عن ذلك مختصرة ومطولة احداهما ذكرنا والثاني يعني المختصرة ان يقول له على تسعماية ابتداء وهذا يعني قولهم تكلم بالشيء في بعد الثبوت اي المطولة **وشروط فيه** اي في الاستئنا ليقع معتبرا شرعا **الاتصال** بالاستئنا منه من غير ان يفصل بينه وبين المستئني منه فاصل **الا** اذا انفصل عنه لصرفه لنفسه **او سماعا** او اخراجه فانه لا يقطع الاتصال **والنداء بينهما** اي بين المستئني والمستعني منه لا يضر في اعتباره متصل شرعا **كقوله لك على الف درهم** فاذن **الا عشرة بخلاف** **لك الف فاشهد والاكز او نحو** ما يعود فاصلا فان الاستئنا لا يصح معه **فمن استئني بعض ما** اقربه صح استئناؤه **ولكنه الباقي** اما الزم له الباقي فلان الاستئنا مع الجملة اي الصدر عبارة عن الباقي لان معنى قوله على عشرة الادرها معنى قوله على تسعة لما عرف في الاصول ولا فضل بين كون المستئني اقل او اكثر وهو ايضا قول الاكثر وقال القز الاستئنا الاكثر لا يجوز لان العرب لم تستكلم بذلك والليل على جواز قوله تع قرا الليل الاقل بك نصفه او انقص منه قليلا وزد عليه كذا في العناية وفيه تمييز اكثر ان الاكثر على جواز وهو المذهب وقال القز لا يجوز لان العرب لم تستكلم به قلنا تكلمت به العرب وهو موجود في القرائن قال السدق لا عن منهم اجمعين الاعبادك منهم المخلصين ثم قال ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من ابعلك من الغاوين فاستئني المخلصين تارة والغاوين اخري فايهما كان اكثر لزمه **وقال الثاني** ادوا التي نقصت تسعين من مائة ثم ابعثوا احكاما بالعدل حكاه

استئني تسعين من مائة وان لم يكن باذاته لانه في حكم معناه **وقال صاحب النهاية** ولا فرق بين استئنا الاقل والاكثر وان لم تستكلم به العرب ولا يمنع صحته اذا كان موافقا لطريقهم كاستئنا الكسور لم تستكلم به العرب وهو الصحيح ثم لا فرق بين ان يكون الاستئنا مالا ينصرف او ما يتصرف حتى اذا قال هذا العبد لفلان الاثلاثه او ثلثيه صح انتهى **والاستئنا المستغرق باطل ولو كان فيما يقبل الرجوع كوصية** ان كان بلفظ **الصدر** او ما ويده لما تقرر من انه تكلم بالحاصل بعد الثبوت ولا حائل بعد الكل فيكون الرجوع

والرجوع على الاقرار

والرجوع عن الاقرار باطل موصولا كان او منفصلا كذا في العناية وغيرها لكن مقتضى هذا الكلام صحة استئنا الكل من الكل فيما يقبل الرجوع وليس كذلك ومن ثم قلت ولو فيما يقبل الرجوع كوصية **قال في الجوهري** واختلفوا في استئنا الكل فقال بعضهم هو الرجوع لانه يبطل كل الكلام وقال بعضهم هو استئنا فاسد وليس برجوع وهو الصحيح لانهم قالوا في الموصي اذا استئني جميع الموصي به بطل الاستئنا والوصية صحيحة ولو كان رجوعا لبطلت الوصية لان الرجوع فيها جائز انتهى **وان كان الاستئنا بغيرها** اي بغير لفظ الصدر او ما ويده كاستئني اخراجه **الا هو لا** او **الا مالا او غايما او راشدا وهم الكل صح** الاستئنا قال في العناية معزيا الى الزيادة استئنا الكل من الكل اما لا يصح اذا كان الاستئنا بغير ذلك اللفظ اما اذا كان بغير ذلك فيصح كاذقا قال بنسائي طوا الى انبساط لا يصح الاستئنا ولو قال لا اعمرك وذا نيت وسعا حتى اتى على الكل صح قيل وتحقيق ذلك ان الاستئنا اذا وقع بغير اللفظ الاول امكن جعله تكميلا بالحاصل بعد الثبوت لانه انما صار ركلا ضرورة عدم ملكه فيما سواه لا لامر يرجع الى اللفظ فيما ينظر الى تارة اللفظ امكن ان يجعل المستئني بعد ما يتناول الصدر والاستئنا من خارج بخلاف ما اذا كان بغير ذلك اللفظ فانه لم يمكن جعله تكميلا بالحاصل بعد الثبوت فان قيل هذا يرجع جانب اللفظ على المعنى واما الجانب المعني راسا فوجه ذلك **اجيب** بان الاستئنا تصرف لفظي لا ترمي انه اذا قال انت طالق قلت تطلقا الاربع صح الاستئنا ووقع طلقا وان كان المستئني لها من حيث الحكم لان الطلاق لا يبرئ على الثلاث ونعم هذا لا يجعل كانه قال انت طالق ثلاثا الا اربعها فكان اعتبارا بولي انتهى **كما صح استئنا التخيبي والوزني والمعدود الذي لا تنقوت احاده كالغلول والجوز من الدرهم والدرناير ويكون المستئني القيمة** يعني لو قال له على مائة درهم لادنيار او لافيز جنطة صح عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ولزمه مائة درهم الا قيمة الدرناير او القنز والقياس ان لا يصح هذا الاستئنا وهو قول محمد وروى لان الاستئنا اخرج بعض ما يتناول صدر الكلام على معنى انه لولا الاستئنا لكان داخل تحت الصدر وهذا لا يتصور في خلاف الجنس كمنهما صححاه استحسانا بان المقدار جنس واحد معني وان كانت اجناسا صورة لانها تثبت في الزمة ثمتا اما الدرناير فظاهرا وكذا غيره لان الكيفي او الوزني مبيع باعيانها ثمن باوصافها حتى لو عتقت تعلق العقد باعيانها ولو وصفا ولم يبيضا صار حكمهما حكم الثمن ولهذا يتوهم الجهد والرد في فيما وكانت في حكم النبوت في الزمة كجنس واحد معني فالاستئنا تكلم بالباقي معني لا صورة **وان استغرق القيمة جميع ما اقربه** لانه استغرق بغير المأوي **بخلاف** قوله له على **دينارا الامايه درهم لاستغراقه بالمأوي** فيبطل لانه يصير استئنا الكل من الكل وهو تصرف فاسد كما تقدم تقرر في ذكر مولانا في جرح **واذا استئني عدد من ثمنها حرف الشك كان الاقل** يخرج عاونه **على الف درهم الامايه او خمسين** فيلزمه تسعماية وخمسون على الاصح كافي الجرح وفي الكتاب ولو قال له على الف درهم الامايه درهم او خمسون درهما قال في بعض نسخ كتابه الاقرار يلزمه تسعماية وخمسون وقال في بعضها يلزمه تسعماية **ولو قال له على درهم غير ذاك من ثمن قبل قبضه** قال في بعض الكتب عليه درهم وقال في بعضها عليه درهم غير ذاك انتهى **اقول** وجه القول الاول ان غير صفة لا استئنا فيكون معناه على درهم معاير ذاك ووجه الثاني ان غير استئنا ولهذا قال بعضهم ان رفع كلمة غير لزمه درهم وان نصبتا لزمه درهم غير ذاك والله اعلم **واذا كان المستئني مجهولا** ثبت الاكثر نحوه **على مائة درهم الاشياء او قليلا او بعضا لزمه اصل وخمسون** لان الزمة صار مشغولة بموجبا قراه ووقع الشك في مقدار ما خرج بالاستئنا فيحكم بخروج الاقل **ولو وصل اقراه باننا الله بطل اقراه** وكان بمسئله فلان وان شاء وكان اقل اقراه على بشرط على خطر ولم ينصن دعوى اقل

كانت خلعت فلان ما ادعيت به وان بشرط كايين فتجيز كعلي الف درهم ان مت لزمنه قبل الموت
وان تضمن دعوي الاجل كما اذا جازا من الشهر فلان على كذا الزمن الحال ويستخلص المقتر له في غير الاجل
ومن التعليق المبطل له على الف الا ان يبدو في غيره لك او اري غير او فيما اعلم وكذا شهدوا اذ له
على كذا فيما اعلم لا يلزم منه شيء وهل يصدر المقتران وصل اقراره بالاستئنا اذا كان المقتر له يحسد
ذلك ام لا لم انه صريحا لكن ظاهر الرواية انه يصدر في الطلاق وان كان المعتد له لا يصدر لغضاد
الزمان فليكن حكم دعوي الاستئنا في الاقرار كذلك لتعلق حق العبد به والله تعالى اعلم **وصح استئنا**
البنت من الارار كاستئنا لبنتها لان اجرا الدار داخل تحت لفظ الدار فصحت استئناؤه ولذا قالوا في
استحق هذا الجز اوقات قبل القبض يستط بحصته من الثمن لا يصح **استئنا البنت** ما وها المقتر له
لان البنت داخل في الاقرار تبعا لا مقصودا فصار وصفا والاستئنا تصرف لغلي فلا يصح الا من المقتل
وكذا البنت وصفا لا يستط باستحقاقه قبل القبض شيء من الثمن فانما ثبتت للشري الخيارات لغوات
سائر الاوصاف **والاقرار بالحايط** وبلاسطرارة اقرارا باعتما من الارض الا اذا كانت من حطب
وان قال بنا وها لي وعرضتها لك فكما قال لان العرضة عبارة عن البعثة دون البنا فصار
كانه قال بياض هذا الارض دون البنا فلان بخلاف ما اذا قال مكان العرضة الارض بان قال
بنا هذه الدار لي وارضا فلان حيث يكون له البنا ايضا لان الارض كالدار فيتعين بها البنا بخلاف
ما اذا قال بنا هذه الدار لزيد والارض لعمرو حيث يكون لكل واحد منهما ما اقر له به لانه لما اقر
بالبنا لزيد صار ملكا له فلا يخرج عن ملكه باقراره لعمرو بالارض الا لا يصدر قوله في حق غيره
بخلاف المسئلة الاولى لان البنا مملوك له فاذا اقر بالارض لغيره يتبعها لان اقراره مقبول في حق
نفسه **ولو قال** ارض هذه الدار لفلان وبنا وها لي او لفلان كان الكل الاول لانه لما اقر بالارض
له ملك البنا تبعا فلا يقبل قوله بعد ذلك انه لغيره **ولو قال** بنا هذه الدار لفلان وارضا لفلان
فلكل واحد منهما ما اقر له به لغيا فملكه عند الاقرار لهما فينفذ ويخرج مجلس هذه المسائل سببي
على ان دعوى نفسه لا يمنع صحة الاقرار به لغيره وان اقراره لا يقبل في حق غيره ذكره الزبيدي في شرح
الكنز **وفضل الحاتم ونحلة البستان وطوق الحارية كالبنا** فيما تقدم **وان قال** مكلف له
على الف من ثمن عتد ما قبضته اي ذلك العتد موصولا حال كون ما قبضته موصولا باقراره
وبنا العتد صرح في الحايي القدي حيث قال وان اقربا لك ثم قال بعد ذلك من ثمن عتد لم يقبض
لم يصدر الا ان يقوله موصولا بكلامه مشيرا الى عتد بعينه انتهى **وقد اخل هذا العتد صاحب الكنز**
والوقاية فتنبه له عند الفتوي وعينه اي العتد **ان سلمه** اي سلم المقتر العتد المقتر به **الى**
المقتر له لزمنه اي ان المقتر له **الف واللا** اي وان لم يوجد ما ذكر من العتد لا يلزم لانه اقر
له بالف على صفة فيلزمه على الصفة التي اقر بها فاذا لم تجد لا يلزمه **وهذه المسئلة على وجوب**
احدها ما ذكرنا وهو ما اذا صدق وسلمه اليه وحكمه ما ذكرنا لان ما ثبت تصادقهما يكون كالثابت
عيانا **والثاني** ان يقول المقتر له العتد عتدك ما بعتهك وانما بعتهك عتدا آخر وسلمته اليك
والحكم فيه كالاول لانها انتفاع على ما اقر به من كل واحد منهما لا يثنى ما اقر به غيرهما بخلاف
في سبب الاستحقاق ولا يثبت الى باختلافهما ولا باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم
فصار كما اذا اقر له بفصل الف درهم فقال المقتر له هي فرض فانه يؤمر بالرفع اليه لانها على
الاستحقاق **والثالث** ان يقول العتد عتدي ما بعتهك وحكمه ان لا يلزم المقتر له ما ذكرنا انه اقر له
على صفة وهي سلامة العتد له فلا يلزم بدونهما **والرابع** ان يقول المقتر له لم ابعتك هذا العتد وانما

بمثل عتد الخ

بعتهك عتدا آخر فحكمه ان يحال الف لانها اختلفا في البيع وهو يوجب الحالف **وان لم يمين لزمنه**
الالف فطلقا وقوله ما قبضته اي البيع **لعمرو** اي باطل وبابه عتدا وصدرا والعا الشيء ابطله **نفر**
شبهه هذه المسئلة مسئلة اخرى فقال **كقوله من ثمن خمر او خنزير او قال قارا او خرا او ميتة او دم**
فانه يلزمه الالف ولم يقبل بغيره بغير الخمر **وان وصل** ذلك التقدير باقراره معنى لا فرق في ذلك
بين ان يقبل او يصل عندا في حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان وصل صدق في المسئلتين فلا يلزمه شيء وان
فصل لم يصدر اذا انكر المقتر له ان يكون ذلك من ثمن عتد او خمر لانه اقر له بالمال وبتن سببه وهو غير
صالح لان ثمن عتد مجهول لا يجب سوا كانت الحصة عند العتد او بعده بالاختلاف بما اقر له لانه يقبض به
العتد ويصلك به البيع قبل فلا يجب به الثمن وكذا عن الخمر لا يجب وصدركا له يقتضي الوجوب فصار بياننا
مختبرا كالاقتناء والشرط والمغير يصح موصولا لا مفضولا **ولا في حنيفة** ان صدركا له لما كان الوجوب
فانثابه في آخر ما يينا في الوجوب رجوع عنه فلا يصح موصولا او مفضولا **الا اذا صدق** المقتر له في
ذلك **او اقام المقتر بينة** على ذلك فلا يلزمه شيء **ولو قال له على الف درهم خرا او دينا في لازمة**
له مطلقا سوا فصل او وصل لاحتمال ان يكون هذا اقرارا عند غيره **ولو قال زورا او باطلا لزمنه ان**
كذبته المقتر له في زعمه ذلك والا لا اي وان لم يكن به المقتر له بل صدقه في زعمه ذلك لا يلزمه شيء من
ذلك **ولو قال له على الف درهم زبوف في كذا قال علي الاحم** ذكره مولانا في بحر وذكر الزبيدي في
فيه ولم يرج وعبارته **ولو قال** لفلان على الف درهم زبوف ولم يذكر السبب قبل يصدق اجماعا اذا اقر
لانه لم يصح بالعقد واستحقاقه الجوده به وقيل هو على الخلاف لان مطلق الوجوب يحمل على انه
وجب عليه بسبب موضوع له وهو التجارة فيكون على الخلاف انتهى **ولو قال له على الف من غضب**
او ودية الا انها زبوف او نهر جرة صدق مطلقا يعني سوا وصل ام فصل لان الغضب لا يقتضي
السلامة لان الانسان يغضب ما يصادف ويودع ما عنده فلا يقتضي السلامة فيقبل قوله الا انه في
الزبوف والنهر جرة يقبل قوله مطلقا مفضولا او موصولا لانما نوع من الدراهم وفيه يقبل مفضولا ولان
الاختلاف اذا وقع في المقبوض كان القول قول القابض ضمينا كان او امينا **وان قال سنوقه او رصا**
فان وصل صدق وان فصل لا لانها ثبت من مجلس الدراهم والابتداء والاسم مجازا وكان من باب التضييق
فلا يصح مفضولا **وصدق في قوله غضبه ثوبا اذا جاز** المقتر ثوب **معيب** وفي قوله **له على**
الف درهم الا انه ينقص كذا متصلا وان فصل لا اي لا يصدق لانه استئنا التقدير فيكون تغييرا
فيصح موصولا ولو كان الانقطاع سببا انقطاع النفس او سبب دفع السؤال فعلى ان يصح اذا
وصل به وعليه الفتوي لان الانسان يحتاج الى ان يتكلم بكلام كثير ويذكر الاستئنا في آخره ولا يمكنه
ان يتكلم بجميع ذلك بنفس واحد ولو لم يجعل عتدا يكون عليه خرج كذا في تبين الكنز **ولو قال زبوف**
اخبرت منك الف او دية فطكت في يدي من غير تغير **وقال الاخبر** اخذتها مني **غضبا ضمن زيد**
ما اقر به لعمرو لانه اقر بسبب الضمان وهو الاخذ لان اخذ مال الغير بسبب لوجوب الضمان لقوله عليه
الصلاة والسلام على الميرما اخذت حتى ترد ثم ادعى ما يوجب البراءة والاذن بالاخذ والاخرين كرم وكان
القول قوله مع عيینه ووجب الضمان على المقتر باقراره بسبب الضمان الا ان ينكل المضم عن المين وهذا بخلاف
ما اذا قال له بل اخذتها قرضا حيث يكون القول قول المقتر لانها تصادقا على ان الاخذ حصل باذنه والاخذ
باذن المالك لا يكون سببا لوجوب الضمان الا باعتبار عتد الضمان فالمالك يدعي عليه العتد وذلك يتبين
فكان القول قول المكر وعلى هذا اذا اقر باخذ الثوب ودية وقال المقتر له بل اخذته بيعة كان القول قول المقتر
لما ذكرنا وفي **اعطيتك ودية وقال الاخر غضبه لا** اي لو قال المقتر اعطيتك الف درهم ودية

القبض

والاقرار بالبيع تلجس على هذا التفصيل
فقط البيع ان كان المقتر له غيب
والاخذ فيه لا

للمقر

للمقصود

على الاخذ

فصلت وقال المالك لا بل غصبته يعني لا يضمن المقر لأنه لم يقر بسبب الضمان بل اقربا لا عطاء
وهو فعل المقر فلا يكون مقرا على نفسه بسبب الضمان والمقر له يدعي عليه سبب الضمان وهو يذكر فكان
القول قول المنكر والاقرار بالقبض كالاقرار بالاختصاص الضمان فان قلت اعطاهم والرفع لا يكون
القبض فوجب ان يكون كالاقرار بالقبض قلت اجب عنه بأنه قد يكون بالتخلية والوضع بين يديه
ولو اقتضى ذلك فالمقتضى لا عموم له لأنه ثابت ضرورة فيقتدر بقدر الضرورة فلا يظهر في حق العقادة
سبب الضمان لأنه عدم في حق غيره وفي قوله **هنا كان ودية عندك فاحذنه فقال المقر له هو**
اي هذا الشيء لي اخذ المقر له لأن المقر اقربا ليدله ثم بالاختصاص وهو سبب الضمان ثم استحقاقه عليه
فلا يقبل دعواه فيجب عليه رد العين ان كان قايما والا فقيمة وكذا لو قال اقرضتك الف درهم ثم اخذ
منك بحسب على المقر فهاذا ما ذكرنا **وصدق من قال اجرت في شيء او ثوبي هذا فركبه او لبسه ورده**
او خاط ثوبي هذا بكذا فقبضه يعني القول قول المقر في ذلك وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد القول قول من اخذ منه البعير وهو القياس وعلى هذا الخلاف في الاقرار بالاعارة لا سكان ثم اخذ منه
وجه القياس انه اقربا ليدله ثم ادعى عليه الاستحقاق فيقبل اقراره له دون دعواه عليه فيجب عليه
الرد كما في فضل الوديعة والقرض على ما مر. وجه الاستحسان ان الدين في الاجارة تثبت ضرورة استحقاق
المستوفى عليه وهو الثمن فله يكون اقرارا بالدين فمقتضودا فلا يظهر في حق الاستحقاق على المقر
بجاء فالوديعة والقرض لأن الدين فيهما مقتضودا فيكون الاقرار بهما اقرارا بالحساب لا ليدل لان المقر في
الاجارة والاعارة اقربا بآية من جهة فيكون القول قوله في قبضتها ولو اقر ان هذا الدين او هذا الثمن
او هذا البعير من بقره فلا بد وهذا الصوف من غنمه او هذا الثمن من غنمه فلا بد له امر بالرفع اليه لأنه
اقرار بما يتوكل منه لأنه بذلك يملك الاصل ذكره الريلعي ولو قال **هذا الف ودية فلا بد** عندي
ثم قال **لا بل ودية فلا بد** الذي ذكره يكون **للاول** اي للمقر له الاول وعلى المقر
الف **شك** اي مثل الاول **للتاني** اي للمقر له الثاني لان الاقرار صحيح الاول وقوله لا بل
ودية فلا بد اضراب عنه ورجوع فلا يملك قوله في حق الاول ويجب عليه ضمان الثاني لأنه
اقراره بها وقد اتفقا عليه باقراره بها الاول فيضمن له **بخلاف ما اذا قال هو لفلان لا بل**
هي لفلان بلا ذكر ايترا حيث لا يجب للتاني شيئا ان كانت مقبولة لأنه لم يقر بالانواع منه وانما
اقراره الاول ثم رجع وشهد به للتاني فزوجه لا يصح وشهادته لا تقبل وهذا ان كانت مقبولة وان
كانت غير مقبولة **لزمه ايضا** بان قال لفلان على الف لا بل لفلان كقوله غصبت فلانا مائة
درهم وما يترد بنا وكرر حنطة لا بل فلانا لزمه لكل واحد منهما مائة ولو كانت بعينها فزوجه
للاول وعليه مثلها للتاني ولو كان المقر له واحدا يلزمه اكثرها قدرا وافضلها مائتا
شعير على الف درهم لا بل للتاني او الف درهم جاز لا بل في يوف او عكسه ولو قال الدين الذي لي
على فلان لفلان او الوديعة التي عند فلان هي لفلان فهو اقرار له وحق القبض للمقر
لكن لو سلم الى المقر له تري في الخلاصة معزيا الى النوازل رجل قال لاجب ما في يدي او جميع ما في يدي
اي او جميع ما يثبت الي هو لفلان فهو اقرار ولو قال لاجب ما في يدي او جميع ما يثبت الي هو لفلان فهو اقرار
بالقبض انتهى وفي الخلاصة ايضا من كتاب الاقرار لو قال الذي لي على فلان لفلان فهو اقرار له وحق
القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر له ايترا ولا يخفى ان هذا مخالف لما تقر به في كلام المحققين من أنه
ان اضاف لا يكون اقرارا لأنه اخبار وقضية الاضافة الى نفسه منافية له فيكون هبة فإعراي شرطها
وانه اعراي وفي الحاوي القوي فان قال الدين الذي علي زيد فهو لغرمي لم يسلطه على القبض لكن قال

وادعي

الدين

في كتاب الدين

واسمي في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل هذا لم يصح انتهى قلت فقوله ولو لم يقل هذا لم يصح
مخالفة لما عن الخلاصة وهو المذکور في عامة المقتربات **هذا باب في بيان احكام اقرار المريض**
أورد اقرار المريض في باب على جهة اختصاصه باحكام ما ليس للصحيح واخره لان المرض بعد الصحة
اقراره اي المريض **بدين لاجنبيا** قد من كل ماله والقياس ان لا ينفذ الا من الثلث لان الشئ قصر
تصرفه على الثلث وعلق حق الوديعة بالثلثين فكذلك اقراره بدين ترك بالاثم وهو ما روي عن عمر أنه
قال اذا اقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته والا فثلثه كالحذر لانه من المقررات فلا يترك
بالقياس فيجعل على الله سبحانه من النبي صلى الله عليه وسلم ولان قضاء الدين من الخواج الاصلية لان فيه تنفيع
ذمته ورفع الحائل بينه وبين الجنة فيقدر على حق الغرماء كما يرحوا بغيره على ما بينا لان شرطه تعلق حقهم
الصراع عن حقه ولهذا يقدركم عنه عليهم **واخر الاثر عنه** اي عن الدين الذي اقربه في حال مرضه
لما بينا **ودين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معروف** مثل برك ماله ملكه او اشتراكه او من
امرأة تزوجها وعلى معاينة **قدم** ذلك على ما اقربه في مرض موته وقال الشافعي الدينان سواء لانه
اقرار لا يمتنع فيه لانه صادر عن عقل والزيمة قابلة للمعقوف في الحالين وبه قال مالك واحمد. وكذا
ان حق غرما الصحة تعلق بما للمريض مرض الموت في اول مرضه لانه يخرج عن قضائه من مال الخرف الا في
فيه صادف حق غرما الصحة فكان يجوز اخذ منه ومردف حابه. وانما استوي الدين المعروف والتكسب
ودين الصحة لانهما على سبب انتفى التهمة من الاقرار به ولو كان المقر به **ودية** ذكره في البحر والسبب
المعروف ككناح مشاهد بئر المثل وبيع مشاهد واتلاف كزلك اي مشاهد وغيرهما ما ليس من
السترات. وقيد الكناح بئر المثل لان الزيادة على ذلك باطله والنكاح جائز ذكره في الصانية وانما اجل
النكاح من جملة ما يجب تقديره لانه من الخواج الاصلية. فان قلت لو تزوج شيخ فان ربيعة جاز ومخير
بحاج اليها. قلت اجب بان النكاح في اصل الوضع من مصالح المعيشة والعبد لاصل الوضع لا الحال
فان الحال لا يوقف عليها **وليس له** اي للمريض ان يقضي دين بعض الغرماء دون بعض ولو كان
ذلك اعطاهم وايقا اجرة الا اذا قضى ما استقرض في مرضه او نقد ثمن ما اشترى فيه اي
في المرض وقد علم ذلك بالبرهان اي بالبيعة لان قوله في ذلك غير مقبول للتهمة بخلاف ما لم
يق دحي مات فان البائع اسوة للغرماء في ثمن ما باعه منه اذا لم تكن العين المبيعة في يده اي في
يد البائع اما اذا كانت في يده فهو اولى بها من سائر الغرماء واذا اقر المريض بدين ثم اقر بدين تحاصا
وصل او فضل ولو اقر بدين ثم بوديعة تحاصا وعلى القلب الوديعة اولى واقراره ببيع عبده في
صحته وقبض الثمن مع دعوي المشتري ذلك صحيح في البيع دون قبض الثمن لا بقدر الثلث بخلاف اقراره
بان هذا الصبد لفلان فانه كالدين ولو اقر بقبض دينان كان دين الصحة مطلقا سواء كان عليه دين
الصحة او لا وان كان دين المرض ان كان عليه دين الصحة لا يصح والا فزمن الثلث الا في اقراره بالبيعة
بدل الكتابة فانما بخلاف اقراره باستيفاء ثمن ما باعه في صحته من وارثه فانه يصح وبسببه العلق البعير
في صحته في كثير القيمة فاقدر من جميع ماله كتيبه ما اقربه في صحته وهو منهم كذا في كثير من المقتربات **وابراؤه**
مد يونه وهو مد يونه غير جائز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا يعني سواء كان
المريض مد يونا او لا كما فيه من التهمة وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء صحيح **قضا لا ديانة**
قال في الحاوي القوي واذا اراد المريض مرض الموت ان يصح ابرأوه الغريم فانه يقول ليس لي عليه دين
ولو قال ابرأته عن الدين لا يصح ويرفع بعضا مطالبه الدنيا لامطالبة الآخر انتهى وفي التارخانية من باب

اذام

اقرار المريض بمعزيا الى الميعون ادعي على رجل ما لا واثبته واثبته لا يجوز برأيه ان كان عليه دين وكذا
لو ابرأ الوارث لا يجوز سوا كان عليه دين او لا ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جاز
اقراره في القضا انتهى. وفي البرازية معزيا الى رجل المضاف قالت فيه ليس لي على زوجي ميراثا وفيه
لم يكن لي على فلان شيء يبرأ عندنا خلافا لما في انتهى. وفيها قبله واثبته الوارث لا يجوز وقال فيه لم يكن
لي عليه شيء ليس لورثته ان يدعي عليه شيئا في القضا وفي البرازية لا يجوز هذا الاقرار. وفي الجامع اقر
الابن فيه انه ليس له على والده شيء من تركته انه منح ما لو ابرأه او وهبه وكان الوارث يقبض ماله منه انتهى
وفيها على صحة ما افق به مولانا صاحب البحر في ما لو اقرت البنت في مرض موصيا بان الامعة الغلانية مال
ابنها لاحق لها فيها انه يصح ولا تنضم دعوى زوجها فيها مستند الى ما ذكرناه وقد خالفه في ذلك شيخنا
امين الدين بن عبد المال المصري وافق بعدم الصحة مستند الى ما في عامة المعشرات من ان الاقرار لو اقر
لا يصح وكثير من النقول الصحيحة يشهد بصحة هذا وليس من قبيل الاقرار لو اقرت كالابن في قال
مولانا صاحب البحر ولا ينافيه ما في البرازية معزيا الى الزخيرة قضا فيه لانه لم ير عليه ولا شيء لي
عليه ولم يكن لي عليه ميراث لا يصح وقبل يصح والصحيح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص ميراث ظهور
انه عليه غالبا وكلامنا في ميراثه ولا ينافيه ايضا ما ذكره في البرازية ايضا بعد ادعي عليه مالا لا
وذيونا وديعة فصاح مع المطالب على شيء ليس سوا اقر الطالب في المكنية انه لم يكن له على المدعي عليه
شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثته المدعي ان يدعي على المدعي عليه شيء وان يرضوا على
انه كان لميراثه عليه اموال كمنه قصد بعض الاقرار جرمانا لا تنضم وان كان المدعي عليه وارث المدعي
وجري هكنا ما ذكرنا في ميراثه الورثة على ان ابانا قصد حرمنا بصرا الاقرار وكان عليه مالا لا تنضم
انتهى كونه متمما في هذه الدعوى عليه والصلح معه على تسليم الكلام عند عدم قرينة على انه لم يعمل
وان اقر المريض لوارثه بطل ارادته بطل على تقدير عدم الاجازة والافق موقوف **الا ان يصدق**
الورثة فيبعد اقراره قال صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ولا اقرار بدين لانه يتعلق به حق
جميع الورثة فاقراره لبعضهم ابطال الحق الباقي وفيه ابتاع العداوة بينهم لما فيه من اضرار لبعضهم
منشأ العداوة والبغضاء وقصة يوسف واخوته اكبر شاهد واطلق عدم صحة اقراره الوارث فشمس
الدين والامين وبه صرح في شرح الجمع حيث قال ويبطال اقراره اي اقرار المريض لوارثه بالدين والدين
الا انه يصدق الورثة الباقيون **ولو كان ذلك اقرارا بقبض دينه عليه** اي على وراثته لا يصح وكذا
لو رجع فيما وهبه منه في مرضه او قبض ما عصبه منه او رهنه عنده او استرد المبيع في البيع الفاسد
لما بينا منه الوارث وهو مريض ثم بري ثم مات جاز ذلك كله لانه لم يكن مرض الموت فلم يتعلق به حق
الورثة كذا في الاختيار **بخلاف اقراره له اي لوارثه بوديعة مستهلكة** فانه جائز وصورته
ان يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها كائني في الجوهر. وفيه فصول العادي ذكر في
الباب الرابع من اقرار الجامع اقرار المريض الوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقراره الاجنبي يجوز حكاية
من جميع المال وابتداء من ثلث المال. وفي اقرار الزيادة اقرار المريض لورثته بدين لا يجوز وبوديعة
مستهلكة يجوز ان يقر فيه اي في مرض موته **لوارثه يوم في الحال بسلامة الى الوارث فاذا**
مات برده كذا في البرازية وفي القنية تصرفات المريض نافذة وانما تنقض بعد الموت انتهى
والعبارة كونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار اذا صار وارثا مسبقا **جدد**
كالزوج وعقد الموالاة اعلم ان الاقرار لا يخلو اما ان يكون المقر له وارثا وقت الاقرار واثبته
الموت او كان وارثا فيما لم يكن وارثا فيما بينهما او لم يكن وارثا وقت الاقرار فان كان وارثا وقت

بخلاف

قفت
الشيخ امين الدين المذكور
هذا جد الفقيه كانت
من النسبة لانه رحمه
واعتقابه ابن

على المعصية

وكذا لا يجوز ذلك بعد اقراره ولا يملك
لانه يقع لولا ملكا او حقا ولو
صدرت هذه الاستبداد

الاقرار دون وقت

الاقرار دون وقت الموت بان اقر لاحيه مثله ثم ولد له ولد يصح الاقرار لعدم كونه وارثا وقت
الموت وان كان وارثا فيما لم يكن وارثا فيما بينهما بان اقر لامرأته ثم اباها وانقضت عدتها ثم تزوجها او
والى رجلا فاقر له ثم فسخ الموالاة ثم عقد لها ثانيا لا يجوز الاقرار عند اي من لان المقر في الطلاق
وفسخ الموالاة ثم عقد لها ثانيا وعقد المحل يجوز لان شرط امتناع الاقرار ان يبقى وارثا الى الموت بذلك
السبب ولم يبق ولا بد صار اجنبيا فعلا الاقرار كما لو اناشاه في ذلك الوقت الا ترى انه لو لم يعقد لها ثانيا
كان جائزا فكل اذا عقد وان لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا وقت الموت ينظر فان صار وارثا
بسبب كان قايما وقت الاقرار بان اقر لاحيه وله ابن ثم مات الابن قبل الاب لا يصح اقراره وان صار
وارثا بسبب جديد كالتزوج وعقد الموالاة جاز وقال زفر لا يجوز لان الاقرار حصل للوارث وقت
الموت فصار كما اذا صار وارثا بالسبب. وكذا ان الاقرار حيث صدر حصل الاجنبي لا للوارث
فمنه ولزم فلا يبطل بخلاف الحصة لانها وصية ولهذا تعتبر من الثلث فيستحق وقت الموت بخلاف ما
اذا صار وارثا بالسبب بان اقر مريض لاحيه الكافر ثم اقبل عليه المولى لا يجوز اقراره بالدين ثم مات
الابن حيث لا يجوز اقراره لان سبب الارث كان قايما ولو اقر لوارثه ثم مات المقر لم ير مرضه وارث
المقر له من ورثة المريض لم يجز اقراره عند اي من اولا لان اقراره حصل للوارث ابتداء وانما وقال اخر
يجوز وهو قول محل لانه بالموت قبل موت المريض خرج من ان يكون وارثا وكذا المقر الاجنبي في ثمانية الميراث
ثم المريض ووارثه من ورثة المقر لان اقراره كان الاجنبي فيتم به لا يبطل بموته بل لا يبطل الا بغيره
فلو اقر لها اي لامرأة اجنبية ثم تزوجها صح اقراره لها لان الاقرار وقت صدره حصل للاجنبي
لا للوارث كما تقدم وتعتبر **بخلاف اقراره لاحيه المحبوب اذا زال محبه** وصار غير محبوب فانه لا
يصح **وبخلاف الحصة والوصية لها اي لو وهب لاجنبية او وصي لها ثم نكحها بطلت لان الوصية**
تمليك بعد الموت وهي وارثة حينئذ فلا يصح والحصة في المرض وصية حتى لا تنفذ الامن الثلث على ما
يأتي بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى فصارت كالوصية والوصية لا تعتبر الا عند الموت على كل حال **اقر فيه**
اي في مرض موته انه كان له على ابنته الميثة عشرة دراهم قد استوفيتها وله اي للمقر ابن ينكر ذلك
صح اقراره كما لو اقر لامرأته في مرض موته بدين ثم مات قبله وتركت وارثا وقبل لا اي لا يصح قال
في الصبر فيه اقر في مرض موته انه كان له على ابنته الميثة عشرة دراهم قد استوفيتها وله ابن ينكر ذلك
قال يصح اقراره لغير الوارث لان الميت لا يرث كن اقر لامرأته في مرض موته بدين ثم مات قبله وتركت
منها وارثا فان الاقرار جائز كذا هنا وكذا اجاب جلال وقال القاضي بدين الدين لا يصح اقراره انتهى
ولو اقر المريض لوارثه ولاجنبي بدين باطل تصادقا في الشركة او تكاذبا وقال محمد بن اسمعيل
اقراره الاجنبي بعد نصيبه جائز اذا تكاذبا في الشركة وانكر الاجنبي الشركة وهي معروفة في الجاهليين
وذكر شيخ الاسلام المعروف بخوارزمية اذا كذب الوارث المقر في الشركة وصديقه الاجنبي لم ينكر محمد
رحم الله هذا الفضل ويخوف ان يقال انه على الاختلاف ولكن الصحيح ان يقال انه لا يجوز على قول
محمد رحمه الله كما هو من جهة هذه الجملة في فتاوي قاضي طبرستان في فصول العادي **وان اقر لاجنبي**
ثم اقر بموته ثبت نسبه وبطل اقراره له لان السبب يستند الى حالة العلوق فبين ان النسب
كانت حالة الاقرار فلا يجوز بخلاف ما لو اقر لاجنبية ثم نكحها فان الزوجية جارية فتكون مقصورة على
زمان التزوج فلا يظهر ان اقراره كان باطلا لعدم الزوجية **ولو اقر لمن طلقها ثلاثا فيه اي في**
مرض موته قلها الاقل من الارث والدين هذا اي الحكم المذكور اذا طلقها بسواها وان طلقها
بلسواها قلها الميراث بالغا باطل ولا يصح الاقرار لها لانها وارثة انه من خلاف اذا طلقها

متم

وقت الاقرار

القاضي

بسواها فانها لا تترث لكن لما اقرها بالدين بنيتا متعين فيه لان الزوجين قد يتفقان على التلا
 لينفتح بابا الاقرار بها فتعطي اقل ما ردة القصد بها **وان اقر الغلام بمجهول النكاح** **يولد مثله**
 اي مثل هذا الغلام **لمثله** اي مثل هذا المريض **قيد به** لانه اذا كان اكبر منه بيتا كن به الظاهر حتي
 ان عند مالك لو كذب العرف بان يكون هندية والغلام فارسي لا يثبت نسبه **انه** اي ان هذا الغلام
ابنه وصديقه اي المقر **الغلام** قيد به لان المسئلة في الغلام المعبر عن نفسه لانه حينئذ يكون في
 يد نفسه بخلاف الصغير لانه في يد غيره فينزل منزلة البهيمة فلم يثبت بصدقه وعند الثالثة يثبت
 نسبه بلا تصديق ايضا لو غير مكلف **ثبت نسبه** لانه من المخرج الاصلية **ولو كان المقر مريضا**
 ذكره الزيلعي في شرح الكثر **واذا صح اقراره شارك المقر** وهو الغلام **الورثة** في الميراث لانه من
 ضرورات ثبوت النسب **وصح اقراره** اي اقرار الرجل **بالولد والوالدين بالشروط المتقدمة**
 في الابن لانه اقراره على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير **وصح اقراره بالزوجية بشرط خلوها**
عن زوج وعقدته اي عده الزوج **وخلوها** اي خلوا المقر عن اختها وعن اربع سواها اي بشرط
 ان لا يكون تحت المقر اختها ولا اربع سواها وقد اخل بهذه القيود صاحب المحقق والوقاية وذلك
 ما لا ينبغي الاخلاله به **وصح اقراره بالمولي من جهة العتاقة وان لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة غير**
 اي غير المقر وهذا قيد لا بد منه وقد اخل به في اكثر والوقاية ايضا لان موجب اقراره يثبت بينهما
 بتصا دقما من غير اضرار باحد فيستد **وصح اقرارها** اي اقرار المرأة **بالوالدين والزوج والمولى**
 لان الاصل ان اقرار الانسان على نفسه حجة لا على غيره وبالاقرار لهؤلاء ليس فيه الا الزام نفسها
 فيقبل **وصح اقرارها بالولد ان شهدت قابلية او صدقها الزوج ان كان لها زوج او كانت**
معتدة منه **وصح اقرارها بالولد مطلقا ان لم يكن الامر كذلك** بان لم تكن ذات زوج ولا معتدة او
 كانت ذات زوج وادعت انه اي الولد من غيره اي من غير زوجها الظاهر ولا بد من تصديق هؤلاء
 الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه لانه بمنزلة المتاع كما تقدم **ولو كان المقر له عبد الغنم**
اشترط تصديق مولاه لان الحق له **وصح التصديق بعد موت المقر** **لا تصديق الزوج بعد**
موتها اي بعد موت الزوجة يعني اذا اقرت ونكح ثم مات المقر فصدق المقر له بعد موته صح
 تصديقه الا اذا اقرت المرأة بالزوج فصدقها بعد موتها فانه لا يصح اما الاول فلان النسب يبقى
 بعد الموت وكذا اقرار الزوج بالزوجة فصدقته بعد موته لان حكم النكاح باق في حقها وهو العدة
 فانها من آثار النكاح ولهذا جاز خصله ميتا كما في حال الحياة وهو ما اذا اقرت الزوجة فصدقها
 بعد موتها فالذكر هنا قول اي حنيفة وعندها يجوز لها ان الارث من احكام النكاح وهو ما يبقى بعد
 النكاح كالعدة ولا في حنيفة رضي الله عنه في عدم الصحة ان النكاح انقطع بالموت ولا علة عليه
 ليصح باعتبارها ولا يصح التصديق على اعتبار الارث لانه معدوم حالة الاقرار وانما يثبت بعد الموت
 والتصديق يستدل الى اول الاقرار يعني ان المقر يقى هو الموجب لثبوت النكاح الموجب لارث فلا يمكن
 ان يثبت بالارث **فان قلت** يعارض هذا بان يقال لا يصح التصديق على اعتبار العدة لانها معدومة
 حالة الاقرار وانما يثبت بعد الموت والتصديق يستدل الى اول الاقرار وينسب بما ذكرتم **قلت** يمكن
 ان يجاب عنه بان العدة لازمة لثبوت النكاح بالاجماع فجاز ان يثبت النكاح المتعين قايما باعتبارها
 فكذا المقر به واما الارث فلا بد من جواز ان تكون المرأة كتابية فلم يثبت قايما باعتبارها **وان**
اقر رجل بنسبه على غيره كالاخ والجد وابن الابن لا يصح الاقرار **في حق غيره** فلا يثبت نسبه
 منه لعدم ولايته عليه ولما فيه من حمل النسب على الغير فلا يجوز بلون اقامة البينة **ويصح** اقراره

لها

والوم

في حق غيره

في حق نفسه اي في حق نفس المقر ثم ذكر كما فايدته بقوله **حتى تلزمه الاحكام من النفقة**
والحضانة والارث اذا انصا وقاعليه اي على ذلك الاقرار لان اقرارها حجة عليها **فان لم**
يكن له اي لهذا المقر **وارث غيره مطلقا** يعني قريبا ذلك الوارث او بعيدا **ورثته** لان اقراره
 حجة في حق نفسه فيقبل عند عدم الاضرار لغيره وهذا لانه اقرب شئ بالنسب وباستحقاق ماله
 بعد وهو في النسب مقر على غيره فيرد وفي استحقاق ماله مقر على نفسه فيقبل عند عدم المزاخر
 لان ولاية المقر في ماله عند عدم الوارث تضعه حيث شاء حتى كان له ان يوصي بجمع ماله وكذا
 له ان يخلصه لهذا المقر له لانه وصية من وجه حتى لو وصي لغيره باكثر من الثلث لا ينفذ الا باجازة
 المقر له ما دام المقر مضرا على اقراره كانه وارث حقيقة كذا في تبين اكثر **وقوله** كان المقر ان يرجع
 عن الاقرار بحله ما اذا لم يصدق المقر له على اقراره قبل رجوعه او لم يقر بمثل اقراره اما اذا صدق في اقراره
 قبل رجوعه او اقر بمثل اقراره فلا ينفع المقر رجوعه عن اقراره كما في بعض شروح السراجية **والا لا**
 اي وان كان له وارث غيره قريبا كان كروي الارحام او بعيدا كولي المولاة لم يرثه لوجود المزاخر
 كما تقدم تقريره **ومن مات ابوه فاقرب باخ شاركة في الارث ولم يثبت نسبه** لما ذكرنا ان
 اقراره مقبول في حق نفسه غير مقبول في حق غيره فاذا قبل اقراره في حق نفسه يستحق المقر له نصفه
 نصيب المقر مطلقا عندها وعند مالك وابن ابي شيلى يحمل اقراره شائعا في التركة فيعطي المقر
 ما يخصه من ذلك حتى لو كان لشخص مات ابوا في معروف فاقرب باخ فكل من اخوه المعروف فيه اعطي
 المقر نصف ما في يده وعندها ثالث ما في يده لان المقر قد اقر بثلث شائع في المصنفين فنقد اقراره في
 حصته وبطل ما كان في حصته فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال والسدس الآخر
 في نصيب اخيه بطل اقراره فيه لما ذكرنا ونحن نقول ان في دعم المقر انه يساويه في الاستحقاق
 والمنكر ظاهرا بانكاره فيحمل ما في يده كالحال فيكون الباقي بينهما بالتسوية **وان ترك شخص**
ابنين وله على اخر مائة فاقرب احداهما بقبض ابيه خسين منها فلا شيء للمقر ولا لغيره
 لان الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين على الميت لان المقبوض غير الدين فيكون مضموما على
 القابض دينيا في ذمته ثم يتفاضل فاذا اكل به اخوه لا يصدق عليه فيستحق في حقه خاصة
 فوجب على الميت خسون درهما على زوجه والدين يقدر على الميراث فاستغرق نصيبه فلا يأخذ منه
 شيئا كما اذا اقر عليه دين آخر وكذا به اخوه وليس له ان يشارك اخاه في الخسين وان تصادقا على انه
 مشترك بينهما لانه لو رجع المقر على اخيه لرجع اخوه على الغريم بما بقي من الدين على زوجه ثم رجع الغريم
 على المقر بازاد على الخسين مما اخذه من اخيه المكذب لان الوارث لا يأخذ شيئا الا بعد قضا الدين فيؤدي
 الى الدون ولو اقر ان اياه قبض كل الدين والمسئلة بمخالها كان جوابه كالاولي الا انه يخلف المنكر لحق
 الدين بالله ما تقبل انه قبض فان نكل برئت ذمته وان حلف دفع اليه نصيبه بخلاف المسئلة الاولى
 حيث لا يخلف لحق الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه وهذا لم يحصل له
 الا النصف فيخلفه

المقر
نزوج

فصل في بيان احكام تتعلق بكتاب الاقرار

اقرت الحرة المكفلة بدين لاخر فكل ما زوجها صح اقرارها **في حقه** اي في زوجها عند
 اي حنيفة **فمقبض المقر وتلازم** كالدين الثابت بالمعينة كالاستهلاك او الشراء او البينة
وعندها لا اي لا تصدق في حق الزوج فلا تجب وتلازم لان فيه منع الزوج عن غشائها فيما
 يرجع الى بطلان حق الزوج **اقول** ينبغي ان يقول على قولها افتاء وقصا لان الغالب ان لا يعلم

حتى كان للمقر ان يرجع عن الاقرار
 لان نسبه ثبت فلا يلزمه كالتوبة
 من وجه

بني هل ثبت النسب باقراره شائعا فذكر كذا
 ويكره اقراره كذا كذا او لا لم يذكر
 في حق كذا
 في حق كذا
 في حق كذا

وعبارة الدومرد لا تليق
 وقدرها لا يصح

الاقرار له او لبعض اقرارها ليتوصل بذلك الى منعها بالحس عند عن زوجها كما وقعت عليه مرارا
حين استلبت بالقضاء والله تعالى اعلم. وهذه المسئلة خارجة عن قاعده الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يثبت
الي غيره وما خرج عنها لو اقر المجردين لا وفاة له الا من بين العين فله منعها لقضائه وان تضرر
المستاجر ولو اقرت بمجهولة النكاح باثبات اب زوجها وصديقها الاب انفسه النكاح بينهما بخلاف
ما اذا اقرت بالرق وطلعتا متنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولدانته المبيعة وله
اخر ثبت نسبته وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه لابن وكل المكاتب اذا ادعى ولد
خبره في حياة اخيه صحت ميراثه لولده دون اخيه كما في الغوايد الزينية. **أقول** ينبغي
ان يكون من هذا القبيل ان من كان في اجارة غيره فارق لآخرين فان له حبسه وان تضرر المستاجر
وهي واقعة الفتوى ولم ترفها نقلا صريحا والله اعلم **مجهولة النكاح اقرت بالرق لا يمان**
وصدقها المقر له ولها زوج واولاد منه اي من الزوج وكذا اي الزوج صح في حقها اي حق
المرأة المقره حتى اذا علق بعد الاقرار وادى يكون رقيقا خاصة لا يصح في حقها وحق الاولاد
فمنع على قوله وحقه بقوله فلا يبطل النكاح وفرع على قوله وحق الاولاد بقوله **واولاد حصلت**
قبل الاقرار وما في بطلانها وقته اي وقت الاقرار اقرارا لم يطل الرق واما ولد
علق بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند اي من اذ حكم برقها وولد الرقيقة رقيق وحق عند محل
لانه تزوجها بشرط حرية اولاده منها فلا تصدق على ابطال هذا الحق بمجهول النكاح حرره
ثم اقر بالرق لا يمان وصدقه المقر له ص اقراره في حقه خاصة دون ابطال المتق
فان الاقرار حجة قاصرة فان مات العتيق برقه وارثه ان كان له وارث شرعي والا اي
ان لم يكن له وارث فالعقر له فان مات العتيق فارثه لعصبة المقر قال رجل لآخر
لي عتيقك الف فقال في جوابه الصدق او الحق او اليقين او نكر اى قال حقا او صدقا
او يمين او كره لفظ الصدق او الحق بان قال الحق الحق او الصدق الصدق او نحوها كما اذا
قرن بها البر بان قال البر الحق والحق البر فاقرار لانه ما يوصف به الدعوى فصالح الجواب
ويستعمل في الصدق عرفا فانه قال ادعيت الحق ولو قال الحق حق او الصدق صدق
او اليقين يقين لا اي لا يكون اقرا لانه كلام تام بخلاف ما تقدم لانه يصلح للاعتدال قال
لامته يا سارقا زائدا مجنون يا ابقه او قال هذه السارقة فعلت كذا وباعها
فوجد بها واحد منها اي من هذه المصوب لا ترد اي هذه الامة بعد البيع به اي لواحد من هذه
المبارات لان غير الاخرين وفقد المأوى اعلام المأوى او حضوره لتحقيق الوصف الذي
ناده به ولهذا لو قال لامرأته يا كافرة لا ينفق بينهما والاخر شتمه بخلاف هذه سارقة او هذه
أبقه او هذه زائدا او مجنونا حيث ترد لواحد من هذه العبارات لانه اخباره وتحقيق الوصف
وبخلاف ما طلق او هذه المطلقة فعلت كذا حيث تطلق امرأته لانه يمكن من اثبات هذا
الوصف شرعا فيجعل كلامه ايجابا ليكون صادقا فيما تكلم به وئمة لا يمكن من اثبات تلك الاوصاف
فيها وكان نارا وشما لا تحقيقا ووصفا كذا في الحاشي **اقرار السكران بطريق محظور اي**
منع محرم صحيح في جميع الاحوال الا في حد الزنا وشرب الخمر قال في المجتبى واما السكران
فاقراره جائز في الحقوق كلها الا في الحدود للخالصة وبالردة وفي الاقرار بالردة قياسا على
انتهى وان سكر بطريق مباح لا اي لا يعتبر اقراره المقر له اذا كذب المقر بما اقر به بطل
اقراره لما تقدم من انه من بين بالردة الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاء العتاقة والوقف

والطلاق والرق

والطلاق والرق وبه صرح في الغوايد الزينية حيث قال المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره
الا في الاقرار بالحرية والنسب وولا العتاقة كما في شرح الكنت مغلدا بانه لا يحتل النقص فيراد
الوقف فان المقر له اذ ارده ثم صدقه صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب والرق كما في الزانية **صالح**
اخذ الورثة وابن ابراهيم علما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لستم دعوى حصته منه
على الاصح في صلح الزانية قال تاج الاسلام ومختصر صدر الاسلام وجرت صلح اهل الورثة وابن ابراهيم
ابن ابراهيم علما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى ولما قيل ان يقول يجوز دعوى
حصته منه وهو الاصح ولما قيل ان يقول لا وفي المحيط لو ابراهيم اهل الورثة الباقي ثم ادعى التركة
وانكروا لا تسمع دعواه وان اقر ابا التركة امرؤا بالرد عليه انتهى. وفي الخائنة وصي الحيت اذا دفع ما
كان في يد من تركة الميت الى ولد الميت واشهد الولد على نفسه انه قبض تركة والده ولم يبق له حق من
تركة والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركة والدي واقام
البينة قبلت بينته وكلوا اقرارا وارثا انه قبض جميع ما على الناس من تركة والده ثم ادعى على رجل
دينه لو اذن لستم دعواه انتهى. قال بعض المتأخرين ان قولهم النكاح في سياق النفي نعم انتقض
لان قوله ولم يبق لي حق نكرة في سياق النفي فعلى مقتضى القاعدة لا يصح دعواه بعد ذلك لتناقض
والمستأنقض لا يقبل دعواه ولا بينته واجيب بانه لا تناقض فان اعترافه انه لم يبق له حق يمكن حمله
على ما قبضه يعني لم يبق لي حق ما قبضته. **الا ترى ان صورة المسئلة ما لو رآي شيئا من تركة والده**
في يد فادار آي شيئا من تركة والده في يد وصيه وتحقق ساع له طلبه وله مخرج عن ما اقر به بان
يؤله ما مر انتهى اقر رجل بماله في حلك واشهد عليه به ثم ادعى ان بعض هذا المال المقر به قرض
وبعضه ربا عليه فان اقام على ذلك بينة تقبل بينته قال في القنية بعد ان رقم لعل الدين شيخ
الاسلام القاضي المروزي قال يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بماله في حلك ويشهد عليه
ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن نقضي ان اقام على ذلك بينة تقبل وان كان
متناقضا لاننا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار وهكذا قال شيخنا عبد البر في شرحه للنظم الوهابي
ونظرة فقال **اقر وبعض المال قرض وبعضه ربا قال باليمين تقبل خروا**
والله اعلم فروع الاستحجار اقرار بقدر الملك له على اهل القولين الا اذا استاجر المولى عبدا من
نفسه لم يكن اقرارا بحريته كذا في القنية اذا القبيى ثم ادعى الخطا لم تقبل كما في الخائنة الا اذا اقر
بالطلاق بنا على ما افني به المعنى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفضولين يعني لا يقع رتبة
وبه صرح في القنية. اقرار المقر باطل الا اذا اقر السارق مكرها فقد افني بعض المتأخرين بصحته كما
في سرقة الظهيرة المقر اذا صار مكرها شرعا بطل اقراره فلو ادعى المربي السر باللف والبيان بالعين
واقام البينة فان الشفع ياخذها بالعين لان القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري
بان البيع المبيع ثم اشتكى من يد المشتري بالبينة بالمقتضاه الرجوع باللف على بايعه وان اقرت
لبايع كذا في فضا الخلاصة. ومنه ما في الجامع ادعى عليه كفالة معينة فانكر فيمن المربي وقضي
على الكفيل كان له الرجوع على المدبون اذا كان باعرا وخرج عن هذا الاصل مسئلتان في فضا الخلاصة
اذا القاضي اذا قضى باستصحاب الحال لا يكون كذا بانه. الاولى لو اقر المشتري ان البايع اعطى المصدق
قبل البيع وكذبه البايع فقضى بالتمسك على المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق عليه. الثانية
اذا ادعى المدبون الايف او الابراهيم على ربه الدين فنجح وطف وقضى له بالدين لم يضر الغريم مكر باحتي
لو وجد بينته تقبل كذا في الغوايد الزينية. قال وزدت مسائل. الاولى اقر المشتري بالمال للبايع

في شرح المحرر في الزانية

الا اذا اقر في آتياه

صريحاً ثم استحق بيمينه لم يبطل قراره فلو عا د اليه يوماً من الدهر فانه يؤمن بالتسليم اليه . انما
ولدت وزوجاً غائب وفطر بعد المدة وفرض القاضي له النفقة ولها يمينه ثم حضر الاب ونفاه لا عن
وقطع النسب . وكذا اختان في تلخيص الجامع من الشها دات وعلى هذا لواق بحرية عند ثم اشتراه عتق
عليه ولا يرجع باليمن او بوقفية دارم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف المذكور في الاسفا ذ قال
لواق بارض في يد غيره ايضا وقف ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا مأخوذة له بنعمة انتمى . والاقوار
بشيء محال باطل كالأوقاف بالارشاد التي قطعتا حسمانية درهم وبنه صحتان لم يلزمه شيء كافي
التأثير خاتمة الا اذا اقرل زوجته بمهر بعد هبتها له المهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجوز زيادة
ان قيلت والاسبب خلافه لعدم قصد هبتها كافي في القواعد الزينية . وعندني في كون
النعى داخل تحت الاصل المذكور في التاتارخانية حتى يحتاج الى اخراجه منه نظرياً بالثقل .

تم كتابه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
البراءة منه لم يزل في كافي
انما خاتمة

كتاب في بيان احكام الصلح

وجه المناسبة في ايراد هذا القرار ان انكار المقر سبب الخصومة وهي تسدعي الصلح قال
الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاملكوا بينهما وهو اسم من المصالحة خلافاً لخصومة
وفي اصطلاح الفقهاء هو عقد يرفع النزاع سببه تعلق البقا المقدور بتعاطيه كالقرض في الاصل
ركنه الايجاب والقبول الموضوعان له كما في كثير من الكتب لكنه قال في العناية وركنه الايجاب
مطلقاً والقبول فيما يتعين بالقبول واما اذا وقع الدعوي في الدراهم والدينارين وطالب الصلح
على ذلك الجنس فقد تم الصلح بقول كذا في فعلت ولا يحتاج فيه الى قبول المدعي عليه لانه انشأ
لنفس الحق وهو يتم بالمسقط بخلاف الاول لانه طلب البيع من غيره ومن طلب البيع من غيره فقال ذلك
الغير بيعت لا يتم البيع مالم يقبل الطالب قبلت انتمى بشرطه العقل لا البلوغ والحرية ووجه الصلح
من صبي ما دون ان عزي ذلك الصلح الواقع منه عن ضرر بين وصح من عبداً ما دون ومكاتب
وشرطه ايضا كونه المصالح عليه معلوماً ان كان يحتاج الى قبضه وكون المصالح عنه حقاً
يجوز الاعتياض عنه ولو كان غير مال كالقصاص والنقز بر معلوماً كان المصالح عنه او مجزواً
لاما لا يجوز الاعتياض عنه اي لا يصح الصلح لو كان المصالح عنه ما لا يجوز الاعتياض عنه ثم بينه
بقوله كحق شفعة وحرق ذف وكفا لة بنفس وطالب الصلح كافي عن القبول من المدعي عليه ان
كان المدعي به ما لا يتعين بالقبول وان كان ما يتعين فلا بد من قبول المدعي عليه كذا في البحر
وقد تقدم تقرير حكمه اي حكم الصلح اي اثره الثابت له وقوع البراءة عن الدعوي لما مر انه عند
رفع النزاع كافي في شرح من لا يخبر . وفي البحر ان حكمه في جانب المصالح عليه ووقع الملك فيه للمدعي
سواء كان المدعي عليه مقراً او منكراً وفي المصالح عنه وقوع الملك فيه للمدعي عليه ان كان ما يتحمل
التكليف كالمال وكان المدعي عليه مقراً به وان كان ما لا يتحمل التكليف كالقصاص ووقع البراءة
كما اذا كان منكراً مطلقاً ونحوه في العناية وهو اي الصلح صحيح مع اقرار من المدعي عليه او سكوت
منه بان لا يفتقر ولا ينكر او انكار وكل ذلك صحيح لقوله تعالى والصلح خير عرفه بالاذم فالظاهر ان
قال الاكل في العناية للخصم على هذه الانواع ضروري لان الخصم وقت الدعوي إما ان يسكت او
يتكلم بحسباً وهو لا يخلو عن النفي والاثبات لا يقال قد يتكلم بالانقياض محل النزاع لانه مسقط بقولنا
بحسباً وكل ذلك جازم بقوله تم والصلح خير فانه باطلاً قد يتساوفاً فان سنن الاطلاق لوقوعه في
سياق صلح الن وجاز في قوله تم فلا جناح عليه ان يصالحا بينهما صلحا والصلح وكان العهد اوجب

بان الاعتبار هو

بان الاعتبار هو المظهر لا المخصوص من السبب وبانه ذكر التعليل اي لاجتماع عليه بما ان يصالحا
لان الصلح خير وكان عاماً ولا يمتد وقعه قوله ان يصالحا في سياق الشرط وكان مستقيماً وقوله والصلح خير
كان في الحال فلم يكن اياه بل . جسدته فان قبل سلمناه ولكن صرفه الى اكل متقدر لان الصلح بعد التمين
وصلح المودع وصلح من ادعى على امرأة تكافاً فانه لا يجوز فيصرف الى الادنى وهو الصلح عن اقرار اوجب
بان ترك العمل بالاطلاق في بعض المواضع مانع لا يستلزم تركه عند عدمه وقوله صلى الله عليه وسلم
كل صلح جائز فيما بين المسلمين الا صلحاً اهل حراماً او حراماً حلالاً او تمامه ينظر ثمه فالاول اي الصلح
بالاقرار كيمين في احكامه ان وقع عن مال بالمال لان حقيقة البيع مبادلة مال بمال كما مر ثم فرع على
هذا الاصل فقال فيجزي فيه اي في هذا الصلح احكام البيع منها التسففة والرد بيمين وخيار روية
وشرطه ويقتضيه جهالة التبرل لانها هي القضية التي المتانعة دون جهالة المصالح عنه لانه يسقط وان
لا ينفذ اليها وما استحق من المدعي برد المدعي حصته من العوض اي اذا ادعى زيد على بكر ذراوا
بعضها وصالح بكر في الاول على الذو في الثاني بخصماتية ثم استحق عمرو كلها فان المدعي برد ما وقضه
من بدل الصلح واذا استحق بعضهما في صورة دعوي كلها فان المدعي برد نصف التبرل لان المدعي عليه
ما بذل العوض الا لرفع الخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق ظهر ان لخصومة له فيبقى في يده
غير مشتمل على عوض المدعي عليه فيسترد كالمكفول عنه اذا دفع المال الى الكفيل على عوض دفعه الى رب
الدين ثم ادعى بنفسه قبل اداء الكفيل فانه يسترد له بعد اشتماله على غرضه . فان قلت ينتقض هذا
بما اذا ادعى دارا وانكر المدعي عليه ودفع المدعي الى ذي الدين شيئا بطريق الصلح واخذ الدار ثم استحققت
فانه لا يرجع على المدعي عليه بما دفع مع انه بظهور الاستحقاق بين ان المال في يده غير مشتمل على عوض
الدافع وهو قطع الخصومة . قلت اوجب عنه بان المدعي عليه مضطر في دفع ما دفع لقطع الخصومة
فاذا استحققت زالت الضرورة الموجبة لذلك لانتمت الخصومة فيرجع واما المدعي فهو في خير دعواه
وكان الدافع باختياره ولم يظهر عدم الاختيار بظهور الاستحقاق فلا يسترد وما استحق من التبرل
يرجع بخصته من المدعي اي لو استحق من المصالح عليه اي الذي وقع الصلح عليه بخصته رجع الى الدعوي
في بخصته ولو استحق كله رجع المدعي الى الدعوي في كله لانه ما ترك الدعوي الا ليحكم له التبرل
فاذا لم يسكن له رجع بالتبرل وهو الدعوي بخلاف ما اذا وقع الصلح بلفظ البيع بان قال ادرها بعثك
هذا الشيء ايضا وقال الاخر اشترت حيث يرجع المدعي عند الاستحقاق على المدعي عليه بالمدعي نفسه
لا بالدعوي لان اقدم المدعي عليه على المباشرة اقرار منه بان المدعي بمالك المدعي فلا يبقى انكاره بخلاف
الصلح لانه لو لم يوجد منه ما يدل على اقراره بالمالك له اذ الصلح قد يقع لرفع الخصومة وكاجارة عطف
على قوله كبتع ان وقع الصلح عن مال بشفعة لان العبرة لكما في الاجارة تملك الشفعة وهذا الصلح
كذلك بشرط التقويت فيه ويبطل بوقوع احدهما في الدرة كما هو حكم الاجارة والاختيار ان اي
الصلح بسكوت وانكار معاوضة في حق المدعي لانه يأخذ عوضا عن حقه في زعمه وفداء يمين وقطع
نزاع في حق الآخر اذ لولا بقاء النزاع ولزم المين وهذا في الانكار ظاهر فاما في السكوت فانه يتحمل
الاقرار والانكار فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالسكوت فلا شفعة في صلح عن ذار مع احدهما
يعني اذا ادعى رجل على آخر ان فسكت الآخر وانكر فصالح عنهما بدفع شيء بحسب الشفعة لانه بمنزلة يميني
الدار المملوكة له على نفسه بصلح الصلح وادفع خصومة المدعي عن نفسه لانه يشتر فيها وزعم المدعي الا يلزمه
ونجى اي الشفعة في صلح عليها اي على الدار بان يكون بدلا باحدهما اي من الانكار والسكوت لان الذي
ياخذها عوضا عن حقه في زعمه فيعامل بزمعه والاقرار هنا مثلما وما استحق من المدعي في صورة الصلح

في خبره

بعضه

بسكوته او انكار رد المدعي حصته من العوض ورجع المدعي بالخصومة فيه فيخاصم المشتري لان الكسوة
عليه لم يرفع العوض الا كدفع خصومته عن نفسه ويبقى المدعي في يده بالخصومة احد فاذا استحق لم يحل
له مقصوده وبظهر ايضا ان المدعي لم يكن له خصومة فيرجع عليه **وما استحق من البذل رجع الى**
الدعوى في كله ان استحق كل العوض او بعضه اي ان استحق بعضه لان المدعي لم يترك الدعوى
الا ليكمل البذل فاذا لم يسئل له رجع بالبذل **وبهذا البذل قبل التسليم له اي المدعي كاستحقاقه**
في الفصلين اي في فضل الاقرار وفضل السكوت والانكار فان كان على اقرار رجع بعد الهلاك الى
المدعي وان كان عن انكار رجع الى الدعوى واذا هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح
في قدره ويبقى في الباقي كما في الاستحقاق هذا اذا كان البذل ما يتبع بالقبض وان كان ما لا يتبع
بالقبض كالنكاح والرهان لا يبطل بطلانه لانها لا يتبعان في العقود والنسوخ فلا يتعلق العقد
بهما عند الاشارة اليهما وانما يتعلق بمثلما في الدمة فلا يتصور فيه الهلاك وفيه الضرر فيه
ادعي ما لا على رجل فقبل ثبوت دعواه صلح بمقدار معلوم فلما قبض بذلك الصلح اقر بان دعواه كانت باطله
للمدعي عليه ان يرجع بما اعطاه من قبل الصلح قال دح لان كان المدعي عليه منكر او صلح عن مجرد
الدعوى قلت وقال ق ب له ان يرجع انتهى **صلح عن بعض ما يدعيه لم يصح معناه** اذا ادعي
رجل على اخذ ارضه صلح على قطعة منها لم يصح الصلح وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على
بعض الدعوى كان استيفاء البعض الحق واسقاط البعض والاستسقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص
بالدين حتى اذا مات واحد وترك ميراثا فابرا بعض الورثة عن نصيبه لم يجز لكونه براءة عن الاعيان
الا بزيادة شيء في البذل او الابرار عن دعوى الباقي هذا ما قالوه في الحيلة في جواز الصلح عن بعض
المدعي وهو ان يبرر على رجل الصلح درهما مثلا ليكون مستوفيا البعض حقه واخذ للعوض عن البعض
او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي لان الابرار عن دعوى العين جائز **وصح الصلح عن دعوى المال**
لانه في معنى البيع فاجاز بيعه جاز صلحه **مطلقا** يعني سواء كان عن اقرار او سكوت لانه في معنى البيع
في حقه كما تقدم ان وقع عنه بماله عن اقرار او في حق المدعي وصره ان وقع عن انكار او سكوت وفي
حق الاخر لا فناء البين وقطع الخصومة او بمعنى الاجارة ان وقع عنه بمنافع وكل ذلك جائز على ما بينا وعن
دعوى المنفعة كما ان يدعي دأرا سكني سنة من صاحبها فيجوز الوارد او اقر فصالح على مال او منفعة
جاز لان فضل العوض عنها بالاتجاره جائز وكذا الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة اذا كانت مختلفة للبعض
بان يصالح عن السكني على حدة العبد مثلا واما اذا اتحد جنسها كما اذا صلح عن السكني على السكني مثلا
فلا يجوز وانما صورناه في مسئلة الوصية كما في السراج الوهاج حاكيا عن المستصفي ان صور دعوى
المنافع ان يدعي على الورثة ان الميت اوصى بخدمة هذا العبد وانكر الورثة لان الرواية محفوظة على انه لو
ادعي استجاره عين والمال لا ينكر صلح لم يجز انتهى **لكن في الجواز الصلح عن دعوى المال مطلقا والمنفعة**
جائز كصلح المتاجر مع الموجه عند انكار الاجارة او المدعي بها من اقرار الاجرة وكذا الورثة اذا صلحوا
الموصي له بالخبرة على مال مطلقا والمنافع ان اختلف جنسها فانه يجوز لان اتحد انتهى وعن دعوى
الرق اي اذا ادعي على محبوس الحال انه عبده فصالحه المدعي عليه على مال جاز **وكان عتقا بماله**
في حق المدعي وفي حق الاخر لا دفع للخصومة لانه ممكن تصحيبه بغير الاعتبار بخلاف هذا يصح على حيوان
في الدمة الى اجل كالكتابة باعتبار ان المدعي فان الحيوان يثبت في الدمة في معاوضة المال بغير المال
كالنكاح والخلع غير انه لا ولا له عليه لانه ينكر العتق ويدعي انه حر الاصل لان القيمة المدعي البينة بعد
تقبل في حق ثبوت الولا عليه لا غير حتى لا يكون رقيقا لانه جعل مستقبا بالصلح فلا يعود رقيقا وكذا في كل بيع

كذلك انكار
وصية

نكره

ينقذه

اقام بينة بعد

اقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدعي لانه باخذ البذل باختياره نزل بايعا وعن دعوى الزوج
النكاح وكان خلعا يعني يصح الصلح ان كان الرجل هو المدعي والمرأة منكر لانه كان اعتبار الصلحة
فيه بان يجعل في حقه معنى الخلع لان المال عن ترك البضع خلع والصلح يجب حمله على اقرب العقود اليه
وفي حقه لا فناء البين وقطع الخصومة وكان صحيحا وان كانت هي المدعية والزوج ينكر ذكر في بعض نسخ
المختصر المقدوري انه لا يجوز لانه لو جعل ترك الدعوى منها طلاقا فالزوج لا يعطى العوض في الفقرة اذا لم
يسئل له شيء في هذه الفقرة وهي يسئل لها المال والنفس وان لم يجعل فقرة فالخلع بعد الصلح على ما كان عليه
قبله فتكون هي على دعواها فلا يكون هذا الصلح نفذا قطع للخصومة فلا يصار اليه وذكر في بعضها انه يجوز
لانه يجعل كانه زادها على مهرها ثم غالرها على اصل المهر دون الزيادة فيسقط المهر غير الزيادة **وان**
قتل العبد الماذون له رجلا غير ما يجوز صلحه اي صلح الماذون **عن نفسه** لانه لا يجوز له ان
يتصرف الا فيما هو من باب التجارة وتصرفه عن نفسه ليس من التجارة فلا ينفذ في حق المولى اذا كان بعض
وتصح بينه وبين المقتول حتى لا يجوز له قتله بعد العفو لانه مكلف فيصح تصرفه في حق نفسه ولا يجب
عليه العفو لئلا يمتنع من ابي ما بعد العتق بخلاف المكاتب حيث يجوز ان يصالح عن نفسه لانه كالححر
لخروجه عن يد المولى **وان قتل عبدا له اي العبد الماذون رجلا غير ما يجوز صلحه** الماذون له عند اي
عن عبده الذي قتل جاز الصلح لان تصرفه في عبده من باب التجارة لان استخراجه كشرائه **والصلح عن**
المفصوب انما لا على اكثر من قيمة قبل القضا بالقيمة جائز يعني ان من غصب ثوبا او عبدا فقيمة
الفواست تملكه فصالحه على الفين او عرض جاز عنده وعندها لا يجوز اذا كان بغبن فاحش لان حقه
في القيمة والزائد عليها ربا وله ان حقه في المال باق ما لم يحكم القاضي بالانصاف حتى اذا اترك الغصب
بني العبد لها كما على ملكه حتى يكون الكف عن عبده فاعتبا منه ما كثر من قيمته لا يكون ربا والزائد على المالة
يكون في مقابلة الصورة الباقية حكما لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم صالحها على اكثر لم يجز لان
الحق قد انتقل بالقضا الى القيمة وكذا الصلح بعرض صحيح وان كان قيمته اكثر من قيمة مفصوب تلف لعدم الربا
اذ انقرضها علمت ان قول اكثر ولو صلح عن المفصوب المتكلف بما زاد على قيمته وعلى عرض صحيح اطلاق
في محل التمسيد لانه لا يرد من يمسده ما قبل القضا كما قيلنا به والله اعلم **فلا تقبل بينة القاص**
بعد اي بعد الصلح على ان قيمته اي قيمة المفصوب اقل ما صالح عليه ولا رجوع للقاصب على المفصوب
منه بشئ لو تصاد قابعد انها اقل كما صرح به قولنا صاحب الجرفيه **ولو اعتق مؤسرا عبدا مشتركا**
بينه وبين آخر فصالح الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز الصلح كالصلح في المسئلة الاولى
وهي مسئلة الصلح على اكثر من قيمة المفصوب فانه لا يجوز بعد القضا بالقيمة في شرح الجمع لابن مالك
لو كان المفصوب مثليا ففصل فالصلح عليه ان كان من جنس المفصوب لا يجوز الزيادة وان كان من خلاف
جنسه جاز انصافا واعلم ان الخلاف فيما اذا كان الصلح على اكثر من القيمة القضا بالقيمة اذ لو كان بعد لا يجوز
اتصافا انتهى **وكذا الوصلح على قيمة المفصوب قبل القضا بعرض صحيح الصلح وان كانت قيمته ووقد قد**
اكثر من قيمة مفصوب تلف ولو صلح في القتل العمد بالكثر من الدية والارش في الخطا لا اي لا
يصح الصلح وتحقيق هذا المقام ان الصلح جائز عن دعوى الجناية وهذا اللفظ يتناول الجناية على النفس
وما دونها من كان او خطاسا كان عن اقرار او انكار او سكوت اما العمد في النفس فمقتوله من عتق له
من اخيه بشئ فاشباع بالمعروف وقال ابن عباس والضحاك والحسن نزلت الآية في الصلح عن دم العمد
ومعناه من يترك له بترك اخيه المقتول مال وذلك لا يكون الا بالصلح ولانه حق ثابت في الكل في حق الفعل
فجاز اخذ العوض عنه بملك النكاح وما جاز ان يكون مهران جاز ان يكون بذلك الصلح وذلك مثل الاموال المملوكة

اي قيمة العمد اكثر من قيمة مفصوب تلف

والمناقص المعلومه وما لا يصلح مبرا لا يصلح بذا لا عن القود مثل المحر والخرير لكن في النكاح يجب
مهر المثل لان النكاح لم يشرع بلا مهر والعقد مشروط بدونه من دون اليه ولكن لو لم يشرع شيئا فيها
يجب في النكاح مهر المثل لان البضع متقوم بحالة الدخول ومهر المثل قيمة له لانه هو الموجب الاصل
وفي العفو عن القود لا يجب شي لانه لا يتقوم الا بالتقويم ولم يوجد وهذا لان التقويم يكون بقاء غيره مقامه
والعصا لا يتقوم غيره مقامه اذ لا يماثلها غيره الا ان الشرع اجاز عوضه عند انقضاء النكاح فجاز اخذ
بخلاف الصلح عن حق السفعة على مال حيث لا يجوز اخذ لانه لا حق له في المحل بل هو مال مشترك
واما انه ان يملك ان شاء ذلك بغير خيار فلا يجوز اخذ العوض عنه بخيار الخير وخيار الشرط والروية
وخيار العيب وكفالة النفس ثم اذا فسدت التسمية في الصلح كما اذا صلح على ذابة او ثوب غير
معين تجب الدية لان المولى لم يرض بسقوط حقه بجماعة فيصار اليه في وجهه الاصل بخلاف ما اذا لم يسم
شيئا او سمي المحر ونحوه حيث لا يجب شي لما ذكرنا ويسقط القصاص لان اقراره على الصلح يتضمن
البراءة عنه وكذا الخيار ان التي ذكرناها والسفعة تسقط لما ذكرنا. **واختلفوا في سقوط الكفالة**
قبل يسقط لما ذكرنا وقيل لا يسقط لان الكفالة بالنفس وسيلة الى المال غالبا فاخذت حكمه
فلا يسقط ما لم غرضه بخلاف ما ذكرنا من الخيار والعصا واما الخطا في النفس فلا يوجب المال
والصلح عن دعواه جائز على ما ذكرنا الا انه لا يصح الزيادة على قدر الدية اذ وقع الصلح على قدر الدية
الربا كما لا يجوز الصلح على اكثر من الدين من جنسه في دعوي الدين بخلاف الصلح عن القود حيث تجوز
الزيادة فيه على قدر الدية وكذا على الاقل وان كان اقل من عشرة دراهم لانه لا موجب له في المال واما
يجب بالعقد فيستقدر بتقديرها بخلاف النكاح حيث لا يجوز تسمية ما دون العشرة فيه لانه يقدّر
به شرعا ولو وقع الصلح على غير مقدار الدية جاز كيف ما كان لعدم الربا الا انه يشترط القبض في المجلس
اذا كان ما وقع عليه الصلح دينيا في الزمة كئتيك يكون اقرارا عن كالي وكالي ولو قضى القاضي باخذ
مقدار الدية فصالح على جنس آخر منها بالزيادة جاز لان الحق تعالى فيه بالعصا وكان غير من مقادير
الدية كجنس آخر فامكن المحل على المساووضة بخلاف الصلح عليه ابتداء لان مواضعه ما على بعض المقادير
بمنزلة قضا القاضي فكذا لا يجوز للقاضي ان يقضي بالزيادة على الدية من جنسه لا يجوز لها ايضا ان يسقط
عليها لما يلزم من الربا على ما ذكرنا ولو صلح على حرفة الصلح ووجبت عليه الدية لان هذا صلح عن مال
فيكون نظير الصلح عن سائر الديون وما دون النفس مستبر بالنفس فليحق ما يوجب القصاص فيه بالبعد
في النفس وما يوجب المال فيه بالخطا فيها ثم لا يختلف هذا الحكم في هذه الاشياء بان يكون عن اقرار
او انكار او سكوت لما ذكرنا من الصلح واما يختلف فيها السبب من مساووضة او اقرارا بيمين **وكُلِّ**
زبد عزموا بالصلح عن دين عمل او على بعض دين يدعيه على الاخر من المصطلحات والموزونات **لزم بدله**
اي بدل الصلح **الموكل** دون الوكيل لانه اشتراط محض وكان الوكيل سفيرا محضا فلا ضمان عليه كالوكيل
بالنكاح **الا ان يصح الوكيل** اي الا ان يضمن الوكيل بدل الصلح فانه حينئذ يكون مؤاخرا بالضمان
لا بالصلح **كالوقوف الصلح** من الوكيل **عن مال** **بالا عن اقرار** فان الوكيل يضمن ما صلح عليه ثم يرجع
به على الموكل لان الوكيل اصيل في المساووضة المالية فترجع للعوق اليه دون الموكل فيطالب هو بالعوض
دون الموكل **ما اذا كان عن انكار** لا اي لا يجب البدل على الوكيل مطلقا كما في البحر وذكره من لا خرو
في شرحه وعنه الى الكفاية **صلح زبد عزم** اي عن عمرو **بلا امر منه** اي بطريق الفضول **صلح الصلح** ان
ضمن المصالح المال او اضاف المصالح الصلح الى ماله اي الى مال نفسه بان قال صلتك على النفي
هذه او على عبدي هذا جاز ايضا لان الاضافة الى نفسه التزام منه للتسليم الى المدعي وهو قادر على ذلك

بغير عزم

فيجب عليه تسليمه **او قال المصالح صلتك على كذا** ولم يضمن ولم يضيف الى نفسه **وسلم**
القدر المصالح عليه الى المدعي صح الصلح ايضا لان التسليم اليه يوجب سلامة العوض قيم العقد
لحصول مقتضوده **والا** اي وان لم يسلم الا للمدعي بل قال صلتك على الف ولم يضمن ولم
يضمنه الى نفسه **فهو اي الصلح موقوف فان اجاره المدعي عليه جاز** وان لم يضمن **والا** اي وان
لم يجزه **بطل الصلح** لان الاصل في العقد انما هو المدعي عليه لان دفع المضمومة حاصل له الا ان
الفضولي يصير اميلا بواسطة اضافة الضمان الى نفسه فاذا لم يضيف بقيا قدر من جهة المطلوب
فتوقف على ايجازته **والملح في جميع ما ذكرنا من الاحكام كالصلح** اعلم ان هذه المسئلة
على اربعة اوجه على ما ذكره الربيعي في شرح الكثر قال لانه لا يخلو اما ان ضمن المال او لا فان لم يضمن
فلا يخلو اما ان اضاف الذي وقع عليه الصلح الى نفسه او لا وان لم يضيف فلا يخلو اما ان سلم العوض
اولا فالصلح جائز في الوجه كلها الا اذا لم يضمنه الى ماله ولم يسلمه الى المدعي وتام تحقيقه يطل
من المطولات **ادعي وقفية ارض على آخر ولا يبيته له** اي للمدعي على دعواه **فصل في المنكر لقطع المضمونة**
عنه جاز الصلح وطاب له اي طاب ببدل الصلح للمدعي لو كان صادقا في دعواه **وقيل لا** يطيب له ذلك
وان كان صادقا لانه بدل الوقف **قال في البحر** ادعي رضانا وقف ولا يبيته له فصالحه المنكر لقطع المضمونة
جاز ويطيب له اذا كان صادقا. وفي الاجناس لا يصح لان فيه معنى البيع وبيع الوقف لا يصح. وقال
في السراجية جلد اربع مسجلا فدعا آخر فصالحه واهل المسجد جاز انتهى **كل صلح بعد صلح فالتالي باطل**
وكذا الصلح بعد الشر والشر بعد الشر جاز في البحر. وقال في الفوائد الزينية كل عقدا عتيد وعتد
فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفضولين والنكاح بعد النكاح كذلك والحوالة
بعد الحوالة كما في التنقيح الا في مسائل. الاولى في الشر بعد الشر صحيح المطلقة في جامع الفضولين وقيد في
القسية بان يكون الثاني اكثر من الاول او يجنس آخر والا فلا. الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة
لزيادة التعريف بخلاف الحوالة فانها تنقل فلا يجتمعان كما في التنقيح. واما الاجارة بعد الاجارة من المتجر
الاول فالثانية منه الاولى كما في البرازية **اقام المدعي عليه بيته بعد الصلح عن انكاره ان المدعي**
قال قبله اي قبل الصلح **ليس لي قبل فلان حق فالصلح ما مضى على الصحة ولو قال المدعي بعد**
اي بعد الصلح **ما كان لي قبله** اي قبل المدعي عليه **حق بطل الصلح** وفي العارضية ادعي فانكر فصالحه
ثم ظهر بعد ان لا شيء عليه بطل الصلح انتهى. اقول يجب ان يعيد قوله ثم يظهر بغير الاقرار قبل الصلح
لما تقدم من مسئلة المختصر وما صرح مولانا صاحب الحرفيه. وفي البرازية ادعي عليه الف فانكر
ثم خصم على شيء برهن المدعي عليه على الايت او البر لا تقبل وان ادعي عليه الف فادعي القضا او
البر او صولح ثم برهن على احدهما تقبل انتهى. لكنه يشكل على هذا ما في الخلاصة من آخر الدعوى لو استعار
من آخر ذابته فملكك فانكرت الدابة الا حارة فصالحه المستعير على مال جاز فلما قام المستعير ببيته
بعد ذلك على العارية وقال انها هلكت قبلت بيته بعد ذلك على العارية وبطل الصلح انتهى لظهور ان
لا شيء عليه والله اعلم. وفي البرازية ايضا ما يفيد ان المراد بالظهور لا من طريق اقامة المضاح البيته
لانها لا تقبل لما فيه من التناقض ونص عبارته في كتاب الدعوى من نوع في الصلح وفي المتن ادعي
توبا وصالح ثم برهن المدعي عليه على اقرار المدعي انه لا حق له فيه قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد
الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعد حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار الثاني
كاقراره بعد الصلح هذا اذا اتخذ الاقرار بالمال بان قال لا حق لي بحصة الميراث ثم قال انه ميراثي
عن ابي فاما غير ادا ادعي ملكا بحصة الارث بعد الاقرار بعد الحق بطريق الارث بان قال الحق بالشر

6

به

اذا قلنا

المصالح والمفاسد

أولها لئلا يظن أنه والله على **والصالح عن الدعوي الفاسدة يصح** وعن الباطلة لا يصح
والفاسدة ما يمكن تصحيحها كذا في المجتبى وهكذا صرح به مولانا في بحر. وقال في الفوائد الزينية
الصالح على انكار بعد دعوي فاسدة فاسد كافي القنية. ولكن في الهداية في مسائل شتى من القضايا
أن الصالح على انكار جاز بعد دعوي مجهول فليحفظ ويحتمل على فسادها بسبب مناقضته للدعوي لا لترك
شرط المدعي كذا ذكر في القنية وهو توفيق واجب فيقال الآية كذا والله أعلم **وقيل اشتراط صحة**
الدعوي لصحة الصالح غير صحيح مطلقا فيصح الصالح عن انكار وغيره ولو لم تكن الدعوي صحيحة
قال تاج الشريعة في شرح الوقاية ومن المسائل المهمة أنه هل يشترط لصحة الصالح صحة الدعوي
أم لا فيبعض الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لأنه إذا ادعى حقا مجهولا في دار ففوض على
شيء يصح الصالح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوي الحق المجهول دعوي غير
صحيحة وفيه النجاسة مستأيل توفيق ما قلنا انتهى. فقد افاد رحمه الله أن القول باشتراط صحة الدعوي
لصحة الصالح غير صحيح والله أعلم **وصح الصالح عن دعوي حق الشرب وحق الشفعة وحق وضع**
الجزء على الأصح لأن الأصل أنه متى توجعت اليدين نحو الشخص في أي حق كان فافتري اليدين
بدراهم يجوز وكذا لو ادعى قبله بغيره بأن قال كترتني أو ضللتني أو ما يبي بسوء ونحوه حتى توجعت
اليدين غرم فافتراها بغير دراهم يجوز على الأصح وكذا لو صالحه من يمينه على عشرة أو من دعواه الكل في
المجتبى وأما الصالح عن الحدود فغير صحيح ولو عن حد القذف ولو عن حد الإبراء عنه بخلاف صالحه بعد
دعوي السرقة عليه على أنه أبرأه عنها فانه صحيح وعلى أن يقر له بها فافقر فإن كانت العين قائمة شعتين
بالتعيين فالصالح جائز وإن كانت مستهلكة أو دراهم لا تعين فباطل إن كان الموقوف دراهم وإن
اختلف الجنس فصحيح ولو في حالة الاستهلاك. وفي الفوائد الزينية لا يصح الصالح عن الحد ولا يقط
به الأصل القذف إذا كان قبل المرافعة كافي للخاتبة وصلحه بعد دعواه أن هذا أوله ليركها بآطل
كصالح رجل مع من تعدي على طريق العامة كبت آطلة إلا إذا كان أمارة بخلاف الطريق الخاص فانه يصح
ولا يقط به حق الباقيين الأبرصاء ولو صرح صاحب النظرة على ما لمعلوم ليرفعها إن كانت المسكنة
من أهل التكة والظلة حديثة اختلاف فيه المشايخ فالنصف جازة كالوكانت قديمة لأن فيه تفرغ التحا
وقيل لا يجوز والصحيح الأول لأن فيه منفعة لأهل الطريق ولو فعل ذلك اجنبى صح الصالح فهذا أولى
والله أعلم **الصالح إن كان بمعنى المفاوضة** بأن كان دينا بدين **ينتقض بنقضهما** أي بفسخ المصالحتين
وإن كان لا بمعنىهما أي المفاوضة فلا أي لا ينتقض بنقضهما. قال في الصيرفة صالحهما فغاي
برضاها جاز. قال تاج وفيه اشكال لأنه اسقاط والساقط لا يعود لأن الصالح بجنس حقه خط
واسقاط قال وفيه المنتقى رواية أنه ينتقض بنقضهما. وقال قح ينبغي أن لا تنقض هذه الأقالة
ولا ينتقض الصالح انتهى. وفي القنية بعد أن ذكر الخلاف في نقضه بنقضهما وقال بأن الصالح اسقاط والساقط
لا يعود قال قال استاذنا وهو الأشبه بالصواب ثم قال والصواب أن الصالح إذا كان بمعنى المفاوضة
ينتقض بنقضهما وجواب الباقيين محمول على هذا وإذا كان بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينتقض
بنقضهما انتهى. وفي الفوائد الزينية الصالح يقبل الأقالة والنقض إلا إذا صالح عن العشرة على خمسة
كافي القنية ولم يفرج على غيره **ولو صالح عن دعوي دار على سكني بيت منها أبرأ أو صالح على دراهم**
إلى الخصم أو صالح مع المودع بغير دعوي الهلاك لم يصح الصالح في الصور الثلاثة كما صرح به في القنية
وقيل بعد دعوي الهلاك لأنه لو ادعاه وصالحه صح. قال في السراجية طلب الوديعة فقال المودع لم
يودعني ثم صالح جاز ولو قال ردتها عليك ثم صالح لم يصح قال رحمه الله يصح وبه أفق الإمام القاضي أبو اليسر

رحمه الله تعالى

رحمه الله انتهى. وفيه لخاتبة رجل أودع رجلا شيئا فقال المودع ضاعت الوديعة أوردتها عليك
وانكر صاحبها الرد والهلاك كان القول قول المودع مع اليدين فإن صالحه صاحب الوديعة بعد ذلك
على شيء فهو على وجوه أحدها أن يدعي صاحب المال الإبراء فقال المستودع ما أودعني شيئا ثم صالحه
على شيء معلوم جاز الصالح في قولهم لأن الصالح يبيح جواز على زعم المدعي وفيه زعم المدعي أنه صار غاصبا
بالجنح فيجوز الصالح معه. والوجه الثاني إذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فافقر المستودع
بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصالح
في قولهم. والوجه الثالث إذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمدعي عليه يدعي الرد والهلاك
ثم صالحه على شيء جاز الصالح في قولهم وأبي س الأول وعليه الفتوى. وأجمعوا على أنه لو صالح بعد خلع
المستودع أنه رد أو هلك لا يجوز الصالح أما الخلاف فيما إذا كان الصالح قبل من المودع. والوجه الرابع
إذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك. إذا ادعى المودع الرد والهلاك وصاحب المال لا يصدق في
ذلك ولا يكره به بل سكت ذكر الكرخي أنه لا يجوز هذا الصالح في قول أبي س الأول والآخر ويجوز في
قولهم ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكن به فصالحه على شيء
ذكرنا أنه يجوز هذا الصالح في قولهم فإن اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصالح أيضا
هككت أوردتها فلم يصح الصالح في قول أبي حنيفة وقال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول
قول صاحب المال ولا يبطل الصالح انتهى **وبصح الصالح بغير حلف المدعي عليه دفعا للنزاع** بأقائه
البينة وبه جزم في الفوائد الزينية ولم يفرغ إلى كتاب معروف **وقيل لا** قابله صاحب السراجية
ولم يملك فيه خلافا. قلت وفيه القنية بعد أن رفق لبعض المشايخ ادعى عليه ما لا فائدة له وحلف ثم
ادعاه المدعي عند قاض آخر فأنكر ففوض يصح حجج الصالح بعد الحلف لا يصح وفيه الأسرار أنه لا يصح وهكذا
في نكت الشيرازي وقيل يصح وروى محمد بن أبي حنيفة أنه يصح. ووجه عدم الصحة أن اليدين بطل
عن المدعي فإذا حلفه فقد استوفى البذل فلا يصح انتهى **طلب الصالح والبراء من المدعي عليه عن**
الدعوي لا يكون ذلك الطلب **أقرارا بخلاف طلب الصالح والبراء عن المال** فإنه يكون أقرارا
قال في البرازية ذكر القاضي دعوى البراءة عن الدعوي لا يكون أقرارا بالدعوي عند المتقدمين
وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءة عن المال أقرار وقول المتقدمين أصح انتهى. وفيه الصيرفة
وفي خيل الحيط لوقال صالحك من المال الذي تدعي فافقر بخلاف صالحك من دعواك فلا يكون
أقرارا انتهى **صالح البائع مع المشتري عن عيب وظهر عدمه أي عدم ذلك العيب أو زال العيب**
بطل الصالح قال في السراجية اشتري حيوانا فوجد بعينه بياضا فصالحه منه على درهم ثم ذهب
البياض بطل الصالح انتهى. وفيه تفصيل عقد الفوائد بغير بياض إلى البائع ولو صالحه من العيب ثم
زال العيب بأن كان بياضا في عين البعد فاجب بطل الصالح ويزد ما أخذ لأن العوض الذي أخذ
عنه وهو صفة السلامة قد عادت فيعود العوض فيبطل الصالح والسيلة في الخلاصة والتخفة وغيرها
من كتب المذهب المعتبرة. قلت وظاهر كلام الصيرفة يقتضي تخصيص هذا الحكم بالبياض وفيه صورها
في الخلاصة ولم يأت بما يشعر بالعموم والواقع أنه أمر. وقد صرح بذلك في البرازية في عدة فروع فقال
بعد ذكر مسألة البياض وكذا الصالح في دعوي خيل البائع إذا بان بعد الصالح عدم الخيل بطل البذل
وكذا إذا ادعى على إنسان ما لا وصالحه على ما لم يكن للفق على إنسان آخر بطل البذل. وكذا إذا اشتري
أمة ثم بان أنها منكوبة إنسان ثم طلقها زوجها وبها بياض عليه رد الدراهم. وكذا إذا ادعى عيبا وصالحه
على ما لم يكن عدم العيب بطل ما أخذه. وقد نظم ذلك شيخ الإسلام شيخ شيخنا عبد البر في بيت فقال

وصح عن الابرار من كل عايب • ولوزال عيب عنه صالح يتخذ
قال فمثل سائر العيوب في المسئلة الثانية والله اعلم بالصواب فروع اختلفت وفي القتل مع
القاتل في بدل الصلح بان قال القاتل صالح على خمسين درهم وقال الولي بل على مائة دينار فالصلح
باطل وسقط القصاص ولا شيء على القاتل لانها اتفقا على الصلح ثم كذبه وفي القتل حيث قال على مائة
دينار الا اذا رجع وفي القتل اي قول القاتل • صالحت عن نفقتها ان كان عدتها بالحض لا يجوز
والا فيجوز لان في الاول حصه كل يوم ما يقع عليه الصلح مجهول اذ الحيز والطرس بين وينقص وهي محتاجة
الى حصه كل يوم قلت وهكذا في فتاويه • وفيه صالحت كل شهر على ثلثه دراهم وهي لا تكتفيها
لها ان تطلب الزيادة لان هذا تقدير وليس بمعاوضة كذا في الصيرفة • ولو صالحت المرأة زوجها
الذي اراد ان يطلها بان رضيت ان يسكنها على ان لا يقسم لها او على ان لا ينفق عليها او على ان يجعل برة
هيبة لامرأة من نساياه بعينها او على ان يكون لها نسلة ولا امرأة الاخرى ليلتين او اكثر او على ان يطلها
نفقتها كل شهر خمسة دراهم لا يكفيها ذلك فهو جائز لكل ما رضيت به ومتى شئت ان ترجع عنه فلها ان ترجع
وان صالحته على ان يقسم لها وينفق عليها على جعل جعلها له او على مال اعطته فالصلح باطل ويؤيدها
ما اخذنا كذا في التنق

هذا فصل في الدين

لما ذكر حكم الصلح عن عموم الدعاوي ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لان الخصم
اكثر يكون بعد العموم **الصلح الواقع على قبض جنس ما له عليه** يعني اذا كان بدل الصلح من جنس ما
يستحقه المدعي على المدعى عليه بقدر قدره جرت بهما فالصلح **اخذ لبعض حقه وخطب فيه**
لان تصرف المكلف يصح ما يمكن ولا يمكن تصحيحه معاوضة لما فيه من الربا • ثم اشار الى نوعين
هذا الكلام والتفريع عليه بقوله **فصل الصلح باء اشتراط قبض بدل له عن الف حالك على مائة**
حالة او على الف موجد او عن الف جيا د على مائة زبوف فيعمل خطأ للبعض في المسئلة الاولى
والقبض والصفة في الثانية **ولا يصح عن دراهم على دنانير موجه** لان الدين انير غير مستحق
بقدر الدراية فلا يمكن حله على تاخير حقه فيعمل على المعاوضة وبيع الدراهم بالدينار نسيئة لا يفت
او عن الف موجد على نصف حالك لان الموجد غير مستحق بقدر الدراية اذ المستحق به هو الموجد
والمعدل خير منه فموقع الصلح على ما لم يكن مستحقا بقدر الدراية فصارت معاوضة والاجل كان
حق المدينون وقد تركه بازاء ما حط عنه من الدين وكان اعتبارا عن الاجل وهو حرام الاتري ان
رباء النسيئة حرام كشبهة مبادلة المال بالاجل فلا تنجز حقيقة اولى **او عن الف سودا**
على نصفه بيضا لان البيض غير مستحقه بقدر الدراية لان من له السود لا يستحق البيض فقد صالح
على ما لا يستحق بقدر الدراية وكان معاوضة الف بحسبانية وزيادة وصف الجودة وكان ربا
والاصل في هذا انه متى كان الذي وقع عليه الصلح ادون من حقه قدر او وصفا ووقفا
او في اصلها فهو اسقاط للبعض واشتيفا للباقي وان كان ان يبرمه بمعنى انه دخل فيه ما لا يستحقه
من وصفا وما هو بمعنى الوصف كتمجيل الموجد وعن اخلا فجنس فهو معاوضة **قال لغريمه اذ**
الي خمسمائة غدا من الف عليك لي على انك بري من الباقي فتقبل الغريم ذلك بركي
ان دفع في الغد وان لم يؤد ذلك في الغد **عاد دينه** اي لم يبر اعند ابي حنيفة ومجمل وعند ابي
يوسف يبر الا ان الابرار حصل مطلقا فتعبت البراة مطلقا كالوبر بالامر الا سيأتي • ولما انه
ابرار مقيد بالشرط والمقيد به يفت عند فواته وذلك لانه بربا د احسانه في الغد والله يصالح

نسيئة من ردها معاوضة
شركة

عموما حذرا فلا بد له او نوسلا الى تجارة اريح فصالح ان يكون شرطا من حيث المعنى وكلمة على
وان كانت للمعاوضة لكن تحتل معنى الشرط لوجود معنى المعاوضة فيه فان فيه معاوضة الشرط بالجنس
كما كان بين العوضين وقد اعدنا العمل بمعنى المعاوضة فيعمل على الشرط تصحيحا لنصرفه **وان لم يؤد**
اي لم يبر كلف غدا بل قال ادفع الي خمسمائة على انك بري من الباقي لم يؤد دينه بعد الادا ويبر مطلقا
اذ يي الحسنة في الغد او لم يؤد لان البراة قد حصلت بالاطلاق او لا فلا يتغير بما يوجب الشك في اخذ
وكذا الوصل من دينه على نصفه يد فعه اليه غدا وهو بري ما فضل على انه ان لم يبر فغدا غدا لكل
عليه كان كذا قال يعني ان قبل وادي بري من الباقي والافا كل عليه كذا في الوجه الاول وهذا بالاجماع
لانه اني بصريح التقييد فاذا لم يوجد بطل **فان ابراه عن نصفه** اي نصف الف وهي حسنة **على ان**
يفطيه ما بقي غدا فبني بري اذ يي الباقي اولا لانه اطلق الا بر وادي حسنة غدا لا يتصل عوضا
ويصلح شرط منع الشك في تقييد بالشرط فلا تقييد بالشك بخلاف ما اذا ابرأ با د احسانه لان الابرار
حصل مقرونا به فن حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت
الاطلاق بالشك فافترقا **ولو علق بصريح الشرط كان اذيت اي او اذا اومى لا يصح الا بر**
لانه علقه بالشرط صريحا وهو باطل لا مرفعا بطل بالشرط وما لا يطل قلت وانما لا يصح لان الابرار
المعلق تعليقا صريحا لا يصح لان الابرار في التملك ومعنى الاسقاط فالاسقاط لا ينافي تعليقه بالشرط
والتملك نيا فيه فاعتنا العيين وقلنا ان كان التعلق صريحا لا يصح وان لم يكن صريحا يصح انتهى **وان**
قال اي المدينون **لا خير سيرا الا اقر لك بما لك حتى تؤخر عني او عطف ففعل الخاطب** وهو الدارين
التاخير والخطب **اي** التاخير والخطب لانه ليس يمكن عليه حتى انه بعد التاخير لا يتمكن من مطالبة في
الحال وفي الخط لا يتمكن من مطالبة ما حط ابر **ولو اعلن ما قاله سيرا اخذ منه الحال** اي اخذ المال
من المقر في الحال بلا تاخير وخطب ولو ادعي الفأ وحده فقال اقربي بها على ان اخذ منها مائة او على ان
حططت منها مائة فافترقا بخلاف قوله ان اعطيتك مائة لان الاقرار لا يستحق به البرك ولو قال
ان اقرت لي حططت لك منها مائة فافترقا لان الاقرار لا الخط كذا في المجتبى **الدين المشترك اذا**
قبض احداها شيئا منه شاركه الآخر فيه هذا اصل كل يتفرع عليه فروع يعني اذا كان لرجلين
دين على آخر قبض احدهما شيئا منه ملكه مشاعا كاصله فلهما حصة ان يشاركه في المقبوض لانه وان
زاد بالقبض اذ مالية الدين باعتبار عاقبة القبض وهذه الزيادة راجعة الى اصل الحق فنصير
كزيادة الولد والتمرة وله حق المشاركة في ذلك • فان قلت لو كانت زيادة الدين بالقبض كزيادة
التمرة والولد لما جاز تصرف القابض في المقبوض كما لا يجوز لاحد الشريكين التصرف في الولد
والتمرة بغير اذن الآخر • قلت اجيب عنه بان المقبوض قبل ان يختار الشريك مشاركة القابض
فيه باق على ملك القابض لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه بدل اعن حقه فيملكه وينفذ
نصير فيه ويضمن لشريك حصته • وعرف الدين المشترك بانه الذي يكون واجبا بسبب تجديد
كمن مبيع صفقة واحدة وعن مال مشترك وموروث وقيمة مستهلك مشترك • **وقيل بان** صفقة
بالواحدة احترازا عما اذا كان عند رجلين باع احدهما نصيبه من رجل بحسبانية وباع الآخر
نصيبه منه بحسبانية وكتبنا عليه صك واحد بالث درهم ثم قبض احدهما منه شيئا لم يكن للآخر
ان يشاركه فيه لان نصيب كل واحد منهما واجب على المطلوب بسبب آخر فلا تثبت الشركة بينهما
باتحاد الصك قال صاحب النهاية ثم ينبغي ان لا يكتفى بقوله اذا كانت صفقة واحدة بل ينبغي
ان يراعى على هذا ويقال اذا كان صفقة واحدة بشرط ان يشترط في قدر الثمن وصفته لانه انما يباع

شركة

شركة

شركة

عقدا حذرا

صنفه واحدة على ان نصيب فلان منه مائة ونصيب فلان خمسين ثم قبض احدها منه شي لم يكن للاخر
ان يشاركه لان تفرق التسمية في حق الشايعين كتنفرق الصنفه بركيل ان يشتري ان يقبل البيع
في نصيب احدها ولكن لا لو اشترط احدها ان يكون نصيبه خمسينه ونصف ونصيب الاخر خمسينه شود
لم يكن للاخر ان يشاركه فيما قبضه لان التسمية تفرقت وتعين نصيب احدها من الآخر وصفاً وأعمالاً صاحب
الهداية انما ترك ذكره لانه شرط الاشتراك وهو في بيان حقيقته والله اعلم وفي البحر الذين المشترك
بسبب متحد كمن يبيع ببيع صنفه واحدة عتياً واحدة او عتياً بأكلاف تفصيل من اوقية عتياً مشتركة
مستهلكه او ترك قرض او دين موروث صالحه احدها عن نصيبه فان كان على غير جنس الدين خير
الشريك ان يتبع المديون بحصته او شريكه انتهى **فصل في نصيبه على ثوب اخذ**
الشريك الاخر نصيبه اي نصف الدين من غريمه لانه كان عليه ولم يستوفه فبقى في ذمته
او اخذ نصف الثوب من شريكه لان الصالح وقع عن نصف الدين وهو مشاع لان شفعة الدين حال
كونه في الزمة لا يصح وجوب الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيستوفى على الاجازة واخذ
النصف ذاك على اجازة العقد فيصح ذلك **الا ان يضمن اي الشريك له ربع الدين** لان حقه
فيه **ولم يصالح احدها بل اشترى بنصفه** اي نصف الدين **شياً ضمه** اي ضمن احدها الاخر
الربع اي ربع الدين ان شاء لانه صار قابضاً لنصيبه بالمقاصة ولا ضرر عليه لان مبني البيع
على المناكسة بخلاف الصالح على ما بينا فان قلت قسمة الدين قبل القبض لا يتصور فكيف تقسم
المقاصة فيه قلت قسمة الدين قبل القبض يجوز ضمها وانما لا يجوز قصدها وهذا وقت القسمة
في ضمن حصة الشراوصحة المصالحة وكمن يبيع ضمها ولا يصح قصدها **او اتبع الغريم** لان
القابض قبض حقه الا ان له حق المشاركة فكان له ان يشاركه **واذا ابرأ احد الشريكين الغريم**
عن نصيبه لا يرجع الشريك على صاحبه لانه امتكف وليس يقبض ولو ابرأه عن القبض كان قسمة
البائى بينهما على ما بقي من السهام لان الحق عادى الى هذا القدر حتى لو كان لها على المديون عشرين
درهما فابرا احد الشريكين عن نصف نصيبه كانت المطالبة له بالخمسة والستات بال عشرة ولو ابرأ
احدها عن نصيبه صح عند اي من خلا فالحاكم في الهداية قال في النهاية ما ذكر من صفة الخلف
مخالفاً لما ذكر في عامة الكتب حيث ذكر قول الجرح مع قول ابي اسود ذلك سهل الجواز ان يكون المقسم قد اطلع
على رواية الجرح مع ابي حنيفة وابوس اعتبر بالتأخير لكونه ابرأ موقفاً بال ابرأ المطلق وقال لا يلزم قسمة الدين
مع القبض لامتياز احد النصيبين عن الآخر بالتصاف احدهما بالحل والآخر بالتأجيل وقسمة الدين
قبل القبض لا يجوز لانه وصف شرعي ثابت في الزمة وذلك لا يتميز بقضه من بعض فان قلت
بأنخير القبض هل يتميز احد النصيبين عن الآخر او لا فان يتميز بطل قولكم ذلك لا يتميز بعضه عن
بعض وان لم يتميز بطل قولكم لامتياز احد النصيبين عن الآخر بكونه او كذا قلت اجيب عنه ان
تأخير القبض فيه يستلزم من كرم ما يوجب فيما يتحمل ذلك فيه فعني قوله لامتياز احد النصيبين
لاستلزام التأخير لامتياز فان قلت فقد جردوا ابرأ احدها عن نصيبه وذكر ابرأه
يوجب التمييز بكون بعضه مطلوباً وبعضه لا فيما يتحمل فيه ذلك قلت اجيب عنه بان القسمة
تقتضي وجود النصيبين وليس ذلك في صورة ابرأه بوجوه فلا قسمة لا يقال لو كانت القسمة
امراً وجودياً لم يمتد ذلك وانما هي رفع الاشتراك او الاتحاد او ما شئت فسمه وذلك عدلي
فلان كل انما يقتضي وجود النصيبين لا كما نقول القسمة افراز احد النصيبين لتكميل المنفعة بما
يشاركه فيه الاخر وذلك يقتضي وجودها لا محالة وارتفاع الشراكة من لوانه والاعتبار بالمدون

الكل

الاصلية وتجرب مسألة التأجيل كما في البحر انه ان اجله احدها فان لم يكن واجباً بعد كل منهما
بان ورثا فموجبك فالتأجيل باطل وان كان واجباً باذنه احدها فان كانا شريكين شراكة عثمان
فان ابرأ الذي ولي الاداة صح تأجيله في جميع الدين وان ابرأ الذي لم يشاركها لم يصح في حصته ايضا
وان كانا متساويين واجل احدها اتبها اجل صح تأجيله كما جيل الوكيل بالبيع الثمن وان خط احدها
ان كان عاقداً يجوز في نصيبه لا في نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضي خان **وكذا** اي مثل ما ذكر
من الحكم **ان وقت المقاصة بينه السابق** بان كان المطلوب على احدها دين قبل وجود دينها
عليه حتى صار دينه قصاصاً به فلا ضمان عليه لانه قضى ديناً كان عليه **ولو ابرأ الشريك الدين**
عن البعض قسم الباقي على سهامه وقد تقدم تقريره **فصل في احد ربي سكر اي احد الشريكين**
في سكر عن نصيبه على ما دفع من رأس المال فان اجازته الشريك الاخر فغدا الصلح عليه وان
ردده اي رد الشريك الصلح **رد** وبطل وهذه العبارة اولى من قوله الكثر وبطل الى آخره لانه ليس
بباطل بل هو صحيح موقوف الا ان يراد به انه سبطل على تقدير عدم الاجازة هذا عندنا لانه يستلزم جواز
قسمة الدين في الزمة والله لا يجوز وقال ابوس يجوز لانه دين مشترك فاذا صالح احدها على حصته
جاز كما ابرأه **وقد يتوهم** على ما دفع لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع كما فيه من الاستدلال
بالمسلم فيه قبل قبضه **وقد** في البحر يكون الشركة بينهما خاصة حيث قال واذا صالح احدهما في السلم
عن المشترك بينهما شركة خاصة عن نصيبه على ما دفع من رأس المال توقف على اجازة شريكه فان
رد بطل الصلح ويبقى المسلم فيه على حاله وان اجازته فلهما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقى
الطعام بينهما سوا كان رأس المال مخلوطاً او لا وان كانا شريكين مفاوضة جاز ولو في الجميع ومما تاتى
توقف ايضا ان لم يكن من تجارتهما ثم شرع في بحث مسألة الخراج وهو من الخرج وهو ان يصطحف
الورثة على اخراج بعضهم من الميراث بمال معلوم ووجه تأخير قلة وقوعه فانه قل ما يرضى
احد بان يخرج من البين بغیر استيفاء حقه وسببه طلب الخارج من الورثة ذلك عند رضي غير
به وله شروط تذكر في أثناء الكلام **قال في الخلاصة** وفي مختصر القدروري اذا كانت الشركة
بين ورثة فاخرجوا احدهم منها بمال اعطوه اياه والشركة عتقاً او عرض جاز قليلا كان ما اعطوه
او كثيراً وان كانت الشركة فضة وغيرها فصالحهم على فضة جاز اذا كان ما اعطوه اكثر من نصيبه
من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والبائى بمنزلة غير من الاجناس ويشترط قبض ما ياراه الفضة
وان كان ما اعطوه مثل نصيبه او اقل لا يجوز وان كانت الشركة فضة واعطوه ذهباً او ذهباً
فاعطوه فضة جاز سوا كان ما اعطوه قليلاً او كثيراً الا ان القبض شرط في المجلس وان كانت ذهباً
وفضة وغير ذلك فصالحهم على ذهب او فضة ان كان ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك المجلس
جاز وان كان مثل نصيبه او اقل لا يجوز وان كان في الشركة دين على الناس فادخلهم في الصلح
على ان يخرجوا الصلح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل فان شرطوا ان يبرأ الغريم منه ولا
يجوز بنصيب الصلح انتهى اذا قلت هذا الصلح لك ما سأتى من كلامه المختصر **خرجت الورثة**
احدهم عن نصيبه هي الشركة او اخبرهم عن عتق هي الشركة **بمال** اعطوه له او اخبرهم عن
ذهب هي الشركة **بقضه** دفعوها اليه او الحكم على العكس بان كانت الشركة فضة فاخرجوا احدهم
بذهب دفعوا اليه **صح** هذا الصلح في الوجوه كلها **قل** ما اعطوه له **او كثر** لانه بيع تعدي
ولكن في الوجه الثاني والثالث يعتبر القابض في المجلس يخرج عن الربا وفي **نقد** وفيها الذي
والفضة **وعينها** اي غير المدونين مثل العقار والعروض اراد ان الشركة اذا كانت مشتملة على هذه

الاجناس فاخرجوه **بأحد النعدين** يعني دفعوا اليه إما فضة أو ذهباً لا يصح الصلح إلا أن يكون ما أعطى له أكثر من قسطه من ذلك الجنس الذي دفعوه ليكون نصيبه مثله والزيادة في مقابلة حقه من بقية التركة تحت إيمان الربا ولا بد من التقابض في المجلس فيما يتبادل نصيبه من الذهب لأنه صرف في هذا القدر ولو كان ما أعطوه عن ضا جاز مطلقاً لعدم الربا **وبطل الصلح إن أخرج أحد الورثة وفي التركة ديون بشرط أن تكون الديون لبقية الورثة** لما فيه من تملك الدين الذي هو حصة المصالح من غير تملكه من غير من عليه الدين لا يجوز وسواء يكن حصة الدين أو لم يكن هذا عند أبي حنيفة ويمنع أن يجوز عندهما في غير الدين إذا بقى حصته وأصل الخلاف فيما إذا أجمع بين حر وعبد أو شاة ذكية وميتة وباعهما في صفقة واحدة وبين حصة كل واحد منهما من الثمن بطل في الكل عنده وعندهما صح في العبد والذكية وصح الصلح لو شرطوا أي الورثة أبرأ العزما منه أي من الدين الذي هو نصيب المصالح ولا يرجع عليهم بنصيبه لأنه إسقاط أو تملك الدين من عليه الدين أو فوضوا نصيب المصالح منه أي من الدين بترعاً ثم تصالحوا عما بقي من التركة فإنه يجوز ولا يخفى ما فيه من ضرر بقية الورثة فالأولى ما ذكره بقوله أو أقل ضمه أي المصالح قدر حصته منه أي من الدين وصالحوا عن غيره وأما المصالح أي حال المصالح الورثة بالقرض الذي أخذ منه على الغرماء وقبلوا الخوالة وفي صحة صلح عن تركة مجهولة على مكمل أو موزون اختلاف قوله على مكمل أو موزون متعلق بالصالح يعني إذا لم يكن في التركة دين وأعيانها غير معلومة وأريد الصلح على مكمل أو موزون قيل لا يصح لاحتمال أن يكون في التركة مكمل أو موزون وإن كان فيحتمل أن يكون نصيبه أقل من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز مؤدباً إلى اعتبار شبهة الشبهة ولا يعمد بها هذا هو الصحيح ذكره ابن أبي ليلى ولو كانت التركة مجهولة وهي غير مملوكة أو موزون في يد البقية صح الصلح في الأصح لأنه لا يفضي إلى المنازعة لقيام المصالح عنه في يد البقية من الورثة وقيل لا يصح لأنه بيع إذا المصالح عنه عين ومع الجمالة لا يصح البيع ذكره الزبيدي حتى لو كانت في يد المصالح أو بعضها لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوم بحاجة إلى التملك وبطل الصلح والقسم مع أحاطة الدين بالتركة إلا أن يضمن الوارث الدين بشرط أن لا يرجع في التركة أو يضمن اجنبى بشرط براءة الميت أو يوقد دينه من مال آخر ولا يصالح قبل القضاء أي قضاء الدين في غير دين محيط ولو فعل وصالح صح الصلح وتحقيقه أن الدين إذا لم يكن مستغرقاً صح الصلح والقسم ويرفعون منها قدر الدين حتى لا يحتاجوا إلى نقض القسم والأولى أن لا يفعلوا ذلك حتى يفضوا الدين كذا في البحر وغيره وإذا أخرجوا أي الورثة وأجرأ منهم شخصاً فقسّم بين الباقي من الورثة على السواء إن كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث المشترك بينهم وإن كان ما أعطوه له ما ورثوه من مورثهم فعلى قدر ميراثهم تقسم بينهم وقيل للحصاف بأن يكون عن انكار إما إذا كان عن إقرار فهو بينهم على السواء مطلقاً وصالح أحدهم عن بعض الأعيان صحيح وصالح أحدهم عن عوي اجنبى حقا في التركة مع غيبة البقية جازين ويكون متبرعاً في حصة شركائه كالأجنبي وإن كان صالحاً على أن يكون خوف المديونية دون غيره فهو جائز فإن أثبت له والابطل الصلح في حصة الشركاء ويرجع على الذي بحصة ذلك من المال كذا في البحر وفي جمع الفتاوى وإن كان على الميت دين مستغرق لا يجوز الصلح ولا القسم لأن التركة لم تملك الوارث وإن لم يكن مستغرقاً لا ينبغي أن يصالحوا

غير نصيبه ذلك مثل ذلك الصلح
 وروى في بعض النسخ أن لو كان في
 التركة يكون من موزون
 شيء كان في يد المصالح أو غيرها لا يجوز
 حتى يصير جميع ما في يده معلوم بالحاجة إلى
 التملك

بالمقتضى أدنى

مالم يقتضوا دينه لتقدم حاجة الميت ولو فعلوا قالوا يجوز وذكر الكرخي في القسمة أنها لا يجوز استحساناً هداية في فتاوى شمس الإسلام أن الخارج باطل إذا كان على الميت دين ومعناه أنه يبطله رب الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين مقدماً على جميع الورثة ولم يذكر في ذلك الخارج أن في التركة ديناً ولم يكن فيه دين فالصلح صحيح وكذا لو لم يكن في الفتوى ولكن قيل عن صحة الخارج يعني بالصحة ويجعل على وجود شرائط الصحة كالوعد في الفتوى رجل باع ماله يعني بالصحة وإن احتمل أنه غير عاقل خزانة انتهى وجه الاستحسان أن الدين يمنع تلك الوارث إذا ما من جزئاً وهو مشغول بالدين فلا يجوز القسمة قبل قضائه وجه القياس أن التركة لا تخلو عن قليل الدين فيقسم نصيباً للضرر والتمتع والموصى له بمبلغ في التركة كوارث فيما قدمناه من مسلك الخارج صالحاً أي الورثة أحدهم على شيء وأخرجوه من بينهم ثم ظهر للميت دين أو عين لم يعلوها أهل يكون المذكور من الدين والعين داخل في الصلح الواقع بينهم فيه قول لأن أشهرها أي القولين لا أي لا يكون داخل فيه والقول المذكور أن في فتاوى قاضي خان قدم أنه لا يكون داخل ويكون ذلك الدين والعين يمل جميع الورثة وقد ذكر في أول الفتاوى أنه يقدم ما هو الأشهر وكان هو المعتمد كما نص عليه قولنا في بحر وعلى قول من يقول بالدخول فإن كان الظاهر ديناً فسد الصلح كأنه وجد في الابتداء وإن كان عيناً لا ولو ادعت الزوجة ميراثاً صح الصلح على أقل من نصيبها أو مهرها ولا يطيب لغيره أن علموا ذلك فإن قامت بينة بطل الصلح والله أعلم

هذا كتاب في بيان أحكام المضاربة

هي معاملة من الضرب في الأرض وهو التبرع بها قال الله تعالى وأخرون يضربون في الأرض أي يسافرون في التجارة وسيجي هذا القدر بالان المضارب يسير في الأرض غالباً طلب الربح وأهل الجحان يسمون العقد مضاربة وقراضاً من العرض لأن صاحب المال يقطع قدر ما من ماله ويملكه الماعل وأصحابنا اختاروا لفظة المضاربة لكونه موافقة للنقص وفي الشرع هي أي المضاربة عقد شركة في الترخيم بمال من جانب وهو جائب المال وعمل من جانب آخر وهو جائب المضارب وخارج بقولنا شركة في الترخيم ما لو شرطاً فلهذا ما فافانصاً لا تكون مضاربة على ما سياتي بيانه **وركنها الإيجاب والقبول** بأن يقول رب المال دفعت هذا المال وأعمل به على أن مارز قد الله تع بيننا نصفان أو خذ ذلك من العاقل تنبئ بها المضاربة ويقول المضارب قبلت ونحوه وتتفق بمعناها كما إذا دفع الله العاقل مضاربة أو معاملة في مضاربة لأن المعاملة لغة مدنية والمعاملة صريح في البيع والشراء والوقال يعمل بها على أن مارز قد الله فهو كل أو كما ولو قال خذ فانبغ متاعاً فما حصل من فضل فلك نصفه أو قال خذ فاشتر به هروياً بالنصف أو رقيقاً بالنصف لا يكون مضاربة لأنه لم يذكر البيع عليه وذكر عمل لا يكون أجر عليه والمشترا لا يبر ولا يسر له بيعه لأنه فضولي ولو قال خذ بالنصف فكذاك قياساً وفي الاحتجاج أن يكون مضاربة كذا في المجتبى وحكمها أنواع الأول أنها **إيداع ابتداء** لأنه قبض المال بأذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض على سواه المبادلة لأنه قبضه بغيره لا بخلاف الرهن لأنه قبضه وثيقة **وتوكيل مع العمل** لأنه يتصرف له بامر حتى يرجع بالجمعة من العهدة على رب المال **وشركة** إن ربح لأنه يحصل بالمال والعمل فيشتركان فيه **وعصب** إن خالف لتقدمه على مال غيره فيكون ضامناً وإن أجاز بعده أي ولو أجاز رب المال بعد المذكور من المخالفة حتى لو اشترى المضارب ما بقي عنه ثم باعه ونصرف فيه ثم أجاز رب المال يجوز وكان المستبضع وأجازة فائدة

ع

المضاربة أو معاملة أو غير هذا الكلام

ان فسدت فان الواجب المضارب فيها اجر المثل كالاجارة الفاسدة وهو يدل عليه لانه لا يستحق المسمى لعدم الصحة ولم يرض بالعمل تجاناً فيجب اجر المثل **فلا ربح حينئذ** لانه يكون في المضاربة الصحة ولما فسدت صارت اجارة **بل اجر عمله** كاهو حكم الاجارة الفاسدة وهو يدل عليه لانه لا يستحق المسمى لعدم الصحة ولم يرض بالعمل تجاناً كاسيا في تقدير مطلقا اي سوارح اول بلا زيادة **على المشروط** كاهو في حكم الاجارة الفاسدة **الا في وصي اخذ مال ببيع مضاربة فاسدة** بان اخذ مال الصبي مضاربة وشرط لنفسه عشرة دراهم **فلا شيء له** اي الوصي اذا عمل يعني لا يستحق شيئا من الاجر استثناء من قوله بل اجر عمله يعني ان اجر عمله لازم له في سائر الاحوال الا فيما اذا اخذ الوصي مال الصبي الى اخره كما في احكام الصغار **ولا ضمان فيها** اي في المضاربة الفاسدة **كصحة** لانه امين فلا يكون ضمانا **ودفع المال الى اخره شرط الربح كله للمالك بضاعة** ودفع المال مع شرطه اي الربح للعامل **قرض** وانما لم يدفع في هذا السلك الانداع ونحوه كادفع في الوقاية لما يرد عليه من قول صدق الثوب ان المضاربة اذا كانت عند شركة في الربح فكيف تكون بضاعة وقرضا **وشرطها** اي المضاربة **كون راس المال من الاثمان** فلا تصح الا بما تضمنه الشركة لانها شركة بمحصل الربح فلا بد من مال تصح الشركة به وهو الدرهم والدينار والبروك والفلوس النافقة كما تقدم في بحث الشركة **وهو** اي راس المال **معلوم** للمعاقرين **وكنت فيه** الا علام **الاشارة** فان اختلفا في مقدار راس المال عند قسمة الربح فالقول للمضارب مع ميمنه والميسرة لرب المال واما المضاربة بدرا فان كان على المضارب فلا يصح وما اشتراه له والدين في ذمته وان كان على غيره بان قال اقض مالي على فلان ثم اعمل به مضاربة فهو جائز وان كان مكرها لانه شرط لنفسه منفعة قبل العقد كراعي البسوط ولو قال اقض ديني على فلان ثم اعمل به مضاربة فعلى قبل ان يقض كله ضمن ولو قال اعمل به لا يضمن وكذا بالواو لان شرطه لا يكون ما ذرونا بالعمل الا بعد قبض الكل بخلاف الواو فانه يكفي قبض البعض كذا في بعض المستبررات **اقول** وفي القول بان المالك كالاو في هذا الحكم نظرات ثم تعيد الترتيب والترجيح والتاخير والتعقيب فينبغي ان لا يثبت الاذن فيما قبل القبض بل يثبت عقبه بخلاف الواو فانها المطلق للجمع من غير تقصير لمعاريه ولا ترتيب وعليه عانة اهل اللغة واية الفتوى والله اعلم **ولو قال اشترى مني عبدا نسبية ثم اعمل به مضاربة فاسدة ثم باعه** وعمل فيه جاز **ولو قال رب المال للمضارب او المستودع او المتبضع اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جان كذا في المجتبى** **وشرطها كون راس المال مسكنا الى المضارب بخلاف الشركة** لان المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب الاخر فلا بد ان يخلص المال ليمتكن من التصرف فيه واما العمل في الشركة فمن الجانبين فلو شرط لخص لا يملكها لم تنفع الشركة لانها شرطها وهو العمل **وشرطها كون الربح بينهما شائعا** بحيث لا يستحق احدهما دراهم مساة لقطع الشركة في الربح لاحتمال ان لا يحصل من الربح الا قدر مما شرطه واذا استغنى الشركة في الربح لا تنفع المضاربة لانها جازت بخلاف القياس بكون الشركة في الربح فيقتصر على مورد القرض **وشرطها كون نصيب كل منهما** اي من المضارب ورب المال **معلوما عند العقد** لان الربح هو العقد عليه ومجاليه توجب فساد العقد وكل شرط يودي الى جحالة الربح فيفسدها وما لا فلا ومن شرطها ان يكون المشروط للمضارب مشروطا من الربح حتى لو شرط له من راس المال او منه ومن الربح فسدت **ولو ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال وبكمسه** بان ادعى المضارب

سجل
بالنقص

صحتها ورب المال فسادها **فالمضارب** اي فيكون القول له والاصل فيه ان القول قول مدعي الصحة في العقود كما صرحوا به في البيع وغيره الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزماده عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في القول بالبيع معزيا الى الزمعة **اقول** هذا الفرض لم يظهر لي استثناءه عن القاعدة لان رب المال يدعي الفساد والمضارب الصحة والقول لمزعمهما هو وافضل تحت القاعدة كالا يخفى قال قاضيجان ولو اختلفت رب المال والمضارب فقال رب المال شرطت لك الثلث الربح وزيادة عشرة دراهم فقال المضارب بل الثلث الربح كان القول للمضارب لان رب المال متعنت ليس في دعواه الا فساد العقد ثم قال ولو قال رب المال شرطت لك الثلث الربح الا عشرة فقال المضارب لابل شرطت لك الربح كان القول قول رب المال وان كان فيه فساد العقد لانه يمكن زيادة يدعيها المضارب انتهى وهذا الفرع يستثنى من القاعدة كالا يخفى والله اعلم **ويملك المضارب في المضاربة المطلقة** وهي التي لم تعيد بمكان او زمان او نوع من التجارة بخوان يقول دفعك الباك هذا مال مضاربة فلم يرد عليه **البيع بنقد ونسيئة متعارفة** عند التجار ولا يملك بالبيع باجل غير متعارف عندهم كعشرين سنة **ويملك الشراء والتوكيل** هما اي بالبيع والشراء **والسفر برب او حرا** ولو دفع له المال في بلد على الظاهر **والبيع** وهو دفع المال بضاعة **ولو كان الانبعاث لرب المال ولا تضمن المضاربة به** اي بالانبعاث **ويملك الدينار والرهن والارثقان والاجارة والاحتياج والاحتياض بالتمن مطلقا** اي على الايسر والاعتزال كل ذلك من صنيع التجار لا يملك المضارب **المضاربة الاباذن** من رب المال او يقول له رب المال **اعمل براك** لان الشيء لا يتضمن مثله فلا بد من التخصيص عليه او القويض المطلق اليه كالتوكيل ليس له ان يوكيل غيره الا اذا قيل له اعمل براك بخلاف الانبعاث لانه دونه ولا يملك **الاقرار والاستدانة** **وان قيل له ذلك** اي اعمل براك لانه بيع كالطبعة والصدقة ولا يتناول التعمير الا صنيع التجارة والتبرعات ليست من صنيعه **فيل في التعمير** **مالم يرض رب المال عليه** اي على الاقرار والاستدانة فاذا انقض علمه ما ملكه كما وقع في الاستدانة بقوله **فلو شري بمال المضاربة ثوبا وقصره** بالماء او حمل متاع المضاربة من موضع الى اخر **بماله** **واما هنا وقيل ذلك** له اي اعمل براك **فهو متطوع** لانه استدانة في حق المالك بك اذنه وقيدنا بكونه قصر بالماء لانه اذا قصر بالتسا فحكمه الصبيغة **وان صبيغة اي الثوب احمر فشريك بما زاد وله حصة صبيغة ان بيع وحصة الثوب في مالها** يعني بصير المضارب شركيا في الثوب بقدر ماله من الصبيغة فاذا بيع الثوب كان حصة قيمة الصبيغة في الثوب للمضارب وحصة الثوب الا بئض من مال المضاربة **ولا يجاوز** بالبيت للمفوض اي المضارب وهو مطوف على قوله لا المضاربة اي ليس في مطلقها ان يجاوز **بلد او سلعة او وقت او شخص عتبه المالك** لانه لم يملك التصرف الا بتفويضه فيتعبد بما فوض اليه وهذا التعبد مفيد لان التجارات تختلف باختلاف الامكنة والامثلة والافاق والاشخاص وكذا ليس له ان يدفع بضاعة الى من يخرجها من تلك البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا المال في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا **فان فعل** بان خرج الى غير ذلك البلد واشترى سلعة غير ما عتبه او في وقت غير ما عتبه او باع من غير ما عتبه **ضمن** **وكان ذلك له** وله ربحه وعليه خسارته لانه تصرف في مال غيره بغير امره وان لم يتصرف فيه حتى رده الى البلد الذي عتبه بري من الضمان لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق ورجع المال مضاربة على حاله لان المال باق في يده بالعقد السابق وهذا اذا صدر من المالك عند عقد المضاربة اما اذا كانت المضاربة مطلقة فخصها برب المال بعد عقد المضاربة بخوان قال له لا تنبع بالنسيئة ولا تسترد قيفا

صوابه فلا يشترط
فحكمه صبيغة
سجل
بالنقص

محمدة

ولا طعاما ولا شئ من فلان ولا شئ فان كان التحصيل قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل
فاشترى وباع وقبض المال فصار المال ناضجا بان تحصيله لانه في هذه الحالة يملك عزله او
اخرجه عن المضاربة فيصح تحصيله وان كان التحصيل بعد ما عمل فصار المال عرضا لا يصح تحصيله
لانه لو جاءه عن البيع في هذه الحالة او اراد عزله لا يصح فلا يصح تحصيله وكل لو جاءه عن السفر
فكفي الرواية التي تملك السفر في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح تحصيله كذا في الثانية
وفي المجتبى كل شرط يوجب جهالة في الزمان يفسد لان ذلك مقصوده وغير ذلك من الشروط العائدة
لا يفسدها ويبطل الشرط انتهى المضاربة تقبل التقييد بالوقت ويبطل بضميه تصرف اوله كافي للجهة
شرط العمل على رب المال معقد العقد لانه يمنع خلوص يد المضارب كافي المجتبى **ولا تزويج فن من**
مالها وعزله اي يترتب له الزوج الامة لانه من الاكساب اذ يستفيد من وسقوط المنفعة من مال المضاربة
ولها انه ليس من التجارات والعقد لا يتضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يملكه وان كان اكسابا كالكتابة
والاعتاق على ضعف قيمته **ولا شرا من يمتد على رب المال بقراءة او يمين** بان قال ان ملكته فهو
حر لان المضاربة بتصرف يحصل له الزمان وكذا انما يكون بشر ما يملكه بيعة وهذا ليس كذلك فلو اشترى
كان نفسه بخلاف التوكيل بالشرا فانه يملك ان يشترى من يمتد على موكله **عند عدم القرينة**
الشراية على خلافه كقوله اشترى عبد ابيعه او استخدمه او جارية اطوها **ولا يملك المضارب**
شرا من يمتد عليه اذا كان المال ربح فان فعل اي اشترى من يمتد على واحد منهما وقع شراؤه
لنفسه دون المضاربة لان الشراية وجد نفاذ اعلى المشتري ينفذ عليه كالوكيل بالشرا اذا خالف
والشراية الزمان هنا ان يكون قيمة العقد المشترا اكثر من راس المال سواء كان في حله مال المضاربة
ربح او لم يكن حتى لو كان المال الف الف اشترى بها المضارب بعد من قيمة كل واحد منهما الف فافترق
المضارب لا يصح عتقه واما بالنسبة الى استحقاق المضارب فان يظهر في الجملة ربح حتى لو اعتقه
رب المال في هذه الصورة صح وضمن تضاميا المضارب منهما وهو خمسمية موصرا كان او موصرا كذا
في الفتاوى الظهيرية **وان لم يكن في المال ربح صح اي شرا من يمتد عليه لا تنفذ المضارب**
فاد اظهر اي الربح بن زيادة قيمته بعد الشراء عتق حظه اي المضارب من العبد لانه مال قريبه
ولم يضمن المضارب نصيب المال من العبد لانه انما اعتق عند الملك لا يضمن منه بل بسبب زيادة
قيمه بلا اختيار فصار كالورثة مع غيره بان اشترى امرأة ابن زوجها ماتت وترك هذا الزوج
واذا عتق نصيب الزوج ولا يضمن شيا لا خيرا لعدم التصنع منه **وسمي المقتق في قيمة نصيب**
رب المال من العبد لا خيرا من يمتد عليه ولو اشترى الشريك من يمتد على شريكه او الاب
او الوصي من يمتد على الصغير بان اشترى ابا الصغير يمتد على القادر وهو الشريك والاب و
الوصي لا يمتد عليه لانه لا يملك الشرا على هذا الوجه لانه لا يملك الصغير **والمأذون اذا اشترى**
من يمتد على المولى صح وعتق عليه ان لم يكن مستغرقا بالدين والاداي وان كان مستغرقا
بالدين لا ينفذ عليه ولو ضيقه ان العبد المأذون له في التجارة لو اشترى ذارهم محرم من المولى
يصح ان لم يكن عليه دين يحيط برقبته وكسبه عتق على المولى وان كان عليه دين يحيط برقبته وكسبه
لا يمتد عنه وعندها يفتق بناه على انه هل يدخل في ملك المولى ولا ذكره الزبلي **بضارب موعود**
بالنصف اشترى امة فولدت الامة ولدا مساويا له اي لالف فادعاه موصرا فصارت
قيمه اي الولد الف والنصف سمي لرب المال في الف وربعه او عتقه اي ان شال المالك
استسعى العلام في الف ومائتين وخمسين وان شال عتقه ولرب المال بعد قبض الف من العلام

تضمن المديون

تضمن المديون نصف قيمتها اي الامة وذلك لان دعوى المضارب وقعت صحيحة ظاهرا لانه
يحل على الله ولله من النكاح بان زوجه البائع له ثم باعها منه وهي جلي منه حلا لامر على الصلح
لكن لا تنفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية وولدها مشغول
براس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف ان مال المضاربة اذا صارت اجناسا مختلفة كل واحد منها
لا يدر على راس المال لا يظهر الربح عندنا لان بعضها ليس بأولي من بعض فيخيل لم يكن للمضارب
نصيب في الامة ولا في الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمته
وصارت الف وخمسمية ظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة فنقدت دعوته لوجود شرطها
وهو الملك بخلاف ما اذا اعتق الولد ثم ظهر الربح بحيث لا ينفذ اعتاقه السابق لانه انشاء فاذا
بطل عدم الملك لا ينفذ بعدد بحدوده واما الدعوى فاجبار فاذا ارد في حق غيره فوصيا في حق
نفسه فاذا ملكه بعد ذلك فنقدت دعوته كما اذا اخبر بحرية عبد لغيره يرد اجباره فاذا ملكه بعد ذلك
صان حرا والله اعلم

باب في بيان احكام المضارب بضرار

لا يخفى عليك ان مضاربة المضارب مركبة فاخرها عن المفردة **ضارب المضارب بلا اذن**
اي دفع المضارب المال الى غيره مضاربة بلا اذن المالك **لم يضمن بالرفع ما لم يعمل الثاني**
واذا عمل ضمن الرفع **ربح الثاني** اوله وهو قولها وظاهر الرواية عنه وفي رواية الحسن عنه لم يضمن
مالم يربح لانه يملك الإيضاع فلا يضمن بالعمل مالم يربح فاذا ربح فقد ثبت له شركة في المال
فيصير كخلف مالها بغيره فيجوز الضمان وجه ظاهر الرواية ان الربح انما يحصل بالعمل فيقام سبب
حصول الربح مقام حقيقة حصوله في صيرورة المال مضموما به وهذا اذا كانت المضاربة الثانية
صحيحة فاذا كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني لانه اجتر فيه والاجتر لا يستحق شيئا
من الربح فلا تثبت الشركة له بل له اجر مثل عمل المضارب الاول ولا يملك ما شرط له من الربح ثم وقع
على العقد بعد ضمانه قبل العمل فقال **فان ضاع المال من يده** اي من يد المضارب الثاني قبل العمل
فلا ضمان عليه وكل الاضمان عليه لو غصب المال من الثاني والضمان على الغاصب فقط
ولو اشتبهت له اي المال الثاني او وهبه فالضمان عليه اي على الثاني خاصة لا غيره فان عمل
الثاني حتى ضمن خيرا رب المال ان شأ ضمن المضارب الاول راس ماله لتعديبه عليه وان
شأ ضمن المضارب الثاني وان اختار رب المال ان ياخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك كذا في المبسوط
فان ضمن الاول صح المضاربة بينه وبين الثاني وكان الربح على ما شرط وان ضمن الثاني رجع بما
ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطاب الثاني ما ربح دون الاول ويرجع به الاول على
رب المال والوضيعة على رب المال والثاني بين الاول ورب المال على المشرط بعد اخذ الثاني اجترته
اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث وربح الثالث او وضع فان
قال الاول اعلم فيه براك فلرب المال ان يضمن اي الثلاثة شرا ويرجع الثالث على الثاني والثاني
على الاول والاو لا يرجع على احد اذ اضمنه رب المال والا الاضمان على الاول وضمن الثاني والثالث
كذا في بعض المعتبرات تعزيا الى المحيط **فان اذن اي المالك ودفع بالثلث وتصرف الثاني**
وربح وقيل له ما رزقه الله فبينما نصفان يعني ما دفع اليه رب المال مضاربة بالنصف
واذن له ان يدفعه الى غيره فدفعه بالثلث وتصرف الثاني وربح فان كان رب المال قال له
علي ان ما رزقه الله فبينما نصفان **فلما لئ النصف والاول السدس والثاني الثلث**

صوابه او شرطه على المضارب الاول

لان دفع الاول الى الشا في مضاربة صح حيث كان له اذن المالك الا ان المالك شرط لنفسه
نصف جميع ما رزق الله وما رزق الله جميع النخ وكان له نصف جميع النخ فلا يكون للمضارب الاول
ان يوجب شيئا من ذلك لغيره بل ما اوجب الشا في وهو ان النخ فينصرف الى نصيبه خاصة فيبقى
له السدس ويطيّب لها ذلك لان عمل الشا في وقع منهما فصار نظير من استاجر خياطا ليجعله له ثوبا
بدرهم واستاجر هو غيره ليجعله له ذلك الثوب بنصف درهم وزاد قيمة الثوب طاب لم جميعا **ولو قيل**
ما رزقك الله بيننا نصفان فللثاني ثلثه والباقي بين المالك والدول نصفان لان
المالك ما شرط لنفسه جميع النخ بل بنصف ما يحصل الاول من النخ فاستحق الشا في جميع ما شرط له
وما وراء ذلك جميع ما يحصل للمضارب الاول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك وان كان الباقي
بينهما **ومثله ما تحت من شيء او ما كان له فيه من ربح** وكذا لو شرط للمضارب الثاني اكثر من
الثلث او اقل منه فابقي بعد ما يأخذ فهو بين رب المال والا **ولو قال ما ربح بيننا نصفان**
ودفع بالنصف للثاني النصف واشتويا فيما بقي ولا فرق بين هذين والي تقدمت الامن حيث
اشترط المضارب الثاني فان في الاول شرط له الثلث وكان ما بقي بينهما وفي الثانية شرط له النصف
وكان النصف الثاني بينهما **ولو قيل ما رزق الله في نصفه وما كان من فضل بيننا نصفان** فدفع
بالنصف للمالك النصف والثاني كل شيء الاول لان المالك شرط لنفسه نصف جميع
النخ وقد شرط الاول النصف الثاني اي نصيبه فيكون الثاني بالشرط ولا شيء الاول لانه جعل ما كان
له الاول كن استاجر خياطا ليجعله له ثوبا بدرهم فاستاجر الآخر من يخطه له بدرهم فانه لا يسلم شيئا الاول
حيث عقد على جميع حقه **ولو شرط رب المال للثاني ثلثه ولعبد المالك ثلثه على ان يعمل معه**
اي مع المضارب **ولنفسه ثلثه صح** ذلك وكان العبد ما ذوقا فيكون حصته من الربح المولى ان لم يكن على
العبد دين والا فهو اخر ما يثله ان شرط عمله والا فهو للمولى وقوله على ان يعمل معه عادي وليس بعقد
بل يصح الشرط ويكون لسيده وان لم يشترط عمله وقيد بعبد رب المال لان عبد المضارب لو شرط له شيء من
النخ ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط له رب المال اذا كان على العبد دين والا يصح سواء شرط عمله
اولا ويكون للمضارب **ولو عقدها الماذون مع اجنبي وشرط عمل مولاه** اي مولي الماذون **لم يصح ان**
لم يكن عليه اي على الماذون دين لانه اشترط العمل على المالك **والا اي** وان كان عليه دين صح عند ابي
حنيفة لان المولى لا يملك كتب عبده المليون فصار من اهل ان يعمل في مال المضاربة **وعندها يملك**
كتب عبده المليون فلا يجوز ولو شرط بعض النخ لكتاب رب المال او المضارب ان شرط عمله كان المشروط
له لانه صار مضاربا له باشرط العمل عليه وهو من اهل ان يضارب في مال مولاه لانه كالا اجنبي عنه وان
لو شرط عمله لا يجوز لان هذا ليس بمضاربة وانما المشروط هبة موعودة فلا يلزم وعلى هذا غيره من الاجاب
ان شرط له بعض النخ وشرط عليه عمله صح **والا فلا واشترط عمل رب المال مع المضارب بعينه** لعقد
المضاربة لانه يمنع خلوص يد المضارب كذا في المجتبى **وكذا اشترط عمل المضارب مع مضاربة او**
عمل رب المال مع المضارب الثاني كذا في المحيط بخلاف المكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل مولاه
لا يفسد مطلقا فان عجز قبل العمل ولادين عليه فسدت ولو دفع المكاتب ماله مضاربة الى مولاه بغير كذا
في المحيط واذا كان الاشرط المعتبر اشترط المولاه فاشترط بعض النخ لعقود بين المضارب او لكتاب
دين رب المال جازن بالاولى ويكون المشروط له فصادقته كذا في النهاية ولا يجبر على دفعه
الى غنمايه ولو شرط بعض النخ لهما كين او لحي او في الرقاب لم يصح ويكون لرب المال ولو شرط
البعض لمن ساء المضارب فان ساءه لنفسه او لرب المال صح **والا اي** ان ساءه لاجنبي لم يصح كذا في المجتبى

ما يحصل للولد من النخ ما تحت النخ
ما شرط له وما وراء ذلك

صواب للناس

في هذه العبارة خط وخط وحقق العبارة مشاوشة
ان قوله كذا ولو شرط اي المضارب الثاني
والمستند بحال شرط لنفسه النصف من الربح
فكذلك كذا في النسخة في نسخة الاول
لا يفسد مطلقا لان المولى لا يملك كتب عبده المليون
قد رخصت في كتابها في قوله كذا في نسخة
فدفعه الاخر في نسخة من ربحه ونصفه ونشره
لما كانت نسخة ولعبد المالك كتب عبده المليون
معه ونفسه ثلثه صح كذا في نسخة من ربحه
بهيستة في قوله كذا في نسخة من ربحه
اي جميع النخ او في نسخة من ربحه
وانه صح اعلم

فلا عن الخط

نقل عن المحيط **وفي السراجية** اشترط رب المال ثلث النخ ولعبد رب المال ثلث النخ على ان
يعمل العبد معه ولنفسه ثلث النخ في جارية كن اذا شرط ثلث النخ لامرأة المضارب او مكاتبه او
لما كين او في الرقاب او في النخ ان يبيعي تكون جارية وان لم يصح الشرط ويكون النخ لرب المال وهو غير مكاتب
لما ذكرناه كالا يجني **وتبطل المضاربة بموت احدها** كالمضاربة وكاله وهي تبطل بالموت **وتبطل ايضا**
بموت المالك من نزل اذا حكم بالموت من يوم ارتد واستقل ملكه الى وراثته فان كان المالك يومئذ
قائما في يد لم يتصرف فيه ثرا ان اشترى بعد ذلك فما اشترى له ربحه وعليه ونصيبه لانه قد
انفصل عن المضاربة وزال ملك الامر عن المالك فصار متصرفا في ملك الورثة بغير امرهم وان كان
المالك متاعا او عرضا او غير ذلك من سائر الاموال فبيع المضارب وشرائه فيه جازن
حتى يحصل راس المال كذا في السراج **والهراج** وقيد بالموت لانه لو ارتد ولم يلحق ففقد موقوف
فان عاد بعد موته بدار الحرب مسلما فالمضاربة على حالها ذكره تولا في بحره **بخلاف الوكيل والفرق**
ان محل التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل بخلاف المضارب **اقول** ينبغي ان يكون
هذا اذا لم يحكم بالموت اما اذا حكم بالموت فلا تعود المضاربة لانها بطلت كاهو ظاهر كلام الاتقي في كن
في النهاية ان المضاربة تعود سوا حكم بالموت املا **وتنص عبارته** واذا ارتد رب المال عن الاسلام ومعه
بدار الحرب بطلت المضاربة يعني اذا لم يعد مسلما اما اذا عاد مسلما قبل الغضا او بعد كانت المضاربة
كالكات انتهى **ولو ارتد المضارب في اي المضاربة على حالها** في قوله جميعا **فان مات المضارب او قتل**
او لحق بدار الحرب وحكم بالموت بطلت المضاربة كذا في السراج **والهراج** فلو اشترى وباع ونخ او خير
نخر قتل على رده او مات او لحق بدار الحرب فان التصرف جازن والنخ بينهما على ما شرطوا والعهد في جميع
تصرفه على رب المال في قول ابي حنيفة كذا في بعض المختبرات **ولو ارتد المالك فقط اي** ولم يلحق
بدار الحرب **فنصرفه موقوف** ان رجع الى الاسلام جازت المضاربة ولم تبطل وان كان المضارب
قد اشترى بالمال عروضا فارتد رب المال بعد ذلك ولحق بدار الحرب فبيع المضارب لئلا يضر
جازن لانه لو مات في هذه الحالة لم ينزل فلا ينزل برده قبل الحكم بالموت **واما المرأة** فارتدادها
وغير ارتدادها سواء اجماعا سواء كانت هي صاحبة المال او المضارب الا ان تموت او تلحق بدار الحرب
فيحكم بالموت لان ردة تملأ النخ في املاكها فكذلك النخ في تصرفها كذا في الجوهر **وينفصل المضارب**
بعزله اي بعزل رب المال ان على به لانه وكيل **والا اي** وان لم يعمل لا ينفصل **والمراد بالعزل** ما
يستفاد من خبر رجلين مطلقا او واحد عدل ان كان فضوليا ولا يفسد ميثم **فان على المضارب بعزله**
والمالك عرضا بغيره اي العروض ثم لا يتصرف في ثمنها ولا يملك المالك فسخها في هذه
الحالة لان المضارب حقا في النخ **بخلاف احد الشريكين اذا فسخ الشركة وما لها اي** الشركة **استغنى**
فانه يصح فسخها كذا في فتاوي قاض بخان من الشركة والمراد من العروض هنا ان يكون خلاف جنس راس
المالك والدرهم والدرهم غير جنس هنا فاذا كان راس المال دراهم وعزله ومعه دنائير لم ينفصا
بالدرهم استغنا ولم يبيع العروض بعد العزل بالنعقد والنسبة فان نفاه رب المال عن النسبة
كالا يصح نصه عن المساقفة في الروايات المشهورة وكالا يملك عزله لا يملك تخصيص الاذن لانه عزله
من وجه كذا في النهاية **وانتظم كلامه** العزل المحكي حتى كان له بيع العروض بعد موت رب المال حقيقة
او حكما ولا ينفصل في المحكي الا بالاعمال بخلاف الوكيل حيث ينفصل في المحكي وان لم يعمل كذا قالوا فان
قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكرنا الفرق بينهما انه لا حق له بخلاف المضارب والله اعلم
افترق او في المال ديون ونخ يجبر المضارب على اقتضاء الديون لانه كالا يجبر والنخ كالا جبر

ما يحصل للولد من النخ ما تحت النخ
ما شرط له وما وراء ذلك

وطلبه الدين من تمام تكملة العمل فيجبر عليه **والا** يلزم الاقضاء اي وان لم يكن في المال ربح كونه
وكيلا متبرعا ولا يجبر عليه. فان قلت رُدَّ راس المال على الوجه الذي قبضه واجب عليه وذلك
لا يتم الا بالقبض وما لا يتم الواجب الا به ففوق واجب. قلت اجيب بان لا يسلم ان الرد واجب
وانما الواجب عليه رفع يد كالمودع والله اعلم **ويؤكد المالك عليه** اي على الاقضاء لانه لا يتمكن
من المطالبة الا بتوكيله كونه غير عاقد **والوكيل بالبيع والمستبضع كالمضارب** يجبران على
التوكيل وفي الجامع الصغير يقال له اكل مكان قوله وكل والمراد به الوكالة وكان في الكلام اشتراك
وبحوزها معروف وهما شتاها على النقل **والسما** **ويجبر على التقاضي** والذي يبيع بالاجرة
كالسما والبيع بالاجرة يجبران على الاقضاء لانهما يملكان بالاجر وكان الاجر لها بدل عملها ذكر
في الجوهر وغيرها. وفي السراجية لو صار المضارب بالمال فاشترى به متاعا فان ربح المال
وهو يعلم ثم سافر الى مصر اخر نفقته بعد موت رب المال على نفسه ويضمن ما هلك في الطريق وان
سجل بضاع جان بيعة ولو خرج من ذلك المضرب قبل موته ثم مات لم يضمن ونفقته في سفر وفي ذلك
المصر الى ان يبيع المتاع على المضاربة لو مات رب المال والمضارب بمصر اخر غير مضرب المال في
مال المضاربة كذا لو كان رب المال حيا فاسل اليه رسولا ونضاه عن التصرف ولو كان في يد نقد
لاستاع لم تكن نفقته في مال المضاربة انتهى **وما هلك من مال المضاربة يصرف الى الزوج** ذو
راس المال لان الزوج تنبع لراس المال وصرف الهلاك الى ما هو التبع اولى كما يصرف الهلاك الى
العقوبة في الزكاة **فان زاد الهالك على الزوج لم يضمن** المضارب لكونه امينا سوا كان من عمله او لا
ويقبل قوله في هلكه وان لم يعلم ذلك كما قيل في الوديعة وسواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة
ففي امانة عندي اي حينئذ رحمة الله وعندها ان كانت فاسدة فالما لم يضمن **وان قسم الزوج وتبين**
المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراءد الزوج لياخذ المالك راس ماله وما فضل فهو بينهما
وان نقص لم يضمن لان قسم الزوج قبل قبض المال موقوفة فاذا قبض رب المال راس ماله نقدت
القسم وان هلك ما اعد لراس المال كانت القسم باطلة وتبين ان المقسوم كان راس المال
وان قسم الزوج وفتح المضاربة ثم عقدها ففلك المالك لم يتراد او بقيت المضاربة
لانا الاولى قد انتهت بالفتح والثانية عقد جديد فلك المالك في الثاني لا يوجب انتقاض
الاول كما اذا دفع اليه مالا آخر وهي الخيلة النافعة للمضارب **فروع** قال في التبايع
يجوز شراء رب المال وشراء المضارب من رب المال في قول اصحاب الثلاثة. وقال زفر لا يجوز
الشرايينهما في مال المضاربة. وفي المينة مضارب اشترى ثوبا بعشرة فباعه من رب المال بخمسة عشر
جاز وفي الزخيرة اذا دفع الوصي مال الصغير الى نفسه مضاربة فهو جائز والطرسوي قيد هذا فقال
ينبغي ان يراعى في هذه المسئلة ان الوصي لا يجعل لنفسه اكثر مما يجعل لامثاله حتى لو كان الناس يعقدون
المضاربة بالنصف حتى عقدها هو بنفسه في مال الصغير بالثلث لا يجوز له ذلك وقال انه ما زاد
ذلك الا دفع الما توجبه عبارة الزخيرة من الجواز للتعليل بالاستئمان وعدم الاستحقاق من مال
الصغير وانما هو من الزوج الحاصل بعمل المضارب وقال الله لم يقف على هذا التقييد في كلام الاصحاب
ولكنه ينبغي ان يكون كذلك نظر الصبي هكذا ذكر عبد البر في شرح النظم الوهباني وذكر ان صاحب
النظم المذكور ضمن فيه قال والاظهر عندي ما قاله الطرسوي لان تصرف الوصي انما هو بالولاية
النظرية ولا ينظر الصبي في المضاربة في ماله باقل مما يفعله امال الوصي من الثقات بل النظر فيه لحاج
الوصي فانه يحصل لنفسه ربحا به يتغذر حصوله بدو مال اليتيم مع الخيف على اليتيم وان كان مصلحة

وهذا من مذهبهم
من مضارب

تجبر بخلاف

من حيث يحصل النجح في الخيلة المضمرة الا ان يقال يكفي حصول المصلحة في الخيلة وان امكن
ما هو اولى والله اعلم. وفي الظهيرية وله ان يستاجر ارضا بيضا ويشتري ببعض المال طعنا ما
يتردها وكل ذلك اذا قبلها لبعض فيها نخلا او شجرا ولو اخذ المضارب نخلا او شجرا معايلة على ان
ينفق في تليغها وقا بغيرها من المال لم يجز على رب المال وان قال له اعمل براك انتهى. وفي السراجية
قال لا اخذ هذا المال مضاربة في ثوب تشتريه وتبيعه لغيره ان يشتري ويبيع سوى ثوب واحد
مذكورة في الزيادة. قال خذ مضاربة بالنصف واشتر به البزوبع فله ان يشتري ما شاء ليس للمضارب
ولا لرب المال ان يطالب الجارية المضاربة انتهى.

هذا فصل في المقرقات

المضاربة لا تقصد بدفع كل المال او بعضه الى المالك بضاعة لان رب المال عامل
للمضارب في اقامة العمل والمال في يده على سبيل البضاعة ولا فرق بين ان يدفع اكل او البعض
كاي في الذخيرة والمبسوط وما وقع في المضاربة من التقييد بالبعض فانما في صرح به في النهاية والنهاية
وبما ظاهرا ان ما عثرنا به هنا اولى بالقبول من عبارة اكثر فانها توهم اختصاص المالك بدفع كل
المال كواقع في المضاربة وفيه خلاف فزله ان رب المال تصرف في مال نفسه بغير توكيل اذ لم يصح
به فيكون مشتردا للمال ولهذا لا يصح اشتراط العمل عليه ابتداء. قلت ان الواجب هو التخليه وقد تمت
وصار لتصرفه حق للمضارب وله ان يוכל ورب المال صالح لذلك والابضاع توكيل لانه استعانة
ولما صح استعانة المضارب بالاجني فرب المال اولى بكونه اشق على المال فلو كان استرذ اذا جاز
شرط العمل عليه ابتداء لانه يمنع التخليه. فان قلت رب المال لا يملكه ويملكه لان التوكيل من فعل في مال
غيره ورب المال لا يعمل في مال غيره بل في ماله. قلت اجيب بان رب المال بعد التخليه صار كالاجني
عن المال فجاز توكيله. فان قلت لو كان الامر كذلك تصح المضاربة مع رب المال. قلت اجيب
بان المضاربة تنفقد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو جاز فاما اذ في قلت
الموضوع. فان قلت ان رب المال لا يخلو اما ان يصير بالتخليه كالاجني او لا فان كان الاول جازت
المضاربة وان كان الثاني لم يجز الا بضاع فالقياس بمول الجواز او عدمه. قلت اجيب عنه بانه
صار كالاجني وقوله جازت المضاربة ممنوع لان المضاربة تقتضي مال الدرافع وليس بوجود خلاف
البضاعة فانها توكيل على مامر وليس المال من لوازمه فان التوكيل قد يجوز ان يוכל وليس المال له ان يشر
وان اخذ اي اخذ رب المال المالك بغير من المضارب وباع واشترى بطلت المضاربة ان كان
راس المال نفقدا اذ الاستعانة من المضارب لم توجد حيث لا دفع منه وكان رب المال عاملا لنفسه
ومن ضرورة ذلك انتقاض المضاربة **وان صار عرضا لا** اي لا يبطل لان انتقض الصريح اذ كان
راس المال عرضا لم يعمل فخذ اولى ذكره في العناية فلو باع العروض بنقد ثم اشترى عروضا كان للمضارب
حقه من ذلك العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نفدا في يده كان ذلك
نقضا للمضاربة فشر او به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثله او يملك او يوزن
ونحوه كان بينهما على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة ما دام المال عرضا والمال
ان كل تصرف صار مستقفا للمضارب على وجه لا يملك رب المال منه فرب المال في ذلك التصرف
عامل لنفسه الا ان يكون بامر المضارب فيخبره يكون مغيثا له كذا في بعض المستترات معزيا
الى المبسوط. واعلم ان حاصل ما يملكه المضارب ثلثة انواع. نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما
كان متعادا بين التجار. ونوع لا يملكه الا اذا قال له اعمل براك كالمضاربة والشركة والملك

ع

يكون مغيثا له سواء باشره بامر او غيره
امر وكل تصرف يتكفي به مال اذ
ينبغي ان يضارب منه فرب المال في ذلك

وتنوع لا يملكه الا بالصرح كالاستدانة والعق مطلقا والكتابة والاقراض والهبه والصدقة
واذا سافر المضارب فطعامه وشرابه وكنوته وركوبه في ماله اي المضاربة وان عمل في
المضاربة فنفقة في ماله اي في مال المضارب والركوب بفتح الراء ما يركب سوا كان بشرا او كلبا
والفرق ان النفقة تجب جزاء الاحتباس كنفقة القاضي والمرأة والمضارب في المصر ساكن بالسكن
الاصل واذا سافر مضارب بمصر بالمضاربة فيستحق البدل لا محالة والوكيل والمستضع مبرحان
وكذا السرايك اذا سافر بالمشركة لا نفقة له لانه لم يجر التفريق به ذكر النفقة في كافيته وصرح في النهاية
بوجوبها في مال الشركة واطلق المضاربة فانصرف الى الصحيحة لان المضارب في الفاسدة اجبر لا نفقة
له وليس المراد بالسفر هنا السفر الشرعي المقدر بثلاثة ايام بل المراد ان لا يمكن ان يبيت في منزله وان
خرج من المصر واكتنه ان يعود اليه في ليلة فهو كالمصر لا نفقة له واطلق المصر فكل مصر الذي وكن
فيه والمضارب الذي اتخذ دارا اما اذا نوي الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة كمن في شرح المحجم فلو
اخذ بالاكوفة وهو من اهل البصرة وكان قد مر الكوفة مسافرا فله نفقة له وفي العناية واذا اهل
النفقة وهو مسافر فله نفقة وفيه شيء منه رده في المضاربة لانها الاحتياق كالخارج عن الغرض اذا
فضل به شيء من النفقة بعد الرجوع ثم قال والنفقة ما تصرف في الحاجة الاربعة كالطعام والشراب وكنوته
وركوبه سوا كركب كل ذلك بالمصروف والحق بذلك ما كان من تعديت بتميز المال كغسل الثياب واجرة الخدم
والحمام والحلاق وعلف الدابة والذهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز فان الشخص اذا كان طول السفر
وسخ الثياب ما سافرا في حوائجه بعد من الصفا ليك ويقبل معا ملو مضاربا به تكثر الرغبات في المعاملة
نعم من جملة النفقة وان تدخل في ذلك في غير ظاهر الرواية لانه لا صلاح البدن انتهى وفي السرايك
نفقة المضارب في عمله في مصر في مال نفسه واذا خرج بنية السفر قل او كثر فنفقة في مال
المضاربة الا اذا كان بعدوا الى بعض نواحي مصر فنفقة طعامه وشرابه وكنوته وركوبه وعلف الدابة
التي يركبها في سفره وحوائجه وغسل ثيابه وذهن السراج والحطب وما اشبه ذلك فاما من الذوا
واجرة الحمامة والنصير وغير ذلك مما يرجع اليه الى اصلاح البدن في ماله ولو انتهى الى مصر ومصر
له فيها اهل سقطت نفقته ولو عاد من مقصده الى مصر الذي اهل المال فان لم يكن ذلك مصر ولا
له فيها اهل بل غاد ليحج بال مضاربة فنفقته في مال المضاربة ولو خرج الى السفر بال مضاربة
وباله ايضا فالنفقة على قدر المالين بالخصص ولو اتفق في السفر من مال نفسه ليرجع في مال المضاربة
له ذلك في المضاربة الفاسدة النفقة في مال نفسه كل من يبيع المضارب على العمل او يخرجه من ماله
فنفقته ثم تنفقته الا ان يكون اجيرا برب المال فيعينون فنفقته على رب المال لان نفقة المستضع من
مال المضاربة انتهى **وما خذ المال ما نفقة المضارب من رأس المال ان كان ثمة ربح فاذا**
استوفاه وفضل شيء بعد ذلك منه اي من الربح اقتسماه على الشراطين لان ما نفقة يحجب المال
وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه اي على المضارب فيد بالنفقة لانه لو كان في المال دين غير هادئ
ايثاقه على رأس المال ولو اتفق المضارب من ماله ثم هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال بشيء
وان باع المال مرا بجهة حسب ما اتفق على المتاع من الجراد واجرة السمسار والقصار والصبان
وغو مما جرت العادة بين التجار بضمه ويقول البائع قام علي بكذا وكذا بضمي الى رأس المال
ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكا او عتاده التجار وهذا هو الاصل في النهاية وبمثل ما
اعتاده التجار باجرة السمسار لا يضم ما نفقة على نفسه اذا باع مرا بجهة والفرق ان الاول يوجب
زيادة في المالية بزيادة القيمة والثاني لا يوجبها مضارب بالصف شري بالهنا برب او باعه

بالعين شري برب

بالعين وشري برب اي بالالعين **عند فضا عا في يد غير المضارب وبعدهما وهو خسارة**
و غير المال الباي في وهو الف وخسارة والبز الثياب وقال المحلل في السير المز عند اهل الكوفة
ثيابا كتمان والعقل لا ثياب الصوف والخز كذا في المغرب واما كان الحكم كذا لان المال المضارب الفان
ظهر الربح في المال وهو الف وكان بينهما نصفين فيصيب المضارب منه خسارة فاذا اشترى بالالفان
عند صار مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه لرب المال ثم اذا اشاع الفان قبل التقدر كان
عليه ما ضمان من العبد على قدر ملكهما في العبد فربعه على المضارب وهو خسارة وثلاثة ارباعه على رب
المال وهو الف وخسارة وبعد ذلك **رب العبد للمضارب** لما ذكرنا وباقية اي وباق العبد وهو
ثلاثة ارباع يكون لها اي للمضاربة لان نصيب المضارب خرج عن المضاربة لانه صار مضربا
عليه ومال المضاربة امانة وبينهما شرا في نصيب رب المال الى المضاربة لعدم تافهها **ورأس المال**
وهو جميع ما دفع رب المال الى المضارب **الفان وخسارة** لانه دفع اليه او لا الفان الفان وخسارة
ولا يبيع العبد مرا بجهة الاعلى العين لانه اشتراه بالعين وهو يعني قوله **ورأى** المضارب في بيع العبد
على العين ولو يبيع العبد بضعفها اي باربعة الاف فخصتها اي المضاربة ثلاثة الاف والمضارب
ربعه وهو الف والعنان وخسارة من الثلاثة الاف رأس المال **والربح منها نصف الف بينهما نصفان**
ولو شري المضارب من رب المال بالف درهم عند شراءه المالك بنصفه اي بنصف الاول وهو
خسارة راجع بنصفه اي بنصف الاول وهو خسارة ولا يجوز ان يبيعه شرا بجهة على الف لان بيه من المضارب
كبيعه من نفسه لانه وكيله فيكون بيع ماله بآله فيكون كالمعذور ولو كان بالعكس بان اشترى المضارب
عند بخسارة فباعه من رب المال بالف يبيعه شرا بجهة على خسارة لان البيع الجاري بينهما كالمعذور
ولو شري بالهنا عبد قيمته اي العبد الفان فقتل العبد رجلا خطأ فثلاثة ارباع العدا
على المالك وربعه اي ربع العدا الباقي على المضارب لان مال المضاربة اذا كان عينا واجرة
قيمتها اكثر من رأس المال يظهر فيها الربح وهو الف هنا بينهما نصفان والف لرب المال برأس ماله
لان قيمة العنان مضاربا بينهما على هذا الوجه اربعا فثلاثة ارباعه على رب المال والربع على المضارب
والعبد بخبر المالك ثلاثة ايام ويجوز المضارب يوما بحكم الاشتراك بينهما لانه يحكم العدا
كانما اشترى به ولو اختار رب المال الدفع واختار المضارب العدا مع ذلك فله ذلك لانه يستبقي
بالعد لمال المضاربة وله ذلك لان الربح متوهم كذا في الايضاح ثم اعلم ان العبد المشترا في المضاربة
اذا جنى خطأ لا يدفع لصاحب المضارب ورب المال سوا كان الارش مثل قيمة العبد او اقل او اكثر
وكذا لو كانت قيمة العدا لا يدفع لايحضرهما لان المضارب له فيه حق ملك حتى ليس لرب
المالك ان يأخذ ويمنعه عن بيعه كالمعذور اذا جنى خطأ لا يدفع لايحضره الراهن والمزمن والمأصل
انه يشترط حضرة رب المال والمضارب للدفع دون العدا الا اذا اشترى المضارب الدفع والعدا وقيمتها
مثل رأس المال فله دفعه لتعلقه فان كان احداهما غائبا وقيمة العبد العاد درهم فعليه الجاهض
كان مستوعبا لانه ادي دينه بغير امن وهو غير مضطرب فيه فانه لو اقام البيعة على الشركة لا يطالب بحصة
صاحبه لا بالدفع ولا بالعنا كذا في النهاية وذكر في الخانية ان المضارب ليس له الدفع والعدا وضم لانه
ليس من احكام المضاربة فلهذا كان اليها **اشترى بالهنا اي المضاربة عبد وهلك الثمن قبل**
النفقة اي قبل دفعه الى الباي دفع المالك الى الباي العنا آخر ولا يلزم المضارب لان المال امانة
في يد ثم اذا جنى المالك العنا لم يدفعه الى الباي وهلك قبل التقدر يدفع اليه العنا آخر **وغير**
كذلك اي ما لا يتناهي **ورأس المال** في المضاربة يكون جميع ما دفع المالك من الالعين والثلاثة

الف رأس المال

من اهل البصرة وحل في المال
بالمضارب ولا يخفى

والاكثر بملك الوكيل بالشر حيث لا يرجع عنه هلاك الثمن بعد الشراء الامرة واحدة قلت
والفرق ان يد المضارب امانة ولا يمكن خله على الاستيفاء بخلاف الوكيل فان قبضه بعد الشراء استيفاء
فبصرفه عن امانة ثم في الوكالة في هذه الصورة يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال
فذلك بعد لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل متوفيا بالعقب بعد اما المدفع اليه قبل
الشراء امانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير مستوفيا فاذا هلك يرجع عليه مرة ثم لا يرجع دفع
الاستيفاء معه **فان قال لرب المال دفعت الى الف ورجعت الف وقال المالك دفعت**
الفين قال قول للمضارب لانهما اختلفا في المقبول والقول في مقداره الف باض ولو ضمنا اعتبارا
بما انكر اصله فان القول له ولو كان الاختلاف مع ذلك في قدر الرجوع فالقول لرب المال في مقدار
الرجوع فقط فايهما اقام البينة يقبل وان اقامها فالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة
في الرجوع معه الف فقال هو مضارب بالنصف وقد ربح الف وقال المالك هو مضارب بالقول
للمالك لان المضارب يدعي عليه تعويم عمله او شرط من جهة او يدعي لشركة وهو ينكر وكذا لو قال
المضارب هي فرض وقال رب المال هي بضاعة او ودعة او مضاربة فالقول لرب المال
والبينة بينة المضارب لان المضارب يدعي القمق وهو ينكر ولو ادعى رب المال القرض والمضاربة
المضاربة فالقول للمضارب لان رب المال يدعي عليه الضمان وهو ينكر وايهما اقام بينة قبلت
وان اقامها فبينة رب المال اولى لانه مثبتة للضمان قبل الاختلاف بكونه في الصفة لانه
لو كان في النوع بان ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال المضارب ما سميت لي تجارة بعين فالقول
للمضارب مع بينة لان الاصل فيه العموم والاطلاق والتخصيص بعرض وقبول بينة من اقامها فان
اقامها فان وقتا قبل صاحبها يقضي بالمتاخرة وان لم يوقت او وقتا على السواء او وقت
اصلها دون الاخرى قضى ببينة رب المال كذا عن الزخيرة • ولو ادعى كل واحد منهما نوعا فالقول
لرب المال لانهما اتفقا على التخصيص والاذن يستفاد من جهة والبينة بينة المضارب لحاجة اليه في
الضمان وعدم حاجة الآخر الى البينة • ولو وقت البينتان وقتا فصاحب الوقت الاخر اولى لان آخر
الشرطين ينقض الاول كذا في النهاية • فان قلت ان البينة لا يثبت الا للنفق والاخر يدعي الضمان فكيف
لا يحتاج الى البينة • قلت اجب عنه بان اقامة البينة على صحة تصرفه وتكفي في الضمان فاقام صاحب
الضمان الاذن مقام المالك ومكنية وبان ما يدعيه من الحاجة وهو سبب الضمان ثابت بالقول الاخر
فلا يحتاج الى بينة • وان لم يوقت او وقتا على السواء او وقتا احدهما دون الاخرى فالبينة لرب المال
لان مقتدر القضاة بما لا يستحال وعلى التفاق لعدم الشهادة على ذلك وان تعذر القضاة بما يعمل بينة
رب المال لانها تثبت ما ليس بثابت كذا في العناية • وان كان رب المال يدعي العموم فالقول قوله قياسا
واستحسانا كذا عن الزخيرة **فروع** لو مر المضارب على السلطان فاحضر منه شيئا كرها لاضمان عليه
وان دفع اليه شيئا لم يكف عنه صحت لانه ليس من امور التجارة • وكذا اذا اراد العاشر ان ياحضر منه
العشر فصاحبه المضارب بشي من المال حتى كف عنه ضمن كذا في الاختيار • وذكر في المبسوط اذا مر
المضارب على العاشر بمال المضاربة واخر به واخر منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما اخذ منه العاشر
وان كان هو الذي اعطى العاشر غير الزام من العاشر فهو ضمان اعطى وكذا ان صانعه بشي من المال
حتى كف عنه فهو ضمان لما اعطى لانه اعطاه باختياره الي من لاحقه في اخذ منه فيكون هو مستهلكا لما
اعطى كالوهد لاجنبي آخر • قلت الشيخ الامام الاجل وكان شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا
ضمان على المضارب في ما يعطى من مال المضاربة الى سلطان نطم فيه وقصد اخذ بطريق العصب • وكذا لو

مقدار نحو

عليه

النفق

لصاحبه في ذل

لوصافه في مال البتيم لانها يقصد ان الاصلاح بهذه المصانعة فلم ينفذ اخذ المصانع جميع
المال قد وقع البعض لاجرا زما بقى من جهة الحفظ في زماننا والايمن فيما يرجع الى الحفظ لا يكون ضامنا
كالووقع للبرقي في بيت المودع وناوله الوديعة اجنبيا فاما في زمانهم فكانت القوق لسلطان العدل
كذا في جميع الفتاوى • وفيه ايضا اذا اشترى المضارب بالمال متاعا فقال المضارب انا امسكه حتى اجد
ربعا كثيرا او اراد رب المال بيعه فمضاع على وجهين اما ان يكون في مال المضاربة فضل بان كان رأس المال الف
واشترى بثمان مائة ساوي الفين او لم يكن في المال فضل بان كان رأس المال الف واشترى بثمان مائة
المائة في الوجهين جميعا لا يكون للمضارب حق امساك المتاع من غير رضي رب المال الا ان يعطى رب المال رأس
المال ان لم يكن فيه فضل ورأس المال وحصله من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امساكه وان لم يعطه
ولم يكن له حق امساكه هل يجبر على البتيم فان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه لانه سلك له بدل عمله
فيجبر على العمل الا ان يقول لرب المال اعطيتك رأس المال وحصلت من الربح ان كان في المتاع فضل او يقول
اعطيتك رأس المال ان لم يكن في المتاع فضل فاذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البتيم ويجبر رب المال
على قبول ذلك نظرا من الجانبين وان لم يكن في المتاع فضل لا يجبر على البتيم ويقال لرب المتاع كله خالص
فاما اذا خذ برأس مال او ببيعته حتى يصل الى رأس مال من مضاربة • وفيه الزخيرة والمحيط اذا دفع
ماله مضاربة واذا ان يكون المضارب ضامنا فالحيلة في ذلك ان يقرض المال كله للمضارب ويملك اليه
ثم ياحضر منه مضاربة بالثلث او بالنصف ثم يدفعه الى المستقرض ويستعين به في العمل حتى انه لو هلك
في يده فالقرض عليه فاذا ربح ولم يهلك يكون الربح بينهما على الشرط • وحيلة اخرى ان يقرض من المضارب
جميع المال الادرها واحدا ويملك اليه ثم انهما يشتركان في ذلك شركة عنان على ان يكون رأس المال
المستقرض درهما واحدا ورأس مال المستقرض جميع ما استقرض على ان يعاد جميعا وشرطا على ان الربح بينهما
ثم ان بعد ذلك يعمل في المال المستقرض خاصة فان هلك المال في يده فالقرض عليه على حاله ولو ربح
فالربح بينهما على الشرط كله من شرح الطحاوي انتهى

كتاب في بيان احكام الوديعة
لاختفاء في اشتراكها مع ما قبلها في الحكم وهو الامانة • وهي في اللغة مشتقة من الودع وهو
الترك وفي الشريعة ما ذكره بقوله هو اي الايمان **تسليط الغير على حفظ ماله صريحا او دلالة**
اما الصريح فظاهر واما الدلالة فقال في المحيط لو شق زرق رجل فاحضر رجل ثم تركه ولم يكن الا ان
حاضرا يضمن لانه لما اخذ فقد التزم بحفظه دلالة وان لم ياحضر ولم يترك منه لا يضمن وان كان المالك
حاضرا في الوجهين **والوديعة ما يترك عند الايمن** وهي اخذ من الامانة كما استشف على تحقيقه ان
شأنه مع **وركنها الوجوب صريحا** كقوله او دعيتك هذا النوب **او كتابا** كالوقال لرجل اعطيتك الف
درهم او قال لرجل في يدي ثوب اعطيتك فمضاع على الوديعة نص عليه في المحيط لان
الاخطا يحتمل المصبة والوديعة والوديعة ادنى وهو متيقن فصارت كناية **او فعلا** كالوقال لرجل اعطيتك
بدي رجل ولم يقل شيئا فصار **والقبول من المودع صريحا** كقوله قبلتها وعنى **او دلالة** كالوقال
عند وضعه بين يديه فانه قبول دلالة حتى لو قال لا اقبل لا يكون مودعا لان الدلالة لم توجد ولصاحب
ولصاحب قال في الخلاصة ولو وضع كتابه عند فق مرفذ هبوا وتكون ضامنا اذا ضاع وان قام واحد بعد واحد
ضمن الاخير لانه يتعين الحفظ فتعين للضمان انتهى • ولهذا لو وضع ثيابه في الحمام بمراة من السباي كان
وان لم يتكلم ولا يكون الخايم مودعا مادام الثيابي حاضرا فان كان غائبا فالخايم مودع • وكذا لو قال
لصاحب الحمام ايمن اربطها فقال اهناك كان ابرعا كافي الخانية وما ذكرنا من الوجوب والقبول شرط

وبينه

والنفق

6

النفق

في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة فيتم بالايجاب ووجه حتى لو قال الغاصب او دغث النقص
بري عن الضمان وان لم يقبل ذكره في الاختيار **وشروطها** اي الوديعه كون المالك قابلا لاثبات
البد عليه حتى لو اودع الابن والطير الذي في الهوى والمالك الساقط في البحر لا يضمن **وكون المودع**
مكلفا بشرط وجوب الحفظ عليه حتى لو اودع صبيبا فاستهلكها لم يضمن ولو كان عبداً مجبوراً ضمن
بعده العتق كذا في المحيط ولو كانت الوديعه عبداً فقتله ضمن عاقلة الصبي قيمته وخير مولى العبد بين
دفعه او فرائده وحكمها كون المالك امانة عنده مع وجوب الحفظ عليه والاداء عند الطلب واستجاب
قبولها **وهي اي الوديعه امانة فلا تضمن بالهلاك مطلقا** يعني سواء امكن الترحل عنه او لا هلك
مقرها المودع شي اولاً فان قلت ما الفرق بين الوديعه والامانة قلت الفرق بينهما من وجهين اولهما
ان الوديعه خاصه بما ذكرنا والامانة خاصه بما لو وقع فيه شيء من غير قصد بان يهتد ربح يوجب
انسان والتمتع في جحر عمن وحكمهما مختلف في بعض الصور لان في الوديعه يتراعض الضمان اذا عاد الى
الرفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف الثاني ان الامانة علم لما هو غير مضمون فمثل جميع
الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمساجر والموصى له بها والوديعه ما وضع
لالامانة بالايجاب والقبول فكانا متمايزين واختار صاحب النهاية وقيل الاول عن الامام بذر الدين
الكندي اذ علمت ان الامانة اعم علمت جواز حملها على الوديعه لانه حمل الام على النقص وهو جائز وانما
كانت الوديعه امانة لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المستعير غير العقل ضمان ولا على المستودع غير العقل
ضمان والاعمال الخيانة الا ان العلول في المنع خاصه والا فلا عام فان قلت ذكر في غير الحديث
انه قول شيخ وليس بحديث مرفوع قلت اجيب بانه مستند عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه
وسلم لان شرعيته الحاجة الناس اليها فلو ضمن المودع امتنع الناس عن قبولها وفي ذلك تقطيل المعامله
واشترط الضمان على الاقين باطل به يعني فلو شرط على الحامي الضمان ان ضاعته ثيابه كان باطلا
ولا ضمان عليه وهو اختيار ابي الليث قال في الخلاصه وبه يعني وفي شرح الوقايه صرح بان الفتوى
عليه **والمودع حفظها اي الوديعه بنفسه وعياله** لانه التزامان يحفظها بما يحفظ به ماله وذلك
بالحرز واليد اما الحرز فدأر ومنزله وجانوته سواء كان ملكا او جاره او عارية واما اليد فبذل نفسه
وقر وجهه واسمه وعبده واجبره الخاص بالمسأله بشرط ان يكون طامعه وكسوته عليه دون الاجترار
بالميلومة وولاه الكبير ان كان في عياله وعند السافعي واشتب الماكي يضمن بالرفع الى من في عياله
وهي اي عياله من يسكن معه حقيقة او حكما لمن يؤمنه فدخل فيه المودة فان لها ان تدفعها
الى زوجها وخرج الاجترار الذي لا يسكن معه واما قلنا او حكما لانه لو دفعها الى ولده الصغير ورجعه
وها في محله والزوج يسكن في محله اخري لا يضمن ولو كان لا يجي اليها ولا ينفق عليها لكن بشرط
في الصغير ان يكون قادرا على الحفظ كذا في الخلاصه وفي الرمز يقتصر المسأله ووجهها دون النفعه
حتى ان المرأة لو دفعها الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج في عياله لان العبرة في هذا الباب
للمسأله دون النفعه وقيل يقتصر المسأله مع النفعه **وشروط** كونه يملك ان يودعها من في عياله
كونه اي من في عياله امينا فلو دفع الى زوجته وهي غير امينه وهو غير عالم بذلك او تركها في بيته
الذي فيه ودايع الناس وذهب فصاحت حينئذ في الخلاصه والنهايه وطاهر المتون ان كون الفرس
في عياله شرط واختاره في الخلاصه وقالوا الا ان كان لاجنبي حتى يشترط كونها في عياله وانما
صاحب النهاية تبعه الغير لعدم الاستراط وقال وعليه الفتوى حتى جاز الدفع الى وكيله او امين من
اسنائه وليس في عياله او شرهه معاونه او عياله **ولمن في عياله الدفع لمن في عياله ولو لم يها**

والمودع

عن الدغ

عن الدغ الى بعض من في عياله قد دفع ان وجد بئرا منه ضمن والا لا قال في الخلاصه لمن في
عياله ان يدفع الى من في عياله ولو مضاه عن الدغ الى بعض من في عياله قد دفع ان لم يجد بئرا من الدغ
لا يضمن والا ضمن انتهى وفي العناية قالوا المراد به من يسكنه لا الذي يكون في نفقة المودع فحسب
فان المرأة اذا اودع عندها شي جاز لها ان تدفع الى زوجها وابن المودع اكبر اذا كان يسكنه ولم يكن
في نفقته وتركه الاب في بيت فيه الوديعه لم يضمن لكن بشرط ان لا يفعل بمن في عياله الخيانة فان
عمل بذلك وحفظ بعرضه ضمن وهذا اذا لم يسه عن الدغ اليهم لان الظاهر ان يكتنر مخطئا لغيره على
الوجه الذي يحفظ ماله نفسه وهو انما يحفظ ماله بمن في عياله فيجوز ان يدفع اليهم الوديعه وعن هذا
قيل المالك ليس بشرط فانه روي عن محمد انه ان المودع اذا دفع الوديعه الى وكيله وهو ليس في عياله
اودع الى امين من اسنائه من يتق به في ماله وليس في عياله انه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله
كان في الوديعه كذا انتهى **وان حفظها اي حفظ المودع الوديعه بغيره اي بغير من في عياله**
ضمن لان صاحبها لم يرض بغيره والايدي تختلف في الامانة وقد تقدم عن النهاية انه لو دفعها الى
وكيله وليس في عياله اودع الى امين من اسنائه من يتق به في ماله وليس في عياله لا يضمن وعليه الفتوى
وعنه الى الترمذي وهو في اللؤلؤي ثم قال وعن هذا لم يشترط في النفعه في حفظ الوديعه بالعيال
واقاد كلامه ان المودع لا يودع فان اودع فصلت عند الثاني ان لم يفارق الاول لاضمان على واحد منهما
وان فارقه ضمن الاول عند أبي حنيفة ولا يضمن الثاني ولو اودع بلا اذن ثم اجاز المالك خرج الاول من
البين كذا في الخلاصه والرد الى عياله المالك كالدفع الى المالك فلا يكون اربا عا بخلاف الغاصب اذا
رد الى من في عياله المالك فانه لا يبرأ كذا في فتاوي قاضيان وفي الخلاصه المودع اذا رد الوديعه
الى منزل المودع او الى احد من في عياله فصاحت لا يضمن كذا في العارية وفي رواية القدروري يضمن
بخلاف العارية والفتوى على الاول وهكذا اذا دفع الى المرأة للحفظ اما اذا اخذت لتنفق على نفسها وهو
دفع يضمن انتهى **الا اذا خاف الخرق او الخرق او كان غائبا محيطا فسلمها الى جاره او سلم الى**
ملك آخر فانه لا يضمن لان هذا تعين حفظا فلا يضمن به ولهذا قال في الخلاصه امرأه حضرت الوفاة
وعندها وديعه قد دفعها الى جارة لها فصلت عند هذا ان لم يكن وقت وفاتها بحضورها احد من عياله
لا يضمن انتهى يعني لانه تعين طريقا للحفظ ولهذا قالوا لو امكنه ان يحفظها في وقت الخرق والخرق
بعياله قد دفعها الى الاجنبي ضمن وفيه قوله فسلمها الى ملك آخر اشار الى انه لو ائتمها في سفينة
اخرى وهلك قبل ان يستقر فيها بان وقعت في البحر استأجر او باليمن يضمن لان الاتفاق حصل بفعله
ذكر الزيلعي **فان ادعاه اي ان ادعى المودع التسليم الى جاره او الى ملك آخر صدق ان عمل وقوعه**
اي الفرق ببينة اي بينة المودع **والا اي وان لم يعلم لا يصدق** وفي الهداية وشرح الكنى
المن يلحق انه لا يصدق على ذلك الابينة لان تسليم الوديعه الى غيره موجب للضمان ودعوى الضرر
دعوى مستطرد فلا تقبل الابينة كذا اذا ائتمها في الصرف في حاجته باذن صاحبها قالوا هذا اذا لم
يمكن ان يدفعها الى من هو في عياله وان امكنه ان يحفظها في ذلك الوقت بعياله قد دفعها الى الاجنبي
يضمن لانه لا ضرورة له فيه انتهى وفي الخلاصه اذا غلب انه وقع الخرق في بيته قبل قوله والافدا انتهى
ويمكن حل كلام الهداية على ما اذا لم يعلم بوقوع الخرق في بيته وبه يحصل التوفيق ومن ثم عولنا عليه
في المختصر وفي الفتاوى الساجية فلما اودعها وهلك فقال المالك هلك عند الثاني وقال بطل رده
الى وملك عندي لا يصدق لان ابراع الغير موجب للضمان بخلاف ماله وعصب من المودع وهلك فاراد
المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع قد رده علي وهلك عندي وقال لا بطل هلاك عنده فالقول قول

ابن كثر

المودع لانه أمين انتهى. وقيدنا الفرق والفرق يكونه مجبئا غالبا لانه اذا لم يكن مجبئا يضمن بالمال
الى الاجنبى كذا في الفلك صفة لانه لا يخاف عليها في هذه الصورة وبما قررناه يظهر ان كلام اكثر في هذا
المحل اطلاق في محل التقييد والله اعلم **ولو منع الوديعه ظلميا بعد طلبه** اي طلب رب الوديعه
لها بنفسه **قادر على تسليمها خفي** والا اي وان لم يمنه ما بعد طلبه ظلميا لا يضمنها. **فقد يباكون**
المنع ظلميا لانه لو لم يكن ظالميا بالمنع لا يضمن **فلو كانت الوديعه سيفا اراد صاحبه ان يأخذها**
ليضرب به رجلا ظلميا فله المنع من الوديعه لما فيه من الاعانة على الظل وبه صرح قاضيان وبالمسئلة
التي بعدها. **وبه صرح في جوابها** الفتاوى ايضا حيث قال في يد سيفا رجل فاما ان كان له لياضه منه ان
على صاحب اليد ان يضمن به مسلم لم يكن عليه ان يرد به بل يسكه الى ان يعلم انه ترك الراي الاول
وانه يسترده لم يمتنع به على وجهه فبالحال كان عليه ان يرد به **كما لو ادعت امرأة كتابا فيه اقرار منها**
للزواج بالمال او بتبني مهرها منه فلو دعت ان لا يدفع الكتاب اليها لما فيه من ذهاب حق الزوج انتهى
وقد اهل صاحب اكثر بهذا القيد وهو ما لا بد منه **ومنه** اي من المنع ظلميا **موته** اي موت المودع **بمجهلا**
فانه يضمن كافي ساير الامانات الذي فاطر اودع غلات الوقف ثم مات بمجهلا فانه لا يضمن
قيد بصلوات الوقف لانه لو مات بمجهلا لمالك البرك ضمن كاصرحوا به وفيه **قاضي مات بمجهلا لا يضمن**
اليتامى وسلطان اودع بعض العنينة عند غار ثم مات بمجهلا ذكره قاضيان وذكر الوالوجي
في فتاواه ان الامانة تنفك مضمونة بالتجسس الا في ثلاثة ولم يذكر مسئلة القاضي وذكر
برها ما ذكره في كتاب الشركة احد المتفاوضين اذ امانة ولم يبين حال المال الذي في يده لم
يضمن بضيق شريكه انتهى فتحصل ان المسائل المستثناة اربعة هكذا ذكر شيخنا في جرح. قلت
وفي الخاتمة من كتاب الوقف ذكر مسئلة احد المتفاوضين حيث قال ولما احد المتفاوضين اذ امانة
المال عنده ولم يبين حال المال الذي عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن وحاله الى شركة
الاصل وذلك غلط بل الصواب انه يضمن بضيق صاحبه انتهى ومن ثم لم نجعله من جملة المستثنيات
في هذا المختصر قال شيخنا في فوائده وزدت عليها مسائل. **الاولى** الوصي اذ امانة بمجهلا فلا ضمان
عليه كافي جامع الفصولين. **الثانية** الاب اذ امانة بمجهلا مال ابنه ذكر فيها ايضا. **الثالثة** اذا
مات الوارث بمجهلا فلا اودع عند موته. **الرابعة** اذ امانة بمجهلا ما القعة الرجح في بيته. **الخامسة**
اذ امانة بمجهلا ما وضعه ما ملكه في بيته بغير علمه. **السادسة** اذ امانة الصبي بمجهلا لما اودع
عنده محجورا او هنالك مسئلة في تلخيص الجامع الكبير للخلاطى قال فصار المستثنى عشرة. **اقول**
يستفاد من قولهم اذ امانة بمجهلا ان المالك يضمن انه يضمن في جواب واقعة الفتوى وهي ان
المتولي مات بمجهلا لا يرد الموقوفه على جهة بر على قول من جرح ذلك والله اعلم وقيد في
للخلاصة صفات المودع بموته بمجهلا بان لا يعرفها الوارث اما اذا عرفها والمودع يعلم انه يعرف
فمات ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب ان فسر الوديعه وقال الوديعه كذا
وانا علمتها وقد هلك صدق هذا وما لو كانت الدراهم عنده فقال هلك سوا الا في خصلة وامر
وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعه لا يضمن والمودع اذا دل ضمن انتهى. **فقد يباكون**
قادر على تسليمها لانه لو منعها للمجر عن التسليم لا يضمن فلو طلبها فقال لا يمكنني ان اخبرها السارق
فتركها في يده ان ترك عن رضى وذهب لا يضمن لانه لما ذهب فقد انشأ الوديعه وان كان عن رضى
رضي يضمن كذا في الخلاصة. **وقيدنا** بنفسه لما في موضع ثقة عن التجسس انه لو طلبها بوكيله او
رسوله فحبسها لا يضمن. وفي الخاتمة رجل اودع عند اناس وديعة وقال في السر من اخبرك بعلمه

كذا وكذا فادفع

كذا وكذا فادفع اليه الوديعه فجاء رجل وبين تلك العلامه فلم يصدره المودع حتى هلك
الوديعه قال ابو القاسم رحمه الله لا ضمان على المودع انتهى. لكن في الخلاصة المالك اذا اطلب الوديعه
فقال المودع لا يمكنني ان احضر الساعة فتركها وذهب ان ترك عن رضى فضلت لا يضمن لانه لما
ذهب فقد انشأ الوديعه وان كان عن رضى يضمن ولو كان الذي طلب الوديعه وكيل المالك يضمن
لانه ليس له انشاء الوديعه بخلاف المالك انتهى. وهذا صرح في انه يضمن بعد الدفع الى وكيل المالك
كما لا يخفى وفيه الفصول العاديه معزيا الى الظهيرية ورسول المودع اذا اطلب فقال لا ادفع الا
الذي جاء بصا ولم يدفع الى الرسول حتى هلك حتى هلك ضمن. وذكر في فتاوى قاضي طبرستان هذه المسئلة
واجاب بجم الدين انه يضمن وفيه نظر بدليل ان المودع اذا اصدق من ادعى انه وكيل بتقبض الوديعه
فانه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعه اليه. ولكن لقائل ان يعرف بين الوكيل والرسول لان
الرسول ينطق على لسان الموكل ولا كذلك الوكيل. **الا ترى انه لو عزل الوكيل قبل على الوكيل** بغير
لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل على الرسول بالرجوع صح كذا في فتاواه انتهى **وكذا لو خلطها**
المودع بماله بغير اذن من المالك **بحيث لا يتميز ضمنها** لانه صار مستهلكا لها واذا ضمنها
ملكها ولا يباح. **قبل اذ الضمان** ولا يسهل بمالك عليها عند ابي حنيفة ولو ابراء سقط حقه
من العين والدين. **واطلاق في الخلط** فمثل خلط الجنس بالجنس او بغير جنسه كخلط الزيت بالسجرج
والخطة بالسعير وبالمخطة والنضة بالنضة بعد الاذابة. **فقد يكون المودع هو الخاطا لان الخاطا**
لو كان اجنبيا او من في عياله لا يضمن المودع والضمان على الخاطا صغيرا كان او كبيرا ولا يضمن ابوه
لاجله كذا في الخلاصة. **وقيد** بكونها لا تتميز لانه لو كان يمكن الوصول اليه على وجه يسير كخلط الجوز
باللوز والدرهم بالسود بالبيض فانه لا ينقطع حق المالك اجماعا. **واستفاد منه** ان الموادع لم يضمن
عنده على وجه التيسر لعدم امكانه مطلقا كما لا يخفى. **وان خلطها باذنه كان شريكا**. وفي المجتبى
وخلط الدرهم بالبيادر بالريوف تقطع استحقاقنا لان الجياد لا تخلو عن الريوف والريوف عن الجياد
ولو صب الردي على جيد يضمن مثل الجيد لانه تعيب وفي عكسه كان شريكا لان الردي لا يعيب بالجيد
وان باذنه اي باذن المالك **اشترك فيها كما لو اخلطت الوديعه بغير ضيقه** فانها كانت
فيها ايضا لان الضمان لا يجب عليه الا بالتعدي ولم يوجد وكانت شركة ملك ولا ضمان عليه لعدم
الصنع منه فان هلك بعض هلك من مالها جميعا ويستم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما
كالمال المشترك **ولو انفق المودع بعضا** اي بعض الوديعه **في مثله** اي مثل ما انفق **فخلطه بالقي**
ضمن الكل لانه ضمن البعض بالانفاق فصار ضمانا للبعض الاخر لكونه خلط ماله بها وعند الثلاثة
يضمن ما انفق فقط وعن مالك لا يضمن ما انفق ايضا كذا في الرمن. **والمراد بالخلط هنا خلط لا يميز**
معه اما لو جعل على ماله عكسه حين خلطه بها بحيث ياتي التمييز لا يضمن الا ما انفق كذا في الرمن
والمجتبى. **وقيد** بالانفاق ورده المثل لانه اذا اخذ بعض الوديعه لينفقه في حاجته فرده الى موصفه
ثم ضاع الوديعه فلا ضمان عليه لو جيب. **الاول** ان رفعه حفظه فلا يضمن به ولا بمجرد التمسك
الثاني انه وان صار ضمانا بالرفع فقد عاد الى الوفاق برده العين الى مكانها فبري عن الضمان
بخلاف ما اذا رد مثله لانه انما جاء بمالك نفسه فلا يكون عود الى الوفاق وهذا أولى من الاول فاضم
قالوا بانه لو باعها ومن قيمتها نقد البيع من جهته واستند ملكه بالضمان الى وقت وجوب الضمان
فلو لم يكن الرفع لم يبيع موقعا ان عليه قبل البيع والتسليم لم يستند ملكه الى تلك الحالة كذا في الرمن
وفي المجتبى وهو الاصح. **وقيد** بقوله ورده مثله لانه لو لم يرد كان ضمانا لما انفق خاصة لانه حافظ للمال

الوديعه

تناولها

عليه

رفع

ولم يتعين لانه ما لا يضره التبعض لان الكلام فيما اذا كانت الوديعة وراهم او دائر او ثاب من
المكيل والموزون فهو كالواو ووجه ودعتين فانفق احداهما لا يكون ضامنا الاخرى كرا في النهاية
واذا تعدي المودع عليها اي على الوديعة بان كانت دابة فربكها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه
او اودعها غيره ثم زال التعدي فزدها اليه لانها ما مورر بالحفظ في كل الاوقات فاذا
خالف في البعض ثم رجع بالما مورر به كما اذا استاجر الحفظ شهر افترق الحفظ في بعضه ثم حفظ في
الباقى استحق الاجر بقدره. قال شيخنا في جرم من باب الجبايات على الاحرار معزيا الى الظهيرية انه يزول
الضمان عنه بشرط ان لا يضمن على العود الى التعدي حتى لو نزع ثوب الوديعة لشك ومن غزبه ان
يلبسه لضرار ثم سرق ليل لا يبرأ عن الضمان انتهى **بخلاف المستعير والمستاجر** اذا انفكها ثم رزاه
لا يزول الضمان لان البراء عنه انما تكون بالاعادة الى يد المالك حقيقة او بتقدير ايرادها لها لانها عا
لا يضرها بخلاف المودع فان يد كيد المالك وليست تنقضي من اطلاق المقتصر تبعا لكن وعين من المختصرات
كاذكر شيخنا من استعار شيئا لغيره فتعدي فيه كما اذا استعار عبدا لغيره او دابة فاستخدم العبد
وركب الدابة قبل ان يرضها ثم رهنها بمال مثل قيمتها ثم قضى المالك ولم يقبضها حتى هلكت عند المقتضى لا
ضمان على الراهن لانه قد بري عن الضمان حين رهنها فان كان امينا خالف فقد عاد الى الوفاق. وانما كان
مستعيرا للرهن كالمودع لان تسليمه الى الميراث يرجع الى تحقيق مقصود الميراثي لو هلك بعد ذلك يصير
دينه مقتضيا فيستوجب الميراث الرجوع على الراهن بماله وكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكما فلضمان بري من الضمان
كما في الحق معزيا الى المبسوط. وفي الفوائد ان بينة اهل التعدي الايمن ثم رزاه لا يزول الضمان كالمستعير
والمستاجر الا في الكيل بالبيع او بالحفظ او بالاستئجار والمضارب والمستضع والشريك عنانا او بفاصة
والمودع ومستعير الرهن وهي في الفصول الاخرى فانها في المبسوط. وفي الفصول العادية ولو اقر المودع انه
استعملها ثم ردها الى مكانها فسلكت لا يصدق الابينة. فالخامس ان المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى
الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود فان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق
وكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الوديعة. ورايت في موضع آخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فكذبه
المودع فالقول قول المودع كافي للرهن بخلاف ما اذا جحد الوديعة او سقيم ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالردة
على المالك وكذا المرقن والمستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ. والكيل بالبيع اذا خالف
بان استعمل العبد ثم عاد الى الوفاق وباعه جان فكذلك الكيل بالحفظ والكيل بالاجارة والاستئجار والمضارب
والمستضع اذا خالف ودفن المالك لسفقة ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستعيرا اما مستأجرا الدابة
اذ انوي الخلف والمستعير ثم ردها وتلك البينة ان كان سايرا عند البينة فعليه الضمان اذا هلك الدابة
اما اذا كان واقفا اذ اترك بينة الخلف عاد امينا. والشريك شريكا عنانا او بفاصة اذا خالف ثم
عاد الى الوفاق عاد امينا هذه الجملة في وديعة عكة المقيمين انتهى. **وخلاف اقراره بعد جحوده** بان
قال لم ترد عني عند ما كتبها **بعد طلب ردها ونقلها من مكانها وقت الانكار وكانت الوديعة**
منقولة ولم يكن هناك من يخاف منه عليها اي على الوديعة ولم يحضرها اي الوديعة بعد الجحود
لما كتبها فانه يزول الضمان لان الجحود دفع للعقد بنفسه به العقد فلا يعود الا بعد جريد الجحود الكيل
وجحد احد المتبايعين البين. فبذلك يكون انكار الوديعة لو ادعى ان المالك وبها منه او باعها له
وانكر صاحبها ثم هلكت لاضمان على المودع كافي للخلاصة. وقد بناه يكون الانكار عند المالك لان جحودها
عند غير لا يوجب الضمان. وقد بناه بعد الطلب لانه لو قال له حال وبعيتك ليسكن على حفظها فجددتها
لاضمان عليه. وقد بناه يكونه نفعها لانه لم ينقلها من مكانها حال جحوده فسلكت لاضمان عليه كذا في الخلاصة

او بالاجارة كذا في شرحه

او ضمها

مذهبنا في الاجناس

معزيا الى الاجناس. وقد بناه يكونها منقولة لاضمان لو كانت عقارا لا يضمن بالجحود عند ابي حنيفة وابي يوسف
خلاف الجحد في الاصح ذكره الزيلعي من كتاب الغصب. وقد بناه يكونه لم يكن من يخاف عليها منه لانه لو جحدتها
في وجهه عدو يخاف عليها التلغف ان اقر ثم هلكت لا يضمنها لانه انما اراد حفظها. وقد بناه يكونه لم يحضرها
لانه لو جحدتها ثم احضرها فقال له صاحبها دعها وديعة عندك فسلكت فان امكنه اخذها فلم ياخذها
لم يضمن لانه ايداع جريد وان لم يكن اخذها ضمن لانه لم يتم الرد كذا في الاختيار. اذا علمت ذلك ظهر ان
كلام اكثرنا في القاية وبغيرها من اصحاب المتون في هذا المثل اطلاق في محل التقييد والله اعلى **ولو جحدتها**
اي الوديعة ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه اي على الرد قبل برهانه وبري منها كالمودع
انه ردها قبل الجحود وقال غلطت في الجحود او نسيت او ظننت اني دفعتها وانا صادق في
قولي لم يستودع عني فان بينته تقبل ايضا في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف. وفيه الاقضية لو قال
لم يستودع عني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق. ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد او الهلاك يصدق
كذا في الخلاصة ومثله في الفصول العادية. وان ادعى الهلاك قبل جحوده اياها خالف القاضي المودع
ما يصح هلك قبل ان يجحد فان خلف لزوم المودع ضمان الوديعة وان نكل بري من ضمانها وكذا هذا الجواب
في العارية كذا في المنهاج. وفيه القينة رقم تسع وقال جحد الوديعة ثم ادعى ضايعها ليس له ان يخلط
المالك على العلم انتهى. رجل قال للمودع من اخبرك بعلامته كذا فادفع الوديعة اليه فجاء رجل من عنده رسول
المودع واتي بملك العلامة فلم يصدق ولم يدفعها اليه وهلكت لم يضمن المودع اذا طلب منه الوديعة فقال
اطلبها عن الجاه صاحبها عن المودع ضاعت الوديعة يسأل عن وقت الضايع متى ضاعت قبل ان يركب
ام بعد اقرارك فان قال قبل اقراره ضمن وان قال بعد لا كذا في السراجية. وقد بناه بالوديعة لان الضمان
اذا جحد ثم اقر لا يضمن. قال في الخاتمة المضارب اذا قال لرب المال لم تدفع الي شيء ثم قال بلي قد دفعت
الي ثم اشترى بالمالك ذكر الشاطبي ان المشتري يكون على المضاربة وان ضاع المالك في يده بعد الجحود
وقبل الشراء فهو ضمان والقياس ان يضمن على كل حال. وفي الاستحسان اذا جحد ثم اقر ثم اشترى بري عن
الضمان وان جحد ثم اشترى ثم اقر فهو ضمان والمتاع له وكذا الوكيل شراء شيء بغير عينه بالغ وقد دفع المالك
المالك الى الوكيل فان كان العبد معينا فاشتراه في حاله الجحود او بعد ما اقر فهو لا امر. ولو دفع رجل عبدا
الى رجل ليبيعه فجدد الماسون ثم اقر به فباعه قال محمد بن سلمة جاز ويبرأ عن الضمان وقال غيره من
الشافعية في قياس قوله ولو باعه بعد الجحود ثم اقر جاز ايضا انتهى. واذا ضمنها المودع بالجحود يعتبر قيمتها
يوم الايداع لا يوم الجحود. يدل عليه ما ذكر في الخلاصة رجل اودع رجلا عبدا فجدده المودع فمات في يده
ثم اقام المودع البينة على قيمته يوم الجحود ولكن قيمته يوم الايداع كذا قضى عليه ببعثته يوم الايداع
لكن ذكر في العادية انه لو جحد الوديعة وهلكت ثم اقام المودع بينة على قيمتها يوم الجحود يقضى بقيمتها
يوم الجحود وان لم تقبل قيمتها يوم الجحود يقضى بقيمتها يوم الايداع يعني اذا ثبت الوديعة كذا ذكر في المتن
وتام هذا ينظر في وديعة الزخيرة انتهى. وفي ضمان الجحود يعتبر قيمة يوم الجحود في الزيادة والنقصان
من حيث التسعير او العين ان على القاضي بذلك ولا تقبل بينة المودع على النقصان. وفي الفصول ايضا
وذكر في وديعة المشتري اذا قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة ايام واقام المودع بينة انها كانت عند
مزدبرين فقال المودع وجدتها فضاقت بقبل هذا ولا يضمن ولو قال اولا ليست عندي ثم قال وجدتها
فضاقت يضمن انتهى. واذا جحد وصي الامام ماله الذي في يده ثم اقر بشيء وقال قد ضاع بعد الطلب
كان ضامنا كذا في الخاتمة **وله اي المودع السعير بها اي بالوديعة عند عدم نفي المالك والخوف**
عليها بالاجاز لان الامر مطلق فلا يتقيد بالزمان فبذلك يبرأ المولى لانه لو نساها

عن السنين لانه لا • وقيد بعدم الخوف لان الطريق لو كان مخيفاً وله بئ من السنين كان ضامناً
وكذلك الاب والوصي وان لم يكن له بئ منه ان سافر باهله لا يضمن وان سافر بنفسه يكون ضامناً كما
في الاختيار • وأطلق في المختصر فمثل ما له حمل وموتة طال الخروج او قصر وهو قول الامام كذا في
النهاية • واستثنى منه الشيخ ابو نصر في شرح القدروري الطعام الكثير فانه يضمن اذا سافر استحياباً
وفي فتاوي قاضيه ان يضمن ان يسافر بالوديعه عندنا اذا لم يكن لها حمل وموتة • وقال الشافعي
ليس له ذلك فان نضاه ان يسافر بالوديعه فسا في ضاكت كان ضامناً عند الكل • واجمعوا على
ان لا يضمن الاب والوصي ان يسافر بالوديعه ولا يصير ضامناً • والوكيل بالبيع اذا سافر بما وكل ببيعة ان
قيد الوكالة يمكن ان قال بعه بالكوفة فاخرجه من الكوفة يصير ضامناً • وأطلق الوكالة فسا في
ان كان شيئاً له حمل وموتة يكون ضامناً وان لم يكن له حمل وموتة لا يصير ضامناً عندنا اذا لم يكن له
بئ من السنين وان كان له بئ منه لا يكون ضامناً عندنا اي حنيفة رضي الله عنه طال الخروج او قصر
وقال الجرحي رحمه الله يكون ضامناً طال الخروج او قصر • وقال ابو يوسف ان طال الخروج يكون ضامناً وان
قصر لا يكون ضامناً اذا كان الطريق آمناً فان كان مخيفاً وله بئ من السنين يكون ضامناً عند الكل •
وكذلك الاب والوصي وان لم يكن له بئ من السنين ان سافر باهله لا يضمن وان سافر بنفسه يكون ضامناً
انتهى • ولو ادعى شيئاً لم يضمن في المودع الى احداهما حظه في عينة صاحبه اطلعه فمثل ذوات
الاشكال والقيم ومثل ذلك في الاول قياساً على الدين المشترك • وفرو ابو حنيفة بينهما بان المودع
لا يملك العتمة بينهما وكان تغدياً على ملك الغير وفيه الدين يطالبه بتسليم حقه اذا لم يردن بتسليم
بأشياء وكان يضمن في حال نفسه • وأشار بقوله لم يضمن الى انه لا يجوز له ذلك حتى لو خاصته
الى القاضي لم يضمن في قول أبي حنيفة • وإلى انه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقاً حتى
اذا اهلك الباقي رجع صاحبه على الاخذ بحصته • وإلى انه ياخذ حصته منها اذا اظن بها • وإلى انه لو
دفع وارثك المنوع لا يضمن • وفي فتاوي قاضي خان ما يضمن ولو غطته ثلاثة اودعوا رجلاً ما لا يوافقوا
لا تدفع المال الى احد من اهل البيت حتى يجمع دفعه نصيب ادمهم قال الجرحي في القياس يكون ضامناً وبه قال
ابو حنيفة وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابي سنان • فقد جعل عدم الضمان هو الاستحسان وكان
هو المختار كذا ذكره شيخنا رحمه الله • فان اودع رجل عند رجلين ما يقتسم اقتساماً وحفظ كل نصفه
ولو دفعه احدهما الى صاحبه ضمن الدافع بخلاف ما لا يقتسم وهذا عند أبي حنيفة وقال الاصل
ان يدفع الى الآخر لانه لما اودع عندهما مع علمه انه لا يمكنهما الاجتماع على حفظها في مكان واحد فقد
رضي بالمصاياة والعتمة وله انه ترك الحفظ بالوضع في يد صاحبه وما ذكر من الرضا قلنا المصريح به
حفظهما واما المصاياة والعتمة فضرورية وهي بالقسمة فيما يقتسم والمصاياة فيما لا يقتسم فلا يجوز الاخذ
وقيد بقوله اقتساماً لان فيما يقتسم لو ابا القسمة واودعاه فصلك ضماً لتكهما ما التزمناه وكذلك
في الرضخين والمستبضعين والوصيين والعاملين في الرهن والوكيلين بالشرا اذا سلم احدهما الى الآخر
اذا لم يكن لهما القسمة فيما لا يقتسم كان لها التمسك في الحفظ كذا في الخلاصة • ولو قال له لا تدفع الى عيالك
او احفظ في هذا البيت فدفعها الى من لا يضمنه او حفظها في بيت آخر من الدار فان كانت بيت
الدار مستنوية في الحفظ او حزن لم يضمن ذكره في الخلاصة • والضمن اي وان لم تكن بيوت الدار مستنوية
في الحفظ او كان له بئ من الدافع الى عياله ضمن المودع بخلاف مودع الغاصب
والفرق بينهما على قول أبي حنيفة ان المودع غاصب لغيره اذن المالك ابتداءً وفي الثاني ليس بغاصب
لانه لا يضمن المودع بجره الدافع ما لم يشاركه فان شاركه صار ضامناً لها وقت التفريق بترك الحفظ المذموم بالقبض

والقاضي

والقاضي منه لم يكن مستعداً بالقبض بل ليل وجوب عدم الضمان بالهالك قبل ان يشاركه الاول
وبعد ذلك فلو لم يحدث فعله آخر بل هو مستمر على ذلك الفصل وهو امين فيه فلا يضمن ما لم يوجه منه
تعدية معه اي مع رجل الف درهم اودع رجلان كل واحد منهما ادعى انه له اودع اياه فنكل
الرجل عن الخلف لهما اي الرجلين بعد ان استخلفاه • فهو اي الالف لهما اي الرجلين وعليه الف
اخرى تكون بينهما اي بين الرجلين لان دعواهما صحيحة فيجب عليه الامين لهما فلا شيء لهما عليه لعدم الحاجة
وان حلف لاحدهما ونكل لا يرضى به لمن نكل له دون الآخر لوجود الحاجة في حقه دون الآخر وان نكل لهما
قضى به بينهما لعدم الاولوية ثم يجب الف آخر لا قرار به • وبما قضى ان يدرأ بما يشاء بالتخليص
والاولى للقرعة • وفي التخليص الثاني يقول بانه ما هن العيان له ولا قيمتها لانه لما اقر بالذوق
ثبت الحق فيها له فلا يغير اقراره بها الثاني فلو اقتصر على الاول لكان صادقا • قيد في المختصر بغير
الصورة لانه لو اقر بها الانسان ثم قال بل هي لهما اختص بها الاول وضمن الآخر قيمتها ان دفعها بغير قضاء
وان كان بقضا لا يكون ضامناً عند ابي سنان فالحمد • ولو قال اودع عندهما ادرى انك اذيت
امسحاً على اخدهما بينهما فلما ذلك ولا ضمان عليه وليس له الامتناع من التسليم بعد الصلح والافان
ادعاهما كل واراد اخذها ليس له ذلك لان المقتدر له تجرول ولنكل ان يستخلفه فان حلف قطع دعواهما
وان نكل فكسيلة الكتاب • وكذا لو قال على الف لهما ولما دفع شخص الى رجل الف وقال ادفها اليوم
الى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن لانه لا يجب عليه ذلك ذكره في الفضول وعمره الى العتمة
كما لو قال المودع له اي المودع اهل الى الوديعه فقال افعلم ولم يفعل حتى مضى اليوم وهلك
عنده فانه لا يضمن ايضا لان الواجب عليه التخليص كذا في الفضول العادية • وقال فيها قبله معزياً
الى قاضي طخير المودع اذا اطلب الوديعه في ايام القسمة فقال المودع لا اصل اليها الساعة فافترس على
تلك الساعة وقال المودع اغير على الوديعه ايضا قال ابو بكر ان لم يقدر المودع على ردها البعد بها او
لصيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه ولا ضمن قال رب الوديعه للمودع ادف المودع الى
فلاذ فقال دفعته وكذب في الدفع فلاذ وصاعت الوديعه صدق المودع مع يمينه في ذلك
لانه امين ذكره في السراجية قال المودع لا ادرى كيف ذهبت لا يضمن على الاصح كما لو قال
ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت قال في الفضول العادية • ولو قال لا ادرى اضاعت ادم تضيع لم
يضمن • ولو قال لا ادرى اضعتها او لم اضع يضمن • ولو قال ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت فالقول قوله
ولو قال ابتداء لا ادرى كيف ذهبت الاصح انه لا يضمن • ولو قال لا ادرى وضعت الوديعه في ذاري
او موضع آخر يضمن هذه الجملة في العدة • وذكر في الزخيرة لو قال وضعت الوديعه في مكان حصين
وتسببت الموضع ذكره في بعض المواضع فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم يضمن لانه حصل الامانة فهو
بمثلة ملك مات بحصن وقال بعضهم لا يضمن كما لو قال ذهبت في موضع آخر • وقال لا ادرى ذهبت
في ذاري او في موضع آخر يضمن ولو لم يبين مكان الرهن لكنه قال سرق الوديعه من المكاتب
المزفون فيه لا يضمن • وفي العدة المودع اذا دفن الوديعه في الارض ان جعل هناك علامة لا يضمن
والا ضمن وفي الغنائ يضمن جعل هناك علامة ولم يجعل • ولو دفن في الكرم ان كان حصيناً بان
كان له باب مغلق لا يضمن انتهى • فروع المودع اذا اقرأ من المصحف الوديعه فقال حال القرأة
قال لا يضمن لان له ولاية هذا التصرف وكذا الحكم في الرهن وهكذا اجاب • وفي المصاراة اذا
وضع السراج عليها كذا الحكم • غصب من المودع وهلك فاراد المالك ان يضمن الغاصب فقال
المودع قدرده على وهلك عندني وقال لا بل هلك عنده فالقول قول المودع لانه امين • ولو اودعه

عليه

ايضا

عند رجل وهلك فقال المالك هلك عند الثاني وقال لا بل ردّه الى وهلك عندني لا يصح
لان الايراد الى الغير موجب للضمان فلا يصدرق. واذا ترك المودع فز من المودع حتى اكمل الخطه
ومات من ذلك قال يضمن الخطه والغرس. وان كان في شغلها فالحطه لا غير. لو ترك على جانبيه
مبينا ان كان من يحفظ لا يضمن ولا لا يضمن. استهلك الصبي المودعة ثم استحق من يد الصبي
واخذ منه القيمة هل يرجع الصبي على المودع قال لا. سئل قب د عن اودع رجلا خط قبالة ومات
المودع هل للورثة ان يطلبوه من ذلك الخطه قال لا يجزى القاضى بتسليم الخطه اليهم. وفي فتاوي
اودع صكا وعرف اذ بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث بعض الدين حبس المودع الصك ابدا
الكل من الصيرفة. وفي الرجعية اذا بعث المودعة الى المالك على يد ابن بالغ ليس في عياله ضمن
وان بعث على يد ابنه الصغير لم يضمن وان لم يكن في عياله اورد المودعة الى منزل المودع او الى احد من
عيال المودع فصاعت ضمن كذا عن الفقيه ابي الليث وشمس الامعة السرخسي. المودعة ان كان شيئا من الصوف
فقال المودع نجيف عليه الفساد فالاولي ان يرفع الامر الى القاضي لبيعته فان لم يرفع حتى فسد لم
يضمن. ولو انفق على المودعة مال غنمه المالك بغير امر القاضي كان متبرعا انتهى. وفي الفصول
العادية ذكر في النوازل وفيه رواية التجنيس رجل في يد ماله لاسان فقال له سلطان جابر ان لم
تدفع الى هذا المالك حبستك شهرا او قال ضربتك ضربا او طوف بك في الناس لا يجوز له ان يدفع
مال الغير اليه ولودع يضمن. وان قال اقطع بك او رجلك او اضربك خمسين سوطا فان دفع فلا
ضمان عليه لان دفع ماله الغير لا يجوز الا خوف تلف النفس والمضوء وقد وجد في الوجه الثاني. ولو
هدد المودع باطلاق ماله ان لم يدفع اليه المودعة فدفعها اليه هل يضمن كانت واقعة العقوبة
وذكر في وصايا النوازل السلطان الغالب او المتقلب على كورة طلب من الوصي بعض مال اليتيم
وهدد ان خاف الوصي على نفسه القتل وتلف عضو منه فدفع لا يضمن وان خاف الحبس والعنف
فاعطى ضمن. وان خشي اخذ ماله كله فهو معذور ولا ضمان عليه ان دفع ماله اليتيم. وهذا كله اذا كان
الوصي هو الذي دفع وان كان الجائر هو الذي اخذ لا ضمان على الوصي انتهى والله اعلى اعلم.

هذا كتاب في بيان احكام العارية

اخرها عن المودعة لان فيها تملكها وان اشتركا في الامانة. ومحاسنها النية عن الحق سبحانه
وتعالى في اجابة المضطر لانها لا تكون الا لحاجة كالقرض فلان كانت الصدقة بعسرة والقرض بيسرة
عشر. وهي بالتسديد كأنها منسوبة الى العارعة اسم من الاعارة. واخذها من العارع عطاء وفي
النهاية ان ما في المضرب هو الممول عليه لانه صلى الله عليه وسلم باشر الاستعارة فلو كان العارعي
طلبها لما باشرها انتهى. وفي بعض المصنفات نقل عن المشروط ايضا مشتقة من التقاور وهو التناوب
انتهى وفي القاموس العارية مشردة وقد تخفف والعارعة ما تداولوه بينهم مرجع عوارى مشردة
وتخفف اعارة الشيء واعاره منه وعاروه اياه وتصور واستعار طلبها واستعاره منه طلب اعارته
واعتدوا الشيء وتصوروه وتعاروه تداولوه انتهى هي اي العارية تملك المنافع بجانبا
الحج ان ما كان بلا بدل كما في القاموس. وهذا ضرب منها شرعا. وفيه رواية في الكرخي القائل بانها
اباحة وليست بتمليك. ويشهد لما في المختصر كثير من الاحكام من انعقادها بلفظ التملك
وجاز ان يغير ما لا يختلف بالاستعمال ولو كان اباحة لما جاز لان المباح له ليس له ان يبيع غيره وانما
لا يفسد هذا التملك لجماله لكونها لا تقضي الى المنازعة لعدم كونها كذا قال الشارحون

والمراد بالجمالة

والمراد بالجمالة جملة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعار من آخر حمارا
فقال له ذلك الرجل لي حماران في الاصطبل فخذ احدهما واذ به يضمن اذا هلك. ولو قال له فخذ ايها
شئت لا يضمن. فان قلت لو كانت تملك المنافع لم تنفقد باللفظ الاباحة. قلت انما انفقدت به لانه
استعير للتمليك. لكن يشكل على كونها تملكها ما صرحوا به من جواز اعارة الشايع وبه صرح العادي
في فصوله حيث قال واما اعارة المشاع. ذكر في العدة بيع المشاع واعارته جائز ان. وذكر في كتاب
الشيوع اذا اعار الشايع جاز في الوجه كلها ذكر في الصدر الشهيد في كتاب الشيوع. وذكر القاضي
ظهير الدين في اول وديعة فتاواه ان ايداع المشاع جائز انتهى. ويمكن ان يجاب عنه بما ذكرنا اوله من انه
للجمالة لا تقضي الى المنازعة والله اعلم. واستأري قوله تملك المنافع الى انه لا بد من الايجاب والقبول ولو قيل
فلو قال لا خذ عدي واستعمله واستخدمه من غير ان تسعير المذوق اليه لا يكون عارية حتى تكون
نفقة على مولاه كذا في الخلاصة. ولو استعار من رجل شيئا فسكت لا يكون اعارة كذا في فتاوي قاضيان
وقد قالوا لعن الدابة على المستعير مطلقا كانت او مؤقتة وكذا نفقة العبد اما كسوته فعلى المغير كذا في
الخلاصة. وحكمها كى ضمانا او بشرط كون المستعار قابلا للانعقاد وخلوها عن شرط العوض في الامانة
لانها نصير اجارة كذا عن المحيط ونص العارية بقوله اعزتك او اقطعك ارضي لان الاول صريح
حقيقة والثاني صريح مجاز لان لا طعنا اذا اضيف الى ما لا يؤكل عيشه يراذ به ما يستعمل منه مجازا
لانه يحمله ومختلف نوبتي او جاري هذه وحديثك على ابي هذه اذ لم يرد به الهبة وهو صريح ايضا
فيفيد العارية من غير توقف على نية لكن اذا نوي به الهبة كان هبة ومختلف بحيث اعطيتك والمختلف
هي الناقة او الشاة تعطى الرجل ليكتسب لبيها ثم يردّها اذا ذهب دهرها ثم كثر حتى قيل في كل من اعطى
شيئا نخب واخذ منك عدي لانه اذن له في الاستحرام وهو العارية وداري لك سكنت اي داري
لك بطريق السكتي فداري مبتدأ وال خبر وسكتي تمييز عن النسبة الى المخاطب وعمرتي سكنتي
اي داري لك عمرتي سكنتي فعمرتي مفعول مطلق لفعل محذوف تقديرها اعطيتك لك عمرتي والعمرتي
جعل الدار لاحد مرة عمره وسكتي تمييز ولو قال لغير آجرتك هذه الدار لم يغير عوض كانت اعارة
ولو لم يقل شهر الا تكون اعارة كذا في فتاوي قاضيان ويرجع المغير متى شاء لعدم كونها
اطلقة في المختصر تبعا لغير فتمثل ما اذا كان في رجوعه ضرر بين المستعير فان الاعارة تبطل ونسبي
العين باجر المثل ولهذا قال قاضيان في فتاواه رجل استعار من رجل امة لتزوجه ابنا له فارضته
فلما صار الصبي لا ياذن الابن قال المغير ارد دعني خادكي قال ابوس ليس له ذلك وله اجر مثل خاد
الى ان يظلم الصبي وكذا لو استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فاعاره اياه اربعة اشهر بقرعته بعدي
شهرين في بلاد المسلمين فاراد اخذ له ذلك وان لقية في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكفا
او الشراء كان المستعير ان لا يدفعه اليه لان هذا ضروريين وعلى المستعير اجر مثل الغرس من الموضع الذي
طلب صاحبه الى ادبي الموضع الذي يجد فيه كراه او شراء انتهى ولا تضمن العارية بالهلاك من
غير تقصير من المستعير. اطلقة فتمثل ما اذا هلك في حال الاستعمال وما اذا شرط عليه الضمان فانه
شرط باطل كشرط عدم الضمان في الرهن اذا هلك كذا في المحيط. وفي تبيين اكثر والعارية اذا شرط
فيها الضمان يضمن عندنا في رواية. وفي الجوهر حرم بان العارية نصير مضمونة بشرط الضمان
ولم يقل في رواية. وفي البرازية اعزني هذا على انه ان ضاع فانما ضاع من فضاع لم يضمن انتهى. وهذا
اذا لم يتبين انها مستحقة للغير فان ظهر استعمالها ضمنها ولا رجوع له على المغير لانه متبرع والمستحق
ان يضمن المغير واذا ضمنه لا يرجع له على المستعير بخلاف المودع اذا ضمنها المستحق حيث يرجع على المودع

لانه عامل له ولا يملك واليد الصغرى اعارة مال ولهم والعبد المأذون يملك ان يعير والطراة اذا
اعارة شيئا من ملك الزوج فملك اذا كان شيئا داخل البيت وما يكون في ايديهم عادة فلا ضمان على احد
اما في الفوس والثور فيضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة **وقد بقوله من غير تعدد لانه لو تعدد**
ضمنها كالمركب بالجماع او فقا عتقها بالضرب او حملها ما يعمل ان مثلها لا يحمله او استعمالها بالملك
ونصارا ما لا يستعمل مثلها من الدواب وكذا لو نزل عن الدابة ودخل المسجد ونزل بها في السكة فملك يضمن
على الاصح **وكذا اذا استعار دابة ليركبها في حاجة الى ناحية مستأمة فاخرجها الى الهزل ليغيرها وهي غير**
تلك الناحية ضمن اذا هلك **وكذا اذا استعار ثورا كركب ارضه فركب ارضا اخرى يضمن اذا عطب**
وكذا اذا قرنت به دابة منه ولم يجر العادة به فملك **وكذا اذا انا في المعارة ورأس الدابة في يده**
فترقت ان كان مضطجعا وان كان جالسا لا يضمن في غير السفن وان كان في السفن لا يضمن سوانا ماعدا
او مضطجعا **اذا كان المستعار تحت رأسه او موضوعا بين يديه او خواتمه بحيث يعدلها فطاعة**
ولو تركه في السرج يبرح ان كانت العادة هكذا لا يضمن وان لم يعمل او كانت العادة مشتركة يضمن **ولو**
جعله في القربة وليس القربة باب مفتوح لا يضمن ان نام مضطجعا او قاعرا **وفي فتاوي قاضي خان**
لو استعار دابة للذهاب فاستعملها في بيت فملك كان ضامنا لانه اعارها للذهاب لا الامساك في البيت
انتهى ولا توجر لان الاجارة اقوي لانها لازمة فلو ملكها لم يملكها لانها لازمة وهو العارية او علم لزوم
ما يلزم وهو الاجارة ولا ترهن **كالوديعة لان الرهن ايقاع وليس له ان يوفى دينه بالغير بغير اذنه**
وله ان يودع على المغني به وهو المختار وصح بعضهم عده ويتبرع عليه ما لو ارسلها على يد اجني فملك
يضمن على الثاني لا الاول **ثم فرع على قوله ولا توجر الى اخره فان اجر المستعير او رهن فملك**
ضمنه اي المستعير المعبر للمعدي لانه لا يملك ذلك اما الاجارة فلكونها اقوي منها لانها لازمة
فلو ملكها ملك لزوم ما لا يلزم وهو العارية او عدم لزوم ما يلزم وهو الاجارة واما الرهن
فلا يضمن له ان يوفى دينه بالغير وله ان يودع على المغني به وهو المختار وصح بعضهم عده
ولا رجوع له بما عزمه على احد او ضمن المستاجر كما استاجر من الغاصب واذا ضمنه رجع على المستعير
اذا لم يعمل بانه عارية في يده بخلاف ما اذا عمل وبخلاف المستعير اذا ضمن ليس له الرجوع على
المستاجر لانه بال ضمان تبين انه اجر ملك نفسه ويتصدق بالاجر عندها خلافا لابي يوسف
كذا في الخلاصة وله اي المستعير ان يعير ما اختلف استعماله كاللبس والركوب او لا كالحمل
والاستخدام والسكنى ان لم يعين المعير مستقفا وما لا يختلف ان عتق مستقفا اي اذا اعار شيئا
ولم يعين من ينتفع به فملك المستعير ان يعير سواء اختلف استعماله كركوب الدابة او لم يختلف كالحمل على الدابة
وان عتق من ينتفع به فان لم يختلف استعماله يغيره وان اختلف لا ومثله الموجه اي اذا اجر شيئا فان لم
يعين من ينتفع به فملك المستاجر ان يعير سواء اختلف استعماله او لا وان عتق يعير ما لا يختلف استعماله لا
ما اختلف فمن استعار دابة او استاجرها مطلقا يحل ويغير له اي الحمل ويركب واما فاعله
فيعين ضمن بغيره وان اطلق الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء اي وقت شاء واين
قد ضمن بالاختلاف الى شرط فقط التقييد اما ان يكون في الوقت دون النوع او في النوع دون الوقت
او فيهما فان عمل على موافقة التقييد فظاهر وان خالف فان كان الاختلاف الى مثل او الى غير المستعير
والي شري يضمن وفيه تبين اكثر وان اطلق له ان ينتفع اي نوع شاء في اي وقت شاء لانه يتصرف
في ملك الغير فلا يملك الا على الوجه الذي اذن له فيه من تقييد او اطلاق ثم لا يخلو اما ان تكون
مطلقة او مقيدة بالزمان او بالانتفاع او بهما فان كانت مطلقة كن استعار دابة للركوب

بغير اذنه

او ثوبا لللبس

او ثوبا لللبس ولم يستعير شيئا كان له ان يلبس ويركب بنفسه وله ان يعير ما لم يلبس هو او يركب
فاذا لبس غيره او اركبه فليس له ان يركب بنفسه بعد ذلك في الصحيح لانه تعين بالفعل فيكون
خلقه تعينه كما ذكره في الكافي وقال سوا كان المستعير شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به كاللبس
في الثوب والركوب في الدابة فمجلسه كالاجارة فعلى هذا ينبغي ان يحل هذا الاطلاق الذي ذكره هنا فيما يختلف
بأخلاف استعماله كاللبس والركوب والزرعة على ما اذا قال على ان اركب عليها من اشياء او اللبس
الثوب من اشياء كالحمل الاطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا وان كانت الاعارة مقيدة بالانتفاع دون
الوقت بان يشترط ان ينتفع هو بنفسه او غيره معينا لا يجوز ان يخالف ذلك التقييد فيما يختلف باختلاف
المستعمل كالركوب واخواته والمستعير ان يعمل في اي وقت شاء وان كان لا يختلف كالسكنى والحمل فان
ان يعمل بنفسه وبغيره في اي وقت شاء لان التقييد بالانتفاع فيما لا يختلف لا يقيده وان كانت مقيدة
بالوقت تقيده به حتى لا يجوز له ان ينتفع بها الا في الوقت المعين ومن حيث الانتفاع فهي باقية على
اطلاقها فيجوز له مطلقا فيما يختلف بالمستعمل وبما لا يختلف على الصفة المقيدة في المطلق عن الانتفاع
والوقت وان كانت مقيدة بما تقيده من حيث الوقت كيف ما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف
بأخلاف المستعمل وفيما لا يختلف لا يتغير لعدم الغاية على ما بينا في المقيد بالانتفاع **واختلفوا**
في ابراع المستعير قال بعض المساجح ليس له ان يودع مطلقا منهم الكرخي واستدلوا عليه بمسألة ذكرها
في الجامع ان المستعير اذا بعث العارية الى صاحبها على يد اجني فملك في يد الرسول ضمن المستعير
العارية وليس ذلك الا ابراع منه **قال الباقر في هذا القول اصح لان ابراع تصرف في ملك**
الغير وهو العين بغير اذنه فصار فلا يجوز بخلاف الاعارة لانه تصرف في المنفعة قصد اوتسليم
العين من ضروراته فافترقا **واكثرهم على انه يجوز منهم مساجح العراق وابو الليث والشيخ الامام ابو بكر**
محمد بن الفضل والصدوق اكبر برهان الاية لان ابراع دون الاعارة والعين وديعة عند المستعير
في العارية فاذا املك الاعلى فاولى ان يملك الا في قال ظهير الدين المرعشي في وعليه الفتوى انتهى
قلت وجعل الفتوى على هذا في السراجية ايضا **وفي الصيرفة ان القول بان العارية تودع اولا**
تودع محله ما اذا كان المستعير يملك الاعارة اما فيما لا يملكها لا يملك الا ابراع والله اعلم وكذا
تقييد الاجارة بنوع او قدر اي الاجارة كالعارية في ذلك فان وافق او خالف الى مثل او خير
لا يضمن والي شري يضمن عارية التخصيص الذهب والفضة والمكيل والموزون والمعدود والمتقارب
قرض **لانه لا ينتفع بهن الا بالاستهلاك الا اذا عتق الانتفاع كاستعارة الدابة ليعير**
الميزان او ميزن الدكان **ومراد ان اعارة ما لا يمكن الانتفاع به مع بقا العين قرض ولو كان**
قيمتا حتى لو قال اعزتك هذه القطعة من الثريد فاخذها واكلمها فغلبه مثلها او قيمتها وكان
قرضا الا اذا كان بينهما مباداة فيكون ذلك دالة الاجارة كذا في الخلاصة **وفي الخط لو**
استعار رقعة ليحمله على قميصه او حبة يدخلها في ثيابه فهو ضامن لانه قرض هذا اذا لم يعمل
لاردها عليه فان قال فهو عارية فليس له الانتفاع بعينه كعارية الخيل وفائدة كونها قرضا
ذكره بقوله فيضمن بهلاكها قبل الا انتفاع **يعني لو هلك في يد المستعير قبل الانتفاع تكون**
مضمونة **وفي الصيرفة اشتقارهما ان اشتقرا ليغزوا والحرب لا يصح وان اشتقرا**
برمي المهدف صح لان في الاول لا يمكن الانتفاع بعين المسمى الا بالاستهلاك وكل عارية لا يمكن
الانتفاع بها الا بالاستهلاك ذلك العين تكون قرضا لعارية كما اذا اشتقرا دواهم او دنانير
ليصرفها في حوائج نفسه او حطة لينفقها على اهله يكون قرضا فكل في المسمى لانه لو اغزل في دار

بغيره

محرر

الحرب اوردى الى عدو ووقع السهم بينهم فلا يقدر على تخلصه فيكون مستهلكا فلا يصح **قلت** قال
 قس ويصح لانه يمكن الاستماع به في الحال وانما يحتل عدو اليه برمي الكفة بعد ذلك **واقي** قح
 بانه يصح ثم قاله ونظم عارية السلاح وذكر في السهم انه لا يضمن كالقرص لان الرمي يجري مجرى
 الهلاك **ولو عارضا لبنا والعرض صح** لان المنفعة معلومة **وله ان يرجع لانه عارضا** **لزمه**
 فبشرط ما متى شاء الا في مسائله لو استقرامة لارضاع ولده وصار لا ياخذ الا ثمنها له الرجوع لا الرد
 فله اجر المثل الى الغطاء **ولو يرجع في فرس العارضي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء او اقله اخر**
 المثل وما في الثانية **وقد** اذا استقر راضيا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى تؤخذ الزرع ولو
 لم يوقت ويترك باجر المثل كذا في الغوايد الزمنية **ويكفنه قلمها** اي قلم البنا والعرض **الا اذا**
كان فيه اي في القلم مضرة بالارض **فيتركا** اي البنا والعرض ينفع العين وكسرها كذا في القرب
بالقيمة اي بقيمة ما مقلوعين كذا في النهاية **وان وقت** المعير العارية بان قال اعرضها لثلاثة
 شكا **فرجع** المعير في العارية **قبله** اي قبل الوقت **ضمن ما نقص بالتلف** بان يقوم قايما غير متعلق
 يعني بكم يشترى بشرط قيامه الى المدة المضروبة كذا في النهاية **وتعتبر القيمة** يوم الاسترداد
 كذا في فتاوى الولولجي لانه صار مضروبا من جهة **فان قلت** قد ذكرنا انه لا يرجع على العار
 الا اذا كان العارض في ضمن عقد المعاوضة حتى لو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فكيف فاذن
 المصوب لا يرجع على العار **بما هلك** من ما له فكيف يرجع في العارية ولا يرجع الموهوب له بالجمعة من
 ضمان الاستحقاق على الواهب **قلت** اجب عنه بانه من باب الالتزام لان قدر يركله بائنا في
 هذه الارض انفسك على ان اتركها في يدك الى كذا من المدة فان لم اتركها فانما ضامن لك ما ينقضي في بنائك
 ويكون البنا في فانه اذا ابدل له اخراجه ضمن قيمته وكان كانه يبي بامره فليس من باب العوض **وفي** بحر
 شحارعه الله تعالى وذكر الخاكر الشهيد انه يضمن رب الارض للمستعير قيمة غرسه وبنايه ويكونان له
 الا ان يسا المستعير ان يرفعها ولا يضمنه قيمتها فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا ان كان في القلم ضرر
 بالارض فالحيار الى رب الارض لانه صاحب اصل والمستعير صاحب نفع والتجسس بالاصل كذا في الهاربة
 وفي المحيط يضمن المعير قيمة البنا والاشجار قائمة على الارض غير مقلوعة منقوضة وان شاء المستعير
 قلع غرسه وبنايه ولا يضمنه اذا لم يضر بالارض وان كان القلم يضر بالارض لا يقلم الا برضا صاحبه
 ويضمن له قيمته مقلوعا انتهى **وظاهر** مع ما قبله ان القلم اذا لم يضر بالارض كان الحيار للمستعير
 بين قلمه وبين تضمن جميع القيمة وهو مخالف لما في المختصر والتمحيص جملته تضمن ما نقصه
 القلم لا تضمن جميع القيمة والله اعلم **واذا اشتق رها ليرد عا لم تؤخذ منه** اي من المستعير **قبل**
ان يحصد الزرع وقتها اي جعل لها مدة **اولا** بل يترك في يده بطريق الاجارة باجر المثل وقت اول
 الوقت لان للزرع نصابة معلومة وفي الترك مراعاة الحقين فانه لما كان الترك باجر لم تفت منفعة
 أرضه فحانوا ولا زرع الاخر جلك فالعرض لا يفسد له نصابه معلومة فيقلم دفعا للضرر على المالك
 فان قال رب الارض اعطيتك البذر ونفقتك واخرجك ويكون ما زرعته لي ورضي به المزارع فان
 كان لم يطلع من الزرع شيء لا يجوز لان المزارع يصير بائنا للزرع ويبيع الزرع قبل البنا لا يجوز ويبيع
 خرج فيه كلامه واسار في المعنى الى الجوان كذا في النهاية **ولو يبي حايطا في الدار المستقارة** اشتد
 المعير الدار فاذا اراد المستعير ان يرجع عليه بما انفق ليس له ذلك وليس له ان يهدم الحايط ان كان
 البنا من تراب صاحب الارض كذا في الخلاء **وفي** المحيط لو اشتق راضيا لبني ويسكن واذا
 خرج فابقت الى رب الارض فله اجر مثلها مقدار السكنى والبنا للمستعير لان هذه اجارة معي

يخصه

وذكر

لان العارة

لان العارة تملك المنافع بغير عوض ولما شرط البنا كانت اجارة فاسدة لجمالة المدة والاجر لان
 البنا مجهول فوجب اجر المثل انتهى **وفي** مجمع الفتاوى معزيا الى الفتاوى السمي قدريه اذا شرط الخراج على
 المستعير في العارية نصير العارية اجارة فاسدة لان الخراج على المعير فاذا شرطه على المستعير فقد جعله بدل
 عن المنافع فقد اتي بمقتضى الاجارة والعبرة وتكون اجارة فاسدة لان قدر الخراج مجهول اما اذا كان خراج المقتضى
 فظاهرا لانه بمقتضى الخراج والمخارج قد يزداد وقد ينقص واما اذا كان خراج الموظف فله وان كان مقدرا
 الا ان الارض اذا لم تحتل ذلك القدر ينقص عنه وجهالة البذل في الاجارة فنفسد الاجارة والحيلة فيه ان
 يواجر الارض منه سنين معلومة ببدل معلوم ثم يامر ان يؤدى خراجه من ذلك وانه جائز لانه وكله باداء
 ما عليه من مال عليه انتهى **ومؤنة الرد على المستعير** لان الرد واجب عليه لما انه قبضه لمنفعة نفسه
 والاجر مؤنة الرد فيكون عليه ثم ذكرنا فايده كواضا على المستعير بقوله **فلو كانت** العارية **مؤنة**
 كانه ان اعادها يوما مثلا **فاستكها بعد** اي بعد الوقت **فصلت** العارية **ضمنها** لان مؤنة الرد عليه كذا
 في النهاية **وفي** الفصول العادية اذا اطلب المعير العين فقال للمستعير نعم ادفع اليك ثم قال بعد
 ذلك ضاععتني اذا كان يرجو ان يجد ولم يمس عنه لا يضمن وان ايسر عنه ومع ذلك وعده ثم لم يمس
 بالضياع ف عليه الضمان وكذا الحكم في الودائع **وقال** الصدر الشهيد هذا التقصيل خلاف ظاهر
 الرواية فانه نص في الكتاب انه اذا وعد له الرد ثم اخبر بالضياع ضمن كذا نص المعير اذا اطلب العارية
 فطر في الرد حتى هلك في يده ان كان عاجزا وقت الطلب لا يضمن وان كان قادرا ولم يردده يضمن
 ولو قال دعها عندي فتركها فصلت لا يضمن انتهى **وفي** المجتبى ط عن رجل امسك لاجارية بعد الوقت
 ضمن اذا انتفع بها وقبل لا يضمن في الوجهين **استعار فاسا ليكسر به خطبا فكسر وامسكه** حتى
 هلك ضمن ثم قال الصحيح ان رد العارية لا يجب قبل الطلب وبعد يجب **سبح** **اوصى** بالعارية فليس
 لورثته الرجوع **مع** استأجر بعيرا الى مكة فعلى الزهاب وفي العارية على الزهاب والمجي لان ردها عليه
 ط **استقرض** ثورا فاغار عليه الا تراه لم يضمن لانه عارية بالعرف انتهى **الا اذا اشتق رها**
ليرهنها استثنى من قوله ومؤنة الرد على المستعير قال قاضي خان في فتاواه في فضل من يرهن مال
 الغير رجل عارضا له حل ومؤنة ليرهنه فله ان رد العارية يكون على المعير فرق بينهما
 وبين غيرهما من العواري فانه في غير هذا يكون الرد على المستعير لان هذه اعارة فيها منفعة لصاحبه
 فانما نصير مضمونة في يد المراض والمخير ان يرجع على المستعير بقيته وكانت بمنزلة الاجارة انتهى
 وبما قد رناه ظهر لك ان كلام صاحب الكنز وغيره من اصحاب المتون اطلاق في محل التقيد والله اعلم
وكذا الموصي له بالخزنة مؤنة الرد عليه كذا في النهاية **وكذا المودع والفاسد والمرضى**
 مؤنة الرد عليه لا على المستاجر والمضروب منه والراهن لان العين متبوضة لمنفعة المالك لان
 الاجر سلم له فاذا استكها المستاجر بعد مضي المدة لا يضمنها ما لم يطالبه صاحبها بالرد **وفي** الفصل
 السادس من اجارة الفتاوى البرازة قال صاحب المحيط قال شيخنا هذا اذا كان الاخراج باذن رب
 المال ولو يلا اذنه فمؤنة الرد مستاجر او مستعير اعلى الذي اخرج انتهى **وفي** الخلاصة الاجر المشترك
 كالحياط ونحو مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب انتهى **واما** كانت مؤنة الرد على الفاسد لان الواجب
 عليه الرد والاعادة الى يد المالك دفعا للضرر عنه **واما** الراهن فلكون القلم حصل له ولهذا
 انقص به من بين ساير الغرما حتى يستوفي دينه منه او لا وكان الضم عليه **وفي** المجتبى وعلى الاجر
 المشترك رد ما في يده **وعن** ابي اس استاجرها يوما في المصر فعليه ردها فان لم يرد فثبوت ضمن
 وعن رجل يرد بها الى موضع العقد حتى لو ذهب ما لكها الى بلد اخر فذهب بها اليه فثبوت في الطريق ضمن

لما في القدر

مورد

وقطع المقود وذهب بالارابة لا يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولوان السارق مدمر المقود
من يده وذهب بالارابة ولم يعطيه المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على وجهه يمكنه من المقود من يده
وهو لا يعطى يكون مضيقا قبل هذا اذا نأصص طبقا فاذا نأصص جالسا لا يضمن على كل حال لانه لو نام
جالسا ولم يكن المقود في يده ولكن الارابة تكون بين يديه لا يضمن نصفها اولي انتهى **ليس الادب**
اعارة مال طفله لانه يتصرف فيه بغير ادب. وفيه المجتبى قال وفيه اعارة الاب والوهي متاع الضعيف
اختلاف المسائح **طلب شخص من رجل ثوبا عارية فقال اعطيك غذا فلما كان الغد ذهب**
الطالب واخذ اي الثوب الموعود اعارته **بغير اذنه** اي بغير اذن المالك **واستعمله فأت**
الثوب **لا ضمان عليه** اي على المستعير كان في الخاتمة نكاحا عن ابراهيم بن يوسف. وفيه بعد هذا
رجل استعار من آخر ثوبا غدا الى الليل فاجابه بنعم ثم جاء ولم يجد المعير فاخذ الثوب من امرأته واستعمله
فقطب قالوا يكون ضامنا لان اعارة الثوب لا تكون الى النساء وانما اخذ ما كان من متاع البيت انتهى
وفي المجتبى عن محمد طلب منه ثوبا عارية فقال اعطيك غذا فلما أصبح اخذ بغير اذنه ضمن والله اعلى
جحد ابنه بما يحضر مثلها ثم قال كنت اعترضها الا متعة ان كان العرف مستحرا بين
الناس ان الادب يدفع ذلك الجحد ملكا لا اعارة لا يقبل قوله اي قول الادب لانه اعارة
لان الظاهر يكذب به **وان لم يكن العرف كذلك** بان كان العرف ان الادب يدفع ذلك اعارة لها
او كان العرف تارة هكذا وتارة هكذا **قال لقول قوله** اي قول الادب انه عارية وعليه الفتوى
كا في الفصول العادية وشروح المنظومة الوهبانية وعبارة الفصول قال الصدر الشهيد **والفتوى**
بفتوى انه اذا كان العرف مستحرا ان الادب يدفع اليها جحازا لا عارية كاي في ديارنا فالقول
قول الزوج وان كان العرف مشتركا لقول قول الادب. وذكر في المنقطة اذا ماتت البنت
فمن عمر ابوها ان الجحاز كان عارية فعليه البتة والقول قول الزوج مع يمينه على علمه. وذكر
قاضي خان في فتواه ان الجواب فيه على التفضيل اذا كان الاب من الاشراق واكثر ام لا يقبل قوله
ان الجحاز عارية وان كان من لا يحضر البنات بمثل ذلك قبل قوله انتهى. وفي فتاوي الولوالجي
اذا حصص الاب ابنته ثم ماتت وبقيت الورثة يطلون الفسحة عنها فان كان الاب اشترى لها في ضمنها
او بعد ما كبرت وسمل اليها وذلك في صحته فلا سبيل للورثة عليه ويكون لابنته خاصة انتهى
والامر كالأدب فيما ذكرنا من سيلة الجحاز ذكره في شرح النظم الوهباني **ادعي الامين ايصال**
الامانة الى مستحقها كالوديعة والعارية **قبل قوله** في ذلك يمينه كالمودع اذا ادعي
الرد والوكيل والناس ظروا كان في حياة مستحقها وبعد موته ادعي الوكيل قبض
الدين اذا ادعي بعد موت الموكل انه قبضه ودفع له في حياته لم يقبل قوله **الامينة بخلاف**
الوكيل قبض العين كما في الفتاوى الزينية وذكر فيها من كتاب المداينات الوكيل قبض الدين
اذا ادعي بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله **الامينة** لانه يريد
اجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل قبض العين كاي في وكالة الولوالجية. قلت ونص عبارة الولوالجية
ولو وكيل قبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وانكرت الورثة او قال
دفعته اليه صدق ولو كان ديننا لم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكى امر الاملاك استبنا فيه
لكن من حكى امر الاملاك استبنا فان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفى
الضمان عن نفسه صدق والوكيل قبض الوديعة فيما يحكي بنفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل
قبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى. وظاهره انه لا يصدق

وردد الرهن على الراهن والرهن المستعار على المميز ورده رأس المال في المضاربة والشركات
والبضاعة والمقطة والابق على صاحب المال ورد الهبة بعد القضا بالرجوع على الواهب ورده نصف
من المصلحة قبل الدخول وهو عين فعلى الزوج وفيه الاتفاق عليها وفي الخلاصة ان مونة الرد على
الراهن وفيه كلام لا يخفى وان رد المستعير الدابة الى اضطليل ما لكها مع عبده او اجيره مشاهرة
او رد هاهنا مع عبده رجعا اجازة العارية وهو المميز مطلقا او اجيره فحكمت قبل الوصول الى المالك
بوري من ضمانها لان هذا سليم وكذا ان ارسلها المستعير مع عبده الى المالك فحكمت قبل الوصول اليه
وكذا ان ارسل مع اجيره مشاهرة بخلاف اجيره ثيابا اذ ليس في عياله فيضمن بالتسليم اليه
وحكم الاجير ضمانة كالاجير مشاهرة لا بخفي وكذا ان سلمها الى اجير للمال او عبده سواء يقوم
على الدواب او لا فحكمت قبل الوصول الى المالك هو الاصح وهو المراد بقولي مطلقا وفيضمن بالتسليم
الى عبده الذي لا يقوم على الدواب فدللت المسئلة على ان المستعير لا يملك الايباع ذكره شارح الوقاية
بختلاف الاجنبي بان كانت العارية مؤقتة فحقت مدتها ثم بعضها مع الاجنبي لانه بالامساك بعد
المدّة يصير متعددا والد فالاستعير يملك الايباع من الاجنبي وانما حملنا كلامهم على هذا لانه تقر في
كلامهم ان المستعير له الايباع من الاجنبي وهو المختار المعنى به كما تقدم تقريره والاعارة تنفيح بموت المميز
وكذا اجازة المستعير في السراجية وفي الحياوي القديسي وان استعار دابة ليعمل عليها حطلة فحمل عليها
حد ثوبا او لبث فطبط ضمن وان حمل ما هو مثل الحطلة او اخف كالسفير والذين لم يضمن وكذا في القدر
وزيادة ونقصانه فان استعارها الى مكان فجاوز بها او ذهب الى مكان آخر فهو ضامن وان اختلف
نيما حمل على الدابة وفيه مسافة الركوب والحمل او في الوقت فالقول في ذلك كله للمميز مع يمينه
وكذا ان استعمل شيئا من متاعه او تصرف في شيء من ملكه وادعى الاذن من جهة صاحبه فعليه ضمان ذلك
الا ان يقيم البينة على الاذن او نكل صاحبه عن التبين وان قال اعزتي ذابتك نفقت وقال صاحب
الدابة بل غصبتك فلك ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان ركبها فهو ضامن وان قال رب الدابة آجرتكها
فالقول للراكب انتهى واذا استعار ارضا للزراعة يكتب المستعير طعنتي ارضك لازرعها
اي اذا استعار ارضا للزراعة يكتب المستعير انك اطعنتي ارضك لازرعها ما اشاء من غلة
الثا او الصيف عند ابي حنيفة وقال لا يكتب انك اعزتي لاز لفظ الاعارة ينظمها وغيرها كالابنا
ونحو وكانت الكتابة بها اولى قيدبا لارض لان في اعارة الثوب والار لا يكتب اعزتي ولا يكتب
العتتي ولا استعنتي العبد لما دون يملك الاعارة لانهما من صنيع التجار والعبد المحجور
اذا استعار واشتهلكه يضمن بعد العتق ولو اعارة عبد محجور مثله اي عبد محجورا فاشتهلكها
اي اشتدك العارية ضمن الثاني للحال هكذا صرح به في السراجية وفيها امرأة استعارت
سراويل لتلبسه فلبت وهي تمشي فزلفت رجلها فخرق السراويل لم تضمن انتهى استعاره هبا
فقلد صبيا فسرق منه اي من الصبي فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه من اللباس لم يضمن
لانه اعارة والمستعير يملكها فاذا كان الصبي اهلا للحفظ لم يكن مضطعا لم يضمن والا اي ان لم يكن
الصبي يضبط حفظ ما عليه يضمن لانه صار مضطعا ذكره في السراجية وغيرها وفيها استعار
بقرا فاستعمله ثم تركه في المرح فضاع فان علم ان العبيد يرعى بكونه فيه يرعى وصره كما هو عادة بعض
اهل الرسايق لم يضمن انتهى ومثله في جامع الفضولين وضعتها اي العارية بين يديه فنام فضاقت
العارية لم يضمن لو نام جالسا لانه لا يبعد مضطعا لها وضمن لو نام مضطجعا لانه يبعد مضطعا
لها قال في فتاوي قاضيخان رجل استعار دابة فنام في المفازة ومقوده ها في يده فجاء انسان

مسألة ۴
و عالم مذکور لانه حکم استفاد من ذکر حکم
الایمض مشاهره ۴
و تبطل الاماره فی

بیت

طبرستان

وقف الموقوف

لا في حق نفسه ولا في حق الموكل وقد اتي بعض علماء المصنعة بصدق في حق نفسه لا في حق
الموكل وحل ما في الوالدية على هذا التفسير. اقول قد يستدل على صحة فتوي بعض علماء المصنعة
بفتح ذكر الوالدية بعد الاول حيث قال ولو وكل رجل رجلا ودفن اليه الف درهم يتصدق بها فمات
مات الموكل فقال الوكيل تصدقت في حياته وكذلك الورثة صدق الوكيل لان الورثة يدعون
عليه الضمان وهو ينكر انهم. ويمكن ان يجاب بانه انما قيل قوله لانه يريد نفي الضمان عن نفسه فصار
كسيلة الوديعة بخلاف مسئلة الدين فانه يريد نفي الضمان عن نفسه وفيه القينة ما يشهد لها وهذا
ظاهر والله اعلم

هذا كتاب في بيان احكام الهبة

وجه المناسبة بين ما قبلها وبينها ظاهر لان ما قبلها تملك المنفعة بلا عوض وهي تملك العين
كن ذلك. وهي في اللغة التفضل على الغير ولو غير مال كما في البحر. وفي العناية ايضا في اللغة عبارة
عن اتيال الشيء الى الغير بما ينفعه قال الله تعالى من اتيك من ذلك فليحط به وهو يرجع الى معنى
الاول. وفي الشريعة هي تملك العين للغير بجانا اي بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط فيه
ليستقصا الهبة بشرط العوض فتدبر. فخرجت الاباحة والعارية والاجارة والبيع وهبة الدين من من
عليه فانه اسقاط وان كان بلفظ الهبة. وفي الاختيار ان الهبة نوعان تملك واسقاط وقلدهما
الاجماع واما هبة الدين من غير من هو عليه فصحية بشرط ان يامن بقبضه كذا في كثير من المعتمرات
وفي الحيط لو وهب ديناً على رجل وامره بقبضه فقبضه جائز الهبة استحقاقا فيصير قابضا للواهب
بحكم النيابة ثم يصير قابضا لنفسه بحكم الهبة وان لم ياذن في القبض لم يجز انتم. ففي الحقيقة هي هبة
العين لا لا يجزي وتسمى ارادة الخیر للواهب دينوي كما عوض وحسن النية والجنة من الموهوب
له. واخرى قال الامام ابو منصور يجب على المومن ان يعطي وله الجود والاحسان كما يجب ان يعطى الفقير
والايمان اذ حب الدنيا راس كل خطيئة كذا في النهاية وهو عند شروع لقوله صلى الله عليه وسلم
نقاد وانما نواو على ذلك انفق الاجماع وشرائط صحته في الواهب العقل والمالك والبلوغ
فلا تصح هبة المجنون والصغير والعبد ولو كانت اموال ولد او قربة او متبعضا وغير المالك وشرائط
صحته في الموهوب بان يكون مقبوضا غير مشاع مميزا غير مشغول على ما ياتي في تاصيله وركنها
هو الايجاب والقبول وحكمها اي اثرها الثابت لها شرعا بتبوت الملك في العين الموهوبة غير لازم
حتى يصح الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه على ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام
صحت الهبة ان اختارها قبل ان يتفرقا ولو ابراه على انه بالخيار ثلثة ايام صح الابتداء وبطل الخيار كذا
في الخلاصة وحكمها انها لا تبطل بالشرط الفاسد حتى لو وهب لرجل عبده على ان يعتقه تحت
الهبة وبطل الشرط وتصح الهبة بايجاب كقوله وهبت وتخلت واظفنتك هذا الطعام
ولو كان ذلك على وجه المزاج كما في الخلاصة وفي خزائن الفتاوى ولو قال هبني هذا الشيء على
وجه المزاج فقال وهبت وسلم اليه جاز. وعن ابن المبارك انه من على قوم يصرون الطينون فقال
لهم هبوا هذا بي فدفنوه اليه فضر به الارض فكس فقالوا نحن يا شيخ انتي. وذكر هذه
الواقعة في الثانية. ثم قال وانما قال ذلك لم احتراز عن قول ابي حنيفة فان عنده كسر الملاهي بوجوب
الضمان وهذا دليل على جواز هبة المازح انتهى. وعمل كلامه لوقال لآخر وهبت عبدي هذا منك والعبد كذا
فقبضه الموهوب له جائز الهبة لان القبض في المجلس يحضر الواهب دلالة القول. ولو اقر الله وهب فلان
هذا العبد قال بعضهم يكون اقرارا بالهبة والقبض جميعا لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بالهبة الصغيرة

وفي النهاية

في كتاب
الاجابات

مطلب
الطيب في الخلق
في كسر الملاهي
من غير تضليل

الثانية وذلك لا يكون الا بالقبض والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض كن في
فتاوى قاضيان. ولو قال لقوم وهبت جاريتي هذه لاكم فليأخذوها من شاء فاخذها رجل منهم
ملكها. وكان بقوله اذنت للناس في شراي من اخذها فهو له فبلغ الناس من اخذها ملكه كذا
نقل شيخنا عن المنقوي. قال وظاهره ان من اخذ ولم يتلقه ماله الواهب لا يكون له كذا لا يجزي. وقد
بالطعام لانه لو قال اطعنتك ارضي كان عارية لرقبتها واظفنا ما غلبنا كذا في الحيط. وفي السراجية
اذا دفع الى آخر ثوبا وقال اكس نفسك كان هبة بخلاف ما اذا دفع اليه درهم وقال انفقها حيث
يكون من ضا. وفيها رجل سئب دابة فقال من سألها فليأخذها فاحلها رجل لم تكن للاخذ الا ان
يقول ذلك لقوم معينين. رجل قال حالي من كل حق لان علي فابراه يبرأ قضاء وكذا لادانة
عند ابي سرحه الله خلافا لمحمد وعليه الفتوى. رجل قال من اكل من مالي فهو في حق قليل لا يحل لاحد ان
ياكل والفتوى على انه يحل انتهى اوالد ضافة الى ما اتي جزاء يعبر به عن الكل كوهبت لك فرجها
فانه يكون هبة كما في الخلاصة وجعلته لك لان اللام للتمليك ولهذا لوقال هي لك خلالك
لا تكون هبة الا ان يكون قبله كلام يستدل به على انه اراد به الهبة كذا في الخلاصة. قيد بقوله
لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون هبة. وهذا قال في الخلاصة لو عجز من ابنه كرميا ان قال
جعلته لابني يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني لا يكون هبة. ولو قال اعزس باسم ابني التخصيص
جعلته لابني فلا يكون هبة لان الجعل عبارة عن التملك. ولو قال اعزسه باسم ابني لا يكون هبة
وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة ظاهرا لان الناس يريدون بهذا التملك والهبة انتهى. وفيه
مخالفة لما في الخلاصة كالا يجزي. وفيه جواهر الفتاوى اذ اوجب المولي من امواله في صحته لا يصح
لان مالها لم يولها وكذا لو وهب في مرض موته لا يصح ولا تنقلب وصية اما اذا اوصى لها بعد الموت
يصح لانها تنقلب بالموت فبطل لها ذكر في الكافي واعمرتك هذا الشيء لان العمرى تملك الحال
فتثبت الهبة ويبطل ما اقتضاه من شرط الرجوع ولذا الوشرط الرجوع صريحا يبطل شرطه ايضا كما
لوقال وهبتك هذا العبد حياتك او حياتك او عمتك داري هذه حياتك او اعطيتها حياتك
او وهبت هذا العبد حياتك فاذا مت فتولي واذا مت فتولي فقول لو رشي فضا تملك صحيح بشرط باطل
لما تقدم ايضا لا تبطل بالشرط الفاسد وحلتك على هذه الدابة فاولا الهبة لان الخل على الدابة
ار كاه وهو تصرف في مضافها لا في عمتها فتكون عارية الا ان يقول صاحبها اردت الهبة لانه
لوي تحتل كلامه وفيه تشديد عليه. ومثله اخذت هذه الجارية وكسوك هذا الثوب لانه
يراد به التملك قال تم او كسوك فبقا كساي الامير فلا ثوبا اذا املكه لا اذا اعاره. وفي الخلاصة
لو دفع الى رجل ثوبا وقال اكس نفسك ففعل يكون هبة ولو دفع اليه درهم وقال انفقها تكون
قرضا انتهى وقد تقدم نقله عن السراجية. ولو قال متعتك بهذا الثوب او بصدرة الدرهم فهي
هبة كذا عن الحيط وداري لك هبة تسكنها لان قوله تسكنها مشور بضم السين وليس بتفسير
لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم فقد اشار عليه في ملكه بان يسكنه فان سأل قبل مشورته
وان سأل لم يقبل نحو هذا الطعام لك تاكله او هذا الثوب لك هبة وقوله هبة ليس بتقدير بل لوقال
داري لك عمري تسكنها كان كذلك نص عليه في النهاية لا هبة تسكني او سكني هبة
بصب هبة فيهما على الحال ويحمل انتصبا فيهما على التمييز لما في قوله داري لان من الاجزاء
بمعنى عارية فيهما لان سكني يحكم في تملك المنفعة وكان عارية قد مر لفظ الهبة او اخرة
ولو ذكر بدل سكني عارية كان عارية بالاولى ولو قال هي لك اجارة كل شهر بلهم او اجارة هبة

فلا يجوز ذلك في
رجل فريسي ما ولا يرضى
فلا يجوز هبة

لانه لا بد لها
ولا بد للمجور فلا تتم
الهبة في الحال لعدم
القبض ولا تنقلب وصية

الثانية وذلك

فلم يوجب شيئا. **وأما الشيوع الطاري** ففي ظاهر الرواية لا تغد الاجارة وأما اعارته فبجائزته
ان كانت من شريكه والافان شكل الكل فهي اعادة مستأنفة لكل واللايجير. **وأما رهنه** فهو فاسد
فيما ينقسم أولا من شريكه او من الاجنبي بخلاف الرهن من اثنين فانه جائز. **وأما وقعه** فجائز عند أبي إس
خلاف الجهر فيما يختص او ان كان ما لا يخل بها بجائز اتفاقا وافتى الكثير بقول مجمل. **وأما رهنه**
بائع قول أبي إس. وفيه الفصول وفيه واقعات الناطقي وقفت مشاعا لم يجز في قول مجمل وبه يعني
فان ربيع الى قاض وقضى بجوارحه جاز عند الكل انتهى وقد تقدم تقريره. **وأما وقعه** فجائز ويكون مع
الشريك. **وأما وقعه** فجائز بالاجماع كما اذا دفع اليه العاقل خضاعة فرفض وخضاعة شركة كذا في النهاية
وأما عصبه فتصوّر قال البرزالي وعليه الفتوى وذكر له في الفصول صور. **منها** ان تكون الدار
في يد رجلين فتعصب من احدها واذا كان كل الدار في يد رجلين في كل واحد منها نصفها شايما لا يرد
على كون جميع الدار في يد كل واحد منها بل يكون النصف في يد هذا والنصف في يد الآخر واستناع اجارة
المشاع لمعني آخر وهو تعدد راسية المنفعة من ملك الآخر وهو يستوفى بها من ملكه ومن ملك الشريك
وتماه ينظر ثمة. **وأما صدقته** فكصبته الا اذا تصدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الاصح. **وأما دعوي**
الشايخ ذكر في اول دعوي الزخيرة اذا ادعى رجل على رجل ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار وقال
هذه الثلاثة أسهم من العشرة الأسهم من الدار المحروقة ملكي وحقي وفي يد هذا المدعي بغير حق
ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يد واحد ولكن لم يشهد بشيء من ان جميع هذه الدار في يد واحد فان الدعوي
صحيحة والشهادة مقبولة وتماه في الفصول. **وأما استحقاق الشايخ** ذكره طبريزي الرين المرجعاني
في شروطه اذا استحق نصف الدار أو ثلثها أو ربعها فالمشتري بالخيار عندنا ان يشارك ما بقي ويرجع بكل
عنه وان شاء أسكن ما بقي ويرجع بمن استحق على باقيه عندنا في الفصول ايضا **والمانع** من تمام
القبض **شيوع مقارن** للعقد **لاطاري** كان يرجع الواهب في بعض شايما فانه لا يفسدها **والاستحقاق**
مقارن لا طاري فيفسد الكل كذا قاله شيخنا في جرح وبه صرح في الكافي. وفيه الفصول في الشيوع
الطاري لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع في بعض الهبة شايما اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه
مقارن كذا ذكره شيخ الاسلام ابو بكر في هبة المخط. **وقد عرفت** صدور الشريعة الاستحقاق من الشيوع
الطاري حيث قالوا المفسد هو الشيوع المقارن لا الشيوع الطاري كما اذا وهب ثم رجع في بعض
الشايخ او استحق الشايخ بخلاف الرهن فان الشيوع الطاري يفسد انتهى. **وهو غير صحيح** بل الصحيح
ما نقلناه عن الكافي وغيره من ان الاستحقاق من الشيوع المقارن لا الطاري فانه اذا ظهر شيك البينة
كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طاريا عليها والله اعلم **ولا تصح هبة لمن**
في ضرع وصوف على غنم وتخل في ارض وتخر في غنل لانه بمنزلة المشاع **ولو فضله**
وسلمه جاز لانها موجودة واستناع الجواز للاتصال فاذا فصلها وسلمها جاز لزوال المانع
قال في الفصول العادية لو وهب لبنا في ضرع او صوف على ظهر غنم او غنل او زرع في ارض
او تمرا في نخلة او ارضا فيها غنل او زرع دونها حيث لا يجوز ثم لو قطع او جلب جاز لان استناع الجواز
لا اتصال وذلك يمنع القبض كاشايخ فاذا زال ذلك الاتصال يجوز انتهى **خلافه دقيق في بر**
ودهن في سمن وسمن في لبن فانه لو طحن ذلك واشتخرج الرهن وسلمه لا يجوز لان المأذون
ليس محل الملك فلا يمكن تملكه بالعقد فوقع باطلا فلا يملك الا بعد جرد من وهب لان الخطئة
استحالة وصارت دقيقا وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين آخر على ما عرفت في الغصب بخلاف
المشاع لانه محل الملك الا انه لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز. وكذا لو وهب لخل وسلمه بعد

الولادة لا يجوز

الولادة لا يجوز لان في وجوده احتمالا لفصا كالمأذون. **قلت** في شرح من لا يخسر ومنه صرح
بجواز هبة البنا دون المصحة اذا اذن له اي الوهب له الواهب في نقضه وهبة ارض فيها زرع دون
اي دون الزرع او تخل فيها ثم دونه اي دون التمرا اذا امر اي الواهب الوهب له بالمصا في الزرع
والجواز في التمرا لان المانع للجواز الاشتغال به ملك المولى فاذا اذن المولى في النقض والمصا والجواز وقيل
الموهوب له زالا المانع بجواز الهبة في كل المذكورات من الامثلة انتهى. وفيه قاضي خان ولو وهب ارضا فيها
زرع او نخيل او نخلا عليها ثم ارضها او وهب ارض دون الارض او تخل دون الارض او تخل دون الارض او تخل دون الارض
في هذه المسائل لان الموهوب متصل بغير الهبة اتصالا خلقة مع امكان القطع والفصل فقبض احدها دون
الآخر غير ممكن في حال الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة انتهى. **ولا يخالفه** بينه وبين
ما عرفت من لا يخسر لان كلامه في نوع الهبة فيما ذكر فاسد ولا كلام فيه فليحل على التفصيل بذلك على هذا
قوله فقبض احدها دون الآخر غير ممكن في حال الاتصال ومفهومة انه يمكن في حال الانفصال فقبض المطلق
والله اعلم **وملك الموهوب له العين الموهوبة بلا قبض جرد لو كان الموهوب في يد الموهوب له**
اطلقه فمثل ما اذا كانت في يد امانة او مضمونة ولو ودعية لانه بعد الهبة لم يكن عابدا لثالث
فاعتبرت بالحقبة. **والاصل** انه متى تجانس القبضان ناب احدهما عن الآخر واذا انفار اناب
الا على من الادنى لا عكسه فناب قبض المعضوب والسبي فاسد عن قبض البيع الصحيح ولا ينوب
قبض الامانة عنه. **وقد ذكرنا** شيئا من هذا النوع سابقا على المجتبى والله اعلم **وهبة من له ولاية**
على الطفل في الجملة كالاب والامراة او هبت ولا ولي له والوصي وكل من يقول له لوجود الولاية في التاديب
والتسليم في الصناعة فدخل الاخ والعلم عند غيبة الاب غيبة منقطة اذا كان في عياله ثم واذا
على الحكم في الهبة علم في الصدقة بالاولى هكذا ذكر شيخنا في شرحه لكن **يتم بالعقد** لان قبض
الولي ينوب عنه وبهذا علم ان عيان اكثر وغيره من اقتصر على كراهية فاصرة الافادة وانما حل
وان وهب له اي الطفل اجنبي يتم بقبض وليه وهو واحد من اربعة وهو الاب ووصيه والجد
ووصيه على هذا الترتيب. **وأطلقه** فمثل ما اذا كان في حجره او لا ولا يجوز قبض غيره من الاربعة
مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله القاص او لم يكن وسواء كان دارم محررا واجنبيا
والمراد بالوجه للصور فلو عاب غيبة منقطة جاز قبض الذي يتلو في الولاية كذا في الخلاصة
ويباح للوالدين ان ياكلوا من المأكول الموهوب للصغير كذا في الخلاصة ايضا. **فاذا كان** غير المأكول
لا يباح لها الا بعد الاحتياج كالايجني. **وأشار** المصنف الى ان ما عرفت انه وهب للصغير يكون ملكا
له اما لو اخذ الاب ولية تحتان فاهدي الناس هذا يا ووضعا بين يدي الولد فان كانت الهبة
تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان او شي استعماله الصبيان فالهدية للصبي وان كانت غير ذلك
كالدرهم والدرناير والحيوان ومثاع البيت ينظر الى المصدي ان كان من اقربا الاب او معارفه
فولادته وان كان من اقربا الام ومعارفها فموقوف للام وسواء كان المهدى يقول عند الهدية هذا
للمصبي او لم يقل ولكن لو اخذ الواحدة لنفاه بنته الى بيت زوجها فاهدي اقربا الزوج او
المرأة وهذا اذا لم يعل المصدي اهديت للاب والام وموقوف الرجوع الى قوله اما اذا قال شيئا
فالقول قوله كذا في الخلاصة **وتتم بقبض امته واجنبي لو في حجرها** اي شرط كون
الصغير الموهوب له في حجر القاصب. **ودخل** المستقط في الاجنبي فان له ان يقبض هبة القبط
ان كان في عياله وليس له احد سواه كذا في فتاوي قاض خان. **وأشار** الى ان للاجنبي ان
يسأل الولد الذي في حجره في صناعة لقبضه ما وهب له وان لم يكن وصيا كذا في الخلاصة

نظر

قال في المجتبى لان له ضرب ولاية عليه وهي الحضانة والتاديب والتسليم لتعلم الخفة وليس لغيره
ان يتزعم منه فذلك ما يتخص بهما له قال ولا يجوز قبض من ليس هو في عياله وان كان دارم بحرم
منه لغزاة الولاية ويتم قبضه لو غير **المجتبى** يعقل التحصيل لانه فاع في حقه وهو من اهله وفي الكنت
قال وقبضه ان عقل والمزاد به الميز كما صرح به الشارحون **ولو كان ذلك مع وجود ابية** كما صرح
به في الخلاصة والمجتبى **وصح رده لها اي الحبة كقبوله** لها قال في البحر نفق من المتعق بالمعجة
من وهب لصغير يعبر عن نفسه شيئا فده يصح كما يصح قبوله انتهى وبجمله صرح في السراجية من وهب
لصغير شيئا له ان يرجع فيه وليس للاب التعويض من مال الصغير انتهى. وفي فتاوى قاضي خان ويبيع
القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته انتهى. وحسنة الصبي له واليه اجر التعليل
والارشاد والسبب للوجود والبقاء اذا وهب الصبي شيئا من المأكول قال مجرجه الله يباح لو اريد
ان ياكل منه وقال الكرمي لا يحل كذا في السراجية. ولا يجوز ان يهب شيئا من مال ولد الصغير
بعض او غير عوض لانها تبرع ابتداء كذا في الخاتمة. وقد قبله امره لها صرح على وجهها وهبت المهر
لابنها الصغير الذي هو من هذا الزوج الصحيح انه لا يجوز الحبة لان هبة الدرس من غير من عليه الدرس
لا يجوز الا اذا وهبت وسلطت ولها على القبول فيكون ويصير ملكا للولد اذا قبض انتهى. وفي السراجية
ويمنع ان يعده بين اولاده في العطايا والعدل عند ابي شمس ان يعطيه على السواء وعند مجر يطهر
على سبيل الموارث للذكر مثل حظ الانثيين وان كان بعض اولاده مستغنيا عن العمل دون الكتب لا باس
بان يفضل على غيره وعلى جواب المتأخرين لا باس بان يعطى من اولاده من كان عالما مسادا بالاولاد
منهم من كان فاسقا فاجرا من كره في شرح الطحاوي انتهى. قلت وفي الخاتمة اجمعوا انه لا باس بتفصيل
قبض الاولاد على البعض في الحبة لان الحبة عمل القلب وذلك غير مقدر. وقال عليه السلام حين سوي
بين النساء في القسمة هذه قسمة فيما املاك فلا تؤاخذ في فيما لا املاك. **ولو وهب رجل شيئا لاولاده في**
الصحة واراد تفصيل البعض على البعض في ذلك لا رواية. لهذا في الاصل عن اصحابنا. **روي عن**
ابي خنيفة روي الله عنه انه لا باس به اذا كان التفصيل لزيادة فضل له في الدين وان كان سيرا يكره
وروي المصنف عن ابي شمس رحمه الله لا باس به اذا لم يقصد به الاضرار فان قصد به الاضرار لم يبيح بينهم
يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن قال مجر رحمه الله يعطى للذكر ضعف ما يعطى للأنثى والفتوي على قول
ابي شمس. **رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضا** ويكون انما فيما صنع انتهى **ولو قبض زوج**
الصغير بعد الزفاف ما وهب لها صح قبضه لتعويض الاب امورها اليه دالة. قيد بالصغير
لانه لا يملك قبض ما وهب لزوجته البالبة كما لا يملك الاب **وقبله** اي قبل الزفاف لا يصح قبضه لانه
لا يعولها قبله هكذا علة الزبلي في شرح الكنت. ومعناه كذا ذكر شيخنا انما لو كانت من تقدر على
الجماع وكان المانع من الدخول من قبله انه يجوز قبضه لانه حينئذ يعولها. لكن ذكر صاحب النهاية علة
مركبة من شيئين وهوانه بعد الزفاف يعولها وله عليها من مستحقة ففي المسئلة الغروضة وان كان لا
يعولها ليس له عليها من مستحقة فانه في الحكم مطلقا كما لا يخفى. وفي العناية ان ولاية الاب لا تبطل بالان
حتى لو قبضها جاز وكذا لو قبضت بنفسها وهي تعقل جاز ولا فرق في التصحيح بين كونها تجتمع مثلها
املا ومن ثم اطلقه في هذا المختصر تبعا للحداية وحضور الاب لا يمنع من ذلك فانه يملكه وان حضر الاب
في الصحيح بملكه فالامر وكل من يعولها غير ما فانهم لا يملكونه الا بعد موت الاب او عيبته غيبة منتحلة
لان تصرف هؤلاء الاضرون لا يتعويض الاب ولا ضررون مع الحضور **وهب انسان دارا لواحد صح**
لانها سلمها حاملة وهو قد قبضها حاملة فلا شئوع **وبقبله** وهو هبة واحد من اثنين كبيرين ولم يبين

في حصة الصغير

قبله

فانتم فيكم مطلقا لا لا غير وفقر العادة
انه ولاية الاب

اولا

صغير لوالده

نصيب كل واحد **لا** اي لا يصح عند ابي خنيفة لانه هبة النصف من كل واحد منهما بل ليل انه لو قبل
احدهما فانه لا يصح لانه عند واحد. **وقا** لا يجوز نظرا الى انه عند واحد فلا شئوع. **وقيد** بالهبة لان
الرهن من جليل والاجارة من اثنان جاز اتفاقا. **وقيد** الواهب بكونه واحدا لان الواهب لو كان اثنان
والموهوب له كذلك على ان يكون نصيبا احدهما لاهلها بعينه ونصيب الاخر لا يجوز اتفاقا كما في الكنت
وقيد بكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو وهب من اثنين احدهما صغيرا والاخر كبير والصغير في
عياله لم تجز الهبة اتفاقا لانه حين وهب صار قابضا حصته الصغير فبقى النصف الاخر شيئا ليعا كذا في
المخط. **وقيد** بان بعد البيان لانه لو بين بان قال لهما ثلثا ولهما ثلثا ما اولى هذا نصفا ولها نصفا
لا يجوز عند ابي خنيفة **واي شمس**. وقال مجر يجوز ان قبضه ومزاده بالدار ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها
كما ثبتت يجوز اتفاقا. **وقيد** بكون الموهوب له اثنين لانه لو كان واحدا فكل اثنين فقبضاها جاز اتفاقا
كذا في فتاوى قاضي خان. وفيه الشك هبة رجل لرجلين على اربعة اوجه. **احدها** ان يكون العقد مختلفا
والقبض مختلفا. **والثاني** ان يكون العقد معا والقبض مختلفا وكلاهما لا يجوز في ايضا عند ابي شمس وعند
جايزان. **وهبة الميراث الواحدة** من اثنين لاثنتين على الخلاف المذكور واذا كان من واحد لثلاثة جاز عند
ابي شمس خلا فمما. **قلت** وفيه نظر كذا في المجتبى. وفيه وهب لابنه كبير وصغير ارالم يجز في قولهم
لتصرف البعض. **معه** درهمان فقال وهبت لك درهمان فانه مستويان لم يجز الا فيكون
وكذا لو قال وهبت لك احدهما او احدهما لك هبة ولو وهب نصفها ودفعها فان استويا وزنا وجودة لم يجز
تكون هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لانه يجري الجبر على القسمة في المشاع ويبين ولا كذلك اذا اختلف
فانه لا يجري الجبر على القسمة وكذلك اذا وهب ثلث الدرهمين في المشاع ويبين والمختلفين. **يجوز هبة**
الذي بين داره وداره اجاره لجاره وهبة البيت من الدار فضا يرد على ان تكون سقف الواهب على الحائط
واختلط البيت بجحطان الدار لا يمنع صحة الهبة انتهى. وفي السراجية وهب من رجلين درهما صححوا يجوز
وعليه الفتوي انتهى. **قلت** لانها هبة مشاع لا يفسد. **وانما** قيدنا بالصحيح لان المشعوش في حكم الموهوب كما في
فيكون ما يفسد فلا يصح هبته لرجلين المشعوش كذا قاله منكره في شرحه وغيره **واذا تصدق بمشقة**
او وهبها اي العشرة لفقرين صح لا لغنيين اي لا يجوز التصديق بمشقة على غنيين ولا هبتها لهما والفق
ان الصدقة يراد بها وجه الله وهو واحد فلا شئوع والهبة يراد بها وجه الغني وهما اثنان والصدقة على
الغني يجاز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة لان بينهما اتصافا لا عنويا وهوان كل واحد منهما
تمليك بغير بل لا يجوز استعانة احدهما بالآخر فالهبة للفقرين لا توجب الرجوع والصدقة على الغني يجوز
الرجوع وما ذكر من الفرق ههنا صحيحة في الحداية وهو رواية للجامع الصغير ومزادهم بعد الصحة ههنا
في الملك فلو قسمها وسلمها صحت ومكتملا

باب في بيان احكام الرجوع في الهبة

قد ذكرنا ان حكم الهبة ثبوت الملك للموهوب له غير لازم وكان الرجوع صحيحا وقد يمنع عن ذلك
ما منع فيحتاج الى ذكر ذلك وهذا الباب ليس به **صح الرجوع فيها** يعني صح الرجوع في الهبة بعد القبض
اذا لم يمنع مانع من الموانع الآتية والمراد من الهبة الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الاعيان لا في حق
الاقوال. **واشار** بنكر في الصحة دون الجواز الى انه يمكن الرجوع فيها كراهة تنزيه كاهو ظاهر كلام
المسوط وبعده في النهاية فانه قال انه غير مستحب ومقتضى دليل الشافعي القابل لعدم الرجوع الا
فيما يوجب الادلول انما كراهة تحريم وهو ما رواه اصحابنا **الشيخ** الاربعة مرفوعا لا يحل لرجل
ان يعطي عطية او يهب هبة فيها الا للواحد فيعطى وان مثل الذي يعطى العطية ثم يرجع فيها

كأنها هبة

والثالث ان يكون العقد مختلفا والقبض او كلاهما
بغير قبض او قبضا في ذلك لا يجوز
والا فمجرد كون الواهب واحدا
لا يفي بالغرض
لانها اذا استويا وزنا
وجودة لم يجز

لا

البناء

البناء

كمثل الكلب يأكل فاذا شبع قائم عاد في قبيته من قبل تصحبه الحافظ الزبلي فانه بهذا يحصل
الجمع بين هذا وبين ما استدرك به اعني لصحته وهو ما رواه الحاكم وصححه مرفوعا من وهب هبة فهو
احق بها مما يثبت منها اي لم يعوض. **وبال** على ان كراهة تحريم قول الزبلي ان الرجوع قبيح ولا يقال
لذكره تنزيها قبيح لانه من قبيل المسباح او قريب منه. **وقد يقال** ان الحديث المفيد لعدم الحمل محمول
على ما اذا كان بغير قضا ولا رضا كما اشار اليه في بعض المصترات **بعد القبض مع انقضاء ما فيه اي**
ما منع الرجوع كما سئل امامه وجود المانع منه فلا. **وقد اهل** في اكثر هذه من القيد من تعالما في هذه
ولعله انما ذكر كما اعتمد على انه يفهم ذلك من انشاء كلامه ذكره في العناية **وان كره** الرجوع **تحريما** كما مر
تقرين. **وقد وصف** الرجوع بالقبض الامار الزاهدي في شرح القدروري والامام الحارثي في شرحه
وكثير من السارحين ومن ثم اخبرنا كراهة التحريم والله اعلم **ولو لمع اسقاط حقه من الرجوع** يعني
يثبت له الرجوع مع قوله اسقطت حقي من الرجوع لان حقه يسقط بذلك ذكره قاضيان في فتاواه
وفي جواهر الفتاوى رجل وهب من اخبرنا اليه وبري الواهب عن حق الرجوع فله ان يرجع ولا يصح
الابرا عن الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع على شئ فانه يصح ويكون عوضا عن الهبة ويسقط حق الرجوع
انتهى قلت وهذا الكلام يفيد ان الرجوع في الهبة يسقط بالعوض ولو لم يكن مشروطا في العقد وهو
مخالف لما وقع في الجنبتي معزيا الى شرح القدروري من قوله انما يسقط بالعوض الرجوع اذا كان مشروطا
في العقد فاما اذا عوضه بعده فلا وهي هبة مبتدأة ويشترط في العوض ما يشترط في الهبة من القبض
وعده الاشاعة والله اعلم **ويمنع الرجوع فيها اي في الهبة دمع حرقه** اي الموانع السبعة الاتي
تفصيلها. **وفي خزانة الفتحة** لا يثبت ان شئ ينقطع به حق الرجوع. **اذا كان** الموهوب له دار
محرم منه او كانت زوجته او كان زوجه او كان اجنبا او عوضا او قال هذا عوض هبتك او بئلا
عنه او جزا عن او مكافاة عنها او في مقابلتها او مات احد ما او خرج عن ملكه او زاد فيها زيادة متصلة
بان كان عند اصغير افكر او كان مزر ولا فسخ او كانت ارضا فبقي فيها او كان ثوبا فخطا او سويقا فقلته
بسخن او كان لبنا فاعجنه او عسنا او اقطا او كانت جارية فعلمها القرآن والكتابة والمشط
تسعة اشيا لا ينقطع به حق الرجوع اذا زاد في قيمته او ولدت الموهوبة يرجع في الامردون الولد او
اشترت الشجرة يرجع في الشجر دون الثمر او كان ثوبا فقطعه ولم يخطه او كان دارا فهدم شئ منها او هب
لغيره او في مرضه لورثته ثم مات الواهب عقبه فلورثته الرجوع فيه او وهب لاجنه ولا جنبت
عبد يرجع في نصيبه الاجنبي واستحق العوض يرجع في العوض انتهى. **وفي** السراج الوهاج ولو وهب
له جارية فخلعت في يد الموهوب له فاراد الرجوع فيها قبل انفصال الولد لم يكن له ذلك لانها متصلة
بن زيادة لم تكن موهوبة لان الولد يحدث جزوا فجزوا فلا يصل الى الرجوع فيها او وهب الابا الرجوع فيما
لم يصب كالزيادة المتصلة انتهى. **وعليه** فيجب التفصيل في الولد بين كونه منفصلا فيمنع او متصلا
فلا يمنع والله اعلم **فالرأى الزيادة المتصلة كغيره اي** عن شئ من الشجر في الارض الموهوبة **وبناء**
عليها اذا كانت توجب زيادة في الارض وان كان لا توجب لا يمنع الرجوع وان كان يوجب في قطعة منها
بان كانت الارض كبيرة بحيث لا تعد مثل زيادة فيها كلها استغنى عن تلك القطعة دون غيرها كما في المتن
وفي السراج اذ اوهب ارضا فبقي الموهوب له فيها بطل الرجوع ولو زال البناء عاد حق الرجوع
انتهى. **وفي** المنهاج رجل وهب لرجل ارضا ايضا انبت في ناحية منها نخلا او بني فيها بيتا او دكانا
او ارييا كان ذلك زيادة فيها وليس ان يرجع في شئ منها انتهى **ويمنع** بان كان الموهوب بقرا او ارييا
عند الموهوب له واخرى بالمتصلة عن الزيادة المتصلة ومن ثم قلت **لا المتصلة كولي وارث وعقيد**

قيد لا في الكلام فيه بل في القبض
علم ثم الريبة كما تقدم بيانه

وسم

جمع

او صنف صغيرا يرد فيه او غيره غرضه
بان كان فطرته او وثيقا فخره

في الهبة او شئ الهبة يرجع
نه

يعني لا يمنع الرجوع

يعني لا يمنع الرجوع في الاصل فيرجع فيه دون الزيادة وانما منعت الزيادة المتصلة ولو زالت قبل
الرجوع كما اذا كان شائما شاخا لانه لا وجه الى الرجوع فيها دون الزيادة لعدم الامكان ولا منع الزيادة
لعدم دخولها تحت العقد. **قيد** بان الزيادة لان النقصان كالحبل وقطع الثوب بفعل الموهوب له او لا غير
ما منع كذا قاله شيخنا رحمه الله. **ويمنع** بين اكثر ولو جبلت ولم تزد فللواهب الرجوع فيها لانه نقصان انتهى
وهو مخالف لما قدسنا في السراج الوهاج في مسئلة الحبل لا يخفى والمراد بان زيادة الزيادة في العين
الموجبة لزيادة القيمة فدخل الحبل والخياطة والصنع وزيادة القيمة بالنقل واسلام العبد وعفو ولي
الحناية عنه وسماع الاصم وابصار الاعى والزياة في العين فقط كطول العلام وقدر الموهوب له
لو كان الموهوب جني خطا وتعلمه القرآن او الكتابة او الصنعة والبناء والغرس اذا كان لا يوجب زيادة
في الارض كبتا تنور الخشب في غير محله لا يمنع ذلك الرجوع وان كان يوجب في قطعة منها امتنع فيها فقط
كما قدسنا ذكره الزبلي رحمه الله في تبين الكثر. **قلت** وقد ذكر قاضيان في فتاواه ما يخالف بعضه
فلو كان الزيادة لو ذهبت كان الواهب ان يرجع في هبته ولو علمه القرآن او الكتابة او القراءة او كان
اجنبا فعلمها الكلام او شيئا من الحروف لا يرجع الواهب في هبته لحدوث الزيادة في العين. **وذكر** في المحيط
الاولي بلا خلاف والثانية على الخلاف والمسئلة الاولى من كونه في الكافي للحاكم الشهيد. **ثم قال** ولو
وهب جارية في دار الحرب فاخرجه الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع. **وقضاة** الثوب
زيادة بخلاف غنسه وفعله وان لم يزد في الثمن ولو قطعت يده واخذ الموهوب له ارشه كان للواهب
ان يرجع ولا يداخل الارش ولو مرض عنه فداواه لا يمنع الرجوع بخلاف ما لو كان مريضا فداواه
فانه يمتنع كذا قاله شيخنا وعزاه الى المحيط. **ولو اختلفا** في الزيادة كان القول للواهب لانه يمكن
لزووم العقد كذا في شرح الكثر الزبلي. **وذكر** قاضيان في فتاواه تفصيلا حسنا وهو ان الزيادة
المؤلفة ككبر الجارية الصغيرة اذا انكر الواهب وجودها عند الموهوب له كان القول قوله. **والما في**
البناء والخياطة ونحوها كان القول قول الموهوب له وهكذا في المحيط الا انه استثنى ما اذا كان
لا يبنى في مثل تلك المرة وفي الحاوي ما يوافق ذلك حيث قال وان اختلفا فقال الواهب
وفيها هذه الاسرار والبناء وقال الموهوب له لا بل انا احسنه فالقول له وان كانت شاة او بقرة
او غيرها من الحيوان فقال وهبتها لي صغير فكبرت وقال الواهب وهبتك هكذا فكبرت فالحق
للمواهب انتهى. **وكذلك** الصنيع ولست السوابق بسبني لانها ما تقبل الانفكاك والمردجي يدعي
وهب له هذه الزيادة والموهوب له ينكر فيكون القول قوله فقط. **المصنف** باعرا به زيادة
مانعة من الرجوع وقطع الشجرة من مكانها غير مانع في المصنف الباقي. **ولو وهب** حلقة فركب
فيها فصا ان كان لا يمكن نزعها الا بضر لا يرجع وان امكن نزعها بضر يرجع. **وان وهب**
له ورقة فكتب لا يرجع لانه من يد في الثمن وان كانت دافتر فيها فحقها او حديثا او شعر ان كان
من يد في ثمنه لا يرجع وان نقص يرجع. **وفي** الجوهرة وهب لرجل ثوبا بعد ادخله الموهوب له
الى بلع فلا رجوع للواهب فيه وكذا اذ اوهب له جارية في دار الحرب فاخرجه الى دار الاسلام فلا
رجوع فيها كذا في الواقعات. **ولو ان** مريضا وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب
وعليه دين مستغرق يرد الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المختار ذكره في الواقعات ايضا
والمرموت احد المتقارفين يعني حرفا الميم اشار الى ان موت احد ما منع اذا كان بعد
التسليم لان موت الموهوب له ينتقل الحال الى الورثة فصار كما اذا انتقل في حال حياته واذا مات
الواهب فوارثه اجنبي عن العقد لانه لم يوجبه وهو محرم دخيره فلا يورثه بخلاف ما في غير

فيها

وقت الحبة ولو وهب لامرأة لا اي لا يرجع مطلقا سواء ابانها بعد ذلك **اولا والقاف القرابة**
فلو وهب لذي رحم محرمة اي من الواهب ولو كان ذوالرحم المحرم **ذميا او مستائلا** يرجع صريح به
شيخنا في شرمه لكن نقلنا عن المصنف حديث الحاكم مرفوعا اذا كانت الحبة لذي رحم محرر لم يرجع فيها وصحة
وقال على شرط الشيخين ومنه شرطه اذا كانت لغیر محرر فله الرجوع فهو حجة على الشافعي لانه قابل بالمعاصي
وامتنان وان لم يعتبروه لكن صرح به في اثر عمر على ما رواه عبد الرزاق في مصنفه من وهب حبة لغیر ذي رحم
فله ان يرجع فيها الا ان يشأ منها خراجها لحافظ الزبلي ولانه قد حصل بقصوده وهو صلة الرحم
وان وهب لمحرر بلا رحم كاحيه من الرضاع وامهات النساء والربائب واخيه وهو عبد الاجنبي او لعبد
اخيه رجوع في هبته عند ابي حنيفة لان الملك لم يقع فيها الغريب من كل وجه بدليل ان العبد الحق
بما وهب له اذا احتاج اليه وقال لا يرجع في الاولى ويرجع في الثانية **ولو كان اي العبد وبولاه ذام**
محرر من الواهب فلا رجوع فيها اي في الحبة الواهب **اتفاقا على الاصح** لان الحبة لا يملكها وقت تمنع
الرجوع كذا في المصنف ولو عجز قريته المكاتب فعند محمد لا يرجع خلاقا لا يبيس وان عتق لا يرجع
وان كان بولاه قريبا الواهب رجوع عجز المكاتب او عتق عند الامام وفي فتاوي قاضي خان ولو وهب
لاخيه ولا اجنبي شيئا فقبضه كان له ان يرجع انتهى يعني في نصيب الاجنبي وبه صرح من لا خروفي في
منه وشرحه وعبارته وهب لاخيه واجنبي عبد فقبضه اي الاخ والاجنبي لعبد له اي الواهب
الرجوع في نصيب الاجنبي لان الحبة صحيحة في حقه لكون العبد مالا لا يتصرف ولا مانع من الرجوع بخلاف
الاخ فان القرابة فيه مانعة انتهى **والهبة هلاك العين الموهوبة** وهو مانع من الرجوع ولما قلنا
احد المتعارفين فقد تقدم الكلام عليه لعذر الرجوع بعد الهلاك **ولو اذعاه اي الهلاك صدق**
في دعواه **بلا حلف** لانه منكر لوجوب الرد عليه **فان قال الواهب هي اي العين الموهوبة ههنا**
مشير الى عين من لا يمان **حلف المنكر انها ليست ههنا** قال في الخلاصة لو قال الموهوب له هلك
فالتوك قوله ولا يمان عليه فان قال الواهب هي ههنا حلف المنكر انها ليست ههنا انتهى **كالحلف الواهب**
ان الموهوب له ليس باخيه اذا ادعى الاخ عليه ذلك اي انه اخوه وانكر الواهب فانه يحلف عند
الكل لانه ادعى بسبب الحب مالا لا زما وكان المقصود اثباته دون النكاح ذكره قاضي خان في فتاويه
من باب الاستحلاف **ولا يصح الرجوع في الهبة من الواهب الا بتراضها او بحكم الحاكم** لانه مختلف
بين العلماء وفي اصله وما اوتي من حصول مقصوده ووجوده خفا لا يحتمل ان يكون غرضه القوض
الذي يوجب قبضه له حق الرجوع ويحتمل ان يكون غرضه الثواب في الآخرة او اظهار الجود والمساواة فلا
يكون له الرجوع على هذا التقدير فلا بد من الفضل بالقضا او الرضا فالم يقض القاضي ويضجها
بالتراضي فلان الموهوب له ثابت في العين حتى ينفذ تصرفه فيه من عتق وبيع وغير ذلك ولو كان بعد
المراجعة الى الحاكم وكان لومته وهلك في يده لا يضمن لقيما مملوكه فيه وكان الواهب بعد القضا قبل
المنع لان اوان القبض كان غير مضعون عليه فلا يتقلب مضون بالاستمرار عليه وان منعه بعد القضا
ضمن لوجود التعدي منه **واذا رجع باحدهما اي بالقضا او بالتراضي كان فشحا من الاصل** وقال
زفر الرجوع بالتراضي عقد جلد يد فيجعل بمنزلة الهبة المبدأة لان الملك عاد اليه بتراضها فاشبه الرد
بالعيب ولهذا لو رده في مرض موته برضاه يعتبر من الثلث ولنا ان عقد الهبة انعقد موجبا لحق
الفسخ الواهب وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقا ثابتا له بالعقد لان العقد وقع غير لان مفاذ ارفع رجوع
اليه عين مملوكه كالعارية فيكون فشحا في حق الكل فلا يمكن ان يجعل هبة مبدأة ولهذا لا يشترط فيه
قبض الواهب ويصح في الشايخ بخلاف الرد بالعيب بعد القبض لان حقه فيه في وصف السلامة لا في الفسخ

ذكر الشيخ وغيره خلاف ما عرّفنا من بيان
قوله وقال لا يرجع في الهبة عبارة عن مجردة قالوا
ويشترط ما لو وهب لغيره اخيه او اخيه ورجع
باجب عليه الرجوع الى صاحب
في نصيبه لا في الرجوع
نقله في كتابه

لهذا لو زال العيب

ولهذا لو زال العيب امتنع الرد لو صول حقه اليه لكن اذا لم يكن سلبا فان رضاه فخرج بالفسخ
وبل من منه فسخ العقد ضرورة من غير ان يثبت حقه في الفسخ فاذا لم يكن له حق في الفسخ لم يصح سقوط
حقه فيكون ملكا مبتدئا ضرورة غير انه اذا حكم القاضي بالرد عند عجز عن تسليم حقه جعلنا فشحا
لعموم ولايته ولا كذلك المتعارفان لانه لا ولاية لها الا على نفسها وانما اعتبر رده في المرض من
الثلث لان حق الورثة يتعلق بجميع ماله فلا يقدر ان يبطله باختياره وان ابطله رد عليه كيف ما كان
استحسانا وفي المتعارفين ان يرد ذكره ابن ساعدة كذا في تبيين الكفر **فلا يشترط فيه قبض الواهب**
وصح في الشايخ والواهب رده على بايعه مطلقا بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغیر
قبضا كما تقدم بقرينه وتحريره واعلم ان مرادهم بالفسخ من الاصل هو ان لا يترتب على العقد اثر في
المستقبل لان يبطل اثره من كل وجه فيما مضى والاعاد الزايد المفضلة المتولدة الى مال الواهب
برجوعه ويحرم انتفاع المشتري بالمبيع قبل الرد اذا رد بعيب بقضا وليس كذلك كذا في جامع الفصولين
وفي فتاوي قاضي خان لو كان على العبد جنابة خطأ فوهبه لولي الجنابة بطلت الجنابة ويكون
لواهب ان يرجع في هبته استحسانا واذا رجع مولى العبد في هبة العبد لا يعود الدين والجنابة
في قول محل ورواية عن ابي حنيفة وفيه القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية عن الثلاثة
ولو كان المولي وهب الامة من ذمها بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه ولا
يعود النكاح كالا يعود الدين والجنابة وفي رواية يعود النكاح انتهى **مختصرا اتفقا** اعني الواهب
والموهوب له **على الرجوع في موضع لا يصح كالهبة لغرابته جاز هذا الاتفاق** منها كذا صرح
به في الجوهره وفيه المجتبى لا يجوز الاقالة في الهبة والصدقة في الحارم الا بالقبض لانها هبة
واطلاق ابوس في رواية ابن ساعدة خلافه م تصديق وسئل عن استقاله فاقاله لم يجز حتي
يقبض وكل شي يفسخ الحاكم اذا اختصا اليه فضا حكمه ولو وهب الدين لابن المديون الصغير
لم يجز لانه غير مقبوض من انتهى **تلفت الموهوبة واشتقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع**
على الواهب بما ضمن لانها عقد تبرع وهو غير عامل له فلا يستحق التلافة ولا يثبت بها الغرور
قيد بالهبة لان عقود المعاوضات يثبت بها الغرور فالمشتري الرجوع على بايعه وكذا بكل
عقد يكون للرافع كالوديعة والاجارة اذا هلك الوديعة او العين المتأجرة ثم جازع واشتق
الوديعة او المتأجر وضمن المودع والمتأجر فان المودع والمتأجر يرجع على الرافع بما ضمن وكذا
كل من كان في معناها فالحاصل ان الغرور يرجع باطل الامن بين اما بعقد المعاوضة او بعقد يكون
للرافع **والدعارة كالهبة ههنا** لان قبض المستبر كان لنفسه ذكره في فتاوي قاضي خان من فصل
الغرور من البيوع وفيه فصول العادي بعد ان ذكرنا اذا اخبرته انها حرة فتزوجته على ذلك فولدت
ولدا ثم استحققت فانه يقتضي لها وبالولد المستحق الا ان يقتصر الزوج بنية انه تزوجها على اذخره
الى اخره قال ولو كان استولها على هبة او صدقة او شرا وشا كان الشرا صحيحا او فاسدا مذكور
في كتاب الغرور من الذخيرة او وصية اخذ المستحق الجارية وبينة الولد لان الموجب للغرور يطلق
لا شساعة في الظاهر وقد وجد ويرجع ابو الولد بقيمة الولد على البايع وبالنسب ولا يرجع عليه بالعقد
عندنا ولا يرجع على الواهب والمصدق والموصي بقيمة الاولاد عندنا وهذا الشافعي يرجع لتحقيق
الغرور وكما نقول مجرد الغرور لا يكفي لاثباته حق الرجوع فان من اخبر آخر ان هذا الطريق امن
فسلكه فاخذ اللص من واخذ وامساعه لا يرجع على المخبر بشي وانما يثبت حق الرجوع باعتبار عقد
المعاوضة لان صفة السلامة تعتبر مستحقة فاما بعقد التبرع لا تعتبر صفة السلامة ولهذا لا يثبت له

يس

حيلة من شرطه

لا فاعلت ذلك باذن الزوج من غير شرط القيمة وان اتفقا انه بعث اليها التذبح وتطم
من اجتمع عندها ويرجع هو بالقيمة كان له الرجوع عليها بالقيمة وان اختلفا في ذلك كان القرب
قول امرأته لان حاصل اختلافهما في شرط الصنان وانما تنكر ذلك قال قاضيان رحمه الله ويمنع
ان يكون القول قول الزوج لان امرأته تدعي الاذن بالاستهلاك بغير عوض وهو ينكر فيكون القول
قوله كمن دفع الي غيره دراهم فانفقها فقال صاحبها قرض وقال القابض لا بل وهبتي كان القرب
قول صاحب الدراهم انتهى كذا في الفصول العادية **هبة الدين من عليه الدين واثراؤه يتم من**
غير قبول لكن يرتد بالرد لانه اثرا فكان ملكا من وجه اسقاط من وجهه فان قلت قوله هبة الدين
من عليه الدين لا يتوقف على القبول منقوض بدليل الصرف والتمسك فان رد الزوج ابراء المديون
منه او وهبه له توقف على قبوله قلت اجيب عنه بان توقفه على ذلك لان حيث انه هبة الدين بل
من حيث انه انفساخ العقد بفوات القبض المستحق بعقد الصرف واصل العاقدين لا ينفرد بفسخه فلهذا
توقف وانه اعلم وقوله ان يرتد بالرد فيعيد باطلا قد ان عمل الرد في المجلس وغير سواء وهو المروي
عن السلف وقال بعضهم يجب ان يرد في مجلس الا برأوا الهبة كذا في المسألة وفي الصرفية ربه الدين
اذا وهب الدين من المديون فلم يقبل ولم يرد حتى افرقا فجا بعد ايام وروى الصحيح انه لا يرتد هذا
الاختلاف بناء على ان الرجحان في هبة الدين من المديون لطرف الاستقاط ام لطرف التملك فمقال
للملك قال يقتصر الجواب على المجلس ومن قال لا اسقاط قال لا يقتصر انتهى **تمليك الدين**
من غير من عليه الدين باطل اذا اسقطه اي سلب الملك المديون على قبضه اي قبض
الدين فيصح حينئذ ومنه لو وهبت من اثنا ما على ابنتها لها فالمعتمد الصحة للتسليم ويتفرع على
هذا الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكيل بالبيع كاي في جامع الفصولين كذا
في الفتاوى النونية **ولو اقر الدين ان لفلان وان اسمه عارية صح** كونه اخبارا لا ملكا
ويكون للمقر ولاية قبضه كاي في البرازية وفي الحاوي القوي لو قالت المرأة ميري الذي علي زوجي
لفلان فملكته بالقبض واذا تبه او سلطه عليه جان فان قال الدين الذي علي ان يرد فهو لم يرد
ولم يسلطه على القبض ولكن قال واسمي في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل هذا لم يصح انتهى وفي
الحكمة ولو قال الدين الذي علي فلان لفلان او الودعة التي عند فلان هي لفلان فهو اقرار له
وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر له بري وماله في البرازية قلت وهذا ممكن لانه اذا اضا
الدين الى نفسه كان ملكا وتمليك الدين من غير من هو عليه لا يصح وماله على انه مع الاضافة يكون
ملكه كاي في شرح الوهبانية نكلا عن المنقوي رجل قال ذاري هذه الاولادي الاصاغر يكون باطلا
لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا ولو قال هذه الدار الاصاغر من اولادي فهو اقرار وهي ثلاثة
من ضمهم لانه لم يصف الدار الى نفسه وكذا لو قال اري هن لفلان كانت هبة ولو قال ثلث
هذه الدار يكون اقرارا فليست من عند المنقوي **والصدقة كالهبة لانه تباع مثلها فاذا كان كمال لا**
تصح الصدقة غير مقبوضة بل لا بد من كونها مقبوضة كالهبة ولا تصح في شئ يصح
اي يحتمل القسمة كسهم من الدار **ولا رجوع فيها اي في الصدقة لان المقصود فيها هو الثواب**
دون العوض ولو اختلف فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقة فالقول الواهب
كذا في فتاوي قاضيان واطلعة فمثل ما اذا تصدق على غني واختار في الهدية مقتصر
عليه لانه قد يقصد بالصدقة على الغني الثواب ككثرة عياله وكذا اذا وهب لغني لان المقصود
الثواب وقد حصل وفي المحيط رجل تصدق بصدقة وسلمها اليه ثم تعايك الصدقة لم يجز حتي

يرحب

غير

الدين

عبارة الاشياء بحكم المنة لغيره

دراهم

الارز

بغيره

لا يصح فيها

يقبض لانها هبة مستقلة مسانفة وكذلك الهبة اذا كانت لذي رحم محرم وقال ابو يوسف
لو تافضا الصدقة فالتصدق عليه قبل ان يقبضها المتصدق فالتصدق باطل ولو كان
ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة لان له الرجوع فيها فاذا فعل شيئا لو تعد ما الى القاضي فعليه
اجزته وان لم يقبض كذا في شرح مولا رحمه الله على الكنف وقد مرنا من ذلك عن المجتبى والله اعلم
فزوج الهبة تكون مجازا عن الاقالة في البيع والاجارة كذا في اجارة الولي الهبة وفي جواهر
الفكاوي قال رحمه الله لما سألته عن كبت قصة الى السلطان وسال منه تمليك ارض
بحر ودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على ظهر القصة اني جعلت الارض ملكا له
هل يصير ملكا ام يحتاج الى القبول من السلطان في مجلس واحد فانه تمليك يحتاج الى القبول
في المجلس قال هذا هو القياس لكن لما تعدد الوصول اليه اقيم السؤال بالقصة مقام حضوره
فاذا امر بذلك واخذ منه بالتوقيع تمليك رجل اشترى حليا ودفع الى امرأته واشتعلت ثام مات
ثم اختلف الزوج وورثتها الهبة او عارية فالقول قول الزوج مع اليقين انه دفع اليها عارية
لانه منكر الهبة انتهى وفي جواهر الفتاوي ايضا امرأة اعطت زوجها مالاً بئسوا له ليتوسم بالنصر
في المعيشة فظننت به بعض عزمائه بعد تصرفه فيه فاستولى عليه فارادت المرأة ان تسترد
من الغريم فان كانت وهبت له الزوج او اقرضته ليس لها ان تسترد منه لانه مال الزوج وان كان
اعطته ليستصرف فيه على ملكها فلها ذلك لاله رجل دفع الى ابنه مالا ليستصرف فيه ففعل وكثر
ذلك فأتاها ان اعطاه هبة فاكل له وان دفع اليه ليعمل فيه لابي فهو ميراث ام هو هبة
جارية لرجل فاجرت له ان كانت لتاجر فقل في علو واستولى عليها وتناولها الايدي والموهوب
له لا يجد ورثة المقتول وهو يعلم انه لو طرأها ضاعت ولو استكمرا بما تقع في فتنه فله ان يرفع
الامر الى القاضي ليبينها للغايب من ذي اليد حتي اذا ظهر المال كان له على ذي اليد الثمن والله اعلم
وفي الجوهر رجل بعث اليه بصدية في انا او طرف هل يباح له ان ياكلها في ذلك الانا فان
كان ثريدا او غنوع يباح له لانه ما دون له في ذلك دلالة لانه اذا حوله الى انا آخر ذهب لثمة
وان كان فاكهة او غيرها ان كان بينهما ابتداء يباح له ايضا ولا فلاح قيل اذا بعث فيها في ظرف
او انا من العادة ردها ولم يملكها كالقصاص والجواب وما اشبه ذلك فلا يصح ان ياكلها فيه
وان كان من العادة ان لا يرد الطرف كقصاص التمر فلا يلزم رده رجل كتب الى اخ كتابا وذكرك
فيه اكتب الجواب على ظمرك ان يرد له التصرف فيه والاملكه المكتوب اليه عرفا رجل
دعي قوما الى طعام وقرضهم على اخونة ليس لاهل خوان ان يتناولوا اهل خوان آخر لانه انما اباح
لهم خوانهم وذن غيرهم وكذا ليس لاهل خوان ان يتناولوا آخر من طعامهم لانه انما ابيع لهم خاصة
فان تناولهم لم يجز لهم ان ياكلوه رجل كان صنيفا عند انسان لا يجوز له ان يعطي سائلا لانه لم ياذن
له في ذلك ولا ان يعطي منه بعض الخدم الذي قائم على رأس المائدة ولا هو من غير صاحب البيت
فان كان هو صاحب البيت جاز استحسانا وان كان عند كلب صاحب البيت لا يجوز ان يعطي
لانه غير مأذون له فيه عادة فان ناوله المحرق فيه وسعه ذلك لان فيه الاذن عادة رجل مات
وبعث رجل الى ابنه كفننا لي كفننه فيه او رجع فان الابن لا يملكه وان كفننه في غيره وجب رده
على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز لابن ان يصرفه الى حيث احب انتهى وفي المجتبى ولو منعها
بن ابنتها وقالت لو وهبت لي ميراثك بعثك اليها فوهبت له بعض مهرها فبعتها او لم يبعها
فالهبة باطله لانها كالملك هبة ووجه المكن باطله ولو ضرب امرأة حتى وهبت صداقتها ولم

غيره
الملك من غيره لانه كفننه في غيره
ويمكن نفسه ان كان هبت من
بغيره ككفننه لنفسه

انتهى

6

يقوضها فالبراءة باطله وفيه شبهة الدين من عليه الدين لا يصح الا بالقبول خلافه فالزفر
بخلاف الاموال ان الهبة تملك والبراءة استقاط وقيل على عكسه والاول اصح والله اعلم

هذا كتاب في بيان احكام الاجارة

لما كانت الهبة تشارك الاجارة في معنى التملك وكانت الهبة تملك حين والاجارة تملك
منفعة قدر تلك واخر هذه تكون العين اقوي وهي في اللغة اسم للاجرة وهي ما يستحق
على عمل الخير وتماه في المضرب وقال بعض اهل العربية الاجارة فعالة من المفاعلة واجرة
على وزن فاعل لا فاعل لان الاجارة لم يحج والمضارع يواجر واسم الفاعل المجرى في عين
الخليل اجرت زيدا مملوكي او جره ايجارا وفي الاساس اجر وهو مخرج ولم يقل هو اجر فانه غلط
ومستعمل في موضع قبيل وهو اسم للاجرة كالهبة والاجر ياجر من باب طلب اي اعطاه الاجرة
لكن في الشرح نقل الى العقد وقد جرد صاحب كتابه في كتابه المسمى بمقدمة الادب
كون اجرة الدار من باب الفعال والمفاعلة معا وقد صرح به في بعض شروح الهراية وفي الاصل
هي تملك نفع بعوض هذا التعريف اولى بالقبول من قولهم تملك نفع معلوم بعوض
كذلك لانه ان كان تقريبا للاجارة الصحيحة لم يكن ما نالنا اوله الفاسدة بالشرط الفاسد
وبالشئوع الاصل وان كان تقريبا للادم لم يكن تقييد النفع والعوض بالمعلوم صحيحا وما اختلف
في هذا المختصر تبعا لمختلف تعريف لانهم اختلف في خروج البيع والهبة والعارية والنكاح فانه
استباحة المنافع بعوض لا تملكها وعقد الاجارة يتقيد باقامة العين مقام المنفعة في حق الانقضاء
لا في حق الملك لان العقد لا يبدل له من محل لانه شرط الصحة لقول الفقهاء المحال شرط وجعل العقد
هنا المنافع وهي معدومة والمعدوم لا يصلح محلا فجعلت الدار محلا باقامتها مقام المنافع الواضحة
العقد الى المنافع لا يجوز بان قال اجرتك منافع هذه الدار شهر ايكرا وانما يصح باضافته الى العين
وبه صرح الزبيدي في تبين الكثر وتبعه مولانا صاحب البحر فيه وبه جزم الفاضل العلامة ابن الملك
في شرح المنار في بحث القضا لكن ذكر الامام قاضيان في فتاواه من اول كتاب الاجارة لوقال اجرة
ملك منفعة هذه الدار شهر ايكرا ذكر في بعض الروايات انه لا يجوز وانما يجوز الاجارة اذا اضيفت الى
الدار لا الى المنفعة وذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي انه اذا اضاف الاجارة الى المنفعة جاز
ايضا فانه ذكر في كتابه انه لوقال وهبت ملك منفعة هذه الدار شهر ايكرا وانما لا يجوز اذا اضاف
البيع الى منفعة الدار لان الاجارة لا تنفقد بلفظ البيع وقد جزم بالجواز مولانا في فتاويه من كتاب
الاجارة فقال اضافة الاجارة الى منافع الدار جائز والله اعلم واعلم ان القياس في عدم جواز الاجارة
لان المقود عليه معدوم واطافة التملك الى ما سيوجد لا يصح لكنه يجوز لحاجة الناس اليه وقد ثبت
جوازه بالكتاب والسنة وضرب من المقول اما الكتاب قوله تعالى ان تاجر في ثيابي حج وشريعة من
قبلنا لانهم لم يظهروا نسخها واما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم من استاجر اجيرا فليعلمه اجرة
وقوله صلى الله عليه وسلم اعطوا الاجير اجرة قبل ان يحفر عرقه واما المقول فلان بالناس
حاجة اليه ولا منفعة فيه فيجوز ويتفق ساعة فاعلة على حسب حدوث المنفعة فان قلت
بما معنى قوله النعمان ويتفق ساعة فاعلة هل هو ارتباط الايجاب والقبول او غير قلت مرادهم
من انقضاء العلة ساعة فاعلة في حسب حدوث المنافع هو عمل العلة ونفاذها في محل ساعة فاعلة
لا ارتباط الايجاب والقبول كل ساعة وان كان ظاهر كلامه مشايخنا يوم ذلك والحكم تاجر زمان

انقضاء العلة

انتهى

في كلام مشايخنا

ساعة فاعلة لان الحكم قابل
للتراخي كما في البيع بشرط
القيام بمقتضى الاجارة على

انقضاء العلة الى حدوث المنافع ما عرف في اصول الفقه علة اسم الاضافة الحكم اليه ومعنى
لكونه مؤثرا فيه لاحكام التاجر عند كافي غاية البيان هذا ويجب ان تعلم ان المنفعة المقصودة من العين
حتى لو استاجر ثوبا لم يملكه ولا يجلس عليها ولا ينام او دابة لم يركبها في فوائده وتظن الناس ان الهبة
او يجعلها جنبية بين يديه او آنية يضعها في بيته ليستعملها او دار لا يسكنها لكن ليطن
الناس ان الهبة او عبد اعلى ان لا يستخيره او دارهم يضعها في اجارة في جميع ذلك فاسدة ولا اجرة كذا في
الخلاصة من الاجارة وعلم ذلك البرازي في فتاواه بانها منفعة غير مقصودة من العين **فكل ما صلح**
ثمنه صلح اجرة اي ما جاز ان يكون ثمنه في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجرة من المنفعة
فتعتبر بمثل المبيع ومزاده من الثمن ما كان بدلا عن شيء فدخل فيه الاعيان فان العين تصلح بدلا في المتاع
فصلح اجرة وانما في المختصر الى هذا لو كانت الاجرة دارهم او دابة او ثياب او غير ذلك فان
كانت العلة مختلفة فالاجارة فاسدة ما لم يبين نفعها فان بين جاز وانما لو كانت كسلبا او دابة
او عدايا متعارفا فالشرط فيه بيان القدر والصفة ويحتاج فيه الى بيان مكان الاية اذا كان
له محل وموئنة عند اي ح وان لم يكن له محل وموئنة فلا يحتاج الى بيان مكان الاية وعندها ليس بشرط
ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين جاز وبنت وانما لو كانت ثيابا او عروضا فالشرط فيه بيان القدر
والاجل والصفة لانه لا يثبت دينا في الزمة الا من جهة التملك وكان لثبوته اصل واحد وهو السلب فلا
يجوز الا على شرائطه فان بين جاز كالسلب ومن ثم قال في جواهر الفتاوى لو جعل الدار اجرة في الاجارة
لا يجوز لانه ليس من ذوات الاموال لان النار علة فيه ولهذا لا يجوز السلب فيه فلا يجب في الزمة
حتى لو كان عين جاز انتهى وهذا كله اذا لم يشر اليها فان اشار في كافيته ويحتاج الى بيان القدر
والوصف وانما لو كانت حيوانا فلا يجوز الا ان يكون مقيما كذا ذكره الاستبصار في شرح مختصر الطحاوي
كافي في البحر وانما ايضا الى ان هذا الصواب لا يتعكس كذا في كافي لا يجوز ثمنه لا يجوز اجرة لان
المنفعة يجوز ان تكون اجرة للمنفعة اذا كانت مختلفة للجنس كاستيجار سكنى الدار من زراعة الارض وان اتحد
جنسهما لا يجوز كاستيجار الدار السكنى بالسكنى وكاستيجار الارض من الزراعة من زراعة ارض اخرى لان الجنس
بافتراده يحرم البسائط والله اعلم **وتنفق الاجارة باعرتك هذه الدار شهر ايكرا او هبتك ثمنه**
هذا هو كنهها وهو الايجاب والقبول سواء كان بلفظ الاجارة او بادل عليها فتنفق بلفظ العارية
حتى لو قال اجرتك هذه الدار شهر ايكرا او قال كل شهر ايكرا وقيل الخطاب كانت الاجارة صحيحة لانها
ما خوفة من التماز وهو التداول وهو كما يكون بعرض وعرض والتعاقد بعرض اجارة بخلاف العارية
حيث لا تنفقد بلفظ الاجارة حتى لو قال اجرتك هذه الدار بعرض كانت اجارة فاسدة ولا تكون
عارية لانها عقد خاص بملك المنفعة كالوقال بعيتك هذه العين بعرض كان باطلا وفاسدا ولا
يكون هبة كذا في فتاوي قاضيان ولوقال وهبت ملك منافع هذه الدار شهر ايكرا في اجارة جائزة وفي
الفتاوى لوقال لا اجرا شريت منك خدمة عبدك هذا شهر ايكرا في اجارة فاسدة وعن محل عطيتك
هذا العبد سنة يخدمك بكذا جاز ويكون اجارة ولا تنفقد الاجارة الطويلة بالتعاطي لان الاجرة غير
معلومة قد يحصلون كل سنة وانما وقد يحصلون طويلا وفي غير الطويلة الاجارة تنفقد بالتعاطي
كذا في المختار سنة قلت ومفاد كلامه ان الاجرة اذا كانت معلومة في الاجارة الطويلة تنفقد
بالتعاطي لانه جعل العلة في عدم انقضاءها كون الاجرة فيها غير معلومة والله اعلم بشرط ان تكون
الاجرة والمنفعة معلومتين لان جماعتهما يقتضي الى المسازعة وحكمها وقوع الملك في البدلين **انما**
فاعة لا تقدر تحريم وتبينها تعلق التقدير بتعاطيها ويعمل النفع ببيان المدد كالسكنى والارض

لغيره
يكون بعوض

مرة كل اى مرة كانت لان المدد اذا كانت معلومة قدر المنفعة فيها معلوما فافاد انها تجوز ولو كانت المدد لا يعلمش الى مثلها عادة واختار للخصاف ومنعه بعضهم وافاد انها تجوز مضافا كما لو قال اجرتك هذه الارض والى جريبعها اليوم وتنقص الاجارة كل سنة لخلاصة. وفي الخاتمة ولو كانت الاجارة مضافة الى المدد باع من غير ذكر في المتن في رواية في رواية وليس الا جاز ان يبيع قبل مجي الوقت وفي رواية قال اذ باع او وهب قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفقوي على انه يجوز البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الامة للحواشي. وفي فتاوي قاضي ان الوصي اذا اجر ارض اليتيم واستاجر اليتيم ارضا مال اليتيم اجارة طويلة رسيمة ثلاث سنين لا يجوز ذلك ولكن ابو الصغير ومتولي الوقت لان الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل شي يسير من مال الاجارة بمقابلة السنين الاولى ونعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لارض اليتيم او الوقت لا تنقص الاجارة في السنين الاولى لانها تكون باقل من اجر المثل فان استاجر ارضا اليتيم او الوقت بمال الوقت ففي السنة الاخيرة يكون الاستحار باكثر من اجر المثل فلا يصح فاذا افسدت الاجارة في بعض الوجهين هل يصح فيما كان خيرا لبيتهم والوقت على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها عقدا يصح فيما اذا كان خيرا لبيتهم ولا يصح فيما اذا كان شررا والظاهر هو الثاني في كل انتهى قلت يستفاد من هذا انما يقع في ديارنا كثيرا من ان شخص يريد ان ياكل كرمه الوقت او البيت مضافا فليست اجارته الخالية من الاشجار ليستف من بيعها بغير بيعها في على اشجاره السهم واحد من اقسامه وعدم الخط والمصلحة ظاهرة في المساقاة وان كانا ظاهرين في الاجارة فمضافا بالاولى الفساد في المساقاة لان كلاهما عقد على حدة والله اعلم **ولم ترد في الوفا على ثلاث سنين** كذا يدعي المستاجر ملكها قال في الهداية وهو المختار. اطلعه فمثل الضياع وغيرها وقد افق الصدق الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرها الا اذا كانت المصلحة في غيره حال في الخط وهو المختار للفقوي انتهى وهذا عند عدم الشرط فان نص الوقت على شيء فاجز الناظر اكثر منه لا يجز الا اذا كانت اجارته اكثر انفع الفقهاء والناس لا يرغبون في استجارها فللقيم ان يرفع الامر الى القاضي حتى يواجرها اكثر لان القاضي ولاية النظر على الفقهاء وعلى الميت ايضا وليس لقيم ان يواجر بنفسه كذا في فتاوي قاضي ان. والكراد بعد الجواز في كلامهم عدم الصحة ومن ثم قلت مفرغا على ما تقدم **فلو اجر المتولي اكثر ما ذكر في نص** الاجارة يعني لو اجر الناظر الوقت اكثر من ثلاث سنين لا تنقص الاجارة كاصح به صدر الشريعة وقبل نصه وذكر السنن وسيل شيخ الاسلام سراج الدين فاربي الهداية عن خص وقت عقارات ودون فاجرت عشرين سنين هل تنقص في جميع المدد او في ثلاث سنين ويبطل في الباقي. فاجاب اجارة الوقت اكثر من ثلاث سنين ان كان ارضا واكثر من سنة ان كان دارا لا يجوز ان لا يشترط الواف شيئا واما اذا اشترط شرط يتبع ولا يتراد عليه الا ضرورة لبيتهم او العقد اذا افسد في بعضه ففسد في جميعه فيعنى العقد في جميع المدد انتهى. قلت وما يشهد لصحة هذا الجواب ما ذكره قاضي فان من كتابه التصحيح ان عند ابي حنيفة اذا افسد العقد في بعضه لمفسد مقارن يفسد في الكل والله اعلم. وفي كلام الطرسوي ما يخالف هذا فانه قال في كتابه انفع الوسائل الظاهر انه انما ينسخ العقد في المدد الزايدة على ثلاث سنين ان كان المستاجر ضيعة او على سنة ان كان غيرها ثم اخذ يستظهر عليه ببعض مسائل ذكرها في الظاهر ما افق به شيخ الاسلام رحمه الله والله اعلم. وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة رجل اجر ضيعة ثلاث سنين وكتب في الصك انه اجر ثلاثين عقدا كل عقدا عقوبت الاخر والضيعة وقت فانه لا تنقص الاجارة هكذا

فلا تنقص

وتنقص

فيكون

ذكر وهو الاصح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقال الحنفية واني واختار الفقهاء ابو الثالث انه لا تنقص الاجارة لصيانة الاوقاف وعلية الفقوي ثم ذكر في جواهر الفتاوى في كتاب السادس قال وذكرنا في الباب الخامس انه اذا قضى قاض يصحها تجوز ويرتفع الخلاف انتهى. وقد اطلق القول بعدم صحها فمثل ما اذا ادعت الضرر والحاجة اليه ام لا لكن في فتاوي قاضي خات فان احتاج القيمي ان يواجر الوقت اجارة طويلة قال هو الوجه فيه ان يعقد عقود امتداد في كل سنة يكتب في الصك استاجر فلان بن فلان ارض كذا ودار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقدا سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرط في بعض فيكون العقد الاول لان ما لا نه ناجر والشا في غير لان لانه مضاف انتهى. واعلم ان اجارة الوقت لا تجوز الا باجر المثل او اكثر فلو اجر الناظر بدون اجر المثل لا تنقص الاجارة بل هو المستاجر اجر المثل وقد وقع في الخلاصة عناية او همت ان الناظر يضمن تمام اجر المثل فتاوى متولي الوقت اجر بدون اجر بل هو اجر المثل انتهى. وقد وقع في هذا بعض من تصدى للوقفا معتد اني ذلك على تحصيل طرف من الفرض معتد على ما قرأه من بعض مقدمات العربية والمعتول طائفا ان فقه يوصله الى استخراج المسائل الدقيقة الفقهية وليس كذلك وقد رده الشيخ قاسم في فتاواه بان الضمير يرجع الى المستاجر بل عليه ما ذكره مولانا في جرحه فنك عن تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولي ارض الوقت اجرها بغير اجر المثل بل هو مستاجرهما تمام اجر المثل عند بعض علمائنا وعلية الفقوي انتهى وقال في الزخيرة اجر القمير او اباقل من اجر المثل قدر ما لا يتقرب الناس حتى لم تجز الاجارة لو سلمها المستاجر كان عليه اجر المثل بالغا ما يبلغ على ما اختاره المتأخرون من المشايخ انتهى. وفي مجمع الفتاوى وفي كتاب الفضلى وصي او متولي اجر منزل اليتيم او منزل الوقت بدون اجر المثل لان المستاجر اجر المثل او يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزم اجر المثل كذا في كتابه انه يجب على اصول علمائنا ان يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر وذكر الخصاف في كتابه ان المستاجر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل وجعل حكم حكم الاجارة الفاسدة فيقول له انفتي باذكر الخصاف قال نعم وذكر بعد هذا انه يلزم المستاجر اجر المثل وكما له وذكر قبل هذا اذا اجر منزل لابنه الصغير بدون اجر المثل روي الخصاف في كتابه عن اصحابنا انه يلزم المستاجر اجر المثل انتهى وكثير من عبارات المعبرات صريحة في ذلك والله اعلم. واما الزيادة في الاجرة فان كانت من المستاجر من غير ان يربط عليه احد فان بعد مضي المدد لم يصح والخط والزيادة في المدد جاز وان زيد على المستاجر فان في الملك لم يقبل مطلقا كالورثت وهي شاملة لمال اليتيم لقومه وان كان المستاجر وقتا فان كانت الاجارة فاسدة اجرها الناظر بلا عوض على الاول اذ لا حق له لكن الاصل وقوع صحته باجر المثل فاذا ادعي رجل انها بغير فاحش يرجع القاضي الى اهل البصر والامانة فان اجرها انما كذلك فيها والواحد يكفي عندها خلافا لمحمد كذا في وصايا الخاتمة وانفع الوسائل والا فان كانت اضرارا وتقصير لم تقبل وان كانت لزيادة اجر المثل والمختار قبولها فيفسخها المتولي وبمضنه القاضي فان امتنع المتولي فسخها القاضي كالحرة بخم الدين الطرسوي في انفع الوسائل ثم يوجرها من زاد فان كانت دارا او جارية غير مستجرة على المستاجر فان قبلها من الاخر وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لا من اول المدد وان انكر زيادة اجر المثل وادعي انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرها المتولي فان كانت ارضا فان كانت فارغة عن الزرع فكالدار وان مشغولة لم يصح اجارها لغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على المستاجر واما الزيادة على المستاجر بعد ما بني او غير مشاهرة فانها توجر لغيره اذا فرغ الشهر وان لم يقبلها والبنا يتحكم الناظر بقيته يستحق العلم للوقفة او يصير حتى يتخلص بناه وان كانت المدد باقية لم توجر لغيره واما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبما ذكر

هذه المسئلة

وذكرنا في الباب الاول من اجارة هذا الكتاب ان المختار انه لا يصح

المثل

المثل

فسخها

وتقبل الزيادة ولو شهد واوقت العقد انها باجره المثل كافي فيقضى الواسل كذا في الكساة

فلا كان مستاجر

واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزداد فقللوا في فسخها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على
المستاجر المسيحي كما في الصغيري هكذا حرره مولانا في فتاويه قلت ظاهر قوله والبنا يتكلمه انما نظر الى
انه يتكلمه لحصة الوقف فمرا على صاحبه وهو مقيد بما اذا كانت الارض تنقص بالتملك اما اذا كانت
لا تنقص فلا بد من رضاه هكذا ذكر عامة الشارحين ومن صرح به مولانا صاحب البحر فيه من غير ذكر
فرق بين الوقف والملاك لكن في الفصول العادية وذكر في جدي رحمه الله في التجديد اذا اجر المثل في
موقوفه بنا فارد غير ان يزداد في العلة ويخرج الاول فان اجرها مشاهرة فاذا اجار اس المثل كان
للمتولي ان يفسخ الاجارة لانها اذا كانت مشاهرة تنقضي عند راس كل شهر ثم يفسخ الاجارة ينظر ان
كان رفع البنا لا يضرب بالوقف برفعه البنا لانه ملكه ويجبر على الرفع اذا لم يرفع هو وان كان رفعه
يضرب بالوقف ليس البنا برفعه لانه وان كان ملكه فليس له ان يضرب بالوقف ثم اذا كان يضرب بالوقف
فقد اعلى ومجيب ان رضاه المستاجر ان يخذ المتولي بناء الوقف بغيره من رعا او بنينا ايها كما
اقل ولم يرض فان رضي فليقم ان يرفع اليه اقل القيمة ويتكلم البنا لاجل الوقف وان لم يرض
لا يتكلمه لاجل الوقف لان التملك بغير رضاه لا يجوز فيكون اجرها من غير ويبقى البنا في ان يتخلص
ملكه ولا يكون بنا المستاجر ما من حصة الاجارة من غير لانه لا يبدل على ذلك حتى لا يملك رفعه انتهى
ونحوه في فتاوي قاضي خان فينبغي ان يقول على ما في الشرح الموضوع لنقل المذهب بخلاف نقول
الفتاوي والله اعلى **وبين ان الفعل اي يعمل النفع** بيان العمل ايضا كما يعمل بيان المدة وذلك
كالصياغة والصنيع والخباطة ونحوها واستار بقوله والصنيع الى انه لا بد ان يبين الثوب الذي
يصنع ولون الصنيع بانه احمر او نحو وقد زاد ان كان ما يختلف واعلم ان استجار المرأة للركوب لا بد فيه
من بيان الوقت او الموضع حتى لو خلا عنها في فاسدة ذكر الزاني في فتاواه قال مولانا وبه نقل
فما اجارة دواب العلف في الواقعة في زمانا لعدم بيان الوقت والموضع **والاشارة** عطف
على بيان اي يعمل النفع ايضا بالاشارة **كقول هذا الطعام اني كذا** فان النفع فليس بمسار اليه لكن
يعمل من الاشارة انه الفعل المخصوص **الاجر لا يلزم بالعقد** اي لا يملك بنفس العقد فلا يجزئ تسليمه
عينا كان او دينا لان العقد معاوضة احد العوضين والمنفعة تحدث شيئا فثا والاخر مال
ومتضمني معاوضة المساواة فمن ضرورة التراخي في جانب المنفعة التراخي في البدل بل **تعيينه**
بان يد نفسه قبل حلول الاجل فانه يكون هو الواجب عليه بالعقد حتى لا يكون له حق الاسترداد او **شك**
اي شرط تعيينه حال العقد فانه حينئذ يجب هذا في الاجارة المتجر اما الاجارة المضافة لا يملك فيها
الاجر بشرط التعجيل انتهى **او الاستيفاء** اي استيفاء المنفعة المعقود عليها فان اجر حينئذ يجب
ايضا **او تمكنه منه** اي من الاستيفاء ثم فرع على هذا بقوله **فيجب الاجر لدار قبضت ولم تكن** لوجود
التمكن من الاستيفاء **اذا كانت الاجارة صحيحة اما في الفاسدة فلا يجب الاجر لا بحقيقة الانتفاع**
هكذا صرح به في الفتاوى ان يمينه حيث قال التمكن من الانتفاع بوجوب الاجر الا في مسائل الاولى
اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الانتفاع كما في الفصول العادية وظاهر ما في الاسراف اخرج
الوقف فيجب اجرة في الفاسدة بالتمكن الثانية اذا استجاره لركوب خارج المصر فجب اجرة عنده ولم
يزكها فلا اجر له كما في الخائنة بخلاف ما اذا استجارها للركوب في المصر فجب اجرة لم يزكها
ثالثة استجار
لركوب كل يوم براتق فاسكه سنين من غير ان يسلم له اجرا لم يملكه الذي لو لم يملكه لكان في الخلاصة
وتفرع على الثانية انما لو ملك في زمان استجاره عنده يضمنه الا انما لم يجبا لاجر لم يكن ما ذوا في اسما
عنده بخلافه اذا استجارها للركوب في المصر فصلا بعد استجارها كما في فتاوى الكراييني انتهى قلت

وبنى المتاجر فيها

الصنيع

تعبان المتاجر

وعبارة الاسراف ولو استاجر ارضا او دارا وقف اجارة فاسدة او زرعها او سكنها بل من اجرة مثلهما
لا يتجر او المسيحي ولو لم يزرعها او لم يسكنها لا يلزمه اجرة وهذا على قول المتقدمين انتهى فاحذر مولانا صاحب
الفتاوى من منهونه ما ذكره فان تعيينه عدم لزوم الاجر بقول المتقدمين يفيد لزومه على قول المتأخرين
وهذا ظاهر اذا علمت هذا ظرك ان من ذلك خسر اطلق في هذا الموضع في محل التعيين وبقوله **ويستقر الاجر**
بالقبض لان تسليم المحل انما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا اقام التمكن فثبت
التسليم واستار بقوله ويستقر الاجر الى ان العقد لا يفسخ بالغصب كاصح به في الهذاه خلا فالقائ
الطافه فمثل ما اذا غصب في جميع المدة فيسقط جميع الاجر وما اذا غصبها في بعضها فبعضها وبمثل العقد وغيره
فان قلت الغصب لا يجزئ في العقد عند هذا فالحمل وقد انقضت كلمته على اطلاق الغصب هنا
قلت مرادهم بالغصب هنا الحيولة بغير المتاجر والعين لا حقيقة حتى يرد ما ذكر **اذا امكن اخرج**
الغاصب من الدار مثلا بشفعة وحاجة هكذا قيد به في المتارخانة والفتنة **ولو انكر ذلك** اي الغصب
الموجر ودعا المستاجر **ولا يمينه** له على دعواه **بحكم الحال** فان كان المستاجر هو الساكن في الدار حال
المنازعة فالقول للموجر وان كان فيها غير المستاجر برك اجرة عليه كسيلة الطاحونة وهي مال الوقف الاختلاف
بين مستاجر الطاحونة والاجر بعد انقضاء المدة وجريان التنازل وانقطاعه فانه يحكم للحال فان كان جائزا
حال المنازعة فالقول قول من يدعي دار التسليم والافا لقول المدعي زواله ولا يقبل قول الساكن
في المسئلة الاولى على غير لانه في ذلك في الذخيرة **وبقوله لا يفتق** في **تب الموجر لو كان اجرة** لانه
لم يملكه بالعقد فان قلت يشكل على هذا كله صحة الإبراعن الاجرة وكفا له والرهن بها قلت لا شك
لان ذلك بناء على وجود السبب فصار كالقعود عن القصاص بعد وجود الجرح كذا في غاية البيان والله اعلى
ولو باع المستاجر الموجر بالاجر شيئا وكل كان تضمنه اشتراط التعجيل فيقع المقاصدة بينهما فان تعدد
ايضا العمل زج بالدارهم دون الشئ **والمراد** من التمكن تسليم المحل الى المستاجر بحيث لا مانع من الانتفاع
فلو سلمه اي لو سلم الاجر المستاجر العين المستاجر **بعد قبض المدة** اي من الاجارة فليس لاحدهما
الانتفاع من ذلك اذا لم يكن في من الاجارة **وقت يرغب فيها** اي في العين الموجر لاجله اي لاجل
ذلك الوقت **فان كان فيها** اي في مدة الاجارة **وقت كذلك** اي يرغب فيها في وقت معين دون وقت
كاي في بيوت مكة وبني وجواستمار من الموسم فانه لا يرغب فيها بعد في غير ايام الموسم ولم يسلم في الوقت
الذي يرغب فيها لاجله **خير في قبض الباقي** كما في البيع وفي الذخيرة من الفصل السابع والعشرين في
الاختلاف لو اختلف المستاجر والاجر بعد شهر والمفتاح مع المستاجر وقال اقدر على فتحه وقال الموجر
بل قدرة على فتحه وسكنت ولا يمينه لما يحكم للحال وان اقاما معا فالبينة لرب المنزل لانه لا جرم لتكتم
الحال متى جاز البينة وفي الفتنة تسليم المفتاح في المضرب بينه وبين الدار حتى يجب الاجر حتى الدار
وان لم يكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم الدار فان حضر المصير والمفتاح في بين استرق
وفي الفتاوى ان يمينه دفع الموجر له المفتاح فلم يقدر على الفتح لصياغة ان امكن الفتح بلا كلفة وجب
الاجر والافلا **قلت** في الصيرفية لو دفع صاحب الدار المفتاح للمستاجر بعد قبول الاجارة ان لم
يقدر المستاجر على فتحه لم يكن تسليمه لان التخلية لم تصح وان كان قادر على الفتح فبما المفتاح فوض تسليمه
قلت وفي فتاوي اشتري دارا وقبض مفتاحها ولم يذهب الى الدار فان كان المفتاح بحاله يمينه
له ان يفتح من غير كلفة يكون قابضا والافلا واحاله الى فتاوي سرق قد وقال فيمكن ان قال له اقبض المفتاح
وافتح الباب فتوصلت الى الافلا انتهى **والموجر طلب الاجر لدار ولا من كل يوم** لانه منفعة مقصودة
وما دون اليوم لا حد له فصار كالمنفعة لها طلبها عند طلبها عند المس لا في كل ساعة اراد به ما اذا اراد

فالقول للمتاجر

بخلافه كاعادة الجدة
تسليم للدار

لمع

اما اذا بين وقت الاستحقاق في العقد تعيين لانه بمنزلة التجمل كما اذا قال آجر لك هذه الدار
سنة على ان تعطيني الاجرة بعد شهرين مثلا **واللابة لكل مرحلة** لان سير كل مرحلة مقصود **والخياطة**
ونحوها اذا فرغ وتكامل وان عمل في بيت المساجر لان العمل في البعض غير متفرغ به فلا يستوجب به
الاجرة ويقدم بالتسليم فاذا انه لو هلك في يده قبل التسليم فلا اجر له وكذا كل من عمله اش وان لم يكن
لعله اش وكافرغ منه استحق الاجر وان لم يسلم كالحال والملاح فلا يسقط الاجر بالهلاك بعد ولا فوق
بين كونه في بيت المساجر ولا في كونه لا يستحق شيئا من الاجر ببعض العمل واختاره في الهداية ويتبع
عليه ايضا ما اذا ساجر لبتاداره فبني البعض ثم انضم فلا اجر له ولا يستحق الاجر على البعض الا
في سكنى الدار وقطع المسافة واختار جماعة من مشايخنا خلافه وميله البناء منصوص عليها في الاصل
انه يجب الاجر بالبعض لكونه متمما الى المساجر فقله الكرخي عن بعض اصحابنا وجزم في غاية البيان
ردا على الهداية وكان هو المذهب ولكن اختاره صاحب الكنز في المستصفي وان كانت عبارة في الكنز مقلدة
لكن احقته مولانا في بعض **توب خاطط الخياط باجر ففتقه رجل قبل ان يفتقه رب التوب فلا اجر له**
ولا يجزى على الاعادة وان كان الخياط هو التالف للتوب **تعلية الاعادة** كانه لم يعمل بخلاف ما اذا
فتقه الاجنبي الا ترى انه يلزمه الضمان وفي الخياطة لا يلزمه كون اعنى الخياط ولا يجزى ان ماضى
يكون الخياط كونه بدل ما اتلفه عليه حتى سقطت اجرة **وفي الخلاصة** رجل دفع الى خياط ثوبا
ليخيطه فقطعه ومات لا يسب شي من الاجرة في العادة للخياطة لا القطع هو الاصح انتهى وبه جزم في القوانين
الزمنية **وفي فتاوي قاضي خان** رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة
قال عيسى بن ابيان لا اجر له لان المقصود هو الخياطة دون القطع وكان الاجر مقابل الخياطة وقال
ابو سليمان الجوزي ان له اجر القطع وهو الصحيح انتهى **وفي البرازية** كانه في الخلاصة وينبغي ان يحكم العرف
في ذلك فيفتي به والله اعلم **والخبر في بيت المساجر اي لخبار طلب الاجر في بيت المساجر بعد**
اخر اجرة من التور لان تمام العمل بالاجرة **اطلعه** فاذا انه يستحق باخراج البعض بقدره لان العمل
في ذلك القدر صار متمما الى صاحب الدقيق كذا في غاية البيان **وفي الجوهر** والمجني اما اذا كان
خارجا عن بيت المساجر سوا كان في بيت الخياط او لا فلا يستحق الاجر الا بالتسليم حقيقة **وفي الجوهر**
فان سرق الخبز بعد ما اخذه فان كان يجزى في بيت صاحب الطعام فلا اجر له وان كان يجزى في بيت الخياط
فلا اجر له لعدم التسليم ولا ضمان عليه فيما سرق عند ابي حنيفة لانه في يده امانة خلافا لما هو عليه
الاخير **الشتر** **فان احترق الخبز بعد** اي بعد اخراجه من التور **فله اي الخبز الاجر ولاخرم عليه**
لانه صار متمما بالوضع في بيته فاستحق المسمى ولم يوجد منه خيانة فلا ضمان عليه اجماعا فاذا
انه لو كان الخبز في غير بيت المساجر فاحترق فلا اجر له ولا ضمان عند ابي حنيفة وعندنا ان له ضمانه
دقيقا مثل دقيقه ولا اجر له وان شأضته الخبز واعطاه الاجر ولا يجب عليه ضمان الخطب والمخ وقيد
بكونه احترق عقب الاخراج لانه اذا احترق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا لانه مما
جنته يده لتقصيره في العمل من التور فان ضمنه قيمته مجبوز اعطاه الاجر وان ضمنه دقيقا لم يكن
له الاجر كما في شرح الدرر معزيا لغاية البيان **وتجوز اظهر** ان قول الوفاية فان احترق بعد ما
اخرج فله الاجر وقبله لا ولا عزم فيها وقول صدر الشريعة اي في الاحترق قبل الاخراج غير موافق
لما نقل عن الامة الغول **وقيل لا اجر له ويغرمه** ذكر من لا خسر في محصر **وفي المجني** فلو احترق
واسقط من يده قبل الاخراج لا اجر له بالهلاك قبل التسليم فان اخذه ثم احترق بغير فعله فله الاجر
لانه صار متمما بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم توجد الخيانة قال رضي الله عنه وهذا عند ابي حنيفة

لا بد من هذا في عبارة البحر
لا ضمان

لا اجرة

قيمة

المجزى

الشرع في ضمان الدار على غيره الا ان
قامهم

لانه امانة

لانه امانة في يده وعندها يضمن مثل دقيقه ولا اجر له لانه مضمون عليه فلا يترأ الا بعد حقيقة
التسليم وان شأضته الخبز واعطاه الاجر انتهى **وان لم يكن الخبز فيه اي في بيت المساجر فاحترق فلا**
اجر له ولا ضمان عليه وان احترق الخبز قبل الاخراج فعليه الضمان فان ضمنه قيمته مجبوز فله الاجر
وان ضمنه قيمته دقيقا فلا اي لا اجر له بالهلاك قبل التسليم كانه قد تقدم تحريم وتقريره **والطبخ** طلب
الاجر **بعد العرف** اي بعد وضع الطعام في القضاة اعتبارا للعرف **اطلعه** فمثل كل طعام كما اطلقه في
الفتاوي الظهيرية ويقدم العرف بان يكون طعام الواجبة قال في الجوهر والريز ان لو كان لاهل
بيته فلا عزم عليه زاد في الرز للعرف وانما لم اقبل بالواجبة تبعا لما في الكنز لانه لو قيد ورد عليه
بقية انواع الاطعمة فان الواجبة طعام العرس والوكيرة طعام الميت وللعرس طعام الولادة وما تطعمهم
النساء نفسها خمر وطعام الختان اعدار وطعام القادم من سفره نعيمة وكل طعام وضع له عوقا به
وما به حيفا وبقيال فلان يدعى البعري اذا خض وفلان يدعى الجفلي والاجر اذا تم كذا في غاية البيان
وعزم الى العيني ولا يرد علينا طعام اهل بيته لان العرف انه لا يحتاج الى طبخ غالبا **فان افترق**
اي افترق الطعام **واخره اولم يفتقه فله حياض** الطعام واذا دخل الخياط او الطباخ بنا الخبز
بما او يطبخ بها فوفقت منه شرارة فاحترق البيت فلا ضمان عليه لانه لم يصرف الى العمل الا بالادخال
وهو ما ذكروه في ذلك ولا ضمان على صاحب الدار اذا احترق شي من السكان في الدار لانه لم يكن متديرا
في هذا السبب كن خبز يترأ في ملكه كذا في الجوهر **واللبن** اي الذي يتخذ اللبن من الطين طلب الاخر
بعد الاقامة عند ابي حنيفة وقال لا ينشترجه لانه من تمام العمل اذا لا يؤمن من الفساد قبله فصار كالاخراج
من التور وله ان العمل قد تم بالاقامة والتشريح عمل زائد كالنقل الا ترى انه ينتفع به قبل التشريح بالنقل
الى موضع العمل بخلاف ما قبل الاقامة لانه طين منتشر ويحلك فالحذر لانه غير متفرغ به قبل الاخراج
وفاية الخلاف فيما اذا تلف اللبن قبل التشريح فعند ابي حنيفة تلف من مال المساجر وعندها من مال
الاجر اما اذا تلف قبل الاقامة فلا اجر اجماعا ومراة اذا كان ضرب اللبن في بيت المساجر اما اذا كان
في ارض الاجير فلا يستحق الا بالتسليم وهو بالعد بعد الاقامة عنده وبالعد بعد التشريح عندها كما
ذكره الزيلعي في المستصفي فاما اذا لم يكن في ملكه لم يكن له الاجر حتى يسلمه منصوبا عنده ومضى جاعلا
كذا في الايضاح والمبسوط انتهى فلم يشترط العد وهو الاولى لانه لو سلمه كان له الاجر كما لا يخفى والاقامة
النصب بعد الخفاف والتشريح ان يترك بعضه على بعض بعد الخفاف كذا في الجوهر **وفي البحر** معزيا الى
الظهيرية اللبن على اللبن والتراب على المساجر واذا خال الخل المنزل يكون على الحال ولا يكون عليه
ان يصعد به الى السطح والفرقة الا ان يشترط ذلك عليه وكذلك صوب الطعام في الجوالق لا يكون عليه
الا بسوط ولو تكاري دابة ليجل صاحب الدابة للخل فانزل الخل عن الدابة يكون على المكاري واذا خال
الخل في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون في موضع يكون ذلك عرفا فله وفي استجار الدابة للخل الاكاف
يكون على المكاري وكذلك الجبال والجوالق والخبر على الكاتب واشترط الوزن عليه فاسد انتهى **وفي**
المجني ساجر ليضرب له لبنا في داره وعين اللبن او سمي ملبتا معلوما جاز وان لم يعين اللبن ولا سمي
ملبتا معلوما فان كان بملكهم ملبن واحد او ملبنين وغلب استعمالهم لاحدهما جاز والافك فان لبسته في
دار المساجر وصاحبه مطر قبل الرفع فافترقه فلا شيء له من الاجر بخلاف ما اذا اخاط بعض التوب في داره ثم
سرق او ساجر ليضرب له لبنا في داره ففخر بعضه فافترقه او رفع بعض لبنا في داره ثم انضم فانه
يستحق الاجر بقدر العمل ولو ساجر ليضرب اللبن في التور ساجر فالخراج عليه حتى لو هلك
بعد الطبخ قبل الاخراج لا اجر له انتهى **ومن كان لعله اش في العين كالصباغ والقصار حبسها**

الشرع في
الطباخ

اللبن

التور

اي حبس العين **لاجر** اي لاجل الاجرة حتى يستوفى لان المعقود عليه وصف قائم في الثوب فله حق
 الحبس لاستيفاء البدل كاي المبيع اطلقه فمثلها اذا لم يكن له العمل الا ازالة الثوب بالفسل فقط
 على الاصح لان البياض كان مستترا وقد ظهر لفعله فكانه احدته فيه كذا في البحر فله حق حبس
 وصح التضييق في مستصفاه معزيا الى الزخيرة ان ليس له حق الحبس فاختلف التضييق وينبغي ترجيح المنع
 وقد جزم به صاحب الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الخلل انتهى **وبه** صرح في المجتبى ثم قال قلت
 ذكر الاشتر في العين ولم يثبت هو ولا احد من السارجين الذين فزت بمطالعة شرحهم انه اراد به حبسا
 فانما الاجر في محل العمل كالصبغ والتبيض والتأجير انه ان اراد به لغير العين بفعله كسحب الغزل والصوف
 واتحاد الخلف من الصوف لغير قطع حق المالك بالفضب وكنت استعري كتب لفعة حتى ظننت به بحمد الله
 تعالى في مينة الفقه تصديقا استاذي مشي الفقه والنظر في الجملة والذين البديع فقال واصل هذا ان المالك
 بالاشتر في قول بعض اصحابنا كل صانع لعمله اثر في العين فهو عين مملوكة للمالك الذي يتصل بحل العين كالصبغ
 والتأجير والتم او غيرها ام المراد ما يري ويغسل في محل العمل وهذا فضل اختلف فيه فحسب القضاة اذا
 لم يكن عمله في الثوب الابان الى الذين اختلف فيه والاصح ان له حق الحبس على كل حال لان بياض ظهر بفعله
 قال استاذنا وقد ذكر قبل هذا انهم اجمعوا انه اذا لم يكن لفعله اثر في العين كالحل والفسل لا يستحق الحبس
 فزاده بالعمل بحسب النظير وان الله الخاسرة لا تحبس الثوب ثم ليس كما سألنا في الحطب والطحان
 حق حبس العين فله حق الحبس فيها طب القضاة والخياط وكما سألنا في راس المبدل له حبس
 العين بالاجر فاذا ذكر يقتضي ان يكون الخياط والخلفا حق الحبس وعلى ما ذكر في وقب وطب
 يقتضي ان يكون له حق الحبس على الاطلاق والله اعلم طب والاصح الحبس ولا حبس لاجرا اشتراك اذا عمل
 في بيت المستاجر ومنع العمل مسما انتهى **اذا كان حاله اما اذا كان الاجر مؤجلا فلا يملك حبسها**
 لان التمسك ليس بواجب عليه للحال فلا يملك الحبس كالمؤاجر بئس مؤجل ليس له الحبس واسأل بقوله
 يحبس الى انه عمل في بيته او كانه فافاد انه اذا خاطه او صبغه في بيت المستاجر فليس له حق الحبس لان
 المتاع وقع مسما الى المالك لكونه المحل في يد كذا في الخلاء صفة وقد سألنا في المجتبى وهو صانع
 لما جئت يده عند الامار وان كان في بيت المستاجر بخلاف الملاح اذا عرفت السفينة دون المتاع ففي
 كان ما ذونا فيه من قبل المالك لم يكن متعديا في السبب فلا يوافق بالضمان **فان حبس فضاء**
فلا اجر ولا ضمان وهذا عند الامار لانه غير متعدي في الحبس فبقى امانه كما كان عنده ولا اجر له
 المعقود عليه قبل التمسك وعنده العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار ان سأل
 ضخته غير معقود ولا اجر له وان سأل معقودا له الاجر **ومن لا اثر لعمله كالحمال والملاح لا يحبس العين**
للاجر لان المعقود عليه نفس العمل وهو غير قائم في العين فلا يتصور حبسه فليس له ولاية الحبس
فلو حبس العين ضمن ضمان الغصب كما سيقدر في بابيه **وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه** اي ضمن
 المستاجر قيمتها اي قيمة العين ان كانت قيمة او مثله ان كانت مثلية ومرادها بالقيمة بدلها شرعا
محمولة وله الاجر وان شاء ضمنه غير محمولة ولا اجر كذا في الجوهر واختلفوا في المراد من الاثر
 فقبل ان تكون الاجرة متصلة بمحل العمل كالنشا والصمغ وقبل ان يري ويباين في محل العمل وبثمة
 تظهر في كسر الحطب وطحن الخطة وخلق راس المبدل فليس له الحبس على الاول وله الحبس على الثاني
 وظاهر ما في الفتية ترجيح الثاني كذا قاله شيخنا ثم قال والذي يظهر من كلامهم ترجيح الاول
 لما علقوا به في حق الحبس من ان المعقود عليه وصف في الثوب ومنهم من ضبط الحال بالحالة المملوكة
 من ضبط بالحبس والاول اولى لان الثوب يكون ان يقع على الظاهر وعلى الدابة فيكون اعم من لفظ الحال

والفاسح
 وهو

كراهة غاية البلاء

بالجزم فان قل

بالجزم فان قلت يرد على هذا الاثر فانه يكون المراد حق حبسه لاستيفاء العمل ولا اثر لعمله
 قلت لانه كان على شرف الهلاك وقد احياه وكانه باعده منه فله حق الحبس كذا في الهداية **واذا شرط**
 المستاجر عمله اي عمل الاجير بنفسه **لا يستعمل الاجير غيره** لان المعقود عليه العمل في محل بعينه كالمفعة
 في محل بعينه **الا الظاهر استعانة من النفي فلها استعمال غيرهما مع** وضع الشرط وعده كذا في الخلاء
 والمراد من اشترط العمل بنفسه ان يقول له اعمل بنفسك او بيدك ولا تفعل بيد غيرك كافي للخلاصة
 اما اذا قال على ان تعمل لخص من قبيل ما اذا اطلق كذا في المستصفي وغاية البيان **وفي** العناية نقل
 عن حميد الدين الضرير هو مثل ان يقول ان تعمل بنفسك او بيدك مثلك واسأل المصم اعني صاحب الهداية
 بقوله ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره الخ ثم قال اعني صاحب العناية لانه ان خالفه الى حين بان
 استعمال من هو اضع منه في ذلك الغرض اولى دابة اقوي من ذلك كان ينبغي ان يجوز انتهى **وفي** الخلاصة
 رجل استاجر رجلين ليحمله خبسة الى منزله برهم فخل احداهما دون الآخر فله نصف درهم ان لم يكن
 شركا في العمل قبل ذلك وكذا لو استاجر احداهما لثا حايظ او حفيرين ولو كانا شركا في كل الاجر
 بينهما وقيد باشتراط العمل لانه لو اشترط عليه ان يعمل اليوم او غدا فعمل فله لصاحبه مرات
 فطرط حتى سرق لا يضمن واجاب شمس الاسلام بالضمان كذا في الخلاصة **وان اطلق كان له اي الاجر ان**
استاجر غيره لان المستحق عمل في ذمته ويمكن استيفاءه بنفسه واستيفاءه غيره بمنزله ايضا الذين واسأل
 بكونه له الاستيجار الى انه ليس له الدرع الى غيره ولهذا قال في الخلاصة رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه
 كرايا فادفع هو الى اخر لينسجه فسرقي من يده ان كان الثاني اجيرا الاول لا يضمن واحدهما وان كان الثاني
 اجيريا ضمن الاول دون الآخر عندنا في ح وعندهما في الاول ضامن مطلقا وفي الاجبي ان ضامن الاول
 وان سأل وقوله **على ان تعمل اطلاق** لا يقتضيه كالتقدم مثله عن المستصفي وغيره فله ان يستاجر غيره **استاجر**
لياتي بعينه فمات بعضهم فبما بقي فله اجره بحسبه لو كان اعياله معلومين لانه اولى في بعض
 المعقود عليه فيستحق الاجر بقدره وقيد بكونهم معلومين ليكون الاجر مقابلا لجلتهم وقد اخل هذا القيد
 صاحب الكفر وقيد بسلامة خسر في محصره **والا** اي وان لم يكن عياله معلومين **فكله** اي له كل الاجر
 اسان في الهداية وصرح به صاحب العناية **استاجر شخص رجلا لا يصال مكتوب قط او زاد الى**
زيدان رده اي المكتوب والراد بموته اي زيد او غيبه **لا شيء له** عندنا في ح واي س وقال فله
 اجر الزهاب وهذا بناء على ان المعقود عليه قطع المسافة ونقل الكتاب وقع عند محل انه قطع المسافة لانه
 المسقة فيه دون نقل الكتاب وقد اوفي بعض المعقود عليه بذهابه فيستحق الاجر المقابل له ووقع عند
 انه نقل الكتاب لانه هو المقصود او وسيلة الى المقصود وهو عمل ما في الكتاب وقد نقضه برده ونقض
 الاجر كالمستاجر ليزهد بطعام الى ذلك بالبصرة فذهب به ووجد ميتا فرده فانه لا اجر له بالاتفاق
 لنقضه تسليم المعقود عليه وهو حمل الطعام وليس ناقض على محل ولان المعقود عليه في سيلة الكتاب
 عند قطع المسافة ولم ينقض ما قطع منها كذا في العناية **فان دفع القسط الى ورثته** في صورة الموت
او ن يسل اليه اذ حضر في صورة غيبته **وجب الاجر بالثمن** بالاجماع وهو نصف الاجر المستحق
 لانه ابي ما في وشهد **وان وجد ولم يوصله اليه لم يجب له شيء** من الاجر لان مقتضى المعقود عليه وهو
 الاتصال متولي ارض الوقف **اجرها بغير اجر المثل بل من مستاجرها** اي مستاجر ارض الوقف
 لا المتولي كاعط بعضهم ارضا ما توفقه بعض العباد ان الواقعة في الفتاوي كواقع تحرير وتقرير
 سابقا **تماما اجر المثل** على ما عليه الفتوى يعني بالضمان **في غضب عمار الوقت وغضب نفع**
 كاي في الفصول العادية وغيرها **وكذا ينبغي بكل ما هو ارفع للوقت** قال في الحاوي القدي ويغني

فمن الاخر

القط بأكبر النقص والعتك وكذا الحاشية
 كذا في حاشية

كذا في حاشية
 كذا في حاشية

بالضمان في غصب عقار الوقت وكذا كل ما هو انفع للوقت فيما اختلف العلماء فيه حتى نقص الاجارة
عند الزيادة الفاحشة نظر الوقت وفيه غصب متاع الوقت وصيانة خلق الله تعالى وابقا الخيرات
انتهى **مات الاجر وعليه ديون المستاجر الحق بالمستاجر من غير ما به** باستينافا ما عجل له من الاجر اذا
كانت العين المستجرة مقبوضة **الا انه لا يسقط الدين بطلان** بطلان هذا المستاجر لانه ليس برهن
من كل وجه **بخلاف الرهن** فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدين فيه ملك الدين بطلان اذا كان مساويا
او دونه كاستشف عليه في رهن ان شاء الله تعالى **قال في مجمع الفتاوى** مات الاجر وعليه دين **قال في**
الحق به من سائر الرهن ما كان في الرهن الا انه لا يسقط الدين بطلان بخلاف الرهن خزانة انتهى **وقال في**
المعادية ولو استاجر دارا اجارة فاسدة وعجل الاجرة ولم يقبض الدار حتى مات الاجر وانقضت مدة الاجارة
فاراد المستاجر ان يحد يده على الدار ويمنعها لا يستيف الاجر المجمل لا يكون له ذلك في الاجارة الجارية ففي
الفاسدة اولى وفي الاجارة الصحيحة او الفاسدة اذا كان المستاجر مقبوضا المستاجر حق الجبس لاستيف
الاجرة العجلة وهو الحق بغيره اذا مات الاجر **ثم قال** وذكر في آخر البينع الفاسد والعق فيه من بيع للجامع
اذا استاجر عبدا ليجده شهر ايامه ورطل من خمر وقبض العبد وعجل الاجرة ثم نقص الاجر فلو مات العبد في
يده يوت امانة لانه بطل الفسخ ففاد الامر الى ما كان والمستاجر في يد المستاجر امانة فكل هذا ولو مات الاجر
فالمستاجر حق بالعبد حتى يستوفي منه الاجر لانه لا يرد مستحقة على الجمل ولو كانت الاجارة فاسدة بدين
كان للمستاجر على الاجر والمسئلة بحالها البطلان حتى الجبس في الحالين جميعا ولو مات الاجر فهو الحق به من سائر
المعنى ما وتمامه ينظر ثم **وفي فاضل** ان اذا مات الاجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستاجر بمن المستاجر
حق من سائر الرهن ما كان الرهن انتهى **وفي الفتاوى** ان الزينة اذا فسخ العقد بعد بيع الجمل بحالها كان العقد
او فاسدا فلا يعمل بجلب البطلان حتى يستوفي مال البطلان ذكره النزيل في البيع الفاسد مسترجعا بان المستاجر حق
العين حتى يستوفي ما يجمله ولا يخالفه ما في اجارة الولولجية لانه اذا كانت العين في يد المورج وما ذكره
النزيل انما هو فيما اذا كانت في يد المستاجر قد صرح به في الاجارة الفاسدة في جامع المتصولين والله اعلم

هذا في بيان احكام ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافها فيما
اي في الاجارة **نصح اجارة حائوت ودار بلبان ما يعمل فيها** اي في الدور والمقار انت استحسانا
لان العمل المقار في فيها التكني فيصرف اليه وانه لا يتفاوت فصح العقد والحائوت الدار كان يجمع على
حقا **وبلبيان من يسكنها** قل ان يسكنها بنفسه وليسكنها غيره باجارة وغيرها ولكن من استاجر
عبد الخديعة له ان يوجه لغيره بخلاف الدابة والتوب كن في القنية **وقيد بالدور والمقار** لان التوب
لا بد من بيان لحيته وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل **وله ان يعمل فيها** اي في الحائوت والدار **كل**
ما اراد لا لا يختلف باختلاف المستعمل فله الوضوء والغسل وعمل النصاب وكس الخطب المعتاد والاستحسان
بحايطة والرق المعتاد اليسير وان يكثر فيه وتدار ويربط الدواب في موضع معتاد لانه لم يكن معتادا
وله ربطها على باب الدار وليس للاجر ان يدخل اشته الدار المستاجر بعد ما سكن المستاجر كرا في الخلاصة
وفي القنية مستاجر الدار المسئلة القاما اجتمع من كس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله ان يكثر فيه وتدار
وليست بجذارة ويتخذ فيه بالوعة الا اذا كان فيه ضرر بين ولو استاجر حائوتا مسلك لرق الارض له ذلك
ان لم يضرب البنا وليس مستاجر الدار المسئلة ان يجعلها مضطربة وفي الخلاصة ولو كان فيها شئ ما نزل
منها وشرب ولو فسدت البئر لا يجوز احد ما على اصلها ولو لم يبي المستاجر التور في الدار المستجرة فاحرق
شي من الدار لم يضمن المستاجر انتهى **فروع** سئل طبرستان الدين الرعياني عن استاجر رجل ليعمل له في الضيقة

كاخذ الطين

الوجه من الجبس

كاخذ الطين وقتل الوشائل فامطرت السحاب ما خرج الاجر للعمل واستنع لذلك العذر هل يجب
الاجر قال لا **استاجر دابة ليعمل عليها مائة وخمسين مثاقيل من الخطة فوضت الدابة فلم تنطق الا مائة**
فعمل عليها مائة فصل المستكري ان يرجع على المكاري بحصة ذلك قال لا لانه رضي بذلك **استاجر رجلا**
ليطحن فيها مائة معلومة واستاجر الدار التي فيها الرخي ايضا فنفقه الجيران عن الطحن فنسوي الائمة بسبب
توهين البنا هل يسقط عن المستاجر من الاجرة حصة مائة كان ممنوعا فقال ما يمكن حشا من الطحن ولم ينفع
حشا لا يسقط قيل له لو حكم القاضي بالمنع عن الطحن قال الجواب كذلك ما لم يمنع حشا يلزمه الاجر سئل
عن ثوبين عام يحكم الاجارة سنة ثم اضرعت فيما بين ذلك وصارت بحال لا ينفع بمثلها انتفاع مثلها
هل يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كانت منفعة **المكاري** اذا اهل في بعض الطريق فحق قوم فزج
واعاد الحل الى الموضع الاول لا اجر له كذا في الفتاوى ولم يذكر الجبر على الاعادة وينبغي ان يجبر في الفصل
الحادي والعشرين من اجارات الحائط الكل من مجمع الفتاوى **وفي الجبس** لا يجوز اجارة البنا وذكر الجبس
في مواضع انه يجوز وبه يعني **غير انه لا يسكن حرا او قصارا او طحانا من غير رضي المالك او اشتراكه**
ذلك **في عقد الاجارة** فيه وجبان الاول ان يكون بغير اليك من السكاني المجرد فيكون انصاب حرا اذا
وما بعد على الحال ويغير منه عدم اسكانه غير دلالة بالاولى الثاني ان يكون بضم اليك وكس الحاف
وانصاب ما بعد على المفعولية ويغير منه عدم سكناه بنفسه بالاشارة لانه انما لم يجز ان يسكن
غيره لان ذلك يوهن البنا وفي سكتي نفسه سلبا لهذه الاشياء وهذا اذا لم يرض به المالك ولم
يشترطه في الاجارة فان استاجر كذلك كان له ذلك وقد اخل صاحب الكنز بحدين العبد من ولا يحد
من ذكرها كما لا ينبغي **ولو اختلف** اي الاجر والمستاجر في الاشتراط **قال القول** **للقول** كما لو اترك اضل
العقد **وان اقاما البينة فالبينة بينة المستاجر** كذا في الخلاصة **وفي القنية** اذا استاجر
حائوتا مسلك لرق الارض له ذلك ان لم يضرب البنا انتهى **وفي الخلاصة** واذا استاجر ليعقد قصارا
فله ان يعقد حرا اذا كانت مضرتا مضرة واحدة والمراد من الرخي غير رخي اليد اما رخي اليد لا يمنع من
الطحن عليها وان كان يضرب وعليه الفتوى كاي في الخلاصة **ولو فعل** ما لا يجوز له وجب عليه الاجر
وان المضرب البنا بعلمه وجب عليه الضمان ولا اجر لما عرف انهما لا يجتمعان **وله التكني بنفسه**
واسكان غيره باجارة **وعنه** **او كذا كل ما لا يختلف بالمستعمل ولا يعتبر في ذلك تقييد حتى اذا شرط**
سكتي بجلب يمينه في الدار يسكن غيره لان التقييد لا يفيد عدم التقاوت ذكره النزيل **وان قيد**
براكب ولا يبرهن اذا خالف لان التقييد يفيد تقاوت الناس في الركوب والبس فيعتبر فاذا خالف
صار معتدلا ومثله ما يختلف باختلاف المستعمل اذا كان معتدلا وخالف فانه يضمن اما اذا اطلق الركب
والبسر من شاء والمراد بالاطلاق ان يقول على ان يركبها من شاء وليس التوب من شاء لانه يختلف باختلاف
الراكب واللبس فلا يجوز الابا التقييد او بان يشترط ان يفعل ما شاء ذكره النزيل **الكنز** **ويصح**
اجارة **ارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع فيها ما شائي** لا يفضي الى المنازعة
ولو لم يبين ما يزرع فيها او لم يقل على ان يزرع فيها ما شئت فسدت الاجارة للجهالة ولو زرعها بعد ذلك
لا تعود صحيحة في القياس كما اذا اشترى بخر او خسر وفي الاستحسان يجب المسمى وينقلب العقد صححا
ولمستاجر الشرب والطريق بخلاف البينع لا يفسد العقد لا انتفاع ولا انتفاع الا بهما فذلك تبعا واما
البينع فالمقصود منه ملك الرقبة لا الانتفاع في الحال حتى جاز بيع الخنفس والارض السجدة دون اجارتهما
الابزك الحقوق والمرافق كاعرف في البيع **وفي القنية** استاجر رصا سنة على ان يزرع فيها ما شاء فله ان
يزرع فيما زرع ربيعا وخريفا ولا بأس باستيجار الارض للزراعة قبل ربيعا اذا كانت معتادة للرعي مثل هذه

الوجه

هذا الحق حال كونه في غاية البلية

مصلحة لا يجوز لشخص ان يبيع حقله لغيره الا ان يبيع له
الجاره باقرا او ناطق او مالكه من وقف القنية كذا في الخبر وفيه ما منه
بما في الارض من سبله بلادة في التمتع والبناء بغيره في التمتع وفيه ما منه
للمالك من سبله بلادة في التمتع والبناء بغيره في التمتع وفيه ما منه
مصلحة لا يجوز لشخص ان يبيع حقله لغيره الا ان يبيع له
الجاره باقرا او ناطق او مالكه من وقف القنية كذا في الخبر وفيه ما منه

الانوار

حب

الارض المحركة

الارض

اعلم ان هذه المسئلة هي من المسئلة التي لا يملكها المالك
فان المالك لا يملك الارض المحركة بل يملك ما فيها من الثمرات
والشجر والنباتات والحيوان والجمادات والانس والجن
والسائر من المخلوقات والارض المحركة هي التي لا يملكها
المالك بل يملكها من يملكها من غير المالك كمن يملكها
من يملكها من غير المالك كمن يملكها من غير المالك كمن يملكها
من يملكها من غير المالك كمن يملكها من غير المالك كمن يملكها

التي عقد الاجارة عليها وان جاز ان يبيعها فان المستاجر بالخيار ان شاء نقض الاجارة
بها وان شام ينقضها وكان عليه من الاجر حيا ما روي منها كذا في المجندي انتهى وفيه القنية ولو
استجرها ولا يمكنه الزراعة في الحال لا حتى اجسا الى السقي او كوي او جحي الماء ولا يمكنه الزراعة فان
بالحال يمكن الزراعة في مدة العقد جاز والافلا كالواستاجرها في الثلاثة اشهر ولا يمكن زراعتها في
الثلاثة اشهر لما يمكن في المدة اما اذا لم يمكن الانتفاع بها اصلا بان كانت سجة فالاجارة فاسدة وفيه
مسئلة الاستجارة في الشاكون الاجر مقابل لكل المدة لا بما ينتفع به وقيل بما ينتفع به انتهى **آجرها**
اي الارض وهي مشغولة اي والحال ايضا مشغولة بزراعة غير ان كان الزرع بحق اي بوجه شرعي لا يجوز
الاجارة ما لم يتحصن الزرع **الا ان يوجرها مضافة الى المستقبل فيجوز وان كان الزرع بغير حق صححت**
الاجارة لان الزرع في هذه الصورة واجب القلم فان المورع في هذه الصورة قادر على تسليم ما اجره بان
يجب صاحب الزرع على قلمه سواء ادرك او لا لانه لا حق لصاحبه في ابقائه كذا في فتاوي قاري الهداية
والظهيرية **ولبتا والغرس عطف على قوله للزراعة اي ويصح اجارة ارض بستان والغرس وهو يفتح العين**
بمغنى المزروع وقد جاز فيه اكثر من في المغرب لانه منفعة تقتضد بالاراضي وفيه القنية ولا يجوز
لستاجر السبل ان يبيع فيه عرفة لنفسه الا ان يبيع في الاجرة ولا يضر بالبستان وان كان موطئا ولا يضر
المستاجر الا على هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة اذا قال القيم ولما لا لستاجرها اذنت لان في
عاقبتها فعرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى
المستاجر وفيه ضرر بالمالك كالباب او علة او شغل بعضها كالسبل فلا مالم يشترط الرجوع ذكره في الوقت
فان مضت المدة قلمها اي البستان والغرس وسلمها اي الارض فارغة لانه لا ضاية لها ففي ابقائها بها
يصاحبا لارض فوجب القلم وفيه القنية استاجر ارضا وقفا وعرض فيها وبقي ثم مضت مدة الاجارة فلما جاز
الاستيفاء باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقف عليها الا القلم ليس له ذلك قال مولانا
في شرح اكثر ونحن ايضا لمسئلة الارض المحركة وهي مشغولة ايضا في اوقاف المضافة انتهى **الا ان يغير**
له المورع قيمته مشغولا ويملكه يعني بان تقوم الارض بدون البستان والشجر وتقوم وبها بستان او شجر
فلصاحب الارض ان يامر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما وان كانت الارض لا تنقص فان صاحب الارض ان
يضمن له القيمة كالتقدم ويملكه فله ذلك برضى صاحبه او بتراضيا فتكون الارض لصاحب البستان لانه الحق
لها كذا في الاختيار فالشيخنا وهذا الاستنار ارجع الى لزوم القلم على المستاجر فاذا اذنه اذ رضى المورع بغير
القيمة لا يلزم المستاجر القلم وهذا صحيح مطلقا سواء كانت الارض تنقص بالقلم او لا فلا حاجة الى حمل كلام
المصنف على ما اذا كانت تنقص بالقلم كفضل الشارع بغيره لكن لا يقتلها المورع جاز على المستاجر الا اذا
كانت الارض تنقص بالقلم واما اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضاه انتهى **او يرضى المورع بترك البستان**
والغرس في ارضه فلا يلزم المستاجر القلم **فيكون البستان والغرس لهذا والارض لهذا** وهذا الترتيب من المورع
يكون عارية لارضه ان كان يغير اجرا واجارة ان كان باجر فقط في المجتبى وغاية البيان على الاول بالانبيس
وعلى الاول لما ان يوجرها من اجبي فان فسادا فلما ان يقيس الاجر على قيمة الارض من غير بستان وعلى قيمة
البستان من غير ارض فيأخذ كل واحد منهما حصته كذا في شرح الاقطع والمجتبى **ولو استاجر ارض الوقيف**
وعرض فيها ثم مضت مدة الاجارة فللستاجر استيفاءها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر بالوقف
ولو ابي الموقف عليها الا القلم ليس له ذلك وقد تقدم نقل هذا عن القنية والربطية كالشجر ولهذا
قال في الجامع الصغير فاذا انقضت مدة الاجارة وفيه الارض رطبة فافضا نقلم لان الرطاب لاهية لها
والشجر فاشبه الشجر **والزراع يترك باجر المثل الى ادراكه** لانه له نهاية معلومة فامكن رعايته للجانيين اذ انقضت

مدة الاجارة

وفي القنية المجارة لان القنية على ما
اوله ما امت الكدة باقية على ما
لكتاب المستجير

مدة الاجارة بخلاف مدة اجارها قبل ادراكه فانه يترك بالمستجير على حاله الى المصدا فيترك باجر
المثل الى ادراكه **واما الفاصب فيومر بالقلم مطلقا** لان ابتداء الفعل ظلم وهو واجب الخدم لا التفرس
وفي القنية المراد بقول الفقهاء اذا انتهت الاجارة والزرع لم يتحصن يترك باجر اي بقضا او بعقدها
حتى لا يجب الاجر الا باحداهما انتهى وهو ما يجب حفظه **والرابة للركوب والحل والثوب للبس اي يصح**
الرابة والثوب لان المنفعة مقصودة معهودة معلومة لا تصح اجارتها ليجبها ولا يركبها او ليس بطها
على باب داره ليرها الناس فيقولون له من واد اذ كانت الاجارة فاسدة فلا اجر له **اوليس بينه وبينه**
او جازته فان الاجارة لا تصح لان هذه المنفعة غير مقصودة من العين ومن هذا النوع ما اذا استاجر آنية
يضمنها في بيته تجل بها ولا يستعملها او دار لا يسكنها لكن ليظن الناس ان له دارا او جدارا على ان لا يستعملها
او دارهم يضمها كذا في الخلاصة وفيه فتاوي قاضي خان رجل استاجر كذا بالبقع انا فيه من فقهه او غير
لا يجب عليه الاجر وكذا اذا استاجر طبيبيا يشبه لا يجب الاجر وكذا اذا استاجر بيتا من رجل ليصلي فيه
وان لم يقيد بها بركب ولا بلس والبس وركب من شاء وفيه اكثر من ان اطلق البس وركب من شاء وادار
بالاطلاق التعميم بان ياتي بلفظ ذلك على العموم من غير تعيين بركب ولا بلس معين لا الاطلاق المصطلح
عليه عند الاصوليين فلو قال على ان تركب من شئت او تلبس من شئت صح العقد ولو استاجرها للركوب
مطلقا ولم يسلم من يركبه لا تصح الاجارة والغرض ان في الثانية صار الركوبان مثلك من شخصين كالجنين
فيكون المعقود مجهولا فلا يصح وفي الاول رضى المالك بالقدر الذي يحصل في ضمن الركوب فصار العقد
عليه معلوما واذا افسدت فلواركها او ركب بنفسه وجب المسعى استحسانا وتقلب صحيحة ولا ضمان عليه
عند الهلاك واذا اصبحت عند التعميم تعين اول ركب ولا بلس لتعيينه مراد من الاصل فصار كالنقل عليه بستان
وفي الخلاصة واذا اتكاري قوم مشاة لا يملك على ان المكاري يحمل عليه من مرض منهم او من اعين منهم
فضا فاسدا انتهى **وان قيد بركب او لا بلس فخالف** ضمن اذا عطيته لان الناس يتفاوتون في العلم
بالركوب والبس **ولا اجر عليه وان سلم** لانه مع الضمان متنع وكذا لا اجر عليه ان سلم بخلاف ما
اذا استاجر حائونا واقعد فصار او حاد او نحو حيث يجب الاجر اذ اسلم لانه لما سلم بين
انه لم يخالف وكلمه وانه ما لا يوهن الدار كذا في غاية البيان واستفيد من كلامه انه اذا اقتدر لبس
له الاجارة ولا عارة كانه اذا اعم له ذلك ولم يسلم له الا يراع في الاول ولو اضرورة دون الثاني
ذكره في فصول العمادي في مسئلة ما اذا ابي الحار في الطريق **ومسئلة ما يختلف بالمستعجار في كونه**
يضمن اذا عطيته مع المخالفة والتقدير كافر مناه وفيما لا يختلف به بطل تقديره كمالو شرط كافي
واحد له ان يسكن غيره لان التقدير غير بعيد لعدم التفاوت والذي يضر بالبستان كالمجادة والقضارة
خارج على ما قد مناه فلا يمكنه الا بالنص **وان سمي نوعا او قدرا كركب له حل مثله واخف منه لا**
يحل افسر كالمحل لان الاصل ان من استحق منفعة مقدرة بالمعقد فاستوفى تلك المنفعة او مثله
او اقل منها جاز وان استوفى اكثر منها لم يجز فله ان يحمل كرخطة لغرض ولو استاجرها لحل كرخطة
لانه مثله وله حمل كرخمين لانه دونه على هذا زراعة الاراضي ولو عين نوعا للزراعة له ان يزرع مثله
او اخف منه لا ايز ومنه ما لو استاجرها لحل قطن معلوم فحل مثله وزينه حديد او مثل وزن كخطبة
او ثياب او خطبة **واشار بالكاف في قوله كركب لانه لو سمي مقدار من الخطبة فحل عليه من السعير مثل ذلك**
بالوزن لا يضمن وهو الاصح وبه كان يفتي الصدر الشهيد لانه اخف من ضرر الخطبة وفيه تجمع الفتاوى
لغاضي خان استاجر دابة نجار بها القادسية ثم هاد الى البصرة فخطبت ضمن وكان العارية لانه لما جاوز
بها صار مائرا يرد الى البصرة لم يرد لها الى المالك ولا الى يد قايمة مقام المالك وذكر ابن ساعدة في قوله

الاجارة

عن محمد وهذا اذا استاجرها ذاهبا وجائيا يبرأ عن الضمان لان العقد باق بعد ضايع الجيرة والايح
انه لا يبرأ من ضمانه عليه في اختلاف من فرغ من ابي حنيفة واني سس لان العقد وان كان باقيا لكن المستاجر يحسبه
فلم يكن الرد اليه كالمدة الى يد مالكها ولا كالمدة في المودع وفيه التاخير للمستاجر في قول ابي حنيفة الاول
ثم رجع وقال لا يبرأ وهو في ابي حنيفة في العارية ثم تاشي **ولو اردت من نفسك بنفسه وعطيت**
يضمن النصف ولا اعتبار بالشغل لان الدابة يفتقرها حصل الركب الخفيف ويحتمل عليها ركوب الثقيل لعله
بالفرس يتحملان الا في غير هذين فلا يمكن معرفة بالوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد الجارية في الجانيات
وقد بنا بكونه يتحمل بنفسه لان الرد يفي اذا كان صغيرا لا يستحمل يضمن بقدر ثقله ذكره في الجانيات
شرح الكنتي وصرح به في الجاني ايضا **ان كانت الدابة تطيق حمل اثنين والادان لم تطيق ذلك فالحمل**
اي يضمن كل قيمتها ذكره التفتي في الكافي **كالوجه** الركب **على عاتقه** فانه يضمن جميع القيمة لكونه
يجمع في مكان واحد فيشوق على الدابة **وان كانت الدابة تطيق حملها** ذكره في النهاية **وان كانت**
صغيرا لا يستحمل يضمن بقدر مثله اي مثل ذلك الصغير ولم يعين المصم الضمان لان المالك
بالخيار ان شاء ضمن الرد يفي وان شاء ضمن الركب ولا يرجع باضمن والرد يفي يرجع ان كان مستاجرا من
المستاجر والا فلا وقد بنا بكونه اردفه حتى صار الاجنبي كالتابع له اما اذا اقعده في السرج صار غاصبا
ولم يجب عليه شيء من الاجر لانه رفع يده عن الدابة واقفها في يد متعدي فصار ضمانا والاجر لا يجمع
كرا في غاية البيان **قلت** وفي السراج الوهاج وفي المشكل قوله فارد فرجلا معه خرج مخرج العادة
لان من العادة ان المستاجر يكون اشد ولا يكون رد يفي حتى ان المستاجر لو جعل نفسه رد يفا وغيره اضلا
فحكه كذا انتهى **وفي الجنب** ولو ركب على الحمل يضمن جميع قيمتها فلي قيا س هذا اذا حمل رجلا او صبيا استعمل
على عاتقه يضمن جميع قيمتها ولو استاجرها لركوبها لم يبرأ من الثياب اكثر مما عليه ضمن وان لم يبرأ من ثيابه
الناس ضمن بحساب ما زاد ولو حمل عليها صبيا صغيرا فغثرت به من حمله ضمن انتهى **وفي البحر** ولو ركبها
وجعل عليها شيئا يضمن قدر الزيادة وان عطبت الدابة وليس المراد ان الرجل يوزن ويوزن الحمل ليعرف الزيادة
لان الرجال لا يوزنون بالقياس بل المراد ان يرجع الى اهل البصرة فيسأل عنهم ان الرجل لم يزد على ركوبه في
الشغل وهذا اذا لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع آخر اما اذا ركب على موضع الحمل ضمن
جميع القيمة ذكره خا هر زاده **وان هلك بعد بلوغ المقصد وجب جميع الاجر مع النقص** ذكره في البحر
نقل عن النهاية والخيطة قال ولا يقال كيف اجتمع الاجر والضمان لانا نقول ان الضمان لركوب غيره والا فله
لركوبه بنفسه **وقد بنا بكونها عطبت لانا لو سلمت فلا شيء عليه غير الاجر المسيحي** كرا في غاية البيان **واذا**
استاجرها ليحمل عليها مقدار فحمل عليها اكثر منه فعطبت ضمن ما زاد الشغل فان حملها صاحبها يبرأ
وضمنه فلا ضمان على المستاجر لانه هو المباشري في الفضول العادية استكري ابله على ان يحمل كل بغير مائة
رطل ثم اتى الجاهل بابل واجر المستكري انه ليس كل حمل الا مائة رطل فحمل الجاهل الى ذلك الموضع وقد عطبت
بعض الابل لا ضمان على المستكري لان صاحب الحمل هو الذي حمل فيقال له كان ينبغي ان تزن او لا انتهى
وان حمله هلك اي حل صاحب الدابة الحمل عليها مع المستاجر **وجب النصف على المستاجر** لانه هلك
بفعل يوجب الضمان وهو فعل المستاجر وفعل لا يوجب وهو فعل صاحب الدابة فيجب النصف على المستاجر
ويصدق فعل صاحبها ذكره في الخيطة **ولو حمل كل واحد منهما جحشا** الجحش لوقوعها والجمع الجحاش بالفتح
والجحش الحق ايضا وزجما قالوا الجحاشات ولا يجوز في شبيهه كرا في تحاش اللغة **وحده لا ضمان على**
المستاجر ويجعل حل المستاجر ما كان مستحقا بالعقد ذكره في غاية البيان وفي الخلاصة ولو تكارى
دابة ليحمل عليها عشرة مخايم فجعل في جوف القوسين مخق ما وارب الدابة فوضعهما عليه لا ضمان على المستاجر

ثقله
والركب

فحمل ما به ونحوه الى ذلك الموضع

لا ضمان الدابة

لان صاحب الدابة هو الواضع ولو حملها جميعا ضمن ربع القيمة لان النصف ما دون فيه والنصف
الاخر بغير اذن وحملها يضمن نصف هذا النصف ولو كان الحمل على اثنين حمل كل واحد منهما على نصف
جميعا لم يضمن وكذا لو حمل المستاجر او لا لان ربه الدابة حامل للزيادة وان حمل ربه الدابة او لا ثم المستاجر
يضمن نصف قيمة الدابة انتهى وهذا كما ترى يخالف لما ذكرنا من غاية البيان لانه افاد انه لا ضمان على المستاجر
تقدم او تاخر بخلاف ما في الخلاصة والاول اولى ومن ثم عني لنا عليه والله اعلم **وفي الخاتمة** **رمل**
دابة ليحمل عليها مائة رطل او حمل ثم اراد صاحب الدابة ان يضع عليها شيئا معلوما من متاعه مع حمل المستاجر
له ان يمنعه فان وضع مع ذلك وبلغت الدابة الى الموضع الذي سماه كان له على المستاجر جميع ما سمي وليس
هذا كصاحب الدابة اذا اشغل بعض الدار المستاجر بمتاع نفسه فان شغل يسقط عن المستاجر حصة ذلك
الموضع الذي شغله صاحب الدار من الاجر انتهى **وهذا** اي ما تقدم من الحكم **اذا كانت الدابة المستجرة**
تطيق مثله اي مثل الحمل الذي حمل عليها **اما اذا كانت الدابة لا تطيق مثله** فيجب جميع القيمة لانه على
المستاجر ذكره في التفتي في شرح الكنتي **واشار** بالزيادة الى انها من جنس المسي فلو حمل غنما آخر غير المسي
وجب جميع القيمة **واشار** بها الى انه حمل الزيادة مع المسي فلو حمل المسي وحده ثم حمل الزيادة وحدها
فصلت ضمن جميع القيمة ذكره شيخنا في بحر **ويجب عليه** اي على المستاجر **كل الاجر** كرا في غاية البيان
فان قلت كيف اجتمع الاجر والضمان **قلت** اجب عنه بان الاجر في مقابلة الحمل المسي والضمان في
مقابلة الزائد كما تقدم نظيره قال مولانا ولم يتعرض للجر اذا سلمت ولم اره صريحا والقواعد تقتضي ان يجب
المسي فقط اما ان حمله الجاهل بنفسه وحده فلا كلام واما اذا حمل المستاجر زيدا على المسي فشا فاع الضمان
لا ضمن عندنا ومن هذا يحمل حكم الكاري في طريق مكة وان كان لا يحمل المستاجر الزيادة على المسي الا برضا
صاحب الدابة ولهذا قالوا ينبغي ان يري الكاري جميع ما يحمله **ويضمن** المستاجر **بضر بها** **وكيف** اي الدابة
اذا عطبت **وفي المغرب** كرا الدابة بالثأر ما اذنتها وان يجذب بها الى نفسه لتنفق ولا تجزي انتهى ومثله
في بحثنا اللغة وهذا عند ابي حنيفة **رحمة الله** وقال لا يضمن اذا فعل فمك متعارفا لان المتعارف ما يدخل
تحت مطلق العقد وكان حاصلا باذنه فلا يضمنه ولا يبيح ان الاذن مقيد بشرط السلامة اذ يتحقق التوفيق
بدونه وانما هو للمباينة فيقتد بوضف السلامة كالمزور في الطريق لا بسوقها اي لا يضمن بالسوق
اتفاقا وظاهر ما في الهداية ان المستاجر الضرب ولا اثم عليه الا ذن العرف في فيه وان كان مقيد بشرط
السلامة وفي غاية البيان ان ضرره الدابة يكون تعديا موجبا للضمان بخلاف التعدي المستاجر فانه ليس
له ضرره ويضمن به اتفاقا لانه يؤمر ويمنى لهمه فلا ضرر ولا سيد ضرب عنه ناديا والاب
والوصي ضرب الصغير للثأر ديب لكن مقيد عند ابي حنيفة بشرط السلامة حتى يضمن لو هلك بضرهما لان
التأديت قد يقع بالجر والتأديت وعندنا لا يضمنان **وفي غاية البيان** عن النعمة الاصح ان ابا حنيفة
رجع الى قولها والمسلم والاستاد ليس بالضرب الصغير الا باذن الاب والوصي فان مات لا ضمان عليه
اذا كان باذن والاضمان **واما ضرب دابة نفسه** فقال في العينة وعند ابي حنيفة لا يضر بها اضلا وان
كانت ملكه وكان حكم كل ما يستعمل من الحيوانات ثم قال لا يخاصم ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديت
ويخاصم فيما زاد عليه ولا يجوز ضرب اخيه الصغير التي ليس لها اول بترك الضلوات اذا بلغت عشرين
قال له ان يضرب السليم فيما يضرب ولده به وزد مثلا لاضار والامار **وفي الروضة** له ان يكره ولو
الصغير على تحمل القرآن والادب والعمل لان ذلك فرض على الوالد انتهى **ضمن** المستاجر **منع السرج** **والا كافي**
والاسراج **بالا ليس** **بمثله** **جميع قيمته** يعني لو اكترى حمارا بسرج فزاع السرج فاسرجه بسرج لا يضمن
بمثله الحمار او وكفه مطلقا او نزع الاكاف واسرجه بسرج لا يسرج بمثله به فعطبت ضمن جميع قيمته

الرجل

الاضرب

لان الاكاف يستعمل لغير ما يستعمل له السرج وهو الخلل واثره يخالف ايضا لانه لا ينسب لغير
السرج في حق الدابة بخلافه الى جسر غير السرج فلم يصح مستوفي شيئا من السرج فيضمن اكل كالموت
الموت من مكان الخطه. **فقد يكونه لا يسرح بمثله لانه اذا استاجرها باكاف مثله او اشترىها باكاف
لا يضمن كذا في الخلاصة.** **وانما قلنا في الاكاف مطلقا لما في الخلاصة من انه لو استاجرها بسرج
فاوكلها باكاف يوكف مثلها به فكلت ضمن كل القيمة عند ارجح.** وفيها ايضا لو استاجرها عريانة
فاشترىها بركبها ضمن. **قال مشايخنا ان استاجرها من بلد الى بلد لا يضمن وان استاجرها بركبها
في المصران كان المستكر من الاشراف لا يضمن وان كان من الغوامر الذين يركبون عربا نا ضمن
ولو تكاري دابة ولم يركب السرج والاكاف وتسلمها عريانة فركبها بهذا الوعد ان كان مثله بركب
سرج يضمن اذا ركبها باكاف وان كان يركب بكل واحد منها لا يضمن اذا ركبها بهذا الوعد.** **قال
تاويله اذا ركب من بلد الى بلد انتهى.** **قال شيخنا بعد ذلك ذكر ما تقدم واعلم ان المنقول في الكافي
لحكم الشهدا لضمان مطلقا من غير تفصيل المشايخ وكان هو المذهب لانه ظاهر الرواية كالا يفتي
وصح فاصبحنا في شرح الجامع الصغير انه يضمن جميع القيمة ولانه ذكر الضمان مطلقا فيصير
الى اكل لانه خلاصة صورة ومعنى.** **وقال في غاية البيان قلت ينبغي ان يكون الاصح ضمان قدر الزيادة
وفي شرح الجامع للمعنى اذا استاجرها بسرج فزعه واوكلها باكاف توكت تلك الدابة بمثله قال
ابو حنيفة يضمن جميع قيمتها واما لا يضمن ما زاد ثقل الاكاف على السرج حتى لو كان وزنه ضعف وزن
السرج ضمن نصف قيمتها لانعدام الاذن في قدر الزيادة.** **وله ان الاكاف يستعمل لما يستعمل له السرج
وهو يرد اطراف الدابة بخلاف السرج فضا ومخالفا.** **فقد يقولون لو كفت تلك الدابة بمثله
يضمن جميع قيمتها اتفقا واما اذا اشترىها بسرج آخر فان اسرج بسرج مثله فكلت لا يضمن
اتفقا وان كان لا تسرج بمثله يضمن اتفقا انتهى.** وفي العناية ولم يبين مقدار المضمون ابتداء الرواية
لجامع الصغير لانه لم يذكر فيه انه ضمان لجميع القيمة ولكنه قال هو ضمان وذكر في الاجارة يضمن بغير
خاراد من المشايخ من قال ليس في المسئلة روايات وانما المطلق محمول على المفسر ومنهم من قال فيها
روايات في رواية الاجارة يضمن ما زاد وفي رواية لجامع الصغير يضمن جميعه قال شيخ الاسلام وهذا
اصح انتهى **كالاستاجرها اي الدابة بغير نجار فالنجار لا يلزم مثله وفي الخلاصة لو استاجر
بغير نجار فالنجار لا يضمن الا اذا النجار نجار لا يلزم مثله انتهى وكذا اذا ائتمر لان النجار لا يختلف بالنجار
وغیره كن في غاية البيان انتهى **او سلك طريقا غير ما عتبه في عقد الاجارة وتفاوت اي الطريقان
اي يجب الضمان اذا عین لا كاري طريقا وسلك المستاجر طريقا غير تفاوت بان كان المسلول
اندر أو اوعر أو اخوف بحيث لا يملك لصحة التقييد لكونه مقيدا واما اذا كان بجنت فظاهرا
الكتبا بان كان بينهما تفاوت ضمن والافك. وأشار الى انهما ان تساويا لا ضمان. وقيد بالتعيين
لانه لو لم يعين لا ضمان. وفي الخلاصة للجمال اذا نزل في مفازة وخصاله الانتقال فلم ينتقل حتى
فسد المشاع بمطر او سرقة فضمن اذا كانت السرقة والمطر غالب انتهى **او حمله في البحر اذا قعد
بالبحر مطلقا لان التقييد مقيد لخطر البحر ولندرة السلامة فيه.** **وقوله مطلقا يشترط ما اذا كان ما
يسلكه الناس اولا. وقيد بان يكونه قيدا بالبر لانه لو لم يقيد به لا ضمان وان بلغ فله الاجر قال الاصح
الساع بلغ بالتقدير اي فان بلغ للجمال المشاع الى ذلك الموضع الذي اشترط ويجوز بالتخفيف على
اشاد البطل الى المشاع اي اذا بلغ المشاع الى ذلك الموضع وانما وجب الاجر لارتفاع الخلاف ولا يلزم
اجتماع الاجر والضمان لانها في حالتين وكذا ينزع رطوبة وقد أمن بالبر ما نقص ولا اجر اي ضمن******

نكاهه

فاوكلها باكاف

لا

بغيره

شاه تقي

وكاهه

نزل الحكم في مفازة
ولم يشرع في مفازة
الجمال

انقص من الاصح

بالارض

ما نقص من الارض اذا زرع رطوبة وقد اذن له بزرع الخطه لان الرطاب اكثر ضررا من الخطه
ولا يجب الاجر المسمى ولا غيره لانه غاصب. **فقد يكونه ما زرعه اشترى ضررا لانه لو كان انقص ضررا
لا ضمان ويجب الاجر.** **قلت ما ذكرنا من عدم وجوب الاجر وجوب ما نقص من الارض فهو من ذهب
المتقدمين من المشايخ.** **واما من ذهب المتأخرين فيجب اجر المثل على الغاصب اذا كانت الارض للوقوف
او للميتيم واعد لها صاحبها الاستفلال كالخنان ونحوه والله اعلم.** **ومن بخياطة قباية وامر بقبيل
قيمة ثوب. وله اي لصاحب الثوب اخذ القباية. وقد فحش مثله لانه لما كان يشبه القميص من وجهه
لان الاتراك يستعملونه استعمال القميص كان موافقا من وجهه بخلافه من وجهه فان شأما الى وجهه
الوفاق واخذ الثوب وان شأما الى جانب الخلاف وضمنه القيمة وانما وجب اجر المثل دون السعي
لان صاحبه انما رضى بالسعي عند حصول المقصود من كل وجهه ولم يحصل. **أطلقه فمثل ما اذا استعمل
استعمال القميص وما اذا شقته وجعله قباية فلا فالاسباب في الثاني حيث اوجب فيه الضمان
من غير خيار وكذا اذا خاطه سراويل وقد امره بالقباية فان الحكم كذلك على الاصح فالتقييد بالقباية
في اكثر وغيره من الخضرات وقع اتفقا وضمن بصنعة اصغر وقد امره باحضار قيمة ثوب ابيض
وان شاء المالك اخذ اي الثوب واعطاه ما زاد البصنع فيه ولا اجر له ذكره في الخلاصة ولو
صنع رد يا ان لم يكن الصباغ فاحشا لا يضمن الصباغ وان كان فاحشا بحيث يقول اهل تلك
الصنعة انه فاحش ضمن قيمة ثوب ابيض كذا في الخلاصة. وفيها ايضا رجل دفع الى خياط ثوبا
وقال اقطعه حتى يصيب القدم وكنه خمسة اشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا ان كان قد اقطع
وغن فليس بشئ وان كان اكثر يضمنه. وفيها ايضا ولو قال الخياط انظر الى هذا الثوب ان كفا في
قيضا فاقطعه بدرهم وخيطه فقطعه ثم قال انه لا يكتفيك يضمن الثوب ولو قال انظر ان يكتفي
قيضا فقال نعم فقال اقطعه فقطعه ثم قال لا يكتفيك لا يضمن انتهى. وفي مجمع الفتاوى دفع الى
صباغ ليصبغه له بكن كذا ابريسما ان صاحب الابريسم قال للصباغ لا تصبغ ابريسمي وذهبه
علي فلم يرد ثم هلك الابريسم في يد الصباغ لا ضمان عليه صغيري صدره لا سلام كذا في مجمع الفتاوى****

باب في بيان احكام الدجارة الفاسدة

تاخير الاجارة الفاسدة من صحيح الاحتجاج الى معذرة لوقوعها في محلها الفاسد من العقود بما
كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما ليس بمشروع اصله يعني لا باصله ولا بوصفه وبين
الفاسد والباطل هنا فرق ايضا وحكم الاول وهو الفاسد وجوب اجر المثل بالاستعمال بخلاف
الثاني وهو الباطل فان حكمه عدم وجوب الاجر فيه بالاستعمال كاضح به في الحقايق شرح المنهاج
في مسئلة اجارة المشاع وهكذا في جامع الفصولين. **فان قلت هل بين الفاسد في الاجارة والفاسد
في البيع فرق. قلت نعم بينهما فرق فان الفاسد من البيع يملك بالقبض والفاسد من الاجارة لا يملك
المنافع بالقبض حتى لو قبض المستاجر ليس له ان يوجرها ولو اجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا
والاجر الاول ينقص هذه الاجارة كذا في الخلاصة. **أشار الى هذا الفرق في المختصر بقوله فلا تملك
المنافع في الاجارة الفاسدة بالقبض بخلاف البيع الفاسد فان البيع يملك فيه بالقبض كما
تقدم تقريره في البيع وهل يطيب الاجرة في الاجارة الفاسدة بالقبض فيه خلاف فعلى قول الحاكم
الكفوى لا تطيب وعند العلواني وهو الاصح بخلاف البيع الفاسد حيث تطيب لانه يملك العين والاجارة
بدل المنفعة فانفرقا هكذا عن ط وقال شمس الامة الحقواني يطيب ان كان اجر المثل كذا في المختصر****

التميم

وفي الملتقط الملتصق ولو شرط للخراج على المساجر فانه يفسد العقد قبل هذا خراج المقاسمة
لانه مجهول اما خراج الوظيفة فحاجز لكن الفتوى على انه لا يجوز مطلقا وفي الاجارة الفاسدة
هل يملك الاجارة من غير اخلاف المشايخ فيه اخرج في استاذي افتحار الائمة بظاهر بخاري
من خالي طهيرا الائمة المرعينا في انه قال الاصح انه لا يملك في المضاربة استجره دار اجارة فاسدة
وقبضها ثم اجرها من غير اجارة صحيحة جاز وهو الصحيح والاولى ان تنقض الاجارة الثانية ويأخذ
الدار لانه لو باع بيعا فاسدا ثم المشتري اجره فله ان ينقض الاجارة فكذلك هذا بخلاف البيع لان الاجارة
تنفس بالاعتدال والبيع لا كذلك في المضاربات **تفسد الاجارة بالشرط المخالف لتقصي العقد**
فكلما افسد البيع ما تقدم ذكره يفسد بها اي الاجارة وقد ضبط الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصر
ما يفسد بها فقال اذا كان ما وقع عليه الاجارة مجهولا في نفسه او في اجره او في مدة الاجارة او
في العمل المستاجر عليه فالاجارة فاسدة وكل جملة تدخل في البيع تنفس من جهة الجملة فكذلك
هي في الاجارة انتهى **والشروط التي تفسد بها تنفسها كاشتراط تطيين الارض ومزيتها او تعليق باب**
عليها او ادخال جنح في سقفها على المساجر وكذا اشتراط كوي نص في الارض او ضرب لبان عليها او حفر
بئر فيها او ان يشترطها على المساجر وكذا ان رذ الارض مكرورة وكذا لو شرط ان انقطع الماء عن
الرحا فالاجر عليه وكذا ان تكاري دابة الى بعد ادعى انه ان رزق شيئا اعطاه وان بلغت بقدر ادفعه كذا
والافلاكي له في فاسدة وعليه اجر مثل ما سار عليه او كذا لو استاجر جندا شهر على ان يعمل في الشهر الذي
بعد بتدبير الايام التي فرض فيها كذا في غاية البيان فخرج ما يقتضيه العقد كاشتراط ان يدفع له
الاجرة ارجع من السمن واشترط ان يضرغ له اليوم **وتفسد الاجارة بالشيوع الاصيل** فبده احتراز
عن الشيوع الطاري فانه لا يفسد الاجارة في ظاهرها رواية عن ابي حنيفة وروي خالد بن صبيح عنه انه
يفسدها ولا فرق عند ابي حنيفة بين ما يحتمل القسمة وبين ما لا يحتملها والجواب في الكل عنده واحد
الا اذا اجر من شركه فانه يجوز معاها بالاجماع في ظاهرها رواية عن ابي حنيفة وروي عنه انه لا يجوز ايضا
وسواء اجر كل نصيبه من شركه او بعضه ولو كان العين بينهما فاجر احد ما نصيبه من اجبي اخلاف
المشايخ على قول ابي حنيفة حتى لو طاهر الذباس عنه انه يجوز وحكي غيره انه لا يجوز واليه مال المشايخ الائمة
الشرعية والشيخ الامام الاجل برهان الدين ولو كان العين كله لرجل فاجر النصف من اجبي فعند ابي
حنيفة لا يجوز وعندهما يجوز **ثم اخلاف المشايخ على قول ابي حنيفة** فيل لا تنفذ حتى لا يجبا لاجر اصلا
وقبل ينقض فاسدا حتى يجبا لاجر المثل وهو الصحيح كذا في الفضول العادية **والكيفية في اجارة المشايخ**
ان يساجر لكل لم يفسخ في النصف فانه يجوز لان الشيوع الطاري لا يفسدها كما في الحصنة او يحكم بحاكم
بحوازه **وفي المعنى الفتوي في اجارة المشايخ على قولها كذا في بتيين الكثرة قلت** وفي قواوي واضحا
جميل الفتوي على قول ابي حنيفة رحمه الله في اجارة المشايخ وبه جزم اصحاب المتون والشرع فكان هو المذهب
وقد ذكر العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المعنى شاذ بمحصول القابل فلا يعمل عليه والله اعلم
ويفسدها جملة المسمى بان جعل الاجارة ثوبا او دابة **وعدها التسمية** بالكلية بان قال آجر لك
داري شهر او سنة ولم يقل كذا فان **فسدت** الاجارة **بالاخير** اعني جملة المسمى وعدم التسمية
وجب اجر المثل باستيفاء المنفعة قال في التجريد البرهاني في الاصل في الاجارة الفاسدة ان لا
يجب الاجر بجره المسمى من استيفاء المنفعة وانما يجب حقيقة الاستيفاء بشرط ان يوجب التسليم الي
المساجر من جهة الاجر وفي الاجارة الصحيحة يجب الاجرة بمجرد التمكن من الاستيفاء لكن بشرط ان
يوجد في المرة في المكان الذي اضيف اليه العقد حتى لو استاجر دابة ليركبها في المصر فبمسرها في منزله

سبحي براني افرسان شتر

عقد

مناة

مريض فيه

الصحيح

الفتوي

في المثل

ولم يركبها حتى مضى اليوم وجبا لاجر التمكن من الاستيفاء في المرة في المكان الذي اضيف
اليه العقد وهو المسمى اما اذا لم يتمكن من الاستيفاء في المرة في المكان الذي اضيف اليه العقد
ولكن في غير المرة لا يجب الاجر حتى لو استاجر دابة يوما ليركبها خارج المصر فبمسرها في بيته حتى مضى
اليوم لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء لكن في غير المكان الذي اضيف اليه العقد لان المكان
الذي اضيف اليه العقد خارج المصر لم يركبها حتى مضى اليوم وجبا لاجر التمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف
اليه العقد في المرة فان ذهب الى ذلك المكان الذي خارج المصر بعد مضى يوم ولم يركبها لا يجب
لانه وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد ولكن في غير المرة كذا في الفضول العادية
بالعام ما بلغ والا اي وان لم يفسد بها بل بالشرط او الشيوع لم يزد اي اجر المثل على المسمى اي
اذا كان اجر المثل رابعا على المسمى لا يجب الزيادة لانها ماضية باستطاعتها حيث سميت الاصل
ويقتض عنه اي بان كان اجر المثل ناقصا عن المسمى لا يجب قدر المسمى لنفسه والتسمية وانما لاجر
المثل في الفاسد بهما بالعام ما بلغ ولم يزد على المسمى في الفساد بغيرها لان المنافع لا قيمة لها في نفسها
عندنا وانما تنفع بها لعقد او شبهه فاذا لم تنفع بها بنفسها او جبر الخرج الى ما فاقمت به في العقد وتلك
ما زاد عليه لرضاها باستطاعتها واذا حصل المسمى او عدم التسمية انتفى المرجع ووجب الاصل وهو وجوب
القيمة بالقيمة ما بلغت فكذلك ينبغي ان يتقدر هذا الكلام فان عبارات القوم مضطربة في هذا المقام كمن
قاله مثلا خسر وفي شره **قلت** واستثنى الزبلي في شرح الكثر ما اذا استاجر دارا على ان لا يسكنها
فالاجارة فاسدة ويجب اجر المثل بالعام ما بلغ ان سكنها وهذا النوع على تقدير ان تكون الاجرة مسماة
واردة على ما ذكره مثلا خسر وان يسكنها فخره من لم يستثنه من القاعدة الا ان يحمل على ما اذا لم تكن الاجرة
مسماة واذا كان كذلك فلا استثناء والله اعلم **فان اجر داره** تفريع على قوله وجملة المسمى بعقد مجهول
فكمن مدة كسنة شهر مثلا **ولم يزد دفعه اي العبد فعليه للمدة اجر المثل بالعام ما بلغ وتفسخ في الباقي**
من المدة كذا في الفضول العادية **وذكر في التجريد البرهاني في كل جملة توتر في البيع توتر في الاجارة**
ويفسد العقد بها سواء كانت الجملة في الاجرة او في العمل المستاجر عليه والواجب في الاجارة الفاسدة
اجر المثل لا يجاوز به المسمى كذا ذكر في مختصر القدر **وذكر قاضيان والقاضي طهيرا الدين في قواوي**
مضى ففسدت الاجارة في جميع صور الاجارة الفاسدة ان كان الفاسد لجملة المسمى من الاجر او لعدم التسمية
يجب اجر المثل بالعام ما بلغ وكذا لو استاجر دارا او ثوبا بامانة درهم على ان يبره المساجر كان على المساجر
اجر المثل بالعام ما بلغ لانه لما شرط المدة على المساجر صارت المدة من المساجر من الاجر فيصير الاجر مجهولا
وان كان فاسدا الاجارة بحكم شرط فاسد او نحو مع كون المسمى معلوما يجب اجر المثل ولا يجاوز به المسمى وذكر
في الصغري لو استاجر دارا بدين وسكن الدار ولم يدفع العين حتى هل في يده فعليه اجر المثل بالعام ما بلغ
وفي سائر الاجارات الفاسدة اجر المثل لا يزد على المسمى بل ينقص عنه انتهى **اجر ثاوتا كل شهر بكن اصح في واحد**
فقط وفسد في الباقي اذا لا يمكن تصحيح العقد على جملة الشهرين لجملة الثاوتا الاصل ان كلمة كل اذا دخلت
فيما لا زيادة له ينصرف الى الواو لتقدر العمل بالعموم والواو منها معلوم متيقن فصح العقد فيه واذا انه
الشهر كان لكل واحد منهما ان ينقض الاجارة لانهما العقد الصحيح وهل يلزم ان يكون النقص بخصر الاجر او لا
اختلف المشايخ فيه غنم من يقول انه لا يصح من غير خصر صاحبه على قول ابي حنيفة ومحمد ويصح على قول ابي يوسف
ومهم من يقول انه لا يصح بغير خصر بلا خلاف ووجه ذلك المذكور في المطولات وقال الزبلي وان كان
غائبا لا يجوز بالاجماع وقيل لا يجوز عندها الا بخصر الاجر وعن ابي حنيفة انتهى فان قلت ان ابا سفيان

او مكر في الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد

خارج المصر

الموجب

سنة

وافقا ابا حنيفة هنا وقال الفاء في الصبرة واجاز العقد في الكل فيها في الفرق بين البائين
قلت الفرق بينهما ان الشهر لا يضيء لخاصة فلا يمكن رفع الحصة فيها والصبرة متناهية فترتفع
الحصة بالكليل فلما اجاز في الكل وفي كل شهر سكن في اوله ساعة **صح العقد** فيه ايضا ولم
يكن للوجران يخرج به الى ان ينقضي الشهر وكذا كل شهر سكن في اوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثاني
صح العقد فيه ولم يكن للوجران يخرج به الى ان ينقضي الا بقدر لانه تم العقد فيه لتراضيهما بالسكنى
في اوله وهذا هو القياس وقد قال اليد بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار في
الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها وبه يعني لان ذلك راس الشهر وفي اعتبار الاول نوع خرج
ذكره الزيلعي **ان يسمى الكل** بان يقول آخر فاسته اشهر كل شهر بكذا يعني اذا بين جملة الشهور
وعين حصته كل منهما اجاز العقد لان المدونة صارت معلومة فارتفع المانع من الجواز **واذا اجزها**
سنة بكذا صح وان لم يسمى اجز كل شهر يعني بعد ما سمي الاجز لان المنفعة صارت معلومة ببيان
المدونة والاجز معلومة فيصح وان لم يبين قسط كل شهر كما اذا استاجر شهر او لم يبين حصته كل يوم
واذا صح وجب ان تقسم الاجرة على الاشهر على السواء ولا يعتبر تفاوت الاسعار باختلاف الزمان **واقول**
المدونة ما سمي ان وقعت النسخة **قال** بان لم تنم تسمية **فوق العقد** هو المختبر في ابتداء المدونة
لان الاوقات كلها سواء في حكم الاجارة وفي ملكه يتعين الزمان الذي يلي العقد كالاجل واليهان
لا يكمل فلا يشترط اوله لانه لو لم يتعين عقبه لم يتصل الصار منكر المحمول وبه تبطل الاجارة والظاهر ان
حاله ان يتصدا الصحيح فيتعين عقب العقد فان قلت مما الفرق بين هذا وبين الصوم كما اذا قال
لله علي ان اصوم شهر احيث لا يتعين ابتداءه وعقبه اليان والذكر قلت الفرق بينهما ان الاوقات
في حق الصوم ليست بسواء فانه لا يجوز في الذل ولا يصير شرعا فيه الا بالضرورة فلا يتعين عقب
السبب بخلاف الاجارة والله اعلم وهذا اذا كان العقد مطلقا من غير تعيين المدونة وان بين المدونة تعيين
ذلك وهو ظاهر فان كان عقدا لاجارة **حين يخلص الهلاك** اعتبر **الاهلة** في شهر المدونة **والا فلا لاجا**
اي وان لم يكن حين يخلص بل كان بعد ما مضى من الشهر فنقصر الايام من الشهور بالعدد وهو ان يعتبر كل
شهر ثلثون يوما وهذا عند ابي حنيفة وعند ما يتم الشهر الاول بالايام والباقي بالاهلة لان الاصل في
الشهور اعتبارها بالاهلة عند الامكان وقد امكن ذلك في الشهور المتخللة وتقدر في الاول فكل
ايام الشهر الاخير وله ان الشهر الاول يتم سايام وبليدة من الشهر المضل فيه فيبدأ الشهر الثاني بالايام
ضرورة وهكذا الى اخر السنة كل شهر ثلاثون يوما والسنة ثمانمائة وستون يوما **استاجر عند ابا حنيفة**
معلوم وبطمانه لم يحسن الحصة بعض الاجر **وجاز اجارة الحمار** لما روي انه عليه السلام دخل الحمار
في الحنفية ولحقه ان الناس وقال عليه السلام وما رآه المؤمنون حسا فهو عند الله حسن
ومن العلماء من كره الحمار لما روي عن عمار بن عقبة انه قال قلت لابي عثمان بن عفان فماذا يصنع
فاخبرته ان لي غلاما وجاماله غلة فكره لي غلة الحمايين وغلة الحمار وقالوا انه بيت الشيطان فنهاه
رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب بيت فانه تكشف فيه العورات وتضرب فيه النساء والنجاسات
وممن من فضل بين جام الرجال وجام النساء قالوا ايكر ايجامهما المتسا لانهم ممنوعات من الخروج وقد
اقرن بالقرار في البيوت فاجتمع من قل ما يتلوه عن الفتن **وجاز بناءه للرجل والنساء** قال في النسيئة
والتيبين والصحيح انه لا بأس ببناء الحمامات للرجال والنساء جميعا لاجابة اليه لان النساء يحتجن
اليه للاغتسال قبل الرجال بل حاجتهن اكثر بكثير اسباب الاختلاف في حقهن من الحيض والنفاس والجمابة
واستعمال الماء البارد وقد لا يتمكن من الاستنجاء وازالة الوسخ مقصود وذلك يحصل من دخول الحمار

ولا حكمة عثمان

وكراهة عثمان محمولة على انه يؤدي الى كشف العورة وفي الاجكامات لم يلائم صاحب الاختيار
والنظامين ويكره لها دخول الحمام في قوله وقيل الا ان تكون مريضة او نفسا والمعتدان لا كراهة
مطلقا انتهى **والحمار** اي وجاز اجارة الحمار لانه عليه الصلاة والسلام راجع واعطى اجرة وقالت
الظاهرية لا يحل لما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن سبب النيس وكسب الحمار وفقرن الحمار
وبه قال احد ولما هذا الحديث منسوخ لما روي انه عليه الصلاة والسلام قال له رجل ان لي غلاما
وغلاما حمارا فاطعمهما علي من كسبه قال نعم **وجاز اجارة الظير** مكسور مهموز وجمعه ظيرون بالضم
كفعل ونظور كخلوس واظا كحاله كذا في مختار اللغة وفي القاموس الظير المعاطفة على
ولم يجرها المرفوعة له في الناس وغيرهم للذكر والانثى حج أطور وظور وظور وظور وظور وظور
وظة زنة اتخذت ولم يترجمه واظا رولول وظير اتخذها انتهى **باجر معين** لاجماع الامة عليه
وطعامها وكسوها عند ابي حنيفة وقال لا يجوز لان الاجرة محمولة وبه قال الشافعي وله ان العادة
جارية بالتوسعة على الظير شفقة على الولد فلم تكن الحصة مفضية الى النزاع. واختلف العلماء
في المفقود عليه فيقول هو المانع وهو خذ منها الصبي والقيام به واليهان تبين كالصبي في التوب
وهو اختيار صاحب الذخيرة والايضاح وصاحب الحداية وقيل هو الدين والخدمة تابع وهو اختيار
شمس الائمة السرخسي حيث قال في المبسوط والاصح ان العقد يرد على الدين لانه هو المقصود وما سوي
ذلك من القيام بمصالحه تبين والمفقود عليه ما هو المقصود وهو منفعة كل عضو على حسب ما يليق
به واستوضح في الحداية هذه الحصة بقوله ولهذا لو ارضعته بلبن شاة لاستحق الاجر وتبين ما
هو المختار عندنا والاول اقرب الى المعنى لان عقدا لاجارة لا ينقصد على انكاف الاعيان مقصودا
مكن استاجر بقره ليسرب لبنها ووعده ببيان العذر عن الارضاع بلبن الشاة قال في العناية وتجب
صاحبها نهاية من اختيار المصير يعني صاحب الحداية ما عرض عنه شمس الائمة بعدد وبيته الدليل والوضح
وهو تقليد من عرف لان الدليل ليس بواضح لان مداره قوله لانه هو المقصود بل المقصود هو الارضاع
وانتظام امر معاش الصبي على وجه خاص يتعلق بامور وسائط منها الدين فجعل العين المرتبة منفعة
ونقص القاعة الكلية ان عقدا لاجارة عقد على انكاف المنافع مع الغنى عن ذلك بما هو وجه صحيح
ليس بواضح ولا تثبت له لما روي ابن سماعه عن محمد انه قال استحقاق لبن الادمية بعقد لاجارة دليل
على انه لا يجوز بيعه وجواز بيع لبن الانعام دليل على انه لا يجوز استحاققه بعقد لاجارة لانه ليس
بظاهر الرواية ولين كان نحن ما سقمنا ان يسحق بعقد لاجارة وانما الكلام في استحاققه من حيث كونه
مقصودا او تبعا وليس في كلام محمد ما يدل على شيء من ذلك انتهى قلت ومختار صاحب الحداية اسببه
بالفقهاء واقرب اليه قال في الكافي وهو الصحيح وانما لم تستحق الاجرة اذا ارضعته بلبن الشاة لانها
لم تات بالواجب وهو الارضاع وتلقه نديها والعين قد تدخل تبعا للمنفعة كمن استاجر مبراغا ليصنع
له التوب فانه يجوز ويحل التوب فيه تبعا والعقد وارد على المنفعة وهو فعل الصبابة لاعلى استهلاك
العين كذا في تعيين اكثر **ولزوج ان يطاها** اي الظير لانه حقه فلا يمكن المستاجر من ابطاله
لا في بيت المستاجر فان البيت يملكه فيمنعه فيه **الابا ذنه** فيجوز وطوا فيه **وله اي الزوج في نكاح**
ظاهر بين الناس او يكون عليه شهود **فسحيا مطلقا** اي سواء كان تسيئة اجارها بان كان وجهها
بين الناس او تسيئة في الاصح كان له ان يمنعه من الخروج وان يمنعه الصبي الدخول عليها ولان الارضاع
والشهر بالثقل يضعفها وينهب جامها وكان له المنع منه كما يمنعه من الصيام تطوعا **ولو كان النكاح**
غير ظاهر بان ثبت باقرارها **الا** اي ليس له ان يفسخ الاجارة لانها لا يفسد فان في حق المستاجر كما اذا اقرت

الشدى ومنفعة

بقوله

وهو ممنوع

المسكوحة المجهولة بالرق لانسان تصير رقيقا ولا تصدق في حق بطلان النكاح كذا في بيان الكثر
والاستحسان اي الاجارة **بمحلها وموضعها ونحوها** اي اذا اجلبت المرأة او مرضت تفسخ الاجارة
لان لبن الحلبى والمرضة يضرب بالصغير وهي ايضا يضربها الرضاع فكان لها ولم الخبارد فقا للضرر
عنها وعن الصبي وهذا لان من اجارة والاجارة تفسخ بالاعتذار وكذا لو تقبلا لبنها لاهله الفسخ لان
ذلك يضرب بالصبي وكذا اذا كانت فاجرة فاستأجرها كالتدبير الذي يبيع لافساحه عنده بالبيعون
وكذا اذا كان الصبي لا ياذن بها كان له ان يفسخ الاجارة ولا نظير ايضا ان تفسخ الاجارة اذا
كان يحصل لها الاذى من امر وكذا اذا لم يجزها عادة بارضاع ولغيرها لانها لا تعرف عند ابتداء
العقد ما تبلي به من المتاسات والسر فاذا جرت وعرفت ان تضرب به كان لها الفسخ وكذا اذا عثر بها
به كان لها الفسخ لانها تستتر على ما قيل تجوز الحرة ولا تاكل بشيئا لا يفسخ الاجارة **بكنزها**
اي الظئر لان كنزها في اعتقادها ولا يضرب ذلك بالصبي **ولو مات الصبي او الظئر انتقضت**
الاجارة ولو مات ابو اي ابو الصبي لا يفسخ لان الاجارة واقعة للصبي لا للاب سوا كان له مال
او لم يكن وهذا لو كان للصبي مال يجب الاجرة من ماله اذ هي كالنفقة ولو سافر الظئر واهل الصبي
تفسخ لانه عذر الا اذا خرج الاخر منه **وعليه غسل الصبي وشيابه واطلاعه طهارة وذهبه**
بفتح الدال اي جعل الصبي مطلقا بالزهر بالضم لان ذنبه الصبي واجب عليها وهذا منه عرفا وهو
معتق فيما لا يضر فيه وغسل شيابه منه لا يجب عليها **عن شي من ذلك** وما ذكره من ان الزهر والرجاء
على الظئر فهو عادة اهل الكوفة **وهو اي المذكور من غسل شيابه الصبي وطهارة واجرها على ابيه**
ان لم يكن له اي للصغير مال والا اي وان كان له مال ففي ماله اي يجب في ماله الصغير فاذا رضى عنه
بلين شاة او غدرته بطعامه ونصف الدية لا اجر لها اي يجب في ماله الصغير فاذا رضى عنه
بلين شاة او غدرته بطعامه ونصف الدية لا اجر لها لان مال المات بالعلم فان بالعلم الواجب عليها وهو الارضاع وهذا
اي جاز وليس بارضاع وهو غير ما وقع عليه عقد الاجارة وهذا الواجب للصبي بلين الظئر في المدة لم يستحق
الاجر كذا في العناية قال فعلى هذا ان المعقود هو الارضاع والعمل دون العيل وهو اللين انتهى
بخلاف ما اذا دفعه لخدمته اي ان دفعه لخدمته حيث استحق الاجر كما في شرح الدرر لملاخسر ونحوها
الى الكفاية فان قلت الظئر اجر خاص ومشارك قلت اجيب بانها اجرة خاص على ما يدل عليه لفظ **نصف**
قال فيه ولو صنع الصبي من يدها او وقع فوات او سرق من جلي الصبي او شيابه شيء لم يضمن الظئر
لانه بمنزلة الاجير الخاص فان العقد وقع على منافعتها في المدة لا تزي انه ليس لها ان تخرج نفسها من
غيره لمثل ذلك العمل والاجير الخاص من امين بما في يده وفيه نظر لانه بمنزلة الاجير الخاص لا بعينه وذكر
في الذخيرة ما يدل على انه يجوز ان يكون خاصا ومشارك فانها لو اجرت نفسها لآخرين لذلك ولعلهم
الدلون فان صنعت كل واحد منهما ودفعت ثمنه وهن خيانة منها ولها الاجر كاملا على الترتيب وهذا
يدل على انهما فاعلها بانها استحق الاجر منها كاملا تسببا بالاجر المشترك وتأييها بفعلت نظرا
الى الاجير الخاص انتهى وفي المحيط استأجر شاة لتضع جديا او صبيلا لا يجوز لان اللبن البهائم قيمة
فوقعت الاجارة عليه وهو مجهول فلا يجوز وليس اللبن المرأة قيمة فلا تقع الاجارة عليه وانما تقع على
فعل الارضاع والزبية والحضانة كذا في التبيين والمسئلة في العناية وبغيرها **لا تنقض الاجارة تقب**
التبني ومهر البغي وكسب الحمار ولانه عمل لا يقدر عليه وهو الاحبال فلا يجوز اخذ الاجرة عليه ولانه
اخذ المال بمقابلته المار وهو بجس محض لا قيمة له فلا يجوز اخذ الاجر **والعصب** بوزن العذب كراء
اضرار الخلل وعصب الخلل ايضا ضاربه كذا في مختار اللغة **ولا تنقض الاجارة لامل البغى** بالفتح النفع

ولا يبعد ان يقال ان عصب الخلل في
هذا القول عصب الخلل الا يرى ان الكسب
كان في ثوبه بعض الرسل كما في
نوعه ولو طهرها السلام وما يفت
امرأة بنى قطا كذا في التبيين عن
النهاية

ولو شرط ارضاعها لاجلها لان
لبنها ما يكون اجود وقيل لها
الاجر لانها تغاوت بين اللبنين
بغير شئ من المحيط

وردى

لقوله عليه السلام ان من سمعت
عصب النسي

والغنى الكثر

والغنى الكثر المتبع والغنى مقصورا لبيان كذا في الصحاح والمراد هنا الثاني **والنوع**
والملأه لان المعصية لا يتصور استحسانا فلا يجب عليه الاجر من غير ان يستحق هو على الاجرة
اذ المبادلة لا تكون الا باستحقاق كل واحد منهما على الآخر ولو استحق غلة المعصية لكان مضافا
الى الشارع من حيث انه شيع عقدا موجبا للمعصية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وفي المحيط في
كتاب الاستحسان اذا اخذ المال من غير شرط يباح لانه اعطى المال عن طوع من غير عقد كذا في التبيين
وفي المجتبى استأجر ليجل الخمر فله الاجر عند الباطل **استأجر ليجل ميت مشترك الى بلد**
اخرى قال ابو تراب لاجله فقال لا لم يعمل فله الاجر وان استأجر لينقله الى غير بلد يجوز ولو اجر
نفسه من مجوس لا يباح له الاجر **استأجر ليجل ميت مشترك الى بلد** **استأجر ليجل ميت مشترك الى بلد**
والاصابع من رب البيت فلا اجر له وكذا الناحية والمغنية **استأجر ليجل ميت مشترك الى بلد**
يطيب له الاجر كمنه يات في الاعانة على المعصية **وكذا لو استأجر ذي لبنين له بيعة او كنيسته**
ولو استأجر لضرب الناقوس لا يجوز ولرعي الختان من مختلف ولبيع الميتة لم يجز **ولو استأجر ليعلم**
وان صيانة او تجارة كالسبح ونحوه يجوز لان الاجارة تقع على القيام عليه والحفظ حتى لو شرط عليه
تعليمه الجياكة لا يجوز لانه يفت على ضم العبد وذلك ليس في وسعه **وامتناع جواز اجارة تعليم**
القرآن لاجل **والخيلة** في جواز مثل هذه الاجارة على العمل والاستاذ ان يقوم على عبده او ولد شهر
في تعليم القرآن او غيره او يشرط العمل فلا يجوز وان لم يشرط كل واحد على صاحبه شيئا ودفعه
على وجه الاجارة يعني في عمل لا يعمل بغيره فادعي الاستاذ الاجر على المولى وادعي المولى على عبده
يستهرة اهل تلك البلد في مثل هذه الصنعة فيجب اجر المثل على من يعطيه عادة **ولا تنقض اجارة**
لاجل الا اذا كان الحج والامامة وتعليم القرآن والفقه يعني لا يجوز اخذ الاجر على هذه الاشياء وقاك
الشافي يجوز في كل ما لا يتبعان على الاجرة لانه استيجار على عمل معلوم غير متعين فيجوز وكونه عبادة
لا ينافي ذلك الا ترى انه يجوز الاستيجار على بيت المسجد واد الزكاة وكتابة المصحف والفقه ولما
قوله عليه السلام افروا القرآن ولا تاكلوا به وعصا عليه السلام عثمان بن ابي العاص واذا اتخذت
مردبا فلا تاكل عليه اجر او لان القرية متى وقعت كانت المامل فلا ياكل الاجر الا على عمل وقع له كما في
الصوم والصدقة ولان التعليم لا يتقدر عليه المامل الا بمحض من جهة الممثل فيكون مذكرا ما لا يتقدر
على تعليمه فلا يجوز بيت المسجد واد الزكاة وكتابة المصحف والفقه فانه يقدر عليها الاجير وكان الاجر
يكون الامر لو وقع الفعل عنه نيابة ولهذا لا يشرط اهلية المأمور فيها بل اهلية الامر حتى يجاز
ان يستأجر الكافر فيها ولا يجوز فيما نحن فيه وهذا مذهب المتقدمين **ويغني اليوم بصحتها التعليم**
القرآن والفقه والامامة والاذا كان وهذا مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ استحسنوا ذلك وقالوا
بني اصحابنا المتقدمين والحجاب على ما شاهدوا من قوله الحفاظ ورغبة الناس وكان لهم عطيات من
بيت المال وافيتاد المتعلمين في مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مروة يعينونهم على معاشهم
ومعادهم وكانوا يفتون بوجوب التعليم خوفا من ذهاب القرآن وتقرضا على التعليم حتى يهتضوا الاقامة
الواجب فيكسر حفاظ القرآن واما اليوم فذهب ذلك كله واشتغل الحفاظ بمعاشهم وقل من يعلم
حسنة ولا يقرعون له ايضا فان حاجتهم تنفهم من ذلك فلو لم يفتح بابا للتعليم بالاجر لذهب القرآن
فاقوا بجوازه لذلك وزاوج حسنا وقالوا الاحكام تختلف باختلاف الزمان وكان الامام ابو بكر
ابن الفضل يقول يجب الاجرة ويحبس عليها وقال في النهاية يعني يجوز الاستيجار على تعليم الفقه ايضا
في زماننا وفي روضة الامار ان نر وشي كان شيخنا ابو محمد الجيهر اخبرني يقول في زماننا يجوز الاما

بالقدم

ذلكم

باسم

ولو استأجر من سلم دارا السكنى
لا بأس ان شرط له ان يخدمه
الصليب وادخل الخنزير

الا بشرط

يجب الام

عليه

يجوز له ان

فيهم

والمرء والمعلم اخذ الاجر قال كذا في الذخيرة ولا يجوز استيجار المصحف وكتب الفقه لعدم التعارض
كذا في التبيين وفي شرح المجمع للمعيني ولا يجوز الاجارة ايضا على الطاعات كالحج والادان والاقامة
وتعليم القرآن والفقه لان القرية تقع على القابل ولو روي الاحاديث فيه كمن قالوا على التعليم والامانة
في زماننا وعليه الفتوى لحاجة الناس اليه وظهور التواني في الامور الدينية انتهى وقال صده
السريعة ولم تصح العبادات كالادان والامانة وتعليم القرآن وتعليم اليوم بصحتها انتهى وهكذا في
كثير من المعتمدين **ويجوز المستاجر على دفع ما قبل من الاجر ويجوز به اي بالاجر الذي قبله ويجوز**
على دفع الخلوقة المرسومة الخلوقة بفتح الخاء المعجمة هدية تصدي الى المعلم على رؤوس بعض سور
القرآن سميت بها لان العادة اهداء الخلاوي وهي لغة تستعملها اهل ما وراء النهر كماله صده السريعة
قلت وهي المستامة في عرف ديارنا بالصرافة فان المودب في يومها اخذها يصرف المعلمين عنده
في اول النهار فيمنحون بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة والله اعلم وفي فتاوي قاضيان
رجل استاجر رجلا ليكمل ولهم اوقعت الحرفة فيه روايتان فان بين ذلك وقتا مملوا سنة او
شهر اجازت الاجارة ويستحق المسمي تعلم الولد او لم يتعلم وان لم يتعلم لذل وقت الاصح الاجارة له
وله اجر المثل ان تعلم الولد والعبد وان لم يتعلم فلا اجر له **وان استاجر رجلا لتعليم القرآن** لان الاجارة
عند المتقدمين ولا اجر له بين ذلك وقتا اوله بين **وسايج** بلح جوز واهن الاجارة حتى على عمل
بن سلامه قال افضي بنسبته بابا الولد لاجر المعلم **وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل** انما
كمن المتقدمون الاستيجار لتعليم القرآن وكرو هو اخذ الاجرة على ذلك لانه كان المعلمين عطيات
من بيت المال في ذلك الزمان زيادة رغبة في امر الدين واقامة النسبة وفي زماننا انقطعت عطياتهم
ونقصت رغبته للناس في الاجرة فلما استغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح العاش لافضل معاشهم
فقلنا بصحة الاجارة وجوب الاجر للمعلم بحيث لو امتنع الولد عن اعطاء الاجر يجزى فيه وان لم يكن
بينهما شرط يؤمر الولد بتطبيب قلب المعلم وارضاية **وقال الشيخ شمس الائمة السخسي** ان مشايخ
بلح جوزوا الاجارة على تعليم القرآن واخذوا بقول اهل المدينة وانما انفي يجوز الاستيجار وجوب
المسمي انتهى **وفي خزانه الفقه** لا يبي الايث اقتصر على حكاية قول المتقدمين فقال عشرة اشيا لا يجوز
الاستيجار عليها الحج والعرة والامامة والاذان والفتا والنوح واجارة المشاع في المنضم وغير المنضم
واستيجار ارسكي بدار اخري واستيجار عبد بخدمه عبد آخر واستيجار المرامي والامام والاستيجار
والمضبان واستيجار الاستيجار لم يثبت عليها ثباته ولو اشترى ثمة على راس الاشجار ثم استاجر الثمرة
عليها او استاجر طحانا ليطحن كحظته بدرهم وقين من دقيقه وكذلك ان اشترى زرع في ارض واستاجر
الارض من مملوكة ليرك الزرع فيها انتهى **وفي النفق** واجارة المنقر جازية وهي على وجهين احدها
ان يستاجرها الى مدة معلومة والاخر ان يستاجرها الى مكان معلوم وكلها جازية فان مضت المدة
وهي في الجرف له ان يسكنها حتى تخرج من البحر ويعطيه اجر مثلها **قال** واجارة للقيام جازية وكذا المنكح
وعنها وهو على وجهين في السفر والمضروا ان ينصب ذلك كاي نصب الناس ويوقد فيه ويشترج
اذا كان بما يفعل ذلك فان احترق في الشمس او فسد في السفر من المطر او الثلج او تخرق من غير غشيف
او خلف فلا ضمان **واجارة الاسلحة** جازية وله ان يقاتل بها ولا ضمان عليه ان هلك او فسد منها في
شي من ذلك وان تعدي عليها فسلكت فعليه الضمان ولا اجر عليه لان الاجر والضمان لا يجتمعان انتهى
وفي البرازية استاجر ما يشطه لتزوين القروس لاجل لها الاجر لعدم صحة الاجارة الاعلى وجه الهدية
والصواب انه اذا ذكر العمل والمدة يجوز انتهى **وفي التهذيب** لا يجوز اجارة ما غير اوقافه او يبر وان استاجر

تجوز

وكان لهم

في ذلك

الاستيجار لتفقيه

الفتاة والنهر

الفتاة والنهر مع المال غير ايضا انتهى لان فيها استهلاك العين اصله والفتوى على
الجواز لعموم السكوت ولو استاجر ارضاً مع الما يجوز ايضا انتهى كذا في المضمرات ولو دفع
شخص الى ساج **عن لا لآخر ليس له بنصفه** اي بنصف الغزل **او استاجر رجلا ليكمل طحانه**
الى منزله ببعضه اي ببعض الطحان بان جعل ذلك اجرة له **او استاجر ثورا ليطحن برة ببعض**
دقيقه اي دقيق ذلك البر في هذه الصور كلها اما في الصورة الثالثة فلا نه انتهى فقين
الطحان وقد روي عليه السلام عنه لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله والصورتان الاوليان
في معنى فقين الطحان والمعنى فيه ان المستاجر عا جاز عن تسليم الاجر لانه بعض ما يخرج من عمل
الاجر والقدرة على التسليم شرط لصحة العقد وهو لا يقدر بنفسه وانما يقدر بغيره فلا
يعد قادرا ففسد فاذا نسج او حمل فله اجر مثله لا يجاوز المسمي بخلاف ما اذا استاجر ليكمل
له نصف هذا الطحان بنصفه الاخر حيث لا يجب له شيء من الاجر لان الاجر فيه ملك النصف
في الحال بالتعجيل فصار الطحان مشتركا بينهما في الحال **ومن عمل طحانا مشتركا بينه وبين غيره**
لا يستحق الاجر لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع بنفسه لنفسه فلا يستحق الاجر هكذا قالوا فيه
وفيه اشكالان **احدهما** ان الاجارة فاسدة والآخر لا تملك بالصحة منها بالقد عندنا سواء
كان عينا او دينا على ما بيناه من قبل فكيف ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التعجيل والثاني
انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق الاجر في الملك لانه لا يملك اذا ملكه الا بطريق
الاجر فاذا لم يستحق شيئا فكيف يملكه وباي سبب يملكه هكذا اقره الزيلعي **اقول** يمكن الجواب
عنه اما عن الاول فلا نزاع المسئلة انه يحل له الاجرة فانه قال ملك النصف في الحال بالتعجيل
وهي تملك به كما تملك بشرطه كما تقدم تقريره **واما عن الثاني** فلا نه لما ملكه بالتعجيل كما ذكرنا
وعمل بين بعد ذلك عدم استحقاقه شيء من الاجرة فصار كما لو جعل له الاجرة في عقد اجارة
فانه يحكم بكونه ما كفا فاذا استحق ما يستحق بيمين كونه ليس بملك لها ونظاير كثيرة والله اعلم
فان قلت اذا كان عرف ديارهم على ما هو في معنى فقين الطحان فضل يترك به القياس قلت
لا لانه في معناه من كل وجه وكان ما يبايد لالة النص ومثله لا يترك بالعرف **فان قلت**
سلكنا انه لا يترك بالعرف لكونه من قبيل دلالة النص فلم لا يخصص من الدلالة بعض ما في معنى
فقين الطحان بالعرف كما ذهب اليه بعض مشايخ بلح في الثياب لجرى ان عرفهم بذلك **قلت**
قد تقرر في الكتب الاصولية ان الدلالة لا عموم لها واذا كان كذلك فلا تخص والله تعالى اعلم
كذا يفهم من المناية **وفي جواهر الفتاوى** رجل دفع لخطبة الى طحان ليطحن او دفع الاجرة له
امنا لخطبة مفرزة ثم خلط الطحان بعد ذلك وطحن الكل فاخذ اجرة الطحن ورد الباقي الى صاحب
الخطبة فانه يجوز ذلك ولا يكون في معنى نصيه صلى الله عليه وسلم عن فقين الطحان اذا لم
يستاجر ان يطحن بجرؤ منه او بغير منه **او استاجر خبازا ليخبز له كذا اليوم بدرهم**
اي استاجر رجلا ليخبز له عشرة امنا اليوم بدرهم فان هذا فاسد عندنا في حق وعندنا يصح والمفتا
عليه العمل وذكر الوقت بالتعجيل **وله** انه جمع بين العمل والوقت والاول يجب كون العمل معقودا
عليه وفيه نعم للمستاجر والثاني يجب كون تسليم النفس في هذا اليوم معقودا عليه وفيه دفع
لاخر فيفضي الى المنازعة ولو كان المعقود عليه كذاها اي يعمل هذا العمل مستمرا فلهذا اليوم
بذلك ما لا قدرة عليه لاحد عا دة حتى لو قال ليخبز له عشرة امنا في اليوم نعم الى حق انه يصح
لان كلمة في لا تقتضي الاستعراق **فان قلت** ما الفرق بين مسيلت او بين ما اذا ذكر الوقت

قلت وبه اثنى ابو علي السخسي واليه
الليث ايضا والفتوى على جواز
الكتاب للطحان لانه منصوص
عليه ذكره في الاشهاد في اخر بحث
لعارض الوقت مع الفقه

قال ان خطبة اليوم فلكل درهم
وان خطبة عد ذلك نصف درهم
فان ابا حنيفة اجار النطر الاول
وجعل

للتجمل وبين ما اذا استاجر رجلا ليخبره فغير دقيق على ان يعرض عنه اليوم فان الاجارة فيها
جائز بالاجارة قلت الفرق بينهما وبين الاولى كاي في النهاية ان دليل الجواز وهو نقصان الاجر
للتاجر فيها تصرفه من حقيقة التي هي الوقت التي الجواز الذي هو التجمل وليس في مسئلتنا
ما يصرفه عنها فلا يصار الى الجواز ولكن لا بينهما وبين الثانية فان كلمة على فيها معنى الشرط على ما
عرف في موضعه فحيت جملته شرط ادل على ان مراده التجمل بوجه ما قد مره عن ابي حنيفة من انه
اذا قال في اليوم صحة الاجارة لانه الطرف والمطرف لا يستغرق الطرف كاحقته في الطلاق
وكانه قال ان عملت في بعض اليوم وذلك بغير التجمل وكان العمل هو المعقود عليه بخلاف قوله اليوم
فان المنفعة تستغرق الوقت فيصالح ان يكون معقودا عليه ولكن الجمل لانه الله اعلم **او استاجر ارضا**
بشرط ان يثمنها اي يكرها مرتين من كواب الارض اذا اصلها بالبحر ثم زرعها ومزارعة يكون
من باب نصير نصير ومادته كاف وزاوية ثوبه وكوب ايضا اذا اكل الكوب من الخلل فان كان المراد
ان يزرعها مكروبة فلا شك في فساد فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاهل العاقلين وهو
الموجر وان لم يكن المراد هذا فان كانت الارض لا تخرج الربح الا بالكواب مرتين لا يفسد العقد لان الشرط
ما يقتضيه العقد وان كانت ما تخرج بل وفيه فان كان اثره يبقى بعد انتهى العقد يفسد اذ فيه منفعة
رب الارض وان كان اثره لا يبقى لا يفسد **او يكرها المزارع** المزارع المظالم فان منفعة كرها يبقى
بعد انقضاء العقد بخلاف الجواز **او يستر قننا** فان منفعة تبقى بعد انقضاء العقد **او يزرعها**
من زراعة اخرى فسكت اي استاجر ارضا ليزرعها وتكون الاجرة ان يزرع المجرار ارضا اخرى
هي المستاجر لا يجوز عندنا وعند الشافعي يجوز لان المنافع بمنزلة الاعيان عنده ولنا ان الجنب
باقتضاده يجرم النساء عندنا كبيع ثوب بغير بيع مثله امره بالنسبة وكذا اجارة السكينة بالسكينة والنسبة
بالنسبة والكوب بالكوب والى هذا الطريق اشار مجرر رحمه الله وهو ما روي ابن سماعه كتب الى محمد
ابن الحسن في هذه المسئلة كتبت في جوابه انك اطلت الفكرة فاضلتك الخيرة وجا لنسب الخاني وكما
تلك زلة اما علمت ان السكينة بالسكينة بالتوقيف والنسبة اسم تحدث كان يكر الخوض على ابن سماعه في
هذه المسائل ويقول لا يكرها ان يكرها **عليها** وفيه بحث من وجهين الاول انما يكون على شرط اكل
في العقد وتاخير المنفعة في ما نحن فيه ليس كذلك **واما الثاني** ان النساء انما يتصور في مبادلة مؤجدة
في الحال بالسر كذا فان كلامها ليس بوجود بل بخبر ثبات شيئا **واجيب** عن الاول بانها لما اقرضا
على عقد يتاخر المعقود عليه فيه ويحدث شيئا فثبات كان ذلك ابلغ في وجوب التاخير المشروط فالحق
به دلالة احتياط من شبهة الحرمة وفيه نظر لان في النساء شبهة للحرمة فيما لا خلاف به يكون شبهة
الشبهة وانست بحرمة والجواب ان الثابت بالدلالة كالثبات بالعبارة فيما لا خلاف به ثبت الشبهة
لا شبهة من الثاني بان الذي لم يصحبه النساء تمام فيه العين تمام المنفعة ضرورية تحقق المعقود
عليه دون ما يصحبه لتقدير اضافية ولنوم وجود احداهما كعدم الآخر وتحقق النساء اذ استوفى
احدهما المنافع وجب عليه اجر المثل في ظاهر الرواية لانه استوفى منفعة بحكم عقد فاسد فعليه اجر
المثل وروي من يكرها لانه لا يكرها لان تقوم المنفعة بالشمسية وقد فسدت انتهى وقوله فسدت
جواب الشرط وهو قوله ولودفع الى غيره **وصحة** الاجارة **لو استاجرها على ان يكرها او يزرعها** **ان**
يسقط او يزرعها لان هذا شرط يقتضيه العقد **ولو استاجر لخل طعام بينهما فلا اجر له** لانه
لا يعمل شيئا لكرها الا ويقع بعضه لنفسه فلا يحق الاجرة كراهن استاجر لخل من الميراث فانه لا يكرها
الاجر لانه ينتفع بملكه وفي جوابه الفاضل ولو استاجرها ما دخل الاجر مع بعض اضرافه فانه لا يجب

كتب التوهي
قال في النهاية

عن ابي يوسف

عليه السلام

عليه الاجرة لانه لا يترد بعض المعقود عليه وهو منفعة العام في المدة ولا يسقط شي من الاجرة
لانه ليس بمعلوم انتهى **استاجر ارضا ولم يكن كراهن يزرعها او يزرعها في رعيها** **فمضى**
الاجل فله المسمى لانه اذا لم يزرع فيها لا تنسخ الاجارة ان لم يزرعها قال ازرع ما شئت
وهذا بخلاف الدار فان استجارها يقع على السكينة على ما مر فان رعيها ومضى الاجل عاد صحيحا فيجب
المسمى وهو استحقاقه ووجهه ان النسخة ارتفعت قبل تمام المعقود وعند محمد لا يعود صحيحا وهو انسخ
وان استاجر حمارا الى بغداد ولم يستعمله فحمله المعتاد فملك الحمار لم يضمن لان الاجارة
فاسدة فالعين امانة كاي في الصحيح **فان بطلت فله اجر المسمى** من الاجر عند العقد استحقاقا
كاذكرنا في مسئلة الزراعة **فان تنازعنا قبل الزرع** اي في مسئلة الزراعة **والجمل** في هذه المسئلة
فصح الاجارة اي ينقض القاضي العقد **دفعنا لنفسه** لانه قائم بعد استجره انه ثم جمل الاية
في بعض الطريق وجب عليه اجر ما ركب قبل ان يكرها ولا يجب لما بعد عند ابي حنيفة بالجوهر صار
خاصا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب الاجر كله لانه سلم من الاشتغال فقط **ان**
كر في الكافي **وزاد في شرح الجمع** للمصنف بعد قوله فسطر الضمان قوله **وعقد الاجارة** قائم لان الاجارة
لا تنسخ به ومن وجب له الاجر المسمى على المستاجر لا التزمه بذلك وفي الغوايد الزينة ولو
نصر الثوب بالجوهر فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والتساج **اجارة المنفعة بالمنفعة**
تجوز اذا اختلفا واذا اتفقا يعني اجرة دار ليسكنها بسكنى دار اخرى او دابة ليركبها بركوب
دابة اخرى او ثوبا ليلبس به بلبس ثوب آخر لم يضمن عندنا لان المعقود عليه ما يحدث من المنفعة
وذا غير موجود في الحال فاذا اختلف الجنس كان كبداله الشيء بحسبه نسبة والجنس باقتضاده يجرم
النسبة بخلاف ما اذا اختلف الجنس لان النسبة في الجنس تختلف ليس بحرام كراهن في الكافي وغيره وقد
قدنا نقر بذلك في مسئلة اجارة ارض ليزرعها بن زراعة اخرى وهي فرد من افراد هذه التام
وانه اعلم قلت وفيه القينة بطريق الاستسناد الاتري انه لو استاجر ارضا بارض له او دار بدار له
وتحذرك لا يجوز وان احتاج الى نوع منفعة الارض ولذا راعى المستاجر لما لم يكن محتاجا الى جنس
منفعته الاستغنايه عن منافع ذلك الجنس بملكه فكيف اذا لم يكن محتاجا الى ذلك لاجنس ولا نوعا
انتهى **فقد جعل العلة** في عدم اجارة الارض بالارض والدار بالدار لا لاشتغاف من منافع ذلك الجنس
بملكه من وما روي وان جاز ان يطل الحكم بملك شي **استاجر ليصيده او يجتنبه فان وقت ذلك**
وقا جاز ذلك والا اي وان لم يوقت لا اي لا يجوز **الا اذا عين الخط وهو ملكه** قال في المجتبى
ولو استاجر ليصيده او يجتنبه له فان وقت له وقتا جاز والافلا وان لم يوقت وعين الخط فثباته
الا اذا كان الخط ملكه انتهى يعني يجوز **قلت** وفيه الصيرفة في استاجر ليقطع الشوك اليوم قال
لا يصح وان قطع الشوك فلما مور على هذا الواستاجر حتى يقطع الشوك ولو قال حتى لعلف لم يصح
قال قتادة قلت لاساذي هكذا ذكر ابو الفضل في تجريد عن محمد اذا قال اقتل هذا الاسد او الذئب
ولا درهم فهو صيد لا يجب المسمى ولكن يجب اجر المثل والصيد المستاجر فكل ما يجب على المور اجر
المثل والعلف والشوك المستاجر قال رحمه الله رايته رواية في بعض الكتب ان ذكر اليوم والعلف
فلان وان لم يذكر فلما مور قلت هذا رواية الحارثي وبه يعني انتهى **وهذا** يوافق ما قد مره
عن المجتبى ومن ثم عولنا عليه في المختصر والله اعلم وفيه الصيرفة استاجر امرأته لتجمل له خبر الاكل
لا يجوز ولا يبيع يجوز كذا في النوازل **استاجر سقا لخل له كرا كرا من الماء** قال ان عين موضعها جاز
والافلا وقال بعض من يجوز مطلقا قلت هكذا ذكر في مزارعة جمل المحيط لان هذا تفاوت لا يودي

لعلة الصحة

عندنا

صحة

الى التنازع . وفي فتاوي ن الكري محلا الى مكة وشروط خل القرب من الماء ينبغي ان يكون ان
 بين لانه مقصوده في البادية . استاجر ليحصل له القمح او الشعير كل كروية درهم قال قت
 ان كان الكرويات معلومة لا يجزى ان لم يكن ان كانت غير متفاوتة فجايز في واحدة وان كانت
 متفاوتة فلا عند وعندها جاز في الكل كل واحدة بدرهمين بتا على مسئلة كل قنبر بدرهم من
 صبرة في البيع . قلت قال لو استاجر للتذرية لا يجوز بالاجماع . في اجازات ابي الليث اذا جاء
 راس الشهر فقد اجرتك هذه الدار بكذا يجوز وهو قول ابي بكر الاسكاف قياسا على ما اذا قال اجرتك
 هذه الدار عند يجوز وتكون اجارة مضافة ولو قال اذا جاز راس الشهر فقد استأجرت فلا يجوز بالاجماع
 ولو قال فاستأجرت اجارة عند الارواية لهذا واختلف المشايخ فيه وفتوي ظ انه لا يصح وبه نأخذ
 سبل ق د وقع ولين ليعلمه ملا كل شهر بكذا قلت قال لا يصح قال فيه روايات على رواية القدر
 لا يصح وعلى رواية الكتاب يصح قلت وما الذي صح قال الجواز رخصة للمساكين . وفي الفوائد الزينية
 الكاتب اذا اخطى في البعض فان كان الخطا في كل ورقة خيرا ان شاء اخذ واعطاه اجرة مثله وان شاء
 تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه بحسبه من السخي السكوت في الاجارة
 رضى ونقول قال الراعي لا ارضى بالسخي وانما ارضى بكذا فسكت المالك فرجى لزمته وكذا لو قال
 للمساكين اسكن بكذا او الا فاستقل فسن لزمه ما سخي وبه صرح في فتاوي قاضيان ايضا . وقد
 وقع حادثه ببنت المقدس في سنة ثلث عشرين . فوجدنا قال زيد لعمرى ان لم تقنع منزلي في
 هذا اليوم والافى عليك في كل يوم بكذا فسكت ومضى به فطالبه عمرى وما ذكره من الاجرة قال زيد
 نعم سكنت لكن لم اسمع كلامك اصلا ففضل بصدق في ذلك املا . فاجبت اذا لم يكن به ضم لا يصدق
 ويلزمه ما سخي له من الاجر لان الظاهر بكذا به وقد صرحوا بالحكم هكذا في كثير من المسائل والامر على
 الاجرة لا ارضى كالحاج على المستند فاذا استاجرها للزراعة فاصطط الزرع آفة وجب منه لما قبل
 الاصطلام وسقط ما بعد كذا في الفوائد الزينية اخذ من الولوية ونفقه في جرحه عن حيث
 قال اذا استاجر ارضا للزراعة منه فاصطط الزرع آفة قبل مضي المرة فما وجب من الاصطلام لا
 يسقط وما وجب بعد الاصطلام يسقط لان الاجر انما يجب بارادة المستفعة شيئا فاستوفى من
 المنفعة وجب عليه الاجر وما لم يستوف المنفعة في حقه وفي بعض الروايات لا يسقط شي والاعتناء
 على ما ذكرنا فرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط لكن قوله فرق بين هذا وبين الخراج فيبذل الخراج
 بالآفة السماوية يسقط راسا ولا يؤخذ خراج ما مضى من السنة قبل الاصطلام وكلام صاحب
 الفوائد فيبذل خلافة فانه جعل الاجرة للارض كالحراج فامل . قلت وقد جرى قاضيان في فتاوا
 على ما في بعض الروايات من عدم سقوط شي حيث قال رجل استاجر ارضا ليزرعها فان اصاب الزرع
 آفة فطلت او جرق ولم يثبت كان عليه الاجر لانه قد زرع ولو غرقت الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه
 وكذا لو غصبت ارضا لزرعها فاصب لا اجر على المستاجر انتهى . فرع في الكبري اجرت دارها
 من زوجه وسكنها جميعا ذكرها انه لا اجر لها وهو بمنزلة استجارها للتطبخ او لخبز فيه وفيه نظر
 ينبغي ان يجوز لانه ليس عليها لافى الحكم ولا في الريانة ان تسكن دارها انما مؤنة السكنى على الزوج
 كما لو اجرت نفسها منه باليس من اعمال البيت يجوز كذا هنا قال قاضيان هنا الفتوي على انه يصح
 لان سكنها معه لا يمنع التسليم والتخلية لانها تابعة للزوج في السكنى لا يصح لما مر ولان كرامة
 الدار من الزوج انعقدت صحيحة حتى لو لم تسكن معه يجب الاجر بلا شك بخلاف الاستجار للطبخ
 ولخبز وسائر اعمال البيت لانها لم تنفقد كذا في الضمات . قلت وما نقل عن قاضيان لعله في صرح

سخي اذا الاسارة ونحوها يصح
 اصنافه المتقبل

الاجر قبل

اجعة شرح الجامع فلم يرد

الجامع الصغير

الجامع الصغير او الزيادة له وامافا ولم يقد صرح فيها بعد وجوب الاجرة على الزوج حيث قال
 امرأة اجرت دارها من زوجها فسكنها جميعا قالوا لا اجر لها وهو بمنزلة ما لو استاجرها لخبز وطبخ
 انما ارادوا بهذا الخلق ان منفعة سكنى الدار تعود اليها ولا الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات
 وعني يكون عامة نهاره في السوق وتكون الدار في يد المرأة انتهى بلفظه

باب في بيان احكام ضمان الدجير

لما فرغ من بيان انواع الاجارة شرع في بيان احكامها بعد الاجارة وهي الضمان **والاجر على من يدين**
 الاجر جمع اجير وهو على من يدين اجير **مشارك** **والاجر خاص** والسؤال عن وقته تقدم المشترك على
 الخاص **ورجى قال ول** وهو المشترك **من يعمل لا لوالد** كالخياط ونحوه **او يعمل له عملا غير مؤقت**
 فانه اذا استاجر رجلا وحده للخياطة او لخبز في بيته غير بقدر يوم او يومين كان اجيرا مشتركا
 وان لم يعمل لغيره **او مؤقتا بكذا** تخصيص يعني اذا استاجر رجلا لربي غنمه شهر ابدى رهم فهو اجير مشترك
 الا ان يقول ولا ترعى غنم فيربي فحينئذ يصير اجيرا وحده وسأني تحقيقه ان شاء الله تعالى . قلت
 وعرف الاجير المشترك في مختصر القدوري بمن لا يستحق الاجر حتى يعمل . والاجر الخاص الذي
 يستحق الاجر بتسليم نفسه في المرة وان لم يعمل قال الربيعي وهذا يؤيد الى الدور لان هذا الحكم
 لا يعرفه الا من يعرف الاجير المشترك والخاص فيكون معرفة المرفوع موقوفة على معرفة المرفوع
 وهو الدور . واجيب بانه قد علم ما سبق في باب الاجر متى يستحق ان بعض الاجر لا يستحق الاجرة
 بالعلم فلم تنوقف معرفته على معرفة المرفوع . فان قلت ان قوله من لا يستحق الاجر حتى يعمل مفرد
 والتعريف بالمفرد لا يصح عند عامة المحققين . قلت اجيب عنه بانه انضم اليه قوله كالصباغ
 والقصار فيكون تعريفيا بالمشا وهو صحيح وفيه كلام لان قوله لان المعقود عليه ينافي ذلك
 لانه تعليل على التعريف والتعليل على التعريف غير صحيح هذا وفي كونه مفردا لا يصح التعريف به نظر
 والمحقق ان يقال كافي العناية انه من التعريفات اللفظية . وقوله لان المعقود عليه اذا كان العمل
 كان له ان يعمل للعامة لان منافعه لم تصر مستحقة لواحد بيان لمناسبة التسمية وكأنه قال
 من لا يستحق الاجر حتى يعمل وامر على . وفيه التبيين والافواه ان يقال الاجير المشترك من
 يكون عقد واردا على عمل معلوم بيان عمله ليس من النقص . والاجر الخاص من يكون العقد واردا
 على منافعه ولا يصير منافعه معلومة الا بذكر المرة او بذكر المسافة ومنافعه في حكم العين فاذا
 صارت مستحقة بعقد المصاوضة لا يمكن ان لا يتمكن من ايجابها لغيره بخلاف الاجير المشترك
 لان المعقود عليه فيه هو الوصف الذي يحدث في العين بعمله ولا يحتاج الى ذكر المرة ولا يمنع عليه
 التعديل مثل ذلك العمل من غير تمامه ينظر ثمة . وفي جواهر الفتاوى استاجرها كالبسج
 ثم ان الحايك اجر نفسه من رجل آخر بعد العمل فانه يصح كلا العقدين لان المعقود عليه العمل دون
 المنفعة انتهى **ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل كالقصار ونحوه** كالصباغ والقتال والقصار
 لان الاجارة عقد مفاوضة فنقتضي المساواة بين العوضين فالعمل المعقود عليه للمساخر هو
 العمل لا يسلم للاجير العوض وهو الاجر . وفي المجتبى قال اصحابنا يجوز بشرط الخيار في الاجارة
 كما بيع خلافا لما في ط شرط قصارا على ان يقصروه ثوبا مزينا بدرهم ورجي به فلما راي
 القصار التوب قال لا ارضى به فله ذلك وكل الخياط . والاصل فيه ان كل عمل يختلف باختلاف
 الحال بعث فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل وما لا فلا . كمن استاجر له من الخطة او يجمع هذه

اي لواحد

يكره

فلما رأي محل العمل امتنع ليس له ذلك استأجره بهم على ان يجلب له قطعا معلوما سمي جاز
اذا كان العطن عنده ولكن اذا قال لنقص لي مائة ثوب هروني اذا كانت عنده والاصل ان الاستحجار
على عمل في محل هو عنده جاز وما ليس فلا كينم ما ليس عنده انتهى **ولا يضمن الاجير المشترك ما هلك**
في يده سواء هلك بسبب يمكن التحرز عنه كالسرقة او بما لا يمكن التحريق الفاسد او العارة لان العين امانة
عنده لانه قبضه باذن المالك لمنفعة وهي فائدة العمل فيه له فلا يكون كالودع واجبر الوكيل فيضمن
عند ابي س ومحمد اذا هلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالوت خنق انفه والحرق الغالب اما
اذا سرق والحال انه لم يقصر في المحافظة يضمن عندها كما في الوديعة التي تكون باجر فان الحفظ مستحق
عليه وابو حنيفة رحمه الله يقول الاجرة في مقابلة العمل دون الحفظ فصار كالوديعة التي تكون
بلا اجر اما ان شرط الضمان فضمن بعض المشايخ انه يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله وعند بعضهم
لا يضمن وفي المتن اختار هذا لان شرط الضمان في الوديعة باطل قال قاضيان والفتوي على قول
ابي حنيفة وقال في موضع آخر والمختار في الاجير المشترك قول ابي حنيفة وقد جعل الفتوي عليه في كثير
من المسئلةات وبه جزا أصحابنا الموقن وكان هو المذهب **وان وصليته شرط عليه الضمان** لانه شرط لا
يقضيه العقد **وبه يعني** قال في الذخيرة وكان الفقيه ابو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدمه
الشرط وكان يقول بعدم الضمان لان شرط الضمان في الامانة يتجلف لتقصية الشرع فيكون باطلا
قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ ونحن نعتي به ايضا وقال في الظهيرية اختار الترخون الصلح
على نصف القيمة قال في العيون وزجرا لا يتقبلان الصلح فاخرت قول ابي حنيفة وكان الامام الحلواني
يكتب في الفتوي لا يضمن عند اكثر اصحابنا يعني ابا حنيفة ثقة قال القاضي وهذه جملة مسائل
نستوفيها على قول ابي س ومحمد منها اذا دفع الى صاحب ثوبا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرقت
عنده يضمن كل الثوب ومنها دفع الى خياط ثوبا فخطا به ثوبا ففقدت فسرقت قالوا يضمن
ومنها دفع صرما الى خياط ليحرقه ففقدت شي من الصرمة فسرقت قالوا يضمن كذا قاله قاسم
في تصحيحه وذكر في العقد اذا هلك العين عند الاجير المشترك نحو القصار والصباغ بعد الترخون
من العمل لا اجر له لانه لم يكمل العمل ولا يضمن الثوب عند ابي حنيفة كالحامس وعندها يضمن صيانة الاموال
الناس وهذا مذهب عمرو بن عثمان ومذهب ابي حنيفة مذهب عطاء وطاووس ومحمد بن كباد
التابعين وبعض العلماء اخذوا بقول ابي س ومحمد احتسابا لقوله عمرو بن عثمان رضي الله عنهما وبعضهم
افترأوا لصلح عملا بالعولين منهم شمس الاسلام لا وزجدي واية فرغانة على هذا وشيخ الاسلام عبد الله بن
الكندي واية سمرقند كانوا يفتون بالصلح والشيخ الامام طهيز الدين افتى بقول ابي حنيفة **قال**
صاحبنا قلعت لم يضمن قالوا من قال منهم بالصلح هل يجب اجبار الخصم لو امتنع قال كنت افتي
بالصلح بالاجر وفي الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين يعني بقول ابي حنيفة وفي فوايد
صاحب المخطط وفتوي القاضي الامام جلال الدين انه ينظر ان كان الاجير مضطرا لا يجب الضمان
وان كان بخلافه يجب الضمان كما هو مذهبهما وان كان مستورا لم يضمن بالصلح كذا في الفصول
العامة **ويضمن الاجير ما هلك بعلمه كخرق الثوب من رقيقه وزلق الحمال وغرق السفينة**
وهذا عندنا وعند زفر والشافعي لا يضمن لانه يعمل باذن المالك ولنا ان المأمور به العمل انما يحل
قال صدر الشريعة اقول يعني ان يكون المراد بقوله ما تلف بعلمه علا جاز فيه العقد المتبادر
على ما ياتي في الجمار او علا لا يتبادر فيه المقدار المعلوم انتهى اقول قد وقع في العامة دية ما يخالف
ما جئنا صدر الشريعة حيث قال وان هلك بفعله بان يخرق برقيقه او عصره يضمن عند علي آية الثلاثة

الفتوى

وفي الاشهاد اجير القصار امان لا يضمن
الا بالفتوى والقصار على اختياره
في المشترك محذور عند عدم اشتراط
الضمان عليه ما معه فيضمن اتفاقا
انتهى

الزقديوني

دعوى كذا

الزقديوني

رحمهم الله بخلاف النزاع والفساد والجماع فان النزاع لا يضمن بفعله اذا لم تجاوز المتبادر
ومعناه ان الاجير المشترك يضمن ما هلك بفعله جاوز المتبادر او لا فامل **ولا يضمن به بني**
ادم مطلقا من غرق في السفينة او سقط من الدابة وان كان بسوقه او قوده لان ضمان
الآدمي لا يجب بالمقابلة بل بالجنانية وما يجب تأملي العاقلة والعاقلة لا تتحمل ضمان القود وهذا ليس
بجنانية لكونه ما دونها فيه **وان انكسرت في الطريق ضمن الحمال قيمته في مكان عمله ولا اجر**
او في موضع انكسر واجره بحسبه اما الضمان فله فله بفعله لان الداخل تحت العقد على تسليم
والفقد غير داخل فيضمن واما الخيار فله اذا انكسر في الطريق والحال شي واحد بين انه وقع تعديا
من الابتداء من هذا الوجه وله وجه آخر وهو ان ابتداء العمل حصل باجر فلم يكن تعديا وانما صار تعديا
عند انكسر فيميل الى اي الوجهين شاء فان مال الى كونه متعديا ضمن قيمته في الابتداء ولا يجب الاجر
لانه بين ان كان متعديا من الابتداء وان مال الى كونه ما دونها فيه في الابتداء وانما صار متعديا
عند انكسر ضمن قيمته في موضع انكسر واعطاه اجرته بحسبه هذا اذا كان انكسر بضعفه بان زل
او عثر وان كان من غير ضعفه بان رجعة فانكسر فلا يضمن عند ابي حنيفة لان المانع امانة عنده وعندهما
يضمن قيمته في موضع انكسر لانه تسلم العمل بالتصالح بماله فيعطيه اجر ولا يجبر في هذه الصورة
عندها الا ان العين مضمونة على الاجير المشترك عندهما على ما بيناه **ولا ضمان على جمار وبزاع**
وفضاد لم يتجاوز المتبادر لانه التزمه بالعقد فصار واجبا عليه والفعل الواجب لا يجامعه الضمان
كما اذا حذر القاضي وعمر رومات المضروب بذلك الا اذا كان يمكنه تقييده بالصليب وهو غير ذلك
فقط اعتبره فان جاوز المتبادر ضمن الزيادة كلها **اذ لم يهلك المجني عليه وان هلك ضمن**
نصف دية النفس لا تلتف بما دون فيه وغير ما دون فيه فيضمن بحسبه وهو النصف وفي فتاوي
قاضي طبرستان ليس على المضاد والجماع والنزاع ضمان السراية اذا لم يقطعوا زيادة على قدر المتهود والمأذون
فيه فان شرط على الفضا والعمل على ان لا يسري يصح لانه في رسته نص عليه خواهر زاده في باب ما
يضمن الاجير وفيه فرائد صاحب المخطط اذ اشترط على الجماع والفساد والنزاع والختان العمل على وجه
لا يسري لا يصح هذا الشرط حتى لو هلك الايمان عليهم لانه ليس في وسعهم ذلك وهذا اذا فعل فعلا
مفسدا لم يقصر في ذلك العمل اما اذا فعل بخلاف ذلك يضمن كذا في الفصول العامة ثم فرغ عليه بقوله
فلو قطع الختان الحشفة وبري المقتوع يجب عليه دية كاملة وان مات فالواجب عليه نصفها
فان قيل هذا بخلاف الجنيح مسائل الريات فانه كل ما ارداد ارجحية انتقص ضمانه اجيب بان محل القول
في النوادر انه لما برى كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو مقتضود لا ياتي له في النفس فيعذر بتركه
بترك النفس كما في قطع اللسان ولما اذا مات فقد حصل تلف النفس بفعل من احدها ما دون دية وهو قطع
الجلدة والاخر غير ما دون فيه وهو قطع الحشفة فكان ضمانا نصف بترك النفس لذل **فان قيل** تنصيف
في البدل يعتمد التماسا وفي قد انتفى لان قطع الحشفة اشد ايضا الى التلف من قطع الجلدة لا محالة
وكان كقطع اليد مع خن الرقبة **اجيب** بان كل واحد يحتمل ان يقع ابتداء وان لا يقع والتفاوت غير
مضبوط وكان هذا بخلاف الخنز فانه لا يحتمل ان لا يقع ابتداء فان في العنابة **سئل** صاحب المخطط عن قضاء
جاليته علام وقال اقصدي فقصده فقصدا مستادا فان من ذلك السبب قال يضمن الفضا
قيمة العبد ويكون على عاقلة الفضا لانه خطأ وكذا الصبي يجب دية على عاقلة الفضا **وسئل**
رحمهم الله عن رجل مضربا بجره حتى مات من سيلان الدم قال يجب عليه لقصاص كذا في الفصول العامة
ثم لما فرغ من بحث الاجير المشترك شرع في بيان احكام الخاص فقال **والثاني وهو الاجير الخاص**

ما هلك

الزقديوني

الزقديوني
حققتنا من قبل لا قوة الثوب
ورقة يعرف ما يحمله من الدية
بالاحكام فانما يقتضيه بالعلم
منه بخلاف العبد ودخوله فانه
يبنى على قوة الطباع وضعفه
ولا يعرف ذلك بنفسه ما يحمله
الحرق ولا يمكن

في السبب

وسمي اجير خاص

حتى يقوم الدليل على مجازة وقد قام الدليل على الجواز في ذكر اليوم وهو التجمل لان مرادها ارا
الصحة وهو متعين في الجواز لان تعين الفعل مع التوقيت فمفسد فان تعين الفعل بوجوب كونه اجزا
مشتراكتا وتعين الوقت لا يوجب كونه اجزا مشتركا وبينهما اتفاق فلا يجمعان فيفسد فتعين الجواز
كيلا يفسد فحملناه على التجمل وفي الغد لم يقم الدليل على ارادة الجواز وهو الترقية بل قام الدليل على ارادة
الحقيقة وهو الاضافة والتعليق فتركناه على حقيقته فاذا خاطب اليوم وجب عليه درهم فاذا جاء
الغد فسد لوجود تسميتين فيه لان المعلق يترك بحج العذر والتسمية الاولى باقية فتفسد لاجتماع
تسميتين في عمل واحد بخلاف خطاطة الرومية والتسمية الثانية لانه ليس لهذا العقد من موجب في الفعل
فكانا عقدين مختلفين كل واحد منهما بحد مسبق على الاضافة معلوم فافترقا فان خاطبه فيه يجب عليه
اجر المثل لان اذ على نصف في الصحيح لانه المستحق في الجامع الصغير لا ينقص عن نصف درهم ولا يزداد على درهم
لان التسمية الاولى باقية في الغد فيفسد لانه الزيادة وتعتبر الثانية لمنه نقصان ولو خاطبه بعد غد
فالصحيح انه لا يجلو له نصف درهم عند ابي حنيفة لانه لم يرض بتأخير الى الغد باكثر من نصف درهم ولا يزداد
عليه ولما اذا قال ان سكت هذا الركان عطارا فبدرهم وان سكته خردا فبدرهم فهو جائز عند ابي حنيفة
ولا فالصاحبه وعلى هذا الخلاف الترتيب في المكان وكذا يجوز اذا اخبر بين شيئين بان قال اجرتك
هذه الدار برباطية او هذه الدار ببايتين او اجرتك هذه الدار بثمانين او هذه الدار بثمانين وكذا يجوز
بين ثلاثة اشياء ولا يكون اكثر من ذلك **بني المستاجر تنورا او دكانا في الدار المستأجرة واحترق**
بعض بنوت الجيران او الدار لا ضمان عليه مطلقا اي سواء بني باذن صاحب الدار ولا لان هذا
انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئة الباقي في النقصان الا ان يجاوزها فيصفه الناس
بان يصنع غير صميمهم من ترك الاحتياط في وضعه وايضا دنا لا يؤخذ مثلها في التقوى والكانون
كنا في الفصول العادية **استاجر مارة افضل عن الطريق ان على الله لا يجدر بعد الطلب لا يضمن**
كل لا يضمن راع تد من قطيع شاة فخاف على الباقي الهلاك ان تبغها كرا في الحامية لان الامين
انما يضمن بترك الخطا اذا ترك بغير عذر اما اذا ترك بعدد فانه لا يضمن كما تقدم نقله عن العادية **ولا**
يسافر بعتد استاجر المذمة لا بشرط لان في خدمة السفر زيادة مشقة فلا يستظهر الاطلاق وعليه عن
الناس فانصرف اليه اما اذا شرط ذلك او كان وقت الاجارة متهيبا للسفر فيجوز له السفر به لان الشرط
املك عليك املاك والمعرف كالشرط ذكره الن بلعي **بخلاف العبد الموصى بخدمته فان له ان يسافر**
به مطلقا سواء شرط السفر به ام لا لان مؤنته عليه ولم يوجب العرف في حقه فان قلت لما ملأ المستاجر
ساقفه من لزم له المولى فيه وكان للمولى ان يسافر به فكذا نصنا قلت اجبت عنه بانه انما ملأ المولى له
لانه يملك رقبته لا يملك المنفعة الاتري ان للمولى ان يبيع رقبته وان يزوجه ولا يملك المستاجر لان فلان
لغيره ان يسافر به والله اعلم **ولو سافر به اي بالعبد المستاجر ضمن قيمته لما كره اذا هلك لانه صار**
غاصبا ولا اجر عليه وان وصليته سلم لان الاجر والضمان لا يجمعان ولا يسترد مستاجر من عبد
مجنون اجماعا فعد اليه لعله اي اجر عبد مجنون بنفسه فاعطاه المستاجر الاجر لا يسترد لان هذه الاجارة
بعد الفراغ صحيحة استحسانا لان الفساد لرعاية حق المولى فبعد الفراغ رعاية حقه في الصحة ووجوب
الاجر **ولا يضمن غاصب عبد ما اكل من اجرة اي لو غصب رجل عبدا فاجرا لعبد نفسه فاخذ الما**
الاجر واكله فلا ضمان عليه **عند ابي حنيفة** لان العبد لا يجوز لنفسه فكل ما في يده فلا يكون متوقفا
وقا لا يضمن لانه مال المولى فان قلت الغاصب اذا استهلك ولما لم يضمنه فممنه ولا اجران فيه
قلت اجبت عنه بانه تابع لاداره كونه جزوا منها وهي محرزة بخلاف الاجر فانه حصل من المانع وهي

قال الصدوق في
الكتاب الصحيح هو الاول

لعله كانوا

وعرف به ذلك

عنه

غير محرزة **وجاز للعبد قبضها** اي قبض الاجرة في قولهم جميعا لانه ما دون في التصرف على اعتبار
الفراغ رعاية حقه في الصحة فان لم ينفذ ما دون فيه وهو الماقد فترجع الحقوق اليه فيكون له
القبض وفائدة تظهر في خروج المستاجر عن عبدة الاجرة فانه يحصل له اليد وانما وضع المسئلة
فيما اذا اجر العبد لنفسه لانه ان اجره الغاصب كان له الاجر لا للمالك ولا ضمان عليه بالاتفاق
وان اجر المولى فليس للعبد ان يقبض الاجرة الا بوكالة المولى لانه العاقد كذا في العناية **فلو وجدها**
مولاه قائمة في يده اخذها اي لو وجد مولى العبد ما في يد العبد من الاجرة اخذ لانه وجد عين ماله ولا
يلزم من بطلان التقوى كانه في المشرق بعد القطع فانه لم يبق متوقفا حتى لا يضمن بالانكاف ويبقى المالك
فيه حتى ياخذ المالك كذا في التبيين **استاجر عبد شهرين شهرين بربعة وشهر خمسة صح على الترتيب**
المذكور والاول ينصرف الى ما يلي العقد بترتيب الجواز فينصرف الثاني الى ما يلي الاول ضرورة **اختلف**
اي الاجر والمستاجر في ابا القعند **ومن فيه او جري ما الرخي يعني** اذا استاجر عبد شهرين
بدرهم فقبضه في اول الشهر ثم جاء اجر الشهر والعبد مريض او ابق واختلفا فقال المستاجر من من ابي
ابن من اول المدة وقال المولى في آخرها **حكم الحال فيكون القول في من شهد له الحال مع يمينه**
يعني اذا كان العبد ابقا او مريضا في الحال يحكم بانه كذا من اول المدة فلا يجب الاجر وان لم يكن
ابقا او مريضا يحكم بانه كذا من اول المدة فيجب الاجر **وكذا الاختلاف في جري ما الرخي قال في**
للخلاصة رجل استاجر رخي ماء وبيتها وبتاها مدة معلومة فانقطع الماسقط من الاجر بحسبه فان لم
ينقض الاجارة حتى عاد المالك منه الاجارة وان اختلفا في قدا لا ينقطع القول قول المستاجر وان اختلف
في نفس الانقطاع يحكم بالحال انتهى كما يحكم الحال لو باع شجرة فيه ثم واختلفا في بيعه اي التمسها
اي مع الشجرة **فالقول قول من في يده التمس فان قلت** ما ذكرته مسلم فيما اذا كان الظاهر يشهد للمستاجر
لانه ليس فيه الادفع الاستحقاق عليه والظاهر يصلح له واما اذا كان الظاهر يشهد للمولى فغير مسلم
من حيث انه يستحق الاجرة بالظاهر وهو لا يصلح للاستحقاق كما تقر في موضع **قلت** اجبت عنه
بانه يستحقه بالسبب السابق وهو العقد وانما الظاهر يشهد على بقاءه واستمراره الى ان يفسد
ولم يكن مستحقا بجره والظاهر وهذا لانما اتفقا على وجود سبب الوجوب اقر بالوجوب عليه ثم بالانكار
بعد ذلك يكون متممنا لغيره فلا يقبل منه الابحجة وعلى هذا لو اعتق جارية ولها ولد فقالت اعتقتي
قبل ولادته فيكون خرا سبالي وقال المولى اعتقتك بعدها فلا يعتق كان القول قول من كان الولد
في يده لان الظاهر يشهد له وهذا كله يحكم بالحال ذكره الن بلعي في تبيينه **وفي القوايد ان يبينه اختلفا**
في كونها مشغولة او فارغة يحكم بالحال واذا اختلفا في صحة او فسادها فالقول للمدعي الصحة قال الصدوق
الا اذا ادعي المولى بانها كانت مشغولة بالزنى وادعي المستاجر انها كانت فارغة فالقول للمولى كما في البرائة
والقول قول رب الثوب في القيص والفتاء والخرة والصفرة والجر وغيره يعني ان اختلف
رب الثوب والصانع في الخيط بان قال رب الثوب امرتك ان تعمل قباء وقال الخياط قيصا او في ثوب
دفعه الى الصباغ لم يصبغه واختلفا في الصبغ بان قال صاحب الثوب امرتك بصبغه احمر وصبغته اخضر
وقال الصباغ امرتني باصفر او في الاجرة بان قال صاحب الثوب عملته لي بغير اجر كان القول في الكل قول
المستاجر اما اذا اختلفا في الخطاطة والصبغ فلا دن يستند من جهة رب الثوب وكان اعلم بكيفية
ولانه لو انكر الاذن بالكلية كان القول قوله فكذا اذا انكر وصفه او الوصف تابع للاصل لكنه يختلف
لانه ادعي عليه شيئا لواقبه لزمه **فان انكر يخلف فاذا خلف فالحياط صان وصاحب الثوب يغير ان شاء**
ضمته قعة الثوب غير معمول ولا اجر له او قيمته معولا وله **الاجر مثله ولا يجاوز به المسي على ما بينا من قبل**

على ما مر من قوله وبعد الفراغ

بطلان الحكم

سنة في الدرر والايض

باجرة معلومة

لانه مؤلف من وجه وهو في اصل العمل مخالف من وجه وهو في الصفة فيميل الى ايماسا . وروي
ابن سامة عن محمد انه يضمن له ما زاد الصنيع فيه لانه بمنزلة الغاصب اما اذا اختلف في الاجر فلا بد ان
يتنكر تقوم عمله ووجوب الاجر عليه والصانع يدعيه وكان القول للمتنكر وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو اسحق
ان كان الصانع خيرا له اي معاذ الله ان كان يدعيه اليد شيئا العمل او يماطه عليه فله الاجر والا فلا
لان ما تقدمت من الصانع يدعيه على انه يعمل باجر فقام ذلك مقام الاستطراد لان العادة قد جرت
بالدفع للعمل الى من يخالطه من غير تسمية الاجر للمعلن به **وقيل ان كان الصانع معروفا بهذه الصفة**
بالاجر وقيامه بها اي بهذه الصفة كان القول قوله والا اي وان لم يكن كذلك فلا يكون القول قوله
وبه اي بهذا القول يعني اي يقول عليه في الافتاء وقابله الامام لانه لما فتح الركان لاجله اجري ذلك
بحري التضمن عليه اعتبارا بظاهر التصار وقولها استحسان والقياس ما قاله ابو حنيفة لانه يتنكر وما
ذكره من الظاهر لا يصلح حجة لا استحسانا اذ الظاهر يصلح للدفع لغيره الا ترى ان هذا اليد يدعي
باليد ثم اذا بيعت بحجب ما في يده دار لا يستحق السعة لما قلنا والقوي على قول محمد ذكره في التبيين
وفي الغايل الزبينية ادعي نازل الخان وداخل الحمام وساكن المعدل استغلال العصب لم يصدق والاجر
واجب

باب في بيان احكام من فسخ الاجارة

في تأخير هذا الباب عما قبله اذ الفسخ يعقب العتق لا محالة **تنسخ الاجارة اي لتستاجر**
ولاية الفسخ لانها تنسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر **بشرط** لانه عقد معاوضة يحتمل الفسخ بالاقالة
فيكون شرط الخيار فيه **وبخيار رؤية** لانه عليه السلام قال من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذ ارادة
والاجارة شراء المنافع فيستأجرها ظاهر الحديث لفظا او دلالا **وبخيار عيب** حاصل قبل العقد وتبعه
اما خيار الرد فيعيب حاصل قبل العقد فلا بد المعقود عليه هو المنافع وانما توجد شيئا او كل ما كان
كذلك وكل جزء منه بمنزلة الابتداء وكان العيب حاصل بعد قبض المستاجر وقبله لان الذي حل
بعد قبض المستاجر كان قبل المعقود عليه وهو المنافع كذا في بعض شروح الهضاية **ينوب النفع به**
صفة عيب **كخيار الدار وانقطاع ما الرحي وانقطاع ما الارض** لان كلاهما ينوب النفع فينبغ
خيار الفسخ ولو انقطع ما الرحي والبيت ما ينتفع لغير الخبز فله من الاجرة حصته لانه بقي شيء من المعقود
عليه فاذا استوفاه لم يمتد حصته زيلعي . وفي الاول الوجه رجل استاجر من رجل شيئا فمضاه في حقه
المال ليسبق في قبض الزرع فالمسئلة على وجهين اما ان استاجرها بشرا او بغير شرا ففي الوجه الاول
سقط عنه الاجر لغوات التمكن من الانتفاع وفي الوجه الثاني ان انقطع ما الزرع على وجه لا يرجي فله
الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجى منه السقي فالاجر عليه واجب ولو لم ينقطع المال لكن سال الماء
عليها حتى لا يمتد له الزرعة فلا اجر عليه لانه عجز عن الانتفاع به وصار كما اذا اغصت غاصب انتهى
وفي الثانية رجل استاجر من رجل فانقطع الماء قال ان كانت الارض سقي من ما الاراضي على المستاجر
وكن اذا كانت بما الساقا فانقطع المطر انتهى **او يحل** عطف على ينوب **به اي بالنفع يعني ان العيب**
لا يفتق النفع بالكلية بل يحل به حيث يجوز ان ينتفع به في الجملة **تكرض العبد ودر الدابة** واصل
الدين بالنفع يقال منه بئر البعير وادبر القتب كافي الصجاج فان الاجارة تنفسخ به ايضا **فان لم**
يجل العيب به اي بالنفع وازاله اي العيب الموجب سقوط خياره اي خيار المستاجر لو زال العيب
وهو الموجب للرد قبل الفسخ والعقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد فيما ياتي بعد فسقط خياره **وعامة**
الدار المستاجرة وتطهيرها واصلاح الميزاب وما كان من البنا على رب الدار فان ابى صاحبها

فقط واما جوارحه فباعتد العقد
قبل القبض وادرك بوجوب الخيار
كما في البيع وعلى هذا الاثر بين
ان يكون حاصلا

اي صاحب الدار

اي صاحب الدار كان المستاجر ان يخرج من اي من الدار الا ان يكون المستاجر استاجرها وهي
كن ذلك وقد رآها الرضا به بالعيب واصلاح بئر الماء والوعده والخروج على صاحب الدار بذكر عليه
لانه لا يجبر على اصلاح ملكه **فان فعله اي فعل ما ذكر من اصلاح المستاجر فهو مستبرع فيه** فليس له
ان يجسبه من الاجرة قلت وبه صرح قاضيان في فتواه حيث قال وفي اجارة الدار عماره الدار
وتطهيرها واصلاح الميزاب وما كان من البنا على رب الدار وكل ستره تركها يحل بالتكفي يكون
على رب الدار فان ابى صاحب الدار ان يفعل كان المستاجر ان يخرج منها الا ان يكون استاجرها وهي ذلك
وقد رآها فحينئذ يكون راضيا بالعيب فلا يرد ما لاجله واصلاح بئر الماء والوعده والخروج يكون
على صاحب الدار وان كان امتلا من قبل المستاجر ولكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون ذلك
على المستاجر ايضا فان فعل المستاجر ان يكون مستبرعا ولا يجب له من الاجر وله ان يخرج من الدار اذا
لم يفعل ذلك رب الدار انتهى . وفي شرح المختار وعلى رب الدار عمارتها واصلاح ميزانها وبئر الماء
وتطهيرها والوعده المتولية من افعال المستاجر وكل ما يكون مضرا بالتكفي فان لم يفعل فللمستاجر
ان يخرج وان رآه من العيوب وقت الاجارة فلا خيار له لانه رضى بالعيب وعلى المستاجر ان يترتب
والرئاد المجتمع في الدار من كسبه لانه ليس من باب التكفي وكذا في شرا على الاجر الا ان يكون شرطه
على المستاجر وفيه نظر عندي . وفي الجوهرة وله ان ينفرد بالفسخ ولا يحتاج الى القضاء ولو استاجر دارين
فسقط احداهما او منعه مانع من احداهما او حدث في احداهما عيب ينقص التكفي فله ان يتركها جميعا اذا
كان عقد بينهما صفة واحدة . ثم حدثت العيب بالعين المستجرة على وجهين احدهما لا تنوب في المنافع
فلا يثبت به الخيار كالعبد المستاجر اذا ذهبت احدي عينيه وذلك لا يضرب الخدمه وكذلك الدار اذا
سقط منها حائط لا يتنفع به في سكنها فله ان يثبت الخيار وان كان النقص يوجب في المنافع كالعبد اذا
مرض والدار اذا دبرت والدار اذا اضرمت بعض بناتها فللمستاجر الخيار فان بقي الخمر سقط فلا خيار
للمستاجر لان العيب زال انتهى **وبعد عطف على خيار الشرط ان ومضرت لم يستحق بقعدها ان بقي**
اي المقد كما في خبر من استاجر لثمنه فان المقد ان بقي لم يملك من صحيح وهو غير مسخي بالمعقود
وموت عرس واختلاعا استوجراي الطباخ لطبخ ولينها فان المقد ان بقي تضرت المستاجر بان لا
ماله في غير الواجبة ولو ومدين عطف على ان ومضرت بعين او بيان او اقرار والحال انه لا مال له
غيره اي بشاهدين من الناس او باقامة بينة عليه او اقراره واشهادا الى انه لا فرق في نبوت الدين
بين هذه الاشياء بالكلية الضمير لانه يحبس به فيضرت . وقيل بقوله والحال انه لا مال له غيره
اي غير المستاجر لانه لو كان له مال غير لا تنسخ الاجارة **وافلاس مستاجر كان ليخبر لان الاجارة**
ان بقيت لن ما اذا اجر الدكان وهو ممنوع لا فلاس **وافلاس خياط يعمل بماله استاجر عبدا ليخيط فترك**
عمله فليد بقوله يعمل بماله لان من ليس له مال ويعمل بالاجر فاس ماله اثرة ومقتراض فلا يتحقق العقد في
حقه **وبعد ما مكثري دابة من سفر فانه عن رلانه لو مضى على موجب العقد لن منه ضرر زائل لاحتمال**
كون قصده سفر الحج فذهب وقته او طلب عزيم له فحضر او التجارة فافقتر وبن امكثري الدابة وهو
بالمقد مضرب بل له اي ظهر له فيه راي غير الاول منعه عن ذلك كذا في العناية **بخلاف ترك مستاجر**
اي مستاجر عبدا له مال ليخيط ليحل يتعلق بالتكفي في الصرف فانه لا يكون عذرا ان يمكنه ان يفتقد
العلامه لخياطة في ناحية ويعمل في الصرف في ناحية ذكره مثلا خسر وبه صرح في الحاوي القديسي
وبعد ما مكثري يتعلق بقوله وبعد ما مكثري فانه ايضا ليس بعذر اذ يمكنه ان يفتقد ويبعث ذوابه
على يد تلميذه او اجيره **وتبيع ما اجر يتعلق بقوله** ولن ومدين فانه ايضا ليس بعذر بل دون حقوق دين

يكون

ان هناك كلام الاختيار

وتنفخ الاجارة بلا حاجة الى التنفخ ذكره من لا خسر وبوت **احدنا قد بنى عتدها لنفسه** لا يملك
بقية تنفخ المنفعة المملوكة او الاجرة المملوكة لغيره لما قد ستمتحة بالعقد لانها الى الوارث
وهو لا يجوز لان المنافع والاجرة صارت ملكا للورثة والعقد السابق لم يوجد منهم فينتقض وفي الخ
رجل استاجر ارضه اشترى ارضه اشترى في ذكر في الاصل انه لا يلزم منه اجرة الشهر الثاني ولم يفصل بين المستغل
وعنه فانه ذكر المسئلة في الحمام واجاب كما ذكر في الدار والحمام مع الاستغلال وفي بعض الروايات
قال يلزمه اجرة الثاني ومن اصحابنا من وفق بين الروايتين فقالوا اذا لم يكن مع الاستغلال لا يلزمه
اجرة الشهر الثاني كما قال في الكفاية وان كان مع الاستغلال يلزمه اجرة الشهر الثاني سواء استاجرهما او
ارضا او دارا وعليه الفتوى وان مات المورث فمكنت المستاجر بعد موته منهم من قال عليه اجرة ما سكن بعد
الموت لانه ليس بخاص في السكن بل هو ما مضى على الاجارة ومنهم من سوي بين هذا وبين المسئلة الاولى
قال مولانا رحمه الله وينبغي ان لا يظهر الانقضاء هنا ما لم يطالب به الوارث بالتقريع او بالتزام اجرة آخر
سواء كان مع الاستغلال او لم يكن لان موت احد العاقدين يوجب انقضاء الاجارة عند ماله فالتأخير
فاذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالب به الوارث بالتقريع او بالتزام اجرة اخرى وفي شرح المختار
في فضل فسخ الاجارة بالعدول قال وهل يشترط لفسخ القضا في ذكر في الزيادة ان كان عذرافيه
شبهة كالدين يشترط له القضا وان كان واضحا لا وفي ذكر في المبسوط والجامع انه ليس بشرط وينفرد
المأقديه وهو الصحيح لانه في معنى العيب قبل القبض على ما بيناه انتهى وفي تعيين الكفر قال في الجامع
الصغير وكل ما ذكرنا انه عذر فان الاجارة فيه تنتقض وهذا يشير الى انه لا يحتاج فيه الى قضا القاضي
لانه بمنزلة العيب في المبيع قبل القبض فينفرد العاقد بالفسخ وفي الزيادة ان الامر يرجع الى الحاكم
ليفسخ الاجارة لانه فصل مجتهد فيه فيوقف على قضا القاضي كالرجوع في الهبة قال في شرح الاية الخيرية
وهو الاصح ومنهم من فرق فقال اذا كان العذر ظاهرا انفسخ والا فبفسخ الحاكم وقال قاضي خان
والمجتوب هو الاصح والعذر الظاهر مثل استجار الجراد لقتل الضرب ثم يسكن والطباخ ليطبخ للوليمة ثم
يخالع المرأة انتهى فان عتدها لغيره لا تنفسخ كوكيل ووصي ومتولي الوقت بقا المستحق عليه والحق
حتى لو مات المستوفد له بطلت لما ذكرنا قال في الخلاصة وفي مختصر القدر وفي موت احد العاقدين
وقد عتدها لنفسه فسخ الاجارة ولو كان عتدها لغيره لا تنفسخ ولو جرح احد العاقد فمطبقا لا تنفسخ
الاجارة وليس له ان يفسخ في نسخة الامام خواجه زاده في باب اجارة الطير وفي الفتاوى الصغرى بموت
الوكيل لا تنفسخ الاجارة وانما تنفسخ بموت الموكل وفي الاجناس بموت المتولي لا تنفسخ الاجارة وان كان
المتولي هو الذي اجر وكذا القاضي لو اجر ومات وفي التجديد الاب والوصي اذا اجر دارا به ومات لا تنفسخ
الاجارة وفي الزخيرة عن شرح كتاب الوقت الوقت انفسخ اذا اجر الوقت بنفسه ثم مات القياس ان تبطل الاجارة
وبه اخذ ابو بكر الاسكاف لانه في معنى المالك ليس لاحد جرح وفي الاستحسان لا تبطل لانه اجر لغيره كوكيل
بالاجارة والاب والوصي والوكيل بالاستجارة اذ امان تبطل الاجارة لان الوكيل بالاستجارة لو وكيل مشرا وانما
انفسخ بمنزلة الوكيل بشرأ الاعيان فيصير مستاجرا لنفسه ثم يصير مورا من الموكل فهو معنى قولنا ان الوكيل
بالاستجارة بمنزلة المالك انتهى قلت هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من ان المالك يثبت الوكيل ثم ينتقل
الى الموكل وما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء بوجه جزمي في الكفر وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم
وانه اعلى وحكم عن المتولي كونه فلا تنفسخ الاجارة به قال في السراجية المتولي والعاقد اذا اجره الوقت
ثم عثر لموات لم تنفسخ الاجارة وتنفسخ بموت احد مستاجرين او مورثين في حصته اي في حصته الميت
ان كان قد عتدها لنفسه فقط وبقيت في حصته الحي وقال في بطل فيما لان الشيوع مانع قلنا الشروط التي

الفتوى

في وقت الاشهاد لا يفسخ بموت مورث الوكيل
الا في سبيلين ما اذا اجر الوكيل ثم
اربع ثم مات بطلان الوقت لروية
وفيها اذا اجر الوكيل ثم وقع عليه عيب
ثم مات ففسخ وفيها ايضا او ان كان
الوقت اولا اذا كان هو الموقوف عليه
وكا جميع الربوبية فانها تنفسخ بموت
انتهى متى تمت وفيها اقلية النظار
عقدا لا اجارة حاضرة الا في سبيلين
ما اذا تعطل الاجرة وفيها اذا كان
العاقد مظلوما كما فيهم ففسخ

الاجارة

شروطها

شروطها في الابتداء كالشهادة في النكاح والله اعلم

مسائل شتى

اخرق حصايد ارض وهي جمع حصيد وحصيدة وهما الزرع المحصود والمراد هنا ما يقع من اصول
القصب المحصود في الارض **مستأجرة او مستعارة** فاحرق شي من ارض غيره لم يضمن لان هذا
سبب وليس بمباشرة فلا يكون مستعديا كما في البئر في ملكه **ان لم تضطرب الرياح** هذا قيد في عدم الضمان
قال في شرح الوقاية هذا اذا كانت الرياح هادئة اما اذا كانت مضطربة يضمن والهادئة بالرياح
المعملة والنون من هذين اي سكن وفي بعض النسخ الهداية من هذا اي سكن كذا في بعض النسخ وفي الصحاح
هدن يصعد هرونا سكن انتهى وفي شرح الكفر للشيخ علي قال في شرح الاية السرخسية هذا اذا كانت الرياح
هادئة حين اوقد النار ثم تحركت لانه لا يصنع له في تحريكها واما اذا كانت الرياح مضطربة فينبغي ان
يضمن لانه يعمل القابل للتحريك فلا يعذر فيضمن وذكر في الهداية معزيا الى الترتيب ان الله لو وضع حجرة
في الطريق فاحرق شي ضمن لانه مستعد بالوضع ولو رفسه الرياح الى شي فاحرقته لا يضمن لان ذلك
نسخة فضله ولو اخرج الحداد الحد من الكيس في دكانه فوضعه على الفلاة وضربه بمطرقة وخرج
شرار النار الى طريق العامة واحرق شي ضمن ولو لم يضربه ولكن اخرج الرج شي فاحرق شي لم يضمن
ولو سعى ارضه سعيلا لا تتحمله الارض فتعدي الى ارض جاره ضمن لانه لم يكن مستعدا فاما فعل بل كانت
مستعدا انتهى وقيل في الحاشية فيما لو سقط منه حجرة او شرارة في موضع ليس له فيه حق المرور بان
ان يقع منه فيضمن وبين ان ذهبت بها الرج لا يضمن قال وهذا اظهر وعليه الفتوى وكذا لو وضع
حجر في الطريق فاحرق بذلك شي ضمن ولو ذهبت به الرج الى موضع آخر فاحرق شي في غير الموضع
الذي وضعها فيه قال الشيخ الامام الاجل شمس الاية العلوي في كتاب السير اذا وضع حجر في الطريق
او حربة في مكانه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكر الساطي رجل اوقد في طريق العامة في الرج
ونقلها الى ارض رجل آخر لا يضمن فعلى وقال لان جنائته قد زالت **وكذا كل موضع كان للواضع حق**
الوضع فيه لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شي بخلافه اذا لم يكن للواضع فيه حق
الوضع قال في فتاوى قاضي خان بعد ان ذكر ما نقلناه عنه من النزوع وغيرها ما يباب المقام والاصل
في هذه المسائل ان في موضع كان للواضع حق الوضع في ذلك المكان لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك
الموضوع شي سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عن مكانه وفي كل موضع لم يكن للواضع حق الوضع
اذ اعطى بالموضوع شي ان اعطى والموضوع في مكانه لم يضمن الواضع وان عطى به بعد ما زال
الموضوع عن مكانه ان زال بمنزلة حق ان يضع حجر في الطريق فصحت بها الرج وان زالت عنها من مكانها
واحرق شي لا يضمن الواضع كذا لو وضع حجر في الطريق في المسيل وذخر حجره كسريا لا يضمن الواضع
لان جنائته زالت بالمساو والرج وان كان الزوال عن الموضوع الذي كان فيه لا بمنزلة بان وضع حجر في الطريق
ثم جاء اخر ووضع حجره اخري في الطريق فقد حرجت احداهما على الاخرى فانكسرتا قال ابو سرحه الله
يضمن كل واحد حجرة صاحبه انتهى ثم فرع على الاصل المذكور بقوله **فلو وضع حجر في الطريق فاحرق**
بذلك شي ضمن وكذا يضمن في كل موضع ليس فيه حق المرور الا اذا هبت به اي بالموضوع الرج
فلا ضمان لانما نسخ قوله وبه يعني وقد تقدم نقله عن قاضيان سفي رجل ارضه سعيلا لا تتحمله
الارض فتعدي الى ارض جاره فافسدها ضمن لكونه مستعدا كما تقدم نقله عن الزليعي **اقدر خياط**
او صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح فان صاحب الدكان قد يكون ذاجره وحجرة
ولا يكون خادقا في العمل فيتعهد خادقا يطرح عليه العمل وكان القياس ان لا يجوز لانه استاجر بنصف

الخصي اذا وضع الحجرة في الطريق
في يوم الرج يكون ضا منا وذكر
سمن الاثمة

لم تقدم للزليعي ذكره هنا من اول مسائل
شئ في يوم في النهاية معزيا الى الكرخي
مذكور في الزليعي فافهم

ما يخرج من عمله وهو محمول كغير الطمان لكنه جاز استحسانا لانه شركة الوجوه في الحقيقة فان
هذا بوجاهته يقبل ذلك وذلك بتزاقته يعمل فتتظم المصلحة ولا ينصرف الحصة فيما يحصل **كاستيجار رجل**
ليعمل عليه محله بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وبالفعل ايضا الكثير المجازي كذا في المغرب **وراكين**
يقعدان فيه **الى مكة** فانه صحيح استحسانا لان المقصود هو الركاب وهو معلوم **وله الحمل المعتاد** لان
الحمل تابع وما فيه من الحصة من اول بالعرف المعتاد وكذا اذا لم ير الوطأ وهو الحصاد والله هو ما يلحقه
المرة على نفسه **ورؤيته** اي روية صاحب الحمل **الحمل** لانه اقرب لحصول الرضى وعند من لا يصح
غير المشاهدة **استاجر محله لخل معدا من الزاد فاخل منه زة عوضه** اي عوض ما اكل لان المشتق
عليه خل معلوم في جميع الطرق وله استيفاء وعند الشافعي في الاظهر لا يرد ولو شرط رده
صح بالاجماع ولو شرط عدمه لا يصح بالاجماع **قال القاضي** **داره فرغها** **ولا فاجر** **فما كل شهر**
بكر **فلم يفرغ** **وجب** على القاضي **المستحق** اي الذي سماه له المالك من الاجر لانه اذا عين الاجر
والقاصب رضى بصا ظاهر النقد بينهما عقدا جارة **اذا انكر القاصب ملكه** فانه اذا انكر لم
يكن راضيا بالاجارة **وان وصلى** **ابنته** **واقر به** **ولم يرض** **بالاجر** اي صرح بعدم رضاه ظاهرا
وقد قلنا انما اذا سكنت عند معالة المالك ثم قال لم اسمع مقالته **المستاجر ان يوجر لوجر من**
غير موجره ومن موجره لا اي لا يوجر لان الاجارة تملك المنفعة والمساخر في حق المنفعة قائم
مقام الوجر فيكون تملك المالك هكذا علة بعض الشراح وفي خلاصة الفتاوى قال في النوار
المستاجر اذا اجر المستاجر من الاجر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولى **قال شمس الامة** **الحلواني** لا يجوز
الثانية ولا تبطل الاولى لان الثاني فاسد فلهذا من دفع الصحيح وهو الاصح وتاويل ما ذكر في النوار
ان الاجر قبض المستاجر من المستاجر بعد ما استاجر لانه لو قبض بدون الاجارة سقط الاجر عن المستاجر
فخصا اولى قال في المحيط وان لم يقبض منه فعلى المستاجر ادول الاجر **والمستاجر من المالك** اذا
اجر من غيره ثم ان المستاجر الثاني اجر من المستاجر الاول لا يصح ولو اجر المستاجر من رجل اخر ثم ان المستاجر
الثاني اجر من الاجر الاول قال الفقيه ابو بكر الاسكاف بطلت الاجارة الاولى والثانية وقال الفقيه
ابو الليث وعندي الاجارة الاولى على حالها والاجارة الثانية من المجرر باطله هذا في النوار وفي
فتاوى الفضل الاجارة الاولى لا تنقض وهذه الاجارات كلها صحيحة وقيل في المسئلة روايات
واختلف في الثاني بشا على الروايتين **قال** **الصدوق** **الشهيد** في فتاواه الصغرى **المختار** **لا يجوز** **الاجارة**
الثانية لان المالك انما يستغنى بحكم الملك لان الملك مطلق له وهذا مروى عن محمد وان لم يوجرها
من الاجر لكن اعارها منه لا تبطل الاجارة بخلاف بين المشايخ انتهى **وكل باسجاء عقار ففعل**
الوكيل وقبض الوكيل ولم يكلمها اي لم يسأل الوكيل العين الموجه **اليه** اي الى الموكل **حيث مضت**
المدة المذكورة في الاجارة رجع الوكيل بالاجر على الامر كن الحكم ان شرط بجعل الاجر وقبض
الوكيل ومضت المدة ولم يطلب الامر وان طلب الامر والى الوكيل ليحجل له اي لا يرجع على الامر
يعني لو وكل رجلا ليجار له دارا معينة فاستاجر وقبضها ومنعها من الامر ولا حتى مضت المدة قالوا
على الوكيل لانه اصيب في الحقوق ورجع الوكيل بالاجر على الامر لانه في القبض نأى عن الموكل في حق
ملك المنفعة فصار قابضه حكما فان شرط الوكيل بجعل الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلب
الامر منه رجع الوكيل بالاجر عليه لان الامر صار قابضا بقبضه مالم يظهر المنع ولو طلبها فابى حتى يجمل
لا يرجع به على الامر لانه لما حبس الدار عن الامر وله حق الحبس خرجت يد الوكيل من ان تكون يد نيابة فلم
يصر الموكل قابضا حكما ولم يصرف المنفعة حادثة في يد الموكل حكما فلم يجب الاجر على الموكل كذا في الفتاوى

و هو الموكل

والمراد بالقبض الركاب على نفسه

اي ملكه

بشيء القاضي

ثم رقم المحيط وشرح بخره وازاده وقال له الاجارة اذا لم يكن له مؤنة
في بيت المال

والشرع حسن في هذا الرهن لعدا القضاء
اذ لو اطلق لهم لا يقنعوا بالجر المثل

يستحق القاصد الاجر على كذا الوفاق قدر ما يجوز لغيره لان كسبه ليس من افعال القاصد لغيره
كالمنعني فانه يستحق الاجر على كتابة الفتوى لان الكتابة ليست بواجبة عليه **قلت** وفي شرح
القدوري للامام الزاهد ان القاضي لا يستحق الاجر وانما يستحقه اذا لم يكن له في بيت المال شيء
وفي القينة رقم لطيف الدين المرعشي في شرح الامة المكي وقال القاضي اذا تولى قسمة التركة لا اجر
له وان لم تكن مؤنة في بيت المال لكن المستحان لا ياخذ قال البدر في ما اجاب الظهيرتي **وفي البرازية**
من كتاب الاجارة ذكر ما تقدم ثم قال فان قلت اذا كان الواجب عليه الجواب فقد حصل بالكتابة ووضع
عن الواجب فلا يجوز اخذ الاجر كما في سائر الواجبات **قلت** الواجب مقصور على الجواب والكتابة زائدة
عليه بخلاف الحصة لان الواجب ثمة واحد غير عين فمتعين بالفعل ولا يسبق التعمين الوجود وهذا
التعمين قبل الوجود فافترقا **وقال** **جلال الدين ابو المحامد** **خامد بن محمد** في كتاب السجلات يتكون القاضي
اخذ الاجر على كتب المحاضر والسجلات وغيرها من الوثائق بمقدار اجر المثل وذلك لان القاضي انما يجب
عليه القضاء وايصال الحق الى مستحقه فحجب اما الكتابة فزيادة على عمله لمقتضى له وعلى هذا قالوا
للمفتي ان ياخذ شيئا على كتابة جواب الفتوى وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة
باللسان ومع هذا الكف عن ذلك اولى احترازا عن القيل والقال وصيانة لما الوجه عن الامتثال والله اعلم
وفي الصيرفة قبة القاضي لوجهك وطلب اجرة ليكتب شهادته قال يجوز وكذا المفتي اذا كان في تلك
المدة غير وقيل لو كان غير اولى يمكن لان كتابته ليست بواجبة عليه انتهى **وقها** **استاجر رجلا ليكتب**
له تعويلا لاجل السحر قال يجوز ان يبين قدر الكاغد والخط كن استاجر رجلا ليكتب كتابا الى جيبه فانه
يجوز اذا بين قدر الخط والكاغد كذا هنا انتهى **المستاجر لا يكون خصما للمدعي الاجارة والرهن والشك**
لان الدعوى لا تكون الا على مال العين **بغلاف المشتري** لانه مال المالك العين كذا في جامع الفصولين
وفي شرح النظم الوهباني ان شمس الامة السرخسي قال ان الصحيح ان المستاجر الثاني لا يكون خصما
للمستاجر الاول حتى يحضر صاحب الدار لانه بمنزلة المستعير لا يدين بملك العين فلا يكون خصما الاول
قال والحاصل ان المستاجر لا يكون خصما للمدعي الاجارة ولا لمن يدين في الرهن ولا لمن يدين في الشراء والمشتري
يكون خصما لكل وكذلك الموهوب له انتهى **قلت** وفي العادة ان يسأل الشيخ الامام احمد الطرابلسي وفخر
الاسلام البرزوي الى ان المستاجر الثاني ينصب خصما للمستاجر الاول وان ما صححه السرخسي هو فتوى طبر
الدين المرعشي في وان الامام خواهرزاده قال ما استعمل عليه الحاصل ونقل عن الصغرى ان المشتري لا يكون
خصما للمستاجر والمرتهن **وفي** **التممة** **المستاجر** لا ينصب خصما في اثناء الملك المطلق ولا في اثناء الاجارة
عليه الا اذا ادعى الفعل عليه والله اعلم ونحوه في خلاصة الفتاوى **اقول** ما نقل عن الصغرى من ان المشتري
لا يكون خصما للمستاجر يعني بانفراده بل لابد من حضور الاجر بخلافه ما في البرازية من قوله وفي فتاوى القاضي
اجر ببيع وسئل تتم دعوى المستاجر على المشتري وان كان الاجر غائبا لان المشتري يدين للملك لنفسه
وكان خصما لكل من يدين حقا فيه وكان الرهن اذا قبضه المرتهن ثم اخذ الرهن وبيع فالمرتهن بخلاف المستاجر
وان غاب الرهن لما قلت انتهى **لكن** **نقل** **بعد ذلك** ما يوافق ما عن الصغرى حيث قال في التخيير
باع من آخرى فادعى ثالث ان البايع كان آجر منه او رهنه قبل البيع لا تقبل حتى يحضر البايع فاذا
حضر فبرهن عليه الا ان يقبل فليست امل عند الفتوى والله اعلم **ونصح** **الاجارة** **وفسحها** اي فتح الاجارة
مضافا الى الرمان المستعمل كما اذا اضافها الى رمضان وهي في شعبان وكذلك اذا اضاف الفسخ
الى زمان مستقبل وعند الشافعي لا يجوز **ونصح** **المراد** **عنه** ايضا بالاضافة كما اذا قال وهو في شعبان
زارعتك ارضي في اول رمضان **وكذا** **المعاملة** وهي المساقاة بان قال ساقيتك بساني اول رمضان

من كتاب المحرر والامامة بعد ان
ذكر في الفتاوى ثم ذكر في الفتاوى
ثم قال في الاصل لا يقدر بقدر
المسئلة فعدت من شقة الف الف
ثم قال وقيل لا يستحق الاجر وقيل
انما يستحق اذا لم يكن له في بيت
مال شيء

كذا في شرح الوهبانية في كتاب
القضاء

لم اره بهذا في شرح ابن شاذان

صوابه لا يدري

الطواويس

وهو في شعبان وكان المصارفة والوكالة والكفالة والايضا بان قال جعلت فلانا وصيا
بعد موتي اذا احيى لا تصور في الحال الا اذا جعل مجازا عن الوكالة وكان الوصية لانها تملك
مضاف الى ما بعد الموت وكان القضاء بان قال الامام اذا اراد اجار اس الشرف فانت قاض ببلدة كذا وكذا
الايمارة بان قال اذا اجار اس الشرف فانت امير بالبلدة المذكورة وكان الطلاق بان قال لامرأته
اذا اجار اس الشرف فانت طالق لا تطلق حتى يجي راس الشهر وكان العتاق بان قال لعبد اذا اجار اس
الشرف فانت حر وكان الوقف بان قال ذاري هذه وقف بقدر موني وقوله مضافا نصيب على الحال
وهو قيد لمن كورين كلامه وتقدر الكلام ويصح كل واحد من الاجارة ونسخا والمزارعة والمعاملة
الى اخره حال كونه مضافا الى الزمان المستقبل لا يصح كل واحد من البيع واجازته ونسخه والقيمة
والشركة والهبه والنكاح والرجعة والصلح عن مال وابر الدين حال كونه مضافا الى الزمان
المستقبل لان هذه الاشياء تملك وقد امكن تجسيمها للحال ولا حاجة الى الاضافة والله اعلم زاد اجر
المثل في نفسه من غير ان ينبر احد فلم يمتو في فتح اي الاجارة وما لم ينسخ المتولي كان على
المستاجر المسي عند العقد قال شيخنا في فرائده واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان ينبر
احد فلم يمتو في نسخا وعليه الفتوى وما لم ينسخ كان على المستاجر المسي كاي في الضمري انتهى وقد
قدما عن هذه المسئلة في فتح العقد بعد تعديل البدل صحيحا كان العقد او فاسدا فلا محل
حسب المبدل حتى يستوفي مال البدل ذكره الزيلعي في البيع العاسد وقد خربناه سابقا
استاجر مسفوكا وفارغا في الفارغ فقط لا في المشغول ذكره شيخنا في فرائده مذكورة
في عامة كتب الفكري وقد اثير الكلام في النظم الوهباني في مسئلة اجارة المشغول وذكر
فيه اختلاف العلماء وقد صرح قاضي خان بان ظاهر الرواية عدم جواز اجارة الارض المشغولة
بالزرع فصل بين المبدل وغيره قال فكل هذا في البيت المشغول تجوز الاجارة بغيره بالتقريع
والتمسك الا ان يكون ضرر فاحش وكان له ان ينقض الاجارة وكذا ذكر الكرخي في مختصره رواية
عن محمد انه يجوز ويؤثر بالتقريع والتسليم وعليه الفتوى وقيل لعمري انما هذا في البيت
المشغول لو وقع وبسلي هل تنص تلك الاجارة قال لا لانها وقعت فاسدة فلا تجوز الا بالاشتياف
وفي فتاوي البرازي استاجر ماضيا في الزرع او ماضيا في الزراعة لا تجوز وان اجراها ثم حصد الزرع وتسلم
انقلب جائزا وهذا اذا لم يكن الزرع مدركا فان ادرك الحصاد جازت الاجارة ويؤثر بالحصاد والتسليم
وعليه الفتوى استاجر شاة لا رضاع وله او جديبه لم يجز لعدم تعارض ذلك وهذا كما لا ريب
ذكره في شرح النظم الوهباني وعزاه الى الذخيرة وبه جزا من وهبان في نظره وهي في الهضبة وغيرها
معدلة وفي الخاتمة استاجر كتابا ليعقرا ما فيه من شعر او فقه لا يجب عليه الاجر قال وكان الصنف
ولو استاجر طبيا ليعلمه لا يجب الاخر وهي الرابعة قال وكان الاجر دل عليه التعبد بالمسلم قال
شيخنا عبد البر قلت اخذ المصمم من عبارة قاضيان وبينني ان يكون هذا المفهوم محجورا وان
لا يختلف بالحكم لان الفساد انما جاز قبل حصوله الاستنعا حتى لو وقعها صحت الاجارة وذلك لا
يختلف بالنسبة الى المسلم والكافر وكذلك اذا نظرنا الى كونها منفعة غير مقصودة من الميز فتمله
وكان لو استاجر دابة او فرسا ليجب بين يديه او يربطها على بابيه حتى ينظر الناس ان له لا يجوز
ولو استاجر ميكلا او موزونا ليعبر به ذكره في الاصل انه يكون وذكر الكرخي انه لا يجوز وفي كلام العلامة
ما يشير بتقوية الجواز فانه ذكر ما عن الكرخي من عدم الجواز بصيغة التعميم وهو مقتضى ظاهر الرواية
وجه عدم الجواز ان الاجارة لا تجوز الا لمنفعة مقصودة بالعين وهي في هذه المسئلة غير مقصودة

لم يذكر في باب البيع العاسد شيئا من
كلام الزيلعي في حاله على الخلاصة
ولم ينقل عبارتها

وان خواهر زاد

استاجر ماضيا من المصلح في كل شيء
اذا استاجر ماضيا من المصلح في كل شيء
الاسلام اجابا ويحان فلو كان كافر
يجب

مفهوم

بالعين فلا يجوز

بالعين فلا يجوز كالواشتر ثيابا ليعسطها في بيته ولا يجلس عليها ولا يسافر فانه لا يجوز
انتهى **المستاجر فاسدا اذا اجر صحيحا جازت الاجارة وقيل لا** تجوز الاجارة قال في
جامع الفصولين ليس للمستاجر فاسدا ان يواجر من غير اجارة صحيحة استدلالا بما ذكره الخ وقيل
يمكها بعد قبضه كمشتر فاسدا له البيع جائزا وهو الصحيح الا ان الموجر الاول نقض الثانية لانه
نسخ بالاعتذار انتهى وهكذا نقله مولانا في جزم واقرة هي هذا
كتاب المكاتب
اورد عقد الكتابة بعد عقد الاجارة لمناسبة ان كل واحد منهما عقد يستفاد به المال بمقابلة
مال ليس بالمال على وجه يحتاج فيه الى ذكر العوض بالايجاب والقبول بطريق الاضالة ونجما اوقع
الاخترا من البيع والهبه والطلاق والعتاق يعني ان قولنا بمقابلة ما ليس بالمال خرج به عن البيع
والهبه بشرط العوض وقولنا بطريق الاضالة خرج به عن النكاح والطلاق والعتاق على ما لم يذك
العوض فيها ليس بطريق الاضالة فان قلت ان ذكر كتاب المكاتب عقب كتاب العتاق كان انسب ولهذا
ذكر الحاكم الشهيد في الكافي عقب كتاب العتاق لان الكتابة مالها الاول والاولاخر من احكام العتق
ايضا قلت لا نيل ذلك لان العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة ليست كذلك بل فيها
ملك الرقبة لشخص وبمغنة لغير وهو انب الاجارة لان نسبة الزانية اولى من العرضيات كما
حققه في الصيانة والمكاتب اسم مفعول من كاتبت مكاتبته والمولى مكاتب بكسر التاء واصلا من الكتب
وهو الجمع ومنه كتبت القرية اذا خربتها والكتيبة هي الطائفة المجموعة من الجيش والكتابة لانه يجمع
الابواب والفصول والكتابة لانها تجمع الحروف وبهي هذا العقد كتابة ومكاتبته لان فيه ضم حرية
اليد الى حرية الرقبة اولان فيه جمعا بين تجنن فضاء اولان كلاهما يكتبان الوثيقة وهو ظاهر
الكتابة في اللغة مصدر كتب وقدر كبرنا معناه وفي الشرع **تجرب المملوك** بغير اي من جهة اليد
حالة ورقة اي من جهة الرقبة **مالا** اي في المستقبل لان المكاتب لا يتحرر رقة الا اذا ادى بدل
الكتابة واما في الحال فهو حر من جهة اليد فقط حتى يكون احق بكسبه ويجب على المولى الضمان بالخيانة
عليه او على ماله ولهذا قيل المكاتب طار عن ذل العبودية ولم ينزل في ساحة الحرية كالعامة ان استغنى
تباعا وان استجمل تطاير وفي الصيانة الكتابة عقد بين المولى وعبد بلفظ الكتابة او ما يوردي
معناه من كل وجه فقولنا عقد يخرج تعليق العتق على مال فان المراد به ما يحتاج الى ايجاب وقبول
وذلك غير مشروط في التعليق فان التعليق يتم بالمولى كرا في النهاية واما الاضاق على مال فانه
وان كان عقد الاحتياجه الى ايجاب والقبول لكنه خرج بلفظ الكتابة او ما يوردي معناه والفرق
بينهما من حيث المعنى ان المكاتب بالجر يعود فيقادون العتق على مال وبسببها تعلق العتق بالبدل
وركتها الا ايجاب والقبول كقولنا كاتبتك على كذا وقول العبد قبلت **وشرطها كون البدل**
المذكور فيها معلوما قدره وجهه وكون الرق في الحال قائما لا كونه اي البدل منجما او مؤجلا
فيصح بالبدل الحال كما سيجي تقريره **وحكمها في جانب العبد انتقاء الحجر في الحال وثبوت**
الحرية في حق اليد حتى يكون العبد احق بكسبه لا بثبوته في حق الرقبة قبل الاداء اما بعد
الاداء فيثبت له حرية الرقبة ايضا وفي جانب المولى ثبوت مطابقة البدل في الحال ان
كانت حالة والمالك في البدل اذا قبضه كانت فته ولو كان التمن صغيرا بعتا بالمال حاله
اي نقد كله او مؤجل كله الى شهر او الى سنة مثلا او منجز من التجنن وهو ان يقسط المال على شهر
بان يقول كاتبتك على الف درهم الى سنة على ان تقطي كل شهر كذا او قال جعلت عليك الفانقوبة

في كتاب العتاق

لماره في البحر والذى رايته فيقول
باب الاجارة الفاسدة عبارة
الحلا صلا في فقه المصنف في اول
باب الاجارة الفاسدة ثم ما ذكره
في المتن من وجوب جارة الاشياء كجوزها

لطيف

فصار

بقوله

ولا يثم

نحوها أو لها كذا وأخرها كذا فان أدبته فانت حر وان عجزت فقن وقيل العبد ذلك
صح هذا العقد وصار مكاتباً ذكره في العناية والمجتهى قال في المجتهى لانه اني بتفسير الكتابة
ولو قال ان ادبته الى الفاعل شهر مائة فانت حر في مكاتبته في رواية ابي سليمان دون رواية ابي
حنيفة انتهى اما تفسير الكتابة فلقوله تع فكاتبهم ان علمت فيهم خيرا الآية وهي مطلقة فتناولت
جميع ما ذكرنا في الحال والموجع والمنجم والصغير والكبير وكل ما ياتي منه الطلب والامر للذبح على وجه
وقال بعض شايخنا الامره من الاباحة كقوله تع واذا احلتم فاصطادوا وقوله ان علمت فيهم
خيرا المذكور على وفاق العادة فانما جرت على ان المولى انما يكاتب عبده اذا علم ان فيه خيرا وفي الحل
على ذلك العا ليشط لانها ثابته بل وانه لا اتفاق وكلام الله منزه عن ذلك وفي الحل على الذبح
اعماله لان التدنية معلقة به وذلك لان المراد بالخبر المذكور على ما قال بعضهم ان لا يضرب باليمين
بعد المتق فان كان يضربهم فالفضل ان لا يكاتبه وان فعل صح فيجب حمله على الذبح واما اشتراط
القبول من السيد فانه مال يلزمه فلا بد من الاتزام ولا يعتق الا بما اذا حل البدل وهو قول
جمهور الفقهاء لقوله صلى الله عليه وسلم انما عبد كوتب على مائة دينار فاذا اها الا عشرة دنانير فهو
عبد وقال صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وفي وقت عتق المكاتب اختلاف
الصحابة رضي الله عنهم فعند علي رضي الله عنه يعتق بقدر ما ادى وعند ابن عباس رضي الله عنهما
يعتق كما اخذ الصبيحة من مولاه يعني بتفصيل العقد لان الصبيحة عند ذلك تكتب وعند ابن مسعود
يعتق اذا ادى قيمته نفسه وعند زيد بن ثابت رضي الله عنه بما ذكرنا وهو المختار ويعتق اذا ادى
بدل الكتابة واذا صحت الكتابة خرج المكاتب من يد ربه دون ملكه يعني لا يخرج من ملك المولى لما
روينا ثم فرج عليه بقوله وغيره الموكبة العقران وطى مكاتبته او جنى المولى عليها اي الكتابة
فانه يفر من ربه او جنى على ولدها اي ولد المكاتبه او اثلث ماله اي مال المكاتبه لانها الحق
باكتسابها وقال الكرخي في مخصصه اما المكاتب فجنابة المولى عليه وجنابة المكاتب على سيده تلم المكاتب
وكذلك جنابة المولى على رقيق المكاتب ويلزم كل واحد منهما ما جنى على صاحبه في نفسه او ماله وفي
المكاتب ليس بقي جنابة المولى على مكاتبه عند الا توجب القود لاجل الشبهة ولو قيل المكاتب مولاه
يجب القود كذا في الرمن ولو اعتقه مولاه عتق بجانا لولا ذلك لاسقاط حقه وان كان بغير اي كاتب
رجل عبده على جز او خنزير او كاتبه على عين لغيره او كاتبه على مائة دينار ليرد سيده عليه
وصحفا فهو اي عقد الكتابة في هذه الصور كلها فاسيد اما الكتابة على جز او خنزير فانه يفسد
بالم في حق المسلم فلا يصلح عوضا فيفسد واما اذا كاتبه على قيمة نفسه فلا يجهل القود واما
اذا كاتبه على عين غيره فلهدم القدرة على تسليمه والمراد به شي يتعين في التعيين كالقبول والعبد
وغيرهما كالكيل والموزون غير النقد بن حتى لو كاتبه على درهم او دنانير بغيره او بغيره وعن ابي حنيفة
انها على عين الغير جائزة حتى لو ملكها العبد وسلمها الى مولاه عتق وان عجز رد الى الرق واما اذا كاتبه
على مائة دينار فالمد كورة هنا قولها وقال ابو سجون الكتابة وتقسيم المائة على قيمة المكاتب وعلى قيمة وصيف
وسطا اصاب الوصيف يسقط عنه ويكون مكاتباً بما يعني لان كل ما جاز ايراد العقد عليه جاز استناؤه
منه ويجوز الكتابة على وصيف وكذا يجوز استناؤه ولها ان بدل الكتابة بمجبول لغيره فلا يصح كما
اذا كاتبه على قيمة الوصيف ولانه عقد يستعمل على بيع وكتابة فبطل الحصة الثمن والمؤمن فان ادى
المكاتب الخنزير عتق وان كان فاسداً فيعتق بالاداء وقال زفر لا يعتق الابادة اقيمة نفسه لان البدل
في الكتابة الفاسدة هو القيمة وعن ابي حنيفة يعتق باء الخنزير لانه بدل صورة ويعتق باء القيمة ايضا

اي يد ملكه
المولى
تلم المولى

او قيمته

لانه هو البدل

لانه هو البدل معني وعن ابي حنيفة يعتق باء الخنزير اذا قال اذا ادبته فانت حر باعتبار
انه معلق بالشرط وقد وجد الشرط مضافاً نظير ما اذا كاتب على مائة او درهم فانه لا يعتق الا في صورة
التعليق وفي ظاهر الرواية انه يعتق باء الخنزير وكذا الخنزير لانها مال في الجلالة وان لم يكن لها قيمة في
حق المسلمين واما المينة والدر فليس بالمال اصلا عند اهل العلم فيعتق بتمامها فاعتبر فيها معنى الشرط
لا غير وذلك بالتعليق صريحاً وكذا اذا ادى الخنزير يفتق ويصي المكاتب في قيمته لان الواجب عليه
رد قيمته لفساد العقد وقد تقرر بالتق فوجب رد قيمته بالغنم ما بلغت لان المولى لم يرض بالفساد
والمعتد رضي بالزيادة لئلا يطل حقه في العتق فوجب ذلك ولم ينقص من المستمي لان المولى لم يرض
بالفساد كما تقدم ولو كاتبه على مينة ونحوها بطل اي عقد الكتابة لانها ليست بالمال فلا يلزم على
المكاتب شي وصح عقد الكتابة على حيوان بين جنسه فقط اي لا نوعه وصفته ويؤدي الوسيط
او قيمته فان كل واحد اصل من وجه اما الوسيط فظاهر واما قيمته فلا يعرف بالقيمة فصارت اصل
فدفع القيمة تضاماً في معنى الاداء كما تقرر في الكتب الاصولية وصح عقد الكتابة بمن كافر كاتبت قفا
مشك يفتق كافر على غير معلومة اعتبر كونها معلومة اي مقدار ليعمل البدل وانما صحت لانه مال
عندهم بمنزلة الخنزير عندنا واي من المولى والسيد المستمي فله قيمة الخنزير لان المسلم ممنوع عن تلك
الخنزير وملكه وعتق العبد المذكور بتبعضها اي بتبعض المولى قيمة الخنزير لان الكتابة عقد معاوضة
وسلادة احد العوضين لاجلها موجب سلامة العوض الاخر فاذا ادى الخنزير ايضا لتضمن الكتابة تعليق
العتق باء الخنزير اذ هي المذكورة في العقد كذا في الميزان من ينسلك عن شرح الجامع الصغير للشيخ ابوري وفي
شرح الطحاوي والتمري تاشي لواء الخنزير يعتق انتهى قلت وفي العناية قال ولو ادى الخنزير عتق لما تبين
في اول هذا الفصل انه ان ادى الخنزير عتق وقال زفر لا يعتق وهذا لان عقد الكتابة تضمن تعليق العتق
باء البدل المشروط فاذا وجد البدل وقع العتق وذكر التمر تاشي انه اذا ادى الخنزير لا يعتق فكان في
العتق رواية وان الفرق على اوجهين اي الكمال اذا كاتب عبده على خرافاها الى مولاه فانه يعتق فان
في هذه المسئلة انقلب الكتابة الى قيمة الخنزير ولم يبق الخنزير لانه العقد لانه العقد الخنزير صحيحا على
الخنزير ابتداء وبقي على القيمة صحيحا بعد الاستلام ولا يتصور بقاؤه صحيحا والخنزير فيه فبقاؤه صحيحا
دليل على ان الخنزير يبق بدلا لقيمة الخنزير وفي مسئلة المسلم وقع العقد فاسد بسبب كون الخنزير لا يفتق كذلك
فلا حاجة الى اخرها عن البدلية واذا بيعت بدلا عتق بالاداء انتهى وعلى خدمته شهر اعطى على قوله
حيوان له اي للمولى او لغيره او خنزير او بئاد او اذ ابيتن قدر اتمول والاجر بما يرفع النزع
لحصول الركن والشرط لا تقتض الكتابة بشرط ان يكون اي الشرط في صلب العقد لان الكتابة
تسبه البيع يعني انهما لا يباذلة المال بالمساواة انتهى وتيسر النكاح ابتداء لانها مبادلة المال
بغير المال وهو البضع والحقناه بالبيع في شرط يمكن في صلب العقد كما اذا شرط عليه خدمة مجبولة
لانه في البدل وبالنكاح في شرط يمكن في صلبه هذا هو الاصل كذا في النهاية والله اعلم

عكس كلامهم فيعتق عبد الخنزير

عتق

بإدائه الخنزير

ابتداء

لانه هو البدل

لانه هو البدل

باب في بيان احكام ما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز

المكاتب البيع والشراء المستقر لانه لا يتعد على عتق البدل لانه لا يفسد وقوله وان شرط
المولى عتقه اي عدم تسير مصل ما قبله اي له ان يفسد وان شرط عليه المولى ان لا يخرج من البدل كونه
شرطاً محالاً لمقتضى عقد الكتابة وعند المال والساق في قول لا يفسد الا بانه ولما كاتبت ايضا
تزوج امته لانه من باب الاكساب والمكاتب ايضا كتابة عبد وقال زفر ليس له ذل وهو القياس

للكاتبه

وبه قال الشافعي وأحمد ولنا أنه كالبيع فأولى أن يجوز الكتابة **والأول أنه أي للمكاتب إن أتي**
المسا في الكتابة **بعد عتقه** أي بعد عتق الأول **والأول** أي وإن لم يرد المكاتب الثاني المال إلى المكاتب
الأول بعد عتق الأول بل إذا أه قبل أن يعتق **فليعتق** أي الأول لا يجوز للمكاتب **التزوج بغير إذن**
مولاه لأنه ليس من الأكتساب ويجوز بآذنه لأن الحجر لاجله فإذا أذن جاز ولا يجوز له **المهبة ولو**
بعوض والصدقة لأنه تبرع ابتداء أو انتفاء **الأبليس** منها من ضرورات التجارة ولا
يجوز **التكفل مطلقا** سواء كان في المال أو في النفس بامر أو بغير أمر لأنه تبرع محض ولا يجوز
له أيضا **الأقراض وعتاق عبده ولو** كان عتاقه بماله لأنه ليس بأهل ولكن لا يجوز بيع نفسه
أي نفس العبد منه أي من العبد لأنه عتاق ولا يجوز تزويج عبده لأنه نفس لما يمتد لكونه
شاعرا لرقبته بالمهر والنفقة بخلاف تزويج الأمة لما ذكرنا وفي فتاوي قاضيان المكاتب يملك
خمس خصال يسافر ويبيع ويشترى بالنقد والنسيئة ويدفع المال مضاربة ويأجر ويكاتب
عبده ولا يملك عبده ولا يملك خمس خصال لا يعتق بجعل أو بغير جعل ولا يتزوج إلا بأذن المولى ولا
يصب ولا يتصرف ولا يجازي بحبابة فاحشة كالعبد المأذون وفي خزانة الفقه لا يملك العتق
يستفيد المكاتب بعد الكتابة البيع والشراء والخط بسبب البيع والشركة والمضاربة والإجارة
والكتابة والإعارة والهدية واتخاذ الضيافة والمسافة وما لا يملكه المكاتب المحبوبة في البيع
والشراء والعتق بعوض وبغير عوض والقرض والهبة بعوض وبغير عوض والوصية والصدقة والوكالة
والعتق عند القضاء إذا قتل عبده أو أمته والتزويج ولا يزوج الابنة إلا أمته أو مكاتبه
فإنه يملك انكاحها انتهى وفي الفتاوى المذكورة المكاتبه إذا تزوجت بأذن المولى ثم عتقت كان
لها خيار المقت أو أحكام الكتابة في النكاح والعدة أحكام لعتق المكاتب لا يملك وطئ أمته فإن
وطئها ثم استحققت الأمة يؤخذ المكاتب بعقرها في الحال إذا مات المكاتب عن وفاق فقد فسد إنسان لا
يحد قاذفه المكاتب إذا تزوج أمته مولاه ثم مات المولى لا يفسد النكاح وإن مات المكاتب بعد أن
ترك وقال لا يبطل النكاح وإن لم يترك بطل فإن كان ذلك قبل الدخول لا يجب العدة ولا المهر وإن
كان بعد الدخول يجب عليها الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر إن كان معها وأرث آخره المكاتب
إذا اشترى منكوبة لا يفسد النكاح ويجعل المكاتب نفقة زوجته ولا يجب عليه نفقة ولهن
كالعبد إلا أن يكون ولهن من أمته ونفقة ولهن المكاتبه يكون على المكاتبه تحقق النفقة على زوجها
وإن لم يبوها المولى يمتا بخلاف المذمومة وأم المولى انتهى **واب ووصي وقاض وأمينه أي أمين**
القاضي في رقيق صغير الذي تحت حجرهم لأنهم يملكون الأكتساب **للمكاتب في المصروفات**
المذكورة من تزويج الأمة وكتابة المملوك **بخلاف مضارب وما ذون وشريك** فأنهم لا يملكون
شيئا ما ذكرنا وأما يملكون التجارة والتزويج والكتابة ليس منها وهذا لأن التجارة مبادلة المال
بالمال والبضع ليس بمال وكنى المكاتبه لأن المال مقابل يملك الحجرية لمالك وهو ليس بمال فلا يملكونه
قال الرافعي في الأصل فيه أن من كان تصرفه عاما في التجارة وغيرها يملك تزويج الأمة والكتابة
كالأب والوصي والجد والمكاتب والقاضي وأمينه وكل من كان تصرفه خاصا في التجارة كالضارب
والشريك والمأذون له لا يملك تزويج الأمة ولا الكتابة عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يملكون تزويج
الأمة لأنه فيه منفعة على ما بينا وجوابه أنه ليس من باب التجارة على ما بينا فلا يملكونه وحصل في الآية
شريك المفادضة كالمكاتب وجعله في الكافي كالمأذون له في التجارة وكل وجه وجعله كالمأذون
أشبه بالعتق **ولو اشترى المكاتب أباه أو ابنه يكتب عليه** لأن المكاتب من أهل إن يكتب وإن لم يكن

المكاتب
المكاتب

أهل العتق

أهل العتق فيجعل مكاتبه تحقيقا للصلة بقدر الإمكان ولا فرق بين كونه أمه أو ابنة ولا عتاق
بأن كان بالعتاق أو كان صغيرا أو مجنونا لأن هذه الصلة هي العتق يجب حقا للعتق فلا يختلف بين
أن يكون مكلفا أو لم يكن كنفقات الزوجات والأقارب ثم ذكر الأب والابن هنا وقع اتفاقا ولا يختص
هذا الحكم بهما بل جميع من له قرابة الولد يدرخلون في كتابته تبعاً له وأقوام دخولا الولد المولود في الكتابة
ثم الولد المشتري ثم الوالدان وعلى هذا يتقيدون في الأحكام فإن الولد المولود في الكتابة بتبعيته ثابتة
بالمالك والبعضية بينهما حكاي في حق العتق لا حقيقة في حقه لأنه لا بعضية بينهما حقيقة بعد
الانفصال والوالدان باعتبار ذلك لا باعتبار البعضية فإنهما ليسا ببعض له فاختلفت الأحكام لذلك
ولو اشترى محرما كالأخ والعمة أي لو اشترى أخاه أو غيره من محاربه غير الأولاد لا يكتب عليه
وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يكتبان لأن وجوب الصلة تستل عليه القرابة المحرمة للنكاح ولهذا يفتق على
الحركة في دم محرمة منه ويجب نفقته عليه ولا يرجع فيما وهبه لم ولا تقطع به إذا سرق منهم إلى
غير ذلك من الأحكام المختصة بهم فكن هذا الحكم ولا يجرى أن المكاتب كسائر الناس له مال حقيقة تزويج
مأثباته وهو الرق ولهذا لو اشترى امرأة لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة إليه ولو وجد كثر أغنى
أن الكتب يكفي للصلة في الأولاد إلا ترى أن القادر على الكتب يخاطبه بنفقة الوالد والولد ولا يكتفي
في غيرها حتى لا يخاطب الأخ بنفقة أخيه إلا إذا كان مؤسرا أو دخل في الكتابة بطريق الصلة
فيختص الوجوب بحله ولأن هذه قرابة تشبه بني الأعمام في حق بعض الأحكام كحل الخلية وجرى بالنفقة
من الجانبين وقبول الشهادة ودفع الزكاة إليه وتشبه الأولاد في حق حرمة المساكنة ووجوب النفقة
وحرمة الخلع بين شتين منهن في النكاح فالحقنا هاهنا الولد في العتق وبني الأعمام في الكتابة توفيرا
على الشبهين حظهما فان قلت لو لم يكن العمل على عبده قلت لأن العتق أشنع نفقة من الكتابة فإن
أحد الترتيبين إذا اعتق نصيبه ليس لأخر أن يطلعه ولو كانت له أن يطلعه ذكره الرافعي وغيره
ولو اشترى المكاتب أمه ولد مع ولده منها لم يجز بيعها لأن الولد لما دخل في كتابته استمتع
بنيته لما ذكر فتعده أمه فيه فاستمتع بيعة الأم التي تبيع له قال عليه الصلاة والسلام عتقها ولزمت
ولا تدخل في كتابته ثم فرغ عليه بقوله **فلا يعتق بعتقه ولا يفسخ نكاحه** لأنه لم يملكها **فإن**
له أن يطأها بملك النكاح وكنى المكاتبه إذا اشترى بعتقها غير أن لها بعتقه مطلقا
لأن الحرية لم تثبت من محبتها ولو ملكها بدونه أي بدون الولد جاز له بيعها عند أبي حنيفة وقال
ليس له بيعها لأنها أم ولد له فصارت كالحرة إذا اشترى أم ولد وحدها بدونه ولا يجرى أن القياس
أن يجوز بيعها وإن كان معها الولد لأن كسب المكاتب موقوف بين أن يؤدى فيعتق له وبين أن يعجز
فيعتق للمولى فلا يتعلق به ما لا يحتمل العتق وهو أمومة الولد إذ لو تعلق لكان كسب المكاتب غير
محتمل للعتق أو كان محتملا للعتق فيفسخ بانهضاح المكاتبه فيعتق أن يجعل الشيء الذي هو غير
قابل للعتق من جملة ما يقبل العتق بطريق التبعية وذلك لا يجوز لأن الذي لا يقبل العتق أقرى
فلا يكون تبعاً لما هو دونه وبما للمكاتب موقوف فلا يجوز أن يتعلق به ما لا يلحقه العتق إلا أنه يستمتع
ببيعها تبعاً لولدها وما ثبت تبعاً يثبت بشرائط المنوع ولو ثبت بدون الولد ليس بعتق والقياس بتبعيته
وإن ولد له من أمته ولد يكتب عليه وكسبه له لأنه بالرهوي ثبت نسبه منه فيعتقه في المكاتب
على ما بيناه وكان كسبه للمكاتب لأنه في حكم مملوكه وكان كسبه له **زويج** المكاتب أمته من عبده فكانت
فولدت دخل في كتابتها أي كتابة الأمة وكسبه أي الولد لها أي الأمة لأن الولد يبيع الأم في
الأوصاف المحكية فكان مكاتباً تبعاً لها فكانت أمه كسبه من الأب لأنه لا يملك له عليها حتى يسري

بغيرها

الاستبصار

الى الولد وقد انقطع يد المولى عنها بالمعدن فكانت هي احق به لانه جزؤها
فصار كنفها ولو قيل هذا الولد تكون قيمته للا مردون الاب لما ذكرنا ان احق به **مكاتب**
او ما دون له في التجارة نكح يعني تزوج **امته زعت** اي الامة **الاحرة باذن مولاه** متعلق بنكح
فولدت الامة منه اي من المكاتب **استحققت** بولدها **قاله لدرقيق** فليس له اخذ **بالقيمة**
هذا عند ابي حنيفة واما في سرق وقال محمد ولدها حرة بالقيمة المستحق في الحال اذا كان الزوج
باذن المولى وان كان بغير اذنه يعطيه بعد العتق ان كانت هي الفارة له وكان غير عبد او ما دون
له في التجارة او مكاتب رجع عليه بعد العتق لانه ليس من باب التجارة فلا ينفذ في حق مولى الفارة
وان عجز رجع عليه بعد الحرية ولو كان مكاتب او كان حرة فله المهر فان المستحق لا يرجع على احد بالمهر
على ما عرفت في موضعه وحكم الضرر يثبت بالتزويج دون الاخبار بانها حرة. **فان كان تزويجا** رغبة
في حرية الاولاد ومعتبرا على قولها فلم يحصل له فصار مضمورا كالحرة فكيف اولاده احرار بالقيمة
دفعنا الضرر عنه كالحرة مولدين رقيقين فيكون رقيقا اذا الولد يتبع الام في الرق والحرية
وتركنا هذا في الحر باجماع الصحابة والمحدثين في معنى الحرة ان حق المولى وهو المستحق في الحر
بقية واجبة في الحال وفي العتق بقية متاخرة الى ما بعد العتق فتعذر الا لحاق لعدم المساواة
هكذا ذكرنا وهذا مشكل جدا فان دين العتق اذا الرقة بسبب اذن فيه المولى فظهر في حق المولى
وبطال به الحال والموضوع هنا مضمون فيما اذا كان باذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان الرقة
بغير اذن المولى لانه لا يظهر الرق فيه في حق المولى فلا يلزم له المهر ولا قيمة الولد في الحال ونشهد
المسئلة التي تلي هذه المسئلة لهذا المعنى ان في تبين اكثر ولو اشترى المكاتب امه **شرا**
فاسترا فوطيها ثم ردها للعتق اي لعتق الشراء او بشرا فاستحققت الامة وجب
عليه العتق في حال الكتابة قبل العتق في الصورين جميعا ولو وطى المكاتب الامة **بشكاح**
بان تزويجا بغير اذن المولى اخذ به اي بالعقر **منذ عتق** يعني وقت العتق اراد به بعد العتق
والرق في الوجهين الاولين ظهر في حق المولى لان التجارة وتولا بغيرها داخل تحت الكتابة والعتق
من تولا بغيرها وفي الوجه الثاني لم يظهر لان النكاح ليس من الاكساب في شئ فلا تنتظم الكتابة فلا يظهر
في حق المولى **والما دون كالمكاتب فيها** اي في الفضل ليس من الاكساب ولا من باب التجارة
فلا ينتظم الاذن بالتجارة ولان الكتابة كالمكاتب فلا تظهر في حق المولى فلا يلزم به في الحال بخلاف
الفصل الاول على ما بيناه **وان ولدت مكاتبه من سببها فلها الخيار ان شاءت** **قصت على كتابتها**
لانه يلحقها حرة عاجلة ببدل وهي الكتابة واجلة بغير بدل وهي امومية الولد فتخار بينهما
شأن او ان شاءت **عجزت** نفسها وهي **ام ولد** ونسب ولدها ثابت بالدعوة ولا يحتاج الى تصديق
لانها ملوكة له رقة بخلاف ما اذا ادعى ولدها ربة المكاتب حيث لا يثبت النسب من المولى الا بصديق
المكاتب لانه لا يملك له حقيقة في ملك المكاتب وانما له حق الملك فيحتاج فيه الى تصديقها بخلاف
ما اذا ادعى ولدها ربة ابنة بنت نسبته بغير دعوى ولا يحتاج فيه الى تصديق الابن لان له ان يملك
مالا وله الحاجة في ملكها قبل الاستيلاء شرط له على ما سبق فغيره في النكاح فلا حاجة الى تصديق
والولد حر لان المولى يملك اعاق اولادها لانهم يتكاثرون عليها ولا يملك بينهم فصار حكمهم حكمها
واذا مضت على الكتابة اخذت عقرها من سببها كقوتها اخذت نفسها واكسابها واذا مات المولى عتقت
بالاستيلاء وسقط عنها مال الكتابة لانها ما التزمت البذل لا لتسلل لها نفسها بمقابلته لمصلحة الكتابة
فاذا سلط لها بجهة اخرى لم ترض بتسليمه له او لورثته فجانا فلا يجب عليها وان ماتت وترك مالا

ثم رجع هو عما ضمنه من قيمته الولد على
الامة المستحقة بعد العتق
في الحال لان ضمان المهر كضمان
الكفارة فرجع به على في الحال على
عزوه
ولدها

لان التزويج

فقد كثر

تودي كتابتها وما بقي ميراث لولدها لثبوت عتقها في آخر جزؤ من حياتها وان لم تترك مالا فلا
سحابة على هذا الولد لانه حر وان ولدت ولدا خالما بعتت نفسه منه من غير دعوة وطهرها عليه
ولم يدر امر الولد انما يثبت نفسه من غير دعوة اذا لم يحرم على المولى وطهرها وان حر فله يلزمه حتى
اذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن العتق بعد التعيين بعتت نفسه من غير دعوة
الا اذا بقي صريحا كسائر اولاد امهات الاولاد ولولم يدع الشاخي ومات من غير وفاسقي هذا الولد في بدل
الكتابة لانه مكاتب تبعا لها ولو مات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه الكتابة لانه بمنزلة ام الولد
اذا هو ولد فيسقطها **ولو كانت شخص ام ولد او مدبره** صح ما فصله من الكتابة لثبوتها لثبوتها
وان كانت ام الولد غير متبوعة عند ابي حنيفة **وعتقت** ام الولد **بجانا** يعني من غير شئ **بموته** اي بموت
المولى **وسمي المدبر في ثلثي قيمته** ان شاء او سمي في **كل البذل** اي في جميع بدل الكتابة **بموت**
سيده حال كونه **فغير** لم يترك شيئا من هذا عند ابي حنيفة وعند ابي سفيان في الاقل منها وعند
محمد يبي في الاقل من ثلثي قيمته وثلثي بدل الكتابة فالخلاف في الموضعين الخيار والمقدار والوقت
مع ابي حنيفة في المقدار ومع محمد في نفي الخيار اما للخيار وعنده دفعه العتق وعدمه كاره واما
المقدار فمحمد رحمه الله يقول البذل لما كان متقابلا باكل وبالموت مكاله بثلث البذل وما يتولان
البذل وقع في مقابلة الثلث لان الظاهر ان الانسان لا يلزم المالك في مقابلة ما يستحق حرمة
ولو دبر مكاتبه صح لانه يملك تجيز العتق فيه فيملك التعليق بشرط الموت **فان عجز عن الكتابة**
بقي مدبر لوجود السبب الموجب له **والا** اي وان لم يجز سمي في **ثلثي قيمته** ان شاء او سمي في **ثلثي**
البذل اي بدل الكتابة وذلك **بموته** اي بموت المولى حال كونه **معتق** هذا عند ابي حنيفة وقال ابي
في الاقل منها فالخلاف في الخيار على تجزي العتاق وعدم تجزيه على ما بيناه **وان كان مؤسرا**
بحيث يخرج من الثلث عتق وسقط عنه بدل الكتابة **كما لو اعتق المولى مكاتبه** فانه يعتق
لان ملكه قائم فيه وهو الشرط لنفوذ العتق وسقط عنه بدل الكتابة لانه التزيم يحصل العتق وقد
حصل بدونه **كاتبته على الف مؤجل ثم صالحة على نصفه حال صح** والقياس ان لا يجوز لانه اعتبار
على الاجل وهو ليس مال والدين مال وكان ربا وهذا لا يجوز مثله في الحر ومكاتب الغير وجب الاحتياط
ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء لانه فاعطى له حكم المال وبذل الكتابة ليس
بمال من وجه حتى لا تصح الكفالة به فاعتد الاجل ربا ولان عقد الكتابة عقد من وجه دون وجه لانه
تعليق العتق بشرط ولا نه شرع مع المشايخ اذا امثل ان لا تجزي هذا العقد بين المولى وعبد
العبد وما في يد مولاه والاجل ايضا ربا من وجه فيكون شبهة الشبهة فلا يعتبر بخلاف العقد بين
الحرين لانه عقد من وجه وكان ربا الاجل شبهة فيه ولان الصالح يمكن جعله فسخا لكتابة السابقة
وتجديرا للعقد على ضمانه حاله كذا في كثير من الكتب **قالا** لا حل بعد فسخه كحل الحداية وفيه بحث
لان المال ما يتقوله به وهو يعتد الا حراز وذلك في الاجل غير متصور ولان قوله اعطى له حكم المال
ليس مستقيما لفظا ومعنى اما لفظا فلان اعطى متعلقا بمفعولين بلا واسطة وقد استعمل باللام
واما معنى فلانه قال الاجل في حق المكاتب مال من وجه فان اراد بقوله اعطى له حكم المال من كل وجه
فات الاعتدال اذ الدين مال من وجه وان اراد حكم المال من وجه فهو تحصيل الحاصل **ولكن اب** ان
ما ذكرتم ان المال ما يتقوله به ويجز صحيج اذا كان مالا من كل وجه وليس ما نحن فيه كذلك وانما الراية
ههنا انه وسيلة الى تحصيل مقصود المكاتب وهو في ذلك كعين الدراهم لتوقف قدرة الاداء عليه
توقفها على عين الدراهم وضمن اعطى معنى اعتبر وعنه اعتبر الاجل حكم المال انتهى **من يرض كاتب عبده**

على العين الى سنة فات الرريض والحال ان قيمة العبد الف درهم ولم يجز الورثة ذلك ولا مال له غير ادى المكاتب ثلثي البكر وهو لا لادى الحالك لادى الباقي الى اجله اي عند انقضاء اجله او رد الى حاله الاولى رقيقا عندها وعند مجر يودي ثلثي الالف حاله والباقي الى اجله او يرد رقيقا لان ما زاد على قيمته ملكه المولى ومجلا وقيمته ملكه مالك فنفذ في ثلث هذا ويجعل في ثلثيه ولحقا ان يرد الكتابه قايمة مقام الرقية فنفذ في ثلثه وعلى هذا الاصل اخذوا اذا باع المريض داره بثلثة الالف الى سنة وقيمتها العثم مات ولم يجز الورثة التاجل فعندها يجز المشتري بعد اذ اثلثي جميع البكر حاله والثلث الى اجله وبين نقص البيع وعنده يعتبر الثلث بقدر القيمة الا في الزيادة لما بيننا من المعنى وان كاتبه على الف الى سنة والحال ان قيمته الفان ولم يجزوا اي الورثة ادى ثلثي القيمة اذا حاله او رد الى حالته الاولى رقيقا بالاجماع لان الحياة هنا حصلت في القدر والتاخير فاعتبر الثلث فيهما اي ويصح تصرفه في ثلثي القيمة لا في حق الاستا طولا في حق التاخير حرقا لمولى عبد كاتب عبدك فلا ناعلى الف درهم على ان ادت اليك الفاهن حرقا كاتبه المولى على هذا الشرط وقبل يودي الف الفاهن غنى العبد بحكم الشرط واذا بلغ العبد هذا الامر فقتل صار مكاتبه لان الكتابه كانت موقوفة على اجازته وقبوله بجارة ولو لم يتل ان ادت اليك الفاهن فخر فادي لا يفتق قياسا لانه لا شرط والعقد موقوف وفي الاستحسان يفتق لانه لا ضرر للعبد الغائب في تعليق العتق باء القابل فيصح في حق هذا الحكم ويتوقف في لزومه الالف للعبد ولو ادى الفخر البكر لا يرجع على العبد لانه متبرع قال العبد حاضر السيد كاتبي عن نفسي وعن فلان الغائب فكاتبتهما فقتل العبد الحاضر مع عقد الكتابه والقياس ان لا يجوز الادعائه لولايته عليها ويتوقف في حق الغائب لعدم الولاية عليه ووجه الاستحسان ان الحاضر باضافة العقد الى نفسه ابتداء جعل نفسه اصداء والغائب تبعاً والكتاب على هذا الوجه مشروعة كالاته اذا كومت دخل اولادها في كتابتها متعاقبي عتقوا باء ائها وليس علمهم شي من البكر فاذا كان كذلك ينفرد به الحاضر ويستغني عن شرط رضى الغائب ويبطال الحاضر بكل البكر لان كله عليه دون الغائب ولا يعتبر اجازة الغائب ولا ردة ولا يؤخذ بالبكر ولا شيء منه ولو اكتب شي ليس للمولى ان ياخذ من يده وليس له ان يبيعه من غيره لانه مكاتب تبعاً ولو ابراه المولى ووجه له عتقا جميعاً ولو اعنى الغائب سقط عن الحاضر حصته من البكر ولو اعنى الحاضر لم يفتق الغائب وتسقط حصته الحاضر من الكتابه ويؤدي الغائب حصته حاله ولا ردة في الرق وايهما اي واحد من الاثنين وهما الحاضر والغائب ادى بدي الكتابه عنقاً اي الحاضر والغائب جميعاً لوجود شرط حتماً وهو اء بدي الكتابه ويجز المولى على القبول اي على قبول المرفوع اليه وهو بدي الكتابه ولا يطالب العبد الغائب بشي من بدي الكتابه لانه لا دين عليه اء لم يلق شيئا وانما دخل في الكتابه بنما اء كرها وقبوله لغو لا يعتبر كرده اياها وان كاتب الامة عن نفسها وعن اثنين صغيرين لها صفة عقد هذه الكتابه استحساناً واي اي واحد من الثلاثة وهم الام والابن ادى بدي الكتابه لم يرجع على صاحبه ويجز المولى على القبول وقبول الابن الكتابه وردها لا يعتبر ولو اعنى الام يفتق عليها من بدي الكتابه بحصتها ديامه بخلاف الولد المولود في الكتابه او المشتري حيث يفتق ويطالب المولى الام بالبكر دون غيره ولو اعنى تسقط عنها حصتها وعلمها الباقي على نجوها ولو اكتبوا شي ليس للمولى ان ياخذ ولا له ان يبيعه ولو ابراه عن الدين او وجههما

لا يصح ولا يصح

بغيره

لا يصح ولها يصح يفتق ويمنعان معها والله تعالى اعلم

هذا باب في بيان احكام كتابة العبد المشتري

بين اثنين ذكر كتابته الاثنين بعد الواحد لان الواحد قبل الاثنين عند اشتراك اذن احدهما لصاحبه ان يكاتب خطه اي نصيبه بالف درهم ويتفق بدي الكتابه فكانت الشريك الماذون له وقبض بمضد اي بعض الالف تجز المكاتب فالمقبوض بدي الكتابه بقا بقض عند اي خيفة وقالا هو مكاتب بينهما وما ادى فهو بينهما واصله ان الكتابه تجزى عنده وعندهما لا تجزى واصل الخلاف في الاعتاق هل تجزى ام لا لان الكتابه شعبة من شعبه اذ هي تغير الحرية في الحال بما وفي المالك رقية فيقتصر على نصيبه عنده وفاين الاذن بالكتابه ان لا يكون له حق العتق كما يكون له اذ لم ياذن وفاين اذ به بالقبض ان ينقطع حقه فيما قبض بل يخص به القابض لان اذ به بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه فيكون متبرعا بنصيبه على المكاتب نصير المكاتب اخص به فاذا قضى به دينه اخص به القابض وسئل له كله فان قلت اما ان يصير فيها معنى المساومة او معنى الاتفاق او معنى تعليق باء الحال ولو وجد شي من ذلك من احد الشريكين بغير اذن صاحبه لغر لاخر ولاية العتق فن ابن الكتابه ذلك قلت اجيب عنه بان الكتابه ليست عين كل واحد من المعاني المذكورة فانما هي تشتمل عليها فيكون ان يكون لها حكم يخص به وهو ولاية العتق لمعني يوجبها وهو الحاق الضرر ببطلان حق البيع الشريك الساكت بالكتابه وتصرف الاثنان في خالص حقه انما يسوغ اء لم يتضرر به الغير ثم المحل وهي الكتابه تقبل العتق ولهذا تفسخ بتراضيهما فتتفق المقتضي وانقي المانع واما المعاني المذكورة فالتعاومة وان قبلت العتق لكن ليس فيها ضرر لصاحبه فانه اذا باع نصيبه لم يبطل على صاحبه بيع نصيبه والاعتاق والتعليق وان كان فيهما ضرر لكن المحل لا يقبل العتق اما الاعتاق فظاهر واما التعليق فلا نه عين امة مشتركة بين شريكين كاتبها فوطيها احدهما اي احد الشريكين فولدت الامة فادعاه اي ادعى الواطي الولد ثم ووطيها اي وطى الامة الشريك الاخر فولدت الامة فادعاه اي ادعى الواطي الثاني صحت دعوته لقباً بملكه ظاهراً فيجوز الامة عن الكتابه بعد ذلك جعلت الكتابه كان لم تكن فاذا كان كذلك فهي ام ولد للاول اي الواطي الاول لانه زال المانع من الانتقال وركن سابق وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها لانه يملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء ويضمن نصف عقرها لوطيه جارية مشتركة ويضمن شريكه وهو الواطي الثاني الواطي الاول عقرها اي عقر الامة كاملاً ويضمن قيمة الولد ايضا وهو اي ابن الواطي لانه بمنزلة المولود لانه حين وطيها كان ملكه قايماً ظاهراً وولد المصروف ثبات النسب منه حر بالقيمة على ما عرف ذلك ولكن وطى ام الولد الغير حقيقة فيلزمه كمال العقر وهذا كله عند اي ح وعندها هي ام ولد الاول وهي مكاتبه كلها وعليه نصف قيمتها لشريكه عند اي ح وعندها لاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدي الكتابه ولا يثبت نسب الولد الاخير من الاخر ولا يكون الولد له بالقيمة وبغير العقر لها وهذا الخلاف مبني على الاختلاف في تجزى استيلاء المكاتبه فعنده تجزى وعندها لا تجزى واستيلاء المدبرة تجزى بالاجماع فان قلت اذا تفران هذا وطى لأم الولد حقيقة ينبغي ان لا يضمن الثاني قيمة الولد لادول عند اي ح لان حكم الولد حكم امة ولا قيمة لأم الولد عند ذكر الامة قلت اجيب بان هذا على قولها واما على قوله فليس عليه ضمان قيمة الولد وليس بشي وقيل عن اي خيفة

الكتاب
العتق

الثاني

في تقوم الولد رواية ان فيكون الولد متقوما على اهلها وكان خرا بالقيمة والله اعلم **واي**
واي واحدا من الشريكين **دفع المقتضى الى المكاتب** دفعه لانه حقها حال قيام الكتابة لا يختص
بنفسها فاذا عجزت تركة المولي لانه ظهر اختصاصه بها **وان تبر الشريك الثاني** الامة المذكورة
ولم يطأها اي الامة فنجرت عن الكتابة **بطل التدبير** وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف
عقرها لانه يملك نصفها بالاستيلاء ولانه وطى جارية مشتركة بينهما فيجب عليه العقر **والولد**
يكون للزوجة لان دعواه قد صحت وهذا كله بالاجماع **وان كاتبها اي وان كاتب الشريكان**
الامة فخرها اهلها اي اعتمها اهلها حال كونه **موسرا** فنجرت عن الكتابة **ضمن المقتضى**
لشريكه نصف قيمتها ورجع به عليها اي على الامة عند اي حصة وقال لا يرجع عليها **ويستقيم**
السكت ان كان المقتضى موسرا واصله ان الاعناق لا تجزى عندها والكتابة لا تمنع المقتضى فنجرت
كلها للحال عندها وانفخت الكتابة ثم السكت يضمن المقتضى ان كان موسرا ولا يرجع المقتضى لها
لانه ضمن بالاعناق وهو فاضل فلا يلزم باضمان مال من به بفعله ومن اصل اي ح ان المقتضى تجزى لجاز
اعناق نصف الكتابة ولا يورث المقتضى في نصيب السكت زيادة على ما اوجبه الكتابة ولا
تظهر اذ امت مكتوبة فلا يضمن المقتضى قبل العجز لعدم ظهور اثر الاعناق منها فاذا عجزت ظهر
اثر المقتضى فيها فكان السكت الخيارات المذكورة في العناق وان كان المقتضى موسرا فله ان يعق
وان شأ استسعى العبد وان شأ ضمن المقتضى كان المقتضى ان يرجع على العبد المقتضى لانه قام مقام
السكت وان كان المقتضى موسرا كان له خيار المقتضى والاستسعى على ما بينا في العناق وعلى
هذا الخلاف فلو تبر الكتابة او استولها فعنده لا يظهر حكم الاستيلاء ولا التدبير لا يبعد
عجزها لانها تجزى ان عده فبقتصر على نصيبه ونصيب شريكه مكاتب على حاله وكر نصيبه
لان التدبير كالاستيلاء ولا ينافيان الكتابة فيها ابتداء ولا بقاء فبقيا على ما كان عليه بخلاف
الاعناق لان نصيبه بعد الاعناق لا يقبل الكتابة ابتداء ولا بقاء فتفسخ في نصيبه دون
نصيب شريكه فاذا عجزت ظهر اثرها فيضمن قيمتها موسرا كان او موسرا لانه ضمان مطلق وعندها
لا تجزى ان فصار كلها ام ولد له او مدبرة لان الكتابة لا تمنع النقل لانها تفسخ في حق ما ينفصل
تبقى مكتوبة على حالها اذ لا تنافي بينهما ويضمن لشريكه نصف قيمتها في الحال موسرا كان او موسرا
لانه ضمان مطلق فلا يختلف بين اليكسار والعسار ويضمن العقر في الاستيلاء والله اعلم

باب في بيان احكام موت المكاتب وعجزه وموت المولي

تاخير باب احكام هذه الاشياء ظاهر التناوب لان هذه الاشياء متاخرة عن عقد الكتابة وضعا
مكاتب عجز عن اذا عجز الجع الطالع ثم سمي به الوقت لانه يعرف به ثم سمي به ما يؤدى فيه لمناسبة بينهما
ان كان له مال سيصل اليه لم يعجز الحاكم اي لم يحكم يعجز **الى ثلاثة ايام** نظرا للجانبين فانها
مدة ضربة لا بد الا عجزا كاملا الحضم للرفع والمديون للقضاء **والا اي وان لم يكن له وجه سيصل**
عجزه الحاكم ونسخ اي الكتابة بعد عجز المكاتب **بطلب مولاه او نسخ مولاه برضا اي برضا**
المكاتب وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالنسخ لانه عقد لان فله من القضاء والرضا كافي
الرجوع عن الصلة وفي بعض الروايات ينقض المولي بالنسخ كذا في الكافي **وقوع في الهبة بلفظ**
ينسخ قال لا اكل والضمير في ينسخ يجوز ان يكون للمولي اي ينسخ المولي الكتابة اذا لم يكن راضيا
بدون ذلك الجع على اختلاف الروايات فان المكاتب عجز عن اكل اذا ابدل الكتابة ولم يرض بالنسخ

الى
بحر

فاذا ضمن المقتضى

صوابه

وان يكون النسخ اي ينسخ العا
ادام بموت المولى راضيا

فان يستعير

فصل يستد المولي به او يحتاج الى قضا القاضي فيه روايتان **ولو كانت الكتابة فاسدة**
له اي للمولي الفسخ بعرضه اي برضاه اي برضاه المكاتب واعادته الى الرق **ويملك المكاتب نسخا في الجائزة**
والفاسدة وان لم يرض المولي ذكر القاضي في فضوله وفي الجبى ط ولواراد المكاتب ان يعجز
نفسه فقال المولى لا تجزى ك قال ابو بكر السخري قال محمد بن سلمة له ذلك ولا تنسخ الكتابة بشي
ثم قال ابو بكر هذا خلاف ما ذكر اصحابنا في كتبهم ان يعجز ان ينسخ نفسه فالحاصل ان الكتابة لازمة في
جانب المكاتب عنده غير لازمة عند اصحابنا منهم انه انتهى **وعاد رقة** لانفساخ الكتابة **وما في يد**
من الاكساب لمولاه اذا اظهر انه كتب عنده **واذا مات المكاتب وله مال لم تنسخ الكتابة**
وتؤدى كتابته من ماله وحكم بعقده في آخر حياته كما يحكم بعقود اولاده سواء ولدوا في كتابته
او شراهم حال الكتابة او كوت هو وابنه صغيرا او كبيرا بكتابة واحدة فان كلا منهم يبعثه في الكتابة
وبعقده عتقوا **والباقي من ماله اي في ايتا بكتابة** **ميراث لورثته** وهو قوله عكرمة
وابن شعوب وبه اخذ علي وابو قال زيد بن ثابت تنسخ الكتابة بموته او بموت العبد وماتك
فهو لمولاه وبه اخذ الثاني في لقوات الحل وعجز نقول تستند الحرية الى ما قبل الموت **ولو تبرك ولو ولد**
في كتابته ولو اوفاه بعت كتابته وسعى على جومه اي بجومه ابيه المستطة **فاذا ادى الابن الكتابة**
حكم بعقده ابيه قبل موته وبعتقه اي في آخر جرم من اجز حياته وانما يعق الابن لانه اذا فعل في
كتابة ابيه فبعقده بعقده وفي الكافي لو كاتب امته على انه بالخيار فلا تفرق في من الخيارات
ومات وبقي الولد بقي خياره وعقد الكتابة عند اي ح واي تس وله ان يجزها واذا اجاز بقي الولد
على جومه ابيه واذا ادى عتقت في آخر جرم من اجز حياته وعق ولها وهذا استحسان **وعند محمد**
بطل الكتابة اذا كان ولد المكاتب وامه لم تصر مكاتبه بعد ولها ان بقا العقد فيه فابن بان يجز
المولي ويقوم الولد مقام امه ونفذ العقد في حق الام بفساده في حق الولد ثم يستند الي وقت الانقضاء
ولو تبرك المكاتب ولو اشتراه بان كان اشتراه في كتابته ومات **ادي البطل حال اورد رقيقا**
وهذا عند اي ح وعندها يؤدى على جومه لانه يكتب عليه فيسعى على جومه كالولد المولود في الكتابة
لانه صار بمنزلة حي جاز للمولي اعناقه كما يجوز اعناق المكاتب نفسه بخلاف سائر كتاب المكاتب
فانه لا يملك اعناقه **ولا يبيح ان الاجل يثبت بالشرط** فيثبت في حق من دخل العقد تحت والمستري
لم يدخل تحت العقد لانه لم يصف اليه ولم يسره اليه لكونه منفصلا عنه وقت الكتابة وكان ينبغي
ان يباع بعد موته لقوات المتبوع ولكن اذا عجل واعطي من ساعته صار كانه مات عن وفا بخلاف الولد
المولود في الكتابة لانه لم يولد بعد الكتابة فيدخل في حكمه ويسعى على جومه فعلى هذا لو اشترى ابيه
المولود بعد الكتابة من امراه له ينبغي ان تدخل في كتابته لانه من ماله بعد الكتابة ذكره الربيعي
المكاتب ابنه فاته عن وفا ورثه ابنه لانه لما ادى بطل الكتابة حكم بعقده في آخر جرم من اجز حياته
فيستعنه وله في ذلك الوقت فيكونان حربين فيظهر انه مات خرا عن ابن **وكذا اي ومثل الحكم المتقدم**
لو كان هو اي المكاتب وابنه مكاتبين كتابة واحدة يعني يرثه لانها صار الشخص واحد فاذا حكم
بعقده ادها في وقت حكم بعقده الاخر في ذلك الوقت ضرورة اتحاد العقد فيصير حرمانا عن ابن
آخر ولومات المكاتب وترك ثلاثة اولاد خرا ومولودا في الكتابة ومكاتبه بعد بعد واحد ووصيا
يرثه اولاده لما ذكرنا وبطل الوصي بيع العروض دون العقار والدرهم والاربا نيدر لان بيع العروض
من الخطأ دون العقار والدرهم والاربا نيدر ولومات الحر قبل ادا الكتابة لا يرثانه لان ارثه من حقوق
كتابة ابيه فلا يظهر الاسناد في حقه **فان ترك المكاتب ولدا من امراه خرة وترك دينيا بني بتركها**

اي في اخر جرم من اجز حياته

ولا تنسخ امانة المولى وهو العتق
لانا لو لم يقوم مقام الوالد في
الكتابة

الى عا

اي برك الكتابة **فجني الولد وقضي به** اي بما جنى على عاقلة انه لم يكن ذلك **تجيزا لابيه**
لان هذا القضا يقتر الكتابة لانهما تقتضي الحاق الولد بموالي الامم واجاب العقل عليهم لكن على وجه
يعتدل ان يعتق فنجز الولد الى مولي الاب في القضا بما تقرر حكمه لا يكون تجيزا وانما قال ودنيا يغني
لانه ان كان عينا لايتا في القضا بالاحاق بالام لا مكان الوفا في الحال **ولو قضى به لغير**
انه بعد خصوصه بتميم **قوله الاب في ولايته** بان قال موال الى الامم مات رقيقا والولاة لنا وقال
موالي الاب مات حرا والولاة لا يتقضي بولاية لموالي الامم **فهي اي القضا تجيزا** لان معنى القضا
يكون ولاية الولد لموالي الامم لان الاب مات رقيقا وانفسخ عقد الكتابة فيكون القضا في تجيزه
فيه فينفذ وتنفسخ الكتابة وهذا كله فيما اذا مات المكاتب عن وفاة فاذا مات الكتابة او عن ولد
فاذا مات او اما اذا مات لا عن وفاة ولا عن ولد فاختلعا في بقا الكتابة قال الاسكافي تنفسخ حتى
لو تطوع انسان باء ابدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال ابن الميث لا تنفسخ ما لم يقض تجيزه
حتى لو تطوع به انسان عند قبل القضا بالانفسخ جاز ويحكم بعقده في آخر حياته **فان قلت** تنفسخ
الكتابة مبني على نفوذ القضا ولزومه وذلك لصيانة القضا عن البطالون وفيه صيانة بطلان ما جنى
رعايته وهو الكتابة رعايته لمالك المكاتب وليس احد البطلان اخرج **قلت** اجبت بان صيانة القضا
اولي لانه اذا لا في فضلا يجتهد فيه نفذ بالاجماع وصيانة ما هو مجمع عليه اولي من صيانة كتابة القضا
الصيانة في بقاها **وطالب السيد** اي سيد المكاتب **وان لم يكن السيد مضرقا للصدقة** ركاكة كانت
او غيرها **ما ادي اليه** اي الى المكاتب **من الصدقات** **فنجز** بان اخذ المكاتب الزكاة مثلا لكونه من
المصارف واذا ادى الى المولى عن برك الكتابة ثم عجز فظهر ان المولى اخذ الزكاة غنبا ومع ذلك طالت له
لانه اخذ عوضا عن العتق زمان الاخذ والعتق قد اخذ صدقة **ومن الأصول** المعتبر ان تبدل الملك
قيام مقام برك الزكاة اخذ من قوله عليه الصلاة والسلام لبريرة هي لك صدقة ولنا هدية وانما
جعلنا الضمير المجرور واجبا الى المكاتب لانه لا فرق على الصحيح بين ما اذا اده الى المولى ثم عجز او عجز
قبل اده اده صرح في الصيانة حيث قال اذا كان المكاتب اخر من الزكاة وعجز فاما ان عجز بعد اده
الى المولى او قبله فان كان الاول فهو طيب المولى بالاجماع لان سبب الملك فيه قد تبدل لان العتق
يملكه صدقة والمولى يملكه عوضا عن العتق وتبدل السبب كتبدل العين اضل ذلك حديث بريرة
رضي الله عنها فيما اهدت اليه وهي مكاتبه حيث قال صلى الله عليه وسلم هي لك صدقة ولنا هدية وهذا
بخلاف ما اذا اباح الفقير ما اخذ من الزكاة لغني او هاسي فانه لا يطيب ههنا لما لان المباح له
يتناول على ملك المبيع فلم يتبدل سبب الملك ونظيره المشتري شراء فاسدا اذا اباح لغيره لا يطيب
له ولو ملكه طاب له وان كان الشا في ذلك الجواب على الصحيح وهذا عند محرظا هو لانه بالعتق تبدل
الملك فان عنده ان المكاتب اذا عجز ملك المولى اكتبه ملكا مستورا وهو اوجب نقض الاجارة في المقتا
اذا اجره منه طيرا ثم عجز وكان عند اي س يقرر ملك المولى عنده فان للمولى نوع ملك في اكتبه
وبالعتق يتا كذا لك الحق ويصير المكاتب فيما مضى كالعتق المأذون ولهذا اذا اجر المكاتب امته
طيرا ثم عجز لا يوجب فسخ الاجارة لان الخشت ليس في نفس الصدقة والامساك ارفقها اصلا وانما الخشت
في فعل الامد لكونه اذ لا وذلك لا يجوز لغني بل حاجة ولا لخاصة لزيادة حرمته والاخذ لم
يوجد من المولى فصار كابن السبيل اذ وصل الى وطنه والفقير اذا استغني وقد بقي في ايديهما اذا
من الصدقة فانه يطيب لها انتهى وفي شرح الكثر للزيلي حكى في المسئلة خلاف الى س ثم قال والصحيح
انه يطيب بالاجماع لما ذكرنا ان المجرم هو ابتداء الاخذ وانما ايسر الحاجة وحرمه على الغني لانه لاجابة له

وان كان بالوجه

فهو كذا الظاهر

اي اخذ الوارث تلك الصدقة

فيه وكذا الصا شي صيانة لعتابة النبي صلى الله عليه وسلم عن اوساخ الناس ولم يوجب من
المولي الاخذ انتهى **كافي وارث فقير مات عن صدقة اخذها وكان ابن سبيل اخذها اي**
الصدقة في حال حاجته اليها **ثم وصل ابن السبيل الى ماله وهي في يده** اي الصدقة وكان الفقير
اذا استغني وفيه برك ما اخذ من الصدقة فانه يطيب له ذلك **فان جني عبد وكاتبه سيد**
بجاهل بضا اي بجنايته **فنجز او جني مكاتب فلم يقض به** اي بموجب جنايته **فنجز دفع** اي دفع
المولي العبد الى ولي الجناية **او فدي** لانه الموجب لجناية العبد في الاصل ولم يكن عالما بالجناية
حتى يصير مختارا للعبد لكن الكتابة مانعة للدفع فاذا زال المانع عاد الحكم الاصل **وان قضى به**
اي بموجب الجناية **عليه** اي حال كونه مكاتب فنجز ببيع فيه لانتقال الحق من رقبته الى قيمته **بالقضا**
اقر المكاتب بجنايته خطأ لم منه في كسبه بعد الحكم بضا لانه اقر باكتبه فينفذ اقراره كالحرف واذا
لم يحكم عليه حتى عجز بطلت كراهية شرح من لا خسر وقتك عن القافية **وان مات السيد** وقد كان
كاتب عبده **لم تنفسخ الكتابة** بموته لان اقر العبد فلا يبطل موت السيد **كالسيد ويرثه** **موت**
الولد والدين والاول فيه اذا مات الطالب **ويؤدى المال الى ورثته على تجزئه** لان التجزئة
لانه اجل وهو حق المطلوب فلا يبطل موت الطالب كالاجل في الدين بخلاف ما اذا مات المطلوب
حيث يبطل الاجل لان ذمته قد خربت وانتقل الدين الى التركة وهي عين هذا اذا كاتبه وهو صحيح
ولو كاتبه وهو مريض لا يصح تاجيله الا من الثلث **وان حرره** اي جميع الورثة **عتق** المكاتب **تجيزا**
والقياس ان لا يعتق وجه الاستحسان انه يجعل ابرأ عن برك الكتابة فانه حفرم وقد جري فيه الارش
فيكون الاعاق من ابرأ اقضا او اقرارا بالاستيفاء فبما ذمته لانه لم يبق عليه دين فيعتق لبراة
ذمته كما اذا ابرأ المولى عن برك الكتابة كله ويشترط ان يعتق في مجلس واحد **فان حرره بعض**
في مجلس وجزء الاخرين في مجلس آخر **لم ينفذ عتقه** وقيل يعتق اذا اعتقه الباقيون مالم يرجع
الاول **فان قلت** حيث جعلت ابرأ اقضا او اقرارا من ان يجعل الاعاق من واحد كذا لانه
يملك الا برأ في نصيبه والافرار في استيفائه **قلت** اجبت عنه بانا نجعله ابرأ اقضا تصحى القصة
والعتق لا يثبت في المكاتب با برأ بعض البرك او اده لاني بعضه ولا في كله لان عتقه معلق بصقوط
جميع البرك ولو ابرأ المورث عن بعض البرك لم يعتق شي منه واذا لم يمكن اثبات القضي لا يثبت
المقتضي فلا وجه لا برأ البعض وكذلك الى ابرأ الكل الحق بقية الورثة **مكاتب تحت امته**
طلعتا شتين لمضلت حرية غليظة **فلكما لا تحل له** اي لا يجوز ان يتكهما حتى تنكح تلك
المرأة **زواج غيره** اي غير المكاتب لقوله تم فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان النكاح
هنا محمول على المقدار الصحيح واشترط الدخول ثبت بحديث المسئلة لا تقرر في موضعه **كاتب**
عبد كاتب واحد يعني بعتق واحد **وعجز المكاتب** عن اداء برك الكتابة **لا يعجز العاضي**
حتى تجتفعا فيعتق حينئذ لانها لو احدث ذكر في المجتبى وفيه لو كاتب عبده كتابة واحدة
فنجز احدها فزده المولى في الرق او العاضي ولم يعمل بكتابة الاخر لم يصح فان غاب هذا المورث
وجا الاخر عجز فليس الاخر زده في الرق انتهى **فزوج** المكاتب اذا املك امرأته ينفسخ النكاح
او ولد كاتبها مولاهما ثم مات عتقت وبطلت الكتابة **اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر**
عند ابرأ الكتابة فالقول للمكاتب **المكاتب** عندنا لا يجلس في دين مولاه في الكتابة وفيما سوي دين
الكتابة قولان كراهي السراجية

كتاب في بيان احكام **الولا**

صواب لا ينفسخ كافي عارة الكتب وقد تقدمت ان نفس الحق

هذا العقد وعقله عليه اذا جنى وارثه له اذا مات ولو والى صبي عاقل قيديه لانه اذا لم يتصل
لم يعتبر تصرفه اصلا **بأذن ابيه او وصيه صح** لان الصبي من اهل ان يثبت له ولاية العتاقه اذا ثبت
سببه بان ملك قريبه او كاتب ابوه او وصيه عبده وعق كان ولازم للصبي فجاز ان يثبت له ولاية
المولاة اذا صدر عنه عقدها بالاذن **كالو والى العبد بأذن سيده** فانه يصح ويكون وكيله عن سيده
بعقد المولاة على حكم ما تقدم **واخر ارثه عن ذي الرحم** فلا يرث مع احد منهم لانه اخرهم في الارث
فان قلت فينبغي ان يكون الثلث للمولى كالو وصي بكل ماله لاخر وله وارث معروف قلت
اجيب عنه بانه جعله بعقد المولاة وارثا عنه وفي سبب الولاية ذوي القرابة ان حج لان القرابة
متفق على ثبوتها شرعا وان اختلفوا في كونها سببا للارث وعقد المولاة يختلف في ثبوتها شرعا
فلا يظهر الضيق في مقابلة القوي فلا يظهر استحقاق المولى معه بضرب السبب في شيء من المال
بخلاف الوصية في الثلث فانها خلافه في المال مقصود افلا يمكن جعل الثلث له بطريق الوصية
لانه ما اوجب له ذلك مقصود المولاة بطريق الارث لترجح استحقاق القريب عليه انتهى **وله النقل**
عنه يحضره الى غيره ان لم يعقل عنه او عن ولده لان التعديل غير لازم كالوصية والوكالة فلكل واحد
منها ان يفرد بنفسه بعمل صاحبه وان كان الاخر غائبا لا يملك فسخه وان كان غير لازم لان
العقد تم بهما كاي في الشركة والمضاربة والوكالة فان قلت ان سبب حضرة الوكيل في حق العمل
ظاهر وهو ضرر الوكيل بسبب لضمان عند رجوع الحقوق عليه اذا كان تقدر من مال الموكل على ما مر
في الوكالة فاصحى اشتراط توقف الفسخ ههنا على حضرة كل واحد من الاعلى والاسفل قلت اجيب عنه
بان سبب الاشتراط ههنا هو السبب هناك وهو دفع الضرر فان العقد بينهما وفي بعض الاحكام
الزام الفسخ على الآخر بدون علمه والزام شيء على الآخر من غير علم به نفسه ضرر لا محالة لان فيه
خلف عند الرجل العاقل البالغ كلا عقد وفيه ابطال فسخه بدون علمه ولانه ربما يموت الاسفل
فياخذ الاعلى ميراثا فيكون مضمونا عليه او يفتق الاسفل عبدا على حسان ان عقل عبده على
المولى الاعلى فيجب عليه وجهه فيضرب بذلك انتهى **وان عقل عنه او عن ولده لا يثبت**
عنه الى غيره لتأخير بتعلق حق الغريم والحصول المقصود به ولا اتصال القضية ولان ولاية
العقل قبل ان يعقل عنه باعتبار انه عقد تبرع من حيث انه تبرع بالقيام بنصرته وعقل جانيته فاذا
عقل عنه صار كالعوض في الجنة وكان لا يتحول ولزم بعد ما عمل الجانيته عن ابيه وكذا اذا عقل عن ولده
لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول الى غيره لانهما كشخص واحد في حكم المولاة **ولا يورث الى معتق احد** لان ولاية
العتاقه لازم لا يتحمل النقص لان سببه لا يعمل النقص بعد ثبوت وهو العتق فلا يفسخ ولا يفتق
معه لان الارث بولاية العتاق مقدر على الارث بولاية المولاة **الا تري ان خصا الوثامات وتزل موتى عتقه**
وتورث مولاة كان المال للمعتق **امراة والتيمم ولرب يتبعها المولود فيما عقدت** يعني ولدت ولدا
لا يعرف له اب وكل الواقرا مولاة زيد ومعهما صغير لا يعرف له اب صح اقرارها على نفسها وبينهم ولدا
ويصيران موتى فلان وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يتبعها ولدا في صورتين لان الام لا ولاية لها في
ماله فان لا يكون لها في نفسه اولى ولا يورث ان الولا كالغيب وهو نفع محض في حق الصغير الذي لم يلد
لدا بفتكك الام لقبول الحصة **وشرطه اي عقد المولاة ان يكون مجهولا الغيب** بان لا يثبت الى غيره اما
نسبة غيره اليه فيضرب مانع كاي في العتاقه **والثاني ان لا يكون عربيا والثالث ان لا يكون له ولا عتاقه**
ولا ولاية مولاة مع احد وقد عقل عنه واما حكمه فهو وجوب العقل على عاقله الاعلى اذا جنى الاسفل
واستحقاق ميراثه اذا مات عن غير وارث والله تعالى اعلم

آخر

اشتراط

في الميراث

كتاب في بيان احكام الاكرام

لما كانت المولاة تغير مال المولى الاعلى عن حرمة اكل مال المولى الاسفل بعد موته الى حله كما ان الاكراه
يغير حال المخاطب من الحرمة الى الحلال كما ان من سبب ان يذكر الاكراه عقيب المولاة وهو في العتاقه
عن رجل الانسان على شيء يكرهه يقال اكرهته فلان اي حمله على امر يكرهه وفي اصطلاح الفقهاء
هو فعل يوجب من المكروه فيحل معنى يصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه
وعرفه في الهداية بانه اسم لفعل يفعله المولى بغير فينتفي به رضاه او يفسد به اختياره مع بقاء اهلية
وتعريفه ان يحل المولى على المباشرة حلا يفتي به رضاه وهو اعم من ان يكون مع فساد اختياره او عليه
وهو اشارة الى نوعي الاكراه او يفسد به اختياره وذلك يستلزم نفي عدم الرضا وهو اشارة الى القسم
الاخر لكن لا يترتب تقدير لانه او يفسد به اختياره فذلك انواع الاكراه الثلاثة وموضع اصول الفقه
وقوله مع بقاء اهلية اشارة الى كون المكروه لم يسقط عنه الخطاب لانه خطاب بالاهلية واذا كانت
الاهلية ثابتة كان المكروه مخاطبا كذا في العناية **وشرطه اي الاكراه قدرة المكروه على ايقاع**
ما يهد به سلطانا او لصا وخوف المكروه ايقاعه اي ايقاع ما يهد به لان الاكراه اسم لفعل
يفعله المولى بغير فينتفي به رضاه او يفسد به اختياره مع بقاء اهلية وذلك لا يتحقق الا من القادر
عند خوف المكروه تحقيق ذلك لانه بالهدد من القادر والخوف منه على نفسه يصير ملجأ طبعيا
وبدونهما لا يصير ملجأ فلا يثبت به حكمه وما روي عن ابي حنيفة من ان الاكراه لا يتحقق الا من القادر
فذلك محمول على ما شاهد في زمانه من ان القدرة والمنفعة لم تكن في ذلك العصر الا للسلطان
فاجاب على ما شاهد في زمانها كان لكل مفيد متلصصه قدرة على ذلك لفساد الزمان فافقيا على
ما شاهدوا به يعني اذ ليس فيه اختلاف يظهر في حق الحقبة وفي البرازية ضربا حتى اقول باستيفاء
مهرها جاز عنه لان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان وفي الفتاوي البرازية الزوج سلطان زوجته
فيحقق منه الاكراه ولم ينكر الخلاف وسوق اللفظ يدل على انه على الوفاق **وعند الثاني رحمه الله**
ان هدها بما يحصل منه القتل فاكرهه كالسيف وخوفه وان بغيره فاقرارها جائز **وعند محمد رحمه الله**
اذا اخل بها في موضع لا تقدر ان تمنع منه فيزلة السلطان اما اذا هدها بوعيد فاقرارها باطل
والفتوى في تحقق الاكراه من غير السلطان على قولها انتهى وفي شرح النظم الوهابي لاساذن ابي
عبد البر رحمه الله عان يا الى التهمة قال اذا جاء من غير السلطان فلو اكرهه صحيح شرعا وفي الاكراه الزوج
امر الله عن ابي حنيفة في رواية قال هو اكرهه معتبرا لان الزوج سلطانها واميرها وهذه الرواية
ذكرها شيخ الاسلام نقل عنها ما قد مره عن البرازية وهذا كما تري يفتي بما فهمه البرازي من صحة
الاكراه من الزوج على الوفاق والله اعلم **وشرطه كون المكروه متلفا نفسا او عضوا او موقعا**
غايتهما الرضا وهذا في مراتبه وفي البرازية الضرب اذا كان ما يخاف منه التلف او المصنوع
فاكرهه ولم يقدر محله في شيء بل فوضه الى رأي المكروه وقدره بعض علمائنا بادي الحدار بعين
فان اكرهه على تناول الميتة باربعين فاكرهه وباقول لا والصحيح ما قاله محمد رحمه الله لا اختلاف للناس
فيه **وكون المكروه متلفا غايتهما اكرهه عليه قبله اي قبل الاكراه** **لحقه اي لحق نفسه كبيعته ماله**
او املكه او عتاق عبده او لحق شخص آخر كاتلاف مال الغير او لحق الشرع كسر الحجر والنار ونحوها
وفي مجمع الفتاوي قال انما يصير الاكراه اذا وقع لا يوجب فانه لا يبعد الاختيار هكذا كما لا بد
ونص عبارة المبسوط الاكراه بحق لا يبعد الاختيار شرعا كما لعين اذا اكرهه القاضي بالفتوة

الكره الذي على
الاسلام لا يصح

ومشقة في توضيح الاصول وتبعية
الكتاب في تفسير الفقهاء واقره ابن حنبل
في شرحه في التفسير وقد صاه في ما
المرتب وكاتبه محمد المصنف على
المراتب في الفقه وما وقع في الخاتمة
ان لو كره الله على الاسلام في
لا يصح وهو في سائر الاسماء
ان يصح الاسلام وهو الحق والما
لغيره في تصحيح الاسلام لا كراهه
بالانفاق

والعقد المودع

كان

بعد معنى المدد الاتري ان المديون اذا اكرهه القاضى على بيع ماله فقد بيعه والذي اذا اشك
عنده فاجبر على بيعه بعد بيعه بخلاف ما اذا اكرهه على ابيع بغير حق وعلى هذا قلنا اذا اكره الحربي
على الاسلام يصح اسلامه ولو اكره المسلمون والذي على الاسلام لا يصح اسلامه انتهى **اقول** كلامه
صريح في ان الاسلام لا يصح مع الاكراه وانما يصح من الحربي لان الزامه بالاسلام ليس باكره لانه يجوز
بخلاف الذي فانه لا يجبر على الاسلام فاذا اكرهه كان اكرهاه وفي الخاتمة ما يوافق هذا قال
اسلام الحكره اسلام عندنا ان كان حربيا وان كان ذميا لا يكون اسلاما انتهى **هكذا** ذكره في باب ما
يكون كتم او ما لا يكون وذكر في كتاب الاكراه واذا اجبر الكافر على الاسلام فاسلم صح اسلامه فان ارتد
بعد ذلك يجبر على الاسلام ولم يقتل انتهى **واطلق** هذا الكافر ولم يفضل كنه في شرح النظم الوهابي
لاستاذ استاذي عبد البر معنيا الى التهمة لوان نصرانيا اكره على الاسلام فاسلم فالتعياض لا يصح
اسلامه وفي الاستحسان يصح فلما ارتد بعد ذلك فالتعياض ان يقتل وفي الاستحسان يجبر على الاسلام
ولا يقتل وهو نظير القياس والاستحسان في الولد الذي ولدته المرتدة بين المسلمين اذا بلغ مرتدا
والمسلم في صغر اذ ابلغ مرتدا حيث يجبر على الاسلام ولا يقتل ان استقاما انتهى **اذا علق** هذا فيجعل
ما في قاضي خان على جواب القياس **فلو اكره يقتل او ضرب شديد** يخاف منه التلف حتى لو اكره بتوسط
اوسطين لا يكون اكرهاه الا ان يكون على المذاكير والعين كاي البرازية **او حبس مديد** او قيد مديد
في الميسر للدين في الحبس الذي هو اكره ما يجي الاهتمام البين به وفي الضرب الذي هو اكره ما يجي
منه الاكراه الشديد وليس في ذلك حد لا يرد عليه ولا ينقص منه لان المقتل لا يكون بالراي ولكن على قدر
ما يري الحاكم اذ ارفع اليه انتهى **بخلاف** حبس يوم او قيد او ضرب غير شديد فانها لا تكون اكرهاه اذ لا ياتي
بمثله عادة فلا يعدم الرضا الا الذي جاء وعرة لان ضرره اشد اخره فيقوت به الرضا ذكره ملا خضر
وفي البرازية الاكراه بالحبس المديد لا يوجب الاكراه اذ لم يمنع الطعام والشراب لعدم الاضطرار الى تلف
نفس او مال وانما يوجبان غما والتساؤل للحرمان من الله الخ لا يحل **ومن** المشايخ من قال لو كان يقع في قلبه
انه يتلف بالحبس المديد او بالحبس في بيت مظلم يخاف عليه التلف غما او على عضو من اعضائه او عيته
بظلمة المكان يحل **وعن** محمد بن محمد بن الحسن الذي كان في زمانه وهو المكث المجرة اكرهاه اما الحبس الذي
اخذوه اليوم فهو اكره لانه تعذيب لا حبس مجرذ انتهى **حيث ناع او اشترى او اقر او اجر فصح**
العقد الصادر منه **او انضى** العقد يعني هو بالخيار في الفسخ والامضاء لان شرط صحة هذا العقد
التراضي قال الله تعالى **الا ان تكون تجارة عن تراض منكم** والاكراه لهذه الاشياء يعد الرضا فيفسخ
اكره على الف فاقرب تخيما بطل الاقرار ولو على الف فاقرب بالعين جاز في الف ولو على الرضا فاقرب
بالرضاء ليس على جنس اخر صح اقراره ولو اقر لمكره والغايب فالاقرا كله باطل عند الامام والثاني
صدقه الغايب في الشركة ام كذبه **وقال** محمد بن محمد ان صدقة الغايب في الشركة فكل ذلك وان كذبه
فالاقرا جاز في حق الغايب كذا في البرازية **ويملكه المشتري** يعني اذا باع مكرهاه وسلم مكرها
ثبت فيه الملك عندنا خلافا لغيره لا يثبت لانه بيع موقوف والموقوف قبل الاجازة لا ينفذ الملك
ولما انفذت شرطه وهو الرضا بعد وجوب الركن فصار كسائر الشروط المضمة فثبت الملك
ان قبض المشتري البيع **ثرف** عليه بقوله **فيصح اعتا** فيه لو اعتقه وكن انصرفه فيه تصرفا
لا يمكن اعتقه **ولزمه قيمته** كسائر البعائات الفاسدة **فان قبض غنة او سلم طوعا** نقد العقد لانه
ولا لالة الاجازة كالموقوف وكذا اذا سلم المبيع طايعا بان الاكره على البيع لا على الرفع لانه دليل
الاجازة بخلاف ما اذا اكره على الهبة ولم يذكر الرفع في هبته له ودفع حيث يكون باطلا لان مقتضود المالك

الاستحسان

الاستحسان لا يجزى اللفظ وذلك في الهبة بالرفع وفي البيع بالعقد فدخل الرفع في
الاكراه على الهبة دون البيع كذا في المجتبى والبرازية **وان قبض الثمن مكرها** لا اي لا ينفذ
وردة ان بقي في بيع العقد وان كان هاهنا لم يضمن لان الثمن كان امانة في يد المكره
لانه اخذ باذن المشتري لا على سبيل التملك فلا يجب عليه الضمان **ثم** لما كان البيع بيعا فاسدا
وهو يوجب اجراوه على حكم الفاسد المقر في بابه دفع الثمن بقوله **كنه** اي البيع الواقع بالاكره
بخالف البيع الفاسد في صورته **اي** احدها **يجوز بالاجازة** القولية والفعلية والثاني انه
ينقض تصرف المشتري من المكره يعني لا ينقطع حق الاسترداد للبيوع وان تداولت الايدي
بخلاف سائر البعائات الفاسدة لان الفاسد فيها الحق الله تعالى وقد تعلق بالبيع الثاني حق العقد فانه
فقد من حاجته باذنه اما هذا الحق العقد وهما سوا فلا يبطل حق الاول لحق الثاني **ومن** مشايخ بني
من جعل بيع الوفا كبيع المكره منهم الامام ظهير الدين والصدوق الشهيد حسان الدين والصدوق الشهيد
تاج الدين **وصورته** ان يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بدين لك على اني متى قضيت
الدين فتولي بخله فاسدا باعتبار شرط الفسخ عند القدرة على ايتا الدين بغير ملك عند
القبض به وينقض بيع المشتري كبيع المكره لان الفاسد باعتبار عدم الرضا وكان حكمه حكم البيع المكن
في جميع ما ذكرنا ومنهم من جعله رهنا منهم السيد الامام ابو نجاش وعلي السعدي والامام القاضي الحنبل
الماتريدي **قالوا** لما شرط عليه اخذ عند قضاء الدين اني بعتي الرهن لانه هو الذي يوجد عند قضاء
الدين والعبرة في العقود للمعاينة دون اللفظ حتى تنقلب الكفاية بشرط برأة الاصيل حواله
وبالعكس كفاية والاستصناع عند ضرب الاجل سلمتا فاذا كان رهنا لا يملكه ولا ينتفع به واي شي
اكل من زوايد يضمن ويسترد عند قضاء الدين ولو استاجر البائع لا يلزمه اجرة كالرهن اذا
اشترى الرهون وانتفع به وينقض الدين بفساده فيثبت فيه جميع احكام الرهن **ومن** مشايخ بني
من جعله رهنا جازا فغيره بعض احكامه منهم الامام نجم الدين النسيحي فقال اتفق مشايخنا في هذا
الزمان فخلعوا ببيعنا جازا فغيره بعض احكامه وهو الانتفاع به دون البعض وهو البيع لحاجة
الناس اليه ولتعاملم فيه والقواعد قد ترك بالتعامل وجوز الاستصناع لذلك **وقال**
صاحب النهاية وعليه الفتوى **ومن** المشايخ من جعله باطلا اعتبره بالهنازل **وقال** في الكافي
والصحيح ان العقد الذي يجري بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر اشترط
الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفا او تلفظ
بالبيع الجاز **وعندها** هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذا ان وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط
على وجه الميعاد جاز البيع ويلزمه الوفا بالميعاد لان الوفاء قد يكون لازما **قال** عليه السلام
الصدق دين فيجعل هذا الميعاد لان الحاجة للناس اليه انتهى **وسئل** في فتاوى قاضيان وفي تبين
الكثر فسئل عن جلال الدين انه ذكر في خواشي المصداية ان صورته ان يقول البائع للمشتري بعت
منك هذا العين بالف على اني لو دفعت اليك تمتك ترفع العين الي ثم قال ويبي هذا بيع الوفا
ويمكن ان يكون هذا الاخر على الاختلاف الذي مضى ذكره وتفسيره **وليس** على انه مثل الاول وهذا البيع
موجود في مصر بتمامه ويحتمل بيع الامانة انتهى **والثالث** **تفسير القيمة** اي قيمة العقد الذي
اعتقه المشتري من المكره على بيعه **وقت الاعتناف دون القبض** بخلاف بيع الفاسد والمال
مخير في التصديق ان شاء ضمن المكره وان شاء ضمن المشتري فان ضمن المكره كان له ان يرجع على المشتري
ما ضمن لان العقد لم ينفذ في يد وقت اخذ بغير حق كمن اصاب العاصب وهذا اذا اعتقه بعد القبض

بيع الوفا
كبيع المكره

الفتوى

وقت

اما اذا اعتقه قبل القبض لا ينفذ عتاقه عند عامة اصحابنا وهو الصحيح واختار القاضي ابن
ابي عوف انه ينفذ قبل القبض وبعده فان اجاز البائع البيع وقد عتق المشتري العتق قبل القبض
نفذ البيع ولم ينفذ العتق فان اعتقا مضافا قبل القبض نفذ عتق البائع وبطل عتق المشتري لان العتق
على ملك البائع فلو كان المشتري يعتقه وقد قبض العتق فاعتقه البائع والمشتري معا بعتق المشتري
لانه ملك العتق بالقبض وزال ملك البائع عنه كذا في السراج الوهاج **والرابع الممن والمقتن**
امانة في يد المكره فلا ضمان عليه ان هلك بغير تعدي كافي البرازية وغيرها **امر السلطان اكره**
وان لم يتوكله وامر غيره اي غير السلطان لا اي لا يكون اكرها **الا ان يعلم المأثور بدلالة الحال**
انه لو لم يمتثل من يقتله او يقطع يده او يضربه ضربا يجازي على نفسه او تلف عضوه فيجوز
يكون امر اكرها كذا في منية المفتي وفي الحاشية ونفس الامر من السلطان من غير تعدي يكون اكرها
وعندها ان كان المأثور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به يفعل به ما يفعل السلطان كان امر اكرها انتهى
قلت وهذا على ان الاكره يتحقق من غير السلطان عندها خلافا لابي ح وقد عتق ان الفتوى
على قولها **وفي البرازية** امر يقتل رجل ولم يقل ان لم يقتله لاقتلته ولكن يعلم انه لو لم يقتل
لوقع ما تقدم به كان مكرها انتهى **فسوي بين السلطان وغيره في ذلك** وهذا هو التحقيق **اكره المحرم**
على قتل صيده فاني اي امتنع من قتله وصبر حتى يقتل **كان المحرم المقتول بهذا الوجه مأجورا** عند
الحق سبحانه وتعالى كذا في الفوائد الزينية **وذكر في السراجية** وعبارته قيل المحرم لا يقتل ولا يقتل
هذا الصيد فاني حتى قيل كان مأجورا انتهى **ولو اكره البائع على البيع لا المشتري** **وهلك المبيع في يده**
ضمن قيمته للبائع لانه قضيه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه بالقيمة ذكر الزيلعي **وله** اي تباع
المكره **ان يضمن آيا شئ من المأثور والمشتري** كالعاصب وغاصب المأثور كالعاصب والمشتري
كغاصب العاصب **فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمته** لانه قام مقام البائع باذا الضمان
لان المضمون يصير ملكا للضامن من وقت سبب الضمان وهو الغصب بالاستناد **وان ضمن المشتري**
نفذ كل شئ بعده ولا ينفذ ما قبله وتحقيق هذا المقام انه لما ضمن المشتري بئب ملك المشتري فيه
ولا يرجع على المكره كالا يرجع غاصب العاصب على العاصب اذا ضمن ولا يملكه بالقبض لانه اشتراه وهو
مبيع حقيقة من كل وجه غير انه توقف نفوذه على سقوط حق المكره في الغصب فاذا ضمنه قيمته نفذ ملكه
فيه كسائر البياعات العائدة ولو كان المشتري باعده من آخر حتى تدركت الايدي نفذ لكل من تضمن
الاول وله ان يضمن من شئ من المشتريين فايضم ضمنه ملكه وجازت البياعات التي بعده وبطل ما قبله
بخلاف ما اذا اجاز المكره احد هذه البياعات حيث يجوز الكل ما قبله وما بعده وبطل ما قبله من المشتري
الاول لان المبيع كان موجودا او المانع من النفوذ حقه وقد زال المانع بالاجازة فجاز الكل كالراهن او
الاجر اذا باع الرهن او العين المستأجرة فانه يتوقف لاجل حق الرهن والمساخر فاذا اجاز نفذ البيع من
جهة المباشرة والمجوز يكون مستطابقا حقه لانه يكون ملكا حقه باجازته واما اذا ضمنه فانه لم يستطاع حقه
لان اذن القيمة كاسترداد العين فبطل البياعات التي قبله ولا يكون اخذ الثمن استرداد المبيع بل
اجازة فافترقا وبطل ما اذا اجاز المالك اخذ ببيع من باعه الفضولي حيث لا يجوز الا الذي اجازة
المالك ولا يجوز ما قبله ولا ما بعده ولان كل واحد منهم باع ملك غيره فلا ينفذ الملك للمشتري منه
فمنع الاجازة بطلان من اجبر شراؤه وبطل البقية لوزود ملك باق على ملك موقوف **ثم لا فرق** بين
ذكر احكام الاكره الواقع في حقوق العباد وقد ذكرنا الاول لان حق العتق مقدم لمخاطبة وذكر فيه الاكره
المعجى وهو الذي يخاف فيه تلف النفس او عضوا من الاعضاء غير المعجى وهو الاكره بالجس والضرر ليس

لان يكون

لأن يكون

والجس والاول وهو المعجى معتبر شرعا سواء كان على القول او الفعل والثاني ان كان على فعل وليس
معتبر ويجعل كان المكن فعل ذلك بغير اكره وان كان على قول فان قول لا يستوي فيه الجسد والضرر
فكذلك والاول معتبر فان **اكره على كل ميتة اودم او لحم خنزير او شرب خمر جيس او ضرب او قيد**
لم يحل له الاقدام على ذلك لان هذه الحرمات اغتبايح عند الضرورة كافي المخصصة لقيام المحرم فيما وراها
ولا ضرورة عند عدم الخوف على النفس او العضو حتى لو خاف على ذلك بالضرب وغلب على ظنه ايح له ذلك
ولا يفسد ان يصبر على ما توعده به ذكره في الحاشية **وان اكره يقتل او قطع عضو حل له فعل ذلك فان صبر على كره**
لم يفعل ما ذكر وصبر فقتل المأثور لانه لما ابيح له من حيث ان حرمة هذه الاشياء كانت باعتبار خطر يعود
الى البدن او العقل او العرض وحفظ ذلك مع فوات النفس غير ممكن كان الامتناع عن الاقدام معاونا
على اهلاك نفسه فبان **كافي المخصصة** وعن ابي حنيفة انه لا ياتى لان الاقدام على ذلك رفض
اذ الحرمة بصفة انها ميتة او محرمة وهي قائمة فاذا امتنع كان اخذها بالعزيمة فلا ياتى فلتا لانسلاط
لحرمة قائمة لان الله تعالى استثنى حالة الاضطرار فقال وقد فضل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه
والاستثناء كلمة بالباقي بقدر الشئ وكان لبيان ان المستثنى لم يدخل في صدر الكلام فلا محرم حينئذ
وكان ابا حنيفة لا رخصة فاستناعه من تناول كاستناعه من تناول الطعام للحلال حتى تلفت نفسه او عضوه
وكان آتيا لكنه انما ياتى اذا علم بالاجابة في هذه الحالة لان في انكشاف الحرمة خفا لانه امر مختص
بمعرفة الغيب فيقتدر اوساط الناس بالحصل فيه بالحصل بالخطاب في اول الاشهاد وفي دار الحرب
فان قلت اضافة الاثم الى ترك المباح من باب فساد الوضع وهو فاسد كما تقر في الاصول قلت
اجيب عنه بان المباح انما يجوز تركه والامتناع به اذا لم يترتب عليه محرم وههنا قد ترتب عليه
قتل النفس المحرم فصار تركه حراما لان ما افضى الى الحرام حرام انتهى **وان اكره على الكفر بقطع**
او قتل رخص له ان يظهر ما امر به وقلبه مطمئن بالايمان ويؤجر لو صبر على ذلك حتى قتل
ولم يرض خيرا كلمة الكفر لغيرها اي لغير القطع او القتل اعلم ان كل ما لا يعتبر اكرها في
في تناول الميتة والمحر لا يعتبر اكرها في اجر كلمة الكفر على اللسان لان حرمة الكفر اشدد فاذا
اكره على ذلك بما لا يخاف به على النفس او العضو لا يصح الاقدام عليه واذا خاف على ذلك جاز له
ان يظهر ما امر به من اجر كلمة الكفر للثبوت والتورية ان يظهر خلاف ما يضمن فجاز ان يكون
المراد بانها اطمينان القلب وجزان ان يكون الايمان بلغز يحتمل مضمين فان اظهر ما امر به
به مؤثريا كان او غير على المعنى الثاني وقلبه مطمئن بالايمان لم ياتى **لحديث عمار بن ياسر رضي الله عنه**
حيث اشلى به وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كيف وجدت قلبك قال مطمئنا بالايمان
قال فان عاد واعد وفيه نزل قوله تع الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان وقصته معروفة
ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم فقد عدل الى طائفة القلب لا الاجراء والطائفة جميعا لان ادبي
درجات الامر لا باحة فيكون اجر كلمة الكفر مباحا وليس كذلك لان الكفر ما لا تنكشف حرمة
وموضعه اصول الفقه فان قلت اجر كلمة الكفر ايضا مستثنى بقوله الا من اكره وقلبه مطمئن
بالايمان من قوله من كفر بالله بعد ايمانه فينبغي ان يكون مباحا ككل الميتة وشرب الخمر قلت
اجيب عنه بان في الآية تقدير ما واخر او تقدير من كفر بالله من بعد ايمان وشرح بالكفر صدرا
فعله وعصيته ولم عذاب عظيم الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان فاسد مع ما اباح اجر كلمة الكفر
على لسانهم حالة الاكره وانما وضع عنه العذاب والغضب وليس من ضرورة نفي الغضب وهو
حكم الحرمة لانه ليس من ضرورة عدم الحكم عند الجملة كافي في شهود الشر في حكم المسافر والمريض

علم الايمان

علم الايمان

لأن يكون

فان السبب موجود والحكم متاخر فجاز ان يكون الغضب متفيا مع قيام العلة الموجبة للغضب
وهي الحرمة فلم يثبت اباحة اجراء كلمة الكفر قال في العناية وفيه نظر لان المراد بالعلة ان كان
هو المضطرب فان المتعطف على الحكم الذي هو مقتول له وان كان المراد به السبب الشرعي كما مثله
فانه يتخلف الحكم عنه بدليل آخر شرعي بوجوب تأخير ما في المثال المذكور من قوله ومن كان منك مريضا
او على سفر فعند من ايام اخر ولا دليل فيما عدا ذلك وعن هذا ذهب ابو بكر الرازي الى ان
الامر في قوله صلى الله عليه وسلم فان عادوا فعدوا باحة وقولهم لان الكفر ما لا تنكشف حرمة
صحيح ولكن الكلام في اجراء كلمة الكفر مكرها لا في الكفر انتم **ورخص له اي للمكره ان لا يملك**
مكره يقتل وقطع اي اكره رجل على ارتداد في مال مسلم بامر يخاف على نفسه او على عضو من اعضائه
جاز له ان يفعل ذلك لان مال الغير يتباح للضرورة كما في حال المحضة وقد تحققت **وضمن**
اي ضمن صاحب المال **المكره** لان المكره آله المكره فيما يصلح آله له والامتناع من هذا القبيل
لان المكره يمكنه ان يأخذ المكره ويلقيه على المال فيقتله وقوله فيما يصلح اجازة من الاكل والكلام
والوطي فانه فيها لا يصلح آله له وفي المجتبى المكره باخذ المال لا يضمن اذا نوي وقت الاخذ
ان يرد على صاحبه والا يضمن واذا اختلف المالك والمكره في النية فالقول بمكره مع غيره والا
يضمن وفيه المكره على الاخذ والردع الى المكره انما يصح اذا كان حاضرا فاذا كان ارسله ليفعل
فخاف ان يظن ما توقعه لم يحل له الاقدام على ذلك لقوله القدرة والاحتياط بالبعد منه ولهذا تبين انه
لا عدل لاعتوان الظلمة في اخذ الاموال من الناس عند غيبة الآخرين وتعلمهم بامرهم والخوف من
عقوبتهم ليس بغير الا ان يكون رسول الامر معه على ان يرد عليه فيكون بمنزلة حضور الامر انتم
وتحقيق البرازية ولو قال لرجل لا تقتلك اولنا اخذ مال هذا او تعطينيه فاني حتى قتل وهو
يعلم ان ذلك يفسد ما كان عاجزا ان شاء الله تعالى لان اخذ مال المسلم فيسلمه الى الغير بغير اذنه ظلم
فكره اولى ولو كان في يد من مال لرجل فمال له السلطان ان لم تعطه هذا المال لا حبسك نهرا
او لا طوق من بلدك البلاد او لا ضربك سوطا او سوطين لا يجوز له ان يدفعه فان دفعه اليه ضمن
وان قال لا قطع يدك او لا ضربك حين سوطا فدفعه اليه لم يضمنه ولو هددك بالسيف
وصي اليك بقتل او ائتلك فعضو ليس بغير مال اليتيم فدفعه اليه لم يضمن وان هددك بحبس
او قيد فدفعه اليه ضمن وان هددك باخذ ما لنفسه ان لم يسلم اليه مال اليتيم نظر فان على الله
ياخذ بعض ماله ويترك له البعض وذلك بكيفية لا يسهل التسليم اليه فان سلمه ضمن مثله وان
تخلى عنه ياخذ جميع ماله فهو معذور ولا ضمان عليه ان دفع مال اليتيم اليه وان اخذ السلطان
مال اليتيم بنفسه لا ضمان على الوصي في الوجوه كلها كرا في السراج الوهاج نقلا عن الشافعي **لا**
يرخص له بالاكراه بالقتل والقطع اي قتل المسلم ويضرب حتى يقتل فان قتله كان انما **ويقتل**
في القتل العمد المكره فقط لان قتل المسلم لا يباح بضرورة ما ذكرنا بعض الضرورة ووجوب القصاص
على المكره قول ابي حنيفة وقيل لا يوجب على المكره دون المكره وقال ابو حنيفة لا يجب عليه ما قال الشافعي
يجب عليهما ان يفران القتل بعد من المكره حقيقة وجب وحكما في حق الامر في القصاص عليه
وانما ففي انه وجب على المكره باعتبار الحقيقة والمكره باعتبار السبب ولا يبيح شبهة العمد
في حق واحد منهما يمنع القصاص ولما ان المكره محمول على القتل بطبيعة اثار الحياة فيصير آله
للمكره فيما يصلح آله له وهو القتل بان يلقى فيقتله ولا يصلح آله له في الحياة فيبقى القتل مقتولا
من المكره في حق آدم كما قلنا في الاكراه فان اعتاد يستقل الى المكره من حيث ارتداد ماله العبد حتى وجب عليه

عبارة المجتبى التي رتبها ولا يصح

دون المكره

على الاعساق

والتبشير

ويقتصر عليه من حيث التكلم فانه لو انتقل اليه من حيث التكلم ايضا لم يعتق العبد كما نقول
في اكراه المجتبى على ذبح شاة الغير ينتقل الفعل الى المكره في الارتداد دون الزكاة حتى يجرم كذا
هذا فاذا اظهر ان المكره آله المكره في القتل ظهر ان الفرق بين ما نحن بصدده وبين من اصابته
مخصة فقتل انسانا او اكل لحما حتى يبي هو حيا ايشا راجية بطبيعة فانه يجب عليه القصاص وان
كان مضطرا للمكره لانه ليس بآله من يكون آله له فيضاف الى نفسه ثم اعلى ان صاحب العناية قال سواء
كان المكره الامر بالمعاذلة او مقتولا او غلاما غير بالغ فالقود على الامر وعزاه الى النهاية وذكر
ان صاحبها عزاه الى المبسوط قال وينسبه شيخ شيخنا عبد الدين عبد العزيز الى الشافعي او مجتوبا لم يجب
القصاص على احد لان القتال في الحقيقة هذا الصبي والمجنون وهو ليس باهل لوجوب العقوبة انتهى
اقول وبه صرح في السراج الوهاج حيث قال وان كان المكره وارثا للمقتول منع الميراث ولو ان
صبي لم يحل وهو يقتل وهو سلب يحوز الراهة فانه رجل يقتل او يبتلع عضو على قتل رجل فقتله
فانه لا قود على القتال ولا دية ولا يجرم الميراث ان كان وارثا تكون الدية على عاقلة الذي اكرهه في
ثلاث سنين لان فعل المكره ينتقل الى المكره وكان الصبي والمجنون هو الذي قتل فوجب الدية على
عاقلة وان كان عامدا ولا يجرم الميراث الميراث وكذا اذا كان المكره وارثا للمقتول لم يجرم الميراث
ايضا لان قتل الصبي لا يتعلق به حرمان الميراث كما لا يتعلق بالقتل بالسبب كرا في الكرخي
ولو اكره على الزنا لا يرخص له قال في الخاتمة اذا قال الامير لا تقتلك او تقتل هذا المسلم او تزنني
بعض المرأة لا يسهه ان يفعل فان فعل بصيرا نكاحا وان لم يفعل حتى قتل يكون ما جازا انتم **وفي باب**
المراة ترخص لها الزنا بالاكراه الملبى لا بغيره كتمه يسقط الحد في زناها لانها اذا اكرهت
بغير ملجى لانها ان لم تكن مكرهة فلا اقل من الشبهة كرا في الخاتمة وقوله لانها اي لم يسقط الحد في
زناها لان الاكراه غير الملجى يكن رخصة في حقها كما كان في طرف المرأة حتى يكون غير ملجى شبهة
ليندرج الحد وفيه تبين ان الكفر لو اكره على الزنا لا يرخص له لان فيه قتل النفس بالضمان لانه
يجب منه ولا يسهه له اب يرضيه ولان فيه افساد العزاس بخلاف جانب المرأة حيث يرخص لها بالاكراه
الملجى لان نسب الولد لا ينقطع فلم يكن في مقتي القتل من جانبها بخلاف الرجل انتهى وفيه النقض
من كتاب الاكراه واما الاكراه على المعاصي فهو على ثلاثة اقسام **احدها** في النفس فيكون الرجل على قتل
انسان او قطع عضوا او ضرب به او جراحة وان يرضى به او يلو ط فلا يجوز له ان يفعل بها شيئا ولا يسهه
ذلك انتهى **اقول** قياس ما تقر من كلامهم من انه يرخص لها ان تمكن من نفسها بالاكراه الملجى لان نسب
الولد لم ينقطع عنها الى اخره ان يرخص اللواطة بالاكراه الملجى لان نسب الولد لا ينقطع عنها لانها لا تعلم ان علوا من عدم جواز
الاقدام على الزنا من الرجل كما لا يخفى فينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في المرأة بل وفي اولادها من ذلك
الا ان يفرق بكون اللواطة اشدر حرمة من حرمة الزنا لانها لم تنج بطريق يهملها ويكون قبحها عقليا ومن
ثم لا يكون في الجنة على الصحيح والله اعلم وهل يكون الاكراه باخذ المال اكرها معتبرا شرعا ام لا
قال في الفتية من كتاب الاكراه معلما بعلامة تقع متغلب قال لرجل اما ان تبيع لي هذا الدار بكذا
او ادفعها الي خضك فباعها منه فهو بيع مكره ان علق في قلبه تحقيق ما وعد قال رحمه الله فصار
الى ان الاكراه باخذ المال اكره شرعا وفيه بطلان لما تضمنه الدلالة ولم اجد فيه رواية الا
هذا القدر ثم روى وقال قال المدعيون لراية ادفع الى القبالة واقرا ان لا شيء لك على والا اقول
ان في يدك ذهب مني المال فدفع القبالة واقرا ان لا شيء عليه فضا في معنى الاكراه وله ان يدعي ربه
عليه وتامه يطلب من الفتية وفيها خاضع زوجته واذاها بالضرب والشم حتى وهبت الصدقات

وقال الرواية في المبسوط بفتح
الراء دون كسر ونقل عن
ابي اليسر في مبسوط ولو كان
الامر صريحا

ويطاع في ذلك وكان رجل
مجنون يخطب العقل وهو سلب
يجوز اكرامه

لا يكون الا
في الجنة

ولم يعمها فالبراءة باطله **حرم** هدد رجلا بضرب حتى باع ماله او ابراه عما عليه فذا يختلف باختلاف ذوات المروءات فربما انسان يكون القول السديد في حقته اكراهه ورب انسان لا يكون الضرب في حقته اكراهه **قيل** لرجل امان ان تشرب هذا الشراب او تتبع كرمك فلو اكراه ان كان شرابا لا يخل ولا فلا قال رحمه الله فعلى هذا انه اذا قيل له امان ان تزني فصدق المرأة او تتبع كرمك فباع لم ينفذ وكذا في غيره من الخمرات انتهى **وصح** **نكاحه** اي المكنه **وطلاقه** وعتقه **ورجع** ببيعة العتد ونصف المسمى ان لم يظا ونذرته وبينه وظهاره **ورجعه** وايلقه **وفيه** فيه اي في الايد **واسلامه** سواء كان ذميا او حرييا كما هو قضية اطلاق كثير من المصالح **وقد** فضل في الخانية بين الحربي والذمي وقد تقدم تقريره **بلا قتل** **لورج** عن الاسلام لوجود شبهة بالاكره **ونكح** **بطلاق** **وعتاق** فانه لو اكره على ان يؤكل بهما فكل ما عتق الوكيل او طلق صح كافي للخانية والبرانية وكثير من المصبرات **لكن** ذكر في الفوائد ان شبهة اكره على الطلاق وقم الا اذا اكره على التوكيل به فكل امرئ والظاهر انه جري على القياس في هذا الاستحسان فلا بد وقد تقدم ان العمل على الاستحسان الا في مسائل ليس ما نحن فيه من **قال** ان يبيع في شرح الكنز ولو اكره على التوكيل بالطلاق او العتاق فواقع التوكيل وقع استحسانا والقياس لا ينصح الوكالة لان الوكالة لا يمتثل بها لغيره فكذا مع الاكره كالبائع واماله وجه الاستحسان ان الاكره لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذا التوكيل بغيره مع الاكره والشرائط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكن يصح من الاستقاطات نفذ تصرف الوكيل انتهى وضابط ما يورث فيه الاكره وما لا يورث ان كل ما لا يورث فيه الفسخ بعد وقوعه لا يعمل فيه الاكره من حيث منع الصحة لان الاكره ينفذ الرضا وفوات الرضا يورث في عدمه **لكن** وممكن المكن من الفسخ فالأكره يمكن المكن من الفسخ بعد التحقق فالا يعمل الفسخ لا يعمل فيه الاكره فصح النكاح والعتاق والنذر واليمين الى اخر ما ذكر في المختصر لانها تنضم مع الفسخ وما صح مع الفسخ لا يعمل الفسخ فلو اكره على طلاق امراته وقد سمي لها مبرا الا انما لم يدخل بها وقع الطلاق ورجع الزوج على المكن بنصف المسمى وان لم يكن هناك سمي رجوع على المكن بماله من المتعة ولو اكره على عتق العتد نفذ عتقه ورجع ببيعةه على المكن لان العلة بينهما واحدة وهي الامتلاف فيضاف اليه مع صلاح حبه لذلك لان الامتلاف ثبت في ضمن اللفظ وهو لا يصلح الالة في حق التلفظ فيصح ان يكون الالة بالنسبة الى الامتلاف دون التلفظ واذا صح كونه الالة صححت الاضافة فلا يضمنه مؤسرا كان او مفسرا ولا سعاية عليه واعلم ان وجوب الضمان فيما اذا قال المكن اردت بقولي هو جرح عتقا مستبعد كما طلب مني فانه يعتق العتد فضا وديانة ويضمن المكن قيمة العتد لانه انما امر به على وفاء ما اكرهه **وكذا** اذا قال لم يختر بيالي سوي الايمان بطلوبه وان قال خيرا لي الا بالحرية فيما مضى كما اذا وردت ذاك لا يشاء الحرية عتق العتد فضا لاديانته لانه عدل عما اكره عليه وكان طائفا في الاقرار فلا يصدق العتاق في دعوى الاخيار كما ذاب ولا يضمن المكن شيئا لان العتد عتق بالاقراء طائفا بالاكره واما وجه تضمين المكن نصف المسمى قبل الدخول فلان ما على الزوج من المكن كان على شرف السقوط تاكربه وولت كرسبه بالايجاب وكانه اوجب على المكن ذلك ابتداء وكان امتلا فاما من هذا الوجه والمكن في حق الاكره بمنزلة الالة فيضاف الى المكن من حيث انه استلاف بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر تقرر بالدخول لانا الطلاق فبقي مجرد امتلاف ملك النكاح وهو ليس بماله عند الخروج وما ليس بماله يضمن بماله ويصح النكاح مع الاكره لانه لا يعمل الفسخ فهو داخل تحت الضابط فان اكره على ان يوجب على نفسه صدقة لزوجته فلا يزوج

خادم لم يظلم

والطلاق

الصداق

ما جات المتعة من قبلها
بتمكين ابن الزوج منها
بغير اكره او بالارتداد
والصداق ما لم يمتنع وما كان
عليه تاكرا بالطلاق كرها
فما كان على شرف السقوط
ص ٥٥

نكاح

به على المكن لانه غير مطالب به في الدنيا فلا يطالب به غيره فيها وكذا اذا اكره على من خلف ان عقدت او على ظاهرها فظهره وكذا على رجعة ففعل صح او على ايلك فأي او على في ايها باللسان ففعل صح لانها اي الرجعة والايك والفي تصح مع الهزل لا يعمل الفسخ فان اكره على اعتاق عتد عن كفارة اليمين او الطهار ففعل اجراه عنها لم يرجع على المكن ببيعةه لانه آمن بالخروج عما لزمه وذلك منه حصة لا امتلاف بغير حق وان عتق عبدك ذلك ففعل عتق ولم يجز عن الكفارة ويرجع على المكن ببيعةه لانه اتلف عليه ماله العتد حيث لم يكن ببيعةه مستحقا عليه واذا ثبت له الرجوع لم يكن كفارة لانها ليست بمضمونة على احد وان ترك التي آتي منها اربعة اشهر حتى بانت ولم يكن دخل بها وجب عليه نصف المهر ولا يرجع به على المكن لانه كان متمكنا من العتد بان في المدة فاذا لم يفعل كان ذلك رضى منه بالزينة من الصداق وان قتلها وكفر لم يرجع على المكن بشئ لانه انما بضد ما اكرهه عليه واذا اكره على ان يخالف امراته ففعل صح الخلع لانه من جانب الزوج طلاق وهو ظاهر والاكره لا يمنع وقوع الطلاق بك بدل فكذا ببدل او بين لوجود الشرط والجزا واليمين لا يعمل فيه الاكره فلو كانت مكرها على الخلع دون الزمها البذل لرضاها بالالتزام باز اما سلب اليمن من البيونة ولا شيء على المكن للزوج لانه اتلف عليه ما ليس بماله وهو النكاح فلا يضمن به **فان** قلت ان خالها وهي غير مملوكة فاستحقت نصف الصداق هل يرجع به الزوج على المكن لتاكدها كان على شرف السقوط او لا **قلت** لا يخلو اما ان ساق الزوج اليها المهر كله او لا فان ساق رجوع على المكن به بنصفه بالاتفاق اما عند ما فظاها لان الخلع على ماله سمي لا يوجب البراءة عما يستحقه كل منهما قبل صاحبه بحكم النكاح **واما** عند اي ح فلا بد وان اوجب البراءة لكنها براءة مكن والبراءة مع الاكره لا تنضم وان لم يستورجع عندها خلا فانه لانه غير مكن في هذه الصورة على البراءة ذكر في الخاتمة واذا اكره الرجل على ان يبيع ماله عند فلاك وان اكره المودع على ان اخذ صح الايداع ويكون امانة عند الاخذ وان اكره القابض على العتد ليدفعها الى الامر المكن فقبضها وضاعت في يد القابض ان قال القابض قبضتها حتى ادفعها الى الامر المكن كما امرني به فهو اهل في الضمان وان قال قبضتها حتى اردها الى ما اكراها كانت امانة عنده ولو تلف لا ضمان عليه ويكون القول قوله في ذلك انتهى **وقد** جمع المحقق ابن الهمام في شرحه للمدانية ما يوضح مع الاكره في قوله **يصح** مع الاكره عتق ورجعة **نكاح** وايلك **وطلاق** مفارق **وفي** ظاهرها واليمين ونكاحه **وعتق** لقتل شاب منه مفارقتي **قال** وهذا في الاكره على غير الاسلام **والا** فلا اكره على الاسلام يتم احد عشر لان الاسلام يصح معه انتهى **قلت** وذكر في خزائن الغنى لابي الليث ثمانية عشر تصح مع الاكره اذا اكره رجلا بقتل او تلف عضوين او اعضاءه او بامر بخلاف منه تلف نفسه او ذهاب عضو من اعضائه على ان يطلق امراته او تزوج امرأة او على ان يراجعها او يخلف بطلاق او عتاق او يظا او ايلك او عتق عبد او على ايجاب حج على نفسه او على ايجاب صدقة او عفو من دم عدو وجب له **او** اكرهت امرأة على قبول طلاق على حال او اكره نصرانيا على الاسلام ففعل لان جاز ويرجع المكن على المكن في الطلاق قبل الدخول بنصف مهر او متعة كالزواج ويرجع في العتد ببيعة العتد والولا لولي دون المكن ولا ضمان على المكن في العقود ولا في النكاح سواء كان الزوج هو المكن او المرأة في قبول الطلاق على ماله وقع الطلاق رجعي ولا يلزمها المالد والنصراني لو اسلم مكرها لم يرجع عنه لا تقبل ولا يحرم على الاسلام ولو اكره القائل على قبول الصلح من دم عدو على ماله قبل لم يلزمه المالد وسيطل العتد وكذا ان التدبير والاستبدال

واصح مع الهزل

والرضاع واليمين والنذر مع الاكراه. ومن اكرهه السلطان على معصية نحو الكفر والقتل واخذ
المال وشتم النبي صلى الله عليه وسلم فلم يفعل حتى قتل كان مأجورا الا في شيء واحد وهو الاكره اعلى
ما يباح له عند الضرورة نحو اكل الميتة ولم يختر بين شرب الخمر وغيره فلم يفعل حتى قتل كان مأجورا
ولو اكره على شتم محمد صلى الله عليه وسلم لم يخطربا له بغير ضرر في شتمه وعنى به ذلك الضرر ان لم يكن فان
ترك ما خطر به له وشتم محمد صلى الله عليه وسلم لم يخطربا له بغير ضرر في شتمه وعنى به ذلك الضرر ان لم يكن فان
مدونه او ابرأوه كفيلة بنفس او مال لان البراءة لا تصح مع الهزل. قال في الثانية ولو اكره على ان يبري
الغريم من الدين ففعل لا يصح الا برأوا ولو اكره على ان يخرج الكفيل بالنفس او بالمال من الكفالة لا يصح ذلك
لان هذا ما يتعلق بالرضا فانه لو قال الكفيل اخرجتك عن الكفالة ولو اكره الشئ على ان تسكت عن
طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفعته انتهى. ولا يصح مع الاكراه **ودثة** عن الاسلام والعيادة بانه
ان اجري كلمة الكفر على لسانه وقلبه مطهر بالايمان **فلا تبين زوجة** لانه لا يكفر به من غير تبذل
الا عتقا وحتى لو ادعت المرأة ذلك وانكر هو كان القول قوله استحسانا والقياس ان يكون القول
لها حتى يفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب لحصول البينونة بها فيستوي فيها الطائفتان والمكره
كلمة الطلاق. **وجه الاستحسان** ان هذه اللفظة غير موصوفة للفرقة وانما تقع الفرقة باعتبار
تغير الاعتقاد والاكراه دليل على عدم تغيره فلا تقع الفرقة ولهذا الحكم عليه بالكفر بخلافه ما اذا
اسلم مكرها حيث يحكم عليه بالاسلام لانه وجب احد الركبتين وفي الركبن احتمال فرجنا جانب
الوجود احتياطا لان الاسلام يعمل ولا يعمل عليه ونظير السكران فان اسلامه صحيح وكفره
لا يصح ولا يحكم برده لعدم القصد. هذا لبيان الحكم اما في ما بينه وبين الله تعالى فاذ لم يستدر فليس
بمسلم **الكره القاضى ليقرب بركة او قتل رجل بعد** متعلق بقوله او قتل او ليعتد بقطع يد رجل
بعد فاقرب بركة فقطعت يد او قتل يعني المكره على ما ذكرنا ان كان المقتل موصوفا بالصلح
اقتض من القاضى وان كان المقتل موصوفا بالشرقة **معرفة او با** لقتل لا اي لا يقتض من القاضى
استحسانا لوجود الشبهة ويقتض منه قياسا ذكره قاضيان في فتاواه **قتل له ايمان ان تشرب**
هذا الشراب او تبني كرمك فهو اكره ان كان شرابا لا يحل كالحمر **والد** فلا وان كان الشراب ما
يحل كالمثلث لا يكون اكرها ذكره في القنية **صادرة السلطان** ولم يعين بيع ماله فباعه صح
في البرازية طابوم بمال باطل واكره على اذنيه فباع جاريته يكره على البيع جاز البيع لانه
غير متعين لادائه وهذا عادة الظلمة اذا صادروا رجلا ان يحكموا بالماله ولا ينكر ما بيع شيء
من ماله. **والحيلة** له فيه ان يقول من اين اعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم بيع جاريته فقد صار
مكرها على بيع الجارية فلا ينفذ بيعها انتهى وفيه صريح التعني في اكثر من سبيل **خوفها الزوج**
بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر الزوج على الضرب ذكره في اكثر من سبيل
شئ وفي الثانية اذا اكره الرجل امراته بضرب متلف لصلحها من الصداق او تبريه كان اكرها
لا يصح صلحها ولا ابرأها في قول ابي س ومحمد لان عندهما يتحقق الاكراه من غير السلطان في اي
مكان يقدر الظالم على تحقيق ما هدد به. **وعند ابي حنيفة** يتحقق الاكراه من غير السلطان في المنازلة
والقري يسلك كان او ناضرا وفي المضر يتحقق في النهار. وان اكره الزوج امراته وهذا باطلاق
او بالتزوج عليها او بالتشري لا يكون اكرها انتهى **المكره باخذ المال لا يضمن ما اخذ اذا نوى**
الاخذ وقت الاخذ ان يرد على صاحبه والد يضمن واذا اختلفا في النية فالقول للمكره
مع يمينه ذكره في المجتبى **فزوج** اكره على طعام نفسه ان جازيا لا يرجع على المكره وان شبعان

فقال لا اخذ لم يكن فارها
عن الكفالة

في السبيل ولا يتحقق

يخرج عن كل

يرجع على المكره. **فان قلت** يشكل بما اذا اكل طعام غيره مكرها جازيا حيث يضمن المكره لا يمكن
وان حصل النفع للمكره. **قلت** المكره هنا اكل طعام المكره لا طعام الغير لان الاكراه على الاكل اكره
على القبض لعدم امكان الاكل بحد قبض وكما قبض المكره صار قبضه منقول الى المكره فصار كانه قبضه وقال له كلام
ولو غصبه وقال له كل لا يضمن كراها وفي طعام نفسه لا يمكن جعل المكره غاصبا قبل الاكل لان
ضمانا الغصب يجب بان الله النذر ولا تصور الازالة ما دام في يده او في يده يتعذر ايجاب ضمان الغصب
قبل الاكل في طعام المكره فصار اكل طعام نفسه لا طعام المكره الا الله اذا كان شبعان لم تحصل نفعة
فقد اكرهه على اتلاف ماله ومن اكره على اتلاف ماله وانلف ضمن المكره والاكراه يبطل الاقرار بطلان
لان اخبر والخبر يحتمل الصدق والكذب والاكراه يوجب كذب الكذب فاذا اقر بعقوبة عبده مكرها لا يفتق
فان قلت فله جيل انشا بجازا ليلاد يلحقه لا جعل الامام قوله لعبد وهو اكبر سائمه هذا ابني
انشا للحرية بجازا يجامع ان الفتى فيما مضى سبب لثبوته في الحال. **قلت** الكري قاله في مسألة الآوار
قياسا على مسألة النكاح وقال يعتق في الحال والمشاخ فرق بينهما وقالوا في مسألة الاقرار
ولا يعتق اصله وهو الاصح كائنه البرازية. اذا اكره على النكاح باكثر من مهر المثل يجب بقدر مهر المثل
وتبطل الزيادة ولا يرجع على المكره بنسب. **لو اكرهت المرأة على النكاح من كفوة باقل من مهر مثلها يقال**
لخرج امانا ان تبلغ الى تمام مهر مثلها ولا فارقها فان دخل بها وهي مكرهه فصار رضى من الزوج بتبليغه
وان دخل بها وهي طائفة فذلك رضى من اكره في السراجية. **اكرهه بقتل غيره** فقتله المصالح عليه
دفعه عن نفسه لا يجب دية المكره على المكره. **في فتاوي قاضيان** عن الحسن بن مالك اذا قال الحر
لرجل ان دفع الى هذه الجارية لانني بصاد فقتل اليك الف نفس من المسلمين تخلفهم عن اشربنا
لا يحل لهذا المسلم ان يدفع اليه الجارية. **وعن ابن شجاع** انه لو قال اهل الحرب لابي من الانبياء اخذوه
ان قلت لست بنبي تركناك وان قلت انا بنى قتلناك لا يصح سوي ان يقول انا بنى الله ورسوله
وان قالوا لغير النبي ان قلت هذا ليس بنبي تركنا بنيتك وان قلت هذا بنى قتلنا بنيتك له ان يقول
ليس بنبي حتى يدفع القتل عن النبي لان في حق النبي لست بنبي كذب وقول النبي حجة على الخلق فلا يباح
الكذب في حق الانبياء اما قول غير النبي ليس بحجة على الخلق فلذلك يسمع اظهار ذلك عند الاكراه
وفي السراج الوهاج قال القاضى في شرحه اذا قالوا له لئن صليت لتقتلك فخاف ذهاب الوقت
فصلى وهو يعلم اباحة تركها فقتل كان في سعة من ذلك لان فيه اعزازا للدين وفيه ترك رخصة
وان تركها فهو في سعة لان تاخير الصلاة قد يجوز مع العذر وهذا عذر وكذا الصوم رمضان اذا اكره
على الفطر فيه وهو مقيم فلم يفطر حتى قبل كان في سعة لان فيه اعزازا للدين واذا افطر فهو في سعة
لان العذر يورث في تاخير الصوم ولو كان مسافرا فصام في رمضان فقتل له لتقتلك او لتفطرن
فاي ان يفطر حتى قتل كان اثمنا عندنا لان الله تعالى قد اباح الفطر في هذا الوجه انتهى

هذا كتاب في بيان احكام **الحجر**
اخبرنا الباب لان ما تقدم عليه متفق عليه وهذا يختلف فيه وهو في اللغة المنع أي شئ كان
ومنه سمي الحجر لانه منع من الكعبة ومنه سمي الحجر لانه يمنع من البيع. ومنه قوله تعالى
هل في ذلك قسم لذي حجر اي لذي عقل. وفيه الشرع هو من تصريف قولي لان الحجر في الحكيما
دون الحيات ونفوذ القول حكيم الاتري انه يرد ولا يسبل والفعل جسي لا يمكن رده اذا وقع فلا يتحقق
الحجر عنه وهو المراد بقوله هو منع من نقاد الحج **وسببه** اي الحجر صغير بان يكون غير بالغ فان كان غير متين

مطلقا
من نقاد ص

كان عديم العقل وان كان مبررا فعقله ناقص فالضرر محتمل فاذا اذن له الولي صح تصرفه
لترجيح جانب المصلحة **وجنون** بان عدم الافاقة كان عدم العقل كصبي غير عاقل فان وجدت
في بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته **واما** المفقون فاختل في فهمه
فاحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتر
كاي فعل المجنون وهو كالتصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه ذكره الزيلعي وغيره **وروت**
فان الرقبة اهلية في نفسه لكنه يحجز رعاية الحق الموالي كيتلا بطل منافع عبده باجارة نفسه
لاخر ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لكن الموالي اذا اذن رضي بعقوبات حقه **فلم يصح طلاق صبي**
ومجنون مغلوب واعاقتما اما المجنون فلعدم عقله واما الصبي فغير العاقل كالمجنون والعاقل
لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا وقوف الموالي على عدم التوافق باعتبار بلوغه
خدا الشهوة ولهذا لا يتوقفان على اجازته ولا ينفذان بمباشرة واما الاعتاق فعدم نفاذه منهما
اظهر لما فيه من الضرر وكذا لا يصح **اقرارها** لان اعتبار الاقوال بالشرع والاقوال يحتمل الصدق
والكذب وقبل الشارع شهادة البعض دون البعض فامكن رده فيرد نظرها بخلاف الافعال على
ما بينا انه فعل حسي فلا مرد له حتى لو يتعلق به حكما شرعيا كالخرفك يعتبر بفعله ايضا لان حيث
انه ائلف فيجب عليه الضمان **وصح طلاق عند لقوله** عليه الصلاة والسلام كل طلاق واقع الا
طلاق الصبي والمفقون **واقراره في حق نفسه فقط** اي لا في حق مولاه **فلو اقر بماله** لآخر
الاخر به **الى عتقه** فاذا عتق حينئذ يؤاخذ به لانه اقرار على غيره وهو الموالي لما اذن له وما في يد ملك
الموالي واقراره على غيره لا يقبل فاذا عتق زال المانع بنسبه به لوجود سببه عن اهليته وفي الخاتمة
ولو ان صبيها سنها مجنونا استقرض ما لا يعطى صدق المرأة صح استقرضه فان لم يعطه المرأة
وصرف المالك في بعض حوائجه لا يؤاخذ به لانه في الحال ولا بعد البلوغ والعقد المجنون اذا استقرض
ما لا واستهلكه لا يؤاخذ به في الحال ويؤاخذ به بعد العتق لان الصبي المجنون ليس من اهل الاكراه
فلا يصح التزامة اما العبد من اهل الاكراه الا انه لا يصح التزامة في حق الموالي ويصح في حق نفسه
والمجور الحر البالغ بمنزلة الصبي والمجنون ولو اودع انسان عبدا مجنونا اياها فاق المجنون انه استملكه
لا يصدق فان كان مصلحا بعد ذلك يسأل عما اقر فان قال ما اقرت به كان حقا يؤاخذ به في الحال
وان قال ما اقرت به كان باطلا لا يؤاخذ به كالعبد المجنون اذا اقر باستهلاك مال انسان فانه لا
يؤاخذ فان اذن له مولاه في التجارة بعد ذلك يسأل عما اقر به فان قال ما اقرت به كان حقا يؤاخذ به
في الحال وان قال كان باطلا لا يؤاخذ به **ولو اقر بعد وفق اقره** ذلك عليه **في الحال** لان العبد
منبعث على اصل الحرية في حقهما لانهما من خواص الانسانية وهو ليس بملوك من حيث انه آدمي وان كان
مملوكا من حيث انه مال ولهذا لا يصح اقرار الموالي بما عليه فاذا بقي على اصل الحرية فيها ينفذ اقراره بما
لانه اقر بما هو حق وبطلان حق الموالي ضمنى **فان قلت** قوله عليه السلام لا يملك العبد والامانات
شئ الا الطلاق يقتضي ان لا يملك الاقرار بالحدود والعصا **قلت** اجبت عنه بانه لما بقي على
اصل الحرية في حقهما يكون اقراره بالحدود والعصا ولا يملك العبد ولا يملك الانسان على نفسه بصيرة يقتضي
ان يصح اقراره فينفذ **فان قلت** هو مخصوص خص منه المالك **الافرار** **قلت** اجبت عنه بان الاقرار
بالمالك ليس باقرار على نفسه وانما هو اقرار على غيره فلم يمتنا وله النص على ان لا يملك الله مخصوص لانه مقبول
ايضا في حق نفسه حتى يلزمه بعد الحرية **فان قلت** يحل النفل الوارد على الجرد فاعلى التناقص ثبته
وبين ما روي **قلت** يحل المروي على غير هذه الصورة دفعا للتناقض والله اعلم **ومن عقد منهن**

فمن غلبه الجور

اي هؤلاء المجورين **وهو يتقوله** اي العقد من بيع او شراء يعرف ان البيع سالك والشرا حاكم
ويعمل الغبن الفاحش من اليسير ويتصرف به النسخ والزيادة **اجاز وليه** ذلك العقد ان شاء
اورده لانه اذا كان بهذه الصفة يحتمل ان يكون في عقد مصلحة فيجوز للموالي ان يراي
فيه ذلك كعقد الاجبي وهو الفضولي فينوقف على اجازته فان قيل هذا في البيع يستقيم واما
في الشرا فلا يستقيم لانه لا يتوقف بل ينفذ على المشتري **قلنا** انما ينفذ على المشتري اذا وجد نفاذا
كشرا الفضولي وهذا لم يجد نفاذا لعدم الاهلية او لنقض الموالي فتوقف الكل **وان ائتلفوا**
اي هؤلاء المجورين **شئان** من الاموال والا نفس **ضمنا** لما تنقروا من ائتم غير مجور عليهم في حق الاموال
اذ لا يمكن ان يجعل القتل او القطع غير المقطوع فاعتبر في حقه قرب عليه موجه لتحقيق السبب وجوه
اهلية الوجوب وهي الزمة لان الاودي بولد وله ذمة صلحة لوجوب الحق عليه وله الا انه لا يخاطب
بالالة الاعند القدرة كالمسك لا يطالب بالدين الا اذا ايسر وكما لا يسر لا يؤمر بالالة الا اذا استيقظ
من النوم هكذا قرره في تبين الكثر **وفي** شرح الجمع لابن ملك ولو استهلك ما لا يؤاخذ به في الحال
وفي الخاتمة ولو استهلك مال انسان بمعاينة الشهود لزمه ضمان ذلك انتهى **وفي** الفوائد الزينية
الصبي المجور عليه يؤاخذ بافعاله فيضمن ما ائلفه من المال فالدية على عاقلة الا في مسائل لو ائلف
ما اقترضه وما اودع عنده بلك اذن وليه وما اعيره وما بيع منه بلك اذنه ويستثنى من ايداعه
ما اذا اودع صبي مجور مثله وهو ملك غيرها فلما ان تضمن الدافع او الاخذ **ولا يحجز من مكلف**
بسفه **وفسق ودين** وهذا عند ابي ح لان لا يري المجور على الحر البالغ العاقل بسبب السفه والدين
والفسقة والنسق وان كان مبدرا مضرا يتلف ماله فيما لا عرض له فيه ولا نصيحة **بل يحجز من مكلف**
ما جرح وهو الذي يعمل النعمان للخل الباطلة كصلي الارتراد لتبين المرأة من زوجه او ليقطع
عنه الزكاة ولا يباي الى ما يفضل من غنيل الحر او تحريم الحلال **ويحجز طبيب جاهل** وهو الذي يسقي
الناس دواء مصلكا او اذا قوي عليه الدوا لا يتدبر على ان لا ضرر **ويحجز مكارم فليس** وهو يتقيل
الكرمي ويؤجر الجاهل وليس له مال ولا ظهر يحمل علمها ولا له مال يشتري به الدواب والناس
يعتمدون عليه ويدفعون الكرامة اليه ويصرف هو ما اخذ منهم في حاجته فاذا ابا او ان الخروج غنمي
فتذهب اموال الناس وتنفوت حاجاتهم من الخبز والحج لان دفع الضرر وان كان فيه الحاق الضرر
بالخاص **وعندهما** اي عند ابي ح ويحجز **يؤجر على الجرح بالسفاه** به اي بقولها **يعني** صرح به فاجاب
في كتاب الخيطان فهو يصريح فيكون اقوي من الالتزام كذا قاله الشيخ قاسم في تصحيحه **اذان** ما وقع
في المتن من القول بعدم الجرح على الحر مصحح بالالتزام وهو ما وقع في قاضي خان من التصحيح بان
النسوي على قولها تصريح بالتصحيح فيكون هو المعتمد وجعل النسوي عليه ايضا مولانا في قوايد
ثم فرع على قولها المعنى بقوله فيكون في احكامه كصغير الا في نكاح وطلاق وعتاق واستيلاء
وتربيب ووجوب الزكاة والحج والعبادات **وزوال ولاية ابنته** وجه وفي صحة اقراره **بالعتوب**
وفي ادنفاق وفي صحة وصاياه **بالعرب** من الثلث **فمن كمال** في هذه المذكورات وحكمه
كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظاهرا صح العتق ولا يجوز به عنها ويصح
لها وتامه في شرح ابن وهبان **واما اقراره** ففي الشرا خاتمة انه صحيح عند ابي ح لان عند ما انتهى يعني
بنا على الجرح بالسفاه **وفي** الخاتمة بعد ان ذكر ما ينفذ من المجور قال في الحاصل ان كل ما يستوي فيه الحر
والجور ينفذ من المجور وما لا ينفذ من الحر لا ينفذ من المجور الا باذن القاضي والمجور بالدين اذا كان
يسرف في اعتداء الطغام بمخضه القاضي عن الاسراف وينقد له بالكفاف والمعروف ولكن في التباين

لذلك

غير القدر

وافاقته

العام واجب

بريد ان

يقضي فيها ويأمر بالوسط ولا يصيق عليه في ما كوله ومشروبه وملبوسه انتهى وفيه ولا يشترط
لصحة الحجر حضره الذي يحجر عليه وصح حاضر كان او غاب الا ان الغائب لا يحجر ما لم يبلغه الحجر
ولا يعلم ان القاضي يحجر عليه فان تصرف قبل العلم بالحجر تنفذ تصرفاته وهو بمنزلة ما لو حجر على
عبد الماذون الغائب يصح الحجر ولا يحجر قبل العلم واذا حجر على المديون بعد ما حبس بالدين
او قبله يظهر اثر الحجر في ماله الموجود وقت الحجر الا فيما يكتب ويحصل له بعد الحجر وينع هذا الحجر
عن التبرعات ولو اقر لا تسان بدین لا يصح اقراره في حق الغريم الذي حجر لاجله فاذا زال دين
هذا الغريم الذي حجر لاجله فظهر صحة اقراره السابق وكذا لو اكتب ما كان ينفذ اقراره فيما اكتب
وقد ثبت وان كان دين الاول قايما وتنفذ تبرعاته فيما اكتب مع بقا دين الاول انتهى **فان بلغ**
غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ حسنا وعشرين سنة فاذا بلغها سلم اليه ماله عند
اي ح وعندها لا يدفع اليه ماله ابدأ حتى يوشى منه الرشيد ولا يجوز تصرفه فيه ابدأ لقوله نعم
فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولقوله نعم ولا تقوا السعيا اموالكم انما نافع الذم
اليه ما دام سعيها وافرنا بالرفع ان وجد منهم الرشيد ولا يجوز الدفع اليه قبل وجوده ولان منع ماله
لعل السعة فيبقى المنع ما بقيت العلة لان الحكم بدور ماله ولا يبيح ح قوله نعم وانا اليك اموالهم
والمراد بعد البلوغ سعيه فيما لقربه منه ولان اول احوال البلوغ قد لا يفارقه السعة باعتبار اثر
الصفا فقد زناه بخمس وعشرين سنة لانه حال كماله كاري عن عمر والكراد ما تكون امانة ابيه
الاولى منع اموالنا على ما بينا من قبل والاية الثانية فيما يتعلق بالشروط لا يوجد لعدم عند عدم
الشروط على اصلها على ما عرف في اصول الفقه **فصح تصرفه قبله** اي قبل التقدير المذكور من المدعي
وبعد اي بعد التقدير **يسلم اليه وان لم يكن رشيدا** كما تقدم تقريره **والرشيد المذكور في الفقه**
في قوله نعم فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم **هو كونه مصلحا في ماله فقط** اي لا يشترط
مع ذلك كونه مصلحا في دينه واعتقاده وهو قول ابن عباس وفيه فاقوى قاضي فان يتم ادرك
مفسدا غير صالح وهو في حجر وصيته وحجر عليه القاضي ولم يحجر فامر وصيته ان يدفع اليه ماله فدفع
اليه فضاء الماله في دينه ضمن وصيته لانه دفع الماله اليه مع علمه انه مضى فيضمن ولو ان صبيا
مصلحا غير مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه ماله واذا نفي التجارة فضاء في يده لا يضمن الوصي
ولو ان قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفعه الى قاض آخر فاطلعه ورفع عنه الحجر فاطان ما ضمن
جان اطلاق الثاني لان قضا الاول كان في فضل مجتهد فيه وهذا الخلاف في نفس القضا ولان الحجر
الاول لم يكن قضا لعدم المعصية عليه فينفذ قضا الثاني فهو بمنزلة ما لو قضى وهو محجور عليه فاذا
اطلعه الثاني صح اطلاقه وليس للقاضي الثالث بعده لك ان ينفذ قضا الاول بالحجر وذكر المصنف
القاضي اذا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفعه الى قاض آخر فاطلعه الثاني واجاز ما صنع المحجور عليه
صح اطلاق الثاني وما صنع المحجور في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وبعده يكون جائزا
لان حجر الاول مجتهد فيه فينقضي على قضا قاض آخر كالوقضي القاضي وهو محجور في قذف لا يتم
قضاؤه ما لم يتصل به اصفا قاض آخر فان رفع شي من تبرعات المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل
اطلاق القاضي الثاني فنقضها وابطالها ثم رفعه الى قاض آخر فان الثاني ينفذ حجر الاول وقضاؤه
فلان الثاني لم ينفذ حجر الاول واجاز ما صنع المحجور ثم رفعه الى قاض ثالث ينفذ حجر الاول ويرد
ما قضى الثاني بالاطلاق ولان القاضي الاول حين رفع اليه حجره فاقضاؤه ذلك قضاؤه بوجوب
المعصية له والمعصية عليه فينفذ هذا القضا فلا يبطل الثاني حجر الاول وعن ابي بكر البلخي يسئل عن

الحج

محجور عليه وقف ضيعة له قال وقفه باطل الا ان ياذن له القاضي وقال ابو القاسم
لا يجوز وقفه وان اذن له القاضي فصا اقباضه الحجر على الحجر المبالغ كاهو مذهب ابي س
ومحمد رهما الله انتهى **والقاضي يحبس الحجر المديون لبيع ماله لدينه** لان قضا الدين واجب
عليه والمحاكمة ظلم فيجب له الحاكم دفعا لظلمه وايضا لا الحق الى مستحقه ولا يكون ذلك اقل اها على البيع
كما تقدم في بحث الاكراه **وقضى ذراهم دينه من ذراهم** يعني بلك امره وكذا اذا كان كلاهما دنانير
لان الدين ان ياخذ بيد اذا ظفر بجنس حقه بغير رضى الدين وكان للقاضي ان يعينه **وباع**
دنانير بدراهم دينه وبالعكس استحسانا وهو بيع ذراهم بدنانير دينه وهذا با لاجتماع
اما عند افظاها واما عند ابي ح فاستحسان والقياس ان لا يجوز للقاضي بيعه لان هذا الطريق
غير متعين لقضا الدين فصار كالمعروض وجه الاستحسان انما استحسان جنس في الثمن والمالية
ولكن انضم احدها الى الاخر في الزكاة مختلفان في الصورة حقيقة وحكما اما حقيقة فظاها واما حكما
فانه لا يجري بينهما ربا الفضل لاختلافهما في النظر الى لا تخاذ ثبت للقاضي ولاية التصرف
وبالنظر الى الاختلاف سلب عن الدين ولاية الاخذ عكسا بالشبه بين بخلاف المعروض لان الاغراض
تتعلق بصورها واعيانها وليس للقاضي الحق الضرر لبعضهم فيمنع عرضه في ملكه واما النفقة
فوسايل لان المقصود منها المالية دون العيان فافترقا لا يبيع القاضي **عقاره وعقاره** اي المديون
وهذا عند ابي ح رحمه الله نعم فلا فاتها اي لا يبيح ومنه فان عندها يبيع القاضي له ويؤتي الدين
وبه يعني اي بقوله يعني كاي في بيع الاختيار وغيره وقال القاضي قوله صا حبه يبيع منقوله
ولا يبيع عقاره عندها وفي رواية كاي يبيع المنقول وهو الصحيح كاي في تصحيح الشيخ قاسم وفي
تبيين الكثر ثم عندها يبيد القاضي يبيع النفقة لانها معدة للتقلب ولا يستغنى عنها فيكون
بيعها اهون على المدين فان فضل شي من الدين باع العرض لا لها قد تغد للتقلب والاسترباح فلا
يلحقه كثير ضرر في بيعها فان لم يفت شيها بالدين باع العقار لان العقار بعد الاقسا فيلحقه ضرر ببيع
فلا يبيعه الا عند الضرورة وهو ينظر صرف الدين الى اموال الزكاة فانه يصرفه اولا الى المقدين ثم العرض ثم
الى الاهون فالاهون قضا وهذا الذي ذكره هو احد الروايتين عنها **وقال بعضهم** يبيد القاضي يبيع
ما يحس عليه النوي من عرضه ثم ما لا يحس عليه التلغ منه ثم يبيع العقار **فالحاصل** ان القاضي
مضى تاظرا فيدعي له ان ينظر للمدين كاي ينظر للمدين فيبيع ما كان انظر اليه وبيع ما يحس عليه التلغ
انظر له ويترك عليه دستين ثياب بدنه وبيع الباقي لانه كفاية وقيل يترك له دستان لانه لو غسل
ثيابه لا بد له من ملبس **وقالوا** اذا كان للمدين ثياب يلبسها ويكتفي بدون ذلك فانه يبيع ثيابه ويقضي
الدين ببعض منها ويشترى بائني ثوبا يلبسه لان قضا الدين فرض عليه فكان اولى من التجمل وعلى هذا اذا
كان له مسكن ويمكنه ان يحجرى بما دون ذلك يبيع ذلك المسكن ويقضي ببعض ثمنه الدين ويشترى
بالباقي مسكنا يكتفيه **وعن هذا** قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع الباقي في الصنف
والنظم في الشا وان اقر في حاله الحجر باليس لزمه ذلك بعد قضا الدين لانه يتعلق بهذا المال
حق الاولين فلا يمكن من ابطال حكمه بالاقرار به لعرضه بخلاف ما اذا استهلك ما لا لعرضه حيث يترامهم
صاحب المال المستهلك لانه فعل حسي والحجر لا يصلح في الافعال الحسية وهو شاهد فيها كرم لانتفاء
الهمة بخلاف الاقرار لان اعتباره شرعي فامكن الحجر فيه ولانه غير شاهد فيجمل ان يكون كاذبا فيرد
اقرار الهمة حتى لو كان سبب وجوب الدين ثابتا عند القاضي بعلمه او بشهادة المهود شارك
الغرماء ولو استقانا ما لا آخر بعد الحجر نفذ اقراره فيه لان الحجر يثبت لصيانته محل قضا حق الغرماء وحكمهم

العقار

تعلق بالمال القائم في يده لا بالمستفاد بعده. وفي الخاتمة إذا أراد المحضون أن يحتفظوا
فيه قال شمس الأية المرحوم الأصم أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لأن نفقته ونفقة عياله عني تكون
فيه ذلك ويمنع من الحام ويمنع من السكن ولا يمنع من دخول الرزق عليه ولا من اللبس والتنظيف
والطعام والبيع والشراء ولو احتاج إلى الجاه لا بأس أن تدخل عليه زوجته أو جاريتها في موضع
لا يطلع عليه غيره. وعن أبي حنيفة أنه يمنع من وطئ الحرام والأهمل أن يمنع من ذلك لا يفتي إلى الملاك
وعسي يكون ذلك سببا في زيادة حجر حمله على قضاء الدين ولا يخرج للجمعة ولا عيد ولا جنازة قريب
وقيل أنه يخرج بكفيل الجارية الوالدان والأجداد والجارات والأولاد وفي غيره لا يخرج وعليه الفتوى
أفلس ومعه عرض شراء فقبضه من البائع بعد الشراء بالاذن أي باذن البائع فيما بعد بشروط الغرماء
فيه معناه اشترى متاعا فأفلس والمتاع قائم في يده وقد قبضه بأذنه فالذي باعه المتاع يكون أسوة
لغيره ما في يده وإن أفلس قبل قبضه أي قبض المصروف المبيع أو بعده أي بعد قبض العرض غير أن
بأبعده له في القبض كان له أي ببيع اشتراكه وجبته أي المبيع بالتمن وقال الشافعي ببيع
المنع وأخذ متاعه قبل القبض وبعد حديث أنه عليه السلام قال من وجد متاعه عند مفلس بعينه
فهو أحق به رواه أحمد. وعن أبي هريرة أنه عليه السلام قال من أدرك متاعه بعينه عند رجل قد أفلس
أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره رواه مسلم والبخاري ومجاهد. ولأن المشتري عجز عن تسليم
أحد يدي المقدور وهو الثمن فثبت للبائع حق المنع كالوعجز عن تسليم الباقي ونحوه. ولنا قوله نعم
وإن كان ذو عشرة فنتطرع إلى ميسرة فاستحق النظر إلى الميسرة بالآية فلا بأس أن يطالبه قبلها ولا
فسخ بدون المطالبة بالثمن وهذا لأن الدين صار يوجبه إلى الميسرة بتأجيل الشارع وبالعجز عن الدين
الموجب من المتعاقدين لا يجب له خيار الفسخ قبل مضي أجل فكيف يثبت له ذلك في تأجيل الشارع
وهو أقوى من تأجيلها ولا حجة له فيما روي لأن المذكور في الحديث الأول من وجد متاعه عند مفلس
بعينه فهو أحق به وفي الثاني من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره والمبيع
ليس بيمين ماله البائع ولا متاع له وإنما هو مال المشتري إذ هو خرج عن ملكه وعن ضمانه بالمبيع
والقبض وإنما هو مال بعينه يقع على المصوب والمعاري والودائع والأجارة والرهن فذلك ماله
بعينه فهو أحق به من سائر الغرماء والحديث ورد فيه وتامد في شرح الكثر جمل القاضي عليه ثم رجع
إلى آخر ما طلقه أي القاضي جازا إطلاقه وما صنع المحقق في ماله من بيع أو شراء قبل إطلاق
الثاني وبعد كان جازا لأن جازا الأول بغيره فيه فيستوقف على امتناع قاض آخر كذا في الخاتمة وقد بدت

هذا فصل في بيان أحكام البلوغ
وهو في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء أحد الصغرى ولما كان الصغرى أحد أسباب الحجر وجب
بيان انتهائيه وهذا الفصل لبيان ذلك **بلوغ الغلام بالاحتلام** بالعلم بالضم ما رواه النائم يقال
حلم واحتلم **والاجبال والبنزال** إذا وطئ والاحتلام هو الانزال قال الله تعالى وإذا بلغ الاطفال
منكم الحلم فليزعموا له **بلوغ الجارية بالاحتلام والحض والحبل فاذا لم يوجد شيء منها فحنى** أي لا يحكم بالبلوغ
حتى يتم لكل منهما أي للغلام والجارية **خمس عشرة سنة به يعني** هذا عند أبي حنيفة وهو قول
الشافعي ورواية عن أبي حنيفة. وقال أبو حنيفة لا بد أن يتم للغلام ثمانية عشر سنة. وجه قول أبي حنيفة
قوله نعم ولا تقر بتمامه إلا باليتم الأبالي هي أحسن حتى يبلغ أشده واشد الصبي على ما قاله ابن عباس
وتبعه الشعبي ثمان عشرة سنة وقيل ثمان وعشرون وقيل خمس وعشرون وأقل ما قالوا هو الأول فوجب

والجارية سبع عشرة سنة قال
الشافعي وتقتى بالبلوغ فيها
خمس عشرة سنة

أذن الحكم عليه

أن يدار الحكم عليه لا احتياط إلا أن الجارية أسرع أدراكا من الغلام فنقص سنه منهن
لاستحاطها على الفصول الأربعة التي توافق المزاج. وجه قولها المنع به العادة العامة
إذا العلامات تظهر في هذه المدة غالباً فجعل المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة **وإذا في مائة**
أي البلوغ له أي الغلام **ثاني عشر سنة ولها أي الجارية تسع سنين** أي أدنى مدة البلوغ
بالاحتلام ونحوه في حق الغلام اثني عشر سنة وفي حق الجارية تسع سنين كذا ذكره صاحب الجارية
وغيره ولا يعرف ذلك إلا سماعاً أو بالتتابع **فإن رآها أي الغلام والجارية ففلا يبلوغا**
صديقا في دعواه ذلك **أن لم يكن بهما الظاهر** كذا قيد في العادة نقلا عن الحضارية. وفي
العادة عن قسمة فتاوى الفضلي صبي أقر أنه بالغ وقاسم الوصي فإن مرأها جازت قسمة ولم
يقبل قوله بعد أن كان غير بالغ وإن لم يكن مرأها ويعل أن مثله لا يحتل لم تجز قسمة ولم يقبل
قوله أنه بالغ. قال الصدر الشهيد وبهذه المسئلة تبين أن بعد اثني عشر سنة يشترط شرط
آخر لصحة الأقرار بالبلوغ وهو أن لا يكون بحال لا يحتل مثله وإن يكون بحال يحتل. وفي فتاوى
قاضي طبرستان في هذه المسئلة أن لم يكن مرأها بان كان لا يحتل مثله عادة لا يصح إقراره
بالبلوغ كذا في شرح النظم الوصافي. وفي فتاوى قاضي خايفان أقر أنه بالغ وقاسم وصي الميت قال
الشيخ الأمام أبو بكر محمد بن الفضل أن كان الصبي مرأها قبل قوله ويجوز قسمة وإن لم يكن مرأها
ويعل أن مثله لا يحتل لا تجوز قسمة ولا يقبل قوله لأنه لا يكون ظاهرا أو بينا بغير أن بعد اثني
عشر سنة إذا كان بحال لا يحتل مثله إذا أقر بالبلوغ لا يقبل قوله انتهى **وهما أي الغلام والجارية**
كتاب أحكام أي أحكامهما أحكاما لبا لغيره لأنه أمر لا يتوقف إلا من حصته ما قبل فيه قولها لا يقبل قوله
المرأة فيما لا يطلع عليه غيرها كالحيض ونحوه وأنه تعالى إلى العمل

هذا كتاب في بيان أحكام الماذون
أراد كتاب الماذون بعد كتاب الحجر ظاهر المناسبة إذ الاذن يقتضي سبق الحجر وهو في اللغة
عبارة عن الإعلاء. وفي الشرع **الاذن** فك الحجر بالرق الثابت شرعا على العبد **واسقاط الحق**
عندنا أي حق المولى فإن المولى إذا أذن لعبد في التجارة استقط حق نفسه الذي كان العبد
لأجله تجوزا عن التصرف في مال المولى قبل أن يذنه ثم يتصرف العبد بعد ذلك لنفسه **ما كتبه**
فقوله ثم يتصرف عطف على محذوف فإن قوله الاذن فك الحجر معناه إذا أذن المولى يملك الحجر عن العبد
فيعطى على قوله يملك قوله ثم يتصرف لأنه بعد الرق بقي أهله المتصرف بلسانه الناطق وعقله
المميز لكن لما كان تصرفه يوجب تعلق الدين برقبته أو كسبه وذلك حق المولى الحجر عنه فلا بد
من أن يذنه كيلا يطل حقه من غير رضاه فقوله واسقاط الحق كالنفس لقوله فك الحجر **فلا يتوقف**
فإن أذن لعبد يوما أو شهرا كان ماذونا أبدا إلا أن يحجر عليه لأن الاسقاط لا يتوقف ولا
يتخصص بنوع فإذا أذن بنوع غير ماذونه الأنواع **ولا يرجع بالعهد على سيده** فإنه إذا اشترى
شيئا لا يطلب الثمن من المولى لأنه مشتر لنفسه والوكيل يطلبه من المولى حتى لو امتنع عن الأداء
حال الطلب جبر وذمته خالص حقه وهو يتصرف بإيجاب الثمن فيها ولحقه الوفاق على نفسه بالتصاغر
صح وإن كذب المولى وكان الشرا حلاله. فإن قلت الماذون عديم الأهلية يحكم بالتصرف وهو
المالك فينبغي أن لا يكون أهلا لقبض التصرف لأن التصرفات الشرعية إنما من أدهم الحكم وهو ليس
بأهل لذلك. قلت أجيب بأن حكم التصرف ملك السيد والرفيق أصيل في ذلك. فإن قلت

صوابه أهل لذلك

والصا قطار
صواب الا ان القطر يعود
صواب الاذن

لو كان الاذن فك الحجر والعبد يتصرف باهليته لما كان للمولى ولاية الحجر بعده لانه استقط حقه
لا يعود. قلت اجيب بان الرق كان باقيا كان الحجر بعده امتناعا عن الاستقاط فيما يميل لان
القطر يعود وانه على **فلو اذن السيد لعنده يوما صار العبد ماذونا مطلقا حتى يحجر**
عليه سنده ولم يتخصص الحجر بنوع فان اذن في نوع عمر اذنه في النوع كلها هذا تقريع
على انه فك الحجر وليس يتوكل لان فك الحجر هو اطلاق عن العبد فلا يتخصص بتصرف وفيه خلاف
الشافعي والحراد انه اذا اذن في نوع من التجارة عمر اذنه في النوع وكذا اذا قيل اذن صباغا
فانه اذن بشرا ما لا يبرهن العمل منه فيتم وكذا اذا قيل اذني العلة كل شهر كذا بخلاف ما اذا اذن
بشرا شي معين فان هذا استخدام الا اذا اذن كذا في الحداية وعمرها. وهذا يعني ان التخصص
قد يكون مفيدا اذا كان المراد به الاستخدام لانه لو جعل ذلك لا يفسد باب الاستخدام لا يفسد
الي ان من امر عده بشر اقبل بفساد كان ماذونا فصح اقراره بدينه تستغرق قيمته ويؤخذ بها
في الحال فلا يسجري احد على استخدام عده فيما اشتهر له حاجته لان غالب استعمال العبد في شراء
الاشياء القيمة فلا بد من حد فاصل بين الاستخدام والاذن بالتجارة وهو انه اذا اذن بتصرف مكر صريحا
مثل ان يقول اشترى ثوبا بوجه او قال بيع هذا الثوب واشتر بجمه. او دلالة كذا اذا قال اذني العلة
كل شهر او اذني الفانوات حر فانه طلب منه المال وهو لا يحصل الا بالتكسب وهو دلالة التكرار او قال
اقتد صباغا او قضا لانه اذن بشرا ما لا يبرهنه دلالة وهو نوع من الانواع يتكرر بتكرار العمل المذكور
كان ذلك اذما. وان اذن بتصرف غير مكرر قطعا ماله وكسبه لا يكون اذنا كما قررناه. وهذا التخصيص
صرح في البرازية ايضا. فان قلت ينتقض هذا الاصل بما اذا عصب العبد متاعا وامره بولاه ببيع
فانه اذن في التجارة وليس الامر بمكرر. قلت اجيب عنه بانه امر بالعقد المكرر دلالة وذلك لان
تخصيصه ببيع المضروب باطل لعدم ولايته عليه والاذن قد صدر منه صريحا فاذا ابطال التقييد
ظهر الاطلاق انتهى. وكلامه يشير الى ان الفاصل هو التصرف النقي والشخصي والاذن بالاول اذن
دون الثاني فاما كذا في العناية وكلام الوقاية فيمنه **ويثبت الاذن دلالة** كما ثبت صريحا
فوع عليه بقوله **فبعد رآه سيد يبيع ملك اجنبي ويشترى ما اراد وسكت اي السيد ماذون**
خبر المستند وهو عند وساع الابتداء به لوقوعه موضوعا وعنده هذا خلاف فالزفر والشافعي وانما يكون
ماذونا دفعا للمعروف بملك الاجنبي احتراز عما اذا رآه يبيع ملك مولاه فانه اذا رآه يبيع ملكا
من اعيان المالك فكنت لم يكن ذلك اذنا له كاي في الخافيه لكن قال الزيلعي في تبين الكثر ولا فرق
في ذلك بين ان يبيع عينا مملوكة للمولى او غيره باذنه او بغير اذنه ببيعها صحيحا او فاسدا مكر اذكر
صاحب الحداية وغيره. ثم نقل عن قاضينا انه اذا رآه يبيع عينا من اعيان المالك فكنت
لم يكن اذنا وكان المرتهن **اذا رآه يبيع الرهن فكنت لا يبطل الرهن**. ودوي الطحاوي عن صاحب
انه رضى ويبطل الرهن. وفي البرازية وان رآه يشترى ويبيع فكنت فاذن الا ان ينهيه ويمنه فيما
باع من مال مولاه لا يجوز حتى ياذنه بالسوق انتهى لا يكون ماذونا في **ذلك الشيء** اي لا يكون ذلك
اذنا له في بيع ذلك الشيء او شرايه ذكر في الفصول وبه صرح الزيلعي في شرح الكثر حيث قال
ولو امن المولى ببيع متاع غير يصير ماذونا له ولو رآه يبيع في حاقه يبيع فكنت حتى باع متاعا
كثيرا من ذلك كان اذنا ولا يستدعي المولى بيع العبد ذلك المتاع ولو رآه يبيع عده ببيع ويشترى
شيئا من راي المولى او مائير فلم ينهه يصير ماذونا فان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى ان يستتر
ولا يبطل البيع بالاسترداد. ولو ان رجلا دفع الى عبد رجل متاعا لبيعه فباعه بغير اذن المولى فراه المولى

قوله وكلفه فباع العبد ان الشراء
ليس كذا كذا في شرح الفقه
معاينة حرة خلافا لما في كلام
المصنف

فان لم يكن

ويجوز ذلك البيع على صفة
المتاع وكلها في العبد
قبل يرجع على الامر وقيل على
العبد وصريحا اي ويشبه
الاذن صريحا بان يقول
اذن للمولى في التجارة موصو

ولم ينهه كان ماذونا له في التجارة وهذا بالاجماع بخلاف الاذن دلالة فان فيه الخلاف
فمن عطف على قوله دلالة **فلو اذن مطلقا** بان يقول اذن في التجارة او في التجارة ولم يقيد
بشرا شي بعينه او بنوع من انواع التجارة **صح كل تجارة منه اجماعا** فان تخصيص الشيء بالذكر في الروايات
ان دل على نفي الحكم عما عداه فتعبر التجارة اجماعا مختص بما اذا اطلق اما اذا قيد فمضربا يصح
التجارة خلاك قال الشافعي رحمه الله. وتحقيق هذا المقام ان قوله ان دل على نفي الحكم يعني ان لم يخل
تصديق صحة كل تجارة من الماذون على الاذن المطابق بقوله **فلو اذن مطلقا** صح كل تجارة منه على
نفي الصحة بالاذن المقدر فلا مخالفة بين هذا وبين قوله السابق **فلو اذن في نوع** وان حمل
عليه فالوقوف باعتبار انضمام قيد الاجماع في كلامه المختصر. ثم فرع على قوله **فلو اذن مطلقا** الى ان
قوله **فبيع ويشترى** لان اللفظ يتناول جميع انواع التجارة **ولو بغير اذن فاجش عند ابي حنيفة**
وقالا لا يجوز بحماية لا يتعاقب الناس في مثله لان العبد الفاحش جاز تجرعي التبع حتى اعتبر من
المريض من ثلث ماله ولا يجوز من الاب والوصي والقاضي من مال الصغير والتبع غير داخل فلا يجوز
لابي حنيفة انه تجارة لا تتبع لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في ضمن الشيء كان له حكم ذلك
الشيء. اطلقه في المختصر فمثل ما اذا نهاه عن البيع بالعبد الفاحش. او اطلق لما في البرازية قال
له لا تتبع بغير فاجش فباع بغير فاجش صح لانه لا يقبل التخصص انتهى **ولو كل لهما** اي لا يجوز
لما التوكل بالبيع والشراء لانه من توابع التجارة فلعنه لا يتمكن من مباشرة الكل فيحتاج الى العبد
ويبرهن ويرخص لانها من توابع التجارة لانها ايتوا واستيقا ويقع بذلك بالهكك
ويغير الثوب والرابية لانه من عادة التجارة **ويصالح من قصاص وجب على عبده**
الماذون **ويبيع من مولاه بمثل القيمة وباقل منها** اي لا يبيع من مولاه باقل من القيمة **ويبيع**
مولاه منه اي من الماذون **بمثل القيمة** او اقل منها ما فيه من القيمة **والمولى جيب المبيع لقبض**
منه اي للمولى جيب المبيع حتى يستوفي الثمن من العبد **ويبطل الثمن لو سئل قبل قبضه** اي لو سئل
المبيع قبل قبض الثمن فلا يطالب العبد بشي لانه يستلزم المبيع سقط حقه في الجبس ولا يجب
خلافه على عبده ومن خرج مجانا ما اذا كان الثمن عرضا حيث يكون المولى احق به من العبد لانه متعين
بالعقد **ولو باع المولى منه باكثر من خط الزايد او فسخ العقد** اي يوفى مولاه بازالة المحاباة او فسخ
العقد لان الزيادة تصلح بخاصة العزم بخلاف ما اذا باع العبد من سيده قبل اتيه المبيع قبل
قبض الثمن حيث لا يسقط الثمن لانه يجوز ان يثبت للعبد الماذون المديون دين على مولاه الا ترى انه
لو اشترى المولى شيئا من كسباب عبده المديون ضمن العبد من اجواب ظاهرا او واية. وعن ابي ثور
ان المولى يسترد المبيع ان كان قائما في يد العبد ويحبسه حتى يستوفي الثمن لان المولى لم يسقط
حقه من العبد على حاله فيتمكن من استرداده ما بقي العبد قائما في يده ذكره الزيلعي وفي شرح الجمع
لابن مملك في مسألة ما لو سلم المولى المبيع لماذونه قبل قبضه انه فعل لا يبطل الثمن وان سئل
المبيع اولا لانه يجوز ان ينفق المبيع ويترجي وجوب الثمن كما قاله في البيع بالخيار الى وقت سقوط
قال صاحب المحظوظ هذا هو القول الصحيح انتهى **فيما كان من التجارة وتبطل الشهادة عليه** اي على
العبد الماذون حتى **وان لم يحضر مولاه** قال في الفصول للمادة واذا شهد شاهرا على عبده
ماذون بغضب اغضبته او بوجه اشتد كرها او شهدوا على اقراره بذلك او شهدوا عليه ببيع
او اجارة او شرا وانكر العبد ذلك ومولاه غائب قبلت شهادتهم ولا يشترط حضرة المولى ولو كان
مكان الماذون محجورا او نائبا بحاله لا يقبل. معناه انها لا تقبل على المولى حتى لا يخاطب المولى ببيع العبد

لعنه ما فيه في الرهن

يبطل الرهن

الا بشرط ان سلم له الثمن ولم يسلم
فبقي حقه في العبد

ويشتر
القول

اما تقبل الشهادة ويقضي عليه حتى يؤاخذ به بعد العتق وان كان المولى حاضرا مع العبد فان
 ادعى المدعي على اشتراك او غصبه فالتقاضي يقضي على المولى وان ادعى اشتراكه وادعى او اشتراكه
 بضاعة على العبد المحجور فعندها لا تسلم هذه البينة على المولى وتسلم على العبد فيؤاخذ به بعد العتق
 وعند ابي سنان تسلم البينة على المولى وان شهدوا على اقرار العبد بذلك لا يقضي على المولى سواء كان حاضرا
 او غائبا واذا اتفق العبد المأذون من التجارة فطلب العزم من القاضي ببيع العبد لا يبيع العبد الا بحضرة
 المولى فربما بين رقة العبد وكسبه فان كسبه يباع وان لم يكن المولى حاضرا انتهى **وياخذ الأرض**
اجارة او مساقاة او مزارعة ويشترى بذراير رعة وله ان يرفع الأرض مزارعة لان كل ذلك
 من عمل التجارة وله ان يشتري طعاما او يزرعه فيساقطه او يجر البسوت والمخايرت ويخرجها لغيره
 من تحصيل المال كذا في تبيين الكثرة وفي البرازية ويؤجر الأرض ويستأجرها ويأخذ الأرض
 مزارعة ويرفعها مطلقا كان البذر منه أولا ولا يتصرف بالزاد من الأرض ولا يمدونه
 ويملك اهرا ما كوك وان زاد على درهم بالايعة سرقا انتهى وفي البرازية ايضا قبل هذا وما ذكروا
 ان يظم ويتصرف بالدرهم وفي شرح الجامع قال لا رواية في الصدقة قبل الايلاء وقبل يملك
 من فليس الى ذائق وقال الغنيمة يملك بحجة او برافق او غنم ذلك **ويشترى عينا** لانه من صنيع
 التجارة لانه طريق لتحصيل النفع **لامنا وضنة** اي ليس له ان يشارك في وضنة لانه يتضمن الكفالة
 وهو لا يملكها لكونها بترعا **ويشترى الاجرة والبيت** وغيرها كما تقدم **ويؤجر نفسه** وقال الشافعي
 ليس له ان يؤجر نفسه لان الاذن لا يتناول التصرف في نفسه ولهذا لا يكون له ان يبيع نفسه
 ولا يرهنها فكذا منافعه لان المنافع تابعة للنفس ولنا ان الاجارة تجارة وهو تصرف على غير
 نفسه اذ يبيع المنافع دون النفس فيملكه ولا يلزم من استناع بيع نفسه استناع اجارة **الامر**
 ان الحر لا يملك بيع نفسه ويملك اجارة واقترب منه المكاتب بل هو يتطوع فانه يملك اجارة نفسه
 ولا يملك بيعها والرهن يوجب الحبس على الروام الى قضاء الدين بغير بدل يقابله فيقوت به غرض
 المولى وهو التحصيل فلا يملكه **ويقر بدينه وعصبه ودين** لان الاقرار من توابع التجارة لانه لو لم
 يصح اقراره لا يصح له احد فلا بد من قبول اقراره فيما هو من باب التجارة والاقرار بالدين منه وكذا
 بالعصب لان ضمان العصب ضمان مفاوضه عندها لانه يملك التصرف بالضمان فكان من باب التجارة
 لانه لا يجدر بامرانه فكان من توابعه ولو ازمه ولا فرق بينما اذا كان عليه دين او لم يكن اذا كان
 الاقرار في صحته واذا كان في المرض فذم غرما كما في الخبر **غير زوج وولي** فان اقراره لم بالدين
 باطل عند ابي حنيفة خلافا لها وهو كالاجتهاد في بيع الوكيل منهم ذكره الزبلي **ويصدى طعاما يتسلى**
 قال في البرازية ويملك اهرا ما كوك وان زاد على درهم بالايعة سرقا انتهى وفي المجتبى روي
 ان سلمان اهذى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ملوك فاحله واصحابه بخلاف المحجور وقال
 ابو سنان اعطى المولى المحجور ثوب يومه فدعى بعض رفقائه على ذلك الطعام فلا باس به بخلاف ما اذا
 اعطاه ثوب شهر وسئل عمر رضي الله عنه عن العبد يتصدق فقال الرقيق وعوه وقال الشافعي
 ليس لما ذون ان يتخذ وليمة ولا يصيب الطعام وقالوا ولا باس للمرأة ان تصدق من مال زوجها
 بالشيء اليسير كالرقيق وعوه لانه غير ممنوع عادة انتهى **ويصنف من يطعمه** لانه من صنيع التجار
 روي انه عليه الصلاة والسلام كان يجيب دعوة الملوك والمراد به المأذون له لان المحجور عليه
 ليس له ان يتخذ الضيافة اليسيرة لعدم الاذن ولا يمكن ان يعقد الضيافة تعديرا لانه يختلف
 باختلاف كثرة المال وغيره ذكره الزبلي وفي البرازية ويتخذ الضيافة اليسيرة لا الكثيرة

وقال
 الصفة

اذ اقر العبد لدار

وذا اقر المالك حتى لو كان في يده عشرة الاف درهم فبعضه يسيرة ولو عشرة دراهم في يده
 فبذائق كسيرة انتهى **ويحظر من الثمن بعيب قدر ما يحظر التجار** قيد بالبيع لانه لا يحظر بدونه
 لانه تبرع وله المحاسبة ابتداء والتاجيل في الذين لانه من عادة التجار ذكره في المجتبى وقيد بقدر
 ما يحظر التجار لانه لا يملك ان يحظر من الثمن اكثر من العادة لانه تبرع محض بعد تمام العقد وهو ليس
 من صنيع التجار فلا ضرورة اليه بخلاف المحاسبة ابتداء لانه قد يحتاج اليه التاجر ذكره الزبلي
ولا يزوج الابن ولا يشترى وان اذن له اي المولى كذا في شرح مناهج خسر معزيا الى تحفة الفقهاء والشافعي
ولا يزوج رقيقه وقال ابو سنان يزوج الامة دون العبد لان فيه تحصيل المنفعة وهو تحصيل
 المهر وسقوط النفقة فاسببه اجازتها ولها جاز للمكاتب ووصي الاب ولها ان الاذن يتناول التجارة
 والتزوج ليس بتجارة ولهذا لا يملك تزويج العبد بخلاف المكاتب والاب والوصي لان المكاتب يملك
 الاكتساب وذلك لا يختص بالتجارة وكذا الاب والجد والوصي ولان تصرفهم مقيد بالنظر لضعفهم
 وتزوج الامة من الاظهر وعلى هذا الخلاف الصبي والمعتق المأذون لها والمضارب والشريك
 عتقا ومفاوضه وجعل صاحب الهبة الاب والوصي على هذا الخلاف وهو يوفاه ذكر المسئلة بنسبه
 في كتاب المكاتب مثل ما ذكرنا ولم يذكر فيه ما ذكرنا بل جعلها كالمكاتب وكذا في عامة كتب اصحابنا
 كالبسوط ومختصر الكافي والسنة كذا ذكره الزبلي **ولا يكاتبه** لانه ليس من باب التجارة لان الكتابة
 اقرب من الاذن لان الكتابة توجب حرية العبد في الحال وحرية الرقة في المآل والاذن لا يوجب
 شيئا من ذلك والشي لا يتضمن ما هو فوقه الا اذا اجازته المولى ولم يكن على العبد دين لان الاشاع
 لحقه فاذا اجازته رب المال فيسقط وهذا لما عرفت ان كل عقد موقوف وله مجتزأ حال وقوعه يجوز
 باجازه فتكون الاجارة اللاحقة كالوكالة السابقة ثم ليس العبد ان يقبض البذل لانه فائت
 عن المولى كالوكيل وكان قبض البذل لمن نفذ العقد من محضه لان الوكيل صغير ومعتق فلا يتعلق به
 حقوق العبد كالتكاح بخلاف المسألة المالية وذكر في النهاية انه لو كان على العبد دين
 قليل او كثير وكاتبه باطلا وان اجازها المولى لان قيام الدين يمنعه من ذلك قل او كثر
 قال الزبلي وهذا مشكل فان الدين اذا لم يكن مستغرقا لرقيقته ولما في يده لا يمنع الدخول في ملك
 المولى باجماع اصحابنا حتى جاز للمولى عتق ما في يده فكيف يتصور هذه المسئلة وعلى قول من ياتي
 هنا وانما الخلاف في المستغرق فعند ابي حنيفة يمنع من دخوله في ملك المولى وعندها لا يمنع واذا ادعى
 المكاتب البذل الى المولى قبل الاجازة ثم اجاز لا يعتق وسلم المقبوض للمولى لانه كتب عبدا انتهى
 قلت وفي العناية جزء ما في النهاية وعلمه بان المولى يخرج المكاتب من ان يكون كسبا للعبد
 وقيام الدين يمنع المولى من ذلك قل الدين او كثر انتهى **ولا يعتق بمالك** لانه لا يملك الكتابة والمكاتب
 عبد ما بقي عليه درهم فالاعتاق اولي وهذا اذا لم يجز المولى فاذا اجاز ولا دين عليه جاز لانه
 يملك ائتمانه العقد فيملك الاجازة وقبض المال الى المولى دون العبد وكذا اذا كان عليه دين
 عندها لكن ضمن قيمة العبد لغيره لانه لو ائتم العتق جاز وضمن القيمة وكذا اذا اجاز ولا يملك
 لغيره لان ما يوديه كتب لغيره بخلاف بركته كتابة فانه يودي في حالة الرق فتعلق به حقه
ولا يغيره اي يغير ما هو اولى بالجمع من الاول كالاخي والايمن **ولا يقرض** لانه تبرع ابتداء ولا يملكه
ولا يوصي ولو بعوض لانه تبرع محض وسواء كان بعوض او بغير عوض لانه تبرع محض وهو لا يملك
ولا يكتفل لكونه ضررا محضا بلا اذن المولى **مطلقا** اي لا بالانفس ولا بالمال **ولا يباح عن قضايل**

ولا حق لهم في كسبهم

وَجَبَ عَلَيْهِ وَلَا يَمُوتُ عَنْ الْقَضَاءِ كَذَا فِي خزانة الغنية لأبي الليث قال ويصالح عن قضا
وجب على عبده وكل دين وجب عليه **بجارتته** أي المأذون أو وجب عليه **بمعناها** أي التجارة
كبيع وشراء وأجارة واستيجار هذا يرجع إلى الأول وهو ما وجب بجارتته **وعمره** و **وديعه** ونصب
وأمانته **وجدها** وعقر وجب بوطئ **مشرته** بعد الاستحقاق هذا ما لا يلتزم وهو ما وجب عليه
بما هو في معنى التجارة **يتعلق برقبته** كمن الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة **يباع فيه** **حضرة**
مولاه أو نائيه وقد نقله عن العادة وبه جزء من خلافه في خصم ونقله في شرحه عن شرح الكافي
وبه صرح الأهل في العنايه **ويشترى عنه** بين عزمايه **بالخصص** ويتعلق **بكتب** حصل ذلك الكتاب
قبل الدين أو بعده أي بعد الدين ويتعلق أيضا **بما وهب له** أي بما ذون **يبلغ** وأن لم يحضر أي
مولاه هنا قيد الكتب والاقطاب لكن بشرط حضور العبد لأنه هو الخصم في كسبه. **الترقي** أنه إذا
ادعى كسبه كان هو الخصم فيه ذكره الزيلعي. **ولا تباين** بين تعلقه بالكتب وتعلقه بالرقبة فيعلق
بهما ولكن يباين بالاستيفان من الكتب لا يمكن توفير حق الغرماء مع تخصيص مقتضود المولى فإن لم يوجد
الكتب يستوفى من الرقبة كذا في الكافي وغيره. **فإن قلت** كيف يجوز بيع المأذون لربيه على
قول أبي جريح وهو لا يري الجرح في الحر العاقل بسبب الدين وبيع القاضي العبد المذون بغير إذن مولاه
جرح عليه. **قلت** اجيب عنه بأن ذلك ليس بجرح عليه لأنه كان قبل ذلك بجرحا عن بيعه إذا لا يجوز
السيد بيع العبد المذون بغير رضا الغرماء وجرح الجرح غير مقتضود وهو كما التزك المستغرة بالدين
في جوان بيعها للقاضي على الورثة إذا استغفوا عن قضا الدين فإنه لم يعد جرحا لكونهم بجرحي عن
بيعهما قبل ذلك بغير رضا الغرماء والله أعلم **لا يتعلق بالدين** **بما أخذه مولاه منه قبل الدين** لو
شرط الخلو له **وطول** المأذون **بما يبي** من الدين **بعد عتقه** لتقرر الدين في ذمته وعدم
وقا الرقبة ولا يباع ثانيا لأن المشتري يتمتع عن شرايه فيؤدي إلى امتناع البيع بالكلية فيقتصر
الغرماء. **اعتق** المأذون وهو عالم بالدين يضمن الأقل من قيمة العبد ومن الدين كالمعلم. **ولو اعتق**
للجاني يضمن كل الأرش. **والفرق** أن الاعتاق التزام الموجب ولو التزم الدين بضا لا يكرهه أزيد
من قيمة العبد ولو التزم فوجب الجناية يلزمه جميع الأرش. **بأعه** المولى يطلب بعض الغرماء فليقبل الغرماء
طلب المقض إذا لم يصل اليهم الثمن فإن وصل اليهم الثمن ولا حاجة في البيع يصح ولا يلى التقض فإن
بعضهم غيب فرغ الأمر إلى الحاكم البعض فباعه بأثر الحاكم ليس للبقية طلب التقض كذا في البرازية
وفي السراجية المولى إذا باع العبد المأذون بغير إذن الغرماء فله فسخه إذا كانت ديونهم حالة إلا إذا
وصل الثمن. **وكان** فيه وقفا بالدين أو قضى المولى ديونهم أو أوفى العبد من الدين وإن كانت ديونهم
مؤجلة ليس له فسخه وبأخذ من الثمن قدر ديونهم إذا أخل الأجل وإن كانت الدين أكثر يضمنون
المولى إلى تمام القيمة ولو مات العبد قبل الفسخ انشأوا ضيق المولى ويجوز ذلك العقد ويصير
كأنهم باعوه من المولى بقدر قيمته حتى لو وجد المشتري به عيبا رجع إلى المولى والمولى إلى الغرماء وإن
شاؤا ضيق المشتري القيمة وإذا ضيق الفسخ العقد ويسند الثمن. **ولمؤلاه** **أخذ غلة مثله**
لوجود دينه **ومأزاد الغرماء** يعني لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلكم لحوق
الدين كان له أن يأخذها بعد حوقه استحسانا والقياس أن لا يأخذ لأن الدين مقدم على حق المولى في
الكتب. **وجه الاستحسان** أن في ذلك نفع الغرماء لأن حقهم يتعلق بكسبه ولا تحصل المكاتب
الابتعا الأذن في التجارة ولو منع من أخذ العلة يسند باب الاكتساب ولو أخذ أكثر من غلة مثله رة
الفضل على الغرماء ليعتد حقهم ولا ضرر فيه. **والعلة** كل ما يحصل من ربح الأرض أو إجازة

عارة الدرر كج عليه فينبه

غلام الحق

غلام أو نحوه ذلك. **ومعناه** لا يأخذ الضريبة التي ضربها عليه في كل شهر بعد ما الرزقه الدين كما كان
يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من كسبه كان للغرماء ولا يأخذ أكثر مما كان يأخذ قبل الدين
كذا في العنايه **ويشترى بحجره** أي يقول المولى له جرتك عن التصرف وأيضا لخير حجره إليه **إن**
علمه أي المأذون **وعلمه** **أكثر أهل سوقه** **أن كان الأذن** **شائعا** حتى لو جرح عليه في السوق
وليس فيه الأجل أو جرحا لا يجوز إذا اعتبر اشتراها الحجر وشيوعه فيقاو ذلك مقام الظهور
عندنا لكل إذا كان الأذن شائعا كذا ذكرنا أما إذا لم يعلمه إلا العبد ثم جرح عليه بغيره يحجر
لاشقا الضرورة ويشترط على العبد نفسه أيضا ذكره الزيلعي وذكر خلافه الشافعي فيه. **وفي**
البرازية **أذن** لعبد وهو لا يعمل شيئا إذا علم صار مأذونا كما لو جرح وهو لا يعمل بالجرح أيضا يصح الجرح
فلو علم بأذن سابق على الجرح وتصرف لا يصح لصحة الجرح هذا إذا كان الأذن مقصودا فإن ثبت ضمن
بأن قال بايعوا عبدي يثبت بلاء على باع المولى عبده المأذون أن لم يكن عليه دين صار بجرحا على
أهل السوق بالبيع أم لا لصحة البيع وإن عليه دين لا يملك بيعه المشتري لفساد البيع. **أركله**
مولاه أو كتب بالأذن قبله صار مأذونا كيفما كان. **ولو أخرج** فضولي أن عدلين أو عدل واحد
صار مأذونا صدق الجرح لا إذا ظهر صدق الجرح وإن أخرج واحد غير عدل ان صدق الجرح صار مأذونا
وإن كذب لا وإن بان صدق الجرح. **وعندهما** يصير إذا ما إذا بان صدق الجرح. **ولا فرق** بين الجرح والأذن
في أنه إنما يصير مأذونا إذا تخرج الصدق في خبره عند العبد أو صدقه ذكره الغنية أبو بكر البجلي
وعليه الفتوى والاعتماد خلاف لمن يفرق بينهما. **وفي السراجية** إذا أذن لعبد فأخبر عدل
أو شاف فاستعان أو رسول غير عدل صار مأذونا. **وإن** **أذن** لعبد من بعد ولم يعلم لم يكن **أذن**
ولو قال لأهل السوق بايعوا عبدي فلا ما فاني قد أدت له في التجارة فبايعوه وهو لا يعمل بذلك
صار مأذونا بخلاف ما إذا قال بايعوا ابني الصغير فاني قد أدت له انتهى **أما إذا لم يعلم به** أي
بالأذن **ألا العبد** **وحد كفى في حجره** **علمه به فقط** ولا يشترط مع ذلك علم أكثر أهل سوقه
كما تقدم تقريره **وبموت سيده** **وجنونه** **مطيقا** **والحوقة** **بباز** **للرب** **مرتد** **وإن لم يعمل أحد به**
لأن الأذن ليس أمرا لازما وما لا يكون لازما من التصرفات يكون له وأما حكم الابتداء كما أنه يأذن
له ابتداء في كل ساعة لتمكته من العتق والجرح عليه في كل ساعة لتمكته من الفسخ فتزك على ما كان عليه
كانت الأذن فيه فيشترط قيام الأهلية في تلك الحالة كاشتراط في الابتداء وقد زالت الأهلية
بالموت والجنون وكذا بالحق لأنه موت حكما حتى يعتق مدبره وأمهات أولاده وبضم ما له
بين ورثته وصار بجرحا عليه في ضمن بطلان الأهلية **وبأبائه** أي ويصير بجرحا أيضا حكما
بالأباق حتى لا يشترط أن يعمل أهل سوقه كافي الجنون **ولو عاد العبد منه** أي من الأباق **لم**
يعود الأذن في الصحيح ذكره الزيلعي والأكمل في العنايه **وباستيلاء** **ها** أي تجر المأذون
لها بالاستيلاء إذا لم يصح بخلافه. **وقال** زفر ليس بجرح اعتبارا بالابتداء فإن المولى إذا أذن لأم
ولده جان فكأن إذا استولاه بعد الأذن وهو القياس واستحسن العلماء جرحها لأن العادة جرت
بتحصين أمهات الأولاد وأنه لا يرضى جرحا وحشا واختلافها بالرجال في المعاملة والتجارة ودليل
الجرح كصرعيه لما قلنا بخلاف ما إذا أذن لأم ولد صريحا لأن الصريح ينفق الدلالة لا تنحصر
المأذون لها **بالتدبير** لأن العادة لم تجن تخصيص المدبر فلم يوجد دليل الجرح فثبت على ما كانت عليه
اذ لا تباين بين الجرح وحق الحرية لا يمنع فكأن الجرح **ضمن** المولى **بها** أي بالاستيلاء والتدبير
فيعتد الغرماء لأنه اتلف بالتدبير والاستيلاء بخلاف تعلق به حق الغرماء لأنه بفعله استغنى بيعهما

أو غير عدلين

حكم المدبر والأذن لا حكم التدبير
اعتقاد حق التدبير في الحال وحقيقته
الحرية في الحال وحكم الأذن في م

وبالبيع يقتضى حقه **اقراره** اي الماذون وهو مبتدأ بعد جزم **ان مائة امانة او غصب**
او دين عليه لاخر صحيح خبر المبتدأ فيقتضيه منه هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يصح اقراره
وهو القياس لان المصحح لا اقراره هو الاذن وقد زال بالجزم ويدل على كسبه قد بطلت بالجر لان الجزم
عليه غير مقبض فصار كما اذا اخذ المولى من يد بعد جزم عليه قبل اقراره **وجه الاستحسان** ان
المصحح لا اقراره قبل الجزم عليه هو اليد ولهذا لا يصح اقراره قبل الجزم عليه فيما اذا اخذ المولى واليد
باقية حقيقة وشرط بطلانها بالجر حكما فراغ ما في يد من الاكساب عن حاجته واقراره دليل على
تحتها بخلافه اذا اشترعه المولى من يد قبل الاقرار لان يد قد زالت عنه ويد المولى ثابتة فيه
حقيقة وحكما فلا يطل باقراره **احاطد يده بما له ورقبته لم يملك سيده مائة عند ابي حنيفة**
رحمة الله تعالى عليه بقوله **فلم يفتق عبد من كسبه بخرير مولاه** وقال لا يملكه المولى فيفتق
العبد وعليه قيمته لو جرد سبب الملك في كسبه وهو ملك ورقبته ويجوز يملك اعتاقه ووطئ الجارية
الماذون لها وهو دليل كمال الملك وله ان ملك المولى انما يثبت خلافه عن العبد عند فراغه
عن حاجته والحديث به الدين مشغول بما فلا يتخلفه فيه والعتق وعدمه فرع بقاء الملك وعدمه
ولو اشترى ذانم محرم من المولى لم يفتق ولو كان المولى يملك مائة لم يفتق **ولو تلف المولى**
ما في يده من الرقيق ضمن لانه اتلف ما لا يملكه ولو كان المولى يملك مائة لم يضمن **وان لم يخط**
دينه بما له ورقبته صح تحريره وهذا بالاجماع اما عندنا فظاهر وكذا عندنا في قوله الاخر وفي قوله
الاول لا يملك فلا يصح اعتاقه لان الدين يتعلق بكسبه وفي حق التعلق لا فرق بين القليل
والكثير كما في الرهن **وجه قوله الاخر** ان الشرط هو الفراغ وبعضه فارغ وبعضه مشغول فلا يجوز
ان ينعى الملك في الكل لان شرط عدم الملك لم يوجد في الكل ولا يجوز ان ينعى بغيره لان البعض
ليس باولي من البعض فثبت الملك في الكل **وصح اعتاقه** اي جاز اعتاق المولى عبده الماذون
بمستغرق **مديوننا** فهو مصدر مضاف الى الفاعل ومدى بونا حال من المفعول وهذا بالاجماع لقيام ملكه
فيه وانما الخلاف في كسبه بعد الاستغراق بالدين وقد بيناه **وضمن المولى للغرماء الاقل من**
دينه وقيمته اي اذا كان الدين اقل من القيمة يضمن الدين اذ لا حق للمدين ان يباي بالدين وان بالعكس
ضمن القيمة اذ تعلق حقه بالرقبة وهو قد اتلفها **وطوبى** بما يلقى من مائة بعد عتقه اي لغرمائه
ان يطاق التوبة بعد الحرية ان يلقى من دينهم شيء ولم تق به القيمة لان الدين مستغرق في ذمته لو جرد
سببه وعدمه ما يقطعه والمولى لا يلزمه الا قدر ما اتلف فبقي الباقي عليه كما كان ويرجع به عليه
ولما كان له ان يبيعوا العبد بالكل ويبتروا المولى عنه لان دينهم عليه واذا اختاروا ابتاع
احدهما لا يبرأ الاخر كما اكتمل مع المكفول عنه بخلاف الفاسد مع غاصب الفاسد لان هذا
الضمان واجب له على احد ما اذا اختار ضمن احد هاتري الاخر ضرورة وهذا واجب على كل واحد منهما
من واجب على احد ما اذا اختار ضمن احد هاتري الاخر ضرورة وهذا واجب على كل واحد منهما
ان يضمنوا مولاه القيمة وليس هذا كاعتاق الرهن باذن الرهن وهو محسور لانه قد خرج من الرهن
باذنه والعبد الماذون لا يبرأ من الدين باذن الغريم ذكره الرابلي وعزاه الى المحيط **وان باعه**
اي الماذون **سيده وعتبه المشتري ضمن الغرماء البايع** بقيمة لانه متعدي ببيعه وتكليفه
الى المشتري **فان رد العبد عليه يثبت قبل القبض او بعد قبضه رجوع السيد بقيمته**
على الغرماء وحقه اي الغرماء في العبد لان سبب الضمان قد زال وهو البيع والتسليم فصار
كالفاصل اذا باع وسئل ضمن القيمة ثم رد عليه بالعتب كان له ان يرد المصنوب على المالك

وفي جزم القيمة

ويرجع بالقيمة التي دفعها اليه هذا اذا رده قبل القبض مطلقا لانه فسخ من كل وجه وكذا
اذا رده عليه بخيار الرؤية او الشرط او اوجده بقضا **وان رد بعد القبض بلا قضا فلا يثبت**
لم اي لغرماء على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالتراضي اقالة وهو بيع في حق غيرهما
فان فضل من دينهم شيء رجوعا به على العبد بعد جزمه او ضمنوا مشتريه وهو موقوف على
البايع فتقديره وان باعه سيده وعتبه المشتري ضمن الغرماء البايع وهو المولى قيمته او ضمنوا
مشتري العبد قيمته لان كلاهما متعدي في حق الغرماء البايع باذنه او المشتري بالشر او القبض
والقيمت **او اجازوا البيع واخذوا الثمن** اي الغرماء ان شاؤوا اجازوا البيع واخذوا الثمن
ولا يضمنوا احد القيمة لان الحق لهم والاجازة اللاحقة كالاذن السابق **وان باعه المولى**
مشتريا دينه فله الغرماء في البيع لان حقه يتعلق به وهو الاستسعا او الاستيفاء من رقبته وفي
كل منهما قايمة فالاول تام مؤخر والثاني ناقص مجمل وبالبيع تنوت هذه الغيرة وكان لم ردة
وقاية الاعلام بالدين سقوط خيار المشتري في الرد نصيب الدين حتى يلزم البيع في حق المتعدي
وان لم يكن لازما في حق الغرماء هذا اذا كان الدين حالا وكان البيع من غير طلب الغرماء والتمن لا يفي
بدينهم موقفا فالبيع جائز لانه باع ملكه وهو قايمة على تسليمه ولم يتعلق به حق لغرماء لان حق الغرماء
متاخر بخلاف الرهن بالدين الموقف حيث لا يجوز له بيعه لان الترضي مثل اليد فيه فلا يقدر المولى على
تسليمه ولا يد لغرماء في العبد الماذون له ولا في كسبه وانما يتعلق حقه بالقيمة لقيمة الدين
منه وذلك متاخر الى بعد حلول الاجل وكذا اذا كان البيع بطليم لان البيع وقع لاجلهم واذا ضمن
البيع بمنزلة بيعهم بانفسهم فلا يفتق وكذا اذا كان الثمن يبي دينهم ودفعه اليهم لان حقه
قد وصل اليهم فنقد البيع لزوال المانع **فان غاب البايع فالمشتري ليس بخصم لهم** اي لو باع
المولى عبده المدين وقبضه المشتري ثم غاب البايع لا يكون المشتري خصما للغرماء اذا انكر المشتري
الدين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكون المشتري خصما ويقتضى لهم دينهم وعلى هذا الخلاف
اذا اشترى دارا ووجها وسلمها اليه ثم غاب المشتري الواجب ثم حضر الشفع فان الموهوب له
لا يكون خصما عندها خلافا له وعنهما يقبل قوله في الشفعة **ولو قبله** وهو ما اذا كان البايع خاضعا
والمشتري غائبا **فالحكم لكل** اي لا تكون الخصومة بينهم وبين البايع **اجماعا** حتى يحضر
المشتري لان الملك واليد للمشتري ولا يمكن ابطاها وهو غائب فقام بطل ملكه لا تكون الرقبة
محلا لحقهم لكن لهم ان يضمنوا البايع قيمته لانه صار موقفا حقه بالبيع والتسليم فاذا ضمنوا
القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن لبايع وان اختاروا اجازة البيع اخذوا الثمن لان الاجازة
اللاحقة بمنزلة الاذن السابق **عبد قمر مصر او قال انا عبد فلان ماذون في التجارة فباع**
واشترى لزمه كل شيء من التجارة اي يقبل قوله في الاذن في حق كسبه حتى يقتضى دينه من كسبه
وكن اي مثل الحكم المذكور لو اشترى العبد ساكنا عن اذنه ورجع فانه يكون ماذونا والسكينة
على وجهين احدهما ان يجز بان مولاه اذن له فيصرف اشخصا فاعدا لا كان اولو القياس ان لا
يصرف لانه مجرد دعوي منه ولا يصدق الا بحجة لقوله صلى الله عليه وسلم البيعة على الدرعي وجه
الاستحسان ان الناس يعاملوا ذلك واجماع المسلمين حجة يحضر بها الاثر ويترك القياس ولان
في ذلك ضرورة ويلوي فان الاذن لا يبرأ منه لصحة تصرفه واقامة الحجج عند كل عقد غير ممكن وما
ضاق على الناس امر التسع حكم وما عمت بليته سقطت قضيته **فانها يبيع ويشترى ولا يجز**
بشي منه فالقياس فيه ان لا يثبت الاذن لان السكوت محتمل وفي الاستحسان يثبت لان الظاهر

فاما اذا كان دينهم

عن العباد

انه ما دون له لان عدله ودينه يمنعه من ان يكذب فوجب حله عليه لو جوب حمل امر المسلمين
 على الصلاح ما امكن فالعمل بالعدل الظاهر هو الاصل في المعاملات دفعا للضرر فلا يشترط فيه
 الاخبار انه ما دون بل يكفي بظاهر حاله فاذا ثبت انه ما دون له بظاهر حاله صحته تصرفاته حتى يظهر
 خلاف ذلك ولزم منه الرتب فيستوفي من كسبه **ولا يبيع لربيه** اي اذا لم يبع الكسب بالدين لا يبيع
 رقبته لان ملك المولى في الرقبة ثابت فلا يصدر اقراره على مولاه ولا يمل من وجوب الدين عليه ان
 يباع به الا ترى ان المدين وامر الولد لا يباعان بالدين بخلاف الكسب لان المولى لا يملكه مادام مشغولا
 بحاجة العبد **الا اذا اقر مولاه به** اي بالاذن فانه حينئذ يبيع لربيه لظهور الدين في حقه باقراره
 وان قال هو محجور عليه كان القول قوله لاعتسكه بالظاهر فلا يبيع الا اذا ثبت الغرماء الاذن منه
 بالبيعة فحينئذ يبيع لان الثابت بالبيعة كالثابت عيانا اذ هي بيينة كاسما **ونصف الصبي**
والمتقون الذي يعقل البيع والشرا ان كان نافعا **كالاسلام والانتساب** صح بلا اذن وان كان
 التصرف ضارا **كالطلاق والعراق** لا اي لا يصح **وان وصية اذن به** اي بالتصرف المذكور من
 الطلاق ونحوه **ولتأني اي الصبي والمتقون وما تروى من العقود بين نفع وضرر كالبيع والشراء**
توقف على الاذن فان اذن لها المولى فيما فيه شراء وبيع كعبد ما دون في جميع ما ذكرنا من الاعمال
 من انه لا يتقيد ببيع من التجارة دون نفع ويكون ما دون له بكسبه كسب المولى حين يراه يبيع ويشترى
 ويصح اقراره بما فيه يده من كسبه ويجوز بيعه بالعين الفاضلة عنده فلا فائدة الى غيره لان الاعمال
 التي ذكرناها في العبد وتحقيق هذا المقام ان الصبي الماعقل سببه البالغ من حيث انه عاقل
 مميز ويشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور ولهذا يثبت
 للغير عليه ولاية فالج بالمال المحض وبالطفل في الضار وفي الدار بينهما بالطفل عند عدم الاذن
 وبالبالغ عند الاذن لرحمان حجة النفع على الضرر بدلالة الاذن لكن قبل الاذن يكون منعقدا
 موقفا على اجازة المولى لان فيه منفعة لصيرورته مستديرا الى وجوه التجارات حتى لو بلغ فاجازه
 نفذ عندنا خلافا لغيره لاننا نقف على اجازة وليه وصار وليا بنفسه **والشرط لصحة الاذن**
ان يعقل البيع سائبا الملك عن البائع **والشرا جالبا** اي الملك الى المشتري زاد الزبلي
 عليه وان يقصد الخرج ويعرف العين العتق من الفاضل وهو ظاهر ثم شرع في ترتيب الاوليات
 فنبأ **ووليته ابوهم ثم وصيه اي وصي الاب ثم جد ثم وصية اي وصي جد الصحيح ثم القاضي**
او وصية الام او وصية اهلها في المال اما في النكاح فالام وقاربها اوليا بعد العصبية كاتقده
 تقرير في النكاح قال الزبلي والمراد بالولي ولي تصرف في المال وهو ابوهم ثم وصي الاب ثم جد
 ابو ابيه ثم وصي جد ثم الوالي ثم القاضي او وصي القاضي **واما ما عدا اصول من العصبية كالعم**
والاخ وغيرهم كالام ووصيه او صاحب الشرط لا يصح ان يملك له ان يتصرف في ماله تجارة فكذلك لا
 يكون الاذن له فيها والاولون يملكون التصرف في ماله فكذلك يكون الاذن له في التجارة وكذا الصبي
 والمتقون ياذن لعبد ايضا لان الاذن في التجارة تجارة معني وليس لابن المتقون ان ياذن لابييه
 المتقون ولا ان يتصرف في ماله اذا كان الاب محجورا لان ولاية التصرف في ماله القريب لا تثبت
 الا اذا كان المتصرف كامل الراي وافرا الشفقة وليس للاب وفرا الشفقة فلا يملكه بخلاف الاب
 ولجد فانهما وافرا الشفقة كاملا الراي فيملكانه ووصيه ما قام مقامهما **راي القاضي الصبي**
او المتقون او عبد ما يبيع ويشترى فسكر لا يكون سكونه اذنا في التجارة وله اي القاضي
ان ياذن لغيره والمتقون اذا لم يكن له ولي ولعبد اذا كان كل واحد منهما اي من المتقون الصبي

في النافعة

وبن وشرع

ولتا واستغ المولى من الاذن عند طلب ذلك منه اي من القاضي وكذا سكوت المرقص
 عند ما يرى الراهن يبيع الرهن لا يكون رضائي رواية وكذا اذا اراد ان يبيع يزوج او امته تنزوج
 فسكر لا يكون اذنا منه بالان واج **وكذا لو ائلف ماله غيره وصاحبه ينظر وهو ساكت لا يكون اذنا**
 منه بالان **طحا** حتى كان له ان يطالبه بالضمان ذكره الزبلي وفي الخلاصة القاضي اذا اذنت
 للصغير في التجارة وابوع بابي صح اذنه والله اعلم

كتاب في بيان احكام الغصب

وكان المناسب ان يراة ثلث كتاب الجحيم لما بينهما من المناسبة الظاهرة لكن غرضه ان يراة
 الماذون بعد الجحيم دخل في المناسبة لما تقرر من انه فلك الجحيم فاورده بعد الماذون وهو في اللغة
 اخذ الشيء من الغير على وجه القهر ما لا كان او غير ماله حتى يطلق على اخذ الحر ونحوه ما لا يتقوم على
 هذه الصفة وقد زيد عليه اوصاف في الشرع على ما تبين واذا دمعناه الشرعي بقوله **هو ازالة**
يد بحجة باثبات يد مبطله في ماله وهو بمنزلة الجحيم **متفق** احتراز عن الجحيم **محتزم** احتراز
 عن ماله الحر في فانه غير محتزم **قابل للنقل** احتراز عن المقار فان غصبه غير متصور خلافا لمحمد
 فعنده الغصب تنويت يد المالك لا غير **بغير اذن ماله** احتراز عن اخذ ماله من يد المالك باذنه
 واشار الى ان ازالة يد المالك معتبرة في زوايد المصنوب كولد المصنوبه ونحوه البتة ان فانه
 ليست بمضمونة عندنا لعدم ازالة اليد وعند مضمونة لاثبات اليد فالحاصل ان المعتبر في
 الغصب عندنا ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله وعندنا في المعتبر هو الثاني فقط **لا**
بالحقيقة احتراز عن السرقة ولهذا التفرقة بين تعريف صاحب الكسب الغصب بانه ازالة اليد
 المحقة باثبات اليد المبطله في ماله متقوم محتزم **قابل للنقل** بغير اذن ماله غير مانع لدخول
 السرقة فيه وكذا تعريفه بانه ايقاع النقل فيما يمكن نقله بغير اذن ماله على وجه يتعلق به الضمان
 غير مانع لدخول السرقة **وقوله** يتعلق به الضمان لا يخرجها لانه يتعلق رد المشرق وماذا قايما
 والله اعلم ثم فرع على ما ذكر من تعريف الغصب شرعا فقال **فاستخدام العبد وتحمل الدابة**
اي وضع الحمل عليها غصب لوجود ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله فيهما **لاجل**
على سبب لعدم ازالة اليد بالاستيلاء اذ لم يوجد منه النقل والتحويل والبسط فعمل المالك
 وقد بقي اثر فعله في الاستعمال فلم يكن اخذ ماله فلا يضمن ماله بصلك بفعله كافي الخاتمة
 وفي الخاتمة رجل ركب دابة لرجل بغير اذنه ثم نزل فثبت قال يضمن في رواية الاصل وعن ابي تر
 انه لا يضمن وعنده انه يضمن **قال** لنا طي رحمه الله الصحيح ان على قول ابي حنيفة لا يضمن حتى
 يتحولها عن موضعها **وقيل** رجل قعد على ظهر دابة رجل ولم يحركها ولم يتحولها عن موضعها حتى جاز رجل
 آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي عقروا الذي ركب اذ لم يتصل من ركوبه وان كان الذي
 ركب الدابة محمدا او منعه عن صاحبها قبل ان تعقر فلصاحب الدابة ان يضمن ايها شاة وكذا
 اذا دخل دار انسان واخذ متاعه وحده فهو ضامن وان لم يتحول وان لم يجد فلضمان عليه الا ان
 يصلك بفعله او اخراجه من الدار **اقول** وهذا راى يرد على تعريف الغصب فانه يضمن بالتحويل وليس
 هناك ازالة يد فلا يكون التعريف جامعاً ويمكن ان يجاب بان محمدا بمنزلة ازالة اليد **وحكمه**
اي الغصب الا ثم لم يعلم انه مال الغير لقوله عليه السلام حرمة مال المسلم كحرمة دمه **وردة**
العين قايمة والغرمها لك **ولغير من علم** انه مال الغير **الاخيرا** ان لانه حق الغير فلا يتوقف
 على علمه ولا انحر لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث **المغصوب منه محتزم** بيان تضمن الغاصب

في الغصب عندنا وعندنا في الجحيم
اشارة الى العداوة عليه مرة الخلف
تظهر

بغير اذن ماله

ملك

وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المفضوب بان غصبه وقيمه اكثر وكان الثاني املي من الاول فان الضمان على الثاني كذا في وقف الخانية اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امراته فاقوت وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج كذا في العتية . من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانه ولا يقر بمعارضا الا في حائط المسجد كذا في كراهية الخانية رجل غصب عجلا فاستهلكه ويبيع لبنه قال الفقهاء ابو بكر الساجي يضمن الغاصب قيمة العجل ونقصان الامر لان غصبه لو كان اوجب نقصان الامر وان لم يفعل الغاصب في الامر فملك كذا في غصب الخانية **ويجب على الغاصب رد عين المفضوب** ما لم يتغير تغيرا فاحشا هكذا اقتنع في المجتبى في مكان غصبه كما روي البخاري من قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترده ولان اليد حق مقصود وقد فوّقنا عليه فوجب اعادتها بالرد اليه والموجب الاصل للقيمة ورد العين مخلص ويظهر ذلك في بعض الاحكام وانما اوجب ذلك في مكان غصبه لان المالية تختلف باختلاف الاماكن والحد تتفاوت القيمة به . وفي المجتبى غصب من مثل خرافه ضامن الرد وان لم يكن عليه ضمان القيمة انتهى . وفي الخانية رجل غصب من رجل دراهم او دنانير فطالبه المالك في بلده اخرى كان عليه تسليمها وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر . ولو غصب عينا فلفقته المفضوب منه في بلده اخرى والمضوب في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب واكثر فللمالك ان ياخذ المضوب وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان اقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار ان شا اخذ القيمة على سعره في مكان الغصب وان شا انتظر حتى ياخذ المضوب . ولو ان المالك وجد الغاصب في بلده الغصب وقد انتقص سعر العين فانه ياخذ العين وليس له ان يطالبه بقيمته يوم الغصب ولو كان المضوب قد هلك وهو من ذوات الامثال فان السعر في المكان الذي بقي فيه مثل السعر في مكان الغصب او اكثر فانه يبرأ من المثل وان كان السعر في هذا المكان اقل فاما المالك بالخيار ان شا اخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب وان شا انتظر ولو كانت القيمة في مكان المضوب اكثر بحيث الغاصبان شا اعطاء مثله في مكان المضوبة وان شا اعطاه قيمته حيث غصب الا ان يرضى المضوب منه بالتاخير وان كانت القيمة في المكانين سواء كان المضوب منه ان يطالبه بالمثل وعن اي سن رحمه الله رجل غصب من رجل خنطة بمكة وحملها الى بغداد قال عليه قيمتها بمكة ولو غصب غلاما بمكة فجاءه الى بغداد قال ان كان صاحبه من اهل مكة عليه قيمته وان كان من غير اهل مكة اخذ غلامه . ولو ان رجلا حمل رجلا الى بعض البلاد كذا على الحامل كراوع الى الوضع الذي حمله منه انتهى وقد كوفيها قبل هذا رجل غصب سفينة فوجدها صا حيا في وسط البحر فان المالك لا يستردّها من الغاصب ولكن يواجرها منه الى التاجل . وكذا الرجل اذا غصب دابة فوجدها المالك في يد الغاصب في المنازة فان المالك لا يستردّها منه ولكن يواجرها منه الى المائس انتهى **ويبرأ من كسبه** اي برء العين المضوبة **ولو بغير علم المالك** قال في البرازية غصب دراهم انسان من كسبه ثم ردها في كسبه وهو لا يعمل ببرأه انتهى **ويجب رد مثله** اي مثل المضوب **ان هلك وهي اي والحال انه مثلي** لقوله تع فاعندوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم وقد تقدم ان رد العين هو الموجب الاصل كما تقدم لانه اعدا واكمل او رد القيمة او المثل مخلص فيصير اليه عند تعذر العين ولهذا يطالب برء العين قبل الهلاك ولو اتى بالقيمة او المثل لا يعتد به كونه قاصرا او لا يبرأ

قوله الموجب الاصل الى هنا كلام اسقط الشارح سهوا وهو رد العين والقيمة مخلص وفيه الموجب الاصل للقيمة الى لانه كونه في شرع فهو ويراد به ولو يضره المالك او مثله ان يهلك وهو مثلي في قوله وقد تقدم ان رد العين هو الموجب الاصل ورد القيمة او المثل مخلص الى ما ذكره وراجع يظهر ذلك في شرحه الذي قدس الله عباده الهداية انه الموجب الاصل على قائله وهو يشترط الضمف في زهر الهداية والكا في ان اليهود ذنبوا الى لا موجب الاصل هو القيمة متاخر

كان هو

مكة

الغاصب برء العين

الغاصب برء العين من غير علم المالك كذا كونا بان سلم اليه بحصة اخرى كذا او هبته له او الهقه فاكله والمالك لا يبرري انه ملكه او غن ذلك من ابراع او شراء كذا في تبين الكثرة . قال وفي الاطعام خلافه الثاني . وقبل الموجب الاصل هو المثل والقيمة ورد العين مخلص وتام تحقيق هذا المقام بالامن بر عليه من الكلام ينظر في شروح الهداية **وان انقطع المثل فقيمة** اي قالوا بقيته **يوم الغضوبة** عند اي سن وعند اي سن يوم الغضب وعند محل يوم الانقطاع لانه صار الآن كالذي لا مثل له وبه قال احمد وبعض الشافعية . ولا يسن ان سبب الوجوب هو الغضب فتمت قيمته يومه . وله ان حقه لا ينقطع عن العين الى القيمة الا بالقبض فيتمت قيمته يوم القبض وبه قال مالك واكثر الشافعية **وتجب القيمة في القيمي** وهو ما لا مثل له كالخيل والعددي المتفاوت والمذروع **يوم غصبه** بالاجماع لانه تعذر اعتبار المثل صورة ومعنى وهو اكمال نيج اعتبار المثل معني وهو القيمة لانها تقوم مقامه ويحصل بها مثله واسمها يبنى عنه . وقال مالك يضمن مثله صورة لما تلونها . وما روي ان اسنانا قال كنت في حجر غائصة قبل ان يضرب الحجاب فاتي بقصعة من ثريد من عند بعض ان واجه عليه السلام فضربت غائصة القصعة بيدها فانكسرت فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل من الارض ويقول غارت اثمك غارت اثمك ثم جاءت غائصة بقصعة مثل تلك فردتها فاستحسن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال علي رضي الله عنه في ولد المغرور بفك الغلام بالغلام والجارية بالجارية . ولنا قوله في عند بيان رجلين يعتقه احدهما فان كان موسرا ضمن قيمة نصيب شركه وان كان مسررا سعى العبد في قيمة نصيب شريكه غير مشقوق عليه وهذا نص صريح على اعتبار القيمة فيما لا مثل له حيث اوجها على المتقرب ان كان موسرا وعلى العبد ان كان مسررا . وحديث غائصة كان على طريقة المروءة وكما مر الاطلاق لا على طريق اد الوجب اذ كانت القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم . ومعنى قوله على بفك الغلام بالغلام اي بقيمة الغلام حلف المضاف واقام المضاف اليه مقامه اي بقيمة نفسه يؤبره انه قد صرح عنه وعن زهرا قضيا به في ولد المغرور ذكره في النهاية والاية لات في ما قلنا لان المذكور فيها المثل وهو موجود في القيمة من حيث المالية على ما بينا فكانت الآية شاهدا لنا وهذا المثل هو المتعارف بين الناس لا المثل صورة لا معني **والمثلي المخلوط بخلاف جنسه** كالخنطة المخلوطة بالشعير والمخل المخلوط بالزيت ونحو ذلك **قيمي** فوجب فيه القيمة على الغاصب لا المثل وكذا الموزون الذي في تقيضه ضرر كالاولاي المصنوعة نحو القم والطمث ذكره الزبلي وفي المجتبى والعددي المتقارب كالخون والبصر كالمكيل يضمن بالمثل عندنا خلافا لافق . وفي البصر المخلوط بالشعير القيمة لانه لا مثل له . **سرس** . المخلوط عندنا خلت الجنس مضمون بالقيمة ولكن الخلبة يعني من الكميات لانها ليست من ذوات الامثال لانها لا تحال . **قلت** ولنا كل مكمل وموزون مشقوق على الهلاك مضمون بقيمته في ذلك الوقت كسفينه موقورة اخذت في الفرق والقي الملاح ما فيها من المكمل والموزون في الما يضمن قيمتها عتيدة . **بط** . فبينت سويق غير يستمنه ان شا ضمنه قيمة سويقه يرد على ان كل مكمل وموزون لا يكون مثليا وكذا العدديات والذرعيات اغا المثل فيها ما هي متقاربة اما المتفاوتة فلا والسويق متفاوت في القلي سبب مثلي انتهى . وفي الصنافية صنب بما في طعام فاسده وزاد في كسبه فله ان يضمنه قيمة الخنطة قبل ان يغصب الما فيه وليس له ان يضمنه طعاما مثله هذا اذا لم ينقله الى مكان فان نقله يضمن المثل لانه حينئذ غصب وهو مثلي يجب عليه المثل بخلاف ما لو صب الما في الوضع الذي فيه الخنطة بغير نقل انتهى . **قلت** وفي الوقاية

القصة

والشعر

الاسكان

ويجب المثل في المثل كالمكيل والموزون والعدي المتقارب. قال تاج الشريعة اعلم انه
جعل هذه الاقسام الثلاثة متساوية ان كثيرا من الموزونات ليس مثلي بل من ذوات القيمة كالقنينة
والقدر ونحوها. فاقول ليس المراد بالوزن مثل ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابلته بالثمن
سبيها على الكيل او الوزن او العدد ولا يختلف بالصنعة فانه اذا قبل هذا الشيء ففهم به
او من درهم او عشرة درهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت واذا لم يكن فيه تفاوت كان مثليا
وانما لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلفت كالقنينة والقدر لا يكون مثليا ما لا يختلف بالصنعة لانها
اما غير مصنوعة واما مصنوعة لا يختلف كالدرهم والدينار والعلوس وكل ذلك مثلي واذا عرفت هذا اعلم ان
عرفت حكم الدرر ومات فكل ما يقال في بيع من هذا الثوب ذراع بكرا فهذا انما يقال فيما لا يكون فيه
تفاوت وهو ما يجوز فيه السيل فانه يعرف ببيان طوله وعرضه. وقد فضل الفقهاء المثليات وذوات
القيمة ولا احتياج الى ذلك فيما يوجد له المثل في الاسواق بلا تفاوت فيثبته فهو مثلي وما ليس
كذلك من ذوات القيمة وما ذكر من المكيل واخواته فبني على هذا انتهى. اقول فيوجد من هذا ان الدين
قيمي وكذا الرب والقطر لان كلاهما يتفاوت بالصنعة وباعتبار القيمة فيضمن بالقيمة ولا يصح
السيل فيها ولا يثبت دين في الذمة وقد صرح بذلك في الدرر في جواهر الفتاوى كما نقلت
في باب السيل فان ادعى العاصب هلاكه اي هلاك المصوب **حبس** اي حبسه الحاكم حتى يعمل
انه اي المصوب لو بقي لظهر اي لا يظهر وهذا مفوض الى رأي الحاكم وليس له من ماله من حبس الغريم
في الدين ثم قضى الحاكم عليه اي على العاصب بالبدل اي بدله المصوب ولو ادعى العاصب
الحلاك بعد الرد وعكس التملك اي ادعى الحلاك عند العاصب واقاما البرهان فبرهان
العاصب انه رده وهلاك عند المالك اولى اي اولى من برهانه المالك ويقدم عليه وهذا
عند محمد لانها تثبت الرد وهو عارض. وعند ابى شبيب المالك اولى لانها تثبت وجوب
الضمان والاخر يتكرر والبيعة للبيات كذا في الرمز وغيره من كتب الفتاوى. وفيه البرازية
برهن المالك ان قيمة المصوب كذا والعاصب على انه كذا فبيته المالك اولى وان لم يكن للمالك
بيته فاراد العاصب ان يبرهن فقال المالك اخلفه ولا يريد ان يبرهن له ذلك. برهن
المالك فشهدا احدهما ان قيمة المصوب كذا وشهدا الاخر على اقرار العاصب لا يقبل. جا العاصب
بشوب وقال المصوب هذا وقال المالك لا بل غير فالقول للعاصب ادعى عليه انه غصب
منه جنة فقال الظهارة لك لا غير فالقول له. قال غصبت منه الجنة ثم قال الخشوي او الجاهل
او قال غصبتك الخاتم والغضلي او هذه الدار والبستاني او هذه الارض والاستجارى لم يصدق
في اكل انتهى. وفي جواهر الفتاوى العاصب او المودع المتعدي اذا قال لا اعرف قيمة المصوب
بعد هلاكه والمالك يقول قيمته كذا ردها وهو لا يصدق ولا يقر بشي من القيمة ويقول لا اعرف
قيمتها فانه يخلف على دعوى المدعي فان لم يخلفه يكون حكمه حكم النكول يحكم عليه بعد العرض
ثلاثا انتهى. وفي البحر من باب المحيط ذكر في الاستحلاف لوقال المصوب منه كانت قيمة ثوبي
ماية فالقول قول العاصب مع بيته ويجبر على البيان لانه اقر بقيمة محسولة فاذا لم يبين يخلف
على ما يدعي المصوب منه من الزيادة فان حلف يخلف المصوب منه ايضا ان قيمة ثوبه ماية
وياخذ من العاصب فاذا اخذ ثم ظهر الثوب كان العاصب بالخيار ان يشار في الثوب وسيل
القيمة للمصوب منه وان شازد الثوب واخذ القيمة. قال وهذا من خواص هذا الكتاب وغيره
مسايله فيجب حفظها انتهى. وهذا قدر بين حكم ما اذا حلف وقد سكت عنه في جواهر الفتاوى

قلنا

ورفعته

وقال العاصب ادعى ما قيمته ولكن
علمت ان قيمته لم تكن ماية

فانه انما يبين

فانه انما يبين حكم ما اذا انكل كما علمت والله اعلم **والغصب** يتحقق فيما ينتقل لانه اذا ازال اليد
المالك بآبائه يد وذلك يتصور. ثم اشار الى التعريف عليه بالغا بقوله **فلو اخذ عقارا**
وهلاك في يده لم يضمن ذلك العقار عندهما خلت فالمجد على ما ذكرنا بقوله قال ابو يوسف اولا
وهو قول الثلاثة وبه يعني في الوقف كاي من الخياط. وفيه الفصول العادية خاصة العقار
لا يضمن عند ابى شبيب لانه صار غاصبا لمنفعة الدار والمنافع ليست بماله ولانه منع الدار عن الانتفاع
ومنع المالك عن المالك لا يوجب الضمان حتى لو منع المالك حتى هلك ماله لا يضمن. ذلك
مسئل دخل الحرب بامان فاكتب من العروض او العقارات ثم غلب المسلمون على الدار فان العروض
وسائر المنقولات له واما العقار فهو في المسلمين فانه لم يخرج العقار عن ايدى يدهم فقد اخرج المنقولات
من ايدى يدهم كذا ذكر المغيرة ابو جعفر رحمه الله في فوائده. وذكر طبري الدين اسحق في فتاواه الفتوى
في غصب العقار والدور الموقوفة بالضمان وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان
وفي فتاوى صاحب المحيط استرى دارا وسكنها ثم ظهر الغاصب واقف او كانت للصغير يجب عليه
اجر المثل صيانة لماله الوقف والصغير. وذكر في الغدة والمصوب اذا كان يبيعونه فاقضهم
بأقرب مساوية او جاسيل فذهب بالبيت واستجاره او غلب السيل على ارض فبقيت تحت الما فانه لا
ضمان عند ابى شبيب. واجمعوا انه لو تلف شيء من سكنه يضمنه ولو قطع الاشجار ضمن فلو قطع
رجل آخر او هدم البنا ضمن هو ومن الغاصب انتهى قيل فانه لا استوى في عماد الدين في فصول
والاصح انه اي العقار **يضمن بالبيع والتسليم** وبالجود في الرد يعني اذا كان العقار
وديعه عنده فمخونه كان ضامنا بالاتفاق وبالرجوع عن الشهادة بان شهدا على رجل بالدار
ثم رجعا بعد القضاء ضمنا واذا انقض العقار بسكنه ووزاعته ضمن النقصان بالاجماع كما
تقدم كما في الفتاوى فانه يضمن ما انقص باستعماله بالاتفاق. قال في العارية مخرجا الى الذخيرة
واحاله الى فتاوى ابى الليث غصب ارضا وزرعها ونبت فلرب المالك ان يامر العاصب بقطع الزرع
فان لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فانه العاصب والمالك ان يرجع بنقصان الارض وهي معرفة
انتهى. وفي المجتبى زرع ارض غير نبت فللمالك ان يامر العاصب بقلعه فان ابي يقلعه بنفسه
وقبل النبت يخر صااحب الارض ان شأ تركها حتى ينبت فيامر بقلعه وان شأ اعطاه ما زاد البذر
فيقوم مبدوزة ببدل غير له حق العلم ويغرم غير مبدوزة فيعطى فضل ما بينهما. وعن ابى شبيب
انه يعطيه مثل بذر والاول اصح. ولو زرعها احد الشريكين بغير اذن صاحبه فرفع اليه صاحبه
نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبت لم يجز وبعد يجوز. وان اراد قلع الزرع من نصيبه
فما سبه الارض فيقلعه من نصيبه ويضمن الزرع نقصان الارض بالعلم قال استاذنا الصواب
نقصان الزرع كما ذكره القندوري في شرحه انتهى. قلت وفي فتاوى الصيرفية بذر ارض غير
ان شأ صاحبها تركها حتى نبت فيامر بالعلم وان شأ اعطاه ما زاد البذر في قيمة الارض وغيره
يعطيه مثل بذر وهو المختار انتهى **وان استعمله** كالو غصب عنده واخرج فنقص في من الاجارة
بالاستعمال ومن ما نقص **تصدق بالعلمة** وهي الاجر الذي اخذ عند ابى شبيب ويجعل الاصل ان العلمة
للعاصب عند نخله فانما في لان المنافع لا تنقل لاجل العقد والعاقبة هو العاصب فهو الذي
يجعل منافع العترة لا بعدد فكان اولى ببدلها وبوثران يتصدق بها لاستفادتها ببدل خبيث
وهو التصرف في مال الغير. وفي البرازية العاصب اذا اجر المصوب فالاجر له فان تلف المصوب
من هذا العمل او تلف لاسمه وضمنه العاصب له الاستعانة بالاجر في اداء الضمان ويتصدق بالباقي

ماكله

فلم يخرج عن ملكهم

فوايده

فان ابي فله المصوب منه ان يقطع

اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا لمع له ان يستعين بالخلقة في اداء الضمان في الصحيح ولو
كانت دابة فاخذ اجرها ثم باعها واخذ ثمنها واختلف الثمن ثم ماتت الدابة عند المشتري وصار
المالك المشتري ورجع المشتري على الفاضل لمع له الاستعانة في اداء الضمان بالاجر انتهى
كالو تصرف في المصوب والوديعة ونحوها بان باعه وبيع فيه **اذا كان ذلك متعينا**
بالاشارة او بالشراب او بالوديعة او الغضب ونحوها فان اشار اليها ونحو غيرها
او الي غيرها او اطلق ونحوها لا به يعني اعلم ان مسئلة ما اذا تصرف في المصوب او الوديعة
وتزوج على وجوه. اما ان يكون ما يتعين بالتعيين كالغرض او لا يتعين كالنقد من فان كان مما
يتعين لا يحل لنا تناول منه قبل ضمان القيمة وبعد يحل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الزرع
المذكور هنا فانه لا يطيب له ويتصدق به لان النقد يتعلق فيما يتعين حتى يفسخ العقد بالهلاك
قبل القبض فيتمكن الخبز فيه. وان كان ما لا يتعين فقد قال الكرخي انه على اربعة اوجه. **اما ان اشار**
اليه ونقد منه. **او اشار اليه ونقد من غير**. **او اطلق ونقد منه** وفي كل ذلك يطيب له الا في الوجه
الاول وهو ان اشار اليه ونقد منه لان الاشارة اليد لا تغيب التعيين فيستوي وجودها
وعدمها الا اذا كان بالنقد منها وبه كان يعني الامار في اليك. وفي الكافي وتبين الكرخي قال
مشايخنا لا يطيب على كل حال ان يتناول منه قبل ان يضمن وبعد الضمان لا يطيب الزرع بكل حال
وهو المختار. **واطلاق الجواب في الجاهل والمضاربة تدل على ذلك**. واختار بعض الفقهاء
على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قولها وعند ابي اس لا يتصدق بشي والوجه
ما بيننا. قال ابن بليغ وهذا الاختلاف بينهما فيما اذا صار بالتقلب من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم
مثلا وصار في يده من بدل المصوب دراهم وان كان في يده من بدل خلاف جنس ما ضمن دراهم وفي
يده من بدل له طعام او غرض لا يجب عليه التصديق بالاجماع لان الزرع انما يتبين عند اتحاد الجنس
والم يصير بالتقلب من جنس ما ضمن لا يظهر الزرع انتهى **فان غضب وغير المصوب فبالسنة**
احترزه عما اذا غضب شاة فزبحها فان ملك ما كره لم يزل بالزبح المجرى اذ لم يزل اسمها واعظم
منها حيث يقال شاة مذبوحة **واعظم من دفعه** كالو غضبا للخطية وطعنا فان القاصد المتعلقة
ببين الخطية كجملها تهريبه ونحوها تزول بالطن وقد جاز فيه من لا يملك له بان قوله زال اسم
مضمونه لانه يلزمه **وانتقل المصوب بملك الفاضل بحيث يمتنع امتيازه** اي المصوب
هو ما انتقل به كاختلاف برز وشمع وشعر وشعر او يمكن امتيازه لكن يخرج كاختلاف برز بعين
او بالعكس **فمنه اي الفاضل المصوب وملكه اي المصوب** اما الضمان في صورة التقير وزوال
الاسم فلكونه متغيرا واما المالك فلا يحد صفة متغيرة لان قيمته تزيد او تنقص او شيئا
وكذا قيمة الخطية تزيد او تنقص او احد فصاحب حق المالك هاكنا من وجه حتى تبدل الاسم
وفات اعظم المنافع وحق الفاضل في الصفة قائم من كل وجه فيكون راجعا على المالك من وجه
على ما تقر في الكتب الاصولية من ان طرفي الترجيح اذا انفارضا كان الرجحان في الزاد الحق منه
في الحال وهو البقاء واما الضمان في الاختلاف فلكونه متغيرا فيه ايضا واما المالك فليكن يجمع التبدل
في ملك المصوب منه **بلا حل انتفاع** متعلق بملكه **قبل اذ اضمانه** اي المصوب. والمعاد بادا
ضمانه رضي المالك اما باء ابدله او ابراه او تضمن الفاضل وهذا استحسان والقياس للحل لان
ملكه ثبت بكسبه والمالك يجوز التصرف بك توقع على رضى غيره ولهذا لو وهبه او باعه صح. وجه
الاستحسان قوله عليه الصلاة والسلام في الشاة المذبوحة المضلية بلاك رضى صاحبها اطعموها الا ناري

اوليها لغيره
ونقد منه

فاذا الامر

فاذا الامر بالتصدق زوال ملك المالك وحرمة انتفاع الفاضل قبل الارضا ولان في
امامة الانتفاع فتح باب الغضب فيجوز قبل الارضا حتما المادة الفاضل واستند هذا في الخلاصة
الى الامام من حيث قال بشرط الطيب عند وجوب البدل وعندها اداء البدل والفتوى على قولها
وقد نقل قبل هذا عن فتاوي اهل سمرقند رجل غضب طعاما لمضغه صار منه كفا ابتلع اشبع
حلا لا عند ابي ج. وفي البرازية بشرط طيب المصوب الفاضل عندها اداء الضمان الى المالك
وعند الامام من وجه البدل عليه حتى اذا غضب طعاما لمضغه واستلعه عنده ابتلع الحلال وعندها
ابتلع الحرام فيجوز في يمينه لا ياكل الحرام ويغضب على كل طعام الحرام كما يغضب على غضب الطعام
وكان الامام مولانا نجم الدين السفي يكره ان يكون هذا قول الامام ويقول اجمع المحققون من اصحابنا
انه لا يملكه الا باصدي الامور الثلاثة وقالوا جميعا الفتوى على قولها. قال في النوازل غضب لخبزا
فطبخه ملكه الفاضل باء الضمان وبالفاضل الضمان او برضا المضموع وبعد الملك لا يحل له الانتفاع
به لاستفادته بوجه بحيث كالمملوك بالبيع الفاضل عند القبض الا اذا جعله صاحبه في حل اصله
ما روي انه صلى الله عليه وسلم الى ان ياكل من لحم الشاة التي ذبحت على ان يؤدي عنها وقال
اطعموها الاساري. **ذل الحديث على عدم اباحة الاكل ولزوم التصديق والملك الفاضل قبل**
اذا الضمان اذ الامر بصيغة ملك الغير لا يصح انتهى. **قلت** ما في النوازل يخالف لما في عامة
المعون من ان الملك في المصوب ثابت قبل اداء الضمان وانما المتوقف على اداء الضمان للحل
والله اعلم **كذلك شاة وطبخها او شيئا او طبخ بر وزرع وجعل حديد سيفا وجعل صغير**
آنية والبنا على ساجدة بالجيم وهو مفرد ساج وهو شجر عظيم صلب قوي يثبت ببلاد الهند
وهي من اعز الاشجار ويستعمل في بناء الدور والابواب واساسها واما اذا بنى عليها فلك ينقطع
فيهدم الرد كما اذا بنى في الارض المصنوعة. **وعند الشافعي لا ينقطع حتى المالك كيف ما كان**
فيهدم البنا وياخذ ساجته لانه وجد عين ماله فكان اخيه بالنص. **وعندها انقطع حقه مطلقا**
في الصحيح لان في قلعه ضررا بالفاضل وقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام
وضرر المالك مجبور بضمان القيمة فلا يحد ضررا فصار كما اذا خاطر بالخطية المصوب بطن آدمي
او دخل لرجل مضموبا في السفينة وفي الحج البحر كذا في بعض شروح الكرخي. وفي المجتبى بعد ان رقم
لنقص المشايخ وقال اما لا ينقص اذا بنى في خوالي الساجدة اما على نفس الساجدة ينقص والا صح
جواب الكتاب انتهى يعني لا فرق في الاصح عزها اذا بنى حولها او عليها والله اعلم. وفي الجوهر صرح
بانه الاصح ايضا **وقيمة اي والحال ان قيمة اي البنا اكثر منها** اي من قيمة الساجدة فاما اذا كانت
قيمة الساجدة اكثر من قيمة البنا فلم ينقطع حق المالك عنها ذكره في النهاية معزيا الى الذخيرة وبه قد
الزبلي كلام الكرخي. وفي المجتبى ط عن فتح اذا كانت قيمة الساج اقل من قيمة البنا ليس له ان ياخذها
فان كان اكثر فله ذلك وكذا في الساجدة وزعم ان هذا هو المذهب. قال مشايخنا هذا قريب مما ذكر
مجد ان دجاجة انسان ابتلعت لولو الغر او اودع فضيك فكبر في بيت المودع حتى لم يمكن اخذه
الا بنقصه فينظر الي قيمتها وخير صاحب الاكثر كصاحب اللولو النفيسة ان ساخذ الرجاجة
بقيمتها او اخذ قيمة اللولو. **قلت** وتترك شيئا لا بد من معرفته وهو ان الفاضل اذا اراد ان ينقص
البنا ويرد الساجدة هل له ذلك ط وان قضى القاضي عليه بالقيمة لا يحل له نقض البنا وقيل
القضا قبل حل له وقيل لا يحل لتضييع المالك من غير فائدة. **هنا** عن مجر ان كان قلع الاشجار لا ينقص
الارض لكن ينقص شيئا فانه ياخذ الارض وينقصه النقض وليس له ان ياخذ الاشجار وينقص قيمة الفاضل

وقال الكرخي والرجوع انما ينقطع
حق المالك عن الساجدة اذا بنى
حولها

لا ينقص البنا على الساجدة اذا بنى
فيها ولا ينقص الساجدة على البنا
اذا بنى في حوالها

بالنظم ثم ذكره

انی علی الزناجیر

معاونان

ضمن جميع فنيها وان كانت
ماكونة اللحم

۶۳۳

القاضي ظمير انتهى **ومن بني أو غرس في أرض غيره بغير إذنه أمر بقلعه** أي بقلع البناي انتهى
والرد أي وأمر برد الأرض إلى المالك لقوله عليه السلام العرف ظلم حق أي ليس كذي عرف
ظالم وصف العرف بصفة صاحب وهو الظلم وهو من الجار كما يقال صام ناره وقام ليله قال الله
تعالى فيها تغرق كل امرئ بحكمه **ولأن الأرض باقية على ملكه** إذ لم تصر مستهلكة ولا مفضوذة حقيقة
ولا وجد فيها شيء يوجب الملاك للغاصب فيؤمر بتفريقها هذا إذا كانت قيمة الساحة أكثر من قيمة البناي
وإن كانت قيمة البناي أكثر فللغاصب أن يضمن قيمة الساحة ذكره في النهاية **قال** إلى بلعي وعلى هذا
لو ابتليت دجاجة لؤلؤة ينظر إليها أكثر قيمة فلصاحبها أن يأخذها ويضمن قيمة الآخر وعلى هذا التفسير
لو أدخل فضيل غريم في داره وكبر فيها ولم يمكن إخراجه إلا بصدم الجدار وعلى هذا التفصيل لو أدخل
البقر رأسه في القدر الخامس فتعد راجحه انتهى وقد تقدم تقريره **والمالك أن يضمن له** أي
للغاصب **قيمة بناية أو ثمر من بقلعه** أي للمالك أن يضمنه قيمة البناي والغرس مستحقان للقلع
أن نقصت الأرض به أي بقلع الشجر والبناي وطريق هذا الضمان أن تقوم الأرض بدون البناي
والغرس ومع أحدهما حال كونه مستحقا للقلع فيضمن فإن قيمة البناي والشجر المستحق للقلع أقل من
قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع إذا نقصت إجرة القلع فالباقي قيمة الشيء المستحق للقلع فإن كانت
قيمة الأرض باقية وقيمة الشجر المقلوع عشرة وأجرة القلع درهم بقي تسعة دراهم فالأرض مع هذا الثمن
تقوم بمائة وتسع دراهم فيضمن المالك التسعة كذا قيل **وفي شرح الكفر** بلعي وكيفية معرفتها
أن تقوم الأرض وبنايها أو شجر استحق قلعه أن أمر بقلعه وتقوم وحدها ليس فيها بناي ولا غرس
فيضمن فضل ما بينهما كذا قالوا وهذا ليس بضمان لقيمته مقلوعا بل هو ضمان لقيمته قائما يستحق
القلع وإنما يكون ضمانا لقيمته مقلوعا أن تقوم الأرض والغرس مقلوعا موضوعا في الأرض
بأن يقدرا الغرس حطبيا والبناي آخر أو كسبا أو حجارة مرسية على الأرض فيقوم وحده من غير أن
يضمن إلى الأرض فيضمن له قيمة الحطب والحجارة المرسية البينة **عصب ثوبا فضيعة أو سويقا**
فلتة بسمن فالمالك مخير أن شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض ومثل السويق وإن شاء
أخذ المصبوع أو الملقوت يعني إذا عصب ثوبا فضيعة أو سويقا فلتة بسمن فالمالك بالخيار
أن شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض ومثل السويق وإن شاء أخذ المصبوع أو الملقوت **وغرم ما زاد**
الصبيغ والسمن وقد صرح إلى بلعي بأن السويق والسمن من ذوات الأمثال ثم نقل عن الكافي أنه
قال وفي المبسوط يضمن قيمة سويقة فإنه يتفاوت بتفاوت الخلي فلم يبق مثليا كالخمر انتهى وقد
قدمنا عن المجتبى نقل الخلاف في كونه مثليا أو قيميا والله أعلم **وما روي عن أبي حنيفة** من أن الغاصب
إذا صبغ الثوب أسود فهو نقصان وعند هارن يادة كالحبرة والصغيرة راجع إلى اختلاف عصر وزمان
فإن بني أمية في زمانه كانوا يصبغون على لبس السواد وفي زمانهم بنو العباس كانوا يلبسون السواد
وأجاب كل واحد على ما شاهد من عادة أهل عصره ولا خلاف فيه بينهم في الحقيقة ولهذا لم يتعرض
في هذا المختصر لنكره هذا الاختلاف ولا اللون الصبيغ تبعاً للكثر لأن من الثياب ما يزداد بالسواد
ومما ما ينقص وكذا من الثياب ما يزداد بالحبرة والصغيرة ومنها ما ينقص فلا ينبغي التمسك بلون
دون لون بل لا يمتنع فيه إلا الزيادة والنقصان حقيقة ولو كان ثوبا يصبغ الصبيغ بأن كانت قيمته
ثلاثين درهما مثلاً فوجعت بالصبيغ إلى عشرين فعلى من ينظر إلى ثوب يزيد فيه ذلك فإن كانت الزيادة
خمساً يأخذ رب الثوب ثوبه خمساً دراهم لأن صاحب الثوب أوجب على الغاصب ضمان نقصان قيمة ثوبه
ثوبه عشرة دراهم فوجب عليه الغاصب قيمة صبغه خمساً فالحصة بقصاصة ويرجع الباقي من النقصان

ويأخذ

وتسعة

دون

الصبيغ

وهو عشرة دراهم

وهو خمسة دراهم هشام عن محمد وهو شك من حيث أن المفضوذة منه لم يصل إليه المفضوذة بكلمة
وأما وصل إليه بعضه وكان من حقه أن يطالب هو إلى تمام حقه فكيف يتوجه عليه الطلب وهو
لم يمتنع بالصبيغ شيئا ولم يحصل له إلا تلف ماله وكيف يسقط عن الغاصب بعض قيمة المفضوذة
بالإتلاف والاتلاف مقرر لوجوب القيمة وكيف صار مسقطا له هنا كذا في تبين الكثر **رد غاصب**
الغاصب المفضوذة على الغاصب الأول يتراعضانه كالأهالك المفضوذة في يد غاصب
الغاصب فاودي القيمة إلى الغاصب فإنه يبرأ أيضا حتى لا يكون للمالك بعد أن يضمن الغاصب
الثاني لقيام القيمة مقام العين **إذا كان قبضه القيمة معروفا بقضا القاضي** وبغير قضا
وأما يصير معروفا فإنه البينة أو تصديق المالك فاما إذا أقروا الغاصب بذلك فإنه لا يصدق
في حق المالك ويصدق في حق نفسه وغاصب الغاصب كذا في العاديه **عصب ثوبا غصبه**
آخر منه فاراد المالك أن يأخذ بعض الضمان من الأول وبعضه من الثاني له ذلك ذكره
في فتاوي السراجية معزيا إلى الرضا دان **وفي العاديه** والمالك بالخيار في تضمين أيهما
شأ في الباب الرابع والعشرين من بيع الجامع وذكر رشيد الدين في فتاواه لو باعه غاصب
الغاصب وأخذ الثمن لا يكون للغاصب الأول أن يأخذ الثمن منه لأنه ليس بمالك وليس بنائب
عنه ولا يكون له اجازة البيع والمفضوذة منه الخيار في تضمين الغاصب وغاصب الغاصب
وفي الأصل في باب اعطاء أحد المشركون وفي غاصب الغاصب إذا اختار المالك تضمين
أحدهما لم يملك تركه وتضمن الآخر **وفي فتاوي صدر الإسلام** طاهر بن محمد وأما له في فتاوي
سمرقند بأن للمالك أن يضمن الغاصب وغاصب الغاصب كل واحد منهما نصف قيمة المفضوذة
وذكر في فتاوي أهل سمرقند إذا ضمن المفضوذة منه الغاصب الأول أو الثاني فضل بغير الآخر
عن الضمان حتى لو تولى المالك الذي اختاره هل يرجع على الآخر فيه روايتان **هكذا رأيت**
بخط صدر الإسلام صاحب المعنى الاشتراشي **وطالعت** في بعض كتب الفقه رجل عصب عبدا
فغصبه منه آخر فمات عنه فالتوى بالخيار أن شاء ضمن الأول ويتبع الأول الآخر وإن شاء أتى
الأول واتبع الآخر بالقيمة ولا شيء له على الأول انتهى **فروغ** ركب دار غيره لا يطعأ خريق
وقع في البئر فاحضره جرح من الدار بر كونه لم يضمن قيمة الجدار لأن ضرر الطريق عام على
المسلمين وكان لعامة المسلمين دفع ذلك عنهم إذا جعل العبد وعلى المسلمين دفعه رجل عنهم
ذلك العبد وبأله غريم حتى لو تلفت الآلة لم يضمن من قيمتها كذا في هذا **دفع** درهما أو لؤلؤة
إلى رجل فجعلها في محبرة أن كان لا يخرج إلا بكسرهما أن كان ذلك بفعل صاحب المحبرة وكان أكثر
قيمة من المحبرة كسرت ولا عزم على صاحب الشيء الواقع فيها **وأن وقع بفعل صاحب المحبرة** وكان أكثر
وعلى صاحب الشيء قيمة المحبرة أن شاء ولا يصير حتى تنكسر ولو أدهمت بحصية رأسه في قدر أو برقة
ولم يخرج إلا بكسرهما فهو على المفضل **ولو عصب خيطا فخطا به ثوبا فغلبه قيمته ولا يضمن**
كذا في الجوهر **الاجازة لا تلحق إلا متلاف** ثم فرع عليه بقوله **فلو تلف مال غير نعل**
فقال المالك أجرت أو رصبت لم يترأض الضمان كذا في البرازية من كتاب الدعوى
وذكر في فتاوي وعزاه إليها وهل تلحق الاجازة الأفعال **ذكر صاحب المحط** في غصب فتاواه
عصب ثوبا وقبضه فاجاز المالك قبضه بترئ عن الضمان ولو أنه استغنى به قاضه بالخط لا يبرأ
عن الضمان **تالم يخط** **وفي مقترقات** بيع الذخيرة ولو أودع مال الغير فاجاز المالك ذلك
برئيا عن الضمان **وفيها أيضا** الاجازة في العقود تلحق الموقوف دون المفسوخ **وذكر في** أيضا

بما لا يخرج من الضمان إذا أجاز
أخذا تضمين أحدهما

شياء

مولانا

الاجازة لا تلحق الا فعلا عند ابي حنيفة وعند محمد لم يلحقها كالعمود حتى ان العاصب اذا اراد
المغضوب على اجنبى فاجاز المغضوب منه قبض ذلك الاجنبى عند محمد يخرج العاصب من الضمان
وعند ابي حنيفة لا يخرج. وذكر في الثامن من الزخيرة المديون اذا بعث بالدين على يد رجل الى الطالب
فما الرجل الى الطالب واخبره ورضى به وقال الذي جابه اشترى بها شيئا فذهب واشترى ببعضها
شيئا وذلك الباقي. قال الفقيه ابو بكر قد قيل ان يصل من مال المطلوب وقيل من مال الطالب
هو الصحيح لان الرضا ببعثه في الاثر بما بمنزلة الاذن كالقبض في الاستدانة قال رحمه الله وهذه
المسئلة تشير الى ان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح انتهى ذكر العادي في فصوله في آخر تصرفات
المغضوب ثم ذكر بعد ذلك في فصل آخر قال وقد مر في آخر تصرفات المغضوب ان الاجازة تلحق الافعال
ذكر في الزخيرة من غير خلاف وهو الاصح انتهى كلامه. قلت فعلى هذا فيكون الصحيح انه يلحق الاثر
لانه من جملة الافعال فيدخل تحت قولهم الاجازة تلحق الافعال في الصحيح والله اعلم **كسر**
العاصب **المخسب كسرا** **فاحشا لا يملكه ولو كسر الموهوب له لم ينقطع الرجوع** كذا في الفوائد
الزينة **فروغ** اجر العاصب وزد اجره الى المالك يطيب له لان اخذ الاجرة اجازة. **الام**
قبي قال للعاصب شيء بها فان هلك قبل التصحية ضمنها وان بعد لا. **الاجر قبي** وكذا العجز
امر ان ينظر الى خبايته فخطر لها فسال الله فيها من انفسه ضمن نقصان الخلل. **عجز** في ذوق ارباب
وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة. **خسر** بغير فذل فيه شيء فهو على ثلاثة اوجه
فان كان في ارض مملوكة للحاق فللمالك التمسك عليه واخراجه وله النسوبة والزرع في قضا وان كان
في ارض مباحة ضمن الحاق قيمته خسر من ذوق فيه. **وان** كان في ارض موقوفة لا يكره وان كان في الارض
سعة لان الحاق لا يدرى باي ارض يموت هكذا ذكر في الواقيات الحسنية من الوقف. **لا يجوز** دخول
بيت انسان الا باذنه الا في الضرر كما في سيرة المفتي. وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو
اخذ له اذنه كما في الوديعه الحل في الفوائد الزينة. وفي المجتبى ولو غضب دراهم او دينار او
آنية فضة فان لم يتفاوت صحيحا ومكسورا فللمالك ضمان على الكاسر وان تفاوت فان شأ المالك
اخذ المكسور ولا شيء له وان شأ المكسور اليه ضمنه مثله. وفي الآنية والسوار والعقد من الفضة
او الذهب يضمنه بخلاف جملته قيمته **قصوعا**. وكذا او في الصنم والنحاس والشمع والاصا
اذ كانت تباع وزنا ولا تخمها حكم العدديات المتفاوتة **قطر**. ولو غضب دراهم فسبها لم ينقطع
حق المالك اجماعا. ولو غضب صنفا وجعلها كوزا ينقطع حق المالك **سبس** الصحيح انه ينقطع
سوا بيع الكوز وزنا ولا بخلاف النقرة عند ابي حنيفة. ولو غضب مصفا فقطعه او عر به
لا ينقطع. ولو غضب كاذبا فكتب فيها فالصحيح انه لا ينقطع والله تعالى اعلم.

من محمد عن ابيه

ويشترط ان يكون الوقف قبيل المباح
فيضمن قيمة الخمر وتما في الاشياء

هذا فصل في بيان مسائل تتعلق بالعصب
غيب بالعين المعجمة اي العاصب **ما عصبه** **ضمن قيمته** **للمالك** **ملكه** لان المالك ملك
البدل فوجب ان يزول ملكه عنه كذا يجتمع البدلان في ملك واحد. **وعند الشافعي** لا يملكه لانه
مخطور فلا يكون سببا للملك **بككا** **مستند الى وقت العصب** وتحقيقه ما قاله الاكل في النهاية
ولفظه وكلامه يعني صاحب الضمان لا يشر الى ان سبب الملك هو العصب والام يمكن تعليل الشافعي
بذلك مناسبا وهو مذهب العاصم ابي زيد فانه قال في الاسرار قال علماؤنا العصب فيبدل الملك
في المغضوب عند القضاء بالضمان او التراضي قاله شمس الائمة في المبسوط وهذا وهم فان الملك لا يثبت

عند ابي حنيفة

عند ابي حنيفة ان الضمان من وقت العصب العاصب حقيقة ولهذا لا يسلم له الولد ولو كان العصب
السبب للملك كان له الملك بذلك السبب يملك الزوائد المتصلة والمنفصلة كالبيع الموقوف
اذ اتم بالاجازة يملك المشتري المبيع بزوايد المتصلة والمنفصلة ومع هذا في هذه العبارة
بعض الشبهة فالعصب عدوان محض والمالك حكم مشروع مرغوب فيه فيكون سببه مشروع عام
فيه ولا يصلح ان يكون العدوان المحض سببا له فانه ترجيح الناس فيه لتحصيل ما هو مرغوب لهم
به ولا يجوز اضافة مثله الى الشرع. وقيل فيه نظرا لانه لا يراد بكون العصب سببا للملك عند
اذا الضمان انه يوجب مطلقا بل بطريق الاستناد والثابت به ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر
اثر في ثبوت الزيادة المنفصلة والله اعلم **والقول له** اي العاصب مع يمينه **في قيمته** اي
المغضوب عند اختلافهما في قيمته **ان لم يبرهن المالك على الزيادة** اما اذا برهن على اكثر مما
ادعاه العاصب لا يكون القول قول العاصب بل يكون للمالك لانه اثبت بالحقبة الملتزمة فان
عجز عن اقامة البينة وطلب يمين العاصب والعاصب بينة تشهد بقيمة المغضوب لم تقبل بينة
بل يحلف على دعواه لان بينة تنفي الزيادة والبينة على النفي لا تقبل وقال بعض مشايخنا ينبغي
ان تقبل الاسقاط اليمن كالمودع اذا ادعى رد الوديعه فان القول قوله ولو اقام بينة على ذلك وكان
العاصم ابو علي النعماني يقول هذه المسئلة عدت مشككة. **ومن** المشايخ من فرق بين هذه المسئلة ومسئلة
الوديعه وهو الصحيح كذا في العناية والنهاية والبعين. وفي جواهر الفتاوى العاصب والمودع
المقدي اذا قال لا اعرف قيمة المغضوب بعد هلاكه والمالك يقول قيمته كذا وزنا وهو لا يصدق
ولا يقرب بشي من القيمة ويقول لا اعرف قيمته **فانه** يحلف على دعوى المدعي فان لم يحلف يكون حكمه حكم
النكول يحكم عليه بعد التمسك من ثلثا انتهى. **فروع**. هل يشترط ذكر اوصاف المغضوب في دعوى العصب
ام لا الاصح عدم الاشتراط. قال محمد في الاصل اذا ادعى رجل على رجل انه غضب منه جارية له واقام على
ذلك بينة يحبس المدعي عليه حتى يحج بها ويرد ها على صاحبها قاله شمس الائمة الحلواني ينبغي ان تحفظ هذه
المسئلة لانه قال اقام بينة انه غضب جارية ولم يبين جنسها وصفها وقيمتها وانما كان في الاصح لاجل
الضرورة فان العاصب يمتنع عن اخذ المغضوب عادة وجن يعصب عادة انما ياتي من الشهود معانية
فعل العاصب دون العمل باوصاف المغضوب فسقط اعتبار علمه بالاوصاف لاجل التعذر وبينة
بشهادته فعمل العصب في محل هو مال متقوم فصار ثبوت ذلك بالبينة كقبوله باقراره فيحبس حتى
يحج به وعلى هذا الاحتجاج الى ما قبل اي بكر لا تمس وهو ما قاله ان الشهود شهدوا على اقرار العاصب بذلك
فاما الشهادة على فعل العاصب فلا تقبل مع جملة المغضوب لان المغضوب اثبت المالك للمدعي في الفضل
والقضاء بالمجهول غير ممكن كذا في العناية **فان ظهر** اي المغضوب **وهي** اي قيمته **اكثر مما ضمن العاصب**
وقد ضمن بقوله مع يمينه **اخذ** اي انقصوب **المالك** **ورد عوضه** **وامضى** اي المالك الضمان
لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ دون العدم البينة ولو ظهرت العين وقيمتها
مثل ما ضمنه او دونه في هذا الفضل وهو ما اذا ضمنه يقول العاصب مع يمينه وكذا الجواب
اي هو بالخيار ان شأ امضى الضمان وان شأ اخذ العين ورده القوم في ظاهر الرواية. وقال الكوفي
لا خيار له في استرداده لانه توفي عليه برك ملكه بكامله وهو اي ظاهر الرواية الاصح لانه لم يتم
رضاه بزوال العين عن ملكه حيث لم يعط ما يدعيه من القيمة وما لم يتم الرضا لم يسقط الخيار عنه
ولو ضمن العاصب بقول المالك او ببرهانه اي برهان المالك **او نكول العاصب** **فحق له**
اي العاصب **ولا خيار للمالك** لانه رضي بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط

ناديها

وان باع الغاصب المعضوب فضمنه المالك نفذ بيعه اي بيع الغاصب وان حرره
ضمنه لا اي لو كان المعضوب عبدا فحرره الغاصب ثم ضمنه المالك لا ينفذ تحريره لان ملكه
الثابت فيه فاقص لثبوته مستندا او ضرورة اجتماع البذل والمبدل في ملك شخص واحد ولهذا
يظهر في حق الاكساب دون الاولاد والمناقض يكفي لنفوذ البيع دون الاعتراف بالنقل كملك
المكاتب فان له البيع عبدا وليس له ان يمتعه. وفيه باعناق الغاصب ثم بتضمينه احترازا عن
اعتناق المشتري من الغاصب ثم بتضمين الغاصب فان فيه روايتين. وفي رواية يصح اعتناقه
وهو الاصح قياسا على الوقف. وفي رواية لا يصح كذا في العتاقة. قلت وفي شرح الكفر لابي
قال بعد ان ذكر ان عتق المشتري الغاصب لا ينفذ مع التضمن ولا يبيعه هذا عتق المشتري من
الغاصب حيث ينفذ باجازه المالك البيع عند ابي حنيفة وابي شريح وكذا بضمان الغاصب القينة في
الاصح لانه عتق ترتب على ملك تام بنفسه موضوع له فينفذ العتق بنفوذ السبب انتهى **وزايد**
المعضوب مطلقا متصلة كالصن والحسن او منفصلة كالذر والتم لا تضمن الادب لتعدي
او المنع بعد طلب المالك لانها امانة وحكمها هذا **وما نفقته الجارية بالولادة مضمون**
ويجوز بولائها اذا اولدت الجارية المعضوبة كان النقصان مضمونا على الغاصب فان كان في قيمة
الولد وفاة به بجر النقصان بالولد فيسقط ضمانه عن الغاصب والا فيسقط بحجابه **وفي باعة**
معضوبة فردها حاملا فانت بالولادة ضمن قيمتها يوم العلوق بخلاف الحرة فانه لا تضمنه
وقال لا تضمن الامة ايضا لان نقصان الحمل لانه صح الرد ثم هلك كذا في البيع وكذا اذا حتمت
ثم ردوها وماتت بمصاه. وكذا انه غصبها وليس فيها سبب التلف وردوها وفيها ذلك فلم يصح الرد فصار
كما اذا اجنت جنسية في يد الغاصب فقبلت بمصاه او دفعت بمصاه بعد الرد فانه يرجع بقيمتها على الغاصب
كذا هذا بخلاف الحرة لانها لا تضمن بالغصب حتى يقول بقي ضمان الغصب ويصدق به الرد ولا يجب
ردّها اصلها فافتراقهما في تعيين اكثر **وبخلاف منافع الغصب** استوفى ما او عطل
فانها غير مضمونة عندنا **الا ان يكون المعضوب وقفا او مالا يفتقر او معذرا للاستغلال**
ذكر صدر القضاة وتصير الاربعة للاستجارة اذا ابتاعها لذلك او اشتراها لذلك او بواجر
ثلاث سنين على الولاء ويشترط على المستعمل ان يكونا معذرا حتى يجب الاجر وان لا يكون المستعمل مشركا
بالغصب وموت رب الدار يبطل الاعذار. وفيه شرح طهر الدين الترمذاني قبل لركن الامة اذا
بيعت نفسه ثم اراد ان يعتد بان يقول بلسانه ويجوز ان يشارك في موضع ثمة. وفي القينة
لو لم تكن الدار معذرة للاستغلال فاجرها سنة او سنتين او اكثر لا يصير معذرة للاستغلال الا اذا
بناها لذلك او اشتراها له كذا اورد ابن اليسر. وعنه باعناق البائع الدار للاستغلال لا يصير
معذرة في حق المشتري. وعنه رهن دار غيره وهي معذرة للاجارة فنحنها المرفوض لاشي عليه لانه لم يمتنع
ملكها الاخر كالورثتها المالك فنحنها المرفوض انتهى **الا اذا سكنها بتاويل ملك او عقول يعني**
منافع المعدل استغلا مضمونة في كل الاحوال الا فيما ذكر من السكنى بتاويل ملك او عقد بيعت
سكنه احد الشريكين في الملك اما في الوقف اذا سكنه احدها بالقبلة بدون اذن الاخر سواء
كان موقفا للسكنى او للاستغلال فانه يجب الاجر. واما السكنى بتاويل المعدل كما تقدم عن
القينة من سكنى المرفوض بتاويل عقد الرهن وبه صرح في البرازية ايضا. ويستثنى من مال اليتميم
مسئلة سكنت امة مع زوجها في داره اجر ليس لها ذلك ولا اجر عليها كذا في وصايا القينة
كذا في فوايد مولانا الشيخ زبير رحمه الله. اقول يمكن حل هذا على قول المتقدمين القائلين بعدم وجوب

سبب

المعضوب

اجر المعضوب مطلقا وعليه فلا اشتثن والله اعلم. وفيه القينة بعد ان علم بعلامة لحر اذا كان
بيت بين يمينه وبالع فسكنه البائع سنة لاشي عليه وكذا الاجنبي بغير عقد بخلاف الوقف وقيل
دار اليتميم كالوقف. ولو غصب دارا معذرة للاستغلال او موقوفة او يتييم واجرها مئة معلومة باجر
مسي وسكنها المسافر بل من المسكن لا اجر المثل. قيل له وهل يلزم من الغاصب الاجر لمن له الدار فكيف لا
ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاولي. ثم سئل يلزم من المسكن للمالك ام للعاقب ولا يطيب لدل يرد
على المالك وعن ابي شريح يصدق به. ولو استأجر دارا معذرة للاستغلال سنة باجر معلومة دون اجر
المثل او موقوفة ثم سكنها سنتين يلزمه اجر المثل فيما وراء تلك السنة لا المسكن في السنة الاولى انتهى
وبخلاف حر المثل وخزيره اي المسلم بان اسلم ذي في يده للحزن او الخنزير **اذا ائلفهما** اي للحزن
والخنزير آخر سوا كان المثلف مسلما او ذميا لانها ليس بمال في حق المسلم والعبرة لجانب المثلف عليه
دون المثلف كما في المجتبى وفيه جواهر الفتاوى مثل غصب من مسلم خراجه ليجب على الغاصب ادا الخنزير
الينة لو لم يرد يرد عليه يوم القيمة اذا علم قطعا انه يستردها لخطاها كان عليه الرد ويؤاخذ به يوم
القيمة ولو تراضا الى القاضي يتامل في حاله ان علم به يستردها لخطاها بقضي بردها اليه وان علم انه
يستردها لشرها يامر الغاصب بالارادة. كمن في يده سيف لرجل فحما كذا لياخذ منه ان علم صاحب
اليد انه ياخذ ليقبل به مسلما لم يكن عليه ان يرد به بل يمكنه ان يعطيه ان ترك الراي الاول واخذه
يسترده ليعتق به على وجه مباح كان عليه ان يرد. وفيها ايضا بعد هذا مثل غصب خراف من ليس
له عليه دعوى في الدنيا وعليه اثم الغصب ان كان الخنزير من الخلد ليس وكان اتخذ القصير لخل امسا
اذا كان قد اتخذها خرا للشراب فانه لا حق له عليه في الاخرة وانما على السارق اثم شرب الخمر لا غير
وضمن المثلف مسلما كان او ذميا لو كانا اي الخنزير والخنزير **لذي** وقال الشافعي لا يضمن في الرجل
وعلى هذا الخلاف اذا ائلفها ذي على ذي او باعها من ذي له اشقظ تقوم بها في حق المسلم فكذا في حق
الذمي لانهم اشتهر لنا في احكام الدنيا. ولنا ان المتقوم ياق في حقهم لان الخنزير كالخل لنا والخنزير
كالشاة في حق الانتفاع وقد قال عليه الصلاة والسلام انزكوهم وما يدنون فبقيل متقوم في
حقهم فوجب لكونه في الخنزير القيمة لان المسلم ممنوع عن تملك الخنزير وتملكه بخلاف الميتة والدم فانها لا
يضمنان لان احراما من اهل الاديان لا يدون تمولها كذا في المجتبى. وفيه اتلف ذي خمر ذي ثم اسلم او
اسلم احدها قبل القضا عليه بمثل الخنزير او بعد لاشي عليه الا في قول محمد رواية عن عزي ابي حنيفة
عليه قيمة الخنزير انتهى **وبخلاف ما لو اشتراها اي الخنزير منه اي من الرمي وشرها فلا ضمان ولا ضمان**
عليه كذا في المجتبى مطلقا بانه فعله بتسليمه البائع. وفيه القينة في الروضة اشترى مسلم خرا من
ذمي فائلفها لم يضمن ولو غصبها منه فائلفها يضمن. بطل اشترى خرا من ذي فشرها فلا ضمان عليه
ولا ضمان انتهى. قلت قوله في المجتبى لانه فعله بتسليمه البائع اشارة الى الفرق بينهما اذا غصب خمر
الذمي فانه يضمن القيمة كاذم وبين مسئلة ما اذا اشترى خرا من ذي وهو فرق ظاهر كما لا يخفى لكن
فيه ان يقال انه بخلاف القضاة المشهورة وهي ان المتضمن يبطل بطلان المتضمن وهنا لما بطل
البيع في الخنزير وجب ان يبطل ما في ضمنه من تسليم البائع المشتري عليها الا ان يدعي خروج هذا النوع
عن القاعة ببيان وجهه او ان القاعة اكثرية لا كليلة والله اعلم. ذي ظهر بيع الخنزير والخنزير في
دار الاسلام يمنع منه فان اراه رجل او قبل خنزير ضمن الا ان يكون اما ما يري في ذلك فلا يضمن الفرق
ولا الخنزير ولا الخنزير لانه مختلف فيه. وفيه اشربة العيون شق مسلم زقا منه خمر من هؤلاء الفتاوى
قال ابو شريح لا يضمن ما شق من الرق ولا الخنزير وقال محمد لا يضمن الخنزير ويضمن الرق قلت يعني الامام كذا في المجتبى

حن

الغيب

عصب خمر مسلم فخلها بما لا قيمة له كالنقل من الظل الى الشمس ومنه اليه او عصب جلد
ميتة فل يغيره اي بما لا قيمة له كالتراب والشمس اخذها المالك بجائنا اذ ليس فيه مال
متقوم الغاصب وكانت الرباغة اظهارا الخالية والتقوم فصار له كغسل الثوب ولو انتم ما خذ
لا تلافه ملك الغير ولو خلها بذي قيمة كالماء والخل ملكه اي الغاصب للخل ولا يبي
للمالك عليه اي الغاصب لان الخمر لم يكن متقوم ما والماء مال متقوم فخرج جانب الغاصب فيكون له
بغير شيء ولو دبر به اي بذي قيمة كالغرض والعصا الجبل اخذ المالك ورد ما زاد الدبر
اذ يباع الرباغة اتصل بالجبل مال متقوم للغاصب كالصنم في الثوب فخرج جانب الغاصب ولو انتم
الغاصب لا يضمن لانه لم يملك مال الغير وقد مناهما يتعلق بغير المقام من الكلام في بحث ما يملك
الغاصب المقتضوب به وما لا يملك فان رجح اليه والله اعلم وضمن بكسر المعز في وهو آلة الحق
كبريط ومن مار وطين وطينور قيمته صانها لغير الله في الطينور يضمن الخشب المختب
وتنوع الباني وضمن الجبل لا القيمة باراقة مسكر ومنصيف وسياتي بيان معناها في كتاب
الاشربة وصرح بغيرها اي بغير هذه المذكورات وقال لا يضمن ولا يصح بيعها وقيل الخلاف في
الوقت والطبل الذي يضر بان الله واما طبل الغزاة والرف الذي يباح ضربه في الغرس
فيضمنها بالانكاف بلا خلاف لها ان هذه الاشياء اعدت للقبضة فينقل ثمنها كالخمر وله ايضا
اموال لصلاحيته لما جعل له من وجوه الانتفاع وان صاحبه لما لا يحل له ايضا كالامنة الحنيفة
وعنوها كالقبض المتطوع وللخاتمة الطيارة والربك المتأهل والمعد الخفي حيث يجب فيها
القيمة غير صالحة هذه الامور والفتوى على قولها ككسر الفساد فيها بين الناس كذا في الكافي
وتبيين اكثر والنهاية وغيرها من الكتب المعتمدة وفي النهاية وذكر الصدوق الشهيد في باب الخمر
والاخذ من ادب القاضي رواية عن اصحابنا انه يصوم الميت على من اعتاد الضيق والنوع الفساد
حتى قالوا ايضا لا بأس بالحقن على بيت المصدين وقيل براق العصير ايضا قبل ان يشدد ويقذف
بالنيد على من اعتاد الضيق وقد روي عن ابن عمر انه اخرج البيت على الضيق حين سمع سرايا في بيته
وقد جرح عمر على ما جرح في منزله من ضربها بالبرق حتى سقط جوارها فقتل له يا امير المؤمنين قد سقط
جوارها فقال انها لا حربة لها وتكلموا في قوله لا حربة لها قيل معناه انها لما اشتغلت بما لا يحل في
الشعر قد استقطت بما صنعت حرمتها والتفت بالاماء وروي ان الفقيه ابا بكر البجلي خرج على بعض
نهر وكان النساء على شطه كاشفات الروس والذراع فقتل له كيف تفعل هذا فقال لا حربة لها
انما السك في ايمانهم كانهن حريبات واما قال ذلك استدلالا بما روي عن عمر ثلث الامم بالمعروف
فرض ان كان يعلب على ظنه انه يقبل منه ولا يسخه بركه ولو علم انه يهان بذلك او يضرب وهو لا يصبر
على ذلك او تقع الفتن فتركه افضل ولو علم انه يصبر على الضرب والضرر ولم يصبر على غيره بذلك
ضرر فلا بأس به وهو مجاهد بذلك ولو علم انهم لا يتقبلون منه ولا يخافون منه ضربا ولا شتما فهو بالخيار
والامر افضل كذا في تبيين الكثر ولو عصب امر ولد فملك لا يضمن وهذا عند ابي شريح وقال لا يضمن
لانها متقومة عندها كالمدرعة وعنده غير متقومة بخلاف المدرعة وقد تقدم بيان ذلك في كتاب
العتاق حل قيد عبد غيره او ربها ذابته او فتح باب اصطبلها او قفص طائر فذهبت
هذه المذكورات وفي الدابة والقفس خلاف مجر اوسعي الى سلطان بن يوزيد ولا يدين ببلد رفع
الى السلطان او من يباشر الضيق ولا يمنع بنصه او قال مع السلطان قد يعجز وقد لا يعجز
انه وجبر كذا فخر شي لا يضمن ولو غرم السلطان البتة بمثل هذه السعاية ضمن ولكن لا يضمن لو

كذا عن صدر الشريعة ووجه كلامه يعلم
من الكتاب وغيره

يجوز الاله
والحنيفة

في خبره

سعي بغير حق عند مجر زجرا له اي الساعي وبه يعني في الخانية ولو سعي رجل الى سلطان ظالم
وقال له ان فلانا ما لا كثير او انه وجد ما لا او اصاب ميراثا او قال عنده مال فلان الغائب او
انه يريد العجور باهلي فان كان السلطان من يأخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعيًا موجبًا للضمن
اذا كان كاذبا فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظلمًا ولا محتسبًا في ذلك فكذلك
وان قال انه ضرب بي او ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا انتهى وفيه عدة من قال عند سلطان
ان فلانا في ساجدا او جارية جميلة والسلطان يأخذ فاخذ بضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب
بعده العتيق وسوا اخر الساعي عند السلطان او عند غيره اذا كان ذلك الغرض جال يقدر على اخذ المال
منه ولا يمكنه دفعه ضمن الساعي وفيها ايضا من اشترى شيئا فقتل ذلك اشترى بمن غاله فمضى المشتري
بالساعي عند ظالم فاشهر ان قال صدقا لا يضمن وفيه فتاوى القاضي طهطا الساعي اذ سعي بغير ذنب
اصلا يضمن كذا اختار مشايخنا المتأخرون منهم القاضي على السعدي والحاكم عبد الرحمن وغيرهما
وجعلوا بمنزلة المودع اذا دل سارقا على الوديعة ذكر صدر الاسلام البرزدوي في اصول الفقه في
فصل انواع السبب وهذا النظم فاما اذا سعي انسان الى سلطان في حق آخر حتى غرمه السلطان
مالا روي عن بعض علمائنا انهم كانوا يفتون ان الساعي يضمن وبعضهم يفرق بين سلطان وسلطان
فقالوا ان كان السلطان معروفا بترك لا يضمن قال وعنه لا يفتي به فان هذا اختلاف اصول
فان السعي سبب محض لا يهلك المال فان السلطان يخرجه اختيارا لا طمعا ولكن لو راي القاضي
موضع الساعي له ذلك لان الموضع الاجتهاد فحق نكل الراي الى القاضي كذا في الفصول العادية
قلت وفي خلاصة الفتاوى وفي نسخة القاضي الامام صدر الاسلام ابي الحسين الميسر الميسر
في كتاب القطة من سعي الى السلطان حتى غرمه لا يخلو من وجوه ثلاثة احدها ان كانت السعاية
بحق نحو ان كان يوزيه ولا يمكنه دفع ذلك الا بالرفع الى السلطان او كان فاسقا لا يتمتع عن الضيق
بالامر بالمعروف وفيه مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني ان يقول ان فلانا وجعل كذا او لفتة وظن
انه كاذب ضمن الا اذا كان السلطان عادلا لا يغير بمثل هذه السعيات او قد يعجز وقد لا يعجز
الثالث اذا وقع في قلبه ان فلانا يجي الى امراته او جاريته من فعه الى السلطان فغرمه السلطان
ثم ظهر كذب به عندها لا يضمن الساعي وعند مجر يضمن والفتوى على قول محل لعل السعاية في زماننا
قال والقاضي الامام على السعدي والحاكم عبد الرحمن افتيا بوجوب الضمان على الساعي قال الصدوق
الشهيد في عصب الفتاوى والفتية ابو الليث كان يفتي بوجوب الضمان على الساعي انتهى ولومات
الساعي فلا يسعي به ان ياخذ قدر الخسران من تركته كذا في جواهر الفتاوى ونص عبارته
رجل سعي الى السلطان برجل فاخذ منه ما لا يملكه الساعي فله المظالم ان ياخذ قدر الخسران من تركته
الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وكان يري تضمن الساعي وذكر القاضي الامام على السعدي وغيره
من مشايخنا ان على الساعي ضمان ما هلك بسعائه وجعلوا بمنزلة المودع اذا دل السارق على سرقة
الوديعة صيانة لاموال المسلمين وذكر الامام عمر الجلي ان كان السلطان معروفا بالظلم فصاده
بسبب سعائه فعلى الساعي الضمان وان لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه قلت لاحاجة الى هذا
التقييد في هذا الزمان والفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعي مطلقا كاحكياءه عنه وان كان
المذكور في النوار على ابي القاسم الصفار ان لا يسعي عليه في الدنيا وانما الوعد عليه في الفتية انتهى
وفي الفصول العادية وفيه متفرقات سرقة الفتاوى القاضي طهطا الساعي رجل ادعى على آخر سرقة
وقدم الى السلطان وطلب منه ان يضربه حتى يغير فضربه مرة او مرتين وحسبه فخاف المحبوس من التعذيب

بالدعارة وتفرغ من سعي اليه
بضم واللام كل السلطان
معروفا

لا يضمن الساعي

وعليه الفتوى

الامر في اسمه لو قال **هذه** لانكاره ولهذا اذا اشترى دارا بشرط الخيار يجب
الشفعة بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع كذا في الجوهر **وتستقر** اي الشفعة بالاشهاد
اذ حق الشفعة قبل الاشهاد منزلة لانه بحيث لو اخرج في الطلب تبطل فاء هذا الشاهد استقر
اي لا تبطل بعد ذلك بالتأخير **وتحلك** بالاذن **بالتراضي** او **بقضاء القاضي** اي بما يملك
العقار باحد امرين اما بالاذن اذا سلمها المشتري برضاه او بحكم الحاكم من غير اذن وبهذا التقيد
ظهر لك ان قوله بقضاء القاضي عطف على الاذن لا على التراضي لان القاضي اذا حكم ثبت الملك
للمشتري قبل اذن **وانما** توقف تملكها على ما ذكر لان ملك المشتري قد تم بالتشريع فلا يخرج عنه
الى الشفعين الا برضاه او بحكم الحاكم لان الحاكم ولاية فيقدر على ذلك في ضمن الحكم بالحق لان
ولاية على نفسه فرق ولاية القاضي عليه فكان اولي بذلك ونظير هذه الولاية ملك الموهوب
له لا يخرج عن ملكه الا باذن الامرين المذكورين الا ان اخذ الشفعة بقضاء القاضي اخرج حتى
كان الشفعين ان يمنع من الاخذ اذا سلم المشتري له بغير قضاء لان في القضاء زيادة فائدة وهي
صيرورة الحادثة معلومة للقاضي وتبين بسبب ملكه له فاذا كانت المشفوعة ملكا باحد
الامرين فقبل وجود احد ما لا يثبت له فيها شيء من احكام الملك حتى لا يورث عنه اذ امانات في
هذه الحالة وتبطل شفعتها اذا باع داره التي تشفع بها ولو بيعت دار يجنبها في هذه الحالة لا يثبت
بالشفعة لعدم ملكه فيها **بقدر رؤس الشفعة** اذا كانا كثيرين **لا الملك** خلاف السابق
لانهم استوفوا في سبب الاستحقاق لوجود علة استحقاق الكل في حق كل منهم ولهذا لو اشترى
واحد اخذ الكل والاستوفاء في العلة توجب الاستوفاء في الحكم ولا تخرج بكونه لعل بل بقوة فيها
للخليط هذا وما قبله متعلق بقوله السابق **في نفس المبيع** ثم يجب له اي الخليط **في حق**
المبيع وهو الذي فاسد وبقيت له شركة في حق العقار كما يشرب بكمز الشرب وهو الشريك
الذي لم يخالط **والطريق خاصين** ثم فسر بقوله **كشرب** ثم لا يجزي فيه الشفعين وطريق لا
ينفذ حتى اذا كانا عاتين لم يستحق بهما الشفعة **قال** الذي يلحقه والبشر بالخاص عند ابي حنيفة
ان يكون ضرر صغير لا يجزي فيه الشفعين وان كان كثيرا بحيث يجزي فيه الشفعين فليس بخاضع فاذ ابيع
ارض من الاراضي التي تشق منها لا يستحق اهل النهر الشفعة بسببه والجوارح منهم بخلاف النهر
الصغير وقبل اذا كان اهله لا يحصون فهو كبير وان كانوا يحصون فهو صغير وعليه عامة المشايخ
لكن اختلفوا في حد ما لا يحصى فبعضهم قد رما لا يحصى بخساية وبعضهم باربعة **وعن ابي يوسف**
الخاص ان يكون نهر يسقي منه قراخان او ثلاثة وما زاد على ذلك فهو عامر وقبل الى رأي المجتهدين
في كل عصر فان راوهم كثيرا كان كثيرا وان راوهم قليلا كان قليلا وهو شبهه الا قالوا بل انتهى **قلت**
والقراح المزعة التي ليس عليها شجر ولا فيها شجر والجمع اربعة كاي في الصحاح **ثم** يجب الشفعة بعد
ذلك **لجاري ملاءة** **بابه في سكة اخرى** وظهر دأره على ظهر الدار المشفوعة كما روي عنه صلى
الله عليه وسلم الجار احق بشفعة جاره ينتظر بها وان كان غائبا اذا كان طريقه ما وادارواه ابو
داود واحمد والدارقطني وابن ماجة **وقال** صلى الله عليه وسلم جار الدار احق بالدار من غيره رواه
احمد وابوداود والترمذي وصححه **وقال** صلى الله عليه وسلم الجار احق بسبقه ما كان رواه احمد
والنسائي وابن ماجة **وانما** وجبت مرتبة على الترتيب الذي ذكرنا هنا لانها وجبت لرفع الضرر الذي
الذي يلحقه من جهته على ما بينا فكل ما كان اكثر اتصالا كان احق بالضرر واشد بقاء معه وكان احق
اكثر بها لقوة الوجوب لها فليس لا ضعف ان ياخذ مع وجود الاقوي الا اذا ترك فيخسر ياخذ

بقدر

وما يحصى

انه قال

السبق القرب والاتصال على ما مضى

اذا شهد بان

اذا شهد بان يطلها عند علمه بالبيع وان لم يشهد عند ذلك سقط حقه **وعن ابي يوسف**
انه لا ياخذ وان ترك لانه مجرب به **قلنا** تحقق السبب في حقه وانما قدم عليه غير لقوته فاذا ترك
كان له ان ياخذ وهو نظير دين الصحة مع دين المرض **وقال** النسائي لا شفعة بالجوار ودليله مع
الجواب عنه من كونه في شروح الهداية وغيرها من الكتب المبسوطة **واضع جرح على حائط وشريك**
في خشبة جارة وليس بشريك في الدار لان الشركة المصترحة هي الشركة في العقار لا في المنقول
والخشبة منقولة وبوضع الجرح على الحائط لا يصير شريكا في الدار وكذا بالشركة في الجرح لا
يكون شريكا فيها لكنه جازم لانه لو وجد اتصال بقعة ارضها بقعة الاخر ويحقق الشفعة
على انه ملازق ولا يترجح بذلك على غيره من الجيران وكذا اذا كان بعض الجيران شريكا في الجدار لا ينفك
على غيره من الجيران لان الشركة في البناء المجرد بدون الارض لا يستحق بها الشفعة ولو كان البناء
والمكان الذي عليه البناء مشتركا بينهما كان هو اولى من غيره من الجيران ويتأتى ذلك بان يبنى
الشريك ان ينفك الارض غير موضع البناء فيبقى البناء موضع الشركة وانما هو اولى لانه شريك
في بعض المبيع والشريك اولى في موضع البناء فطاهر كونه شريكا فيه واما في الباقي فذكر ان عند
محمد واحمد الروايتين عند ابي حنيفة لان الضرر اخص به حيث كان شريكا في البعض فيقدم على الجار
وفي رواية اخرى عنه هو الجار سوا في غير موضع الجدار لان استحقاقه الشفعة في غير موضع الجدار
بالجوار وغيره من الجيران يساوي وانه فيه **اسقط بعضهم حقه** من الشفعة **بعد القضاء** **للمرئ** **في**
اخذ نصيب التارك قال الذي يلحقه ولو اسقط بعضهم حقه قبل القضاء لم كان لمن بقي ان ياخذ الكل
لان السبب لاستحقاق الكل قد وجد وتقرر في حق كل واحد منهم والتقسيم للمزاومة وقد زالت
ونظير الزهني فانه يجلس بكل الدين وكل جزء من اجزائه ولهذا لو ادى البعض او كان رهنا عند رجل
فقتضى دين احدهما ليس له ان ياخذ من الرهن بخلاف ما اذا اسقط حقه بعد القضاء حيث لا يكون له ان
ياخذ نصيب التارك لانه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر ولو كان بعضهم غائبا
يقضي بالشفعة بين الحاضر بين في الجميع لان الغائب يحتمل ان لا يطلب فلا يؤخر بالشك ولو
كان الشريك غائبا فطلب الحاضر الشفعة يقضي له بالشفعة ثم اذا حضر وطلب فقي له بها
لتحقق طلبه غير ان الغائب ان كان يفتا ساه الحاضر لا يقضي له باكمل الا اذا اسقط الحاضر حقه
لتحقق انقطاع حقه عن الباقي بالقضاء وهو نظير ما لو قضى للشريك ثم ترك ليس للجار ان ياخذ
لانه بالقضاء للشريك انقطع حقه وبطل لانه قضاء عليه بذلك لتقدمه عليه كذا في تبين الكثر
وبه صرح في شرح الجميع لابن ملال حيث قال ثم لو كان الخليط في المبيع غائبا يقضي بالشفعة للمالك
في حقه اذا طلب لان الغائب يحتمل ان لا يطلب فلا يؤخر في الحاضر بالشك ثم اذا حضر وطلب
الشفعة يقضي له بها انتهى **وفي الخلاصة** ولو حضر واحد من الشفعا او لا وابنت شفعتها فان القاضي
يقضي له بجميع الشفعة ثم اذا حضر شفعين اخر وابنت شفعتها ينظر ان كان الشفعين الثاني مثل الشفع
الاول يقضي له بنصف الشفعة وان كان الثاني اولى من الاول لما ان الاول جاز وهو خليط
فالقاضي يبطل شفعتها ويقضي بجميع الدار الثاني وان كان دون الاول لا يقضي له بالشفعة انتهى
اسقط الشفعين الشفعة قبل الشراء يصح فان قلت هذا يفيد ان سببها هو البيع اذ لو كان
سببها هو اتصال ملك الشفعين بالمشتري تصح اسقاطها قبل الشراء لانه اسقاط بعد وجود السبب
قلت جوابه انما يصح الاسقاط قبله لفقد شرط وهو البيع لان السبب لا يكون سببا الا عند
وجود شرطه كما في الطلاق المعلق **اراد الشفعين اخذ البعض وتترك الباقي لم يملك ذلك جبر ابي المشتري**

في الشركة ثم

شياء

كذا

لانه يلحقه ضرر بتفريق الصنفه عليه **ولو جعل بعض الشفعة نصيبه لبعض لم يصح** **حقه به** لا يخرجه وتقسيم بين الباقيين على عدد رؤوسه وكان لو كان احد الشفيعين حاضرا والاخر غائبا فطلب الحاضر الشفعة في النصف على حساب انه يستحق في النصف بطلت شفعته ولو طلبا احدهما الكل والاخر النصف بطل حق طلب النصف والاخر ان ياخذ الكل او يتركه وليس له ان ياخذ النصف لما ذكرنا في تعيين الكثر **وصح بيع دور مكة فحق الشفعة فيها** وعليه الفتوى قال مولانا في فوائده والفتوى على جواز بيع دور مكة وجوب الشفعة وهكذا اصترح بان الفتوى عليه في كثير من الكتب ومن ثم عولنا عليه في هذا المختصر والله اعلم **ويصح الطلب من وكيل الشراء ان لم يسلم الى موكله وان سلم اليه** لا يصح الطلب منه وبطلت وهو المختار **ولا شفعة في الوقف ولا شفعة بجواره** وفي التجريد لا شفعة في الوقف ولا بجواره كذا في شرح المجموع لابن مفلح وفي الخاتمة ولا شفعة في الوقف لا للغير ولا للموقوف عليه انتهى وفي الخلاصة والبرازية والمسل والذمي والمكاتب والمأذون ومعتق البعض سواها **وكذا تثبت الشفعة بجواره ان الوقف انتهى** وهو مخالف لما تقدم كالايجبي ويمكن ان تكون كلمة لاساقطة من الكلام لكن النسخ التي طاعتها ليس فيها في هذا المحل كلمة لا والله اعلم **وتوقع** **الشفعة** بيع في جميع الاحكام الا ضمان الغرور للغير فاذا استحق المبيع بعد البت فلا رجوع للمشتري على الشفيع كالموهور له والمالك القديم واستبدال الاب بجد في ذرية المشتري ورضاء بالعب لا يظهر في حق الشفيع كالاصل ويردها على البائع ولا يسلم للمشتري وذلك المسئلة على الفسخ دون التحويل قال الشيخ في المحلول صح والا لبطلت به كذا في الفوائد البنية **باعت ما في اجارة الغرور وهو شفيعا** فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والا لبطلت الاجارة وان ردها كذا في الولوالجية والله تعالى اعلم

نصحه مع دور مكة في الشفعة فيها

الشفعة في الوقف

لعله للشفيع على المشتري

باب في بيان احكام طلب الشفعة
لما كان ثبوت الشفعة متوقفا على الطلب شرع في بيانه وتعيينه **ويطلب** **الشفيع في مجلسه بالبيع** اعتبار مجلس العمل اختيارا للكرخي وعند عامة المشايخ لا بد من ان يطلبها قولا من غير تأخير ولا سكوت لان سكوتها بعد العمل يترك على رضاه بجوار الجار الحادث ومما شرته فبطل شفعته **ولو اخبر بكتاب والشفعة في اوله او وسطه فقرأ الكتاب الى اخره بطلت شفعته** اذا كان ذلك بعد عمله بالمشتري والتفتن لان السكوت انما يكون رضاه بعد العمل بما كالمكسوكها رضى الا اذا كان بعد العمل بالزوج ثم اذا اخبر بحضرة الشهود يشهدم عليه وان لم يكن بحضرة احد يطلب من غير شاهد ولا شهادة المخالفة الجحد لان هذا الطلب صحيح من غير شاهد والطلب لا بد منه كيلا يسقط حقه فيما بينه وبين الله تعالى ويمكنه الخلف اذا خلفه وليك يكون مضرعا عنه ورضاه بجوار الدخيل **قال** ان يلحق ويشترط ان يكون متصلا بعلمه عند عامة المشايخ وهو مروي عن محمد وعنه ان له التام الى اخر المجلس كالمخيرة لانه علق فلا بد من التام كسائر التحكيمات ويجوز الرواية اخذ الكرخي قلت وهو لا صح كما في شرح مناه ختم نقله عن الايضاح **قلت** وفي جواهر الفتاوى اذا لم يطلب الشفيع الشفعة في الساعة التي سمع لا يكون له حق الطلب بعد ذلك **وهذا** **الاشارة** الى ان الطلب على الغرور وهو رواية الاصل وعليه الفتوى وان اعتبر بعض المجلس انتهى **قلت** وقد عول في الوقاية والكثير على قول الكرخي والله اعلم وفيه تبين الكثر ولو قال بعد ما بلغه الخبر الحذر به والاخول ولا قوة الا بالله العلي العظيم او سبحانه الله لا يبطل شفعته على هذه الرواية لان

الشفعة في مجلسه بالبيع اعتبار مجلس العمل اختيارا للكرخي وعند عامة المشايخ لا بد من ان يطلبها قولا من غير تأخير ولا سكوت لان سكوتها بعد العمل يترك على رضاه بجوار الجار الحادث ومما شرته فبطل شفعته

الاول على الخلاف

لان الاول عدل على الخلاء من جواره والثاني تعجب منه لقصد الاضرار به والثالث لاقتراح الكلاوية ولا يدل شيء منه على الاعراض وكذا اذا قال من ابتاعها وبكم بيعت لانه يرغب فيها بقر دون ثمن ويرغب عن مجاورة بعض دون بعض فلا يبعد ذلك قبل العمل به على الاعراض وكذا لو قال خلصني الله **وفي** المجتبى للمشتري اذا كان شفيعا يستحق الشفعة من غير طلب **واشترط طلب** وفيه جل الغنة الابا اذا اشترى دارا للصغير وهو شفيعا يقول اشترت واخذت الشفعة والوصي يقول اشترت وطلبت الشفعة ثم يخاصم الى القاضي فينصف وليا عن الصبي فيما خذ منه ولو قبل بطلبها من الوكيل والطلب في البيع العاقد وقت انقطاع حق البائع بالاتفاق وفيه بيع الفضولي والبيع بشرط الخيار ببيع وقت البيع عند ابي سروق في الاجارة عند محمد وفي البيع بشرط الخيار للمشتري وقت البيع بالاتفاق **بلفظ يفتهم طلبها** اي الشفعة وهو كقوله **طلب الشفعة ونحوه** اي مثله كقوله انا طالب الشفعة او اطلبها لان العبارة المعنى وفيه العرف يراد بصدقه الا لفظ الطلب في الحال لا الخبر عن امر ما من او مستقبل حتى لو بيع تحت دارة فقال شفعته كان ذلك منه طلبا كافي الكافي وغيره **ولا** يجب عليه الطلب حتى يجبر رجلان او رجل وامرأتان او واحد عدل لان فيه الزام من وجه دون وجه فيشترط فيها احد شرطى الشرع اما العدة او العدة وعندها يجب عليه اذا اخبر واحد حرا كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا اذا كان الخبر صدقا واذا لم يشهد بطلت شفعته **ولو اخبر المشتري بنفسه يجب عليه الطلب** بالاجماع كيف ما كان لانه حضر فيه والعدالة غير معتبرة في الخصوم **وهو** اي هذا الطلب يسمى **طلب المواثبة** انما يسمى بهذا ليدل على غاية التعجيل كانت الشفيع يثبت بطلب الشفعة ثم يشهد على البائع لو كان العقار في يده او على المشتري لو كان في يده او عند العقار فيقول **اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الان فاشهدوا عليه** وهو طلب اشهاد ويسمي طلب التقرير **ولا بد منه** اي من هذا الطلب حتى لو تمكن ولم يشهد بطلت شفعته **وان لم يتمكن منه لا** اي لا تبطل شفعته كذا في شرح الوقاية **وهي** مخرجا الى الذخيرة اذا كان الشفيع في طريق مكة فطلب طلب المواثبة وعجز عن طلب الاشهاد عند الدار او عند صاحب اليد بول وكذا ان وجد فان لم يجد يرسل رسولا او كتابا فان لم يجد فهو على شفعته فاذا حضر طلب وان وجد ولم يفعل بطلت شفعته انتهى **قال** الشيخ الاسلام الشفيع انما يحتاج الى طلب الاشهاد بعد طلب المواثبة اذا سمع الشراخا لعينته من المشتري والبائع والدار اما اذا سمع الشراخا بحضرة احد هؤلاء فطلب طلب المواثبة واشهد على ذلك فهو كفيته ويقوم مقام الطلبين ثم بعد الطلبين المذكورين **يطلب عند فاض فيقول اشترى فلان داركنا وانا شفيعها بداركنا فمره يسلم الدار الي** وهو اي هذا الطلب **طلب عملك** وخصومة وتباخيره اي بتأخير هذا الطلب **مطلقا** اي بعذر وبغيره لا يبطل الشفعة به اي بغير اربعة خصال به **يعني** وهو ظاهر المذهب كافي الجمع والكافي وعزب الاحكام **وقال** محمد رحمه الله اذا اخرشها بطلت واختار بعضهم الفتوى **وعنه** انه قد روي بثلاثة ايام لانه لو لم يسقط بتأخيرها لمحق المشتري ضرر من محضه لانه يمنع عن التصرف فيه خشية ان ينقض تصرفه وهو مرفوع قال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ثم قد روي في المدة بثلاثة ايام في رواية لانه هي ضرر لا سيما الاعذار كما هي الضرر للرفق والمدين للقضاء وفي رواية قد رويها بشرطه وهو قول زفر ورواية عزابي س لانه اجل ومادونه عاجل على ما مر في الايمان **وجه** الظاهر انه حقه قد تقرر بالاشهاد

ارضه

الاشهاد

والا لم يكن ذاك في الدار وفي النوازل هو الصحيح

فلا يبطل بالتأخير كسائر الحقوق وما ذكره من الضرر يمكنه ان يرفع الامر الى الحاكم فيأمر
بالاخذ او بالتروك على انه مشكل بما اذا كان الشئ غايبا حيث لا يسقط بالتأخير ولو كان ضرره مراعى
لسقطت اذا لفرق في لزوم الضرر في حقه بين ان يكون حاضرا او غايبا ولو كان التأخير بعد من
مرض او جسد او عدم قاض لا يبري الشئة بالجوار في بطلان لا يسقط بالاجماع وان طالت المدة لكونه
لا يمكن من المصوبة في مصره انتهى **قال** ان يرفع في شرح الكثر قال الشيخ الاسلام لعقوي اليوم على
انه اذا اخر شرا سقطت الشئة لتغير احوال الناس في قصد الاضرار بالغير **واذا اطلب الشئ**
سألا القاضي الحضي عن ما كسبه الشئع لما يشفع به اي عن ما كسبه الشئع الدار المشفع بها
فان اقر بها اي بملكيتها ما يشفع به او بكل من الخلف بعد ان وجعت عليه على الحاصل والسبب
اعلم ان ثبوت الشئة ان كان متفقا عليه بخلت على الحاصل بالله ما استحق هذا الشئع الشئة
على فان كان مختلفا فيه كسنة الجوار بخلت على السبب بالله ما اشترت هذه الدار لانه ربما يخلت
على الحاصل من هذا الشئ في وقت سابق لتغيره في كتاب الدعوي **او برهن الشئع قضي له بها اي**
بالشئة وان وصليته لم يحضر الشئع الثمن وقت الدعوي واذا قضى له ارضا حاضرا في الثمن
والمشتري جسر الدار ليقبض الثمن اي من المقار فلو قيل للشئع اذ الثمن فاخر لم تبطل الشئة
والمشتري الشئع البايع قبل التملك اي تسليم المبيع الى المشتري لانه ذو اليد ولكن لا تنفع البيعة
اي بيعة الشئع عليه اي باياع حتى يحضر المشتري ويضع اي المشتري لانه المالك ويقضي
اي القاضي بالشئة والعهدة على البايع قبل تسليم المبيع الى المشتري والعهدة على المشتري
لو كان ذلك بعد اي بعد تسليم المبيع اليه لان البايع يصير اجنبيا فلا يشترط حضوره ولا تكون
العهدة عليه كاي في الهداية وشرح الضرر اذا علمت هذا ظهر ان قول الوقاية والعهدة على البايع طلاق
في محل التمسيد والله اعلم والمراد بالعهدة الرجوع بالثمن عند الاستحقاق **لشئع خيار الروية**
والعيب وان شرط المشتري البراءة منه اي من العيب لان الاخذ بالشئة شراء من المشتري ان
كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشر من البايع لتحول الصفقة اليه فيثبت له الخيار ان كان اذا
اشترى منها ولا يسقط خياره بروية المشتري ولا بشرط البراءة منه لان المشتري ليس يبيع عن الشئع
فلا يعمل بشرطه وروية في حقه كذا في تبين الكثر وقد تقدم الكلام على هذه وان السبب في قبيل
بان القول اصح من غير تفضل والله اعلم بالصواب **وان اختلف الشئع والمشتري في الثمن بان قال**
المشتري الف ومائة وقال الشئع الف صدف المشتري مع بيئته لان الشئع يدعي استحقاق الدار
عند نقد الاقل والمشتري ينكر ولا يجادلان لان التحالف عرف بالنقض فيما اذا وجد الاتجار بين الجانبين
والدعوي من الجانبين لا يدعي على الشئع شيئا فلا يكون الشئع منكرا فلا يكون في معني ما ورد به النص
فاستمع القياس كذا في الرهن **ولو برهننا اي وان اقام كل منهما البيعة على دعواه فالشئع احق**
بتقدم برهانه عندها **وعند اي من البيعة بيعة المشتري لانها ثبتت الزيادة وعندك في واحد**
تراه تريا والقول للمشتري **وعندهما ينقض وعندك حكيم بالاعمال والابايعين كذا ذكره العيني في ريمه**
ولها ان بيعة الشئع ملزمة وبيعة المشتري غير ملزمة لان الشئع لو ترك ترك ادعي المشتري ثمنها
وادعي بايضا قل منه بلا قبضه اي الثمن فالقول له اي البايع ومع قبضه اي الثمن فالقول
للمشتري يعني ان ادعي المشتري ثمنها وادعي بايضا قل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشئع بما قاله البايع
لان الامر ان كان كاقاله البايع فالشئع ياخذ به وان كان كاقاله المشتري يكون خطأ عن المشتري
بدعواه الاقل وان كان قبض الثمن اخذها بما قال المشتري ولم يثبت الى قول البايع لانه لما استوفى

على العلم او برهن الشئع اي اقام
بيته انها عليه كذا في سائر القاضى
المشتري عن الشئع فيقول له ان
ام لا فانه اقر به وكل نحو البايع
يعني اذا قبل الشئع او الثمن فاخر
لا تبطل الشئة
بخصوصه

لكن انما

الثمن انتهى حكم العقد فصار كما لا يجني فبقي الاختلاف بين المشتري والشئع **وفي المجتبى لو**
كان نقد الثمن غير ظاهر فقال البايع بعت الدار بالف وقبضت الثمن ياخذها الشئع بالف لانه
لما بدأ بالاقرار بالبيع تعلقت به بقوله قبضت الثمن يخرج من البين وسقط اعتبار قوله في نقد الثمن
الثمن وهو الف لم يثبت الى قوله لان بقوله قبضت الثمن يخرج من البين وسقط اعتبار قوله في نقد الثمن
وحظر البعض يظهر في حق الشئع كما ياخذ بما بقي **وحظر الكل والنزاهة لا** اي لا يظهر ذلك
في حق الشئع حتى لا يلزمه الزيادة ولا يسقط عنه شيء من الثمن فيأخذ بجميع المسي عند العقد لان
الخطأ التحق باصل العقد صان البايع هو الثمن كانه لم يسم غيره ذلك ولا فرق في ذلك بين ان يكون
الخطأ قبل اخذ الشئة او بعده لوجود الالتحاق في صورتين فيرجع الشئع على المشتري بالزيادة
ان كان اوفاه الثمن ولو خط بعض الثمن بعد تسليم الشئة كان له ان ياخذها بالباقي لانه تبين له
ان الثمن اقل فلا يصح تسليمه بخلاف خط الكل حيث لا يلحق باصل العقد لانه لو التحق كان هبة او بيعا
بلا ثمن وهو فاسد فلا شئة فيها وكذا الزيادة تلحق باصل العقد وانما لا يظهر في حق الشئع لانه لو
استحق اخذها بالمسي قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت له فلا يتغير العقد في حقه كالا يتغير
بتجدد بها العقد لما يلحقه بذلك من الضرر ولتبقى به في حق نفسه لان له ولاية على نفسه دون الشئع
كذا في تبين الكثر **وفي القصة على انه اشتراه بالف فسلم ثم خط البايع مائة فله الشئة لا التحاق**
المخطوط باصل العقد كما لو باع بعد بالف ثم زاد البايع له جارية او مائة اخرى فقلت ما الفرق بين ما ذكر
وبين التولية والمرابحة حيث تضع الزيادة في حقه ايضا حتى جازينا وهما عليه **قلت** لانه ليس
فيه ابطال حق احد لان المشتري لا يستحق عليه احد بيع المرابحة فيلحق في حقه باصل العقد والله اعلم
وفي الشراء بمثل ياخذ بمثله وفي الشراء بالقيمي بالقيمة ثم فرع عليه بقوله **ففي بيع عقار**
بمقار ياخذ الشئع كلا منهما اي من المعاري بقيمة المقار الاخر لانه يرد له وهو من ذوات
القيم **وفي الشراء بمثل ياخذ بمثل او طلب في الحال واخذ بعد الاجل اي يصير حتى يصير**
الاجل المضروب بين البايع والمشتري فيأخذها عند ذلك وليس له ان ياخذها في الحال بثل مؤجل
وقال زفر ومالك واحد والساف في القديم له ان ياخذها في الحال بالثمن المؤجل لان الشراء وقع
ولنا ان الاجل في الثمن ان يكون حال وانما يؤجل بالشرط ولا شرط في حق الشئع ثم لا بد من الطلب
ان كان يصير الى حلول الاجل **ولو سكت عنه اي عن الطلب ولم يطلب في الحال وصبر حتى يطلب عند**
حلول الاجل بطلت شفيعته عندها وعند اي من لا تبطل بالتأخير الى حلول الاجل لان الطلب ليس
بمقصود لزامه بل للاخذ وهو لا يمكن منه في الحال بثل مؤجل فلا فائدة في الطلب في الحال **ولها ان**
حقه قد ثبت ولهذا له ان ياخذ بثل حال ولو لاحقه ثابت لما كان له ذلك والسكون عن الطلب بعد
ثبوت حقه يبطل الشئة **وياخذ بمثل الخمر وقيمة الخمر بان كان الشئع ذميا** يعني لو اشترى ذي
من ذي عقارا بخر وخرير فان كان شئعه ذميا اخذ بمثل الخمر وقيمة الخمر لان هذا صحيح فيما بينهما
فاذا ثبت عليه احكاما لبيع مثل الشئة غير ان الذي لا يتعدر عليه تسليم الخمر فيأخذها بالثمن
ذوات الامثال والخمر من ذوات القيم فيجب عليه قيمته ولو كان الشئع مثملا او ذميا اخذ كل
واحد منهما النصف لما ذكرنا من قيمة الخمر ومثلها ولو سلم الذي صار حكمه حكم المسك من الاستد
فياخذها بالقيمة **فقد يكون ذميا احترازا عما اذا كان مريدا فانه لا شئة له سواء قبل على رده او**
مات او لحق بر الحرب والارث لانه لا يقدر على ذلك ككونه ممنوعا عن تسليمها فيجب عليه قيمتها كما في ضمان
والخمر لو كان الشئع مثملا **لانه لا يقدر على ذلك ككونه ممنوعا عن تسليمها فيجب عليه قيمتها كما في ضمان**

الثمن

فلم

وخر

عقدها

الخزير من ذوات القير فوجب عليه ما قيمته . فان قلت قيمة الخزير تقوم مقام عينه فوجب
ان يحرم على المسلم تملكه بخلاف قيمة الخزير على ما عرفت في موضعه . قلت انما يحرم عليه تملكها اذا
كانت القيمة بدلا عن الخزير واما اذا كانت بدلا عن غيره فلا يحرم وهذا بدلا عن الدار لا عن الخزير
قيمة ذلك الدار فلا يحرم عليه كذا قاله الزبيلي . واجاب عنه الاكل بان مراعاة حق الشفيع واجبة
بقدر الاحكام ومن ضرورة ذلك دفع قيمة الخزير بخلاف ما اذا امر على العاشر انتهى **وطريق**
معرفة قيمة الخزير والخزير بالرجوع الى ذي السمل او فاسق تاب حتى فسقه من المسلم فان
وقع الاختلاف في ذلك فالقول فيه قول المشتري مثل ما اذا اختلف الشفيع والمشتري في
مقدار الثمن واذا اختلف المبتاع في ان ينقص البيع لقوات القبض المستحق بالعقد والاملاء
يمنع قبض الخزير بحكم البيع كما يمنع العقد على الخزير ولا يبطله حق الشفيع في الشفعة لان وجوب
الشفعة باصل البيع وقد كان صحيحا وبماؤه ليس بشرط كذا في الصيانة **وياخذ الشفيع بالثمن وقيمة**
البنا والغرس متلوعين **لوبي المشتري او غرس او كلف** الشفيع **المشتري بقولهما** اي البنا
والغرس والمراد بغيرهما مقلوعا قيمتهما مستحقا للعلم كالمرفق باب الغصب . وعن ابي تراب لا يملك
بالمعلم بل يجزى بين ان ياخذ بالثمن وقيمة البنا والغرس وبين ان يترك وهو قول الشافعي رحمه الله
لان التكليف بالمعلم من احكام العقد وان المشتري هنا محقق في البنا قلنا في موضع تعلق به حتى تملك
لغيره من غير تسلطه **كما ينقض الشفيع جميع تصرفاته** اي المشتري **حتى الوقف والسجد والمقبرة**
صرح به الزبيلي في شرح الكنز وغيره في غيره . وفي المجتبى ولهذا ينقض بيعه وهبته وغيره من التصرفات
واما الزرع فيعلم قياسا وانما لا ينقض استحسانا لان له نصا في مقلوعه وينبغي بالاجر ورجع الشفيع بالثمن
فقط ان يبي او غرس ثم استحق ولا يرجع بغيره البنا والغرس خلاف ابي تراب لعدم الضرر والتمسك بين
البائع ولا من المشتري بخلاف المشتري حيث يرجع لانه مغرور من جهة البائع ومسلط عليه **وياخذ**
الشفيع بكل الثمن ان خرب الدار او جف السجر من غير صنع احد **ولم يبق شيء من نقض او خيب**
اشترى دارا فخرب او بئنا نجف السجر فالشفيع ان اراد ان ياخذ بالشفعة ياخذ بجميع الثمن
ولا يسقط من الثمن شيء لانما تبايعان الدار حتى يرد خد في البيع من غير ذكر فلا يبايعان شيئا من الثمن
ولهذا يبيعهما في هذه الصورة مراعاة من غير بيان . وقيدنا بقولنا ولم يبق شيء من نقض او خيب
لانه اذا بقي شيء من ذلك واخذ المشتري لانه نصا له من الارض حيث لم يكن تبعا للارض فلا بد من سقوط
قبض الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقض يوم الاخذ كذا في تبين الكنز . وبهذا ظهر لك
ان كلام الكنز والوقاية اطلاق في كل التقييد والله اعلم **بخلاف ما اذا تلف بعض الارض بغير حيث**
يسقط من الثمن حصته لان الغاية بعض الاصل ذكره الزبيلي **وياخذ حصته العرصة** من الثمن
ان نقض المشتري البنا لانه صار مقصودا بالاملاء والبيع اذا صار مقصودا به يقابله شيء من الثمن
بخلاف الاول لان الهلاك فيه باقة مساوية فاذا كان له حصته من الثمن يقيم الثمن على قيمة الارض والبنا
يوم العقد عليها بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا اضم بغيره وكان النقض باقا حتى يعتبر فيها
قيمة النقض يوم الاخذ بالشفعة لانه صار له قيمة بالحشر **ونقض الاجنبي كنقضه** اي كنقض المشتري
والنقض له اي المشتري لا الشفيع لانه صار منفصلا فلم يبق تبعا حتى يكون الشفيع **وياخذ الشفيع**
بمهرها ان ابتاع ارضا وتخلد وتمرا او ثمر في بلد والقياس ان لا يكون له اخذ الثمن لعدم التبعية
كالمتاع الموضوع فيها . ووجه الاستحسان انه لا يبايعه فله صار تبعا من وجه لانه متولد
من البيع فيسري اليه الحق الثابت في الاصل الحادث قبل الاخذ كالمبيعة اذا ولدت قبل القبض

وانما الخزير بقدر قيمته

وطريق غير مقبوضه

بقا الشفعة

لخصه ذلك لانه عجز مال قائم بقي
محتسا عند المشتري فلو كان له
حصته من الثمن ويقسم الثمن

فان الشك

فان المشتري يملك الولد تبعا للامم كذا هذا **وان جزه المشتري او هلك باقة مساوية وقد**
اشترى ارضا بمهرها سقط حصته من الثمن في الاول وهو ما اذا اشترى ارضا بمهرها بالشرط وكان له
فيسقط من الثمن حصته **وياخذها بكل الثمن في الثاني** لان الثمن لم يكن موجودا عند العقد فلا بد
عند الاخذ في المبيع الاتباع فلا يقابل به شيء من الثمن . وكان ابو تراب يقول او لا يحيط عنه من الثمن
في الفصل الثاني ايضا لان حال المشتري مع الشفيع كحال البائع مع المشتري قبل قبض المبيع ولو
اكل الثمن الحادث بعد العقد سقط حصته من الثمن فكذا هنا . ثم رجع الى ما ذكر في الكتاب من انه
لا يسقط شيء من الثمن لان الشفيع ياخذ بما قام على المشتري وهو عليه المبيع بدون الثمن بجميع الثمن فياخذ
به وهذا لان الحادث من الثمن بعد القبض لاختصاصه له من الثمن بخلاف ما اذا كانت موجودة عند العقد
لانها تدخل قبضا على ما تبناه . وبخلاف الحادث قبل القبض عند البائع لانها حدثت على يد المشتري
ويكون لها من حصته الثمن اذا صار مقصودا لورود القبض عليها او بالاشتراك وليس الشفيع
ان ياخذ الثمن بعد الجواز في الفصلين لزوال التبعية قبل الاخذ والله اعلم **ففي الشفعة بالشفيع**
ليس له تركها لانه ملكها بالشرافا ركانه اشتراه . حقيقه كذا في شرح الوهبانية معزيا الى
الخط المحو بل الصفة اليه بخلاف ما قبل القضا **الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع**
انتفاقا وقد ساءه عن المجتبى والمسئلة منقولة في كثير من المعتمرات **من لم ير الشفعة بالجوار كالشافي**
شلا طلبها عند حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم اعتقد ذلك حكم له بها
والا اي وان لم يقل اعتقد وجوبها لا اي لا يحكم . اختلفوا في هذه المسئلة قال بعضهم لا يقضي له
لانه يزم بطلان دعواه وقال بعضهم يقضي لان الحاكم يري وجوبها وهو المشهور . وقال بعضهم
يقال له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا لا يقضي قال الحلواني رحمه الله وهذا
آخر الاقوال كذا في البرازية ومجمع الفتاوى **فروع** استولى الشفيع عليها بلاك قضا ان اعتمد على
قول عالم لا يكون ظاهرا . وفي جنائيات المنطقة وعن ابي حنيفة على عدد الروس لعقل والشفعة
واجرة القمام والطريق اذا اختلفوا فيه كذا في الفوائد الزينية انتهى . سلام الشفيع على المشتري
لا يبطلها هو المختار كذا في الفوائد الزينية . وفي الصبرية وسلامه على المشتري لا يبطله وسلامه
على غيره يبطله اذا ترك الاقرب وطلب عند الاعد . فان كان الشفيع في المصرو والابعد خارج المصطل
وان كانا في المصرا لا استحسانا الا اذا اجاز على الاقرب ولم يطلب الشفعة الان بطلت . اخبر
ببيع داره ولم يخبر بمنها فسكت حتى اخبر بمنها هل يتبع له حق الشفعة قال قلت د رايته لا يبطل
قلت وانما يعتبر السكوت مع العمل بالمشتري او بالثمن انتهى . الامر العام من الشفيع يبطلها
قضا مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها . اذا صيغ المشتري البنا فحق الشفيع هو بخبر ان شا
اعطاء ما زاد الصنيع وان شأ ترك كذا في الولولبية . الشفيع الجاز اذا اخرج الطلب ليكون القاضي لا يبايع
فوق عذره . وكذا لو طلب من القاضي احضار فاشفع فآخر . اليهودي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم
يطلب لم يكن عذرا كذا في الفوائد الزينية . قلت يوزن من هذا ان اليهودي اذا طلب خصمه من القاضي
احضار يوم السبت فانه لا يكلف الحضور ولا يكون يوم السبت عذرا له في التاخر وهي واقعة الفتوى
والله اعلم . خط التويل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشفيع له دعوى في رقة الدار وشفيعه فيها
يقول من الدار اري وانا اديعتها فان وصلت الي والافانا على شفيعي فيها كذا في الفوائد الزينية

باب في بيان احكام ما ثبتت هي فيه اول

والا كالا طلاله

رواية

اي وما لا تثبت فيه . ذكر تفصيل ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب بعد الوجوب مجاز لان التفصيل بعد الاجمال لا تثبت الشفعة قصد الا في عقار ملك بعوض هو مال وان وصيلة **للمشتري** اي لعقار لان الشفعة شرعت لرفع جوار السوء لا لرفع اجر القسام فيجب في العقار وان كان لا يمتثل القسمة . ثم مثل لما لا يقتصر بقوله **كرحي وحام وبير وبير** صغير اي الشفعة المتصلة تخص بالعقار بخلاف غير القصديتها فانها تثبت في غير العقار فان التمر والشجر يوزن بالشفعة تبعاً للعقار ثم لا بد ان يكون العقار ملك بعوض فلو ملك حصه لا تثبت الشفعة ثم البعوض لابد ان يكون مالا حتى لو خولع على دار لا تثبت الشفعة في عرض وهو بفيتحين ويجمع على عروض خطأ الدنيا كذا في المضرب والصحاح . وفي الصحاح العرض يسكون الزا المانع وكل شيء عرض سوى الدنيا سائر والدرهم . وقال ابو عبيد العرض الامتعة التي لا بد لها من كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا وعلى هذا جعلها هنا جمع عرض بالسكون اولى لانه في بيان ما لا يجب الشفعة فيه لكن يكون الحيوان خارجا عنه ايضا مع ان الشفعة غير واجبة ايضا فحينئذ يرد به ما ليس بعقار فيدخل فيه الغنل والنبات والتخل فيكون عطف ذلك من قبل عطف الخاص على العام **وقيل** وبنا **وتخل بيعا** اي البناء والتخل **فصل** في قدره لانها اذا بيعت مع الارض يجب فيها الشفعة تبعاً للارض كما تقدم بخلاف ما علو حيث يستحق بالشفعة ويستحق به السفل على انه يجوز وذلك اذا لم يكن طريقه طريق السفل وان كان طريقاً واحداً يستحق بالطريق الشفعة على انه يخلط في الحقوق وهو الطريق لان حق السفل يبقى على الروا وهو غير منقول فتستحق به الشفعة كالعقار ولا كذلك البناء والتخل فلا يستحق بهما الشفعة كذا في تبين الكثر . وفي شرح النظم الوهابي من باب الى الذخيرة ابيات بعضها فرق بعض وباب كل واحد الى الطريق فيبيع البيت الاوسط كان لا على ولا شغل جميعاً الشفعة وان بيع الاعلى فالأوسط اولى بالشفعة . وقال في كتاب الشيطان لو باع السفل كان لصاحب العلوان ياخذ الشفعة لا يشارك فيها سائر الجيران انتهى **ولا تثبت في ارض** اي موروثة فان الاراد اذ ملكك يارب لا تثبت فيها الشفعة **فصل** في **وهبة لا بعوض** لانها ليست بمعاوضة ماله ماله فصارت كالارض . وقد يكون باع لا بعوض لانها لو كانت بشرط عوض بلا شئوع فيها اي الموهوب وعوضه فانها حينئذ يبيع انما لكن بشرط التقابض وان لم يكن العوض مشروطاً فلا شفعة فيه **ودار فيمت** بين الشركاء لان القسمة فيها معنى الاقرار ولهذا يجري فيها الجواز والشفعة لم تشترع الا في المبادلة المطلقة **او جعلت اجرة او بدل خلع او بدل عتق او بدل** **ودار على او موروثة** **وان قبل بيعها مال** بان يتزوج امرأة على دار على ان ترد هي على الزوج الف درهم فلا شفعة في شئ منها لانها عندنا تخص بمعاوضة ماله ماله فطلق لانها تثبت بخلاف البتة بالاثار بمعاوضة ماله ماله مطلق فيقتصر عليها **او بيعت** عطف على جعلت اي لا تثبت الشفعة في دار بيعت **بخيار البائع ولم يسقط خياره** لانه يمنع زوال الملك عن البائع **فان انقطع الخيار وجبت** لزوال المانع عن زوال الملك **ان طلب الشفع الشفعة عند سقوط الخيار في الصحاح** لان البيع يصير سبباً لزوال الملك عند ذلك **او بيعت الاراد بيعاً فاسداً** يعني اذا اشترى داراً فاسداً فلا شفعة فيها اما قبل القبض فليقتل ملك البائع واما بعده فلا خصال الفسخ لان لكل واحد من المتبايعين سبباً من فسخه **ولم يسقط فسخه فان سقط فسخه** بان يبيى المشتري فيها **وجبت** الشفعة وقد تقدم تقريره **او رد بخيار روية او شرط او عيب بقضا** يتعلق برده **بعدم ما سئل** يعني اذا بيع وسئل الشفعة ثم رد البائع باخذ ما ذكر بقضا القاضي فلا شفعة لانه فسخ لا بيع **بخلاف رد باقضا** لان الرد لما لم يجب فاعز به بقضا صار وكأنه اشتراه **او باقاله** فانه بيع

التعليق

بالشفعة حتى

حزم ابن الكمال وغيره ان قوله بقضا سفلو يعيب فقط

في الثاني

في حق الثالث والشفيع ثلثا الثمن **وتثبت للعقد الماذون المستغرق بالدين في بيع** **وتثبت لستيد في مبيع** اي للعقد الماذون لان ما في يده ليس ملكاً لمولاه **وتثبت الشفعة لمن شري او اشترى له** **لا لمن باع او بيع له او ضمن الدرك** سوا اشترى أصالة او وكالة وكان يجب الشفعة لمن اشترى له المثلن وكل آخر باسرا فاشترى لاجل الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة . وفأيدته انه لو كان المشتري او الموكل باسرا شريكاً والدار شريكاً آخر فلها الشفعة ولو كان هو شريكاً والدار جارا فلا شفعة للجار مع وجوده ولا يكون للبائع شفعة سوا كان اصلياً او وكيلاً وكان لا شفعة لمن يبيع له اي وكل باسرا يبيع والموكل شفيع فلا شفعة له وكان اذا ضمن الدرك يبيع وهو شفيع لشفعة له لان الاشتغال من عليه والله اعلم

هذا باب في بيان احكام ما يبطلها

تاخير البطلان عن الثبوت مما لا يحتاج الى بيان وجه . اعلم ان تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح وبعد يصح على الشفع بوجوب الشفعة او لم يعمل لان تسليم الشفعة اسقاط حق ولهذا يصح من غير قبول ولا يرتب بالرد واسقاط الحق يعتمد وجوب الحق دون عمل المسقط والمسقط اليه كالطلاق والعاق **يبطلها ترك طلب المواشاة او ترك طلب الاشهاد** حين عمل مع القدرة بان لم يسد احد فله او يكون في الصلاة لانها تبطل بالاعراض وترك الطبيب او احدهما مع القدرة عليه دليل الاعراض وهذا الطلب هو المسي بطلب التعيين **ويبطلها تسليمها بعد البيع فقط** بخلاف تسليمها قبله كما تقدم لان اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح وبعد يسقط بالاسقاط على السقوط او لم يعمل كما تقدم لانه لا يعذر بالحصل بالاحكام في دار الاسلام ولا يرتب بالرد لانه مجرد حق لو كان التسليم بعد البيع من اب او وصي هذا عند ابي حنيفة وابي س لانه ترك التجارة فضح من ممل الجارة وقال محمد وزفر لا يجوز وهو على شفيعته اذا بلغ الصغر او بلغ الغنى الموكل وعلى هذا الخلاف بطلان الشفعة بسكوته الاب والوصي عند العمل بالشر او وكيل يبطلها اذا سلم او اقر على الموكل بطلب الشفعة **صح** لو كان التسليم او الاقرار عند القاضي وان كان في غير ذلك يجوز الا انه يخرج من التصويت وقال ابو حنيفة يجوز مطلقاً **ويبطلها صلح اي صلح المشتري الشفع منها اي الشفعة على عوض** لانه اخذ الاعتياض عن حق ليس بمالك فيسقط حقه **وعليه اي الشفع رده** اي رد العوض لانه ردة لان حق الشفعة ليس بمقرر في الحال وانما هو مجرد حق التملك فلا يجوز اخذ العوض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشرط كما اذا قال الشفع اسقطت شفيعتي فيما اشترت على ان تسقط شفيعتي في ما اشترت او على ان لا يطلب الثمن مشي كونه ملكاً حياً لو تراصيا سقط حق كل واحد منهما ومن هذا لا يتعلق اسقاط الشفعة بهذا الشرط بل يسقط بمجرد قوله اسقطت بدون تحقق الشرط فلا بد ان يتعلق سقوطه بالشرط الفاسد وهو شرط الاعتياض عن حق ليس بمالك بل هو ردة محض اولى فيصح الاسقاط ويبطل الشرط ذكره الرابعي . قلت وفي المجتبى تعليق ابطال الشفعة بالشرط جائز حتى لو قال سلمت لك الشفعة ان كنت اشترت لنفسك فاذا اشتراه لغرضه فله الشفعة لانه اسقاط محض انتهى يعني والاسقاط ان يجوز تسليمها والله اعلم . قلت وفي فتاوي قاضيان فان قال الشفع ان لم اجي بالثمن الى ثلاثة ايام فامتنع من الشفعة ولم يجي بالثمن الى ثلاثة ايام ذكر ابن رستم عن محمد انه تبطل شفيعته لان تسليم الشفعة اسقاط محض يصح تعليقه بالشرط . وقال بعض المساجح لا تبطل شفيعته وهو صحيح لان الشفعة متى ثبتت بطلب المواشاة والاشهاد فأكبر لا تبطل مالم يسل

اي الشفعة هو

وعلم ان اسقط اليه هذا الحق او لم يعلم

وقال زفر لا يجوز مطلقاً

ولا يخفى عليك ان هذا لا يعارض نقله عن المجتبى لجواز حمل كلام المجتبى على نفس بطلانها قبل
 ثبوتها وتقرر بها بطلانها بالاشارة والاشهاد والله اعلم وفيه قاضيان ايضا وان قال السبع المشتري
 سلمت هذه الدار لك او شفعة هذه الدار لك ان اشتريتها لنفسك وقد كان المشتري اشتراها
 لغفره لا تبطل شفيعته لانه تعليق التعليق بالشرط وتبطل الشفعة اسقاطا بحمل التعليق والتعلق
 بالشرط لا يكون عند عدم الشرط انتهى **وبيع شفيعته بما لا** يعني بطلانها لان البيع بملك مال
 بما لا وحق الشفعة لا يحتمل التملك فكان عبارة عن الاسقاط ففقط مجازا كبيع الزوج حصة
 من نفسها بخلاف الاعيان عن القصاص وملك النكاح واسقاط الرق لان ملكه في هذه الاشياء
 متقرر في المحل ولهذا يستوفيه ويفرده به والكفا له بالنفس في هذا بمنزلة الشفعة وفي رواية
 اخري لا تبطل الكفا له ولا يجب المال وقيل في الشفعة كذلك حتى لا يجب المال ولا تبطل الشفعة
 وقيل هذه رواية في الكفا له خاصة **وجه** الفرق بينهما على هذه الرواية ان الشفعة تبطل بالاعراض
 دون الكفا له والامح ان الكفا له والشفعة يسقطان ولا يجب المال ولو صالح على اخذ نصف
 الدار وبعض الثمن يكون ولو صالح على اخذ بيت بحصته من الثمن لا يجوز الصلح ولا تسقط شفيعته
 لانه لم يوجد منه الا عرض من غير الثمن بحصول لان حصته من الثمن غير معلوم عند اخذ ومثله من
 الخصا له يمنع صحة البيع ابتداء او اخذ بالشفعة ببيع من الشفع **ويبطلها موت الشفع قبل**
اخذ من بعد الطلب او قبله ولا يورث عنه وقال الشافعي لا تبطل لانها حقة ولو ارث
 بخلقه في حقوقه **ولما** ان حق الشفعة حق التملك وهو حق قائم بالشفع فلا يمتنع بعد ثبوته
لا يبطلها موت المشتري لوجود الشحق **ويبطلها بيع ما يشفع به قبل القضا بالشفعة**
مطلقا يعني لا فرق بين ان يكون عالما وقت بيع داره بشرائه المتوقعة او لم يكن عالما لانه
 لا يختلف في الحالين فضا ربحا لمسلمي الصريح فانه لا يختلف بين ان يعلم ببيعها او لم يعلم كما تقدم
 تقريره **ولو باع** التي يشفع بها **بشرط الخيار لا** اي لا تبطل شفيعته لبقاء السبب لان خيار البيع
 يمنع خروج المبيع عن ملكه **ويبطلها شراء الشفع من المشتري** لانه لا يقدم على الشراء من
 المشتري اعراض عن الطلب وبطل الشفعة ولكن هو بعد من الشفا او مثله ان ياخذها منه
 بالشفعة بالعقد الاول وان شاها بالعقد الثاني اما اعراضه عن الاول فظاهر وكذا عن الثاني
 وهو الذي باشر بنفسه لانه باشتغاله به مع امكان اخذ منه بالشفعة جعل معرضا عن اخذ
 بسببه فلا يثبت له به حق لانه اعراض بخلاف ما اذا اشتراها ابتداء من غير ان يثبت له فيها
 حق الاخذ لان شراءه هناك لم يتضمن اعراضا لانه مقبل على التملك وهو معنى اخذ بالشفعة
 وانما اشتراها لعدم التمكن من اخذها بطريق آخر ولا كذلك هنا **وكذا** اي مثل ما تقدم ما يبطل
 الشفعة ان استاجرها او ساومها او طلب الشفع **منه** اي من المشتري **ان يولي** عقد الشرا
او ضمن الشفع الدرك عن البايع للمشتري فان الشفعة تبطل بذلك لانه دليل الاعراض ذكره
 الزبلي وغيره **قتل الشفع الحيا** اي الدار التي يثبت فيها الشفعة **انها بيعت بالف درهم**
فكل شفيعها لاجل الاستئجار ثم عمل الحيا بيعت باقل من الالف او علم ان الدار بيعت
 بثلث او شعر قيمته الف درهم **او اكثر من الالف فله الشفعة** لان التملك كان لاستئجار الثمن
 او لتقدير الجنس ظاهرا فاذا ثبت له خلاف ذلك كان له الاخذ بالتيسير وعدم الرضا على تقدير
 ان يكون الثمن غير لان الرغبة في الاخذ تختلف باختلاف الثمن قد راجعنا فاذا سلم على بعض
 وجوه لا يلزم منه التسليم في الرجوع بلضا وكذا كل موزون او مكيل او عدي متقارب بخلاف

في رواية

ما اذا غلب الحيا

ما اذا غلب الحيا بيعت بموضع قيمته الف او اكثر لان الواجب فيه القيمة وهي دواهم او ذنانين
 فلا يظهر فيه التيسير فلا يكون له الاخذ ولكن اذا اخبر ان الثمن عرض كالشباب والعبيد
 ثم ظهر انه مكيل او موزون واخبر ان الثمن مكيل او موزون فظهر من خلاف جفته من المكيل او الموزون
 فهو على شفيعته لما ذكرنا وان ظهر انه جنس اخر من العروض قيمته مثل قيمة الذي بلغه او ظهر انه
 ذهب او فضة قد لا مثل قيمة ذلك فلا شفعة له لعدم الغاية لان في غير المكيل والموزون
 الواجب القيمة فلا يظهر التفاوت **ولو بان الحيا بيعت بدنانير قيمتها الف فلا شفعة له**
 وهذا قول ابي اسحق وهو استحسن والقياس ان يثبت له حق الشفعة وهو قول ابي حنيفة وزفر لان
 الجنس مختلف حقيقة وحكما ولهذا جاز التفاضل بينهما في البيع **ولو اجبر على ان يقر بالدراهم**
 فاقر بالدنانير كان مختارا غير مكره ولو كانا جنسا واحدا لما صار مختارا **وجه الاستحسان** انهما
 جنس في النسبة وكلاهما فيه ولهذا يضم احدهما الى الاخر في الزكاة **وان علم بان المشتري زيد**
فكامل الشفعة ثم بان انه بكر فله الشفعة لتفاوت الناس في الاخلاق فمنهم من يرغب في
 معاشرته ومنهم من ينجس بمخافة شره فالتسليم في حق البعض لا يكون تسليما في حق غيره
ولو علم ان المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره لان التسليم لم يوجد في حقه **ولو**
بلغه شره النصف فكل الشفعة ثم بلغه شره الكل فله الشفعة في الكل لانه سلم على النصف
 وكان حقه في اخذ الكل والكل غير النصف فلا يكون اسقاطه اسقاطا للكل ولان التسليم يخفف
 ضرر الشركة ولا شركة وهذا التعليل يستقيم في الجار دون الشريك والاول يستقيم فيهما وفي
عكسه لا اي في عكس ما تقدم وهو ما اذا اخبر بشرا الكل فكل يظهر شره النصف لا شفعة له
 في ظاهر الرواية لان التسليم في الكل يسلم في اقسامه كلها ولان رغبان الناس في الكل اكثر
 عادة من رغبانهم في الاشخاص لخلق الكل عن عيب الشفع فاذا لم يرغب فيه فاولي ان لا يرغب في
 التقصيص وقيل له الشفعة لانه قد لا يتمكن من تحصيل ثمن المبيع وقد تكون حاجته الى النصف لتتم
 به مرفق ملكه فلا يحتاج الى المبيع وشيخ الاسلام ما لا الى هذا القول **ثم شرع في بيان الحيلة فيها**
فقال وان باع رجل عقارا لا ذراعا استثناه في جانب الشفع فلا شفعة لان الاحتجاج
 بالمجوار ولم يوجد الانصال بالمبيع **وكذا** لا شفعة له **لو وهب هذا القدر للمشتري** لعدم الالتحاق
 وهذا حيلة لا سقاط الشفعة **وان استاع** اي وان اشترى **شرا منه** اي من العقار **بمن معلوم**
ثم استاع اي المشتري **بقيتها** اي بقية الدار **فالشفعة تثبت للمجار في السهم الاول فقط** لان
 الشفع جار والمشتري شريك في الباقي فيقدم عليه ولو اراد الحيلة اشترى السهم الاول بجميع
 الثمن الادرها والباقي بالدينهم فلا يرغب الجار في اخذ السهم الاول للكره لاسيما اذا كان السهم
 الاول جزءا قليلا كالعشر مثلك او اقل وكذا في المسئلة الاولى يتأني مثل هذه الحيلة بان يبيع مثل
 قدر الذراع او اقل في طول الحد الذي يلي الشفع بجميع الثمن الادرها ثم يشتري الباقي بدرهم
 فان اخذ بالشفعة اخذ قدر الذراع بجميع الثمن الادرها وليس له ان ياخذ الباقي لانه ليس بجار له فاني
 خاف ان لا يوفي صاحبه شرط الخيار لنفسه وان خافا شرط كل واحد منهما الخيار لنفسه ثم يجيز ان
 معا وان خاف كل واحد منهما اذا اجاز ان لا يجيز صاحبه وكل كل منهما وكما ويستمر عليه ان يجيز
 بشرط ان يجيز صاحبه **وان استاعه** اي وان اشترى **بمن كين** ثم دفع الى البايع **نوبا عنه** اي عن
 الثمن **فالشفعة تجب للشفع بالثمن لاجل الثوب** لان الثوب عوض عما في ذمة المشتري فيكون البايع
 مستريا للثوب بعقد آخر غير العقد الاول وهذه الحيلة تعم الشريك والجار لكن فيه ضرر بالبايع

العقار

حله 12

لانه اذا استحققت الدار المشفوعة بقي كل الممنوع الا وجه ان يساع بائراهم الممنوعين حتى
اذا استحق المشفوع بطل الصنف فيجب رد الدينار لا غير كمن اشترى من آخر دينارا بصيرة ثم تصادقا
ان لا دين عليه فانه يرد الدينار ولو اراد الشفيع ان يحلف بالله ما اردت ابطال الشفعة لم يكن له
ذلك لانه لو اقر به لا يلزمه شي ولو حلف ان البيع الاول لم يكن تلجئة له ذلك لانه ادعى معنى لو اقر به
لزمه فيكون حضا كذا في البرازية . وحيلة اخرى احسن واسهل ذكرها بقوله **وكل المشتري**
بدرهم معلومة مع قبضة فلوس اشترى بها وحصل قدرها وصبيح الفلوس بعد القبض فان
الممنوع معلوم حال العقد ومجسول حال الشفعة وجسالة الممنوع تمنع الشفعة ذكر هذه الحيلة مثلا في
في شرح الدرر والعزير قلت لم اقف على هذه الحيلة في غير كتاب المذكور لكن تعارف الناس في
الانصار ذلك لا بطلان الشفعة لكنهم يحفلون بذكر الفلوس خاتما معلوما للمعين بمجسول المقتدر
وبينني ان الشفيع اذا قال انا اعلى قيمة الفلوس وهي كذا ان ياخذ بالدرهم قيمتها كما لو اشترى دارا
بمئة من او عتار فان الشفيع ياخذها بغيره كانه قد تم بغيره والله اعلم ثم رأت في المضمرات ما يوافق
ما نقلته عن مثلا في حيث قال من كتاب الشفعة ذكر من حيلة الجبل المسقط الشفعة ان يشتري
الدار بمئة من مجسول او يشتري بعضها بمئة معلوم وبعضها بمئة مجسول ثم استهلكه من ساعته وهذا
مثل ان يجعل الممنوع او بعضه صبرة خنطة او شعير او نحوها فيخلطها في صبرة اخرى قبل ان يصير
معلومة وان كان الشفيعا خلطا في نفس المبيع فاراد ان يبيع من ادهم وليسقط الشفعة من الباقي
فالحيلة فيه ان يجعل الممنوع مجسولا ولم يكن الشفيع الشفعة هنا لان الشفيع ياخذ المبيع بمئة ما اشترى
المشتري ان كان له مثل وبعينه ان لم يكن له مثل وهما يجز القاضى عن القضا بهما جميعا بسبب
الحالة انتهى . لكن رأت منقولاً عن الظهيرية اشترى عتارا بمئة درهم فوافى الشفيع المبيعان على انهما
لا يعلمان مقدار الدرهم وقد هلك في يد البائع بعد القبض فالشفيع كيف يفعل قال القاضى
الامام عمر بن ابي بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الممنوع على زعمه الا اذا اثبت المشتري زيادة عليه
انتهى . اقول وهذا موافق لما بحثه والله اعلم **تكر الحيلة لا سقاط الشفعة بعد ثبوتها وفاقا**
نحو ان يقول للشفيع اشترى بمئة درهم بغيره واما الحيلة لرفع ثبوتها ابتداء فبطل
اي يوسف لا يكون لانه يحال لرفع ضرر نفسه لانه في تلك الدار عليه بلا رضاه ضرر عليه
والحيلة لرفع الضرر عن نفسه جائز وان تضرر الغير في ضمنه **وعند محمد لا يكون** لان الشفعة انما
تثبت لرفع الضرر وفي ابا حنيفة الحيلة ابتداء الضرر **ويقتضي بقوله اي يوسف في الشفعة**
وبطلان وهو الكراهة في الزكاة كذا في كثير من الكتب قال صدر الشريعة الشفعة انما شرعت
لرفع ضرر الجوار فالمشتري ان كان من تضرر به الجيران لايجل اسقاطها وان كان رجلا صالحا
يشتغل به الجيران والشفيع يجب جواره تخمينه يحال في اسقاطها انتهى . اقول هذا تفصيل حسن
لكن في البرازية الحيلة بعد ثبوتها تكرر بالاتفاق نحو ان يقول المشتري للشفيع اشترى بمئة وان كان
قبل الثبوت لا باس به عدلا كان او فاسقا في المختار لانه ليس بابطال وعلى هذا حيلة الزكاة ورفع
الربا انتهى . وفي الجوهرة ذكر ما قدمناه من ان الفتوى على قول ابي حنيفة قبل الوجوب وعلى قول محمد بعد
الوجوب وذكر ان الفتوى على قول محمد في الزكاة ثم قال ولكن الاختلاف لا سقاط له . واهموا انه
اذ ترك آية السجدة وتعدى الى غيرها لئلا تجب عليه السجدة انه يكره كذا في المختار انتهى **ولا حيلة**
موجودة في كلامهم **لا سقاط الحيلة** صرح به في الفتاوى البرازية ثم قال وطلبنا ما كثر
فلم نجدها انتهى اذا اشترى جماعة عتارا والبائع واحد يتعدد الاخذ بالشفعة بتعدد

انما

المشتري

للشفيع ان ياخذ

فالشفيع ان ياخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي وبعبارة وهو ما اذا تعدد البائع بان
باعوا جماعة عتارا مشتركا بينهم والمشتري واحد **لا** اي لا يتعدد الاخذ بالشفعة بتعدد حتى
لا يكون للشفيع ان ياخذ نصيب بعضهم دون بعض . والفرق ان الشفيع في الوجه الثاني ياخذ
نصيب بعضهم بغير فرق الصنف على المشتري فيتضرر به زيادة الضرر بالاختلاف وبعيب الشركة
وهي شرعت على خلاف القياس لرفع الضرر عن الشفيع فلا يشترط على وجه يتضرر به المشتري ضررا
زايدا سوى الاختلاف في الوجه الاول يقوم الشفيع مقام ادهم فلا تتفرق الصنف ولا فرق في هذا
بين ان يكون قبل القبض او بعده في الصحيح الا ان الشفيع لا يمكنه ان ياخذ نصيب ادهم اذا التقد
حصته من الممنوع حتى ينفذ الجميع كذا يودي الى تفرق اليد على البائع بمنزلة المشتري انفسهم لانه
كواحد منهم وكذا اذا كان المشتري واحدا فنفذ البعض من الممنوع وسوا سبي لكل بعض ثمن او سبي لكل مائة
لان العبرة في هذا الاتحاد الصنف لا الاتحاد الممنوع واختلافه **والعبرة في هذا اي التعدد والاتحاد**
المأقودون الى المال حتى لو وكل واحد جماعة بالشرافا شتر والله عتارا واحدا بصنفعة او متعة
كان للشفيع ان ياخذ نصيب بعضهم لان حقوق العقد تتعلق بالعتاقد وهو اصل فيه فيتمتع بالاتحاد
ويتعدد بتعدد بغيره ثم الصحيح لم يفضل فيما اذا كان بعد القبض او قبله على ما بينا . **وقد روي الحسن عن ابي**
انه فضل فقال ان اخذ قبل القبض نصيب ادهم ليس له ذلك وبعد كان له ذلك لانه قبل القبض
تضرر البائع باخذ البعض منه بتفرق اليد عليه وبعد لا يتضرر لانه لم يبق له يد وجوابه ان له
ان يحبس الجميع الى ان يستوفى جميع الممنوع على ما بينا فلا يودي الى تفرق اليد **اشترى نصف دار**
غير مقسومة فقام المشتري البائع اخذ الشفيع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة
وليس له اي الشفيع نقضها مطلقا يعني سوا كانت القسمة بحكم او بالراضى لان القسمة من تمام
القبض لما فيه من تكامل الانتفاع الا ترى ان الهبة صحت بالقسمة والتسليم بعد ان وقعت فاصبحت
للشروع باعتبار ان قبضه ناقص فيما يحتمل القسمة والشفيع لا ينفذ القبض ليعمل المدة على البائع
فكأنما يتم به القبض كذا في تبين الكثرة . وفي شرح الوهبانية معزيا الى شرح مختصر الطحاوي
لو اشترى نصف دار مشاعا ثم قاسم البائع ثم جاء الشفيع يطلب الشفعة وانتهى فان القاضى يقضي
له بنصيب المشتري مقسوما وليس له ان يبطل قسمة سوا كانت قسمة بقضا قاض او بغير قضا قاض
ونصيب المشتري له وقع من جانب الشفيع ومن جانب آخر انتهى . وفي القسمة بعد ان رُم للقبول اشترى
نصف دار وقاسم البائع ثم اخذها الشفيع لا تنقض القسمة بقضا وكذا بغير قضا على الاصح انتهى . فان
قلت ان القسمة فيها معنى المبادلة والشفيع لا ينفذ تصرفاته حتى المسجد والمقبرة كما تقدم فينبغي
ان يملك نصف قسمة . قلت اجيب عنه بان القسمة اقرار من وجه ولهذا يجري فيها الجبر ببادلة من
وجه ولهذا يجري فيها احكام البيع من ردة بيع او خيار روية فبالنظر الى هذا يملك وبالنظر الى
ذلك لا يملك فلا يملك بالشك . ثم اذا لم يكن للشفيع نصف قسمة كان له ان ياخذ نصيب المشتري
في اي جانب كان لانه استحقه بالشر او المشتري لا يقدر على ابطال حقه فياخذ وهو روي عن ابي حنيفة
واطلاء الكتاب يدل عليه . وعزاي ح انه انما ياخذ اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا ينبغي
جارا فيما يقع في جانب الآخر بخلاف ما اذا باع اهل الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقاسم
المشتري الشريك الذي لم يبيع بحيث يكون للشفيع نقضه لان العقد لم يقع من الذي قاسم
فلم تكن القسمة من تمام القبض الذي هو حكم البيع الاول بل هو تصرف في حكم الملاك فينقض الشفيع
كما ينفذ بغيره وهبته كما لو اشترى اثنان دارا وهما شفيعان ثم جاء شفيع ثالث لغيرهما فنقضهما بقبض

على ادهم

واحدة

ثم بها حتى

عكده

في قبض القاضى

او غيره بان تراصيا عليها فله اي الشفع ان ينقض القسمة كذا في شرح النظم الوهابي في مزيلا
الى الخط الخلف الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها فالقول للمشتري لانه
ينكر استحقاق الشفعة عليه والقول للمكر وللجار تخليفه اي تخليف الشفع على العمل عند
ابي يوسف لانه يحلف على فعل غيره وبه اي يقول ابي يوسف يعني كالمواشع المشتري طلب
المواشع فانه يحلف ايضا على ذلك على العمل وان انكر المشتري طلب الاشهاد عند لقائه
حلف المشتري على البتات فان قال المشتري للقاضي حلفه بالله لقد طلب هذه الشفعة طلبا
صحيحا حين علم بالشراء من غيري فخر حلفه القاضي على ذلك فان اقام المشتري بينة ان الشفع على
بالبيع منذ زمان ولم يطلب الشفعة واما الشفع بينة الله طلب فالبيعة للشفع عند ابي حنيفة
وعندها المشتري كذا قاله القاضي طبري وفي الثانية وان قال المشتري انه قد اشترى هذه الدار
التي تريد ان تخذها منذ سنة وقد علم هذا المشتري ولم يطلب الشفعة يقول القاضي لا دعني
اشترى هذه الدار فان قال المشتري طلبت الشفعة حين علمت كان القول قول الشفع وان قال
الشفع علمت منذ سنة وطلبت وقال المشتري لم تطلب كان القول قول المشتري وهو كما لو كان ان يفت
فيلتمها الجبر فزدت فاخصما الى القاضي فقال حين بلغها سكنت وقالت ردوت حين علمت
كان القول قولها وان قالت علمت يوم كذا وردت لا يقبل قولها ولو قال الشفع لم اعلم
بالشراء الا الساعة كان القول قوله وعلى المشتري البينة انه علم قبل ذلك ولم يطلب وان قال
المشتري انه لم يطلب الشفعة حين لم يفتي وقال الشفع طلبت كان القول قول المشتري يحلف بالله
انه لم يطلب الشفعة حين لم يفتي ولو قال الشفع متى علمت فقال اسر او في يوم قبل هذه الساعة
لا يقبل قوله الابينة انتهى

بالشفعة
كان صحيحا واما فان
قال المشتري اطلب حين علم
يتبناها

كتاب في بيان احكام القسمة

اوردة القسمة عقيب الشفعة لان كلاهما من نتائج النصب الشايع فان احد الشريكين اذا
اراد الافتراق مع بقا ملكه طلب القسمة ومع عدمه باع ووجب عند الشفعة وقدر الشفعة
لان بقا ما كان على ما كان اصل وهي لغة الكفاية اسم لا قسم كالمقدرة لا قدره وهي في
الشريعة جمع نصيب شايع في معين وسببها اي القسمة طلب الشرك او بقية الانتفاع
بملكه على وجه الخصوص حتى اذا لم يوجد منهم الطلب لا يصح القسمة وركنها هو الفعل الذي
يحصل به اي بذلك الفعل لا فراز والتميز بين الا نصيبا كالكيل والوزن والمقدار
والذرع في الكيل والوزن والعددي والذريعي وشرطا عدم فوت المنفعة بالقسمة
لانها افراز ما لكل واحد قبل القسمة من الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي المغزى على ما كان
قبل الافراز اما اذا تبدل فيكون تبدل الافراز ومن ثم لا تقسم الحائط والحمام ونحوهما
وحكمها تعيين كل نصيب من الشركاء على حدة لانه الاثر المترتب عليها وتشمل اي القسمة
مطلبت اي سوا كانت في المثليات او التخييلات على معنى الافراز وهو اخذ عين حقه وعلى معنى
المبادلة وهي اخذ عوض غير حقه وهو اي الافراز الغالب في المثلي كالكيل والوزن والذرع
لعدم التفاوت والمبادلة غالبية في غيره اي في غير المثلي كالحوائط والعروض المتفاوتة
ثم فرع على ما قرره من الاصل بقوله في اخذ الشريك حصته بغيره صاحب وهو الشريك الآخر
في الاول وهو ما غلب فيه الافراز لكونه عين حقه لا ياخذ نصيبه مع غيبة صاحبه في
الثاني وهو ما غلب فيه المبادلة لان كل ما ياخذ احدهما عوض عما في يد صاحبه من نصيبه

فذلك

فلا يكون الا بصورها كما يبيع فكت وفي فتاوي قاضيان اذا كان الكيل والوزن بين
حاضر وغائب او صغير وبالع فاحذر الحاضر والبائع نصيبه فذلك الباقي ان هلك قبل ان يصل
ذلك اليهما لا يكون على الصغير والغائب وهذا كالصبرة اذا كانت مشتركة بين الدهقان والمزارع
فقال الدهقان للمزارع اقسما وافرز نصيبتي فقس المزارع والدهقان غائب فحمل نصيب الدهقان
الى الدهقان فلما رجع اذا قد هلك ما افزره لنفسه كان الهالك عليهما واذا قسم الصبرة وافرز
نصيب الدهقان وحمل نصيب نفسه الى بيته او لا فلما رجع اذا قد هلك ما افزره الدهقان كانت
الهالك على الدهقان خاصة كذا قال بعض المشايخ انتهى وفي العادة وفي الفتاوي الكيل
والوزن اذا كان بين حاضر وغائب او بين بالغ وصبي واخذ الحاضر والبائع نصيبه فانما
تفترق قسمة من غير خصم اذا سئل نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك ما بقي فكل ان يصل الى الغائب
او الصبي كان الهلاك عليهما انتهى والله اعلم وان لو وصل اجبر عليه اي على القسمة في حق الجففس
عند طلب احدهم اي المبادلة غالبية في غير المثلي مع انه يجبر على القسمة في غير المثلي اذا كان متحد
الجنس مع ان المبادلة لا يجري فيها الجبر فانه انما يجبر عليها لان فيها معنى الافراز مع ان الشريك
يزيد الانتفاع بخصه فوجب الجبر على ان المبادلة لا يجري فيها الجبر اذا تعلق حق الغيبة كافي
فرضا الدين يعني ان المدين يجبر على القضا والدينون تقضي باسائها فصار ما يودي بدلا عما
في ذمته وهذا جبر في المبادلة قصدا وقد جاز فلان يجوز بلا قصد اليه اولى لان المقصود الاصل
ههنا انتفاع احدهم بنصيبه على الخلو ودون الاجبار على غيره انتهى وينصب قاسم برزق من
بيت المال لانه منفعة كالقضا والمفتين والمقاتلة فتكون كفايته من بيت المال لانه احد
لمصالحهم لشفعة هؤلاء ليقسم بلا اخذ اجبر منهم وهو اي نصيبه ليقسم بلا اجبر ياخذ من يقسم له
احب من تركه بلا رزق من بيت المال لياخذ من يقسم له ليكون ارفق بالناس وابتعد من التهمة
وان نصيب على التقاسم باجر ص لان الاجرة على المتقاسمين والنفق لم ايضا على المخصص وليس
بقضا حقيقة حتى يجب نسما او اجرا حتى يجوز القاضي ان ياخذ الاجرة على القسمة وان لم يجز اخذها
على القضا كما صرح به ابي زاده وهو اي الاجر على عدد الرؤوس عند ابي حنيفة وقال الاجر على قدر
الانصاف لانه مؤنة الملك له ان الاجر مقابل بالقيمة وهو لا يتفاوت بل قد يصعب في القليل وقد ييسر
فيعدرا اعتبارا فاعتبر اصل القيمة ويجب كونه اي القاسم عدلا امينا عالما بالقسمة اي بالقسمة
لانه من جنس عمل القضا ويعتمد على قوله في شرط العدالة والامانة والعلم ايضا وانما ذكر الامانة
بعد العدالة وهي من لوازمها الجواز ان يكون غير ظاهر الامانة كذا في السراج ولا يتعين قاسم واحد
لما اي القسمة لانه لو عين ليحكم بالزيادة على اجرة مثله ولهذا المعنى لا يجبر الحاكم ان يستأجره
ولان القسمة فيها معنى المبادلة وهي تشبه القضا على ما بينت ولا جبر فيها ولا يشترط القسمة
بعض القضا وتشترط بين جميع قاسم ان يعظم القاضي من الاشتراك كيلا يتضرر الناس لان الاجرة
بذلك غالبية لانهم اذا اشتركوا يتواكلون وعند عدل الشركة يتبادرون اليها خوف الفوات ويحصل
الاجر بسبب ذلك وصحت القسمة برضى الشركاء لان فيها معنى المبادلة كما ذكرنا وهي تشبه القضا
فيجوز بالتراضي كسائر المعاصيات والتحليم الا اذا كان فيها صغر لان تصرفه لا يتخذ كما قد مرنا
ذكره الزبلي في تعيين الكثر وفي الثانية اذا قسم الورثة الشركة فيما بينهم بغير امر القاضي وفي
الورثة صغر او غائب او شريك لم يفتي لا يصح القسمة الا باجارة الغائب او ولي الصغير او باجارة الصبي
بعد البلوغ او باجارة القاضي قبل البلوغ انتهى لاننا نأبى عنه لانه لو كان عنه نائب حتى القسمة

تقير

وقد اخل بهذا العبد صاحب الوقاية وهو قيد لا بد من ذكره قال في السراج الوهاج ولم
ايضا ان يقتسموا لانفسهم اذ اترضاوا الا ان يكون فيهم صغير لا ولي له او غائب لا وكيل عنه
فحينئذ لا يجوز القسمة بينهم بالاصطلاح بل لا بد من القاضي لانهم لا ولاية لهم على الصغير ولا نظر لهم
على الغائب فان امر القاضي بقتمة بينهم جاز على الصغير والغائب لان له ولاية على الصغير ونظرا
لغائب ونصرونه يصح على الميت ولهذا يقضي برونه وينفذ وصاياه مع غيبة بعض الورثة انتهى
وفي جواهر الفتاوى طفل وبائع اقسما شيئا لم يبلغ الطفل ونصرف في نصيب نفسه وبائع البعض
يكون اجازة لتلك القسمة انتهى **وقسمة نقل يد عوان ارثه بينهم وعقار يد عوان شرائه**
او ملكه مطلقا فان ادعوا انه ميراث عن زيد لا حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته
حضر جماعة عند القاضي وطلبوا قسمة ما في يد ميراث فان كان مثليا فان ادعوا شرائه او ملكه
مطلقا قسم لكن هذا غير من كور في المتن فان ادعوا ارثه عن زيد قسم ايضا وان كان عقارا فان
ادعوا شرائه او ملكه مطلقا قسم ايضا اما اذا ادعوا ارثه عن زيد لا يقتسم عند ادبي خينة حتى
يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعند هذا يقتسم كما في الصور الاخيرة **له ان يملك المورث باق بعد**
موته فالقسمة قضا على الميت فك بد من البينة بخلاف صورة الشراء لان المالك بعد الشراء غير
باق البائع ويجوز في غير العقار اذا ادعوا ارثه لان القسمة تفيد زيادة الحفظ والمعارف تخص
بنفسه فله احتياج الى القسمة فالمسئلة التي لم تذكر في المتن يفهم حكمها من قسمة النفع المورث
وكذا من قسمة العقار المشتري بالطريق الاولى فلصلا لم يذكر **ولا ان يبرهن ان العقار مبرها**
حتى يبرهن انه لها الضمير في انه يرجع الى العقار فقبل هذا قول ابي حنيفة والاصح كما في كثير من
المعتبرات انه قول الكل لا انها اذا برهنوا انه مبرها كان القسمة قسمة الحفظ والمعارف يحتاج
الى ذلك فلا بد من اقامة البينة على المالك **ولو يبرهن على الموت وعدد الورثة وهو اي العقار**
مبرها وفيه من صغير او غائب قسم العقار بينهم ونصب قابض لها اي نصب من يقبض المفضل
والغائب ووقع في الوقاية معهم بصيغة الجمع تعبا للحدية فان عاينوا الدار في ايديهم قبل هذا
سهم والقبول في ايديهم حتى لو كان في ايديهم كان البعض في يد الطفل والغائب وسيا في انه
ان كان كذلك لا يقسم واجيب عنه بانه اطلق الجمع واراد المشتري بقربته قوله وارثان واقاما
لكنه ملتبس انتهى ومن ثم عدلنا عن عبارة الهداية الى العبارة بصيغة المبني والله اعلم **فان يبرهن**
واحد وكانوا مشترين بين وغاب احدهم او كان مع الوارث الطفل او الغائب او شيء منه لا
اي حضر واحد منهم واقام البينة لا يقسم اذ لا بد من اثنين لان الواحد لا يصلح مقاسما وثقائما
ومخاضما ومخاضما لان في الارث ينطبق احد الورثة خصما عن الباقي وان كان في صورة
الارث العقار او شيء منه في يد الطفل والغائب لا يقسم ايضا لان القسمة نصير قضا على الغائب
والطفل من غير خصم حاضر عنهما وفيه لخانية ميراث بل قوم اقسما واشهدوا على انفسهم
بالقسمة ثم ادعت امرأة الميت الميراث على الميت واقامت البينة كان لها ان تبطل القسمة ويكون
دينها كدين اجنبي على القسمة لا تمنعها من دعوي الدين لان اجازة الغريم القسمة قبل ان يصل اليه
الدين باطلة ويكون وجودها كعدمها وكان له ان تبطل القسمة وكذا اذا كان الغريم هو الوارث
ولا يشبه دعوي الدين دعوي الشركة في العين فانه لو ادعى الشركة في العين بان ادعى وصية
بالثلث بعد القسمة يكون ساعيا في نفع ما تركة به فلا يصح دعواه **ولو ادعى ابن الابن بعد القسمة**
انه كان اشترى بنصيب ابيه من الاب خاله حياته بمن سمي ونفذ الثمن واقام البينة على ذلك

لعله ارثه

ولو كان نظام الارث الشراء
لا يقسم

واقدامها

فذلك لا يبطل

فذلك لا يبطل قسمة لانه خصم في نصيب ابيه سواء كان يستحق نصيب الاب بالشر او بالميراث
قوم اقسما ميراثا عن رجل والمرأة مفرقة بذلك واصحابها الثمن فليس ثمنها على حدة ثم ادعت المرأة
المعزول لها ان زوجها اصدقها اياها وانها اشترت منه بصدراها لم يقبل ذلك منها ساعدا ثم على
القسمة فقد اقرت انها كانت له وجها عند موته فلا تسمع دعواها وكذا لو اقسما دارا او ارضا واصاب
كل واحد طائفة بميراثه عن ابيه ثم ادعى احدهم في قسمة الاخرين او خلز عنه انه هو الذي بناء او غيره
لم يقبل بيمينته على ذلك انتهى وفي جواهر الفتاوى اخوان اقسما تركة الاب ثم زعم ان في القسمة
تفاوتا فاقاسنا القسمة ثم اخذ الفتوى المتعوي على صحة قسمة الاولى تكون القسمة الثانية
باطلة انتهى **وقسم بطلب احدهم اي الشراكا ان انتفع كل منهم بخصته** بعد القسمة لانهما حق لازم
فيجاب لهما وقسم بطلب ذي الكثير فقط ان لم ينتفع الاخر لعله حصته اي لا يقسم بطلب
ذي القليل لانه لا فائدة له لانه منعت في طلب القسمة وقيل على العكس لان صاحب الكثير يطلب
ضرر صاحبه وصاحب القليل يرضى بضرره وقيل يقسم بطلب كل واحد ان انتفع كل واحد بخصته
وما اختلفا في هذا المختصر تعبا للوقاية والكثرة هو الاصح كما في تبيين الكثر وعناه الى المضاف
وفي تصحيح الشيخ قاسم وان كان احدهم ينتفع والاخر يتضرر لعله نصيبه فان طلب صاحب
القليل لم يقسم وذكر المضاف في قلب هذا وذكر الحاكم في مختصره ان ايمما طلب القسمة بيمينته
القاضي قال في الهداية وشرح الزاهدي الاصح ما ذكر في الكتاب وعليه سئل الامام المجتوب
والبرهاني والعسفي وصدر الشريعة وغيرهم وفي الفتاوى فاضيلان دار مشتركة
ان طلب صاحب القليل واي صاحب الكثير فذلك وعليه الفتوى وهو شيخ الاسلام خواجه زاده
فصوي يفرق بين هذا وبين البيت الصغير الذي لا ينتفع احدهما بعد القسمة به **قلت** وهذا يقتضي
ان يكون صاحب القليل ينتفع بنصيبه بعد القسمة وهو اولى بما ذكر في الكثيري ان الفتوى على
ان صاحب القليل الذي لا ينتفع به بعد القسمة يقسم بطلبه **اقول** ينبغي ان يقول على ما جزم به
عامة اصحاب المتون والشرح لانها هي الموضوع لتفعل المذهب فلا يعارضه لان نقول الفتاوى
انما يقول عليها اذ لم تعارضها كتب الأصول وهي الموضوع لتفعل المذهب كما ذكرنا اتمام معارضتها
لها لا يلفت اليها كما ذكر العلامة الطرسوسي في كتابه انفع الوسائل والله اعلم **وان تضرر اكل**
اي كل الشراكا بالقسمة كما في نحو البير والرحي والحائط والحمام **لا يقسم** حينئذ **الابرضاهم اي**
برضي الكل لان القسمة لتكامل المنفعة وفيه هنا تعويته فيعود على موضوعه بالنقص **وقسم غرض**
اتخذ جنسها لان اعتبار المعادلة في المنفعة والمالية ممكن عند اتحاد الجنس لا اتحاد المقصود فتقع
تمييزا فذلك القاضي الجبار عليها **لا يقسم الجنسان والريق والجواهر والحمام والبير والرحي**
والكتب الابرضاهم اي برضا كل الشراكا وانما لم يقسم الجنسان لعدم الاختلاف بينهما فلا تقع
القسمة تمييزا بل تقع معاوضة فيعمل القاضي دون جبر القاضي لان اجبارها عليها على اعتبار التمييز
اما الرقيق فالذكر وهذا قول ابي حنيفة وعنده ابي حنيفة الرقيق لا اتحاد الجنس والتفاوت
في الجنس الواحد لا يمنع القسمة كما في الابل والغنم ولهذا يقسم الرقيق في الصنعة بين العائنان وصح
تسميته ميرا وعنه ولا يبي حنيفة ان التفاوت في الرقيق فاحضر لثقتا حشر المعاني الباطنة كالزمن
والحياسة لان من العبد من يصلح الامانة ويعتمد على كلامه ويحسن التجارة وغيرها من الصناعات
كالكتابة ومنهم من لا يصلح لشي منها فلا يمكن جمع نصيب كل واحد منهم في واحد فتعذر الاقران والتميز
فله قسمة وانما هي مبادلة ولا جبر عليها بخلاف سائر الحيوانات لان الانقاع بها لا يختلف الاشياء ليس

لانها مياصة

اختيار

ما في الفتاوى

انما يقول على
الفتاوى اذ
لم يعارضها
بالأصول

وذلك يُفتقر في القسمة . **الآتي** ان الذكر والانثى من بني آدم جنسان مختلفان ومن الحيوان
جنس واحد فلا يجوز القياس عليه وهذا الخلق فيهما اذا كان الرقيق وخدم وليس معهم شيء آخر من العروق
وهم ذكور فقط او نساء واما اذا كانوا مختلطين بين الذكور والانثى لا يقسم بالاجماع لان الذكور
والانثى من بني آدم جنسان لا يختلصا صدى على ما عرفت ولا يقسم الجنسان وان كان مع الرقيق
شي آخر ما يقسم جازت القسمة في الرقيق تبعاً لغيرهم بالاجماع ويجوز لهم القاضى بطلب البعض وكما
من شيء يدخل تبعاً وان لم يجوز دخوله فصد كبيع الطريق يدخل في بيع الارض تبعاً ولا يجوز بيعه
ولهذا كذا في تبين الكثرة . **وقد نقل في السراج** الوهاج ما ذكره الزيلعي عن الاصل فقال قال في الاصل
اذا كان مع الرقيق شيء سواه من النياب وغيرهما قسم وادخل فيه الرقيق تبعاً . **قال ابو بكر الرانج**
وهذا يجوز على تراخي الملاك بين الاصل والفرع لان القاضى لا يقسم الاجناس المختلفة
بعضها ببعض الا بالتراضى فيكون تبعاً فانه قسمته تحت ملك فلا يجبر القاضى عليها وسواء في
ذلك ان يكون الرقيق ذكراً او نساء انثى . **واما الجواهر** فلا يجوز بيعها لانها متفاحشة الا ترى ان
يصلح غير العيين منها عوضاً عما ليس بالمال كالكافور والخلع وقيل لا تقسم الكبار منها الغشقات
وتقسم الصغار ولتلك التفات . **وقيل** اذا اختلف جنسها لا تقسم وان اختلفت كسائر الاجناس
وفي مختصر القدر في الجواهر المتفاوتة حيث قال ولا الجواهر المتفاوتة قال في السراج
الوهاج كاللؤلؤ والياقوت والبرجد والزمرد لان هذه اجناس مختلفة لا تقسم بعضها ببعض واما
لماذا انفرد جنتس والتعديل فيه ممكن فتجوز قسمته . **واما اللحاح والبير والرجي** والكتب لما ذكرنا من الحاق
الاضرار بالكل . وفي جواهر الفتاوى لا تقسم الكتب بين الورقة ولكن ينفع بها كل واحد بالمداية
ولو اراد واحد من الورقة ان يقسم بالاوراق ليس له ذلك ولا يصح هذا الكلام منه ولا تقسم بوجد من
الوجوه ولو كان صندوق قرآن ليس له ذلك ايضا وان تراضوا جميعاً فالقاضى لا يامر بذلك ولو كان
مصحفاً لواء وسهم من ثلاثة وثلاثين سهماً منه لآخر فانه يعطى يوماً من ثلاثة وثلاثين يوماً حتى
ينفع . **ولو كان كتاباً ذا اجلدارات كثيرة** كشرح المبسوط فانه لا يقسم ولا يسبل القسمة في ذلك وكذا
في اجناس مختلفة ولا يامر الحاكم بذلك . **ولو تراضوا** ان تقسم الكتب ويأخذ كل واحد بمحضها بالقيمة
بالتراضى يجوز والافلا انتهى . وفي السراج الوهاج اذا كان بين رجلين ثلاثة ارباع فقيمة احدى ارباع
وثلاثة ارباع دينار وقيمة الثاني دينار وربع دينار وقيمة الثالث دينار فانما يعطى احدى
النوب الذي قيمته دينار وثلاثة ارباع دينار ويعطى الثاني النوب الذي قيمته دينار وربع والنوب
الثالث يشتركان في ارباعه وبعده لصاحب النوب الاجود وثلاثة ارباع الاخر ومعرفة ذلك بالحساب
انك تفتح النوب الاجود ارباعاً تجده ارباع وتفتح الثاني كذلك تجده خمسة وتفتح الثالث تجده اربعة
فجملتها ستة عشر فكل واحد من المتقاسمين يسحق ثمانية من ارباع اجود سبعة ارباع بقي له
ربع ومع الثاني خمسة ارباع بقي له ثلاثة بقيت ايضا . **وان كان شرح اودع حديث او مصنف او فتر**
او مخصص او جبة او طيلسان او فراش او سباط او سباط بين رجلين اراد احدهما قسمته واني الاخر لم
يقسم لان القسمة فيها ضرر على المتقاسمين جميعاً فلا يجوز للحاكم ان يفعله بطلب احدهما . **وقال ابو ج**
لا اجبر احدهما ان يبيع بضيقه من شيء سمى فان اراد احدهما البيع واني الاخر فانه لا يجبر على
البيع ويقال لا خير بضيقه ان شئت او قدع وقال مالك فيما لا يمكن قسمته اذا اختلف فيه
الشريكان باعده الحاكم وقسمه بينهما . **قلنا** هذا لا يصح لان البيع من غير رضى جبر والخير على البالغ
المعاقل لا يجوز ولان في البيع ازالة ملك المال بغير رضاه وذلك غير مستحق بالشركة واذا كان

منها

يعلم الكتاب

فيلز باعام

تدبر في

زرع بين شريكين في ارض والارض لغيرها اراد اقتسده دون الارض ان كان قد سنبل وبلغ له
يقسم حتى يحدد فينقسم بالكتيل لانه اذا بلغ دخله الربا فلا يجوز قسمته بحازفة وقسمته قبل الحصاد
بحازفة وان كان بقل لم يقسم ايضا لانه اذا قسم من غير قطع فلكل واحد منهما منع الاخر من سقيه ما
اصابه من الزرع في موضعه وان قطعه القاضى وقسمه بقي قسمته ضرر عليهما وذلك لا يجوز الا
بالتراضى ولان الارض اذا كانت لغيرهما اما ان يكونا استقارا واستاجرا واما كان فاذ قسم الزرع
فلكل واحد منهما منع الاخر من تبقيه نصيبه فيدخل عليهما الضرر . **وكذلك** طلع بين قوم ارادوا ارضهم
دون التخل ودون الارض فاذا اقتسموا وشروطوا تركه فذلك فاسد وان اقتسموا على ان يعطى كل واحد
منهم ما اصابه فبوجوب لانها اذا اشترطوا التبعية فقد شرط كل واحد منهما الاستعانة في القسمة
بملك شريكه وذلك لا يجوز وان شرطوا القطع فقد رضوا كل واحد منهما باخذ الاخر على نفسه
فيجوز وان استاذن كل واحد منهما صاحبه بعد القسمة في ترك ما اصابه فاذ نواله فادرك وبلغ فصوله
طيب وان كان بغيره لم يطب له انتهى **دور مشتركة** بين اثنين او اكثر **اودار وصنعة اودار**
وجازت قسم كل واحد من الدور ومن الدار والصنعة ومن الدار والحانوت وحدها اي منفردة
ولا تقسم قسمة واحدة اذا كانت كلها في مصر واحدة اولها قول ابي ح وقالوا اذا كانت كلها في مصر
واحد يملك بعضها في بعض وان كانت الدور منفردة اي في مصرين فقولها كقول ابي ح **ويصور**
القاسم ما يقسمه على قسطين ليرفع الى القاضى **ويعد له على سهام القسمة وبين رعة** لان قدر المساحة
يعرف بالزرع **ويقيم البنا** لان المساحة تعرف بالتقويم **ويغير اي** يميز كل نصيب بطريقه
وشربه لان القسمة لتكميل المنفعة وبه تكل **ويبلغت الاضياء بالاول والثاني والثالث**
والرابع والخامس وهذه جزا **ويكتب اسمهم اي** اسامي الشرا وكما يجعلها ببطاقات ويطوي كل بطاقة
ويجعلها شبه البندقة ويدخلها في طين ثم يجزها ثم يدلكها ثم يجعلها في وعاء او كفة ثم يخرج
واحد بعد واحد **ويغير** لتطيق القلوب **من خرج من هؤلاء اسمه او لافله التهم الاول ومن**
خرج ثانيا فله الثاني الى ان ينتهي الى الاخير فان قلت تعليق القسمة بالقرعة فتار وهو حرام
قلت لا يشك ذلك فان الاستحقاق كان ثابتاً قبله وانما يصير اليه لتطيق قلوبهم وهذا ليس بقمار
وانما القمار اسم لما يخلون به شئ لم يكن لهم قبل ذلك لا مثل هذه فانها مشروعة كما اخبر الله تعالى به
حكاية عن يوسف وذكرها عليه السلام والقمار غير مشروع كذا قال بعض الشراح . **ومراده** ان ذكرنا
استعمل القرعة مع الاجبار في ضم مريم الى نفسه مع علمه بكونه احق بها لكون خالتهما عنده تطيبا
لقلوبهم كما في المسانية **والدراهم لا تدخل في القسمة الا برضاهم اي** لا تدخل الدراهم في قسمة العقار
الا بالتراضى لانه لا شركة فيها ويعتق به التعديل ايضا في القسمة لان بعضهم يصل الى عين المال
المشترك في الحال ودراهم الاخر في الزمة فيحسب عليها القوي ولان الجنتين المشتركين لا تقسم
فاظنك عند عدم الاشتراك واذا كان ارض وبنيا فحق ابي ح انه يقسم باعتبار القيمة لانه لا يمكن اعتبار
التعديل فيه الا بالتقويم وعند ابي ح رحمه الله تقسم الارض بالمساحة لان تعديل البنا لا يمكن الا
بالمساحة والمساحة هي الاصل في المسوحات ثم يرد من وقع نصيبه البنا او من كان نصيبه اجود
دراهم على الاخر حتى يساويه فيدخل في القسمة ضرورة كالحال لا ولاية له في المال ثم يملك شفعة
الصداق ضرورة صحة التزوج . **وعند محمد** يرد على شريكه بمقابلته البنا ما يساويه من الغرضة
فاذا بقي فضل يمكن تحقيق التسوية بان تفت الغرضة بقيمة البنا فيجوز يرد دراهم لان الضرورة
في هذا التعديل فلا يترك الاصل وهو القسمة بالمساحة الا بالضرورة **فتسوا لاحد** اي لاحد الشريكين

الدراهم

مسئل ما او طريق في ملك الآخر والمحال انه لم يشترط في القسمة صرف المسيل والطريق
عنه اي عن الآخر ان امكن صفة تخفيف لغني القسمة وهو قطع الاشراف والاداي وان لم
يكن صفة **فبيحت القسمة** بالاجماع لاختلافها وتسايف لان المقصود من القسمة تكميل المنفعة
باختصاص كل منهم بنصيبه وقطع اسباب تعلق كل واحد منهم بنصيب غيره فان امكن صرفه حصل
ذلك والا لم يحصل وكانت القسمة لتعين الفسخ والاستيفاء لغني ضرر الاختلاف بخلاف
البيع حيث لا يفسخ ولا يفضل البيع فيما اذا لم يتمكن المشتري من الاستطراق او من تسيل المال لان
المقصود من البيع ملك العين ولا يشترط فيه الاشتغال في الحال ولا كمال القسمة لانها تكميل
المنفعة ولا يتصور الا بها كذا في تبين اكثر قلت ظاهر كلامه انه لا يرد لها اصلا لاعتبار
انه عيب ولا يضره لكن صرح مولانا في جرح من باب خيار العيب بانه لو اشترى دارا ليس لها
مسيل او ارضا لا شرب لها او مرتفعة لا تنسقي الا بالكرى فله الرد وعزاه الى المعراج وتقل منه في فتح
القدس وهو منقول في بعض الفتاوى ويمكن حمل عدم الفسخ في كلامه ان يبيع على غير الفسخ بالعيب
وايه اعلم ولو اختلفوا في ادخال الطريق في القسمة بان قال بعضهم لا يفسخ الطريق بل يبيع مشتركا
مثل ما كان قبل القسمة نظرية الحاكم فان كان فيه يستقيم ان يفسخ كل في نصيبه قسم الحاكم من غير
طريق يرفع لجامعته تكميل المنفعة وتحقيق الاثر في كل وجه وان كان لا يستقيم ذلك كذا في تبين اكثر
اختلفوا في مقدار عرض الطريق جمل عرضها قدر عرض باب الدار بطوله اي ارتفاعه
حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان كان فوق الباب لا فيما دونه لان باب الدار طريق
متفق عليه والمختلف فيه يرد الى المتفق عليه ولان في ذلك كفاية في الدخول فكذا في التلوك
فيبقى ملكهم في الطريق على قدر سهمهم من الدار لان القسمة وقعت فيما وراءه ولم تقع فيه فبقى بعد
الشركة كما كان وفيه الخاتمة واذا كانت الدار بين رجلين وفيها طريق لغيرهما فارد القسمة الدار
واراد صاحب الطريق ان يفسخها عن القسمة لم يكن له ذلك ويترك الطريق عرضه عرض باب الدار
الا عظم وطوله من باب الدار الى باب الدار التي لها الطريق ويضم بقية الدار على حقوقها وان كان في
الدار مسيل مال جل فاراد صاحب الدار سهم الدار لم يكن لصاحب المسيل منهم فالسيل بمنزلة الطريق
فما تقدم ولو شرطوا اي الشركة ان يكون الطريق في الدار على التفاضل **جاءوا في وصلية**
كان سهمهم في الدار منسأوبة والقسمة على التفاضل في غير الدار اي في الدار التي لا يكون
جائزة هذا خرج مخرج التعليل لقوله ولو شرطوا ان يكون الطريق في الدار الى اخره اي لان القسمة
على التفاضل الى اخره كما لا يخفى وما ذكرناه في مقدار عرض الطريق في غير الارض واما اذا كان ارضا
بقدر ما ينفذ لومر لوقوع الكفاية به في المرور ذكره الزبيدي في تبينه في وسع ثلاثة نفر ما اذا
في طريق ليس معهم غيرهم ومع كل واحد اموال كثيرة فبعت ورثتهم باتفاق جميعهم رجلا ان يحمل
اموالهم السهم فوجد الرجل اموالهم كثيرة فخلطة بعضها ببعض ولا يدرى كم كان لكل واحد منهم
واي صنف من الاموال منهم فان اتفقوا على المال الذي وقع في ايديهم وكلهم مخلوطا صار حصصهم
في يد ويكلم بحصوله في ايديهم لو كان ذلك في ايديهم ينظر ان ادعى كل واحد الثلث منها فيقسم
بينهم اطلاقا وان ادعى بعضهم ان يدعى الثلث بخلاف الباقي على العمل فان طغوا يكون بينهم
املاك فان نكلوا يلزمهم دعوى مدعي الزيادة ثم يقسم على ذلك. **او بين رجلين عرض من ارض يكون**
فيها اشجار ثم اقتسموا في قيم الاشجار في نصيب الآخر بخير صاحب الارض ان شاد دفع قيمة الاشجار
معلقا ويتركها لنفسه وان شاد من الغار من بالعلم. **او بين اربعة نفر اقسّم شريكان منهم**

مختلفة

لتحقق تكميل المنفعة فيما اورا الطريق
وان كان لا يستقيم ذلك في بعض طرقها
بين حائزهم أص

القدرة

الطريق ارباعا

ويجوز ارباعا واجاز السابق فانه تجوز القسمة ولو كل واحد الشريكين شريكه لتمام
عن نفسه وعن شريكه بتوكيله مع الشركة فانه يجوز. **رجلان بينهما اعباء ترم على الشركة بتقسما**
بشرية فانه يصح القسمة ولو اقتسماها وزنا بالعبان او الميزان فانه يصح ايضا لان المال
تعارفوا العيب كليا ووزنا فثبت التساوي بكل واحد منهما. **وروي عن ابي سنان انه قال في الخبر**
وروي في الموضع الذي تعارفوا وزنا وان ورد الشرع بكونه كليا **له ميزان في بيان فباع**
صاحب البستان بستانه فحمل المشتري البستان دارا فليس له ان يبطل حق التسيل لان حقه لا يبطل
بان يحمل البستان دارا الكلي في جواهر الفتاوى. **قلت وفي الخاتمة** شريكان بينهما اعباء ارا دقتهم
جاء قسمة بالوزن بالعبان والميزان. **وقال بعض المشايخ يجوز بالشرية ايضا لعللة التفاهوت**
قال رضي الله عنه وهذا غير صحيح لانه وزني فلا تجوز قسمة بغير الوزن اما بالعبان او بالميزان فلا
يجوز قسمة بالشرية لانها بخلافه. **وقسمة التين بالاكرا** ذكر في النوازل يجوز لانه ليس بوزني
انتهى. **وفي الخاتمة ايضا** فورا اقتسما دارا ميراثا عن رجل والمرأة مقرة بذلك فاصابا الثمن فغزل
لها ثوبا على حدة ثم ادعت المرأة ان زوجها اصدر ثوبا لها وانما اشترت منه بضدا فصالحا لم يقبل ذلك
منها لانها لم تأسع على ثمن على القسمة فقد اقرت ان كانت لزوجها عند موته فلا تتم دعواها. **وكذا لو**
اقتسما دارا او ارضا واصاب كل واحد طائفة بميراثه عن ابيه ثم ادعى احد في قسم الاخرين او خلا
زعم انه هو الذي بناه او عرسه لم يقبل بينه على ذلك انتهى. **تنقص القسمة** بظهور دين او وصية
الا اذا قضى الورثة الدين ونفذت الوصية ولا بد من رضاي الموصي له بالثلث وهذا اذا كانت بالتراضي
اما بقضا القضا لا تنقص بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصي له كذا في الفتاوى ان يبيحه هم
سئل له علو يعني فوقه بيت مشترك بين اثنين وسفل مجرى يعني بيت فوق بيت ولكن السفل
مشارك بينهما والعلو لا يعني بيت فوق بيت ولكن السفل مشترك بينهما **سئل عن رجل**
بينما فوق كل واحد من السفل والعلو ومن السفل ومن العلو ومن العلو ومن العلو ومن العلو **على حدة** عند مجرى
وقسم بالقيمة لان السفل يصلح له العلو كالبيرو والبراد والاصطبل وغيره فصار
كالجنسين فلا يمكن التقدير الا بالقيمة وعليه الفتوى وبه قالت الثلاثة. **وعند ابي حنيفة** رحمه الله
يضم بالذرع كل ذراع من السفل في مقابلة ذراع من العلو ايضا. **وعند ابي سنان** يقسم بالذرع ايضا
لكن العلو والسفل متساويان **انكر بعض الشراة بعد القسمة استيفاء** نصيبه **وشهد القاسمان**
بالاستيفاء يقبل هذا عند ابي حنيفة وابي سنان وعند مجرى والشافعي ليس بجحج لانها شهادة على قبل انفسها
قلنا لا بل شهادة على فعل غيرهما وهو الاستيفاء. **اطلعه فسل قاسم القاضى وغيره** واما اذا كانت
باجرا وبغيره وهو الصحيح كما في السراج الوهاج نقل عن المستصفي. **وفي شرح اكثر** للزبيدي قال
الطحاوي اذا اقتسما باجرا لا يقبل شهادةهما بالاجماع واليه مال بعض المشايخ لانها يدعيان ايضا
عمل اشتق جرا عليه فكانت شهادة صورة ودعوى معني فلا تقبل قلنا لها لا يجزى بهذه الشهادة
الى انفسهما معهما لان المضموم توافقهما على ايقاع العمل المستاجر عليه وهو التميز وانما الخلاف
في الاستيفاء فانفتحت التهمة **ولو شهد قاسم واحد لا** اي لا تقبل لان شهادة الغير غير مقبولة
على الغير ولو امر القاضى ان يثبت بدفع المال الى اخر يقبل قول الامين في دفع الضمان عن نفسه ولا
تقبل في الزام الاخر اذا كان منكرا **ولو ادعى احد من احد المتقاسمين ان من نصيبه شئ في**
يد صاحبه وقد اقر بالاد **ستيفاء لم يصدق الا ببرهانه** اي بينة يقيمها على مدعاه لان القسمة
من العقود اللازمة والمدي الغلط يدعي حق الفسخ بعد تمامها فلا تقبل له بحجة وان لم يقيم استيفاء الشكا

القسمة

الحائز يظهر من فتنة

لأنهم لو اقرروا بذلك لزمهم فاذا انكروه خلطوا عليه ومن حلف منهم لم يكن له عليه سبيل ومن
نكل عن اليمين جمع نصيبه مع نصيب المدعي ويقسم على قدر حقه ما لان نكوله حجة عليه كإقراره
ولا يكون حجة على غيره **وان قال احد المتقاسمين قبضته فاحذر شركي بعضه وانكر شريكه ذلك**
خلط لأنه يدعي عليه الغضب وهو منكروا القول قول المنكر **وان قال قبل إقراره بالاستيفاء**
أصابني من ذلك كذا إلى كذا ولم يسلمه إلي وكان به شريكه **تخالفنا ونقض القسم** لان الاختلاف
فيما حصل له بالقسم فصار نظرا لاختلافه في البيع والشراء ولو اقتضاها **أصابا بكذا كالمائة**
فادعي أحدهما بيمينته في يد الآخر أنه من نصيبه وانكر الآخر فله البينة فان أقامها
فالعبرة بيمينته المدعي لأنه خارج وان كان قبل الإقرار على القبض تخالفنا ونقض القسم وكان القول
اختلفا في الحدود وأقاما البينة يقضي لكل واحد منهما بالجزء الذي في يده صاحبه لأنه خارج وبينة
الخارج أولى وان أقام أحدهما بينة قضى له به وان لم يقر واحد منهما ببينة تخالفنا وتزاد الكافي في البيع
والله اعلم **وان استحق بعض معين من نصيبه لا تقضي القسم اتفاقا على الصحيح وفي**
استحقاق بعض شايع في الكل تقضي وفي بعض شايع من نصيبه لا تقضي بل يرجع من استحق
عليه في نصيب شريكه وتحقيقه ان الاستحقاق اما في بعض نصيب أحدهما فان كان بعضا شايعا
لا تقضي عند أبي حنيفة وصورته انهما اقتسما فوقع المصنف الغربي لأحدهما فاستحق المصنف الشايع
من هذا المصنف الغربي فاذا لم تقضي فالمستحق منه بالخيار وان شاق بعض القسم دفعا للضرر التخصيص
وان شارجع على الآخر بربع وان كان بعضا معيناً من نصيب أحدهما فقد قيل انه على الاختلاف والصحيح
انها لا تقضي بالاجماع بل يرجع بقسطه في حصة شريكه كما اذا كانت الدارين بينهما نصفان فتقسمت
فاستحق من يدهما ببيت هو خمسة اذ رجع بنصف ما استحق في نصيب صاحبه وان كانت اثلاثا
لأحدهما الثلث والثلثان الآخر واستحق من يدهما بثلث الثلث رجع بثلثي ما استحق وان استحق من
يدهما بثلثين رجع بثلثي ما استحق وان استحق البعض من نصيب كل واحد فان كان شايعا فحق
القسم وان كان معيناً قال شارح الوقاية لا تقضي القسم بل يجعل هذا المستحق كأن لم يكن فان كان لهما
في يدهما واحد منهما بقدر نصيبه فلا رجوع لأحدهما على صاحبه وان نقص من نصيب أحدهما رجع بالحصة كما اذا كانت
الدارين نصفين والمستحق عشرة اذ رجع حصة من نصيب هذا وحصة من نصيب ذاك فلا رجوع وان كانت
اربعة من هذا وستة من ذاك يرجع الثاني على الاول بدارع **ظهر دين في التركة المقسومة تقضي اي**
اي القسم الا اذا اقتضوه أو ابراء الغريم اذ لم الورثة أو بقي منها اي من التركة ما يفي به اي بالدين
اعلم ان الورثة اذا اقتسموا التركة ثم ظهر فيها دين محيط قبل الورثة اقتضوا دين الميت فان اقتضوه
صحبت القسم والا فصح لان الدين مقدم على الارث فيمنع وقوع الملاك لهم فيها الا اذا اقتضوا الدين
أو ابراءوا الغريم فصح قسمهم لروا المانع ولو كان الدين غير مستغرق فكل للدين الجواب لتعلق حق
الغريم بالتركة الا اذا بقي من التركة ما يفي بالدين فيجوز لا تقضي القسم لعدم الحاجة **ولو ظهر**
غبن فاحذر وهو الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين **في القسم** فان كانت بقضا القاضي بطلت
عند الكل لان تصرف القاضي يقيد بالعدك ولم يوجد **ولو وقعت القسم بالتراضي بطلت ايضا**
في الاصح وقيل لا يلتفت الى قول من يدعيه لأنه دعوي الغبن ولا يعتبر به في البيع فكذا في القسم
لوجود التراضي وقيل تقضي في الصحيح ذكره في الكافي وفي من الخافق وهو الاصح وفي شرح الهداية
المعيني وفي كتاب القاضي من شرح الطحاوي اذا ادعى الخلط في التقويم وكانت قيمة الغبن وانتم
فرضتموه بالف فلا يلتفت اليه لأنه مدعي الغبن بالتقويم لا بطل القسم ثم قال وقيل هذا اذا
توسموا به

وتنص عند أبي حنيفة ان
يجوز ان يبيع

كان قيمة الدين

الضوري
بحيث

في الغبن

كانت قيمة الرضا واما اذا كانت القسمه بالقضا له حق العسخ لأنه لم يرض بذلك وقال في
التساوي ادعي احد المتقاسمين الخلط من حيث القيمة يعني اذا ادعى غشيا في القيمة ان يسيرا بحيث
يدخل تحت تقويم المقومين لا تستمع دعواه ولا تقبل بيمينته وان كان فاحشا لا يدخل تحت تقويم المقومين
فان كانت القسمه بالقضا لا بالتراضي تستمع بيمينته بالاتفاق وان كانت بتراضي الخصمين لا بقضا
القاضي لم يذكر في الكتاب وحكي عن الفقيه أبي جعفر انه كان يقول ان قيل يستمع فله وجه بخلافه
الغبن في البيع وان قيل لا تستمع فله وجه ايضا كافي البيع وحكي عن الفضلي انه كان يقول تستمع كما اذا كان
بقضا القاضي وهو الصحيح كذا ذكره في شرح المختصر وذكر في ادب القاضي من شرح القاضي الامام
الاسيوطي ان في دعوي الغبن في القسمه اذا كان بالتراضي لا تستمع كافي البيع قال بعض المشايخ
قالوا تستمع كالوكانت القسمه بقضا القاضي انتهى وفي فتاوى قاضيان وقال الامام ابو بكر محمد بن
الفضل تستمع دعواه وله ان يبطل القسمه كالوكانت القسمه بقضا القاضي وهو الصحيح انتهى قلت
وفي خلاصة الفتاوى وفي الاصل دعوي الخلط في القيمة بان يقول قيمة الف وانتم قوسموا خمسة
وهذه الدعوي غير صحيحة كدعوي الغبن في البيع فانما لا تصح هكذا ذكره في شرح الشافعي وقال
الفقيه ابو جعفر السبكي ان هذا غير مذكور في الفصل فان قيل يستمع فله وجه صحيح بخلافه الغبن في البيع
وان قيل لا تستمع فله وجه صحيح كافي البيع وهو الصحيح والامام قزويني زاده ذكره في نسخة ولم يرجح
احد الوجهين على الآخر وهذا كله في القسمه بالتراضي فان كانت القسمه بقضا القاضي فله الغش انتهى
والصحيح المعتمد ما قدمناه عن الكافي وقاضيان وبه جزا أصحاب المتن وصححه اصحاب الشرح وبه
افقت مرارا والله اعلم **وتستمع دعواه ذلك** اي ما ذكر من الغبن الفاحش **ان لم يقض بالاستيفاء**
وان اقر به لا اي لا تستمع دعواه لوجود التساقض قال الامام المعيني في شرح الهداية وذكر الاسيوطي
في شرحه دقيقة لطيفة وهذا كله اذا لم يقض الخصم بالاستيفاء فاذا اقر بالاستيفاء فانه لا يصح دعواه
الخلط والغبن الا اذا ادعى الغضب فيجوز تستمع دعواه وعزاه مع ما تقدم عنه الى الفتاوى الصغرى
قلت وفي فتاوى قاضيان ودعوي الخلط انما تستمع اذا لم يقض بالاستيفاء اما اذا اقر بالاستيفاء لا
تستمع دعوي الخلط الا اذا ادعى الغضب فيجوز تستمع دعواه انتهى ونص عبارة قاضي خان وما ينقض
به القسم الخلط واذا ادعى احد الشركاء خلطا في القسمه لانقاذ القسمه بجر دعواه ولا يباذ ذرع شي
من ذلك ولا مساحته ولا يملكه ولا وزنه الا بحجة لان الظاهر وقوع القسمه على وجه المعادلة فلا تنقض
القسمه الا اذا اقام البينة على ذلك وان لم يكن له بينة وطلب استخلافا للشركاء فانه يستخلف لرجاء
النكول ثم الخلط في القسمه على وجوه **أحدها** ان يقول حقي في المصنف وقد اخذت الربع او الثلث
وقال الآخر لا بل حقت الثلث وقد اخذته وفي هذا يتحالفان ويتزادان القسمه **ومنها** ان تكون المصنف
في القبض فقال أحدهم لم اقبض حقي وقال الآخر قبضته فانما يتحالفان ويتزادان القسمه ايضا
لان القبض له شبهة بالعمد يتحالفان **ومنها** ان تكون المصارعة بينهما في الزيادة فيقول أحدهما
اخذت انت يا فلان اكثر من حقت او عصبته الزيادة عصباً بعد ما قبضته ويقول الآخر قبضت
حقي وما اخذت الزيادة كان القول قول الآخر والبينة بينة صاحبه ولا يتحالفان ولا يتزادان
القسمه **ومنها** ان تكون المصارعة بينهما بعد ما شهد كل واحد منهما على القبض واستيفاء الحق بصفة
التمام فيقول أحدهما حقي الذي في يدك وحقت الذي في يدي او يقول قسمنا ولكن اخذت انا
بعض حقي دون بعض لا تستمع دعواه ولا خصوصية بعد ما شهد على القبض والاستيفاء **ومنها** ان يكون
المصارعة بينهما في التقويم فيقول أحدهما قيمته اكثر مما قومتها ويذكر الآخر في هذا الوجه لا يقبل قوله

ولو اختلفا في العقد

وقال الفقهاء أبو بكر
الباقر رحمه الله كان
التقاضي ليس هو
كأقال في الكتاب
وان كان كثيرا في
ان تقاضي دعواه وقال
الشيخ أبو جعفر
دعواه انتهى

ولا تقاضي دعواه كذا ذكره في الاصل **ادعي احد المتقاسمين ديناً في التركة صح ولو ادعي**
عينا لا يصح قال الزبيدي ولو ادعي احد المتقاسمين التركة ديناً صح دعواه لانه لا يقضي اذ
الدين يتعلق بالمعنى والقسم تضاد الصورة ولو ادعي عينا باي سبب كان لم تقضي دعواه اذ الاصل
على القسم اعتراف منه بان المقسوم مشترك انتهى وقد مرنا عن قاضي خان ومعه صريح الهادي والبرازي
وعنه ما وقع **شجرة في نصيب احدها اعضا متداوية في نصيب الآخر ليس له ان يجبر على**
قطعه به يعني قال في الاختيار زوي ابن رستم عن محمد بن ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي جعفر
لانما استحق الشجرة باعضائها وعليه الفتوى وفي البرازي وعليه الفتوى وفي شرح النظم
الوهابي وهو المقتضى والله على بني **احدها اي احد الشريكين يعني ان الآخر في عقار مشترك بينهما**
فطلب شريكه رفع بنائه فتم العقار بينهما فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعم
والا اي ان لم يقع في نصيب الباقي بل وقع في نصيب الآخر يصد المبدأ وحكم الغرض كذا في المسئلة
في العارية والبرازي وعنه ما مر من كتب الفتاوى **القسمه تقبل النقص ثم فرع عليه بقوله فلو تقسموا**
اي الشركاء واخذوا حصصهم ثم تراضوا على الاشتراك بينهم صح ما فعلوا وعادة الشركة لان
قسم الاراضي مساواة ويصح فسحها ومساواة لها بالتراضي كذا في البرازي **المقبوض بالقسمه الفاجدة**
ينبت الملك فيه ويغيره جواز التصرف فيه للمقبوض بالشرط الفاسد فانه
ينبت الملك بالمقبوض كما تقدم في بنائه **وقيل لا** اي لا ينبت الملك فيه وقد جزم في البرازي والقسمه
بالاول وفي الفتاوى الزينية القسمه الفاسدة لا تغير الملك بالمقبوض وهي تبطل بالشروط الفاسدة
قلت وفي القنية على شرطهية او صدقة او بيع من المقسوم او غيره فاسدة وكل اكل شره على شرط
قسمه فهو باطل والقسمه على ان تنزل شيئا معروفا جائز كالزيادة في المبيع او الثمن انتهى
فروع رجل مات عن امرأة وابنين والمرأة تدعي على ابنا حامل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تقضي على ابنة ثمة او ثنتين حتى تمس جثتها فان لم تقف على شيء من علامات
الحمل تقسم الميراث وان وقعت على شيء من علامات الحمل تنزل بصوت احدها فانه لا يقسمه وكل الى
مات الرجل وترك امرأة حاملا وابنا فان القاضي لا يقسم حتى تلد فان كان الوارث اكثر من
واحد ولم ينظر الولادة ان كانت الولادة بعيدة تقسم وان كانت قريبة لا تقسم وبقرار
القرب والبعد فهو من رأي القاضي **واذا قسمت التركة توقفت نصيب الحمل واختلفوا**
في مقدار ما يوقف للحمل قال الفقيه ابو جعفر يوقف نصيب ابنين ونصيب الباقي وهو رواية
عن ابي جعفر والبيروني في رواية **وقال بعضهم يوقف نصيب اربعة بنين وهي رواية**
عن ابي حنيفة ايضا **وتذكر الحنفية عن ابي سرحم الله انه يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى**
هذا اذا كانت الورثة من برثون مع الحمل ان كان ابنا فان كان لا يرثون مع الابن بان مات عن
اخوة وامرأة حامل يوقف جميع التركة ولا تقسم لان في حق الاخوة في طلب القسمه شك فلا تقسم
انتهى **الفرامات** ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمه على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس
فهي على عدد الرؤوس **وقرر** عليها الولوالجي في القسمه اذا غرم السلطان اهل قرية فانها تقسم
على هذا **وفي كفاية التواريخ** وفي فتاوى قاضي الهادي اذا خيف الفرق فانفقوا على
القسمه الا منعة عنها فالقوا فالقرو بعد الرؤوس لانها لحفظ النفس انتهى **ويجوز بناء المسجد في**
الطريق العام ان كان واسعا لا يضرب ولا يهل المحلة ان يترطوا شيئا من الطريق في ذوره
ان لم يضرب وله بناء طلبة في الطريق لكن ان خسر قبل البناء منع من البناء وبعد هدمه **المشرك**

كل قسمه

بعضه

اذا انضم فاني

اذا انضم فاني احدها العارية فان احتمل القسمه لاجتر وقسم والابن ثم اجره ليرجع له
التصرف في ملكه وان تضرب جاره في ظاهر الرواية فله ان يجعل فيها تنورا وصحاما ولا يصح
ما تلف به انتهى **وفي المجتبى** ولو وقع في نصيب احدها بناء وفي نصيب الآخر ساحة بجنب البناء
فازاد صاحب البناء ان يبني فيها ويسد الرج والسحر على الآخر فليس له المنع في ظاهر الرواية
وبه يعني **وقال** يضربوا نصفه له المنع وعلى هذا لو اراد ان يبني حماما او تنورا او اضيقه
فله ذلك بخلاف وكذا منع وتعدي ضرب البناء فله خلاف انتهى **وفي فتاوى قاضي الهادي** الفتوى
على انه ممنوع من التصرف على وجه يضرب به الجار وان كان يتصرف في ملكه **واجاب** بان الجار يمنع ان
يبنى قوة يشرف منها على جاره انتهى **فقد اختلف** الاقواء يعني ان يقول على ظاهر الرواية **ثم لما منع**
من بيان قسمه الا عيان شرع في بيان احكام قسمه الاعراض وهي الحياية واخره قسمه الاعيان
لكونهما فرعاً والحياية مفاعلة من الهيبة وهي الحالة الظاهرة للميتي للشي وقد تبدل الحرة انما
وتحقيقه كايه المعنوية ان كل منهما برضى هيبة واحد ويختارها وان الشريك الثاني ينتفع بالعين
على الهيبة التي انتفع بها الشريك الاول **وفي عرف** الغرض هي عيان عن قسمه المنافع وهي جائزة
والقياس بانها لا يما بدلة المنفعة بحسبها **اذ كل واحد من الشريكين في نوبته ينتفع بملك شريكه**
عوضا عن انتفاع الشريك بملكه في نوبته كذا تركت القياس لقوله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم
معلوم وهو الحياية بعينها والحاجة اليه اذ يتعذر الاجتماع على الانتفاع فاشبه القسمه ولهذا يجري
فيه جبر القاضي اذا طلبها بعض الشركاء واي غيرهم ولم يطلب قسمه العين كما يجري في القسمه الا ان القسمه
اقوي منها في استكمال المنفعة لانه في زمان واحد والتمها في جميع على التقاق ولهذا اي
وكون القسمه اقوي اذا طلبها الشريكين القسمه والآخر المماثلة يقسم القاضي لانه المثل في التكامل
فيما يحتمل القسمه ثم طلبها احدهما القسمه يقسم وتبطل الحياية ولا تبطل الحياية بقوله احدهما ولا يثبتها
لانه لو اشقق لا استأفده الحاكم لجواز ان يطلب الورثة الحياية فلا فائدة في النقص ثم الاستيفاء
ولو بقايا في سكنى دار على ان يسكن احدها في بعضا والآخر في البعض واحدها العلق
والآخر البطل او في سكنى دارين على ان يسكن كل واحد منهما دارا او بقايا في خدمة عبد على
ان يخدم هذا يوما وهذا يوما او في خدمة عبيدين على ان يخدم هذا العبد هذا وهذا العبد هذا
او بقايا في غلة دار على ان ياخذ هذا شهرا وهذا شهرا او بقايا في غلة دارين على ان ياخذ
هذا غلة هذه وهذا غلة هذه **صح** المتأني في هذه الوجوه الستة الاول يجوز بالاتفاق لان القسمه
على هذا الوجه جائز فكذا الحياية وقيل يجوز عند التراضي ولا يجبر اعتبارا بالقسمه وعنه
انه لا يجوز التها بواصل لا بما يجبر ولا بما التراضي لانه يصير بيع المنافع من جنس نسبة وذلك
لا يجوز **والثاني** ايضا يجوز بالاتفاق ولكن الثالث يجوز بالاتفاق والاربع يجوز على الاصح ومن
اي صح انه لا يجوز الا بما التراضي لان قسمه الرقيق لا يجري فيها الجبر عند وكذا شفقتهم فالاصح
ان القاضي يضايي بينهما جبرا بطلها والخاص يجوز بالاتفاق والسادس فيه اختلاف
والاظهار انه يجوز بالاتفاق ولو زادت غلة الدار الواحدة في نوبته احدها على الغلة في نوبته
الآخر يشتركان في الزيادة تحقيقا للمعادل بخلاف الزيادة في المنافع بخلاف الزيادة في
غلة احدي الدارين حيث لا يشتركان فيها لانه يحمل على القرض **قال صاحب** الهادي ولو زادت
الغلة في نوبته احدها عليها في نوبته الآخر يشتركان في الزيادة ليعتق القدر بل بخلاف ما اذا كان
التمها في على المنافع واستغل احدها في نوبته زياذة لان التقدير لما وقع عليه التها في حاصلي

ولو انتفع بها كذا اعاده
المجتبى

أو البذر له والباق في الآخر على أن التفسير المعنى كقول أهل التحقيق على سبعة أوجه. لأنه إما أن يكون الواحد من أحدها والثلاثة من الآخر وهذا على أربعة أوجه. وهو أن تكون الأرض أو العمل أو البذر أو البقر من أحدها والباق من الآخر أو الأولان جائزان والثالث لا يجوز الربا والرابع غير مذكور في الهداية وهو جائز لأنه استيعار البقر بأجر يحصل. وأما أن يكون اثنين من أحدهما واثنان من الآخر وهو على ثلاثة أوجه وذلك أن تكون الأرض مع البذر أو مع البقر أو مع العمل من أحدهما والباقين من الآخر والأول جائز والثاني إذا لم ينسب بين الأرض والعمل وكذا بين البقر والعمل وعن أبي سحر جاز هذا **فروغ** لو دفع أرضا إلى رجل ثلاثين سنة على أن يزرع فيها من حنطة أو شعير أو شيء من غلة الصنف والشتاء بينهما نصفين وما عرس فيها من شجر أو كرم أو غل فهو بينهما الثلثا لصاحب الأرض ثلثه وللعمال ثلثاه فهو جائز على ما شرطت سوا زرع العمل على أصل النوعين أو زرع نصفه وجعل في بعضهما كرمًا فهو جائز أيضا في ظاهر الرواية. ولو دفع أرضا مزارعة على أن يزرع صاحبها بذرًا وبقرًا وعلى أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير أو بعضها سمسما فزارع فيها حنطة فهو بينهما نصفًا وما زرع منها شعير أو غلب المال ثلثه وما زرع منها سمسما أو غلب الأرض ثلثاه فهو فاسد كله بخلاف ما تقدم لأن ههنا نص على التخصيص فقال على أن تزرع بعضها حنطة وبعضها شعير فههنا ليس له أن يزرع كلها أصلًا لأن ما يزرع كل نوع في بعض الأرض وذلك البعض يحصل في الحال وعند القائل بالبذر في الأرض أيضًا لأنه إذا زرع بعضها حنطة لا يزرع في ناحية أخرى وليس عليه أن يزرع وكان العقد فاسدًا وإذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر انتهى كذا في فتاوي قاضيان. رجل زرع أرض رجل بعين امره ببذر نفسه فله أن يطالبه بحصة الأرض فإن كانت العرف جري في تلك القرية بالنصف أو الثلث أو شيء مقدور شائع يجب ذلك القدر الذي جري به العرف والرواية في كتاب المزارعة جرت بين رجلين أحدهما أن يستقنه قال يجزى على ذلك وإذا فسد الزرع قبل أن يرفع إلى القاضي وامر به بذلك ثم امتنع ضمن إذا فسد كذا في جواهر الفوائد شرط البذر على المزارع ثم أن ربا الأرض زرعها ببذر أو زرعها على وجه الاعانة فزارعة بينهما والافتقار للمزارعة. دفع الزرع المدرك مزارعته بالنصف الحفظ لا يجوز وفي المدرك يجوز دفع الأرض المستأجرة من الآخر مزارعة جاز أن كان البذر من المستأجر ولو دفعه معاملة لا يجوز قلت قال وقت لا لمح فيه قولان في الأول يجوز وفي الآخر لا يجوز وهو الأصح. وفي العمل استأجر أرضا ثم استأجر صاحبها ليعمل فيها كان جائز. وكذا إذا دفع المستأجر الأرض إلى صاحبها مزارعة وكانت البذر من قبل المستأجر جاز على قول من يجوز الاجارة انتهى. وفي المزاج إذا قال لصاحب الأرض والبذر شرطت الثلث وقال المزارع النصف وعشرة أفرقة فالقول قول الدافع عند أبي حنيفة رحمه الله وقال القول قول المزارع. وفي السراجه إذا دفع أرضه مزارعة فاسدة فكرب الزرع وحفر الانهزام امتنع صاحب البذر عن المزارعة فعليه أجر مثل عمل المزارع. رب الأرض قال كنت أجري وزرعته ببذري والمزارع قال بل كنت أكاكك وزرعت ببذري فالقول للمزارع مذكورة في الفتاوى وإذا احتج المزارعة بالخارج يكون على الشرط لصحة الالتزام ولا شيء للعامل أن لم يخرج شيء لأن استحقاقه بالشركة في الخارج ولا شركة في الخارج ويجزى من أبي استمع عن المصنف الأرب البذر فإنه لا يجزى عند الأبي فإنه لا يمكن المصنف الإبتدائه ماله وهو القائل بالبذر على الأرض ولا يدرى هل يخرج أو لا فيضار نظير ما لو استأجر له مزارعة ثم امتنع وإن امتنع العامل أجبر على العمل لأنه لا يملكه به ضرر ومضى فسدت المزارعة فالخارج لرب البذر لأنه عام ملكه ويكون للآخر أجر مثل عمله

أو أرضه

أو أرضه ولا يزداد على الشرط لأن صاحب البذر هو المستأجر والآخر هو الأجير على ما بينا والآخر في الاجارة القاسية أجر المثل لا يزداد على المسي على ما عرفت في موضعه وعند محل بالغة وقيل الخارج لصاحب الأرض ويصير مستقرضًا للبذر قابضًا له باتصاله بأرضه والأول أصح ثم قيل إن كان البذر لصاحب الأرض طاب له الفضل وإن لم يكن له لا يطيب له فيصدق بما زاد على البذر وأصح الأرض وإن لم يخرج شيء في القاسية فإن كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض والبقر وإن كان من قبل رب الأرض فعليه أجر مثل العامل ذكره الحارثي القدي وفي شرح الكنتي للزيلي بعد أن ذكر أنه إذا لم يخرج شيء في المزارعة هو الصحيح فلا شيء للعامل بخلاف ما إذا فسد المزارعة ولم يخرج الأرض شيئًا حيث يستحق أجر المثل في الزمة وعدم الخروج لا يمنع من وجوبه في الزمة انتهى ولو امتنع رب الأرض من المصنف فيها أي في المزارعة والأرض من قبله وقد كرت العامل في الأرض فلا شيء له في مقابلته الكراب حكما أي في القضا لأن عمله إنما يقوم بالعقد وقد فوته بجزء من الخارج فلا خارج ويستترضي أي يسترضي رب الأرض العامل بأن يعطيه شيئًا ديانة أي يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى أن يعطيه أجر مثل عمله كيلا يكون مضورًا من محنته لأنه يتضرر به وهو مدفوع فيبقى بأن يوفيه أجر مثله ونفسه المزارعة بدلين يخرج إلى بينهما إذا لم يبعث الزرع لكن يجب أن يسترضي المزارع ديانة إذا عمل كما تقدم أما إذا اجتبت الزرع ولم يستخصم لم يبع المزارع لتعلق حق المزارع فإن مضت المدة قبل إدراك الزرع فعلى العامل أجر مثل نصيبه من الأرض إلى أدراكه أي الزرع كإيه الاجارة بخلاف ما إذا مات أصلها قبل أدراكه حيث يترك إلى أن يستخصم ولا يجب على المزارع شيء لأننا البقينا عقد الاجارة هناك استحقاقنا البقايا من الاجارة فامكن استحقاق العامل أو وارثه على ما كان من العمل أما هنا فلا يمكن لانقضاء المدة فتعين إيجاب أجر المثل بالابتقاء وكان العمل ونفقة الزرع ومؤنة الحفظ وكربي لا يار عليها لأنها كانت على العامل بقا العقد لأنه مستأجر في المدة فإذا مضت المدة انتهى العقد فوجب عليه مؤننه على قدر ملكه كما لأنه مال مشترك بينهما بخلاف ما إذا مات أصلها قبل الإدراك حيث يكون العمل على العامل بقا العقد على ما بينا دفع وجعل أرضه إلى آخر على أن يزرعها بنفسه وببقر والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فجعل على هذا المزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفان وليس للعامل على رب الأرض أجر لأنه على شيء هو فيه شريك ويجب عليه أي على العامل أجر نصف الأرض لصاحبها لأنه استوفى منافع نصف أرضه بعقد فاسد وكذلك لو كان البذر ثلثاه من أصلها وثلثه من الآخر فالزرع بينهما على قدر بذرها وهو فاسد أيضا لما فيه من اشتراط الاعانة في المزارعة وكذلك لو جعل الزرع بينهما نصفين يكون فاسدًا أيضا ذكره العادي في فصوله ونفقة المزارع عليها بالخصص كاجرة الخصم والرفاع والرياسة والتزنية أي يجب عليها نفقة الزرع على قدر ملكه بعد انقضاء مدة المزارعة كما يجب عليها أجره المصدا والرفاع والرياسة مطلقا من غير قيد بانقضاء مدة المزارعة أما نفقة الزرع بعد انقضاء المدة فلما ذكرنا وأما وجوب المصدا والرفاع والرياسة والتزنية عليها فلا بد عقد المزارعة يوجب على العامل عملها بحيث ياتى إليها الزرع ليزاد الزرع بذلك فينتهي وجوب العمل عليها بتأهي الزرع للحصول المصدا فيبقى بعد ذلك ما لا مشترك بينهما فوجب مؤننه عليها فإب شرطه على العامل فسدت أي لو شرط العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالخصم والرفاع والتزنية والرياسة لأنه شرط لا يقتضيه وفيه منفعة لأصلها فيفسد بخلاف ما لو مات رب الأرض والزرع بقى فإن العامل فيه على العامل لأن العقد تم فيبقى في ماله وهذا معنى كلام صاحب الهداية لأن هناك

قوله كاجرة الخصم والرفاع والتزنية أي على قدر ملكه بعد انقضاء مدة المزارعة كما يجب عليها أجره المصدا والرفاع والرياسة مطلقا من غير قيد بانقضاء مدة المزارعة

في ارض الى رجل بمعاملة ولم يسلم الوقت يكون فاسدا لان الرطبة ليس لها غاية تنهي اليها بل لما
كان في الارض بغير ساعة فساعة على مرور الزمان فان كانت رطبة لساعة تنهي اليها ثم تقطع
ثم يخرج بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت وتكون المعاملة على اول شجرة تكون انتهى **ولو**
ذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها فسدت المسافة ولو تبلغ الثمرة فيها اولاً لم تبلغ صح اي عقد المسافة
فلو خرج في الوقت المسمى فكل الشرط الذي شرطه والد فللمعامل اجر المثل اي ليعمل الى اذراك
التمركز اقاله صدر الشريعة وفيه تكلف لان هذه البشارة تشير بان الاجرة انما هي في مقابلة العمل
الا حق الى نصيب الثمرة وليس كذلك لانه لما تبين فساد العقد بعد الخروج لم يخرج العمل السابق
فيحصل ان لا تقطع بينهما بالكلية ويمكن ان يقال ان معنى قوله ليعمل ليدور عمله ومعنى الى اذراك
العمل الى اخر لانه ما لم يخرج لم يستحق الاجر اصلا بل على جواز ان لا يخرج ابدا لانه سماوية انتهى وفي
الخاتمة ولو اشترط ذلك وقتا معلوما قد يبلغ الثمرة في تلك المدة وقد يتأخر عن اجاز لانه لم يتبين
لغوات المقصود بهذا الشرط وانما يتوهم فان خرج الثمرة في تلك المدة كان بينهما على ما شرطوا وان تأخر
عن تلك المدة فلا عمل اجر مثل عمله فيما عمل انتهى **ولو دفع غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصح**
فيما اخرج كان بينهما نقسند هذه المسافة ان لم يكن كرا عواما معلومة وان ذكر اوعواما معلومة
صح وكذا لو دفع اصولا رطبة في ارض مسافة ولم يسلم المدة بخلاف الرطبة فانه يجوز وان لم
يسلم المدة ويقع على اول شجرة يكون ولو دفع رطبة انتهى جزاها على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرها
ويكون بينهما نصفان جاز ببيان مدة والرطبة لصاحبها ولو شرط الشركة فيها اي في الرطبة
فسدت المسافة لانها شرط الشركة فيما لا يجوز عمله وقد قدمناه عن الخاتمة ونقص المسافة
في الكرم والشجر والرطاب واصول الباذنجان والخل وقال الشافعي في الجديد لا يجوز الا
في النخل والكرم ولا يجوز المزارعة الا بتعا المسافة لان القياس بانها لما قال اخرج في المزارعة
وانما جازها بالاثر وهو حديث خبير وقد خصه بجملة اصل في الشرع وهو المضاربة والمسافة
اسمها من المزارعة فان فيها الشركة في الزيادة دون الاصل وهو الخيل كما في المضاربة
والشركة وفي المزارعة لا يتاقي ذلك لان شرط رفع البذر يفسد اجماعا يجوز لنا المعاملة نقصا
ولم يجوز المزارعة الا بتعا في ضمن المعاملة وكمن شي يصح تبعا لا مقصودا كبيع الشرب تبعا لبيع
الارض ولما روي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشرط ما يخرج من تمر او
زروع رواء البخاري ومسلم وجماعة اخر وهذا مطلق فلا يجوز تعييد ببعض الاشجار دون بعض
ولا تكون المزارعة تبعا للمعاملة بالرأي وقد ورد فيه احاديث كثيرة كلها مطلقة فوجب اخراؤها
على اطلاقها ويحكى ايضا ان اهل خيبر كانوا يعملون في الاشجار والرطاب ولان الاصل في النصوص
ان تكون معلولة بخان تعديتها الى ما لا نص فيه لاسيما عند الخصم فانه لا يحتاج الى اقامة الدليل
على انه معلول ذكره الزبلي **لوفيه** اي الشجر المن كور **ثمره غير مذكور** يعني يزيد بالعمل فانه اذا كان
كذلك نص المسافة وان كانت الثمرة **مذكورة لا** اي في الثمرة لا تنص كالمزارعة لان المعامل
لا يستحق الا بالعمل ولا اثر العمل بعد التناهي لان جواز قبل التناهي الحاجة على خلاف القياس
ولا حاجة الى مثله فبقي على الاصل وكذا على هذا اذا دفع الزرع وهو قبل جاز وان استصعد وادرك
لم يخرج لما ذكرناه وهو المراد بقوله كالمزارعة والاصل كما في الخلاصة ان المعاملة متى عقدت على ما هو
في هذا النوع الزيادة صحت واذا عقدت على ماتا هي عظمه وصار بحال لا يزيد في نفسه بسبب عمل
المعامل لان نص المعاملة وانما يعرف خروج الاشجار عن اصل الزيادة اذا بلغت وانما انتهى دفع ارضا

ينظر

تور

بعض مدة معلومة ليغرس فيها الاشجار وتكون الارض والشجر بينهما نصفين لا يصح
لاشترط الشركة فيما كان موجودا قبل الشركة لابعاله وهي الارض فلا نه لو اشترى جارا جيرا ليعمل
ارضه بستانا بالان الاجرة على ان تكون اجرة نصف البستان الذي يظهر بعلمه والانه فيكون في
معنى قبض الطمان ففسد **والثمر والغرس لرب الارض وللآخر وهو المدفوع اليه الارض قيمة**
غرسه واجر عمله لان العقد في الشجر لما كان فاسدا وقد غرسه العامل بامر في ارضه صار كان
صاحب الارض فعل ذلك بنفسه فيصير قابضا للغرس لان اتصاله بارضه مشتملا كاله بالعلوق فيجب
عليه قيمة الشجرة واجر مثل عمله لانه لا ينبغي لعمله اجرا وهو نصف الارض ونصف الخارج ولم يحصل له
منه شي فيجب عليه اجر مثله **ذهب الرجب بنوة رجل والقبلة في كرم آخر فبنت من الشجرة فبني**
لصاحب الكرم لان النواة لاقمة لها وكذا لو وقعت خوخة في ارض غيره فبنت لان الخوخة
لا تبنت الا بعد دهايا لم تكن بمزلة شجرة في ارض انسان لا يعرف غارسها فتكون لصاحب
الارض كالشئ اذا اجتمع في ارض واجتمع كان التراب لصاحب الارض بخلاف الصيد اذا افترقت
في ارض انسان او باصت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض ويكون لمن اخذها لان الصيد ليس
جنس الارض وليس بمقتضى الارض كذا في فتاوي قاضيان **ويبطل المسافة كالمزارعة اي**
كاتبط المزارعة بموت احدها وبضي مدته او التمر في هذا قيد لقول في الموت ومضى المدة وانما
بطلت لان صاحب الارض استاجر العامل ببعض الخارج ولو استاجر بدهم بطلت الاجارة بموت
احدها فكذا اذا استاجر بعض الخارج فان مات العامل تقوم ورثته عليه حتى يدرك الثمر
وان وصليته كره الدافع وهو صاحب الارض لانهم قايمون مقامه وفيه نظر لجانين **وان مات**
العامل يقوم الدافع كما كان حتى يدرك الثمر وان وصليته كره ورثة الدافع لان في انقراض
العقد بموته اضرايا بالعامل وابطال الجا كان مستحقا بالعقد وهو ترك الثمار في الاشجار
الى وقت الادراك وفيه ضرر عليه فاذا جاز نقص الاجارة لدفع الضرر فلا يجوز ابقاؤها والدفع
كان اولي **وان ماتا اي الدافع والعامل فالخيار في ذلك لورثة العامل** لقيامهم مقامه
وقد كان في حياته هذا الخيار بعد موت صاحبه الارض فكذا لورثته بعد موته **وان لم يميت**
احدهما بل انقضت مدته اي مرة المسافة فالخيار للعامل ان شاء عمل على ما كان اوله يعمل حتى
يبلى التمر ويكون بينهما على السواء لان في الامر بالخيار اذ قبل الادراك اضرايا بهما والضرر بترك
كما هو القاعدة في البرازية ولو لم يميت لكن المزارع اخرها في ابتداءها حتى انقضت المدة المستروطة
والزروع لم يدرك وطلب ربحا القلم واباه المزارع لا يملك القلم وينعقد بينهما اجارة الى ان يدرك
الزروع والعمل عليهما انصافا الى الادراك فان اراد المزارع القلم فلهما الخيار المذكورة واذا
انفق بعد انتماء المدة باذن الحاتم رجع بعضهما على المزارع ولو مضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك
يبقى العقد الى الادراك في يد العامل بلا اجرة وان هرب المزارع في وسط السنة رجع كما انفق على
المزارع حتى يدرك بالعامل ما بلغ والقول للمزارع في قدر النفقة على عمله وان مات المزارع والزروع
بقا ففالت الورثة عن العمل الى ان يدرك لهم ذلك وان ارادوا القلم لا يجزؤون على العمل انتهى
ويقتضي بالعدول كالمزارعة كما في الاجارات **ومنه كون العامل بما جاز عن العمل وكونه سارقا**
يخاف على ثمره وسعفه منه السعف بالتحريك جمع سعفة وهي غصن النخل كذا في الصحاح وفي
البرازية مريض العامل وسفره وكونه سارقا يخاف على الربيع عذر انتهى **فروع** دفع كونه معاملة
بالنصف ثم زاد احداهما على النصف ان زاد صاحب الكرم لا يجوز لانه هبة مشاع فيما يحتمل القسمة

فيها

واذا انتقض العقد كلف الجداد
قبل الادراك ص

بأنصار الدم والتوحيد في إخراج الوؤج لأنه لا ينجى بعد قطع المري وللخقوم ويخرج الدم بقطع
أحد الوؤجين فيكفي بالأكثر أيضا كانت فلا حاجة إلى اشتراط قطع العين منها كذا في تبيين الكثر
قلت وفيه المجتبى قال أبو عبد الله الزعفراني الصحيح من قولك علمنا أنه إذا قطع الأربعة
بواكثرها حل وإن قطع من كل واحد نصفه لا يحل وبالأكثر يحل انتهى وفيه البرازية دجعت فقطع
منها نصف الخقوم ونصف المري لا يوكل وإن قطع الأكثر من الخقوم والمري والأوداج توكل
وإن قطع أكثرها لا يحل أيضا قال مشايخنا الأصح الاجوبة في الأكثر عنه إذا قطع الخقوم
والمري والأكثر من كل الوؤجين توكل وما لا فلا. وكذا أنتزع الزبيب رأس الشاة وهي حية تحل
بالذبح بين الميتة والمحيين. ذبحها في منج يستل الدم منه اختلافوا قال الصغار لا يحل
وقال الأكابر يحل وفيه النوازلة إن تحركت بعد الدم وخرج دم مسفوح يحل وإن تحركت
ولم يخرج أو بعكسه يحل أيضا وإن عدت لا يحل وهذا إذا لم يعلل حياتها وقت الذبح فإن علل
حل نزل أو لا يخرج الدم أولا. وفيه شرح الطحاوي خروج الدم لا يبرك على الحياة إلا إذا كان يخرج
من الحي وهذا عند الأمام وهو ظاهر الرواية. مرضت الشاة وتبقى فيها من الحياة ما يبقى في الذبوع
بعد الذبح أو الزبيب قطع بطن شاة وبقي فيها ما يبقى في الذبوع عند ما لا تقبل الزكاة حتى لو
ذكها لا يحل والأصح عند الإمام رحمه الله أنها تقبل الزكاة حتى لو ذك في حبل وعليه الفتوى. قلت
وفي الجوز وفي البتة سبع الشاة إذا مرضت أو شق الزبيب بطنها ولم يبق فيها شيء من الحياة إلا إذا
ما يعيش الذبوع فغندرتي ش ومحل لا يحل الزكاة والمختار أن كل شيء ذبح وهو حي حل كله ولا توقيت
فيه وعليه الفتوى لقوله تعالى إنا ذكيتكم من غير فضل انتهى وفيه السراجية وعليه الفتوى وحل
الذبح أيضا بكل ما أوتي الأوداج أي قطع العروق وأخرج ما فيها من الدم لأن المراد من الأوداج
ههنا كل الأربعة تعلينا **وأما الدم يعني سائله من نحر الماشي في الأرض سائل ولو بليطة أو مرق**
البليطة فشر القصب والبرقعة الحجر الذي فيه حن وهي حجارة بيض تراقه يندرج منها النار أقول
قد سمعنا بعض شراح الهداية يكسر المير ولم يجد في المختبرات من اللغات وقد أورد هذا صاحب الدستور
في الميم المنقولة كذا قاله إجماعه **السنن وظفر قايمن** الظفر جمعة أظفار وظفون وظافير
كما في الصحاح **ولو كانا أي السن والظفر من ذبح الذبح** بهما عندنا مع الكراهة وعند
الشافعي الذبيحة ميتة لقوله عليه السلام ما حلل السن والظفر فأنما مذي للحيثة ونحن نعلمه على
غير المزروع فإن الحية كانوا يفعلون ذلك. والمذي جمع المذبة وهي سكين القصاب ومنها أما
الظفر الحية والمذي بصفتين الغاية كذا في المغرب **ونزب إحدا شفرته** وهي سكين عرضية
كما في المغرب **قبل الذبح** وكره بعده إرفاقا بالذبوع **كالجرب من جلها إلى المذبح** فإنه مكروه أيضا
وذبحها من ففها والحل مع الكراهة في الذبح من القفا مختص بما إذا بقيت حية حتى يقطع العروق
وإن مات قبل قطع العروق لا توكل لوجود الموت بلا ذكاة كذا في شرح المجمع. وفيه الجوهرة وإذا ذبح
الشاة من ففها فإن بقيت حية حتى قطع العروق جاز ويكره لأنه خلاف المسنون وإن مات قبل قطع
العروق لم توكل لأنها ماتت قبل وجود الزكاة في محلها كالأومات خفف عنها انتهى. **والقفا** مقصود
بذكر ويؤتى كذا في الصحاح **والنخ** بفتح النون وسكون الخاء وهو أن يصل إلى النخاع وهو خط
ابيض في جوف عظم الرقبة لورود النبي عن ذلك وقيل إن يد رأسها حتى يظهر من تحتها وقيل إن يكسر
رقبتها قبل أن تسكن من الاضطراب وكل ذلك مكروه لأن في جميع ذلك وفي قطع الرأس زيادة تعذيب
الحيوان بلا فائدة **فقطع الرأس** لأن فيه زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة **والشاة قبل أن تنز**

المسحوق

شاة

وفي الجوزة والمروء واحدة

قدي

فشر

أي تسكن من الاضطراب وهو بضم الراء من باب حسن من البرودة فتفسير بالسكون تفسير باللازم
كما لا يخفى **وتترك التوجه إلى القبلة** لأن السنة في الذبح أن يستقبل بها القبلة هكذا روي
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل في أضيقته القبلة لما أراد ذبحها **وشروط كون**
الذبح مسلما حلالا خارج الحرم أن كان صيدا قيد بالحلال لأنه لو كان محرما لا يؤكل ويحتمل
وقيد بالصيد لأنه لو كان حلالا وذبح غير الصيد كالأودج المحرم غير الصيد فإنه حلال لأن فعله
فيه مشروع بخلاف الصيد وحاصله أن صيد الحرم لا يحل له الذكاة في الحرم سواء كان الذابح محرما
أو حلالا لأنه مني عنه فلا يكون مشروعا. وكذا الكتابي إذا ذبح صيدا في الحرم لا يحل **أو كتابيا**
ذميا أو حربيا قال الله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم لأنهم يذكرون اسم الله عليهم. وفيه
البرازية فتؤد الجوسي حل ذكاته. **اللول** بين كتابي وجوسي يحل ذكاته والمرأة كالرجل والصبي
العاقل كالبالغ وتحل ذبيحة الكتابي وإن كان حربيا إلا إذا شيع منه ذكبي المسح عند الذبح. ولا
تحل ذبيحة المرتد وإن انتقل إلى ملة أهل الكتاب والعياذ بالله من ذلك انتهى **محل ذبيحتهما أي**
المسلم والكتابي ولو كان الذابح مجنونا أو امرأة أو صبيبا يعقل التسحية والذبح حتى لو كان
الصبي والمجنون بحيث لا يعقل ولا يضبط التسحية لا تحل ذبيحتهما أو كان الذابح **أقلق أو أخسر**
لأن القلفة والأنثى لا تحل به فيحل والآخر من عاجزا عن الذك يكون معدورا ويقوم الملة مقامه
كالناسي بل أولى لأنه الزم **لا ذبيحة وثني وجوسي ومرتب** أما الوثني فله ذكاته مسك كالجوسي
وهو الذي يصيد الوثني أي الصنم وأما الجوسي فلقوله عليه الصلاة والسلام ستواهم سنة أهل
الكتاب غير ناسي ستايم ولا آكل ولا يذبحهم. **وأما المرتد** فإنه لا ملة له لأنه لا يقر على ما انتقل إليه
عندنا فاعتبر ما هو عليه عند الذبح فحسب له لا ما قبله كالوثني اليهودي لا تحل ذكاته
والمشرك بين المشرك والكتابي كالمشرك لأنه أخف كذا في الزمن. وفي البرازية تؤد الجوسي
حله كانه. **المكروه من كتابي وجوسي** حل ذكاته والمرأة فيه كالرجل والصبي العاقل كالبالغ وتحل
ذبيحة الكتابي وإن حربيا إلا إذا شيع منه ذكبي المسح عند الذبح. ولا تحل ذبيحة المرتد وإن انتقل إلى
ملة أهل الكتاب والعياذ بالله من ذلك انتهى. وفيه الفتاوى الزينية لا يجوز ذبيحة الجوسي إن
كان يوسيا وإن كان جوسيا حلل انتهى. **والظاهر** أن صاحب الفتاوى أخذ من القنية. ونص عبارته
بعد أن روى لبعض المشايخ وعن أبي علي أنه يحل ذبيحة المجتر أن كان أباه ومجتره فأنهم كاهل الذينة وإن
كان أباه وهم من أهل العدل لم يحل لأنهم بمنزلة المرتدين انتهى. **قلت** ومراوده باي على الجبائي رئيس
أهل الاقترال وبالجبر أهل السنة والجماعة فأنهم يستوفون أهل السنة بذلك كما يفصح عنه كلام البيهقي
الحسيني منهم في تفسيره والمراد بأهل العدل أنفسهم كما علم ذلك في عمل الكلام فقد عثر صاحب الفتاوى
المجتر بالجبرية والله أعلم **وتارك التسحية عمدا** هذا عندنا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
الله عليه فلا فاسد في. **واقوي** حجه قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما إلى قوله أو فسقا أهل الغفر
الله به فيحل قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه الله عليه وأنه ليس على ما أهل لغرضه بقية قوله تعالى وأنه
ليسق وأيضا إذا لم يوجد هذا في الحرم يكون حلالا. **قلنا** لا ضرر في الحل فيكون قل لا أجد نازل لا قبل
ولا تأكلوا إلا ما يذكر كذا قاله شارح الوقاية. **قال** إجماعه زيادة فيه مناقشة وهي أن ظاهر
هذا الكلام مخالف لمذهب الذي نقله الرضوي والبيضاوي في تفسيرها في آخر سورة الأنعام حيث
قال لا عز رسول الله صلى الله عليه وسلم نزلت على سورة الأنعام حلالا واحدة لأن نزولها جملة بنا في كون
نزول أهل ما قبل الآخر فامل **فإن تركها أي التسحية ناسيا حل الذبوع** عندنا. **فإن قلت** إن قوله

بخلاف اليهودي إذا نحر أو بالعكس
أو نحر الجوسي أو نحره لأنه يقر على
ما انتقل إليه

فإن لم يحل

ظاهره

وصلة على

تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه عليه وقد اجمع السلف على ان المراد بالذبح حال الذبح لا غير تذبح
على ان المراد بالذبح باللسان يقال ذكر عليه اذ ذكر باللسان وذكره اذ ذكر بالقلب وهو عام
مؤكد من الاستغراقية التي تفيد التاكيد وتأكيد العام ينفي احتمال الخصوص فهو غير محتمل للتخصيص
فيعلم ان الذبح باسم الله عليه حال الذبح عام كان او ناسيا كما ذكر في العناية فكيف ساء لكم اخراج الناسي
منه بطريق التخصيص وهو غير قابل له قلت ليس ما ذهب اليه من القول بجعل متروك التسمية ناسيا بطريق
التخصيص بل بطريق ان الشرع جعل الناسي ذكرا اعذر كان من جهة وهو النسيان فانه من الشرع باقامة
الحالة مقام الذبح فاعلم ان كل ناسي مقام النسيان في الصوم لان الله اعلم قال الزبيدي
وعلى متروك التسمية عند الانقضاء الاجماع نعم كان قبل الشافعي وهذا القول منه غير خالفه وان كان الخلاف
بينهم في متروك التسمية ناسيا فمن مذهب ابن عمر انه يحرم ومن مذهب علي وابن عباس انه يحل ولهذا
قال ابوسالمية ان متروك التسمية عمل لا يسوغ فيه الاجتهاد حتى لو قضى القاضي بجواز بيعه لا يفسد
قضاؤه لكونه مخالفا للاجماع انتهى وان ذكر معه ثانيا في غيرهم فان وضعا لا عطف كقولهم بسم الله
المعصوم قبل من فلا دين او قبل مني لمشاركة ومن هذا النوع ان يقول بسم الله محمدا رسول الله بالرفع لان
اسم النبي غير من كونه على سبيل العطف فيكون مبتدأ لكن يكره لوجود الوصل صورة وان كان بالتخصيص
لا يحل ذكره في النوازل لان كلام الناس لا يجري عليه كما قاله الزبيدي وان عطف حرمت نحو بسم الله
واسم فلان او فلان لانه اهل به لغير الله تعالى وقد قاله تعالى وما اهل به لغير الله قال عليه السلام
موطنان لا اذكر فيهما عند المطاس وعند الذبح ولورفع المطوف على اسم الله يحل لانه مبتدأ واختلفوا
في المنصب ويكره فيهما بالاتفاق لوجود الوصل صورة فان فصل صورة ومعنى كالذبح قبل
الذبح والذبح قبل التسمية لا بأس به وكذا بعد الذبح لوقال المعصوم قبل مني او من فلان وهذا لا يكره
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل مني عذرة من شهد الذبح بالوجه
ولي باليد وكذا كان عليه السلام يقول اذا اراد ان يذبح اللهم هذا منك والى صديقي وسلي وخديجي
ومما اتفق عليه العلماء لا يشرك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين بسم الله الكريم ثم ذبح وهكذا روي عن
علي كرم الله وجهه والشرط في التسمية هو ان يكون الصل عن شوب الدنيا وغيره فلا تخل بقوله
الله اعظم في قال ابن مسعود جردوا التسمية حتى لو قال عند الذبح اللهم اغفر لي كما ذكره وكذا في
لا يحل لانه دعا وسؤال بخلاف الحديث او سبحان الله من ثوابه التسمية فانه يحل ولو عطف عند
الذبح فقال الحمد لله لا تخل في الاصح لانه يريد الحمد لله على النعمة دون التسمية بخلاف الخطبة حيث
يجزيه ذلك اذا تولى لان الذبح كونه فيها ذكر الله تعالى مطلقا لقوله تعالى فاسموا الى ذكر الله وفي الذبيحة
المأمورة هو الذبح على المذبح لقوله تعالى فاذكروا اسم الله عليه صواوات وما لم يذكر اسم الله عليه منتهى
عن الكه بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه عليه وفيه قواعد ولا تأكلوا مما صاحب البحر واما النية في الخطبة
بالجمعة فتشترط صحتها حتى لو عطف بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للمطاس غير قاصد لها لم تنصح كما في فتح
القدر وغيره والمستحب ان يقول بسم الله اكبر بلا واو وكبره بها اي بالواو وقال الزبيدي
في شرح الكنتروا وتراولته الا لئن عند الذبح وهو قوله بسم الله والله اكبر منقول عن النبي صلى الله
عليه وسلم وعن علي وابن عباس مثله قاله ابن عباس في تفسير قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليه صواوات
وذكر الخليل في المستحب ان يقول بسم الله اكبر بلا واو وبالواو ويكره لانه يقطع قول التسمية ولو سمي
ولم تحضر نية صح بخلاف ما في قصد بها اي بالتسمية التبرك في ابتداء الفعل فانه لا يصح
فلا تخل الذبيحة كما لو قال الله اكبر وان ادبره بقية المودن فانه لا يصح شرا عا في الصلاة والقام

وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف
الحق والاولى ان لا يعرف الا
بل يحرم مطلقا بالعطف

يقول

عن الخطبة

تلك النية

تكن له نية في التسمية يحل في البرازية سمي عند الذبح ونوي ان تكون التسمية لغرض الذبح اي لا امر
اخر لا يحل كالوصع الاذان وقال الله اكبر في جوابها الاذان لا يصح به شرا عا في الصلاة وان لم تكن له
نية في التسمية يحل وتشرط التسمية حال الذبح وفيه الرمي تشترط عند الرمي وفيه الاشارة
عند الاشارة وفيه وضع الحديث لحمار الوحش تشترط عند الوضع كذا في البرازية فان قلت قد ذكرنا
انه اذا وضع منجلا ليصيده حمار الوحش وجار الحمار ميتا لا يحل وسياتي ذلك قلت قال البرازي
والتوفيق انه يحل على ما اذا افعد عن طلبه والا فلا فائدة التسمية عند الوضع والمختار الذبح عقيب
التسمية قبل تبدل المجلس فلو اضع شاة وسمي عليها ثم تركها وذبح اخرى بذكر لا تخل ولو ذبح
سهما بالذبح الى صيد فاصاب اخرى يحل ولو ذبح واحدة ثم ذبح بها اخرى ينظر ان الواحدة تكفي لهشا
لا يحل والسماء اذا اصاب هذا ثم اصاب اخرى ينظر الى قطع غنم واحد السكن وسياتي ذبحها
لا يحل ولو نظر الى قطع حمار وحش وارسل كلبه وسياتي ذبحه ثم اشتغل باكل او شرب ثم ذبح
ان طال وقطع الغنم حرم والا لا وحل الطول ما يستكمل الناظر واذا احد السفرة ينقطع الغنم وكذا
اذا هربت الشاة بعد التسمية ثم اخذها واصجمها ينقطع الغنم ويجوز الذبح كذا في البرازية وفي المجتبى
سمي ثم تكلم كثيرا واجاب السلام واستسقى ماء فشرب واخذ السكن ثم طال العمل لا يحل انتهى وفي المجز
ثم التسمية في ذكاة الاختيار تشترط عند الذبح وهي على المذبح وفيه الصل يشترط عند الاشارة والي
وهي على الآلة حتى لو اضع شاة وسمي فذبح غيرها بتلك التسمية يجوز ولو ذبح الى صيد وسمي واصاب
غيره حل وكذا في الاشارة ولو اضع شاة وسمي وكلمه لسان او استسقى ماء فشرب او استسقى السكن ثم ذبح
ثم ذبح على تلك التسمية الاولى اجزاه واما اذا طال الحديث واخذ في عمل واشتغل ثم ذبح بتلك التسمية الاولى
لم يؤكل انتهى وخيب غير الاول وهو قطع العروق في اسفل العنق وكره ذبحها لانه خلاف السنة
والحكم في غير ذبحه عكسه وهو استحباب ذبحها وكرهه غير ترك التسمية المتواترة لقوله تعالى
ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة وقال وفديناه بنح عظيم وقال فضل لربك واخر جاني التفسير اي غير
الجزور وحل الحصول المقصود وهو مسيل الدم وقال مالك لا يحل عند عدم الضرورة ولا بد من ذبحه
مستأنس كالطبي اذا تلف في البيت فانه يذبح لان ذكاة الاضطرار لا يصار اليه الا عند العجز عن ذكاة
الاختيار وكذا في جرح نعيم مثل الغنم والابل والبقر لو حش بان يذبح على اهله ودخل في البادية وصار
وحشا فيذبح بالجرع في بئرته حيث انفق كالصيد او تعدد ذبحه كما اذا تروى الحيوان في بئر
وحصل العجز اليه ليدبح فانه يجرح ويؤكل اذا علم موته من الجرح والا وان اشكل لك اكل لان الظاهر
ان الموت منه وكذا الدجاجة التي خلقت على شجرة وخيف موتها صارت ذكاة طريحا ثم انه في المختصر المطلق
الجواب فيما تروى تبعا للكنز وعن محمد ان الشاة اذا نذرت في المضرا لا تخل بالعقر وان نذرت في الصحرا
تخل بالعقر والصيال كالندود اذا كان لا يقدر على اخذ قبل الصل عليه وهو يريد ذكاته وسمي
حل الكه قلت وفي السراجية بعير او ثور نذرت في المضرا علم صاحبه انه لا يقدر على اخذ الا ان يجتمع
له جماعة كثيرة فله ان يرميه والشاة لو نذرت في المضرا لم يرمها وفيه المفاضة يرمها انتهى فعند اعتماد
قول محمد القائل بالتفصيل انتهى وقال لا يحل النعم الا على ذكاة الاضطرار لان العجز فيه عن ذكاة
الاختيار ينادى لا حكم له وكذا ما روي عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه
وسلم في سفر فنذرت بعير من ابل القوم ولم يكن معهم خيل فرمناه رجل منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان هذه البهائم اوابن كادوا بالوحش فافعل بها هذا فافعلوا به هكذا رواه البخاري ومسلم
وجاءه آخر وذكر في النهاية يعزى الى النوازل ان بقرة لو قصير عليها الولادة فادخل صاحبها يذبح

في سائر شئ
من ذكاة الصيد

ثم ذبح على طول البول لا يحل كذا
لفظ المجتبى

لذا ذكاة الاختيار تعذر

عن الوصول

فيما حشر في الغنم وكذا

مالك

وذكر الولد كل اكله وان جرحه في غير موضع الذبح ان كان لا يقدر على ذبحه يحل ايضا وان كان يقدر
لا يحل انتهى. ومثله في البرازية. وفيها روي الى برج الحمام فاصاب حماما ومات قبل ان يدرك ذكاته
لا يحل ويحسب فيه كذا انه هل يحل من كاه الا يضطر اكله. قيل صباح لانه صيد. وقيل لا لانه ياتي
الى البرج في الليل انتهى. وفيه القينة معلما بعلامته سمته اشرف نور على الهلاك وليس معه الا ما
يجوز من جده ولو طلب آلة الذبح لا يدرك ذكاته فيخرج من جده لا يحل اكله الا اذا قطع العروق. ثم
عمل بعلامته قع وقال ان جرحه انتهى فعلى هذا فيكون هذا الحكم داخل تحت قولنا او تقدر ذبحه انتهى
قلت ثم رأت بخط قديم موقوف به بطرق نسختي بالقينة من كتاب الصيد والمزاج بعد ان علم بعلامته
شعر ثم نقل فزعنا كتاب الحمام ثم قال ولو ادرك صيده حيا وضاق الوقت عن الذبح ومات لا يحل
في ظاهر الرواية. وعزايح واي سئل لانه لم يقدر على الذكاة الاختيارية انتهى **والجبن مغرم**
بحكمه لم يتذكر بن كاه امة فغنيه بعض تغيير راي لا يصير الجبن مذكى بذكاة امة حتى لا يحل
اكله بن كاهنا وهذا عند ابي حنيفة وزفر والحسن بن زياد. وقال ابو يوسف ومحمد وجماعة اخر اذا تم طهله حل
اكله بن كاهنا لقوله عليه السلام ذكاة الجبن ذكاة امة. ولم يجب عن هذا الحديث صاحب الهناية
قال صاحب الهناية انما لم يجب عنه لانه لا يصلح للاستدلال لانه زوي ذكاة امة بالرفع والنصب
فان كان منصوبا فلا اشكال انه تسببه وان كان مرفوعا فكذلك لانه اقوي في التسببه من الاول
عرف ذلك في عمل البيان. قيل وما يدرك على ذلك تقديم ذكاة الجبن كما في قوله.
وعيناك عيناها وجيدك جيدها. سوى ان عظم الساق منك دقيق. انتهى
اي كعينها فلا يدرك على انه يكفينا بذكاة امة. ثم لما فرغ من الذبائح اعقبها بما هو المقصود منها
والوسيلة الى الشيء مقدم عليه في الذكر فقال **ولا يحل ذواي صاحب ناب ولا ذوا مخلب** وقوله
من سبع بيان لقوله ذوا ناب وقوله **او طير** بيان لقوله ومخلب لما روي عن ابن عباس رضي الله
عنه انه عليه الصلاة والسلام يفي عن كل ذي ناب وكل ذي مخلب من الطير وواه مسل واخرون
والسباع جمع سبع وهو كل مخلب منتبج خارج قابله عادة. والمراد بذي مخلب ماله مخلب هو
سلح وهو مفعول من الخلب وهو مرق الخلد ويعمل بذلك ان المراد بذي مخلب هو سباع الطير لا كل
ماله مخلب وهو الظن كما اريد في ذي ناب من سباع البهائم لا كل ماله ناب فيدخل في الحديث الضبع
والثعلب لانهما نابتا. وما روي انه عليه الصلاة والسلام ما باع الكلبا محمول على الاستدلال ويدخل
فيه الغنم لانه ذوا ناب واليربوع وابن عرس لانه من سباع البهائم وقيل الخفاش لانه ذوا ناب **ولا الخشائر**
هي صفارد واب الارض واهلها خشرة كما في القسامة **والخمر الاهلية** لما روي عن ثعلبة الخشني انه
قال احرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر الاهلية رواه البخاري وسئل **وكذا لا يحل البغل**
لانه من نسل الخمار وكان معتبرا باصله حتى لو كانت امة فزنا كان الخلفا المعروف في علم الخيل وان كانت
بقرة يوكل بخلاف لان المعتبر في الخمر والحزنة الام فيما لو لم يولد من ماكول وغير ماكول **والخنزير** عند ابي
حنيفة وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ووجه قال مالك. وعندهما يحل لما روي جابر بن عبد الله رضي الله
عنهما اكلنا لحم الغرس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووجه قال الشافعي واحمد. وقوله نعم والخيل
والبعال والخيل لم يكرها وزينة خرجت الاية يخرج الامتنان فلو كان حل الاكل ثابت لم يمتنع علينا
بذلك. وما روي قال ابن الوليد رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع عن لحوم الخيل رواه احمد
وفي رواية ابي داود انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لحوم الخيل وما رواه خبر واحد ورد
على مخالفة الكتاب كن في الرمزة قال ثم اختلفوا على قوله انه كراهة تنزيه او تحريم والاصح التحريم

هذا بيت وقع في منظومة الامام الشافعي
ولفظه ان الخيل مغرم بحكمه
لم يذكر ذكاة امة

صوابه لمن علمنا

في الفتاوى

وفي الفتاوى الصغرى قال القاضى الاسيحي ان كراهة تنزيه. واما لبنة فقال في الحديث
فقد قيل انه لا بأس به وما في كتاب الحدود مباحا. وقال فخر الدين محمدان واما الانسان فليس لماكول
خلال ولبن الرماك كذلك في قول ابي حنيفة ومحمد ويكره في قول ابي حنيفة. واختلفوا في الكراهة فقال
بعضهم مكروه كراهة التنزيه لا كراهة التحريم. وذكر شمس الائمة السرخسي في انشاء الكلام انه مباح
كالسج وجماعة المسايح قالوا انه مكروه كراهة التحريم الا انه لا يحل وان زال عقله كالوتيا ولابن
وارتفع الى راسه حتى زال عقله يحرمه ان لا يحل من ابي الرمن مزييا الى الفساية. وفي المجتبى
قيل ان كراهة عنده كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والاول اصح. واما لبنتها فليس لا بأس به لانه ليس
في شربه تعليل للحساد بخلاف النعم انتهى. قلت هذا هو الذي يظهر وجهه كالاخفى. وفي البرازية
واختار علامة خوارزمي ولا تاركن الحلة الراجيا في اياحه شرب لبنة انتهى **والضبع لما يبت**
وعند الثلاثة يوكل **والثعلب** يوكل عندهم **والشحافة** البرية والجرية **ولا يحل ايضا الغراب**
الابقع الذي ياكل الخيف لانه ملحق بالمخباث **ولا يحل ايضا الغداف** وكذا لا يحل **الغزال** **والزراف**
وابن الغرس **والزجر** **والبغاث** وهو طائر رئيسه الرحمة بطي الطيران وهو من شرار الطير
وما لا يصيد منها يضرب به المثل في ذنابة الهمة ومنه قول الشاعر. ان البغاث بارضنا ما استنشدنا
ولا يحل حيوان مائي وهو الذي يكون ماؤه ومعايشه في الماء **الاسماك** غير الطافي وهو
الذي مات خفت انفة. وقال مالك وجماعة رجعة الله عليهم باطلاق كل حيوان مائي البحر واستثنى
بعضهم الخنزير والكلب والانسان. وعن الشافعي رجعة الله عليه اطلاق ذلك كله والخلاف في البيع
والاكل واحد لقوله نعم اكل لكم صيد البحر من غير فضل. وقوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطير
ماؤه والحل ميتة ولان هذه الحيوانات ليست بدوية لان الدوي لا يسن المفايشة السمك
ولما قوله نعم ويحرم عليه الخباث وما سوى السمك يستخرج من الطباع السمكة فمنه رسول الله صلى
الله عليه وسلم من ذوا فيه الضفدع. **والصبيد المذكور** في الاية الاصطياد وهو مباح فيما يحل وفيما
لا يحل. **والسمكة المذكورة** في الحديث السمك على ما ورد في الحديث الاخر اكلت لنا سمكتان وذهبت
اما الميتتان فالسمك والجراد واما الدمان فالكبد والطحال. **وانما قيد حل السمك** بغير الطافي
لان اكل الطافي مكروه عندهم. وقال مالك والشافعي رجعة الله لا بأس به لاطلاق ما روي من الحديث
ولما ما روي جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال ما نصبت عنه الماء فاكلوا وما طفي فلا تاكلوا
وعز جماعة من الصحابة رضي الله عنهم مثل مذهبنا وميتة البحر ما لفظه البحر فيكون مضافا الى البحر
وفي الجوهرة واذا مات من سدة الخرف والبرد فغنيه روايتان احدهما يوكل لانه مات بسبب حادث فهو كما
لوا لاه المساعلي الشط والسائمة لا يوكل لانه مات خفت انفة. ولو ان سمكة ابتلعت سمكة حلت
جنتها لان الملوحة ماتت بسبب حادث. واما اذا خرجت من ذب السمكة لا يوكل لانها قد استحالت عذرة
انتهى. قلت وفي السراجية يكره اكل السمك الطافي. **السمكة** اذا ماتت بافة حلت السمكة لو ماتت عن غير
الما اوردته عن ابي حنيفة رجعة الله لا يحل وبه اخذ الشيخ الامام الاجل الحنفي رحمه الله. وقال محمد بن عمر
يحل اكله وبه اخذ الفقهاء ابو الليث رحمه الله وعليه الفتوى. **لو وجد نصف سمكة على الارض اكل** **لو وجدت**
من سمكة قطعة وهي حية اكلت القطعة. **واذا روي صيد** فقطع عضوا اكل الصيد دون المصنوع ولو
قطعت نصفين اكل. **رجل في شاة** او بقرة او غيرها بان منها عضو قبل الموت فانه يحل انتهى. وفي
فتاوى الولولجي اذا ماتت السمكة في الشبكة وهي لا تقدر على التخلص منها او اكلت سبيا القاه في
الماء اكلت كله فانت منه وذلك معلوم فلا بأس باكلها فانها ماتت بافة. وكذلك لو رطبها في الماء

هذا بيت وقع في منظومة الامام الشافعي
ولفظه ان الخيل مغرم بحكمه
لم يذكر ذكاة امة

والبقية

ومات لانها ماتت بآفة . وفي الفتاوي الصغرى اذا وجد السمك ميتا وبطنها من فوق لم يؤكل
لانه طاف وان كان ظهرا من فوق اكل لانه ليس بطاف **والا الجريث** وهو السمكة السوداء **والا ما هي**
وهو الذي في صورة الحية فان ذلك ايضا يحل كراي الرمز . وانما خصصنا بالذكر كما وقع في الكثر والرواية
وغيرها اشارة الى ضعف ما نقل في المصنف عن مجازان جميع السمك خلاه غير الجريث ويقولون انه كان
ديوثا يدعوا الناس الى جليته فنتج به **وحمل الجراد والنوع السمك بكذابة** وعندنا لا بد
في موت الجراد من سبب وبه قال احمد . وفي رواية عن مالك موقه قطع راسه . وانما خلاه لما ذكرنا ولا روى
عن ابي اوفى قال غزو فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات فاكل الجراد . ويشل على رضى الله
عنه عن الجراد ياخذ الرجل وفيه الميت فقال كلة كلة وهذا غدر من فضاحته **وحمل غراب الزرع** لانه
ياكل من الحب وايسر من سباع الطير ولا من الحيات **وحمل الارنب والعقرب معها** اي مع الزكاة
قال الربيعي الغراب ثلاثة انواع نوع ياكل الحنظل فحسب فانه لا يؤكل . ونوع ياكل الحب فقط فانه
يؤكل يخلط بينهما وهو ايضا يؤكل عندنا في ح . وهو العقرب لانه كالدرج . وعن ابي اسيد ان كان غراب
ماكوله الحنظل والاولا صح . وقال في النهاية ذكر في بعض المواضع ان الحنظل يؤكل وذكر في بعضها
انه لا يؤكل لانه فابا ودج ما لا يؤكل يطهر لحمه وسجده وجده حتى اذا وقع في الماء القليل لا يفسد
لانه كالرباع في ازالة الرطوبة الجسة . وهل يجوز الانتفاع بشيء في غير الاكل فيقول لا يجوز اعتبارا
بالاكل فيقول يجوز كالزيت اذا اخلطه شحم الميتة والزيت غالب ينتفع به في غير الاكل . وفي رواية لا يطهر
بالزكاة لحم ما لا يؤكل لحمه والحل يطهر وهو الصحيح ذكر الربيعي وبه صاحب الرمز وقد تقدم الكلام
عليه في كتاب الطهارة الا لا بد من كرامته والخبر برجاسة فحسب **دج شاة فتحرك او خرج**
الدم من غير تحريك حلت الشاة اي كل اكلها **والا داي** وان لم تحرك وخرج الدم لا يحل الكلف
هذا اذا لم يغل حيايتها عند الذبح **وان غلب حيايتها حل اكلها وان لم تحرك ولم يخرج الدم**
لان الاصل بقا ما كان على ما كان فلا يحكم بزوال الحياة بالثك . وذكر مجازان معا بل ان خرج الدم
ولم تحرك لان الدم لا يتحل عند موته فيخرج خروج الدم بعد الموت وهذا ياتي في المخنقة والمتردية
والنطيخة والتي فقاء الزيت بطنها لان ذكاة هذه الاشياء تحلل فان كانت حيايتها خفية في ظاهر الرواية
للقول نعم الا اذا كبرت وقد تقدم الكلام فيه . قلت وفي البرازية قال وفي شرح الطحاوي خروج
الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان كما يخرج من الحي وهذا عند الامام وهو ظاهر الرواية انتهى ومثله
في الخلاصة **دج شاة لم تدر حيايتها وقت الذبح** ولم تحرك ولم يخرج الدم **ان فحلت فاهلا لا تقبل**
وان ضمتها اكلت وان فام شعرها لا تؤكل وان قام اكلت وان غلب حيايتها وقت الذبح يؤكل
مطلقا سواء فحلت فاهلا او ضمتها او فحلت عينا او ضمتها وعزاه الربيعي الى مجازان سلمة ثم قال وهذا
صحيح لان الحيوان لا يستريح في غير اللحم والعين ومذ الرجل ولو لم يشعر ليس باسترخاء بل هي
خرجات تختص بالحي فذلك على حيايتها وقال قاضخان هذا كله اذا لم تغلب حيايتها وقت الذبح وان غلبت
حيايتها وقت الذبح اكل على كل حال وكذا ذكر في المحيط ايضا انتهى **سمكة في سمكة فان كانت المظروف**
صحيحة حلت اي السمكة ان اعني المظروفة والظرف **والا** اي وان لم تكن المظروفة صحيحة **حل**
الظرف لا المظروف لانها حينئذ بمنزلة الفايط وقد تقدم نقلها عن الجوهرة ونقلها شيخنا في فوائده
ولفظه سمكة في سمكة فان كانت صحيحة خلوا لا لا لانها مستندة انتهى . فقوله فلا يبرر الظرف
والمظروف . وقوله والا لا ايمان لم تكن المظروفة صحيحة لا يحل يعني كلاهما بل يحل الظرف لا المظروف
بل عليه لانها مستندة ولا يخفى قصورها عن افادة المطلوب ومن ثم غيرتها في المختصر الى سمكة

ونوعه

وان فحلت عيناها
لا تؤكل وان ضمتها
اكلت وان مدت
رجلها لا تؤكل وان
قبضتها اكلت صح

علامة الموت لانها انشترخاء
وضم الدم وتنفص العين وقبض
الرجل واقبام الشعر

وان وجد فيه

وان وجد فيه درة ملكها حلاله . وان وجد خاتما او دينارا مضروبا لا وهو لقطه له ان يصرفا
على نفسه ان كان محتاجا بعد التعريف . لان كان غنيا عندهما . ارسلت السمكة في الماء النخس فكثر
فيه لابس باكلها للحال ويجل اكلها ان كانت بحروضة طافية **دج نقدوم الامير ونحوه** كوامل الغنم
بحرم الحيوان المذكور لان لا اهل به لغرضه **ولو** للوصول **ذكر اسم الله تعالى** ولو دج **الضيف**
يحرره قال البرازي دج شاة الضيف ذكر عليه اسم الله تعالى يحل اكله لانه سنة الخليل عليه الصلاة والسلام
والكرام الضيف كرام الله تعالى ومن يظن انه لا يحل لصلته انفعه لا كرام من آدم فيكون كانه اهل لغرضه
فقد خالف القرآن والحديث والعقل فانه لا ريب ان القصاب يدج اللحم ولو غلب انه يحسن لا يذبح فيلزم
على هذا الجاهل ان لا ياكل ما ذبحه القصاب ولا ما ذبح للولايم والاهراس والعقبة ولو دج به نقدوم
الامير او نقدوم واحد من الغنم لا يحل اكله وان ذكر اسم الله تعالى عليه لانه دج لتعظيم غيره وهذا
لا يضمنه بين يديه بخلاف الاولى فانه يقتضيه بين يديه وهو الفارق انتهى . وفي شرح النظم الوهباني
شيخنا سري الدين عبد البر بن الشيخة قال وفي الذخيرة قال الامام سمعيل بن ابي ابراهيم رحمه الله
اذ ذبح الرجل الابل والبقر في الحق ذات لاجل الذي قدم من الحاج والغزو كان الشيخ الامام ابو عبد الله
الحريزي والشيخ الامام ابو حفص والفاضل الامام ابو علي السبكي والحاكم عبد الرحمن الكاتب والشيخ الامام
عبد الواحد من درج الحديث والشيخ ابو اسحاق الموقدي والحاكم الامام ابو محمد الكنتقي يقولون بكفره
واما انا الكوفة اشكر الله ولا اكفره لانا لا ننسى الظن بالمسلم ان يتقرب الى الايدي بهذا الخبر
وظم البرازي الى المكعبرين السكودي والى اسمعيل الامام الضيف فالحقت هذا في بيت فقالت
وفاعله جمهورهم قال كافر . وفصل واسمعيل ليس بكافر .
قلت وفي العقبة دج الضيف وسمي الله تعالى ولو دج نقدوم الامير او واحد من الغنم وذكر اسم الله تعالى
لا يحل لان في الاول الذبح لله والمنفعة الضيف ولهذا يضمنها عنده فياكل منها وفي الثاني لم يظفر
الامير لانه ولهذا لا يضمنها عنده بل يدفعها للغير . ثم رقم المحيط وقال مثله . قال فاعلى هذا ما فعله
القصابون في بلادنا من اصعاد البقر في بناح جاراتك وقت الشارفين بحونه فيه فهو ميتة وان ذكروا اسم
الله تعالى عليه ويكفرون بذلك وهذا فضل عنه عافلون خواصهم فكيف عوامهم انتهى **الفضل المنفصل من**
الحية كهيئة الدج في من ذبح قبل موته فيحل اكله لو من الحيوان المأكول كراي في الفوائد الزينية
وعزاه الى ميتة الفتى قلت وفي البرازية قطع الذب من الميتة الشاة قطعة لا يؤكل الميتان واهل الحامية
كانوا ياكلونه فقال عليه الصلاة والسلام ما بين من الحي فهو ميتة . وفي الصيد ان كان الصيد يعيش
بدون الميتان فالمتان لا يؤكل وان لا يعيش بلا الميتان كالي اس يؤكلان . دج شاة وقطع الخلقوم والاذواج
الا ان الخلقوم فيها بعد فقطع انسان بضعة منها يحل اكل تلك البضعة لان هذا ليس بميتان من الحي لان ما
بقى فيها من الحياة غير معتبرا صلا انتهى .
هذا كتاب في بيان احكام الاضحية
اورد الاضحية عقيب الذبائح لان الضحية دج خاص بعد العمام . والاضحية في اللغة اسم ما يذبح
في يوم الاضحية وهو اقولة وكان اضله الضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت اصلها السكون فقلت
الواو والياء وادعت الياء وكسرت الحاء والياء وتجمع على اضاحي بتشديد الياء . قال الاضحية
فيها اربع لغات اضحية بضم الهاء وبكسرها . وضحية بفتح الصاد على وزن فاعلة كضحية وهذا
واضحة وجمعه اضحية وارطى وقال الفراء الاضحية بذكر وبوت . وفي السريعة هي دج حيوان
مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وهو يوم الاضحية وشرائطها اذ سلام فلا تجب على كاف

الواحد

المشور

ينظر

صواب الحياة

والا قامة واليسار الذي يتعلق به صدقة الفطر كاعل في بابه فلا تجب على المسكين لا
يكون من شرايطها المذكورة **فوجب على الاثني** قال في فتاوي قاضيان اما صفتها فهي واجبة في
ظاهر الرواية على الرجل والمرأة والموسر والمفتقر في الاصل وروى المسافر اثني **وسببها الوقت**
وهو ايام التمر لان السبب انما يعرف بحسبة الحكم اليه وتعلقه به اذ الاصل في اضافة الشيء الى الشيء
ان يكون سببا وكذا اذا ازمه فيكثر بتكرره كما عرفت في الاصول ثم ان الاضحية تكرر بتكرر الوقت
وهو ظاهر وقد اضيف السبب الى حكمه يقال يوم الاضحية فكان كقولهم يوم الجمعة ويوم العيد ولا ينع
في سببية ذلك وما يدل على سببية الوقت امتناع التقديم كاستماع تقديم الصلاة على وقتها فان قلت
لو كان الوقت سببا كما ذكرت لوجب على الفقير لتحقيق السبب في حقه قلت لان الغنى شرط الوجوب
والغرض عدم انتمى **وركنها ما يجوز ذبحه** من النعم دون سائر الحيوان **وحكمها** اي الاضحية **الخروج**
عن غرض الواجب في الدنيا **والوصول الى الثواب في المعنى** اي في الآخرة مع صحة النية اذ لا ثواب
بدون نية **فوجب** التضحية اي الاراقة للدم من النعم والذليل على انه الاراقة انه لو تصدق بغير الحيوان
لم يجز والصدقة بالمعنى المستحب وليس بواجب حتى لو لم يتصدق به جاز **قال في الواضحات** شر الاضحية
بشرة ذراهم اولى من التصديق بالغ درهم لان القرية التي تحصل باراقة الدم لا تحصل بالصدقة كذا في
السراج الوهاج **وانما عدلت** عن قول القدوري الاضحية واجبة الى جعل فاعل تجب التضحية دون
الاضحية لما تقر من ان الوجوب من صفات الفعل الا ان القدوري ومن تبعه قال ذلك توسعة وبجاز
والمراد بالوجوب الوجوب العملي لا الاعتقادي حتى لا يكفر جاحلها ثم الوجوب قول سائر اصحابنا وعن
ابن سنان انما سئل عن ذكر الطحطاوي قول محله وبه قال السافعي والوجوب فيها بقدره ممكنه
بذلك ان الميراث الشري ساء لا ضحية في اول يوم النحر ولم يضح حتى مضت ايام النحر ثم انفق كان
عليه ان يتصدق ببعيرها او بغيرها ولا تسقط عنه الاضحية فلو كانت بالقدرة الميسرة كان ذواها شرطها كما
في الزكاة والعشر والخراج حيث تسقط بملك النصاب والخارج **فان قلت** انه في ما يمكن به المؤمن
اقامها ملك قيمة ما يصلح لا ضحية ولم يجز الا بملك النصاب فدل ان وجوبها بالقدرة الميسرة **قلت**
اشراط النصاب لا ينافي وجوبها بالممكنه كما في صدقة الفطر وهذا الاثر وظيفة مالية نظير الى شرطها
وهو الحرية يشترط فيه الغنى كما في صدقة الفطر **فان قلت** لو كان لوجب فيها التملك وليس كذلك **قلت**
لان الغنى بالمالية قد يحصل بالاتلاف كالاعتاق والمضحي ان تصدق بالتم قد حصل النفع اعني
التمليك والاتلاف بالاراقة الدم وان لم يتصدق حصل الاخير **على حر** فلا تجب على العبد **مسئل** فلا تجب على
كافر **مقيم** فلا تجب على المسافر **لقول** على رضي الله عنه ليس على مسافر جمعة ولا اضحية **وعن مالك** لا يشترط
فيه الإقامة ويستوي فيه المقيم بالمصر والعري والبواقي كذا في الرمن وفي السراج الوهاج ولا تجب
على الحاج المسافر فاما اهل مكة فيجب عليهم وان حجوا كذا في الكرخي وذكر في المجتهد ايضا لا يجزى الحاج
اذا كان حرميا وان كان من اهل مكة **واما العترة** فهي منسوبة وهي ساء كانت تقام في رجب كذا في الهداية
موسر لان العبادة لا تجب الا على القادر وهو احتج بذا الفقير عن نفسه متعلق بقوله فيجب لانه
اصل في الوجوب عليه لا يجب عليه ان يضحى عن طفله اي اولاده الصغار في ظاهر الرواية كما لا يجزى عليه
عن عبيد وفي رواية عن ابن خزيمة يجب عليه ان يضحى عن طفله كصدقة الفطر وتجب الاضحية في مال الصغير
اذا كان له مال اكمل منه ما يمكنه ويستاع له بالباقي ما ينتفع بعينه وهو الاصح كما في الهداية وفي الكافي
الاصح انه لا يجب ذلك وليس الا بان يملكه من ماله اي من ماله الصغير **سواء** بالرفع برك من الصغير فيجب
ويجوز ان يكون ارتضاعه بقوله يجب وهو الاظهر **والنقد** برجب ساء لان الواجب هو الاراقة وهي

بعد الذبح

واصطلاح المزرعة

التضحية

التضحية كما تقدم تقرير **او سبع بدنة** عطف على قوله ساء والقياس ان لا يجوز البدنة كلها الا
من واحد لان الاراقة قريبة واحدة وهي لا تجزي الا انه لما روي جابر عن عبد الله عنه انه قال نحرنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا نص في الساء فبقي على اصل القياس ويجوز
عن ستة او خمسة او اربعة او ثلاثة ذكره مجازي الاصل لانه لما جاز عن السبعة فعن دونه اولى **بمجر يوم**
النحر ولما حلفت كلمة في انصب على الظرفية **الى اخر ايام** اي ايام النحر وهي ثلاثة ايام **لما روي** عن
عمر وعلي وابن عباس وابي هريرة رضي الله عنهم انهم اضم قالوا ايام النحر ثلاثة امثلتها اولها بطريق هذا
السمع وكان كما روي عنه عليه الصلاة والسلام **ويضحى عن ولد** الصغير **من ماله** على الاصح كما
في الهداية **وقيل لا** وهو الاصح كما في الكافي وقد قدمناه **ثم فرع** على القول الاول فقال **واكل منه**
الطفل وما بقي بعد اكله **يبدل** بما ينتفع بعينه كالغريبال والمخل **وصح** اشتراك **سنة** في بدنة
شريت **لاضحية استخسانا** الاستخسان انه قد يجد بقرة سمينة ولا يجد الشراكا وقت البيع فالحاجة
ماسة الى هذا **واقبل شراؤها** احب ذاك الشاة الى الاشتراك **وعن ابي حنيفة** رحمه الله يمكن الاشتراك
بعد الشراء **ويقتصر اللحم وزنا** بين الشراكا **لاخر افا اذا اضم** معه **من الكارع** او الجلد اي يكون
مع اللحم الكارع والجلد ففي كل جانب من الكارع او يكون في كل جانب من اللحم وبعض الجلد او يكون في
جانبه الكارع وفي جانب اللحم وجلد **وانما يجوز** صرفا للجنس الى خلاف الجنس **اول وقتها بعد الصلاة**
ان ذبح في مصر اي بعد صلاة العيد يوم النحر **وبعد طلوع فجر يوم النحر** ان ذبح في غيره واخره قبل
غروب يوم الثالث والمعتبر في هذا مكان الفعل لا مكان من عليه كذا في صدر الشريعة وفي المجتبى ثم العبد
في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت في السواد والمضحي في المصر يجوز من اشتاق النحر وعلى من
لا يجوز الا بعد الصلاة **وتحيلة المصري** اذا اراد التعجيل ان يخرج بها الى خارج المصر فيضحي بها
اذا طلع النحر اعتبارا بالركاة ولو ضحي بعد صلاة اهل مصر قبل صلاة الجبالة او على العكس اجزاء استخانا
لان صلاة مستبرة ووقت الوجوب في حق المصري بعد الصلاة او بعد نضحي وقتها اذا لم يصلوا العدة
لانها لا تجب بعد النحر والصلاة شرط لها والمعتبر في الصلاة دون الخطبة **وعن الحسن** لو ضحي بعد الفراغ
من الخطبة فقد ساء **ولو ضحي** بعد ما فقد الامام قدر الشاهد قبل السلام لا يجزى في قياس قول ابي حنيفة
خلافها انتهى **وفي تعيين الكثر** ولو ذبح بعد ما فقد الامام قدر الشاهد قبل ان يسلم لم يجز ذلك فالحسن
ولم يصل الامام العيد في اليوم الاول **اخروا** التضحية الى الزوال ثم ذبحوا ولا تجزى بغير التضحية ما
لم يصل الامام في اليوم الاول **لا بعد الزوال** فحينئذ يجوز الخروج وقتها **وكذا في اليوم الثاني**
لا يجزى بغير قبل الزوال **الا اذا كانوا** الا يخرجون ان يصل الامام فحينئذ يجزى بغير قبل الزوال هكذا ذكره
في المحط **وذكر فيه** ايضا لان التضحية في الغداة وبعد الغداة تجوز قبل الصلاة لانه فان وقت الصلاة
لن والشمس في اليوم الاول والصلاة في الغداة نفع قضا لا اداء فلا يظهر هذا في حق التضحية
وكذا ذكر في القدوري في شرحه **والمعتبر** نحر وقتها **للمفقر** **وصدق** **والولادة** **والموت** **فلو كان**
غنيا في اول ايامه فقيرا في آخرها **لا يجب** عليه **وان ولد في اليوم** الاخر **يجب** عليه **وان**
مات فيه اي في اليوم الاخير **لا** اي لا يجب عليه **تبين** ان الامام صلى الله عليه وسلم لا يضحي بغير طهارة **نقاد الصلاة**
دون التضحية ذكره الزبيدي وعلمه بان من العلماء من قال لا يصح الصلاة الا اماما وحده وكان للاختلاف
فيه مساعا فعملناه عذرا في جوان التضحية تحريما للجواز وصيانة لاحصائهم عن الفساد **وان وقت**
في البلد فتنة ولم يبق فيها **اي** لم يصل بغير العيد فضموا بعد طلوع النحر اجزاهم لان البلدة صارت في
هذا الحكم كالسواد **وفي البرازية** بلدة فيها فتنة ولم يصل الامام العيد ضحا بعد طلوع النحر جاز في النحر

نكره

ليقسمه

اللحم وشئ

ذكر الصدوق الشهيد وفيه الاجناس لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في سائر الايام انتهى
كما لو شهدوا انه يوم العيد عند الامام فصل في الناس العديم ضحاكم بان انه يوم عرفه
اجزاء الصلاة والتضحية لانه لا يمكن التحرز عن مثل هذا الخطا فيحكم بالجواز صيانة لجميع المسلمين
ذكره ان يلحق في تبين الكثرة قلت وفي المجتبى ولو تبين انهم عيّدوا ويوم عرفه فليعلم اعادة الصلاة
والضحايات ولو تبين ان الامام صلى الله عليه وسلم كان قبل التعريف بعيدا والا فلا وقيل لا يبعد
المقتضي صلاته استحسانا لان صلاته جائزة عند بعض الفقهاء انتهى وفي البرزانية ضحى يوم عرفه بعد
الزوال بان انه كان يوم التحري في اليوم الاول ذكره في غير ما انتهى وكذا في النسخة ليل وان جاز
لاحتمال الغلط في ظلمة الليل قلت الظاهر ان هذه الكراهة ليست تزييه ومرجعا الى خلاف الاولى اذا قلنا
الغلط لا يصلح دليلا على كراهة التعريم التي نسبت الى الحرام كنسبة الواجب الى الغرض وهذا ظاهر والله اعلم
ولو تركت التضحية ومضت ايامها تصدق بما حجة متعلق بتصدق اي تصدق بالشاة حجة
ناذرة فاعل تصدق لمعية بان نذر ان يضحي بهذه الشاة فانه متعلق بالمحل سواء كان ذلك الموجب
فقيرا او غنيا ولو نذر ان يضحي ولم يسم شيئا يقع على الشاة ولا ياكل الناذر منها ولو اكل فليعلم قيمته
لان سبيلها التصديق وليس للتصدق ان ياكل من صدقته فلو اكل فليعلم قيمة ما اكل وفقر عطف عليه
شراها لها اي الشاة اولاً لان الواجب يتعلق بزمانه شرا الشاة اولاً وصح الجمع من الضان الجذع
شاة لها سنة اشهر والضان ما يكون له البية قلت وهو في منزهة الفقهاء واما عند اهل اللغة الجذع
من الضان ماتت له سنة كذا في النهاية والفقهاء انا جازوها في ستة اشهر اذا كانت عظيمة
بحيث لو خلط بالشايات يشبه على الناظرين من بعيد واما جاز الجذع من الضان لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تذبحوا الا سنة الا ان يضر عليكم فتذبحوا جازعة من الضان رواه البخاري ومسلم واحمد وجماعة
وصح النبي فصاعداً من الثلاث اي من الشاة اعم من ان تكون ضانا او معزاً ومن البقر ومن الابل
قبل الشايات ابن خول وابن جعفر وابن خمس من ذوي ظلف وخف والظلف بكسر الظا المجهة وسكون
اللام مختص بالبقر والغنم والظف مختص بالابل وقد جمع ذلك بعد الفضل في اربعة ابيات فقال
صح النبي من الانواع اجمعها ولم يجز جمع الامن الضان
اما النبي فماتت له سنة وذلك في بقرة او خولان
وذلك في الابل من الخمس ثم اذا عرفت ذلك فاعرف حل من ثمان
فذلك في غنم نصف وفي بقر خول واربعة في حل ثمران
وهو اي النبي ابن خمس من الابل وحولين من البقر والجوامس وحولين من الشاة وهذه الانواع
هي الانواع التي يجوز الاضحية منها ويدخل تحت البقر الجوامس في المختار كما في السراجية وهو الاصح
كما في الصيرفية وفي النصف واعلم ان الاضحية من اربعة من الابل والبقر والضان والمعز وافضلها
الابل ثم البقر ثم الضان ثم المعز انتهى والمولود بين الغنم والوحشي يتبع الام لانها هي الاصل في التسمية
لانه جزؤها ولهذا يتبع في الرق واللوية وهذا لان التفصيل من الغنم الشاة وانما جعل هذا الغنم ومن
الام الحيوان وهو محل له فاعتبر بها كذا في بعض شروح الهداية وبه صرح النبي صلى الله عليه وسلم قال وكذا في حق الابل
تعتبر الام ويضحي بالاجزاء وهي التي لا قرن لها لان القرن لا يتعلق بمقصود وتكسر مكسورة القرن بل هو
اولى لما قلنا والخصي وعن ابن جازي هو اولي لان الحمة طيب وقد صرح انه عليه الصلاة والسلام ضحى بكباشين
المختين مؤخرين الام الذي فيه ملحمة وهو البياض الذي تبعه شعرات سود وهي من لون الملح والمؤخر

الخ

المختين المؤخرين الوجهان تصرب عروق الحضية بشي والتولا وهي المجنونة لان العقل غير مقصود
في البهايم وهذا اذا لم يمنعها من السور والرقعي وان منعها من ذلك لا يجوز ان يضحي بها والجربا
السنية لان الجرب في الجلد فلا نقصان في اللحم وقد بالسمينة لانها اذا كانت تمزولة لا يجوز
لا يضحي بالعميا والعور والعرجا التي لا تمشي الى الغسل اي المذبح لما روي
عن البراء بن عازب انه عليه السلام قال اربع لا تجوز في الاضاحي العور البين عورها والمريضة
البين مرضها والعرجا البين ظلمها والكبيرة التي لا تنقي رواء ابوداود والنسائي وجماعة اخر
وصححه الترمذي ولا يضحي ايضا بما هو مقطوع اكثر اذن او الذنب او العين او الدليكة
لقوله صلى الله عليه وسلم ان شتر من العين والاذن وان لا
يضحي بما يملك ولا يدرى ولا شقرا ولا خرقا رواه ابوداود والترمذي والمقابلة قطع من بطن
اذن او المذراع قطع من مؤخرها والشرقا ان يكون الخرق في اذنها طولا والخرقا ان يكون عرضا
فقد بقوله اكثر اذن لانه ان بقي اكثرها جاز وكذا اكثر الذنب لان لاكثر حكم الكل وعن ابن جاز
ان الثلث اذا ذهب وبقي الثلثان يجوز وان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز ويروي عنه الترمذي
لانه يحكي حكايه الكل ويروي ان ذهاب الثلث مانع وقال اذا بقي اكثر من النصف اجزاء وهو
اختيارا في الثلث وفي كون النصف مانعا روايتان عنهما وفي المجتبى واختيارا في الثلث وهو
اذا بقي اكثر من اذن والذنب والعين ونحوها جاز وعليه الفتوى انتهى قلت والمراد بكونه
مقطوعا لاكثر العين ذهاب اكثرها اذ لا يقال مقطوع اكثر العين واطلق القطع على الذهاب
بما روي عن غير من الاذن والذنب والالوية حقيقة كما لا يخفى ثم معرفة مقدار الذهاب والباقي
يتيسر في غير العين وفي العين قالوا ان شدة العين المصيبة ويقترب اليها العلف اذا كانت تابعة
فينظر لها من اي مكان رأت العلف تشد العين الصحيحة ويقترب اليها العلف فينظر لها
من اي مكان رأت العلف فينظر الى تفاوت ما بين المكانين فان كان ثلثا فقد ذهب الثلث
وهكذا ولا يضحي بالهضما اي التي لا استبان لها ففها عن ابي اسحاق روايتان احدهما انه اعتبر
الاستبان بالاذن فقال ان بقي من الانسان اكثرها اجزاء وان ذهب اكثرها لم تجز وفي الرواية
الاخرى اذا بقي منها ما به تشد اجزاء وان كان الباقي اقل من النصف لان المقصود من الانسان
الاكل والشك وهو التي لا اذن لها خلقه لانه فانه يذهاب الاذن حق الفقهاء واما اذا كان
لها اذن صغيره فخلق اجزائه لان العضو موجود وصغير غير مانع كذا في السراج الوهاج
والنبيين والمحدثا وهي التي يبس ضرعها ذكره الزيلعي والمجلاة لا يجوز ان يضحي بها وهي التي
تاكل العذرة ولا تاكل غيرها كذا في تبين الكثرة وكذا لا يضحي بالخنثى لان لحمها لا ينضج انتهى
قال بعض الافاضل وعندني في عدم الجواز نظر فانها في نفس الامر لا تخلو اما ان تكون ذكرا او انثى
وعلى كل حال يجوز الاضحية بها قال الشيخ شيخنا سري الدين عبد البر ويمكن ان لا تكون واحدا منها
وهو المشكل ثم ما ذكره لم ينظر اليه القابل بالمنع وانما نظر الى غير وهو عدم النضج فالرد عليه بما ذكره
غير سديد والله اعلم فروع رجل اوجب على نفسه عشر اضحيات قالوا لا يلزمه الاضحيات لان الاضحيات
بالاضحيات كذا في فتاوي قاضي خان وذكر المسئلة في الظهيرية وقال والصحيح انه يجب اكل لانه
اوجب على نفسه ما الله تعالى من جنس ايجاب انتهى وقال الصدوق الشهيد في الفتاوى الظاهرات يجب
عليه لعشر وفي مختصر المحقق انه الاصح كذا في شرح المنظومة الوهبانية لابن السخنة قلت وهذا صحيح
في ان مرادهم من قولهم شرط الزور النذر ان يكون من جنس واجبا اعم من الواجب الاعتقادي الذي هو الغرض

لا يجوز في اللحم فانه مقصود

وصح

لا يجوز الضحية بالخنثى

ونقل صاحب النظم الوهباني في شرحه عن الشيخ محمد بن النعماني انه وجد بقعة خنثى

المعطوق بلن ومن الواجب الاصطلاح كما لا يخفى وان كان كلام من لا يفهم ان المراد الاول
وهو الاعتقاد في لا الشاى وقد تقدم من شئ من ذلك في بحث النذر والله اعلم وفي الثانية رجل
اراد ان يضي فوضع صاحب الشاة يده مع يدي القصاب في الذبح واعانه على الذبح حتى صار ذابحا
مع القصاب قال الشيخ الامام يريد به مجاز الفصل يجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو تراءى
التسمية لا تحل الذبيحة وكذا لو عمل صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه ظن ان تسمية احدهما تكفي
لا يحل كله وكذا لو نظر الى جماعة من الغنم وقال بسم الله واخذ واحدة واضمها وذبحها وظن ان
تلك التسمية تكفي لا يحل انتهى قلت والمسئلة الاولى تصلح القربان يقال اي شاة لا تحل اذا
ذبحت بالتسمية مرة بل لا بد ان يسمى عليهما مرتين والله اعلم وقد نظمتها حال الكتابة والجواب
انما الفاضل التمثل بالنبيه دمت في ذروة الحال الوجه
افنتي في قضية خاز فيها كل ذي فطنة وكل فقيه
اي شاة توقفت الحل فيها بعد قطع الخلقوم مع ما يليه
على ان يكرر الذابح ذكر الله عليها وذلك شرط بلائقيه
فاجب عنه فاطما والا فلا

فاجبت بقولي
نحمد الله ربنا الذي ترجمه ونصلي على النبي النبي
خذ جوابا نظرا كما تتعبد كاشفا موصفا لما للفرقة
هي شاة في ذبحها استراك اثنا في فكر ان الذبح شرط كانه يديه
عن صاحب النعمان ثابت اصل في ذي الجود داجيا برقيقه
وفي الثانية ايضا رجل اشترى اضحية وامر رجلا بذبها وقال تركت التسمية عند الذبح فقيمة
الشاة لا تدرى ان يذبحها ام لا ويضحي ويصدق ولا ياكل هذا اذا كانت ايام النحر
باقية فان مضت الايام تصدق بتميمها على الفقرا انتهى وفي شرح النظم الوهابي معزيا الى الظهير
قال والاشي من الابل والبقر افضل والذكر من المعز والضان ان كان موجوا اي مروض الانثيين من
الرضن الذي انتهى وفي فتاوي قاضيان نحو ومفهومة اذا لم توجد الا يكون افضل وقال في البرازية
والذكر منه افضل اذا كان خصيا ظاهرا في مينة الغنم النوقا في الفحل اذا كان اكبر الحيا افضل من
المضي والاهو ثم انتهى من المضر افضل من التمس لو استويا قيمة كالاشي من الابل والبقر اذا استويا
قيمة ثم قال واكسر اولى من النجعة الا ان تكون اكثر قيمة وهو كلام في غاية من الحسن والتحقيق غم
بين رجلين ضحية اذ كوفي بعض المواضع انه يجوز كذا في الضحية وفي فتاوي قاضي خان رجلان ذبحا
شاة بينهما عن شكهما اجزاها خلاف ما لو اعتقا عبد بين بينهما عن كفارتيهما فان ذلك لا يجوز كذا
قال محمد بن عبد الله قلت وهو يحتاج الى الفرق وقد فرق البرازي بينهما بان الشاة تجزي فيها القصة جبرا
فما كان جمع حق في الشاة الواحدة والرفيق لا يجزي فيها القصة فلم يكن الجمع في واحدة انتهى ومن لا يخفى
عليه لا يحسن لو ذبح دجاجة او ديك بكنه لانه تسمية بالجنس من ضحي بأكبر من واحدة فالواحدة فريضة
والزيادة تطوع في المختار ويقع الكل من الاضحية وقيل الزايد على الواحد لم كذا في البرازية ولو اشترى
سلمة ثم نصبت بعيب مانع من الاضحية ما ذكرنا فعليه اقامة غيرها مقامها ان كان الضحي
غنيا او كان فقيرا اجزاء ذلك لان الوجوب على الغني بالشروع ابتداء لا بالسرا ولم تقبل بالسرا
والفقير ليس بواجب عليه شرعا فنصبت بسرايه بنية الاضحية ولا يجب عليه ضمان نقصانها لانها غير

صحة عليه

مضمونة عليه فاشبهت بضحية الزكاة وعن ابي سعيد انه قال اشترت كبشا اضحي به
فعدا الذي فاذن الالية قال قالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ضح به رواه احمد ويحمل على
انه ان كان فقيرا لان الغني لا تجزى به لوجوبها في ذمته ولا كذا الفقير لانها لا يجب عليه وانما
تصيرت بالسرا في حقه حتى لو اوجب الفقير اضحية على نفسه بغير عيبها فاشترى اضحية صحيحة ثم
نصبت عنه فضحي بها لا تشق عنه الواجب لانه وجب عليه اضحية كاملة مالية من غير تعيين كالقوس
وكذا لو كانت مضمونة وقت الشرا جاز ذبحها لما ذكرنا انه ليس بواجب عليه وعلى هذا الاصل اذا
مات المشترا للضحية على المبرم مكانها الا في غير ذلك ولا في غير ذلك ولا في غير ذلك ولا في غير ذلك
اخرى ثم ظهرت الاولى في ايام النحر على المبرم في ايامها وعلى المبرم في ايامها وعلى المبرم في ايامها
النحر فاضطربت فانكسرت رجلا فذبحها اجزاء استحسانا خلافا لفرق والافضل لان حالة الذبح وتقدم
الحق بالذبح فضا ركانه تقي بالذبح حكما وكذا لو نصبت في هذه الحالة فانفصلت ثم اذنت من فورها
وكذا بعد فورها عند مجز خلافا لابي س لانه حصل بمقدرات الذبح كذا في تعيين الكثرة وظاهر قوله
فدبحها انه لا يفتد الذبح بذلك اليوم وبذلك عليه ما في السراج الوهاج من قوله اذا عالج اضحية
ليذبحها فكسرها او اعودت فذبحها في ذلك اليوم او من الغد فانها تجزي لان ذلك انفصل لما
لم يفتد به في حال ذبحها فذلك ان في الثاني وهو رواية بشر عن ابي س فيجوز ان يكون في هذه المسئلة
عن ابي س رواية ان انتهى وان مات احد السبعة الذين شاركوا في البدنة وقال الورثة اي ودية
الذي مات منهم اذ ذبحوا البدنة عنه اي عن الميت وعنكم صرح ذبحها عن الجميع لوجود قصد القرابة
من الكل والاضحية عن الضحية عن القرابة لانه عليه الصلاة والسلام ضحي عن امته واختلاف الجهات
لا يضر كالقران والتمعة والاضحية لا اتحاد المقصود وهو القرابة وان كان شرك السبعة نصرا
او كان مريدا للمحرم تجزى عن واحد منهم لعدم القرابة من المضرا لانه ليس من اهلها وكذا مريدا للحم
فاذا لم يقع البض قرابة خرج الكل من ان يكون قرابة لان الراقاة لا تجزي وياكل الضحي من لحم الاضحية
ولو كان غنيا او يذبحها لروى الله عليه الصلاة والسلام في كل يوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال
بعد كلوا وتزودوا واودجروا رواه مسلم والنسائي قال عليه السلام فيه بعد الذي عن الاذكار كلوا
واطعموا واودجروا الحديث رواه مسلم والبخاري واحمد والنسائي وغيره وعليه اجماع الامة ولانه
لما جاز ان ياكل منه وهو غني فاو في ان يجوز له اطعام غيره وان كان غنيا ونذير ان لا تنفق الصدقة
من الثلث لان الجهات ثلاث الاطعام والاكل والاداء لماروينا ولقوله تع واطعموا القانع والمعت
اي السائل والمعت من السؤال فانقسم عليها الثلاثة وهذا في الاضحية الواجبة والسنة سواء اذالم
تكن واجبة بالنذر وان وجبت بالنذر فليس لصاحبها ان ياكل منها شيئا وان لا يطعم غيره من الاعيان
كان السائر غنيا او فقيرا وليس بمصدق ان ياكل من صدقته ولا ان يطعم الاعيان ونذير ان يذبح
بيده ان غفل في ذلك اي الذبح والا اي وان لم يعمل الذبح شهدها اي حضرها او يامر غيره بالذبح
كذلك يحلها ميتة لقوله عليه الصلاة والسلام لعن طمة رضي الله عنها فوي فاشهدني اضحيته فانه
يغفر لك باول قطرة من دمها كل ذنب وكذا في الكتابي لانه قرابة وليس هو من اهلها ولو امره
بالذبح لا يبر من اهل الذكاة بخلاف الجوسي وينصدق المضحي بجلدها اي بجلد الاضحية لانه جزء منها
او يعمل منه نحو غراب وجراب وقرية وسفرة ودلو او يذبحه بما ينفع به باقيا اي يشترى
به شيئا من هذه الاشياء لان المذبح حكم المذبح لا يبر له بمسته تلك تحل ونحوه نحو اللحم والطحام
والزيت ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نفسه وعياله فان بيع اللحم او الجلود اي بالسهم

ولو ذبحها بغير ذر الورثة لا يجزى
لان بعضها لم يقع قرابة

يكنه

أوبالدرام **تصدق بتمنه** لانه قرينة كالتصدق بالحنم والجلد قلت وهذا يقيد صحة البيع مع الكراهة به صرح في المجتبى حيث قال وقوله صلى الله عليه وسلم من باع جلد أضحية فلا أضحية له يقيد كراهة البيع مع جوارزه لقيام الملك والقدرة على التمسك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وعن أبي إسحق بيع الأضحية أو جلد ما أو جلد ما بطل لانه بمنزلة الوقف وعن الزعفراني أنه إذا اشترى المأكول في المأكول وغير المأكول في غير المأكول يجوز كفاية اللحم بالحكم أوبالدية أوبالجازير ويقايسة الجلد بالخف والجرب ونحوها لا اتحاد المقصود فيها **ولا يبطئ أجر الجزاء منها** لقوله صلى الله عليه وسلم لم يرض الله عنه تصدق بجلدها وخطامها ولا تخط الجزاء منها شيئا والذي عنه يرضى عن البيع لانه في معنى البيع **ويكره جزاء صوا قبل الذبح** لينتفع به لان المقصود إقامة القرينة بجميع أجزائها **بخلاف ما بعده** أي بعد الذبح لإقامة القرينة كن في المجتبى وفيه كلام لانه قد تقرر في عامة كتب الأصول والفروع ان القرينة تأتي بالاراقة فهي تقوم بها لا تغيرها فكيف يمكن ذلك والله اعلم **ويكره الاستنعا بلبنتها قبله** كافي الصوف ومن اصحابنا من اجاز الاستنعا للغبني بلبنتها وصوفها لان الواجب في حقه في الذمة فلا يتعين ذكره ان يلبس **ولو غلط انسان ودخ كل شاة صاحب صم بلد غريم** وفيه الغنى لا يصح ويضمن لانه ذبح شاة غيره بغير امره وجه الاستحسان انها نصبت للأضحية ودلالة الإذن حاصلة فان العادة جرت بالاستعانة بالغير في امر الذبح فلا يضمنه ويأخذ كل واحد منهما ما شؤخته من صاحبه فان كانا قتل كلا فليأخذ كل واحد منهما صاحبه ويجزئها لانه لو اطعمه في الابتداء يجوز وان كان غنيا فذلك له ان يحال له في الانتها وان تشاحا فلكل واحد منهما ان يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم تصدق بتلك القيمة لانها بدل عن اللحم فصار كالق باع أضحيتة ذكره في السراج الوهاج **كالوضعي شخص بشاة الغضب** فانه يصح **لا الوديقة** وفيه خلاف لان في الغضب ثبت الملك من وقت الغضب وفي الوديقة يصير غاصبا بالذبح فينتفع الذبح في غير الملك قال صدر الشريعة اقول بل يصير غاصبا بمقدار ما الذبح كالإجماع وشهد الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح انتهى قلت وقد ذكر الزاهد ما ذكر صدر الشريعة وعزاه الى قاضي خان وقد تكلف في جوابه بانه وان سلم ان مقدار ما الذبح قد تعد غصبا لكن ذلك لا يتقرر قبل الذبح لان بعض المقدارات كشد الرجل مثلا يجوز ان يكون المحظوظ الواجب على المودع فلا يتعين الغضب ابا الذبح بخلاف ما اذا غصب اولا. **ولك ان تقول** الغضب عبارة عن إزالة اليد المحقة وابسات اليد المبطله كما تقرر في مؤلفه. **وبناء ما يفتقر** فيما ذكره السراج هو الثاني وبما الارادة فلا تتحقق الاضحية الذبح كاهو من هب الجهور كذا افاده في بعض الحواشي. **قوله** ثبت الملك من وقت الغضب يعني فيكون واردا على ذلك وهذا يكفي للضحية. **فان قلت** الاستناد يظهر في العايم والمضحية بالاراقة والاراقة قل فانت لانها عبارة عن فعل المضحي. **قلت** اجيب عنه بان الاراقة ليست من المملوك لانها ليست صنعة له فيصح ان يقال يظهر الاستناد فيها ولا يظهر فان الملك يثبت في الشاة المذبوحة ويستند في وقت الغضب فتكون الاراقة والضحية واقعة على ملكه والله تعالى اعلم

اقول لا مانع منه كما لا يخفى

ثم علم

هذا كتاب في بيان احكام الحظر والباحة

أورد به بعد الاضحية لان عامة مسائل كل واحد لم تخل من اصل وفرع تورد فيه الكراهة الا ترى ان في وقت الاضحية من ليل الى يوم النحر وفي التصرف في الاضحية يجزئ الصوف وقلنا ان كان قد تقدم الكلام فيه وفي اقامة غيره مقامه كيف تحققت الكراهة وفي كتاب الكراهة ايضا كذا. **والحظر**

والحظر والخبر

هو المنع والحبس قال الله تعالى وما كان عطاء ربك محظورا اي ما كان رزق ربك محبوبا من البس والفاجر وهو ههنا عبارة عما منع من استعماله شرعا. **والمحظور** ضد المباح والاباحة ما ابيح استعماله والمباح ما يجوز للكافرين فضله وتركه من غير استحقاق ثواب ولا عقاب. **وصاحبها** الضحية لقب هذا الباب بكتاب الكراهية. ثم قالوا ويحكموا في معنى المكروه والمروي عن محمد بن كل مكره حرام الا الله طام يجد فيه نصا قاطعا يطلق عليه لفظ الحرام. وعن أبي حنيفة في الحرام اقرب انتهى كما في السراج الوهاج. وبعضهم لقبه بكتاب النهي والورع. واعلم ان الكراهية هي ضد الارادة والرضا في اللغة. **واما في الشريعة** **كل مكره حرام عند محمد وعندنا الى الحرام اقرب فنسبته** اي المكروه الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض وهو المختار كما في التجنيس. **فعل الشيخ** قاسم في تصحيحه عنه وفيه جوارها لتساوي وتكلموا في المكروه والصحيح ما قال ابو حنيفة وابو يوسف انه الى الحرام اقرب كنهيا كان. وقال محمد بن كل مكره حرام ما لم يعمد دليل على خلافه. وفيه البديع لابن الساعاتي في بحث الحكم قال وهو ان كان طلبا لفعل ينهض تركه في جميع وقته سببا لاستحقاق العقاب فوجوبه لفعل ينهض فضله خاصة للثواب فندب وخاصة ينفذ ان الترك لا يترتب عليه شيء اولئك يصير فضله سببا لاستحقاق العقاب فتجريمه اولئك يصير تركه خاصة للثواب فكراهية وان لم يكن طلبا فان كان تخييرا فاباحة والا في ضعي وقد علم بذلك حدودها. **واعلم** ان الكراهية على قسمين كراهية تحريم وكراهية تنزيه فشاخنا تارة يقيد ونشأ وتارة يطلقها فاما المقيدة فلا كلام فيها واما المطلقة فتخل على التحريم كاذن المحقق الحال في شرح الهداية وذكر انه في رتبة الواجب بمعنى انه لا يثبت الا بما يثبت به الواجب يعني بالنهي الظني الثبوت فان الواجب يثبت بالامر الظني الثبوت. **واما** المكروه تنزيها فنرجعه الى ترك الاكراهية فياثم يترك المكروه تحريما كما يام بتترك الواجب وحكم تارك السنة المؤكدة تحكم تارك الواجب كافي البحر. **وصرح** في باب الامامة ان السنة المؤكدة والواجب سواء. **وقد** كرهه ايضا من كتاب الصلاة ان الكراهية عند الايجاب تنصرف الى كراهية التحريم. وفيه المستصفي لفظ الكراهية عند الاطلاق يراد بها التحريم. **قال ابو يوسف** قلت لابي حنيفة رحمه الله اذ قلت في شيء كرهته فما رأيك فيه قال التحريم انتهى. **وقال** في جوابه الفتاوى الكراهية على نوعين كراهية تحريم وكراهية تنزيه فبأنه ان نكر اصله يكون فاصلا بينهما قال ينظر الى الاصل فان كان الاصل في حقه اشبات الحرمة وانما اشقتنا حرمة له ارض ينظر الى العارض ان مما يثم به السلوي وكانت الضرورة قايمة في حق العامة تبقى الكراهية للتنزيه وان لم تبلغ الضرورة هذا المبلغ تبقى الكراهية للتحريم ينظر الى الاصل وعلى العكس ان كان الاصل الاباحة ينظر الى العارض فان غلب على الظن وجود التحريم فالكراهية للتحريم والا فالكراهية للتنزيه ينظر الاول شور البصر ونظير الثاني لبن الايمان والحوما ونظير الثالث شور البصر للجلالة وسباع الطير انتهى **الكل فرض ما يدفع الانسان به الهلاك عن نفسه وما يجوز عليه وهو مقدار ما يتمكن به من الصلاة قايما ومن صومه ومباح الى الشيع ليزيد قوته وحرام وهو ما كان فوقه الا ان يقصد فقه صوم العذر وكذا يستحي صيفه وكره لحم الدتان ولبنها وهي انثى الحمار الاهلي واللبن متولد من الحمار فصار مثله بخلاف الحمار الوحشي فانه ولبنه حلال ولم يقل حرام لان فيه خلاف ما لك ولبن الحلالة ولبن الرمكة وهي الانثى من الخيل ذكره قاضيان وقدم بيانها وكره لحمها اي الجلالة والرمكة. وفيه المنقعي انما تكرر للجلالة اذا تغيرت فنسبت فوجدت منها راحة شربة فان حبس في مكان طاهر وعلفت حلت فكان ابو حنيفة لا يوقت لحبسها**

في نفسهم

كلام

مقدار

والطبيب
ولا الدنيا 2

ابتداء

بانتقال ایند

والركاب لفظة

وأما الاذن في دخول الرار اذا اذن في ذلك عند اوابه الصغير فالقياس كذا الا انه
جرت العادة بين الناس انهم لا ينفقون عن ذلك فجوز لاهل ذلك وفي البسوط اذا اتى صغير بفلس
الى سوق يشتري بها شيئا واخبر ان امه امرته بذلك فان طلب الصابون او الانسان او نحو ذلك
فلا بأس ان يبيعه وان طلب الزبيب والحلوي وما ياكل الصبيحان ينبغي ان لا يبيعه منه لان الظاهر
انه كاذب وقد عثر على فلس امه فاخذها يشتري بها حاجة نفسه انتهى **ويقبل قول الفاسق**
والكافر والعبد في المعاملات لانهم تكسبون اجناس الناس فلو شرط شرط زائد ادي الى
الفرج فيقبل قوله بطلان فاما المخرج ثم ذكر ما ينبغي عليه بقوله **كا اذا اخبرانه وكيل فاذن في بيع**
كذا فيجوز الشراء وكذا في الوكالات والمضاربات والاذن في التجارة وهذا اذا غلب على الراي
صدقه اما اذا غلب عليه كذبه **وشروط العدة في الديانات** فيقبل فيها الحر والعبد والامة اذا
كانوا عدولا ولا يخرج عن نجاسة الحافاة من الديانات فيقيم ان اخبر بها مسئلة عدل ولا يتوجه
به اضلا ولو كان المخبر العبد **عبد او يتخري في خبر الفاسق بنجاسة الحافاة** وفي خبر المستور
ثم يعمل بغالب رايه ولو اراق الما فتيمم فيها اذا غلب صدقه ونقض فتيمم فيها اذا غلب
كذبه **فهو احوط** كذا في شرح الوقاية وغيره وفي الجوهرية وهذا جواب الحكم اما الاحتياط فيقيم
بعد الوضوء انتهى ومثله في السراج الوهاج **دي الى وليمة ومنة لعبد وعتاة فعدوا وكل فان**
قد ر على المنع فعمل المنع والا اعلم بقدر عليه صبر ان لم يكن ممن يقتدي به فان كان ممن
يقتدي به ولم يقتد على المنع خرج **ولا يقتد** لان في ذلك شين الدين وفتح باب المعصية
والحكي عن ابي حنيفة كان قبل ان يصير يقتدي به **وان غلب اولو الاباء والعقب بالترك لا يحضر**
اضلا سوا كان ممن يقتدي به او لا لانه لا يلزمه حق الدعوى بخلاف ما اذا اجمعه عليه لانه قد يلزمه
قال في السراج الوهاج ودلت المسئلة على ان الملاهي كلها حرام **قال بشر سمعت ابا يوسف قال**
في دار سمع فيها صوت من امر ومعارف قال ادخل عليهم فغير اذهم لانكار المنكر لان المنع من هذا
واجب فلم يجز الدخول الا باذنه لم يحلف المنع منهم ولا منهم اسقطوا حرمته بفعل المنكر فجاز مقتضى
كالشهود ان ينظروا الى عورة الزاني ليشهدوا عليه حين هلك حرمة نفسه قال مجاهد خرق الرق اذا
كان فيه حرم من المسلم والنصراني وهذا على اصل ابي حنيفة ومحمد ان الملاهي يجوز كسرها وان امكن الانتفاع
بها في غير الوجه المحذور لانها معلقة للمعصية كذلك هذا الرق معلق للمعصية فجاز ابتلاؤه اما على
قول ابي حنيفة فلا يجوز ابتلاؤه لانه يمكن الانتفاع به في غير الوجه المحذور واما تشويته بين المسلم والنصراني
فلا نه لا يجوز لهم اظفار الخمر في امصار المسلمين وانما اقروا على التصرف فيما بينهم كذا في الكرخي انتهى
وفي البرازية استماع صوت الملاهي كالضرب بالقضيب ونحوه **حرام** قال عليه السلام استماع
الملاهي معصية والحلوس عندها فسق والتلذذ بها كفر اي بالنغة فصرف الجوارح الى غير ما خلق له
كفر بالنغة لا شكر فالواجب كل الواجب ان يجتنب كيدا يسمع لما روي انه عليه السلام ادخل اصبعه
في اذنه عند سماعه **واشار العرب** لو فيها ذكر الغشق نكرو والله اعلم

فلا يقتد عليه

هذا فصل في بيان احكام اللبس
لما فرغ من مقدمات مسائل الكراهة ذكر تفصيل ما يحتاج اليه الانسان وقدم اللبس كونه للاحتياج
اليه **يحرم لبس الحر ولو بجايل بينه وبين برئه على المذهب** وفيه دفع لما وقع في القسنة
من قوله بعد ان ر قم لبرهان صاحب المحيط لابس الحر فوق الدثار انما يكون عند ابي حنيفة رضي الله عنه

لانها غير

لانه اعتبر حرمة الاستعمال في الحرير اذا كان يتصل ببرئه صورة وابوس اعتبر المعنى يعني
اللبس **قال رحمه الله** يعني شجته بدين وهذا تنصيص من برهان صاحب المحيط ان عند ابي حنيفة
لا يكره الحرير اذا لم يتصل بجلده حتى لو لبسه من فوق قميص من غزل او نحو لا يكره عنده فكيف اذا
لبسه فوق قميص او شي اخر تحشوق وان كانت جبة من حرير وبطانها لبس حرير وقد لبسها فوق
قميص غزل **قال رحمه الله** في هذا رخصة عظيمة في موضع عم به البلوي ولكن طلبت هذا القول
عن ابي حنيفة في كثير من الكتب فلم اجد سوى هذا ثم روى الشيخ الامام الغلواني قال ومن الناس من يقول
انما يكره الحرير اذا كان الحرير يمس الجلد وما لا فلا **وعن ابن عباس** انه كان عليه جبة من حرير فقتل
له في ذلك فقال ما تري الى ما يلي الجسد وكان تحته ثوب من قطن ثم قال الا ان الصبيح ما ذكرنا
ان الكل حرام **وفي شرح الجامع الصغير** البرذوي ومن الناس من اباح لبس الحرير والديباغ كقول مالك
ومهم من قال بوجوب حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء على انه يحل للمساكين الرجال انتهى **قال شيخ**
شيخنا سري الدين عبد البر في شرح الوهبانية بعد حكايته لما قدمناه عن القسنة قلت وفي حفظي
من خزائن الاكل ما حفظه قال ابو حنيفة لا بأس بلبس الحرير وقلنسوة النعال انتهى وهذا مطلق
وفيه زيادة محمل مع الامام والله اعلم **وفي الحرب** فانه لا يحل ايضا عند ابي حنيفة في الحرب وعند هذا
يحل في الحرب **على الرجل** يتعلق بقوله يحرم **لا المرأة** اي لا يحرم لبس الحرير عليها لان النبي صلى
الله عليه وسلم لبس الحرير والديباغ وقال انما يلبسه من لا خلق له في الاخرة وانما حل
للنساء ما رواه عدة من الصحابة منهم علي رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام خرج وبما يري بينه
حرير وبما لا يري ذهب **وقال هذان** محتمان على ذكر ابي حنيفة حلال لانهما لم يلقيا عقوب كذا في
الاقدار اربع اصابع مضومة فلا يجرم فهو استثناء من قوله يحرم كالاعلام في الثوب قال
في الهذلية القليل من الحرير عفو وهو مقدار ثلث اصابع او اربع يعني مضومة وذلك كالاعلام
لان الناس يلبسون الثياب وعليها الاعلام والطرف في تلك الاعصار من غير نكر قال عمرو بن
محمل عن ابي الحرير فقال كان ابو حنيفة لا يري باسما بارج اصابع وقال الجعدي واذا اقم الرجل
بعمامة فاعلم من حرير ان كان عرض العلم قدر اربع اصابع او دونها فلا بأس به وان كان اكثر
من ذلك فهو مكروه وكذا ان كان في طرف قلنسوة لا بأس به اذا كان قدر اربع اصابع او دونها
وعن محمدا انه قال لا ينبغي ذلك في القلنسوة فان كان اقل من اربع اصابع ٥ ٥ ٥ وقد روي
ان النبي صلى الله عليه وسلم لبس جبة مكشوفة بالحرير وروي انه لبس فروق اطرافها من الديباغ
وكان المعنى في ذلك انه تبع كراي في السراج الوهاج **ثم قال في السير** الكبير العلم حلال مطلقا
صغيرا كان او كبيرا انتهى **قلت** وهو مخالف لما وقع في كثير من المصنفات من التقييد بثلث اصابع
او اربع وفيه رخصة عظيمة لمن ابشى بذلك من الاشرف والعظماء في زماننا هذا **وفي المجنبى** وانما
رخص ابو حنيفة في العلم في عرض الثوب **قلت** وهذا يدل على ان القليل في طوله يكن انتهى قلت وفيه جزم
منك خسر وفيه محض **مكن اطلاق الهذلية** وكثير من المصنفات بخالفه والله اعلم **وكذا الثوب المنسوج**
بذهب **يجل اذا كان هذا المقدار** **ولا فلا** اي وان كان اكثر من المقدار المذكور لا يعمل كراي في تبديل الكتب
وفي المجنبى العلم في العامة في موضعين او اكثر جميع **وقال حامد** لا يجمع والله اعلم **ولا بأس بكلمة**
ديباغ للرجال **قال في القاموس** بكلمة بالكثر للخاله والسر الرقيق وغشا رقيق يتوقى به
من البغوض انتهى وهي المستمدة بالاشكاله تعلق على السر برئيسها وتبقى بها البغوض والله اعلم
قال شيخنا سري الدين عبد البر في شرح النظم الوهبانية قلت ولم يذكر النور في البشما فافهم

ويروى حل لانا منهم

لان جل العقيق لما ثبت بها حل سائر الاجزاء لعدم الفرق بين حجر وحجر ولا يخفى بان المأخوذ من النقاش كذا افاده من كسره ولكن قال في السراج الوهاج وفي المجندي بالحديد والفضة والخامس والرصاص مكره للرجال والنساء جميعا لانه زي اهل النار. **وأما العقيق ففي الختم به اختلاف المساجد** وصح في الذخيرة انه لا يجوز. وقال قاضيان الاصح انه يجوز انتهى **وترك الختم لعن السلطان والقاضي افضل** من فعله لعدم احتياجه اليه بخلاف السلطان والقاضي كذا في الهداية وظاهر كلامهما انه لا خصوصية لهما بل الحكم في كل ذي حاجة كذا في تلوقيل وترك الختم لعن ذي حاجة اليه افضل ليدخل فيه المباشرون وتولي اذ وقاف وغيرها من يحتاج الى الختم لضبط المال كذا في ام فابرة كذا لا يخفى فان قلت يدخل هذا تحت السلطان لان المراد من له ولاية مال لا الامار الا الحكم خاصة. قلت فعمل هذا الاحتياج الى ذكر القاضي في مقام الاختصار وان صح عطف الخاص على العام والله اعلم **ولا يشترط سنه المتحرك بل يشترط بفضة** عند ابي حنيفة وابي يوسف لان الحر لا يباح الا للضرورة وهي تندفع بالفضة. وقال محمد يجوز بالذهب ايضا لما روي عن عرفة بن سعدة اصاب انة فاختار انة من فضة فان قال قائل النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انا من ذهب وبه قالت الثلاثة. قلنا الكلام في السن والمروي في الانف ولا يلزم من عدم الاعتناء في الانف الاعتناء في السن الا ترى ان الختم جاز لاجل الختم ثم لما وقع الاستغناء بالادني لا يصار الى الاعلى ولا يجوز قياسه على الانف فكذلك هنا ويحتمل انه عليه السلام خص عرفة بذلك كخص زبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف بليل الحرير لاجل الحكمة في جسمهما **وتحذر انا منها اي من الذهب والفضة لما روي** **وكذا لباس الصبي ذهباً او حريراً** لانه لما حرّم اللبس حرّم الاكسس كالحجر لما حرّم شراباً حرّم سقيماً الصبي وكذا الميتة والدم لا يكون **خرقة لوضوء** بفتح الواو بقبية البلل من الوضوء على الاعضاء **ومخاط** عند البعض بكن لانه نوع تجتر كن الصحيح انما اذا كانت الحاجة لا يكون وان كانت التكبر بكن **ولا يكن الرتبة** وهو الخيط الذي يفقد على الاصبع لتذكر الشئ قال في الصحاح الرتبة خيط يشد في الاصبع لتذكر به الحاجة وكذلك الرتبة ففقد لا يكون لانه ليس بعن لان فيه غرضاً صحيحاً وهو التذكر. اعاد كرهنا لان من عادة بعض الناس شد الخيوط على بعض الاعضاء وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكره لانه محض عنث فقال ان الرتم ليس من هذا القبيل كذا في شرح الوقاية. قلت وفي العناية بعد ان ذكر ما يتعلق بهذا البحث قال وطأ صله ان كل ما فعل على وجه التجبر فهو مكره وبدره وما فعله الحاجة وضرورة لا يكون وهو نظير التربع في الجلوس والابتكاش انتهى والله تعالى اعلم

الختام

يوم كلاب

ايضا

هذا فصل في بيان احكام النظر
مسائل النظر كذا في العناية اربع. نظر الرجل الى المرأة ونظرها اليه ونظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة. والاول على اربعة اقسام. نظر الى الاجنبية الحرة ونظر الى من يحل له من الزوجة والامة. ونظر الى ذوات محارمه ونظر الى امة الغير. **ونظر الرجل من الرجل سوي ما بين سرتيه الى تحت ركبته** فالركبة عورة لا الشرع ثم حكم العمرة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى يتكر عليه في كشف الركبة وفي الفخذ نصف وفي السرة يضرب ان اضرب ينظر الرجل من عرسه وامنه الحلال الى فرجها سوا كان بشهوة او بغيرها لقوله صلى الله عليه وسلم غسل بصره الا عن زوجهك وامتك. والاولي ان لا ينظر لواحدهما الى عورة صاحبه لانه يورث الفساق. وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول الاول ان ينظر الى فرج امراته وقت الوقاع ليكون ابلغ

في نظركم

في تحصيل معنى الذة. وقيل الامة بكونها حلالا لان ما لا يحل وطؤها له كامة المحبوبة او السكرة لا يحل له ذلك منها. وهذا من جملة ما اخل صاحب الكنى بتقيد وقيد في الوقاية **وينظر من محرمه** كامة وبنته واخته وعمته وخالته وكل من لا يحل نكاحها على التابيد بسبب او سبب كالرضاع والمصاهرة وان كان بزنا **الى الراس والوجه والصدر والساق والعضدان** **امن شهوته** **والد لا** اي وان لم يامن الشهوة لا ينظر. والاحتياط فيه قوله تعالى ولا يبدر بين زينتهن الا ليقولن الاية ولم يرد به نفس الزينة لان النظر الى عين الزينة مباح مطلقا ولكن المراد موضع الزينة كالراس موضع الساق والسرور الوجه موضع الكحل والصدر موضع القلادة والاذن موضع القرط والعنق موضع الزمرد واليد موضع السوار والكف موضع الخاتم والمصاحب والساق موضع الخنجر والقدر موضع الحناية **لا ينظر الى الظهر والبطن والفخذ** لانهما ليسا موضع الزينة. وقال الشافعي يجوز له ان ينظر الى ظهر محاربه وبطنها **وحكم امة غيره** في النظر **كن ذلك** اي مثل حكم محاربه فينظر اليها كما ينظر الى محرمه ويمتنع من النظر والبطن خلاف المحرمين مقابل فانه قال ينظر الى ظهرها وبطنها **وما حل نظره** كما تقدم **حل مسنه** من الراس والصدر والساق والعنق **الاجنبية** فلا يجوز مسنه. وامر الولد والمدرسة والمكاتبه كالامة لقيام الرق فيهن ووجود الحاجة والمستغاة كالمكاتبه عند ابي حنيفة **وله من ذلك ان اراد الشراوان** وصليته **خاف شهوته** للضرورة **وامه بلغت حد الشهوة** وهي ما تشتهى ويحتاج مثلها **لا تعرض على البيع في ازار واحد** المراد به ما يستتر بابين السرة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة ومنه يعلم حال البالغة **وينظر من الاجنبية الى وجهها** **وكيفها فقط** لان في ابدا الكف والوجه ضرورة لحاجتها الى المعاملة مع الرجال اخذوا وعطاء ونحوها **وعبدتها كالا جنبي** في الحكم **معها** اي مع سيدته فيجوز له ان ينظر الى وجهها وكيفها **فان خاف الشهوة امتنع نظره الى وجهها** **الحاجة** لقوله عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة اجنبية من شهوة صب في عينه الا يترك يوم القيمة. **والا يترك** هو الرصاص. قوله وان خاف الشهوة فيه دلالة انه اذا شك في الابتها فانه لا يباح له النظر كما اذا غلب او كان اكبر رايه ثم بين الحاجة بقوله **كفها** **وشاهد يحكم ويشهد عليها** فانه يجوز له النظر الى وجهها وان خاف الشهوة لانه مضطر اليه في اقامة الشهادة. **اصلة** شهود الزنا لا بد من نظره الى العورة اذا اراد اقامة الشهادة ولا يحل له ان يمس النظر لان فيه ضرورة وبلوي. **والحرم** قوله عليه الصلاة والسلام من مسكت امرأة ليس منها بسبيل فمض على كنه جرة يوم القيمة. **ولان المسك** اعظم من النظر لان الشهوة فيه اكثر وهذا اذا كانت سائلة تشتهى فاما اذا كانت عجوزا لا تشتهى فلا بأس بمسها فحسها ومن يدبها لا يفد خوف الفتنة. **واما النظر** لتحمل الشهادة اذا اشتهى قبل يباح كما في النظر عند الاداء والاصح انه لا يباح لانه لو جرد من لا يشتهى فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء ذكر في السراج الوهاج انتهى. وفيه لغت ونشر مرتب كذا لا يخفى **وكذا امر من نكاحا** **حفا** فلا بأس ان ينظر اليها وان غلب انه يشتهى لما روي ان المعيرة اراد ان يتزوج امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فانه احرى ان يؤد مبينكما ولان مقصوده اقامة السنة لا قضاء الشهوة **وشراءها** لو كانت امة **ومرئها** وانها **فينظر الطبيب** المداوي **الى موضع مرضها** **بعد الضرورة** اي عند الدوا لانه موضع ضرورة وان كان في موضع الفرج فينبغي ان يعلم امرأة تدوا بها لان نظر الجسد الى الجسد اشبه لان المرأة يجوز ان تنظر الى المرأة عند الحاجة فان لم يجدوا المرأة تدوا بها وخافوا على المرأة ان تصاب بوضيعة بلاء او وجع لا يتحمل سترها منها كل شئ الامور عند الحاجة والعلة فان يدوا فيها الرجل ويفض بصرة

الذكور

وجها ولا كفها وان كان باين الشهوة لقيام الحرم والغدا الفرة بخلاف

وان ارتفع حوضها بان صارته ممتدة الطهر وهي من تحيض تركها حتى يتبين انما ليست بحامل ثم وقع عليها وليس فيه نقد ثم في ظاهر الرواية. وقال المحرر يستبرأ بها بشهرين وخمسة ايام والفتوى عليه لان هذه المرة متى صاحبت التعريف عن شغل يومهم بالنكاح في المأفلة ان يصلح التعريف عن شغل يومهم بملك اليمن وهو دونه اولى كذا في الكافي **وبوضع الحمل** لما تقدم من الحديث **ولا تعتد بحضه ملكها فيها** لان الواجب عليها الحيضه هي اسمها كماله **ولا التي بعد الملك قبل قبضها** لانها وجدت قبل علة وهي الملك والبدن جميعا فلا يعتد بحدها **ولا تعتد بولادة حصلت كذلك** اي بعد الملك وقبل القبض **كالا تعتد بالحاصل من ذلك** يعني من الحيضه ونحوها بعد البيع وقبل اجازة بيع الفضولي وان كان في يد المشتري **ولا تعتد ايضا بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريه** صحيحا لانها العلة كاسبق **ويجب الاستبراء بشراء** نصيب شريكه من امه مشتركة بينهما لان الملك قد تم له والحكم يضاف الى العلة القريبة ويجوز بحضه حاضتها وهي جوسية او مكتوبة بان كانتا بعد الشراء **اسلمت الجوسية او عجزت المكتوبة** يعني اشترى امه جوسية او سلمه فكانت قبل ان يستبرأ بها حاضتها المكتوبة حال كتابتها او حاضتها الجوسية حال جوسيتها حيضه ثم عجزت المكتوبة واسلمت الجوسية اجزأت تلك الحيضه من الاستبراء لانها وجدت بعد سببه وحرمة الوطى المانع كانه في حالة الحيض **ولا يجب الاستبراء عند عود الآفة ورد المصوبة والمساخرة وفك المهرهية** لانها لا تعد سببا وهو استحداث الملك والبدن وهو سبب يتعين فادى الحكم عليه وجود او عدمه ولو قاله البيع قبل القبض لا يجب على البايع الاستبراء وكان ابو حنيفة اولا يقول على البايع الاستبراء لانها زالت عن ملكه والآن ملكها ثم رجع وقال لا يجب وهو قولها لان الادالة فيمنع من الاصل فصار كما لم يكن ولو اشترى من بعد المأفلة له تعتد بما حاضت عند العبد فان لم يكن على العبد دين يجتزى بذلك الحيض لانها دخلت في ملك المولى قبل الشراء وان كان عليه دين مستغرق فذلك عندنا **وعند ابي حنيفة** لا يعتد بتلك الحيضه وهما بناء على وجود ملك المولى وعدمه وقد عرفت في موضعه **ولو باع جارية على الله بالخيار وقبضها ثم ابطال البيع** فيمنع من الخيار لا يلزمه الاستبراء لعدم عجزها عن ملكه **ولو باع امرؤا او دبره وقبض المشتري ثم اشتد بها لا يجب عليه الاستبراء** ان كان المشتري لم يطاها وان كان وطئها فغلبه الاستبراء ولو زوجهها بعد الاستبراء او طلقها الزوج قبل الدخول لا يلزمه الاستبراء في ظاهر الرواية **ولو زوجهها قبل الاستبراء بعد القبض والمسألة** بما لها فالخيار ان يزوج **ولا باس بحيلة اسقاط الاستبراء اذا عمل ان البايع لم يقرب بها في طهرها ذل ولا لا** اي وان لم يعمل ذل لا يقعها **قال الزلمي** في تعيين اكثر ولا باس بالاحتياط في اسقاط الاستبراء عند ابي حنيفة خلافا للمحل والوجه ما بيننا في الشفعة من الجانبين والمأخوذه قول ابي حنيفة فيما اذا عمل ان البايع لم يقرب بها في طهرها ذل وناخذ بقول محل فيما اذا قربها انتهى **وفي شرح الوقاية** قال واخذ بهذا التفضيل وفي شرح الدرر والعرف قال يعني به والله اعلم **ثم شرع في بيان ذلك فقال وهي الحيلة اذا لم يكن تحت المشتري حرق ان ينكحها اي الامه المشتراة من سيدها ثم يشتريها ويقبضها** هكذا ذكر صاحب الحاشية **قال الزلمي** وهذا لا يفيد اذا كان القبض بعد الشراء ينفسخ النكاح فيجب الاستبراء بالقبض بحكم الشراء وانما يفيد ان لو كان القبض قبل الشراء كملك يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح **وقال ظهير الدين** يعني بشرط ان يدخل قبل الشراء لان ملك النكاح مفقود عند الشراء بقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجابح ملك اليمن فلم تكن عند الشراء منكوحة

لا ينفذ

والأقرب

ولا معتد بخلاف ما اذا دخل بها قبل الشراء لانها تبقى معتدة منه بعد فساد النكاح به فلا يلزمه الاستبراء به ذكر قاضيان في فتاواه **وان كان تحت حرق ان ينكحها البايع قبل الشراء او ينكحها المشتري قبل قبضه لها ممن يوثق به او يزوجهها بشرط ان يكون امرها بيد المشتري الامه ويقبض او يقبض فيطلق الزوج** يعني الحيلة ان ينكحها البايع قبل شراء المشتري رجلا عليه اعتاد ان يطلقها ثم يشتري المشتري ثم يطلق الزوج فانه لا يجب الاستبراء لانه اشترى منكوجه الغير ولا يحل وطؤها فلا استبراء او ينكحها المشتري قبل قبضه ذلك الرجل ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج فانه لا يستبرأ يجب بعد القبض وجب ان لا يحل الوطى فاذا دخل بطلاق الزوج لم يوجد ملك الملك او يكاتبها المشتري بعد الشراء **ينفسخ برضاها فيجوز له الوطى بلا استبراء** قال في المتارفاية وفي شرح الاوزاد قال العبد على ابن احمد الغوري الحيلة التي ذكرت في الاخرة اسهل الخيل وهي ان الرجل اذا اشترى امه وكاتبها ثم فسخ الكتابه برضاها جاز للمولى الوطى ولا استبراء عليه انتهى **قال شيخنا** ظاهر هذه العبارة ان الكتابه بعد الشراء والقبض لا يطلق الفسخ فيحتاج الى الفرق بين الكتابه وبين النكاح بعد القبض حيث لا يسقط به الاستبراء دون الكتابه ولعل وجهه ان بالكتابته خرجت عن يد السيد حيث صارته حرة مطلقا وصارت احرى باكتسابها فصار كان الملك قد صار بالكتابته ثم تجدد بالتعجيل ولكن لم يحدث فيها ملك الرقية حقيقة فلم يوجب السبب الموجب للاستبراء **والذي يربح** هذا التعليل ما قاله في النهاية عند قول صاحب الحاشية رحمه الله ولا يجب الاستبراء اذا رجعت الآفة الى ان قال ولها نظاير **وطا صلا ذلك ان الامه لم تخرج عن ملك المولى** ولكنها خرجت من يد ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء **ومن نظاير ذلك** ما اذا كاتب امه ثم عجزت وزدت الى الرق لا يلزمه الاستبراء انتهى **فان اختلفا في قبضه حرمتا عليه وكذا يجرم عليه الدواعي كالنظر والتقبيل حتى يجرم فرج احدها بملك** بان يملك رقبته من انسان باي سبب كان من اسباب الملك كالبيع والهبة والصدقة وكالصالح والخلع والمهر **ونكاح صحيح** بان يزوجه من رجل فاذا زوج احدها بنكاح فاسد لا يحل له الاخرى لان فرجها لم يصير حراما عليه بهذا العقد المجرد الا اذا دخل بها الزوج فحينئذ يحل الاخرى لان العدة تجب عليها بالدخول فيجرم على المولى فرجها فلم يصير حراما **او عتق** بان يعتق احدها وذلك لقوله تعالى وان تجسوا بين الاخوين والمراد به الجمع بينهما وطيا وعقد لانه معطوف على الحرمان وطيا وعقدا **فان قلت** قد يفسد قوله نعم او ما ملكت ايمانكم **قلت** لامرأته لما تقدم ان الترجيح للمحرمة **وقد روي** ذلك عن علي بن حسين عنهما ففقا لحرمتها آية وحلفتها آية فقتل الايتين ثم قال الحكم للمحرمة **وكذا لا يجوز الجمع بينهما في الدواعي** لان دواعي الوطى بمنزلة الوطى ومستهمة بشهوة والنظر للهبة التي فرجها كقبضها حتى يجرم ان عليه اذا فرج احدها كذا ذكر لزوال الجمع بتجريم فرج احدها عليه وتعليل البعض كتمليك الكل وكذا اعتاق البعض كاعتاق الكل **اما عن طهرها** فظاهر لانه لا يجزى عندها وكذا عند ابي حنيفة لانه وان كان يجزى لكنه يجرم به الفرج لان تعقيد البعض كالمكاتبه وكاتبته احدها كاعتاقها لان فرجها محرر باكتسابه فحصل المصنوع **وقيد** بما ذكر من التعليل ونحو لانه يفرج احدها واجازته او يدبرها لا يحل الاخرى لان فرجها لا يجرم بهذه الاسباب **وقوي حرمتها** اولى من قول اكثر حرمة وطى واحدة منها لانها لا يجرم بها الاخرى لانها لا يجرم بها الاخرى **ولا يجوز الجمع بينهما** نكاحا ونكاحا بمنزلة الاخوين بما ذكرنا **وكرم** بتقبيل الرجل بان يقبل من الرجل اوبه او شيئا منه **وكذا ما نقتله في ازار واجد** ذكر الطحاوي ان هذا قولها **وقال ابو يوسف** لا باس بالتقبيل والمصانعة لها روي انه عليه الصلاة والسلام عانق جعفر حين قدم من الحبشة

فاذا طلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري و لم يوجد عند المحرر فلا استبراء في الدخول

ولو زوجهها بعد الاستبراء فطلقها الزوج قبل الدخول لم يلزمه الاستبراء في ظاهر الرواية ولو زوجهها قبل الاستبراء بعد القبض لم يلزمه الاستبراء في ظاهر الرواية

وقيل ما بين عينيه. ولها ما روي ان رضي الله عنه انه قال قلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يتخلى بعضنا لبعض قال لا. قلنا ايضا بعضنا بعضا قال لا. قلنا ايضا بعضنا بعضا
 قال نعم. وقالوا الخلاف فيما اذا لم يكن عليهما غير الارزاق. ولما اذا كان عليهما قصير او جبة جازت
 بالاجماع اشار اليه في المختصر بقوله **ولو كان عليه قصير او جبة جاز** وقد وفق الشيخ الامام
 ابو منصور الماتريدي بين الاحاديث فقال المكروه من المعانقة ما كان على وجه الشهوة واما على
 وجه البر والكرامة فجاز **كالصفاحة** اي كما يجوز الصفاحة لانهما سنة قديمة متوارثة في السنة
ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الفراش ذكره في المجتبى
 وغيره **ولا باس بقبيل من العالم والسلطان العادل** قال الشيخ الزبيدي ورحمهما الشيخ
 الامام شمس الدين الترخي وبعض المتأخرين بقبيل من العالم والمتورع على سبيل التبرك. وقيل
 ابو بكر رضي الله عنه بين عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما قبض. وقال سفيان الثوري بقبيل
 من العالم والسلطان العادل سنة فقام عبد الله بن المبارك فقبل راسه وقال في المجتبى سطر
 بقبيل من العالم والسلطان العادل سنة وفي غيرها كلام في المختار لا رخصة فيه. وما يفعل
 المختار من قبيل من نفسه اذا التقى غير في مكره فلا رخصة فيه. وما يفعلونه من قبيل الارض
 بين يدي العلماء فخرام والراضي به آثما لانه يسجد عباد الوش. وذكر الصدر الشهيد انه لا يكره
 قبيل السجود لانه يري به الحجة. وقال شمس الدين الترخي السجود لغرضه تعالى على وجه التعظيم
 كقوله. وذكر ابو القاسم ان القبيل على خمسة اوجه. قبلة الرجة كقبلة الولد لولده وقبل النبي
 صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي وقبلة الحجة كقبلة المؤمنين بعضهم بعضا. وقبلة الشفعة
 كقبلة الولد والدة. وقبلة المودة كقبلة الرجل اخاه على الجبهة. وقبلة الشهوة كقبلة الرجل
 امراته وامته. وزاد بعضهم قبلة الريانة وهو قبلة الحجر الأسود. واما القيام فغيره
 جاز في الحديث انه عليه الصلاة والسلام خرج يتوكأ على عصاة فمنا له فقال عليه الصلاة والسلام
 لا تقوموا كما يقوم الامام بعضهم بعض. وعن الشرائع عليه الصلاة والسلام كان يكرم القيام
وتقبيل راسه اي راس العالم **اجود** كاي في البرازية **ولا رخصة فيه** اي في قبيل اليد **غيرها**
 اي غير العالم والسلطان العادل هو المختار كما تقدم **طلب من عالم او زاهد ان يجتنب من**
قدمه ليقبلة اجابه وقيل لا يمكنه من ذلك. قال في العتبية بعد ان علم بعلامه سطر طلب
 من عالم او زاهد ان يرفع اليه قدمه ليقبلة لا يرخص فيه ولا يجنبه الى ذلك. ذكر في ادب القاضي
 وان استاذنه رجل ان يقبل راسه ويديه ورجليه فعل محرم بقبيل من امراته اخري او غيرها عند
 اللثام والوداع انتهى **وتقبيل يد نفسه مكروه كقبيل ارض بين يدي العلماء والسلاطين**
 فانه مكروه ايضا قال شيخنا في شرح النظم الوهابي ولو قام السلطان اي في خدمته على
 وجه الحجة والتعظيم لا يكره وكذا الوقيل الارض بين يديه على هذا الوجه فلو كان على وجه العبادة
 يكره. وفي شرح المختار بقبيل الارض بين يدي السلطان او بعض اصحابه ليس بغير لانه حجة وليس
 بعبادة. ولو اكره على ان يسجد للملك الا فضل ان لا يسجد لانه كثر. ولو سجد عند السلطان على
 وجه الحجة لا يصير كافرا انتهى. وفي الفضول العامة ان من قبل الارض بين يدي السلطان او امير
 وسجد له قال ابو حفص ان كان على وجه الحجة لا يكره ولكن يصير كافرا من تكبيرة الكبرية وقد تقدم
 شيء من ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم

والفاعل

المراة

فصل في بيان احكام البيع

أخر فصل البيع

أخر فصل البيع عن فصل الاكل والشرب والحس والوطي لان اثر ملك الافعال متصل بمبدأ
 الانسان وهذا لا سيما كان اكثر انصافا لكان احق بالتقديم **كبره بيع العزرة** وهي جميع الايدي
 لا يكره بيع **السرقيين** وهو الروث لانه مستغنى به لانه ملقى في الارض لا يستحق الربيع وكان مالا
 وقال الشافعي لا يجوز لانه يفسد العين فاشبهه العزرة وبه قال مالك وأحمد وصح بيعها **مخلوطة**
بتراب او رما دغلب عليها في الصحيح كما صح الانتفاع بمخلوطها اي العزرة قال الزبيدي والصحيح
 عن ابي حنيفة ان الانتفاع بالعزرة جائز ومثله في روث الحياض **وجاز اخذ دين على كافر من**
عن خمر لانه ماله متقوم في حق الكافر فصح البيع فلكه البائع فيحل الاخر منه **بخلاف المسلم**
 اي بخلاف دين على المسلم فانه لا يؤخذ من من ضربا عدا المسلم لان بيعه باطل فالتمس الذي اخذ حرام
 فان قلت وفي النهاية عن محمد هذا اذا كان القضا والاقتضا بالتراضي فان كان بقضا القاضي
 بان قضى عليه بهذا الثمن ولم يعمل القاضي بكونه من الخمر يطيب له ذلك بقضائه وهذا سلك
 فانه ماله الغير كيف يطيب له. ومحل ايضا لثري بقضاء القاضي باطلا وانما يفسد ظاهرا
 وعلى هذا اذا مات مسلم وترك من غير باعصا هو لا يحل لورثته ان ياخذوا ذلك لانه كالمضروب
 وقال في النهاية قال بعض مشايخنا كتب المغنية كالمضروب لم يحل اخذ وعلى هذا قال الروايات
 رجل وكسبه من بيع الباذق والظلم واخذ الرشوة يتورع الورثة ولا ياخذوا منه شيئا وهو اول
 بضم ويردونها على اربابها ان عرفوا هو ولا تصدقوا بها اذ سبيل الكتب الحديث الصدوق اذا اتفقت
 الروايات على صحتها كراي في تعيين اكثر **وجاز تخلية مصحف لما فيها من تعظيمه** كاي نفس المسند
 وتزبيته وقد قدما ذكره وذكر الخلاف فيه اذا كانت التخلية بذهب او فضة غير موهبة قال
 العيني في الرمز هذا اذا كان من غير مال الوقف وعند السلافة يمكن قبل وبه يعني انتهى **وتعشير**
المصحف ان يجعل على كل عشرين ايات من القرآن العظمى علامة ويقطع بفتح النون اي نقط المصحف
 وهو ظاهر اعزابه وبه يحصل الرفق جدا خصوصا للجمعي الذي لا يحفظ القرآن ولا يقدر على القراءة
 الا باللفظ فكان حسنا. وما روي عن ابن مسعود انه قال اجردوا القرآن فزال في زمنهم
 لا يقره كانوا يتلقونه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما انزل وكانت القراءة سهلة عليهم ولا يذكرون
 هذا الزمان. وعلى هذا لا باس بكتب السور وعدا الذي في قوله وان كان محدثا فتستحسن
 ولم من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان. وفي العتبية سطر ينبغي لمن اراد كتابة القران
 ان يكتب باحسن خط وايبين على احسن ورقة وابيض قراطيس باقعة قلم واربعة مناد وليفرج المصنف
 ويعظم الحروف ويضخم المصحف ويجرد عما سواه من النقاش وذكرا الذي وعلامات الوقف صونا
 لنظم الكلمات كما هو مصنف الامام عثمان رضي الله عنه خصص ويكره التعشير والنقط سطر والمناج
 لم يروا به باسا لان العجم لا يمكنهم السلاوة الا بالنقط واما كتابة اسمي السور والاي ونحوها فهي
 بدعة حسنة يحب لا باس بالوقوف والنقاش في المصحف حرم كواعد من الاجراء والتعليق يستعملها
 الوراقون في المصحف وكتب النقاش والفقه لا باس به ويكره في كتب الخو والادب انتهى **فروع**
 اللغة والخو نوع واحد فيوضع بعضها فوق بعض والتعشير فوقها والكلام فوق ذلك والفقه
 فوق ذلك والاعخبار والمواظع والروايات المروية فوق ذلك والتعشير فوق ذلك والنقش الذي
 فيه آيات مكتوبة فوق كتب القران سمر كتب بحسب سطر او غيره كتب عليه الملك لله يكره تسطه
 واستعماله الا اذا علق الرمية ينبغي ان لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل يكره حتى الحروف المفردة. وراي
 بعض الائمة شيئا يرمون الى هدف كتب عليه ابو جعفر لصفه الله فيها هم عنه ثم من بهم وقد قطعوا الحروف

في كنفه
 في وضع الكتب

ويشترى الا يكره

فنهام ايضا وقال انما نصبتكم في الابتداء لاجل الحروف لكن الاول احسن وافصح سم تع يجوز
 الحديث الذي يقرأ القرآن من المصحف تغليب الاوراق بعقل او عود او سكين ويجوز ان يقول
 للصبي اهل الى هذا المصحف ولا يجوز ان يقرأ في كاهن فيه مكتوب من الفقه والكلام الا ان لا ينزل
 وفي كتب الطبع يجوز ولو كان فيه اسم الله واسم النبي فيجوز بحرف ليكتب فيه شيء فمحمود بعض الكتابة
 بالبرق يجوز تمت وقد ورد النبي عن جوامع الله تع بالبرق . يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف
 مستور وطب عن الحسن عن ابي حنيفة انه يكره ان يضع المصحف وان يكتب بعقل دقيق وهو قول ابي حنيفة
 قال الحسن وبه ما خذ قال رضي الله عنه لعلمه اراد كراهة التزنية كراهة القنية **وجاز ايضا دخول**
النبي مسجد او قال ما لا يكره ذلك في كل مسجد وقال الشافعي يكره في المسجد الحرام لقوله تعالى انما اشرقت
 نجس فليقر بول المسجد الحرام بعد عامهم هذا وبه قال احمد وعنده ما لا يكره الى سائر المساجد كعموم العلة
 وهي الخاصة . ولما ان النبي صلى الله عليه وسلم انزل وقد بقيت في المساجد وضربت له
 خيمة فيه فقال الصجابة رضي الله عنهم انما المشركون نجس فقال عليه الصلاة والسلام ليس علي وجه
 الارض من نجاستهم شيء وانما نجاستهم على انفسهم . **والمراد بالمرح المذكور في الآية** عن قربانهم المسجد
 الحرام منهم عن الطواف لانهم كانوا يطوفون بالبيت عراة على ما ذكره اهل التفسير **وجاز ايضا عيادة**
 اي عيادة النبي اذا مرض بالاجاع لان فيه اظهار محاسن الاسلام واختلاف في عيادة الجوسي
 فقيل لا يعيده لانه ابعد من الاسلام وقيل يعوده لان فيه ترغيبه الى الاسلام وبالفقه **وجاز**
ايضا عيادة الفاسق على الاصح لانه مثل والعيادة من حقوق المسلمين **وجاز ايضا خصاء**
النهايم من خصيت الغرس خصيا وخصاء اذا نزع بخصته لان فيه تطيب لحي وترك النفاق
 والنميمة ولانه عليه السلام رضي بكتبت من ملحين موجوبين والموجوهن المحصى **وجاز ايضا انشاء**
الحجر على الخيل لانه عليه السلام رضي بكتبت البغلة واقتناها ولولم يجرى لركبته . **والاثر** من الترق
 وهو الترتيب وهو كناية عن السباح وهو الجماع **وجازت ايضا الحقة** للتراوي **وجاز ان ينظر**
 الى ذلك الموضع للضرورة . وفي الخائبة وكذا الحقة لاجل الهزال اذا انحسر يفضي الى السبل
 انتهى وهو اقل تحت قولنا التداوي كالايجي والجناس على من تراوي اذا كان يرى ان الشافي هو
 الله ثم دون الدوا لقوله عليه الصلاة والسلام عباد الله تداووا فان الله لم يضع داء الا وضع له
 شفا او دواء الا داء واحد قالوا يا رسول الله وما هو قال الصبر رواه الترمذي وصححه . **ولا فرق**
 في الحقة بين الرجل والمرأة وانما يجوز ذلك بالاسباط الطاهرة ولا يجوز بالجنس كالحض وكما حل
 ترا ولا يجوز الا بالطاهر . **لما روي ابن مسعود رضي الله عنه** انه عليه الصلاة والسلام قال ان الله
 تعالى لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم ذكره البخاري . وفي النهاية يجوز التراوي بالمحرم كالحض
 والبول اذا اخبر طبيب مسلم ان فيه شفا ولم يجد غير من المباح مما يقوم مقامه **وجاز ايضا رزق**
القاضي من بيت المال لانه اعدل لصالح المسلمين والقاضي محبوب لمصالحهم والخير من اسباب النعمة
 فكان رزقه كرزق القاتلة والزوجة يطيعه منه ما يكرهه واهله على هذا كانت الصمات والتابعون
 وهذا اذا كان بيت المال حلالا لجمع بحق وان كان حراما جمع من باطل لم يحل اخذه لانه مال الغير فيجب
 رده على صاحبه ثم ان كان القاضي حيا فالا فضل ان ياخذ بل يجب وان كان غنيا فذلك لا ياخذ منه
 كسايته عند نقصه وهو الاصح لان ماله ينفق بالنفقة الدائمة هذا اذا عطفوه من غير شرط ومما قل
 وان كان بشرط ومما قل لا يحل له اخذه لان القضاء طاعة فلا يجوز اخذ الاجرة عليه كسائر الطاعات
 ولو اخذ الرزق في اول السنة ثم عزل قبل مضيتها قبل يجب عليه ردة حصته ما بقي من السنة وقيل هو على

سم

الاجور التراوي
بالاشياء الخبيثة

فيه

رزق القاضي من المال
ان كان حلالا لجمع
بحق وان كان حراما
لم يحل اخذه

القضاء طاعة

الاختلاف في الرزق

الاختلاف في الزوجة **وجاز ايضا سقر الامة وامر الولد بلا محرم** لان الامة بمنزلة المحرم
 لساعة الرجال فيما يرجع الى النظر والنس وامر الولد لقيام الرق فيها وكذا المكاتبه ومقتضى البعض
 عند ابي حنيفة قيل هذا في زمانهم لعلية اهل الصلاح فيه واما في زماننا فلا لعلية اهل الفساد . قلت
 وفي السراجية الامة ان تسافر فوق ثلاثة ايام بلا محرم على رواية الكتاب والنقوي على ابيه
 يكن في زماننا انتهى **وجاز ايضا شرأ ما لا يجر للصغير منه** كالنفقة والكسوة واستيجار الطير
 وعقد ذلك **وبيعه** اي بيع ما لا يجر منه ايضا للصغير **لا يجر وعنه وامر هو اي الصغير في حجبهم**
 وهو بفتح الحاء المهملة وكسر هاء . قالوا فلان في حجب فلان اي في حجبته وكفنه ومنفعة ففلا للصغير
وجاز ايضا اجارته اي الصغير للام فقط يعني لا يجره العم ولا المتقط ولا الاخ وهذا رواية
 للجامع الصغير . وفي رواية القدوري يجوز ان يجره المتقط ويسلمه في صناعة وهو اقرب لان فيه
 نفع للصغير وهو الاصح كما في شرح المجمع لابن مالك . قلت وفي رواية صاحب المحيط اذا
 اجر الاب والجد والعم والصغير في عمل من الاعمال قيل انما يجوز اذا كانت الاجارة باجر المثل حتى اذا
 اجره احداهم باقل لم يجر والصحيح انه تجوز الاجارة ولو بالاقول . وذكر شمس الامة في كتاب الوكالة للاب
 ان يصير ولد الصغير وليس له ان يصير ماله قال وتاويله اذا كان ذلك في نكاح حرة بان دفعه
 الى استاذ ليعلمه الحرف ويجزم استاذة اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز كرا في فصول العادي . ولما
 اجر الصغير نفسه لا يصح لانه متسوب بالضرر الا اذا فرغ من العمل لانه يتحضر نفع بعد الفراغ فيجب
 المسمى وهو ينظر العبد المحجور عليه اذا اجر نفسه . وان كان الصغير في يد العمد فاجر صح لانه
 من الحفظ وهذا عند ابي حنيفة وعند محمد لا يصح **وجاز بيع عصير اي عصير عنب ممن يتخذ خمرًا**
 اي من خمر يعمل الخمر لان المعصية لا تقرب بعينه . قلت قال في مشكلات القدوري فسر في الصيغ
 بان المراد منه الجوسي لا المسلم اما يتعد من المسلم فيكره انتهى . وفي السراج الوهاج عند قول القدوري
 ولا بأس ببيع العصير من عمل انه يتخذ خمر اي يبيعه لابس ببيعه من الجوس واهل الذمة لان المعصية
 لا تقام بعين العصير بل بعد نفيه انتهى **بخلاف بيع امرء من يلو طبه وبيع سلاح من اهل**
الكنوفة اي القري دون الامصار **على الاصح** واما الامصار وقري غير الكوفة فلا يجوز لظهور شكاية
 الاسلام فيها . **وانما خص سواد الكوفة** بهذا الحكم لان غالب اهلها اهل الذمة **ليتحذر بيت نازك وكنيسته**
او بيعة او بياغ فيه الخمر هذا قول ابي حنيفة وعندها لا ينبغي ان يجر بيتا من ذلك لانه اعانة
 على المعصية وبه قالت الثلاثة . وله ان الاجارة على منفعة ائبنت ولهذا يجب بجره التمسك ولا معصية
 فيه وانما هي بفعل المساجر وهو محذور فيه فقطع ببيته منه قضا ركنه الجارية لم لم يستبرأ او
 يات بها من دبرها او بيع الغلام من اللوطي هكذا ذكر الزبلي والعيني . وهذا صريح في جواز بيع الغلام
 من اللوطي والمنقول في كثير من الفتاوى انه يكره وهو الذي عولنا عليه في المختصر . وفي فتاوى
 قاضيان ولا بأس ببيع الزنا من المضاري والعلمسوة من الجوس لان في ذلك اذلالا لهم . **امر ابن**
ان يتخذ له خفا مشهورا على زي الجوس او الفسقة وذا له في الاجر قبل لا ينبغي له ان يفعل ذلك
 ولكن الخياط اذا امر ان يخطب ثوبا على زي الفساق . ويكره بيع المكعب المفضض من الرجال اذا علم
 انه يستري للبس . فقير اجر نفسه من كافر ليقتصر له العنب فيتحذر خمر اكره له ذلك لان النبي
 عليه الصلاة والسلام لعن الفاجر . وكان مثله اجر نفسه ليعمل في الكنيسته ويقرها لابس به
 لانه لا معصية في عين العمل . لو اجر نفسه لنصراني ليضرب الناقوس كل يوم خمسة دراهم وفي عمل آخر

وملتقط

يُعطي له كل يوم درهم قالوا لا ينبغي ان يواجر نفسه منهم ويطلب الرزق من اعماله اخرجوا الله
وجاز ايضا **بيع بيتك ببيتك مكة وارضها** اما البناء فظاهر لانه ملك لمن يملكه . الاتري انه
لو بني في المستاجر والوقف صار البنا ملكا له وجاز له بيعه . واما ارضها فجوز بيعها في الكثر
وهو قول ابي س ومحمد وهو اخي الرواسين عن ابي ح لان ارضها ملكة لاهلها لظهور آثار الملك فيها
وهو الاختصاص بها شرعا . وقوله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من رزق دليل على ان ارضها
ملك وتقبل الانتفاع من ملك الى ملك وقد تفرغ الناس بيع ارضها والزور التي فيها من غير تكثير
وهو اقوي الحجج . وقال ابو ح لا يجوز بيع ارضها لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال من اكل اجر ارض
ملكه فكلما اكل الربا . ولا ان ارضي ملكه كانت تربي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي زمن الخلفاء
من بعد السوابق من احتياج اليها سكنها ومن اشتغى عنها سكن غير فيها . وقد قلنا في السبعة
ان الفتوى على صحة بيع دور مكة وجوب السبعة فيها والله اعلم . قلت وفي الرمز ذكر ما كناه من عدم
الكرهية في بيع ارضي مكة ثم قال وبه قال الشافعي وبه يعني والله اعلم . **وجاز قتل العبد اخترازا عن**
الاباق والتمرد وهو سنة المسلمين في الفساق وجاز قبول هديته اي العبد تاجرا وجاز ايضا
اجابة دعوته واستغاورة دابته لان ذلك من ضرورة التجار وقد صح ان سلمان الفارسي رضي الله
اهدي الى النبي صلى الله عليه وسلم هدية قبل ان يعتق فقبلها النبي صلى الله عليه وسلم وكان عليه
الصلاة والسلام بحيث دعوه المملوك **وكن كسوته** اي كسوة العبد التاجر **ثوبيا** اراد قبول
هديته ان كان ثوبا ونحوه لانه تبرع والعبد ليس من اهله ولكن يجوز في الشيء القليل للضرورة استئجار
وكن اهله وه النقدي اي الدراهم والدرنانير فلنا **وكن ايضا استخدام الجضي** لانه في
تجته تحريض الناس على الجضي الذي هو مشقة وقد صح انه صلى الله عليه وسلم لم يهرع عن بيعه فحرم بيعه
خصيت الفحل خصا ممدود اذا سلكت خصيته **وكره اقراض بقال دراهم لياخذ منه ماشا**
فانه قرض جحر نفعا . وتحقيقه انه اذا اقضاه الدراهم وقد شرط عليه ان ياخذ ما يريد من الثياب
والبقول وغير ذلك مما يحتاج اليه شيئا فشيئا وله في ذلك نفع وهو بقا دراهمه وكفاية الحاجات
ولو كانت في يد غيره لم يضر في معنى قرض جحر نفعا وهو مني عنه وينبغي ان يؤد
ايامه ثم ياخذ منه شيئا فشيئا وان ضاع فلا شيء عليه لان الوديعة امانة **وكره ايضا اللعب بالتره**
والشطرنج بكسراتين . والاربعاء عشر وهو لعب يستعمله اليهود قاله ابو الليث . قلت وفي السراج
الوهاج صرح بالحكمة حيث قال واللعب بالاربعاء عشر حرام . وهو قطعة من خشب يحفر فيها
ثلاثة اسطر ويجعل في تلك الحفر حصص صغار ويلعب بها اثنان . وذلك لما روي ابن عمر رضي الله
عنهما مرفوعا يلعبون الشطرنج فلم يسئل عليهما وقال ما هذا التماثيل التي انتم تصنعون . وقال عليه
الصلاة والسلام من لعب بالتره شرب فكلما صنع يد في الخمر برزواه سئل واحد وابو داود .
وقال الشافعي يباح الشطرنج لانتفاء الخاطر وتذكير الفهم فيجوز لهذا القصد دون التمارين بشرط
ان لا يترك الصلاة ولا يتكلم باللغو . ولو لعب به في الطريق او اكثر منه سقطت عنه الصلاة بالاجماع
ولم ينأبأ حنيفة بالسلام بان لا يشغلهم عما هم فيه وكراهية الخمر . والكرهية التحريم لما تقدم ان
مطلوبها يصرف اليه . وقد عرفت في الجمع عنها بالحكمة حيث قال ويجوز الشطرنج مطلقا انتهى لعقيد
ان الكراهية التحريم والله اعلم **وكره ايضا كل لصق لقوله صلى الله عليه وسلم كل لعب بن آدم حرام**
الا ثلاثة ملاعبة الرجل اهله وتاديبه فيه . ومناصلته لقوله . قلت وفي البرازية استماع
صوت الملاهي كالضرب بالنصيب ونحوه حرام . قال عليه الصلاة والسلام استماع الملاهي مقصية

قلت وصرح الزيلعي وغيره بكونها حراما
فمنعوا الفروج منها بكونها حراما
دون البيع فليس في ذلك خلاف
ان الاجارة فيها نوع استئجار
ومنفعة فكسبت الفجاءة غدا ونفقت
الحجارة وقد قيل بكونها الى غير ذلك
بخلاف البيع في ذلك كله فظاهر

واللغو على ما

واللغو على ما فسق والتلذذ بها كفر اي بالنعمة فصرفت الجوارح الى غير ما خلق لاجله
كفر بالنعمة لا شكر . فالواجب كل الواجب ان يجتنب كيدا يسمع . لما روي انه صلى الله عليه وسلم
اذ دخل اصبعه في اذنه عند سماعه . واستعار العرب لوقتها ذكر العشق تكرر انتهى **وكره تجمل الغنم**
في عنق عتيد وهو طوق من خشب مستقر بمسار عظيم يجعل في عنقه يمنة من تحريك راسه
وهو متاد بين الظلمة وانه حرام لانه عقوبة الكفار فيحرم كالأحراق بالنار . وقيل لا بأس به في
زماننا لانه علامة الاباق وقد كثر في هذا الزمان خصوصا في السودان وكان في زمانهم مكرها
لعلامة الاباق قلت وهو المختار كما في شرح المجمع للمصنعي **بخلاف الغنم** فانه حلال **وكره قوله**
في دعائه بمقعد العرش من عرشك من المقعد وفيه عبارة اخري مقعد من المقود تعالى الله عن
ولاسك في كراهية هذا الاستحالة معناه على الله تعالى وكذا الاولى لانه يؤهم ان عزه يتعلق بالعرش
والعرش حادث وما يتعلق به يصير حادثا ضرورة والله تعالى متعال عن تعلق عزه بالحادث
بل عزه قديم لانه صفته وجميع صفاته قديمة بزمانه لم يزل موصوفا بها في الازل ولن يزل في
الابد ولم يزد شيئا من الكمال . وعن ابي س انه لا بأس به **لغنم الغنم** ابو الليث لما روي انه صلى الله
عليه وسلم كان من عادته يقول المصنعي اسال الله بمقعد العرش من عرشك وبمنتهى الرحمة من كتابك
وباسمك الاعظم وجلالك الاعلى وكلما ذك الشامة . والاحوط الامتناع لانه خبر واحد فيما يخالف الظاهر
اذ المتشابهة شئت بالظن ولو قيل العرش صفة للعرش كان جائزا لان العرش موصوف في القرآن بالتجدد
والكبر فكذلك بالعرش ولا يشك احد انه موضع الهيبة والظهار كمال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا
عنه **وكره قوله بحق رسلك وانبيايك واولييايك** او بحق البيت او بحق المشعر الحرام
لانه لا حق للخلق على الله تعالى . ولو قال لاخر بحق الله او بانه ان يفعل كذا لا يجب عليه ان ياتي بذلك
شرعا وان كان الاولى ان ياتي به كذا في تبين اكثر وغيره **وكره ايضا احتكار قوت البشر**
كالبر ونحوه **والله ايم** كالشعر والتمين **في بلد يضرب اهله** اي باهل البلد لانه تعلق به حق
العامة . ولقوله صلى الله عليه وسلم للجالب مرزوق والمحتكر ملعون . وقال صلى الله عليه وسلم
من احتكر على المسلمين طعاما ربيعان يوما ضرب به الله بالجزام والافلاس . كذا في السراج الوهاج
وفي الامتناع عن البيع تضييق الامر عليهم ويكره اذا كان يضرهم ذلك بان كانت البلد صغيرة
بخلاف ما اذا لم يضر بان المضر كبير لانه حابس ملكه من غير اخراج بعضه وتلقي الجلب على هذا التفصيل
وتخصيص الاحتكار بالاقوات قولها . وقال ابو س كلما احتربا العامة حصة فهو احتكار وان كان
ثيابا او دراهم او نحو ذلك . وعن محمد انه قال لا احتكار في الثياب . ثم الاحتكار انما يكون اذا طالت
المدة وقدروها ربيعان يوما وقيل بالشهر . وقيل ضرب المدة للمعاقبة في الدنيا واما الامم فما قبل
وان قصرت المدة **ويا من القاصي اي يامر المحتكر ببيع ما فضل من قوته وقوت اهله فان**
لم يبيع بل خالفه القاصي عززه بما يراه راد غاله **وباع القاصي عليه طعامه وفاقا على الصحيح**
وقيل لا يبيع عند ابي ح وعندهما يبيع لانه لا يري الخبز على الخبز القاصي البائع وهما يراه كما في بيعه
مال المديون . وقيل يبيعه بالاجماع وهو الصحيح كما ذكرنا . وفي السراج الوهاج قال الاصحاب اذا
خاف الامم على اهل بلد الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين وفرقه عليهم فاذا وجد واسعة زدوا
شله وهذا ليس بحرج وانما هو الضرورة . ومن اضطر الى مال غيره وخاف الهلاك جاز له تناوله
بغير رضاه انتهى **ولا يكون محتكرا بعيش علة ارضه ومجلوبه من بلد آخر** لانه خالص حقه
ولم يتعلق به حق العامة **ولا يسعر حاكمي** على المسلمين لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسعروا

قائمة

والفم

كان

فان الله هو المستر القابض الباسط الرازق **الاذا تعدي الرباب عن القيمة** بالحكم
على المسلمين **تقريباً فاحشاً** ويجزى السلطان عن صيانة حقوقهم الا بالضرورة **فيسحق مشورة**
اهل الرأي ولا ان يبيعوا بغير فاحش ضيق القيمة فاذا فعلوا لم يفتدي ذلك فباعه بمن
فوقه اجاز الكافي وهذا لا يشك على قوله ان لا يري الحجر على الحجر وكذا عندنا الا ان يكون الحجر
على قوم باعناهم لانه اذا لم يكن على قوم بغيرهم لا يكون حجر ابل يكون فتوي في ذلك وذكر في المحط
وفي شرح المختار ان البائع ان كان يخاف اذا انقص ان يضر به الامام لا يحل لشري ذلك لانه في
معنى الكفر. والخيلة فيه ان يقول له يعني ما تحب فحينئذ يابى شي باعه يحل. وكذا اصطلاح اهل بك
على سحر الخبز والكم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزاً بدينار ثم اوجها فاعطاه البائع ناقصاً
والشري لا يعرف ذلك كان له ان يرجع عليه بالنقصان في الخبر دون العلم لان سحر الخبز يظهر
عادة وفي البلدان وسحر الخبز لا يظهر فيكون شارطاً في الخبر مقداراً فاعتنا باعتبار العادة دون
العلم انتهى **يكون امساك الحمامات ان كان يضر بالناس بان كان يطيرها فوق السطح مطلقاً**
على عورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس بزمية تلك الحمامات عزز على ما ذكرنا من امارة
الحاكم رادعاً له **ومنع اشد المنع فان لم يمنع من ذلك دجها اي الحمامات المحظورة** ذكر في القيمة
وفي لفظ قاضيان وبكره امساك الحمامات ان كان يضر الناس. قلت وفيه النظم الوهابي صرح بوجوب
التعزير في بيع الحمامات ولم يقدره بالاطلاع على عورات المسلمين والتكسر زجاجاتهم بزمية تلك الحمامات
ووجه بعض العلماء التعزير بانه فسق صريح منع ما في هذا الفعل من الدلالة على نقص المروءة وقلة المبالاة
بأموال الدين والاصرار على نوع لعب. قال الشيخ شيخنا سري الدين بن النخبة في شرحه ولم ان اطلاق
التعزير في غير النظم لاحد من المتقدمين ثم قال هو في شرحه وفي هذا الزمان انما يعاقبها من
يتظاهر بالفسق ويتجاهر به وفيها نوع من القمار فانهم يحثون على صيد حمامات الناس وذلك
من حالهم مشهور فيجب على المحتسبين رد نعم على ذلك ومنعهم اشد المنع واسد اعلى صيد حمامات الناس وذلك
في الرمي والقوس والابل وعلى الاقدام لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خف او نضل
او خافر والمراد بالخفا الابل وبالنضل الرمي وبالحافر القوس والبلع والحمار. وفي الحديث سابق رسول
الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر رضي الله عنهما فسبق رسول الله صلى الله عليه وسلم الاله من سباع
الحصا ويحتاج اليه الكبر والمقتدر وكل ما كان من سباعه فعمله مذروب اليه سباً في اقامه هذه العريضة
وعند الثلاثة لا يجوز للمخالف في الاقدام كما في شرح الجمع الغني **حل الجمل ان شرط فيها اي السابغة**
الحال الجمل من جانب واحد وختم الجمل لوسيط فيها من الجانبين لانه يصير قناراً والقار
حرام **الا اذا دخل ثلثا بينهما اي الا ان يكون بينهما محلل بغير كفي** لغنيهما فيقوم انه
يسبقهما فان سبقهما اذنهما وان سبقاه لم يعطهما وفيما بينهما اي ما سبق اذن من صاحبه. وانما
جان ذلك لان بالتحلل خرج من ان يكون قناراً فيكون وان لم يكن القوس المحلل مثلاً لم يجوز لانه لا فائدة
في ادخاله بينهما فلم يخرج حينئذ من ان يكون قناراً. الكفو بمعنى النظير من كفا مهور الامم **وكذا**
حكم المتفقتة قال في السراجية مضمناً الى شرح الطحاوي رحمه الله لوقع الاختلاف في بيان اثنين
وشرط احدهما لصاحبه انه ان كان الجواب ما قلت اعطيتك كذا وان كان ما قلت لا اذن منك شيئاً
فصدا جاز انتهى **ويستحب ان اظافره يوم الجمعة** قال قاضيان رجل وقت لعل اظافره
وملق راسه يوم الجمعة قالوا ان كان يري جوان ذلك في غير يوم الجمعة واخر الى يومها ما خيراً
فاحشاً كان مكرهاً لان من كان ظفره طويلاً كان رنقه ضيقاً فان لم يجاوز الحد واخر بتر كالأخبار

فلا يفسد به
والنقص
شعر الا اذا اوجع

الانوار

فمنه

فمنه مستحب لما روي عايشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من
قلم اظافره يوم الجمعة اعافه الله من البلايا الى يوم الجمعة الاخرى وثلاثة ايام. وفي المحيط
ذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب اليها وقرأ الاظافر في ارض العدو فانها سلاح وهذا مستحب
اليه المجاهدة في دار الحرب وان كان قص الاظفار من الفطرة لانه اذا سقط السلاح من بين وقرب
العدو منه ربما يتمكن من دفعه باظافره وهو نظير فضل الشارب فانه سنة وفي حق الغازي في دار الحرب
ان يوفر شارباً ربه مذكروا ليكون اهيب في عين العدو **ويستحب ايضاً خلق عانة ونظيف**
بريقه بالاعناب في كل اسبوع مرة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوماً مرة ولا عذر في تركه
وزاءه ربعين. فالاسبوع هو الافضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون الكبر ولا عذر فيما وراء
الاربعين ويستحب الوعيد **رجل يقل على الصلاة او نحو لم يعمل الناس واخر لم يعمل بالاول**
افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر. قال في الاثر ان مذكراً من العمل ساعة خير من ايام ليلة كفي في قاي
قاضيان. وفيما رجل خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس ولم يكن عقوباً. قيل هذا اذا كان
ملتجئاً وان كان امره صبيح الوجه فلا بد ان يمنع من الخروج انتهى. ومراده بالعلم الشرعي وما
يستفهم به دون علم الكلام واسأله. لما روي عن الامام الشافعي رحمه الله قال لا يلقى الله عبد
بأكبر الكبائر خيراً من ان يلقاه بعمل الكلام فاذا كان حاله على الكلام المتداول في زمانهم هكذا فانما
بالكلام المخلوط بغير بيان الفلاسفة والموريات طيلة عمره خرفه كذا في شرح العزيز لمنا خروفاً **واذا**
كان الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس بينه وبينه فذكر كذا في شرحه ليس بغيبه حتى لو
اخبر السلطان لينجزه لا اثم عليه وكذا لا اثم عليه لو ذكر مسأوي اخبر المسلم على وجه الوجه
لا يكون غيبه انما الغيبة ان يبين كرمي وجدا الغضب بريد الشب كذا في فتاوي قاضيان
وفيه رجل على ان فلان يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب الى ابيه بذلك. قالوا ان كان يعمل انه ان كتب
الي ابيه ينفه الابن ذلك ويقدر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعمل ان اباه لو اراد منه لا يقدر
عليه فانه لا يكتب كيلا تقع العداوة بينهما. وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والبيعة
والخشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون. رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل هذه القرية
كنا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد به جميع اهل القرية وكان المراد هو البعض وهو مجتهد انتهى
فروع الامر بالمعروف يحل وان كان الضرر عالياً ويعمل بغيبته لا يضرهم في المير. قلت
قال في د. اشترى من مسلم ثوباً او باطناً صلى الله عليه لان الظاهر من حال المسلم ان يجتنب
النجاسة وان كان بايعه شارب خمر فكذا. قال ولو صلى في ازار الجوى يجوز ويكره. وكل ما ينج
اهل الكتاب حلال ويكره لاحتمال انهم ذبحوا باسم المسيح. لو كتب الغني فيما بينه وبين الله تعالى
قال يكتب ولا يصدق قضاء. ولو كتب ما قول السابغي يكتب جواب الى خيفة هكذا ذكر الغني قلت
وفي جامع قال مشايخنا مراده بقوله يدين فيما بينه وبين الله ثم ان الغني بغيبته انه
غير حاش في مراده لان العاصي اذا سمع ذلك يجنبه ويقضي بالحنك لئلا يفسد بغير الحاش
المتدين انتهى. الترجيع بقراءة القرآن بالصوت الطيب مختلف والاصح انه ان لم يزد فيه لوق
يجوز وان زاد لم يجز ولا يجوز الاستماع اليه وتخشيه ان كان عند الكرام سكوت فحسن وان كان
لذلك القراءة يخشى عليه الكفر وكذا الاذان بالفتاة. المناظرة في العمل المضرة الحق من اجل
الطاعات ولاجل ثلثة اشياء. لغير رجل مشل واطرافه وقصده ونيل شئ من الدنيا
نحو المال والقبول. والذين كثر على المنابر الوعظ والابحاط سنة الانبياء والرسلين والرياسة

في الغيبة ويستحب لمن عانة ونظيف
بدينه الا غشاً في كل اسبوع مرة

في كيفية كونه
جواب الله

اي قول احسن

حضانة الشعر
واللحية

وقول العامة واخذ الاموال صلواته اليهود والنصارى وقراءة القرآن بقرارة مرفوعة وسأدة دفعة
واحدة مكروه كذا في الحاوي القدسي فقيه في بطلان ليس فيها افعة منه يري ان يعز ولا يسل ذلك
لانه يدخل على اهل بطن الصناعات رجل اراد ان يتعلم على النجوم فان كان يتعلم بقدر ما يعرف مواقيت
الصلاة والعبادة لا بأس به لانه محتاج اليه لاد الصلاة وما عدا ذلك حرام قال في ادب الملقط
وليس يجب خضاب الشعر والجمجمة الجهاد ولم يفصل بين الحرب وغيره وقال في المبسوط لا بأس في غير
الحرب قال وهو الاصح لفظ المبسوط واختلف الرواية في ان النبي صلى الله عليه وسلم هل فعل ذلك
في عمره والاصح انه لم يفعل ولا خلاف انه لا بأس للغانزي ان يختص في دار الحرب ليكون اهيأ ولما
من اختص لاجل التنزه للنساء والجواري فقد منع عن ذلك بعض العلماء والاصح انه لا بأس به وهو مروي
عن ابي سفيان فقد قال كما يحبني ان تنزني لي امراتي يعجبها ان اتنن لها وفصل في المحيط بين الخضاب
بالسواد وقال عامة المشايخ على انه مكروه وبعضهم جوزه مروي عن ابي سفيان اما الحزقة فتوسنة الزمان
وسميها المسلمون كذا في مجمع الفتاوى **وكما تكون الغيبة بالسنان تكون الغيبة ايضا بغير**
العين والشارقة باليد اعلم ان الغيبة ان تصف اخاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه اذا
سمعه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله
اعلم قال ذكرت اخاك بما يكره قيل افرايت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول اغتبتك وان
لم يكن فيه فقد بختك كذا في شرح الشريعة ثم قال الغيبة لا تقتصر على السنان صريحا بل تعم
في هذا الباب كالصريح وكذا الفعل كالتقول وكذا الإتيان والعمز والتمز والكتابة والحركة وكل ما
يعظم منه المقصود فهو داخل في الغيبة وهو حرار ومن ذلك ما قاله عايشة رضي الله عنها دخلت علينا
امراة فلما ولت اومأت بيدي اى نصيرة فقال عليه السلام قد اغتبتكها ومن ذلك المحاكاة بان
يخشي متعارجا او كما يخشي فهو غيبة بل اشد من الغيبة لانه اعظم في التصوير والتفهيم ومن الغيبة
ان يقول بعض من مرتب اليوم او بعض من رايته اذا كان مخاطبا فيتم شخصه مضمنا لان المحذور تنبيهه
دون ما به التهنيد واما اذا لم يتم غيبة جاز انتهى **وصيلة الرحم واجبة ولو كانت بسلام وخفية**
وهديته ومعاونة الاقارب والاحسان التمر والتلطف بهم والجلالة والمكالمة ويزور ذوي
الارحام غيبا فان ذلك يزيد اللفة وحبابا بل يزور اقرباه كل جمعة او شهر ويكون كل قبيلة وعشيرة
يراواحدة في التناصير والتظاهر على من سواهم في اظهار التقوى ولا يرد بعضهم حاجة بعض لانه من القلبية
في الحديث صلة الرحم تنزيها في الجنة وفي حديث آخر لا تنزل الملائكة على قوم فيه قاطع الرحم
وفي بعض الاحاديث ان الله يصل على من وصل رحمه ويقطع من قطعهما كذا في شرح من لا يحضره
ويسلم على اهل الذمة ولا يزيده على قوله وعليك في فتاوى قاضيان اذا سئل اليهودي او
النصراني او المجوسي على سلم قال محمد رحمه الله يقول المسلم وعليك ينوي بذلك السلام لحديث
مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سألوا عليك فزدوا عليهم وانما يكون ان يعتد بضم
بالسلام اما اذا ابتلى الكافر فلا بأس بان يرد عليه ولكن لا يزيده على قوله وعليك وبعض المشايخ
لم يربطوا بالسلام على اهل الذمة والصحيح هو الاول وهذا اذا لم يكن للمسلم حاجة اليه فان كان فلا
باس بالسلام عليه ويكره للمسلم ان يصاحبه الذي انتهى **ولو سلم على الذي يتجمل كفرن** ولو قال المجوسي يا استاذ تجملا
كفرن في صلاة الظنيرة وقد بالتجمل لانه لو لم يكن كذلك بل كان لغرض من الاغراض الصحيحة
فلا بأس به ولا كفرن قال في الخاتمة واذا قال المسلم لذي اطا الله بقاء قالوا ان نزي بقلبه

الريم

صلوات الرحم
في العذر

المسلم

اقول فلهذا لا يوافق شتمه في ما على
مقابل الصلح او عليه فبالحاجة

الذي يظن بقلبه

انه يظن بقلبه لعل الله يسلم او يودي الجزية عن ذل وصغارا فانه لا بأس به لان هذا دعاه
الى الاسلام والمغفرة المسلمين انتهى **ولا يجب رد سلام السائل** ذكر في الخاتمة ولغظه رجل
سلك على من كان في الخنك وهو يخطو ويؤول لا ينبغي له ان يسلم عليه في هذه الحالة وان سلم عليه
قال ابو جرح رضي الله عنه يرد عليه السلام بقلبه لا بكلامه وقال ابو سفيان رحمه الله لا بالقلب ولا
باللسان ولا بعد الفراغ ايضا وقال محمد رحمه الله يرد عليه بعد الفراغ من الحاجة ولا يسلم على
احد وقت الخطبة ولا يسمت الماطر واذا سلم وقت الخطبة لا يجب على السامع رد السلام
السائل اذا اتى باب دار انسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه وكذا ان اذا سلم
على من في المحجمة واذا اتى الرجل دار انسان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل قيل اولا
ثم يتكلم وان كان في الغضا يسلم او لا ثم يتكلم رجل كان جالسا في قوم فسلم عليه رجل فقال السلام
عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط السلام عن سلم عليه وان سمي رجلا فقال
السلام عليك يا زيد فرد عليه عمرو ولا يسقط رد السلام عن زيد وان لم يسم وقال عليك وان
الرجل فرد غير سقط السلام عن المشار اليه رجل سلم على رجل فرد عليه السلام ولم يسم قال
ابو بكر الاسكاف رحمه الله اخاف ان لا يسقط عنه فرض الرد ففعل له لو كان المرء ود عليه اصم
ماذا يصنع قال ينبغي ان يريه تحريك شففيه انتهى **اجب الاستمارة الى الله عبد الله وعبد**
الرحمن من كان اسمه محمدا لا بأس بان يكنى بابي القاسم ويكره ان يدعى الرجل اباة وان
تدعى المرأة زوجها باسمه قال في السراجية التسمية باسم الزوج في كتاب الله تعالى كالعلي
والكبير والشيد والبديع جاز لان من الاستمارة المشتركة فيراد في حق العباد غير ما مراد في
حق الله تعالى احبا لاسم الله عبد الله وعبد الرحمن لكن التسمية بغير هذه الاسماء في هذا الزمان
اولي لان القوام يقتضون هذه الاسماء عند النداء من ولاد ميت لا يسمى عند ابي تحه خلافا لمحمد
رحمهما الله من كان اسمه محمدا لا بأس بان يكنى ابا القاسم لان قوله صلى الله عليه وسلم تسلموا يا بني
ولا تكنوا بكسيتي قد نسخ لان عليا رضي الله عنه كنى ابنه محمدا بن الغيبة ابا القاسم يكره ان
يدعى الرجل اباة او المرأة زوجها باسمه انتهى بلغظه **ويكره التكلم في السجد وخلف المجاورة**
وفي الخلا وفي حالة الجماع للمعربة فضل على سائر الناس وهو لسان اهل الجنة
تسلموا او يعمل غير فهو باجور تطيبين القبور لا يكره في المختار كذا في السراجية وغيره
المسئلة الاخيرة الى عمر بن ابي الفضل يكره تيمم الموت لفضيل او ضيق عيش **الدخول في الوقوف**
في معصية لا بأس بلبس الصبي للولول وكذا المرأة في النظم الوهابي وشرحه
وقد قدسنا تحرير وتحقيقه **ويكره الخنا والشر والشقاق** اي يكره للولي الباسه ذلك
ويكره الذكر والاذن في الكتابة بالقلل المختار من الذهب والفضة او من دواة كذا في
ذكر في السراجية ثم قال لا بأس بمقويه السلاح بالذهب والفضة لا بأس بالستر والجمام والشهد
من الذهب عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لابي سفيان رحمه الله انتهى **جارية لن يذ قال بكر وكلني**
زيد ببيعها لعمرو وشراوها ووطؤها لقبول قول بكر في ذلك كما تقرر سابقا قال
في الخاتمة راي عينا في يد رجل وقد علم انه غير فقال له ذواليد انا ملكك من فلان
ذلك بسبب من الاسباب او قال فلان ذال وكلني بالبيع فانه يحل له ان يشتري منه والقيال
ان لا يحل لانه منهم في جهر المنفعة الى نفسه وانما حل له ان يشتري منه استحسانا لما كان الصرة
فانما لشرطنا في اباة الشرا منه وقبول قوله اقامت الشاهد من يضيق الامر على الناس ومنه

كذا

واراد بيعها

انصادق فذكر ان قول الخبير
مقبول في المعاملات التي لم يعارضه
قول غيره وان لم يكن عدلا وكان
في اكبر راية
بالله

الضرورة معدومة فيما اذا اخبر عدل على خلاف ذلك ثم قال ولو كانت الجارية لرجل فافلها
يحل اخر قال في الكتاب لا ينبغي الاول لمن عرفها ان يشترها من الذي في يده حتى يعلم ايضا
خرجت من ملك الاول وانتقلت الى ذي اليد بسبب صحيح ويعلم ان الاول وكله ببيعها فان سال
ذو اليد فقال له واليد اشترتها منه او وهبها الي وتصدق ببيعها على او قال وكلني ببيعها فان
كان ذو اليد ثقة فلا بأس بان يقبل قوله ويشترى ويطلق وان كان غير ثقة الا ان في اكبر راية
انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله ولا ان يشترى منه وكذا لو لم يعلم ان ذلك الشيء لغير الذي
في يده الا ان الذي في يده اخبر انه لغيره وان ذلك الغير وكله بالبيع او باع منه او وهب له
لان اقرار ذي اليد لغيره بمنزلة القبل ان كان المخبر ثقة وان كان غير ثقة لكن في اكبر راية انه كاذب
فذلك وان كان في اكبر راية انه كاذب لا يقبل قوله ولا يشترى منه وان كان الذي في يده لم يخبر
ان ذلك الشيء لغيره فلا بأس بشرائه منه وتماه ينظر في **كامل وطى من زنت اليه وقال**
النساء هي امرأتك وحمل نكاح من قالت طلقني زوجي وانقضت عدي او كنت امه
لفلان فاعتقني في الخائنة امراة قالت لرجل طلقني زوجي ثلاثا وانقضت عدي ووقع
في قلبه ايضا صادقة لا بأس للرجل ان يتزوجها بقولها وكذا المطلقة ثلاثا اذا قالت لزوجها
انقضت عدي وتزوجت بن زوج آخر ودخل بي ثم طلقني وانقضت عدي فان كان ذلك في مدة
يتصور فيها نكاح الزوج الثاني وانقضت العدي فانها لا بأس لزوجها الاول ان يتزوجها اذا
كانت ثقة عنده او وقع في قلبه ايضا صادقة لانها اخبرت بامر محتمل ولما اذا اخبرت بامر مستنكر
قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رحمه الله لو قالت لزوجها الاول خلعتك لاني لا
ان يتزوجها ما لم يستفسرها لان العلماء اختلفوا هل يحل للزوج النكاح الثاني قال بعضهم
لا يحل فلا يكون له ان يعتمد على قولها خلعتك لان حتى تستبرأ جارية صغيرة لا تعتبر عن نفسها في يد
رجل يدعي الرجل ايضا له فلما لقبها رجل في بلد آخري فقالت انا حرة الاصل لا ينفقه ان يتزوجها لانها
علم انها كانت مملوكة لذو اليد فان اليد يمن لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها ولو قالت
كنت امه لفلان فاعتقني فان كانت ثقة عنده او وقع في قلبه ايضا صادقة لا بأس بان يتزوجها
لانها اخبرت بامر محتمل لم يعلم هو بخلاف ذلك وكذا المرأة الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل اخر
ان نكاحي كان فاسدا او كان زوجي على غير الاسلام لا يفسخ لهذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها
لانها اخبرت بامر مستنكر ولو قالت طلقني بعد النكاح او ارتدت عن الاسلام وسعه ان يعتمد على خبرها
ويترجمها لانها اخبرت بامر محتمل فاذا اخبرت ببطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت
بالحرمة بامر عارض بعد النكاح من رضاء طار او غير ذلك فان كانت ثقة عنده او لم تكن ثقة
ووقع في قلبه ايضا صادقة فلا بأس بان يتزوجها انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم

في انها

هذا كتاب في بيان احكام احبا الموات
مناسبة هذا الكتاب بكتاب الكراهية يجوز ان يكون من حيث ان في مسائل هذا الكتاب ما يمكن
وما لا يمكن ومن محاسنه التنبؤ للخصب في اقوات الانعام وشروطه بقوله صلى الله عليه وسلم
من اخبرني ارضا ميتة فهي له وشروطه ستذكر في اثنا الكلام وسببه تعلق البقا المتعدد
كما مر وحكمه تلك المحتج ما احياء والا حيا مصدر احيى والموات على وزن فاعل بالفتح من الموات
وفي السبع ارض تعذر زرعها لانقطاع الماعز او غلبته عليها وهي غير مملوكة **اذا احيى شئ**

فمن ارض

او ذي ارضا غير مستغنى بها وليست بمملوكة لمسلم ولا لغيره لانها اذا كانت مملوكة
لمسلم او ذي كان ملكه باقتيا فيها لعدم ما يزيله فلا تكون مواتا فان عرف المالك في له وان لم
يعرف كانت لفظة يتصرف فيها الامام كما يتصرف في جميع القطعات والاموال الضائعة ولو ظهر
المالك بعد ذلك اخذها وضمن له من يزدحم ان نفقت بالزراعة والافلاك شيء عليه **وهي**
بميتة من القرية اذا اصاح من باقضى العام لا يسمع منها صوتها ملكها اي الارض الموات
وهذا قول ابي س وعنده محل يعتبر حقيقة الانتفاع حتى لا يجوز احياء ما ينتفع به اهل القرية
وان كان بعيدا ويجوز احياء ما لا ينتفعون به وان كان قريبا من العام روية قالت الثلاثة **ان**
اذن له العام في ذلك هذا عند ابي حنيفة وقال لا يملكه من احياء ولا يشترط فيه اذن الايام
لقوله عليه الصلاة والسلام من احيى ارضا ميتة فهي له رواه احمد والترمذي وصححه وبه قالت
الثلاثة الا عند مالك لو تشارع ه ه ه ه اهل العام يعتبر الاذن والا لاوله قوله
صلى الله عليه وسلم ليس للمرء الا ما طابت له نفس امامه والمراد به المباحات الا ان الماء والخطب
والخسيس خصت بالحديث فبقي ما عداه على الاصل والمراد بالحديث الاول ما اذا كان باذن الامام
حما بين الحديثين هكذا ذكر في كثير من المصنفات وجعل البنزاري اشتراط كونها بميتة عن القرية
قوله الثاني قال في فتاواه في تعريف الموات كل ارض لا يملكها احد وانقطع عنها الماء وارتفاق
اهل المصر والقرية كان مواتا اقرب من العام ارام لا والثاني رحمه الله شرط بعدها عن القرية
والفاصل وصول صوت صوري اليه من اقصى العراق وعن الثاني انه قدر غلوة **ولو تركها**
بعد احياء وزرعها غير فالا ولاحق بها على الاصح وقيل الثاني احيى بها لان الاول
ملك استغلا لها دون رقبته والاصح ان الاول احيى بها لانه ملك رقبته بالاحياء فلا يخرج
عن ملكه بالترك ذكره النابلي في تبين الكثر وصاحب العناية **ولو احيى ارضا ميتة شر**
احاط الا حيا بجواربها الاربعة من اربعة نفع على التقاط تبين طريق الدول في
الارض الاربعة في المروي عن محمد لانه لما احيى الجوارب الثلاثة تبين الجانب الرابع لا يستطرق
ومن حجر ارضا م اهلها ثلاث سنين دفعت الارض الى غيرهم اي غير الحجر وقبلها اي
قبل الثلاثة **هو احيى بها وان لم يملكها بالتحجير** لانه ليس باحياء في الصحيح لان الاحياء
بجعلها صالحة للزراعة والتحجير لا علم مشتق من الحجر وهو المنع للغير بوضع علامة من حجر
او بحصا وما فيها من الخسيس والشوك ونقيته عنها وجعله حولها اوباحراق ما فيها من الشوك وغير
وكل ذلك لا يفيد الملك فنعت مباحة على حالها لكنه هو احيى بها فلا توفى منه الى ثلاث سنين
فاذا لم يعمرها الامام منه ودفعها الى غيرهم لانه انما كان دفعها اليه ليعمرها فيحصل
للمسلمين منفعة العشر والخراج فاذا لم يحصل المقصود فلا فائدة في تركها وانما قدر بثلاث سنين
لقوله عمر ليس للحجر بعد ثلاث سنين حق وهذا من طريق الريانة واما في الحكم فاذا احيى غير
قبل مصنها ملكها لتحقيق سبب الملك منه دون الاول ونظير الاستيلاء وحجرت المحدث وان
حضر بها ميتا فهو تحجير وليس باحياء وكذا اذا جعل الشوك حولها **ولو كرت بها او ضرب قلبها**
الميتة او شق لها فموات احيى كذا في المبسوط وذكر في الحناية ولو كرت بها وسقاها
فمن حجر لانه احيى ولو فعل احدها يكون تحجير وان سقاها مع حجر الاضداد كان احياء لوجود
التعليق وان حوطها وسقاها بحيث يفسد لما يكون احياء لانه من جملة البناء وكذا اذا ابدى رها
كذا في تبين الكثر ولا يجوز احياء ما قرب من العام لتحقيق حاجته اليه تحقيقا او تقدير

على ما بيننا فصار كالنهر والطريق وليس للأعمار أن يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه كالمالح
والآبار التي يستقى الماء منها ذكره النبي في تبين أكثر قلت وفي رسالة في فخر الخرين
 قاسم بن قطلوبغا الموصوفة ببيان أحكام آبار الجند قال فضل وأما إقطاع المأذن
 وهي البقاع التي أودعها الله جواهر الأرض في ظاهرها وباطنها فاما الظاهرة فهي ما كان جواهرها
 المستوعب فيها يبرز كمعادن الكحل والمالح والقار والنفط فهو كالمال الذي لا يجوز إقطاعه
 والثاني سفيه شرك يأخذ من وصل إليه روي ثابت بن سعد عن أبيه عن جده أن الأبيض بن خالد
 استقطم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله ما ربح فقال لا إقطاع بن جابر بن رسول الله أبي تريت
 هذا المالك في الجاهلية وهو بارض ليس فيها ماله من ورده أخذه وهو مثل الماء العذب من الأرض
 فاستقال الأبيض بن خالد في إقطاعه المالح فقال لا قبلك على أن تجعله صدقة فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم هو ملك صدقة وهو مثل الماء العذب من ورده أخذه قال أبو عبيد والماء هو الذي
 له فوائد مثل العيون والآبار وقال غيره هو الماء المجمع المعده فان أقطعت هذه المأذن والبار
 لم يكن لإقطاعها حكم فكان إقطاع وغيره فيها سوا جميع من ورده إليها أسوة مشتركون فان منهم
 المقطع كان باليمن متعديا وكان كما أخذه ما كان له متعديا باليمن لا بالأرض وكف عن المنع وصرف
 عن مداومة العمل لئلا يشبه إقطاعه بالصحة أو يصير معه في حكم الاملاك المستقرة انتهى
وحريم بئر الناضح وهو البئر كالعطن وهو ما يستقي بيه وفي شرح الوقاية بئر العطن البئر
 التي تشاخ الأبل حولها وتسمى وبئر الناضح البئر التي تستخرج ماؤها بئر الأبل وتسمى **أربعون**
ذراعا من كل جانب لقوله عليه الصلاة والسلام من حفرت بئر فله ما حولها أربعون ذراعا
 ولأن حافة البئر لا يمكن من الانتفاع بالبئر إلا بما حولها فقدره الشيخ بأربعين ذراعا ثم قيل
 الأربعون من الجوانب الأربعة من كل جانب عشرة أذرع لأن ظاهر اللفظ يجمع الجوانب الأربعة
 والصحيح أن المراد أربعون ذراعا من كل جانب لأن المقصود دفع الضرر عنه كئلا يحفر أحد بئرا
 بجانبها فيتحول ما الأولي إلى الثانية ولا يندفع هذا الضرر بعشرة أذرع من كل جانب فيتقدر بأربعين
 كئلا تعطل عليه المصالح ولا فرق في ذلك بين أن يكون البئر لعطن أو لغيره عند أبي حنيفة وعند
 أن كانت للعطن فأربعون وإن كانت لغيره فستون ذراعا لقوله عليه الصلاة والسلام
 حريم البئر خمسمائة ذراع وحريم بئر العطن أربعون ذراعا وحريم بئر الناضح ستون ذراعا ولأن
 احتياج الحريم باعتبار الحاجة وبئر الناضح أكثر لأنه يحتاج إلى موضع يسير فيه الناضح وهو
 البئر وقد يطول الرشا وفي بئر العطن يستقي بيه فلا بد من التقاوت بينهما وله ما روي أن
 غيره فضل ومن أصالة إذا العام المتفق على قبوله والعلم به يرجح على الخاص المختلف في قبوله والعمل به
 ولقد رجع قوله عليه الصلاة والسلام ما أخرجه الأرض فقيه المشي على قوله وليس فيما دون خمسة أذرع
 صدقة وعلى قوله عليه الصلاة والسلام ليس في الخضروات صدقة ورجح أصحابنا كلامه قوله صلى الله
 عليه وسلم العرايا التي يمشي عليها مثل على خبر العرايا **إذا حفرتها أي البئر في موات بأذن الأعمار**
 هذا بقدر لثبوت الحريم المتقدم ذكره للحاق وأما إذا حفرتها في غير موات أو في موات بغير إذن الإمام
 لا يكون الحكم كذلك **وحريم العين خمسمائة من كل جانب أي خمسمائة ذراع لما روي أن العين**
 تستخرج الزراعة فلا بد من موضع يجري إليه ومن موضع يجري منه إلى المزرعة فقدره الشارع
 بخمسمائة ولا تدخل الدراية في المقادير فاقصر ثم قيل هو خمسمائة من الجوانب الأربعة من كل جانب مائة
 وخمسة وعشرون ذراعا والاصح أنه خمسمائة ذراع من كل جانب والزراع هو المكشورة وهو ست قبضات

العذب

العام يرجح على الخاص

فلا بد من

وكان ذراع المالك سبع قبضات فكسره قبضة **ويمنع غيره من الحفر فيه أي في الحرم**
 المذكور لأنه صار ملكا لصاحب البيت ضرورة يمكنه من الانتفاع بها وكان الحافر متعديا بالحفر
 في ملك غيره فان حفر رجل في حريمه كان لادول أن يكسبه لما ذكرنا من أنه متعدي فيه وكان له أن
 يحميه وينزل تعديته ولو أراد أن يأخذ بحفره كان له ذلك لأنه أتلف ملكه بالحفر ثم اختلفوا فيما
 يؤخذ به الثاني قبل يكسبه لأنه إزالة تعديته كما إذا وضع شيئا في ملك غيره وقيل بضمه النقصان
 ولا يضر له أن يكسبه الكسب بل يكسبه بنفسه كما إذا هدم جدار غيره كان لصاحبه أن يوافقه بقبضته
 لا ببيت الجدار وهو الصحيح **ولو حفر الثاني بئرا في مثنى حرم البئر الأولى بأذن الأعمار**
قد هب ما البئر الأولى ونحو ذلك إلى الثانية فلا شيء عليه لأنه غير متعدي في فعله والمأخذ الأول
 غير ملوك لأحد فلا تكون له الخاصة بسببه فانه لا شيء عليه ذكره النبي في تبينه **ولفاني الحرم**
 البئر التي حفرتها من الجوانب الثلاثة دون جانب البئر الأولى لسبق ملك الأول فيه
والقناة حريم بقدر ما يصلحها القناة تجري المأخذ الأرض ولم يقدر حريمه بشيء يمكن ضبطه
 وعن محمد أنه بمنزلة البئر في احتياج الحرم وقيل هذا عند أبي حنيفة لا حريم له مالم يظهر
 على وجه الأرض لافاضته في الحقيقة فيعتبر بالنهر فالواحد ظهور المأخذ بمنزلة عين قوارق فيقيد
 حريمها بخمسمائة ذراع **وحريم شجر يغرس في الأرض الموات خمسة أذرع من كل جانب** كما جزم
 به في المختار حيث قال ولو غرس شجرة في أرض موات فحريمها من كل جانب خمسة أذرع ليس لعين أن
 يغرس فيه انتهى لأنه يحتاج إلى الحرم لجواز ذمعه والموضع فيه وروي أن رجلا غرس شجرة في أرض
 فلاة فجاء آخر وأراد أن يغرس شجرة أخرى بجانبها فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل صلى
 الله عليه وسلم من الحرم خمسة أذرع وأطلق الآخر فيما وراء ذلك **ويمنع ما امتنع عود دجلة والنهرات**
إليه بالموات إذا لم يكن ما امتنع عود دجلة والنهرات إليه حرما لعامة وإن كان حريما فلا يلحق
بالموات كالأخضر وإن كان عوده لم يجز إحياءه لأنه حينئذ لم يكن مواتا لتعلق حق العامة به
 على تقدير رجوع الماء إليه لأن المأخذ لم حاجته إليه **والنهر في ملك الغير لا حريم له إلا بئر هات**
 يعني من كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند أبي حنيفة إلا أن يقيم بينة على ذلك وعند مالك مائة
 النهر يسي عليها الطريق

فصل في بيان أحكام الشرب

لما فرغ من أحكام الموات ذكر ما يتعلق به من مسائل الشرب لأن إحياء الموات يحتاج إليه الشرب
نصيب الماء قال الله تعالى شربوا من ماء زمزم وأصله شربة أسقطت لها
تخصيصا شرب بني آدم والبهائم بالشفاء وتكحل حرمها في كل مالم يحزن بانه وسقي أرضه
من بحر ومصر عظيم كرجلة والنهرات ونحوها كبحون وهو نهر التبرج وحيون وهو نهر خزانة
ودجلة نهر بغداد والنهرات نهر الكوفة وسقي نهر لا رصه منها أو لنصب الرعي أن لم يضر بالعامنة
 لأن الأنهار العامة المذكورة غير مملوكة فكل من يسقي أرضه ويؤنصا به ويشربه وينصب الرعي عليه
 ويكره من نهر إلى أرضه أن لم يضر العامة والدليل على كونها غير مملوكة أن هذه الأنهار ليس لأحد
 فيها على الخصوص لأن قهر المأخذ يمنع غيره فلا يكون محزرا والملك بالاحراز فإذا لم يكن مملوكا
 لأحد كان لكل أحد أن ينفع بقوله عليه الصلاة والسلام المشركون شركا في ملك في الماء والكل
 والبنار زواه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس **وقيدناه بغير الحزن** لأنه إذا أخرج
 فقد ملك فخرج من أن يكون مياها كالصيد إذا أخرج فلا يكون لأحد أن يتنفع به إلا بانه وشروط

ثم سببه هذه المسألة
 بأخرى فقال كمن بني
 حانونا يجب حانون
 غيره فكسرت الحانون
 الأولى بسببه ص

أي نصيب

لجوان الانتفاع به عدم ضرر العامة بان يأخذ بالكري او ينصب الرعي فليس له ذلك لان
الانتفاع بالمباح يجوز الا اذا كان يضر باحد كالاقتناع بالشمس والشمس والشمس والشمس
الحديث الذي ثبت بنفسه من غير ان يثبت احد ومن غير ان يتردد ويسبقه فيملكه من قطعه واخره
وان كان في ارض غيره. والمراد بالنار الاستضاءة بضوئها والاضطداد بها والايضا من لحيها وليس
لصاحبها ان يمنع من ذلك اذا كانت في الصحراء بخلاف ما لو اراد غيره ان يأخذ للحر لانه ملكه ويتضرر
بذلك وكان له منعه **لا سقي دوابه ان خيف تخريب النهر كثر نضاً وان ضربه بالجر عطف على دوابه**
وتحريم وزرعه ونصب دواب من نهر غيره وقنائه وبينه الدابة لان الحق له فيوقف على
اذا فنه. قال في الخاتمة من يقوم لرجل ارض بجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب
ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له ان يسقي منه ارضاً او شجراً او زرعاً ولا ان ينصب دواباً
على النهر لارضه وان اراد ان يرفع المائدة بالقرب والاواني ويسقي زرعاً او شجراً اختلف المباح
والاصح انه ليس له ذلك ولاهل النهر ان ينفق اشئ. ثم قال لو اتخذ في داره خضرة او شجرة واراد ان
يسقي ذلك بالاواني من فطر لغيره اختلفوا فيه قال بعض مشايخ بلح ليس لهم ذلك الا باذن صاحب النهر
كما ليس له ان يسقي زرعاً وقال شمس الائمة السرخسي انه لا يمنع من هذا المقدار اشئ **وله سقي شجر او**
خضرة في داره حله بجرارة في الاصح وقال بعض ائمة بلح ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر
والاول اصح لان الناس يتوسعون فيه ويعدون المنع من الرقعة **والحرج في كون وجبت** هو بضم
الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة وهي الخاتمة **لا يمنع به الا باذن صاحب لانه ملكه بالاحراز**
وكان اخضر به كالصيد اذا اخذ لكن فيه شبهة الشبهة لظاهر ما روينا فيعمل بما يسقط بالشهادة
حتى لو سرقه من موضع يميز فيه الماء وهو كاي نصاباً لا تقطع به. قلت وفيه كلام لانه بناء
على هذا ينبغي ان لا يقطع في الاشياء كلها لان قوله تع هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً فوريث
الشبهة بهذا الطريق واجيب عنه بان العمل بالحديث يوافق العمل بقوله تع وهو الذي خلق لكم الامة
ولا يلزم من العمل به ابطال الكتاب بخلاف قوله تع هو الذي خلق لكم فان العمل به على الاطلاق يبطل
قوله تع الزانية والزاني والسارق والسارقة وغير ذلك فدل على ان المراد به غير ما دل عليه الخصوصيات
ولو منعه الماء وهو يخاف على نفسه ودابته العطش كان له ان يقاتله بالسلاح وله ان يقاتله
بلا سلاح اذا كان فيه فضل من صاحبه لانه ملكه بالاحراز فصارت نظير الطعام. وفي الكافي قيل
في البئر وخوها الاواني ان يقاتله بغير سلاح ان ركب معصيته وصار ذلك بمنزلة التمرير والتملك
ولو كانت البئر والخوض او النهر في ملك رجل فله ان يمنع من شرب الشفة من الدخول في ملكه
اذا كان يحد ما يقربه فان لم يجد يقال له اي لصاحب البئر ويحرم اما ان يخرج الماء اليه
او يتركه لياخذ الماء بشرط ان لا يكسر شفة منعة النهر والبئر الجانب بفتح فيجمع على صفات
كحة وجبات ويكسر فيجمع على صنف مثل عدة وعقد كزاعل المصباح لان له جيعن حق الشفة
في الماء الذي في حوضه عند الحاجة قبل هذا اذا احتضر في ارض مملوكة له اما اذا احتضرها في ارض
موات فليس له منعه لان الموات كان حقاً لكل والا حياً مشترك وهو المشرا والخراج فلا يقطع
الشركة **وحكم الكلاء حكم الماء فيقال للمالك اما ان تقطع وتدفن اليه وان تركه لم يأخذ**
قد مر ما يرد ذكره ان يلقى ولو منعه الماء وهو يخاف على نفسه ودابته العطش كان له ان
يقاتله بالسلاح وان كان محزراً في الدواني قاتله بغير سلاح اذا كان فيه فضل عن
حاجته وقد قلنا الكلاء عليه ثم لما فرغ من بحث الماء قلنا لانه هو المقصود شرع في بحث الكراء فقال

لا يمنع من ان كان محزراً
الا ان كان قاتلاً بالسلاح

ذكر النهر

وكرر انضراي حفر غير مملوك بالجر صفة ضرره قوله **من بيت المال** خبر المبتدأ لان ذلك
لمصلحة العامة وبيت المال مخصص وكان مؤنة الكرامة **فان لم يكن ثمة اي في بيت المال**
شيء يجبر الناس على كريبه لان في تركه ضرراً عظيماً على الناس وقل ما يتفق العوام على
المصلحة باختيارهم فيجبر الامام عليه **وكراء النهر المملوك على آله ويجبر من ابني منهم على**
ذلك اي على كريبه لما ذكرنا وقيل ان كان خاصاً لا يجبر ولا يفسد اصل بين الخاص والعامة ان
ما يستحق به الشفعة خاص وما لا يستحق به عام **ومؤنة كراء النهر المشترك عليهم اي**
على اهل النهر الكائنين من اعلاه اي من اعلا النهر عند ابني حنيعة حتى اذا اجاز ارض رجل منهم
يسقط مؤنة الكراء. وقال الكرامن اوله الى آخره على الشراكا لان كل واحد منهم ينتفع بالنهر من
اوله الى آخره فلهذا يستوفون في استحقاق الشفعة به فاذا استوفوا في العشر وجب الاستوفاء
في العشر. ولا يبيح ان مؤنة الكراء على من ينتفع بالنهر ويسقي الارض منه فاذا اجاز الكراء ارض
رجل فليس له في كريبه ما بقي من مؤنة كريبه من مؤنة **فان جاوز ارض رجل بري** من ذلك
كما تقدم **ويصح دعوى الشرب بغير ارض** وهذا استحسان والقياس ان لا يصح لان شرط
صحة الدعوى اعلام المدعي في الدعوى والسهادة والشرب مجهول جهالة لا تقبل الاعلام
وجه الاستحسان ان الشرب مرغوب فيه مستغنى به ويمكن ان يملك بغير ارض بالاذن والوصية
وقد يبيع الارض دون الشرب فيسقط له الشرب وجده فاذا استوفى عليه غيره كان له ان يدفع
الظلم عن نفسه باثبات حقه بالبيعة **واذا كان لرجل ارض ولا خريفها نهر فاراد**
رب الارض ان لا يجري النهر في ارضه لم يكن له ذلك وينزل على حاله لان موضع النهر
منها في يد رب النهر مستعمل له في اجرائها فيه فلهذا لا خلاف القول قوله في انه ملكه
وان لم يكن في يده ولم يكن جارياً فيها اي في الارض فعليه البيان ان هذا النهر له
وانه كان له بجرارة في هذا النهر يوقفه الى ارضه يسقط له لاسباطه بالحق بملك
الربة اذا كان الدعوى فيه او حق الاجراء باثبات المجري من غيره عوي الملك **وعلى هذا**
المصعب في نهر او على سطح او الميزاب او المشاة في دار غيره فحكم الاختلاف فيه نظير
في الشرب كذا ذكره الزيلعي وغيره من بين قوم اخصصوا في الشرب فهو اي النهر بينهما
على قدر اراضيهم لان المقصود بالشرب سقي الاراضي والحاجة الى ذلك تختلف بقلة الاراضي
وكثرتها والظاهر ان حق كل واحد منهم من الشرب بقدر ارضه ويتقرر حاجته بخلاف **اختلاف**
في الطريق اذا اختلف فيها الشركاء فانهم يستوفون في ملك رقبته اي الطريق ولا يعتبر
في ذلك سعة الدار وضيقها لان المقصود منه الاستطراق وهو لا يختلف باختلاف الدار
وليس لاحد من الشركاء في النهر ان يسقي منه اي من النهر نهر او ينصب عليه رعي او ينصب
عليه دابة وهي الناعورة وقيل هي جذع طويل يركب ترأكب مذاق الأذن في رأسه
معرفة كبيرة يستقي بها او ينصب عليه **جسراً او يوسم في النهر** لان في ذلك كسر شفة
النهر المشترك وشغل الملك المشترك بالبيات الا ان يكون الرخا لا يضر بالنهر ولا بالمال ويكون
موضعها في ارض صاحبها فيجوز والدابة والسائبة بمنزلة الرخا والقنطرة مثل الجسر فان
قلت ما الفرق بينهما. قلت الفرق بينهما ان الجسر اشهر لما يوضع ويرفع ما يكون متخذاً من
الالواح والخشب والقنطرة ما يتخذ من الآجر والخشب يكون موضعاً ولا يرفع كذا قاله الزيلعي
قال العيني في الرمن قلت الجسر اعم من القنطرة لانه يكون من الخشب والتراب ايضا والقنطرة

تكون من الحجر ونحوه ولا يلزم الرفع في الجسر خصوصاً اذا عمل من تراب انتهى قلت وفي القاموس
 الجسر الذي يعبر عليه وكسر جج أجسر وجسور ثم قال في باب الرافض القاف القنطرة
 الجسر وما ارتفع من البنيان انتهى فقد فسّر القنطرة بالجسر فيكون تعبيراً بالاعراب فيبين
 كلامه العيني والله اعلم **او يسمى بالديار** والحال انه قد كانت القسمة **بالكرواء** بكسر الكاف
 ويجوز فيه المد والقصر وهو جمع كوة بالفتح وهو الثقب لان القديم يترك على حاله لظهور الحق فيه
 ولو كان لكل واحد منهم كوي فسمّاه في نه خاص لم يكن لواحد منهم ان يترك كوة وان كان لا يضربا به
 لان الشركة خاصة بخلاف ما اذا كانت الكوي في النهر الاعظم لان لكل واحد منهم ان يسق نهره منه
 ابتداء فكانت الكوي بالطريق **او يسوق نصيبه الى ارضه اخرى ليس له فيه** اي في النهر
شرب بلاد رضاهم يتعلق بالجمع اي بلاد رضى الشركاء ثم سببه بالحكم المتقدم بمسئلة اخرى
 فقال **كطريق مشتق** اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن هن
الدار التي مفتوحها في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحدا حيث لا يمنع
 لان المارة لا تزداد اوله حق المرور ويتصرف في خالص ملكه وهو الجدار بالرفع ولو اراد الاهل
 من الشركين في النهر الخاص وفيه كوي بينهما ان يسد بعضها دفعا لفيض الماء من ارضه كشد
 بين ليس له ذلك لما فيه من الاضرار بالآخر وكل اذا اراد ان يقسم النهر من اصفه لان القسمة
 بالكوي تقدمت الا ان يتراضيا لان الحق لها وبعد التراضي لصاحب الاسفل ان ينقض ذلك
 وكل لو رتبته من بعد لانه اعاد الشرب لابعاد له لان مبادلة الشرب بالشرب باطله وكل اذا
 الشرب لا يجوز لما عرف في موضعهم فتعينت الاعارة وهذا لان القسمة بالكوي قد تم وليس لاحدهما
 ان ينقض تلك القسمة فاذا تراضيا على خلاف ذلك يكون كل واحد منهما معبرا بنصيبه لصاحبه
 فيرجع فيها هو وورثته اي وقت شاء لان العارية غير لازمة **ويؤثر الشرب** لانه حق مالي
 فيجري فيه الارث **ويوصي بالاشتغال به** اي بعينه لان جملة الوصية به لا تمنع الوصية لانها
 من اوسع العقود حتى جازت للمعدوم بالمعدوم ولا يباع الشرب ولا يوهب ولا ينصرف به لجملة الفاعل
 وعدم تصور القبض ولانه ليس بالمتقوم حتى لو اتلف شرب الانسان بان سقى ارضه من شرب غيره لا يضمن
 على رواية الاصل كاسيا في تحقيقه **ولا يوصي بذلك** اي بما ذكر من البيع والهبة والصدقة يعني لا يجوز
 بخلاف الوصية بالاشتغال على ما بينا **ولا يصالح المأبذ خلع وضلع عن دم عدل** وعن دعوى مهر
نكاح وان صحت هذه العقود لانها لا تبطل بالشروط العاسرة ولا يملك الشرب لانه لا يملك بغير
 الاسباب فكل هذا السبب ويجب على الزوج مهر المثل وعلى المرأة رد ما اخذت من المهر وعلى القاتل
 الزينة والمديعي ان يرجع الى عدواه لبطان الكسبي ولومات عليه دين لا يباع الشرب بدون الارض لها
 ذكرنا وان لم يكن له ارض قبل جمع المائي كل نوبة في حوض فيباع الماء الى ان يعفي دينه من ذلك
 وقيل يطر الامام الى ارض لا يشرب لها فيضم الشرب اليها فيبيعها برضى صاحبها ثم ينظر الى قيمة الارض
 بدون الشرب والى قيمتها معه فيصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى قضاء دين الميت وتماث في تبيين
ولا يضمن من ملأ ارضه فترت ارض جاره او غرق لانه مسبب وليس بمعتد فيه فلا يضمن
 لان شرط وجوب الضمان في السبب ان يكون متعمدا الا ترى ان من حفرت بئر في ارضه لا يضمن ما عطف
 فيها الماء قلنا وان حفر في الطريق يضمن وانما قلنا انه ليس بمعتد لان له ان يملك ارضه ما وثيقها
 قالوا هذا اذا سقى ارضه سقيا معساذا بان سقاها قدر ما تحمله عادة وانما اذا سقاها سقيا لا اعتدله
 ارضه فيضمن **ولا يضمن من سقى من شرب غيره بغير اذنه** وهي رواية الاصل **فان تكررت اذنه**

الاول

اذنه الامام

اذنه الامام بالضرب والجبر ان رأي الامام ذلك وبرواية الاصل جزم في الثانية
 حيث قال وليس لاحد ان يسقى ارضه او زرعه من نهر الغير وعينه اوقفاً به اضطر الى ذلك اولم
 يضطر وان سقى ارضه او زرعه بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذ مرة بعد
 مرة بؤده السلطان بالضرب والجبر ان رأي ذلك انتهى وفي النظر الوهابي ان الاطرار عدم الضمان
 وفي شرحها لا استاذ استاذي عبد البر بن السخنة عن مختصر عصا مانه لا يضمن وعليه الفتوى وفي
 الظهيرية فيه روايتان والاصح انه لا يضمن انتهى قلت وفي الننف لا يجوز في المأمانية اشياء
 البيع والرهن والاجارة والامتار والهبة والصدقة والعارية والقرض ويجوز فيه الاباحة وكذا حكم
 الكلا انتهى قال الطرسوسي ومراة ان كان على وجه الشرب لادراخي اما الماء المحرز في الانفاقه يجوز
 بيعه وقال بعض مشايخ بلح يجوز بيعه للفقهاء لان اهل بلح يتعاملون بذلك والقياس يتول بالتمام
 والفقهاء ابو جعفر واستاذ الفقهاء ابو بكر الباخي وغيرهما من المشايخ لم يجوزوا ذلك وقالوا هذا
 تعامل اهل بكرة واحدة وقد قدما ما هو المقول عليه في ذلك وهو ظاهر الرواية والله اعلم

كتاب في بيان احكام الاشربة

ذكر الاشربة بعد الشرب لانها سقيا عرق واحد لفظا ومعنى وقد تقدم الشرب لما سببه لاحياء
 الموت ومن محاسبه بيان حرمتها اذ لاشبهة في حسن تحريم ما ينزل العقل الذي هو ملك معرفة الله تعالى
 وشكر انعامه فان قلت ما باله حل لادم السالفه مع احتياجه الى ذلك قلت اجيب بان السكر حرام
 في جميع الاديان وحرمة شرب الخمر كرامة لنا كرامة من الله لانه يقع في المحظور ونحو مشهود
 لنا بالخبرية واعلم ان الاصل في الاشياء كلها سوى الزوج الاباحة قال الله تعالى هو الذي خلق كل
 ما في الارض جميعا وقال كلوا مما في الارض حلا لا طيبا وانما ثبت الحرمة بمعارض نص مطلق او خبر
 مروى فالحال يوجد شي من الدلائل المحرمة في على الاباحة وقد ذكر كتاب الله تعالى على حرمة الخمر حيث قال
 يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والميسر الايتين وفيهما ما قال الزاهري عشر دلائل على حرمة الخمر
 احدها ما ذكرها في قرب الانصاب والاثان التي هي محرمة عند كافة اهل الايمان وثانيها تسميتها
 رجسا وثالثها عدوها من عمل الشيطان ورابعها الامري بالاجتناب بقوله فاجتنبوه وخامسها تعليق
 الفلاح باجتنابها بقوله لعنكم الله من كان منكم يمسها وسادسها ارادة الشيطان ايقاع العداوة بها وسابعها
 ايقاع البغضاء بقوله انما بيني وبين الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر
 القصد عن ذكر الله الواجب عقلا وشرفا وباسرها الصلة عن الصلاة التي هي عماد الدين بقوله تعالى
 ويصنع من ذكر الله ولا يوقها شرها النبي المبلغ بصيغة الاستفهام المؤذن بالتهديد بقوله قبل انتم تهتدون
 وقد نص وصرح بخبر الخمر في قوله قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والامر وهو الخمر بالنقل
 دل عليه قول قايدهم **بيت** شربت الادم في خانقاه صافية كطعم الغنفل
 والكراد بالامر الخمر دل عليه القرينة وقال صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لغيرها قليلا وكثيرا
 والسكر من شراب ثم اعلم انه لا بد من معرفة اسامي الاشربة المحرمة ومعاني معرفة اصولها واحكامها
 اما الاسامي فثمانية الخمر والسكر ونعيم الزبيب ونبيذ التمر والفضج والباذق والطلح والخمرود
 ويسمي ابو يوسف اما الخمر في التي من ما الحب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وسكر الخليلق ومما
 صافيا وهذا عند ابى حنيفة الله وقال لا اذا غل واشتد فهو حرام وان لم يكن غليا نه **واما السكر** في الذي
 من ما الرطب بعد ما غل واشتد وقذف بالزبد عنده وعند ما اذا غل وان لم يكن غليا نه **واما نعيم الزبيب**

وقال اخر شربت الادم في خانقاه كذا في الامم

اذا نفع في الما حتى خرجت حلاوته الى الما من غير طبخ واما بنيد التمر فيقع على الما الذي نفع فيه
 التمر فخرجت حلاوته ثم اشترى وغدا وقذف بالزبد فهذا الاسم يقع على المطبوخ والتي منه قلت
 خص النبي بنفع التمر وشرط فيه الغليان والمذكور في ام التمر وشروح الجامع الصغير ان النبي
 ما بنيد فيه تمر ويخمر ويترك حتى يخرج حلاوته واما الفصح في التمر اذا خرج منه الما وغدا واشترى
 وقذف بالزبد والباذق اسم لما طبخ من ماعين حتى ذهب اقل من ثلثه وغدا واشترى والطلا
 اسم للمثلث وهو الذي طبخ من ماعين حتى ذهب ثلثه وصار مسكرا والجمهوري الطلاء الذي يلقى
 فيه الما حتى يرق ويعود الى القدر الذي كان في الاصل ثم يطبخ اذ في طبخة وصار مسكرا والاشربة
 جمع شراب وهو اسم لكل ما يشرب من الما لينة وفي اصطلاح الفقهاء **الشراب ما يسكر من الاشربة**
والخمر من ماعين اي من الاشربة **اربعة** انواع الاول **الخمر وهي** اي الخمر التي يكثر النون ويشترى
 الما من ماعين **اذ غلا** من غلا غليا وغليا **واشترى** اي روي بالزبد وهو الرغوف
 هذا الاسم خص بهذا الشراب باجماع اهل اللغة ولا يقول ان كل مسكر هو لا شربة من مخمرة العقل
 فان اللغة لا تجري فيها القياس فلا يسمى الدين قارورة لغير الما فيه ورعاية الوضع الاول لئلا
 لصحة الاطلاق بل بسبب الوضع وترجيح الاسم على الغير فان قلت ما الجواب عما احتج به بعضهم على
 ان كل مسكر من قوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر هو وكل مسكر حرام كرواه مثل عن ابن عمر
 رضي الله عنه وآخرون ومن قول النعمان بن بشير رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان من الخطة خمر او من الشمر خمر او من الزبيب خمر او من العسل خمر او من البوداد والتمر مزي
 وغيرها قلت الخمر حقيقة تطلق على ما ذكرنا وغيره كل واحد له اسم مثل الباذق والمثلث والمنصف
 ونحوها واطلاق الخمر عليه مجاز وعليه يحمل الحديث ثم اشترط القذف بالزبد قول ابي حنيفة
 وعندها اذا اشترى يصير خمر او لا يشترط فيه القذف بالزبد لانه يسمى خمر قبل القذف وبه قالت
 الثلاثة وله ان احكام الخمر مقطوع بها فلا تثبت بالشبهة فاذا قذف بالزبد زالت شبهته
 والغليان والاشربة شرط بالاجماع **وحرمة قليلها** اي قليل الخمر وكثيرها بالاجماع **لعينها** اي لغيرها
 لقوله عليه الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب فليس حرمها معلولة بالسكر
 ولا يتوقف عليه بخلاف غيرها من الاشربة فان حرمها متوقفة على السكر ومن الناس من يقول غير
 المسكر من الخمر حرام كغيرها من الاشربة لان العناد لا يحصل به وهذا كفر لانه يخالف الكتاب
 والسنة والاجماع ولان قليلا يدعى الى كثير وهو من خواص الخمر وتماه في شرح اكثر الناس يعلم **وهي**
نحو نجاسة غليظة كالبول ويكفر مستحلبا لثبوت حرمها قطعا **وسقط تحققها** لان الله
 تعالى في حكم بكونها رجسا لا هانة والتقوى لا ما ليتها قال في الهذلية اختلاف في سقوط ما ليتها
 والاحتج انه ما لان الطباع تمل اليها وتشربها **وحرمة الانتفاع بها** لان الانتفاع بالخمر حرام
 ولان الله تعالى امرنا باجتنابها وفي الانتفاع بها اقوالها **ولا يجوز بيعها** لقوله عليه الصلاة والسلام
 ان الذي حرم شرابا حرم بيعها ورواه مسلم واحدا ولان الله تعالى حرمها فقدرها لها والتقوى يشهد
 بغيرها **ويجوز شاربها وان لم يسكر منها** اي الخمر **ويجوز شاربها ان يسكر منها ولا يوش**
فيها اي الخمر **الطبخ** لان الطبخ لا يؤثر فيها لانه لا يغير من ثبوت الحرمة لانه لا يغيرها بعد ثبوتها الا انه
 لا يحد فيه ما لم يسكر منه على ما قالوا لان الحد في التي خاصة لما ذكرنا فلا يتعدى الى المطبوخ
 ذكره في تعيين اكثر من غيره ذكر خلاف وهذا هو الظاهر الذي يجب ان يقول عليه وبه يظهر لك
 صحت ما في القنية من قوله عز وجل طهنت وزالت مرارضا حلت قال الحق ابن وهبان ولا عمل

وفي الواقعة الكبرى شرط الطبخ فيه
 ان طبخ في دور الغليان ص

لو خرجت بالزبد حلاوته فبطلت
 كالمطبوخ ق

على هذا ولا

على هذا ولا انتفات اليه قال وكذا كل ما قاله صاحب القنية مخالفا للقواعد ما لم يعضد
 نقل من غيره وضعف ما في المجتبى بعد ان رجم لشرح الترخي لوجبت فيها سكر او فابن حنبل
 صار حلالا وحل ويحل من زوال المرارة وعندها يستعمل الخمر في الحلال لا يحل الخمر حتى لو شرب يحد
 ثم على عبادة شرح بكر خواهر زاده وقال الا اذا ذهب ثلثه وقال اصحاب الظواهر طاهر حلال
 ولكن مع حرمة عندنا لا يكفر سخله ولا يفسق شربه لكن يفسد ولا يحد حتى يسكر وعن الفضلي
 ان نجاسته خفيفة ويجوز بيعها ويضمن ثمنها وعند طبري نجاسته غليظة وعن ابي حنيفة
 حكم المثلث انتهى **ولا يجوز بها التزوي** على المعتمد **ويجوز تخليتها ولو بطبخ شي فيها**
 خلافا لما في ولا يسمى الرواب ولا يجعل في دوا ولا في طعام ولا في ربحان ولا في دهن ولا يروى
 بها جرح ولا يمشط بها ولا يذ لك ولا يمتنع بها الا اذا خاف العطش الملهل فلا بأس بشرب ما يبرد
 عطشه فلو سكر بذلك لا يحد لانه حلال في هذه الحالة فلوزاد على قدر الحاجة فسكر خدر كذا في المجتبى
 قلت وفي الخاتمة ويكره الاحتقان والاحتقال بالخمر وكذلك الاقطار في الاجليل وان يجعل في
 السقوط والحاصل انه لا يمتنع بالخمر الا انها تخلل فيمتنع بها سواء صارت حلا بالمعالجة او بغير معالجة
 عندنا خلافا لما في وذكر الكرخي عن اصحابنا انه لا يحل الانسان ان ينظر الى الخمر على وجه التلوي
 ولا ان يسل بها الطين ولا يسمى بها الحيوان وكذا الميتة لا يطعمها لجلابيه لان ذلك انتفاع بها
 والانتفاع بها يحرم فان الذي حرم شرابا حرم الانتفاع بها انتهى **والنوع الثالث الطلاء** يكثر
 الطلاء وهو **العصير يطبخ حتى ينذهب اقل من ثلثه** كذا في الوقاية والكنز وهو مخالفا لما
 تقدم ولما ذكر في المحيط قال في بعض الخواشي ان الطلاء اسم لثلث وهو ما اذا طبخ من ماعين
 حتى ذهب ثلثه ونبي ثلثه وصار مسكرا وهو القصاب لما روي ان كبار الصحابة كانوا يشربون
 الطلاء ويؤيد المحيط تفسير الجوهري اياه بما ذهب ثلثه فلزم التوفيق بين ما في الوقاية والهداية
 والقندوري فليتأمل **وقيل** في تفسيره قائله صاحب المحيط كما تقدم **ما طبخ من ماعين**
حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه وهو القصاب كما تقدم **تقريبه ونجاسته** اي الطلاء على تفسير
 الاول **كالخمر والنوع الثالث السكر** يفتحين **وهي التي من ما الرطب** فاستقاه من سكر
 الزنج اذا سكت فسر الجوهري بنيد التمر وفي الهداية السكر هو الذي من ماعين التمر اي الرطب
 وفي العناية انما فسر التمر بالرطب لان المختار من التمر اسم بنيد التمر وهو الحلال على
 قول ابي حنيفة وابي يوسف من قول الجوهري والنعمة نوع مخالفة فليتأمل وانما يحرم اذا اشترى وقذف
 بالزبد وقيل حلاله وقال شريك بن عبد الله هو مباح وان قذف بالزبد لقوله تعالى تحذرون منه
 سكر او ذقا حسنا امثله عليه والامتنان لا يتحقق بالحرمة ولما روي من قبل واجماع
 الصحابة رضي الله عنهم والاية محمولة على الابتداء حين كانت الاشربة مباحة **والنوع الرابع**
نقيع الزبيب وهي التي من ما الزبيب لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام
 كان يبيع له الزبيب فيشربه اليوم وبعد الغدا الى مساء الثالثة ثم يامر به فيسقي الخدم زواه سكر
 وان يبي شي اخره او امر به فاهرقه وشرط حرمة ان يقذف بالزبد بعد الغليان **والكل حرام** اي
 الاشربة الثلاثة وهي الطلاء والسكر ونقيع الزبيب **اذ غلا واشترى** فاذا لم يفعل ولم يشتد لا يحرم
وحرمتها اي حرمة هذه الاشربة الثلاثة **دون حرمة الخمر والحلال منها** من الاشربة **اربعة** انواع الاول
 بنيد التمر والزبيب ان طبخ اذ في طبخة فهو حلال شرابه وان اشترى اذا شرب منه بلاء فهو حرام

والطبخ ظ

واجب بوجهين اما بحال طهارة
 الكون او التماسه من حيث نجاسة
 الى الله كعلاء في الكافي وغيره
 وكما في الترمذاني ع

قال في السكر لما ذكرنا من ان الاصل في الاشياء الاباحة واليه وقعت الاشارة بقوله عليه الصلاة والسلام في النبيذ اللبن ثمرة طيبة وما طهور مطبوخ زبيبي لا بأس بشربه للاستمرار والعنب حرام الا المثلث العَصِير اذا شتمت فصار مثلاً يحل والسكر في كل شراب حرام فنبهنا القرواني ان يثبت اذا طبخ اذ في طبع يجوز شربه دون السكر عند أبي حنيفة والشافعي لا يمتنع الا طعام فلو شرب اللبن فكثره وقليله حرام والتخمر من الشعير والذرة اذا كان لا يسكر يجوز شربه ولو طبخ العنب ثم اشتم لا يحل شربه حتى يذهب ثلثاه بمنزلة العَصِير اذا طبخ رجل شرب تسعة اقداح نبهنا فلم يسكر فاجزاه لغيره فسكر فلا حد عليه لان السكر يضاف الى ما هو اقرب اليه والقدح السكر من النبيذ حرام وان جلس يشرب طالبا للسكر فالاول ايضا حرام كمن اعلى عن المعتق **والنوع الثاني الخليلجان** من الزبيب والتمر طاروي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كنا ننبت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقافنا خذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فيطرحهما فيه ثم يصب عليه الماء فينبز قدوة فيشربه عشية وينبذ عشية فيشربه غدوة ورواه ابن ماجه عن ابن زياد قال سقاني ابن عمر شربة ما اكرت اهتدي الى اهلي فحدثت اليه من العذ فاخبرته بذلك قال ما زلت اناك على عجرة وزبيب وهو محمول على المطبوخ لانه المروي عنه حرمة نعيم الزبيب التي منه **والنوع الثالث النبيذ العسل** **واللبن والبر والشعير والذرة** فهو طاهر **طبخ اولاً** اي اول ما يطبخ لان قليله لا يفيض الى اكثر من كيف ما كان لقوله عليه الصلاة والسلام الخمر من هاتين السجرتين الخلعة والمثبة رواه مسلم واحمد واخرون خسر التمرين بهما والمراد بيان الحكم اي حكمهما واحد لان كل واحد منهما يسكر خمر حقيقة قال الزبيدي في تبيين الكثرة والفتوى في زماننا بقول محمد بن حنبل في حرم السكر من الاشربة المتخذة من الجيوب والعسل واللبن والتمر لان الفتاوى يجمعون على هذه الاشربة في زماننا ويقصدون السكر واللبن والشعير **وعن أبي حنيفة** المتخذ من لبن الرمال لا يحل اعتبار الخمر اذ هو متولد منه والاصح انه يحل عنده على ما ذكره صاحب الهذلية لان كراهية الخمر لاحترامه اولاً يؤدى الى قطع مادة الخمر فلا يتعدى الى البسمة وقد قدما شيئاً من ذلك في بحث الحظر والاباحة قلت واختاره في شرح النظر الوهابي شيخنا عبد البر وكرانه مروي عن اكل ونظفه فقال **وفي عصرنا** فاختير حدوا وقفاً **طحا قاضي** من يسكر الى يسكر **وعن كلام** يزوي وافق محمد بن بجرم ما قد قل وهو المختار **والنوع الرابع المثلث العنب** وهو ما طبخ من ما العنب حتى ذهب ثلثاه وبقى الثلث لما روي عن ابي موسى رضي الله عنه انه كان يشرب من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى الثلث رواه الترمذي وله مثله عن عمر وابي الدرداء وقال البخاري راى عمرو بن عبد الله ومعاذ شرب الطلاء على الثلث وشرب البراويج حنيفة على النصف وقال ابو داود وسالت احمد عن شرب الطلاء اذ ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فقال لا بأس به قلت انهم يقولون يسكر فقال لا يسكر لو كان يسكر ما اخله عمر ولا انه لا يحصل به الفساد من الصدقة والماء العذوة بشرط القليل منه بخلاف الخمر فانها حرمت لغيرها فلا يشترط فيه السكر والمثلث اذا صب عليه الماء وطبخ فحكمه حكم المثلث لان صب الماء فيه لا يزيله الاضعفاً بخلاف ما اذا صب الماء على العَصِير ثم طبخ حتى يذهب ثلثه اكل لان الماء يذهب اولاً للطافة او يذهب منها ولا يبري ايماء ذهب اكثر فحتمل ان يكون الزاهب من العَصِير اقل من ثلثيه ولو طبخ العنب قبل العصر اكتفى بما في طبعه في رواية عن ابي حنيفة وفي رواية لا يحل ما لم يذهب

وروي

سواء

ثلثاه بالطح

ثلثاه بالطح لان العَصِير موجود فيه من غير تغيير فصار كالوطبخ بعد العصر وهو الاصح كما في الجوهر **وفي السراجية** العَصِير اذا وضع في الشمس حتى ذهب ثلثاه لا بأس به كذا اذا طليت الخابية بالخردل وجعل فيها ومضت منه ولم يشتم ولم يسكر فلا بأس به **وصحح بيع غير الخمر** ما ذكر من الاشربة ومثاله كالاحتفي صحة بيع الحشيشة والافيون وقد سئل مولانا صاحب البحر عن بيع الحشيشة هل يجوز فاجاب بقوله لا يجوز فيجعل على ان مراده بعد الجواز عدم الجواز والله اعلم **وتضمن** هذه الاشربة **بالقيمة لا المثل** لان المثل ممنوع عن تلك عينه وان جاز فعله بخلاف الصليب حيث يضمن قيمته صلياً لانه مال متقوم في حقه وقد امرنا بان نتركه وما يد ينون كذا في تبيين الكثرة **وحرماً محمد** اي الاشربة المتخذة من العسل واللبن ونحوها **مطلقاً** قليلها وكثيرها **وبه يفتي** وقد تقدم نقله عن الزبيدي ان الفتوى به **قلت** وفي الجوهر وهل يجزى في شرب المتخذ من الجيوب اذا سكر منه قال المحمدي لا يجزى وصح في الهذلية انه يجزى لان الفساد يجمعون اليه كاتما عنهم على سائر الاشربة بل فوق ذلك واذا سكر من الاشربة المتخذة من الجيوب لا يقع طلاقه عند ابي حنيفة بمنزلة السام وذهاب العقل بالبيع وقال محمد بن يعقوب طلاقه في سائر الاشربة المحرمة وهذا الخلاف فيما اذا شربه للتداوي اما اذا شربه للهو والطرب فانه يقع طلاقه بالاجماع انتهى **وحمل الانتباه** اي اتخاذ النبيذ في **الربا** وهي القرعة **والحشم** بفتح الحاء وسكون النون وفتح المشاء من فوق وهي الخمر والخمر وقيل الخمر كانت تحمل الى المدينة فيها الخمر **والمرقت** وهو الماء المظلي خروقه بالزفت بكسر الزاي اي العير **والنقيير** هو اصل خبثه ينقر جوفها لقوله عليه الصلاة والسلام كنت نصيترك عن الاشربة في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء غير الاشراب مسكراً رواه مسلم واخرون ثم ان النبيذ في هذه الاعوية قبل استعمالها في الخمر لا اشكال في حله وطهارته وان استعمل فيها الخمر انتبه فيها ينظر فان كان الوعاء عتيقاً يطهر بفضله ثلثاً وان كان جديداً لا يطهر عند محمد **لشرب الخمر** بخلاف العتيق وعند ابي حنيفة يفسد ثلثاً ويجحف في كل مرة وهي من مسايل غسل ما لا ينقصها العصر وقيل عند ابي حنيفة ثلثاً مرة بعد اخرى حتى اذا خرج المضاف غير متغير لوانا وطعنا او رايحة حكم بطهارته **وكن شرب** **وردى الخمر** وهو ما يبقى في اسفلها لان فيه اجزاء الخمر فكان حراماً نجساً والانتفاع بمثله حرام وكذا يكن **الامتشاط** اي يردى الخمر لما ذكرنا **ولا يجزى شربه** اي شارب الردى **بلا سكر** وقال الشافعي يجزى شربه لان الحد يجب بشرب قطرة من الخمر وفي الردى قطرات منها وبه قال مالك واحمد والاصح ما قلنا انه لا يجزى الا بالسكر لان الغالب غير الخمر فيقتل الحد بالسكر ويجزى اكل البسج والحشيشة **والافيون لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيئاً من ذلك لا حد عليه بل يغير بما دون الحد** قال في الجوهر ولا يجوز اكل البسج والحشيشة والافيون وذلك كله حرام لانه مفسد العقل حتى يصير الرجل فيه خلعة وفساد ويصدر عن ذكر الله وعن الصلاة لكن تخريم ذلك دون تخريم الخمر فان اكل شيئاً من ذلك لا حد عليه وان سكر منه كما اذا شرب بولا او اكل الفانيه فانه حرام ولا حد عليه في ذلك بل يغير بما دون الحد انما يلفظه **قلت** وفي شرح النظر الوهابي لا تاذ استاذي عبد البر معزياً الى المتفتي بالعين المجبة في مسايل شتى فقال ويجزى اكل الحشيشة وهو ورق القنب وقد اتفق مشايخنا ومشايخ الشافعي على تخريم تناوله وافقوا باخراجه مع خطر قيمته وامر وابتداء ببايعه والتسديد على آكله فالآن فتوى المذهبين على تخريمه حتى قال علماءنا ومهم الله من قال يحل اكله فهو ذنوب متعد وحكمه ابايقاع طلاق المحض زجراً كما في السكر انما في وفي جامع الفتاوى ذكر مولانا حافظ الدين في شرح الترمذي شئ سئل الامام الشافعي عن اكل البسج

فبقي على الإباحة ولم
يرفع عن السلف فيه
أيضا حتى إلى زمان
الحزبي تليد الشافعي
حتى فشيء أحله وظهر
تساؤله في زمانه

وحرمة وهو الخشيش فقال ما نقل عن أبي حنيفة شيء اذ لم يشتهر أحله في زمانه فافتي بجرمته على ما
الشافعي وكان الإمام أسد بن عمرو يراق العرفا لأنه مباح فلما عمت بليته وشمل الأماكن ففتنته
وعلمت الشافعية على العقل بسبب أحله اختار أئمة ما وراء النهر بأسرهم حرمة وأفقوا بما افتي به المزني
وحكموا بأحراقه وأمروا بتأديب بانيه والتشديد على أحله فالآن فتوى المذهبين على حرمة حتى قيل
من قال بحله فهو زنديق مبتدع وحكموا بوقوع طلاقه زجراله كما في السكران انتهى. ومثل الخشيش في
الحرمة جوز الطيب فقد افتي كثير من علماء الشافعية بجرمتها ومن صرح بذلك منهم ابن حجر بن زبيل محدث
في فتاواه والشيخ كالا الذين ابن أبي شريف في رسالة وضعها في ذلك وافتي بجرمتها الأقصراي من أصحاب
وقفت على ذلك بخطه الشريف لكن قال حرمتها دون حرمة الخشيش والله أعلم. وفي موضع ثقة بخط بعض
الأفاضل ومنه نقلت سيال الأمام ركن الدين الرانجاني رحمه الله عن ياكل البسج ويعتقد بأنه حلال ويقول
كنت فاجرا منه فتنبهت من ذلك وترك العجور والعصيان ولا يسمع إلي بضيعة أهل فينبغي أن يشير نولنا
إلى ما يجب عليه من النكال والعقوبات فكذب الله فاسق يخاف عليه الكفر باعتقاده حله وإن علم منه
هذا الاعتقاد يباح قتله والله أعلم وكتبه المرزبان علي. قال أساذي سيف العصابة وسمعت من أثق
به أن نجم الدين الزاهد قال يكفر إذا رآه حله لا انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا كتاب في بيان أحكام الصيد

مناسبة كتاب الصيد كتاب الأشربة من حيث أن كل واحد من الأشربة والصيد فيما يورث السرور
الأنه قدم الأشربة لحرمتها اعتنا بالاختزان عنها ومحاسن المكاسب وسببه يختلف باختلاف
حال الصائد فقد يكون الحاجة إليه وقد يكون لظهور الجلالة وقد يكون لتفريحه والصيد تصدق وقد
يراد به المفعول وهو حلال وحرام لأن الصائد إما أن يكون نجسا أو لا فإن كان نجسا حراما لم يكن
فاما أن اصطادا في الحرم أو لا فإن اصطادا فذلك حلال ولا فهو حلال إذا وجد خمسة عشر شرطا خمسة في الصائد
وهو أن يكون من أهل الذكاة وأن يوجد منه الأرسال وأن لا يشاركه في الأرسال من لا يحل صيده وأن
لا يترك السمعة عامدا وأن لا يشغل بين الأرسال والأخذ بعمل آخر والخسة في الكلب أن يكون
معتقا وأن يذهب على سن الأرسال وأن لا يشاركه في الأخذ ما لا يحل صيده وأن يقتله جرحا
وأن لا ياكل منه وخسة في الصيد أن لا يكون من الحشرات وأن لا يكون من نبات الماء إلا السمك وأن
يمنع نفسه بجناحه أو قوائمه وأن لا يكون متقويا بنبابة أو بحلبه وأن يموت بضرب قبل أن يصل إلى وجهه
كذا في النهاية منسوبا إلى الحنابلة. قال في العناية بعد نقله بلفظه وفيه تسامح لأن هذا شرط
الاصطيد لا لكل الكلب لا يختر على أنه لو انتفى بعضه لم يجرم كالأصطيد بعلم لكن أدركه حيا فذبحه
وكذا إذا لم يموت بضرب الكلبة ذبحه فإنه صيد وهو حلال انتهى. قلت لم يظهر لي وجه التسامح في كلامه
وما ذكره من قوله كالأصطيد بعلم إلى آخر ما قاله لا يظهر به وجه التسامح في كلامه لنهاية لأن كلامه فيما
يجل بسبب غير الذكاة وهو الاصطيد لأنه قد قدم ما يحل بالذكاة بالآلة المعهودة في باب على حدة وهذا
ظاهر والله أعلم. وهو مشروع بالكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فقولته تم وإذا علمت فاصطادا
فان أدرك من رتبة الامر الإباحة وقوله تم وجرم عليك صيد البر ما دمتم حرما فإنه يدل على اللال إذا زال
الاحرام قال الأكل في العناية وفيه نظر لأنه استدلال بمفهوم العناية وهو ليس بحجة ولود ذكر مكانه
أجل لكم صيد البحر كان نسب قلت وقد وقع ذلك له أيضا في بحث بيع البر في سنبله والباقي في قسم
من البيوع والاصطيد أن الاستدلال به مبني على ما قاله المحقق ابن الساعاتي في البدع أن الغاية عندنا

من قبيل الإشارة

من قبيل الإشارة لا المفهوم أو على ما قال صاحب السلوخ في بحث المعارضة الترجيح انت
مفهوم العناية متفق عليه انتهى والله أعلم. وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم
على ما ذكر في الكتاب ولم يرد خلاف لأحد في إباحته فكان إجماعا ولأنه نوع الكتاب والكتاب مباح
كالاصطيد وهو استدلال بالمفعول كذا في العناية والعناية قلت وهو مفيد لجل اتخاذ الصيد
حرفة لأنه نوع من الأكتاف ويخالف ما في البرازية من أنه مباح إلا إذا كان للتلذذ أو يأخذ حرفة
وتحرف في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة أن المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء جمهورهم أن جميع
أنواع الكتب في الإباحة على السواء هو الصحيح انتهى. **هو أي الصيد مباح إذا لم يملك أو حرفة** وهذا
هو الذي عول عليه نولنا صاحب البحر في فوائده فإنه قال بعد إيراد عبارة البرازية في فوائده
من هذا البحث وعلى هذا فاعتاده حرفة لصيادته السمك حرام فأوردته هنا تبعاله والإفا لتحقيق
عندي ما تقدم تقريره من إباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلذذ فيها والله تعالى أعلم
نصب شبكة لصيد ملك ما تعقل بها بخلاف ما إذا نصبها للتحفاف فإنه لم يملك ما لا تعقل
بها وإن وجد المقتل أو غيره **خاتما أودينا واضربوا بضرب الإسلام لا يملكه** ويجب تعريفه
وأعلى أن أسباب الملك ثلاثة مثبتة للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح وناقلا بالبيع والوصية
وتحرفا بخلافه كمال الوارث فالأول شرطه فلو الحول عن الملك فلو استولى على حطب غمر من الغارة
لم يملكه ولم يحل للمقتل ما يجده بلا تعريف ولو أرسل إنسان ملكه وقال من أخذ من فلوله لا يملك بالاستيلاء
فلمصاحبه أخذ بعد حين فتور الرمان الملقاة في الطريق لكن المختار أنه يملك فتور الرمان
ولو البقي بصيغة ميتة فحيا الإنسان فالحظا وأخذ جلد حمار فالحظا أخذ فلوله بغيره رذله ما زاد الذباج
أن كان بماله قيمة. **الاستيلاء** قرآن حقيقي وحكي فالأول بوضع اليد والثانية بالتسوية فإذا نصب
الشبكة بالصيد ملك ما تعقل بخلاف ما إذا نصبها للتحفاف وإذا نصب الشطاط فتعقل الصيد
به ملكه ولو نصبها له فتعقل بها فخذها غير فان كان الأول لو بحيث مدينه أخذ ملكه فيأخذ
من الثاني والأفلا ولو ضرب ببر الصيد الذي ياب وغاب فقدم آخر ميتة لصيدها فوقم الذبي في
السير فهو لحافه وما يقتل في أرضه فهو له وإن لم يصيها لأنه من غامرها بخلاف الحول والطي إذا تلتفت
أوباض الصيد فانه لا يكون لصاحبه إلا بالهبة ما لم يكن قريبا منه بحيث لو مد يده لأخذه ثم قدم
بحث صيد الجوارح على فضل الري لما أن له آلة الصيد همتا حيوان وفي الري جاد والفاضل
مفضل على المفضول فقال **وجعل الصيد بكل ذي ناب ومخلب من كلب يرجع إلى الأول** وهو قوله
لكل ذي ناب **وناب** يرجع إلى الثاني **ومخلب** أي غوا الكلب والناب كالتمند الحبل والباقى الحبل
والصقروا غما جعل الصيد بما ذكر **بشرط قابلية التقليم** فيخرج هذا القيد الذي والاسد فانه
قالوا لا يمكن تقليمه لأن من عادته إذا أمسك صيدا ياكل منه في الحال والتعلل إنما يتحقق بترك
الأكل فلا يعمل الله ترك عادة أو تعلما ولأن التقليم أن يمسك الغيرة والاسد لعلو همة لا يفعل
ذلك والذبي لحاسة ولها استئناسها البوس والحق بعضهم الجراة بالذبي بمعنى الحساسة **وبشرط**
كونه أي الحيوان الذي يضاده ليس بجسم العين ثم فرع على ما تقدم من الأصل بقوله **فلا يجوز** **الصيد**
بنزيب **واسد** لعدم قابلية التقليم كما تقدم تقريره **ولا يجوز** **بجسم من لحاسة عينه** قلت فغلي
هذا ينبغي أن لا يجوز الاصطيد بالكل على القول بحساسة عينه إلا أن يقال أن النص ورد في رجل
الاصطيد به بخصوصه والله أعلم. والأصل في جواز الاصطيد بالمدكور قوله تم وما علمت من الجوارح
مكبلين وذلك مبطوف على قوله أجل لكم الطيبات وصيد ما علمت وفيه كلام لأن القرآن في النظم

أي من الكلاب

لا يوجب القتران في الحكم وجوابه كما ذكر في العناية ان ذلك اذا لم يدل الدليل على القتران
وقد دل فان قوله تع قل اهل لكم الطيبات جواب عن قوله يسئلونك ماذا اهل لكم فان لم يكن وما علمكم
مقارنا لم يكن ذكره على ما ينبغي ويجوز ان يكون وما علمكم من الجوارح شرطية وجوابه وكلوا مما
امسكن عليكم وهو ما لم لا اعتراض المذكور فالجواب عليه اولي والجوارح الكواكب من سباع البهائم
والطير كالكلب والخنزير والتمرد والعتاب والصقور والباري والشاهين وغيرها بشرط علمها
اي على ذي الناب وفي الجلب بالصيد **وذا اي علمها بالصيد بترك الاكل ثلثا في الكلب**
عند ابي سرح لانه ترك العادة والملازمة من ضربت لذلك كونه للجوارح وهو رواية عن
ابي حنيفة وعنه انه موقوف الى رأي المصل لان يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال فيفوز فيه
وبالرجوع اي يرجع الجوارح من الطيور **اذا دعوتها** لان اهل الصناعة يعرفون ذلك تعلمها
في البازي بيان لقوله وبالرجوع لاننا قلنا ان الالف واللام فيه بدل من المضاف اليه وهو الجوارح
فيكون قوله في البازي بيان للجوارح **وبشرط جرحها في اي موضع منه** لان المقصود اخراج
الدم المستفوح وهو يخرج بالجرح عادة وهذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وبني سرح انه لا يشترط وهو
قول الشعبي وقول الشافعي لقوله تع فكلوا مما امسكن عليكم مطلقا من غير قيد بالجرح فمن شرطه
فقد زاد على النص وجوابه انه اذا لم يخرج فقد صار موقوفة وهي محرمة بالنص وما شكي مطلق
فيحمل على التقيد باعتدال الواقعة قلت وفي العناية وشارف في الاصل الى انه يحمل بمعنى من غير جرح
قال والفتوي على ظاهر الرواية والله اعلم **وبشرط ارساله** او كتابي اي ارساله من له
بالة التوحيد دعوا واعتقادا كالمسلم او دعوى لا اعتقادا كالكتابي فان اثبت الكلب او
البازي على اثر الصيد بغير ارسال فاذن وقتله لم يحمل وبشرط التسمية **عند ارساله على**
حيوان متمتع متوحش متمتع عن الادب اجابته او بقوا به **يؤكل** اي من شانه ذلك وسياتي انه
يحمل اصطفايا ما يؤكل ليؤكل وما لا يؤكل لغرض آخر **وبشرط ان لا يترك الكلب العمل كلب لا يحمل**
صيده ككلب غير مفضل وكلب مجوسي او كلب لم يرسل للصيد وارسل وترك التسمية عند وبشرط
ان لا تطول وقته بعد ارساله فانما اذا طالت بعد لم يكن الاصطفايا مضافا الى الارسال
بخلافه اذا كان الفهد ثم اخذ الصيد فانه جيلة في الاصطفايا فيكون مضافا الى الارسال
قال شمس الائمة السرخسي ناقل عن شيخه الامام شمس الائمة الحارثي رحمه الله الفهد خصاكت ينبغي
كل عاقل ان ياخذ ذلك منه **منها** انه يمكن الصيد حتى يتمكن منه فيحصل مقصوده من غير ان يقاتل
نفسه **ومنها** ان لا يقدوا خلف صاحبه حتى يركبه خلفه وهو يقول هو المحتاج الى فلا اذ لك نفسي
وهكذا ينبغي للعاقل ان يترك نفسه فيما يعمل لغيره **ومنها** انه لا يتحمل بالضرب ولكن يضرب الكلب
بين يديه اذا اكل من الصيد فيعمل بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يتعظ بغيره كما قيل السعيد من
وعظ بغيره **ومنها** انه لا يتناول الخبيث من اللحم وانما يطلب اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يطلب
الا الطيب **ومنها** انه يتبث ثلثا او خسا فاذا لم يتمكن من اخذ ترك ويقول لا اقل نفسي فيما
اعمل لغيري وهكذا ينبغي لكل عاقل **ولو ارسل كلبه فاخذ صيده فقتله ثم اخذ آخر فقتله اكلوا جميعا**
لان الارسال قائم لم ينقطع وهو بمنزلة ما لو ربي سميا الى صيد فاصابه وغيره ولو جرح على الاوت
طويلا ثم مر به صيد آخر فقتله لا يؤكل الثاني لا تقطاع الارسال ككسبه طويلا اذا لم يكن ذلك خيلة
منه للاخذ وانما هو اشتراجه بخلاف ما تقدم **ولو ارسل بازة المصل على صيد فوقع على شيء ثم اتبع الصيد**
فاذن وقتله يؤكل ان لم يمك زماما طويلا لا اشتراجه وانما مك ساعة للتمكن ولان بازيها معلما

فقد نصرت

اخذ صيدا فقتله ولا يذري ارساله انما اذا لا يؤكل لوقوع الشك فيه ايج في الارسال
ولا تثبت الاباحة بدونه وان كان مرسلا فهو مال الغني فلا يجوز تناوله الاباحة صاحبه كذا في تبين
الكثر قلت وقد وقع في عصرنا حادثة الفتوي وهي ان رجلا وجد شاة من بوجه بيستانه فحل محل
له اكلها ام لا ومقتضى ما ذكرناه انه لا يحمل لوقوع الشك في ان الزاج من محل ذكاته ام لا وهل سمي
اسم تع عليها ام لا لكن في الخلاصة من كتاب اللقطة قوما صابوا بغير اذن بوجه في طريق البادية
ان لم يكن قريبا من الماء وقع في القلب ان صاحبه فقل ان اباحة الناس لا بأس بالاكل والاكل لان
الثابت بالدلالة كالثابت بالصرح انتهى فقد اباح اكلها بالشرط المذكور فعلم ان العمل يكون الزاج
اكله لان كاه ليس بشرط والله اعلم **فان اكل منه البازي اكل** لان تعليله ليس بترك اكله وهذا
بالاجماع الا عند الشافعي في الجريد لا يؤكل ذكره العمري في زمن **وان اكل الكلب او الفهد لا**
لا يؤكل مطلقا عندنا سوا كان نادرا او معتادا او لم يأت في قولان فيما اذا اكل نادرا ففي قول يجرم
وفي قول يحل وبه قال مالك ولو اعتاد الاكل حرم ما ظهرت عادته فيه وهل يحرم ما اكل منه قيل
الذي ظهرت به عادته فيه وجهان والاصح ما قلنا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ارسلت كلبا
المسئلة وذكرت اسم الله فكل مما امسكن عليك الا ان ياكل الكلب فلا تأكل فاني اخاف ان يكون اكل
امسك على نفسه رواه البخاري ومسلم **كله منه** اي من الصيد **بعد تركه ثلاث مرات** لانه علامه
للحمل **وكذا ما صاد بعد** اي بعد ما اكل بعد تركه ثلاث مرات **حتى يتعمل** على الخلاء الذي يتناه
في الابتداء **وقبله** اي لا يؤكل ما صاده قبل ما اكل بعد الترك **لوقب في مكانه** فان ما اتلف من
الصيد لا يظهر فيه الحرمة اتفاقا والمحرز في بيته يجرم عنده خلا فالحكم واماما بالمفاضة بعد
فتبت الحرمة فيه بالاتفاق **كصفر فن من صاحبه فكت جينا ثم رجع اليه فارسله فصاد**
فانه لا يؤكل صيده لانه تارك ما صار به عالما فيحكم بحضه كالكلب اذا اكل من صيده يكون حكمه حكمه
فيما ذكرنا **ولو اخذ الصياد الصياد من الكلب وقطع له منه بضعة والتقاها اليه فاكلها**
او خطف الكلب منه واكله اكل ما بقي لانه امسك على صاحبه وسلمه اليه واكل بعد ذلك ما بقي
اليه صاحبه لا يضر لانه لم ياكل من الصيد وهو عادة الصياد من فصار كما اذا التقى اليه طعاما
آخر **كالوسب الكلب من دمه** اي من دم الصيد ولم ياكل من لحمه شيئا فانه يؤكل ولا يضر ذلك
لانه مسك عليه وهذا من غاية علمه حيث شرب ما لا يصلح لصاحبه وامسك عليه ما يصلح لصاحبه
ولو نمنش الصيد فقطعه منه بضعة فاكلها ثم اذركه فقتله ولم ياكل منه لا يؤكل لانه صيد كلب
جاهل حيث اكل من الصيد **ولو التقى ما نمنش واتبع الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى اخذه صاحبه**
ثم اكل ما بقي لانه لو اكل من نمنش الصيد في هذه الحالة لا يضر فان اكل ما كان منه وهو لا يحمل
لصاحبه او يخلو بخلاف الوجه الاول لانه اكل في حالة الاصطفايا لا يضره بانقطع منه فيمكن منه
فان اكلها قبل الاخذ يترك على الوجه الاول وبعد على الوجه الثاني كذا في تبين اكثر **واذا ادرك**
الصياد **الصيد حيا ذكاه** لقوله عليه الصلاة والسلام لعدي اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله
عليه وان امسك عليك فاذا ركبته حيا فاذا به الحديث رواه البخاري ومسلم ولا يضر ذلك على
الاصل قبل حصول المقصود بالترك اذا المقصود هو الحمل ولا يثبت قبل موته فبطل حكم البازي والبازي
والسم كالكلب لان المعنى يشمل اكل في البزاية رمي طير اسمه فوقع في الماء وكان لودعه مع الخف
امكنه اذ ركه حيا واستعمل نزع الخف فوجه ميتا لا يحمل اكله على احتيازا لامر ببيع الدين لانه ترك
الطلب وقا لغيره محرم على لان دخوله مع الخف اضاعة للحال وخلاف العادة فصارت كمنع التماس

فقد نصرت
فقد نصرت

على ان نقصان الخنزير بما يزيد على درهم ويجوز في مثله قطع الصلاة رمي وامر غيره بالطلب يجوز
وفي الفتاوى البخاريه روي الى طير الماء كالبط وماء في الماء وكان اصاب ظفره وجرحه لا يحل اكله
وقال بكر رحمه الله ان اصاب ظفره حل اكله وان اصاب بطنه او جنبه لا انتهى **وشرط لجله بالرمي**
الشمية وشرط لجله ايضا **الجرح** لقوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا رميت سمك فاذا ذكر اسم الله
عليه فان وجدته قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع في ما فاك لا تدري الما قتله ام سمك رواه البخاري
وسلم واحده وشرط للجرح لما روي عن ابراهيم عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا رميت سمكت فخرقه فكل وان لم تخرق فلا تأكله ولا تأكل من المراض الا ما ذكيت ولا تأكل من
السمكة الا ما ذكيت رواه احمد ولا فرق بين ان تصيب الموي بنفسه او غيره من الصيد كما في ارسال
الكلب على ما بينا وفي المختصر اشارة اليه حيث لم يعين الموي ولا المصاب **وان لا يفقد عن طلبه**
لو غاب متحاشيا سمكة يعني ان وقع سهم بصيد فحامل وغاب وهو في طلبه حل وان فقد عن طلبه
ثم اصابه ميتا لا لقوله عليه السلام لا يبي القبطية اذا رميت سمك فغاب ثلثة ايام وادركته
فكله ما لم يمتن رواه مسلم واحده وابوداود والنسائي وروي الله عليه السلام كره اكل الصيد
اذا غاب عن الراي وقال لعل هو ام الارض قبله ففعل هذا على ما اذا فقد عن طلبه والاول على ما اذا لم
يفقد ولانه يحتمل ان يكون بسبب اخر فيعتبر فيه ما يمكن التحرز عنه لان الموهوم في باب الموهومات كالتحقق
وسقط اعتباره فيما لا يمكن التحرز عنه المضروقة لان اعتباره فيه مؤدي الى سد باب الاصطيات وحل
قاضيخان في فتاواه من شرط حل الصيد ان لا يتواري عن بصره فقال لانه اذا غاب عن بصره ربما
يكون موت الصيد بسبب اخر فلا يحل لقول ابن عباس كل ما اصيبت ودع ما ائتمت والاجتما
ما رايته والايضا ما توارى عنك وهذا نص على ان الصيد يحرم بالتواري وان لم يفقد عن طلبه
واليه اشارة صاحب الحاشية بقوله والذي رويناه حجة على ما لك في قوله ان ما توارى عنك اذا
لم يمت ليشلة يحل فان بات ليشلة لا يحل وهذا يشير الى انه لو توارى عنه لا يحل عندنا وان لم يفقد
عن طلبه فيكون من اقصا لقوله في اول المسئلة وان وقع السهم بالصيد فحامل حتى غاب عنه ولم
يزل في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان فقد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يوكل فبني الامر على الطلب
وعدمه لا على التواري وعدمه وعلى هذا اكثر كتب الفقهاء ويمكن حمل ما ذكر على ما اذا فقد عن طلبه
يستقيم ويرتفع التناقض ولكنه خلاف الظاهر وما رويناه من الحديث يخرج ما غاب عنه وبات ليلالي
فيكون حجة على من يمنع ذلك ولو وجد به جراحة سوى جراحة سهمه لا يحل ذكر في تبين السكت
فان ادركه الراي او المرسيل حيا ذكاه وان لم يذكه حرما رويانا وبيننا من المعنى في الكلب
لان لكل واحد منهما ذكاة اضطرارا فيكون الواجب في اكله في الاخذ لانه لا يستويهما من كل
وجه **والحياة المستمرة هنا ما فوق ذكاة المذبح** بان يغزي بطنه ويخذه لا ولم يبق الا
مضطربا اضطرارا بالذبح فحلال والمعتبر في المزدية **والخوافضا** وهي المزدية وهي المزدية والمطبعة
والموقدة وما اكل السمك **والمرضة الحياة** وان قلت وعليه **الفتوي** كما في كثير من السورق والفتاوى
حتى لو ذكاه وفيها حياة قليلة يحل لقوله نعم الا ما ذكيت فان تركها اي الذكاة **عمدا مع القدرة**
عليها فان وكذا يحرم ايضا ان يحجز عن الذكاة في ظاهر الرواية لان العجز في مثل هذا لا يحل للحرام
وقيل حل وهي رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف وقول الشافعي رحمه الله كذا في شرح من لا يخشوه وفي متن
الوقاية اشارة الى حله وكذا في عبارة هذا المختصر والظاهر ما علمه **او ارسل مجوسي طلبة فزججه**
مسلم فان جرحه اعزاه بالصياح فاشتمد او قتله مجرأ بصر ضا وبندقة ثقيلة ذات حدة

لان ذلك يقتل
في يوم الارض
لان الصيد لا يملك
ولا كان له حياة
فانما بطلت حياته

لان ذلك يقتل بالقتل لا بالجلد **ولو كان المذكور خفيفا به حلق** لان القتل خفيفا بالقتل
لا بالجلد **حل في الوجوه كلها او رمي صيدا فوقه في ما فانه يحتمل ان الما قتله فيجزم او على الحج**
او جيل فتردي منه الى الارض حرما لان الاحتراز عن مثل هذا يمكن فان وقع على الارض ابتداء
او ارسل مسل عليه فزججه مجوسي فان جرحه او لم يرسله احد فزججه مسل فان جرحه او اخذ غير
ما ارسل مسل عليه اكل في المذبح واصل انه اذا اجتمع ارسال والزجج التوق فلا يعتار
للارسال فان كان ارسال من المذبح من المسل لا يحل وان كان على العكس يحل وان لم يوجد الا ارسال
ووجد الزجج اعتبر الزجج فان كان من المسل حل وان كان مجوسي حرما وانما الصيد فيما اذا اخذ غير
ما ارسل عليه عندنا لان الشرط ما يقدر عليه المكلف ولا يحكم بالايضا عليه والذي في وسعه ايجاد
الارسال دون التعيين لانه لا يمكن ان يعمل البازي والكلب على وجه لا يافض الا بالصيد لان التعيين
غير مقيد في حقه من كلب فان الصيد كله ما بين يدي المصيد ولو كان في الكلب لان
تقصده اخذ كل صيد يمكن اخذه فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا اجتمع شاة وفي علم اهلنا
فتدبر غير ما بينا بالشمية فانه لا يحل قلت الفرق بينهما ان التعيين في الما قد يمكن وكذا غرضه
متعلق بعين فتعلق الشمية هناك بالمضغ الذي خرجها عن فيه لانه انتهى ولو ارسله على صيد
بشمية راعى حاله لارسال فقتل الكل حل للجمع لانه الذي يقع بالارسال ولهذا يشترط الشمية عند
والفضل وهو الارسال واحد فيكتب بشمية واحدة فصارت كالمجموع شاة من اهلنا فوق الاخرى فزججهما
ذبحه واحدة بشمية واحدة بخلاف ما اذا كان على العاقب لان الفصل تعدد فلا بد من تعدد الشمية
كما في تبين الكثرة ثم شبه بما تقدم من الجمل مسئلة اخرى فقال **كصيد رمي** يعني رماه من هواه
لان تركه لا يجزئ **فقطعه عضوا منه** فانه يوكل **لا العضو اي** لا يوكل العضو المقطوع وقال الشافعي
اكلان مات الصيد منه لانه مبان بذكاة الا اضطرارا فيحل كالمبان بذكاة الاختيار بخلاف ما
اذا لم يمت لانه ما بين بالذكاة ولما قاله عليه الصلاة والسلام ما قطع من بهيمة وهي حية كما قطع
منها وهي ميتة رواه ابن ماجه ذكر الحكي مطلقا فينصرف الى الحي حقيقة وحكما والعضو المبان منه
بصدقه انصبة لان المبان منه حي حقيقة لقيام الحياة فيه وكذا احكاما لانه يتوهم سلامته بعد هذه
الجراحة ولهذا اعتبر هذا القدر من الحياة حتى في الما وفيه قدر هذا يحرم بخلاف ما اذا ابين بذكاة
الاختيار لان المبان من ميت حكم فلا يضاف الى غيره وان كان حصل بذلك حقيقة **وان قطعه الراي**
املا شاة الاكثر منه مع عجن او قطع نصف راسه او قلته نصفين اكل حله اذ لا يمكن في
هذه الصور حياة فوق حياة المذبح فلم يمتا وله قوله عليه الصلاة والسلام ما ابين من الحي
فتميت بخلاف ما اذا كان السلطان في طرف الراس والثلث في طرف العجز لا مكان للحياة في الثلثين
فوق حياة المذبح بخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الراس لا مكان المذكور **وحرمة صيد مجوسي**
ووشني ومزق لانهم ليسوا من اهل الذكاة في حاله الاختيار فكذا في حاله الاضطرار وكذا المذبح
لانه ليس من اهل ذكاة الاختيار في حق الصيد فكذا لا يكون من اهل ذكاة الاضطرار فيه ولو يوكل صيد
الكتابي لانه من اهل الذكاة اختيارا فكذا اضطرارا **وان رمي صيدا فليس يشحنه في ماء آخر**
فقتله فوق الشاة وحل لانه هو الاخذ له وقال عليه السلام الصيد لمن اخذه وانما لانه لم يخرج
بالاول من حيز الاستماع وكان ذكاه ذكاة الاضطرار وهو الجرح في اي موضع كان وقد وجد **وان**
اشحنه الراي الاول بان اخرجه عن حيز الاستماع **فلا ذكاة** اي الصيد الاول **وحرمة اكله** لانه
لما اشحنه كان قادرا على ذكاة الاختيار وفوجب عليه ذكاه ولم يذكه فصار الثاني قاتلا له فيجزم

لو وقع

وضمن الثاني الاول قيمة اي قيمة الصيد جميعا غير ما نفقسته جراحته ثم مات بعض
 الثاني ثمانية ويسقط عنه من قيمته درهما لان ذلك تلف جرح الاول هذا اذا علم حصول القتل
 بالثاني بان كان رعي الاول بحال يسلم منه ورجي الثاني بحال لا يسلم منه وان كان على حصوله بما
 او شك بان القتل حصل برعي الاول او برعي الثاني ضمن الثاني الاول ما نفقسته جراحته وضمن
 نصف قيمته بجرح جراحته وضمن نصف قيمة الجرح اما الضمان الاول لانه اتلف صيدا ملكا الغير
 لانه ملكه بالايضان فيلزمه قيمة ما اتلف وقيمة وقت اتلافه كانت ناقصة بجراحة الاول فيلزمه
 ذلك بانه ان الراعي الاول اذا رعى صيدا يساوي عشرة فنقصه درهمين ثم رماه الثاني فنقصه درهمين
 يضمن الثاني الاول وهو ضمان ما نفقسته جراحته فلا نه جرح حيوانا ملكا الغير وقد نقصه قيمته
 واما الضمان الثاني وهو ضمان نصف قيمته بجرح جراحته لان الجراحة الاولى ما كانت بعض
 الثاني فلا يضمن الجراحة الثانية ضمنها مرة وهو ما ضمنه من الضمان بجراحته او لا فلا يضمنها
 ثانيا واما الضمان الثالث وهو ضمان نصف قيمة اللحم فلا نه برعي الاول صادر كمال يترك بركة الاختيار
 لولا رعي الثاني فضا بالراعي الثاني افسد عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الاخر لانه
 ضمنه مرة حيث ضمن نصف قيمته حيث فذل ضمان اللحم فيه وتوضيح طريق الضمان يطلب من المطول
وحل اضطربا ما يؤول لجهة وما لا يؤول لجهة بسبب جرحه او شتمه او ربه او لا شتمه فاع شتمه
 وكل ذلك مشروع لاطلاق قوله تعالى فاصطادوا وبه اي الصيد **يطهر لحمه غير نجس العين**
وجله وقيل يطهر جلده لانه قد تقدم في الطهارة وقيل بكونه نجس العين لانه لو
 كان نجس العين كان نجس بغيره لا يطهر اضلا **أخذ الطير ليل مباح** والذوق في عدم فعله كافي الثانية
 وعلة المقتضي بكونه نجس **الطير ليل مباح** لما فيه من تعذيب الحيوان **سمع الصائد جرس**
انسان او نعيم من الاهليات كالشاة والغنم والبقر فرعي اليه فاصاب صيدا لم يحل الصيد
بخلاف ما اذا سمع جرسا سدى فرعي اليه فاذا هو صيد حلال **والكل حل** وقال زفران كان جرس
 صيدا لا يؤول كالباع ونحوهما لم يؤول لان رعيتهما لم يتعلق به اباة اكل فاذا اصاب غيرهما لم يؤول
 كالواكان جرسا دي وعن ابي سنان جرس خنزير لا يؤول لانه متعلق التحريم وان جرس سمع اكل الصيد
 لان الباع وان كانت محرمة الاكل فانه يجوز الانتفاع بها بخلاف الخنزير فانه لا يحل الانتفاع
 به بحال واما اذا لم يعمل ان الجرس صيدا او غير لم يؤول ما اصابه لان الحظر والاباحة تساويا
 وكان الحكم للحظر قال في النسيم اذا ارسل كلبه الى بيعه فاصاب صيدا لم يؤول وان
 ارسله الى ذئب او خنزير فاصاب طيبا اكل كذا في الجوهر **رعي طيبا فاصاب قرنه او ظلمة**
فان ان ادماه اكل لو وجد ما هو الشرط وهو الجرح **والا لا** اي وان لم يدم به لا يؤول لعدم شرط
 الحبل **والغبرة بحالة الرعي** ثم فرع عليه بقوله **فحل الصيد برعيه** اي الراعي بان رعي وهو
 مسل بمرأته **لا باسلا** بان رعي الى الصيد وهو مرتد ثم اسلم قبل وصول السهم اليه **ووجب**
الجزاء بحله بان رعي الصيد وهو مجرم ثم تحلل من احرامه قبل وصول السهم اليه **لا باسلا**
 بان رعي اليه وهو حلال ثم احرم قبل وصول السهم اليه والله اعلم

هذا كتاب في بيان احكام الرهن
 وجه المناسبة بين كتاب الرهن وكتاب الصيد ان كل واحد منهما سببا للحصول للمال ومن كان
 حصول النظر لجانب الدين والمديون وسببه ما ذكرنا غير مرة وهو في اللغة حبس شيء باي سبب كان

ظاهره في بيان شرط الحبل الاداء وفيه
 كلام يعلم من ابراهيم وغيره

كذا في
 الرهن

كذا في كثير من الكتب الشرعية وفي القاموس الرهن ما وضع عندك لينوب كتاب
 ما اخذ منك جدي رهن ورهون ورهن بضمين رهن رهنة ورهنة الشيء كنهه ورهنة
 جعله رهنا وارهن منه اخذ ورهنته مالي ولا يقال ارهنته وكل ما احتبس به شيء في رهنة
 ومرتبة انتهى وفي الشريعة **هو حبس شيء ما ياتي بحق يمكن استيفاءه منه** اي يمكن استيفاء
 الحق من الرهن بمعنى الموهون كالمديون وهو احتراز عن ارتفاق بالخروج عن الرهن بالحدود والفصل
كالدين توضيح لقوله بحق يمكن استيفاءه منه لان الدين هو الحق الممكن استيفاءه من الرهن
 لعدم نقيته فعلى هذا لا يجوز الرهن الا بالدين لان العين لا يمكن استيفاءه من الرهن فلا يجوزها
 الا اذا كانت مضمونة بنفسها كالمنصوب والمهر وبذلك الخلف وبذلك الصالح عن دم العبد لان الموجب
 الاصل فيها المثل او القيمة وزد العين مخلص على ما عليه الجمهور وهو دين ولهذا تصح الكفالة
 به والابرا عن قيمته ومنع وجوب الزكاة على من هو في يده في ماله بقدر القيمة ولو كان الواجب هو العين
 لما ثبتت وعند البعض وان كان الموجب الاصل رد العين وزد القيمة مخلصا ولا يجب الضمان الا
 بعد الحلاك لكن يجب عند الحلاك بالقبض السابق ولهذا تعتبر قيمته يوم القبض فيكون رهنا
 بعد سبب وجوبه فيصح كافي الكفالة بخلاف الاعيان غير المضمونة كالامانات والمضمونة بغيرها
 كالمتبع في يد البائع حيث لا يجوز الرهن بها لعدم وجوبها **حقيقة** وهو دين واجب ظاهرا
 وباطنا او ظاهرا فقط فانه يصح بمن عتد وثمن قبل ومن ذبخته وبذلك صلح عن انكار وان استوفى
 او وجد حرا او غرا او ميتة او نصادق ان لادين لان الدين واجب ظاهرا وهو كاف لانه اكل
 من دين موعود كسابق **او حكما** كالاعيان المضمونة بالمثل او القيمة والمشاخ يستوفى الاعيان
 المضمونة بنفسها وقد قدرناه **وينقذ الرهن بايجاب وقبول** ركن الرهن الايجاب والقبول
 كقول الراهن رهنتك هذا المال بدين لك على وما اشبهه وقول المرتهن قبلت لانه عقد والعقد
 ينقذ بالايجاب والقبول **غير لازم** لانه يتبرع كالحبة والصدقة ثم فرع عليه بقوله **فللراهن**
تسليمه والرجوع عنه كافي الحبة فاذا سلمه اي الراهن الرهن وقبضه **المرتهن** حال كونه محمولا
 اي مجموعا احتراز عن رهن الرهن على الشئ ورهن الزرع في الارض لان المرتهن لم يجوز حال كونه
ممنوعا عن ماله الراهن وهو احتراز عن عكسه وهو رهن الشجر دون الثمر ورهن الارض دون الزرع
 ورهن دار فيها متاع الراهن حال كونه **محمولا** احتراز عن رهن المتاع كرهن نصف العبد والدار
 كذا في غاية البيان ورهن الحياض **الرهن** اي الرهن وهو جزاء لقوله فاذا سلمه وهو تحت رهن الاسلام
 واما الصحة فتفضل بالايجاب والقبول كذا في كثير من الكتب المعتمدة لكن في المجتبى اشار
 في الاصل الى ان القبض شرط الجواز وكذا في الاسلام شرط الزرع والاول اصح **والتحلية**
 هي ان تجلي بين الرهن والمرتهن وفي البيع بين المبيع والمشتري كذا في قوله في الرهن وفيه مثلا خفي
 قال هو رفع المانع من القبض في زمان يمكن فيه وهو بمعنى الاول كما لا يخفى فيه اي في الرهن قبض
 اي في حكم قبض المرتهن حتى اذا وجدت من الراهن حصص المرتهن ولم ياخذ فضا ضمن المرتهن فلا
 وجه لما قاله الزيلعي في شرح الكنز بناء على ظاهر المعنى القوي ان الصواب ان التحلية تسلي لانه
 عبارة عن رفع المانع من القبض وهو فعل المستل دون المشتري والقبض فعل المستل وتحقيقه ان
 التحلية اذا كانت تسليما فمن ضرورة الحكم بالقبض سواء وجد القبض حقيقة او لا فصاحب المحضر
 رحمه الله ذكر الغاية التي ينهي اليها الحكم لانه هو المقصود وهذا ظاهر الرواية وعن ابي سنان انه
 لا يثبت في المنقول الا بالقبض لانه قبض موجب الضمان ابتداء بمنزلة الغصب بخلاف الشر لانه ناقص للضمان

هذه الاحكام

شرح

من البايع الى المشتري وليس بموجب ابتداء الاول اصح كذا في المجتبى وتبيين الكثر والله اعلم
كالببيع اي كان التخليه فيه ايضا قبض فان قلت ينبغي ان لا يكتفي بالتخليه في قبض الرهن اذ القبض
منصوص عليه في الرهن بخلاف البيع وقد استدل المشتري على شرطية القبض في الرهن بقوله تعالى
فرهان مقبوضه وقوله فكفارتها اطعام مضرب الرقاب ونحوها والاصل ان المنصوص برأى وجوده
على كل الحيات. قلت اجبت عنه بان المنصوص انما يراد وجوده على كل الحيات اذ انقل عليه بالاستقلال
واما اذا ذكر تبعاً للمنصوص فلا يجزى ان يراد وجوده كما ذكر فان التراضي في البيع منصوص عليه بقوله
تعالى لان تكون تجارة عن تراض فلو صح ما قال المعترض لطل بطل بيع المكرم ولم ينعقد وليس كذلك والله اعلم
وهو اي الرهن **مضمون اذ اهلك بالاداة قبل من قيمته ومن الدين** وقال الشافعي الرهن كله امانة
في يد المرئض لا يسقط شي من الدين بهلاكه لقوله عليه السلام لا يعلق الرهن من صاحبه الذي
رهنه له غنمه وعليه غرمه ورواه الدارقطني قال تعناه لا يصير مضموناً بالدين ومعنى قوله
له غنمه اي الرهن الزاوي وعليه غرمه اي لو هلك كان الهلاك على الراهن ولنا قوله عليه السلام
للمرئض بعد ما تنفق الغرس الرهن عنده ذهب حقت ولا يجوز ان يراد به اذ هاب الحق في الجسر لانه
لا يتصور رجوعه فلا يحتاج فيه الى البيان لانه عليه السلام يثبت لبيان الاحكام لا لبيان العقاب
ولان الحق ذكر مقرباً بالاضافة فيعمود الى المذكور اولا ولقوله عليه السلام اذ اعني الرهن فهو بما
فيه معناه على ما قالوا اذا استتمت قيمة الرهن بعد ما هلك بان قال كل واحد منهما لا ادري كم كانت
قيمته فيكون مضموناً بما فيه من الدين واجماع الصحابة والتابعين على ان الرهن مضمون مع اختلافهم
في كيفية الضمان كباين في المطولات وقوله عليه السلام لصاحبه غنمه وعليه غرمه قلنا يحتمل ان
يكون الصاحب هو المرئض كما يقال للضارب صاحب المال. وعن ابي اسحق في تفسير الحديث ان الفضل
في قيمة الرهن لرب الرهن ولا يكون مضموناً ولا يعلق وان كان فيه نقصان رجع المرئض بالفضل وعن
ابي حنيفة انما يعني واحد يقول رجع الرهن الى ربه فيكون غنمه له ويرجع رب الحق عليه فيكون غرمه
عليه فاذا كان الحديث موقوفاً لا يلزم محجة. ومعنى قوله عليه السلام لا يعلق الرهن على ما قالوا الاختصاص
الكللي بان يصير مملوكاً له ذكر الكرجي عن السلف. وعن النخعي في رجل دفع الى رجل رهناً واخذ منه دراهم
فقال ان جئت بعتك بعتك الى كذا كذا او لا قال الرهن لك قال ابراهيم لا يعلق الرهن بجملة جواباً للمسئلة
وتام تحقيقه في شروح الهداية **والحبيب قيمته يوم القبض** قال في الخلاصة وحكم الرهن انه
لو هلك في يد المرئض او العذر ينظر الى قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت قيمته مثل الدين سقط
الدين بهلاكه الى آخر ما قاله. وفي شرح الكثر ان المرئض يعلق الرهن على المرئض بخلاف ضمان الزوجي
فانه يعتبر قيمته يوم القبض بخلاف ما اذا اتلفه اجتبى فان المرئض يضعه قيمته ويكون رهناً عنده
والواجب هنا في المشتري ان يملكه يوم هلك باستهلاكه ثم بحث وقال وان نقصت القيمة يراجع البعير
الى خصمايه وقد كانت قيمته يوم القبض الفاء وجب بالاستهلاك خصمايه وسقط من الدين خصمايه لانه
ما انتقص كالهالك وسقط الدين بقدره ويعتبر قيمته يوم القبض فهو مضمون بالقبض لا بتراجع البعير
اذا انقضى هذا الظاهر ان ما ذكره مولانا صاحب الفوائد من قوله يعتبر قيمة الرهن يوم الهلاك لقولهم
ان يره امانه فيه الى آخر ما قاله مخالف لصريح المنقول كما عرفت والله اعلم. وفيه الاول الحجة رجل رهن
توباً بشي عشر ببعير درهم واذا نكحته في البعير فليس له ونقصه ستة ثم البعير بغير اذن
المرئض فنقصه اربعة ثم ضاع الرهن وقيمته عشرة فالراهن يرجع على المرئض بدرهم واحد لان كل درهمين
بدرهم فلما نقصت ستة وجب له على الراهن ثلاثة ووجب للراهن على المرئض اربعة اربعة ثلاثة

فانه امر الرهن لا ان المصدر متى
فقد بالغا في محل الجواب
به الا ان قوله تعالى فحق برقبته

ثلاثة قضا

بثلاثة قضا من بقي درهم فيرجع عليه بذلك وقد استوفى المرئض خمسة بهلاك التوب وقيمة
عشرة انتهى. وذكر هذا الفرع في العادة ثم قال فضا رت ثلاثة بثلاثة قضا صا وبقي على المرئض درهم
من الاربعة التي استهلكها انتهى **المقبوض على سوم الرهن اذ المبيعين المقدار** اي مقدار ما يبرأه
من الدين **فليس بمضمون في الاداة** كذا في القنية وفيه الغواير الى بينة وفيه الاجل في الرهن يفسد
الوارث اذ عرفت الرهن لا الراهن لا يكون نقطة بل يحفظه الى ظهور المالك ما جازت الكفالة به جاز
الرهن به الا في يد المبيع يجوز الكفالة به دون الرهن ويجوز الكفالة بما على الكفيل والرهن الكفالة
المعلقة يجوز اخذ الكفيل قبل وجود الشرط دون الرهن ذكرها في ايضاح الكثر ما في انتهى. وفيه السراجية
اذا اخذ عامة المديون بغير رضاه ليكون رهناً عنده لم يكن رهناً بل غصباً انتهى. وفيه الفضول العادية
وذكر في الملتقط اذا اخذ عامة المديون ليكون رهناً عنده لم يكن رهناً بل غصباً في يده لا يجوز اخذه
واذا هلك فهلك هلاك المرهون. وذكر رحمه الله في آخره من الجاهل في الفتاوى وهذا ظاهر اذ رضي
المطلوب بتركه رهناً انتهى ونحوه في البرازية. وفيه المجتبى بعد ان على بعلامة تنجح لصاحب المال ان
يمسك مال المديون على وجه الرهن بغير اذنه وقيل اذا ايسر له ان ياخذ مكان حقه قضا عن دينه انتهى
قلت ويمكن حل ما في السراجية على ما اذا لم يرض من المطلوب بتركه اما اذا رضي بتركه فيكون رهناً كما
يشترط في هذا التوفيق كلام العادة والله اعلم **فان ساوت قيمته اي قيمة الرهن الدين** بان كانت
مثل دين المرئض صار المرئض مستوفياً دينه **حكما او زادت قيمته على الدين كان الفضل امانة**
في يد المرئض يضمه ان كان متعدياً فان كان الهلاك من غير تعدد فلا ضمان عليه **او نقصت قيمته عن الدين**
سقط بقدره اي بقدر الرهن **ورجع** المرئض على الراهن **بالفضل** اي الذي فضل من الرهن مثلاً اذا كان
الدين مائة درهم والرهن ايضا يساوي مائة درهم فهلك من غير تعدد صار المرئض مستوفياً دينه حكماً
ولا يبقى له مطالبة على الراهن فان كان الرهن يساوي مائة وخمسين درهماً مثلاً فالخسوس امانة في يده فلا
يضمنها الا بالتعدي وان كان الرهن يساوي تسعين يصير المرئض مستوفياً من دينه تسعين درهماً ويرجع
على الراهن بصره درهم. وعند زفر الرهن كله مضمون بالقيمة حتى اذا كانت قيمته اكثر من الدين يجب على
المرئض ضمان الفضل **وصين** المرئض **بدعوى الهلاك بلا رهان** يعني اذا ادعى المرئض هلاك الرهن
ضمن ان لم يتم البينة عليه **مطلقاً** اي سواء كان من الاموال الظاهرة كالحيوان والعبيد والعقار او
من الاموال الباطنة كالنقد والحبلى والعروض. وقال مالك يضمن في الاموال الباطنة فقط **وله**
اي المرئض **طلب دينه من رهنه** لان الرهن لا يسقط طلب الدين **وله حصة به** اي الرهن بالدين **وان**
كان الرهن في يده لان حقه باق بعد الرهن والخمس جزاً الظل فاذا ظهر فطلعه عند القاضي بحسبه دفعا
للظل **وله** اي المرئض **حبس رهنه بعد الفسخ حتى يقبض دينه او يبرأ** لان الرهن لا يطل بحسبه الفسخ
بل يبرده على الراهن بطريق الفسخ فانه يبيع مضموناً ما يبيع القبض والدين كذا في تبيين الكثر والصيرفية
وشرح من لا يخفى **لا ان تنفع به** اي بالرهن عطف على قوله طلب دينه **مطلقاً** اي لا باستخدام ولا
بسكنى ولا بلبس ولا اجارة ولا اعارة سواء كان المرئض او الراهن **الا بالاذن** اي اذن الراهن وعند
عبد الله بن محمد سلمة المرقدي وكان من كبار علما سرقند ان من رهن شيئاً لا يحل له ان ينفع بشي
منه بوجه من الوجوه وان اذن له الراهن لانه اذن له في الربا لانه يستوفي دينه كاملاً فبقية له النفعة
التي استوفى فضلها فيكون شيئاً وهذا امر عظيم كذا رأيت منقولاً أيضاً اللغز وعزاه الى الجامع لمجلد الامية
السرخسي قلت وهو مخالف لجملة عامة المعتبرات. وفيه الحاشية رجل رهن ثاة وابعث المرئض ان ليس
لبنها كان المرئض ان يشرب ويأكل ولا يكون ضامناً انتهى. وفيه الغواير الى بينة اباح الراهن المرئض

وفي

الا كان المستفيع المرئض او اذن
المرئض ان كان المستفيع الراهن

الكل الثمار فاعلم بضمير ثم قال يكره للمرضى الانتفاع بالرهن باذن الراهن وان اذن له في الكسبي
 فلا رجوع له بالاجرة انتهى فليجمل ما تقدم على الديانة وما في سائر المستعرات على الحكم والله اعلم ثم رأت
 في جواهر الفقه اوي رجل رهن صنعة وفيها استجار الفرساد واما حق للمرضى ورضى الفرساد ثم اراد
 ان يبعه فله ذلك وفيها قبل هذا الراهن اذا اباح للمرضى الكل كل مثال البستان الموهون اولين اشارة
 الموهونة اذا لم يكن مشروطا بغيره فله منفعته وهو ربا انتهى قلت وهذا يفرق بين المشروط وغيره
 والله اعلم فلو فصل اي انتفع بالرهن قبل الدون **صا رهنه بيا ولم يبطل الرهن به** اي بالتمزيك
واذا طلب الرهن دينه امره باحضار رهنه لان قبضه قبض اشتعاف فلا وجه لقبض ماله
 مع قيامه بالاستشفاء لان هلاكه محتمل فاذا هلك في يد المريض تكرار الاستشفاء فان احضر اي الرهن
سلك الراهن له كل الدين او لا ثم سلك الرهن الرهن اليه ليتعين حق المريض كما يتعين حق الراهن
 بحضور الرهن تحقيقا للتسوية كاي البيع والتمن فانه يحضر المبيع ثم يسلمه التمن **وان طلب الراهن**
 دينه من المريض **في غير بطل العقد** اي عقد الرهن **فكل ذلك** اي في الحكم فيه مثل الحكم فيما تقدم ان
لم يكن للرهن مؤنة فان الاماكن في حق التمسك كان واحدا فيما ليس له مؤنة **وان كان له**
مؤنة سلك الراهن دينه اي دين المريض وان لم يحضره اي وان لم يحضر المريض الرهن لا يكلف
 احضاره لان الواجب عليه التسليم بمجئ الخلية لا النقل من مكان الى مكان **والراهن ان يحلفه**
 اي يحلف المريض **بانه ما هلك** كذا في الكافي **ولا يكلف مرضى طلب دينه احضار رهن**
وضعه عند العدل بامر الراهن لكونه في يد الغير بامر الراهن **ولا يكلف ايضا** المرضي احضار رهن
رهن باعه المرضي بامر اي امر الراهن **حتى يقبضه** لانه صار دينا بالامر ببيع الرهن فصار
 كان الراهن رهنه وهو دين **واذا قبضه** اي قبض المريض **الدين يكلف احضاره** لقيامه بالتدبير
 مقام المبدل **ولا يكلف مرضى معه رهنه تمكين الراهن من بيعه** ليقضي دينه يعني لو اراد
 الراهن ان يبيع الرهن ليقضي الدين بضمه لا يجب على المريض ان يمكنه من البيع لان حكم الرهن للميسر
 الدائم الى ان يقضي الدين فكيف يصح القضاء من غيره **ولا يكلف ايضا من قضى بعض دينه تسليم**
بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين لان له ان يجلس كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في حبس
 المبيع **ويجب على المريض ان يحفظ رهنه وعياله** كزوجته وولده وخادمه واجره مشاهرة او
 مسالمة يسكنون معه فان العبرة بالمساكنة لا النفقة حتى ان المرأة اذا دفعت لزوجها لا تضمن
 كذا في تبين الكثر **ومن ان يحفظه بغيره** لانه ترك الحفظ الواجب **ومن ايضا بان رهنه ونعته**
كل قيمته لما تقرر من ان عينه امانة وفيه فصول العادي وذكر في العدة وفي رهن الطحاي
 اعلم بان العين الرهن امانة في يد المريض بمنزلة الوديعة ففي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يضر
 فكل ذلك المرضي اذا فعل ذلك الفعل بالرهن لا يضره الا ان الوديعة اذا هلك لا يضر المودع
 شيئا والرهن اذا هلك سقط الدين بقدر قيمته وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة بضمير وكذلك
 المرضي اذا فعل ذلك بالرهن بضمير **ثم الوديعة لا تقار ولا تؤخذ ولا تخرج** فكل ذلك الرهن والمريض
 ان يدفع الرهن الى بعض من هو في عياله وليس له ان ينتفع من الرهن بشي بغير اذن الراهن فان فعل
 ذلك بغير اذن صاحبه يضمن تمام قيمته وان فعل باذن الراهن فله هلك في حالة الاستعمال يهلك
 امانة ولو هلك بعد الفراغ او قبل ان ياحد في الاستعمال يهلك بالدين وفي جواهر الفقه يعني
 شيخ الاسلام نظام الدين رحمه الله من التبريد وليس للمرضى ان يتصرف بشي في الرهن غير الامساك
 لا يبيع ولا يرهن ولا ياجاره ولا يبا عارة ولا يستأجر ولا يمسك فان فعل كان متعديا ولا يبطل الرهن انتهى

تعد الشرح

وكنيا بضمير

وكذا يضمن كل قيمته **يجعل خاتم الرهن في خنصره اليسري او اليمنى وتقلد سيفي**
الرهن فانه ايضا استعمال **لا التلافة** فانه جفط فان الشحمان يتعادلون في العادة
 بسنين لا التلافة **وفي لبس خاتمة اي خاتم الرهن فوق آخر جمع الى العادة** فان كان
 من يتجمل باللبس خاتم ضمن والا كان حافظا فلا يضمن **ثم ان قضى بيا اي بقيمة الرهن فيما اذا**
تعدى المرضي عليه من جنس الدين يلتصقان قضائيا بمجرد اي بمجرد القضاء بالقيمة **اذا كان**
الدين حالا وطالب المريض الراهن بيا لفضل ان كان هناك فضل وان كان الدين مؤجلا
يضمن المريض قيمته اي قيمة الرهن وتكون القيمة رهنا عنده اي عند المريض **فاذا احل**
الاجل اخذ المريض بدينه وان قضى بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا عنده
الى قضاء دينه لانه بذلك الرهن فاخذ حكمه **واجرة بيت حفظه** اي حفظ الرهن **واجرة حافظه**
تجب على المريض واجرة راعيه اي راعي الرهن بان كان حيوانا **ونفقة الرهن والخراج** تجب
على الراهن والاصل فيه انما يحتاج اليه لتصلحة الرهن بنفسه وبشقيقته فهو على الراهن سواء كان
 في الرهن فضل او لم يكن لان العين باقية على ملكه وكذا ما فيه مملوكة له فيكون اصله وبقيته
 عليه لانه مؤنة ملكه كما في الوديعة ومثل ذلك النفقة من مأكله ومشربه واجرة الراعي مثله لانه
 غلبت الهيايم **ومن هذا الجنس كشق الرقيق واجرة طير والرهن وكسرى الرهن وسقي البستان** وتلقيح
 نخله وحراذه والقيام بمصالحه وكل ما كان لحفظه كرهه الى يد المريض او كره جزء منه كراوة
 الجرح فهو على المريض مثل اجرة الحافظ لان الامساك حق له والحفظ واجب عليه فتكون مؤنته عليه
 وكذا اجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن **واما مؤنة رده او رد جزء منه الى يده فينقسم على**
المضنون والامانة فالمضنون على المريض والامانة على الراهن يعني ان مؤنة رده على المريض
 ان كان خرج من يده كجمل الا تبقى على المريض ان كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة رده جزء منه الى
 يد المريض كراوة الجرح ان كانت قيمته مثل الدين واما اذا كانت اكثر منه فنقسم على المضنون
 والامانة فالمضنون على المريض والامانة على الراهن وكذا مدراوة القروح ومعالجة الأمراض والعدا من
 الجناية **وكل ما وجب على اصحابها اي الراهن والمريض فاذا اهله اخر بغير امر القاضي كان متبرعا**
 فيما اذا اهله اذا قضى دين غيره بغير امره **الا ان يامر القاضي به ويجعله دينه على الآخر** فيضيد
 يرجع عليه ويجوز امر القاضي من غير نصريح بجعله دينه عليه لا يرجع كما في المنقط وعن ابى حنيفة
 انه لا يرجع عليه اذا كان صاحبه حاضرا وان كان بامر القاضي لانه يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي
 فيما صاحبه بذلك وقال ابو اسير يرجع في الوحيين وهو فرع مسئلة الجرح لان القاضي لا ياتي على الخاصر
 ولا ينفذ امره عليه لانه لو نفذ امره عليه لصار محجورا عليه ولا يملك حجره عند وعند اي س يملك
 فينفذ امره عليه كذا في تبين الكثر **قال الراهن الرهن غير هذا وقال المريض بل هذا هو الذي**
رهنته عندي فالقول للمريض لانه هو القاضي والقول للقاضي بخلاف ما اذا ادعى المريض رده
 على الراهن حيث لا يقبل قوله لان ذلك شأن الامانات غير المضنونة والرهن مضنون على المريض كما تقدم
 تقريره وتجوز به صرح في فتاوي قاضي الهراية **وفي البرازية** زعم الراهن هلاكه عند المريض
 وسقوط الدين وزعم المريض انه رده اليه بعد القبض وهلك في يد الراهن فالقول الراهن لانه
 يدعي عليه الرد العارض وهو يكره ان يرهنا فللراهن ايضا ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان
 زعم المريض انه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمريض لانكاره دخوله في ضمانه وان يرهنا
 فللراهن لاثباته الضمان اذن للمريض في الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بقدر ما

وعوده للرهن وقال المرصن هلك حال الانتفاع فالقول للمرصن لا تنفع قوما على زوال الرهن
فلا يصدر الرهن في القود الابدية. **رهن عبد اسير** اي العا بالقبول المرصن بالبيع فقال
المرصن بعته بنصفها وقال الراهن لا بل مات عندك يحلف الراهن بالله ما يعلم انه باعه ولا يحلف
بالله ما مات عنده فاذا حلف سقط الدين الا ان يبرهن على البيع. **اذن الرهن للمرصن في التبرع**
مروهون يوم ما تجابه المرصن متخفقا وقاله تخرف في البشر ذلك اليوم فقال ما لمسته في ذلك اليوم
ولا تخرف فيه فالقول الراهن وان اقر الراهن بالتبرع فيه ولكن قاله تخرف قبل التبرع او بعد
المرصن انه اصابه في التبرع لا تنفع قوما على خروج من الضمان وكان القول للمرصن في قدر ما عا د من
الضمان بخلاف اول المسئلة لعدم الاتفاق ثمة الخروج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالخروج انتهى
يجوز له اي المرصن التفرج به اي بالرهن اذا كان الطريق آمنا وان وصليته كان له حمل
ومؤنة عند اي ح ك كالوديعة وعند حمل ليس له ان يسافر بالرهن وبالوديعة ايضا اذا كان له حمل
ومؤنة قاله حمل ولو اراد ذلك يرفعه الى القاضي حتى يكون هو الذي يأم به ذلك كذا في القنية. وفي
الخاتمة وليس للمرصن ان يسافر بالرهن ولا للوديعة ان يسافر بالوديعة في قول محل فان فعل فعلك
يصير ضمانا وهو قول اي من انتهى. وفي الفصول العادية وذكر في رهن العدة المرصن اذا سافر
مع الرهن وانتقل عن البلد وذهب لم يضمن وكذا العدة اذا كان الرهن في يده انتهى. وهو بخلاف
لما في قاضي خان وقد نقل كلام قاضيه في العادية وذكر قبله عن قاضي طبرستان انه ليس للمرصن
ان يسافر بالرهن ثم ذكر عن العدة ما قدمناه ثم قال والمذكور في العدة ما ذكر في قاضي القاضيين والله اعلم

هذا باب في بيان احكام ما يجوز ارتضاؤه وما لا يجوز

لما فرغ من ذكر مقتضات مسائل الرهن ذكر في هذا الباب تفصيل ما يجوز ارتضاؤه وما لا يجوز
اذ التفصيل انما يكون بعد الاحكام فقال **لا يصح رهن مضافا** اي مضافا الى ما كان قابلا للتقسيم
او لم يكن قابلا لها وسواء كان الشيوع مقارنا او طاريا وسواء كان من شريكه او غيره وهو فاسد اتفاق
به الضمان اذ اقبض وقيل باطل لا يتعلق به ذلك وليس يصح لان الباطل منه هو فيما اذا لم يكن
الرهن مالا او لم يكن المقابل به مضمونا وما نحن فيه ليس كذلك بناء على ان القبض شرط تمام العقد
لا شرط جزاء وقال الشافعي هو جائز. وصورة الشيوع الطاري ان يبرهن الجميع ثم يتفادى في البعض
او اذن الراهن للعدله ان يبيع الرهن كيف شاء فباع نصفه والله يمنع بقاء الرهن في رواية الاصل وهو
الصحيح كاي في الخلاصة والفيض وغيرها. وعن اي من انه لا يمنع لان حكم البقاء سهل من الابتداء فاشبه
الهبة وجد الاول ان الامتناع لعدم المحلية وفيه شبهة يستوي الابتداء والبقاء كالخبرة في باب النكاح
بخلاف الهبة لان المساع لا يمنع حكمها وهو الملك والمنع في الابتداء ينفي الغرامة على ما عرف ولا حاجة
في اعتباره في حالة البقاء ولهذا يصح الرجوع في بعض الموهوب ولا يصح الفسخ في بعض الموهون. واعلم
ان ما قيل البيع قبل الرهن الا في اربعة. بيع المساع جائز لارهنه. بيع المشوك جائز لارهنه. بيع المتصل
بغيره جائز لارهنه. بيع المعلق بعينه بشرط قبل وجوده في غير الدين جائز لارهنه كذا في شرح الاقطع
ولا يصح رهن شجرة على ثقل دونته اي دون النخل ولا يصح رهن زرع ارض او رهن نخل ارض
دونها اي دون الارض لان الموهون متصل باليسر مروهون خلقية فكان في معنى المساع وكذا عكسها
وهو رهن الشجر لا الثمر ورهن الارض لا النخل او الزرع لان الاتصال يقوم بالطريقين فالاضل ان
الموهون اذا كان متصلا باليسر مروهون لا يجوز الامتناع قبض الموهون وحده ولا يصح ايضا رهن

الموهون

الحذر والمدبر والمحاسب وامر الود لان موجب الرهن ثبوت يدا الاستيفاء والاستيفاء من هو لاي
متعذر لاستحقاق الحرية فصار كالحذر **ولا يصح الرهن ايضا بالامانات** كالوديعة والعارية
والمضاربة وماله الشركة لانها ليست بمضمونة **ولا بالقرض** صورته باعه وسلم الى المشتري
فخاف المشتري من الاستحقاق فاخذ بالثمن رهنا فصار الرهن باطل والكفالة به جائز والفرق انه يسرع
للاستيفاء ولا استيفاء الا في الواجب فلا يتم الاضافة والتعليق واما الكفالة فهي التزام بغير
عوض وذلك يتم كالتزام الصور والمضاربة **ولا بالبيع في يد البائع** لانه مضمون بغيره فانه
مضمون بالثمن حتى اذا هلك ذهب بالثمن فلا يجب على البائع شيء فالرهن لا يجوز الا بالاعيان المضمونة
بنفسها ولا يجوز بالاعيان المضمونة بغيرها كالرهن وان هلك الرهن بالمبيع ذهب بغيره لانه لا اعتبار
بالباطل فلا يجب على المشتري شيء **ولا بالكفالة بالنفس** لانه لم يجب المال الكفيل على الاصيل
قال في الخاتمة رجل تكفل عن رجل بماله ثم ان المكفول عنه اعطى الكفيل رهنا ذكر في الاصل انه لو كفل
بماله مؤجلا على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا بذلك جاز الرهن. ولو كفل بنفسه رجل على انه ان لم
يؤاف به الى سنة فعليه المالك الذي عليه وهو الف درهم ثم اعطاه المكفول عنه بماله رهنا الى
سنة كان الرهن باطلا لانه لم يجب المالك الكفيل على الاصيل بعد. وكذا لو كان الكفيل قال الطالب
في الكفالة ان مات فلان ولم يؤد المالك فمضى على ثم اعطاه المكفول عنه رهنا لم يجز. وعن اي من
رحم الله في النواذر انه يجوز ولو ابراه الطالب عن هذه الكفالة لا يجوز الا بغيره انتهى ولا يصح ايضا
بالفضا من مطلق اي في النفس وما دونها فتعذر الاستيفاء بخلاف الجانية خطأ لان استيفاء
الارض من الرهن ممكن **ولا يصح بالشفعة** لان المبيع غير مضمون على المشتري ولا يصح بالجرع الناجية
والمنفعة حتى لو هلك الرهن لم يكن مضمونا اذ لا يعلق به شيء مضمون ولا يصح بالبعد الجاني
او المديون لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء ولا يصح رهن خير وارضاة
من مسلم او ذمي لمسلم التقدر لا ايضا والاستيفاء في حق المسلم ولا يضمن له اي لمسلم من نفسه
ذميا اي حال كونه ذميا لا يضمن بالانفس منه لانها ليست بماله في حق المسلم وفي عكسها الضمان
يعني ان كان الراهن ذميا والمرصن مسلم فيضمن للحزب الذي كان اذا غضب لانه ماله في حق الذي وصح
الرهن بغير مضمونة **بالمثل او بالقيمة كالمضروب وبذل الخلع والمهر وبذل الصلح عن**
دم عمل اعلم ان الاعيان ثلاثة اقسام احدها عين غير مضمونة اصلا كالامانات فان الضمان
عبارة عن رد مثل المالك ان كان ماليا او قيمته ان كان فنيما فالامانة ان هلكت فلا تعود فلا شيء
في مقابلتها او بتعذر فلا تبقى امانة بل تكون مضمونة. وبما هي عين مضمونة بنفسها كالمضروب ونحوه
والقوم يستوفوا الاعيان المضمونة بنفسها ويبردون الاعيان المضمونة في حد ذاتها ووجهه ان
الضمان كعرفت عبارة عن رد مثل المالك او قيمته فالشيء اذا كان ماليا او فنيما يكون بحيث لو هلك
تعيان المثل او القيمة فتكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن الموارض. وبما انها عين ليست
مضمونة ولكن تشبه المضمونة كببيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد بمثل او قيمة لكن الثمن
سقط عن ذمة المشتري وهو غير المثل او القيمة فتجوز هذا الاعتبار سمي بالعين المضمونة بغيرها
وكانه من قبيل المساكلة **وصح بالدين ولو كان الدين موعودا بان** رهن شيئا من شخص لغيره
كذا من المال فاذا هلك هذا الرهن في يد المشتري كان الرهن مضمونا عليه بما وعد من الدين
يعني ان رهن شيئا لغيره الف درهم وهلك الرهن في يد المرصن فمضاه على المرصن بمقابلة الف
الموعود فيجب عليه تسليم الف للراهن غير اذا كان الدين مسأويا للقيمة او اقل منها اما اذا كان

بذلك عبارة الدرر

الدين الموعود **التي فصوص مضمون بالقيمة** هذا اذا سمي قدر الدين فان لم يستبد بان رهنه على
ان يعطيه بيا فذلك في دين يعطى المرصن الرهن مائتا لانه بالهلاك صار مستوفيا شيئا فيكون
بيانه اليه وقال محمد بن احمد لا يصرف في اقل من درهم كذا في البرازية وفي الصيرفة بيا برهان
الدين قال لاخر قرضي دنانير حتى ارهن عندك ثم بعث اليه رهنا وهلك في يده قبل اعطائه
الرهن انما قال ابو جرحه الله انه يعطيه مائتا المرصن قلت قال القاضي ببيع الدين اي قيمة الرهن
وهو قول محمد بن احمد بخلاف المقبوض على سومة الشراحيث يجب على القابض جميع قيمته لانه مضمون بنفسه
كالبيع العاسد والمضروب ولا كذا في الرهن فانه مضمون بغيره وهو الدين فيكون مقدار ربه وروي
عن ابي اسحاق انه يجب قيمة الرهن في الدين الموعود بالقيمة ما بلغت كالمقبوض على سومة الشراء وفي البرازية
والخاضع في الرهن بالدين الموعود ان المستقرض اذا سمي رهن به وهلك الرهن قبل الاقراض
ضمن الاقل من القيمة ومن المسمى وان لم يكن سمي شيئا اختلف فيه الامام الثاني رحمه الله ومحمد بن فلور
نوبا وقال اخذت منك شيئا وضاع قبل الاقراض يعطيه مائتا انتهى وقد تقدم في اول كتاب الرهن
من هذا المختصر ان المقبوض على سومة الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون في الاصح والله اعلى وصح
براس مال السلف وعن الصرف والمسلم فيه وقال زفر لا يجوز بيعا على ان ذلك استبدال
فانه اذا اهلك في مجلس العقد صار المرصن مستوفيا واستيفاء غير راس المال فهما لا يصح ولنا ان
الجانسة من حيث المالية والمضمون من الرهن ما ليس له لايستحق الاستيفاء من حيث المال فصار
كسائر الديون ثم اشار الى ما يطر فيه فائدة جواز الرهن بالاي المذكورة بالقابض قوله **فان**
هالك الرهن في المجلس اي مجلس العقد ثم الصرف والسلف وصار المرصن مستوفيا حكما لوجوب
المقبض واتحاد المجلس من حيث المالية وعند الثلاثة لا ذكر في الرهن وان افتقر قبل نقد وهالك
الرهن **بطلا** اي الصرف والسلف وان كان الرهن بالمسلم فيه لا يبطل بالافتراق لان قبضه لا يجب في
المجلس ثم ان هالك بعد الافتراق صار مستوفيا للمسلم فيه كما اذا كان رهنا براس المال وبذلك الصرف
فذلك قبل الافتراق يصير مستوفيا لدينه حكما فيتم الصرف والسلف ولو نقضنا سمي السلف والمسلم
فيه رهن فصوص اي الرهن **وهو براس المال** اي يكون رهنا براس المال استحسانا حتى يحبس به
والقياس ان لا يحبس به لانه دين آخر وجب بسبب آخر وهو القبض والمسلم فيه وجب بالعقد فلا يكون
الرهن باعدها رهنا بالآخر كما لو كان عليه دينان ودارهم ودنانير ودارهم رهنا ففرضي الذي به الرهن
او اثره منه ليس له حبسه بالدين الآخر وجه الاستحسان انه ارضى لحقه الواجب بسبب العقد الذي
جرى بينهما وهو المسلم فيه عند عدم الغش ورأس المال عند الغش فيكون محبوسا به لانه يرد مقام تمام
اذ الرهن بالشيء يكون رهنا بغيره كما اذا ارضى بالمضروب فذلك المضروب صار رهنا بقيمته **واذا**
هالك الرهن بعد الغش هالك به اي لو هالك الرهن بعد التقاضي هالك الرهن بالمسلم فيه لانه رهنه
به وان كان محبوسا بغيره من باع عبدا وسلف المبيع واخذ بالتمسك به ثم نقضه لا يبيع له ان يجب
لاخذ المبيع لانه يرد التمسك ولو هلك الموهون يهلك بالتمسك لانه موهون وكذا لو اشترى عبدا اشرا
فاشرا او ادى عنه كان لشري ان يحبس المبيع عند الغش ليس توفي التمسك ثم اذا هلك المبيع يهلك
بقبضه فكذا هذا ثم اذا هلك الرهن بالمسلم فيه في مسيلتنا يجب على رب السلف ان يدفع مثل المسلم فيه
الى المسلم اليه وياخذ راس المال لان الرهن مضمون به وقد بقي حكم الرهن الى ان يهلك فصار رب السلف
بهلاك الرهن مستوفيا للمسلم فيه ولو استوفاه حقيقة ثم نقضه او استوفاه بعد الاقالة لزمه
رد المستوفي واسترداد راس المال فكذا هنا وهذا لان الاقالة في باب السلف لا تختم الغش بعد ثبوته

هو بضم الراء وسكون اللام
عطف على نقد كما انصح
عنه صفة اشرفه وغيره

فذلك الرهن

فذلك الرهن لا يبطل **والادب ان يرهن بدين عليه عبدا** وانتصاب عبدا على انه مفعول يرهن
اي عبدا كالمائة **لطف الله** اي لولاه التصغير لانه يملك ابا عنه وهذا النظر منه في حق الصبي لانه اذا
هلك يهلك مضمونا والوديعة امانة **والوصي كذلك** اي مثل الاب في الحكم المذكور وعن ابي اسحاق
ونفرانما لا يمكن ذلك لان الرهن ايتا حكما فلا يملكه كانه كالايتا حقيقة ثم اذا اجاز الرهن يصير
المرصن مستوفيا دينه حكما ويصير الاب والوصي موقفا له به ويضمنان ذلك القدر الصغير وذكر
التمسك شيان قيمة الرهن اذا كانت اكثر من الدين يضمن الاب بقدر الدين والوصي بقدر القيمة لان
الادب ان يمتنع ببال الصبي بخلاف الوصي وذكر في الزخيرة التسوية بينهما في الحكم وقال لا يضمنان
الفضل لانه امانة وهو وديعة عند المرصن ولها ولاية الايراع وكذا لو سلفا المرصن على البيع لانه
موكل على بيعه وهما يملكانه **وله اي الادب رهن ماله عند وكن الصغير بدين له** اي الصغير
عليه اي على الادب **ويجب له لاجله** اي لاجل الصغير بخلاف الوصي فانه لا يملك ذلك ذكره في
السراجية وفيها اذا دفع ثوبين فقال اخذ ايمتا شئت رهنا بكذا فاخذها لم يكن واحدا منها رهنا
قبل ان يتخاراضا انتهى وفيه تبين اكثر واذا كان الادب اولاد الصبي او لغيره الماذون له
في التجارة ولا دين عليه دين على ابن له صغير فرهن الاب متاع الصغير من نفسه او ابنه الصغير فاق
من عبده التاجر جاز لان الاب لو فور شفقتة نزل منزلة شخص واقعت عبارته مقام عارفين
كأنه يبيع مال الصغير من نفسه ولو فعل الوصي ذلك والمصلحة بحالها لا يجوز لانه وكيل محض والاصل
ان الواصل لا يتولي طرفي العقد في الرهن كما في البيع تركنا ذلك في الاب لما ذكرنا وليس الوصي كالادب
فان شفقتة قاصرة فلا يعد له على الحقيقة والرهن من ابنه الصغير ومن عبده التاجر بمنزلة الرهن
من نفسه فلا يجوز بخلاف ابنه الكبير وابيه وعبده الذي عليه دين حيث يجوز رهنه منهم لانه اجنبي
عنه اذ لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع حيث لا يجوز بيعه منهم لانه مضمون فيه ولا تامة في
الرهن لان له حكما واحدا وهو ان يكون مضمونا بالادب من قيمته ومن الدين وذلك لا يختلف بين الاجنبي
والعريب ولورهن الوصي مال الصغير عند الاجنبي يتجارة باسرها ورهن اليتيم بدين لزمه بالتجارة
صح لان الاصل له التجارة ليستفي المال فلا يجد برأس الرهن لانه ايتا واستيفاء ولو رهن الاب
متاع الصغير فادركه الابن وما لا يملك الابن ان يسترده حتى يقضي الدين لان تصرف الاب
عليه نافذ لان له بمنزلة تصرفه بنفسه بعد البلوغ ولو كان على الاب دين فله من مال الصغير
فقضاء الاب بعد البلوغ رجع به في مال الاب لانه مضطرب اليه لحاجته الى الانتفاع بماله فاسفه معبر
الرهن وكذلك اذا هلك قبل ان يتشكله لان الاب يصير قاضيا دينه به ولورهن الاب مال الصغير بدين
على نفسه وبدين على الصغير جاز لاستعماله على امرين جازين ثم حكمه في حصة دين الاب حكمه فيما لو كان
كله رهنا بدين الاب وكذلك الوصي والجدا ابو الادب ولورهن الوصي متاعا لغيره في دين استدانه
عليه وقبضه المرصن ثم استعان الوصي لحاجة اليتيم فضايع في يد الوصي هلك من مال اليتيم لان فعل
الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعان بحاجة الصغير فلا يكون متقديا بذلك ولو هلك الرهن
في يد الوصي لا يسقط من الدين شيئا لخروجه عن ضمان المرصن بالاسترداد والوصي هو الذي يطالب له
على ما كان ولو استعان بحاجة نفسه ضمنه الصغير لانه مستند فيه لعدم ولاية الاستعمال في حاجة نفسه
ولو غصبه الوصي بعد ما رهنه فاستعمله في حاجة نفسه حتى هلك عنده ضمن قيمته لانه متصرف في حق
المرصن بالغصب والاستعمال في حق الصبي بالاستعمال في حاجة نفسه فيقضي بالضمان الدين اذ
كان قد حل فان فضل شي كان اليتيم لانه يرد ملكه وان لم يغ بالدين فيقضي من مال اليتيم لان الدين عليه

كذلك

وانما يضمن الوصي بقدر ما تعذر في فيه وان كان الدين مؤجلا فالقيمة رهن فاذا اخل كان على ما ذكرنا
ولو انه غصبه واستعمله لحاجة الصغير ضمنه لحق المهرين بالحق الصغير لان استعماله في حاجة الصغير
ليس بتعدي في حقه بل هو عامل له وكذا الاخر لان له ولاية اخذ مال اليتيم ولحق الوارث الاب او الوصي
بغصب مال الصغير لا يلزمه شيء لانه لا يتصور غصبه لما لا يقيم لما ان له ولاية الاخذ فاذا اخل في
يد يضمنه للمرضى في اخذ دينه ان كان قد اخل ويرجع الوصي على الصغير لانه ليس بتعدي في حقه بل
هو عامل له وان كان لا يخل يكون رهنه عند المرضي ثم اذا اخل الدين ياخذ به ويرجع الوصي على الصغير
بما ذكرنا وصح الرهن بيمين عتد او بخل او ذكيت ان ظهر العتد حرا او لخل حرا والذكيت بيمينته
وصح ايضا بيمينه على انكاره ان اقر ان لا دين عليه صورته رجل صالح عن انكاره ورهن بيمينته
الصالح شيئا ثم تصادق على ان لا دين فالرهن مضمون والاصل في هذه المسائل ما تقر في كلامهم من ان
وجوب الدين ظاهر يكفي لصحة الرهن والكتيل وصح ايضا رهن المحجر من اي الذهب والفضة
والكتيل والموزون فان رهن بيمينته وهلك هلك بمثل من الدين ولا عبرة بالحققة
لانها سابقة للاعتبار عند المقابلة بالجسد وهذا عند ابي حنيفة فان عند يمينته مستوفيا باعتبار الوزن
دون القيمة وعندنا يضمن القيمة من خلاف الجسد فيكون رهنه مكانه ويملك المرضي المالك بالزمان
باع عتد على ان يرهن المشتري باليمن شيئا بيمينته او بيمينته كذا اي باليمن وعين الكفيل
صح ذلك ولا يجبر المشتري اذا امتنع على الوفاء وقال زفر يجبر على تسليمه لاجل الشرط ولكن ان
عتد الرهن تبرع ولا جبر على المتبرع **وبناء على فسخه** اي البيع لانه وصف مرغوب فيه ففواته يوجب
للغير ان يرفع **المشتري الممن الى البائع حاله** للحصول المقصود او يرفع **قيمة الرهن** المشروط
وهنا لان المقصود من الرهن المشروط يحصل بيمينته فان قال المشتري لبائعه وقد اعطاه شيئا
غير البيع **اشبك هذا حتى اعطيتك الثمن فهو رهن** وقال زفر لا يكون رهنه لان الصيغة صيغة
ايما وبه قالت الثلاثة وهو رواية عن ابي حنيفة ولما انه اتي بما ينبغي عن معنى الرهن وهو الجسد الى ايضا
المن والعبرة في العقود للمعاينة **ولو كان ذلك الشيء المبيع بعد قبضه ولو قبله** لا اي لا يكون
رهنه يعني لا فرق بين ان يكون ذلك الشيء الذي قال له المشتري اشبك هو المشتري او لم يكن بعد ان
كان بعد القبض لان المبيع بعد القبض يصلح ان يكون رهنه بيمينته حتى يثبت فيه حكم الرهن بخلاف ما
اذا كان قبل القبض لانه محبوس باليمن وضمانه بخلاف ضمان الرهن فلا يكون مضمونا بضامين مختلفين
لاستحالة اجتماعهما حتى لو قال له اشبك حتى اعطيتك الثمن قبل القبض فملك المبيع انفسه ولو كان
المبيع شيئا يفسد بالكتك كاللحم والجند فابطأ المشتري وخاف البائع عليه التلف جاز للبائع
ان يبيعه ويبيع المشتري ان يشتريه وينصدق البائع بالرائد ان باعه باز يد من الثمن الاول
لان فيه شبهة **رهن رجل عتدا عند رجلين بدين لكل منهما** اي من الرجلين صح الرهن وكلمة اي
المهون **رهن من كل منهما** سواء كانا شركيين في الدين او لم يكونا شركيين فيه ويكون جميع الدين
رهنه عند كل واحد منهما اذا انضأ في استحقاق الجسد فلا شيوخ بخلاف الهبة من رجلين حتى لا يكون
عند ابي حنيفة لان العين تنقسم علمها فيثبت الشيوخ ضرورة **فان قضيا فكل واحد منهما في ثوبته**
كالعدل في حق الآخر هذا اذا كان ما يشترى فظاهر وان كان ما يتجزى وجب ان يجس كل منهما النصف
فاذا دفع احدهما كله الى الآخر وجب ان يضمن الدافع عند ابي حنيفة خلافه فاعلموا اصل المسئلة الودية فيما
اذا اودع عند رجلين شيئا يقبل القسمة فدفع احدهما كله الى الآخر فان الدافع يضمن عنده خلافا لهما
ولو هلك الرهن ضمن كل اي كل منهما حصته دونه لان كل واحد منهما يصير مستوفيا بالملك

المذكور

انما ذكرنا

اذ ليس احدهما باول من الآخر فيقسم علمها لان الاستيفاء ما يقبل التجزي فان قضى بين احدهما
فكل رهن الاخر لان كل محبوس بكل جزء من اجزاء الدين فلا يكون له استرداد شيء منه مادام شيء من
الدين باقيا كما اذا كان المهرين واجرا وكما لم يبيع اذا ادي احد المشتريين او مشتري واحد ادي حصته
بعض المبيع **وان رهن رجل رهنه واجرا بدين علمهما صح بكل الدين ويسكه المرضي الى استيفاء**
كل الدين لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيوخ فصا ونظير البائع وهو نظير المشتريين وان
رهن عبد بن بالدين لا ياخذ احدهما بقضا حصته وهي ضمانه كالمبيع لان المجموع محبوس بكل الدين
فيكون الجميع محبوسا بكل جزء من اجزاء الدين تحصيل المقصود وهو الجاهة في الحال على الايفاء
فصار كالمبيع في يد البائع **فان سمي لكل واحد منهما شيئا من الدين الذي رهنه بيمينته له ان يقبض**
احدهما اي احد العتدين اذا ادي ما سمي له بخلاف البيع هذا في الزيادات لان التقريبي يثبت
في الرهن بسمية حصته كل واحد منهما لان قبول العقد في احدهما لا يكون شرطا لصحة العقد في الآخر
فاذا قبل في احدهما صح فيه بخلاف البيع لان العقد فيه لا يتعد رتبته فيمنع الثمن ولهذا لو قبل البيع
في احدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لان البائع يتضرر بتفريق الصفة عليه لما ان العادة قد
جرت بضم الردي الى الجيد في البيع فالحكمة الضرب بالتفريق ولا كذلك الرهن لان الرهن لا يتضرر بالتفريق
ولهذا لا يبطل به وهذه الرواية هي الاصح واما على رواية الاصل فلا فرق بين هذين المسئلة والتي قبلها
لان العقد متحد فلا يتفرق بالتسمية كالمبيع وبطل بيمينته كل منهما اي كل واحد من الرجلين على
رجل انه اي ان كل واحد رهنه هذا الشيء اي رهن العتد مثلا عند اي عند الرجل وانه قنصة
اي العتد لان كل واحد منهما اثبت بيمينته انه رهنه كل العتد فلا يتصور ذلك لان العتد الواحد
يستحيل ان يكون كله رهنه لهذا وكذا رهنه اذ كان في حالة واحدة فيمنع القضا به وكذا يمنع القضا
لاحداهما العتد الاولوية ولا وجه الى العضد بالنصف لانه يؤدي الى الشيوخ فتعذر العمل باليمينتين
فتما ترقا ولا يمكن ان يتعدر كانهما الرهنه معا استحالة اجتماعهما لان ذلك يؤدي
الى العمل بخلاف ما اقتضته الحجة لان كلامهما اثبت بيمينته حيا يكون وسيلة الى تملك كل العتد
بالاستيفاء وبالعضد يثبت جسد يكون وسيلة الى تملك شرط بالاستيفاء فلا يكون عملا في الحجة
وكان العمل بالقياس أولى لقوة ائمة المستر وهو ان كل واحد يثبت الحق بيمينته على جزء ولم يرض
بمراجعة الآخر فاذا وقع باطلا فاذا اهلك يهلك امانته لان الباطل لا يحكم له هذا **اذ لم يورثا فان**
ارثا كان صاحب التاريج الا قدر ما ولى لانه اثبت في وقت لا ينافي عنه فيه احد وكذا
اذا كان الرهن في يد احدهما كان صاحب اليد احق لان تمكنه من القبض دليل على سبقه كدعوى
نكاح امرأة او شراء عين من واحد ذكره الزيلعي في تعيين الكثر **ولو مات رهنه** اي رهن العتد
مثلا والحال ان **الرهن مبرما** اي في ايديهما **اولا** او ليس مبرما وانما قبلنا **اولا** لدفع ما يتوهم
من قول الكثر والعبد في ايديهما انه شرط لان مبرما كذلك بل هو قيد اتفاقا في حق كونه يمكن
العبد في ايديهما كان الحكم كذلك نص عليه الزيلعي وعينه **فهرهن كل واحد منهما كذا** اي
على ما وصفناه **كان في يد كل واحد منهما نصفه رهنه بحقه** وهذا استحسان وهو قول
ابي حنيفة والقياس هذا باطل وهو قول ابي حنيفة لان المقصود من الرهن الجسد والاستيفاء وهو الحكم
الاصلي لعقد الرهن فيكون الحكم به لعقد الرهن اذ لا يثبت الحكم بدون علمه وانه باطل الشيوخ
كما في حالة الحياة وجه الاستحسان ان العقد لا يبرأ لانه وانما يبرأ بالحكم وحكمه في حال
الحياة للجسد والسابع لا يقبله وبعد الموت الاستيفاء بالبيع من ثمنه والسابع يقبله فصا

حقتهم

وهو المراد بقولنا كالمبيع
في يد البائع م

حكماء

كما اذا ادعى رجل نكاح امرأة أو ادعت اختان او خمس نسوة النكاح على رجل فان البتة تنقار
في حالة الحياة وقبلتها بعد المدة لان حكمها في حالة الحياة بثبوت ملك النكاح وهو لا يقبل
الا نسام ولا الشركة وبعد المات ثبوت ملك المال بالاثبات وهو يقبل الشركة والانقسام **أخذ**
عامة المدعيون ليكون رهننا عنده لم يكن رهننا واذا هلك بملك هلاك الموهون وقد تقدم
تقرير وتحريره **دفع ثوبين فقال اخذ ايتهما شئت رهننا بكن فاخذها لم يكن واحد منهما**
رهننا فقل ان تحت واحداه ذكره في السراجية فروع غضب من المرهن الرار الموهونة
فمضوا له ذلك الا اذا كان الرهن اياح له الانتفاع فغضب منه في حالة الانتفاع فله ان يطالب
الرهن بالدين على ان يطالبه بالدين ولم يفصل **رهن دارا والخطان مشتركة بينهما وبين**
الجيران صح في العروضة والسقف والخطان الخالصه واتصال السقف بالخطان المشتركة لا يمنع
الصحة لكونه متعلقا بالدين قال الرهن بقرض اعطى الرهن للدلال حتى يبيع ويخذه من اهلها فاعطاه
وهلك في يده لا يضمن المرهن صح مما يوضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قسيعة
ما الشرب فان نصب الماعلى المصحف فذلك يضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا
الكل من الغنية وفي التزانية من قسيعة الخوام يضمن بحمل الخوام في اي اصبع من اصابعها ولو
رجلا تختم في البصر لا يضمن وان في الخضر لو في اليدين يضمن لاني البصري وفي الضغوي لو
في الخضر يضمن البصري والبصري فيه سوا واختار السرخسي وما سوي الخضر من الاصابع كالنصر
ولو جانتين والمختم رجل ان كان من تختم بهما كالاشراف والاغنياء يضمن والا لانه حفظ لا يضمن
ولو امره ان يتختم في خنصر ويجعل الفص من جانب الكف فمضوا وان لم يضمن جعل الفص من جانب الكف
على السوا قاله شيخ الاسلام والرهن امانة عند المرهن كالوديعة وكل فعل يضر المودع يضر
المرهن لكن بالهلاك لا يضر المودع ويسقط الدين في الرهن وفي كل موضع لا يضر المودع كذا قال المرهن
والوديعة لا تودع ولا تقار ولا تقدر كذا قال الرهن لا يبرهن ولا يؤجر ولا يعار وليس له ان يودع من
ليس في عياله انتهى وفي جيل المضاف رجل اراد ان يرهن رجلا نصف ضبعة او نصف دار شاعا بذلك
المال على ان المشتري بالخيار في ذلك ثلاثة ايام فاذا اوجب البيع نقض المشتري البيع بعرض ان يكون
قبض ما اشتري فسبق في ذلك في يده بمنزلة الرهن بهذا المال فان هلك في يد المشتري بطل المال
عن صاحب الضبعة او الرار فان اصاب ذلك عيب ذهب من الدين بحساب ذلك انتهى وفي الفوائد
التي بينة الخيلة في جواز رهن المساع ان يبيع منه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يبيع البيع انتهى
قلت وعندي في صحة هذه الخيلة نظر ظاهر كما تقرر سابقا من ان الصحيح ان السبوع الطاري معتمد
كالمقارن ويمكن ان تكون مفرقة على القول المقابل الصحيح وهو ان السبوع الطاري غير معتمد وفيه نظر
وانه اعمل وفي الولو الجية ولو ذهبت عين ذابة المرهن يسقط ربح الدين لان العين من الرابة يتحمل
عليها ربعها وقد فات ربعها فيسقط ربح الدين انتهى وفي الجامع الصغير رجل رهن رجلا بربق فضة
وزنه عشرة بعمرة فضاغ فبوجاهه رجل سلف المرهن ببيع الرهن ثم مات الرهن فله ببيعة بغير محضر
الورثة **عكس** باع الرهن واو في المرهن العن ثم استحق الرهن فضمن المستحق العكس فان شأ العكس
ضمن الرهن القيمة وان شأ ضمن المرهن العن الذي اعطاه انتهى والله تعالى اعلى

باب في بيان احكام الرهن بوضع على يد عدل
لما انهي القول في حكم الاصل والمراد بالعدل ههنا من رضي الراهن والمرهن بوضع الرهن بين

فانه لا يجوز ان يثبت في المصلحة في ذلك
حتى يجوز ان يثبت في ذلك ان يثبت
الذي يبرهن ان يبرهن في الرجل الذي
يريد ان يبرهن نصف الضبعة
منها عا

في الاحكام الراعية الى نفس الراهن
والمرهن ذكرنا مرجع الى ما يبرها
وهو العدل لان حكم الباب
يقعده

لنصفها ببيع

ورضا ببيعة الرهن عند طول الاجل وهو وكيل الراهن ببيعه لكن يخالف المفرد في مسائل
ذكرها في النهاية عن شيخ الاسلام القزويني **اذا وصفت الراهن والمرهن الرهن على يد عدل**
صح وصنعها عندهما وقال زفر لا يصح لان العدل يملك عند الضمان بعد الاستحقاق فيستقدم القبض
وبه قال ابن ابي ليث في قلنا يد المرهن فيصح والمضمون هو المالية فيترتب منزلة شخصين **ويتم**
الرهن بقبضه اي بقبض العدل **ولا ياخذ** اي الرهن **احدها** اي الراهن والمرهن منه اي من العدل
لانه يعلق به حقهما لان حق الراهن يعلق في الحفظ بيد وامانة وحق المرهن في الاستيفاء فلا
يملك كل واحد منهما ابدا الحق الاخر **وضمن لو دفعه الى احدها واذا هلك الرهن يملك من**
ضمان المرهن لان يده في حق المالية يد المرهن والمالية هي المضمونة ولو دفع العدل الرهن
ضمن لاند مودع الراهن في حق العين ومودع المرهن في حق المالية وكل منهما اجنبي عن الآخر
والمودع يضمن بالرفع الى الاجنبي واذا ضمن العدل قيمة الرهن بالتعدي فيه اما باتلافه او بغيره
الى احدهما او اتلفه المودع اليه لا يقدر العدل ان يجعل القيمة رهننا في يده لان القيمة واجبة عليه
فلو جعلها رهننا في يده يصير قاضيا ومقتضيا وبينهما تناقض ولكن ياخذ اياها منه ويجعلها رهننا
رهننا عنده او عند غيره برفع احدها الامر الى القاضي ليفعل ذلك فاذا جعل القيمة رهننا بامرهما او
برأي القاضي عند العدل الاول او عند غيره ثم قضى الراهن الدين فان كان العدل ضمن القيمة
بالرفع الى الراهن فالقيمة سالمة للعدل ياخذها من هي عنده وان كانت عند غيره او عند وصول
الموهون الى الراهن بالتسليم الاول اليه ووصول الدين الى المرهن بدفع الراهن اليه والا يلزم
منه اجتماع العدل والمبتدئ في ملك واحد ولو اخذ الراهن لاجتماع في ملك واحد وان كان العدل
ضمن الرهن بالرفع الى المرتهن فالرهن ياخذ القيمة من العدل ان كانت عند او من غيره ان كانت
عند غيره لان العين لو كانت قايمة اخذها من هي في يده اذا ادعى الدين فذلك لا ياخذ ما قام واجمع فيه
بين العدل والمبتدئ في ملك واحد هل العدل ان يرجع على المرهن بذلك ينظر ان كان دفعه اليه
على وجه العارية او على وجه الوديعة وهلك في يد المرتهن لا يرجع وان استهلكه المرتهن يرجع عليه
لان العدل باذ الضمان يملك العين الموهونة وتبين انه اعار او ودع بملك نفسه فلا يضمن المستعين
ولا المودع الا بالتعدي وكذا اذا دفعه اليه بجهة بان قال له خذ بحقت او احبته بربك لانه دفع
اليه على وجه الضمان فان وكل الراهن المرهن او وكل العدل او وكل غيرهما اي غير المرهن والعدل
بيعه اي بيع الرهن عند حلوله **لاجل صح** اي التوكيل لان الرهن ملكه فله ان يوكل من شاء من هؤلاء
بيعه ماله معلقا وينجز الوكيل **اهلك ذلك** اي يبيع عند التوكيل **والد لا** اي وان لم
يكن اهلا لذلك عند التوكيل لا يصح الوكالة ثم دفع على هذا الاصل بقوله **فولو وكل ببيعه صغيرا**
لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يصح عند الجحج وقال لا يصح لتدريته عليه وقت الاحتساب هو يقول
ان امره وقع باطلا لعدم القدرة وقت الامر فلا ينقلب جائزا **فان شرطت الوكالة في عقد الرهن**
لم ينجز التوكيل **بعض له** اي بعزل الراهن الموكل ولا ينجز ايضا بموت الراهن ولا بموت المرتهن
لان الزيادة التي يثبوت فيلزم بلزوم العقد وهن الوكالة المفردة من وجوه احدها
ما ذكرناه والثاني ان الوكيل هنا يبيع على البيع ان امتنع منه وكذا لو شرطت بعد الرهن في الاصح
بخلافا لوكالة المفردة والثالث انه يملك بيع الولد والرش والرايع اذا باع بخلاف جلد
الدين كان له ان يصرفه الى جيبه اي الدين بخلاف الوكالة المفردة والخامس اذا كان عبدا وقتله
عبد خطا فزفع بالجنانية كان له ببيعة بخلاف المفردة متعلق بالجنين وله اي التوكيل ببيعة اي بيع الرهن

مقامها

بقيمة ورثته اي ورثة الراهن كما كان له حال حياته **البيع بغير حضرته** اي حضرته الراهن
وتبطل الوكالة بموت الوكيل حتى لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا تجري في الارث
وعن ابي سنان وصي الوكيل يملك بقبضه لزوم الوكالة كما مضى رب اذا مات والمال محروض يملك
وصي المضارب بيعها ولو وصي الى آخر بيعه لم يصح الا اذا كان مشروطا له ذلك في الوكالة
ولا يملك راهن ومرفض بيعه اي بيع الراهن بغير رضاي الآخر لعلق حق كل منهما بالرهن كما ذكرنا
فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه لان حق المرفض تعلق بالبيع وفي الاستعانة ابطال
حقه فيجب عليه كما ذكرنا كما هو الحكم في الوكيل بالخصومة من جهة المطلوب اذا غاب موكله واستمع
عن الخصومة فانه يجبر عليها اي على الخصومة اذا غاب موكله والمعام بينهما ابطال أحدهما في الاستعانة بخلاف
الوكيل بالبيع ولان الموكل يبيع بنفسه فلا يبطل حقه اما المدعي فلا يقدر على الدعوى على الغائب
والمرتهن لا يملك البيع بنفسه وكيفية الاجبار ان يجبره القاضي بما لا يبيع فان لم يجد الجسر اياما
فالقاضي يبيعه عليه وهذا على اصلها ظاهر واما على اصل ابي حنيفة فذكر ان عند البعض لانه يعين
جهة البيع لقضا الدين هنا ولان بيع الراهن صار مستحقا للمرفض بخلاف سائر المواضع وقيل لا يبيع
القاضي عنده كما لا يبيع مال المدعي عنده لقضا الدين ثم اذا اجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع
بعده الاجبار لان الاجبار وقع على قضا الدين بأي طريق شاعني لو قضى بغير صح واما البيع طريق
من طريقه ولانه اجبر بحق وماله لا يكون مكرها فلا يفسد اختياره به ولو لم يكن التوكيل مشروطا في عقد
الرهن واما شرطه بعد قيل لا يجبر لان التوكيل لم يصير وصفا من وصفات الرهن وكانت مفردة كسائر
الوكالات وقيل يجبر كذلك يتيقن حقه وهذا اصح ذكره الزيلعي وهو المذكور في هذا المختصر والله اعلم
فان باع العبد فالرهن كالمثل في ذلك الثمن كصله اي كصله الرهن وان لم يقبضه
بعد لقيام مقامه ما كان مقبوضا بجهة الرهن واذا توي كان من المالك للمرفض لبقاء عقد الرهن في الثمن
لقيامه مقام البيع المرهون وكذلك اذا قتل العبد الرهن ونحوه العاتل قيمته لان المالك يستحقه من
حيث المالية وان كان برب الدرع فاخذ حكم ضمان المالك في حق المستحق ببقاء عقد الرهن فيه وكذلك
لو قتله عبد فدفن به لانه قائم مقام الاول لحماؤه فمما فيكون رهنا مكانه **فان اوفى ثمنه** بعد بيعه
المرفض فاستحق الرهن وضمن فان كان المبيع هاهنا كما في يد المشتري ضمن المستحق الراهن ان شاء
لانه غاصب في حقه بالاذن والتسليم وصح البيع والقبض لان الراهن يملكه باذنه الضمان مستندا
الى وقت الغصب فتبين انه امر ببيع نفسه او ضمن المستحق العبد وهو القابض ثم هو اي العبد
يضمن الراهن وصح اي البيع والقبض ايضا لان العبد ملكه باذنه الضمان فتبين انه باع ملك
نفسه فلا يرجع الرهن على العبد برئته او ضمن المرفض ثمنه الذي اذاه اليه اذ تبين بالاستحسان
ان اخذ الثمن بغير حق لان العبد ملك العبد بالضمان وهو اي ذلك الثمن له اي العبد لانه بطل
ملكه واما اذا اذاه الى المرفض على ظن ان المبيع ملك الراهن فاذا تبين انه ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع
به عليه ويرجع المرفض على راهنه برئته لان العبد اذا رجع بطل قبض المرفض على راهنه برئته
ضرورة وان كان قائما هذا عطف على قوله فان هالك اي اذا كان الرهن قائما في يد المشتري اخذ
المستحق من مشتريه لانه وجب عين ماله ورجع هو اي المشتري على العبد بتمنه لانه العاقبة
العقد تعلق به ثم يرجع هو اي العبد يرجع على الراهن به اي بتمنه لانه الذي ادخله في العبد
تبركته فيجب عليه تحليصه وصح القبض اي قبض المرفض الثمن وسلك المرفض له او رجع العبد
على المرفض بتمنه لان العقد لما انتقض بطل الثمن وقد قبضه المرفض ثما فاد ابطال وجب نقض

ملكه

التمن مرجع

قبضه ضروري

قبضه ضرورة ثم رجع هو على الراهن به اي برئته لانه اذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد حقه
في الدين كما كان يرجع به عليه فان هلك الرهن عند المرفض فاستحق الرهن وضمن الراهن
قبضه هلك الرهن برئته يعني اذا استحق الرهن المالك رجل فله الخيارات ان شاء ضمن الراهن بتمنه
وان شاء ضمن المرفض لان كلاهما متعدي في حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن الراهن فقد هلك
برئته لانه ملكه باذنه الضمان فصح ان يبرأ ايضا وان ضمن المرفض رجع على الراهن بتمنه التي ضمنها
وبرئته اما بالقيمة فلا نه ضروري من جهة الراهن بالتسليم واما بالدين فلا نه انتقض قبضه فيعود
حقه كما كان والله اعلم

هذا باب في بيان احكام التصرف في الرهن والجنابة عليه
وجنابته اي جنابة الرهن على غيره • **توقف بيع الراهن رهنا على اجازة مرفضة او قضا دينه**
فان وجد احدهما وهو الاجازة او قضا الدين نفذ وصار رهنا محبوسا بالدين وعن ابي سنان
ان المرفض ان شرط ان يكون الثمن رهنا عند الاجازة كان رهنا والا فلا لانه بالاجازة نفذ البيع
وملك الراهن الثمن فانه مال اخر فملكه بسبب جديده فلا يصير رهنا الا بالرهن كما اذا اجر الراهن
فاجاز المرفض الاجازة لا تصير الا رهنا بالشرط • وجد ظاهر الرواية وهو الصحيح ان الثمن
قائم مقام ما تعلق به حقه وهو بطل ما تعلق به حقه ومحل حقه لانه حقه يتعلق بالمالية والمثل
حكم المثل فوجب انتقال حقه بخلاف ما ذكر فان الاجرة ليست بربك حقه لان حقه في العين وهي
برك المنفعة فلا ينتقل حقه اليها **وان لم يجز المرفض البيع وفسخ اي فسخ البيع لا يفسخ بتمنه**
في الاصح وفي رواية بن ساعدة عن محمد يفسخ بتمنه حتى اذا اقتضت الراهن لا يسيل للمشتري عليه
والمشتري بالخيار ان شاء صير الى فك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع لغوات
القدرة على التسليم لان ولاية الفسخ له لا الى المشتري ولا البائع وهو الراهن وصار كالعبد المبيع
اذا اوفى قبل القبض فان المشتري بالخيار ان شاء صير حتى يرجع وان شازفغ الامر الى القاضي والاجازة
مثل الرهن حتى لا ينفذ بيع المرفض ولو باع الراهن الرهن من رجل ثم باعه اي الراهن من رجل آخر
قبل ان يجيز المرفض البيع فالثاني موقوف ايضا على اجازته لان الاول لم ينفذ والموقوف
لا يمنع توقف الثاني فابهما ايجاز لزم ذلك وبطل الآخر ولو باعه الراهن ثم اجره او رهنه
او وهبه من غيره فاجاز المرفض الاجازة او الرهن او الهبة جاز البيع الاول دون غيره
من العقود المذكورة والفرق ان المرفض له منفعة في البيع لان حقه يتحول الى الثمن على ما تقرروا في
تحله تحرر وقد يكون احد البيعين انفع من الآخر فيعتبر بتمينه لتعلق الغاية به اما هذه العقود فلا
منفعة له فيها لان حقه لا ينتقل الى الاجرة لما تبين ولا بد له في الرهن والهيبة فكانت اجازته استعانة
لحقه فزال المانع فينفذ البيع كالو باع المرفض المستجرة من اثنين على التعاقب فاجاز المستاجر
البيع الثاني نفذ الاول لانه لا نفع له في البيع اذ لا ينتقل حقه الى العبد على ما تبين وكان اجازته
استعانة لحقه فينفذ الاول لزال المانع وصح اي نفذ اعتاقه بصدور اذني الفاعل اي
نفذ اعتاق الراهن وتبريره واستبداده رهنه بالنصب على انه مفعول المصدر لانه تصرف
صدر عن الاهل في الحال فبطل الرهن لغوات محله فان كان الراهن الفاعل لزم ذلك غنيا وكان دينه
اي المرفض حالا اخذ المرفض دينه وان كان دينه موقفا اخذ المرفض من الراهن قيمته اي قيمة
العبد للرهن بطله اي بطل المرفض الى حلو له اي الى زمان حلو له اجل وفادته تظهر اذا
كان القيمة من غير جنس الدين كما اذا كانت القيمة دراهم والدين كسبر ولا قدرة له على اداء الدين

اذا كان كذلك

ردوا الى الكمال

في الحال فتكون الذمهم رهنا الى محل الاجل **وان** كان الرهن مضمنا ففي المتق سمي العبد
في الدقل من قيمته ومن الدين ورجع على سيد غنيا وفي التدبير والاستيلاء سمي
في كل الدين بلاك وجوع فان الرهن اذا اعتق وهو مضمون فان كان الدين اقل من القيمة سمي
العبد في الدين وان كان القيمة اقل سمي في القيمة لانه انما يسعي الى تعذر الرهن استيفاء حقه
من الرهن ياخذ من ينفع بالاعتق والعبد انما ينفع بمقدار غاليته ثم يرجع بما سعي على السيد اذا
استر سيد لانه قضى دينه وهو مضطرب بحكم الشيوع فيرجع عليه بما حمل عنه وفي التدبير
والاستيلاء سمي في كل الدين لان كتب التدبير والمستول ملك المولى فيسعيان في كل دينه بلا
رجوع **واذا اتلف الرهن الرهن فحكمه حكم ما اذا اعتقه غنيا** اي ان كان الدين اقل
اخذ منه كل الدين وان كان موقدا اخذ قيمته لتكون رهنا الى زمان حلول الاجل **وان اتلفه**
اي الرهن اجنبي اي غير الرهن **فالرهن يضمنه** اي المتلف **فتمت يوم هلاك وتكون**
القيمة رهنا عنده لانه الحق بين الرهن حال قيامه فكذلك في استرداده ما قام مقامه والواجب في
هذا المستهلك قيمته يوم هلاك باستهلاكه بخلاف ضمانه على الرهن فانه يصير قيمته يوم القبض
حتى لو كانت قيمته يوم الاستهلاك خمسية ولو لم يلحق الرهن الفاعل من خمسية وكانت رهنا وسقط
عن الدين خمسية لان المضمون ضمان الرهن يوم قبضه لانه به دخل في ضمانه لانه قبض استيفاء
الا انه يتقرر عند الهلاك ولو استهلك الرهن والدين مؤجل ضمن قيمته لانه اتلف مال الغير وكانت
رهنا في يد من يحمل الاجل لان الضمان يترك العين فانه حكمه ولو جمل الدين والمضمون من جنس حقه
استوفى المضمون منه دينه وورث الفضل على الرهن ان كان فيه فضل وان كان دينه اكثر من قيمته رجع
بالفضل وان نقصت القيمة بترجيع السراي خمسية وقد كانت قيمته يوم القبض الفاعل وجب بالاستهلاك
خمسية ويضمن من الدين خمسية لان ما انتقص كالحال وسقط من الدين بقدره وتعتبر قيمته يوم
القبض فهو مضمون بالقبض السابق لا بترجيع السراي ووجب عليه الباقي بالانكشاف وهو قيمته يوم
اتلف كذا ذكر صاحب الهداية وغيره وهو مكمل فان النقصان بترجيع السراي لم يكن مضمونا عليه
ولا يعتبر فكيف يسقط من الدين خمسية سوى ما ضمن بالانكشاف وكيف يكون ما انتقص به كالحال
حيث يسقط من الدين بقدره وهو لم ينقص الا بترجيع السراي وهو لا يعتبر فوجب ان لا يسقط مما يملكه
شي من الدين ذكره الزبيدي قلت وقد سبق اليه واجبت عنه بان العين قد تغيرت فكانت بمثابة
لو كانت باقية ترجع الى ما كانت عليه بالهلاك فانت تلك الصلاحية وقد ثبت في ابرار القبض ضمان
تلك القيمة فسقط قدر النقصان من الدين عند القتل بخلاف ما اذا لم يتغير العين وقد بترجيع السراي
لان العين التي قبض بها محالها من غير ثبوت فلا يسقط شي من الدين وقوله في الهداية فان نقصت عن
الدين بترجيع السراي الى هذا السؤال والجواب انتهى **وباعاره** اي وباعارة الرهن الرهن
من رهنه يخرج من ضمانه اي ضمان الرهن لان الضمان كان باعتبار قبضه وقد انتقص
بالرهن الى صاحبه فان رفع الضمان لارتفاع المقتضى له فيكون مضمونا على صاحبه لان الاستدراج اذ بان
فان قلت هل اطلاق لفظ الاعارة على دفع الرهن للرهن حقيقة ام مجاز قلت اسم الاعارة هنا
عارية من المجاز المسمى بالاستعارة والعلاقة المشابهة بين الاعطاف هنا وبين معناها الحقيقي وهي
عدم الضمان واحكام الاستدراج والعقبة اشياء ذهبا الى الرهن اذ اسنادها حقيقة انما هو الى المالك
لكن الرهن شبه المالك ههنا بكونه له حق الحبس واحكام الاستدراج والرهن شبه الاجنبي يعكس
ذلك حيث وجرت العقبة والحاجم فالقوله بانه مجاز سايع والله اعلم وفي بعض الحق اي جعل

اطلاق الاعارة

اطلاق الاعارة على ما ذكر من قبيل التسامح من الفقهاء وفسر بعض اهل التحقيق التسامح بانه
استعمال اللفظ في غير حقيقته بلا قصد علاقة تصنوية ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا
على ظهور الغم في المقام انتهى ثم فرع على ما ذكر بقوله **فلو هلك الرهن في يد الراهن هلاك**
بجاء لا ارتفاع القبض الموجب للضمان على ما بينا **فان عاد عا د ضمانه** اي يرجع الرهن الى
يد المرفوض عاد الضمان حتى يزهد الدين بطلان كعود القبض الموجب للضمان **والرهن استرداده**
منه اي من الراهن **الى يده** لان عقد الرهن باق الا في حكم الضمان في تلك الحالة **فلومات الراهن**
قبل ذلك اي قبل استرداده **فالرهن احق به من سائر الغرماء** لان يد العارية ليست بلازمة
والضمان ليس من لوازم الرهن لانه قد ينفك عنه الاتري ان ولد الرهن رهن وليس بمضمون **ولو**
اعاره اي الرهن **اخرها** اي المرفوض او الرهن **اجنبي** **باذن الاخر سقط ضمانه** لما بينا
ولكل واحد منهما ان يسيد رهنا لان لكل واحد منهما فيه حقا محترما اذ هو باق على الرهن
لبت اعاد الرهن على ما بينا بخلاف الدجارة والبيع والهبه من المرفوض او من اجنبي اذا **استأجر**
اخرها باذن الاخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ ولومات الراهن قبل ان يرهنه
ثانيا كان المرفوض اشوع الغرماء لان الرهن يعلق به حق محترم لان هذه التصرفات تطل حكم الرهن
ولا كذلك العارية لانها لم يعلق بها حق لازم والاياع من اهلها باذن الاخر كالا عارة لانه غير
لازم كالعارية والرهن كالا عارة لانه لازم وبيع المرفوض الرهن واجارته وهبته من الراهن
كالا عارة لان هذه العقود لا تلزم في حقه لان ملكه باق فيه فتبطل به هذه العقود **ولو اذن**
الراهن للمرفوض في استعماله او اعاره للعمل فملك الرهن قبل ان يشع في العمل وبعد
الفراغ منه اي من العمل **هالك الرهن بالدين** لبعاد عقد الرهن والدين والضمان وكذا لو ملك
بعد الفراغ من العمل لارتفاع يد الامانة بالفراغ **ولو هلك الرهن في حالة العمل هلك**
امانة لتبوت يد العارية بالاستعمال وهي محتلفة ليد الرهن فانتهى الضمان **ولو اختلفا** اي
الراهن والمرفوض **في وقت** اي وقت الهلاك فادعي المرفوض انه هالك حالة العمل وادعي الراهن
انه هالك في غير حالة العمل **فالقول للمرفوض** لانه ينكر **والبيعة للراهن** لانه مدعي فيحتاج الى
البيعة **وصح استعارة سبي لرهنه** لانه يترفع باسناد ملك الدين فيعتبر بالبيع باسنادات
ملك العين واليد وهو قضا الدين بماله ولا يجوز ان يفضل ملك الدين على ملك العين
بثبوت المرفوض كما ينصل في حق البائع زوالا لان البيع من قبل الملك دون الدين لم يكون رهنا
بما رهنه به فليد كان او كثر اذا اطلق ولم يقيد بشي لان الاطلاق يجب اعتباره خصوصا
في العارية لان المحالة فيها غير مفيدة كالمضاربة تفضي الى المنازعة **فيرهن بما شا** لما قدرنا
وان قيد بقدر او جمل او مرفوض او بطلان **فتمت** به ثم يان فاي رته بقوله **فان خالت**
ما قيد به المغير ضمن المغير المستقر او المرفوض اي لو عين المغير قدر ما يرهنه به او جمل
او بطلان الذي يرهنه به فخالف كان يضمن المغير المستقر قيمته وان شا ضمن
المرفوض لان كل واحد منهما متعدي في حقه فقصارا للرهن كالفاعل والمرفوض كفاصل الفاعل
الا اذا خالف الى خير بان عين له اكثر من قيمته فرهنه باقل من ذلك بمثل قيمته واكثر
فانه لا يضمن لانه خلاف الخير لان عرضه من الرجوع عليه باكثر مما حصل مع تبين رادائه لانه لا
يرجع الا بقدر القيمة لان الاستيفاء لم يقع الا به فتبينه اكثر من قيمته غير مقدر في حقه بل فيه
ضرر عليه لتعسر ادايه وكذا المقييد بالجنس والشخص والبطلان كل ذلك مفيد لتيسر بعض الاجناس

في الخصيل ون البعوض وقفاوت الاشخاص والسكان في الحفظ والامانة فيضمن بالمخافة
فان ضمن المستعير بقدر الرهن بينه وبين المرص لان ملكه باءا العنان فبين انه
رهن ملك نفسه وان ضمن المرص رجع المرص بما ضمن ورجع بالدين على الراهن على ما
يتناهي في الاستحقاق فان وافق وهلك عند المرص صارا المرص مستوفيا لدينه ووجب
مثله اي مثل الدين للمعير على المستعير لان قبض الرهن قبض استيفاء وبالهلاك يتم الاستيفاء
فقط الدين عن الراهن ويضمن المعير قيمته لانه قضى بذلك القدر بينه ان كان كله مضمونا
والا اي وان لم يكن كله مضمونا ضمن قدر المضمون والباقي امانه وهذا ظاهر وكذا لو تضمن
قيمة الرهن بسبب اصابه بذهب من الدين بحسابه ورجع المعير بذلك على الراهن لما ذكرنا
ولو افترقه اي الرهن المعير اجبر المرص على القبول ثم يرجع اي معير الرهن على الراهن
بما ادى لان المعير غير متبرع بقضا الدين لما فيه من تخلص ملكه فشاغ له الرجوع على الراهن
فصار اذ اودع الرهن فيجبر المرص على القبول بخلاف ما اذا قضى الاجنبي الدين لانه متبرع
اذ لا يسعى في تخلص ملكه ولا في تفريغ ذمته وكان الطالب ان يفتكه ثم يرجع المعير على الراهن
بما ادى لما ذكرنا انه غير متبرع بل هو مضطر فيه وفي تبين اكثر بعضنا الى النهاية انه لو افترقه
باكثر من قيمته بان كان الدين المهرن به اكثر لا يرجع بالدين على قيمته قال وهذا مشكل لان تخلص
الرهن لا يحصل بايقا البعض وكان مضطرا وهذا لان غرضه تخلصه لينتفع به ولا يحصل ذلك
الا باءا الدين كله اذ لو تضمن ان يجسه حتى يستوفي الكل على ما عرف في موضعه ولو هلك الرهن
المستعار مع الراهن قبل رهنه او بعد فكله لم يضمن لانه لم يصير قاضيا دينه به وهو الموجب للضمان
على ما بينا ولو اختلفا في ذلك كان القول قول الراهن لانه يتكر الايقا بماله والرجوع عليه بائنا
الايقا فان قلت الظاهر شاهد المعير لان سببا لضمان قدر وجد بالرهن والراهن ديني فوجب
ان يكون القول للمعير قلت اجيب عنه بان الرهن لا يوجب الضمان وانما يوجب الايقا به ولهذا يتقدر
بقدره ولو كان الرهن يوجب الضمان كله انتهى ولو اختلفا في مقدار ما امر بالرهن به كان القول للمعير
لانه لو انكر الاصل كان القول له فكل في انكار الرهن المستعير بدين موعود فصلك في يد
المرص قبل الاقرار بدينه والسيح سوا ضمن قدر الموعود لما عرف انه كالموجود ورجع المعير على
الراهن بمثله لان سلامة ماله الرهن باستيفاءه من المرص كسلامة براءة ذمته عنه وان وصلة
استخدمه ما وجبه وعثر ذلك من قبل لانه امين خالف في عا دالي الوفاق فلا يضمن خلاف ذلك فقي
ولو مات مستعيره اي لو مات مستعير الرهن مفلسا وعليه دين والرهن باق على حاله فلا يباع
الدين في المعير لانه ملكه ولو اراد المعير بيعه واي الراهن البيع بغير رضاه ان كان به
اي بالرهن وقفا لان حقه في الاستيفاء قد حصل والا اي وان لم يكن فيه وفاء لم يبيع الا برضا
لان له في الجبس منفعة فلمل المعير قد يحتاج الى الرهن فيخلصه بالايضا او تزداد قيمته بغير التبع
فيستوفي منه حقه ولو مات المعير مفلسا وعليه دين امر الراهن بقضاء دين نفسه وبرد الرهن
ليصل كل ذي حق الى حقه وان عجز لفقره فالرهن على حاله كالوكان المعير حيا ولو رثته اي ورثة المعير
اخذه اي اخذ الرهن بعد قضاء دينه لانهم بمنزلة المورث فان طلب غرضا المعير من ورثته ببيع
فان به وقفا ببيع والا فلا يباع الا برضى المرص كما مر ما بينا ولو كان الفاضل من دين المرص
لم يفت بدين غرضا المعير لا يباع الا برضاهم وان كان يبي بغير رضاهم لوصول حرقم اليهم وكذا الحكم
لو مات المعير والمستعير فروع رجل اعاره له حل وموئنة ليرهنه المستعير بدينه فوهته

قالوا ان رد

قالوا ان رد العارية يكون على المعير فرق بينهما وبين غيرها من العواري في غير هذا يكون
الرد على المستعير لان هذه اعاره فيها منفعة لصاحبها فانما تصير مضمونة في يد المرص والمعير
ان يرجع على المستعير بقيمته وكانت بمنزلة الاجارة وفي الاجارة الرد يكون على الاجر الراهن اذا كان
للمرص ان يودعه انسانا او بغيره او ياجر فان اودع المرص انسانا فانه يورهن على حاله ان هلك
في يد المودع سقط الدين بهلاكه وان اعاره يخرج من ضمان الرهن والمرص ان يبيع رهنه ولو اجره
فالاجر يكون للراهن وليس للمرص ان يبيع الرهن الا بعد ان كان في الخانة وفي جواهر الفتاوى
المرص اذ ان رجع في الارض المهرينة ان اباح الراهن الانتفاع له لا يجب شي وان لم يكن الانتفاع مباحا
يجب عليه نقصان الارض وضمانها ان كانت من قناعة مملوكة رجل رهن شاه بعشرة قيمته عشرة
فقال الراهن للمرص اخلبه واشربه ففعل لا شيء عليه وان مات الشاة في يد المرص قسم قيمة
الدين على قيمة اللبن الذي شرب وعلى قيمة الشاة واصاب الشاة سقط وما اصاب اللبن اخذه المرص
وكذا هذا في ولد الشاة والاضل فيه ان ما تلف في يد المرص بفعله باذن الراهن جعل كان الراهن
اخذه وان تلفه بنفسه لانه حصل من المرص بتسليمه منه قيل القاضي الكوفي عن رهن شيابا
له الانتفاع بالمهرن هل المرص ان يواجره قال لا قيل له لو اجره وانقصت له فالاجر له امر
للمرص قال الاجرة له ان اجره بغير اذن الراهن وهو بمنزلة العاصب اذا اجر المضمون ثم قال
المرص اذا اجر الدار المهرينة باذن الراهن يبطل الرهن ونفع العقد عن المالك وتكون الاجرة له
رجل رهن بدينه رهنه عند رجل يجاري فقضاء الدين وما يسمى قند فانه يلزمه تسليمه اليه
بشرط ان اذا قضى دينه امره رهنه دارا عند امرأة مجابة وغابت الرهنة فجاء رجل وقضى دين
هذه الرهنة وارضى منها هذه الدار وضمن لصاحبها الرهنة جماعة فحضرت الرهنة الاولى
وطلب هذا الرجل المرص هذا الدين من الرهنة الاولى لم يكن له ان يطلب منها ذلك لانه قضى دين
الاولى بغير امرها فلا يرجع عليها ولا على الرهنة الثانية لانه اوفاهما حقا واجبا فلم يسترد منها
ذلك ولا يباخر من الضامين ايضا لانهم ضمنوا ما ليس يوجب فصار كضمان الوديعة ولو رهن
كرما وسيل الى المرص ثم ان المرص دفعه الى الراهن لتسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن رهن
كرما واباح المالك له ثم باع الكرم فقضى المرص الثمن فان كان المالك حصل بعد البيع فهو المشتري
ولا يكون للمرص وان حصل قبل البيع يكون للراهن وان قضى دين المرص والا يكون رهنه انتهى
قلت وانما كان للراهن لانه لما باع الرهن كان ذلك رجوعا عن الاباحة وهي تقبل الرجوع بخلاف
ما اذا اكله المرص لانه اكل ما ابيح له ولا يملك الراهن الرجوع بعد اكله والله اعلم وفي القنية الاكل
في الرهن يفسد الرهن لان حكمه حبس مستدام وفي الدين اذا سأل من البراز ثوبا ليرببه غيره
ثم يشتريه فقال البراز لا اذفعه لك الا برهن فزهره عند متاعا فذلك في يد والثوب قائم
في يد الراهن او المرص لا يضمن البراز القني المرص الحائز الرهن في كيمه وكان مستحقا ولم يعلم
به فضاء يضمن تمام قيمته قال الراهن المرص اعطى الرهن لاني حتى يبيعه وخذ رهنك
فاعطاه وهلك في يد المرص لا يضمن المرص حتى ياتي وضع المصفا الرهن في صندوقه ووضع عليه
فضعة ماء للشرب فانضبت الماء على المصفا فصلك يضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن
وجناية الراهن على الرهن مضمونة كجناية المرص عليه اي على الراهن لان حق كل واحد منهما
محترم فيجب عليه ضمان ما اتلف على صاحبه لان الراهن مالك وقد تعدي عليه المرص
فيضمنه والمرص حقه لان محترمه وتعلق مثله بالمالك فيجعل المالك كلاجنبي في حق الضمان

كالعبد الموصى بخبرته اذا اتلفه الورثة ضمنوا قيمته ليشترى به عبد يقوم مقام الاول ولهذا يمنع الميراث
من التبرع باكثر من الثلث ثم الميراث ياخذ الضامن دينه ان كان من جنس حقه وكان الدين حالا وان كان
موجلا يحبس به بالدين فاذا اخل اخذ دينه ان كان من جنس حقه والا حبسه بدينه حتى يستوفي دينه **وتتبعه**
من دينه اي دين الميراث **بقدر رها** اي الجناية لانه اتلف ماله غير فلو منه ضمانه واذا الرهنه وكان الدين
قد حل سقط من الضمان بقدره ولزمه الباقي لان ما زاد على قدر الدين من القيمة كان امانة وانما ضمنه
بالاقتلاف لا بعقد الرهن فهو بمنزلة الوديعة اذا اتلفها المودع يلزمه الضمان كذا في غاية البيان
وجناية الرهن عليه اي على الرهن او الميراث **وعلى ما لها هدر** اي باطل يقال هدر منه بطل وبابنه
ضرب واهدر السلطان اي ابطله واباحه وذهب دينه هدر يسكون الرال وفجر اي باطلا ليس
فيه قود ولا عقل كذا في مختار الصحاح **اذا كانت الجناية غير موجبة للقصاص وان كانت موجبة له**
فمقتبسة حتى يجب عليه القصاص اما للميراث فظاهر لانه اجنبي عنه وكذا للمولى لانه كالاجنبي عنه وفي حق
الدم بخلاف ما يوجب المال لان مال الميت ماله المولى ومشتق للميراث فكذا في اعيانها اذ هي
الحاصل بحال هكذا ذكر الزبيدي رحمه الله **وقال** من ادخله خسر والمراة بالجناية على النفس ما يوجب المال
بان كانت الجناية خطأ في النفس او فيما دونها وما يوجب القصاص فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية
وفي فتاوي قاضيان والعبد الرهن اذا قتل ربه اقل الرهن او الميراث فيقتص منه ويحل الدين
اذا علمت ذل وتحقق ما هنا ان ظهرك ان اطلاق صاحب الكفر والوقاية اطلاق في محل التقييد وهو
وما استهمه من كلام اصحاب المتون يكون سببا بمنزلة الاقدام بلا كلام والله ولي التوفيق والهداية الى احسن
طريق **كجناية** اي الرهن على ابن الرهن او جناية على ابن الميراث فافاضا معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها
او يفدي بها وان كانت على المال فتباع كذا اجنبي على الاجنبي اذ هو اجنبي لساكن العمد كذا في تبيين الكفر
ولورهن عبد يساوي الف بالقبول فوجبت قيمته الى مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل
فالرهن يقتضيه اي الجناية **قضا** الحق **ولا يرجع على الرهن بشي** واصله كذا ذكر الزبيدي ان القصاص من
حيث السر لا يوجب سقوط الدين عندنا حتى كان له ان يطالبه بجميع الدين عند رده ناقصا بالسر
فلا فالرهن لا يرجع على الرهن بشي لان الرهن يذ استيفاء من الامتياز وبالاحكام تنقذ ربه وقيمته كانت
في الابتداء الفاقصة مستوفيا للكل او بقول لا يمكن ان يجعل مستوفيا الا الف بانه لا يودي الى الربا
فيصير مستوفيا مائة وبقي ضمانه في العين فاذا هلك يصير مستوفيا للثمانية بالهلال بخلاف ما اذا ما
بغير قتل احد لانه يصير مستوفيا للكل بالعبد لانه يودي الى الربا لا خلاك الجنس بخلاف المسئلة الاولى لانا
لوجعلناه مستوفيا لالف بانه يودي الى الربا فجعلناه مستوفيا لثمانية بالعبد المالك وهو المقتول
والماية بالمائة انتهى **ولو باع** اي العبد الميراث الذي يساوي الف وكان رهنه بالف **بما هو الرهن**
فقتض المائة قضا الحق **ورجع** بثمانية لان الرهن اذا باع صار كانه استرده وباعه بنفسه فحينئذ
ينزل الرهن ويبقى الدين الا قدر ما استوفي فكذا هنا ولو قتل عبد قيمته مائة فذفع به افكته بكل الدين
وهو **الف** التام عنه كافي في تراجع سبعة وعند محمد هو الجناح ان ساء افكته بجميع الدين وان ساء العبد
المدفوع الى الميراث بدينه ولا شيء عليه غير لان تغير وقع في ضمانه وعند زفر بصير رهنه بماية لان يد
الميراث يذ استيفاء وقد تقرر بالاحكام الا انه اختلف بذا لا بقدر العشر فيبيع الدين بقدره قلنا ان العبد
الثاني قام مقام الاول لهما واما لو كان الاول قايما وانقص بالسر لا يسقط الدين وهو على الخلف
فان جنى الرهن خطأ فذاه الميراث لان ضمان الجناية على الميراث والعبد كله في ضمانه ودينه مستغرق
لرقبته فيقال للميراث اقل العبد من الجناية فان ذراه ظهر الحلال كان دينه على ماله **ولم يرجع** الميراث على الرهن

في الابداد

كذا في الدرر وحق العار لا الرهن
لا ان يبيع ماله

في العار

بشي من العبد لان العبد كله مضمون وجناية المضمون كجناية الضامن فلورجم على الرهن رجع
الرهن عليه فلا ينفذ **ولا يرد فدية** اي ليس للميراث ان يرد فدية الى ولي الجناية لانه لا يملك
التحكيم **فان ابي** اي امتنع الميراث من الفداء **فدفعه الرهن او ذراه وسقط الدين** اي يقال للرهن
ادفع العبد او اذن بالدية فان دفع العبد او ذراه سقط دين الميراث واخذ الرهن العبد وبطل الرهن لان العبد
قد هلك بالدفع بسبب كان في يد الميراث وكذا بالعبد لانه كالحاصل له يعوض بخلاف ولد الرهن اذ اقل ربه
او استهلك ماله حيث يحاطب الرهن ابتداء بالدفع او العبد لانه غير مضمون على الميراث فاذا دفع خرج من
الرهن ولم يسقط شي من الدين كالميراث ابتداء فان ذراه فبورهن مع امه على حالها ولو استهلك العبد الرهن
مما لا يستغرق رقبته فان اذاه الميراث قد ينفسه على حاله كذا في الفراء وان ابي قيل للرهن بعد في الدين
الا ان يختار ان يودي عنه فان ادي بطل دين الميراث كذا في الفراء وان لم يود ويبيع العبد فيه ياخذ
صاحب دين العبد دينه لان دين العبد مقدم على دين الميراث وعلى حق المولى وكذا على حق الميراث لانه قائم
مقام المولى في المالية ولهذا المعنى قلنا يقدم دين العبد على حق ولي الجناية ايضا لان ولي الجناية قائم
مقام المولى في ملك العين **اذا كان الدين اقل من قيمة الرهن او مائة وبعث قيمته وان كان الدين اكثر**
سقط منه مقدار قيمة العبد كالباق اي لا يسقط الباقي من الدين ولورهن جونا من غير بني آدم
فجنى البعض على البعض كان هدر رخص كانه هلك باذ ساوية ولورهن عبد من كل واحد منهما يساوي
الف بالعين فقتل احدهما الاخر او جنى احدهما على الآخر فيما دون النفس قل الاكثر لا يقتل الجناية
ويستقط دين الجاني عليه بقدره ولو كانا جميعا رهنا بالف فقتل احدهما الاخر فلا دفع ولا فداء ويبقى
القاتل رهنا بجماعية وحسين ولورهن عبد اوداة فجناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد على
الدابة معتبرة حسب جناية العبد على عبد اخر كذا في الجناية **وان مات الرهن باع وصته رهنه**
باذن من قصده وقضى دينه لانه قائم مقامه ولو كان الموصي حيا كان له ان يبيع الرهن وكذا الوصية
فان لم يكن له وصي قضى القاضى وصيته وامر ببيعه لان القاضى يضبط ظاهر الحقوق المسلين اذا
عجزوا عن النظر لانفسهم وقد عين النظر في نصب الوصي ليؤدي ما عليه لغيره وليستوفى حقوقه من غيره
هذا اذا كان ورثته صغارا اما اذا كانوا كبارا فهم يتكفون الميت في الماله فكان عليهم تلبية كذا في الجاني
ولو كان على الميت دين فوهن الوصي بعض التركة عند غريم له من غرمائه لم يجز ولا خرب ان يردوه لانه
ايضا بعض الغرماء بالايضا الحكيم فاسببه لا يشار بالايضا الحقيقي والجامع ما في كل واحد منهما من ابطال
حق غيره من الغرماء الا ترى ان الميت بنفسه لا يملك ذلك في مرض موته فكذا من قام مقامه وان قضى
دينهم قبل ان يردوه جاز لزوال المانع بوصول حقه ولو لم يكن للميت غريم اخر جاز الرهن اعتبارا بالادوية
الحقيقي ويبع في دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا الرهن اذا ارهن الوصي بدين للميت على رجل لانه استيفاء
فيملكه وله ان يبيعه ان يكل والافك الا باذن الرهن وكذا لو ارهن الوصي ومات قام الوصي مقامه
الا انه لا يبيعه لان الوكالة تبطل بموته والله اعلم

فصل

هذا الفصل في المسائل المتفرقة التي تذكر في او آخر الكتب **رهن رجل عصير اي عصير عنب**
عند رجل قيمته عشرة دراهم **بمئة** دراهم **فتخمر** العصير اي صار خمر **ثم تخلل اي صار خلك وهو**
اي والحال انه **يساوي عشرة دراهم فهو** اي العصير المذكور الذي صار خلك بعد ان صار خمر **ورهن**
بمئة دراهم كان لان ما يكون محلا للمبيع بقا يكون محلا للرهن بقا كان ما يكون محلا للمبيع ابتداء
يكون محلا للرهن ابتداء والخمر محلا للمبيع بقا الا ترى ان من اشترى عصيرا فتخمر قبل القبض بقي المقدر بها

الا ان المشتري يخبر في البيع لتغير وصف المبيع كما اذا انقبت فكذلك يكون فحل الرهن بقا وهذا
لان العقد وقع صحيحا فاذا انحصر فقد فسد كذا في التحليل يعود العقد صحيحا للعود المالية المتقونة
فيها واول المعيد ولو رهن رجل شاة فبعتها عشرة دراهم فانت الشاة فربح جلد لها وهن
اي الجلد يساوي درهما فهو اي الجلد رهن به اي بالدرهم لان الرهن يتقرر بالمال لا بالشي
بعض المحل يعود الحكم بقدره بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبعة قبل القبض فربح جلد لها
حيث لا يعود البيع بقدره على ما هو المشهور وان قال بعض المتأخرين يعود البيع فان قلت
ما الفرق بين هذا وبين ما اذا ماتت الشاة المبعة قبل القبض فربح جلد لها حيث لا يعود البيع بقدره
قلت الفرق بينهما ان البيع يفسخ بالهلاك قبل القبض والعصود لا يعود صحيحا واما الرهن فتقرر
بالهلاك والله اعلم قالوا هذا اذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهما وان كانت قيمته يومين درهمين كان الجلد
رهنا بدرهمين وانما يعرف ذلك بان تقويم الشاة الموهنة غير مسلوخة ثم تقوم مسلوخة
فالقايمة بينهما هو قيمة الجلد هذا اذا كانت الشاة كلها مضمونة وان كان بعضها امانة بان كانت قيمتها
اكثر من الدين يكون الجلد ايضا بعضه امانة بحسبه فيكون رهنا بحسبه من الدين وقالوا هذا اذا دعه
المريض بشي لا قيمة له وان دعه بشي له قيمة ثبت للمريض حق حبسه بما زاد الرباع فيه كالوعصب جلد
ميتة ودعه بشي له قيمة ثم قيل يظل الرهن فيه حتى اذا ادي الراهن ما زاد الرباع فيه اخذ وليس له
ان يجسده بالدين وقيل لا يظل ولو ابق عبد الرهن وجعل بالدين ثم عاد يعود الدين وعند ذفر
لا يعود بل يكون ملكا للمريض لان الفاضي لما جعله بالدين فقد ملكه كالمضروب يعود بعد الضمان
فانه يكون ملكا للضامن ولا يعود الى ملك المضروب منه قلنا في جوابه ان الرهن لا يملك بالدين لانه
حكم جاهل كما قرر في محله وانما يقع قبضه الاستيفاء من وجه ويتم ذلك بالهلاك فاذا عاد ظهر انه
لم يتم فبقي محبوسا بالدين والدين على انه لا يملك به العين ان كلفه على الراهن بخلاف المضروب وبيع
الرهن كالولد والتمير واللبن والصوف للراهن لانه متولد من ملكه وهو رهن مع الاصل لانه تبع
له والرهن حق متناه كن لان من يسري الى الولد لا يترك الراهن لا يملك ابطاله بخلاف ولد الجارية لانه
حيث لا يسري حكم الجنانية الى الولد ولا يتبع امه فيه لان الحق فيها غير متنا كحق ينفرد المالك بالبطالة
بالفدا بخلاف ولد المستأجر والكنيسة والمضروبة وولد الموصي بخلافها لان المستأجر حقه في المنفعة
دون العين وفي الكنيسة له الحق يثبت في الزمة والولد لا يتولد من الزمة وفي الغصب السبب ابيات يد
الضامة بازالة من الحقيقة وهو معدوم في الولد ولا يمكن اثباته فيه تبعا لانه فعل جاني والتبعية تجري
في الاوصاف الشرعية وفي الجارية الموصي بخلافها المستحق له الخدمة وهو منفعة والولد غير صالح لها قبل
الانصاف فلا يكون تبعا لها بعد وبعد ما لا يتقلب موجبا بعد ان العقد غير موجب فصار الاصل كما في
العناية ان الاوصاف القارة في الامهات تنسري الى الاولاد ان كانت صالحة لاحكامها والرهن من الكونه
حقا لازما اذا لازم هو العار والعار ما يكون ثابتا في جلة الامر ولا ينفرد من عليه بابطال حكمه
لكونه اخر وقتة ومستغففة ومكاتبه ومذبة انتهى ويصنع القيد تحت ذمة من ولد الجارية وولد
المضروبة ونحوها والله اعلم بخلاف ما هو بطل عن المنفعة كالكتب والاجرة فانها غير داخله في
الرهن ويكون للراهن اعلم ان ثمة الرهن وزيادة على ضربين منها ما لا يدخل في الرهن ويكون للراهن ومنها
ما يدخل في الرهن ويكون للمريض حق الحبس مع الاصل حتى يستوفيه دينه بتمامه وكاله اما الزيادة التي
لا تدخل في الرهن فالكتب والحبسة والصدقة لان هذه الزيادة ليست برهن ولا بذله ولا جزء منه ولا بذل
جزء منه واما الزيادة التي تدخل في الرهن فهي ما تولد من الاصل كالولد والتمير واللبن والصوف والوبر

والارث والميراث

والارث والميراث وما اشبه ذلك من الزيادة المتولدة من الاصل كذا في شرح الطحاوي ذكر
في المبسوط الكت والعلة لا تدخل في الرهن لانه ليس بمولد وذكر ايضا في المبسوط في باب رهن
الجوان وثمر الاشجار وما يجب من الاشجار في ارض الرهن رهن بخلاف عكسه كذا في الارض توجب
لان ذلك ليس بمولد من غير الرهن فان هلكت هذه الزيادة لم يسقط شيء من الدين وقال في المحط الاصل
ان كل ما يتولد من عين الرهن يسري اليه حكم الرهن اما ما كان بذل جزء من اجزا الرهن يسري اليه حكم الرهن
واما ما كان بذل من المنفعة لا يسري اليه حكم الرهن كذا في مجمع الفتاوى واذا هلك الثمن اي ثمة
الرهن يهلك بتمامه يعني بعينه اي لان الاتباع لا يقطع لها بما يقابل بالاصل لانها لم تدخل تحت
العقد مقصود اذا انظر لا يتناولها واذا بقي بعد هلاك الاصل فلك بحصته اي اذا هلك
الرهن وبقي الثمن يهلك الولد بحصته من الدين لانه صار مقصودا بالهلاك والتبع اذا صار مقصودا
يكون له قسط كولد المبيع لاحصه له من الثمن ثم اذا صار مقصودا بالقبض صار له حصة حتى لو هلك
الام قبل القبض وبقي الولد كان للمشتري ان ياخذ بحصته من الثمن ولو هلك قبل القبض لا يسقط
شي من الثمن ويعتد الدين على قيمته اي قيمة الثمن يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم القبض
وسقط من الدين حصة الاصل فلك الثمن بحصته لان الولد صار له حصة بالهلاك والامر دخلت
في الضمان من وقت القبض فيعتبر قيمة كل واحد منهما في وقت اعتباره ولهذا لو هلك الولد بعد هلاك
امه قبل الفكاك هلك بغير شيء فكل من ذلك انه لا يقابل شيء من الدين الا عند الفكاك ولو اذن الراهن
للمريض في اكل الزوايد اي اكل زوايد الرهن بان قال له مما زاد فكله فاكلها فلا ضمان عليه اي
على المريض لانه اتلفه باذن المالك والاطلاق يجوز تحليفه بالسرط والمخاطر بخلاف التملك ولا
يسقط شيء من الدين قال في الجواهر رجل رهن دارا واباح السكنى للمريض فوقع بسكناه خلل وخرب
البعض لا يسقط شيء من الدين لانه لما اباح له السكنى اخذ حكم العارية وفي المضمرات ولورهن
شاة فقال الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا ان اذن له في ثمر البستان
فصار الحلة كالحل الراهن انتهى لكن نقل بعد ذلك عن التهذيب انه يكره للمريض ان ينتفع بالرهن
وان اذن له الراهن انتهى وعليه يحمل ما عن محمد بن اسلم من انه لا يحل للمريض ان ينتفع بالرهن وان
اذن له الراهن والله اعلم وان لم يفتك الراهن الرهن بان بقي عند المريض على حاله حتى هلك
الرهن في يد المريض فيسترد الدين على قيمة الزيادة التي اكلها المريض وعلى قيمة الاصل فلك
اصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذ المريض من الراهن لان الزيادة تلفت
على ملك الراهن بفعل المريض بتسليمه منه فصار كان الراهن اخذ واتلفه فيكون مضنونا عليه
وكان له حصة الدين فبقي حصته هكذا ذكر في الهداية والمحا في فتاوى قاضيان والزيادة
في الرهن نص في مثل ان يرهن ثوبا بعشرة يساوي عشرة ثم يزداد الراهن ثوبا آخر فيكون مع الاول
رهنا بالمسح وفي الدين لا اي لان نص الزيادة في الدين مثل ان يقول الراهن افرضني خمسمائة
اخرى على ان يكون العبد الذي عندك رهنا بالف والفرق ان الاصل المقرر بينهما ان الاصل
باضل العقد انما ينصور اذا كانت الزيادة في المعقود او المعقود به فالزيادة بالدين ليست شيئا
منها اما كونها معقودا اعليه فظاهر واما كونها غير معقود عليه فلو جوبه بسبب قبل عقد الرهن
ولا يبقى بعد وتسعي هذه زيادة قصديرية بخلاف ثمة الرهن فانها زيادة ضمنية ولهذا اختلفنا
وهذا عند ابي حنيفة ومحمد بن عبد الله وعند ابي سفيان يجوز الزيادة في الدين ايضا فان الدين بمنزلة الثمن
والزيادة في الثمن تجوز قلنا الزيادة في الدين توجب السقوط في الرهن وعند ذفر والشافعي

ايضا

لا يجوز في شيء كالايجوز في المبيع والتمن هذا كما حقق في البيوع **فان رهن رجل عبدا**
بالتفريغ عبدا آخر ههنا مكان الاول وقيمة كل من العبد من الف فالاول رهن حتى
برده الى الراهن والمرهن في الاخر ايهن حتى يحمله مكان الاول بان يرد الاول الى الراهن فحينئذ
يصير الثاني رهنه مضمونا وتحقق ان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما بقى
الا ينقص القبض فاذا كان الاول في ضمانه لا يدخل الثاني فيه لانهما رهنين بغير رهن واحد فاذ ازال
الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل بشرط تجديد القبض منه لان يد المرهن على الثاني يد امانة ويد
الراهن يد استيفاء وضمان فلا ينوب عنه وقيل لا يشترط لان الرهن تبين كالحصة وعينه امانة كاعرف
وقبض الامانة ينوب عن قبض الامانة **قلت** وظاهر عبارة الوقاية ان هذه المسئلة فرع ما قلناه من
عدم جواز الزيادة في الرهن فانه عظمها بكلمة العنا وليس كذلك كما لا يخفى ومن ثم عدلت عن عظمها
بالا المعينة للتفريع الى عظمها بكلمة الواو ليعين ايضا مسئلة مستقلة لا فرغ لئلا المسئلة
وانه اعلم **ابراة المرتين الراهن عن الدين او وهبه اي الدين منه اي من الراهن ثم هلك الرهن**
في يد المرهن هلك الرهن بغير شيء استحقاقا فالا في لان الرهن مضمون بالدين او بحصة عند
توفر الوجود كما في الدين الموعود ولم يتو بالدين بالامر والحصة ولا بحصة لسقوطه الا اذا منع من
صاحبه فيصير غاصبا بالنوع وكذا اذا ارضت المرأة بصداقها فارتاة او وهبه له او اختلفت
عليه او ارتدت والعياذ بالله ثم قبل الرجوع بها ثم هلك الرهن في يدها يهلك بغير شيء لسقوط الدين
ولو قبض المرهن دينه او بعضه من رهنه او غير كسقوط او يشرى المرهن بالدين عينا او
صالحا عند ايجاز دينه على شيء او احواله **الرهن من قبضه بدينه على آخر ثم هلك رهنه هلك**
بالدين لان نفس الدين لا تسقط بالاستيفاء ونحوه لما تقر ان الدين ينفذ بامثاله لا بانفسها
لكن الاستيفاء يتعدى رهنه العاين لانه يعقب مطالبة مثله فيفضي الى الرجوع فاذا هلك الرهن
تكرر الاستيفاء الاول فانتقض الاستيفاء الثاني لئلا يتكرر الاستيفاء ورد ما قبض الى من
ادى في صورة ايضا الراهن او المستطوع او الشرا او الصلح وبطلت الحوالة وهلك الرهن
بالدين اذ بالحوالة لا يسقط الدين ولكن ذمة المحال عليه تقوم مقام ذمة المحل ولهذا يعود الى
ذمة المحل اذ امانات المحال عليه مفلسا **وكل الوتصا دقا على ان لا دين ثم هلك الرهن لان الرهن**
مضمون بالدين او بحصة عند توفر الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت الحصة لاحتمال ان
يتصا دقا على قيام الدين بعد تصا دقا على عدم الدين بخلاف الامر لانه سقط به كذا قاله الزبيدي
ثم قال وفي التكا في ذكر شمس الائمة السرخسي في المبسوط اذا تصا دقا ان لا دين بقى ضمان
الرهن اذا كان تصا دقا بعد هلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين هلاك الرهن وجوب
الدين ظاهرا يكفي لضمان الرهن مستوفيا واما اذا تصا دقا على ان لا دين والرهن قائم يهلك امانة
لانه تصا دقا على الدين من الاصل وضمان الرهن لا يبقى بدون الدين وذكر الاسباب اياها اذا
تصا دقا قبل الهلاك ثم هلك الرهن اختلف مشايخنا رحمهم الله فيه والصواب ان لا يهلك مضمونا
انتم **كل حكم عرفته في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد** كما في العادة مضمونا
الى الجامع وشرح العبد وري وذكر الكوفي ان المقبوض من حكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفي
كل موضع كان الرهن مالا او المتقابل به مضمونا الا انه فقد بعض شرائط الجواز فيعقد
الرهن بصفة الفساد وفي كل موضع لم يكن كذلك لا ينعقد الرهن اصلا فاذا هلك هلك
بغير شيء قال في العادة وفي نكاح العدة في بيان التصرفات الفاسدة وفي الرهن الفاسد

صوابه يد الرهن بغير عليه
الواني

اي في يد المرهن

فقد من الشائع

وهو رهن المشاع للرهن ان ينقصه كالمبيع الفاسد ولو هلك في يد المرهن يهلك امانة
عند الكوفي وفي الجامع ما يدل على انه كالرهن الجائز المروي عن ابي س. رهن من آخر عبدا قيمته
العان بالت على ان المرهن ضمان للفضل فانه رهن فاسد ذكره في آخر الفصل الثالث من رهن المحل
فالرهن من الرهن ما يكون منعقد لكن بوصف الفاسد كالفاسد من البيوع وشرط انعقاد الرهن
ان يكون الرهن مالا او المتقابل به مضمون ففي كل موضع كان الرهن مالا او المتقابل به مضمون الا انه
فقد بعض شرائط الجواز فيعقد الرهن لو وجد شرط الانعقاد لكن بصفة الفاسد لان شرط الجواز
وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا او لم يكن المتقابل به مضمونا لا ينعقد الرهن اصلا وذكر قبل هذا
في العادة ولو كان رجل اخذ من رجل رهن فاسدا بان رهنه نصف ذاه سايعا او نصف عبده
على ان يعرضه بهذا الرهن الف درهم فقبض الرهن واعطاه الالف فاستهلك الغريم المال لم ينقص
الرهن الرهن بحكم الفساد فلو رهن ان يجلس الرهن حتى يستوفي الدين الذي رهن به لان المرهن انما
استفاد الدين على الرهن بمقابلته الذي اقرضه فكان له حق الجبس لاستيفائه كما في البيوع وكما في
الرهن الصحيح اذا تصا دقا الرهن فلو هلك الرهن في يد المرهن بعد الضم يهلك بالاقبل من قيمته ومن
فكر هذا ولو مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرهن اقرضه من سائر الغرما حتى يستوفي دينه لان له
على المحل من مستحقة على ما ذكرنا قال هذا اذا كان الرهن الفاسد بمقابلته الدين فلو كان الرهن بدنيا
كان على الراهن قبل ذلك والمسئلة بحالها لا يكون للمرهن حق الجبس حتى يستوفي الدين كما في الرهن
الجائز بدنيا كان عليه قبله اذا تصا دقا الرهن لا يكون للمرهن حق الجبس لاستيفاء الدين والجامع بينهما
انه ما استفاد تلك اليد بمقابلته هذا المال فلا يكون له حق الجبس لاستيفاء مال وجب بحصة اخرى
فان مات الراهن وعليه ديون كثيرة كان اسوة الغرما لانه ليست له على المحل من مستحقة على ما مر ولو
رهنه بذلك مذبذبا او مولى كان للرهن ان ياخذ ذلك الرهن في الوحيين جميعا لان رهنهما باطل بخلاف
ما تقدم لانه فاسد غير باطل انتهى

كتاب في بيان احكام الجنائيات

ذكر الجنائيات عقبا للرهن لان الرهن لصيانة المال وحكم الجنائيات لصيانة النفس والمال
وسيلة للنفس وكان مقدما عليها ومن محاسنها معرفة عموم رحمة الله تعالى ورأفته في حق العباد حيث جعل
حرمة القتل اسد من حرمة اجزاء كلمة الكفر على الانسان حيث رخص اجزاء كلمة الشرك في الاكراه الكامل ولم ينص
قتل المؤمن بغير حق ومن في معناه لا في الاكراه الكامل ولا في وجه من الوجه كذا في النهاية وفي العناية
ومحاسن اجوبتها بحسن الرد **والجنابة اسم لما يكتب من الشر تسمية بالمصدر من جنبي عليه وهو عام**
الا انه في الشر خص بفعل محرر شرعا هل بالنفوس قلت وانما قيد بهذا لان انواع القتل من غير نظر الى
ضمان القتل وبغير ضمان اكثر من خمسة فان القتل يكون رجما وقتل الحربي وقتل قصاصا وقتل
سلبا في حق قطاع الطريق انتهى **فالاول يسمى قتل وهو فعل من العباد تزول به الحياة والثاني**
يسمى قطعاً وجرحاً ويسمى سبب الضرر وشرطها كون المحل حيواناً ثم اعلم ان القتل على خمسة اوجه
منها عمل وبشبهه عمل وخطا وما اجري مجري الخطا والقتل بسبب والمراد به بيان قتل يتعلق
به الاحكام من القصاص والدية والكفارة وجرمان الارث والام على ما بينه ان شاء الله تعالى
هذا تقسيم الشيخ ابي بكر الرازي رحمه الله وذكر محمد رحمه الله في الاصل انه على ثلاثة اوجه **عمل وبشبهه**
عمل وخطا القتل عدوه وان يتعمد ضربه اي ضرب الايدي بسلاح ومحل من خشب وزجاج
وحجر وليطة ونار هذا عند ابي ح. رحمه الله وعندهما وعند الشافعي ضرب به قصدا بالالتحقيق

ان ضربته بحجر عظيم او خب عظيم فهو عمد وقوله وفنا عطف على محدد لان النار من قبيل
المفردات كما صرح به اللفظاني بقوله وما لم يكن من جنس الحديد ان عمل عمله فهو عمد كما اذا اخذ من النار
فانه عمد بوجوب القصاص لا لقصاص الجرح وقال في الكفاية لا تزي انما تعمل على الحديد حتى اذا
اذا اوجعت في المذبح فقطعت ما يجب قطعه في الزكاة وسال بها الدم هل واد النجد ولم يسأل
الدم لا يحل انتمى. وفي الثانية ان الجرح لا يشترط في الحديد وما يسمى به كالحاس وغيره في ظاهر
الرواية انتهى. وفي خلاصة الفتاوى رجل ضرب رجلا بموت فقتله فان اصابته الحديد فقتل به
عند الكل وان اصابه بغيره لم يجز حده فقتله لانه لا يجب القصاص وكذا عند ابن حنيفة
في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوي عن ابي حنيفة انه لا يجب القصاص فعلى هذه الرواية يعتبر الجرح
سواء كان حديدا او غيره او جراحا بعد ان يكون آلة يقصد بها الجرح قال الصدر السهيد في نسخة
والاصح ان المعتبر عند ابي حنيفة الجرح. وسجحات الميزان من الحديد على الروايتين وان اصابه العود
يقتل عند ابي حنيفة لانه لا يجب القصاص عند هذا كذلك لانه في معنى القصاص الصغيرة فان كان عَصَا
عظيمة عند ابي حنيفة لا يجب القصاص وهو قول الشافعي وعندهما يجب رجل احمى ثور او ادمى عليه
انسانا او القاه في النار لا يستطيع الخروج من اعليه القصاص بمنزلة السراح. وكذا كل ما يلبس
عادة كالسلاح الا انه لا يجعل النار كالسلاح في حكم الزكاة حتى لو توقدت كسائر على المذبح وانقطع
لا يجعل الحلة انتهى. لكن في الميزانية قال لان النار تعمل في الخيوان على الزكاة حتى لو قد ف النار
في المذبح فاحترق العروق توفى كل انتمى وهذا موافق لما قدمناه عن الكفاية وتعمل على ما اذا سال
بها الدم وبه يحصل التوفيق بين كلام الخلاصة والبرازية بان يحمل كلام الخلاصة على ما اذا لم يسأل به
الدم فلا يحل الحل الخيوان وما في البرازية على ما اذا سال به الدم وما القصاص فلا كلام في وجوبه
والله اعلم. وانما شرطنا في الآلة ما ذكر لان العمد هو القصد ولا يتوقف على القصد الا بدليله ودليله
استعمال القاتل آتته فاقم الدليل بمقام المدلول لان الدلائل تقام مقام المدلول لانها في المعارف
الظنية الشرعية **وموجبته** اي القتل العمد **الا يشترط** لقوله نعم ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم
خالدا فيها وقد ورد فيه اهاديث كثيرة والفقد عليه الاجماع **وموجبته القود عتق** وقال الشافعي
هو غير متعين بل الولي بخير بينه وبين اخذ الدية. ولما قوله نعم كتب عليكم القصاص في القتلى والمراد
به العمد لانه اوجب في الخطا الدية لقوله نعم ومن قتل مؤمنا خطأ الآية ولانه قال عليه الصلاة والسلام
العقد قود. اي موجه قود فان نفس العمد لا يكون قودا. وقد صرح الاكمل في العناية بان الحديث مشهور
وفي النهاية ان خبر الواحد لا يصلح ثبوت الجمل الكتاب كما في بيان قدر رسم الرأس فاولى ان تصلح السنة
المشهور التي تلقنها الامة بالقبول مثبتة لما سكت عنه الكتاب **آة اعلم** هذا ظاهرا ان ما ذكر
ملا خسر في شرحه من ان النص لا يخلو عما ان يكون يكون مطلقا او عاميا وعلى التقديرين لا يجوز العمل بخبر
الواحد الى آخر ما قاله لم يقع موقع القبول لانه بناء على كون الحديث من قبيل الاحاد لا من قبيل المشهور
وقد علمت انه مشهور بلفظه الامة بالقبول على انه لا يشترط ان العام لم يخص ولا بل قد خص منه ما لو قتل غير
محققون الدم على السابيد وخص منه قاتل بينه وبين المقول شبهة ولا او شبهة بل كما سبقت
ان شاء الله تعالى **والله اعلم** اي لا يجب الكفارة بقتل العمد وقال الشافعي يجب الكفارة اعتبارا
بالخطا بل اولي لانها شرعت لمحو الائم وهو في العمد اكبر وكان اذ عا الى ايجابها. ولان الكفارة دابة
بين الصادة والعقوبة كما لا يخفى وفضل العمد كثيرة محض فلا يباين كباير مثل الزنا والسرقة
والربا ولا يمكن قياسه على الخطا لانه دون في الائم فشرعها الدفع الادبي لا يدل على دفع الاعلى والكفارة

فلا بد ان يكون سببا ايضا
داثرا بين الخط والادب
لتعلق العباد بالمتابع
والعقوبة

من العذر

من المقدرات فلا يجوز انشاها بالقياس على ما تقر في موضعه **وبشبهه** اي شبهه العمد هذا
هو النوع الثاني **وهو ان يقصد ضربه بغير ما ذكر** في العمد كالعصا والصوت والجرح الصغير واما الضرب
بالجرح والغيب الكبيرين فمن شبه العمد ايضا عند ابي حنيفة خلافا لغيره سمي به لان في هذا الفعل معنى
العزيمة باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطا باعتبار عدم قصد القاتل لان الآلة التي
استعملها ليست بالآلة القتل والقاتل انما يقصد الى كل فعل بالآلة فاستعماله غير آلة القتل دليل على عدم
قصد اليه وكان خطا يشبه العمد **وموجبته** الاثم في الاخرة لقصد ما هو محرر شرعا **والكفارة** لانه
خطا نظرا الى الآلة فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الآية **ودية مغلظة** كما سبقت بيانا
في بحث الديات **على العاقلة** لان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا بمقتضى بحث من بعد فبقي على العاقلة من غير
بقولنا يحدث من بعد عما تصالحوا فيه على الدية وعن قتل الوالد ولد عمرا وعن اقرار القاتل بالقتل خطا
وقد كان قتله عمرا فان في هذه الصورة لا يجب الدية على العاقلة بل في ماله **لا القود** اي ليس قود
لشبهه بالخطا كما عرفت **وهو** اي شبه العمد **فما دون النفس** من الاطراف **عمد** يعني اذا جرح عضوا
بالآلة جازحة وجب فيه القصاص ان كان ما يراعى فيه المياثلة فليس فيه اي فيما دون النفس شبه العمد
كما كان في النفس لان اطلاق النفس يختلف باختلاف الآلة وما دون النفس ليس كذلك. وذكرنا ان الش
من انواع القتل بقوله **وخطا** **وهو ان يرمي شخص ضحا طنه صيدا او حربيا فاذا هو مسل** وهذا
خطا في القصد فانه لم يخطئ في الفعل حيث اصاب ما قصد رميته وانما اخطا في القصد اي في الظن
حيث ظن الاذى صيدا او مسل حربيا. وقد يكون الخطا في الفعل بينه بقوله **او يرمي عرضا فاصاب**
آدميا فان هذا خطا في الفعل لا القصد فيكون معذورا لاختلاف المحل بخلاف ما اذا قصد ان يضرب مؤمنا
من جسده فاصاب موضعا اخر فان يجب القصاص اذ جميع البدن محل واحد فيما يرجع الى مقصوده فلا
يعذر بخلاف ما اذا اراد يدر رجل فاصاب عنق غيره وابانه فهو خطا ذكر في العناية. قلت وفي شرح
النظم الوهابي لاسناد استاذي عبد البر بن الشيخ رحمه الله تعالى قال في البدن اجم والخطا قد يكون في نفس
الفعل وقد يكون في ظن الفاعل **اما الاول** فيخون يقصد صيدا فيصيب آدميا وان يقصد رجلا فيصيب
غيره وان قصد عضوا من رجل فاصاب عضوا اخر منه فهذا عمد وليس خطا. **واما الثاني** فيخون يرمي
الى انسان على ظن انه حربي او مرتد فاذا هو مسل انتهى. **قال** وفتر في العيون بان اراد ان يضرب يدر رجل
بالسيف فاصاب عنقه فبان راسه فهو عمد ولو انه اراد رجلا فاصاب عنقه غير فهو خطا ونحوه في الخلاصة
او ما جري مجراه اي مجري الخطا وهو النوع **كبيان** **انقلب على رجل فقتله** حكمه حكم الخطا وليس
خطا حقيقة لعدم قصد النائم الى شيء حتى يصير خطيا لمقصوده ولما وجد فعله حقيقة وجب
عليه ما اقتلعه كفعل الطفل فجعل كخطا لانه معذور كالمخطي **وموجبته** اي موجب هذا النوع من الفعل
وهو الخطا وما جري مجراه **الكفارة والدية على العاقلة** لقوله نعم فخير برقبة مؤمنة ودية مسلمة
الى اهله. وقد قضى بها عمر في ثلاث سنين بحضور الصحابة من غير تكيس فصار اجماعا. ثم بين النوع
لخاسر بقوله **وقتل بسبب كذا في البير وواضع الحجر في غير ملكه وموجبته** اذا تلف فيه آدمي
الدية على العاقلة **لا الكفارة** اما وجوب الدية فلا شبهة سبب التلف وهو متعمد فيه بالخبر ففضل كالدارف
المقتى فيه يجب فيه الدية صيانة لا نفس فيكون على العاقلة لان القاتل بهذا الطريق دون القاتل
بالخطا فيكون معذورا فيجب على العاقلة تخفيفا عنه كما في الخطا بل اولي لعدم القتل منه مباشرة
ولهذا لا يجب الكفارة فيه **قال** في الجسدي وفيه ذنب الحفر والوضع في غير ملكه دون ذنب القاتل قالوا
ولا اثم فيه فصلا لانه فيه اثم القتل دون اثم الحفر والوضع انتهى **وكل ذلك يوجب حرمان الارث الا هذا**

سرى الدين

فاخطا

اي كل ما تقدم ذكره في انواع القتل من عمد وشبه عمد وخطا يوجب جرمان الا القتل بسبب
فانه لا يوجب ذلك الا بوجوب الكفارة. وقال الشافعي هو ملحق بالخطا في احكامه والله اعلم.
هذا فصل في بيان ما يجب القود فيه وما لا يجب.
لما فرغ من بيان اقسام القتل وكان من جملة ما القود وهو قد يوجب القصاص وقد لا يوجه احتاج الى
تفصيل ذلك في باب على صفة فقال **يجب القود في القصاص بقتل كل من يقتل بالدم اي بسبب قتل**
كل موصوم الدم احترق به عن الجرحي والمرد وبمؤله **على التام** عن المتأمن لان دمه غير محفوظ على
التام بل هو حال من القتل فيرد به لان في غير القود لا يجب القصاص كما مر بيانه ففصل **بشرط كون**
القاتل مكلفا اي عاقل بالغ لما تقرر في كلامهم ان غير المكلف ليس اهك القوديات وانه ليس للصبي
والجنون عمد وهو خطا منها في البرازية حكم عليه بالقصاص فقتل ان يرفع الى الولي جرح القاتل انقلب
دية ولو جرح بعد الرفع الى الولي له قتله ولا يسقط القصاص وعن الامام انه يقتله في الحالين. من جرح
وينفق فقتل في حال الافاقة يقتل فان جرح بعد ان مطبق سقط القصاص وان غير مطبق يقتل
عمد قتل مولاه عمدا لا رواية فيه وقال لفيقه ابو جعفر يقتل في جميع الوقف عمدا لا قصاص فيه. قتل
تحتنه عمدا ونبت في نكاحه سقط القصاص انتهى **وبشرط انتفاء الشبهة بينهما** اي بين القاتل
والمقتول بان لا يكون شبهة ولا اذا شبهة ملك لما ياتي ان القتل جنيته لا يكون عمدا ليرتب عليه
القصاص **فقتل الحر بالحر** تمام الماشية **ويقتل الحر بالعبد** وعند الشافعي لا يقتل الحر بالعبد
لقوله تع للحر بالحر والعبد بالعبد. وكذا اطلاق قوله تع ان النفس بالنفس والتخصيص بالذكر لا ينفي
ما عداه. فان قلت اوله وجب ان لا يقتل العبد بالحر عنه. قلت لانه يجب عنه بانه تفاوت الى
التفصيل فلا يمنع هذا ما ذكره ائمة الاصول من ان شرط دالة مفهوم التخصيص بالذكر ان لا يظهر اوله
المسكوت على المطبوع ولا شك ان المسكوت عنه اولي من المسكوت لانه لا كان العبد يقتل بالعبد فالاول
ان يقتل بالحر وبهذا ينفع ما ذكره بعض السارحين من انه ان ذلك يجب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تع
والعبد بالعبد والله اعلم **ويقتل المسلم بالذمي** ذلك فالتام في رحمه الله لقوله صلى الله عليه وسلم قتل مسلم بذي
مؤمن بكاف ولا ان الكفر مبيح فيورث الشبهة. وكذا ما روي انه صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بذي ولا
المساواة في العصمة ثابتة منظر الى التكليف والارواح المبيح كقتل الجار ب دون المسلم **الاها** اي لا
يقتل مسلم وذي **بمستأمن** لانه غير موصوم الدم على التام بل هو شبهة اي يقتل المستأمن بالمستأمن
فيما سواها بينهما ولا يقتل استحسانا لقيام مبيح القتل كراية المجتبي وغيره. وينبغي ان
يقول على الاستحسان لمصرحهم بان العمل على الاستحسان الا في مسائل مضبوطة يعمل فيها بالقياس ليس
هذه المسئلة منها والله اعلم وقد قلنا من لا خسر وفيه يخصه على القياس والله اعلم **ويقتل العاقل بالجنون**
ويقتل ايضا الباطل بالصبي والصبي بالاعمى والعمى بالاربع اي بالرجل بالرجل بالرجل بالرجل بالرجل
والعمرغ باضله وان غدا لعبد المسقط لا بعكسه اي لا يقتل الاصل بفرعه لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يقاتل العبد بالرجل ولا الابن بالابن سببا لاحيائه فيقتل ان يجعل ابنه سببا لافقائه ولهذا لا يجوز
قتله اذا وجب حريته في صفة او وجب زانيا محصنا والحديث جده على مال رحمه الله حيث قال يقاتل
اذا جرح ابنه ذبحا. فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا جرح في الرجل بابنته وهو محصن فانه يرحم
قلت اجيب عنه بان الرحم حق الله تع على الخلق بخلاف القصاص فان قلت فليجوز ان يجعل اذ ان جرح
بجارية ابنه. قلت انما لا يجوز لان رحم الله صلى الله عليه وسلم انت وما انت وما انت لا يترك ضارته شبهة في الذمة

قلت ولا يخفى

قلت ولا يختص هذا الحكم بالابن والاب حتى لا يقتل الاجداد به من قبل الرجال والنساء وان علو
والاموال والجهات من قبل الامراء. ولم يطلقها. وذكر في ط الاجداد من قبل الرجال والنساء والام
ولم يذكر الجدة اصلا فوقف شبهة في الجدة من قبل الاب وقد رايته بجل الله تع ما ذكر في ك قال لا يقتل
اصول المقتول به وان علو ذلك فالتام لانه رحمه الله فيما اذا جرح ذبحا ود على الاطلاق اعتبار
معنى الحرمة في امتناع القود في عامة شروهم وانه يشمل الجد من جميعا كراية المجتبي. قلت ومما يدل
على انه لا فرق في هذا بين الاجداد والجدات ما في العناية لانه لا يقتل عند قول الحضرة ولا يقتل الرجل
بابنته فان من قاله لا يقتل ان كان بولده لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاتل العبد بالرجل بولده وهو موقوف
بكونه سببا لاحيائه وهو وصف موقوف في جرحه في جرحه الحكم المصلح به فانه لا يجوز ان يقتل والده وان
وجده في صفة الاعراب مقاتلا او وجده زانيا وهو محصن فيجوز ان يتعدى به الحكم من الولد الى الجد
مطلقا والى الاموال والجدات كذلك فانهم اسباب لاحيائه فلا يجوز ان يكون سببا لافقائهم انتهى. ثم
رايت الامام الحدادي صرح بذلك في الجوهر فقال ولا يقتل الرجل بابنته ولا يصعد لقوله عليه الصلاة
والسلام لا يقاتل العبد بالرجل ولا يصعد بعينه وتجب الدية في ماله في قتل الابن لان هذا عمل والعاقلة
لا تقتل العمد ويجب في ثلاث سنين وكذا لا قصاص على الاب فيما جرح الابن فيما دون النفس ايضا وكذا
حكم الجد وان عدا لا يقتل وكذا الجد من قبل الام وان عدا الجد وشغل الولد وكذا الام وان عدا وكذا
الجدات من قبل الاموال والاب وان علو لا يقاتل دون بالولد وان شغل انتهى. وبه صرح ايضا في شرح الكنت
لنزيل وغيره **ولا يقتل سيد بعبد** اي بعبد نفسه على نفسه وبه صرح في المجتبي وغيره وهذا داخل تحت قوله
باق فلا يستوجب القصاص لنفسه على نفسه وبه صرح في المجتبي وغيره وهذا داخل تحت قوله
ومن ملك قصاصا على ابيه سقط كما سياتي تقريره **ولا يقتل بعبد ملك بعصه** لان القصاص لا يتجوز
ولا يقتل بعبد الرهن حتى يجتمع العاقدان يعني الراهن والمرتهن لان المرتهن لا يملك له ولا يملك
القصاص والراهن لو تولا له لبطل حق المرتهن في الرهن فشرط اجتماعهما ليسقط حق المرتهن برضا
كراية المجتبي وشرح الدرر وذكر في شرح من لا خسر ومعزيا الى العيون والجامع الصغير لغير الامام
وغيرهما ان القصاص لا يثبت لهما وان اجتمعا كراية الكافي. قلت وهذا قول مجمل وبه صرح في الجوهر
حيث قال بعد ان ذكر ان عداها لا يجرى القصاص من اجتماعهما وقال مجمل لا قصاص وان اجتمعا
وعن ابي سريته. قال وقيد باجتماعهما حتى لو اختلفا فلم يما القيمة وتكون رهنا مكانه ولو قتل عدا
الاجارة يجب القصاص للوجوه واما المبيع اذا قتل في يد البائع قبل القبض فان اخاره المشتري اجارة
المبيع فله القصاص لانه ملكه وان اختار رد المبيع فلا يبيع القصاص عند ابي ح لان المشتري اذا رد
الشيء العقد من اصله فانه لم يكن وقال ابو اسحق لا قصاص والبائع القيمة انتهى **ولا يقتل بمكاتب**
قتل عدا عن وفاة ووارث وسيد وان وصلية اجتماعا اي الوارث والسيد لان الصحابة
رضي الله عنهم اختلفوا في موته حرا او رقيا فعلى الاول الوارث هو الوارث وعلى الثاني الوارث فاشبه
من له الحق فارفع القصاص **فان لم يبع وارثا غير سيده او ترك وارثا ولا وفاة اقاد سيده**
لتعنيته **ويسقط قود وثبته على ابيه** الحرمة الابوة قال في المجتبي قلت من صور هذه المسئلة
ما اذا قتل اخ ام ابيه او اختها او ابنتها او امها او غيرها او واحدا من اقدارها وهي وثية
ذلك المقتول فثبت لها القصاص عليه ثم ماتت فورضا ابنه فقد ورث قصاصا على ابيه فيسقط
قلت وكذلك لا يثبت له ابتداء حتى لو قتل زوجة او ام ولد او قتل احد ابويه او احد اقربيه ولا وارث
للمقتول سوى ابنه او ورث بعصه فانه لا يقتص من ابيه انتهى فان قلت كيف يصح قوله ورث قصاصا

وان علو ويقتل الولد
بالوالد وعن ذكنا الصدم
المسقط كما تقدم قلت
ذكر الجد في هـ من
قبل الامم ميمو

وهو المورث يثبت ابتداء ببليل انه يصح عفو المورث قبل موت المورث والمورث يملك القصاص
بعد الموت وهو ليس باهل التملك في ذلك الوقت فثبت المورث ابتداء قلت ثبت عند البعض
بطريق الدرس او يقولون بغير صورة يتحقق فيها الدرس بان قتل رجل اباً امراًة تكون ولاية الاستيفاء
للزوجة ولها ولد من القاتل فانه يثبت القصاص الواجب على ابية كذا في المشكل قال في الكرخي لو عفا
المجروح ثم مات في القياس ان لا يصح عفو لان القصاص يثبت ابتداء للورثة ولو لا ذلك لم يثبت
لهم بعد الموت وكان ابراء في حق غيره وفي الاستحسان يجوز عفو لان الحق له وانما يقوم المورث
مقتاً به في استيفائه واذا سقط جاز ويكون من جميع المال لانه حق ليس بمالك كالطلاق وقالوا في
المورث اذا عفا عن الجرح قبل موت المجروح والقياس ان لا يصح عفو لانه عفا عن حق غيره الا ترى
ان المجروح لو عفا في هذه الحالة جاز وانما يثبت المورث الحق بعد موته فان عفا قبل موته حقه لم
يجز والاستحسان انه يجوز عفو لان الحق يثبت للورثة عند الجرح ولو لا ذلك لم يثبت لهم عند الموت
فاذا ابراء عنه عند موته سبب الموت وهو الجرح جاز ان يثبته في الجرح لا قوة لقتل
مثل مسلم ظنه مشركا بين الصنفين بل عليه اي على القاتل كفارة ودية لانه ليس بعد
بل خطأ وموجبه الدية والكفارة كما تقدم ذكره ملاحظاً وذكر في المجتبى ايضا وقال قالوا هذا
اذا اخلطوا فان كان في صف المشركين لا يجب لسقوط عصمته فكيف سوادهم قال النبي صلى
الله عليه وسلم من كثر سواد قوم فهو منهم انتهى قلت اذا كان من كثر سواد قوم فهو منهم وان لم
يترى من يقيم فكيف بالوزير يقيم كالمخرج الذي يقتل بشكل ما يباح قتله كالحية مثلاً
فينبغي ان يقدام على قتله واذا قتله ثم تبين انه جاني فلا شيء على القاتل والله اعلم **ولا ينفذ الابا سيف**
سواء قتله به او بغيره من المجرّد وقال الشافعي رحمه الله نعم يقتل بمثل الدابة التي قتله بها
ويقتل به ما فعل ان كان فعلاً مشروعاً فان مات والا تحترق رقبته لان مبنى القصاص على المساواة
ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا قوة الابا سيف وقال عليه السلام لا تعدوا عباد الله كفر في الجحيم
وفي العناية وقال الشافعي ينظر ان كان قتل بفعل مشروع مثل ان قطع يد رجل فان منه فقتله
مثل ذلك ويقتل تلك الدابة فان مات والا تحترق رقبته وان كان بغير مشروع كان سقاء الخمر حتى
قتله او لا يصح فقتله يقتل بالسيف لان مبنى القصاص على المساواة فكذا ان كان فيه
مساواة في الاصل والوصف اي الفعل والمقصود به ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا قوة الابا سيف
وهو نص على نفي استيفاء القود بغيره ويلحق به ما كان سلاحاً فان قيل يحتمل ان يكون المراد لا قوة
يجب الابا سيف يجب بان القود اسم لفعل هو جرح الفعل كالعصا ص ودون ما يجب شرعاً والحمل
عليه مجاز باعتبار ما يؤيد اليه وهذا مختار صاحب الاسرار وفخر الاسلام قدّر بلا قوة يجب
الابا سيف واستدل به لاجي في نفي القصاص عن القتل بالمشغل وقد قرئنا في التعزير ولا
سبل وجود المساواة فيما ذهب اليه الشافعي لان فيه الزيادة لو لم يحصل المقصود بمثل ما فعل لان فيه
الخبر بعد فعل مثل ما فعل به وانه غير جائز لانه لا يقتض منة واذا جاز ترك القصاص فيجوز التعزير عنه كما في كسر العظم
فان من كسر عظم انسان سوى السن عمداً فانه لا يقتض منة واذا جاز ترك القصاص عند ثبوت الزيادة
فلا يجوز ترك البعض اولى انتهى قلت وكلامهم في هامة الموت والسروح يفهم ان القصاص لا يكون
الا بخصوص السيف لا بغيره من السلاح كسكين ورمح وغيرها لكن قال في الجوهرة والاستيفاء في القصاص
الابا سيف سواء قتله به او بغيره من المجرّد قال ملاحظاً خسر والمراد بالسيف السلاح هكذا فهمت
الصحابة رضي الله عنهم وقال اصحاب بن مسعود رضي الله عنه لا قوة الابا سلاح وانما كفي بالسيف عن السلاح

كثير

نعمه الى الخاف

وعنه الى الكافي فكل هذا فاقم في السراحة من ان من له القصاص يجب ان يقتله بالسيف فبصر
اعلته بها فلو القاه في بئر او قله بحجر او بنوع آخر عزز فكان مستوفياً بحمل على ان مراده بالسيف
السلاح والله اعلم وبه صرح في المضمرات من كتاب الحج حيث قال والتخصيص باسم العدد لا يمنع
للقا قنم به الا ترى ان القصاص بالسيوف في قوله صلى الله عليه وسلم لا قوة الابا سيف من
ولا ب المعنوي وهو القاتل لعقل من غير جنون **القود** اي القصاص **والصلح** لا اي ليس له **العفو**
بقطع يد اي يد المصنوع **وقتل وليه** اي ولي المصنوع كابنه وامه اما القصاص فلا له التعزير وذلك
المعارف من ذلك راجع الى النفس وولايته ولاية على نفسه فيلزم كالتحريم بخلاف الاخر وانما له حيث لا
يكون له ولاية استيفاء قصاص وجب للمصنوع واما الصلح فلا له انعم من القود **وبنفذ صلحه** اي اولى
بقدر الدية او اكثر منه اي من قدرها وان وقع الصلح منه باقل منه اي من قدرها لم يصح الصلح
وتجب الدية كاملة لانه انظر في حق المصنوع كذا في النهاية والعناية وفيه من الحقايق من اذا صلح
على قدر الدية او اكثر منه وان صلح على اقل منه لا يصح وتجب الدية كاملة واما العفو فلا له ابطال الحق
بلا عوض ولا مصلحة فلا يجوز **والقاضي كالأب** في جميع ما ذكرنا في الصحيح **والوصي بصلح فقط**
يعني ليس له القود ولا العفو اما القود فلا له من باب الولاية على النفس والوصي لا يملك ذلك حتى لا
يملك تزويجه واما العفو فلا له الا بملكه فالوصي اولى قال النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكرنا
الا في القتل فانه لا يقتل لان القود من باب الولاية على النفس حتى لا يملك تزويجه. ويدخل تحت هذا الاطلاق
الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف اذ لم يستأن الا القود في النفس. وذكر في كتاب الصلح
ان الوصي لا يملك الصلح في النفس لان الصلح فيها بمنزلة الاستيفاء وهو لا يملك الاستيفاء. وجه التذرع
منه وهو المذكور في القامع الصغير ان المقصود من الصلح المال والوصي يتولى التصرف فيه كما يتولى
الأب بخلاف القصاص لان المقصود التعزير وهو مختص بالأب ولا يملك العفو لان الأب لا يملك ما فيه
من الابطال بل هو اولى. وقالوا القياس ان لا يملك الوصي التصرف في الطرف كما لا يملك في النفس لان
المقصود تجديد وهو الشفقي وفي الاستحسان يملكه لان الأطراف يملكها المالك لانها خلقت
وقاية لا نفس كالمال وكان استيفاءه بمنزلة التصرف فيه والقاضي بمنزلة الأب فيه في الصحيح الا ترى
انه من قبل ولا يولي له يستوفيه السلطان والقاضي بمنزلة فيه وهذا اولى والصبي كالمصنوع لما عرف
في موضعنا انتهى **والصبي** فيما ذكرنا **كالمصنوع** وقد ذكرناه **وبكبار القود** اي القصاص اذا كان
مشتركا بينهم وبين الصغير **قبل كبر الصغير** اي قبل ان يبلغ الصغير عند ابي حنيفة وقال لا ينس
لمؤد ذلك حتى يبلغوا لان الحق مشترك بينهم فلا ينفرد بعضهم باستيفائه وبه قال الشافعي
واحد في رواية. وله انه حق ثابت لكل منهم على الكمال فيجوز الانفراد **اذا كان الكبير اجنبياً**
عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجابا قال النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان الكبير ولياً للصغير
له التصرف في ماله كالأب والجدي يستوفيه الكبير قبل ان يبلغ الصغير باجماع اصحابنا سواء كانت الولاية
لها بالملك او بالقرابة وان كان ولياً للصغير لا يقدر على التصرف في المالك الا بالاجاز والمفعول بالخلاف
فان كان الكبير اجنبياً عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير وعند الشافعي
لا يملك الكبير الاستيفاء في الحال انتهى. اذا انقرض هذا ظررك ان كلام اكثر وغيره من اصحابنا من
اطلاق في محل التقييد وهو مؤد القود بلا كلام والله اعلم **ولو قتل القاتل اجنبياً وجب القصاص**
عليه في القتل العمد والدية على ما قلته اي القاتل في القتل الخطاء **ولو قال في القتل**
بعد القتل اي بعد قتل الاجنبى **تمت امرته بقتله ولا يمين له** على معالته لا يصدق في دعواه ذلك

فيه نظراً والسلطان لذلك كما سيرو
ما لم لا يملك
باب الولاية على النفس ليس ذلك
فانهم

بخلاف من جرح بغيره في دار رجل فمات فيها انسان فقال صاحب الدار كنت امرته بالحفظ يصدق
ذكره في المجتبى ولم يذكر العرق ويمكن ان يعرق بان الولي في الاولى حكمي ما لا يملك استيفاء في الحال
لغوات المحل بالقتل فلا يصدق وفيه مسئلة الحفظ حكمي المالك ما يملك استيفاء في الحال فيصدق
على ما هو المقرر من القاعدة وظاهر ان حق الولي يسقط رأسا كالوفاة القاتل تحت الله والله اعلم
واذا لم يصدق هل يقتصر منه ام لا قال في البرازية فان قتله غيره بامر صار مستوفيا ولا ضمان على القاتل
هذا اذا كان الامر ظاهرا فان قتله ثم ادعى الامر وصدقه الولي لا يثبت الامر لابلينة ويقتصر القاتل
ان لم يبرهن انني **ولو اشتوفاه** اي القصاص **بعض الاول** لم يضمن شيئا القاتل ذكره الزبلي وفيه
المجتبى ولو كان الدم بين اثنين فقتل احدهما وقتله الاخر فان لم يعمل بغيره يتركه يقتل فاسا استثنى
وان عمل بغيره فان لم يعمل بحرمته وقال طنت الله يحل لقتله لا يقتل والدية في ماله وان علم بالحرمه
يقتل سواء قضى القاضي بسقوط القصاص في نصيب الساكن او لم يقتل وهذا كمن امسك رجلا حتى قتله
الاخر بعد اذ قتل ولما يقتل المسك فعليه القصاص قضى القاضي بسقوط القصاص عن المسك اولم
يقتل اني **جرح شخص انسانا ومات المجرع** فاقام **اوليا المقتول** بئنه انه مات بسبب الجرح
واقام الضارب بئنه انه بري من الجرح ومات بعد مدة فبئنه ولي المقتول **اولي** كذا في معاني
الحكام معزيا الى الخواجا **اقام اوليا المقتول** البئنه على انه جرحه زيد وقتله واقام **زيد**
البئنه على ان المقتول قال ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فبئنه زيد **اولي** من بئنه اوليا القاتل
كذا في المشتمل فتلا عن مجمع الفتاوى قال **المجروح** لم يجرحني فلان ثم مات المجرع ليس لورثته
اي ورثة المجرع **الدعوى على الجاني بهذا السبب** ذكره في القنية ثم رقم لبعض المشايخ وقال
ان مسئلة الجرح على التفضيل ان كان الجرح معروفا عند القاضي والناس لم يقبل اقرار المريض ثم نقل
عن بعضهم ان مسئلة الجرح انه ليس لورثته ان يدعوا على الجاني مطلقا ولم يفضل قال في النظرية
جرح قال قلبي فلان ثم مات واقام وارثه البئنه على رجل انه قتله لم تقبل بئنه لان هذا حق المورث
وقد كذب البئنه على ابن اخائه جرحه خطأ تقبل بئنه وجهه بان البئنه قامت على حرمان الولد
الارث فقبلت كذا في شرح الوهبانية **سقاها سما حتى مات ان دفعه اليه حتى اكله ولم يعلم المدفع**
له به اي بالسهم فمات لا قصاص ولا دية على الدافع لكنه يجلس ويجزر ولو اوجر السهم **اجارا**
عقب الدية على عاقلة وان دفعه له في شربة فشربه ومات منه فكل اول لانه شرب باختياره
الا ان دفعه خذعة فلا يجب فيه الا التعزير والاستغفار كذا في الخاتمة **وان قتله اي وان قتل**
شخص شخصا بمر بفتح الميم وتشد يد الراء وهو خشبة طويلة في راسها حديد عنضة من فوقها خشبة
عنضة يضع الرجل رجله عليها ويجزها الدرع كذا في الرمز **يقتصر ان اصابه حد الحدين** بلا خلاف
والا اي وان لم يصبه الحدين بل قتله بغير الرمز لا يقتصر على الخلاف المذكور في اول الكتاب **كالخنق**
والغريق يعني لا يقتصر في الخنق اذا خنق شخصا والتعريق لا اذا خنق شخصا في الماء عند اي ح
وعندهما يقتصر به كذا في تعيين الكثر والرمز قلت وفي المجتبى قتله بمر فبئنه القود اذا قتله بحد
حدين فاذا قتله بغير حدين فجرمه كذلك اجماعا وان لم يجرحه فذلك على رواية الاصل لا اعتبار
الحدين دون الجرح وعلى رواية الطحاوي لا قود فيه عند اي ح واذا قتله بعوده فلا قود فيه اجماعا
وقيل فلا ذما ولو ضربه بسيف في عنقه فخرق السيف العنق وقتله فلا قصاص عند اي ح رحمه الله نعم
وقال محمد رحمه الله ان كان العمد جرحه قاتلا قبل به شخص حتى تنور فالتقى فيه انسانا او القاه في نار
لا يستطيع الخروج منها فاخرقه فبئنه القود وفيه اشار الى ان الاحتياكي للعود وان لم يكن فيه نارة

وتحذره في فتاوى السجون والاولا على
وهكذا ذكر في واقعات الشافعي
فان لا يلا هذا التعليل على الكس
انتهى

بغيره فقتل فلان ولو قال جرحني فلا
ثم مات فاقام بئنه البئنه

فهو الصحيح

وهو الصحيح وفيه القاء في النار فاخرج وبه رفق فمكت نصه منه حتى مات قتل به
وان يجزى وينهب فلا ولو عرق بالنار او صبها في البحر فمات فلا قصاص فيه عند خلافهما بسبب
عرقه بالنا فان كان قليلا ترجى نجاة منه غالبا فخطا العمد اجماعا وان لم يشرع نجاة غالبا فعلى
الخلاف قرع عن اي سر رحمه الله القاه من سفينة في بحر او دجلة فمات فمات فعلى عاقلة الدية
وان سح ساعة ثم عرق فلا دية فيه وان القاه من سطح او جبل او بئر وترجى نجاة غالبا فهو خطأ
العمد والا فعلى الخلاف صخر خنق رجلا فمات فلا قود فيه عند اي ح لكنه ان اعتاده يقتله الامام
سياسة وان تاب قبل ان يقع في يد الامام يقتل وان تاب بعد ما وقع في يده لا يقتل بوبته كالتاجر
وعندهما فيه القود اذا خنقه حتى مات وان تركه ثم مات فان خنقه مقدر بموت الانسان
منه غالبا فعليه القصاص والافلا ولو اوجر سمعا كرها او فاوله واكرهه على شربه فلا قود فيه
والدية على عاقلة وقيل هو على الخلاف المشروط اذا كان السم مقدرًا يقتل غالبا وان فاوله فشرط
من غير كراهه فلا قصاص فيه ولا دية على الشارب به او لم يقتل ولو اذله ببيانات فيه جوعا لم يضمن
شيئا عند اي ح رحمه الله وعندهما تجب الدية قرع عن حجر رحمه الله ولو دفعه حيات فمات بئنه
انتهى كلامه **قطر رجلا وطرحه قذرا اسد او سبع فقتله فلا قود فيه ولا دية ويجزر ويضرب**
ويجلس الى ان يموت ذكره في المجتبى وغيره وفي البرازية شديد رجل ورجله اي قطعه والقاء
فقتله سبع لا قصاص ولا دية لكن يجزر ويجلس حتى يموت وعن الامام عليه الدية ولو قطص صبي
والقاء في السم والبرد حتى مات فعلى عاقلة الدية انتهى وفي الخاتمة قال وفي المجرع لو قطص
رجلا والقاء في البحر فمات وعرق القاه تجب الدية في قول اي ح ولو سح ساعة ثم عرق لا يجب
فيه شيء لانه عرق بعجز وفي الاول عرق بطرحه في الماء انتهى **قطع عنقه وبقي من الحلقوم قليل**
وفيه الروح فقتله اخر فلا قود فيه لانه في حكم الميت وفي البرازية شق بطن انسان بجذبة
وضرب آخر عنقه بالسيف عمدا ان كان يتوهم بقاءه حيا بعد الشق يقتل الذي ضرب العنق وان
لا يتوهم بقاءه حيا وانما يبقى فيه اضطراب المقتول فالقصاص على الذي شق البطن ويجزى وضارب
العنق وفي المسئلة الاولى يجب على الذي شق البطن ثلث الدية فان نفذت الى الجانب الاخر يجب ثلثا
الدية كما هو حكم الجاني فده وكذا لو جرحه جراحة متخنة والاخر غير متخنة والمخنق ما لا يتوهم معه بقاء
فالتاثل هو المخنق هذا اذا انقضى ولو لم يمت فكلها قاتلان ولو جرحه واحد جرحا واحدا والاخر عشر
فالموجب عليهما على السواء لان الانسان قد يموت بجراحة ولا يموت بعشر جراحات **ولو قتل وهو**
اي المقتول في حالة النزح قتل القاتل به الا اذا كان يعمل الله لا يعيش منه كذا في فتاوى
قاضيخان وفيه رجل ضرب رجلا بالعصا فجرحه ثم ضربه المجرع بالسيف فمات اجمعا قال ابو ح
رضي الله عنه دية المقتول بالعصا تكون على عاقلة قاتله ولا دية للمقتول بالسيف لان حقه كان
في القصاص وقد مات قاتله انتهى **ومن جرح رجلا عمدا فصا او فاش ومات يقتصر لان الجرح سبب**
ظاهر بموته فيجوز الموت عليه ما لم يوجد ما يقطع كبح الرقبة او البرء منه **وان مات شخص بفعل**
نفسه وزيد واسد وخنق ضمن من ثلث الدية في ماله ان كان القاتل عمدا والا اي ان لم يكن
عمدا فعلى عاقلة الدية وانما كان كذلك لان فضل الاسد ولحية جنس واحد لكونه هدرًا في الدنيا
والاخره وفعله بنفسه جنس آخر لكونه هدرًا في الدنيا معتبرا في الاخره حتى يات به وفعل زيد
معتبر في الدنيا والاخره فصارت ثلثة اجناس هدر مطلقا ومعتبر مطلقا وهدر من وجه
دون وجه وهو فعله بنفسه فيكون السبب بفعل كل واحد ملة فيجب على زيد ثلث الدية ثم ان كان

فعل زيد عن عبد الله عليه في ماله والا فلي عاقلة لما عرف في موضع **وَجِبَ قَتْلُ**
مَنْ شَرَّهَ سَيْفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَلَا شَيْءَ بَقْتَلَهُ لقوله عليه الصلاة والسلام من شَرَّهَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ
سَيْفًا فَقَدْ أَبْطَلَ دَمَهُ. ولأن دفع الضرر واجب فوجب عليه قتله إذا لم يمكن دفعه إلا به ولا
يجب على القتال شيء لأنه صار باختياره ولا يكون بالليل أو بالهزار في المصر وخارج المصر
عنه فلا يجب بقتله شيء لا يمتنع ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو بالهزار في المصر وخارج المصر
لأن السلاح لا يلبس وأن شَرَّهَ عَلَيْهِ عَصًا فَكَذَلِكَ أَنْ كَانَ لِيَدًا أَوْ فُخَّارًا خَارِجَ الْمَصْرِ لَأَنَّهُ لَا يَحْتَقِرُ
الْقُوَّةَ بِالْمِثْلِ وَلَا فِي خَارِجِ الْمَصْرِ فَكَانَ لَهُ دَفْعُهُ بِالْقَتْلِ بَعْدَ مَا أَذَانَ فِي الْمَصْرِ وَقِيلَ أَنْ كَانَ
عَصَى لَا يَلْبَسُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ السِّلَاحِ عِنْدَهَا فَيُجَوِّزُ أَنْ يَقْتُلَهُ فِي الْمَصْرِ فَارَافَ السَّيْفَ وَلَا
شَيْءَ يَقْتُلُ مَنْ شَرَّهَ عَصًا لِيَدًا فِي مَصْرٍ أَوْ فُخَّارًا فِي غَيْرِهِ أَيْ غَيْرِ الْمَصْرِ أَوْ شَرَّهَ عَلَيْهِ عَصًا لِيَدًا
فِي مَصْرٍ أَوْ فُخَّارًا فِي غَيْرِهِ أَيْ فِي غَيْرِ الْمَصْرِ فَقَتْلُهُ الْمَشْهُورُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَقُولِ وَالْمَقُولِ
وَأَنْ شَرَّهَ الْمَجْنُونُ عَلَى غَيْرِهِ سِلَاحًا فَقَتْلُهُ الْمَشْهُورُ عَلَيْهِ عَمَّا تَجِبُ الدِّيَّةُ وَمِثْلُهُ الصَّبِيُّ وَالرَّابَّةُ
وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ تَجِبُ الدِّيَّةُ فِي الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجِبُ الضَّمَانُ فِي الْكَلِّ لَأَنَّهُ قَتْلُهُ دَفْعًا
عَنْ نَفْسِهِ فَصَارَ كَالْبَالِغِ الْعَاقِلِ وَلَمَّا كَانَ الْعَمَلُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ مُتَصِفٍ بِالْحَرَمَةِ فَلَمْ يَتِمَّ بَقِيَّةُ
فَلَا تَقْطَعُ الْعَصَةُ بِهِ لَعَدَمِ الْإِخْتِيَارِ وَالصَّحِيحُ وَهَذَا لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ قَتْلُهُمَا
وَلَا الضَّمَانُ بِفِعْلِ الرَّابَّةِ وَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ كَانَ قَضِيَّتُهُ أَنْ يَجِبَ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ قَتْلُ نَفْسٍ مَعْصُومَةٍ إِلَّا
أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ لَوْ جُودَ الْمَيْيَتِ وَهُوَ دَفْعُ الشَّرِّ تَجِبُ الدِّيَّةُ فِي الْأَدِيِّ وَالْقِيَمَةِ فِي الرَّابَّةِ وَلَوْ ضَرَبَ
أَيُّ الْمَشْهُورِ عَلَيْهِ السَّاهِرُ السِّلَاحَ فَانْصَرَفَ السَّاهِرُ بَعْدَ الضَّرْبِ فَقَتْلُهُ أَيْ السَّاهِرُ الْأَخْرَاجِي
الْمَشْهُورُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ يَنْصَرِفَ قَتْلُ الْقَاتِلِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَلَيْهِ الْمَضْرُوبُ لِأَنَّ السَّاهِرَ لَا يَنْصَرِفُ
بَعْدَ الضَّرْبِ عَادَ مَعْصُومًا مِثْلَ مَا كَانَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَعْتَابِ شَرْهٍ وَضَرْبُهُ فَإِذَا انْكَفَتْ
عَلَى وَجْهِهِ لَا يَزِيدُ ضَرْبُهُ ثَانِيًا أَنْ يَنْفَعُ شَرْهُهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى قِتْلِهِ فَعَادَ عَصْمَتُهُ فَإِذَا قَتَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ
فَقَدْ قَتَلَ نَفْسًا مَعْصُومًا ظَلَمًا فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ لِيَكْلَأَ فَخَارِجَ الشَّرْقِ
مِنْ بَيْتِهِ فَاتَّبَعَهُ صَاحِبُ الْبَيْتِ فَقَتْلُهُ أَيْ الدَّاخِلُ السَّارِقُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
قَاتِلْ دُونَ مَا لَكَ هَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ صَاحَ عَلَيْهِ طَرَحَ مَالَهُ قَاتِلْ بَابَهُ لَوْ صَاحَ عَلَيْهِ يَطْرَحُ
مَالَهُ وَقَتْلُهُ مَعَ ذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ قَتْلُهُ بَعْدَ حَقِّ كَالْمَعْصُومِ مِنْهُ إِذَا قَتَلَ الْغَائِبَ
فَمَا يَجِبُ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ بِالْإِسْتِغْنَاءِ بِالْمُسْلِمِينَ وَالْقَاضِي فَلَا تَقْطَعُ عَصْمَتُهُ بِخِلَافِ
السَّارِقِ وَالزَّيْلِيِّ لَا يَنْدَفِعُ بِالصَّيْحَانِ ذَكَرَ الزَّيْلِيُّ. وَفِي شَرْحِ الْوَقَايَةِ لِصَدْرِ الشَّرْعِيَّةِ وَلَا شَيْءَ عَلَى مَنْ يَتَّبِعُ
سَارِقَهُ الْخُرْجَ سَرَقَتَهُ كَيْفَ فَقَتْلُهُ شَيْءٌ هَذَا إِذَا لَمْ يَتِمَّ مِنْ الْأَسْرِ إِذَا الْإِبَالَةُ قَتْلُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَاتِلْ دُونَ مَا لَكَ وَكَذَا إِذَا قَتَلَ قَبْلَ الْأَخْذِ إِذَا قَصَدَ أَخْذَ مَالِهِ وَلَا يَتِمُّ مِنْ دَفْعِهِ إِلَّا بِالْقَتْلِ وَكَذَا
إِذَا دَخَلَ رَجُلٌ رَجُلًا بِالسِّلَاحِ فَعَلِيَ عَلَى ظَرْفٍ صَاحِبَ الدَّرَارَةِ جَاءَ لِقَتْلِهِ بِحِلِّ قَتْلِهِ أَنْتَ وَفَرُوعُ
مَذْهَبِ الْأَصُولِيِّينَ أَنَّ الْأَمْرَ بِشَرْطِ اسْتِغْنَاءِ الْقَضَاءِ بِالْحُدُودِ وَمِنْ هَذَا لِقَوْلِهِمَا الْغَرَقُ عَفْوُ الْوَلِيِّ عَنْ
الْقَاتِلِ أَفْضَلُ مِنَ الْقَضَاءِ وَكَذَا عَفْوُ الْخُرُوجِ كَرَأْيِ الْغَوَائِرِ الرَّبِّيَّةِ. وَفِي الْقَوَاعِدِ أَنَّ نَبِيَّهَ مِنْ قَاعَةِ
الْحُدُودِ تَكْرَرُ بِالسُّنَنِ الْحُدُودُ كَالْقَضَاءِ الْأَنِّي سَبْعَ مَآثِلَ. الْأَوَّلَى جَوِّزُ الْقَضَاءِ بَعْلَهُ فِي الْقَضَاءِ
دُونَ الْحُدُودِ كَأَنَّهُ لِلْخَلَاةِ الثَّانِيَةِ الْحُدُودُ لَا تَقُودُ وَالْقَضَاءُ يُوَرِّثُ. الثَّلَاثَةُ لَا يَصِحُّ الْعَفْوُ فِي
الْحُدُودِ وَلَوْ كَانَ حُلُّ الْعَذَابِ بِخِلَافِ الْقَضَاءِ. الرَّابِعَةُ الْقَضَاءُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْمَادَةِ بِالْقَتْلِ بَخْلَافِ الْحُدُودِ
سُورَةُ الْعَذَابِ. الْخَامِسَةُ يَنْبَغُ بِالْإِشَارَةِ وَكَتَابَتِهِ مِنَ الْآخِرِ بِخِلَافِ الْحُدُودِ كَأَنَّهُ الْخَامِسَةُ مِنَ مَسَائِلِ شَيْءٍ

الحُدُودُ وَتَدْرُجُ
بِالشَّرْعِيَّاتِ

السَّادَةُ لِأَخْزَنِ

السَّادَةُ لَا تَجُوزُ الشَّفَاعَةُ فِي الْحُدُودِ وَتَجُوزُ فِي الْقَضَاءِ. السَّابِعَةُ الْحُدُودُ سُورَةُ الْعَذَابِ
لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الرَّعْوِيِّ بَخْلَافِ الْقَضَاءِ لَا يَدْفَعُهُ مِنَ الرَّعْوِيِّ أَنْتَ. رَأَيْ جَارَةً بِأَكْلِ حَنْظَلَةٍ غَيْرِ
فَلَمْ يَنْفَعِ حَتَّى أَكَلَهَا فَعِنْدَهُ اخْتِلَافُ الْمَشَاجِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَضْمَنُ سَخِ سَبِيلَ عَنْ صَبِيَّةٍ سَقَطَتْ مِنْ
السُّطْحِ فَانْتَفَخَ رَأْسُهَا فَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْجَرَاحِينَ أَنْ شَقَقْتُ رَأْسَهَا تَمُوتُ وَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَنْ لَمْ تَشَقَّ
الْيَوْمَ تَمُوتُ وَأَنَا أَشَقُّهُ وَابْتِغَاءً شَقُّهُ وَفَاتَتْ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ هَلْ يَضْمَنُ قَاتِلُ مَلِيكَةٍ ثُمَّ قَالَ
لَا إِذَا كَانَ الشُّقُّ بِأَذْنٍ وَكَانَ الشُّقُّ مَعْتَادًا أَوْ لَمْ يَكُنْ فَاحْتَاجَ الْخَارِجُ الرَّسْمَ فَقِيلَ لَهُ إِنَّمَا إِذَا نَوَيْتَ عَلَى
عَلَاكِهَا فَقَالَ ذَلِكَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ فَاعْتَبِرْ نَفْسَ الْأَذْنِ قِيلَ لَهُ فَلَوْ كَانَ قَالَ هَذَا الْخَارِجُ أَنْ مَاتَ
فَأَنَا ضَامِنٌ هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا قَالَ لَا كَرَأْيِ الْقِسَّةِ. قُلْتُ وَأَنَا لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى شَرْطِ الضَّمَانِ لَمَّا تَقَرَّرَ مِنْ أَنْ شَرَّهَ
عَلَى الْأَمِينِ بِأَطْلَعُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْقَتْلُ وَابْتِغَاءً شَقُّهُ. وَفِي الْقِسَّةِ أَيْضًا قَالَ وَفِي كَثَرِ الرُّؤُوسِ إِذَا انْطَرَفَ فِي بَابٍ
ذَكَرْنَا أَنَّ فَعْلًا عَيْنَهُ صَاحِبُ الدَّرَارِ لَا يَضْمَنُ أَنْ لَمْ يَكُنْ تَحِيَّتُهُ مِنْ غَيْرِ فَقِيَّ الْعَيْنِ وَأَنْ امْكُتْ
يَضْمَنُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَضْمَنُ فِي الْوَجْهِ. وَلَوْ دَخَلَ رَأْسُهُ فَرَمَاهُ صَاحِبُ الدَّرَارِ بِالْحَجَرِ فَقَتَلَ عَيْنَهُ
لَا يَضْمَنُ بِالْإِجَاعِ لِأَنَّهُ شَغْلُ مَلِكَةٍ كَالْوَقْدِ أَخْذَ ثِيَابَهُ فَرَمَاهُ حَتَّى قَتَلَهُ لَمْ يَضْمَنُ وَأَنَا لَخَلَفَ فِي مَا لَوْ
نَظَرَ مِنْ خَارِجِهَا أَنْتَ مَبَاحِ الدَّمِ النَّجَاسَةِ إِلَى الْحَرَمِ لَمْ يَقْتُلْ فِيهِ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ أَيْ عَنْ الْحَرَمِ لَقَتْلِهِ
لَكِنْ يَمْنَعُ عَنْهُ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ حَتَّى يَضْطَرَّ فَيَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ فَيُخَيِّدُ يَقْتُلْ خَارِجَهُ وَلَوْ أَنَّ شَاءَ
الْقَتْلُ فِي الْحَرَمِ قَتْلُ فِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَرَمًا حَرَمًا لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ مَجَارًا لِسَبَبِهِ كَمَا نَقَلَ الْمِيلَةَ
فِي السَّرَاجِيَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ كِتَابِ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَلَوْ قَالَ شَخْصٌ مَعْصُومًا الدَّمُ لَا تَقْتُلِي فَادْفَعْ
مَا لَا يَحِلُّ لَهُ فَقَتْلُهُ فَلَا قَضَاءَ وَتَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى الْقَاتِلِ وَقِيلَ قَائِلُهُ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ كَأَنَّهُ فِي الْكَلَامِ
عَلَيْهِ مُفَصَّلًا لَا أَيْ لَا تَجِبُ الدِّيَّةُ أَيْضًا قَالَ أَسْتَازُ اسْتَازِي فِي شَرْحِهِ النَّظْمِ الْوَهَّابِي مَعْرُوبًا إِلَى
الْبَرَايَةِ إِذَا قَالَ لَأَقْتُلَنَّ قَتْلَهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ عِنْدَ عِلْمِي بِالسَّلَاقَةِ وَعِنْدَ زَوْجِي الْقَضَاءُ
وَجِدَ قَوْلَ زَوْجِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالْقَتْلِ لَمْ يَقْرَحْ فِي الْعَصَةِ لِأَنَّ عَصْمَةَ النَّفْسِ مَا لَا يَحْتَمِلُ الْإِبَاحَةَ بِخِلَافِ
الْأَذْنِ بِالْقَطْعِ لِأَنَّ عَصْمَةَ الْأَطْرَافِ تَحْتَمِلُ الْإِبَاحَةَ فِي الْجِلْدِ. وَلَكِنْ أَنَّهُ تَكُنْتُ فِي هَذِهِ الْعَصَةِ شَبْهَةً
الْعَدَمِ لِأَنَّ الْأَمْرَ أَنْ لَمْ يَصِحَّ حَقِيقَةُ فَضِيغَتِهِ تَوَرَّثَ شَبْهَةً وَالشَّبْهَةُ فِي هَذَا الْبَابِ لَهَا حُكْمُ الْحَقِيقَةِ
وَإِذَا لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ فَهَلْ تَجِبُ الدِّيَّةُ فِيهِ رَوَايَاتٌ عَنْ أَبِي حَتِّمٍ فِي رَوَايَةٍ تَجِبُ وَفِي رَوَايَةٍ لَا تَجِبُ. وَذَكَرَ
الْعَدَوِيُّ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْرَ الْوَهَّابِي وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سَلَمَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ هِيَ الْأَوَّلَى
لِأَنَّ الْعَصْمَةَ قَائِمَةً مَعَهُ الْخَرِيَّةُ وَأَنَا سَقَطَ الْقَضَاءُ مِنَ الشَّبْهَةِ وَالشَّبْهَةُ لَا تَمْنَعُ وَجُوبَ الْمَالِ أَنْتَ
قُلْتُ وَبِهِ جُزْمٌ فِي عَمْدَةِ الْمُفْتِي وَلَمْ يَخْرُجْ عَلَى غَيْرِهِ. وَفِي مَخْصَرِ الْمُخَيِّطِ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ بِالْإِتِّفَاقِ. وَذَكَرَ
الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَتِّمٍ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَعِنْدَ زَوْجِي الْقَضَاءُ. وَفِي الْبَرَايَةِ تَجِبُ الدِّيَّةُ لَا الْقَضَاءُ وَبِخِلَافِ الْإِبَاحَةِ
شَبْهَةً فِي فَرْقِ الْقَضَاءِ لَا الْإِسْتِدْرَاجَ بِالْمَالِ وَقَالَ فِي التَّجْرِيدِ فِي الْإِبَاحَةِ لَا تَجِبُ الدِّيَّةُ فِي أَصْحَابِ الرُّوَايَةِ
عَنْ أَصْحَابِنَا وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ قُلْتُ وَفِي جُزْمٍ بوجوب الدِّيَّةِ فِي السَّرَاجِيَةِ وَفِي الْمَجْتَبَى وَلَوْ أَمَرَ غَيْرُهُ أَنْ يَقْتُلَهُ فَقَتْلُهُ
بِسَيْفٍ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ عِنْدَ مَا خَلَا قَالَ زَوْجِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي سَلَمَةَ وَرَحِمَهُ اللَّهُ وَاصْرَفِي الرُّوَايَاتِ
عَنْ أَبِي حَتِّمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَلَوْ أَمَرَ أَنْ يَطْعَمَ يَوْمًا أَوْ يَنْفَعَا عَيْنَهُ فَعَفَلَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَلَوْ قَالَ أَقْبَلْتُ عَبْدِي أَوْ
أَقْطَعْتُ يَوْمًا فَعَفَلَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. وَلَوْ قَالَ أَقْبَلْتُ أَخِي وَالْأَمْرُ وَارِدٌ قَالَ زَوْجِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَجِبُ الْقَضَاءُ
وَهُوَ الْقِيَاسُ. وَاسْتَحْسَنَ أَبُو حَتِّمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَخْذَ الدِّيَّةِ مِنْ مَالِهِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ أَبِي حَتِّمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْتُلَ ابْنَهُ فَقَتْلُهُ قَبْلَ بَيْدِهِ وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا جَوَابَ الْقِيَاسِ. وَلَوْ أَمَرَ أَنْ يَشْتَبِيَهُ فَشَتَبَهُ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَإِنْ مَاتَ كَانَ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ أَنْتَ. وَفِي الْبَرَايَةِ وَفِي الْوَاقِعَاتِ أَقْبَلْتُ أَبِي وَهُوَ صَغِيرٌ فَقَتْلُهُ

يقتصر ولو اقطع يده فقطعه عليه القصاص ولو قال اقبل احي فقتله وهو وارثه ففي رواية
عن الثاني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد بن ابي حنيفة في الكفاية بين الابن والاخ
وقال في القياس يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان يجب الدية وفي الايضاح ذكر قتيب
ولو قال اقبل احي فقتله يجب الدية انتهى قلت وما ذكره البرازي عن الكفاية يصح ما ذكره في المجتبى
من حمل القول بوجوب القصاص على جواب القياس والله اعلم وفي الخاتمة رجل قال لا تحببتك دمي بغلس
او بالقتل فقتله كان عليه القصاص وان قال اقبل فقتله كان على القاتل دية لابنه وان قال اقطع
يده فقطعه كان عليه القصاص انتهى قلت وفي الخلاصة لو قال اقطع يدي لاسي عليه وكذا في جميع
الاطراف انتهى وفي البرازية وفي المنتقى قال اقطع يدي فقطعه لاسي عليه لان البدل يجري في الطرف
لا التحاقه بالماله حتى اقتصر بالتكليف فيه لا في النفس ولو قال اقطع يدي فقطعه لاسي عليه في الطرف
الذي ارام فقطع يجب ارش البدل القصاص وبطل الصالح انتهى وفي فصول العادي قال وفي فوائيد
صاحب المحيط ذكر في واقعات الناطقي رحمه الله رجل قال لا تحببتك دمي بغلس فقتله الآخر
وقته فانه يجب القصاص ولو قال اقبل فقتله لا يقتل لانه اطلاق فافاد
شبهة وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه لاسي عليه وقال ركن الاسلام ابو الفضل الكرماني لا يجب الدية
في اصح الروايتين عن ابي حنيفة ما لو قال اقطع يدي او اقبل فقتله لاسي عليه بالاجماع
لان الاطراف ليس لها مثل الاضداد فصح الاباحة انتهى قلت وما في عامة المقترحات بخلاف
ما قد مره عن قتيبي فاضحنا والله اعلم **ولو قال لا اقبل فقتله ففعل بان قتل**
عبدك او قطع يده فلا ضمان عليه اي على الفاعل لانه اكلف الماله وفيه تجري ابداحة كذا في البرازية
والخلاصة والله اعلم

هذا باب في بيان احكام القود في ما دون النفس

لما فرغ من بيان القصاص في النفس اتبعه فيما دون النفس اذ الجزء يتبع الكل وهو القصاص في الاطراف
وهو اي القصاص فيما دون النفس يجري في كل ما يمكن فيه حفظ الماشئة وكل ما يمكن رعايتها بانه يجب
القصاص وما لا فلا ثم فرع عليه بقوله **فيما دون النفس** فافهم **اليد** من **المفصل** فدره لانه لو كان القطع من
نصف الساعد لم يقدرا لاحتناع حفظ الماشئة وهي الاصل في جريان القصاص كما تقدم لان قوله تعالى
والجروح قصاص يبي على الماشئة **وان كان يده** اي القاطع **اكبر منها** اي من اليد المقطوعة لان منفعة
اليد وهو البطش لا يختلف بزال فان قلت يرد على هذا ما سياتي من ان الشجة الموضحة اذا اخذت
ما بين فرقي الشجوع ولم ياخذ من الشايج كبر راسه فان اكبر قد اعتبر وغير المشجوع بين الاقتصار
بمقدار شجته وبين اخذ اقل من الموضحة قلت لان المقتر في ذلك الشئ وبالاقتصار بمقدارها يتقل
شئ الشايج وياخذ ما بين قرينه زيادة على حقه فانفعي الماشئة الواجبة في القصاص صورة ونعتي
فلان ما استوفاه معنى وهو مقدار شجته وبترك الصورة ان شا اذ اكره ان يقره سراج الهادي
وغيرهم **وكذا الحكم في الرجل** اذا قطعت من المفصل **وكذا المار** اي ما بين الانف وهو بالان منه
وفصل عن القصبه اذا قطعه شخص يقطع منه لاما كان الماشئة **وكذا الاذن** اذا قطعه شخص يقطع منه
لما ذكرنا **وكذا عين ضربت** في ذلك بقوله **يقتل على وجهه** فظن **رطب** و**ثياب** **عنه** **مخاة**
وهو الما ثور عن الصحابة رضي الله عنهم **ولو قتلعت العين** وذهب لا اي لاقتصاص في القاتل
امكان الماشئة قال الامام الزاهدي في المجتبى اذا قتلعت عينا فذهب ثوبها ولم تخفف قيمتها

وان قال اقبل احي فقتله كان على
القاتل دية

ليس الماشئة الا في قول اقطع يده وقد
قد مر من الروايات في اشد الصغير كذا
فليست الماشئة

صنوها

مخلو ما اذا

مخلو ما اذا انخفضت وذكر الكوفي رحمه الله انه لاقتصاص في العين اذا قوت وانخفضت وانما
يجب القصاص اذا كانت قائمة وذهب صنوها ولو ضرب عين انسان فابصنت بحيث لا يبصر بها لاقتصاص
عليه عند عامة العلماء المتذرع بالمشكلة قلت وقد تكلم المشايخ رحمهم الله في معرفة ذهاب صنوها قال
ابن مقاتل الرازي رحمه الله طريقه ان يستقبل الشمس مفتوح العين فاذا دامت عيشته فالصنوب باق
والافلا وفي شط يلقى بين يديه حية فان ذهب منها فالصنوب باق من ينظر اليها اهل البصرة
فان لم يعمل بما ذكرنا يقتصر فيه الدعوى والانكار والقول المجاني مع يمينه على البتة ولو جني اذها
على الجنون والاخر على الاهداب فعلى المجاني على الاهداب تمام الدية وعلى الاخر حكومة عدل حشر فقاه
المعين اليميني واليسري من العاقبة ذاهبة اقتصر منه وترك اعني ولو قتل عينا حولا ولو لولا لا يضر
ببصره يقتصر منه والا فبغير حكومة عدل من عني رحمه الله لاقتصاص في فقي العين الحولا مطلقا
ولو كان في عين العاقبة بياض ينقصها الفمق عيشته بالخيار ان شا اخذ العين الباقية واذ شا
اخذ ديتها انتهى وفي الجوهر واجمع المسلمون على انه لا يخذل العين اليميني باليسري ولا اليسري باليميني
وكذا النيران والرجلان وكذا اصبعهما ولو جني اهما اليميني باليميني واليسري باليسري وفي المجتبى وكذا
بالوسطى ولا يؤخذ شئ من الاعضا اليميني ان باليميني ولا اليسري الا باليسري انتهى وفي المجتبى وكذا
في الاصابع اذا قطعت من المفصل يعني يجب القصاص والافلا ولا تقتصر اليميني الا باليميني وكذا اليسري
وكذا الاصابع فالخاصل انه لا يؤخذ شئ الا بخله من القاطع من قطع يراظنها مسوذة وبما جرحه
لا يؤخذ نقصان دية اليد يجب القصاص ولو اوجب ايتها البطش فقلته القصاص والا فبغير حكومة
المشكلة فلا يجب القصاص انتهى وهو اي القصاص ايضا في كل شجة براعي فيها **الماشئة** اي يتحقق
فيها لاطلاق قوله نعم والجروح قصاص **ولا قود في عظم** لقوله صلى الله عليه وسلم لاقتصاص في العظم
وقال عمر وابن مسعود لاقتصاص في عظم الا في السن وهو المراد بالحديث وهو من عظم الكتف وغيره
من اصحاب السنون ولان القصاص يبي على المساواة وقد تعدد اعتبارها في غير السن فان قلت ما الفرق
بين السن وغيره قلت اما على القول بان طرف عصب يابس كاذها اليه بعض الاطباء فلا يحتاج الى الفرق
واما على ما ذهب اليه بعضهم من انه عظم فالفرق بينه وبين سائر العظام ان المساواة فيه ممكن لانه
يترد بالمجرد كما سياتي في تقريره والله اعلم **السن وان تفتا وتا** اي من القاتل ومن القاتل
بان كان احدهما اطول او اكبر من الآخر لا اتحاد المنفعة بهما لقوله نعم والسن بالسن **فتقلع السن**
ان قلعت وقيل تترد اي موضع اصل السن **تترد ان كسرت** قال الزبيدي ان المساواة فيه
ممكن بان تترد بالمترد بقدر ما كسره وكذا اذا قلعت منه فانه لا يعلم منه قصاصا لتعدد اعتبار
الماشئة فيه فترد بما كسره لها **تترد** اي موضع اصل السن كذا ذكره في النهاية فعزا
الى الزخيرة والمبسوط انتهى وفي المجتبى ويؤخذ الضرر من الضرر والمنفعة بالثنية والاعلى
بالاعلى وكل سن بشلة ولو كسر بعضه يترد من سنده بمقدار ما كسر ولو قلعت يترد الى ان ينهي الى اللحم
وسقط ما سواه تسس وبه يذهب يعلم من القاتل نص عليه محمد رحمه الله في الزيادات وأشار اليه
في الجامع الصغير ولو كسر ربع سنه والسن المكسورة مثل ربع سن الكاسر يترد ربعه ولا غيره كالكسري
والصغير ولو كسر بعضه فاسود ما بقي او اضر او اخضر او تغير لوجه من الوجوه فلاقتصاص
والاثر في مال المجاني قال ولما تبين ان ما ذكره صدر الاسلام والصدور الشهيد في الجامع الصغير
ولو كسر بعض سنه فاسود ما بقي فبغير حكومة عدل فليس يصحح بطل قلع سن صبي فاقبل حولا
فان الصبي قبل تمام السنة فلا شئ على المجاني عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله فيه حكومة عدل انتهى

من الاعضاء

قتيب

فان حضر واحد قبل له وسقط حق البقية كوت القاتل اي اذا حضر واحد من اوليا المقتول
قتل له وسقط حق اوليا بقية المقتولين كما يسقط بموت القاتل حقت افعه لغوات محل الاشتيفاء
كانت قدم فضا ركوت العبد الجاني قطع رجلان يد رجل بان اخذ سكينا وامر اها على يد حتى
انفصلت فلا قضاص على واحد منهما اي من القاطعين وضمتا دينها اي اليد وقال الشافعي
تقطع يداها اعتبارا بالانقراض وبه قال مالك واحمد ولنا انه عدت الماشية بينهما فيجب عليهما
نصف الدية لان الواجب دية اليد الواحدة وهما قطعاهما وهذا بخلاف ما اذا امر اهما السكين
من جانب والاخر من جانب آخر حتى التقى السكينان في الوسط وبانت اليد حيث لا يجب القود على واحد
منهما اتفاقا اذ لم يوجد من كل منهما امر بالسلاح الا على بعض العضو وتحقيقا من حيث ان كل واحد
منهما قاطع البعض لان ما قطع بقوة احدهما لم يقطع بقوة الاخر ولا يجوز ان يقطع الكل بالبعض ولا التفتان
بالواحدة لانعدام المساواة كما اذا امر كل واحد من جانب آخر بخلاف النفس فان السطر فيهما المساواة
في العضمة فقط وفي الطرف تعتبر المساواة في المنفعة والقيمة هكذا قرره المحققون وهو يفتي
ان علمنا يقولون بمقدورين قادرين اقول وربما يكل هذا على ما ذكره في منع الموانع من قوله اتفق
ايضا على امتناع مقدورين قادرين وخالفه المعتزلة بتا على اصلهم ان العبد خالق فعل نفسه وان
الله قادر على ما يفعل العبد ثم بحث وقال وقد ساعدنا في هذه المسئلة ابو الحسين البصري
من المعتزلة وساعدت الخنفية المعتزلة ثم بحث وقال تخينه على الخنفية في هذا الاصل سوال نظير على
الشافعية فاقول قد نقا كس الفريقان في اصلها اما الخنفية فقد منعوا قطع الابري باليد الواحدة
فقالوا استرك جماعة في قطع يد لم يقطعوا بها لان كل واحد من القاطعين فاعل بقدره نفسه فيخص
كل واحد منهم بالقطع الذي هو مقدور دون مقدور صاحبه وكان قطع كل جزء قطعاً على سبيل الانفراد
فلم يكن قاطعاً بغيره فكيف يقطع يد في مقابلتها ومن تأمل هذا على الله مناسب لم يمنع مقدورا
بين قادرين اما من يجوز في المانع ان يكون الفعل يصدر عن مؤثرين لا سيما من يجوز اجتماع عليين
على معلول واحد واما الشافعية فيقال لهم انتم تمنعون مقدورين مكتسبين فكيف قطعتم الابري
باليد الواحدة والحجاب عن هذا يخرج من كلام في شرح المختصر وقد وافقت الخنفية على ان النفس تقبل بنفس
الواحدة ولا يصح لم فرق بين النفس والابري انتهى اقول وكذا الحكم في غير اليد فمادون النفس كالوفا
سنة او قطعاً رجليه فان الارض في ذلك يكون عليهما وكذا ما زاد على ذلك في القدر فهو بمنزلة هذا
لا قضاص عليهما وعليهم الارض على عددهم بالسوية كذا في الجوهرة وقد قدسنا الفرق بين النفس
والابري والله اعلم وان قطع واحد يميني رجلين فلهما اي للرجلين قطع يمينه اي يمين القاطع
وديته يد وهي نصف دية النفس لكل واحد منهما الربع ان حضر افعاً سوا كان القطع جملة واحدة او على
التعاقب وقال الشافعي ان قطعها على التعاقب يقطع الاول ويحرم ريش اليد الثاني وان قطعها
مما يقع بينهما ويكون القضاء من فرجة لا الفرعة والارض لاخر لان اليد الواحدة لا تقبى بالحقين
وليس اهلها اولي من الاخر فوجب المصير الى الفرعة ولنا ان المساواة في سبب الاستحقاق ولا يعتبر التقدم
والتأخر كالعزمين في التركة فان حضر احدهما اي اهل الرجلين وقطع له فلا آخر عليه اي على القاطع
نصف الدية لان الحاضر ان يستوفي حقه ولا يجب عليه التأخير لمصنوع الاخر لثبوت حقه بيقين
وحق الاخر متردد لاحتمال ان لا يطلب او ينفو فجاما او صلحا اذ حضر الاخر بعد ما قطع الاول
وطلب يقضاه بالدية ولو قضى بالقضاص بينهما ثم غيى احدهما قبل استيفاء الدية فلا آخر القاتل
عندهما وعند محل له الارض وثيقا د عبد اقر بقتل عبد حله فان فرقاه اقراره لا يصح عنده لانه يؤدي

ترتيب المساواة في الاستحقاق

الابطال

الى ابطال حق المولى فصار كما لا قرار خطأ او بالماله ولنا انه غير متم فيه لكونه يلحقه الضرر
به فيصح بخلاف الاقرار بالماله او القتل خطأ لانه اقرار على المولى باخطاله حقه قصدا وفي المجتبى
لوشهدوا عليه بقتل عبد او قذف او شرب اوزنائه لم يقبل الا بحضر مولاه وقال ابو سرحه الله تقبل
وكذا لو شهدوا على اقراره بالقتل والقذف وفي الشرب والزنا لا يقبل بخلاف لانه بالجحود رجع قصص
رجوعه فيهما وبتمام الحد على العبد اذا اقر بالزنا او بغيره ما يوجب الحد وان كان مولاه غائبا وكذا
القطع والعصا وفي فرق ابو سرحه الله بين حجة البينة وحجة الاقرار قلت والفرق بانه يعتبر
قدح مولاه في اليهود دون الاقرار انتهى ولو اقر العبد بخطا اي بقتل خطا لم يغير اقراره ظاهر
كلامه الريلقي ان اقراره بالقتل الخطا غير صحيح اصلا يعني لا في حقه ولا في حق سيده ونص عبارته
بخلاف الاقرار بالماله لانه اقرار على المولى باخطاله حقه قصدا لان موجب بيع العبد والاشنعا
وكذا اقراره بالقتل خطأ لان موجب دفع عن العبد والغدا على المولى ولا يجب على العبد شي ولا يصح
سوا كان مجبوراً عليه او ما ذمنا له في التجارة لانه ليس من باب التجارة فيكون باطلا انتهى وفي احكام
العبد من الاشياء والنظائر لمولانا صاحب البحر وكذا اقراره بجنابة فوجبة الدفع والغدا غير صحيح
انتهى كذا في الجوهرة واما اذا اقر بالقتل الخطا لم يلزم المولى وكان في رقبة العبد ان يقتل انتهى
رأي رجل اقر بفقد السهم منه الى آخر فالتا يقتض الاول ولنا في الدية على عما قلته
لان الاول عمد والساني احد انواع الخطا وهو الخطا في الفعل وكما انه رأي الى جري فاصاب مسلما والفعل
الواحد يتعدد بتعدد اثره كذا قاله النابلي لكنه قد مر في بحث الخطا ان الخطا في العصدان يرمي
شخصا طنه صيدا او حربيا فاذا هو مسل قال لانه لم يخطى في الفعل حيث اصاب قصدا وقيده واما
الخطا في العصد اي في الظن حيث ظن المسلم حربيا واذا هو صيد وان الخطا في الفعل ان يرمي غرضا
فيصيب ادنيا وهو بخلاف ما ذكره هنا كالا يخفى وفي المجتبى جعله من قبيل الخطا في العصد حيث
قال في تحليل المسئلة لان الاول عمد والساني خطا في العصد انتهى وقعت حجة عليه فدفعها عن
نفسه فنقطت على آخر فدفعها عن نفسه فنقطت على ثالث فلسنة اي الثالث فظلت
فان لسنة مع سقوطها عليه اي مع ثمة رنية لسقوطها من غير مسئلة فعلى الدافع الدية لوزنة
الماله والا اي وان لم تسقط مع سقوطها عليه لا اي لا تجب على الدافع الدية هكذا اجاب ابو
حنيفة رحمه الله قال في الصيرفية وهذا من مناقب ابي حنيفة رحمه الله لان فقها زعموا اخطا في
جواب هذه المسئلة انتهى قلت وفي مجمع الفتاوى روي ان ابا حنيفة رحمه الله كان في مجلس مع ابن
ابي ليلى وسفيان الثوري وشريك بن عبد الله فقال رجل ما تقولون في قوم طوس فتعذرت حجة
على رجل منهم فدفعها عن نفسه فنقطت على آخر فدفعها الساني عن نفسه فنقطت على الثالث ثم
دفعها الثالث عن نفسه حتى سقطت على الرابع فلذ غته ومان على من جج الدية فتوقفوا على جواب
ابي حنيفة رحمه الله فقال ابو حنيفة لا يضمن الاول لان الحجة لم تنظر الساني ولكن لا يضمن الثالث
واما الرابع ان لسنة بعد ما سقطت من غير ثمة فالثالث ضامن وان مكث ساعة بعد السقوط
ثم لسنة لا يضمن الثالث ايضا فاشتهقوا جميعا رحمهم الله ثم من الجامع المجتبى في باب جنابة
البهيمة انتهى قلت وهذا التفضيل اجبت في حادثة الفتوي وهي ان كل ما عقر او وقع على اخر فالقح
على الثاني والثالث في الثالث والله اعلم فروع في السراجية اذا التي حية او عقرها في الطريق فلدعت
رجلا ضمن الا اذا اختلت ثم لدعت رجل وضع سيفا في الطريق فغتر به انسان ومات وكسر السيف
فدنية على صاحب السيف وقيمة السيف على العاثر سئل برهان الدين عن ثور منطوح فسير الى المرمى

فقط يؤخره فوات قال لو اشهد عليه بضمن والا فلا وقال القاضي ببيع الدين لا يضمن لان
الاظهار انما يكون في الحائض لا في الحيوان انتهى قلت وبهذا جزم في البرازية ولم يحك خلافا
ولا اشهر به سيل القاضي ببيع الدين عن صبي بجور قال له رجل شتر فربى فاراد الصبي ان يشتر
فوسه فرفسته الغرض فوات الصبي قال فالدية على عاقلة الامر قلت وفي فتاوي برهان الدين
في غضب المشتري اعطى صبياً عصي او شاة من السلاح ليملكه له ولم يامر بشيء فعطى الصبي ثلث
فدية الصبي على عاقلة المشتري وكذا لو قال لصبي بجور اضع هذه الشجرة وانفض لي ثمارها
فصعد وسقطه وكذا لو امره بجمل شيء او كسر خطب من عذارى وليه قبلت الصبي في ذلك
ولو دفع اليه المعطى السلاح ولم يقتل امسكه فعطى فمعه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى
وفي نوادر ابن رستم صبي على حائط صاح به رجل فوقع فوات قال ان صاح به فقال لا تقع
فوقع لا يضمن ولو قال وقع فوقع يضمن والغوي على هذا لان قوله وقع امر بان يفعل فعل الوقوع
قصداً وبجزمه قوله الصبي البتة في الما اوفي النار ففعل يضمن فكذلك هنا قلت وقال
ه وقت لا يضمن مطلقاً من غير تفصيل كذا في الفتاوى الساجية انتهى **اشترك قاتل العمد مع من**
لا يجب عليه القود كاجنبي شارك الاب في قتل ابنه فلا قود على احدهما في فتاوى قاضيان
رجلان اجتمعا في قتل رجل عدا ولم يجب القصاص على احدهما كالا جنبى اذا شارك الاب في
قتل ولله لا يجب القصاص على شركه وكذا الصحيح انما قل مع الجنبون والبالغ مع الصغير وشريك
الحية والسبع والاجنبى اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله منها ولد وللخاطي مع العاقد انتهى
دخل رجل بيته فراى رجلاً مع امراته او جارية فقتله هل له ذلك ولا قصاص عليه قال في فتاوى
قاضيخان راى رجلاً يزنى بامراته او امرأة رجل آخر وهو محض فضاخ به فلم يضر ولم يستمع
عن الزنا هل هذا الرجل قتل وان قتل فلا قصاص عليه قال استاذ استاذي في تفصيل عقد الفتاوى
بتكليف قتل الشرايد ناقلاً عن الفتاوى الصغرى اذا اوجر الرجل مع امراته او جارية رجلاً يريد ان
يعلمها على نفسها لينزى به فله ان يقتله فاذا رآه مع امراته او مع محرمه وهي مطاوعة له على ذلك
قتل الرجل والمرأة جميعاً انتهى قال الطرسى الاحصان شرط في ذلك كله بضر عليه في قاضيان
ولا يلتفت الى ما اطلقه في الفتاوى الصغرى فان الزنا لا يجب القتل بدون الاحصان وكان
ينبغي ان لا يفعل لان اقامة الحدود الى الامام كما قالوا في المولى لا يقيم الحد على عبده الا باذن الامام
وتعقبه المصنف بان القتل هنا ليس من باب الحدود بل من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
ثم بحث وقال قلت وفي البرازية اطلق ان له قتلها ان طأوعته وان مكرهته قتله ولم يفتد بكونه
محضاً في مسألة الزنا كما في الصغرى قال وان قصده ماله ان عشره او اكثر له قتله وان اقل
قاتله ولا يقتله وينبغي ان يقتل بما اذا كان السارق مشهوراً بالسرقة كما وقع فقيداه في قاضيان
وتما تحقيق هذا المقام بالامرين عليه من الكلام بطل من شدة فان قلت هل يقبل قوله في ذلك
ان ادعاه ام لا بد من بينة قلت قال البرازي قتله صاحب الدار وورهن على انه كان كائناً فدية هدر
وان لم يكن له بينة ان لم يكن المقتول معروفاً بالسرقة فقتل صاحب الدار قصاصاً وان لم يكن له
في القياس يقتصر وفي الاستحسان بجدة الدية في ماله لورثة المقتول لان دالة الحال اوردت شبهة
في القصاص لا في الماله انتهى قلت وقد رأيت منقولاً بوضع ثقة انه اذا كان معروفاً بما ذكر يجر دمه
وعزاه الى بعض الفتاوى وفي شرح النظم الهندي ايضا قال مجر لو ان لصاً دخل داراً ولا سلاح معه
وصاحب الدار يعلم انه يقوى على اخذه ان ثبت الا انه يخاف ان يضر بعض ماعده ولا يقدر عليه وسعة

فدية وقوله

ضربه وقتله وكذا لو راى في منزله رجلاً مع أهله او جاره فحجز وخاف ان يضره ان يقتله
فوق في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له قتلها ولو كان رجل امرأة لها قتله وكذا الخلام وهو
المأخوذ وان قتله فدمه هدر هذا اذا لم يستطع منه الا بالقتل انتهى
هذا فصل في بيان احكام الفعليين
لما فرغ من بيان حكم الفعل الواحد شرع في بيان حكم الفعلين في فصل على عدة فقال **قطع يد**
رجل ثم قتله اخذ بالامرين اي بالقطع والقتل ولو كان القطع والقتل عمداً يوجب بالامرين
ايضا او كانا خطائين او كانا مختلفين بان قطع يد عمداً ثم قتله خطأ او بالعكس بان قطع يد خطأ
ثم قتله عمداً وسواء **تخلل بينهما اي بين القطع والقتل ثمة او لا اي اولم يتخلل بينهما وهذا يست**
مسائل الاولى قطع يد رجل ثم قتله عمداً قبل القتل الثانية قطع يد خطأ ثم قتله خطأ قبل القتل الثالثة
قطع يد عمداً ثم قتله خطأ قبل القتل الرابعة قطع يد خطأ ثم قتله عمداً قبل القتل فكل لا يتراخى
الا في الخطائين فانها يتراخى لان اذا لم يتخلل بينهما برة فيجب فيها دية واجرة وان تخلل بينهما برة
لا يتراخى فاستار اليه بقوله **الا في خطائين لم يتخلل بينهما برة فيجب دية واجرة** وهو استنباط
من قوله اخذ بالامرين فلا يوجب فيه الا بالدية لا غير لان الموجب في الخطا الدية وهي بركة المحل
والمقتول واحد فيجب برك واحد والمذكور في المسئلة الاولى قول الجرح وعندهما يتراخى لان
فيقتل ولا تقطع يد لانهما جانيان من واحد على واحد ولم لانهما جانيان لو انفرد كل منهما بوجوب
القصاص وكان اذا اجتمعا ثم شبه وجوب الدية الواحدة في الخطائين الذين لم يتخلل بينهما برة
بمسئلة اخري بقوله **كن ضربته مائة سوط فبرأه من سبعين سوطاً ولم يبق اثرها اي اثر الجراحة**
ومات من عشرة فانه يجب دية واحدة لان الضربات التي برئ منها ولم يبق لها اثر سقطت ارسها
لزوالة الشئ وهذا عند الجرح وعن ابن سبويه حكومت عدل وعن مجاهد يجب فيها اجرة الطبيب
ومن الادوية **وتجب حكمة عدل في مائة سوط جرحه وبقى اثرها يعني لو بقي لها اثر**
بعد البرء موجه مع دية النفس بالاجماع لان الارش يجب باعتبار الشئ في النفس وهو بقا الارش
قلت وفي جواهر الفتاوى رجل جرح رجلاً فحجز الجرح عن الكسب يجب على الجرح النفقة والمداواة
وفهما رجل جرح رجلاً فحجزه الفتاوى وعجز عن الكسب فداواة المضرور ونفقة على الزنى
جابا لموايى انتهى والظاهر ان هذا مفرغ على قول مجاهد والله اعلم **ومن قطع فمعي عن قطعه فوات**
منه ضمن قاطعه الدية يعني رجل قطع يد رجل عدا فمعي المقطوع عن القطع ثم مات منه فعلى القاطع
الدية في ماله السرابة هذا عند الجرح وقالوا اذا عني عن القطع او عن الشجرة وهو عفو عن النفس حتى
اذا مات بعد العفو بالسراية لا يضمن كالعفو عن الجناية **ولو عني المقطوع يد عن الجناية او عني**
عن القطع وعن ما يجلب منه فهو عفو عن النفس فلا يضمن شيئاً لان كل واحد صريح في العفو
عن السراية فالخطا من ثلث ماله والعمد من كله اراد ان كان هذا خطا يكون من ثلث الماله لان موجه
الماله وقد تعلق به حق الورثة فيعتبر من الثلث كسائر امواله وان كان عمداً يكون من جميع الماله
لان موجه القصاص ولم يتعلق به حق الورثة لانه ليس بالمال **والشجرة مثله اي مثل القطع فيما ذكر**
من الاحكام **قطعت امرأة يد رجل قطعاً عمداً فنكحها المقطوع يد على يد ثم مات** قيد بقوله
مات لانه اذا تزوجها على يد ولم يمت من السرابة بل انقضى القطع من غير سرابة صححت الشبهة وصحبت
الارش وهو خمسة الاف درهم من المصالح بالاجماع سواء كان القطع عمداً او خطأ وتزوجها على القطع فقط
او عليه وعلى ما يجلب منه لانه لما برأه من الجرح ان موجهها الارش دون القصاص لانه لا يجري في الاطراف

هذا فصل في بيان احكام الفعليين

قيل المراد الحائض قطع يد عمداً
ثم قتل خطأ بوجه البرء الساقط
قطع يد خطأ ثم قتل عمداً

يجب

بين الرجل والمرأة والارض يصلح صدقاً فاجب مهرها وتجب الرية في مالها ان تعبرت وتجب الرية
على عاقلة اي عاقلة المرأة ان الخطأ في قطع يده وهذا عند ابي حنيفة لان العفو عن اليد او
 القطع لا يكون عفواً عما يحدث منه عنده ولكن التزوج على اليد او على القطع لا يكون تزواً على ما
 يحدث منه عنده ثم ان كان القطع عمداً فهو تزوج على النقص في الطرف وليس بالمال على تقدير
 الاستيفاء وعلى تقدير السقوط اولى لانها لا يمكن ان تستوفي النقص من نفسها فاذا لم يكن
 ما لا يصلح مهر فاجب لها عليه مهر المثل فان قلت المقرر في كتب المذهب المعتمدة ان النقص لا يجري
 بين الرجل والمرأة فكيف قلتم هنا يكون تزواً عليه قلت الموجب الاصل في النقص الاطلاق
 قوله تع والجروح نقص وانما سقط المهر في تزواً بين طرف الرجل والمرأة انتهى
 فان قلت الواجب في الاطراف بين الرجل والمرأة هو الارش خصاً بدينار وهو معلوم في المانع
 ان يكون هو المهر قلت اجيب بانه ليس بمقتضى الجواز ان يكون خمسة الاف درهم فيكون محض الاتي
 ثم يجب عليها الرية لان التزوج وان تضمن العفو لكن عن النقص في الطرف فاذا اسري بيتن
 انه قتل فلم يتناوله العفو فتجب الرية لعدم صحة العفو عن النفس وذلك في مالها لانه عند
 والعاقلة لا تتحمل والقياس ان يجب النقص في النفس على ما يتناوله اذ اوجب له الرية ولهذا
 المهر نقصاً ان استويا قدر او وصفا وان كان احداهما اكثر رجع صاحبه على الآخر وان كان القطع
 خطاً يكون تزواً على ارش اليد واذا اسري النفس تبين انه لا ارش لليد وان المسمى معدوم فيجب
 مهر المثل كما اذا تزوجت على يده ولا شيء فيها والدية واجبة بنفس القتل لانه خطأ ولا تقع العاقلة
 لان الدية على العاقلة بخلاف ما اذا كان عمداً لان الدية عليها والمهر على الزوج فلا فائدة في استيفاء
 كل واحد منهما حقه فينتفان **اقول** وبهذا ايضا يرفع الاشكال الثاني وهو قوله الواجب
 في الاطراف بين الرجل والمرأة هو الارش الى اخره كما لا يخفى **وان تكلمنا على اليد وما يحدث منها**
 اي السراية او على الجنابة **ثم مات وجب لها في القطع المهر المثل** لان هذا تزوج على النقص
 وهو ليس بالمال فلا يصلح مهر المثل كما لو تزوجت على مهر او خنزير ولا شيء عليها اي ولا يجب شيء آخر
 عليها لانه رضي بسقوط النقص على انه يصير مهر او هو لا يصلح مهر فاسقط اصله وصار كما اذا
 اسقط النقص بشرط ان يصير مالاً فانه يسقط مجازاً ولو خطاً يرفع عن العاقلة مهر مثلها
والباقي وصية لغيره اي العاقلة فان خرج من الثلث سقط والاشقة ثلث المال وانما كان الحكم
 كذلك لان التزوج على اليد وما يحدث منها او على الجنابة تزوج على وجهها وموجبها الرية هنا وهي نكاح
 مهر افصحت التسمية الا انه بقدر مهر مثلها يعتبر من جميع المال لانه ليس فيه محاباة والمريض لا يخرج
 عليه عن التزوج ولانه من الخواج الاصلية فينفذ قدر مهر المثل من جميع المال وما زاد على ذلك من
 الثلث لانه تبرع والدية تجب على عاقلة ما قد صار مهر فاسقط كلها عنهم ان كان مهر مثلها الرية
 او اكثر ولا يرجع عليهم شيء لانهم كانوا يتحملون عنها بسبب جنائنها فاذا صار ذلك ملكاً لها سقط عنهم
 فلا يفرمون لها وان كان مهر مثلها اقل من الدية سقط عنهم قدر مهر مثلها لما ذكرنا وما زاد على
 ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقط عنهم ايضا لانه وصية لم يصح لانهم اجابوا وان كان لا يخرج
 من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وادوا الزيادة الى الولي لان الوصية لا تنفذ لغيره الا من الثلث
 ثم قيل لا يسقط قدر نصيب العاقلة لان الوصية لا تنفذ ولا يصح ان يسقط كله لانه اوصى لمن يجوز
 له الوصية ولمن لا يجوز له الوصية فيكون الكل من يجوز له الوصية كمن اوصى لحي وميت فان الوصية
 كلها تكون للحي ولانه لو لم يسقط نصيبه لكان ذلك القدر هو الواجب بالقتل فتتخذ العاقلة عنه

فيجب مهر

فيقسم عليه

فيقسم عليه فما اصاب العاقلة يسقط لما ذكرنا وما اصاب العاقلة يكون هو الواجب بالقتل
 فيقسم ايضا فيلزم من ذلك من نصيبه منه ايضا ثم هكذا وهكذا الى ان لا يبقى منه شيء فلو اطلقنا
 الوصية في حصته ابتداء الرية نصيبها انتها فصحت ابتداء فضررنا فاقول **وقال ابو حنيفة**
 كذلك الجواب فيما اذا تزوجت على اليد ايضا لان العفو عن اليد عفو عما يحدث منه عندهما فصار
 الجواب في الفصلين واحداً عندهما **ولو قطع يده اي لو قطع رجل يد رجل فاقصر له اي المقتطوع من العاقلة**
فان المقتطوع الاول قبل المقتطوع الثاني **قتل المقتطوع الثاني به** لانه تبين ان الجنابة كانت
 قتل عمداً وحق المقتصر له في النقص واستيفاء القطع لا يوجب سقوط حقه في القتل لان من له
 النقص في النفس اذا قطع طرف من عليه النقص ثم قتله لا يجب عليه شيء الا انه سبي الا ترى
 انه لو احرقه بالسار لا يجب عليه شيء غير الية فاذا احرقه في النقص من فوارشه يقتل بمقامه وعن
 ابي حنيفة يسقط حقه في الفصلين لان اقدمه على المقتطوع دليل على انه ابراه عن غيره **قلت** اي اقدم
 عليه على ظن انه حقه لاحق له غيره وبعد السراية تبين انها حقه فلم يكن مبرراً عنه بدون علمه وان
 ماتا المقتصر منه وهو المقتطوع فصاحبا من القطع فدينه على عاقلة المقتصر له عند ابي حنيفة **وقال ابو حنيفة**
 ومجهول السراية لا شيء عليه لانه استوفى حقه وهو القطع فسقط السراية اذ احرز من السراية
 خارج عن وصية فلا يتقيد بشرط السلامة كيلا ينسد باب النقص فصار كما لا امام اذا قطع يد السارق
 فسري الى النفس ومات وكما النزاع والفساد والحجامة والنجان وكما لو قال لغيره اقطع يدي فقطعها
 ومات وهذا لان السراية تنع لابتداء الجنابة فلا يتصور ان يكون ابتداء الفعل غير مضمون وسراية مضمونة
 ولا يبيح ان حقه في القطع والوجود قتل حتى لو قطع ظمراً كان قاتلاً فلم يكن مستوفياً حقه فيضمن
 وكان القياس ان يجب النقص من الا انه سقط المشبهة فوجب الدية بخلاف ما ذكرنا من المسائل
 لان اقامة الحد واجب على الامار فكذلك الفعل واجب على غيره من النزاع والفساد والحجامة والنجان
 بالحد واقامة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة وفي مسألتنا الولي بخير بين العفو المذموم واليه
 فيكون من باب الاطلاق كالرور على الطريق وكضرب الزوجة فيقتل بشرط السلامة **وان قطع يد**
القاتل وعني ضمن القاطع دية اليد هذا عند ابي حنيفة وقال لا شيء عليه لانه قطع يدا من نفس
 لو استلها لا يضمن كما لو قطع يد مرتد ثم اسلم ثم سري وهذا لانه استحق اقله بجميع اجزائه اذ
 الجزاء تنع للنفس فبطل حقه بالعفو فيما بقي لا فيما استوفى ولهذا لم يعف عليه ضمان اليد
 وكذا اذا عفي ثم سري لا يضمن والقطع الساري فحش من المقتصر او قطع وما عفي وما سري ثم خزن
 رقبته قبل البرء او بعد فصار كما لو كان له قصاص في اليد فقطع اصابعه ثم عفي عن اليد فانه لا
 يضمن ارش الاصابع والاصابع من الكف كالاطراف من النفس ولا يبيح حنيفة عجز حقه فيضمن
 وهذا لان حقه في القتل لا في القطع فكان القياس ان يجب النقص من الا انه سقط المشبهة اذ كان
 له ان يتلف الطرف تبعاً للنفس واذا سقط القود وجبت الدية وانما لم يضمن في الحال لاحتمال ان يتصل
 قتل بالسراية فيظهر انه استوفى حقه وحقه في الطرف ثبت ضرورة ثبوت حق القتل وهذه الضرورة
 عند الاستيفاء لا قبله فاذا وجد الاستيفاء ظهر حقه في الاطراف تبعاً واذا لم يستوف لا يضر حقه
 في الطرف الاضداد ولا يتناقص تبين انه استوفى عجز حقه وانما اذا لم يعف فانما يضمن لما منع وهو قيام
 الحق في النفس لاستحالة ان يملك قتله وتكون اطرافه مضمونة عليه فاذا زال المانع بالعفو ظهر حكم
 السب فاذا اظهر فهو استيفاء للقتل فتبين ان العفو كان بعد الاستيفاء ولو قطع وما عفي وما عفي
 على الخلاف في الصحيح ولو قطع ثم خزن رقبته قبل البرء فهو استيفاء لان القطع انقضى على وجه يحتمل السراية

القصاص

سري

وكان حر الرقة تميمًا لما انعقد له القطع فلا يضمن حتى لو حر رقبته بعد البر فهو على الخلا
في الصحيح على ان لا يسلط ظهوره عند الاستيفاء في التواضع وانما دخلت في النفس لعدم إمكان
التحرز عن امتلاكها والاصابع تابعة قياتها والكف تابع لها غرضًا لان منفعة البطش تقوم بالاصابع
بخلاف الطرف فانه تابع للنفس من كل وجه **وضمان الصبي اذا مات من ضرب أبيه او وصيه**
تاديبًا اي للتاديب عليه اي على الاب والوصي عند أبي حج لان التاديب يحصل بالترخص
والقربك وقال لا يضمن لان التاديب عليه ما ولا يحصل ذلك الابا لضرب عادة وانما الخلاف
في الضرب المعتاد اما غير المعتاد فالضمان واجب اتفاقا واجمعوا على ان المعتد اذا ضرب الصبي
او المعتد بعينه او المولى والاب ضمن وان كان باذنها لا كذا في شرح الجمع العيني **كضرب معتلم**
مصدر مضاف الى المعتد **صبيًا** مفعول به مفعول المصدر **او معتدا** عطفا على قوله صبيًا **بغير**
اذن أبيه يرجع الى الصبي **ومولاه** يرجع الى المعتد فهو لفظ وشتر مرتب كالإعني فان الضمانات
على المعتد وان كان ضرب الصبي والمعتد **باذنهما** اي باذن الاب والمولى لا اي لضمان على المعتد
الضارب **وكن يضمن زوج امرأة ضربها تاديبًا** لان تاديبها على الاولياء ذكره العيني في
شرح الجمع ايضا وفي الجاوي القديسي واذا استلم عنده او ابنه الى معتد فضربه الاستاذ فمؤ
ضامن لما اصاب من ذلك الا ان يكون قد اذن له فيه **وان ضرب امرأة فافضاها فان كانت**
تسبك بولها ففيه ثلث الدية وان كانت لا تسبك ففيه دية كاملة **وان افترض بغير**
بالزنا فافضاها فان كانت مطاوعة فعليه الحد ولا شيء عليه في الافضا وان كانت مكرهة
فعليه الحد وارسل الايض ولا عقر عليه انتهى **وفي المجتبى** ولو ضرب ابنه الصغير تاديبا فقطب
ان ضربه حيث لا يضرب التاديب اوفوق ما يضرب التاديب فعليه الدية والكفارة واذا ضربه
حيث يضرب التاديب ومثل ما يضرب فكذا عند أبي حج رحمه الله وقال لا شيء عليه وقيل يرجع الى
قولهما وعلى هذا التفصيل والخلاف الوصي والاب اذا ضربا اليتم اوزوجه تاديبا وكذا المعلم اذا
ضرب الصبي او الوصي لتعليم القرآن او عمل آخر مثل ما يضرب فيه لا يضمن هو ولا الاب ولا الوصي
بالاجماع **فان حج رحمه الله** اوجب الدية والكفارة على الاب ولم يوجبه على المعتد اذا كان باذنه وقيل
هذا رجوع من أبي حج رحمه الله الى قولها في حق الاب ولو ضرب المعتد من اذنه مات يضمن والوالد اذا
ضرب ولها الصغير تاديبا لثالث انها تضمن على قول أبي حج رحمه الله وعلى قولها اختلاف المخرج انتهى

ذكره في كتاب الدية

هذا باب في بيان احكام الشهادة في القتل واعتبار حالته

القتل بعد تحققه ربما يتجدد فحتاج من له القصاص الى شأمة بالبيعة فيمن الشهادة فيه في
باب على حدة **القتل يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلاف لا بطريق الارث** اعلم ان القصاص
يثبت للورثة ابتداء عند أبي حج رحمه الله لانه يثبت بعد الموت والميت ليس لهك لان ملك شأ
الامالة اليد حاجة كالمال ملك ولهذا يحضر وتقتضي يورثه وتنفذ وصاياه من ماله وطريق ثبوته
للخلافه وعند طريقي ثبوته الوراثة **والفرق بينهما** ان الوراثة تستدعي سبق ملك المورث
ثم الاستقبال منه الى الوارث والخلافه لا تستدعي ذلك **فالمراد بالخلافه** ههنا كما ذكره صدر الشريعة
ان يقوم شخص مقام غيره في اقامة فعله ففي القتل اذا اعتدى القاتل على المقتول فالحق ان يعتدي
المقتول بمثل ما اعتدى عليه لكنه عاجز عن اقامته فالورثة فاقامة لأم من حيث ان المقتول
ملكه ثم انتقل منه الى الورثة ثم اذا ثبت هذا الاصل ففرغ عليه بقوله **فلا يصير أحدهم** أي أحد الورثة

خصما عن البيعة

خصما عن البيعة اعلم ان كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة فاحدهم خصم عن الباقي
في الخصومة اي قايم مقام الباقي في الخصومة كما اذا ادعى أحد الورثة شيئاً من التركة على أحد
واقام بيعة ثبت حق الجميع فلا يحتاج الباقي الى تجديد الدعوى **وكما اذا ادعى أحد الورثة شيئاً من**
التركة واقام البيعة عليه يثبت على الجميع حتى لا يحتاج المدعي الى ان يدعي على كل واحد وما يملكه الورثة
لا بطريق الوراثة لا يصير أحدهم خصما عن الباقي ففرغ على هذا قوله **فلو اقام شخص حجة بقتل أبيه**
عند مع غيبة أخيه لا يقتل اي لا يقتل الحاضر القاتل قصاصا فان حضر أخوه الغائب يعيد
اي يحتاج الى إعادة البيعة على القتل ليعتد القاتل وهذا عند أبي حج خلافا لما وفي القتل
الخطأ والدين لا اي لا يحتاج الى إعادة بها بالاجماع واجمعوا على ان القاتل يجلس اذا اقام الحاضر
البيعة لانه صار متمسكا بالقتل والمتمسك يجلس واجمعوا على انه لا يقضي بالقصاص ما لم يحضر الغائب
لان المقصود من القصاص الاستيفاء والحاضر لا يتمكن من الاستيفاء بالاجماع بخلاف ما اذا كان خطأ
او دينا لانه يتمكن من الاستيفاء فينصب أحد الورثة خصما فيهما **فلو برهن القاتل على عفو الغائب**
فالحاضر خصم وسقط القود اي اذا كان بعض الورثة غائبا والبعض حاضرا فاقام القاتل بيعة
على الحاضر ان الغائب قد عفى فالحاضر خصم لانه يدعي على الحاضر سقوط حقه في القصاص وانتقاله
الى ماله فيكون خصما فاذا قضى عليه صار الغائب مقصيا عليه تبعاله **اقول** وبهذا المقرر
يتدفع ما يمكن ان يقال ان هذا النوع يرد على ما ذكرت من ان أحد الورثة لا يصير خصما عن البيعة لان
القود يثبت لم يثبت بطريق الخلاف لان كون الحاضر خصما انما هو عن نفسه لا عن الغائب ولكن
تقدر القصاص عليه الى القصاص الغائب تبعا كما في كثير من الصور المقررة في كتاب الدعوى والله اعلم
وكن لو قتل عبدا او خطأ او خطأ او حال ان أحدهما غائب اي عند مشترك بين اثنين
أحدهما غائب فقتل عبدا او خطأ فحكمه مثل ما ذكرنا في الواليين حتى لا يقتل بيعة اقام الحاضر
من غير إعادة عفو الغائب ولو اقام القاتل البيعة ان الغائب قد عفى فالحاضر خصم ويسقط
القصاص فحاصله ان هن المسئلة مثل الاولى في جميع ما ذكرنا الا انه اذا كان القاتل عبدا او خطأ
لا يكون الحاضر خصما بالاجماع والفرق لها في الحكم ولا في حج في الخطا ان أحد الورثة خصم عن الباقي
كما ذكرنا ولا كذلك المولىين على ما تقر في موضعه **ولو اخبر وليا قود بقتل أخيهما فمؤ**
عفو القصاص منهما يعني ان رجلا قتل عبدا وله ثلاثة اولياء شهد اثنان منهم على صاحبهما انه قد عفى
فان اخبرها عفو القصاص منهما **وهذه المسئلة على وجوه أربعة ذكر الاول بقوله فان صدقهما**
اي المخبرين القاتل والادع الشريك فلا شيء له اي الشريك لانه بتصديقه ابطال نصيبه وهما
ثلثا الدية لان نصيبهما صار مالا والثاني بقوله وان كن بهما اي كذب القاتل والشريك
المخبرين فلا شيء للمخبرين لانهما باخبارهما اسقطا حقهما في القصاص فانقلب مالا ولا مال لهما
لتكذيب القاتل والشريك **ولا فيهما ثلث الدية** لان حق المخبرين لما سقط في القصاص سقط حق
شريكهما فيه لعدم تجزئته وانتقل الى المال وسقط حقهما في المال ايضا لما ذكر في حق شريكهما
وهي ثلث الدية **والثالث بقوله وان صدقهما القاتل وحده اي وكذا بهما الشريك فكل منهما**
ثلثها اي ثلث الدية لانه لما صدقهما اقرهما بشئ الدية فلم يرد ادعي بطلان حق الشريك فلم يتصور
مالا وغر القاتل الدية ثلثا والرابع بقوله **وان صدقهما اي المخبرين الادع فقط** وكذا بهما
القاتل فله اي لادع الشريك **ثلثها اي الدية** يعني يغفر القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك
ويصير في المخبرين وهذا استحسان والقياس ان لا يكون على القاتل شيء لان ما ادعاه المخبران

أحد علم

يصدق

على القتال لم يثبت لانكاره وما اقر به القتال لا يخفى على من يظن بكونه **ووجه الاستحسان** ان القتال
 يتكذب به المخبرين اقر ان لا يثبت انك الدية لزمه ان القصاص سقط بدعواه العفو على الاخ
 وانقلب نصيب الاخ ما لا والاخر لما صدق المخبرين في العفو فقد زعم ان نصيبهما انقلب ما لا
 فصارت مقرها بما اقر به القتال وتام تحقيق هذا المقام بالامر بدفعه من الكلام يطلب من الهذلية
 وشروطها **وان شهد انه ضربه بشئ جارح فلم يزل صاحب فراس حتى مات فيقتل**
 لان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة وفي ذلك القصاص على ما عرفت والسياسة على قتل العمد تحقق
 على هذا الوجه لانه اذا كان مخطئا لا يحل له ان يطلب بل يقولون قصده غير فاضله لان الموت
 بسبب الضرب انما يعرف اذا صار المصروب صاحب فراس ودام على ذلك حتى مات واطلق في الكثر
 ولا بد من تبيينه بانهم شهدوا انه ضربه بشئ جارح هكذا قد روي وهو بعيد ان لا يحتاج الشاهد ان
 يقول انه مات من جراحته وبه صرح الزاوي في الفتايات حيث قال شاهدوا علي رجل انه جرحه ولم يزل
 صاحب فراس حتى مات يحكم به انتهى **وان اختلف شاهدا قتل في الرخاء او المكان او في آفة**
او قال احدهما قتله بعضا وقال الاخر لم ادر بما قتله او شهد احدهما على معاينة القتل
والاخر على اقرار القاتل به بطلت لان القتل لا يتكرر فالقتل في زمان او مكان غير القتل في
 مكان آخر وزمان آخر وكن القتل بالآلة غير القتل بالآلة اخرى وتختلف الاحكام باختلاف الآلة
 فكان على كل قتل شهادة فرد فلم تقبل ولان اتفاق الشاهدين شرط القبول فلم يوجد واما اذا بين
 احدهما الآلة وقال الاخر لا ادري بماذا قتله فلان المطلق يغاير المقيّد لانه معدوم والمقيّد موجود
 فاختلفا ولكن ايضا حكمهما مختلف فان من قال قتله بعضي يوجب الدية على العاقلة ومن قال لا اعلم
 على القاتل **واما اذا شهد احدهما بالقتل معاينة والاخر على اقرار القاتل بطلان** كان باطلا لاختلاف
 الشهود به فان احدهما فعل والاخر قول وقد تقرر في كتاب الشهادة انه لا يجتمع بين قول وفعل والله اعلم
وكذا تبطل الشهادة لو كمل النصاب في كل واحد منهما بان شهدا هذان انه قتله يوم الجمعة
 واخران انه قتله يوم السبت او شهدا كل في المكان ليعتق القاضي بكون احد الفريقين وعدم الاول بالقبول
ولو كمل احد الفريقين دون الاخر قبل الكمال منهما لعدم المعارض وان شهدا بقتله وقال الاخر
الله يحبس الدية استحسانا والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة اصلها لانها شهدا بقتل مطلق
 والمطلق ليس بجعل لامكان العمل به فيجب اقل موجب وهو الدية ولا يحل قولها جعلا على العفلة بل
 يحل على انما نصيب الدية المذروب اليه في العقوبات احسانا فيجب في ماله لان الاصل في القتل
 العمد فليكن العاقلة لما مر **وان اقر كل واحد منهما انه قتله** اي اقر كل من الرجلين بقتل زيد
وقال الوالي قتلناه جميعا له اي الوالي قتلنا لان كلامهما اقربا لفراده بكل القتل وبالقصاص
 عليه والمقتل صدق في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذب في انفراده بالقتل وتكذيب القتل
 المقتل في بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك يوجب تفتيقه وفتقه لا يمنع صحة
 اقراره **ولو كان مكان اقراره المسيلة بجائها شهادة لعنت** اي لو شهدا بقتل عمرو واخران
 بقتل بكر اياه لعنت الشهادة بان لا تكذب المشهود له الشاهد في بعض ما يشهد به يبطل شهادتهما لان
 التكذيب تفتيق وفسق الشاهد يوجب رد شهادته **ولو قال الوالي في صورة الاقرار المتقدمة صدق**
ليس له ان يقتل واحدا منهما لان كل واحد منهما يدعي انفراده بالقتل فقصده يوجب ذلك فصاد
كانه قال لكل واحد منهما قتله وحده ولم يشارك فيه احد كما نقول فيكون مقررا بان الاخر لم يقتله
 بخلاف الاول وهو اذا قال قتلناه لانه دعوى القتل من غير تصديق فيقتلها باقرارها كذا في تبيين الكثر

في ماله
 هذا وجه الاستحسان لا وجه القياس
 كما في غايه الشرح

ولو اقر رجلان

ولو اقر رجلان بانه قتله وقامت البيعة على اخرا نه قتله وقال الوالي قتله كلاهما كان له
 اي الوالي قتل المقتل ومن المشهود عليه لان فيه تكذبا لبعض بوجه على ما مر **ولو قال الوالي**
لا احد منكمين صدقت انت قتلته وحده كان له قتله لانها تصادق على وجوب القتل عليه قوله
 كما لو قال ذلك **لا احد المشهود عليه** اي لو قال الوالي لا احد رجلين شهدا على كل منهما شاهدان بقتل
 وليه انت قتلته كان له ان يقتله لعدم تكذيب شهوده عليه وانما كذب الآخرين وكذا الحكم في الخطا
 في جميع ما ذكرنا كذا في تبيين الكثر **شهر على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية على العاقلة في المشهود**
بقتله حيا ضمن العاقلة الوالي لانه قبض الدية بغير حق او المشهود لان المالك تلف بشهادة تهم
ورجعوا اي المشهود عليه اي على الوالي لانهم ملكوا المضمون وهو ما في يد الوالي كالعاصب مع عاصب
 العاصب **والعقد كخطا الدية الرجوع** اي اذا كانت الشهادة على العمد فقتل به ثم جاحيا بخير الوالي
 بين تضمين الوالي الدية او الشهود فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الوالي عند ابي حنيفة لانهم اوجبوا
 هنا الوالي ما ليس به وهو القصاص فلا وجه ان يرجعوا بماله اذ لا مماثلة بينهما وعند ابي حنيفة
 على الوالي كذا في الخطا ولو شهدا على اقراره اي اقرار القاتل بالخطا او العمد ثم جاحيا لم يضمنوا اذا
 لم يظن كذا بهما **وشهدا على شهادة غيرهما في الخطا وقضي بالدية على العاقلة ثم جاحيا لم يضمنوا**
 ايضا اذ لم يظن كذا بهما في شهادة تهما لان المشهود به شهادة الاصول على القتل لا نفس القتل
ضمن الوالي الدية في صورتين للعاقلة اذ لم يظن انه اخذها منهم بغير حق ثم لما كان الاصل
 صفات لذوالها ذكرها بعد ذكر نفس القتل وما يتعلق به فقال **والمعتبر حالة الري** لان الري
 يقتل الري ولا فعل له بعد فوجب اعتبار حالة في حق الجمل والضمان عند ذلك **لا الاصول** اي ليس
 المعتبر حالة الاصول ثم فرع بقوله **ففي الدية برودة المري اليه قبل الاصول** اي اذا روي رجل
 رجلا مستلما فاراد المري اليه والعياذ بالله تع قبل وصول السهم اليه ثم وقع به السهم بحيث على الري
 الدية وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه لان التلف حصل في محل لا عصمة له واتلف غير
 المضمون ههنا وهذا لانه بارتداده يسقط تقوم نفسه فيكون مبرريا لري عن موجب وصار كما اذا
 ابراه في هذه الحالة **ولا يوجب ان الضمان يجب بفعله** وهو الري اذ هو الذي يدخل تحت قدرته ذوت
 الاصابة ولا فعل له اصلا بعد فبصرفه فالتك بالري والمري اليه متقوم في هذه الحالة الا ترى انه لوري
 الى صيد وهو مسلم ثم ارتد والعياذ بالله فاصاب السهم الصيد وهو مرتد فخرج الصيد ومات حل كله
 وكذا لو كثر بعد الري قبل الاصابة جاز تكثيره وكان المبرر بحالة الري فان قلت فعلى هذا كان الواجب
 عليه القصاص لانه **قلت** ما ذكرت هو القياس ولكن فيه شبهة لسقوط العصمة في حالة التلف فوجب
 الدية في ماله **لا يجب دية المري بما سلاه** بان روي الري او مرتد فاشرك في الاصابة ثم اصاب بعد
 ما اسلم وهذا الاجماع لان الري لم ينفذ موجبا لعدم تقوم الجمل فلا ينقلب موجبا بصيرته ورويه متقوم
 بعد ذلك وهذه المسئلة تشهد لابي حنيفة ذكره ان يلقى **فان قلت** ينقض هذا ما اذا روي الى صيد في الجمل
 فدخل الحرم ثم اصابه السهم فانه وجب الجرا على الري **قلت** اجيب عنه بان جرا صيد الحرم لا يتحقق بالقتل
 ولما يجب بدلالة الحرم واساره وهذا لا يكون اقل من ذلك انتهى **وجب القيمة بعينه** معناه ان
 رجلا لوري الى عبد فاعنته المولى بعد الري قبل الاصابة ثم اصاب فانه لزمته القيمة وهذا عند ابي حنيفة
 وقال محمد بن علي فضل ما بين قيمته مرميا الى غير مري **يعني** لو كان قيمته قبل الري الف درهم ووجد ثمانية
 يلزمه مائة درهم **ودليل** محمد بن العتيق قاطع السراية لاستبانه من له الحق لان المستحق حال ابتداء البنية
 المولى ثم سري فان العتيق يقطع السراية حتى لا يجب بعد العتيق شيء من الدية والقيمة وانما يضمن القصاص

في شهادتهما
 صوابا وظهر

لا يخص
 العتيق وقال الاصابة العبد
 لثمنه فصار العتيق بمنزلة
 العبد كما اذا قطع يد عبد
 اقر بقتله ثم
 اعتقه

لا يجزى الجزاء على جلال
رماء اي الصيد فاحرم
قبل الوصول اليه فوصل
السرير الي الصيد فقتله

و يجب الجزاء على محرم رمي صيده فحمل من اخره قبل الاصابة اليه **فوصل** السرير الي الصيد
فقتله ولا يضمن من رمي بغيره **فوصل** فاحرم رمي صيده فاحرم
زجل فزماه رجل ثم رجع الشهود بعد الرمي قبل الاصابة ثم وقع عليه الحجر فلا شيء على الراي لما ان العتير
حالة الرمي وهو مباح الدم **وحمل صيده رماه مستلم فقتله فوصل** لا يحمل رماه مجزى فاسل
فوصل لان العتير حالة الرمي وهو الاصل في مسائل هذا الباب وذلك بالتفريق وانما عدل ابو
يوسف ويحرم عن ذلك فيما اذا رمي الى سائر فارتدوا الصياد بائنه تع قبل الاصابة باعتبار انه صار سبي
له بالردة على ما يقتضي اول هذا الفصل

كتاب في بيان احكام الديارات

لا يخفى عليك ظهور مناسبة ذكر الديارات بعد الجنايات لما ان الدية احدي موجبي الجناية المشروطة
للمصانة لكن القصاص اشترطية فقدم ومحاسنها محاسن القصاص والدية مصدر وودي القاتل
المقتول اذا اعطى وليه المالك الذي هو ذلك النفس قال ابي زاده في حاشيته ثم قيل ان المالك
دية تسمية بالمصدر ورواها حفرة كرا في المغرب كالعدة من وقد سمي بها لانها تؤدي عادة
لانه قلما يجري فيه الفعول عظم حرمة الادبي كرا في العناية انتهى **دية شبه العمد ما يتنزل الابل**
اربعا من بنت مخاض الجوز عترة بنت مخاض وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون
جعة وعشرون بنت جنة وهذا عندها **وعترة بنت مخاض** وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون
جعة في بطونها اولادها لقوله عليه الصلاة والسلام الا ان قتل خطأ العمد قبل السوط والعصا
والجحر وفيه دية مغالطة مائة من الابل اربعون منها من ثنية الى باذل تمامه كلهن خلفه وبه قال
السافعي واحمد في رواية لها ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الدية مائة من الابل اربعا
ومعلوم انه لم يرد به الخطا لانها يجب فيها اصابا فكل ان المراد به شبه العمد والكتبي من الابل ما
يشكل السنة الخامسة ودخل في السادسة **والباذل** ما دخل في السنة السابعة والذوق والاني في سنة
والخلفه الحامل من النوق **وهي المغلظة** اي هذه الدية هي التي يجري فيها التعليل لاني غيرها لان
الشرع وزد به وعليه الاجماع والمقدرات لا تعرف الاسماء اذ لا منزل للراي فيها فلم تغلظ بغير
حتى لو قضى به القاضي لا ينعقد قضاؤه ذكره في التبيين وغيره **والدية في الخطا الخامس**
منها اي من الابل المذكورة في الدية المغلظة **ومن ابن مخاض** ويحب عشرون ابن مخاض وعشرون
بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون جعة وعشرون جنة **لما روي ابن مسعود** رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في دية الخطا عشرون جعة وعشرون بنت جنة وعشرون بنت مخاض
وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض ذكره **رواه احمد وابوداود والترمذي وآخرون** والسافعي
اخذ به هبنا غيره قال يحيى بن عمار ابن لبون مكان ابن مخاض والحديث حجة عليه **او الف دينار**
من الذهب او عشرة آلاف درهم من الورق وقال مالك والسافعي الدية اثني عشر الف درهم
لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رجلا قتل فجعل النبي عليه الصلاة والسلام دية اثني عشر الف
رواه ابوداود والترمذي **ولما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما** ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
بالدية في قتل بعشرة الف درهم **وما قلنا** اولى التفتيش به لانه اقل **ويجوز** ما رواه على وزن خمسة
ومارونيه على وزن ستة **وهذه كانت** دراهم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم الى زمان عمر رواه
الحجازي في كتاب النكاح فانه قال كانت الدراهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلكة

لواحد منها

على

الواحد منها وزن عشرة اي العشرة منه وزن عشرة دنانير فبقدر الدينار **والثاني** وزن ستة
اي العشرة منه وزن ستة دنانير **والثالث** وزن خمسة اي العشرة منه وزن خمسة دنانير
فجمع عربين الثلاثة فخلطه فحصله ثلاثة دراهم فصارت ثلث المجموع درهما **وكشف** هذا ان الدينار
عشرون قيراطا فوزن العشرة يكون مثله عشرون قيراطا ضرورة استوائهما ووزن الستة يكون
بضعة الدينار وعشرة فيكون اثني عشر قيراطا ووزن الخمسة يكون نصف الدينار فيكون عشرة قيراطا
فيكون المجموع اثني واربعين قيراطا فاذا اجعلتها اثلاثا صار كل ثلث اربعة عشر قيراطا وهو الذي
كان عليه دراهمهم فاذا جعل ما رواه السافعي على وزن خمسة ومارونيه على وزن ستة استويا
والذي يرجح عند هبنا انه ما روي الواجب في الجنايات خمسة دراهم وهو عشرة دية الامر خمسة آلاف
ودية الرجل صنعت ذلك وهو عشرة آلاف ولما اجتمعا منها من الذهب الف دينار والدينار يتقوم
في الشروع بعشرة دراهم **الايربي** ان يضاب الفضة في الزكاة مقدرا بما في درهم ونضاب الذهب فيها
بعشرين دينارا فيكون قيمتها هذا القدر من كل واحد منهما اذ الزكاة لا تجب الا على الغني فيعمل بذلك
على ضرورة ان الدينار يتقوم بعشرة دراهم **ثم الخيارات** في هذه الاقسام الثلاثة الى القاتل لانه
هو الذي يجب عليه فيكون الخيار الية كفاية اليهن ولا تثبت الدية الا من هذه الاقسام الثلاثة
الثلاثة عند ابي حنيفة وقال لا يجب منها ومن البقرة مائة بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل مائة
حقة كل حقة ثوبان لما روي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الدية على اهل الابل
مائة من الابل وعلى اهل البقرة مائة بقرة وعلى اهل الخيل مائة حقة وعلى اهل الخيل مائة حقة **رواه**
ابن داود وكان عمر يقضي بذلك **كل مال** ما ذكرنا وكل حقة ثوبان اذ اربعة اشعار **وهو المختار**
وفي النهاية قيل في زماننا خيصر وسراويل **وله** ان التقدير بما يستقيم بشي معلوم المالية وهذا
الاشيا مجهولة المالية ولهذا لا يقدر لها ضمان المستلفات والتقدير بالابل عرف بالاشارة المشهورة
ولم يوجد ذلك في غيرها فلا يقدر عن القياس والآثار التي وردت فيها يحتمل القصاص بها بطريق
الصحة فلا يلزم حجة وذكر في المعاملات لوصالح على الزيادة على ما بقي حقة او مائة بقرة لا يجوز
وهذا اية التقدير بذلك ثم قيل هو قول الكل فيرفع الخلاف وقيل هو قولهم ثم علم بمالته ص وقال
يجوز هذا الصلح عند ابي حنيفة رحمه الله كالمصالح على كل من ما يتي فرس وهو فاية الخلاف قيل في المسئلة
روايتان عنه وهل هذه الاقسام كلها اصول او بعضها اصل والبعض بدل عن الباقي رحمه الله اصل
هو الابل بدل عن النفس عندنا والذهب والفضة بدلها وهو اصل قوي السافعي رحمه الله وبه كانت
يتوال ابو بكر الرازي رحمه الله ثم رجع وقال الكل اصول وهو ظاهر من هبنا صاحبنا رحمه الله واذا
كان الابل اصلا لا يجوز للمقاتل ولا للمقاتلة ان يؤدي الدراهم مع القدرة على الابل الا برضي
ولي القاتل وعند العجز يقتضي بالدراهم او بالدينار اعتبارا بقيمة الابل وان زاد على عشرة
الاف درهم او على الف دينار انتهى **وكفارتهما** اي كفارة القتل خطأ وشبه العمد **عتق** قتل
مؤمن فان عتق عنه اي عن الاعناق **صام شهرين** **ولا** اي متابعان كما ذكر في النص قال الله تعالى
فتحرر برقبته مومنة وشبه العمد خطا في حق القاتل وان كان عتق في حق الضرب فقتل ولها الية
ولا اطعام فيها لانه لم يرد به النص والمعادير لا تجب الاسماء **وصح** اعتاق **رضيع** احد ابويه
مسلم لانه مسلم تتبع له والظاهر سلامة اطرافه على ما عليه الجملة فان قلت كيف هذا بالظاهر
في الحكم بسلامة اطرافه حتى جوزم النكح بيه ولم يكتف بذلك في حق وجوب الضمان بالتلف
اطرافه **قلت** انما كان كذلك لان الحاجة في النكح الى رفع الواجب والظاهر يصح حجة الرفع

واو بانه لو لم يكن له في القتل قلب
وفي الجنب والحراد او ميتا لا يجر
الا لانه ميتة فميتا لم يجر
وذكر في المعاملات لوصالح على
الزيادة على ما بقي حقة او مائة
لا يجوز

الكنى

والحاجة في الامتداد الى الزمان الضمان وهو لا يصلح حجة فيه ولانه يظهر حال الاطراف فيما بعد
التكثير اذا عاش ولا كذلك في الامتداد فافترقا **الجنين** اي لا يصلح الجنين في الكفاية
يعني ما في البطن لا يجزمه لانه لم تعرف حياته ولا سلامته **ودية المرأة على النصف من دية**
الرجل في دية النفس وما دونها روي ذلك عن علي بن مرقوقا ومرفوعا **والذي والمستامن**
والمستمر في الدية سواء وقال مالك في رجم الله دية اليهودي والنصراني اربعة الاف درهم
ودية المجوسي ثمانية درهم. وقال مالك رحمه الله دية اليهودي والنصراني ستة الاف لقوله
صلى الله عليه وسلم عقل الكافر نصف عقل المسلم ولما اقر له صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد
في عهده الف دينار وهكذا قضى ابو بكر وعمر رضي الله عنهما ومارويناه اشهر واوفق للاحاديث
العامة وسائر الضمانات والمستامن مثل دية الذي في الصحيح ذكره في تبيين الكفر وغيره. ومن
صرح بالتسوية بينه وبين الذي صاحب الاختيار حيث قاله وكذلك دية المستامن لما روي ابن
عباس ان مستامنين جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكساها وجرها وخرجها من عنده فلقنها
عمر بن امية الضميري فقتلها ولم يعمل بامانها فزادها رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية حزين
مسلين انتهى. ومن لم يتوينا بينه وبين الذي في المختصر لكن في الجوهره قال في النهاية والادوية
في المستامن هو الصحيح انتهى. ثم لما فرغ من بيان بحث دية النفس شرع في بيان ديات الاطراف
فقال **في النفس** ما روي مجرور في محل الرفع على انه متعلق خبر المختار او هو مع المختار وخبر المختار
والمختار ما يذكر بعد كلمات كثيرة وهو قوله الدية على ما ياتي وما بعد عطف عليه وهو قوله **والانف**
لانه ازال الجاهل على الجاهل وهو مقصود وكذا اذا قطع المارن وهو ما دون قصبة الانف وهو ما
لان منه او قطع الاربعة وهو طرف الانف او قطع المارن مع القصبة لما ذكرنا من ازالة الجاهل ولا يزيد
على دية واحدة لان الحمل عضو واحد **والذكر** لان فيه تنوير منفعة حصه من الوطى والايلاء واستمات
البول والري به ودق الماء والايلاج الذي هو طريق الاعلاق **وكراني الحشفة** لانها اصل في
منفعة الايلاج والدفق والقصبة كالتابع له **وفي القمل** اذا هب بالضرب لغوات منفعة
الادراك. وفي البرازية وان قطع الذكر من اصله ان خطأ فدية وان عدا اختلف اصحابنا وفي التنقي
لاقصاص فيه قالوا وهو قول محمد رحمه الله وعن الثاني اصحابنا اجتمعوا على ان في الحشفة القصاص
واذا قطع بعضها فلا قصاص انتهى **وفي الشعر والذوق** لان كل واحد منهما منفعة مقصودة **وفي**
السمع وفي البصر لان كل واحد منهما منفعة مقصودة وقد روي ان عمر رضي الله عنهما لم يزل على رجل يارب
ديات بضربة واحدة وقعت على راسه فذهب بعقله وسمع وبصره وكلامه. وقال ابو يوسف
لا يعرف الزهابي والقول الجاهل لانه المنكر ولا يلزمه شيء الا اذا صدقه ونكل عن اليقين وقيل ذهب
البصر يعرفه الاطباء فيكون القول قول رجلين منهم عدلين حجة فيه وقيل يستقبل له الشمس مفتوح
العين فان دمعت عينه علم انها باقية والا فلا وقيل يلقي بين يديه حية فان هرب منها علم انها تذهب
وان لم يهرب فهي ذاهبة. وطريقة معرفة ذهاب السمع ان ينفث في اذن يده فان اجاب عنه لم
يزهبا والا فهو ذاهب. وروي عن اسمعيل بن حماد ان امرأة ادعت انها لا تسمع وتظان شك في مجلس
حكمه فاستغل بالقصاص عن النظر اليها ثم قال لها بخاءة عظمي عوزت بك فاضطربت وتصارعت
الي جمع ثيابا فظهر كن بها **وفي اللسان** لغوات منفعة مقصودة وهو النطق وكذا في قطع بعض
اذا استمع من الكلام ولو قدر على التكلم ببعض الحروف دون البعض تقسم الدية على عدد الحروف وقيل
على عدد حروف تتعلق بالسان وهي ستة عشر حرفا. السا والسا واليم والزال والزال والراء

ان منع النطق اقل
اذا اكثر الحروف

والزنا والسر

والزنا والسر والشين والصاد والصاد والطا والطا واللام والنون والياء. فاحصا
الغيات يلزمه ولا يدخل الحروف الخلقية فيه وهي الحنق والها والعين والحاء والغين والخاء. ولا
السفوية وهي الباء والميم والواو. وقيل ان قدر على اكثرها تجب حكومة عدل لحصول الافهام مع الاختلاف
وان عجز عن ادراك اكثر تجب كل الدية لان الظاهر انه لا يحصل منه الا فهمه. والاصل فيه ما روي
عن علي انه قسم الدية على الحروف فاقدر عليه من الحروف اسقط بحسابه من الدية وما لم يقدر عليه
الزمه بحسابه منها والاول اصح كافي المجتبى وقد قدمناه **وفي الحية خلت فلم تنبت وشعر الرأس**
كذلك يعني اذا خلق ولم ينبت لانه ازاله جلا على الكمال وقال مالك والثاقفي لا تجب فيه الدية
وتجب حكومة عدل لان ذلك زيادة في الاذي ولهذا ينمو بعد كمال الخلق ولهذا يخلق الرأس والحية
بعضا في بعض البلاد فلم يتعلق به الدية كسائر الصدف والساقي اذا يتعلق به منفعة ولهذا يجب
في شعر العبد نقصان القيمة. وكذا قول علي في الرأس اذا خلق ولم ينبت الدية كاملة والموقوف
في هذا كما لرفع لانه من المقادير فلا يقتدي اليه الراي ولانه قوت عليه جلا على الكمال لان
الحية في اوانها جلا وكذا شعر الرأس. الا ترى ان الاصل يتكلف في سيره فيلزمه كمال الدية
بخلاف شعر الصدر والساقي لانه لا يتعلق به الجاهل. واما الحية العبد فقد روي الحسن عن ابي ح
انه تجب فيه كمال القيمة فلا يلزمنا والجواب عن الظاهر ان المقصود من العبد الاستحرام دون الجاهل
وهو لا يعوت بالخلق بخلاف الحر لان المقصود منه في حقه الجاهل فيجب بفواته كمال الدية وفي الثاني
حكومة عدل في الصحيح لانه تابع الحية فصا طرفا من اطراف الحية. واختلعا في الحية الكونج والاصح
انه ان كان على ذنبه شعرات معدودة وليس في طعنه شيطان لان وجودها يشينه ولا يلزمه وابت
كان ذلك على الحد والذنب جنيئا ولكن غير متصل فدينه حكومة عدل وان كان متصلا فدينه كمال الدية
لانه ليس بكونج وفي الحية جلا كامل كذا في تبيين الكفر قول في تعليل وجوب حكومة العدل في
الشارب لانه تابع فصا طرفا من اطراف الحية يشتر الى ان الواجب في بعض الحية حكومة عدل اذا
كان دون النصف اما اذا كان النصف فالواجب نصف الدية وبه صرح الامام البرازي حيث قال
وان خلق نصفه فدينه الدية اذا علم ان الباقي النصف وان لم يعمل فحكومة عدل. وذكر الفضل نصف
الحية ينظر الى الزاهب والباقي فيجب بحسابه واذا اجت بعض الحية فحكومة عدل انتهى. قال الزبلي
وهذا كله اذا فسد المنبت فان نبت حتى استوي ما كان لا يجب شيء لانه لم ينق لبطل الجاهل في اثر فهو بمنزلة
الضربة التي لا يبقى اثرها في البدن وكلمته يؤدب على ذلك لان كتاب المحرم. فان نبت ابيض فقد ذكر
في النوادر انه لا يلزمه شيء عند ابي ح في الحر لان الجاهل يزداد بياض شعر الحية. وعندنا يجب حكومة
عدل لان البياض يشينه في غير اوانه فوجب حكومة العدل باعتباره. وفي العبد تجب حكومة عدل
عندهم لانه تنقص به قيمته ويستوي العبد والخطا في خلق الشعر لان القصاص لا يجب فيه لانه عقوبة
فلا يثبت قياسا وانما يثبت نصا او دالة فالنص انما ورد في النفس والجراحات وهذا ليس في معناه
لانه لم يتالم به ولا يتوهم فيه السراية بخلاف النفس والجراحات ويوجب فيه سنة فان لم ينبت فيها وجبت
الدية ويستوي فيه الصغير والكبير والذكر والانثى فان ما قبل تمام السنة ولم ينبت فلا شيء عليه شيء
وفي العينين والبدن والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاشميين اي
الخصيتين **ونثر المرأة** قيد بنثر المرأة لان فيه تقويت منفعة الارضاع بخلاف نثر الرجل
لانه ليس فيه تقويت منفعة ولا الجاهل على الكمال فيجب فيها حكومة عدل. وفي حلمي المرأة كمال
الدية وفي اكلها نصف الدية وعند مالك والثاقفي يجب في الحاجبين حكومة عدل وقوله **الدية**

مرفوع بالابتداء وقد تقدم خبره وهو قوله في النفس كاذونا وفي كل واحد من هذه الأشياء
 اراد به ما هو مرفوع من هذه الاعضاء المذكورة نصف الدية كافي العين الواحدة واليد الواحدة
 ونحوها ثم اشار الى حكم ما يكون من الاعضاء اربعا بقوله وفي اشغال العتقين وهي جمع شفرقة
 العين بضم السين وهي واحدة اشغال العين وهي حروف الاجناس التي بينت عليها الشعر وهو الضرب
 كذا في مختار الصحاح وفيه من الحقايق العينية قال ويقال بفتح السين ايضا الدية اذا قلعت
 ولم تنبت وفي احدها اي اصل الاشغال اربع الدية لانه لا يتعلق بها الحال على الكمال
 ويتعلق بها دفع الاداء والقد من العين ولو قطع جفون اشغالها يجب دية واحدة لان الاشغال مع
 الجفون كشي واحد ثم اشار الى حكم ما يكون من الاعضاء اربعا بقوله وفي كل اصبع من اصابع
 اليدين او الرجلين عشرها اي عشر الدية لان في قطع جميع الاصابع الدية وفي قطع واحدة
 عشرها لقوله عليه الصلاة والسلام في كل اصبع عشر من الابل والاصابع كلها سواء فلا تعتبر زيادة
 فيها وما اي الاصابع التي فيها مفصل وهو جمع مفصل ففي احدها اي اصل المفصل ثلث
 دية الاصبع لانه ثلثها فدية الاصبع الف فيجب في اصل المفصل ثلث الدية ونصفها اي نصف
 دية الاصبع لو كان فيها مفصلان كما لا يخفى وفي كل سن من الانسان خمس من الابل وخمسماية
 درهم ويزداد دية هذا الطرف على دية النفس ثلثة اخماس الدية لان الانسان له اثنان وثلثون
 سنا عشرون صريحا واربعه انياب واربع ثنايا واربع ضواجل فاذا اوجب في الواحدة نصف عشر
 الدية يجب في الكل دية وثلث اخماس الدية وذلك ستة عشر هذا اذا كان خطا وان كان عمدا ففيه النقص
 وقد بيناه من قبل اقول قال صدر الشريعة في شرح الوقاية لما كان عدد الانسان اثنان وثلثين ينبغي
 ان يجب في كل اربع من الدية في الحكمة في وجوب نصف العشر قال فيحظر بياني ان عدد الانسان وان
 كان اثنين وثلثين فالاربعة الاخيرة وهي اسنان الحنك قد لا تنبت لبعض الناس وقد تنبت لبعض
 الناس بعضها والبعض كلها فالعدد المتوسط للاسنان ثلاثون ثم لا شأن بصفان الزينة والضعف
 فاذا سقط سن بطلت منفعتها بالكلية ونصف منفعة السن التي تقابلها وهو منفعة المضغ وان كانت
 النصف الاخر وهو الزينة باقية فاذا كان العدد المتوسط للاسنان ثلاثين فمفعة السن الواحدة ثلث العشر
 ونصف المنفعة سدان العشر ومجموعها نصف العشر انتهى قال العلامة قاسم في تصحيحه بعد ان اورد
 ما نقلناه عن صدر الشريعة فاخذ بعض اهل العصر من هذا ان في الانسان كفاية واحدة كسائر الاعضاء
 المتعددة قال وهو غلط قال في شرح الطحاوي وفي كل سن نصف عشر الدية خمسمية ومن ضرب رجلا
 حتى سقط الانسان كلها وهي اثنان وثلثون سنا منها عشر ضرسا واربعه انياب واربعه ثنايا
 واربعه ضواجل كانت عليه دية وثلثة اخماس الدية وهي من الدراهم ستة عشر الف درهم في السنة
 الاولى ثلث الدية ثلث من الدية الكاملة وثلث من ثلثة اخماس الدية وفي السنة الثانية ثلث الدية
 وما بقي من ثلثة اخماس الدية وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهو ما بقي من الدية الكاملة انتهى
 وذكر في الاصل والمحيط والمبسوط وقال في السنة الاولى ستة الاف وستماية وست وثلثان وفي
 السنة الثانية ستة الاف وفي السنة الثالثة ثلثة الاف وثلثمائة وثلثون وثلث وثلثان
 الكون سمانمائة وعشرون فوجب دية وخمسماية وهذا غير جار على قياس الاعضاء الا ان المرجع للنظر انتهى
 قال اخبرني زاده في حاشيته لشرح الوقاية لصدور الشريعة قوله فحقق عينا نصف العشر فدية كل سن من
 الابل خمسة ومن الرمايز خمسون ومن الدراهم خمسمية ففي الانسان المعتبر اذا تلف كلها مائة وخمسون
 ابلا او الف وخمسماية دينا او خمسة عشر الف درهم اقول هذا بناء على كون الانسان ثلاثين لانه

الف ٢٠٠

وسن ٢٠٠

هو العدد المتوسط

هو العدد المتوسط لها على استخراج السارج واما قول الاكل فاذا ضرب رجل رجلا حتى
 سقطت اسنانه كلها كانت عليه دية وثلثة اخماس الدية وهي من الدراهم ستة عشر الف درهم
 فبتا على كونها اثنين وثلثين كما هو المشهور فلا تخالفه اصلا فان قيل فينزل على دية كاملة مع
 انه اتلاف النفس من وجه فزيادة حكمه على الاتلاف من كل وجه غير معقول قلنا نعم لكن ثبت
 هذا بما روي عمرو بن حزم وهو قوله عليه الصلاة والسلام وفي السن خمس من الابل بخلاف ما تقدم
 فلا اشكال وسنخ في هذا ثم وجدته مشطورا في البيانية وقال في العناية وليس في البدن
 جسد عضو يجب بتفويته اكثر من مقدار الدية سوى الانسان انتهى والله اعلم ويجب دية كاملة
 في كل عضو ذهب نفعة بضرب ضارب كبد ثلث بالضررب وعين ذهب ضوؤها بالضررب
 وصلى انقطع ماؤه لانها منفعة كاملة مفقودة وهي منفعة النسل وكذا لو اخذ به لانه
 تعويت منفعة الجاهل على الكمال لان حاله لا يفي في كونه منتهجا للقاء ولو زالت الحدوثة فلا
 شيء عليه لزوالها الا ان يؤول الى اثر الضربة ففيه حكومة عدل لبقا الشئ ببقا اثرها ولا يخفى
 بالصورة دون المنفعة لكونها تابعة فلا يكون لها حصص من الارش الا اذا تجردت عند الاتلاف
 فان اتلف عضوا ذهب منفعة فحينئذ يجب فيه حكومة عدل اذا لم يكن فيه جال كالبدن اشك
 او ارشه كاملا ان كان فيه جال كالاذن الشاخص ويجب حكومة عدل بالاتلاف عضو ذهب
 نفعة ان لم يكن فيه جال كاليد الشاكلة او ارشه كاملا ان كان فيه جال كالاذن الشاخص
 وقد تقدم شرحه وفي المجتبى عشر من الانسان يجب بكل واحد منها كالدية العقل وشعر الراس
 بخلق او ينق لم ينبت والاذن والسان واللحية والصلب اذكى واذا انقطع ماؤه واذا اسلس
 بوله وفي الذن اذا طعن فلا يحسك الطعام والركن وعشرة اخرى يجب في كل اثنين من الدية
 للجاحيان والعينان والاذنان الساحستان وسنمها والسفستان واللحيان واليدان والرجلان
 والانيان والارستان قال الناطقي رحمه الله وانما يجب الدية في الايشين اذا استاصلما بحيث
 لم يبق على عظم الزنك شيء والا فحكومة عدل وكذا لو انقطع فرج المرأة من الجانبين حتى وصل الى العظم
 ففي احدها نصف الدية انتهى هذا فصل في بيان احكام الشجاج

وهي جمع شجة ولما كان الشجاج نوعا من انواع ما دون النفس وتكاثرت مسأله ذكر في فضل على
 جزء ويختص الشجة بما يكون بالوجه والراس لغة وما يكون بغيرها اي بغير الوجه والراس
 فجراحة اي تسجي جراحة والحكم مرتبة على الحقيقة في الصحيح حتى لو تحقق في غيرها كالتاق
 والصدر يجب حكومة العدل ذكر مسكين وفي المجتبى ثم هذا الشجاج يختص بالراس والوجه وما
 كان في غيرهما يسجي جراحة وفيه حكومة عدل واما العينان فيقتل ليرى من الوجه وبه قال مالك رحمه الله
 حتى لو وجد فيها ما فيه ارش فقد لا يجب ذلك وعندنا ما من الوجه لا تقتل ليرى من الوجه وبه قال مالك رحمه الله
 والهاشمة والمنقلة يجب الارش المقدر وقالوا للجافية تختص بالجوف جوف الراس وجوف البطن
 ولا تكون جافية الا على الصدر والبطن والظهر او الجنب اي لا يجب حكمها انتهى وهي اي الشجاج عشرة
 اقول وجه ذلك كافي العناية ان قطع الجلد لا يبرئ منه الشجة وبعد القطع اما ان يظهر الدم او لا والثاني
 هو الخارصة والاول اما ان يسل الدم بعد الاظهار او لا والثاني هو الخارصة والاول اما ان يقطع بعض
 اللحم او لا والثاني هو الدائمة والاول اما ان يكون قطع اكثر اللحم الذي بينه وبين العظم او لا والثاني هو
 الباضعة والاول اما ان ظهرت للجلد الرقيقة الخائكة بل اللحم والعظم او لا والثاني هو المتلاخعة والاول

اما ان يقطع على الاظهار او يتعدى
 والاول هو السمي والثاني اما ان
 يظهر على الاظهار او لا والاول

هو الموضحة والثاني اما ان يقتصر على كسر العظم اولا والاولة هو الهاشمة والثاني اما ان يقتصر
على نقل العظم وتحويله من غير وصوله الى الجذوة التي بين العظم والرماع ام لا والاولة هو المنقلة والثاني
هو الامة وهي المسارة ولم يذكر ما بعدها وهي الدائمة بالعين المجدة وهي التي يخرج الرماع لان العظم
لا يبقى بعد ما عاده فكان ذلك قلة لا شجأ وليس الكلام فيه فقد علم بالاستقراء ان الآثار
الشجاج لا يزيد على ما ذكر في الكتاب وقد علم بذلك حقيقة كل واحد منها انتهى **اشارة الى الاول** بقوله
الخارصة وهي التي تحصر الجبل اي تحجزه ولا يخرج الدم ما خوذ من خصر العصار الثوب اذا شقته
في الدرق كذا في الرمز وفيه تفصيل عقدا للواحد الخارصة بالمحمل يقال خصر العصار الثوب
اي شقته وهي التي تحجز الجبل خصرها اي شقها انتهى ونحوه في حاشية ابي زاده وفي مختار الصحاح
والخصر بالفتح الشق والخارصة الشجة التي تشق الجبل قليلا وكذا الخارصة بوزن الضربة انتهى **والدائمة**
بالعين المهملة التي تظهر الدم ولا يتبيله كالدمع في العين ما خوذ من الدم سميت بالان الدم يخرج منها
بقدر الدمع من المنقلة لان عينيه تدعى ان سبب لم يحصل له منها **والدائمة** وهي التي تبيل الدم
وذكر المرعشي ان الدائمة هي التي تدعى من غير ان تبيل ما هو الصحيح ويروي عن ابي عبد الله
والباضة وهي التي تبضع الجبل اي تقطعه ما خوذ من البضع وهو الشق ومنه مبضع الفصاد
والمنحلة وهي التي تاعد في اللحم فتقطعه كله ثم يتلحم بعد ذلك اي يلتئم ويتلصق سميت بذلك
تعاولا على ما يؤول اليه وقال الأزهري الاوجه ان يقال اللوحة اي القاطعة اللحم **والسحاق**
وهي التي تضل الى السحاق وهي الجذوة الرقيقة التي بين اللحم وعظم الراس **والموضحة** وهي التي
توضح العظم اي تبينه وتكشفه **والهاشمة** وهي التي تشق العظم اي تكسره **والمنقلة** وهي
التي تنقل العظم بعد اكساره **والامة** وهي التي تبصل الى ام الرماع وهي جذوة تحت العظم فوق
الرماع وقبل هي التي تبصل الى الراس وهي التي فيها الرماع وبعدها الدائمة وهي التي تبصل الى الرماع
ولم يذكرها القدر يري لما تقدم في اول الفصل من ان الانسان لا يعيش معها في العالب فلا يصح
بذكرها ثم لما فرغ من تعدادها شرع في بيان احكامها فقال **ويجب في الموضحة نصف عشر الدية**
لما روي في كتاب عمر بن خزم رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الموضحة خمس من الابل
وفي الهاشمة عشر وفي المنقلة خمس عشر وفي الامة ويروي ما مائة ثلث الدية وفي الهاشمة
عشرها اي عشر الدية لما روي في **المنقلة عشر ونصف عشر** لما روي في **الامة والحاشية**
ثلثها اي الدية **فان ندرت الحاشية فثلثها** اي فالواجب ثلث الدية لما روي عن ابي بكر
الصدقي رضي الله عنه انه حكم في جايعة ندرت الى الجانب الاخر بثلثي الدية ولا نها اذا ندرت صارت
جائعتين فيجب في كل واحد منهما الثلث وفي **الخارصة والرامعة والدائمة والباضة** **والتاجعة**
والسحاق حكومة عدل مرفوع بالابتداء وخبر مقدم عليه وهو قوله وفي الخارصة وما بعده
عطف عليه داخل في حكمه وذلك لانه ليس فيه ارش مقدور من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فيجب فيها
حكومة عدل وهو ما روي عن ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما ثم سارع في تفصيله فقال
وهي اي حكومة العدل ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف
عشر الدية لان ما لا نص فيه يرد الى المنصوص عليه كذا قاله الكوفي وقيل قايلا للطحاوي **يقوم**
المشجوع عبدا لهذا الدية ثم معه فقد رتقا **وتبين القمطين من الدية هو اي التقاوت**
هي اي حكومة العدل به يعني كاي في الوقاية وتوضيحه ان يفرض ان هذا الخمر عبدا وقيمته بلا هذا
الامر الف درهم ومع هذا الامر تسع مائة درهم والتقاوت بينهما مائة درهم وهو عشر الاف فيؤخذ هذا

وقيل

الى

التقاوت من الدية

التقاوت من الدية وهي عشرة الاف درهم فمئة الف درهم هو حكومة عدل وكان الكوفي يقول
ما ذكره الطحاوي ليس يصحح لانه لو اعتبر بذلك الطريق يكون نقصان القيمة اكثر من نصف عشر
الدية فيؤدي الى ان يوجب في هذه الشجاج وهو دون الموضحة اكثر مما اوجبه الشرع في الموضحة وانه
يحال بل الصحيح الاعتبار بالمقدار وقال الصدر الشهيد ينظر المقي في هذا ان امكنه الفتوي
بالثاني بان كانت الجناية في الراس والوجه يعني بالثاني وان لم يتيسر عليه ذلك يعني بالقول الاول
لانه ان شق الجبل كان المرعشي يعني به وقال في المحيط والاصح انه ينظر كم مقدار هذه الشجة من اقل
شجة لها ارش مقدار فان مقدارها مثل نصف شجة لها ارش او ثلثها او ربعها او نصفها او ثلث ارش تلك
الشجة وان كان ربعا فربع ذكره بعد ما ذكر القولين فانه جعله قولنا ثلثا وهو الاصح هذا التفسير
قول الكوفي وقال شيخ الاسلام قول الكوفي اصح لان عليا اعتبر بهذا الطريق فيمن قطع طرف لسانه
كذا في تبين الكثرة وفي تصحيح الشيخ قاسم قال قاضي خاين ينظر الى المجني عليه انه لو كان مملوكا كره
ينقص من قيمته نصف الجناية ان كانت تنقص عشر قيمة في الخرجب عشر دية وهكذا في الضف والثلث
والفتوي على هذا وقال الصدر الشهيد في الكبرى وهكذا ذكر ابن ساعدة عن محمد بن وهب يعني وقال
الكوفي ينظر الى دية جناية لها ارش فيقدر وهي الموضحة فان كان هذا نصف ذلك يجب نصف
ارش الموضحة وعلى هذا الاعتبار قال في الخلاصة هذا انما يستقيم اذا كانت الجناية في الراس والوجه
فان كانت في ذلك يعني بضوا في غير يعني بالاول وان تفسر عليه يعني بالاول مطلقا فانه يستر
انتهى قلت وفي الجوهر بعد ان ذكر ان شيخ الاسلام قال ان قول الكوفي اصح لكن هذا انما يستقيم
اذا كانت الجناية على الوجه والرأس وان كانت على غيرها كانت الفتوي على قول الطحاوي وقال
بعضهم تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى ان يترأه وعلى
كرم الله وجهه انه اوجب في السحاق اربع من الابل وهو محمول عندنا على وجه الحكومة لا على وجه التقدير
وعن جماعة من العلماء انهم قد روي في السحاق اربعين مثقالا قيمته بعشرين وفي الدائمة اكثر من التي
يسل منها الدم اثني عشر مثقالا ونصف قيمة بعشرين وفي الدائمة الصغرى وهي التي يلحم فيها الدم
ولا يسئل ستة مثاقيل وفي الخارصة خمسة مثاقيل وفيما دونها اربع مثاقيل انتهى **ولا يقصص**
في جميع ما تقدم من الشجاج لعدم اعتبار المساواة فيه **الا في الموضحة** لان ما دون الموضحة ليس
له حد يثبت اليه السكن وما فوقها كسر العظم ولا يقصص فيه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقصص
في العظم وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموضحة ذكره كل
في الاصل وهو الاصح لانه يمكن اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه كسر العظم ولا خوف التلف كالجايعة
فيستبرع غورها بمسبار ثم يتخذ حذيرة بقدره ان يقطع بها مقدار ما قطع فيتحقق استيفاء القصاص
بذلك كذا في تبين الكثرة وفي المجتبى وظاهر المذهب انه يجب القصاص فيما قبل الموضحة لانما كان
المساواة بان يسبر غورها بمسبار ثم يتخذ حذيرة بقدره فيقطع بمسار ط ولا يقصص في جذوة
الرأس والبدن اذا قطع منها شيء وكذا في لحم الحدين والبطن والظهر ولا يقصص في اللطمة والكوة
والوجه وفي سلع جلد الوجه كالدائمة انتهى وفي **اصابع اليد الواحدة نصف دية** لان في
كل اصبع عشر من الابل لما روي فيكون في الخمسة خمسون ضرورة وهو النصف ولان في قطع الاصابع
تفويت منفعة البطن وهو الموجب على ما مر **ولو وقع الكف** هذا متصل بما قبله اي في اصابع اليد
نصف الدية وان قطعها مع الكف ولا يزد الا من سبب الكف لان الكف تتبع للاصابع في حق البطن لها
وقال عليه الصلاة والسلام في اليد من الدية وفي احداهما نصف الدية واليد اسم تجارة يقع بها البش

اربع من الابل وفي الخلاصة ثلثين
مثقالا قيمته ثلاث من الابل وفي
الباضة عشر مثقالا قيمته

لان اسم اليد يدل على القدرة والقوة والبطش يقع بالاصابع والكف فيجب فيها دية واحدة لان
 منفعة ما جنس واحد فيكون الكف تبعاً للاصابع **ومع نصف ساعد نصف دية وحكومة عدل**
 اي اذا قطع الكف مع نصف الساعد يجب نصف الدية وحكومة عدل نصف الدية في الكف والاصابع
 والحكومة في نصف الساعد وهو قول ابي حنيفة ومحمد ورواية عن ابي سفيان **وفي قطع كف وفيها اصبع**
او اصبعان عشرها او خمسها ولا شيء في الكف اي اذا كان في الكف اصبع او اصبعان فقطعها
 يجب عشر الدية في الاصبع الواحد وخمسها في اصبعين ولا يجب في الكف شيء وهذا عند ابي حنيفة وقالوا
 ينظر الى ارش الكف والى ارش ما فيها من الاصابع فيجب اكثرها ويدخل القليل في اكثر لان الجمع بين
 الارشين معتذر اجماعاً لان الكل شيء واحد اذ ضمان الاصبع هو ضمان الكف وضمان الكف هو ضمان
 الاصبع وكذا ايراد واحد معتذر ايضا لان كل واحد منهما اصل من وجهه اما الكف فلان الاصابع
 قائمة به واما الاصابع فلانها هي الاصل في منفعة البطش فاذا كان كل واحد منهما اصل من وجهه
 وجبنا بالكثرة كالقائمة فيمن شئ راس انسان وتناثر بعض شعره يدخل القليل في الكثير ولا يبيح
 ان الاصابع اصل حقيقة لان منفعة اليد وهي البطش والقبض والبطش قائمة بها وكذا حكمها لانه
 عليه الصلاة والسلام جعل الدية بمقابلة الاصابع حيث اوجب في اليد نصف الدية فجعل في كل
 اصبع عشر من الابل ومن ضروريته ان تكون كلها بمقابلة الاصابع ودون الكف والاصل اولى بالاعتداد
 وان قل ولا يظهر التابع بمقابلة الاصل فلا يضار حتى يضار الي الترجيح بالكثرة ولكن تعارضاً
 فالترجيح بالاصل حقيقة وحكما اولى من الترجيح بالكثرة الا ترى ان الصغار اذا اختلطت مع الحسان
 يجب فيها الزكاة تبعاً وان كانت الصغار اكثر ترجيحاً للاصل بخلاف ما استشهد به من النجاة لان
 احدها ليس يتبع لآخر ولا ان ارش الاصبع ثابت بالنقص وليس في الكف ارش مقدار شيئاً فلو ثبت انما
 ثبت بالرأي والاجتهاد وذلك لا يصلح لابطال المنصوص عليه لما عرف ان الاجتهاد لا يضر اليه
 الا للضرورة عند تعذر العمل لعدم التفضل ولشبهة فكيف يضار اليه ثم وجوده بل لابطاله وهذا
 خارج عن القواعد **وفي جواهر الفتاوى ضرب يد رجل ويراها لانه لا يصلح له ان يقاتل فبقدر النقصان**
يؤخذ من جملة الدية ان نقص الشئان يجب ثلث الدية على هذا القياس وفي الاصبع الزاوية وعين
الضبي وذكره ولسانه ان لم يعلم صحة ينظر في العين وحركة في الذكي وكلام في اللسان حكومة
عدل وهو مرفوع بالابتداء وخبر مقدم عليه قوله في الاصبع الزاوية وما بعده عطف عليه اما في
 الاصبع الزاوية فليعلم تعلقي للجاء بصا واما البقية فلان العضود من هذه الاعضاء منافع فاذا
 جعلت منفعة لا يجب الدية الكاملة بالسك فوجب حكومة عدل وعند الشك في دية كاملة
 الا اذا عرفت انها غير صحيحة واما اذا عرفت صحة هذه الاعضاء يكون حكمها حكم الباقي في الخطا والعمدا اذا
 ثبت ذلك بالبينة او باقرار الجاني واذا انكر ولم تقم به بينة فالقول قول الجاني وكذا اذا قال
 لا عرف صحته لا يجب عليه الا ان يكمل الا بالبينة وفي الجوهرة وفي ذكر العين والخصى حكومة
 لانه كالبند الشك وفي سن الصغير اذا ثبت لاشئ فيها عند ابي حنيفة وقال ابو سفيان حكومتها واما اذا
 لم تثبت فيها دية السن كاملة وفيه اذن الصغير وانفس الدية كاملة وفيه بدو وجعله حكومة يعني اذا
 لم يمس ولم يفتقر ولم يتركها اما اذا وجد ذلك منه وجبت الدية كاملة وفيه ثري الرجل حكومة وفي اصحاب
 نصف ذلك وفيه حكمة ثرية حكومة مثل ذلك وفيه لسان الدخوس والعين القائمة الزاهب ثوبها
 والسن السود القائمة واليد الشك والرجل الشك والذكر المقطوع للشبهة والانف المقطوع الاربعة
 حكومة عدل ولو قطع سن غيره فدية صاحبها في مكانها وبنت النعم فعلى العالم الارش كاملاً لان العروق

فكذلك في المارة المقطوع الحلق والكف
 المقطوع الاصابع والجفون الذكي
 لا شعر عليه فيه حكومة

لا تقود بالباطل

لا تقود الى ما كانت وكذا اذا قطع اذنه والصفتها فالنخس وفي النخس اذا ثبت كما كان لاشئ
 عليه انتهى **ودخل ارش موضحة اذ هبت عقله او شعر راسه في الدية** يعني اذا شج رجل مؤخر
 فذهب عقله او شعر راسه ولم يثبت دخل ارش موضحة في الدية لان قوت العقل يبطل جميع منفعة
 الاعضاء اذا لم ينتفع به وانه فضاير كما اذا اوضحه فوات وارش موضحة يجب بفوات جزء من الشعر
 وقد قيلت جميعاً بسبب واحد وهو فوات الشعر فيدخل الجز في الكل من قطع اصبع رجل فثبت به
 يد كلها **وان ذهب سمعه او بصره او منطقه لا شيء** لو شج موضحة فذهب احدى هذه الاشياء لا يدخل
 ارش موضحة في ارش واحد منها لان كلاهما جناية فيما دون النفس والمنفعة مختصة به فاسبغ الاعضاء
 المختلفة بخلاف العقل لان نفسه عايد الى جميع الاعضاء كما مر قال في الجوهرة هذا اذا لم يحصل من الجناية
 موت اما اذا حصل سقط الارش ويكون على الجاني الدية اذا كانت الجناية خطأ فعلى عاقلة وان كانت
 عمداً ففي ماله وكل ذلك في ثلاث سنين سوا وجبت على العاقلة او في ماله **ولا قوة ان ذهبت عيناه**
بل الدية فيهما اي في الموضحة والعينين الدية وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال في الموضحة القصاص
 وفي العينين الدية **ولا يقطع اصبع شل جاره واصبع قطع مفصلة له على من مفصل الاصابع فثل**
ما بقي من الاصابع بل يجب دية الفصل ويجب الحكومة فيما بقي ولا قصاص ايضا بكسر نصف سن
اشود بانها بل يجب كل دية السن اي لا قصاص في الكل مطلقاً عند ابي حنيفة وقال لا يجب القصاص في الموضحة
 والدية في العين كما تقدم وكذا اذا قطع اصبعاً فثبت اخري بجنبها يقتصر له ول ويجب ارش الاخرى
 وعنده لما يجب القصاص في العضوين يجب ارش كل واحد منهما كاملاً وان عضواً واحداً بان قطع الاصبع
 من المفصل الذي على فثل ما بقي منها يكفي يا ريش واحد ان لم ينتفع به ففيه دية المقطوع
 ويجب حكومة عدل في الباقي بالاجاع وكذا اذا كسر نصف السن واسود ما بقي او اصفر او احمر يجب دية
 السن كله بالاجاع والاصل عند ان العقل الواحد اوجب ما لا في البض سقط القصاص سوا كانت
 عضوين او عضواً واحداً **ويجب الارش على من اقاد سنه ثم نبئت** اي نبئت من من اقاد ففعل الله افاة
 بغير حق وكان واجبا ان يستأخي حولا اي ينتظر ويستعمل من الاستئناس وهو الانتظار كذا في الصحاح
 ثم يقتصر ولما كان بغير حق ينبغي ان يجب القصاص لكن سقط لشبهة فيجب الارش وفي النهاية الصحيح
 انه يستأخي في سن البائع حتى يبرأ لان بياته نادر ولا يفيد تأجيله الى سنة فيؤخر الى البرء ليعمل
 عاقبته وعزاه الى التهمة **او قلعت اذنه او قلعت اذنه او قلعت اذنه او قلعت اذنه** يعني يجب على
 القاطع تمام الارش اذا ارد السن المقطوعة صاحبها الى مكانها وبنت عليها الخم لان هذا لا يعتد به اذ
 العروق لا تقود لا تقود وقد قد ثبنت له على الجوهرة لكن قال الشيخ الاسلام هذا اذا لم تعد الى حالها الاولى
 بعد البقاء في المنفعة والحال واما اذا اعادت فلا شيء عليه كذا في نبئت **وكذا الاذن** اي ومثل ما تقدم
 من حكم السن حكم الاذن فلو قطع اذنه فالصفتها فالنخس يجب على القاطع ارشها لانها لا تقود الى
 ما كانت عليه **الا ان قلعت اذنه او قلعت اذنه او قلعت اذنه او قلعت اذنه** اخرى فانه يسقط الارش عنه وهذا عند ابي
 حنيفة وقال لا عليه الارش كاملاً لان الجناية وقعت موجبة له والذي ثبت نعمة مبتداه من الله ثم
 فضاير كما لو ائتلف مال انسان فحصل لملك عليه مال آخر ولا يبيح ان الجناية قد زالت فعني ولهذا
 لو قلع سن مبني فثبت مكانها اخري لا يلزمه شيء بالاجماع **وعن ابي سفيان** ان حكومتها عدل لو جرد الالم
 الحاصل هذا اذا ثبت مثل الاولى وان نبئت فتوجه فضيلة حكومة عدل عند ابي حنيفة ولو نبئت الى النصف
 فعليه نصف الارش **وروع** ضرب سنان انسان فحزكت يستأخي حولا ليطهر اثره فله **وكرو** حكومتها
 سنه واختلفا قبل الحول فالقول للضرب لينفذ التأجيل بخلافه اذا شج موضحة ثم جاوز قد

هذا في الزيلع ولم يذكره الشيخ
 مني لو ثبت تسقط وجب الدية
 بفوات الشعر

صارت متعلقة حيث يكون القول المضارب لان الموجبة لا تورث المتعقلة والتعريق يورث السقوط
ولو اختلفا بعد القول كان القول المضارب لانه منكر وقد مضى الاجل الذي ضرب للسن ولم تسقط فلا
شيء على المضارب ولو اسودت بالضرر او احرقت او اخضرت يجب الارش كله لولا الجمل ولا يجب فيه
القصاص لما قلنا فوجب في الاسوداد وغيره كمال الارش ولم يفرق بين سن وسن وقالوا ينبغي ان
يفصل بين الاضرار التي لا تربي وبين العوارض التي تربي فيجب في الاول حكومة عدل اذا لم يفت
به منفعة المصنع وان فات يجب الارش كله وفي الثاني يجب الارش كله كيف ما كان لغوات الجمل وان
اضررت يجب فيها حكومة عدل وقاله زفر يجب فيها ارش السن كاملا لان الضرر تورث في تعويت
الجمل كاسوداد. ولما ان الضرر لا توجب تعويت الجمل ولا تعويت المنفعة فان الضرر لو ان السن
في اصل الخلقة في بعض الناس ولا كمال السواد والخمر والضرر الا ان كمال الجمل في البياض فيجب
في الضرر حكومة عدل. وروي محمد بن ابي حنيفة ان الضرر في الحر لا توجب شيئا وفي العبد توجب
حكومة عدل لان الضرر من الوان السن والمقصود من السن الانتفاع بها والضرر لا يخل به حتى
ان المقصود من الملوك المالية وهي قد تنقص بالضرر وان اختلفا في حصول الاسوداد بضرر
فالقول قول المضارب قياسا لانه منكر ولا يلزم من الضرب الاسوداد فصار انكاره له كانه انكاره
الفعل. وفي الاستحسان القول قول المضارب لان ما يظن عقيب فعل من الارش بحال من الفعل لانه
السبب الظاهر لان يقيم المضارب البينة انه بغيره كذا في تبين اكثر او التخميش او التخم
جرع حاصل ذلك بضرر ولم يبق له اثر فانه لا شيء فيه وهذا قول ابي حنيفة. وقال ابو اسحق
الدام وهو حكومة عدل لان الشئ الموجب ان زال فالألم الحاصل لم يزل وقال محمد بن ابي حنيفة
لان ذلك لانه بفسله وكافة اخذ ذلك من ماله واعطاه الطبيب. وفيه شرح الطحاوي فسر قول ابي
يوسف عليه ارش الألو باجرة الطبيب والمداواة فعلى هذا اخذ في بين ابي حنيفة ومحمد. ولا يخفى
ان الموجب الاصل هو الشئ الذي يلحقه بفعله وزوال منفعته وقد زال ذلك بزوال الشئ والمنافع
لا تقدر الا بما تقدر كالا حارة والمضاربة الصحيحة اولى ببقاء العود كالتاسين منها ولم يوجب
من ذلك في حق الجاني فلا يلزم الغرامة وكذا مجرد الألم لا يوجب شاة لانه لا قيمة له. الا ترى ان من ضرب
انسانا ضربا مؤلما من غير جرح لا يجب عليه شيء من الارش وكذا لو شتمه بما يؤلم قلبه لا يضمن شاة ولا يقاتل
جرحه ان لم يبق فيه. وقال الشافعي يقتصر منه في الحال لان الموجب قد تحقق فلا يؤخر كما في القصاص
في النفس. ولما ما روي لاحتمال ان يسري الى النفس فيظهر انه قتل فلا يعمل انه جرح الاجل للثمة ويستمر
به وعمل الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الدية ولا كفارة فيه ولا جرم ان ارث
والمنعوم كالصبي وقال الشافعي عمدة عمل فوجب الدية في ماله لان العمد هو المقصد وهو من الخطا
من يتحقق منه الخطا يتحقق منه العمد ولهذا يؤدب ويعزى والتعزير يكون على فعل يقع عمدا لا خطأ فكان
ينبغي ان يجب القصاص الا انه سقط الشبهة لانه ليسوا من اهل العقوبة فيجب عليهم توجيه الاخير
وهو المال لانه اهل الوجوب عليهم فصار نظير الترقية فانهم اذا سرقوا لا تقطع ايديهم ويجب عليهم
ضمان الماله المسروق منه لما قلنا ولهذا اوجب عليهم التكفير بالماله لانه اهل الغرامة المالية دون
الصوم لعدم الخطاب ولان اجرم الميراث عنده بالتفصل ولما ان يجوز ما صال على رجل يشق فضرره
فروى ذلك الى علي فعمل عماله على عاقلة بحضور من الصحابة وقاله عمه وخطاؤه سواء ولان الصبي
مظنة المرحمة. وقال عليه الصلاة والسلام من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا والعاقلة ينبغي
لما استحق التحفيف حتى وجبت الدية على عاقلة فهو لا يرحم اعذرنا واولي بهذا التحفيف ينبغي على العاقلة

انه من الصلوة والسلام ثم ان
من خرج حتى يراه صاحبه رواه
احمد والرافضيين ولا يجوز
تعبيرها ماله

اذا كان الواجب

اذا كان الواجب نصف العمد او اكثر بخلاف ما دونه لانه يسلك به مسلك الاموال كما في البالغ
العاقلة ولا يسلك بحق العمد منهم لانه عبارة عن القصد وهو يترب على العمل والعمل بالعقل وهم عديمي
العقل وقاصرون فكيف يتحقق منهم القصد وصاروا كالسائم وجرمان الارث عقوبة وهو ليسوا من
اهلها والكفارة كاسم استارة ولا ذنب لهم لتسترهم لانهم مرفوعوا القتل ولان الكفارة دابة بين
المباداة والعقوبة بمعنى ان فيها معنى المباداة والعقوبة ولا يجب عليهم عبادة ولا عقوبة وكل سبب
الكفارة يكون دابة بين الخطر والاباحة لتكون العقوبة متعلقة بالخطر وفعلهم لا يوصف بالجناية لان
اسم الفعل محظور وكل ذلك يثبت على الخطاب وهم ليسوا بخاطبين فكيف يجب عليهم الكفارة صبي
ضرب سن صبي فانظر عفا ينظر بلوغ المصروب ان بلغ ولم تنبت يجب على عاقلة الدية
ولومن النجم ففي ماله كذا في الخلاصة وسياقي في كتاب العاقلة انه المختار والله اعلم

هذا فصل في بيان الجنتين

اعتب احكام الاجزا الحقيقية احكام الجنتين التي هي وهو الجنتين لكونه في حكم الجزء من الارض ضرب
بطن امرأة حرة احتراز من الامة وسياقي حكمها ولو كانت المرأة كتابية او مجوسية فالقتل
جنينا ميتا وجب غرة. بضم الجين المعجزة وفتح الراء الممثلة المشددة عبارة عن خمسين درهم
هنا. واما سمي الغرة غرة لانها اقل المعادير في الديارات واقل الشئ اوله في الوجود وتسمى غرة
بمعنى الاولية ولهذا يسمى اول الشر غرة ويسمي وجه الانسان غرة لانه اول شيء يظهر منه كذا في التبيين
نصف عشر الدية والمراد نصف عشر دية الرجل اذا كان الجنتين ذكرا او عسدية المرأة لو كان الجنتين
انثى وهما ايضا خمسين درهم لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال في الجنتين غرة عبد اوامة قيمته
خمسين درهم ولما لم يبين في المختصر انه ذكر وانثى لان دية المرأة نصف دية الرجل فالعشر من دينها
قد نصف العشر من دية الرجل في سنة اي يجب المقدر المذكور في سنة وقال الشافعي في ثلاث
سنين لانه بدل النفس الا ترى انه يورث ويبدل العضو يكون لصاحب العضو. ولما ما روي عن محمد
ابن الحسن انه قال بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة في سنة ولانه اذا كان
بدل النفس من حيث انه نفس على جنة فهو بدل العضو من حيث الانضال فعملت بالسنتين بالاول
في حق التورث وفي وجوب الدية وان لم يحصل بالام نقصان. وبالشافعي في حق التاجيل الى سنة
لان بدل العضو اذا كان تلك الدية او اقل يجب في سنة واجرة بخلاف اجزا الدية حيث يجب كل
جزء منها في ثلاث سنين حتى لو فعله عشر النفس يجب على عاقلة كل واحد منهم عشر الدية. وقيل بالادية
لان جنين البهيمة لا يجب فيه شيء لان نقصان الامر ان نقصت والا فلا يجب شيء فيه كما ساقى الصريح به
وهذا هو القياس في جنين الآدمية لانه لم يتيقن حياته والظاهر لا يصلح جنة الاستحقاق. وجه
الاستحسان ما قد مره من الحديث وما روي ان امرأة من هذيل ضربت بطن امرأة بحجر فقتلتها
وما في بطنها فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى ان دية جنتين غرة عبد اوامة
وقضى بدية المرأة على عاقلة رواه البخاري ومسلم واحمد وهي على العاقلة لانه بدل النفس من
وجه ولهذا قال عليه الصلاة والسلام دوة والدية بدل النفس فان الله حيافا
فدية كاملة اي يجب دية كاملة على المضارب لانه ان تلف آدميا خطأ أو شبهة عمد فتجب فيه الدية
الكاملة. والجنتين الذي استبان بعض قلعة كالجنتين السام في جميع هذه الاحكام لا يطلق وما روي
ولانه ولد في حق انقضاء العدة والناس واموية الولد فكذا في الجنتين وان القنة

بالام

ولم يضر بالاولين في بطنها كان الضرب خطا انتهى **ويجب في جنين البهيمه ما تقتضت الام وان لم تنقص الام لا يجب شي** وقد تقدم تقريره. وفي السراجية وفي جنين البهائم نقصان الام انتهى.

باب في بيان احكام ما يحدث الرجل في الطريق

لما انتهى القول في بيان احكام القتل مباشرة شرع في بيان احكامه تنبيها والاول اولى بالتقديم اما انه قتل بحد واسطة واما الكثرة وقوعه **اخرج الى طريق العامة كنيفا** وهو بيت الخلق **او ميزابا** او جرحا **صنعا** وهو الممر على العلل وهو مثل الرف وقيل هو الخسبة الموضوعة على جدران السطحين ليتمكن من المرور وقيل هو الذي يعمل قدام الطاق لتوضع عليه كيزان ونحوها كذا في الرمز وفي النهاية قال هو البرج وقال فخر الاسلام جرح يخرج الانسان من الحائط ليبنى عليه ثم وفي شرح الوقاية الكنيف المستراح والميزاب مجري الماء والجرح من البرج وقيل مجري ما يترك في الحائط وعن البردوي جرح يخرج من الحائط ليبنى عليه انتهى **او دكانا** وهو الموضع المرتفع مثل المضطبة **جاز هذا الفعل ان لم يضر بالعامه** اعلم ان الكلام في هذه المسئلة في ثلاثة مواضع. اولا ان يجر له اضراره في الطريق ام لا. والثاني في الضرر من الاجزاء فيه ورفع بعد. والثالث في ضمان ما يتلف بهن الاشياء. اما الاجزاء فقال شمس الامة وبه جزم في الوقاية ان كان الاضرار يضر باهل الطريق فلا يبرأ له ان يحدث ذلك وان كان لا يضر باحد لسعة الطريق جاز له اضراره فيه ولم يمنع منه لان الانتفاع في الطريق بالمرور فيه من غير ان يضر باحد جاز فكذا ما هو مثله فيلحق به اذا احتاج اليه وان اضر بالشاردة لا يحل لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وهذا نظير من عليه الدين فانه لا يسمع التاخير اذا طال به صاحبه ولو لم يطالبه جاز له تاخير. وعلى هذا العقود في الطريق لا يمنع والسرا يجوز ان يضر باحد وان اضر لم يجز لما قلناه. واما المضومة فيه **فكل احد من اهل المضومة** **منعه وضطالته بتقصده بعد** اي بعد البناء قال ابو جرح كل احد من عرض الناس ان يمنعه من الوضع وان يكلفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضررا او لم يكن اذا وضع بغير اذن الامام لا يفتاته على رايه لان التدبير في امور العامة الى الامام وعلى قول ابي س كل ان يمنعه من الوضع قبل الوضع لا بعده لانه بالوضع صار في يده خاصة والذي يخاصم بعد ذلك يريد ابطاله ليدفعه من غير رفع ضرره عن نفسه فيكون مقتضا ولا كذا في قول الوضع لانه ليس فيه ابطاله ليدفعه لخاصة وكل احد يد فيه وعلى قول محل ليس لاحد ان يمنعه قبل الوضع ولا بعد اذ لم يكن فيه ضرر بالناس لانه ما دون في اضراره شرعا. والمراد باهل المضومة المسهل المائل البائع الخرا او الذي لان كل منهم المرور بنفسه وبغيره فتكون له المضومة بتقصده كافي الملك المشترك بخلاف الصيد والصيدان المحجور عليهما حيث لا يؤمن بالهدم لطالبته لان خصوصية المحجور عليه لا تعتبر في مثله بخلاف الدين **هذا** اشارة الى الحكم المتقدم **اذا بني لنفسه بغير اذن العام وان بني للمسلمين كسجد ونحوه لا** اي لا ينقص ما بني ولا يكلف رفعه كذا روي عن محمد وقال استعمل الصفار انما ينقص خصوصيته اذا لم يكن له مثل ذلك فان كان له مثله لا يلتفت الى خصوصيته لانه لو اراد به ازالة الضرر عن الناس بنوا بنفسه وحيث لم يزل ما في قدرته علم انه منعته ذكره الزبيدي **وان كان احدا** ما ذكر فيما زعم يضر بالعام لا يجوز احدا. وقد تقدم الكلام فيه ونقله عن شمس الامة **والفقو في الطريق لبيع وشراء على هذا** المقتضى المتقدم وقد قدسنا بيانه وما ذكرنا من التفصيل في السابق وفي غير السابق **لا يضر فيه** احدا باضرار ما ذكرنا **مطلقا** يعني اضرارهم اولا **الا باذنه** اي باذن اهله لان الطرق التي ليست بنافذة مملوكة لاهلها وهم فيها شرعا وبهذا يستحقون بها الشفعة

والضرر في الملك

والضرر في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع له لا يملك الاباد ان الكل اضر بصره او لم يضر بخلاف السابق لانه ليس لاحد فيه ملك فيجوز الانتفاع به ما لم يضر باحد ولانه ان كان الطريق نافعا كان له حق العامة فيعذر الوصول الى اذن الكل فجعل كل واحد كانه هو الملك وحين في حق الانتفاع ما لم يضر باحد ولا كذا في السابق لان الوصول الى ارضائهم ممكن فيبقى على الشركة حقيقة وحكام. ثم شرع في بيان الثالث وهو ما تلف بهن الاشياء فقال **فان مات**

ضمان

احد من الناس بسقوط طحا اي بسقوط الكنيف والميزاب والجرح ونحوها **فدنية** اي فدية المقول **على عاقلة** اي عاقلة من اخرج ذلك الى الطريق لانه سبب لصله كما تجب الدية على العاقلة **لو جرح بغير طريق او وضع حجر او قتل به انسان** لانه سبب حتى لا تجب فيه الكفارة ولا يجزئ الميزاب **فان تلف به** اي بسقوط نحو الكنيف او بوقوعه في البئر **بصمة ضمن هو** اي من اخرج ذلك الى الطريق في ماله لان العاقلة لا تضمن ضمان المالك والبقاء التراب واتخاذ الطريق في الطريق بمنزلة القتل والجرح والخسبة لان كل ذلك سبب بخلاف ما لو كسر الطريق فعلم بموضع كنبه انسان حيث لم يضمن لانه غير متقد فيه ولو جمع الكفاية في الطريق وتعلق بها انسان ضمن لوجود التقدي لثقله الطريق **ان لم ياذن به الاحار فان اذن الامام في ذلك او حان واقع في بئر طريق جوعا او غمعا لا** اي لا يضمن هذا عند ابي جرح وعند ابي س ان مائة غمعا يجب الضمان لان الضم بسبب الوقوع والمراد بالغم هنا الاختناق من هواء البئر وهو يفتح العين المعية بقا له يغمه غمعا اذا كان ياخذ النفس من شدة الحر كذا في الصحاح. قلت وفي شرح من ذلك خسر وضط طحا يضم العين وفسر بالكرية وقال والمراد هنا الاختناق من هواء البئر انتهى. وفي القاموس الغم الكرب كالضمة والغميا لضم انتهى **ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان في الدار من رجل فقتله فلا ضمان اصلا** لانه وضع ذلك الطرف في ملكه فلا يدرى ان وان اصابه الخارج من الحائط فلا ضمان **على واضعه** اي واضع الميزاب لانه متعدي في ذلك الطرف حيث شغل به هو الطريق **ولو اصابه الطرفان من الميزاب وعلى ذلك وجب على واضعه النصف وهدر النصف** ولو لم يعمل اي طرف منهما اي من الداخل والخارج اصابه ضمن النصف

استحسانا وفي القياس لا شيء عليه لوقوع الشك في الضمان ذكره في الخاتمة. وذكر الزبيدي في تبين اكثر من قال ولا يقال ينبغي ان يضمن ثلاثة ارباع الدية لان احوال الاصابة حاله واحد فلا تعدد لاستحالة اجتماعها بخلاف حالة الرمان. **اقول** وفي البرازية جعل وسط الميزاب كالحاجج يجب به الضمان حيث قال اشرع في داره ميزابا فسقط على رجل ان اصابه الداخل لا يضمن وان اصابه الخارج او وسطه يضمن وان اصابه الطرفان يضمن النصف والقياس ان لا يضمن شيئا. **استاجر** ليبنى او ليحدث في الطريق او يخرج جناحا فالتلف فهو على المستاجر استحسانا الا اذا سقط من يد الاجير لبث وتلف اذما حيث تجب الدية على عاقلة من سقط من يده وعليه الكفارة. وفي الصغري استاجر ليخرج جناحا في داره او حانوته ان علم ان اجرة له حق الاشراع في القدم سقط وقيل استاغا فالضمان على الاجير قبل النزاع وقبله ورجع الاجير على الاجر. **وان علم ان الاجير** ليس له حق الاشراع باجباره او بغير اجباره فان سقط قبل النزاع من البتة ضمن الاجر ولا يرجع على المستاجر قياضا واستحسانا وان بعد النزاع في القياس لا يرجع وفي الاستحسان يرجع على الامر. وفي الفتاوى اختلف في هذا الحائط بابا فيخفف اذا الحائط لغيره يضمن الحافر ويرجع على الاجير. وكذا اذا قال الحفر في حايطي وكان سائيا في ذلك الدار لانه من علامات الملك. وكذا لو استاجر

لانه يضمن في حالة النصف وهو ما اذا اصابه الطرفان فنقصت فيكون مع النصف الاول ثلثة ارباعا

على ذلك ولو قال أحتر ولم يقل لي ولا قال في جاني ولا كان ساكنا ولم يستاجر ولا يجمع
 بشي على المستاجر وعلى هذا لو استاجر ليحرق في فناء داره بئر أو وقع فيها انسان أو تعلق انحر
 فالضمان على الاجير وان اخبره انه ليس له حق الحرق القياس ان يكون على الاجير وفي الاستحسان
 على الامر ان كان بعد الفراغ بخلاف ذلك الشاة لان ثمة اذا لم يعمل المأمور بفناء الامر يضمن
 ثم يرجع على الامر وهنا لا يضمن المأمور أصلا لانه ثمة مباشر فلا يحتاج الى التعدي وهذا لتبني
 فيوجب التعدي والتعدي لا امر لا المأمور انتهى **ومن نجي حجرا وضعة آخر فوطب به رجل فمض**
 لان فعل الاول يغني بفعل الثاني فالضمان على الثاني **كن حمل شيئا في الطريق فسقط منه على**
آخر او دخل عصيرا وقدر بل او حصاة في مسجد غيره او جلس فيه لا للصلاة فقط بل به
أحد نحو ان سقط الحصى او القدر بل على احد وسقط الطرف الذي فيه الحصاة على احد او كان بالسا
 غير متصل فسقط عليه أعني فضلك ذلك الاعني الساقط ضمن وفي الجمع وسرعه لا ينال والنوم
 والجلوس في المسجد غير صلاة كقراءة قرآن والتعلم موجب عندنا في حق السامع والمجالس والقائم
 ضمان ما تلف به. وقال لا يضمن سوا كان للصلاة او غيرها وضع المسئلة في الهداية في مسجد محي
 وذكر في الايضاح في المسجد مطلقا فيحمل عليه وصحت الرواية انه اذا كان في مسجد غيره يضمن اتفاقا
 وما ذكر في الجامع الصغير لغير الاسلام اذا جلس رجل من المشرك في المسجد الحديث فوطب به رجل
 ضمن اتفاقا فيحمل على كلام مخطوئته والخلاف في الكلام المباح كذا في الصفي. قد يقول بغير صلاة
 لان كلام من هذه الافعال لو كان حال انتظار الصلاة فتلف بفعله شي لا يضمن اتفاقا انتهى. وفي تعيين
 الحكم مضمنا الى القنية ولو تضرع رجل بحرق فوقع في بئر حفرها آخر فان كان الحجر وضعة انسان على
 الطريق فالضمان على واضع الحجر لان التروية باثر فعله وان كان الحجر لم يضعه احد لكنه حمل السبل
 فالضمان على الحافر. ولو حفر بئرا في فلاة من الارض فلا ضمان على الحافر لان الفلاة موضع مباح فلا يكون
 الحفر عدوانا. رجل حفر بئرا في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال صاحب الارض انما امرته بذلك
 وانكر اوليا الواقع فالقياس ان لا يصدق صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق لانه اخبر عما
 يملك انشاء انتهى وقد قدسنا من ذلك **لا يضمن من سقط منه رداء لئسة او ادخل هذه في**
مسجد حية او جلس فيه للصلاة هنا عندنا في حق وعندهما لا يضمن باذنا هذا في المسجد
 سوا كان مسجد حية او غيره لان القرية لا تنقيد بشرط السلامة. له ان التبريت في النبي لاهله
 دون غيرهم ففعل الغير مباح فيكون مقيد بشرط السلامة. وعندهما الجالس في المسجد لا يضمن سوا جلس
 للصلاة او غير الصلاة. فالخاص ما قاله ساج الوفاية ان الجالس للصلاة في المسجد لا يضمن عندنا في
 حنيفة رحمه الله سوا كان في مسجد حية او غيره. والجالس للصلاة يضمن سوا كان في مسجد حية او غيره
 وفي سقوط الردا انما لا يضمن عند محل رحمه الله اذا جلس ما يلبس عادة اما اذا لبس ما لا يلبس عادة
 كجوارب القطن رية فسقط على انسان فضلك يضمن فضاء الكبرى بمنزلة الخلل وفي الحمل يضمن. وفي
 تبين الكثرة ولا فرق بين ان يكون الرجل من اهل المسجد او من غيرهم في الصحيح. وذكر صدر الاسلام ان
 الاظهر ما قاله لان الجلوس من ضرورات الصلاة فيكون ملحقا بها لان ما ثبت ضرورة شيء يكون
 حكمه كحكمه. وذكر من الامة ان الصحيح من مذهبي في حق ان الجالس لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون
 له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والخراب. وذكر الفقيه ابو جعفر في كشف الغوامض
 سمعت ابا بكر يقول ان جلس لقراءة القرآن او مستكفا لا يضمن بالاجماع. وذكر في الاسلام والقدر العبد
 انه ان جلس الحديث يضمن بالاجماع انتهى. وفي فتاوى قاضيان وقيل اذا لم يكن في الصلاة يكون ضامنا

عندنا في ح

عندنا في ح رضي الله عنه وهو الصحيح لان المستظر الصلاة لا يكون في الصلاة وكان جلوسه
 مباحا مقيدا بشرط السلامة كما لمشي في الطريق ونحو ذلك انتهى **ومن حفر بالوعة في طريق**
بأمر السلطان او في ملكه او وضع خشبة فيها اي في الطريق او وضع قنطرة فيها بلا اذن
الامام فتعذر رجل المرور عليها لم يضمن قال في التبيين وان حفر بالوعة في الطريق فان امر
 السلطان بذلك لا يضمن لانه غير متعدي لانه ولاية في امور العامة وبغير امره يضمن ما عطف
 فيها لوجود التعدي لانه وان كان مباحا فهو مقيد بشرط السلامة وكذا الجواب على هذا التفضل في
 جميع ما فعل في طريق العامة ما ذكرنا وغيره. وقال الزاهدي في المجتبى ولو حفر بالوعة في الطريق
 فان امر السلطان بذلك او اجبره لم يضمن لانه غير متعدي بالتصرف في حق الغير او بالافيات على
 رأي الامام لانه مباح مقيد بشرط السلامة وعلى هذا التفضل جميع ما فعل في العامة وان حفر في ملكه
 لم يضمن لانه غير متعدي وكذا اذا حفر في فناء داره قيل هذا اذا كان ابنا مملوكا له او كان له حق الحفر
 فيه اما اذا كان لجماعة المسلمين او مشتركين باذ كانت في سكة غير نافذة يضمن لانه سبب متعدي. ثم قال
 ولو حفر في معازة ونحوها من الطريق في غير الامصار او ضرب فسطاطا او نصب تنورا او ربط
 دابة لم يضمن. سنية الفقهاء وط احتقر بئرا في طريق مكة او غير من القيا في غير عمر الناس
 فوقع فيه انسان لم يضمن. قل احتقر في طريق مكة او غير من القيا في لم يضمن بخلاف الامصار ولما
 ينكر في غير عمر الناس. قلت وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الامصار دون القيا في الصحاري
 لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار دون الصحاري. ولو بني قنطرة بغير اذن الامام فتعذر
 رجل المرور فوطب به رجل حفرها على السبي وكذا اذا وضع خشبة على الطريق فتعذر رجل المرور عليه لان
 الاضافة الى المسألة اولى من السبب. قلت وبهذا بين ان السبب انما يضمن في حفر البئر ووضع
 الحجر اذا لم يتعد الواقع المروزي انتهى. وفي تبين اكثر ولو اشترع جناحا الى الطريق ثم باع الكمل
 فاصاب الجناح رجلا فقتله او وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وتركها المشتري حتى عطف
 بها انسان فالضمان على البائع لان فعله لم يفسخ بزوال ملكه وهو الموجب بخلاف الحايط المائل
 اذا باعه بعد الاسهاد عليه ثم سقط في ملك المشتري على انسان حيث لا يضمن البائع ولا المشتري
 لان المشتري لم يشهد عليه وهو شرط في الحايط المائل وفي حق البائع قد بطل الاتهام الاول
 لان الملك شرط لصحة الاسهاد فيبطل خروجه عن ملكه لانه لا يمكن من نفق ملك الغير فمما نحن
 فيه انما يضمن باسفال هو الطريق لا اعتبار الملك والاسفال باق بعد البيع فيضمن. الا ترى
 ان ذلك الاشغال لو حصل من غير ما دل كما استاجر والمصارف والمصارف يضمن وفي الحايط لا يضمن
 غير المالك. ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق به شيء يضمنه لانه متعدي منه. ولو حركت الرجة
 عين الحجر فحرقته الى موضع آخر فاحرق شيئا لا يضمن لتسخر الرجة بفعله بالتحريك وان حركت الشرار
 يضمن عند بعضهم لان العين باقية فلم تسخر بفعله وكانت الجناية باقية. وقيل اذا كان اليوم رجلا
 يضمن وان حركته ايضا لانه فعل ذلك مع علمه بما قبله وقد افضى اليها فيضمن كباشرته او
 بمنزلة دابة جالت في رجا لطحا. ولو استاجر ربا الدار الفعلة لاخراج الجناح او الظلة فوقع
 قبل ان يفرغوا من العمل فقتل انسانا فالضمان عليهم لان التلف بفعلهم لان العمل لم يكن مستكفا
 الى رب الدار قبل فراغهم منه فان تلف بفعلهم قتلا حي وجبت عليهم الكفارة ويحرمون من الارث
 بخلاف ما تقدم من المسائل من اخراج الجناح او الميزاب او الكنيف الى الطريق فقتل انسانا بسقوطه
 حيث لا يجب فيه الكفارة ولا يحرم الارث لانه تشبى بها مباشره والقتل غير اخل في عقد فلا يستند

في الكنية الطريق م

فعلهم البيا فقتل عليه

اليه

من العمل

وقال شيخ الاسلام هذا على وجهه اما ان قال لم ينو الى جناح على فناء ادي فانه ملكي او في فيه
 حق اشراج الجناح من القديم ولم يعلموا الفعلة ثم ظهر بخلاف ما قال ثم سقط فاصاب شيئا فالضمان
 على الآخر او برجمون بالضمان على الامر قياشا واستحسانا سقط قبل الفراغ او بعد لان الضمان
 وجب على العامل بالامر وكان له ان يرجع به عليه كالواستاجر شخصا ليدفع له شاة ثم استحق الشاة
 بعد الذبح كان المستحق ان يضمن الذابح ويرجع الذابح به على الامر فكذا هذا. **واما اذا قال اشترعوا غنما**
 على فناء ادي واخبرهم انه ليس له حق الاشراج في القديم او لم يخبرهم حتى ينو ان سقط فالتف شيئا ان سقط
 قبل الفراغ من العمل فالضمان عليهم لم يرجعوا به على الامر قياشا وان سقط بعد الفراغ من العمل فذكر الال في
 جواب القياس لان المستاجر من غير مال لا يملك مباشرة بنفسه وقد علم ان ادا منه فلم يحكم بالضمان
 على المستاجر كالواستاجر رجلا ليدفع شاة بخاره واعلم فذبح ثم ضمن الذابح للحال لم يرجع به على الامر
 وكذا لو استاجرهم لينبئوا له بيتا في وسط الطريق ثم سقط فالتف شيئا لم يرجعوا به على الامر وفي الاستحسان
 يكون الضمان على الامر وتامه ينظر في تبين اكثر **ولو استاجر رجل اربعة لعرض فوفقت البيوت**
عليهم اي على الاربعة المستأجرين من خضمهم فانه احدهم اي احد الاربعة فعلى كل واحد من
الثلاثة الباقية ربع الدية اي دية الميت ويسقط ربحها لان البيوت وقع بفعلهم فانه من جنابته
 وجنابته اصحابه فيسقط ما قبل فعله وهو الربح ويجب الثلاثة ارباع كذا في الخانية والاولوية والحيث
 ولكن قال في الجوهر وهذا اذا كانت البيوت في الطريق اما اذا كانت في ملك المستاجر فينبغي ان لا يجب
 شي لان الفعل مباح فيما يحدث به غير مضمون انتهى. قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة قد تكرر وقوعها
 والسؤال عنها وهي ان رجلا له كرم وارثه تارة تكون ملكه وعليها الخراج كراخي بيت المال وتارة
 تكون للوقف وتكون في يده من طوييلة يؤدي ما عليها من الخراج ويمالك الانتفاع بها بالغير وغير
 فيستاجر هذا الرجل جماعة يحضرون له بئر البئر من فيه استجار العنب وغيره فسقط على احدهم فريد ورثته
 ان يطأ لبوم بديته والحكم في هذه الحادثة وبشبهها عدم وجوب شيء على المستاجر وكذا على الآخر كما هو مقتضى
 كلام الجوهر وان اطلق اصحاب الفتاوى القول فيها ويحمل اطلاقهم على ما وقع فقيدا لا اتحاد الحكم
 والحادثة والله اعلم

هذا فصل في بيان احكام الحايض المائيل :

لما كان الحايض المائيل شيا بالخرصن والاروشن والجناح والكنيف وغيرها الحق مسايله بها
 في فصل على جرة مال حايض الى طريق العامة ضمن رقبته اي صاحبه ما تلف به اي بحايضه
 من نفس من الانسان والحيوان او مال له ان طالب بنقصه مكلف مثل اودي حرا ومكاتب
 والحال انه لم ينقصه في مدة يقدر على نقصه فيها وهذا استحسان والقياس ان لا يضمن وهو قول
 الشافعي لانه لم يوجد منه منعه هو غير لامبا شرعية ولا مبا شرعية شرط او سبب لان البتة كان في ملكه
 مستقيما والميلان وشغل هو ليس من فعله فلا يضمن كما اذا لم يهد عليه. ووجه الاستحسان
 مروى عن علي وعن شريح والنجي والنعني وغيرهم من ائمة التابعين ولان الحايض لما مال فقد اشغل هو
 الطريق بملكه ورفع في قدرته فاذا تقدم اليه وطولبت بتفريقه لزمه ذلك فاذا امتنع مع التمكن
 منه صار متعمدا بمنزلة ما لو وقع ثوب انسان في حجره يصير متعمدا بالامتناع عن التخليص اذ الحجاب
 به حتى يضمن بملكه في يده بعد بخلاف ما قبل الاشهاد لانه بمنزلة هلاك الثوب قبل الطلب ولان
 لو لم يوجب عليه الضمان يستع عن التعزيب فيقطع المارة حذر الوقوع عليهم فيستزرون بذلك
 وقد فع الضرر العام واجب وله تعلق بالحايض لانه ملكه فيتعين لرفع هذا الضرر وكمن ضرر خاص

بجملته

يجب تحمله لرفع الضرر العام كالراي الى الكفار وان تترسوا بصبيان المسلمين وكقطع
 اليد المتكلمة ثم مكلف به من النفس تحمله العاقلة لانها تحمل تخفيفا عنه حتى لا يؤدي الى الاستيصال
 فهو احق بذلك لان جنابته دون الخطا فيكون اذعي الى التخفيف. وقال محمد لانها العاقلة
 حتى يشهد الشهود على ثلاثة اشياء. على المتقدم اليه في النقض. وعلى انه مات بالسقوط عليه
 وعلى ان الدار له لان اقرا له لا يكون حجة على غيره والملك الثابت بظاهرها لا يصح حجة لا سيما
 وما تلف به من الاموال فضمانه عليه لان العاقلة لا تعمل المال والشرط طلب النقض منه
 دون الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليمكن من ابيانه عند جموده او جموده عاقلة فكان من باب
 الاحتياط كالاشهاد على طلب السفينة لا على سبيل الشرط لصحة الطلب كعقد النكاح ويصح الطلب
 بكل لفظ يفهم منه طلب النقض مثل ان يقول ان حايضك هذا تخوف او ما يمل فاهدمه حتى لا يخطئ
 فيستلف شيئا او اهدمه فانه ما يمل صح الطلب وصار اشهادا اذا كان بحضرة الشهود. وكذا لو قال
 اشهدوا اني تعذمت الى هذا الرجل في هدم حايضه هذا صح ايضا. ولو قال ينبغي ان ان يهدمه
 فضا ليس بطلب ولا اشهاد بل هو مشورة ويستمر ان يكون التقدم الى منزله ولاية التعزيب كالمالك
 والوصي في ملك الصغير والجد والاعد المستاجر كان عليه دين او لا والتلف به يكون في رقبته
 ان كان مالا والنفس على عاقلة المولى والى الراهن في الدار الموهوبة لانه القادر على الهدم والى
 المكاتب ثم ان تلف ماله بقتل الكسابة يجب عليه قيمته لتعذر الرفع وتعد عاقلة المولى
 وبعد العجز لا يجب على احد لعدم قدرة المكاتب وعدم الاشهاد على المولى **ولو تقدم الى من يسكنها**
باجارة او عارة او الى المرحض او المودع لا يعتد به لعدم قدرته على التصرف. ثم فرع على هذا
 الاصل بقوله **فلسقط الحايض بعد التقدم لمن ذكر وان تلف شيئا فلا ضمان اصلا** يعني لا على
 الساكن ولا على المالك ويشترط للضمان ان يضمن من يمكن فيها من النقض بعد الاشهاد كما تقدم
 ذكره حتى لو اشهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من نقضه لا يضمن ما تلف به لعدم قدرته
 على النقض **كما لو خرج الحايض عن ملكه ببيع بعد الاشهاد ولو قبل القبض اي قبل قبض المشتري**
 المبيع فانه لا ضمان لانه يشترط في ملك المالك الولاية الى وقت السقوط ليمكن من النقض فاذا باعه
 لم يكن متحكما منه سوا قبض المشتري المبيع او لا كما جرت به منة خسر وعزاه الى الكافي وليس في
 الهابة لفظ اولا وكذا ليس في شرح الكفر الذي يلي ذلك. وفي الجوهر شرط ان يكون بعد القبض
 حيث قال ولو باع الدار بعدما اشهد عليه وقبضها المشتري بري من ضمانه انتهى. فان قلت هل
 قولهم خرج عن ملكه ببيع قيد اولا. قلت ليس بقيد بل غير البيع كذلك كالحبة وخوها. قال في
 الحاوي القدسي واذا اشهد على صاحب الحايض المائيل بالنقص ثم خرج الحايض عن ملكه ببيع او غير
 بطل الاشهاد والتقدم حتى لو عاد الى ملكه فسقط بعد تمكن النقض او قبله لا يجب عليه الضمان
 بذلك الاشهاد انتهى **وان مال الحايض الى دار انسان فالطلب اليه لان الحق له فيصنع تاجيله**
وابراهه منها اي من الجنابة وان مال الى الطريق فاجله الفاضل واجله من طلب النقض
لا اي لا يبرأ من الجنابة لانه حق العامة فلا يجوز لها ابطاله فان بني الحايض ما يملك ابتداء ضمن
بلا طلب كما في اشراج الجناح وهو اخراج الجذوع من الجدران الى الطريق والبتة عليه وتكون كالكنيف
 مثلا حايض بين خمسة اشهد على احدهم فسقط الحايض على رجل ضمن الدية لان الطلب
 صح في الخمس فيكون متعمدا. فان قلت الواحد من الشراك لا يقدر ان يهدم شيئا من الحايض فكيف يصح
 الطلب منه. قلت ان لم يتمكن من هدم بضميمة يتمكن من اصلاحه بوجه وهو المرافعة الى الحكم وبه يحصل الغرض

فاذا ترك ضمن العاقلة **واو بين ثلاثة جفرا احدهم فيها ميتا او بني خايطا فعطبه به**
رجل ضمن ثلثي الدية لان الحافر والباقي في الثلثين مستعد **الاشهاد على الخايط اشهاد على**
النقض وهو ما ينقض من الدار وانما كان اشهاد على النقص لان المقصود ازالة الشغل ثم
فرغ عليه فقال **فلورفع الخايط على الطريق بعد الاشهاد فعثر انسان بنقضه فمات ضمن**
لان النقص ملكه فيكون التعزير اليه **وان عثر رجل بقتيل مائة بسقوطها** اي الخايط لا يضمن
صاحبها دية الثاني لان التعزير منه الى الاول لا اليه ولا يكون الاشهاد على الخايط اشهادا
على القتل **علاوة الجناح** اي لو كان مكان الخايط جناح والمسبلة بجأها حيث يضمن صاحب
الجناح القتل الثاني ايضا لان وضع الجناح جناية اذ الوضع فعله فصار كانه العاء عليه يده
ولهذا لا يشترط الاشهاد عليه فيه فيكون الثاني مضافا اليه كالاول فيجوز عليه تعزير الطريق
عن القتل ايضا فاذا لم يفرغ صار جانيا وفي الخايط لم يوجد منه الفعل وانما جعل كالتاقل بترك
النقص استحسانا فيظهر ان في حق القتل الاول دون الثاني فلم يكن بسقوط القتل الاول
في حق الثاني بفعله فلا يجب عليه التعزير عنه الا يري انه لو باع الخايط او النقص يري من الضمان
ولو كان بفعله لما يري كالمبيع الجناح ولو عطب بجره كان على الخايط فسقط بسقوطه وهي
ملكه ضمنه لان التعزير اليه وان كانت ملك غيره لا يضمنه لان التعزير الى ما كره ولو سقطت
لجره وضرها لا يضمن ما عطب بسقوطها لانه وضعها في ملكه ذكره ان يلحق عن النهاية قال وعثره
الى المسبوق انتهى **ولا يصح الاشهاد قبل ان يهين الخايط** لان عدم التعدي ابتداء وانتهى
ويقبل فيه شهادة رجل وامرأتين لانه شهادة على المتقدم لا على القتل وقد قرناه **فروع**
لو قال ينبغي ان تقدمه فهو مشورة لا اشهاد ولو اقدم ونقض منه دابة فاصابت رجلا ومات
او وضع على الطريق شيئا فنقرته منه واصابت رجلا ومات لا يضمن الواضع ولا صاحب الخايط
ويصح الطلب بالتعزير عند الحاكم وغيره وان امكنه الحاكم بعد الاشهاد من قاضيه وان تلف في ذن التاجيل
يضمن لان ذلك الحق ليس للحاكم فلا يفيد تاجيله كذا في البرازية وفي الخاتمة ولو كان صاحب
الخوايط المايل بالاعضاء فلا ما فاشهد عليه ثم جرح جونا بخرقة ثم عاد مسلما فزدت عليه الدار
ثم سقط الخايط بعد ذلك وتلف انسانا كان هدر لانه لم يتبق له ولاية الاصلاح بعد الردة والجنون
فلا يعود بذلك وكذا اذا افاق الجنون وكذا اذا باع الدار بعد ما اشهد عليه ثم ردت بعيب نقض
او غير او جيار رؤية او جيار شرط لشري ثم سقط الخايط وتلف شيئا لا يجب الضمان الا بانما
مستقل بعد الرد ولو كان للخيار لم يأنف فان نقض البيع ثم سقط الخايط فالتلف شيئا كان ضامنا لان
خيار البيع لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد ولو اسقط البيع خياره ووجب البيع بطل
الاشهاد لانه زال الخايط عن ملكه وفي اخراج الكنيف والجناح والميزاب لا يبطل الضمان بشي من ذن
الاشهاد وفي المنتقى رجل مات وترك دارا خايطها مايل الى الطريق ولم يترك الميت شيئا سوى هذين الدار
وعليه ذن اكثر من قيمة الدار وترك ابنا لا وارث له سواء فان الاشهاد في الخايط المايل يكون على الابن
وان لم يكن الابن فان سقط الخايط بعد ما اشهد على الابن وتلف انسانا كانت الدية على عاقلة الاب
لا على عاقلة الابن **خايط بعضه صحيح وزبده واجهي** فاشهد عليه فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا
يضمن صاحب الخايط الا ان يكون الخايط طويلا بحيث وهما بعضه ولم فيه البعض فيخفف يضمن ما
اصاب الواهي منه ولا يضمن ما اصاب الذي لم يبه لان الخايط اذا كان بهذه الصفة بمنزلة الخايطين
احدهما صحيح والاخر واه فالاشهاد يصح في الواهي لا في الصحيح **خايطان احدهما مايل والاخر صحيح**

مطلقا او ارته والعباد اليه
وطوق بدار الحرب وتضي القام

فاشهد على المايل

فاشهد على المايل فلم يسقط المايل وسقط الصحيح فالتلف شيئا كان هدر انتهى وفي الفصول العادية
معزيا الى دابة واقعات الناطقي مسجد الخايطه يشهد على الذي بناه فان وقع بعد ذلك على رجل
فقتله يجب دية على عاقلة الذي بناه **واذا وقعت دار على المسكين ودفعها الى رجل واشهد على الرجل**
يرجع على عاقلة الواقف وهكذا ذكر في ديان الجامع في الفتاوي انتهى ونقلها في شرح النظم الوهابي
عن العادة كذا ذكرنا **ثم قال** وقد وقعت عليها بعد ذلك في حرة المفتي المصدر الشهيد ولفظه مسجد
مال خايطه فالاشهاد على من بناه فان وقع وتلف به انسان فدية على عاقلة من بناه وتجن في الولولجية
انتهى قلت وزاد في الولولجية فقال وكان الخايط الوقف على المسكين فذلك يكون على عاقلة الذي
وقع انتهى وفيها خايط العبد التاجر اذا وقع على انسان ومات يضمن عاقلة مولاه اذا لم يكن على العبد
ذن وقد اشهد على العبد لان الملك في الدار للمولى ربة ونصرتا يضمن على العبد من الا ان العبد
خصم فيما في يده من حصة المولى وكان التقدم الى العبد تقدما الى المولى ولو تقدم الى المولى ولم يفضله كان
دية المقول على عاقلة المولى فكذا هنا **هنا** اذا لم يكن عليه دين وان كان عليه دين مستغرق فعند ابي
يوسف ومحمد والجمهور لا يكون وعند ابي حنيفة في الاستحسان على عاقلة المولى ايضا اذا قال ولي القتل
اذا جاعل عفوت عن القصاص لا يصح لانه عليك دل عليه مسيلة ذكرها في الاصل جارية قتلت
رجلا عمدا فزني بها ولي القتل قبل ان يقتل لا يجنب للدار لانها صارت مملوكة فسقط الحد انتهى

باب في بيان احكام جنابة البهيمة والجنابة عليها

اي على البهيمة ذكر جنابة البهيمة والجنابة عليها عقيب جنابة الانسان والجنابة عليه في باب
على جرة ما لا يحتاج الى بيان **ضمن الراب في طريق الفاحشة** قيد به لانه لو كان ملكه لا يضمن شيئا
من ذلك الا الايطا وهو راكمها لان الايطا مباشرة لانه قتله بقتله حتى يجرم الميراث ويجب
عليه الكفارة به وغير بسبب وفيه يشترط التعدي فصارت كجرح البئر في ملكه **ما وحيث دابة**
وما اصابت بيدها او رجلها او راسها او كرم من الكرم وهو عضو الدابة بغيبها او خبطت
اي ضربت لان الاجترار عن الايطا والكرم والخبط مكن لانه ليس من ضرورات السير فقيدها يشترط
السلامة **فان حدثت هذه الاشياء المذكورة في الشتر في ملكه لم يضمن صاحبها الا في الوطئ**
وهو راكمها لما تقدم من الايطا مباشرة ولو حدثت هذه الاشياء في ملك غيره باذنه فهو كملكه
فلا يضمن **والا** اي ان لم يكن باذنه **ضمن ما تلف** مطلقا كتعديه **لما نقتل** اي لا يضمن
الراكب ما نقتل الدابة **برجلها او ذنبها سايرة** لانه لا يمكنه الاحتراز عن النخعة بالرجل
والذنب مع السير على الدابة فلم يقيد بالسلامة يقال نقتل برجله اذا ضربه وهو بالخالم المملة
من باب فعل يفعل بالفتح فيها **او عطب انسانا براكب او بالث في الطريق سايرة**
او اقبحا لذل لان سير الدابة لا يغلو عن روث وبول فلا يمكنه التحرز عنه فلا يضمن ما تلف
به فيما اذا راثت او بالث وهي شتر وكذا اذا او قبحا لذل لان من الدواب ما لا يفعل ذلك الا واقفا
وهو المراد بقولنا او اقبحا لذل فلو او قبحا لغيره فبالث او راثت فعطبه به انسان **ضمن**
لانه متعدي في الايقاف اذ ليس هو من ضرورات السير وهو كركضه ايضا من التبركونه اذ هو فذل
فلا يلحق به وهو المراد بقوله ولو او قبحا لغيره **ضمن الا في موضع اذن الامام بايقافها** استأ
من قوله ضمن اي فلا يضمن اذا او قبحا في موضع اذن الامام بايقاف الدواب فيه وباب المسجد
كالطريق في الايقاف الا اذا جعل الامام موضعا لوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان فيها حدث

من الوقوف فيه وكذلك ايضا في الدابة في سوق الزواب لانه ما دون له من جهة التلطفان
وكذلك الغلة وطريق مكة اذا وقف في غير المحطة لانه لا يضرب بالناس فلا يحتاج فيه الى الاذن
اما المحطة فهو كالطريق فان اصابته الدابة **ببدها او رجلا حصاة او نواة او اشارت**
غبارا او حجرا صغيرا ففقا عينها لم يضمن لعدم إمكان الاحتراز ولو كان الحجر كبيراً ضمن لا مكان
الاحتراز عنه **وضمن السابق والقائد ما ضمنه الراكب** اي كل شيء يضمنه الراكب يضمنه له القائد
مستببان في غير الايطا فيجب عليهما الضمان بالتعدي فيه كالراكب وقوله وضمن السابق والقائد
يُطرد وينعكس في الصحيح وذكر القدروري ان السابق يضمن النخعة بالرجل لانها تجري عن عينه فيمكنه
الاحتراز عنها مع التبرع والتأني عن بصر الراكب والقائد فلا يمكنهما التحرز عنها وعليه بعض مشايخ
المعراق **وجد الاول** وعليه اكثر المشايخ كاي في تعيين اكثر من السابق ليس له على رجله شيء يضمنه عن
النخعة فلا يمكنه التحرز عنها بخلاف الكرم والصدمه وقال السابق يضمنون كلهم النخعة والمحطة عليه
ما ذكرنا **وقوله عليه الصلاة والسلام** الرجل جبار ومنه النخعة بالرجل **وعليه اي الراكب**
الكفارة لا علمها اي لا على السابق والقائد ومراعاة الايطا لان الراكب يباشر فيه لانه لا يملك
بشقه وتقل الدابة تتبع له فان ستر الدابة مضاعف الله وهيالة له وهما مستببان لانه لا يتصل فربما
شيء بالحمل والكفارة حكم المباشرة لاحكام النسب وكذا يتعلق بالايطا في حق الراكب جرمان الميراث
والوصية دون السابق والقائد لانه يخص بالمباشرة ولو كان سابق وراكب قبل لا يضمن السابق
ما وطئت الدابة لان الراكب مباشر فيه لما ذكرنا والسابق مسبب والاضافة الى المباشرة أولى وقيل
الضمان عليهما لان كل ذلك سبب الضمان **الامر** ان محله ذكر في الاصل ان الراكب اذا امر انما
فخص الامر بالدابة ووطئت انما كان الضمان عليهما فاشتركا في الضمان فالناظر السابق
والامر الراكب فيبين هذا انما يستويان والصحيح الاول ما ذكرنا **واما الجواب عما ذكر في الاصل**
فموان السبب انما لا يضمن مع المباشرة اذا كان السبب شيئا لا يعمل بافعاله في الاذن كافي للخص
مع الاطلاق فان لم يضمن مع المباشرة دون الالف **واما اذا كان السبب يعمل بافعاله في الاذن** كافي للخص
منه فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة ركب بخلاف الخرافة لانه ليس بمتلف بل القاتل وعند الفقهاء
وجعل التلف بهما فاضيف الى آخرها كسب النخعة اذ كل واحد منهما لا يعمل بافعاله وفيما نحن فيه
فيشتركان انتهى **وضمن عاقلة كل فارس دية الاخران اصطفا** اي تلافتا بالتصاق كل منهما
بالاخر بسببه **وما نأمن الا اصطفا** لو كانا **خربين** وقال زفر والسابق في عاقلة كل واحد
منهما نصف دية الاخر زوي ذلك عن علي ولا نكلا منهما مقتول بفعل نفسه وفعل صاحبه بفعل نفسه
هذه وفعل صاحبه فيعتبر نصفه ويضرب النصف كما اذا كان الاصطفا عمدا ولنا ان موت كل واحد
منهما مضاف الى فعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح وهو المسمى في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان
بالنسبة الى نفسه لانه مباح مطلقا في نفسه ولو اعتبر ذلك لوجب نصف فيما اذا وقع في بين في
قارعة الطريق لانه لا مسمى وقيل في نفسه لما هو في البئر وفعل صاحبه وان كان مباحا
كمنه معتد بسبب السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف **وزوي عن علي** انه
اوجب كل الدية على عاقلة كل واحد منهما فتعارضت رواياته **فرجنا ما ذكرنا** او محمل ما روي عنه انه
اوجبا لنصف على انهما تعذر ذلك فانه في العمل يجب على عاقلة كل منهما نصف على ما ثبتته **ويحل ما**
روي عنه انه اوجب كل الدية على الخطا توقيفا بينهما **وقيدنا بالحرين** لان ما ذكرنا من الحكم في القدر
والخطا محله ما اذا كانا **خربين ولو كانا غدرين يضمن دمه** لان الجناية تعلقت برقبته دفعا

سابقة نحوه في نظرية جناية

وغيره
وقد فارت

وقد فارت لا يخلت من غير فعل يصير المولى به مختارا العدا ولو كان احدهما خروا والآخر
عندا يجب على عاقلة الحرقية الصمد طها في الخطا ونصف قيمته في العدم ويا خذها وربة الحر
المقتول ويطلق حكمهم من الدية فيما زاد على القيمة او نصفها لان الواجب كان على ربة العبد فيبطل بموته
الا قدر ما اخلت وهو القيمة او نصفها فياخذها وربة الحر المقتول ويطلق ما زاد عليه لعدم الخلف
وهذا عند ابي حنيفة ومحمد لان قيمة العبد المقتول يجب على العاقلة على اصلها لانه ضمان الادنى كما
لو تجاذب رجلان حبلا فاقطع الحبل سقطا وماتا على القفا فانه لادية لها وهما
لان كل واحد مات بقوع نفسه **فان وقع على الوجه وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر**
لان كل واحد منهما مات بقوع صاحبه **فان تقاتل اى المتجاذبان** وقع احدهما على القفا والآخر
على الوجه **فدية الواقع على الوجه على عاقلة الآخر** لانه مات بقوع صاحبه **وهذه دية من وقع**
على القفا لانه مات بقوع نفسه **ولو قطع انسان الحبل بينهما اى بين المتجاذبين فوقع كل**
منهما على القفا فماتا فدية بينهما اى المتجاذبان على عاقلة القاطع لانه مضاف الى فعله
وهو القطع وكان مستببا وسابق **دابة وقع اذ انما كالتسريح ونحوه على رجل فماتا**
وقائد وقطار كسائر القوافل والبل والجمع قطر بضمين وقطرات يضمن ايضا
كرا في المختار **وطي بعير منه رجلا الدية** مفعول يضمن المقدور **وان كان معه ابي مع القائد**
سابق ضمنا اي مع القائد والسابق اي يجب على عاقلة الضمان لاستوائهما في السبب
لان قائد الواحد قائد لكل وكذا سابقه لا تصال الدية هذا اذا كان السابق من جانب الابل
اما اذا تقسطا واخذ بزمام واحد يضمن هو وحده ما عطف به هو فلهما ما تلف باهو فلهما
لان القائد لا يتعد ما خلف السابق لا يضمن الزمام والسابق يسوق ما هو فلهما ولو كان رجل
راكبا على بعير وسط القطار ولا يسوق منهما شيئا لم يضمن ما اصاب الابل التي بين يديه لانه ليس
بسابق لها وكذا ما اصاب الابل التي خلفه لانه ليس بقائد لها الا اذا كان آخر الزمام خلفه اما
البعير الذي هو راكمه فهو ضامن لما اصابه فيجب عليه وعلى القائد ضمنا اصابه بالايطا فان ذلك
ضمناه على الراكب وحده لانه جعل فيه مباحرا حتى يجري فيه احكام المباشرة على ما بيناه **فان قتل بعير**
ربط على قطار بلا على قائده رجلا مفعول لقتل ضمن عاقلة القائد الدية مفعول ضمن وربط
اي العاقلة **بصا** اي بالدية **على عاقلة الرابط** لان الرابط او قسم في هذه العدة **قال** صلب
الشريعة اقول ينبغي ان يكون في مال الرابط لان الرابط او قسم في خسران المال وهذا لا يتخلله
العاقلة انتهى **قلت** ويمكن ان يجاب عنه بان الرابط لما كان متعديا فيما صنع ضمان في التقدير
هو الجاني واذا كان كذلك وجبت الدية على عاقلة صاحبه **قلت** ان كل واحد منهما مسبب
فكان ينبغي ان يجبا الضمان على القائد والرابط ابتداء **قلت** لان القود بمنزلة المباشرة بالنسبة
الى الربط لا تصال التلف به دون الربط فيجب عليه الضمان وحده ثم يرجع عليه والله اعلم **قالوا** هذا
اذا ربط والقطار يسير لان الرابط امر بالقود دلالة واذا لم يعمل لا يمكنه التحفظ عنه ولكن محله
لا ينبغي وجوب الضمان عليه لتحقيق الاتفاق منه وانما ينبغي ان لا يكون قرار الضمان على الرابط واما اذا
ربط والابل واقفة ضمنا عاقلة القائد ولا يرجعون به على عاقلة الرابط لانه قاد بعير ذمه
لاصرا ولا دلالة فلا يرجع بالحمة على احد **غاية الامر** ان يقال انه متعدي بالربط والادعاء على الطريق
لكن زالة ذلك بالقود فصار كما اذا وضع حجرا وحوله غيرم وكذا اذا غل القاتل بالربط لا يرجعون
على عاقلة الرابط بالحكم من الضمان لان القائد رضي بذلك والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجعون به

وهو القياس فيما اذا لم يصلح لان الجمل لا يثبت في السبب ولا الضمان الا اذا اشتمل في
الرجوع كاذونا ومن ارسل بصفة وكان سابقا لها فاصابت في فورها ضمن لانه لما حمل
لها فاصتبه ففعله اليه كما يضاف فعل المكر الى المكره فيما يصلح آله والمراد بالشوق ان يمشي
ظلمتها معها وان لم يمش ظلمتها فادامت في فورها ونسبها في الحكم فيلحق بالشوق واذا تراخا
انقطع الشوق وفيه تبين اكثر وذكر في النهاية ان المراد بالبيعة الكلب وان ارسل طيرا او طيبا
ولم يكن سابقا له او انفلتت دابة فاصابت مال او ادميا نصارا او ليل لا اي لا يضمن
في هذه الصور كلها اما الطير فلا بد منه لانه لا يحتمل الشوق فضا وجود الشوق وعدمه سواء
فلا يضمن مطلقا بخلاف البيعة فان بضرضا يحتمل الشوق فيعتبر فيها الشوق ومن ثم قالوا لو
ارسل بازا في الحرم فقتل لا يضمن المربل واما الكلب فله انه وان كان يحتمل الشوق لكنه لم يوجد منه
الشوق حقيقة بان يمشي ظلمته ولا يحكم بان يصيب على نور الارسل والتقدير يكون بالشوق فلا يضمن
هذا لان الاصل ان الفعل الاختياري يضاف الى فاعله ولا يجوز اضافته الى غيره الا اذا تركنا ذلك
في فعل البيعة اذا وجد منه الشوق فاضفناه اليه استحسانا صيانة للانفس والاموال وان لم يوجد
منه الشوق بقي على الاصل ولا يجوز اضافته لعدم الفعل منه مباشرة ونسبنا قالوا ان يلحق وذكر
قاضي خان لو ان رجلا ارسل بصفة وكان سابقا لها ضمن ما اصاب في فورها وكذا لو ارسل كلبه وكان
سابقا له يضمن ما تلف ولو لم يكن سابقا له لا يضمن وكذا لو اشترك كلبه على رجل فغقره او غرق
نياه لا يضمن الا ان يسوقه وكذا اذا ارسل كلبه وهو لا يمشي ظلمته فغقر انسانا او تلف غيره ان لم
يكن معلما لا يضمن لان غير المسلم يذهب بطبع نفسه وان كان معلما ضمن ان مر على الوجه الذي ارسله
لانه ذهب بارسل صاحبه اما اذا اخذ ثيابه او بصره فلا يضمن لانه لما مال من سنن الارسل انقطع
حكم الارسل واكثر المشايخ قالوا هنا في البيعة واما في الكلب فلا يضمن وان ذهب على سنن الارسل
الا اذا كان ظفنه لانه يتمكن من اثبات اليد عليها دون الكلب عادة ولو كان لرجل كلب غفور يؤذي
من ترابه فلا فعل السلالة ان يقتلوه وان اتلف يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف
والا فلا شيء عليه كالحايطة المائل التي قد قدمت شيئا من ذلك قلت وفي شرح منكر خروا له كلب
ياكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما شهد عليه فيما
يخاف تلف بني آدم كالحايطة المائل والنور وغقر الكلب لغفور يضمن اذا لم يحفظ انتهى ويمكن حمل
التلف في كلام الزبيدي على الادبي فيحصل التوفيق بين كلامه وكلام منكر خروا الله اعلم وقع الاستغناء
عن شخص له محل يضمنه في بستانه فيخرج فيما كمل عنب الناس وفواكههم هل يضمن صاحب المحل ما اتلف
الحمل من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى مكان اخر ام لا وجوابه انه لا يضمن صاحبه شيئا
من ذلك مطلقا يعني سواء شهد على صاحبه ام لا اخر ما تقدم من مسئلة الكلب بل اولى كالايجبي واما تنبيهه
من ملكه فلا يؤمر من ذلك على ما هو ظاهر المذهب واما على جواب المشايخ فينبغي ان يؤمر بتحويله اذا كان
الضرر يثبت على ما عليه الفتوي والله اعلم واما انفلتت البيعة فلم يقله عليه الصلاة والسلام العجما
جباري فعل العجما هذا وهي المنفلة وهذا صحيح ظاهر لان الركوبة والمسوقة والموقوفة في الطريق
او في ملك الغير او الرسالة في الطريق فعلمها معتبر على ما بينا ولان الفعل مقتصر على غير مضاف
الى صاحبه لعدم ما يوجب النسبة اليه من الركوب واخراته هذا ويجب ان نعلم ان الموقوفة انما يمتنع
بعلها مادامت في مبطها وان جالت فيه واما اذا وقعها في ملك غيره بان اوقفها على الطريق ولم
يسدھا فسارت عن ذلك المكان واتلفت شيئا لا يضمن لانه لم يمكنها من ذلك فصارت بمنزلة دابة منفلة

هكذا ذكر العادي

هكذا ذكر العادي في فضوله ثم بحث وقال والذي يقول عليه في جنس هذه المسائل ان يقول
في كل موضع كان الواضع قد حق الوضع لا يضمن على كل حال اذا اتلفت بذلك الوضع شيء سواء تلف
به وهو مكانه او بعد ما زال عن مكانه وفي كل موضع لم يكن الواضع فيه حق الوضع اذا عطب بالوضع
شيء ان عطب والموضوع في مكانه لم يزل لم يضمن الواضع وان عطب بعد ما زال الموضوع عن مكانه
ان زال بمنزلة الخوان وضع جرة في الطريق فصبته به الرج فان زال منها عن مكانها فاحرق شيئا لا يضمن
الواضع وان كان الزوال عن الموضوع الذي كان فيه لا بمنزلة بان وضع جرة في الطريق ثم جاء آخر ووضع
اخرى في الطريق فتخرجت ارجلها على الاخرى فانكسرتا قال ابو اسحق يضمن كل واحد منهما قيمة جرة
صاحبه وعنه في رواية انه يضمن صاحب الجرة العائرة في موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها
لما ذكرنا وان دخر حصا الرج ونحوها عن مكانها فعطب بها شيء لا يضمن صاحب الجرة المذخرة بخلاف
ما لو تدخرت بنفسها انتهى كما لو جحجت الدابة به اي الراكب في العائمون في الغرس كنتم
جما وجوها وجماها فوجوه اعترض فرسه وغلبنه انتهى ومثله في مختار الصحاح ولم يقدّر الراكب
على ردها فانه لا يضمن كالمنفلة قال في الفصول العارضة قيل استغني الامام ابو الفضل عن الثاني
عن سكران جرح به فزسه فصدّم انسانا فالت قال ان كان لا يقدر على منعه فليس بمسئره فلا يضاف
سيرة اليه فلا يضمن قال وكان غير السكران اذا لم يقدر على المنع انتهى ومثله في جامع الفصولين وهي
واقعة الفتوي وقد اجاب عنها مولانا ابو السعود العادي مفتي الديار الرومية بانه اذا تحقق عجزه
عن منعه حتى اتلفت انسانا فزسه هدر وانما علم وفيه القينة معزيا الى كثر الرؤس اذا نظر في
باب ما وانسان فقفا عينه صاحب الدار لا يضمن اذا لم يمكنه تخيئه من غير فقه العال وان تمكنه
يضمن وقال الشافعي لا يضمن في الوجحين وكذا دخل راسه فرماه صاحب الدار بالخير فغفأ عينه
لا يضمن بالاجاع لانه شغل ملكه كالوقصد اخذ شيئا به فزفقه حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف
فيما لو نظر من خارجا انتهى ومن ضرب دابة عليها راكب او نخسها اي طعنها بعود او نحو
فنبخت او ضربت بدها شخصا آخر غير لطا عن او نفرت من ضربه او غلبه فصدّم منه فقتله
ضمن هو اي الناجس لا الراكب اي لا يضمن الراكب لانه المروي عن ابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما
ولان الراكب متعدي في التسيب والراكب في فعله غير متعدي فيرجح جانب في التعديم للتعدي حتى
لو كان موقفا دابة على الطريق فيكون الضمان على الراكب والتاخر نصفان لانه متعدي في الايقاف
ايضا ولو نبخت الناجس فاهلكته كان دمه هدر لانه كالجاني على نفسه وان القتل الراكب فقتله
كان دية على عاقلة الناجس لانه متعدي في تسيبه لم الناجس انما يضمن اذا كان الوطي في فور
النخس حتى يكون الشوق مضافا اليه واذ لم يكن في فور الضمان على الراكب لانقطاع اثر النخس
فبقي الشوق مضافا الى الراكب كذا في شرح منكر خروا والله اعلم ثم لما فرغ من جناية الدابة شرع
في لجناية عليها فقال وضمن في فقه عين شاة نصا ما نقصها لان المقصود من الشاة
الحكم فلا يعتبر الا النقصان فيد بالعين لان الحكم في العينين ليس كذلك بل صاحبها بالخيار ان شاء
تركها على العاقبة وضمنه القيمة كاملة وان شاء استكسها وضمنه النقصان لان المعول به النص وهو
ورد في عين واحدة فيقتصر عليه كذا في التبيين ومراده بضم النقصان ضمائه من حيث المالملة
وضمن في عين بقرة جزاء الجزر القطع اي نخرها ونحوها وجزاها وهو الابل وجزاها وهو البعير
والانثى وهي ثوبت كذا في العناية وجزاها اي جزاها وهو الابل وجزاها وهو البعير وبعير
نبيع القيمة لما روي الله صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع القيمة وكذا قضى عمر رضي الله عنه

صواب الناحية

وجز الجوز

غير عالم بها اي بالجناية **ضمن المولى الاقل من قيمته والاقول من الارش** لانه قوت حقه
بما صنع فيمنه وحقه في اقلها بخلاف الاقرار على رواية الاصل لان المقر له مخاطب بالرفع او القدر
لانه ليس فيه نقل الملك لاحتمال صدقه والحقه الكبري رحمة الله بالبيع لزوال ملكه ظاهرا واطلاق
الجواب في الكتاب ينظم النفس وما دونهما واطلاق البيع ينظم البصر ط الخ لانه المشتري بخلاف
خير ان يبيع ولو باعه بغير فاسد لم يصح بخلافه ولو كان بغيره فاسد صار مختارا
لان موجبه ثبوت قبل قبض المالك ولو باعه من الجاني عليه فهو مختار بخلافه اذا اوجبه منه لان
المستحق اخذ بغير عوض لكن في المحبة دون البيع واعاق الجاني عليه بامر المولى بمنزلة اعاق المولى
لان فعل المأمور مضاف الى الامر ولو ضرره بعد العمل فنقصه فهو مختار لانه ليس جزاؤه وكذا
وطي المكر دون التبت الا اذا اعلقها بخلاف التزويج لانه يجب حكمي بخلاف الاستحرام لانه
لا يتخير بالملك ولهذا لا يسقط به الخار ولا يصح بخار ابا الاجارة والرهن في الاظهر وكذا بالارادة
في التجارة وان ركبته ديون لان الاذن والدين لا يمن الرفع وعند الشافعي في قول واحد في رواية
وما لا فيضمن الا في فطر **وان على الجاني** اي ان على المولى بالجناية **غرم الارش** فقط بالاجماع
لانه صار مختارا للمعد كبيعته اي كالمزومة الارش فقط في بيعه العبد الجاني حال كونه عالميا
بالجناية **وقيل يلق عتقه** بالجاني عطف على قوله كبيعته اي كتمليك عتق العبد **بقتل زيد** بان
قال ان قتلت زيدا فانت حر او **فيمه او شحه ففعل ذلك** بان قال ان رميت فلانا او شججته
فانت حر وفعل العبد ذلك اي ما ذكر من القتل او الرمي او الشج وفي تعليق العتق خلاف زفر ففعله
لا يصح مختارا للمعد وعليه القيمة لانه لم يوجد الاختيار بعد الجناية ولما ان تعليق العتق مع علمه
بانه يعتق عند القتل دليل اختياره فيلزمه الرية **فان قطع عمن يد حر او دفع اليه باعته**
فان من السراية فالعبد صليح بها اي بالجناية **وان لم يعتقه المولى يرد على سيده بقتل**
او يبيع فانه اذا اعتق دل على قصد تصحيح العتق ولا صحة له الا وان يكون صليحا عن الجناية
وما يحدث منها اما اذا لم يعتق وقد سري تبين ان المالك غير واجب وان الواجب هو العتق وكان الصليح
باطلا فيرد ويقال له وليا اقلوه او اعفوه **فان جني ما دون له مد يوت خطا فاعتقه سيده**
بلا علم بها غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دونه وغرم لوليها اي لولي الجناية الاقل منها
اي من القيمة **ومن الارش** فان السداد اذا اعتق المادون المديون فعليه لرب الدين الاقل من قيمته ومن
الدين واذا اعتق العبد الجاني جناية خطا فعليه الاقل من قيمته ومن الارش فكذا عند الاجتماع اذ لا
يزاخم احدهما الاخر لانه لولا الاعاق بدفع الى ولي الجناية ثم يساع الدين يوضحه قوله صاحب الجناية
والاصل ان العبد اذا جني وعليه دين يخير المولى بين الرفع والفرافان دفع ببيع في دين الغرماء فان
فضل في كان لا صحاب الجناية وانما يرا ثابا لرفع لانه به توفيق الحقين فان حق ولي الجناية يصير موعدي
بالرفع ثم يساع بعده لارباب الدين ومتى برأنا ببيعته في الدين تعدد الرفع بالجناية لانه بمجرد البيع
الملك ولم يوجد في دينه جناية **ولو تلفه اي العبد اجنبي فقيمة واحدة** اي يجب عليه قيمة واحدة
لمواده اي لولي العبد **فان ولدت ما ذوقته من مونة بيعت مع ولدها في الدين فان جنت فولدت**
لم يرفع الولد له اي لولي الجناية والفرق ان الدين وصف حكمي فيها واجب في ذمتها متعلق برقمها
فسرع الى الولد كولي المهرونة واما الرفع بالجناية فواجب في ذمة المولى لا في ذمتها وانما يترك
اثر الفعل الحقيقي وهو الرفع فقبل الرفع كانت رقبته طالية عن ولي الجناية **فان قلت** اذا كان الدين
عليها فليسا اي ضمن المولى اذا اعتمها والاشا اذا اتكته المديون لا يضمن شيئا **قلت** وجوب الضمان

لجاني

لغيره

با عتبار نفوت ما يتعلق به حقه استيعافا لا باعتبار وجوب الدين على المولى الا ترى انه
يضمن القيمة لا غير ولو كان باعتبار الوجوب عليه يضمن كل الدين كالعبد الجاني اذا اعتقه
المولى بعد العمل بالجناية ثم اعلم ان شرط السراية الى الولد ان تكون الولادة بعد حقوق الدين اما
اذا ولدت ثم لحقها الدين لا يتعلق الغرم بالولد بخلافه لا كساب حيث يتعلق حق الغرم بما كسبت
قبل الدين وبعد لانها يدر مقتيرة في الكسب حتى لو كان غصا فيه احد كانت هي احق به من سيدها
لمقتضا دينها بخلافه الولد فانه انما يستحق بالسراية وذلك قبل الانفصال لا بعد كولد المكاتب
وامر الولد والمديونة وكذلك الاصلية لانها حقوق مشتركة في الرقبة حتى صار صاحبها موعدا عن
التصرف **عند رجل زعم رجل ان سيده حرره فقتل العبد وليه** اي وليه لك الرجل الزاعم ان
مولاه اعتقه **قلت خطأ فلا شيء للمر عليه** اي لا شيء لهذا الرجل الزاعم على المولى لانه لما زعم ان مولاه قد
اعتقه فقد اقر بانه لا يستحق على المولى دفع العبد ولا العتق بالارش وانما يستحق الرية على العاقلة
فلا يصرف الا بالجملة **فان قال معتق لرجل قتل اخاك** يخاطب مولاه الذي اعتقه **قلت خطأ**
قبل عتقي وقال ادع الذي هو المولى لابل بعد صدق القول وهو المعتق لانه منكر الضمان
لانه اسنده الى حالة منافية الضمان اذ الكلام فيما اذا كان رقة معروفا فصار كقول المبالغ العاقل
طلعت امراتي وانا صبي او مجنون او بعت ذاري كذلك وقد كان جنونه معروفا كان القول قوله
وان قال رجل لها اي لامته الذي اعتمها فطقت بذلك والحال انتي قالت هي لا بطل
فعلته بعد العتق فالقول لها لانه اقرب سبب الضمان ثم ادعي ما يبريه فلا يكون القول قوله **وكذا**
القول قولها في **كلما اخذ المولى منها** اي من الامه من المال لما ذكرنا استحسانا **إلا الجماع والعلة**
اي الوطي بان قال وطأتك فانت امي وقالت لا بعد العتق فيكون القول قوله وكذا الواض من علمها
لا يجب عليه الضمان وان كانت مدبونة وهذا عندنا **وقال محمد** لا يضمن الا شيئا بما يبريه يوم يرد
عليها لانه منكر وجوب الضمان لاشاء الفعل الى حالة متهودة منافية له كافي المسئلة الاولى وكما
في الوطي والعلة وفي القام اقربها حيث اعترف بالافضل ثم ادعي التملك عليها وهي تنكر
فالقول قول المنكر ولهذا يوم يرد اليها ولها ان اقرب سبب الضمان ثم ادعي ما يبريه فلا يكون القول
قوله كما اذا قال لغير اذ هبت ضو هينك امي وعيني امي صحبي ثم فقيت فقال المقر له لابل
اذ هبت امي هينك امي ففقوة فان القول قول المقر له وهذا لانه لم يسند الى حالة منافية الضمان
لانه لا يضمن برها اذا قطعها وهي مدبونة بخلاف الوطي والعلة لان وطى المولى منه المدبونة لا يوجب
العشر وكذا اذا اخذ من علمها وان كانت مدبونة لا يوجب الضمان عليه فجعل الاشاء الى حالة متهودة
منافية الضمان في حتمها اي في حق العلة والوطي **وعلى هذا الخلاف لو قال رجل لرجل اسلم اخذت ما لك**
وان حزين فقال بل اخذته بعد ما اسلمت عبد مجبور او صبي امر صبي بقتل رجل فقتله فزنته على
عاقلة العاقل ورجموا اي العاقلة على العبد بعد عتقه لان عدم اعتبار قوله كان الحق للمولى لا لغيره
اهلية العتق وقد زنا الحق للمولى بالاعتاق **لا على الصبي لا مري** لا ترجع العاقلة على الصبي لانه
اسلم اي لا في حاله بلوغه ولا قبلها لانه قاصر اهلية **وفي تبين** اكثر حاكما عن شرح الزياد
للعنابي لا ترجع العاقلة على العبد ايضا لان هذا ضمان جنانية وهو المولى لا على العبد وقد نذر راجيا
على المولى لمكان الحجر وهذا اوفق للقواعد الا ترى ان العبد اذا اقر بعد العتق بالقتل قبله لا يجب عليه
شيء لكونه اسنده الى حالة منافية الضمان على ما بينا قبل هذا **وبهذا** لو حضر العبد ميتا فاعتقه مولاه
ثم وقع فيها انسان مطلق لا يجب على العبد شي وانما يجب على المولى قيمة لان جناية العبد لا توجب عليه شيئا

حقه

وانما تجب على المولى فجب عليه قيمة واحدة ولو مات فيها الف نفس فمقتضىها بالخصص فان
كان ما قتل العبد مثله بان امر العبد المحجور بعبد محجور مثله بقتل رجل دفع السيد القاتل او
فراه في الخطا ولا يرجع له على الامر في الحال ويرجع بعد العتق بالاقول من القتل او قيمة العبد
لان القيمة اذا كانت اقل من العبد فالمولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد قال
صدي السريفة اقول ينبغي ان لا يرجع بشئ لان الامر لم يصح والامر لم يوقعه في هذه الورطة كمال عقل المولى
بخلاف ما اذا كان المأمور صبيا انتهى وعلى قياس ما ذكره القاضي لا يجب عليه شئ لما بينا وهذا اذا كان
القتل خطا وكذا اذا كان عتقا والعبد القاتل صغيرا لان عمره خطا على ما بينا وكذا الحكم في القتل
العمد ان كان العبد القاتل صغيرا لان عمره خطا كما تقدم فان كان القاتل كبيرا اقتضت لانه
من اهل العقوبة ولو امر رجل صبيا خرا فالدية على عاقلة الصبي لانه المباشرة ترجع العاقلة على عاقلة
الرجل لانه السبب الاول الامر لما قتل بضعف فيه فان قلت كيف يفعل عاقلة الرجل ما لزم بسبب
القول لانه لا اقراره قلت اجب عنه بان هذا قول لا يحتمل الكذب وهو سبب فيعقله بخلاف الاقرار
بالقتل لانه يحتمل الكذب فلا تعقله العاقلة والله اعلم وفي الثانية لو امر صبي بالقتل بقتل شخص
فقتل المأمور لا يضمن الصبي الامر ولو امر بالغ بالقتل كان الضمان على القاتل ولا شئ على الامر
ولو ان بالامر امر صبيا بحرق ما لا انسان او بقتل دابة فضمان ذلك في مال الصبي ثم يرجع بذلك
على الامر انتهى وفي فصول المأوى ذكر في الفتاوى الصغرى ان امر انسانا باخذ مال العتق فالضمان
على الاخذ لا الامر لان الامر لم يصح وفي كل موضع لا يصح الامر لا يصح الضمان على الامر انتهى
عبد حنبل بن ابي عتبة مولاهم وقع فيها اي في البير انسان او وقع فيها اكثر من انسان
فذلك الواقع في البير بسبب وقوعه فتلا شئ عليه اي على العبد الحاضر لان جناية العبد لا
توجب عليه شئ ويجب على المولى اي على مولى العبد الحاضر قيمة واحدة ولو كان الواقع الفناء
ذكر الزبلي وغيره وقد قدمناه فان قتل عتقا عمدا رجلا من رجلين كل واحد منهما وثمان
ففعلى احد وليس كل منهما اي من المقتولين دفع السيد نصفه اي نصف العبد الى الاخرين
وهما الوليان ان كان لم يعمقا او فداه اي الصبر بدية كاملة لانه بذلك القصور سقط
القصاص في الكل وانقلب نصيب الساكنين ما لا وهو دية كاملة لان كل واحد من القتلين
يجب عليه قصاص كامل على حدة فاذا سقط القصاص في الكل انقلب كله ما لا وذلك ديان
فيجب على المولى عشرة اشبار العا او دفع العبد عن ان نصيب العا فيل سقط مجامعا وانقلب نصيب
الساكنين ما لا وذلك دية واحدة لكل واحد منهما نصف الدية او دفع نصف العبد لهما فيختار
المولى بينهما فان قتل احدهما عمدا والاخر خطا وعفى احد ولتي العمد فدي بدية لولي
الخطا او بنصفه اي بنصف الدية لا خدولي العمد وهو الذي لم يعف او دفع اي دفع السيد
العبد اليهم اي الى الوليا وستم ائلا ثا عولا من حيث ذلك فليس له لولي الخطا وئله
لما كس من ولي العمد بطريق العول عند اي ح واما عا من عتدها اما طريق العول
فان وئله لولي الخطا يدعيان الكل واخر ولي العمد يدعي النصف فيضرب هذان بالكل وذلك
بالنصف اصله التركة المستوفدة وهذا عند الامام كما ذكرنا وقال لا بد دفعه ارباعا مثلا ثا ارباعه
لولي الخطا واربعة لولي العمد بطريق المارة فيسلك النصف لولي الخطا بلا مارة ومارة
الغريبين في النصف الاخر فينصف فلهم ارباعا فان قتل عتدا فربما وعفى
احدهما بطل كله اي عبد لرجلين قريبا لهما فعفى احدهما بطل الكل عند اي ح وقال لا بد دفع الذي

فذلك العبد

في نصف

بحق نصف نصيبه الى الاخر او يقدية بربع الدية والله اعلم

هذا فصل في بيان احكام الجناية على العبد

لما انتهى القول من بيان جناية العبد شرع في بيان احكام الجناية عليه في فصل على حدة وقدم الاول
ترجيحا للجانب القاطنة دية العبد قيمته فان بلغت هي اي القيمة دية الخو بلغت قيمة الامة
دية الخوة نقص من كل من دية العبد ودية الامة لو بلغت دية الخو هي عشرة الاف او دية الخوة
وهي خمسة الاف عشرة مرفوع على انه نائب العاقل ونقص من دية الخو هذا عند ما قال ابو س
جب قيمته بالغة ما بلغت لما روي عن عمرو بن علي وابن عمر رضي الله عنهم او جوا في قتل العبد قيمته
بالغة ما بلغت وبه قال الثلاثة ولها ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه هكذا اقول وهو ارجح
فما روى عمرو بن علي وابن عمر رضي الله عنهم لان فيه ذكر المقدر وهو ما لا يفتدى اليه العقل وليس
فيما روي عن غيره ذلك بل فيه قياس ما يرا الا موال من يتلغ قيمته بالغة ما بلغت وكان محمولا
على انهم قالوا بالواي ومثله لا يمار من من هو بمنزلة المسموع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي الغضب يجب القيمة اي قيمة العبد والامة حال لو فاضيا بالغة ما بلغت بالاجماع لان
الغضب يرد على المال وكان الواجب بمقتضى المال فيجب بالغا ما بلغ وما اي الذي قد ر
من دية الخو قدر من قيمته اي من قيمة العبد اوضح ذلك بقوله ففي يد نصف قيمته
لان القيمة في العبد كالدية في الخو اذ هو بئس الدية فيكون في يد نصف قيمته لا يزداد على
خمس الاف الا خمسة لان اليد من الدية نصفه فيعتبر بكله وينقص هذا المقدر اظها ان لا يزد
مرتبه وقيل بضمن في الاطراف بحايه بالغة ما بلغت ولا ينقص منه لان الاطراف يئلك بها
مسلك الموال وهو الصحيح كما ذكر من ذلك خسر وفيه الصيانة قوله لا يزداد على خمسة الاف الا خمسة
اي لا يزداد على هذا المقدر قال في النهاية هذا الذي ذكر خلاف ظاهر الرواية انه ذكر في المنسوط
فاما اطراف الملول فقد بينت ان المستوفدة الحالية لانه لا يضمن بالقصاص ولا ما كفا لانه
فلهذا كان الواجب فيه القيمة بالغة ما بلغت الا ان يحارجه الله قال في بعض الروايات القول
بعضا يودي الى ان يجب بقطع طرف العبد فوق ما يجب بقتله الى ان قال فلنض قال لا يزداد على
نصف بئس نفسه فيكون الواجب خمسة الاف الا خمسة انتهى وفي المجتبى وفي يد العبد نصف
قيمته لا يزداد على خمسة الاف الا خمسة لان اليد من الدية نصفه فيعتبر بكله وهذا من ذهب على
وابن عباس رضي الله عنهما ط نقصان خمسة هنا باتفاق الروايات بخلاف فضل الامة انتهى
وما تقدم يخالفه ويجب حكومة عدا في الجحيم وهو رواية الاصل لان المقصود من العبد الخدم
لا الجاهل وروى الحسن عن ابي ح انه يجب كمال العتمة لان الجاهل في حقه مقصود ايضا وفي
المجتبى خلق راس عتد فلم يثبت قال ابو ح ان شأ المولى دفعه اليه واخذ قيمته وان شأ ترك
ع وعنه من قطع اذن عتد او انفه او خلق لحية فلم يثبت فطليه قيمته تامة وعنه في اشهاد
عيني الملولك وحاجبيه واذنيه ما نقصه ط ع قال ابو ح رحمه الله فناء عيني عتد فئات
من غير المقوق فلا شئ على العاقي ولو قتل انسان لزم العاقي النقصان وقال محمد رحمه الله
عليه النقصان فيما يقتل له من اير فرق الروح بين القتل والموت فقال لا ادري وعنه
فتا اخرها عتبه والاخر فظم بين فعلي الاول ما نقصه وعلى الثاني نصف قيمته فقوا العين
ومثله الجثة العيا مشهورة قطع رجل يد عتد فخره اي العبد سيده فان العبد منه اي من قطع اليد يعني من راسه

من راسه

وله اي العبد المذكور **ورثة غيره** اي غير المولى لا ينقص من القاطن لاشتباه من له الحق لان الله
يجب عند الموت مستند الى وقت الجرح فعلى اعتبار حاله الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حاله
الثانية يكون للورثة فتحقق الاشتباه **والا** اي وان لم يكن له غير المولى **اقتصر منه** اي من القاطن
عندها وقال محمد لا يجب القصاص هنا ايضا لاختلاف سبب الولاية لان الملاك على اعتبار حاله الجرح
والولاية بالولاية على اعتبار حاله الموت فينتزله اختلاف السبب منزلة اختلاف المشتق فتحكمت
الشبهة فقط القصاص ولها التيقن بنبوت الولاية للمولى فيستوفيه **قال** المولى لعبد **احدا**
حق فشيئا اي العبد في اي شيء كل منهما في راسه **فبان** المولى الحق **في احدهما** بعد الشئ
فارشها اي ارش العبد اي ارش تختم **للمتد** لان العتق لم يكن ما زال في المعين فالسجدة
تصادف المعين فبما ملوك في حق السجدة ولو قتل ما رجل واحد في وقت واحد معا يجب دية
خروجية عتد والعرق ان البيان انشا من وجه واظهار من وجه على ما عرف وبعد السجدة بقي محلا للبيان
فاعتبر انشا في حق المحل وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبر اظهر انشا فاذ اقتلها رجل
واحد معا او اهلها خرج عليه دية خروجية عتد فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة لعدم
الاولوية وان اختلفت قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحد منهما ودية خرفتم مثل الاول بخلاف
ما اذا اقتلها على المتأف حيث يجب عليه القيمة لاول مولاه والدية لثاني لورثته لتعيينه العتق
بعد موت الاول **فقال** رجل **عيني عند مولاه** بالخير اشار اليه بقوله **دفع مولاه عتده** انفق
الى الثاني **واخذ منه قيمته كاملة او امسكه** اي العبد **ولا ياكل النقصان** اي نقصان القيمة
عند اي شيء وقال ان سا امسك العبد واخذ ما نقصه وان سادف العبد واخذ قيمته **وقال**
الشافعي يضم كل القيمة ويملك الجثة لانه يجعل الضمان مقابلا بالثابت فيبقى المأ في ملكه ولما
انه في الجناية بمنزلة المال فاوجب ذلك تخيير المولى على الوجه الذي قلناه كما في سائر الاموال
وله ان المالية وان كانت مقبلة في الزمان فالدية ايضا غير مقبلة فيه وفيه الاطراف ومن احكام
الادمية ان لا ينقسم الضمان على الجزاء العاقبة والقائم يكون بازاء العاقبة لا غير ولا يملك الجثة
ومن احكام المالية ان ينقسم على الجزاء العاقبة والقائم ويملك الجثة اعتبارا للمالية وهذا اولي ما
قاله لان فيما قاله اعتبارا للمالية فقط وهو ادنى وهذا راجع الى الادمية وهو اعلى وما قاله
الشافعي ايضا لان فيه اعتبارا لادمية فقط والشئ اذا اشبه شيئين توفى عليه حظهما **ولو جني**
مديرا او جنت ام ولد ضمن السيد اقل من القيمة ومن الارش لما روي عن ابي عبيدة بن الجراح
انه قضى بجناية المديرة على المولى بحضر من الصحابة من غير تكثير وكان يومئذ اميرا بالشام وكان اجماعا
ولان المولى صار ما نصيبا بتدبير السيد في الجناية وكان بالاسيد من غير ان يصير مختارا للعتق
لعدم علمه بما يحدث فصار كما اذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعقل وانما يجب اقل من القيمة ومن الارش
لانه لا حق للمولى الجناية في اكثر من الارش ولا منع من المولى في اكثر من العين وقيمتها تقوم مقامه ولا
يخير بين الاكثر والاقل لانه لا يعيد في جسد واحد لاختياره الاقل بخلاف ما اذا كان الجاني قتا خب
يخير بين الدفع والعتق ولا يجب الاقل لان فيه فائدة للجسد لان من الناس من يختار دفع العين ومنهم
من يختار دفع العتق على ما هو الايسر عنده ويبقى ما يختار على ملكه ويخرج الآخر عن ملكه **فان دفع**
المولى القيمة الى ولي الجناية **فجنى المديرة او جنت ام ولد جناية اخرى يارك** ولي الجناية **الثاني**
ولي الجناية الاول ولا شيء على المولى الجناية الثانية لان جانياته كلها لا توجب الاقيمة واحدة ولا
تعدي من المولى بدفعها الى ولي الجناية الاولى لانه يجوز عليه بالقصاص فيتعين ولي الجناية الثانية ولي الاول

فيه كلام يعلم من الدرر والفرد غريبا

فوري على الشبهين
خطما فقلنا بانه لا
ينقسم اعتبارا لادمية
ويملك الجثة

بعضها

منه

فشاركه فيها ويستتسماها على قدر حقهما **ولو دفع المولى القيمة الى ولي الجناية الاولى بغير قضاء**
القاضي اتيه ولي الجناية الثانية **السيد** اي المولى بحصته من القيمة **او اتبع** **ولي الجناية الاولى**
عند اي شيء وقال الاشئلي على المولى لانه فعل عين ما يفعله القاضي وله ان يفي دفعه باختياره فتعد
في حق الثاني لان حصته وجبت عليه وليس له ولاية عليه حتى ينفذ هذا الدفع بخلاف القاضي لان
له ولاية عليه فينفذ عليه واذ لم ينفذ فالثاني بالجناية على ما ذكرنا فاذا اخذ منه رجع المولى على الاول
بما ضمن للثاني وهو حصته لانه قبضه بغير حق فيسترد منه **وان اعتق المولى المديرة وقد جنى جناية**
لم يزل منه اي المولى **القيمة واحدة** تدفع لولي الجانيان سواء على الجناية قبل العتق **اولا** لان حق المولى
لم يتعلق بالعبد فلم يكن مقبولا بالاعتاق **واما الولد كالمديرة** في جميع ما ذكرنا من الاحكام لامتناع الدفع
كالمديرة **اف المديرة وام الولد جناية توجب المال لم يجز اخراجه ولا يزل منه شيء** لان موجب جنايته
على المولى لا على نفسه واقراره على المولى غير نافذ بخلاف ما اذا اقر بالقتل **فانه يصح اقراره فيقتل**
لانه اقراره على نفسه فينفذ عليه لعدم التهمة

هذا فصل في بيان احكام غصب العبد والمديرة
والصبي والجناية في ذلك لما ذكره المديرة في الجناية ذكر في هذا الباب ما يرد عليه وما يرد به
وذكر حكم من يلحق به **قطع رجل يد عبده** اي يد عبد نفسه **فغصبته** اي العبد **رجل ومات منه**
اي من قطع اليد من السراية **ضمن العاصب قيمته** اي قيمة العبد **اقطع** لان الغصب قاطع للسراية
لانه سبب الملك كالبيع فيصير كانه هالك بافء سماوية فيجب قيمته اقطع **وان قطع المولى يد**
اي يد العبد المذكور في يد غاصب فمات منه اي من القطع **بري** العاصب من الضمان لان السراية
مضافة الى اليد فصار المولى ملقا فيكون مستردا **غصب عبد تجوز عليه مثله** اي عبدا تجوز
عليه **فان في يد من ضمن** لان المحجور عليه مواظ بافعاله وهذا من افضل من جني عند غاصبه
جناية فردة على مولاه **مخرج جني عند سيد** جناية اخرى **ضمن** اي السيد **فيمتته** اي قيمة المديرة **لها**
اي لولي الجانيان فيكون بينهما نصفان لان جناية المديرة وان كثرت قيمة واحدة فيجب ذلك على
المولى لانه هو الذي اعجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير مختارا للعتق وانما كانت
القيمة بينهما نصفان لاستوائهما في السبب **ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب** اي رجع
المولى بنصف ما ضمن من قيمة المديرة على الغاصب لانه ضمن القيمة بالجانيان بضم السبب كان عند
الغاصب والنصف الآخر بسبب وجده عند من رجع عليه بسبب تحته من جهة الغاصب فصار كانه لم يرد
نصف القيمة لان رد المشتق بسبب وجده عند الغاصب **كل رد ود دفعه الى الاول** اي دفع المولى
نصف القيمة الذي اخذها من الغاصب الى ولي الجناية الاولى وهذا عند اي شيء واي شيء وقال
محمد لا يدفعها اليه لان الذي رجع به المولى على الغاصب عوض ما سكر لولي الجناية الاولى لانه
انما رجع على الغاصب بسبب ذلك فلا يدفع اليه كيلا يؤدي الى اجتماع البدل والمبدل في ملك رجل
وكيلا يتكرر الاستحقاق ولها ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لا يراه احد يستحق كله
وانما انتقص باعتبار مزاجه الثاني فاذا وجدت من يملك العبد في يد المالك فارغا عن الحق اخذ قيمته
حقه **ثم رجع به على الغاصب** اي رجع المولى بذلك الذي دفعه الى ولي الجناية الاولى ثانيا
على الغاصب عندها لانه استحق من يده بسبب كان في يد الغاصب فيرجع عليه بذلك فصار كانه
لم يرد **وبعكسه لا يرجع به ثانيا** اي بعكس ما ذكرنا لان رجع المولى على الغاصب بالقيمة ثانيا وصوبته
ان المديرة جني عند مولاه **اولا** فغصبه رجل فجنى عند جناية اخرى ثم رده على المولى ضمن قيمة لولي الجناية

يعني

وقد صرح بهذه المسئلة قاضيان حيث قال رجل امرختنا ليخت صبيًا فختن ومرتة الخدين
فقطعت الخشعة ومات الصبي قال محمد رحمه الله يكون على عاقلة المختان نصف الرية لانه مات
بفعلين اصلهما ذون والاخر غير ما ذون وان عاش الصبي فعلى عاقلة المختان كل الرية لانه
خالف بقطع الخشعة انتهى وذكر المسئلة في السراجية ايضا قال ولو قطع بعض الخشعة ضمن
حكومته عذرك وان قطع كلها فعليه الرية لكن انما يجب كمال الرية في كل الخشعة اذا لم تتصل به الرية
واما اذا اسري فمات فعليه نصف الرية ثم عاقله بما ذكره قاضيان ثم شبه هذه المسئلة باخرى فقال
كمن حل صبيًا على ذابته وقال اشكم بالي فسقط الصبي ولم يكن منه شئ من ذابته كان على
عاقلة من حمله دينه اي دية الصبي كان الصبي من تركب مسئلة او لا تركب ذكره قاضيان
في فتاواه ثم قال ولو انه ستر الصبي الدابة فاقطع يانها فقتله والصبي يتمسك عليها
فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لان الصبي حدث الشئ
بغير امر الرجل فان كان الصبي من لا يسير على الدابة لصغير ولا يتمسك عليها فدية القتل هكذا
لان الصبي اذا كان لا يتمسك على الدابة والدابة تسير فمات الصبي كان دية الصبي على عاقلة
الذي حمله على كل حال سواء سقط الصبي بعد ما سارت الدابة او قبل ذلك وسواء كان الصبي يتمسك
على الدابة او لا يتمسك ولو كان الرجل راكبًا فحمل صبيًا مع نفسه على دابة ومثل هذا الصبي
لا يصرف الدابة ولا يتمسك عليها في طيئت الدابة انما قتلته كانت الرية على عاقلة الرجل
خاصة لان الصبي اذا كان لا يتمسك يكون بمنزلة المتاع وكان ستر الدابة مضافا الى الرجل
فجبا لدية على عاقلة الرجل وعليه الكفارة لانه بمنزلة المباح وان كان هذا الصبي يصرف الدابة
وليتمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة من حملها لان ستر الدابة يضاف اليها ولا ترجع عاقلة
الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة جناية الصبي بينه وان سقط الصبي ومات فدية الصبي
تكون على عاقلة الرجل سواء سقط بعد ستر الدابة او قبله وسواء يتمسك على الدابة او لا يتمسك انتهى
كصبي اودع عند فقتله اي قتل الصبي المودع العبد اي ضمن عاقلة الحامل للصبي كما يضمن
عاقلة الصبي اذا قتل عند اودع عنده واذ اودع طعاما فاكله لم يضمن وهذا الفرق
بين العبد المودع والطعام المودع قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي يضمن المودع في
الوجنين وعلى هذا لو اودع العبد المحجور عليه ما لا فاستهلكه لا يؤاخذ بالضيان في الحال ولو اؤذ
به بعد العتق وعند ابي سب والشافعي يؤاخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف في القراض في العبد والصبي
وكذا الدابة فيها ثم محمد شرط في الجامع الصغير ان يكون الصبي عاقلا وفيه الجامع الصغير وضع المسئلة
في صبي عمر اثني عشر سنة وذلك دليل على ان غير العاقل لم يضمن بالاتفاق لان التسليم غير
معتبر فيه وبغلة تعتبر لابي سب والشافعي انه اتلف ما لا يتفق ما معصوما حقا للمال فيجب عليه ضمانه
كما اذا كانت الوديعة عبدا او كان الصبي ما ذواله في التجارة او في الحفظ من جهة المولى وكما اذا اتلفه
غيره في يده ولو لم يكن معصوما لما ضمنه لان المال الذي سلط الغريم على استهلاكه بمنزلة المباح
حتى لا يضمنه من استهلكه لثبوت ولاية الاستهلاك فيه لكل واحد ولها انه اتلف ما لا يغتر مقصوم
فلا يؤاخذ بضمانه كما اذا اتلفه باذنه ورضاه وهذا لان العصمة تثبت حقه وقد فقهنا على نفس
حيث وضعه في غير ما نفعه فلا يبقى مقصومة الا اذا اقام غير مقام نفسه في الحفظ ولا اقامة
هنا لانه لا ولاية له على الصبي حتى يلزمه ولا للصبي على نفسه حتى يلزم بخلاف
المادون له لان له ولاية على نفسه كالمباح ويجازى ما اذا كانت الوديعة عبدا لان عصمة

نفية

كانت الدابة بمنزلة المتعة
وان سقط الصبي عن الدابة

الصبي

عند ابي حنيفة

في نكاح

لحق نفسه اذ هو متبعا على اصل الحرية في حق الدم وكانت عصمة لحي نفسه لا للمال لان
عصمة المال انما تعتبر فيما له ولاية الاستهلاك حتى يمكن غير من الاستهلاك بالتسليم
وليس للمولى ولاية استهلاك عبده فلا يقدر ان يمكن غير من ذلك فلا يعتبر بتسليمه فيضمن الصبي
باستهلاكه بخلاف سائر الاموال كراية بيتين الكثر وفيه العناية قال وذكر في شرح الطحاوي
ومن اودع عند صبي ما لا يفضل في يده لضمان عليه بالاجماع وان استهلكه الصبي فانه ينظر ان
كان الصبي ما ذواله في التجارة يضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه ولكنه قبل الوديعة بامر
وليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذن وليه فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة ومحمد في الحال ولا
بعد الادراك وقال ابو يوسف يضمن في الحال واجمعوا على انه لو استهلك مال الغريم من غير ان يكون
عنده ودية ضمن في الحال وهو يقتصر حسن وقوله وهذا يدل على ان غير العاقل يضمن بالاتفاق
يضمن فيه فخر الاستاذ حيث ذكر في الجامع الصغير هكذا او ما في غير من شروع الجامع الصغير
لصدر الاسلام وقاضيان والعمر تاسي فالحكم على ذلك هذا حيث قالوا فيها هذا الخلاف فيما اذا
كان الصبي عاقلا وان لم يكن عاقلا فلا يضمن في قولهم جميعا انتهى فان قلت يرد على ما تقدم من
قوله لان ولاية المالك انما تعتبر فيما له ولاية الاستهلاك الى اخره ما اذا اودع الصبي ثاة
فضمنها فانه لا يضمن فان رب الثاة ما كان يملك ذلك بحكم ملكه فلم يؤجل التسليم قلت اجيب
عنه بان كلامنا فيما لا يملك امتلافة من حيث كونه اجنبيا والثاة ليست كذلك وانما لا يضمن
تضمنها من حيث انما تصيب فكان كالسبب والاعمال

لعلم الغيبة

باب في بيان احكام القسامة

لما كان امر القتل في بعض الاحوال يؤول الى القسامة ذكرها في آخر الرية في باب على حد
وهي في اللغة اسم وضع موضع الدقارة وفيه الشرع اما ان يقسم بها اهل محلة اودار وجد
فيها قيل لا يشيرون كل منهم بالله ما قتلته ولا علم له قاتله وسببها وجود القتل فيما ذكرنا
وركنها اجرا اليمن المذكورة على لسانه وشرطها بلوغ القسم وعقله وحرية ووجود اثر القتل
في الميت وتكامل اليمن حنين وحكمها القضا بوجوب الرية وان طلقوا والخير الى الخلف ان
ابوا ان ادعي المولى القدر وبالدية عند التكرار ان ادعي الخطا ومحاسنها خطر الزمان وصيانتها عن
الهدار وخلاص التهم بالقتل عن القصاص ودليل سرهيتها الدخايت الواردة في الباب المذكور
في الهداية وشرورها ميت به جرح او اضرار ضرب او خنق او خروج دم من اذنه او عينه وجرح
في محلة او وجد بن نه او اكثر او بضعة مع راسه يعني وجل بجميع اعضائه او وجد بن نه
بلا راس او وجد اكثر من اي جانب كان او بضعة مستقوبا بطول وانما ان وجد اقل من بضعة ولو
مع الراس لا لان هذا حكم عرف بالنص وقد ورد في البكر ولكن لا كثر حكم الكل فاجريت عليه احكامه
تقظما لا اذمي كراية الهداية ولم يعمل قاتله فتدبره لانه لو كان قاتله معلوما تعلق الحق به
وسقطت القسامة كما في شرح الجمع لابن مالك وغيره وادعي وليه القتل على اهلها اي المحلة او
ادعي على بعضهم اي بعض اهل المحلة خلقت خسوف وجلا منهم بخيارهم المولى بالله ما قتلته
ولا علمت له قاتله هذا على سبيل الحكاية عن الجميع اما عند الخلف فيخلق كل واحد منهم بالله
ما قتلته ولا علمت له قاتله ولا يجمع معه غيره في آسان دلي القتل لانه يجوز ان يكون قاتله واحد
ويبقى بلفظ الجمع ان يكون قاتله جماعة وكذا العمل فانه يجوز ان يكون هو الما بالقتل وكونه
ويبين ان يكون غير عالم به ولا يعكس لانه اذا قتلته مع غيره كان قاتله ولهذا يقتل كل منها بقصاص

هذا زينة ما في البينة **لا الولي** **فقط على اهل البيت** اي من بيته فالالف واللام تقوم مقام ضمير يعود الى المستدرك وهو ميت هذا عندنا وعندنا في رحمه الله ان كان هناك لوث اي علامة القتل على واحد بعينه كالدم او ظاهري هو يدعي من عراوة ظاهرة او شهادة او جاعة فيردون ان اهل المحلة قتلوه استحلوا ذواتهم ميتا ان اهل المحلة قتلوه ثم يقضي بالدية على المدعي عليه سواء كان الدعوي بالعدو او بالخطا وقال مالك رحمه الله يقضي بالعقد ان كان الدعوي بالعدو وهو اهل قولي الشافعي وان لم يكن لوث فدينه مثل مذهبنا الا انه لا يكره ان يمين بل يرد على الولي وان خلفوا لادنية عليته لنا البينة المدعي واليمين على من انكر فاليمن عندنا ليظهر القتل لغيرهم عن اليمين الكاذبة فيعبروا فيجب القصاص وان خلفوا حصل البراءة عن القصاص وانما يجب الدية لوجود القتل بين اظهرهم والله عليه السلام جمع بين الدية والقصاص في حديث رواه سهل وحديث رواه بن زيات بن مريم وكذا جمع عمر رضي الله عنه فان قلت اي فايته في التخليف على عدم عمل القاتل مع ما تقر من ان شهادة بعض اهل المحلة على واحد منهم او على غيرهم مردودة قلت فايته ان الخالف يجوز ان يقتر على نفسه فيقبل اقراره او يقتر على غيره من اهل المحلة فيصدق الولي فيستط التخليف عن اهل المحلة وفايته ايضا ان الخالف يجوز ان يقتر على غيره فيقبل اقراره او يقتر على غيره من غير اهل المحلة فيصدق الولي فيستط الخلف عن اهل المحلة ولا يجوز ان تكون فايته اذا عرفوا القاتل ذكره لان قولهم لا يقبل عليه لانهم يعطون بذلك الضمان عن انفسهم كرايت منقول عن الامام الخوازي رحمه الله وانما يقضي بالدية على اهلها **ان وقعت الدعوي بقتل عدل وان وقعت الدعوي بخطا** **فعلى عاقلهم** قال في شرح المحمدين ملك وفيه الذخيرة لو طعنوا على الدية وان نكلوا يجنبون حتى يجلعوا وهذا في دعوي العمد اما في الخطا فيقضي بالدية على عاقلهم وكذا في الخائفة انتهى وفي فتاوي قاضي خان قتل وجب في محلة قوم كانت القصاص على اهل المحلة والدية على عاقلهم انتهى **وان لم يتم العمد كبر الخلف عليهم ليمتحنين ميتا** لان الخمين واجب بالنص فيجوز انما يمكن ولا يشترط فيه الوقوف على القايمة فيما ثبت بالنص وقد روي ان ابن عمر لما قضى بالقصاص وقاعدت شعة واربعون رجلا فذكر اليمين على رجل منهم حتى تمت حسيان ثم قضى بالدية وعن شرح لا تخفى مثل ذلك ولان فيه استعظاما لدم القاتل فتملكه ونكر اليمين من واحد على سبيل الوجوب مكن شرعا اي كافي كالمكان **وان تم العمد وازاد الولي تكراره** لا اي ان كان العمد كاملا فازاد الولي ان يكرر على احدهم فليس له ذلك لان المصير الى التكرار ضرورة الاكبال وقد نكل ذكره الزيلعي وفيه التولية المحنة فان لم يوجد في المحلة من الصلحا خمسون فازاد الاوليا ان يكرروا حتى يتم حسيان روي عن محمد بن غير رواية الاصول انهم ليس لهم ذلك ولكنهم يجازون بغير المحلة حتى يتم حسيان ميتا **ومن نكل منهم** اي من الذين توجهت عليهم اليمين **خيس حتى يحلف** لان اليمين فيه مستحق لزمانه تعظيما لدمه ولذا يجتمع فيه بين اليمين والدية بخلاف النكول في الذم لان اليمين تارة على اصل حقه وهذا اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل المحلة او البعض بغير عيانهم والدعوي في العمد بالخطا سواء ولو ادعى على واحد منهم بميتة انه قتل وليه عمد كان او خطا نكلوا الجواب ذلك على اطلاق الجواب في الكتاب وهكذا ذكره في المبسوط وعن ابي شمس في غير رواية الاصول انه تسقط القصاص والدية عن الباقي في القياس كالوادي على واحد منهم من غيرهم وفي الاستحسان نجح القصاص والدية على اهل المحلة لاطلاق النصوص وسياتي تحقيقه **ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد** لان الصبي والمجنون ليسا من اهل اليمين والمرأة والعبد ليسا من اهل النضرة واليمين على اهلها **ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به**

لا ينفذ

لانه ليس بقتيل لان القتل عرفا هو فايت الحياة بسبب مباشرة الحيوان والله ما مات ختف الله والخزامة تتبع فعل العبد **او يستل دم من فده** **وانفده** **او دبره** **او ذكره** لان الدم يخرج من هذه الخارج عادة بالقي او الرعاف وغيرها وكذا من ذكره **او ينصف منه** اي ولا قسامة في نصف من ميت **شقق طول او اقل منه** اي من النصف ولو كان معه اي مع ما هو اقل من النصف **الراس** بخلاف ما لو كان النصف مع الراس او الاكبر منه كانه قدم **او على رقبته** اي الميت **حبة ملحوية** لان الظاهر انه فانه بعد ذكره في البرازية **وما تم خلفه** **ككبير** قال في التجني ولو وجد فيهم خمين او سقط ليس به اثر الضرب فلا شيء على اهل المحلة فان كان به اثر الضرب وهو ما بالخلق وجبت القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان قاتل الخلق ينفصل حيا وان كانت ناقصة الخلق فلا شيء عليهم لانه ينفصل ميتا **فان ادعى الولي على واحد من غيرهم سقطت القسامة** **وان ادعى الولي على معين منهم** اي من اهل المحلة **لا** اي لا تسقط القسامة واطلاق الكتاب يدل على ذلك وعن ابي شمس في غير رواية الاصول ان القسامة والدية تسقط عن الباقي من اهل المحلة ويقال للولي انك ميتة فان قال لا يستحل المدعي عليه ميتا واحدا وروي ابن المبارك عن ابي حنيفة ومثله ووجهه ان القياس ياباه لاحتمال وجود القتل من غيرهم وانما عرف بالنص اذا كان في مكان يثبت المدعي عليه ميتا ورواه بقي على اصل القياس لان دعواه ابرأ لهم حيث ادعى مصرفة من قتله فصارت كما اذا ادعى القتل على واحد من غيرهم وفي الاستحسان نجح القسامة والدية على اهل المحلة لانه لا يفضل في اطلاق النصوص بين دعوي دعوي فيجوز باطلاق النصوص لاجل القياس بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لانه ليس فيه نص فلو اوجباها لوجبناها بالقصاص وهو مستعظم حكم ذلك ان يثبت ما ادعاه اذا كان له بينة وان لم يكن له بينة استخلف ميتا واحدة لانه ليس بقتامة لانعدام النص واستماع القياس ثم ان خلف بري وان نكل ففي دعوى المال يثبت وفي دعوي القصاص فهو على الاختلاف الذي تقر في كتاب الدعوي **قتيل على ابيه** **متعها** **سابق او قاتل او ركب فديته على عاقلته** **دون اهل المحلة** لانه في يد نصار كما اذا كان في داره **ولو اجتمع فيها سابقين وقايلين وراكب فالدية عليهم جميعا وان وضيلة لم تكن الدية ملكا لهم** لان القتل في ايديهم دون اهل المحلة فصارت كما اذا وجد في دارهم ولا يشترط ان يكونوا ما يكون للراية بخلاف الدار والفرق ان تدبير الداية اليهم وان يكونوا ما يكون لها وتدبير الدار الى ما اكتم وان لم يكن سائما فيها وقيل القسامة والدية على مال الداية فعلى هذا الفرق بين ما وبين الدار وعن ابي شمس انه لا يجب على السابق الا اذا كان يسوقا محققا لان الاشارة قد ينقل قرية الميت من مكان الى مكان الدفن واما اذا كان على وجه الحقيقة فالظاهر انه هو الذي قتله **فان لم يكن متعها** **احد فالدية والقسامة على اهل المحلة** الذين وجد فيهم القاتل على الداية لان وجوده على الداية لوجوده في الموضع الذي فيه الداية **وان مرت دابة عليه** اي على الداية **قتيل بين قريتين** فعلى اقربيهما لما روي انه عليه الصلاة والسلام امر في قتل وجد بين قريتين بان يذرع فوجد في احداهما اقرت بشتر فقضى عليهم بالقصاص بشرط سماع الصوت منهم **وان لا ولم يبقه** في اكثر من ذلك كمن قال سارعه الزيلعي قبل هذا محمول على ما اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت واما اذا كانوا بحيث لا يسمع منهم الصوت فلا شيء عليهم لانهم اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت يحكمهم القوت فينبطون الى التقصير في النضرة وان كانوا بحيث لا يسمع منهم الصوت لا يحكمهم فلا يثبتون الى التقصير في النضرة انتهى **اقول** وقد صرح بهذا القيد في فتاوي الوالي

قال

ولو وجد القليل بين قريتين ينظر الى ايها اقرب وانما يجب الدية والقسم على اقرب القريتين
اذا كان بحاله يسمع الصوت منه اما اذا كان بحاله لا يسمع الصوت لا يجب على واحد من القريتين
وبراعي حال المكان الذي وجد فيه القليل ان كان ملوكا يجب القسم على الملاك والدية على
عاقلة وان كان مباحا كونه في ايدي المسلمين يجب الدية في بيت المال لما ذكرنا انه اذا كان حال
يسمع منه الصوت يجب عليه الغوث وفيما ايضا ولو وجد قتيلا في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب
الارض من اهل القرية فهو على صاحب الارض لان العبرة للمالك والولاية انتهى **فما صرح في ان**
اعتبار قرب القرية الى القتل انما يستبرأ او وجد في ارض مباحة اما اذا وجد في ارض ملوكة فالعبرة
بالمكان وبه صرح في البرازية حيث قال وان وجد في ارض قرية لكنه اقرب الى بيوت قرية اخرى
ان الارض ملكه فعلى المالك والافضل اقربهما فقد اعتبر المالك ولم يعتبر القرب معه وانما اعتبر
القرب اذا اشقي كون الارض ملكا لحد وفي البرازية ايضا سئل محمد رحمه الله اذا وجد بين قريتين
أهل الى قريتهما الى الخيطان او الارضين قال ان الارض ليست في ملكهم وانما تنسب اليهم كما تنسب
القضاري فعلى اقربهما بيوتا وانما يراعى حال المكان الذي يوجد فيه ان ملوكا على الملاك القسم
والدية على عاقلة وان مباحا الا انه في ايدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكره هذا القدر هلال
والكرخي رحمه الله تعالى **قلت ولا شك ان وجوده في ارض موقوفة على ارباب معلومين لم يوجب**
في ارض ملوكة لتصرفهم بان القسم والدية على الارباب كاسيا في تصرفهم ففقدوا كلامهم ان
القتيل اذا وجد في ارض فلا يخلو اما ان تكون ملوكة او موقوفة او مباحة فان كانت ملوكة فالدية
والقسم على الملاك وان كان بقرية فلا شيء على اهلها لان العبرة للمالك والولاية كادقناه
وان كانت على ارباب معلومين فعلى القسم والدية لان تدبيرهم والهم والله اعلى وبراعي حال
المكان الذي وجد فيه القليل فان كان ملوكا يجب القسم على الملاك والدية على
عاقلة وان مباحا كونه في ايدي المسلمين يجب الدية في بيت المال ولو وجد في ارض
رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض فمنه اي على صاحب الارض لا على اهلها
اي القرية وقد قدما تقريره وان وجد في دار انسان فعلى القسم والدية على عاقلة
لان الدار في يده وينصرف بها قلبه وهي اي الدية والقسم **على اهل الخطة دون السكان**
والمشتري وهذا عند ابي حنيفة واهل الخطة هم الذين خط لهم الامام وقسم الاراضي خطه
ليمنع انصافهم وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ من له ولاية الحفظ
ولما جعلوا مقصدين جنانية والولاية اي ولاية الحفظ باعتبار الكون فيه وقد استقر واقع فصار
كالدار المشتركة بين واحد من اهل الخطة وبين المشتري ولو كان الحفظ ثابتا في التقدم لما
شاركه المشتري ولما ان صاحب الخطة هو المختص بضمم النعمة في العرف فيختص بمقتضاها لان
الدية والقسم يجب ان يسبها ولان اهل الخطة اصل والمشتري دخيل وولاية التدبير الى الامين
وفي الدار المشتركة ولاية التدبير الى المالك مطلقا بخلاف القرية والمحلة وقيل ابو يوسف
على ما سأل من عادة اهل الكوفة قال لا اكل في البناية وقيل ان ابا حنيفة رحمه الله بنى ذلك على ما سأل
بالكوفة من ان اصحاب الخطة هم الذين يتعمدون بتدبير المحلة ولا يشاركهم المشترون في ذلك ويجوز
ان يكون فيه تلويح الى الجواب عما يفتى في الفرق بين المحلة والدار فانه لو وجد قتيلا في دار بين
مشتري وخطة فانما مستويان في القسم والدية بالاجماع وفي المحلة فرقا فوجب القسم
على اهل الخطة دون المشتري مع ان كل واحد منهما لو انفرد كانت القسم عليه والدية على عاقلة

دوخذل

ووجه ذلك ان في العرف ان المشتريين قتلوا من اهلون اصحاب الخطة في التدبير والقيام بالحفظ
المحلة وليس في حق الدار كذلك فان عارة ما استقر من الدار واجارقتها واعادتها هاتمتا وبنا
فذلك في القيام بحفظ الدار انتهى **فان باع كلهم ففكي المشتريين** اي ان لم يوجد واحد
من اهل الخطة فعلى المشتريين وهذا باجماع لان الولاية انتقلت اليهم لان من يتقدم عليهم عند
وعند ابي حنيفة حصلت لهم الولاية لزوال من يراهم **فان وجد القليل في دار بين قوم لبعضهم**
من بعض ففكي على الروس اي اذا وجد القليل في دار مشتركة بين جماعة انصافهم فيها متفاضلة
بان كانت بين ثلاثة مثله لاهلهم النصف والآخر الثلث والثالث السدس تنقسم الدية والقسم
على رؤسهم كما في الشفعة لانهم في التدبير سواء وكانوا في الحفظ والتقصير كذلك **وان بيعت**
الدار ولم تقبض اي لم تقبض الدار لمبيعة حتى وجد فيها قتيلا فعلى عاقلة **البائع اي** دية
وقسمه على عاقلة **البائع وفي البيع بجار على عاقلة ذي اليد** القسم والدية وهذا عند
ابي حنيفة وقال لان لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلى عاقلة الذي
يصير له لانه انما نزل قاتلا باعتبار التقصير في الحفظ فلا يجب الدية على صاحب الدار دون المودع
والمالك للمشتري قبل القبض في البيع البات وفي الذي شرط فيه الخيار يعتبر قرار المالك كما في صدقة
القطر ولا يبيح ان القدرة على الحفظ باليد لا بالمالك الا ترى انه يقدر على الحفظ بدون المالك ولا يقدر
بالمالك بدون اليد كما في الدار المفضولة وفي البيع البات اليد للبائع قبل القبض وكذا في الخيار
لا يملك لانه دون البات ولو كان المبيع في يد المشتري وللخيار له فهو اخصل الناس به تصرفا وان كان
الخيار للبائع فهو في يده مضنون عليه بالقيمة كالمفوض فباعتباره اذ لم يقدر على الحفظ بخلاف
صدقة القطر لا يوجب على المالك الا على الضامن ضمان ترك الحفظ وهو انما يجب على من كان قادرا
على الحفظ وهو من له يد اصاله لا يد يمانية ويد المودع يد يمانية وكذا المستعير والمرخص وكذا الفاضل
لان يد يمانية لان العار لا يضمن بالغصب عندنا ذكر الزبلي وعزاه الى النهاية قال
وذكر في الهداية على ان الضامن على الفاضل انتهى **قلت** يحمل على القول بان الغصب يتحقق في العار
ورجح غير واحد من ائمتنا والله اعلى **ولا تقبل عاقلة حتى يشهد الشهود انها التي الذي اليد** اي اذا
كانت دار في يد رجل فوجد فيها قتيلا لا تقبله عاقلة حتى يشهد الشهود انها التي الذي اليد لان
ملك صاحب اليد لا يبرهنه حتى تقبله عاقلة عنه واليد وان كانت تدل على الملاك ولكنها محتملة فلا
يكفي لاجاب الضمان على العاقلة كما لا يكفي استحقاق الشفعة في الدار المشفوعة لان ما ثبت بالظاهر
لا ينافي حجة الاستحقاق ويصلح الذم وقد عرف في الاصول ولا فرق في ذلك بين ان يكون
القتيل الموجود فيها هو صاحب الدار او غيره على ما سأل بيانه ان شاء الله تعالى **والغالب على من فيها**
من الركاب والملاحين لانه في ايديهم فيستوي المالك وغيره فيه اما على قول ابي حنيفة فظاهر
لانه كان يستوي في الدار السكان والملاك والعرف لها ان الغالب ينقل ويحول فيكون في اليد حقيقة
فيستبر فيها اليد دون المالك كما في الدابة بخلاف العار فانه لا ينقل **وكذا المحلة** اذا وجد فيها
قتيل فان حكمها كما تقدم بيانه من حكم الملاك **وفي مسجد محلة وسائر محلات اي** سائر المحلات اخذت
به عن الشارع الا عظم كاسيا في **اهلها اي** المحلة لانهم احق الناس بالتدبير فيه **وسوق ملوكة**
على الملاك وفي غير اي غير المملوك **والشارع** الا عظم والسجن **والجامع** لا قسامة لان المقصود
بما يفتى فيه القتل وذلك لا يتحقق في حق اهل الدية على بيت المال لان الغرم بالغنم **اعلى**
ان الطريق ينقسم اثنا الى قسمين **احدهما** طريق خاص وهو ما يخص لواحد او اكثر ويكون له مدخل لا يخرج كاذكر في تحت الزانية

الا على من له ولاية الحفظ والولاية تنفذ بالمالك وله الزمان والارادة

يبدل

الستيلة

والاخر طريق عام وهو ما لا يخص نواحد او اكثر ويكون له مدخل ومخرج **وسمي هذا الشارع** وهو ايضا
قسمان احدهما شارع المحلة وهو ما يكون المرور فيه لاكثر اهل المحلة وقد يكون لغرضهم ايضا وهذا ما
قال في الشارع وفي مسجد محلة على اهلها كالوجود في شارع المحلة والآخر الشارع الاعظم وهو
ما يكون مرور جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج البلدان وهذا ما
قال في العناية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة منه هكذا حققه من لا خسر في شرحه
وقال هكذا يجب ان يصل هذا المقام حتى يندفع الشبهة وتصح الاوهام وانما يجب الدية فيما ذكره
بيت المال **اذا كان نائبا** اي بصيرا **عن المحلة والادعي** وان لم يكن نائبا عنها بل كان قريبا منها
فعلى اقرب المحلات الدية والقسامة وانما يقتربها بما ذكره من خلافة الموت لما انه مصرح به في غالب
الفتاوى والسراج قال ان يلجى في شرح اكثر في شرح قوله وفي مسجد محلة على اهلها والجامع والشارع
لا قسامة والدية على بيت المال لان التبرير في مسجد المحلة البئر والجامع والشارع لم يثبت
وقال بخلاف الاسواق المملوكة لاهلها والتي في الحجاب والمساكن التي فيها حيث يجب الضمان فيها على اهل
المحلة او على الملك على الاختلاف الذي هنا لا يحفظه بحفظ اربابها او بحفظ اهل المحلة انتهى كلامه
وتخرج في البرزانية وقال لا كل في العناية قال في النهاية وانما اراد ان يكون نائبا عن المحلة اما الاسواق
التي تكون في المحلة في المحفظة بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية على اهل المحلة وكذا في السوق
النائية اذا كان من يسكنها في النائية او كان لا يملكها اربابها تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه
صيانة ذلك الموضع فيكون صنف بالتصنيف فيجب عليه مخرج التصدير انتهى **قلت** وقد اتي بوجوبه على
اقرب المحلات شيخ الاسلام ابو السعود العادي مفتي الديار الرومية وقال وانما يكون على بيت المال
نما اذا كان الشارع نائبا عن المحلات نص على ذلك في شروح العناية ومما كتبت الفتاوى **واسمى**
ويصل دم القتل قال في مختار اللغة هذه دمه بطل بوابه ضرب واهله تساطان
اي ان يطله واباحه وذهب دمه هدر يسكن الدال وفتحها اي باطلا ليس فيه قود ولا عقل **لو**
وجد في بركة او وسط الغرات لان الغرات ليس في بياض ولا في مملكة اذا كان يجر به الماء
وكذا البركة لا يدر احد فيها ولا يملك فيها وما وجد من القتل بخلافه اذا كان النهر صغيرا
بحيث يسكن به الشفعة بئنه بقوله وفي **نهر صغير على اهل** لا يختص اهلها لتمام يدوم
عليه فتكون القسامة والدية عليهم ولو كانت البركة مملوكة **لاحد او كانت قرية من**
القرية بحيث يسمع منه الصوت يجب على المالك او على اهل القرية ذكر الزبلي في بيان
الكنز وغيره ولو كانت القتل محبوسا بالسطر فعلى اقرب القرية من ذلك الموضع لان السطر
في ايديهم يستقون منه ويوردون دوابهم وكانوا اخص نصرة من غيرهم فيكون ضمان المختصين
فيه عليهم لانه كالموضع بالسطر **اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرية اليه والادلا**
اي ان لم يصل الصوت اليه لا يجب على اهل القرية وبه صرح في الحاشية حيث قال ولو كان القتل
محبوسا في جانب من النهر كانت القسامة والدية على اقرب الاراضي والقرية الى الموضع الذي خضع
فيه القتل اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرية اليه والادلا ولو وجد القتل في فلاة فليس
فيه شيء قال الكرخي رحمه الله هذا اذا لم يكن ذلك الموضع الذي وجد فيه قريبا من القرية فان
كان قريبا بحيث يبلغ صوت اهل القرية الى ذلك الموضع فهو عليهم انتهى **فان التقي قوم بالسيف**
فاجلوا اي نفرقا عن قتل ينظر في موضع اجتماعهم قتل **اهل المحلة القسامة والدية**
لان القتل بين اظهرهم والحفظ عليهم **اذا ان يدعي الولي على اولئك او يدعي على معين منهم**

فان كان على

فلم يكن على اهل المحلة ولا على اولئك حتى يقتل البينة لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق عليهم
ويستقط عن اهل المحلة لان قوله حجة عليهم **ومستخلف** على صيغة اسم المفعول **قال قتله زيد**
خلف باسمه ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد لانه يريد استقاط الخصومة عن نفسه بقوله
فان يقتل منه ويخلف على هذا الوجه لانه لما اقربا القتل على واحد فقد استثناه عن البين فيخلف على
من سواه **وبطل شهادة بعض اهل المحلة بقتل غيرهم** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا تقبل لانهم
خرجوا عن الخصومة بدعوى الولي القتل على غيرهم فيقبل كالوكيل بالخصومة اذا عزل قبل الخصومة
وله انهم خصما بانزالهم قاتلين للتقصير منهم فلا يقبل كالوصي اذا خرج من الوصاية وعلى هذين
الاصلين يخرج كثير من المسائل **او واحد منهم** اي من اهل المحلة بعينه بان ادعي الولي على واحد من
اهل المحلة بعينه فشهد سائر اهلها عليه لم يقبل لانهم لم يقبل لانهم **ومن جرح في جرح فقتل** من ذلك
الحج فيقتل **ذا قرأ شحي مات فالدية والقسامة على ذلك الحج** عند ابي حنيفة رحمه الله اعتبارا
بالمخرج وقال ابو يوسف رحمه الله لا شيء عليه اعتبارا بالموت ولو ان رجلا معه جرح به رفق حمله انسان الى
اهله فقتل يوما او يومين ثم مات لم يضمن الخامل في قوله ابي حنيفة رحمه الله وفيه قياس قوله ابي حنيفة
رحمه الله يضمن كذا في المجتبى وفيه رجلين **بلد ثالث وجد احدهما قتيلا ضمن الآخر دية**
عند ابي حنيفة فانه لا يضمن عنده لاحتمال انه قتل نفسه ولا يبيح ان الطاهر ان الانسان
لا يقتل نفسه وفيه قتل قرية **لا مرة كره الخلف عليها ويدي عاقلها** عند ابي حنيفة ويخجل
وعند ابي حنيفة القسامة ايضا على العاقلة لانها على اهل المصرة والمرأة ليست منها فاشبهت الضبي
ولها ان القسامة لتبقي التهمة والتهمة من المرأة متحقة **وان وجد القتل في دار نفسه فالدية**
على عاقلة ورثته اي يدي عاقلة ورثته هذا عند ابي حنيفة ويخجل ويضمنها الله فان الدار حال ظهور القتل
للورثة على عاقلهم **وعندها ومن لا شيء** فيدعي في القتل المذكور **وبه يعني** كما في شرح
من لا خسر **قال** في شرح الوقاية والحق هذا لان الدار في يد حال ظهور القتل فيجمل كانه قتل نفسه
وكان هذرا وان كان الدار للورثة فالعاقلة انما يتحملون ما يجب عليهم تحصيلها ولا يمكن الايجاب
على الورثة للورثة انتهى **قلت** قوله وان كان للورثة الى اخره جواب عن قول الامام الاعظم
فان الدار حال ظهور القتل للورثة وتخصه ان الدية لو وجبت على مالك الدار التي وجد
القتل فيها وهو الوارث في زعم الامام الاعظم ولا يستحق دية المورث الا وارثه فيكون وان يجب على
المورث الوارث وهو مستمع انتهى **ولو وجد في ارض موقوفة او دار كنك** يعني موقوفة على
ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها لان تبرير البئر انتهى **وان كانت الارض او الدار**
موقوفة على المسجد فهو كالووجد فيه اي في المسجد وقد تقدم حكمه ذكر الزبلي في بيان الكنز
وذكر في السراجية ايضا **قلت** والتصديق يكون ان رباب الموقوفة عليهم معلومين يخرج غيرهم
كالوكان وقفا على الفقراء فان الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه حينئذ يكون من جملة ما
اعيد لصالح المسلمين فاشبهه الجامع ولم ار من صرح به والله اعلم **قروء** وفي السراجية لو مر رجل
في محلة فاصاب به سهم او حجر ولا يدري من اي موضع اصابه ومات من ذلك فعلى اهل المحلة القسامة
والدية **قتل وجد في دار صبي ومعتوق فالقسامة والدية على عاقلها** **لو وجد قتل في دار صبي**
كررت عليه ضمون يمين فان خلفت بجه الدية في ماله الا اذا كانا ايضا فلو كان يمينه مخمينا
يجل على العاقلة انتهى وفي الحاشية وان وجد البينة او الرابة مقولة فلا شيء فيها **وان وجد**
المكاتب والمدبر او المورث قتيلا في محلة وجبت القسامة والدية على عاقلهم في ثلاث سنين

فالدية
وشق في الدرر كقول عطاء الله
وغير العبارة فقال لان الدار
في بده خبي وجد المورث فيجوز

ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فلا شيء فيه الا ان يكون عليه دين فحينئذ كانت القصة
على مولاه لغرمائه حالة كما لو قتل المولى ولو وجد المكاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى
موجلة في ثلاث سنين تقضى منه كتابته ويحكم بحريته وما يقع يكون ميراثا عند لورثته ولو
وجد الرجل قتيلا في دار عبده الماذون كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مذبونا
او لم يكن ولو وجد الحر قتيلا في دار ابنه او امه او امرأته في دار ذواتها فففيه القسامة والدية
على العاقلة ولا يخرج من الميراث انتهى ولو وجد في فسخ كره في فلاة غير مملوكة ففي الخيمة
والفسطاط على من يسكنها وفي خارجهما أي الخيمة والفسطاط ان كانوا اي ساكنوا
خارجهما قبايل فعلى قبيلة وجب القتل فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه كما بين القريتين
وقد مر بنا انه ولو تزول اجلة مختلفين فعلى اهل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا اجلة صاروا الامكنة كلها
بمنزلة محلة واحدة منسوبة اليهم فيجب غرامة ما وجد في خارج الخيام عليهم ولو كانت الارض
التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك اي القسامة والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يخرجون
المالك في القسامة والدية وفي المولى الجية ولو وجد في مسكر اقاموا الصلاة ولا حلال لاحل
فيه فان وجد في فسطاط او خيمة فعلى من يسكنها الدية والقسامة وان كان خارجا من الفسطاط
فعلى من اقرب اليهم وان كان القوم لقوا قاتلا وقتلوا او وجدوا قتيلا بين اظهريهم فلا دية ولا
قسامة عليهم لان الظاهر ان القدر وقتله ولو كانوا بارض مملوكة يجب على المالك عند الخسيسة
ولو وجد في قرية لا يتام لم يكن على الدية قسامة وعلى عاقلة من لا يتم ليسوا من اهل الدين
ولو كان فيهم من ذلك فعليه لان المدرك من اهل الدين ذكره في المولى الجية والله اعلم

هذا كتاب في بيان احكام المعاقلة

لما كان موجب القتل للخطا وما في مصناه الدية على العاقلة لم يكن من معرفتها بد فذكرها واحكامها في هذا
الكتاب فقال لبي اي المعاقلة جمع معقولة بفتح الميم وضمة القاف وهي الدية وتسمى عقلة لانها تعقل
الربا من ان تشنك اي تمسكه يقال عقل البعير عقلا شدة بالعقل ومنه العقول لانه يمنع عن العجاج
والعاقلة هم الذين تقسم عليهم دية القتل خطأ اهل الديوان وهم اهل الرايات وهم الجيش الذين
كتباساتهم في الديوان وهذا عندنا وعند الشافعي على اهل العشيرة وهم العصباء لمن هو منهم
اي من اهل الديوان فيجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل احترزه عما يغلب ما لا بالصالح او
بالشبهة لان الفصل المد بوجوب العقوبة فلا يستحق التخفيف فلا تجل عنه العاقلة والاصل في وجوب
على العاقلة ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى بديته المرأة المقتولة ودية جنيته على عصبته
المقاتلة فقال ابو القاتلة المقتضى عليه يا رسول الله كيف اعز من لاصاح ولا استهل ولا شرب ولا اكل
قل ذلك فقال عليه الصلاة والسلام هذا من الكهان ولان النفس محرمة فلا وجه لهدرها ولا وجه
لايجاب العقوبة على الخطي لانه معذور ومرفوع عند الخطا وفي ايجاب اكل عليه عقوبة لما فيه من الجحافة واستحالة
فتضم اليه العاقلة تحقيقا للتخفيف وانما كان الاخص بالضم اليه لانه انما يقتصر في الاحترار لموقع فيه
لان العاقلة ان الانسان انما لا يحترز في افعاله اذا كان وكانه لا يبالى باحد وتلك القوة تحصل بانصارة
غالب وهم اخطوا بنصرتهم لانه سبيل الاقدام على التوذي فقتلوا وابطوا عن حفظه وكانوا اولي بالضم اليه
فيؤخذ من عطايهم في كل ثلاث سنين مروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحكى عن عمرو بن لادن
من العطاة التخفيف وهو يخرج في كل سنة مرة واحدة وكذا ما يجب في مال القاتل بان قتل الابن يؤخذ في ثلاث

يطلب
الجهاد
قوام

سنة فثلاثة

سنتين عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجب حالا فان خرجت العطاة في اكثر من ثلاث سنين اق
اقل منها تؤخذ منه اي ان اعطيت عطاة ثلاث سنين بعد القضا بالدية في سنة واحدة مثلا او في اربع
سنتين يؤخذ في سنة واحدة او في اربع سنين وان لم يكن القاتل من اهل الديوان فعاقلته قبيلة
وتقسم الدية عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الادهرهم او درهم وثلاث ولم يزد على
كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة على الاصح ورواية القدوري انه لا يزداد الواحد على اربعة
درهم في كل سنة لكن الاصح ما ذكرنا من انه لا يزداد على اربعة درهم في ثلاث سنين هكذا نص محمد رحمه الله
وعند الشافعي يجب على كل واحد نصف دينار فان لم تنفع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل
نسبا على ترتيب العصباء والقاتل كاهلهم لانه هو الجاني فلا معنى لاجراجه حال مواضع الغريبة
قال في الحائنه اذ لم يكن القاتل عاقلة بان كان لعقطة او غوه فالدية في بيت المال وعن الاعظم في ماله
وابن الملا عنه يعقل عنه عاقلة امه انتهى وفي البرازية اذ لم يكن القاتل عاقلة فالدية في بيت المال
وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية شاذة وفي بعض المعتمرات
انها مختار عصا وهذا اذا كان القاتل مسلما لان جماعة المسلمين هم اهل بضرته وليس بعضهم احق من بعض
بذلك ولهذا اذا مات كان ميراثا لبيت المال وكذا ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال فكذا بالنسبة
لان القاتل اذا كان ذميا يجب في ماله اجماعا كما في البرازية وفي فتاوي قاضيخان وذكر في كتاب
الولام الاصل ان بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان مستحقا لميراث بان كان حرا مستحقا
او لم يكن مستحقا بان كان عبدا او كافرا فقال لوان خربت مستامنا اشترى عبدا مسلما في دار الاسلام
فاعتقه ثم عاد المستامن الى دار الحرب ثم اسر واخرج الى دار الاسلام ثم مات المقتول فيرثه يكون في
بيت المال لان معتقه رقيق في الحال واذ جنى هذا المقتول فعقل جنايته تكون عليه ولا تكل في
بيت المال لان له وارثا معروفا وهو المقتول وان كان المقتول لا يستحق ميراثه لاجل الرق وهو
الصحيح ذكر الجواب على التفصيل في كتاب الولام وما ذكر في الجامع والزيادة في محول على ما اذا لم يكن
القاتل وارثا معروفا بان كان لعقطة او من يشبه اللقيط انتهى ولو كان القاتل امرأة او صبيا
او مجنونا على الصحيح كما صرح به الزيلعي في شرح الكنز وفيه صرح في فتاوي قاضيخان ايضا
حيث قال وكذا لو كان الجاني صبيا او مجنونا فان جميع الدية تكون على عاقلة في قول هؤلاء والصحيح
ان القاتل يشارك العاقلة ولو كان امرأة او صبيا او مجنونا انتهى وعاقلة المقتول قبيلة شريك
لان نصرتهم بغير يورث قوله عليه الصلاة والسلام مروي في القوم منهم ويعقل عن مولى الموالاة
مولاه الذي عاقله وقبيلة مولاه لان العرب يتناصرون بهم فاشبهه مولى العاقلة ولا يعقل
عاقلة جناية عبد وعمل ولا مال لم يصلح واعتراف لما روي ابن عباس رضي الله عنه موقوفا
عليه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم لا يعقل العواقل عبد ولا عبدا ولا صليحا ولا اعترافا ولا
ما دون ارس الموصية ولانه لا يتناصرون بالعبد ولا قرار الصلح لا يلزم مان العاقلة لتقصير
ولا يته عليه وارث الموصية نصف العشر ولان عمل العاقلة عن الاجحاف بالخاطي ولا اجحاف
به في القليل الا ان يصدر قوه في اقراره لان المقصد في اقراره فيلزمهم باقرارهم لانهم ولاية
على انفسهم والامتناع كان لهم وقد زك او تقوم حجة اي بينة شرعية لان ما ثبت بالبينة
كالشاهد لانها كاسمها مبينة وتقبل البينة هنا مع الاقرار وان كانت لا تقصر مع لانها تثبت
ما ليس ثابت باقرار المدعي وهو الوجوب على العاقلة ولو اقربا القتل خطأ لم يرفعوا الى الحاكم الا بعد
سنتين ففرض عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين كان اول المدعى من يوم تقضي عليه لان التاجيل

من وقت القضا في الثابت بالمعينة فكذلك في الثابت بالاقرار بل اولى لانه اضعف ولو
تصا دق القاتل واوليا المقتول على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالبيعة
وكذلك بما العاقلة فلا شيء عليها اي على العاقلة لان تصادفت كذا يكون حجة عليهم ولم يكن
عليه شيء في ماله لان الدية بتصادفت على العاقلة بالعقار وتصا دقت حجة
في حقها فلم تزل مدة الاحصاء بخلاف الاول حيث تجب جميع الدية على المقر لانه لم يوجد التصديق
من الولي بالقضا بالدية على العاقلة وقد وجدنا فافتقرت ذكره الزبلي ونحوه في الجبتي وفي
الخاتمة صبي قتل رجلا حتى وجب على العاقلة الدية ذكر في المعاقلة ان الخصم في ذلك هو
الحائي اذا كان الحائي يعلم مبلغ الرجال وكذا في غير الصبي الخصم في اثبات القتل هو الحائي
لان الحق على الحائي وانما تجب على العاقلة بطريق التحمل وان لم يكن الصبي القاتل يعلم مبلغ الرجال
كان الخصم في ذلك اياه وفيه تولى اذ قتل ملكه عمدا كان عليه الكفارة وكذا لو كان الولد ملكا لاسيما
قتله الولد عمدا لا يجب القضا على الولد وعليه الكفارة انتهى قلت ويخرج من قوله ان الخصم هو الحائي
لا العاقلة جواب حادثة الفتوى وهي ان صبيّا قتل من صبيّة فوات فاراد الصبيّة ان تجلس العاقلة
على فعل الصبي والحجاب الله لا يجلف لان ذلك فرع على الدعوى وهي غير متوجّهة على العاقلة وبقي هنا
شيء وهو ان العاقلة لو اقرت بفعل الحائي هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضي عليهم بالدية
او لا فان قلت نعم ينبغي ان يجري الخلف في حقهم لظهور ما يدعيه ولم اراه متوقفا والله اعلم هذا
وما ذكره قاضي خا من وجوب الكفارة على القاتل فيما اذا قتل ملكه عمدا او قتل ولده المملوك عمدا
بخلاف ما تقرّر في كلامهم من ان الكفارة لا تجب في العمد ولعل وجه وجوب الكفارة في هذا القتل
انه قتل لم يعط له حكم العمد من وجوب القضا ولا حكم الخطا من وجوب الدية فالجواب بالخطا في وجوب
الكفارة حتى لا يتخلو القتل عن راجع اظهر الخطر الادبي وهذا ما ظهر للصد الصنف في هذا المقام
وان جئنا جرحا على نفس عند خطا في عاقلة يعني اذا قتل له عاقلة لان العاقلة لا تتحمل اطلاق العمد
وقال الشافعي لا تتحمل النفس ايضا بل يجب في مال القاتل لانه بدل المال وفي الحديث لا تعقل العاقلة
عمدا ولا عبدا ولما ادى فتحملة العاقلة كالحجر والمراد بالحديث جناية اي لا تعقل العاقلة جناية
عمد ولا جناية عند ونحن نقول به لان جناية توجب دفعه الا ان يذبحه الولي ولا بد من صبي
وامرأة ومجنون في العاقلة اذا لم يتناصروا قال اصحابنا ليس على النكاح والذرية من ذلك
خط في الديوان عقل لقول عمر لا يعقل مع العاقل صبي ولا امرأة ولان العقل انما يجب على اهل النصف
لن كهم مراقبته والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلف النصف
وهو الجزية وعلى هذا لو كان القاتل صبيّا او امرأة لاشي عليهم من الدية بخلاف الرجل لان وجوب جزية
من الدية على القاتل باعتبار انه احد العاقل لانه ينصرف نفسه وهذا لا يدخل منهما والعقل لهما من
المعطى بالمعقوبة لا النصف كغير من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم هكذا في الهذلية قال الزبلي وهذا
صحيح فيما اذا قتل غيرهما واما اذا اشترى القتل بانفسهما فالصحيح انهما يشتركان في العاقلة وكذا
المجنون اذا قتل فالصحيح ان يكون كواحد من العاقلة انتهى وقد قلنا بتقرير ولا يعقل كافر عن مسلم
وبعكسه اي ولا يعقل مسلم عن كافر لعدم التناصروا والكفار يتقاتلون فيما بينهم وان اختلفت
ملابهم لان الكفر كله مله واحدة قالوا هذا اذا لم تكن المعاداة بينهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة
كالهوى والنصارى فينبغي ان لا يعقل بعضهم بعضا وهذا عندنا في سائر الانقطاع التناصروا بينهم واذا
لم يكن للقاتل عاقلة فالدية في بيت المال وعليه الفتوى كما في البرازية وهو الصحيح كما في الخاتمة

ولي

اذا كان مسلما

اذا كان مسلما اما اذا كان كافرا فادق وقد قدسناه ومن له وارث معروف مطلقا اي
سوا كان بعننا او قريبا لا يعقله بيت المال وهو الصحيح كاذمناه في الخاتمة ولا عاقلة للمع
وبه جز من ماله خسر في محضه وقال في الخلاصة لو كان الرجل من العجم عن شمس الامة الحلواني
ان الامة اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل العجم وهو اختيار الفقهاء اي جعفر قال وبه كانت
يفتي الشيخ الامام طه بن الدين المرعشي في وفي الخاتمة ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الامة الحلواني وقال
هذا افضل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقهاء اي بكر الشافعي واي جعفر
الحمدواني لان العجم لم يحفظوا انسابهم فلا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان ونحو الخاتمة عن الغير
عرف بخلاف القياس في حق العرب فانهم لم يضيعوا انسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم
وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصروا مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة والصغارين
بسلخ ودر رب الخناسين وكذا بما هو بخاري فاذا قتل واحد خطأ وجبت الدية فاهل محلة القاتل وصنعة
عاقلة وكذا لان طلبه العلم وهو اختيار شمس الامة الحلواني وكثير من المشايخ قال رضي الله عنه وكانت
الشيخ الامام الاجل الدشتاد طه بن الدين المرعشي باطن بقول الفقهاء اي جعفر رحمه الله لان العمة
للتناصروا وجماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون التناصروا بل من جهة التحمل عن غيرهم انتهى
وفي المجتبى صبي رجم امرأة فقفا عينا فالدية في ماله دون مال ابية وبه افتى الفقهاء ابو بكر وابي
جعفر وطه بن الدين المرعشي في الاخرى والعجم عاقل لانهم يتناصرون كالاساكفة والصغارين يقرروا
والكلابا يذبحون واهل درب الخناسين يجازون وكالصغار والسرابين والصرافين يستقرقون وبه
كان ينبغي بحمد بن سلمة رحمه الله والحلواني رحمه الله والواو على هذا القياس يكون طلبه العلم بعضهم عاقلة
بعضهم والحاصل ان التناصروا حصل في هذا الباب ومعنى التناصروا اذا دهم امرقا مواضع في الخاتمة
وان كان له متناصرون من اهل الديوان والعسيرة والمحلة والسوق فالعاقلة اهل الديوان ثم العسيرة
ثم اهل المحلة وبه قال الشافعي رحمه الله ثم قال الشافعي فان لم يكن له عاقلة ففي ماله يودي كل سنة ثلاثة
دراهم او اربعة قلت وهذا حسن لا بد من حفظه فقد رايت في كثير من المواضع انه تجب الدية في ماله
في مثل ذلك سنين قلت وفيه رخصا بخوارزم لا يكون الا في مال الحائي الا اذا كان من اهل قرية او محلة
يتناصرون لان الصغار فيها قد بقيت ودمه التناصروا منهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم
نعم اسامي اهلها مكتوبة في الديوان والوفاء ومات لكن لا يتناصرون به ففقدوا ان يجب في ماله ان ياتى
والله اعلم

كتاب في بيان احكام الوصايا

لا يخفى ظهور مناسبة ايراد كتاب الوصايا اخر احوال الادبي في الدنيا التي
والوصية معاملته وقت الموت وله زيادة اختصاص بكتابات الريات لما ان الجناية قد تنفص
الى الموت الذي يوقته وقت الوصية والوصية اسم يعقبي المصدر ثم سمي الموصي به وصية كذا في النهاية
وفي تبين اكثر الايضاح طلب شيء من غير ان يفعل على عينه منه حال حياته وبعد وفاته وفي السريعة
هي اي الوصية تخليك مصاف الى ما بعد الموت يعني بطريق التبرع سواء كان عينا او منفعة
وهي اي الوصية واجبة بالزكاة والصيام والصلوة التي قرط فيها لانه لما قصر في حال
حياته وجب عليه التدارك بعد ماته فمنها لزمته والاداي وان لم يكن بشيء ما ذكر من الغرائض
فمنه لانه انما انبأ حق في ماله فلم تكن واجبة كالصحة والعارية ومنهم من قال بوجوبها وليس
بصحيح ومنهم من قال بوجوبها للوالدين والاقرين بآية البقرة وليس استدل لا بصححها لانه انبأ

لا يتم له ولا للوعا
لعدم التناصروا بينهم
وقال بعض المشايخ

لع

وإذا كان الموصي
لم يستوف
م

بأية النسا وأما تكون مستحبة إذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والصيام والحج
والصلاة وأن كان عليه دين واجب كإحدى الوصية ما هو **سبب التبرعات**
وشرائطها كون الموصي أهلا للتفليك فلا يجوز من الملوك وأولادها والصغار والمجنون
وعدم استغرافه بالدين لأنه تقدم على الوصية كإساقه وكون **الموصي له حيا وقتها**
أذ لو كان ميتا لبطلت الوصية وكونه **غير وارث** ولا قاتل للمساكين في من عدم جواز الوصية
للوارث والقاتل وكون **الموصي به قابلا للتفليك بعد موت الموصي** بعد من العقود ما لا
كان أو منفعة سواء كان موجودا في الحال أو مقدر وما وإن يكون بعد الوارث **وركنها في أنه**
أوصيت بكل الخلد وما يجري مجراه من اللفاظ المستعملة فيها أي الوصية وحكمها كون
الموصي به ملكا جديلا للموصي له كما في الهبة وفي حق الموصي قامة الموصي فيما أوصى مقام نفسه
كالوارث وأما ضعفها فقد تقدم بتمامها **ويجوز الوصية بالثلث للرجل** عند عدم المانع
وأن يجوز الوارث ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر
أعماركم زيادة لكم في أعمالكم فضعفوها حيث شئتم وعليه الإجماع **لا يجوز الزيادة عليه** أي على
الثلث **ألا أن يجزى ورثته** أي ورثة الموصي **بعد موته وهم كبار** يعني يعتبر كونه وارثا
أو غير وارث وقت الموت فيعتبر بالإجازة بعد الموت وأما توقف على إجازة ثم إن الاستماع
لحكمهم وهم سقطوه ولا يعتبر إجازة ثم حال حياته لأنها قبل ثبوت الحق لأن ثبوت الموت
وكان لهم أن يردوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لأنه بعد ثبوت الحق فلا يسألهم أن يرجعوا عنه لأن
الساقط لا يعود **فإن قلت** كيف تكون تلك الإجازة المتقدمة على الموت ساقطة غير مقبوضة مع ثبوت
حق الورثة في ماله من أول ما مرض برأسه من ضعفه من التصرف لحقهم لكن ذلك الثبوت على سبيل التوقف
وإذا مات ظهر أن حكمهم كان ثابتا من أول المرض وإن الإجازة صادقة لمحلها لاستناد حكمهم إلى أول
المرض فصار كإجازة ثم بعد موته **قلت** أجيب عنه بأن الاستناد إنما يظهر في حق القائم فأجازتهم
حيث وقعت في حياته وقعت باطلة وما وقع باطلا لا يكون قائما بنفسه فلا يظهر في حقه الاستناد
ولأن حقيقة المثلث للورثة تثبت عند الموت وقبله تثبت لهم مجرد الحق فلا يستند من كل وجه أنقلب
الحق حقيقة قبل موته وهذا لا يتصور لوجود المانع وهو ملك المورث حقيقة فإذا لم يتصور في
حقه على حاله لا حقيقة والرضا بطلان ذلك الحق لا يكون رضا بطلان حقيقة المثلث الذي
يحدث ثم بعد موته ثم إذا أصححت الإجازة بعد موته بتلك الإجازة لم ينقل الموصي عن ذمها حتى يجزى
الوارث على التسليم ولو اعتق جدي في مرضه ولا مال له غيره وأجازت الورثة العتق كان الولاء
كله للميت ولو كان الوارث متزوجا بجارية المورث ولا مال له غيرها فأوصى بها لغيره فأجاز الوارث
وهو الزوج لا يبطل نكاحه وقال الشافعي بملك الموصي له من جهة الجيز حتى لا يجزى على التسليم عند
وكون له ثلث الولاء في سبيله العتق وبعد النكاح وتامه يطلب من المطولات **ونثبت بأقل منه**
أي من الثلث عند عيني ورثته أو استغنا بهم بحصتهم لأنه تردد بين الصدقة على الرجعي
والهبة للقريب والأولى أولى لقوله عليه الصلاة والسلام أوصدقة يبتغي بها وجه الله تعالى
كذلكها أي كآداب ترك الوصية **بلا أحدها** أي وإن لم تكن الورثة أغنياء أولا يستغنون بحصتهم
من التركة فترك الوصية أولى فكذلك أخرجه من ذلك خبر وفي شرح الكثر الذي يليه ونزول النقص من الثلث
أي يستحب أن يوصي بأقل من الثلث سواء كانت الورثة فقرا أو غنياء لأن في التبعيض صلة القرية
بترك ماله عليهم بخلاف ما إذا استكمل الثلث لأنه استوفى حقه على التمام فتعقبة الصلة على القرية

والله اعلم
بالحق

والله اعلم بأحوالهم وأما تكون مستحبة إذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والصيام والحج
والصلاة وأن كان عليه دين واجب كإحدى الوصية ما هو **سبب التبرعات**
وشرائطها كون الموصي أهلا للتفليك فلا يجوز من الملوك وأولادها والصغار والمجنون
وعدم استغرافه بالدين لأنه تقدم على الوصية كإساقه وكون **الموصي له حيا وقتها**
أذ لو كان ميتا لبطلت الوصية وكونه **غير وارث** ولا قاتل للمساكين في من عدم جواز الوصية
للوارث والقاتل وكون **الموصي به قابلا للتفليك بعد موت الموصي** بعد من العقود ما لا
كان أو منفعة سواء كان موجودا في الحال أو مقدر وما وإن يكون بعد الوارث **وركنها في أنه**
أوصيت بكل الخلد وما يجري مجراه من اللفاظ المستعملة فيها أي الوصية وحكمها كون
الموصي به ملكا جديلا للموصي له كما في الهبة وفي حق الموصي قامة الموصي فيما أوصى مقام نفسه
كالوارث وأما ضعفها فقد تقدم بتمامها **ويجوز الوصية بالثلث للرجل** عند عدم المانع
وأن يجوز الوارث ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر
أعماركم زيادة لكم في أعمالكم فضعفوها حيث شئتم وعليه الإجماع **لا يجوز الزيادة عليه** أي على
الثلث **ألا أن يجزى ورثته** أي ورثة الموصي **بعد موته وهم كبار** يعني يعتبر كونه وارثا
أو غير وارث وقت الموت فيعتبر بالإجازة بعد الموت وأما توقف على إجازة ثم إن الاستماع
لحكمهم وهم سقطوه ولا يعتبر إجازة ثم حال حياته لأنها قبل ثبوت الحق لأن ثبوت الموت
وكان لهم أن يردوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لأنه بعد ثبوت الحق فلا يسألهم أن يرجعوا عنه لأن
الساقط لا يعود **فإن قلت** كيف تكون تلك الإجازة المتقدمة على الموت ساقطة غير مقبوضة مع ثبوت
حق الورثة في ماله من أول ما مرض برأسه من ضعفه من التصرف لحقهم لكن ذلك الثبوت على سبيل التوقف
وإذا مات ظهر أن حكمهم كان ثابتا من أول المرض وإن الإجازة صادقة لمحلها لاستناد حكمهم إلى أول
المرض فصار كإجازة ثم بعد موته **قلت** أجيب عنه بأن الاستناد إنما يظهر في حق القائم فأجازتهم
حيث وقعت في حياته وقعت باطلة وما وقع باطلا لا يكون قائما بنفسه فلا يظهر في حقه الاستناد
ولأن حقيقة المثلث للورثة تثبت عند الموت وقبله تثبت لهم مجرد الحق فلا يستند من كل وجه أنقلب
الحق حقيقة قبل موته وهذا لا يتصور لوجود المانع وهو ملك المورث حقيقة فإذا لم يتصور في
حقه على حاله لا حقيقة والرضا بطلان ذلك الحق لا يكون رضا بطلان حقيقة المثلث الذي
يحدث ثم بعد موته ثم إذا أصححت الإجازة بعد موته بتلك الإجازة لم ينقل الموصي عن ذمها حتى يجزى
الوارث على التسليم ولو اعتق جدي في مرضه ولا مال له غيره وأجازت الورثة العتق كان الولاء
كله للميت ولو كان الوارث متزوجا بجارية المورث ولا مال له غيرها فأوصى بها لغيره فأجاز الوارث
وهو الزوج لا يبطل نكاحه وقال الشافعي بملك الموصي له من جهة الجيز حتى لا يجزى على التسليم عند
وكون له ثلث الولاء في سبيله العتق وبعد النكاح وتامه يطلب من المطولات **ونثبت بأقل منه**
أي من الثلث عند عيني ورثته أو استغنا بهم بحصتهم لأنه تردد بين الصدقة على الرجعي
والهبة للقريب والأولى أولى لقوله عليه الصلاة والسلام أوصدقة يبتغي بها وجه الله تعالى
كذلكها أي كآداب ترك الوصية **بلا أحدها** أي وإن لم تكن الورثة أغنياء أولا يستغنون بحصتهم
من التركة فترك الوصية أولى فكذلك أخرجه من ذلك خبر وفي شرح الكثر الذي يليه ونزول النقص من الثلث
أي يستحب أن يوصي بأقل من الثلث سواء كانت الورثة فقرا أو غنياء لأن في التبعيض صلة القرية
بترك ماله عليهم بخلاف ما إذا استكمل الثلث لأنه استوفى حقه على التمام فتعقبة الصلة على القرية

المستند

أوله برقم

النهاية

وفي كلام بعضهم الخ لا يلى ولا يولى عليه بل يؤخذ من كلامهم ان الاب لا يلى عليه ايضا والا
لو كان الاب يلى عليه لصحت الوصية له وبقيضا اليه له. ثم رآيت الامام اسحق الوائلي قال في فتاواه
رجل ادعى على اخ حقه في دار في يد الورثة فصالح احدهم عن نصيبه على ان يكون له خاصة جاز وهذا
دليل على ان البيع في المجهول بلفظ الصالح جائز قال رجل ادعى باني بطن امرأة انسان حتى
جازت الوصية فصالح ابو الخليل بما اوصى له مع رجل لم يجز لانه لا ولاية له على الجاني لانه اصل
من وجه تنبع له من وجه كتابه اجز ايضا فعملنا بهما ففي حق الوصية له اعتبار اصله وفي حق الولاية
عليه اعتبار تنبع له بهما انتهى فقد افاد رحمه الله سبحانه ان الولاية للأب على الجاني فضلا عن الوصي
والله اعلم وصحة الوصية **بالامة الاخاه** لان الخلل لا يتناوله اسم الجارية لفظا وانما يتناول
بالاطلاق تنبع فاذا افرد الامر بالوصية صح افراده ولان الخلل يجوز افراده بالوصية فكذا استبان
منها لان كل ما جاز ايراد المقتدر عليه جاز اخراجه من المقتدر على ما مر في البيوع ويكون الاستئناس منقطع
بمعنى لكن اذا لم يدخل تحت اللفظ **وصحة من المثل للذي وبالعكس** وهو وصية الذي للمثل قيد
بالذي وهو المراد بقول القدر في مختصره ويجوز ان يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم كما مر
به في السراج الوهاج قال لان الوصية لاهل الحرب باطلة كذا في المستصفي وانما اورد هذه المسئلة
لان فيها نوع اشكال وهوان الوصية اخت الميراث من حيث الثبوت بعد الموت ولا يشبهه من حيث
انه يثبت جبرافلا يكون النص الوارد فيه واردا ههنا. وذكر السرخسي في الفرق ان الدار طرفة
طريق الولاية واما الوصية فتتلك مبتدأ ولهذا لا يرد الموصي له بالعتب ولا يصير مخرورا فيما استثنى
الموصي بخلاف الوارث كذا في شاهان. وانما جازت وصية المسلم الذي لقوله نعم لانهما لم ينعن الذي
لم ينعن تلوك في الدين ولم يخرجوك من دياركم ان تبتروهم اي لا ينعن اي لا ينعن من قوله نعم وتبطلوا
اليهم ان نطقهم بقطر من اوقات على جهة التبرع لا اقتطعت الى الرجل اذا عاينته بالعدل
ويصانه على هذا ان تبتروهم وتقدروا فيما بينكم وبينهم من الوفا بالعهد وكذا وصية الكافر للمسلم
جائز لانهم بعد الزمة ساءوا المسلمين في المعاملات فلهذا جاز التبرع من الجانبين في حال
الحياة فكذا بعد المات. وفي الجامع الصغير الوصية لاهل الحرب باطلة ووجه ذلك قوله نعم انما ينعن
الله عن الدين فان تلوك في الدين واخرجوك من دياركم وظاهرهما على اخراجكم يعني المحاربين نهى الله
ان يتصدق عليهم ونهى عن مواالاتهم والمطاهرة المعاناة واذا دخل المحربي اليك مستأنا او وصي
لمسلم او ذي جميع ماله جاز ويكون كله للموصي له وان كان له وارث في دار الحرب لانه ليس لورثته
حق يراعي تكونهم في دار الحرب فصار بمنزلة من لا وارث له يوصي بجميع ماله فانه يجوز كذلك هذا وان
اوصي بالنصف او بالثلث انقد ما اوصى به من ذلك ويجوز ويرد الباقي على ورثته لانا اعطيناه
الامان على ان لا نأخذ ماله بغير حق وليس له مستحق في دارنا فوجب رده الى ورثته الذين في دار
الحرب وليس يملك لهم على طريق الميراث وانما هو على الله لا يستحق له في دارنا بوصية ولا هبة ولا غيرها
وكذا لو اوصي بثلث من ماله في وصية جاز وعن ابي حنيفة وابي سنان لا يجوز ان يوصي **لاخر في**
داره قيد بقوله في داره لانه لو دخل دارنا بامان وصية كما تقدم بناء الله وفي شرح منكر
خسر من ماله ثم قال وفي الجامع الصغير الوصية لمحربي وهو في دارهم باطلة لانها من وصية
وقد نصت عن من يقاتل لقوله نعم انما ينعن الله عن الدين فان تلوك في الدين الاية. وفي البيهقي
الكتب ما يدل على الجواز وجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل جاز كذا في الكافي والتهذيب
اقول لا ينبغي بعد عن وجه التوفيق بل الوجه في التوفيق ان يحمل كلام السرخسي على حربي ليس في دارهم والله اعلم

عن الخليل

بعض الوصية المسلم
للذي وبالعكس

القسط الهم

ولا خلاف

ولا لوارثه لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث **وقائله مباشرة** سواء كان عامدا او
خاطيا لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية للقاتل ولانه قصدا كاستيصال بفعل محذور فوجب
بالحرمان عن مقصوده وهو الوصية كالميراث سواء اوصى له قبل القتل ثم قتله او اوصى له بعد الجرح
لاطلاق ما روينا. قيد بكونه مباشرة عما كان او خطا كما ذكرنا يخرج به القتل تشبيها كوضع الحجر
في غير ملكه لان التشبيح ليس بقتل حقيقة فلا يتناوله النص **لا باجزة ورثته وهم كبار** الاستئناس
متعلق بما سئلين وقيد بكبار لان الصغار لا عبرة باجازتهم قال في السراج الوهاج وفي كل
موضع يحتاج الى الاجازة انما يجوز اذا كان المجتزئ من اهل الاجازة وهو بالغ عاقل صحيح ولو اجاز وهو
صغير او مجنون لا يجوز اجازته فان كان مريضا وهو بالغ ان يري من ذلك المرض صحة اجازته وان
مات من ذلك المرض فان اجازته بمنزلة ابتل الوصية حتى ان الموصي له لو كان وارثه لا يجوز اجازته
له الا ان يجز ورثة المريض بعد موته وان كان اجنبا يجوز اجازته ويعتبر ذلك من ذلك ولو اجاز
ذلك بعض الورثة ولم يجز بعضهم ففي حق الذي اجاز كانهم كلهم اجازوا وفي حق الذي لم يجز كانهم كلهم
لم يجزوا **او يكون القاتل صبيا او مجنونا او لم يكن له وارث سواء** اي سوي الموصي له. قال
في الخانية ولو اوصى لقاتله ان اجازت الورثة جاز ولا فلا عند ابي حنيفة وكذا حماد بن اسد وقال ابو
يوسف ويزيد بن زهير الله لا يجوز وان اجازت الورثة ولو كان القاتل صبيا او مجنونا جازت الوصية
وان لم يجز الورثة ولو اوصى لقاتله وليس له وارث سوي القاتل جازت الوصية في قول ابي حنيفة
ومحمد بن اسد ولا يجوز في قول ابي سنان ولو اوصى بكاتب قاتله او لم يقاتله لا يجوز الا باجزة
الورثة ولا يجوز وصية المسلم للمسلم **ولا تصح الوصية من صبي غير مميز اصلا** لا في وجوه الخبر
ولا في غيرها. وقال الشافعي يصح وصية الصبي اذا كان في وجوه الخبر لان عمر اجاز وصية يافع
وهو الذي رآه من الحكم ولان فيه نظرا بتفصيل التقرب الى الله تعالى ولو لم ينفذ ملكا لغيره ولا نظرك
فيه ولان الوصية اخت الميراث والصبي في الارث عنه بعد موته كالنفس فكذا في الوصية. وكذا
انما تبرع فلا تصح كالهبة والصدقة وهذا لان اعتبار عقله في البيع والضرع باعتبار اوضاع التصرفات
لا باعتبار ما يتبعن حكم الحال الا ترى ان طلاقه لا يقع وان تضمن نفعا في بعض الاحوال ولان قوله
غير ملزم وتصحيح وصيته تؤدي الى القول بان قوله ملزم والامر محمول على انه كان قريبا العهد بالبلوغ
فصحت ما فاعلمنا ان لا يستفسر عن ان وصيته كانت في القرب او غيرها ويجعل ان وصيته كانت
في تخيير وذلك جائز كما سألني **وكذا لا تصح الوصية من مميز الا في تخيير وامر دفيه** فانه
يجوز عندنا استحسانا حتى اذا لم يكن مميز لم يجز اصلا **وان مات بعد ذلك** متعلق بقوله ولا
من صبي يعني اذا اوصى مات بعد الادراك لم يجز لعدم الاهلية وقت المباشرة **او اضاها اليه**
بان قال لا أدركت قلبتي لعلان وصية فانه يجوز لقصور الولاية فلا يملكه تخيير او تعلقا كما في إطلاق
والعناق بخلاف الميراث والمكاتب لان اهليتهما كاملة وانما منعت الحق المولي فتصح اضافتها الى حال
سقوط حق المولي بان يقول كل واحد منهما ان اعتقت فقلت مالي وصية لفلان او لكساكين ذكره الزبيدي
ولا من عبد ومكاتب لانها ليس من اهل التبرعات **وان ترك المكاتب وفاة** وقيل عند ما يصح
في صورة ترك الوفا ذكره من خروجه في شرحه لبعض **الا اذا اضاها اي العبد والمكاتب الوصية**
الى العتق فحينئذ يصح لان اهليتهما تامة والمانع حق المولي فتصح اضافته الى حال اسقاطه **ولا**
من مقتل انسان **بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى صار له اشارة معهودة**
فوق اخرس وقد رجعهم الا متدا بسة اشهر وقيل ان دام العقل الى الموت يجوز اقراره بالاشارة

الذين

يقوم

ويجوز الاشتداد عليه لانه عجز عن النطق بمعني لا يرعي زواله فكان كالآخرس قالوا وعليه الفتوى
ذكر الزبلي وسياق تحقيقه في مسائل شتى **واعلم انما يصح قبولها بعد موته** لان اوان ثبوت حكمها
بعد الموت **فيستل قبولها وردها قبله** اي قبل الموت كما اذا قال لامرأته انت طالق على
درهم فان ردها وقبولها باطل قبل الغد كما مر **الامات مؤصية** **ثمرات** هي اي الوصية
بلا قبول فهو اي المال الموصى به **لورثته** من غير حاجة الى القبول وهذا استحسان والناس ان
يستل الوصية لما يتنازلوا لقران احد لا يقدرون على اثبات المثل للغير بدون اختياره فصار كوت
المستري قبل القبول بعد ايجاب البائع **ورجعه** الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بموته
تماما لا يتحقق الفسخ من جهة وانما يتوقف الحق الموصى له فاذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشروط
فيه الخيار للمستري او البائع ثم مات من له الخيار قبل الاجازة وكذا اذا اوصى لغيره بغيره في ملكه
من غير قبول استحسانا لعدم من يملكه حتى يقبل عنه **فروع** الوصية في يد الموصي او ورثته
كالوديعة وهو اذا اوصى بغير مال قائم وذلك يخرج من الثلث حتى لو اوصى له من غير تعدل لاضان
عليه كالوديعة وفيه وجه يكون الموصي له كالسريك مع الورثة وهو اذا اوصى له بثلث ماله او ربع
ماله فيكون مال الميت مشترك بينهما فما هلك بصلح الحساب وما بقي بقي بالحساب وانما يعتبر مال
الموصي بعد موته لا قبله حتى انه لو اوصى لرجل بثلث ماله ولا مال له ثم استغنى فماله مات فانه
يعطى ثلث ذلك وكذا لو كان له عنده الوصية مال كثير ثم هلك بعضه او اشتبه بملكه فانه يعتبر بماله بعد
موته وفيه وجه يكون الموصي له بمنزلة المزمع وهو ما اذا اوصى له بدرهم من سلة وله درهم او ليس
له درهم ثم مات فانه يعطى الموصي له تلك الدرهم ان كانت حاضرة فان لم تكن حاضرة تباع تركته ويعطى
منها تلك الدرهم وصارت كالدين اذا ان الفرق بينهما وبين سائر الدين ان الدين لا يبرئ الصحة
ثم يدين المدين فما بقي حينئذ يؤدي دين الوصية منه **ورق** اخوان سائر الدين لا يقسم من ثلث
ماله ودين الوصية يعتبر من الثلث كذا في السراج الوهاج **الوصية لمن يقرأ على قبره كل سنة** بسب
معيان باطلة ومثله في ثوبان ان عتق احد يجوز **والفك** فتح قال المذنبون انه اذا مات فانت بري
من ذنبي عليك قال ابو القاسم الصفار رحمه الله صح وصيته ولو قال ان مات لا يبرأ من الخطيئة
وتعلق الوصية بالشرط جازين ظهر مع بدخل المجنون في الوصية للموصي ثم وفيه الوصية للعلماء بدخل
المستطوعين في بلاد خوارزم دون بلاد ما تقع تحت اوصي بان يصرف ثلث ماله الى العلماء بدخل المستطوعين
واصحاب الحديث **ولو اوصى بثلث ماله الى الفقهاء بدخل تحت الوصية من يدرى النظر في مسائل الشرع**
كاساني بيانه **ولو اوصى للفقهاء** يصرف الى العلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة كذا في الفتية
وله اي الموصي **الرجوع عنها** اي الوصية لانها تبرع فجاز الرجوع عنها مطلقا كما في الهبة قبل القبض
ولان فيه قبول الوصية بعد الموت فجاز الرجوع عنها قبل القبول كما في سائر العقود كالبيع وغيره **بنوك**
صريح كقول رجب عن الوصية **او قبل يقطع حق المالك** **عما غصب** قال الزبلي لم الاصل فيه
ان كل فعل لو فعله انسان في مال غيره بغير اذن ماله يقطع به حق المالك فاذا فعله الموصي بالعين
الموصي بها كان رجوعا كما اذا اتخذ للدين شيئا او لصغيرا شيئا لانه لما اذن في قطع ملك المالك
فلان ثبوت في المنع اولى او فعل من يد في الموصي به **ما يمنع تسليمه الا به** **كلت الشويق تبين**
والينا **وتصرف** **بذيل ملكه** فانه رجوع كالبيع والهبة وكذا اذا اخلط بغيره بحيث لا يمكن تمييز
لا يكون الرجوع عنها **بمثل ثوب او جسيه** لانه نصرت في النفع وتحقق هذا المقام انه اذا اوصى
بثوب ثم قطعه وخاطه او بطن ثم غزله او بمغزول ففسخه ينقطع به حق المالك اذا وجد ذلك من الغاصب

فيستل الوصية

فيستل به الوصية لانه تبدل اسمه فصار عينا آخر غير الموصي به **وكذا** لو اوصى بسويق فلبسته
بشمن او بالعكس او بزار فبني فيها او بقطن فغشاه او ببطانية فبطن بها او بطانية فلبسها
بطلت الوصية لانه لا يمكن تسليم الموصي به وجهه لا بخلط بغيره وكذا لو باع العين الموصى بها
او وهبها بطلت الوصية لزوال ملكه عنه حتى لو ملكها بالسر او بالرجوع عن الهبة لا تقود الوصية
وذبح الشاة الموصى بها استهلاك فيستل به الوصية بخلاف تخصيص الدار الموصى بها وهذا بناء
وعمل الثوب الموصى به حيث لا يكون رجوعا لانه نصرت في النفع ومن ان يعطى ثوبه يفسله عمادة
فكانت تعتبر بمعنى ولو اوصى برطب فصارت ثمر لا تبطل الوصية استحسانا بخلاف ما اذا اوصى بعب
فصار زبينا **والفرق** كذا ذكره الزبلي ان الرطب والتمر جفرا واحدا ولهذا جاز استيفاء احدهما مكان
الآخر في السلم بخلاف ما اذا اوصى بالكفري فصار رطبا حيث تبطل الوصية للتبدل وكذا اذا اوصى
ببيض فصار رفرا ولو كان التغير في هذه المسائل بعد موت الموصي لا تبطل الوصية سواء كان قبل
القبول وبعد **ولا يجوز** **ها** اي لا يكون زاجا بجحود الوصية كذا ذكره في الجامع الكبير وفيه جزم
في الكفن والوقاية **وذكر** في المبسوط انه رجوع قبل ما ذكر في المبسوط محمول على ان الرجوع كان
في حضرة الموصي له وما ذكر في الجامع محمول على ان الرجوع في غيبته ومنهم من قال ما ذكر في الجامع
قول محمد وما ذكر في المبسوط قول ابي شمس وصاحب الهذلية منهم وهو الصحيح ذكره الزبلي في شرح الكنف
وفي العناية ذكر ما ذكره الزبلي من الخلل ثم قال ومنهم من خل المذكور في الجامع على صورة الجحود
لا على الجحود للحقيقة فانه قال فيه اذا اوصى الرجل لرجل بثلث ماله ثم قال لقوم اسهدوا اني لم اوص
لفلان طلب شهادة الزور منهم فيكون معناه قد اوصيت لفلان بثلث الا اني سالتكم ان تشهدوا
لي بالباطل وطلب شهادة الساطل لا يكون رجوعا لانه ليس بجحود حقيقة وما ذكر في المبسوط
على الجحود للحقيقة وهو رجوع على الروايات كلها ومنهم من قال المذكور في الجامع جوابا لقياس والمذكور
في المبسوط جوابا لاستحسان ومنهم من قال في المسئلة روايتان قال شيخ الاسلام وهو الاصح
وفي السراجية جحود الوصية على رواية المبسوط رجوع وعليه الفتوى انتهى **وفي الجمع** وشرحه
لابن مالك ويجعل ابوس رحمته الله جحوده اي انكار الوصي وصيته رجوعا لان الجحود نفى في الماضي
والحال وكان اقوي من الرجوع اذ هو نفى الحال فقط **وهذا** قالوا اذا جحد الميراث لورثة كان تايبا
وخالفه محمد رحمه الله ويختار الفتوى لان الرجوع ابيات الوصية في الماضي والجحود نفى لاصحل
العقد فلا يجامعه الرجوع ولهذا قالوا بجحود النكاح لا يكون طلاقا انتهى **وفي شرح** الجمع للفتوى نقل
ما قد ساء ثم قال وصرح في العيون ان الفتوى على قول ابي شمس انتهى وهو موافق لما في السراجية من جعل
الفتوى على انه رجوع والله اعلم **وكذا** لو قال **كل وصية اوصيت بها فخرام اوربها** او اخرها فانه
لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعي بقا الاصل والساخر ليس بالسقوط كما اخبر الذين بخلاف قوله
تركها لانه اسقاط **وكل وصية اوصيتها في باطلة** لانه انما اهاب المتكسبي او الذي اوصيت
به **لن يدين** **فوق** **لغيره** فان اللفظ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر
لان المحل يحمل الشركة واللفظ صالح لها **او كفلان وارثي** فانه يكون رجوعا عن الاول وتكون وصيته
للوارث وحكمه ان يجوز ان اجازته الورثة كانه قد تم ولو كان **فلان اخر ميتا وقتها** **فالاولي**
من الوصيتين **بالحال** اي لو كان الآخر الذي اوصى له ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها
لان الوصية الاولى انما تبطل ضرور كونها للميتا في وقتها فبقا الاول على حاله ولو كان فلان من
قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصي فهو الورثة لبطان الوصيتين الاولى بالرجوع والثانية بالموت والله اعلم

غيره

الموصي

وتسطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعد ما اي بعد الوصية والهبة الاصل انه يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه غلبت مضاعف الى ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك حتى لو اوصى لاخته وهو وارث ثم ولد له ابن صحت الوصية للاخ وعكسه لو اوصى لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للاخ لما ذكرنا والهبة والصدقة من المريض لو ارثه في هذا نظير الوصية لانه وصية حكم حتى يعتبر من الثلث وقرار المريض الوارث على عكسه فيعتبر كونه وارثا او غير وارث عند الاقرار لانه تصرف في الحال فيعتبر حاله في ذلك الوقت حتى لو اقر لشخص وهو ليس وارث له جازا الاقرار له وان صار وارثا له بعد ذلك ولكن شرطه ان يكون وارثا بسبب حادث بعد الاقرار وهو الحرية وكذا الوارث لاجنبية ثم تزوجها لا يبطل اقراره لها واما اذا ارثت بسبب قائم عند الاقرار لا يصح كما لو اقر لاخته المحجوب ثم مات ابنه بخلاف **الافراد** فان المريض اذا اقر بدين ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره لما مر ان المصير فيه كون الثقله وارثا او غير وارث يوم الاقرار وهي اجنبية فيه **كافرا** **وقصيته** **وهبة لابنه كافرا** **او عبدا ان اسلم الكافر او اعتق العبد بعد ذلك** اي بعد الوصية الهبة وغيرها اما الوصية والهبة فلما مر ان المعتبر فيها حال الموت واما الاقرار فانه وان كان ملزما بنفسه لكن سبب الارث وهو النبوة قائم وقت الاقرار فيورث هبة الاقرار فصار باعتبار الهبة ملحقا بالوصايا **وهبة مفقود** وهو العاجز عن الشيء لارائه في رجله **ومفقود** الفلج او تعرض لنصف البدن فيمنعه عن النفس والحركة الزادية **واشئل** وهو الذي في يده ارتقاش وحركة **ومسؤول** وهو الذي له علة السئل وهو قد تكون في الرية **من كل ماله ان طالت مدته سنة ولم يخف موته منه والا** اي ان لم تسفل المدة وخيف موته منه **من ثلثه** اي ثلث ماله يعني ان هذه من الامراض المزمنة فمن عرض له واحد منها وتصرف بنبى من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة لان السنة مشتملة على الفصول الاربعة كان المرض مرض الموت فتعتبر بغير فائدة من الثلث وان مات بعد عام لم يكن مرض الموت لانه اذا اسلم في الفصول التي كل منها مظنة الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من طبيا بعد وخرج صاحبه من احكام المرضي حتى لا يستغل بالتدوي كذا في شرح سلاخسره وفي البرازية والمريض الذي يكون تصرفه من الثلث من يكون ذا فراش بان لا يطبق القيام لحاجته ويجوز له الصلاة قاعرا ويجوز ان عليه الموت ولو طال المرض وصار بحال لا يخاف عليه الموت كالفالج او صار مرضا او باليسر السلق لا يكون له حكم المرض الا اذا تغير حاله من ذلك ومات من ذلك التغير فافعل في حال التغير من الثلث **قال الفضلي** مرض الموت ان لا يخرج الى حوائج نفسه وعليه اعتمد في التجديد انتهى وفي الفصول العادية واما المفقود والمفقود قال في الكتاب ان لم يكن قد يافى بمنزلة المريض وان كان قد يافى بمنزلة الصحيح لان هذه من علة منمنة ولبت بمسألة وذلك في العبد كذلك وقال الا اذا تغير حاله فحينئذ يعتبر من الثلث وتكلم المساجح فيه قال مجرب من مسألة ان كان يرجى بروه بالتدوي فهو بمنزلة الصحيح وان كان لا يرجى فهو بمنزلة المريض وقال ابو جعفر الهندواني ان كان يزاد كل يوم فهو مريض وان كان ينقص منه ويزايد اخري ينظر ان مات بعد ذلك بسنة فهو كالصحيح وان مات قبل سنة فهو كالمريض وروي ابو بصير العزازي عن اصحابنا رحمهم الله انه ينظر ان كان يصلي قاعرا فهو كالصحيح وان كان يصلي مضطجعا فهو كالمريض وعامة ينظر ثمة والله اعلم **واذا اجتمع الوصايا** وكان بعضها فرضا وبعضها انفسا **فزم الفرض وان** **اخره الموصي** كالحج والزكاة والكفارات لان الاصل ان يقدم الاثم وان تساوت في القوة **قدم** **ما قدم الموصي** في الذكر لان الظاهر من حال الانسان ان يبرأ بما هو اهم عنده والثابت بالظاهر

كالثابت بالنفس

كالثابت بالنفس ولو نص عليه لمن كان لها وهذا محله ما اذا ضاق الثلث عنها فان اوصى **بالحج اخرج عنه ركبها من بلدان** ان كفي نفقته **ذلك** لان الواجب عليه الحج من بلدان وبغير اعتبار فيه من المال ما يكفي من بلدان والوصية لاداء ما كان واجبا عليه وبالحج ركبها اذا لا يلزمه ان يحج ماشيا فانصرف الى الوجه الذي وجب عليه **والا** اي وان لم يكن **من حيث يكفي** والقياس ان لا يخرج عنه لانه اوصى بالحج بصيغة وقد عدت وجه الاستحسان انما فعل ان غرضه تنفيذ الوصية فتعذر ما يمكن اوصى شخص بان يشتري بكل ماله عبدا فابى فاعل يشترى فيعتق عنه اي عن الموصي ولم يجز **الورثة بطلت** الوصية لان العبد المشتري بالكل ماله لم يشتري بالثلث كذا اذا اوصى بان يشتري له عبدا بالف درهم وزاد **الف على الثلث** لم يجز للمشتري بينهما ايضا مريض اوصى بوصايا ثم بري من مرضه **ذلك** وعاش سنيين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقتل ان مت من مرضه هذا فقد اوصى بثلثه بثلثه في الثانية اوصى بوصية ثم جرت ان اطلق الجنون بطلت الوصية **والا** اي وان لم يكن الجنون مطبقا لا تبطل الوصية في الثانية ولو اوصى بوصية ثم جن قال مجرب ان طبق الجنون حتى يبلغ ستة اشهر بطلت وصيته وان افاق قبل ذلك فابى صاوم ووصيته باقية وقد رجع المطبق بسنة اشهر وعن ابى سنانة قلن المطبق بشهر وهو قول مجرب الاول ثم قدره بسنة رجع اوصى بوصية ثم اخذ بالوسواس فصار مقتوها فكذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال مجرب وصيته باطلة **اوصى بان يفسر بنية من فلان او بان يشفي عنه الماشي في القبر او في سبيل الله فهو باطل** في قول ابى جرح رحمه الله ذكر في الثانية **كالواصي بهذا السبب لدواب فلان** فان الوصية باطلة ولو قال تعلف لادواب فلان جاز ولو اوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر عشرة دراهم قال مجرب جازت الوصية وتكون وصية لصاحب الفرس فان هلك الفرس او باعده بطلت الوصية ولو اوصى بسكنى داره لرجل وليس له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكنها ما دام حيا وان لم يخرج الدار من ثلث ماله ولا يجوز الوارث ان يبيع ثلث الدار في قول ابى جرح وقال ابو بصير للوارث ان يبيع الثلث وله ان يفسر الوصية ايضا ويغير الثلث للوصية ذكر في الثانية ايضا **ولو اوصى بمظنة لرجل وبهية لآخر او اوصى بلحم شاة معينة لرجل وبجلدها لآخر او اوصى بحنطة في سنبلة وبالبث لآخر جازت الوصية لها وعلى الموصي لها ان يذو سنا الحنطة وبسنا الشاة** وعن الفقيه ابى جعفر في مسألة الشاة والعطن ان الشاة والحاج يكون على صاحب اللحم والعطن ولو اوصى بعطن في وسادة ولاخ بالوسادة كان اخراج العطن من الوسادة على صاحب العطن في قوله ولو اوصى بجزء من هذا السمسر لاحدهما وبكسبه لآخر كان التخليص على صاحب الدهن ولو اوصى بجزء الدابة لاسان وبخاضها لآخر كان اخراج الزبد على صاحب الزبد ولو اوصى بخلقة الخاتم لرجل وبفضه لآخر جازت الوصية لها فان كان في تزوجه ضرر ينظر ان كانت الخلقة الكريمة من الفضل بقا لصاحب الخلقة ضمن قيمة الفضل ويكون الفضل وان كان الفضل كريمة بقا لصاحب الفضل ضمن قيمة الخلقة له وهي كالرجاحة اذا ابتعت لولوة انسان فان الجواب فيه على هذا الوجه ذكر في الثانية **اوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس وفي سراجده وغوم** كذا في الثانية قال قالوا وهذا دليل على انه يجوز ان ينفق من وقف المسير على قنديله وسرجه وان يشتري بذلك الزيت والنفط لغت دليل في رمضان ولو اوصى بعبدة يخدم المسجد ويوزن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الموصي ولو اوصى بثلث ماله لاعمال البس لا يصرف الثلث في بيتا البس لان اصله للجن

ذلك

وصيته

ومحاربه على السلطان انتهى وفي المجتبى اوصى بثلث ماله للكنية جاز ويصرف الى فقر الكعبة ولا يجوز لغيرهم وكذا المسجد ولبيت المقدس وفي الوصية لغفرا الكوفة يجوز لغيرهم عند ابي جعفر عليه السلام
 من الله على ان تصدق بذرهم في مكان كذا او على مسكين او مساكين كلهم ويلغو القيد ولو اوصى به ان تصدق على فلان الفقير تصدق على غيره كان مخالفا له انتهى **اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته**
لثلاث ايام فالوصية باطلة في الثانية ولو اوصى باتخاذ الطعام للمساكين بعد موته ويظم الذين يحضرون التعزية قال الفقهاء الوجع يحوز ذاك من الثلث ويجل الذي يطول مقامه عند والذي يجي من مكان بعيد فيستوي فيه الاغنيا والغفرا ولا يجوز الذي لا يطول مقامه ولا مقامه فان فضل من الطعام شي كثير يضمن وان كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الامام ابي بكر البخاري رحمه الله رجل اوصى ان يتخذ الطعام بعد موته لثلاث ايام قال الوصية باطلة وعن ابي القاسم في عمل الطعام الى اهل المصيبة والاكل عندهم قال فعله في الدنيا غير مكروه لاستغفار اهل البيت بتجشع ونحوه فاما عمل الطعام في اليوم الثاني لا يستحب لان في اليوم الثالث تجتمع الناجيات فاطعامهم في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية **اذا اوصى الرجل بان يطبخ قبره او يضرب على قبره قبة كانت باطلة انتهى** وفي السراجية اذا اوصى ان يتخذ طعاما بعد وفاته ويظم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث انتهى فيعمل على هذا وصية وقعت لغفرا الناجيات وما ذكر عن ابي بكر البخاري من القيد بثلاثة ايام وفي اليوم الثالث تجتمع الناجيات فتكون وصية لمن فبطت والله على وفي السراجية اذا اوصى بان يصلي عليه فلان او يحمل بعد موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا او يطبخ قبره او يضرب على قبره قبة او يرفع الى انسان شي يعبر على قبره قبة باطلة **اذا اوصى بثلث ماله لله في باطلة** عند ابي جعفر رحمه الله قال لا يصرف الى وجه البر انتهى وفي المجتبى قال **اوصى** الى فلان بالف وهو عشر مالى لم يكن له الا الف زاد على العشر ونقص ولو قال اوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو الف فاذا فيه الفان ودنا من جواهر فكله للموصي له ان خرج من الثلث وكذا اوصيت بما في هذا البيت وهو كخطة وكذا لو قال وهبت لك جميع ما في هذا الكيس وهو الف درهم وسلكه اليه فكل ما فيه للموهد له ولو قال اوصيت بالف درهم وهو جميع ما في الكيس فليس له الا الف انتهى

هذا باب في بيان احكام الوصية بثلث المال
 لما كان اقضى ما يدور عليه مسائل الوصايا عند عدم اجازة الورثة ثلث المال ذكر ثلث المسائل التي تتعلق به في هذا الباب بعد ذكر مقتضيات هذا الكتاب **اذا اوصى شخص بثلث ماله لزيد ولاخر بثلث ماله ولم تجز الورثة الوصيتين فثلثه اي ثلث ماله اوصى بها اي للموصي لها المذكورين لان الثلث يضيّق عن حقهما اذ لا يزداد عليه عند عدم اجازة وقد تساوت في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق **وان اوصى لآخر بسدس ماله** يعني بعد ان اوصى لزيد بثلث ماله **فالثلث بينهما اي بين الاثنين اقلنا** اي من حيث الاكثارة فيقتسمان الثلث على قدر حقهما فيجعل السدس بينهما لانه الاقل فصارت ثلثة اقسام لصاحب السدس سهم ولصاحب الثلث سهمان **وان اوصى لاحدهما بجميع ماله ولاخر بثلث ماله ولم تجز الورثة ذاك فثلثه اي ثلث ماله بينهما اي بين الاثنين نصفان** عند ابي جعفر ولا يضرب الموصي له باكثر من الثلث عمدة يعني تلغى الزيادة على الثلث ويجعل كانه اوصى بالثلث قال في شرح الوفاة المراد بالاضرب المصطلح عند الفقهاء فانه اذا اوصى بالثلث والكل فعند ابي جعفر رحمه الله سهام الوصية**

خلافا لغيره

اي عند ابي جعفر

شأن كل

اشان لكل واحد نصف يضرب النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فكل سدس المال **وعند سهام الوصية اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث لصاحب كل ثلثة من الاربعة وهي ثلثة ارباع فيضرب ثلثة ارباع في الثلث يعني ثلثة ارباع الثلث ولصاحب الثلث واحد من الاربعة فيضرب الواحد في الثلث وهو الربع يعني ربع الثلث هذا معنى الضرب **الا في ثلث سدس** احداهما **المحابة** اي المعاطاة من حياه يجوب جتوب بفتح الحاء اي اعطاه وللجاء اعطاك في الغناح **والثانية العناية والثالثة الدراهم المرسلة** اي المطلقة لان كل واحد منها سبب صحيح لان المحابة في المرض وصية بزيادة قيمة المبيع على الثلث وهي دراهم وليت هي في مال الموصي حتى يتعلق بصاحق الورثة فصارت من هذا الوجه كالدراهم المرسلة وكذا العناية لاحق للورثة في عين العبد بدليل انه ليس لهم ان يتصرفوا في عينه بل عليه ان يسعى في نصيبهم اذ لم يجزوا والعناية دراهم في كالدراهم المرسلة واما الدراهم المرسلة فموا اذا اوصى لرجل بالف درهم ولم يترك الميت سوى مائة درهم فان الوصية قد تستغني عن الاجازة بان يزيد ماله حتى يصير ثلثة الاف او اكثر فتفقد الوصية من غير اجازة فصار سبب من يذلي بذلك صحيحا فلهذا ضرب به المال **صورة المحابة** ان يكون لرجل عتدان قيمة احداهما ثلثون والاخر ستون فاوصى بان يباع الاول من زيد بعشرون والاخر من عمرو بعشرين ولا مال له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو باربعةين فيقسم الثلث بينهما اثلثا فبباع الاول من زيد بعشرين والعشر وصية له وبباع الثاني من عمرو باربعةين والعشر وصية فاخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته وان كانت زائدة على الثلث **وصورة العناية** اعطى عبد بن قيمته ما ذكره لولا مال له سواهما فالوصية الاول بثلث المال وللثاني بثلثي المال فهما الوصية بينهما اثلثا واحدا الاول والثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيصير من الاول ثلثه وهو عشرة ويسعى في عشرين ويعتق من الثاني ثلثه وهو عشرون ويسعى في اربعين فيضرب كل بقدر وصيته وان كان زائدا على الثلث **وصورة الدراهم المرسلة** اوصى لزيد بثلثين درهما وللآخر بثلثين درهما وماله تسعون يضرب كل بقدر وصيته فيضرب الاول الثلث في ثلث المال والثاني الثلثين في ثلث المال والمراد بالمرسلة اي غير المقيدة بالثبات او بنصف او نحوها **واما فرق ابو جعفر رحمه الله** بين هذه الصور الثلاث وعبرها لان الوصية اذا كانت مقيدة بما زاد على الثلث صريحا كالنصف والثلثين وغيرها فالسبع ابطال الوصية في الزائد يكون ذكره لغوا فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقيدة بانه اي شيء من المال كما في الصور الثلاث فانه ليس في العتدان ما يكون مبطلا للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهما واتفق ان ماله مائة درهم فان الوصية غير باطلة باكلمية لانه كان ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة باكلمية تكون معتبرة في حق الضرب وهذا فرق دقيق والله اعلم **ولو اوصى لزيد مثلا بمثل نصيب ابنه صححت** الوصية سواء كان له ابن موجود ام لا كما في العناية **ولو اوصى بنصيب ابنه لا اي لان نصيب الوصية اذا كان له ابن موجود اما اذا لم يكن له ابن موجود تصح ذكره في العناية** وقال زفر كراهنا صحيح لان الجميع ماله في الحال وذكر نصيب الابن للتقدير به **ولنا ان نصيب الابن ما يصيبه بعد الموت** وكان وصية بالغير بخلاف ما اذا اوصى بمثل نصيب ابنه لان مثل الشيء غيره **وله اي للموصي له ثلث ان اوصى مع ابنين** والقياس ان يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه اوصى له بمثل نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف **وجه الاول** انه قصد ان يجعل له مثل ابنه الا ان يزيد**

عنه

نصيبه على نصيب ابنة وذلك بان يجعل الموصي له كاحد من وان لم يكن له الابن واحد كان له ثلث
المال بغير اجازة وما زاد على ذلك ان اجاز له الابن جاز وان لم يجز لم يجز كالواوحي له بنصف
ماله كان له الثلث من غير اجازة وما زاد موقوف على الاجازة قال الخنيزي اذا وصي بنصيب ابنة
او بنصيب ابنة وله ابن او ابنة لم يصح الوصية لان نصيب الابن والابنة ثبت بنصف الميراث فاذا وصي
به لرجل آخر فقد اراد تغيير ما فرض الله تعالى فلا يصح فان لم يكن له ابن ولا ابنة جازت الوصية لانه ليس فيه
تغيير ما فرض الله تعالى فان وصي بمثل نصيب ابنة او ابنة وله ابن وابنة فانه يجوز لان مثل الشيء
غيره لا عينه فيعتبر نصيب الابن ثم يزداد عليه مثله فيعطى الموصي له فان كان اكثر من الثلث يحتاج
الى اجازة الورثة وان كان ثلثا او اقل جاز من غير اجازة بخلاف اذا وصي بمثل نصيب ابنة وله ابن
واحد صار موصي له بالنصف فان اجاز له الابن جاز وان لم يجز فله الثلث ولو كان له ابنتان له الثلث
ولا يحتاج الى اجازة وان وصي له بمثل نصيب بنت وله بنت واحدة كان للموصي له بنصف المال
لانه مثل نصيب البنت فان اجازته جاز وان لم يجز فله الثلث ولو كان له بنتان كان له الثلث
لان الابنتين ثلثي المال لكل واحدة ثلث فنصف نصيب ابنتها الثلث ولو وصي بنصيب ابن
لو كان فيه ابنة او وصي له بمثل نصيب ابنة يعطى نصف المال ان اجازت الورثة ولو وصي بمثل نصيب
ابن لو كان اعطى ثلث المال لانه وصي له بمثل نصيب ابن معدوم فلا بد من ان يقدر بنصيب ذلك
الابن سهم ومثله سهم ايضا فقد وصي له بسهم من ثلثه في الحاصل بخلاف الاولى فان هنالك
وصي بنصيب ابن لو كان ولم يفعل بمثل نصيب ابن لو كان كذا في السراج الوهاج ولو وصي لابن
بخز او سهم من ماله قال بستان اي في ثلث الوريثة فيقال لهم اعطوه ما شئتم
لانه مجهول يتناول الكثير والوصية لا تمنع بالجملة والوريثة قايمة مقام الموصي وكان
اليهم بستانه وسوي هاتين السهم والجزء تبع لما في اكثر وهو اختيار بعض المشايخ والمروء
عن ابي حنيفة ان السهم عبارة عن السدس ومثل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه وفي الجمع ولو وصي
بسهم من ماله فله اخس السهام يعني عند ابي حنيفة ولا يزداد على السدس لان يخرج السدس اعدا الخارج
فلا يتجاوز كما في الاقرار قلت وهذا اشارة الى جواب سؤال وهو ان يقال ان اخس الانصاف له
والثمن اقل من السدس فكيف جعل يعني السدس وقد اجاب عنه الاكل في العناية بقوله قلت جعله
بمعناه لما ذكر في الكتاب من الاثر واللفظ اما الاثر فاروي عن ابن مسعود رضي الله عنه وقد رفته
الى النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى ان السهم هو السدس واما اللفظ فان آياس بن معاوية
قاضي بصرى قال السهم في اللغة عبارة عن السدس واعلم ان عبارة المشايخ والشارحين في هذا الموضع
اختلفت اختلافا لا يكاد يحصى منه شيء وسبب ذلك اختلاف رواية المبسوط والجامع الصغير قال
في الكافي فعلى رواية الاصل جواز الزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عن السدس ورواية المصنف
تخالف كل واحدة منهما لان قوله يعني صاحب المداينة الا ان ينقص عن السدس فيتم له السدس ليس في
رواية المبسوط وقوله ولا يزداد عليه ليس في رواية الجامع الصغير فاما انه اطلع على رواية غيره واما
انه جمع بينهما انتهى وقال لا اخس سهام الوصايا الا ان يزيد على الثلث فيكون له الثلث لان محل
الوصية الثلث وبه قال احمد وفي رواية عن الشافعي له ما شئت الورثة ومن بعض المباهكة للثمن
والخط والنصيب والشيء كالجزء وفي الوقاية وبهم السدس في غيرهم وهو كالجزء في عرفاء قال
شارحنا فالسدس قول ابي حنيفة رضي الله عنه على عرف بعض الناس وقال لا نصف نصيب احد الورثة
ولا يزيد على الثلث الا ان يجيز الورثة **وان قال الموصي سدس مالي له اي الموصي له قال الموصي**

القليل

وعلى رواية الجامع الصغير
هو الزيادة على السدس
ولم يجوز النقصان عن السدس

ثلثه واجازة

ثلث له واجازة اي الورثة له اي الموصي له **ثلث** اي يكون السدس داخل في الثلث فان
قلت قوله ثلث مالي ان كان اخبارا كاذب وان كان انشأ يجب ان يكون له النصف عند اجازة الورثة
وان كان في السدس اخبارا وفي الثلث انشأ فمما تمتنع ايضا هكذا اورد هذا السؤال صدر السبعة
ولم يجب عنه وقد اجاب عنه سلاخسرو في شرحه حيث قال اقول وبالله التوفيق تحت رانه انشاء
واما يجب له النصف عند الاجازة لو كان النصف مدلول اللفظ وليس كذلك فان السدس والثلث في
كلامه شائع لا يفيد ان ياد في المقدار بل يتعين الاكثر مقدما كان او مؤخرا ولكن قال الجمهور في
تعليكه لان الثلث متضمن السدس فان النصف لا يتصور الا في السابع وضم السدس السابع الى
الثلث السابع لا يفيد زيادة في العدد فلا يتناول اكثر من الثلث وفايدة الاجازة انما تظهر فيما يكون
متنا ولا لفظ والا كان ابرأ مستائفا لا اجازة ويقرب من هذا قول اهل المعقول ان ضم الكل الى
الكل لا يفيد الجزئية انتهى قلت وفي العناية لا كل فان قيل اذا اجازت الورثة كان الواجب ان قال
فالجواب ان معناه حقه الثلث وان اجازت الورثة لان السدس ينحل في الثلث من حيث انه يحتمل انه
اراد بها انجاب ثلث على السدس داخل في الثلث لانه متيقن وحله كلامه على ما يمكنه وهو الايض بالثلث
وفي قوله لاخر **سدس مالي مكررا** اي قال لك سدس مالي ثم قال في ذلك المجلس او مجلس آخر سدل
مالي له **سدس** واحد من ماله لان المعرفة اعيدت معرفة فيراد بالساني عين الاول كما قرره في
موضع وبذلك دراهمه او غنمه او ثيابه او عبيده ان هلك ثلثاه فله ما بقي في الاولين
وثالث الباقي في الاخيرين هذا عندنا وعند زفر جده الله ثلث الباقي في كل الصور لان حق
الموصي له شائع في الجميع فاذا هلك ثلث المال هلك ثلثا حق الموصي له لئلا ان حق الموصي له بقدر
على حق الورثة وكل ما يجري فيه الجزء على القسمة ويمكن جمع حق اهل المستحقين في الواحد كالدراهم والغم
يجمع حق الموصي له فيه مقدما فيجمع في الباقي بخلاف ما ليس كذلك كالتباعد المتفاوتة والعبيد
وكالاول وهو الدراهم في الحكم المذكور **كل يتكامل ومزود** قيل هذا قول ابي حنيفة في الرقيق والدور
لانه لا يرد الجزء على القسمة وقيل هو قول الكل لان الجمع انما يتحقق بقضاء القاضي عن اجتهاد عندنا
ولا يتحقق بدون القضاء بل يتعذر ولا قضاء هنا فلم يتحقق الجمع اجماعا والاشبه ان يكون على الخلاف
لان كل ما امكن جمعه جبرا بالقضاء امكن جمعه تقديرا وهذا هو المقنع في هذا الباب الا ترى انه امكن
الجمع بدون القضاء عندنا ولو وصي **بالف درهم وله دين وعين فان خرج الالف من ثلث العين**
دفع اليه اي الى الموصي له لامكان ايتا حقه **والد** اي وان لم يخرج الالف من ثلث العين فثلث
العين اي فندفع اليه ثلث العين **وكما اخرج** اي بعد ذلك **من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي**
حقه وهذا اختلف لان الموصي له شريك الورثة في الحقيقة الا ترى انه لا يسئل له شيء حتى
يسئل للورثة صنفه وفي تخصيصه بالعين بخس في حق الورثة لان العين مزية على الدين
ولان الدين ليس مال في مطلق الحال ولهذا خلف انه لا مال له وله دين على الناس لا يحنث
واما يصير ما لا عندك شتيقا وباعتبار تنسأ وله الوصية فيعتدك النظر بقسمة كل واحد
من الدين والعين اسلافا فيصار اليه واذا وصي **بثلثه لزيد وعمر وهو اي عمرو وميت**
لزيد كله اي كل الثلث لان الميت ليس باهل الوصية فلا يراهم الحي الذي هو اهل لها وعزاي
يوسف انه اذا لم يعمل بموته كان له نصف الثلث بخلاف ما اذا عمل بموته لانه حينئذ يكون لغوا
كالواوحي لزيد وجزار فان الكل يكون لزيد لعدم مزاحمة الجزار له **هذا اذا اخرج المزاحم**
من ذلك مثل كما ذكرنا **اما اذا اخرج المزاحم بعد صحته** لا يجب يخرج بحضته ولا يسئل الاخر كل الثلث

يكون له نصف المال والا
لم يبق لقوله واجازة الورثة
فايدة

بالتأني زيادة السدس على الاول
حتى يتم الثلث ويجعل الزاد

لان الوصية صحيحة لصاحبها ونسبت الشركة بينهما فبطلان حق احدهما بعد ذلك لا يوجب زيادة
على حق الآخر ذكره الزبلي **قال قلت مالي لفلان وفلان بن عبد الله ان مات وهو فقير**
فمات الموصي وفلان بن عبد الله غني كان لفلان نصف الثلث وكان لوقال قلت مالي لفلان
وفلان فمات احدهما قبل موت الموصي وكان لوقال قلت مالي لفلان ولعبد الله في هذا البيت
وايضا لم يكن عبد الله في البيت كان لفلان نصف الثلث لان بطلان استحقاقه لفقد شرطه لا يوجب
الزيادة في حق الآخر **واصله المعقول عليه انه متى دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرطه**
لا يوجب الزيادة في حق الآخر ومتى لم يدخل في الوصية لفقد أهلية كان الكل لآخر
ذكره الزبلي **وقيل العبرة بوقت موت الموصي** اقول قوله فيما تقدم اما اذا خرج الموصي بعد
صحة الايجاب الى اخره صرح في اعتبار احوال الاجاب وكان ما بعده من كلامه كذا في الكافي ما
يشير الى ان الاعتناء بوقت موت الموصي حيث قال لو اوصى لزيد ولوليد بكره فمات ولوليد قبل الموصي
فأكل لزيد وقد تبعه من لا خسر **اوله اي لزيد ولوليد بكره فمات ولوليد قبل الموصي** اوله ولوليد
ولوليد افتقر من ولوليد وفات شرطه عند موت الموصي اوله لزيد ومن كان في هذا البيت اوله لزيد
ولوليد كان الثلث لزيد لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال انتهى وذكر
بعض المشايخ ان فيه روايتين والله اعلم **ولو قال بين زيد وعمرو ولزيد نصفه** اي اذا قال
ثلث مالي لزيد وعمرو وعمر وميت كان لزيد نصف الثلث لان كلمة بين توجب التصفيف فلا
يتكامل لعدم المراجعة **بخلاف ما اذا قال لفلان وفلان فاذا احدهما ميت حيث يكون للحي كل الثلث**
لان الجملة الاولى كلا يقتضي الاختصاص بالحكم الا ان العطف يقتضي المشاركة في الحكم المذكور
والمذكور وصية بكل الثلث والتصفيف بحكم المراجعة فاذا زالت المراجعة يتكامل **الآثر ان**
من قال ثلث مالي لفلان وسكت كان له جميع الثلث ولو قال ثلث مالي لفلان وسكت لم يتحقق
الثلث كله بل نصه كافي في التبيين **وبثلث اي اوصى بثلث ماله وهو فقير اي والحال انه**
فقير لما كان له وقت الوصية له للموصي له ثلث ماله عند موته لان الوصية عقد استخلاف
فيضاف الي ما بعد الموت ويثبت حكمه بعد فبشرط وجود المالك عند الموت سواء اكتسبه بعد
الوصية او قبله اذا لم يكن الموصي به عينا او نوعا معينا اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله
كثلث غنمه فضلك قبل موته بطلت لانها تعلقت بالعين فبطلت بفوتها قبل الموت حتى لو اکتب
غنى اخر او عينا اخر بعد ان لا يتعلق حق الموصي له بذلك ولو لم يكن له غنى عند الوصية فاستأنف
اي الغنم **فمات صحيحة الوصية في الصحيح** لانها لو كانت بلفظ المالك يصح تكرر اذا كانت بلفظ
نوعه لان المحترق وجوده عند الموت لا غير **ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطى قيمة الشاة**
لان لما اضاف الشاة الى المالك علمنا ان مراده الوصية بالقيمة الشاة اذا ما ليتها توجد في مطلق
المالك **الآثر ان** قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل السائمة شاة وعن الشاة لا توجد
في الابل وانما توجد ما ليتها فيها **بخلاف قوله له شاة من غنمي ولا غنم له** فان الوصية باطلة
لان لما اضافها الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها جزءا من الغنم بخلاف ما اذا اضافها
الى المالك وبدون الاضافة الى المالك يعين صورة الشاة ومعناها وقيل يصح لانه لما ذكر الشاة
وليس في ملكه شاة علمنا ان مراده المائنة **وكذا الحكم بجري ما تقدم في كل نوع من انواع المالك**
كالغنم والكتوب ونحوها ذكره الزبلي في شرح الكثر **وبثلثة لاهلته اولاده ومن ثلث**
وللفقر والمساكين لهن ايامهن الاولاد **ثلاثة اشهر من خمسة** وسهم للفقر وسهم للمساكين

ان كان عبد الله

بين

ولو اوصى بشاة ولم يضمنها الى مال ولا غنم ولا نصيب لان الموصي يملكها الى المال

عند

عندهما وعند محمد بن سباع ولا مهران الاولاد ثلاثة منها لان المذكور في الفقر والمساكين
لفظ الجمع واقله في الميراث اثنان والوصية اخت الميراث **فان كان الجمع المطلق بالام يراد به الفقير**
ويشمل الجمعية كقوله نعم لا يحل ان العسا فتراد به الواحل فيقسم على خمسة ولهن ثلاثة منها **وبثلثة**
لزيد وثلثا لزيد نصفه ولهم نصفه اي اذا اوصى بثلث ماله لزيد والمساكين كان لزيد
النصف والمساكين النصف وهذا عندهما **وعند محمد بن سباع لزيد وثلثاه للمساكين ولو اوصى بثلثا لزيد**
كان له الصنف الى مسكين واحد عندهما وعند محمد لا يصرفه الى اقل من اثنين بناء على ما ذكرنا ولو
اوصى بمائة لرجل وبمائة لآخر فمات لآخر اشركت مائة له اي للموصي له ثلث كل مائة لان
الشركة للمساواة لعمدة ولهذا جعل قوله نعم فتم شركا في الثلث على المساواة وقد امكن ابيات المساواة
بين الكل في الاولى لاستواء المالكين في اخذ سهم من كل واحد ثلث المائة فتم له ثلث المائة وبما جاز كل
واحد منهما ثلثي المائة ولو اوصى لشخص با ربع مائة له **وبما جاز كل واحد اشركت مائة**
له نصف ما لكل واحد منهما لانه لا يمكن المساواة بين الكل هنا لتفاوت المالكين لاختلافه على مساواة
الثالث مع كل منهما بما سماه له فبما خذ النصف من كل واحد من المالكين ولو اوصى لرجل بجاهية ولاخر
بجاهية اخرى ثم قال لآخر اشركت مائة فان كانت قيمة الجاهيتين متساوية كان له نصف كل واحدة
منهما با الاجماع وان كانت قيمتهما على السواء فله ثلث كل واحدة منهما عندهما **وعند ابي جريح نصف كل**
واحدة منهما با على انه لا يري قيمة الرقيق فيكون لجنتين مختلفتين وها يري ايضا فصار كالزراهم
المساوية **وبثلث ماله لرجل ثم قال لآخر اشركت او دخلت معه اي مع الموصي له الاولى**
قال ثلث بينهما لما ذكرنا وان قال رجل لورثته لفلان علي دين فصدق قوم فانه يصدق
الى الثلث اي امر الورثة بان يصدقوا الدين في مقدار الدين يجب عليه ثم ان يصدق فاضل الحق
دين ومقدار يثبت بطريق الوصية ففرض استحقاق وفي القياس لا يصدق لان المديني لا يصدق الا
بحملة بخلاف قوله كل من ادعى علي شيئا فاعطوه لانه خلاف الشرع **الا ان يقول ان راي**
الموصي ان يعطيه فيجوز من الثلث لانه لما فرضه الى الوصي صار وصية وهو ينفذ من الثلث
فان اوصى بوصاية مع ذلك اي مع قوله لورثته لفلان علي دين فصدق قوم عزك الثلث لا صحاب
الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكل صدق فيما شئتم وما بقي من الثلث فالوصايا اي
لا صحاب الوصايا لا يشاركهم فيه صاحب الدين وانما عزك الثلث والثلثان لان الوصايا باحق معلومة
في الثلث والميراث معلوم في الثلثين وهذا ليس بدري معلوم ولا وصية معلومة فلا يزام للمعلوم
فقد مضى عزك المعلوم ولو اوصى لاجنبي ووارثه او فاسقه اي وارث الموصي او فاسق الموصي **له**
اي لاجنبي الموصي له نصف الوصية وبطل وصيته للوارث **والقاتل لانه اوصى بما عاكس**
وبطل في الآخر بخلاف ما اذا اوصى لحي وميت يكون الكل للحي لان الميت ليس باهل الوصية فلا يصح
مراجاها والوارث من اهلها ولهذا يصح باجازه الورثة فافترقا **بخلاف ما اذا اقر بعين او دين**
لوارثه ولا اجنبي حيث لا يصح في حق الاجنبي ايضا لان الوصية انشاء نصرف وهو
تمليك متبادر لها والشركة تثبت حكما لتمليك فتصح في حق من يستحقه دون الآخر لان بطلان
التمليك لاحدهما لا يوجب بطلان التملك من الآخر اما الاقرار فاجاز عن كاش وقيل اخر بوضع
الشركة في الماضي ولا وجه الى ابياته بدون هذا الوصف لانه خلاف ما اخبر به ولا الى ابياته هذا
الوصف لانه يصير الوارث فيه شركا ولانه لما قبض الاجنبي شيئا كان للوارث ان يشاركه فيه فيبطل
في ذلك القدر ثم لا يزال القبض الاجنبي شيئا ويشاركه الوارث فيه فيبطل حتى يبطل الكل فلا يكون نصيبا

وفي الانثا حصص ادمها متان عن حصص الآخر بقا وبطلانا . قال الزبلي قال في النهاية
 قال الترمذاني هذا اذا انصافا قاما اذا انكر الاجنبي شركة الوارث او انكر الوارث شركة الاجنبي
 فانه يصح اقراره في حصص الاجنبي عند محل لان الوارث فقير بطلان حقه وبطلان حق شركة
 فيبطل في حقه ويثبت في نصيب الآخر وعند ما يبطل في الكل لان حق الوارث لم يتميز عن حق الاجنبي
 وانما اوجبه مشتركا بينهما فيبطل كائنا ولو اوصى لشخص **بثوب وثوب** جدي ووسيط ووردي
ثلاثة الفس لكل واحد منهم ثوب **فضاع** منها **ثوب ولم يرد رأي** اي ايهما هو **الوارث**
 يحدد ذلك **يقول لكل واحد منهم ثوب** فضاع **ثوب** فضاع ولا ادري من هو فدا فاعلم ان كل شئ **بطلت**
 الوصية لان المستحق مجهول وجعل الله تمنع القضا وتحصيل غرض الوصي **الان يسلموا** اي لا
 ان يسلم له الورثة **ما بقي منها** اي من الشئ فحينئذ تصح الوصية لانها كانت صحيحة في الاصل
 وانما بطلت لجعلها طارئة مانعة من التسليم فاذا سلموا الباقي زال مانع فغدت صحيحة على
 ما كانت فيفسخ بينهما **لذي الجيد ثلثه ولذي الردي ثلثه ولذي الوسط ثلث كل واحد**
منهما فنصيب كل واحد منهم ثلث ثوب لان الاثنين اذا قسم على ثلثة اصاب كل واحد منهم الثلثان
 وانما اعطى صاحب الوسط ثلث كل واحد منهما والآخران الثلثين من ثوب واحد لان صاحب اليد
 لا حق له في الردي بيقين لانه إما ان يكون هو الردي الاصل او الوسط ولا حق له فيهما واحتمل
 ان يكون حقه في الجيد بان كان المالك هو الوسط او الردي ويحتمل ان يكون له فيه حق بان يكون
 المالك هو الجيد وصاحب الردي لا حق له في الجيد بيقين لانه إما ان يكون هو الجيد الاصل
 او الوسط ولا حق له فيهما ويحتمل ان يكون حقه في الردي بان كان المالك هو الجيد او الوسط
 واحتمل ان لا يكون له فيه حق وصاحب الوسط يحتمل ان يكون حقه في الجيد بان كان المالك اجد
 ويحتمل ان يكون في الردي بان يكون المالك اري ويحتمل ان لا يكون له فيهما حق بان كان المالك
 هو الوسط فاذا كان كذلك اعطى كل واحد منهم حقه من محل يحتمل ان يكون هو له لان التسوية بانصاف
 حق كل واحد منهم اليه واجبة وهم في احتمال بقا حقه وبطلانه سواء وفيما قلنا انصاف حق
 كل واحد منهم بقدر الامكان **ويثبت عين من دار مشتركة وقسم ووقع في حظه فهو للموصي**
له والامثلة ذرعه اي اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فوصى احدهما ببيت بعينه لمحل فالدار
 تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصي فهو للموصي له وان وقع في نصيب الآخر فالوصي له مثل
 ذرع البيت وهذا عند ابي حنيفة وابي ثور وقال لجل له نصف البيت ان وقع في نصيب الموصي وان وقع
 في نصيب الآخر كان له مثل ذرع نصف البيت لانه اوصى بملكه وملك غيره لان الدار كلها مشتركة
 فينفذ في ملكه ويتوقف الباقي على اجازة صاحبه ثم اذا ملكه بعد ذلك بالقسم التي هي مبادلة
 لا تنفذ الوصية السابقة كاذن اوصى بملك الغير ثم اشتراه ثم اصاب بالقسم عين البيت كان
 كان للموصي له نصفه لانه عين ما اوصى به وان وقع في نصيب صاحبه كان له مثل نصف البيت لانه
 يجب تنفيذها في البدل عند تعذر تنفيذها في عين الموصي به اذا قبلت تنفيذ الوصية في بدله
 بخلاف ما اذا بيع العبد الموصى به حيث لا تتعلق الوصية بثمنه لان الوصية تبطل بالاقدام على البيع
 على ما بينا في مسائل الرجوع عن الوصية ولا تبطل بالقسم . ولها انه اوصى بما يستقر ملكه فنفذ
 بالقسم لانه يقصد الايصا بما يمنع الانتفاع به على الكمال ظاهرا وذلك يكون بالقسم لان الانتفاع
 بالمشاع قاصر وقد استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في نصيبه فتنفذ الوصية فيه **والاقرار**
ببيت معين من دار مشتركة مثله اي مثل الوصية به حتى يؤمر بتسليمه كله ان وقع البيت في نصيب

بان كان الرهاك هو الجيد او الوسط
 واحتمل ان لا يكون له فيه حق بان
 كان الرهاك هو الردي

كالجارية الموصى بها

المتخذة

المعتر عند ما فان وقع في نصيب الآخر يؤمر بتسليمه وعند محله يؤمر بتسليم النصف او قد
 النصف وقيل محلهما في الاقرار . والفرق له على هذه الرواية ان الاقرار بملك الغير صحيح حتى ان
 من اقر بملك الغير لغيره ثم ملكه يؤمر بالتسليم الى المعتر له والوصية بملك الغير لا تصح حتى لو ملكه
 بوجه من الوجوه ثم مات لا تنفذ فيه الوصية **وبالف عين من مال آخر فاجاز رب المال الوصية**
بعد موت الموصي ودفعه اليه صح الايضا لانه نفذ **وله المنع** اي التحريم المنع من التسليم **بعد**
الاجازة لانه تبرع بالمال الغير فيوقف على اجازة صاحبه فاذا اجاز كان هذا منه ابتداء تبرع فله
 ان يمنع من التسليم كسائر التبرعات **بخلاف ما اذا اوصى شخص آخر بالزيادة على الثلث**
اولا قبله او لوارثه فاجازتها الورثة حتى لا يكون لهم ان يمنعوا من التسليم لان الوصية في نفسها
 صحيحة لمصادقها ملكه وانما امتنع الحق الورثة فاذا اجازوها سقط حقهم من جهة الموصي على ما بينا
 من قبل **ولو اقر احد الابن بعد القسمة بوصية ابيه صح** الاقرار **في ثلث نصيبه** بقائه
 اذا اقسم الابن ان تركه ابيهما وهو الف درهم مثلام اقر احدهما ان اباها اوصى له بثلث ماله
 فان المعتر يعطيه ثلث ما في يده وهذا استحسان والقياس ان يعطيه نصف ما في يده وهو قول
 زفر لان اقراره بالثلث يضمن اقراره بمساواة اياه والتسوية في اعطاء النصف تبقى له النصف
 كما اذا اقر احدهما باخ ماله لها وهذا لان ما اخذه المنكر كالمالك فيملك عليهما . وجه الاستحسان
 انه اقر له بثلث شايع في جميع التركة وهي في ايديهما فيكون مقر له بثلث ما في يده وبثلث ما في يد
 اخيه فيقبل اقراره في حق نفسه لولايتة عليهما ولا يقبل في حق اخيه لعدم الولاية عليه فيعطيه
 ثلث ما في يده . فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا اقر احدهما بالدين على ابيه فان صاحب
 الدين وهو المعتر له يلزم جميع ما في يد المعتر حتى يستوفي دينه ولا شئ للمعتر ان لم يفضل منه شئ
 قلت الفرق بينهما ان الدين مقدم على الميراث فيكون مقرا بتقدمه عليهم فيقدم عليه ولا كذلك
 الوصية لان الموصي له شريك الورثة فلا يباذله الا اذا سلم الوارث ضعف ذلك والله اعلم
ولو اوصى له بامه فولدت الامة بعد موت الموصي ولدا وبلاها يخرجان من الثلث فهما
اي الامة وولدها للموصي له والدة اي وان لم يخرجها من الثلث اخذ الموصي منها اي من الامة **شعر**
اخذ منه اي من الولد وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يباذله ما يخصه منهما جميعا واذا كان له ستماية درهم
 وانه تساو في ثلثماية فولدت ولدا يساو في ثلثماية بعد موت الموصي حتى صار ماله الف ومائتين
 فثلث المالا ربماية فعند ابي حنيفة رحمه الله للموصي له الام وثلث الولد وعند مالك كل منهما لان
 الولد دخل في الوصية تبعا حال اوصائه بصا ولا يخرج من الوصية بالانفصال . وله ان الام اصل
 والولد تبع والتبع لا يراهم الاصل ولو نفذ ما الوصية فيها تنقضي الوصية في بعض الاصل وذلك
 لا يجوز هذا اذا ولدته قبل القبول وقبل القسمة وان ولدته بعدها فهو للموصي لانه ملكه لمعتر
 ملكه فيه بعدها وان ولدته بعد القبول قبل القسمة ذكر القدر في انه لا يصير موصي به ولا يعتبر
 خروجه من الثلث وكان للموصي له من جميع المال كالولده بعد القسمة ومثا يخاف قالوا يصير
 موصي به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما اذا ولدته قبل القبول وان ولدته بعد موت الموصي لم يدخل
 تحت الوصية فيكون لورثته كيف ما كان والكتب كالولد في جميع ما ذكرنا والله اعلم

اقراره

خالصا

صوابه قبل درجها

باب في بيان احكام **العتيق في المرض**
 الاعتاق في المرض من انواع الوصية لكن لما كان له احكام مخصوصة افرد به بابا على حدة واخره

عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل **يعتبر حال العقد في تصرف مختار فان كان التصرف**
في الصحة من كل ماله والى اى ان لم يكن في الصحة بل كان في المرض من ثلثه اى ثلث المال
والمضاف الى موته اى موت الموصي من الثلث وان صلة كان في الصحة التصرف المختار هو الذي
اوجب حكمه في الحال والمضاف الى الموت ما اوجب حكمه بعد موته كانت خربة موت او هذا الزيد
بعد موتى ففى المختار يعتبر حاله التصرف فان كان صحيحا في تلك الحال ينفذ من كل ماله وان كان
مرضا ينفذ من الثلث فالمراد بالتصرف الذي هو انشاؤا ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار
بالدين في المرض ينفذ من كل المال والنكاح في المرض ينفذ من كل المال اما المضاف الى الموت
فيعتبر من الثلث سواء كان في زمن الصحة او في زمن المرض **اعتاقه ومحاباته وهبته ووقفه**
وصنائه وهبته وصية اى حكم هذه التصرفات كحكم الوصية حتى يعتبر من الثلث ومزاها اصحاب
الوصايا في الضرب لاحقية الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات مختارة
في الحال وانما اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة بماله فصار محجورا عليه في حق الزايد على
الثلث واعلم ان كل مرض يرى منه فهو ملحق بحال الصحة لان حق الورثة والعزما لا يتعلق بماله
الا في مرض موته وبالبرء تبين انه ليس بمرض الموت فلا حق لاحد في ماله **فيعتبر من الثلث وبزاهم**
اصحاب الوصايا في الضرب هذا نتيجة كون ما ذكر وصية ولم يسع ان اجيز اى اذا اجازة
الورثة العتق في المرض فلا سعاية على العتق لان العتق في المرض وصية على ما بيناه وهي تجوز
باجازة الورثة فلا يكون مدعي لان المنع لحقهم لسقط بالا اجازه كما بيناه **فان حابا فخره احق**
اى المحاباة احق من العتق **وبعكسه** وهو ما اذا حرر ثم حابا **استقيا** وهذا عند ابي حنيفة وقتا لا
ها سوا في المستقلين لان المحاباة اقوى لانه في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق او لا وهو
لا يحتمل الرفع بزاهم المحاباة وهما يقولان ان العتق اقوى لانه لا يلحقه الفسخ والمحاباة يلحقها الفسخ
ولا يعتبر في التقديم في الذكر لانه لا يوجب التقديم في البتة الا اذا اتخذ المستحق واستوت
الحقوق **وصورة المحاباة** ثم الاعتاق باع عبدا قيمته ما يمان بانه ثم اعتق عبدا قيمته مائة ولا مال
له سواها يصرف الثلث الى المحاباة وسعى المستحق في كل قيمته **وصورة العكس** عتق العبد الذي
قيمه مائة ثم باع العبد الذي قيمته ما يمان بانه يقيم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد العتق
يعتق بنصفه مجانا ويسعى في نصف قيمته وصاحب المحاباة ياخذ العبد الاخر بانه وحسين **وصيته**
بان يفتق عنه بحد المائة عبدا لا ينفذ ما بقي ان هلك درهم هذا عند ابي حنيفة وعندهما ينفذ العتق
بما بقي بخلاف **الحج** فانه ينفذ ما بقي لا يبيح ان وصيته بالعق ليشترى بانه من ماله وينفذها
فمن يشترى باقل منه تنفذ في غير الوصية له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحج لانه قريبة محضه هي
حق الله تعالى والمستحق لم يتبدل فصار كما اذا اوصى لرجل بمائة ففعل بعضا يدفع اليه الباقي **قال**
الزبلي قيل هذه المسئلة مبينة على اصل آخر مختلف فيه وهو ان العتق حق الله تعالى عندهما حتى يقبل الشارة
فيه من غير دعوى فاختلف المستحق وهذا البناء صحيح لان الأصل ثابت معروف ولا يستدل لانكاره
ولو اوصى بالشرى بثلث ماله وهو الف عبد يفتق عنه فاذا هو اقل من ذلك فالوصية باطله قيل
هذا قول ابي حنيفة ولان كان قول اكل فاذ الفرق لها ان الوصية هنا وقع الشك في صحته فلا تصح بالثالث
ولا كذلك مسئلة الكتاب لانه كانت صحيحة فلا تبطل بالشك **ولو اوصى بان يشترى بثلث ماله**
عبد فافتق بطلت الوصية عنده وتبطل الوصية بعق عبده ان جنى العبد الوصية بعد موته
اى الوصي **فدفع** بالجناية لان الرفع قد صح فان حق ولي الجناية مقدم على حق الوصي فكذلك على حق

ينفذ

والفرق

فلم يبدل المسحق وعنده حق العبد حتى لا يقبل فيه الشهادة من غير دعوى

بكل

تكون

الموصى له وهو العبد نفسه لانه يتلقى المالك من جهة الموصي ومالك الموصى باق الى ان يدفع
وبه يزول ملكه فاذا اخرج به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باع الموصى او وارثه بعد موته بالدين
وان فري اى فري الورثة العبد لا اى لا تبطل الوصية وكان العتق في اموالهم لانهم هم الذين
التزموا واجازة الوصية لان العبد ظهر عن الجناية فصار كما لم يجز ولو اوصى بثلثه لترك وترك
عبد فادعي بكن عتقه في الصحة والوارث في المرض فالقول للوارث مع اليمين ولا شيء لزيد
الا ان يفضل من ثلثه شيئا او تقوم حجة على دعواه اوصى بكن بثلث ماله واعتق عبدا فادعي
بكر ان الميت قد اعتق العبد في الصحة لئلا يكون وصية فتنفذ وصيته من ثلث المال وقال الوارث
اعتقه في مرضه واعتق في المرض مقدم على الوصية بثلث المال فالقول للورثة لانه ينكر احتياقا
زيد الا ان يكون ثلث المال زائدا على قيمة العبد فتنفذ الوصية لزيد فصار ذلك على القيمة
او يبرهن زيد على ان العتق كان في الصحة فتقبل بيئته لانه خصم في اثبات ذلك لتبطل الوصية
بالثبوت **ولو ادعي رجل دينه على الميت وادعي العبد عتقا في الصحة ولا مال له غيره**
فصدقهما الوارث شيئا في قيمته ويدفع الى الميراث هذا عند ابي حنيفة وقالا لا يفتق ولا يسعى في
شي لان الدين والعتق في الصحة ظهرانهما بقصد دين الوارث في كلام واحد فكأنهما وقعا معا والعتق
في الصحة لا يوجب السعاية له ان الاقرار بالدين اقوى لانه في المرض يعتبر من كل المال والاقرار
بالعتق يعتبر من الثلث فيجوز ان يبطل العتق لكنه لا يحتمل البطلان فيبطل معنى بايجاب السعاية

باب في بيان احكام الوصية للاقارب وغيرهم

انما اخرجنا البابه عما تقدمه لان في هذا الباب ذكر احكام الوصية لقوم مخصوصين وفيما تقدم
ذكر احكامها على وجه العموم والعموم ابرأ من الخصوص **جاءه** اى جار الرجل **من لصيق به** هكذا
وقع في الحضرة فانه قد مر الوصية للجار على الوصية للاقارب **فان قلت** كان حق الكلام ان يقتصر
وصية الاقارب نظرا الى ترجمة الباب **قلت** قال الاكل يجوز ان يقال الوارث لا يدخل على الترتيب
وان يقال فكل ذلك اهتماما بالجار والله اعلى وهذا عند ابي حنيفة وعندهما الملاحق وغيرهم سوا
لا يبيح انه لما نفذ رصفه الى الجنيح **الا ترى** انه لا يدخل فيه جار الحلة وجار الاراضي وجار القرية
وجب صفه الى خص الخصوص وهو الملاحق في الاستحسان وهو قولهما جار الرجل من يسكن حلقه
ويجمع مسجد الحلة لان اكل يسمى جار عرقا وشرعا **قال** عليه الصلاة والسلام لا صلة للجار
المسجد الا في المسجد **ففسر** بكل من سمع النداء وقال الشافعي للجار الى ربعين دارا من كل جانب لقوله
صلى الله عليه وسلم حق الجار اربعون دارا هكذا وهكذا **قلت** هذا ضعيف عند اهل النقل فلا يمكن
الاحتجاج به في الجار الساكن والمالك والذكر والانثى والمسكن والذمي لان الاسم يتناول كل
ويدخل فيه العبد الساكن عنده لان مطلق هذا الاسم يتناول ولا يدخل عندهما بخلاف الذمكة تدخل
لان سكنها مضاف اليها ولا تدخل التي لها بعل لان سكنها غير مضاف اليها وانما هي تبع فلم تكن
جارا حقيقة كذا في تبين الكثر وفي العناية قال كل في الزيادة وينبغي على قياس قول ابي حنيفة
ان يدخل الساكن تحت الوصية من الجيران المتكدرين وان كانوا لا يكونون المشركين ومن كان مملوكا ولم
يكن ساكنا لا يدخل **قال** ابو بكر بن سائغ هو يه كحدا سيرة من كل في مذهب ابي حنيفة وليس كذلك
فان هذا الحكم على استحقاق وهو المملوك انتهى **وصهره** اى الرجل وهو بكر الصاد المملوك **كل ذي**
رحم محرم من عمره كآبائهم واعمامهم واخوانهم واخواتهم وغيرهم بشرط موته اى الموصي وهي اى عتق

ويستوى

الشفقة

وَمَرَضُهُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ مُدَبَّرُهُ وَأَمَّا بَنَاتُ أَوْلَادِهِ لَأَنْ عَقِبَ هُوَ لَا يَتْبَعُ بَعْدَ الْمَوْتِ لِأَنَّ الْمَوْتَ قَفَى عَلَى
الشَّيْءِ لِأَنَّ الْعِلْمَ يَتَّبِعُهُ وَجُودُهُ وَالْوَصِيَّةُ تَصَافِي إِلَى جِلَّةِ الْمَوْتِ لِأَنَّهَا أَخْتُ الْمِرَاثِ وَالْمِرَاثُ كَلَالٌ
فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوْتٌ قَبْلَ الْمَوْتِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوْتٌ بَعْدَ الْمَوْتِ وَفِي الْمَوْتِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوْتٌ قَبْلَ الْمَوْتِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوْتٌ بَعْدَ الْمَوْتِ
وَهُوَ التَّوْبَةُ وَالْإِسْتِغْفَارُ لِأَنَّ مَوْتَ الْمَوْتِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوْتٌ قَبْلَ الْمَوْتِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوْتٌ بَعْدَ الْمَوْتِ
الْإِسْتِغْفَارُ بِأَنَّ الْإِسْتِغْفَارَ لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوْتٌ قَبْلَ الْمَوْتِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوْتٌ بَعْدَ الْمَوْتِ
مَالَهُ إِلَى الْفَقْهَاءِ دَخَلَ فِيهَا أَيُّ فِي الْوَصِيَّةِ مَنْ يَرِيقُ النَّظَرَ فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَنْ عِلْمُ ثَلَاثٍ
مَسَائِلُ مَعَ أَدْلَاهَا كُنَّا فِي الثَّنِيَّةِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَنْ خَفِظَ الْوَفَاءُ فِي الْمَسَائِلِ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْوَصِيَّةِ
وَنَقَلَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِهِ مِنْ أَوْصِيٍّ الْعَقْلُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْعِلْمِ الْأَهْلِيٍّ لَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْعَقْلِ فِي الْحَقِيقَةِ وَفِي
الْوَصِيَّةِ لِلْعِلْمِ بِدَخُلِ الْمُسْكُونِ فِي بِلَادِهِ خَوَارِزْمِ وَمِنْ بِلَادِنَا قَمْعُ عِبِّ أَوْجِيٍّ بِأَنْ يَصْرِفَ ثَلَاثَ مَالِهِ
إِلَى الْعِلْمِ بِدَخُلِ الْمُسْكُونِ وَاصْحَابُ الْحَدِيثِ أَنْتَهَى وَفِي قَاضِي خَانٍ أَوْجِيٍّ لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِدَخُلِ أَهْلِ الْفَقْهَةِ
وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا أَهْلُ الْكَلَامِ كَابِي سَفِيَّانٍ وَغَيْرِهِمْ لِأَنَّ هُوَ لَا يَنْتَسِلِفُ لَاطِلُهُ الْعِلْمُ وَفِيهِ مَبَانِيَّةٌ
لَمَّا تَقَدَّمَ وَفِي شَرْحِ النَّظَرِ الْوَصِيَّةُ فِي عَنِ وَسْطِ الْحَيْطِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ الْفَقْهَاءُ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ لِأَنَّ أَسْمَ طَلِبَةِ
الْعِلْمِ يَقَعُ عَلَى هُوَ لَا تَحْتِمْ كَوْنُهُ قَاضِي خَانٍ أَيْضًا وَعَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْفَضْلِ بِدَخُلِ أَوْجِيٍّ بِأَنْ يَبِيعَ مِنْ كِتَابِهِ مَا كَانَ
خَارِجًا عَنِ الْعِلْمِ وَتَوَقَّفَ كِتَابُ الْعِلْمِ فَتَنْتَشِرُ كِتَابُهُ وَكَانَ كِتَابُ الْكَلَامِ فَكُتِبَ إِلَى الْفَقَاحِ الصَّغَارِ أَنَّ
كُتِبَ الْكَلَامُ هَلْ يَكُونُ مِنْ كِتَابِ الْعِلْمِ حَتَّى تَوَقَّفَ مَعَ كِتَابِ الْعِلْمِ فَجَابَ أَنْ كُتِبَ الْكَلَامُ بِبَيْعٍ لِأَنَّ خَارِجًا عَنِ
الْعِلْمِ أَنْتَهَى وَفَقَضَاهُ أَنْ لَا يَدْخُلُ الْمُسْكُونُ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْعِلْمِ فَتَمْلِكُ السَّرَاجِيَّةُ تَطْيِينَ الْقُبُورِ مَكْرُوهٌ كَرَاهِيَّةٌ
عَلَيْهِ قَبْلَ فِي أَيُّ الْوَصِيَّةِ بِاطْلَعُ كَابِي الْخَانِيَّةِ وَفِي السَّرَاجِيَّةِ تَطْيِينَ الْقُبُورِ مَكْرُوهٌ كَرَاهِيَّةٌ
فِي التَّجْزِئَةِ وَذَكَرَ فِي الْفَتْوَا وَجِيَّ أَنْ لَا يَأْسُرُ بِهِ يَكْرَهُ الْبَيْعَ عَلَى الْقُبُورِ وَكَتَبَتْهُ عَلَيْهِمَا وَأَنْ لَمْ يَصِلْ
عَلَامَةُ زَائِرَةٍ وَقَالَ الْهَامُ نَحْزَالِيَّةُ الْبَزْدَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ جِئْتُ إِلَى كِتَابَتِهِ حَتَّى لَا يَزِيدَ إِلَّا شَرَّ
وَلَا يَجُوزُ لَابَاسُ بِهِ أَنْتَهَى وَقَدْ ذَكَرَ فِي السَّرَاجِيَّةِ فِي الْكِرَاهِيَّةِ أَنْ تَطْيِينَ الْقُبُورِ مَكْرُوهٌ فِي الْخِتَارِ
وَقَدْ قَدْ مَنَعَهُ عَنْهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ بِطُلَانِ الْوَصِيَّةِ بِالتَّطْيِينِ سَبِيحًا عَلَى الْقَوْلِ بِالْكَرَاهِيَّةِ لِأَنَّهَا جَائِزَةٌ
وَصِيَّةٌ بِالْمَكْرُوهِ وَالْأَمْرُ عَلَيْهِ

هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْوَصِيَّةِ بِالْخِزْمَةِ وَالسَّكْنَى وَالشَّرْقَةِ
لَمَّا فَرَعَ مِنْ ذِكْرِ أَحْكَامِ الْوَصَايَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِيمَانِ شَرَعَ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْوَصَايَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَنَافِعِ
وَأَخْرَجَ الْبَابَ لِمَا أَنَّ الْمَنَافِعَ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَجُودُهَا خَارِجَةٌ عَنْهَا وَضَعَا **صَحْنُ الْوَصِيَّةِ بِخِزْمَةٍ**
عِنْدَهُ وَسَكْنَى دَارِهِ مَعْلُومَةٌ وَأَبْدَلُ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ يَصِحُّ تَمْلِكُهَا فِي خَالِ الْحَيَاةِ بِدَلٍّ وَبَعْضُهَا بِدَلٍّ
فَكَذَا بَعْدَ الْمَمَاتِ لِحَاجَةٍ كَابِي الْإِيمَانِ وَيَكُونُ مَحْبُوسًا عَلَى مِلْكِ الْمَيِّتِ فِي حَقِّ الْمَنْفَعَةِ حَتَّى يَمْلِكُهَا الْمَوْصِي
عَلَى مِلْكِهِ كَابِي تَوَقُّفِ الْمَوْصِي عَلَيْهِ مَنَافِعُ الْوَقْفِ عَلَى حَكْمِ مِلْكِهِ الْوَاقِفِ وَجُودُ مَوْقِفٍ وَمَوْقِفٌ كَابِي الْإِيمَانِ
فَالْمَنَافِعُ عَلَى أَصْلَانِ وَصَحْنُ الْوَصِيَّةِ أَيْضًا **بِمِلْكَتِهَا** أَيْ الْعَبْدَ وَالْأَرْثَ لِأَنَّهَا بَدَلُ الْمَنْفَعَةِ وَجُودُ
لِلْوَصِيَّةِ بِهَا الْحَاجَةُ وَهِيَ تَشْمَلُ الْكُلَّ إِذَا الْمَوْصِي تَحَاجَّ إِلَى التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَقْدَرِ عَلَيْهِ وَكَذَا الْمَوْصِي لَهُ
تَحَاجُّ إِلَى قَضَائِهِ حَاجَةً بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ **فَإِنْ خَرَجَتِ الرِّقْبَةُ أَيْ رِقْبَةُ الْعَبْدِ وَالْأَرْثَ مِنْ ثَلَاثٍ سَلِمَتْ**
إِلَيْهِ أَيْ الْمَوْصِي لَهُ لَهَا أَيْ الْخِزْمَةُ وَالسَّكْنَى لِأَنَّ حَقَّ الْمَوْصِي لَهُ فِي الثَّلَاثِ لَا يَزِيدُ إِلَّا زَادَهُ الْوَرِثَةُ فِيهِ
وَالْوَالِدُ وَإِنْ لَمْ تَخْرُجِ الرِّقْبَةُ مِنَ الثَّلَاثِ **تَقْسَمُ الدَّارُ ثَلَاثًا وَفِيهَا يَأْتِي الْعَبْدُ** لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الثَّلَاثِ
وَحَقَّهُ فِي الثَّلَاثِ كَابِي الْوَصِيَّةِ بِالْعَيْنِ وَلَا يَمْلِكُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ أَجْزَاءً لِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ فَيَصْرَفُ إِلَى الْإِيمَانِ
فَيَخْدُمُهَا ثَلَاثًا هَذَا إِذَا كَانَتِ الْوَصِيَّةُ غَيْرَ مَوْقِفَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مَوْقِفَةً بَوَاقٍ كَالسَّكْنَى فَكَانَتْ

كتبه الطاهر السلفي

السنة ١٢٠٠

السنة غير مضمَّنة بِخِزْمَةِ الْوَرِثَةِ يُؤْمِنُ وَالْمَوْصِي لَهُ يَوْمًا إِلَى أَنْ يَمُوتَ ثَلَاثَ سِنِينَ فَإِذَا مَضَتْ سَنَةٌ
إِلَى الْوَرِثَةِ لِأَنَّ الْمَوْصِي لَهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ وَإِنْ كَانَتْ مَضَتْ فَانْصَبَتْ السَّكْنَى قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْصِي بِطَلَتْ
الْوَصِيَّةُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ مَضِيِّهَا بِخِزْمَةِ الْمَوْصِي لَهُ يَوْمًا وَالْوَرِثَةُ يُؤْمِنُ إِلَى أَنْ يَمُوتَ ثَلَاثَ سِنِينَ فَإِذَا مَضَتْ
سَنَةٌ إِلَى الْوَرِثَةِ وَكَذَا الْحَكْمُ لَوَمَاتِ الْمَوْصِي بِخِزْمَةِ بَعْضِهَا بِخِزْمَةِ الْوَصِيَّةِ تَسْكُنُ الدَّارَ إِذَا كَانَتْ لَا تَخْرُجُ
مِنْ الثَّلَاثِ حَيْثُ يَقْسَمُ مِنَ الدَّارِ ثَلَاثًا لِأَنَّ الثَّلَاثَ لَمْ يَكُنْ قِسْمًا مِنَ الدَّارِ أَجْزَاءً وَهُوَ أَعْلَى
لِلْمُسْتَوْفِيَّةِ بَيْنَهُمَا زَمَانًا وَذَلِكَ أَنَّ فِي الْمَبَايَا تَقْدِيمُ أَحَدِهِمَا زَمَانًا وَلَوْ أَنَّ تَسْمُو الدَّارَ بِأَيَّةٍ مِنْ حَيْثُ
الزَّمَانُ يَجُوزُ أَيْضًا لِأَنَّ لِقَاءَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا **وَلَيْسَ لِلْوَرِثَةِ بَيْعٌ مَا فِي أَيْدِيهِمْ**
مِنْ ثَلَاثَةٍ أَيْ الدَّارِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِأَنَّ خَالِصَ الْكَلَامِ وَجْهَ الظَّاهِرِ أَنَّ حَقَّ الْمَوْصِي لَهُ ثَابِتٌ
فِي جَمِيعِ الدَّارِ بِأَنْ يَطْهَرَ ثَلَاثَ مَالٍ آخَرُ وَخَرَجَ الدَّارَ مِنَ الثَّلَاثِ وَكَذَا لَهُ حَقُّ الْمَزَاجَةِ فِيمَا فِي أَيْدِيهِمْ إِذَا
خَرَّبَ مَا فِي يَدِهِ وَبِالْبَيْعِ يَقْضَى بِطُلَانِ ذَلِكَ فَيُخْبَرُونَ عَنْهُ ذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ **وَلَيْسَ لِلْمَوْصِي لَهُ بِالْخِزْمَةِ**
أَوِ السَّكْنَى أَنْ يُوَاجِرَ الْعَبْدَ وَالْأَرْثَ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ لَيْسَتْ بِالْأَرْثِ وَفِي تَمْلِكُهَا بِالْمَالِ أَحَادِثُ
صَفَةِ الْمَالِيَّةِ فِيهَا تَحْقِيقُ الْمَسَاوَةِ فِي عَقْدِ الْمَاوِضَةِ فَالْمَنْفَعَةُ هَذِهِ الْوَلَايَةُ لَمْ يَمْلِكُهَا بَتَمْلِكُهَا
الرَّقَبَةُ أَوْ لَمْ يَمْلِكُهَا بَعْدَ الْمَاوِضَةِ حَتَّى يَكُونَ مَمْلُوكًا لَهَا بِالْمَنْفَعَةِ الَّتِي يَمْلِكُهَا بِهَا أَمَّا إِذَا مَلِكُهَا
مَقْصُودُهُ بِغَيْرِ عَرَضٍ ثُمَّ يَمْلِكُهَا بِمَوْضِعٍ كَانَ مَمْلُوكًا أَكْثَرُ مَا يَمْلِكُهَا بِمَوْضِعٍ وَهُوَ لَا يَجُوزُ وَاسْتَوْفَى أَعْلَى **وَلَا لِلْمَوْصِي لَهُ**
بِالْعَقْلِ اسْتِخْلَافُهُ أَيْ الْعَبْدَ **أَوْ سَخَاةَ أَيْ الدَّارِ فِي الْأَصْحَى** لِأَنَّ أَوْصِيَّ بِالْعَقْلِ وَهُوَ ذَرَاهُ
أَوْ ذَا يَنْبَغِي وَهَذَا اسْتِخْلَافُ الْمَنْفَعَةِ وَلَا تَكُنْ أَنْمَا اسْتِخْلَافُهَا فِي حَقِّ الْوَرِثَةِ فَانْهَ لَوْ ظَهَرَ دَيْنٌ
يَكُونُ أَذْوَقَ مِنَ الْعَقْلِ بِاسْتِخْلَافِهَا بَعْدَ اسْتِخْلَافِهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَوْفَى الْمَنَافِعَ نَفْسَهَا كَابِي
شَرْحِ الدَّرَرِ وَالْعَبْدِ وَمِثْلُهُ الدَّارُ الْمَوْقُوفَةُ عَلَيْهِ قَالَ اسْتِخْلَافُهَا بِعَبْدِ الْبَرِّ فِي شَرْحِ النَّظَرِ الْوَصِيَّةُ
مَعْرِفَتُهَا إِلَى التَّجْزِئَةِ وَالْخَاصِّي وَقَدْ مَنَعَ عَلَى وَلَدِهِ وَأَوْلَادُهَا أَبْرَامًا تَسْلُوًا فَإِذَا السَّكْنَى لَيْسَ لَهَا
فِي السَّكْنَى حَقٌّ لِأَنَّ حَقَّهَا فِي الْعَقْلِ أَنْتَهَى وَفِي الظَّاهِرِ فِي الْوَصِيَّةِ بِعَقْلِهِ دَارُهُ لَوْ جُلَّ تَوَجُّرُ وَتَدْرُجُ
إِلَيْهِ غَلَاظُهَا فَإِذَا السَّكْنَى بِغَيْرِهِ قَالَ الْإِسْكَافِيُّ لَهُ ذَلِكَ وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ سَعِيدٍ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ
وَعَلَيْهِ الْقَوِيُّ وَالْوَصِيَّةُ أَخْتُ الْوَقْفِ فَفِي هَذَا نَكُونُ الْقَوِيُّ فِي الْوَقْفِ عَلَى هَذَا بَلْ أُولَى لِأَنَّهُ لَمْ يَقْلُ فِيهِ
اخْتِلَافُ الْمَسَاجِدِ أَنْتَهَى قَالَ وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الرِّقَابَةُ مَسْكُورَةٌ أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَنْفَعَةُ فَيَطْهَرُ الْعَرَقُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ
بِأَنَّ الْوَصِيَّةَ أَنْمَا هِيَ فِي الْعَقْلِ وَالسَّكْنَى تَقْدِيرُهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ الْخِلَافُ فِي الْوَقْفِ مِنْ بَابِ أَوْ لَمْ يَكُنْ
فَانْهَ أَعْمَ مِنْ كَوْنِهَا لَا تَقْضَى بِالسَّكْنَى أَوْ بِالْعَقْلِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ الْخِلَافُ فِي الْوَقْفِ مِنْ بَابِ أَوْ لَمْ يَكُنْ
وَلَا يَخْرُجُ الْمَوْصِي لَهُ الْعَبْدُ الْمَوْصِي بِخِزْمَتِهِ مِنَ الْوَقْفِ إِلَّا إِذَا كَانَ الَّذِي يَرِيدُ أَخْرَاجَهُ إِلَيْهِ **مَمْلُوكًا**
هُوَ وَأَهْلُهُ فَيَخْرُجُ بِخِزْمَتِهِ **أَنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ** لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ تَقْدِيرُهَا عَلَى مَا يَصْرِفُ مِنْ مَقْصُودِ الْمَوْصِي
فَإِذَا كَانَ الْمَوْصِي لَهُ وَأَهْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مَقْصُودُهُ أَنْ يَجْلِسَ الْعَبْدُ إِلَى أَهْلِهِ فَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بِلَادِهِ
وَالْوَالِدُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثَّلَاثِ **فَكَذَا** أَيْ لَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ بِخِزْمَةِ **الْإِبَادَةِ الْوَرِثَةِ** لِقِيَامِ حَقِّهِمْ فِيهِ
وَبِمَوْتِهِ أَيْ الْمَوْصِي لَهُ **فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي بِطُلْتِ** الْوَصِيَّةُ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ مَضَافًا إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَفِي الْحَالِ
مِلْكٌ ثَابِتٌ فِيهِ وَلَا يَتَصَوَّرُ تَمْلِكُ الْمَوْصِي لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَطُلَتْ **وَبَعْدَ مَوْتِهِ يَمُودُ إِلَى الْوَرِثَةِ** أَيْ بَعْدَ
مَوْتِ الْمَوْصِي لَهُ يَمُودُ الْعَبْدُ وَالْأَرْثَ إِلَى وَرِثَةِ الْمَوْصِي لَهُ لِأَنَّ أَوْجِبَ الْحَقَّ لِلْمَوْصِي لَهُ اسْتَوْفَى الْمَنَافِعَ عَلَى حَكْمِ
مِلْكِهِ فَلَوْ اسْتَمْتَلَ إِلَى وَارِثَةِ الْمَوْصِي لَهُ اسْتَحَقَّ أَبْرَامًا مِنْ مِلْكِ الْمَوْصِي بِغَيْرِ رِضَا وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ وَبِمَوْتِهِ
بَسَاتْنُهُ قَامَتْ وَفِيهِ عَمْرٌ لَهُ هَذِهِ الثَّمَرَةُ فَقَطُّ أَيْ الْمَوْصِي لَهُ الثَّمَرَةُ الْكَائِنَةُ خَالِصَةً مَوْتِ الْمَوْصِي لَهُ لَا مَا
يَخْرُجُ بَعْدَ **وَأَنْ زَادَ أَبْرَامًا لَهُ هَذِهِ الثَّمَرَةُ وَمَا يَسْتَقْبِلُ كَابِي غَلَّةِ بَسَاتْنِهِ** أَيْ كَابِي أَوْصِيَّ بِعَقْلِهِ بَسَاتْنُهُ

نفسها

ليس

يخبرهم وإذا كانوا في مصره كالقوة تملك
فقد بواو ان يمكن من حدة العبد
من غير ان يبرره مشقة السوم

سواء لفظه ابر او لفظه هن وما يحدث **فما صله انه اذا اوصى بالغة استحقه دايا ويا القرعة**
 لا يستحق الا القائم الا اذا زاد ابر لم يثبت بصير بالغة فيستحقه دايا وهو المراد بقوله وان
 زاد ابر له هذه القرعة وما يستقبل كما في غلة بستانه اي اذا زاد في الثمرة لفظه ابر صار كما اوصى
 بخله بستانه من غير زيادة شيء حتى يستحق الموجود وما سيوجد فيما **فان قلت ما الفرق بينهما**
قلت الفرق بينهما ان الثمرة اسم للموجود عرفا ولا يتناول المعدوم والابدالة زائدة مثل التخصيص
 على الابدال لا يتناول الابدال المعدوم والمعدوم المذكور وان لم يكن شيئا اما الغلة فتعظم الموجود وما
 يكون بعرض الموجود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل من غلة بستانه ومن غلة ارضه وداره فاذا
 اطلقت تناول الموجود من غير توقف على دلالة اخرى اما الثمرة اذا اطلقت تناول الموجود والمثلية
 بما لها فهي كمثلية الغلة في تناولها الثمرة المعدومة ما عاين الموصي له وانما كان كذلك لان الثمرة
 اسم للموجود حقيقة فلا يتناول المعدوم الا بما زاد اذ كان في البستان ثم عند موت الموصي صار متناهما
 في حقيقة فلا يتناول الجاز فاذا لم يكن فيه ثمرة يتناول الجاز ولا يجوز الجمع بينهما الا اذا ذكر لفظ
 الابدال تناولها فلا يجوز الجمع بين الحقيقة والجاز فانه لا يجوز عندنا ان يكون في موضع **وان**
لم يكن فيه اي في البستان ثمرة حين الوصية فهي كالغلة وقد قررناه **وفي النهاية ان الثمرة**
والخراج وما فيه صلح البستان على صاحب الغلة لانه هو المستفاد بالبستان فصار كالنقعة في فصل
 الحزمة **وبصوف غنمه وولدها وكنها له ما في وقت موته قال ابر** يعني اذا اوصى بصوف
 غنمه وولدها او بكنها ثم ماتت فله ما في بطونها من الولد وما في ضرعها من اللبن وما في ظهورها
 من الصوف يوم يموت الوصي سواء قال ابر او لم يقل لانه ايجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء
 يومئذ بخلاف ما تقدم **والفرق ان القياس ياتي بتعليك المعدوم الا في الثمرة والغلة المعقودة**
 جازا الشرع بورد العقد عليها كالمعاملة والادارة فاقضى ان جواز الوصية بطريق الاولى
 لان بائها اوصى اما الولد المعدوم والصوف المعدوم واللبن المعدوم فلا يجوز ايراد العقد عليها
 ولا يستحق بعقدها فكذا لا يدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها لانها يجوز استحقاقها بعقد البتة
 تبعا وبالعقد الخلق مقصود اذ كان الوصية **اوصى بجمل داره مسجدا او لم يخرج من الثلث واجاز واوصى**
الورثة بجعل مسجدا لان المانع من الجواز تعلوق حقه فاذا اجاز وان المانع **وان لم يخرج واوصى**
الورثة بجعل ثلثها مسجدا رعاية لجانب الوارث والوصية **وبظهر تركه في سبيل الله بطلت**
 اي الوصية عند ابي حنيفة لان وقف المنقول غير جائز عندنا فكذا الوصية وعندنا يجوز ان يشرع من ذلك
 خسر او قول فيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في كثير من المواضع كما اذا اوصى بخله بستان
 وبصوف غنمه وولدها ويجوز ان كان قد قدم بستانه مفضلا والله اعلم **اوصى ببيت مسجدا لم تجز الوصية**
الا ان يقول الموصي يتفق عليه لانه ليس باهل التملك والوصية تملك وذكر النقعة بمنزلة
 الوقف على مصالحه وعندنا يجوز لانه يحمل على الاثر بالصرف الى مصالحه تصحيا لكلامه وبقول
 سحر ابي مولا صاحب البحر وفي المجتبى اوصى بثلث ماله للكنيسة جاز وبصرف الى فضل الكنيسة ولا
 يجوز لغيره وكن المسجد والبيت المقدس **وفي الوصية لغير الكوفة** يجوز لغيره عند ابي حنيفة والله
 خلقنا لخدمته على ان تصدق بدينهم في مكان كذا او على مسكين او مساكين كذا صح ولو اوصى
 وصيه ان يتصدق على فلان الفقير فصدق على غيره كان مخالفا انتهى **قال شخص اوصيت بشايتي**
فلان او فلان بطلت الوصية عند ابي حنيفة لانه الموصي له وعند ابي حنيفة ان يصطالحا على
 اخذ الثلث كالوقال فلان او فلان على الف وعندنا يجوز غير الورثة فايها شاءوا اعطوا القياهم

ولا يتناول المعدوم والابدال بغير زيادة
 عليه وانما قيدناه بقوله وفيه ثمرة
 لانه اذا لم يكن في البستان ثمرة

منه ذلي

فما ذكره في الكافي والله اعلم كما فرغ من وصية المسلم اعقبها بوصية الذي يكون الكفيل
 ملحقين بالمسلمين في احكام المماثلات **في جعل داره بيعة** وهو مقيد بالنصاري وفي النهاية
 قال البيعة لليهود والكنيسة بالنصاري **او جعلها كنيسة** وهو مقيد لليهود كما في مسكين ومقيد بالنصاري
 كما في النهاية **في صحة فوات في اي الدار ميراث** لان هذا بمنزلة الوقف عند ابي حنيفة والوقف يورث
 عندنا واما عندنا فلان هذه مقصودة فلا تصح **فان قلت هذا في حقهم كالمسجد في حقنا فلا يورث**
 المسجد ولا يباع فيه بغير ان يكون هذا كذلك **قلت** اوجب عنه ان يملك الباقي ينقطع عن المسجد لا يملكهم
 عن كذا يشهد لانهم يستوفون ويدفنون موتاهم ولو كان المسجد كذلك يورث قطعا والله اعلم **وان اوصى**
ان يبي داره بيعة او كنيسة لمعتبين فهو جائز من الثلث لان الوصية فيها معنى التملك
 فامكن تصحيحها على اعتبار المعتبين **وباره كنيسة في القرى لقوم مسجدين صحت**
 اي اذا اوصى بداره ان يبي لقوم مسجدين صحت **كوصية حربي مست من كل ماله لمسلم او ذي**
 اما الاول وهو ما اذا اوصى ان يبي داره كنيسة لغير معتبين فهو قول ابي حنيفة وعندنا الوصية باطلة
 لان هذا مقصودة حقيقة وان كان في مقصودهم قرينة والوصية بالمقصودة باطلة لان في مقصودها تعين
 المقصودة ولا يبيح ان هذه قرينة في مقصودهم وعن ابن ابي شيبة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 فان قلت ما الفرق لا يبيح بين بستان او بين الوصية بها **قلت** الفرق له كذا ذكره ان البستان ليس بسبب
 لزوال الملك وانما يزول ملك البستان بان يصير محرا خالصا له كما في مساجد المسلمين والكنيسة
 لم يصير محروقا لله تع على ما يتصور فيكون عنه بخلاف الوصية لانه لا يورث الملك ان يورث مقصود
 الوصية وهو الملك استنع فيما ليس بقرينة عندهم فيبقى فيها هو قرينة عندهم على بقائه فيزول ملكه فلا
 يورث انتهى **وقد بنا بالقرية لانه لو كان بالامصار لا يجوز بالاتفاق لانهم لا يكونون من اهل البيعة**
 في الامصار **وعلى هذا الخلاف** اذا اوصى بان تنزع خزانة من ويظم المشركون من غير تعيين لما ذكرنا
 وان كان لقوم معينين جاز بالاتفاق على انه تملك فاذا اوصى الخراج لمسلم فلا يملك اهل التملك
 كالحبة ونحوها فكذا اذا اوصى بالكثر من الثلث او بماله كله جاز لان امتناع الوصية بما زاد على
 الثلث حق الورثة وليس لورثته حق شرعي لانهم اموات في حقنا وقيل اذا كان ورثته معه لا يجوز ان يورث
 من الثلث الا باجازة من لانه بالامان التزم احكامنا فصار كالذي ولو اوصى ببعض ماله اخذت الوصية
 وزد الباقي الى ورثته وكذا لو اوصى لغيره من ماله **ولو اوصى بغيره عند الموت او بغيره جاز ذلك كله**
 من غير تعيين بالثلث لما بينا **ولو اوصى له مثل اوصى بوصية جاز لانه لما دام في دار الاسلام فهو كالمسلم**
 في المماثلة ولهذا يصح عقود التملكاته منه وتبرعاته في حال حياته فكذا بعد مماته **وعن ابي حنيفة**
 واي س وصية المسلم الذي التحري المستان لا يجوز لانه في دارهم حكم حتى يمكن من الرجوع اليها فصار
 كالارث والاولا ظهر كذا في تعيين الكثر **وصاحب الموصي اذا كان لا يكتفي بما ارتكبه من الهوى**
فهو بمنزلة المسلم في الوصية لانا امرنا ببيت الاحكام على ظاهرها لاسلام **وان كان لا يكتفي بما هو**
عليه من الهوى فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته **والمرتد في الوصية**
كذمية فتصح وصاياها قال في النهاية وهو الاصح لانما بقي على الردة بخلاف المرتد لانه يقتل او يترك
 فجعلها كالذمية قال ابو يلى قال السفناني في النهاية وذكر صاحب الكتاب في الزيادات على خلاف
 هذا وقال بعضهم لا تكون بمنزلة الذمية وهو الصحيح فلا تصح منها وصية **قلت** والظاهر انه
 لانما فاة بين كذا يديه لانه قال هناك وهو الصحيح وهما الاصح وهما يصدران كذا في المنايا
 والفرق بينهما وبين الذمية ان الذمية تقرر على اعتقادها واما المرتد فلا يقرر على اعتقادها قال الرازي عن ابي حنيفة

الاستحسان ومعنى

كنيسة

الاشبه ان تكون كالذمية فيكون وصيتها نافذة لا تقبل لهذا يجوز جميع تصرفاتها فكان الوصية
كانه اراد بقوله صاحب الكتاب صاحب الهذلية وذكر المتأني في الزيادات ان من اراد على الاسلام الى
النصرانية او اليهودية او المجوسية فحكم وصاياه حكم من انتقل اليهم فاصح منهم صحت وصاياه عندها واما
عند ابي حنيفة في وصيته موقوفة ووصاياه المترتبة بالاجماع لانها لا تقبل عندنا وقال قاضيان المردة
الصحيح انها كالذمية فيجوز منها ما جاز من الذمية وما لا فلا انتهى واعلم ان وصايا الذي يلدنة اقسام
منها ما هو جائز بالاتفاق وهو ما اذا اوصى بما هو موقوف عندنا وعندهم كما اذا اوصى بان يستخرج في بيت المقدس
او بان يغير الترك وهو من الروم سواء كان لقوم معينين او غير معينين لانه وصية بما هو موقوف وفي معتقدهم
ايضا موقوفة ومنها ما هو باطل بالاتفاق وهو ما اذا اوصى باليس بقرية عندنا ولا عندهم كما اذا اوصى
بمغنيات والناجات واوصى بما هو موقوف عندنا وليس بقرية في معتقدهم كما اذا اوصى بالجو وبيتا المسجر
للمسلمين او بان يستخرج بمساجدهم لانه معصية عندهم لان يكون لقوم باعيا منهم فيصير ما عتبار الملك
ومنها ما هو مختلف فيه وهو ما اذا اوصى بما هو موقوف عندهم وليس بقرية عندنا ككتبة الكنيسة لقوم
غير معينين ونحوه فعند ابي حنيفة يجوز وعندنا لا يجوز وان كان لقوم معينين يجوز بالاجماع وحاصله
ان وصيته لقوم معينين يجوز في الكل على انه عليه لم وما ذكر من الحصة من سخرج المساجر ونحوه
خرج منه على طريق المشورة لا على طريق الزام حتى ان يصرفه في الحصة التي عتبه بل يفعلون به ما شاؤوا
لانه ملكهم والوصية انما صحت باعتبار التملك والملك على الوصية المطلقة بان يقول مثله هذا
القدر من مالي او تلك مالي وصية او وصيت بهذا القدر من مالي او تلك مالي لا تحل الغني لانه
صدقة وهي على الغني حرام وان وصية غنمته بان يقول الوصى ياكل منها الفقير والغني لان اكل
الغني من الوصية لا يصح الا بطريق التملك والتمليك لا يصح الا لغيره والغني لا يحصى ولو خصت
الوصية به اي بالغني بان يقول مثله هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غني او لقوم غنماء
مخصوصين قلت الوصية لهم وكل اي مثل ما تقدم من الوصية الوقف هكذا ذكره مشافروني
مختصه وسرده

باب في بيان احكام الوصى

كما فرغ من بيان الوصى له شرع في بيان احكام الوصى اليه وهو الوصى لما ان كتاب الوصايا يشمله
لكن تقدم احكام الوصى له ككفره وقوعه وكانت الحاقة الى معرفتها امس يقال الوصى الى
فلان اي فوض اليه التصرف في ماله بعد موته والاسم منه الوصاية بالكسر والفتح والمفوض اليه الوصي
او وصي عمرو اي زيد وقبل الوصى اليه عندنا اي عند الوصى يعني لعلمه فان رد الوصاية عنه
اي بعلمه رد والا فلا هكذا ذكر في العناية معزيا الى الذخيرة ثم قال الشارح الى ان المقصود بذلك
علم الوصى لبتدراك حاله عند رد الوصية فليس يرد لان الميت مضي بسبيله اي الوصى مات معتد اعلمه
فلو صح رده بغير علمه في حياته او بعد ما مات صار مفعولا من جهة وهو اضرار لا يجوز فيرد رده فان
قلت ما الفرق بين الوصى له والوصى اليه في ان قبول الاول في الحال غير معتبر حتى لو قبله في حال
حياة الوصى ثم رده بعد وفاته كان صحيحا بخلاف الثاني على ما ذكرتم قلت اجيب عنه بان يقع الاول
بالوصية لنفسه ونفع الثاني للوصى وكان في رده بغير علمه اضرا به فلا يجوز بخلاف الاول لان الوصى
به يرجع الى ورثة الوصى ولا ضرر له في ذلك والله اعلم فان سكت الوصى اليه فمات الوصى فله
الرد والقبول بعد موته لان الوصى ليس له ولاية الا بامر من غيره او لمن يبيع شيئا من التركة
وان جعل به اي لم يعد الوصية اذا باع الوصى شيئا من التركة قبل قبول الوصية فيكون كقبوله

هذا لان

نصا لانه دلالة الاتمام فصار قبولا وينفذ البيع لصدره من الوصى علم بالايضا ولم يعلم
بخلاف الوكيل حيث لا يكون من غير علم قبولا لان التوكيل امانة لتبوت في حال قيام ولاية التوكيل
فلا يصح من غير علم كائنا المالك بالبيع والشراف فلا بد من العلم وطريق العلم به ان يخبره واصر من اهل
الغيب وقد ذكرناه فيما تقدم اما الايضاح فله لانه يختص بحال انقطاع ولاية الميت فلا يتوقف
على العمل كالورثة فان رد الوصى بعد موته اي موت الوصى ثم قبل صح قبوله الا اذا انفرد
قاضي رده معناه ان الوصى اليه ان لم يقبل حتى مات الوصى فقال لا قبل ثم قال قبل فله ذلك
ان لم يكن القاضي اخرجه من الوصية حين قال لا قبل لان مجرد قوله لا قبل لا يبطل الايضاح لانه فيه
مضرة بالميت وضرر الوصى في الاتباع بجوار الثواب ودفع الضرر الاول وهو اعلى اولى الان القاضي
اذا اخرجه عن الوصية يصح ذلك لانه مجتهد فيه فكان له اخراجه بعد قوله لا قبل كما ان له اخراجه بعد
قبوله لانه نصب ناظرا اذا اراد غير اصله كان له عزله ونصب غيره وربما يجز عن ذلك فيضطر
بنص الوصية فيدفع القاضي الضرر عنه وينصب حافظا للمال الميت متصرفا فيه فيدفع الضرر
من الجانبين ولو قال قبل بعد ما اخرجه القاضي لا يلتفت اليه لانه قبل بعد ما بطلت الوصية باخراج
القاضي ياه ولو اوصى الى صبي وعبد غيره وكافر فاسبق بذلك بغيرهم اي اذا اوصى الى
هؤلاء المذكورين اخرجه القاضي ويستبدل بغيرهم مكانهم وذكر القدوري ان القاضي يجز ضم
عن الوصية وهذا يدل على ان الوصية صحيحة لان الاخراج يكون بعد الذخيرة قلت ويدل على هذا ما
في السراجية من قوله اذا اوصى عبدا وذي اوفاسق اخرجه القاضي عن الوصاية ولو نصر فوا قبل
الاخراج جاز انتهى وذكرهم في الاصل ان الوصية باطلة قبل معناه تستطل وقيل في الكافر باطلة
ايضا لعدم ولايته ووجه الصحة ثم الاخراج كما ذكره الزيلعي ان اصل النظر بان لقدرا بعد حقيقة
وولاية الفاسق على نفسه وعلى غيره على ما عرف من اصلنا وولاية الكافر في الذمة الا انه لم يتم النظر
لوقوف ولاية العبد على اجازة مولاه وتمكنه بعد ما والمعاداة الدينية الباعثة على ترك النظر
في حق المثل والقيام الفاسق بالجناية فيجزم القاضي عن الوصية ويقيم غيرهم مقامهم اتماما للنظر
وسرط في الاصل ان يكون الفاسق مخوفا منه على المال لانه يكون عذرا في اخراجه بخلاف ما اذا اوصى
لمكاتبه او مكاتب غيره حيث يجوز لان المكاتب في منافعه كالحرة وان عجز بعد ذلك فالجواب فيه كالجواب
في القن والصبي كالفن فلو بلغ الصبي وعقب العبد واسلم الكافر لم يجز ضم القاضي عنها
اي عن الوصية والي عبد اي عبد الوصى نفسه وورثته صفا وصح ايضا اليه عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف لا يجوز وهو القياس لان الولاية متقدمة لما ان الرق ينالها ولان فيه ائبات الولاية
للمالك على المالك وهذا قلت المستروع ولان الولاية صادرة من الاب لا تتجزي وفي اعتبار هذه تتجزي
لانه لا يملك بيع رقبة وهذا خلاف الموضوع ولا يخفى انه مخاطب مستبد بالتصرف فيكون اهلا للوصاية
وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا ملكا كالسلم ولاية النظر فلا منافاة بخلاف ما اذا كان
في الورثة كذا رواد ايضا الى عبد الغيرة لانه لا يستبد بالتصرف اذ كان لولي معه بخلاف الاول
لانه ليس للقاضي ولا للصغار معه بعد ما ثبت الايضاح اليه وكذا ليس له منعه وايضا الوصى اليه
يؤذن بكونه ناظرا لهم فصار كالمكاتب والوصاية قد تتجزي على ما رواه الحسن من ان ج كما اذا اوصى لرجلين
احدهما يكون في الدين والاخر في العاين يكون كل واحد منهما وصيا فيما اوصى اليه خاصة او يقول يضار
اليه كذا يؤدي الى ابطال اصله وتفسير الوصف بابطال عموم الولاية اولى من ابطال اصل الايضاح
والا لو اي وان لم تكن ورثة صغار بل كان كلهم او بعضهم كبارا لا يصح الايضاح اليه لان بكثير ان ينفقه

البيع

وتبديله بغيره

او يبيع نصيبه فيمنحه المشتري فيعجز عن الوفا بما التزم فلا يفيد وقوع في المجتبى من غير محرم
رجه الله قال انت وصي وصي وهو صحيح فهو وصية بعد موته حيثما قضى ديني او اشتري كعتي
او نبت وصاياي فهو وصي عند أبي حنيفة والي شئ ايضا وعند محمد رحمه الله لا يجتمع هذه الثلاثة
والا فهو وصي فيما سمي فاما بيع داره او انفق على ولديه او انظر اليه ولم يامر فليس كوصي لانه لا حق
لكيت فيه وكذا اعطى فلا ناهية الا ان يحج عنى وفيه المحققات استأجر وفلا ينفذ وصاياي
يصير وصية جنيته ابو نصر استأجر نكاح لثمن وصاياي بما به درهم فالحاجة صلة له ولو دفع
اليه الف وقال ادفع هذه الف الف الى فلان اذ انت فليس له ان يدفعه مريض قال لقوم اجتمعوا
عنده افسدوا كذا بعد موت فاكل اوصيا فان مات فقبل منهم شيئا او اكثر فم اوصيا وان قبل واحد
لم يتصرف حتى يضم اليه القاضي غيره او يجزله بالتصرف شمس وصي القاضي حضر الموت فوصي
الى غيره فوصيه يقوم مقام الارب حلت مات الواقف ووصي الى رجل ولم يذكر الوقت يصير وصيا في
أوقافه وامواله واولاده ولو خسر له الوصية في ماله فهو وصي في كل عند أبي رحمه الله وعنه ليس
لوصي في الوقف ان يوصي الى غيره شمس يجوز شمس والوصية الى الصغير جائزة ولكن لا تترك المهرمة
كالوكالة شمس قالت لزوجة المريض الى من يشاء اولادك فقال اليك واسلمك الى الله صارت وصية
شمس في ادب القاضي اذا جعل انسانا قاتما في ماله انقلب وصيا انتهى وفي السراجية ولو قال
فلان وصي حتى يقدّر فلان ثم الوصية الى فلان فهو كالماله البينة على الوصاية لم تقبل الا على خصم وهو
الوارث او رجل لكيت عليه دين او قبله حق او رجل له قبل الميت حق او رجل اوصى له بوصية انتهى
ومن عجز عن القيام بمصاخرم الله غيره لان في الصم رعاية المقتدين حق الموصي وحق الورثة لان تكليف
النظر يحصل به لان النظر يتم باحاطة غيره ولو شكى الوصي الى القاضي ذلك فلا يجنبه حتى يعرف
حقيقته لان الساكن قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه **ولو ظهر للقاضي عجز اصداد استبداد غيره**
رعاية النظر من الجانبين **ولو عجز له اي الوصي المختار القاضي مع اهليته لقا اي الوصية نفذ عجزه**
اي القاضي وان وصليته جاز اي القاضي **واشهر** بارتكابه ما لا يجوز له شرعا قال الزبيدي لو
كان قادرا على التصرف وهو امين فيه ليس للقاضي ان يجزله لانه مختار للميت ولو اختار اخرا غيره
كان دونه فكان بقاءه اولى الا ترى انه قد مر على الميت مع وفور شفقتة فاولى ان يقدم على غيره وكذا
اذا اشكت الورثة او بعضهم الموصي اليه لا ينبغي ان يعزله حتى يبين له خيانه لانه استغداد الولاية من
الميت غيره اذ اظهرت الخيانة فانت الامة والميت انما اختار لاهله وليس من النظر في ابقائه بعد فسخ
وهو لو كان حيا لاخرجه من افيق بوالقاضي مناهه عند عجزه ويقيم غيره مقامه كانه مات ولا وصي له
ولم يذكرنا اذا فعل القاضي ما ليس له وعزله الوصي العدل المختار هل يعزله ام لا وذكره القاضي فان
في فتاواه حيث قال وصي الميت اذا كان عدلا كافيا فلا ينبغي للقاضي ان يعزله واذا لم يكن عدلا يعزله
ويصير وصيا اخر ولو كان عدلا غير كاف لا يعزله ولكن يضم اليه كافيا ولو عجز له يعزله وكذا لو عجز له
القاضي العدل الكافي يعزله كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بحواهر زاده **قال شيخنا سري الدين بن الشيخ**
في شرحه للنظم الوصايا في قلت وفي وسط المحيط ان القاضي يصير جائرا عما والله اعلم **قال** وعند بعض
المشايخ لا يعزله العدل الكافي يعزله القاضي لانه مختار للميت فيكون قد مر على القاضي وفي القينة
عزى ابن العدل الكافي لشرح خواهر زاده وان ظهروا الدين المعنى في استبعده لانه مقدم على
القاضي لانه مختار للميت وان استاده البديع قال اذا كان هذا في وصي الميت فكيف وصي القاضي وعجز
في المبسوط والنهاية انتهى **قلت** في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين الوصي من الميت ان عدلا

كافيا لا ينبغي

كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله فلو عجز له قبل يعزله **اقول** الصحيح عندي انه لا يعزله لانه كوصي
وهو اشق بنفسه من القاضي فكيف يعزله وينبغي ان يعفى به لفساد قصاصة الزمان انتهى **قال**
شيخنا رحمه الله فقد افاد ترجيح عدم صحة عزل الوصي فكيف بالوظائف في الاوقاف انتهى **وبطل**
فعل احد الوصيين اي اذا اوصى الى اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف في مال الميت فان تصرف
فيه فهو باطل وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو س يعزله كل واحد منهما بالتصرف **ولو اوصى الى رجلين**
ثم ان احدهما تصرف في المال في غير الاشياء المقدودة ثم اجاز صاحبه فانه يجوز ولا يحتاج الى تجزير
المعد كذا في الجوهر **كالمقويتين** فانهما كالوصيين في ان احدهما لا يتصرف بالتصرف في مال الوقف قال
في القينة من كتاب الوقف وفي الشروط الظهيرية لو جعل متولين ليس لاحدهما ان يبيع غلته عند
أبي حنيفة ومحمد فالا لابي س رحمه الله كالوصيين انتهى **وقضا** صرح في الفوائد الزينية ويستفاد منه
ان احدهما لو اجر ارض الوقف بدون استطلاع رأي الآخر لا تجوز الاجارة بل يتوقف على اجارته وقد سارت
واقعة النقيي والله اعلم **ولو وصليته كان ايضا لكل منهما على الكيفية** قيل الخلاف المتقدم
فيما اذا اوصى الى **اليمين** بقدر على جرة واما اذا اوصى اليها بقدر واحد لا يعزله احدهما بالتصرف
بالاجماع ذكره المحلواني عن الصغار قال ابو الليث وهو الاصح وبه جزم من لا خرو في محصر وفي
البراية احدهما الوصيين لا يفرد الا في ثمانية تجزير الميت وشرا ما لا بد منه للصغير ويتبع ما يحاف
عليه التلغف وتنفيذ الوصية المعينة وقضا دين الميت من جنسه ورد المصنوب والوديعة وقبول
الحبة وجمع العوال الصائفة وفيما لا يفرد عندهما فذلك في سوا الوصى لها معا او على التقاقت
في الاصح انتهى بخلاف الوكيلين اذا وكلهما متفرقا حيث يفرد كل واحد منهما بالتصرف باجماع فان
قلت ما الفرق بين الوصيين والوكيلين قلت الفرق بينهما كما في تعيين الكثر ان ضم الثاني في
الايصا دليل على عجز الاول عن المباشرة ومنه وهذا لان الايصا الى الثاني يقصد به الاشتراك مع الاول
وهو يملك الرجوع عن الوصية الى الاول فيملك اشرار الثاني معه وقد يوصي الانسان الى غيره على ان
يتكلم من اتمام مقصوده ومنه ثم تبين عجز عن ذلك فيضم غيره فصا بمنزلة الايصا اليهما معا
ولا كذلك الوكالة فان رأي الموكل قائما ولو كان الوكيل عاجزا لم يشر بنفسه لممكنه من ذلك ولما وصل
على ان مراده ان يفرد وكل واحد منهما بالتصرف ولان وجود الوصية عند الموت فتثبت لها معا
بخلاف الوكالة المتعاقبة انتهى وفي الخاتمة ولو ان رجلا اوصى الى رجلين فمات احدهما الوصيين على قول
أبي حنيفة ومحمد لا يتصرف الحي في ماله فرفع الامر الى القاضي ان رأي القاضي ان يجعله وصيا وحده ويطلق
له التصرف فعل وان رأي ان يضم اليه رجلا آخر مكان الميت فعل **وعلى قول أبي س** يفرد الحي منهما بالتصرف
كافيه حاله للحياة **وعز** أبي حنيفة في رواية وهو قول ابن ابي ليلى ليس للقاضي ان يجعل للحي وصيا وحده
ولو فعل لا يفرد بالتصرف الحي لاطلاق القاضي انتهى **البشراء كنفه وتخصيص** فانه لا ينبغي على الولاية
وربما يكون احدهما غائبا ففي اشتراط اجتماعهما فسداد الميت ولو فعله عند الضرورة جبرانه جاز
والمضنونة في حقوقه لانها لا يجتمعان عليه عادة ولو اجتمعا لا يتكلم الا احدهما غالبا **وشرا** حاجة
الطفل لانه في تاخير خوف حقوق الضرر به **والا يضاب له اي قبول الحبة** الطفل فانه ليس من باب
الولاية ولهذا تملكه الامم ومن في عياله **واعناق عبد معين ورد وديعة وتنفيذ وصية معتبتين**
لعدم الاحتياج الى الرأي **وبين ما يخاف تلفه وجميع اموال ضابفة** لان فيه ضرورة لا تخفى
ولانه يملكه كل من هو فيه يد فلم يكن من باب الولاية وان مات احدهما الوصيين فان اوصى الى
الحي او الى اخر فله التصرف في التركة **وخص** ولا يحتاج الى ضم القاضي وصيا ولا اي وان لم يؤمر الوصي

للقاضي

في الوقف

واحد منهما

بالاجماع كذا ذكره الكلباني فيقول
للملأ فاما اذا اوصى اليها بقدر
واحد واما اذا اوصى اليها كل واحد
فهما بقدر على حدة بنو واحد

ضمي القاضى اليه غيره لان الوصي قصده ان يخلعه وصيا له فيستقر فان في حقه وامكن
تحتقه بنصب وصي اخر ووصي الوصي وصي في التركيب اي اذ امان الوصي ووصي الوصي
فان وصي في تركته وتركه الميت الاول وقال القاضى لا يكون وصيا في تركه الميت الاول لان الميت
قوض اليه التصرف ولم يقوض اليه الاوصيا الى غيره فلا يملكه ولا يرثه ولا يرثه غيره ولنا
ان الوصي يتصرف بولاية منتقلة اليه فملك الاوصيا الى غيره كالحال الا ان الوصي ان الولاية التي كانت ثابتة
للموصي تنتقل الى الوصي ولهذا يقدم على الجد ولو لم تنتقل اليه لما تقدم عليه فاذا انتقلت اليه الولاية
ملك الاوصيا ونصبه قسمة اي الوصي حال كونه نائبا عن ورثة غيب او ورثة صغار مع الوصي
له يعني اذ امان رجل له ورثة غيب او وصي الى زيد ولبيكر بثلث جاز لزيد
الوصي ان يقسم تركته بين ورثة الغيب وبين بكر الوصي له بان يأخذ حق الورثة ويترك الباقي الى
الموصي له لان الوارث طيفه الميت حتى يرد بالبكر ويترد عليه ويصير مخرورا بما اشترى المورث
حتى يكون الولد حران الوصي طيفه الميت ايضا فيكون حصصا الوارث اذا كان غائبا فصحت قسمة عليه
ولا يرجع للورثة عليه اي الوصي له ان ضاع قسمة اي حصة الورثة معه اي مع الوصي
لان الهلاك بعد تمام القسمة يكون على من وقع عليه الهلاك في قسمة وفتنمته اي الوصي عن الوصي
له تعمي اي مع الورثة لا اي لا نصحه ثم وقع على عدم صحته بقوله فيرجع الوصي له بثلث ما بقي ان
ضاع قسمة اي حصة الوصي له معه اي مع الوصي لان القسمة لم تنفذ عليه غير ان الوصي لا يضمن
لانه امين فيه وله ولاية الحفظ في التركة كما اذا هلك بعض التركة قبل القسمة فيكون له ذلك الباقي
لان الوصي له شرك الوارث فينتوي ما توري من المال المشترك على الشركة وان هلك في ايديهم فله ان
يضمنهم قدر ذلك ما قبضوا وان شاء ضمن الوصي ذلك القدر لانه منفذ فيه بالدفع اليهم والورثة بالتبض
فيضمن ايما شأ ولا فرق في ذلك بين ان تكون الورثة كبارا او صغارا كما في تبين الكفر وصحة قسمة
القاضي واذن قسمة الوصي له ان غاب الوصي له لان الوصية صحيحة وان كان قبل القبول
ولهذا لو مات الوصي له قبل القبول نصير الوصية ميراثا لورثته والقاضي ناظر في حق العاجز
واقران نصيب الغائب وقضيه من النظر فينفذ ذلك عليه وصح حتى لو حضر الغائب وقد هلك المتبوض
في يد القاضي او امينه لم يكن له على الورثة سبيل ولا على القاضي وهذا في المكمل والموزون وفي
غيرهما اي غير المكمل والموزون لا اي لا يجوز لان القسمة فيه مبادلة كالبيع لانه اقران ومعنى المبادلة
فيه تابع حتى جاز اخره لاحد الشريكين من غير قضا ولا رضا وكذا يجوز مع نصيبه ثمانية وبيع مال
الغير لا يجوز فكذلك القسمة وان قاسمهم الوصي في الوصية صحح حجج عن الميت بثلث ما بقي ان هلك
في يده اي في يد الوصي او هلك في يده من دفع اليه وصحح هذا عند ابي حنيفة واما ابو سنان كان المورث
مستغنيا بثلث بطلت الوصية ولم يحج عنه وان لم يكن مستغنيا بثلث صحح عنه بما بقي من الثلث
الى تمام الجيع وقال محمد لا يحج بشئ وقد تقرر في المنايا ولو اقرن الميت شيئا من ماله للرجع نضاع
بعد موته لا اي لا يحج عنه بثلث ما بقي لان الميت عيسته فاذا هلك بطلت الوصية وصحح بيع
الوصي عند من التركة بغيره العزما لان الوصي قائم مقام الوصي ولو اقرن الوصي شيئا من ماله
حياته يجوز بيعه وان كان مريضا مرض الموت بغير حضر من العزما فكذا الوصي لقيامه مقامه وهذا
لان حق العزما متعلق بالمالية لا بالصورة والبيع لا يبطل المالية لغواها الى خلف وهو المثل
بذلك في العبد المأذون له في التجارة حيث لا يجوز للولي بيعه لان لغواها حق الاستعانة بخلاف
ما نحن فيه وضمن وصي باع ما الذي اوصي ببيعه ونصديق بمثله فاستحق العبد بعد

ويبقى الباقي على الشركة

هلاك عند عذر

هلاك ثمنه عند معناه اذا اوصي ببيع عبده والصدوق بثمنه على الساكن فباعه الوصي
وقبض الثمن فضاء الثمن في يده وهو المأذون بالهلاك المذكور في المختصر ثم استحق العبد بعد ذلك
ضمن الوصي الثمن للمشتري لانه هو العاقد فتكون الهبة عليه لان المشتري منه لم يرض بثلث الثمن
الا بثلث اليه المبيع ولم يسلم باخذ الباقي وهو الوصي مال الغير بغير رضاه فيجب عليه رده ورجع
الوصي في التركة اي تركه الميت لانه عامل له فيرجع به عليه كالوكيل وكان ابو حنيفة يقول او لا لا
يرجع الوصي على احد لانه تبيين بطلان الوصية باشتقاق العبد فلم يكن عاملا للورثة فلا يرجع عليه
بشئ ثم رجع الى ما ذكرهنا ويرجع في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث لان الرجوع بحكم الوصية
فاخذ حكمها وحمل الوصية الثلث وعن محمد انه يرجع عليه بحكم الوصية بل بحكم الضرر وذلك دين عليه
والدين يقتضي من جميع التركة وان كانت التركة قد هلكت او لم يكن بها وقام لم يرجع بشئ كما في سائر
ذلول الميت وفي المنقذ لا يرجع الوصي في مال الميت وانما يرجع على الساكن الذي تصدق عليه بالثمن
لان عتقه لم وكان غرامته عليهم كما يرجع الوصي في مال الطفل ووصي باع ما اصابه اي الطفل
من التركة وهلاك معه فاستحق المال المبيع فالطفل يرجع على الورثة بحصصته لانها من
القسمة باستحقاق ما اصابه وصح احتيا له مال اليتيم لو خير اي يجوز احتيا له الوصي بال
اليتيم اذا كان فيه خير بان يكون الثاني اقل من الاول لانه لو كان الاول اقل لا يجوز لان فيه
تضييع مال اليتيم على بعض الوجوه وهو على تقدير ان يحكم بسقوطه حاكم يري سقوط الدين اذا مات
الثاني مطلقا او مجرد الحوالة ولم يكن عليه بينة ولا يري رجوع الدين على الاول وصح بيعه وشراؤه
من اجنبي بما يتفان الناس به اي يجوز بيع الوصي او شراؤه بما يتفان الناس به مثله ولا
يجوز بما لا يتفان لان الولاية نظرية ولا نظر في الغبن العاجز بخلاف البيع لا يمكن الترخض عنه
ففي اعتباره انه لا يمكن الترخض عنه انسداد بابيه بخلاف العبد والوصي والمأذون لها في التجارة
والمكاتب حيث يجوز بيعهم وشراؤهم بالغبن العاجز عند ابي حنيفة لانه يتصرفون بحكم المالكية والاذن
فك الحجر والوصي يتصرف بحكم النيابة الشرعية نظرا فيفقدهم موضع النظر وعندنا لا يملكون فيه
لان التصرف بالغبن العاجز يتبرع وهو ليس من اهل ولا ضرر اليه وهذا اذا باع الوصي الصغير
مع الاجني وان باع الوصي او اشتري باليتيم من نفسه فان كان وصي القاضي لا يجوز
ذلك مطلقا اي على كل حال لا يملكه وان كان وصي الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير
وتفسيره ان يبيع ما يساوي خمسة عشر بعشرة من الصغير او يشتري ما يساوي خمسة عشر بصغير
بعشرة من نفسه واما اذا لم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم فلا يجوز على قول محمد واظهر الروايات
عن ابي حنيفة انه لا يجوز على كل حال كذا في تبين الكفر وفي الغوايد الزينية وبيع الوصي من اليتيم او
شراؤه لنفسه وفيه نفع للصبي جاز واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع والشراء
بزيادة نصف القيمة وقيل دهران في العسر لنقصان وزيادة في وصايا الخانية وقسمة الوصي
مالا مشتركا بينه وبين الصغير يجوز ان كان فيها نفع ظاهر عند الامام خلافا لمحمد كذا في قسمة القسمة
وفي بيع القسمة ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة بمن لا ينفذ لانه يجوز به والوصي لا يملك
الشرا لنفسه ولو اشتراه القاضي لنفسه من الوصي الذي نصبه عن الميت جاز انتهى وفي سائر مجموع
النوازل القاضي اذا باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لانه انما يجوز من القاضي على وجه الحكم ولا يجوز
حكمه لنفسه كذا في العبادية ونحوه في الخانية وبيع الاب مال صغير من نفسه جاز بمثل القيمة
وبما يتفان فيه اي الاب ان يشتري شيئا من مال الصغير لنفسه اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير

انما ذكر الهلاك والعناية دون الصدقة فاستحق

وفي لورثه وبافقد ذكرته في شري

بان كان مثل القيمة او بعين يمينه وقال المتأخرون من اصحابنا لا يجوز الوصي بيع عقار الصغير
اذا كان يكون على الميت دين او من عيب المشتري بضعف الثمن او يكون للصغير حاجة الى الكثر قال
المصدر الشهيد وبه يعني كذا في شرح الكثر الذي يلقى قلت وفيه الغايب الذي يبيعه ذكر ما عثرنا على
ثم قال وزدت اربعة فصار المشتري سبعة ثلاثة من الظنرية فيما اذا كانت في التركة وصية
مركلة لانها ذهبا الامنة وفيما اذا كانت غلاته لا توريد على مؤنته وفيما اذا كان حائطا او دارا
يخشى عليه النقصان انتهى والاربعة من بيع الخائنة فيما اذا كان المتعار في يد متقلب او كان
الوصي عليه فله ببيعته انتهى ولو زاد الوصي على كثر مثله في العدة ضمن الزيادة وفي
القيمة وقع الشراء اي الوصي واذا وقع الشراء ضمن ما دفعه من مال الميت ذكره في
الولو الجية وغيرها ولو دفع المال اليه يقيم قبل ظهوره في يد المشتري بعد ذلك فضاء ضمن
لانه دفعه الى من ليس له ان يدفعه اليه كذا في الولو الجية وجاز بيعه اي الوصي على الكبير
الغائب في غير العقار انه دفعه الى من ليس له لان الاب يبيع ما سوي العقار ولا يملكه فكذا
وصيه لانه يقوم مقامه وكان القياس ان لا يملك الوصي غير العقار ايضا والا بالمال لا يملكه على
الكثير الخاضع لانه لما كان فيه حفظ ماله جاز استحقاقا فيما يتعارع اليه الفساد لان حفظ
ثمنه ليس هو بملك الحفظ فكذا وصيه واما المتعار فمحفوظ بنفسه فلا حاجة فيه الى البيع ولو كان
عليه دين باع المتعار ثم ان كان الدين مستغرقا باع كله بالاجماع وان لم يكن مستغرقا باع بقدر
الدين عندها لعدم الحاجة الى اكثر من ذلك وعندنا في جازله ببيعته لانه تعالى حفظا كالقول
والاصح انه لا يملك لانه قد ذكرنا في بيان الكثر في بيع المتعار الوصي ضيافة في خزان الصبي
من ماله فاكل اذ قربا والجيران والحاشي ان جازوا لا يضمن اذا لم يشرط قال ابو حنيفة رحمه الله ليس
للوصي ان ياكل من مال الصبي قرضا ولا غيره غنيا كان او فقيرا وقال الطحاوي رحمه الله له ان
ياخذ قرضا وقال ابو يوسف لا ياكل من ماله شيئا اذا كان مقيما فان خرج لغيره دينه او مراعاة اسبابه
فله ان ينفق ويركب دابة ويلبس ثيابه فاذا رجع رد الثياب والدرابة والصحيح انه ليس له شيء
من ذلك لانه شرع فيه سترعا وفي الملحقات الوصي الاكل والركوب بقدر الحاجة قال الله تعالى
ومن كان فقيرا فلياكل كل بالمعروف وله ان ينفق عليه في تعليم القرآن والادب ان تأهل لذلك
والا فلينفق عليه بقدر ما يتعلل القراءة الواجبة في الصلوة كذا في شرح القدروري للزهري وفي
الخائنة للوصي ان يبيع على الصبي في النفقة لاعلى الاسراف ولا على التصنيق وذلك يتفاوت
بقوله مال الصبي وكثره باختلاف حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به انتهى
باع مال اليتيم او صنيعة المشتري فليس يجوز ثلثة ايام فان نفذ والا فليس وان اكله المشتري
الشرا او العين في يد المشتري بوقع الوصي الامر الى الحاكم فيقول ان كان بينكما بيع فقد فسخ وفي البيع
للادب اعادة وله الصغير ايضا فاوله اعادة ماله فالعامة على انه لا يملك ذلك وفي الايضاح قبل
الوصاية او تصرف بعد الموت ثم اراد عزله نفسه لم يجز الاعمال لانه التزم القيام فلا يملك
اخراج الا بصحة الوصي ومن يقوم مقامه وهو من له ولاية التصرف على مال اليتيم فاذا خسر
عند الحاكم نظر في حاله ان ما مؤثرا قادر على التصرف لا يجزئه لانه التزم القيام ولا ضرر للوصي
في ابقائه وان عرف الحاكم عجزه وكثر استغاله اخرجه للضرر في ابقائه ولعدم حصول الغرض
منه لعله اهتمامه بانوره بعد طلب العزل كذا في البرازية ولا يتجر الوصي في ماله اي في مال
اليتيم لنفسه وجاز ان يتجر الوصي لو من مال اليتيم المتيقن وقد اطلق في اكثر عذر جواز

كل ما لا يبيع على الولاء ما اذا غلب
في بعض ثمن في الفل لا يملكه
تجوز ولو خيف اكله على غيره

اجاز الوصي

اجاز الوصي فاشتم ما اذا اتجر لنفسه او لغيره وقد صرح في الخائنة وشرح من لا يخسر
وغرها من المستبررات بان الوصي ان يتجر بما لا يبيعه لغيره ويدفعه مضاربة وبضاعة فيجوز على ما في
الكثر على ما اذا اتجر لنفسه فانه لا يجوز له قال في الخائنة ولا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه باليتيم
او الميت فان فعل وبيع يضمن راس المال ويتصدق بالنسخ **ولا يجوز اقراه اي الوصي بدلين**
على الميت ولا بشيء من تركته انه لعل ان يكون المقر وارثا
فيصح في حصته لانه اقرار على نفسه ولو اقر الوصي بعين لا يخرج ادعي انه للصغير لا يسمع
كذا في العادة **ووصي اب الطفل حق بماله من جده** لانه قائم مقام الاب والابن اخ من الجد
وكذا من قام مقامه وان لم يكن وصيه اي ان لم يكن الوصي الى احد فالحمد هو المتصرف لقيامه مقام الاب
لكونه اقرب الناس اليه واستغفر عليه حتى ملك الزناح دون الوصي عزان وصي الاب يقدم عليه
في التصرف في المال لما بيناه دون غيره وان لم يوص بغيره على حاله وفي الفصول العادية وكل ما ذكرنا
في وصي الجد اب الوصي وصيه وصي القاضي وصي وصيه وصي القاضي بغيره وصي الاب
الا في خصلة وهي ان القاضي اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل
وصيا كان وصيا في النوع كلها وذكر في وصايا المستغني رجل مائة واروي الى انسان وللميت بنون
صغار وكبار فانه بعض الكبار وترك ولدا صغيرا يكون وصي للجد وصي له يجوز بيعه عليه فيما كان
يجوز بيعه على ابنته فيما دون المتعار وكذا اذا مات الرجل ولم يوص الى احد كان لابنته وهو لدر بيع العروض
والشرا الا ان وصي الاب لو باع العروض والمتعار لتضا الدين او تنفيذ الوصية جاز والاب اذا باع
التركة لنفسه الدين وتنفيذ الوصية ذكر للخلاف ان لا يجوز ان يبيع الوصية **وطلت شهادة الوصيتين**
لو ادت صغيرا بالحق متوا انقل اليه من الميت او غيره **او كبير بالالميت** فانما ايضا باطلة اما الاولى
فلان التصرف للوصي سواء كانت من التركة او لا واما الثاني فلان مال الكبير ان كان من التركة
فلا يجوز شهادته الوصي عندنا في حق لان له ولاية الحفظ وولاية البيع ان كان كبيرا غائبا وصحت
اي شهادته بغيره اي بغير مال الميت فان ماله الكبير ان لم يكن من التركة فلا تصرف للوصي فيه
فجوز شهادته كشهادة رجلين **لاخرين بدلين الميت وشهادة الاخرين له ولدين**
بمثله بخلاف شهادة كل من يبيع بوصية الف هنا قولها وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا
لان الدين بالموت يتعلق بالتركة اذ الزمة خرجت بالموت ولهذا لو استوفى احد من التركة بغيره
الاخر فيه وكانت الشهادة مثبتة حق التركة فتمتقت التهمة ولهذا ان الدين يجب في الزمة وهي
قابلة لحقوق شتى فلا شركة ولهذا لو تبرع اجنبي بوفاد بن احد لم يسأل الاخر حق المشاركة بخلاف
الوصية لان الحق لا يبيد في الزمة بل في العين فصار المال مشتركا بينهم فاوردت شهادة او شهادته
الا ولين بعدد والاخرين بثلث ماله حيث لم يصرح ايضا لان الشهادة توجب الشركة في المشهور
وتصح الشهادة لو شهد رجلان بالوصية بعين كالعبد وشهد المشهود خصا
للسا عديدين بالوصية بعين آخر لانه لا شركة فلا تصح ذكره ان يبيع شهد الوصيان ان الميت
اوصي اليه زيد معا لفت الشهادة اي بطلت لانها يجزآن نفعا لانفسهما بابائات المعين لهما
فترد بالتهمة فاذا اردت ضم القاضي اليهما ثالثا لان في ضمن شهادتهما اقرارا منهما بوصي اخر معا
لميت واقاراهما حجة على انفسهما فلا يتمكن من التصرف بعد ذلك بدونه فصار في حقهما بمنزلة ما
لومات احد الاوصيا الثالث وجاز ذلك لقاضي مع وجود الوصي لاستناع تصرفهما بدونه فصار
كانه مات ولم يوص الى احد فيضم اليهما ثالثا ليمتثلما التصرف **الا ان يدعي زيد ذلك اي يدعي**

انتم

الاب

الاب فكله كذا وصي وصيه وصي

قربت

انه وصي متهما فحينئذ تقبل شهادتهما وهذا استحسان والقياس ان لا تقبل كالأول
وجه الاستحسان انه يجب على القاضي ان يضم اليها ثانيا على ما بينا انما تستطع بشهادتهما
التعيين عنه فيكون وصيا متهما بنصب القاضي اياه كما اذا مات ولم يترك وصيا ابتداء فلهذا
وكذا اي مثل ما ذكر من الحكم الميت اذا شهد ان اباها اوصي الى رجل وهو المتهود
له **يترك** فان الشهادتين لا تقبل لقول شيخ لا قبل شهادته خصم ولا مريب اي المتهود واذا ادعى المتهود
له الوصاية تقبل استحسانا على انه نصب وصيا ابتداء على ما ذكرنا في شهادته الوصية بذلك **خلاف**
شهادتهما ان اباها وكل من يراى بقبض ديونه بالكونه حيث لا تقبل مطلقا سواء ادعى
الرجل الوكالة او لم يدعي لان القاضي لا يملك نصب الوكيل من حيث بطلها ذلك بخلاف الوصية
وصي انفذ الوصية من مال نفسه يرجع مطلقا وقيل ان كان هذا الوصي وارثا لميت يرجع
في تركته الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية للميت يرجع لانها مطالب من جهة الميت وكان
كقضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى كما في شرح
عمران الاحكام لملا خرو وغيره وفي البرازية وهو المختار **كوكيل ادي الثمن من ماله** فان له
ان يرجع **وكذا الوصي اذا اشترى كسوة الصغير او ما يفتق عليه من مال نفسه** فانه لا
يكون متطوعا اذا شهد على ذلك قال في البرازية وان اشترى اليتيم ونقد من ماله يرجع وكذا الوصي
الوصي نفقة او كسوة اليتيم ونقد من مال نفسه واشهد عليه يرجع. وانما شرط الشهادة لان قول
الوصي في حق الانفاق يقبل لا في حق الرجوع بلا شهادة انتهى **وقضي دين الميت الثابت شرعا**
او كفته من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون متطوعا **او اشترى الوارث الكبير طعنا او**
كسوة للصغير من مال نفسه فانه يرجع به قال في فتاوي قاضيان وصي نفذ الوصية من مال
نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارثا لميت يرجع في تركته الميت والا فلا يرجع وقيل ان كانت
الوصية للميت يرجع لانها مطالب من جهة الميت وكان كقضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى
لا يرجع وقيل يرجع في تركته على كل حال وعليه الفتوى وهو كالوكيل بالشر اذا ادي الثمن من مال
نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما انفق عليهم من مال
نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصي دين الميت من مال نفسه بغير امر الوارث واشهد على ذلك
لا يكون متطوعا وكذا بعض اذا قضى دين الميت من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعنا او
كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركه. وكذا الوصي
اذا ادي خراج اليتيم وعشر من مال نفسه لا يكون متطوعا. ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه
لا يكون متطوعا **ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله فينه** كذا في الثانية انتهى
وفي الفصول العادية بعد ان ذكرنا ما نقلناه عن الثانية قال وفي موارث ابي الليث عن ابي
من مات وترك بنتا وطعاما ودقيقا ميراثا بين ورثته وكان بينهم صفار او امرأة استحسن ان
ياكلوا ذلك وما كان منهم كبير احسن ورثة كبار وصغار وفي تركته دين وعقار توي بعض المال
وانفق الكبار البعض على انفسهم وعلى الصغار فبقوا توي فهو على كلهم وما انفقهم استحسن ان ينفق
حصة الصغار ان كانوا انفقوا بغير امر القاضي او الوصي حسب لهم الى نفقة شلهم. وفي نوادر ابن
ساعة عن رجل فتم مات وترك ابين صغيرا وكبيرا والفق درهم فانفق الكبير على الصغير فماتت من
الالف نفقة مثله وهو ليس بوصي فهو متطوع في ذلك ولو كان الميت ترك طعاما او ثوبا فاعطى
الكبير الصغير والبسة الثوب استحسن ان لا يكون على الكبير ضمان في ذلك انتهى **ولو باع شيئا**

الوصي

لان

الورثة

لو كفن الميت

يترحم

وان كانوا انفقوا بغير القاضي

او الوصي

كذا لليتيم

من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باعه رجع القاضي الى اهل البصرة ان اخبره ان
منها باع بغيره وان قيمته ذلك لا يلتفت اليه من يريه وان كان في المراتب يشترى
باكثر وفي التوفيق باقل يستغنى عن الوصي لذلك بل يرجع الى اهل البصرة فان اجتمع
رجلان منهم على شيء يؤخذ بقوله وكفى قول واحد في ذلك عندها كما في التركة وعلى
هذا قيم الوقت اذا اجر مستغل الوقت ثم جاء اخرين يريه الاجر كذا في الثانية فروع يقبل
قول الوصي فيما يريه من الانفاق بلك بينة الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي ما اذا فزع القاضي
نفقة ذي الزم المحرم على اليتيم فادعى الوصي الرجوع كذا في شرح المجمع مطلقا بان هذا ليس من خواج
اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من خواججه انتهى. قال مولانا في قوايه فيمنع في ان لا يكون نفقة زوجته
كذا لانها من خواججه ولا يسكن عليه قبول قول المناظر فيما يريه من الصرف على المستحق بلك
بينة لان هذا من جملة علمه في الوقت. وفي تبين اكثر اختلاف لوقال ادي خراج ارضه او جعل
عبد له بقى قال ابو س لا بينة عليه وقال محمد عليه السلام كان في المجمع. وفي جامع الفصولين
قضى وصيه دين بغير امر القاضي فلما اكبر اليتيم انكر دينه على ابيه ضمن وصيه ما دفعه لولم يجد بينة
اذا اقر بسبب الضمان وهو الدفع لان جني فلوظهر غريم آخر يغير له حصته ليدفعه باختياره بعض
حقه الى غيره فلولا يكن الغريم الاول بينة على الدين يضمن الوصي كما دفعه لوقعه بغير حجة. وصي
ادي دينه وانكر الورثة تقبل بينته وان لم يكن له بينة فيحلف الورثة انتهى. وقد علم ان الوصي
لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان المانع له اليتيم بعد بلوغه او لا الا في مهر المرأة
فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلك بينة كذا في خزائن المشتين. وفيه في جامع الفصولين على قول
بالموجب عرفا. وفي الملتقط انفق الوصي على الوصي في حياته وهو معتقل المان يضمن ولو انفق
الوكيل لا يضمن ولو ادعى الوصي بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وانفق ثمنه صدق وان كان هالكا
والا لا كذا في دعوى خزانة الكل. قال مولانا والحاصل ان الوصي يقبل قوله فيما يريه الا في ما قبل
الاولي اذا ادعى قضاء دين الميت. الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر دفع ضمانه. الثالثة
ادعى دفع فضل عبده الا بق من خواججه. الرابعة ادعى انه ادي خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة
الخامسة ادعى الانفاق على محرم اليتيم. السادسة ادعى انه اذن لليتيم في التجارة وان له ركبته ديون
فقضاها عنه. السابعة ادعى الانفاق عليه من مال نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع. الثامنة
ادعى الانفاق على رقيقته الذين ماتوا. التاسعة اتجر ورثه ثم ادعى انه كان مضاربا. العاشرة
ادعى فراق عبده الجاني. الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها
الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الكل من فتاوي العتابي من
الوصايا. وذكر صاحبنا ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا. وصي القاضي
كوصي الميت الا في مسائل. الاولى ان الوصي الميت ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفق
ظاهر عند ابي حنيفة فلهذا ما وصي القاضي فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يفقد نفسه
كذا في شرح المجمع من الوصايا وقد ذكرنا. الثانية ان خصصه القاضي بخصص بخلاف وصي الميت
الثالثة اذا باع من لا تقبل شهادته له لم يصح بخلاف وصي الميت وهما في الخلاصة. وذكر في تلخيص الجامع
استواها في رواية في الاولى. الرابعة لو وصي الميت ان يواجر الصغير لصياغة الذهب وسائر الاعمال
بخلاف وصي القاضي كذا في الثانية. الخامسة ليس للقاضي ان يعزل وصي الميت العدل الكافي وله
عزل وصي القاضي العدل كذا في الثانية خلافا لما في السمة. السادسة لا يملك وصي القاضي القبط

وصي الميت

الابا ذن مبتدأ من القاضي بعد الايضاح بخلاف وصي الميت كذا في الحلك صفة من المحاضر والتجارات
السابعة يعمل القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل في الميت كذا في البرازية وهي راجعة الى قبول
التخصيص وعدمه. **الثامنة** وصي القاضي اذا جعل وصيا عند عمره لا يصير الثاني وصيا بخلاف
وصي الميت كذا في **اليثيمة**. وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيته اذا كانت الوصية عامة انتهى
وبه يحصل التوفيق. **تبرع المريض** في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه
في المتاع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى. **وطاهر ما في تلخيص الجاهل**
الكبير من الوصايا بخلافه وصورة الزيلعي في كتاب الغصب بان المريض اعار من اخيه المنصور
عليه انه اذا اجر باقل من اجر المثل فانه ينفذ من الجميع. وقال الطرسوسي انها خالفت المتأخذ وليس
كذلك فان الاعارة والاجارة يبطلان بموته فلا اثر اراد على الورثة بعد موته لا نساخ وفي حياته
لا يملك لهم انتهى. قلت وفي الفضول العادية ما يخالفه قال في كتاب الوصايا واما المريض فتعتبر
احكامه في حسنة وصدرته ووصيته وعقته ومحاباته في بيع او اجارة او كتابة او عتق على مال
من الثلث ولا يجوز الا من الثلث. وفي النصف اربعة من ثلثه. **أمرها وصاياه كرامة**. **والتأني**
هبة في مرضه. **والتأني** صدقائه في مرضه. **والرابع** محاباته في البيع والشراء والاجارة والانتجاع
والتهور لان محل على اختلاف الروايتين والله اعلم

كتاب في بيان أحكام الخنثى

لما فرغ من بيان احكام من غلب وجوده ذكر احكام من هو نادر الوجود **هو اي الخنثى ذوق**
وذكر او من عري عن الاثنين جميعا وهو في اللغة يدل على التكرار واللين ومنه يقال تخنثت
في كلامه اذا اللين وتكرره. اعلم ان الله تعالى خلق البشر ذكرا وانثى كما قال تعالى وثبت منهما رجلا لا كثيرا
ونسبا وقال عز وجل يجب لمن نسا ان نسا ويصلن بين الذكرين حكم كل واحد منهما ولم يبين
حكم ما هو ذكرا وانثى فدل على انه لا يجمع الوصلان في شخص واحد وكيف يجمعان وهما متضادان
وقد جعل علامة التمييز بينهما الآلة ثم قد يقع الاشتباه بان يوجد الانسان ولا يوجد التمييز **فان**
بال من الذكر فله مرد وان بال من المخرج فأنثى لانه صلى الله عليه وسلم سئل عنه كيف يورث
فقال من حيث يولد وعن مثله **وان بال منهما فالحكم للذكر** سبق لانه دليل على انه هو العصف
الاصلي **وان استويا** اي في الشبق **فشكل لعدم المخرج** وهذا كما في العناية بدفع ما يقال لا يملك
بعد البلوغ الا اذا اراد به العاقل **ولا تقتصر الكثرة** وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يجب الى اكثرهما
يقول لانه يدل على انه هو العصفو الاصلي ولان اكثر حكم الكل في اصول الشوق فترجح بالكثرة وله
ان كثر ما يخرج ليس بدليل على القوة لان ذلك لا يتبع المخرج وضيقه لانه هو العصفو الاصلي
ولان نفس المخرج دليل بنفسه فالكثرة من جنسه لا تتبع به الترجيح عند المعارضة كالتأني هذين
والاربعة وقد استتبع الوجه اعتبار ذلك فقال وهل رايه قاصيا بكل البول بالاولاوي **فان**
تلم وتخرجت لحيته او وصل الى امرأة او احتل فذكر لان هذه من علامات الذكر **وان ظهر له ندي**
او لبن او حاض او حبل او امكن وطوق فامرأة لان هذه من علامات النساء **فان لم تظهر له**
علامة اصلا او نفا رخصت الفلانة خصوص خنثى **شكل لعدم ما يوجب الرجوع**. وعن الحسن انه
تعد اصله عند فاعل الرجل من يد على صلح المرأة بواحد ذكره الزيلعي. **واما قلنا** فهو خنثى شكل
كاوقع في مختصر القدرى لانه لو قيل اني وانثى يكون نسيا لهما الامرين. وقيل انما ذكره لان التام
هو الاصل لا على التبيين كذا ذكره في الجوهر والظاهر ان التذكير باعتبار الشخص والله تعالى اعلم

فيكون

فيوقف بين صف الرجال والنساء

فيوقف في امره بما هو الاحوط ثم فرغ على هذا الاصل بقوله **فيوقف بين صف الرجال والنساء**
لانه يحتمل ان يكون ذكرا ويحتمل ان يكون انثى فان كان ذكرا اقتصد بصلاته بالوقوف في صف النساء
وتبطل صلاة من حاذته ان كان انثى فذلك يتخلل الرجال ولا النساء وان وقف في صف النساء فان
كان بالنساء بصلته بصلته ختم وان كان مراهما يستحب له ان يمينه والاصل في احكامه ان يؤخذ
بالاحوط كذا ذكرنا ويعين الذي عن يمينه ويساره والذي خلفه احتياطا لاحتمال انه امرأة ويستحب
ان يصلي بقتل لاحتمال انه امرأة ولو كان بالنساء حرا يجب عليه ذلك ويجلس في صلاته جلوس المرأة
لان ان كان رجلا فقد ترك سنة وهو جاز في الجملة وان كان امرأة فقد ارتكب مكروها يجلس به
جلوس الرجال **وتتبع له امة تختص من ماله** لانه يجوز لمملوكته النظر اليه مطلقا ان كان
ذكرا والضرورة ان كان انثى **ويكره ان يختص رجل وامرأة** لاحتمال انه انثى او امرأة لاحتمال
انه ذكر وكان الاحتياط فيما ذكرنا انه لا يحرم على قدر بران يكون ذكرا وعلى قدر بران يكون انثى لان
نظر الجلس اخف **وان لم يكن له اي لخنثى مال من بيت المال ثم تباع** لان بيت المال اعد لغير
المسلمين فيدخل في ملكه بقدر الحاجة وهي حاجة الختان فاذا اختصه تباع ويؤد عنها الى بيت المال
ولو زوج امرأة فخنثيته ثم طلقها جاز لان ان كان ذكرا صح النكاح وان كان انثى فنظر الجلس اخف
ثم يفرق بينهما ويطلق لاحتمال انه ذكر فيصح النكاح بينهما فتصل الغرة ثم تقتل ان خلاهما
احتياطا **ويكره له نفس الخنثى والخنثى** لاحتمال انه ذكر ووقع في الهذاية التقييد بحياة قبل عليه
لا فائدة في حياته فانه لا نفس بعد الموت وانما هو الباس وكان معناه مضمونا من قوله لنفس قال
الاكل في المناقبة وهي مناقبة سهلة لانه ليس كل ما يذكر في التراكيب يكون قدرا لاخراج به لانه
يجوز ان يكون بعضها بيانا للواقع انتهى ومن ثم ترك هذا القيد في كثير من المعتمدين **ولا يخلو**
به غير محرر ولا ينفق في غير محرم لاحتمال انه امرأة ولا ينفق في غير محرم لان هذا احكام الخنثى المشكل
على ترتيب الكتب الفقهية فنقول اعلم ان مولانا صاحب الاشياء قال بعد ان ذكر جملة من احكام
الخنثى وحاصله انه كالا انثى في جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس حريرا ولا ذهبيا ولا فضة ولا يزوج
من رجل ولا يقف في صف النساء ولا يخلو برجل ولا امرأة ولا يقع عتق وطلاق علق
على ولادته بانه اي على ولادة ذكر وانثى. **واما احكامه في الطهارة** فيغتسل وضوءه بالخارج من ذكر
او من فرجه او من بصره. **واما احكامه في الصلاة** فكالمراة فيقف في الصف الذي بين الرجال او
النساء وان كان هناك صبيا يقف في الصف الذي بين الصبيان والنساء على الترتيب المذكور
في كتاب الصلاة فيصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء ولا يصلي الا بقتل فان صلى
بغير قتل فالاجب ان يصلي لاحتمال انه امرأة وتصله امة تستبرئ له من ماله والامن بيت المال
وكذلك في الختان ثم تباع الامة كقدر ماله ويكره ان يقرضه ولا يصالح اماما الا النساء وان وقف
في صف النساء اتحاد صلاته لما تقدم من انه لا يقف في صف النساء وان وقف في صف الرجال لا
يصعد بها ويصعد من عن يمينه وعن يساره ومن خلفه محاذي يمينه اذ امانه ويسار يمينه
ولا يرفعه الا محرروا ويوضع في الحفاضة خلف الرجال ان كان هناك رجل وخلف الصبيان والمرأة
خلفه على الترتيب المذكور في كتاب الصلاة. **ويكفر** كفن المرأة في خمسة اوثاب وكالا يؤمر في صلاة
فلا يؤمر في الحفاضة ولو اتم سقط الفرض عنه فليس له ان يؤمر الا النساء مطلقا ولا يجلس للحفاضة
وبدنها اي المرأة عورة الا وجهها وكفها وقدمها على المعتد فهو كذلك. **وصوته** عورة كصوت
المرأة على ما فيه من الخلاف. **ويرفع** بدينه جزاء متكبته كالي المرأة ولا يحضر بقرآنه وينضم في ركوعه وسجدة

الصلاة

ان كان هناك صبيا

ولا يفرج أصابعه في الركوع. وإذا نابه شيء في الصلاة صفق ولا يسبح. ولكن أن يؤمر
الخنثى أن تكون أمانة النساء وتكون جماعة الخنثى أن تكون جماعة الرجال وسجلين ولكن حضور
الجماعة وكن خروجهم للمسجد وغيره كالمسجد لأن يضع يمينه على شماله تحت يمينه ويضع يده
على وركبه في الشهادتين يبلغ أصابع راسه ركبته ولا يكسف رأسه ويتورك ولا
جمعة عليه ولا جماعة لكن تنفذه الجماعة ولا عهد عليه ولا تكبير شربق ويقعد في صلاة كالمراة
وحكمه في الصوم أن لا يصوم رمضان فسادته. وحكمه في الحج أن لا يلبس لباس المرأة. قال الزبلي
وإن أحرم وهو مراهق قال أبو إسحاق لا يلبس لباسه لأنه أن كان ذكر يكن له لبس المحيط وإن كان
أنثى يكن له تركه وقال يحل لبس لباس المرأة لأن تركه لبس المحيط وهو امرأة الخنثى من لبسه وهو رجل
أنثى. وفي الشفط لا ينفذ إلا بالجمعة ولا يحرم عليه إلا ما يحرم على الرجال ولا يلبس حمار ولا
يكسف رأسه ولا يسمي بين الميئين الأخضرين ولا يخلق ولا يقصر ولا يبرأ ويتبعه عن لبس ولا يحكم
مطلقا ولا يقف في حاشية ولا عند الصخرات ولا يلبس في أحرام الخنثى ويترك طواف الصدر ولا
يؤخر طواف الزيارة لأنها آخرته بسبب الخنثى لا أن تحيض فخرج. وحكمه في النكاح
أن لا تزوج من رجل ولا من امرأة فإن تزوج رجلا فزوجه حلال ولا يفسخ ولا يملكها ولا يملك
كالعنين وإذا قبله رجل فهو حرم عليه أصوله وفروعه ولا يخلو بأجنبي ولا بأجنبية. ويكره الكلام
منه أن يشهد ويجوز النظر إليه بشهوة ونظره إلى أجنبية وأمره بشهوة كزنا. وحكمه في الطلاق
أنه لو قال الزوج لامرأته إن كنت عتدا أو أمة فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وإن قال لها متاعا
طلقت. وحكمه في المصاق كذا قال لامرأته إن كنت عتدا أو أمة فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وإن قال لها متاعا
أنثى فمعتدي فلا نكاح فلو لم يمتنع عنه كالمصاق كذا قال لامرأته إن كنت عتدا أو أمة فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وإن قال لها متاعا
تحت قوله المولى كل عبد لي حر أو مملوك إلا إذا قال لها متاعا فمعتق. وبصح اعتاقه عن الكفارة. ولو
تزوج مملوكا أو امرأة أو رجلا لم يجز حتى يبتين فلا يتوارثان. وأما أحكامه في الحدود فيحذف
له في الزم كالمراة إذا ثبت الزنا بالبينة ولا حد على قاذفه كما تقدم ولا حد عليه بعد ذلك ونعظم بد
في السرقة ولا قصاص على قاطع يده عدل ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده إذا قطع يده غير عدل
وعلى عاقبتها أرشها. وأحكامه في الجهاد أن لا يجب عليه إذا لم يجهد العدو كالمراة ولا يخط ولا يسم
له مع المقاتلة ولا يقتل أسيرا أو مرتدا بعد الإسلام ولا يخرج على رأسه لو كان ذميا. وأما أحكامه
في الجنائيات إذا قتل خطأ بدية المرأة وبوقت الباقى إلى التبتين. وأما حكمه في الشهادة والدفع
فإنه بدينه بصف شهادة كالمراة. ولو شهد بشهوده ذكر وشهوده أنثى فإن كان يطلب ميراثا
قضى بهما دة من شهدته غلام وبطلت الأخرى فإن كانت امرأة تدعى نفسها زوجته أو تدعى أنه زوجها
يوقف الأمر إلى أن يبين فإن لم يطلب الخنثى شيئا ولا يطلب منه شيء لا يقبل واحدة منهما حتى يبين
وأما حكمه في الاضحية فزبيحة الرجل أفضل من ذبيحته. وأما حكمه في اللبس فلا يلبس حريرا ولا ذهب
ولا فضة ولا يخص بدينه بالحنث ولا يلبس خنثى كالمراة وإنما الخنثى له مكرمة لأنه لا فائدة فيه
ويشترط لحية له ولا يخلق رأسه كهي لأنها لا تخلق رأسها وذلك لاحتمال كونه امرأة. وأما
حكمه في الوصايا فإذا أوصى رجل بما في بطن امرأة بالف أن كان غلاما أو بحسنة أن كان أنثى فالوصية
موقوفة على النسائية الزائدة إلى أن يبين أمره. وحكمه في الميراث أن يعطى أقل النصيبين كالميراث
بأنه **وإن قال الخنثى أنا رجل أو امرأة لا عبرة به في الصحيح وقيل يعتبر** قال الزبلي
وإن قال الخنثى أنا رجل أو امرأة لم يقبل قوله إذا كان مكرما لأنه دعوى بلا دليل. وذكر في النهاية

كالرجل

مؤيد إلى الذم

مؤيد إلى الذم أخيرة أن قال الخنثى المشكل أنا ذكر أو أنثى كان القول قوله لأن الإنسان أمين
في حق نفسه والقول قول الأمين ما لم يعرف خلافه ما قاله **الأنثى** أن المعتدة إذا قالت انقضت
عدي وانكر إلى وجه كان القول قولها ما لم يعرف خلاف قولها بان قالت في مدة لا تنقض في مثلها
المدة والاول ذكر في المصارية انتهى وقد صححه في بعض المعتبرات والله أعلم **ولو مات الخنثى قبل**
ظهور حاله أي قبل أن يستبين أمره لم يقبل قوله رجل ولا امرأة لأن كل الفضل عزيمات بين
الرجال والنساء فيشترى لاحتمال الحرية **ويصير** بالصغير بقدر الفضل **ولا يحضر الخنثى حال**
كونه **مراة** **عقل ميت** ذكر كان الميت أو أنثى **ونوب** **تسجئة قبر** لأنه أن كان أنثى فغير واجب
وأن كان ذكر لا تنقض التسجئة كذا في التبيين ولعله أراد بالواجب ستر عورة الأنثى والأقوال النتيجة
مستحبة لا واجبة **ويوضع الرجل بقرب** **الامرأته** أي الخنثى **ثم المرأة إذا أصلى عليها**
فقصر من الرجل لاحتمال أنه امرأة ويقدم على المرأة لاحتمال أنه رجل. ولو دفن مع امرأة في قبر واحد
للعد رجل خلف الرجل لاحتمال أنه امرأة ويجعل بينهما حاجز من صعيد ليكون في حكم القبرين وكذا
في الرجلين إذا دفن في قبر واحد وإن دفن مع امرأة قدم الخنثى لاحتمال أنه رجل ويكفن في خمسة
أبواب كما تكفن المرأة فواجب لاحتمال أنه أنثى ويدفن في قبر ذوره محرم منه لاحتمال أنه أنثى
وله في الميراث أقل النصيبين أعلم أن عبد أبي جرحه الله له أقل النصيبين أي ينظر إلى
نصيبه أن كان ذكر أو أنثى بنصيبه أن كان أنثى فأي نصيبا أقل فله ذلك وإن كان محررا على أحد
التقديرين فلا شيء له. مثاله أخوان لأم وأما أصلها خنثى شكل كان المال بينهما مثلا للأخ الثلث
والخنثى الثلث فيقتدر أنثى لأنه أقل ولو قدر ذكر كان له النصف. ولو تركت امرأة زوجها وأما
وأختا لأم وأما هي خنثى كان الزوج النصف والام الثلث والخنثى خالتي وهو السدس على أنه عصبة
لأنه أقل ولو قدر أنثى كان له النصف وكانت المسئلة تقول إلى ثمانية. ولو تركت زوجها وأما وأخوين
من أم وأختا لأم وأما هي خنثى كان الزوج النصف والام السدس والأخوين لأم الثلث ولأختي الخنثى
لأنه عصبة ولم يفضل له شيء ولو قدر أنثى كان له النصف ومالت المسئلة إلى تسعة. ولو ترك
الرجل ولدا أخ هو خنثى ومالا لأم وأما أولاد كان المال لهم وتقدر الخنثى أنثى لأن بنت الأخ لا تورث
ولو قدر ذكر كان المال له دون المم لأن ابن الأخ مقدم على المم **فلو مات أبوه وترك ابنا**
له سهمان والخنثى سهم لأنه أقل وهو متيقن به فيستحقه وعلى قول الشعبي نصف ميراث
ذكر ونصف ميراث أنثى وعن ابن عباس مثله لأنه مجهول والقول في الأقوال عند التسعة كذا في
معهود في الشرع كما في التعلق بهم والطلاق بهم إذا انفرد البيان منه بموت المومنين قبل البيان
ولنا أن الحاجة إلى البيان المال ابتداء فلا يثبت مع الشك فصار كما إذا كان الشك في وجوب
المال بسبب آخر غير الميراث بخلاف المستشهد به لأن فيه سببا لاستحقاق متيقن به وهو الإنشاء
السابق ومحلية كل واحد من العبدتين والمرأتين بحكم ذلك السبب ثابتة لكل واحد منهما على السواء
من غير ترجيح أحدهما على الآخر فيما عدا ذلك وقع في سبب الاستحقاق لأن وصف الذكورة
والانثى سببا لاستحقاق المقتدر وإن كان أصل القرابة سببا لأصل الإرث والمزاج الخنثى متيقن
بسبب استحقاقه فلا يجوز إبطاله ولا تنقيضه بالشك والله أعلم

مسائل شتى

جمع شتى بمعنى متفرقة. لا يخفى أن ذكر مسائل شتى أو مسائل متنوعة أو مسائل متفرقة
من دأب المصنفين لتدارك ما لم يكن كذا في ذكره فيه **عرق من الخمر خارج نجس وكل خارج نجس** ينقض الوضوء

هذان الشكل الاول والخد المتكرر وهو خمس فينتج عرق مد من الخمر ينقض الوضوء لكنه
يحتاج الى اثبات المقدمة الاولى القائلة بان عرق مد من الخمر خارج خمس لان الثانية وهي الكبري
مسئلة عندنا لا كلام فيها وما يدل على ثبوت المقدمة الاولى وهي الضمري ما في الخبر ان شربة
لمولانا اسناد استاذي شيخ الاسلام سري الدين عبد البر من قوله مسئلة اذا قيل اي رجل
عرقه ينقض وضوءه ويخبر ثوبه فالجواب انه مد من الخمر قال وهذا من عرق جوارح ما خذ من كلام الامام
الرازي في شرحه مختصر القدوري في مسئلة عرق الرجاءة للجلالة بخبر قال في هذا
يكون عرق مد من الخمر بخلاف اولي لان ما في الخمر في التفرق فوق ما في غير الخمر قال وما استخرج
من كان عرقه كعرق الكلب والخمر من قال ابن العزيم في هذا اذا كان عرقه نجسا يكون ناقضا للوضوء
على قاعه المذهب لانه خارج خمس وهو يخرج ظاهره مني قلت ولظهوره عولنا عليه في هذا
المختصر والله اعلم **خبر وجد في جلده خروفاة فان كان الخمر صلبا لم ينجس به واكل الخمر**
ولا يفسد خمر الفارة الدهن والماء والخمصة الضرورة الا اذا ظهر طعمه اولونه في الدهن
وعرقه يكون فاحشا يمكن الاحتراز منه كرا في كثير من المعتبرات وفي الثانية بغير الفارة اذا وقعت
في حنطة وطحنت الحنطة لا بأس باكل الرقيق الا ان يكون كثيرا يطرأ ثم يتغير الطعم وغيره
خبر وجد في جلده بغير الفارة ان كان البصر على صلابة يرمى البصر ويؤكل الخمر انتهى في **السنن**
الروايت لا يصلي ولا يستنجي فيما اذا اقام الى الثالثة وان كان كل شئ من النفل صلاة على وجه
لانها تشبه الفرائض **الدعوة المستجابة في الجمعة وقت العصر عندنا على قول عامة ما يخرج**
كرا في الفوائد الزينية معزبا الى التسمية **الخروج من الصلاة لا يتوقف على عليك بل يصير**
خارجا بها بالسلام ثم فرغ عليه بقوله **فلو دخل رجل في صلواته بعد اي بعد السلام قبل**
قوله عليك لا يصير دخلا فيها اي في الصلاة لفت ثوب نجس وطب في ثوب طاهر
يا بس فظهر وطوبته على ثوب طاهر لكن لا يستل الوضوء لا يتنجس لانه اذا لم يتق طهر في
منه بالعصر لا ينفصل منه شيء وانما يمتل ما يجاوره بالندوة وبذلك لا يتنجس به وذكر الرازي
ان كان اليابس هو الطاهر يتنجس لانه ياخذ بملك من النجس الرطب وان كان اليابس هو النجس
والطاهر الرطب لا يتنجس لان اليابس النجس ياخذ بملك من الطاهر ولا ياخذ الرطب من اليابس
ويجمل على ان مراده فيما اذا كان الرطب ينفصل منه شيء وفي لفظه اشارة اليه حيث نزل على اخذ
البسطة كالوضوء الثوب المبلول على جبل نجس يابس فانه لا يتنجس للثوب لما ذكرنا من المعنى
وفي الثانية اذا اقام الرجل على فراشه فاصابه ثوبه ويحس عرق الرجل وابتل الفراش من عرقه
ان لم يظهر البسطة في بطنه لا يتنجس به وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب بلل
الفراش جسده وظهره في جسده يتنجس بدمه وكذا الرجل اذا غسل رجله فشيء على ارض نجسة
بغير مكعب فابتل ارض من بلل رجله واسود وجه الارض لكن لم يظهر ارض بلل الارض في رجله فصبى
جاءت صلواته وان كان بلل الماء في الرجل كثيرا حتى ابتل به وجه الارض فصارت طينا ثم اصاب
الطين رجله لا يجوز صلواته ولو مشى على ارض نجسة ورجله يابس يتنجس **نوي الزكاة**
الا انه سمي اي المدفوع منها فزكاة قال في القنية دفع محترم زكاة ماله وقال دفعته
الملك قرضا ونوي الزكاة تجزئه لان العبرة فيه القلب دون اللسان على لا تجزئه بت تجزئه
اذا انا اول المدفوع بالزكاة قال رضي الله عنه وهذا احسن الاجوبة والاصح رواية انه يجزئه لان العبرة
لنية الدافع لا لعمل المدفوع اليه الا على قول ابي جعفر رحمه الله انتهى **من له حظ في بيت المال**

كالعامة

طالع غنمه

كالعامة **طغر بما وجه لبيت المال ديانة** ولا مام الحيات في المنع والاعطاء في الحكم
كرا في القنية وفي الزاوية قال الامام الخليلي اذا كان عنده ودعة فمات المودع بلا
وارث له ان يصرف الودعة الى نفسه في زمانها هذا لانه لو اعطاها لبيت المال لصاع لانهم
لا يصرفون مصاريفه فاذا كان من اهله صرفه الى نفسه وان لم يكن من المصارف صرفه الى المصروف
واسه اعلم قال شيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة في شرح النظم الوهابي ومن له الخط القضاة
والعمال والعلماء والمقاتلة وذو الرقيم والقدرا الذي يجوز لهم اخذ كفايتهم قال وقال المصنف
وكذلك طالب العلم والواعظ الذي يعطى المسحوق والذي يعطى من يملكه **قال** وقد نظر
سيدي والذي شيخ الاسلام سري الله عنده ثبوت المال فقال فيما سمعته وقراءته بخطه
ثبوت المال اربعة اقسام: مصارف بيتها العالمون. فاولها الضمان والكنوز. وكان وجهها المتصدقون
وثالثها خراج مع غنم. وجالية تملكها العالمون. ورابعها الضوابط مثل مالا. يكون له اثبات وارثون
فصرف الاولين اتي بنقل. وثالثها حواه مقابلون. ورابعها مصروفه جصاص. تساوي النفع فيها المساكين
افطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم آخر فعليه كفارة واحدة قال في المجتبى
افطر مرارا في ايام رمضان فعليه كفارة واحدة ما لم يكفر. وعندنا في كل يوم كفارة
لتكرار السبب. ولما ان الكفارة تسقط بالشيء فتتكرر كل يوم بطر واختلاف في الداخل
فعلى لا يجزئ الثانية لتداخل السبب وقيل يجب ثم تسقط لك فاما اذا كفر الاول فلا اجتماع فلا
يتداخل. وروي ركن زفر عن ابي نوح انه يكفيه الاول ولو افطر ثلاثة ايام فاعتق في كل يوم
ثم استحققت الثالثة فعليه كفارة الثالثة ولو استحققت الاولى فعليه كفارة واحدة ولو استحققت
الثانية وجدها او الاولى وجدها فلا شيء عليه لان ما بعدها يجزي عما قبلها وما قبلها يجزي
عما بعدها فقط وان جامع في رمضان ذكر في الكفاية ان يذبح عن مهران عليه كفارة بين وكذا ما يخرج
قالوا الاعتماد على تلك الرواية والصحيح انه لا يكفيه كفارة واحدة لاعتبار معنى التداخل قال
وقد اختار بعض طلبة العلم الفتوى انه ان كان الاقطار بغير الجوع يكفيه كفارة واحدة لا اجتماع
الشبهان في ايجاب الثانية وهي تدريج بالشبهات انتهى **ولو نوي قضا رمضان ولم يعين**
اليوم صح ولو عن رمضانين كقضا الصلاة صح ايضا وان لم ينوي في الصلاة اول صلاة
عليه او اخر صلاة يعني لو كان قضا صوم رمضان او اكثر من رمضان واحد فقضاها نوايا عنه
ولم يعين الله عن يوم كذا جاز وكذا الوضوء ونوي عن يومين او اكثر جاز عن يوم واحد ولو نوي عن
رمضانين ايضا يجوز وكذا قضا الصلاة يجوز وان لم يعين الصلاة ويومها ولم ينو صلاة عليه
او اخر صلاة عليه وهذا قول بعض المشايخ وبه جزم في اكثر والاصح كما في تبين اكثر انه يجوز
في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين ما لم يعين الله صيام عن رمضان سنة كذا وكذا في قضاء
الصلاة لا يجوز ما لم يعين الصلاة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوي اول ظهر عليه او اخر ظهر
عليه جاز لان الصلاة تقتضي بتعيينه وكذا الوقت يعين بكونه اول او اخر فاذا نوي اول
صلاة عليه وصلي لما يليه يصير ولا ايضا فدخل في سنة اول ظهر ثانيا وكذا ثالثا الى ما لا يتناهى
وكذا الاخر وهذا مخصوص من يعرف الاوقات التي فاتته واشبهت عليه او اراد التسهيل على نفسه
راس شاة متلظ بدما جرق الراس وزال عند الدم فانه منه من قرحا استمالها **والخرق**
كالغسل لان الشاة تاكل ما فيه من الجاسة حتى لا يبقى فيه شيء او تحيله فيصير الدم رمادا فيطهر
بالاستحالة ولهذا لو عرق العذرة وصارت رمادا طهرت للاستحالة كالخمر اذا انحلت وكما في الخبر

اول

اذا وقع في المأخذه وصار يلجأ وعلى هذا قالوا اذا تجسست المتورط بطهر بالنار حتى لا يتجسس للشر
وكذا اذا اتجست مسحة للنساز تطهر بالنار **سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل**
المشرك لرب الارض لا اي لا يجوز هذا عند ابي س وقال ابو جهم ولا يجوز فنهما لانهما في جماعة المسلمين
ولا يسن ان صاحب الخراج له حق في الخراج فصح تركه عليه وهو صلة من الامام والمشرع في العترة
على الخصوص كالزكاة فلا يجوز تركه عليه وعلى قول ابي س الفتوي كذا في تعيين اكثره وصرح في
الحاوي القدسي بان الفتوي على قول ابي س ونص عبارته واذا ترك الامام خراج ارض رجل او
كرمه او بستانه ولم يكن اهل لصرف الخراج اليه عند ابي س يجعل له وعليه الفتوي وعند محمد لا يجعل
له وعليه ان يرد الى بيت المال او الى من هو اهل لذلك كالمعتق والمغني والبخاري وغيرهم وان
لم يفعل اثم ولو ترك المشرك لا يجوز بالاجماع **عجز اصحاب الخراج عن زراعة الارض واذا التذرع**
ودفع الامار له واجبي الخخير اي عجز اصحابها بالاجرة اي نواجرها من القادرين على الزراعة
ويأخذ الخراج من اجرتها **ليعطوا الخراج** مستحقه **جاز** ذلك من الامام لما فيه من المصلحة فان
فضل شيء من اجرتها يدفعه الى اصحابها وهم الملاك لانه لا يوجد الى ازاله ملككم بغير رضاهم من غير
ضرورة ولا يوجد الى تعطيل حق المقاتلة فتعين ما ذكرنا وقد اطلعت في اكثر وهو مقيد بما ذكرنا
من عجز اصحابها والله اعلم فان لم يجد الامام من يستأجرها باعها الامار من يقدري على الزراعة لانه
لوم يبعثها ينفق حق المقاتلة في الخراج اصلا ولو باع ينفق حق المالك في العين والغرامة
الى ظن كل قوائم فينبغي تحقيقا للنظر من الجانبين وليس له ان يملكها بغير عوض ثم اذا باعها
ياخذ الخراج المأخوذ من المكن ان كان عليه خراج ورة الفضل الى اصحابها كذا ذكره الربيعي قلت
ويكفي على قوله ياخذ الخراج المأخوذ من المأخوذ في فتاوي قاضيجان من قوله واذا اجتمع الخراج في ثوبين
عند ابي س يجوز خراج هذه السنة ولا يجوز خراج السنة الاولى ويسقط عنه ذلك كما قال في
الجزية ومنهم من يقول لا يسقط الخراج بالاشهاد بخلافه هذه اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز
يجوز بالخراج عند الكل انتهى ويمكن ان يجاب عنه بأنه محمول على قول الشيخين او على ان مراده آخر خراج
السنة الماضية فقط والله اعلم **عجز من ذبوحه وميتة فان كانت الذبوحه اكثر من الميتة**
تحرى واكمل والا بان كانت الميتة اكثر لا اي لا يتحرى وقال الشافعي لا يجوز الاكل في حالة الاختيار
بالتحرى وان كانت الذبوحه اكثر لان التحري دليل ضروري فلا يصح ان يترك من غير ضرورة ولا ضرورة
لان الكلام في حالة الاختيار ولما ان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الامامة الاتري
ان اسواقا لا تخلو عن الحرم من مشرق ومغرب ومع ذلك يباح تناول عتاد اهل الظاهر
وهذا لان القليل منه لا يمكن التحريم عنه ولا يستطاع الامتناع عنه فقط اعتبارا دفعا للخروج
كقيل الجحاشية في البدن او الثوب بخلاف ما اذا كانت الميتة اكثر واستويا لانه لا ضرورة له
تملته فيمكن الاحتراز عنه **فان قلت** ما الفرق بين هذا وبين الشيا بان المسافر اذا كان معه ثوبان
احدهما نجس والاخر طاهر ولا يميز بينهما وليس معه ثوب غيرها فانه يتحرى ويصلي في الذي يقع تحت
انه طاهر فقد يجوز التحري هناك فيما اذا كان الثوب النجس والطاهر بصفين وفي الزكاة والميتة
كلها نجسة كان له ان يصلي في بعضهما لا يبعد صلاته بخلاف ما نحن فيه من الغنم وثوبه ان الرجل
اذا لم يكن معه الا ثوب نجس فان كان ثلاثة اربعة نجسا وربعه طاهرا يصلي فيه ولا يصلي عريان
بالاجماع فلما جازت صلاته فيه وهو نجس ينعين فلا يجوز بالتحري حالة الاشتباه **اولي ايماء**

قد ساق في كتاب الجهاد ان اطلاق
الحاوي خلاف المشهور

ويستلزم الى الصلوة فيها

لا يجوز

الاخرس وكما تبين كالبيان بخلاف معتقل اللسان في وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقعة
وقال الشافعي يجوز كتابة ما في الوجهين لان المجوز انما هو العجز وهو شامل للفضلين
ولا فرق بين ان يكون اصلا او عارضا كالنوحشي والمتوحش من الاهلي في حق الزكاة والفرق لنا
ان الاشارة انما تقوم مقام العارضة اذا صارت معهودة وذلك في الاخرس وذلك المعتقل لانه
حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارة معلومة كان بمنزلة الاخرس ولان التعزيط جائز قبله حيث
اخر الوصية الى هذا الوقت بخلاف الاخرس لانه لا يعزيط من محمده ولان العارض على شرف الزوال
دون الاصل فلا يفتا من احوالها على الاخر وفي الابد عرقا بالنص وهو ما روي عن زاذ بن جهم
ان بيعت من ابل الصدقة من فرماه رجل بسمي فسمي فقال صلى الله عليه وسلم ان لها ابا س
كا وابد الوحش فاذا فعلت شيئا من ذلك فافعلوا بها كما فعلتم بصدائم كلوم ثم قد لا امتداد هنا
العترة شي سنة وذكر الحاكم ابو محمد رواية عن ابي س فقال ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز
اقرار بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لانه عجز عن النطق بمعنى لا يربح زواله وكان كالاخرس
قالوا وعليه الفتوي كذا في تعيين اكثره والعناية وعجزها من الكتب المعتمدة وظاهر كلامهم
في هذا الموضع انه اذا اقر بالاشارة او طلق بها او باع او اشترى يجعل ذلك موقفا فان ما
على عقله كان ذلك كله مستندا والا فلا **وعلى هذا الزوج بالاشارة لا يجعل له وطى الزوجة لعدم**
نفاده كونه اذا مات بحاله حكما بنفاده ففسوخ لها اخذ المهر من تركته ولم ار من صرح بذلك
من مشايختنا لكن ظاهر كلامهم والله اعلم واذا كان ايماء الاخرس وكما تبين كالبيان وهو النطق
باللسان يكتفي بالاحكام بالاشارة والكتابة حتى يجوز نكاحه وطلاقه وعتاقه وبيعه وشراءه
الى غير ذلك من الاحكام لان الاشارة تكون بيانا من القادر على الظنك من العاخر **ثم الكتاب على**
ثلاث مرات مستبين مرسوم وهو ان يكون مصنونا اي مصدرا بال عنوان وهو ان يكتب في صدره
من فلان الى فلان على ما جرت به العادة في سطر الكتاب فيكون هذا كالنطق بمرمجة وبيان
عجز مرسوم كالكتابة على الجدران واوراق الاشجار او على الكاغد لا على وجه الرسم فان هذا لا يكون
لغوا لانه لا عرف في اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بانضمام شيء اخر اليه كالنية
والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتجربة وقد تكون للتحقيق
وهذه الاشياء متعين للحجة وقيل الاملاء من غير اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر وغير مستبين كالكتابة
على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوي **لا في حد**
اي لا تكون اشارة وكما تبين كالبيان في الحدود لا تاتدري بالشبهة كوفضا حق الله تعالى
فلا حجة الى بياها **استلم بضايق محبوبه يكفر والا** اي اذا استلم الصائم ربي غير
فان كان بزاق صدره يحجب عليه الكفارة واذا لم يكن صدقيه يحجب عليه القضاء والكفارة
لان الربيق نقا فالتفكير يستغفره اذا كان من غير صدقة فصارت كالنجس ونحو وان كان
من صدقة لا نقا ففصار كالنجس ويجوز ان ما تشبهه الا نفس هكذا ذكره الربيعي ولم يجز خلافا
وقد حكى فيه الخلاف في المنظومة الوهبانية وشرحها **قتل بعض الحاج عذري في ترك الحج**
لان من الطريق شرط الوجوب او شرط الاداء على ما قررناه في المناسك ولا يحصل ذلك مع
قتل بعض الحاج في الطريق وكان عذورا في ترك الحج فلا يامر بذلك **منعها وجها من الدخول**
عليها وهو يكتن معها في بيتها لشقها لانها حبت نفسها منه بغير حق فلا تجزى النفقة لها
مادامت على منعه فيتحقق الشق منها فصارت كمنه بانفسها بغير حق في منزل غيرها هذا اذا

يفيده

والثريد

سنة ومراها السكنى في منزلها ولو كان المنع لينقلها الى منزله او كان يسكن في بيت
المصنف فاستغنى عنه اي لا تكون ناسخة اما الاول فلا السكنى واجبة عليه فكان جنتها
نفسا منه بحق فلا تسقط نفقتها لان التقصير جاء من جهته فصار كما اذا حبست نفسها لاستيفاء مهر
بخلد فما اذا حبست بسبب دين علم او غصبا غاصب وذهب لان الفوات ليس من قبله بخلاف
ما اذا كانت ساكنة معه في منزله ولم يمكنه من الوطى لانه يمكنه الوطى كرها غالبا فلا يعد منعاً واما
الثاني وهو ما اذا كان الزوج يسكن في بيت مقصوب فلا نكاح حقيقة لان السكنى فيه حرام **قالت**
لا اشكن مع امك واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك لانه لا يبرأ من يجرمه فلا يمكن منه
من ذلك **قال المصنف يا ما لي اوقال لامته انا عبدك لا يعقني** لانه ليس بصريح للمعق
ولا نكاح له فلا يكون فيه شيء مما يقتضي المعق بخلاف قوله لعبد يا مولاي لان حقيقة بني
عن ثبوت الولاء على العبد وذلك بالعتق فيعتق **العقار المتنازع فيه لا يخرج من ذي اليد ما**
لم يبرهن المدعي او يعلم به القاضي اي اذا ادعى عقارا لا يكتفي بذكر المدعي انه في يده المدعي عليه
وتصديق المدعي عليه في ذلك بل لا بد من اقامة البينة انه في يده المدعي حتى يصح دعواه او علم به
القاضي في الصحيح لان المدعي عليه لا بد منه لتصح الدعوى عليه اذ هو شرط فيها ويحتمل ان يكون
في يد غيره فباقامة البينة تنفي صحة المواضعة فامكن القضاء عليه باخراجه من يد المتحقق يد
بخلاف المنقول لان البينة شاهدة فلا يحتاج الى اباتها **قلت** قال في البرازية هذا اذا ادعاه
ملكاً مطلقاً اما اذا ادعى السرا من ذي اليد واقربانه في يده فافكر السرا وافر بكونه في يده للحجاج
الى اقامة البينة على كونه في يده **والفرق** ان دعوى الفصل كاتصم على ذي اليد يصح على غيره ايضا
فانه يدعي عليه التملك والتملك كما يتحقق من ذي اليد يتحقق من غيره ايضا فقدم ثبوت اليد
بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى اما دعوى الملك المطلق يدعي ترك التمسك بالزلة اليد وطلب
ازالتها لا يتصور الا من صاحب اليد وباقراره لا يثبت كونه ذا اليد لاحتمال المواضعة كافرنا من
قبل انتهى **عقار لا في ولاية القاضي يصح قضاؤه فيه وقيل لا** وعكس الحكم في اكثر نقال
عقار لا في ولاية القاضي لا يصح قضاؤه فيه **واما عدلنا** ما اعتمد لما في البرازية والجلد
من ان الصحيح ان قضا القاضي في الحدود يصح وان لم يكن الحدود في ولايته انتهى وفي بعض
الكتب على عدم صحة القضا بقوله لانه لا ولاية له في ذلك المكان قال وقد اختلف المشايخ
فيه هل يعتبر المكان او الامل فقبل يعتبر المكان وقيل يعتبر الامل حتى لا ينفرد قضاؤه في غير ذلك
المكان على قول من يعتبر المكان ولا في غير ذلك الامل على قول من يعتبر الامل **وان خرج** القاضي
مع الخليفة من المشرق قضا وان خرج وحده لم يخرج قضاؤه فكذا ينبغي ان يكون على قول من اعتبر المكان
لان القضا من اعلام الدين فيكون المشرق طائفة بالجمعة والمدينة **وعز** اي سران المشرق ليس
بشرط فيه واليد اشار بغير ايضا انتهى وفي البرازية ان ما اشار اليه هو رواية النوادر وبه
ينتهي انتهى **قضى القاضي في حادثة بيمينه ثم قال رجعت عن قضاي او بكر الى غير ذلك**
او وقت في تلبس الشهود او بطلت حكم وغرد ذلك لا يعتبر القضا ما من ان كان
بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة واما كان ذلك لان رايه الاول قد ترجح بالقضا
فلا ينتقض باجتهاد مثله ولا يملك الرجوع عنه ولا ابطاله لانه تعلق به حتى العزم وهو المدعي
الاتي ان الشاهد لما اتصل بشهادته القضا لا يصح رجوعه ولا يملك ابطاله لما ذكرنا
فكر القاضي وقال المسعي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بالقضا ثم ينزل القرآن

بعد الذي قضى

بعد الذي قضى بخلافه فلا يرد قضاؤه وبسألف قال صاحب المحيط وهذا يدل على ان
القاضي اذا قضى بالاجتهاد في حادثة لا ينقض فيها ثم عول عن رايه فانه يقضي في التمسك
بالحسن عنده ولا ينقض ما مضى من قضائه لان حدوث الاجتهاد والراي دون نزول القرآن
والنبي صلى الله عليه وسلم لم ينقض القضا بالراي بل بالقرآن الذي نزل بعد قضا اولي بخلاف
ما اذا قضى باجتهاده في حادثة ثم تبين نض بخلافه فانه ينقض ذلك القضا ورسول الله
صلى الله عليه وسلم قضى باجتهاده ونزل القرآن بخلافه ومع ذلك لم ينقض قضاؤه الاول والغرض
ان القاضي حال ما قضى باجتهاده فالنص الذي هو مخالف لاجتهاده كان موجودا من قبل الا انه خفي
عليه وكان الاجتهاد في محل النص فلا يصح والنبي صلى الله عليه وسلم لما قضى باجتهاده كان
الاجتهاد في محل النص فيه فصيح وصار ذلك شريعة له فاذا نزل القرآن بخلافه صار مخالفا لملك
الشريعة وظاهر اكثر هذا المختصر ان وقوع القضا بالبينة لا بد منه في عدم صحة رجوع القاضي
عنه وقيد في الخلاصة بذلك قال المصنف قاضي القضا ابن وهبان وغيره من المتبدين انه اذا
كان قضى بعلمه يجوز له الرجوع قال كان يعرف عنده شخص اخر بحق ثم غابا ثم جاء اثنتان تراعيان
عنده فحكم لاحدهما ظاناً انه المصروف ثم تبين غيره فانه ينبغي له ان لا يحصى حكمه وينقضه **ويؤيد**
ما في القنية عن ابي حامد قضى في حادثة ثم ظهر له خطأ في وجهه خرج يجب عليه ان ينقض قضاؤه
انتهى **قال** وهذا بخلاف ما لو قضى في مجتهده فيه ثم رآي خلافه ليس له ان يرجع عن حكمه ولا لعزم ان
ينقضه ما لم يخالف الكتاب او السنة او الاجماع انتهى **اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضي**
بان قال لم اقص **قال قول له** اي القاضي على القول المعنى به **قال** ابن الغرس في الفواكه البدرية
والمعنى به ان القاضي اذا قال لم اقص وقال الشهود قضيت كان القول قول القاضي انتهى وفي البرازية
شهدا انه قضى بكذا وقال لم اقص بكذا لم يقبل شهادتهما خلافا لمحمد رحمه الله وقد اطلقه **تأمل**
قاضي اخر اما اذا انقض قاضي اخر لا يكون القول قوله في انه لم يقض لوجود قضا الثاني به
هكذا فانه يستحقا صاحب الجرحه وهو قديم حسن لم اقص عليه لغرض **شرط نقاد القضا في المتكلم**
ان يصير الحكم في حادثة قال في الفصول العادية وجامع الفصولين وغيرهما الشرط لنقاد القضا
ان يصير الحكم في حادثة ومعنى هذا الشرط كاي الفواكه البدرية ان القضا في حقوق العباد لا بد
فيه من الخصومة الشرعية فاذا قضى بدونها لم ينفرد كما اذا اقامت البينة لشخص بحق على آخر عند قاض
فقضى بذلك الحق بتلك الجهة بدون سارعة ومخاصمة شرعية وتراجع بينهما لم ينفرد قضاؤه
معنى صيرورته حادثة ان يكون في حادثة من باب تسمية الجز باسم الكل اذ الحادثة عبارة عن الداعي
الذي هو الخصومة الشرعية واقامة الجهة وما يتبع ذلك وما يترب عليه وهو الحكم وهو الجز الاعظم
فيها والمطلوب الا هم منها **وعلى هذا** فالمراد بالحكم في قول علمائنا القضا وان اريد بالحكم حكم المسئلة
الذي هو مورد القضا فله ايضا وجه كاي ثبوت السفعة للجار فانه لا يصح بذلك القضا حتى يصيب
ذلك الحكم حادثة بان تقع فيه الخصومة والوجه الاول وجه **قال** وقد ظن بعضهم ان المراد بذلك
ان القضا بعد وقوعه لا ينفرد حتى يصير حادثة بان يحصل فيه تنازع عند قاض اخر يري صحته فينفذ
ويعضيه وهو ظن فاسد بل من منه ان القضا لا ينفرد حتى يتفق فيه ذلك وهو خرق الاجماع الا ان يرد
صاحب الظن بقوله ذلك القضا المختلف فيه فيصم ما ذكرنا علما ونا وجهه ما ذكرناه انتهى ثم فرع عليه
بقوله **فلو رفع اليه اي الى الخفي قضا ما لي بلا دعوى لم يلتفت اليه ويحكم** المعنى يقتضي
مذهب لعدم تقدم ما يمنع من ذلك لخروج قضا الحاكمي مخرج الفتوي لعدم تقدم الخصومة

الذي قضى

الا ان ما ذكره

الشرعية التي هي شرط لنفاذ القضاء في حقوق العباد **إذا ارتاب القاضي في حكم القضي**
الدول له طلب شهود الأول فافاد الله إذا لم يرتب فيه لا يتعرض له
قال في الفوائد البدرية قالوا قضى العدل العالم لا ينقض ويجعل حاله على الشراء بخلاف
غيره وينبغي أن يعلم بأن محل ذلك ما إذا تبين وجه فساد به بطريق فالتقاضي الثاني نقضه انتهى
إذا ارتب بيع القاضي على بيع باطل أو فاسد لا ينقض وبه صرح في الخلاصة والبرازية لأنه
بما على السابق وصرح في الخبر بأن الإيجاب والقبول بعد عقد فاسد لا ينقض بهما البيع قبل
مشاركة الفاسد ففي بيع القاضي بالاولى وعلى هذا فيجب حل ما في الخلاصة والبرازية على ما ذكرنا
والله اعلم خبايا قوما ثم **سأله رجل عن شيء فاقربه وهم يرونه ويستمعون كلامه وهو لا يراه**
جاءت شهادتهم أي إذا أخبر رجل جماعة في مكان ثم سأله رجل آخر عن شيء مثل دين له عليه فافتر
المسؤول والجماعة يرونه ويستمعون كلامه والمقر لا يراه جازت شهادتهم عليه بذلك القرار لأن
الاقراء موجب بنفسه وقد علم وهو الركن في اطلاق إذا الشهادة قال الله مع الأمن شهد بالحق
وهم يصحون وقال عليه الصلاة والسلام إذا علمت مثل الشمس فاشهد والافترع **وإن سمعوا**
كلامه ولم يروه لا يجوز شهادتهم لأن النسخة تشبه النسخة فيحمل أن يكون المقر غيره
فلا يجوز لهم أن يشهدوا عليه مع الاحتمال إذا كانوا دخلوا البيت وعلى أنه ليس فيه أحد سواه ثم
جلسوا على الباب وليس للبنت مسالك غير ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يروه وقت الاقرار
لأن العلم بأصلهم في هذه الصورة فجاز لهم أن يشهدوا عليه **باع عقارا** أو حيوانا أو ثوبا أو امرأة
أو ابنه حاضر فبطل به ثم **ادعى الابن أنه ملكه لا تشتم دعواه بخلاف الاجنبي ولو جازا الا اذا**
تصرف المشتري فيه زرعاً أو بيتاً فلا تشتم دعواه قال في البرازية من أواخر الفصل الخامس عشر
والمالك إذا بيع ملكه وهو حاضر ساكت لا يكون سكوته رضى عندنا خلافاً لابن أبي ليلى بخلاف
ما إذا باع وامرأته أو ولده حاضر ساكت ثم ادعاه لنفسه قال صاحب المصنف فيقول استأجرنا على أنه
لا تشتم دعواه ويجعل سكوته رضى للبيع قطعاً للقولين والإطاع والمجمل والتبليس ويجعل المصنف
وترك المنازعة إقراراً بأنه ملك البائع كما قالوا فيمن دفع الدريتمان وزوجاً بلا ضمان أن
سكوت الزوج عند الزفاف عن طلب الحضانة رضى فلا يملك طلب الحضانة بعد سكوته وقال الامام
طهري الدين أفترأيت أمة بخاري على أن سكوتها لا يكون تسليماً وله المطالبة والدعوى كما إذا كان الحاضر
السكت عن الوارث والزوجة والعرب لأن سكوتها لا يملك لإيجال إقراراً وأمة خوارزم على رأي
أمة سمرقند وفي الفتاوى يتأمل المعنى في ذلك أن رأي المدرعي السكت للحاضر ذاجيلة أفتي
بعد السماع لكن الغالب على أهل الزمان النسخة فلا يفتي إلا بما اختار أهل خوارزم وفيه النسخة
لوجهاً للحاضر إلى المشتري بأمر البائع لتقاضي الممن وتفاضه ليس له الدعوى بعد ذلك لأن
تقاضي الممن أحازع للبيع انتهى وذكر في البرازية أيضاً في محل آخر باع شيئاً وزوجه أو بعض أفرادها
حاضر ساكت ثم ادعاه لا تشتم واختار القاضي في فتاواه أنه تشتم في الزوجة لأنه غيرها واختار
أمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف الاجنبي فإن سكوته وقت البيع والتسليم ولو جازا لا يكون رضى بخلاف
سكوت الجار وقت البيع والتسليم ونص في المشتري فيه زرعاً أو بيتاً حيث سقط دعواه على ما عليه
الفتوى قطعاً للإطاع الفاسدة وبخلاف ما إذا باع الفضل في ملك رجل والمالك ساكت حيث لا
يكون سكوته رضى عندنا خلافاً لابن أبي ليلى انتهى **وقيل** في شرح الكنتلن بلي نقلاً عن فتاوى أبي الليث
بأن لا يتصرف المشتري فيه زماناً ولم يقبله بذلك في أكثر البرازية وكثير من المعبرات ومن ثم تقيد

عقاراً

وإن التبليغ

وإن التبليغ به يوجب التسوية بين القريب والجار مع أن الجار يجال عنه كالأجنبي على من تأمل
كلامهم ونص كلام شارح الكنتلن بلي القريب هنا يعني في أكثر وفي الفتاوى لا يلاي الليث
عنه فقال لو باع عقاراً أو ابنه أو امرأته حاضر فبطل به ونص في المشتري فيه زماناً ثم ادعى
الابن أنه ملكه ولم يكن ملك أبه وقت البيع اتفق مشايخنا على أنه لا تشتم مثل هذه الدعوى وهو تبليس
محض وحضور عند البيع وتركه فيما يصنع إقراراً منه بأنه ملك البائع وأنه لاحق له في المبيع وجعل
سكوته في هذه كالأفصاح بالاقراء قطعاً للإطاع الفاسدة لأهل العصر في الأضرار بالناس وتقييد
بالقريب يعني جواز ذلك مع الغريب انتهى **باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وأراد تخليف المدعي**
عليه ليس له ذلك وإن أقام بيعة على ما ادعاه تقبل بيئته قال في شرح الوهبانية نقل في الترقائية
عن فتاوى التبليغ في مسألة البيع المتقدمة أنه تشتم الدعوى وينقض البيع وبه أخذ الصدر السديد
وقال الفقيه وقال بعض الناس لا تقبل البيعة ويكتنأ خذ به وفيه العادة أنه يأخذ ببيع البيعة
وينقض البيع وقيل لا تقبل الاصل انتهى وفي الخلاصة والبرازية تقبل البيعة وإن لم تصح الدعوى
وهو المختار وكذا لو ادعى البائع أنها وقف على سكران أو برهن تقبل وينقض البيع وبه تأخذ وقيل
لا يكون البائع متناً قضاً والاول أصح انتهى وفيه الفصول العادية وقيل ينبغي أن يكون الجواب
على التفضيل أن كان الوقف على قوم باعياً ثم لا تقبل البيعة بين هؤلاء الدعوى عند الكل وإن كان
على الفتر أو على المسحور عندها تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وهو المختار انتهى **قلت** وصوب أن يابى
عدم قبول البيعة قال وهو الاخرط لأنه باقاة البيعة أن الضيعة وقف عليه يدعي فساد البيع
وحقاً لنفسه فلا تشتم المتناقض انتهى وصح القول في البرازية وكثير من كتب الفتاوى وفي البحر
الرايق ولو باع عقاراً ثم برهن أنه وقف لا يقبل لأن مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق
ولو برهن أنه وقف بمكروه بغيره قبل والله اعلم وشك في فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبغي أن يقول
عليه والله اعلم **وهبت مهرها لزوجها فانت وطالب ورثتها بمهرها وقالوا كانت الحصة في مرض**
موتها وقال بل في الصحة فالقول للورثة هذا هو المعتمد كما في الثانية ونص كلامه رجل مات
وترك ما لا فادى بعض الورثة عيماً من عيانت الزكاة أن المورث وبها له في صحته وقبضه وبقيته
الورثة قالوا ذلك في المرض فالقول يكون قول من يدعي الحصة في المرض وإن أقاموا البيعة فالبيعة بينة
من يدعي الحصة في الصحة كمن ذكر في الجامع الصغير وذكر العيني في الفتاوى امرأة ماتت واختلف
الزوج ورثتها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج أنها وهبته منه في صحته وأدعى الورثة أن الحصة
كانت في مرض موتها قال القول قول الزوج لأنه ينكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق
الورثة ما كان ثاباً فيكون القول قوله إلا أن هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الرواية
لأنهم نصوا دعواً على أن المهر كان واجباً عليه واختلفوا في السقوط وكان القول قول من ينكر السقوط ولأن
الحصة عادة والأصل في الحوادث أن تخال إلى أقرب الأوقات انتهى وفي أكثر جعل القول في ذلك للزوج
قال شارحه الزبلي والقياس أن يكون للورثة لأنه هبة والحصة عادة والحوادث تضاف إلى أقرب
الأوقات **وجه** الاستحسان أنهم اتفقوا في سقوط المهر عن الزوج لأن الحصة في مرض الموت تقيد الملك
وإن كانت للورث **الآثري** أن المهر إذا وهب لورثته فاعتقه الوارث أو باعه فقد تصرفه ولكن يجب
عليه الضمان إن مات المورث في ذلك المرض رد الوصية للوارث بقدر الامكان فإذا سقط عنه المهر
بالاعتاق فالوارث يدعي العود عليه والزوج ينكر فالقول قول المنكر **وطالب بطلان الاعتكاف**
عنهما لأنه يمين من جهته لما فيه من معنى اليمين وهو تعليق الطلاق بغيرها فلا يصح الرجوع في اليمين

وهو عليك من جهة الان الوكيل هو الذي يعمل لغرض وهي عاملة لنفسها فلا تكون وكيلة بخلاف
الاجنبي وكله بكنز على اني متى عزلت فانت وكيل بقول في عزله عنك ثم عزلتك فانه
اذا قال عزلتك كان معزولا ولا ينظر الى ظاهر اللفظ ومنصوبا لوجود الشرط حيث قال متى عزلتك
فانت وكيل فاذا قال عزلتك ينزل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان متى تفيد عموم الاوقات
لا عموم الافعال ولو قال كلما عزلتك فانت وكيل لا يكون معزولا بل كلما عزله كان وكيل لان
كلما تفيد عموم الافعال فاذا اراد يعزله يقول رجعت عن الوكالة المتعلقة وعزلتك عن الوكالة
المتفرقة فانه اذا رجع ههنا لا يبقى له انما اذا قال بعد هذا وعزلتك عن الوكالة المتفرقة الخاصة
من لفظ كلما فحينئذ ينزل قبض بعض الصلح شرط ان كان ديناً بدين بان وقع الصلح على درهم
من دنانير او عن شيء آخر في الذمة لانه متى وقع الصلح على غير ما يستحقه الدائن بقصد الدائنة وهو مال
يجل على المعاوضة فاذا جمل على المعاوضة صار صرفاً او بيعاً وفيه لا يجوز ان يفرق عن الدين بالدين
له فيه عليه الصلاة والسلام عن الكالي بالكالي كابين في محله والا لا اي وان لم يكن ديناً بدين لا
يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على عين بعين لا يبقى ديناً في الذمة فيجوز الافتراق عنه وان كان
مال الربا كما اذا وقع الصلح على بيع بعينه عن حنطة في الذمة قال لا بينة في خبره او لا شهادة
في فشهد تقبل يعني لو قال المديني ليس لي بينة على دعوي هذا الحق ثم جاء بالبينة تقبل لان التوفيق
بينهما ممكن بان كانت له بينة فبنيها ثم ذكرها بعد ذلك او كان لا يعلمها ثم علمها وعمل في حنطة
انما لا تقبل لانه كذب بينته ومعنى الثاني ان يقول الساهد لا شهادة لعدلي في حق بعينه
ثم شهد له تقبل لانه يقول بنيت كما لو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد فانه تقبل
شهادته زوي ذلك عن ابي حنيفة لانه يحتمل ان تكون له شهادة قد نسيت او لا يعلمها ثم علمها او قال
لا حجة لي على فلان ثم اتى باي حجة فانه تقبل ولو قال لا اعلم في حقه على فلان ثم اقام البينة
ان له عليه حقا تقبل لامكان الخلف عليه فامكن التوفيق بخلاف ما اذا قال ليس لي عليه حق ثم ادعى
عليه حقا حيث لا تسع دعواه لان المناقضة بين الاقرار والادعي ثابتة فلا يمكن التوفيق بينهما
وفي الحجة في هذا كفتي الشهادة لا كفتي الحق حتى اذا قال لا حجة لي على فلان ثم اتى بحجة تقبل لانه يقول
نسيت ولو قال هذه الدار ليست لي او قال ذلك العبد ثم اقام بينة ان الدار او العبد له تقبل ميتة
لانه لم يثبت باقراره حقا لاحد وكل اقرار لم يثبت به لغرض حقا كان لغوا ولهذا تصح دعوى
المالك عن نسب ولد يفي بلفظه شبه لانه حين نفيه لم يثبت فيه حقا ذكره الزبالي **كلام الام الذي**
ولا الخليفة ان يتطعم انسانا من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة لانه لا تمام التصرف في
حق الكافة فيما فيه نظر كسلمان فاذا اراد في ذلك مضاحكة لم كان له ان يفعل من غير ان يلحق ضرر
بأحد الا ترى انه اذا اراد ان يدخل بعض الطريق في المسجد او بابا لعكس وكان في ذلك مضاحكة للمسلمين
كان له ان يفعل ذلك والامام الذي ولاه الخليفة بمنزلة الخليفة لانه نائبه فيملك ما يملك
صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباع صح البيع لانه لم يكن على البيع وانما باع باختياره غاية
الامر انه اذا صار محتاجا الى بيعه لا يبيع ما طلب منه وذلك لا يوجب الكثرة كالراين اذا حبس
بالدين فباع ماله لتضايقه اي لتضايق الدين الذي عليه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع
الكثرة في الاربعة لانه البيع خوفها رويها او غيره بالضرب حتى وهبت مهرها لم يصح ان
قد روي بالضرب لانه ما مكره عليه اذا اكراهه على المال بحيث يشك به وان اكراهها على الخلع وقع
الطلاق ولا يستطع المال لان طلاق المكره واقع ولا يلزم المال به اذا رضى شرط فيه على ما بينا

في كتاب الاكراه

في كتاب الاكراه ولو اخلت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح لانه
تعلق به حق الحال على مال الرهن وان كان اسوة الغنم عند موتها فيرد تصرفه فيه فصار
كاداباع المهرين او ووجهه قلت ذكر هذا النوع في اكثر وغيره وظاهر كلامهم ان هذا هو المختص
لامرأة تزويج زوجها لوجهه المهر ظاهرا وهي لا تريد صحة ذلك وبهذه الحيلة لا يتم المقصود
لانها اذا اخلت عليه انسانا فلا بد من قبوله واذا قبل فقد علم خيلة امرها فلا يكتفي منها بالهبة
بعد ذلك الا ان يقال بانها اذا اخلت على الوجه المذكور يمكن الحال من مطالبة المحتال عليه وان
لم يقبل بان يرد وجهه الى من لا يشترط قبول المحتال عليه لصحتها فيقضي بذلك والله اعلم **تخذ ميراثا**
في ملكه او بالوعة فتزويجها حايط جاره وطلب الجار منه نحويله لم يجز على تحريمه وان
سقط الحايط منه لم يضمن لانه تصرف في خالص حقه ولان هذا سبب وبه لا يجب الضمان الا اذا
كان متعديا كوضع الحجر على الطريق واتخاذ ذلك في ملكه ليس بتعدي فلا يضمن **عمر دار زوجته**
بماله باذنها فالعارة لها اي للزوجة والنفقة دين عليها لان الملك لها وقد صح امرها
بذلك فيستقل الفعل اليها فتكون كاتيا هي التي عمرته فيبقى على ملكها وهو غير متطوع في الانفاق
فيرجع عليها لصحة امرها فصار كالمأمر بقضاء الدين **ولنفقه بك اذنها اي الزوجة فله**
اي كانت العارة له لان الالة التي بني بها ملكه فلا يخرج عن ملكه بالبيت من غير رضاه فيبقى على
ملكه ويكون غاصبا المعصنة وشا غلا ملل غير ملكه فيؤمر بالتعريض ان طلبت زوجته ذلك
ولها بك اذنها فالعارة لها اي الزوجة وهو اي الزوج في العارة مستطوع في البناء فلا يكون
له الرجوع عليها به لانه لا ولاية له في ايجاب ذال عليها وقد ملكته هي برضاه متبرعا قال ابن
رضيعي ثم اعترف بالخطة في معالته هذه وصديقة المرأة في دعواه الخاطف فله ان يتزوجها
وهو مشروط بما اذا لم يثبت عليه بان قال هو حق او صديق او كاذب او شهد عليه بذلك
شهودا او ما في معنى ذلك من البينات اللفظي الدال على البينات الغنسي وهذه من المسائل
التي اختلفوا فيها المتناقض وهل يكون تكرار اقرار بذاك بئانا كانت واقعة الفتوى واختلف
في ذلك المصريون فمن مستصر في ذلك على المنقول وان ذلك لا يكون بيناتا لفظيا فلا يدل
على البينات الغنسي ومن قائل بان ذلك يكون بيناتا لفظيا فدل على البينات الغنسي وانفتحت
في ذلك مباحث طويلة الذبول والالام في ذلك الى كتابة عبارات النقول في هذه المسئلة وعينها
على شيخ الاسلام قاضي القضاة الشيخ زكريا السافعي اذ ذاك فاجاب بما فيه الكفاية مذكورة ذلك
في فتاواه والله اعلم والعذر للمقر في رجوعه عن ذلك انه ما يخفى عليه فقد ينظر بعد اقراره على خطائه
السافل والله اعلم **ولو اخذ عزمه فنزع انسانا من يده لم يضمن** النافع اذا هرب الغريم
لان النزع بسبب وقد دخل بينه وبين ضياع حقه ففعل فاعل محتار وهو هروبه فلا يضاف اليه
التلف **وكذا اذا ذك السارق على مال غيره** فان الدال لا يجب عليه ضمان لان التلف حصل بفعل
المسروق لا بالدلالة او امسكها او با من عدو حتى قتله اعدو فان الممسك لا يجب عليه الضمان
في يده مال انسان فقال له سلطان اذفع الى هذا المال واذا قطع يديك او ضربك
حين فرفع لم يضمن اي لم يضمن الدافع لانه مكره عليه فكان الضمان على المكره او على الاخذائهما
شا المال ان كان الاخذ غنما او الاموال المكن فقط قال تركت دعواي على فلان ونقضت
امري الى اخره لا تسع دعواه بعد اي بعد هذا القول المذكور في القضية الاجازة تلحق
الافعال فلو غضب عينا لاشان فاجاز المال لعصبة صح ما ذكر من الاجازة فيبراء

كما مر في سفر فانه كما يانفعا

الخاص بغير الضمان هذا نتيجة ما ذكر من الصحة في الفصول العادية . ذكر صاحب المحیط
في غضب فتاواه غضب شيا وقبضه فاجاز المال قبضه بغير الضمان ولو انه انتفع به
فامر بالاحتفاظ لا يبرأ عن الضمان ما لم يحفظ . وفيه مستغفارة يسوع الزخيرة والواو دمع مال الغير فاجاز
المال ذلك بغير الضمان . وفيها ايضا الاجازة في المعقود تلحق الموقوف دون المسوخ وذكر
فيها ايضا الاجازة لا تلحق الافعال عند اي حال وعند من يلحقها كالصندوق حتى ان الخاص
اذا رد المصنوب على اجنبي فاجاز المصنوب منه قبض ذلك الاجنبي عند من رده الله خرج الخاص
من الضمان وعند اي حال لا يخرج . وذكر في الفضل الثاني من الذخيرة المديون اذا بعث بالدين على
يدي رجل الى الطالب فجا الرجل الى الطالب واخبر ورجي به وقال الذي جابه استري لي شيئا
فذهب واشترى ببعض شيئا وهذا الثاني قال الفقيه ابو بكر قد قيل انه يصلح من مال المطلوب
وقيل يصلح من مال الطالب وهو الصحيح لان الرضى بقبضه في الانتهاء بمنزلة الاذن بالتبض
في الانتهاء قال رحمه الله وهذه المسئلة تستلزم ان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح انتهى
وضع مقلا في الصخر ليصيده جارا وحش وبي الله عليه نجا في اليوم الثاني
وجد الحمار بجروحا ميتا لم يوحل لان الشرط ان يذبحه انسان او يجره ويدون ذلك لا يحل
وهذا النسخة او المتردية المذكورة في الآية وتعيينه باليوم الثاني كما وقع في الكثر وقع اتفاقا
كا في تعيين الكثر قال حتى لو وجد ميتا من ساعته لا يحل لعدم شرطه **كره من الشاة للحيا**
والخصية والغدة والثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر لما روي الاوزاعي عن واصل
ابن ابي جيلة عن مجاهد قال كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة المذكورة ثمانية
والقيل والغدة والمرارة والثانة والدم . قال ابو جرح الدم حرام واكره الستة وذلك لقوله
عن واصل حرمت عليكم الميتة والدم فلما تناوله النضر قطع تحريمه وكره ما سواه لانه ما استحب
الانفس وتكرهه وهذا المعنى بسبب الكراهة لقوله تعالى ويجزى منكم الجانيات كذا في تعيين
الكثر وفيه كلام فان هذه الاشياء كانت من الجانيات ينفي القول بتحريمها لان قوله تعالى
ويجزى منكم الجانيات ينظر ان كيف تجعل مكروهه وان لم تكن كذلك فلا بد من الدليل على
الكراهة بمعنى آخر والله اعلم . ثم اني رايت بعد ذلك في شرح الوهبانية ما يتقوى ما تحته قال في
قال في البدائع الذي يجره كله من الحيوان المأكول سبعة الدم المسفوح والذكر والاشياء
والقيل والغدة والثانة والمرارة لقوله تعالى ويجزى منكم الجانيات وهذه الاشياء الستة مما
تستحب الطبايع المسلمة فكانت محرمة . قال وروى عن مجاهد انه قال كره رسول الله صلى الله
عليه وسلم من الشاة قد كره هذه الستة فالمراد كراهة التحريم بدليل انه جمع بين هذه الاشياء
الستة وبين الدم في الكراهة والدم المسفوح محرم قال ما محضه ان ابا جرح رضي الله عنه
اطلق اسم الحرام على الدم المسفوح وسبى ما سواه مكروها لانه ثبت حرمة بدليل مقطوع به وهو
النفل المعتبر وهو قوله تعالى الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا وبقيت الستة لم تثبت به بل بالاجماع
ونظائر كتاب المحمل لتساويها في الحديث انتهى . وفيه الغنية ذكر الشاة وعددها اذا طبخ في
الحم في المرقة لا يكره وكراهية هذه الاشياء كراهة تنزيه لا تحريم وهذا كما لا يخفى مخالف لما عرفت
البدائع والوجه عندي لما تقدم من ان احرار الظاهر ان مراده كراهة التحريم لاحتمال ظاهر الكتاب
الساويل كما تقدم والله اعلم . قلت وقد نظمت ذلك بعضهم فقال
اذا ما ذكيت شاة كلها . سوى سبع فغيرها لو بال . فنام قاتم غيب . ودال ثم يمان ودال .

عنه

غيره . ويكره احرار من الشاة سبعة . فخذها فعدا وضعتها بالعدد
فقد ذكر والاشياء ثمانية . كذلك دمر من المرارة والفتة
للقاضي اقراض مال الغائب والطفل والنقطة لانه قادر على الاستحالة فلا ينفذ
الحفظ به بخلاف **الادب والوصي والمفتق** لانهم عاجزون عن الاستحالة فيكون تعيينها
الا ان المفتق اذا انشأ النقطة ومضى من الشاة . . . ينبغي ان يجوز له الاقراض
من فقير لانه لو تصدق به عليه في هذه الحالة جاز فالقراض اولى ذكره الربيعي وفيه الاقضية
انما يملك القاضي الاقراض اذا لم يحصل غلة نصيبه اما اذا وجد فلا يملكه هكذا روي عن محمد
انه كذا في البحر قال . وينبغي ان يشترط لجواز اقراض القاضي عدم وصي اليتيم فان كان له وصي
ولو منصوب القاضي لم يجوز لانه من لا يتصرف في ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصيه كما في
يؤوع الغنية وهو الصحيح كما في جامع الفصولين **قال ان كان الله يعذب المشركين فامران**
طالق قالوا لا تطلق امراته لان من المشركين من لا يعذب ذكر قاضيان في فتاواه وظاهر
الموجبه المفهوم من كلام الامام قاضيان ان المراد بالمشركين في الشرط المذكور الجميع فلهذا
قال في تعليقه لان من المشركين من لا يعذب فيمكن ان يراد بهذا البعض من يصدق عليه الشرك
في الجملة بان يكون مشركا في غير ما يحتمل له بالحسن او بما بطريق التبعية كاطفال المشركين
فانهم مشركون شرعا واذا ثبت ان بعض المشركين لا يعذب وهي سابعة جزم فيه لم تصدق الموجبة
الكلية القائلة كل مشرك يعذب وهو معنى قول الله يعذب المشركين اي كلهم بان تكون الاكراه
فيه لان شترق وقد ثبت نصيبه وهو السالبة الجزئية القائلة ليس بعض المشركين يعذب
كاتبناه ولا يثبت الحال المذكور لانه علق الطلاق على كون المشركين جميعا معذبين ولم يتحقق
هذا وقد اورد هذا القدر على غير هذا الوجه في المنظومة الوهبانية فقال
وهل قاتل لا يدخل النار كافر . وكلمتها بالمؤمنين تحترق
قال شيخ شيعي سري الديلمي في نسخة في شرحه سؤال البيت من السير هل ثم قاتل بانه لا يقبل
النار كما في وانما يدخلها المؤمنون وتكون عمارتهم . والجواب ما حكى عن الامام انه قال معنى ذلك
ان الكفار عند ما يرون الحق ويعاينون النار يؤمنون بالله ويؤمنون ان ما جابه الرسول
حق فلا يدخلون الا وهم مؤمنون لكن لا ينفعهم ايمانهم قال الله تعالى فلم يكن ينفعهم ايمانهم لما راوا
باسنا . قال المصنف ويمكن ان يجاب عن محج البيت بان عمارتهم خربت فقاموا بها فماتوا
وهو يؤمنون فيكون في البيت سؤال ان انتهى . قال ابن السجدة وعندي ان هذا من غلط ما تقدم
ما يذكر ذكره والتلفظ به ولا ينبغي ان يروى ولا يشترط ولا يقبل تاويله . قاله انتهى
صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه مختونا ولا تقطع جلده ذكره الا
بقتل من تركه على حاله شيخ اشل وقال اهل النظر في المعرفة لا يطبق الختان فانه
يترك ايضا ولا حاجة الى الختان وان كان يورث الحشفة فيقطع الفضل ولو ختن ولم يقطع
الجلدة كلها ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختانا وان قطع النصف فما دونه لا
اي لا يكون ختانا يعتد به لعدم الختان حقيقة وحكما والاصول الختان سنة كما جازي للفر
وهو من شعائر الاسلام وخصا يصح حتى لو اجتمع اهل بلدة على تركه بخلافهم الامام فلا يترك
الا لضرورة وعذر الشيخ الذي لا يطبق ذلك ظاهر فيترك **والختان سنة وهو من شعائر**
السلام كالتعمد فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم الا عامر على تركه ما هو من شعائر الاسلام

الاذان

ووقت سبع سنين اي وقت الختان سبع سنين وقيل لا يجزئ حتى يبلغ لان الختان للطهارة
ولا طهارة عليه قبله وكان اقل فاقبله من غير جامة. وقيل افضاه اثني عشر سنة وقيل تسع
سنين وقيل وقت سبع سنين لانه يؤمر بالصلاة اذا بلغ عشر اعمارا وتختلف فيحتاج الى الختان
لانه شرع للطهارة وقيل ان كان قويا يطبق لم الختان خيرا والا فلا وهو اسننه بالفقهاء وقال
ابو حنيفة لا يجزئ بوقت ولم يؤمر به شيئا وانما المشايخ اختلفوا فيه. وختان المرأة
ليس بسنة وانما هو مكرمة للرجال لانه الذي في الجماع وقيل سنة **يجوز كبح الصغير وبطون خنثه**
وعينه من المداواة للصحة ويجوز قصه البهايم وكتبها وكل علاج فيه منفعه لها وجران
قتل ما يضر منها ككلب غفور وهرقة اذا كانت تاكل الحرام والرجاج لازالة الضرر وينبغي
اي الهنك **دجاجة** ولا يضرب بها لانه لا يفيد فيكون تعذيبا لها فلا فيه **وجازة المسابقة**
بالفرس والابل والارجل والري لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في سباق او نعل او
خافرة. واذا نرسول الله صلى الله عليه وسلم سلمة بن الأكوع ان يسابق رجل انصاري كان
لا يسابق فسنة سلمة بن الأكوع. وقال الزهري كانت المسابقة بين اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالخيول والركاب والارجل ولان الغزاة يحتاجون الى رياضة خيلهم والعلتم للكتي
والعرب مباح **وحرمة شرط الجمل من الجانبين لان احدي الجانبين** يعني شرط الجمل من
الجانبين ان يقول ان سبق فرسك فلان على كذا وان سبق فرسي فلي عليك كذا وهو قول لا يجوز
لان القمار من القمار الذي يزاد اذقار وينقص اخري لان كل واحد من القماريين من يجوز ان يذهب
ماله الى صاحبه ويجوز ان يستفيد ماله صاحبه فلا يجوز الا زيدا والانتقاص في كل واحد منهما
فصارا قمارا وهو حرام بالنص ولا كذلك اذا شرط من جانب واحد بان يقول احدهما ان تسبقني فلان
على كذا وان سبقتك فلا شيء لي عليك لان النقصان لا يمكن فيها وانما في احدهما يمكن الزيادة وفي
الاخر النقصان فقط فلا يكون مفاعلة لان المفاعلة مفاعلة منه فتقتضي ان تكون من الجانبين
واذا لم يكن في معناه جاز استحسانا لما روينا والقياس ان لا يجوز لما فيه من تعليق التملك على
الخطر ولهذا لا يجوز فيما عدا الاربعة المذكورة في المختصر كالمضل وان كان الجمل مشروطا بواحد
وفي الحديث اشارة اليه لانه خصص هؤلاء به والمراد الاستنباط بالجمل لان الاستنباط
بلا جمل يجوز في كل شيء بشرطه ان تكون العاية ما يحتملها الفرس وكذا شرطه ان يكون في كل واحد
من الفرسين احتمال السبق اما اذا عمل ان احدهما يسبق لاحالة فلا يجوز لانه انما جاز الحاجة
الى الرياضة على خلاف القياس وليس في هذا الايجاب المالك الغرض على نفسه بشرط لا تنفعه فيه
فلا يجوز ولو شرط الجمل من الجانبين وادخلنا لثا محلا جاز اذا كان فرس المحلل كقول الفرسين
يجوز ان يسبق او يسبق وان كان يسبق او يسبق لاحالة فلا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم
من ادخل فرسا بين الفرسين وهو لا يأت من ان يسبق فلا بأس به ومن ادخل فرسا بين فرسين وهو
أمن ان يسبق فهو قمار رواه احمد وابوداود وغيرهما. وصورة ادخال المحلل ان يقول لثا لك
ان سبقتنا فالما لان لا وان سبقتنا لك فلا شيء ال علينا ولكن الشرط الذي شرطنا بيننا وهو
ايها سبق كان له الجمل على صاحبه باق على حاله عليهما وان عليهما فلا شيء لهما عليه وبأخذ ايها
على المالك المشروط له من صاحبه وانما كان هذا لان الثالث لا يعرض على القمار دين كلهما فقطعما
ونبتنا وانما يحتمل ان ياخذ او لا ياخذ فخرج بذلك من ان يكون قمارا نصارى كما اذا شرط من جانب
واحد لان القمار هو الذي يستوي فيه الجانبان في احتمال الغرامة على ما بيننا **ولا يصلي على غير الانبياء**

الفسام
تقدم في الحرف فراجع

والله اعلم

والمكايكة الا بطريق السبع لان في الصلاة من التعظيم ما ليس في غيرها من الدعوات وهي
لزيادة الرحمة والقرب من الله ولا يليق ذلك من تصور منه الخطايا والنوب وانما يذكر على المعنى
والمنفعة والتجارت والاتباع بان يقول اللهم صل على محمد وآله وصحبه ونحوه لان فيه تعظيم النبي عليه
الصلاة والسلام. واختلفوا في الترم على النبي صلى الله عليه وسلم بان يقول اللهم صل على محمد
قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ذكره ان يلحق **ويستحب الترضي للصحابة والترحم للتابعين**
ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وكذا يجوز عكسه وهو الترم على الصحابة
والترضي للتابعين والترحم لمن بعدهم من العلماء والعباد **على الراجح** قال القزويني في شرح المفرد
ويستحب الترضي والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وهل يجوز عكسه
فقال بعض العلماء لا يجوز بل الترضي مخصوص بالصحابة وبقا لغيرهم رحمه الله فقط. وقال
المرأوي هذا غير صحيح بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه ودلايله اكثر من ان تحصى. واذا ذكر
من اختلف في نبوته كابي القريتين ولعمري ان بعض العلماء كلما ما يفهم منه ان يقال صلى الله على
الانبياء وعليه وسلم قال النووي والذي اراه ان هذا لا بأس به وان الراجح ان يقال رضي الله عنه
لان هذا مرتبة غير الانبياء ولم يثبت كونها بيتان انتهى **والاعطاء باسم النبي ومنه المهرجات**
لا يجوز اي الهذيان باسم هذين النبيين حرام **وان قصد تعظيمه** اي تعظيم المذكور من النبوة والمهرجات
يكفر قال ابو حفص لكبير لو ان رجلا عبد الله خمس سنين ثم جاء يوم النبوة واهدي الى بعض المسلمين
ببضعة يريد به تعظيم ذلك اليوم لكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي له ان لا يفعل
ذلك في ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله او بعده كي لا يكون تشبيها باولئك القوم. وقد قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم وقال في الجامع الا صغير رجل اشترى يوم النبوة شيئا
لم يكن مشترى به قبل ذلك اليوم ان اراد به تعظيم ذلك كما يعظمه المشركون كفر وان اراد الاكل والشرب
والتعظيم لا يكفر كذا في تبيين الكفر **ولا بأس بالتمسك بالقتل** لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان له قتل بنس يلبسها وقد صح ذلك ذكره في الذخيرة **ونذوب لبس السواد وارسال ذنب**
العامية بين كفتيه الى وسط النظر لان محلا ذكره في السير في باب الغنائم حديثا يدل على ان لبس
السواد يستحب وان من اراد ان يجرد الف لعمامة ينبغي له ان ينقص كثر كثر فان ذلك احسن
من رفعها عن الرأس والفتاها في الارض دفعة واحدة وان المستحب ارسال ذنب العامة بين الكفتين
واختلفوا في مقدار الذنب قيل يسير وقيل الى وسط النظر وقيل الى موضع الجلوس **ويكره لبس**
المعصفر والمن عفر لما روي عن ابن عمر انه قال نهى في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصفر
وقال وايامك والاهر فانما ربي الشيطان. **ويستحب للرجل ان يلبس احسن الثياب** وكان ابو حنيفة
يؤصي اصحابه بذلك ويلبس باربعية دينار وارباع الله النبي بقوله قل من حرم زينة الله التي اخرج
لعباد. وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تع اذا نعم على عبده احب ان يري اشرا راحته عليه
وقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم رد اقمته الف دينار ورجا قام الى الصلاة وعليه رداء
قيمته اربعة الاف كذا ذكره ان يلبي وغيره **والسحاب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل** لانه افضل
منه قال الله تع هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون. ولهذا تقدم في الصلاة وهي احدى اركان
الاسلام وهو ثلثة الامانة. وقال الله تع اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم. والمراد
باولي الامر العلماء في اصح الاقوال والمطاع شرعا مقدم وكيف لا يقدمون والعلماء ورثة الانبياء
عليهم السلام على ما جاءت به السنة. وفي البرازية والسحاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال الله تع

فقد كفر وخطأ علمه وقال
صاحب الجامع الا الصغير
اذا اهدي يوم النبوة
الى سبي آخر ولم يرد به
تعظيم ذلك اليوم

يرفع الله الذين اسلفوا منكم والذين اتوا العلم درجات قال افع لما كان هو الله تع بر رجلا
أحدها درجات العلم فمن يضعه يضعه الله تع في جحيم. **والعلم** يتقدم على العرشى العزى العالم
والدليل على ذلك تقدم الصهرين على الخشن وان كان الخشن اقرب نسباً منهما. **قال** الزندوشى
حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واجد على السوا وهو ان لا يفتح بالكلام قبله ولا
يجلس مكانه ان غاب ولا يزد كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة اكثر من هذا
وهو ان يستطيع في كل مباح يامر بها وقد مر ما له عليها. **وعن** خلف انه وقعت زلزلة فامر الطلبة
بالدعاء فقبل له فيه فقال خيرهم خير من خير غيرهم وسرهم خير من سر غيرهم انتهى **اختص**
لاجل الترتين للنساء والجواري جاز كما يجوز ان ياكل متكيا قال في مجمع الفتاوى في ادب
الملتقط ويتجرب خضاب الشفروا الخصة للجماد ولم يفصل بين الحرب وغيره. **وقال** في المبسوط
لابا سربه في غير الحرب وقال وهو الاصح هكذا لفظ المبسوط. **واختلف** الرواية في ان النبي صلى الله عليه
وسلم هل فعل ذلك في عمره والاصح انه لم يفعل والاختلاف في انه لا بأس بالتكيا ان يختص في
دار الحرب ليكون اهيب وامان اختص لاجل الترتين للنساء والجواري فقد منع عنه بعض العلماء والاصح
ايه لا بأس به وهو مروى عن ابي سرحم الله فقد قال كما يجزى ان تتن تن في امرأتى يجزى ان اثنتين
لهما وذكر المسئلة في الخط وفصل بين الخضاب بالسواد. **وقال** عامة المشايخ رحمهم الله انه مكره
وبعضهم جوزه مروى عن ابي سرحم الله اما بالحرة فتوى سنة الى حال وسيا المسلمين. **رجل** ياكل متكيا
تكلّم فيه قال بعضهم بترك ذلك والصحيح انه لا يكره لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اكل متكيا **اخذ منه الزلزلة في بيته ففتر الى الفضل لا يكره بل يستحب** له ذلك مذكون
في الخلاصة وغيرها من كتب الفتاوى **واذا اخرج من بلد في الطاعون فاذ علم ان كل شيء**
تفتره الله تعالى فلا بأس بان يخرج ويحل وان كان عنده انه لو خرج نجس ولو دخل ابتلى
به كره له ذلك في مجمع الفتاوى مغنيا الى كتاب الكراهية من الفتاوى الظهيرية رجل كان
في بيته فاخذ منه الزلزلة لا يكره الفرار الى الفضل بل يستحب الفرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الخبيث
المائل وعنه صلى الله عليه وسلم اذا وقع الرجز في الارض فلا تدخل فيها فاذا وقع وانتم فيها
فلا تخرجوا منها **قال** الرجز العذاب والمراد به الوجع منها. **وقال** الطحاوي رحمه الله في مسلك الآثار
فما رآه وقال انه اذا كان بحال لو دخل وابشلى به وقع عنده انه ابتلى بدخوله ولو خرج وقع عنده انه
نجس بخروجه فلا بد من غسل ولا يخرج صيانة لا اعتداده فاذا اذا كان يصل ان كل شيء تفتره الله تع وانه
لا يصح الا ما كتب الله له فلا بأس بان يدخل ويخرج انتهى كلامه **ففيه في بركة ليس بها افقه حبه**
يريد ان يغفر وليس له ذلك مذكون في مجمع الفتاوى وعنه في البراذية والله اعلى **فضي**
المديون الذين المؤجل قبل الحل او مات فاحل من تركته لا ياكل من المراجعة التي جرت بينهما
الا بقدر وما مضى من الايام وهو جواب المسألة **خرين** قال في العنية بعد ان علم بمكانه نجس
وعنه قضى المديون الذين المؤجل قبل الحل او مات فاحل من تركته فجواب المسألة **خرين** انه لا ياكل
من المراجعة التي جرت المراجعة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل له انفتى به ايضا قال نعم
قال ولو اذن المقرض المقرض والمراجعة قبل قضى الاجل فله المديون ان يرجع منها حصته ما بقي من الايام انتهى
وبعض الفتاوى شيخ الاسلام ابو السعود العمادى مفتي الديار الرومية معلل ذلك بقوله لما فيه من
الرفق من الجانبين والله اعلى

هذا كتاب في بيان احكام الفرائض

في فريضة

هي جمع فريضة والعرض التقدير. **وسمي** هذا العلم فرائض لان الله تع قدره بنفسه ولم يقوّل
تقدير الى ملك فقدر ولا يبي من سئل وبقيت نصيب كل واحد من النصف والربع والثلث والثلث
والثلث والسدس من كل فساين الاحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فان النصوص فيها
مجملة وانما السنة بيّنها. **ثم اعلم** ان هذا العلم من اشرف العلوم وقد جات النصوص به وبالجملة
على تعليمه وقسمه قال صلى الله عليه وسلم العلم ثلثة ومما سوي ذلك فضل آية محكمة او سنة
قائمة او فن يرضه عادلة. **وقال** صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصيب
العلم وهو سني وهو اول شيء ينزع من اقي. **ومعنى** النصف اما باعتبار الاحوال الحياتة والمال
وهذا العلم مختص بحالة المات وغيره بالحياة او باعتبار اسباب الملك فانما جبرية او اختيارية
فالاول المرات والثاني غير من اسباب الملك. **قال** السيد ولا يبعد ان يجعل لفظ الفرائض
في الاصطلاح جارياً مجري الاعلام كما لا يصح ان يقال في النسبة في انضوي كما يقال انضاري
وان كان قياسه في اصله ان يقال فرائض قلت معنى فلا يستبر فيه للخصية. **وانما** لم يجعله من
نقل الاعلام كاعلمه بعضهم بل جعله جارياً مجري الاعلام لان الجزم به موقوف على السماع عنهم والله اعلم
يبدأ من تركته الميت الحلية عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الجاني **قيد**
وهو قيد لان ما اهلكه في السراجية وصرح به شارحها السيد حيث قال. **اعلم** ان الابتداء بالكل
ليس مطلقاً كما يستمر به عبارة الكتاب بل كل حق للغير يتعلق بعين من تركته فانه مقدم على كفيته
كالدين المتعلق بالمهرهون اذا لم يكن للميت شيء سواه فيقضى منه دينه اولا وكذا ان شحاية العبد
الذي جنى في حياة مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس باليمن اذا مات المشتري
فاجزاعن ادايته وكذا في العبد المأذون اذا اذبحه الدبون ثم مات المولى وليس له مال سواه
وكذا في الرهن المستاجر فانه اذا اعطى الاجرة اولا ثم مات الاجر صارت الرار رهنا بالاجرة
هكذا ذكر الامام رضي الله عن في نظم فرائضه. **وانما** قدمت هذه الحقوق على التكفين لتعلقها بالمال
قبل صيرورته تركة **بتخصيص من غير تقدير ولا تبدل** **والجخصين** شامل للتكفين فلا حاجة الى
افزاده وعطفه عليه كما وقع في السراجية وان كان صحيحا لكونه من عطف الخاص على العام. **والتميز**
والتميز ايرام باعتبار العدد فتكفين الرجل باكثر من ثلثة انا وبالمراة باكثر من خمسة تبدل
وباقول ما ذكر تقديره. **واما** باعتبار القيمة فاذا كان يلبس في حال حياته ما قيمته عشرة مثلك فلو
كفن بما قيمته اقل او اكثر منها كان تقديره او تبدل به. **واذا** كان له ثوب يلبسه في الاعياد واخر يلبسه
بين اقاربه وثالث يلبسه في داره يكفن بالثاني لان الاول اعلى والثالث ارضي فالمتوسط اولى
قال بعض قدماء مشايخنا رحمهم الله يكفن الرجل بما يلبسه في الجمع والاعياد والمرأة بما تلبسه لزينة
انها. **وكان** الحسن البصري يقول يكفن الكفن باليس في اكثر الاوقات واختار الفقهاء ابو جعفر
وقال ايضا اذا كان عليه دين مستغرق فلهنر ما ان يعموا الورثة من تكفينه بما ذكر من العدد وهو
كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية. **وهو** الرجل ثوبان جديان او عسكلا والمرأة ثلثة وثمك
في ذلك بما ذكره الفضل من ان المديون اذا كان له ثوب حسن يمكنه الاكفنا بما دونها باعما القاني
وقضى الدبون واشترى بالباقي ثوبا يكفنه. **واذا** لم يكن للميت تركة فكفنه على من وجب عليه
نفقته في حال حياته. **وقال** ابو سرحم الله كفن المرأة على زوجها مطلقا خلافا لمحمد رحمه الله تع
فان الزوجة قد انقطعت بالموت. **وقال** الصديق الشهيد وقامني فان الفتوى على قول ابي سرحم الله اعلم
يكن له من جبة نفقته عليه او كان هو ايضا فقير فكفنه على بيت المال وقد تقدم تقرير في الجانبين والله اعلم

ثم دونه الذي لها مطالب من جهة العباد احتران عن الدين التي تتعلق بمطالبة
الله تعالى كدين الزكاة ودين الكفارات وغيرها. وانما قدم قضاء الدين على تنفيذ الوصية
لان قضاء الدين واجب في الحالين حالة الحياة وحالة المات وتنفيذ الوصية واجب في حالة
واحدة وهي بعد الموت فالشي الذي كان واجبا في الحالين راجح على الشيء الذي كان واجبا في
حالة واحدة. قال السيد في شرح السراجية وتفصيل المقام ان الدين ان كان قاصدا فالباقي
بعد تحصيل الميت ان بقي به فذلك وان لم يبق فان كان القريم واحدا يعطى له الباقي وما بقي له
على الميت ان شاء عني وان شئت كما الى ان الجزار. وان كان متعديا فان كان الكل دين الصحة اعني ما
كان ثابتا بالبيعة او بالاقرار في زمان صحته او كان الكل دين المرض اعني ما كان ثابتا باقراره
في مرضه فانه يصرف الباقي اليهم على حسب مقدار دينهم. وان اجتمع الدينان معا يقدّم
دين الصحة لانه اقوى الاتري انه محبوب في مرض موته عن التبع بما زاد على الثلث فبني اقراره نوع
ضعف. وانما اذا قرّن مرضه بدين فلم يثبت بطريق المعاينة كالب يجب بدل الاعمال ملكه
او استهلكه كان ذلك في الحقيقة من دين الصحة اذا علم وجوبه بغير اقراره فذلك سواء في الحكم
وان كان الدين من حقوق الله كما سبق من الغروض فان اوصى به التمت وجب عندنا تنفيذ من
ثلث ماله الباقي بعد دين العباد وان لم يوص لم يجب. ثم نقول اذا فاته صلاة وأوصى
ان يطعم عنه فعلى الورثة ان يطعموا عنه من الثلث لكل صلاة نصف صاع من بر. وكذا الوتر
عند ابي حنيفة اذ قدر وري منه ان الوتر من رضة. وان فاته صوم رمضان لمرض او سفر وتكفر
من قضاءه بعد صحته وفاته ولم يقض حي مات وأوصى بالاطعام فعلى الورثة ان يطعموا من الثلث
لكل يوم نصف صاع من بر. كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما سئل عزة ان قال ان
مات قبل ان يطبق الصوم فلا شيء عليه وان اطاعه ولم يصم فليقتض عنه يعني بالاطعام بدل عليه
حديث بن عمر رضي الله عنه موقفا او موقعا لا يصم احد عن احد ولا يصطلي احد عن احد فوجب التحمل
على الاطعام لان الغدنية تقوم مقام الصوم في حق الشيخ المعاني فكل في حق المريض لا شراهما
في وقوع الباش من اداء الصوم. وان كان الدين الزكاة وأوصى به يجب اداؤه من ثلث ماله وان
كان الحج وأوصى به يؤدى من الثلث ايضا. ولو حج الوارث عنه بلك وصية برجي من الله قبوله
ثم بوضعيته من ثلث ما بقي بعد الدين لان ثلث اصل المال لان ما تقدم من التكفين وقضاء
الدين قد صار مضروفا في ضروراته التي لا بد منها فالباقي هو ماله الذي كان له ان يصرف
في ثلثه وايقضار بما استغرق ثلث الاصل جميع الباقي فيؤثر في الحرمان الورثة بالوصية وتنقص
عبارة الكتاب كالسراجية تقدم الوصية على الارث في مقدار ثلث الباقي بعد الدين سواء كانت
الوصية مطلقة او معينة وهو الصحيح. وقال الشيخ الاسلام خواهر زاده ان كانت معينة كانت مقدرة
عليه وان كانت مطلقة كان لوصي ثلث ماله او ربه كانت في معنى الميراث ليسوعها في التركة
فيكون الموصي له شريكا للورثة لا مقدما عليهم ويدل على شيوخ حقه فيها حتى الوارث انه اذا زاد
المال بعد الوصية زاد على الحقين وان نقص نقص من حاجتي اذا كان ماله حال الوصية مثلا الف
ثم صار الدين فله ثلث الاثني وان انكسر فله ثلث الالف **ثم يقسم الباقي** هذا رابع الاربع
وهو ان يقسم ما بقي من ماله بعد التكفين والدين والوصية **بين ورثته** اي الذين ثبت اوصافهم
بالكتاب والسنة واجماع الامة **ويستحق الارث برحم ونكاح وولاء** كاسيا في تفصلا **فيبدأ**
بذوي الغروض شروع في بيان الترتيب بين الورثة اجمالا اي يبدأ في تقسيم هذا الباقي بين الورثة

باصحاب الغروض

باصحاب الغروض وهم الذين سهاهم مقدرة في كتاب الله تعالى او سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم والاجماع كاذكر الترخي رحمه الله وتقدمهم على العصبة لقوله صلى الله عليه وسلم الحق
الغرائض باهلها فانما بقية فلا تولى رجل ذكر **ثم بالعصبات النسبية** فان العصبية
النسبية اقوى من النسبية يرشدك الى ذلك ان اصحاب الغروض النسبية يرد عليهم دون
اصحاب الغروض النسبية اعني الزوجين **ثم بالمعترق** مذكرا كان او مؤنثا فان من اعتق عبدا
اوامة كان الولاء له ويرثه ونسبه ذلك ولا اله العتاقة والنفقة **ثم عصبية الزكوة** اي ينفذ
عند عدم تولى العتاقة بعصبته من الزكوة وهذا قيد لا بد منه لقوله صلى الله عليه وسلم ليس
للنساء من الولاء الا ما اعتقن الحديث **ثم الردة** اي ينفذ بعد العصبية النسبية بالردة على ذوي
الغروض النسبية لبقا قرابتهم بعد اخذ فرايضهم دون ذوي الغروض النسبية لانه لا ردة على الزوجين
كما مر اذ لا قرابة لها بعد اخذ فرايضها **ثم ذوي الارحام** اي ينفذ عند عدم الردة لانقاذ ذوي
الغروض النسبية بذوي الارحام وهم الذين لهم قرابة وليسوا بعصبية ولا ذوي سهم وانما
أخرجوا عن الردة لان اصحابا لغرائض النسبية اقرب الى الميت واعلى درجة منهم **ثم مولى المولاة**
اي عند عدم هؤلاء المذكورين يبدأ في جميع الميراث بمولى المولاة ان لم يوجد احد الزوجين
وان وجد يبدأ به ايضا لكن في الباقي من فرضه كما في شرح السيد معزيا الى الغرائض الغمانية
قال وصورة مولى المولاة شخص مجهول النسب قال لا تخاف مولاي ترثني اذا مت وتعتقل
عني اذا جئت وقال الآخر قبلت فعندنا يصح هذا العقد ويصير القابل وارثا عاقله ويسمى
مولى المولاة واذا كان الاخر ايضا مجهول النسب وقال الاول مثل ذلك وقيله ورث كل منهما
صاحبه وتعتقل عنه والمجهول ان يرجع عن عقد المولاة مالم يعتقل عنه مولاة وقد قدمناه في
كتابنا مفصلا **ثم المقر له بنسب** على الغير لم يثبت نسبه باقرار من ذلك الغير اذا مات
المقر على اقراره يعني ان هذا المقر له مؤخر في الارث عن مولى المولاة ومقدم على الموصي له
بجميع المال واعتبر فيه قيود الاول ان يكون الاقرار بنسبه من المقر متضمنا لاقرار بنسبه
على غيره كما اذا اقر المجهول النسب بانه اخوه فانه يتضمن اقراره على ابيه بانه ابنه الثاني ان يكون
ذلك الاقرار بحيث لا يثبت به نسبه من ذلك الغير كما اذا لم يصدق ايقوع في هذا النسب الثالث
ان يموت المقر على اقراره وفوايد القيود ظاهرة اما الاول فلو ان اقراره بمجهول نسبه منه
اذا لم يتضمن تحميلا بنسبه على غيره واشتمل على سرائط صحته اوجب ثبوت نسبه منه وابداجه
فيما مر ذكره من الورثة النسبية كائن يقر بانه ابنه. **واما الثاني** فلو انه اذا صدقه البر في ذلك
النسب ثبت باقراره على هذا الوجه نسبه من ابنه ايضا وكان المجهول اخطا للمقر وكان الحال
اذا اقر بانه عمه وصدقه في ذلك جرد فانه يكون عماله مندرجا فيما مضى. **واما الثالث** فلو انه
اذا رجع المقر عن ذلك الاقرار لا ينفذ قطعا فلا يثبت به ارث أصلا. **واذا اجتمعت هذه**
الصفات في المقر له صار من اوارثا في المرتبة المذكورة وذلك لان المقر في هذه الصورة
كان مقرا بشيئين النسب واستحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب ما طرأ لانه تحمّل نسبه
على غيره والاقرار على الغير دعوي فلا يسمع ويبقى اقراره بالمال صحيحا لانه لا يعود الى غير
اذا لم يكن له وارث معروف. وفي بعض شروح السراجية قيد به يعني قوله اذا مات المقر على اقراره
لانه ان رجع عن اقراره قبل موته صار هذا الاقرار كأن لم يكن وهذا اذا لم يصدق المقر له على اقراره
قبل رجوعه ولم يقر بمثل اقراره اما اذا صدق اقراره قبل رجوعه او اقر بمثل اقراره فلا ينفع المقر رجوعه

عن اقراره لان نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه ومن ضرورة ثبوت نسبه اقره من المقر
وبصيرارته من المقر بتصديق المقر عليه او باقراره لا باقرار المقر فيكون اقرار المقر وعدم اقراره
بمنزلة فلا ينفعه رجوعه انتهى **ثم الموصي له بما زاد على الثلث** اذا اعدم من تقدم ذكره يترك
من اوصي له بجميع المال فيكمل له وصيته لان منعه عما زاد على الثلث لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم
احد فله عند ما عين له كذا وانما اخبر عن ذلك المقر له بتألي الله نوع قرابة بخلاف الموصي له
قلت وبهذا يندفع ما استعجل ان المقر له يثبت انما استحق الميراث لانه مختار الميت
فيقدم على بيت المال وكان ياخذ ما يرضى بطريق الوصية فلم يقدم على الموصي له والله اعلم **ثم بيت**
المال اي اذ لم يوجد احد من المذكورين توضع التركة في بيت المال على ان مال ضايع فصار
قسيما لجميع المسلمين فيوضع هناك وليس ذلك بطريق الارث بتألي الله اخوة الا ترى ان
الذي اذ لم يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للمسلم من الكافر ويهد له ايضا انه
يسوي بين الذكر والانثى من المسلمين في العطية من ذلك المال ولا تسوية بينهما في التوارث
وعندنا في ربه الله ان بيت المال ان كان منتظا يقدم على ذوي الارحام والرد وان لم ينتظم
او لا على ذوي الفروض النسبية بنسبة فرايضهم ثم يصرف الى ذوي الارحام ولا ميراث عندهم
اصلا لمولى الفلانة ولا المقر له بالنسب على الغير ولا الموصي له بجميع المال كذا ذكر السيد في شرح
السراجية **وموافقة** اي الميراث وهي جمع مانع وهو عبارة عن انعدام الحكم الاول مع وجود السبب
وهي اربعة الاول **الرق** واذا كان اي كمالا كان القتل او ناسبا كالمالك والمدين والمولى وذلك
لان الرقيق مطلقا لا يملك المال بساير اسباب المالك فلا يملكه ايضا بالارث ولان جميع ما في
يد من المال فهو لمولاه فلو ورثناه من اقرابه لوقع المالك استبداد فيكون توريثا لا جزيي فلا سبب
وانه باطل اجماعا ومقتضى البعض عندنا في حق ربه الله بمنزلة المالك ما بقي عليه درهم في كمال رقبته
فلا يرث ولا يحجب احد من ميراثه **وعندها هو جريز** ويحجب والمصلحة سببية على ان الحق بمنزلة
عنده خلصا لهما وقد قد منا ببيان **والثاني القتل** الذي يتعلق به وجوب الكفارة او القصاص
اما القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو القتل عدوا ذلك بان يتعد ضرره بسلاح او ما
يجري مجراه في تمنع الاجزاء كالحمد من الخب او الحصى وعوجه الام والقصاص والكفارة فيه
واما القتل الذي يتعلق به وجوب الكفارة فهو ما شابه العمد واما خطأ وقد تقدم بيان ذلك
مفصلا في كتاب الجنائيات **فمنعنا** يحرم القاتل عن الميراث في هذه الصور كلها اذا لم يكن القاتل بحق
واما اذا قتل مؤثمة قصاصا او جردا او نفعا عن نفسه فلا يحرم اصله وكذا اذا قتل العادل مؤثمة
الباعني وفيه عكس فلا يورث ربه الله **واذا كان القتل بالسبب دون المباشرة** كحاف البئر ووضع
الحجر في غير ملكه ففيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه ولا كفارة **وكذا الحال** اذا كان القاتل
صبيا او مجنونا فلا حرمان عن ميراثه بالقتل في هذه الصور ايضا كما تقدم **فان قلت** ليس اذا قتل
الاب ابنه عمدا فلا يثبت القصاص ولا الكفارة ايضا مع انه محرم انفاقا **قلت** وهو موجب في
اسئلة القصاص الا انه سقط بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل الوالد بولده ولا سيد بعبد **فان**
قلت مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم القاتل لا يرث بل يحرم مطلقا كذا ذهب اليه الشافعي رحمه الله
فكيف اخرجت تلك الصورة **قلت** اما اخراج القاتل بحق فلا حرمان شرع عقوبة عن القتل المخطون
واما اخراج السبب فانه ليس بقاتل حقيقة الا ترى انه لو فعل ذلك في ملكه لم يواخذ بشيء والقاتل لو اخذ
بفعله سواء كان في ملكه او في غير كالاى وايضا القتل لا يتم الا بقول وقد تقدم حال السبب

فذكر

كلها

فان خسر مثلا اتصل بالارض دون الحيوان ولا يمكن ان يجعل قاتل عند الوقوع في البئر
اذ ربما كان الحاف جريزا ميتا واذا لم يكن قاتلا حقيقة لم يتعلق به جزا القتل اعني حرمان الميراث
والكفارة واما وجوب الدية على العاقلة فلصيانة دم المقتول عن الهدر بخلاف المخطي فانه مباشر
للقتل بفعله فيلزم الكفارة والجرائم **واما اخراج الصبي والمجنون** فلا حرمان كذا ذكرنا جزاء
القتل المخطون وفعلها اما لا يصلح ان يوصف بالمخطي شرعا اذ لا يتصور نوجه خطاب الشرع اليهما
بخلاف المخطي لانه اهل لذلك وايضا الحرمان باعتبار التقصير في التحرز ويتصور نسبة التقصير الى
المخطي دونهما **والثالث اختلاف الملتين** فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم من الكافر
على قول علي وزيد وعامة الصحابة واليه ذهب علماءنا والشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يورث
اهل الملتين شيء **والقياس** ان يرث لقوله صلى الله عليه وسلم لا سلام يعلم ولا يغفل **ومن القتل**
يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم واليه ذهب معاوية بن جندب ومعاوية بن ابي سفيان
والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن الحسين ومسروق رحمه الله **والجواب** ان المذكور في هذا الحديث يقتصر
الاسلام حقي ان ثبت الاسلام على وجه ولم يثبت على آخر فانه يثبت ويعلو كالمولود بين مسلم وكافر
فانه يحكم باسلام الولد وان المراد العلوي بحجة او حجة المقر والعلوية اي النص في العاقبة
للمسلمين واما ان المسلم يرث عندنا من المرتد **ثم اعلم** ان الكفار يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت نحلهم
لان الكفر ملة واحدة كذا ذكر المزي في مختصره عن الشافعي رحمه الله وذكر ابو القاسم رحمه الله عن مالك
رحمه الله ايضا **وقال ابن ابي ليلى** اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا توارث بينهما وبين الجاهل
واستدل بانها قد انفقت على التوحيد والاقرار بنسبة موسى عليه السلام وانزال التوراة فاما على ملة
واحدة بخلاف الجاهل حيث ينكرون التوحيد ويشتقون الحين يردان واهلهم ولا يقرقون بنسب
ولا كتاب منزل فم اهل ملة اخري **وذهب** بعض الفقهاء الى عدم التوارث بين اليهود والنصارى ايضا
لاختلاف اعتقادهم في عيسى عليه السلام والاعتقاد فيها اهل ملتين شئى كالمسلمين مع النصارى اهل الملة
فانهم يقرقون بالانبياء والكتب ومختلفون في تاويل الكتاب والسنة وذلك لا يوجب اختلاف الملة
والرابع اختلاف الدارين حقيقة كالحربي والذمي فاذا اقامت الحربي في دار الحرب وله اب او ابن ذمي
في دار الاسلام او مات الذمي في دار الاسلام وله اب او ابن في دار الحرب لم يرث احدهما من الاخر لان
الذمي من اهل دار الاسلام والحربي من اهل دار الحرب لم يرث احدهما من الاخر فاما وان اقامت الملة لكن لتباين
الدارين حقيقة تنقطع الولاية بينهما فتقطع الموارثة المعينة على الولاية لان الوارث يخلف المورث
في ماله ملكا وبنيا وتصرفا **او حجتا** كالمستامن والذمي والحربيين من دارين مختلفين **اما المثال**
الاول فيقول لان الحربي اذا دخل في دار الاسلام باثمان فهو والذمي في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين
مختلفتين حكما لان المستامن من اهل دار الحرب حكما الا ترى انه يمكن من الرجوع اليهما ولا يمكن من
استدامة الإقامة في دارنا بخلاف الذمي فلا توارث بينهما لانهما اقامات المستامن يوقف ماله لورثته
الذين في دار الحرب لان حكم الامان باق في ماله لحقه ومن جملة حقه ايضا ماله لورثته فلا يصرف
الى بيت المال كذا اقامات الذمي ولا وارث له على ما مر **واما الثاني** فلا توارث بين الحربيين من دارين
المختلفين اجماعا عليه انه من قبيل اختلاف الدارين حقيقة وكان حقه ان يكون مالا لدول وهو الاختلاف
الحقيقي ويجاب عنه بان الكفر ملة واحدة فان الكفار كلهم في دار واحدة حقيقة فالاختلاف بين
ديارهم انما هو بسبب الحكم دون الحقيقة وفيه نظر وان جمل على الحربيين من دارين مختلفين حقيقة

وعند الشافعي لا يرث المرتد
احدا ولا يرث احد من اهل بيته
المال وقد بين ذلك مفصلا في
كتاب المرتد

مل

كقوله ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم ولغظ الولد يتناول ولد الابن فيكون مثله بالنصر
او بالاجماع فيكون له الربع معه وصار للزوج ثالثا والنصف والربع وانما قدم الزوجة
على غيرها لان اصل الولاد اذ منها يتولد الاولاد **والاب والجد السدس مع ولد او ولد ابن**
اما الاب فلقوله تعالى ولا يورثه كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فجعل له السدس مع الولد
وولد الابن ولد شرعا بالاجماع قال الله تعالى يا بني ادم وكذا عرفا قال الشاعر
بنونا بنو ابائنا وبناتنا بنوهن ابنا الرجال الاجانب فان
قلت يلزم على دخول ولد الابن في الولد المجمع بين الحقيقة والحجاز وهو ممنوع قلت ليس من هذا
المقتبل بل هو من عموم الحجاز لا حقيق في محله او يعرف كون حكم ولد الابن بحكم الولد بدليل آخر وهو
الاجماع **وجميع احوال الاب في الفرائض ثلث** اصلها الغرض المطلق وهو السدس وذلك مع
الابن وابن الابن وان سفل لما تلونا **والحالة الثانية الغرض والتعصيب** وذلك مع البنت ابنة
الابن الغرض لما تلونا والتعصيب لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما ابقت فلا ولي
عصبة ذكر وفي رواية فلا ولي رجل ذكر وذلك على سبيل التاكيد ويمكن ان يكون احترازا عن الحنفي
المشكوك في ذكره بعض العلماء وفيه نظر **والحالة الثالثة التعصيب المطلق** وذلك اذا لم يكن يملك
ولد ولا ولد ابن لقوله فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا ميراث له الثلث فذكر فرض الام وجعل الباقي له
دليل على انه عصبة **واما الجد فهو كالاب** اذا لم يدخل في نسبه الى الميت امر الابن اربع مسائل
الاولى ان ام الاب لا تترك معه وتورث مع الجد **والثانية** ان الميت اذا ترك الابوين واحد الزوجين
فلا ميراث لهما يورث بعد تعصيب اهل الزوجين ولو كان مكان الاب جد فلا ميراث لهما جميع المال الا عند ابوي
رضي الله عنه فان لم يكن الباقي **والثالثة** ان بني الام والعمات كلهم يستقون مع الاب اجماعا
ولا يستقون مع الجد عند ابوي رحمه الله **والرابعة** ان اب الميت مع ابنته ياخذ سدس الولد عند ابوي
يوسف رحمه الله وليس بعد ذلك بل الولد كله للابن ولو لا فرق بينهما عند سائر الائمة اذ لا يباذان
شيئا من الولد واذا جعلت المسئلة الثانية مسئلتين كانت المسائل خسا **وفي الابناء والنظائر**
قال الجد كالاب الابن احد عشر مسألة خمس في الفرائض وست في غيرها قال اما المحض فذكر ما ذكرناه
من المسائل ثم قال الخامسة لو ترك جد معتقه واخاه قال ابو جعفر يختص الجد بالولاء وقاله الولاء بينهما
مكروه ولو كان الجد اب فالميراث كله له اتفاقا **قلت** وهن مستقاة حكمها من حكم المسئلة الثالثة كالانثى
ثم قال **واما المسائل الست** فاربعة في الكتب المشهورة لو اوصى لاقربا فلا ميراث له ولا ميراث للجد
في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على ابيه العتيق دون جد ولو اعقق الاب جد
والاولد الى مواليه دون الجد ويصير الصغير مسلما باسلام ابيه دون جد الخامسة لو ترك اولاد اصنافا
وما لا فالولاية للاب فهو كوصي الميت بخلاف الجد **السادسة** في ولاية الايماح لو كان للصغير اخ وجد
فعلى قول ابوي لا ميراث له وعلى قول الامام يختص الجد ولو كان مكانه اب اختص اتفاقا **ثم ردت اخري**
وهو انه اذا مات ابوه صار يتيم ولا يقوم له مقام الاب لان الية الية عنه فهي اثني عشر مسألة **قال**
ثم رابت اخري في نفقات الخيانة لومات وترك اولاد اصنافا ولا مال له وامر ام وجد اب الاب بالنفقة
عليهما املا ثلثا الثلث على الامر والثلثان على الجد انتهى ولو كانت على الاب كانت كلها عليه كالاب لا تسأل
الامر في نفقاته في ثلثة عشر مسألة **واللام السدس مع احد** اي المولد او ولد الابن وان سفل لقوله
تعالى ولا يورثه كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ولغظ الولد يتناول ولد الابن فيكون مثله بالنصر
ولا قرينة تخصه باحدهما واما ولد الابن فلكون لغظ الولد يتناول ولد الابن فيكون مثله بالنصر

ثابتة
رواية

لغظ الولد

كقوله ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم ولغظ الولد يتناول ولد الابن فيكون مثله بالنصر
او بالاجماع فيكون له الربع معه وصار للزوج ثالثا والنصف والربع وانما قدم الزوجة
على غيرها لان اصل الولاد اذ منها يتولد الاولاد **والاب والجد السدس مع ولد او ولد ابن**
اما الاب فلقوله تعالى ولا يورثه كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فجعل له السدس مع الولد
وولد الابن ولد شرعا بالاجماع قال الله تعالى يا بني ادم وكذا عرفا قال الشاعر
بنونا بنو ابائنا وبناتنا بنوهن ابنا الرجال الاجانب فان
قلت يلزم على دخول ولد الابن في الولد المجمع بين الحقيقة والحجاز وهو ممنوع قلت ليس من هذا
المقتبل بل هو من عموم الحجاز لا حقيق في محله او يعرف كون حكم ولد الابن بحكم الولد بدليل آخر وهو
الاجماع **وجميع احوال الاب في الفرائض ثلث** اصلها الغرض المطلق وهو السدس وذلك مع
الابن وابن الابن وان سفل لما تلونا **والحالة الثانية الغرض والتعصيب** وذلك مع البنت ابنة
الابن الغرض لما تلونا والتعصيب لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما ابقت فلا ولي
عصبة ذكر وفي رواية فلا ولي رجل ذكر وذلك على سبيل التاكيد ويمكن ان يكون احترازا عن الحنفي
المشكوك في ذكره بعض العلماء وفيه نظر **والحالة الثالثة التعصيب المطلق** وذلك اذا لم يكن يملك
ولد ولا ولد ابن لقوله فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا ميراث له الثلث فذكر فرض الام وجعل الباقي له
دليل على انه عصبة **واما الجد فهو كالاب** اذا لم يدخل في نسبه الى الميت امر الابن اربع مسائل
الاولى ان ام الاب لا تترك معه وتورث مع الجد **والثانية** ان الميت اذا ترك الابوين واحد الزوجين
فلا ميراث لهما يورث بعد تعصيب اهل الزوجين ولو كان مكان الاب جد فلا ميراث لهما جميع المال الا عند ابوي
رضي الله عنه فان لم يكن الباقي **والثالثة** ان بني الام والعمات كلهم يستقون مع الاب اجماعا
ولا يستقون مع الجد عند ابوي رحمه الله **والرابعة** ان اب الميت مع ابنته ياخذ سدس الولد عند ابوي
يوسف رحمه الله وليس بعد ذلك بل الولد كله للابن ولو لا فرق بينهما عند سائر الائمة اذ لا يباذان
شيئا من الولد واذا جعلت المسئلة الثانية مسئلتين كانت المسائل خسا **وفي الابناء والنظائر**
قال الجد كالاب الابن احد عشر مسألة خمس في الفرائض وست في غيرها قال اما المحض فذكر ما ذكرناه
من المسائل ثم قال الخامسة لو ترك جد معتقه واخاه قال ابو جعفر يختص الجد بالولاء وقاله الولاء بينهما
مكروه ولو كان الجد اب فالميراث كله له اتفاقا **قلت** وهن مستقاة حكمها من حكم المسئلة الثالثة كالانثى
ثم قال **واما المسائل الست** فاربعة في الكتب المشهورة لو اوصى لاقربا فلا ميراث له ولا ميراث للجد
في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على ابيه العتيق دون جد ولو اعقق الاب جد
والاولد الى مواليه دون الجد ويصير الصغير مسلما باسلام ابيه دون جد الخامسة لو ترك اولاد اصنافا
وما لا فالولاية للاب فهو كوصي الميت بخلاف الجد **السادسة** في ولاية الايماح لو كان للصغير اخ وجد
فعلى قول ابوي لا ميراث له وعلى قول الامام يختص الجد ولو كان مكانه اب اختص اتفاقا **ثم ردت اخري**
وهو انه اذا مات ابوه صار يتيم ولا يقوم له مقام الاب لان الية الية عنه فهي اثني عشر مسألة **قال**
ثم رابت اخري في نفقات الخيانة لومات وترك اولاد اصنافا ولا مال له وامر ام وجد اب الاب بالنفقة
عليهما املا ثلثا الثلث على الامر والثلثان على الجد انتهى ولو كانت على الاب كانت كلها عليه كالاب لا تسأل
الامر في نفقاته في ثلثة عشر مسألة **واللام السدس مع احد** اي المولد او ولد الابن وان سفل لقوله
تعالى ولا يورثه كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ولغظ الولد يتناول ولد الابن فيكون مثله بالنصر
ولا قرينة تخصه باحدهما واما ولد الابن فلكون لغظ الولد يتناول ولد الابن فيكون مثله بالنصر

ابناء

في ترتيب الامم **او مع اثنين من الاخوة او من الاخوات** فصاعدا من اي جهة كانا اي سوا كانا من
جهة الابوين او من جهة الاب او من جهة الام لقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس ونقطة الاخوة لكل
للاشتراك في الاخوة والى هذا ذهب اكثر الصحابة وجمهور الفقهاء خلافا لابن عباس رضي الله عنه
فانه جعل الثلاث من الاخوة والاخوات حاصبة للامم وهذا لا يثبت في التراث حكم الجماعة الا ترى ان البنيان
الاخوة صيغة الجمع فلا يثبت ولا المثنى ورده بان حكم الاثنين في التراث حكم الجماعة الا ترى ان البنيان
كالبنات والاخوات كالاخوات في استحقات الثلثين فكذا في النكاح وايضا معنى الاجتماع المطلق
مستلزم بين الاثنين وما فيهما وهذا المقام يناسب الدلالة على الجمع المطلق فذلك يلفظ الاخوة عليه
ثم الباني من السدس الذي يحبونها للاب عند جمهور الصحابة رضي الله عنهم ويروي عن ابن عباس
رضي الله عنه انه لا اخوة لانهم يحبونها عنه لياخذوه فان عجز الوارث لا يجب كما اذا كانت الاخوة كفارا
او ارقبا وقد استدل عليه بما رواه طاووس مرسلا انه صلى الله عليه وسلم اعطى الاخوة السدس مع
الابوين **ولما** انه تعالى قال فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس
والمراد من صدر الكلام لاهله الثلث والباقي لان ذلك الحال في اخيه كان له اخوة وورثه
ابواه فلامه السدس ولا يثبت الباقي ثم ان شرط الحاجب ان يكون وارثا في حق من يحجبه والاخ المسلم
وارث في حق الام بخلاف الرقيق وانكاره فانه وهم يحجبون بالاب الا ترى انهم لا يرثون مع الاب سوا
عند عدم الام لانهم كلاله فلا يرثون لهم مع الوالد وليس حال الاخوة مع وجود الام باقوي من حالهم
مع عدمها **وقد روي** عن طاووس رضي الله عنه انه قال لقيت ابن رجل من الاخوة الذي اعطاه رسول
الله صلى الله عليه وسلم السدس مع الابوين وسأله عن ذلك فقال كان ذلك وصية وحينئذ صار
الحديث دليلا لنا اذ لا وصية والظاهر كما قال السيد في شرح السراج انه لا صحة لهذا الرواية عن
ابن عباس رضي الله عنه لانه لو اوفى الصدوق رضي الله عنه في حجب الحد الاخوة فكيف يقول بارتضا
مع الاب كرا في شرح الامام السرخسي رحمه الله **ود** ذهب الزهري الى ان الاخوة لامر لا يحبونها بخلاف
غيرهم فان النكاح بينهما بمعنى مفعول وهو انه اذا كان هناك اخوة لاب وامرؤا لم يقدرا على الاب
فتحتاج الى زيادة مال لانفاق وهذا المعنى لا يوجد فيما اذا كان الاخوة لامر ليس نفقتهما على الاب
وجمهور الفقهاء على انه لا فرق بين الاخوة لان الاسم حقيقة في الاضاف للثلاثة وهذا حكم غير مفعول
المعنى ثبت بالنظر الا ترى انهم لا يحبون الام بعد الاب ولا نفقة عليه بعد موته ويحبونها كفارا
وليس عليه نفقتهما **والسدس للحدس مطلقا** اي سوا كانت الام والاب كما قال **فصاعدا**
اي سوا كانت واحدة او اكثر منها **اذا كن ثابته** اي صحبات كاملين كورثين فان الناس من
ذوي الارحام كما سبقت في **مخاذايات في الدرجة لان القرني تحجب البعدي** اما اعطى الحدس
الراجح السدس فلما رواه ابو سعيد الخدري والمغيرة بن سعدة وقبيصة بن ذؤيب من الله صلى الله
عليه وسلم اعطاها السدس واما التثريب بينهما في ذلك اذ اكن اكثر متخاذايات فلما روي ان
ام الام جاءت الى الصدوق رضي الله عنه وقالت اعطني ميراث ولد ابني فقال اصبري حتى اثاؤن
اصحابي فاني لم اجعل في كتاب الله نصا ولم اسمع منك من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا
ثم سألهم فشهد به ايضا محمد بن سلمة فاعطاها ذلك ثم جاءت ام الام اليه فطلبت الميراث فقال
اري ان ذلك السدس بينكما وهو لمن انفردت منكافتي كما فيه **وفي** رواية اخري ان ام الابطال
الى عمر رضي الله عنه وقالت انا اولي بالميراث من ام الام لولمات لم يرثها ولد ولها ولولمات
ورثني ولد ولدي فقال هو ذلك السدس فان اجتمعا فبق بينكما واياك خلت به فبق لها فكم بالتثريب

فالاخوة يحجبونها

للو ارث

موت

بمنها فاجع

بينهما فقد اجعنا على ان الجذات الصحيحة المتخاذايات يتشارك في السدس بالسوية
والسدس لبنات الاب مع البنات بكلمة الثلثين وذلك لان حق البنات الثلثان وقد اذنت
الواحد الصلبة النصف لقوة القرابة فبقى سدس من حق البنات فياخذ بنات الابن واحدة كما
او متعددة وما بقي من التركة فلا ولي حصبة فبنات الابن من ذوات القروض مع الواحدة من الصلبة
ويصرون معها من القصبات اذا كان معهن ابن الابن وان كان معهن ذكر اسفل منهن درجة فلهن فرضهن
ولا يرثن مع الصلبيتين عند جماعة الصحابة رحمهم الله اذ لم يبق لهما شيء من حق البنات خلافا لابن
عباس رضي الله عنهما اذ حكمهما عند حكم الواحدة الا ان يكون بخلافه او اسفل منهن غلام فيعصم
وحينئذ يكون الباقي بينهما من كل حظ الاثني عشر سوا كان الغلام ام ابنا او ابنا او ابنا
الصلبي نصفه البنات الصلبة وذلك لان الذكر من اولاد الابن يعصم لاثني عشر الذي في ذنبه
اذا لم يكن له بنت ولا صلب في الانفاق في استحقاق جميع المال فكذا يعصم في استحقاق اثني عشر
من الثلثين مع الصلبيتين واليه ذهب عامة الصحابة رضي الله عنهم وعليه جمهور العلماء وقال
ابن مسعود رضي الله عنه لا يعصم من بل الباقي كله لابن الابن ولا شيء لبناته وتام تحقيق هذا المقام
يطلب من الكتب المبسوطة **والسدس للاخت لاب مع الاخت لابوين** بكلمة الثلثين فان حق
الاخوات الثلثان وقد اذنت الاخت لاب وامر النصف فبقى منه سدس فيعطى الاخوات لابختي بكل
حق الاخوات ولا يرثن مع الاخوات لاب وامر لانه قد كل لها حق الاخوات اعني الثلثين فلم يبق للاخوات
لا شيء الا ان يكون معهن اخ فيعصم من وحينئذ يكون الباقي بينهما من كل حظ الاثني عشر
والسدس للواحد من ولد الام لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت
فلكل واحد منهما السدس والمراد اولاد الام اجماعا ويرث عليه قرأة وله اخ او اخت من الامم
والثلث لاثني فصاعدا من ولد الام لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث
ذكرهم وانما هم في القسمة والاشحاق سواء اما في القسمة فذلك لانني منهم فاحضر مثل ما ياحضر
الذكر كادل عليه جعلهم شركاء في الثلث **واما في الاستحقاق** فلان الواحد منهم مذكر كان او مذكرا
يستحق السدس واذا تعدوا وذكر او انثى او ثلثين استحقوا الثلث ولا يخفى عليك ان الاستحقاق
يتم الواحد والمتعدد بخلاف القسمة **والثلث للام عند عدم من لها معها السدس** عند عدم الولد
وولد الابن وان سفل وعدم الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا علم ذلك بقوله تعالى فان لم يكن له
ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس هذا اذا لم يكن مع الابوين احد الزوجين
واما اذا كان معهما احداهما **ثالث الباقي بعد فرض احد الزوجين** وهو من جمهور الصحابة
والفقهاء رضي الله عنهم وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول ان لها ثلث اصل التركة في هاتين الصورتين
مستدلا بانها تع جعلها اولاد من التركة مع الولد بقوله تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس ما ترك
ان كان له ولد ثم ذكر ان لها مع عدم الثلث بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث
فيعلم منه ان المراد ثلث اصل التركة **ويؤيد** ايضا ان السهام المقدرة كلها بالنسبة الى اصلها
بعد الوصية والديت وكان ابو بكر الاصم يقول بان لها مع الزوج ثلث ما بقي من فرضه ومع الزوج
ثلث الاصل لانه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال لراد نصيبها على نصيب الاب لان المسئلة حينئذ
من ستة لاجتماع النصف والثلث فللزوج ثلثة وللأم ثلثان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد
وفي ذلك تفصيل الانبي على الذي واذا جعل لها ثلث ما بقي من فرض الزوج كان لها واحد وللأب ثلثان
ولو جعل لها مع الزوج ثلث الاصل ثم ذلك التفصيل لان المسئلة من اثني عشر لاجتماع الزوج والثلث

لا يورث

الي يورث

لان كلا منهما عصبية اذا انفرد فاذا اشتركا في الارث ورثا بالاولا اعتله الاخوات وقد ترد ليلها
والله اعلم او ترك **جدة** اي جد مولاه **واخاه** **فهي** اي الميراث **المجد** عندنا في ح **وقال** **بينهما** وهن
بنا على اختلافهم في ميراث الجد فعنده ان الجد هو العصبية وسقط حق الاخ فكذا يكون الحق بالاولا
وعندها ان الجد والاخ يشتركان في الميراث فكذا لا يشتركان في ميراث الاولاد **واعلم** انه لا شيء للزنا
من ورثة العتق فليس في عصبية العتق الوارثين من المصنف بالاولاد من هو عصبية بغيره او عصبية
مع غيره كما تقرر في محله **لعوله** صلى الله عليه وسلم ليس للناس من الاولاد الا ما اعتقن او اعتق من اعتق
او كاتب من كاتبين او دبرن او دبرن من دبرن او جزولة معتق او معتق معتق **هذا** **العلم**
وان كان فيه شك وذلكه ما كذب ما روي ان كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم قالوا بمثل
ذلك فصار بمنزلة المشهور **وبعضه** ليس للناس من الاولاد الا ما اعتقنه او اولاد ما اعتقنه من
اعتقنه او اولاد ما كاتبه او اولاد ما كاتبه او اولاد ما دبرنه او اولاد ما دبرنه من دبرنه
فكلمة ما المذكورة والمقدرة عبارة عن مرقوق يتعلق به الاعتاق فانه بمنزلة سائر ما يملك ما لا
عقل له كاي قولته او ما ملكك ايمانهم وكلمة من عبارة عن من صار خرا ما كفاستحق ان يعتق عنه بلفظ
العتق قول لا معتق من كاتبين ظاهر **وولاد** معتق من فيما اذا اعتقت امرأة عبدا فاشترى ذل العبد
عبدا آخر واعتقه ثم مات المصنف الثاني وليس له عصبية نسبية وقد مات قبله العبد الاول وعصبية
فتراته لتلك المرأة بالعصبية من جهة الولاد وكذلك الحكم في مكاتب مكاتبها **وصورة** ولاد من
ان دبرت امرأة عبدا ثم ارتدت ولحقته برار الحرب وحكم القاضي بحرية عبدها المدين ثم اشلت
وزجعت الى دار الاسلام ثم مات المدين ولم يخلف عصبية نسبية فعند المرأة عصبته وحكم مدين
هذا المدين كذلك اي اذا حكم القاضي بعتق مدين بها بسبب لجأها فاشترى عبدا آخر ودبرته ثم مات
وزجعت المرأة ثمانية الى دار الاسلام اما قبل موت مدين بها او بعد ثم مات المدين الثاني ولم يخلف عصبية
نسبية فولاد هذه المرأة **وصورة** من معتق من الولاد ان عبدا من تزوج باذنه جارية قد اعتقها
غيرها فولد بينهما ولد فهو حر تبعا لامة فان الولد يتبع الام في الرقية والحرية والولادة لو لم يات
فاذا اعتقت تلك المرأة عبدا جاز ذلك العبد باعتاقها ايتها ولادته الى نفسه ثم الى مولاته
حتى اذا مات المصنف ثم مات ولده وخلف معتقة ابنة فولاد لها **وصورة** من معتق من الولاد
ان امرأة اعتقت عبدا فاشترى العبد المصنف عبدا آخر وزوجه بمصنف غيره فولد بينهما ولد فهو حر
وولادته لو لم يات فاذ اعتق ذلك العبد عبدا جاز باعتاقه ولادته ولادته معتقة الى نفسه ثم الى مولاته انتهى
ثم لما فرغ من بحث العصبية شنع في بيان احكام الحب وهو في اللغة المنع وهو الجواب لما يشترطه
الشيء وينع من النظر اليه وفي اصطلاح اهل هذا العلم منع شخص معين من ميراثه اما كونه او بعضه
بوجود شخص اخر وهو على نوعين احدهما حب نقصان وهو حب عن سهم اكثر الى سهم اقل كاسيا في بيانه
والورثة في حب الحرمان وبالعيا سانية فزيان فزيان لا يحبون هذا الحب بحال البتة وهم ستة
اشار اليها بقوله **ولا يحرم ستة بحال الاب والابن والام والبعت والن وجاه** فان قلت
قد يحجب هذا المزيق بالقتل والردة والرقية فلا يصح انهم لا يحبون بحال البتة قلت الكلام في
الورثة وهم على ذلك التقدير ليسوا بورثة والله اعلم وزيان يرون بحال ولا يحبون حب الحرمان بحال
اخرى وهم غير هؤلاء الستة من الورثة سواء كانوا عصبية او ذوي الفروض اشار اليه بقوله **ويحجب**
الاقرب من سواهم اي سوي الستة المذكورين **الاب** كأمير بيانه في العصبية من انهم يحبون
بقرب الدرجة فالاقرب منهم يحجب الا بعد حب حرمان سواء اعتد في السبب او لا وهذا هو اصل الاصلين

وذلك

معتق

في هذا الباب

في هذا الباب والاصل الثاني اشار اليه بقوله **ومن ادني بشخص لا يرث معه** اي كل من ينتمي
بشخص الى الميت لا يرث مع وجود ذلك الشخص كما بن الابن فانه لا يرث مع الابن **والاولاد** فانه
يرث معهما مع انه يورث الى الميت بها وذلك لعدم استحقاق جميع التركة **وتحقيق** هذا الاصل ان
الشخص المذني به ان استحق جميع التركة لم يرث المذني مع وجوده سواء اعتد في سبب الارث كافي الاب
والجد والابن وابنه او لم يعتد كما في الاب والاخوة والاخوات فان المذني به لما اخذ جميع المال لم يبق
للمذني شيء أصلا وان لم يستحق المذني به الجميع فان اعتد في السبب كان الامر كذلك كافي الام وام الاب
لان المذني به لا حظ نصيبه بذلك السبب لم يبق للمذني من النصيب الذي يستحق بذلك السبب شيء وليس
له نصيب آخر فصار محروما وان لم يعتد في السبب كافي الام واولادها فان المذني به حينئذ ياخذ نصيبه
المستند الى سببه والذي ياخذ نصيبا آخر مستندا الى سبب آخر فلا حرمان **فان قلت** الميت الام
تستحق جميع التركة اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفرائض والعصبية **قلت** اجيب عنه بانه ليس له
الاستحقاق من جهة واحدة فانما تستحق بعض التركة بالفرض وبعضها بالرد والمراد استحقاق جميعها
من جهة واحدة كافي العصبية والله اعلم **والمحروم** من الميراث بالكلية **لا يحجب** هو عندنا غير اصل
لا يحجب حرمان ولا يحجب نقصان وهو قول عامة الصحابة **روي** ان امرأة مسلمة تركت زوجها مسلما ففد
من امها مسلمان وابنا كافرا فقضى فيما علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهم بان الزوج النصف ولا خوف
الثالث وما بقي فهو للعصبية **وعند** ابن مسعود رضي الله عنه يحجب المحروم حجب النقصان لا يحجب الحرمان
ففي المسئلة المذكورة يكون عند الزوج الربع وللأخوين الثلث والباقي للعصبية هذا ما تقتضيه رواية
التراجي في فرائضه قال السيد في شرحه وقد يروي عنه ايضا انه جعل في تلك الصورة للزوج ثلث
ولم يجعل للأخوين شيئا بل حكم بان ما بقي للعصبية فعنده في حب المحروم بغير حب الحرمان روايتان ومثال
المحروم الذي لا يحجب عندنا اصلا ويحجب عند ابن مسعود رضي الله عنه حجب النقصان الكافر والقائل
والرفيق والدليل من الطرفين يطلب من المطولات **ويحجب المحجوب** حب الحرمان غير كالحجابين
بالاتفاق بيننا وبين ابن مسعود رضي الله عنه **كالأخوة والأخوات المحجوبون بالاب والمحجوبون**
الام من الثلث الى السدس وكذا الحال في حب الحرمان فان ام الاب محجوبة بانهما وحاجة لام ام
الام اما عند ابن مسعود رضي الله عنه فلا من المحروم عند حاجب مع انه ليس يوارث اصلا فكذلك المحجوب
بل هو وولي لانه وارث من وجه واما عندنا فلا من المحروم انما جعلناه بمنزلة المقدم لانه ليس باهل
لميراث من كل وجه بخلاف المحجوب فانه اهل له من وجه دون وجه آخر فيجعل كالميت في حق استحقاق
الارث حتى لا يرث شيئا ويجعل حيا في حق الحب فهو وارث في حق محجوبه ويجعله **ويستقطبون الاعيان**
وهم الاخوات لاب وام **بالابن وابن الابن وبالاب والجد** والسقوط بالجد من حب الاب **وقال**
يقاسمهم على اصول زيد ويغني بالاول وهو السقوط كما هو مذهبنا في ح **اعلم** ان هذه المسئلة
مختلفة فيما في الصدر الاول فقال اكثر الصحابة منهم ابو بكر وابن عباس وأبي بن كعب وعائشة رضي الله عنهم
ان الجد كالأب عند عدمه يرث معه من يرث مع الأب ويستقطبه من يسقط بالاب وبه اخذ ابو حنيفة
فجعل الجد كالأب بمنزلة الاب الا في مسئلتين زوج وابوين او زوجة وابوين على ما تقدم تقريره
وروي الحسن ابن زياد انه بمنزلة الاب فيما ايضا وقال علي وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم
ان الجد لا يسقط بني الاعيان والعلات ويرثون معه **وأختموا** في كيفية توريثهم وبهذا اخذ ابو اس
ومحمد والشافعي ومالك رحمهم الله **واما** مقاسمة الجد بني الاعيان على اصول زيد فهو انه اذا اجتمع
الجد والاخوة كان الجد كاحدهم يقاسمهم مالم تنقصه المقاسمة من الثلث فان نقصه فرض له الثلث

دون وجه

كاختين لام واختين لآب وام. ولا في الاربعة لان ما يخرج منها إما زوج وما بقي كن زوج وابن
 اربع ونصف وما بقي كن زوج وبنت واخ لآب وام. اربع ونصف وما بقي كن زوج وابن. ولا في الثانية
 لان الخارج منها إما ابن وما بقي كن زوج وبنت واخ لآب وام. اربع ونصف وما بقي كن زوج وابن. ولا في الثانية
 فلا عول في مسائل الخارج الاربعة. وثلاثة منها قد عول وقد اقتصرنا عليها في المختصر ايضا
 المقصود حيث قلنا **فستة نقول الى عشرة وتراوشفعا** اي نقول بسدس الى سبعة فيما
 اذا اجتمع نصف وثلثان كن زوج واختين لآب وام. او اجتمع نصف وثلثان وسدس كن زوج واختين
 وام واخت لام ونقول بثلثها الى ثمانية فيما اذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كن زوج واختين
 لآب وام واخت لام. او اجتمع نصف وثلثان كن زوج واخت لآب وام واختين لام ونقول بنصفها
 الى تسعة اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث كن زوج واختين لآب وام واختين لام. او اجتمع نصفان
 وثلث وسدس كن زوج واخت لآب وام واختين لام ونقول بثلثها الى عشرة اذا اجتمع نصف
 وثلثان وثلث وسدس كن زوج واختين لآب وام واختين لام وام. وهذه المسئلة تسير شريفة
 لان شريفا قضى ببايان الزوج ثلاثة من عشرة فجعل الزوج يطوف في البلد ويسأل الناس
 عن امرأة خلعت زوجها ولم تترك ولدا ولا ولدا ابن ما اذا نصبت الزوج وكانوا يقولون النصف
 فيقول لم يعطني شريح لا بنصف ولا ثلثا فبلغه ذلك فظلمه وعزله وقال قد سبقي بهذا الحكم
 اما عادله ونزع واراد به عجزني الله عنه **واثنى عشر نقول الى سبعة عشر وتراوشفعا**
 اي نقول بنصف سدسها الى ثلاثة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كن زوج واخت لآب وام
 واخت لام ونقول بربعها الى خمسة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كن زوج واختين لآب وام
 واخت لام ونقول بسدسها وزرعها الى سبعة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث وسدس كن زوج
 واختين لآب وام واختين لام وام **واربعة وعشرون نقول الى سبعة وعشرين** عولا واحدا
كأمرأة واختين وابوين وهي المسئلة المنبرية وقد اجتمع فيها الثمن والثلثان والتدريان وهي
 اليس للزوج الثمن فقال صار ثمنها تسعا ومضى في خطبته فتعجبوا من فطنته ولا يزال عول
 اربعة وعشرين على هذا العدد الذي هو سبعة وعشرون الا عند ابن مسعود رضي الله عنه فان عند
 نقول اربعة وعشرون الى احد وثلاثين بزيادة سدسها او ثمنها عليها كأمرأة واختين لآب وام
 واختين لام وابوين محروما عند محجب هذا الابن الزوجة من الربع الى الثمن فالمسئلة عند من اربعة
 وعشرين لاختلاف الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني. وانما عالت الى احد وثلثان اذا الزوجة الثمن
 وهو ثلاثة ولا ما لسدس وهو اربعة ولا اختين لآب وام والثلثان ستة عشر ولا اختين لام والثلث
 وهو ثمانية والمجموع احد وثلاثون. وعند غيرهم هذه المسئلة من اثني عشر ونقول الى سبعة عشر والدليل
 على انحصار العول فيما ذكرنا من الوجوه استقراء صور اجتماع الغروض كما لا يخفى. ثم لما فرغ من بحث
 العول شرع في بيان ضده وهو الرد فقال **الرد ضده** اي ضد العول وقد تقدم بيانه **فان فصل**
عنهما اي عن فروع اصحاب السهام **ولا عصبته** قيد به لانه لو كان هناك عصبه اخذ الفاضل فلا
 رد عنه **يرد ذلك** الفاضل عنها **عليهم** اي على اصحاب الغروض **بقدر سهامهم** اي بحسب النسب
 بين سهامهم الا على الزوجين فانه لا يرد عليهما والرد على الزوجين المذكور في عامة الصحابة كماله
 ومن تابعه وبما اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوي الغروض بل لبيت المال
 وبه اخذ عروة والنهري ومالك والشافعي لكن المحققون من اصحاب الشافعي كافي شرح السيد السراج

قالوا لاندريس

قالوا لاندريس بيت المال يرد الفاضل على ذوي الغروض بنسبة فرائضهم والا كان لبيت
 ويروي عن ابن عباس انه لا يرد على ثلاثة الزوجين والحد وقال عثمان يرد على الزوجين ايضا **فان**
اتخذ جسد المرد ودعليهم هذا هو القسم الاول من الاقسام الاربعة. وجه المختصر فيها ان
 الموجود في المسئلة إما نصف واحد ما يرد عليه ما فضل وإما أكثر من نصف واحد وعلى التقديرين
 إما ان يكون في المسئلة من لا يرد عليه او لا يكون فاختصرنا الاقسام في الاربعة **فتحت المسئلة**
من عدد رؤسهم اي رؤس لان الجسد الواحد لان جميع المال لهم بالغرض والرد معا وروى
 عما سئل فلامرأة لراس على آخره. وذلك كما اذا ترك الميت بنتين او اختين او جدتين فاجعل المسئلة
 من اثنتين واعط كل واحدة منهما نصف التركة لتساويهما في الاستحقاق ورجوع جميع المال اليهما
 على التولية فتكون القسمة على عدة الرؤس كاي العصبات اعني اذا ترك ابنان واخوين مثلك وايضا
 فرضهم يقسم على عدد رؤسهم فيقسم الكل كذلك ابتداء قطعاً لتطويع المسئلة في القسمة **وان**
كان المرد وعليه جنتين او ثلاثة اجناس عند عدم من لا يرد عليه ذلك على كونه كذلك الاستيفاء
 ولا يكون ازيد من ذلك وهذا هو القسم الثاني **فن عدد سهامهم** اي من مجموع سهامهم اعني
 اصل المسئلة من اثنتين اذا كان في المسئلة سدسان كجدة واخت لام لان المسئلة حينئذ من ستة
 ولهما من اثنتان بالغريضة فاجعل الاثنتين اصل المسئلة واقسم التركة عليهما بنصفين فلكل واحدة
 منهما نصف المال. او من ثلاثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولي الام مع الام اذا المسئلة على هذا
 التقدير ايضا من ستة ومجموع السهام الماخوذة الورثة المذكورة ثلاثة فاجعلها اصل المسئلة
 واقسم التركة اثلاثا بقدر تلك السهام فلولي الام ثلثان من المال وللام ثلثه. او من اربعة
 اذا كان فيها نصف وسدس كبنت وبنت ابن او بنت وام لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع السهام
 الماخوذة منها اربعة ثلاثة ثلثين وربع منها للام وابنت الابن. او من خمسة اذا كان فيها ثلثان
 وسدس كبنتين وام او كان فيها نصف وسدسان كبنت وبنت ابن وام او كان فيها نصف وثلث
 كاخت لآب وام واختين لآب وام او كاف لآب وام وام فالمسئلة في هذه الصور الثلاثة ايضا من ستة
 والسهام التي اخذت منها خمسة ففي الصورة الاولى للبنين سهام اربعة وللام سهم واحد فتجعل
 التركة اقسام اربعة منها للبنين وواحد للام. وفي الصورة الثانية قد اجتمع اجناس ثلاثة
 وبها هم الماخوذة من الستة خمسة ايضا ثلاثة منها للبنين وواحد لبنت الابن وواحد للام فتقسم
 التركة عليهم اقسام اربعة بقدر سهامهم فثلثين ثلاثة اقسامها لبنت الابن خمس وللام خمس وفي الصورة
 الثالثة تكون السهام الماخوذة من الستة خمسة ايضا فلكل واحد من الابوين ثلاثة اقسامهم وللاختين
 لاسهمان وكذا للام مع الاخت لابيوس سهمان فتجعل الخمسة اصل المسئلة وتقسّم التركة اقسام
 كل ذلك لتعصر المسئلة فجعل القسمة خمسة واحدة. لا ترى انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة
 ما يستحقه من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بقدر تلك السهام صار القسمة مرتين ثم ان القسمة
 على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذلك وان لم تستقم كما اذا خلعت بنتا وثلاث بنات
 ابن فثلثت ثلاثة اقسامهم ليعتقم عليها ولبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن فاضرب الثلاثة
 اعني عدد رؤس من انكر عليه في اصل المسئلة وهي الاربعة فيصير اثني عشر ليعتقم منها تسعة وبنات
 الابن ثلاثة منقسمة عليهن **وان كان مع الاول** اي مع الجسد الواحد من يرد عليه من لا يرد عليه
 يعني ان يكون في المسئلة جسد واحد من يرد عليه ويكون معه من لا يرد عليه كالزوج والزوج
 وهذا القسم الثالث **اعطي من ضده من اقل بخارج جده واقسم الباقي على من يرد عليه كن زوج وثلاث بنات**

اقل بخارج فرض من لا يرد عليه أربعة فاذا اعطيت الزوج واحدا منها بقي ثلاثة وهي تستقيم على
 عدد روس البنات فلا حاجة الى الضرب وان لم يستقم ذلك الباقي على عدد روس من يرد عليهم
فان وافق رؤسهم كزوج وست بنات ضرب وفقها في يخرج فرض من لا يرد عليه فان
 اقل فرض يخرج من لا يرد عليه أربعة فاذا اعطيت الزوج واحدا منها بقي ثلاثة فلا تستقيم
 على عدد روس البنات الست لكن بينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد روسهن وهواثنان
 في الاربعة تبلغ ثمانية فلزوج منها اثنا عشر والبنات ستة **والا** اي وان لم يوافق عدد رؤسهم
 الباقي **ضرب كل رؤسهم فيه** اي في يخرج فرض من لا يرد عليه والمبلغ الحاصل من ضرب وفق
 عدد الروس في ذلك الخارج على تقدير التوافق او من ضرب كل عدد الروس فيه على تقدير التباين
 تصح المسئلة وقد سبق مثال الموافقة **واما مثال المسئلة فقول كزوج وخمس بنات**
 اضربا من اثني عشر لاجتماع الزوج والثلثين لكنهما ترد الى الاربعة التي هي اقل بخارج فرض من لا
 يرد عليه فاذا اعطيت الزوج ههنا واحدا بقي منها ثلاثة لا تستقيم على البنات الخمس بل بينهما
 وبين عدد الروس ثمانية فاضربا كل عدد روسهن في يخرج فرض من لا يرد عليه اي الاربعة فيحصل
 عشرون ومنها تصح المسئلة كان الزوج واحدا وضربا في المضروب الذي هو خمسة فكان خمسة
 واعطيت اياه وكان البنات ثلاثة ضربنا ههنا في الخمسة حصل خمسة عشر فكل واحد
 منهن ثلاثة **وان كان مع الثاني اي مع اجتماع جنسين من يرد عليه من لا يرد عليه فافهم**
الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه ان استقام وههنا هو القسم
 الرابع **كزوج واحد واربعة بنات وست اخوات دم** فان اقل يخرج فرض من لا يرد عليه اربعة
 فاذا اخذت المرأة واحدا منها بقي ثلاثة وهي ههنا مستقيمة على مسئلة من يرد عليه لانها ايضا
 ثلاثة لان حق الاخوات لأم الثلث وحق الجدات السدس فلا اخوات سهران والجدات سهم وامر
 ففي هذه الصورة استقام الباقي على مسئلة من يرد عليه لكن نصيب الجدات الاربع واحد فلا يستقيم
 عليهم بل بينهما ثمانية فحفظ عدد روسهن باسرها وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقام
 عليهم لكن بين عدد روسهن وبين موافقة بالنصف فردا عدد روس الاخوات الى نصفها
 وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق بين اعداد الروس فلم نجدها فاضربا وفق روس الاخوات وهو
 الثلاثة في كل عدد روس الجدات وهو الاربعة فحصل اثني عشر ثم ضربنا ههنا في الاربعة التي هي
 يخرج فرض من لا يرد عليه فصار ثمانية واربعين فنهنا تصح المسئلة كان الزوج واحدا وضربنا
 في المضروب الذي هو اثني عشر فلم يتغير فاعطيتا ههنا للزوجة وكان الجدات ايضا واحدا وضربنا
 في ذلك المضروب وكان اثني عشر فكل واحد منهن ثلاثة وكان الاخوات لأم اثنا عشر فاضربنا
 فبلغ اربعة وعشرين فكل واحد منهن اربعة وان لم يستقم ما بقي من يخرج فرض من لا يرد عليه على
 مسئلة من يرد عليه **ضرب جميع مسئلة من يرد عليه في يخرج فرض من لا يرد عليه** فالمبلغ
 الحاصل بهذا الضرب يخرج فرض من لا يرد عليه **كزوج واحد واربعة بنات وست جدات**
ثم ضرب سهران من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسهران من يرد عليه فيما بقي من يخرج
فرض من لا يرد عليه اضربا هذه المسئلة من اربعة وعشرين لاختلاف الثمن بالثلثين والسدس
 لكنهما رديت فردا ههنا الى اقل بخارج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية فاذا اخذنا ههنا
 الى الزوجات بقي سبعة فلا يستقيم على الخمسة التي هي مسئلة من يرد عليه ههنا لان العزبين
 ثلثان وسدس بل بينهما ثمانية فيضرب جميع مسئلة من يرد عليه اعني الخمسة في يخرج فرض من لا يرد عليه

هو الثمانية فبلغ

وهو الثمانية فبلغ اربعين فصار المبلغ يخرج فرض من العزبين واذا اردت ان تعرف حصته كل
 فريق منهما من هذا المبلغ الذي هو يخرج فرضا فاضرب سهران من لا يرد عليه من اقل بخارج
 فرضه في مسئلة من يرد عليه فيكون الحاصل نصيب من لا يرد عليه واضرب ايضا سهران كل فريق
 من يرد عليه من مسئلته فيما بقي من يخرج فرض من لا يرد عليه فيكون الحاصل نصيب ذلك الفريق
 من يرد عليه وذلك لان حق كل فريق من يرد عليه اثنا عشر في الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه
 بقدر سهرانهم ففي المسئلة المذكورة الزوجات من ذلك الخارج واحد فاذا ضربناه في الخمسة التي
 هي مسئلة من يرد عليه كان الحاصل خمسة فنخرج الزوجات في الاربعين والبنات من مسئلة من يرد
 عليه اربعة فاذا ضربنا ههنا فيما بقي من يخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة فبلغ ثمانية وعشرين
 فهي الحق في الاربعين والجدات من مسئلة من يرد عليه واحد فاذا ضربناه في السبعة كان سبعة
 فهي الجدات فقد استقام بضد العمل فرض من لا يرد عليه وفرض كل فريق من يرد عليه وان انكسر
 الماخوذة من يخرج فرض من العزبين الى البعض والجانب صح المسئلة بالاصول السبعة المعروفة في باب
 التصحيح ففي الصورة التي فيها كان من الاربعين نصيب الزوجات الاربع خمسة فيبين رؤسهن
 وسهران من ثمانية فاخذنا مجموع عدد روسهن وكان سهران الجدات الست منها سبعة فيبين
 الروس والسهران ثمانية فركنا عدد الروس بحاله وكان سهران الجدات الست منها سبعة فيبين ايضا
 ثمانية فاخذنا عدد رؤسهن باسرها ثم طلبنا بين اعداد الروس الموافقة فوجدنا ان روس الجدات
 وروس الزوجات متوافقة بالنصف فاضربا نصف الاربعة في الستة فبلغ اثني عشر وهي موافقة
 لروس البنات الست بالثلث فاضربنا تلك الستة في اثني عشر فحصل ستة وثلاثون فاضربنا هذا الحاصل
 في الاربعين فبلغ الثمانمائة واربعين فنهنا تصح المسئلة على احاد العزبين كان نصيب الزوجات
 من الاربعين خمسة وقد ضربنا ههنا في المضروب الذي هو ستة وثلاثون فبلغ مائة وثمانين فكل واحد
 من الزوجات خمسة واربعين وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين وقد ضربنا ههنا في ذلك المضروب
 المذكور فصار الثمانمائة فكل واحد منهن مائة واثنى عشر وكان نصيب الجدات منها سبعة وقد
 ضربنا ههنا في المضروب المذكور فصار ثمانين واثنين وعشرين فكل واحد من الجدات اثنان واربعين

هذا باب في بيان احكام ذوي الارحام :

هو اي ذوالرحم هو في اللغة بمعنى ذي القرابة مطلقا وفي الشريعة قريب ليس يذري سهم
 اي ذي فرض مقدري في كتاب الله تعالى او سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع الامة **ولا عصبية**
 يخرج المال عند الافراد **ولا يرث ذوالرحم مع ذي سهم وعصبية** لتقديم كل منهما عليه **سوي**
الزوجين فانه يرث مع امهاتهما ومعهما القدر استحقاقا جميع المال وكان عامة الصحابة كعمر
 وعلي وابن مسعود وابي عبيد بن الجراح ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابن عباس في رواية عنه مشهور
 وغيرهم رضي الله عنهم يرون نذر ذوي الارحام وتابعهم في ذلك من التابعين علمه وابراهيم
 وشريح والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد وبه قال اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومن تابعهم
 وقال زيد بن ثابت وابي عباس في رواية شاذة لا يرث ذوي الارحام ويوضع المال عند علم اصحاب
 الغرايض والعصاة في بيت المال وتابعهم في ذلك من التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير
 وبه قال مال والساجي رحمهما الله والدليل من الطرفين مذکور في المطولات **فياخذ المنفرد**
 من ذوي الارحام **جميع المال ويحب اقربهم الا بعد** كالعصبات حتى ان كان اقرب الى الميت

مخرج

والرؤس

والعزبين

فيما لم يمتدحوا له وتقسيم لا في
نكاح

من اي صنف كان من اولي كبرت بنت بنت واب ام فان اب الام اولي لانه اقرب وكاب اب ام
وعمة او خالة فاعلمه اول الخالة او ولي كونهما اقرب **وتقدم اولاد البنات واولاد بنات الابن**
اعلى ان ذوي الارحام اصناف اربعة الاول من ينتمي الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن
والثاني من ينتمي الى الميت وهم الجد الفاسد والجدات الفاسدات والثالث من ينتمي الى ابوي الميت
وهو اولاد الاخوات كلهن وبنات الاخوة كلهم واولاد الاخوة لامه الرابع من ينتمي الى جدي الميت
وهو الاخوال والخالات والاعمام لامه والعمات وبنات الاعمام كلهم واولاد هؤلاء ومن يدرى بصمهم وتقدم
الصنف الاول لان قرابة الولد اقرب من غيرها كما في الأصول ومعنى قوله وتقدم اولاد البنات واولاد
بنات الابن ثم الصنف الثاني وهو معنى قوله الجد الفاسد والجدات الفاسدات ثم الصنف الثالث
وهو معنى قوله اولاد الاخوات لابوين اولاد الاخوة والاعمام الى اخر ثم الجد الفاسد والجدات
الفاسدات وهو الصنف الثاني مقدم عند ابي حنيفة على اولاد الاخوات لابوين واب واولاد الاخوة والاعمام
لام وبنات الاخوة والحاصل ان الصنف يقدم عند ابي حنيفة على الصنف الثالث وعندها الصنف
الثالث اولي من الثاني لانهم اولاد عصبة او ذي سهم وله ان للصنف الثاني زيادة الاتصال باعتبار
الجزئية لانهم اصوله وزيادة القرب اولي ما ذكر الان علة الاستحقاق القرب والعلة ترجح بالزيادة
من جنسها ثم اولاد الاخوات لابوين اولاد الاخوة لامه واولاد الاخوات لام وبنات الاخوة
وتقدم الجد عليهم كما تقدم ثم الاخوال ثم الخالات والعمات والاعمام وبنات الاعمام واولاد
هؤلاء ثم عمات الاب والامهات واخوانهم وخالاتهم واعمام الام والامهات كالمصغر
واولاد هؤلاء من ذوي الارحام واذا استوفوا في ذلك قدم ولد الوارث اي اذا استوفى
ذو القربى في الدرجة بان يدرى اولادهم الى الميت بدرجتين او مثلاً ذواته مثلاً فولد الوارث
اولي من ولده ذوي الارحام كبرت بنت الابن فانها اولي من ابن بنت الابن وذلك لان الاول ولد
بنت الابن وهي صاحبة فرض والثاني وهي ذواتهم واذا استوفى درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم
مع ذلك الاستوفاء ولد الوارث كبرت بنت الابن وابن بنت الابن او كان كلهم ولد الوارث كابن بنت
الابن فعند ابي حنيفة في قوله الاخيرة والحسن من زيادة يعتبر ان الفروع ويعتبر المال عليهم باعتبار حال
ذواتهم وان شئهم سوا اتفقت صفة الأصول في الذكورة والانثى كما في المثال الذي ذكرناه لاولادهم
كلهم موارد لو اختلفت فان كانت الفروع ذكراً فقط او انثى فقط فافقوا في النسبة وان كانوا مختلطين
فلان كل مثل حظ الانثى ولا يعتبر في النسبة اصولهم اصله وهو رواية سادة عن ابي حنيفة ومحمد يعتبر
ابن الفروع وان اتفقت صفة الأصول في الذكورة والانثى فافقوا اي لا يدرى في قوله الاخيرة
والحسن من زيادة ويعتبر الأصول ان اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع ميراث الأصول مختالفاً ولما
كان هذا هو الرأى بين من ابي حنيفة اقتصر عليه في المختصر حيث قال **واذا اختلفت الفروع والأصول**
كبرت ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر محل في ذلك الأصول وتقدم عليهم مثلاً واعطى كل
من الفروع نصيب اصله وهما اعني ابا حنيفة وابا سائر الفروع فقط وقوله محله هو المقلد
الاول لا يدرى في شئ واشهر من ابي حنيفة والظاهر من من جهة كذا ذكر السيد في شرح السراجية والله اعلم

الاخوال وهم

الثاني

ولد بنت الابن

اشهر

اروايته

فصل في بيان احكام الغري والخرقا

وهنا من انواع الارث ايضا وانما لم يذكر في بابها لانه سيقدر له فضلا على جهة بيان احكامه

ولا قارن

ولا تورث بين الغري والخرقا اذا مات جماعة بينهم قرابة ولا يدرى ايتهم مات اولا
كما اذا عرقوا في السفينة معاً او وقعوا في النار دفعة او اسقط عليهم جباراً وسقطت بنت
او قتلوا في المعركة ولم يعلم التوادم والتاخر في موتهم جعلوا كما بينهم ما لو اصاب كل واحد
منهم لورثته الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض وهذا هو المختار عندنا وعند مالك
نصر على ذلك في الموطأ وكان عند الشافعي وهو مروى عن ابي بكر وعمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم
الاذا علق ترتيب الموتي فان من تاخر موته يرث عن تقدم واذا لم يرث احدهم من الاخر اذا التزم
يعلم ترتيب الموت **يقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء** كما تقدم فاذا عرق اخوان اكره واضع
وخلف كل منهما امه او بنتا وتولى وترك كل منهما تسعين درهما فعندنا تقسم تركته كل واحد
منهما فيعطى لامه كل منهما سدرس تركته وهو خمسة عشر ولبنات كل منهما النصف وهو خمسة واربعون
ولولاه ما بقي وهو ثلث ثلثين وعند علي وابن مسعود في ادري الروايتين عنهما يحكم بموت الاكبر
اولا فتقسم تركته فللام السدرس خمسة عشر والابنة النصف خمسة واربعون ولا يصغر
ما بقي ثلث ثلثين ثم يحكم بموت الاصغر فيقسم تركته كذلك فقد بقي من تركته كل منهما ثلث ثلثين
وهو ما ورث كل منهما من صاحبه فللام من ذلك الباقي السدرس وهو خمسة ولابنة كل منهما نصفه
وهو خمسة عشر والباقي للموتى لان كلاهما لا يرث من صاحبه ما ورث منه فقد اجتمع لامه كل
منهما عشرون ولبنات ستون ولولاه عشرة قلت ذكر ذلك في شرح المجمع كذلك ثم قال
والصحيح قول العامة وقاله هذا اذا لم يعلم موت احدهم اولا فان علم ان احدهم اولا وجعل
عنه اعطى كل واحد باليتيم ووقع المشكوك فيه حتى يتبين او يصطاحوا انتهى ثم لما فرغ
من بيان احكام ارث المسكول شاع في بيان احكام ارث الكافر من الكافر فقال **والكافر**
يرث بالنسب والسبب كالمسلم لانه محتاج مكلف فملك بالاسباب الموضوعة للمالك
كالمسلم فيكون حكمه في ذلك حكم المسلم **ولو جيب احداهما فالحاجب اي لو اجتمعت في الكافر**
قرايتان لو تفرقتا في شخص جيب احداهما الآخر يرث بالحاجب وان لم يجب احداهما الآخر
يرث بالقرابطين كما اذا تزوج الجويبي امه فولدت له ابناً فهذا الولد ابنها وابن ابنها يرث
منها اذا ماتت على ابنه ابن ولا يرث على ابنه ابن الابن يحجب بالابن ولو ولدت له بنتا كان
الابن يرث الثلثين النصف على ابنها بنت والسدرس على ابنها بنت الابن تركة الثلثين وترث من ابنتها
على ابنها بنت ولا ترث على ابنها بنت لان الاخت تسقط بالابنة ولو تزوج بنته فولدت له بنتا
ترث من ابنتها النصف على ابنتها بنت وترث الباقي على ابنتها عصبة لانها اخواتها من ابيها وهو عصبة مع
البنت وان مات ابوها ترث النصف على ابنتها بنت لانها من ذوي الارحام فلا ترث مع وجود
ذي سهم او عصبة وهو قول عامة الصحابة وبه اخذ اصحابنا وفي رواية عن ابن مسعود وزيد بن ثابت
انه يرث بائنت القرابطين واكرها اي باقواها وبه اخذ مالك والشافعي والصحيح الاول
لان فيه اعمال السب ولا يجوز ابطاله بغير مانع والمانع الحاجب ولم يوجد في اخذ باليتيم الا ترى
ان المسكول يرث باليتيم ان اتفق له بقاء مات امرأة وترك ابن عمها وهو زوجها واخوانها
من امها فانه يأخذ بالفرض والعصبة فكان الكافر اذا هو لا يخالف المسلم في سبب المالك كالسالم
ومع ذلك فله اجيب عنه بمنع بنو اخته لانه يرث بالاخت وهو جهة واحدة فلا يستحق
بمقابل يستحق للرجح بكونه عند من امة من هو ذواته في القوم كالاخ لا يدرى والله تعالى اعلم
ولا يرثون بالنسبة مستحقة عندهم كما اذا تزوج الجويبي امه او غيرها من المحارم فان هذا محال

مات

بنت ولا ترث على ائهام

فان قلت ربما سئل على هذا
الاخ من اب وام حيث لا يرث
الا بالعصبة ولا يرث الوتر
على اخ من ام والاب
بالعصبة

لا يورث منها بالانكاح اما عندنا فظاهر لان النكاح لم يصح واما عند ابي حنيفة فانه وان كان له حكم الصفة لكن لا يفتر عليه الا اذا استل وكان كالفاسد **وبرث ولد الزنا واللعان**
بخصه الدم فقط لان نسبهما من جهة الاب ينقطع فلا يرث به ومن جهة الام ثابت فترث به امه واخوته من الام بالعرض لا غير وكذا ترثه امه واخوته من امه فرضا لا غير ولا يتصور ان يرث هو او يورث بالعضوبة الابا لولده او بالولاد فيرثه من اعتقه او اعتق امه او ولد بالعضوبة وكذا هو يرث معتقه او معتق معتقه او ولد بذلك **وقفت الحمل خطا بن واحد** اي اذا ترك الميت امرأة حاملا او غيرها من يرثه ولدها وقت لاجله نصيب ابن واحد وهو قول ابي حنيفة وعنه انه لو وقف نصيبا بينين وهو قول مجمل لان ولادة الابن من معتاده وعن ابي حنيفة انه لو وقف نصيبا بين اربع بنين او اربع بنات اجمعوا كل واحد لانه يتصور ولادة اربعة في بطن واحد فيترك نصيبهم اجمع والعنقوي على الاول لان ولادة الواحد هو الغالب والاكثر منه فهو هو والحكم الغالب ويؤخذ كقول من الورثة على قوله لاحتمال ان يكون اكثر وتماثل في تعيين اكثر واتاه اهل العلم

هذا فصل في بيان احكام المنة سخنة

هي مائة علة من النسخ بمعنى القتل والتحويل والمراد ههنا ان ينقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث منه واليه اشار بقوله **مات بعض الورثة قبل القسمة حتى المسئلة الاولى ثم الثانية فان استقام نصيب الميت الثاني على تركته فيها وبنت كما اذا ترك بنين وبنات امراة واحدة ثم ماتت احدي البنات ولا وارث لها سوى تلك الاخوة والاخوات لآب وامر فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين للذكر مثل حظ الانثيين قسمة واحدة كما كانت تقسم بين الجميع كذلك وكان الميت الثاني لم يكن في البين وان وقع تغير في القسمة بين الباقيين كما اذا تركت ابنتا من امراة وتلك بنات من امراة اخرى ثم ماتت احدي البنات وخلقت هولا اعني الاخ لا بوالا واخاتين من الابوين اشار الى هذا بقوله **وان لم يستقم فان كان بين سهرامه وسخنة موافقة فضررت وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول** والادى وان لم يكن بيان سهرامه ومثله موافقة بل كانت مباينة **ضررت كل الثاني في الاول يحصل بخروج المسيلين** اي مسئلة تصحيح الاول وتصحيح الثاني فيضرب سهرامه ورثة الميت الاول في المضروب **وسهرام ورثة الميت الثاني في كل ما في يده او فيه** اي في نصيبه من الميرضة الاولى وان كان فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الميرضة الثانية او في وقفا ونصيبه من الثاني في ما في يده الميت الثاني او في وقفا وانما ضرب سهرام كل وارث من الميت الاول في الميرضة الثانية او في وقفا لان الثانية او في وقفا مضروب في الاولى فنصيب كل واحد يكون مضروبا ضرورية لذلك وجب ضرورية فيه وكان ينبغي ان يضرب نصيب الثاني وهو الذي في يده في الثانية او في وقفا لان من جملة ورثة الميت الاول لان نصيبه لما صار ميراثا كان مستحقا لورثته وكان مقسوما بينهم فاستغنى عن ذلك **فان مات ثالث قبل القسمة جعل المبلغ مقام الاولى والثالثة مقام الثانية وهكذا اي هكذا كل مات واحد قبل القسمة تقبض مقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاولى الى ما لا يتناهى ثم لا بأس ان تذكر بعض الامثلة ليكون للطلالة تيسر وتيسر عليه تصحيح ما يحدث من الازعاجات فنقول اذا ماتت امراة وترك زوجا وبنات وامامات فمات الزوج قبل القسمة عن امرأتين وابوين ثم ماتت البنت من ابنتين وبنت وبنات الجدة****

والاصل انه اذا كان ورثة الميت الثاني من عدة او ورثة الميت الاول ولم يقع في القسمة تغير

عن زوج واخوين

عن زوج واخوين فالمسئلة الاولى وهي مسئلة ردية تصح من ستة عشر فلزوج ان بقعة والبنات تسعة والام ثلاث **والمسئلة الثانية** وهي مسئلة الزوج تصح من اربعة فيقسم ما في يده عليها فلا حاجة الى المضرب **والمسئلة الثالثة** مسئلة البنت تصح من ستة ونصيبها من الاولى تسعة لا تنقسم على مسيلتها وبواقي بالثلث فاضرب ثلث مسيلتها وهو اثنان في ستة عشر تبلغ اثنان وثلاثين فمنها تصح الميرضتان فمن كان له من ستة عشر فضررب في اثنين ومن كان له من ستة عشر فضررب في وافي ما في يدها وهو ثلاثة **والمسئلة الرابعة** مسئلة الاب تصح من اربعة وسهرامها تسعة من اثنين وثلاثين اجمع لها من بنتها ستة ومن بنتها ثلاثة وتسعة لا تنقسم على اربعة ولا توافق فاضرب اربعة في اثنين وثلاثين تبلغ مائة وثمانية وعشرين فمنها تصح المسائل كلها فمن كان له شيء من اثنين وثلاثين فضررب في اربعة ومن كان له شيء من اربعة فضررب في ما في يدها وهو تسعة **ولو ترك زوجة وابنا وبنات وامامات الابن قبل القسمة وخلقت بنتين وزوجة وجدا ولولدين عن بنتي ابن ابن وهما البنات وزوجا وهما الجد في الثانية واخا لآب فالمسئلة الاولى** تصح من اثنين وسبعين للام اثني عشر والزوجة تسعة والبنات تسعة عشر والابن اربعة وثلاثون **والمسئلة الثانية** وهي مسئلة الاب تصح من تسعة وعشرين للبنات **وه** من ستة عشر والزوجة ثلاثة وكل واحد من الجد والجدة اربعة وفي يده اربعة وثلاثون لا تنقسم على اربعة ولا توافق فاضرب في خمسة الثاني وهو تسعة وعشرون في الاولى وهي اثنان وستعون تبلغ الف وتسعمائة واربع واربعون فللميت تسعة عشر من الاول مضروبة في جميع الثانية وهي سبعة وعشرون تبلغ اربعة مائة وتسعة وخمسين والام من الاولى اثني عشر مضروبة في سبعة وعشرين تبلغ ثلثمائة واربع وعشرين ولزوجة الاولى تسعة مضروبة في تسعة وعشرين تبلغ مائتين وثلاثين واربعين **والبنات** في الثانية تسعة مضروبة في ثمانية الثاني وهو اربعة وثلاثون تبلغ مائة واربع واربعين والزوجة ثلاثة مضروبة في اربعة وثلاثين وهو ما في يده الميت الثاني تبلغ مائة واثنين وكل واحد من الجد والجدة اربعة مضروبة في اربعة وثلاثين تبلغ مائة وستة وثلاثين **والمسئلة الثالثة** وهي مسئلة تصح من اثني عشر وفي يدها مائة وستة وثلاثون وهو لا ينقسم على من نصيبها وبواقي بقعة بالربع فاضرب ربع فرضها وهو ثلاثة في الاولى وهو الف وتسعمائة واربعون تبلغ خمسة الاف وثمانمائة واثنين وثلاثين فمنها تصح الميرضتان ثم من له شيء من الاولى يضرب في وافي الثانية وهي ثلاثة ومن له شيء من الثانية يضرب في وافي ما في يدها وهو اربعة وثلاثون للبنات الاول من الاولى اربعة وتسعة وخمسون مضروبة في ثلاثة تبلغ الف وتسعمائة وستين وسبعين والام الاول من الاولى ثلثمائة واربع وعشرون مضروبة في ثلاثة تبلغ ثمانية واثنين وسبعين **ولزوجة الاول من الاولى** اربعة وثلاثين وهو ما في يده الميت الثاني تبلغ مائة واثنين مضروبة في ثلاثة تبلغ ثلثمائة وستة **ولجد من الاولى** مائة وستة وثلاثون مضروبة في ثلاثة تبلغ اربعة مائة وتسعة وخمسين **ولبنات** من الاولى اربعة وثلاثين وهو الذي في يده في الثانية جدا مضروبة في وافي ما في يدها وهو اربعة وثلاثون تبلغ مائة واثنين وهو الذي كان في الثانية جدا ولا يجي الجدة سهم من فرضها مضروب في وافي ما في يدها تبلغ اربعة وثلاثين واثني عشر

عشر

ثم ثمان

الجدة

فلكل من الزوجات الأربع مائة وخمسة وثلاثون وكان للبنات الثماني عشر عشر وقد ضربنا
 في ذلك المضروب فصار العنق وثمانية وثلاثون فلكل واحد منهم ثلثون وإذا اجتمعت جميع
 انصبت الورثة تبلغ اربعة الاف وثلثمائة وعشرين **وان تبينت كرامتين وعشرين**
وتست جرات وسبعة اعمام ضربت احدها في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث
والحاصل في جميع الرابع هذا هو الاصل الرابع من الاربعة ان يكون اعداد روس من انكسر عليهم سائرهم
 من طائفتين او اكثر مباينة لا يوافق بعضها بعضا فالحكم فيها ان تضرب اعداد في جميع الثاني
 ثم تضرب ما بلغ في جميع الثالث ثم ما بلغ في جميع الرابع كذلك ثم تضرب ما اجتمع في اصل المسئلة كما مر
 وت جرات وعشرين وسبعة اعمام اصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجين الثمن وهو ثلاثة لا يستقيم
 عليهم ما وبين عدد روسهم ما مباينة فاخذنا عدد روسهم وهو ثمانون والجدات الست الست
 وهو اربعة فلا يستقيم عليهم وبين عدد روسهم موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد روسهم
 وهو ثلاثة والبنات العشرة الثلثان وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهم وبين عدد روسهم موافقة
 بالنصف فاخذنا نصف عدد روسهم وهو خمسة وللعمام السبعة الثاني وهو واحد لا يستقيم عليهم
 وبينه وبين عدد روسهم مباينة فاخذنا عدد روسهم وهو سبعة فصار نقصا من الاعداد الماخوذة
 للروس ثمان وثلاثة وخمسة وستة وكلها اعداد مباينة فضرربنا الاثنين في الثلاثة صار
 ستة ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار المجموع خمسة الاف واربعين
 ومنها تستقيم المسئلة على جميع الطوايف اذا كان للزوجين من اصل المسئلة ثلاثة فضرربنا هاهنا المضروب
 الذي هو مائة وعشرين فحصل ثمانية وثلاثون فلكل واحد منهما ثمانية وخمسة عشر وكان للجدات
 الست اربعة قد ضربنا هاهنا في ذلك المضروب فصار ثمانية واربعين فلكل منهن مائة واربعون
 وكان للبنات العشرة عشرة ضربنا هاهنا في المضروب المذكور فبلغ ثلاثة الاف وثلثمائة وستين
 فلكل واحد منهن ثلثمائة وستة وثلاثون وكان للامام السبعة واحد ضربناه في ذلك المضروب
 فكان مائتين وعشرة فلكل منهم ثلثون ومجموع هذه الانصبة خمسة الاف واربعون انتهى ثم شرع في
 بيان معرفة التداخل فقال **واذا اردت معرفة التداخل والتوافق والتباين**
بين العددين فتقابل العددين كون احدهما مضربا للآخر كذلك وثلاثة واربعة
وتقابل العددين المختلفين ان يعدهما مضربا للآخر كذلك او يكون بحيث لو زيد على اقل مسئلة او امثاله يساوي
 العددين متقسما على الاقل فستخرج صحيحة او يكون مضربا تسعة او يكون الاقل جزء الاكثر
 الاكثر كالثلثة مع التسعة فانك اذا اردت على الثلاثة مضربا تسعة او يكون الاقل جزء الاكثر
 مثل ثلاثة وتسعة وتوافق العددين ان لا يعدهما مضربا للآخر ولكن يعدهما عدد ثالث
 كالثمانية مع العشرين يعدهما اربعة فاما متوافقان بالربع لان العدد العاشر يخرج الجزء الوف
 وتباين العددين ان لا يعدهما العددين معا عدد ثالث كالسبعة مع العشرة **واذا اردت**
معرفة التوافق والتباين بين العددين المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الجانبين
 ثم اراجعي اتفقا في درجة واحدة فان توافقا في واحد تباينا ولا توافق وان توافقا في اثنين
 فالنصف او ثلاثة في الثلث هكذا الى العشرة او احد عشر فجزء من احد عشر وهكذا فني
 خمسة عشر جزء من خمسة عشر فاعتبر هذا **واذا اردت معرفة نصيب كل فريق من البنات والجدات**
 والزوجات والامام وغيرهم من التصحيح الذي اشتقنا على الكل فاضرب ما كان له اي لكل فريق
 من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة اي في المضروب الذي ضربته في اصلها يخرج

ضربنا فصار ثمانون
 الثلثين سبعة فحصل ثمانون
 وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ

والتوافق والتباين

نصيبه ما اذا

نصيبه ثم اذا ضربت سهام كل وارث في المضروب يخرج نصيبه هذه الطريقة الثانية
 هي الطريقة التي يصح يعرف نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق **ووجه آخر** هو ان تقسم
 المضروب على اي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب الفريق الذي قسمته عليه المضروب فالحاصل
 نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق **ووجه آخر** طريق النسبة وهو الاوضح وهو ان تنسب سهام
 كل فريق من اصل المسئلة الى عدد روسهم مفردا ثم يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد
 من آحاد ذلك الفريق **واذا اردت قسمة التركة بين الورثة او العزما فان كان بين**
التركة والتصحيح موافقة ضربت سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة
 ثم اقسم المبلغ على التصحيح فالخارج من هذه القسمة نصيب ذلك الوارث كما سذكر مثلا اذا
 خلف زوج واما واخوات لاب وام كانت المسئلة من ستة ونقول الى ثمانية فللزوج ثلثة
 وللام واحد ولكل من الاخوات سهمان واذا فرضنا ان جميع التركة خمسة وعشرون دينارا كان
 بينهما وبين سهام التصحيح الذي هو ثمانية مباينة فاذا اردت ان تعرف نصيب كل وارث من
 هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح وهو ثلاثة في كل التركة فحصل خمسة وستون
 ثم اقسم هذا المبلغ على التصحيح اعني ثمانية يخرج تسعة دنائير وثلاثة اشمان دينار فحصل
 نصيب الزوج من تلك التركة واضرب ايضا نصيب الام من التصحيح وهو واحد في جميع التركة
 فيكون الحاصل خمسة وعشرون فاذا قسمتها على الثانية خرج ثلاثة دنائير وثلث دينار في نصيب
 الام من التركة واضرب نصيب كل اخ من التصحيح وهو ثمان في كل التركة يحصل ثمانون فاذا
 قسمت هذا الحاصل على الثمانية خرج تسعة دنائير وربع دينار في نصيب كل اخ
 من التركة **واذا كان بين التصحيح والتركة موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق**
التركة ثم اقسم المبلغ الحاصل من هذا المضروب على وفق التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث
 في الوجهين اي في الوجه الاول كما استرنا اليه وفي الوجه الثاني وهذا الذي ذكرناه من الوجهين
 انما هو لمعرفة نصيب كل فرد من الورثة **واما معرفة نصيب كل فريق منهم فاستار اليه بقوله**
ويعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم بان يضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة
 في وفق التركة ثم اقسم المبلغ الحاصل من هذا المضروب على وفق تصحيح المسئلة اذا كان بين التركة
 وتصحيح المسئلة موافقة وان كان بينهما مباينة فاضرب ما كان لكل فريق في التركة ثم اقسم
 الحاصل على جميع تصحيح المسئلة فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهين اي الموافقة والمباينة
 مثال الموافقة زوج واربع اخوات لام واب واخوات لام فاصل المسئلة من ستة ونقول
 الى تسعة فلو فرضنا التركة ثلثين كان بين التركة والتصحيح توافق بالثلث فاذا ضربنا
 نصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثلاثة في وفق التركة وهو عشرة حصل ثلثون فاذا
 قسمنا هذا الحاصل على ثلث المسئلة وهو ثلاثة ايضا خرج عشرة في نصيب الزوج فاذا ضربنا
 نصيب الاخوات لاب وام من اصل المسئلة وهو اربعة في ثلث التركة صار اربعين فاذا قسمنا
 على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ثلثة عشر وثلث نصيب هؤلاء الاخوات فاذا ضربنا نصيب
 الاخوات لام وهواثمان في ثلث التركة حصل عشرين فاذا قسمنا هاهنا على ثلث المسئلة كان الخارج
 وهو ستة وثلثان نصيب هاتين الاخوات **ومثال المباينة** ان تعرف من التركة في المسئلة المذكورة
 اثنين وثلاثين فيكون بينهما وبين التصحيح وهو تسعة مباينة فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو
 ثلاثة في كل التركة حصل تسعة وستون فاذا قسمنا هذا المبلغ على جميع المسئلة وهي تسعة كان الخارج وهو عشرين وثلث

وهو عشرين وثلث

الاجماع اذ جعلها ثلث الاصل واذا اذ خلص الزوج في المسئلة كان للام سهران من الستة
 وللعم سهران واحد فيقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فتكون مستوفية حقها من الميراث
 ولو فرض ان له صالحا العم على شيء من التركة وخرج من الباقي فالمسئلة ايضا من الستة فاذا طرح نصيب
 العم منها بقي خمسة ثلاثة للزوج واثان للام فيجعل الباقي اقسام بين الزوج والام فللزوج
 ثلاثة اقسام وللأم سهران وان صالحا للام على شيء فخرجت كانت المسئلة ايضا من الستة فاذا
 طرح منها سهران للام بقي اربعة فيجعل الباقي من التركة اربعا عما ثلاثة منها للزوج وواحد للعم والسهران

قال المؤلف رحمه الله راحة واسعة

وليكن هذا آخر ما يستر الله بكتابه من الشرح على هذا المختصر جعله الله مقبولا عند العلماء
 ذوي الالباب ونفع به وباهله الطلاب ونفع لنا ولهم ببلوك الطريقة المحمدية والمسئلة
 القوية الخفيفة فطقت الابواب ونفوذ بالله من حسنة يسد باب الانصاف ويؤد عن هيل
 الاوصاف هذا مع اعترافي بنزول البضاعة وعدم مارية هذه الصناعة لكن هذا نتيجة
 ما وقع لي من رؤيا صاحب الرسالة وحائز الحالك الاشئ والبسالة عند شروعي في المختصر
 وختم له كما ظهر ذلك بالاراضي المقدسة واشتهر وكان ذلك في يوم الاحد المبارك
 من شهر جاد الثاني سنة تسماية وسبعة وتسعين
 من الهجرة النبوية على صاحبها اشراف الصلاة واكمل التحية
 وصلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كبيرا
 ابي يوم الدين آمين

وكان الفراغ من تنظيم هذا النصف الثاني الذي كمل به شرح تنوير الابصار المستفي

بمن الغفر ربون الله تعالى المال السار في يوم الجمعة المبارك وهو المختصر الخامس من الثلث الاول
 من النصف الثاني من السدس الاول من النصف الثاني من النصف التاسع من العشر الثاني من القرن الاول
 بعد الان من الصبح النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام على عمر الدهور والايام
 على يد كاتبه سيد الثانية المحتاج الى عذريته وامداده بمن يد العافية مخفض القدر منتفض
 الصدر مخفف الكدر سأل بالدين احد من المرحوم الشيخ محمد معني المالكية بالجامع بمؤيد الرحمن بن
 الشرنوبلي ببلد المصري بولاد الاسك منبولى جالاموط عسى الله يبركته ان يرفع قدره ويشرح صدره
 ويظهر من افق العباد بده ويخسر بعد عشرين بحرمة من شرح الله صدره ووضع عنه وزره ورفع له ذكره
 محمد وآله وصحبه وسلم الى يوم الدين آمين

اذ تأملت

هذا التاريخ وجدته في غاية من الظهور فان المراد من ذلك ان الشهر في العرف المذكور
 يوما ونصف الثلاثين خمسة عشر وثلث خمسة عشر خمسة واحد فقولنا من السدس الاول من النصف
 الثاني اطارة ان السنة اثني عشر شهرا ونصف سنة فيكون المراد من ذلك ان يوم الجمعة هو يوم عشرين من شهر رجب
 الذي هو المختصر الخامس من الثلث الاول من نصفه والشهر المذكور اول السنة اشهر النافية من السنة وهو السدس الاول
 من النصف الثاني من السنة فيكون يوم الجمعة المبارك يوم عشرين رجب المبارك وقولنا من العشر التاسع ان
 انما سنة تسعة وسبعين فانما تسع المائة التي عشرها عشرة فيكون المراد من ذلك ان هذا النصف
 الثاني وهو ام الكتاب ثم في يوم الجمعة المبارك الذي هو عشرين من شهر رجب الفرد الحرام سنة تسع وسبعين والف

نصيب الزوج من تلك التركة واذا اضربنا نصيب الاخوات لابل وامرهم اربعة في كل التركة
 حصل مائة وعشرون فاذا قسمنا هذا الحاصل على التسعة كان الخارج هجرا اربعة عشر
 ونسحقان نصيب الاخوات من الابوين من التركة المذكورة واذا اضربنا نصيب الاخوين لامل في جميع
 التركة بلغ اربعة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على التسعة كان الخارج وهو السبعة والتسعة
 نصيبهما من التركة المفروضة والله اعلم **ويترك مجموع الديون كالصحيح ويترك كل دين**
 لان كل دين يدينه كذا وان لم ينف بضاع نقد الغرما فالطريق في معرفة نصيب كل غريم
 من تلك التركة القاصرة ان يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهران كل وارث من تصحيح المسئلة ويجعل
 مجموع الديون بمنزلة مجموع التصحيح ويجعل ههنا كما مر في تعيين نصيب كل وارث فان مات
 شخص وترك تسعة دنانير وكان عليه لواحد عشرة دنانير ولا خمسة وخمسة والدينين
 كان المجموع خمسة عشر وهي بمنزلة التصحيح وبين التسعة والخمسة عشر فوافقة بالثلث فاذا
 ضربنا دين من له عشرة دنانير على الميت في ثلث التسعة حصل ثلث ثوب فاذا قسمنا هذا الحاصل
 على وفق التصحيح وهو خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب من كان له عشرة فاذا اضربنا دين
 من له خمسة دنانير عليه في وفق التركة اعني ثلاثة حصل خمسة عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ
 على ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثلثه نصيب من له خمسة فلو فرضنا ان التركة في الصورة
 المذكورة ثلاثة عشر كان بين التصحيح والتركة مائة وخمسة يضرب دين صاحب العشرة
 في كل التركة فيحصل مائة وثلاثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان
 الخارج وهو مائة وثلاثون نصيب من كان له عشرة ويضرب ايضا دين صاحب خمسة في جميع
 التركة فيبلغ خمسة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر خرج اربعة وثلاثون وهو نصيب
 من كان له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة خمسة دنانير كان بين التركة والتصحيح
 موافقة بالخمس مع كونها متداخلين كما بينت عليه فاضرب دين صاحب العشرة في خمس التركة وهو
 واحد واقسم الحاصل وهو عشرة على خمس التصحيح وهو ثلثه فيكون الخارج وهو ثلاثة وثلاثون
 نصيب من كان له عشرة واضرب ايضا دين صاحب خمسة في وفق التركة واقسم الحاصل على وفق التصحيح
 وهو ثلثه فيكون الخارج وهو واحد وثلاثون نصيب من كان له خمسة وقد تقرر ان الطريق الخارج
 في المبانية يتناول الموافقة والمراخلة ايضا وبه صرح السيد في شرح السراجية ثم شرع

في مسئلة الخارج فقال **ومن صالح من الورثة او العزما على شيء معلوم منها طرح ثم**
قسم الباقي على سهران من بقي منهم واسد على اي من الورثة كن زوج وام وعم فالمسئلة مع زوج
 الزوج من ستة وهي مستقيمة على الورثة للزوج منها ثلاثة سهران وللأم سهران وللعم الباقي
 وهو سهران واحد فصالح الزوج عن نصيبه الذي هو النصف على ما في ذمته الى وجه من الميراث وخرج
 من الباقي فتقسم باقي التركة وهو ما عدا الميراثين الام والعم اثلثا بقدر سهرانهما من التصحيح وحسب
 يكون سهران من الباقي للام ومنهم واحد بعم كان الحال كذلك في سهرانهما من التصحيح فان ذلك
 فلا جعلت الزوج بعد المصالحه واخذ الميراث وخرجه من الباقي بمنزلة المردوم واتي فائدة في
 جعله ذاك في تصحيح المسئلة مع انه لا يداخل شيئا وراة ما اخذه قلت فائدة كما قال بعض
 اهل التحقيق انما لو جعلناه كان لم يكن وجعلنا التركة ما ورا الميراث لا انقلب فرض الام من ثلث اصل
 المال الى ثلث ما بقي اذ حينئذ ينقسم الباقي بينهما اثلثا فيكون للام سهران وللعم سهران وهو خلاف

الاجماع اذ جعلها



